المركز السوري
للعدالة والمساءلة

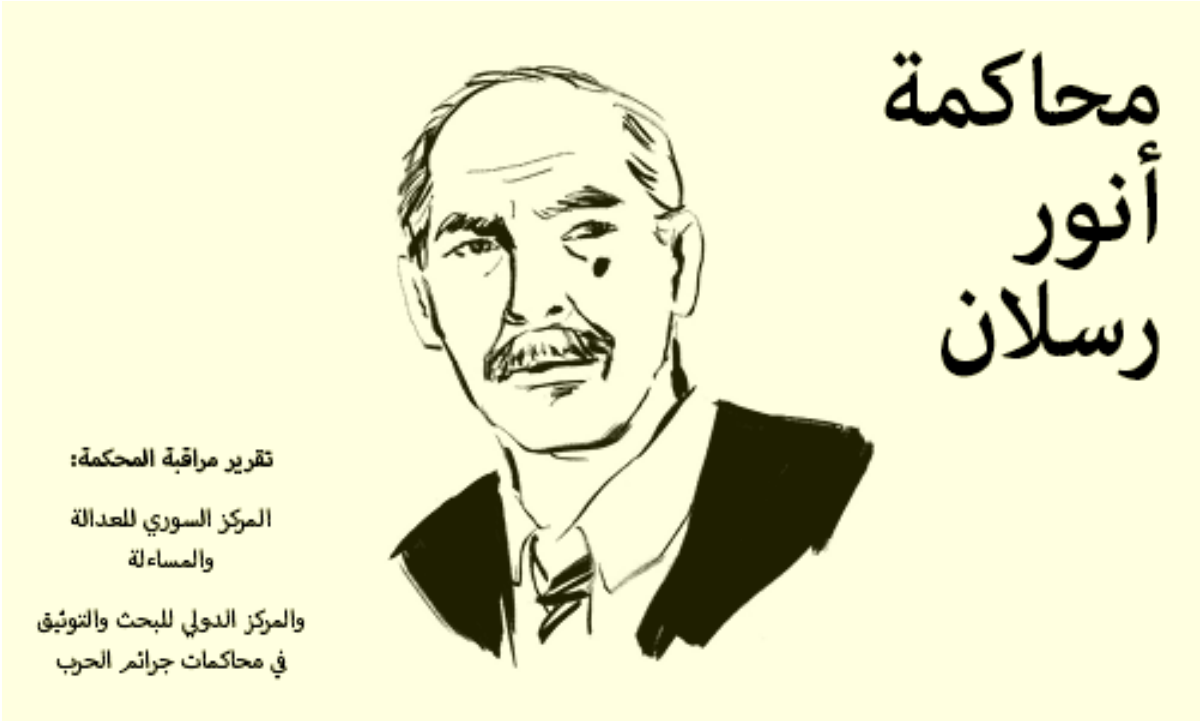

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

تقارير ١-٥٨

23 نيسان/أبريل، 2020

13 كانون الثاني/يناير، 2022

المركز السوري للعدالة والمساءلة

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا

التقرير الأول لمراقبة المحاكمة

تواريخ الجلسات 23 و24 و27 و28 و29 نيسان/أبريل، 2020

<u>أبرز النقاط</u>

اليوم الأول للمحاكمة

- **مثل أنور رسلان وإياد الغريب أمام المحكمة للمرة الأولى**
- **تمت تلاوة لائحة الاتهام في المحكمة، بما في ذلك اتهامات بتعذيب 4,000 شخص داخل فرع الخطيب (الفرع 251)، مما أسفر عن مقتل 58 شخصاً**
- **أرجِئت المرافعات في وقت مبكر لأن أنور رسلان لم يكن لديه الوقت الكافي للتشاور مع محاميه**

اليوم الثاني للمحاكمة

- **أدلى أحد مفتشي الشرطة بشهادته فيما يتعلق بالمكونات الرئيسية لتحقيقه مع المتهم**
- **كان عدد من الشهود قد قاموا بذكر أنور رسلان في إجراءات اللجوء، منبّهين السلطات إلى أهمية التحقيق معه**
- **شملت الأدلة الأخرى التي تم الحصول عليها في التحقيق صور قيصر، وثلاث وثائق موقعة من أنور رسلان بصفته رئيس الفرع 251، وملفات الوسائط ونصوص تم الحصول عليها من رسلان**

اليوم الثالث للمحاكمة

- **أدلت خبيرة في أبحاث النزاع بشهادتها حول تاريخ سوريا، وتركيبتها الدينية، وهياكل أجهزة المخابرات وفروعها**
- **تحدثت الخبيرة عن تاريخ من التعذيب وسوء المعاملة في عهد حافظ الأسد وبشار الأسد**
- **شكّك العديد من المحامين في خبرة الشاهدة وطعنوا في حقائق معينة قدّمتها**

اليوم الرابع للمحاكمة

- **أدلى ثلاثة شهود من الحكومة الألمانية بشهادتهم بشأن دخول أنور رسلان إلى ألمانيا وتقديمه طلب اللجوء**
- **أرجِئت المرافعات حتى 18 أيار/مايو، 2020**

كان هناك اهتمام عام كبير في اليوم الأول من المحاكمة حيث انتظر حوالي 50 شخصاً في الخارج لدخول قاعة المحكمة. ودخل القاعة القضاة والمحامون والمتهمان، أنور رسلان وإياد الغريب. وبدأت المحاكمة في حوالي الساعة 10:00 صباحاً.

القضاة والأطراف:

قدمت رئيسة المحكمة الدكتورة آن كيربر نفسها وأعضاء هيئة المحكمة الباقين: القضاة ، جيسريش، لينز، كابيشكي. القاضيان زيتلر-هيتجر، وشلاجمان كقضاة تكميليين لضمان استمرارية المحاكمة في حال اضطرار أحد القضاة الآخرين إلى الانسحاب. طلبت القاضية كيربر من المتهم أنور رسلان أن ينطق باسمه.

قدمت القاضية كيربر المتهم:

أنور رسلان، وُلِد في 3 شباط/فبراير، 1963 في حمص، ومحتجز حالياً في كوبلنتس، ومحاميا الدفاع مايكل بوكير من برلين وآرني بودنشتاين من كارلسروه.

إياد الغريب، وُلِد في 25 أيار/مايو، 1976 في دمشق، ومحتجز حالياً في فيتليش، ومحاميا الدفاع هانز لينك من كارلسروه وماتياس شوستر من برلين.

ويمثل المدعي العام الاتحادي كل من المدعي العام الأقدم ياسبه كلينج والمدعي العام لوبنر.

ستة من الأطراف المدنية المدعية [الضحايا] كانوا ممثلين من قبل الدكتور باتريك كروكر و السيد شارمر. اثنان من المدعين كانوا ممثلين من قبل السيد خبيب علي محمد. أحد المدعين كان ممثلا من قبل السيد أندرياس شولتس. اثنان من المدعين كانوا ممثلين من قبل السيد مانويل رايجر و الدكتورة آنا أوميشين.

كان المترجمون بين اللغتين العربية والألمانية محلّفين.

البيان التمهيدي للادعاء العام

بدأ الادعاء العام بإعطاء نبذة تاريخية حول الثورة السورية، ثم قدّم المتهمين الاثنين وأعطى نبذة تاريخية عنهما.

تلا الادعاء العام لائحة الاتهام التي تحدّد الجرائم والوقائع المحددة التي وُجّهت التهمة بارتكابها للمتّهمَين. وهي تشمل: التعذيب، والأضرار الجسدية والعقلية، وقمع المعارضة، والظروف اللاإنسانية في السجن، ورفض تقديم الرعاية الطبية، والضرب، وقتل المعتقلين.

قدّم الادعاء العام الشهود الذين سيدلون بشهادتهم، بما في ذلك اسم الشاهد ونبذة تاريخية عنه (تاريخ الاعتقال، وسبب الاعتقال، مثل التظاهر، وإذا تم نقل الشاهد إلى منشأة أخرى/سجن آخر، وطريقة التعذيب التي تعرّض لها الشاهد). [لقد حجبنا أسماء الشهود هنا لحماية خصوصيتهم لحين الإدلاء بشهادتهم].

وشملت بعض أساليب التعذيب: الضرب بالعصي الخشبية والكابلات، والكهرباء، والضرب بعد تقييد الشخص بكرسي، وضرب القضيب، والإرغام على ابتلاع الكثير من الماء، وضرب الأعضاء التناسلية حتى يكون التبول مؤلماً. وكان اسم أحد الجلادين أبو الغضب.

صرح محامي المتهم إياد الغريب بأنه لم يتم إطلاع موكله أنه كان يستجوب كمتهم. و بالتالي طلب عدم استخدام أي تصريح صدر منه للشرطة كدليل.*وأشارت رئيسة المحكمة إلى أن أنور رسلان لم يكن لديه الوقت الكافي للتحدث مع محاميه، لأنه تم نقله من سجن موآبيت في برلين إلى كوبلنتس. ورُفِعت جلسة المحكمة للسماح للمتهم بالتحدث إلى محاميه.

رُفِعت الجلسة في الساعة 11:00 صباحاً وحتى الساعة 9:30 من صباح اليوم التالي، 24 نيسان/أبريل، 2020.

ملاحظة حول الترتيبات الفنية:

الترجمة – تم توفير الترجمة الفورية للمتهمَين من خلال وسائل إلكترونية. وقد جلس مترجم إضافي بجانب المتهمَين لتقديم المساعدة إذا لم يفهم المتهمان شيئاً ما.

الترتيبات الخاصة بجائحة كوفيد – قبل بدء المحاكمة، أعلنت المحكمة أنها خفّضت عدد المقاعد المتاحة للجمهور للسماح بالتباعد الاجتماعي. وتم بناء فواصل شفافة في قاعة المحكمة لفصل الأطراف عن بعضهم.

اليوم الثاني للمحاكمة – 24 نيسان/أبريل، 2020

انخفض عدد الحضور بشكل ملحوظ مقارنة باليوم الأول، وخاصة من وسائل الإعلام.

طلب المتهم أنور رسلان الحصول على وقت إضافي للتشاور مع محاميه. لذلك، بدأت إجراءات المحاكمة الساعة 9:30 صباحاً باستدعاء شاهد للإدلاء بشهادته بعد حلف اليمين.

شهادة المفتش دويسنج

أدلى الشاهد مانويل دويسنج، المفتش البالغ من العمر 36 عاماً في الشرطة الجنائية بولاية بادن-فورتمبيرغ، بشهادته فيما يتعلق بالتحقيق الذي أجراه مع أنور رسلان الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. بدأ التحقيق بعد أن طلب المتهم الحماية من الشرطة التي ذكر فيها ماضيه في أجهزة المخابرات. تمت مقارنة تصريحاته بعد ذلك ببيانات اللاجئين الذين تقدموا بطلبات لجوء خلال مقابلاتهم ، حيث تم رفع اسم "أنور رسلان" عدة مرات.

قال المفتش دويسنج أنه منذ عام 2008، كانت هناك اعتقالات في الفرع 251 و"مشاكل مع المعارضة". وكان المتهم أنور رسلان يعيش في مارينفيلد-برلين. وتم ذكر تأشيرة للسفر إلى سويسرا، لكن السياق لم يكن واضحاً.

استفسر المفتش دويسنج من وزارة الداخلية الألمانية بشأن المتهم وأكدت الوزارة أن أنور رسلان كان ضابطاً في الحكومة السورية. كان يعمل في الفرع 285 وكذلك في الفرع 251.

سأل المفتش دويسنج أيضاً لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) عن أنور رسلان، وفي تلك الأثناء أجرى المفتش تحقيقاً موازياً حول الهيكل والتسلسل الهرمي في الفرع 251. أجابت لجنة العدالة والمساءلة الدولية أن بعض الوثائق تشير إلى أن رسلان احتل منصباً قيادياً في الفرع 251 وأرسلت إلى المفتش ثلاث وثائق موقّعة من رسلان عام 2012.

أدلى المفتش دويسنج بشهادته بشأن الإجراءات الأولية المتعلقة بالمتهم إياد الغريب الذي كان مسؤولاً عن مجموعة الاعتقال. حيث خضع إياد لمراقبة الشرطة قبل اعتقاله. وفي المحكمة، تم عرض مجموعة صور مكونة من 12 شخصاً، بما في ذلك صورة رسلان، باستخدام جهاز عرض (بروجيكتور). وقال المفتش إن مجموعة الصور تلك تم عرضها على شهود في الخارج وتمكنوا من التعرّف على أنور. كما تمكن الشهود من تحديد الفرع 251 على الخرائط. وكان بإمكانهم أيضاً وصف المنشأة من الداخل، وعدد الطوابق، وتفاصيل أخرى.

كان هناك نقاش حول صور قيصر التي كُشِف عنها للعلن في كانون الثاني/يناير 2014. [توثق هذه الصور سوء معاملة المعتقلين، بما في ذلك التعذيب والوفيات، في السجون السورية بين [2011 و2013]. وأكّدت وزارة الخارجية الألمانية 28,000 اسماً لأفراد ظهروا في الصور.

وحصلت السلطات الألمانية على ملفات الوسائط والرسائل النصية للمتهم رسلان وقامت بتفتيشها، حيث وجدت مكافآت/خطابات إشادة من الحكومة السورية. كما وجدوا مفكّرة تحتوي على أسماء وأرقام هواتف أفراد في الحكومة السورية والمعارضة.

وطلب المفتش من مترجم المساعدة في ترجمة بعض المستندات، لكن الأخير لم يتمكن من المواصلة بسبب طبيعة المحتوى القاسية.

طرح بقية الأطراف أسئلة.

سأل المحامي باتريك كروكر، ممثل أحد الضحايا، عما إذا كان هناك دليل على ارتكاب عنف جنسي. رد المفتش بأنه كان هناك سوء معاملة ولا يمكنه استبعاد إمكانية وجود عنف جنسي. وبعد طرح السؤال مرة أخرى، قال المفتش دويسنج إنه لا شيء يتبادر إلى ذهنه في تلك اللحظة.

قدّم المفتش دويسنج أمثلة على أنواع سوء المعاملة في الفرع 251، بما في ذلك الضّرب والرّكل والضّرب بالكابلات والعصي، والفلقة، والدولاب، والشبح، والوقوف لفترة طويلة والضرب بسبب الجلوس، وبساط الريح والكرسي الألماني. وأفاد المفتش دويسنج في شهادته بأن المعتقلين تعرضوا للتعذيب بالكهرباء والحرق.

ورداً على سؤال عما إذا كانت هناك عمليات إعدام، رد المفتش دويسنج أنه لا شيء يتبادر إلى ذهنه في تلك اللحظة. انتهى استجواب المفتش.

أعلنت المحكمة أنه لن تكون هناك مرافعات في يوم الاثنين 27 نيسان/أبريل لأن الشاهد الذي كان من المقرر أن يدلي بشهادته مريض ولا يُعرف متى سيتعافى. وفي الجلسة الثانية، كان على أنور رسلان أن يقرأ أقواله، ولكن لم يكن لديه الوقت الكافي للتشاور مع محاميه بسبب نقله من السجن في برلين إلى كوبلنتس. لذلك، تم إلغاء اليوم بأكمله.

انتهت المرافعات في الساعة 12:30 مساءً.

اليوم الثالث للمحاكمة – 28 نيسان/أبريل، 2020

بدأت رئيسة المحكمة كيربر اليوم بإخبار الجمهور بأن التقاط الصور في قاعة المحكمة ممنوع تماماً. وسيتم استبعاد أولئك الذين ينتهكون هذه القاعدة من المشاركة وسيتم تغريمهم ما يصل إلى 1,000 يورو.

شهادة السيدة لاورا تومان

كانت الشاهدة الأولى لاورا تومان، 30 سنة، موظفة في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية. حيث تم تسميتها من قبل الادعاء العام ليتم استجوابها وهي "خبيرة في أبحاث النزاع" و تقطن في مانشستر، إنجلترا.

قدّمت السيدة تومان نبذة تاريخية عن حكم بشار الأسد والوضع الراهن، بما في ذلك الخلفية الدينية في سوريا. وقدّمت نبذة عن استخدام التعذيب في مختلف البلدان، بما في ذلك نزاعات أوروبية وعربية. وأدلت السيدة تومان بشهادتها عن تاريخ سوريا ووضعها الحالي، بما في ذلك كيفية تأسيس حزب البعث وكيف وصل بشار الأسد إلى السلطة. وقالت إن التعذيب والمذابح كانت موجودة منذ بداية حكم حزب البعث وأوضحت كيف خلقت الحكومة أجواءً من الخوف. وفي عام 2000، تولى بشار الأسد سدّة الحكم ووعد بإجراء إصلاحات، لكنه لم يكن مختلفاً عن والده، حافظ الأسد، الذي سبقه في ذلك المنصب.

وفي معرض شهادتها، قالت السيدة تومان إنه منذ عام 1973، كان غالبية حزب البعث من العلويين، الذين لا يعتبرون من المسلمين. وتحدثت عن الطائفة العلوية و"التوتر" مع السنّة. وكيف استخدم حزب البعث الصراع مع إسرائيل لأجندته الخاصة وقمع أي معارضة.

ثورة آذار/مارس 2011

قالت السيدة تومان إن الثورة تشكلت بناء على رغبة في الإصلاح من أربع مجموعات: (1) [لم يسمع الراصد] (2) الأشخاص الذين شاركوا في الثورة لأسباب اقتصادية؛ (3) المعارضة التي ساهمت بعدة نشاطات عبر الإنترنت؛ (4) الأشخاص الذين عانوا من القمع

منذ البداية (كبار السن). وقالت السيدة تومان في معرض شهادتها إنه تم اعتقال الأطفال والشباب، مما أدى إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلد. واستخدمت الحكومة العنف ضد المتظاهرين وأقامت العديد من نقاط التفتيش. وكان من المفترض أن تمدّ الجامعة العربية يد العون (في إطلاق سراح المعتقلين، على سبيل المثال)، لكنها لم تفعل شيئاً.

في عام 2011، اندلعت المظاهرات في درعا. اعتُقل الأطفال وتعرّضوا للتعذيب، مما أدّى إلى مظاهرة في السوق في دمشق في آذار/مارس 2011. وخرجت العديد من المظاهرات من المساجد، التي لعبت دوراً هاماً. وأسفرت المظاهرات في درعا عن حالات قتل واعتقال، مما أدى إلى المزيد من المظاهرات (السلمية) في دمشق، دوما، إلخ. وفي منتصف آذار/مارس، كان هناك ضحايا من المدنيين. وقالت إن حصيلة القتلى ارتفعت من 2-3 في البداية إلى 100 قتيل.

الخلفية الدينية للقيادة السورية

في معرض شهادتها، قالت السيدة تومان إن سوريا تتكون من 70% من السنة، و11% من العلويين، والباقي خليط من المسيحيين واليهود واليزيديين، إلخ. وإن 90% من القادة العسكريين علويون، على الرغم من وجود بعض السنة. وعندما طُلب منها تسمية بعض السنّة الذين كانوا في مناصب قيادية، ذكرت السيدة تومان حسن تركماني، وعلي مملوك، وشعبان عطية، ومخلوف [تمت إعادة بحث هذه النقطة لاحقاً].

في شباط/فبراير 2012، قُتل بعض الصحفيين الدوليين في حمص.

ورداً على سؤال من الدفاع حول كيف تمكن العلويون من إدارة الحكومة، على الرغم من أن 70% كانوا من السنّة، أجابت السيدة تومان بأن السنّة لم يكونوا مفضلين لدى الاحتلال الفرنسي الذي فضّل الأقليات. وعندما سُئلت عمّا إذا كان السنة يشغلون مناصب بارزة في مجالات أخرى، أجابت السيدة تومان أنه يمكن العثور عليهم في الجامعات، لكن العلويين هم الأغلبية في قيادة المعاهد الدينية والجيش وحزب البعث. ورداً على سؤال الدفاع حول كيف تمكن 11% من السكان من الإمساك بزمام الحكم وحدهم، أجابت السيدة تومان أن ذلك يرجع إلى أن العلويين يسيطرون على الحكومة والجيش والمخابرات. وعلاوة على ذلك، كان المسؤولون الحكوميون أنفسهم يخشون العقاب.

ولكي يحظى سنّي بمنصب رفيع في الحكومة، يجب أن يكون عضواً في حزب البعث ويجب ألا ينتقد الحكومة. وعند سؤالها عن كيف تمكنت أقليات أخرى، مثل المسيحيين، من الحصول على تمثيل في الحكومة، أجابت السيدة تومان بأنه يجب على المسيحيين والدروز أن يتعاونوا مع العلويين من أجل الحصول على مناصب في الحكومة.

وتابعت السيدة تومان إن أساليب التعذيب المستخدمة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مطابقة لما يتم توثيقه الآن. وعلى الرغم من قلة المعلومات حول ما حدث في الماضي (قلة وسائل الإعلام عموماً، وما إلى ذلك)، إلا أن استخدام العنف الجنسي قد ازداد قطعاً في الوقت الحاضر.

منحت القاضي الإذن للطرف المدني المدعي لطرح أسئلة على الخبيرة. سأل بالعربية عما إذا اضطُر السنّة الذين سعوا إلى الحصول على مناصب رفيعة في الحكومة إلى إظهار "الانتماء/الولاء"، على سبيل المثال، من خلال ارتكاب أعمال العنف، من أجل الوصول إلى هذه المناصب. لم يكن لدى السيدة تومان أمثلة تؤيد ذلك.

سأل الضحية عن ظهور مصطلح "الإرهاب" وما إذا كان قد استُخدِم لوصف معارضي بشار الأسد. أجابت الخبيرة بالإيجاب بأنه "في مرحلة ما" وُصِف المعارضون بأنهم إرهابيون. وتم استخدام نقاط التفتيش والمراقبة في عام 2011.

عندما سُئلت عمّا إذا كانت أجهزة مخابرات محددة متخصصة في التعذيب، قالت السيدة تومان في معرض شهادتها إن الفرع 235 "فرع فلسطين" له سمعة سيئة للغاية في التعذيب.

ورداً على سؤال حول آصف شوكت وعلاقته الأسرية ببشار الأسد، قالت السيدة تومان إن بينهم علاقة قرابة، لكنها قالت إنها ليست خبيرة في العلاقات الأسرية. ولم تعرف المنصب الذي كان يتولاه. وسُئلت السيدة تومان عن تجانس الجيش السوري الحر وما إذا كان لديه توجهات إسلامية عند تأسيسه، ولكنها لم تقدم إجابة عن هذا السؤال.

ورداً على سؤال حول أجهزة المخابرات، قالت السيدة تومان في شهادتها إن هناك فروعاً في دمشق وفروعاً أخرى موزعة في جميع أنحاء البلد. ويتم تصنيفها، على سبيل المثال، على النحو التالي: شعبة المخابرات العسكرية، الفروع 227، 291، 235، إلخ. وإدارة المخابرات العامة 255 (فرع يغلب عليه الطابع الإداري)، والفرع 251 (وصفت المبنى، الموقع)، والفرع 285 (وصفت المبنى، الموقع). كان هناك تعذيب في الفرعين 251 و285.

أعطت السيدة تورمان لمحة عامة عن ملف قيصر واصفة من هو قيصر، وماذا فعل، وإلى من ترجع ملكية الصور. ولدى سؤالها عن دور المخابرات العسكرية، قالت السيدة تومان إن المخابرات العسكرية تعاونت مع أجهزة أخرى لقمع المعارضة. ولدى سؤالها عن الخلية المركزية لإدارة الأزمات في سوريا والغرض منها، قالت السيدة تومان إنها مجموعة أسسها بشار الأسد وضباط آخرون لاحتواء/قمع المظاهرات التي اندلعت في البلد. وكانت الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري أهم هذه الأقسام.

لم تكن تعرف ما إذا كانت هناك محاكمات عسكرية وما إذا كانت المخابرات لها صلة بحالات وفاة في سياق عسكري. ولدى سؤالها عن الجنود الذين انشقّوا، قالت السيدة تومان إن الجنود تلقّوا أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين. وقد يكون هناك تعذيب للوحدات التي رفضت الانصياع لتلك الأوامر. حيث عوقبت الوحدات المنشقة وأطلِقت عليها النار.

وشهدت السيدة تومان أن المتظاهرين وأولئك الذين حاولوا مساعدتهم (مثل الطواقم الطبية) تعرضوا للتعذيب في مستشفيات عسكرية.

ورداً على سؤال حول أساليب التعذيب، قالت السيدة تومان إنها تضمنت على سبيل المثال: الدولاب، والشبح، والعنف الجنسي، والصدمة الكهربائية، والفلقة، وبساط الريح، والكرسي الألماني، والماء البارد، ونزع الأظافر، وإزالة الشعر/نتف الشعر، والحرمان من الرعاية الطبية والتغذية واستخدام المراحيض، وعدم توفير العلاج للأمراض، والحالات الطبية الطارئة. وكانت الوفاة هي النتيجة في بعض الأحيان. ولدى سؤالها عن أصل مصطلح "الكرسي الألماني"، لم تعرف الخبيرة الإجابة.

وعند سؤالها عن أساليب التعذيب الخاصة بالفرعين 251 و285، قالت السيدة تومان إن العنف الجنسي والضرب والدولاب وتعذيب الأطفال تم استخدامهما في الفرع 251. وقد تم استخدام اعتقال الأطفال وتعذيبهم في الفرع 285. وتم ممارسة العنف الجنسي ضد كل من الذكور والإناث. كما قالت إن الفرع 251 كان من بين أكثر الفروع وحشية.

وأشار أحد محامي الدفاع إلى أن السيدة تومان ذكرت "مخلوف" في وقت سابق، وسأل عمّا تعرفه عن حافظ مخلوف. قالت السيدة تومان إنها لا تعرف من هو. وقالت إنها ربما خلطت بينه وبين "مملوك"، لأن اسميهما متشابهان، لكنها قصدت الأخير.

وعندما سُئلت عمّا إذا كان العلويون يتمتعون بامتيازات (عند التقدم لشغل مناصب قيادية)، قالت إنها ليس لديها فكرة. وسُئلت عمّا إذا كان يمكن للسنّة إجراء إصلاحات واتخاذ قرارات بأنفسهم، أو إذا كان لديهم حرية عدم القيام بشيء ما، ولكنها لم تعرف الإجابة.

اعترض المحامون على الشاهدة عدة مرات مشيرين إلى أنه كان عليها كخبيرة أن تعرف حقائق معينة لم تكن على علمٍ بها.

انتهت المرافعات في الساعة 2:30 مساءً. ورُفِعَت الجلسة حتى 29 نيسان/أبريل، 2020.

اليوم الرابع للمحاكمة – 29 نيسان/أبريل، 2020

كان الجمهور مكون من حوالي ستة أشخاص وحضرت أربع وسائل إعلام.

بدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة كريستين بولمان

كانت الشاهدة الأولى كريستين بولمان، 35 سنة، التي تعمل في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين .(BAMF) وهي تشارك فيما يسمى "مركز القرار"، حيث يتم معالجة طلبات اللجوء. وكانت مسؤولة عن ملف قضية المتهم أنور رسلان (لكنها لم تقابله).

تحدثت الشاهدة بسرعة كبيرة وطلب منها المترجم والقاضي عدة مرات أن تتحدث ببطء.

تم عرض نسخة من جواز سفره السوري. اسم والده عباس. اسم والدته آية. وتمت الإشارة إلى المهنة على أنه "حقوقي" باللغة العربية. وتم عرض نسخة من طلب اللجوء. وتم عرض نسخة من طلب لم شمل الأسرة. واسم زوجته [تم حجبه] وتُليت أسماء أبنائه.

تم عرض صورة تأشيرة سفر إلى سويسرا بتاريخ 13 شباط/فبراير، 2014 إلى 24 شباط/فبراير، 2014. كما تم عرض صورة لتأشيرة سفر إلى عمّان، الأردن. ووصل المتهم أنور رسلان إلى ألمانيا في 26 تموز/يوليو، 2014 وتقدّم بطلب لجوء بموجب قانون الإقامة رقم 23 القسم 2 و3 في 18 أيار/مايو، 2015. وحصل على حق اللجوء السياسي في 22 تموز/يوليو، 2015 بموجب القانون الأساسي 16أ.

شهادة الشاهدة ريتا دريشلر

كانت الشاهدة الثانية ريتا دريشلر، 43 سنة، تعمل في وزارة الخارجية الاتحادية. وعملت سابقاً في مكتب الشرطة الجنائية في برلين. وأفادت بأن أنور رسلان ضابط عسكري (على النقيض مما كُتِب في جواز سفره). وعمل أنور رسلان مع المعارضة بين 2013-2015 وشارك في مؤتمر جنيف.

شهدت السيدة دريشلر أن أنور رسلان قدم طلباً للجوء من خلال برنامج اللجوء التابع للأمم المتحدة في الأردن (وفقاً لقانون الإقامة 23، القسم 2 و3). وأنجبت ابنته، التي تعيش في تركيا، طفلاً، لذلك استخدم جواز سفر مزوّر لزيارتها. وحاول السفر إلى ألمانيا بجواز السفر هذا، لكن السلطات التركية في المطار اكتشفت أن جواز السفر مزوّر. [كان هناك سؤال حول سبب تزويره جواز السفر لأنه كان بإمكانه طلب وثيقة سفر بموجب قانون الإقامة.]

شهادة الشاهدة تمارا هوس

كانت الشاهدة الثالثة تمارا هوس، 53 سنة، تعمل في مكتب تسجيل الأجانب.

تم عرض نسخة من جواز سفر أنور رسلان تحمل تأشيرة سفر إلى ألمانيا من 11 حزيران/يونيو، 201[3] إلى 8 أيلول/سبتمبر، 2014. وكان هناك بطاقة أسرية (دفتر العائلة) بين الوثائق.

كما كان في حوزة أنور رسلان من بين الوثائق شهادة اللغة الألمانية للمستوى (A1) وشهادة اللغة الألمانية (ناجح) للمستوى (B1+).واجتاز دورة الاندماج كما أظهرت شهادة إتمام الدورة التي كانت في حوزته.

تُلِي طلب مقدّم لمركز التوظيف ومقدار الأموال التي تلقّاها تلاوة كاملة.

مسائل إجرائية

كان هناك بعض النقاش حول الجدول الزمني للمحكمة في أيلول/سبتمبر. حيث اقترحت القاضي بعض التواريخ. وكان هناك اتفاق لتحديد التواريخ في وقت لاحق.

رفُعِت الجلسة الساعة 2:00 مساءً. وسيكون يوم المحاكمة التالي في 18 أيار/مايو، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

***ذكرت نسخة سابقة من هذا التقرير أن [المتهم إياد الغريب أنكر التهم الموجهة إليه] ، وقد تم تصحيحه الآن.**

****ذكرت نسخة سابقة من هذا التقرير أنه [بدأ التحقيق لأن اسم "أنور رسلان" أثير عدة مرات خلال مقابلات مع اللاجئين الذين تقدموا بطلب لجوء.] ، تم تصحيحه الآن.**

التهم الموجهة إلى أنور رسلان:

قانون الجرائم ضد القانون الدولي – (VStGB) القسم 7 أولاً رقم 1، رقم 5، رقم 9 قانون الجرائم ضد القانون الدولي، 25 القانون الجنائي الألماني(StGB)

القانون الجنائي الألماني – (StGB) القسم 211؛ القسم 177 أولاً رقم 1، ثانياً رقم 1، ثالثاً رقم 1

القسم 7 – الجرائم ضد الإنسانية) قانون الجرائم ضد القانون الدوليVStGB

- كلّ شخص، يشارك في اعتداء واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد أي سكان مدنيين،

يقتل شخصاً

[...]

يعذّب شخصاً محتجزاً لديه أو تحت سيطرته بطريقة أخرى عن طريق التسبّب في أذى أو معاناة جسدية أو نفسية كبيرة لذلك الشخص عندما لا ينشأ هذا الأذى أو المعاناة فقط من عقوبات تتوافق مع القانون الدولي

[...]

يَحرِم بشدّة، بما يتعارض مع قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي، أي شخص من حريته الجسدية

القسم 25 – ارتكاب جريمة) القانون الجنائي الألمانيStGB

كل من يرتكب جريمة سواء بنفسه أو من خلال شخص آخر، يُعاقَب عليها بصفته مجرماً.

إذا اشترك عدة أشخاص في ارتكاب جريمة، يُعاقَب كل شخص من هؤلاء الأشخاص بصفته مجرماً (شركاء في الجريمة).

القسم 211 – القتل في ظروف محددة مشدِّدة للعقوبة) القانون الجنائي الألمانيStGB

كل من يرتكب جريمة قتل بموجب الشروط الواردة في هذا الحُكم يُعاقَب بالسجن مدى الحياة.

القاتل بموجب هذا الحكم هو شخص يقتل شخصاً بدافع شهوة القتل، أو لإرضاء شهوة جنسية، أو بدوافع الجشع أو غير ذلك من الدوافع غدراً أو بوحشية أو بطريقة تشكّل خطراً على العامة أو لتيسير جريمة أخرى أو التستّر عليها

القسم 177 – الاعتداء الجنسي باستخدام القوة أو التهديد؛ الاغتصاب) القانون الجنائي الألماني) (StGB – النسخة النافذة حتى 2016/8/11)

كل من يُكرِه شخصاً آخر

بالقوة؛

[...]

[...]

للخضوع لأفعال جنسية من قبل الجاني أو شخص ثالث على شخصه أو الانخراط بفعالية في نشاط جنسي مع الجاني أو شخص ثالث، يُعاقَب بالسجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة

- في حالات خطيرة بشكل خاص يُعاقَب الجاني بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين. وتحدث الحالة الخطيرة بشكل خاص إذا:

قام الجاني بممارسة الجنس مع الضحية أو قام بأفعال جنسية مماثلة مع الضحية، أو سمح بممارستها على نفسه من قبل الضحية، خاصة إذا كانت تلك الأفعال تحطّ من كرامة الضحية أو إذا كانت انطوت على إيلاج للجسم (اغتصاب)؛(...)

يُعاقَب بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات إذا كان الجاني

1. يحمل سلاحاً أو أداة خطيرة أخرى؛

التهم الموجهة إلى إياد الغريب:

قانون الجرائم ضد القانون الدولي – (VStGB) القسم 7 أولاً رقم 5، رقم 9 قانون الجرائم ضد القانون الدولي، 27 القانون الجنائي الألماني(StGB)

القسم 7 – الجرائم ضد الإنسانية) قانون الجرائم ضد القانون الدولي VStGB

- كلّ شخص، يشارك في اعتداء واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد أي سكان مدنيين،

[...]

يعذّب شخصاً محتجزاً لديه أو تحت سيطرته بطريقة أخرى عن طريق التسبّب في أذى أو معاناة جسدية أو نفسية كبيرة لذلك الشخص عندما لا ينشأ هذا الأذى أو المعاناة فقط من عقوبات تتوافق مع القانون الدولي

[...]

1. يَحرِم بشدّة، بما يتعارض مع قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي، أي شخص من حريته الجسدية

القسم 27 – المساعدة) القانون الجنائي الألماني StGB

كل من يرتكب جريمة سواء بنفسه أو من خلال شخص آخر، يُعاقَب عليها بصفته مجرماً.

إذا اشترك عدة أشخاص في ارتكاب جريمة، يُعاقَب كل شخص من هؤلاء الأشخاص بصفته مجرماً (شركاء في الجريمة).

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا

التقرير الثاني لمراقبة المحاكمة

تواريخ الجلسات 18 و19 أيار/مايو، 2020

أبرز النقاط

اليوم الخامس للمحاكمة

- **أدلى أربعة شهود من الحكومة الألمانية، من ضمنهم مترجم، بشهادتهم بشأن مقابلاتهم مع المتهم إياد الغريب.**
- **تلا محامي المتهم أنور رسلان إفادته أمام المحكمة، مدّعياً براءته، وأنه لم يأمر أبداً بالتعذيب، وأنه لم تكن لديه أي سُلطة، وأنه ساعد العديد من المعتقلين.**

اليوم السادس للمحاكمة

- **أدلى مأمور شرطة بشهادته بشأن رسالة من المتهم أنور رسلان. حيث تصف الرسالة تعرضه للملاحقة من قبل المخابرات السورية في ألمانيا.**
- **أدلت باحثة سابقة ومؤسِّسة لمنظمة غير حكومية بشهادتها حول تواصلها مع المتهم أنور رسلان في ألمانيا، ومعرفتها بالجماعات الدينية وأجهزة المخابرات في سوريا.**
- **رُفِعت الجلسة حتى 27 أيار/مايو، 2020.**

اليوم الخامس للمحاكمة – 18 أيار/مايو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 16 شخصاً و14 ممثلاً من وسائل الإعلام. بدأت المرافعات في الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة ماركو بوتز

كان الشاهد الأول هو ماركو بوتز، عامل حالة(case worker) يبلغ من العمر 27 عاماً (يدعى بالألمانية "Sachbearbeiter") في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF)، وكان قد أجرى مقابلة مع المتّهم إياد الغريب. وتم عرض مذكرة بين الشاهد والمتهم إياد الغريب ومترجم.

كان المتهم إياد قد سافر من تركيا إلى اليونان في 2016، وبقي في اليونان، ثم انتقل إلى ألمانيا في 2018. وسافر سيراً على الأقدام وبالطائرة.

وتم عرض نسخ من طلب اللجوء الذي قدّمه المتهم إياد، وسِجِل اللاجئ (المؤرّخ 25 أيار/مايو، 2018)، وبطاقة هويته العسكرية، وتصريح إقامته. وذُكر في طلب اللجوء الخاص به أنه سُنّي. كما تم عرض نسخة من بطاقة هوية زوجة المتهم إياد وسِجِل اللاجئ الخاص بها.

سأل المدعي العام عن المدّة التي تستغرقها مقابلة استقبال اللاجئ، وأشار بوتز أن هذه المقابلات تستغرق عادة حوالي 80-90 دقيقة.

سأل محامي الدفاع بوتز إذا كان قد سأل المتهم إياد عن الفرع 251، فأجاب بوتز بالنفي.

شهادة كلاوس فولنر

كان الشاهد الثاني هو كلاوس فولنر، مقرمن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين يبلغ من العمر 46 عاماً (يُدعى بالألمانية "Entscheider") في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الذي أجرى أيضاً مقابلة مع المتهم إياد. شهد فولنر بأن المتهم إياد قال إنه كان يجلب الناس إلى السجن.

طلب منه القاضي والدفاع والمدّعون العامون التحدّث بوضوح، وطلبت منه القاضي التحدّث ببطء أكثر.

قدّم المتهم إياد أثناء مقابلته مع فولنر وصفاً للتدريبات العسكرية التي تتلقّاها أجهزة المخابرات وتدريبها على الأسلحة. وكان هناك بعض الالتباس فيما يتعلق بترجمة نوع من القنابل. [عُرضت هذه المسألة على مترجم هذه المقابلة أحمد عبد الله، الذي أدلى بشهادته في وقت لاحق من نفس اليوم].

قال فولنر إن المتهم إياد أخبره أنه عمل في الفرع 251 (في شارع بغداد بدمشق) حتى عام 2012. وكان المتهم إياد يعمل في "قسم الأديان"، حيث كان يراقب الأنشطة الدينية، مثل خطب الجمعة في المساجد. وعمل في مواقع مختلفة بين عامي 2010 و2011 (بما في ذلك مخيم اليرموك والحجر الأسود).

عندما سأل فولنر المتهم إياد عن سبب رغبته في ترك وظيفته، قال إنه لا يريد إيذاء المدنيين السوريين. وكان يعمل في فرع الخطيب، ثم نُقِل إلى قسم ال 40 بالقرب من منزل الرئيس، الذي كان تحت قيادة حافظ مخلوف.

غادر المتهم إياد سوريا في 2 كانون الأول/ديسمبر، 2013، وتقدّم بطلب لجوء عن طريق الأمم المتحدة في اليونان.

التحق المتهم إياد بالمدرسة حتى الصف الثاني عشر، لكنه لم يتخرّج منها. ولم يؤدّ الخدمة العسكرية الإلزامية، لكنه قال إن لديه هوية عسكرية لأن الشخص يحصل عليها تلقائياً إذا كان يعمل في أجهزة المخابرات.

قال المتهم إياد في مقابلته مع فولنر إنه رأى الناس يتعرضون للضرب، بما في ذلك على رؤوسهم. وذكر بأن حافظ مخلوف جاء إلى دوما ذات مرة بسيارته وقتل خمسة أشخاص رمياً بالرصاص.

قال المتهم إياد إنه كان يوجد معتقلون من تنظيم داعش في قِسمه في عام 2012. وذكر فولنر إنه من غير الممكن أن يكون هناك معتقلون من داعش في 2012، حيث لم يكن التنظيم قد تأسّس في سوريا بعد.

شهد فولنر بأن المتهم إياد صرّح أنه يريد الآن القتال ضد الحكومة. غادر المتهم إياد دمشق، وذهب إلى موحسن (في دير الزور) واختبأ هناك لمدة ستة أشهر بينما بقيت أسرته في دمشق. وطلبت المخابرات السورية منه العودة إلى دمشق وإلا فستتعرّض عائلته للأذى. هربت عائلة المتهم إياد إلى موحسن بالسيارة. وتعرّض منزلهم في موحسن لقصف بالصواريخ، ولكنهم نجوا من الإصابة حيث أمضوا أياماً قرب نهر الفرات لتجنب القصف اليومي. ثم فرّوا إلى أبوحسن، ولكن حدثت بعض المشاكل في العائلة وكان المنزل أصغر من أن يتّسع لهم، لذلك عاد المتهم إياد وحده إلى موحسن.

وعندما سأل فولنر كيف كانت زوجة المتهم إياد تتنقل بدون بطاقة هوية شخصية، قال المتهم إياد إنها كانت تستخدم بطاقة الهوية الشخصية الخاصة بابنة عمها بسبب وجود شبه بينهما.

<u>شهادة أحمد عبد الله</u>

كان الشاهد الثالث هو أحمد عبد الله، مترجم يبلغ من العمر 48 عاماً، يعمل في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، والذي ترجم المقابلة بين فولنر والمتهم إياد. وقدّم أحمد وصفاً لكيفية قيامه بالترجمة.

عندما سُئل عمّا يفعله عندما يواجه صعوبات في الترجمة، قال أحمد إنه يطلب من "العميل" أن يكرّر ما قاله وعناه. وقال إنه يجب أن يكون على يقين مما يترجم.

سُئل أحمد عن اللبس في الترجمة المذكورة في شهادة فولنر وما إذا كان يعرف ماذا تعني كلمة "Strombomben". إذ من خلال ترجمة أحمد، قال المتهم إياد إنه تدرب على استخدام "Strombomben" في التدريب العسكري. علماً أن هذا لم يكن ذا معنى للقاضية وفريق الدفاع. وسأل الدفاع أحمد عمّا إذا كان هناك احتمال حدوث أخطاء ناتجة عن إعادة ترجمة المصطلح، فقال أحمد نعم.

سألت الدكتورة آنا أوهمشين الشاهد، وهي أحد محامي الأطراف المدعية عن المكان الذي درس فيه اللغة العربية فقال أحمد إنه درس في بغداد.

<u>شهادة كيرستين زينسيوس</u>

كانت الشاهدة الرابعة كيرستين زينسيوس، وتبلغ من العمر 49 عاماً، من بلدية زويبروكن.

تم عرض نُسَخ من طلب لجوء المتهم إياد وسِجل الأسرة ووثيقة الزواج. وتُليت أسماء أولاده [تم حجب الأسماء].

تحدثت زينسيوس عن التهم التي وُجّهت إلى المتهم إياد في ألمانيا كلاجئ. ففي إحدى الحوادث، ضرب المتهم إياد طفلاً وهدّد والد الطفل بأن يقطع رأسه ويكسر يده. وقد اتُهم بالاعتداء الجسدي والتسبّب في إصابة شخصية/صحية، ودَفعَ الغرامة المترتبة على ذلك. كما واجه المتهم إياد تهماً بالاعتداء بسبب عراكه مع أفغانيين اثنين وضربهما.

تم عرض بطاقة الهوية الشخصية الأصلية لزوجته وتُلي اسمها [تم حجبه]. وطُلب من المترجم أن يترجم الوثيقة مباشرة من الشاشة.

تم عرض بطاقة الهوية العسكرية الأصلية للمتهم إياد (رقم 232512 – د/738606)، الصادرة في 15 حزيران/يونيو، 1998. حيث كان رقيباً "متطوعاً" [غير مجنّد].

مسائل إجرائية

تم أخذ استراحة غداء من 12:45 حتى 1:45 بعد الظهر.

إفادة المتهم أنور رسلان (تلاها محامياه)

تلا محاميا الدفاع عن المتهم أنور إفادته على مدار ساعتين. وفي نهاية الإفادة، سألت القاضي المتهم أنور إذا كانت ما تُليت هي إفادته، فأجاب "نعم" باللغة العربية.

وأوضح المتهم أنور كيف انضم إلى جهازي الشرطة والمخابرات، وكيف تغير الوضع بعد عام 2011، وكيف أصبح رئيسه (توفيق يونس) يشكّ فيه لقيام المتهم أنور بإطلاق سراح العديد من السجناء ولأنه كان من مواليد الحولة. وتم بعد ذلك خفض مسؤوليات المتهم أنور، وقال إنه لم يتمتع بأي سلطة بعد ذلك.

خاطب المتهم أنور كل من المدّعين والأطراف الأخرى. مع ذكر أسمائهم، وإعطاء ملخص موجز عن كل شخص، وكيف و/أو متى تم اعتقاله. وفي وقت لاحق، أشار المتهم أنور إلى وجود أدلة متضاربة في التُّهم التي قدّمها المدّعون والأطراف الأخرى ضده (مثل التضارب في التواريخ والإفادات المتناقضة).

ذكر المتهم أنور أن العديد من المدّعين يعرفون أنه كان يساعد المعارضة ويتعاطف معها. وكان المتهم أنور يعامل السجناء وفق البروتوكول، وكان يقدّم لهم القهوة عندما جاءوا للاستجواب لأول مرة. وكان المتهم أنور قد التقى بعضهم في وقت لاحق في الأردن وتركيا، وشرب القهوة معهم في المقاهي.

ذكر المتهم أنور أنه ساعد أحد المدّعين [تم حجب الاسم] في الإفراج عنه وساعد آخر على الفرار من دمشق إلى الأردن. وأشار إلى التناقضات بين شهادتي اثنين من المدّعين، على سبيل المثال، ذكر أن أحد المدعين [تم حجب الاسم] لم يرى المتهم أنور شخصياً، ولم ير سوى لوحة مكتوب عليها اسمه. وذكر أيضاً أنه لا يعرف المعتديَين اللذين قاموا بانتهاك جنسي ضد اثنين من المدعين[تم حجب اسميهما]. رداً على ادعاء أحد المدعين [تم حجب الاسم] بأنه كان هناك "شبح" (فعل تعذيب يتم فيه ربط الضحايا، سواء كانوا واقفين أو جالسين، وتعليقهم) قال المتهم رسلان أن سقوف السجن كانت مرتفعة للغاية بحيث لا يمكن ربط شخص وتعليقه به وبالتالي، لم يكن من الممكن حدوث مثل هذا الفعل. علاوة على ذلك ، أشار إلى أن أحد المدعين ساعده في الوصول إلى ألمانيا. وذكر رسلان أيضًا أنه لا يعرف مدعين آخرين.

بعد مخاطبة كل شخص، كان المتهم أنور يقول ما إذا كان قد حفظ معلومات الاتصال الخاصة بذلك الشخص في هاتفه، بما في ذلك رقم هاتفه أو معلومات الاتصال الخاصة به على المسنجر أو الفايبر أو الفيسبوك.

بالإضافة إلى ذلك، ذكر المتهم أنور عدة أشخاص يمكن أن يشهدوا على أنه كان يدعم المعارضة.

زعم المتهم المتهم أنور أنه لم يضرب أو يعذب أحداً كما لم يأمر بتعذيب أي شخص.

ذكر أنه شارك في مؤتمر جنيف "ضد الأسد"، وكان المتهم أنور على اتصال مع المعارض أحمد الجربا حتى أشهر قليلة قبل اعتقاله من قبل السلطات الألمانية.

ذكر المتهم أنور أنه سافر من الأردن إلى ألمانيا، وكيف حصل على اللجوء. حيث ذهب لزيارة ابنته في تركيا، ولكن ألقي القبض عليه في المطار عندما كان مسافراً إلى ألمانيا باستخدام جواز سفر مزوّر، وبالتالي اضطر إلى الانتظار في تركيا لمدة ثلاثة أشهر قبل السماح له بالسفر. وفي بند المهنة في جواز سفر المتهم أنور ، تمت الإشارة إلى أنه "محامٍ"، لكنها لم تكن بعيدة عن الحقيقة لأنه درس القانون.

عندما قدّم طلب اللجوء، أخبر المتهم المتهم أنور السلطات أنه من الجيش، وأعطاهم بطاقة هويته العسكرية وذكر أن أشخاصاً عديدين سُجنوا في الفرع الذي عمله فيه.

ذكر المتهم أنور أنه يريد سوريا ديمقراطية بعيداً عن الديكتاتورية والطائفية.

وعقب الإفادة، قال محامي الدفاع إن المتهم أنور لن يجيب على أي أسئلة تتعلق بالإفادة، ولكنه سيجيب على أسئلة حول مواضيع أخرى.

طلب الادعاء العام ومحامي المدّعين عرض مخطط كان المتهم أنور قد رسمه أصلاً باللغة العربية. يوضّح هذا المخطط، الذي عُرض بالعربية مع ترجمته الألمانية، موقع المتهم أنور داخل أجهزة المخابرات، وقد لوحظ وجود بعض الترجمة الخاطئة. وفيما يلي إعادة رسم لهذا المخطط:

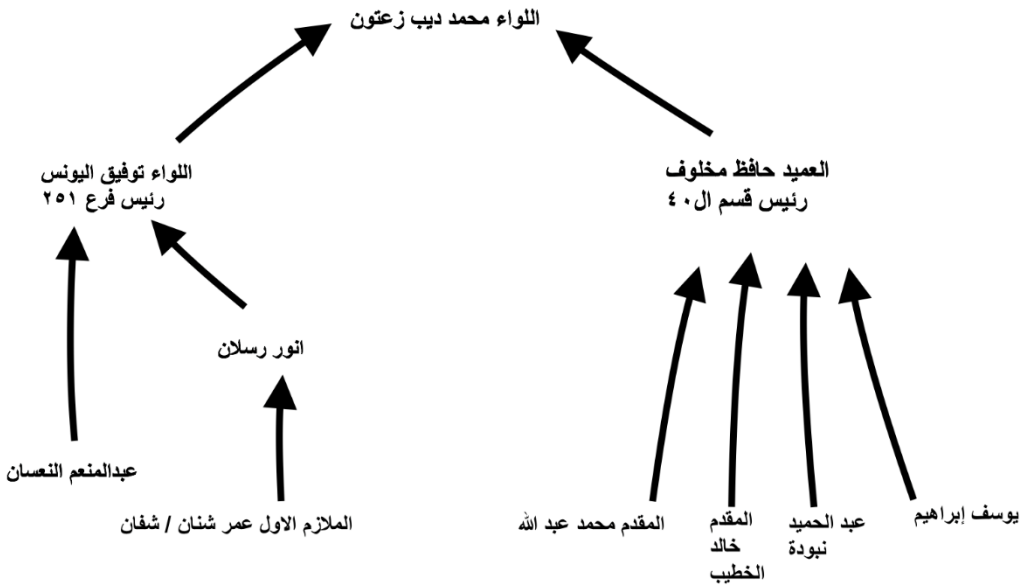

اختُتمت المرافعات في الساعة 3:45 مساءً.

<u>اليوم السادس للمحاكمة – 19 أيار/مايو، 2020</u>

حضر هذه الجلسة حوالي 11 شخصاً و10 ممثلين من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات في الساعة 9:30 صباحاً.

<u>شهادة كورينا مولر - دورمان</u>

كانت الشاهدة الأولى كورينا مولر - دورمان، تبلغ من العمر 45 عاماً، وهي رئيسة مفتشي الشرطة في شرطة برلين.

ذكرَت أن المتهم أنور أرسل لشرطة برلين رسالة من ثلاث صفحات يعبّر فيها عن مخاوفه من أنه كان يخضع لمراقبة من قبل المخابرات السورية في عدة مناسبات بسبب انشقاقه. وطلب في الرسالة من الشرطة أن تفعل شيئاً، ووقّع الرسالة باسم "العقيد أنور رسلان".

تم عرض الرسالة الأصلية باللغة العربية متبوعة بالنسخة المترجمة. وقالت المفتشة إنها طلبت ترجمة الرسالة للتأكد من أن الترجمة المباشرة التي قامت بها الشرطة كانت مطابقة لما ورد في الرسالة. وبدأت القاضي كيربر في قراءة الرسالة وأخبرت المترجم بأن يوقفها إذا كان هناك خطأ في الترجمة.

كانت إحدى الحوادث التي ذُكِرت في الرسالة تتعلق بزيارة المتهم أنور لعيادة طبيب الأسنان. حيث نظر خارج النافذة، ورأى أشخاصاً ينظرون، فافترض بأنهم من أجهزة المخابرات السورية. وعندما غادر عيادة طبيب الأسنان، لم يكن يتعقبه أحد. ثم وجد شخصين واقفين بين عيادة طبيب الأسنان ومحطة قطار المدينة. واستقلّا القطار معه. ونزل أحدهما قبله بمحطة بينما نزل الآخر في نفس المحطة معه. وتعقّبه ذلك الشخص قليلاً ثم توارى عن الأنظار. وعندما وصل إلى منزله، رأى سيارة زيتونية اللون متوقفة بالقرب من مكان إقامته. وكان داخل السيارة رجل ذو لحية خفيفة بدأ يتكلم على هاتفه لحظة رؤيته ل المتهم أنور. فاقترب المتهم أنور من السيارة لرؤية رقم لوحة السيارة بينما كانت السيارة قد تحركت.

وذُكِرَت في الرسالة حادثة أخرى وقعت في مخيم للاجئين في ألمانيا، حيث كان شخصان بديا سوريين يراقبانه قبل أن يتحدثا عبر الهاتف.

شهادة بيترا بيكر

بيترا بيكر، البالغة من العمر 57 عاماً، هي من أسّست منظمة غير حكومية تدعم الأطفال السوريين اللاجئين. وكانت قد عاشت في سوريا لمدة 14 عاماً حيث درست العلوم السياسية في البلد. وفي السابق، كانت رئيسة الخدمات اللغوية في السفارة الألمانية في دمشق وأجرت بحثاً حول النزاع السوري في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). وغادرت سوريا في عام 2012 بسبب الحرب.

التقت بيكر مع المتهم أنور عندما كان منحازاً للمعارضة. وقالت إنه كان من المثير للاهتمام الالتقاء به بسبب خبرته في سوريا وكانت تبحث عن شريك حواري. وقالت بيكر إن [تم حجب الاسم] وابنته [تم حجب الاسم] أوصيا به إلى السلطات الألمانية، ولكنها أضافت لاحقاً أنهم ربما يكونون أفراداً آخرين.

ذكرت بيكر أن المتهم أنور طلب منها أن تطلب من مكتب تسجيل الأجانب مساعدته، ولكن المكتب اقترح أن يطلب المساعدة من مكتب الشرطة الجنائية الحكومي في برلين. وذكرت بيكر أنها لا تستطيع تذكّر التفاصيل الدقيقة لهذا الحادث.

أبلغ المتهم أنور بيكر عن الأحداث في 2011-2012، وأجهزة المخابرات والنصرة. كما أخبرها عن مذبحة الحولة وأنه كان تحت ضغط لأن المخابرات هدّدت عائلته.

لم يخبِر بيكر عن طبيعة عمله مع النظام.

سألت القاضي بيكر عن انطباعاتها بشأن نقاشاتها مع المتهم أنور، فأجابت بيكر أنه عندما تتحدث باحثة مع أفراد حول ما حدث في سوريا، هناك فرصة 50-50 أن تكون التصريحات صحيحة أو خاطئة، ولم تكن متأكدة مما يُقال لها.

وذكرت بيكر أن المتهم أنور كان قد اتصل بها وطلب المساعدة وقال إن المخابرات السورية تراقبه.

تحدثت بيكر عن خلفيتها، مشيرة إلى أن الناس يسمّونها "أم السوريين"، لأنها تتحدث لهجتهم، وتساعدهم وتلفت الأنظار إلى وضع اللاجئين السوريين.

قالت بيكر إنها كانت قلقة لأن المتهم أنور عمل مع أجهزة المخابرات. وعندما سُئلت عمّا إذا كانت تعرف طبيعة عمله مع أجهزة المخابرات، اعترفت بأن الجرائم تُرتكب في قطاع مثل أجهزة المخابرات، لكنها لا تستطيع تحديد نوع تلك الجرائم بالضبط.

عندما سُئِلت عمّا إذا كانت تعرف كيف جاء المتهم أنور إلى ألمانيا، قالت لا.

كان المتهم أنور قد اتصل مع بيكر في مناسبة أخرى وطلب منها مقابلته وزوجته في مقهى. وطلب مساعدة بيكر في جلب ابنته إلى ألمانيا. وذكرت بيكر أنها لا تستطيع المساعدة، لكنّه أصر. فرفضت بيكر، وتركت الطاولة، فلحقت بها زوجة المتهم أنور وسألتها "حسناً، كم المبلغ الذي تريدينه؟" الأمر الذي أثار ريبة وخيبة أمل لدى بيكر.

سأل المحامي باتريك كروكر، أحد ممثلي الأطراف المدعية، بيكر عن استقرار النظام في عام 2012، فأجابت بيكر بأن النظام كان تحت الضغط. وسأل كروكر ما إذا كانت تعرف عن دور أجهزة المخابرات في سوريا، وأكدت بيكر معرفتها، مشيرة إلى أن هذا كان أمراً معلوماً لدى الناس في سوريا.

سأل المحامي كروكر ما إذا كانت على علمٍ بأساليب التعذيب في سوريا، فذكرت بيكر بعض الأساليب مثل الفلقة، والكرسي الألماني والضرب حتى الموت. وعندما سُئِلت عما إذا كان هذا قد حدث قبل عام 2011 أيضاً، قالت بيكر نعم.

سأل المحامي مايكل بوكير، وهو أحد محاميَي الدفاع عن المتهم أنور، عمّا إذا كانت بيكر ستكون على استعداد للذهاب إلى الشرطة معه إذا شعر أنه تتم ملاحقته من قبل الموساد. فأجابت بأنها قد تفعل ذلك فقط إذا كانت خبيرة في الشؤون الإسرائيلية.

سأل المحامي بوكير ما إذا كانت بيكر قد أحضرت معها السلطات الألمانية إلى اجتماعاتها المرتبة مع المتهم أنور دون علم أنور. فطلبت بيكر توضيحاً، وأوضح بوكير ذلك بالإشارة إلى سلطات مثل جهاز المخابرات الفيدرالي الألماني (BND). فقالت إنها لا تتذكر شيئاً من هذا القبيل. أكّد بوكير على أنه كان يتحدث عن جهاز المخابرات الفيدرالي الألماني، وتساءل كيف لها ألّا تتذكر شيئاً من هذا القبيل. وأكدت بيكر أنها لا تتذكر أي حالة من هذا القبيل.

سأل المحامي بوكير عن السُنّة والعلويين وتأثير ذلك على السلطة في سوريا. فطلبت بيكر توضيحاً للسؤال، وأعطى بوكير مثالاً من الماضي على الكاثوليك في أوروبا. فأجابت بيكر وذكرت أنه حتى بداية عام 2011، كان عدد السكان يتكون من حوالي 70% من السُنّة وحوالي 10-12% من العلويين. واحتل العلويون مناصب رئيسية حيث قام والد بشار الأسد (حافظ) ببناء أجهزة الأمن والاستخبارات على هذا النحو بحيث لا تلعب الطوائف الأخرى دوراً كبيراً.

سأل المحامي بوكير عن السياق التاريخي فيما يتعلق بالسلطة غير المتكافئة بين الطائفتين. فأجابت بيكر بأن السُنّة كانوا يسيطرون على الاقتصاد في الغالب حتى الخمسينيات من القرن الماضي، الأمر الذي تغيّر بعد حُكم حزب البعث.

سأل المحامي بوكير كيف يكون الأمر عندما يلتقي سُنّي وعلوي في الحياة الطبيعية. قالت بيكر ليس لذلك تأثير مهم في الحياة الطبيعية. حيث كان نظام الحكم يدمج الطوائف والإثنيات الأخرى في النظام، بحيث يبقون موالين له. وأضافت أن السُنّة كانوا يخضعون لرقابة أكثر من غيرهم.

سأل المحامي أندرياس شولز، أحد ممثلي الأطراف المدعية، ما إذا كانت تعرف آصف شوكت. قالت بيكر إنه صهر بشار الأسد، وأنه شخصية مهمة في النظام. وسأل شولز ما إذا كانت تعرف سُنّة آخرين لديهم مناصب عُليا في النظام، فأجابت بيكر أن هذه المناصب ليست حِكراً على العلويين، لأن أهم شيء هو أن يكون لدى الشخص ولاء للنظام. ويتم تعيين غير العلويين في النظام للحفاظ على الاستقرار في البلد. وعندما سُئِلت عمّا إذا كانت تعرف قادة آخرين من السنّة ممّن ارتكبوا جرائم، فأجابت بيكر بنعم، لكنها قالت إنها لا تستطيع إعطاء أمثلة في الوقت الحالي.

وجّه المحامي شولز سؤالاً إلى بيكر عن عدد الأفراد الذين كانوا يعملون في السفارة الألمانية في دمشق خلال فترة عملها، فقالت 40. وسأل شولز بيكر إذا كانت قد قابلت شخصاً من جهاز المخابرات الفيدرالي الألماني، لكن القاضي قاطعته، مشيرتاً إلى أنه خرج عن المسار [لم يكن للسؤال صلة بالموضوع].

سأل المحامي كروكر إذا كانت بيكر تعرف المتهم أنور البني وقضيته أثناء عملها في السفارة الألمانية في دمشق، فقالت بيكر نعم.

سأل المدعي العام الأقدم ياسبير كلينج عمّا إذا كان هناك قادة منشقون آخرون من السنّة، فقالت بيكر إن هناك العديد من الذين بدأوا في الانشقاق في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2011. وسأل كلينج عما إذا كانت قد تحدثت مع منشقين آخرين، فقالت بيكر نعم. وعندما سُئِلت أين تحدثت معهم، قالت بيكر في تركيا وألمانيا. وسألها كلينج عمّا إذا كانت تستطيع ذِكر بعض أسماء الأفراد الموجودين الآن في ألمانيا، لكن بيكر قالت إنها لا تستطيع أن تتذكّر ذلك.

رُفِعت الجلسة في الساعة 11:45 صباحاً.

ستكون المحاكمة التالية في 27 أيار/مايو، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا

التقرير الثالث لمراقبة المحاكمة

تواريخ الجلسات 27 و28 و29 أيار/مايو، 2020

الملخّص/أبرز النقاط

اليوم السابع للمحاكمة

- **أدلى ثلاثة شهود بشهاداتهم بشأن استجوابهم لإياد الغريب وهم: مفتش شرطة ومترجم ومفوض أعلى للشرطة. حيث شهد مفتش الشرطة أن المتهم إياد عرض تفاصيل عن عمله في أجهزة المخابرات والتسلسل الهرمي لقيادة الفرع 251، بما في ذلك المتهم أنور رسلان الذي قال إياد إنه كان رئيس قسم التحقيق. وأثناء استجوابه، قال المتهم إياد إن الفرع 251 كان يستقبل 100 معتقل كل يوم. ووصف أساليب التعذيب في الفرع مثل الشبح، ورسم رسماً بيانياً يوضّح مكان دفن المعتقلين الذين ماتوا في الفرع. وسعى الدفاع إلى استبعاد إفادة إياد من الأدلة لأنه تم استجواب إياد كشاهد وليس كمتهم.**

اليوم الثامن للمحاكمة

- **أدلى رئيس مراقبي الشرطة ورئيسة المفتشين بشهادتهما حول مقابلتهما مع أنور رسلان. حيث ذكر رئيس مراقبي الشرطة أن المتهم أنور تحدّث عن عمله في سوريا وتجاربه في ألمانيا حيث شعر المتهم أنور وكأنه مراقب من قبل المخابرات السورية. وشهدت الشاهدة الثانية، كبيرة المفتشين، بأن المتهم أنور أطلعها على حوادث متعددة ادّعى فيها أن أجهزة المخابرات كانت تراقبه.**

اليوم التاسع للمحاكمة

- **أدلى رئيس مفتشي الشرطة بشهادته بشأن استجوابه للمتهم أنور، حيث شهد بأن المتهم أنور تحدّث عن عمله السابق في أجهزة المخابرات وكيف وصل إلى ألمانيا. وتم استجواب الشاهد من قبل القاضي ومحامي المتهم أنور ومحامي المدعين.**
- **رُفِعت الجلسة حتى 3 حزيران/يونيو، 2020.**

اليوم السابع للمحاكمة – 27 أيار/مايو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 11 شخصاً واثنين من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

أشار ماتياس شوستر، أحد محامي الدفاع عن إياد الغريب، بأنه لم يتم إبلاغ موكّله بأن سيتم استجواب موكّله كمشتبه به. لذلك، طلب استبعاد الإفادات التي قدّمها المتّهم إياد للمحققين [تم حجب الاسم] و [تم حجب الاسم] و [تم حجب الاسم] من قائمة الأدلة.

شهادة مانويل دويسنج

كان الشاهد الأول مانويل دويسنج، المفتش البالغ من العمر 36 عاماً في الشرطة الجنائية، الذي عرض تفاصيل حول استجوابه للمتهم إياد.

بحسب دويسنج، ذكر إياد أنه وُلد في دمشق، وأنه عاش هناك وفي موحسن (دير الزور). وعندما كان المتهم إياد في العشرين من عمره، بدأ العمل تحت إدارة كمال الأحمد في القسم 40.

شهد دويسنج أن إياد ذكر حادثة محددة حيث قُتل خمسة أشخاص بالقرب من الجامع الكبير في دوما في أيلول/سبتمبر 2011. وذكر إياد أنهم كانوا يعتقلون الناس في فرع الخطيب، وأن شخصاً ما تلقّى ضربة على رأسه في يوم من الأيام ومات على إثرها.

ذكر دويسنج أن المتهم إياد وعائلته قدموا إلى ألمانيا من أثينا في بداية 2018 عن طريق الأمم المتحدة.

في 16 آب/أغسطس 2018، قابل مكتب المدعي العام الفيدرالي المتهم إياد بصفته شاهد، بعد شهر واحد من بدء استجواب المتهم أنور. وكانت قد صدرت مذكرة توقيف بحق المتهم أنور قبل ثلاثة أيام من بدء استجواب إياد. وتم إبلاغ المتهم إياد بحقوقه أثناء استجوابه. وتمكّن إياد من فهم المترجم وأعطى موافقته.

وتحدّث المتهم إياد إلى دويسنج عن خلفية عمله. حيث ذكر دويسنج أن المتهم إياد عمل في المخابرات العامة وتلقى تدريب عن مكافحة الإرهاب. وكان يعمل في دوما والمنطقة المحيطة بها خلال عمله فرع الخطيب. وبعد سيطرة الجيش على دوما، تم نقل إياد إلى فرع "المداهمة"، ثم إلى الزبداني. وعاد إلى دمشق للعمل في قسم "الأديان" بقيادة كمال الأحمد في الفرع 251. وبعد ذلك تم نقله إلى القسم 40 بقيادة حافظ مخلوف. ثم انشق المتهم إياد.

طلب دويسنج من المتهم إياد أن يصف هيكل الفرع 251 والقسم 40. قدم معلومات ورسم بعض المخططات التوضيحية [انظر أدناه].

قال المتهم إياد لدويسنج إنه كان مسؤولاً عن قيادة نقطة تفتيش في دوما. حيث تم نقل المعتقلين إلى الفرع 251 بالحافلات. وذكر المتهم إياد أن زملائه كانوا يضربون المعتقلين في تلك الحافلات.

طرح القاضي سؤالاً على دويسنج بشأن تبادل المعلومات بين الشرطة الجنائية والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. فأجاب دويسنج أن المعلومات يتم تبادلها بين الجهات إذا تقرّر أن الفرد ارتكب جرائم جنائية أو إذا كان عضواً في مجموعات معينة.

طرح القاضي سؤالاً على دويسنج عن عملية الترجمة أثناء الاستجواب، وأشار دويسنج إلى أنه حرص على وجود ترجمة فورية وترجمة عكسية (حيث يُطلب من الشخص الذي تتم مقابلته تأكيد دقة الترجمة).

سأل القاضي دويسنج عن انطباعه عن المتهم إياد، وقال إن إياد كان هادئاً نسبياً. وعندما سأل دويسنج المتهم إياد إذا كان قد استتخدم العنف ضد المتظاهرين، ذكر دويسنج أن المتهم إياد قال إنه لم يستخدم العنف ضد المتظاهرين وأن استخدام العنف ضد المدنيين غير قانوني.

سأل هانز لينك، محامي المتهم إياد، دويسنج لماذا أجرت الشرطة تحقيقاتها حول المخابرات السورية. أجاب دويسنج أنه بعد نشر تقرير قيصر وتقارير عن التعذيب من قبل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، بدأت الشرطة بإجراء التحقيقات.

طلب المحامي مايكل بوكير، أحد محاميي الدفاع عن المتهم أنور، من دويسنج تقديم السنة المحددة للتقارير حيث كان دويسنج يذكر الأشهر فقط. أجاب دويسنج بأنه يحتاج إلى الرجوع إلى ملفاته، لكنه يعتقد أن هذا كان في بداية عام 2018.

سأل المحامي بوكير دويسنج إذا كان يتذكر الشاهد Z28 [اسم مستعار]. وأكد دويسنج أن هذا الشاهد أخبره عن هيكل القيادة في فرع الخطيب. سأل بوكير دويسنج عن الاعتقال في الفرع 251 وقال دويسنج إن تعذيباً وحشياً ارتُكِب، لكن بعض المعتقلين في الفرعين 251 و285 لا يتعرّضون للتعذيب. وسأل بوكير ما إذا كان دويسنج استجوب إياد بصفته شاهد أم متهم. فأجاب دويسنج: بصفته شاهد، تماماً بحسب الأوامر التي تلقّاها من المدعي العام الأقدم جاسبر كلينج.

ذكر دويسنج أن المتهم إياد وصف الفرع 251 وكذلك قسم الأديان وقسم الطلبة [القسم الذي يراقب أنشطة الطلاب/الجامعات]. وذكر إياد أن المتهم أنور هو رئيس وحدة التحقيق وأن كمال الأحمد هو رئيس قسم الأديان. كما أخبر إياد دويسنج أن الفرع 251 كان لديه نقاط تفتيش متعددة وكان يعمل في واحدة منها.

بالإشارة إلى استجواب المتهم أنور في تموز/يوليو 2018، سأل المحامي بوكير ما إذا كان دويسنج قد تواصل مع المدعي العام الفيدرالي. وأكد دويسنج وذكر أنه كان هناك اتصال مع المدعي العام الأقدم جاسبر كلينج. وكان دويسنج قد اتصل بالنائب العام الفيدرالي ليسأل عن كيفية مباشرة الاستجواب، وأخبر المكتب دويسنج بأن يباشر الاستجواب باعتبار المتهم إياد شاهدا.

ذكر المتهم إياد لدويسنج أحد تكتيكات التعذيب (المستخدمة حتى قبل عام 2011) التي تشمل سكب الماء المغلي على أجساد المعتقلين. وبعد عام 2011، قال المتهم إياد لدويسنج أنه كان هناك قدر أكبر من الحرية لاستخدام أساليب تعذيب أخرى. وأضاف المتهم إياد أنه تم اعتقال حوالي 100 شخص عند نقاط التفتيش بشكل يومي، وكان قد حدّد موقع نقاط التفتيش تلك باستخدام خرائط جوجل أثناء الاستجواب.

طرح المحامي لينك سؤالاً على دويسنج عن الشاهد 280716 [اسم مستعار]، الذي تم استجوابه قبل المتّهم إياد والذي ادّعى أن الاستجوابات في الفرعين 251 أو 285 تتم دائماً بدون تعذيب. أراد لينك معرفة ما إذا كان هذا يعني وجود اشتباه عام بسوء

السلوك في الفرع 251 قبل استجواب إياد. فأجاب دويسنج بالقول أن المدعي العام الفيدرالي هو من تولّى مثل هذه الأمور، وأن عمله اقتصر على إجراء الاستجواب فقط.

سأل دويسنج المتهم إياد عن واجباته في دمشق. فأجاب المتهم إياد بأنه كان يجري بحثاً ويجمع المعلومات من المساجد، وكان يرفع تقارير، ما إذا كان الإمام أو أي شخص آخر يقول أي شيء ضد الحكومة.

سأل السيد شارمر، أحد محامي المدّعين، دويسنج إذا كان المتهم إياد قد أبدى أي ردّ فعل أو تحذير خلال الاستجواب، ولكن دويسنج أجاب بالنفي.

سأل دويسنج المتهم إياد عن تجربته وأسباب مغادرته سوريا. فأجاب المتهم إياد بأن أجهزة المخابرات كانت دائماً ترتكب جرائم ضد الإنسانية، وأن الحكومة تميّز ضد الأقليات وعلى أساس الدين، وخاصة ضد السنة، الذين تعرّضوا لقدر أكبر من العقاب.

كما ذكر المتهم إياد لدويسنج أنه لم يقل كل شيء للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين خلال مقابلته معهم، لأنه لم يكن هناك ما يكفي من الوقت.

أثناء استجوابه من قبل دويسنج، أخبر المتهم إياد دويسنج أنه تم نقل المعتقلين إلى فرع الخطيب بالحافلات، حيث تعرّضوا للضرب وتلقّى أحدهم ضربة على رأسه وتوفي على إثرها. وقال المتهم إياد إنه بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2011، لم يكن لدى المعتقلين تهوية كافية في زنزاناتهم. وأضاف أن بعضهم ماتوا ونُقلوا إلى مشفى المجتهد قبل دفن جثثهم في مقابر جماعية.

قدم المتهم إياد المزيد من التفاصيل عن الفرع 251 إلى دويسنج. ووصف الهيكل الهرمي لقيادة الفرع 251 حسب الترتيب على النحو التالي: توفيق يونس، أنور رسلان، كمال الأحمد، باسل حبيب، أبو علي (قال إنه لا يعرف الاسم الحقيقي لأبي علي). وذكر كذلك عدد الأعضاء في كل قسم. ورسم المتهم إياد مخططاً توضيحياً لمبنى الفرع 251، ومرآب الحافلات، والقبو، والسلالم (الدّرَج) ومكان إجراء الاستجوابات (انظر المخططات التوضيحية أدناه).

خلال الاستجواب، سأل دويسنج المتهم إياد عمّا إذا كانت هناك أي تغييرات في الموظفين في الفرع 251. أجاب إياد أنه إذا اشتُبه بعدم ولاء شخص ما، فيتم نقله إلى الفرع 295، حيث كان من الأسهل التخلص منه أو قتله.

كما ذكر المتهم إياد لدويسنج أنه تم الإفراج عن بعض المعتقلين في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2011، بعد أن وقّعوا على تعهّد بعدم الانضمام إلى المظاهرات مرة أخرى.

طلب المدّعي العام الأقدم جاسبر كلينج من دويسنج تعداد بعض أساليب التعذيب، وهو ما فعله الأخير. ذكر دويسنج الفلقة والصعق الكهربائي. وسأل كلينج عمّا إذا كان دويسنج يمكنه شرح ما المقصود بالشّبْح، فشرح دويسنج ذلك [تعليق المعتقل فوق الأرض من يديه/يديها فقط]. وسأل كلينج أيضاً ما إذا كان دويسنج يعرف أين كان يتم تعليق يدي الشخص المعتقل خلال الشّبْح، لكن دويسنج أجاب أنه لم يخبره أحد بهذه التفاصيل.

طلب أندرياس شولز، أحد محامي المدّعين، من دويسنج شرح "تمثيلية المعتقلين". قال دويسنج إن المتهم إياد أخبره أنه في أواخر عام 2011 (قبل أن يأتي وفد جامعة الدول العربية إلى سوريا لمشاهدة السجن)، تظاهر بعض أعضاء فرع الخطيب بأنهم أصيبوا نتيجة لتعرّضهم لإطلاق نار من قبل المعارضة. وتم تصويرهم في مشفى المجتهد وكأنهم جرحى، مع خطة لإيهام الجمهور بأنهم ضحايا اعتداءات مسلحة. وقد تم ذلك بإذن من توفيق يونس وتحت إشراف حبيب فاضل. وعلاوة على ذلك، مثّل أعضاء آخرون دور المهاجمين المسلحين المزعومين للإدلاء بشهادات ملفقة.

ثم بدأت القاضي كيربر بتلاوة نص الاستجواب.

خلال الاستجواب، سأل دويسنج المتهم إياد إذا كان لديه أقارب في سوريا، وذكر أن لديه أختا في سوريا.

أوضح المتهم إياد لدويسنج حادثة حافظ مخلوف في دوما عام 2011 بالقرب من الجامع الكبير. حيث جاء حافظ مخلوف وهو يركب سيارته المرسيدس "التي تشبه سيارة الهامر" وأطلق النار على المتظاهرين. ثم تم عرض موقع المسجد الكبير على موقع "جوجل إيرث" عبر جهاز العرض في قاعة المحكمة. وذكر المتهم إياد أنه شاهد حافظ مخلوف بعينيه وهو يطلق النار عليهم باستخدام سلاح كلاشنكوف AK-47. وقُتل بعض المتظاهرين، واعتُقل بعضهم، وجُرح البعض، وفرَّ آخرون. وسمع المتهم إياد مخلوف يقول: "من يحب بشار، فليبدأ بإطلاق النار!" وذكر المتهم إياد أن بعض العلويين بدأوا في إطلاق النار مع مخلوف. واستطاع التعرف على هوية واحد منهم فقط وهو زيدون بركات.

قال المتهم إياد لدويسنج إن عمليات الضرب في الحافلات لم تكن عنيفة جداً مقارنة بالضرب الذي تلقّاه المعتقلون عند وصولهم إلى الفرع. حيث كان صُراخ السجناء وبكاؤهم في زنازينهم بسبب التعذيب يصل إلى الكافتيريا [انظر المخططات التوضيحية أدناه للتعرّف على خريطة للسجن].

ووصف المتهم إياد ورسم مخططا توضيحياً (بالعربية) لقادة الأقسام حسب الترتيب على النحو التالي:

1. رئيس الفرع 251: العميد توفيق يونس
2. رئيس قسم التحقيق: العقيد أنور رسلان
3. رئيس قسم الأديان: كمال الأحمد
4. رئيس قسم الطلبة: باسل محمد
5. رئيس قسم المهمات: حبيب فاضل أبو جعفر

مخطط توضيحي لخريطة الفرع 251 (عُرِض عبر جهاز العرض):

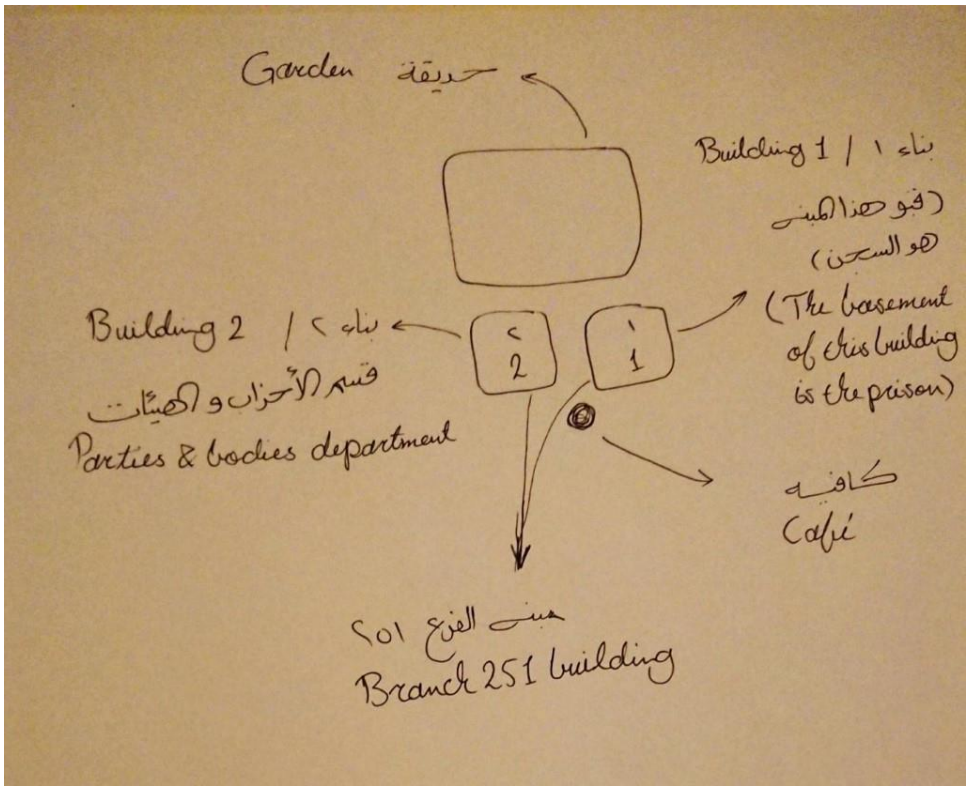

ذكر المتهم إياد لدويسنج أن [تم حجب الاسم]، أحد معارفه الذين كانوا يعملون في الفرع 251، انشقّ في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وقال المتهم إياد لدويسنج أنه ذات مرة زار [تم حجب الاسم] ورأى السجن.

قال المتهم إياد لدويسنج إنه يتم نقل المعتقلين إلى الفرع 251 عادة أيام الجمعة وكان بعضهم يغادر السجن ميتاً.

ذكر دويسنج أنه كان دائماً يخبر المتهم إياد أنه يمكنهما أخذ استراحة أثناء الاستجواب كلما أراد ذلك.

تم عرض صورة عبر جهاز العرض لموقع نقطة التفتيش التي كان المتهم إياد مسؤولاً عنها.

قال المتهم إياد لدويسنج إنه كان يتم اعتقال حوالي 100 شخص بشكل يومي، وإن ستة من أعضاء الفرع 251 مع 23 من أفراد الحرس الجمهوري كانوا يعملون في نقطة التفتيش التي كان مسؤولاً عنها.

مخطط توضيحي لتصميم الفرع 251 (عُرِض عبر جهاز العرض):

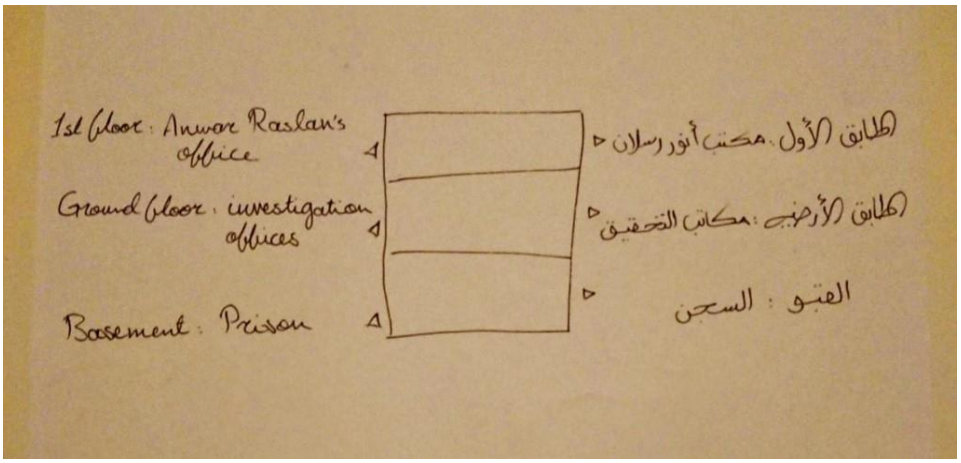

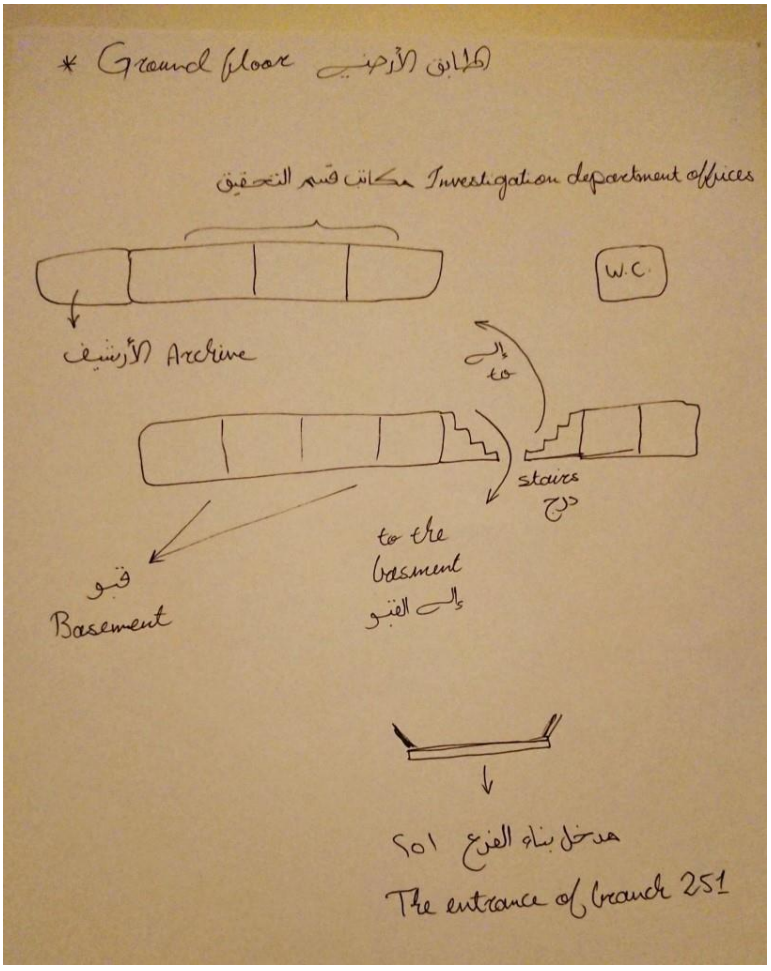

سأل دويسنج المتهم إياد عما يعرفه عن المتهم أنور، فقال إياد إن كل ما كان يعرفه هو أن المتهم أنور انشق. وسأل دويسنج عما إذا كان قد رأى المتهم أنور يستقبل معتقلين أو يلتقي بهم، فقال إياد لا. وسأل دويسنج المتهم إياد إذا كان المتهم أنور قادراً على معاقبة الأشخاص المسؤولين عن التعذيب، فقال إياد إنه لا يعتقد ذلك لأن المتهم أنور سنّي. ونفى المتهم إياد مشاهدة أي استجواب بنفسه، وذكر أنه لم يدخل مكتب المتهم أنور قط.

ذكر المتهم إياد لدويسنج أنه رأى ذات مرة توفيق يونس وحافظ مخلوف في سيارة في التل.

سأل دويسنج المتهم إياد إذا كان حافظ مخلوف يتبع إدارياً لعلي مملوك مباشرة، وأجاب إياد بالنفي.

مخطط توضيحي لمكان دفن المعتقلين بالمعتقل:

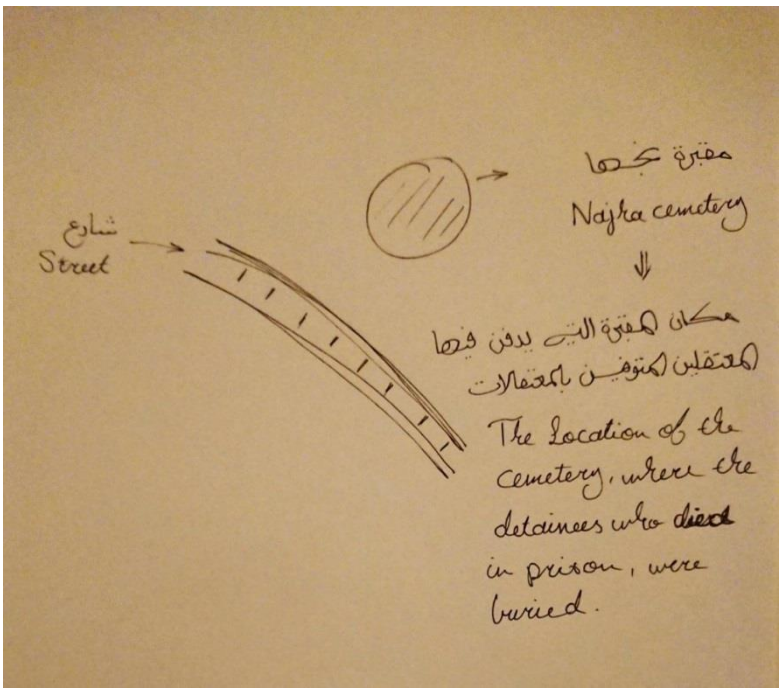

ذكر المتهم إياد لدويسنج أن المعتقلين الذين ماتوا في السجن كانوا يُنقلون إلى مقبرة نجها إذا ظهرت على جثثهم آثار تعذيب. وبخلاف ذلك، تم تسليم الجثث إلى مشفى المجتهد. وذكر أن هذا تم في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2011. حيث تم نقل الجثث على شكل دفعات، 10 جثث في كل مرة، تخرج من القبو بشكل رئيسي ليلا باستخدام شاحنة صغيرة (بيك-اب).

سأل دويسنج المتهم إياد عن قيصر [المصور]، فقال إياد إن قيصر كان مسؤولاً عن التقاط صور الجثث، ولكنه لا يعرفه شخصياً.

قال المتهم إياد لدويسنج إنه بعد أن انشق، انشقّ آخرون أيضاً، وذهب بعضهم إلى موحسن. حيث انشقّ [تم حجب الاسم] من الفرع 251 ويقيم في شتوتغارت، ألمانيا. وانشقّ [تم حجب الاسم] من الفرع 295 ويقيم في اليونان. وذكر المتهم إياد لدويسنج أن [تم حجب الاسم] أخبر إياد أن السيارة المستخدمة في تفجير مبنى إدارة المخابرات العامة بدمشق تم إعدادها في الفرع 295.

تم عرض صور مختلفة من خلال جهاز العرض في المحكمة، وذكر دويسنج للمحكمة ما قاله له المتهم إياد عن هذه الصور أثناء استجوابه.

- تم عرض صورة لجثة مأخوذة من ملف قيصر، عليها الأرقام: 1099 و251 و4558.
- تم عرض صورة وقال دويسنج إنها صورة علي مملوك.
- تم عرض صورة وقال دويسنج إنه لا يعرف الشخص، ولكن المتهم إياد ربما رأى ذلك الشخص في الفرع.
- تم عرض صورة وقال دويسنج إنها صورة رستم غزالي، لكنه لم يكن متأكداً (كانت صورة [تم حجب الاسم]).
- تم عرض صورة وقال دويسنج إنه لم يستطيع التعرّف على الشخص الموجود فيها.
- تم عرض مجموعة صور ظهر فيها 12 فرداً متشابهين في المظهر أثناء الاستجواب وتمكّن المتهم إياد من التعرّف على صورة أنور. وتم عرض مجموعة الصور هذه في قاعة المحكمة.
- تم عرض صورة شخص واعتقد المتهم إياد أنها صورة حافظ مخلوف، ولكن تبيّن أنها صورة شخص آخر.

سأل دويسنج المتهم إياد إذا كان يعرف شخصاً في أوروبا ارتكب جرائم جنائية. وذكر المتهم إياد عضواً في تنظيم داعش يُدعى [تم حجب الاسم].

سأل المدعي العام جاسبر كلينج عما إذا كان سمع عن [تم حجب الاسم]، الذي ذكره المتهم أنور كشاهد محتمل. قال دويسنج أن هذا الشخص اعتاد على مراقبة المظاهرات وحصل على مقاطع الفيديو لبعضها على هاتفه. حاولت الأمم المتحدة الاتصال به. ويُعتبر مخبراً داخلياً لهم.

سأل الدكتور باتريك كروكر، أحد ممثلي المدّعين، عما إذا كان دويسنج سأل المتهم إياد عن [تم حجب الاسم] و [تم حجب الاسم]. قال دويسنج إن أحد الشهود ذكر [أحد الاسمين المحجوبين].

سأل المستشار كروكر عما إذا كان دويسنج سأل المتهم إياد عن [تم حجب الاسم]، الموجود في اليونان. قال دويسنج إنه حاول أن يسأل عن الأشخاص المهمين فقط. لذلك، لم يأت على ذِكر [تم حجب الاسم]، لأنه يعيش خارج ألمانيا.

سألت القاضي كيربر دويسنج عن انطباعه بعد استجواب المتهم إياد. فأجاب دويسنج بأن إياد كان متعاوناً وأجاب على الأسئلة، ولم يكن هناك أي تعارض مع ما ذكره إياد للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، ولا توجد أي إفادات متناقضة تتعارض مع إفادة المتهم أنور.

شهادة سامي كوكا

كان الشاهد الثاني يُدعى سامي كوكا، وهو مترجم يبلغ من العمر 59 عاماً من جيرمرشايم.

سأل القاضي سامي عما إذا كانت هناك صعوبات في فهم ما قيل خلال استجواب المفتش دويسنج للمتهم إياد. فذكر أن دويسنج سأل المتهم إياد خلال الاستجواب إذا كانت لديه صعوبة في الفهم، فأجاب إياد بالنفي. وقال سامي إن إياد رسم المخططات التوضيحية بالعربية وترجمها سامي في وقت لاحق.

شهادة ألكسندر فراي

كان الشاهد الثالث يدعى ألكسندر فراي، مفوض أعلى يبلغ من العمر 32 عاماً في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالي في ميكنهايم.

وذكر فراي أن المفتش دويسنج أجرى الاستجواب أثناء قيامه هو بتدوين الملاحظات. قال المتهم إياد للمفوض فراي ودويسنج إنه كان قائد نقطة تفتيش وأنه اعتقل أشخاصاً. وذكر فراي أن دويسنج أخبر المتهم إياد أنهم بحاجة إلى استراحة واتصلوا بمكتب المدعي العام الفيدرالي.

سأل المحامي ماتياس شوستر، أحد محامي المتهم إياد، فراي عن تاريخ بدء عمله على قضية إياد. فأجاب فراي منذ 1 آذار/مارس 2019.

رُفعت الجلسة الساعة 2:30 بعد الظهر.

اليوم الثامن للمحاكمة – 28 أيار/مايو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 13 شخصاً وممثلان من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

ذكرت رئيسة المحكمة الدكتورة آن كيربر أن السيد هيملر، المترجم في مقابلة السيد بيورن شميدت مع المتهم أنور، لا يمكن أن يمثل أمام المحكمة لأنه كان مريضاً. وأضافت رئيسة المحكمة كيربر أنه قد لا يتم استدعاء هيملر للإدلاء بشهادته في وقت لاحق.

شهادة بيورن شميدت

كان الشاهد الأول يُدعى بيورن شميدت، 52 عاماً، رئيس مراقبي الشرطة في مكتب الشرطة الجنائية للولاية في برلين، الذي تحدث عن مقابلته مع المتهم أنور.

قال شميدت إنه رأى شكوى المتهم أنور الجنائية (المذكورة أصلاً في اليوم السادس للمحاكمة) ونسختها المترجمة من قبل بيترا بيكر.

وإن شميدت هو المسؤول عن التحقيق مع الأشخاص الذين لديهم خلفيات في الجيش أو المخابرات. وأشار شميدت إلى أنه كان يستجوب المتهم أنور كشاهد.

سأل شميدت المتهم أنور عن طبيعة عمله. فقال المتهم أنور لشميدت إنه كان يعمل في أجهزة المخابرات ولديه خلفية قانونية. وقال المتهم أنور إنه أكمل تعليمه مع الشرطة، وكان من الخريجين الثلاثة الأوائل في دفعته. وقال أنور إنه كان يعمل في الفرعين 251 و285 وكان مسؤولاً بشكل رئيسي عن حي الروضة والمالكي في دمشق (حيث تتواجد معظم السفارات).

وفقاً لشميدت، كان المتهم أنور يراقب المنظمات الإسلامية حتى عام 2007، وكان مسؤولاً عن رعاية أعضاء المخابرات الإيرانية لدى زيارتهم لدمشق. ولفترة قصيرة (حتى 2008) كان المتهم أنور مسؤولاً عن أمن الوزارات والشؤون الخارجية. وبين عامي 2002 و2008، كان المتهم أنور يحقق مع منظمات مثل تنظيم القاعدة منذ بدء تواجد التنظيم في العراق.

قال المتهم أنور لشميدت إنه واجه ضغطاً من أسرته ومجزرة الحولة والنظام. حيث اتصلت به زوجته مرة وسألت كيف يمكنه العمل مع النظام.

أفاد الشاهد بأن المتهم أنور فرّ إلى الأردن مع عائلته واختبأ هناك حتى عام 2014. وبسبب فرار المتهم أنور، تم تعميم اسمه على المعابر الحدودية في حال تمكنهم من القبض عليه. وقال المتهم أنور لشميدت إنه إذا تم القبض عليه، فستكون العقوبة بالتأكيد هي الموت.

أخبر القاضي شميدت أتن هناك شخصمن المعارضة أرسل نسخة مترجمة باللغة الإنجليزية من السيرة الذاتية للمتهم أنور إلى السفارة الألمانية. وسألت القاضي إذا كان شميدت يتذكر اسم هذا الشخص. فقال شميدت إن اسمه كان [تم حجبه].

وبحسب هذا الشاهد، قال المتهم أنور إن قناة الجزيرة أجرت مقابلات معه في الأردن عام 2014. كما ذكر أنه عمل مع المعارضة وكان مندوباً عنها.

قال المتهم أنور لشميدت إنه ساورته شكوك بشأن أحد معارفه، لأن ذلك الشخص كان يطرح العديد من الأسئلة على أنور.

ذكر شميدت رسالة المتهم أنور إلى الشرطة حول الأنشطة المريبة، التي ورد ذكرها أصلاً في اليوم السادس للمحاكمة. حيث أخبر أنور شميدت عن الأحداث التي جعلته يشعر بالتوتر، بما في ذلك زيارة الطبيب حيث سأل الطبيب أنور عن عمله في سوريا وطلب ا التقاط صورة معه. وفي موعد آخر، كان المتهم أنور في غرفة الانتظار ونظر عبر النافذة فرأى شخصين، اشتبه في أنهما سوريان. ولدى خروجه من العيادة، كانت السيارة التي تقلّ الشخصين قد همّت بالمغادرة. وذكر المتهم أنور حادثة شملت شخصين يتبعانه من عيادة الطبيب إلى قطار المدينة (S-Bahn). وكانا يضعان سماعات الرأس وكان المتهم أنور على يقين من أنهما أعضاء في أجهزة المخابرات.

قال شميدت إنه لا يعتقد أن السفارة السورية قادرة على تنظيم عمليات مراقبة وأن مثل هذه الإجراءات مستبعدة وغير محتملة.

قال المتهم أنور لشميدت إنه خلال تدريبه في الشرطة، تم تعليمه التمييز بين الناس على أساس خلفيتهم العرقية والجغرافية من خلال طرق مثل التعرّف على وجوههم ولهجاتهم.

سأل شميدت المتهم أنور إذا كان على اتصال مع أجهزة مخابرات خارجية. فأجاب أنور بأنه تشارك في معلومات مع المعارضة السورية والمخابرات الأردنية والمخابرات الأمريكية بعد انشقاقه. وأضاف المتهم أنور أن لديه بيانات ومعلومات على جهاز الكمبيوتر المحمول (اللابتوب) القديم الخاص به، ولكن أطفاله كسروا ذلك الكمبيوتر المحمول أثناء إقامته في الأردن، وبالتالي فقد هذه البيانات. ومع ذلك، لم يجد شميدت أن هذا قابل للتصديق أو منطقي.

سألت القاضي شميدت عما إذا كان قد تواصل مع آخرين بشأن هذه القضية، وذكر شميدت أنه كان على اتصال مع مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالي، ووزارة الخارجية وبيترا بيكر [الشاهدة التي أدلت بشهادتها في اليوم السادس للمحاكمة].

قال شميدت إن المتهم أنور بدا غير راضٍ خلال الاستجواب، لأن شميدت لم يَبدُ بأنه صدقه. ووجد شميدت أنه من الغريب أن المتهم أنور انتظر ولم يبلغ الشرطة على الفور عن الحادثة التي قام فيها شخصان بمراقبته، حيث كان بإمكان أنور التعرف على رقم لوحة السيارة.

سألت القاضي شميدت عن رأيه في إفادة المتهم أنور بشأن أن هناك من يتعقّبه، وقال شميدت إن لديه شك في صحّة ذلك.

سألت القاضي شميدت مع من تواصل تحديداً في وزارة الخارجية. فقال شميدت: مع السيدة دريكسلر.

سألت القاضي شميدت إذا كان يعرف ما إذا كان للمتهم أنور دور داخل المعارضة. قال شميدت: نعم، لكنه لم يتذكر ما الدور الذي لعبه أنور تحديداً.

ذكر شميدت أن الأشخاص الذين يعملون في الاستخبارات متشكّكون بشكل عام ويعتقدون أنهم تحت المراقبة. ويعتقد شميدت أن المتهم أنور كان يبالغ في رد الفعل على ذلك الموقف.

قال شميدت إن القضية أحيلت إلى مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية.

سألت القاضي شميدت عن رأيه عن المترجم في الاستجواب، وقال شميدت إن المترجم كان جيداً جداً، فقد درس اللغة العربية منذ حقبة جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

وذكر شميدت أنه لم يفهم ما علاقة بيترا بيكر، الشاهدة التي استدعيت في اليوم السادس للمحاكمة وممثلة المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) بالمتهم أنور. وسألت القاضي شميدت عما إذا كان قد سأل بيكر عن هذا الأمر فأجاب شميدت بالنفي.

قالت الدكتورة آنا أوهمشين، إحدى محامي المدّعين، إنها لم تجد الجزء الذي يذكر بأن المترجم درس في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في النص. أعطت القاضي كيربر رقم الصفحة لأوهمشين.

<u>شهادة آنيا كروجر</u>

كانت الشاهدة الثانية تُدعى آنيا كروجر، البالغة من العمر 30 سنة، وهي كبيرة مفتشين في شرطة برلين (المديرية 5)، التي أدلت بشهادتها عن مقابلتها مع المتّهم أنور.

قالت كروجر إن المتهم أنور ذكر العديد من الحوادث التي ادعى فيها أن أجهزة المخابرات كانت تراقبه (هذه الحوادث هي نفس الحوادث المذكورة أعلاه من قبل بيورن شميدت) وقال إنها تشكل تهديداً له. وقال المتهم أنور إنه تعرّض لضغط بسبب مشاكل عائلية. وقالت كروجر إن المتهم أنور كان يشعر بالقلق والخوف.

رُفِعت الجلسة الساعة 11:00 صباحاً.

حضرت حملة من أجل سوريا وعائلات من أجل الحرية المحاكمة. وفيما يلي صور مظاهرتهم خارج المحكمة:

اليوم التاسع للمحاكمة – 29 أيار/مايو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 11 شخصاً وممثلان من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة مارتن هولتزكي

كان الشاهد الأول يُدعى مارتن هولتزكي، البالغ من العمر 51 عاماً، وهو كبير المفتشين في مكتب الشرطة الجنائية لولاية بادن فورتمبيرغ، الذي استجوب المتهم أنور. وعلى وجه التحديد، وصف هولتزكي المتهم أنور بأنه شاهد بعد استجوابه حول الحوادث التي وقعت خلال المظاهرات في حماة.

وأوضح هولتزكي أنه عندما يتم استدعاء شاهد، يتم شرح حقوقه والإجراءات الرسمية له. وذكر أن المتهم أنور وافق على المشاركة في الاستجواب.

طرحت القاضي كيربر سؤالاً على هولتزكي عن الحياة الشخصية للمتهم أنور. قال هولتزكي إن أنور قال إن لديه سبعة أطفال – ستة منهم في ألمانيا. وقال أنور إنه درس القانون وبعد تخرجه التحق بالشرطة قبل أن يعمل في أجهزة المخابرات في الفرعين 251 و285.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المتهم أنور قد ذكر المدن التي عمل فيها. قال هولتزكي إن أنور قال إنه عمل في مواقع متعددة بما في ذلك دمشق وطرطوس؛ وكان أنور قد ذكر على وجه التحديد أنه لم يعمل في حماة.

سأل هولتزكي المتهم أنور إذا كان لديه أي معلومات حول [تم حجب الاسم] والفرع 320 لكن أنور أجاب بالنفي.

قال هولتزكي إن المتهم أنور غادر سوريا عام 2012 بسبب ضغوط الأسرة ومجزرة الحولة. وبقي أنور في الأردن حتى عام 2014، ثم ذهب إلى ألمانيا بتأشيرة صادرة عن السلطات الألمانية. ولم يتذكر هولتزكي اسم الشخص من المعارضة الذي ساعد أنور في عملية الحصول على التأشيرة. وسألت القاضي كيربر هولتزكي إذا كان الاسم [تم حجبه] يبدو مألوفاً، وأكّد هولتزكي أنه يمكن أن يكون اسم الشخص المعارض المذكور سابقاً.

وفقاً لهولتزكي، فقد ذكر المتهم أنور أن هناك جرائم جنائية ارتُكبت في الفروع. وأضاف أنور أن بعض المعتقلين ماتوا وتم نقلهم إلى المستشفى وتم التقاط صور لهم.

سأل هولتزكي المتهم أنور عن مهامه في الفرع. قال أنور إنه كان مسؤولاً عن الاستجواب، الذي قال أنور إنه تم بقسوة أحياناً، وبشكل سلمي أحياناً أخرى. وقال المتهم أنور إن المرء لا يمكن أن يكون مهذباً طوال الوقت في منصبه السابق. وزعم المتهم أنور أنه لم يستخدم العنف، ولم يأمر باستخدام العنف، وأنه كان يحاول تجنب العنف.

في معرض شهادته، أفاد هولتزكي بأن المتهم أنور طلب النقل إلى وزارة الداخلية.

شهد هولتزكي أن المتهم أنور ادّعى أنه لم يتم استخدام أي أسلحة لقمع المظاهرات قبل آب/أغسطس 2011، باستثناء الهراوات والغاز المسيل للدموع. ولكن بعد ذلك، استخدم الحرس الجمهوري الرشاشات.

قال هولتزكي إن المتهم أنور كان يجيد التواصل وأبدى استعداده للمساعدة وكان لديه معرفة قوية بالناس والأديان والمواقع في سوريا. وأضاف هولتزكي أنه لم تكن هناك صعوبات في التواصل. وتم توفير الترجمة العكسية للمتهم أنور. وبعد ذلك، تم تحويل القضية إلى مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالي.

طرح القاضي سؤالاً على هولتزكي إذا كان قد سأل المتهم أنور عمّا إذا كان لماهر الأسد وحافظ مخلوف أي صلة بالفرع 251. فأجاب هولتزكي بالنفي [لم يسال أنور].

أفاد المحامي مايكل بوكير، أحد محامي الدفاع عن المتهم أنور، بأن السفر إلى شتوتغارت (حيث كان يتم استجوابه من قبل هولتزكي) كان غير مريح لموكّله.

قال آرني بودنشتاين، أحد محامي الدفاع عن المتهم لأنور، لهولتزكي أنه بعد أن ذكر أنور أنه تم نقل الجثث من السجن، لم يكن من المفروض أن يطرح هولتزكي أسئلة متابعة لأن أنور كان يتم استجوابه كشاهد [وليس كمشتبه فيه].

قالت الدكتورة أوهمشين، إحدى محامي المدّعين، إن هولتزكي ذكر ذات مرة أنه تم جلب 750 جثة إلى السجن. ومع ذلك، فقد نص محضر الاستجواب أنه تم جلب 750 شخصاً على قيد الحياة، ولكن بعضهم كانوا جثثاً.

طرح المحامي مانويل ريجر، أحد محامي المدّعين، سؤالاً على هولتزكي عمّا إذا كان قد تحقق من صحة أقوال المتهم أنور من شهود آخرين. وأكد هولتزكي أنه تأكد من صحة نقاط رئيسية في إفادة أنور.

رُفِعت الجلسة الساعة 10:30 صباحاً، وسيكون موعد الجلسة القادمة في يوم 3 حزيران/يونيو، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا

التقرير الرابع لمراقبة المحاكمة

تواريخ الجلسات 3 و4 و5، حزيران/يونيو، 2020

ملاحظة: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً لعمليات التعذيب.
[المعلومات الموجودة بين قوسين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا].
(المعلومات الموجودة بين قوسين هي معلومات ذكرها الشاهد نفسه).

الملخّص/أبرز النقاط

اليوم العاشر للمحاكمة

- **تحدث الشاهد والمدّعي [تم حجب الاسم] [P1]، أول مدّعي يُدلي بشهادته، عن خلفيته وتجربته كمعتقل في سوريا وكيف عرف المتهم أنور رسلان. وكان المخرج السينمائي، P1 قد اعتُقل مرتين، بسبب عمله ومقاطع الفيديو التي صوّرها للمظاهرات في سوريا. أدلى فياض بشهادته حول عمليات استجوابه وسوء المعاملة والتعذيب الذي تعرّض له في فرع الخطيب، والذي شمل الشَّبْح. كما تحدث عن الظروف المعيشية والصحية غير الإنسانية في الفرع، بالإضافة إلى مساحة المعيشة الضيقة في الزنزانات الجماعية. وسأل القاضي فيدنر كيف عرف P1 المتهم أنور. قال الشاهد إنه متأكد بنسبة 60-70% من أن المحقّق الذي استجوبه في فرع الخطيب هو المتهم أنور بسبب ملامح وجهه التي يتذكرها والحوارات مع سجناء آخرين أثناء اعتقاله. وسأله المدعي العام ياسبر كلينجه عن تجاربه في فرع الخطيب.**

اليوم الحادي عشر للمحاكمة

- **تابعت المحكمة استجواب الشاهد والمدّعي P1. حيث تحدث أكثر عن أساليب الاستجواب المستخدمة أثناء اعتقاله، بما في ذلك التهديدات والشتائم ضده وضد عائلته. وذكر أنه رأى طفلاً بدت عليه آثار التعذيب، وسمع صراخ نساء في السجن. وتحدّث عن حالته الصحية والنفسية الشخصية نتيجة تجاربه كمعتقل. وقال أنه يعتقد، بأنه يستطيع التعرف على صوت المحقق وأن أي شخص يعمل في فرع الخطيب على اطلاع بالتعذيب وسوء المعاملة هناك.**
- **أدلى [تم حجب الاسم] [P2]، المحامي السوري لحقوق الإنسان، بشهادته عن خبراته كمحامٍ في سوريا وعن تجاربه وما مر به أثناء الاعتقال. وذكر الشاهد P2أن النظام اعتقل أفراد عائلته منذ عام 1977. وتحدّث عن السنوات الخمس التي قضاها في سجن عدرا، حيث اعتُقل بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان في سوريا. ومستعيناً بتجاربه وتجارب موكّليه من المعتقلين، شارك الشاهد P2 المعلومات التي يعرفها حول التسلسل الهرمي لقيادة الفرع 251، مشيراً إلى أنه كان الفرع الرئيسي الذي قام باعتقال وتعذيب واستجواب المعتقلين، قبل نقلهم إلى مكان آخر. وأدلى بشهادته حول كيف عرف بأن المتهم أنور هو الشخص الذي أوصله إلى المحكمة أثناء اعتقاله في سوريا، وذكر كيف أنه صادف المتهم أنور ثلاث مرات في أماكن عامة في ألمانيا.**

اليوم الثاني عشر للمحاكمة

- **تابع الشاهد P2 بالإدلاء بشهادته واستمرت عملية استجوابه. حيث تحدث الشاهد P2 أكثر عن التسلسل الهرمي لقيادة الفرع 251 وأشار أن القسم 40 كان يتبع إدارياً للفرع 251، وبالتالي فإن القسم 40 يتبع أوامر الفرع 251. وبناءً على تجربته الخاصة وتجارب موكّليه، قدّم وصفاً للفرع 251، بما في ذلك السجون الموجودة تحت الأرض. وأدلى بشهادته فيما يتعلق بتجارب الإناث المعتقلات، وعلى وجه التحديد الاعتداء الجنسي الذي تعرّضن له. وذكر أنه يمكن لغير العلويين الحصول على رتبة عالية في السجون، وذكر أنه كان قادراً على تمييز الطائفة التي ينتمي إليها الشخص أو مسقط رأسه عن طريق لهجته.**
- **ستكون جلسة المحاكمة القادمة يوم 24 حزيران/يونيو، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.**

اليوم العاشر للمحاكمة – 3 حزيران/يونيو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 15 شخصاً و10 من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

صرحت رئيسة المحكمة القاضي الدكتورة آن كيربر بأن الشاهد مارتن هولتسكي [كبير المفتشين الذي شهد في 29 أيار/مايو حول استجوابه المتهم أنور] أرسل إيصال يخص المتهم أنور. تم عرض هذا الإيصال عبر جهاز العرض وظهر فيه رحلات المتهم أنور على شركة طيران "يورو وينجز" بين برلين وشتوتغارت.

قدّم المحامي آرني بودنشتاين، أحد محامي المتهم أنور، اعتراضاً بشأن استخدام استجواب المتهم أنور منذ عام 2017، الذي أوضح فيه أنور مكان عمله، وذكر معلومات عن المعتقلين وسُئل عن الاعتقالات وأساليب التعذيب. واعترض محامي الدفاع على استخدام الاستجواب كشهادة لأنه افترض أن أنور كان يَجري استجوابه كمتهم (وليس كشاهد)، وبالتالي ينبغي ألا يتم قبول أي أقوال من هذا الاستجواب كدليل. وقال المحامي سيباستيان شارمر، أحد محامي المدّعين، إن الاعتراض باطل [لم يصدر حُكم].

استدعت القاضي كيربر الشاهد الأول، وأوضحت له أنه سيتم استجوابه كشاهد ومدّعي.

<u>شهادة P1 [تم حجب الاسم]</u>

كان الشاهد الأول هو المدّعي [تم حجب الاسم] P1 [المشار إليه باسم P1 في التقرير الأول لمراقبة المحاكمة]، وهو مخرج سينمائي يبلغ من العمر 35 عاماً. وأدلى بشهادته باللغة العربية مع ترجمة إلى اللغة الألمانية.

استجواب P1 من قبل القاضي كيربر

طلبت القاضي كيربر من الشاهد أن يعرّف بنفسه. وشهد بأنه وُلد في محافظة [تم حجب الاسم] من أم من أصل كردي وأب سوري. وكان والده معلماً للغة العربية وكانت والدته معلمة. ولديه سبع شقيقات وشقيقان. وأكمل تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه [تم حجب الاسم] ، وأكمل تعليمه الإعدادي في بلدة مجاورة تُدعى [تم حجب الاسم] لأنه لم يكن هناك العديد من المدارس في قريته. والتحق بالمدرسة الثانوية في [تم حجب الاسم].

قالت القاضية كيربر إنها كانت على علم بأن والده كان لديه وظيفتان. وأوضح P1 أن والده درس الأدب العربي وكان ناشطاً في المجال السياسي. وقال إن والده كتب مقالات، لكنه لم ينشر أي شيء بسبب اضطهاد النظام والرقابة في الثمانينيات من القرن الماضي. وذكر أن أفراداً من عائلته وتحديداً أن ثلاثة من أعمامه اعتُقلوا. وقال إن هذا أجبر والده على جمع كل ما كتبه، وحرقه ودفن الرماد في ساحة المنزل لحماية العائلة. وذكر الشاهد أن والده تحوّل إلى التدريس، ولكن بعد ذلك تركه حيث شعر والده أنه غير قادر على تغيير أي شيء داخل المجتمع. وقال إن هذا الأمر جعل والده يشعر بالاكتئاب، مما أثر على العائلة بأكملها. وذكر أن قرار والده بحرق كتاباته وتغيير مهنته كان ضرورياً لإنقاذ حياة أفراد عائلته، وعدم التورط مع النظام "الإجرامي".

طلبت القاضي كيربر من P1 أن يشرح عمل والده في المبيعات. حيث قال الشاهد أن والده أصبح تاجراً في قطع غيار السيارات وقطع الأدوات الصحية في بلدة خان السبل.

سألت القاضي كيربر P1 عن مجالات دراسته. قال إنه انتقل بين عدة مجالات دراسية. وقال إنه درس القانون أولاً، ثم انتقل إلى التمثيل في المعهد العالي للفنون المسرحية، حيث نصحه أحد معلميه بدراسة الإخراج السينمائي. وسألته القاضي كيربر عن مكان دراسته الإخراج السينمائي، فأجاب: لبنان. وذكر أنه يريد التخصص في السينما، فذهب إلى فرنسا للدراسة باللغة الإنجليزية.

وذكر P1 أيضاً أنه درس في فرنسا لمدة ثلاث سنوات. وذكرت القاضي كيربر أن رحلة P1 الأكاديمية استمرت لفترة طويلة، وسألته عمّا إذا كان قد أدّى الخدمة العسكرية. فأجاب بأنه لم يخدم في الجيش. وقال إنه عاد إلى سوريا في 2005 أو 2006، وقدم عدة طلبات من أجل الالتحاق "بالتعليم المفتوح" [برنامج تعليمي في سوريا يسمح لمجموعة واسعة من الأشخاص بالتسجيل في الفصول. وقد استخدم العديد من الرجال هذا البرنامج لتأخير خدمتهم العسكرية]. وقال إنه حاول دائماً التسجيل في الجامعات حتى لا ينضم إلى الجيش وأن عائلته عانت من الجيش السوري لأنه اعتقل أفراداً من العائلة. طلبت منه القاضي كيربر المزيد من التفاصيل عن تاريخه التعليمي. فقال إنه درس الإعلام لمدة 3 سنوات، ولكنه لم يتخرج.

تورط الشهود في احتجاج سنة □□□□ وايضاً في اول اعتقال

قال في معرض شهادته أنه في مطلع عام 2011، بدأ الحراك الجماهيري في مصر وتونس. وأضاف أنه هو وأصدقاؤه اعتقدوا أن هذا النوع من الحراك سيصل إلى سوريا عاجلاً أم آجلاً، وهذا ما حدث في 15 آذار/مارس، 2011. وسألته القاضي كيربر عن تجاربه في عام 2011. فذكر أنه أخذ كاميرته وخرج إلى الشوارع في اليوم الأول، حيث كانت هناك مظاهرات قصيرة. وقال P1 أنه حاول تصوير المظاهرات لإبلاغ العالم بما يحدث في سوريا. وأشار إلى أن تصويره تضمّن مقاطع لكيفية إطلاق النار على المتظاهرين، وأظهر استخدام الغاز المسيل للدموع، وضرب الناس بالهراوات، وكيف تم اعتقال واختطاف الأفراد في المظاهرات. وأضاف P1 أنه في وقت لاحق (قال إنه لا يتذكر بالضبط متى) قام بتثبيت كاميرا في سيارة تاكسي بموافقة سائق سيارة التاكسي خلال مظاهرة في أحد أيام الجمعة في الميدان في دمشق. وقال P1 إن السيارة كانت تعبر الطريق عندما هاجمت قوات الأمن

المظاهرة. وأضاف أن إطلاقاً للنار قد وقع. وذكر P1 أنه تمت مصادرة جميع الأفلام التي صورها بعد القبض عليه في فرع الخطيب.

سألت القاضي كيربر P1 كم مرة اعتُقل فيها، فأجاب: مرّتان.

بحسب P1، كانت المرة الأولى في نهاية آذار/مارس 2011. حيث قال إنه كان في ضاحية حرستا، وهي جزء من الغوطة، لكن النظام يدعوها ضاحية الأسد. وذكر أنه كان في مقهى للإنترنت مع أحد أصدقائه قبل اختطافه. وأجاب أنه اعتُقل لمدة شهرين – اعتُقل في المرة الأولى لمدة شهر في فرع المخابرات الجوية، ثم تم نقله واعتُقل لمدة شهر آخر في قسم آخر. وقال في شهادته إن المخابرات الجوية في حرستا اختطفته من المقهى وتعرّض للضرب في الطريق إلى الفرع. وذكر أنه ضُرب بشدّة بأداة حادة (قال إنه لم يكن متأكداً من ماهية تلك الأداة، لكنه افترض أنه يمكن أن يكون موساً) على وجهه ومؤخرة رقبته. وتابع قائلاً أنه لدى وصوله إلى فرع المخابرات الجوية وُضِعت عصابة على عينيه وضُرب في وجهه. وقال إنه ليس متأكداً من عدد الأشخاص الذين كانوا موجودين هناك، لكنه متأكد من وجود أكثر من شخص. وزعم أن الضرب كان عنيفاً وشديداً. ونتيجة لذلك، قال إنه بالكاد استطاع التنفس لعدة أيام. وقال الشاهدP1 إنه اقتيد إلى داخل [المبنى] ونزل عدداً من الدرجات، حيث قال إنه بُطِح أرضاً وضُرب بأدوات صلبة وحادة.

كان هذا خلال الاعتقال الأول. وقال P1 إنه يريد أيضاً أن يضيف أن شخصاً قُتل هناك نتيجة للتعذيب وكان هناك أطفال دون سن العاشرة.

تدخّل المحامي مايكل بوكير، أحد محامي المتهم أنور، وسأل P1 عمّا إذا كان رأى ذلك يحدث أثناء الليل. ولم تسمح القاضي كيربر بالاستجواب وقالت إن الأسئلة ستُطرح لاحقاً.

الإعتقال الثاني في فرع □□□

سألت القاضي كيربر P1 عن الاعتقال الثاني. فقال إنه اعتُقل بسبب مواد صوّرها. حيث قال إن لديه الكثير من اللقطات المصورة. وذكر أنه تلقّى معلومات من صديق مفادها "أنهم" سيستمرون في مطاردته وأنه ينبغي أن يكون حذراً. ونتيجة لذلك، قال إنه حزم أغراضه والكثير من المواد التي صوّرها. وسأل أصدقاءه عمّا إذا كان قد تم تعميم اسمه على نقاط التفتيش أو على "قائمة المطلوبين"، فأجاب أصدقاؤه بالنفي. وأضاف أنه في تلك اللحظة غادر ضاحية حرستا وانتقل إلى المزة شيخ سعد. وذكر أنه كانت هناك مظاهرات خرجت من مسجد بالقرب من مكان إقامته، واعتُقل عدة أشخاص، وتمت مداهمة المنطقة القريبة منه. وذكر أن رؤوس المعتقلين كانت مغطاة بقمصانهم وأن أشخاصاً يرتدون زياً عسكرياً كانوا يضربونهم. وأشار إلى أنها كانت عملية سريعة.

قال P1 في شهادته إن صديقه أوصله إلى المطار، وبعد الفحص الأمني في المطار، استدعاه شخص. وقال إن هذا الشخص وبعض أشخاص آخرين أخذوه إلى زاوية فارغة، واعتقلوه، وغطوا رأسه بقميصه. وذكر أنهم اقتادوه إلى طابق علوي وساروا في ممر قبل دخولهم إلى غرفة، حيث وجد حقيبتيه مفتوحتين وقد تم تفتيش أغراضه. وذكر أنهم أخذوا أقراصه الصلبة، وقال إنه كان هناك جهاز كمبيوتر تم توصيل أقراصه الصلبة به وتم تشغيل المواد التي صوّرها.

سألت القاضي كيربر P1 عن وقت حدوث ذلك، لكنه قال إنه لا يستطيع أن يتذكر بدقة. قال إنه يمكن أن يقدّر الوقت لأنه تذكّر أنه أمضى عيد ميلاده (في أيلول/سبتمبر) في السجن. وأخبرت القاضي كيربر P1 أنه خلال استجواب سابق، قال إنه كان في تشرين الأول/أكتوبر. فأجاب P1 أنه كان في آب/أغسطس وليس في تشرين الأول/أكتوبر، لأنه قضى شهر أيلول/سبتمبر بأكمله في فرع الخطيب.

واصل P1 شهادته عن اعتقاله الثاني وقال إنه نُقل إلى مكان آخر، حيث سأله المسؤول هناك عن سبب تصويره للمظاهرات وما هو جهاز المخابرات الذي كان يعمل معه. وقال إن الضرب بدأ حينها واستمر لمدة ساعة إلى ساعتين. وبعد ذلك، قال P1 أنه تم نقله بواسطة سيارة، حيث تعرّض للضرب أيضاً. وقال في شهادته إنه كان هناك ثلاثة أشخاص آخرين في السيارة – واحد في المقعد الأمامي، وواحد على يمينه وآخر على يساره. وقال إن شعره كان طويلاً، فكانوا يشدّون شعره ويحاولون انتزاع شعره. وأضاف أن أحد الأشخاص إلى جانبه أخبر الشخص الذي في الأمام أنه يريد أن يأخذ بعضاً من شعر رأسه. وأضاف أنه تم دفع رأسه لأسفل لدرجة أنه لم يستطع التنفس، وكانوا يحاولون إيذاءه بأداة حادة على مؤخرة رقبته.

طلبت القاضي كيربر من P1 توضيح ما إذا كان الضرب قد وقع في الاعتقال الأول أم الثاني، فأجاب P1 أن الضرب وقع في كليهما.

سألت القاضي كيربر P1 أين تم نقله، فقال إنه لا يعرف لأنه لم يستطيع رؤية شيء حوله. وقال إن السيارة وصلت إلى مكان مجهول، حيث صعد إلى الأعلى ووُضع في ممر. وذكر أنه بعد فترة، جاء معتقل آخر وبُطح الاثنين أرضاً. وقال P1 أنه تحدث إلى المعتقل وسأله عمّا إذا كان يعرف مكانهما. فذكر أن المعتقل أخبره أنهما في فرع المعلومات [الفرع 255، أحد فروع إدارة المخابرات العامة]. وقال P1 إنه سأل المعتقل الآخر كيف تمكّن من معرفة ذلك، فأجاب المعتقل بأنه كان سائق تاكسي، وكان يُقلّ

شخصاً واشتبه في أن الراكب يمكن أن يكون أحد أفراد قوات الأمن. وأخبر سائق التاكسي P1 أن الراكب كان ينتقد النظام وأن سائق التاكسي لم يدافع عن النظام. ونتيجة لذلك، أجبر ذلك العنصر من قوات الأمن [الراكب] سائق التاكسي على التوجه إلى الفرع.

قال P1 إنه بعد ذلك تم نقله إلى شخص مسؤول، أعطى P1 ورقة وقلماً وأخبره أن يكتب أسماء جميع الأشخاص الذين يُزعَم بأن P1 عمل معهم والذين كان P1 يصوّر المواد لصالحهم. قال P1 إنه أخبر ذلك الشخص أنه كان يصوّر تلك المواد لنفسه، وليس لشخص آخر. وقال P1 في شهادته إنهم بدأوا بضربه على وجهه وعضلات أطرافه السفلية. وقال إنه مكث هناك لمدة يومين ونصف تقريباً، ثم نُقل بسيارة (حيث تعرّض للضرب أيضاً) ووصل إلى مكان آخر، حيث مكث لمدة يومين تقريباً. وقال P1 إنه تم نقله مرة أخرى بسيارة، حيث تعرّض للضرب أيضاً، إلى مكان آخر. وقال P1 إنه لم يوضع في زنزانة، وإنما في مكتب. وقال إنه بعد ذلك نُقل إلى الخطيب. وعندما وصل إلى هناك، قال P1 إنهم سحبوه من الميكروباص، وأهانوه وشتموه وضربوه وأخذوه إلى الطابق السفلي. وقال إن الأفراد في الفرع سرقوا هاتفه المحمول، وكانت حقائبه هناك بدون أمتعته باستثناء جواز سفره. وشهد P1 أن الناس كانوا يتعرضون للضرب والتعذيب في ساحة داخلية في الفرع. وقال P1 إنه قد طُلِب منه إبقاء رأسه متجهاً للأسفل، وكان يشعر بخوف شديد وكان الصراخ مروّعاً. وذكر أنهم ضربوه، واقتادوه إلى زنزانة جماعية وتم تهشيم جسده وتكسيره.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان الضرب قد تم بالأيدي أم باستخدام أدوات. فأجاب P1 أن الضرب كان بالأيدي أثناء تنقّله بين المواقع، في حين تم استخدام كلاً من العصيّ والأيدي في الفرع.

سألت القاضي كيربر P1 عن الزنزانة الجماعية. قال P1 إن الناس كانوا فوق بعضهم البعض في زنزانة جماعية. وشهد P1 أنه كان هناك شخصاً في الزاوية، يبدو أنه يبلغ من العمر 80 إلى 90 عاماً. وقال P1 أن هذا الرجل نادى على P1 وأخبره أن يجلس واضعاً ركبتيه إلى صدره [أظهر P1 وضعية الجلوس هذه في قاعة المحكمة]. وذكر P1 أنه كان هناك أشخاصاً واقفين أيضاً. وأضاف أن الرجل المسنّ طلب من عدة سجناء الوقوف وإعطاء P1 بعض المساحة ليجلس. وقال P1 إنه تم استدعاء عدة سجناء في اليوم الأول، كان أحدهم طفلاً عمره 14 عاماً. وبعد بضع ساعات، قال P1 إن الطفل أعيد إلى الزنزانة وأن ساقيه كانتا تنزفان، وحاول بعض السجناء وقف النزيف. وشهد أن هناك سجناء كانت جروح سيقانهم متقيّحة، وكان يرى من خلال وجوههم أنهم تعرّضوا لسوء المعاملة ولم يكونوا قادرين على الحركة. وقال P1 إنه كان هناك العديد من السجناء المسنّين وطفل. وذكر P1 أنه لم يتم استدعاؤه في أول يومين. وقال إنه كان يتم استدعاء السجناء بشكل يومي. حيث كان يتم استدعاء بعضهم وإعادتهم بينما كان يتم استدعاء آخرين ولم يعودوا، وفي المقابل كان يدخل وافدون جدد إلى الزنزانة. وشهد أنه عندما عاد السجناء، كان بإمكانه رؤية علامات الضرب والتعذيب على أجسادهم وظهورهم كما في الأفلام، وذكر أنه لا يستطيع حتى وصف مدى فظاعة حالتهم.

شهد P1 أنه في اليوم الثاني أو الثالث (قال إنه لم يكن متأكداً)، تم أخذه إلى الاستجواب. وذكر أنه كان معصوب العينين، لكنه كان قادراً على الرؤية من تحت العصابة لأن عصابات الأعين كانت مصنوعة من مادة رخيصة. وفي طريقه إلى استجوابه، قال إنه رأى أشخاصاً يتعرضون للتعذيب. وقال إن بعض الناس كانوا مستلقين على الأرض وكانوا يتعرضون للتعذيب، وكان البعض الآخر مستلقين على الأرض دون حراك. وقال إنه لم متأكداً ما إذا كانوا قد ماتوا أم لا.

سألت القاضي كيربر P1 عن الطابق الذي تم فيه الاستجواب، فأجاب الشاهد P1 أنه لم يكن يعرف لأنه كان تحت الأرض. وسألت القاضي كيربر P1 عمّا إذا تم أخذه إلى الطابق العلوي للاستجواب. فأجاب الشاهد P1 أنه ظل دائماً في طابق تحت الأرض.

ذكر P1 أنه في غرفة الاستجواب، جلس ورأسه منحنياً للأسفل وكان هناك شخص يجلس أمامه على كرسي ولم يكن بينهما طاولة. وقال P1 إن الشخص كان يضع ساقاً فوق الأخرى (قال P1 إنه أراد أن يظهر له هذا الشخص أنه كان يشعر بالارتياح والفخر). وقال P1 إن الشخص تحدث معه، ولم يقم بإزالة العصابة عن عينيه وأخبره أنه كان يعرف أن P1 هو مخرج (شعر P1 أن ذلك الشخص كان يشعر بالقوة في تلك اللحظة). وقال P1 إنه رفع رأسه ورأى وجه ذلك الشخص. حيث كان ذلك الشخص يرتدي حذاءً وزياً رسمياً وربطة عنق. وذكر P1 أنه لمح شامة، ولم يكن يعرف من ذلك الشخص ولم يره من قبل. وقال P1 إنه لاحظ شامة المحقق لأن والدته كان لديها شامات متعددة وكانت تخبره أن تلك الشامات كانت عبارة عن رغبات تحققت. وقال P1 إن ذلك الشخص خفض رأس P1 للأسفل وسأل P1 عمّا إذا كان قد رآه.

سألت القاضي كيربر P1 كيف كان بإمكانه رؤية وجه المحقق عندما كان معصوب العينين. أجاب P1 أنه رآه عندما رفع رأسه، قبل أن يخفض المحقق رأسه للأسفل. وسألت القاضي كيربر P1 عمّا إذا كان يقصد أنه رأى من تحت عصابة العينين، فأجاب P1 بالإيجاب.

أخذت المحكمة استراحة لمدة خمس دقائق.

طلبت القاضي كيربر من P1 توضيح إشارته إلى الشامة لأن P1 لم يذكر الشامة أثناء استجوابه السابق في ألمانيا. فقال P1 إنه كان يشعر بالإرهاق في الاستجواب في ألمانيا؛ حيث استمر الاستجواب لمدة طويلة (حوالي 7 ساعات) وقال إنه كان يعمل في مرحلة المونتاج لفيلمه الصعب للغاية في ذلك الوقت. وذكر P1 أنه ذكر ملامح وجه المحقق أثناء الاستجواب في ألمانيا، وأضاف

أنه لم يذكر التفاصيل، لأنه كان يخطط لنسيان كل شيء أثناء إقامته في ألمانيا. وقال P1 إن استجوابه في ألمانيا بدأ حوالي الساعة 11:30 صباحاً (قال إنه لم يكن متأكداً، ولكن الوقت كان نهاراً)، وكانت هناك استراحات. وقال إنه وصل إلى ألمانيا بعد 12 ساعة من السفر في اليوم السابق. وقال إن الشخص الذي استجوبه في ألمانيا كان يرتدي قميصاً أبيض نظيفاً، قال P1 إنه لا يستطيع نسيانه، بسبب ظروف السجناء البائسة في سوريا. وشهد P1 أنه على الرغم من أن هذه تفاصيل صغيرة، إلا أنها مرتبطة بالكرامة الإنسانية، وهذا هو السبب وراء مغادرته سوريا وهذا ما يعبّر عنه الدستور الألماني في المادة الأولى.

طلبت القاضي كيربر من P1 العودة إلى ما حدث له أثناء اعتقاله الثاني. قال P1 إن المحقق تحدّث إلى شخص، وسأله عن مهنة P1، فأجاب هذا الشخص أن P1 مخرج سينمائي. وذكر أن شخصاً آخر خلف المحقق قال: "هذا الرجل متخصص في الفنانين" [على ما يبدو أنه كان يخبر P1 بالاستعداد لأن هذا المحقق متخصص بفنانين مثله]. وقال P1 إن الشخص في الخلف كان يتحدث مع المحقق باستخدام نغمة صوت منخفضة، مما جعل P1 يشعر أن المحقق الذي كان يجلس أمامه كان أعلى رتبة. وذكر P1 أن الشخص في الخلف لم يخاطب المحقق باسم أو لقب، واعتقد P1 أن ذلك كان مقصوداً لكي لا يعلم هوية المحقق. وقال إن المحقق استمر في طرح أسئلة على P1 عن حياته الشخصية للتأكد من هوية P1. وذكر P1 أن المحقق سأله عن الجهة التي كان يصوّر اللقطات لصالحها، وأخبره أنهم يعرفون كل شيء وأن على P1 ألّا يكذب. وذكر P1 أن المحقق أخبره أن لديه كل الصلاحيات للقيام بكل ما يريد مع P1 للحصول على إجابات. وذكر P1 أنه أخبر المحقق أنه قام شخصيا بتصوير وتسجيل اللقطات. وقال إن المحقق سأل عمّا إذا كان شخص ما ساعده فأجاب P1 بالنفي (أخبر P1 المحكمة أنه لم يرد أن يورّط أي أحد معه). قال P1 إن المحقق سأله عن الأطراف الخارجية التي كان يتعامل معها، وأخبر P1 المحقق أنه كان مخرجاً ويعمل على فيلم. فسأله المحقق "ضد الحكومة؟" فلم يجب P1 (أخبر المحكمة أنه كان يعلم أنهم يعرفون كل شيء بالفعل، لذلك لم يكن من المنطقي الإجابة على ذلك السؤال). وذكر P1 أن المحقّق قال له "لا تجب" (بنبرة تهديد). وقال P1 إنه حاول رفع رأسه، ولكن تم خفض رأسه للأسفل مرة أخرى دون أن يتعرض للضرب. وقال P1 إن الشتم والضرب والتعذيب كان يحدث من حوله. وفقاً لـ P1، كان الأمر كما لو أنهم أرادوا أن يخبروه أن هذا ما سيحدث له، حيث كان المحقق يسمح له بسماع أصوات التعذيب والصراخ من خلال التزام الصمت للحظات.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت أعمال التعذيب والضرب والصراخ المحيطة تحدث في نفس الغرفة. فأوضح P1 أن الغرف كانت مفتوحة على بعضها البعض وكانت هناك منطقة مفتوحة خلفه. وقال P1 إن الأصوات كانت تأتي من كل اتجاه، وإن التعذيب والاستجواب كان يجري من حوله. وقال P1 إن المحقق سأله عمّا إذا كان يحبّ الرئيس، فقال P1 إنه لا يعرف ماذا يجيب، لأن لقطات فيلمه كانت قد أجابت بالفعل على هذا السؤال وأي إجابة منه لم تكن لتساعد. فأجاب P1 أنه لا يحب الناس من حوله [الرئيس]. وذكر P1 أن المحقق لم يرد على إجابته، واستمر في التساؤل عمّا إذا كان لدى P1 علاقات مع اللجان في حلب وإدلب ودمشق، وطالب بأسماء الأفراد الذين يتعامل معهم P1 داخل سوريا وخارجها. قال P1 إنه أخبر المحقق أن التصوير كان من أجل فيلم، ولا علاقة له بأي شخص داخل سوريا أو خارجها، وأنه لا يتعامل مع أي طرف استخباراتي. قال P1 إن المحقق سأله عمّا إذا كان عميلاً فرنسياً أو أميركياً. قال P1 إنه شعر بالخوف على الفور عندما سأله المحقق هذا السؤال [يبدو أن P1 كان خائفا من اتهامه بالخيانة]، وأخبر المحقق أنه كان مُخرجاً وعمل بمفرده. قال P1 إن المحقق أخبره مرة أخرى، "لا تُجِب" (بنفس نبرة التهديد). قال P1 إن المحقق استدعى بعد ذلك شخصاً قائلاً "ليأتي إلى هنا". قال P1 إنه اقتيد بعد ذلك إلى المنطقة المفتوحة، حيث بُطِح أرضاً بين أشخاص آخرين وبدأوا بضربه. وقال P1 إنه لم يسمع ما إذا كان المحقق قد أمر بأي شيء، لكن الضرب على الأرض بدأ بعد لحظة من استجوابه. وقال P1 إن استجوابات أخرى حدثت، وإنه نُقل إلى المنفردة [زنزانة الحبس الانفرادي] بعد ذلك الاستجواب بالتحديد.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المحقق نفسه قد أجرى الاستجوابات الأخرى. أجاب P1 أنه يمكن أن يخمّن ذلك من صوت ولباس وحذاء المحقق، لكنه لم يكن متأكداً بنسبة 100%.

سألت القاضي كيربر كيف ذهب إلى المنفردة [زنزانة الحبس الانفرادي]، وأجاب P1 أن هناك سلالم صغيرة. وأضاف أن هناك منفردتين أخريين، ثم سلالم ومرحاض وممر يؤدي إلى غرف الاستجواب.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P1 المتهم أنور. قال P1 إنه قبل استجوابه كان في الزنزانة الجماعية [الزنزانة المشتركة]، إن السجناء في الزنزانة الجماعية اعتادوا على مشاركة وذكر أسماء المحققين والمعلومات. وذكر P1 أنه كان يعرف بعض الأسماء ولكنه لم يعد يتذكرها. وقال إن سجيناً في الزنزانة الجماعية أخبره عن ملامح الشخص الذي استجوبه، وأن المتهم أنور قد يستجوب P1. وأضاف P1 أنه لم يتمكن من تذكر التفاصيل حتى خرج من السجن، حيث بدأ في ربط الأحداث والتجارب التي مرّ بها. وقال P1 إنه شاهد صور المتهم أنور قبل اعتقال المتهم أنور وبعد أن انضم أنور إلى المعارضة. وذكر P1 أنه رأى الصورة التي كان يرتدي فيها المتهم أنور بدلة، وكان لديه شامة وقال أنه كان نفس وجه المحقق الذي استجوبه.

قرأت القاضي كيربرما قاله P1 أثناء استجوابه في ألمانيا. قرأت: "ذهبت إليه في اليوم الثالث وأخبرني أنه كان أنور رسلان، رئيس الفرع". وأضافت القاضي كيربر أنه في استجواب سابق، أجاب P1 أنه كان متأكداً من أنه لم يذهب إلى الزنزانة الجماعية بعد ذلك الاستجواب. قالت القاضي كيربر إنه من خلال هذه الإفادات، فإن هناك تضارباً مع ما ذكره P1 سابقاً. وذكر P1 أنه كان على يقين

من أنه ذهب إلى الزنزانة المنفردة بعد الاستجواب، لكنه لم يكن متأكداً ما إذا كان قد ذهب إلى الزنزانة الجماعية قبل الذهاب إلى الزنزانة المنفردة. قال إنه لم ينم في الزنزانة الجماعية في ذلك اليوم. قال إنه ربما تم إحضاره إلى الزنزانة الجماعية وبقي هناك لساعات قليلة، قبل نقله إلى الزنزانة المنفردة. قال P1 إنه لم يكن متأكداً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان السجّانون يخاطبون المحقق بكلمة "سيدي". أجاب P1 أنه لا يتذكر. وسألت القاضي كيربر P1 عمّا إذا كانت هناك استراحات أثناء الاستجواب، فأجاب بالنفي.

استجواب عن أساليب الاستنطاق

سألت القاضي كيربر P1 عن حالته بعد استجوابه. زعم P1 أنه تعرّض للضرب بكابل (قال إنه لا يعرف نوعه) على ظهره وساقيه أثناء استجوابه. وذكر أيضاً أنهم حاولوا الضغط على فتحة شرجه بجسم صلب نوعاً ما. وسألت القاضي كيربر ما إذا كانت هذه مجرد محاولة، أو إذا تم إيلاج ذلك الجسم. فقال P1 إنه لم يتم إيلاج سوى جزء من ذلك الجسم لأنه كان يرتدي ملابس داخلية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المحقق حاضراً في ذلك الوقت. أجاب P1 أنه لا يعرف، لكنهم كانوا يطرحون عليه نفس الأسئلة ويخبرونه أنه يجب أن يتكلم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك قد حدث في نفس غرفة الاستجواب، فقال P1 لا، حدث ذلك في منطقة الاستجواب المفتوحة. وقال إن يديه كانتا مكبلتين خلف ظهره بكابل.

سألت القاضي كيربر P1 عمّا إذا كان قد تعرض للتعذيب بالشَّبْح. فقال P1 إنه على مدار الأيام الستة، تواصل التعذيب إما يومياً أو يوماً بعد يوم، وحدث الشَّبْح في اليوم الأخير بواسطة كابل. وذكرت القاضي كيربر أنه ادُعي [كان المتهم أنور قد أشار إلى ذلك في اليوم الخامس للمحاكمة، 18 أيار/مايو] أنه لم يكن هناك مكان لتعليق الكابل. وقال P1 إنه كان هناك جدار، لكنه لم ينظر إلى الأعلى ولم يستطع تحديد مكان تعليقه بدقة. وذكر P1 أن من أمكنه بناء مثل هذا السجن للتعذيب سيكون قادراً على إيجاد طريقة لربط الكابلات. وسألت القاضي كيربر كم من الوقت استمر الشَّبْح، فقال P1 إنه استمر لفترة طويلة من الزمن. وأشار إلى أنه يتذكر بأنه عانى ألماً شديداً وكان لا يزال يعاني من صعوبات في ساقيه وأصابع قدميه.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P1 يتذكر إذا كان إيلاج الشيء المذكور سابقاً قد حدث في وضعية الشَّبْح. فأجاب P1 بالنفي، لأنه كان على الأرض عندما حدث ذلك. وسألت القاضي كيربر ما إذا كان قد تم إيلاج الجسم، فأجاب P1 أنهم حاولوا أكثر من مرة وعندما كان على الأرض، شعر بأنه قد دخل. وقال إن هذا الحادثة قد تسبّبت له بجرح، وإنه قضى خمسة أشهر في التعافي.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان الضرب قد استهدف مناطق معينة من الجسم. فأجاب P1 أنه تعرض للضرب على أطرافه السفلية وفي مختلف أجزاء جسمه بالكابل، وكذلك على أطرافه العلوية وظهره. وذكر أن الضرب تم بشكل عشوائي على جميع أجزاء الجسم. وأضاف أنه كان هناك الفلقة [ضرب الضحية على باطن القدمين بهراوة أو سوط أو أداة أخرى]، واللكم، والركل.

سألت القاضي كيربر عن عدد المرات التي استجوبه فيها ذلك الشخص، فأجاب P1 أكثر من ثلاث مرات. وأكدت القاضي كيربر أن P1 ذكر ذلك أثناء استجوابه في ألمانيا [من قبل المحقق].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المحقق حاضراً خلال الشَّبْح، فقال P1 إنه لا يعرف. كما سألت القاضي كيربر عن أنواع أساليب التعذيب المستخدمة في حضور المحقق. فقال P1 إنه كان هناك ضرب وشبْح، لكنه لم يعرف ما إذا كان المحقق حاضراً ولم يسمعه مباشرة أثناء التعذيب.

سألت القاضي كيربر عن أساليب التعذيب في الزنزانات الجماعية. فقال P1 إن الطعام كان فاسداً وغير صحي وغير صالح للأكل؛ وكان السجناء يأكلونه لأنه لم تكن لديهم خيارات أخرى. وقال إنهم في الزنزانة الجماعية كانوا يشربون من المرحاض. وذكر P1 أن الزنزانة المنفردة كانت ظروفها أكثر قسوة بالنسبة للماء والغذاء والمرحاض حيث كانت هناك وجبة واحدة فقط في اليوم تتكون من عدد قليل من حبات الزيتون والبطاطا وقطعة خبز كانت متعفنة. وقال P1 إنه كان بإمكانه الاختيار بين الحصول على قطعة الخبز المتعفنة والبطاطا، أو قطعة الخبز المتعفنة مع ثلاث حبات من الزيتون.

سألت القاضي كيربر عن ظروف النوم. قال P1 إنه في الزنزانة الجماعية كان ينام جالساً بينما وقف الآخرون. وفي الزنزانة المنفردة، قال P1 إنه كان ينام منحنياً. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P1 ينام على سرير أو على الأرض، فقال: على الأرض. وسألت القاضي كيربر P1 عن حجم الزنزانة المنفردة، فوصفها P1 بصرياً باستخدام قاعة المحكمة كدليل قياس. قالت القاضي كيربر إنه وفقاً لوصف P1 كان قياسها 80 × 80 سم، فأكد P1 ذلك.

سألت القاضي كيربر عن حالة المراحيض. قال P1 إنه لا يوجد مرحاض في الزنزانة الانفرادية وإذا شعر برغبة في استخدام الحمام، فقد كان يطرق على الباب. وقال إن السجّانين كانوا يأتون، لكنهم لا يأخذونه إلى الحمام. وبدلاً من ذلك، كانوا يضربونه.

سألت القاضي كيربر إذا كان الماء متاحاً، فأجاب P1 بالنفي. سألت القاضي كيربر كم عدد المرات التي كان يشرب فيها الماء. قال P1 إنه عندما اعتاد الذهاب إلى دورات المياه، كان يشرب من المرحاض. وقال إن السجناء كان بإمكانهم أن يشربوا إلى أن ينتهي السجّانون من العدّ للخمسة فقط.

سألت القاضي كيربر عن تهوية المكان، فقال P1 إن الحالة الصحية كانت سيئة. وزعم P1 أنه لن يتمكن أي شخص يعاني من مشاكل في التنفس من تحمّل الهواء هناك. وأضاف أن الهواء كان قذراً ورائحته كرائحة الدم والعفن، وكان التنفس صعباً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P1 قد رأى جثثاً في الزنزانة. فأجاب P1 أنه كان هناك سجناء على وشك الموت وكانوا يعانون، ويمكن أن يموتوا في غضون أسبوع. وأضاف أن السجناء كانوا يعانون من تقرّحات في أقدامهم وأجسادهم وتشوهات في وجوههم وكسور في العظام وأمراض في الجهاز التنفسي. غير أنه قال إنه لم يشاهد جثثاً في الزنزانات الجماعية. وأضاف أنه عندما كان يُؤخذ إلى الرواق، كان يرى أشخاصاً أصيبوا بالعجز.

سألت القاضي كيربر كم من الوقت بقي في الفرع، فأجاب P1 أنه بقي من شهرين إلى ثلاثة أشهر؛ وقال إنه كان متأكداً من أنه أمضى عيد ميلاده هناك.

قال P1 إنه تم نقله إلى إدارة المخابرات العامة. وقال P1 إنه أُطلق سراحه في منتصف 2012 أو في تموز/يوليو 2012، لكنه قال إنه غير متأكد تماماً.

قال P1 أيضاً إنه لا يزال يعاني من مشاكل في عضلات أطرافه العلوية، الأمر الذي تفاقم [بسبب استحضار جميع الأحداث للمحاكمة].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P1 لا يزال يتلقى العلاج. قال P1 إنه كان في العلاج مؤخراً، ولكن بسبب كوفيد-19 وانتقاله إلى برلين، توقف علاجه لأن معالجه كان في كوبنهاغن. وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كان العلاج قد انتهى، فقال P1 إنه تم عليقه بسبب كوفيد-19. وأضاف أن تلك التجربة تسبّبت له في أضرار نفسية يومية وفي حالة من عدم الثقة تجاه الناس، وشعور بالقلق من الاختطاف، وأدت إلى مشاكل في الذاكرة.

سأل هانز لينك، أحد محامي المتهم إياد، P1 عمّا إذا كان ذلك قد أثّر على ذاكرته طويلة المدى. فأجاب P1 أنه يضطر أحياناً إلى بذل جهد للتذكر. وأضاف P1 أنه أصبح عصبيا في العمل أحياناً. وقال P1 إن الأفلام التي صوّرها تضمّنت مشاهد قاسية، وبالتالي، كان بطيئاً في إنجاز عمله وواجه مخاوف وقلقاً بسبب اللقطات التي عمل عليها. وقال إن هذا كان يتعارض مع تجربته في صناعة الأفلام قبل اعتقاله.

تمّ أخذ استراحة غداء حتى 01:30 مساءً

الاستجواب من قبل القاضي

أشار القاضي فيدنر إلى المرة الثانية التي اعتُقل فيها P1، وسأل P1 إلى أين كان ينوي السفر قبل اعتقاله الثاني. قال P1 إنه أراد السفر إلى دبي حيث يمكنه الإقامة مع أقاربه والعمل هناك.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان مشهوراً في سوريا، فأجاب P1 أن العديد من الصحف السورية ذكرت الأفلام التي كان يقوم بإعدادها. سألت القاضي كيربر عن موضوع الفيلم، فأجاب P1 أنه كان فيلماً وثائقياً عن المهاجرين والنازحين القادمين إلى دمشق.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان لديه مشاعر معادية للحكومة في ذلك الوقت. قال P1 نعم، لكنه قال إنه لم يصرّح بها، لأن السوريين لا يمكنهم فعل ذلك [أي انتقاد الحكومة علناً]. وأضاف أنه لم يكن ينتمي لأي طرف أو جماعة، وأنه كان مستقلاً.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد سُئل عن أفلامه أثناء الاستجواب. قال P1 إنه سُئل عن الأطراف التي كان يصوّر تلك الأفلام لصالحها، وما إذا كانت تلك الأطراف تطلب أشياء محددة.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P1 بأنه قد تمّ نقله إلى مواقع مختلفة حتى وصل إلى فرع الخطيب (بعد احتجازه في المطار). سأل القاضي فيدنر P1 كيف عرف أنه كان فرع الخطيب. أجاب P1 أنه عرف ذلك من السجناء داخل الزنزانة الجماعية بينما كانوا يتحدثون عن السجن والمحققين والتعذيب.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا كان يرتديه أثناء الاستجواب. أجاب P1 أن المحقق كان يرتدي حذاءً، وسروالاً كلاسيكياً، وبدلة، وقميصاً أبيض وربطة عنق. فأوضح القاضي فيدنر أنه قصد ما الذي كان P1 يرتديه. قال P1 إنه كان يرتدي سروالاً [ملابس داخلية]. وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد بقي في نفس الملابس طوال فترة الاعتقال، فأكد P1 ذلك.

ذكر القاضي فيدنر أن P1 أشار إلى وجود أكثر من استجواب واحد وسأله عن الفترات الفاصلة بينهما. فأجاب P1 أنه كانت هناك أيام تفصل بين الاستجوابات. وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد أسيئت معاملته خلال هذه الفترات، فأكد P1 ذلك.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت هناك أي آثار جسدية متبقية بعد التعذيب أو الضرب، فأجاب P1 أنه لم يعد لديه سوى مشاكل نفسية وكوابيس. وسأل القاضي فيدنر ما إذا كان P1 لديه علامات على جسده، فقال P1 إنه كان لديه علامة على ساقه، ولكن كان قد مضى وقت طويل منذ حصوله على تلك العلامة ولم تعد واضحة. وأوضح القاضي فيدنر أنهم يقصدون ما إذا كان قد عانى من جروح خلال فترة السجن، فأجاب P1 أنه عانى من جروح في ساقيه، وكدمات في فخذه وشق شرجي.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قادراً على المشي على الرغم من جروح ساقيه. أجاب P1 أنه كان يجد صعوبة كبيرة وكان مجبراً على المشي. سأل القاضي فيدنر ما إذا كان السجّانون قد لاحظوا ذلك، فقال P1 إنه لم يكن يعرف. سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان يعرج، فأكد ذلك.

وذكر القاضي فيدنر أن P1 ذكر أن المحقق لم يضربه وأكد P1 ذلك.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد لاحظ تغييرات في ملامح المتهم أنور. فقال P1 إن وجه المتهم أنور تغير وأن المتهم أنور بدا متعباً للغاية. سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان يعتقد أن المتهم أنور هو نفس الشخص الذي استجوبه. أجاب P1 أنه متأكد بنسبة 60-70% لأنه لم يره مباشرة، وإنما كان قد لمح بعض الملامح من تحت عصابة العينين. وأضاف أنه عندما رأى المتهم أنور في قاعة المحكمة، يمكنه أن يقول إنه كان نفس الشخص بالتأكيد.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P1 قد تحدّث مع السجناء، وأكد P1 ذلك. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانوا قد تحدثوا عن المتهم أنور، وأكد P1 ذلك. سأل القاضي فيدنر P1 ماذا قالوا عن المتهم أنور وما إذا كانوا قد وصفوه. فقال P1 إن المتهم أنور وُصف بأنه قصير يرتدي بدلة وكان يتحدث ببطء عندما يبدأ في الاستجواب. وأضاف P1 أنهم قالوا إن شخصاً سيتم تعذيبه معه وأنه لديه شارب. وقال P1 إنه تمت مشاركة المزيد من أوصاف المتهم أنور، لكنه تذكر فقط تلك الأوصاف في تلك اللحظة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان السجناء الآخرون قد قالوا إن المتهم أنور عذّبهم. فأجاب P1 أنهم لم يذكروا أنه عذبهم مباشرة حينها، لكنهم قالوا "سوف يتم تعذيبك بعد أن يستجوبك".

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد بحث عن معلومات حول المتهم أنور بعد الإفراج عنه. فأجاب P1 بالنفي، وقال إنه حاول أن ينسى. وأضاف أن الجالية [السورية] ليست منفتحة ولم يُرد أن يتعرّض لاعتداء أو إساءة أو تنمّر بسبب التجارب التي تعرّض لها، وتحديداً الاغتصاب. وقال إنه استطاع أن يتصالح مع نفسه بعد حوالي خمس سنوات مما حدث، ورأى طبيب نفسياً خلال تلك الفترة.

سأل القاضي فيدنر P1 إذا كان قد سمع أن المتهم أنور انتقل إلى صفوف المعارضة. فقال P1 إنه عندما علم بذلك، لم يكن مهتماً لأنه لا يثق بالمعارضة وقال إن المعارضة لا تستطيع فعل أي شيء. وزعم P1 أن العديد من أعضاء المعارضة كانوا يعملون مع النظام وتمسّك بعضهم بروابط حزبية. وقال P1 إنه كان مستقلاً.

سأل القاضي فيدنر P1 عن المرة الأولى التي شاهد فيها صورة المتهم أنور. فأجاب P1 أنه كان يقرأ أخباراً على الإنترنت بين عامي 2015-2017. وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قادراً على التعرف على المتهم أنور، فأجاب P1: نعم، على الفور. وقال P1 إنه عندما رأى الصورة، قام بمطابقتها مع الصورة الموجودة في ذاكرته للشخص الذي استجوبه، وكانا لنفس الشخص. وقال P1 إنه كان يعرف، بصفته سورياً، أن بعض الأشخاص الذين كانوا يعملون مع النظام قد انضموا إلى صفوف المعارضة لإنشاء صورة جيدة عن أنفسهم [كانوا يحسنون التصرف].

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد تم استجوابه أكثر من مرة، فأكد P1 ذلك. وسأل القاضي فيدنر ما إذا كان الاستجواب قد حدث في الطابق السفلي، وأكد P1 ذلك.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان يتذكر الأثاث والمعدات في منطقة الاستجواب. فقال P1 إنه كان معصوب العينين ولم يتمكن من إلقاء نظرة على أي شيء.

قال القاضي فيدنر لـ P1 أنه ذكر أنه كان هناك مكتب وأن المحقق كان يجلس على كرسي. فنفى P1 أنه ذكر وجود "مكتب"، لكنه قال إنها كانت "طاولة". وأضاف أنه لمح الطاولة، لكنه لم يتذكر التفاصيل حيث كان يتم خفض رأسه كلما حاول رفعه. وقال P1 إنه في الوقت الحالي، لا يمكنه أن يتذكر تفاصيل معدات الغرفة.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد تعرّض لإساءة المعاملة في غرفة مختلفة. فقال P1 إنه كانت هناك مساحة بالخارج في الرواق. فسأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P1 يعني بكلمة "مساحة" شيء يشبه الفناء، فأوضح P1 أنه كان مكاناً داخل المبنى وكان

فيه عمود. وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان كل ذلك في القبو. أكد P1 ذلك، وقال إنه لم يكن يعرف إذا كان هناك طابقاً أرضياً أو أي طوابق أخرى. قال إنه كان يعلم فقط أنه كان في سجن في الطابق السفلي.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان عمله كمخرج قد ذُكر أثناء الاستجواب. فقال P1 إن المحقق ذكر ذلك وتوسّع في استجوابه ليشمل أي روابط وعلاقات وتوجهات سياسية لدى P1.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان المحقق على علم بعمل P1، وإذا كان المحقق قد طرح عليه أسئلة مباشرة حوله. أكد P1 ذلك، وأن المحقق كان على علم بذلك، حيث بدا ذلك من الطريقة التي كان يطرح فيها الأسئلة. وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كانا قد تحدثا عن أفلام وأشخاص معينين. فقال P1 إن الأسئلة كانت تحديداً حول الأفلام السابقة والفيلم الذي كان يعمل عليه في ذلك الوقت. وقال P1 إن المحقق كان يركز على المقاطع المصورة وكيف تُموّل. وذكر P1 أنه كمخرج أفلام سوري، لم يعمل مع نقابة الفنانين في سوريا، لذلك كانوا يبحثون عن تمويل من أوروبا، لأنها كانت الطريقة الوحيدة لصنع الأفلام وتجنب الدعاية الحكومية.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد اعتُدي عليه عندما لم يُجب عن سؤال. فقال P1 إنه عندما لم يُجب عن سؤال، اعتاد المحقق أن يقول له "لا تُجِب" (ووصف P1 هذا بأنه تهديد مبطّن). وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد تلقّى تهديداً مباشراً عندما لم يُجِب، فذكر P1 أن المحقق لمّح بأن P1 لن يتمكن من رؤية الحياة خارج السجن مرة أخرى. وأضاف P1 أن المحقق لم يعذّبه شخصياً.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P1 بأنه لم يتعرض للتعذيب أو التهديد المباشر من قبل المحقق شخصياً، وسأل P1 عمّا إذا كان المحقق قد أخبره بأنه غير راضٍ عن إجاباته. قال P1 إن المحقق لم يخبره أنه غير راضٍ عن إجاباته، لكنه أخبر P1 أن لديه كل الإمكانيات لانتزاع الإجابات. وأضاف P1 أن السجّانين كان لهم حرية التصرّف كما يشاؤون، وفي بعض اللحظات، لم يكن هناك سجّانون في المكان.

ذكر القاضي فيدنر أنه خلال استجوابه P1 في ألمانيا، ذكر أن المتهم أنور لديه مجموعة كبيرة من السجّانين يمكنه أن يستعين بهم. قال P1 إنه أخبر الشرطة أثناء استجوابه في ألمانيا أن المحقق أخبره أن لديه جميع الصلاحيات لانتزاع الإجابات منه، لكنه لم يذكر شخصياً أنه كان لديه مجموعة كبيرة من السجّانين. سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان المحقق قد أخبره مباشرة أن لديه القدرة على انتزاع الإجابات منه، وأكد P1 ذلك.

ذكر القاضي فيدنر بأن P1 أشار إلى أن يديه مصابتان، فأجاب P1 أن الإصابة كانت بسبب التعذيب. وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا حدث. فأجاب P1 أن يديه كانتا توثقان بأربطة بلاستيكية، مشدودة إلى أقصى حد، وأحياناً تم استخدام عدة أربطة. وقال P1 إن هذه الأشرطة كانت تستخدم لوقف تدفق الدم وللضغط على الأعصاب. وأضاف P1 أن الضرب على الساعدين تسبب أيضاً في إلحاق ضرر بيديه.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان هناك رعاية صحية في الفرع. فأجاب P1 بالنفي، وقال إن الممارسة الوحيدة للفرع كانت التعذيب حتى يفقد السجين وعيه. وذكر P1 أنه إذا كان المرء محظوظاً، فيمكنه الحصول على رعاية صحية من سجناء آخرين. وأضاف P1 أنه لم تكن هناك حتى محاولة لإظهار بعض اللطف.

ذكر القاضي فيدنر أن P1 أشار إلى أنهم كانوا يشربون عندما كانوا يذهبون إلى دورة المياه، وسأل P1 عمّا إذا كان هناك حوض ماء (مغسلة). فأوضح P1 أن السجين كان لديه خياران: إما شرب الماء أو استخدام المرحاض. قال إنه إذا اختار المرء استخدام المرحاض، فليس له الحق في الشرب من ماء الصنبور، لذلك لم يكن لديه خيار سوى الشرب من المرحاض.

سأل القاضي فيدنر P1 عن حجم الزنزانة الجماعية، فأجاب P1 أن الشرطة سألته عن ذلك في الاستجواب، وأخبرهم أنه لم يكن يعرف حجمها بالضبط ولكنه كان حوالي 30 متراً مربعاً.

سأل القاضي فيدنر عن عدد السجناء في تلك الزنزانة. قال P1 إنه يستطيع أن يعطي رقماً تقديرياً فقط لأنه لم يحصِ عدد السجناء في الزنزانة الجماعية. وقدّر عددهم بين 200-300 سجين. وأضاف أن هذا ليس رقماً دقيقاً، لأن بعض السجناء كانوا جالسين.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان قد شعر باليأس أو إذا كان قد خشي الموت. فأجاب P1 أنه كان لديه شعور بأنه سيتم إعدامه وكان يأمل أن يحدث ذلك بسرعة، لأن التعذيب كان شديداً ولأن رؤية الناس في تلك الحالة ليس سهلاً. قال P1 إنه كان يتواصل مع السجين الذي كان بجواره بالطَّرْق. كان لدى ذلك السجين فتاتان صغيرتان وكان من الغوطة. ولم يعرف P1 السبب وراء اعتقال ذلك السجين، ولكن السجين ذكر أنه تم اعتقاله عندما كان يحشد الناس من أجل مظاهرة. وقال P1 إنه أخبر السجين أنه كان مخرجاً سينمائياً وأنه صوّر لقطات، بما في ذلك لقطات لصورة الرئيس وهي تسقط. فقال السجين لـ P1 أنه سيتم إعدامه [بسبب ذلك] وشعر P1 أن ذلك سيحدث.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الزنزانة الانفرادية تحتوي على نوافذ، فقال P1 إنه كانت هناك نافذتان في باب الزنزانة. فذكرت القاضي كيربر أن P1 كان قد ذكر أن هناك نافذة في الزنزانة. أوضح P1 أنه قصد "بالنافذة" فتحة الرؤية بالباب وفتحة الخدمة في الجزء السفلي من الباب. وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك ضوء في الزنزانة، فأجاب P1 بالنفي، وقال إنها كانت مظلمة.

أخذت المحكمة استراحة لمدة عشر دقائق.

الاستجواب من قبل المدّعي العام ياسبر كلينجه

سأل المدّعي العام الأقدم ياسبر كلينجه P1 كيف تم الإفراج عنه بعد اعتقاله الأول. ذكر P1 أنه حصل على مساعدة من المحاميَين [تم حجب الاسم] [P2] و[تم حجب الاسم]. وتم تعيين محاكمة P1 في دوما.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان لـ P2 علاقة بالإفراج عن P1 بعد اعتقاله الثاني، فقال P1 إن العديد من المحامين كانوا قد شاركوا، بما في ذلك .P2

ذكر المدعي كلينجه أن شهادة إخلاء سبيله قد أدرجت ضمن الوثائق التي قدّمها P1 عندما قدّم طلب اللجوء. وسأل كلينجه عمّا إذا كانت هذه الوثيقة تتعلق بإخلاء السبيل للمرة الأولى أم الثانية. فقال P1 إنه لا يتذكر لأنه قدّم العديد من الوثائق، وأنه يعتمد على نوع الوثيقة التي يشير إليها كلينجه. تم عرض شهادة إخلاء السبيل عبر جهاز العرض التي ظهر فيها تاريخ إخلاء السبيل في 20 شباط/فبراير، 2012. وذكرت القاضي كيربر أن P1 كان قد ذكر سابقاً تاريخاً مختلفاً لإخلاء سبيله، وسألت P1 عمّا إذا كان التاريخ الموجود في هذه الوثيقة صحيحاً، وأكد P1 ذلك.

سأل المدعي العام كلينجه P1 عمّا إذا كان عليه التوقيع على أي وثيقة عندما تم إخلاء سبيله. فأجاب P1 أنه كان عليه أن يوقّع على تلك الورقة [شهادة إخلاء السبيل] بالإضافة إلى ورقة فارغة أخرى. وأضاف P1 أنّه وقّع المزيد من الأوراق الفارغة عندما كان في الفرع.

سأل المدعي العام كلينجه P1 عن وصوله إلى فرع الخطيب. قال P1 إنه عندما وصل إلى فرع الخطيب، كان رأسه مغطى بقميصه وتعرّض للضرب. وسأل كلينجه عمّا إذا كان الضرب قد حدث داخل الفرع، وأجاب P1 أنه حدث في الفناء/المساحة الخارجية. سأل كلينجه عن مدّة الضرب، فقال P1 إنه غير متأكد، لكنه استمر لدقائق. وسأل كلينجه عمّا إذا تم استخدام أدوات، فقال P1 إن بنادق وقبضات الأيدي استُخدمت في الضرب. وذكر P1 أيضاً أنه قد تم شدّ شعر رأسه. وسأل كلينجه عن عدد الأشخاص الذين شاركوا في الضرب، فقال P1 إنهم كانوا عدة أشخاص.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان يجب على P1 خلع جميع ملابسه والبقاء عارياً. أجاب P1 أنه في البداية، كان عليه أن يكون عارياً تماماً ولكن سُمح له بعد ذلك بارتداء سرواله [ملابس داخلية]. سأل كلينجه P1 عمّا إذا كان قد خضع للتفتيش بينما كان عارياً، فأكد P1 ذلك. وطلب كلينجه من P1 أن يصف ما حدث. فقال P1 إن الشخص بدأ بتفتيش جسمه بالكامل، ثم أمر P1 بأن يباعد ما بين ساقيه، وأمسك بالجزء الداخلي من ساق P1 بيده، ثم حرك يده إلى أسفل ثم إلى أعلى.

سأل المدعي العام كلينجه P1 عن الطريقة التي خاطبه السجّانون فيها. فقال P1 إنه كان يتم النداء عليه باسمه عندما كان في الزنزانة الجماعية، وبرقمه عندما كان في الزنزانة المنفردة. وسأل كلينجه P1 عن رقمه، فقال P1 إنه لم يرد الإجابة لأنه لن يكون دقيقاً. سأل كلينجه عمّا إذا كان لدى السجناء الآخرين أرقام، فأكد P1 ذلك.

سأل المدعي العام كلينجه P1 إذا كان قد سمع اسم قيصر، فأجاب P1 أنه لم يسمع بالاسم إلا بعد انشقاق قيصر. وسأل كلينجه P1 عمّا إذا كان النظام معروفاً بذلك [تصوير الجثث]، فقال إنه لم يكن يعرف ذلك قبل أن يجري بحثاً عنه. وسأل كلينجه P1 عمّا إذا كان قد وجد شيئاً أثناء البحث. فقال P1 إنه تتبّع قصص الأشخاص الذين لقوا حتفهم تحت التعذيب واكتشف أنه يتم إعطاء الشخص رقماً مرتبطاً بالفرع الذي كان فيه ورقماً آخر يوضع على جثته. وذكر P1 أنه تم إضافة أرقام ورموز إضافية على الجثث. وسأل كلينجه عمّا إذا كانت هناك جثث من فرع الخطيب بين صور قيصر. فأكد P1 ذلك، وقال إنه كان يعمل على إعداد فيلم عن ذلك.

سأل المدعي العام كلينجه P1 عمّا إذا كان السجّانون يقفزون على أجساد المعتقلين عندما كانوا منبطحين أرضاً. قال P1 إنه كان قد نسي ذلك وتذكره فقط بعد أن ذكره كلينجه.

سأل المدعي العام كلينجه P1 عن نوع التعذيب الذي تعرّض له. فذكر P1 الشّبْح والحرمان من الماء والغذاء واستخدام المرحاض. وسأل كلينجه P1 عمّا إذا كان قد سمع من معتقلين آخرين عن استخدام الشّبْح، فأكد P1 ذلك، وقال إن السجناء في الزنزانة الجماعية ذكروا أنه قد تم استخدامه.

سأل المدعي العام كلينجه P1 عمّا إذا كان هو والسجناء الآخرين يتحدثون مع بعضهم وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي كانوا يتحدثون عنه. قال P1 إنهم كانوا يتحدثون يومياً عن أساليب التعذيب، وإذا اختفى شخص ما، فقد اعتادوا على التنبؤ بكيفية اختفائه. وسأل

كلينجه P1 عمّا إذا كان قد حصل على انطباع من بقية السجناء بأن الشّبْح كان أسلوباً قياسياً للتعذيب. فأجاب P1 أنه وفقاً لمحادثاته مع السجناء في الزنزانات الجماعية، فقد كان الشّبْح أسلوب تعذيب روتيني.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان P1 تعرّض للتعذيب باستخدام الصدمة الكهربائية، فقال P1 إنه تم استخدام ذلك الأسلوب فقط في فرع المخابرات العامة الرئيسي. سأل كلينجه P1 عمّا إذا كان قد تعرض للتعذيب في فرع الخطيب، فقال P1 إن أسلوب الصدمة الكهربائية كان موجوداً في الخطيب، ولكن لم يتعرّض له.

سأل المدعي العام كلينجه P1 عمّا إذا كان يعرف عن الدولاب. قال P1 إنه كان على علم بذلك الأسلوب، ولكن لم يتم استخدامه معه. وسأل كلينجه P1 عمّا إذا كان لديه معلومات تفيد بأنه قد تم استخدامه في الخطيب. فأكد P1 ذلك، وقال إنه علم ذلك من السجناء في الزنزانة الجماعية.

سأل المدعي العام كلينجه P1 إذا كان يصرخ، فقال P1 بالطبع.

ذكر المدعي كلينجه أن P1 كان قد ذكر أن مكان التعذيب هو مساحة/منطقة مفتوحة وسأل عمّا إذا كانت هناك مواقع أخرى للتعذيب. وفقاً لما يعرفه P1، اعتاد بعض السجّانين على تعذيب السجناء أمام زنزانتهم المنفردة أو داخلها، لكنه لم يتعرض للتعذيب في الزنزانة المنفردة.

سأل المدّعي العام كلينجه P1 عمّا إذا كان قد رأى أي أطفال وإناث. فأجاب P1 بأنه فقط سمع إناثاً وأطفالاً، لكنه رأى طفلاً واحداً في الزنزانة الجماعية. وسأل كلينجه P1 عمّا إذا كان قد سمع فقط أصوات إناث وأطفال يتعرّضون للتعذيب، فأكد P1 ذلك.

سأل المدّعي العام كلينجه P1 ما إذا كان السجناء في الزنزانة الجماعية يتحدثون عمّا إذا كانوا قد تعرّضوا لإساءات جنسية. فقال P1 إنه لم يتخيل أن أحداً سيتحدث عن ذلك، لأنها كان تجربة قاسية للنقاش. وسأل كلينجه P1 عمّا إذا كان هو نفسه قد تحدث عن ذلك، فأجاب P1 بالنفي.

سأل المدعي العام كلينجه P1 كم من الوقت مكث في الجماعيات والمنفردات. فقال P1 إنه مكث في الزنزانة الجماعية حوالي 2 إلى 3 أيام (حسبما يتذكر) وقضى بقية فترة اعتقاله في الزنزانة المنفردة. وسأل المدعي العام كلينجه P1 عن أي الزنزانتين كانت الأصعب، فأجاب P1 أن الزنزانة المنفردة كانت الأصعب لأنها كانت تنطوي على حرمان تام ولم يكن هناك أحد للتحدث معه.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان يتم تقديم أدوات المائدة مع الوجبة، فأجاب P1 أن الوجبة كانت عبارة عن قطعة خبز وثلاث حبات من الزيتون.

تم عرض مخطط توضيحي رسمه P1 للسجن عبر جهاز العرض. وفيما يلي إعادة رسم للمخطط:

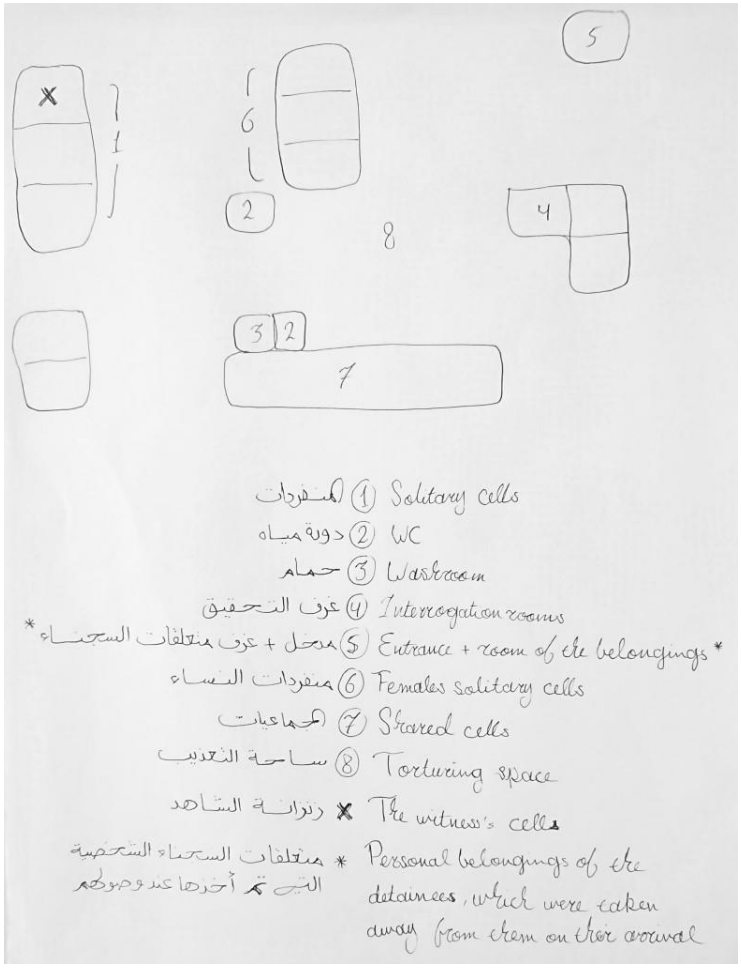

سأل المدعي العام كلينجه P1 عمّا إذا كان قد رأى أفراداً من الحرس الجمهوري أو جنوداً يرتدون الزي العسكري. فأجاب P1 بالنفي، وقال إنه رأى السجّانين فقط.

طلب المدعي كلينجه من P1 أن يذكر بإيجاز كيف هرب من سوريا في عام 2012. وقال P1 إنه قبل إخلاء سبيله، صدرت شكوى بأنه مطلوب للخدمة العسكرية، وبالتالي، كان لديهم الحق في احتجازه حتى يوقّع على الورقة [عُرضت شهادة إخلاء السبيل على المحكمة] (أوضح P1 أن الورقة [شهادة إخلاء السبيل] كانوا "هم" من كتبها ولم تكن بخطّ يده). وقال إنه بعد إطلاق سراحه، ذهب إلى قريته [تم حجب الاسم] لرؤية عائلته وبقي هناك لفترة قصيرة من الزمن. وذكر P1 أنه خلال هذا الوقت، كان النظام يشنّ حملة عسكرية في تلك المنطقة. وقال P1 إنه كان يخشى على عائلته بسبب وضعه مع النظام، لذلك غادر وتسلل إلى دمشق، متجنباً نقاط التفتيش. قال P1 إنه مكث في دمشق لقرابة ثلاثة أشهر. وبعد ذلك، شهد P1 أنه غادر سوريا بسبب التهديدات بإعادة الاعتقال. وقال إنه وصل إلى الأردن ليلاً مع 200-300 لاجئ سوري آخر، وبقي في مخيم للاجئين لمدة 4-5 أيام. وقال P1 إن أحد أصدقائه الأردنيين، الذي كان يعرفه لفترة، ساعد P1 على مغادرة المخيم. وبقي P1 لمدة شهرين في عمان، ثم غادر إلى اسطنبول. وذكر P1 أنه بدأ بدخول سوريا والتصوير مع "الخوذ البيضاء"، وبسبب اللقطات التي حصل عليها، غادر تركيا (كان يخشى من روسيا على وجه الخصوص) وفرّ إلى أوروبا. وتقدّم بطلب لجوء في ألمانيا وبدأ مونتاج فيلمه عن "الخوذ البيضاء". وذكر P1 أنه حاول نسيان كل شيء من الفترة الماضية في ذلك الوقت، لأنه لم يكن يعرف أنه سيرى المتهم أنور أو أنه ستكون هناك محاكمات تتعلق بسوريا. لذلك، قال P1 إنه ركز على العمل على أفلامه.

شهد P1 أنه عندما تم القبض على المتهم أنور، لم يكن الأمر مثيراً للاهتمام لأنه لم يعتقد أن شيئاً سيحدث. وقال إن أصدقاءه استدعوه للشهادة لأنهم كانوا يعلمون أنه كان محتجزاً في الخطيب. وذكر P1 أنه كان متردداً في البداية، لأنه كان قلقاً من أن عائلته قد تتعرض للتهديد أو الأذى. وأضاف أنه كان متردداً أيضاً لأنه لم يظن أن شيئاً سيحدث وظن أنه كان يحلم، حتى تلقّى رسالة من المحكمة وأدلى بشهادته بمساعدة شخص يدعى علي. قال P1 إن ذلك لم يكن سهلاً لأنه أعاد فتح جروح حاول إغلاقها. وقال إنه كان ينوي مسامحة المتهم أنور، إذا اعترف الأخير بالتعذيب والوحشية في الفرع وأنه كانت لديه الصلاحيات. ولكن ذكر P1 أنه بسبب نفي المتهم أنور للتعذيب والإساءة الجنسية والضرب، فقد اضطر للشهادة.

المسائل الإجرائية

قالت القاضي كيربر إنه لن يتم صرف الشاهد وتم رفع الجلسة إلى اليوم التالي.

أشار المستشار سيباستيان شارمر، أحد محامي المدّعين، إلى وجود خطأً في الترجمة. حيث ذكر P1 أن "السجناء" حاولوا مساعدة الطفل في الزنزانة الجماعية (لوقف النزيف) بعد تعرّضه للتعذيب، في حين ذكرت الترجمة أن "السجّانين" هم من حاولوا مساعدته. وأوضح المترجم سامي كوكا أن الكلمتين بالعربية تأتيان من نفس المصدر "سجن". فطلبت رئيسة المحكمة الدكتورة كيربر من P1 أن يعيد إفادته، وترجمها سامي "سجناء".

رُفِعت الجلسة الساعة 03:55 مساءً.

اليوم الحادي عشر للمحاكمة – 4 حزيران/يونيو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 19 شخصاً و11 ممثلاً من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

طلبت القاضي كيربر من وسائل الإعلام البقاء داخل قاعة المحكمة لبعض الوقت. وذكرت أن قناة إعلامية عربية التقطت صورة لأحد المترجمين ونشرتها في مقال وزعمت أنه أحد المتّهمين. طلبت القاضي كيربر حذف الصورة وسألت إذا كان أحد يعرف من قام بنشرها أن يطلب من ذلك الشخص إصلاح هذه المسألة. ثم صرفت القاضي كيربر ممثلي وسائل الإعلام.

شهادة P1 [تم حجب الاسم] ، مواصلة الاستجواب

أنه عُرض عليه P1 عمّا إذا كان قادراً على التعرّف على المتهم أنور في استجوابه في ألمانيا. أجاب P1سأل القاضي فيدنر مجموعة من الصور وأنه تعرّف على المتهم أنور في تلك المجموعة [تم عرض نفس مجموعة الصور عبر جهاز العرض في قاعة ذلك. وسأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا كان الشخص الذي تعرّف عليه هو المتهم أنور، فأكد P1المحكمة]. وسأل القاضي فيدنر P1 عن مدى تيقّنه، فقال P1 %60.، وإنما 100 إنه ليس متأكداً بنسبة

النقل والاعتقال في مختلف الفروع

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا حدث بعد اعتقاله في فرع الخطيب. فقال P1 إنه تم نقله إلى إدارة المخابرات العامة في كفر سوسة. وقال P1 إنه عند وصوله إلى هذا الفرع، كان هناك "حفل استقبال" لـ P1 والسجناء الآخرين حيث تعرّضوا لضرب وحشي وتهديد بأسلحة مصوّبة على رؤوسهم، وقامت قوات الفرع بالقفز على أجسادهم بينما كان P1 والآخرون مبطوحين أرضاً. وقال P1 إنه بعد ساعتين أو ثلاث ساعات، تم نقله إلى القبو، حيث أجبر على خلع جميع ملابسه. وذكر أنهم ذهبوا إلى منطقة مفتوحة بالداخل حيث سكب عليهم الماء البارد (وهم منبطحين أرضاً) وضُربوا بالكابلات. وبعد ذلك، قال P1 إنهم أمِروا بالوقوف، ورفع أيديهم، ومواجهة الجدار، وضُربوا بالكابلات لمدة ساعة واحدة. وقال P1 إن التعذيب كان وحشياً بشكل لا يمكن وصفه، وذكر أنه فقد وعيه وكاد أن يموت.

سأل القاضي فيدنر P1 إذا كان قد رأى جثثاً. فأجاب P1 بالنفي، ولكنه كان قد سمع عن ذلك من آخرين.

سأل القاضي فيدنر P1 عمّا إذا تم نقله إلى سجن آخر بعد ذلك. قال P1 إنه في الليل، تم نقله هو ومعتقلين آخرين في مجموعات بواسطة حافلات بنوافذ مظللة باللون الأسود. وقال إنهم كانوا على الطريق لمدة ثلاث إلى أربع ساعات، وكان الظلام حالكاً. وأضاف P1 أنهم كانوا معصوبي الأعين. وقال إنهم نزلوا من الحافلات ودخلوا معسكر تدريب أمن الدولة في نجها، حيث تعرّضوا للضرب، وتم حلق شعرهم وسمعوا إطلاق نار مستمر في الهواء.

شهد P1 أنه بعد أسبوعين، أعيد إلى الفرع 285، حيث تعرّض للتعذيب. قال إنه مكث هناك ثلاثة أسابيع، قبل نقله إلى سجن عدرا. وقال P1 إنه تم نقله إلى حلب لمحاكمته، حيث حُكم عليه بتهمة الإضرار بالبلد من خلال عمله ولإقامة اتصالات مع الخارج. وذكر P1 أيضاً أن شخصاً من المخابرات العامة كان بجانب القاضي، يراقبه. وقال P1 إنه أعيد إلى السجن. وقال إن المحاميَين [تم حجب الاسم] [P2] و [تم حجب الاسم] ساعدا في إطلاق سراحه، لكنه كان عليه أيضاً أن يوقّع العديد من الأوراق الفارغة.

استجواب من قبل المحامي خبيب علي محمد، ممثل P1

سأل المحامي خبيب علي محمد P1 كيف كان يذهب من الزنزانة إلى غرفة الاستجواب. وذكر P1 أنه كان يتم استدعاؤه باسمه في الزنزانة الجماعية، بينما كان يتم استدعاؤه برقمه في الزنزانة المنفردة. سأل خبيب عمّا حدث بعد ذلك. قال P1 إنه كانت توضع عصابة على عينيه ويُقتاد للاستجواب. وذكر P1 أنه في طريقه إلى غرفة الاستجواب، كان يسمع أصواتاً ويرى أشخاصاً مستلقين على الأرض (من تحت عصابة عينيه).

سأل المحامي خبيب عمّا كان يحدث داخل غرفة الاستجواب. ذكر P1 أنه كان يتّخذ وضعية الركوع ويؤمَر بعدم النظر للأعلى. وقال إنه عندما كان في الزنزانة، كان السجّان يأمر P1 بالاستدارة ومواجهة الجدار حتى لا يتمكن P1 من رؤيته.

سأل المحامي خبيب P1 ماذا كان أول شيء سمعه بعد دخول الغرفة. فذكر P1 أن المحقق أخبره أنه عادة ما يزيل عصابة العينين أثناء الاستجواب، لكنه لن يزيلها عن عيني P1 حتى لا يراه P1. وأضاف P1 أن المحقق كان لديه هالة مروعة. قال P1 إن المحقق أخبر أحدهم أن P1 كان مخرجاً سينمائياً، ثم قال شخص في الخلف أن P1 يعمل مع فنانين. قال P1 إنه طُلب منه شرح المقصود "بالفنانين"، فأخبرهم أن جميع المخرجين والكتّاب هم "فنانون".

سأل المحامي خبيب P1 عن الكيفية التي كان المحقق يخاطَب بها. فقال P1 إن السجّان الذي أحضره إلى الغرفة خاطب المحقق بلقب "سيدي". وذكر أنه شعر بأن المحقق كان أعلى رتبة بسبب الطريقة التي كان يتحدث بها. وسأل خبيب عمّا إذا كان أي شيء

آخر قيل عن تحية المحقق. قال P1 إنه لم يتذكر أي شيء آخر، بخلاف كيف استقبل السجّان المحقق (شعر P1 أنه كانت هناك محاولة للتستر على الهويات).

سأل المحامي خبيب P1 كيف حيّاه المحقق. فقال P1 إنه لم يكن هناك تحية وبدأ المحقق مباشرة بطرح الأسئلة، بعد أن تحدث عن عصابة العينين. سأل خبيب P1 إذا كان المحقق اعتاد أن يقول شيئاً في نهاية الاستجواب (على سبيل المثال للإشارة إلى انتهاء الاستجواب). قال P1 إنه لم يكن هناك تحية في البداية، ولم يكن هناك وداع في النهاية.

سأل المحامي خبيب P1 من كان يرافقه إلى الزنزانة. قال P1 السجّان، لكنه لا يعرف ما إذا كان هو نفس السجّان أم شخص آخر.

سأل المحامي خبيب P1 عمّا إذا كانت هناك تعليمات أو أوامر أعطيت للمحقق [إذا كان الشخص في الخلف أعطى أوامر للمحقق] فنفى P1 ذلك.

سأل المحامي خبيب P1 عمّا إذا كان قد تعرّض لإهانات شديدة أثناء الاستجواب. قال P1 إن المحقق اعتاد على بدء الاستجواب "بلطف" ثم تتصاعد الوتيرة. ومع ذلك، قال P1 إن "اللطف" لا يعني أن المحقق كان يُظهر اللطف البشري، بل هو نوع من اللطف الذي لم يكن متوقعاً من السجّانين. وقال P1 إنه يعتبر ذلك لطفاً لأن المحقق كان يتحدث دون أن يضرب P1. وذكر P1 أنه تلقّى إهانات لنفسه ولعائلته. وطلب المحامي خبيب أمثلة، فذكر P1 أنه نُعِت بخائن للبلد، ونُعتت والدته بالعاهرة، ونُعِت والده بالخائن، ونُعِت بابن الحرام. وسأل المحامي خبيب عمّا إذا كانت تلك الإهانات تصدر من المحقق أم السجّان، فأجاب P1 من كليهما.

أشار المحامي خبيب إلى إفادة P1 التي قال فيها بأنه رأى إناثاً وأطفالاً في السجن، وسأل عمّا إذا كان P1 قد شاهدهم يتعرّضون للتعذيب أو رأى أن لديهم آثار تعذيب. فذكر P1 أنه كان يرى التعذيب أثناء مروره [برفقة السجّانين]، لكنه لم ير شخصياً أطفالاً يتعرّضون للتعذيب. ولكنه قال إنه رأى آثار تعذيب على الطفل، الذي كان في نفس زنزانته الجماعية. وقال P1 إنه كان يسمع صراخ الإناث يتوسلن ويستعطفن، وكان بإمكانه أن يتصور أن شخصاً ما كان يحاول فعل شيء لهن. وسُئِل P1 ما الذي كن يقلنه وهن يصرخن، فأجاب أنه سمع "لا، لا، أروجوك سيدي. الله يحفظ اولادك". وذكر P1 أن هذه الصرخات والأصوات كانت حاضرة طوال فترة اعتقاله في الخطيب.

سأل المحامي خبيب عمّا إذا كانت عائلة P1 مهدّدة. فقال P1 في شهادته أنهم أخبروه أنهم سيحضرون والده وأمه وإخوته. سأل خبيب لماذا قد يقولون ذلك، فأجاب P1 أنهم قالوا ذلك حتى يكشف عن المعلومات. وسأل خبيب P1 إذا كان السجّان أو المحقق هو من قال هذه التهديدات. فأجاب P1 أن كليهما ضغط عليه. وأضاف أن السجّانين كانوا يهددونه أثناء التعذيب أو كانوا يأتون إلى زنزانته ويسألونه "ألا تريد التحدث؟"

سأل المحامي خبيب P1 إذا كان قد سمع محادثات بين السجّان والمحقق. قال P1 إنه لم يتذكر في تلك اللحظة. وأوضح أن هناك كماً هائلاً من المعلومات التي كان يحاول تذكرها ويحتاج إلى وقت لتذكر كل ذلك. وسأل المحامي خبيب P1 عن ألم المفاصل والإصابات في يديه وساقيه. فذكر P1 أنه كان يعاني باستمرار من أعصابه ويديه وساقيه. وقال إنه زار طبيباً في برلين بسبب زيادة الألم جرّاء سعيه الحثيث لتذكّر الأحداث، والتأثير النفسي الذي فاقم من آلامه.

سأل المحامي خبيب P1 عمّا إذا كان يتمرّن. أجاب P1 أنه كان يمارس الرياضة، لكن طبيبه نصحه بألا يفعل ذلك.

سأل المحامي خبيب P1 عمّا إذا كان يعاني من الاكتئاب. أكد P1 ذلك، وقال إنه كان جزءاً ثابتاً من حياته كان عليه التكيّف معه. وسألت القاضي كيربر P1 إذا قام طبيب نفسي بتشخيصه أم أنه شخّص نفسه بنفسه. نفى P1 أن يكون قد تم تشخيصه من قبل طبيب نفسي وقال إنه كان يذهب إلى معالج نفسي. وأضاف أنه راجع طبيب أعصاب. وسألت القاضي كيربر P1 إذا كان الطبيب النفسي قد شخّص حالته بالاكتئاب، فأجاب P1 بالنفي.

سأل المحامي خبيب P1 عن نومه. قال P1 إنه يعاني قلة النوم، وإن كوابيس مستمرة تراوده بشأن تعرّضه للمطاردة والقبض عليه من قبل الشرطة، وخاصةً الأمن السوري.

سأل المحامي خبيب P1 إذا كان قد فكّر في الانتحار. فأجاب P1 أنه فكر في الأمر عدة مرات، لكنه لم يجد طريقة للقيام بذلك.

سأل المحامي خبيب P1 عمّا إذا كان سيعفي [تم حجب الاسم] [P2] من التزامه بعدم انتهاك السرية باعتباره محاميه السابق، فأكد P1 ذلك.

سأل المحامي خبيب P1 عن طبيبه، فذكر P1 أنه كان طبيب أعصاب في برلين.

ذكر المحامي خبيب أن P1 كان قد ذكر أنه تعرّض لإصابة وخضع لعملية جراحية بسبب الاعتداء الجنسي الذي تعرض له في السجن. سأل خبيب أين أجريت الجراحة، فقال P1 في تركيا.

الاستجواب من قبل محامي المدّعين الآخرين

أشار المحامي سيباستيان شارمر إلى أن P1 ذكر أثناء فترة اعتقاله في فرع الخطيب وصفاً لملابس المحقق، وسأل P1 عمّا إذا كان قد رأى أشخاصاً آخرين يرتدون ملابس مماثلة. فأجاب P1 بالنفي، وذكر أن السجّانين كانوا يرتدون ملابس مريحة، مثل الملابس التي يتم ارتداؤها في المنزل.

أشار المستشار شارمر إلى إفادة P1 في اليوم السابق إلى أنه يحتاج إلى وقت للتذكر. وسأل المستشار شارمر P1 عمّا إذا كان يعتقد أن قدرته على التذكّر تتناقص مع مرور الوقت. فقال P1 نعم وخاصة في الوضع الحالي [المحاكمة]. ثم أعطى P1 مثالاً على أنه لم يستطع النوم في اليوم السابق. وسأل شارمر عمّا إذا كان ذلك قد تسبب في تدهور قدرة عقله على التذكر. فأكد P1 ذلك، وقال إن ذلك حدث لأنه كان بحاجة إلى تذكّر الأشياء. وذكر P1 أنه رأى في المنام يد ابنته تُقطع في اليوم السابق، وأنه لم يستطيع النوم لأنه كان يفكر في عائلته.

أخذت المحكمة استراحة لمدة عشر دقائق.

سأل المحامي الدكتور باتريك كروكر P1 عمّا إذا كانت عائلته تعرف ما حدث له. قال P1 إنه عندما اختُطف من المطار، اختفى تماماً ولم يكن لدى أسرته أي معلومات عنه. وأضاف أن أسرته تفاجأت أنه مازال على قيد الحياة.

سأل المحامي الدكتور كروكر P1 عمّا إذا كان يمكنه التعرف على صوت المحقق إذا سمعه مرة أخرى. فقال P1 إنه يظن ذلك.

ذكر المحامي الدكتور كروكر أنه تم سؤال P1 عن مواقع التعذيب الأخرى في السجن، وطلب منه توضيح ذلك بمزيد من التفصيل. فذكر P1 أن السجّانين كانوا يدخلون أحياناً الزنازين المنفردة ويضربون السجناء بالكابلات. وذكر أنه كان بإمكانه سماع صوت الكابلات وصراخ السجناء قبل انقطاع الأصوات عندما يفقد السجين وعيه. وأضاف P1 أنه لم يكن قادراً على وصف أصوات الضرب والصراخ بكلمات فقط، لكنه سيحاول يوماً ما وصف ذلك بالأفلام التي سيقوم بتصويرها.

سأل المستشار الدكتور كروكر القاضي كيربر إذا كان الاختبار الصوتي ممكناً. وسألت القاضي كيربر المتهم أنور. وقبل أن يجيب المتهم أنور، أشار المستشار مايكل بوكير (محامي المتهم أنور) أن المتهم أنور لم يكن مستعداً للاختبار الصوتي، وذكر أن P1 لم يكن متأكداً سوى بنسبة 60-70% بشأن التعرّف على الصوت.

سأل المحامي أندرياس شولتس عن عملية التواصل داخل الزنزانة. فذكر P1 أنه في الزنزانة الجماعية، كانت الأصوات خافتة وبالهمس. وقال إنه إذا أراد شخص التواصل مع شخص آخر، فعليه أن يكون قريباً منه ويهمس في أذنه. وفقاً لـ P1، كانت المحادثات تدور حول من سيستجوب السجناء الجدد، أو من استجوب السجناء القدامى. وأضاف أن السجناء القدامى تحدثوا عن أساليب التعذيب، وأحياناً تم تناول موضوعات عائلية.

سأل المحامي شولتس عمّا إذا كان السجناء القدامى يقدّمون المشورة للآخرين. فقال P1 إن السجناء القدامى اعتادوا على إخبار الوافدين الجدد بعدم التحدث أو رفع أصواتهم، وعدم النظر إلى المحقق إذا أمر بذلك، وكيفية حماية النفس من الإصابات القاتلة لتجنب الموت تحت التعذيب، وعدم مقاومة السجّانين أو المحقق لأن ذلك سيؤدي إلى قتلهم.

سأل المستشار شولتس عمّا إذا كانت هناك محادثات حول الهروب من السجن. فقال P1 كانت النصيحة بين السجناء عدم المقاومة أو محاولة التصرف بذكاء، وإلا فسيتم إعدامك.

سأل المحامي شولتس P1 عمّا إذا كان قد رأى أفراداً غير سوريين في السجن. فأجاب P1 أنه لم يستطع التفريق تماماً بين وجوه الناس، لكن الأشخاص الذين كانوا يعملون هناك كانت ملامحهم سورية وفقاً لما لاحظه من الإهانات والكلمات التي تلفّظ بها أبناء الطوائف واللهجات المختلفة. وقال إنه سمع لهجات درعا وحمص والعلوية الساحلية.

سأل المحامي شولتس P1 عمّا إذا كان يعرف ما إذا كان المتهم أنور قد أجرى بعض المقابلات بالفيديو في وسائل الإعلام (مثل قناة الجزيرة). فقال P1 إنه لا يعرف، لكنه سمع معلومات تفيد أن أنور كان غير متعاون في مساعدة الناس بعد مغادرته سوريا. وقال إن المتهم أنور لم يصدر بيان اعتذار عن خدمته في أجهزة المخابرات. وقال P1 إن ذلك كان أقل شيء يمكن أن يفعله المتهم أنور وكان من المتوقع من رجل بمنصب أنور، عمل في مكان ذي سمعة سيئة، أن يصدر بياناً من هذا النوع. وذكر P1 أنه لم يسمع صوت أنور بعد الاعتقال [أي لم يسمع صوت المتهم أنور في وسائل الإعلام].

أخبرت المحامية الدكتورة آنا أومشين P1 أنها يمكن أن تتخيل مدى صعوبة عملية المحاكمة بالنسبة له. وذكرت أن المتهم أنور أفاد بأنه لم يضرب أو يعذّب أحداً، ولم يأمر بذلك. ثم سألت P1 عمّا إذا كان يعتقد أن شيئاً من قبيل "أن أنور لم يعرف عن التعذيب" كان أمراً ممكناً. فأجاب P1 أن محققه لم يضربه ولم يسمع منه أي أمر شفوي بالتعذيب. غير أن P1 ذكر أنه كان يتم تعذيبه بعد ثوانٍ فقط من انتهاء الاستجواب.

سألت المحامية الدكتورة أومشين ما إذا كان بالإمكان الربط بين المحقق والتعذيب. فقال P1 إنه لم يستبعد فكرة أن أي شخص يعمل في الخطيب سيكون على علم بالتعذيب والاعتداء الجنسي الذي يحدث هناك. وسألت القاضي كيربر P1 عمّا إذا كان يشير إلى أن الشخص لا بدّ وأنه كان على علم بذلك. فأعاد P1 صياغة إجابته وذكر أنه يعتقد أن أي شخص يعمل في ذلك المكان هو على دراية بما يحدث في الداخل. وأضاف P1 أن المعلومات كانت معروفة حتى خارج الفرع من خلال السجناء المفرج عنهم وأولئك الذين تحدثوا عنه.

أشارت المحامية الدكتورة أومشين إلى إفادة P1 بأن المتهم أنور أخبره أن لديه كل الصلاحيات لانتزاع الإجابات منه. وسألت الدكتورة أومشين عمّا إذا كان المتهم أنور قد صرّح بذلك بوضوح. اعترض المحامي مايكل بوكير، أحد محامي المتهم أنور، وذكر أن P1 قال "المحقق" وليس "أنور". فأعادت المحامية الدكتورة أومشين صياغة السؤال وقالت إن P1 ذكر أن المحقق – الذي حدّد P1 هويته لاحقاً على أنه أنور – صرّح بذلك وسألت عمّا إذا كان المحقق قد قال ذلك بوضوح. فأجاب P1 أن ما قاله ذلك الشخص كان واضحاً تماماً. وقال P1 إنه كان يعني استخدام جميع الوسائل الممكنة في الخطيب تجاه السجناء، من التعذيب إلى القتل.

أشار المحامي مانويل يجر إلى إفادة P1 بأنه تعرض للتعذيب بعد الاستجواب في الخطيب. سأل المحامي رايجر P1 عمّا إذا كانت آثار التعذيب أو الإصابات لا تزال ظاهرة بين جلسات الاستجوابات. فذكر P1 أنه عندما كان يذهب إلى جلسات الاستجواب، كان واضحاً أن هناك دماء وجروآثار تعذيب.

سأل المحامي رايجر P1 عمّا إذا كان قادراً على تمييز لهجة المحقق. قال P1 إنه لم يكن متأكداً بنسبة 100%، ولكن كان من الواضح أنها كانت لهجة دمشقية. وسأل المحامي رايجر P1 عمّا إذا كان سيتمكن من تأكيد اللهجة إذا ما تحدّث المحقق مرة أخرى. فقال P1 إنه لا يستطيع تأكيد ذلراك، لكنه أشار إلى أنها لم تكن لهجة علوية ولا لهجة "ثقيلة". ودار نقاش بين المترجم وP1 والقضاة حول ماهية اللهجة "الثقيلة". فأوضح P1 أن لهجة المحقق لم تكن بدوية وذكر لهجة درعا على سبيل المثال.

أشار المحامي مايكل بوكير، أحد محامي الدفاع عن المتهم أنور، أنه يريد أن يتناول استجواب P1 في 20 تموز/يوليو، 2019، وأراد معرفة ما إذا كان P1 قد ذكر ما إذا كان المحقق قال "إنه متخصص بالفنانين"، أو ما إذا كان الشخص في الخلف هو من قال إن "هذا المحقق متخصص بالفنانين". فأجاب P1 أنه لم يتذكر بالضبط ما قاله أثناء الاستجواب، حيث كان يتحدث بشكل عام ولم يعطِ تفاصيل دقيقة كما يفعل الآن. وأضاف أنه لاحظ وجود مسائل خلافية في ترجمة ما قاله أثناء استجوابه. وذكر P1 أنه لم يقل إنه تعرّض للتعذيب في الزنزانة الجماعية، وإنما في المنطقة المفتوحة داخل الفرع.

سألت القاضي كيربر P1 عمّا إذا كان قد واجه صعوبات في الترجمة في قاعة المحكمة. فقال P1 إن الأمر كان جيداً اليوم، لكنه ذكر أنه كانت هناك أخطاء في الترجمة في اليوم السابق، مثل الفرق بين "السجّانين" و"السجناء". وسألت القاضي كيربر P1 إذا كان لديه المزيد من الأمثلة. فقال P1 إنه قال "تعذيب وحشي" وأسيء ترجمة ذلك [كانت الترجمة على غرار "شديد"، لكن مراقِبَة المحكمة كتب "وحشي" لأنه سمع الكلمة العربية مباشرة]. وقال P1 إن الترجمة يجب أن تصف مصطلح "وحشي".

ذكر المحامي بوكير أن P1 كان قد ذكر خلال استجواب سابق أنه لم يتعرض للتعذيب في يوم اعتقاله، خلافاً لما ذكره لاحقاً في المحكمة. قال P1 إنه خلال الاستجواب، تم طرح سؤال واحد فقط حول هذه المسألة ولم يتم طلب أي تفاصيل عنها. ومع ذلك، قال P1 إن التفاصيل التي يشاركها الآن تسمح له بالتذكر والتوضيح بقدر أكبر.

سأل المحامي بوكير P1 إذا كان قد تذكر أنه أعطى هذه الإجابات [في المحضر الخطي للاستجواب]، وأكد P1 ذلك.

ذكرت القاضي حا وكيربر أن الاستجواب قد انتهى. وعندما لم يكن هناك أي أسئلة أخرى، تم صرف P1. وقال P1 إنه يريد أن ينطق بإفادة موجزة، لكن القاضي كيربر أخبرته أن استجوابه قد انتهى ويمكنه الانصراف.

تلا الادعاء العام بياناً رداً على اعتراض محامي الدفاع فيما يتعلق بالمتهم إياد [أثير هذا في اليوم السابع للمحاكمة، 27 أيار/مايو]. حيث فنّد الادعاء العام الاعتراض مع ذكر الأسباب. وذكر الادعاء العام أنه يمكن للمرء أن يجرّم نفسه أثناء الاستجواب عندما يقدّم طلب لجوء.

شهادة [تم حجب الاسم] [P2]

كان الشاهد الثاني يُدعى [تم حجب الاسم] [P2]، وهو محامٍ سوري في مجال حقوق الإنسان.

الاستجواب من قبل القاضي كيربر

جلس P2 على منصة الشهود مع محاميه ستيفان كون. وتم تقديمه كشاهد خبير.

قال P2 إنه لا يستطيع ممارسة مهنته [القانونية] في ألمانيا. قال P2 إنه رئيس ومؤسس مركز لحقوق الإنسان في برلين.

شهد P2 بأنه محامٍ في مجال حقوق الإنسان منذ 1986، وقرر أن يصبح محامياً من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. وقال P2 إنه بقي في مهنته حتى تم اعتقاله في 2006 واستمر حتى مغادرته سوريا في 2014. وقال P2 إنه اعتُقل في فرع أمن الدولة 285 وأمضى خمس سنوات في سجن عدرا. وذكر P2 أنه عاد بعد ذلك إلى الفرع 285 لمدة خمسة أيام قبل الإفراج عنه.

سُئِل P2 عمّا إذا كان لديه مشكلة مع النظام. فأجاب أنها لم تكن مشكلة، بل أكثر حول انتهاكات حقوق الإنسان. وذكر P2 أن النظام اعتقل أفراد عائلته منذ عام 1977 – وتحديدا أشقائه الثلاثة، وشقيقته، وزوج أخته، وزوجة أخيه. وقال P2 إنه اعتُقل في الفرع 251 عام 1978. وقال إنه بالإضافة إلى التعذيب الذي تعرّض له شخصياً، أصبح أكثر اطلاعاً بالتعذيب بعد إخلاء سبيله. لذلك، قال P2 إنه قرر أن يصبح محامياً للدفاع عن أفراد عائلته وغيرهم ممن تعرّضوا لانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر P2 أنه أصبح محامياً في عام 1986 وتم اعتقال شقيقيه وشقيقته مرة أخرى خلال نفس العام. وذكر أن عائلته أمضت ما مجموعه 73 سنة في السجن، وخلال معظم تلك الفترة، كان أفراد أسرته ضحايا للاختفاء القسري ولم يكن أحد يعرف شيئاً عنهم. وذكر P2 أن شقيقه تعرّض للتعذيب وشُلت ذراعاه بسبب التعذيب بالشّبْح لفترات تصل إلى أسبوعين متتاليين.

سألت القاضي كيربر P2 عن تاريخ اعتقاله الأول. فأجاب P2 أنه كان في عام 1978 في الفرع 251. وسألت القاضي كيربر كم من الوقت مكث هناك، فقال P2 أسبوعاً واحداً. وأوضح P2 أنه كان يعيش في شقة في دمشق مع أخته. وقال P2 "إنهم" داهموا الشقة في الساعة 02:00 صباحاً لاعتقال أخته، لكنها لم تكن في المنزل. فقال إنهم اعتقلوه بدلاً منها، وعذّبوه لمعرفة مكانها.

سألت القاضي كيربر P2 عن اعتقاله الثاني. فقال إنه كان في وقت ما في 1989-1990، واستمر لمدة يوم أو يومين في فرع الأمن السياسي. وأضاف أنه اعتُقِل عام 1986 في فرع الأمن العسكري لمدة يوم أو يومين. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر P2 أن آخر مرة اعتُقل فيها كانت في عام 2006. وقال إنه في الفترات الفاصلة بين هذه الاعتقالات، تلقّى تهديدات، وكان يتم استدعاؤه لزيارات يومية أو أسبوعية إلى الفرع.

سألت القاضي كيربر عن اعتقاله الأخير، فأجاب P2 أنه كان في إدارة أمن الدولة [إدارة المخابرات العامة] في الفرع 285 في كفر سوسة.

طلبت القاضي كيربر من P2 التحدّث عن تجربته. فقال P2 إنه اختُطف من الشارع في 17 أيار/مايو، 2006. وقال إنه لا يعرف من اختطفه وكان "المسؤول" [أي: الموظف المسؤول] يجلس في المقعد الأمامي للسيارة. وقال P2 إنه سألهم لماذا أخذوه؛ وقال إنهم اتهموه بتهم جنائية (سرقة وقتل) ووضعوه في الزنزانة رقم 10 أو 11 في الفرع. وقال P2 إنه لم يعتدِ أحد عليه بالضرب إلا في لحظة اعتقاله، لكنهم اعتادوا على إخراج السجناء الآخرين من زنازينهم وتعذيبهم هناك أو عندما يتم استجوابهم. وقال P2 إنهم استجوبوه ليلاً، بينما كان معصوب العينين. وذكر أنهم سألوه "لماذا تتحدث عن حقوق الإنسان؟ ما هي المشكلة في حقوق الإنسان؟" فأجاب P2: "لا توجد مشكلة فيها، إنها ممتازة. والدليل هو وقوفي هنا أمامكم". وقال P2 إنه تعرّض للصفع مرتين بعد إجابته وأُعيد إلى الزنزانة. وقال إنه أعلن إضراباً عن الطعام (الطعام والشراب) وقضى الليلة كلها مع أصوات تعذيب مستمرة بجواره. وذكر أنه في صباح اليوم التالي، عُصبت عيناه واقتيد إلى المحكمة بسيارة.

طلبت منه القاضي كيربر توضيح كيف تم اختطافه. ذكر P2 أنه كان معتاداً أن يقود سيارته إلى مكتبه في الساعة 5-6 مساءً. وقال إن سيارته كانت أمام المنزل وعبر الشارع لنحو 20 متراً ووصل إلى السيارة. وذكر P2 أنه قبل أن يفتح باب سيارته، جاءت سيارة مسرعة، وخرج منها شخصان وألقيا به بين المقعدين الأمامي والخلفي. وقال P2 إنهما جلسا فوقه، وأخذا متعلقاته ووضعا عصابة على عينيه، قبل أن تنطلق السيارة بسرعة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك شخص في مقعد الراكب الأمامي. فقال P2 نعم، وكان ذلك الشخص يتحدث معه ويوجّه إليه التهم. وذكر P2 أنه هو نفسه الذي أخذه إلى الاستجواب. وقال P2 إنه رأى من تحت عصابة العينين ساقي أحد الشخصين اللذين ضرباه وقال إنه نفس الشخص الذي رافقه إلى المحكمة وسلّمه إلى الشرطة هناك. واضطر ذلك الشخص نفسه إلى إزالة العصابة عن عيني P2 لإعطائه بطاقة الهوية والمحبس [الدّبلة] في المحكمة. وقال P2 إنه تم تسليمه إلى نفس المحكمة التي كان يعمل فيها، لذلك كان يعرف جميع ضباط الشرطة هناك. وذكر P2 أنه سألهم عن الرجل الذي سلّمه (حيث كان على الشخص الذي يسلّم شخصاً ما أن يوقع على وثيقة إخلاء سبيل)، وقيل له إن ذلك الشخص كان "أنور رسلان". وقال P2 إنه لا يتذكر ما إذا كان المتهم أنور برتبة رائد أم مقدّم في ذلك الوقت. وبعد ذلك، ذكر P2 أنه تم نقله إلى سجن عدرا. وذكر أنه بعد خمس سنوات من انتهاء فترة عقوبته، أعيد إلى الفرع 285 [حيث مكث 5 أيام إضافية]، لكنه لم ير أنور هناك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الشخص الذي كان يجلس في مقعد الراكب الأمامي هو نفس الشخص الذي سلّمه إلى المحكمة. فقال P2 إنه نفس الصوت الذي اتهمه بأنه كان مجرماً. وقال P2 إن الصوت لم يفارق رأسه لأنه [ذلك الصوت] اتهمه باتهامات لا تصدق.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك الشخص نفسه موجوداً عندما صُفِع مرتين. وأكد P2 ذلك، وقال إنه كان نفس الصوت الذي طلب منه أن يصعد إلى الطابق العلوي.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان يستطيع التعرّف على الشخص الذي ضربه، لأنه كان معصوب العينين. فأجاب P2 بالنفي.

أشارت القاضي كيربر بأن P2 ذكر أنه كان محامياً معنياً بحقوق الإنسان واعتُقل في الفرع 285. وسألت عن تجربته العامة. فسأل P2 عمّا إذا كانت القاضية كيربر تقصد قبل أو بعد عام 2011. فطلبت من P2 تقديم ملخص موجز عن تجربته قبل 2011، ثم توضيح المزيد بعد ذلك. قال P2 إنه يريد توضيح أن الاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري هي أمور أساسية بالنسبة لنظام الأسد. ولولا ذلك لما صمد النظام سنة واحدة. وفقاً لـ P2، استخدم الأسد هذه الممارسات كسلاح لإنهاك الشعب بأكمله منذ السبعينيات. وقال P2 إنه كان يعرف أناساً مسالمين ماتوا تحت التعذيب أو تم اعتقالهم في عام 1978 وبعد أحداث حماة. وذكر P2 أنه لا يزال هناك أكثر من 3,000 ضحية اختفاء قسري، ولا أحد يعرف ما حدث لهم. وذكر P2 أن النظام كان ينشر عمداً أساليب التعذيب لترويع الشعب كله. وذكر أيضاً أن إخوته كانوا أعضاء في حزب شيوعي في الثمانينيات، وتُوفي بعضهم تحت التعذيب. وقال P2 إنهم [النظام] يزعمون أنهم كانوا يحاربون المتطرفين، لكنهم [النظام] هم من أوجدهم، فهم يحاربون ويقتلون المجتمع بحجة محاربة المتطرفين. وقال P2 إن أساليب التعذيب والمعاناة التي سمع عنها من أشقائه وأقاربه وغيرهم ممن دافع عنهم (بمن فيهم أفراد من حزب البعث العراقي وشيوعيون وإخوان [مسلمون])، لا يمكنه أن يتخيل أن هناك شخصاً هنا [في المحكمة] يمكن أن تتخيل ما مرّوا به. وذكر P2 أن كل من عمل في الأجهزة الأمنية السورية كان على علم بما يحدث ومارسه واستفاد منه.

قاطعه المحامي مايكل بوكير، أحد محامي المتهم أنور، وقال إنهم يخرجون عن الموضوع. وطلب المحامي بوكير استراحة للتحدث مع محامي الدفاع الآخرين. ورفضت القاضي كيربر الطلب وطلبت من P2 تقديم إفادات قصيرة بدءاً من عام 2011. وطلب المدّعي العام ياسبر كلينجه أن يستمر P2 في التحدث عن السبعينيات.

ذكر P2 أن أقواله كانت تهدف إلى إثبات وجود تعذيب منهجي في سوريا. وقال إنه أراد أن يذكر كذلك أن عناصر الأمن محميون من أية جريمة يرتكبونها. وسألته القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك قانون يحميهم. قال P2 إن قانون إدارة أمن الدولة يمنع النيابة العامة من رفع دعوى ضد أي عضو أو طرف متعاقد أو عامل لدى إدارة أمن الدولة. لذلك، قال P2 إن الجميع يرتكبون جرائم بضمير مرتاح، مطمئنين بأنه لن تتم مقاضاة أحد. وأضاف P2 أن المرء يتمتع بحماية من العقوبة طالما أنه ينفّذ الأوامر. وقال P2 إن تلك السياسة المنهجية استمرت حتى 2011، ولكن قبل 2011 تم ارتكاب التعذيب ضد المعارضة للحصول على معلومات، بينما بعد 2011، تم استخدامه للانتقام. وقال إنهم لم يعودوا يهتمون بجمع المعلومات بقدر اهتمامهم بالانتقام من الأشخاص الذين طالبوا بالحرية. سألت القاضي كيربر P2 كيف توصّل إلى هذا الاستنتاج. فقال P2 من شهادات الأفراد الذين تولّى الدفاع عنهم. وقال إن موكليه كانوا يُسألون دائما "هل تريدون الحرية؟" واستمر تعذيبهم حتى الموت وفقط من باب الانتقام.

سألته القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك اختلاف في عدد المعتقلين. قال P2 إنه تم الإفراج عنه من الفرع 285 في 23 أيار/مايو، 2011، رغم أن فترة عقوبته انتهت في 17 أيار/مايو، 2011. وقال إنه مكث خمسة أيام [إضافية] في الفرع 285 وأشار إلى أن معظم المعتقلين في الفرع 285 تم نقلهم من الفرع 251 – حيث اعتاد الفرع 285 على القيام باعتقالات من حين لآخر، لكن الفرع 251 كان في "الصدارة" من حيث الاعتقالات. وقال إن الفرع 251 كان يعتقل ويعذّب ويستجوب ثم ينقل. وذكر P2 أنه في الأيام الثلاثة الأولى كان في زنزانة جماعية، قبل أن "يلاحظوا" أنه ينبغي نقله إلى زنزانة منفردة حتى لا يتحدث مع أي شخص. قال P2 إنه رأى الظروف الجسدية والنفسية للمعتقلين، بالإضافة إلى تعذيبهم في الفرع 285 [كان يعني P2 أن الأفراد تعرّضوا إلى الاعتقال والاستجواب والتعذيب في الفرع 251 قبل نقلهم إلى 285. وفي الفرع 285، شاهد وضعهم السيء وشاهدهم يتعرضون للتعذيب مرة أخرى].

سألت القاضي كيربر P2 إذا كان قد تحدث مع المعتقلين. قال P2 إن الفرع 285 هو فرع الاستجواب المركزي لأمن الدولة. وقال إن الفرع 251 تابع لأمن الدولة الداخلي، وهناك 10 فروع و8 وحدات فرعية وأقسام إضافية في دمشق وريف دمشق مرتبطة بهذا الفرع. وقال إنهم كانوا يَعتقلون في جميع المحافظات، وجميعهم يتبعون إدارياً للفرع 251. وقال إن المعتقلين كان يتم نقلهم إلى الفرع 251 لاستجوابهم. وذكر P2 أنه في بعض الأحيان يتم نقل 500 معتقل من جميع أنحاء البلد. وقال P2 إنه بعد الإفراج عنه، واصل عمله في الدفاع عن المعتقلين، الذين وصل عددهم إلى المئات. وقال P2 إن الفرق هو أنه كانت هناك فرصة لنقل المعتقلين إلى محاكم عادية واتهامهم بالتظاهر في 2011-2012، قبل إنشاء محكمة الإرهاب في أواخر 2012.

سألت القاضي كيربر [مرة أخرى] عمّا إذا كان هناك اختلاف في عدد المعتقلين قبل وبعد 2011. قال P2 إنه كان هناك اختلاف مرعب حيث كان هناك 3,000 – 4,000 معتقل في صيدنايا و[السجون] الأخرى قبل 2011، ومعظمهم كانوا قد أحيلوا إلى محكمة أمن الدولة العليا وصدرت أحكام بحقهم. وذكر أنه بعد 2011، أصبحت الاعتقالات يومية ولا سبيل لمقارنة الفرق في الأعداد.

سألت القاضي كيربر عن التعذيب. قال P2 إن كل من دخل إلى الأجهزة الأمنية تعرّض للتعذيب. حيث كانت هناك "حفلات استقبال". وقال P2 إن المعتقل كان يتعرض للتعذيب منذ بداية اعتقاله وفي الطريق إلى الفرع في السيارة. وذكر أنه عندما تصل السيارة [إلى الفرع] يتم "استقبالهم والترحيب بهم" من قبل مجموعة تضربهم بوحشية، حتى يصلوا إلى الزنزانات. وشهد P2 أن "حفلات الاستقبال" كانت تختلف من فرع إلى آخر. وقال إن الفرع 251 كان يضم مبنيين سكنيين ولأنه يمكن رؤيته من مبانٍ

أخرى، كانت "حفلة الاستقبال" سريعة. وذكر أن المعتقلين تعرّضوا للضرب بينما كانوا يركضون [إلى الداخل]. وذكر P2 أنهم كانوا معزولين بواسطة جدران في الفرع 285، وأن "الحفلات" يمكن أن تستمر لفترة أطول وتصل إلى ساعة واحدة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان من الممكن لأحد ألا يتعرّض للضرب أثناء الاعتقال. فقال P2 هذا مستحيل. ولكن P2 أشار إلى أنهم قد يستعملون الضرب الخفيف في حالات بعض المعارضين السياسيين أو النشطاء المعروفين جداً، الذين يمكن أن يُحدث اعتقالهم ضجة إعلامية كبيرة ويتسبب في جذب الانتباه. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر P2 أنهم إذا كانوا مع المعارضة، فيمكن معاملتهم جيداً لحملهم على الانضمام إلى "جانبهم". وذكر أنه بعد إطلاق سراحهم، سيقولون إنهم اعتُقلوا ولم يتعرّضوا للتعذيب.

سألت القاضي كيربر P2 عن الزنزانة والملابس. أوضح P2 أنه في الأيام الخمسة الأولى للثورة في عام 2011، تم وضعه في زنزانة جماعية لمدة ثلاثة أيام. وقال إن الزنزانة كانت بقياس 5 – 6 × 3 م، وكان هناك حوالي 50 – 60 معتقلاً. قال إنه عندما كانوا ينامون، كان على المرء أن يستلقي على جانبه وليس على ظهره. قال إنهم كانوا متلاصقين خلال 3 أيام، وأن المعتقلين كانوا يعرفون اسمه، لذا أتاحوا له مساحة من أجل الاستلقاء على ظهره. ومع ذلك، ذكر P2 أن الأوضاع أصبحت غير إنسانية، خاصة في نهاية عام 2011 وفي عام 2012، ولم يستطع وصفها بأنها حيوانية، لأنها [أي الأوضاع] كانت أسوأ.

طلبت القاضي كيربر من P2 وصف الأوضاع. فقال P2 إن هناك أماكن لم يستطع المرء أن يجلس فيها القرفصاء. وقال إن بعض الناس اعتادوا الوقوف لأيام وأسابيع، وانهار بعضهم. وقال P2 في شهادته أن المحظوظين هم الذين يمكنهم سند ظهورهم على الحائط. وقال إن بعض الناس فقدوا أعصابهم وتوقفوا عن التفكير وتصرفوا بجنون. وأصيب بعضهم بالاختناق بسبب [سوء] التهوية؛ ومات بعضهم وبقيت جثثهم في مكانها لمدة أربعة أيام وتحللت. وقال إنه لا توجد رعاية صحية أو علاج. وإذا جُرح أحدهم، فسوف يصاب بالغرغرينا بعد فترة. وقال إن الخبز كان يُقدم في أكياس بلاستيكية، وكان السجناء يستخدمون هذه الأكياس لتغطية الجروح. وشهد P2 بأن صديقه اعتُقل لمدة 27 يوماً في الفرع 251، وكان قد شاهد صديقه فور إطلاق سراحه. فذكر P2 أن جِلد صديقه وتقرحاته وبثوره كانت لا توصف. قال P2 إن صديقه أخبره أن 17 شخصاً ماتوا بين ذراعيه خلال 27 يوماً في السجن.

سألت القاضي كيربر P2 عن تاريخ حدوث ذلك، فقال P2 إنه كان في 2011 – 2012، لكنه لم يستطع تذكر الشهر بالضبط. وقال P2 إنه متأكد من أن ذلك وقع بعد وقت قصير من إطلاق سراحه.

قاطعه المحامي مايكل بوكير، محامي المتهم أنور، قائلاً إنه لا يستطيع أن يفهم من أين كان P2 يحصل على معلوماته، وكانت الأمور غير واضحة بالنسبة له بشأن التسلسل الزمني للأكياس البلاستيكية وقصص صديق P2. فشرحت له القاضي كيربر الأمر.

ذكر P2 أنه كان يدافع عن المتهمين في المحكمة. وقال P2 إنه اعتاد مقابلة موكليه في طريقه إلى المحكمة. وقال إنهم اعتادوا في المحكمة انتظار إحالتهم من الفروع الأمنية. كما أوضح P2 أنه في وقت لاحق اعتادوا زيارتهم [المعتقلين] في السجن، ولم يكن يعرف الكثير منهم. وقال إن المعتقلين كانوا يصلون حافي القدمين ويرتدون ملابس داخلية. وقال إنهم لم يكونوا يملكون المال ولا يعرفون كيف يصلون إلى عائلاتهم إذا كانت عائلاتهم تعيش بالقرب من دمشق، ولم تكن لديهم إمكانية السفر إلى محافظات أخرى [إذا كانوا من خارج دمشق].

سأل القاضي فيدنر P2 عن عدد الأشخاص الذين اعتنى بهم [مثّلهم]. قال P2 المئات ووصلوا إلى الآلاف حتى الآن.

سألت القاضي كيربر P2 عن تجربة الطعام في السجن. فذكر P2 أن الطعام كان يتكون من الخبز والبطاطا، وأحياناً المربى أو لبنة. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الطعام كافياً. ذكر P2 أنه في بعض الأحيان كانت الغرفة مليئة بـ 50 شخصاً وكان السجّانون يأتون ويقذفون حوالي 20 رغيف خبز و10 قطع من البطاطس.

قاطعه المحامي مايكل بوكير، أحد محامي المتهم أنور، وذكر أن P2 لم يقدّم معلومات دقيقة في شهادته وأنه ينبغي التغاضي عنها. فاعترض المحامي سيباستيان شارمر، ممثل المدّعي، وأخبر بوكير بأنه يتصرف "بصفاقة".

ذكر P2 أن معلوماته جاءت من واقع شهده. وقال إنه عند إخلاء سبيل أحد المعتقلين، كان وزنه 40 كيلوغراماً، في حين كان وزنه قبل الاعتقال 75 – 80 كيلوجراماً.

سألت القاضي كيربر P2 إذا كان قد شاهد قصة رمي الخبز بنفسه. فأجاب P2 أنه تم إعطاؤه خبزا وبطاطا. وقال إنه سمع البقية من آخرين.

سألت القاضي كيربر P2 ما يعرفه عن قيصر ومن أين. فأجاب P2 بالقول أنه في حال وقوع حادث يتعلق بشخص عسكري، فإن الشرطة العسكرية تجري التحقيق وتوثّق الجثة. وذكر أنه بعد بدء الثورة، مات العديد من الضحايا في جميع الفروع وخاصة العسكرية. وقال P2 إنه إذا كان لدى [ربما الطرف المصاب] صفة عسكرية أو مدنية، كان يتم إرسال الجثث إلى الشرطة العسكرية في القابون أو إلى مشفى تشرين العسكري في حرستا. وذكر P2 أن إدارة التحقيق بالشرطة العسكرية لم تتلق أمراً بوقف توثيق الجثث، كما جاء في البروتوكول. لذلك، قال P2 إنهم كانوا يقومون بالتقاط صور للجثث وأرشفتها، في حال طلبها القضاء.

سألت القاضي كيربر P2 كيف عرف ذلك. فذكر P2 أن المحامين يتصلون بالشرطة عندما يُرتكب اعتداء من قبل شخص عسكري أو ضده. وسألت القاضي كيربر P2 عمّا إذا كان شاهد صور الجثث. قال P2 إنه عندما كانت القضية تصل إلى المحكمة العسكرية، يكون محامي المتهم أو الضحية حاضراً هناك، وكانت هذه الصور موجودة في ملف القضية.

سألت القاضي كيربر P2 ما إذا كان قد شاهدها بنفسه وما إذا كان يتم تحديد هوية الضحايا. قال P2 إن أحد أصدقائه أخبره أنهم كانوا يُجبرون أحياناً على حمل الجثث إلى المراحيض. وفقاً لـ P2، في كل فرع، عندما كان يتم نقل الجثث إلى المراحيض، كانوا يشاهدون أرقاماً على الجثث القديمة. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الأرقام مكتوبة بقلم. فأكد P2 أنه في بعض الأحيان كانت الأرقام مكتوبة بقلم، إذا لم تكن الجثة قد تعفّنت؛ وإلا فكان يتم كتابة الأرقام على ورقة توضع على البطن أو الجبهة.

سألت القاضي كيربر P2 عمّا كان يُكتب على الجثث. فقال P2: أرقاماً، وأوضح أن الفرع الأمني كان لديه أرقام متسلسلة لكل جثة. وقال إنه كان يتم إرسال الجثث إلى الشرطة العسكرية أو إلى مشفى تشرين، حيث كانوا يضيفوا إليها رقماً. وذكر أنه على الجثة، يمكن للمرء أن يجد رقم الفرع ورقم الجثة ورقم المكان الذي تم جلب الجثة منه.

سأل القاضي فيدنر أنه إذا كانت جثة تحمل الرقم "251"، هل كان ذلك يعني أن الشخص توفي في الفرع 251. فأكد P2 ذلك، وقال إن الرقم المتسلسل ورقم الفرع والأرقام الأخرى تشير إلى أن الضحايا [الجثث] غادرت من ذلك الفرع، لأنه لا يمكن لأي فرع إضافة رقم من فرع آخر [إذا مات شخص في فرع وتم نقل الجثة إلى مكان آخر، فلا يمكن إزالة رقم الفرع الأول].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك قانون يسمح بالتعذيب. فأجاب P2 بالنفي، وقال إن هناك مادة تعاقب على التعذيب، ولكن الشخص الذي يرتكب التعذيب محمي من المساءلة.

سألت القاضي كيربر P2 إذا كان قد التقى بالمتهم أنور. ذكر P2 أنه شاهد المتهم أنور ثلاث مرات. وقال إنه وصل إلى برلين في 28 آب/أغسطس، 2014 وانتقل إلى مخيم للاجئين في مارينفيلدي، حيث أقام فيه حتى نهاية شباط/فبراير 2015. وقال إنه وزوجته ذهبوا إلى السوبرماركت والتقيا بشخص آخر وزوجته. وقال P2 إنه شعر على الفور وكأنه يعرف ذلك الوجه [وجه ذلك الشخص]، لكنه لم يتذكر الكثير. وقال P2 إنه شعر أن الشخص الآخر نظر إليه وتعرّف عليه، لكن P2 لم تكن لديه الجرأة ليذهب ويسأله من أين كان يعرفه. وقال P2 إنه بعد أيام من ذلك الحادث، زار P2 أصدقاء كانوا يعرفون أن المتهم أنور قد اعتقله في السابق وأخبروه أن أنور كان في برلين. ثم ذكر P2 أنه صادف أنور مرة أخرى، ليس بعيداً عن مخيم اللاجئين. وأخيراً، قال P2 إنه عثر على شقة لاحقاً، ومرة أخرى صادف المتهم أنور في متجر لمواد البناء. وقال P2 إنه أخبر زوجته "هذا غير ممكن! إنه لاحقني، حتى هنا". وقال P2 إنه لم ير أنور بعد ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المتجر يدعى "Poco" (متجر أثاث) أو "Baumarkt" (متجر لوازم المباني). فضحك P2 وأجاب بأنه لا يوجد متجر "Poco" في هيرمانبلاتس في برلين.

قال P2 إنه كان يعلم أن المتهم أنور جاء إلى ألمانيا بنفس الطريقة التي وصل بها (بتأشيرة من السلطات الألمانية). وقال إنه سمع هذا من [تم حجب الاسم] وزوجة [تم حجب الاسم]، وهما صديقاه. وسألت القاضي كيربر P2 إذا وجد أنه من الغريب أن يكون هناك علاقة بين [تم حجب الاسم] وأنور. فأجاب P2 بأنه وجد هذا السلوك غريباً. وذكر P2 أنه لم يكن يحمل ضغينة شخصية ضد أي أحد. وبالإضافة إلى ذلك، قال P2 إنه كان جديداً في ألمانيا ولم يكن على دراية بالقوانين هناك. أيضاً، حتى بعد معرفة P2، لم يكن المتهم أنور هو من يُشكّل هاجساً له، وإنما الضحايا الذين كانوا يتعرضون للتعذيب في سوريا.

سأل القاضي فيدنر P2 عن سبب اعتقاله عام 2006. فذكر P2 أنه اعتُقل لسببين؛ أولاً، كان دائماً يدين حالة حقوق الإنسان السيئة في سوريا وكتب مقالاً عن قضية شخص مات تحت التعذيب في صيدنايا قبل أسبوع واحد من اعتقاله؛ وثانياً، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل وإنشاء مركز لتدريب نشطاء حقوق الإنسان في سوريا، وتم تعيينه رئيساً للمركز. وقال إنه بعد أسبوع من ذلك، تم إغلاق المركز بالشمع الأحمر في آذار/مارس 2006. وقال P2 إنه اعتُقل بعد أقل من شهرين واتُهم بنشر أخبار زائفة في تقريره بشأن التعذيب في صيدنايا واتُهم بتأسيس منظمة بطريقة غير مصرّح بها والتعامل مع أطراف أجنبية.

قال P2 إنهم لم يكونوا يريدون معلومات منه في الفرع 285، لأنه كان ينشر كل شيء في وسائل الإعلام [وبالتالي كانوا يعرفون كل شيء عنه]. وذكر أن التهم بحقه صدرت عن المحكمة والقاضي، وكانت تتوافق مع حالة الطوارئ المعلنة في سوريا.

سأل القاضي فيدنر P2 إذا كان قد استطاع التعرّف على المتهم أنور من صوته، فقال P2 بالضبط. وقال P2 إن الصوت تكرر عندما أراد أن يسلمه إلى شرطة المحكمة. قال إنهم [ضباط الأمن السوريين] كانوا بحاجة إلى إزالة عصابة العينين لأنه كان جانياً مجرماً، وكان المتهم أنور يحمل الهاتف المحمول وبطاقة الهوية [الخاصة بـ P2]. وقال إن المتهم أنور أعطى أيضا شهادة التسليم للشرطة، وفي تلك الدقيقتين كان المتهم أنور يعطي P2 متعلّقاته، وكان P2 قد رآه.

سألت القاضي كيربر P2 عمّا إذا كان متأكداً، فقال P2 إنه لم يكن لديه شك. وقال إن المتهم أنور قد تغير قليلاً وفقد بعض الوزن ولكن P2 قال إنه كان متأكداً.

سألت القاضي كيربر P2 كيف علم أنه كان معتقلاً في الفرع 285. قال P2 إنه عندما كان معصوب العينين [في السيارة] التزم الصمت وبدأ في تحديد وجهة السيارة. وقال P2 إنه علم أنهم من قوات الأمن، لكنه لم يعرف الفرع الذي ينتمون إليه. وقال P2 إنه كان يملك سيارة وكان يسلك ذلك الطريق يومياً وكان يعرف مواقع جميع الفروع لأنه زارها كلها إما عن طريق أوامر الاستدعاء أو عن طريق سجنه فيها. وقال P2 إنه بحسب تقديره فقد كانوا على أوتستراد العدوي، الذي يوجد في نهايته فرع الأمن السياسي. وذكر P2 أن السيارة لم تتوقف واستدارت إلى اليسار وسارت في نفق (نفق الثورة). وقال إنه بعد النفق يوجد فرع الأمن العسكري على اليمين، وإذا توجهوا بالسيارة مباشرة للأمام، فسيكون هناك موقع [الأمن] الجنائي، لأن قصر العدل موجود هناك وكان P2 يقود سيارته إليه يومياً.

سألت القاضي كيربر P2 إذا كان قد تعرض لسوء المعاملة. قال P2 إنه وُضِع بين مقعدي السيارة وجلسوا فوقه، لكنهم لم يضربوه وأخذوا متعلّقاته. فقاطعته القاضي كيربر وسألت عمّا إذا كان قد ضُرب في السيارة. فأجاب P2 أنه لم يتعرض للضرب بقبضات اليد، ولكن لمجرد أنه تم وضعه [...]. فقاطعته القاضي كيربر مرة أخرى، مشيرة إلى أنه في استجوابه عام 2018، قال P2 إنه تعرض للضرب في السيارة. ذكر P2 أنه قال إنه من المعتاد أن يُضرب المرء. وذكر أنه إذا لم يكن هناك ضرب، فسيكون ذلك بسبب أوامر بعدم ضربه مِن الشخص الذي أصدر أمر الاعتقال. وقال إنه لم يتعرض للتعذيب عندما كان في الزنزانة مثل الآخرين.

سأل القاضي فيدنر عمّا رآه أو سمعه في تلك الليلة في الفرع 285. فقال P2 إن أصوات التعذيب والصراخ لم تتوقف طوال الليل، وكانت أصوات الضرب مسموعة. وقال إنه عندما أخرج من الزنزانة في صباح اليوم التالي بدون عصابة العينين، اقتيد إلى غرفة الاستجواب لتوقيع إحالته. وقال إنه وقّع الإحالة ثم وُضِعت عصابة على عينيه، ثم جاء إليه الشخص الذي كان في السيارة. وذكر P2 أنه في تلك الغرفة، كانت هناك أدوات تعذيب وكابلات ودولاب في الزاوية.

سأل القاضي فيدنر P2 إذا كان رأى أحداً يتعرض للتعذيب في الغرفة. فأجاب P2 بالنفي، وقال إن الغرفة كانت فارغة، لكن الأصوات التي أشار إليها حدثت أثناء الليل.

سأل القاضي فيدنر P2 عن فترة الاستجواب في الفرع 285. أجاب P2 خمس دقائق وذكر أنهم لم يكونوا يريدون معلومات. وذكر أنهم توقّعوا أن P2 سيتفاوض بشأن إطلاق سراحه وسيتعاون معهم. ولكن قال P2 إنه عندما سمع المحقق إجابته [إجابة P2 الساخرة بشأن وضع حقوق الإنسان الممتاز في سوريا]، فقد المحقق الأمل [بأن P2 سيتعاون معهم]. وقال P2 إنه سمع فيما بعد أن قادة أمريكيين وأوروبيين، ومنظمة العفو الدولية قدموا بيانات تطالب بالإفراج عنه.

سأل القاضي فيدنر عن الشخص الذي استجوبه. أجاب P2 أنه لا يعرف. كان إما رئيس الفرع أو نائبه، لكن ذلك الشخص [قاصدا المتهم أنور] هو الذي رافقه إلى الغرفة.

سأل القاضي فيدنر P2 عمّا إذا كان ذلك الشخص قد بقي في الغرفة أثناء الاستجواب. قال P2 نعم، وذكر أن شخصاً آخر بقي أيضاً. وقال إنه كان هناك سؤال واحد فقط: "كيف حالك P2؟"

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت هناك إهانات. قال P2 إنه بعد الصفعة، أهانه المحقق وقال للآخرين "خذوه". سأل القاضي فيدنر من هم الآخرون. أجاب P2 أنه لا يعرف، وأنه إما كان رئيس وحدة الاستجواب، أو رئيس الفرع أو نائبه.

سأل القاضي فيدنر P2 إذا كان الشخص الذي رافقه قد أهانه. أجاب P2 أن مجرد اتهام الشخص له بالقتل والسرقة، كمحام، ناهيك عن محام في مجال حقوق الإنسان، كان أكبر إهانة. ومع ذلك، قال P2 إنه لم يتلقّ إهانات من ذلك الشخص في الفرع بسبب الأوامر. وذكر P2 أنه حتى الشخص الذي كان يعذب الآخرين كان يفتح نافذة الرؤية، ويلاحظ أن P2 لم يأكل، وكان يسأله "لماذا لا تأكل؟"

ذكر القاضي فيدنر أن P2 ذكر أنه تم نقله مرة أخرى إلى الفرع 285، قبل إخلاء سبيله من الفرع 285 في أيار/مايو 2011، وسأل عمّا إذا كانت الظروف قد تغيرت منذ اعتقاله الأول هناك. ذكر P2 أن الظروف أصبحت أسوأ. قال إن هناك بنايتين، بناية غربية والأخرى شمالية داخل الفرع 285. وذكر P2 أن اعتقاله الأول كان في البناية الغربية، ولكن عندما أعيد، كان في المبنى الشمالي. ومع ذلك، ذكر P2 أنه لم يتغير شيء، وكانت أصوات التعذيب مسموعة دائماً.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت هناك اختلافات في ملاحقة الأشخاص قبل وبعد 2011، وما إذا وقعت أي حوادث محددة. قال P2 إنه بعد بداية 2011، كانت هناك مطالب في سوريا مماثلة لمصر وتونس. وقال إن المظاهرة الأولى وقعت في المرجة في شباط/فبراير 2011. وأضاف P2 أن عائلات المعتقلين دعوا للتجمع للإفراج عن المعتقلين، ونظم النشطاء والصحفيون اعتصاماً وهاجمته قوات الأمن. وقال إن هناك نساء وأطفالاً تعرضوا للضرب بالهراوات وسُحبت ناشطة في الشارع من شعرها. وذكر P2 أنه كان هناك أشخاص معروفون وصحفيون وإناث وكبار في السن تعرّضوا للاعتداء. وذكر أنه على سبيل المثال، تم الاعتداء على خمسة من عائلة اللبواني واعتُقل 15 شخصاً وتم إحضارهم بعد ذلك إلى عدرا. وفقاً لـ P2، بدأ النظام يكون أكثر شراسة بدءاً من

تلك الفترة. وقال P2 إن النظام لم يعد يهتم بأفراد معيّنين، ولكنه كان يتوقع حركة جماهيرية [عريضة] كما حدث في مصر وتونس. وقال P2 إنه كان هناك قدر أكبر من الشراسة في أساليب الاعتقال والتعذيب.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت هناك تغييرات في القوانين. قال P2 إن الشرطة والجمارك كانوا يتمتعون بالحماية بموجب مرسوم جمهوري من بشار الأسد (إما المرسوم 50 أو 51، لكنه قال إنه لم يكن متأكداً لأنه كان في السجن). وقال إنهم [النظام] كانوا يستعدون لمنح الشرطة حماية إضافية، في حالة ارتكابهم أي شيء.

قال P2 إن معظم المعتقلين كانوا إما متظاهرين سلميين أو إعلاميين عوملوا بشراسة أكبر.

سأل القاضي فيدنر P2 كيف تم اعتقال موكليه. قال P2 إن جميع الفروع كانت تعتقل، لكن أمن الدولة كان الأكثر نشاطا في ذلك. وقال إن الفرع 251 هو الفرع الوحيد الذي كان لديه قسم في دوما، وكان هناك أيضاً القسم 40 (تحت إدارة حافظ مخلوف)، وأقسام الزبداني، وأبو الشامات، والسيدة زينب. وقال إن جميع الفروع العسكرية كانت في دمشق، لكن الفرع 251 كان منتشراً في جميع المناطق، وبالتالي نفّذ أوسع الحملات.

ذكر القاضي فيدنر أن P2 تحدث عن القسم 40، وطلب منه أن يقدّم مزيداً من التفاصيل حول ذلك القسم. قال P2 إن القسم 40 كان يتبع إدارياً للفرع 251، ويقع في الروضة وكان مسؤولاً عن منطقة دمشق. وقال إن القسم 40 عبارة عن مبنى سكني في أهم منطقة تجارية في دمشق، وبالتالي فهو مسؤول عن أمن دمشق. ومع ذلك، قال P2 إنه بعد عام 2011، أصبح الفرع مسؤولاً عن الإشراف على وسائل التواصل الاجتماعي. لكنه قال إن القسم 40 اعتاد اعتقال الأشخاص دون الاحتفاظ بهم لأنه لم تتوفر فيه مساحات لاحتجازهم. وقال إن القسم 40 اعتاد اعتقال الأفراد واستجوابهم ثم إرسالهم إلى الفرع 251. وقال P2 إنهم إذا احتاجوا إلى إعادة استجواب شخص ما، فسوف يستدعونه مرة أخرى. وقال P2 إن القسم 40 اعتقل شقيقه في آذار/مارس 2014، لأنهم اعتقدوا أن شقيقه كان هو P2. ذكر P2 أنه تم استجواب أخيه في القسم 40، ثم تم إرساله إلى الفرع 251، ثم تم استدعاؤه مرة أخرى بواسطة القسم 40 للاستجواب، ثم أعيد إلى الفرع 251.

سأل القاضي فيدنر P2 إذا كان يحمل ضغينة ضد المتهم أنور. قال P2 إنه كان معروفاً أن المنشقين سيخرجون ليعلنوا أن النظام استغلهم. وقال إن الأمر كان دائماً على هذا النحو: حيث يُصدر جميع المنشقين تصريحات مرئية أو خطية، وخاصة أولئك ذوي الرتب العالية. لكن قال P2 إن المتهم أنور لم يفعل ذلك ولم يسمع أن المتهم أنور قد انشق ولا أن المتهم أنور كان يعارض [ما حدث] للمعتقلين أو المتظاهرين.

ذكر القاضي فيدنر أن P2 ذكر في استجوابه عام 2018 أن المتهم أنور قد انشق بسبب مجزرة الحولة. فأجاب P2 بأنه قال إنه توقع أن يكون المتهم أنور قد انشق لهذا السبب، إلا أن المتهم أنور لم يقل أي شيء.

رُفِعت الجلسة الساعة 04:00 مساء.

فيما يلي صور من خارج مبنى المحكمة. الصور الموجودة في إطارات (براويز) هي جزء من مظاهرة نظمتها عائلات من أجل الحرية:

اليوم الثاني عشر للمحاكمة – 5 حزيران/يونيو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 14 شخصاً و11 ممثلاً من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة [تم حجب الاسم] [P2]، استمرار الاستجواب

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P2 في استجوابه السابق حيث ذكر P2 أنه تعرّض للضرب في الطريق [إلى الفرع] عندما تم اعتقاله في عام 2006، بينما في المحكمة، ذكر P2 أنه لم يتعرّض للضرب. فقال P2 إن ما قاله للشرطة في استجوابه السابق كان صحيحاً. وذكر P2 أنه كان يتوقع اعتقاله. وأضاف أنه قبل بضعة أيام [من اعتقاله]، تم اعتقال أفراد معارضين آخرين مثل [تم حجب الاسم] و [تم حجب الاسم]. سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P2 تعرّض للضرب. وذكر P2 أنه كان هناك ضرب وعنف جسدي عندما أُلقوا به في السيارة. ومع ذلك، ذكر P2 أنه عندما تم وضعه بين المقعدين، لم يتعرض للضرب. وقال إنهم ضربوه فقط عندما أخذوه. وقال إنه تعرض للضرب أثناء وضعه في السيارة وأنهم جلسوا فوقه عندما كان في السيارة. وقال P2 إن مشوار السيارة بين منزله والفرع كان 15 دقيقة. وقال إن ما قاله للشرطة كان أكثر دقة، لأن ذاكرته كانت أقرب عهداً وأجدد حينها.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P2 خلال استجوابه في 20 تموز/يوليو، 2017 التي قال فيها إنه التقى بشخص كان يعمل مُخرجاً أثناء اعتقاله والذي لم يتعرض للضرب لأنه كان معروفاً جيداً، وسأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان ذلك الشخص هو P1. فقال P2 إنه لم يكن يتحدث عن P1. وقال إنه التقى بـ P1 بعد الإفراج عن الأخير وكان P1 في حالة سيئة، لاسيما من الناحية النفسية. وقال P2 إنه كان يقصد معتقلاً آخر، لأنهم [النظام] اعتقلوا العديد من المُخرجين والنشطاء الإعلاميين.

سأل القاضي فيدنر P2 عن معرفته العامة بحافظ مخلوف. فقال P2 إن مخلوف كان رئيس الفرقة 40، التابعة إدارياً للفرع 251. وقال إن أوامر حافظ مخلوف كانت تصدر من الفرع 251. وذكر P2 أنه في القسم 40، لم تكن هناك أماكن احتجاز، وبالتالي كانوا يعتقلون وينقلون المعتقلين إلى الفرع 251، حيث يوجد قسم الاستجواب.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت لحافظ صلات برتب أعلى. فقال P2 إن حافظ هو ابن خال بشار الأسد، لذلك كان لدى حافظ اتصال مباشر مع الأسد.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان بإمكان حافظ مخلوف إصدار أوامر في الفرع 251. فقال P2 إنه حسب التسلسل الهرمي (التراتبية الإدارية)، كان حافظ يتبع إدارياً للفرع 251، لذلك يمكن لحافظ التواصل مع بعض الرتب العالية في الفرع 251 على مستوى شخصي، ولكن لا يمكنه التواصل على مستوى وظيفي/مستوى العمل [كان بإمكان حافظ الاتصال بأي أصدقاء في الفرع 251 لكنه لم تكن لديه سيطرة على أوامر العمل في الفرع 251]. وقال P2 إن 11 فرعاً في المحافظات وثمانية أقسام في دمشق وريف دمشق (بما في ذلك القسم 40) كلها تتبع إدارياً للفرع 251. وقال P2 إنه من المستحيل أن يكون لقِسم سلطة على فرع. وأضاف أنه كان لحافظ هالة مروّعة كشخص [لكن لم يكن لحافظ سلطة على الفرع 251].

سأل القاضي فيدنر عن كيفية إجراء التحقيقات في القسم 40. فأجاب P2 بأن القسم 40 ليس فيه أماكن احتجاز. ووفقاً لـ P2، كانوا بعد الاعتقال يستجوبون المعتقلين وينقلونهم إلى الفرع 251. وقال إن بعض ضباط الاستجواب في الفرع 251 أجروا الاستجواب في القسم 40.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان بإمكان ضابط ما (ليس من الفرع 251) أن يستجوب معتقلين، وسأل بشكل عام أكثر، عمّن لديه سلطة إجراء الاستجواب في هذا الفرع. فقال P2 إن جميع المحققين كانوا من الفرع 251 وكان من المستحيل على أي شخص ليس من الفرع 251 الذهاب إلى ذلك الفرع وإجراء استجواب فيه.

سأل القاضي فيدنر P2 كيف عرف ذلك. قال P2 من التسلسل الهرمي الإداري (التراتبية الإدارية)، ومن تقاريره وتقارير غيره حول ذلك الأمر. وقال إنه عندما كان المعتقلون يصفون المحققين، كانت تتكرّر نفس الأوصاف. وذكر P2 أن المعتقلين كانوا دائماً يتذكّرون الأصوات والأشخاص الذين كانوا يعذبونهم مثل أبو غضب، وذكر المعتقلون ذلك في شهاداتهم. وقال إن لا أحد اعتُقل في القسم 40 ثم نقل إلى الفرع 251 وصف تجربة أخرى.

سأل القاضي فيدنر P2 إذا كان بإمكانه أن يتخيل أن شخصاً من غير العلويين يمكن أن يكون لديه رتبة عالية. فقال P2 إنه كان هناك الكثير من السنّة في أجهزة المخابرات، ولكن هناك فرق فيما يتعلق برؤساء الفروع. وقال إنه يمكن لشخص غير علوي أن يكون لديه رتبة عالية، وأضاف أن السنّة في الأجهزة الأمنية أكثر وحشية من العلويين، لأن السنّة كانوا يعتقدون بأنهم بحاجة إلى إثبات ولائهم. وذكر P2 أنه حصل على هذه المعلومات من المعتقلين، الذين قالوا إن السنّة كانوا أكثر وحشية معهم.

سأل القاضي فيدنر P2 إذا كان يعرف محققين سُنّة آخرين. فقال P2 إنه كانت هناك مواقع فيها سُنّة معروفين جيداً، بما في ذلك الفرع 251 وفرعي المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية. وقال إن غير العلويين عموماً (مثل [تم حجب الاسم] الذي كان

مسيحياً)، كانوا أكثر عنفاً معه. وأضاف P2 أنه كان هناك أيضاً [تم حجب الاسم] وهو إسماعيلي. وقال إنهما كانا يعملان في فرع الاستجواب العسكري.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P2 قد شهد ما سبق [إذا كان غير العلويين أكثر عنفاً مع المعتقلين]. قال P2 إنه شهد بعضاً من ذلك بنفسه، لكنه قال إن غالبية هذه المعلومات جاءت من أكثر من 15 – 20 معتقلاً كان يتم الإفراج عنهم يومياً.

الاستجواب من قبل المدعي العام ياسبر كلينجه

سأل المدعي العام كلينجه P2 كيف يمكنه معرفة ما إذا كان الشخص علوياً. فقال P2 إن المسؤولين ذوي الرتب العالية معروفون جيداً وكان يتم تحديد هوية الرتب الدنيا في الغالب من لهجتهم وطريقتهم في التحدث. وقال إن العلويين والمسيحيين والسنّة يمكن أن يشتركوا في نفس اللهجة، لكن طريقة التحدث تشير إلى أن هذا شخص علوي (وبالتالي لديه سلطة).

سأل المدعي العام كلينجه إذا كانت بعض المناطق لها لهجات محدّدة. فقال P2 إنه كانت هناك لهجات خاصة بالعلويين، لكن الأشخاص الآخرين الذين يعيشون وسطهم يمكنهم أيضاً التحدث بنفس اللهجة.

سأل المدعي العام كلينجه P2 إذا كان يعرف عدد المسؤولين في القسم 40 والفرع 251. فأجاب P2 أنه كان هناك عدد كبير من المسؤولين داخل الفرع لأنه كان هناك العديد من الأقسام تتبع إدارياً لهذا الفرع. وقال إن منطقة السيدة زينب وقسم أبو الشامات ودمشق وريف دمشق كانت جميعها تتبع إدارياً للفرع 251. وذكر P2 أن "القسم" 40 ليس له وزن كبير مثل 251 "الفرع". وأضاف P2 كمثال، أن قسم الدوريات يقع داخل الفرع 251، وكانوا يعتقلون الناس.

وطلب المدعي كلينجه من P2 توضيح دور الفرع 251 بمزيد من التفصيل. فذكر P2 أن الجهاز الأمني كان يحكم سوريا وأن الفرع 251 هو حجر الزاوية في نظام الأسد. وقال إن الوزارات تتشكل هناك، وأن أعضاء مجلس الشعب السوري [البرلمان] يعينون هناك، وأن الاقتصاد يُدار هناك. وشهد P2 أن فرعَي المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية هما فرعان قمعيان، في حين أن الفرع 251 هو إدارة أمن الدولة الداخلي ويسيطر على كل شيء. لذلك، قال P2 إن رئيس الفرع يجب أن يكون من المقربين من الأسد وموضع ثقة، مثل محمد ناصيف، وبهجت سليمان، وتوفيق يونس [رئيس الفرع الحالي ورؤساء الفرع السابقين]. وقال إن إدارة الدولة يكلَّف بها فقط الأشخاص المخلصين بنسبة 100% وأنه لا يسمح لأي شخص من الفروع الأخرى بدخول الفرع 251.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان هناك فرق بين صلاحيات الفروع قبل عام 2011 وبعده. فقال P2 إنها [صلاحياتهم] توسّعت. وقال إن القمع الذي وقع [قبل 2011] تم من أجل مساعدة الإدارة، ولكن بعد 2011 كان القمع هو المهيمن وزادت سلطات الفروع الأخرى. وذكر P2 أنه قبل عام 2011، لم يكن يُسمح للأمن العسكري بالتدخل دون أوامر من الرئيس، وقد تم تعيين قضايا للفروع. وقال إنه في حين أن الفرع 251 كان لديه القدرة على الاعتقال والتحقيق علناً، بعد عام 2011، أصبح بإمكان جميع الفروع أن تفعل الشيء نفسه علناً.

سأل المدعي العام كلينجه إذا كان P2 يعرف أسماء أخرى لأمن الدولة. قال P2 إنه لم يكن بإمكانه التأكد من الأسماء، لأن التسمية كانت تعتمد على المراسلات الداخلية.

سأل المدعي العام كلينجه P2 إذا كان يعرف أسماء مختلفة للقسم 40. فقال P2 قسم الروضة، وهي منطقة مهمة في دمشق. وسأل كلينجه عن الجسر الأبيض، وأوضح P2 أن الجسر الأبيض هو حي كبير وتقع منطقة الروضة داخله.

عُرضت صورة "جوجل إيرث" عبر جهاز العرض، وطُلب من P2 إخبار المحكمة بمكان وجود القسم 40. ذهب P2 إلى هيئة القضاة وأشار إلى مبنى. ثم عُرضت صورة أخرى وأشار P2 إلى المبنيين التابعين للفرع 251. ثم عاد P2 إلى مقعده.

سأل المدعي العام كلينجه P2 إذا كان بإمكانه وصف البنايتين في الفرع 251. قال P2 إن المرة الأولى التي شاهد فيها الفرع 251 كانت عندما اعتُقل في عام 1978. وذكر أنه بعد ذلك كان يذهب إلى الفرع فقط عندما يتم استدعاؤه، دون أن يتم اعتقاله لفترات طويلة، وحدث ذلك في 2005 و2006. وقال P2 إن الفرع يتكون من بنايتين سكنيتين وشقق عادية. وقال إن المبنى الأساسي هو المبنى الموجود على اليسار (قال P2 إنه ذهب إلى هناك). وقال P2 إن هناك طابق تحت الأرض يُستخدم كسجن. وقال إنه (عندما كان هناك عام 1978) كانت هناك سلالم وباب حديدي على اليسار. وأضاف أنه كانت توجد غرف على اليمين واليسار، وكانت الزنزانات موجودة في الحديقة في الجانب الشمالي الشرقي. وكانت غرفة الاستجواب في الطابق السفلي [تحت الأرض]. وشهد P2 أنه سُجن في زنزانة منفردة، وليس في زنزانة جماعية. وقال P2 إن [مكتب] المحقق كان في الطابق الأرضي وكان رئيس الفرع في الطابق الأول. وأضاف P2 أن الطابق كان فيه شقق سكنية مساحتها 200-250 متر مربع، لكنه لم يكن متأكداً. وذكر أنه لم يذهب إلى المبنى الأيمن، ولكنه تذكر أنه كان مبنى أصغر وأن كلا المبنيين لهما نفس عدد الطوابق. وبحسب P2، ذكر معتقلون سابقون أن الحديقة تم توسيعها وتم بناء المزيد من الزنزانات على الجانبين الجنوبي والشرقي.

كان هناك بعض الالتباس فيما يتعلق بالحديقة والزنزانات. فسأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كانت هناك زنزانات فوق الأرض وتحت الأرض. وأوضح P2 أن الزنزانات كانت تحت مستوى الشارع.

سأل المدعي العام كلينجه P2 عن خلية إدارة الأزمة. استغرق P2 بعض الوقت لفهم الترجمة ثم قال إن الخلية تأسست في آذار/مارس أو نيسان/أبريل 2011 بعد أن بدأت الثورة في التعامل مع المظاهرات. وقال P2 إنها تضم في عضويتها عدة أشخاص مثل وزير الدفاع، ورئيس الأمن القومي، ورئيس إدارة المخابرات العسكرية عبد الفتاح قدسية، ورئيس المخابرات الجوية جميل حسن، ورئيس إدارة أمن الدولة، علي مملوك.

سأل المدعي العام كلينجه عن مهام خلية إدارة الأزمة. وفقاً لـ P2، كانت خلية إدارة الأزمة مسؤولة عن القمع وعن مهاجمة الحراك الشعبي الذي طالب بالحرية والإصلاح. وقال إن الخلية كانت تصدر أوامر لجميع الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطة ووسائل الإعلام، ولكن تفاصيل الأوامر كانت تناقش داخل كل فرع على حدة.

سأل المدعي العام كلينجه P2 كيف عرف عن خلية إدارة الأزمة. فأجاب P2 بأنه علم عنها من خلال وثائق مسربة في وسائل الإعلام، وأنها تضمنت أوامر للتعامل مع المتظاهرين، بما في ذلك اعتقال المتظاهرين وقتلهم تحت التعذيب.

سأل المدعي العام كلينجه P2 عن الأوامر التي أصدرتها الخلية. قال P2 إن الأوامر أوصت باستخدام العنف ضد المتظاهرين، وركزت على الناشطين الإعلاميين وفرضت كل الوسائل الممكنة لمنع الصور المسربة من مغادرة سوريا، لكن P2 قال إنه لا يعرف أوامر محددة.

سأل المدعي العام كلينجه P2 عن تاريخ تأسيس خلية إدارة الأزمة، فقال P2 بعد آذار/مارس 2011، ربما في نيسان/أبريل.

أشار المدعي كلينجه إلى أقوال قيصر بأن الجثث نُقلت إلى مشفى القابون. وسأل P2 إذا كان يعرف إذا كانت هناك جثث تم نقلها إلى المشافي. قال P2 إن فرع التحقيق العسكري كان بالقرب من مشفى المزة [العسكري]، وبالتالي كان بإمكانهم نقل الجثث إليه. كما ذكر P2 أنه وفقاً للناجين من الاعتقال، فقد نُقل المرضى إلى مشفى المزة وقُتِلوا من قبل الأطباء والممرضات هناك. وذكر P2 أن الفرعين 235 و227 وفرع أمن الدولة كانت قرب مشفى تشرين أو مشفى القابون.

سأل المدّعي العام كلينجه P2 عن الاعتداءات الجنسية في السجن للمقارنة بين تجربته وما سمع به. قال P2 إنه أخذ المعلومات مباشرة من المعتقلين بعد إطلاق سراحهم. وقال P2 إن الاعتداءات الجنسية كانت شائعة جداً للإناث والذكور. وقال إن شهادة P1 هي شيء عانى منه كثير من المعتقلين، لكن القليل منهم فقط كانوا قادرين على البوح بما حدث معهم. وقال P2 إنه أكثر شيوعاً عند الإناث، بدءاً بتجريدهن من ملابسهن أمام المحققين بالإضافة إلى الاغتصاب. وقال P2 إنه شخصياً ساعد بعض المعتقلات المفرج عنهن على إجراء عمليات إجهاض. وقال إن القليل فقط من المعتقلات صرّحن بما حدث لهن وقد يواجهن مشاكل مع عائلاتهن. وقال إن بعض الضحايا من الإناث كن يأتين إلى قاعة المحكمة ويتبادلن قصصهن.

سأل المدعي العام كلينجه P2 إذا كان الحديث عن سوء المعاملة الجنسية للإناث في سوريا من المحرّمات. قال P2 إن الإناث عادة لا يتحدثن عن ذلك، لكنهن كنّ يخبرن المحامين حتى يتمكن المحامون من مساعدتهن في عمليات الإجهاض.

ذكر المدعي كلينجه أن المتهم أنور قال إن روسيا درّبته على محاربة الإرهاب مثل الإسلاميين والقاعدة والنصرة. وذكر كلينجه أيضاً أن المتهم أنور قال إنه كان يحمي السفارات والدبلوماسيين الأجانب، وأعرب عن أمله في أن تكون سوريا خالية من المتطرفين والإرهابيين. وسأل المدّعي العام كلينجه P2 عن أفكاره. فقال P2 إنه كما اعترف "رئيسه" [أكد P2 على ترجمة كلمة "رئيسه" وليس "رئيسنا"] فقد كانت مظاهرات 2011 سلمية. وقال P2 إنه لم تكن هناك مثل هذه المنظمات في سوريا، ثم تساءل "عن أي منظمات إرهابية كان يتحدث؟!" ثم أضاف P2 أن المتهم أنور كان يقول ذلك لكسب التعاطف الغربي ضد التنظيم الإسلامي وداعش، كما لو أراد أن يقول: "لقد سُمح لي بفعل ذلك للدفاع عنكم". وسأل المدعي العام كلينجه P2 إذا كان هو نفسه على صلة بمثل هذه التنظيمات، فأجاب P2 أنه مسيحي.

الاستجواب من قبل المحامين

سأل المحامي مايكل بوكير، ممثل المتهم أنور، عن عبد المنعم النعسان. قال P2 إنه كان ضابط استجواب في الفرع 251 وكان سنّياً لا يتمتع بصلاحيات كثيرة.

سأل المحامي بوكير P2 إذا كان يعرف عن الرتب الأخرى في الفرع. فقال P2 إنه لم تكن لديه معلومات حول التسلسل الهرمي الإداري (التراتبية الإدارية) في الفرع 251. وسأل المحامي بوكير ما إذا كان يعرف محمد عبد الله وخالد الخطيب ويوسف إبراهيم وعبد المجيد نبودة وقال P2 إنه لا يعرف أياً منهم. وسأل المحامي بوكير P2 إذا كان يعرف محمد ديب زيتون، وقال P2 بالطبع. قال P2 إنه رئيس الأمن السياسي وبعد أن ترك علي مملوك منصبه، أصبح السابق [زيتون] رئيساً لمكتب الأمن القومي.

سأل المحامي بوكير P2 عن أدوار محمد ديب زيتون وتوفيق يونس. فقال P2 إن محمد ديب زيتون كان رئيس إدارة أمن الدولة، وكان توفيق يونس رئيس الفرع 251، وكان حافظ مخلوف رئيس القسم 40، وهو أحد الأقسام العديدة للفرع 251.

سأل المحامي بوكير P2 عن تسلسل الأوامر. فقال P2 إن الإدارة الرئيسية كانت خلية إدارة الأزمة (علي مملوك ومحمد ديب زيتون)، التي كانت تعطي خططاً لتوفيق يونس لتنفيذها، والذي كان يصدر الأوامر للإدارات. وقال P2 إن حافظ مخلوف يمكنه الاتصال بمحمد ديب زيتون على أساس شخصي، ولكن في الأمور المتعلقة بالعمل، كان [حافظ مخلوف] يتواصل مع يونس.

سأل المحامي بوكير P2 إذا كان هناك شيء [أوامر، خطط، إلخ...] قد تغير في خلية إدارة الأزمة. قال P2 كانت الأوامر تصدر وكانت الأجهزة تنفّذ وتعتقل وتعذّب وتقتل.

قال المحامي بوكير إن P2 ذكر أنه اعتُقل آخر مرة في الفرع 251 ونُقل بواسطة حافلة. فصحّح P2 بوكير وقال إنه قال إنه اعتُقل في الفرع 285 وليس في 251، وتم نقله بسيارة وليس بحافلة.

سأل المحامي بوكير P2 إذا كان الدكتور كروكر حاضراً في استجواب 2018 فأكد P2 ذلك. وسأل المحامي بوكير P2 إذا كانت هناك مجموعة صور، فقال P2 نعم. وسأل المحامي بوكير P2 إذا كان قد تعرّف على شخص ما. وأكد P2 ذلك، وقال إنه يتذكر بأنه قال إن صورة أو صورتين تخصان المتهم أنور. وسأل المحامي بوكير P2 إذا كان هناك احتمال أن يكون قد أخطأ في التعرّف على أنور. فأجاب P2 بأنه تعرّف على المتهم أنور.

قال المحامي بوكير إن P2 ذكر في الاستجواب أنه تعرّف على ثلاث صور للمتهم أنور وهو يرتدي نظارات. قال P2 إنه تم عرض عدة صور لأنور بنظارات وبدون نظارات. وقال P2 إنه شاهد المتهم أنور لمدة دقيقتين عام 2006. وقال إنه نظر إلى المتهم أنور لمدة ثوان ثلاث مرات دون تمعّن، لأنه لم يرد أن يرى المتهم أنور. ومع ذلك، قال P2 إن صورة المتهم أنور كانت لا تزال مطبوعة في ذاكرته عموماً، وبالتالي أدرك P2 أنه يمكن أن يكون أنور.

أعطت المحكمة استراحة لمدة 20 دقيقة للمترجمين.

بعد الاستراحة، لم يكن P2 موجودًا في الوقت المحدد، لذلك ذكرت القاضي كيربر إجابة على شاهد آخر يدعى [تم حجب الاسم] وطلبه بشأن تعين مساعدة للشهود. قال الدفاع إنه لا مشكلة بالنسبة لهم. وذكرت محامية المدعي الدكتورة أوشين أن الشاهد يجب أن يشهد بحجاب لحماية الضحية. واقتبس الادعاء العام قانونا يقول أن الشاهد يحتاج إلى الإدلاء بشهادته علانية وإظهار وجهه. ولم يصوت الادعاء وستة من محامي الادعاء، ضد الالتماس الخاص بمساعدة الشهود. واقترح محمد، محامي المدعي، أن لا يقرأ الشاهد عنوانه علنا.

سأل المحامي بوكير P2 عن مصفوفة الصور. فقال P2 إنه عرض عليه ست أو ثماني صور. وقال P2 إن ثلاث من الصور كان فيها شبه وثيق مع المتهم أنور وواحدة من الصور الثلاث كانت الأكثر شبهاً. وقال P2 إنه تم عرض الصور واحدة تلو الأخرى. وقال إنه كان يتمعن في الصورة، قبل أن يقول لهم بأن يعرضوا الصورة التالية. وسأل المحامي بوكير P2 إذا كان يتذكر ما إذا كانت الصورة تبقى معروضة حتى يقول لهم أن يعرضوا الصورة التالية، أم أنها كانت تُعرض دون أن يقول لهم بأن يعرضوا الصورة التالية، أم أنه لا يستطع تذكر كيف سارت عملية عرض الصور. فقال P2 إن الصورة كانت تبقى معروضة حتى كان يطلب منهم عرض الصورة التالية.

ذكر المحامي آرني بودنشتاين، أحد ممثلي المتهم إياد، أن P2 قال إنه كان يعرف أن [تم حجب الاسم] كان مسيحياً. وسأل المحامي بودنشتاين P2 كيف عرف ذلك. فقال P2 إنه كان يعرف [تم حجب الاسم] قبل اعتقاله، وبصفته ناشطاً في مجال حقوق الإنسان، فإنه يعرف رؤساء الفروع.

سأل المحامي بودنشتاين P2 عمّا إذا كان يعرفه [كمال] قبل أو بعد إطلاق سراحه. قال P2 إنه كان يعرفه قبل أن يستدعيه. وعلاوة على ذلك، قال P2 إن اسمه كان على اللوحة [أي، لوحة على مكتب أو باب] (كمال يوسف، رئيس الفرع 248، الأمن العسكري).

سأل المحامي بودنشتاين P2 كيف كان يعرف ما إذا كان الشخص علوياً أو سنّياً. فأجاب P2 أنه كان يفعل ذلك من خلال لهجته ومما قاله الآخرون.

سأل المحامي بودنشتاين P2 عمّا إذا كان قد سمع أسماء مسؤولين لم يكن يعرفهم قبل الاعتقال. فنفى P2 ذلك.

سأل المحامي بودنشتاين P2 كيف سيعرف ما إذا كان الشخص علوياً أو سنّياً من خلال تطبيق المعرفة السابقة على هؤلاء الأفراد. قال P2 إن بعض الأشخاص كان لديهم أقارب/معارف يعملون في أحد الفروع (أحياناً كمحققين). وقال إن هؤلاء الأشخاص كانوا يسرّبون معلومات عن أقاربهم/معارفهم (بما في ذلك الأسماء/الألقاب والفرع الذي كانوا يعملون فيه). وقال P2 إنه عندما تم إطلاق سراح المعتقلين، كانوا يذكرون بعض الأسماء أو الألقاب مثل أبو جعفر. وذكر أنه تم التأكد من صحة كل هذه البيانات لبناء المعلومات.

ذكر المحامي سيباستيان شارمر، ممثل المدعي، أن P2 تحدّث عن الاعتداء الجنسي، وسأل عن الفرق قبل وبعد 2011. فقال P2 إن الاعتداء الجنسي كان يُستخدم ضد الإناث في سوريا منذ السبعينيات وقبل 2011، حيث كان يُستخدم بشكل أكبر في الحصول على المعلومات كتهديد باستخدام العنف الجسدي واللفظي. وأضاف أنه بعد عام 2011، تم استخدامه لإذلال المعتقلة وعائلتها، وفي بعض الأحيان كانوا يغتصبونها أمام عائلتها. وقال P2 إن هناك وقائع تفيد أن معتقلة اغتصبت أمام زوجها أو شقيقها. وقال إن لديهم شاهداً موجوداً في الفرع 251 شاهد سبع إلى ثماني نساء معتقلات عاريات في زنزانة صغيرة بدون باب حديدي، وكان بإمكان أي شخص يعبر من هناك أن يراهن. وقال P2 إن الشاهد ذكر أنه تم أخذهن [استخدامهن] للخدمة (لتوصيل الطعام والشراب)، وأن الشاهد رآهن يجلسن عاريات ويغطيهن دم الحيض بسبب نقص الفوط الصحية.

عدّد المحامي شارمر بعض أساليب التعذيب مثل الشّبْح والفلقة والكرسي الألماني وسأل P2 عمّا إذا كانت هذه الأساليب قد استُخدمت قبل عام 2011، وإذا زادت وتيرة استخدامها بعد ذلك. فقال P2 إن جميع الأساليب كانت معروفة قبل 2011 وتمت إضافة المزيد من الأساليب الوحشية بعد ذلك. وأعطى P2 مثالاً لربط شخص بشيء مثل كرسي به فتحة في قاعدة الكرسي، ومصدر نار مثل الشمعة توضع تحته [في الفتحة]، قبل أن يُترك للموت. وذكر P2 أن المرء كان يعاني لمدة يوم أو يومين، وكان من المستحيل أن نتخيل معاناته، قبل أن يستجيب ويستسلم. وقال P2 إن هذا الأسلوب لم يُستخدم قبل 2011، ولكن بعد 2011، تم استخدام أساليب جديدة على الجميع دون استثناء.

قال المحامي شارمر إنه علم أن P2 حصل على جائزة في عام 2014 من ألمانيا، وسأل P2 عمّا كانت تلك الجائزة. فقال P2 إنه حصل على جائزتين من ألمانيا: جائزة القضاة الألمان في 2009، والجائزة الألمانية الفرنسية لحقوق الإنسان في 2014.

سأل المحامي الدكتور باتريك كروكر، ممثل المدعي، عن النساء المعتقلات ضحايا الاعتداء الجنسي وتجربتهن بعد الإفراج عنهن. قال P2 إنه للأسف تعاني المعتقلات في سوريا من التعذيب مرتين: مرة في السجن ومرة عندما يتم إطلاق سراحهن، بسبب الأشخاص المحيطين بهن. وأضاف P2 أنه عندما تتحدث المعتقلات المفرج عنهن عن تجاربهن، فإننا نعرف ما حدث مع الأخريات [الحصول على فكرة عامة عمّا عانته الأخريات].

سأل المحامي الدكتور كروكر عن التهم التي وُجّهت للإناث في أجهزة المخابرات. فقال P2 إن الإناث كنّ يُجبرن على الاعتراف بأنهن أغوين الضباط بالجنس لقتلهم، وأنهن كنّ يشاركن في المظاهرات لممارسة الجنس مع المتظاهرين.

سأل المحامي الدكتور كروكر P2 لماذا كان يزور فروع المخابرات، فقال P2 إنه كان مضطراً لزيارة الفروع لأنه كان يتم استدعاؤه من قبلها.

قال المحامي الدكتور كروكر إن بعض الناس يزعمون أنهم عملوا مع النظام لكنهم لم يعذّبوا أحداً. فقال P2 إنهم [هو وآخرون] قاموا بتوثيق الأشخاص الذين لديهم معلومات حول الأسماء والمسؤولين. فأعادت القاضي كيربر صياغة السؤال متسائلة عمّا إذا كان من الممكن لشخص يعمل في أجهزة المخابرات ألا يكون متورطاً في التعذيب. فأجاب P2 بالنفي، وقال إن أي شخص ينتمي إلى أجهزة المخابرات إما عَذّب أو علم بالتعذيب الذي حدث هناك.

سأل المحامي الدكتور كروكر عن الوضع السياسي السوري في عام 2012 وما إذا كان النظام تحت الضغط. فقال P2 إن الوضع تطور وكان هناك الكثير من الناس [الموالين للحكومة] الذين أرادوا تحرير أنفسهم من النظام. وقال P2 إنه في عامي 2011 و2012، كان لدى الكثيرين ردة فعل إزاء ممارسات السلطات وابتعدوا عنها ولكن الموالين بقوا. وقال إن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الغوطة كان مشكلة عام 2013.

سأل المحامي الدكتور كروكر P2 عن دوافع المنشقين. قال P2 إن الذين كانوا غير راضين عن النظام في ذلك الوقت، انشقوا وأعلنوا في تصريحات (وفي مقاطع فيديو) أنهم انشقوا وكشفوا بأن النظام ارتكب جرائم، وأنهم لم يوافقوا على ذلك كجزء من الشعب. وقال P2 إن بعض الناس خسروا وتركوا سوريا خوفاً من سقوط النظام، بينما غادر آخرون سوريا بعد أن كلّفهم النظام بالذهاب لتخريب أطراف أخرى. وشهد P2 أنه كانت هناك حقائق مفادها أن بعض المنشقين في 2011 و2012 أسسوا تنظيمات مسلحة وعادوا للعمل مع النظام.

سألت المحامية الدكتورة آنا أومشين P2 إذا كان قادراً على التعرّف على شخص بأنه سنّي إذا كان معصوب العينين. وقال P2 إنه يمكنه ذلك من خلال لهجة الشخص.

وأشار المحامي أندرياس شولتس، ممثل المدعي، إلى إفادة P2 بأن بعض الأشخاص المؤيدين للحكومة تركوا النظام ثم عادوا للعمل معه. ثم سأل P2 إذا كان يعتقد أن المتهم أنور فعل الشيء نفسه. فذكر P2 أنه ليس متأكداً بناءً على معلوماته وبالتالي لا يمكنه التحدث عن هذا الموضوع.

سأل المحامي شولتس P2 إذا كان بإمكانه الإفصاح عن هذه المعلومات حول هؤلاء المنشقين. فقال P2 إن لديه معلومات وقرائن، لكنه لا يعرف ما إذا كان بالإمكان اعتبارها بمثابة أدلة.

قال المحامي شولتس إن P2 نشرعلى الإنترنت أن المتهم أنور قد غيّر موقعه، ولكن ليس طبيعة عمله، وطلب من P2 أن يوضح ذلك. فقال P2 إن إفادة الدفاع الخاصة بأنور تنفي وجود تعذيب منهجي في سوريا، الأمر الذي يتوافق مع ما قاله بشار الأسد في مقابلة. وقال P2 إنه بعد ذلك كتب أن المتهم أنور لم يغير طبيعة عمله لأن تلك الإفادة كانت تتبنى وجهة نظر النظام.

سأل المحامي شولتس عمّا إذا كانت الكلمتان الألمانيتان "Ermittlungsabteilung" (التي تعني قسم التحقيق) و"Untersuchungsabteilung" (التي تعني قسم التحقيق/التحرّي) تعنيان نفس الشيء باللغة العربية. فقال P2 إن الأجهزة الأمنية لم تجر تحرياً (بمعنى استقصاء الناس عن بعد) ولكن ربما قامت الشرطة العادية بذلك. وقال إن الأجهزة الأمنية قامت بالتحقيق المباشر/الجسدي مع الشخص [وهذا يشمل التعذيب] بينما كان "التحري" يتم عن بعد ويشير إلى استراق المعلومات [مثال: الحصول على المعلومات ورصدها دون علم الآخرين].

سأل المحامي شولتس P2 عمّا إذا كانت هناك محاولة لقتله في السجن. وأكد P2 ذلك، وقال إنه تعرض لمحاولتي قتل في السجن من قبل ابن عم بشار الأسد، نمير الأسد. وذكر P2 أن نمير ومجموعته ارتكبوا جرائم ضخمة هزت البلد في 2004-2005، لذلك اضطر بشار إلى اعتقالهم من أجل تهدئة الغضب الشعبي. وقال P2 إن نمير ومجموعته كانوا من القرداحة. وقال P2 إنه وضع في نفس الزنزانة وزعم أنهم حاولوا قتله مرتين، لكن سجناء آخرين أنقذوه.

سأل المحامي شولتس P2 إذا كان يعتقد أن النظام قد يغتال أعضاء المعارضة خارج سوريا. فأجاب P2 أن أجهزة المخابرات فعلت ذلك من قبل. وأعطى P2 مثالاً وقال إنهم حاولوا اغتيال [تم حجب الاسم] في ألمانيا في الثمانينيات، ولكن عندما لم يجدوه في المنزل، قتلوا زوجته [بنان الطنطاوي] بدلاً منه. وذكر P2 أن النظام كان عصابة إرهابية ارتكبوا الكثير من الجرائم داخل سوريا وخارجها، ويمكنهم فعل أي شيء.

سأل المحامي شولتس P2 كيف جاء إلى ألمانيا ولماذا تأخر في مغادرة سوريا. أجاب P2 أنه بعد إخلاء سبيله من السجن في عام 2011، جاء مسؤول ألماني إلى سوريا. وقال إن المسؤول الألماني زار P2 في منزله وسأل P2 عمّا إذا كان يريد السفر [خارج البلد]. فقال له P2 إنه ممنوع من السفر ولم يكن لدى زوجته وثيقة سفر. وقال إن المسؤول أخذ صوراً لهما وأخبرهما أنهما يمكنهما القدوم إلى ألمانيا، ولكن عن طريق السفارة الألمانية في الأردن. وقال P2 إنه لم يكن يخطط لمغادرة سوريا في ذلك الوقت، لكن الوضع كان يتصاعد ولم يعد وضع المعتقلين في 2014 كما كان عليه من قبل، لأنه أصبح يعني الموت الآن. وأعطى P2 مثالاً لصديقه خليل معتوق، الذي اعتُقل في 2012، ولا أحد يعرف أي معلومات عنه حتى اليوم. وذكر P2 أنه يوجد أكثر من 150,000 معتقل، بعضهم منذ عام 2011، ولا أحد يعرف عنهم أي شيء. وقال P2 إنه لهذه الأسباب هرب مع زوجته إلى بيروت بشكل غير قانوني، وأعطتهما السفارة الألمانية وثائق سفر هناك.

وسأل المحامي خبيب علي محمد، ممثل المدعي، P2 عمّا إذا كان هناك محققون متخصصون. فقال P2 إنه لم يكن هناك محققون متخصصون، بل أشخاص معروفون جيداً. وقال P2 إنه إذا تم استجواب شخص معروف جيداً، فستكون هناك أوامر إما بتعذيبه بشدة، أو بعدم تعذيبه أو بتخفيف شدة تعذيبه. لذلك، قال P2 إن السجّان لم يجرؤ على ضرب أي شخص أُمِر بعدم ضربه.

سأل المحامي خبيب، ممثل المدعي، كيف تواصل P2 مع موكّله المدَّعى عليهم بصفته محامٍ مُزاول. فقال P2 إنه في سوريا لم يُسمح للمحامي بالتحدث إلى موكّله المدَّعى عليه أو مرافقته. وأضاف P2 أنه وفقاً للقانون، حتى في القضايا الجنائية العادية، لا يمكنه الحضور أثناء التحقيق [يبدو أنه كان يقصد الاستجواب].

سأل المحامي خبيب P2 إذا كان قد رأى P1 بعد الإفراج عن الأخير. قال P2 إن P1 اعتُقل مرتين، وأنه رأى P1 بعد إطلاق سراح P1 من اعتقاله الأول. وقال إن إطلاق سراح P1 من الاعتقال الثاني كان في إدلب وليس في دمشق.

سأل المحامي خبيب P2 عن سبب اعتقال P1. أجاب P2 لأن تهمة P1 كانت تصوير جرائم النظام الوحشي، و هي أبشع تهمة و قضية للنظام، الذي كان يعتقل الناس لمجرد أنهم كانوا يتابعون قناة الجزيرة في بيوتهم. كانت أخطر تهمة هي نقل ما يجري في سوريا.ذكر P2 أنه كان يرافق المدَّعى عليه أمام القاضي (القاضي المدني في ذلك الوقت). وذكر P2 أنه مثّل مئات وآلاف الأشخاص، وقدم العديد من الطلبات إلى النائب العام لتحديد مصير بعض الأشخاص أو تسوية بعض القضايا العالقة بعد إخلاء السبيل (على سبيل المثال، إذا لم يتم إعادة الكمبيوتر المحمول الخاص بشخص ما، أو إذا كان هناك حظر على السفر). وقال P2 إنه لا يستطيع تذكر كل شيء.

طلب المحامي خبيب من P2 وصف حالة P1 عندما أطلق سراحه. فقال P2 إنه لا يمكن مقارنة P1 بالكيفية التي يبدو عليها الآن. وقال P2 إن ملابس P1 أظهرت أنه بقي في نفس ملابسه دون أخذ حمام، ولكن حالته النفسية كانت الأسوأ. وقال P2 إنه استطاع أن يرى أن P1 كان يحاول فقط التكيّف مع الوضع.

سأل المحامي خبيب P2 أين رأى P1. قال P2 إنه زاره في السجن في المحكمة. وقال P2 إنه يمكن لأي شخص أن يعرف من حالة الشخص مقدار معاناة ذلك الشخص ومقدار صموده.

سأل المحامي خبيب P2 إذا كان قد رأى إصابات واضحة أو دماً على P1. فقال P2 إنه اعتاد مقابلة المعتقلين المفرج عنهم يومياً. وكان لدى جميعهم جروح وكدمات وخاصة كسور. كان ذلك هو الوضع القياسي وليس شيئاً استثنائياً.

ذكر المحامي مانويل رايجر، ممثل المدعي، أن P2 ذكر في استجوابه عام 2017 أنه تعرض للتعذيب بالدولاب، وسأله عمّا إذا كان هذا قد حدث فعلاً. ونفى P2 ذلك وقال إن ما قاله هو أنه كانت هناك أدوات تعذيب في غرفة الاستجواب، بما في ذلك الدولاب. وذكر P2 أنه لم يتعرض للتعذيب بالدولاب.

ذكر المحامي رايجر أن P2 قال إنه كان قادراً على تحديد ما إذا كان الشخص سنّياً من خلال لهجته. وواصل المحامي رايجر سؤال P2 عمّا إذا كان يعرف أشخاصاً من غير السُنّة في النظام حاولوا تغيير لهجاتهم [إلى لهجة سُنّية]. فقال P2 إنه في ذلك الوقت كان العكس هو الصحيح، حيث كان هناك سنّة يتحدثون باللهجة العلوية لتخويف الناس. وذكر P2 أنه عندما خشي الناس من عواقب هجمات الأسلحة الكيميائية في عام 2013، والتهديدات بأن أمريكا ستهاجم سوريا، بدأ بعض الناس في إخفاء لهجاتهم خوفاً من تعرّض النظام للإبادة. وذكر أنه بعد أن اطمأنوا بأن شيئاً لن يحدث، عاد كل شخص إلى لهجته الأصلية.

قال المحامي مايكل بوكير إن P2 نشر شيئاً على الإنترنت في 18 أيار/مايو، 2020 [نفس النشرة التي أشار إليها المحامي شولتس سابقاً]، وسأل P2 من أين حصل على معلوماته. فقال P2 إنه قرأ عن الإفادة [إفادة المتهم أنور في المحكمة] في اليوم نفسه أو في اليوم التالي من الإدلاء بها. فقال المحامي بوكير إنها لم تكن معلومات مباشرة. وقال P2 إنه لم يحصل على المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بل من أشخاص يعرفهم شخصياً. وسأل المحامي بوكير P2 إذا كان قد تحدّث مع هؤلاء الأشخاص مباشرة أو عبر الهاتف. فقال P2 إنه لم يكن اتصالاً مباشراً.

رُفِعت الجلسة الساعة 01:45 مساءً. ستكون المحاكمة القادمة في 24 حزيران/يونيو، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

فيما يلي صور من خارج مبنى المحكمة. الصور الموجودة في إطارات (براويز) هي جزء من مظاهرة نظمتها عائلات من أجل الحرية:

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا

التقرير الخامس لمراقبة المحاكمة

تواريخ الجلسات 24 و25 حزيران/يونيو، 2020

[المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا].

(المعلومات الموجودة بين هلالين هي معلومات ذكرها الشهود أو القضاة أو المحامون).

الملخّص/أبرز النقاط

اليوم الثالث عشر للمحاكمة

- **أدلى شاهد يشار إليه برمز P3 بشهادته بشأن تجاربه في العمل في الفرعين 295 و255 وقسم السيدة زينب. وكان P3 قد عمل في قسم البريد في الفرع 295، حيث شاهد وثائق مذكور فيها أعداد الجثث وشهد أحداثاً متعلقة بنقل الجثث إلى مواقع الدفن. وخلال شهادته في المحكمة، قال P3 إنه رأى المتهم إياد مرة واحدة. وأشار القضاة والمدعي كلينجه إلى أن P3 قدم معلومات متناقضة في إفادة سابقة للشرطة الألمانية. وظهر P3 عصبياً بشكل واضح وتم أثناء الاستجواب استكشاف إمكانية وجود مسائل محتملة لتخويف الشهود.**

اليوم الرابع عشر للمحاكمة

- **أدلى مسؤولان من مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية في مكنهايم بشهادتيهما حول استجوابهما لـ P3. حيث شهد أحد المسؤولين أن P3 قد أصبح متحفّظاً أثناء استجوابه بعد أن تم إبلاغه بحقه في رفض الإجابة على الأسئلة إذا كانت الإجابات قد تدينه وأصبح من الصعب على P3 الإجابة على الأسئلة. وصرّح المسؤولان أن P3 قال إنه يعرف المتهم إياد لأنهما من نفس المنطقة في سوريا. وذكر المدّعي العام كلينجه أن محضر الإفادة السابقة يشير إلى أن P3 قال إنه يعرف المتهم إياد من فرع المخابرات، وليس لأنهما من نفس المنطقة.**
- **واصل P3 شهادته في المحكمة وشرح المزيد عن أنشطة الفرع 295 وعن عمله في قسم البريد/المراسلات. وقدّم P3 مخططاً توضيحياً [تمت إعادة رسم المخطط التوضيحي في هذا التقرير] للقوائم التي شاهدها والتي وصفت الجثث ورقم المستشفى ورقم الفرع. ولم يتم تقديم القوائم الأصلية كدليل. وأشار أيضاً إلى موقع قبرين جماعيَّين.**

ملاحظات من مراقب المحكمة الذي يعمل في المركز السوري للعدالة والمساءلة:

- **بدا ب متوترا منذ بداية شهادته.**
- **خلط الشاهد بين "المعلوماتية" و "المعلومات" عدة مرات (كان يعمل في قسم المعلومات ، لكنه قال إن المعلوماتية إلخ....).**
- **كانت هناك العديد من التناقضات في شهادة الشاهد. لكن البعض يمكن أن يبرر ذلك نتيجة التوتر. حيث قال لأحد الصحفيين (لاحقاً) إنه صُدم لأنه لم يُسمح له بتغطية وجهه أثناء شهادته ولم يخطره محاميه بهذا الأمر مسبقاً.**
- **حاول P3 تجنب النظر الى المتهم إياد الغريب. عندما سأله القاضي كيربر عما إذا كان بإمكانه التعرف على المتهم، ثم سئله القاضي مرة أخرى بنبرة أعلى نسبيًا. عندها فقط ألقى P3 نظرة سريعة على المتهم إياد الغريب.**
- **غير P3 أقواله التي أدلى بها في الشرطة ثم غيرها مرة أخرى بعد تحذير النيابة له.**
- **بدا القاضيان كيربر ووفدنر محبطين للغاية في طرح الأسئلة في وقت ما. في بعض الأحيان استخدموا نبرة صوت أعلى في طرح الأسئلة. بدا المدعي العام كلينج مستاء في نهاية استجوابه.**
- **P3 لم يتواصل مع محاميه (في قاعة المحكمة). كان محاميه جالسًا ويضع يديه خلف رأسه.**
- **بدا P3 أكثر هدوءا نسبيا في اليوم الثاني من شهادته.**

يوم المحاكمة الثالث عشر – 24 حزيران/يونيو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي سبعة أشخاص وأربعة أفراد من وسائل الإعلام. بدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

ذكر الادّعاء العام اعتراض محامي الدفاع على استخدام إفادات المتهم أنور رسلان من الاستجواب السابق في برلين في 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2017 مع مارتن هولتسكي. وقال الادعاء العام إن الاعتراض لا أساس له وأن المتهم أنور كان يجيد التواصل ولم يكن عصبياً. [انظر المقالة المنفصلة للمركز السوري للعدالة والمساءلة حول مقبولية إفادات الشهود].

شهادة [تم حجب الاسم] [[P3

استجواب من قبل القضاة: خلفية P3 وعمله

الشاهد الأول اليوم هو [تم حجب الاسم] [P3]، يبلغ من العمر 30 سنة من مدينة كيل، ألمانيا.

كان هناك بعض الالتباس حول عمر P3، ولكن تمت تسوية المشكلة وتقرر أنه 30 عامًا. وجاء P3 مع محاميه ماريو تيبيل. أخبرت القاضي كيربر P3 أنه يمكنه التواصل مع محاميه في أي وقت، وأنه يمكن لمحاميه مساعدته إذا احتاج P3 إلى ذلك.

سألت القاضي كيربر P3 عن وظيفته، فقال إنه كان مساعد طاهي.

سألت القاضي كيربر P3 إذا كان يعرف لماذا تم استدعاؤه، فقال P3 إنه تم استدعاؤه ليُسأل عما إذا كان يعرف أفراداً معينين.

طلبت القاضي كيربر من P3 إخبار المحكمة عن نفسه. فقال P3 إنه تخرّج في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010. وعمل في قسم المعلوماتية، ثم في الفرع 295، ثم في السيدة زينب، ثم انشقّ عن النظام.

وطُرِحت العديد من الأسئلة لتوضيح ما إذا P3 عن مسقط رأسه. وكان هناك ارتباك حول مسقط رأس P3سألت القاضي كيربر كانت مدينة إقليمية أو من دمشق. [تم حجب المعلومات]

سألت القاضي كيربر عن دراسته. فقال P3 إنه درس الكهرباء والمعلوماتية. وقال P3 إنه انضمّ إلى أمن الدولة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010. وسألته القاضي كيربر عمّا إذا كان قد أنهى دراسته، فأجاب P3 بالنفي.

سألت القاضي كيربر P3 عن مكان عمله فكرّر P3 أنه عمل في قسم المعلوماتية، ثم قسم البريد في الفرع 295 ثم تم نقله إلى قسم السيدة زينب.

سأل القاضي فيدنر P3 عن دراسته، فقال P3 إنه درس المعلوماتية. وسأله القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد درس في جامعة أو منشأة عسكرية، فقال P3 إنه أنهى دراسته الثانوية ثم درس في جامعة. وسأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان قد درس في أكاديمية عسكرية، فأجاب P3 بالنفي، وذكر أنه درس في الفرع 295. وسأل القاضي فيدنر P3 عن سبب عدم إكماله لدراسته، فقال P3 إنه تقدم بطلب للمتابعة ولكن لم يتم قبوله.

سألت القاضي كيربر P3 مرة أخرى عن الفروع التي عمل فيها، فقال P3 الفرع 295، ثم قسم المعلوماتية في الفرع 255، ثم السيدة زينب. وذكر P3 أن خدمته بأكملها استمرت حوالي عام وبضعة أشهر. وسألته القاضي كيربر متى التحق بالفرع 295، فقال P3 إنه انضم إلى الفرع 295 في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010، وحضر دورة تدريبية في الفرع 255 في بداية 2011، وعمل في الفرع 295 حتى نهاية 2012، ثم نُقل إلى قسم السيدة زينب، وغادره في شهر رمضان من عام 2012.

سألته القاضي كيربر إلى أين ذهب عندما غادر. فقال P3 إنه ذهب إلى [تم حجب الاسم] ، حيث أصيب جرّاء غارة جوية، ثم ذهب إلى تركيا للعلاج، ثم عاد [إلى سوريا]. وقال P3 إنه كان يتنقّل بين سوريا وتركيا.

سألته القاضي كيربر عن عائلته. فقال P3 إنه أحضرهم إلى تركيا في عام 2015، وتحديداً إلى [تم حجب الاسم]. سألت القاضي كيربر P3 عما إذا وقعت حادثة مؤخراً مع عائلته. فقال P3 إنهم كانوا تحت الضغط، وتحديداً وضعهم الصحي لم يكن جيدا.

سألته القاضي كيربر عن عمله في الفرع 295. فقال P3 إن الفرع 295 هو فرع تدريب يقع على أوتستراد درعا الجديد بعد مقبرة الشهداء، ورئيس الفرع هو ثائر العمري. وسألته القاضي كيربر عن المدينة التي توجد فيها المقبرة. فقال P3 في دمشق، في نهاية الحسينية والذيابية. وقال P3 إنها كانت مقبرة عامة ، ولكن خلال الأحداث [الثورة]، استخدمت الحكومة المقبرة لدفن الأفراد. وقال P3 إن هناك مقبرة أخرى في مساكن نجها.

سألت القاضي كيربر P3 كيف عرف أن الحكومة كانت تدفن الأفراد وما علاقته بالأمر. قال P3 إنه اعتاد أن يقرأ بدافع الفضول أي بريد [مراسلات] كان يأتي إلى الفرع. وقال P3 إنه لا توجد أسماء كاملة مذكورة في البريد، وإنما أرقام فقط.

أثار هانتس لينكه، محامي المتهم إياد، القسم 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO) [الذي يتناول حق الشاهد في رفض الإجابة على الأسئلة إذا كانت إجابتهم تعرضه لخطر الإدانة] وقال إن السؤال عمّا فعله P3 في الفرع قد يدين الشاهد.

وقال المدعي العام كلينجه إنهم يريدون معرفة نشاط الشاهد في أجهزة المخابرات، وإذا ما حدثت المساعدة والتحريض. وذكر كلينجه أن الشاهد سيقدّم معلومات حول نقل الجثث، وبالتالي لن تترتب عليه مسؤولية جنائية. وأضاف كلينجه أن هذا كان افتراضياً، لأن ذكر بريد الفرع ليس جريمة يعاقب عليها القانون.

وافق سيباستيان شارمر، محامي المدّعي، على ما قاله المدعي العام وطلب مواصلة محادثة أعمق حول هذا الأمر دون حضور الشاهد، لأن هذه المحادثة يمكن أن تؤثر على الشاهد.

طلب ماتياس شوستر محامي المتهم إياد استخدام القسم 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك التماساً رسمياً أو اقتراحاً، وقال شوستر إنه كان اقتراحاً. وقالت القاضية كيربر إنها تتفق مع الادعاء العام.

سألت القاضي كيربر ماذا كُتِب في البريد غير ذلك. فقال P3 إن البريد كان يأتي من المستشفيات التي تعاملت مع القتلى، وأن أعداد القتلى في تواريخ معينة كانت موجهة إلى إدارة الفرع. وقال P3 إنه كان يراوده الفضول لقراءتها، ولكن لم يُسمح لهم رسمياً بقراءتها.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان البريد يُسلَّم مفتوحاً أم مغلقاً/مختوماً. فقال P3 إن البريد كان يتم تسليمه على شكل ملف كامل وكان رئيس الفرع يستلم البريد. وسألت القاضي كيربر عما إذا كان المحتوى في البريد عبارة عن أرقام وما الذي كانت تلك الأرقام تمثّله. أكّد P3 أن البريد كان يتضمّن رقماً وأرقام الفروع وقيود السجل.

سألت القاضي كيربر P3 كيف عرف أن الأرقام المذكورة في البريد تشير إلى الجثث. فقال P3 إنه كان هناك أرقام للمستشفيات مثل 601 [مشفى المزة العسكري] أو مشفى حرستا. وكان يُشار إلى المستشفيات بالأرقام وليس بالأسماء. لذلك، قال P3 إنهم كانوا يعرفون ما إذا كان البريد الوارد هو من مستشفى أو من مكان آخر. وسألت كيربر عمّا إذا كانت هناك مستشفيات أخرى، وذكر P3 مشفى حاميش.

سألت القاضي كيربر أيضاً P3 عن الأرقام المذكورة في البريد. وردّاً على أسئلة القضاة، قال P3 إن البريد [المراسلات] يحتوي على أرقام في جدول، يتصمن رقم المستشفى ورقم الفرع ورقم الجثة. وسألت كيربر عمّا إذا كان الرقم يشير إلى الشخص المتوفّى، فأكد P3 ذلك وكرّر أنه لم يتم ذكر أسماء. سألت القاضي كيربر P3 كيف عرف أن الأرقام تشير إلى الجثث فقال P3 إن البريد الذي كان يتضمن هذه الأرقام كان يتم إرساله قبل دفن الجثث.

سألت القاضي كيربر P3 عن مهمته في قسم البريد، فقال P3 إنه كان يستلم البريد، ولكنه لا يعرف ما بداخله. وفي معرض إجابته على سؤال إضافي، قال P3 إنه كان يستلم البريد ويسلّمه إلى رئيس الفرع وكان يخبره أن هذا البريد وصل من الفرع (س)/ المستشفى (س)/ المدرسة (س).

سألت القاضي كيربر P3 عمّا إذا كان موجوداً في قسم البريد في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. فقال P3 إنه بقي في قسم البريد حتى بداية عام 2012 ثم ذهب إلى فرع السيدة زينب. [يبدو أن P3 يشير إلى أنه بقي في قسم البريد حتى نهاية عام 2012، لكنه تلقى دورة تدريبية في الفرع 255 في بداية عام 2011].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت أعداد القتلى تغيرت في بداية عام 2011. فقال P3 إن الأعداد زادت في نهاية عام 2011، وخاصة في كانون الأول/ديسمبر.

سألت القاضي كيربر P3 إذا كان هو نفسه رأى جثثاً أو كان شاهداً على نقل جثث. فأجاب P3 بالنفي وكرّر أنه كان موظفاً في قسم البريد، وهو عبارة عن وحدة إدارية.

قال المتهم إياد للمحكمة عبر مترجمه، إنه لم يكن يسمع جيداً. فأخبرته القاضي كيربر بأن يسمع الشاهد مباشرة بدون سماعات. فقال مترجمه إن صوت الشاهد لم يكن واضحاً. طلبت كيربر من الشاهد التحدث بوضوح باستخدام الميكروفون.

سألت القاضي كيربر P3 إذا رأى حفارة آلية أو شاحنات قلابة، فقال P3 إنه لم يرَ أياً منهما.

أشارت القاضي كيربر إلى إفادة P3 السابقة بشأن وجود مقبرتين، وسألت كيف عرف P3 أن هاتين كانتا مقبرتين. فقال إن عمليات الدفن يجب أن تمر من خلال مكتب الدفن وكان هناك أشخاص مسؤولون بشكل خاص عن الحفر، لكنه لم يكن يعرف من هم. وقال P3 إنه شاهد شاحنات مبرّدة أيضاً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان عدد الجثث مرتفعاً. فقال P3 إن أعلى الأرقام كانت في كانون الأول/ديسمبر 2011، لكنه لم يكن يعرف العدد الإجمالي، وإنما ما تم الإبلاغ عنه فقط.

سألت القاضي كيربر عن العدد اليومي للجثث، فقال P3 إن الأرقام تم تسجيلها على فترات وليس على أساس يومي، وقال إنه في أحد المرات وصل العدد إلى 60-70 جثة، ولكن كان ذلك منذ سنوات ولم يكن بإمكانه التذكر. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الأرقام قد وصلت إلى 300، فقال P3 في بعض الأحيان.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P3 رأى شاحنات تحوي برادات كالتي تستخدم لنقل البضائع. فقال إنه رأى ذات مرة شاحنة وصلت إلى الفرع، لكنها كانت فارغة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P3 يتذكر إذا تم نقل الجثث إلى موقع الدفن. فقال P3 إنه قرأ البريد ذات مرة [الذي تضمن معلومات عن التسليم والأرقام ومتى/أين/من سيقوم بالتسليم] وعلم أن الجثث كانت في الطريق.

قالت القاضي كيربر إن P3 تحدث عن الجثث في استجوابه السابق، وسألت P3 عمّا إذا كان قد رأى قبوراً جماعية. فقال P3 إنه رأى مقابر ورأى أشخاصاً هناك (في المقابر).

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان عدد القبور طبيعياً أو مرتفعاً، وما إذا كان هناك أكثر من شخص في كل قبر. فقال P3 إن المقبرة كانت "عادية" [عامة] قبل "الأحداث" [الثورة]، لكنه لم يرى كيف كانوا يدفنون الموتى [خلال الثورة].

سألت القاضي كيربر P3 إذا كان قد رأى قبوراً جماعية أو مواقع لقبور جماعية. فأجاب P3 بالنفي.

سألت القاضي كيربر P3 عن حجم الحفارات الآلية التي شاهدها فقال P3 إنها كانت صغيرة. وطلبت منه القاضي كيربر وصف حجمها فقال إنها كانت بالحجم "الاعتيادي". وسألت P3 عمّا إذا كانت بحجم الطاولة [الموجودة أمامه في قاعة المحكمة]. فقال إنه لا يستطيع أن يحدّد. وذكّرته القاضي كيربر بأنه يجب أن يقدم معلومات صحيحة، وطلبت منه أن يحاول تقدير أحجامها. فقال إن الحفارات لم تكن مثل تلك المستخدمة في الحدائق. فسألته عن حجمها بالأمتار، فقال P3 إنه لا يعرف.

رداً على سؤال من القاضي كيربر، أكّد P3 أنه تم نقل الجثث من مشفى حرستا ومشفى تشرين.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا تم نقل الجثث بشاحنات قلابة. فأجاب P3 بالنفي، لكن القاضي كيربر قالت إن P3 ذكر ذلك في استجواب سابق. فقال P3 إنه رأى شاحنات قلابة من مسافة بعيدة. فقالت القاضي كيربر إنه في استجواب سابق، قال P3 إنه رأى شاحنة قمامة تقوم بتفريغ حمولتها من الجثث. فقال P3 إنه لم يذكر شاحنات القمامة، بل الشاحنات المبرّدة فقط. فسألته القاضي كيربر عمّا إذا كان قد رأى كيف تم نقل الجثث، لكن P3 أجاب بالنفي.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت مهمة الفرع 295 هي جمع المعلومات. فقال P3 إن هذا كان تخصص الفرع 255، وأن 295 كان فقط فرع تدريب.

سأل القاضي فيدنر عن القسم الذي كان يستلم القائمة [قائمة الجثث]. فقال P3 إنه كان في قسم البريد في الفرع 295.

سأل القاضي فيدنر كذلك عن مهام الفرع 295. فقال P3 إن 295 كان مسؤولاً عن تدريب الأعضاء الملتحقين حديثاً لمدة عام ونصف، وكان مسؤولاً عن منطقة نجها، خاصة حماية المنطقة وأمنها.

سأل القاضي فيدنر عن علاقة الفرع بالجثث. قال P3 إن الجثث كانت تأتي من الفرع [الفروع] وتدفن في نجها.

سأل القاضي فيدنر P3 أسئلة متعددة حول القوائم [البريد]. قال P3 إن البريد كان يأتي من المستشفيات، ثم كان يسلّمه إلى رئيس الفرع – أحياناً عن طريق الهاتف، وأحياناً عن طريق البريد وأحياناً عن طريق الفاكس. سأل فيدنر ما الذي كان يفعله رئيس الفرع بتلك القوائم، فقال P3 إنه لا يعرف، لأنه كان من المفترض أن يسلمها وينصرف. سأل فيدنر P3 إذا كان يعرف الغرض من تلك القوائم. فقال P3 إنه كان يقرأها [خلسةً]، لأن 15 من أفراد عائلته كانوا معتقلين، ولذلك كان يبحث في القوائم لمعرفة أين ذهبوا [أفراد عائلة P3]. سأل فيدنر ما إذا كانت هناك أسماء في القوائم، فقال P3 مرة أخرى لا، فقط أرقام.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان هناك أرقام لفروع محددة. أعطى P3 أمثلة على 251 و293 و285. قال P3 إنه قيل له أن الأرقام تمثل الفروع التي خرجت منها الجثث. سأل فيدنر P3 من الذي أخبره بذلك، فقال P3 زملاؤه.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت أسماء المستشفيات في تلك القوائم. قال P3 إنه [بشكل عام] كان لكل مستشفى اسم ورقم. وعندما سُئل أكثر عن هذا الموضوع، قال P3 إن لكل مستشفى ومرفق عسكري رقم مثل الفروع.

سأل القاضي فيدنر P3 عن أعداد الجثث. فقال P3 إن الأرقام كانت تأتي في جدول وكانت تتضمن أرقام الفروع. قال القاضي فيدنر إن ذلك لم يكن سؤاله وأنه يسأل عن أعداد الجثث. فقال P3 إنه لا يعرف، لأن الأعداد كانت غير مرتبة.

سأل القاضي فيدنر عن عدد القتلى فقال P3 كان هناك ما بين 50-100 جثة مدرجة في رسالتين أو ثلاث رسائل [مراسلات].

قالت القاضي كيربر إن P3 قال في وقت سابق تحت الاستجواب إن الأعداد في القوائم كانت أقل من الأعداد الفعلية للجثث. وأضافت أن P3 قال إن الرقم 100 كُتب في القائمة مرة واحدة ولكن كانت هناك 300 جثة. ثم سألت كيربر P3 عمّا إذا كان قد قال إنه تم إحضار 300 جثة مرة واحدة. أكد P3 ذلك وأوضح أنه في استجوابه السابق قال إن الأعداد في القوائم غير صحيحة. وأعطى P3 مثالاً في استجوابه السابق وقال إن القوائم يمكن أن تقول 100، لكن في واقع الأمر يمكن أن يكونوا قد جلبوا 300 جثة.

سألت القاضي كيربر P3 عمّا إذا كان يتذكر ما قاله عن القبور الجماعية خلال استجوابه السابق. فقال P3 إنه ذكر أنه لا يعرف ما إذا كانت الجثث لمدنيين لأنهم "كانوا" يجلبون جميع أنواع الجثث، وربما كان بعضهم من العسكريين. وذكر أن أولئك الذين دُفنوا في قبور جماعية يمكن أن يشملوا معتقلين وعسكريين. ومع ذلك، قال P3 إنه لم يكن موجوداً في موقع الدفن، وإنما في مكان قريب.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك مقبرة سرية. فقال P3 إنه كانت هناك مقبرة للإيرانيين ولم يُسمح بدخولها سوى لقوات الأمن.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك مقابر سرية وقبوراً جماعية سرية. أكّد P3 ذلك وقال إن المقبرة السرية كانت فوق المدرسة [عندما ظهرت على الخريطة] وحدّد موقعها أثناء الاستجواب.

سألته القاضي كيربر كيف عرف أنها مقبرة جماعية وإذا كان يتذكر ما قاله أثناء الاستجواب. قال P3 إنه لا يستطيع أن يتذكر. قرأت القاضي كيربر إفادة P3 السابقة بأنه كانت هناك حفارات ودفن للجثث من مختلف فروع المخابرات. وأكد P3 أنها كانت المقبرة فوق مدرسة نجها.

سأل القاضي فيدنر P3 عن عدد المرات التي اعتاد فيها استلام رسائل تتعلق بالجثث، وقال P3 مرتين إلى ثلاث مرات. سأل فيدنر ما إذا كان ذلك يعني في اليوم الواحد أو بشكل عام. قال P3 فقط تلك المرتين – الثلاث مرات. قال فيدنر إن P3 ذكر في استجوابه السابق أن ذلك كان يحدث مرتين – ثلاث مرات في الأسبوع، وأحياناً أقل وأحياناً أكثر. فقال P3 إنه هو نفسه استلم تقارير مرتين – ثلاث مرات، لكنه كان يقول لزملائه أن يخبروه إذا وجدوا أسماء [في حال استلموا رسائل بريدية].

سأل القاضي فيدنر P3 عن عدد الزملاء الذين كانوا يعملون معه. فقال P3 إن عددهم كان 12.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان يدوّن أعداد الجثث، فأجاب P3 بالنفي، وأنه كان يُحظر فتح البريد.

قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر سابقاً أنه استلم تقارير حول الجثث في نيسان/أبريل 2011. فأجاب P3 أنه لم يتذكر أن ذلك حدث في نيسان/أبريل 2011، وإنما في كانون الثاني/يناير 2012. وقال P3 إنه لم يتذكر عدد الجثث.

قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر سابقاً أنه كان يستلم "تقارير" في البريد. قال P3 إن البريد كان يتكون من أرقام وصور.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان هو نفسه قام بإعداد جداول الجثث/أرقام المستشفيات. فقال P3 لا وأن ذلك كان محظوراً.

كانت هناك سلسلة من الأسئلة حول إمكانية تخويف الشهود.

استجواب من قبل القضاة: التهديدات التي تعرّضت لها عائلة P3

كانت هناك سلسلة من الأسئلة حول تخويف الشهود المحتملين، وتحديدا حول شخص يزعم أنه هدد P3 وعائلته في حال كشف P3 عن أي شيء. عندما سُئل p3 عن اسم الشخص الذي هدد عائلة p3، ذكر p3 اسمًا مختلفًا لهذا الشخص مقارنة بما ذكره في استجواب الشرطة، حيث ذكر p3 أيضًا أن هذا الشخص هدد عائلات أخرى أيضًا. سألت القاضي كيربر عما إذا كان هذا الشخص على صلة ب [أحد المتهمين] وقال p3 لا. أخبرت القاضي كيربر p3 أن ذاكرته كانت سيئة اليوم.

[تم حجب المعلومات]

طلب المحامي مانويل رايجر استراحة. ووافقت القاضي كيربر.

قبل الاستراحة، قال المدّعي العام كلينجه إنه إذا استمر الشاهد في تغيير أقواله التي تم الإدلاء بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، فإن النيابة سترفع دعوى ضده.

سألت القاضي كيربر P3 عمّا إذا كانت ذاكرته قد تحسنت، فأجاب P3 بأنه يرحّب بأسئلة القاضي.

طُرحت أسئلة أخرى حول تخويف الشهود.

[تم حجب المعلومات]

استجواب من قبل القضاة: عمل P3 ومعرفته بالمتهم إياد

سأل القاضي فيدنر P3 إذا قال إنه كان قد كتب تقارير. فقال P3 لا، وإنه كان هناك تقرير عام وكان الرقم 8,000 بحسب آخر تعداد ورد في التقرير [ربما في إشارة إلى عدد الجثث]. قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر سابقاً أثناء الاستجواب "لقد رفعت تقارير..." وسأل P3 عمّا إذا كان ذلك صحيحاً. قال P3 إنه ذكر أنه كان هناك 8,000 في التقرير وكان يتم تسليم التقارير إلى الفرع.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان ضالعاً في دفن الجثث، ونفى P3 ذلك وقال إنه تعامل فقط مع تسليم البريد.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان على مسافة قريبة من القبور الجماعية. فقال P3 إنه كان في ميدان التدريب، الذي كان قريباً منها وكان بالإمكان رؤيتها من ميدان التدريب.

قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر سابقاً أنه كان هناك تصريح لدخول المقابر، وسأل P3 عمّا إذا كان قد حصل على تصريح دخول. فأجاب P3 بالنفي، وقال "إنهم" [الذين كانوا يوصلون الجثث] لم يأتوا إليهم.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان حاضراً/رأى بعينيه الجثث أثناء نقلها. فقال P3 لا.

سأل القاضي فيدنر P3 إذا كان يعرف المتهم إياد. فقال P3 إنه رآه مرة واحدة عندما وصل البريد و"كانوا" يرافقون الشاحنات المبرّدة. وعندما سُئل عمّا إذا كان P3 قد رأى إياد قبل تلك اللحظة، فقال P3 لا، وقال إن إياد كان قادماً من دوما في الوقت الذي رآه فيه.

سأل القاضي فيدنر P3 أين كان عندما رأى المتهم إياد برفقة الشاحنات المبرّدة. قال P3 إنهم [P3 وفرعه] عندما كانوا يستلمون البريد، التقوا عند مفرق نجها عند دخول إياد والموكب. حيث رأى P3 إياد، وحراسة الشاحنات المبرّدة، والسيارات. وقال P3 إن عدد السيارات وأرقام لوحاتها وعدد الأشخاص الذين كان من المفترض وصولهم مكتوب في الرسالة. وفي استجواب سابق أجرته الشرطة، قال P3 إنه لم يكن يعرف سوى أن الموكب كان قادماً من دوما (وليس من فرع معين).

سأل القاضي فيدنر كم كان عدد الحراس. فقال P3 إنهم كانوا حوالي 10.

سأل القاضي فيدنر عن المركبات التي كانت موجودة حينها. قال P3 إنه كانت هناك شاحنتان بيك آب بالإضافة إلى الشاحنة المبرّدة.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان الأشخاص مسلحين وماذا كانوا يرتدون. فقال P3 إنهم كانوا مسلحين ببنادق وسترات واقية عسكرية.

قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر سابقاً أثناء استجوابه أنهم كانوا مسلحين برشاشات. فقال P3 إنه لا يتذكر وكان ذلك منذ 8 سنوات، لكن معظم المركبات العسكرية/الأمنية كانت مزوّدة برشاشات. قال P3 إنه أحياناً يحفظ كلمة باللغة الألمانية في يوم ما، وينساها في اليوم التالي [مشيراً إلى أن ذاكرته كانت سيئة].

رداً على سؤال، قال P3 إنه لم يكن متواجداً في موقع الدفن، بل كان في الجهة المقابلة لمقبرة الشهداء.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان قد تحدّث مع إياد عندما حضر الأخير. فأنكر P3 ذلك وقال إنه لم يكن من الممكن لشخص التحدث مع شخص آخر.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان قد تحدّث مع محاميه وما إذا كان يخشى الإدلاء بإفادات. فقال P3 إنها لم تكن مسألة خوف، بل مسألة ذاكرة. وقال إنه رأى إياد في تلك المناسبة وذكر اسم "إياد"، وكذلك فعل زملاؤه [زملاء P3].

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان قد رأى إياد في المقبرة. قال P3 إنه رأى إياد عند جسر نجها. قال P3 إنه كان يُحظر الذهاب إلى المقبرة وأن P3 وزملاءه ذهبوا إلى هناك في الصباح فقط لاستلام [تفقّد] البريد.

قال القاضي فيدنر إن هذا كان مختلفاً عمّا ذكره P3 خلال الاستجواب السابق مع الشرطة. سأل فيدنر ما إذا كان مكان الاجتماع في المقبرة، فأجاب P3 بالنفي، وقال إنه كان يُحظر دخولها أصلاً.

سأل القاضي فيدنر عن البريد، فقال P3 إنه تضمّن عدد المركبات وأرقام لوحاتها وعدد الأشخاص الذين سيحضرون.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان قد تواصل مع إياد أو إذا كان قد ألقى عليه التحية. قال P3 لا، وردّد أنه رأى إياد مرة واحدة فقط. عندما سُئل متى حدث ذلك، أشار P3 إلى ذلك الوقت في نجها. وسأل فيدنر كيف عرف أنه إياد. قال P3 إنه تم تدوين أسماء الأشخاص القادمين [بالرسالة]. قال P3 إنه لا يتذكر أنه التقى إياد في الفرع 295.

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان يعرف عن عمل إياد. قال P3 إن إياد كان يعمل في دوما وكان من دير الزور.

سأل القاضي فيدنر P3 كيف عرف عن إياد. قال P3 إن اسم عائلة إياد قد ورد ذكره وكان يعرف بعض أفراد العائلة. وقال P3 إنه كان يعلم أن إياد ربما كان نقيباً.

سأل القاضي فيدنر P3 عن الفرع الذي كان إياد يعمل فيه. قال P3 إن إياد كان في أمن الدولة في دوما، وكان قد سُئل [أثناء الاستجواب] عمّا إذا كان إياد يعمل في الفرع 215، فأجاب بأنه لم يكن يعرف ما إذا كان الفرع 215 مسؤولاً عن دوما.

قال القاضي فيدنر أن P3 ذكر سابقاً في استجوابه عام 2019 أن جميل الدبوس كان رئيس مفرزة دوما وكان يأتي بين الحين والآخر. قال P3 إنهم كانوا يأتون للتدريب ولكنه لم يكن يعرف ما إذا كانت وحدة جميل هي ذاتها وحدة إياد. أخبر P3 الشرطة أنهم كانوا يضعونهم في مستودع أسلحة أمن الدولة.

قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر سابقاً أن هناك شائعات بأن إياد انضم إلى داعش، وأنه كان يعرف الكثير عن إياد أثناء استجوابه من قبل الشرطة، وسأل P3 عن مصدر معلوماته. قال P3 إنه سأل عن إياد في الفرع، لكنه لم يكن يعرف انتماء إياد [العسكري أو إلى أي جماعة كان ينتمي].

قال القاضي فيدنر إن P3 تعرّف على إياد أثناء استجواب الشرطة لأنه تعرّف على شخص يشبه إياد ووقّع على تلك الصورة. ثم سأل فيدنر P3 كيف تمكّن من التعرّف على إياد بعد رؤيته مرة واحدة. فقال P3 إنه قال إن الشخص في الصورة يشبه إياد بنسبة تقارب 90%، لكنه لم يتذكر. سأل فيدنر P3 كيف استطاع التعرّف على إياد، فقال P3 من وجهه (من مناسبة نجها).

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان قد قال إن إياد برتبة مساعد. فقال P3 إنه لا يتذكر.

قال القاضي فيدنر إن P3 قال سابقاً أن عمل إياد مرتبط بالمظاهرات. قال P3 إنه لا يتذكر وإن جميل الدبوس كان مسؤولاً عن دوما.

قال القاضي فيدنر إن P3 قال في السابق إنهم [مجموعة إياد] اعتادوا إيقاف المتظاهرين بالقوة وربما إطلاق النار عليهم. قال P3 إنه تذكّر أن ذلك كان سؤالاً عاماً، وقال إنه كانت هناك مظاهرات وأن الإدارة كانت تصدر أوامر بقمعها. قال P3 إنه سُئل [أثناء الاستجواب] عمّا إذا كان قد رأى إياد، فأجاب بالنفي.

قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر سابقاً أن إياد كان مسؤولاً عن إطلاق النار على المظاهرات. سأل فيدنر ما إذا كانت هناك معلومات محدّدة عن إياد فأجاب P3 بالنفي.

قال القاضي فيدنر إن P3 ذكر أن مفرزة دوما، بقيادة جميل الدبوس (قريب إياد)، كانت مسؤولة عن ضرب المتظاهرين، ولأن إياد كان يعمل هناك، افترض P3 أن إياد كان يفعل الشيء نفسه. أكد P3 ذلك وأضاف أنه قال أيضا إنه تعرّف على إياد من خلال كنيته، حيث يمكن للمرء أن يفعل ذلك في المناطق الشرقية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P3 قد واجه صعوبات ومشاكل أثناء الاستجواب. فأنكر P3 ذلك وقال إنه تلقّى معاملة حسنة وقدّم لهم المساعدة كلما احتاجوا إليه. سألت كيربر عمّا إذا كانت هناك ترجمة عكسية وما إذا كان قد وقّع على نسخة من نص المقابلة. فقال P3 إنه راجع نص المقابلة ووقّع عليه، ولكن المشكلة كانت في ذاكرته.

استراحة الغداء

سأل القاضي فيدنر P3 عمّا قصده عندما استخدم مصطلح "بعد الأحداث" فقال P3 إنه كان يعني "بعد 14 آذار/مارس، 2011"، عندما بدأت الثورة. سأل فيدنر ما الذي حدث في ذلك اليوم وقال P3 انطلقت أول مظاهرة في درعا.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P3 هو نفسه قد تعرّض للاعتقال. فقال P3 نعم وكان ذلك في الفرع 285، بعد أربعة إلى خمسة أيام من بداية الثورة. سأل فيدنر عن سبب الاعتقال، فقال P3 إنه تم اعتقال شقيقه فغادر الفرع ليسأل عمّا حدث مع شقيقه. وأثناء غياب P3 عن العمل، تم استدعاؤه لكنه لم يكن موجوداً، وبالتالي، تم اعتقاله لمدة 3 أيام.

سأل القاضي فيدنر ما الذي حدث بالضبط، فقال P3 إنه تم استجوابه. سأل فيدنر ما إذا كان قد تعرّض لسوء المعاملة، فقال P3 إنه تعرّض للفلقة والدولاب. سأل فيدنر ما إذا كان يعتبر أنه تعرض للتعذيب وأكّد P3 ذلك [على مضض] [يبدو أن P3 لم يعتبر تجاربه تعذيباً؛ حيث تعامل مع ما حدث له كما لو كان عقاباً عادياً وتأديبياً].

سأله القاضي فيدنر أين ذهب بعد إطلاق سراحه. قال P3 إنه أعيد إلى الفرع 295.

سأل القاضي فيدنر P3 عن الفرع 255. فقال P3 إنه تم تعيينه في 255، فرع المعلومات.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P3 في الفرع 251، لكن P3 قال لا. قال القاضي فيدنر إن P3 قال من قبل إنه كان في 251 في كفر سوسة. قال P3 إنه لا يتذكر. وقال P3 إنه قال خلال الاستجواب إنه نسي أشياء كثيرة، وأنه قال 251، ثم قام بتصحيح ذلك إلى 255. وقال P3 إن فرع الخطيب هو الفرع 251 ويخضع لإدارة كفر سوسة.

عُرضت في قاعة المحكمة مجموعة من الصور كانت قد عُرضَت أثناء استجواب P3. سأل القاضي فيدنر P3 عمّا إذا كان قد تعرّف على صورة إياد أثناء الاستجواب. قال P3 إنه تعرّف على الصورة رقم 2 على أنها صورة إياد. سألت القاضي كيربر P3 عمّا إذا كان قد تعرّف على الشخص الموجود في قاعة المحكمة على أنه إياد [P3 لم ينظر إلى المتّهم]. أخبرت كيربر P3 أنها كانت تطلب منه أن ينظر إلى يمينه وأن يقول ما إذا كان الشخص الموجود في قاعة المحكمة على اليمين هو إياد [P3 التفت لفترة وجيزة إلى اليمين ثم التفت بسرعة إلى الأمام] وقال إنه عرف أن الشخص الموجود في الصورة هو إياد وإن الشخص الموجود في قاعة المحكمة يشبه الشخص الموجود في الصورة.

مخطط توضيحي رسمه P3 للمنطقة المحيطة بالفرع 295 أثناء استجوابه وعُرض في قاعة المحكمة. (فيما يلي إعادة رسم لهذا المخطط التوضيحي):

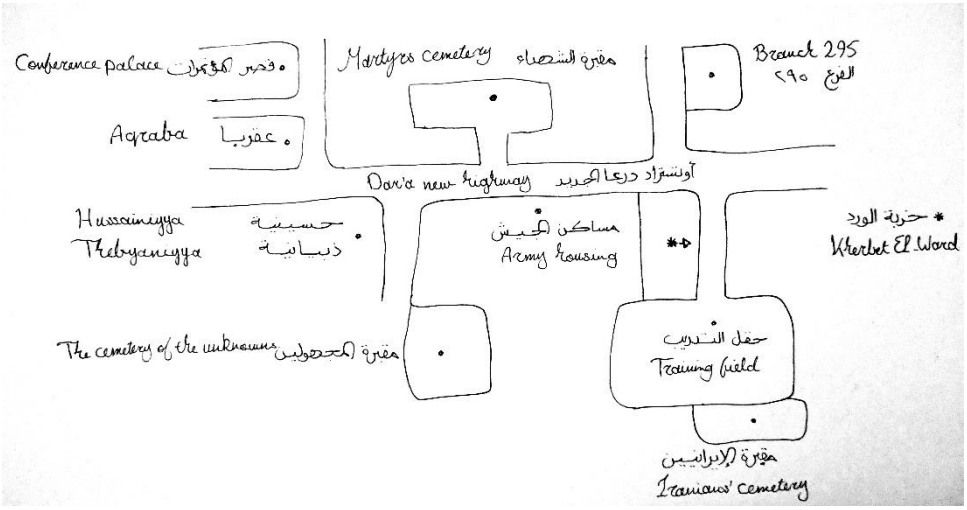

تم عرض صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية من خرائط جوجل (انظر أدناه). وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كان بإمكان P3 التعرّف على الموقع. بدأ P3 في وصف المواقع على الصورة: مقبرة الشهداء، والفرع 295، والأوتستراد إلى السيدة زينب، ومفرق نجها، والمساكن، وميدان التدريب، وخربة الورد، ومساكن الضباط في نجها، والمقبرة الإيرانية والمقبرة المدنية.

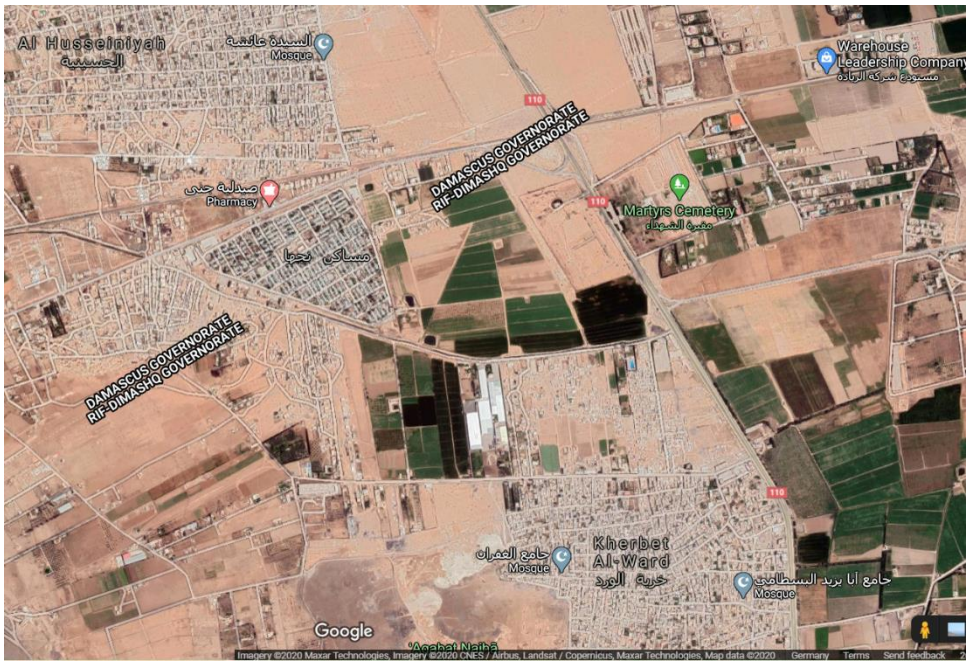

[الإحداثيات 33.410751، 36.368014]

سأل القاضي فيدنر أين كان موقع اللقاء بالشاحنة المبرّدة. قال P3 عند مفرق نجها. سألت القاضي كيربر أين ذهبت الشاحنة بعد اللقاء. قال P3 في اتجاه المقبرة الإيرانية.

تم عرض صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية لفرع الإدارة في كفر سوسة وصورة من خرائط جوجل. قال P3 إن الخريطة تظهر الفرع 295 وبدأ في وصف المناطق في الفرع.

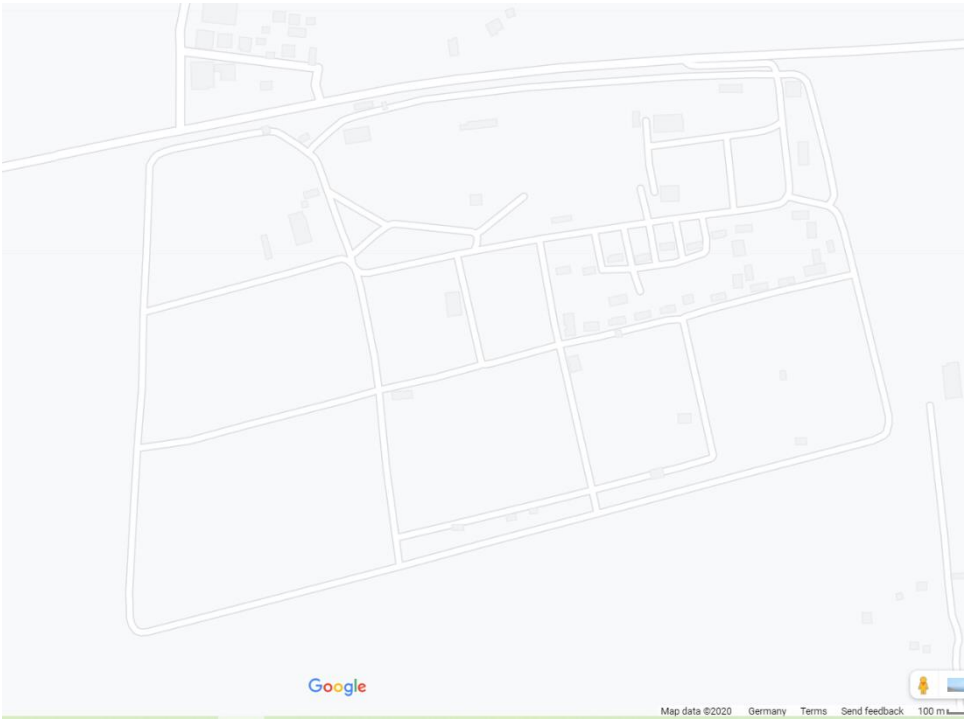

[الإحداثيات: 33.407949، 36.383577]

تم عرض صورتين للجثث من ملف قيصر. سألت كيربر P3 إذا كان يستطيع شرح الأرقام على الجثث وأوضحها على النحو التالي:

- الصورة 1:
  - 1003: ربما السجن ورقم الزنزانة
    227: رقم الفرع
    3248: رقم متسلسل (يمكن أن يكون رقماً يحل محل الاسم)
- الصورة 2:
  - 1099: ربما السجن ورقم الزنزانة
    251: رقم الفرع
    4558: رقم متسلسل (يمكن أن يكون رقماً يحل محل الاسم)

استراحة

استجواب من قبل المدّعي العام كلينجه

قال المدعي كلينجه لـ P3 أنه من الجيد أنه استعاد ذاكرته [بطريقة ساخرة] وسأله عمّا إذا تم نقل جثث قبل الثورة. قال P3 إنه لا يعرف، لأنه بدأ العمل في الفرع في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010 ولا يعرف ما حدث قبل ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا تم نقل جثث بين عامي 2010 و2011. فقال P3 إنه لا يعرف.

سأل كلينجه P3 متى حدثت أول عملية نقل عرف بها. قال P3 إن زملاءه أخبروه أنه في بداية أحداث درعا، "استشهد" أشخاص ونُقلوا إلى المستشفيات. ولكنه لم يكن يعرف من كانوا ولا عددهم، لأن النظام كان يعمل بسرية خلال أحداث درعا.

سأل كلينجه P3 إذا كان زملاؤه قد أخبروه عن تجربتهم مع الجثث. فقال P3 إنهم لم يتحدثوا عن الجثث، وإنما عن المكان الذي نُقِلت إليه فقط. قال P3 إن الأشخاص الذين كان لديهم أفضل معرفة بهذا الأمر هم الأطباء والعسكر.

سأل كلينجه ما إذا كان P3 تابع ما حدث مع الجثث في الشاحنة المبرّدة. قال P3 إنه بدأ في المتابعة بعد الأحداث الأخيرة [الثورة].

قال P3 إنه كما هو حال أفراد عائلته المفقودين، هناك آخرون لديهم أفراد عائلة مفقودون يبحثون عنهم. قال P3 إنه سيجيب أي استدعاء للمحكمة للإدلاء بشهادته، كما فعل في محكمة [كوبلنتس] هذه، حتى يعرف الأشخاص الذين يبحثون عن أقاربهم الحقيقة أيضاً.

سأل كلينجه P3 عمّا يعتقد أنه قد حدث لأفراد عائلته. قال P3 إنه خلال عمله، كان يعتقد أنهم كانوا في الشاحنات المبرّدة. سأل كلينجه P3 كيف كان يبحث عنهم، فقال P3 إنه سأل في كل مكان وأي شخص تم إطلاق سراحه من السجن عنهم، لكنه لم يحصل على معلومات عنهم.

سأل كلينجه P3 عمّا إذا كانت عائلته مؤيدة للمعارضة. قال P3 إن بعض أفراد عائلته كانوا سابقاً أعضاء في الحزب الشيوعي وشاركوا في مظاهرات ضد النظام في البداية. تم اعتقالهم [15 شخصاً] في نيسان/أبريل 2011. وكان P3 وعائلته يتتبعون أماكن وجودهم، إلى أن تم نقلهم إلى دمشق واختفوا.

سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك أشخاص اختفوا في عام 2011. قال P3 إن ثلاثة من أفراد عائلته اختفوا، على الرغم من "عدم وجود شيء في ذلك الوقت" [هذا يعني أنه لم تكن هناك مظاهرات واسعة النطاق أو اعتقالات واسعة النطاق]. قال P3 إنه بحث عنهم في صور قيصر.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت هناك زيادة في عدد الجثث أو المركبات. قال P3 إنه في وقت سابق خلال "الأحداث"، لم يكن عدداً كبيراً. كان الرقم القياسي 100 شخص [جثة]، لكنه لم يعرف بالضبط عدد الجثث التي تم إحضارها.

أخبر كلينجه P3 أنه قال إن الرقم في التقرير كان 8,000. قال P3 إنه في الفروع الأخرى يمكن أن تكون الأرقام مرتفعة. وقال P3 إنه تم الإفراج عن عدد قليل فقط من أولئك الذين اعتُقلوا في 2011 و2012، بينما اختفى الباقون.

سأل كلينجه P3 إذا كان عدد الجثث قد ازداد بين نيسان/أبريل 2011 وكانون الثاني/يناير 2012. قال P3 إنه زاد في نهاية 2011 وبداية 2012. سأل كلينجه P3 لماذا قال نيسان/أبريل 2011 وكانون الثاني/يناير 2012، فقال P3 لأنها كانت بداية الثورة وكان عدد الاعتقالات مرتفعاً.

استمر كلينجه في أسئلته حول متى ارتفع عدد المعتقلين وعدد القبور. قال P3 إن شقيقه واثنين من أبناء عمومته اعتُقلوا في عام 2011 في [تم حجب الاسم] ، حيث كانت الأعداد مرتفعة وازدادت الأعداد في محافظات أخرى. قال P3 إنهم كانوا يعرفون عدد المعتقلين، لكنهم لم يكونوا يعرفون ما إذا كانوا على قيد الحياة.

سأل كلينجه P3 عن الوقت الذي رأى فيه نقل الجثث. قال P3 إنه لم يكن متأكداً بنسبة 100%، لكنه كان بين نهاية عام 2011 وبداية عام 2012.

سأل كلينجه P3 عن أي مقبرة اتّجه نحوها إياد والشاحنة المبرّدة. فقال P3 إن نقطة الالتقاء كانت عند مفرق نجها. وقال P3 إن عدد الأشخاص والمركبات كان مذكوراً في الرسالة، وكانت هناك مقبرتان، واحدة خلف مساكن نجها والأخرى في ميدان التدريب. سأل كلينجه P3 عن المقبرة التي ذهب إليها إياد والشاحنة المبرّدة. فقال P3 إنهم اتجهوا إلى المقبرة الداخلية في اتجاه المقبرة الإيرانية، لكنه لم يكن متأكداً بنسبة 100%.

قال كلينجه إن P3 رأى اسم إياد في الرسالة وسأله عن عدد الأشخاص (الجثث) المذكورين في الرسالة. قال P3 حوالي 50-60 [مشيراً إلى أن إياد كان يرافق حوالي 50-60 جثة في الشاحنة المبرّدة].

قال كلينجه إن P3 ذكر سابقاً أنه رأى إياد مرتين وسأل P3 عمّا إذا كان يتذكر تفاصيل الاجتماع الأول. قال P3 إنه ذكر ذلك للشرطة، لكنه لا يتذكر. اعتذر P3 لأنه نسي المرة السابقة.

سأل كلينجه P3 إذا كان اسم محمد مُعلا يذكّره بشيء. فقال P3 إن مُرافِق أحد مدراء الفرع كان من عائلة معلا.

قال كلينجه إن P3 قال سابقاً [في استجوابه من الشرطة] أن محمد معلا عرّفه على إياد وسأل كلينجه P3 عن مكان هذا الشخص. قال P3 في سوريا. سأل كلينجه عمّا إذا كان هذا الشخص علوياً، فقال P3 إنه إما مسلم أو مسيحي لأن بطاقة الهوية السورية ليس

مكتوباً عليها علوي [يُعتبَر العلويون مسلمين]. ولكن قال P3 إن اسم العائلة من اللاذقية – عين الكروم، وهي عائلة علوية [القرية تحت إدارة حماة وليس اللاذقية، لكنها تقع على حدود حماة – اللاذقية].

سأل كلينجه P3 إذا كان هذا الشخص عرّفه على إياد. قال P3 إنه لا يتذكر، ولكن قد يكون ذلك صحيحاً إذا كان قد ذكر ذلك في استجواب 2019.

سأل كلينجه P3 [ساخرا] إذا كان قد أصيب أو ضُرب على رأسه. فقال P3 إنه أصيب في عام 2012 ولا يزال لديه شظيّة في جسده.

قال كلينجه إن P3 قد قال [للتو] إن كل ما قاله في استجوابه عام 2019 صحيح. سأل كلينجه P3 إذا كان يوافق على هذه العبارة. أكّد P3 ذلك، وقال إنه في ذلك الوقت [في استجواب 2019]، قال كل شيء يعرفه.

قال كيربر إن الجلسة انتهت، لكن لم يُسمح للشاهد بالانصراف بعد. حيث سوف يستمر الاستجواب في اليوم التالي.

رُفعت الجلسة الساعة 03:40 مساءً.

<u>يوم المحاكمة الرابع عشر – 25 حزيران/يونيو، 2020</u>

حضر هذه الجلسة حوالي ثمانية أشخاص وأربعة أفراد من وسائل الإعلام. بدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

<u>شهادة الشاهد ألكسندر ف [تم حجب الاسم]</u>

كان الشاهد الأول يُدعى ألكسندر ف، مفوض أعلى يبلغ من العمر 32 عاماً في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالي في ميكنهايم.

الاستجواب من قبل القضاة

طرحت القاضي كيربر سؤالاً على ألكسندر حول كيف التقى P3. قال ألكسندر إن P3 جاء للاستجواب في 24 تموز/يوليو، 2019، حيث قال P3 خلال الاستجواب إنه لا يعرف المتهم إياد أو المتهم أنور.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان الاستجواب تضمّن ترجمة عكسية، وأكّد ألكسندر ذلك.

سأل القاضي فيدنر كذلك عن الاستجواب، وقال ألكسندر إن P3 كان متعاوناً للغاية. وأشار ألكسندر أنه تلقّى مكالمة هاتفية، وبعد ذلك أبلغ P3 بالقسم 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. قال ألكسندر إنه بعد إخباره بهذه المعلومة، أصبح P3 متحفظاً وأصبح من الصعب على P3 الإجابة على الأسئلة. قال ألكسندر إنه ذكر ذلك بينما كان P3 يتحدث عن محاولته الحفاظ على السِّلم في المظاهرات وعن التعذيب.

سأل القاضي فيدنر ألكسندر عن انطباعه عن P3، وقال ألكسندر إن P3 كان على اطلاع جيد، لكن P3 خلط بين الكثير من المعلومات.

سأل القاضي فيدنر كيف عرف P3 المتهم إياد. قال ألكسندر إن P3 قال إنهما كانا من نفس المنطقة (ذكر الادعاء فيما بعد أن نص محضر الاستجواب ورد فيه أن P3 ذكر أنهما يعرفان بعضهما البعض من فرع المخابرات، وليس لأنهما من نفس المنطقة).

سأل القاضي فيدنر ما إذا تم عرض مجموعة صور. أكد ألكسندر ذلك وقال إن P3 بحث في الصور وتفحّص الصورة رقم 2. وذكر ألكسندر أنه عندما انتهى P3، فإنه أخبر ألكسندر أن ذلك الشخص هو إياد، الذي كان يعرفه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P3 تحدّث بشكل صريح عن إياد. قال ألكسندر إن P3 تحدث عنه بشكل صريح نسبياً قبل أن يبلغه ألكسندر بحقوقه بموجب القسم 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، ولكن بعد ذلك، لم يعد P3 يتحدث بشكل صريح، وتحدث P3 أكثر عن الفرع 295 [فرع "المداهمة والاقتحام"]. قال ألكسندر إن P3 لم يكن متأكداً بنسبة 100%، لكنه أعطى انطباعاً بأنه رأى إياد أكثر من مرة.

سأل القاضي فيدنر عن المكالمة التي تلقّاها ألكسندر أثناء الاستجواب، فقال ألكسندر إنها كانت من رئيسه الذي أخبره أن يختصر الأمور لأن P3 خلط بين أشياء كثيرة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P3 رسم مخططاً توضيحياً للفرع 295 والمباني المحيطة [كما هو موضّح في اليوم الثالث عشر]، وأكد ألكسندر ذلك. سأل فيدنر ما إذا كان P3 بدا متأكداً، فقال ألكسندر إن P3 كان جيداً نسبياً وشرح عن الشوارع والمقابر.

سأل القاضي فيدنر لماذا التقى P3 وإياد [في إشارة إلى لقائهما الذي ذكره P3 في اليوم الثالث عشر] فقال ألكسندر إن P3 أخبره بأنه كانت هناك حاجة لتسليم القوائم.

سأل القاضي فيدنر عن الفرع الذي عمل فيه إياد. فقال ألكسندر إن إياد عمل في فرع جميل الدبوس في وحدة دوما، تحت مسؤولية جميل الحسن.

سأل القاضي فيدنر ما إذا تم استخدام الرموز (الشيفرة). وأكد ألكسندر أنه كان هناك رموزٌ في الرسائل من كلا الجانبين [ربما كان يعني بين الإدارة (حيث تصدر الأوامر) والقوات التنفيذية (وحدة إياد)] للتعرّف على بعضهم البعض. قال ألكسندر إنه وفقاً لشهادة P3، كان إياد برتبة رقيب أول.

سأل القاضي فيدنر عمّا قاله P3 عن مهام إياد. فذكر ألكسندر أن P3 قال إن إياد كان مسؤولاً عن الحفاظ على السِّلم في المظاهرات، وقال إن أشخاصاً بملابس مدنية كانوا يطلقون النار على المظاهرات ويعتقلون المتظاهرين. سأل فيدنر عمّا إذا كان إياد شخصياً شارك في ذلك، فقال ألكسندر إنه لم يسأل P3 هذا السؤال.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P3 على علم بفرع الخطيب. فذكر ألكسندر أن P3 قال إنه سمع به وهو يتبع إدارياً للمخابرات العامة، وذكر P3 أيضاً فرع فلسطين، الذي يتبع إدارياً للمخابرات العسكرية.

استجواب من قبل محامي الدفاع ومحامي المدّعين

سأل المحامي شوستر عمّا إذا كانت إجابات P3 محدّدة. قال ألكسندر إن P3 كان معقولاً، لكنه اعتاد اللف والدوران/المراوغة في الإجابة.

سأل شوستر كيف حصل P3 على معلوماته، فقال ألكسندر إن P3 قال إنه حصل على معلوماته من الفرع 251. سأل شوستر ألكسندر إذا كان قد رضي بالجواب، فقال ألكسندر لا، وإن P3 خلط بين الفرعين 255 و251.

سأل شوستر عمّا إذا كان ألكسندر استعرض الأسماء التي قدّمها P3 أثناء الاستجواب، على سبيل المثال جميل الدبوس، فأجاب ألكسندر بالنفي.

سأل شوستر عمّا إذا كان P3 قد عرض صور أشخاص على ألكسندر، فقال ألكسندر إن P3 عرض عليه صورة لشخص يعيش في برلين، لكن لم يكن لدى ألكسندر معلومات عنه.

سأل شارمر ألكسندر عن انطباعه عن P3، فقال ألكسندر إن P3 كان واثقاً ولكنه أصبح متحفظاً بشدّة بعد إخباره عن القسم 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

قال شارمر إن P3 ذكر أن إياد كان يبلغ من العمر 37 عاماً في ذلك الوقت وسأل كيف عرف P3 ذلك. قال ألكسندر إنه لم يسأل عن ذلك.

سأل أندرياس شولتس، محامي المدعي، ما إذا كان من الممكن لشاهد أن يدلي بشهادة مجهولة الهوية، فأجاب ألكسندر بالنفي. ذكر ألكسندر أن المحققين الفرنسيين أرادوا استجواب P3 في شباط/فبراير، لكن P3 لم يعد يرغب في الإدلاء بشهادته.

استجواب من قبل الآخرين

سألت القاضي كيربر ألكسندر عن التحقيق الذي تجريه السلطات الفرنسية. فقال ألكسندر لأن P3 لم يعد يرغب في الإدلاء بشهادته، اتصل ألكسندر بالمدعي العام كلينجه ليسأله عن كيفية المضي قدماً. [تم حجب المعلومات]

تم استجواب P3 فيما يتعلق بتخويف محتمل للشهود وتهديدات مزعومة تلقاها.

[تم حجب المعلومات]

سأل باتريك كروكر، محامي المدعي، ما إذا كان P3 قد غيّر المعلومات التي قدمها خلال الاستجوابات، فقال ألكسندر إنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال. سأل كروكر عمّا إذا كان P3 غير متأكد خلال الاستجواب الثاني، فأجاب ألكسندر بالنفي. قال ألكسندر إن P3 كان متأكداً ولم يكن يشعر بالقلق.

شهادة الشاهد كريستيان ك [تم حجب الاسم]

كان الشاهد الثاني يُدعى كريستيان، ضابط شرطة يبلغ من العمر 36 عاماً من مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية في ميكنهايم. أدلى كريستيان بشهادته بشأن جلسة استماع عُقدت في 14 آب/أغسطس، 2019. وكان كريستيان أيضاً المحقق الثاني (مع ألكسندر) في 24 تموز/يوليو، 2019.

أكد كريستيان أنه أبلغ P3 بالقسم 55 والقسم 57 [العواقب الجنائية المترتبة على إفادة غير صحيحة] من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك صعوبات مع المترجم، فأجاب كريستيان بالنفي. وأك دكريستيان استخدام الترجمة العكسية في الاستجواب.

سأل القاضي فيدنر لماذا تم استجواب P3 مرة ثانية. أوضح كريستيان أن هذا لم يكن إجراءً غير معتاد حيث ظهرت أسئلة جديدة أثناء تقييم استجواب P3 الأول. وقال كريستيان إن التركيز خلال الاستجواب الثاني كان على ما تطابق مع جلسة الاستماع الأولى وما إذا كانت هناك أوجه تشابه مع جلسة الاستماع الخاصة بإياد. وأشار كريستيان إلى وجود تناقض في المعلومات المتعلقة بهيكل أجهزة المخابرات السورية، على الرغم من أن المعلومات المتعلقة بفرع P3 كانت منطقية تماماً.

ذكر كريستيان أن P3 قال إنه كان يعرف إياد لأنهما من نفس المنطقة وأضاف أن P3 تحدّث أيضاً عن هيكل جهاز المخابرات، لكن كريستيان لا يعتقد أن معلومات P3 كانت محدّدة.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P3 قد غيّر معلوماته بين كلا الاستجوابين. قال كريستيان إنه يعتقد أن P3 أعطى معلومات خاطئة في الاستجواب الأول (على سبيل المثال، ذكر أن القسم 40 يتبع للمخابرات العسكرية خلال الاستجواب الأول لكنه ذكر أنه يتبع للمخابرات الداخلية خلال الاستجواب الثاني).

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P3 قد حدّد موقع الفرع 251 في كفر سوسة، وقال كريستيان إن P3 فعل ذلك، لكن P3 قال إنه يمكن أن يكون مخطئاً لأن كفر سوسة يأتي قبل الخطيب بكثير.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P3 متأكداً عندما عُرضت عليه صور للخرائط، وقال كريستيان إن P3 كان متأكداً للغاية ورسم مخططاً توضيحياً في الاستجواب الأول.

سأل القاضي فيدنر بشأن الذي قاله P3 حول نقل الجثث. ذكر كريستيان أن P3 قال إنه تم نقل الجثث بالحفارات في الاستجواب الأول، وذكر P3 أنهم كانوا يحفرون قبوراً جماعية في الاستجواب الثاني.

سأل القاضي فيدنر عن المرة الأولى التي رأى فيها P3 إياد. ذكر كريستيان أن P3 قال إنه رأى إياد في عام 2012، لكنه لم يكن متأكداً. وأضاف كريستيان أن P3 قال إن إياد جاء إلى الفرع 295 للتدريب، ثم قام محمد معلا، الذي عمل في الفرع 295، بتعريف P3 على إياد.

سأل القاضي فيدنر عن القوات/الموكب المتواجد عند نقطة الالتقاء في نجها. ذكر كريستيان أن P3 قال إن القوات كانت مسلحة وجاءت بمركبات بيك آب.

سأل القاضي فيدنر كريستيان عن انطباعه عن P3، وقال كريستيان إن P3 كان يتحدث بسلاسة وكان متأكداً.

أراد القاضي فيدنر معرفة المزيد عن الوضع فيما يتعلق بالموكب. ذكر كريستيان أن P3 قال إنه [P3] وإياد التقيا في مقبرة الشهداء لتسليم ملفات. وأضاف كريستيان أن P3 قال إن الأمر لم يكن دائماً يتعلق بالجثث وأحياناً كانوا ينقلون الذخيرة أيضاً.

سأل شوستر محامي المتهم إياد عمّا إذا كانا قد التقيا أكثر من مرة خارج الفرع 295. فقال كريستيان إنه لم يكن مسموحاً لسيارات نقل الجثث دخول منطقة الفرع، ولهذا السبب كانا [P3 والمتهم إياد] بحاجة للالتقاء خارج الفرع.

سأل شوستر عمّا إذا كان P3 أعطى إجابات بطلاقة وبشكل مباشرة عند الحديث عن هيكل جهاز المخابرات أو إذا كان بحاجة إلى التفكير في الأمر، فقال كريستيان إن الإجابات قُدِّمت بطلاقة.

سأل شوستر عمّا إذا كان كريستيان سأل P3 عن مصدر معلوماته، وأجاب كريستيان بأن P3 أخبرهم أن معلوماته جاءت من عمله في الفرع 251 – والذي يبدو أنه خطأ مطبعي [حيث عمل في الواقع في الفرع 255].

كما سأل شوستر عن جهاز الأمن المختص بالجرائم الذي ذكره P3 في الاستجواب السابق. وأوضح كريستيان أنهم سألوا P3 عمّا إذا كان جهاز الأمن المختص بالجرائم تابعاً للشرطة، فأجاب P3 بالنفي لأنه يتبع للمخابرات. سأل شوستر ما إذا تمكّنوا من التحقّق من هذه المعلومات فأجاب كريستيان بالنفي.

سأل شوستر عمّا إذا كان P3 قد ميّز ما بين القبور، فذكركريستيان أن P3 قال إن المقبرة الجماعية 1 كانت معروفة للعلن حيث تمّ دفن جميع الجثث (الجنود والمعتقلين) هناك، ولكن المقبرة الجماعية 2 كانت فقط لجثث المعتقلين من فروع أجهزة المخابرات.

سأل شوستر عمّا إذا كان P3 يعرف الوجهة التي ذهب إليها موكب إياد فقال كريستيان إن الوجهة كانت المقبرة الجماعية 1.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان تسليم الجثث إجراءً طبيعياً أم كان هناك عمليات نقل إلى الفرع 295 أيضاً، فذك ركريستيان أن P3 قال إنه لم يكن مسموحاً جلب الجثث إلى الفرع.

سأل شولتس عن عمل P3 في الفروع المختلفة، لكن كريستيان قال إنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال لأنه كان يعلم فقط أن P3 قال إنه عمل لدى الفرع 255، ولكنه كان يرسل معلومات إلى الفروع الأخرى.

رداً على سؤال، قال كريستيان إن هناك المزيد من الرؤى المتعلقة بالقبور الجماعية في نجها. كان هناك شاهدان: أحد الحراس في الخطيب وضحية/شاهد من الخطيب شهد بأنه استلم جثة شقيقه من نجها بعد أن دفع رشوة.

سأل شارمر عمّا إذا كان كريستيان سأل P3 عن رتبته، فأجاب كريستيان بالنفي، ولكن ربما يكون ألكسندر قد سأله.

استراحة لمدة 10 دقائق

تتمة استجواب P3

استجواب من قبل محامي إياد

سأل شوستر عمّا إذا كان P3 درس المعلوماتية في كلية عسكرية، ونفى P3 الذهاب إلى كلية عسكرية.

سأل شوستر P3 إذا كان عمل في الفرع 205 وطلب منه شرح مسار دراسته. فقال P3 إنه لم يدخل الفرع 205، بل الفرع 295 في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010. قال P3 إنه التحق أولاً بدورة تدريبية في الفرع 255 (فرع المعلومات)، واستمر في الفرع 295 حتى عام 2012، ثم ذهب إلى السيدة زينب، قبل أن ينشق عن النظام، ويلتحق بعائلته.

سأل شوستر P3 عن عمله في الفرع 295. فقال P3 إن النظام يرشح خمسة أسماء للتقدم ليكونوا عناصر في إدارة أمن الدولة وتم ترشيح اسمه. وتقدم P3 بطلب وأجرى بعض الاختبارات، ثم تم قبوله وانضم إلى الفرع 295. وقال إنه انضم لاحقاً إلى الفرع 255.

سأل شوستر P3 عمّا إذا كان عمل فعلاً في الفرع 295 قبل أن يذهب إلى الفرع 255، وأكّد P3 ذلك.

سأل شوستر P3 عن مكان دراسته، فقال P3 إنه ذكر للشرطة أنه درس 3 سنوات في حمص، ثم التحق بالفرع 255. وقال P3 إنه التحق بأمن الدولة للمرة الأولى في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010. سأل شوستر عمّا إذا كانت دراساته تتعلق بأجهزة المخابرات. قال P3 إنها كانت مثل كلية عسكرية، أكاديمية عسكرية.

سأل شوستر P3 عمّا إذا كان قد تلقّى تدريباً عسكرياً في أمن الدولة، فقال P3 إن تخصص أمن الدولة يتضمن التدريب على استخدام المسدسات والرشاشات.

سأل شوستر عمّا إذا كانت هناك تدريبات بدنية، فقال P3 إنهم كانوا يمارسون تمارين رياضية صباحية بالإضافة إلى دروس أكاديمية. سأل شوستر P3 أين كانوا يمارسون التمارين الرياضية، فقال P3 إن ذلك كان في مدرسة الكلية العسكرية، قسم المعلومات.

سأل شوستر P3 متى كان في الفرع 295 وعن عمله هناك. قال P3 إنه كان لديه عمل بدوام كامل وكان يسافر [يُفترَض إلى عائلته] يوم الجمعة. قال P3 إنهم كانوا يعملون بنظام المناوبات.

سأل شوستر عن الجداول الزمنية للمناوبات وماذا كان P3 يفعل في الصباح. قال P3 إنهم كانوا يجتمعون في 08:30 صباحاً ويردّدون الشعار. سأل شوستر ماذا كان الشعار، فأجاب P3 [كما لو كان واضحاً] "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" [وهو شعار حزب البعث]. وقال P3 إنه كان لديهم طابور صباحي مثل المدارس وكان هناك عريفٌ يتفقّد الحضور والغياب للوحدات. قال P3 إن رئيس الفرع 295 كان ينضم إليهم وأحياناً ينضم نوابه أيضاً.

سأل شوستر ماذا كان P3 يفعل بعد أن يذهب إلى مكتبه. فقال P3 إن مدرسة 295 كان فيها حوالي 3,200 طالب ومتطوع ومجندين وضباط وضباط صف. سأل شوستر عمّا كان يفعله P3 نفسه، فقال P3 إنه كان يلتحق بالطابور الصباحي، ثم يذهب إلى مكتبه، ويسلّم البريد إلى رئيس الفرع، ثم يوزّع البريد على كافتيريا الفرع أو لأي جهة أخرى.

سأل شوستر P3 عمّا إذا كان قد عمل بمثابة ساعي بريد، فقال P3 إن البريد ليس مثل البريد العادي، بل بالأحرى ملفات. أعطى P3 مثالاً على البريد الخاص بالمطبخ الذي كان يبيّن متى تصل المواد مثل اللحوم. قال P3 إنه اعتاد على تسليم هذه الرسائل، وإذا كانت هناك أي عمليات تدقيق، فقد كان يسلمها إلى رئيس الفرع للتوقيع عليها. وأضاف P3 أن المدير كان يتفقّد الأشخاص الذين سيقفون للحراسة في ذلك اليوم، وكم عدد السلع التي سيتم تسليمها (سأل شوستر ما إذا كان يقصد رئيس الفرع 295 وأكد P3 ذلك). وأضاف P3 أن ضابطاً برتبة مساعد أول كان مسؤولاً عن إدارة المطعم، وكان شخص آخر مسؤولاً عن ورشة التصليح، وآخر عن السيارات التي تأتي وتذهب، وكان هناك رئيس للحرس.

رداً على سؤال شوستر، قال P3 إنهم كانوا حوالي 10 وكان كل واحد منهم يذهب إلى مكان معين (على سبيل المثال، إلى الإدارة، إلى البريد الخارجي، البريد الداخلي) على أساس يومي ثم يعود إلى الفرع.

سأل شوستر عن الوقت الذي كان ينتهي فيه عمل P3، فقال P3 إنه كان يعود إلى المنزل بعد العمل. تدخلت القاضي كيربر وقالت إن هذا السؤال كان دقيقاً ويجب الإجابة عليه من خلال إعطاء الوقت. أجاب P3 أنه لم تكن هناك ساعات عمل ثابتة، وكان ذلك يعتمد على الوقت الذي كان يتم فيه إخبار الشخص أنه يمكنه العودة إلى المنزل.

سأل شوستر عمّا إذا كان P3 يحضر إلى العمل في كل يوم الساعة 08:30 صباحاً، وأكد P3 ذلك.

سأل شوستر ما إذا كان هناك مكان يتم فيه جمع البريد قبل توزيعه. فذكر P3 أن هناك مكاناً محدداً للبريد الخارجي من الإدارة ومكاناً محدداً آخر للبريد الخاص بمخازن الذخيرة (مستودع الأسلحة)، وكل هذا كان داخل الفرع 295 [كان لكل قسم بريده الخاص].

طلب شوستر من P3 عدم الإجابة بشكل عام وعدم تجنّب أسئلته. ثم سأل شوستر P3 إذا كان قد خضع لتدريب اللياقة البدنية والرماية. فقال P3 إنه كان يمارس تمارين اللياقة البدنية مع زملائه عندما كان لديه وقت فراغ. وقال P3 إنه أخبر الشرطة أنه كان يمارس الرياضة مع زملائه وكان يعطيهم دروساً (قال P3 إنه غالباً ما كان يخرج مع آخرين ويدرّبهم ويعطيهم دروساً في المعلوماتية).

طلب شوستر من P3 عدم الخروج عن موضوع اللياقة البدنية وسأله عمّا إذا كان هناك مكان خاص للتدريب. قال P3 إن هناك ميدانين لتدريب اللياقة البدنية في الفرع، كما أظهر في اليوم السابق. وقال P3 إنه كان هناك مكاناً محدداً للتدريب على الرماية.

طالبت الدكتورة آنا أومشين، محامية المدّعي، شوستر بمخاطبة الشاهد مباشرة. قاطعتها القاضية كيربر وقالت إنها تدير الجلسة وأن على محامي المدعين ضبط أنفسهم.

سأل شوستر عمّا إذا كان P3 نفسه يطلق النار، فقال P3 إنه تدرّب على إطلاق النار.

قال شوستر إنه طرح ذلك السؤال لأن P3 قال سابقاً أنه لم يتلقّ تدريباً، وقال إن المبنى [مبنى للإيرانيين فقط] تم بناؤه في 4 حزيران/يونيو، 2010. قال P3 إنه، كما ذكر سابقاً، كان يُحظر دخول ذلك الموقع. وأضاف P3 أن أشخاصاً من الخارج [أجانب] كانوا يأتون للتدريب هناك، وكان هناك سكن للإيرانيين.

سأل شوستر P3 إذا كان قد تلقّى تمرينات وتدريباً على إطلاق النار هناك. قال P3 إنه تدرب في مواقع داخل [مباني] الإدارة، ولكن ليس في المبنى الخاص بالإيرانيين.

سأل شوستر كيف عرف P3 أنه تم بناؤه في 04 حزيران/يونيو، 2010، فقال P3 إنه سأل عن المبنى عندما جاء وكان يتساءل لماذا تم منعهم من الدخول. قال P3 إنه قيل له أنه "مخصص للناس القادمين من الخارج فقط". سأل شوستر P3 إذا كان قد سأل عن تاريخ بنائه بالتحديد. قال P3 إنه سأل وقيل له أنه تم إنشاؤه مؤخراً. وعلّق شوستر قائلاً أنه كان "حديثاً"، وأكّد P3 بأنه كان مبنى حديثاً.

طلب شوستر من P3 التركيز وطلب من P3 وصف ما فعله في وحدة السيدة زينب. قال P3 إن مفرزة السيدة زينب مسؤولة عن حماية المقام. قال P3 إن هناك مفرزتين: واحدة تتبع لإدارة أمن الدولة والأخرى تتبع لإدارة المخابرات العسكرية.

طلب منه شوستر أن يجيب بشكل عام عمّا فعله في السيدة زينب. قال P3 إنه انتقل إلى هناك لأنه أراد الابتعاد عن المشاكل وحاول الانتقال من خلال "واسطة" لأن طبيعة العمل [في السيدة زينب] كانت إدارية أكثر. وأضاف P3 أن المفرزة كانت تقع مقابل المقام.

سأل شوستر عن المهام التي تولاها P3. قال P3 إن المفرزة كانت مسؤولة عن حماية المقام وزواره وأمن المنطقة.

سأل شوستر P3 عن الفرع الذي كان يتبع له. قال P3 إنه كان لا يزال يتبع للفرع 295، حيث كانت وثائقه لا تزال هناك.

ذكر شوستر أن P3 قال إنه نُقِل إلى الفرع 300. قال P3 إنه نُقِل في نهاية عام 2012، وكانت مفرزة السيدة زينب تابعة لإدارة الفرع 300، لكنه لم يبق هناك لفترة طويلة. قال إنه أتى في بداية شباط/فبراير 2012 وانشق في شهر رمضان 2012.

سأل شوستر عن الشهر المحدد الذي انشقّ فيه، فقال P3 إنه لا يعرف بالضبط. وأضاف أنه على يقين أنه كان في الثامن والعشرين من الشهر، لأنه لا يزال يتذكر أن الرواتب صُرفت في الثلاثين من الشهر، وكان قد انشقّ قبل يومين من استلام راتبه [بدأ شهر رمضان 2012 في 20 تموز/يوليو وانتهى في 18 آب/أغسطس. لذا، يمكن أن يكون P3 يعني 28 تموز/يوليو، 2012].

طلب شوستر من P3 الاطلاع على صور خرائط جوجل وسأل عمّا إذا كان يتذكر مواقع القبرين الجماعيين 1 و2. أكد P3 ذلك، وقال إنه ذكرهما للشرطة. قال شوستر إنه لم يكن قادراً على رؤية الأرقام وطلب من P3 الإشارة إليها باستخدام مؤشر الليزر. قال P3 إنه لم يُسأل عن القبر الجماعي رقم 2 في الشرطة، وبالتالي لم يضفه إلى الصورة. ثم أشار P3 إلى خربة الورد وقال إن الرقم 2 كان خلفها.

سأل شوستر P3 عمّا إذا كان يتذكر ما قاله للشرطة عن الاتجاه الذي سلكته مجموعة إياد بعد اللقاء. قال P3 إن اللقاء كان تحت الجسر وقال في الشرطة، وكذلك يوم أمس [اليوم السابق]، إن المجموعة ذهبت في هذا الاتجاه [انظر السهم الأسود أدناه].

خريطة القبرين الجماعيين اللذين حدّدهما P3 والوجهة التي قصدتها مجموعة إياد بعد لقاء P3 معه:

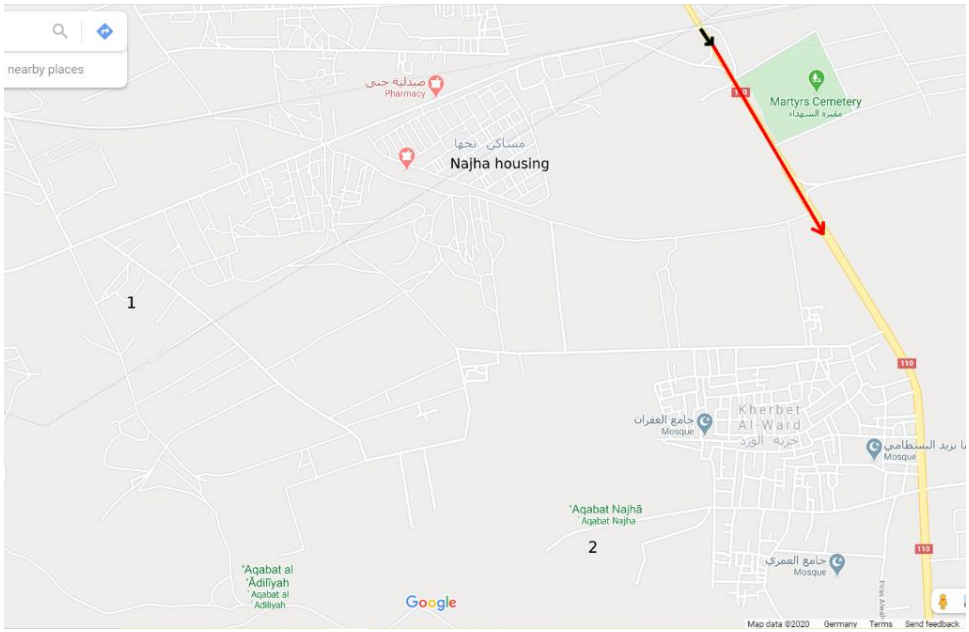

أخبر شوستر P3 أن الاتجاه الذي كان يشير إليه مختلف، وسأله عمّا إذا كانت المجموعة اتجهت نحو الرقم 1. وأكد P3 ذلك.

قاطعته القاضي كيربر وقالت إن P3 أشار في اليوم السابق إلى ذلك الاتجاه [انظر السهم الأحمر أعلاه]، ثم سألت عمّا إذا كانت المجموعة اتّجه جنوباً نحو الرقم 2 أم غرباً نحو الرقم 1. قال P3 إنهم اتجهوا نحو الرقم 1، ولكن عند مفرق الطريق كانت هناك إمكانية الانعطاف والتوجّه إلى الغرب [انظر السهم الأزرق أدناه].

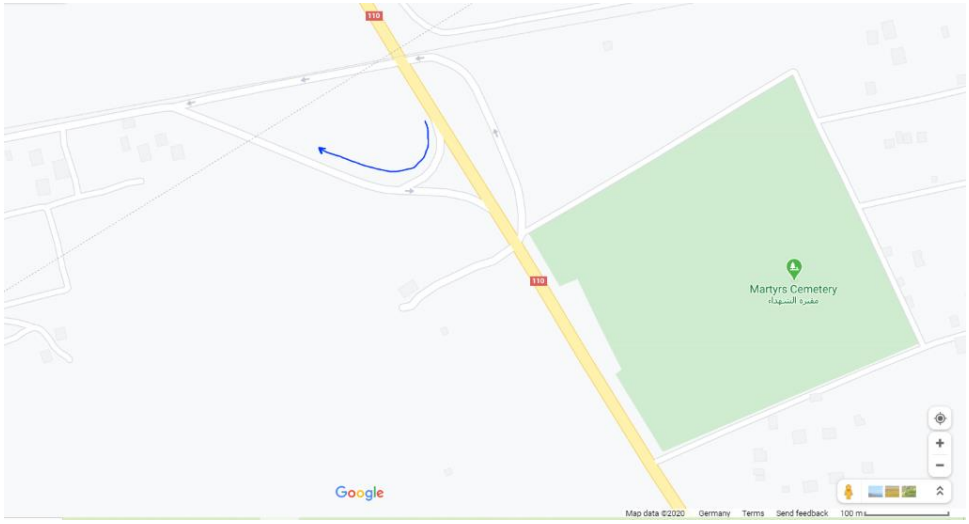

أخبر شوستر P3 أنه أشار إلى الجنوب في اليوم السابق. قال P3 إنه قال إنهم اتّجهوا في ذلك "الاتجاه"، لكنه لم يقصد أنه كان "المسار الذي سلكوه". وأضاف P3 أنه أضاف الأرقام فقط لشرح الصورة وليس الاتجاهات.

سأل شوستر P3 ماذا كانت رتبته الأخيرة. قال P3 إنه كان ملازماً ثانياً عندما انشقّ.

الاستجواب من قبل محامي المدّعين

قال شولتس إن P3 ذكر أنه تعرض لسوء المعاملة، وسأل P3 عمّا إذا كان قد شارك ذلك مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF). قال P3 إنه أثناء إجراءات اللجوء الخاصة به، ذكر أنه تم سجنه/اعتقاله في سوريا. فقاطعه شولتس وقال إنه لم يسأل عن ذلك، وسأل عمّا إذا كان قال إنه تعرض للتعذيب. فذكر P3 أنه قال إنه تعرّض للضرب.

قرأ شولتس قصة من استجواب P3 السابق، حيث ذكر P3 شخصاً، [تم حجب الاسم] ، الذي تم اعتقاله وتعذيبه وإعدامه بسبب انشقاقه. طلب P3 تكرار الاسم فقال شولتس إنه لم ينته. فكررت القاضي كيربر الاسم واستمرت في قراءة أساليب التعذيب التي ورد بأنها تُستخدَم في الفرع 295: الشبح، والماء مع الكهرباء، وقضبان الحديد الساخنة، وجميع الأساليب الأخرى.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان صحيحاً أن المحقق الذي حقّق مع P3 في سوريا أخبره أنهم أرادوا أن يُظهروا له ما يحدث عندما يحاول شخص الانشقاق. قال P3 إن بعض زملائه ورئيس وحدة الاستجواب، إسماعيل شديد، أخبروه بذلك، ثم أخبروه أنه ليس من الواضح أنه [P3] ينوي الانشقاق. قال P3 إنه تعرض للضرب وتم سكب الماء عليه.

قال شولتس إن P3 ذكر أسلوبين للتعذيب في اليوم السابق، لكنه ذكر المزيد للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. قال P3 إنه بعد التعرّض للجولة الأولى من الضرب، ينسى المرء أساليب التعذيب الأخرى.

سأل شولتس P3 إذا كان يعرف علي مخلوف. فقال P3 إن الشرطة سألت عنه وأجاب بأنه من أقارب عائلة الأسد. سأل شولتس عمّا إذا كان لـ P3 علاقة معه، فقال P3 لا. سأل شولتس عمّا إذا كان P3 قد تلقّى تقارير منه.

قاطعت كيربر وسألت شولتس عمّا إذا كان يقصد علي مملوك، فقال شولتس نعم. قال P3 إن علي مملوك هو رئيس إدارة أمن الدولة في دمشق، وكان P3 يوصل البريد إلى مساعدي علي مملوك.

قال شارمر إن P3 أخبر محامي الدفاع أنه كان ملازماً ثانياً عندما انشقّ. قال P3 نعم، وأنه حصل على هذه الرتبة عندما التحق بالفرع 295.

قال شارمر إن P3 ذكر أنه شاهد قوائم بأعداد وأرقام الجثث والمستشفيات وسأله عمّا إذا كان لا يزال لديه ذاكرة بصرية لما شاهده وإذا كان قادراً على إعادة رسمها.

طلب P3 ورقة ورسم مخططاً توضيحياً [فيما يلي إعادة رسم للمخطط]:

إعادة رسم للمخطط التوضيحي الذي رسمه P3 للقوائم التي شاهدها:

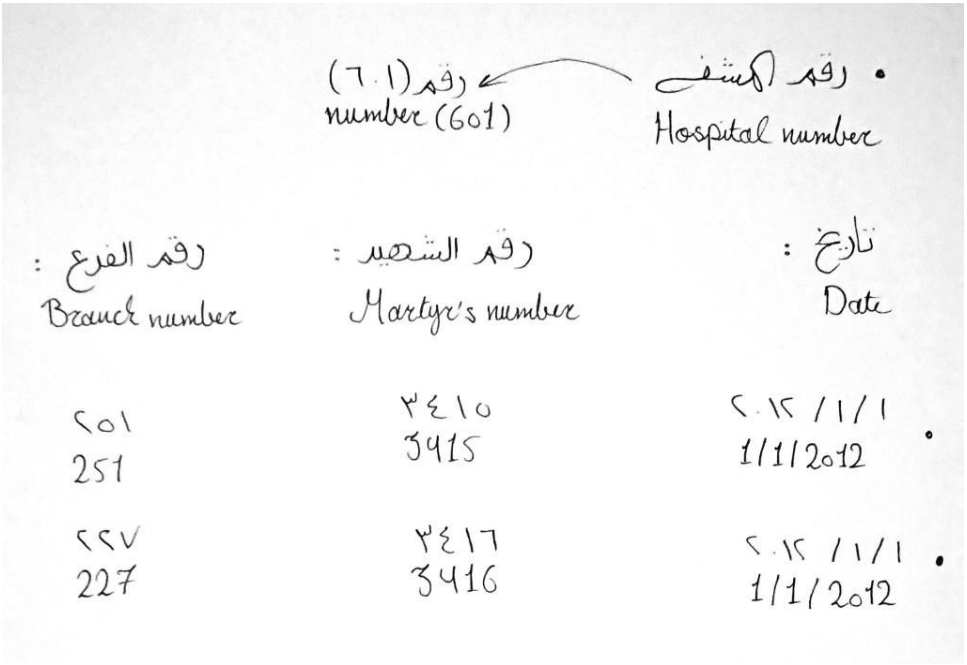

قال P3 إنه كان هناك ختم الطبيب الشرعي وأن تاريخ الوفاة كان على الأرجح هو تاريخ التسليم [للجثة].

سأل شارمر عمّا إذا كان الختم من طبيب شرعي [شخص]. قال P3 إن الختم يشير إلى "الطب الشرعي"، لكنه لم يتحقّق ما إذا كان هناك اسم للطبيب أو القسم الذي عمل فيه الطبيب (لم يكن ينتبه للتفاصيل عندما كان يستلم البريد).

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت كلمة "الطب الشرعي" مكتوبة. قال P3 إنه يجب أن تكون هناك [على الوثيقة].

سأل شارمر عمّا إذا كان الطبيب الشرعي قد وقّع أيضاً على قوائم أخرى تتعلق بالأسلحة والبضائع. فقال P3 لا، وأن الطبيب الشرعي هو موظف حكومي – كما هو الحال في ألمانيا – يوثّق سبب وتاريخ الوفاة.

أخبر شارمر المترجم أنه قرأ "رقم الشهيد" وسأله عمّا إذا كانت كلمة "الشهيد" يمكن أن يكون لها معنى مختلف، ونفى المترجم ذلك.

أخبر شارمر P3 أنه رآه في وقت سابق يرتعش خلال بعض الأسئلة وسأله عن السبب. فقال P3 إنه أراد الاعتذار للقضاة والادعاء العام، لأنه وصل ليلاً إلى كوبلنتس ولم ينم جيداً.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان سبب الوفاة مدوّناً في القوائم. قال P3 إن القوائم لم تتضمن ذلك. أعطى P3 مثالاً على أن أحد أخواله اعتُقِل في عام 2012 واستمر هو وعائلته في متابعته من خلال كل فرع حتى تم إخبارهم أخيراً أن خاله في مشفى حرستا. قال P3 إن خاله كان مريضاً بالسكري وإن عائلته ذهبت لترى كيف سيتم تسليم الجثة والملف. وذكر أنه قيل للعائلة أن توقّع على وثيقة تنص على أنه توفي "وفاة طبيعية". وقال P3 إنه لم يتم تسليم سوى متعلّقات خاله فقط، ولكن ليس جثته. وذكر P3 أنه في السطرين الأولين في بعض الأحيان، "يكتبون" اسم المستشفى ويتبعه سبب الوفاة في السطر الثاني. أحياناً يكتبون "وفاة طبيعية" وأحياناً لا يكتبون شيئاً.

سأل P3 عمّا إذا كان يمكنه أن يذكر شيئاً ما، ومُنِح الإذن. شكر P3 المحكمة وقال إنه سيحضر في أي وقت يتم استدعاؤه.

رُفِعت الجلسة الساعة 12:30 بعد الظهر. ستكون المحاكمة القادمة في 01 تموز/يوليو، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير السادس لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 1 و2 و3 و6 تموز/يوليو، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

[المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا].

(المعلومات الموجودة بين هلالين هي معلومات ذكرها الشهود أو القضاة أو المحامون).

الملخّص/أبرز النقاط

اليوم الخامس عشر للمحاكمة

- **شهد P4 حول تجربته كمعتقل في فرع الخطيب. قال P4 إن عناصر ميليشيا مسلحة اختطفوه، واتُّهم زوراً بقيادة عمليات وحيازة أسلحة. وشهد P4 حول الوضع المعيشي القاسي والوحشي في فرع الخطيب، بما في ذلك الزنازين المكتظة والوصول غير الإنساني إلى الطعام والماء. ووصف التعذيب الذي تعرّض له وشاهده في السجن، بما في ذلك الشَبْح. وتمكن P4 في النهاية من الفرار من المعتقل عن طريق دفع رشوة إلى أديب زيتون، وهو شخص كان يعمل في الفرع 251 وكان P4 يعرفه قبل اعتقاله.**

اليوم السادس عشر للمحاكمة

- **شهد P5، الشاهد الثاني المطّلع في هذه المحاكمة، عن تجربته كسجّان في الفرع 251، حيث ذكر التسلسل الهرمي للفرع. وتعرّف P5 على المتهم أنور في مجموعة صور عُرضت عليه أثناء استجوابه من قبل الشرطة وفي المحكمة. وشهد بأن أنور كان رئيس قسم التحقيق في الفرع 251. وقدّم P5 مخططاً توضيحياً لخريطة الفرع 251 وقدّم معلومات حول القسم 40، مشيراً إلى أن ذلك القسم لديه ميزات وسلطة فريدة للقيام بما يريد القيام به، على الرغم من أنه كان من الناحية الفنية يتبع لقيادة الفرع 251. وشهد بأنه رأى بعض المعتقلين يتعرّضون للضرب، لكنه قال إنه لم يرَ أنور يضرب المعتقلين. وذكر P5 أنه انشق عن الحكومة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الظلم الذي شهده.**

- **شهد مسؤولان من الحكومة الألمانية حول استجواب الشرطة للشاهد P5. ذكر أحدهما أن P5 انشقّ بسبب التعذيب الذي رآه.**

- **تلا خبيب علي محمد، محامي المدّعي، إفادة لمعتقل سابق ادّعى أن المتهم أنور كان له سلطة وصلاحيات داخل الفرع 251. وعلى وجه التحديد، ذكر هذا الشخص أن علي مملوك وبّخ وصفع المتهم أنور لاعتقاله. وحاجج المحامي خبيب بأن هذا قد يتعارض مع رواية الدفاع بأن المتهم أنور افتقر إلى الصلاحيات الرسمية.**

اليوم السابع عشر للمحاكمة

- **استمر استجواب P5. تعرّف P5 على الفرع 251 عبر صور الأقمار الصناعية وقدم مزيداً من التفاصيل عن القسم 40. وقال إن الأفراد الذين يعملون لدى القسم 40 يتم اختيارهم من خلال عملية خاصة. وقال P5 إن وجه المتهم أنور كان مألوفاً له، وشهد بشأن حادثة طلب فيها المتهم أنور من الموظفين التوقف عن ضرب معتقلين. كما ذكر P5 أنه سمع صرخات ألم أثناء عمله في الفرع.**

اليوم الثامن عشر للمحاكمة

- **شهد P6، ابن عم المتهم إياد، الذي كان معتقلاً سابقاً، حول تجاربه وعلاقته مع إياد الذي كان برتبة مساعد. وذكر P6 أنه لم يتعامل كثيراً مع إياد عندما كان طفلاً، لكنه بدأ في التعامل معه أكثر كشخص بالغ. وذكر P6 أنه انخرط سياسياً مع شخصيات المعارضة السابقة والثورة. واعتُقل لمدة عشر ساعات ذات مرة لمحاولته المشاركة في مظاهرة والكتابة عنها على موقع الفيسبوك الذي وصفه أحد المحققين بأنه نشر "أخبار كاذبة". وقال P6 إن المتهم إياد أعلن دعمه للثورة أمام P6 وآخرين، وأعطى مثالاً حذّر فيه إياد شخصاً من أنه سيُعتقل، مما سمح له بالفرار وتجنّب الاعتقال.**

ملاحظات مراقب المحاكمة:

- **كان هناك شعور (بين الجمهور) بأن الأرقام التي ذكرها P4 كانت مبالغ فيها (على سبيل المثال، ذكر أنه رأى 500,000 جثة في سوريا)، لكن P4 ذكر عدة مرات أنها ليست مبالغة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك الكثير من الالتباس حول أبو جعفر الذي تم التعرّف عليه كأحد السجّانين في الفرع 251. وفي مرحلة ما، توقّف القضاة عن السؤال عن هذا الأمر.**
- **نفى P5 رؤية جثة، على الرغم من أن القضاة أخبروه أنه قال إنه رآها في استجوابه من قبل الشرطة. تفاجأ الجمهور بأنه لم يرَ سوى شخص واحد "عاجزً" ولم يرَ أي نساء معتقلات خلال سنتين من الخدمة. لكن إفادات P5 كانت محدّدة بشكل عام وشرح الأمور التي ذُكِرت في جلسات سابقة، مثل تعريف "المتطوعين".**
- **أعرب القاضي فيدنر مراراً وتكراراً عن أنه لا يستطيع فهم كيف لم يجد P6 مشكلة مع خدمة ابن عمته في أمن الدولة، على الرغم من أن P6 وصف مراراً الفروع بأنها "مسالخ بشرية".**

يوم المحاكمة الخامس عشر – 1 تموز/يوليو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 10 أشخاص وأربعة أفراد من وسائل الإعلام. بدأت المرافعات الساعة 9:45 صباحاً، وتأخرت قليلاً بسبب تأخر الشاهد.

شهادة P4

أدلى الشاهد P4، البالغ من العمر 30 عاماً، وهو مختص بتركيب قرميد الأسطح، بشهادته حول تجاربه كمعتقل في سوريا.

اعتقال P4

بدأ P4 بشرح وجهة نظره وتجاربه في سوريا. وذكر أنه "لا وجود للدولة" في سوريا حيث يتعامل المرء فقط مع ميليشيات عسكرية ومافيات.

قال P4 إنه اعتُقِل، واختُطِفت أخته، واعتُقِل شقيقه وقُتِل.

ذكر P4 أن لديه فندقاً في السيدة زينب وحوالي 15-16 منزلاً، لكن تم تدمير جميع الممتلكات التي تخصّه هو وعائلته.

قال P4 إنه اعتُقِل في أول يوم من شهر رمضان 2012 [20 تموز/يوليو]. وذكر أن مسلحين، لا يحملون رُتباً عسكرية، جاءوا (كان معظمهم من الشيعة وأغلبيتهم إيرانيون وأفغان وعراقيون). وقال P4 إنه كان يعيش في منطقة غالبية سكانها من الشيعة العراقيين. وقال إنه عندما اعتُقِل، كان يعرف نصف الأشخاص الذين اعتقلوه لأنهم كانوا يعيشون في نفس المنطقة. وقال إنهم ينتمون إلى الجماعات الطائفية التالية: حزب الله، وعصائب الحق، وأبو الفضل العباس، والزينبيون. وقال P4 إن الجيش السوري كان عبارة عن "ممسحة" [مصطلح مهين] حيث كان يجلب الطعام لهذه الجماعات العسكرية [أي يقوم على خدمتهم].

قبل يوم واحد من اعتقاله، قال P4 إنه كان موجوداً في فندقه. وقال إن ثلاث حافلات وصلت من حمص، وعلى متنها نساء وأطفال من السنّة الذين فرّوا من الحرب. وقال P4 إنهم توقفوا عند الفندق وطلبوا منه مكاناً للإقامة وساعدهم. وقال إنه بعد ساعة من وصول الباصات بدأت المشاكل واختفت أخته.

ذكر P4 "أنهم" داهموا المنطقة في اليوم التالي، وهو أول يوم في شهر رمضان. وقال "إنهم" جاءوا إلى مدخل الفندق وأخذوا [منه] ماءً وطعاماً. وذكر P4 أن هؤلاء الأشخاص هم نفس الأشخاص الذين اعتقلوه بعد ذلك. وكان هناك أكثر من 1,000 مسلح (قال P4 إن الجيش السوري الحر لم يكن موجوداً في تلك المنطقة) كانوا يقفون على الطريق السريع، مقابل الفندق.

قال P4 إنه بعد أن أخذ "هؤلاء" الماء والخبز والطعام، أخبرهم P4 أنه يريد أن يُحضِر والده، وسألهم عما إذا كان يجب أن يذهب معهم أو يسلك طريقاً آخر. قال إنه كان في طريقه إلى والده وكان يمرّ بمشفى الخميني وبساتين وشجرة قطرها مترين. قال P4 "إنهم" بدأوا بقصفه بثلاث قذائف مدفعية، مما تسبب في تبخّر الشجرة بعد 30 دقيقة. وذكر P4 أنهم جاؤوا إليه وأخذوه. وقال P4 إنهم أجبروه على الوقوف أمام الحائط وأطلقوا النار حول الشكل الخارجي لجسمه [لرسم صورة جسمه بالرصاص على الحائط]. قال P4 في تلك اللحظة، بدأ "فيلم" التعذيب [سلسلة الأحداث] من الساعة 9:30 مساءً إلى 5:30 صباحاً، حيث تعرّض للضرب. وقال P4 إنه وُضع بعد ذلك في مخزن أسلحة، والذي اعتقد أنه كان زنزانة، ثم أُخِذ إلى القبو بعد نصف ساعة. قال P4 أن هذا كان عند

مفترق طرق السيدة زينب. قال P4 إنهم بدأوا في جلب المزيد من المعتقلين من الشوارع، تتراوح أعمارهم بين 17 و40 عاماً، ولم يكونوا على صلة بالجيش السوري الحر ولم يكونوا مسلحين.

طلبت رئيسة المحكمة الدكتورة كيربر من P4 إظهار المواقع على الخريطة. قال P4 إنه سار لمدة ساعة حيث تعرض للضرب بالحجارة والحديد والزجاج. وأشار إلى موقع على الخريطة وقال إنه كان فيه أسلحة يمكن أن تمحو سوريا [من الخريطة].

[الإحداثيات 33.434592، 36.347077]

سألته القاضي كيربر عن موقع فندقه، فأشار P4 إلى مشفى الخميني ومنزل السفير الإيراني وموقع فندقه واسمه فندق السيدة زينب. كما عرض P4 مقام السيدة زينب.

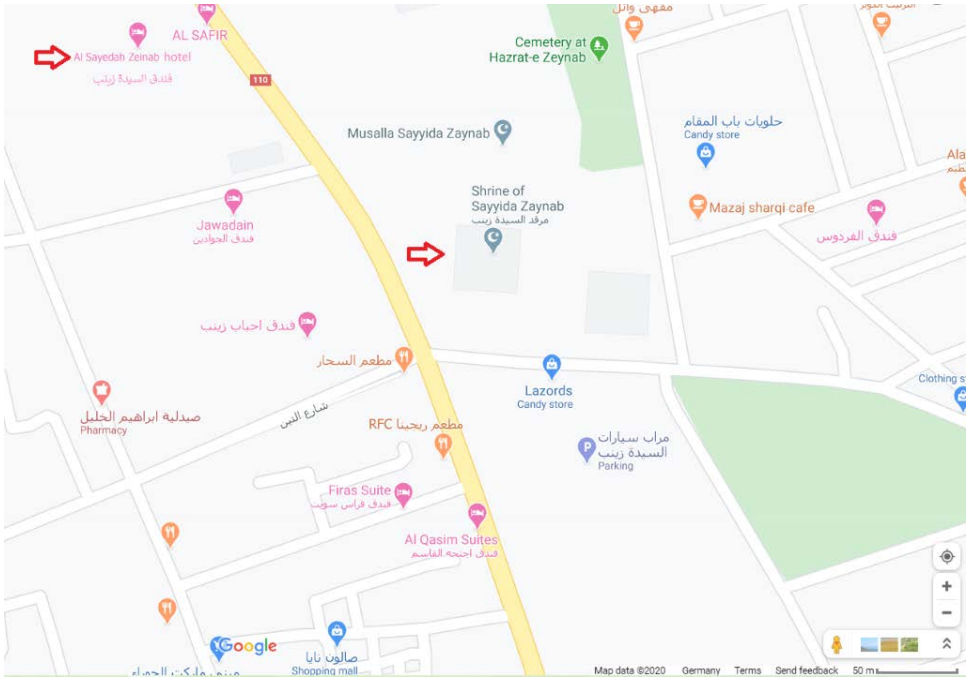

[الإحداثيات 33.445571، 36.338548]

ورداً على أسئلة القاضي فيدنر، قال P4 إن هذا كان في المنطقة الجنوبية من دمشق وأن الشجرة كانت مقابل مشفى الخميني. وأشار P4 إلى موقع منزله.

[لم تُعرض الصورة أدناه في قاعة المحكمة، ولكن ربما كان P4 يعني هذه الشجرة (أمام المستشفى في الصفحة 2). هذه لقطة شاشة من google earth].

استراحة لمدة ساعة.

[الإحداثيات 33.434164، 36.346773]

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المزيد من الناس قد حضروا عندما تم اعتقاله. قال P4 إن العديد من "الأفلام" [الأحداث] وقعت عدا عن اعتقاله. حيث قال P4 إنه كان هناك شيعة يحملون أسلحة وسكاكين وقتلوا أي شخص [يمرّ بهم]؛ قبل أيام قليلة من رمضان، قتل هؤلاء الأشخاص حوالي 450 بالسكاكين والسيوف. قال P4 أيضاً إن طائرة هليكوبتر شنت غارة جوية بثلاثة صواريخ أسفرت عن مقتل 580 شخصاً. وقال إن هذا وقع على مدار ثلاثة أشهر.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد تعرّض للتعذيب أثناء اعتقاله. قال P4 إنه نُقل إلى مفرزة أمن الدولة حيث فقد الوعي لبضعة أيام. قال P4 إنه كان هو ومعتقلون آخرون في غرفة مغلقة، وكانت القوات العسكرية تعود بعد عمليات فاشلة وينفّس الجنود عن غضبهم بالمعتقلين [جسدياً]. قال P4 إنه مكث في المفرزة لمدة خمسة أيام، حيث كان المعتقل يتعرّض للضرب ويتوقفون قبل موته بقليل.

نقل P4 إلى فرع الخطيب

قال P4 إنهم نُقلوا بعد ذلك إلى الخطيب، حيث شعر أنه في مكان مختلف تماماً تحت الأرض، غير قادر على معرفة ما إذا كان الوقت نهاراً أم ليلاً. وذكر P4 أن الأعداد [أعداد المعتقلين] كانت هائلة ولا يمكن تصورها داخل الخطيب. وقال إنه فور وصوله "تم الترحيب بهم" لمدة ساعة بالجلد أو بالكهرباء أو بالدولاب أو بالكابلات أو بالشّبْح. وقال P4 إنه تم بعد ذلك تجريد المعتقلين من ملابسهم وتفتيشهم قبل إرسالهم إلى زنازينهم. وقال P4 "كانوا" يفعلون ما يريدون. وقال P4 إنه لم يشعر بأي شيء، وبسبب الضرب المبرح، كل ما كان يريده هو النوم فقط.

سألت القاضي كيربر عن سبب عدم السماح لهم بالنوم، وقال P4 إنهم اعتقلوا أشخاصاً لتعذيبهم، وليس للسماح لهم بالنوم. وتابع P4 أنه بعد تفتيشهم، سألوا المعتقلين عمّا إذا كانوا يريدون الذهاب إلى الزنازين الداخلية أو الخارجية أو زنازين "24" [لم يشرح P4 المقصود بزنازين "24"]. وكان لكل نوع من الزنازين جو خاص به وعدد مختلف من المعتقلين. وقال P4 إن الزنزانة

الخارجية كانت الأكبر في الفرع وكان سقفها من الحديد. وهكذا، قال P4، يتعرض المرء للتعذيب حتى عندما ينام عندما تضرب حرارة الشمس سقف الزنزانة.

أشار P4 إلى أنه كان يؤتى بمزيد من المعتقلين إلى الزنزانة باستمرار، وأن السجانين لم يأخذوا في الاعتبار أن الزنزانة كانت قد وصلت إلى سعتها القصوى. وقال P4 إنه عندما كان يُقال لمعتقل إنه سيذهب في جولة على "الدولاب"، كان يشعر بالسعادة لأنه كان بإمكانه على الأقل الذهاب للحصول على بعض الهواء خارج الزنزانة.

رداً على سؤال، أوضح P4 أنهم لم يستطيعوا رؤية الشمس في الزنزانة، ولكن لأن السقف مصنوع من الحديد، جعلت الشمس جو الزنزانة شديد الحرارة.

أضاف P4 أنه في اليوم الأول، كان هناك 520 شخصاً داخل الزنزانة؛ كان السجّانون يحصونهم ثلاث إلى أربع مرات في اليوم، وكان يتم إحضار 15 إلى 20 شخصاً بين الحين والآخر. وأضاف أنه لا يمكن تخيّل الأعداد بالداخل وأنه لم يكن هناك مكان للجلوس. وضرب P4 مثالاً للشاحنة التي يراها المرء على الطريق السريع مليئة بالخنازير فوق بعضها البعض، ثم قال إن ذلك هو ما حدث لهم. قال P4 أنه إذا كان الشخص سورياً، فإن كرامته وشرفه وماله ملك للدولة.

أشار P4 إلى وجود أعداد هائلة من الأشخاص داخل الزنزانة وبلغ عددهم ذات مرة 800 شخص. (قال الشاهد إنه كان يرتجف [داخل قاعة المحكمة]). وذكر أنه لم يكن هناك هواء، وكان الناس ينامون فوق بعضهم البعض، وكان بينهم جثث. وأخبر P4 القضاة أن كل هذا كان واقعاً وأخبرهم ألا يفكّروا أنه خيال.

سألت القاضي كيربر عن حجم الزنزانة. قال P4 إنه كان 10 – 12 ضرب 5 أمتار.

تحدّث P4 عن ظروف الغذاء والماء. قال إن الطعام كان قطعة بطاطس مغموسة بالديزل أو مطبوخة بالديزل (لم يكن متأكداً). قال P4 إن الزنزانة الخارجية لم يكن بها ماء وكانوا يشربون من الحمام، لكن الكميات كانت شحيحة. قال P4 إنه كان هناك ستة أشخاص مسؤولين اعتادوا فتح أو إغلاق المراحيض وفقاً لمزاجهم، أو ربما كانت لديهم أوامر، لكن P4 لم يكن يعلم بذلك.

سألت القاضي كيربر كيف عرف أن هذا كان في فرع الخطيب. قال P4 إن أحداً [يبدو أنه أحد السجناء] أخبره بذلك بعد 15 يوماً. قال إنه تأكّد لاحقاً عندما ذهب مرة إلى الاستجواب ووجد شخصاً في الطابق العلوي كان يعرف أنه يعمل في الخطيب.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت لديه فرصة للنظر من النافذة. قال P4 أنه لم يكن هناك نافذة.

سألت القاضي كيربر عن الاستجواب. قال P4 إنه نُقل مرة واحدة إلى مكتب في الممر حيث أجبر المحقق المعتقل على الاعتراف بشيء لم يفعله. قال P4 إنه كان في الطابق العلوي وأنهم تُركوا واقفين في الممر لمدة خمس دقائق تقريباً. وقال إنه كانت هناك جثث على الأرض، ونساء، وثلاثة أطفال معه في الزنزانة الخارجية، ورجل يبلغ من العمر 70 عاماً بعين واحدة ويده اليسرى وساقه اليمنى مقطوعتان.

سألت القاضي كيربر عن عمر الأطفال. قال P4 إن واحداً كان سبعة أو ثمانية، وواحداً كان عشرة والآخر كان ثلاثة عشر أو أربعة عشر. قال P4 توفي واحد أو اثنان منهم لأن أحدهم كان صغيراً وكان يعاني من مشاكل قبل مجيئه إلى السجن. وأضاف P4 أن كبار السن كانوا يجدون صعوبة في التنفس.

سألت القاضي كيربر عن إقامته في الزنزانة الخارجية. قال P4 إنه مكث هناك تسعة أيام قبل نقله إلى الزنزانة الداخلية، وهو الأمر الأصعب. قال P4 إن جدران الزنازين الداخلية كلها مصنوعة من الإسمنت، ولم يُفتح الباب إلا عندما أرادوا أن يأتوا بسجناء إلى داخل الزنزانة. قال P4 إنهم صنعوا فتحة في السقف فوق الباب مزوّدة بمحرّك [مروحة آلية] للسماح بدخول الهواء، لكنها لم تفعل شيئاً. ووصف العرق بأنه مرتفع بمقدار 70 سم. قال P4 إنه مكث هناك حوالي 20 يوماً وكان العدد [عدد السجناء] لا يقل عن 480.

سألت القاضي كيربر عن حجم الزنزانة فقال P4 إنها خمسة أمتار في خمسة أمتار. سألت كيربر كيف يمكن أن تتسّع لهذا العدد من الأشخاص في الداخل. وصفها P4 بأنها تشبه المعكرونة التي يتم طهوها لأن الناس كانوا فوق بعضهم البعض.

رداً على القاضي كيربر، قال P4 إن كل ما يتعلق بالزنزانة الداخلية كان فظيعاً، باستثناء وجود مرحاض. وأضاف، كل أسبوعين كان هناك قطعتين من الصابون للزنزانة بأكملها وكان السجّان يمسح الرأس [السجين] بالصابون ويطلب [السجين] التالي.

رداً على القاضي كيربر، قال P4 إنه لم يكن هناك طعام تقريباً. في معظم الأيام، كانت قطعة بطاطس بنكهة الديزل وكان يُقدم لهم المربّى كل 10 أيام. كان يُقدّم المربّى في طبق مع ملعقتين لـ50 شخصاً. سألت كيربر عمّا إذا كانوا يتشاركون في الطعام، فقال P4 إنهم كانوا يتقاتلون ويضربون بعضهم البعض.

سألت القاضي كيربر عن حالة P4 الصحية في السجن. قال P4 إنه لم يكن قادراً على الرؤية لفترة من الوقت بسبب الضرب. وعُرض عليه الذهاب إلى المستشفى لكنه رفض وكان خائفاً. وأضاف أنه لم يكونوا "هم" من عرض ذلك، ولكن السجناء أخبروه أنهم ذاهبون إلى المستشفى وسألوه عمّا إذا كان يريد أن يأتي معهم. وقال إنهم ذهبوا ولم يعدوا أبداً.

ذكر P4 أنه عندما تم اعتقاله، كان لديه 3,660 ليرة سورية أخذها واحتجزها الضباط [أموال ومتعلّقات ينبغي إعادتها إلى السجناء عند إطلاق سراحهم]. طلب P4 من عسكري في السجن أن يأخذ نقوداً كانت بحوزته كجزء من متعلّقاته وأن يُحضر له مرهما للعين. وقال P4 إن العسكري غادر لمدة ساعة وعاد ومعه مرهم أسود ربما كان شحم سيارات، والذي استخدمه.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان لديه أموال في السجن. قال P4 إن السجناء كانوا يطلبون من القائمين على التعذيب أشياء أثناء الضرب. سألت كيربر عن مكان النقود وقالت إنها لم تستطع أن تفهم أن لديه نقوداً في السجن. قال P4 إنه كان يحمل نقوداً عندما تم اعتقاله، وصادرها السجن منه. وأضاف أنه كما ذكر من قبل، لم يكن يعيش في دولة بل بين عصابات مافيا، وكانوا "هم" [سلطة السجن] يأخذون متعلقات السجناء [لأنفسهم]. عرف P4 أشخاصاً دخلوا السجن ولديهم أشياء مثل السيارات ولكن بعد إطلاق سراحهم، لم يكن لديهم شيء.

قال P4 إنه سلّم ثلاثة هواتف محمولة عندما تم اعتقاله، ولكن أعيد له هاتف واحد عندما أطلق سراحه. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانوا قد أعادوا المال إليه بعد إطلاق سراحه، فقال P4 لا، وإنه لم يحصل سوى على هاتف محمول ومفاتيحه وبطاقة هويته.

سألت القاضي كيربر عن الظروف الصحية المتعلقة بالجِلد. قال P4 إن الزنزانة كانت مغلقة "مثل علبة التونة"، ولم يدخلها هواء أو شمس. وذكر أن البثور كانت تظهر على الجسم ثم تبدأ في أكل اللحم [الجلد]. وأشار إلى وجود تونسي معه في السجن أصيب بهذه البثور في ساقه واختفى أصبع قدمه.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان استجوابه قد تم عندما كان في الزنزانة الداخلية أم الخارجية. قال P4 إن ذلك حدث عندما كان في الزنزانة الداخلية، حيث أخِذ إلى الطابق الثالث. قال P4 إنه تم وضعه في المطبخ واسترق النظر لمدة خمس دقائق من تحت العصابة يُمنة ويُسرة، ورأى العديد من الجثث واللون الأحمر عندما نظر إلى منطقة الزنزانة.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث في المطبخ. قال P4 إنه بقي هناك لنصف ساعة أو ساعة على الأرض في وضعية الانبطاح ولم يُسمح له بالنظر حوله. قال إنها المرة الوحيدة التي شعر فيها بالشمس فوقه، لكنه لم يرها. قال P4 إنه لم يعرف ما كان يحدث، لكنه كان يسمع أصوات قصف. عندما سُئل عمّا إذا كانت النوافذ مفتوحة، قال P4 كان الجو مشمساً.

قالت القاضي كيربر إن P4 ذكر في وقت سابق في استجوابه من قبل الشرطة أنه نظر من النافذة ورأى الأشجار والشارع واستنتج أنه فرع الخطيب. قال P4 إنه تذكر هذا السؤال وذكر أنه أجاب بأنه كان على الأرض، وكانت هناك نافذة ورأى منها الجزء العلوي من المباني في الخارج، لكنه لم يكن قادراً على الوقوف. وتأكد أنه كان في الخطيب لأنه يقع في شارع بغداد بوسط البلد.

كان هناك مزيد من الالتباس حول قيام P4 بالنظر من النوافذ/من خلال النوافذ، لكن P4 أوضح أنه لم يقف بجانب النافذة، بل نظر من خلال النافذة. وصف P4 أنه كان ممدّداً على الأرض، على بعد مترين من النافذة ويداه مقيدتان، لكنه كان لا يزال قادراً على أن يرى من خلال النافذة. وأضاف أن الناس في سوريا يعرفون الأحياء من شكل المباني.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد ذلك. قال P4 إنه مكث هناك حوالي نصف ساعة أو ساعة. قال P4 إنه بدا أن هناك ضابطاً رفيع المستوى بالخارج وبسببه تأخر الاستجواب. بعد ذلك، قال P4 إنه أخِذ إلى محقق يُدعى أبو جعفر، الذي يمكن أن يكون برتبة مقدّم وطلب من P4 الاعتراف بكل شيء. أخبره P4 أنه لم يفعل شيئاً، لكن لا يجوز القول إن أحداً لم يفعل شيئاً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك صلة قرابة بينه وبين الضابط الذي كان يعمل في الفرع والذي كان يعرفه. قال P4 إن ذلك الشخص لم يكن أحد الأقارب المقرّبين، بل هو أحد أبناء العمومة "تربطه به صلة قرابة بعيدة/غير مباشرة" من نفس العشيرة.

سألت القاضي كيربر عن اسمه، فقال P4 إنه لا يعرف. سألت كيربر إذا كان اسمه هو عبد الله السلام، فقال P4 نعم، لكن هذا ليس أبو جعفر [يبدو أن عبد الله السلام يكنّى أيضاً بأبي جعفر، إذاً هناك شخصان يكنّيان بأبي جعفر]. وأضاف P4 أنه لا أحد ينادي الآخر باسمه في الفرع، بل بالكنية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هذا الشخص المذكور أعلاه قد استجوبه أيضاً. قال P4 لا، وأنه بعد ستة أشهر من إطلاق سراحه، ترك ذلك الشخص عمله، ويبيع الآن الفلافل في اسطنبول.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قادراً على نزع العصابة والرؤية من تحتها. قال P4 لا، وإنه كان سيُضرب لو فعل ذلك. كان قادراً على تحريكها قليلاً فقط.

رداً على أسئلة القاضي كيربر، قال P4 إن مساحته [مساحة المكتب] تبلغ حوالي 20 متراً مربعاً وكان هناك مكتب وأريكة وكابلات على الأرض. قال إنه لم ير أي شيء على الحائط، ولم يكن هناك كمبيوتر محمول لكنه رأى شاشة.

سألت القاضي كيربر P4 عمّا إذا قام عبد الله السلام أو أبو جعفر باستجوابه وضربه. قال P4 إنه علم أن أبو جعفر استجوبه، لأن شخصاً جاء أثناء الاستجواب وخاطب المحقق بكنية "أبي جعفر" وطلب منه الحضور لتناول الإفطار.

استراحة لمدة 15 دقيقة

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد الاستجواب. قال P4 إنه عندما دخل المكتب، قال له المحقق أن يعترف بثلاثة أشياء. أخبره P4 أنه لم يفعل شيئاً وأنهم يعرفون كل شيء عنهم أصلاً. قال P4 إنه تعرّض بعد ذلك للضرب لمدة دقيقتين وأجبره المحقق على توقيع ورقة وختم بصمة إصبعه على ورقة فارغة أخرى. ثم قال P4 إن المحقّق ختمها، واستدعى شخصاً أخذ P4 إلى الطابق السفلي، وضربه بالكابل وأخذه في النهاية إلى الزنزانة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الاتهام هو أنه شارك في ثلاث عمليات عسكرية، فأكد P4 ذلك.

سألت القاضي كيربر عن الاستجواب. قال P4 إنه ذكر أسماء أشخاص يعرفهم من قوات الأسد، لكن لم يذكر أسماء من الجيش السوري الحر. قال إنه عُرض عليه شريط فيديو لمظاهرة لأشخاص من حيّه. أخبرهم P4 أنه لا يعرف الأشخاص الموجودين في الفيديو وأنه لم يكن على اتصال بجيرانه، لأنه كان معنياً بعمله فقط. ظلّ P4 يتجنب الأسئلة حتى استدعى المحقق شخصاً [ربّما السجّان] ليأتي، فعرف P4 أن المحقق انتهى منه.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان متهماً بحيازة أسلحة. فأكد P4 ذلك، وقال إنه تم استجوابه مرتين. لقد كتب [المحقق] على الورقة أن P4 كان لديه رشاشات (بي كيه إس) وقاذفة (آر بي جي) ودبابة، بل إنه اتهم بوضع متفجرات في حذائه. وجد P4 ذلك غريباً وأخبره أنه مدني.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك اتهام بحيازة سلاح في ذلك الاستجواب [عندما عُرض عليه شريط فيديو للمظاهرة] فأجاب P4 بالنفي.

سألت القاضي كيربر عمّا كانت الأشياء الثلاثة التي طُلب منه الاعتراف بها. قال P4 إنه طُلِب منه أن يعترف بثلاثة أشياء [طُلِب منه أن يختلق ويعترف بجرائم/تهم].

قال P4 إن الاستجواب استمرّ أقل من ساعة. قالت القاضي كيربر إن P4 قال في استجواب سابق إن الأمر استغرق ساعتين تقريباً، لكن P4 نفى ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قال إن عبد الله السلام استجوبه وقال P4 إنه لا يعرف ما إذا كان هذا الشخص أم شخص آخر. وأضاف P4 أنه بعد إطلاق سراحه أمضى 6 أشهر في البحث عن ذلك الشخص وكان ينتظر في الخارج [خارج الفرع] حتى يخرج أي شخص، حتى يتمكن P4 من الاستفراد به والحصول على إجابات، لكنه لم يستطع، لأنهم كانوا يغادرون العمل في مجموعات.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان يعرف أن قريبه كان يعمل في الفرع قبل اعتقاله. قال P4 لا، وإنه علم بذلك فقط بعد إطلاق سراحه. وأضاف P4 أنه قال في الاستجواب إنه كان يعرف أن قريبه كان في الخطيب وأنه يُدعى أبو جعفر، لكنه لا يعرف ما إذا كان هو نفسه المحقق أبا جعفر.

قال P4 إن عبد الله السلام لم يكن في سوريا، بل في اسطنبول. أخبرت القاضي كيربر P4 أن هذه الإجابة كانت مختلفة عمّا قاله في الاستجواب. قال P4 إنهم أحضروا أثناء الاستجواب سيدة ألمانية تتحدث العربية المكسّرة وأمضوا ساعتين في تنقيح المحضر بعد الاستجواب.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد وقّع على النسخة وأكّد P4 ذلك. وقال P4 إن جميع الأرقام والتقارير التي ذكرها صحيحة وغير مبالغ فيها.

قالت القاضي كيربر إن P4 قال إن ابن عم عبد الله السلام كان في السجن. قال P4 إنه عندما كان في التحقيق ذكر أن عبد الله السلام كان في الفرع. وعندما جاء شخص وقال: "أبو جعفر، تعال لتناول الإفطار"، خطر اسم عبد الله السلام في ذهن P4. لذلك قال P4 "له" [للمحقق] إن ابن عمه كان في الطابق السفلي، وسأل الشخص P4 عن اسم الشخص في الطابق السفلي فقال له P4 "ضياء سلام". ثم أحضر [المحقق] أوراقاً ليوقّعها P4 ودعا السجّان لأخذه إلى الخارج. وقال P4 إنه هو و[تم حجب الاسم] دخلا السجن معاً وخرجا معاً، لكن لم يتم استجواب ضياء.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P4 يتذكر اسم رئيس فرع الخطيب. فأجاب P4 بالنفي، ولكن عندما أخذوه خارج الغرفة، التقى بشخص كان يعرفه في الممر "أديب زيتون". قال P4 إنه كان يعرف ذلك الشخص قبل الاعتقال. حيث كان P4 يعمل في مساكن برزة وكان ذلك الشخص يؤمّن لهم [ربما يعني عائلته] تراخيص البناء. وعندما سمع P4 صوت زيتون، ترك السجّان وركض نحو ذلك الشخص وأخبره من هو. وتعرّف عليه ذلك الشخص، لأنه كان لديهما الكثير من الأعمال بين بعضهما البعض. قال P4 إن ذلك الشخص أخذ P4 إلى مكتبه وأحضر له الطعام. ثم أخذا يتفاوضان على مقدار المال الذي يريده من P4. واتفقا على 10 ملايين ليرة سورية (حوالي 100,000 دولار أمريكي).

عندما طُلب من P4 وصف المكتب، قال إنه يشبه الفيلا وكانت هناك صور لبشار "الكلب" ووالده "الخنزير". طلبت منه القاضي كيربر أن يتجنب ذكر مثل هذه التعليقات.

قال P4 إنه خرج بعد 12 يوماً وذهب إلى فرع آخر. قال P4 إنهم أخِذوا إلى نجها. ربما كانت فيلا وليست فرعاً، وكان هناك طابقان مليئان بالغرف تحت الأرض. قال P4 إنه لم يكن هناك هواء أو ضوء، ووصفه بأنه فيلم رعب جديد مع أناس مرعبين جدد. وأضاف P4 أنها كانت زنزانة كبيرة بها أشخاص شَعْر رؤوسهم ولحاهم أبيض بالكامل. كان جميع المعتقلين هم سجناء قدامى منذ فترات طويلة. لم يُسمح لأحد بالاقتراب من زنزانتهم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P4 قد تعرّض للضرب أو التعذيب في الفرع 251. قال P4 إن الجميع تعرضوا للضرب ولم يَنَم أحد دون أن يُضرب. وقال إنه عندما لم يكن هناك أشخاص لاستجوابهم، كان اثنان – ثلاثة [من السجّانين] يفتحون الباب، ويدخلون إلى الزنزانة ويضربونهم [يضربون السجناء] في الداخل [داخل الزنزانة].

قالت القاضي كيربر إن P4 قال إن طفلاً مات داخل السجن، وأوضح P4 أنه قال أطفال وليس طفلاً.

رداً على أسئلة القاضي كيربر حول الوفيات في الخطيب، قال P4 إن العديد يموتون كل يوم. وأضاف أنه كانت هناك جثث داخل زنزانته وخارجها في الممر. وكان من بينهم 13 شخصاً تُوفوا في الزنزانة التي بصم/وقّع P4 على ورقة تفيد بأنهم توفوا وفاة طبيعية.

سألت القاضي كيربر عن سبب بصمه على ورق الجثث. قال P4 إنه أُجبر على ذلك. قال إنه وسجناء آخرون كانوا يحملون الجثث خارج الزنزانة ليتم أخذها، وكان يحمل آخر جثة عندما تم استدعائه. بصم P4 على 13 ورقة فارغة، وهو نفس عدد الجثث.

سألت القاضي كيربر كيف عرف أنه سيتم تسجيلهم على أنهم توفّوا "وفاة طبيعية" وما إذا كان هناك شيء مكتوب على الأوراق. قال P4 إن الأوراق كانت فارغة ولم يُكتب فيها أي شيء. قال P4 إنهم لم يموتوا من تلقاء نفسهم [أي: لم يموتوا ميتة طبيعية]. كانوا يأتون متوفين من مضايا والغوطة، حيث يتلقون معاملة "خاصة" من التعذيب [في الفرع]. وقال P4 إن صديقه في الزنزانة ضُرب بكابل حديدي على تفاحة آدم/حنجرته وتوفي بعد 10 دقائق. قال P4 إن هذا الشخص لم يكن من ضمن الـ13 جثة.

سألت القاضي كيربر عن عدد الجثث التي كانت على الأرض. قال P4 إنه لم يعدّها، ولكنها كانت أكثر من 10.

سألت كيربر مرة أخرى عن عدد حالات الوفاة. قال P4 إن كثيرين توفوا، وكانوا يجلسون مذعورين من صوت التعذيب. وأضاف أن المرء يمكن أن يُصاب بنوبة قلبية أثناء الجلوس، وأنهم [هو والسجناء] لم يحسبوا الأعداد.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

قال القاضي فيدنر إن P4 ذكر في استجواب سابق أن طفلاً توفي، وطرح أسئلة متابعة. قال P4 إنه كان الطفل الأصغر، حوالي سبع سنوات، وأنه توفي بينما كانوا جالسين عندما كان الطفل في حجر والده. قال P4 "إنهم" أخذوا الطفل للاستجواب حيث مكث هناك لمدة ساعة أو أكثر. وذكر P4 أنهم أعادوه [إلى الزنزانة] وأخذوا الأب الذي تعرّض للضرب وعاد إلى الزنزانة إنساناً مختلفاً. وجلس الطفل في حِجر والده. قال P4 إنه نسي ما حدث بالضبط، ربما نام أو غادر الزنزانة، لكنه استيقظ وسأل عن الطفل، وقيل له إنه "انتهى" ومات. قال P4 إنه لم ير الطفل الميت، لكنه رأى الأب يبكي وقيل له إنه مات. لم يكن يعرف سبب وفاة الطفل. قال إن هذا حدث في الزنزانة الخارجية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P4 قد شاهد الآخرين الذين ماتوا. قال P4 إن كثيرين ماتوا، وعندما كان شخص يموت، لم يكونوا يدركون ذلك، لأنهم عندما كانوا ينامون لم يعرفوا من لم يستيقظ [ومن مات]. قال P4 إن السجناء اعتادوا إخبار السجّانين عندما يموت شخص ما، وكان السجانون يقولون لهم إن ذلك "طبيعي".

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانوا يقومون بنقل الجثث إلى الخارج. قال P4 إنه كان يُطلب منهم وضع الجثث في الممر.

قال القاضي فيدنر إنه لم يكن يطلب أرقاماً محددة وسأل عمّا إذا كان P4 قد رأى حالات وفاة بين الإناث. قال P4 إنه طوال فترة اعتقاله رأى امرأة واحدة حامل ميتة. قال P4 إن هذه المرأة لم تكن من ضمن الـ13 جثة المذكورة سابقاً.

أضاف أن هناك طاقة [أو فتحة] للخدمة في أسفل الباب، كانوا يراقبون من خلالها الممر ويرون الناس. قال P4 إنه لم يُسمح لهم بالنظر من خلال تلك الطاقة. قال P4 إنه كان هناك سجينين بجانب الباب وكانا يأخذان أي شخص كان ينظر ليُضرب بالخارج.

قال القاضي فيدنر إن P4 ذكر في استجوابه أن صديقه تعرض للتعذيب ومات. قال P4 للقاضي أنه ربما كان يقصد [تم حجب الاسم]، إمام مسجد. قال P4 إن عمّ هذا الشخص كان وزيراً. قال P4 إنه أبلغ الشرطة أن [تم الحجب] كان معتقلاً معه وتعرّض للتعذيب. قال P4 إن ذلك الشخص لم يكن صديقاً، بل رفيق زنزانته.

قال P4 إنه على الرغم من عدم قدرتهم على النظر، إلا أنهم كانوا يستطيعون سماع الأصوات – أصوات التعذيب على وجه التحديد.

سأل القاضي فيدنر عن حجم النافذة. قال P4 إنها كانت كبيرة وداخل الزنزانة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P4 رأى التعذيب أو سمعه. أضاف P4 أنه بسبب العدد الكبير [للمعتقلين]، لم تكن هناك مساحة كافية وكانت الزنازين الخارجية سابقاً مغلقة بالحديد. لذلك بقيت النوافذ على الأبواب واستعمل المكان للتعذيب. قال P4 إنه كان يُطلق عليها زنازين خارجية، لأنها كانت موجودة خارج السجن.

قال القاضي فيدنر إن P4 قال إنه "رأى" شخصاً يتعرض للتعذيب. قال P4 إنه رأى ذلك بعينيه وأن المعتقلين كانوا يُعلَّقون مثل الخراف ويتعرضون للتعذيب بشكل جماعي.

قال القاضي فيدنر إن هناك مشكلة فيما قيل للشرطة. قال P4 إنه لا يمكن للمرء أن يحصي كل ما حدث خلال فترة اعتقاله التي دامت 45 يوماً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P4 تقدير عدد حالات الوفاة التي حدثت خلال فترة اعتقاله (قال P4 إنه يريد إظهار شيء ما على الخرائط، لكن طُلب منه الإجابة على السؤال). قال P4 إن الأعداد كانت كبيرة ولا يمكنه تقديرها، لأنهم كانوا يجلبون معتقلين باستمرار. قال إنه متأكد من مقتل نصف المفرج عنهم.

قال القاضي فيدنر إن P4 قال إن حوالي 100 ماتوا. فأكد P4 ذلك. قال ذلك لأنه رأى هذا بنفسه وأخبره به آخرون. قال P4 إنه شاهد 500,000 جثة في سوريا. قال إن منزله كان بجوار مقبرة [تم حجب الاسم] التي كانت صحراء قبل ذلك. وكانت هناك كل يوم جرافة وشاحنة تقومان بالدفن.

رداً على أسئلة حول التعذيب، قال P4 إنه تم استخدام كل الأساليب، من ضرب وشتم وإهانات. قال P4 إنهم لم يستخدموا أيديهم/قبضتهم لأن ذلك لن يؤذي، واستخدموا الكابلات بدلاً من ذلك.

قال القاضي فيدنر إن اسم عبد الله السلام ظهر أثناء استجواب الشرطة وسأل P4 عن مدى صلة هذا الاسم. قال P4 إنه كان محققاً.

سأل القاضي فيدنر إذا كان شخصان قد استجوبا P4. قال P4 واحد فقط. وأضاف أنه قال للشرطة إنه لو استجوبه عبد الله السلام لما اضطر لدفع 10 ملايين ليرة سورية للخروج من السجن، لأن عبد الله السلام كان سيخرجه دون مقابل [لكان بمثابة *"واسطة"* P4].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P4 قد رأى المحقق. قال P4 لا، وأنه كان سيُضرب إذا حاول. قال P4 إن المحقق وقف خلفه. وأضاف P4 أنه لو عرف المعتقلون من يعمل في الفروع، لكانوا [المعتقلين] قتلوهم [المحققين] بعد إطلاق سراحهم.

رداً على الأسئلة، قال P4 إنه مكث في الفرع 251 لمدة 34 يوماً تقريباً. قال P4 إنه ذهب بعد ذلك إلى نجها، حيث بدأت سلسلة جديدة من التعذيب والقتل. وقال إن الماء كان متوفراً لكن لم يكن هناك طعام. قال P4 إنه مكث هناك لنحو ستة إلى سبعة أيام قبل إطلاق سراحه ونقله إلى الخطيب حيث بصم على ورقة. وقد أعيد له هاتف محمول ومفاتيحه، رغم أنه كان بحوزته في الأصل ثلاثة هواتف محمولة و3,600 ليرة سورية عندما اعتُقِل.

سأل القاضي فيدنر كيف كان مظهره عندما أطلق سراحه. قال P4 مثل الميكروفون.

سأل القاضي فيدنر كيف سلّم P4 المال. قال P4 إنه بعد 3 أيام من إطلاق سراحه، ذهب بنفسه وسلمه إلى ذلك العميد؛ ذهب إلى منزل ذلك الشخص في [تم الحجب].

استراحة لمدة ساعة.

طرح القاضي فيدنر أسئلة تتعلق بالشَّبْح. قال P4 إن المرة الأولى التي تعرّض فيها للشّبْح كانت في السيدة زينب واستمرت لمدة خمس إلى ست ساعات. وقال P4 إنه تعرض للضرب والجلد في الخطيب فقط. قال P4 إن كثيرين آخرين تعرّضوا للشّبْح؛ بعضهم من اليدين والبعض الاخر من القدمين وبعضهم باستخدام الدولاب. وتعرّض شخص من مضايا للضرب على قدميه حتى انتفختا بشدة [وصفها P4 بيديه].

سأل القاضي فيدنر كيف علم P4 بوجود الشّبْح في فرع الخطيب. قال P4 إن السوريين يعرفون فروع المافيا وطرق التعذيب الموجودة هناك. وبشكل أكثر تحديداً، قال P4 إنه شاهده، وكان معه سجناء تعرّضوا للتعذيب بالشّبْح. قال P4 إنه عندما كان يذهب للخارج ليُعذَّب، كان يرى الناس على الأرض وكان بعضهم معلّقاً. وبسبب الأعداد الهائلة، كان كل خمسة إلى ستة [يُعلَّقون] معاً [في نفس المكان]. سأل القاضي فيدنر عن الجزء الذي تم تعليقهم منه في جسمهم، فقال P4 من أيديهم بالأصفاد أو الكابلات وكانت اليدان تبقيان مرفوعتين لمدة 13-14 ساعة. قال P4 إنهم كانوا يُعلّقون على الحائط مثل "الغسيل". وأضاف P4 أن الشخص الذي كان يُعلّق من قدميه يتم التعرّف عليه [من قبل السجناء]، لأن ساقيه كانتا زرقاوين وكبيرتين مثل الشاشة [جهاز العرض].

قال القاضي فيدنر إن P4 قال كان أشخاص يموتون كل يوم وأكد P4 ذلك.

استجواب من قبل محامي المدعي والقاضي فيدنر

قال أندرياس شولتس، محامي المدعي، إن P4 ذكر "بالوعة البشر/Menschen-Spülen" أثناء استجوابه من قبل الشرطة وطلب من P4 توضيح ذلك. قال P4 إنه لم يفهم. قال إنه سُئل عمّا يعرفه عن الخطيب، فأجاب بأنه مسلخ بشري، حيث من المعروف أن أي شخص يدخل السجن لن يخرج منه على الأرجح.

سأل باتريك كروكر، محامي المدّعي، P4 كيف تم تفتيشه. قال P4 إنهم خلعوا عنه جميع ملابسه، حتى ملابسه الداخلية وأجبروه على الجلوس على الأرض. وقال "إنهم" كانوا يضعون أيديهم بين الأرداف للبحث عمّا إذا كان أحد المعتقلين يخفي شيئاً مثل شفرة الحلاقة.

سأل المحامي كروكر عن تجربة P4 النفسية وما إذا كان قد تحدث إلى طبيب نفسي. قال P4 إنه لم يحدث شيء لحالته النفسية، لكنه لا يستطيع النوم في الليل. توقف P4 قليلاً ثم قال إنه لم يكن يعرف الكحول في سوريا، لكنه حالياً يشرب بشكل يومي.

سأل المحامي كروكر عمّا إذا كان هذا السلوك مرتبطاً بما تعرّض له أثناء الاعتقال. قال P4 بالتأكيد، وأضاف أنه لم يتمكن من التعامل مع أسرته لمدة 14 يوماً بعد إطلاق سراحه. طلب P4 من [كروكر/المحكمة] أن يتخيلوا أنه ذهب إلى المرحاض مرتين فقط خلال فترة اعتقال استمرت 45 يوماً. قال إنه كان يزن 100 كيلوغرام قبل اعتقاله، لكن كان وزنه 46 كيلوغراماً عندما أطلق سراحه. قال P4 إنه تغير تماماً وأصبح شخصاً مختلفاً.

سأل المحامي كروكر عن إفادة P4 السابقة بأنه كان يرتعش، وسأل عمّا إذا كان هذا يحدث كثيراً. قال P4 إن هذا يحدث عندما يشعر بالدوار. وأضاف أنه عندما يكون وسط 50 شخصاً، كما هو الحال في قاعة المحكمة، لا يمكنه الجلوس [البقاء]. قال إنه لم يكن قادراً على المشاركة في دورة لغة لأنه لا يستطيع الجلوس بين الكثير من الناس وعلى الرغم من وجود العديد من العرب الذين يعيشون في منطقته، إلا أنه لم يستطع تكوين صداقات. وأضاف أنه في العمل المكون من ثلاثة أشخاص، يبقى دائماً وحده. قال P4 إنه إذا غضب وأراد أن يضرب شخصاً ما، فإنه لا يتوقف حتى يرى اللون الأحمر (الدم).

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P4 بأنه سلّم أموالاً إلى أديب زيتون، وسأله عمّا إذا كان يعرف منصب أديب في الفرع 251. قال P4 إنه كان يعرف رتبته فقط. وذكر P4 أنه لم يكن يعرف من قبل مكان عمل أديب ورآه بالصدفة فقط.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P4 قد سمع من معتقلين آخرين أن أديب كان هناك. قال P4 إنه لم يسأل، وأضاف أن أي شخص ليس علوياً أو شيعياً لا قيمة له.

قال القاضي فيدنر إن P4 قال سابقاً إن أديب كان يعطي أوامر من وقت لآخر، وإن أديب كان يُخاطَب بلقب "معلّم". قال P4 إنه خلال الاستجواب لم يكن يعرف ما إذا كان يعمل في الخطيب أم في القسم 40، وأضاف أن جميع الفروع مرتبطة ببعضها البعض.

سأل القاضي فيدنر كيف عرف P4 أن أديب كان موجوداً دائماً أيام الثلاثاء والخميس، بينما لم يره P4 سوى مرة واحدة فقط. قال P4 إنه في يومي الثلاثاء والخميس كان هناك "أعاصير وزلازل" [كان التعذيب يزداد، وكانت حوادث كبيرة تقع في الفرع وكان الجميع في حالة تأهب]. ورداً على سؤال آخر من فيدنر، قال P4 إنه عندما كان يتم أخذ معتقل للضرب ثم إعادته، فإن ذلك المعتقل يخبر السجناء بما رآه وسمعه. ومما قاله هؤلاء المعتقلون، ذكر P4 أنهم ألمحوا إلى وجود مسؤول رفيع المستوى في هذين اليومين.

سأل القاضي فيدنر كيف عرف P4 أنهما كانا يومي الثلاثاء والخميس على وجه التحديد. قال P4 إنهم تعرّضوا في هذين اليومين لمستويات أعلى من التعذيب. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تسعة سجّانين للتعذيب في هذين اليومين (مقارنة باليومين أو الثلاثة العادية). قال P4 إن هذا كان من تجربته، وأضاف أنه إذا أراد مشاركة ما حدث في هذه الأيام تماماً بنفس الطريقة التي عاش بها خلالهما، فسوف يسقط مغشياً عليه [ربما كان يعني أنه لا يستطيع أن يعيش تلك اللحظة مرة أخرى].

تساءلت الدكتورة آنا أوميشين، محامية المدعي، عمّا إذا كانت هناك زيادة في عدد الجثث بين عامي 2011 و2012. قال P4 إنه كل يوم، كان هناك حفر وشاحنات يمكن أن تكون قادمة من الفروع. قبل اعتقاله، قال P4 إنه اعتاد رؤية ذلك لأنه كان يحدث على الطريق المؤدي إلى منزله وأمام منزله. وبعد إطلاق سراحه، قال إنه لم يعد قادراً على رؤية ذلك لأنهم بنوا جداراً. ولكن قال P4 إنه كان بإمكانه رؤية الجرافة وهي تعمل والشاحنات (أحياناً مدنية وأحياناً عسكرية)، لأنها كانت تدفن الأشخاص الذين قتلوا في الحرب. قال P4 إنه قبل آذار/مارس 2011، كان يُسمح للمدنيين بالدخول، لكن هذا تغير بعد أيلول/سبتمبر 2012.

رداً على الدكتورة أوميشين، أكّد P4 أن المترجمة في استجوابه من قبل الشرطة كان تتحدث العربية المكسّرة وأنه لم يكن يفتقر للنوم ولم تكن الرحلة شاقة إلى مركز الشرطة قبل استجوابه حيث كان المركز قريباً من منزله.

رداً على سؤال من الدكتورة أوميشين، أكد P4 أنه يعاني من اضطراب في النوم، وقال إنه نام في الساعة 03:30 صباحاً واستيقظ في الساعة 05:00 صباحاً قبل الإدلاء بشهادته اليوم.

سألت الدكتورة أوميشيناوميشين عمّا إذا كان قادراً على التركيز أثناء الاستجواب من قبل الشرطة، فقال P4 نعم ولكن الاستجواب بدأ في الساعة 8:00 صباحاً وانتهى في الساعة 6:00 مساءً.

شهد P4 أنه في الزنزانة الخارجية، كان هناك ثلاثة أشخاص في دورات المياه وثلاثة عند الباب. قال إن هؤلاء الأشخاص مثل الأمن حيث كان المسؤول عن التعذيب يأتي كل ساعة ويطلب أشخاصاً ليجلدهم. قال P4 إن السجناء كانوا يخشون هؤلاء الأشخاص الستة، لأن هؤلاء الستة كانوا يتعاملون مع المسؤول عن التعذيب. كانوا يتناولون طعاماً مختلفاً وكانوا يحصلون على سجائر. وقال P4 إن ثلاثة من الستة كانوا قادة في الجيش السوري الحر.

سأل محامي المدعي شولتس عن المعتقلين القدامى والجدد. قال P4 إن السجناء الجدد كانوا يشعرون بالخوف لأنهم لم يكونوا يعرفون ماذا سيحدث معهم. قال إنه عندما كان نزيل جديد يدخل الزنزانة، كان يرى سجناء لا يشبهون البشر لأن أجسادهم كانت أشبه "بالفسيفساء"، حيث تعرضت أجسادهم للكيّ بالسجائر والطعن بالأقلام [مليئة "بالألوان" والإصابات]. قال P4 إنه لا يوجد لدى المعتقلين طاقة ليقاتلوا بعضهم البعض؛ اعتاد المعتقل على دخول الزنزانة مكسوراً وكل ما يريده هو النوم فقط.

سأل خبيب علي محمد، محامي المدعي، عمّا إذا كان هناك إساءة جنسية للإناث. قال P4 إنه اعتاد سماع أصوات نساء في الممر، لكنه لم يكن يعرف ما الذي كان يحدث معهن. سأل خبيب عمّا إذا كان قد أبلغ أحد عن اغتصاب، فقال P4 إن هذا الشيء لم يحدث أمامهم، وإن الإناث لم تسجن مع الذكور.

سأل خبيب، محامي المدعي، ما إذا كان هناك سوء معاملة جنسية للذكور. فأكّد P4 ذلك، رغم أنه لم يره.

قال P4 إن أخته اعتُقلت أيضاً في أمن الدولة بكفر سوسة. وقال إنها أطلق سراحها بعد ثلاثة أشهر وعادت إلى المنزل مدمنة على الكوكائين.

سأل خبيب، محامي المدعي، عمّا إذا كان قد شاهد ذلك أم أنه يفترض أنه كان هناك سوء معاملة جنسية للذكور. قال P4 إنه لم يكن افتراضاً وأن جميع الشهادات موثقة ومقاطع الفيديو موجودة على اليوتيوب. وأضاف P4 أنه قيل له ذلك عندما أطلق سراحه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P4 رأى بنفسه المرأة الحامل في الممر. أكّد P4 ذلك وقال إنه رآها ميتة على الأرض، عندما كان ذاهباً للاستجواب.

طلب الدفاع استراحة وتم أخذ استراحة لمدة 15 دقيقة.

لم يكن لدى الدفاع أي أسئلة.

استضاف الناشط خالد بركة، بالتعاون مع مبادرة "تبنَّ ثورة" و"حملة من أجل سوريا" و"عائلات من أجل الحرية" و"المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان"، فعالية خارج قاعة المحكمة. فيما يلي بعض الصور (نوافذ المبنى الظاهر في بعض الصور هي نوافذ قاعة المحكمة التي تجري فيها المحاكمة):

يوم المحاكمة السادس عشر - 02 تموز/يوليو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 12 شخصاً وثلاثة أفراد من وسائل الإعلام. بدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة P5

يُدعى الشاهد P5، [تم حجب الاسم] ، 37 عاماً، وهو خرّيج هندسة وعاطل عن العمل حالياً.

الاستجواب بشأن خلفية P5 والفرع 251

شهد P5 حول خلفيته وخدمته العسكرية في سوريا. قال إنه درس الهندسة في [تم حجب المعلومات] وعمل مدرّساً ثم بدأ خدمته العسكرية في أيار/مايو 2010. قال إنه أكمل تدريبه من حزيران/يونيو إلى تشرين الثاني/نوفمبر، ثم نُقل إلى "الفرع الداخلي" [هذا هو الاسم الأكثر دقة والاسم الرسمي لفرع الخطيب/251. كانت هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها شخص في المحكمة إلى الفرع بهذا الاسم] حيث مكث حتى انشق في 5 آب/أغسطس، 2012. قال إنه انشق لأسباب عديدة، منها الظلم القائم الذي شهده والذي لم يستطع فعل أي شيء إزاءه. قال إنه من الأفضل أن يبقى المرء بعيداً عن المشاكل.

سألت القاضي كيربر عمّا فعله P5. قال P5 إنه شخصياً لم يتورّط في المشاكل، لكن المعتقلين عوملوا بوحشية وضُربوا. قال P5 إنه لم يستطع هو وزملاؤه فعل أي شيء حيال ذلك، لذلك قرروا الفرار.

سألت القاضي كيربر عن طبيعة عمله في الفرع. قال P5 إنه يريد ذكر بعض الأحداث. قال إنه عندما حدثت المظاهرات، كان الناس يتعرضون للضرب ويُقتادون إلى السجن. قال P5 إنه كان يرى معتقلين يخرجون من المركبات ويتعرضون للضرب المستمر حتى دخولهم السجن. قال إن ساحة الفرع قريبة من السجن.

أثار هانز لينكه، محامي المتهم إياد، المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO) [التي تتناول حق الشاهد في رفض الإجابة عن الأسئلة إذا كانت إجابته تعرّضه لخطر الإدانة]. وافق المدعي العام كلينجه على ذلك وأبلغت القاضي كيربر الشاهد بهذا التذكير.

خاطب P5 القاضي كيربر قائلاً إنه أراد أن يقول إنه يشعر بالقلق على عائلته في سوريا وليس على نفسه، حيث يذهب بعض أفراد عائلته في سوريا إلى مناطق سيطرة النظام، مما قد يسبّب لهم المشاكل. قالت القاضي كيربر إنه لا يزال يتعيّن عليه أن يقدّم معلومات.

سألت القاضي كيربر عن مدة الضرب وما هي الأدوات المستخدمة. قال P5 إن الضرب يستمر في بعض الأحيان نصف أو ربع ساعة. قال إن الأمر يعتمد على الوقت الذي اعتاد الضابط المسؤول القدوم فيه للسماح للمعتقلين بالدخول، وإن الضرب تم من قبل عناصر السجن. وعندما سُئل عمّا إذا كان الضرب يستمر لمدة أربع ساعات، قال P5 إنه يمكن أن يحدث ذلك، لكن بشكل عام كان أقل من ذلك. قال P5 إن المدة تعتمد على الضابط. وشهد P5 أنه تم استخدام الهراوات العادية والكهربائية [الصاعقة] أكثر من مرة. قال P5 إنه عرف أن الهراوات كانت كهربائية لأن المعتقل يسقط أرضاً بمجرّد وضعها على الجسم.

سألت القاضي كيربر عن المعتقلين الذين كانوا ينزلون من الحافلات. قال P5 إن المعتقلين كانوا يخرجون وقمصانهم على وجوههم حتى لا يروا أي شيء إلى أن يصلوا إلى الفرع. وأضاف أنهم كانوا يتعرضون للضرب باستمرار منذ لحظة اعتقالهم حتى وصولهم إلى ساحة الفرع. قال P5 إنهم كانوا يتعرضون للضرب في كل مكان محتمل من الجسم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد رأى ما حدث داخل السجن وإذا كان قد سمع شيئاً. قال P5 إنهم كانوا يسمعون أصوات السجناء حيث كان هناك قبو ونوافذ صغيرة مقابل الساحة. قال P5 إنه كان يسمع أصوات صراخ مرتفعة وأصوات أشخاص يتعرضون للتعذيب. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد تعرّف على بعض الكلمات، فقال P5 إن الصراخ كان في الغالب أصوات ألم ومعاناة.

سألت القاضي كيربر عن التسلسل الهرمي للفرع 251. قال P5 إن توفيق يونس كان رئيس الفرع، وكانت هناك أقسام تتبع للفرع. ولدى سؤاله عن الأسماء الأخرى ذكر P5 ما يلي: المقدم كمال، رئيس قسم الأديان؛ والمقدم أحمد، رئيس قسم الاقتصاد؛ والعميد محمد رئيس قسم الأحزاب [الأحزاب السياسية]؛ والمقدم باسل، رئيس قسم الإعلام والجامعات (الذي نسيه P5 أثناء استجوابه، لكنه تذكّره لاحقاً)؛ والعقيد أحمد، رئيس قسم الاتصالات.

سألت القاضي كيربر عن الأشخاص الذين تعرّف عليهم P5 في مصفوفة الصور أثناء استجوابه عام 2018، فقال P5 العقيد أنور رسلان. قال P5 إنه يعرف المتهم أنور منذ الوقت الذي خدم فيه في الفرع. سألت كيربر عن رتبة أنور، فقال P5 إنه كان برتبة عقيد، ثم عميد. شهد P5 أن أنور كان دائماً موجوداً أثناء خدمة P5.

سأل القاضي فيدنر عن منصب المتهم أنور، فقال P5 إن أنور كان رئيس قسم الاستجواب. وسأل فيدنر عمّا إذا كان هناك ضابط مع أنور فقال P5 إن نائب رئيس القسم كان الرائد عبد المنعم.

سأل القاضي فيدنر عن القسم 40. قال P5 إنه كان يتبع لإدارة الفرع الداخلي [الفرع 251] وكان العقيد حافظ مخلوف رئيس ذلك القسم.

طرح القاضي فيدنر مزيداً من الأسئلة عن المتهم أنور. قال P5 إن كل من خدم في الفرع يعرف أنور، وأكد P5 أن الشخص الجالس على يمينه في قاعة المحكمة هو أنور. قال P5 إن أنور كان عقيداً. قال P5 إن أي شخص يعرف أن رئيس قسم التحقيق لديه مسؤوليات في السجن. وعندما سُئل عمّا إذا كان أنور يقوم بالاستجواب، فأكد P5 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عن مهام P5. قال P5 إنه كان ضابط صف مسؤول عن الحرس [الأمن] وكان عنصراً في الحرس. وقال إن مهمتهم كانت مراقبة الفرع. وأضاف أنهم يعرفون الضباط في الفرع وكانوا يرون المعتقلين عند وصولهم. قال P5 إنه لم يدخل السجن، لكن زميله دخله وأخبر P5 بمدى سوء معاملة المعتقلين.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الضرب الذي تم في الفناء الخارجي قد تم تنفيذه بأوامر، أو إذا قام عناصر السجن بذلك بمحض إرادتهم. قال P5 إنه فيما يتعلق بعناصر الفرع، فقد كان "المتطوعون" [الذين شرح P5 عنهم لاحقاً في شهادته] هم الذين اعتادوا ضرب المعتقلين دون وجود ضابط. قال P5 إنه عندما يصل الضابط كان يأمر بإحضار المعتقلين إلى السجن. وأضاف P5 أن الضباط يكونون في المنزل ليلاً أو في الصباح الباكر، لذلك كان المعتقلون الذين يصلون في ذلك الوقت يتعرضون للضرب حتى وصول الضباط إلى السجن.

سأل القاضي فيدنر عن أسماء الضباط. قال P5 إن الضباط المسؤولين عن السجن هم رئيس قسم الاستجواب ونائبه. سأل فيدنر عمّا إذا كان P5 يعني أنور وعبد المنعم (على التوالي)، وقال P5 نعم. قال P5 إنه لم يرَ ضباطاً آخرين.

قال القاضي فيدنر إن P5 ذكر كمال أثناء الاستجواب. قال P5 إن هذا كان صحيحاً، لكنه لم يكن على صلة بالمعتقلين. وذكر P5 أنه في استجواب الشرطة، قال إن المقدم كمال كان يتواصل مع رجال الأمن عبر جهاز اللاسلكي عندما كان الناس يذهبون إلى المظاهرات، لكن P5 لم يقل إن كمال على صلة بالسجن.

استجواب بشأن المتهم أنور

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P5 قد رأى ضابطاً يضرب معتقلين بنفسه. قال P5 إنه رأى فقط المقدّم باسل يفعل ذلك. وسأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد قال إن المتهم أنور ضرب معتقلين. قال P5 (حقيقة) لا.

سأل القاضي فيدنر عمّا كان يفعله المتهم أنور عند وصوله. وذكر P5 أنه تم إحضار أشخاص من دوما وحرستا وتعرّضوا للضرب. قال إنه عندما جاء العقيد أنور، منعهم من الضرب وأمرهم بإدخال المعتقلين لبدء الاستجواب. قال P5 إنه لا يعرف ما حدث للمعتقلين فيما بعد.

سأل القاضي فيدنر ماذا قيل لـP5 حول ما حدث مع المعتقلين. قال P5 إنه صراحة نسي أشياء كثيرة منذ مجيئه إلى ألمانيا، لكنه سيحاول أن يتذكر. وكرّر فيدنر السؤال، وقال P5 إنه لا يعرف.

سأل القاضي فيدنر كيف كان المتهم أنور كقائد (إذا كان قاسياً، على سبيل المثال). قال P5 إنهم عندما كانوا يقفون في الخارج [خارج الفرع]، كان أنور هو الشخص الوحيد الذي اعتاد على تحيّتهم بصفتهم حرسا من رتب أدنى. قال P5 إن هذه كانت طريقة تعامل أنور معه، لكنه لا يعرف كيف كان يعامل أنور المعتقلين.

قال القاضي فيدنر إن P5 ذكر سابقاً أن المتهم أنور كان يتظاهر بأنه جيّد أمام P5 وزملائه. قال P5 إنه قال الشيء نفسه للتو، إنه لا يعرف كيف كان أنور يعامل المعتقلين.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان من الممكن أن المتهم أنور لم يكن على علم بما كان يحدث في الفرع. قال P5 إنه ذكر هذا من قبل وسيكرره: إن رئيس القسم [يعني أنور] كان على دراية بكل شيء بالتأكيد، لكن رئيس الفرع [يعني توفيق يونس] كان مسؤولاً عن كل شيء.

سأل القاضي فيدنر عمّا يعرفه المتهم أنور عن السجن والاستجواب. قال P5 "تعذيب أو *شو بصير*" لكنه لم يكن متأكداً 100% لأن رئيس فرعه (توفيق يونس) كان قاسياً. قال P5 إن الاستجواب كان يتم من قبل ضباط، وهي معلومات سرية لا يمكن لأحد أن يطّلع عليها. قال P5 إنه حتى لو لم يره بأمّ عينيه، فقد كان من المعروف بين زملائه أن الضباط هم من أجروا الاستجواب وليس الرتب الدنيا.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان للفرع الداخلي أسماء أخرى وطلب تفاصيل عن الفرع. قال P5 إن الخطيب و251 وربما الميسات سابقا كانت أسماء معروفة للفرع. وقال P5 إنه فرع أمني تابع للمخابرات العامة. وقال إنه خلال الثورة، كان كل فرع مسؤولاً عن منطقة من دمشق، وكان الفرع الداخلي مسؤولاً بشكل عام عن دوما وحرستا والغوطة الشرقية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان نشاط الفرع قد زاد بعد الثورة. وأكد P5 ذلك، وقال إن عدد العناصر كان بين 80 – 100 شخص قبل الأحداث [الثورة] وتضاعف العدد بعد ذلك، حيث تم استدعاء جنود الاحتياط.

سأل القاضي فيدنر عن الوقت الذي شهد فيه حالات الضرب. قال P5 بعد الثورة، لكنه لا يتذكر. قال إنه يعتقد أن ذلك كان في أواخر عام 2011.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك تغيير في عدد المعتقلين وما الذي تغير في الفرع. قال P5 إنه لم يكن جميع المعتقلين في الفرع 251، حيث توجد أقسام أخرى مثل القسم 40 في دوما [إما يعني أن القسم 40 كان مسؤولاً عن تنظيم دوما أو هناك فرع من القسم 40 في دوما]، وفي السيدة زينب، وفي الزبداني، وكلها تتبع إدارياً للفرع الداخلي. وقال P5 إنه لا يعرف ما إذا كان لدى القسم 40 سجن، لكنه رجّح أن يكون هناك سجن لأنه فرع أمني.

سأل القاضي فيدنر عن وقت اعتقال هؤلاء السجناء، فقال P5 إن السجناء في قسم مكافحة الإرهاب اعتُقِلوا قبل الثورة.

طلب القاضي فيدنر تفاصيل حول سجناء الفرع 251. قال P5 إنهم من دوما وحرستا والميدان وسقبا وحمورية. وذكر أن كل ذلك يسمى بالغوطة الشرقية. وشهد P5 أنهم اعتُقِلوا بسبب المظاهرات في بداية الثورة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الفرع 251 مسؤولاً عن الاعتقال. قال P5 إن الأمر يعتمد على المكان الذي نُقل المعتقلون إليه (إذا تم إحضار المعتقلين إلى الفرع 251، فعندئذ يكون عناصر الفرع هم من اعتقلوهم. وإذا نُقِل المعتقلون إلى القسم 40، فسيكون عناصر ذلك القسم هم المسؤولين عن الاعتقال).

سأل القاضي فيدنر عن القسم 40. قال P5 إنه عندما كان هو وآخرون في التدريب، جاء شخص لاختيار أشخاص للعمل في القسم 40. وقال إن هؤلاء الأشخاص المختارين لديهم خصائص جسدية محددة وينبغي أن تكون خلفيتهم (وخلفية عائلتهم) نظيفة. وقال إنه إذا كان كل شيء على ما يرام، فسيتم اختيار الشخص. قال P5 إنه لم يكن يعرف ما هي مهام هؤلاء الأشخاص الذين تم اختيارهم، لأن ذلك لم يكن قسمه. قال القاضي فيدنر إن P5 ذكر في وقت سابق في الاستجواب أن عناصر من القسم 40 كانوا يأتون ويعملون معهم في الفرع 251، وأنه لم يُسمح للناس بالتجمع في المساجد وفي الميدان. وأقرّ P5 بذلك.

طلب القاضي فيدنر من P5 توضيح المقصود بـ"المتطوعين". قال P5 إنه لم يكن يتم اختيار "المتطوعين". قال P5 في سوريا هناك مجموعتان: الأولى هي الخدمة العسكرية الإلزامية والثانية هي "المتطوعون"، وهم الأشخاص الحاصلون على شهادة الثانوية العامة، الذين يكملون التدريب. قال P5 يتم توزيع هؤلاء "المتطوعين" على الشرطة والجيش وأجهزة المخابرات، ويبقون في الخدمة لفترات طويلة (30 – 35 سنة). قال P5 إن "المتطوعين" كانوا موجودين حتى قبل الثورة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P5 قد رأى جثثاً. قال P5 إنه رأى سيارة ذات مرة عند باب السجن ليلاً، ووُضِع شخص بداخلها، لكنه لم ير جثثاً. قال P5 إنه لا يعرف ما إذا كان ذلك الشخص حياً أم ميتاً. حيث كان يريد دخول الفرع للذهاب إلى سكن العناصر، لكن أحد المتطوعين حال دون دخول P5.

سأل القاضي فيدنر عن هذا الشخص المحدد الذي تم إحضاره إلى السجن. قال P5 إنه ذكر سابقاً أن هذا الشخص كان مسناً لأن هذا الشخص كان يعاني من زيادة الوزن وكان يرتدي جلابية. وعند سؤاله، قال P5 إنه لا يعرف ما إذا كان هذا الشخص حياً أم ميتاً. وأضاف أنه عندما كان الناس يتعرّضون للضرب المبرح، كانت تأتي سيارة من مستشفى الهلال الأحمر القريب وتأخذ هؤلاء الأشخاص. وقال P5 إن ذلك الشخص نُقل في سيارة بدون صفارات إنذار، فقال للشرطة إنه من المحتمل أن يكون ميتاً، لأنها لم تكن سيارة إسعاف. قال القاضي فيدنر إن P5 ذكر سابقاً أن الشخص كان يبلغ من العمر 60 عاماً وكان ميتاً. قال P5 إنه لم يغير إفادته؛ حيث كان يعلم أن هذا الشخص كان مسنّاً من خلال ملابسه ولم يعرف ما إذا كان ميتاً، لكنه قال إنه يحتمل أن يكون ميتاً لأنها لم تكن سيارة إسعاف.

قال القاضي فيدنر إن P5 ذكر سابقاً أنه كان يتم نقل الجثث ليلاً، وسأل P5 عمّا إذا كان قد رأى ذلك أو سمع عنه. قال P5 إنه لم يرَ غير الشخص المذكور أعلاه. قال إنهم اعتادوا "سماع" التعذيب وليس "رؤيته"، وإذا حدثت عمليات [النقل] تلك، فلن يخبر المتطوعون P5 وزملاءه بالأمر.

سأل القاضي فيدنر كيف تم نقل الجرحى. قال P5 إن الهلال الأحمر كان قريباً من الفرع الداخلي وكان يأتي وينقل الجرحى.

سأل القاضي فيدنر عن حالة السجناء عند إطلاق سراحهم. قال P5 إن هناك انعداما في النظافة داخل السجن لذا كان السجناء في حالة مزرية وقذرة عند إطلاق سراحهم.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P5 السابقة بأنه في ذات مرة جُلِب العديد من المعتقلين. قال P5 إن حادثة وقعت في الصباح الباكر (حوالي 5 – 6 صباحاً)، يُفترض أن تكون في جامع الرفاعي في كفر سوسة، حيث تم جلب العديد من المتظاهرين داخل المسجد. وذكر P5 أن حادثة الرفاعي وقعت في شهر رمضان 2011. كما تذكّر P5 وذكر حادثة ثانية وقعت في جامع الحسن بالميدان. قال P5 إن المتظاهرين كانوا يُجلبون يومياً من دوما.

قال القاضي فيدنر إن P5 قال سابقاً إن 20 – 40 متظاهراً تم جلبهم من دوما ذات مرة، وقال P5 إن ذلك كان صحيحاً واعتذر إذا كان قد نسي.

استراحة

الاستجواب بشأن القسم 40

سأل القاضي فيدنر عن القسم 40 وعن حافظ مخلوف. قال P5 إن القسم 40 هو قسم معروف بقيادة حافظ، ويتبع إدارياً للفرع 251. واعتقد P5 أن الجميع يعرف أن حافظ هو ابن خالة بشار الأسد، وأعتقد أن الجميع يعرف أن القسم 40 له وزنه في دمشق. قال P5 إن القسم 40 يقع في الجسر الأبيض في دمشق وعلى مقربة من قصر بشار الأسد. وقال إن عناصر القسم يتم اختيارهم بشكل انتقائي ولديهم عدد أكبر من العناصر مقارنة بالأقسام الأخرى. وأكد P5 إفادته السابقة بأن القسم يتمتع بالحرية لفعل ما يشاء وله سلطة كبيرة؛ على الرغم من أنه أقل مرتبة من الفرع، إلا أن للقسم ميزات فريدة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان أفراد القسم 40 إجراء استجوابات في الفرع 251. قال P5 لا، وإنه لم يكن على علم بذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان لحافظ مخلوف سلطة على الفرع 251. قال P5 إن رئيس القسم 40 لديه سيطرة أمنية قوية وهو قاسٍ. وذكر P5 أنه عندما يتم تكليف حافظ بمهمة، فإنه لا يتلقّى الأوامر (بخلاف الضباط الآخرين). أعطى P5 مثالاً أنه عندما كان القسم 40 يريد أن يقمع المظاهرات، يذهب عناصره دون الرجوع إلى الفرع. ولكنهم عندما يجلبون المتظاهرين [المعتقلين]، فإنهم يجلبونهم إلى الفرع الداخلي.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانوا [عناصر القسم 40] يجلبون المعتقلين فقط، أو إذا كان لديهم أيضاً مهام داخل الفرع 251. قال P5 إنه رأى أنهم كانوا يجلبون المعتقلين فقط، بالإضافة إلى تسيير الدوريات وحراسة نقاط التفتيش. قال P5 إنه عندما كان عناصر القسم 40 يجلبون المتظاهرين، كانوا يضربونهم، لكنهم لم يستجوبوهم.

تتمة الاستجواب بشأن الفرع 251

سأل القاضي فيدنر عن مناصب السُنّة والعلويين. فقال P5 أن أي سوري يعرف للأسف أن العلويين يَشغلون الغالبية العظمى من المناصب الحساسة في الفروع الأمنية وفي الجيش. وأضاف أن النظام القمعي بدأ يميّز بين السُنّة والشيعة والعلويين.

سأل القاضي فيدنر عن المتهم أنور. قال P5 إنه افترض، بناءً على اسم المتهم أنور، أن أنور سنّي بنسبة 80%. سأل فيدنر ما إذا كان أنور يمكن أن يتمتع بالسلطة كونه سنّياً. قال P5 إنه لا يعرف، لكنه قال للشرطة في استجوابه إن غالبية المعلومات التي كان يتلقّاها الضباط كانت من رئيس الفرع [توفيق].

سأل القاضي فيدنر P5 حول الضباط الذين كانوا يجرون الاستجوابات. قال P5 إن المسؤول عن التحقيق هو رئيس القسم [أنور] أو نائبه [عبد المنعم]. قال P5 إن عبد المنعم كان يُجري الاستجواب إذا لم يكن أنور موجوداً. وأضاف أن رئيس الفرع [توفيق] ربما يجري الاستجواب إذا كان الشخص مهماً [في استجوابه، افترض القاضي فيدنر أن توفيق هو المحقق الرئيسي، يليه أنور ثم عبد المنعم. وهكذا، كان هناك بعض الالتباس هنا. عندما عالج فيدنر هذا الالتباس، أوضح P5 أن توفيق استجوب أفراداً "مميّزين" فقط].

سأل القاضي فيدنر كيف علم P5 ذلك. قال P5 إنه أبلغ الشرطة في السابق بمدخل الفرع ومخرجه. قال إنه إذا أراد الذهاب إلى الكافتيريا أو منطقة السكن، فكان عليه المرور في الفناء. قال إن P5 وزملاءه كانوا يرون رئيس الفرع يخرج ويتجه إلى اليسار عدة مرات (لأن السجن كان في الطابق السفلي). قال إنه بسبب ذلك علموا أنه كان يذهب إلى السجن. وأكّد P5 أنه كان يتحدث عن توفيق، وأنه لم يرَ ضباطاً آخرين.

تم عرض مخطط توضيحي لخريطة الفرع 251 من خلال جهاز العرض (وفيما يلي إعادة رسم لهذا المخطط):

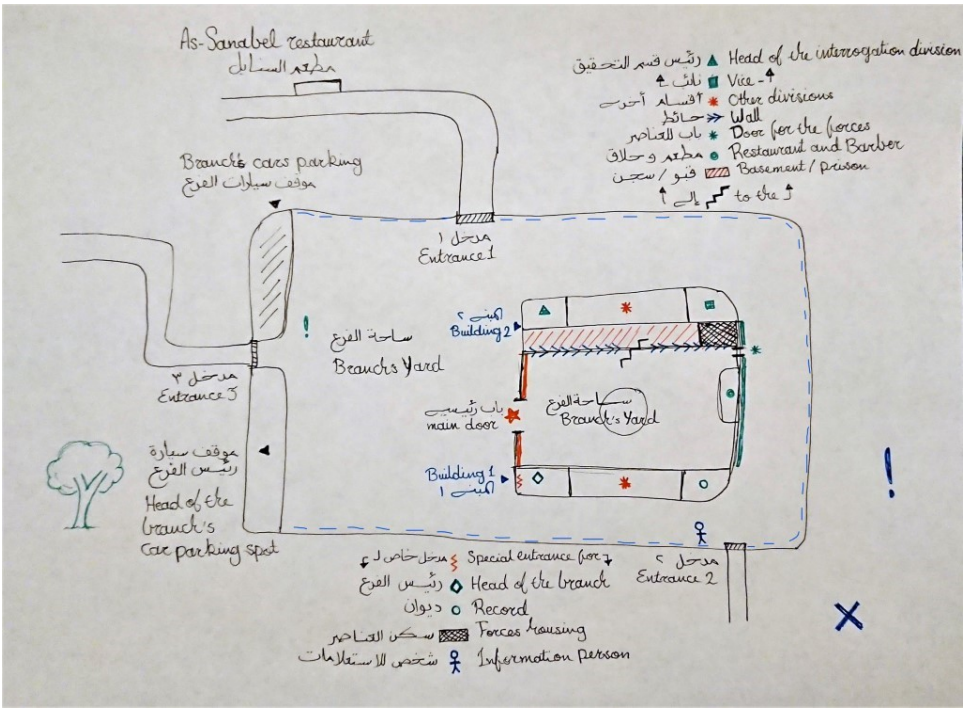

سأل القاضي فيدنر عن مكان ضرب المعتقلين. قال P5 إنه في معظم الأحيان، كان عند المدخل الأول والثالث. قال إن السيارة التي كانت تنقل المعتقلين كانت تبقى عند الباب الرئيسي [المشار إليه بنجمة حمراء]. قال P5 إن المبنى 1 كان فيه قبو به قسم السلاح وقسم الصيانة وقسم الاتصالات/المقسم بالفرع.

ذكر P5 أن الطابق الأول كان فيه مكتب رئيس الفرع، ومقابله كان الديوان؛ أما الطابق الثاني فكان فيه مكتب رئيس قسم الاقتصاد ومقابله قسم الإعلام؛ وكان في الطابق الثالث على اليمين قسم الأحزاب وقسم آخر تحت إدارة ضابط كان P5 قد نسيه [كان هناك الكثير من الالتباس فيما يتعلق بتسمية الطوابق، أي، القبو والطابق الأرضي والطابق الأول].

رسم P5 مخططاً توضيحياً لطوابق السجن وتم عرضه (وفيما يلي إعادة رسم لهذا المخطط):

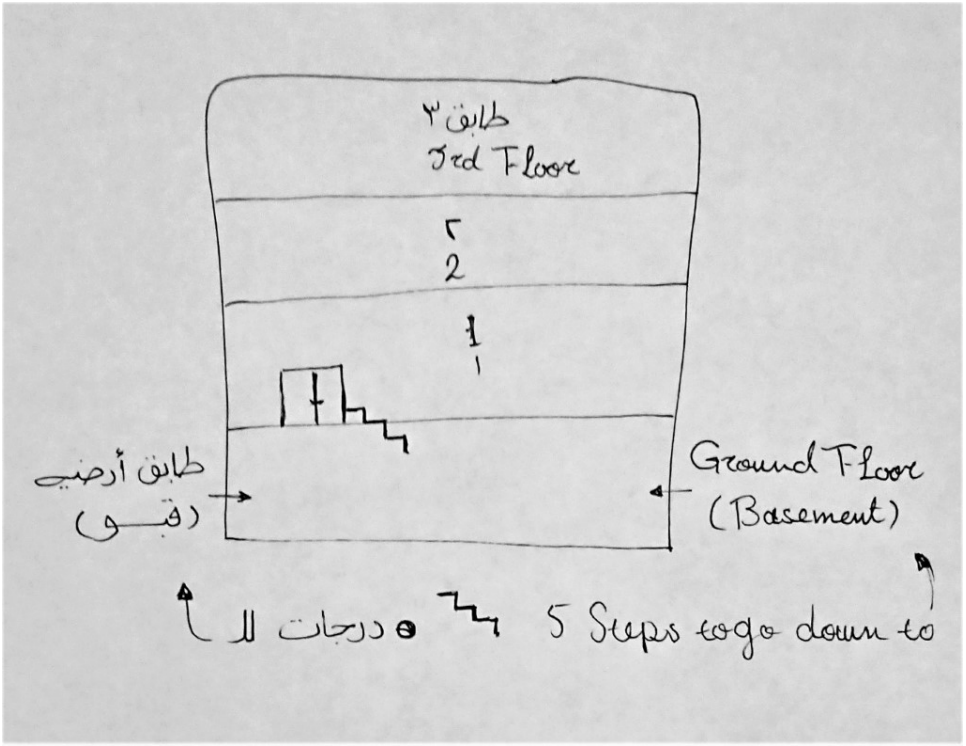

قال P5 إن رئيس قسم التحقيق كان في الطابق الأرضي فوق السجن، وتحته بخمس درجات يوجد السجن [يبدو أن P5 كان يعني أن المعتقل يصعد خمس درجات من مستوى الشارع ليدخل الطابق الأول، حيث كان مكتب المتهم أنور، وبعد ذلك ينزل 5 درجات للذهاب إلى الطابق الأرضي/القبو/السجن].

قال المدعي العام كلينجه إن P5 قال إنه كانت هناك نافذة. قال P5 إن الحائط [المشار إليه بالرمز الأزرق >>] كان ارتفاعه مترين ويتضمن مدخل المبنى، وكانت النوافذ في أسفل الحائط. قال P5 إنها كانت عبارة عن ثقوب صغيرة وعليها شبك حديدي.

سأل المدعي العام كلينجه عن عدد الطوابق الموجودة فوق السجن. قال P5 أن على الفرد صعود خمس درجات لكي يصل إلى رئيس القسم ونائبه. يوجد طابق آخر لرئيس قسم الاتصالات والمكتب المالي (في الطابق الثالث). كان الطابق الثاني عبارة عن شقة لرئيس الفرع.

سأل المدعي العام كلينجه عن المبنى الثاني. قال P5 إنه يعتقد أن المبنى الذي فيه رئيس الفرع كان أكثر ارتفاعاً، ولكن ربما يكون كلا المبنيين بنفس الارتفاع.

قال P5 إن هناك كافيتريا فوقها مبنيين سكنيين. سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان بإمكان المرء القفز فوق الحائط [الخط الأحمر]. تساءل P5 كيف يمكن للمرء الوصول إلى هناك في المقام الأول. كان P5 يعلم أن هناك باباً أسودا ارتفاعه مترين على طول الحائط، لكنه لم يتذكر ما إذا كان متواصلاً.

سأل المدعي العام كلينجه عن ارتفاع الحائط الخارجي وما إذا كان عليه حراسة [خط أزرق متقطع]. قال P5 إن المباني المحيطة بالفرع كانت سكنية ومرتفعة. وكان الفرع بينها وكان هناك حديقة [رمز الشجرة الخضراء] خلف مكان وقوف السيارات.

قال P5 إنه كان هناك ما يقرب من 200 إلى 300 متر تفصل بين نقطة التفتيش [رمز X باللون الأزرق] والمدخل. وفيما يتعلق بالمدخل العلوي، قال P5 إنه يشبه نقطة تفتيش سكة الحديد في ألمانيا. بعد الأحداث [الثورة] نُقلت نقطة التفتيش إلى يسار مطعم السنابل. إذا كان شخص قادما من جهة القصور، لا يُسمح له بالدخول. وعند المدخل الثالث كان هناك عناصر مزودين بجهاز لتفتيش السيارات الداخلة.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان لدى أنور موقف خاص لسيارته. قال P5 إنه يتذكر أن سيارته كانت زرقاء داكنة أو سوداء وكانت تقف مباشرة مقابل الباب [عند رمز علامة التعجب "!" الخضراء]. سأل فيدنر عن مكان وجود شارع بغداد، وأشار P5 إلى نقطة على الخريطة [عند رمز علامة التعجب "!" الزرقاء].

سأل مايكل بوكر، محامي المتهم أنور، عمّا إذا كان P5 ذهب بنفسه داخل المبنى الأيمن أو الأيسر. قال P5 إنه كان يذهب إلى أقسام معينة إذا دعاه زملاؤه [على سبيل المثال: كان له زميل يعمل في الديوان، واعتاد على دعوته للذهاب إلى مكتبه].

سأل المحامي بوكر ما إذا كان P5 قد دخل قسم الاستجواب. قال P5 إنه لم يدخل المبنى، لكنهم اعتادوا المرور بذلك المكان عندما كانوا يستلمون رواتبهم. وهكذا كان يعرف هذه الأقسام، وقد دخلها كل من استلم مالاً.

سأل المحامي بوكر عمّا إذا كان P5 قد تواجد في المبنى الآخر، حيث يوجد مكتب رئيس الفرع. فأجاب P5 بالنفي، وقال إنه من المستحيل على أي شخص أن يدخله إلا إذا كان يعمل هناك.

عرض P5 هيكل إدارة المخابرات العامة في كفر سوسة [أضاف P5 رمز * عند إدراج الفرعين الخارجي والداخلي]:

- فرع التحقيق
- فرع الاتصالات
- فرع المداهمة
- فرع الاستشعار عن بعد
- فرع المعلومات

* الفرع الخارجي [279]: كان الرئيس السابق اللواء بهجت سليمان

* الفرع الداخلي:

- توفيق يونس، الرئيس الحالي للفرع (من حماة ومقيم بدمشق)
- مدير المكتب، الأمين العام جوزيف
- القسم 40 برئاسة حافظ مخلوف (في الجسر الأبيض)
- قسم الأديان برئاسة المقدم كمال
- قسم التحقيق برئاسة العقيد أنور رسلان وعبد المنعم
- قسم الأحزاب برئاسة العميد عدنان أو محمد
- قسم الاقتصاد، برئاسة المقدم أحمد
- قسم الإعلام برئاسة العقيد محمد [لم يتم سماع هذا الجزء بوضوح].
- قسم الإعلام والجامعات، برئاسة المقدم باسل

سُمح لـP5 بالانصراف واستؤنف استجوابه في اليوم التالي.

استراحة لمدة ساعة

<u>شهادة بروكن</u>

يدعى الشاهد الثاني السيد بروكن، وهو مفتش في الشرطة الجنائية

وصف بروكن الاستجواب الذي أجرته الشرطة الفرنسية في أحد الأيام في عام 2019، من الساعة 10 صباحاً حتى 4 مساءً. وقال إن الشرطة تلت على P5 حقوقه. وكان هناك مترجم وعُرض على P5 مجموعة صور فوتوغرافية وصور أقمار صناعية.

سأل القاضي فيدنر عمّا حدث. قال بروكن إن P5 تعرّف على وجه وقال إنه يذكّره بشخص ما، لكن P5 لم يستطع تذكر الاسم. وتذكر P5 الاسم فقط عندما ذكرت الشرطة اسم الشخص الموجود في الصورة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بروكن قد شارك في إجراء الاستجواب، وقال لا.

طلب القاضي فيدنر من بروكن التحدّث عن الاستجواب الفرنسي. قال بروكن إن الأمر سار وفقاً للبروتوكول الفرنسي. سأل فيدنر عن الترجمة. قال إنه باستثناء شهادة P5، كان كل شيء باللغة الفرنسية. قال بروكن إنه يعرف القليل من الفرنسية وكان هناك ترجمة إلى الألمانية بعد الاستجواب.

سأل القاضي فيدنر عن انطباع بروكن عن P5. قال إن P5 كان ذكياً ومثقفا ويستطيع قراءة الفرنسية قليلاً.

سأل محامي الدفاع بوكر عمّا إذا كان بروكن يعلم بأمر الفروع. قال بروكن لا.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك ترجمة عكسية إلى العربية. قال بروكن نعم، ووقّع P5 عليها، لكن بروكن لم يكن يعرف ما إذا كانت قد أجريت تعديلات في وقت لاحق.

سُمِح للشاهد بالانصراف.

شهادة كاترين م.، كاثرين ميتندورف

كانت الشاهدة الثالثة كاثرين م.، كاثرين ميتندورف، صانعة القرار في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF).

شهدت كاثرين م. أن P5 غادر سوريا مع عائلته. قالت إن P5 التحق بالخدمة العسكرية وشهد التعذيب، ولهذا انشق. ذكرت كاثرين م. أن P5 كان يعمل حارس أمن في الفرع 251 وشهدت زوجته التعذيب من قبل داعش. قالت إن P5 لم يقدّم معلومات محددة عن واجباته في الحراسة، ويبدو أنه كان من رتبة متدنية.

سأل القاضي فيدنر كاثرين م. أسئلة أكثر تحديداً حول ما قاله P5. قالت كاثرين م. إن P5 ذكرت اسمين، لكنها لم تستطع تذكرهما. قالت إن P5 ذكر أنه كان هناك تعذيب وذكر معلومات أخرى، لكنها لم تستطع تذكّر ذلك. قالت كاثرين م. إن P5 انشق عن طريق تهريب بطاقة هويته الشخصية في علبة دواء، وأخذها معه عندما غادر العمل في المساء. قالت إنه لم يخضع للتفتيش لأنه كان يعمل لفترة طويلة. وذكرت أنه توجّه بعد ذلك إلى مسقط رأسه لمغادرة سوريا، حيث انتظر 5 أيام حتى استلم راتبه.

سأل القاضي فيدنر عن مسقط رأس P5. قالت كاثرين م. إنه كان تحت سيطرة الجيش السوري الحر وكان داعش هناك أيضاً.

سألها القاضي فيدنر عمّا إذا كانت تتذكر المقابلة فقالت كاثرين م. لا. وقالت إن المترجم كان السيد يوسف وتمت ترجمة المخططات التوضيحية أيضاً.

سأل سيباستيان شارمر، محامي المدعي، عمّا إذا كان P5 يرتدي زياً موحداً في الخدمة العسكرية. قالت كاثرين م. لا، كان يرتدي ملابس مدنية [ملابس عادية].

سُمِح للشاهدة بالانصراف.

إفادة [تم حجب الاسم] ، S1، تلاها المحامي خبيب علي محمد

قرأ خبيب، محامي المدعي، إفادة S1، المقيم في [تم حجب المعلومات] كعرض دليل.

أوضح المحامي خبيب أن S1 كان إمام مسجد كبير في سوريا. وفي 25 نيسان/أبريل، 2011 كانت هناك مظاهرة وتم اعتقال وتعذيب S1 في الفرع 251. ونتيجة لذلك، خرجت مظاهرة حاشدة شارك فيها أكثر من 10,000 متظاهر في دوما. ولوقف المظاهرات أطلق علي مملوك سراح S1 بعد أسبوع. وكتب S1 أن المتهم أنور كان حاضراً، وأن عليا وبّخه [وبّخ أنور] وسأله عن سبب اعتقاله "لهذا الرجل الطيب [S1]". صفع علي أنور على وجهه وقال إن على أنور أن يعتذر لـS1 . وبعد عامين، اتصل أنور بـS1 من الأردن وأراد الاعتذار عن كل شيء، "لأننا الآن [هما] في نفس الجانب". أجاب S1 : "وحده الله يغفر"، وأغلق الخط.

قال المحامي خبيب إن هذا قد يثبت تورط أنور في سلسلة القيادة ويدحض شهادة أنور بأنه لم يعذِّب ولم يُصدر أوامر بالتعذيب والاعتقال. يمكن لـS1 أن يشهد بأن أنور كان بإمكانه بالفعل اعتقال الأشخاص، وإلا لكان علي مملوك قد سأل توفيق يونس [ملاحظة: كان أنور يبتسم في المحكمة].

وأوضح المحامي خبيب أن المتهم أنور كان مسؤولاً بشكل رئيسي ومستقل، وهو ما ورد في المكالمة الهاتفية عام 2013 حيث قال أنور إنهما "الآن في نفس الجانب". وقال المحامي خبيب إن هذا يشير إلى أنه قبل عام 2013 كان إلى جانب النظام وكان يعرف ما كان يفعله في ذلك الوقت.

إن S1 موجود في [تم حجب المعلومات] منذ عام 2019 وأخبر المحامي خبيب أنه متاح شخصياً للإدلاء بشهادته. وهو حالياً في [تم حجب المعلومات] وهو حاصل على [تم حجب المعلومات] الذي يسمح له بالبقاء في [تم حجب المعلومات] والحصول على خروج دون عودة. هذا هو السبب في ضرورة الحصول على الموافقة على إمكانية العودة، ويمكن السماح بذلك في حالات فردية (فقد كان هذا هو الحال في محاكمة فرنسية).

يمكن لشهادة S1 أن تدحض أقوال المدّعى عليه.

أراد المتهم أنور أن يقول شيئاً عن هذا، لكن محاميه (بوكر) أوقفه وذكر أن هذا الدليل لن يثبت شيئاً ولن يكون مقبولاً – على عكس التماس خبيب.

انتهت المرافعات في الساعة 2:45 مساءً.

يوم المحاكمة السابع عشر – 03 تموز/يوليو، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 11 شخصاً وفردان من وسائل الإعلام. بدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

تلا المحامي خبيب إفادته مرة أخرى وأضيفت إلى البروتوكول.

استجواب P5، تتمة

عرض المدعي العام كلينجه صور الأقمار الصناعية (كما هو موضح أدناه) وسأل P5 عمّا إذا كان يمكنه التعرف على أي شيء. قال P5 إنها يمكن أن تكون صورة للفرع، لكنها لم تكن واضحة ولم يكن قادراً على التعرّف على الشوارع.

تساءل P5 إذا كانت الساحة في الأعلى هي ساحة القصور أم ساحة العباسيين، وقال إنها على الأرجح ساحة القصور.

تم تكبير الصورة (انظر أدناه) وظهر اسم الشارع:

قال P5 إنه "الآن" يمكنه التعرّف عليها. قال: إذا كان هذا شارع بغداد فيجب أن يكون الفرع في الشارع الذي خلفه. أشار P5 إلى المبنى الموجود أسفل الأشجار (في الجزء العلوي من الصورة) على أنه الفرع. وتم عرض صورة أخرى:

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان P5 قد تعرّف على أي شيء، وتعرّف P5 على ساحة العباسيين [أعلى اليمين] وحدّد موقع الفرع بدقة باستخدام تلك الساحة.

سأل المدعي العام كلينجه عن عدد المركبات المستخدمة لجلب المعتقلين إلى الفرع 251. قال P5 إنه في بعض الأحيان كانت تتراوح بين مركبة واحدة إلى ثلاث مركبات، وبشكل أساسي في أيام الجمعة حيث كانت تجري المظاهرات في ذلك اليوم. قال P5 إنهم نادراً ما كانوا يرون معتقلين قبل الثورة، ولكن بعد ذلك، كان يتم جلب معتقلين كل يومين. وإذا كان P5 مناوباً في العمل، فإنه يرى عملية التوصيل، وإلا فلم يتمكن من رؤيتها بخلاف ذلك. سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك تصعيد في الأحداث من نيسان/أبريل

2011 إلى 2012. قال P5 نعم، فقد زاد العدد بالتأكيد، ولكنه لم يكن يعرف كم كانت الزيادة بالضبط. قال P5 في آذار/مارس 2011، بدأت المظاهرات في دمشق وريف دمشق، لكن العدد [عدد المتظاهرين] لم يكن كبيراً في البداية. ولكن P5 قال إن الأعداد زادت بمرور الأيام.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان المعتقلون يتعرضون للضرب عند توصيلهم وما إذا كانت هناك "حفلات استقبال". ذكر P5 أنه سيتحدث عمّا شهده. قال إنه تم جلب معتقلين ذات مرة في يوم الجمعة، وجاء بعضهم من دوما. قال P5 إنهم أُخرِجوا من المركبات ووقفوا أمام الحائط في ساحة الفرع. وذكر أنهم تعرضوا للضرب على أيدي العناصر وتم اقتيادهم إلى السجن في الطابق السفلي.

سأل المدعي العام كلينجه P5 عمّا إذا كان بإمكانه وصف الضرب، علما بأنه ليس من اللطيف وصفه. قال P5 إنهم جاؤوا بمركبة بيضاء لم تكن كبيرة (يمكن أن تتسع من 15 إلى 20 شخصاً في الداخل، لكن العدد كان أكبر من ذلك). قال إن العناصر نزلوا منها ووقف عنصر واحد من القوات بجانب باب المركبة. كانت رؤوس المعتقلين مغطاة بقمصانهم وكانت هناك آثار ضرب عليهم (يبدو أنهم تعرضوا للضرب في المركبة) والدماء تسيل من أنوفهم. كان الشخص الواقف بجانب الباب يضرب كل من نزل من السيارة ويطلب منهم الوقوف في طابور في مواجهة الحائط. قاموا بضرب هؤلاء المعتقلين بشكل عشوائي، بما في ذلك باستخدام الهراوات الكهربائية [جهاز الصعق] مما جعلهم يسقطون على الأرض مباشرة. وصحب ذلك سبّ وشتم. ثم جاء المتهم أنور بينما كان المعتقلون واقفين أمام الحائط. قال P5 إن المتهم أنور أمرهم بوقف الضرب وسألهم عن سبب ضربهم. وذكر P5 أن المتهم أنور أمر القوات بإحضار المعتقلين إلى السجن في الطابق السفلي لاستجوابهم، وبعد ذلك سيعرفون ما إذا كان شخص ما مذنباً.

طرح المدعي العام كلينجه المزيد من الأسئلة بشأن معاملة المعتقلين. قال P5 إن الضرب كان مبرحاً. وذكر أن الشخص الذي كان يقف بجانب باب المركبة كان يستخدم يديه في الضرب. قال إن هناك عناصر كانوا يُخرِجون المعتقلين من المركبة والآخرين كانوا بجانب الحائط. قال P5 إنه ذكر سابقاً أن هؤلاء كانوا "متطوعين" [أوضح P5 ذلك في يوم المحاكمة السادس عشر؛ ليس "متطوعين" بالمعنى التقليدي] وأضاف أنهم يتلقون أجورا. قال P5 إن الضابط لا يمكنه البدء كمتطوع. وقال إن رتبة ضباط الصف معروفة، أما الضابط فيحتاج إلى شهادة جامعية، وضابط الصف يصل إلى رتبة لا يمكن أن يحصل على ترقية بعدها.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان لدى مكتب رئيس الفرع نوافذ تطل على الساحة الداخلية. قال P5 إنه يعتقد أنه كانت هناك [نافذة]، لكن ذلك كان قبل ثماني سنوات [لم يكن يتذكر بدقة].

أشار مايكل بوكر، محامي المتهم أنور، إلى أن موكله لم يكن رئيس الفرع.

ثم سأل المدعي العام كلينجه على وجه التحديد عن مكتب المتهم أنور، رئيس القسم. قال P5 إن رئيس الفرع يختلف عن رئيس القسم، وكان أنور هو الأخير. قال P5 إنه قد تكون هناك نافذة، لا تطل على الساحة، لكنه لم يكن متأكداً.

سأل المدعي العام كلينجه كم اعتاد P5 أن يرى أنور. قال P5 كثيراً لأنه أدى الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة عامين تقريباً في الفرع 251. قال P5 إن أنور كان لا يزال هناك عندما غادر P5.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كانت سلطة المتهم أنور قد تقلّصت أو تراجعت [بعد الثورة]. وقال P5 إن هذه الأمور تخص كبار الضباط ولا علم له بشأنها.

ذكر P5 أنه يريد شرح شيء ما. شهد P5 على شيء لم يذكره في اليوم السابق لأنه لم يُسأل عنه. قال P5 إنه خلال الوقت الذي كان فيه في الفرع (ربما في عام 2012، لكن P5 لم يتذكّر)، جاء ضابط (كان ملازماً ثانٍ أو ملازماً) [إلى الفرع] وأصبح نائباً لقسم الاستجواب، أو محققاً. ربما أصبح نائب الرئيس وأصبح عبد المنعم رئيساً. سوف يتذكّر P5 اسم هذا الضابط، إذا ذكره أحدهم.

سأل المدعي العام كلينجه عن الفرق بين إدارة المخابرات العامة وأمن الدولة. فقال P5 إن ما تعلموه في التدريب هو أن إدارة المخابرات العامة "هي" فرع أمن الدولة وهي تضم جميع الفروع التي ذُكِرت على الشاشة [إشارة إلى اليوم السابق]. سأل كلينجه عمّا إذا كان الفرع 251 يتبع المخابرات العامة أم أمن الدولة. قال P5 إن ما تعلموه هو أن الفرع الداخلي [251] مسؤول عن الشؤون الداخلية للبلد. وقال P5 إن الفرع يلاحق كل من يتدخّل في شؤون البلد أو يقوّض المنطقة.

سأل المدعي العام كلينجه ما هي أجهزة المخابرات الرئيسية. قال P5 إنه في سوريا توجد المخابرات الجوية والمخابرات العسكرية والمخابرات العامة (أمن الدولة)؛ ولكل فرع تخصصه.

الاستجواب بشأن القسم 40

سأل المدعي العام كلينجه عن خصائص الأفراد الذين تم اختيارهم خصيصاً للقسم 40. قال P5 إنه قبل حوالي شهر ونصف من انتهاء تدريبه الذي استمر ستة أشهر، تم اختيار حوالي 40-45 شخصاً من قبل مساعد (قبل أن يأتي أحد الأفراد) وكان P5 من بين هؤلاء الـ45. قال P5 إن الاختيار لم يكن محدّداً (على سبيل المثال، إذا كان الشخص طويلاً أو شيء من هذا القبيل). ثم ذهب الـ45 شخصاً إلى مركز القيادة في مركز التدريب. ثم جاء فرد/شخص وأخبره المساعد أن هؤلاء هم الأشخاص الذين اخترناهم "سيدي".

وبدا أن الشخص كان من رتبة عسكرية، وبدأ الشخص في الاختيار من بين عناصر المجموعة. لم يتم اختيار P5، حيث كان هناك أشخاص أطول منه. شعر [P5 والأشخاص الذين لم يقع عليهم الاختيار] بالانزعاج وتساءلوا عن سبب عدم اختيارهم، لأنهم أرادوا فقط إنهاء الدورة. قال P5 إنه تم اختيار 20-25 شخصاً في المرحلة الأولى ثم تم اختيار 11-12 شخصاً من تلك المجموعة. وقال P5 إنهم سألوا أولئك الذين لم يتم اختيارهم في المرحلة الثانية عن سبب عدم اختيارهم؛ قال أولئك الذين لم يتم اختيارهم إنهم سُئلوا عن عمل آبائهم وهل كانوا أعضاء في الحزب [حزب البعث] أم لا. وقال P5 إنه إذا كان لدى أي من أقارب المتدرب مشاكل مع البلد، كان يُرفَض.

سأل المدعي العام كلينجه ما إذا كان يجب أن يكون المرء مواليا للنظام. قال P5 إنه لا يعرف ما إذا كان ينبغي على المرء أن يكون موالياً للنظام، وإنما ينبغي أن تكون خلفيته نظيفة.

سأل المدّعي العام كلينجه عمّا إذا كان قد تم نقل الأشخاص بعد اندلاع الثورة من 251 إلى القسم 40. قال P5 إنه لم يتم نقل أي ضباط، ويعتقد أنه لم يتم نقل أي عناصر أيضاً، لأنه تم اختيارهم مسبقاً.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان عناصر القسم 40 ينقلون الجثث. قال P5 إنه لم يرَ جثثاً ولا يعلم بأمر القسم 40، لأنه في الجسر الأبيض، موقع مختلف.

استجواب بشأن المتهم أنور وضباط آخرين والفرع 251

قال المدعي العام كلينجه إن P5 تعرّف على المتهم أنور وسأل عمّا إذا كان قد تعرّف على المتهم إياد. قال P5 إن الوجه مألوف وربما يكون قد رآه، لكن ملامح الوجه تغيرت.

قال المدعي العام كلينجه إن P5 ذكر عبد المنعم سابقاً وسأل عمّا إذا كان P5 يعني عبد المنعم النعسان. قال P5 نعم، على الأرجح.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان P5 يعرف عمر شنان. سأل P5 عمّا إذا كان ضابطاً وقال إنه ربما يكون ملازماً من حلب بسبب لهجته.

قال المدعي العام كلينجه إن P5 ذكر في الاستجواب أنه "لا يوجد شيء غير مسموح القيام به. حيث كانت الرؤوس تُضرَب بالجدران والدماء تتناثر. سمع أن الكثيرين ماتوا في السجن". سأل كلينجه عمّا إذا كان P5 يعرف ما حدث مع المعتقلين. أخبر P5 كلينجه أنه لم يقل إن الكثيرين ماتوا، لكنه اشتبه في وفاة شخص واحد فقط. قال إنهم تعرضوا للضرب المبرح وسمع أصواتاً وصرخات لكن الشخص الوحيد الذي رآه هو من كان يرتدي الجلابية. قال P5 إن ذلك كان الشخص الوحيد الذي رآه دون حراك.

قال المدعي العام كلينجه إن P5 قال في الاستجواب إنه سمع أن كثيرين ماتوا في السجن. فأكد P5 هذا الأمر، حيث كان العناصر يتحدثون مع بعضهم البعض ويقولون إنه قد يموت الكثيرون بسبب التعذيب. لكن P5 قال إن هذا كان افتراضاً. وأكّد مجدّداً أنه لم يُسمح لهم بدخول السجن أصلاً.

استراحة لمدة 10 دقائق

سأل شارمر، محامي المدّعي، عن رتبة عبد المنعم وعلاقتها برتبة المتهم أنور. قال P5 إن عبد المنعم مقدّم، وكان نائب رئيس القسم. سأل المحامي شارمر عمّا إذا كانت رتبة مقدّم أدنى من رتبة عقيد وأدنى بعدة رتب من رتبة عميد. قال P5 إن رتبة مقدّم أعلى من رتبة رائد.

عدّد P5 الرتب بالترتيب التالي: ملازم [نجمة واحدة]؛ ملازم أول (نجمتان)؛ نقيب (ثلاث نجوم)؛ رائد (نسر)؛ مقدم (نسر ونجمة)؛ عقيد (نسر ونجمتان)؛ عميد (نسر وثلاث نجوم). وقال إن الرتب التالية غير موجودة في الفروع الأمنية/أجهزة المخابرات العامة: لواء، وعماد، وعماد أول، وفريق.

أشار شارمر، محامي المدّعي، إلى إفادة P5 السابقة حول كيف حضر المتهم أنور وطلب من العناصر التوقف عن ضرب المعتقلين، وسأله عمّا إذا كان يمكنه تقدير وقت حدوث ذلك. قال P5 إن هذا حدث أثناء مظاهرات عام 2011 ولا يمكنه معرفة متى بالضبط، لكن ربما بعد ستة أو سبعة أشهر. سأل شارمر عمّا إذا كان ذلك بعد سبعة أشهر على بداية الثورة في آذار/مارس 2011، فقال P5 نعم.

سأل شارمر، محامي المدّعي، عمّا إذا كان "المتطوعون" الذين ذكرهم من الفرع 251 أو من القسم 40 أو من كليهما. قال P5 إن الفرع 251 يحتوي على العديد من الأقسام وكانت الأقسام الأخرى تقوم بالتوصيل إلى الفرع 251، حيث أنه الفرع الرئيسي. قال P5 إنه في بعض الأحيان، يذهب متطوعون من الفرع والقسم 40 وأقسام أخرى إلى المظاهرات. قال P5 إنه بصراحة لا يعرف الفرع المعني في المظاهرة المحددة المذكورة أعلاه.

سأل شارمر، محامي المدّعي، P5 إذا كان المتطوعون قد توقّفوا عن الضرب عندما طلب منهم المتهم أنور القيام بذلك. قال P5 نعم بالتأكيد لأنهم كانوا "متطوعين" وكان هو ضابطاً.

قال شارمر، محامي المدّعي، إن P5 قال إن هناك نوافذ عليها "شبك حديدي" تطلّ على الفناء الداخلي وسأل عمّا إذا كانت تطلّ على الجانب الخارجي. وقال P5 إن النوافذ كانت تطلّ على الجانب الداخلي، فقط داخل الفرع وليس على المباني السكنية.

طلب شارمر، محامي المدّعي، من P5 التحقق من هذه الإفادة من هذا الاستجواب السابق: "كانت هناك نوافذ صغيرة للهواء في الأسفل، لكنه لم يكن يعرف كيف يبدو الوضع في الداخل. عندما كان يصل الناس إلى السجن، كان أنور ونائبه في مكتبيهما. وفي بعض الأحيان، كان أنور ونائبه ينزلان إلى الطابق السفلي من السجن، ربما بسبب وجود غرف للاستجواب. وبخلاف ذلك، سمع P5 أن الاستجواب كان يتم في الطابق العلوي. وسمع P5 صرخات الألم والتوسل وكذلك الإهانات". قال P5 إن هذه الإفادة كانت صحيحة.

طلب شارمر، محامي المدّعي، من P5 التحقق من صحة هذه الإفادة: "لم يكن P5 في السجن مطلقاً وكان يسمع صراخاً دائماً". قال P5 إنه كان يسمع صراخاً عندما كان يعبر ساحة الفرع ويتوجه إلى المطعم أو السكن، ولكن ليس "دائماً". قال P5 إنه كان يقصد الوقت الذي كان فيه في الفرع، و"غالباً" ولكن ليس "دائماً".

قال خبيب، محامي المدعي، إن P5 ذكر سابقاً أنه "لا يوجد شيء غير مسموح لهم فعله" وسأل عمّا إذا كان ذلك يشمل إساءة المعاملة الجنسية. قال P5 لا، لم يشهد ذلك؛ وإنما كان يقصد أن كل أساليب الضرب كانت تُمارس على المعتقلين.

ذكر كروكر، محامي المدعي، إفادة P5 السابقة "لن يكون من المبالغة القول إن هذا كان عملهم اليومي وأن الفرع كان فخوراً باستلام العديد من المعتقلين، وكانوا يتباهون بذلك" وأضاف أن "P5 لم يرَ جثثاً، لأنه كان هناك تحذير". قال P5 إن هذا التحذير كان يتعلق بحادث مع زميله الذي التقط صورة. قال P5 إن الزميل تعرض للتوبيخ ونزل إلى السجن، حيث لم يُسمح للصور بالخروج. وأضاف P5 أنه من المعروف أن جميع فروع الأمن سرية؛ لم يُسمح لأحد حتى بإخبار أسرته عن خدمته وعن أسماء الضباط.

سأل المدعي كروكر عمّا إذا كانت هناك إناث بين المعتقلين الذين يتم جلبهم. قال P5 إنه رأى مرة واحدة فقط إناثا تم جلبهن. وقال إنه كانت هناك مظاهرة في ساحة عرنوس بدمشق وسمع من أصدقائه أنه تم الإفراج عن المعتقلات لكنه لا يعرف على وجه اليقين.

سأل مايكل بوكر، محامي المتهم أنور، عمّا إذا كان P5 قد سمع أو قيل له إنه تم استجواب أشخاص في مكتب أنور أو مكتب نائبه. قال P5 إنه كان عنصراً عادياً وتساءل من سيخبره بذلك. وأوضح P5 أنه عندما كان يمرّ هو وآخرون بساحة الفرع، كان السجن على جانبهم الأيسر. قال أن السجين معصوب العينين والسجّان كانا يصعدان الدرجات الخمس إلى الطابق العلوي، ثم خمس درجات إلى قسم الاستجواب. قال إن أي شخص كان يمر من الساحة وينظر إلى اليسار سيرى أن السجين يتجه إلى الاستجواب. ورداً على سؤال آخر، أضاف P5 أنه كان يراهما متجهين إلى الاستجواب، لكن الاستجواب نفسه لم يجرِ أمامه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان وجه المتهم إياد مألوفاً منذ وقت خدمة P5 وما إذا كان بإمكان P5 تقدير الفترة الزمنية. قال P5 إنه منذ ثماني سنوات والوجه مألوف، لكنه لم يكن متأكداً بنسبة 100%. ورداً على سؤال آخر، قال P5 إن استجوابه تضمّن مجموعة صور، وقال إن هذا الوجه مألوف، لكن ليس لدرجة أنه يعرف الشخص [إياد].

سألت القاضي كيربر عن حالة المعتقلين الذين يؤخذون للاستجواب. قال P5 إنهم تعرّضوا للضرب [يبدو أنهم قد تعرضوا للضرب].

تلا المحامي خبيب إفادته مرة أخرى. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هذا اقتراحاً أم التماساً، فقال خبيب إنه كان التماساً.

رُفِعت الجلسة الساعة 11:30 صباحاً.

<u>يوم المحاكمة الثامن عشر – 06 تموز/يوليو، 2020</u>

حضر هذه الجلسة حوالي 6 أشخاص وثلاثة أفراد من وسائل الإعلام. بدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة P6

يُدعى الشاهد P6، [تم حجب الاسم] 45 عاماً، طبيب أسنان وكاتب مقيم في برلين.

سألت القاضي كيربر P6 عمّا إذا كان قريباً لأحد المتهمين، وقال P6 إن المتهم إياد هو ابن عمته.

بدأ P6 يتحدث عن تجربته في سوريا، لكنه توقف عندما التقط أحد الحضور من الصحافة صوراً داخل قاعة المحكمة. رأته رئيسة المحكمة كيربر واستدعته إلى هيئة القضاة. وكانت مستاءة وطلبت منه حذف جميع الصور على الفور. ثم سلّمت كيربر الهاتف إلى أحد موظفي تكنولوجيا المعلومات. وأكدت كيربر أن التقاط الصور والتسجيل من أي نوع محظور في قاعة المحكمة ويمكن تغريم الأفراد. ولم تُغرّم هذا الشخص لأنها لم تكن تعرف ما إذا كان حاضراً عندما وجّهت التحذير لأول مرة، ولكن قد لا يُسمح لهذا الشخص بإحضار هاتفه إلى داخل قاعة المحكمة مرة أخرى. اعتذرت كيربر عن هذا التعطل.

خلفية P6 واعتقاله

استأنف P6 وقال إنه قال إنه أصبح مهتماً بالشؤون السياسية السورية في مرحلة مبكرة. وذكر أنه بعد وفاة حافظ الأسد، حضر نقاشات سياسية خلال ما عُرف باسم "ربيع دمشق" (2000-2001)، وخاصة مع [تم حجب الاسم]. قال P6 إنه أنشأ هو وزملاؤه منتدى صغيراً تناول مواضيع ثقافية وسياسية مختلفة، وبدأ في بناء علاقات مع شخصيات معارضة سابقة (بعض الأصدقاء الشخصيين ومعارف آخرين). قال P6 إنه بدأ الكتابة عن الشؤون السورية في عام 2007، بما في ذلك عن العلمانية. وعندما بدأت الثورات في مصر وتونس، قال P6 إنه، مثل كثيرين آخرين، كان متحمساً لإمكانية وصولها إلى سوريا. قال إنه شارك في المظاهرة الأولى منذ البداية في 25 آذار/مارس 2011 في دوما، كما شارك في مظاهرات أخرى.

قال P6 إنه اعتُقل في 8 نيسان/أبريل، 2011 لمدة 10 ساعات. وقال إنه كان هناك محاولة فاشلة للقيام بمظاهرة في جامع الرفاعي بكفر سوسة، وقامت قوات الأمن والشبيحة بتفريق المتظاهرين. حيث توجّه P6 وصديقه إلى البرامكة ودخلا إلى مقهى إنترنت. قال P6 إنه حاول كتابة تقرير صغير على الإنترنت عن المظاهرة، لكن قوات الأمن جاءت إلى المقهى واعتقلتهما. وأضاف أن سيارتي أجرة ومركبات أخرى كانت في انتظارهما.

ذكر P6 أنه بعد شهر من الحادث، قال مدير المقهى لـP6 إن أحد عناصر الأمن كان يتتبعهما، ودخل إلى المقهى، وتحدث مع المدير وسأله عمّا إذا كان من الممكن مراقبة ما كانا يفعلانه. وتمكن عناصر الأمن من مراقبة النشاط، وعندما نشر P6 المقال على الفيسبوك، حضر عناصر الأمن وأخذاهما (بسيارتين) إلى فرع فلسطين، حيث استمر التحقيق من الساعة 2:00 ظهراً حتى 12:00 صباحاً. قال P6 إنه يفضل بدء الأسئلة؛ يمكنه مشاركة المزيد من التفاصيل، لكنه لا يعرف ما إذا كان ذلك مهماً.

سألت القاضي كيربر إذا كان مقيّد اليدين. قال P6 إنه تم تقييد يديه في المقهى ثم أُخِذَ إلى السيارة. جاء عنصر أمن وقال للضابط إن P6 أغلق حسابه على الفيسبوك قبل المغادرة. لذلك تم أخذ P6 من السيارة إلى المقهى لفتح حسابه. قال P6 إنهما سُئلا في السيارة عن اسميهما ومهنتيهما. قال P6 إنه طبيب أسنان وصحفي وصديقه مدرس فلسفة وصحفي. وذكر أن عناصر الأمن فوجئوا وشعروا بأنهم حصلوا على "صيد" ثمين. وشهد P6 أنه قيل لهما ألا يخافا وأنه كان تحقيقاً روتينياً. وتم نقلهما ثلاث إلى أربع مرات بين طوابق الفرع وطُرح عليهما أسئلة بسيطة للحصول على معلومات، قبل أخذهما إلى الاستجواب الرئيسي.

قال P6 إن المحقق وصف نفسه بأنه "شاب"، وقال إنه خريج جامعي، وإنه سيكون حديثاً ودياً. بدأ المحقق بسؤال P6 عن انتماءاته السياسية، ولماذا كان P6 مهتماً بالمظاهرات ولماذا كان P6 ينشر أخباراً كاذبة على الفيسبوك. قال P6 للمحقق إنه ليس عضوا في أي حزب؛ وكان فقط مهتماً، وكانت الثورة ضرورية. قال P6 إنهم أخذوا معلومات حساب الفيسبوك الخاص به، لكن لحسن الحظ، كان P6 ملتزماً بتعليمات الأمان المعروفة: فكان يحذف كل يوم خميس أي شيء قد يتسبب في ضرر إذا تم تسريبه.

نُقِل P6 إلى مكتب نقيب آخر. وقال إنه سُئِل ما إذا كان من [تم حجب المعلومات]. وأضاف المحقق الجديد أن الكثيرين من أبناء تلك المنطقة متعلمون وضباط في الجيش، وسأل عن سبب تورّط P6 واهتمامه بأعمال التخريب. قال P6 إنه لم يتعرّض للضرب في ذلك الوقت، وإنما تعرّض للسّب والشّتم فقط. شهد P6 أنه عندما نُقلا بين الغرف، كان هناك اثنان إلى ثلاثة معتقلين بجوار الحائط وأيديهم خلفهم، وكان العناصر يشتمونهم أو يضربونهم عند المرور بهم. قال P6 إن العناصر أخبروهما بأن هؤلاء المعتقلين كانوا مخبرين، وأن P6 كان مختلفاً ويجب ألا يخاف.

شهد P6 أنه في حوالي منتصف الليل، ربما تحدّث رئيس الفرع في الطابق السابع معهما لمدة 10 دقائق وألقى عليهما محاضرة عن الوطنية والديمقراطية. قال P6 إنهم كانوا يراقبون صفحتيهما [ربما تكون صفحة الفيسبوك] وأن أصدقاءهما كانوا ينشرون أخبار اعتقالهما. لذلك، طلب منهم المسؤول أن يقولا الحقيقة وسيعاملان باحترام. ذكر P6 أن المسؤول قال لهما إذا واجها أي مشكلة أن يحضرا إليه. ثم أطلق سراحهما.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P6 أنه كان فرع فلسطين. قال P6 إنه عاش في تلك المنطقة لمدة عامين، وبالتالي عرف أنها منطقة أمنية. قال إنه سمع أيضاً أن الدوريات [الفرع 215] وفرع فلسطين [الفرع 235] كانا هناك.

الاستجواب بشأن المتهم إياد

طرحت القاضي كيربر أسئلة مختلفة حول علاقة P6 بالمتهم إياد. قال P6 إنهما لم ينشآ معاً لأن P6 وعائلته كانوا يعيشون في محافظة مختلفة ولم يكن يلتقي بالأقارب إلا في الصيف. شهد P6 أنه ليس لديه معلومات كيف كان إياد عندما كان طفلاً. قال إنه وعائلته كانوا يذهبون إلى [تم حجب المعلومات]، وكان إياد وعائلته في [تم حجب المعلومات]. قال P6 إنهم اعتادوا الذهاب لمدة أسبوع تقريباً إلى القرية [تم حجب المعلومات] في إجازة الصيف التي كانت مدتها شهرين.

سألت القاضي كيربر عن خلفية المتهم إياد التعليمية والمهنية. قال P6 إنه لا يعرف ما إذا كان الغريب قد اجتاز مرحلة البكالوريا/الثانوية العامة، لكنه يعلم أن إياد لم يكمل دراسته. قال P6 إنه بعد المدرسة الثانوية، تطوع الغريب في قوات الأمن ووزارة الداخلية، لكنه لم يكن متأكدا.

قال P6 إن علاقته الفعلية مع المتهم إياد بدأت في عام 2001 بعد أن أنهى P6 دراسته الجامعية وخدمة العلم [الخدمة العسكرية]. فتح P6 عيادة أسنان في المنطقة التي كان يسكن فيها إياد (في [تم حجب المعلومات]). كان إياد والعديد من الأقارب من [تم حجب المعلومات] قيمون هناك؛ لهذا السبب فتح P6 عيادته هناك. قال P6 إنه كان يلتقي بإياد من حين لآخر حيث كان إياد يأتي أحياناً مع أحد أقاربه أو مع زوجته إلى عيادة P6.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المتهم إياد قد أخبر P6 بتفاصيل حول عمله. وقال P6 إن إياد قال إنه كان مدرّب رياضية في نجها ثم عمل في قسم الأديان. قال P6 أن إياد ذكر حادثة. قال P6 إن هناك حركة [جماعة] جديدة في المجتمع تسمى "emo"، وأعطى إياد P6 تقريراً عن تلك الحركة [الجماعة]. وأشار P6 إلى أنه تضمّن مقابلة مع شيخ مسجد ورجل دين مسيحي وأستاذ جامعي في علم النفس. قال P6 أن هذا ما يعرفه عن عمل إياد في قسم الأديان.

أشارت القاضي كيربر إلى استجواب P6 عام 2019، حيث سُئل عن موقف إياد السياسي. شهد P6 أنه ذكر سابقاً أن إياد أعلن بوضوح دعمه للثورة أمام P6 وآخرين منذ البداية. لم يذكر P6 ما يلي في استجواب أيلول/سبتمبر 2019: جاء إياد ذات مرة إلى عيادة P6 (ربما لجلب ابنه للعلاج) في شباط/فبراير أو آذار/مارس 2011، قبل الثورة بأسبوعين – ثلاثة أسابيع. وسأل P6 إياد عن القوات الأمنية، فقال إياد إنها وضعت في حالة تأهب كامل. وذكر P6 أن إياد قال إنهم علموا بأن ثورة ستحدث و"إن شاء الله" ستحدث.

سألت القاضي كيربر عن تصرفات المتهم إياد في الأجهزة الأمنية وفي قسم الأديان. قال P6 إنه ليس لديه أي فكرة ولم يخبره إياد. قالت كيربر إن P6 ذكر في استجواب سابق أن إياد قال إن عمله لم يعد روتينياً منذ بداية 2011 حيث تغيّر عمله وبدأ العمل لساعات إضافية من آذار/مارس 2011 فصاعداً. وأشارت كيربر إلى أن P6 قال للتو إن إياد لم يخبره، وذكّرت P6 بأن واجبه هو قول الحقيقة.

سألت القاضي كيربر مرة أخرى، ما الذي كان يفعله إياد. قال P6 إن مهام إياد كانت واضحة، وأضاف أنه لا يعرف روتينه اليومي أو تفاصيله. قال P6 إنهم [قسم الأديان] اعتادوا الخروج يوم الجمعة لمراقبة المكان المتوقع أن تخرج المظاهرات منه. وقال P6 إن هذا ما يعرفه وهذا ما شهده في مظاهرات أخرى من الشبيحة وقوات الأمن.

سألت القاضي كيربر عن شعور المتهم إياد داخل الفرع وما إذا كان هناك توتر بين السنّة والعلويين. فقال P6 إن إياد ذكر حادثة، لكنه لا يعرف ما إذا كانت تكرّرت. قال P6 إن إياد كان مع زميلين، وسمع أحدهما المركبة التي تقلّ المعتقلين [قد وصلت]. قال P6 إن هذا الشخص عندما سمع صوت الحافلة، أخذ الهراوة وذهب للمشاركة في "حفل الاستقبال" لضرب المعتقلين. وذكر P6 أن إياد كان غاضباً جداً لأنها لم تكن مهمة [ذلك الشخص] ولم يكن ذلك مطلوباً منه. قال P6 إن هذا حدث ربما في الخطيب، لكنه علم بذلك فقط من خلال متابعة المحاكمة الجارية.

الاستجواب بشأن القسم 40

سألت القاضي كيربر عن القسم 40. قال P6 إنه لا يعرف عمل هذا القسم، لكن إياد ذكر حافظ مخلوف أكثر من مرة، وتحدث عن وحشيته واستبداده، وذكر حادثة إطلاق النار في دوما. حسب ما يتذكر P6، قال إن حافظ نزل من سيارته ذات الدفع الرباعي ووضع قدمه على عتبة باب السيارة وبدأ في إطلاق النار. قال P6 إنه سمع ذلك من إياد. قال P6 إنه لا يعرف كيف علم إياد بذلك ولم يسأله.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P6 يعرف ما إذا كان المتهم إياد قد عمل في القسم 40. قال P6 إنه لا يعرف. طلبت كيربر منه أن يتذكر، لكن P6 قال إنه لا يعرف على الإطلاق. سألت كيربر مرة أخرى وقال P6 إنه لا يتذكر؛ اكتفى إياد بالحديث عن حافظ مخلوف وذكر أنه هدد العناصر وطلب الولاء للنظام. قال P6 إن هذا ما تذكره، لكن لم يكن لديه معلومات عمّا إذا كان إياد في القسم 40. قال P6 إنه قرأ وسمع أن حافظ كان رئيس القسم.

سألت القاضي كيربر عن سمعة القسم 40 في سوريا. قال P6 إنه لا يعرف، لكنه قال إن جميع الفروع والأقسام بشكل عام مسالخ بشرية، تقتل وتعذّب الناس. قال P6 إن القسم الذي يقوده حافظ مخلوف هو جحيم حقيقي.

قالت القاضي كيربر إن P6 ذكر في استجوابه في أيلول/سبتمبر 2019 أن "النظام لم يعد يثق في إياد. كان عمله مكتبياً، مما كان يدل على أن النظام لا يثق بالسُنّة. قال إياد لـP6 إنه نُقل إلى القسم 40 في تموز/يوليو 2011". قال P6 إنه لا يتذكر هذه التفاصيل، ولا يتذكر العلاقة بين القسم 40 والفرع 251.

الاستجواب بشأن المتهم إياد، تتمة

سألت القاضي كيربر عن أسلحة الأجهزة. قال P6 إن إياد أخبره أن الأسلحة سُحِبت منهم [بعد الثورة]، ولم يعد معهم أسلحة كما كان من قبل.

سألت القاضي كيربر عن الإطار الزمني. قال P6 إن ذلك صعب، لكنه يذكر أنه كان في الصيف. وقال إن إياد ذكر أنه شعر بأن هناك اصطفافا على أساس الدين والطائفة. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك يتعلق بسحب الأسلحة. قال P6 ربما، وإن إياد قال له إن هناك شكوكاً وانعدام ثقة، وكان الجو متوتراً. قال P6 إنه تم سحب الأسلحة ولم يتم تسليمها إلا عند حدوث مظاهرات، لكنه لم يتذكر.

شهد P6 أن المتهم إياد أخبره ذات مرة أن هناك مرسوماً باعتقال ناشط مشارك في المظاهرات، ربما في [تم حجب المعلومات]. قال P6 إن إياد أخبره بأن إياد أرسل تحذيراً عن طريق أحد أقارب ذلك الشخص، والذي بدوره أخبر ذلك الشخص أن عليه الفرار أو الاختباء. قال P6 إن هذا حدث ما بين أيار/مايو – آب/أغسطس 2011، لكن كان من الصعب التذكر.

كما شهد P6 بشأن صديقته التي تم تحذيرها. قال إن ذاكرته بشأن تفاصيل الحدث لم تكن واضحة (خاصة حول المكان الذي سمع فيه المعلومات، وهل كانت مباشرة من إياد نفسه أو من قريب آخر)، لكن ذلك حدث. قال P6 إنه قيل له أن هناك مرسوماً باعتقال تلك المرأة، وأنهم يعرفون أن P6 يعرف تلك المرأة. قال P6 إنه طُلب منه تحذيرها، لكنه أخبرهم أنها كانت مختبئة أساساً ولم تكن تذهب إلى منزلها بانتظام. قال P6 إن اسمها كان [تم حجب الاسم].

قال P6 إنه أراد أن يذكر تفصيلاً صغيراً كان يعرفه من شقيق المتهم إياد. قال إنه لا أحد من عائلة P6 أو من عائلة إياد كان يعلم أن P6 سيدلي بشهادته. ومع ذلك، اتصل شقيق إياد [تم حجب الاسم] بـP6 عندما كانوا يبحثون عن ابن عم وابن عمة P6 في صور قيصر. وأخبره P6 أن هناك شاهداً سيُدلي بشهادته دون الكشف عن هويته في قضية إياد. وقال إن شقيق إياد تفاجأ وقال إن هذا الشاهد يمكن أن يشهد لصالح إياد. وعرف P6 هذه المعلومات عن هذا الشاهد من خلال وسائل الإعلام. اتصل شقيق إياد بـP6 وأخبره أن هناك معلومة وكان يتساءل عمّا إذا كان بإمكانهم إثباتها، مفادها أن إياد كان يعلم أن هناك كميناً لـ[تم حجب الاسم] وأنها ستُعتقل من عزاء شخص ما، وأنها كانت في زيارة "المخيم" في حي القدم بمخيم اليرموك. قال P6 إن إياد حاول الوصول إليها من خلال مختار المنطقة لتحذيرها. قال P6 أن تلك المعلومة كانت من شقيق إياد قبل أسبوع.

سألت القاضي كيربر كيف انتهى بهما المطاف عند قصة [تم حجب الاسم] أثناء محادثتهما. سأل P6 عمّا إذا كان بإمكانه إحضار هاتفه داخل قاعة المحكمة لعرض تاريخ [محادثة] الواتساب وكيف انتهى بهما الأمر بذكر [تم حجب الاسم]. سمحت كيربر بذلك وطلبت من حارس الأمن إحضار الهاتف. قال P6 أنه كان في الصندوق رقم 6.

قالت القاضية كيربر إنها أرادت أن تسأل ماذا كانت رتبة إياد إلى أن يصل الهاتف. قال P6 مساعد أو مساعد أول.

تم إحضار الهاتف وطلبت القاضي كيربر من الشاهد الاقتراب من هيئة القضاة وإظهار كيف انتهى بهما الأمر بالحديث عن [تم حجب الاسم]. قال P6 إنه كان هناك مكالمة صوتية مع شقيق إياد تناولت كيف يمكن أن يثبتوا أن إياد حاول التواصل مع [تم حجب الاسم] وما إذا كان ذلك لصالح إياد.

تم عرض شاشة الهاتف من خلال جهاز العرض. تم عرض محادثة واتساب يعود تاريخها إلى 24 حزيران/يونيو. بدأ P6 في قراءة المحادثة.

سلامات شلونك؟ فاضي/مشغول؟

بتتزكر شكل [تم حجب الاسم] *ابن عمي* [تم حجب الاسم]؟

إيه بعرف الصورة

هل هي الصورة؟

شفت الصور مبارح ودورت مبارح وشكيت بس ولا وحدة بجد

أنا بدور عالأذن وعضمة الأنف

قريبة بس مو صورتو

[تم حجب الاسم] *أسمر وهاد أفتح*

قال P6 إنهم استمروا في مناقشة الصورة. ثم انتقل إلى أسفل المحادثة. قال P6: *"اليوم فيه شاهد مخفي بخصوص إياد"* . أجاب شقيق إياد أنه مندهش. سأله P6 عمّا إذا كان لديه فكرة عن الشاهد، فقال شقيق إياد لا. أخبره P6 أنه قرأ على الفيسبوك أو في مكان آخر أنه سيكون هناك شاهد مجهول الهوية وربما سيشهد لصالح إياد. (كان هناك صحفية من Levant تغطي الموضوع). أخبر P6 أنه تذكر شيئاً مهماً وتحدثوا عن حادثة [تم حجب الاسم] ثم سأل P6 إذا كان بإمكانهما الوصول إلى [تم حجب الاسم] وسؤالها عمّا إذا كانت هذه القصة قد حدثت.

طلبت القاضي كيربر من P6 أن يأخذ هاتفه ويعود إلى مقعده. سألت كيربر P6 عمّا إذا كان قد خطّط مسبقاً لعرض تلك المحادثة قبل الإدلاء بشهادته، فأجاب P6 بالنفي.

سأل P6 عمّا إذا كان يمكنه تلاوة شهادة عن معتقل في فرع الخطيب تم اعتقاله في آب/أغسطس 2012 لمدة ستة أشهر. وكُتبت الشهادة عام 2016 وكان P6 قد شاركها على صفحته [قد تكون صفحة الفيسبوك] في كانون الأول/ديسمبر 2016. ورأى P6 أن الشهادة يمكن أن تكون ذات فائدة، لأنها كانت عن الخطيب والظروف بداخله.

قال P6 إنه يريد توضيح نقطة وذكر أنه يدعم الضحايا والعدالة تماماً. قال إنه يقف مع إياد، لكن هذا لا يغير موقفه [من دعم الضحايا]. أراد P6 تلاوة الشهادة أمام المحكمة ليصف الظروف المروعة داخل الخطيب.

قالت القاضي كيربر إن P6 ذكر أن إياد كان برتبة رقيب أول في استجوابه للشرطة. قال P6 أنه قد يكون خطأ في الترجمة.

سألت القاضي كيربر عن انشقاق إياد. قال P6 إن إياد انشق في نهاية عام 2011، بعد إطلاق سراح P6. قال P6 إنه كان يعلم شخصياً أن إياد كان يتحدث عن الانشقاق منذ آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر، وأنهم نصحوه بأخذ وقته وترتيب وضع عائلته أولاً، لأن الانشقاق ليس سهلاً. وبعد انشقاق إياد، لم يرَه P6. وبعد شهر أو شهرين، قال P6 إنه سمع أن إياد قد سافر ولم يرَ إياد حتى اليوم [يوم الإدلاء بالشهادة]. قال إنهم تحدثوا مرتين: مرة على الهاتف في تموز/يوليو 2018 عندما توفيت والدة P6 ثم عندما تم إطلاق سراح إياد في العام السابق، حيث اتصل به P6 لتهنئته.

استراحة لمدة 15 دقيقة

سألت القاضي كيربر P6 عن خلفيته وتعليمه. تحدث P6 عن تعليم إياد وقال إنه لا يعرف ما إذا كان إياد في [تم حجب المعلومات] أو في [تم حجب المعلومات]. قال إن المدرسة كانت في [تم حجب المعلومات]، لكنه لا يعرف أين عُقِد امتحان البكلوريا.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P6 يعرف ما إذا كان إياد قد حضر تدريباً أم أدّى خدمة عسكرية. قال P6 إنه يعرف معلومات عامة – أن الشخص يحضر دورة تدريبية لمدة ستة أشهر عندما يتطوع في [المجال] الأمني أو العسكري. أعطى P6 مثالاً على أنه أدى خدمته العسكرية بين عامي 2001 و2003 كطبيب. حيث كان يتعلم العلوم/المعارف العسكرية ويمارس التمارين الرياضية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان إياد قد انضم إلى الجيش أو قوات الأمن. قال P6 إنه لا يتذكر أن إياد تطوع في الجيش. كان يعلم أن إياد كان في أمن الدولة ولا يعرف ما إذا كان أمن الدولة يتبع لإدارة وزارة الداخلية. لا يعرف P6 الصفة/الوصف الوظيفي، ما إذا كانوا جنوداً أو لديهم أسماء مختلفة.

قال P6 إنه ليس لديه فكرة عمّا إذا كان أمن الدولة جزءاً من أجهزة المخابرات. سألت القاضي كيربر عن أمن الدولة. قال P6 إن لأمن الدولة السوري دورين: (1) نظرياً، من المفترض أن يحمي الدولة ويحافظ على سلامة الناس، ولكن (2) في واقع الأمر، يراقب شعبه ويساعد على بقاء النظام في السلطة.

قال القاضي فيدنر إن P6 ذكر أنه كان مع المعارضة، ثم سأل عمّا إذا لم يكن لدى P6 مشكلة مع عمل ابن عمته في أمن الدولة. قال P6 إن كل ما يعرفه هو أن إياد كان مدرباً رياضياً في نجها. قال P6 إنه كان يعلم أن نية إياد لم تكن إيذاء أي شخص أو إلحاق الضرر به. وبالإضافة إلى ذلك، قال P6 إنه أثناء عمله في عيادته، كان يأتي العديد من أفراد قوات الأمن والجيش، وكان كثير من الناس من قريته أو أقاربه أو معارفه في الجيش أو قوات الأمن. قال إنهم كانوا يعرفون من كان متورطاً في بعض السفالات ومن لم يكن كذلك (كان يقصد قبل الثورة). قال إن هناك الكثير أو بعض الأشخاص الذين كانوا يعرفون بأنهم فاسدون أو يؤذون الناس، وبالتالي، لم يكونوا يتعاملون معهم. لذلك، لو علم P6 أن إياد كان شخصاً سيئاً في تلك الفترة أثناء عمله، لما تعامل معه P6.

قال القاضي فيدنر إنه لم يفهم. وذكر أن P6 اعتُقل بعد الثورة وأن عمل المتهم إياد لم يعد روتينيا حيث كان إياد يراقب المساجد وشهد عمليات الاعتقال. سأل القاضي فيدنر P6 إذا لم تكن لديه مشكلة مع هذا [أي: ألم يكن ذلك تناقضاً؟].

سأل P6 عمّا إذا كان بالإمكان تكرار السؤال، لأنه أراد التعليق على المسألة الروتينية.

كرر القاضي فيدنر السؤال. وقال P6 إنه تحدث في شباط/فبراير مع إياد عن وضع القوات الأمنية وقال إياد إنه تم وضعهم في حالة تأهب تام. وبخصوص هذه القضية، اعتادت القوات الأمنية جلب موظفين صغار من دوائر الدولة في آذار/مارس ونيسان/أبريل. حيث كان هؤلاء الموظفين [يُستخدمون] لمنع المظاهرات أو للقيام بمسيرات موالية للنظام. قال P6 إن النظام بأكمله كان في حالة تأهب، وليس فقط قوات الأمن. إن كل من يعرف P6، كان يعلم أن P6 كان يشارك في المظاهرات. ومع ذلك، قال P6 إنه (وكذلك العديد من أقارب إياد الآخرين) لم يكونوا يخشون أن يبلغ إياد عنهم.

سأل القاضي فيدنر كيف تعاملت قوات الأمن مع المظاهرات. قال P6 إن المظاهرة الأولى التي انضم إليها كانت في 25 آذار/مارس 2011 في دوما. وجاءت مسيرة مؤيدة للنظام قوامها 100 – 200 شخص يحملون صور الرئيس من الجانب الآخر. قال إنهم كانوا يعرفون أن هؤلاء الناس [المشاركين في المسيرة] كانوا موظفين وعمالاً بسطاء.

قال P6 إنه كان هناك بالتأكيد عنف من جانب قوات الأمن ضد المظاهرات في أيار/مايو أو أواخر نيسان/أبريل بعد اعتقاله، وبقي في المنزل حوالي أربعة أسابيع بسبب الخوف. ثم قال إنه ذهب إلى كفر سوسة للمشاركة في مظاهرة. كانوا ينتظرون في الساحة المقابلة للمسجد خروج المظاهرة [من المسجد] للانضمام إليها. في ذلك الوقت، أغلقت قوات الأمن باب المسجد الكبير، وفرّقت المتظاهرين، ومنعت التصوير. وبعد خمسة عشر دقيقة، جاءت حافلة سعتها 24 راكباً. وترجّل [من الحافلة] مجموعة من القوات

العسكرية أو الجنود يرتدون الزي الموحد ويحملون الهراوات واعتدوا على المتظاهرين. قال P6 إنهم ضربوا واعتقلوا الناس، لكن P6 لم يكن يعرف العدد.

قال القاضي فيدنر إن P6 عانى من هذا الوضع ومع ذلك كان لديه ابن عمة يعمل في قوات الأمن ثم في القسم 40 سيء السمعة. ثم سأل فيدنر إذا لم يجد في هذا مشكلة. قال P6 إن إياد أعلن لـP6 بوضوح أنه كان يدعم الثورة.

سأل القاضي فيدنر P6 عن هذا التناقض مرة أخرى. وقال P6 إن إياد لم يذكر المشاركة [في مثل هذه الأعمال] أو اعتقال المتظاهرين. سأل فيدنر إذا سأل P6 إياد عن ذلك. فقال P6 لا، لا يتذكر. لم ينظر P6 إلى إياد بهذه الطريقة، وبالتالي، كان P6 يعتبر إياد جزءاً من الثورة وليس ضد المتظاهرين. قال P6 إن إياد أعلن أنه كان مع الثورة.

سأل القاضي فيدنر مرة أخرى عن هذا التناقض [كيف كان إياد مع أمن الدولة ومع الثورة في نفس الوقت]. قال P6 إنه لا يرى أي تناقض شريطة أن يكون إياد قد ساعد المتظاهرين والمعتقلين. وقال إنه حتى لو لم يساعد إياد المتظاهرين والمعتقلين، يكفي أن يعلن المرء [دعمه للثورة] أو أن يُعرف بأنه مناهض للنظام [من شأن ذلك أن يوقع الشخص في ورطة كبيرة].

قال القاضي فيدنر إن فهمه لهذا الأمر يقل أكثر فأكثر. وذكر فيدنر أن P6 أشار إلى أن الفروع عبارة عن مسالخ، لكن P6 كان لا يزال راضياً لأن إياد كان أيديولوجياً على الجانب الآخر. قال P6 إنه اعتذر وقال إنه يعتقد أن صيغة السؤال لم تكن صحيحة. افترض P6 أن إياد كان إلى جانب الثورة ولم يكن ينظر إلى إياد كمتهم.

قال القاضي فيدنر إن ابن عمة P6 مدّعى عليه في القضية ومتّهم باعتقال متظاهرين وتسليمهم للخطيب. وسأل P6 عمّا إذا كان معرفة هذا الأمر يشكّل مفاجأة لـP6. قال P6 إنه لم يكن يعرف ذلك، كما لم يخبره إياد بأنه شارك شخصياً في هذه التهمة. قال P6 إنه أراد توضيح نقطة: على الرغم من معرفته بإياد، إلا أنهما لم يكونا يجتمعان يومياً أو أسبوعياً. قال P6 إنه كان يتحدث بناءً على اللقاءات المحدودة.

قال القاضي فيدنر إن P6 عُومل بشكل جيد أثناء اعتقاله في فرع فلسطين، وهو أمر غير معتاد وسأل عن السبب. قال P6 إنه اعتُقل في 8 نيسان/أبريل، 2011، وهو ما يعني أنه في وقت مبكر من الثورة. وفي رأي P6، كانت خطة النظام في تلك الفترة الزمنية هي الحد من العنف. حيث كانوا يستخدمون مستوى معيناً من العنف، يمكن للمرء أن يراه في أعداد الشهداء الذين سقطوا [ماتوا] يوم الجمعة. كان يسقط [يموت] عدد معين كل أسبوعين. وبعد ذلك ارتفع هذا الرقم. حيث تم استخدام المزيد والمزيد من العنف. كان P6 محظوظاً لأنه لم يتعرّض للضرب، وإنما للشّتم فقط.

سأل القاضي فيدنر P6 عمّا إذا كان لديه وسايط أشخاص يدعمونه [في الفروع الأمنية] وإذا كان قد ذكر أن ابن عمته يعمل في أمن الدولة. قال P6 لا؛ لم يذكر ذلك، لكن عندما تم اعتقاله وأخذوا حسابه على الفيسبوك، سأل العديد من الأصدقاء كثيراً عن P6 وصديقه المعتقل، وكتبوا أنهما كانا مفقودَين وربما معتقلَين. قال أن هذا ما قاله لهما رئيس الفرع.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك مترجم وترجمة عكسية أثناء استجواب الشرطة. قال P6 نعم. قال P6 إنه كان هناك سوء تفاهم مع المترجم، لكنهم تعاملوا معه ولم تكن هناك مشاكل فنية.

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان شخص يدعى [تم حجب الاسم] أحد أفراد عائلتهم. قال P6 لا.

قال ماتياس شوستر، محامي إياد، إن P6 قال في الاستجواب إن الناس من منطقته كانوا ينضمون بشكل متزايد إلى أمن الدولة. قال P6 لا؛ قال إن حوالي 500 شخص من [تم حجب المعلومات] كانوا ضباطاً في الجيش – بعضهم في قوات الأمن أو دوائر أخرى، لكن ليس "جميعهم" أو حتى "معظمهم" في قوات الأمن.

قال المحامي شوستر إن P6 قال إن أفراد الأسرة الآخرين أبلغوا عن فرار إياد من الخدمة. قال P6 إنه في اليوم الأول أو الثاني [بعد فراره من الخدمة]، زار [تم حجب الاسم]، الشقيق الأكبر لإياد، P6 في العيادة وأخبره أنه قدّم بلاغاً يفيد بأن إياد مفقود. حيث كان هذا هو العذر الشائع المستخدم لتغطية الفرار من الخدمة لتجنب الملاحقة (إما الفقد أو الخطف). قال P6 إن شقيق إياد جاء إلى P6 إلى العيادة وأخبر P6 أنه قدم بلاغاً [تمت ترجمته إلى "Vermisstenanzeige" بمعنى "بلاغ عن شخص مفقود"]، ولكن ليس في الجريدة أو وسائل الإعلام. وقال P6 إن شقيق إياد قال أيضاً إن العشرات قدّموا تقارير مشابهة.

قال المحامي شوستر إن P6 قال إن البلاغ لم يكن في صحيفة ولا في وسائل الإعلام وسأل عمّا إذا كان شقيق إياد قد ذهب إلى الفرع. قال P6 إنه لا يعرف.

قال سيباستيان شارمر، محامي المدعي، إن P6 قال إنهما أجريا محادثة مع العميد وأخبرهما أن يحضرا إذا واجها مشكلة. قال شارمر إنه يبدو وكأنه عرض عمل. قال P6 إن عناصر الأمن الذين أخذوهما كانوا يتحدثون مع بعضهم البعض بأنهم سيأخذونهما إلى مكتب العميد ثم سيتم إطلاق سراحهما. قال P6 إنه بالطبع عرض عمل؛ كان ذلك واضحاً. وفي تلك اللحظة، أراد P6 وصديقه العودة إلى المنزل فقط. قد لا يساعد ذلك في القضية، لكنه كان مضحكاً: في تلك اللحظة، سألهم العميد (بعد عرضه) عمّا إذا كانا قد فقدا شيئاً من ممتلكاتهما في الاعتقال. قال صديق P6 إنه اشترى "ذاكرة تخزين/فلاش درايف" جديدة وفقدها. سأل العميد عن تكلفتها ووضع يده في جيبه وكأنه يبحث عن المال. قال P6 إن الوضع كان مضحكاً، لأن هذا الفرع (والفروع الأخرى) عبارة عن مسالخ بشرية وكان هذا السلوك أشبه بالكاريكاتير في هذا المجال [كان ذلك "مضحكاً"، إذ من يظن أن رئيس فرع لديه بعض الضمير ليقول له "إذا فقدتما شيئاً بسببنا، فعلينا تعويضه"].

سأل المحامي شارمر ما إذا كان P6 قد قبل "عرض العمل". قال P6 بالطبع لا.

طرح القاضي فيدنر أسئلة على P6 حول خلفية المتهم إياد. أشار P6 مرة أخرى إلى أن علاقته مع إياد بدأت في وقت لاحق من حياته، عندما فتح عيادته.

رُفِعت الجلسة الساعة 12:10 بعد الظهر. ستكون المحاكمة القادمة في 29 تموز/يوليو، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير السابع لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 29 و30 و31 تموز/يوليو، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّصات/أبرز النقاط:[1]

اليوم التاسع عشر للمحاكمة – 29 تموز/يوليو، 2020

- **شهد P7، 30 عاماً، على اعتقاله في فرعي الخطيب وكفرسوسة، واتهامه زوراً بتمويل الجيش السوري الحر. وعلى مدار ما يقرب من ثلاثة أسابيع، تعرّض P7 للتفتيش وهو عارٍ، وللضرب مراراً على قدميه، وللتعذيب بالكابلات، ولسكب البنزين عليه. وتُلقي شهادته الضوء تحديداً على الظروف القاسية التي يواجهها المعتقلون في فرع الخطيب، بما في ذلك: الزنازين المكتظة، وسوء حالة مرافق الصرف الصحي، والوجبات غير الكافية، ومحدودية الوصول إلى الماء، والمخاوف من تردّي الحالة الطبية. وتم إطلاق سراح P7 في اليوم الذي تم فيه تفجير مكتب الأمن القومي. وكان هناك بعض الخلاف حول ما إذا كان P7 معتقلاً في الفرع 251 أو في فرع آخر.**

اليوم العشرون للمحاكمة – 30 تموز/يوليو، 2020

- **شهد P8، 39 عاماً، على اعتقاله كذلك في فرعي الخطيب وكفرسوسة. وعلى مدار أربع جلسات استجواب، تم استجواب P8 حول انتمائه إلى تنسيقيات المظاهرات. وتعرّض للضرب، لاسيما على قدميه. وعلاوة على ذلك، قدّر P8 أن أربعة أشخاص لقوا حتفهم خلال الفترة التي قضاها في السجن، من بينهم جثة رجل تم وضعها بجانبه في ساحة. وفي كفرسوسة، أطلق السجانون اسم المبعوث الخاص للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي على أداة تعذيب استخدموها لضرب المعتقلين.**

اليوم الواحد والعشرون للمحاكمة – 31 تموز/يوليو، 2020

- **كان P9 موظفاً حكومياً يمتلك مقهى إنترنت في سوريا. واعتُقِل بناءً على أوامر عميد، ثم احتُجِز في الفرقة الرابعة. وركّز جُلّ شهادته على جلسة الاستجواب الأولى التي زعم أن المحقق تعرّف عليه فيها. وأوضح P9 كيف أدّى وضعه كموظف حكومي على الأرجح إلى إطلاق سراحه. وأشار إلى احتمال أن يكون المتّهم أنور هو الرجل الذي استجوبه. وعندما طُلب من P9 محاولة التعرّف على أنور في المحكمة، لوّح له أنور. وكان هناك سؤال حول مدى عدالة مجموعات الصور التي استخدمتها الشرطة لمعرفة ما إذا كان بإمكان P9 التعرّف على صورة أنور.**

---

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و "المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم التاسع عشر للمحاكمة – 29 تموز/يوليو، 2020

حضر هذه الجلسة 12 شخصاً وستة أفراد من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

تألف الجمهور من اثني عشر متفرجاً وستة من الإعلاميين. بدأت الإجراءات في الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة P7

يبلغ P7 من العمر 30 عاماً. ويعمل في مطعم ويَحضر دورة لغة مستوى. وتم استدعاؤه كشاهد ولا علاقة له بالمتهمين.

اعتقال P7

أوضح P7 أنه في تموز/يوليو 2012، اعتقله شبيحة النظام بين الساعة 3 مساءً – 4 مساءً في شارع نسرين في حي التضامن بدمشق. وكان يعتقد أنه قد يموت في أي لحظة. وقال P7 إنه اعتُقل لأن بطاقته الشخصية (بطاقة الهوية) كانت تشير إلى أنه من حلب. حيث نظر الشبيحة إلى بطاقته الشخصية وسألوه عما كان يفعله في دمشق. فأخبرهم P7 أنه وُلد في دمشق وأن بطاقته الشخصية صدرت هناك أيضاً. فقلب الشبيحة قميص P7 على رأسه وأمروه بإبقاء رأسه منخفضاً. ثم تعرّض للضرب دون أن يقدر على رؤية المعتدين.

نُقِل P7 إلى قبو مبنى، وقُذِف في زنزانة بقوة كبيرة لدرجة أنه وقع على أفراد آخرين. وكان قد صُبّ على المعتقلين إما الديزل أو البنزين.[2] وذكر P7 أن الشبيحة بدأوا يتحدثون فيما بينهم. "بدا كما لو أن ضمير شخص ما قد استيقظ، لكن شخصاً آخر قال له لا، كان يريد إلقاء السيجارة". ثم اقتاد الشبيحة المعتقلين خارج الزنزانة إلى ممر يبدو أنه بلا تهوية حيث مكثوا قرابة ساعتين. وخلال هذا الوقت، سأل الشبيحة المعتقلين عن حاجتهم للماء وأعطوا بعض الماء للمعتقلين. كما سألوا عمّن كان على استعداد لدفع نقود للإفراج عنه. وعرض العديد من الأفراد ما بين 100,000 – 200,000 ليرة سورية. وأشار P7 إلى أن الأشخاص الذين تم إطلاق سراحهم لم يُروا مرة أخرى.

في حوالي الساعة 2 – 3 صباحاً، أحضر الشبيحة مركبة أرادوا أن يستخدموها لنقل 29 فرداً.[3] ثم شكل الشبيحة طابورَين، في كل طابور عشرة أشخاص، امتدّا من مكان وجود المعتقلين إلى المركبة. وكان على المعتقلين المرور بين طابورَي الشبيحة الذين ضربوهم حتى صعد المعتقلون إلى المركبة. وأشار P7 إلى أن المركبة كانت تفوح منها رائحة وكأنها كانت تُستخدم لنقل اللحوم. وفي طريقها إلى الموقع التالي، توقفت المركبة عند ثلاث نقاط تفتيش، وفي كل مرة كان يدخل ثلاثة عسكريين إلى المركبة ويضربون بعض المعتقلين "كوسيلة للتنفيس عن الغضب".

وصلت المركبة إلى فرع الخطيب[4] وتم مرافقة المعتقلين إلى الطابق السفلي وتفتيشهم وهم عراة ثم تم مرافقتهم إلى زنازينهم.[5] وذكر P7 أنه رأى أشخاصاً كثيرين عندما دخل زنزانته؛ ولم يكن هناك مكان يجلس فيه على الأرض، ومن كان يقف كان يفقد مكانه. ومكث هناك لمدة أسبوعين.

خلال الأسبوع الأول، أخِذَ P7 إلى غرفة استجواب حيث أجبِرَ على الركوع على الأرض ورأسه للأسفل ووجهه مغطى. كان هناك شخصان في الغرفة: المحقق الذي كان يقف أمام P7 والسجان الذي كان يقف خلف P7. وعندما لم يكن المستجوب راضِيا عن إجابات P7، كان السجان يضرب P7 بكابل. وفي إحدى المرات، سأل المستجوب P7 عن سبب اعتقاله، فأجابه P7 بأنه يعيش ويعمل في دمشق، لكنه اعتُقِل لأنه [بطاقته الشخصية تفيد بأنه] كان من حلب. واعتقد P7 أن المستجوب أراد منه أن يقدّم اعترافاً كاذباً. وقال للمحقق أن يتحقق من سجله الجنائي وأنه سيقبل الاعتقال إذا أظهر السجل بالفعل تاريخاً إجرامياً. وفي النهاية أعيد إلى زنزانته.

---

[2] لم يتذكر P7 ما إذا كانت المادة التي صُبّت على المعتقلين هي الديزل أو البنزين. وفي وقت لاحق من المرافعات، أشارت أوميشين، محامية أحد المدّعين، إلى البنزين.

[3] ذكر P7 أن عدد الأفراد (29) كان بناءً على ما سمع الشبيحة يتحدثون عنه.

[4] يُعرف الخطيب أيضاً باسم فرع أمن الدولة 251.

[5] تذكّر P7 تحديداً الدرج حيث تم تفتيش المعتقلين، وكذلك بابا على اليسار. ومرّ عبر ممر، ثم استدار يميناً. لاحظ مراقب المحاكمة أن P7 استخدم يديه لوصف المشهد.

واصل P7 وصف ظروف السجن. وبحسب قوله، فإن المعتقلين لم يستطيعوا التفريق بين الليل والنهار، أو ما إذا كانوا جالسين أم واقفين. وكانت جثث بعض الأشخاص مغطاة بطفح جلدي،[6] بما في ذلك جثة صبي. وكان يُسمح لهم باستخدام المرحاض مرة واحدة في اليوم. وكان على الناس الوقوف في طابور مقدّماً إذا أرادوا استخدام المرحاض، وهو ما كان صعباً على السجناء المسنين الذين ذكّروا P7 بوالده. كما مُنِع المعتقلون من الاستحمام. وذكر P7 كيف ذهب شخص إلى المرحاض وسكب الماء على نفسه لأنه "قرف من نفسه" وتعرّض بعد ذلك للضرب عقاباً على فعلته. وروى P7 أن الطعام الذي كان يُقدّم للمعتقلين على صينية كان يؤتى به لإطعام 15 شخصاً، لكنه لم يكن يكفي سوى لإطعام ثلاثة أشخاص.

وبعد أسبوعين من وصول P7 إلى الخطيب، نُقل هو ومعتقلون آخرون بالحافلة إلى فرع آخر في كفرسوسة. وأشار P7 إلى أن النقل تم حوالي الساعة 2 مساءً في يوم حار. كما تذكّر أنه كان حافي القدمين. واقتيد المعتقلون إلى ساحة حيث كان العناصر بانتظارهم. ولما رأى العناصر المعتقلين من بعيد اندفعوا نحوهم وانهالوا عليهم ضرباً. وأشار P7 إلى الارتباك الذي شعر به أثناء الهجوم؛ استغرب أن يُنقَل المعتقلون إلى هذا الفرع. ثم اقتيد P7 إلى زنزانته الجديدة التي وصفها بأنها أكثر اتساعاً نسبياً من زنزانته في الخطيب.

تذكّر سماعه محادثة بين العناصر الذي كانوا يمشون بالقرب من الزنزانة، حيث كانوا يتساءلون عن سبب إحضار المعتقلين إلى الفرع. وقالوا لا بد وأن P7 واحد منهم، [لأنه يملك طولا وبنية قوية] فكان يجب أن يكون واحدا منهم. ثم تعرض P7 للضرب على يد أحد العناصر. وأشار إلى أن المعتدي كان طوله حوالي 1.5 متر [4'9 أقدام] بينما يبلغ طول P7 1.92 متراً [6'3 أقدام]. وشعر P7 أن ذلك العنصر كان يحمل حقداً ضده، لكنه لم يعرف السبب. ومكثوا في ذلك المكان ثلاث ساعات ثم أُعيدوا إلى الفرع.

مكثوا في الفرع لمدة يومين أو ثلاثة أيام، ثم اقتيدوا إلى ساحة الفرع. ووفقاً لما ذكره P7، كان هدف العناصر رعاية المعتقلين لإعادتهم إلى حالتهم الصحية، ولكن فقط إلى الحد الذي تم فيه إخفاء الآثار الجسدية [للتعذيب]. وبالتالي، قُدِّم لهم الطعام وكشف عليهم طبيب.[7] كما سُئلوا عمّا إذا كان أي شخص يريد إجراء مكالمة هاتفية. غير أن P7 لم يقبل العرض لأنه لم يشعر بالأمان.[8] ثم اقتيدوا إلى الساحة حيث أمضوا الليل. قال P7 إنه كان شعوراً لا يوصف أن ينام ورجلاه ممدودتان.

في اليوم التالي، قيل للمعتقلين إنه سيتم إطلاق سراحهم. وأعيد له محفظته وماله، ثم سار P7 في الشارع حافي القدمين، مرعوباً من مظهره. ولم يكن P7 على علم بأن مكتب الأمن القومي السوري قد تعرّض للتفجير يوم الإفراج عنه. ووصل P7 إلى منزل عائلته وقال لهم "الله لا يبقيني إذا بقيت في هذا البلد" [أي أنه لن يبقى في سوريا]. وغادر سوريا في 20 أيار/مايو، 2013.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

أشارت القاضي كيربر إلى إفادات P7 بأنه لم يتم اعتقاله من قبل قوات عسكرية. وسألت إذا كان P7 يتذكر عدد الشبيحة، وما إذا كانوا مسلحين، وما إذا كانوا يرتدون زياً موحّداً. أوضح P7 أن الشبيحة كانوا يرتدون زياً عسكرياً.[9] وتابع قائلاً: "نحن [السوريون] نعرفهم. إنهم ليسوا متطوعين رسميين"، وأن" هؤلاء الأشخاص اعتادوا نهب الممتلكات الخاصة للمدنيين". وكانوا موالين للنظام وليس لديهم وظائف. ودخلوا هذا المجال واكتسبوا سلطة من أجل السيطرة. وفيما يتعلق بالأسلحة، قال P7 إنهم كانوا يحملون رشاشات الكلاشينكوف (AK-47).

سألت القاضي كيربر عما رآه P7 عندما نُقل إلى الميدان. قال P7 إن رأسه كان مغطى بقميصه وكان منحنياً للأسفل، وإلا لكان قد تعرّض للضرب.

ذكرت القاضي كيربر شهادة P7 بأنه صُدم لأنه لم يرَ مثل هذه الدبابة الكبيرة في إشارة إلى المركبة التي استقلها مع المعتقلين الآخرين. وأقرّ P7 أن هذا صحيح.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P7 قد رأى 300 عنصر هناك. فقال P7 إنه رأى حوالي 200 إلى 300 عنصر.

---

[6] استخدم P7 الكلمة العربية "حبوب" لوصف حالة الجلد التي رآها على السجناء الآخرين. وتم تعريف ذلك من قبل مترجم المحكمة على أنه "طفح جلدي"، ولكن تم التعرّف عليه لاحقاً على أنه "جدري الماء" (انظر الملاحظة 11).

[7] شهد P7 أنه فقد 12 كجم (حوالي 26 رطلاً) أثناء اعتقاله.

[8] غالباً ما كان يراود المعتقلين الشك في أنه سيتم تعقب من يستقبل مكالماتهم.

[9] عند الإجابة على هذا السؤال، أشار P7 في البداية إلى "الدفاع المدني". وفي الجملة التالية، قال P7 "الدفاع الوطني". وفسّر مراقب المحكمة استخدام "الدفاع المدني" في الجملة الأولى على أنه خطأ من جانب P7، وأنه كان يقصد أن يقول "الدفاع الوطني".

سألت القاضي كيربر كيف ضُرب P7 عندما تم توقيفه في حي التضامن. فقال P7 إنه تعرض للضرب باليدين والساقين وأعقاب البنادق.

سألت القاضي كيربر عن اسم الفرع الثاني الذي اعتُقِل فيه P7. لم يعرف P7 اسم الفرع الثاني وأشار إلى أن هناك العديد من الفروع في سوريا وهي تحمل أرقاماً فقط.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P7 يعرف رقم الفرع. لم يكن P7 يعرف رقم الفرع. كان يعلم فقط أنه يقع في كفرسوسة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P7 يعرف مكان اعتقاله قبل نقله إلى كفرسوسة. قال P7 إنه كان في الخطيب.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P7 أنه كان في الخطيب. وأوضح P7 أن الخطيب يقع في حي القصور وفيه محل معروف يبيع سلطة الفواكه. وغالباً ما كان يذهب إلى المحل مع أصدقائه.[10]

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان معتقلون آخرون قد أخبروا P7 بمكان اعتقالهم. قال P7 إن أياً من المعتقلين الآخرين لم يناقش المكان الذي كانوا فيه لأنهم كانوا يخشون أن يكون بينهم مخبر. وأوضح P7 أنهم اعتقلوا في شارع نسرين وذهبوا إلى الخطيب. ثم سأل عمّا إذا كان يمكنه إعادة تمثيل أفعاله عندما نزل من المركبة. [ركع على ركبتيه وأدار وجهه إلى اليسار] وقال إنه أدار وجهه إلى اليسار ليلقي نظرة سريعة على مبنى.

أشارت القاضي كيربر إلى إفادة P7 بأن الخطيب كان معروفاً لدى السوريين وأن أحد المعتقلين أخبره أنه الخطيب. سألت إذا كانت هذه الإفادة صحيحة. أوضح P7 أنه تعرف على المنطقة وقيل له الاسم.

سألت القاضي كيربر عن عدد الأشخاص في زنزانته. تدخّل محامي الدفاع، بوكير، وطلب قراءة النص بصوت عالٍ. منحت القاضي كيربر الإذن. قال المحامي بوكير إن صورة القمر الاصطناعي عُرضت على P7 أثناء استجواب سابق. وفي ذلك الوقت، سُئل P7 عمّا إذا كان قادراً على التعرف على المباني في الصورة. طلب بوكير إجابة P7. قال P7 إن سوريا لم يكن لديها نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) في ذلك الوقت. أخبره منطقه أنه عندما يرى شيئاً مشابهاً غير متوفر/غير مجد للعامة، فإنه لا يستطيع التعرف عليه وفي الواقع لم يكن قادراً على تخمين ما هو. ومع ذلك، فهو مكان جميل ويمكن للمرء التعرف على المنطقة بدون نظام تحديد المواقع العالمي.

سألت القاضي كيربر مرة أخرى عن عدد الأشخاص في زنزانة P7. قال P7 إنه أصيب بصدمة أكبر من حالة الأشخاص في زنزانته، وليس عددهم. حيث كان يبلغ من العمر 22 عاماً. ولكن عندما رأى حالة الآخرين، كانوا مختلفين. لم يستطع إعطاء عدد محدد من الناس، لكنه اعتقد أنه كان هناك الكثير من الناس، ربما حوالي 300 فرد. وأظهر P7 كيف كان يجلس في زنزانته عن طريق القرفصاء وضمّ ساقيه بذراعيه إلى صدره. وذكر أن بعض الناس ناموا على حِجر بعضهم البعض. وكانت الزنزانة مزدحمة جداً لدرجة أن الشخص يفقد مكانه على الأرض إذا وقف على رجليه.

سألت القاضي كيربر عن عدد المراحيض. تذكّر P7 ثلاثة مراحيض. كانوا في الزاوية اليمنى عند الدخول من الباب. وإذا أراد شخص ما استخدام المرحاض، فعليه أن ينتظر في طابور حيث ينتظر الناس جلوساً وقياماً. وكان بعض المعتقلين قد سُجنوا لمدة ستة أشهر وكانت حالتهم الصحية متدهورة، لذا كان لهم الحق في النوم وهم مستلقين ليمدّدوا أرجلهم.

ذكرت القاضي كيربر شهادة P7 حول الطفح الجلدي. وسألت إذا كان المعتقلون يعانون من كسور في أطرافهم. لم يرَ P7 أي أطراف مكسورة. [فيما يتعلق بالطفح الجلدي] قال إن الطفح الجلدي في سوريا يسمى جدري الماء.[11] ولم يرَ أي دم.

سألت القاضي كيربر P7 إذا رأى جثثاً. فأجاب P7 بالنفي.

سألت القاضي كيربر عن الطعام. قال P7 إن الطعام كان يقدّم للمعتقلين على صينية كانت توضع على الأرض. وكان يأكل كل من أراد أن يأكل. وكانت الوجبات تتكون من البطاطا والبرغل والخبز اليابس.

---

[10] لاحظ مراقب المحكمة اللبس المحيط بهذا السؤال. حيث قال P7 إنه رأى المنطقة في الوقت الذي كان يتم فيه نقل المعتقلين إلى الفرع الثاني، وأنه استطاع أن يعرف من المباني أنها منطقة سكنية في الخطيب. ولكن القاضي كيربر قصدت أن تسأل P7 عن معرفته بالمنطقة التي أطلق سراحه فيها في النهاية، إشارة إلى كفرسوسة.

[11] في وقت لاحق من المرافعات، أوضح المترجم أن P7 ذكر "جدري الماء" لكنه لم يترجم الكلمة في الأصل بشكل صحيح.

أشارت القاضي كيربر إلى أن P7 تعرّض للضرب. سألت أين وكيف ضُرب. قال P7 إنه تعرّض للضرب أثناء الاستجواب، في الخطيب، وعندما تم تفتيشه. "كان الحارس الذي يأخذ شخصاً إلى الداخل، يستقبله بالضرب". وأثناء الاستجواب لم يرَ P7 المحقق الذي ضربه لأن رأسه كان منحنياً إلى الأسفل. وكلما قال P7 شيئاً لم يوافق عليه المحقق، كان P7 يُضرب بكابل على أصابع قدميه [باطن قدميه]. وعندما انتهى الاستجواب، أمر المحقق P7 بالتوقيع على وثيقة لم يُسمح له بقراءتها.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق.]

***

تم عرض فيديو يوتيوب. علق P7 أن فيديو يوتيوب رقم 1 يصوّر شارع بغداد.

ملاحظة من مراقب المحاكمة: المبنى الذي يظهر في فيديو يوتيوب رقم 1 عند الدقيقة 00:05 موجود هنا. إذا نقر المرء على صورة "مخبر الخطيب للتحاليل الطبية" في الرابط، سيجد صورة لنفس المبنى (نفس الدرج والشرفات). وإذا شاهد المرء النسخة الأطول من الفيديو هنا، فسيرى بوضوح عند الدقيقة 00:01 محل سلطة الفواكه (رامز) الذي ذكره P7. وبالإضافة إلى الشرح السابق، يمكن للمرء أن يرى في الفيديو الأصلي عند الدقيقة 00:29 لافتة شارع تشير إلى أن باب توما وشارع بغداد كانا على اليسار. وتعني هاتان النقطتان أن هذا لم يكن شارع بغداد، بل شارع مرشد خاطر.

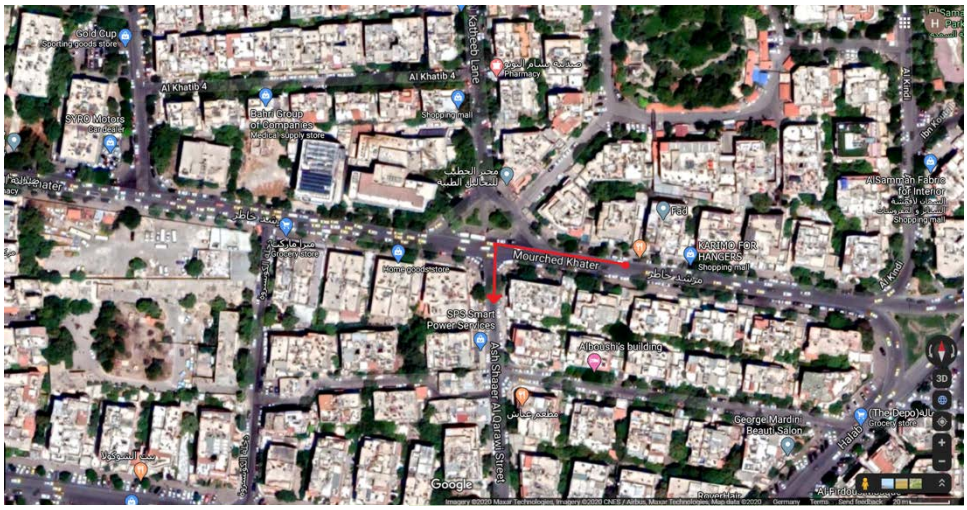

[الإحداثيات 33.519945، 36.311260]

تم عرض فيديو يوتيوب رقم 2. وذكر P7 أنه وصل إلى نقطة لم يُسمح له فيها بمتابعة السير بالمركبة.

ملاحظة من مراقب المحاكمة: المبنى الذي يظهر في فيديو يوتيوب رقم 2 عند الدقيقة 00:00 هو نفس المبنى هنا. إذا نقر المرء على صورة "مركز النجمة الشعاعي التخصصي" في الرابط، فسيجد صورة لنفس المبنى (ونفس اللافتة والمظهر). حيث يقع كل من مركز التصوير الشعاعي والدوار على الجانب الأيمن لمصور الفيديو، مما يعني أن مسار الحركة كان كما هو موضّح أدناه.

[الإحداثيات 33.521858، 36.310198]

سألت القاضي كيربر P7 إذا كان قد تعرّف على المدخل. قال P7 إنه [*بعد ما طالعونا من المكان*]،[12] تذكّر أنه كان يزور المنطقة كثيراً. لم يكن يعلم بوجود فرع هناك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان مقطع فيديو يوتيوب رقم 2 يُظهر فرع الخطيب. لم يكن P7 متأكداً بنسبة 100%. قال إننا [الآن] في 2020 ولم يبحث في الموضوع. كما ذكر أن حالته النفسية بعد [الإفراج عنه من الاعتقال] كانت سيئة للغاية لدرجة أنه كره البلد الذي وُلِد فيه.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنر</u>

سأل القاضي فيدنر عن المدة التي مكثها P7 في الخطيب. لم يتذكر P7 عدد الأيام، لكنه خمّن أنه بقي هناك لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. ولم يتمكن المعتقلون من التفريق بين الليل والنهار. كان هناك ضوء أصفر مضاء دوماً وكان المكان تحت الأرض. وكان المعتقلون ينامون عندما كانوا يشعرون بالتعب.

سأل القاضي فيدنرP7 إذا كان غير قادر على تقدير الوقت لأنه لم يستطع رؤية ضوء النهار. أكّد P7 أنه لم يستطع رؤية ضوء النهار.

سأل القاضي فيدنر P7 عمّا إذا كان قد تم استجوابه في الفرع 251. وأكد P7 ذلك.

أشار القاضي فيدنر إلى ادّعاء P7 أنه تم استجوابه في الخطيب. ثم سأل إذا كان الاستجواب في نفس الطابق أم أنه صعد إلى الطابق العلوي. تذكر P7 أن شخصاً ما أمسك به بينما قام شخص آخر بجره. وصعد هو ومعتقلون آخرون سبع درجات، ووُضِعوا في حجرة، ثم تم استجوابهم واحداً تلو الآخر. لم يرَ المحقق الذي استجوبه أو الشخص مِن خلفه الذي ضربه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الاستجواب قد تم في نفس الطابق الذي توجد فيه زنزانة P7. تم استجواب P7 في طابق مختلف عن طابق زنزانته.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تمّ استجوابه في مبنى مختلف عن المبنى الذي كانت فيه زنزانته. تم استجواب P7 في نفس المبنى الذي توجد فيه زنزانته، وكانت غرفة الاستجواب على بعد طابق واحد تقريباً من زنزانته.

طلب القاضي فيدنر من P7 توضيح ما إذا كان ادعاء P7 بأنه تعرّض للضرب على "أصابع قدميه" يعني أنه تعرض للضرب على أخمص قدميه. قال P7 إنه عندما ذكر "أصابع قدميه" كان يعني أنه ضُرب على باطن قدميه، وهو الجزء الذي ركّز المحقّق الضرب عليه. وكان يعتقد أنه قد يُقتل بالرصاص، وفي هذه الحالة ستنتهي [معاناته] ويرتاح.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P7 تمنّى الموت نتيجة الضرب. قال P7 إنه أراد أن يموت بسبب الإهانات والمعاملة. ووصف الأشخاص الذين اعتقلوه بأنهم جاهلون، وذكر أن الإهانات التي وُجِّهت لعائلته كانت أكثر إذلالاً من الضرب.

[12] كانت كلمات P7 هي "بعد ما طالعونا من المكان"، لكن العبارة تُفهم بشكل صحيح على أنها "بعد إطلاق سراحنا".

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت قدما P7 قد تورّمتا وما إذا كان قد لحق بهما ضرر دائم بسبب الضرب. قال P7 إن قدميه تورمتا وتماثلتا للشفاء خلال يومين أو ثلاثة أيام. ولم يلحق بهما ضرر دائم. ولكن يديه كانتا مقيّدتين بكابل بلاستيكي بقي أثره ظاهراً لمدة شهرين.

أشار القاضي فيدنر إلى ادّعاء P7 أنه كان هناك شخصان اثنان: محقق وسجان. وسأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان المحقق قد أعطى أوامر أو تعليمات بضرب P7 وما إذا كانا يتواصلان مع بعضهما البعض. لم يعرف P7 لأن رأسه كان منحنياً للأسفل. وعلم أن المستجوب كان أمامه والسجان كان خلفه بناء على المكان الذي سمع فيه صوت المحقق وكيف تلقّى الضرب.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان المحقق قد أعطى تعليمات للبدء بضرب P7 أو لإيقاف ضربه. لم يسمع P7 أي أوامر، لكنه أشار إلى أن المحقق ربما تواصل مع السجان باستخدام الإيماءات.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان المعتقلون يناقشون فيما بينهم عمليات الضرب أو التعذيب. قال P7 إنه كان يسمع أنه لا ينبغي للناس أن يتحدثوا إلى معتقلين آخرين أثناء وجودهم في السجن بسبب وجود مخبرين متنكرين في هيئة سجناء من أجل جمع المعلومات. وإذا قيل له شيء، كان يجيب "حسناً".

سأل القاضي فيدنر عمّا تحدّث عنه المعتقلون. قال P7 إنه في يومه الثاني دخل شخص [سمين] الزنزانة. شعر المعتقلون الآخرون بالحزن لأن سبعة أشخاص اضطروا إلى الوقوف عندما جلس ذلك الشخص [البدين].

سأل القاضي فيدنر كيف وصل ذلك الشخص إلى الخطيب. أوضح P7 أن الشخص [البدين] أخبر P7 أنه كان يبيع الخضار عندما مرت به مظاهرة. وتم اعتقاله مع المتظاهرين. ووصف P7 أيضاً وافداً جديداً آخر فقد عيناً ورِجلاً، وشعر P7 بالشفقة عليه. وشعر بالقهر، لاسيما على المعتقلين المسنّين الذين كانوا يذكّرون P7 بوالده.

كرّر القاضي فيدنر ادعاء P7 بأن بعض المعتقلين اعتُقِلوا لمدة ستة أشهر. سأل القاضي فيدنرP7 كيف عرف أن هذا صحيح. قال P7 إنه قيل له إن بعض المعتقلين كانوا هناك منذ ستة إلى ثمانية أشهر، لذلك سُمح لهم بالاستلقاء وتمديد أرجلهم. ولم يكن يعرف من أين جاءت تلك القاعدة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا تحدّث المعتقلون الآخرون عن التعذيب. فقال P7 لا، لكنه كان يسمع أصوات [التعذيب]. ولم يكن يعرف مصدر الصوت.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P7 يعتقد أنه كان هناك تعذيب يحدث. فأشار P7 إلى أن الضرب لم يحدث إلا للشخص الذي استحم [بماء المرحاض، كما ذُكر أعلاه].

سأل القاضي فيدنرP7 عمّا إذا كان قادراً على رؤية ما كان يحدث خارج زنزانته. فقال P7 إنه سمع أصواتاً، لكنه لم يعرف مصدرها بسبب وجود ممر [مجاور].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هذا يحدث كثيراً. قال P7 إنه كان بإمكانه سماع الأصوات من وقت لآخر، وليس باستمرار.

سأل القاضي فيدنرP7 إذا كان قد شاهد جثثاً. فأجاب P7 بالنفي.

سأل القاضي فيدنرP7 عمّا إذا كان قد تعرّف على المدّعى عليه. قال P7 إنه كان يتمنى لو كان يعرف شخصاً ما، ولكن حتى لو جلس شخص بجواره في الحافلة، فلن يتمكّن من التعرّف على ذلك الشخص.

<u>استجواب من قبل المدّعي العام</u>

ذكر المدّعي العام كلينجه ادّعاء P7 بأنه تعرّض للضرب مرتين، ثم طلب من P7 أن يصف المرة الأولى التي تعرّض فيها للضرب. وصف P7 أن المرة الأولى كانت عندما وصل المعتقلون إلى الفرع ودخلوا السجن. حيث جُرّدوا من ملابسهم وأُمِروا بالانحناء وتم تفتيشهم ثم ارتدوا ملابسهم مرة أخرى. ثم تم تسليم المعتقلين إلى آمر السجن[13] الذي صفعهم دون تمييز "كما لو كان يطلب منهم أن يخشوه".

سأل كلينجه عمّا إذا كان من فعل ذلك هو آمر السجن فقط أم كان هناك آخرين. قال P7 إنه كان يعرف الموظفين فقط وليس المدير.

[13] استخدم P7 كلمة "سجّان". على الرغم من أنها تُترجم عموماً إلى "guard" باللغة الإنجليزية، واستخدم مترجم المحكمة كلمة "آمر السجن".

سأل كلينجه عن عدد الأشخاص الذين تعرّضوا للضرب. أوضح P7 أنه تعرّض للضرب. وطُلِب من المعتقلين أن ينزعوا ملابسهم وتم تفتيشهم، ثم تم تسليمهم إلى آمر السجن [السجّان] بعد أن ارتدوا ملابسهم مرة أخرى. ولم يكن يُسمح للمعتقلين الاحتفاظ بأربطة أحذيتهم وأحزمتهم؛ وتم إخبار P7 لاحقاً أنه كان يتم الاحتفاظ بهذه الأشياء حتى لا يتم استخدامها في الانتحار.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P7 قد تعرّض للضرب من قبل أي شخص آخر غير [السجّان]. قال P7 إن [السجّان] ضربه أمام الزنزانة، ثم دفعه إلى الداخل. وشعر بالارتياح لأن الضرب توقف [عندما عاد داخل الزنزانة].

سأل كلينجه عمّا إذا كان P7 قد تعرّض لسوء المعاملة عند وصوله [إلى الفرع] أم فقط عندما كان أمام الزنزانة. أوضح P7 أن الفرع كان في منطقة سكنية، لذلك لم يتم تعذيب المعتقلين في الساحة. وإنما كان يتم إنزالهم إلى الطابق السفلي.

طلب كلينجه تأكيداً على أنه، في أيلول/سبتمبر 2018، قال P7 إن قدميه كانتا متورمتين وأن السجان كان يسحب قدمي P7 كلما جذبهما P7 إلى جسده [بعيداً عن السجان]. كما سأل عمّا إذا كان P7 حافي القدمين أم كان يرتدي جوربين. قال P7: نعم، كان الضرب على باطن قدميه. كان P7 يسحب قدميه تجاه جسده، لكن [السجان] كان يعود ويسحبهما. وكان حافي القدمين وكان يرتدي صندلاً عند اعتقاله.

سأل كلينجه عن الأداة المستخدمة [لضرب قدمي P7]. خمّن P7 أن الأداة كانت عبارة عن كابل رباعي (من أربعة أسلاك).

سأل كلينجه عن عدد الأشخاص الموجودين في الزنزانة. خمن P7 أنه كان هنالك ما يقرب من 300 إلى 400 شخص. قال إنه كان مشهداً لا يُنسى، لكنه لم يكن قادراً على إحصاء عدد الأشخاص.

أكّد كلينجه أن P7 أعطى في السابق نفس الإجابة. وكرّر P7 أن [الرقم] كان في هذا النطاق تقريباً. كان هناك الكثير من الناس لدرجة أن الفرد يفقد مكانه إذا وقف على رجليه.

سأل كلينجه إذا كان هناك تغيير في المعتقلين وعمّا إذا كان السجّانون يعملون في مناوبات. لم يعرف P7 لأنه لا يستطيع التفريق بين السجّانين والمعتقلين.

سأل كلينجه عن عدد المرات التي تم فيها استدعاء المعتقلين للاستجواب. قال P7 إنه تم استدعاؤه مرة واحدة فقط.

سأل كلينجه عن المعتقلين الآخرين [ما إذا تم استجوابهم أكثر من مرة]. كما سأل عن عدد الأشخاص الذين كان يتم استدعاؤهم في كل مرة. قال P7 مرة أو مرتين في اليوم. ولكنه لم يكن يعرف ما إذا كانوا نفس الأشخاص أم أشخاصاً مختلفين. كان يتم استدعاء حوالي 15 إلى 20 شخصاً في كل مرة.

سأل كلينجه عن التهوية في الزنزانة. قال P7 إن الزنزانة كانت تعاني من الرطوبة، لكن أكثر شيء أحبه هو شرب الماء. حيث كان يغمس خبزه في الماء لإشباع جوعه وعطشه لفترة أطول. وكان يأكل بضع قضمات من البطاطا، لكنه عموماً لم يكن يعرف ما الذي يأكله.

أعاد كلينجه ذكر ادّعاء P7 بأن 200 إلى 400 شخص كانوا في الزنزانة ولم يكن يُسمح لهم الاستحمام. وسأل كلينجه P7 إذا كانت هناك رائحة نتنة. فقال P7 نعم، وكانت المشكلة أن الأشخاص المصابين [بالطفح الجلدي] كانوا يسلّمون عليه [بالمصافحة]. ولم يكن يريد أن يكون وقحاً معهم [برفض مصافحتهم]، حتى لو أدى ذلك إلى إصابته بالمرض.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P7 لا يزال يعاني من عواقب الاعتقال. فقال P7 نعم، حيث يشعر بالغضب كلما تذكّر ما حدث له، وتحديداً بسبب الإذلال وليس الضرب. وخدم عامين في الجيش للحصول على جواز سفر. إذا أراد المرء الحصول على جواز سفر في سوريا، فعليه تأجيل الدراسة أو أداء الخدمة الإلزامية. وأدى الخدمة من أجل الحصول على جواز سفر صالح لمدة ست سنوات.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P7 يعاني من اضطرابات النوم. وأشار P7 إلى أن ما مرّ به لا شيء مقارنة بما حدث في الغوطة بسبب الكيماوي [الأسلحة الكيميائية]. وقد حوصر الناس في الزبداني والغوطة بينهم أطفال مع عائلاتهم. وهو لم يشهد هذه الحوادث مما ساعده على نسيان ما حدث له. حيث مات الناس من الجوع. وسقط صاروخ وقتل عائلة بأكملها. تساءل كيف يمكن أن يفكر في نفسه. من المستحيل عليه العودة [إلى سوريا] والعيش مع مثل هؤلاء الناس.

قال كلينجه إنه متفهم [لعدم رغبة P7 بالعيش مع مثل هؤلاء الأشخاص]. ثم سأل عمّا إذا كان قد تم إطلاق سراح جميع المعتقلين الذين يتراوح عددهم بين 200 و400. قال P7 إن 15 إلى 20 شخصاً فقط [أطلق سراحهم]. وأحضر [السجّانون] صندوقاً به المتعلقات الشخصية للمعتقلين وأعادوا لكل شخص متعلّقاته.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P7 يعرف سبب إطلاق سراحهم. لم يكن P7 يعرف، ولم يعتقد بأنه كان سيحصل على إجابة إذا سأل. كلّ ما أراده هو العودة إلى البيت.

سأل القاضي فيدنر عن حالة باقي المعتقلين بعد الاستجواب. قال P7 إنه لم يكن هناك دماء. حيث كان الألم داخلياً. إذا تعرّضوا للضرب، فستكون [العلامات] تحت ملابسهم ولم تكن ظاهرة.

سأل كلينجه عمّا إذا كان بإمكان P7 رؤية علامات على وجوه الأشخاص. قال P7 فقط على شخص واحد أو شخصين.

أشار كلينجه إلى ادّعاء P7 بأن المعتقلين بدا عليهم الاكتئاب وكانوا يُضرَبون بعد جلسات الاستجواب. كانت هناك علامات [جرّاء تعرّضهم للضرب] على وجوههم وأيديهم، ولكن لم تكن هناك علامات أخرى مرئية لأن المعتقلين كانوا يرتدون ملابس. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون بعض المعتقلين جواسيس. قال P7 إنه كان يسمع أن بعض الأشخاص قد أُرسلوا [إلى السجن] وكانوا يسألون عن أسباب وجود الآخرين هناك.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت أقوال P7 بشأن علامات الضرب الظاهرة على وجوه المعتقلين قد سُجّلَت بشكل صحيح. قال P7 نعم، كانت هناك [كدمات] بسبب ضربات بالمرفق أو باليد.

استجواب من قبل محامي الدفاع بوكير

سأل بوكير عن وضع الإفراج واليومين أو الثلاثة أيام التي قضاها في الفرع. قال P7 إن المعتقلين كانوا في الخطيب ثم وضعوا في حافلات. كانت أيديهم مقيدة بالكابلات. وعندما وصلوا إلى كفر سوسة، تعرّضوا للضرب لحوالي أربع ساعات.

سأل بوكير عمّا إذا كان P7 بقي في الخطيب لمدة يومين إلى ثلاثة أيام بعد [الضرب]. وأكّد P7 ذلك.

أشار بوكير إلى شهادة P7 أنه في اليوم السابق لإطلاق سراحهم، سُئل المعتقلون [من قبل السجّانين] عمّا إذا كانوا بحاجة إلى أي شيء. سأل المحامي بوكير عمّا إذا كان الأشخاص الذين تم إطلاق سراحهم هم من بين الـ15 إلى 20 شخصاً [الذين ذكرهم P7 سابقاً]. أوضح P7 أنه لم يدقّق في الجميع، لكن الأشخاص الذين كانوا في الساحة لم تتم إعادتهم [إلى الفرع].

سأل بوكير عمّا إذا كان [السجّانون] يريدون خلق "مزاج جيد" بالسماح للمعتقلين بالنوم في الساحة. وأكّد P7 ذلك، وأشار إلى أنهم أحضروا تفاحاً للمعتقلين لإنعاشهم.

سأل بوكير عمّا إذا كان المعتقلون يتحدثون عن إطلاق سراحهم ليلاً وماذا حدث في اليوم التالي. قال P7 إن المعتقلين خمّنوا بأنهم لن يمكثوا في الساحة، لذلك تضرّعوا إلى الله من أجل إطلاق سراحهم. وفي اليوم التالي، انتظر [العناصر] حتى انتهاء [مناوبتهم] في حوالي الساعة 3 مساءً أو 4 مساءً. وأعطوا المعتقلين متعلقاتهم وأطلقوا سراحهم.

ذكر بوكير أن حادثة وقعت في اليوم الذي تم فيه إطلاق سراح المعتقلين. سأل P7 إذا كان المعتقلون قد تحدثوا عنها. [لم يفهم P7 السؤال فتم تكراره]. قال P7 إن السجّانين لم يتحدثوا. وأخذ المعتقلون يخمّنون ما سيحدث وما إذا كان سيتم نقلهم إلى فرع آخر. وكانوا يخافون من صيدنايا [السجن] لأنهم سمعوا أن من يدخله لا يغادره.

سأل بوكير عن موضوع استجواب P7. وأشار P7 إلى أن المحقق سأل عن سبب وجود P7 في تلك منطقة [من دمشق]. وفي يوم اعتقاله كان يرتدي ملابس العمل. وأوضح للمحقق أنه كان يُحضر أشياء لورشته. وكان يحمل 7,000 ليرة سورية [130 دولاراً أمريكياً]. وظهر [العناصر] فجأة وأغلقوا المنطقة. واتُهم بتمويل الجيش السوري الحر. طلب P7 من المحقق أن ينظر إلى مظهر P7 وأشار إلى أنه كان يرتدي نفس ملابس العمل في يوم اعتقاله. رأى المحقق أن لهجة P7 فيها سخرية. فبدأ السجان بضربه. طلب P7 من المحقق أن يطرح عليه أي أسئلة يريدها. وكان لديه البطاقة الشخصية لـP7. وإذا ما وجد أي شيء [فيما يتعلق بالسجل الجنائي لـP7] حتى في العشر سنوات الماضية، فعليه ألا يطلق سراح P7.

سأل بوكير عمّا إذا كان لمبلغ 7,000 ليرة سورية دور في الاتهام. لم يعتقد P7 ذلك. قبل أن يُعتقل شخص ما، تكون لديهم تهمة جاهزة مسبقاً.

أشار بوكير إلى أن P7 ذكر سابقاً مبلغ 18,000 ليرة سورية. شهد P7 أن صديقه كان معه.

سأل بوكير عمّا إذا كانت التهمة هي أن المال كان لتمويل الجيش السوري الحر. فأكّد P7 ذلك.

سأل بوكير عمّا إذا كان هناك أي شيء على وسائل التواصل الاجتماعي أو الفيسبوك أو هاتفه المحمول. قال P7 إنه لم يكن لديه فيسبوك في 2011 وكان هاتفه من نوع نوكيا [بمعنى أنه لم يكن لديه هاتف ذكي].

سأل بوكير عمّا إذا كان P7 يعني صيف 2012. فقال P7 إنه كان يعني صيف 2012.

سأل بوكير عمّا إذا كان قد تم سؤال P7 بشأن هاتفه المحمول أثناء الاستجواب. وسُئل عمّا إذا كان الهاتف قد أعيد إليه فأجاب على هذا السؤال بالنفي. كان الهاتف جديداً وأخِذَ منه في شارع نسرين وليس في الفرع.

سأل بوكير عمّا إذا كان الهاتف المحمول موضوع الاستجواب. قال P7 لا.

استجواب من قبل محامي الدفاع، فراتسكي

سأل فراتسكي عمّا إذا كان قد تم القبض على P7 بعد الظهر. وأكّد P7 ذلك.

سأل فراتسكي عمّا إذا تم نقل P7 في الساعة 3 فجراً. قال P7 إنه تم نقله في ذلك الوقت تقريباً. كان وقت الفجر.

سأل فراتسكي عن المدة التي استغرقتها الرحلة. قال P7 إنه لم [يلاحظ] المدة التي استغرقتها عملية النقل: ربما نصف ساعة لأنهم كانوا يتوقفون ويصعد العناصر إلى المركبة لضرب المعتقلين بالهراوات. ولم تكن الرحلة مباشرة. كان [السائقون] يقولون [لعناصر نقاط التفتيش] بأن يصعدوا إلى المركبة للتنفيس عن غضبهم [بضرب المعتقلين].

ذكر فراتسكي شهادة P7 بأن الرحلة استغرقت 40 دقيقة. قال P7 إن هذا كان تقريبياً.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان قد حلّ الظلام عند وصولهم. [طلب P7 توضيحاً حول ما إذا كان فراتسكي يسأل عن المركبة. قال فراتسكي "بالخارج"]. فقال P7 نعم.

سأل فراتسكي كيف تمكن P7 من التعرّف على الخطيب [إذا كان قد حلّ الظلام بالخارج]. قال P7 كان هناك ضوء بالقرب من المبنى. كان يسكن في منطقة شعبية. كان المبنى لطيفاً وكان هناك ضوء.

سأل فراتسكي عمّا إذا زار P7 ذلك المكان من قبل وما إذا كان لدى المبنى هندسة معمارية مميزة. أوضح P7 أنه كان يذهب إلى ذلك المكان مع أصدقائه لتناول سلطة الفواكه. وكانت المباني في المنطقة تشبه بعضها البعض واعتقد أنها كانت منطقة جميلة.

سأل فراتسكي كم كانت تبعد تلك المنطقة عن منزل P7. قال P7 إنها كانت تبعد حوالي نصف ساعة أثناء الازدحام المروري.

ذكر فراتسكي أن الظلام كان قد حلّ بالخارج ولكن كان هناك ضوء، وتعرّف P7 على الخطيب بسبب الهندسة المعمارية. فأوضح P7 أنه لم يتعرّف على الفرع. وإنما تعرّف على المنطقة. عَلِمَ فيما بعد أن الفرع كان الخطيب.

استجواب من قبل محامي الشاهد ومحامي المدّعين

سألت أوميين، محامية أحد المدّعين، ما إذا كان P7 قد تلقّى أي وثائق إخلاء سبيل. أوضح P7 أنه لم يتلقّ أي وثائق إخلاء سبيل. حصل على محفظته فقط وفيها 300 ليرة سورية. كان سعيداً [بالمال] لأنه استطاع استخدامه للعودة إلى المنزل.

سألت أوميشين P7 عن مشاعره عندما سُكِب عليه البنزين. قال P7 إنه كان هناك شخص لا يمكنه نسيانه من تلك الحادثة. قال الشخص بعد أن صب البنزين على المعتقلين، "هذه هي النهاية. سيتم حرقهم وسرعان ما سينتهي كل شيء". كما لم ينسَ P7 كيف دُفع إلى زنزانته ووقع على الناس. كان يزن 100 كيلوجرام (220 رطلاً) ووقع على شخص قال له "ابتعد عني *من شان الله*".

سألت أوميشين عمّا إذا تحدّث الشخصان [اللذان صبّا البنزين على المعتقلين] مع بعضهما البعض. قال P7 إن أحدهما سأل الآخر عن سبب قيامه بذلك. قال P7 إن كل شخص له دولته،[14] مثل رجل السيجارة الذي أغلق الباب وأراد إلقاء السيجارة وكانوا سيتحولون إلى رماد. "حرب أعصاب".

سأل شارمر، محامي المدّعين، إذا كان ترتيب [المواقع] هو الخطيب ثم كفرسوسة ثم الخطيب. فأكّد P7 ذلك.

سأل شارمر عن سمعة الخطيب. قال P7 إنه فرع في وسط المدينة. إنه أحد فروع المخابرات الجوية. ويخشاه السوريون، لكنهم لا يعرفون ماذا يحدث في الداخل.

سأل شارمر عمّا إذا كان المحقق يخاطَب بلقب "سيدي". قال P7 إنه لم يكن مركّزاً. حيث كان P7 يُضرَب ويُظهر برودة أعصاب.

سأل شارمر P7 إذا كان قد تعرّف على غرف أخرى. لم يعرف P7. حيث لم يرَ سوى قدميه أثناء المشي.

---

[14] "كل شخص له دولته" هو تعبير عامّي يعني أن كل شخص يتخذ قراراته الخاصة وليس ملزماً بقواعد.

سأل شارمر عمّا إذا تعرّض المعتقلون لإيذاء جنسي وهم عراة وأثناء تفتيشهم. قال P7 إنه لم يرَ ذلك.

متابعة الاستجواب

طلب بوكير، محامي الدفاع، من P7 تأكيد ما قاله عن الخطيب وفرع المخابرات الجوية. وأكد P7 أن الخطيب يُدعى فرع المخابرات الجوية.

سأل بوكير عمّا إذا كانت هناك فروع مخابرات متعددة في محيط محل سلطة الفواكه في شارع بغداد. قال P7 كان هناك ضباط ومفارز.

سأل بوكير عمّا إذا كان هناك فرعان في المنطقة. فاعترض شارمر، محامي المدّعين، على السؤال. ورفضت القاضي كيربر الاعتراض وسمحت لبوكير بمواصلة طرح السؤال. قال P7 إنه لا يعرف [إذا كان هناك فرعان في المنطقة]. كلما رأى [السوريون] مفرزة، كانوا يستديرون ويعودون أدراجهم؛ كانوا [هم] يخشون الجيش. قال P7 إنه لم يكن مضطراً إلى إخفاء أي شيء. كان يرغب في التحدث ومشاركة المزيد.

سألت القاضي كيربر عن عدد المباني الموجودة في الفرع. لم يعرف P7 الجواب.

سألت القاضي كيربر عن عدد الطوابق في المبنى. خمّن P7 أن هناك أربعة طوابق. ولكنه لم يكن يعرف عدد الطوابق الموجودة تحت المبنى.

أرادت القاضي كيربر التأكد من السجن الذي كان P7 معتقلاً فيه. فأشارت إلى شهادة P7 بأن هناك ساحة في المبنى الإداري أعلى من السجن وهناك السجن [نفسه]. قال P7 إن السجن كان به طابق علوي واحد فقط وقبو. وكان المبنى الإداري يتكون من أربعة طوابق. وكان هناك ساحة بالخارج بسقف معدني، بحيث لا تستطع المباني المحيطة رؤية أي شيء.

***

[الرسم التوضيحي أدناه رسمه الشاهد وعُرِض في قاعة المحكمة].

***

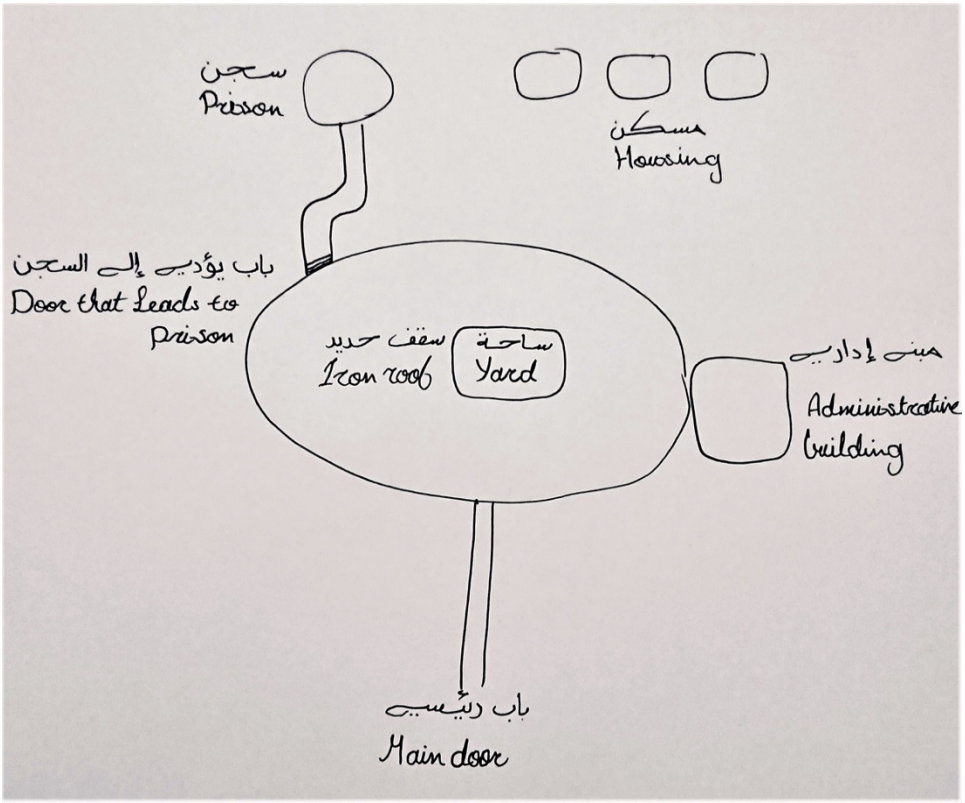

***

[تم صرف الشاهد.]

***

أعلنت المحكمة أنه خلال الأسبوع الثالث من آب/أغسطس سيدلي السيد بشهادته على مدى يومين. سيتم تجهيز المعدات المطلوبة بحلول ذلك الوقت، وسيحدث الاستجواب عبر الفيديو.

تلقّى السيد المشورة من طبيبه بعدم السفر إلى كوبلنتس لأسباب صحية. وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك أي مخاوف بشأن إجراء الشهادة عبر الفيديو. وسأل بوكير عمّا إذا كان السيد موجوداً في برلين، وهو ما أكدته القاضي كيربر. وأعرب بوكير عن رغبته في أن يحضر السيد إلى المحكمة، لكنه لم يكن لديه تعليقات أخرى بشأن هذه المسألة. وأوضح القاضي فيدنر أنهم على اتصال بالمحكمة الإقليمية.

رُفِعت الجلسة الساعة 12:30 ظهراً.

ستكون الجلسة القادمة في 30 تموز/يوليو، 2020 الساعة 10:45 صباحاً.

اليوم العشرون للمحاكمة – 30 تموز/يوليو، 2020

بدأت الجلسة في الساعة 11 صباحاً بعد تأخير لمدة خمسة عشر دقيقة. دخل المدّعى عليه إياد الغريب قاعة المحكمة مكبّل اليدين. وأزيلت الأصفاد أثناء المرافعات وكُبِّلت يداه بالأصفاد مرة أخرى في نهاية الجلسة. حضر هذه الجلسة خمسة أشخاص وفردان من وسائل الإعلام.

<u>شهادة P8</u>

يبلغ P8 39 عاماً ويعمل في منظمة غير حكومية تساعد اللاجئين السوريين. وتم استدعاؤه كشاهد ولا علاقة له بالمتهمين.

اعتقال P8

قال P8 إنه اعتُقل في عام 2012، حيث كان عائداً إلى منزله القريب من فرع الخطيب في دمشق. ومن أجل الوصول إلى المنزل، كان عليه المرور من نقطة تفتيش بالقرب من الفرع. وتم اعتقاله عند نقطة التفتيش عندما رأى العناصر بطاقته الشخصية. ينحدر P8 أصلاً من إدلب ووُلِد في دوما. وكانت المظاهرات قد بدأت في هاتين المدينتين. ثم تم اعتقاله في الخطيب. وقبل عام 2011، لم يكن لديه أي [مشاكل]. درس الأدب الفرنسي وعمل في شركة تأمين لمدة خمس سنوات. وفي عام 2011، بدأت المظاهرات وعمل [لفترة وجيزة] كمتطوع إغاثة.

سألت القاضي كيربر متى تم اعتقال P8. قال P8 إنه اعتُقل في الرابع أو الخامس من أيلول/سبتمبر 2012 الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 يُقدِّر أن ذلك تم في الرابع من أيلول/سبتمبر. أوضح P8 التاريخ بأنه الخامس من أيلول/سبتمبر لأن الوقت كان ليلاً.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P8 عن الخطيب. قال P8 إن الخطيب كان معروفاً لدى الناس. وكان على بعد حوالي عشر دقائق مشياً من منزله. وعندما صودرت سيارته اضطر للذهاب إلى الفرع لاستعادتها رغم أن سيارته لا تزال لديهم حتى الآن.

أشارت القاضي كيربر إلى شهادة P8 التي ذكر فيها أنه اعتُقل في الساعة الثانية بعد منتصف الليل. وسألت إذا كان اعتُقِل في الثانية صباحاً أو الخامسة صباحاً. قال P8 إما في الواحدة أو الثانية بعد منتصف الليل، وليس في الخامسة فجراً، حيث أن الرقم خمسة كان يشير إلى تاريخ اليوم.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد اعتقال P8. قال P8 إنه اقتيد ثلاث أو أربع درجات إلى قبو حيث سُلِّمَ إلى [أحد المسؤولين في الفرع]. وأخذ ذلك المسؤول متعلقات P8، بما في ذلك بطاقته الشخصية وحزامه وحذاءه. وخلع P8 ملابسه وتم تفتيشه من أعلى جسمه إلى أسفله. ثم اقتيد إلى "غرفة النوم الخارجية". ولم يتذكّر مساحة الغرفة لكنها كانت مليئة بالسجناء. كان هناك أكثر من 200 شخص. وكان هناك

صنبور واحد ومرحاض واحد. وكان الضوء لا يُطفأ لمدة 24 ساعة في اليوم، لذلك لم يعرف السجناء ما إذا كانت الدنيا نهاراً أم ليلاً. وقال إنه يمكنه التحدث عن تفاصيل كثيرة من ذلك الشهر.

طلبت القاضي كيربر من P8 التحدث بحرية وأشارت إلى شهادة P8 بأنه كان واقفاً في الزنزانة. أشار P8 إلى أن العُرف كان يقتضي أن يبقى القادمون الجدد في نهاية الزنزانة، حتى لا يتّكئوا بظهورهم على الحائط. كان لكل شخص بلاطة واحدة يجلس عليها، إن كان بوسعهم الجلوس.

سألت القاضي كيربر عن حجم البلاطة. قال P8 إنه كان نفس حجم البلاطة في قاعة المحكمة. وأشارت القاضي كيربر أن حجم البلاطة في قاعة المحكمة كان 40x40 سم. وأوضح P8 أن الزنزانة كانت ممتلئة عن آخرها. كان الناس الواقفون ينتظرون فرصة للجلوس. كان العَرَق من أصعب الأمور في البداية. حيث كانت الأرض مغطاة بالعَرَق ولم يستطع المرء النوم. وإذا أراد المرء الذهاب إلى المرحاض، فعليه أن ينتظر ثلاث إلى أربع ساعات حتى يأتي دوره بسبب عدد الأشخاص. وعندما أراد المرء أن يمشي، كان يدوس على الناس وليس على الأرض. وفي الأسبوع الأول لم يأكل الطعام الذي كان عبارة عن بطاطا وبندورة. وكان الماء يُقطَع بشكلٍ منتظم ولم يتمكن المعتقلون من شرب الماء أو استخدام المرحاض لفترات طويلة من الزمن. وفي بعض الأحيان، عندما يشعر المعتقل بعطشٍ شديد لدرجة أن فمه جاف جداً بحيث لا يستطيع الأكل أو البلع، كان "الأشخاص معنا في الداخل" يعطوه الماء قطرة بقطرة. حيث كان لديهم زجاجة ماء واحدة لجميع المعتقلين.

تابع P8 أنه لم تكن هناك سوى مروحة واحدة، لذلك كانت وظيفة الأشخاص الواقفين هي التلويح بملابسهم في الهواء. كثير من الناس فقدوا عقولهم بسبب قلة النوم والطعام. فبعد يومين إلى ثلاثة أيام بدون نوم، يبدأ المرء في الهلوسة. وكان هناك العديد من الأشخاص الذين أصيبوا في المظاهرات، وكان لديهم قسم مخصص بجانب الحائط حيث كان لديهم أكثر من بلاطة واحدة يستريحون عليها.

وتابع P8 قائلاً إنه بعد الأسبوع الأول، تم استدعاؤه للاستجواب. كان معصوب العينين ويداه مقيدتان خلف ظهره بينما كان في وضعية ركوع على الأرض. كان السؤال الأول هو ما إذا كان P8 يعرف رجل. قال P8 لا، فصفعه المحقق. أوضح P8 أنه عندما اختفى، لم تكن عائلته وأصدقاؤه يعرفون مكانه، لذلك أنشأوا صفحة على الفيسبوك تسمى "الحرية لـP8". وكان صديقP8 هو أحد الأشخاص الذين عملوا "إعجاب" للصفحة، وكان مصوراً فوتوغرافياً/مصور فيديو و[ناشطا] إعلاميا في تغطية المظاهرات. وكان مطلوباً لهذا السبب. بدأ الاستجواب بالسؤال عن صديقه. وكانوا يضربون P8 للحصول على إجابة. أراد P8 إخبار المحقق بأنه يعرف صديقه من أجل إيقاف الضرب، فقال إنه يعرف صديقه من الجامعة.

شهد P8 أنه نُقل بعد ذلك إلى الزنزانة الخارجية [حيث احتُجز قبل الاستجواب]. وبعد يوم أو يومين، سُئل عن كلمات المرور لحساباته على الفيسبوك والبريد الإلكتروني. في البداية، لم يستطع P8 تذكر كلمات المرور الخاصة به. اقتيد إلى الطابق العلوي، ثم استُجوب وضُرب مرة أخرى. وضع المحققان أمامه جهاز كمبيوتر محمول (لابتوب) حتى يتذكر كلمة المرور الخاصة به ويكتبها. وبعد أن قام المحقق بكتابة كلمة المرور والدخول إلى حساب P8 على الفيسبوك، تمكّن من الحصول على معلومات حول الأنشطة، وكذلك معلومات خاصة متعلقة بتنسيقيات المظاهرات. بحث المحققان في أسماء مدراء التنسيقيات. أرادوا الحصول على أسماء ومعلومات. نفى P8 معرفته بأي شيء فتعرّض للضرب نتيجة لذلك.

في أحد جلسات الاستجواب، كان هناك محققان. كان على P8 الاستلقاء على الأرض ورفع قدميه. استخدم المحققان حزاماً مصنوعاً من مطاط أسود وبه أسلاك معدنية يُدعى "قشاط الدبّابة" لضرب P8 على باطن قدميه. ولم يتوقفا عن ضرب P8 حتى أعطاهما أسماء. وفي بعض الأحيان، كان P8 غير قادر على التحمّل [تحمّل الألم]، لذلك أعطاهما أسماء مزيفة. تم استجواب P8 ثلاث أو أربع مرات. وركّز كل استجواب على أسماء وأفراد. وذات مرة، كان التعذيب والضرب عنيفين لدرجة أن قيود P8 انقطعت. فقاما [بتقييده] بأداة خشبية.

سألت القاضي كيربر كيف تم تثبيت P8. قال P8 إنه في المرة الأولى كانت قدماه [مقيدتين] بحبل أو حزام بندقية. حيث ثبّته شخص وضربه آخر. في المرة الثانية [بعد انقطاع القيود البلاستيكية]، استخدم المحققان قطعة خشبية بفتحتين دائريتين تفتحان وتغلقان على قدمي P8.[15] حاولوا الحصول على أسماء. وفي أحد جلسات الاستجواب، بُطِح P8 على الأرض بقوّة. وسحب المحقق زناد مسدسه ووضعه على رأس P8 وقال لـP8 إنه سيُطلق عليه الرصاص ويلقى في الزبالة إذا لم يذكر أي أسماء. أصبحت قدما P8 ملتهبتين من الضرب المبرح. وكانت قدمه اليمنى أكبر بثلاث مرات [من قدمه اليسرى]. وأصبحت لديه كرة سوداء في مشط قدمه بسبب الضرب. وما زالت آثار الضرب ظاهرة.

[15] من المحتمل أن يكون P8 قد أشار إلى أسلوب التعذيب الذي يسمّى "بساط الريح".

استجواب من قبل القاضي كيربر

أشارت القاضي كيربر إلى أنه تم استجواب P8 عدة مرات. وسألت عمّا إذا كان P8 قد تعرّف على الغرفة التي حدث فيها الاستجواب الأول وما إذا كان P8 انتظر في مكان ما قبل الاستجواب. قال P8 إن التحقيق الأول كان يتعلق بالصديق P8 زيدان. جاء سجّانان إلى P8، وسحباه [خارج الزنزانة] وأخذاه إلى ضابط الاستجواب في الغرفة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 صعد إلى الطابق العلوي عندما ذهب إلى الغرفة. أكّد P8 أن جميع جلسات الاستجواب الأربعة كانت في الطابق العلوي. ولم يكن الاستجواب الأول والثاني في الطابق السفلي.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 انتظر في غرفة [قبل أن يتم استجوابه]. تذكّر P8 أنه في المرة الأولى التي تم استجوابه فيها، جلس في مكان يشبه المطبخ. كان هناك مع أربعة أشخاص. كانت هذه هي المرة الأولى التي يرى فيها ضوء الشمس وشعر بالهواء. وكان حراس السجن يمرّون بهم ويضربون أي شخص يرفع رأسه.

سألت القاضي كيربر ما إذا استطاع P8 أن يرى الضوء، على الرغم من كونه معصوب العينين. فأكّد P8 ذلك. قال إنه عندما كان يشعر المرء أنه لا يوجد أحد في الجوار، كان بإمكانه أن يرفع رأسه. كانت هذه حركة خطيرة لأن المرء سيتعرض للضرب إذا رآه أحد السجّانين. لذلك كان المرء يرفع رأسه ويخفضه بسرعة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 قد استغرق في النوم. فتذكّر أنه أخذ قيلولة. سألت القاضي كيربر عن ردّ فعل الحراس. لم يتذكّر ما إذا كان قد أوقِظَ بالضرب، رغم أنه تعرّض للضرب بكابل على ظهره. سألت القاضي كيربر عن سبب استغراق P8 في النوم. قال P8 إنه نام لأنه شعر بالهواء النقي وكان من الصعب النوم في المهجع الخارجي. وأشار إلى أنه كان نوماً [هانئاً]. انتظر نصف ساعة، وساد الهدوء [المكان] فاستغرق في النوم.

قالت القاضي كيربر إن P8 ذهب إلى غرفة كان فيها ضابط. سألت كيف بدت الغرفة وكم عدد الأشخاص الذين كانوا موجودين فيها. قال P8 إن شخصين أحضروه إلى ضابط الاستجواب الذي خاطبه السجّانون بلقب "سيدي". وعادة كان المكان مرتباً عند دخوله. يبدو أنه مكتب خاص. كان هذا ظاهراً من تحت العصابة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 قد تعرّف على نوع الكرسي. لم يتذكّر P8. أشارت القاضي كيربر إلى شهادة P8 بأن الكرسي مصنوع من الجلد الأسود. أكّد P8 ذلك وقال إنه اعتقد أن الكراسي كانت مصنوعة من الجلد الأسود. لكنه لم يكن متأكداً تماماً.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 سمع ضابطاً يعطي أمراً بضرب P8. فقال P8 إن المحقق هو الذي ضرب P8 في البداية.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 قد صُفع على وجهه. فأكّد P8 ذلك.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 بقي في نفس الغرفة أم نُقِلَ إلى غرفة أخرى. قال P8 إنه أُعيدَ إلى زنزانته.

أشارت القاضي كيربر إلى إفادة P8 السابقة بأنه لم توجه له تهمة. ثم نُقِل إلى غرفة أخرى حيث جرى "التعذيب الحقيقي" على مدى ثلاثين دقيقة أثناء سؤال P8 عن صفحة الفيسبوك. لم يتذكر P8 التسلسل الزمني؛ حيث توالت [الأحداث] الواحدة تلو الأخرى.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قشاط الدبّابة والكابل الرباعي يشيران إلى الشيء نفسه. أوضح P8 أوجه الاختلاف بينهما. حيث كان الكابل الرباعي يُستخدَم من قبل أحد السجّانين، أبو غضب. طلبت القاضي كيربر من P8 وصف الكابل الرباعي. قال P8 إنه كان مثل كابل منفرد. حيث كانوا يقومون بتجميع أربعة كابلات ويثبّتوها معاً، ثم يضربون به المعتقلين.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الاستجواب التالي قد تم في مكتب مختلف. تذكّر أنه تم نقله إلى طابق مختلف حيث استجوبه شخصان. تم استجوابه عدة مرات. لم يعرف P8 إلى أي استجواب كانت تشير القاضي كيربر.

أشارت القاضي كيربر إلى شهادة P8 بأن المكتب كان عبارة عن صالة. سألت إذا كانت مساحته أكبر وإذا كان أجمل. قالت P8 إنه عندما انتهى الاستجواب الأخير، لم يكن هناك ضرب. كانوا يتحدثون معه فقط.

سألت القاضي كيربر إذا كان P8 قد أصيب بجروح. قال إن قدميه تورمتا بالفعل.

أشارت القاضي كيربر إلى شهادة P8 بأن المحقق كان مهذباً أثناء استجوابه الأخير. سألت عن فترة ذلك الاستجواب. قال إنه دام نصف ساعة إلى ساعة. لم يستطع التذكّر.

أشارت القاضي كيربر إلى إفادة P8 بأنه أُعيد إلى الزنزانة وكان عليه الانتظار في الممر حيث رأى أشخاصاً آخرين. سألت إذا كان P8 معصوب العينين. وأوضح أنه عندما نُقل إلى الممر وكانت قدماه متورمتين، لم يكن معصوب العينين. ومكث هناك من خمسة إلى سبعة أيام. كان عرض الممر متراً واحداً. ومر به [سجّان أو ضابط] كان ينادي على الأسماء. وكانت ساقا P8 ممدودتين. حيث كان نائماً، ولم يسحب ساقيه عندما مر به [السجّان أو الضابط]. أيقظ ذلك الشخص P8 وضربه.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 قد تلقّى علاجاً طبياً لقدميه. قال P8 إنه عندما أصيبت قدمه بالتهاب شديد، جاء أطباء وأعطوه حقنة في المطبخ.

سألت القاضي كيربر عن صحة السجناء الآخرين. قال P8 إنه ذكر سابقاً الإصابات والهلوسة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 رأى جثثاً. قال P8 إنه رأى جثة عندما كان بالخارج. عادة، عندما يموت شخص ما في الزنزانة، كان المعتقلون يقرعون الباب الحديدي ويصرخون بأن أحدهم مات. حيث كان طرق الباب محظوراً إلا إذا مات أحد. وعندما كان P8 بالخارج [في الممر]، طرق المعتقلون الباب وصرخوا قائلين إن أحدهم مات. أخذ العناصر الجثة ووضعوها بجانب P8. كانت الجثة زرقاء وصفراء. وكان الميت عبارة عن جلد على عظم – تماما كالأموات. وكان يرتدي سروالاً داخلياً فقط وكان قد قضى حاجته فيه. وبعد فترة، تم أخذ الجثة. وفي النهاية أعادوا P8 [إلى الزنزانة]. وخلال ذلك الشهر، صرخ المعتقلون أربع مرات بأن شخصاً مات. الأشخاص الذين يُحتَمل أن يكونوا قد ماتوا، لم يعودوا. وفي بعض الأحيان، إذا كان الشخص مريضاً، فإنه يعالج ويُعاد إلى الزنزانة. قال P8 إن الظروف التي مرّ بها خلال ذلك الشهر دون نوم أو ماء أو طعام جعلته يتمنى الموت.

طلبت القاضي كيربر من P8 وصف الجثة، بما في ذلك العمر. قال P8 إنه بينما كان العناصر يحملون الجثة، بدا أن ظهر الجثة مكسور. كانت جلداً على عظم. كان لونها أزرق مع عظام بارزة. لم يتذكر P8 ما إذا كان على الجثة كثير من الشعر.

سألت القاضي كيربر عن عمر الجثة. قال P8 إنه كان شخصاً صغيراً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P8 في الممر في الأربع مرات التي صرخ فيها المعتقلون أن أشخاصاً ماتوا. قال إنه كان في الداخل [داخل الزنزانة].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P8 شهد نقل جثث إلى الخارج أم أنه سمع فقط النداءات [من المعتقلين إلى السجانين]. قال P8 إنه عندما كان المعتقلون ينادون، كانوا يحملون الشخص إلى الباب [باب الزنزانة] ويطرقون الباب.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 قد رأى أو سمع أي شيء. رأى P8 الجثث تُنقل إلى باب الزنزانة، وسمع قرع الباب، ورأى إخراج الجثث من الزنزانة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الأشخاص الذين تم حملهم قد عادوا أم أنهم كانوا مرضى فحسب. لم يتذكر P8.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان السجناء قالوا إن "أحدهم مات" عندما طرقوا الباب. فأكّد P8 ذلك.

[تدخّل القاضي فيدنر لطرح سؤالين]

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الحوادث التي قرع فيها المعتقلون الباب في بداية أو وسط أو نهاية فترة اعتقال P8. أوضح P8 أن اعتقاله في الخطيب استمر أربعة أسابيع. وفي تلك الفترة، كان من الصعب تحديد ما إذا كان ذلك في أول أسبوعين أو آخر أسبوعين من فترة اعتقاله. ولكنه اعتقد أن الجثة في الممر كانت في الأسبوع الثالث من اعتقاله.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P8 شهد أي شيء في بداية اعتقاله. لم يفهم P8 السؤال. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك أي وفيات في بداية اعتقاله. لم يتذكر P8.

سألت القاضي كيربر إذا تم نقل P8 إلى سجن آخر. فأكّد P8 ذلك. قال إنه في نهاية الشهر نودي على اسمه. كان معصوب العينين ويداه مقيدتان خلف ظهره. في البداية لم يطلب منه الضباط التوقيع على أي شيء. ولكن قبل أن يُؤخَذ إلى الحافلة التي نقلته إلى كفرسوسة، جاء ضابط ليضع بصمة إصبع P8 على ورقة لا يعرف P8 محتواها. وبعد ذلك نُقِل بالحافلة إلى الإدارة المركزية في كفرسوسة.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P8 أنه كان في كفرسوسة. أوضح P8 أن السجناء الذين كانوا هناك لفترات أطول أخبروه أنه كان في كفرسوسة حيث كانت هناك إدارة عليا والمزيد من جلسات الاستجواب.

سألت القاضي كيربر إذا كانت الأوضاع في كفر سوسة أفضل أم أسوأ من الخطيب من حيث الدواء والطعام والنوم والمساحة والضرب. وأشار P8 إلى أن أساليب التعذيب في كفر سوسة كانت مختلفة. وعندما دخل المعتقلون، تم "الترحيب بهم" [تعرّضوا للضرب]. حيث تعرّضوا للضرب والإهانة بشكل متواصل حتى وصلوا إلى زنزانتهم. وتذكّر وجود قفاز ملاكمة في متعلقاته. قال له أحد السجّانين، "هل تلعب الملاكمة؟ سأعلمك كيف يتم ذلك". كان P8 معصوب العينين ورجلاه وقدماه مقيدتين. وتعرض للكم في وجهه بشكل متكرر. ونتيجة لذلك أصيب بدوار وسقط على الأرض. وبعد ذلك، نُقل هو وسبعة معتقلين آخرين إلى زنزانة منفردة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P8 يعني زنزانة صغيرة. أكّد P8 وأوضح أن الزنزانة تناسب شخصاً واحداً إذا كان الشخص منحنياً. وكان الطعام شحيحاً ولم يكن هناك ضوء. كان المكان هادئاً ولم يُسمح للمعتقلين بالتحدث مع بعضهم، بعكس الخطيب. وسُمح لهم باستخدام المرحاض مرة أو مرتين في اليوم. وكان لديهم من 10 إلى 20 ثانية لقضاء حاجتهم قبل أن يضطروا للعودة إلى الزنزانة. وفي الطريق إلى المرحاض وفي طريق العودة إلى الزنزانة، تعرّض المعتقلون للضرب على أيدي السجّانين. كان السجّانون يضربونهم بأداة تسمى "الأخضر الإبراهيمي" – وهي عبارة عن أنبوب حديدي ملفوف بمادة خضراء وكانت قد [سُمّيت] على اسم المبعوث الخاص إلى سوريا. وكانوا يسألون المعتقلين "هل تريدون الحصول على مساعدة الأخضر الإبراهيمي؟"

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الأداة تُستخدم للضرب. قال P8 إنهم تعرضوا للضرب بها عندما كانوا يذهبون إلى المرحاض.

سألت القاضي كيربر عن حجم الزنزانة المنفردة. تذكّر P8 أنه كان هناك سبعة أشخاص بالداخل وكانوا يجلسون اثنان، اثنان، اثنان، واحد. كانت تتسع لثلاثة أشخاص جالسين.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المعتقلون يجلسون في وضعية القرفصاء. فأكّد P8 أنهم كانوا يجلسون في وضعية القرفصاء [يجلسون واليدان ملتفتان حول الركبتين].

سألت القاضي كيربر عن عرض الزنزانة. قال P8 إنه عندما كان يستند إلى الجدار الجانبي، كان عليه أن يرفع ساقيه على الحائط المقابل.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P8 قد تعرّض للضرب عندما خرج من الزنزانة للذهاب إلى المرحاض. وأكّد P8 أنه تعرّض للضرب ذهاباً وإياباً بين المرحاض والزنزانة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P8 قد تعرّض للتعذيب أثناء الاستجواب في كفرسوسة. قال إنه تعرّض للضرب وهو في طريقه إلى غرفة الاستجواب. ومن أجل الذهاب إلى غرفة الاستجواب في المبنى الكبير، كان عليه عبور مبنى آخر وساحة. عندما وصل إلى المبنى الكبير، ذهب إلى الطابق الثاني أو الثالث لرؤية ضابط الاستجواب. وفي طريقه إلى هناك، تعرّض للضرب من قبل سبعة أو ثمانية أشخاص.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المعتقلون قد تعرضوا للتعذيب بالفلقة في كفرسوسة. تساءل P8 عمّا إذا كان ما تعرّض له يُسمى "الفلقة".

أشارت القاضي كيربر إلى إفادة P8 بأنه لم يتعرّض للتعذيب بأسلوب "الفلقة"، ولكن تم تعذيب معتقلين آخرين بالفلقة. قال P8 إن المعتقلين نُقلوا من الزنزانة المنفردة إلى غرفة أكبر. وفي بعض الأحيان، عُوقبوا داخل تلك الغرفة. حيث كان السجان يدخل وهم يقفون. وكان وجههم إلى الحائط و"كانوا فوق بعضهم البعض". وكان الشخص المعاقَب خلفهم يُضرَب في وضعية "الفلقة".

طلبت القاضي كيربر من P8 مقارنة وضع المعتقلين في الخطيب بكفرسوسة. أشار P8 إلى أنه عند وصوله إلى كفرسوسة كانت قدمه أصلاً ملتهبة ومتورمة. وعندما حضر الأطباء إلى كفرسوسة، اقتيد المعتقلون الجرحى لرؤيتهم. وأشار إلى أن طبيباً كان يغيّر الضمادات على جرح P8 بينما كان سجّان آخر يضربه في نفس الوقت. وفي بعض الأحيان كان يتم إعطاء المعتقلين مضادات حيوية وإيبوبروفين. وكان السجّانون يفتحون الطاقة الموجودة في الباب ويلقون بأقراص الدواء [إلى الزنزانة]. وإذا احتاج خمسون شخصاً إلى الدواء، كان أربعة أو خمسة فقط يحصلون على بعض منه.

أشارت القاضي كيربر إلى إفادة P8 بأن مساحة كفرسوسة أكبر وكان الطعام فيه أفضل وأن الزنازين يمكنها أن تستوعب 70-80 شخصاً داخلها [مقارنة مع الخطيب]. فأكّد P8 ذلك. حيث تواجد في أماكن مختلفة في كفرسوسة. وكانت الأوضاع تعتمد على ما إذا كان في زنزانة منفردة أو زنزانة مشتركة. وتواجد في أربعة أماكن مختلفة كل منها يختلف عن الآخر.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هذا ما شاهده P8. فأكّد P8 أن الأوضاع كانت أفضل.

سألت القاضي كيربر عن مدة اعتقال P8 و [طبيعة] إطلاق سراحه. قال P8 إنه مكث في كفر سوسة قرابة شهرين، ثم نُقل إلى محكمة عسكرية. وبعد ذلك نُقل إلى فرع القابون لبضعة أيام.[16] ثم نُقِل المعتقلون من الفروع العسكرية والأمنية إلى سلطة [منطقة] (عدرا).

[16] فرع القابون هو سجن للشرطة العسكرية.

سألت القاضي كيربر عن التوقيت. تذكّر P8 أنه كان قبل حلول العام الجديد حوالي 29 كانون الأول/ديسمبر، 2012. وحلّ رأس السنة الجديدة وهو في القابون. وبدأ إطلاق النار وتم نقله إلى عدرا.

***

[استراحة لمدة ساعة واحدة]

***

استجواب من قبل القاضي فيدنر

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت ملابس المعتقلين قد أعيدت إليهم بعد خلعها. قال P8 إن ملابسهم أعيدت إليهم. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الملابس قد أعيدت في البداية أم بعد نقل P8. قال P8 إن هذا حدث في البداية. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هذا يعني أن P8 كان يرتدي ملابسه، وليس فقط ملابسه الداخلية. فأكّد P8 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عن باقي المعتقلين. أوضح P8 أن الكثير منهم كانوا يرتدون ملابسهم الداخلية فقط لأن الجو كان حاراً. وكانوا يحملون ملابسهم على أكتافهم. وفقد بعض الناس ملابسهم بسبب الاكتظاظ.

سأل القاضي فيدنر ما الذي عناه P8 "بالزنزانة الخارجية". أشار P8 إلى أن الاسم الفعلي كان "المهجع الخارجي". ربما كانت حديقة أو موقف سيارات قبل أن تتحول إلى زنزانة سجن.

سأل القاضي فيدنر كيف تم إحضار P8 إلى الزنزانة. قال P8 إنه بعد أخذ متعلقاته الشخصية، اقتيد عبر غرفتين أو ثلاث غرف "مثل تلك الموجودة في منزل"، ثم عبر ممر طويل. وكان المهجع في نهاية الممر على الجانب الأيمن.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان المهجع الخارجي داخل المبنى أم خارجه. أكّد P8 أنه كان داخل المبنى.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P8 بأن الزنزانة كانت مساحة فارغة بين المباني ولها سقف، مثل مرآب. وكان فيها جدار من قضبان وجدار آخر به غرف استجواب. أكّد P8 ذلك، وأشار إلى أن الجدار على اليسار كان به نافذة طويلة، وكانت غرف الاستجواب على اليمين.[17]

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الزنزانة في الطابق الأرضي أم أنها كانت تحت الأرض. اعتقد P8 أن الزنزانة كانت تحت الأرض. كان بوسعه أن يسمع الناس يمشون [خارج النافذة].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P8 رؤية الشارع. قال P8 إنه لم يستطع رؤية الشارع وأن النافذة كانت على ارتفاع مترين.

سأل القاضي فيدنر عمّا كان وراء القضبان. قال P8 إنه كان من الصعب رؤية ما وراءها. فقد كان الزجاج سميكاً ومعتماً. وكانت هناك قضبان حديدية وأوساخ.

سأل القاضي فيدنر عن الضوء. أوضح P8 أنه في بعض الأحيان، شعر أنه كان هناك ضوء خافت. لم يدخل الكثير من الضوء — كان بالكاد يكفي للتمييز ما بين النهار أو الليل.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان بإمكان P8 الرؤية خلف القضبان. قال P8 لا، لأن النافذة كانت أعلى من أن يستطيع النظر من خلالها.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P8 يعني أنه لا يستطيع الرؤية فوق الحائط ليرى ما وراء القضبان. أشار P8 إلى وجود نافذة طويلة أعلى الحائط، وكان الشارع على الجانب الآخر.

سأل القاضي فيدنر P8 عمّا إذا كان يتذكر الرسم التوضيحي الذي رسمه P8 أثناء الاستجواب. فقال إنه يتذكره.

[17] وصف P8 المكان بأنه عندما يدخل المرء الزنزانة يصبح باب الزنزانة خلفه. انظر الرسم التوضيحي أدناه.

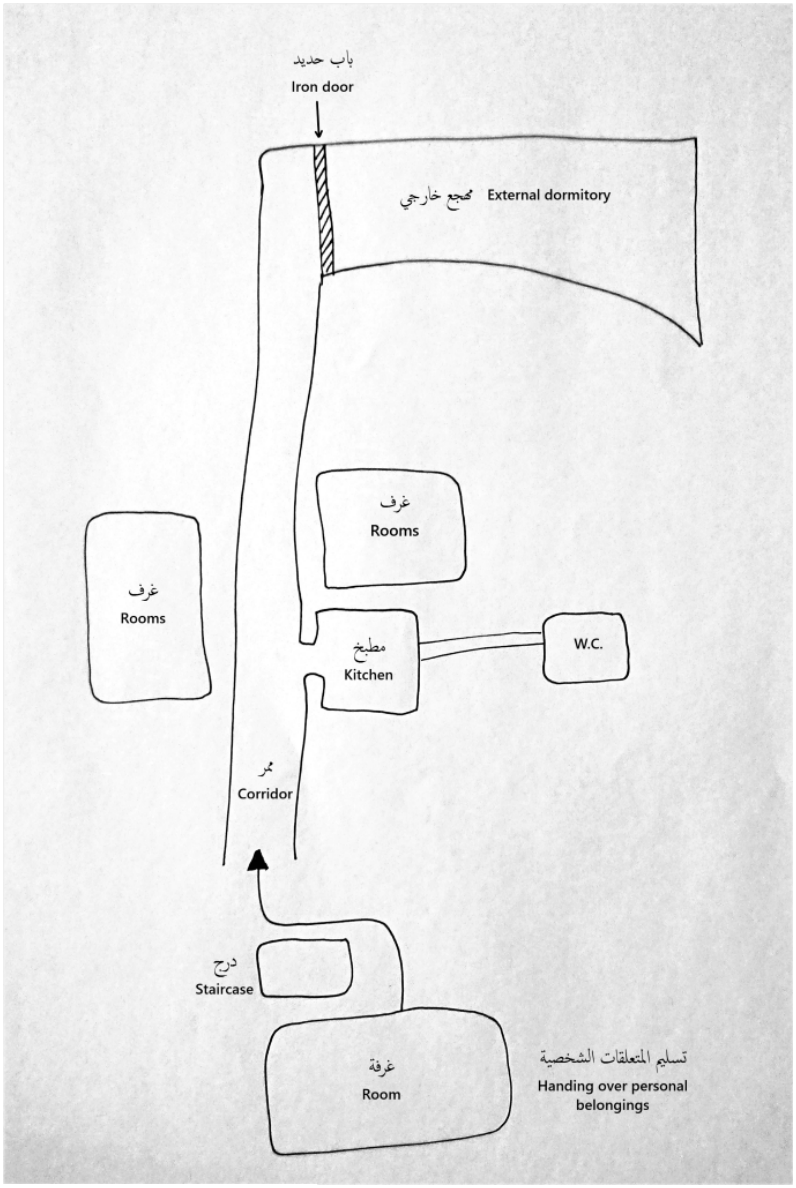

Sketch #1 by P8.

سأل القاضي فيدنرP8 إذا كان المكان الذي رسمه موجوداً تحت الأرض. اعتقد P8 ذلك لأنه اقتيد إلى الطابق السفلي [تحت الأرض] عندما أحضِرَ إلى الفرع في البداية.

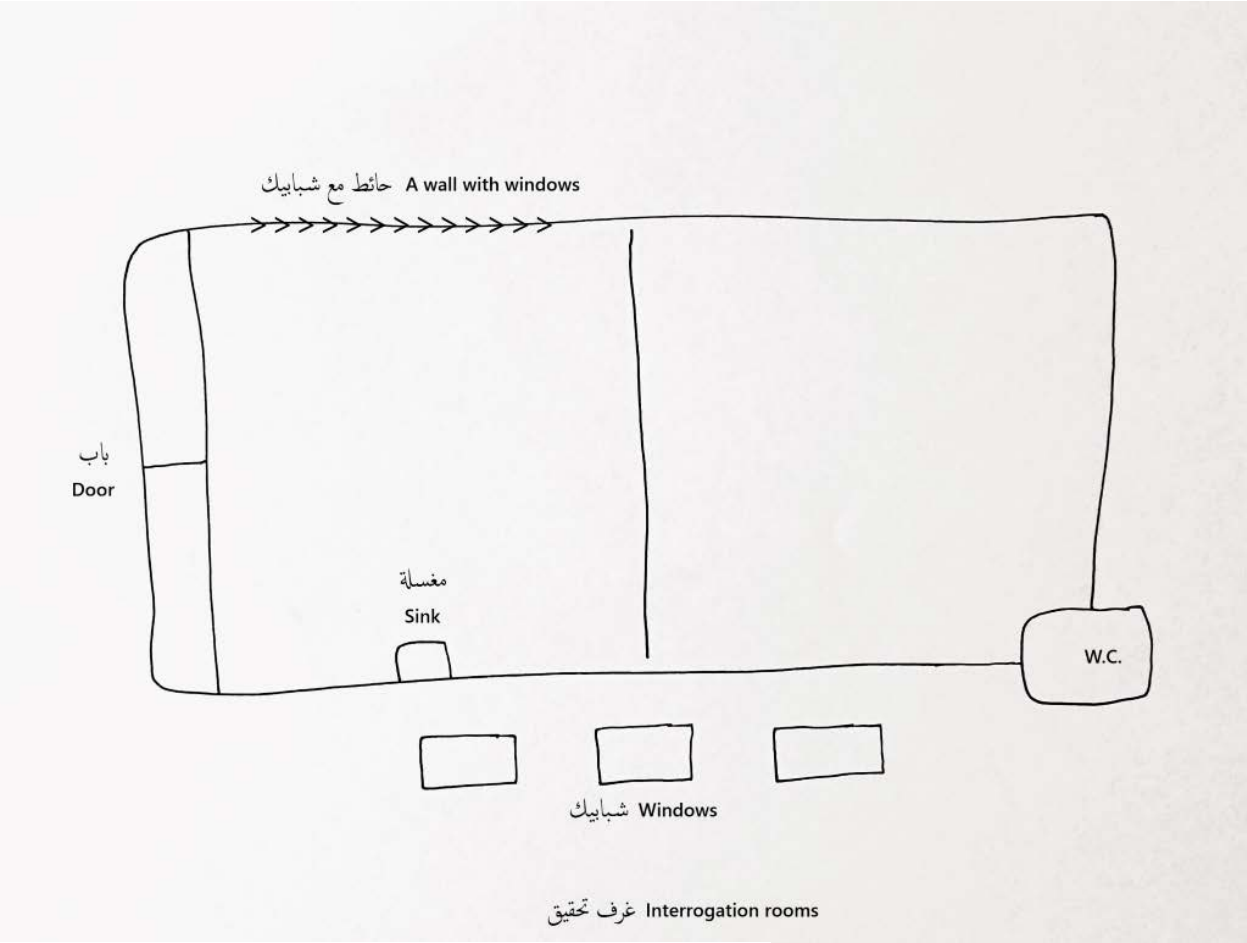

Sketch #2 by P8.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الحائط العلوي [المشار إليه في الرسم التوضيحي برمز <<] يطلّ على الشارع الجانبي. قال P8 إنهم شعروا بذلك في السجن.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان هناك هواء يدخل إلى الزنزانة من الخارج. قال P8 إن الهواء كان يدخل إلى الزنزانة من الخارج، لكن الهواء كان شحيحاً وكان بالكاد يستطيع أن يتنفس. كان المكان الذي فيه أكبر قدر من الهواء هو عند الباب لأن الهواء كان يدخل من الفتحة الموجودة أسفل الباب. وكانت هناك مروحة لا تعمل. وكان كل شيء آخر مغلقاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا ظهرت على المعتقلين الآخرين آثار سوء المعاملة عند عودتهم من جلسات الاستجواب. قال P8 إن المعتقلين ظهرت عليهم في الغالب آثار ضرب على أجسادهم، بما في ذلك خطوط حمراء.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الناس عراة الصدور أو إذا كانت هناك أثار ضرب على أعضائهم العلوية والسفلية. قال P8 إن الكثير من الناس لم يكونوا يرتدون ملابس تغطي كل أجسادهم، وبالتالي تمكّن من رؤية أجسادهم.

سأل القاضي فيدنر عن الحالة الجسدية للمعتقلين الآخرين. قال P8 إنهم كانوا يعانون في الغالب من جروح وتشققات جلدية.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان المعتقلون يعانون من جروح مفتوحة. وأكّد P8 أنه كان لدى العديد من المعتقلين جروح مفتوحة، بما في ذلك هو نفسه [في قدميه].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان لدى P8 إصابات دائمة بعد التهاب قدمه. قال P8 نعم، العلامات ما تزال ظاهرة على قدمه. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P8 لديه أي إعاقات. قال P8 إنه لا يعاني من أي إعاقات؛ وإنما يوجد مؤشرات على وجود جرح والتهاب.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان لدى P8 أي [آثار جانبية أخرى، بما في ذلك نفسية]. قال P8 إنه [عانى من آثار جانبية] تتعلق بما شاهده. لم يكن يتخيل أبداً أن هذا القدر من الوحشية كان على بعد 10 دقائق فقط من منزله. وبقي يشعر بالخوف لفترة طويلة بعد الإفراج عنه. حتى أنه بقي بعيداً عن الشرطة بسبب خوفه. ولا تزال تراوده ذكريات الماضي من ذلك الوقت.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P8 النوم. قال P8 إنه يستطيع النوم الآن، لكنه لم يستطع عند إطلاق سراحه. حيث كان يخشى البقاء في المنزل بمفرده وكان يشعر بالخوف كلما سمع شخصاً يصعد الدرج. وعند كان الباب [باب بنايته] يُفتَح ويُغلق، كان يخشى بأن شخصاً ما قادم لاعتقاله. وكان يجلس وحده في زاوية الغرفة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P8 سماع أصوات أشخاص يتعرّضون للتعذيب. فغلبت على P8 العاطفة، ومنحت القاضي كيربر استراحة لمدة عشر دقائق. طرح القاضي فيدنر السؤال مرة أخرى. أكّد P8 أنه سمع صوت أشخاص يتعرّضون للتعذيب. كانت أصوات الضرب تصدر من الجانب الأيمن من زنزانته. كان معظم التعذيب لنساء. وكان هناك ضرب وصراخ طوال الوقت. وقال P8 إن المعتقلين شهدوا الإجراء برمته إلى أن اعترفت [المعتقلات]. وكان هذا صعباً للغاية.

سأل القاضي فيدنر عن عدد مرات حدوث ذلك وكم كانت الفترة. قال P8 إن هذا لم يكن متواصلاً. تذكّر أنه حدث ثلاث أو أربع مرات.

طلب القاضي فيدنر من P8 النظر إلى يمينه. ثم سأل P8 عمّا إذا كان قد تعرّف على أحد المتهمين. قال P8 إنه لم يتعرّف على أي شخص.

استجواب من قبل المدّعي العام

استفسر مساعد المدّعي العام عن أساليب التعذيب التي تعرّض لها P8 والمعتقلون الآخرون. لم يتذكر P8 ما قاله له الآخرون، لكنه تذكر ما شهده: الكابل الرباعي وقشاط الدبابة. لم يتحدث المعتقلون عن طرق أخرى، ولم يخبر P8 الآخرين بالطرق التي عُذِّبَ بها.

استفسر مساعد المدعي العام عن "الشَبْح" [أحد أساليب التعذيب]. تذكر P8 أن "الشَبْح" حدث في فروع أخرى. قال إنه كانت شائعاً وكان يتم تنفيذه على باب الزنزانة. ولم يكن يعلم ما إذا استُخدِم ذلك الأسلوب في الخطيب. ولكنّه كان يعرف أن "الشَبْح" حدث في [فرع] المخابرات الجوية. كان يعرف ذلك لأنه عندما اعتُقِل P8 [بخلاف الخطيب]، تم تعذيبه "بالشَبْح" بأسوأ طريقة – من الخلف. حيث جعلوه يقف على كرسي، وربطوا يديه خلف جسده، ثم استخدموا حبلاً لربط يدي P8 بالسقف. ثم سحبوا الكرسي من أسفل P8 فوقع. تدلّى في الهواء ولم يستطع أن يلمس الأرض. ثم فقد وعيه. فسكبوا عليه الماء. وخُلِع كتفه.

سأل المدعي العام عمّا إذا كان P8 تعرض لعنف جنسي في الخطيب. قال P8 إنه لم يتعرض لعنف جنسي. وسأل عمّا إذا كان P8 قد سمع ما إذا تعرّض آخرون، مثل الإناث، لعنف جنسي في الخطيب. فقال P8 لا.

استجواب من قبل بوكير، محامي الدفاع

أشار بوكير، محامي الدفاع، إلى أن P8 خضع لاستجوابات متعددة. وسأل عمّا إذا كان بإمكان P8 إعطاء إطار زمني فيما يتعلق بالوقت الذي تم فيه علاج قدمه. قال P8 إن قدمه عولجت بعد أسبوعين من تعرّضه للضرب عليها. وأوضح أن الشخص يجب أن يكون في حالة سيئة وأن يصرخ إذا احتاج إلى العلاج.

قال بوكير إن هذا لم يكن سؤاله وأوضح أنه كان يقصد أن يسأل متى التهبت قدم P8 بعد الاعتقال. قال P8 مرّ أسبوعان قبل أن تتورّم قدمه وتلتهب بالكامل. وكانوا يعالجون الأشخاص المصابين بجروح في المطبخ. وفي الأسبوع الثالث، استراح في الممر. وعاد إلى زنزانته خلال الأسبوع الرابع. أي أن P7 بقي في الخطيب لمدة شهر ثم نُقل إلى كفرسوسة.

سأل بوكير عمّا إذا استغرقت قدم P8 أسبوعين ليتفاقم حالها ثم أسبوعين آخرين ليتم معالجتها، بمعنى، حتى نهاية فترة اعتقال P8. قال P8 إن ذلك حدث تقريباً في الأسبوع الثالث. طلب بوكير من P8 تقديم إطار زمني فيما يتعلق بجلسات استجوابه. قال P8 إن هذا يتعلق بجلسة استجوابه الثالثة، على حدّ علمه. وفي جلسة استجوابه الرابعة والأخيرة، أشار P8 إلى أنه تم تضميد قدمه ومعالجتها.

سأل بوكير عمّا إذا كان العلاج قد تم قبل جلسة الاستجواب الأخيرة لـP8. سألت أوميشين عمّا إذا كان هذا قد تم في جلسة الاستجواب الأولى أم الأخيرة. فأشار P8 إلى أنه كان في جلسة الاستجواب الأخيرة.

سأل بوكير عمّا إذا كانت قدم P8 قد ضُمّدت قبل جلسة الاستجواب الرابعة. قال P8 نعم، تقريباً.

سأل بوكير كم من الوقت انقضى بين العلاج والاستجواب الرابع. قال P8 انقضى حوالي يومين.

سأل بوكير عن المدة التي قضاها في الاعتقال بعد جلسة استجوابه الرابعة قبل أن يُطلَق سراحه. قدّرها P8 بأسبوع واحد، وكان إجمالي الوقت الذي أمضاه [معتقلاً] هو شهر واحد.

أشار بوكير إلى أن P8 كان في الحافلة عندما أدرك [السجّانون] أن P8 لم يوقّع [أوراق إخلاء سبيله]، لذلك جاء شخص [إلى P8] حينها. قال P8 إنه قبل نقله إلى كفر سوسة، وُضِعت بصمة إصبعه على أوراق بينما كانت يداه مقيدتين خلف ظهره.

سأل بوكير عمّا إذا كان هذا قد حدث عندما كان P8 داخل الحافلة. قال P8 لا، كان في طريقه إلى الحافلة. حدث هذا قبل أن يغادر الفرع. وقف وانتظر خمس إلى عشر دقائق قبل أن يقتاد إلى الحافلة التي أقلّته إلى كفرسوسة.

سأل بوكير عمّا إذا جرت محادثة بين P8 والشخص الذي أخذ بصمة P8. قال P8 لا، كان وجهه إلى الحائط. أمسك الشخص أصابع P8، ووضعها على وسادة الحبر ثم على الأوراق.

سأل بوكير عمّا إذا كان قد تم إعطاء P8 شرحاً عن الأوراق. قال P8 لا.

أشار بوكير إلى شهادة P8 أثناء استجواب الشرطة عندما قال إنه لم يتعرض للضرب في جلسة الاستجواب الرابعة، وأن المحققين حاولا أن يناقشا معه سبب ذهابه إلى المظاهرات ومحتوى حسابه على الفيسبوك. سأل بوكير عمّا إذا كانت هذه وضعية استجواب. لم يفهم P8 السؤال. سأل بوكير عمّا إذا كان أولئك الذين حاولوا إجراء هذا النقاش مع P8 سجّانين أم محققين. أوضح P8 أن النقاش كان مع محققين.

أشار بوكير إلى شهادة P8 أثناء استجواب الشرطة والتي مفادها بأن الغرفة كانت نظيفة ولا تبدو وكأنها غرفة حدث فيها تعذيب. سأل بوكير لماذا كان لدى P8 هذا الانطباع. أوضح P8 أن الغرفة كانت أكبر ومختلفة عن الغرف السابقة.

أشار بوكير إلى شهادة P8 أثناء استجواب الشرطة والتي مفادها بأنه تم استجوابه من قبل شخصين. سأل P8 ما إذا كان أحد المحقِّقَين أعلى رتبة من الآخر. قال P8 إنهم تحدثوا عن أشياء عامة وبحثوا في حسابه على الفيسبوك وأصدقائه على الفيسبوك. لاحظ أحد المحقِّقَين ورود اسم عائلة صديقة P8. قال المحقق للضابط حينها إنها تبدو وكأنها من منطقة الضابط.

سأل بوكير كيف تحدّث المحققان مع بعضهما البعض وما إذا كان P8 قد عرف أن أحدهما أعلى رتبة من الآخر. قال P8 نعم، ربما كان أحدهما أعلى رتبة من الآخر.

سأل بوكير عمّا إذا كانت استجابة P8 تستند إلى معرفة فعلية. قال P8 لا، لقد كان مجرّد شعور.

أشار بوكير إلى شهادة P8 أثناء استجواب الشرطة والتي مفادها أنه لم يتذكر ما إذا كان قد جلس أو أُجبر على الركوع أثناء الاستجواب. قال P8 إنه لا يتذكر الجلوس.

أشار بوكير إلى شهادة P8 أثناء استجواب الشرطة والتي مفادها بأن الاستجواب الأخير كان أكثر هدوءاً وأن المحققين تحدثا بنبرة أكثر ليونة وأدباً. قال P8 إن هذا كان الوضع في آخر جلستي استجواب في كل من الخطيب و[فرع] المخابرات الجوية – بعد جلسات الاستجواب السابقة والضرب والاعترافات المنتزعة بالإكراه. "كان الأمر كما لو كانوا يحاولون إعطاء انطباع بأنهم أناس طيبون". أجاب بوكير أن إجابة P8 كانت معقدة للغاية ولم يفهمها. وأشار بوكير إلى شهادة P8 بأن المحققين كانا أكثر هدوءاً ولِيناً خلال الاستجواب الأخير. فأكّد P8 ذلك. وتذكّر أن مزاج المحققين كان جيداً خلال جلستي الاستجواب الأخيرتين.

أشار بوكير إلى شهادة P8 بأن الفرع كان على بعد عشر دقائق من منزل P8 وأن P8 كان يعرف المنطقة. ثم سأل P8 إذا كان فرع المخابرات الجوية قريباً من الخطيب. ولم يتذكر P8.

<u>استجواب من قبل فراتسكي، محامي الدفاع</u>

سأل فراتسكي عمّا إذا كان بإمكان P8 تحديد موقع فرع المخابرات الجوية على الخريطة. تدخّل المدعي العام كلينجه وأشار إلى وجود العديد من القواعد الجوية، وبالتالي، ينبغي على فراتسكي أن يكون محدداً. أمرت القاضي كيربر فراتسكي أن يحدّد الفرع. ثم سأل فراتسكي P8 عمّا إذا كانت هناك منشأة للقوات الجوية في مكان قريب. فاعترض شارمر، محامي المدّعين، على أساس أن فراتسكي سأل نفس السؤال الذي طرحه بوكير. سأل فراتسكي عمّا إذا كان هناك فرع للمخابرات الجوية بالقرب من الخطيب. قال P8 لا، وإنما في منطقة أخرى.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان فرع المخابرات الجوية في حي مختلف. قال P8 إنه كان هناك حي الخطيب وحي العباسيين. ربما كان فرع المخابرات الجوية هناك.[18]

سأل فراتسكي عن فرع المخابرات الجوية الذي اعتُقِلَ P8 فيه. قال P8 إنه اعتُقِلَ في فرع المخابرات الجوية على أوتوستراد المزة قرب مطار المزة. وأشار P8 إلى أن الفرع معروف جداً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P8 يعلم بحدوث سوء معاملة في الخطيب وكفرسوسة قبل اعتقاله. قال P8 إنه كان يعلم بحدوث سوء معاملة في هذين الفرعين قبل اعتقاله. وأوضح أنه من مدينة دوما التي تقع ضمن منطقة اختصاص فرع الخطيب، حيث اعتُقِل وعُذِّبَ العديد من أصدقائه بسبب التظاهر. وكانوا قد أخبروا P8 عن تجاربهم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت النبرة المهذبة التي استخدمها المحققان أثناء جلسة الاستجواب الرابعة قد خلقت مزاجاً جيداً. فأكّد P8 ذلك.

طلب كلينجه عرض صور الأقمار الصناعية لأن P8 يعرف المنطقة. قال P8 إن الصورة لم تكن واضحة. سأل عمّا إذا كان من الممكن عرض المسميات وأسماء الشوارع. وتم بعد ذلك تكبير الصورة.

تذكر P8 أن الفرع كان عبارة عن مبنيين بعد شارع مرشد خاطر، وكان هناك حديقة. وبعد إطلاق سراح P8 من السجن، ذهب إلى هناك لاستعادة سيارته. أشار P8 إلى موقع كان فيه حارس.[19]

[18] لم يتضح لمراقب المحاكمة ما إذا كان P8 يقصد أن هناك فرعاً للمخابرات الجوية في كلا الحيين أم في العباسيين فقط.
[19] لم يتمكن مراقب المحاكمة من رؤية المكان الذي أشار إليه P8.

طلب كلينجه من P8 تحديد موقع شارع بغداد وساحة التحرير ومشفى الهلال الأحمر. قام P8 في البداية بتحديد موقع شارع بغداد، وحدّد بعد ذلك موقع منزله وساحة التحرير ومشفى الهلال الأحمر الذي أشار إلى أنه قريب من الخطيب. وأشار P8 إلى حديقة [يشار إليها في الصورة أعلاه بسهم أخضر].

وتم تكبير الصورة أكثر.

قال P8 أن الصورة تشبه حديقة الخطيب.

سأل فراتسكي عن اسم الساحة المجاورة للخطيب. وأشار فراتسكي إلى شهادة P8 بأنه كان يسكن على بعد عشر دقائق من الخطيب. ثم طلب من P8 التعرّف على منزله. أشار P8 أولاً إلى جامع الفاروق ثم إلى منزله. وتمت الإشارة إلى منزل P8 على صورة الأقمار الاصطناعية بمستطيل أخضر. وطلبت القاضي كيربر من P8 تأكيد أن المستطيل هو منزله. فأكد P8 ذلك.

سأل بوكير P8 كيف استنتج بأن المحقِّقَين أرادا خلق مزاج جيد أثناء جلسة الاستجواب الأخيرة. شرح P8 مرة أخرى كيف أشار أحد المحقِّقَين إلى صديقة P8 التي كانت من نفس منطقة المحقق الآخر، وكيف ضحك كلاهما. في العادة كان المحققان يصرخان ويشتمان ويضربان P8. ولم يضحكا أبداً، ولهذا تولّد لدى P8 هذا الانطباع.

سأل بوكير عمّا إذا كان سبب توصّل P8 إلى هذا الاستنتاج هو أن المحقّقَين ضحكا. قال P8 إنه يمكن أن تكون هناك [أسباب] أخرى لكنه لم يتذكر.

سأل شارمر، محامي المدّعين، عمّا إذا كان قد تم إخبار P8 عن سبب علاج قدمه بحقنة. قال P8 لا، تم العلاج في مطبخ مساحته 2x2م. وكان هناك أربعة أو خمسة معتقلين في نفس الغرفة مع اثنين إلى ثلاثة من العاملين في المجال الطبي. ولم يكن P8 متأكداً مما إذا كان العاملون في المجال الطبي أطباء أم ممرضين. وألقى أحدهم نظرة على جروح P8 وأخبر P8 أنه بحاجة إلى حقنة. فأعطى P8 حقنة وأمره بالمغادرة. شعر P8 بالخوف لأنه لم يكن يعرف ما الذي حُقِن في قدمه. واستغرقت العملية برمّتها دقائق فقط.

سأل رايجر، محامي المدعي، عمّا إذا كان P8 قد تعرّف على أي لهجات أثناء الاستجوابات. لم يتعرف P8 إلا على لهجة من جنوب سوريا خلال جلسة الاستجواب الرابعة. سأل رايجر أين كانت اللهجة من جنوب سوريا. P8 قال إنها كانت من السويداء.

سأل رايجر عمّا إذا كان P8 تعرّف على أي ملابس. لم يتذكر .P8

سأل رايجر عمّا إذا كان P8 قد رأى أحذية. لم يرَ P8 أحذية المحققين، لكنه تذكر حذاء أبو غضب الذي كان يرتدي عادة البيجامة [بدلة رياضة] وأحذية رياضية.

سأل رايجر عمّا إذا كان P8 قد رأى شيئاً ما في غرفة الاستجواب. لم يستطع P8 أن يتذكر.

سأل بوكير عمّا إذا كان P8 قد تعرّف على اللهجة الجنوبية لدى أحد المحقّقَين. فأكّد P8 ذلك. ثم سأل بوكير لمن من المحقّقَين كانت اللهجة. لم يفهم P8 السؤال. كرّر بوكير السؤال. وكرّر P8 أنه كان هناك محققان، أحدهما لهجته جنوبية.

رُفِعَت الجلسة الساعة 3:30 مساءً.

<u>اليوم الواحد والعشرون من المحاكمة – 31 تموز/يوليو، 2020</u>

حضر هذه الجلسة 11 شخصاً وثلاثة أفراد من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً.

تأخر المترجم إسماعيل عن الجلسة بسبب الازدحام المروري، لذلك حلّ مكانه مترجم المتهم إياد الشخصي حتى وصل المترجم إسماعيل. أبلغت القاضي كيربر المتهم إياد أنه يُسمح له بالمقاطعة كلما احتاج إلى التحدث إلى مترجمه.

<u>شهادة P9</u>

يبلغ P9 من العمر 43 عاماً وهو عاطل عن العمل.

اعتقال P9

قال P9 إن المظاهرات بدأت سلمياً في منطقته عام 2011. وشن الجيش في الزبداني حملة واعتقل المتظاهرين. وكان لديه مقهى إنترنت وعمل أيضاً موظفاً حكومياً. كان دائماً يستيقظ مبكراً لتفقّد مقهى الإنترنت الخاص به قبل الذهاب إلى وظيفته الحكومية.

ذات يوم في الصيف، لاحظ أن جميع المتاجر مغلقة وأن [الشوارع] كانت هادئة تماماً، وهو أمر غير معتاد. وكان P9 يقود سيارته عندما أوقفه جندي على يمين الطريق. أمره الجندي بالوقوف جانباً. ثم أخذ بطاقة P9 الشخصية. وخلال هذا الوقت، دخل جنود آخرون متجر P9 [كان قريباً بما يكفي ليرى ما كان يحدث]. قال P9 للجندي الذي أوقفه إن الجنود دخلوا محله. ثم سأل إذا كان بإمكانه الذهاب إلى هناك. فوافق الجندي.

دخل P9 إلى مقهى الإنترنت. قال له الجنود إنهم يبحثون عن P9 منذ الصباح؛ حيث أراد العميد أن يرى P9. أخذوا سيارة P9 وأغلقوا متجره. وكان هناك مركز أمن دولة صغير في الزبداني. أحضر الجنود P9 إلى العميد الذي كان قائد الحملة. وأبلغ العميد P9 أنه فارّ من وجه العدالة. سأل P9 عن أسباب اعتباره فارّاً من وجه العدالة. أخبر العميد P9 أنه سمح لإسرائيل بالدخول إلى سوريا.

وُضِع P9 في سيارة ونُقل إلى الفرقة الرابعة التي يطلق أهل الزبداني عليها اسم "الكتيبة الانتحارية". وجد P9 الكثير من الناس هناك. وتم تحميلهم في حافلات خضراء ثم تم نقلهم إلى فرع الخطيب. دخل المعتقلون الفرع، وتجمعوا معاً، وأمروا بخلع ملابسهم، وتم تفتيشهم. ثم نُقِلوا إلى المهجع الخارجي. وأعطِيَ P9 المتعلقات التي كانت داخل سيارته. وظل P9 في الاعتقال لمدة أربعة أيام قبل استجوابه. وأطلق سراحه بعد يومين أو ثلاثة. وكانت هناك عطلة خلال تلك الأيام القليلة. وكانت هذه أول تجربة لـP9 في الاعتقال.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

سألت القاضي كيربر عن العطلة التي كانت خلال فترة يومين إلى ثلاثة أيام قبل إطلاق سراح P9. ولم يتذكر P9، لكنه تذكر أن ذلك كان في الصيف. وأطلق سراحه بعد العطلة.

أشارت القاضي كيربر إلى شهادة P9 أثناء استجواب الشرطة بأن الأحداث المحيطة باعتقال P9 الأول وقعت في آب/أغسطس 2011. فأكّد P9 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P9 قد تعرّض لسوء معاملة. فأكّد P9 ذلك وأشار إلى أن جميع المعتقلين معه عُومِلوا بعنف، رغم أن اعتقاله الأول كان أفضل من اعتقاله الثاني.

سألت القاضي كيربر كيف وأين تعرّضَ لسوء المعاملة، وكذلك الأشياء التي تم استخدامها. أوضح P9 أن المعتقلين تعرّضوا لسوء المعاملة قبل وضعهم في الحافلات، وكذلك أثناء وجودهم داخل الحافلة. تعرّض الجميع للإذلال في الفرقة الرابعة.

أشارت القاضي كيربر إلى شهادة P8 خلال استجوابه من قبل الشرطة بأن P9 تعرّض للضرب حتى وصل إلى زنزانته في الفرقة الرابعة التي كان فيها خمسون معتقلاً آخر، ثم نُقل إلى فرع الخطيب. فأكّد P9.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P9 أنه كان في الخطيب. قال P9 إنه عرف المنطقة بمجرد إطلاق سراحه وخروجه [من المبنى].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت ملابس P9 قد أعيدت إليه بعد أن تم تفتيشه. أشار P9 إلى أن ملابس المعتقلين أعيدت إليهم، لكن الجنود أخذوا كل ما كان في سيارة P9.

سألت القاضي كيربر P9 عن حجم الزنزانة الخارجية. وصفها P9 بأنها واسعة وجديدة بعض الشيء، "كما لو كانوا قد استعدّوا لجلب الناس إلى ذلك المكان".

سألت القاضي كيربر P9 عن المرحاض. قال P9 إنه كان جديداً. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان تحت الأرض. فأكّد P9 ذلك.

سألت القاضي كيربر P9 عن الطعام في الخطيب. قال P9 إنه لم يحصل على طعام في اليوم الأول. وكان الجنود يهينون المعتقلين ويصرخون عليهم. وأشار إلى أنه تم نزع الأصفاد من يديه في نهاية اليوم. ولكن في اليوم الثاني، قُدِّمَ الطعام للمعتقلين وعُومِلوا بشكل أفضل.

سألت القاضي كيربر P9 عمّا إذا كان الطعام كافياً. ذكر P9 أنه في اليوم الثاني، قال الضابط للمعتقلين إنه اشترى الطعام من ماله الخاص لأنه لم يكن هناك طعام لهم. سألت القاضي كيربر عمّا إذا اضطر P9 إلى دفع ثمن الطعام. فقال P9 لا.

سألت القاضي كيربر P9 عن الطريقة التي تم بها استجوابه. كما سألت عن موضوع الاستجواب وما إذا كان قد تم إساءة معاملة P9. احتاج P9 أن توضّح القاضي كيربر ما إذا كانت تشير إلى الاستجواب الذي خضع له قبل إطلاق سراحه [بعد العطلة]. فأشارت القاضي كيربر إلى أن P9 قال في شهادته إنه تم استجوابه مرة واحدة.

ذكر P9 أنه كان معصوب العينين ومقيّد اليدين. صعد إلى الطابق العلوي ودخل من بوابة حديدية. ثم دخل إلى مكتب. أجبره عسكري على الركوع. كان المكتب هادئاً تماماً. شعر P9 كما لو كان بإمكانه سماع صوت تقليب صفحات. سأل المحقق P9 عن اسمه وعمره وما إذا كان P9 موظفاً حكومياً. طلب المحقق من العسكري إزالة العصابة عن عيني P9 والأصفاد والسماح لـP9 بالوقوف. قال المحقق إنه أراد النظر إلى P9. اعتقد أنه يمكنه التعرف على P9 إذا كان قد عمل بالفعل في مبنى المحافظة. واصل المحقق التكلم بهدوء. وذكر أنه ربما يعرف P9، لكنه لا يتذكر كيف. وسأل المحقق P9 إذا كان يعرف سبب إحضاره إلى الخطيب. وبدا وجه المحقق منزعجاً مما كان يحدث. وسأل المحقق P9 عن المكتب الذي عمل فيه. أوضح P9 أنه كان يعمل في المتابعة. ثم سأل المحقق إذا كان P9 يعرف محمد عكاش. فأجاب P9 أن محمد كان مديره. فقال المحقق لـP9 إن عكاش لديه ملف كبير وأنه مطلوب، لكنه تجنّب الاعتقال حتى تلك اللحظة. واصل المحقق طرح أسئلة على P9 حول مقهى الإنترنت الخاص به وأنشطته. وقّع المحقق على ورقة وقال لـP9 إنه سيطلق سراحه. سأل P9 عمّا إذا كان سيتم إطلاق سراحه في ذلك اليوم. قال المحقق لا، وإنما بعد العطلة. سأل P9 المحقق عن سبب كون محمد مطلوباً ولم يتم اعتقاله بعد. لم يُجب المحقق على أسئلة P9.

سألت القاضي كيربر P9 عمّا إذا كان قد تعرض للضرب أثناء الاستجواب. قال P9 لا. على العكس من ذلك، فقد كان المحقق هادئاً. كما سأل P9 المعتقلين الآخرين الذين استجوبهم نفس الشخص عن تجاربهم، وكان لديهم نفس الشعور.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P9 يعرف اسم المحقق الذي استجوبه. شهد P9 أنه لم يتعرف في البداية على صورة المدّعى عليه أنور لأنه كان منهكاً أثناء الاستجواب. ولكن مع مرور الوقت، بدأ في التعرف على المدّعى عليه أنور. ونظر إلى الصور المنشورة على الإنترنت. واعتقد P9 أن المحقق هو المدّعى عليه أنور، لكنه أراد التأكد.

طلبت القاضي كيربر من P9 أن ينظر إلى يمينه. وسألت عمّا إذا كان P9 قد تعرّف على أي شخص [كان المدعى عليه أنور يلوّح لـP9]. طلب P9 الإذن لطرح سؤالين على المدّعى عليه للتأكد [من أنه يمكنه التعرف عليه]. سأل P9 المتهم أولاً عمّا إذا كان يعرف محمد عكاش. فاعترض بوكير وطلب استراحة لمدة خمس دقائق.

بعد خمس دقائق، أفاد بوكير أن المدّعى عليه لن يقدم عينة صوتية. فأقرّت القاضي كيربر بذلك. ثم سألت P9 عمّا إذا كان قد تعرّف على المتهم أنور. وتدخلت أوميشين، محامية أحد المدّعين، وقالت إن المدّعى عليه قد رفع يده بالفعل [للتعريف عن نفسه]. قال فراتسكي إن P9 كان سيتعرّف على أنور سابقاً. وأعرب شارمر، محامي المدعين، عن عدم موافقته.

تم عرض مجموعة صور.

قالت القاضي كيربر إن P9 لم يتعرف على المتهم أنور أثناء استجواب الشرطة. وذكر P9 أنه رأى المتهم أنور مرة واحدة فقط أثناء استجوابه في الخطيب، وكان المدّعى عليه في ذلك الوقت نحيفاً. كُتِبَت كلمة "عقيد"،[20] لكن P9 لم يتذكر اسمه. شاهد P9 صورة للمدّعى عليه على الإنترنت يرتدي فيها المدّعى عليه بدلة سوداء وكان نحيفاً. بدأ P9 يعتقد أن المدعى عليه أنور هو المحقق الذي استجوبه بعد أن شاهد الصور على الإنترنت.

سألت القاضي كيربر P9 عمّا إذا كانت عائلته لا تزال في سوريا. فأكّد P9 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا تواصل أي شخص بـP9 لمناقشة ما سيقوله أثناء الإدلاء بشهادته. قال P9 إنه لم يخبر أحداً بأنه سيدلي بشهادته. فهو يخشى على عائلته. وسألت القاضي كيربر P9 عما إذا تواصل شخص ما مع عائلته. قال P9 إنه لا يستطيع أن يسألهم ذلك عبر الهاتف، وحتى لو فعل ذلك، فإن عائلته سيمنعها الخوف من التحدث. ولقد صادرت الحكومة منزله. سألت القاضي كيربر عن مكان إقامة عائلة P9. فقال P9 في دمشق. سألت القاضي كيربر P9 عمّا إذا كان شخص ما قد تواصل معه عبر وسائل التواصل الاجتماعي. فقال P9 لا.

طلب بوكير عرض مجموعة الصور. ثم سأل P9 إذا كان قد لاحظ أنه قد تم التلاعب بالصور. فقال P9 إنه لا يتذكر.

قال بوكير إنه ربما تم التلاعب بالصور بحيث تُظهر جميعها نفس الميزة، باستثناء صورة واحدة. طلب P9 من بوكير إعادة السؤال. أوضح بوكير أن الصور قد تم تعديلها بحيث تبدو متشابهة بناءً على خصائص محددة. قال P9 أن الشامة لفتت انتباهه. سأل بوكير عمّا إذا كان P9 تحدث مع المحقق أثناء استجواب الشرطة حول الشامة. فقال P9 لا. قال إن المحقق عرض عليه الصور، وأخبره P9 أنه لا يعرف. سأل بوكير عمّا إذا كان المحقق، من باب الإنصاف، أخبر P9 أن الصور تم التلاعب بها. تدخل كلينجه وأوضح أن الصور لم يتم التلاعب بها؛ وإنما كان الأشخاص في الصورة عبارة عن نماذج وهمية.

سألت القاضي كيربر كيف شعر المعتقلون الآخرون الذين ربما لم يستجوبهم أنور. قال P9 إن المعاملة أثناء اعتقاله الأول كانت أفضل من المعاملة التي واجهها في اعتقاله الثاني والثالث والرابع عندما كان بوسعه سماع التعذيب. كانت نوافذ [غرف الاستجواب] قريبة من [زنزانة] المعتقلين، وبالتالي تمكّنوا من سماع كل شيء. وكانوا جميعاً على أعصابهم لأنهم كانوا يعلمون أن كلاً منهم سيأتيه الدور.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت [هذه الأحداث قد حدثت أثناء] الاعتقال الثاني لـP9. بذل P9 جهداً من أجل التذكر، لكنه كان يعلم أنه أفرج عنه في بداية عام 2013 لأنه وجد مقطع فيديو على الإنترنت تجمّع فيه المعتقلون في مقر شرطة دمشق (قدّم الفيديو توثيقاً لإطلاق سراح المعتقلين). لقد وجد مقتطفات من الفيديو، لكن ليس النسخة الكاملة. تعرّف P9 على الأشخاص في الفيديو، لكن ليس كلهم. لم يظهر هو في مقطع الفيديو. وكان هناك شخص في الفيديو يحمل أجندة مكتوب عليها "2012".

سألت القاضي كيربر كيف يمكن أن يساعد [الفيديو] في [إنشاء إطار زمني]. قال P9 إنها كانت بداية عام 2013. كان الجو بارداً وكان هناك ثلوج. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هذا هو وقت اعتقاله أم إطلاق سراحه. وأكد P9 أن ذلك كان وقت إطلاق سراحه من الاعتقال. كان هناك حوالي 150 شخصاً في مركز تجمّع وتم إطلاق سراحهم منه.

[20] لم يتضح لمراقب المحاكمة أين كتبت كلمة "عقيد".

سألت القاضي كيربر عن فترة الاعتقال الثاني لـP9. قال P9 إنه كان قد نسي أشياء كثيرة عندما أطلق سراحه. لم يكن قادراً على تذكر مظهر أفراد أسرته. ولم يستطع تحديد الوقت. كانت أشياء كثيرة مفقودة. وكان قد اعتُقِل في نهاية عام 2012.

قالت القاضي كيربر إنه قد يكون هناك خطأ مطبعي في بطاقة P9 الشخصية لأنها تشير إلى أنه وصل إلى ألمانيا في عام 2012. ثم سألت عمّا إذا كان P9 قد تلقى وثيقة تأكيد توضح تاريخ وصوله بدقة. قال P9 إنه في اليوم الذي أدلى فيه بشهادته، كان بحوزته بطاقته الشخصية فقط. ومع هذا فقد كان لديه وثيقة في المنزل تُظهر تاريخ دخوله إلى مخيم اللاجئين في 22 كانون الثاني/يناير، 2015. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان بإمكانها الاطلاع على بطاقة P9 الشخصية. أعطى P9 البطاقة إلى حارس قاعة المحكمة الذي أعطاها للقاضي كيربر. لم يكن التاريخ مكتوباً على البطاقة الشخصية.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

سأل القاضي فيدنر P9 عن مهنته قبل اعتقاله في المرة الأولى. قال P9 إنه كان لديه مقهى إنترنت وكان موظفاً حكومياً. وعمل بمكتب المتابعة التابع لإدارة المحافظة. وكان مكتبه يعالج أي مرسوم صادر عن المحافظ لضمان وصوله إلى المؤسسة المناسبة. كما شغل منصب رئيس شعبة الكمبيوتر في دائرة مراكز التدريب المهني.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P9 عندما استجوبه المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين حيث قال P9 إنه مشارك في قطاع الإنشاءات. فأكّد P9 ذلك؛ حيث قام مكتب المتابعة بإدارة مخططات المناطق العشوائية. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك اجتماع، كان P9 هو من يتصل بالأطراف لدعوتهم.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P9 بأنه أشرف على الناس، وأن هذا الجزء من عمله اقتضى البقاء على تواصل مع المجتمع المحلي. أكّد P9 ذلك، لكنه أوضح أن القرارات كان يتم اتخاذها في النهاية من قبل مديره الذي كان يعطي التعليمات.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت معاملة P9 أثناء اعتقاله الأول لها علاقة بعمله كموظف حكومي. ذكر P9 أن الاستجواب كان هادئاً وعومل معاملة طيبة ولم يتعرض لتعذيب نفسي أو جسدي. وبالفعل، اعتقد أن السبب في ذلك هو أنه كان موظفاً حكومياً الذي كان يتلقى عادةً معاملة خاصة. وكان P9 قد أبلغ المحقق عن عمله أثناء جلسة الاستجواب الأولى.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P9 السابقة بأنه ذهب إلى غرفة الاستجواب معصوب العينين، وأن المحقق عرفه لأن P9 عالج طلباً لابنته. قال P9 إن المحقق تذكره من رؤيته في مبنى المحافظة. غير أن P9 لم يتعرّف على المحقق.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان المحقق قد جاء إلى حيث كان P9 في الزبداني. قال P9 ليس إلى متجره، ولكن إلى مبنى المحافظة في دمشق حيث يتم إصدار وثائق، مثل التراخيص والتصاريح. وكان رئيس الشرطة في ذلك المبنى أيضاً. لم يكن القاضي فيدنر متأكداً مما إذا كان قد فهم P9 بشكل صحيح. أشار بوكير إلى أن P9 قد قال مسبقاً إنه لا يستطيع أن يتذكّر أنور. حيث قال P9 إنه لم يره من قبل.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان المحقق قد جاء إلى مكتب P9. لم يتذكر P9 ما إذا كان قد رأى المحقق. ومع ذلك، كان وجهه مألوفاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P9 يتذكر متى استجوبه المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. فقال P9 في آب/أغسطس 2015. وذكر القاضي فيدنر أن P9 سُئل عن أول استجواب له في الخطيب. وأراد القاضي فيدنر معرفة ما إذا كان P9 يتذكر ما قاله في ذلك الوقت. لم يتذكر P9 إجابته، لكنه أخبرهم بكل ما مرّ به.

قال بوكير إنه لم يفهم. قال القاضي فيدنر إنه تم استجواب P9 مرتين في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. وما أدلى به P9 من شهادة للتو كانت نفس الشهادة التي أدلى بها للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P9 لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين التي قال فيها إنه محظوظ لأن محقّقه عرفه. كما أقرّ P9 بأنه أعطى تصريحاً لابنة المحقق. وذكر أنه اعتُقل بالخطأ وأفرج عنه في اليوم التالي. وقال P9 إنه عندما أزيلت العصابة عن عينيه، تعرّف عليه المحقّق لأنه كان قد راجعه في مكتبه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P9 قد تذكّر ذلك التصريح. لم يتذكر P9 [ابنة المحقق] أو التصريح لأنه كان لديه العديد من العملاء، لذلك لا يمكنه أن يتذكرهم جميعاً. كما عمل P9 مع عضو المكتب التنفيذي لقطاع البناء فيما يتعلق بتصاريح المباني والمدارس ورياض الأطفال.

كرر القاضي فيدنر أن P9 عومل بشكل جيد خلال اعتقاله الأول. ثم سأل عمّا إذا كان P9 قد رأى معتقلين آخرين تظهر عليهم علامات سوء المعاملة. أوضح P9 أنه في المكان الذي اعتُقِلوا فيه، كانت النوافذ تطلّ على غرف الاستجواب. وكان P9 قد سمع جلسات استجواب

وتعذيب. كما شهد تعرض معتقلين آخرين للضرب. ولكنه كان أفضل عام للاعتقال، لأن التعذيب كان أقل. وخلال اعتقاله الثاني، كان هناك قدر أكبر من التعذيب وكان أسوأ.

سأل القاضي فيدنر عن الإصابات التي شاهدها P9 أثناء اعتقاله الأول. قال P9 إن المعتقلين الآخرين لم يتمكّنوا من المشي عندما عادوا إلى الزنزانة. تم استخدام الدولاب لتعذيب الناس. وظهرت على ظهور المعتقلين الجدد علامات تعذيب.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P9 رأى جثثاً. قال P9 لا، ولكن كان من بين المعتقلين أطفال. سأل القاضي فيدنر عن عمر الأطفال. قال P9 10-14 سنة. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P9 قد شاهد إناثاً. فقال P9 لا.

سأل المدّعي كلينجه عمّا إذا كان P9 صادقاً أثناء مقابلته مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. أوضح P9 أنه أخبر المكتب بكل ما شهده دون أي إضافات.

سأل كلينجه ما إذا كان P9 قد شهد بأن المحقق أراد إصدار تصريح لابنته. قال P9 إن الضابط رآه وتعرّف عليه. ما جعل P9 يعتقد أنه من المحتمل أن يكون قد أصدر التصريح، على الرغم من أنه ما زال غير متأكد، هو أنه كان يعمل في إنشاء المدارس [الأمر الذي كان متعلقاً بتصريح الابنة].

سأل كلينجه عمّا إذا كان P9 يعني أنه غير متأكد في ذلك الوقت، أو ما إذا كان غير متأكد الآن. اعترض بوكير. قال P9 إن حالته كانت سيئة للغاية عندما أطلِقَ سراحه. وكان يعرف اسمه كرقم ولم يستطع تذكر عائلته. "هم" طلبوا منه "مغادرة البلد [...]". ذهب P9 إلى ألمانيا ولم يتمكن من تذكّر التفاصيل. كان يعلم فقط أنه [في وظيفته الحكومية] أصدر تصريحاً، لكنه لم يكن يعرف ما إذا كان التصريح لابنة المحقق أو لأحد أقاربه.

قال كلينجه إن P9 ذكر ابنة المحقق في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أي، بعد ثلاث سنوات من استجوابه لأول مرة من قبل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. وفي ذلك الوقت، ذكر P9 أن "المحقق عرفه لأنه أصدر طلباً لابنته". وأشار كلينجه إلى أن أقوال P9 قد تُرجِمَت وأن P9 وقّع على الترجمة العكسية. قال P9 إنه تحدث دائماً بشكل عام، بما في ذلك عن التعذيب. وأقرّ P9 بأنه ربما قال الإفادة فيما يتعلق بتصريح لابنة المحقق أو لأحد أقاربه. كان يعلم أنه عالج طلباً للمحقق. ووقعت العديد من الحوادث وأراد التركيز. لم يعرف P9 ما إذا كانت المترجمة [أثناء الاستجواب] قد ارتكبت أخطاء، لأنه حتى عند الشرطة، لاحظ أن كلمة "متهم" وليس "شاهد" كانت مكتوبة.

قال كلينجه إن هذا لم يكن صحيحاً وتم إخطار P9 [تم إبلاغه بحقوقه] وتم استجوابه كشاهد. قال P9 إنه في نهاية الاستجواب رأت المترجمة الشرطي وأخبرته أنه [أي الشرطي] كتب كلمة "متهم". كما شعر P9 أنه [استُجوب بصفته] متهماً.

وجد كلينجه أنه من المستغرب أن P9 تمكّن من التعرف على المدعى عليه أنور من الصور على الإنترنت، على الرغم من أنه رأى المدّعى عليه مرة واحدة فقط. قال P9 إنه لم يتعرّف على الرجال الموجودين في الصور، لكن كان لديهم جميعاً شامة على وجوههم. وأشار إلى أن وجه المدّعى عليه أنور كان عريضاً، لكنه كان نحيفاً في ذلك الوقت. هذا هو السبب في أنه لم يكن متأكداً بنسبة 100% عندما شاهد الصور على الإنترنت. لهذا أراد أن يطرح سؤالين على المدّعى عليه.

طلب كلينجه من P9 وصف الصورة التي شاهدها على الإنترنت. فأشار بوكير إلى أن هذا السؤال قد سبق طرْحُه. سمحت القاضي كيربر بالسؤال. قال P9 إنه رأى المدعى عليه أنور في صورة بدا فيها المدّعى عليه نحيفاً وكان يرتدي بدلة. وأكّد P9 أنه لم يكن متأكداً بنسبة 100% إذا كان المدّعى عليه هو المحقق أم أنه كان في مكتب المدّعى عليه أنور.

طلب كلينجه من P9 وصف الصورة. قال P9 إن المدعى عليه أنور لم يكن يرتدي زياً عسكرياً. وإنما كان يرتدي بدلة رسمية. قال P9 إنه كان يزور طبيباً نفسياً لمدة ستة أشهر لاستعادة ذاكرته. لذلك عندما رأى P9 المدّعى عليه أنور في الصورة، افترض أن المدّعى عليه هو الشخص الذي استجوبه.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P9 سيعفي [طبيبه النفسي] من [التزام السرية بين الطبيب والمريض]. قال P9 إنه لا يعرف. قال كلينجه إن الإعفاء قرار طوعي. قال P9 إنه لم يكن يعرف ما إذا كان مسموحاً له بمشاركة [بعض] المعلومات [مع طبيبه النفسي]. لم يكن لدى P9 مشكلة في الإفصاح عن المعلومات، لكنه أشار إلى أنه، باستثناء كوابيسه، لم يناقش تفاصيل اعتقاله [مع طبيبه النفسي]. ولكن إذا كانت هناك أسئلة [للطبيب النفسي]، فلم تكن لدى P9 مشكلة [في الإفصاح عن المعلومات]. سأل كلينجه عن اسم الطبيب النفسي ومكان عمله. قال P9 الاسم والموقع.

أعرب كلينجه عن حيرته لأنه كان هناك إخطار بأن أحد الشهود الذين أدلوا بشهادتهم قد تم الاتصال به عبر الإنترنت من قبل شخص قال إنه يجب عليه سحب أقواله. سأل كلينجه P9 عمّا إذا كان أي شخص قد تواصل معه على غرار ذلك. قال P9 إنه لم يضغط عليه أحد أو يتحدث معه عن الموضوع.

سأل كلينجه عمّا إذا كان أي شخص قد تواصل مع P9 على الفيسبوك. قال P9 لا. وأعرب P9 عن خوفه من تعرضه هو أو عائلته للتهديد، لذلك كان يتعامل مع [شهادته والمحاكمة] بسرية تامة.

سأل كلينجه P9 عمّا إذا كان أي شخص يعرف أنه في المحكمة. قال P9 لا. وكرر خوفه على أسرته، وأشار إلى أنه جاء إلى المحكمة بمفرده.

أوضح كلينجه أن ألمانيا تكرس نفسها للعدالة الجنائية التمثيلية وكشف الجرائم. وهذا يستلزم تعاون الضحايا. إذا لم يقولوا الحقيقة، يصبح [الحصول على العدالة] صعباً، إن لم يكن مستحيلاً.

تدخّل بوكير وقال إن هذا سيكون مسيئاً. اعترض كلينجه. طلبت القاضي كيربر بأن يكون بوكير قادراً على التعبير عن نفسه.[21]

بعد استراحة لمدة خمسة عشر دقيقة أثناء المرافعات، سأل لينكه P9 عمّا إذا كان قد تعرّف على المتهم أنور بسبب الشامة. فقال P9 لا. واعترض شارمر، محامي المدعين، على أساس أن التعرّف على الشامة لم يتم تأكيده، وبالتالي فإن السؤال غير مقبول. واعترض بوكير لنفس السبب الذي اعترض عليه شارمر، محامي المدعين.

سألت القاضي كيربر لينكه كيف يريد المضي قدماً. طلب لينكه الاحتفاظ بسؤاله. وافقت القاضي كيربر. دعا لينكه المحكمة لاتخاذ قرار. وبعد استراحة لمدة عشر دقائق، أيدت المحكمة قرار القاضي كيربر.

سأل بوكير P9 عمّا إذا كان تحدث مع معتقلين آخرين تم استجوابهم وما إذا كان بينهم عمال بناء آخرون. قال P9 إنه عندما كان الناس يعودون إلى الزنزانة بعد الاستجواب، كانوا يسألون على الفور عمّا تمت مناقشته أثناء الاستجواب. لم يكن هناك عمال بناء آخرون.

أراد القاضي فيدنر إعادة صياغة سؤال لينكه. سأل القاضي فيدنر P9 عمّا إذا كان قد شعر بأن المدّعى عليه أنور كان المحقق الذي استجوبه بسبب الشامة على وجه أنور. قال P9 إن شامة أنور لم تكن سبب تأكّده.

لم يفهم بوكير. سأل P9 عمّا إذا كان متأكداً أم لا. قال P9 إنه لم ينتبه إلى الشامة وأنه رأى المحقق مرة واحدة فقط.

أشار شارمر، محامي المدعين، إلى شهادة P9 لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في عام 2015 بأنه كان معصوب العينين، ومقيد اليدين، وتم استجوابه، وتم إخباره بأنه سيُطلَق سراحه في اليوم التالي، ثم أُطلِقَ سراحه في اليوم التالي. سأل شارمر P9 كيف أُطلِقَ سراحه في اليوم التالي إذا كان يوم عطلة. أوضح P9 أنه لم يقل إنه أطلق سراحه على الفور. وعندما تحدث P9 عن المعاملة الهادئة في جلسة استجوابه الأولى، لم تترجم المترجمة هذا الجزء. وأيضاً عندما سأل محقق المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين هذا السؤال مرة أخرى، قال محقق المكتب للمترجمة إنها لم تخبرهم بذلك.

سأل شارمر P9 كيف عرف أن [محققة المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين أخبرت المترجمة أنها لم تخبرهم] [إذا كان P9 لا يتحدث الألمانية]. قال P9 إنه يعرف لأن محقق المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين قال ذلك، ثم كرر السؤال. كانت المترجمة تقاطع P9، وشعر أنه كان يُعامَل كمتهم.

سأل شارمر كيف عرف P9 أن ذلك لم يتم ترجمته. سأل شارمر ما إذا كان P9 قد فهم [المحقق والمترجمة في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين]. قال P9 إنه يريد تأجيل شهادته وأنه يريد حضور محام. سألت القاضي كيربر P9 لماذا. قال P9 إنه لم يكن قادراً على الإجابة على الأسئلة، وسافر 12 ساعة دون نوم. وكان يخشى الإدلاء بأقواله، وسيشعر براحة أكثر إذا كان محاميه حاضراً.

أخبرت القاضي كيربر P9 أنه لم يُطلَب منه سوى قول الحقيقة. قال P9 إنه كان يقول الحقيقة، لكن الأسئلة كانت تزداد صعوبة ولم يستطع فهمها جيداً.

أضاف شارمر أنه لم يتبقّ لديه الكثير من الأسئلة، لكن لم تكن لديه مشكلة إذا أراد الشاهد محام؛ ربما كانت هناك اختلافات في أقوال P9 وكانت هذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها شارمر أن P9 سافر لمدة 12 ساعة دون نوم.

---

[21] لاحظ مراقب المحاكمة التوتر بين الطرفين. هدّأت المحامية أوميشين الوضع باقتراح تقديم مشورة للشاهد. شكرتها القاضي كيربر على الاقتراح لكنها رفضته.

بعد استراحة لمدة خمس دقائق، سألت القاضي كيربر P9 إذا كان قد شرب الماء. ثم ذكرت أن طلبه توكيل محام رُفض لأنه لم يكن واضحاً أن P9 لم يكن قادراً على التمتع بحقوقه بدون محام. أخبرت القاضي كيربر P9 أن يقول الحقيقة. ثم سمحت لشارمر بمتابعة أسئلته.

لم يكن لدى شارمر أسئلة أخرى.

تم صرف الشاهد.

طلب شارمر وكروكر الإدلاء بإفادة في الجلسة التالية.

اقترح بوكير أنه يجب الحصول على مجموعة الصور الأصلية في عام 2017. وفي التماس إلى الشرطة الجنائية الفيدرالية، طلب دويسنج مجموعة الصور الخاصة بأنور. وأن الصور لن تجعله يفهم رد فعل الادّعاء العام. اقترح بوكير استخدام الملفات الأصلية إلكترونياً وإحضار الشخص المسؤول كشاهد. ردّت القاضي كيربر بأن الصور كانت نماذج وهمية، لذلك سيحتاج بوكير إلى الشخص الذي صمّمها. قال بوكير إن الصور ستفي بالغرض.

رُفِعت الجلسة الساعة 12:20 بعد الظهر.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير الثامن لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 12 و13 آب/أغسطس، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّصات/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثاني والعشرون للمحاكمة – 12 آب/أغسطس 202

شَهِد P10، الذي تم الحفاظ على سرية هويته ومعلوماته الشخصية، على الهياكل الهرمية والإدارية وأساليب التحقيق في الفرعين 251 و285. حيث عمل في جهاز المخابرات السورية لأكثر من 20 عاماً وشَهِد أن الفرعين 251 و285 يحظيان بأسوء سمعة فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين. وكان التعذيب أمراً مفروغاً منه، ولكن في بعض الأحيان كان السجّانون الذين يتلقون الأوامر "مبدعين" في أساليبهم. يصف P10 الظروف القاسية في مرافق الاعتقال هذه، مثل الرعاية الصحية غير الكافية والوجبات غير الكافية والاكتظاظ في الزنازين وسوء المرافق الصحية والتعذيب أثناء جلسات التحقيق. كان لدى إدارة المخابرات العامة ما بين 30 إلى 50 ألف موظف في سوريا وتتبع إدارياً للرئيس مباشرة؛ وكان 2500-3000 يعملون في الفرع 251. وقال إن أنور كان أقلّ سلطة من شخص علوي لأنه سُنّي وإنه إذا لم ينفذ الأوامر فسيُحاكَم أو يُقتَل. وذكر P10 عدة وثائق من الفرع 285 موقّعة من قبل أنور. وتم نقل جثث المتوفين في الفروع إلى المستشفيات حيث تم إلقاء الجثث في حديقة المستشفى لأن برادات المشحة كانت ممتلئة أصلاً. وكانت الجثث تُخزَّن في شاحنات الخضار المبرّدة، وعندما زاد عددها، كانت تُلقى الجثث على الأرض في الشمس لتتحلّل. وكان الادّعاء العام والشرطة العسكرية يُعدّون شهادات وفاة مزورة تشير إلى أن الوفاة حدثت لأسباب طبيعية. وكان يتم تسجيل أعداد الجثث والمكان الذي جاءت منه. ثم كان يتم جلب الجثث إلى مقابر جماعية. وكان من النادر جداً تسليم الجثث للعائلات ذات الصلة. ونظراً لأن عائلة P10 في سوريا كانت مهددة بالفعل ووجد القضاة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن حياة وسلامة عائلته معرّضة للخطر، لم يكن P10 بحاجة إلى تقديم أي معلومات شخصية محددة، مثل اسمه، ووظيفته الدقيقة في المخابرات أو تاريخ وصوله إلى ألمانيا أثناء الجلسة. وقد أدّى ذلك إلى مقاطعة الجلسة عدة مرات، اضطر القضاة خلالها إلى اتخاذ قرار بشأن مقبولية بعض الأسئلة.

اليوم الثالث والعشرون للمحاكمة – 13 آب/أغسطس 202

استمر استجواب P10، مع التركيز بشكل أساسي على رموز/شيفرات محدّدة للتعذيب وحالات التعذيب في الفرعين 251 و285. كما شهد P10 أن الموظفين العسكريين في جهاز المخابرات لا يجرؤون على عصيان الأوامر أو حتى الاستقالة خوفاً من التعرض للتعذيب أو القتل. وعلى النقيض من شهاداته السابقة، ظل P10 غامضاً إلى حدٍ ما فيما يتعلق بمنصب رسلان ومسيرته المهنية.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الثاني والعشرون من المحاكمة – 12 آب/أغسطس، 2020

قبل دخول الشاهد إلى قاعة المحكمة، أوضحت القاضي كيربر أنه بسبب مخاوف بشأن سلامة الشاهد، فإنه لن يَكشِف عن أي معلومات شخصية وسيظهر متنكراً جزئياً لإخفاء هويته. ثم دخل الشاهد قاعة المحكمة من مدخل آخر مختلف عن الشهود الآخرين الذين سبقوه. وكان يضع شعراً مستعاراً ولحية مزيفة وكان برفقته محاميه السيد أوبست (و). كما كان هناك حارسان شخصيان إضافيان في قاعة المحكمة. كان أحدها يجلس أمام P10 بينما كان الآخر يجلس في الجزء الخلفي من الغرفة، بالقرب من الحضور. وحضر السيد كيجيباين كبديل لمحامي دفاع المتهم إياد، لينكه. ولم يحضر رايجر، محامي المدعي، وحضرت ديميركان في مكان خبيب، محامي المدعي.

شهادة P10 "Z 280716"

بسبب المخاوف المذكورة أعلاه بشأن سلامته ووفقاً للمادة 68(3) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO)[2]، لم يكشف P10 عن اسمه أو عمره أو أي معلومات شخصية أخرى. ولأغراض التعريف عنه، تم إعطاؤه الرقم "Z 280716". وعندما سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P10 مرتبطا بأحد المتهمين، قال أوبست إنه لن يقدم أي معلومات عن ذلك.[3] وتم تلاوة المواد الخاصة بتذكير الشاهد وتم إبلاغ P10 بحقوقه كشاهد.

استجواب من قبل القاضي كيربر

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P10 قد شغل منصباً في إدارة الحكومة السورية. قال P10 إنه عمل في إدارة المخابرات الحكومية لمدة 21 عاماً.

قالت القاضي كيربر إن P10 ذكر في استجوابه السابق أنه عمل في الإدارة. قال (و) "لا إفادة".

سألت القاضي كيربر P10 عن معرفته بالفرع 251. قال P10 إن الفرع 251 هو أحد الفروع المركزية في محافظة دمشق. ووفقاً لما قاله P10، فإن له أسماء متعددة: "الفرع 251" و"الخطيب" و"الفرع الداخلي". قال P10 إن هذا الفرع الأمني مسؤول عن دمشق وريفها. وذكر P10 أن هذا الفرع لديه العديد من الأقسام المتخصصة: على سبيل المثال قسم التحقيق، وقسم الطلاب، وقسم العمال، وقسم الدراسات، والقسم الاقتصادي، وقسم الدوريات (مكافحة الإرهاب)، والقسم الخارجي، والمفارز الموجودة خارج مرافق الفرع في مناطق الأرياف.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان للفرع وأقسامه سجون. أكّد P10 ذلك. سألت القاضي كيربر عن مكان هذه السجون. قال P10 إنها موجودة داخل الفرع 251 في قسم التحقيق. كما توجد مراكز للاعتقال المؤقت خارج مبنى الفرع.

سألت القاضي كيربر أين كان موقع هذه السجون خارج الفرع. لم يفهم P10 السؤال.

قالت القاضي كيربر إن P10 ذكر السجون ومراكز الاعتقال المؤقت وسألت P10 عن موقعها (على سبيل المثال في أي شارع). قال P10 إن السجن المركزي للفرع 251 هو السجن الكبير داخل الفرع نفسه. وتقع مراكز الاعتقال المؤقت في الأقسام الخارجية.

سألت القاضي كيربر P10 عن مكان السجن المركزي. فقال P10 إنه يقع في شارع الخطيب بدمشق بالقرب من مشفى الهلال الأحمر.

سألت القاضي كيربر P10 عمّا إذا كان قد زار وشاهد سجن الفرع 251. نفى P10 ذلك.

سألت القاضي كيربر P10 عن معرفته بالأوضاع في الفرع 251. قال P10 إنه يستطيع التحدث بشكل عام، لأن نظام التحقيق هو نفسه في جميع سجون الحكومة السورية. غير أن أساليب التعذيب[4] تختلف باختلاف الفرع. وأضاف P10 أن سمعة الفرع 251 هي من بين الأسوأ في سوريا.

سألت القاضي كيربر منذ متى لحقت هذه السمعة بالفرع 251. قال P10 إنها سمعة قديمة، واستمرت كذلك خلال الأحداث [الثورة] حتى "الآن" [حتى يومنا هذا].

---

[2] إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن الكشف عن هوية الشاهد أو مكان إقامته أو مكان وجوده من شأنه أن يعرّض حياة الشاهد أو شخص آخر أو جسده أو حريته للخطر، فقد يُسمح للشاهد بعدم تقديم معلومات شخصية أو تقديم هذه المعلومات فقط في فيما يتعلق بهوية سابقة. ومع ذلك، إذا كانت هذه هي الحالة، يجب على الشاهد أن يصرّح في جلسة الاستماع الرئيسية، بأي صفة وصلت الحقائق إلى علمه.

[3] سيتم استخدام "لا إفادة" في هذا التقرير لكل حالة أعلن فيها أوبست نيابة عن P10 أنه لن يدلي بمعلومات وفقًا للأحكام ذات الصلة في قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

[4] استخدم P10 كلمة تعذيب بشكل صريح.

طلبت كيربر من P10 التحدّث عن الأوضاع في الفرع 251 بشكل عام. قال P10 إنه من المعروف أنه منذ أن تولى محمد ناصيف مسؤولية الفرع 251 وكان رئيس الفرع، فقد اعتُبر إدارة مستقلة، على الرغم من أنه كان يتبع رسمياً للإدارة المركزية – الوحدة 1411. إدارياً، هو [الفرع 251] يتبع لها [للإدارة المركزية]، لكنه فعليا مستقل بسبب سلطة رئيسه.[5] وأضاف P10 أنه يعتقد أن الفرع مستمر بنفس السلطة، لأن ضباطاً رفيعي المستوى يتولون قيادته. وبعد تقاعد اللواء السابق [محمد ناصيف] أصبح نائب الرئيس للشؤون القانونية[6] وتوفي فيما بعد. وخَلَفه عدة ضباط [لمنصب رئيس الفرع 251]: اللواء بهجت سليمان، الذي نُقل فيما بعد إلى الأردن سفيراً. وتبعه مباشرة توفيق يونس الذي لا يزال [في القيادة] حتى "الآن" [حتى يومنا هذا]. وأضاف P10 أن يونس من أسوأ الضباط المجرمين في سوريا.

قالت القاضي كيربر إن القضاة معنيون بأوضاع السجن التابع للفرع 251. قال P10، كما ذكر سابقاً، إن جميع أساليب التحقيق متشابهة في جميع السجون.

طلبت القاضي كيربر من P10 وصف هذه الأساليب بإيجاز. قال P10 إنه في جميع البلدان، دائماً ما يكون المتهم بريئا حتى تثبت إدانته. ولكن في سوريا نادراً ما يتم إثبات براءة المتهم فعلياً. ويوجد في الفرع 251 عدة أساليب. في البداية، يُحال المعتقل عادةً من منطقة أخرى إلى التحقيق في الفرع 251 (لا يُشترط أن يكون الشخص من نفس المنطقة [الخاضعة لإدارة الفرع]). وإن هذه هي الطريقة التي يعمل بها الفرع 285 أيضاً، والذي عادة ما تأتيه إحالات من محافظات أخرى. وفيما يتعلق بالفرع 285، فهو فرع مركزي للتحقيق ومقرّه دمشق (الإدارة)، لكن الفرع 251 يتلقّى أيضاً إحالات من محافظات أخرى مثل الفرع 285. ويعود السبب في ذلك (الإحالات من الخارج) إلى أن هذا الفرع لديه مواضيع تتعامل معها فروع أخرى مثل فرع القامشلي وموضوعات المعلومات في فرع القامشلي الذي توقف [التحقيق عندها]، هي مشابهة للفرع 251. لذلك يستمر التحقيق في الفرع 251، لأنه "صاحب" المعلومات ولديه صلاحيات مطلقة وأساليب متعددة.[7] عادة وقبل الثورة السورية كانت هناك أقسام تحقيق في فروع المحافظات وتم إحالة العديد من المعتقلين من تلك الفروع إلى الفرع [251]، وحتى أثناء الثورة لأنه [الفرع 251] معروف بسمعته السيئة ولا أحد يهتم/يقلق إذا مات شخص ما هناك.

سألت القاضي كيربر عن أساليب التعذيب المستخدمة وما إذا كانت هناك أوامر بالتعذيب. تدخّل بوكير قائلاً إنه لا يفهم ما إذا كان P10 يتحدث بشكل عام أو تحديداً عن الفرع 251.[8] كرّرت القاضي كيربر سؤالها. قال P10 إنه بالتأكيد كانت هناك أوامر.

سألت القاضي كيربر P10 من كان يُصدِر الأوامر. قال P10 إن العناصر والعسكريين والسجّانين يتلقّون أوامرهم من رئيس قسم التحقيق الذي يتلقّى بدوره أوامره من رئيس فرعه. كما أن رئيس قسم التحقيق هو من يطلب اعتقال أو إحالة [معتقل] إلى محكمة أو مركز اعتقال آخر. وعادة ما يأتي هذا الطلب في شكل ورقة مطبوعة رسمية ويتم تقديمه إلى رئيس الفرع، الذي يتخذ القرار النهائي، ويكون عادة بالموافقة على الطلب. سأل P10 عمّا إذا كانت [المحكمة] تودّ منه أن يتحدث عن أساليب التعذيب [طلبت منه القاضي كيربر توضيح ذلك قبل أن يقاطعه بوكير].

سألت القاضي كيربر P10 عن التحقيق في الفرع 285. قال P10 إنه لم يستطع سماع السؤال [تم إصلاح المشكلة الفنية].

سألت القاضي كيربر عن كيفية إجراء جلسات التحقيق في الفرع 285. قال P10 إن الفرع 285 هو مركز تحقيق مركزي في دمشق داخل مبنى الإدارة الكبير ولديه العديد من مكاتب التحقيق والمحققين. وإن فيه سجنين كبيرين: الشمالي والجنوبي. وتولى قيادته العديد من كبار الضباط. سأل P10 عمّا إذا كانت [المحكمة] تودّ منه أن يذكر أسماء.

كررت القاضي كيربر سؤالها السابق حول كيفية إجراء جلسات التحقيق. قال P10 إنه عند اعتقال السجناء، توضع عصابة على أعينهم. وأثناء جلسات التحقيق، يتم تقييد أيديهم وأحياناً القدمين أيضاً. وفي بعض الحالات، يتم تعليق السجناء من السقف بالسلاسل، بحيث بالكاد تلمس أصابع أقدامهم الأرض. وهناك عدة طرق للتحقيق[9] مثل الدولاب والفلقة [الضرب على أخمص القدمين]. وفي بعض الأحيان، كان يتم استخدام الكهرباء أثناء جلسات التحقيق. حيث يشعر المحققون بالحماس ويتفنّنون عندما كانوا يتلقون الأوامر: استخدام الماء المغلي أو إطفاء السجائر على أجساد المعتقلين. وفي بعض الأحيان، كان المعتقلون يضطرون إلى ارتداء أحذية ذات مسامير من الداخل ويُجبَرون على الوقوف وهم يرتدونها. قال P10 إن هناك أساليب مخزية أخرى، كان مُحرجاً من الحديث عنها ولكنه سيذكرها بدافع الضرورة: كان يتم ربط قضيب المعتقل بخيط ويتم ربط الطرف الآخر [من الخيط] بسرير معدني أو مسمار. ثم يتم تثبيت المعتقل

---

[5] شهد P10 لاحقاً أن هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للقسم 40. حيث يُعتبر رسمياً أحد أقسام الفرع 251 ولكن نظراً لسلطة رئيسه، فإنه يتمتع بمكانة خاصة بين أقسام الفرع 251 وفي بعض الحالات يتجاوز صلاحياته الرسمية عن طريق تخطّي الفرع 251.

[6] ملحوظة من مراقب المحاكمة: كان منصبه الرسمي معاون نائب الرئيس للشؤون الأمنية، ولكن P10 قال "قانونية" وليس "أمنية".

[7] ملاحظة من مراقب المحاكمة: على الرغم من أن مثال P10 كان غامضاً للغاية، إلا أنه قصد على الأرجح أنه إذا تم اعتقال شخص ما في مدينة القامشلي بتهمة تهديد الأمن القومي، فسيتم مشاركة هذه المعلومات مع الفرع 251، نظراً لأن ذلك يقع ضمن مسؤوليتهم ويستمر الاستجواب في الفرع 251.

[8] لم يستطع مراقب المحاكمة ملاحظة الإجابة عن هذا السؤال.

[9] لم يقدّم P10 مزيداً من التفاصيل حول أساليب الاستجواب هذه.

(إما مكبلاً أو معلقاً) وإجباره على شرب الكثير من الماء من أجل التبول. قال P10 إن الأساليب تكون أسوأ في بعض الأحيان. وقال إنه يعرف عن شخص لا يريد ذكر اسمه، اغتُصِب بعصا خشبية.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان هذا الشخص ذكراً أم أنثى. قال P10 إنه كان رجلاً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك محاولات لإغراق الناس، وهو أمر مثل الإيهام بالغرق الذي يُعرف في أمريكا. قال P10 إنه سبق وأن ذكر استخدام الماء المغلي، وفي حالات أخرى كان يتم وضع رأس المعتقل في برميل ماء.

سألت القاضي كيربر عمّن يُصدِر الأوامر. قال P10 إنه يتعيّن عليه تقديم بعض الشرح. وأوضح أنه عندما بدأت الثورة، تم "نشر أجهزة المخابرات بشكل مطلق" وبدأ كل قائد قسم والرتب الأدنى في التصرّف بناءً على اعتباراتهم الخاصة، وبما أنهم كانوا يتبعون أوامر إطلاق النار على المتظاهرين، لم يعد يهم ما إذا مات أحدهم في السجن. وفيما يتعلق بالأوامر، قال P10 إنها كانت تصدر من الرتب العليا إلى الرتب الدنيا. وقام رأس النظام بالإعلان عن إعادة العمل بقانون الطوارئ في سوريا بعد شهرين إلى ثلاثة أشهر [من بداية الثورة]. وكان هذا القانون لا يزال ساري المفعول في السابق ولكن قبل [الثورة] كان هناك ادعاء بتعليق العمل به. وعندما أعيد العمل به، مُنحت القوات الأمنية والعسكرية مطلق الحرية في فعل ما تريده [بالناس] المعارضين للنظام، وبالتالي عاملوا الخونة وفقاً لقانون الطوارئ.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P10 يتذكّر مرسوماً معيناً بشأن ذلك. قال P10 إنه بعد 3 أشهر أو أقل من الثورة، صدرت أوامر بقمع المظاهرات بأي وسيلة، حيث سمحت باستخدام الرصاص. قال P10 إنه في لحظة معينة (لم يستطع P10 أن يتذكر متى حدث هذا بالضبط)، أصدر العميد ماهر الأسد أوامر بإطلاق النار على كل شخص موجود هناك [المتظاهرين]. قال P10 إن الوضع ساء، كما يعرف العالم كله.

تدخّل القاضي فيدنر وسأل P10 متى بدأت الثورة. قال P10 في آذار/مارس 2011.

سأل القاضي فيدنر عن موعد إصدار الأوامر تقريباً. قال P10 إن الأوامر لم تصله، بل وصلت إلى القيادات وعناصرهم. ووفقاً لما قاله P10، فقد صدرت الأوامر في نهاية شهر أيار/مايو 2011 تقريباً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت أيدي المعتقلين تُقيَّد بالأصفاد وإذا كان يتم إحضارهم للتحقيق بواسطة أحد السجّانين. فأكد P10 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان شخص آخر غير السجّان هو من كان يجري التحقيق. قال P10 إن التحقيق كان يُجرى من قبل محقِّق.

سأل بوكير عمّا إذا كان P10 نفسه قد حضر تحقيقاً. فأكد P10 ذلك.

سألت القاضي كيربر من كان المسؤول عن إعطاء الأوامر باستخدام التعذيب أثناء التحقيق. فقال P10 رئيس قسم التحقيق حسب التسلسل الهرمي المعمول به.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الأوامر تصدر شفوياً أو باستخدام إشارات. فقال P10 شفوياً.

أشارت القاضي كيربر إلى قول P10 إن السجّانين تلقوا أوامر من رئيس قسم التحقيق إما مباشرة [لفظياً] أو باستخدام إشارات. فأكد P10 ذلك.

قالت القاضي كيربر إن P10 ذكر سابقاً أن "ضابط التحقيق كان له مطلق الحرية في استخدام أي وسيلة ممكنة لتحقيق الهدف، والذي كان يُرمز له بعبارة "إجراء اللازم". وبالنسبة لقسم الدوريات والفرع 285، كان ذلك يعني أن كل الوسائل مسموحة، وكان الهدف هو اعتقال الشخص". فأكد P10 ذلك.

استمرت القاضي كيربر في الإشارة إلى أن الأوامر كانت تصدر إما شفوياً أو بالهاتف. فأكّد P10 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الأمر نفسه ينطبق على الفرع 251. فأكد P10 ذلك مرة أخرى.

أشارت القاضي كيربر إلى قول P10 أن سمعة الفرع 251 هي من بين الأسوأ وأن هناك سجوناً وتحقيقات في الفرعين 251 و285. وقالت القاضي كيربر أيضاً إن القاضيَين سمعا أنه كان يتم نقل المعتقلين من الفرع 251 إلى 285 وسألت عن سبب حدوث ذلك. أشار P10 إلى إفادته السابقة التي قال فيها إن الفرع 285 هو فرع تحقيق مركزي في دمشق على المستوى الوطني السوري. وذكر P10 أنه بالنسبة لمعظم المعتقلين، كان يتم إصدار ملخّص (عن التحقيق الذي أجري معهم) إلى مدير إدارة المخابرات العامة، مثل علي مملوك سابقاً. وإذا لم يرضَ عن نتيجة التحقيق، فإنه يُصدر أمراً خطياً بإحالتهم [المعتقلين] إلى الفرع المركزي [285] من أجل مباشرة التحقيق معهم.

سأل بوكير من كان هذا الشخص. قال P10 إنه كان مدير المخابرات العامة في دمشق.

سألت القاضي كيربر عن تركيبة الأفراد من حيث السُنّة والعلويين. قال P10 إنه عادة داخل الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، 80-90% من الأفراد هم من العلويين. وتختلف هذه النسبة من فرع إلى آخر. وقال P10 إنه كان يتحدث عن الضباط والموظفين (المتطوعين)، وليس صنّاع القرار.

طرحت القاضي كيربر نفس السؤال مشيرة الآن إلى الرتب العليا. فقال P10 إنهم علويون.

سألت القاضي كيربر إذا كان هناك علويون فقط، أو إذا كان هناك سُنّة أيضاً. فقال P10 إن هناك بالتأكيد سُنّة ومسيحيين، ولكن الغالبية من العلويين.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك توتّر بين الرتب العليا. فقال P10 ربّما.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P10 يعرف اسم أنور رسلان ورتبته. لم يرغب P10 في الحديث عن ذلك، لكنه قال إنه من خلال خدمته [خدمة P10]، فإن اسمه [اسم أنور] ورتبته ومقرّ عمله معروفة بالنسبة له [بالنسبة لـP10].

سألت القاضي كيربر ما هي آخر رتبة لأنور يتذكرها P10. فقال P10 عقيد.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان صحيحاً أن أنور عمل في الفرع 285. لم يفهم P10 السؤال.

سألت القاضي كيربر عن الفرع الذي عمل فيه أنور. قال P10 إنه على حدّ علمه، عمل السيد أنور[10] في الفرعين 285 و251 لفترة طويلة.

طلبت القاضي كيربر من P10 تقديم إطار زمني لذلك. قال P10 إنه سيتحدث بطريقة تقريبية، وليس على وجه التحديد. بدأ [أنور] العمل في الفرع 251 (كان في الأصل ضابط شرطة). ونُقل بعد ذلك إلى إدارة المخابرات العامة [285]. وفي البداية، عمل في الفرع 251 (يتذكر P10 حالة واحدة في عام 2006 كان فيها أنور موجوداً في هذا الفرع). ولكن في عام 2008، كما يعتقد P10، عمل السيد أنور في الفرع 285 وتم نقله لاحقاً إلى الفرع 251 في 2009 – 2010.

سألت القاضي كيربر عن المنصب الذي شغله أنور في الفرع 251. قال P10 إنه كان رئيس قسم التحقيق.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنر</u>

سأل القاضي فيدنر عن أجهزة المخابرات الموجودة في سوريا. فقال P10 إن هناك أربعة أجهزة: إدارة المخابرات العامة، وشعبة المخابرات العسكرية، وشعبة الأمن السياسي، والمخابرات الجوية. قال P10 إن جهازين منها رسميان [بإدارة ذاتية]: إدارة المخابرات العامة وشعبة المخابرات العسكرية. في الواقع، كانت ثلاثة منها رسمية [بإدارة ذاتية]، بما في ذلك المخابرات الجوية. أما شعبة الأمن السياسي فهي تتبع إدارياً لوزارة الداخلية.

أراد القاضي فيدنر معرفة المزيد عن إدارة المخابرات العامة. قال P10 إنها مستقلة (لا تُدار من قبل أي وزارة، وإنما من قبل رئاسة الجمهورية مباشرة). ولكن يُطلق عليها اسم وحدة عسكرية، على الرغم من أنها مستقلة. وتحمل الرقم 1411.

سأل القاضي فيدنر عن عدد الموظفين فيها. سأل P10 عمّا إذا كان القاضي فيدنر يقصد الإدارة ككل. وأكّد القاضي فيدنر ذلك. قال P10 إن هناك ما يقرب من 30,000-50,000 موظف.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هذا الرقم يشمل كافة أنحاء سوريا. فقال P10 نعم.

أشار القاضي فيدنر إلى قول P10 إن علي مملوك كان مديراً لإدارة المخابرات العامة. فأكد P10 ذلك.

[10] ذكر P10 كلمة "السيد" بشكل صريح.

سأل القاضي فيدنر إلى متى استمر هذا الحال. فقال P10 إنه بعد قصف الخلية المركزية لإدارة الأزمة عام 2012، قُتل الرئيس السابق لمكتب الأمن الوطني اللواء هشام بختيار وتم تعيين علي مملوك في منصبه.

سأل القاضي فيدنر متى حدث هذا. قال P10 تقريباً عام 2012.

سأل القاضي فيدنر من جاء بعده [بعد علي مملوك]. P10 قال شخص من عائلة زيتون.[11]

سأل القاضي فيدنر إذا كان الاسم هو ديب زيتون. أكد P10 وقال إنه [ديب زيتون] كان المساعد الأول لعلي مملوك.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P10 على علم بلجنة تم تشكيلها بعد بداية الثورة. فسأل P10 عمّا إذا كان القاضي فيدنر يشير إلى لجنة على مستوى الإدارة، أو إلى لجنة على المستوى [الوطني] للبلد.

قال القاضي فيدنر على المستوى السوري. قال P10 إنها تسمى "إدارة خلية الأزمة" [وكان المترجم قد ذكر الاختصار CCMC].

أراد القاضي فيدنر معرفة ما إذا كان P10 قد قال ذلك بالفعل [CCMC]، أم أنه كان قصد ذلك. فكرر القاضي فيدنر السؤال فأجاب P10 بأنه قال إدارة خلية الأزمة.

سأل القاضي فيدنر من هم أعضاؤها [أعضاء الخلية]. قال P10 إن رئيس مكتب الأمن الوطني، اللواء هشام بختيار الذي قُتل، كان رئيسها [رئيس الخلية]. وكان من بين الأعضاء الآخرين رؤساء الأجهزة الأمنية الأربعة: علي مملوك، وآصف شوكت من [المخابرات] العسكرية، ووزير الدفاع، وجميل حسن، رئيس [المخابرات] الجوية. وأضاف P10 أن هناك أسماء عديدة نسيها.

سأل القاضي فيدنر متى ولماذا تأسست هذه الخلية. قال P10 إنها تأسست بمرسوم رئاسي من أجل إدارة الأزمة. حيث اعتُبرت الثورة أزمة وكان من المفترض أن تأتي [الخلية] بمقترحات حول كيفية القضاء على الحراك [الثورة]. وتُعتَبر اللجان الأمنية في المحافظات الأخرى منبثقة عنها [عن الخلية].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الخلية أعطت أوامر محدّدة لأجهزة المخابرات. قال P10 بالطبع.

طلب القاضي فيدنر من P10 تقديم مزيد من التوضيح. قال P10 إن أحد التعاميم صدر ونُشر عبر الأجهزة الأمنية. وكانت الأوامر حساسة عند صدورها لأول مرة، حيث أمرت باعتقال جميع الأشخاص و[التعامل] مع التنسيقيات ووسائل التواصل الاجتماعي وإسكاتهم بأي وسيلة ممكنة. كان هناك أمر آخر في شكل طلب من الإدارة المركزية. وتم توجيهه إلى الفروع الأمنية في المحافظات، وأمرهم باستدعاء جميع الوجهاء والتجار (المدنيين)، من أجل الضغط عليهم وبالتالي ممارسة الضغط على الناس من حولهم.

سأل القاضي فيدنرP10 عمّا يعنيه بكلمة "استدعاء". قال P10 إنهم [الوجهاء والتجار بما فيهم شخصيات دينية] تم استدعاؤهم إلى الأفرع الأمنية. وتم استدعاء بعضهم شخصياً من قبل بشار الأسد.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الخلية أصدرت أوامر باستخدام العنف ضد المظاهرات. فأكد P10 ذلك.

طلب القاضي فيدنر من P10 مزيداً من التفاصيل. قال P10 إنه ذكر سابقاً صحفيين ولجان مدنية وأطباء كانوا يساعدون الناس في المستشفيات الميدانية. كانت [الأوامر] تفيد باعتقالهم والقضاء عليهم (اتخاذ الإجراء اللازم) [أي القيام بأي شيء].

سأل القاضي فيدنر كيف تغيّرت الواجبات في الفرعين 251 و285 بعد آذار/مارس 2011. قال P10 حدث تغيير كبير. كان لهما [للفرعين] حرية مطلقة قبل الأحداث [الثورة]. وبعد الحراك الشعبي ازدادت صلاحياتهما. وزاد عدد المعتقلين بشكل ملحوظ داخل الفرع. وكان يتم اعتقال كل من كان في الشارع (وقت المظاهرات).

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت أساليب التحقيق قد تغيرت. فأكّد P10 ذلك قائلاً إن التحقيق "جن جنونه مع هؤلاء الأشخاص" [المعتقلين]. في بعض الأحيان، كان بداخل زنزانة مساحتها 4 × 4 أمتار أكثر من 200 شخص، ظلوا هناك لعدة أيام يتعرّضون للتعذيب، لكن دون استجواب.

سأل القاضي فيدنر في أي فرع حدث هذا. قال P10 إن هذا حدث بشكل عام.

قال القاضي فيدنر إن P10 وصف زنزانة محددة. لم يفهم P10 السؤال. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الزنزانة التي وصفها P10 موجودة في الفرع 251 أو 285. قال P10 إن السجون بشكل عام متشابهة. كما توجد زنازين منفردة بحجم 1.5 x 1 متر، وهي الصورة العامة للاكتظاظ في جميع الفروع في سوريا.

[11] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قال P10 "من بيت زيتون" وتعني "عائلة الزيتون" باللهجة السورية. كلمة "بيت" تعني "منزل" في اللغة العربية الفصحى. تُرجمت إلى "بيت" وربما اعتقد القاضيان أن الاسم الأول هو "بيت". ومن هنا جاء السؤال التالي.

قال القاضي فيدنر إن P10 ذكر الأوضاع في الفرع 285 وسأل عمّا إذا كان ذلك ينطبق على الفرع 251 أيضاً. قال P10 إنهم كانوا متشابهين تقريباً لكن الفرع 285 كان أسوأ لدرجة أنه في حال قتل أحد المحققين شخصاً ما، فسيتم اعتبار ذلك أمراً طبيعياً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P10 يعني الفرع 285 أو 251. قال P10 إن الفرع 251 سيئ، و285 أسوأ.

أشار القاضي فيدنر إلى ما قاله P10 فيما يتعلق بالتحقيقات في الفرع 251 أن "الفرع 251 به أكثر أساليب التعذيب وحشية، والإجراء مشابه للفرع 285". فأكد P10 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عن الاختلافات في التعذيب بين الفرعين 251 و285. قال P10 إن الأساليب متشابهة تقريباً، لكن التعذيب سيكون أكثر حدة في الفرع 285.

قال القاضي فيدنر إن P10 ذكر سابقاً أن الفرع 251 يتمتع بحرية أكبر في التصرّف. قال P10 إنه ذكر أن اللواء محمد ناصيف تولى القيادة [الفرع 251] منذ أن كان ملازم أول أو نقيب (رتبة منخفضة).

طلب القاضي فيدنر من P10 تكرار الاسم. قال P10 محمد خير بيك ناصيف أو محمد ناصيف خير بيك (لا فرق بينهما). وبالنسبة لأهميته بالنسبة لرأس النظام، فهي نابعة من انتمائه للطائفة العلوية. حيث كان هو ووالده وجده من رجال الدين العلويين وموقفه الديني أقوى من رئيس الجمهورية [السورية].

ذكر القاضي فيدنر أن P10 قال في وقت سابق إن أشخاصاً مقرّبين من الرئيس تولوا قيادة الفرع 251. فأكّد P10 ذلك. وأضاف أن رئيس الفرع كان اللواء [ناصيف]. وكان كبار الضباط من العلويين ومن القُرى العلوية. في السابق، كان حمد زيد، علوي، نائب ناصيف أو مدير مكتب [ناصيف].

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان أنور علوياً أم سنّياً. قال P10 إنه [أنور] سُنّي من قرية حدثت فيها مذبحة. حيث ذبح العلويون والنظام الكثير من الناس هناك.

سأل القاضي فيدنر أين حدث هذا. قال P10 حدث هذا تقريباً في 2011-2012 في قرية الحولة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان كونه سنياً أثر على وظيفة أنور. فأكد P10 ذلك. أقسم بالله أنه مقتنع بأن أنور ليس من الأشخاص المهمين على الإطلاق، لأنه سُنّي. ولا يعرف P10 بالضبط ما الذي فعله أنور، لكنه كان رئيس قسم التحقيق. ولكن إذا كان عقيد علوي في منصبه، فسيكون أكثر قوة.

سأل القاضي فيدنر عن التسلسل الهرمي بين السجّانين والمحققين والضباط في الفرعين 251 و285. سأل P10 عمّا إذا كان السؤال يتعلق بقسم التحقيق. كرّر القاضي فيدنر السؤال. قال P10 ربما يكون هناك تسلسل هرمي. وقال إن هناك تسلسلاً هرمياً بين رئيس الفرع ومعاونه/نائبه (الذي قد يكون رئيساً لأحد الأقسام). ووفقاً لـP10، تُعتبر بعض الأقسام أكثر أهمية من غيرها. وبما أنه يتحدث عن الفرع وقسم التحقيق، خلص P10 إلى أن رئيس الفرع في قمة الهرم، في مكانة أعلى من رئيس قسم التحقيق، الذي يتفوق في مكانته على المحققين العسكريين والمدنيين، الذين يتفوقون بدورهم على السجّانين.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان رئيس الفرع ونائبه على علم بما يحدث في الفرع. فقال P10 إنهم يعرفون بالتأكيد، مع ذلك، كان هناك بعض الموضوعات السرية، التي لم يعرف بها سوى رئيس الفرع. ورغم ذلك، كانا يعرفان بشكل عام.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانا يصدران الأوامر. قال P10 إن الأوامر، بالطبع، تصدر من رئيس الفرع.

ذكر القاضي فيدنر أن P10 قال سابقاً "كان الرئيس ونائبه على اطلاع. كانا يعطيان الضوء الأخضر من خلال عبارات/رموز معروفة. وبعد اندلاع أعمال الشغب، تمتع الضباط بحرية أكبر وكان يمكنهم التعذيب جزئياً دون أوامر، بسبب حالة الفوضى". وأكّد P10 إفادته، مضيفاً أن هذا كان الحال بشكل خاص بعد اندلاع الثورة السورية.

سأل القاضي فيدنر عن القسم 40. فقال P10 إنه يتبع إدارياً للفرع الداخلي، 251. ويُدعى قسم الدوريات أو مكافحة الإرهاب، وكان يرأسه في السابق حافظ مخلوف. وبحسب P10، فهو من الأقسام السيئة للغاية، لاسيما تحت قيادة حافظ مخلوف. كان [القسم 40] يجري اعتقالات حتى خارج دمشق، في محافظات أخرى وكان يتمتع بسلطات مطلقة، لأن حافظ مخلوف هو ابن خال الرئيس.

سأل القاضي فيدنر كيف يتعاون الفرع 251 والقسم 40 فيما يتعلق بالمهام والواجبات. ذكر P10 أن تخصص هذا القسم وواجبه هو تسيير الدوريات داخل مدينة دمشق. وفي بعض الأحيان، عندما يكون هناك شخص مطلوب للفرع 251، يقوم القسم 40 باعتقاله وتسليمه إلى الفرع 251. قال P10 إنه يعلم أن القسم 40 تجاوز مسؤولياته وسلطته وفتح قسم تحقيق بنفسه.

قال القاضي فيدنر إنه لم يفهم. قال P10 إن حافظ مخلوف هو رئيس القسم 40، وبسبب رتبته وقربه من بشار، اعتبر [حافظ] نفسه أهم وأعلى من توفيق يونس. لذلك، كان القسم 40 يعتقل أي مطلوب من قبل الفرع 251، ويعذبه، ثم يحيله [إلى الفرع 251]. وبين الحين والآخر، كان القسم يتجاوز الفرع 251 (الذي ينتمي إليه القسم 40) ويحيل [المعتقلين] إلى الفرع 285.

سأل القاضي فيدنر عن عدد موظفي القسم 40. قال P10 إنه لا يعرف. ومع ذلك، كانت هناك أقسام مماثلة (للقسم 40) عمل P10 فيها. ربما حوالي 150 – 200 شخص. وزاد العدد بعد أن تولى حافظ قيادة القسم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان لدى القسم 40 مكاتب في الفرع 251. قال P10 إن رئيس القسم 40 لديه مكتب في الفرع 251.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك جثث في الفرعين 251 و285. قال P10 كان هناك العديد من الجثث. غير أن P10 لم يَرَ [جثثاً] بأمّ عينيه، بل شاهدها في الأخبار بعد الكشف عن ملفات قيصر. وسمع P10 عن العديد من الأصدقاء حول مكان إقامته ممّن توفي أقاربهم هناك [في الفرعين 251 و285].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان القسم 40 ينقل الجثث إلى الفرع 251. افترض P10 أن هذا ما كان يحدث.

تدخّلت القاضي كيربر لتسأل عمّا إذا كان يتم إحضار الجثث إلى الفرع 251. فقال P10 إن هذا صحيح، على الرغم من أنه لم يَرَ ذلك بنفسه. ومع ذلك، عرض له مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA) صوراً تطالب بتوضيح للأعداد [أعداد الجثث]، وكان هناك العديد من الجثث من ذلك القسم (أكد P10 أنه قصد القسم 40).

قالت القاضي كيربر إنه يبدو من الغريب أن يتم نقل الجثث إلى الفرع 251 لتخزينها هناك. قال P10 إن حافظ، كما ذكر سابقاً، يعتبر نفسه أهم من توفيق. ولم يكن يخشى موت الناس في قسمه. ومع ذلك، فقد اعتبرَ الجثث بمثابة قمامة ومسؤولية يلقيها على شخص آخر (لم يكن خائفاً، لكن لماذا يتحمل المسؤولية؟).

سأل القاضي فيدنر عن الهدف من جلسات التحقيق في الفرع 251. قال P10، على وجه الدقة، في وقت بداية الحراك [الثورة]، كان عدد المعتقلين مرتفعاً. لذلك، كان الهدف هو حبس الناس مثل الأغنام في المزارع. وكان يتم تحضير الاتهامات قبل وصوله [قبل وصول المعتقل]. وعندما كان يتم اعتقال أحدهم، تكون تهمته جاهزة، وكل ما كان عليه فعله هو التوقيع عليها: الانتماء إلى أطراف أجنبية مثل المملكة العربية السعودية وقطر. كما كان يُجبر أحدهم على الاعتراف بمشاركته في مظاهرات من أجل المال. ولم يكونوا بحاجة إلى جلسات تحقيق، بل مجرد انتقام واعتقال.

كرّر القاضي فيدنر إجابة P10 من استجواب سابق حيث ذكر P10 على سبيل المثال: كان الرجل المسيحي يُجبر على الاعتراف بأنه قائد جيش إرهابي إسلامي. فأكّد P10 ذلك، مشيراً مرة أخرى إلى أن الاتهامات معدّة مسبقاً وأنه كان يتعيّن التوقيع عليها فقط.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك جلسات تحقيق "حقيقية"، حيث أراد شخص الحصول على معلومات بالفعل. قال P10 إن هذا كان يحدث، موضّحاً أنه في بعض الحالات تم التحقيق مع أشخاص من أجل الحصول على معلومات حول مواقع أو حول أطباء ميدانيين أو حول الدواء (المتبرع بالدواء أو بثمنه).

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هذه المعلومات تشمل أيضاً أعضاء المعارضة على وسائل التواصل الاجتماعي. قال P10 إن هذا كان يحدث بالطبع، موضحاً أنه أشار إليهم [إلى المعارضة] بكلمة "التنسيقيات" في البداية.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان إطلاق سراح [المعتقلين] يتضمّن حالات فساد (رشاوى). فقال P10 نعم، في بعض الحالات.

***

[فيما يلي إعادة إنتاج للرسومات التوضيحية التي رسمها الشاهد وعُرضت في قاعة المحكمة.]

***

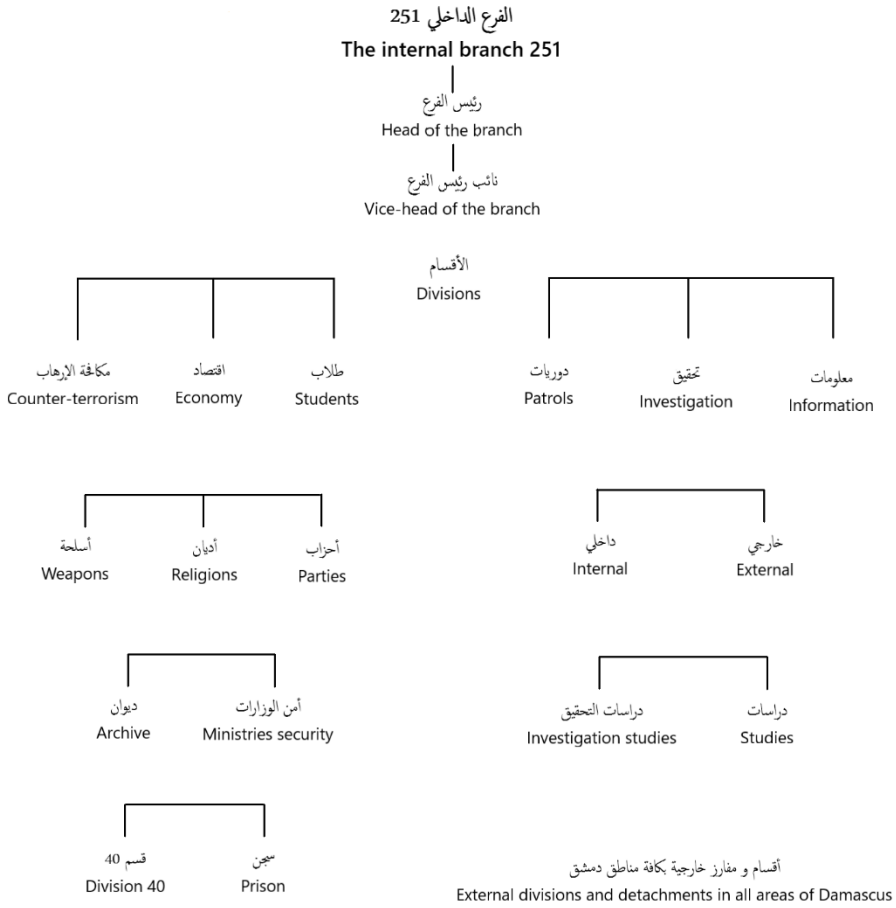

قال P10 إن قسم "الدراسات" يختلف عن قسم "دراسات التحقيق"، حيث يدرس القسم الأخير الأشخاص الذين سيتم اعتقالهم وأولئك الذين تم اعتقالهم بالفعل.

سأل بوكير عمّا إذا كان مكان عمل P10 ليس مدرجاً في الهيكل التنظيمي. قال (و): "لا إفادة".

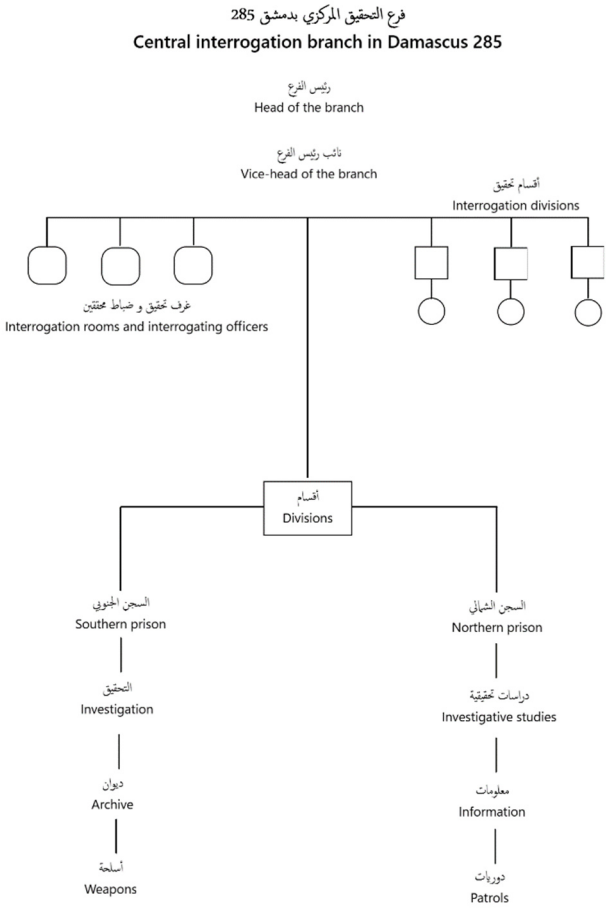

قال P10 إن عدد الغرف في الواقع أكبر مما رسمه، لأن هذا مجرّد تقدير. وأضاف أنه قد تكون هناك أقسام أخرى لا يستطيع تذكرها.

سأل بوكير مرة أخرى ما إذا كان مكان عمل P10 ليس موجوداً في الهيكل التنظيمي. قال (و): "لا إفادة".

أراد بوكير معرفة السبب، فأجاب أوبست بأن الإجابة على هذا السؤال يمكن أن تستخلص استنتاجات حول هوية P10. قال بوكير إن السؤال في رأيه مقبول. ورفضت القاضي كيربر السؤال باعتباره غير مقبول. وطالب بوكير بقرار من المحكمة.

***

[استراحة لمدة 75 دقيقة في الجلسة – للغداء/واتخاذ قرار بشأن مقبولية سؤال بوكير]

***

قالت القاضي كيربر إن القضاة لم يتوصلوا إلى قرار، لأنه لم يكن من الواضح ما إذا كان بوكير يشير إلى سؤاله في الفرع 285 أم 251. وأوضحت القاضي كيربر أن الشاهد غير ملزم بتقديم معلومات شخصية عن عمله في الحكومة السورية. أعاد بوكير وصف المحادثة مرة أخرى.

صرّح المدّعي العام كلينجه أنه وفقاً للمادة 68(3) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO)، فإن P10 غير ملزم بالإجابة على الأسئلة بسبب مخاوف بشأن سلامته وسلامة عائلته. قال بوكير إن هذه الفقرة لا تنطبق.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة في الجلسة لتتخذ المحكمة القرار]

***

قرار المحكمة

أيدت المحكمة قرار القاضي كيربر. لا يتعيّن على P10 تقديم معلومات شخصية ومعلومات حول عمله ومكان عمله في الحكومة السورية، لأن هذه المعلومات ستسمح بالتوصل إلى استنتاجات بشأن هويته. ويتم تلبية مقتضيات المادة 68(3) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. حيث سبق وأن هدّدت المخابرات السورية عائلة P10 في سوريا بالاعتقال إذا لم يعد، وقامت بتفتيش شقته. ويأخذ P10 ومكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا هذا التهديد على محمل الجد. وإذا تم اعتقال P10 من قبل المخابرات السورية، فسيكون عرضة لخطر سوء المعاملة حتى الموت. ومن الواضح أن سؤال بوكير كان يعزّز هذا الخطر وبالتالي فهو غير مقبول.

طلب بوكير نسخة مدونة من القرار وسأل عمّا إذا كان صحيحاً أن المعلومات المقدمة من P10 اليوم مشتقة من حقيقة أن مكان عمله يقع في الهيكل التنظيمي للفرع 285. قال (و): "لا إفادة". كرّر بوكير سؤاله ورفضته القاضي كيربر. قال المدعي كلينجه إنه وفقاً لقرار المحكمة السابق، لا توجد حاجة إلى إجابة هذا السؤال.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة في الجلسة]

***

قرار المحكمة:

أيدت هيئة المحكمة قرار كيربر. تعقيباً على القرار السابق، يكفي أن P10 وصف أنه حصل على معلوماته من حقيقة أنه كان حاضراً في جلسة تحقيق واحدة على الأقل، وشاهد السجن، وعمل في إدارة المخابرات لمدة 20 عاماً تقريباً. وبالتالي تم رفض سؤال بوكير.

استجواب من قبل المدعي العام

سأل المدعي العام كلينجه عن عدد الموظفين في الفرع 251. قدّر P10 عددهم ما بين 3,000 – 5,000 بما في ذلك الأقسام الخارجية.[12]

سأل كلينجه عن عدد الموظفين في قسم التحقيق. قال P10 إنه فرع كبير. حيث يوجد حوالي 50-100 شخص يعملون هناك في مناوبات مختلفة. ويوجد لدى قسم التحقيق دوريات خاصة تختلف عن قسم الدوريات. ويقوم قسم التحقيق، من حين لآخر، باعتقالات أو يطلب مساعدة الأقسام الأخرى.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت التحقيقات تتم على مدار الساعة، بسبب المناوبات، أو إذا كانت هناك أوقات ثابتة لإجراء التحقيقات. قال P10 على مدار الساعة.

أشار كلينجه إلى أنه أثناء استجوابه من قبل الشرطة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ذكر P10 وثائق كان أنور قد وقّع عليها. سأل كلينجه عن محتوى وتاريخ هذه الوثائق. قال P10، على حدّ ما يتذكر، إن هذا حدث في 2008 – 2009، لأنه لا يستطيع أن يتذكر جيداً. وكان أنور نائباً لرئيس قسم التحقيق في ذلك الوقت وكان محمد بركات رئيساً للقسم. وعندما تم نقل محمد إلى فرع آخر، ربما كان أنور هو الرئيس المؤقت ووقّع على تلك الوثائق.

سأل كلينجه عن محتوى تلك الوثائق. قال P10 إنها كانت مذكّرات إحضار للتحقيق/الاستجواب موجّهة إلى فرع آخر، وفيها أوامر للفرع الآخر باعتقال أشخاص معينين. ربما كانوا معتقلين في الفرع 285 وأدلوا "هم" باعترافات "عنهم".[13]

تم عرض وثيقة باللغة العربية (وفيما يلي إعادة إنشاء لها).[14]

[12] صحّح P10 هذا الرقم في اليوم التالي، كما يظهر في التقرير أدناه.
[13] عنى P10 أن المعتقلين في الفرع 251 ذكروا معتقلين من فرع آخر أثناء التحقيق معهم، وذلك هو سبب إرسال الفرع 251 مذكرة لإحضارهم.
[14] ملاحظة من مراقب المحاكمة: الترجمة الألمانية كانت: "Stabsbrigadegeneral"، ولكن لا توجد ترجمة دقيقة لرتبة "عميد ركن"، وهذا ليس دقيقاً، لأن كلمة "ركن" ليس لها ترجمة دقيقة (حتى باللغة الإنجليزية).

يرجى الاطلاع وإقرار ما ترونه مناسبا
Please examine and endorse what you deem appropriate

عميد ركن* رئيس الفرع 285 Brigadier general* Head of branch 285	عقيد أنور رسلان Colonel Anwar Raslan [توقيع] [*Signature*]	رائد حسن إسماعيل Major Hasan Isma'il [توقيع] [*Signature*]	رائد خلدون الكصيري Major Khaldoun Al-Kusairi [توقيع] [*Signature*]	ملازم أول عباس تمام First lieutenant Abbas Tammam [توقيع] [*Signature*]

قرار السيد اللواء مدير إدارة المخابرات العامة
The decision of mister major-general director of general intelligence administration

سأل كلينجه P10 عمّا إذا كان هذا هو نفس توقيع أنور. قال P10 إنه لا يستطيع أن يجزم، لأنه لا يتذكر جيداً.

تم عُرضت وثيقة ثانية (وفيما يلي إعادة إنشاء لها).

يرجى الاطلاع وإقرار ما ترونه مناسبا
Please examine and endorse what you deem appropriate

عميد ركن* رئيس الفرع 285 Brigadier general* Head of branch 285	عقيد أنور رسلان Colonel Anwar Raslan [توقيع] [*Signature*]	رائد حسن إسماعيل Major Hasan Isma'il [توقيع] [*Signature*]	رائد خلدون الكصيري Major Khaldoun Al-Kusairi [توقيع] [*Signature*]	ملازم أول عباس تمام First lieutenant Abbas Tammam [توقيع] [*Signature*]

قرار السيد اللواء مدير إدارة المخابرات العامة
The decision of mister major-general director of general intelligence administration

موافق على الفقرة رقم 2، 3، 5، 6
و عدم الموافقة على1، 4
I approve paraghraph number 2, 3, 5, 6
with disapproval of 1, 4

سأل كلينجه عمّا إذا كان بإمكان P10 فكّ رموز التواقيع. قال P10 إنه يستطيع قراءة الأسماء فقط وليس التواقيع.

تم عُرضت وثيقة ثالثة، وهي محضر مقابلة مع شاهد.[15]

سأل كلينجه عمّا إذا كان بإمكان P10 تعيين الأحرف الأولى. قال P10 إنها مختلفة بعض الشيء، لكن خط اليد هو نفسه.

[15] ملاحظة من مراقب المحاكمة: ربما كان محضر مقابلة أنور مع السلطات الألمانية.

تم عرض وثيقة رابعة [مكتوبة بخط اليد] موقعة باسم "العقيد السوري أنور رسلان".

سأل كلينجه كيف ينبغي أن يتصرف سُنّي برتبة عقيد في جهاز مخابرات يهيمن عليه الشيعة، من أجل الحصول على ترقية. قال P10 إنه ينبغي ألا يقول "لا" أبداً ويجب عليه تنفيذ جميع الأوامر، وإلا فسيواجه متاعب.

سأل كلينجه كيف يمكن لسُنّي أن يلتحق بمثل هذا الفرع الخاص. قال P10 إنه يجب على المرء أن يكون "منبطحاً" [مجاملا/متذللا] ويقبل جميع الأوامر. يجب ألا يقول "لا" أبداً. وإذا فعل، فلن يسمحوا له بالدخول في المقام الأول.

سأل كلينجه عن الأوضاع العامة في السجون، مثل الرعاية الطبية والغذاء. قال P10 إنه قبل الثورة، لم يكن عدد [المعتقلين] بهذا الارتفاع. وبالإضافة إلى ذلك، تم حرمان المعتقلين في أجهزة المخابرات من كافة الحقوق المدنية وتمت معاملتهم معاملة الحيوانات. وإذا تعرض أحد لإصابة وتعذيب، لم يكن يُنقَل إلى المستشفى حتى توشك روحه على الخروج [يوشك على الموت]. ولكن بعد الثورة، يُترَك حتى تخرج روحه [يموت بالفعل]. ولا توجد نظافة شخصية. ولا يمكن للمرء أن يذهب إلى المرحاض ما لم يأذن السجّان بذلك. وفي بعض الأحيان، يتبول المرء على نفسه. لذلك، وبسبب الاكتظاظ ونقص النظافة والأكسجين، كانوا [المعتقلون] يصابون بالاختناق.

سأل كلينجه عمّا حدث للجثث. قال P10 إنه أخبر الشرطة عن مواقع المقابر الجماعية، حيث تم دفنها. طبعاً نُقلت الجثث من الفروع الأمنية إلى المستشفيات. وقد أُلقِيَت [الجثث] في حديقة المستشفى، لأن برادات المشرحة كانت ممتلئة أصلاً. واستخدمت معظم المستشفيات شاحنات الخضار المبرّدة لتخزين الجثث وعندما زاد عددها، كانت تُلقى الجثث على الأرض في الشمس لتتحلّل. ثم تدخلت النيابة العامة والشرطة العسكرية بتحضير شهادات وفاة مزورة، تفيد بأنها وفاة طبيعية، وكتابة رقم [الجثث] في جداول مع أرقام تشير إلى المكان الذي جاءت منه. وكتبوا [أيضاً] هذه الأرقام على ملصقات ووضعوها على الجثث. وبعد ذلك كان يتم جلب الجثث إلى مقابر جماعية. وكان من النادر جداً تسليم الجثث للعائلات ذات الصلة.

سأل كلينجه ما إذا كان P10 يعرف مواقع المقابر الجماعية. قال P10 إنه يعرف، لكن لسوء الحظ، إذا أفصح عن ذلك، فسيتم التوصل إلى استنتاجات بشأن المكان الذي عمل فيه.

استجواب من قبل بوكير، محامي الدفاع

أشار بوكير إلى قول P10 إنه يمكن للمرء أن يواجه متاعب إذا لم يتبع الأوامر وسأل عن المتاعب التي قد يواجهها شخص سُنّي. قال P10 إنه إذا رفض ضابط سُنّي أو ضابط صف أوامر من قادة علويين، حتى وإن كانت أوامر غير قانونية أو خدمات شخصية، أو إذا طُلب منه القيام بشيء ما (على سبيل المثال، إذا كان رئيس جهاز مخابرات أمني وطلب منه رئيسه الإفراج عن معتقل)، فيمكن إحالته إلى الجيش، أو يمكن إصدار مرسوم بنقله إلى الجيش، أو مرسوم بنقله إلى مكان آخر بعيد غير مرغوب فيه، أو إذا كان الشخص [السُنّي] ضعيفاً [من حيث رتبته]، فقد يتم تسريحه.

سأل بوكير عمّا إذا كان ذلك سيعرّض هذا الشخص أو عائلته للخطر. قال P10 إنه قبل الثورة ولأن هذا الإجراء كان روتينياً، لم يكن هناك خطر على العائلة. ولكن، بعد الثورة، إذا لم يلتزم المرء بالتعليمات، فسيتم اتهامه هو وعائلته بالخيانة.

أعطى بوكير مثالاً: إذا طُلب من شخص ما أن يوقّع وثيقة ورفض، ماذا سيحدث؟ قال P10 إن ذلك يعتمد على مدى خطورة/تعقيد الموقف والموضوع. على سبيل المثال، إذا كان أحدهم مهرباً للبضائع... قاطع بوكير قائلاً إنه لم يقصد مهرباً وإنما أحد أعضاء الجيش السوري الحر أو منظمة إرهابية. قال أوبست إنه ينبغي أن تكون صياغة الشاهد. قال P10 إنه بالتأكيد، إذا كان المتهم ينتمي إلى منظمة إرهابية أو القاعدة، فإنه بالتأكيد لن يجرؤ ولن يستطيع رفض التوقيع. وفيما يتعلق بقضيتنا (الثورة السورية)، اتُهم الشعب كله بالإرهاب. حيث اتهم النظام شعبه بأنهم أعضاء في تنظيم القاعدة.

سأل بوكير عمّا إذا كانت حالة فردية ستكون ذات أهمية كبيرة. قال P10 بالطبع.

سأل بوكير عمّا إذا كان يجب توقيع الوثيقة، وإلا فسيتم اتهام الشخص بالخيانة. فأكّد P10 ذلك.

أشار بوكير إلى قول P10 إنه كان حاضراً أثناء جلسة تحقيق في الفرع 285 وسأل عمّا إذا حدث ذلك مرة واحدة فقط أو عدة مرات. قال (و) "لا إفادة".

سأل بوكير ما الحق الذي يعتمد عليه P10 في عدم الإجابة.

تساءل بوكير عمّا إذا كان الأمر يتعلق بالمادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.[16] قال (و) "لا إفادة".

قال كلينجه إنه لا يتعيّن على P10 إجابة السؤال.

[16] الحق في حجب المعلومات في الحالات التي قد تؤدي إلى إجراء تحقيقات جنائية ضد الشاهد نفسه أو أحد أقاربه.

سأل بوكير عن الأسباب التي مكّنت P10 من أن يحضر أثناء جلسة تحقيق. قال (و) "لا إفادة".

سأل بوكير كيف عرف P10 أن رئيس القسم 40 لديه مكتب في الفرع 251. طلب أوبست استراحة لتقديم المشورة لموكله.

قال بوكير إن لديه سؤالاً عاماً: من أين حصل P10 على معلوماته التي أوضحها اليوم؟ قال (و) "لا إفادة".

قالت كيربر إن الشاهد يمكنه المغادرة، لكن لم يتم صرفه. حيث سيستمر الاستجواب في اليوم التالي.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق أثناء الجلسة]

***

قرأت مساعدة كلينجه، السيدة هولتز [لمدة 40 دقيقة] إفادة رداً على شهادة أنور والتي اقترح فيها بعض الأشخاص للإدلاء بشهاداتهم في قضيته. وقيل إن هذه لم تكن طلبات رسمية لتقديم الأدلة، بل كانت اقتراحات. وذكر أنور أسماء الأشخاص الذين دعموه أو الذين دعمهم و"يمكن" استدعاؤهم كشهود. ولم يكن طلبه واضحاً ومحدداً، وبالتالي لم يتم استيفاء متطلبات الإجراءات القضائية لطلب رسمي لتقديم الأدلة. كما تؤكد شهادات هؤلاء الأشخاص من جلسات استماع سابقة وجود تعذيب منهجي. وينبغي عدم استدعاء الشهود المقترحين للشهادة في هذه القضية. حيث تم ذكر كل واحد منهم مع توضيح سبب عدم مطالبتهم بالإدلاء بالشهادة في هذه القضية:

[تم حجب الاسم/ المعلومات]

وأكد بوكير أن أنور لم يطلب رسمياً تقديم أدلة، وسوف يدلون بإفادة حول ذلك في المستقبل.

رُفِعت الجلسة الساعة 4:15 مساءً.

ستُعقد الجلسة القادمة يوم 13 آب/أغسطس، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

اليوم الثالث والعشرون من المحاكمة – 13 آب/أغسطس، 2020

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً بحضور حوالي ستة أشخاص وممثلين اثنين من وسائل الإعلام. تم استدعاء الشاهد دويسينج [مفتش الشرطة الألمانية الذي تم الاستماع إليه في اليوم السابع، 27 أيار/مايو] لجلسة الساعة الواحدة ظهراً لكنه لم يكن بحاجة للمثول نظراً لعدم وجود أسئلة. حضر السيد كيجيباين كبديل لمحامي الدفاع لينكه. وكان هناك مرة أخرى حارسان شخصيان إضافيان، أحدهما يجلس أمام P10، والآخر في الجزء الخلفي من الغرفة، بالقرب من الحضور.

أراد P10 الإدلاء بإفادة: فقد أخطأ بشأن عدد الموظفين في الفرع 251 في اليوم السابق. حيث يوجد 2,500 – 3,000، وليس 3,000 – 5,000 كما قال في اليوم السابق.

استجواب من قبل بوكير، محامي الدفاع

سأل بوكير عن طلب P10 للاستشارة الذي تم ذكره في اليوم السابق. قال (و) "لا إفادة". سأل بوكير لماذا لا يجيب P10. قال (و) "لا إفادة".

أشار بوكير إلى قول P10 إن "توفيق يونس من أسوأ الضباط المجرمين في سوريا" وسأل كيف توصل إلى هذا الاستنتاج. قال P10 إنه يمكنه إعطاء مثال على ممارسات هذا العميد دون تحديد الموقع. ولمنع المزيد من الأسئلة، قال P10 إنه لم يعمل في ذلك المكان [حيث كان يعمل توفيق يونس]. أشار P10 إلى وجود مهمة مشتركة بين مكان واجب توفيق والمكان الذي عمل فيه P10. وشاهد P10 كيف أجرى توفيق التحقيق مع أحد المعتقلين أثناء المَهمّة، والذي [أي التحقيق] أجري في غابة. عندما لم يحصل توفيق على إجابة من ذلك الشخص، أطلق عليه النار في ساقه لإجباره على الكلام.

سأل بوكير عمّا إذا كانت عصابة العينين والأصفاد قد استُخدِمت بانتظام. قال P10 في معظم الحالات.

سأل بوكير عمّا إذا كانت هناك أوامر للقيام بذلك، وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي أصدر هذه الأوامر. قال P10 إن استخدام عصابة العينين والأصفاد كان النظام المعتاد. ينبغي ألا يرى الشخص الذي يجري التحقيق معه وجه المحقق.

سأل بوكير عن مصدر هذه الأوامر. فقال P10 إنه لا يعرف. خدم P10 هناك لمدة 21 عاماً وكانت تلك [استخدام عصابة العينين والأصفاد] دائماً الطريقة المعتادة للتحقيق.

لخص بوكير قائلاً إنها بالتالي قاعدة "منقوشة على الصخر" ولا أحد يعرف السبب. فأكد P10 ذلك.

أشار بوكير إلى قول P10 إنه بعد الثورة، كان بإمكان كل ضابط أن يفعل ما يشاء. ثم سأل بوكير كيف عرف P10 ذلك. اعتذر P10 وأوضح أنه لم يقل إن أي موظف "صغير" يمكنه أن يفعل ما يشاء، ولكن بعد الثورة كان هناك بعض الموظفين الذين ارتكبوا مخالفات خلال فترة قانون الطوارئ.

سأل بوكير كيف عرف P10 ذلك. قال P10 إنه كان هناك ورأى ذلك.

لخّص بوكير بأن الأحكام العرفية كانت مفروضة، وثم أوقف العمل بها، ثم أعيد العمل بها. ثم سأل عن المنطلق الفقهي وراء ذلك. أشار P10 إلى إجابته السابقة وقال إن البلد كانت خاضعة للأحكام العرفية في عهد حافظ الأسد. وبعد ذلك، بطريقة أو بأخرى، ولإعطاء الانطباع بأن نظام بشار كان ديمقراطياً وحديث العهد، صدر مرسوم برفع[17] الأحكام العرفية في البلد. غير أن ذلك كان على الورق فقط، واستمرت ممارسات النظام السابق.

سأل بوكير متى صدر مرسوم الإلغاء ومن الذي أصدره. قال P10 إن من يُصدر مثل هذه المراسيم هم الرئيس ومكتب الأمن الوطني. لم يكن P10 يعرف بالضبط متى صدر المرسوم.

طلب بوكير وقتاً تقريبياً. قال P10 في نهاية عهد حافظ الأسد.

لخّص بوكير أن المرسوم كان على الورق فقط، ولكن لم يتم تنفيذه ثم تم العمل به. فأكد P10 ذلك.

سأل بوكير متى وكيف تمت إعادة العمل بالأحكام العرفية. قال P10 إن ذلك حدث في أول يوم خرج فيه شخص إلى مظاهرة [بدأ يتظاهر].

تساءل بوكير عمّا إذا كان P10 يتحدث عن منتصف آذار/مارس 2011 وكيف علمت أجهزة المخابرات بإعادة العمل بالأحكام العرفية. قال P10 إنه أعيد العمل بها عن طريق تعاميم واردة وأوامر من إدارات أجهزة المخابرات، ومكتب الأمن الوطني والقصر الرئاسي. وفي بعض الأحيان، تأتي على شكل أوامر فردية من العميد ماهر الأسد لقمع المظاهرات بأي وسيلة، حتى باستخدام إطلاق النار.

سأل بوكير عن التعليم/التدريب الذي حصل عليه P10. قال (و) "لا إفادة".

سأل بوكير متى وصل P10 إلى ألمانيا. قال (و) "لا إفادة".

[بدأ بوكير بعد ذلك في ذكر كلمات عشوائية مثل "اللجوء" و"مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي" دون صياغة سؤال. وكانت إجابة أوبست، محامي الشاهد، دائماً "لا إفادة"]

قال فراتسكي إن P10 ذكر أن توفيق أطلق النار على شخص ما في رِجله وما إذا كان P10 سمع ذلك وكان في مكان قريب. قال (و) "لا إفادة".

قال فراتسكي إنه فهم أن P10 كان يقف بجانب توفيق وسأل عمّا إذا كان ذلك صحيحاً. قال (و) "لا إفادة".

قال فراتسكي إن السؤال مقبول برأيه. أجاب أوبست أن ذلك قد يسبب مشاكل لموكله.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان أوبست يقصد المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.[18] قال (و) "لا إفادة".

قال فراتسكي إنه سيعتبر أن عدم الإجابة سببه المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. قال أوبست إن كل شيء قد قيل.

---

[17] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قال P10 "رفع" ولكنه على الأرجح قصد "إلغاء".
[18] الحق في حجب المعلومات في الحالات التي قد تؤدي إلى إجراء تحقيقات جنائية ضد الشاهد نفسه أو أحد أقاربه.

[ذكر بوكير الأدوات التقنية التي قد تكون ضرورية لسماع إطلاق النار، ولكن السؤال المحدد ظل غير واضح بالنسبة لمراقب المحاكمة] قال (و) "لا إفادة".

قال بوكير أنه ربما في وقت لاحق، فإنه يريد من دويسينج [مفتش الشرطة الألماني الذي تم الاستماع إليه في اليوم السابع، 27 أيار/مايو] أن يشهد على ذلك إذا سُمح له بالإدلاء بشهادته حول هذا الموضوع.

استجواب من قبل محامي المدّعين

نقل شارمر عن أنور قوله "لا يمكن للمرء أن يظل مهذباً أثناء جلسات التحقيق. حيث سار بعضها بسلام وبعضها بعنف. وكان التحقيق مع الجماعات المسلحة صارما". أشار شارمر إلى "الرموز" التي ذكرها P10 في اليوم السابق وسأل عمّا إذا كان رمزاً عندما قال العقيد "صارمة". أراد P10 أن يطرح سؤالاً. قال شارمر إنه عادة لا يستطيع ذلك، لكن إذا لم يفهم P10 السؤال، يمكنه أن يطلب توضيحاً. ثم سأل P10 عمّا إذا كان المتهم قد أشار إلى حالة معينة تم فيها استخدام أساليب معينة، لأنهم [المحقق معهم] كانوا جماعات مسلحة. قال شارمر إن الأمر معقّد. تدخّل بوكير قائلاً إن الشاهد يجب أن يعرف أن "لا" كانت الإجابة الصحيحة. قال شارمر إن هذا كان سؤاله وإنه هو نفسه أراد التواصل مع الشاهد.

قال شارمر إن أنور ذكر "تحقيقات صارمة" في استجواب سابق أجرته معه الشرطة الألمانية وأراد معرفة ما إذا كان هذا المصطلح يعتبر رمزاً من قبل عقيد. سأل شارمر P10 عمّا إذا كان السؤال واضحاً. قال P10 إن "الأساليب الصارمة والحادة" تعني استخدام أي وسيلة متاحة للتسبب في الوفاة [وفاة الشخص الذي يتم التحقيق معه]. وكان لدى P10 تعليق على السؤال السابق حول "الجماعات المسلحة": خلال تلك الفترة لم تكن هناك مجموعات مسلحة حتى عام 2012 بحسب P10، حتى "الرئيس المجرم بشار الأسد" أقرّ بذلك.

سأل كروكر عن معاملة المعتقلين في الفرعين 251 و285، وإذا كان مصطلح "حفلة الترحيب" معروفاً لدى الجميع. فأكّد P10 ذلك، موضحاً أنه منذ وقت إلقاء القبض على شخص ما في الشارع أو من منزله، يتعرّض للضرب باليد أو بعقب البندقية والركل حتى وصوله إلى الفرع. وعندما ينزل من السيارة، متوجهاً إلى قسم التحقيق، يتعرض للضرب ويتلقى الإهانات من أدنى إلى أعلى موظف. ويُجبر الشخص على خلع كل شيء [ملابسه] ويتعرض للضرب حتى وصوله إلى الزنزانة. وبفعل ذلك، فإنهم [الموظفون في الفرع] لا يكونون قد بدأوا بعد. فقد كان ذلك فقط بمثابة قولهم "مرحباً".

سأل كروكر كيف تم تفتيش المعتقلين وهل تم ذلك وهم عراة. قال P10 عادة يُطلب من المعتقل خلع ملابسه. وإذا كان لديه حزام، يتم أخذه منه. وكان يتم سرقة الخواتم والممتلكات الشخصية (والأحذية). كانت هذه هي الممارسة قبل الثورة (وكانت أسوأ خلال الثورة). وكان يتم أيضاً أخذ أربطة الأحذية. ويرتدي المعتقل ملابسه بعد التفتيش الجسدي. وتتم مصادرة الأشياء الحادة أو النقود أو الذهب. ثم يتم وضع المعتقل في الزنزانة بوسائل مختلفة، حسب الحالة.

سأل كروكر عمّا إذا كان يتم البحث في فتحات الجسم بحثاً عن أشياء مخفية. قال P10 إن الأمر يعتمد على حالة المعتقل. وأعطى P10 مثالاً: إذا تم اعتقال شخص ما بسبب المخدرات أو إذا كان هناك شخص معروف بأنه عدواني ويشتبه في أنه يخفي أشياء حادة مثل شفرة حلاقة في فتحة الشرج، فمن الممكن [أن يتم تفتيش فتحات الجسم]. و[عندنا] كانوا "يلعبون" بفتحة الشرج باستخدام عصا المكنسة. وقد تم استخدام هذه الطريقة فيما بعد أثناء الثورة لإذلال المعتقلين دون تفتيش.

أشار كروكر إلى قول P10 إن هناك أساليب يخجل من ذكرها، مثل ربط قضيبي اثنين من المعتقلين وإجبارهما على شرب الماء. ثم سأل كروكر عمّا إذا كان P10 يعرف طرقاً أخرى. اعترض أوبست قائلاً إن موكله لم يقل "قضيبين" وإن الترجمة كانت خاطئة.

سأل كروكر عمّا إذا كانت هناك انتهاكات عنيفة أخرى للأعضاء التناسلية للمعتقل. تدخل بوكير قائلاً إن هذا السؤال قد سبق طرحه. قال كروكر إنه يريد معرفة ما إذا كانت هناك حالات مختلفة في هذا الصدد. قال P10 إنه يمكن أن يعطي مثالاً عن قريبه الذي كان معتقلاً في الفرع 285، دون ذكر أسماء [تنهد P10]. لقد استخدموا نفس الطريقة السابقة التي ذكرها P10 مسبقاً، وقاموا بقص قطعة من قضيبه [قضيب قريبه] باستخدام الكماشة.

ذكر شولتس تقريراً عن عناصر متسلّلين من أجهزة المخابرات في 251 وسأل عمّا إذا كانوا قد نُشِروا في الزنازين لمراقبة المعتقلين. فأكّد P10 ذلك.

طلب شولتس من P10 تقديم مزيد من التفاصيل. قال P10 إنه عندما يتعلق الأمر بشخصية سياسية، أو شخصية معارضة كبيرة، أو شخص مرتبط بمنظمات خارجية على سبيل المثال، عندها يمكن للضباط وضباط الصف دخول الزنزانة [متخفّين] لبناء علاقة مع هؤلاء الأشخاص من أجل الحصول على معلومات.

سأل شولتس عمّا إذا كان قد بدّل بعض المعتقلين انتماءهم/انحيازهم بتلك الطريقة [غيروا انتماءهم وبدأوا يعملون لصالح النظام]. قال P10 إن هذا قد حدث بالتأكيد.

تساءل بوكير عمّا إذا كان P10 قد وضع افتراضات أو أنه يعلم هذا علم اليقين. قال P10 إنه يريد الإجابة على هذا السؤال بخلاف نصيحة محاميه، من أجل إظهار قذارة أجهزة المخابرات: عندما يريد النظام تجنيد شخص ما، خاصة عندما يكون لديه خلفية نظيفة [سجل نظيف] على سبيل المثال كمعارض سياسي، فإنهم يقومون بتوجيه اتهامات عشوائية لإيجاد فرصة لإيداعه في السجن. وهناك، يضغطون عليه بصور مخلة، واتهامات بانتماءات إلى جهات خارجية، أو يهددونه بعائلته [يهددون بإيذاء/قتل أفراد عائلته]. ويمكنهم استدراج أولاد أحد المعتقلين وإحضارهم إلى السجن (باستخدام المخدرات [تلفيق تهمة المخدرات لهم]) للضغط عليه. هذه هي أساليب النظام، ومع ذلك يجد المرء العديد من الأشخاص الذين يحبون التعامل مع النظام [يعملون لديه] مقابل خدمات أو سلع مادية.

أراد بوكير توضيح ما إذا كانت عبارة "قد بدلوا انتماءهم" و"بالتأكيد معتقلين أيضاً" تعني أن المعتقلين كانوا يتجسسون على بعضهم البعض. قال P10 إنه سبق وأن شرح الكيفية [كيف تم التجسّس على المعتقلين]. لم يحدث ذلك لجميع المعتقلين، بل حدث لأشخاص معينين يهتمون بهم [يهتم بهم النظام].

ثم سأل بوكير عمّا كان يُستخدَم للضغط على الناس. قال P10 إنهم كانوا يضغطون على المعتقل بشيء مثل ورقة مطبوعة تسمى "كتاب ارتباط (عقد) وهو إعلان من هذا الشخص (كتهديد) بأنه مرتبط بهم [بالحكومة السورية]. ويحصل الشخص على رقم ويصبح مندوباً لهذا الجهاز، مع صورة شخصية وتوقيع وراتب شهري ومكافآت. كانت هذه الورقة كسيف مسلّط على رقبة الإنسان ويفضحونه [إذا لم يلتزم].

سأل بوكير عمّا إذا كانوا [الأشخاص الذين يتم ابتزازهم] معتقلين. قال P10 إن بعضهم كانوا معتقلين، بينما تعرض آخرون لضغوط "باتهامات مؤقتة" (مثل الانتماء إلى منظمة سياسية أو إرهابية معينة).

سأل بوكير عمّا إذا كان هذا قد حدث للأشخاص المعتقلين بالفعل، بمعنى أنهم وقّعوا على هذه الورقة أثناء الاعتقال. فأكّد P10 ذلك.

سأل بوكير كيف عرف P10 ذلك. قال (و) "لا إفادة".

أشار بوكير إلى إفادة P10 السابقة بشأن "التحقيقات الصارمة" والأشخاص الذين تعرّضوا للتعذيب حتى الموت، وأنهم كانوا يحاربون الجماعات المسلحة، ولكن لم تكن هناك جماعات مسلحة في ذلك الوقت. قاطع شارمر بوكير وقال إن هذه كانت مزاعم كاذبة. وأوضحت القاضي كيربر أن هذا ما قاله بشار الأسد.

طلب بوكير رأي P10 في هذه الإفادة. قال P10 فيما يتعلق بإفادة أنور بشأن أساليب التحقيق الصارمة مع الجماعات المسلحة، لم تكن هناك جماعات مسلحة (قال إنه يقصد في ذلك الوقت، حتى عام 2012). ولكن حتى عام 2012 ووفقاً لتصريحات "النظام الإجرامي" لم يكن هناك أي جماعات مسلحة. وطبعاً، قال بشار الأسد في لقاءاته مع وسائل إعلام أجنبية، ما من شيء يحدث في سوريا، ليس لدينا سوى "صبيان صايعين". ومن ناحية أخرى، كان يقصف المواطنين بالدبابات ويلقي عليهم البراميل.

قال بوكير إنه كان يسأل عن معرفة P10، وليس عمّا قاله الأسد. سأل بوكير عمّا إذا كان P10 يقول إنه لم تكن هناك جماعات مسلحة في عام 2012. فأكّد P10، أنه لم تكن هناك جماعات مسلحة في عام 2012.

سأل بوكير ماذا حدث بعد ذلك [بعد 2012]. قال P10 "سيدي العزيز، أراد الناس التخلص من النظام بعد كل ما تحملوه".

طلب بوكير من P10 شرح هذه الإفادة. قال P10 إن إجابته ستكون كافية.

سأل بوكير ماذا يعني ذلك. قال أوبست أن بوكير يمكنه طرح الأسئلة إذا كان لديه بعض منها.

سأل فراتسكي عمّا إذا لم تكن هناك جماعات مسلحة في عام 2011. قال P10 إنه في عام 2011 لم تكن هناك جماعات مسلحة.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق في الجلسة]

***

أخبرت القاضي كيربر أنه تم الإعلان عن جلسة استماع بالفيديو في برلين، ولكن لن يتمكن الجمهور من حضور هذه الجلسة، وسيتم بثها في كوبلنتس. سأل بوكير [تم حجب المعلومات] عمّا إذا كان حتى محامي الدفاع غير مسموح لهم بالحضور في برلين، وأكّدت القاضي كيربر ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان الضابط الذي لم يكن يوافق على عمله تقديم استقالته أو طلب نقل. قال P10 إنه عندما كان الضباط يتجاهلون أو يرفضون اتباع الأوامر، كان يتم نقلهم إلى أماكن نائية.

قال القاضي فيدنر إنه كان يشير إلى رغبة شخص ما. قال P10 إنه إذا كان الشخص ضابط مخابرات، فإنه بالتأكيد لن يجرؤ على قول ذلك [أن يطلب نقله]. وإذا أراد الشخص تقديم استقالة بسبب مشاكل صحية أو مقابل عمل مدني، فيمكن التقدم بطلب لذلك ويمكن أن يُقبل طلبه أو يُرفض.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أثناء الاستراحة، أجرى فراتسكي بعض البحث حول جماعات مسلحة ووصف مداهمة مسلحة لنقطة تفتيش تابعة للحكومة في حزيران/يونيو 2011 في جسر الشغور مما أسفر عن مقتل 80 (أو 120) شخصاً. سأل فراتسكي إذا كان هذا صحيحاً ومعروفاً. (بطلب من P10، حدّد فراتسكي الموقع، قائلاً إن ذلك حدث في جسر الشغور) قال P10 إنها منطقة تهريب، حيث يمكن للمرء أن يمر عبر حلب أو اللاذقية. يُحتمل أنهم [المجموعة المسلحة] كانوا مهربين شبيحة من النظام (من عائلة الأسد). حيث كان هذا مصطلحاً قديماً، وليس حديثاً. ربما ذُكر في الأخبار أن المهربين كانوا كذلك [أي، مسلحين]، حتى يزعم النظام أنهم إرهابيون وهاجمه الناس [هاجموا المكان].

سأل فراتسكي P10 عمّا إذا كان يعرف عن جماعات مسلحة في عام 2011. قال P10 إنه ليس لديه علم بوجود جماعات مسلحة في حزيران/يونيو 2011.

لخّص فراتسكي أن P10 عمل في أجهزة المخابرات لمدة 21 عاماً ومع ذلك لا يعرف عن 120 حالة وفاة. أجاب P10 أن فراتسكي فهمه بشكل صحيح وأنه لم تكن هناك جماعات مسلحة في حزيران/يونيو 2011.

سأل فراتسكي متى تم تشكيل الكتيبة الأولى. قال P10 إنه لا يتذكر ولا يعرف.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان ذلك في 9 أيلول/سبتمبر، 2011. قال P10 إنه لا يتذكر.

سأل فراتسكي متى وقعت حادثة قطع الأعضاء التناسلية لشخص ما. قال P10 إنه يمكنه إعطاء تاريخ تقديري. فقد حدث ذلك لأحد أقاربه، وهو متظاهر سلمي لديه زوجة وابنتان، في أيلول/سبتمبر 2011.

أشار بوكير إلى سؤال القاضي فيدنر وطلب من P10 شرح ما كان يقصده بعبارة "لا يجرؤ على تقديم استقالته". قال P10 إنه إذا كان شخص ما في الجيش الرسمي، فإن كل التغييرات ممكنة. يمكن للمرء تقديم استقالة عادية، أو طلب النقل إلى مكان قريب من عائلته.

قال بوكير إنه كان يقصد ضابطا في المخابرات وليس ضابطا في الجيش. أشار P10 إلى إفادته السابقة، قائلاً إن المرء لا يجرؤ وهو متأكد من أن لا أحد في المخابرات يقدّم طلب كهذا، لأنهم جميعاً مستفيدون ويريدون العمل [هناك]، بسبب الامتيازات التي يحصل عليها المرء لعمله في أجهزة المخابرات، وهي امتيازات لا يحصل عليها حتى رئيس وزراء في أوروبا.

طلب بوكير من P10 شرح ما يعنيه بعبارة "لا يجرؤ". قال P10 إن الشخص لن يجرؤ على أن يختلف مع طريقة الحكم الخاصة بالنظام.

سأل بوكير: ثم ماذا؟ طلب P10 من بوكير أن يوضّح السؤال. سأل بوكير، في حال لم يعد شخص ما يريد العمل مع النظام، فهل سيكون لذلك عواقب سلبية ويعرّض هذا الشخص للخطر. قال P10 إن المرء سيتعرّض للخطر. إذا كان الشخص عسكرياً إما في الجيش أو في المخابرات، فسيتم التحقيق معه وسؤاله عن سبب رغبته في الاستقالة وما إلى ذلك، إلا إذا كان الشخص "مدعوماً" [يسنده أشخاص مهمون]، عندئذ سيتم النظر في أسباب إيجابية. وأراد P10 التأكيد على أنه بسبب الفوائد، لا يطلب أي ضابط مخابرات الاستقالة، ما لم يكن لدى المرء صفات الأنبياء.

قال بوكير: "أو إذا كان انتحارياً". قال P10 إنه خلال خدمته الطويلة، لم يرَ استقالة رسمية واحدة، ولكن فقط حالات نقل إلى الجيش أو الشرطة. وعادة ما يحدث ذلك "*إذا طلعت ريحتو*" ولم يكن بالإمكان التغطية عليه، فيتم إبعاده.

تساءل بوكير عمّا إذا كان الأمر أسوأ إذا أراد سُنّي الاستقالة. قال P10 إنه إذا كان المرء سُنياً، فإنهم يستغنون عنه [لا يكترثون به]؛ لا يهم إن نقص عددهم واحداً. ومع ذلك، فإنه سيتعرّض للمساءلة ويُتّهم بالخيانة. وقدّم P10 مثالاً آخر: إذا قام أي عضو في حزب البعث في سوريا (مدني، وليس ضابطاً أو عسكرياً) بإلغاء عضويته، سيتعرّض للمساءلة من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات، وستُحال أوراقه [ملفه] إلى تلك الأجهزة.

تساءل بوكير عمّا إذا كانت هذه مقارنة بين حزب البعث والسُنّة، الذين سيتعرضون للمساءلة. وأكد P10 ذلك، قائلاً إنه إذا كان المرء سُنّياً، فإنهم يفضّلون الاستغناء عنه، لكنه سيظل عرضة للمساءلة.

متابعة الاستجواب

سأل شارمر P10 عمّا إذا كان يعرف عن حالات تمت فيها ترقية ضابط رغم أنه لم يكن موالياً للنظام، على سبيل المثال، عقيد. قال بوكير إن السؤال ليس عادلاً، لكنه لن يطعن فيه. أجاب شارمر أنه إذا لم يرغب في الطعن، فعليه أن يتركه يمضي قُدماً في السؤال. طعن بوكير في السؤال وقال إنه في قضيتنا [قضية أنور]، لم تكن هناك ترقية. سمحت القاضي كيربر بالسؤال. وأشار شارمر إلى قول P5 [في اليوم السادس عشر من المحاكمة، 2 تموز/يوليو] إن أنور حصل على ترقية الى رتبة عميد، وكرّر سؤاله. اعتذر P10 وذكر أن السؤال غير صحيح: كيف يكون عقيدا وغير موالٍ للنظام؟ قال P10 إنه حتى هو نفسه كان عليه إظهار الولاء عندما كان يعمل، وإلا فإن "*رقبة P10 ستطير*" [سيُقتل].

سألت أوميشين عمّا إذا كان ذلك واقعياً، عندما يصف عقيد أنه اختلف بالفعل مع النظام في حزيران/يونيو 2011، وبالتالي تم الإبلاغ عنه. (اضطرت أوميشين إلى تكرار السؤال بناءً على طلب P10) أوضحت أوميشين أنه بالنظر إلى القضية، لم يكن الشخص موالياً للنظام، وأطلق سراح معتقلين، ومسقط رأسه في الحولة، فهل من الواقعي القول بأنه ستكون هناك شكاوى لرئيس الفرع (توفيق يونس) حول إطلاق سراح معتقلين؟ قال P10 إنه إذا كان [الشخص الذي يُطلق سراح المعتقلين] انتحارياً وجريئاً، فسوف يُطلق سراحهم. كان P10 مقتنعاً بأن توفيق سيحيله [سيحيل الشخص الذي يُطلق سراح معتقلين] إلى الفرع 285 لأنه سيتم إيقافه عن العمل فوراً لرفضه الأوامر. قال P10 على وجه الدقة، بعد أن يتم إيقافه [إيقاف ذلك الشخص] عن العمل، وبعد أن يتم إذلاله واتهامه، يمكن إحالته إلى التحقيق ويمكن تركه يذهب دون عقاب [يتم العفو عنه]، لكنهم سيطلبون شيئاً مقابل ذلك (مزيدا من العمل). كان هناك خياران، يمكننا النظر في الخيار الثاني [منح الشخص قرينة الشك]، على الرغم من أنه سيكون من الخطر فعل ذلك [إطلاق سراح معتقلين/تجاهل الأوامر].

نقل كلينجه عن أنور قوله إنه في حزيران/يونيو 2011 فقد حظوته لأنه لم يكن على خطّ النظام، فقد حُرم من صلاحياته، لكنه ظلّ في نفس المنصب. سأل كلينجه عمّا إذا كان هذا ممكناً. قال P10، إذا افترضنا أنهم عفوا عنه لسلوكه وتركوه كرئيس لقسم التحقيق، فمن المحتمل أن يعينوه كضابط تابع لرئيس الفرع، أي تابع [*لا شغلة ولا عملة*].[19] لأنه كيف سيسمح رئيس قسم التحقيق بأن تتجاوزه إفادات التحقيق دون التوقيع عليها.

سأل شارمر عمّا إذا كان معروفاً رسمياً أن أنور تمت ترقيته إلى رتبة عميد في النهاية. نفى P10 ذلك.

سأل بوكير كيف بإمكان P10 أن يعرف إذا كان هذا هو الحال أم لا. قال (و) "لا إفادة".

تم صَرْف الشاهد P10.

رُفِعت الجلسة الساعة 11:40 صباحاً.

ستكون المحاكمة القادمة يوم 19 آب/أغسطس، 2020 الساعة 09:30 صباحاً.

[19] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يذكر P10 اسم أنور أثناء إعطاء هذا المثال.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير التاسع لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 19 و20 آب/أغسطس، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب

الملخّصات/أبرز النقاط:[1]

اليوم الرابع والعشرون للمحاكمة

- **شهد P11، رجل يبلغ من العمر 35 عاماً، على اعتقاله في فرعي الخطيب وكفرسوسة. حيث تعرّض P11 للضرب بشكل متكرر على ظهره ورجليه وقدميه على مدى 16 يوماً. وتصف شهادته ظروف الاكتظاظ حيث لم يتلقّ المعتقلون العلاج الطبي وعانوا من إصابات بسبب الضرب والفيروسات المعدية. وقال إن محققه كان يتحدث بصوت هادئ ويعتقد أنه يستطيع التعرّف عليه اليوم. ولم يتم إخبار P11 بتهمته الجنائية، "البحث عن المظاهرات"، إلى حين مثوله أمام المحكمة. وأطلق سراحه بعد جلسة موجزة في المحكمة.**

اليوم الخامس والعشرون للمحاكمة

- **شهد P12، مهندس برمجيات يبلغ من العمر 41 عاماً، بشأن اعتقاله في القسم 40، والفرع 251، والفرع 285. وتكشف شهادته عن تفاصيل حول ظروف الازدحام والضرب والترهيب الذي كان يستخدمه المحققون لانتزاع المعلومات. وتم استجوابه ذات مرة من قبل محقق ذي رتبة عالية وقال إنه سيتمكن من التعرّف على صوت الشخص. وقدّم P12 رسومات توضيحية لزنزانته ومخطط للفرع 251، بما في ذلك الممر الذي كان يُضرب فيه المعتقلون ويُتركون جاثين على ركبتيهم لعدة ساعات. كما وثّق P12 قيام قوات الأمن باستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، ولكن تم إتلاف تلك الأدلة لحمايته بعد تعرّضه للاعتقال. وكان P12 نشطاً في المظاهرات الأولى ودافع علناً عن حقوق الإنسان من خلال نشر المدونات.**

يوم المحاكمة الرابع والعشرون – 19 آب/أغسطس، 2020

حضر هذه الجلسة حوالي 10 أشخاص و11 فرداً من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات الساعة 9:30 صباحاً. ومثّل المدعي العام الاتحادي كريستيان ريتشر من كارلسروه نيابة عن المدّعي العام جاسبر كلينجه.

بدأت المرافعات بمناقشة أمر قضائي مؤقت من المحكمة الاتحادية بشأن طلب مراقبي المحاكمة للحصول على ترجمة باللغة العربية. وقد رفضت المحكمة الإقليمية العليا التماساً للحصول على الترجمة العربية وكذلك التماساً لإعادة النظر. وتم استئناف القضية أمام المحكمة الدستورية الألمانية مع طلب لاتخاذ إجراءات أولية. وأقرّت المحكمة الدستورية إجراءات أولية تنصّ على ضرورة توفير الترجمة العربية لوسائل الإعلام السورية المعتمدة.

وصل القرار مساء اليوم السابق للمحاكمة وأشارت إليه رئيسة المحكمة الدكتورة كيربر ذلك الصباح. وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك صحفيون سوريون معتمدين من بين الحضور ممّن يحتاجون إلى سماعات للترجمة. رفع مراقب المحاكمة يده [رغم أنه غير معتمد، لأنه أراد أن يقول إنه أحد الذين تقدّموا بالطلب]. جاء حارس المحكمة حاملاً سماعات الترجمة وطلب أوراق اعتماد وسائل الإعلام. قامت السيدة ميشيل تريمبورن من مركز المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) بإبلاغ الحارس بالموقف الذي قام بدوره بنقل المعلومات إلى القاضي كيربر في هيئة المحكمة. جاءت القاضي كيربر إلى المنطقة التي يجلس فيها الحضور وشرحت السيدة تريمبورن الموقف. رفضت القاضي كيربر وقالت إنه يجب أن يكون الشخص معتمداً للحصول على سماعات الترجمة. وتحدثت السيدة لونا وطفة، صحفية، مع القاضي كيربر وطلبت سماعات الترجمة، ولكن القاضي كيربر رفضت مرة أخرى للسبب نفسه. وعادت القاضية كيربر إلى هيئة المحكمة وقالت إنها لم تكن تريد حتى البدء في الترجمة الفورية، ولكن هذا كان قرار المحكمة الفيدرالية.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات والجلسات. وقد حُجِبَت أسماء الشهود.

وقالت إن [مراقب المحاكمة] لم يكن معتمداً وبالتالي لن يتم تزويده بجهاز ترجمة. وقالت إن الأمر القضائي المؤقت لا يشير إلى الحضور غير المعتمدين.

تمت تلاوة الأمر القضائي المؤقت كاملاً، وكان الالتماس قد قُدّم من قبل مراقب المحاكمة التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة والسيد منصور العمري.[2]

شهادة P11

قرّر الشاهد الإدلاء بشهادته باللغة الألمانية بمساعدة استشارية من المحامي باتريك كروكر. لم يكن للشاهد علاقة بالمتهم.

الشاهد هو [تم حجب الاسم] ، عازف متدرّب وطال طب بشري يبلغ من العمر 35 عاماً.

طلبت القاضي كيربر من P11 أن يتحدث عن اعتقاله. قال P11 إنه في 30 أيلول/سبتمبر، 2011 كان في دوما مع صديقين يبحثن عن مظاهرات. ولكن لم يكن هناك أي مظاهرات، لأن الجيش كان في الشوارع. وبعد ذلك، شوهد P11 وأصدقاؤه من قبل عناصر جيش يرتدون الزي الرسمي، الذين جاؤوا وعصبوا أعينهم وقلبوا قمصانهم فوق رؤوسهم [لتغطية وجوههم]. لذلك، كانت تجربة P11 صوتية/سمعية أكثر منها بصرية. وتعرّضوا للضرب في الشوارع حتى وصول الحافلة الأولى، التي أقلّتهم إلى حافلة صغيرة نقلتهم إلى الخطيب، حيث مكثوا هناك لمدة خمسة أيام. وتم استجوابه ثلاث مرات وتعرّض للضرب. كان الطعام شحيحاً وكانت هناك جرائم حقوق الإنسان. وأحضِرَ إلى الإدارة المركزية بكفرسوسة، حيث مكث حتى 16 تشرين الأول/أكتوبر، 2011، ومثل أمام القضاء وأفرج عنه بعد ذلك.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P11 أنه كان الخطيب. قال P11 إنه سمع هذه المعلومة من معتقلين آخرين في الزنزانة. وكانت المرة الثانية التي سمع فيها ذلك عند وصوله إلى كفرسوسة. حيث سمع [شخصا] عسكريا يقول: "ها قد وصلت جماعة الخطيب".

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد تعرّف على المتهم في سوريا. قال P11 لا.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنر</u>

طلب القاضي فيدنر من P11 أن يتحدث عن مشاركته وأن يعطي لمحة عامة عن حياته المهنية. قال P11 إنه كان نشيطاً نسبياً في الثورة منذ آذار/مارس 2011. حيث درس الطب من عام 2002 إلى 2008 ودرس الموسيقى من عام 2006 إلى 2011. وعمل طبيباً عسكرياً متطوعاً في مخيم اليرموك، مشفى فلسطين.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد تخرّج. قال P11 لا. ولم يحضر امتحانه الأخير، لأنه لم يرغب في الالتحاق بالجيش [الخدمة العسكرية الإجبارية].

سأل القاضي فيدنر P11 عمّا إذا كان سيكون أكثر راحة في الإدلاء بشهادته باللغة العربية. قال P11 إنه سيحاول باللغة الألمانية وإذا احتاج إلى مساعدة، فسوف يسأل المترجم.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P11 أثناء استجواب الشرطة والتي مفادها أنه لم يكمل دراسته عن قصد، لأنه لم يرغب في الخدمة في الجيش. فأكد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان صحيحاً أن P11 لم يخدم في الجيش. فأكّد P11 ذلك.

---

[2] كمن المشكلة وسبب هذه الشكوى في أن الإجراءات الشفوية قد لا يتم بثها مباشرة أو تسجيلها أمام المحاكم الجنائية الألمانية)القسم 169 القسم الفرعي ، الجملة الثانية من Gerichtsverfassungsgesetz أو GVG). لذلك يستحيل على الناس في سوريا مشاهدة المحاكمة .إنهم يعتمدون على الوصول إلى معلومات المحاكمة في وسائل الإعلام العربية .ومع ذلك، فإن ممثلي وسائل الإعلام هم مجرد متابعين وليسوا أطرافًا في الإجراءات .تُنقل ترجمة المترجم الشفهي المعين من قبل المحكمة عبر سماعات الرأس مباشرة إلى الأطراف في الإجراءات .في ظل الظروف "العادية "يمكن لممثلي وسائل الإعلام الناطقة بالعربية استدعاء "مترجمين لهم) "عادة على نفقتهم الخاصة.(ولكن الوباء ، وبالتالي لوائح المسافة الضرورية، جعل هذا غير ممكن حاليًا في قاعة المحكمة .لذلك طلب ممثلو وسائل الإعلام الوصول إلى نظام الترجمة القضائية .ولكن رفض رئيس المحكمة في كوبلنتس الطلب على أساس أن هذا الوصول يتطلب معدات تقنية إضافية يجب صيانتها وتطهيرها على وجه الخصوص .علاوة على ذلك ، لن يكون من الممكن ضمان عدم إجراء أي تسجيلات غير مصرح بها .الشيء الوحيد الممكن، وفقًا للقاضي هو أن يقوم متحدث ألماني بطلاقة بتسجيل الشهادات .يمكن لممثلي وسائل الإعلام استخدام هذه البروتوكولات وترجمتها على نفقتهم الخاصة .تم رفع شكوى دستورية ضد هذا .لم يتم اتخاذ قرار نهائي .الأمر الصادر هو مجرد إجراء مؤقت يمنع الشكوى الدستورية من أن تصبح بلا قيمة، حيث لم يعد من الممكن إعادة صياغة شرط التوافق مع الدستور إذا انتهت المحاكمة .وهو يُلزم الآن رئيسة المحكمة "باتخاذ الترتيبات المناسبة في نطاق سلطتها لإجراء الإجراءات لتمكين ممثلي وسائل الإعلام المعتمدين مع إشارة خاصة إلى النزاع السوري من مراقبة الإجراءات باللغة الألمانية بمساعدة ترتيباتهم الخاصة أو من خلال استخدام مقابل رسوم (نظام الترجمة للمحكمة المقدم أو بوسائل أخرى باللغة العربية).

سأل القاضي فيدنر P11 عن تجربته في المظاهرات. قال P11 إنه شارك في أول مظاهرة في الشارع، وهي اعتصام في دوما يوم 25 آذار/مارس. واتّصل بصديقه [تم حجب الاسم] ، وهو طبيب، وشيوعي سابق، ومعتقل سابق. وبعد ذلك، شارك في مظاهرات أخرى في الميدان وركن الدين وحماة في نهاية حزيران/يونيو (ربما تموز/يوليو)، قبل أسبوع من شهر رمضان في 2011. وحاول المساعدة باستخدام معرفته الطبية.

سأل القاضي فيدنر كيف تعامل النظام مع المظاهرات في البداية. قال P11 إن الشرطة ردت بقسوة على المتظاهرين. حتى أنهم أطلقوا النار وسقط البعض [بعض الناس]. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت ذخيرة حية. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر متى بدأت قوات الأمن في استخدام العنف في المظاهرات. قال P11 إنه للأسف لم تكن هناك مظاهرات بدون عنف. ولم يشهد مظاهرات يمكن للمرء أن يتظاهر فيها بحرية ضد النظام.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان إطلاق نار موجها أم إطلاق نار في الهواء. قال P11 إنه في عام 2011 في جديدة عرطوز عالج متظاهراً أصيب برصاصة في أعلى ساقه وأزال الرصاصة في المنزل.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد رأى المتظاهرين وهم يُعتقَلون، فأكّد P11 ذلك. وضُربوا بالعصيّ والأسلحة، وعُصبت أعينهم، وكُبلت أيديهم من الأمام أو عادة خلف ظهورهم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هذا هو اعتقال P11 أم آخرين. فأكّد P11 أنه كان يتحدث عن آخرين. وتم خفض رؤوس المتظاهرين في السيارة.

سأل القاضي فيدنر عن قوات الأمن التي كانت تفعل ذلك. قال P11 إنه لا يستطيع تصنيفهم. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت [القوات] ترتدي الزي الرسمي. قال P11 ليس دائماً.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P11 يعرف ما حدث مع المتظاهرين. قال P11 إنه سمع قصصاً عن تعرّضهم للتعذيب واختفاء بعضهم. قال P11 أن كل ذلك كان تخميناً، لأنه لا توجد تقارير رسمية. حيث تقوم أجهزة المخابرات بذلك، ولا يمكن لأحد أن يسألهم لماذا يفعلون هذا أو يحاسبهم.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P11 قد تم اعتقاله 4 مرات. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر P11 عن مكان اعتقاله. في 8 آب/أغسطس، 2011 اعتقل جهاز المخابرات العسكرية، فرع فلسطين، P11 لمدة 23 ساعة. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم إساءة معاملة P11. قال P11 إن ذلك حدث بشكل خفيف فقط. حيث تعرّض لقليل من الضرب. قال P11 إن الاعتقال الثاني كان في الخطيب وكفرسوسة من 30 أيلول/سبتمبر، 2011 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر، 2011. أما الاعتقال الثالث فكان في 13 أيلول/سبتمبر، 2013 ولمدة ستة أيام من قبل جبهة النصرة في مخيم فلسطين. وأشار القاضي فيدنر أن محضر استجواب الشرطة يشير إلى "12 أيلول/سبتمبر". قال P11 إنه يمكن أن يكون كذلك، ولكن كان لمدة 6 أيام. حيث اختُطف من الشارع ولم يُعتَقل. وكان الاعتقال الرابع من 1 كانون الثاني/يناير، 2014 إلى 25 شباط/فبراير، 2014 من قبل المخابرات العسكرية، فرع فلسطين. سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم إساءة معاملة P11. قال P11 قليلاً، لكن تلك كانت قصة مميّزة.

سأل القاضي فيدنر متى غادر P11 سوريا. أجاب P11 أنه كان يوم 16 آذار/مارس، 2014.

طلب القاضي فيدنر من P11 أن يقدّم مزيداً من التوضيح بشأن قوات الأمن التي اعتقلته. قال P11 إنه رأى أشخاصاً يرتدون زياً رسمياً ويحملون بنادق كلاشينكوف. وعند معبر الشارع، رأى أشخاصاً يرتدون "زياً يشبه الزي الرسمي" (نفس اللون ولكن بدون شارات) ويرتدون أحذية رياضية، في حين أن القوات المسلحة ترتدي جزمات. ويعرف السوريون أن هؤلاء ليسوا من الجيش بل من الشبيحة أو أجهزة المخابرات.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانوا جماعات شبه عسكرية. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانوا جزءاً من أجهزة مخابرات معينة. قال P11 إن دمشق وريفها مقسمة إلى مناطق وتقع كل منطقة ضمن مسؤولية جهاز مخابرات. كانت دوما (حيث كان P11) والزبداني تحت مسؤولية الخطيب، أمن الدولة. وأضاف P11 أن ذلك كان معروفاً.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P11 قد تعرّض للإساءة في طريقه إلى الخطيب. قال P11 أن عملية النقل قُسِّمت إلى أربع مراحل: المرحلة الأولى، في الشارع، أمام الحافلة؛ والمرحلة الثانية في الحافلة؛ والمرحلة الثالثة بين رحلتي الحافلتين؛ والمرحلة الرابعة في الحافلة الثانية. قال P11 إنه تعرض للإساءة في جميع المراحل الأربع، وخاصة في الشارع. حيث تم قلب قمصانهم على رؤوسهم، بينما تعرّضوا للإهانة والرّكل. وشاهد P11 شخصين يتعرضان للضرب قبل تغطية رأسيهما بقميصيهما. وعند رؤيته هذا، قام P11 بذلك بنفسه [قلب قميصه فوق رأسه]. عندما رأوه يفعل ذلك، قالوا "ذلك ابن العاهـ** يعرف مسبقاً عن الوضع". شعر P11 بألم شديد لأنه تعرّض للضرب بعصا خشبية على صدره الذي كُسر من الضرب.

سأل القاضي فيدنر P11 إذا كانت ضلعه قد كُسِرت. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك تداعيات لإصابته. قال P11 إنه لم يكن قادراً على السعال أثناء اعتقاله. وقد كان مدخّناً، لذلك تجمّع المخاط في رئتيه وأدى إلى التهاب رئوي. كان الأطباء في السجن يسألون عمّن لديه مشكلة، ثم يقولون إنهم لم يكونوا هناك لتخفيف الألم. وبعد إطلاق سراحه، سعى P11 إلى الحصول على علاج.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد تلقّى العلاج أثناء اعتقاله. قال P11 إنه لم يتلقّ العلاج ولم يتم فحصه. وكانت المقاعد في الحافلة مقسّمة إلى مقعدين متجاورين. ويتذكر P11 أن شخصاً داس فوقه في الحافلة. كان P11 على مقعد ورأسه للأسفل. وكان صديقه يجلس إلى جانبه. وتم حرق شعرهما بولاعة (بدا الأمر هكذا). وبدأ المسلحون يضحكون ويقولون: "إنهما يحترقان". وقال شخص آخر إنه سيطفئ اللهب. ويعتقد P11 أن هذا الأخير تبول عليهما. وضُرب P11 على ظهره بأداة معدنية أو بخوذة عسكرية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان ذلك في الحافلة الأولى أم الثانية. قال P11 إنه كان في الأولى.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه في استجواب الشرطة، قال P11 إنه كان في الحافلة الثانية. قال P11 ربما كان كذلك. واعتذر قائلاً إن ذلك كان قبل تسع سنوات.

طلب القاضي فيدنر من P11 وصف الحافلة الثانية. قال P11 إنها كانت حافلة تتسع لـ24 راكباً، أصغر حجماً وأحدث. وكان من المعروف أن هذه الحافلات تابعة للدولة (خاصة لأجهزة المخابرات). وكان بإمكان P11 أن يميّزها من صوت محركها.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه في استجواب الشرطة، قال P11 إنه متأكد من أن الحافلة الثانية لا تنتمي إلى الجيش بل لأجهزة المخابرات. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا حدث بعد ذلك. قال P11 إنهم دخلوا قاعة مضاءة، وكان قد حلّ المساء.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانوا قد ترجّلوا من الحافلة في ساحة داخلية. قال P11 إنه لا يعرف وفقد إحساسه بالوقت لأنه كان معصوب العينين. ثم أُحضروا إلى القاعة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم إحضارهم مباشرة إلى القاعة في المبنى. قال P11 إنه كان هناك ضباط وطاولات حيث تعيّن عليهم وضع متعلقاتهم.

سأل القاضي فيدنر إذا لم يكونوا قد تعرّضوا للإيذاء فور وصولهم. قال P11 نعم [لم يتعرّضوا للإيذاء].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانوا قد بقوا في نفس الطابق أم نزلوا إلى طابق سفلي. وضع P11 كل ما كان في جيوبه على الطاولة الأولى وحزامه ورباط حذائه على الثانية. وعلى الطاولة الثالثة، كان عليه أن يخلع سرواله وملابسه الداخلية ويجلس القرفصاء.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان ذلك لتفتيش فتحات الجسم. قال P11 نعم. أرادوا البحث عمّا إذا كان أحدهم يخفي شيئاً ما. قاموا بالمعاينة فقط ولم يتم لمسه.

سأل القاضي فيدنر P11 عمّا إذا كان قد بقي عارياً. قال P11 لا. سُمح له بارتداء ملابسه وحذائه بدون رباط الحذاء.

طلب القاضي فيدنر من P11 وصف ما حدث بعد ذلك. قال P11 إنه نُقل إلى زنزانة مع آخرين، لكن أصدقاءه ذهبوا إلى زنزانة أخرى. لا يتذكر P11 عدد المعتقلين في الزنزانة لأن العدد كان يختلف كل يوم. كانت الساعة تقريباً 9-10. ويتذكر P11 بوضوح أن الأرضية كانت مبلّطة وعليها بعض البطانيات. ساعده معتقلون آخرون على الاستلقاء. شعر P11 كما لو كان هناك حجر تحت البطانية. ساعده معتقلون آخرون في البحث عنه لكنهم لم يجدوا شيئاً. استلقى P11 مرة أخرى وشعر بالحجر. فحص المعتقلون الآخرون ظهره وقالوا له إن ظهره متورّم من الضرب.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان لدى P11 جروح مفتوحة. قال P11 إنه لا يعرف. فقد كان معظم الضرب على الظهر. أشار القاضي فيدنر أنه في استجواب P11 من قبل الشرطة، قال إنه كان منهكاً، وكان يعاني من الكثير من الألم، وكان لديه جروح مفتوحة في ظهره ورأسه. قال P11 إنه لا يعرف.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك معتقلون آخرون أصيبوا. قال P11 إنه لا يتذكر ما إذا كان في تلك الزنزانة أم في زنزانة أخرى، لكن كان هناك شخص مصاب في كفرسوسة.

سأل القاضي فيدنر P11 عمّا إذا كان سمع أصواتاً أو صراخاً من الخارج. قال P11 إن هناك شيئاً ما يشبه النافذة وبها ثقوب صغيرة يدخل من خلالها بعض الضوء إلى الداخل. وتذكر P11 أنه كانت هناك قطة.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت النافذة في الأعلى والزنزانة في القبو. قال P11 إنه لا يتذكر ما إذا كان قد نزل إلى قبو. ورأى P11 زاوية [مبنى] عبر النافذة. سأل القاضي فيدنر مرة أخرى إذا كانت النافذة في الأعلى. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد رأى القطة. فأكّد P11 ذلك.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P11 قد رأى القطة كلها أم ساقيها فقط. قال P11 إنه لا يتذكر، لكن النافذة كانت فوق مستوى الأرض.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد سمع ضوضاء أو صراخ. قال P11 لا، فهو لا يتذكر سماع ذلك في تلك الزنزانة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد سمع ذلك لاحقاً في الخطيب. قال P11 إنه لا يتذكر.

سأل القاضي فيدنر عن الظروف العامة والصحية وما إذا كانت المياه متوفرة. قال P11 إنه يتذكر أن الطعام كان نادراً. ذات مرة، كان العشاء عبارة عن بطاطا وربع رغيف من الخبز. وفي مرة أخرى، كان العشاء عبارة عن 7-8 حبات من الزيتون. قال P11 إنه فقد 17 كيلوغراماً من وزنه أثناء وجوده في الخطيب وكفرسوسة. قال P11 إنه لا يتذكر المرحاض والماء في الخطيب، لكن في كفرسوسة، كان هناك ماء ومرحاض في الزنزانة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 دائماً في نفس الزنزانة. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر P11 عن التحقيق معه. قال P11 إنهم حقّقوا "معهم" ثلاث مرات في خمسة أيام. قال P11 إنه كان يستخدم كلمة "معهم" [نحن]، لأنه كان مع اثنين من أصدقائه. لم يرَ P11 الاثنين الآخرين في أول جلستي تحقيق. وذهب ثلاثتهم إلى كفرسوسة.

سأل القاضي فيدنر عن مكان إجراء التحقيق مع P11 وما إذا كان هناك درج [سلالم]. قال P11 إنه لا يتذكر ما إذا كان هناك [سلالم]. حدث ذلك في نفس الطابق. كان السجّان يصرخ ويأمرهم بمواجهة الحائط. نادى أسمائهم ثم عصب أعينهم. وأمسك السجّان بذراع P11 واقتاده إلى حجرة التحقيق. لا يتذكر P11 التحقيقات الثلاثة. كان على P11 الانتظار في ردهة مواجهاً الحائط. طرق السجّان الباب وقال "سيدي، السجين هنا".

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد شهد شيئاً أثناء الانتظار أمام الغرفة. قال P11 إنه لم يُسمح له بطرح الأسئلة. قيل له إنه في الزنزانة يجب أن يستلقي المرء على بطنه ويرفع قدميه لأعلى لتلقّي الضربات.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه في شهادة P11 للشرطة قال إنه أثناء انتظاره وقبل أن يحين دوره، كان يتم استجواب شخص آخر في الغرفة وسمع P11 صراخا وأصوات ضرب. قال P11 إنه يتذكر أن ذلك كان في التحقيق الثالث ولا يتذكر أنه كان في ذلك الوقت [وقت التحقيق الأول].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان صحيحاً أن P11 سمع ذلك مرة واحدة. فأكّد P11 ذلك. حدث ذلك في إحدى التحقيقات الثلاثة، لكنه لم يكن متأكداً 100% أنه كان التحقيق الثالث.

طلب القاضي فيدنر من P11 أن يصف كيفية إجراء التحقيق الأول. قال P11 إنه تم إحضاره إلى الغرفة وكان هناك ضابط (لم يكن P11 متأكداً لأنه كان معصوب العينين. كان يصف ما حدث صوتياً) صوته هادئ قال له أن يستلقي على بطنه، ويرفع قدميه، ويجيب عن الأسئلة. وعندما لم يعجبه هذا الجواب كان يستدعي شخصاً آخر أبو الغضب أو أبو عذاب. لم يكن P11 يتذكر ما إذا كان هناك المزيد من الأشخاص في الغرفة. لم يتحدث الجلاد وكان يضرب فقط. سأل المحقق P11 عمّا إذا كان سيتحدث أم ينبغي أن يستمر أبو غضب في الضرب. وتعرّض P11 للضرب. قال P11 حسناً، سيتحدث، فتوقف الضرب. ثم تعرّض للضرب مرة أخرى، وثم تحدث، ثم توقف الضرب، وهكذا دواليك. كان P11 يعطيهم أسماء محروقة، كانت معروفة لديهم أصلاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا قصد P11 بالأسماء المحروقة. فأجاب P11 أسماء أشخاص مثل [تم حجب الاسم] ، الذي كان P11 يعرف أنه معتقل أصلاً، حتى يتوقف الضرب. كان المحقق يعرف [تم حجب الاسم]. وحاول العثور على إفادات مكرّرة لتقليل الضرر الذي قد يلحق بالناس بأقل قدر ممكن. لا يتذكر P11 عدد المرات التي تكررت فيها تلك الدورة، أو المدة التي استغرقتها.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الضرب على باطن القدمين. قال P11 نعم وعلى عقب القدم، وعلى الساق، وعلى نفس المكان [مرارا وتكرارا]. كان ذلك عن قصد وكانوا يعرفون أنهم يجيدون ما يفعلونه.

سأل القاضي فيدنر عن اسم هذا الأسلوب. قال P11 فلقة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك تداعيات لذلك الضرب. قال P11 إنه لم يكن قادراً على المشي بسبب قدميه المتورمتين، وكان يعاني من ألم شديد.

سأل القاضي فيدنر عن الأدوات. قال P11 إنه يتذكر أنها لم تكن خشبية ولا معدنية. ربما كانت من البلاستيك، لكن P11 لم يكن متأكداً 100%. كان المعتقلون يتحدّثون فيما بينهم عن الكابل الرباعي، أنبوب الماء، قشاط الدبابة (الذي لا يعرفه بالضبط) وفي الفرع كان هناك "الأخضر الإبراهيمي" أنبوب الماء الأخضر.

سأل القاضي فيدنر إذا كان آخرون قد تحدّثوا عمّا حدث معهم. قال P11 نعم، كان ذلك منهجياً ولم يحدث معه وحده.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك أوامر بالضرب. قال P11 أن المحقق أمر السجّان بقوله: "اضربه". سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد سمع ذلك. قال P11 نعم، كانت الأوامر تصدر بنبرة هادئة. لم تكن نبرة غاضبة.

استراحة لمدة 10 دقائق

كرر القاضي فيدنر السؤال عمّا إذا كانت هناك أوامر بالضرب. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك أيضاً ضرب بدون أوامر. قال P11 إنه لا يتذكر.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه في استجواب الشرطة في عام 2019، قال P11 إنه خلال التحقيق الأول، لم تكن هناك دائماً أوامر شفوية مباشرة، ومع ذلك كان هناك ضرب. قال P11 نعم، ربما.

سأل القاضي فيدنر P11 عن تهمه. قال P11 إنه سمعها لأول مرة في المحكمة: "البحث عن مظاهرات"، وهي ليست جريمة حسب القانون الجنائي. رأى P11 أن التعذيب[3] لم يُستخدم لغرض الحصول على المعلومات، بل كوسيلة للعقاب. لقد حاولوا جعلها عملية منهجية لتخويف الناس من النظام حتى لا يتعاطفوا مع المعارضة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم إخبار P11 بالتهمة أثناء التحقيق. قال P11 إنه لا يتذكر. لم تُطرَح عليه أسئلة حقيقية.

سأل القاضي فيدنر P11 عن الموضوع الخاص في التحقيق الثالث فيما يتعلق بصديقيه. قال P11 إنه كان قادراً على الرؤية من تحت عصابة العينين. رأى P11 قدمين حافيتين فقط، يمكن أن تكونا قدمي [تم حجب الاسم/ معلومات]. واستطاع P11 سماع صوت تم] [حجب الاسم أثناء تعرّضه للضرب. خرج [[تم حجب الاسم] ، صديق P11] إلى الخارج وتم إحضار P11 إلى الداخل. لقد كان رعباً نفسياً. لم يُسمح لهما بالتحدث مع بعضهم البعض.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد رأى إصابات لدى معتقلين آخرين. فأكّد P11 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 قد رأى جثثاً. فقال P11 لا.

سأل القاضي فيدنر كيف تم نقلهم. قال P11 إن أحد السجّانين جاء إلى الزنزانة ونادى على بعض الأسماء. اعتقد P11 أن ذلك كان من أجل التحقيق، لكنّ الحارس قال له أن يحضر حذاءه معه. لم يكونوا معصوبي الأعين وقد التقى الثلاثة [P11 وصديقاه] في الممر. ربما كان مجموعهم 15 – 20. كانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم ورؤوسهم بين ركبهم. بعد ذلك تم أخذهم إلى كفرسوسة. وهناك قال عسكري، "هذه جماعة الخطيب".

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P11 استنتج عندئذ أنه كان في الخطيب وإذا كان قد تحدّث مع آخرين عنه. قال P11 نعم، كان هذا افتراضاً. لم يكن أحد متأكداً 100% أنهم كانوا في الخطيب. اكتشفوا ذلك عندما وصلوا إلى كفرسوسة وسمعوا ذلك القول.

سأل القاضي فيدنر كيف عرف P11 أنه كان كفرسوسة. ذكر P11 أنه عندما تم تسجيلهم كان مكتوباً على الورقة: "إدارة المخابرات العامة – كفرسوسة".

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 يعرف وضع كلا الفرعين. قال P11 أن الخطيب تابع لأمن الدولة. وأما كفرسوسة فهو فرع مركزي وأعلى في الترتيب الهرمي.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P11 قد تعرّض للضرب في كفرسوسة. قال P11 إنه لا يتذكر ما إذا كان قد تعرّض للضرب أثناء التحقيق، لكن المشكلة كانت في الزنزانة. اقتيد P11 إلى مكتب. كان قادراً على رؤية أن الأرضية والبلاط كانا أفضل، ولهذا افترض أنه يمكن أن يكون مكتباً. استلقى P11 على بطنه فوراً ورفع قدميه. ضحك الأشخاص في الغرفة وقالوا، "لا، لا، أجلس على الأرض". كان الاعتقال صعباً لأن الزنزانة كانت مساحتها 3.5م × 4م وكان فيها 89 معتقلاً. وعند الباب كان مكتوباً 103 أو 107. وكانت يُطلق على طريقة النوم اسم "تسييف" – كل شخص ينام على جنبه. كانوا مثل سمك السردين – ظهورهم إلى الحائط ورؤوسهم إلى أقدام الآخرين. لم يكن هناك مساحة كافية.

[3] انظر مربع النص أدناه

طلبت القاضي كيربر توضيحاً حول المصطلح [تسييف] الذي ذكره P11. قال P11 "تسييف". يقول الناس: "نم على سيفك" أي على جنبك. أوضح القاضي فيدنر أنه لم توجد مساحة كافية للجميع. فأكّد P11 ذلك. كان الناس يقفون عدة ليالٍ وينتظرون الآخرين ليستيقظوا. وكانت الزنزانة مضاءة طوال الوقت.

سأل القاضي فيدنر P11 إذا كانت عائلته تعرف مكان وجوده. قال P11 لا. لم يكن يعرف أحد مكان وجودهم ولم يكن هناك محامون.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 متوجّساً. قال P11 نعم. لم يكن يعرف ما إذا كان سيموت أو ماذا سيحدث له في المستقبل. لم تكن هناك إجراءات قانونية أو قوانين ولا حقوق للمعتقلين. كان هناك سجين في كفرسوسة مصاب بجرح مفتوح في ساقه المكسورة وكانوا جالسين بجانبه طوال الوقت. كان يئن طوال الوقت من الألم ويعتذر للآخرين عن الأصوات.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 لا يزال يعاني من تلك التجربة. فأكّد P11 ذلك. لم تكن تجربة ممتعة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P11 تظهر عليه أية آثار جسدية. قال P11 لا. كان لديه فقط ضلع مكسورة. قال P11 إنه بسبب وضع كوفيد-19، تذكّر شيئاً عن كفرسوسة. كان لديهم عصبات على أعينهم تحمل الحرف "ش" (من قبيل "شمالي") وبدأ P11 يشعر بحكّة في عينه اليسرى. وتكرّر الشيء نفسه مع معتقلين آخرين حيث أصبحت عيونهم اليُسرى حمراء وفيها حكّة. وطلب P11 طبيباً وقال إن هناك عدوى. وعندما جاء طبيب، كشف له P11 عن عينه واقترب جداً من الطبيب عن قصد. فتفاجأ الطبيب وسرعان ما رجع إلى الخلف. نظر P11 إلى الطبيب وعرف أنه أمر سيء. أطلق سراح P11 بعد 17 يوماً وأصدقائه بعد 34 يوماً. وأخبره أصدقاؤه أنه تم فرض حجر صحي، لأن العدوى انتشرت في جميع الزنازين. وقال P11 إن الفيروسات والأمراض تتفشى في مثل هذه الزنازين. وتساءل P11 عن الوضع الحالي مع تفشي كوفيد-19، والذي يمكن أن يكون بمثابة حكم بالإعدام.

سأل القاضي فيدنر P11 عمّا إذا كان ذلك يعني أن الوضع لا يزال على حاله الآن. قال P11 نعم، على ما يبدو.

طلب القاضي فيدنر من P11 وصف عملية إطلاق سراحه. قال P11 إن السجّان جاء إلى الزنزانة، ونادى اسم P11، وطلب منه إحضار حذائه معه. ثم نُقِل P11 بالحافلة إلى قصر العدل. لم يكن P11 يعرف أي شيء. كان ينتظر في سجن المحكمة، عندما جاء المحامي [تم حجب الاسم] . وفي قاعة المحكمة، ابتسمت القاضي وسألت P11 عمّا إذا كان يبحث عن مظاهرات. نظر P11 إلى المحامي [تم حجب الاسم] الذي قال لـP11 أن يقول "لا". قال P11 "لا". بعد ذلك، تم إطلاق سراح P11 ببساطة دون حكم بالإدانة.

تعريف "التعذيب" في القانون الألماني:

لا يوجد تعريف موحد مكتوب في القانون الألماني لماهية التعذيب. ومع ذلك ، فإن اللوائح في ألمانيا تغطي متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT).

ربما يكون من الصعب تحديد جريمة خاصة للتعذيب في القانون الألماني. يستخدم نظام القانون الألماني بشكل أساسي البنود العامة بدلاً من الأحكام المحددة للحالات الفردية. بالنظر إلى اتساع وعدم تحديد بعض المصطلحات الواردة في المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT)، يبدو أنه من الصعب تحديد جريمة بناءً على صياغة تلك المادة التي تفي في نفس الوقت بمتطلبات اليقين (لذلك تسمى Bestimmtheitsgrundsatz) ليتم وضعها وفقًا لقاعدة جنائية في ألمانيا. علاوه على ذلك ، فإن مثل هذا التنظيم الخاص من شأنه أن يقترح استنتاجات عكسية وبالتالي سيظهر فجوات تنظيمية. في النهاية العامل الحاسم هو ما إذا كانت الأحكام الجنائية العامة قادره بالفعل على تغطية وتحديد التعذيب.

في القانون الجنائي الألماني العادي، يتم تضمين أعمال التعذيب في جرائم الأذى الجسدي (الأقسام 223 ، 224 ، 226 من Strafgesetzbuch ، ما يسمى StGB) ، ولا سيما الإصابات الجسدية في المكتب/كموظف (القسم 340 من القانون الجنائي). على الرغم من أن التعذيب لا يحتاج بالضروره إلى أن يكون هدفه الحصول على المعلومات ،فإن الابتزاز أو انتزاع الشهاده (القسم 343 من القانون الجنائي) أمر ممكن أيضًا. فقط الحكم الأخير يشمل سوء المعاملة النفسية.

في Völkerstrafgesetzbuch (قانون الجرائم ضد القانون الدولي ، VStGB) تم ذكر أعمال التعذيب في القسم 7 الفقره 1 رقم 5 كجريمة ضد الإنسانية وفي القسم 8 الفقره 1 رقم 3 كجريمة حرب. ومع ذلك، لا يقدم أي من هذين الحكمين تعريفًا قانونيًا. في القسم 7 تم شرح التعذيب بمزيد من التفصيل ولكن ليس بشكل قاطع. سوء المعاملة النفسية على سبيل المثال، تتطابق إلى حد كبير مع اتفاقية مناهضة التعذيب، وبعض الأشياء الأخرى مفقوده. الرأي السائد في الأدبيات هو أن التعذيب لا يمكن تعريفه بشكل قاطع، ولكن سيتم "الاعتراف به" عند حدوثه. هذا يجعل من الممكن أيضًا إكتشاف أساليب جديده للتعذيب لاحقًا.

عندما يتعلق الأمر بالقواعد الإجرائية ، فإن قانون الإجراءات الجنائية (StPO) ، في القسم 136 أ، يحظر استخدام الأدلة في حالة الحصول على المعلومات من قبل السلطات من خلال ما يسمى بأساليب الاستجواب المحظوره. على الرغم من أن بعض أساليب التعذيب مثل الإساءه والحرمان من النوم والقسوه أو الاستخدام القسري للمخدرات مذكوره هنا، إلا أنها لم يتم تسميتها صراحةً على أنها تعذيب.

من الواضح أنه باستثناء عام 2001 (قبل دخول قانون VStGB حيز التنفيذ)، لم يكن هناك قرار أو حكم من المحكمة الفيدرالية العليا تم فيه تعريف التعذيب بمزيد من التفصيل من قبل القضاه. ومع ذلك يشير هذا الحكم صراحةً إلى محكمة مناهضة التعذيب (انظر: المحكمة الفيدرالية العليا، 3 - 21.02.2001 StR 372/00 الفقره 24). منذ أن تم اتخاذ هذا القرار قبل دخول VStGB حيز التنفيذ ، فليس له تأثير ملزم على الإجراءات الجارية. لذلك، سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف ستعرف المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس فيما بعد التعذيب في حكمها عندما يتعين عليها الحكم على الجرائم المزعومة

طلب القاضي فيدنر من P11 النظر إلى اليمين ومعرفة ما إذا كان يمكنه التعرّف على المتهم. قال P11 لا، لكنه كان سعيداً لأن المتهم كان يحصل على محاكمة عادلة في محكمة عادلة، ليس كما هو الحال في سوريا. وقال إنه يأمل في الحصول على حكم عادل وشكر المحكمة.

<u>استجواب من قبل المدّعي العام ريتشر</u>

سأل المدعي العام ريتشر عمّا إذا كان هناك أطفال ومعتقلات في الفرع. قال P11 إنه كان في زنزانته رجال فقط. ولم يَرَ P11 أي أطفال أو نساء.

سأل المدعي العام ريتشر عمّا إذا كان هناك اعتداءات جنسية. قال P11 إنه لم يواجه ذلك بنفسه ولا يعرف عن الآخرين لأنهم لم يتحدثوا عن ذلك الموضوع.

وأشار المدعي العام ريتشر إلى أن P11 قال إنه تعرّض للضرب بأسلوب الفلقة وسأل عمّا إذا كانت هناك أساليب أخرى. قال P11 إنه سمع عن الشّبْح، حيث يتم تعليق الشخص من يديه أو كاحله لعدة ساعات أو أيام. وسمع P11 أيضاً عن الصدمات الكهربائية، لكنه لم يَرَ أياً منهما [من الأسلوبين].

<u>استجواب من قبل مايكل بوكير، محامي الدفاع، وكروكر، محامي المدّعي</u>

سأل بوكير عمّا إذا كان P11 قد قرأ محضر استجوابه من قبل الشرطة في 22 آب/أغسطس، 2019. قال P11 إنه قرأه فقط في ذلك اليوم [يوم الاستجواب] ووقّع عليه.

سأل بوكير ما إذا كان قد تم إخبار P11 عن محتواه. قال P11 إن ذلك لم يحدث.

سأل كروكر عن حجم الزنزانة في الخطيب. قال P11 إنه كان حوالي 2م3xم وكانوا قادرين على الاستلقاء.

سأل كروكر عن عدد المعتقلين فيها. قال P11 حوالي 9 – 10.

سأل كروكر عمّا فعله P11 بيديه عندما كان مستلقياً في التحقيق وقدميه مرفوعتان. قال P11 إنه لم يذكر أنه كان عازفاً. اعتاد أن يضع يديه تحت صدره. حيث تُعتبر اليدان والأصابع مهمة للعازف. وإذا تعرضت لضرر، فهذا يعني نهاية مهنة العازف.

أشار كروكر إلى أن P11 قال إنه يتذكر صوت المحقق ووصفه بالهادئ. قال P11 إن جميع التحقيقات الثلاثة أجراها نفس الشخص ويمكنه التعرف على صوته [صوت المحقق].

سأل كروكر عمّا إذا كان بإمكان P11 التعرف عليه في الوقت الحاضر. قال P11 نعم.

سأل كروكر عمّا إذا كان رسلان على استعداد لتقديم عينة صوتية. هز بوكير رأسه وقال كروكر إن بإمكانهم رؤية بوكير يهز رأسه [رافضاً الطلب].

أشار سيباستيان شارمر، محامي المدعي، إلى أن كونه عازفاً يعني أن P11 لديه أذن جيدة للأصوات والآلات [الموسيقية]. سأل P11 إذا كان التعرّف على الصوت من بين هذه الأمور. أكد P11 أنه قادر على التعرف على الأصوات.

صُرِف الشاهد.

***

طلب بوكير تلاوة التماس كتبه هو وزميله، محامي الدفاع فراتسكي، لكنهما لم يوقّعاه بعد – طلب إعادة أخذ الأدلة من البداية. وسيُسمح لممثلي وسائل الإعلام المعتمدين الذين لديهم علاقات خاصة بالمحاكمة/النزاع السوري بالحصول على الترجمة العربية ابتداء من اليوم [بسبب التدابير الأولية التي أمرت بها المحكمة الدستورية الألمانية]. ولم يكن هذا متاحاً من اليوم الأول وحتى الثالث والعشرين. كان الحضور الجسدي فقط ممكناً، لذلك تم حجب التفاهم.

قال المدعي العام ريتشر إن البيان المتعلق بذلك عليه تحفّظ.

ذكر شارمر أن المحاكمة تجري علناً، لكنها ليست متاحة للجمهور، لذا لم يكن من الضروري تكرار الإجراءات.

قال شوستر، محامي الدفاع عن إياد الغريب، إنه ستكون هناك العديد من القضايا القانونية الصعبة، لكنه كان يتفق في الرأي مع محامي الدفاع عن أنور رسلان.

قال شارمر إنه قد يقدّم غداً شرحاً بشأن المادة 257(2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

رُفِعت الجلسة في الساعة 12:35 بعد الظهر، وستكون المحاكمة القادمة في 20 آب/أغسطس، 2020 الساعة 09:30 صباحاً.

<u>يوم المحاكمة الخامس والعشرون – 20 آب/أغسطس، 2020</u>

حضر حوالي 12 متفرجاً و8 أفراد من وسائل الإعلام. وبدأت المرافعات في الساعة 9:30 صباحاً.

سألت القاضي كيربر إذا كان هناك صحفيون معتمدين من بين المتفرجين يحتاجون إلى ترجمة عربية. ولم يكن هناك أحد. [بدءاً من هذا اليوم، سيكون هذا سؤالاً روتينياً].

مثل السيد كيجباين نيابة عن محامي الدفاع عن إياد الغريب، هانتس لينكه. ومثّل السيد ريتشر والسيد بولتس الادعاء العام. وحضر سيباستيان شارمر محامياً عن P12 وبدعوة من محامي المدّعي، كروكر.

شهادة P12[4]

[4] مدعيان مشتركان P12 و P11.

كان الشاهد يُدعى [تم حجب الاسم] ، وهو مهندس برمجيات يبلغ من العمر 41 عاماً، وأسس شركة صغيرة لتكنولوجيا المعلومات في ألمانيا وليس له صلة بالمتهمين. وتم استدعاؤه كشاهد.

طلبت القاضي كيربر من P12 التحدث عن حياته المهنية في سوريا وتجربته مع النظام. قال P12 إنه ولد ونشأ في حلب. وانتقل إلى دمشق للدراسة في الجامعة حيث درس هندسة البرامج/البرمجيات. وتخرج P12 في عام 2004 وعمل في مجال تخصصه. وبدأ بعض الأنشطة السياسية في الجامعة. وفي عام 2007، أسس مدوّنة شخصية للكتابة عن السياسة. وقال إنها ليست منصة [كما تمت ترجمتها]، بل هي "مدونة". واستخدم اسماً مستعاراً للكتابة عن نظام الأسد. وفي عام 2008، بدأ أنشطة اجتماعية أخرى. وكان نشطاً في الكتابة عن حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مستخدماً اسمه الحقيقي. وحتى عام 2011، كان يكتب عن السياسة ومواضيع أخرى باستخدام اسم مستعار. وفي عام 2010، اتصلت به "مؤسسة بي بي سي ميديا أكشن" المتخصصة في تطوير وسائل الإعلام. وكان لديهم برنامج للصحفيين والمدوّنين في سوريا. ومن عام 2010 إلى منتصف عام 2011، عمل تقنياً ومدرباً في هذا البرنامج.

سألت القاضي كيربر عن تجربة اعتقاله. قال P12 كان هناك عدة أنشطة في عام 2011. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، 2011، اعتُقِل في مطعم خلف مجلس الشعب السوري مع صحفية كانت طالبة في برنامجه. وتم اعتقالهما في القسم 40، التابع إدارياً للفرع 251. ومكث في القسم 40 لعدة ساعات ثم نُقل إلى الفرع 251 في نفس الليلة. وركّز التحقيق في الأصل على نشاطه مع "بي بي سي" ثم تفرّعت الأسئلة (في التحقيق). وبعد 10 – 15 يوماً، نُقل إلى الفرع 285 حيث مكث لمدة 10 – 15 يوماً. كانت الفترة الإجمالية 25 يوماً، لكن P12 لا يعرف الفرع الذي مكث فيه لمدة 10 أيام والفرع الذي مكث فيه 15 يوماً. لاحقاً، نُقِل إلى محكمة مدنية وسجن عدرا. ومكث هناك حوالي 15 يوماً ثم أطلق سراحه من قبل القاضي.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P12 الفرع الذي كان فيه. سأل P12 عمّا إذا كانت القاضي كيربر قصدت وقت اعتقاله في القسم 40. وأوضحت القاضي كيربر أنها قصدت في كل مكان: القسم 40، والفرعين 251 و285. قال P12 إنه في البداية، كان في القسم 40. حيث كان لدى P12 مكتب قريب من القسم 40، يبعد حوالي 50 متراً. وعندما اعتُقِل، لم يكن معصوب العينين، لذلك عرف مكانه. وعندما نُقِل كان معصوب العينين. وركّز على الطريق بينما كانت السيارة تتحرك ولم تكن المسافة بعيدة. [بخصوص نقطة أخرى من السؤال] كان على علم بمكانه عند وصوله إلى الفرع 251 لأن الفرع كان مشهوراً في دمشق.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

سأل القاضي فيدنر كيف تم جلب P12 إلى القسم 40 وما إذا كان الفرع 251 في موقع مختلف. قال P12 إنه كان جالساً في مطعم "Aroma Café" مع صحفية. وتلقّى مكالمة على هاتفه من رقم مجهول. وعندما أجاب، أغلقوا الخط على الفور. وبعد بضع دقائق، جاء شخصان إلى الطاولة وسألاه عمّا إذا كان هو [تم حجب الاسم] ، فقال P12 نعم. طلبا من P12 أن يرافقهما بدون حركة [دون أن يتسبب في جلبة] وحرصا على أن يحضر حاسوبه المحمول معه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانا يرتديان الزي الرسمي. قال P12 إنهما كانا يرتديان ملابس مدنية، ولكن من المعروف أن عناصر الأمن كانوا يرتدون ملابس مدنية. وبعد ذلك، نزلوا إلى الطابق السفلي [المعتقلان وعنصرا الأمن] (كانوا في الطابق الثاني في البداية). [وفي الطابق السفلي] كان هناك ستة إلى سبعة عناصر من قوات الأمن، وبالتالي أصبح العدد الإجمالي حوالي عشرة [عناصر من قوات الأمن]. سأل أحدهم P12 عن مفاتيح سيارته، دون أن يسأل عن موقع السيارة. اعتبر P12 أنه من المحتمل [افترض] أنه خضع للاستطلاع/المراقبة وأنه كان كميناً. وكانت هناك سيارتان إلى ثلاث سيارات في انتظار P12 بالخارج. أخذوا P12 والصحفية [بالسيارة]. وبدا الشخص الموجود في الأمام [المقعد الأمامي] وكأنه ضابط. واستقبل P12 بتهكم/بسخرية وقال له إنه [P12] هو جارهم. وتحركت السيارة حوالي 500 متر إلى كيلومتر واحد وهي المسافة بين المطعم والقسم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 معصوب العينين. قال P12 لا. دخل القسم 40 وعيناه مفتوحتين.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان موقع القسم 40 مختلفاً عن موقع الفرع 251. فأكّد P11 ذلك، لكن قال إن القسم 40 كان يتبع إدارياً للفرع 251.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P12 وصف القسم 40. قال P12 إنه من الممكن الدخول إليه من موقعين: موقع أعلى من شارع رئيسي، حيث يمكن للمرء أن يأخذ الدرج لأسفل للوصول إلى القسم، ومن شارع جانبي. كان مكتب P12 في الشارع الجانبي [على ما يبدو، كان P12 يصف باستخدام الإيماءات].

سأل القاضي فيدنر كيف عرف P12 أنه كان القسم 40. قال P12 إن المنطقة بأكملها تعرف أن القسم 40 كان هناك. كان شيئاً معروفاً منذ فترة طويلة، ولم يكن شيئاً جديداً.

طلب القاضي فيدنر من P12 أن يصف تجربته في ذلك القسم. بمجرد دخوله، قال P12 إنه وُضع في غرفة فارغة بها كرسي. أخذوا حاسوبه المحمول على الفور. وذهبوا إلى الخارج لبضع لحظات. كان مع P12 ذاكرة "فلاش"، فابتلعها. حيث كان هناك الكثير من المعلومات المخزّنة عليها. مكث شخص معه [في الغرفة] لبعض الوقت. وبعد حوالي نصف ساعة، تم استدعاؤه واقتياده إلى شخص

يمكن أن يكون ضابطاً أو مسؤولاً لديه حساب P12 على الفيسبوك مفتوحاً. سأل عمّا إذا كان P12 معارضاً وقال P12 نعم. رأى بطاقة [أعمال] لمعارض سوري وسأل P12 إذا كان يعرف ذلك الشخص. فأجاب P12 أنه تعرف عليه في مصر. ولم يدم التحقيق طويلاً حيث طُرحت أسئلة قليلة فقط ثم طُلِب من P12 المغادرة. أُعيد P12 إلى الغرفة لمدة ساعة تقريباً (كان كل الوقت الذي أمضاه في القسم 40 من ساعتين إلى ثلاث ساعات).

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم إساءة معاملة P12 هناك. قال P12 لا، على الإطلاق.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان معصوب العينين في القسم 40. فأجاب P12 بالنفي.

أشار القاضي فيدنر إلى أن شهادة P12 في استجواب الشرطة قالت إنه كان معصوب العينين عندما تم إحضاره.

قال شارمر إنه ينبغي سحب الإفادة أعلاه، لأنه قد يكون هناك ارتباك بخلاف ذلك. قال P12 إنه لم يكن معصوب العينين في القسم 40. كانت المرة الأولى التي عُصبت فيها عيناه عندما نُقِل من القسم 40 إلى الفرع 251.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 يعرف من خلال نشاطه من هو رئيس القسم 40. قال P12 إنه كان معلوماً بشكل غير رسمي من التقارير أن المهمة الرئيسية/الواجب الرئيسي للقسم 40 كان الاقتحام والاعتقال نيابة عن [من أجل] الفرع 251. وفي ذلك الوقت، كان مدير [رئيس] القسم هو حافظ مخلوف.

طلب القاضي فيدنر من P12 شرح من هو هذا الشخص. قال P12 إنه شقيق رامي مخلوف، رجل أعمال سوري كبير، وابن خال بشار الأسد.

سأل القاضي فيدنر P12 عن وصوله إلى الفرع 251 وما إذا كان قد تعرّض للضرب. قال P12 إنه كان معصوب العينين في القسم 40 ووُضِع في المقعد الخلفي للسيارة مع عنصر [أمن] على يمينه وآخر على يساره والسائق وكان هناك شخص بجانب السائق [في المقعد الأمامي]. وفي الوقت نفسه، تم تقييد يدي P12 خلف ظهره. وفي الطريق، كانوا يسخرون من P12 قائلين إنه كان إعلامياً، لكنهم لم يضربوه. وكان تركيز P12 على الطريق، لأنه توقع أن يتم نقله إلى الفرع 251. وكان يركّز على معرفة إلى أين يتجه. لم تكن المسافة بعيدة – على بعد بضعة كيلومترات، لذلك علم أنه كان الفرع 251. كان يتنقل ذهاباً وإياباً على هذا الطريق يومياً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 دخل المبنى مباشرة. قال P12 إنه لا يعرف كيف، لكنه وجد نفسه داخل مبنى.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 قد صعد إلى طابق علوي أو سفلي. قال P12 إنه نُقل في البداية إلى طابق سفلي بضع درجات. كانت هناك غرفة صغيرة، حيث كان عليه أن يخلع كل ملابسه. وقاموا بتفتيش جميع متعلقات P12 ونفّذ P12 "الحركة الأمنية" وهي اتّخاذ وضعية القرفصاء ثم الوقوف. أخذوا متعلقاته الشخصية، حتى حزامه ومحفظته. ارتدى P12 ثيابه ونزل بضع درجات إلى الزنزانة في الطابق السفلي.

طلب القاضي فيدنر من P12 وصف الزنزانة وحجمها وعدد المعتقلين هناك. قال P12 كان طولها 2.5–3 أمتار وعرضها 2–2.5 متر. وعندما دخل الزنزانة، كان عددهم يتراوح بين 12 و15 شخصاً. وبعد أيام قليلة، أصبح عددهم 25 شخصاً.

سأل القاضي فيدنر عن الهواء. قال P12 إن الزنزانة كانت تحت الأرض ومُحكمة/مغلقة تماماً. وكانت هناك نافذة تم إغلاقها بصفائح/ألواح من الحديد. وكان هناك مرحاض صغير داخل الزنزانة. كان باب [الزنزانة] مصنوعاً من الحديد وبه طاقة [فتحة] يستخدمها حراس السجن للتحدث معهم ["معنا" المعتقلين]. كان في أسفل الباب فتحات صغيرة أطلقوا عليها فتحات تهوية.

قالت القاضي كيربر إن ما يلي كان رسماً توضيحياً بواسطة P12 وطلبت من P12 شرحه.

تم عرض الرسم التوضيحي

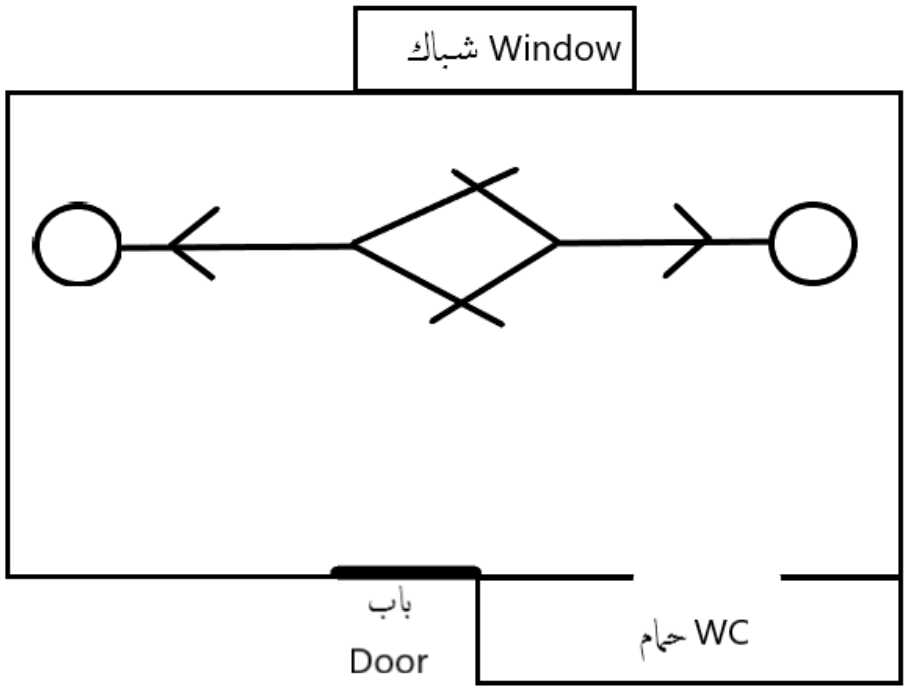

قال P12 إنه رسم الغرفة [الزنزانة] ذات النافذة المغطاة بصفائح الحديد. كما رسم كيف تتشابك أرجل شخصين، إذا أراد شخصان النوم. كانت تلك هي أفضل وضعية للنوم، لأنه مع زيادة أعداد [المعتقلين] بدأوا يتناوبون على النوم. وكان هناك مرحاض صغير يستخدمونه أيضاً للاستحمام. ولم يتم رسم الباب بدقة، لأنه كان يصل إلى الحائط.

سأل القاضي فيدنر ما الذي قصده P12 بقوله "التناوب على النوم". قال P12 إنه عندما تجاوز عددهم 15 شخصاً، لم يتمكنوا من النوم في نفس الوقت. لذلك، بدأوا في التناوب. كانوا ينامون ساعتين ثم يتناوبون/يبدّلون [مع الآخرين]. ولم يكن بإمكان المرء الاستلقاء على ظهره، بل كان عليه الاستلقاء على جنبه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك دوش [للاستحمام] أم أنهم استخدموا ماء المرحاض. قال P12 إنهم استخدموا ماء المرحاض. كان هناك خرطوم مربوط بصنبور، لكن لم يكن هناك صابون.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P12 بقي في نفس الزنزانة طوال الوقت. فأكد P12 ذلك.

سأل القاضي فيدنر P12 عن الطعام والماء. قال P12 إنهم شربوا الماء من المرحاض. وكان الطعام شحيحاً وكان هناك وجبتان في اليوم. وإن كمية الطعام التي كانت تقدّم لـ15 شخصاً كانت تكفي بالكاد لخمسة أشخاص. وكان الطعام يتكون بشكل رئيسي من البرغل أو الأرز المسلوق. وكانوا أحياناً يضيفون مكوناً آخر، مثل المرق الأحمر/الصلصة الحمراء على سبيل المثال. وكان الإفطار يتكون من قليل من الزيتون وبعض المربى، فقط كمية قليلة لكل شخص، وحلاوة طحينية ذات نوعية رديئة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P12 وصف الزنزانة ومكان إجراء التحقيق.

تم عرض رسم توضيحي آخر

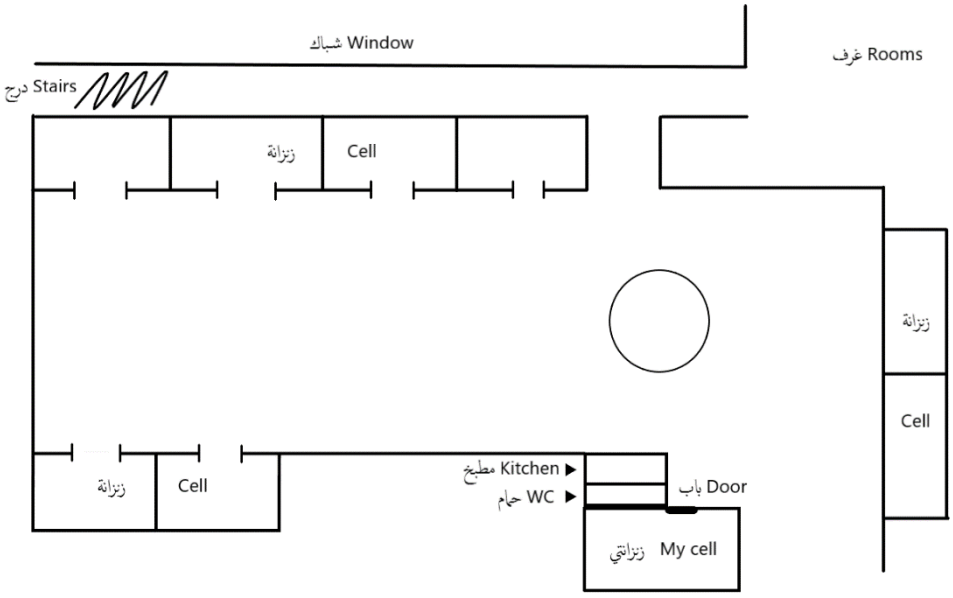

قال P12 إنه شاهد التعذيب في الممر. وتمثّل الدائرة المكان الذي أجريت فيه التحقيقات وأحياناً في الغرف الموجودة خلف الدائرة. وفي الأسفل إلى اليسار، توجد زنازين اعتاد سماع أصوات أنثوية تصدر منها.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك ضوء نهار في زنزانة P12. قال P12 لا، إطلاقاً. لم يكونوا يعرفون ما إذا كان الوقت نهاراً أم ليلاً. اعتادوا على تقدير الوقت بالطعام، على سبيل المثال، كان الإفطار يعني أنه قد حلّ الصباح.

طلب القاضي فيدنر من P12 أن يتذكر السؤال الذي طُرح عليه عندما دخل الزنزانة لأول مرة. قال P12 إنه في اللحظة التي دخل فيها، سألوه [السجناء] عن الوقت. حيث اعتادوا على طرح هذا السؤال على كل وافد جديد. وكانت إحدى أسوأ التجارب هي فقدان الإحساس بالوقت. وكان سؤال السجّانين عن الوقت من المحرّمات التي تستوجب العقاب. سأل P12 عمّا إذا كان بإمكان الحاضرين أن يتخيلوا 10 أيام أو 11 شهراً (في اعتقاله الثاني) دون معرفة الوقت. وكان من الواضح أن ذلك تم بشكل منهجي. وزار P12 [اعتُقِل في] عدة فروع وكان يلقى نفس الحال دائماً.

سأل القاضي فيدنر إذا كان هناك ضوء في الزنزانة. قال P12 لا، إطلاقاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الزنزانة مضاءة دائماً. سأل P12 عمّا إذا كان القاضي فيدنر يعني الضوء الاصطناعي. فأكد القاضي فيدنر ذلك. قال P12 إن الزنزانة كانت مضاءة على مدار الساعة.

طلب القاضي فيدنر من P12 وصف التحقيق الذي أجري معه. قال P12 إن الطريقة الرئيسية المستخدمة في التحقيق معه كانت تتمثل في استدعائه خارج الزنزانة. كان على P12 أن يخلع جوربيه ويواجه الجدار باتجاه المطبخ. ثم كان يتم وضع عصابة على عينيه ثم تُكبّل يداه خلف ظهره. ثم كان P12 يدخل إلى الدائرة حيث كان يجري التحقيق. كان على P12 دائماً أن يجثو على ركبتي، حيث جلس المحقق أمامه والسجّان خلفه. ثم كان يبدأ في التحقيق مع P12. وتعرّض P12 للتعذيب ذات مرة قبل التحقيق معه. وفي كل مرة لم يكن المحقق راضياً عن إجابته، كان P12 يتعرّض للتعذيب.

سأل القاضي فيدنر كيف تم إساءة معاملة P12. قال P12 إنه اضطر إلى الاستلقاء على بطنه ورفع قدميه خلفه أثناء التحقيق. وضُرب على قدميه وأحياناً على ظهره.

سأل القاضي فيدنر عن الأدوات المستخدمة. قال P12 إنه في بعض الأحيان كان حزاماً عسكرياً سميكاً جداً وأحياناً كابل كهربائي رباعي.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P12 أثناء استجواب الشرطة التي تفيد بأن P12 تلقّى 20 ضربة على القدمين. قال P12 نعم، في كل مرة [ربما كان P12 يعني: في كل تحقيق أو كل جولة. وكان الخيار الأول هو الذي ذُكر في الترجمة].

سأل القاضي فيدنر متى تعرّض P12 للضرب. قال P12 إنه تعرّض للضرب ذات مرة قبل التحقيق كنوع من التخويف. وفي باقي المرات تعرّض للضرب أثناء التحقيقات.

سأل القاضي فيدنر عن المعلومات التي طُلبت من P12. قال P12 إنه في بداية التحقيق معه، سُئل عن عمله في بي بي سي ميديا أكشن. وكان تركيزهم على طبيعة عمله لدى تلك المؤسسة. كان من الواضح أنهم كانوا يعرفون التفاصيل مسبقاً. سأل P12 القاضي فيدنر ماذا كان السؤال وضحك (نسي P12 السؤال).

سأل القاضي فيدنر عن إساءة المعاملة وموضوع التحقيق. قال P12 إن التعذيب مرتبط بعمله، رغم أنه لم يُخفِ أي معلومات. كان يعلم أنهم كانوا يعرفون كل شيء بالفعل، لكن المحقق كان غبياً جداً ولم يعرف ما تعنيه كلمة "باسوورد" و"إيميل" [نطقهما P12 بالإنجليزية] واعتقد أن P12 كان يخفي معلومات. وشتم المحقق ذات مرة P12، لأنه ظهرت علامة/إشارة/رمز على اسم P12.[5]

*** استراحة لمدة 15 دقيقة***

كرّر القاضي فيدنر أن التحقيقات مع P12 لم تكن في غرفة، بل في الممر بين الزنازين. فأكد P12 ذلك. جرت معظمها هناك، وجرى عدد قليل منها في الغرف.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك مكتب. قال P12 إنهم اقتادوه ذات مرة إلى مكتب رئيس المحققين أو ضباط ذوي رتبة عالية. وكان المحقق المعتاد بجانب .P12

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان [المحقق] واقفاً أم جالساً. قال P12 إن المحقق المعتاد كان يقف بجانب P12، لكن الضابط ذا الرتبة العالية كان يجلس أمام P12.

سأل القاضي فيدنر إذا كان ذلك في الممر. قال P12 لا، فقط في الغرفة.

سأل القاضي فيدنر إذا كان هناك شخصان، محقق وشخص يضرب المعتقلين. فأكد P12 بأن هذا كان الأمر المعتاد.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك أوامر أو تعليمات بالضرب. قال P12 إنه عندما لم يعجب المحقق الجواب، كان يعطي أمراً للسجّان الذي كان وراءه، قائلاً: "هذا [P12] لا يريد التحدث. تصرّف معه".

سأل القاضي فيدنر كيف تحدثا [الشخصان] مع بعضهما البعض وحول السلوك/الموقف بينهما. قال P12 إن السجّان كان ينادي المحقق بلقب "سيدي".

سأل القاضي فيدنر عن عدد المرات التي تم فيها التحقيق مع P12. قال P12 إنه لا يتذكر بدقة، ولكن، في المتوسط، خمس مرات.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم إساءة معاملة P12 في كل مرة. قال P12 لا، ليس في كل مرة. كانت هناك مرة واحدة على الأقل لم يتعرّض فيها للتعذيب وإنما تعرّض للترهيب فقط.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P12 قد تعرّض للضرب على باطن قدميه أو في مكان آخر. قال P12 إن الأسلوب نفسه استُخدِم في كل مرة.

سأل القاضي فيدنر كيف أثّر ذلك على قدميه. قال P12 إنهم عندما كانوا يعودون إلى الزنزانة، كان يصعب عليهم المشي ولم يتمكنوا من الوقوف. وكان هناك ازرقاق واحمرار وتورّم. كانوا يذهبون مباشرة إلى المرحاض لصب بعض الماء [على القدمين] والتحرّك [في المكان] للسماح بتدفق الدم.

طلب القاضي فيدنر من P12 توضيح ما كان يقصده بالتحرّك. قال P12 إنه كان من الممارسات الشائعة القيام بذلك [التحرّك]، حيث تعلموا من بعضهم البعض ما الذي ينبغي عليهم فعله لتخفيف الألم. كانوا يتألمون طوال الليل.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت أوضاع الآخرين مشابهة. قال P12 كان هناك البعض [بعض المعتقلين] الذين كانت أوضاعهم مماثلة لوضعه، ولكن كان هناك العديد منهم في أوضاع أسوأ.

ذكر القاضي فيدنر أن P12 قال أثناء التحقيق أن الألم كان بالكاد يُحتمل. وأن المعتقلين قاموا ببعض التمارين للمساعدة في تدفّق الدورة الدموية. وأن أقدام آخرين كانت تنزف، وتعرّض بعضهم للضرب 100 مرة على أقدامهم. وكان الممرّ المؤدي إلى المرحاض عبارة عن محنة. فأكد P12 ذلك.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P12 أثناء استجواب الشرطة التي تفيد بأنه اقتيد ذات مرة إلى غرفة بها أدوات تعذيب. قال P12 إنه اقتيد ذات مرة إلى غرفة بداخلها طاولة. كان جالساً وكان المحقق يجلس بجانبه. وكان الهدف الرئيسي في ذلك اليوم هو انتزاع أسماء

[5] لم يكن واضحاً لمراقب المحاكمة ما الذي كان P12 يعنيه بالتحديد في هذا الشرح. ويمكن أن تكون إحدى الترجمات المحتملة "لقد أهانه لأن اسمه كان سيُنشر".

شركاء P12 في العمل. وفي الغرفة، كان هناك جهاز كهربائي والعديد من أدوات الضرب – العشرات، مثل الأسلاك والأحزمة العسكرية والهراوات. وأثناء التحقيق، دخل سجّان يحمل كماشة. كانوا [نحن] يسمعون بأنها [الكماشة] تُستخدم لنزع أظافر أصابع يدي وأظافر أصابع قدمي المعتقل. دخل [السجّان] وكان يفعل "هذا" بها [قلّد P12 فتح وإغلاق الكماشة بيده].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 معصوب العينين في ذلك الوقت. قال P12 لا، لم يكن معصوب العينين ورأى كل شيء. كان ذلك للترهيب، لكنه لم يتعرّض للتعذيب.

سأل القاضي فيدنر P12 عن الحلقات. قال P12 إنه ربما رأى حلقات، لكنه لم يكن متأكداً من تلك اللحظة.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P12 أثناء استجواب الشرطة التي تفيد بأنه كانت هناك حلقات على الحائط لتعليق المعتقلين من أيديهم في الغرفة. قال P12 إنه رأى مشهد الحلقات في العديد من الفروع، لكنه لم يكن متأكداً مما إذا كان قد رآها في تلك اللحظة أيضاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 قد رأى آثار إصابات على معتقلين آخرين أو إذا سمع P12 عنها. قال P12 إنه رأى إجراءات التعذيب. في إحدى الحالات، كان هناك شخص يتعرض للتعذيب في الممر ثم دخل الزنزانة. وكانت ركبتاه تنزفان وملتهبتان. وكانت إحداهما [إحدى ركبتيه] متضررة للغاية لدرجة أنهم رأوا العظم. كانت طريقة التعذيب الرئيسية في الممر هي جعل المعتقلين جاثين (على ركبهم) لساعات وأيام. وكان السجّانون يضربونهم طوال الوقت ويسكبون عليهم الماء. الشخص الذي دخل الزنزانة ظل على تلك الوضعية لفترة طويلة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك أشياء معينة للضرب، مثل الكابلات. قال P12 في بعض المناسبات، كان الكابل الكهربائي الرباعي معرّى من نهايته (كان المعدن بارزاً). ومن حين لآخر، كان [السجّان] يضرب [بهذه] النهايات عن قصد.

سأل القاضي فيدنر عن تأثير ذلك. قال P12 إنه عندما كان يُضرب المرء به، فإنه يسحب اللحم معه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك رعاية طبية أو أطباء. قال P12 إنه، بالنسبة للإصابات نفسها، لم تكن هناك أي رعاية طبية. ومع ذلك، كان هناك شخص يأتي بشكل روتيني أكثر من مرة في الأسبوع. كان يفتح الطاقة [الفتحة في باب الزنزانة] ويسأل عمّا إذا كان أي شخص مريض. وإذا قال أحدهم إنه مريض، يعطيه ذلك الشخص باراسيتامول أو مضاداً حيوياً، ولكن في بعض الأحيان لا يعطي ذلك الشخص شيئاً، وفي بعض الأحيان، يتعرّض الشخص الذي يجيب [بأنه مريض] للضّرب.

سأل القاضي فيدنر عن الأسئلة التي طُرحت على المعتقلين الآخرين في التحقيقات أمام الزنزانة، وسبب تعرضهم للضرب. قال P12 إن الأسئلة كانت بالأساس حول المظاهرات، إذا كانوا [المعتقلين] مسلحين، وإذا هاجموا قوات الأمن، وعن أسماء أشخاص.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بعض المعتقلين قد تعرّضوا للتعذيب بالصعق الكهربائي أو التعليق من أيديهم. قال P12 لا، على الأقل ليس في الخطيب.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك عقاب جماعي. قال P12 إنه من الممكن أن يحدث ذلك إذا تحدّثوا مع بعضهم البعض وسمعهم السجّان، وفي بعض الأحيان، كان هناك عقاب جماعي بدون سبب. كان السجّان يدخل الزنزانة ويطلب منهم مواجهة الحائط. كانوا يقفون ويواجهون الحائط، ثم يضربهم بشكل جماعي وعشوائي. وفي بعض الأحيان، كانوا يستلقون على بطونهم ويرفعون أقدامهم ويضربهم.

أشار القاضي فيدنر إلى أن P12 قال إنه حقّق معه ضابط رفيع المستوى. فأكّد P12 قائلاً إنه يتذكر. ذات مرة أخذ المحقق المعتاد P12 وساروا في الممر إلى غرفة أخرى. وكان المحقق المعتاد يقف على يمين P12 وكان الضابط الأعلى رتبة يجلس أمام P12 إلى [خلف] طاولة. وبدأ الأخير بسؤال P12 عن انتمائه إلى [حركة] "17 نيسان" وأشار بشكل غير مباشر إلى أن زوجة P12 كانت معتقلة. فأجاب P12 على الفور بنعم، كان ينتمي إليهم. وسأل الضابط P12 عن أحد البيانات/التصريحات على حاسوب P12 المحمول. نفى P12 أنه هو من فعل ذلك وقال إن أصدقاءه هم من فعلوا ذلك. أنهى [الضابط الأعلى رتبة] أسئلته بإخبار المحقق الذي يقف إلى جانب P12، "أنت سوف تنتزع منه [من P12] الأسماء، أو ستكون في مكانه [في مكان P12]".

سأل القاضي فيدنر كيف عرف P12 أن الشخص كان ضابطاً ذا رتبة عالية. قال P12 إن السبب هو أن المحقق المعتاد كان يناديه بلقب "سيدي".

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P12 قد تعرّض للضرب هناك. قال P12 لا.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك أطفال أو كبار في السن من بين المعتقلين الآخرين. قال P12 كان هناك فئات عمرية متباينة. ولا يتذكر معتقلين دون سن 18 عاماً، لكن كان هناك معتقلان يبلغان من العمر حوالي 17 عاماً. وكان هناك جميع الأعمار وصولاً إلى 70 عاماً.

سأل القاضي فيدنر إذا كان هناك أطفال. قال P12 لا.

سأل القاضي فيدنر إذا كانت هناك نساء. قال P12 إنه سمع أصوات إناث ورأى نساء من فتحة الباب. وعندما تم نقل P12 إلى فرع آخر، كانت هناك سيدة معه في السيارة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 رأى جثثاً. قال P12 لا.

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P12 أثناء استجواب الشرطة التي أفادت بوجود سجّان من بين المعتقلين. قال P12 إن هذا الشخص كان يعمل في نفس الفرع، لكن P12 لا يتذكر ما إذا كان سجّاناً. كان هذا الشخص معهم في الزنزانة، وذات مرة ضُرب في وجهه.

سأل القاضي فيدنر P12 عن سبب وجود هذا الشخص هناك. قال P12 إنه [ذلك الشخص، المعتقل] توجّه إلى أحد السجّانين [سجّان فعلي] للتحدّث معه مباشرة. قال السجّان [الفعلي] له [للمعتقل] إنه كان سجيناً في ذلك الوقت، وليس زميلاً له. وضّح القاضي فيدنر سؤاله متسائلاً عن سبب اعتقال الشخص. قال P12 إنه لا يتذكر.

أشارت القاضي كيربر إلى شهادة P12 أثناء استجواب الشرطة بأن ذلك حدث "بسبب رفض/عصيان الأوامر. كان اسمه تم حجب [الاسم ". ثم سألت القاضي كيربر لماذا رفض الأوامر. قال P12 إنه تذكر أن اسمه كان [تم حجب الاسم] عندما ذكرته القاضي كيربر، لكن P12 لم يتذكّر السبب. كان على الأرجح موظفاً عادياً، وليس سجّاناً.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه تم نقل P12 بعد ذلك من الخطيب وطلب من P12 أن يصف ما حدث بعد ذلك. قال P12 إنه نُقل من الخطيب عندما تفرّعت مواضيع التحقيق. وإن آخر مرة تم فيها التحقيق معه في الخطيب كانت من قبل ضابط من فرع مختلف لمدة خمس دقائق. وبعد يومين، نُقِل P12 إلى الفرع 285 وتم التحقيق معه هناك بتهم جديدة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 يعرف سبب نقله. قال P12 إنه غير متأكد، لكن الفرع 285 كان عادة[6] فرع التحقيق المركزي في سوريا. وعندما تشعّبت القضايا وفُتِحت ملفات جديدة، خاصة فيما يتعلق بمعرفة P12 بقادة المعارضة في دمشق وريف دمشق، تم نقله. وبالتزامن مع ذلك، كانت هناك مبادرة من جامعة الدول العربية كمحاولة لإيجاد حل سياسي وإطلاق سراح المعتقلين. لم يكن P12 متأكداً، سواء كان [سبب نقله] بسبب المبادرة، أم بسبب تفرّع التحقيق.

سأل القاضي فيدنر أين يقع الفرع 285. قال P12 في كفرسوسة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا تمت إساءة معاملة P12 هناك. قال P12 إنه تعرّض لسوء المعاملة على الفور، بمجرّد دخوله السجن.

سأل القاضي فيدنر عن ظروف الاعتقال في الفرع 285. قال P12 إنه بمجرد دخوله، كان عليه أن يخلع كل ملابسه وكان عارياً تماماً. أخذوا متعلقاته وفتشوه. وفي ذلك الوقت، لم يُسمح لـP12 بارتداء ملابسه مرة أخرى، ولم يدخل الزنزانة، وتُرك في الممر. ظل واقفاً في مواجهة الحائط طوال اليوم. وقاموا بتشغيل مكيف هواء بارد، وكانوا بين الحين والآخر يسكبون الماء عليه. سمحوا له بالذهاب إلى المرحاض مرة واحدة وأعطوه خمس دقائق ليأكل. اضطر إلى الاستلقاء على الأرض مرة أو مرتين وداسوا عليه. وفي اليوم التالي، نقلوه إلى الزنزانة. وفي ذلك الوقت، تعرّض للضرب ولكن في سياق العقاب الجماعي.

سأل القاضي فيدنر عن سبب إطلاق سراح P12. قال P12 إنه لا يمكن أن يكون متأكداً. علم P12 فيما بعد أن هناك وساطة/وسيطا من قبل جامعة الدول العربية من نبيل العربي [أمين عام الجامعة]. وبعد ثلاث سنوات، اقتيد P12 مرة أخرى إلى الفرع 285، حيث استجوبه نفس المحقق الذي أخبر P12، "أنت ما زلت على قيد الحياة؟ ألم نقتلك بعد؟ أمثالك يجب ألا يعيشوا".

سأل القاضي فيدنر عن المدة التي سُجن فيها P12 بعد ذلك. قالت P12 إن الاعتقال الثاني كان لمدة ثلاث سنوات وخمسة أشهر.

أشار القاضي فيدنر إلى أن P12 قال إنه كان من 16 شباط/فبراير، 2012 إلى 17 تموز/يوليو، 2015. فأكّد P12.

سأل القاضي فيدنر P12 متى غادر سوريا. قال P12 بعد 15 – 16 يوماً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 لا يزال يعاني من آثار جانبية صحية. قال P12 إنه لا يزال يتلقّى العلاج "حتى الآن". لديه مشكلة في ركبته وظهره بسبب الضرب. كما ظهرت بعض الآثار على قدميه بسبب الالتهاب.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك تأثيرات أخرى. قال P12 لا، هذه كانت كل التأثيرات.

طلب القاضي فيدنر من P12 أن ينظر إلى يمينه ويقول ما إذا كان قد تعرّف على أحد المتهمين. قال P12 لا، لكن يمكنه التعرف على صوت الشخص الذي هدّد المحقق "الخاص به" [P12 يعني المحقق رفيع المستوى الذي هدّد محقق P12 المعتاد.]

---

[6] يعتقد مراقب المحاكمة أن كلمة "عادة"، في هذا السياق، استُخدِمت على سبيل الحشو.

سأل القاضي فيدنر بوكير عمّا إذا كان المتهم رسلان سيقدّم اختباراً صوتياً. أجاب بوكير أنه لن يقوم بإجراء اختبار صوتي وأنه من الآن فصاعداً يعتبر هذا السؤال بمثابة طلب شيء غير مقبول. وقدّم شرحاً عاماً للمحاكمة بأكملها مفاده أن أنور لن يعطي اختباراً للصوت.

أشار القاضي فيدنر إلى أن P12 انخرط في صفوف المعارضة وفي التظاهر في عام 2011. فأكّد P12 ذلك.

سأل القاضي فيدنر متى شارك P12 في المظاهرات. قال P12 إنه في وقت مبكر من 15 آذار/مارس، 2011 كان هناك بالقرب من المسجد الأموي في دمشق. ولاحقاً، شارك P12 [في مظاهرة] في المكان الذي كان يعيش فيه، على سبيل المثال في حرستا حيث كاد يُقتل برصاصة مرّت بالقرب من رأسه. وشارك P12 في مظاهرة في القابون، يوم وقوع مجزرة في صفوف المتظاهرين.

سأل القاضي فيدنر عمّا حدث. قال P12 إنهم كانوا يتحركون في المظاهرة. وكان هناك عشرة آلاف شخص يحملون لافتات ويهتفون ضد النظام. وصلوا إلى مكان كان فيه جنود وقوات أمن النظام على أسطح المباني. وبدأوا إطلاق النار على المتظاهرين باستخدام الذخيرة الحية. وكاد P12 أن يُقتل في تلك المظاهرة أيضاً. لسوء الحظ، قُتل رجل يبلغ من العمر 70 عاماً. وكان P12 قد سأله [سابقاً]، إذا كان لا يخشى الموت. فقال لـP12، "لا بأس. أريد الحرية لأولادي وأحفادي". غلبت على P12 عاطفته وطلب استراحة.

استراحة لمدة 5 دقائق

سأل القاضي فيدنر متى بدأ العنف من قبل قوات الأمن ضد المتظاهرين تقريباً. قال P12 إنه منذ اليوم الأول، استخدم النظام العنف. ولكن تم استخدام الذخيرة الحية بعد أسبوعين (في المناطق/الأماكن التي كان فيها P12).

سأل القاضي فيدنر متى حدث ذلك. قال P12 في بداية نيسان/أبريل، [بدأ] [استخدام] الذخيرة الحية (في المناطق/الأماكن التي كان فيها P12).

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P12 قد رأى جثثاً، غير تلك التي ذكرها. قال P12 إنه رأى جثثاً، خاصة في القابون حيث وقعت المجزرة. كما رأى P12 جثّتين على الأقل في حرستا، أحدهما [أُصيب برصاصة] في صدره والآخر في رقبته. وفي بعض الأحيان، قام P12 بتصوير [يمكن أن تعني كلمة "تصوير" بالعربية التقاط صور فوتوغرافية أو تصوير فيديو، ولكن ربما قصد P12 هنا تصوير الفيديو] قوات الأمن تطلق النار على المظاهرة. وكان هدف P12 هو التصوير من جانب قوات الأمن، لتوثيق أنهم كانوا يطلقون الذخيرة الحية على المتظاهرين.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 قد شاهد اعتقالات وفرق مكافحة الشغب. قال P12 إنه رآهم طوال الوقت وعشرات المرات. ذات مرة، كان هناك اقتحام/مداهمة عسكرية كاملة لحرستا، حيث كان يعيش P12. كان هناك تمشيط كامل للشوارع والمباني.

تم عرض صورة ملتقطة بالأقمار الاصطناعية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 قد تعرّف على المكان. فأكد P12 ذلك. إنه الفرع 251، المدخل الرئيسي، ومشفى الهلال الأحمر.

تم تكبير الصورة.

قال P12 إن هذا هو موقع فرع الخطيب. ذكر P12 أنه ليست جميع المباني تابعة للفرع، حيث أن معظمها سكني. وإن الشارع المنحدر في الأسفل [انظر الخط الأحمر] هو المدخل الرئيسي بالقرب من مشفى الهلال الأحمر. وإن المبنيين اللذين أشار إليهما P12 [الدائرة الزرقاء] بقلم [أثناء استجواب الشرطة] هما فرع الخطيب.

سأل الادعاء العام عمّا إذا كانت المقاطع التي يظهر فيها إطلاق قوات الأمن النار على المظاهرة، والتي صوّرها P12، لا تزال في حوزة P12. قال P12 لا.

سأل الادعاء العام عمّا إذا كان قد تم أخذ المقاطع منه مع جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. قال P12 لا. تم التصوير [نفس الملاحظة أعلاه] بواسطة كاميرا سرية على شكل قلم. وعندما اعتُقِل P12، أتلفت زوجته كل ما كان يمكن أن يؤذيه.

ذكر القاضي فيدنر أن P12 قال إنه اقتيد إلى "رئيس قسم التحقيق". سأل القاضي فيدنر P12 عمّا إذا كان يتذكر اسمه أو رتبته. قال P12 إنه لا يعرف رتبته على وجه التحديد، لكن رتبته كانت أعلى من رتبة المحقق المعتاد الذي حقّق مع P12. ولا يعرف P12 اسمه.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P12 أو غيره من المعتقلين قد تعرّضوا لاعتداء جنسي. قال P12 إنه سمع الكثير عن هذه الأمور، ولديه أصدقاء تعرّضوا لذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 نفسه قد تعرّض لذلك. قال P12 لا.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P12 يعرف تفاصيل حول الإساءة الجنسية لآخرين. قال P12 إن إحدى الطرق كانت استخدام قنينة زجاجية وأحياناً عصا. وفي بعض الأحيان، كانوا يربطون القضيب بثقل. وفي بعض الأحيان، قاموا بحرق القضيب بالماء الساخن.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان ذلك في الخطيب أم في الفرع 285. قال P12 إنه قيل له ذلك بعد خروجهم من المعتقل في عدرا [قصد بعد الإفراج عنه من سجن عدرا]. ولم يكن ذلك في فرع معين. ولم يَرَ P12 ذلك [العنف الجنسي] أثناء فترة اعتقاله.

في الساعة 12 ظهراً، تم طرح موضوع الاستراحة. قال شارمر إن الشاهد يودّ مواصلة الجلسة.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

سأل بوكير عمّا إذا كان اعتُقِل موظف السجن في الخطيب. قال P12 إنه كان معه موظف معتقل.

سأل بوكير عمّا إذا كان P12 يعرف الخطأ الذي ارتكبه ذلك الشخص. قالت القاضية كيربر إنها استجوبت الشاهد بشأن هذه النقطة مسبقاً. سحب بوكير سؤاله.

قال فراتسكي إن المترجم أخبره أنه ربما كان هناك جزء مفقود في الترجمة، يتعلق بالتحقيق في الفرع 251 وأن المحقق جاء من فرع آخر. سأل فراتسكي من أين كان المحقق. قال P12 إنه قبل يومين من نقله، جاء [ذلك المحقق] من فرع مختلف وحقّق مع P12 لفترة قصيرة. وبعد يومين، نُقِل P12.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان صحيحاً أن التحقيق كان في الفرع 251، لكن المحقق كان من فرع مختلف. فأكّد P12 ذلك.

<u>استجواب من قبل كروكر، محامي المدعي</u>

سأل كروكر عمّا إذا كانت الانتهاكات الجنسية لأصدقاء P12 حدثت في عدرا أو إذا لم يتمكن P12 من ربط الانتهاك بالفرع. ذكر P12 أنه تم الحديث عن ذلك الأمر في سجن عدرا المركزي وكانوا جميعهم [P12 وأصدقاؤه] معتقلين في فروع مختلفة. وتحدّث كل واحد عن تجربته، لكن لم يستطع P12 ربط كل حالة بفرع معين.

سأل كروكر عمّا إذا كان ذلك قد حدث في فروع أجهزة المخابرات. فأكد P12 ذلك.

سأل كروكر عمّا إذا كان المعتقلون في الفرع 251 قد تحدثوا عن مكان اعتقالهم. قال P12 إنهم تحدثوا عن كيفية اعتقالهم في فرع الخطيب، وكلهم كانوا يعرفون هذه المعلومة.

سأل كروكر كيف تمت مخاطبة P12. قال P12 إنه تمت مخاطبته باسمه.

سأل كروكر عمّا إذا كان P12 يتذكر أسماء أو ألقاب السجّانين. P12 قال إن أشهر حراس السجن الذي كان ينفذ العقوبات الجماعية كان اسمه "أبو غضب"، وكان هناك واحد آخر باسم غريب "ميماتي". لم يتذكّر P12 سوى هذين الاسمين.

سأل كروكر إذا كانت هناك رزان زيتونة. قال P12 إنه لا يتذكر.

سأل كروكر عمّا إذا كان قد تم اعتقال P12 بمفرده في 16 شباط/فبراير، 2012. قال P12 لا، تم اعتقاله مع 15 شخصاً من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

سأل كروكر عن رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. قال P12 إنه السيد مازن درويش.

سأل كروكر عمّا إذا كان معتقلاً مع P12. قال P12 نعم، اعتُقِلا معاً.

تم صرف الشاهد.

***

قدّم شارمر، محامي المدعي، شرحاً/تصريحاً بشأن المادة 257(2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني: استجواب المدَّعى عليه والحق في الإدلاء بإفادة بعد أخذ الأدلة.[7]

تم إعطاء ملخص جزئي لإفادة [تم حجب الاسم] من يوم أمس، والذي قدّم معلومات واضحة عن الفرع 251:

1) شارك المحقق نفسه في التحقيقات الثلاثة جميعها؛
2) سمع صوته؛
3) حاسة سمعه قوية.

للأسف، لا يريد أنور رسلان إجراء اختبار صوتي، لكن المتهم ذكر في شهادته عبر المترجم أنه حقق مع [تم حجب الاسم] دون ذكر أي ظروف. واعترف أنور بأنه هو من أجرى التحقيقات وكان نفس الشخص في المرات الثلاث. وكان هذا الشخص هو من أعطى أوامر مباشرة وغير مباشرة بالتعذيب.

رُفِعت الجلسة الساعة 12:15 ظهراً.

ستكون المحاكمة القادمة في 19 آب/أغسطس، 2020 الساعة 09:30 صباحاً.

[7] "بعد استجواب كل المتهمين مشتركين وبعد أخذ الأدلة في كل قضية على حدة، يُسأل المدّعى عليه عمّا إذا كان لديه أي شيء يضيفه".

داخل محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير العاشر لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 26-27 آب/أغسطس، 2020[1]

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّصات/أبرز النقاط:

اليوم السادس والعشرون للمحاكمة – 26 آب/أغسطس، 2020

- **شهد P13، وهو رجل يبلغ من العمر 73 عاماً من دمشق وعضو المعارضة السياسية لبشار الأسد، أنه ساعد في جلب أنور رسلان إلى ألمانيا من خلال إقراضه المال اللازم لمغادرة الأردن وطلب اللجوء في ألمانيا. وشرح P13 بالتفصيل خلفيته كشخص ثري في مجال صناعة الملابس وتحول إلى سياسي، وشرح كيف أجبرته الحكومة على الاستقالة من السياسة. وذكر أنه كان شخصية معارضة رئيسية خلال ربيع دمشق وأنه دعم المنشقين، مثل أنور.**

اليوم السابع والعشرون للمحاكمة – 27 آب/أغسطس، 2020

- **خلال اليوم الثاني من شهادة P13، وصف كيف عرف عن أنور من خلال صهره، وأنه أراد أن يدعم انشقاق مسؤول أمني رفيع المستوى. وأوضح P13 أنه كان يأمل في أن يقدّم أنور معلومات عن زعيم معارضة مهم تم اعتقاله في عهد أنور. وصف P13 كيف أن أنور لم يقدّم أي معلومات، ولم يسدّد بقية المبلغ الذي أقرضه إياه P13.**
- **طوال فترة الشهادة، أدت أخطاء جسيمة في الترجمة إلى حدوث ارتباك ومن المحتمل أن تكون قد خلقت صعوبات للقضاة والمحامين الآخرين في تقييم مصداقية الشاهد.**

اليوم السادس والعشرون للمحاكمة – 26 آب/أغسطس، 2020

ملاحظة من مراقب المحاكمة:

مثل P13 ومترجمته عن طريق تقنية الفيديو من برلين. تحدثت المترجمة بلكنة مصرية والتي يبدو أن P13 كان يفهمها. ولكن لم يكن واضحاً ما إذا كانت المترجمة قد فهمت فعلاً كل ما قاله P13. ولم تتم ترجمة أية أسئلة تقريباً بشكل صحيح لـP13 من الألمانية إلى العربية. ولم تُترجم إجابات P13 بشكل صحيح من العربية إلى الألمانية.

وكانت المشكلة الأخرى هي ضياع المعلومات عندما تداخلت الأسئلة والترجمة. وفي كثير من الأحيان، قاطع القضاة المترجمة بأسئلة، لكن المترجمة كانت تستمر في الكلام حتى تنتهي من ترجمة ما قاله الشاهد. وذكرت المترجمة أنها لا تعرف أي شيء عن خلفية القضية. ولم تكن تعلم بأمر الخطيب وسألت من كان الأسد.

خلقت مشاكل الترجمة جواً تم فيه تصوّر أن P13 كان يتفادى أسئلة المحكمة. وفي الوقت نفسه، كان P13 مرتبكاً بشأن سبب توجيه المحكمة له السؤال نفسه مراراً وتكراراً. وفي الواقع، كانت ترجمة الأسئلة والأجوبة خاطئة.

المترجمون في قاعة محكمة كوبلنتس لم يصحّحوا أخطاء المترجمة من برلين. وخلال استراحة في اليوم الأول، ذكروا أنهم لم يرغبوا في التقليل من شأن زميلتهم بتصحيحها. وتم تقديم تعليق واحد فقط من قبل مترجمي كوبلنتس عندما سئلوا عمّا إذا كانت ترجمة معينة صحيحة أم لا.

كان الحاضرون من الجمهور غاضبين من مشكلة الترجمة وشعروا أنهم لا يستطيعون تدوين الملاحظات بشكل صحيح، لذلك لم يحضر البعض اليوم الثاني من جلسات الاستماع. وتم في هذا التقرير وصف عدد قليل فقط من أخطاء الترجمة العديدة. وبخلاف ذلك، يلخّص هذا التقرير الشهادة الأصلية لـP13 كما سُمِعت باللغة العربية.

[1] [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحاكمة الخاص بنا]. و(المعلومات الواردة بين قوسين هي معلومات أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون).

تحدث P13 كثيراً عن نفسه. وأعطى إجابات قصيرة على الأسئلة، ثم واصل الحديث عن حياته الشخصية وإنجازاته. وذكر P13 مراراً وتكراراً أنه لم يكن يعرف أنور رسلان شخصياً وأنه لم تكن تربطه به أي علاقة. ولم يكن صوته واضحاً بسبب مشاكله الصحية.

حضر الجلسات تسعة أشخاص وثمانية ممثلين من وسائل الإعلام. وكان من بين الحاضرين المدعي المشترك P1 وزوجته وابنته. وقبل البدء، أشارت القاضي كيربر إلى أنه يجب على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار الحالة الصحية لـP13 وأن تأخذ فترات استراحة أثناء الإدلاء بالشهادة. وتم تمثيل P13 في برلين من قبل السيد يوهانس هونيكر الذي جلس إلى يسار P13. ومثلت السيدة نصر-شتاينر كمترجمة لـP13 وجلست إلى يمينه. وكانت زوجة P13 حاضرة في برلين، لكنها لم تكن ظاهرة على الشاشة في كوبلنتس. وبدأت الجلسة في الساعة 9:55 صباحاً.

شهادة P13، رياض مسلّم سيف

إن P13 هو رجل أعمال سابق يبلغ من العمر 73 عاماً من دمشق.

خلفية

عاش P13 في أحد أحياء دمشق العريقة وينتمي إلى عائلة محافظة من الطبقة الوسطى. ومنذ الطفولة، لم يكن P13 عادياً. وفي حارته، كان هناك 15 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 11 و13 عاماً أسّسوا منظمة ذاتية التمويل. حيث كان الأطفال يتبرعون بخمسة قروش كل يوم. وكان هدفهم تقديم خدمات مجانية للأمهات المحتاجات في المنطقة. وكان P13 قائد المجموعة وأمين صندوقها.

عندما بلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً، عمل P13 في شركة لصناعة القمصان. وكان يتقاضى ليرة واحدة في اليوم عن أول ثلاثة أشهر ونصف. ثم عُرض عليه عمل بعد المدرسة مقابل ليرة واحدة في الساعة. وعمل لدى تلك الشركة لمدة ثلاث سنوات ونصف. وخلال هذا الوقت، ادّخر P13 وشقيقاه 2,800 ليرة شهرياً. وكان أحد شقيقيه مدرّساً، بينما عمل الشقيق الآخر في شركة صناعة القمصان أيضاً. وكانت هذه بداية مَشْغَل صغير خاص بهم يُدعى "400 للملابس". وتوسّع المَشْغَل وأصبح أكبر مصنع للملابس في عام 1975.

جاء P13 إلى ألمانيا لأول مرة في عام 1975. حيث كان لديه أموال وأراد فتح فرع لشركته هناك. وكان يحمل في جيبه 85,000 مارك ألماني. وبعد عام واحد، أصبح أكبر مستورد في سوريا. كان لديه اعتماد مفتوح وكان يمكنه السداد بعد 90 يوماً أو أكثر، مما مكّنه من مضاعفة أرباحه عشرة أضعاف. وقام P13 أيضاً بتصدير منتجات (Adidas) إلى العالم، لكنه لم يحصل على دفعته كاملة من الشركة.

وفي عام 1990، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، خسر P13 ملايين الدولارات ولم يكن لديه دخل لأنه خسر عقوده. وفي عام 1994، تحسّن وضع P13. وأصبح عضواً في البرلمان من باب المصادفة. حيث لم يكن مهتماً بالسياسة ولم يكن يقرأ الصحيفة. ولم يكن مهتماً سوى بعمله.

وفي عام 1980، افتتحت شركته فرعاً جديداً يوظّف 320 عاملاً. وفي عام 1984، انخفضت قيمة الجنيه البريطاني وخسر P13 الكثير من المال. واكتشف العمال أن الشركة خسرت أموالاً، وقرّروا تخفيض أجورهم بنسبة 20%. واقترح P13 أن يزيد العمال إنتاجهم بنسبة 20% ويحافظوا على الأجور كما هي. ففعلوا ذلك لمدة 6-7 أشهر. وارتفعت قيمة الجنيه مرة أخرى، وكان ذلك في صالح الشركة. وارتفعت العقود بنسبة 8%. وتعافت الشركة، وعوّضت عمالها وقدّمت لهم تعويضات ومكافآت. وكان العمّال سعداء لأنهم كانوا يتقاضون 50% أكثر مما كانوا سيتقاضونه في شركات أخرى.

استجواب من قبل القاضي كيربر

سألت القاضي كيربر P13 عمّا إذا كان قد أراد أن يبدأ مشروعاً حول الرشوة والفساد وأنه تعارض مع الحكومة. فقال P13 بالطبع.

سألت القاضي كيربر P13 متى كان في البرلمان لتمثيل المعارضة. قال P13 في عام 1994، عندما كانت أموره في ذروتها. حيث كان لدى ابنه وابنته أيضاً مصانع وكسبوا ملايين الدولارات. ودخل P13 البرلمان من باب المصادفة، لكنّ دافعه الرئيسي كان تعميم تجربته على سوريا. وفي مرحلة معينة، كان لدى P13 "مدرسة P13" حيث حذت حذوه عشرات الشركات في جميع أنحاء سوريا.

طلبت القاضي كيربر من P13 توضيح مسألة ترشحه لمنصب عام 1998 وأن النقابة والحكومة وقفتا ضده. ثم في عام 1998، استقال من وظيفته كرجل أعمال. وحصل بشكل غير متوقع على 184,500 صوت، واحتل المركز الأول في المعارضة. فأكّد P13 هذه المعلومات.

أشارت القاضي كيربر إلى اختفاء ابن P13. وسألت إذا كان P13 يعرف من خطفه. فأكد P13 أن ابنه اختفى في آب/أغسطس 1996. وكان متأكداً بنسبة 100- 99% [تُرجِمَت هذه النسبة إلى 199%] من أن عائلة مخلوف كانت وراء اختفائه. حيث كان P13 هو عدوهم الرئيسي. وكان وزير المالية يطلب تقريراً يومياً حول ما كان يتم القيام به ضد P13. وكان P13 يدفع 10% ضرائب مفتعلة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P13 هو الذي بدأ الربيع الدمشقي. [لم تكن المترجمة تعرف ما تعنيه كلمة "Damascene (دمشقي)"، وترجمتها إلى "الربيع العربي"]. قال P13 إن تاريخه منقوش في ذهنه وهو فخور بذلك. قال إنه كان هناك غاندي، ومانديلا، (قال P13 إن زوجته كانت تضحك) وهو الثالث. وقال إنه لا يكذب ولا يبالغ.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P13 هو الذي بدأ الربيع الدمشقي [تُرجِم مرة أخرى إلى "الربيع العربي"] بعد وفاة حافظ الأسد. أوضح P13 أنه كان الربيع الدمشقي.

سألت القاضي كيربر كيف دخل P13 في نزاع مع النظام. قال P13 إنه كان مع المعارضة وطالب بالإصلاح الاقتصادي و[إنهاء] الفساد. وبعد أربع سنوات، أفلس (في عام 1998) وخسر كل شيء بسبب النظام. وتوقفت أعمال P13 التجارية. وتم إجراء الانتخابات السابعة عشر في عام 1998. وقرر عدم الترشح وانسحب من ميدان السياسة. وبدأت أعمال الشغب في سوريا وعاد طبيب العيون الشاب [بشار الأسد] من بريطانيا لإجراء تغييرات جذرية. ولم يُسمح لـP13 بإجراء مقابلات تلفزيونية لمدة عام. ثم حدثت كارثة اقتصادية في سوريا. وكان رئيس الوزراء مزارعاً وأراد إنتاج مليون طن من القطن.

طلبت القاضي كيربر من P13 التحدث عن نزاعه مع النظام واعتقاله. قال P13 إنه حوصِر من جميع الجوانب خلال انتخابات عام 1998. وتوقّع الحصول على 8,000 صوت، لكنه حصل بالفعل على 184,000 صوت. وكان هناك صندوق اقتراع في دمشق لم يُفتح. وكان فيه أصوات لصالح P13. وكان يعتقد أن هناك صناديق أخرى لم يتم فرز أصواتها. وأصبح P13 عضواً في المعارضة وطالب بإنهاء الاحتكار السياسي للحملة الانتخابية عام 1998. وكانت لديه ساحة مساحتها 1,000م^2 في موقع استراتيجي حيث نظّم تسع جلسات حوار حول مواضيع تهم الشعب السوري. وللمرة الأولى، أجرى عدد كبير من السوريين نقاشات. وطلب P13 من الناس ألا يخافوا من الحديث، مما أثّر على عدد الأصوات التي فاز بها خلال الربيع الدمشقي. وقبل حوالي ثلاثة أو أربعة أسابيع من وفاة حافظ الأسد، كان P13 في اجتماع عندما دعا أحد أعضاء المعارضة، وهو مخرج سينمائي معروف، P13 إلى منزله مع 10-12 شخصاً آخر. وكان هذا الاجتماع بداية الربيع الدمشقي. ولم يشارك P13 خلال الأسبوع الأول لكنه شارك خلال الأسبوع الثاني. كانت الاجتماعات مفتوحة لمشاركة الجمهور. وبعد ثلاثة أو أربعة أسابيع، انتقلوا إلى مكتب P13. وبصفته عضوا في البرلمان، كان لدى P13 مكتب كبير في وسط المدينة. وبعد عشرة اجتماعات في مكتب P13، اقترح أحدهم أن يقدّموا طلباً ليصبحوا منظمة مجتمع مدني. وتواصل P13 مع الرئيس [من غير الواضح ما إذا كان تحدث إلى الرئيس السوري أو رئيس البرلمان] وجهاز المخابرات، ولكن تم رفضه.

طلبت القاضي كيربر من P13 العودة إلى موضوع اعتقاله. قال P13 إنه لو كان بشار الأسد عقلانيا، لكان قد استغل الربيع الدمشقي. وإن الأمر المهم هو أن P13 أسس منتدى جمع السوريين في منزله وكان الناس في الشوارع يستمعون. وأحاط بهم مسؤولو المخابرات. وبعد بضع جلسات، انخفض عدد مسؤولي المخابرات لأنهم جاءوا للتسجيل ووجدوا أنه لا يوجد أسرار. ومع نجاح الملتقى الوطني، بدأت تظهر عشرات المنتديات في سوريا. وكان الناس يمارسون حريتهم. رأى بشار ذلك وشعر بالخوف. فأصدر مرسوماً بوقف جميع المنتديات بشكل غير مباشر. وقال إن أي شخص يريد أن ينشئ منتدى عليه أن يشارك المعلومات مع أجهزة المخابرات قبل ثلاثة أسابيع من بدء المنتدى. وشملت هذه المعلومات: المتحدثين، وعدد الحضور، وموضوع المنتدى.

[استراحة لمدة 5 دقائق]

سألت القاضي كيربر P13 عمّا إذا كان قد تم اعتقاله في 05 أيلول/سبتمبر، 2011، وعن مكان اعتقاله، وعن مدة اعتقاله. قال P13 إنه أنشأ منتدى بدون إذن من أجهزة المخابرات. وتلقّى تحذيراً من أعلى المستويات بأنه سيُعتقل وأن هذه الأوامر صادرة عن بشار الأسد. دعا P13 الدكتور برهان غليون، الأستاذ السوري المشهور، لإلقاء محاضرة في منتدى .P13

طلبت القاضي كيربر من P13 الإجابة بأكبر قدر ممكن من الدقة. قالت إن الوقت كان يداهمهم. قال P13 إنه كان يشرح سبب اعتقاله. حيث تجمّع 400-500 شخص [وشاركوا في المحاضرة]. وفي اليوم التالي حوالي الساعة 12 ظهراً، أخبر رئيس شرطة دمشق P13 أن وزير الداخلية دعا P13 لاحتساء فنجان قهوة في مقرّه [مقرّ الوزير]. وعندما وصل P13، لم يكن الوزير موجوداً وأصدر مدير مكتب الوزير أمراً بالقبض على P13. أرسِل P13 إلى عدرا وحُكِم عليه بالسجن خمس سنوات بتهم: الفتنة، ومحاولة تغيير النظام الحاكم، وإضعاف الشعور القومي. وبالإضافة إلى P13، تم سجن أعضاء المجلس الإداري للمنتدى (11 شخصاً). وكان أحد أعضاء المجموعة عميد كلية الاقتصاد. وحُكِم عليه بالسجن 10 سنوات بنفس التُهم لأنه كان علوياً.

أشارت القاضي كيربر إلى إفادة P13 أثناء استجوابه بالشرطة بأنه اعتُقِل لمدة خمس سنوات في زنزانة منفردة في عدرا، وأن P13 كان لديه كل ما يحتاجه. فأكّد P13 ذلك وقال إن [الاعتقال] كان أشبه بفندق 5 نجوم. وكانت هناك تقارير دولية من البرلمان الأوروبي [حول اعتقال P13]. حيث عبّرت ألمانيا وأوروبا عن قلقهما [عليه].

قالت القاضي كيربر إن P13 اعتُقل مرة أخرى في 14 شباط/فبراير، 2006 ثم خاض تجربة فرع الخطيب. فأكّد P13 ذلك.

طلبت القاضي كيربر من P13 إخبار المحكمة عن فرع الخطيب وجهاز المخابرات. ذكر P13 أنه في 14 شباط/فبراير، اعتُقِل لساعات. حيث حضر عناصر المخابرات إلى منزله ليلاً. وكانوا قد أمروا ابن P13 بأن يأخذهم إلى هناك. فتحوا الباب عنوةً وبحثوا عن P13. وكان P13 يعاني من ضعف في السمع ولم يكن يرتدي معيناته السمعية، لذلك لم يسمعهم عندما طرقوا الباب. وظن مسؤولو المخابرات أنهم وصلوا إلى عنوان خاطئ. فقد أرادوا P13 بأي ثمن، لذلك أمروا شقيق P13 وابن أخيه أن يساعدوهم بالعثور عليه. كان الثلج يتساقط وكان البرد قارساً الساعة 5:00 صباحاً. بعد اعتقاله و أخذه إلى الفرع، ظل P13 بالخارج لمدة 3-4 ساعات، ثم تم استجوابه. طلبوا منه [إنهاء حياته السياسية] والابتعاد عن وسائل الإعلام. كما طلبوا منه عدم التعامل مع الأكراد. وقصدوا بذلك أنه ينبغي ألا يدافع P13 عن الأكراد. وعُرف عن P13 أنه صديق للأكراد. وأعادوا P13 إلى منزله حوالي الساعة 11:00 مساءً، لكن P13 لم يعدهم بأي شيء. ومنذ ذلك اليوم، كان هناك مسؤولو مخابرات في منزله ومكتبه وسيارته يتبعونه في كل مكان. وعندما كان P13 وزوجته يذهبان إلى الأماكن العامة، كان مسؤولو المخابرات يجلسون بالقرب منهما. وفي بعض الأحيان، كان P13 يدفع حساب طاولتهم لأنهم كانوا يراقبونه 24 ساعة في اليوم في مناوبتين [قال P13 هذا ساخراً]. وتم استدعاء P13 إلى الخطيب كل يوم لعدة أشهر لأسباب مختلفة. ذات مرة، قيل لـP13 أنه تلقّى بريداً إلكترونياً من عبد الحليم خدام – نائب الرئيس السابق الذي انشقّ عن النظام. وتم تهديد P13 سبع أو ثماني مرات بنقله إلى السجن في الطابق السفلي. وبعد اعتقال دام 4-5 ساعات شعر P13 برغبة في النوم لأنه كان متعبا بـيد أنه لم يشعر بالخوف. وتعرّض للإذلال مرة واحدة فقط في 14 شباط/فبراير عندما تحدث معه ضابطان بلغة بذيئة وصفعه أحدهما. اعتقد P13 أن يد ذلك الشخص كانت ترتجف لأنه كان يعلم أن P13 كان مشهوراً وأن الأمريكيين والأوروبيين كانوا يتابعون وضع .P13

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنر</u>

طلب القاضي فيدنر من P13 التحدث عن جهاز المخابرات ومهامه [تُرجِم السؤال بشكل غير صحيح إلى P13]. أوضح P13 أن هدف الجهاز هو إجباره على التوقف عن نشاطه السياسي. ومضى يقول إن حافظ الأسد تغلّب على خصومه الآخرين في حزب البعث بمساعدة المخابرات. ذكر P13 شخصاً كتب سيرة حافظ الأسد وقال إنه في اليوم الذي تولى فيه حافظ قيادة القوات الجوية، كلّف [كاتب السيرة] بتنظيم القوات الجوية.

سأل القاضي فيدنر P13 عن مهام فرع الخطيب. ذكر P13 أن الخطيب كان يسمى الفرع الداخلي. كانت إحدى واجباته المهمة مراقبة تجار دمشق. وكان مؤسس الفرع محمد ناصيف، أحد الأشخاص الخمسة المقربين من الأسد والذي يتمتع بسلطة كاملة. وكان محمد ناصيف مسؤولاً عن تكليف الأشخاص بوزارة الاقتصاد. عرف P13 عن فرع الخطيب قبل الثورة، لكنه أشار إلى أن الفرع تغيّر بعد الثورة.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا استُخدِم التعذيب أثناء الاستجواب. قال P13 إنه رأى أدوات (كوابل وهراوات) تُستخدم في التعذيب، لكنه شخصياً لم يتعرّض للتعذيب.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان قد رأى أماكن لتعليق الناس فيها. فأكد P13 ذلك وقال إنه كان معصوب العينين ذات مرة ونُقل إلى فرع آخر حيث رأى معتقلين يواجهون الجدار. كان بإمكانه أن يستنتج بأنهم وقفوا عند الحائط لفترة طويلة لأنهم كانوا ينقلون [وزنهم] من قدم إلى أخرى وكانوا يعانون من ألم مبرح. ومكث P13 في الفرع الثاني ليلة واحدة. يعتقد P13 أن المخابرات عمدت إلى جعله يشاهد التعذيب حتى يشعر بالتهديد ويوقف نشاطه المعارض.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان يتحدث عن تجربته في عام 2006. قال P13 إنه كان يتحدث عن الفترة من عام 2007 إلى بداية عام 2008. لقد كان حدثاً مهماً في تاريخ سوريا. عندما أُطلق سراحه من السجن في 18 كانون الثاني/يناير، 2006، كان إعلان دمشق قد صدر في عام 2005. وكان P13 من أوائل الموقعين. وعندما تم إطلاق سراحه من السجن، صار P13 ناشطاً إعلامياً.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان يعرف مكان فرع الخطيب. قال P13 إنه كان في منطقة جادة الخطيب الموازية لشارع بغداد. حيث اقتيد إلى هناك عشرات المرات.

سأل القاضي فيدنر P13 عن بداية الثورة السورية وعن المظاهرات. ذكر P13 أن الثورة بدأت في 15 آذار/مارس [2011] أمام وزارة الداخلية. حيث كان هناك اعتصام لدعم عائلات المعتقلين. وكان P13 هناك مع ابنته جمانة. وشارك كلاهما في الاعتصام وشاهدا أجهزة المخابرات تفضّ الاعتصام بالعنف، ثم تعتقل المتظاهرين. وجاء رئيس الخطيب إلى الاعتصام بسيارته. وسأل P13 عمّا كان يفعله هناك. قال P13 إنه كان هناك للتعبير عن تضامنه. لم تعجب إجابة P13 رئيس الخطيب وحذّر P13 قبل مغادرته.

أشار القاضي فيدنر إلى أن P13 ذكر العميد توفيق يونس أثناء استجواب الشرطة. قال P13 إنه رأى العميد توفيق يونس عدة مرات. ذات مرة، اتصل توفيق بـP13 وطلب منه أن يأتي إليه. تحدث P13 إلى توفيق كما لو أن عهد الأسد قد انتهى وقال: "سيادة العميد، الوقت قبل البوعزيزي ليس مثل الوقت الذي بعده". قصد P13 أن الربيع العربي كان يمضي قدماً.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان قد استُخدم العنف في 15 آذار/مارس، 2011. قال P13 إن الإناث تعرّضن للضرب وشدّ شعرهن. وتم جرّ الناس إلى السيارات [سيارات المخابرات]. واعتُقِل حوالي 30-40 شخصاً. كما تعرّض الناس للضرب بالهراوات.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان قد شارك في مظاهرات بعد ذلك اليوم. قال P13 نعم. كان ينتظر بفارغ الصبر أيام الجمعة عندما يتظاهر الناس. كان أمراً يبعث على السرور. وفي 7 أيار/مايو، قام خمسة أو ستة أشخاص من المخابرات بالاعتداء على P13 بالهراوات وضربوا P13 على رأسه وظهره وساقيه. نزف ونُقل إلى عدرا حيث لم يتلقّ أي علاج أو دواء. كان سرواله الداخلي وملابسه ملطخة بالدماء. ودخل إلى زنزانة سجن مليئة بالمعتقلين المشاركين في الثورة. خلع شخص بنطاله وأعطاه لـP13. بقي P13 هناك لمدة عشرة أيام. كانت فرصة لمعرفة ما كان يجري في درعا لأن مئات الأشخاص كانوا يأتون من درعا كل يوم. وكان المعتقلون حفاة وبدت عليهم آثار الضرب. وعندما تحدث P13 إليهم، بدا أنهم جميعاً مصممون على العودة إلى المظاهرات.

سأل القاضي فيدنر P13 عن الجهة التي ضربت المتظاهرين. أوضح P13 أنهم كانوا من المخابرات، وكذلك "الشبيحة". لم يكن يعرف ما إذا كان "الشبيحة" يتلقّون أجراً، لكن كان هناك الكثير منهم. أرادوا أن يظهروا للناس أنهم علويون. في الميدان، كانت هناك منطقة صغيرة مليئة بالعلويين. ونظموا مسيرات هدّدوا فيها المتظاهرين [الموالين للمعارضة] وحملوا لافتات. وكانوا يحملون سواطير وسيوفاً وسكاكين وقضبان حديدية وأدوات مؤذية أخرى. وكانوا يصدحون بهتافات مثل "يا بشار لا تهتم. عندك شعب يشرب دم".

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كانت هناك أوامر بفضّ المظاهرات بعنف. ولم يعتقد P13 أن هذه الأوامر صدرت خلال الأسابيع الستة الأولى. وبعد ذلك، رفعوا وتيرة العنف شيئاً فشيئاً. وفي المرة الثانية التي اعتدوا فيها على P13 كانت محاولة قتل. لقد جاؤوا على وجه التحديد من أجل P13 وضربوه بطريقة مميتة. وقام P13 بحماية رأسه بذراعه مما أدى إلى حدوث كسر. ومات مشعل تمو [عضو المعارضة] في ذلك اليوم. وفي وقت لاحق، كانت هناك أخبار تفيد بأن P13 ومشعل كانا على قائمة المطلوبين. هكذا علم P13 أنهم (ربما قوات الأمن) أرادوا قتله.

سأل القاضي فيدنر P13 عن أوامر أجهزة المخابرات في آذار/مارس 2011. لم يكن P13 يعرف شيئاً عن الأشخاص، لكنه أراد إعطاء مثال. كانت هناك مظاهرات أسبوعية تنطلق من مسجد الرفاعي. وأرادت المخابرات منع تنظيم المظاهرات كل جمعة. وعرف P13 من قريبه الذي كان يعمل هناك [في المخابرات] أن هناك أشخاصاً يتقاضون أجراً للمشاركة في المظاهرات وهم يحملون العصي التي يمكن أن تتسبّب في إصابات في صفوف الأشخاص وكانوا يحملون أعلاماً سورية. وتم تجنيد بعض الأشخاص من قبل المتظاهرين.

[قال P13 إن ضغطه قد ينخفض. استراحة الغداء.]

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P13 بأنه لم يكن يعرف عن أوامر الحكومة بشأن التصرف بعنف في عام 2011. فقال P13 إن ذلك لم يكن صحيحاً وأنه كان أحد الضحايا.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك أوامر من أعلى. قال P13 إن نظام الأسد بُني على الاستبداد والعنف وحُكم الفرد. كان بشار الأسد مسؤولاً عن كل شيء. ولم يتصرّف أحد بدون أوامر من بشار. كانت هناك إحصائيات حول ضحايا العنف في المظاهرات اليومية، ويمكن للمرء أن يشعر أن العنف كان منهجياً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك أجهزة أمنية تتعامل مع أجهزة المخابرات. قال P13 بالطبع. كان هناك جهاز للأمن القومي تحت قيادة بشار الأسد. وفي سوريا، لم تكن هناك قدرة على خرق الأوامر.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان CCMC [خلية إدارة الأزمة المركزية] يعني أي شيء لـP13. [لم تتم ترجمة CCMC ولم يفهم P13 السؤال.] قال P13 إنه لا يعرف ولا يهتم. قبل الثورة، كان الاعتقال الأول لـP13 بمثابة فندق خمس نجوم. ولكن أثناء اعتقاله الثاني، مورست عليه كل "حقارات الإنسانية". وعندما كان مريضاً، "تفنّنوا" بتعذيبه. وتم إيداع P13 في زنزانة بها 30 مجرماً محكوم عليهم بالسجن بسبب ارتكاب أعمال عنف.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P13 يتحدّث عن عدرا. أوضح P13 أنه كان يتحدث عن اعتقاله الثاني من 2008 إلى 2010. كان في عدرا. وكان P13 مصاباً بالسرطان و"تفنّنوا" في مضايقته. وحاول السجناء الآخرون قمعه. وذات مرة، في منتصف الليل، تم الاعتداء عليه لأنه كان لديه ملعقة معدنية[ستانلس ستيل]، وهو كان أمراً محظوراً. ومرة أخرى، خرج P13 من المستشفى وكان ينزف. وأراد

تغيير ملابسه الداخلية، فغسلها ولبسها مرة أخرى. فاتُهم P13 بتحريض السجناء على الثورة. استُخدِمت ضده كل الرذالات. وفي يومه الأخير في السجن، اقتيد P13 إلى اجتماع مع ضباط مخابرات رفيعي المستوى. وقبل 24 ساعة من الاجتماع، وُضِع في زنزانة منفردة مليئة بالحشرات والأوساخ والقذارة. ولم يستطع رؤية النور. وأيقظوه في الساعة 10:00 صباحاً. وعُصبت عيناه واقتيد إلى الاجتماع. قال العميد في فرع الخطيب إنه كان يتحدث باسم سوريا وأنهم [العميد وبقية الضباط] كانوا هناك بصفتهم ضباط مسؤولين عن حماية سوريا. قال إن P13 أخطأ بحقّهم، لكنه سيفتح صفحة جديدة. وقال العميد إنه في المرة القادمة سيتم اتهام P13 بأنه عميل للموساد، لذلك يجب أن يأخذهم P13 على محمل الجد وألا يرتكب أخطاء. استقال P13 من منصبه كأمين عام لإعلان دمشق. وكان محطماً نفسيا.

سأل القاضي فيدنر إذا كان علي مملوك وتوفيق يونس من بين الحضور. قال P13 إن علي كان هناك. حيث عرفه P13 من خلال صوته. وقدّم توفيق نفسه على أنه العميد. كلاهما كانا هناك بالتأكيد.

سأل القاضي فيدنر متى غادر P13 سوريا. غلبت على P13 عاطفته وتم أخذ استراحة.

[استراحة لمدة 5 دقائق]

سأل القاضي فيدنر متى غادر P13 سوريا. [كانت هناك مشكلات في الترجمة في هذه المرحلة. حيث بدأ P13 يشرح سبب مغادرته سوريا. حاول فيدنر توجيه إجابة P13، لكن المترجمة استمرت في ترجمة إفادة P13 بدلاً من أسئلة القاضي فيدنر.] 13 حزيران/يونيو، 2012.

سأل القاضي فيدنر إلى أين ذهب P13. قال P13 "إنهم" أطلقوا النار على غرفته. اتصلت الأمم المتحدة بـP13 وطلبت منه مغادرة سوريا. سافر P13 إلى القاهرة، ثم إلى ألمانيا.

سأل القاضي فيدنر كيف تعرّف P13 على أنور. قال P13 إنه لا يعرف أنور جيداً. اتصل صهر P13 به، حيث علم صهره من صديقه عن عقيد في جهاز المخابرات انشقّ وعاش في الأردن، لكنه كان يرغب في تقديم طلب لجوء في ألمانيا [في إشارة إلى أنور]. وكان شقيق الشريك التجاري لذلك الصديق بالمخابرات. [لم يكن واضحاً ما إذا كان هذا الشخص معتقلاً في جهاز المخابرات أو ما إذا كان يعمل هناك.] وساعد أنور في إخراج هذا الشخص [لم يكن واضحاً ما إذا كان أنور قد ساعد الشخص على الخروج من السجن أو من سوريا]. يُفترض أن يكون أنور من الحولة التي شهدت أول مجزرة بعد اندلاع الثورة. حيث قُتل أكثر من 100 شخص. وكان ثلاثة أرباع القتلى أو ثلثاهم من الأطفال أو النساء.

سأل القاضي فيدنر متى حدثت المجزرة. قال P13 في عام 2012، ربما في أيار/مايو أو نيسان/أبريل.

سأل القاضي فيدنر متى سمع P13 أن أنور موجود في الأردن. اعتقد P13 أنه حصل على المعلومات في آب/أغسطس 2012، لكنه لم يكن يعرف التاريخ المحدد. أرسل المعلومات إلى وزارة الخارجية. وبعد ستة أشهر، اتصلت الوزارة بـP13 وطلبت رقم هاتف أنور. اتّصل P13 مع أحد بعمّان وهذا الشخص قال إن رسلان كان في جنيف مع أحمد الجربا، رئيس الائتلاف. وكان P13 في ألمانيا في هذا الوقت. كان يعمل لدى الائتلاف بين ألمانيا واسطنبول والقاهرة. وكان مقرّ إقامته في ألمانيا.

سأل القاضي فيدنر P13 كيف عرف عن أنور وما هي تجاربه مع أنور. كان لدى P13 القليل من المعلومات. حيث دعم هو وأنور انشقاق ضباط وأعضاء من المخابرات. وكان من المفترض أن يكون أنور شخصاً مهماً ولديه معلومات مفيدة. زعم أنور أنه استجوب رئيس الائتلاف، أحمد الجربا. وبالفعل كان أحمد موقوفاً بتهم جنائية. ألمح أنور إلى أنه كان يعرف أحمد وأراد أن "يقايض" معه معلومات. عندما جاء أنور إلى ألمانيا، رآه P13 مرة واحدة. وزار أنور منزل P13 مع زوجة أنور وأولاده. وحاول P13 الحصول على معلومات من أنور عن أحمد لكن أنور لم يكشف عن أي شيء. وكانت المعلومات عن أحمد مهمة لأنه شغل منصباً حساساً. وذكر P13 أن أنور كان يعاني من ضغوط مالية. وافقت وزارة الخارجية على رحلة أنور إلى ألمانيا، لكنها رفضت دفع ثمن تذكرة الطائرة. فأقرضه P13 مبلغ 2,000 دولار كان من المفترض أن يسدّدها أنور عند وصوله إلى ألمانيا. سدّد أنور 1,000 دولار، ثم لم يرَ P13 مرة أخرى. ولم يطالب P13 بما تبقى من المبلغ. التقى P13 أنور بالصدفة في غازي عنتاب، تركيا.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا كان معروفاً عن أنشطة أنور في سوريا. كان P13 يعرف فقط أن أنور كان ضابط أمن. ولم يكن يعرف حتى اسم أنور لأن أنور كان محققاً في الخطيب. لم يلتقِ P13 بأنور شخصياً أبداً ولم يكن يعرفه.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P13 أثناء استجوابه من قبل الشرطة بأن أنور كان رئيس وحدة التحقيق وهو منصب مهم في سوريا، لكن P13 لم يعرف متى كان ذلك. قال P13 إن أنور كان عقيداً.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P13 يعلم لماذا [قالت المترجمة "متى"] انشق أنور. لم يعرف P13 الإجابة. كان يعلم فقط أن أنور كان في الأردن.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P13 يعرف عن اعتراف أنور. قال P13 إن أنور سُنّي من الحولة حيث حدثت المجزرة. وكان بعض أفراد عائلة زوجته من بين الضحايا. وضغطت عليه الأسرة للمغادرة. كان هذا ادّعاء أنور والأشخاص الذين عرفوه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان أمراً مميزاً أن يكون سُنّي [لم تذكر المترجمة كلمة "سُنّي"] في موقع أنور. قال P13 إنه ليس لديه معلومات عن ذلك.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P13 أثناء استجوابه من قبل الشرطة بأن أنور لم يعد يريد العمل في المخابرات. قال P13 إنه علم هذه المعلومة من صهره وأصدقائه.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P13 أثناء استجوابه من قبل الشرطة بأن السُنّة كانوا يشغلون مناصب ضعيفة. فأكّد P13 ذلك، وقال إن الأشخاص رفيعي المستوى في سوريا، وخاصة في جهاز المخابرات، هم من العلويين. وأحياناً تولّى السُنّة مناصب رفيعة المستوى. ومن المفترض أن يكون السُنّة قد مارسوا تعذيباً وحشياً للحصول على دعم العلويين. حيث لم يرغب العلويون في توسيخ أيديهم، فاختاروا أشخاصاً أمّيين أو مختلين عقلياً للتعذيب نيابة عنهم.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P13 يعرف ما إذا كان أنور على اتصال بالمعارضة أثناء وجوده في سوريا. قال P13 لا. عرف P13 فقط أن أنور ذهب إلى الأردن واتصل بأحمد الجربا ورافقه إلى جنيف.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P13 أثناء استجوابه من قبل الشرطة بأنه علم من أحمد أن أنور قدّم معلومات سرية إلى المعارضة. قال P13 إن أنور كان مع الوفد السوري في جنيف. وزعم أنور أن الفندق الذي كانت تقيم فيه المعارضة كان مُلكاً لعائلة الأسد. لم يعرف P13 ما إذا كانت هذه المعلومات صحيحة.

سأل القاضي فيدنر عن مؤتمر جنيف الثاني للسلام. ذكر P13 أن ائتلاف المعارضة كان برئاسة أحمد الجربا. ربما كان أنور يعمل معه، لكن ائتلاف المعارضة في سوريا كان على اتصال بأحمد في ذلك الوقت وليس مع أنور.

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P13 أثناء استجوابه من قبل الشرطة بأن "P13 لم يتخيل أن أنور كان ودوداً أثناء التحقيق. لم يكن بمقدوره فعل ذلك. ماذا كان يجب على أنور كسُني ورئيس للوحدة أن يفعل؟ ما كان ليقدّم الشاي والبسكويت. وجوده في ذلك المنصب لم يكن أمراً عادياً".

سأل القاضي فيدنر كيف حصل P13 على السيرة الذاتية لأنور باللغة الإنجليزية. قال P13 إن أنور كتبها وأرسلها.

سأل القاضي فيدنر كيف تم تسليم سيرة أنور الذاتية إلى P13. قال P13 إن حفيده [ابن ابنته] تلقّى بريداً إلكترونياً. وأعطى P13 وزوجته البريد الإلكتروني إلى وزارة الخارجية الألمانية. واحتوت السيرة الذاتية على معلومات حول أنور وكانت تتضمن وثائق وهويات شخصية.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان لديه اتصال غير مباشر مع أنور من أجل التحضير لرحلة أنور إلى ألمانيا. فأكّد P13 أنه كان على اتصال غير مباشر بأنور من آب/أغسطس 2012 إلى شباط/فبراير 2016 [تُرجِمَت بشكل خاطئ إلى 2013]. وبدأ هذا عندما تلقّى P13 الوثائق عبر البريد الإلكتروني في آب/أغسطس 2012. وبعد ستة أشهر، سألت وزارة الخارجية عن رقم هاتف أنور. اتصل P13 بعمّان للحصول على رقم هاتف أنور وقيل له أن أنور موجود في جنيف. وبعد ذلك، لم يكن هناك اتصال حتى وصل أنور إلى ألمانيا. أوصى P13 أن يأتي أنور إلى ألمانيا لأنه كان يشجع الضباط على الانشقاق ولأن أنور لديه معلومات مهمة عن أحمد الجربا.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان قد التقى بأنور شخصياً. التقى P13 بأنور في منزل P13 في برلين. بعد أيام قليلة من وصوله، قام أنور بزيارة P13 مع زوجته وأولاده. حاول P13 الحصول على معلومات من أنور، لكنه لم يستطع.

طلب القاضي فيدنر توجيه الكاميرا نحو أنور. سأل P13 إذا كان قد تعرّف على أنور. لم يكن P13 متأكداً بنسبة 100%، لكنه اعتقد أن الشخص هو أنور.

تم عرض السيرة الذاتية لأنور. سألت القاضي كيربر P13 عمّا إذا كان قد تعرّف على الوثيقة. قال P13 إن الوثيقة هي السيرة الذاتية لأنور. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت نفس الوثيقة التي قدّمها P13 إلى الشرطة وما إذا كان التوقيع يخصّ P13. فأكّد P13 ذلك.

تم عرض الصفحة الثانية من السيرة الذاتية.

سأل القاضي فيدنر P13 عمّا إذا كان قد أعطى وثائق أخرى للشرطة. قال P13 إنه أعطى سيرة أنور الذاتية للشرطة، والوثائق، والهويات الشخصية، ونسخا من جوازات السفر.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك نصوص أو إفادات بشأن أنور. لم يكن P13 يعرف ما علاقة هذا به، وقال "*شو دخلني*".

أشار القاضي فيدنر إلى إفادة P13 بأن الوثيقة (Doc.2B) كانت تقريراً لعام 2012 حول ظروف المعتقلين في الخطيب وأن أحد المعتقلين كان على استعداد للإدلاء بشهادة بأن الظروف في الفرع كانت جيدة نسبياً. وكانت الوثيقة (Doc.2C) والوثيقة (Doc.2D) تدوران حول معتقل على صلة بإياد الغريب.

حاولت زوجة P13 التحدث إلى P13، لكن القاضي كيربر قالت إنه لم يكن يُسمح لها بذلك.

[تم عرض عدة وثائق قدّمها P13 لمحققي الشرطة الألمانية] تم عرض وثيقة عن [تم حجب الاسم]. قال P13 إن توقيعه كان على الوثيقة، ما لم تكن مفبركة. [وفيما يلي جزء من الوثيقة عن [تم حجب الاسم]].

[تم حجب الاسم]

شهادة لله وللتاريخ

كنتُ معتقلاً لدى النظام بداية عام 2012 بالفرع 251 أو ما يسمى فرع الخطيب. تم التحقيق معي أنني أنقل سلاح وتهريب عساكر منشقين، حيث ألقي القبض علي في دمشق من قبل الفرع وبقيت خمسة أشهر، بعدها تمت إحالتي إلى الجوية ومنها إلى صيدنايا. أشهد يوم أشهد وأُسأل عن قولي أمام الله ولستُ مهتماً بالقول أمام البشر.

كان في الفرع ثلاث ضباط، الأول العقيد أنور رسلان والآخر العقيد ابراهيم الحريري، والثالث العقيد أحمد نوح. ولله الشهادة عندما يكون الضابط المناوب العقيد أنور رسلان كان يأتِ الطعام كاملاً ولا يوجد أي تعذيب ولا أي إهانة، وكان السجانون يتذمرون من هذا اليوم. استلم ملفي بالبداية العقيد أنور رسلان ورغم كل الادعاء الثابت تكلم معي بمحور القانون فقط ولم ينسب لي شيء أو يقول كلام بذيء أو مسيء أو يشتمني، وإنما كان يقول: "نحن ألقينا القبض عليك وبحوزتك سلاح فلا مجال لك بالإفلات ولا يستطيع أحد مساعدتك إنما أنت تساعد نفسك وتخفف عنك العذاب." وأكد القول لي: "[تم حجب الاسم] أنت شاب حقوقي وأنت انسان ولا أحد معصوم من الخطأ وفر على نفسك العذاب وأعدك بالمساعدة بإحالتك على القضاء وليس لي قدرة بالمساعدة أكثر من هذا". وكأنه يقول لي اعذرني أنا مقيد.

للأمانة كانت مناوبة العقيد أنور مريحة لكل معتقل ومن يقول غير ذلك يواجهني. بينما عندما كانت مناوبة [تم حجب الاسم] كنا نرى نجوم الظهر وكذلك المجرم الآخر[تم حجب الاسم] .

(...)

كنا ما يقارب 300 معتقل بالفرع يوم مناوبة العقيد وكان يوم عيد وننتظر مناوبته بفارغ الصبر.

اتقوا الله ولا تأخذوا كل ما يقال.

أخوكم [تم حجب الاسم]

أوضحت القاضي كيربر أن القضاة أرادوا فقط معرفة ما إذا كان P13 قد أعطى هذه الوثيقة إلى الشرطة. قال P13 إنه لم يكن قادراً على قراءتها. تم تكبير حجم الوثيقة. قال P13 إنها إفادة على الفيسبوك، لكنه لا يعرف المحتوى. وكانت قد كُتِبت من قبل [تم حجب الاسم] وناقشت كيف "يتصرف البعض منا بالفعل ضد السوريين". قال P13 إنه أعطاها للشرطة، لكنه لم يتفق مع ما جاء فيها.

سألت القاضي كيربر P13 من أين حصل على الوثيقة. قال P13 إنه حصل على الوثيقة من الفيسبوك. حيث كتب كثير من الناس أنهم يؤيدون أنور أو يعارضونه. وعندما توسّعت الدائرة وأصبحت المحاكمة علنية، أصبح هناك شهود جدد. لم يكتب P13 تلك النشرة، ولا يعرف من الذي كتبها.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P13 قد شارك تلك النشرة على حسابه الشخصي على الفيسبوك أو على حساب آخر على الفيسبوك. قال P13 إنه ليس لديه حساب على الفيسبوك.

[تم عرض وثيقة ثانية. وهي تتعلق بـ P6 [تم حجب الاسم] وتم العثور عليها على الإنترنت.]

أتابع منذ ايام وبصدمة كبيرة قضية توقيف السلطات الالمانية للضابط المنشق أنور رسلان ولصف الضابط المنشق اياد الغريب ومرد هذه الصدمة معرفتي الشخصية الوثيقة ب اياد الغريب بحكم القرابة والصداقة التي بيننا.

وبحكم هذه المعرفة اريد أن أوضح هنا بعض النقاط التي يتداخل فيها الشخصي والانساني مع القانوني بشكل ما.

منذ بداية الثورة السورية أعلن إياد وسطنا نحن، الاصدقاء والاقارب، وبشكل واضح انحيازه وحماسه لها وأخبرنا مرارا عن كثير من الاحداث والتفاصيل التي كانت تجري في الفرع الامني الذي كان يعمل فيه والتي كان شاهداً عليها دون المشاركة بها.

أواخر العام 2011 أسرّ لنا اياد بنيته الانشقاق عن النظام والالتحاق بصفوف الثورة ومع النصائح المقدمة من قبل الاهل والاصدقاء بالتريث انتظر اياد اسابيع قليلة حتى يؤمن عائلته واطفاله وسافر الى دير الزور وقطع بشكل نهائي مع هذا النظام بداية العام 2012. وما زلت اذكر جيدا ذلك اليوم الذي ذهب فيه شقيق اياد وقدم بلاغاً عن اختفاء اياد وأنه يخشى أن يكون مختطفاً من قبل احدى الجماعات المسلحة. (كانت هذه هي الحجة الشائعة ذلك الوقت للتغطية على الانشقاق حتى لا يقوم الامن بملاحقة عائلة المنشق والتنكيل بها).

في العام 2013 اختار اياد أن يغادر سوريا الى تركيا ليعيش هناك في أحد مخيمات اللاجئين في حرّان مع عائلته خاصة أن لديه طفلة مريضة عاجزة عن الحركة وتحتاج رعاية طبية خاصة لم تكن متوفرة كما يجب في المناطق المحررة من دير الزور. وهناك عاش اياد ثلاث سنوات من شظف العيش وقسوته في ظل ظروفه المادية البائسة جدا مما دفعه صيف عام 2014 ليرسل طفله الذي لا يتجاوز الاحدعشر عاماً مع خاله ليعبر البحر ويمشي لشهر كامل في غابات وسط اوروبا على أمل أن يقوم الطفل بعد أن يصل لمكان آمن بلم شمل العائلة وتخليصهم من هذه المحنة التي يعيشها ملايين اللاجئين السوريين في دول الجوار، لكن الذي حصل أن لمّ الشمل الموعود والمنتظر تأخر ولم يأتِ رغم مرور ما يقرب العامين على سفر طفل اياد ووصوله لألمانيا ومع هذا اليأس وتحت ضغط حالة ابنته الصحية التي بدأت تسوء اكثر واكثر ومع الحدود الاوروبية المفتوحة قام اياد في ربيع عام 2016 بعبور البحر مع عائلته أملاً بالوصول لألمانيا واجتماع شمل العائلة من جديد لكن الحدود حينها وللحظ السيء مرة اخرى أغلقت تماماً في وجهه وفي وجه كل اللاجئين الذين تورطوا وعبروا البحر في تلك الفترة وعلق اياد وعائلته في اليونان لمدة تقارب السنتين وليعيشوا جولة جديدة من العذاب وقسوة العيش في مخيمات اللاجئين العالقين هناك وأخيراً في نيسان من العام 2018 وصل اياد وعائلته لالمانيا بعد كل هذه المشقة.

في المانيا قدّم اياد شهادته عن عمله في السلك الامني أمام السلطات الألمانية في جلسات التحقيق التي يخضع لها كل لاجئ قبل حصوله على حق اللجوء والاقامة .

سأورد ايضاً حادثة وقعت مع اياد قبل الثورة وكنت شاهدا عليها العام 2009

اراد اياد شراء منزل في احدى ضواحي دمشق وهو المقيم في منزل مستأجر وبدأ رحلة تأمين الدفعة الاولى للشراء عبر القروض والاستدانة من الاقارب والاصدقاء ليجمع في النهاية مبلغاً بحدود الخمس مائة ألف ليرة سورية (ما يقرب العشرة الاف دولار في تلك الفترة) ليقوده الحظ العاثر للوقوع في براثن سمسار عقارات نصاب، (التقيت هذا النصاب تلك الفترة لأني كنت بصدد شراء منزل ايضاً وعرض علي شقة اشتريها لكن مماطلته لاياد جعلتني ارتاب بشأنه واقلع عن فكرة شراء المنزل منه او عبره) باعه هذا النصاب شقة بأوراق مزورة وناقصة بعد أن أخذ الدفعة الاولى وتصرف بها بعد رحلة طويلة من المماطلة والوعود الكاذبة ليستفيق اياد على الحقيقة العارية أنه ضحية عملية نصب واحتيال موصوفة. انتهت هذه القضية بعد جهود ومفاوضات مضنية مع وجاهات دينية وعائلية قريبة من النصاب بأن قام شقيق النصاب بتعويض اياد بشقة اخرى بدلاً من الشقة الضائعة.

أسوق هذه النتف والتفاصيل لقول بعض حقائق بسيطة وجلية عن اياد وعن هذه القضية.

لم ينشق اياد عن النظام طمعاً بمناصب أو مكاسب مادية او معنوية انما ايمانا تاماً منه بالثورة وعدالتها وفق ما يرى وما يؤمن.

لم يستغل اياد وظيفته الامنية ويلجأ للقوة والترهيب حين وقعت عليه حادثة النصب (رغم أن أحد رؤسائه عرض عليه التدخل للتنكيل بالنصاب وترهيبه لكن اياد رفض لأنه ببساطة يريد حقه فقط دون الدخول في مشاكل وتعقيدات من هذا النوع).

لم يتسنى لاياد تقديم شهادته والمعلومات التي يعرفها عن الفروع الامنية واجرامها خلال السنوات الستة الماضية لأنه وبكل بساطة، لم تترك له رحلة اللجوء في المخيمات والظروف المادية القاسية ومرض ابنته وقتاً للراحة والتنفس قبل التفكير بتقديم شهادة.

لست هنا بوارد الدفاع عن اياد فيما يخص القضية الموقوف بشأنها فهذه من اختصاص العدالة و القضاء وسأنتظر لتقول المحاكم الالمانية كلمتها في هذا الشأن بعد أن تطلع على الادلة والوثائق والشهود، انما أكتب (وكلي خجل أني أورد تفاصيل شخصية وخاصة من حياة اياد) انتصاراً للعدالة الحقة التي تحاسب المجرمين الفعليين وترد الحقوق الى أهلها ولا تسعى الى تحقيق انتصارات وهمية صغيرة أو تكتفي بتقديم قرابين سريعة لإرضاء الذات بدلاً من السير قدماً في طريق العدالة الذي اراه طويلاً وشاقاً وستفتح فيه ملفات ودفاتر تخص ملايين الاشخاص خلال الخمسين سنة الماضية.

أخيرا أنحاز كلياً للضحايا وللعدالة مهما كانت نتيجة هذا الطريق الطويل.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P13 قد أعطى الشرطة هذه الوثيقة. قال P13 إنه لا يتبناها.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P13 قد أعطى هذه الوثيقة إلى الشرطة. فأكّد P13 ذلك.

[تم عرض وثيقة ثالثة. كانت الصفحة الثانية من الوثيقة السابقة.]

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P13 قد أعطى هذه الوثيقة الثالثة للشرطة. فأكّد P13 ذلك.

[استراحة لمدة 10 دقائق]

سُئل P13 عمّا إذا كان لا يزال قادراً على استيعاب الأمور. سُئلت زوجته عمّا إذا كانت تعتقد أن P13 كان قادراً على مواصلة الشهادة غداً.

رُفِعت الجلسة الساعة 2:45 بعد الظهر. ستكون جلسة المحاكمة التالية في 27 آب/أغسطس، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

اليوم السابع والعشرون للمحاكمة – 27 آب/أغسطس، 2020

حضر الجلسات 12 شخصاً و7 أعضاء من وسائل الإعلام. افتُتِحت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً. وواصل P13 الإدلاء بشهادته.

استجواب من قبل السيدة بولتس

سألت مساعدة المدعي العام كلينجه، السيدة بولتس، P13 إذا كان يعرف أنور البنّي. فقال P13 نعم.

سألت بولتس P13 عمّا إذا كان تحدث مع أنور البنّي عن أنور رسلان. قال P13 إن أنور البنّي كان صديقه. لم يتحدثوا عن أنور رسلان، لكن P13 علم أن أنور البنّي ادعى على أنور رسلان. واعتقد P13 أن أنور البنّي لديه وجهة نظر.

طلبت بولتس من P13 أن يخبر المحكمة عن وجهة نظر أنور البنّي. ذكر P13 أن أنور البنّي كان متأكداً من أنه تعرّف على أنور رسلان وأن أنور رسلان اعتدى على البني شخصياً. لم يعرف P13 أكثر من ذلك.

أشارت بولتس إلى إفادة P13 أثناء استجواب الشرطة بأنه لا يستطيع أن يتخيل أن يكون أنور رسلان لطيفاً أثناء التحقيق، وأن أنور سُنّي وكان مراقباً من قبل العلويين. ثم سألت بولتس P13 إذا وجد أنه من الغريب أن يصل أنور إلى هذا المنصب كسُنّي. تدخّل محامي الدفاع، بوكير، وطلب تحديد السؤال.

طلبت بولتس من P13 وصف التحقيق. لم يعرف P13 بالضبط، وتحدّث بشكل عام. قال P13 إن فعل التعذيب، أو إصدار أمر لأحد العناصر بالتعذيب، ينبغي اعتباره جريمة ضد الإنسانية لا يمكن التنازل عنها.

سألت بولتس P13 إذا كان أنور رسلان قد أمر عناصره بارتكاب التعذيب. قال P13 إن التعذيب كان يتم بشكل تلقائي. اعترف كثير من الناس بجريمة لم يرتكبوها بسبب تعرّضهم للتعذيب. [على سبيل المثال] كان هناك سياسي تعرّض لتعذيب لا يطاق. حيث أصرّ [مسؤولو الأمن] على أن ذلك السياسي يعرف شخصاً أرادوا الحصول على اسمه. قال السياسي "حسناً" ووافق على مقابلة الشخص في مكان معين. نزل إلى الشارع وأشار بشكل عشوائي إلى شخص في الشارع. لقد أراد فقط أن يتوقف التعذيب. كان ذلك السياسي شخصاً خلوقاً، لكنه فعل شيئاً غير أخلاقي لأنه تعرّض للتعذيب. قال ابن أخ P13 لـP13 أنه تم إلقاء القبض على شخص بسبب العثور على اسمه في قائمة لدى إرهابي [في بيت شخص إرهابي]. وتم اعتقال جميع الأشخاص المدرجين في القائمة، بما في ذلك ابن أخ P13 الذي كان يبلغ من العمر

17 عاماً. واعتُقِل ابن أخيه لمدة 13 عاماً. وكان ابن أخ P13 قد أخبر P13 عن حادثة وقعت في السجن عندما ضحك سجّانان على نزيل ثم ضغط [أحد السجّانَين] بقدمه على خصية النزيل حتى مات.

أرادت بولتس معرفة ما حدث في الخطيب. لقد فهِمَت من P13 أن الناس تعرّضوا للتعذيب أثناء التحقيقات التي أجريت في الفرع. فأكّد P13 ذلك، وقال إن التعذيب كان يتوقف على الاتهام. كل فرع مخابرات مارس التعذيب.

سألت بولتس P13 إذا كان بإمكانه شرح من الذي قام بالتعذيب وكيف تم القيام به أثناء التحقيقات. قال P13 إن الضباط كانوا يصدرون الأوامر لعناصرهم. وفي بعض الأحيان، كان ضباط ساديون يمارسون التعذيب بأنفسهم.

سألت بولتس عمّا إذا كان P13 قد حصل على هذه المعلومات من تجربته مع أنور رسلان. قال P13 لا، فهو لا يتذكر أنور في سوريا. لقد تعرّض للتعذيب لكن ليس على يد أنور. إذا قال أحد إن هناك فرع مخابرات في سوريا لم يحدث فيه تعذيب، فهو مخطئ. ولم يتم مساءلة أي شخص عن وفاة معتقل تحت التعذيب. وكانت صور قيصر دليلاً كافياً على تعذيب النظام والمخابرات. ليس للبشر [في سوريا] قيمة. عرفت [عائلة P13] هذا لأن شقيق P13 تعرّض للتعذيب لمدة ثلاث سنوات وفرحت الأسرة بإعدامه لأنه ارتاح من التعذيب.

سألت بولتس P13 عمّا إذا كان قد اعتُقِل في الخطيب بعد آذار/مارس 2011. قال P13 لا، منذ وقت طويل فقط عندما كان عضواً في غرفة صناعة دمشق. حيث فاز P13 في الانتخابات، وأراد ثمانية من أصل 12 عضواً في الغرفة أن يكون هو [رئيس الغرفة]. وكان بحاجة إلى صوت واحد آخر للفوز. تدخّلت بولتس وسألت عمّا إذا كان هذا الحدث قد وقع بعد عام 2011. قال P13 إنه حدث في عام 2006. أوضحت بولتس أنها تريد معرفة ما إذا كان P13 قد خاض تجربة الخطيب بعد عام 2011. فقال P13 لا.

أشار زميل بولتس إلى إفادة P13 من [يوم المحاكمة السادس والعشرين] بأن وظيفة المخابرات هي الحصول على معلومات للنظام. وطلب من P13 التحدّث عن كل جهاز (المخابرات العامة، والعسكرية، والجوية). قال P13 إن الخطيب ركز بشكل عام على رجال الأعمال في دمشق. ولا علاقة له بالجوية. وإن الخطيب مسؤول عن الأمن الداخلي وعمّا يحدث داخل سوريا.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع، بوكير</u>

سأل بوكير عمّا إذا كان P13 يشعر بحالة جيدة أم أنه بحاجة إلى استراحة. قال P13 إنه كان على ما يرام.

سأل بوكير ما إذا كان P13 يعرف [الوضع في] الخطيب [بعد 2011] من أشخاص آخرين أو من واقع تجربة شخصية. قال P13 إنه كان يعرف عن الخطيب من زمن مختلف.

أشار بوكير إلى إفادة P13 من شباط/فبراير 2019 والتي قال فيها P13 إن ذاكرته كانت ضعيفة. قال P13 إن ذاكرته ليست قوية، ولكن هناك بعض الأمور التي لا يمكنه نسيانها. ثم سأل بوكير P13 عمّا إذا كان متأكداً بنسبة 100% أن كل ما قاله P13 صحيح. فأكّد P13 ذلك.

أشار بوكير إلى أن الشرطة سألت P13 عن أنور البُنّي، وأخبرهم P13 أن أنور البُنّي هو الشخص الوحيد الذي سمع منه تعليقات سلبية حول أنور رسلان. سأل بوكير P13 إذا كان يتذكر قول ذلك. فأكّد P13 ذلك وقال إن أنور البُنّي محامٍ معارض عريق وجدير بالثقة.

أوضح بوكير أنه في [يوم المحاكمة السادس والعشرين] P13 ذكر وثيقة واحدة باللغة الإنجليزية وثلاث وثائق باللغة العربية، وأن P13 تعرّف على وجود توقيعه عليها جميعاً. سأل بوكير عمّا إذا كان P13 يتذكر محتوى الوثائق عدا عن السيرة الذاتية. قال P13 نعم.

سأل بوكير عمّا إذا كانت إحدى هذه الوثائق دافعت عن أنور رسلان. فقال P13 إن وثيقة واحدة فقط دافعت عن أنور. وظهرت مئات الاتهامات بعد انتشار أنباء إلقاء القبض على أنور. وبدأ الضحايا في رفع صوتهم دون خوف. طرح بوكير نفس السؤال مرة أخرى. فأكّد P13 ذلك. [حدث هذا مرتين أخريين]. أضاف P13 أنه كانت هناك 100 شكوى وأن شخصاً واحداً فقط دافع عن أنور.

سأل بوكير P13 إذا كان لديه أي وثائق أخرى حول أنور لم يقدّمها للشرطة. قال P13 لا.

سأل بوكير P13 إذا كان يتذكر كيف حصل على [إحدى] الوثائق. أجاب P13 أنه شاهدها على الفيسبوك ولفت المنشور انتباهه. [كرر بوكير هذا السؤال عدة مرات. وفي كل مرة، أعاد P13 جوابه]

[استراحة لمدة 10 دقائق للإجابة على السؤال.]

قالت بولتس إن السؤال تمت الإجابة عليه. كررت كيربر السؤال وأمرت بأخذ استراحة للإجابة.

[استراحة لمدة 15 دقيقة.]

سأل بوكير عمّا إذا كان بإمكان P13 الإجابة على سؤاله. قال P13 إن تلك الوثيقة كانت هي الوحيدة التي دافعت عن إياد وأنور. كان الإجماع العام على وسائل التواصل الاجتماعي أن أنور كان سيئاً. إذا كان لدى P13 شعور سيء تجاه أنور، لما أوصى بأنور. وإذا ثبت أن أنور قد ارتكب جريمة، فإن P13 سيكون بالتأكيد ضد أنور. أراد P13 [أن يضع الشرطة بالصورة].

سأل بوكير عمّا إذا كان شخص ما قد أعطى P13 هذه الوثيقة أو إذا قام P13 بتنزيلها من الإنترنت. فقال P13: "إذاً من يكون؟! سكرتيرتي؟!" كرر بوكير السؤال. فقال P13 إن ذلك كان منذ وقت طويل، ولا يتذكر.

أشار بوكير إلى إفادة P13 بأنه قدّم الوثائق إلى الشرطة [لعمل نسخ عنها]. ثم سأل بوكير لماذا احتفظ P13 بالوثائق [الأصلية] في حوزته بعد [أن أعطى نسخاً منها إلى الشرطة]. قال P13، "أين احتفظتُ بها؟!" ثم سأل بوكير عمّا إذا كانت الوثيقة مهمة جداً لدرجة أن بوكير أراد معرفة سبب احتفاظ P13 بها. قال بوكير إنها كانت مهمة وأراد أن يعرف. قال P13 إن الوثيقة لم تكن مهمة بالنسبة له. وضع الأوراق في ملف، ثم قدّم الملف إلى الشرطة كمثال للأشخاص الذين كانوا يدافعون عن أنور. سأل بوكير عن المدة التي بقيت فيها الوثيقة مع P13. لم يتذكر P13 لأنها لم تكن لها قيمة بالنسبة له.

سأل بوكير عن [تم حجب الاسم] وما إذا كان صديقاً لصهر P13. قال P13 إن [تم حجب الاسم] كان صديق صهره لمدة 20 عاماً. لقد كان رجل أعمال ولم يكن P13 يعرفه.

سأل بوكير عن اسم صهر P13. [تم حجب الاسم]. ثم طلب بوكير عنوان صهر P13. تحدّث P13 إلى محاميه ولم يفصح عن العنوان.

أشار بوكير إلى إفادة P13 أثناء استجواب الشرطة بأن صديق صهره (من خلال صهر P13) كان الشخص الذي أخبر P13 كيف ساعد أنور الناس بعد حادثة الحولة. وأكد P13، وقال إنه لم يكن ليساعد أنور لولا المساعدة التي قدّمها أنور بعد الحادثة.

طلب بوكير من P13 حل هذا اللغز من أجله: لم يكن P13 هو من اتصل بأنور في الأردن – كان الاسم الأول للشخص الذي اتصل هو [تم حجب الاسم]. سأل بوكير P13 إذا كان يتذكر المكالمة. قال P13 إن المكالمة كانت بناء على طلب المستجوب الذي أراد المعلومات.

أشار بوكير إلى إفادة P13 بأن زوجته أعطت وثائق للشرطة. سأل بوكير عمّا إذا كانت زوجة P13 قد اتصلت ب[تم حجب الاسم]. لم يعتقد P13 ذلك. أراد هو وزوجته فقط رقم هاتف وعنوان أنور. ربما اتصلا بصهرهما.

أشار بوكير إلى إفادة P13 أثناء استجواب الشرطة بأنه، بناءً على ما قرأه P13، كان هناك ثلاثة قادة في الفرع. سأل بوكير عمّا إذا كانت هذه الإفادة صحيحة. فأكد P13 أن أسماء القادة الثلاثة وردت في الوثيقة الوحيدة التي دافعت عن أنور.

ذكر بوكير أن P13 سُئل عن الشروط غير المشددة، وأجاب P13 أنه عرف بشكل غير مباشر عن هذه الشروط من خلال صهره الذي أبلغه [تم حجب الاسم] بذلك.

سأل بوكير P13 إذا كان يعرف [تم حجب الاسم] وإذا كان لدى P13 معلومات عنه. ذكر P13 أن [تم حجب الاسم] هو من كتب المقال، لكن P13 لم يكن يعرفه.

سأل بوكير P13 عمّا إذا كان يعتقد أن أنور كان خائفاً من النظام. قال P13 إنه لم يكن على اتصال بأنور بعد أن جاء أنور إلى ألمانيا. قبل أن يأتي أنور إلى ألمانيا، استنتج P13 و[تم حجب الاسم] إلى أنه ينبغي عليهما مساعدة أنور لأن حياته كانت في خطر، وهو أمر ليس بغريب في ظل النظام. أبلغ P13 أسباب قراره [مساعدة أنور] إلى وزارة الخارجية. وقُدّمت المعلومات ذات الصلة له من قبل صهره.

ذكر بوكير أن P13 سُئل سابقاً عمّا يعرفه عن وضع أنور في الأردن. في ذلك الوقت، أجاب P13 أن أنور كان قد تعرّض للتهديد، حيث قال P13 إن أنور أخبر صديق صهر P13 أنه تعرّض للتهديد. من المحتمل أن أنور كان يشعر أن النظام كان يراقبه.

سأل فراتسكي P13 عمّا إذا كان قد تحقّق من المعلومات التي قدّمها له صهره. قال P13 إنه لم تكن لديه طريقة للتحقّق من المعلومات.

أشار فراتسكي إلى إفادة P13 بأنه التقى أنور في منزل P13. وفي اللقاء، طلب أنور مساعدة P13، لكن P13 فقد الثقة في أنور. سأل فراتسكي عمّا إذا كان سبب فقدان P13 الثقة في أنور هو أن أنور لم يسدّد المبلغ المترتب عليه. قال P13 لا. لقد تفهّم ما إذا كان أنور لا يستطيع سداد المبلغ بسبب مصاعب مالية، لكن كان ينبغي على أنور الاتصال به والاعتذار.

سأل فراتسكي مرة أخرى ما إذا كان P13 فقد الثقة في أنور بسبب المال. قال P13 إن المال لا علاقة له بالأمر.

اتفق الطرفان، القاضي كيربر والمحامية أوميشين، على أن P13 أجاب على السؤال: لم يلعب المال دوراً.

استجواب من قبل الادعاء ومحامي المدعين

سأل محامي المدعين رايجر لماذا لا يثق P13 بأنور. قال P13 إنه بدأ يشك في أنور عندما قام ضحايا أنور بالإبلاغ. ربما يتحمل بعض المسؤولية لأنه كان عليه أن يجري المزيد من البحث عن أنور. ألقى P13 باللوم على صهره وصديق صهره اللذين صدمهما الخبر.

سأل رايجر P13 إذا كان لديه أي معلومات تُثبت بأن أنور تظاهر بالانشقاق. قال P13 لا، رغم أنه ليس من المعقول أن نقول إن أنور بقي في جهاز المخابرات لكنه [صرّح علناً] أن أسرته أجبرته على الانشقاق.

سأل محمد [محامي P13 [P1 إذا كان لديه حساب على الفيسبوك وما إذا كان يستخدمه بنشاط. فأكد P13 أن لديه حساب الفيسبوك. ولم يكن نشطاً، لكن كان لديه آلاف الأصدقاء.

سأل محمد عمّا إذا كان P13 قد رأى أي شيء على الفيسبوك يدعم أنور. رأى P13 فقط مثالاً واحداً وقدّمه. ولم ير أي شيء آخر ولم يكن مهتماً.

سأل كروكر P13 عن المعلومات التي توقّع أن يكشفها أنور. قال P13 إنه توقّع [سماع] حقيقة ما حدث في الاعتقال.

سأل كروكر عمّا إذا شعر P13 بالإحباط عندما لم يحصل على إجابات من أنور. قال P13 إن أنور تفاداه. أراد P13 مساعدة أنور لأن أنور كان ضابط أمن رفيع المستوى. كان P13 يأمل في أن يعطيه أنور معلومات مفيدة، لكن أنور لم يفعل.

أشار كروكر إلى إفادة P13 بأن التعذيب كان منتشراً على نطاق واسع في الفروع الأمنية وكان أمراً لا يصدق أن يكون أنور ودوداً أثناء التحقيق. سأل كروكر P13 عمّا إذا كان يشير إلى الوقت ما قبل عام 2011 أو ما بعده. أوضح P13 أنه كان يقصد منذ آذار/مارس 1963. منذ مجيء حافظ الأسد [إلى السلطة]، والمخابرات تمارس التعذيب بحق السوريين.

أشار بوكير إلى إفادة P13 بأنه لم يحصل على معلومات من أنور. سأل بوكير عمّا إذا كان P13 قد عقد اتفاقاً مع أنور. قال P13 لا. فقد ساعد أنور في القدوم إلى ألمانيا لأن أنور كان مسؤولاً رفيع المستوى وكان P13 يريد الحصول على معلومات.

أشار بوكير إلى أن P13 توقّع أن يقدّم له أنور معلومات، لكن P13 لم يطلب تقديم معلومات [مقابل مساعدة أنور في القدوم إلى ألمانيا]. قال P13 إنه قبل وصول أنور إلى ألمانيا، أخبر أنور P13 أنه سيفضح ممارسات النظام.

طلب بوكير من P13 توضيح ما إذا كان [فضح ممارسات النظام] شرطاً [لقيام P13 بمساعدة أنور]. لا، ولم يطالب الأوروبيون بذلك أيضاً.

سأل بوكير كيف وأين توقّع P13 أن يتلقّى معلومات من أنور. قال P13 عندما وصل أنور إلى ألمانيا وجاء للتحدث مع P13 [في منزله]. لكن أنور لم يقدّم أي معلومات.

أشار بوكير إلى إفادة P13 من [يوم المحاكمة السادس والعشرين] حول أحمد الجربا. أوضح P13 أن أنور حقّق مع أحمد، وألمح أنور إلى أن لديه معلومات قيّمة عنه. أراد P13 الحصول على هذه المعلومات لأن أحمد كان رئيس الائتلاف.

سأل بوكير P13 عمّا إذا كان لم يحصل على معلومات من أنور حقاً، أو ما إذا كان لا يمكنه القول إنه حصل معلومات من أنور. قال P13 إن أنور كان موظفاً لدى أحمد كعضو في المعارضة. وكان أحمد قد أخذ أنور إلى جنيف.

سأل بوكير عمّا إذا كان P13 متأكداً من عمل أنور مع أحمد. أوضح P13 أنه تحدث مع أنور في غازي عنتاب لمدة عشر دقائق. اعتقد أنور أن المعارضة بحاجة إلى جهاز أمني. كان أنور وشخص آخر يفكران في إنشائه. أشار أنور إلى الفندق الذي أقامت فيه المعارضة [في جنيف، والذي يُزعم أنه مملوك لأقارب الأسد] كمثال على سبب حاجة المعارضة إلى جهاز مخابرات.

سأل بوكير P13 ما إذا كان يعرف فيما إذا كان أنور قد قدّم معلومات كشاهد. لم يكن P13 يعرف.

ذكر بوكير صهر P13، وكذلك صديق صهره. أراد بوكير أن يعرف من منهما ساعد الآخر. قال P13 إن الصديق (من خلال صهر P13) طلب من P13 مساعدة أنور على مغادرة الأردن وطلب اللجوء في ألمانيا. كان شقيق الشريك التجاري للصديق سجيناً في عهد أنور. وكان أنور في نهاية المطاف قد أطلق سراح الرجل الذي أصبح واسطة مهمة.

سأل بوكير P13 عمّا إذا كان قد حصل على هذه المعلومات من صديق صهره. فأكّد P13 ذلك.

سأل بوكير عمّا إذا كان P13 قد حصل على هذه المعلومات مباشرة من صديق صهره. فقال P13 لا (جاءت المعلومات من صهر P13 نقلاً عن صديق صهره).

سأل بوكير P13 إذا كان يعرف كيف غادر صديق صهره سوريا. لم يكن P13 يعرف.

أشار بوكير إلى إفادة P13 بأن صهره وصديقه كانا صديقين للعائلة لمدة 20 عاماً. قال P13 إنه غير معني [بهذا الموضوع]. ما كان يقلقه أكثر هم الأشخاص الذين ذُبحوا من قبل الطائرات الروسية.

سأل بوكير كيف غادر صديق صهره سوريا. قال P13 إنه غير مهتم بذلك.

[مُنِحت استراحة لـP13 وهونيكر لمناقشة ما إذا كانا يريدان تصحيح أي إفادات.]

قال هونيكر إنه لا يريد تصحيح أي إفادات.

شكر P13 النظام القضائي الألماني وقال إن السوريين لن ينسوا أبداً [هذه القضية]. قالت القاضي كيربر إن الألمان لن ينسوا [هذه القضية] أيضاً.

قال P1 إنه يريد الإدلاء بإفادة. ومُنِح الإذن. قال P1 إنه كان على علم بمنشور الفيسبوك الذي وقّعه [تم حجب الاسم]. تم تعميم المنشور بعد أن أدلى P1 بشهادته، للضغط عليه لسحب شهادته. تم نشره على صفحة تدعم أنور.

تم عرض جميع الوثائق، بما في ذلك منشوران من يوم المحاكمة السادس والعشرين والسيرة الذاتية لأنور.

قرأت بولتس إفادة حول الترجمة العربية. وصفت عملية المحاكمة، ثم شرحت لم تعتبر إعادة المحاكمة أمرا غير ضروري.

رُفِعت الجلسة الساعة 2:25 بعد الظهر. ستكون جلسة المحاكمة التالية في 02 أيلول/سبتمبر، 2020 الساعة 9:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير الحادي عشر لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 2 و3 أيلول/سبتمبر، 2020[1]

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:

اليوم الثامن والعشرون للمحاكمة – 2 أيلول/سبتمبر، 2020

- مانويل دويسنج، مفتش في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA)، كان من أعضاء الفريق الذي حقق في البداية في التعذيب المرتكب في سوريا فيما يتصل بأنور رسلان. وأوضح كيف بحث بعمق في تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، وتلقّى معلومات سرية من لجنة العدالة والمساءلة الدولية، بما في ذلك مقابلة سرية أجريت مع أنور في عام 2012.
- هينينج ليندمان هو كبير المفتشين الجنائيين في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. وأوضح كيف أنه قبل اعتقال أنور، درس ولخّص تقريراً صادراً عن هيومن رايتس ووتش بعنوان "أرخبيل التعذيب" الذي عرض بالتفصيل مرافق اعتقال محددة في سوريا، ومواقعها، وأساليب التعذيب المستخدمة ضد المعتقلين.

اليوم التاسع والعشرون للمحاكمة – 3 أيلول/سبتمبر 2020

- اتخذ ألكسندر فراي، مفوّض أعلى في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، القرار رسمياً لاعتقال إياد. ووصف الأسى والصدمة التي شعر بها إياد خلال لحظاته الأولى في الحجز.
- بصفته كبير المفوّضين في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، شهد هانتس-يورغن شنايدر كيف كان من المفترض أن يقوم بتوصيل إياد إلى قاضي التحقيق في كارلسروه، ولكن كيف أدى تحول الأحداث إلى عقد جلسة إياد في عيادة صحية.

اليوم الثامن والعشرون للمحاكمة – 2 أيلول/سبتمبر 2020

حضر الجلسة أربعة أشخاص وخمسة ممثلين من وسائل الإعلام. وبدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة مانويل دويسنج

السيد دويسنج هو مفتش يبلغ من العمر 37 عاماً في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا (BKA) في ميكنهايم.

استجواب من قبل القضاة

سألت القاضي كيربر السيد دويسنج عن علاقة تحقيقه بتقارير المنظمات غير الحكومية. قال السيد دويسنج إنه هو وزميله قاما بتقييم تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2017 حول صور قيصر. وحاولا ترتيب لقاء مع قيصر لكنهما لم ينجحا. استند التقرير إلى مقابلات مع معتقلين سابقين وأفراد عائلاتهم ومنشقين. وتم تصنيف الصور في التقرير إلى ثلاث مجموعات: (1) معتقلون، (2) جنود، (3) مسرح جريمة. وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كان لدى المعتقلين رمز يتكون من ثلاثة أرقام: (1) رقم المعتقل، (2) الفرع، (3) الفحص. وكان معظم الضحايا من الفرعين 215 و227 اللذين يداران من قبل المخابرات العسكرية. وكان بعضهم من فرع المخابرات الجوية، والفرقة الرابعة، وسجن صيدنايا. وذكر التقرير أن قيصر كان مصوراً عمل في الفترة ما بين أيار/مايو 2011 وآب/أغسطس 2013 في المشافي العسكرية في المزة وتشرين. ولم يتمكن قيصر من الحصول على جميع الصور بسبب نقص الأرقام. وهذا ما أكده الأطباء الشرعيون.

سأل القاضي فيدنر السيد دويسنج عمّا إذا كان يمكنه وصف الإجراءات التي تعقب وفاة الشخص. قال السيد دويسنج إن الجثث ظلت هناك لمدة يومين أو ثلاثة أيام قبل نقلها إلى مشافٍ عسكرية.

[1] *[المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحاكمة الخاص بنا]. (المعلومات الواردة بين قوسين هي معلومات أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون).*

سأل القاضي فيدنر متى كان يتم إعطاء الجثث أرقاماً. قال السيد دويسنج إنها كانت تُعطى أرقاماً في المشفى العسكري عندما كان يتم فحصها من قبل الأطباء الشرعيين.

سأل القاضي فيدنر عن السبب الرسمي للوفاة. قال السيد دويسنج السكتة القلبية وتوقف التنفس.

سأل القاضي فيدنر عن السبب الحقيقي للوفاة. قال السيد دويسنج إن تقرير هيومن رايتس ووتش أعاد تقييم صور قيصر ووجد أن العديد من الأشخاص ماتوا بسبب العنف، مثل الضرب والاختناق. قال السيد دويسنج إن التقرير التالي كان بعنوان "إنه يحطِّم إنسانيّتك" من قبل منظمة العفو الدولية في عام 2016. واستند التقرير إلى مقابلات مع 60 شخصاً. قدّم السيد دويسنج وزميله ملخصاً له.

أوضحت القاضي كيربر أن التقرير نُشر في 18 آب/أغسطس، 2016.

قال السيد دويسنج إن المعتقلين مَثَلوا أمام محاكم عسكرية. وفي بعض الأحيان، استمرت المحاكمات لبضع دقائق فقط. كانت إفادات المخبرين تُقبَل كحقائق. وكانت هناك عدة سجون عسكرية في سوريا، منها صيدنايا وتدمر، إضافة إلى مراكز الاعتقال التابعة لجهاز المخابرات. كانت ظروف المعتقلين سيئة. لم يكن لديهم سوى القليل من الطعام، ولم يكن لديهم رعاية طبية، وكانت تُقام لهم "حفلات ترحيب". تناول تقرير منظمة العفو الدولية أساليب التعذيب المستخدمة أثناء التحقيق، ومنها: الفلقة، والدولاب، والشَبْح، وبساط الريح، ونزع الأظافر، والضرب بالعصي البلاستيكية أو الكابلات الكهربائية. ونسّقت منظمة العفو الدولية مع منظمات غير حكومية أخرى للتوصل إلى تقديرات تشير إلى 50,000 ألف حالة وفاة بين عامي 2011 و2015.

سأل القاضي فيدنر عن أسباب الوفاة المبلّغ عنها. قال السيد دويسنج الاختناق والاكتظاظ، الأمر الذي أكد عليه القاضي فيدنر باقتباس من المَحضر.

سأل القاضي فيدنر عن الطعام والشراب الذي يُقدّم للمعتقلين. قال السيد دويسنج إن التغذية لم تكن كافية ولم يكن يُسمح للمعتقلين البدء بتناول الطعام حتى يقول السجانون إنه يمكنهم تناول الطعام. وفي بعض الأحيان، كان على المعتقلين الجلوس لفترات طويلة أمام الطعام.

قال القاضي فيدنر إن معظم القضايا كانت من صيدنايا حيث مات كثير من الناس بسبب سوء التغذية. ثم سأل عن الرعاية الطبية. قال السيد دويسنج إنها لم تكن كافية. وقال القاضي فيدنر إن منظمة العفو الدولية لم تذكر في تقريرها الرعاية الطبية وأن "خمسة أو ستة معتقلين كانوا يموتون بانتظام كل يوم بسبب التعذيب والعدوى. كان البراز يبقى في الزنزانة مما تسبّب في ظهور الأمراض".

[عُرضت ثلاث صور توضح أساليب التعذيب. وقام السيد دويسنج بوصفها.]

[الصورة 1: الدولاب]

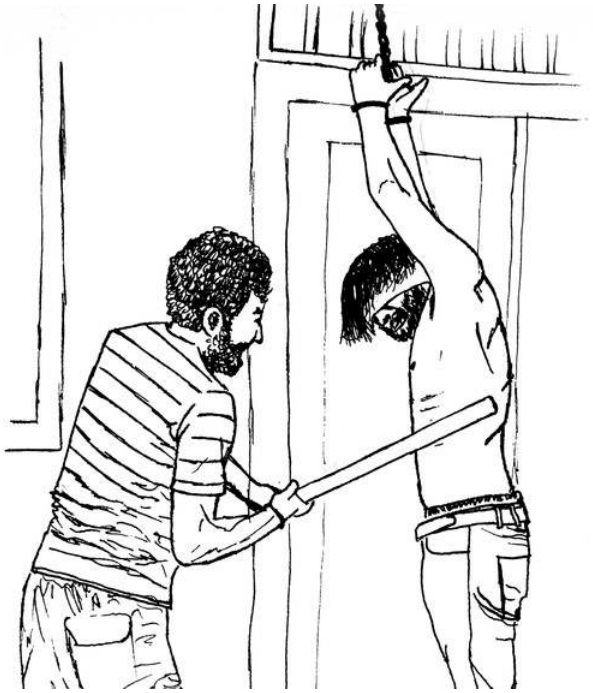

[الصورة 2: الشبح]

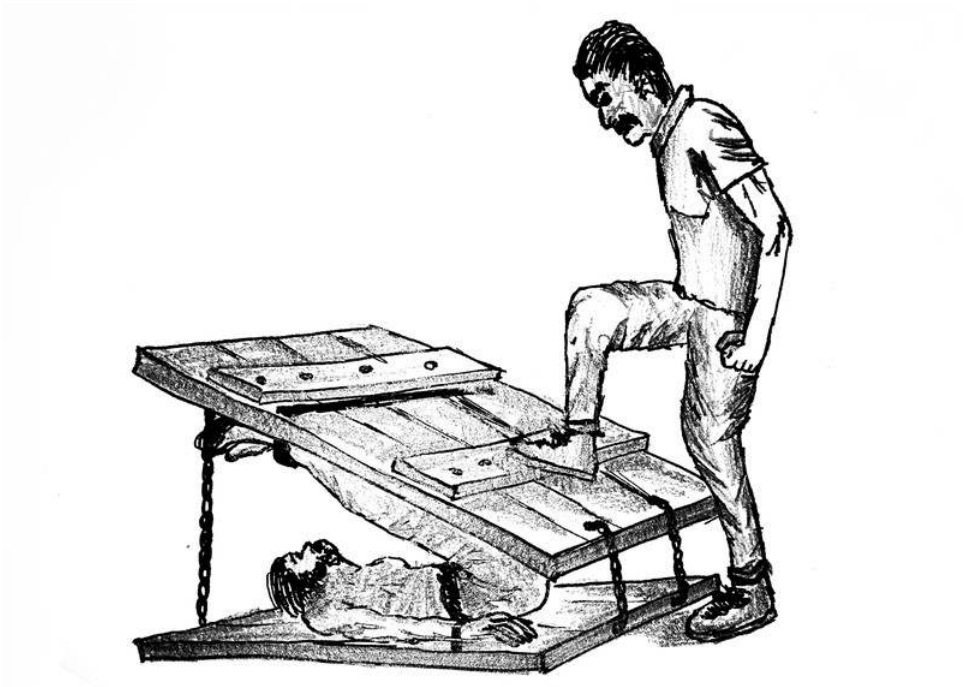

[الصورة 3: بساط الريح]

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا تم استخدام الصدمات الكهربائية. فأكّد السيد دويسنج ذلك وأشار إلى أنه تم استخدام الماء قبل الصدمات الكهربائية.

سأل محامي المدعي، شارمر، عمّا إذا كان يتم استخدام الإيهام بالإعدام النفسي. قال السيد دويسنج نعم.

أراد السيد دويسنج إضافة شيء من تقرير هيومن رايتس ووتش. أوضحت صور قيصر الوضع في مشفيي المزة وتشرين العسكريين. كما أشارت إلى مشفى حرستا العسكري. وفي مقابلات مع أشخاص عملوا في فرع الخطيب، أشار من تمت مقابلتهم إلى أن الجثث كانت تُنقل إلى مشفى حرستا. ومع ذلك، لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من العثور على المشفى في صور قيصر. قال السيد دويسنج إنه قدّم طلب معلومات إلى لجنة العدالة والمساءلة الدولية بعد أن تم استجواب أنور لأول مرة من قبل مكتب التحقيقات الجنائية (LKA) في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وكان الطلب للحصول على معلومات بشأن أنور، والفرعين 251 و285، وهيكل المخابرات السورية، والجرائم التي ارتكبتها المخابرات السورية بين عامي 2011 و2012. كما أجرى السيد دويسنج مقابلات مع ممثلي لجنة العدالة والمساءلة الدولية الذين قاموا بحفظ الوثائق وتهريبها خارج مناطق الأزمات.

سألت القاضي كيربر عن التحقيق الذي أجراه السيد دويسنج. قال السيد دويسنج إن التقرير الأول تناول أنور، والفرع 251، والفرع 285. وقدّمت لجنة العدالة والمساءلة الدولية التقرير الثاني في نيسان/أبريل 2018 والذي أطلِق عليه اسم رمزي "Czech". وكان لدى السيد دويسنج انطباع بأن لجنة العدالة والمساءلة الدولية تعاملت مع أنور من قبل. وسأل اللجنة عن مصدر وثيقتها. وكان لدى اللجنة مقابلة موقّعة من أنور بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر 2012. وتلقّى السيد دويسنج التقرير النهائي في تموز/يوليو 2018. واستخدمت اللجنة أسماء رمزية/مشفرة لحماية مخبريها. وسأل السيد دويسنج عمّا إذا كان من الممكن إجراء مقابلة مع المخبرين، لكن مكتب المدعي العام الاتحادي رفض لأن معظم المخبرين كانوا في سوريا وتركيا.

سألت القاضي كيربر السيد دويسنج عمّا إذا كان على علم بتأسيس خلية إدارة الأزمة المركزية (CCMC). قال السيد دويسنج إن خلية إدارة الأزمة المركزية أنشئت بقرار حكومي. وكانت مهمتها تنسيق جهود المخابرات السورية والجيش السوري ضد المتظاهرين. وكان أعضاؤها مسؤولين رفيعي المستوى. وأعلنت خلية إدارة الأزمة المركزية قرارها الأول في 24 نيسان/أبريل، 2011.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان تقرير "Czech" قد تمت صياغته بناءً على طلب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. قال السيد دويسنج لا. فوجئ مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بمقدار التفاصيل الواردة في التقرير. ولكن بعد التشاور مع مكتب المدعي العام الاتحادي، طلبوا معلومات محددة من لجنة العدالة والمساءلة الدولية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الوثائق قد تم تسليمها إلى لجنة العدالة والمساءلة الدولية إلكترونياً/رقمياً أم شخصياً. قال السيد دويسنج أن اللجنة دعت فريقه إلى اجتماع وتم تسليم الوثائق إلى اللجنة هناك.

سألت القاضي كيربر إذا كان هناك أي أسئلة أخرى. لم يكن هناك أي أسئلة أخرى. ثم التفتت القاضي كيربر إلى مقترحات السيد دويسنج المنبثقة عن تحقيقه. أوضح السيد دويسنج أن هيومن رايتس ووتش كان لديها تقرير آخر بعنوان "لو تكلّم الموتى". قدّم هو وفريقه طلبات كتابية إلى مكتب المدعي العام الاتحادي يطلبون الإذن بتقديم المزيد من الطلبات حول القضية. وقد مُنحوا الإذن بتقديم طلبات إلى هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. كما نشرت هيومن رايتس ووتش تقريراً عن التعذيب. ولم يمنح مكتب المدعي العام الاتحادي الإذن باستدعاء الضحايا كشهود.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تلقّى رداً من هيومن رايتس ووتش أو منظمة العفو الدولية. قال السيد دويسنج لا.

سأل القاضي فيدنر عن سبب استعداد لجنة العدالة والمساءلة الدولية للرد، لكن منظمتي هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية لم تكونا كذلك. قال السيد دويسنج إنه لم يتلقّ رداً منهما.

أشار القاضي فيدنر إلى أن اقتراح السيد دويسنج لتقديم طلب إلى لجنة العدالة والمساءلة الدولية تم تقديمه في 15 شباط/فبراير، 2019 وتم تقديم الطلب النهائي من قبل مكتب المدعي العام الاتحادي في 6 آذار/مارس 2019. قال السيد دويسنج إن استجابة لجنة العدالة والمساءلة الدولية ومساعدتها كانت متوقعة لأنها منظمة غير حكومية تهدف إلى مساعدة السلطات الوطنية. وفيما يتعلق بمنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، قال السيد دويسنج إنه لا يمكنه إلا التكهّن. لم تستجيب المنظمتان للطلب ولم يطلب السيد دويسنج منهما ذلك مرة أخرى.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان سبب عدم متابعة السيد دويسنج الوصول إلى شهود لجنة العدالة والمساءلة الدولية هو أن الشهود كانوا في سوريا وتركيا. وأكد السيد دويسنج أن الشهود كانوا إما في الخارج أو غير راغبين في استجوابهم.

سأل محامي الدفاع بوكير كيف تم إنشاء مجموعة الصور الخاصة بأنور التي عُرضت على الشهود. أوضح السيد دويسنج أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في بادن-فورتمبيرغ لديه قسم خاص مسؤول عن [إنشاء مجموعات الصور]. أرسل إليهم السيد دويسنج صورة لأنور، ثم استلم القوالب مع الدمى.

سألت القاضي كيربر عن معنى "الدمى". قال السيد دويسنج إنه لا يعرف، لكنهم ليسوا أشخاصاً حقيقيين.

سأل القاضي فيدنر كيف كان للدمى تواريخ ميلاد. لم يكن السيد دويسنج يعرف كيف تم صنعها.

تساءل بوكير كيف يمكن أن يكون لأناس غير أحياء تواريخ ميلاد. لم يكن السيد دويسنج يعرف.

[تم صرف الشاهد.]

[استراحة لمدة 10 دقائق]

كان الشاهد الثاني هينينج ليندمان، 33 عاماً، كبير المفتشين الجنائيين في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ميكنهايم.

شهادة هينينج ليندمان

سألت القاضي كيربر السيد ليندمان عمّا إذا كان يعرف عن تقرير هيومن رايتس ووتش المعنون "أرخبيل التعذيب" الذي نُشر في 3 تموز/يوليو، 2012. فأكد السيد ليندمان ذلك وقال إنه لخّص التقرير في مذكرة.

ذكرت القاضي كيربر أن هذا التقرير استُخدم كمصدر في التحقيق الهيكلي"" في الجرائم المرتكبة في سوريا. ثم سألت القاضي كيربر كيف لخّص السيد ليندمان محتوى التقرير. أشار السيد ليندمان إلى أنه [كان يعمل مفتشاً جنائياً] وكان مرشحاً لمنصب كبير المفتشين الجنائيين عندما ترجم التقرير ولخصه. استند التقرير إلى مقابلات مع الضحايا والجناة (الجلادين/مرتكبي التعذيب)، وتم إدراج جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ومرافق الاعتقال في مرفق مذكّرته.

أشار القاضي فيدنر إلى فقرة من ملخص التقرير قالت إن أحد أساليب التعذيب هي حرق الناس بالحامض/الأسيد. سأل القاضي فيدنر السيد ليندمان إذا كان هذا صحيحاً. فأكّد السيد ليندمان ذلك، لكنه أشار إلى أنه لا يتذكر كل طريقة تعذيب موصوفة في التقرير.

أشار القاضي فيدنر إلى مرفق مذكرة السيد ليندمان [بشأن تقرير هيومن رايتس ووتش] الذي ورد فيه ذكر العديد من فروع المخابرات، بما في ذلك الفرع 285 وفرع الخطيب. كما ورد فيه ذكر الفروع الإقليمية والأماكن الأخرى ذات الصلة ورؤساء الفروع وأساليب التعذيب المستخدمة في هذه الفروع. وأشار القاضي فيدنر إلى أن الفرع 285 كان في دمشق وأن علي مملوك كان مدير المخابرات العامة. قال القاضي فيدنر إن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتعذيب (بما في ذلك استخدام الكهرباء) حدث في الفرع 285. وأشار القاضي فيدنر إلى أن بعض ضباط الفرع قد تم ذكرهم في التقرير. وطرح سؤالاً على السيد ليندمان عمّا إذا كان بإمكانه هو وفريقه تحديد هوية رئيس الفرع 251 بناءً على تقرير هيومن رايتس ووتش. ذكر السيد ليندمان علي مملوك وإبراهيم معلا، لكنه قال إنهما لم يتمكنا من تحديد هوية رئيس الفرع 251 بناء على التقرير.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك أسئلة أخرى للشاهد. لم تكن هناك أي أسئلة أخرى وتم صرف الشاهد.

بدأ القضاة بتلاوة تقرير عام 2011 الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية.

[استراحة الغداء]

واصل القضاة تلاوة تقرير عام 2011 الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية.

تلا القضاة جزءاً من تقرير عام 2012 الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية.

[قُرِع جرس الإنذار بالمبنى، فتوقفت الجلسة وأمر الجميع بالمغادرة].

اليوم التاسع والعشرون للمحاكمة – 03 أيلول/سبتمبر، 2020

حضر الجلسة سبعة أشخاص وخمسة ممثلين من وسائل الإعلام. وبدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً.

شهادة ألكسندر فراي

ألكسندر فراي، 32 عاماً، مفوض أعلى في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ميكنهايم.

استجواب من قبل القضاة

سألت القاضي كيربر السيد فراي عمّا إذا كان على دراية بموضوع اليوم. قال السيد فراي نعم، يتعلق الأمر باعتقال إياد في 12 شباط/فبراير، 2019.

طلبت القاضي كيربر من السيد فراي إخبار المحكمة بما حدث بكلماته. قال السيد فراي إنه اتصل بمكتب تسجيل الأجانب وطلب منهم استدعاء إياد. لم يرغب السيد فراي في إلقاء القبض على إياد في منزله لأنه لم يكن يريد أن يرى أطفال إياد ذلك. وافق المكتب، ثم استدعى إياد في 12 شباط/فبراير، 2019 الساعة 8:00 صباحاً. وقام السيد فراي وزميله بإخبار إياد بشأن الإجراءات الأولية لمكتب المدّعي العام الاتحادي. ترجم مترجم السيد فراي أول صفحتين من مذكرة التوقيف إلى إياد الذي فوجئ بالتهم الموجهة إليه. وتم تفتيش إياد وكذلك شقته. وكان إياد مقيد اليدين. وكانت يداه أمامه وكانتا مغطاتين بسترة. ودخّن سيجارة وأُخِذَ بالسيارة إلى قسم شرطة تسفايبروكين، ثم إلى محكمة العدل الاتحادية [في كارلسروه]. وصل إلى محكمة العدل الاتحادية بين الساعة 11:00 صباحاً و12:00 ظهراً. وفي الساعة 1:00 بعد الظهر، وصل محامي إياد ورافقه إلى غرفة يمكنهم التحدث فيها على انفراد. بعد ذلك، مَثُل إياد أمام قاضي التحقيق، ثم إلى مرفق الاحتجاز في تسفايبروكين.

سألت القاضي كيربر السيد فراي إذا كان إياد قد أبلِغَ بحقوقه. فأكّد السيد فراي ذلك، وأوضح أن إياد حصل على ورقة باللغة العربية تبلغه بحقوقه. لم تُقرأ الورقة بصوت عالٍ. وكان هناك مترجم فوري حاضرً.

أشار القاضي كيربر إلى تصريح السيد فراي بأن إياد فوجئ بالتهم الموجهة إليه. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان إياد قد عبّر لفظياً عن تفاجئه. أوضح السيد فراي أن إياد بدا متفاجئاً. ظل يردّد أن هناك سوء فهم وأنه لم يفعل شيئاً.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان إياد متعاوناً أثناء الاعتقال. قال السيد فراي نعم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان إياد قد أُبلِغَ بحقوقه في كارلسروه. قال السيد فراي إن إياد سُئل عمّا إذا كان يريد أن يأكل شيئاً. أوضحت القاضي كيربر أن سؤالها يشير إلى بداية الرحلة. طلب السيد فراي توضيحاً. اقتبست القاضي كيربر محضر الشرطة الذي جاء فيه: "تم إحضار إياد إلى كارلسروه من قبل الضباط شنايدر وهوفباور وفراي. في بداية الرحلة، شُرح له أنه من حقه تجنّب تجريم نفسه. وخلال الرحلة، تمت ترجمة مذكرة التفتيش والوثائق الأخرى له". فأكّد السيد فراي ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان إياد قد أدلى بأي إفادات. قال السيد فراي إن إياد كرّر أن هناك سوء تفاهم. في الطريق إلى كارلسروه، بدا إياد مقتنعاً بأنه سيعود إلى المنزل بعد ذلك. وبعد كارلسروه، كان إياد في حالة ذهول. وفي طريق العودة، ظل يكرر بأنه لم يفعل شيئاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان إياد هادئاً وودوداً ومتعاوناً. قال السيد فراي نعم، لكن إياد كان في حالة ذهول.

سأل القاضي فيدنر إذا تم إبلاغ أي شخص بالاعتقال. قال السيد فراي إن إياد أراد الاتصال بزوجته، لكنه لم يكن يحمل هاتفه الخلوي ولم يكن يعرف رقم هاتفها. وفي النهاية، تم إبلاغ أبناء إياد.

[تم صرف الشاهد.]

شهادة هانتس-يورغن شنايدر

هانتس-يورغن شنايدر، 47 عاماً، كبير المفوضين في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) في ميكنهايم.

قال السيد شنايدر إنه ذهب هو وزملاؤه إلى قسم شرطة تسفايبروكين في 24 حزيران/يونيو، 2019. وكانوا يعتزمون اصطحاب إياد إلى قاضي التحقيق في كارلسروه. وقام ابن إياد بدور المترجم الفوري. قال إياد إنه يشعر بأنه ليس على ما يرام. فنُقِل إلى عيادة محلية. وبعد

إجراء بعض الفحوصات، قرّر القاضي عقد الجلسة داخل العيادة، وقام القاضي بقيادة سيارته من كارلسروه إلى العيادة. وتم تأييد مذكرة التوقيف. وأُعيد إياد إلى مرفق الاحتجاز في تسفايبروكين.

سألت القاضي كيربر عن سلوك إياد. قال السيد شنايدر إن إياد كان متعاوناً وكان أفراد عائلته حاضرين.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان السيد شنايدر تحدّث عن الأمر مع إياد. قال السيد شنايدر إنهم لم يفعلوا ذلك، حسب ما يتذكره.

اقتبست القاضي كيربر من المحضر الذي جاء فيه أنه "خلال الإجراءات بأكملها، لم يتم استجواب إياد كمشتبه به ولم يقل أي شيء بخصوص هذا الأمر". فأكّد السيد شنايدر الاقتباس.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت السيدة فراير مع السيد شنايدر في تسفايبروكين. فأكّد السيد شنايدر ذلك وأشار إلى أنه لم يكن لديهم مترجم، ولهذا السبب كان على ابن إياد أن يترجم. ثم قال إياد إنه كان يعاني من مشاكل صحية.

سأل القاضي فيدنر إذا كان يظهر على إياد أية أعراض. قال السيد شنايدر لا. اشتكى إياد من مشاكل في القلب والجهاز التنفسي لكنه كان يدخن.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان السيد شنايدر على دراية بالقضية. قال السيد شنايدر نعم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان السيد شنايدر على علم بأن هذا هو ثاني اعتقال للسيد إياد. قال السيد شنايدر إنه كان على علم بذلك. فقد كان حاضراً في أول اعتقال.

سأل القاضي فيدنر كيف كان رد فعل إياد. قال السيد شنايدر إن إياد كان مرتبكاً ولكنه كان متعاوناً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان إياد قد قال له أي شيء بخصوص قضيته. قال السيد شنايدر لا.

[تم صرف الشاهد.]

أعلنت القاضي كيربر الجدول الزمني للجلسات القادمة، ثم بدأ القضاة في تلاوة أجزاء من تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان وتقرير صادر عن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين.

[استراحة الغداء]

واصل القضاة تلاوة أجزاء من التقرير الصادر عن مجلس حقوق الإنسان والتقرير الصادر عن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين لمدة 50 دقيقة تقريباً

ذكرت القاضي كيربر أنه يمكن التوصل إلى حكم في قضية إياد بحلول نهاية العام.

رُفِعَت الجلسة الساعة 2:35 مساءً. ستكون جلسة المحاكمة القادمة في 09 أيلول/سبتمبر، 2020، الساعة 9:30 صباحاً.

International Research and Documentation Center

Syria Justice and Accountability Centre

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير الثاني عشر لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 9 و10 أيلول/سبتمبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثلاثون للمحاكمة – 9 أيلول/سبتمبر

- **أدلى P14، وهو رجل يبلغ من العمر 55 عاماً، بشهادته حول تجربته في العمل كموظف حكومي، حيث كان يشرف على دفن الجثث من جهاز أمن الدولة، بما في ذلك من سجن صيدنايا. وشرح بالتفصيل الحالة المروعة للجثث ذات الوجوه المشوهة "بالأسيد" والمتحللة، وكذلك افتقار فريق الموظفين المدنيين الذين كانوا يفرغون الجثث في القبور للنظافة العامة. وتلمّح الأوصاف التي قدّمها إلى وجود تعذيب في السجون وتحويل وفيات من المشافي. وبصفته مشرفاً على هذا الفريق، يُلقي P14 بعض الضوء على ممارسات حفظ السجلات للمقابر الجماعية، والسرية التي تحيط بالجثث والمقابر الجماعية. وعلى الرغم من أن الشاهد أدلى بشهادته متنكّراً لحماية هويته، إلا أنه خرج من قاعة المحكمة وتحدّث مع محاميه دون تنكّر.**

اليوم الحادي والثلاثون للمحاكمة – 10 أيلول/سبتمبر

- **واصل P14 شهادته وعرض مثالاً توضيحياً لسجلات الدفن، مشيراً إلى الأرقام والمواقع. كما حدّد على خريطة موقع مقبرتي القطيفة ونجها حيث كان يعمل ووصف المواقع المحيطة بهما. وأجاب P14 عن أسئلة حول المشافي التي قامت بإرسال الجثث لدفنها في مقابر جماعية، والرموز الأمنية المخصصة للمشافي والسجون. وحاول الدفاع الحصول على مزيد من الوضوح بشأن وظيفة P14 قبل النزاع السوري، غير أن P14 لم يُجب على هذه الأسئلة علناً لأنه كان قلقاً بشأن الكشف عن هويته.**

اليوم الثلاثون للمحاكمة – 9 أيلول/سبتمبر

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً. وحضر الجلسة حوالي تسعة أشخاص وخمسة ممثلين من وسائل الإعلام.

طلبت القاضي الدكتورة كيربر، رئيسة المحكمة، من المترجم ترجمة ما ستقوله [كما تفعل بشكل روتيني]. وسألت عمّا إذا كان هناك أي صحفي سوري معتمد يحتاج إلى سماعات للاستماع إلى الترجمة بالعربية. رفع أحد الحاضرين يده. طلبت منه القاضي كيربر أن يعرّف بنفسه. قال إن اسمه طارق خلّو ويعمل في قناة إعلامية ألمانية. أشارت القاضي كيربر إلى أنه كان يتحدث معها ويفهمها باللغة الألمانية، فسألت لماذا يحتاج إلى سماعات. قال إنه لن يفهم كل شيء باللغة الألمانية. أخبرته القاضي كيربر أن عليه أن يقابلها أثناء الاستراحة لأنها أرادت معرفة ما إذا كان على صلة بالشخص الذي رفع قضية ثانية بخصوص الترجمة العربية. [أُعطي خلّو سماعات بعد هذه المحادثة. كان أول صحفي معتمد يحصل على سماعات للترجمة. كما حصل في يوم المحاكمة التالي على سماعات، ولكنه كان الشخص الوحيد الذي حصل عليها.قدّم محامي الدفاع، فراتسكي، اعتراضاً إدارياً ولم يوافق على استخدام الشهادات، وتقارير الأمم المتحدة، وتقرير المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في 2 و3 أيلول/سبتمبر. لن يكون هناك رد فوري من خلال شاهد مباشر، فقد تمت تلاوته بشكل غير مباشر وبالتالي تم الاعتراض عليه من قبل محامي الدفاع.

احتفظ المدعي العام الأقدم ياسبر كلينجه بالحق في الرد لاحقاً.

قالت القاضي كيربر إن الشاهد قرّر في 4 آب/أغسطس أنه لن يعطي معلومات شخصية. أراد الشاهد إخفاء وجهه لأنه تعرّض للتهديد.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و(المعلومات الواردة بين قوسين هي معلومات أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون). يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات والجلسات. وقد حُجِبَت أسماء الشهود.

دخل الشاهد P14، الذي يُشار إليه بالرمز Z30/07/19، إلى قاعة المحكمة مع محاميه برنارد دوكه من بريمن.

عبّر لينكه عن مخاوفه لأنه أراد أن يرى تعابير وجه الشاهد.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان لينكه على علم بالتهديد الموجه لعائلة الشاهد في سوريا. أجاب لينكه أن ذلك لن يغير رأيه بحقيقة أن تعابير الوجه غير مرئية.

سمحت القاضي كيربر أن يظهر P14 متنكّراً جزئياً. حتى لو كان قد لعب دوراً ثانوياً فقط داخل النظام، فلا يزال هناك وضع ينذر بالخطر بالنسبة للشاهد.

اعترض لينكه وطالب بقرار من المحكمة.

تم إعطاء 15 دقيقة لاتخاذ القرار. استمرت الاستراحة لمدة 30 دقيقة

قرّرت المحكمة السماح بالتنكّر الجزئي. فقد عمل لدى مكتب حكومي في السابق ويشعر بالقلق على أسرته في سوريا وسبق أن تعرّض أقاربه للتهديد.

أراد لينكه الحصول على القرار خطياً وطلب استراحة لمدة 30 دقيقة.

استراحة لمدة 35 دقيقة

اعترض لينكه على القرار (استشهاد بنص): إن الشخص سيجلس في الأمام ولا يمكن رؤيته من قبل الأشخاص الموجودين خلفه. ولم يكن هناك تسجيل فيديو أو صور فوتوغرافية. ولن تتعرّض هويته للتهديد. ويتم تقييم تعبيرات الوجه من باب تمييز الأدلة ومن شأن ارتداء القناع أن يمنع ذلك. وذكر لينكه المادة 68 (3) ثالثاً من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.[2]

أجاب كلينجه أن المادة 68 (3) ثالثاً تنطبق عندما يتعرّض شاهد للتهديد. وإذا طرح محامو المدّعين أسئلة، فقد يستدير ويُظهر وجهه.

قال فراتسكي إن محامي المدّعين يمكنهم الجلوس في المقدمة ولن تؤخذ هذه الحجة في الاعتبار.

استراحة

لم تغير المحكمة قرارها.

قال لينكه إنه لم يستطع رؤية الشاهد وإن محاميه ينبغي أن يعود للخلف قليلاً.

<u>شهادة P14</u>

يبلغ P14 من العمر 55 سنة. سُئل عمّا إذا كان يريد الإجابة عمّا إذا كان على صلة بالمتهم. فأجاب P14 لا. فطلبت القاضي كيربر توضيحاً ما إذا كان يقصد أنه لا يريد مشاركة المعلومات أو إذا لم يكن على صلة بالمتهم. قال P14 إنه يريد المضيّ قدماً وأنه لا تربطه علاقة بالمتهم.

قالت القاضي كيربر إن الشرطة الألمانية استجوبت P14 مرتين. وسُئل عن مهنته في إجراءات دفن أشخاص ربما كانوا قد قُتِلوا. سألت القاضي كيربر ماذا يمكن أن يقول عن هذا. قال P14 إنه كان يعمل في محافظة دمشق [ربما كان P14 يعني مبنى محافظة دمشق، لأنه من الشائع استخدام لفظ "المحافظة" للإشارة إلى المبنى نفسه "مبنى المحافظة"] كعامل مدني [موظف، لكنه استخدم كلمة "عامل"]. وعندما بدأت الأزمة السورية، تم فرز 20 ضابطاً من أجهزة المخابرات إلى مكان عمل P14. وكان عمل P14 [الأصلي] هو إجراء

[2] إذا كان هناك سبب يدعو إلى الخوف من أن الكشف عن هوية الشاهد أو مكان إقامته أو مكان وجوده من شأنه أن يعرّض حياة الشاهد أو شخص آخر أو جسده أو حريته للخطر، يجوز أن يُسمح للشاهد بعدم ذكر التفاصيل الشخصية أو ذكر تفاصيل فقط عن هوية سابقة. ومع ذلك، إذا طُلب منه ذلك في جلسة الاستماع الرئيسية، يتعيّن عليه أن يذكر بأي صفة أصبحت الحقائق التي يشير إليها معروفة لديه. ويحتفظ مكتب الادعاء العام بالأوراق التي تثبت هوية الشاهد. ويجب ألّا يتم تضمينها في الملفات إلا عند زوال الخطر.

الدفن التقليدي (مع صلاة الجنازة)، ولكن بعد ذلك، أجبرهم الضباط على الذهاب إلى مشفيي تشرين وحرستا العسكريين. وهناك، وجدوا شاحنات نقل كبيرة. وأُجبر P14 وزملاؤه على أخذ الشاحنات، برفقة عناصر المخابرات، "لدفنهم" ["الجثث"]. كان هناك الكثير من الجثث، التي تم جمعها من جميع فروع المخابرات: العسكري، والخطيب، و[الأمن] السياسي، والعديد من الفروع الأخرى. وتم نقلها [الجثث] إلى مكان غير معروف، حيث كانت هناك حفريات/حُفر كبيرة [الكلمتان بالعربية متشابهتان، حفريات وحُفر] يبلغ عمقها حوالي ستة أمتار. ووضعوا الناس [الجثث] الذين كانوا في الشاحنات في تلك الحُفر. وكانت الجثث تأتي مرتين في الأسبوع من المشافي بينما كانت الجثث من إعدامات صيدنايا تأتي في نفس اليوم [يوم تنفيذ الإعدام]. وكان عدد الجثث كبيراً من عام 2011 إلى عام 2017 ولم يحصل العمال على إجازة. وفي بعض الحالات، كان يحضر ضباط رفيعو المستوى إلى المدافن ولم يُسمح لهم [P14 وزملائه] بالاقتراب من المنطقة. وكان هذا يحدث مرتين أو ثلاث مرات في الشهر عندما يكون الموضوع سرياً. ولم يتم إعطاء P14 وزملائه أوراقاً/وثائق لمعرفة العدد الدقيق للجثث (كان يتم إعطاؤهم أرقاماً تقريبية). لقد اعتادوا [اعتدنا] أن يروا في المشافي المدنية كيف القتل... [لم يُكمل P14 الجملة].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P14 قد شاهد المشافي تقتل الناس أو سمع عن ذلك من آخرين. ذكر P14 أنه تم نقلهم إلى المواساة والمجتهد [مشفيين] حيث تم جمع الشاحنات المبردة والجثث وقاموا [P14 وزملاؤه] بأخذها [الجثث]. وأخبر شخص في المشفى P14 أنهم قتلوا خمسة أشخاص في ذلك اليوم، لكن P14 لم يرَ ذلك بنفسه.

كرّرت القاضي كيربر أن P14 ذكر 2011-2017 وسألت عن الشهر. قال P14 من شهر أكتوبر/تشرين الأول أو نوفمبر/تشرين الثاني، لم يكن يتذكر بالضبط.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P14 يعني في عام 2011. فأكّد P14 ذلك.

طلبت القاضي كيربر من P14 وصف الشاحنات المبرّدة. قال P14 إن الشاحنات كانت تأتي وتصطف في طابور وكان يتم جمع الجثث فيها.

سألت القاضي كيربر عن حجم الشاحنة. قال P14 إنها كانت تشبه شاحنات نقل البضائع، أي كانت حوالي 11 متراً.

استفسرت القاضي كيربر عن عدد الجثث. قال P14 إنها لم تكن دائماً نفس الأرقام، لكن أعدادها كانت ضخمة.

طلبت القاضي كيربر رقماً تقريبياً، كالذي قدّمه P14 أثناء استجواب الشرطة. فقال P14: تقريبا 500 إلى 700 جثة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد أحصاها. قال P14 لا، لم يحصها بنفسه.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الأرقام دائماً بالمئات. قال P14 إن الأمر كان يعتمد على ما قاله لهم الضباط. طلبوا منهم أن يكتبوا الأرقام بشكل تقديري، مثل 200 أو 500.

سألت القاضي كيربر عن مهمة P14. قال P14 إنه كان لديه دفتر ملاحظات يتضمن عملية الجَرْد.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد سجّل الوثائق. ذكر P14 أن الجثث كانت تُجمع من جميع المشافي والفروع العسكرية، مثل الفروع العسكرية فلسطين 120-150، والجوية، والأمن العسكري، وفرع المنطقة [الفرع 227]، والسرية 215، إلخ. كانوا يستلمون الجثث من جميع فروع النظام السوري.

سألت القاضي كيربر عمّا كان P14 يسجّله/يدوّنه. قال P14 إنهم كانوا يسجلون الفروع وعدد الجثث بجانبها. وعندما كانت الجثث تأتي، كانت تحمل ملصقات عليها أرقام على رؤوسها وصدورها. وكانت [الجثث] تأتي عارية وكانوا [P14 وزملاؤه] يشاهدون الأرقام والرموز [على الملصقات] من مسافة بعيد. وكانت جثث إعدامات صيدنايا تُدفَن في نفس اليوم [حيث يتم الإعدام] لكن في الليل. وكان الدفن يتم في ثلاث مناطق: تارة في القطيفة وتارة في نجها، فيما كانت [المخابرات] الجوية تدفن الجثث في الفرع نفسه [حيث يتم الإعدام].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانوا يحصون الأعداد باستخدام الأرقام الموجودة على الجثث أو في الوثائق. قال P14 إن الأرقام كانت في الوثائق ولم يستخدموها لإحصاء الجثث.

سألت القاضي كيربر مرة أخرى عمّا كانوا يسجلوه/يدوّنوه. قال P14 إنهم كانوا يكتبون اسم الفرع فقط.

سألت القاضي كيربر إذا كان هناك أي شيء آخر. قال P14 اسم الفرع ورقمه.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P14 يعني عدد الجثث أو الرقم الموجود على جباه الجثث. أوضح P14 أنهم كانوا يكتبون عدد الجثث.

سألت القاضي كيربر P14 عن القسم 40. فقال P14 إنه أمن دولة مثل فرع الخطيب. وكانت الجثث تأتي من إدارة أمن الدولة، والقسم 40، وفرع الخطيب، وفرع فلسطين، فرع الأمن السياسي، وفرع المنطقة، والسرية 215، وفرع الدوريات، وكانت (الجثث) تأتي حتى من إدارة [المخابرات] الجوية.

سألت القاضي كيربر عن الفرع الذي جاءت منه معظم الجثث. قال P14 إنه كان يسمع الضباط يقولون إنه في أيام معينة ["اليوم"]، كان أمن الدولة يعمل بجد.

ذكرت القاضي كيربر أن P14 رأى الشاحنات أمام المشافي وسألت عمّا إذا كان قد دخل المشافي أيضاً. قال P14 إنهم كانوا برفقة عمال مدنيين. ولم يُسمح باستخدام الهواتف المحمولة، ولم يُسمح لهم بالتحدث مع بعضهم البعض. وكان واضحاً أن [الجثث] من إعدامات سجن صيدنايا كانت تأتي في نفس اليوم [كان الناس يُقتلون ويُنقلون في نفس اليوم؛ أي كانت الجثث لأشخاص قُتِلوا حديثاً]. وكانت هناك سيارتان أو ثلاث سيارات تحمل جثثاً تأتي مرتين في الأسبوع.

سألت القاضي كيربر كيف تم نقلها إلى القبور من المشافي. قال P14 إن دورية [سيارات] كانت تأتي لتأخذهم [P14 وزملاءه] من مكان عملهم.

سألت القاضي كيربر إلى أين كان يتم نقلهم. قال P14 إلى مواقع الدفن: نجها والقطيفة.

سألت القاضي كيربر عن حجم القبور وما إذا كان عمقها ستة أمتار. قال P14 إن سائق الحفارة قال لهم إنه كان يحفر بعمق ستة أمتار كل يوم، وقال سائق الجرافة إنه صنع جبلاً من التراب.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P14 قد رأى ذلك. فأكّد P14 ذلك.

سألت القاضي كيربر عن طول الحفرة وعرضها. قال P14 إنها كانت طويلة، حوالي 100 إلى 300 متر.

سألت القاضي كيربر عن عرضها. قال P14 إن عرضها كان 3 أو 4 أمتار إلى 10 أمتار [كان P14 يقدّر الأبعاد وأشار إلى أنه كان يقصد "شيئاً من هذا القبيل"].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P14 قد رأى الجثث وهي تُدفن. قال P14 إنه كان يقف على بعد حوالي عشرة أمتار بسبب الرائحة. كانت الشاحنة المبرّدة تأتي، ويفتحون بابها [الخلفي]، ويصعد العمال إلى الشاحنة، وبعد ذلك يقومون بدفع الجثث إلى الخارج.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الجثث تُحمَل [إلى القبور] أو كان يتم قلبها من الشاحنة [كما تُفرّغ شاحنة الرمل حمولتها]. قال P14 كان يتم قلبها وتقوم الجرافة بردم الحفرة.

سألت القاضي كيربر عن عدد القبور. ذكر P14 أن الجرافة كانت تقوم بتسوية الأرض وإخلاء مساحة كبيرة. وقد تم حفر تلك المنطقة. على سبيل المثال، كان قطر الحفرة 4,000 – 5,000 متر [لم يقل الشاهد "متر مربع"، ولكن كان السياق يدل على ذلك ضمنياً].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الحفرة قد تُغلق/تُملأ في يوم واحد. قال P14 إنه لم تكن تُملأ لأكثر من يوم، وأحياناً لأكثر من شهر. حيث كانوا يحفرونها ويعيدون ردمها بشكل متكرر. وقال P14 إن الحُفر لم تكن بمحاذاة بعضها في مكان محدد.

طلبت القاضي كيربر من P14 وصف مظهر الجثث وما إذا كانت هزيلة على سبيل المثال. قال P14 إن العمال الذين أفرغوا الجثث أخبروه أنه كانت هناك علامات تعذيب واضحة على الجثث. حيث تم محو/طمس ملامح الوجه وظهرت عليها كدمات واحمرار. وظهر على جثث صيدنايا آثار حبال ملفوفة حول الرقبة. كانت الجثث سليمة، لكن الخدوش بدت جديدة وكانت هناك آثار تيارات كهربائية على أجسادهم وقد نُزِعت أظافرهم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P14 قد شهد ذلك بنفسه. قال P14 إنه اقترب بالفعل من جثث صيدنايا لأن رائحتها لم تكن نتنة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P14 قد رأى كدمات. قال P14 إنه رأى بأم عينيه الجثث من صيدنايا والإصابات/الحالة التي كانت عليها.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان لذلك آثار سلبية عليه. قال P14 إنه كان دائماً يبقى على مسافة بعيدة من الجثث [أثناء عمله]. حتى بعد وصول P14 إلى ألمانيا، لا يزال تراوده الكوابيس. حتى أثناء استجواب الشرطة، اضطرت سيارة إسعاف أن تحضر من أجله (بسبب انخفاض ضغط الدم والسكري).

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P14 بحاجة إلى استراحة. طلب P14 استراحة قصيرة لتدخين سيجارة.

استراحة لمدة 15 دقيقة

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنر</u>

سأل القاضي فيدنر P14 كيف بدأ هذا العمل. قال P14 إنه كان عاملاً عادياً إلى أن جاء ضباط الأمن وأخبروه أنه يجب أن يأتي معهم. وطلبوا منه إحضار عدة عمال آخرين معه. ثم أعطاهم P14 [الضباط] الأسماء الكاملة لـ14 عاملاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 يعرف أسماء ضباط الأمن. قال P14 نعم، إنه يعرفهم.

سأل القاضي فيدنر P14 عمّا إذا كان على استعداد للإفصاح عن الأسماء. [ناقش P14 مع محاميه.] قال محامي P14 إنه كان من دواعي سرورهم الإفصاح عن الأسماء، لكن الإجابة ستكشف عن هوية الشاهد.

أشار القاضي فيدنر إلى أن P14 ذكر الأسماء أثناء استجواب الشرطة وتساءل عمّا إذا كان ينبغي عليه أن يقتبس/يذكر ما قاله P14 أثناء الإدلاء بشهادته.

طلب محامي P14، دوكه، عدم مناقشة ذلك في المحاكمة الرئيسية.

اقترح محامي الدفاع هانتس لينكه حجبها عن الجمهور.

قال دوكه إنه يمكن الإجابة على السؤال إذا كان يسأل عمّا إذا كانت الأسماء صحيحة دون تكرارها في المحاكمة العلنية الرئيسية.

سحب القاضي فيدنر سؤاله. وبدلاً من ذلك، سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الضباط قد طلبوا منه إحضار زملائه في العمل معه. قال P14 إنهم [الضباط] جاءوا إلى المكان الذي كان يقوم فيه هو وزملاؤه بأعمال مدنية. وذهبوا إلى مديرهم [مدير P14 وزملائه] ثم اختاروا عمالاً ليحضروهم معهم. قال P14 إنه لم يكن قادراً على العمل في تفريغ الجثث، لكن بعض العمال وافقوا/قبلوا القيام بذلك. وطلب ضابط الأمن من P14 البقاء والعمل كمشرف على العمال وتوصيلهم إلى هناك [إلى موقع العمل] وإعادتهم [أي: توصيلهم ذهاباً وإياباً].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم شرح طبيعة العمل لهم. قال P14 إنه لم يفهم السؤال.

أعاد القاضي فيدنر صياغة السؤال متسائلاً عمّا إذا كان قد تم إخبار P14 بالعمل الذي سيقوم به. قال P14 إنه، في البداية، أخبرهم مديرهم [مدير P14 وزملائه]/رئيسهم في العمل أن الضباط لديهم جثث وأنه على P14 وزملائه أن يدفنوها (بالطريقة التقليدية).

طلب القاضي فيدنر من P14 أن يصف يوم عمل نموذجي. سأل P14 عمّا إذا كان يمكن توضيح السؤال.

قال القاضي فيدنر إنه يبدو أن P14 كان يتواجد في موقع الدفن في كثير من الأحيان. وسأل P14 كم مرة في الشهر كان يتواجد هناك. قال P14 إنه كان يتواجد في موقع الدفن كلما كانت هناك إجراءات دفن. وأعطوا P14 إحدى سياراتهم حتى لا يضطر إلى التوقف عند نقاط التفتيش.

سأل القاضي فيدنر عن نوع السيارة. قال P14 إنها كانت مركبة سعة 14 راكباً – نيسان صني.

سأل القاضي فيدنر عمّا كان يفعله P14 بتلك السيارة. قال P14 إنه كان يقودها.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 قد قام بتوصيل العمال. فأكد P14 ذلك، لكنه قال إنه لم يقد بهم لمسافات طويلة. على سبيل المثال، من دمشق إلى القطيفة 30 إلى 40 كيلومتراً، أو من دمشق إلى نجها حوالي 15 كيلومتراً.

استشهد القاضي فيدنر بنص (أنعش ذاكرة الشاهد بإفادة سابقة)، الاقتباس "جاء موظف إلى مكتبه وتلقّى قائمة واستلم سيارة بدون لوحة ترخيص وصور للأسد". فأكّد P14 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عن عدد الأشخاص الذين كانوا مع P14. قال P14 من 8 إلى 12، وفي بعض الأحيان، كانوا [الضباط] يحضرون عمالهم. كان الأمر يعتمد على عدد [الجثث] التي يجب دفنها.

سأل القاضي فيدنر عن الفترة التي كانوا يقضونها في أعمال الدفن. قال P14 إنهم كانوا يذهبون إلى العمل حوالي الساعة 4 أو 5 صباحاً ويعودون في الساعة 8 أو 9 صباحاً. قال P14 إنه بحلول الساعة 10 صباحاً، يكونون قد انتهوا [يكون العمل قد انتهى].

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت ترافقهم حافلة المخابرات. فأكّد P14 وجود حافلة أمن معهم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت المركبات تدخل [بإمكانها أن تدخل] إلى موقع الدفن وما إذا كان المكان محاطاً بسياج ومحروساً. قال P14 إن المنطقة كانت داخل/جزءاً من قطعة عسكرية. قال P14 إنه لم يُسمح لأي مدني بدخول القطعة العسكرية، باستثنائهم [P14 وزملائه]، لأن مركباتهم كانت معروفة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك نقاط تفتيش قبل الوصول إلى موقع الدفن. قال P14 كانت هناك نقطتان.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الجنود يسيطرون على نقطتي التفتيش. قال P14 إنه كانت هناك نقطة تفتيش في الطريق إلى مفترق الطرق المؤدي إلى موقع الدفن وفيها عقيد معه عناصره]. ومع ذلك، كان يُسمح لـP14 وزملائه بالدخول لأنهم [عناصر نقطة التفتيش] كانوا يعرفون أن السيارة مملوكة للضباط.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت مواقع الدفن في منطقة محصورة. قال P14 إن مقبرة القطيفة كانت محاطة بمتراس/تل بارتفاع مترين إلى ثلاثة أمتار. وكانت مقبرة نجها محاطة بجدار يتراوح ارتفاعه من سبعة إلى ثمانية أمتار وكانت لها بوابة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا تواجد P14 في مواقع متعددة. قال P14 إنه كان في القطيفة ونجها. لم يتم اصطحابهم إلى فرع الجوية، لكن سائق الجرافة [في إحدى المقابر] أخبرهم أنهم كانوا يدفنون جثثاً هناك [في الفرع].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان صحيحاً أن P14 لم يكن موجوداً في مواقع الدفن الأخرى. فأكّد P14 ذلك وقال إنه كان في مقبرتَي القطيفة ونجها فقط.

استجوب القاضي فيدنر P14 عن مواقع أخرى. قال P14 إن هناك مواقع دفن في [فروع] المخابرات الأخرى كانوا يعرفون عنها.

استشهد القاضي فيدنر بنص – "مقابر أخرى تابعة لسلاح الجو، مقابر سرية، وكذلك المطار العسكري في المزة" وسأل عمّا إذا كان P14 قد ذهب إلى تلك المواقع. وقال P14 إنهم لم يدخلوها، ولكن في فرع الجوية ومطار المزة، كانوا يدفنون الجثث تحت المدرج (بحسب سائق الجرافة).

ذكّر القاضي فيدنر P14 أنه أثناء استجوابه من قبل الشرطة قال إن هناك مقابر سرية في المزة. قال P14 إنه لم يكن موجوداً هناك، لكن سائق الجرافة أخبرهم بذلك.

سأل القاضي فيدنر من زوّد P14 بهذه المعلومات. قال P14 إن الشخص الذي أخبره عنها كان يحفر هناك [المطار/الفرع في المزة]، لكن عمليات الدفن السرية كانت تتم بين 12 و1 بعد منتصف الليل. كانوا في مقبرة نجها وكانت دائماً ترافقهم مركبات مزودة بمدفع رشاش من طراز دوشكا (DShK). كانت هناك حوالي 20 فرقة من المخابرات في الخارج [لم يكن واضحاً ما الذي قصده P14 بكلمة "في الخارج"، لكن يُفترض أنه كان يقصد خارج المشفى/الفرع حيث تم تحميل الجثث].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 حاضراً أثناء أي من عمليات الدفن السرية. قال P14 إنه كان حاضراً في عمليات الدفن السرية، لكن لم يتم تزويدهم بمعلومات أو أوراق [وثائق]. كان P14 يقوم بتوصيل العمال ذهاباً وإياباً ولم يكن يعرف من أين أتت الجثث. وكان هناك عميد أو [رتبة] أعلى موجوداً.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P14 موجوداً في نجها وفرع الجوية. قال P14 إنه كان يقوم بتوصيل العمال ذهاباً وإياباً. فيما يتعلق بفرع الجوية، فقد كان ممنوعاً منعاً باتاً دخول أي شخص غير حفار القبور.

سأل القاضي فيدنر عن عدد المرات التي كان P14 يذهب فيها إلى المقابر. قال P14 إن عمليات دفن الجثث من سجن صيدنايا كان تتم مرتين في الأسبوع. وكانت الشاحنات المبرّدة من [مشفيي] تشرين وحرستا تأتي مرة أو مرتين في الأسبوع وفي كل مرة كانت هناك إما شاحنة مبرّدة واحدة أو اثنتان.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت أربع مرات في الأسبوع، على سبيل المثال. قال P14 إنهم كانوا يعملون كل يوم اثنين وأربعاء أو خميس (لدفن الجثث من سجن صيدنايا)، ومرتين في الأسبوع لمشفيي تشرين وحرستا أيضاً. وكان يشير إلى تجميع الجثث من الفروع باستثناء [مشفيي] المجتهد والمواساة حيث كانت الجثث تُجمع مرتين أو ثلاث مرات في الشهر.

سأل القاضي فيدنر كيف عرف P14 من أين كانت تأتي الجثث. قال P14 إن المعلومات كانت موجودة في الوثائق. كان يُذكر في الوثائق على سبيل المثال فرع فلسطين والعدد وكان هناك 10 الى 15 فرعاً للأمن العسكري مدرجة.

سأل القاضي فيدنر P14 متى كان الضباط يأخذون القوائم. قال P14 بعد الانتهاء من الدفن. فقد كانوا ["نحن"] يعرفون أن الأوراق معهم [قال معنا] وكان الضابط يأخذ الأوراق معه. وتم فرز الضابط إلى مكان عملهم حتى لا تتسرب أي معلومات إلى الخارج. كان يضعها [الأوراق/الوثائق] في خزانته.

سأل القاضي فيدنر من أين كانت تأتي القائمة. قال P14 إنها كانت تأتي من الضباط الذين كانوا يرافقون الشاحنات المبرّدة.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان صحيحاً أن القائمة أتت من شخص في سيارات الأمن التي رافقت العمال. قال P14 إنه عندما غادرت الشاحنات المبرّدة [مشفيي] تشرين وحرستا، إما أنها [قافلة الشاحنات المبرّدة] كانت تسبقنا أو كنا "نحن" نسبقها [إلى موقع الدفن] [إما أن قافلة الشاحنات المبرّدة كانت تصل إلى الموقع أولاً، أو أن P14 والعمال كانوا يصلون أولاً]. ومع ذلك، كانت [الشاحنات المبردة] يرافقها عناصر وضباط أمن خاصين بها.

سأل القاضي فيدنر عمّا فعله P14 بالقوائم. قال P14 إنه لم يفعل أي شيء بالقوائم في الموقع [موقع الدفن]. لم يكن عليه أن يفعل أي شيء بها.

سأل القاضي فيدنر ما الذي كان P14 يسجله/يدوّنه. قال P14 إن الضابط الذي كان معه السجل كان يخبرهم [P14 وزملائه] أن هذه [أرقام الجثث] كانت من فرع فلسطين وأن تلك الأرقام من مكان آخر. "نحن" [السوريين] لدينا ثلاثة فروع لأمن الدولة: الخطيب، والقسم 40، وإدارة/مديرية أمن الدولة، وهي كبيرة.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث للسجل. قال P14 إنه كان هو وزملاؤه يسجلون/يدونون المعلومات في السجل عندما كان معهم ضابط أمن. ثم كان [الضابط] يأخذ السجل ويغادر ومعه السجل.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P14 هو من أعدّ ذلك السجل. قال P14 لا، لقد أعدّه [عناصر] المخابرات، لكنهم كانوا يحسبون أمام P14.

ذكر القاضي فيدنر أنه خلال استجواب الشرطة في 14 آب/أغسطس 2019، قال P14: "كان لدي سجل معي، أعطاني الموظفون ورقة بالأرقام التي كنت أسجلها، مقاسها تقريباً A-3". سأل القاضي فيدنر P14 عمّا كان يكتبه. قال P14 إنه كان يكتب الأرقام، على سبيل المثال، 300 أو 400 أو 1000. كان يدوّن الأرقام على الأوراق ويعمل نسخاً منها. وكان العمال مع P14 يساعدون في الكتابة/التدوين، لكن P14 كان لديه مكتب بالداخل.

سأل القاضي فيدنر P14 إذا كان لديه مكتب في المقبرة. قال P14 لا، وإنما كان داخل الدائرة الحكومية، حيث كان P14 يعمل.

سأل القاضي فيدنر عمّا كان P14 يكتبه. قال P14 إن ذلك كان يعتمد على الأرقام التي تُقال له. على سبيل المثال، كان [الضابط] يقول لـP14: "فرع فلسطين، اكتب 400، القسم 40 [تُرجم إلى 50، لكن كروكر ذكر أن هناك خطأ في الترجمة]، واكتب 100-200.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 يكتب/يدوّن التواريخ. قال P14 ليس باستمرار [ليس كل الوقت]، على سبيل المثال، 5/5 [5 أيار/مايو] كان فقط يوم الدفن.

ذكّر القاضي فيدنر P14 أنه في استجواب الشرطة قال إنه كان يكتب اليوم – التاريخ – الرقم. وكانت الجثث تحمل أرقاماً وكان يدوّنها. وكان في كل شاحنة حوالي 700-750 جثة، وكان دائماً هناك شاحنتان إلى ثلاث شاحنات، على مسافة بعيدة. وكانت هناك ورقة بها أرقام وكان P14 يدوّن الأرقام. قال P14 إنه عندما كانت الشاحنات المبرّدة تأتي ويبدأ الدفن، كان P14 يقف بعيداً بسبب الرائحة الكريهة. قال P14 إنه كان يقف إلى جانب تلك السيارة [أو الشاحنة]، حيث كانت [الجثث] تأتي من عدة فروع، لكن الجثث من سجن صيدنايا كانت تحمل رقماً ورمزاً.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت الأرقام والرموز موجودة على الجثث. قال P14 نعم، وأحياناً على الشاحنات المبرّدة التي كان يتم تجميع الجثث فيها.

سأل القاضي فيدنر أين كانت الأرقام أو الرموز توضع على الجثث. قال P14: على الجبهة والصدر. على سبيل المثال، كان هناك ملصق على الجبهة مكتوب عليه 215 ورمز أو 227 ورمز.

سأل القاضي فيدنر ما هي الرموز المحددة الموجودة على الجثث. قال P14 إنه لا يعرف. لقد كان سراً لا يعرفه إلّا "هُم".

سأله القاضي فيدنر كيف عرف تلك الأمور من مسافة بعيدة. قال P14 إن الأشخاص الذين كانوا يعملون على تفريغ الجثث كانوا يخبرونه. لكن الجثث من صيدنايا لم تكن لها رائحة [لم تكن رائحتها نتنة]، ولهذا كان P14 يقترب منها. كان يستطيع أن يرى من مسافة قريبة عملية تفريغ الجثث.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P14 قد شاهد الجثث من صيدنايا. قال P14 نعم، كان قريباً إلى حدٍ ما من السيارات، لكن ليس من الشاحنات المبردة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان العمال لديهم معدات سلامة للحماية. قال P14 إنهم كانوا يضعون كمامة [للوجه]، لكن ليس دائماً. لم يكن الضابط يعطيهم أي شيء، ولا حتى الكحول. ذكر P14 أن بعض العمال (عاملَين) أصيبا بأمراض خطيرة، وتُوفي بعضهم [بعض العمال].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك غرف لتغيير الملابس. قال P14 إنهم [العمال] لم يغيروا ملابسهم، بل كانوا يرتدون فقط مآزر وكانوا يتركونها في المقبرة لارتدائها في المرة القادمة. وكانوا يغسلون أيديهم بالماء والصابون وكانوا يرتدون قفازات طبية رقيقة.

ذكر القاضي فيدنر أن P14 قال إنه كانت هناك غرفة بها حمام وغرفة تغيير ملابس في المنطقة وإن P14 لم يأخذ معه أي شخص لم يكن يرتدي ملابس نظيفة. فأكّد P14 ذلك وقال إنه كانت هناك غرفة في مقبرة نجها. وفي القطيفة كانت عبارة عن جدار (غرفة بلا سقف). وفي نجها كانت المياه متوفرة لغسل اليدين. كانوا [كنا] نأخذ معنا جالونات الماء إلى القطيفة، وعندما كان العمال يخلعون مآزرهم، كانوا يسكبون الماء على أنفسهم.

سأل القاضي فيدنر عن المسافة التي كانت تفصل بين P14 ومكان تفريغ الجثث. قال P14 إنه كان في بعض الأحيان على بعد 10 إلى 20 متراً، لكنه كان قادراً على الرؤية.

أشار القاضي فيدنر أنه أثناء استجواب الشرطة، قال P14، كانت هناك شاحنات كل أسبوع بها 700 جثة تحمل مسببات الأمراض ورائحتها كريهة. ولم يكن لديه كمامة وجه مثل الآخرين. وفي الاستجواب، قال إن الرائحة كانت تبقى في الأنف/الرأس، حيث كانت شديدة للغاية، وبمجرد فتح الأبواب، يمكن أن تشمّها على بعد 100 متر. وكانت هناك أنهار من الدم والديدان ولم يستطع تناول الطعام في الأيام الأولى. فأكّد P14 ذلك.

سأل بوكير عمّا إذا كان الاقتباس/الاستشهاد بالنص يبدأ بكلمة "كل". قال القاضي فيدنر لا.

استراحة الغداء

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 قد رأى علامات تشير إلى سبب الوفاة (الخنق) على الجثث أو إذا أخبر شخص P14 عن تلك العلامات. قال P14 إن السبب [سبب الوفاة] في صيدنايا كان الإعدام وكان الدفن يتم في نفس اليوم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان شخص ما قد أخبر P14 أنه كان يتم إعدامها في نفس اليوم. قال P14 إن الضابط الذي كان يحضرها، وحتى العمال الذين كانوا يجلبون الجثث [أو يحملونها]، قالوا إنها [الجثث] كانت دافئة وليست باردة.

سأل القاضي فيدنر عمّا قاله الضابط. قال P14 إن الضابط زعم أن الإعدام تم في الساعة 12:00 منتصف الليل، وأن الدفن كان بين الساعة 4:00 صباحاً إلى 5:00 صباحاً.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الضابط قد أخبر P14 عن عمليات الإعدام. قال P14 نعم، ذات مرة، أخبره أحد الضباط. حيث كان أحد الذين تم إعدامهم ما يزال على قيد الحياة ويلتقط أنفاسه الأخيرة. فأمر الضابط الجرافة بدهسه [دهس الشخص المحتضر].

قال القاضي فيدنر إن ذلك كان فيما يتعلق بالجثث الدافئة، وسأل عمّا إذا كان P14 يعرف سبب وفاة الجثث الأخرى. قال P14 إن العمال هم من أفرغوا الشاحنات، لكن P14 كان بعيداً عنهم بسبب الرائحة القوية. وعندما كانوا [العمال] ينزلون من المركبات، كانوا يتحدثون مع بعضهم البعض وكانوا يقولون "لنا" [P14 وآخرين] إن بعض الجثث كانت متهالكة وبعضها ليس لها ملامح [وجه]. هذا ما ذكره العمال [عن الجثث] من الشاحنات المبرّدة التي كانت تنبعث منها رائحة [كريهة]. وقالوا أيضاً إنه كان هناك أرقاماً على الجباه والصدور.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان قد تم إخبار P14 عن سبب الوفاة. قال P14 إن الضباط لم يتحدثوا عن الأمر، لكن العمال كانوا يقولون إن هناك جثث منتفخة وجثث متحللة وجثث ذات عظام ناتئة. ولكنهم قالوا إن ملامح الوجه قد تلاشت/اختفت تماماً.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه أثناء الاستجواب قال P14 إنه تم استخدام مادة كيميائية على الوجوه. قال P14 نعم مادة تشبه "الأسيد أو *مية النار*" ["*مية النار*" هي كلمة شائعة بين الناس في سوريا لوصف حامض النيتريك أو الكبريتيك] التي كانوا يضعونها على الوجه. كان العمال يقولون إنه من المستحيل أن وجوههم [الجثث] لم يُسكَب عليها شيء.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت المادة تُستخدَم فقط على الوجه أو على الجسم أيضاً. قال P14 فقط على الوجه. حيث كان باقي [الجسد] يتحلل.

سأل القاضي فيدنر ما الذي يعنيه P14 بقوله "مكسرات". قال P14 إنه قصد بكلمة "مكسرات" أنها كانت ذائبة، مع مادة مخاطية تتساقط منها وفيها ديدان. قال P14 إنه عندما كان معهم عنصر أمن [مع P14 وزملائه] في مكان عملهم، تعاونوا معه [عملوا معه/ساعدوه] وكتبوا الأرقام والفروع. ولمجرد النقاش، لم يكن P14 قادراً على أن يأكل أو يشرب أي شيء لمدة يومين إلى ثلاثة أيام، ناهيك عن الرائحة [كان P14 يعني أنه عندما كانوا يتحدثون عن الجثث في العمل، كان يشعر بالاشمئزاز، لدرجة أنه لم يكن قادراً على تناول الطعام]. وفي نهاية المطاف [في الأيام الأخيرة/بعد فترة]، اعتادوا عليها [الرائحة] كما يعتاد المرء على رائحة عطر ما. وبغض النظر عمّا كانوا يفعلونه أو مقدار التغسيل الذي يقومون به في المنزل، ظلت الرائحة تعشش في أنوفهم. قال P14 إنه يشكر الله على إقامته في ألمانيا لفترة من الوقت، لكنه لا يزال يعاني من الكوابيس في الليل.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك علامات سوء معاملة على الجثث. قال P14 إن العمال كانوا يتحدثون فيما بينهم عن وجود ازرقاق [كدمات] على ظهر [الجثة] أو صدرها أو أظافر أصابع يدها أو أظافر أصابع قدمها. حتى أن بعض الجثث كانت مقيدة اليدين خلف ظهورها. كانت الجثث من صيدنايا مقيدة اليدين [بخيوط] بلاستيكية أو بأصفاد عادية.

أشار القاضي فيدنر إلى أن P14 قال أثناء استجواب الشرطة "كانت هناك علامات ضرب على الجثث: زرقاء قديمة، وحمراء حديثة، وكان قضيب إحدى الجثث مقطوعا. وفي بعض الأحيان، كانت العلامات على الظهر وأحياناً على الساقين". فأكّد P14 ذلك. كانت الشاحنات المبردة التي يبلغ طولها 11 متراً يتم تحميلها من الخلف إلى الأمام، وعندما كانت تُفتح الأبواب، يكون قد مضى على [الجثث] الموجودة عند الباب مدة لا تزيد عن يومين [لم يمر أكثر من يومين منذ أن وُضعت الجثث عند الباب. كانت طازجة]. وعندما كانوا [العمال] يفتحون أبواب الثلاجة، كانوا يقولون إنهم يشاهدون علامات [ضرب] حمراء أو سوداء. كانت ثلاجة الجثث مغلقة بإحكام، وعندما كانت تُفتح، بدا الأمر كما لو أن المرء فتح اسطوانة غاز.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 رأى ذلك بنفسه. قال P14 إنه رأى ذلك من بعيد وقيل له ذلك أيضاً.

سأل القاضي فيدنر كيف كانوا يقومون بتفريغ الجثث. قال P14 إن إجراء تفريغ الجثث كان [على النحو التالي]: عندما كانت الشاحنة المبردة تتوقف [تصطف]، كان يتم رفعها من الأمام ويصعد العمال عليها ويسحبون/يجرّون الجثث حتى تسقط [الجثث] في الحفرة [القبر] عشوائياً. على سبيل المثال، إذا كان حجم الحفرة 100 متر، فقد كانوا يدفنون الجثث في 10 أمتار ويتركون الـ90 متراً الأخرى مفتوحة. وقد اعتادوا على ملء جزء من الحفرة ثم ردمها. كانت مساحة الأرض شاسعة للغاية.

ذكر القاضي فيدنر أنه أثناء استجواب الشرطة قال P14 إنهم كانوا يردمون الحفرة [القبر] بالكامل. قال P14 نعم، وكانت مساحة بعض الحُفر 50 متراً، وبعضها يتراوح من 100 إلى 200 متر، وكانت بعض الحُفر تتطلب 20 دفنة [20 دفنة تعني 20 إجراء دفن وحفر وردم] حتى يتم ردمها بالكامل. وكانوا يُطلقون على الحفرة اسم "الخط" فكانوا يقولون "هذا الخط امتلأ/اكتمل". وكانت بعض الخطوط طويلة وتحتوي على 50 إلى 60 دفنة [إجراءات دفن]. وكانت الجرافة والحفارة دائماً هناك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك جثث إناث. قال P14 إن العمال في بعض الأحيان كانوا يقولون [إنهم رأوا] امرأة مع أطفالها. قال P14 إنه رأى ذات مرة حالة حيث كانت امرأة تعانق طفلها. ورأى P14 أن المرأة والطفل كانا قد توفيا. وفي ذلك اليوم، تعرّض P14 لانهيار [عصبي]، أكثر من مجرد اغتصاب وقتل [كان يعني أنه انهار بعد رؤية ذلك، حتى أكثر مما كان سينهار بعد حالة اغتصاب أو قتل].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 قد رأى ذلك شخصياً. فأكّد P14 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان العمال قد قالوا إن هناك جثث أطفال. فأجاب P14 أنهم قالوا إن هناك نساء وفتيات.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 بحاجة إلى استراحة. فقال P14 لا. أكدت القاضي كيربر لـP14 أنه يمكنه اختيار ما يناسبه. فقال P14 إنه سيستمر.

قال القاضي فيدنر إن P14 عرف أعداد الجثث وسأل كيف حصل P14 على هذه الأرقام في القوائم. قال P14 إنه كما ذكر سابقاً، تم فرز عنصر أمن للعمل في الدائرة الحكومية المدنية [التي كان يعمل فيها P14 وزملاؤه] حيث كان لدى P14 مكتب. وكان عنصر الأمن يأتي بالأوراق وكان P14 يساعده. كان [عنصر الأمن] يُملي الأرقام على P14 وكان P14 يكتب في الأوراق شيئاً مثل فرع فلسطين، فرع المنطقة، فرع الدوريات، فرع الخطيب، القسم 40. وكان عنصر الأمن يقوم باستنساخ الملف بينما يتم تعبئة السجل الكبير بالأرقام. وكان [عنصر الأمن] يضع السجل في الخزانة وكان يأخذ بعض [الأوراق] إلى مدير العمل ورئيسه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان يتحدث عن سجل المدفونين. قال P14 إنهم اعتادوا تعبئة السجل بعد انتهاء الدفن (بالنسبة للشاحنات المبرّدة من مشفيي تشرين وحرستا العسكريين).

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت الأرقام هي أعداد الجثث التي جاءت من المشافي. فأكّد P14 ذلك.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت هناك أرقام لفرع الخطيب في القوائم. قال محامي الدفاع، مايكل بوكير، ألم يكن P14 ليذكر ذلك مع تسميات القوائم.

قال القاضي فيدنر نعم، لقد ذكر P14 ذلك وكرّر سؤاله. قال P14 إنهم حصلوا على أوراق من عناصر الأمن في عدة فروع. في كل إجراء دفن، كانوا يجدون فرع فلسطين، فرع الخطيب، إلخ. ويوجد للأمن العسكري السوري عشرة فروع، ويوجد لأمن الدولة ثلاثة فروع، وللمخابرات الجوية فرعان. وكانت تتم كتابة الأرقام، لكن P14 لا يتذكر الأرقام بدقة. قد يكون رقم الخطيب 100 أو 200.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان يتم كتابة أرقام الموتى أم أسمائهم. قال P14 إنه لما كانت تأتي الأوراق كانوا يقولون: "فلسطين 150".

أوضحت القاضي كيربر أن السؤال هو ما إذا كان اسم الميت هو الذي يُكتَب في القائمة/السجل أم رقمه. قال P14: 247، 293 الأمن العسكري.

سألت القاضي كيربر عن الخطيب. قال P14 إنه لم يسمع رقماً، لكنه سمع شخصاً يقول: "استلمنا 100 من الخطيب...".

سألت القاضي كيربر إذا كان للخطيب رقم معين. قال P14 إنه يعتقد أنه كان 247.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الرقم 251 يعني شيئاً ما لـP14 لكنها أكدت لـP14 أنه إذا لم يكن يعلم، فلن تكون هذه مشكلة. قال P14 إنه قبل وقت طويل كان يحفظ الفروع وأرقامها.

قالت القاضي كيربر إنها كانت تسأل فقط عن رقم الخطيب. قال P14 إنهم كانوا يقولون فقط "الخطيب، أمن الدولة. القسم 40، أمن الدولة" إلخ. وهذه كانت مختلفة عن الأمن العسكري، فرعي فلسطين أو المنطقة.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P14 يتذكر عدداً محدداً للجثث من الخطيب. قال P14 إنه لا يعرف عدداً محدداً.

طلب القاضي فيدنر عدداً تقريبياً. كرّر P14 ما قاله في البداية، أنه في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر 2011، لم يقم [عناصر] الأمن الذين كانوا يأخذون P14 وزملاءه ذهاباً وإياباً بإخبارهم بأي شيء. وبعد ذلك، بدأوا بالتعرف على العمال وزيادة ثقتهم بهم ببطء. قال P14 إنه يمكن أن يقول 100، لكن يمكن أن يتبين أن العدد أكبر من ذلك. لذلك، لم يستطع P14 أن يعطي رقماً. لكن المهم أن الدفن كان مليون، أو مليون ونصف، وربما أربعة ملايين. في كل أسبوع، كانت مساحة الأرض التي يتم حفرها وملؤها كبيرة. "كنا نخمّن/نتكهن/نقدّر في أذهاننا: إذا كان عمق الحفرة ستة أمتار وتم استخدام كامل مساحة الأرض للدفن" [عندئذ ستكون الأرقام كما قدّروها].

أوضح القاضي فيدنر أنه لم يقصد العدد الكامل، بل كان يقصد العدد من الخطيب في عامي 2011 و2012. قاطعه بوكير وقال إنه فهم من P14 أنه لا يوجد فرق بين فروع أمن الدولة.

قال القاضي فيدنر إنه سيأتي إلى موضوع أمن الدولة قريباً لكنه كان يسأل على وجه التحديد عن الخطيب – عن عدد القتلى في السجل من الخطيب من 2011 و2012. قال P14 إنها [الجثث] كانت تأتي من الفروع، بما في ذلك من الخطيب ولكن ليس كل الوقت، حوالي مرتين في الشهر وأحياناً مرة واحدة فقط. وبالإضافة إلى ذلك، كان الخطيب هو الأكثر ارتباطاً بالمشافي المدنية؛ مثل المجتهد والمواساة وليس تشرين وحرستا فقط.

سأل القاضي فيدنر إذا كانت تصنيفات الفروع مكتوبة. قال P14 إنها كانت مكتوبة على الورقة من عناصر الأمن.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان عدد الموتى مكتوباً. قال P14 إنه لم تكن هناك أسماء، فقط أرقام.

سأل القاضي فيدنر ما هو الرقم، سواء 5، أو 10، أو 500، الذي كتب على الورقة من الخطيب. قال P14 إنه لا يتذكر.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه في استجواب الشرطة ذكر P14 عدداً من الأسماء من أمن الدولة. قال P14 إنه لم يفهم السؤال.

قال القاضي فيدنر إن P14 قال إنه لا توجد معلومات دقيقة لأن القوائم كانت مختلطة في كثير من الأحيان. 50,000 اسم كانت من أمن الدولة فقط (2011 و2012)، أي حوالي 25,000 اسم في السنة. قال P14 إن أمن الدولة يتألف من ثلاثة أقسام: الخطيب، والقسم 40، وإدارة أمن الدولة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان لدى إدارة أمن الدولة رقم [إذا كان يُرمز لها برقم]. قال P14 إنه كان لها رقم، لكنه لا يتذكره.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الرقم هو 285. قال P14 إنهم كانوا يقولون "251، أمن الدولة"، لكنه لا يتذكر. ومع ذلك، كان P14 يتذكر الباقي – الأسماء والأرقام.

استشهد القاضي فيدنر بنص – "كم اسماً من الخطيب؟ من بين 25,000 اسم من أمن الدولة: 1) جاء حوالي 10,000 من الخطيب، 2) جاء حوالي 10,000 من القسم 40، 3) 5,000 من الإدارة؛ في عامي 2011 و2012. واعتباراً من عام 2013 فصاعداً، ازدادت الأعداد". سأل P14 عمّا إذا كان القاضي فيدنر يقصد أرقام أم أعداد الجثث. [على ما يبدو أن P14 اختلطت عليه الأمور بين رقم الفرع (مثل الخطيب = 251) وعدد الجثث].

أشار القاضي فيدنر إلى شهادة P14 التي قال فيها، "3,500 – 5,000 جثة من الخطيب والقسم 40 معاً".

ثم قام القاضي فيدنر بتذكير آخر: "كان يرى جثثاً تحمل رمز الخطيب، 10، 15، 20. من أصل 700 جثة، كانت 10 أو 15 جثة من أمن الدولة، ربما الخطيب".

قال القاضي فيدنر إن هذه الأرقام ستكون بعيدة عن بعضها البعض. قال P14 إنه عُرضت عليه صور أثناء استجواب الشرطة وقال إن لكل فرع رمز. كان عنصر الأمن في العمل يخبر P14 أن "هذا الرقم وهذا الحرف" يعني الخطيب، لأنه [عنصر الأمن] يعرف هذه الأشياء.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان بإمكان P14 إعطاء أرقام تقريبية من الخطيب. قال P14 إنه سيقول أمن الدولة بأكمله.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 قد قال للتو جزء فقط من أمن الدولة. قال P14 نعم، أمن الدولة يتكون من ثلاثة فروع. ينتمي الخطيب إلى أمن الدولة. ازدادت الأعداد [عدد الجثث]، وفي بعض الأحيان لم يتمكنوا من عد [الجثث].

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P14 يتذكر عدداً من الخطيب من أي يوم [في أي وقت]. قال P14 إنه في عام، [كان الرقم] 3,000 إلى 4,000 أو 5,000، لكنه لا يستطيع أن يقول بالضبط. قال P14 "إنهم" عرفوا أن أحد العمال المدنيين سرب معلومات، فأخذوه [العامل المدني] إلى الخطيب وسجنوه. بقي العامل في الخطيب قرابة الشهر، أكثر أو أقل، ثم أطلق سراحه. قال [العامل المسجون] لـP14 إنه عندما يموت شخص في السجن، يلفونه ببطانية ويتركونه بيننا [بين السجناء]. قال P14 إن هذا الشخص استمر في العمل معهم حتى عام 2017، ويستطيع P14 أن يخبرهم باسمه. قال P14 إنه ذكر أسماء العمال [في استجواب الشرطة] وبقية المعلومات/البيانات بحوزة السيد دوكه [محامي P14]. قال P14 إنه، بشكل عام، كان يعتقد أن العدد وصل إلى مليون أو مليون ونصف جثة، مع الأخذ في الاعتبار/بالتفكير فيما قاله العمال له. يمكن أن يكون هناك ثلاثة ملايين أو أقل. ومع ذلك، من خلال النظر إلى الأمر، فإنه يعطي تلميحاً/إيحاء بأن الأعداد كانت كبيرة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 يعني بين عامي 2011 و2017.

أشار مانويل رايجر، محامي المدّعي، إلى وجود محاولتين للمقاطعة من المتهم [أنور] وأراد أن يعرف ما قاله أنور.

قال بوكير إنه لم يكن هناك مقاطعة في المحاكمة الرئيسية. قال بوكير أيضاً إنه إذا أراد الشاهد أن يحمي نفسه وعائلته، فلا ينبغي له أن يتجول في مبنى المحكمة بدون القناع والتحدث إلى محاميه.

قالت القاضي كيربر إنهم سيتحدثون عن ذلك قريباً.

قال محامي P14 إن ضغط دم موكله قد انخفض ولن يتمكن من الاستمرار. سُئل P14 عمّا إذا كان بحاجة إلى سيارة إسعاف. قال P14 إنه ليس بحاجة إليها.

رُفِعت الجلسة الساعة 03:00 مساءً.

ستكون جلسة المحاكمة التالية في 10 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 9:30 صباحاً.

<u>ملاحظة من مراقب المحاكمة:</u>

طارق خلّو، صحفي سوري، أبلغ مراقب المحكمة أنه عندما كان إياد يستعد للخروج من قاعة المحكمة، نظر إلى طارق وقال بصوت عالٍ نسبياً [حتى يسمعه طارق]: "شكراً على جهودك [أي المحكمة] وجهود الحكومة الألمانية التي تكافح الهتلرات".

<u>اليوم الحادي والثلاثون للمحاكمة – 10 أيلول/سبتمبر 2020</u>

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً، وحضر الجلسة حوالي تسعة أشخاص وخمسة ممثلين من وسائل الإعلام.

لن يحضر ضابط الشرطة كنابمان ولكن سيتم استدعاؤه مرة أخرى.

لن يتم استدعاء السيدة فراير مرة أخرى.

يسعى الادعاء العام للإدلاء بإفادة بشأن [تم حجب الاسم].

ذكر كلينجه أيضاً إفادة دويسنج بخصوص قضية قيصر.

قالت القاضي كيربر إن صور قيصر ستكون متاحة إلكترونياً.

استراحة لمدة 20 دقيقة لأن الشاهد لم يصل بعد

تم عرض رسم توضيحي رسمه P14 أثناء استجواب الشرطة.

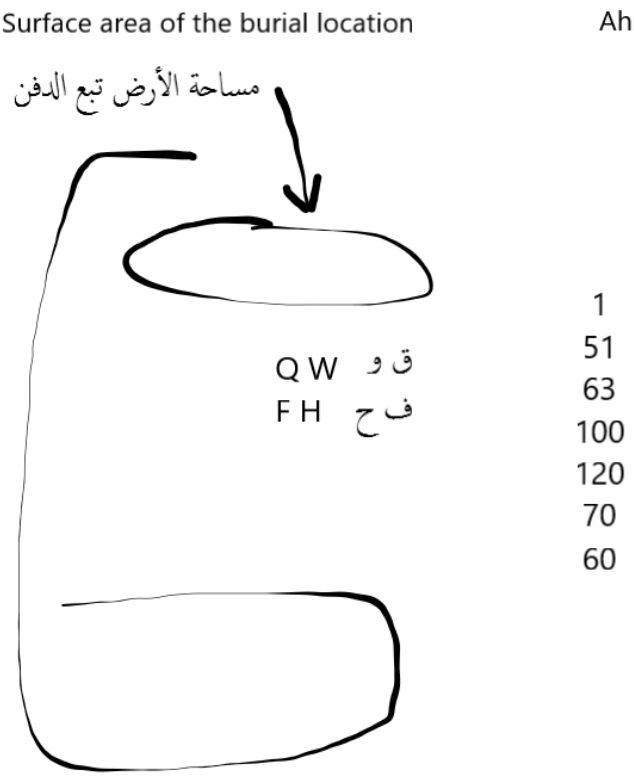

[كان الحاضرون قلقين من أن يكون الاسم في أعلى اليمين هو اسم الشاهد، لكن تم التوضيح لاحقاً أنه اسم عشوائي].

قال P14 إنه في القائمة، تمت الكتابة كالتالي: "الفرع (س) 51، الفرع (ص) 63..." [كان P14 يضرب مثالاً فقط].

سألت القاضي كيربر كيف ترتبط مساحة الأرض بالقوائم. قال P14 إنه كان يجيب على سؤال أثناء استجواب الشرطة وأنه كان يرسم بشكل عشوائي، ثم أخبر P14 الشرطة أنه كان هناك حروف.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت القوائم تحتوي على شيفرات/رموز. قال P14 إنه نفسه الشيء [كان يرسم عشوائياً]، لكن P14 لم يكن يعرف الشيفرات/الرموز. كانت الفروع الأمنية فقط تعرفهم. وأضاف P14 أن الأحرف اللاتينية كُتبت بواسطة الشرطة. أعطى P14 مثالاً د 40 (د = أمن دولة). [لذلك، يُفترض أن P14 كان يقصد بـ "د 40: أمن دولة، القسم 40].

سألت القاضي كيربر إذا كان الترتيب التالي صحيحاً: عدد الموتى/الفرع/القسم. فأكّد P14 ذلك. أثناء دفن الجثث من تشرين وحرستا، كانت هناك ست إلى عشر وثائق. بالنسبة للجثث في الشاحنة المبرّدة، كانت هناك وثائق أيضاً، أحياناً خمس وثائق. كانت كل وثيقة من فرع مختلف.

تم عرض رسم توضيحي آخر رسمه P14 أثناء استجواب الشرطة.

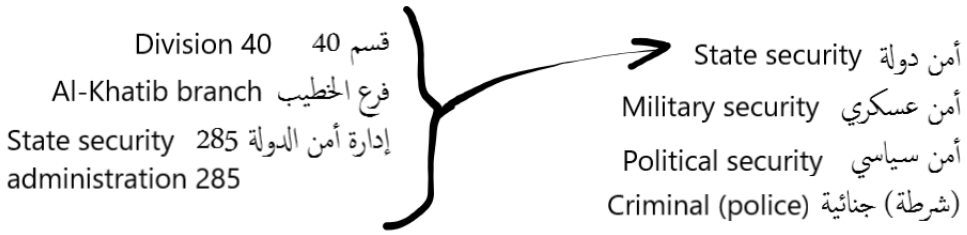

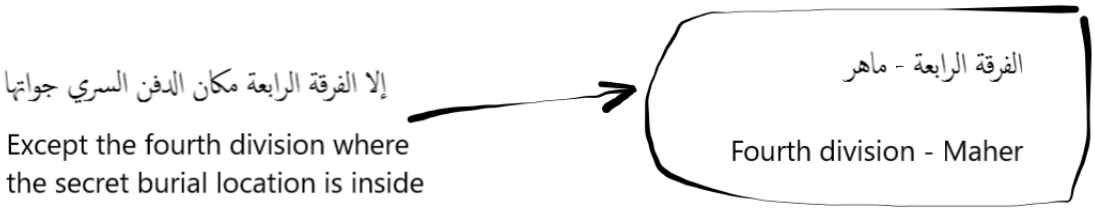

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 يعرف بأن "قائمة المعتقلين" كانت تعني الجثث. لم يفهم P14 السؤال.

سأل القاضي فيدنر P14 عن المؤسسات التي جاءت منها القوائم. قال P14 إنه لا يعرف عدد المعتقلين وإنما كان يعرف فقط العدد التقريبي للجثث.

طلب القاضي فيدنر شرح الرسم التوضيحي وما علاقة الفروع بإجراءات الدفن. قال P14 إن الشرطة طلبت منه تدوين أسماء الفروع التي أتت منها الجثث. قال P14 إن كل فرع له تخصصه وأخبر الشرطة عن الفرقة الرابعة قائلاً إن الدفن كان يتم داخل الفرقة. قال P14 إنه أضاف كلمة "شرطة" قبل كلمة "جنائية" [من الشائع في سوريا تسمية الشرطة الجنائية بالصفة وحدها "جنائية"، دون ذكر كلمة "شرطة". وأضاف كلمة "شرطة" بعد ذلك ليوضح للشرطة الألمانية في الاستجواب أن كلمة "جنائية" تعني "الشرطة الجنائية"] لأنها كانت الجناح المدني. وإن شرطة الأمن السياسي وشرطة الأمن العسكري هي سلطات مستقلة وتتدخل في كل شيء حتى في النساء والأطفال [مراقب المحاكمة لا يعرف ما هو المقصود بهذه الإفادة].

تم عرض صورة ملتقطة بالقمر الاصطناعي.

[الإحداثيات: 33.736029، 36.598190]

ذكر P14 أنه عُرِضت عليه هذه الصورة من Google وقيل له أن يشير إلى مقبرتي نجها والقطيفة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 قد شاهدت مقبرة القطيفة في الصورة [في قاعة المحكمة، أشار القاضي فيدنر إلى الصورة وقال "هنا"]. قال P14 إنه يمكنه التعرف على [موقعها] إذا رأى الكتابة باللغة العربية.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان P14 هو من كتب الملاحظة على الصور [كانت الملاحظة باللغة الألمانية]. قال P14 إنه لا يعرف إلا اللغة العربية. كانت الشرطة من كتبتها [الملاحظة].

أوضح القاضي فيدنر أن P14 قال إنه لم يتمكن من رؤية مقبرة القطيفة على الخريطة. قال P14: نعم، قال إنها كانت في منطقة مختلفة عن منطقة نجها. كانتا في اتجاهين مختلفين.

قال القاضي فيدنر إنه سيتم عرض صورة أخرى بعد قليل، لكنه كان يسأل عن الصورة التي يتم عرضها حالياً. قال P14 لا، لم يستطع تحديد الموقع.

تم عرض صورة أخرى ملتقطة بالقمر الاصطناعي.

[الإحداثيات: 33.41637557،36.37156671]

قال P14 إن هذا المكان قريب من نجها، فندق أفاميا [يعتقد مراقب المحاكمة أن اسم الفندق المذكور كان زلة لسان لأنه يقع في دمشق. أما الفندق الفعلي الذي قصده، والمذكور في السؤال التالي، فهو قريب من نجها. بدا أن "أفاميا" كان على رأس لسانه]، طريق مطار دمشق [الطريق السريع]. كان على بعد حوالي عشرة كيلومترات من المطار. في حين أن القطيفة منطقة جبلية وصحراوية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 يرى مقبرة نجها على الخريطة. قال P14 "الآن لا"، لكنه يعلم أنه عندما كان في المقبرة، كان بوسعه أن يرى فندق إيبيلا.

سأل محامي الدفاع بوكير عن الاتجاه الذي يقع فيه المطار من دمشق، على سبيل المثال، شمالاً أو جنوباً. فأجاب P14 أن مطار دمشق الدولي يبعد حوالي 15 إلى 17 كيلومتراً شرق دمشق لأنه محاط بالغوطة الشرقية.

سأل بوكير نفس السؤال عن مقبرة القطيفة. ذكر P14 أن مقبرة القطيفة تقع باتجاه حمص.

سأل بوكير ما إذا كان P14 يعني الشمال. ذكر P14 أنها كانت في اتجاه طريق حمص الدولي [الطريق السريع]. ولكن تقع مقبرة القطيفة على بعد 40 كيلومتراً من دمشق.

أشار شوستر إلى أن P14 قال إنه رأى فندقاً على الخريطة وسأل عن اسم الفندق. فأجاب P14 أنه إيبيلا.

طلب P14 استراحة لمدة عشر دقائق، لكن كان لدى شارمر سؤال واحد فقط. سأل أين رأى P14 الفندق في منطقة القطيفة؟ أشار P14 إلى المكان رأى فيه رمز فندق، لكنه لم يرغب في تحديد ما إذا كانت نجها أم القطيفة.

تم إعطاء استراحة لمدة 10 دقائق وتمديدها لمدة 10 دقائق أخرى بسبب وجود إنذار على مستوى ألمانيا

تم عرض صورة ملتقطة بالقمر الاصطناعي عن بُعد.

[الإحداثيات: 33.736029، 36.598190]

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان P14 قد تعرّف على أي شيء. قال P14 لا، كان الأمر صعباً.

سأل محامي المدّعي، سيباستيان شارمر، ما إذا كان يمكن عرض الصورة من مسافة أبعد لإظهار المنطقة مقارنة بدمشق.

[تم إظهار الصورة من مسافة أبعد]

قال P14 إنها غير ظاهرة، لأنها منطقة صحراوية وقاحلة/غير معبّدة. كانوا يسلكون طريقاً ترابياً طويلاً للذهاب إلى المقبرة.

استجواب من قبل المدعي العام الأقدم، ياسبر كلينجه

أشار المدّعي العام كلينجه إلى أنه خلال استجواب الشرطة في 30 تموز/يوليو، 2019 بشأن بداية عمل P14 في تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر P14 قال 2011: "في أيار/مايو أو حزيران/يونيو من عام 2011، كان يتم تكليفهم أولاً بحفظ محاضر الجثث. ومرتان في تموز/يوليو 2011، لكن هذه كانت المرة الأولى في القطيفة". قال P14 نعم، كان قد قال إنه في بداية عملهم، لم يتم الوثوق بهم [P14 والعمال] ولكن كان يتم أخذهم إلى العمل. وخلال المرحلتين الأولى والثانية، لم يكونوا يعرفون شيئاً.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت المرة الأولى التي يذهب فيها P14 إلى القطيفة في تموز/يوليو 2011. قال P14 ليس بالضبط، ولكن تقريباً، نعم.

سأل كلينجه عن المشافي التي كان يتم تجميع الجثث فيها. فأجاب P14 أن الجثث كما قال سابقاً كانت تأتي من مشفيي تشرين وحرستا العسكريين، ومن مشفيي المواساة والمجتهد، وهما مشفيان مدنيان. قال P14 كان يتم جمع الجثث من هذه المشافي الأربعة.

أشار كلينجه إلى أن P14 ذكر أيضاً المشفى 601 في الاستجواب وسأل P14 عمّا إذا كان له اسم. قال P14 إن مشفى 601 هو مثل مشفى تشرين ويتبع إدارياً له [لمشفى تشرين]. كان اسمه 601، لكن الجثث كانت تُجمَع من تشرين.

سأل كلينجه عن مشفى المزة. ذكر P14 أن مشفى المزة هو مشفى 601.

سأل كلينجه إذا كان هو نفسه مشفى تشرين. ذكر P14 أن موقع مشفى تشرين يختلف عن موقع مشفى المزة.

سأل كلينجه عمّا إذا كان يتم تجميع الجثث كذلك في المزة. ذكر P14 أن مشفى المزة عسكري مثل تشرين وحرستا، بينما كان المواساة والمجتهد مشفيَين مدنيَّين. وكان يتم تجميع الجثث فيه [يبدو أن P14 استخدم الضمير "فيه" في إشارة إلى مشفى المزة].

سأل كلينجه كيف عرف P14 أن الجثث تم جمعها في المزة. قال P14 إنه في الطريق إلى هناك [ليس من الواضح ما إذا كان P14 يعني المزة أم "المقبرة" باسم الإشارة "هناك"]، كانوا يقولون "استلمنا من مشفى (س)...".

سأل كلينجه عمّا إذا كان P14 قد سمع هذه المعلومات فقط، لكنه لم يرها. قال P14 إن المشفى 601 هو مشفى صغير ولا يتصور أن شاحنة مبرّدة يمكن أن تقف بداخله، لكنهم كانوا يرسلون سيارات صغيرة من 601 إلى [مشفى] تشرين.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P14 بنفسه موجوداً في الموقع. قال P14 إنه هو نفسه لم يكن حاضراً.

سأل كلينجه أين كان P14 يلتقي مع الضباط. قال P14 إنهم كانوا يلتقون في مشفى تشرين، لأن الضباط الذين كانوا يرافقونهم كان لديهم مكاتب هناك.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت نقطة الالتقاء في المقبرة. قال P14 إنه كان عادة ما ينقل العمال من مكان عمله المدني إلى المشافي، ثم كانوا يستقلون السيارة إلى موقع الدفن لكنهم كانوا يلتقون أحياناً في موقع الدفن. وكان [موكب الشاحنات المبرّدة] يسبقنا، أو "كنا" نسبقهم.

أوضح كلينجه أن P14 لم يكن يرى الضباط في المشافي. قال P14 إنه كان يراهم وينتظرهم عند المشفى حتى يخرجوا [ربما كان P14 يعني أنه كان ينتظر أن يغادر الضباط مكاتبهم، أو أنه كان ينتظر أن يخرج الضباط من المشفى لمرافقة الشاحنات]. وكان هناك عمال برفقة .P14

سأل كلينجه عمّن كان ينتظر. قال P14 الضباط الذين كانوا يرافقون الجثث.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P14 يتذكر مواقع مقابر جماعية عدا عن نجها والقطيفة اللذين ذكرهما في استجواب الشرطة. قال P14 إنهم لم يتلقّوا أي وثائق من الفرقة الرابعة التابعة لماهر الأسد، وكان فرع المخابرات الجوية في المزة يدفنون داخل موقعهم [موقع خاص بهم].

سأل كلينجه إذا كان P14 قد سمع ذلك من آخرين فقط. قال P14 إن سائق الجرافة كان يقول لهم [P14 وزملائه] إنهم [سائق الجرافة وزملاءه] كانوا يحفرون في مطار المزة لدفن الجثث.

أخبر كلينجه P14 أنه ذكر الحسينية. ذكر P14 أن منطقة الحسينية هي المكان الذي تقع فيه مقبرة نجها. وهي [الحسينية] منطقة سكنية.

قال كلينجه إن المتهمَين الاثنين يجلسان على جانبه الأيمن وسأل عمّا إذا كان P14 قد تعرّف على أيٍ منهما. قال P14 إنه لا يعرف.

<u>محامي الدفاع هانتس لينكه</u>

سأل لينكه P14 عن وظيفته لأن لينكه لم يفهم. طلب P14 من لينكه إعادة السؤال.

سأل لينكه ماذا كانت وظيفة/مهمة P14 في ذلك الوقت. قال شارمر إن عبارة "في ذلك الوقت" يجب أن تكون محددة. فأوضح لينكه أنه قصد منذ 2011. قال P14 إنهم كانوا مدنيين تحت إدارة "دمشق" لدفن الموتى العاديين.

أشار لينكه إلى أن P14 قال إنه ذهب إلى المدرسة حتى الصف السابع وسأل عمّا إذا كان هذا صحيحاً. فأكد P14 ذلك.

سأل لينكه عمّا إذا كان P14 قد أكمل أي تدريب/تعليم بعد ذلك. قال محامي P14 إنه لن يتم الإدلاء بأي إفادة.

أجاب لينكه أن P14 قد أجاب على ذلك في استجواب الشرطة. قال محامي P14 إن ذلك كان سراً وليس أمام الملأ.

[أجاب بوكير وشارمر، لكن مراقب المحاكمة لم يسمع ما قالاه. ومع ذلك، يبدو أنهما اتفقا مع لينكه على أنه ينبغي الإجابة على السؤال.]

طلب لينكه من P14 الإجابة بنعم أو لا إذا كان قد تلقّى أي تدريب/تعليم. قال P14 إنه لم يفهم السؤال. سأل لينكه عمّا إذا كان P14 قد التحق بكلية بعد المدرسة. قال P14 لا.

سأل لينكه عن نوع التدريب/التعليم الذي تلقّاه P14 بعد التخرج من المدرسة. قال محامي P14 إنه لن يتم الإدلاء بأي إفادة.

سأل لينكه عمّا إذا كان P14 قد تلقّى أي تدريب/تعليم لقيادة الشاحنات. قال محامي P14 إن ذلك ليس له صلة وقائعية بالموضوع ولا يريدون تقديم معلومات حول سيرة حياة P14، لأن ذلك سيؤدي إلى كشف هويته.

قال كلينجه إن الأسئلة التي طرحتها الشرطة عديمة الضرر ويمكن الإجابة عليها.

قالت محامية المدّعي، آنا أويهميتشين، إنه ينبغي الإجابة على السؤال ولكن ليس أمام الملأ.

تم أخذ استراحة قصيرة للسماح للمحكمة بالبت في الأمر

قالت القاضي كيربر إنه سيُسمح بطرح السؤال.

سأل لينكه عمّا إذا عمل P14 سائق شاحنة بعد المدرسة. فأكّد P14 ذلك.

سأل لينكه عمّا إذا كان P14 قد أدّى الخدمة العسكرية بعد ذلك. قال محامي P14 إنه لن يتم الإدلاء بأي إفادة وستتكرر المشكلة نفسها مع أي سؤال يطلب فيه لينكه تحديداً معلومات شخصية.

أجاب لينكه أنه لا يريد أن يعرف السيرة الذاتية لـP14 وإنما المهام التي قام بها منذ عام 2011. فقال محامي P14 إنه يجب عليه العودة إلى ذلك السؤال إذاً.

سأل لينكه عمّا إذا كان P14 مسؤولاً إدارياً بعد خدمته العسكرية. قال بوكير إن فريق الدفاع كان يواجه مشكلة في فهم وظيفة P14 وكيف كان على بعد أمتار من الدفن وعمل على الوثائق. قال محامي P14 إن وظيفة/مهمة موكله كانت توصيل العمال، وفي مكتبه [مكتب P14]، عمل على القوائم والسجلات. كان جزء من عمله إدارياً، والجزء الآخر يتعلق بالتوصيل إلى المقابر الجماعية.

سألت القاضي كيربر P14 إذا كان هذا صحيحاً. فأكّد P14 ذلك.

سأل لينكه عمّا إذا كان P14 مسؤولاً إدارياً. اعترض شارمر وقال إن السؤال قد تمت الإجابة عليه مسبقاً.

قال لينكه إنه يريد معرفة الفترة الزمنية. أجاب شارمر أن لينكه يجب أن يحدّد إطاراً زمنياً لسؤاله.

سأل لينكه عمّا إذا كان P14 قد عمل مع [تم حجب الاسم] بدأ لينكه يتحدث عن المهام السرية لهذا الضابط، لكن كلينجه تدخّل وقال إن ما فعله لينكه لن يكون صحيحاً، لأن تلك المواضيع ليس لها أي علاقة بموضوع المحاكمة.

قال لينكه إنه يريد معرفة لصالح من كان P14 يعمل قبل 2011. قال شارمر إن السؤال قد تمت الإجابة عليه مسبقاً. اتفقت القاضي كيربر مع شارمر.

قال لينكه حسناً، وسأل عمّا إذا كان P14 مسؤولاً عن إعداد القوائم. سألت القاضي كيربر P14 إذا كان السؤال واضحاً. قال P14 نعم، كان هو [P14] وعنصر أمن.

سأل لينكه عمّا إذا كان ذلك في مكتب P14. فأكّد P14 ذلك.

أشار لينكه إلى أن P14 قال إن الأعداد الواردة في القوائم تشير إلى الموتى وسأل P14 كيف عرف ذلك.

قالت القاضي كيربر إن على لينكه أن يقتبس من المحضر [يستشهد بنص] (طلبت كيربر من لينكه أن يقتبس ما قاله P14 من محضر استجواب الشرطة). وافق لينكه وقال إنه يوكل هذه المهمة إلى القاضي كيربر، لكنه سأل بعد ذلك عن المكان الذي حصل فيه P14 على معلومات القوائم. قالت القاضي كيربر إن P14 أجاب على ذلك في اليوم السابق.

سُمِح للشاهد بالانصراف.

رُفِعت الجلسة الساعة 12:00 ظهراً.

ستكون جلسة المحاكمة القادمة في 15 أيلول/سبتمبر، 2020 الساعة 09:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير الثالث عشر لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 15 و16 أيلول/سبتمبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثاني والثلاثون للمحاكمة – 15 أيلول/سبتمبر، 2020

أدلى مازن درويش، رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، بشهادته بشأن الوضع في سوريا حتى عام 2011 وما بعد اندلاع الثورة في عام 2011. كما أخبر المحكمة بتجربته كمعتقل لدى أجهزة المخابرات وكذلك التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرّض له. قدّم مازن خلفية قانونية عن اختصاصات وممارسات المخابرات السورية.

اليوم الثالث والثلاثون للمحاكمة – 16 أيلول/سبتمبر، 2020

أدلى P15، [تم حجب الاسم/ معلومات] البالغ من العمر 50 عاماً، بشهادته حول الخلفية الشخصية لأنور رسلان وكذلك حول اجتماعين وعدّة مكالمات هاتفية بينهما. وقال إنه في 2012، قدّم أنور معلومات ونصائح حول وضع ابن خالته، وبدا أنه تأثر بالأشخاص الذين تعرّضوا للتعذيب. كما قال إن أنور هو سبب تأخّر رحلته إلى ألمانيا، حيث أخبره أنور أنه قد تكون هناك فرصة له للعودة إلى سوريا بناءً على محادثات في جنيف. وفي النهاية، نصح أنور P15 بالمجيء إلى ألمانيا من تركيا. وعلى الرغم من أن P15 حضر إلى المحكمة متخفياً وأعرب عن مخاوفه على سلامة عائلته في سوريا، إلا أن المحكمة رفضت طلبه للشهادة بإجراءات حماية.

اليوم الثاني والثلاثون للمحاكمة – 15 أيلول/سبتمبر، 2020

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً بحضور 10 أشخاص وثلاثة صحفيين[2]. حضر المحامي بودنشتاين كبديل لمحامي الدفاع الثاني عن أنور، فراتسكي. ومثّل الادّعاء المدّعي العام كلينجه. لم يكن محاميا المدّعين، محمد وكروكر حاضرين، في حين حضر المحاميان بانز وروتمان كمحاميين للمدّعين.

دخل المدّعى عليه إياد قاعة المحكمة كالمعتاد برفقة حارس أمن المحكمة. ولكن كانت يداه مكبّلتين اليوم. وعندما مرّ بأحد الحراس الآخرين في طريقه إلى مقعده، بصق على الكرسي المجاور للحارس وشتمه باللغة العربية. وطلب من مترجمه ألا يترجم ما قاله للتو.

شهادة مازن درويش

قبل دخول الشاهد مازن درويش قاعة المحكمة أوضحت رئيسة المحكمة كيربر أنه سيدلي بشهادته لمدة يومين. وأوضحت أنه كان معتقلاً في فرع المخابرات الجوية، لكن شهادته اليوم ستركز على هيكل نظام المخابرات في سوريا. وقالت كيربر إنها حصلت على محضر استجواب مازن من قبل الشرطة الألمانية المؤرخ في 30 حزيران/يونيو، 2016. وسلّمت نسخة إلى جميع الأطراف وأمرت باستراحة للسماح للجميع بإلقاء نظرة سريعة عليه.

***

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

[2] بالعربية ناطقون معتمدون صحفيون هناك يكن لم

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

عندما دخل مازن قاعة المحكمة، استقبلته القاضي كيربر قائلة إنهما يعرفان بعضهم البعض مسبقاً من جلسات سابقة. وتمت تلاوة المواد الخاصة بتذكير الشاهد بالتعليمات والحقوق الخاصة بالشهود مازن درويش، 46 عاماً، رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)، والذي يعيش في باريس.

استجواب من قبل القاضي كيربر

سألت كيربر مازن عن هيكل النظام السوري وأرادت أن تعرف كيف دخل في نزاع مع النظام. شكر مازن القاضي كيربر وقال إنه يعتقد أن ما حدث في سوريا كان نتيجة طبيعية لهيكل النظام الحاكم والحكومة. حيث بدأ الأمر في عام 1958 بالوحدة بين سوريا ومصر (الجمهورية العربية المتحدة). وأدت الشروط التي فرضها جمال عبد الناصر [الرئيس السابق لمصر ورئيس الاتحاد] إلى تفكيك الأحزاب السياسية في سوريا وحل البرلمان وإلغاء الصحافة المستقلة بالكامل. وبحسب مازن، وافق السوريون على التضحية بالديمقراطية من أجل الوحدة، ولكنها لم تدم سوى ثلاث سنوات وأفضت في النهاية إلى ظهور نظام استبدادي في سوريا.

أوضح مازن لقد "خسرنا" الوحدة بينما احتفظنا بالديكتاتورية. وخلال عامي 1961 و1963، لم يكن الوضع مستقراً أيضاً. وتحسّن الوضع قليلاً مقارنة بزمن عبد الناصر، إلا أن المجتمع لم يسترد حيويته. وقال مازن إن هذا كان سبب الانقلاب بقيادة حزب البعث في 8 آذار/مارس، 1963. وكان أول مرسوم للحكومة الجديدة هو إعلان حالة الطوارئ وبدأت حقبة جديدة في سوريا تقوم على مبدأ دولة الحزب الواحد. وبدأوا [حزب البعث] في القضاء على جميع الأحزاب الأخرى.

وبمجرّد أن أطاحوا بالناصريين [أنصار عبد الناصر] والشيوعيين، نشب نزاع داخلي في حزب البعث. وأشار مازن إلى أن الانقلاب الداخلي الأول حدث في 23 شباط/فبراير، 1966. حيث تم إقصاء المدنيين البعثيين وتأسيس سلطة مطلقة للعسكر [العسكريين]. وخلال هذا الانقلاب الأول، أصبح حافظ الأسد وزيراً للدفاع. وفي عام 1970، قام حافظ الأسد بانقلاب ضد "جماعة انقلاب 23 شباط/فبراير" واحتكر السلطة. وكانت تلك بداية عهد الأسد في سوريا. أوضح مازن أن حافظ الأسد كان أكثر براغماتية من سلفه وسرعان ما لاقى قبولاً دولياً.

وقبل أشهر من الانقلاب الذي قاده، اكتسب سمعة طيبة كوزير للدفاع عندما أنهى الدعم العسكري الذي يقدمه الجيش السوري للفصائل الفلسطينية في نزاعها مع دول الجوار. وبدأت المرحلة الأولى من دولة الأسد عام 1973، عندما أعلن دستوراً منح صلاحيات شبه مطلقة للرئيس. ووفقاً لمازن، كانت المادة رقم 8 من الدستور حاسمة بشكل خاص لأنها نصّت على قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع. وكانت تلك هي اللحظة التي بدأت فيها آليات السيطرة على المجتمع السوري، وأطلِقت يد الأجهزة الأمنية لتحل محل مؤسسات الدولة. وتم تعيين الحكومة ومؤسساتها لتأليه الفرد (حافظ).

وشرح مازن ذلك بمثال من طفولته. قال إنه وُلد عام 1974 في نابلس بفلسطين وذهب إلى سوريا لأول مرة عندما كان عمره ست سنوات. وكان طفلاً عادياً ومدلّلاً من قبل عائلته. وعندما وصل إلى سوريا ودخل الصف الأول الابتدائي في سن السادسة والنصف، أصبح اسمه "الرفيق الطليعي مازن". قال مازن إنه انضم أيضاً إلى منظمة "شبيبة الثورة"، كما فعل جميع الأطفال السوريين في سن الثانية عشرة. وفقاً لمازن، بدأ حافظ الأسد في تلقين الأطفال هذه المبادئ قبل أن يهاجم نقابات [العمال] المدنية خاصة بعد الاشتباك المسلح مع الوحدة العسكرية للإخوان المسلمين وقبل أن ترتكب الأجهزة الأمنية مجزرة حماة عام 1982. واستذكر مازن مجزرة حماة حيث تم ذبح أعضاء النقابات المهنية (بالإضافة إلى نقابتي الأطباء والمهندسين) لاعتراضهم ولغرض قمع النقابات وتعديل القانون لصالح حزب البعث.

سأل القاضي فيدنر متى حدث ذلك. قال مازن إن مجزرة حماة ارتكبت عام 1982 وراح ضحيتها عشرات المدنيين، ما بين 16 ألفاً إلى 60 ألفاً تقريباً، لكن لا توجد سجلات رسمية بالعدد الدقيق. وبحسب مازن، ساعدت هذه المجازر على قمع الشعب السوري بأكمله، وليس فقط في حماة. كما أبرزت المجازر أهمية الأجهزة الأمنية في حماية حكومة حافظ الأسد. وهذا هو سبب منحهم حرية التصرف خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

وعندما توفي حافظ الأسد عام 2000 كان المجتمع السوري منهكاً، وكان مسلوب الحياة. قال مازن إنه لم تكن هناك أحزاب سياسية ولا مجتمع مدني نشط ولا إعلام ولا برلمان ولا أي شكل من أشكال الديمقراطية. قال مازن إنه كانت هناك بعض المحاولات من قبل منظمات ومدافعين عن حقوق الإنسان، لكن تأثيرهم كان محدوداً للغاية "وأغلِق كل شيء في وجوههم". وبعد وفاة حافظ الأسد، كانت هناك عملية تسليم السلطة تم فيها تقديم ابنه بشار على أنه شخص منفتح ذو تعليم غربي ومستعد جيداً لتولي السلطة، منذ وفاة شقيقه

الأكبر باسل. كان الوضع كاريكاتورياً: كان يتم تجهيز الابن ليرث السلطة، لكنه توفي في حادث سيارة. ثم سرعان ما تم إحضار الابن الآخر من لندن ليتم تجهيزه. قال مازن إن هذا برهن على أنه لم يكن هناك بلد بالمعنى الحقيقي للكلمة بل "مُلكية عائلية" تم نقلها من وريث إلى آخر.

قال مازن إن بداية حكم بشار الأسد كانت غامضة للغاية، حيث كان يبلغ من العمر 34 عاماً، بينما اشترط الدستور أن يكون عمر الرئيس 40 عاماً على الأقل. وبالتالي، كان لا بد من تعديل الدستور من أجل أن يمتثل لابن حافظ الأسد. ولم يستغرق الإجراء البرلماني لتعديل الدستور سوى 10 دقائق. وأوضح مازن أن بشار الأسد بدأ حملة دعائية للإصلاح ومحاربة الفساد في خطاب تنصيبه. وفي الواقع، كان هناك مجال للتغيير في سوريا، ولكن ليس بسبب تغييرات قانونية فعلية ولكن بسبب تغاضي قوات الأمن عن بعض الأمور. وشهدت سوريا في تلك المرحلة إقامة منتديات ثقافية وسياسية لكن دون صلاحيات. وفي أيلول/سبتمبر [عام 2000]، شهدت سوريا إعادة تحرير للجان الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها لم تدم طويلاً. وفي شباط/فبراير 2001، عادت الحكومة إلى سابق عهدها: حيث تم اعتقال أعضاء مجلس الشعب الذين أرادوا إلقاء الضوء على ممارسات الفساد مثل مأمون الحمصي ورياض سيف. وبالإضافة إلى ذلك، وبحلول نهاية آب/أغسطس 2001، بدأ اعتقال النشطاء وأغلقت المنتديات الثقافية والسياسية باستثناء منتدى الأتاسي.

قال مازن إن حرب العراق التي بدأت عام 2003 كانت نقطة تحول. حيث كان متوقعاً أن أمريكا "ستواصل طريقها إلى سوريا بعد أن تنتهي مع العراق". وأضاف أن كولن باول وجّه بعض الطلبات للحكومة السورية لكنها ردت "باستخدام بطاقة الإرهاب ضد أمريكا" في محاولة لإجهاض شرق أوسط جديد كما اقترحت الولايات المتحدة. وحثّت الحكومة والأجهزة السورية الآلية الدينية ورجال الدين على تشجيع الشباب على "الجهاد" في العراق. ووصلت هذه الممارسة إلى ذروتها مع نقطة تجمع في وسط مدينة دمشق، في منطقة "معرض دمشق الدولي" القديم. ومن هناك كانت حافلات تُقل شباباً جهاديين من دمشق (برفقة قوات الأمن) إلى الحدود العراقية.

وأشار مازن أيضاً إلى أنه بحلول عام 2004، استعاد المجتمع السوري بعض الحيوية، والتي ارتبطت بالتطورات الإقليمية في المنطقة. في 8 آذار/مارس، 2004 وبناء على طلب من لجان حقوق الإنسان، تظاهر مجموعة من النشطاء (حوالي 100) ضد حالة الطوارئ وتم اعتقال 68 من المتظاهرين السلميين. وأوضح مازن أنه في عام 2003، تم تأسيس الجمعية السورية لحقوق الإنسان، والتي نشرت تقارير وبيانات [عن أعداد المتظاهرين والاعتقالات وغيرها] من منظمات داخل سوريا.

وأشار كذلك إلى أنه في 21 آذار/مارس، 2004، بدأ النزاع العربي الكردي في شمال سوريا بشأن القومية الكردية. حيث حُرِم حوالي 300 ألف [كردي] من الجنسية السورية ومُنعوا من استخدام لغتهم. قال مازن إنه كان بإمكان المرء أن يجد كتباً بأي لغة في سوريا: الصينية والألمانية والإنجليزية. غير أن اللغة الكردية كانت محظورة ولم يكن بالإمكان العثور على أي كتاب باللغة الكردية. كان هذا أحد أشكال النزاع القومي والعرقي الذي خاضته الحكومة بهدف هدم المجتمع السوري.

في عام 2005، مع اغتيال رفيق الحريري، شعرت الحكومة السورية بضغوط دولية. وبالتالي سحبت سوريا قواتها من لبنان التي نالت وضعية دولة ذات سيادة بمباركة عربية ودولية. وبحسب مازن، فإن التقارب بين الحكومة السورية و"المشروع الإيراني" بدأ أيضاً في تلك المرحلة. حيث بدأ التقارب بالفعل في عهد حافظ الأسد، لكن لم يكن من الممكن تجاوز حدود معينة في ذلك الوقت. وبعد عام 2006، وعقب ما اعتُبِر نصراً لحزب الله على إسرائيل، فُتِحَت القوات والجيش والقوات الخاصة السورية – تحت مسمى "الاستفادة من الحزب [حزب الله]" – للتسلل المباشر من إيران والحرس الثوري. وبدأت حالات التشيع وحالات الدعاية الإيرانية. وبالتالي أصبحت سوريا جزءاً من "المشروع الإيراني".

في عام 2008، الذي وصف بأنه "حظر المشروع وعدم جدواه"، تم "الإعلان عن إعادة التطبيع الدولي" من قبل وزير الخارجية السوري بزيارة نظيره الألماني، وزيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي لسوريا وحتى استقبال بشار الأسد وزوجته في قصر الإليزيه. وخلال تلك الفترة، اعتقل النظام كل من بقي من المعارضة السياسية الذين كانوا وراء إعلان دمشق، واعتقل بعد ذلك الموقّعين على إعلان بيروت - دمشق. وقال مازن إنه بذلك قام بشار الأسد فعلياً بوضع حد للحياة السياسية مرة أخرى وأعاد تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي، مقترناً بإطلاق يد الأجهزة الأمنية. وحدث هذا على حساب الأجهزة الحكومية، مع مشاكل اقتصادية أكبر للخصخصة القائمة على الفساد بين الحكومة والجماعات المحسوبة عليها. وقال مازن إن الفساد في سوريا موجود منذ عهد حافظ الأسد. وقال مازن إنه كان "اقتصاد ظل موازٍ"، لكن بشار الأسد حاول خصخصة الفساد، وهكذا "وصلنا" إلى عام 2011: مرحلة الربيع العربي.

قاطعت القاضي كيربر مازن قائلة إن المترجم يريد التبديل مع زميله.

تابعت كيربر حديثها بالطلب من مازن الحديث عن 2011. قال مازن إذا سُمِح له، وقبل أن يتناول 2011، فإنه يريد أن يذكر بعض جوانب السيطرة السياسية [من قبل الحكومة السورية]. وكمثال على ذلك، قال إنه في عام 2005 الذي أطلِق عليه اسم عام "الإصلاح القضائي" خرق بشار الأسد جميع المواثيق القضائية بإصدار المرسوم التشريعي 2005/95، الذي قرر فصل 81 قاضياً، في انتهاك

للدستور والقوانين التي أصدرها بنفسه. وقال مازن إن هذا المرسوم جعل مجلس الوزراء صاحب السلطة المختصة في غضون 24 ساعة (بمعنى أن المجلس له الحق في فصل أي قاض دون سبب). وقال مازن إن هذا مثال على كيفية إدارة البلد وهيمنة الرئيس بحقوقه التشريعية. وقال إن هذا يشير أيضاً إلى أن تصرفات الأجهزة الأمنية ليست بتكليف من الحكومة، بل من قبل الرئيس نفسه. وأشار مازن إلى أن بعض القضاة حاولوا رفع شكوى إلى المحكمة الدستورية العليا، إلا أن المحكمة لم تسمع شكواهم، إذ وفقاً للدستور يعيّن رئيس الجمهورية أعضاءها.

مثال آخر، بحسب مازن، يقدّمه فرع المعلومات في فرع أمن الدولة 285، الذي حجب مئات المواقع الإلكترونية. وكان أحد هذه المواقع "النزاهة" الذي قرّر اتخاذ إجراء قانوني. وعُقِدت محاكمة يوم 13 أيار/مايو، 2007 في المحكمة الإدارية (القضية رقم 40/10-06-11). ووجد القضاة أنه ليس لديهم معلومات حول الجهة المسؤولة عن حجب هذه المواقع (مع العلم بأن وزارة الاتصالات هي من يمتلك الأجهزة التقنية ذات الصلة، ولكن هذا كان الرد الرسمي من محامي وزارة الاتصالات من خلال المحكمة). وذكر مازن كذلك حالة ثالثة كان قد شهدها بنفسه: حيث اعتُقِل الصحفي حبيب صالح بسبب مقال كتبه. وأحال قاضي التحقيق قضيته إلى قاضي محكمة الجنايات في 1 كانون الأول/ديسمبر، 2008. قال مازن إنه ذهب مع مهند الحسني، محامي حبيب، لمقابلة القاضي المختص، القاضي أحمد البكري، في قصر العدل بدمشق لسؤاله عن قضية حبيب. قال القاضي إنه لا داعي للسؤال، لأن حبيب قد حُكِم عليه بالسجن ثلاث سنوات عندما جاء من [قوات] الأمن. قال مازن إن هذا حدث حتى قبل النظر في قضيته وإن القاضي أخبرهم أن حبيب أحضِر من قبل أمن الدولة. وبعد عدة جلسات استماع ومحاكمة مطولة، حُكِم عليه بالفعل ثلاث سنوات. وخلص مازن إلى أن جميع الحالات التي وصفها للتو ما هي إلّا أمثلة صغيرة لكيفية سيطرة الدولة على القضاء.

نوّهت كيربر بالشروحات التي قدّمها مازن وذكّرته بأنهم يريدون البدء في الحديث عن عام 2011. قال مازن إن هناك مئات الآلاف من الأمثلة على جميع جوانب الحياة في سوريا. وقال إنه مع بداية الربيع العربي في نهاية عام 2010 في تونس، كانت لدى الشباب تطلعات جديدة وشعروا بموجة من الحرية. قال مازن إنه على وجه التحديد بعد رحيل [تُرجمت "بعد موت"] بن علي من تونس والمظاهرات في مصر، بدأت وسائل التواصل الاجتماعي في دعم مصر وليبيا، بينما لم تقم بتغطية حقيقة قيام الأجهزة الأمنية بقمع المظاهرات السورية.

في شباط/فبراير [2011] قال مازن إنه انضم إلى مظاهرة أمام السفارة الليبية. وتدخل جهاز الأمن السياسي، فرع الجبّة، والفرع الداخلي لأمن الدولة. وذكر مازن أنهم تمكنوا من رؤية كيف قامت القوات المعنية باعتقال وضرب المتظاهرين. وفي 5 شباط/فبراير، 2011 كانت هناك دعوة إلى يوم غضب سوري. واقترحت الدعوة تنظيم اعتصام أمام مجلس الشعب في دمشق وفي ساحة سعد الله الجابري بحلب. ولم يكن هناك تجمعات للناس، لكن مازن يذكر أنه في ذلك الوقت (2 شباط/فبراير)، استُدعي من قبل فرع الأمن الداخلي (251) حيث أدرك أن هناك أشخاصاً آخرين مثل الكاتب أكرم البني، وفايز سارة، وأنور البني الذين حقّق معهم توفيق يونس. قال مازن إنه اقتيد إلى الطابق الثالث حيث سمع أنهم متهمون بتأليب الناس بالشارع. وقال مازن إن الأجهزة الأمنية افترضت أنه سيكون هناك حراك شعبي في سوريا وكانوا قد استعدّوا له. وتم تقسيم البلاد إلى قطاعات، كل منها يديره أحد فروع المخابرات.

بعد شباط/فبراير [2011] بدأ الحراك على الأرض. قال مازن إن مجموعة من المتظاهرين اعتُقلت أثناء مظاهرة في دمشق القديمة في 15 آذار/مارس. وفي 16 آذار/مارس، كانت هناك دعوة لاعتصام أمام وزارة الداخلية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية "حرية التعبير والرأي". قال مازن إنه شارك في هذه المظاهرة السلمية أمام وزارة الداخلية. إلا أن العشرات وربما المئات من قوات الأمن جاءوا وبدأوا في ضرب الناس، وحتى العائلات، بطريقة وحشية للغاية. وتم اعتقال أكثر من 34 امرأة وشخصاً. في 18 آذار/مارس، كتب أطفال في درعا تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل "إجاك الدور، يا دكتور" وكتبوا "حرية" على الجدران. تم اعتقال الأطفال وتعذيبهم من قبل قوات الأمن. وكانت استجابة أجهزة المخابرات عنيفة على أحداث 18 آذار/مارس، التي كانت نقطة تحول أساسية. قال مازن إنهم بدأوا في اعتقال الأشخاص وإنه هو نفسه اعتُقل مرة أخرى في 28 آذار/مارس. وبحسب مازن، كان هناك إطلاق نار بالذخيرة الحية على المظاهرات و"سقوط شهداء". وبدأت مظاهرات التضامن مع ما حدث في درعا تتوسع في بانياس وريف دمشق. وكانت المظاهرات سلمية، تطالب بالحرية والديمقراطية باستخدام شعارات معينة. ومع ذلك، كانت استجابة قوات الأمن عنيفة للغاية. وقال مازن إنه يعتقد أن الحكومة قررت دفع المجتمع نحو العنف والتطرف.

سألت كيربر عمّا إذا كان مازن يعرف المزيد عن مثل هذا القرار. ورد مازن بأن الحكومة اختارت الاستجابة لمطالب الشعب بالوسائل العسكرية بدلاً من الحلول السياسية.

خلصت كيربر إلى أنه لم يكن هناك بالتالي قرار مباشر. قال مازن إنه نوع من "التوجه". وترافقت اعتقالات المتظاهرين السلميين مع إطلاق سراح معتقلي القاعدة والمتطرفين المعتقلين، وخاصة من العراق. ودفعت قوات الأمن الشباب بشكل منهجي نحو العنف. وانتشرت الاعتقالات التعسفية على نطاق واسع، بغض النظر عمّا إذا كانوا قد فعلوا أي شيء، لاسيما في المناطق التي كانت تعارض النظام. وتعرض هؤلاء الشباب لظروف لا إنسانية من التعذيب. وقد تعرضت معتقداتهم الدينية والأخلاقية للإهانة أثناء الاحتجاز.

في البداية، لم تكن الفترات [فترات الاعتقال] طويلة: أيام أو أسابيع أو شهر. وبحسب مازن فإن الاعتقالات كانت عبارة عن ورش عمل لإنتاج العنف. قال له العديد من المعتقلين السابقين شخصياً بعد الإفراج عنهم إنهم يفضلون الموت على الاعتقال مرة أخرى. قال مازن إن ممارسة العنف هذه قادة الشباب من [الطريقة] السلمية إلى الطائفية [الانقسام الإثني] والعنف. وكان سلوك الأجهزة الأمنية منسجماً مع مصطلحات الرئيس ومستشارته الإعلامية بثينة شعبان، حيث قال الرئيس في خطابه الأول في 30 آذار/مارس [2011]: "إذا أردتموها حرباً مفتوحة، فلتكن حرباً مفتوحة". قال مازن إن هذا كان في نهاية آذار/مارس، عندما كان كل شيء سلمياً. وسرعان ما استخدم الرئيس لغة الحرب وذكّر الجمهور بأن النظام خاض حرباً ضد الإخوان المسلمين في حماة وحلب لمدة ست سنوات ونجح.

قال مازن إن ردة فعل بعض الشباب والجماعات كانت عنيفة، وكانت تتم أحياناً بطريقة منظمة. وكان جزء من العنف شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس، وجزء آخر نبع من متطرفين ومنظمات إرهابية كان قد أطلِق سراحهم [من السجن]، ناهيك عن تهريب الأسلحة إلى سوريا. وبعد ذلك، بحسب مازن، وصل المجتمع السوري إلى "نقطة انفجار". في ذلك الوقت كنا "نحن" [مازن وزملاؤه] في منظمات حقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل 2011، تم إطلاق مركز توثيق الانتهاكات [VDC] وبدأ هو وزملاؤه بتوثيق الانتهاكات المرعبة بشكل يومي. وقد اعتُقِلوا وكانوا شهود عيان على الانتهاكات التي كانوا يقومون بتوثيقها.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

قالت كيربر إنها تريد معرفة المزيد عن الوضع العام وسألت مازن عمّا إذا كان قد استمدّ معلوماته من عمله في مركز توثيق الانتهاكات. شكر مازن كيربر موضحاً أنه مواطن سوري من عائلة سياسية. اعتُقِل والده واضطُهِد لعدة سنوات. واعتُقِلت والدته لمدة عام في فرع فلسطين [الفرع 235 التابع لشعبة المخابرات العسكرية]. قال مازن إنه حصل على المعارف التي لديه من هذه الظروف وكذلك من مرحلة مبكرة عندما درس في كلية الحقوق وكان مهتماً بحقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر 2000 التحق بمنظمات ومفوضيات حقوق الإنسان، ونتيجة لذلك تم فصله من نقابة المحامين في اللاذقية عام 2002.

وفي عام 2004، تم تأسيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وترخيصه في فرنسا. وفي عام 2004، بدأوا في نشر تقارير سنوية بالتعاون مع منظمات أخرى: على سبيل المثال بالتعاون مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام 2006؛ وتقرير رصد بشأن استفتاء مجلس الشعب والاستفتاء الرئاسي لعام 2007؛ وتقرير حول الرقابة على الإنترنت وسيطرة النظام وقوات الأمن على الفضاء الرقمي عام 2008؛ وتقرير حول حظر السفر عام 2009، حيث تم توثيق 417 حالة حظر سفر من قبل قوات الأمن. قال مازن إن هذا كان عمله اليومي هو وزملائه لأكثر من 16 عاماً، مما أدى إلى اعتقاله وإغلاق مكتبهم أكثر من مرة. وأوضح مازن أنه هو وزملاؤه أسسوا مركز توثيق الانتهاكات في عام 2011 كأحد مشاريع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، والذي لديه اليوم أكثر من 400 ألف سجل حول انتهاكات الحكومة وداعش والنصرة وغيرها.

أرادت كيربر معرفة من أو ما كان يخص "قوات الأمن". لم يفهم مازن السؤال. أشارت كيربر إلى أن مازن ذكر "قوات الأمن" وسألت من هم. قال مازن إن هناك أربعة أجهزة مخابرات في سوريا: أقدمها شعبة المخابرات العسكرية التي تأسست في الخمسينيات؛ وتليها إدارة المخابرات العامة (المعروفة بالنسبة للجمهور باسم "أمن الدولة")، التي تأسست في الستينيات. ومن ثم تأسست في السبعينيات شعبة الأمن السياسي وإدارة المخابرات الجوية وهما الأحدث.

خلصت كيربر إلى أن جميع الإدارات كانت موجودة قبل عام 2011 وسألت عمّا إذا كانت حالات الاعتقال والتعذيب لم تبدأ إلا في عام 2011. قال مازن إن هذا سلوك ممنهج لقوات الأمن السورية، سواء كان اعتقالات تعسفية أو اختفاءا قسريا أو تعذيبا أو محاكمات جائرة "ذراعها" هي محكمة أمن الدولة [تم إجراؤها من قبلها]. وكان هذا السلوك حاضراً دائماً. وبحسب مازن، لم يتغير سوى شيئين بعد 2011. أولاً، زاد عدد الضحايا بشكل كبير. قبل عام 2011، كانت الاعتقالات موجهة نحو مجموعة ضيقة هي المعارضة السياسية والأوساط المحيطة. لذلك كان عدد الأشخاص الذين عانوا من مثل هذا السلوك أقل. وبعد عام 2011، ارتفع عدد الضحايا إلى الملايين. وخلص مازن إلى أن ذلك كان هو التغيير الأول. ثانياً، قال إن الأمور تغيرت فيما يتعلق بالتعذيب. قال مازن إنه اعتُقل قبل 2011 وبعده. وكان التعذيب يُستخدم للحصول على معلومات، وعندما كان المعتقل يعطي كل المعلومات التي لديه، كان التعذيب يتوقف. وبعد عام 2011، أصبح شكلاً من أشكال العقاب والانتقام ووسيلة لتصفية المعارضين ولم يُستخدم للحصول على معلومات، على سبيل المثال، أوضح مازن أنه تم نقله بعد اعتقاله الثالث إلى الفرقة الرابعة. كان هو وزملاؤه في مطار المزة. حيث تم نقل معظمهم إلى هناك. قال مازن إنه مكث هناك ستة أشهر. وأشار كذلك إلى وجود برنامج تعذيب مرتين في اليوم لجميع المعتقلين دون توجيه أسئلة إليهم.

أرادت كيربر أن تعرف متى حدث ذلك. قال مازن إن ذلك حدث بين نيسان/أبريل وأكتوبر/تشرين الأول 2012، مضيفاً أن السجانين لم يكونوا يعرفون حتى أسماءهم [أسماء المعتقلين]. لذلك، تعرّض أحد المدافعين عن حقوق الإنسان للتعذيب بنفس طريقة تعذيب مقاتل وشخص وصل إلى هناك بسبب تشابه الأسماء.[3] وخلص مازن إلى أن هذا كان أحد جوانب تطور التعذيب كوسيلة للانتقام وتصفية المعارضين.

سألت كيربر عمّا إذا كان معروفاً في سوريا قبل عام 2011 أن التعذيب كان جزءاً من عمل أجهزة المخابرات وما إذا كان يمكن للمرء أن يعرف ما قد يتعين عليه فعله عند الانضمام إلى أجهزة المخابرات. فأكّد مازن أنه كان معروفاً لدى الجمهور، مضيفاً أن ذلك كان معروفاً للجمهور على الأقل منذ الثمانينيات وبالتحديد بعد عام 1982 وبعد القضاء على الحركة العسكرية التابعة للإخوان [المسلمين]. وأضاف مازن أنه قد تم استغلال ذريعة الوضع القتالي للقضاء على المجتمع بشكل عام. وكان هو وزملاؤه ينشرون الأخبار والمعلومات، على سبيل المثال، بشأن اقتحام سجن تدمر حيث تم إطلاق النار على آلاف المعتقلين. وقال إن المجتمع السوري بأسره يعرف بالاعتقالات والتعذيب من قبل قوات الأمن بذريعة الطوارئ، خاصة وأن القمع من قبل قوات الأمن لم يكن موجهاً فقط ضد الإخوان [المسلمين]، بل تم اعتقال وتعذيب المئات من المنظمات اليسارية. وأوضح أن هذا حدث من بين أمور أخرى لحزب العمال الشيوعي والمكتب السياسي للحزب الشيوعي والناصريين [أنصار جمال عبد الناصر]. وقال مازن إن البلطجة والتعذيب "استهدف الجميع"، ونقل النظام تلك الصورة للمجتمع كوسيلة للترهيب والقمع. وقال إن ذلك كان هو الحال باستمرار في الحياة اليومية.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

تساءل فيدنر عمّا إذا كان من الصحيح أن ما حدث في المعتقلات التابعة لأجهزة المخابرات كان معروفاً للجمهور قبل 2011. فأكّد مازن ذلك.

تساءل فيدنر عمّا إذا كانت أساليب التعذيب معروفة أيضاً. فأكد مازن ذلك، وأضاف أنها كانت جزءاً من الحياة اليومية كما سبق وذكر.

أشار فيدنر إلى أنه كانت هناك نقطة تحول في عام 2011 وسأل عمّا إذا كانت مهام قوات الأمن قد تغيرت بعد الثورة. قال مازن إنه لا يعتقد أن المهام تغيرت، وإنما عدد الضحايا هو الذي تغيّر. ولكن حتى قبل عام 2011، كان دور ومهام الأجهزة الأمنية هو السيطرة على المجتمع وفروع الدولة، وقمع الآخر، ومنع أي شكل من أشكال المعارضة للحكومة بأي ثمن، بما في ذلك استخدام التعذيب والاعتقالات والقتل.

أراد فيدنر معرفة ما إذا كانت هناك تغييرات نوعية أيضاً. قال مازن إن أساليب التعذيب الرئيسية مثل الدولاب والشبح وبساط الريح واستخدام الصدمات الكهربائية كانت موجودة بالفعل قبل عام 2011. كل هذه الوسائل كانت موجودة واستخدمت. وبعد 2011 وبسبب الأعداد الكبيرة [للمعتقلين]، ساءت الظروف الصحية [في مراكز الاعتقال]. وأصبحت الزنزانة المنفردة التي كانت تستخدم في السابق لسجين واحد، تضم الآن 6 إلى 7 أشخاص. وأشار مازن إلى أنه عندما تم اعتقاله قبل عام 2011 وحتى آذار/مارس 2011، كان بمفرده في زنزانة منفردة في الفرع 215، ولكن عندما اعتقل مرة أخرى بعد أقل من عام، كانت الزنزانة الانفرادية في فرع المخابرات الجوية بنفس الحجم، لكنهم كانوا 7 [سجناء] فيها. وأوضح أن ارتفاع عدد المعتقلين تسبّب في ظروف صحية خطيرة ساهمت إلى جانب التعذيب وغياب الرعاية الطبية في زيادة أعداد الوفيات والقتلى. وخلص مازن إلى أن ذلك لم يكن نتيجة تغيير الأساليب، وإنما نتيجة لتغيّر أعداد المعتقلين.

سأل فيدنر مازن عمّا إذا كان أشخاص قد ماتوا في معتقلات أجهزة المخابرات قبل 2011. فأكّد مازن، موضحاً أن هذا كان الحال بشكل خاص بين عامي 1976 و1988 نتيجة النزاع مع الإخوان [المسلمين]؛ حيث تمت محاربة النقابات المهنية، والحركات الشيوعية اليسارية. أكّد مازن أن "كل شيء كان موجوداً".

أراد فيدنر معرفة المزيد عن الاختلافات على وجه التحديد مقارنة بالوضع من 2001 إلى 2011. قال مازن إن هذه الفترة كانت مختلفة عن فترة 1976 إلى 1988. حيث لم تكن حركات المعارضة هي نفسها ولم يتم اعتقال سوى فئة معينة من الأشخاص، وعادة ما كانوا من دعاة حقوق الإنسان والسياسيين. قال مازن إن الاستثناء الوحيد هو شمال شرق سوريا حيث كانت هناك أشكال مختلفة من الانتهاكات بسبب خصوصية المنطقة. ومع وصول بشار الأسد عام 2000 في المرحلة الأولى، حاول النظام أن يجعل من القمع أن يبدو جميلاً، "وكأنهم كانوا يضعون مواد التجميل (المكياج) على وجه الاستبداد".

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: ليس من غير المعتاد في سوريا أن يتم القبض على شخص أو حتى محاكمته بسبب تشابه الأسماء بينه وبين شخص مطلوب.

سأل فيدنر عمّا إذا كان هناك ضحايا تعذيب قبل 2011. فأكّد مازن، موضحاً أنه كان هناك عدد أقل من الضحايا. وقدمت منظمات حقوقية سورية مثل الجمعية السورية لحقوق الإنسان تقارير يومية عن عدد حالات التعذيب والوفيات الناجمة عن التعذيب، لكن العدد كان أقل.

سأل فيدنر مازن عمّا إذا كان لديه معرفة بالوضع في إدارة المخابرات العامة وفرع الخطيب قبل 2011. قال مازن إنه يعرف فرع الخطيب جيداً، فهو أحد أهم الفروع في سوريا وكان بشكل أساسي معنياً بكل شيء. كان يقوده شخص وثق به حافظ الأسد أكثر من غيره.

أراد فيدنر أن يستوضح ما إذا كان مازن يتحدث عن إدارة المخابرات العامة أو الخطيب. قال مازن إنه كان يتحدث عن الاثنين، موضحاً أن "المركز" [المركز السوري للإعلام وحرية التعبير] حصل ذات مرة على إذن من وزارة الثقافة لإقامة فعالية في عام 2008 في المركز الثقافي في المزة. [عرض مازن الوثيقة ذات الصلة في المحكمة]. تم الإعلان عن الفعالية ودُعي مسؤولون دبلوماسيون. ولكن تم إرسال عنصر من الفرع 251 إلى موقع الفعالية قبل 15 دقيقة فقط من موعد انطلاق الفعالية. وأبلغهم العنصر بأنه قد تم إلغاء الفعالية، على الرغم من الموافقة الرسمية من وزارة الثقافة. قال مازن إن هذا فقط مثال واحد بسيط لشرح ضلوع أجهزة المخابرات وسلطتها.

طلب فيدنر من مازن تقديم المزيد من المعلومات العامة عن الفرع 251. قال مازن إنه يستطيع تقديم بعض القصص من قبل 2011 والتي اختبرها بنفسه كرئيس للمركز. على سبيل المثال، زار عضو في البرلمان الألماني من حزب الخضر سوريا رسمياً بإذن من وزارة الخارجية السورية.

قاطعه بوكير، محامي الدفاع عن أنور، قائلاً إن على مازن ألا يقرأ من وثائق مكتوبة. أوضح مازن أن هذه الوثائق هي الإذن الرسمي بعقد الندوة وإشعار صادر عن جهة حكومية بإلغائه.

أوضحت كيربر أنه ليست هناك حاجة لتضمين هذه الوثائق في المحضر.

قال بوكير إنه يريد فقط أن يستوضح ما إذا كانت هذه الوثائق هي في الواقع الوثائق التي يتحدث عنها مازن أو مجرّد ملاحظات.

كررت كيربر جملتها.

تدخّل شارمر، محامي المدعين، بالقول إن إلغاء الفعالية قد يكون ذا أهمية.

قال مازن إن الوثائق عبارة عن نسخ ويمكنه تقديمها للمحكمة.

قال بوكير إنه يريد أيضاً الحصول على معلومات أكثر دقة حول هذه الوثائق.

قالت كيربر إن على مازن أولاً أن يكمل شهادته قبل أن تلقي المحكمة نظرة على الوثائق والترجمة الخاصة بها.

تابع فيدنر سؤال مازن عن مهام الفرع 251 وما يعرفه الجمهور عن هذه المهام. قال مازن إنه سيجيب على هذا السؤال مباشرة بعد الانتهاء من القصة حول إلغاء فعالية [المركز]. قال مازن إن عضو البرلمان الألماني، أوميد نوريبور كان حاضراً "بشكل قانوني ورسمي" في "المقر الرئيسي [للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير] في "مزة فيلات غربية" في 15 أيار/مايو، 2008 عندما جاءت دوريتان من الفرع 251 وطالبتا بحضور الفعالية. وعندما رفض مازن السماح لهم بالحضور، أجبروا المركز على إنهاء الفعالية. كما ذكر مازن أنه قد حُظر عليه السفر عدة مرات، وقد صدر أحد أوامر حظر السفر من الفرع 251، على الرغم من حقيقة أن أطفاله كانوا في دولة أوروبية ولم يتمكن بالتالي من زيارتهم. ووقعت حادثة أخرى في نهاية عام 2010 عندما أراد مازن، بضغط من أصدقائه، إعادة التسجيل في نقابة المحامين بدمشق. قال مازن إن مشرفه كان خليل معتوق (الذي كان مفقوداً حتى اليوم)، الذي سجّل معه كمتدرب في عام 2010. صوّت مجلس نقابة المحامين بواقع 15 صوتاً لصالح عودة مازن كعضو، وتم تحديد يوم ليؤدّي اليمين القانونية. ذكر مازن أنه عند وصوله إلى نقابة المحامين في دمشق، اعتذر رئيس هذه النقابة الإقليمية جهاد اللحام نيابة عن النقابة، قائلاً إن عنصراً من الفرع 251 يُدعى محمود رعد، جاء إليه في اليوم السابق ليبلغه بأنه لم يُسمح لمازن بالتسجيل مرة أخرى. قال مازن إن نفس الشخص، جهاد اللحام، أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس الشعب [البرلمان] واختتم بالقول إن الفرع 251 تدخّل في كل شيء وحتى في العلاقات الشخصية للناس، إضافة إلى دوره في قمع المعارضة وتشكيل رأي معارض.

سأل فيدنر عمّا إذا كان هذا الجواب هو وصف مازن لمهام الفرع 251. أجاب مازن أن هذا الفرع كان من أهم الفروع في محيط دمشق. كانت مهامه الاستراتيجية هي الحفاظ على الأمن في دمشق والمناطق المحيطة بها، من الناحية الأمنية وليس العسكرية. وكان

لدى الفرع أقسام تتحكم في جميع جوانب الحياة: الاقتصاد والدين والأحزاب السياسية والطلاب. وكان الفرع يتدخل في كل شيء، حتى في حكومة الرئيس وانتخاب مجلس الشعب [البرلمان]، إضافة إلى مهامه "المنتظمة".

***

[استراحة غداء – تم وضع الأصفاد في يدي إياد قبل أن يُقتاد إلى الخارج]

***

أشار فيدنر إلى أن مازن اقتبس بشار الأسد: "إذا أردتموها حرباً مفتوحة، فلتكن حرباً مفتوحة"، وسأل كيف علم مازن بذلك. قال مازن إنه جزء من خطاب للرئيس وجّهه إلى الجمهور.

سأل فيدنر عمّا إذا كان الخطاب يتعلق بالمظاهرات. قال مازن إنه يفترض أن الخطاب كان موجهاً للمتظاهرين السلميين.

كما أشار فيدنر إلى أن مازن قال إن الفرع الداخلي [251] كان حاضراً في المظاهرات وسأل عمّا إذا كانوا يرتدون الزي الرسمي ومن أين حصل مازن على هذه المعلومات. قال مازن إنه ذكر سابقاً أنه قبل عام 2011، استدعاه الفرع الداخلي عدة مرات، على سبيل المثال في 13 أيلول/سبتمبر 2009.

أوضح فيدنر أنه كان يسأل عن تواجد الفرع في المظاهرات وما إذا كان مازن قد تعرّف عليهم أو كيف عرف أنه كان الفرع الداخلي [251]. قال مازن إنه من تجربته الشخصية، كان اللواء توفيق يونس هناك [في مظاهرة] أمام مجلس النواب. وأشار كذلك إلى أنه قبل ثلاثة أيام، كان اللواء توفيق قد اعتقل مازن واستجوبه في مكتبه. كما استدعاه واستجوبه بعض العناصر [من الفرع الداخلي]. قال مازن إنه يعرف أشكالهم ويعرف حتى أسماء بعضهم.

أراد فيدنر معرفة ما إذا كان مازن قد انضم إلى أي مظاهرات في ربيع 2011. أكد مازن ذلك، مضيفاً أنه شارك في جميع المظاهرات تقريباً.

طلب فيدنر من مازن أن يصف نوع الاعتداءات التي قامت بها أجهزة المخابرات ونقطة التحول عندما أصبح الوضع أكثر عنفاً وتم استخدام السلاح. أشار مازن إلى اعتصام في شباط/فبراير 2011 أمام السفارة الليبية حيث صوّرت قوات الأمن المتظاهرين. وقال مازن إنه لا يعرف سبب ذلك، ولكن في لحظة، أخذت قوات الأمن الهراوات وصرخ المتظاهرون "خاين يالي بيقتل شعبه". وتم القبض على بعض الأشخاص لكن أغلبهم هرب. وفي 16 آذار/مارس [2011] كانت هناك دعوة للاحتجاج أمام وزارة الداخلية السورية، وتم الإعلان مسبقاً عن الوقت والمكان، وبدأ الناس في التجمع. قال مازن إنه خلال أول 15 دقيقة، لم يكن هناك رد فعل من قوات الأمن، لكن لحظة رفع صور المعتقلين، نشطت قوات الأمن ومزقت الصور واعتدت "علينا" بالضرب. وأضاف أن الضرب كان عذاباً محضاً، وأشار إلى أن الدكتور الطيب تزيني، أحد أمهر أساتذة الفلسفة في جامعة دمشق، تعرّض للضرب بالهراوات. وقال مازن إنه هو نفسه كان ينزف من رأسه عندما أمسك اثنان من العناصر بالدكتور وضربوه بعمود إنارة. ونُقل المعتقلون إلى فرع المنطقة الجنوبية التابع لشعبة المخابرات العسكرية. قال مازن إنه بعد أشهر كانت هناك محاولة لاعتصام آخر، هذه المرة في ساحة العباسيين. وحاولت مجموعة كبيرة من المتظاهرين الوصول إلى هناك من دوما. قال مازن إنه شارك أيضاً في المظاهرة، حيث تم إطلاق الرصاص الحي.

أراد فيدنر معرفة الشهر بالضبط. قال مازن إنه يعتقد أن ذلك حدث في حزيران/يونيو.

سأل فيدنر إذا كان أحد قد أصيب بالرصاص. فأكّد مازن أن البعض أصيب برصاصة، بل وبعضهم مات. وبعد هذه الواقعة، في شباط/فبراير 2012، قال مازن إنه اعتُقل لمدة ثلاث سنوات ونصف.[4]

أراد فيدنر معرفة ما إذا كانت هذه هي أول مواجهة لمازن مع الأسلحة النارية في مظاهرة وما إذا كان ذلك قد حدث مرة أخرى. قال مازن إنها المرة الوحيدة التي تعرض فيها للذخيرة الحية، ولكن بعد تلك المظاهرة تراجعت مشاركته في المظاهرات، بينما شارك في المرحلة الأولى في شباط/فبراير وآذار/مارس [2011] في جميع المظاهرات تقريباً في دمشق والمنطقة المحيطة بها.

سأل فيدنر عمّا إذا لم يكن هناك إطلاق نار في ذلك الوقت. قال مازن على الأقل ليس في المظاهرات التي شهدتها دمشق. ولكن في درعا، على سبيل المثال، كان هناك حالات إطلاق نار لكنه لم يكن حاضراً هناك.

[4] ملاحظة من مراقب المحاكمة: تمت ترجمتها على أنها ثلاثة أشهر ونصف بدلاً من سنوات.

أراد فيدنر أن يعرف متى بدأ استخدام الأسلحة [ضد المتظاهرين] ومن أي فترة زمنية حدث ذلك بشكل منتظم. قال مازن إنه في وقت لاحق كانت هناك أطراف أخرى. على سبيل المثال، في جسر الشغور، كان هناك إطلاق نار من قبل مجموعات أخرى على مبنى أمني.

أراد فيدنر أن يستوضح ما إذا كانت قوات الأمن أم "الثوار" هم من بادر بإطلاق النار. قال مازن إن طرفاً آخر لا يستطيع تحديده هو من بادر بإطلاق النار. ووقعت اشتباكات أمام المبنى واستجابت خلالها [قوات] الأمن [بإطلاق النار].

أراد فيدنر معرفة من كانت قوات الأمن التي استخدمت الذخيرة الحية: الشرطة أو الجيش أو مدنيون على سبيل المثال. قال مازن إنه في شباط/فبراير، كانت الاعتصامات في مواقع معينة، وبالتالي، تمكنوا من رؤية العناصر والتعرّف عليهم. وبشكل أساسي، تعرّف على هوية أشخاص من الفرع 251 والأمن السياسي – فرع الجبّة. وأضاف مازن أن عدداً قليلاً فقط من الأشخاص الذين تمكن من التعرّف على هويتهم كانوا من شعبة المخابرات العسكرية. ولكن في المظاهرات التي استُخدمت فيها الذخيرة الحية، لم يتمكن من التعرّف على أفراد معينين. حيث كانوا خليطاً من قوات عسكرية وفروع مخابرات.

سأل فيدنر ما إذا كان مازن على دراية بمصطلح "القسم 40". قال مازن إنه ليس لديه خبرة شخصية مع ذلك القسم، ولم يقبضوا عليه ولم يُعتقل في مرافقهم. إلا أنه أصبح على دراية به من خلال عمله في توثيق الانتهاكات ومن خلال زملائه في المركز [مركز توثيق الانتهاكات] الذين تم اعتقالهم من قبل هذا القسم.

أراد فيدنر أن يعرف بالضبط ما يعرفه مازن عن القسم 40 ومهامه. قال مازن إنه يعلم أنه جزء من الفرع 251 ويرأسه العقيد (وربما لاحقاً العميد) حافظ مخلوف. وبسبب العلاقة بينه وبين بشار الأسد، كانت هناك أهمية أكبر لذلك القسم.

طلب فيدنر من مازن تحديد هذه الأهمية ومهام القسم 40. قال مازن، على حدّ علمه، إن مهام القسم 40 (أو قسم المدينة (دمشق)) هي جزء من مهام الفرع 251، إلا أن القسم 40 كان مسؤولاً عن منطقة جغرافية معينة. ولكن بما أن حافظ مخلوف يرأسه، فقد تدخّل القسم في تكليف الوزراء وتدخّل في رجال الأعمال وصفقاتهم [معاملاتهم].

قال فيدنر إن هذا لا يجيب على سؤاله حول الغرض من القسم 40. قال مازن إن مهامه كانت من ضمن مهام الفرع 251.

طلب فيدنر من مازن أن ينظر إلى المتهمَين إلى يمينه ويخبره ما إذا كان قد التقى بهما من قبل. نفى مازن أن يكون هذا هو الحال.

أشار فيدنر إلى أن مازن ذكر في مقابلته مع الشرطة الألمانية أشياء مروعة بشأن اعتقاله، لكن هذه الأمور لم تحدث في الخطيب. سأل فيدنر إذا كان هذا صحيحاً. فأكّد مازن ذلك.

طلب فيدنر من مازن أن يذكر أماكن اعتقاله. قال مازن إنه اعتُقل في البداية في فرع المنطقة [227] التابع لشعبة المخابرات العسكرية. وكان اعتقاله الثاني في الفرع 215، أما الاعتقال الثالث فقد استمر لثلاث سنوات ونصف وكان في البداية في [فرع] المخابرات الجوية بمطار المزة، ثم في الفرقة الرابعة، وبعد ذلك في [أحد فروع] المخابرات الجوية وأمن الدولة – فرع التحقيق المركزي.

أراد فيدنر أن يعرف أين تعرض مازن للتعذيب. قال مازن إنه تعرض للتعذيب في مطار المزة، وفي الفرقة الرابعة، وفي إدارة المخابرات الجوية وأمن الدولة – فرع التحقيق المركزي.

أرادت القاضي كيربر الآن إلقاء نظرة على الوثائق التي ذكرها مازن سابقاً.

قال مازن إن الوثيقة الأولى هي من وزارة الثقافة، وثيقة رقم 311، وكانت موجهة إلى المركز الثقافي العربي بالمزة. وتضمنت الإذن باستضافة ندوة حول "الصحافة وحرية التعبير" في 25 آب/أغسطس، 2008، وكانت من تنظيم مازن. وتحمل الوثيقة توقيعَي مدير المركز الثقافي نجيب السوسي ومساعد وزير الثقافة محمد تركي السيد.

طلبت كيربر من المترجم تأكيد ذلك. فأكّد المترجم ذلك.

قال مازن إن الوثيقة الثانية هي إعلان صحفي من لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بعنوان "السلطات السورية تواصل قمع حرية التعبير".

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانت هذه الوثيقة مرتبطة بالوثيقة الأولى. قال مازن إنه كان إعلاناً صحفياً بشأن إلغاء الندوة.

سألت كيربر المترجم عمّا إذا كان يمكنه تأكيد ذلك. فأكّد المترجم ذلك.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان حظر الفعالية مكتوباً أيضاً في وثيقة أم أنه حدث شفوياً فقط. قال مازن إن الإعلان الصحفي كان يتحدث عن الحظر.

استجواب من قبل المدّعي العام

أراد المدّعي كلينجه معرفة ما إذا كان مازن قد سمع عن أحد المتهمَين في سوريا. قال مازن إنه سمع عن أنور.

سأل كلينجه عمّا سمعه مازن. قال مازن إن أنور كان رئيس وحدة التحقيق في الفرع 251.

سأل كلينجه عمّا إذا كان مازن قد سمع أو قيل له شيء عن الأوضاع هناك أو عن أنور. قال مازن إنه كان لديه زملاء اعتُقلوا في قسم التحقيق بالفرع 251. كما أن لديه معرفة إضافية عن الفرع 251 من خلال مركز التوثيق [مركز توثيق الانتهاكات].

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا كان ذلك قبل شهر آذار/مارس 2011 أم بعده. قال مازن إن ذلك حدث بعد آذار/مارس 2011.

سأل كلينجه عمّا قاله زملاء مازن عن ظروف الاعتقال. قال مازن خلال المرحلة الأولى في آذار/مارس ونيسان/أبريل [2011]، تحدثوا عن أساليب التعذيب، ولاسيما الدولاب وسوء المعاملة بشكل عام. وبعد نيسان/أبريل، أبلغوا عن مزيد من التعذيب وأعداد أكبر [من المعتقلين]. قال مازن إنه وزملاؤه بدأوا في توثيق حالات الموت تحت التعذيب.

سأل كلينجه عمّا إذا كان مازن يعرف أسماء أشخاص ماتوا تحت التعذيب في الفرع 251 بين عامي 2011 و2012. فأكّد مازن ذلك.

طلب كلينجه من مازن تقديم هذه الأسماء. وقدّم مازن ملفاً يقول إنه يحتوي على وثائق تخص أحد الضحايا، [تم حجب الاسم/ معلومات]. حيث يتضمن الملف: شهادة منشق من الفرع 251، وشهادة من مشفى حرستا العسكري، وتسجيل فيديو من شقيق الضحية موجّه للمحكمة في كوبلنتس. تشير جميع المواد إلى أن [تم حجب الاسم/ معلومات] توفي أثناء وجوده في الفرع 251. وتظهر هذه الوثائق أيضاً سلسلة الحيازة[5] [سلسلة العهدة] وهي للمحكمة. وأضاف مازن أن الوثائق ترجمت إلى الألمانية للمحكمة.

أشارت محامية المدّعي، د. أوميشين، إلى أن مازن ذكر "سلسلة الحيازة" والتي يمكن ترجمتها أيضاً على أنها "سلسلة القيادة".[6]

أراد كلينجه أن يعرف بالضبط ما تظهره الوثائق ومن أين حصل عليها مازن. قال مازن إنه أحضر عدة وثائق، تتضمن الأولى أسماء قادة من الفرع 251 والهيكل الإداري بالإضافة إلى أسماء 93 شخصاً يعملون هناك.

أراد كلينجه أن يعرف من أين حصل مازن على الوثيقة. قال مازن إنه قد تم إعدادها وإتاحتها من قبل قسم التقاضي في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وكذلك قسم مركز توثيق الانتهاكات، باستخدام شهادات عناصر منشقين (عنصران من الفرع 251) ومواد مفتوحة المصدر. وتتضمن الوثيقة المنهجية والأسماء وتمت ترجمتها إلى الألمانية.

خلص كلينجه إلى أن الوثيقة بالتالي ليست أصلية من أجهزة المخابرات لكنها من إعداد منظمة مازن. فأكّد مازن ذلك، وأضاف أن الوثيقة أعدت في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بناء على المعلومات المتوفرة. وتابع موضحاً أن الوثيقة الثانية تتعلق بالمعتقل [تم حجب الاسم/ معلومات] وتحتوي على شهادة من مشفى حرستا تشير إلى وصول المعتقل ميتاً من الفرع. وتوفّر هذه الوثيقة أيضاً سلسلة الحيازة وهي موثقة. قال مازن إن هناك أيضاً شهادة من شقيق المعتقل، الذي يقول إنه بناءً على المعلومات التي تلقّاها من أحد العاملين في الفرع، فقد توفي شقيقه في الفرع 251.

كان لدى محامي المدّعي، شارمر، سؤال بخصوص الترجمة وأراد أن يستوضح ما إذا كان الشخص قد تُوفي في الفرع أو في مشفى حرستا. قال مازن إن الشخص كان وصل ميتاً عندما وصل إلى مشفى حرستا.

واصل المدعي العام كلينجه متسائلاً عمّا إذا كانت الشهادة من مشفى حرستا أصلية أم نسخة أم ملخصا. قال مازن إنها نسخة عن الأصل، مضيفاً أن سلسلة الحيازة تشير إلى كيفية حصول المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عليها.

---

[5] ملاحظة من مراقب المحاكمة: سأل المترجم مازن عن معنى المصطلح العربي "سلسلة الحيازة". قال مازن [بالإنجليزية]: " chain of custody". ولم يكن المترجم قد ترجم المصطلح عندما ترجم إفادة مازن.

[6] ملاحظة من مراقب المحاكمة: يبدو أن هذه الترجمة سببت اللبس فيما بعد، لأن ما أشارت إليه أوميشين كان "سلسلة القيادة" التي قدّمها مازن لاحقاً كوثيقة منفصلة أيضاً.

أراد كلينجه أن يعرف كيف تم تقديم شهادة شقيق الضحية. قال مازن إن شهادة الأخ موثقة في شريط فيديو وهي رسالة موجهة إلى "عدالة المحكمة". وإنه موجود حالياً في اليونان وعلى استعداد للإدلاء بشهادته في المحكمة.

سأل كلينجه متى مات الشخص. قال مازن، بحسب الشهادة، كان قد وصل إلى المشفى في 27 آب/أغسطس، 2012. تم نقله وتمت محاولة عمل إجراءات طبية لإنعاشه بالإضافة إلى الصعق بالصدمات الكهربائية [جهاز الصدمات الكهربائية]، لكن لم تكن هناك استجابة.

تدخّل بوكير، محامي الدفاع عن أنور، من خلال الشكوى من أنه لا ينبغي مناقشة الوثائق في الوقت الحالي خلال جلسة عامة وأن الأسئلة التي طرحها كلينجه بشأن الوثائق غير مقبولة لأنه ليس من الواضح من أين أتت الوثائق وما هو مضمونها بالضبط وكيف حصل عليها مازن.

قال المدّعي العام كلينجه إنه لم يكن يعرف عن الوثائق، فقد قام مازن والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير بجمع المعلومات، وينبغي عرض الوثائق في المرافعة الرئيسية العلنية.

طلب بوكير استراحة، معتبراً أن أطراف القضية حصلوا على نسخة من محضر مقابلة مازن مع الشرطة الألمانية (بالإضافة إلى نسخة من محضر مقابلة من اليوم السابق الذي حصل عليه الطرفان مسبقاً) اليوم فقط ولم يكن أحد يعلم عن "صندوق المفاجآت" لهذا اليوم. قال إن تلك وثائق ثقيلة وكان ينبغي توفيرها أولاً، قبل مناقشتها في جلسة استماع. قال بوكير إنه ليس لديه أي أسئلة على وثائق اليوم ولكنه يطلب عقد جلسة إضافية، لأنه في هذه اللحظة، ستكون الأمور بمثابة "اللعبة التي يتم فيها نقل المعلومة من شخص لآخر" و"صندوق المفاجآت".

قال كلينجه إن المواد ربما تكون أدلة ثبوتية، ولذلك ينبغي أن يشرح مازن ما الذي أحضره معه اليوم. فيما يتعلق بالمَحضرَين، أوضح كلينجه أن تاريخ المَحضَر الأول هو 29 تموز/يوليو، 2017، ولم يتم إضافة محضر 30 تموز/يوليو، 2017 إلى ملف القضية، لأنه لم يكن سوى جزء من تحقيق هيكلي.[7]

حاول محامي المدعي، شارمر، أن يقول شيئاً عندما قاطعه بوكير قائلاً إنه لا يتهم أحداً، ولكن مازن استُدعي لتقديم لمحة عامة وليس للقراءة من وثائق محددة.

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن المدّعي العام كلينجه أراد الحصول على المحتوى [محتوى الوثائق الجديدة] الموصوف، وهو أمر يمكن تفهّمه. لذلك سيتم وضع وثائق مازن في السجل ولن يتم التطرق إليها غداً بالتأكيد، ولكن يمكن استدعاء الشاهد مرة أخرى.

اقترح شارمر أنه بما أن كلينجه أوضح بالفعل أصل الوثائق، ينبغي أن يطرح القضاة أسئلتهم بشأن الوثائق ثم يمكن استدعاء مازن مرة أخرى حتى تتمكن الأطراف الأخرى من طرح أسئلتها.

سألت كيربر مازن عما يريد بالضبط أن يسلّمه للمحكمة، وكم عدد الوثائق التي بحوزته وطلبت منه أن يقدّم وصفاً موجزاً. قال مازن إنه يود تقديم تسعة ملفات:

1. سلسلة القيادة [التسلسل الهرمي]
2. شهادة وفاة من مشفى حرستا
3. شهادة وفاة من مشفى حرستا
4. شهادة وفاة من مشفى الهلال الأحمر
5. مذكرة اطلاع لرئيس الفرع 251 بخصوص تضارب بين قسم التحقيق بالفرع وقسم الطب الشرعي في مشفى حرستا حول جثث معتقلين
6. جدول من صفحتين حول الوفيات داخل الفرع 251، والذي يتضمن عدد البرّادات في مستودع الجثث وعدد الجثث.
7. مواقع أربع مقابر جماعية
8. سلسلة برقيات بين الفروع الأمنية والإدارة المركزية بخصوص معتقل توفي في الحجز في الفرع 251. يبدو أنه كان موظفاً في وزارة النفط. كما تتضمن البرقيات وصفاً لاعتقاله ووفاته في الفرع واقتراح نقله إلى الشرطة العسكرية ودفنه في مكان معروف. وتتضمن السلسلة أيضاً ردّ الإدارة المركزية في دمشق التي وافقت على الإجراء المقترح وطلبت إخطار مكتب

[7] ملاحظة من مراقب المحاكمة: منذ عام 2014، يقوم المدعي العام الاتحادي الألماني بإجراء ما يسمى "بالتحقيق الهيكلي" (Strukturermittlungsverfahren) في الجرائم المرتكبة في سوريا منذ عام 2011. وإن هذا التحقيق لا يتعلق بقضية معينة أو حادثة محددة ولكنه يهدف إلى جمع الأدلة في سياق أكبر والتي يمكن استخدامها بعد ذلك في قضايا محددة.

الأمن الوطني، لأن الشخص كان موظفاً في وزارة النفط. تصف هذه المراسلات كيف يتحول معتقل سلمي إلى إحدى صور قيصر.

9. مائة وثلاث (103) صور لمعتقلين ماتوا في الفرع 251 من ملفات قيصر.

أضاف مازن أن جميع الوثائق ترجمت إلى الألمانية، وتشير إلى وجود سلسلة القيادات المتورطين ورتبهم. وتتضمن جميع الوثائق الأخرى سلسلة الحيازة. وأخيراً، هناك نسخة من رخصة المركز [المركز السوري للإعلام وحرية التعبير] تُظهر بأن المركز يعمل على مكافحة الإفلات من العقاب، وتوثيق الانتهاكات، وجمع الأدلة، منذ عام 2004.

سألت القاضي كيربر عما إذا كان مازن بحاجة إلى استعادة الوثائق. فأجاب مازن بالنفي، قائلاً إنها نسخ للمحكمة.

أعلنت كيربر أنها استلمت ما مجموعه 12 وثيقة تمت إضافتها رسمياً إلى المحضر. ومضت لتسأل مازن عن محتوى القرص المدمج الذي قدّمه. قال مازن إنه يشمل:

1. الهيكل التنظيمي للفرع 251 وأسماء الموظفين
2. رسالة مسجلة بتقنية الفيديو من شقيق المعتقل [تم حجب الاسم/ معلومات] للمحكمة مترجمة باللغة الألمانية.
3. 103 من صور قيصر

أمرت كيربر باستراحة لمدة 15 دقيقة، حتى يتمكن المترجمون من المساعدة في تقييم الوثائق.

أراد بوكير، محامي الدفاع عن أنور، معرفة ما إذا كان سيكون هناك المزيد من الوثائق. أحالت القاضي كيربر السؤال إلى مازن، الذي ردّ بأنه فيما يتعلق بهذه القضية بالذات، كانت هذه كل الوثائق، ولكن فيما يتعلق بقضايا أخرى، فقد قدّم وثائق أخرى إلى "محاكم أخرى" مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة [IIIM].

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

سألت القاضي كيربر الأطراف عمّا إذا كان لدى أي شخص تعليقات على الوثائق واقترحت مواصلة الجلسة كما هو مخطط في البداية وفي حالة ظهور أسئلة حول الوثائق، يمكن استدعاء مازن مرة أخرى.

تابع المدعي كلينجه حديثه مشيراً إلى أن مازن ذكر أنه قد تم استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين في درعا وسأل متى بدأ استخدام الأسلحة النارية خلال المظاهرات في عام 2011. قال مازن إن المرة الأولى التي تعرّض فيها هو نفسه للأسلحة النارية كانت في محاولة الاعتصام في ساحة العباسيين عندما أراد الناس القدوم من دوما. ولكن المرة الأولى التي وثّق فيها إطلاق النار على المتظاهرين من خلال المركز السوري للإعلام وحرية التعبير كانت في 18 آذار/مارس. قال مازن إنه تحدث عن ذلك علناً على شاشة التلفزيون ونتيجة لذلك، تم اعتقاله في 22 آذار/مارس.

سأل كلينجه عن المكان الذي تم فيه إطلاق النار على المتظاهرين لأول مرة. قال مازن في درعا.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت الأسلحة النارية بالذخيرة الحية استُخدِمت لاحقاً بشكل منتظم وما إذا كان مازن قد وثّق أي شيء. قال مازن إن أول إطلاق نار على المتظاهرين تم توثيقه في درعا، وبعد ذلك في ريف دمشق. ثم أصبح الأمر "طبيعياً" بشكل يومي. واعتباراً من نيسان/أبريل، بدأوا بتوثيق الانتهاكات في قاعدة بيانات.

سأل كلينجه متى أصبح [استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين] يومياً. قال مازن إن ذلك حدث بشكل رئيسي في مناطق خارج دمشق، على سبيل المثال في درعا ثم في دوما. وقال إنه وزملاءه وثّقوا إطلاق النار على المتظاهرين على وجه التحديد في أيام الجمعة. وفي حمص، وثّقوا إطلاق النار على المتظاهرين لأول مرة في نيسان/أبريل، ومع مرور الأيام، اتّسع نطاق إطلاق النار.

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا كان مازن قد سمع عن خلية إدارة الأزمة [CCMC]. فأكّد مازن ذلك.

سأل كلينجه عمّا كان مازن يعرفه عنها. قال مازن إنه ليس لديه معلومات مباشرة، لكنه وزملاؤه كانوا يسمعون أنه تم إنشاء وحدة من وحدة إدارة الأزمات وتضم مجموعة من كبار الضباط. وأشار إلى أنه في وقت لاحق، عندما كان في السجن، وقع انفجار ومات بعض الضباط.

سأل كلينجه متى ولماذا تأسست [CCMC]. قال مازن إنه مع تقدّم المظاهرات وعدم القدرة على السيطرة عليها، تم تأسيس هذه الوحدة كأداة للتعامل مع المظاهرات. كما سمع أنها تتمتع بصلاحيات أكثر من "الهيئات العادية". وسُمِح لها بقمع المظاهرات بالوسائل العسكرية وإجراء المفاوضات والمشاورات.

سأل كلينجه مازن عن أعضاء CCMC. قال مازن إن بعض الأسماء البارزة هم: جميل الحسن، وآصف شوكت، وعلي مملوك بالإضافة إلى وزيرَي الدفاع والداخلية.

سأل كلينجه عمّا إذا كان مازن لديه معرفة بمراسيم محددة تتعلق بـCCMC. قال مازن إنه سمع عنها ولكن ليس لديه دليل. فقد سمع فقط ما كان يتم تداوله بشكل عام.

أراد كلينجه معرفة ما يقال بشكل عام عن الخلية. قال مازن إنه سمع شائعات بوجود حركتين داخل الخلية: واحدة مؤيّدة للعنف والحسم العسكري، بقيادة جميل الحسن. والأخرى مؤيّدة للعمل العسكري والسياسي المشترك، وكان آصف شوكت من أنصار هذه الحركة.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد بوكير، محامي الدفاع عن أنور، توضيح بعض الالتباس المحيط بمصطلح "سلسلة الحيازة" وترجمته الألمانية. فسأل مازن عن قصده. أوضح مازن أنه هو نفسه استخدم مصطلح "سلسلة الحيازة" وشعر أنه لم يُترجم جيداً. لهذا السبب استخدم المصطلح الإنجليزي "chain of custody".

أراد بوكير أن يعرف ما كان يعنيه بذلك. قال مازن إنه خلال عملهم، وتحديداً في مركز توثيق الانتهاكات [VDC]، استخدموا منهجية خاصة لحفظ الأدلة وأخذ شهادات الشهود بخصوص أدلة معينة. في العادة، يكون لديهم صيغة خاصة لكل دليل، تشرح كيف وصل الدليل إلى المركز.

تساءل بوكير عمّا إذا كان مازن يعني "سلسلة القيادة". قال مازن إنه عندما تحدث عن "سلسلة الحيازة"، كان الأمر يتعلق بتتبّع الأدلة. ولكن كانت إحدى الوثائق في الواقع تتعلق "بسلسلة القيادة والرتب في الفرع 251".

أراد بوكير معرفة ما إذا كان صحيحاً أن مازن لم يُعتقل أبداً في الفرع 251 من إدارة المخابرات العامة ولكن في الفرع 285، ولكن ليس قبل عام 2015. قال مازن إنه لم يُعتقل في الفرع 251. تم نقله من [سجن] عدرا إلى الفرع 285 (أمن الدولة – فرع التحقيق المركزي) في أيار/مايو 2015.

أشار بوكير إلى أن مازن ذكر أنهم بدأوا في توثيق حالات التعذيب بعد نيسان/أبريل 2011 وأراد معرفة ما إذا كان مازن نفسه أو أشخاص آخرون قد شاركوا في التوثيق. أوضح مازن أنه ابتداءً من نيسان/أبريل، أدركوا أن عدد الانتهاكات كانت أكبر من قدرة المركز [المركز السوري للإعلام وحرية التعبير]، لذلك قاموا بتأسيس مركز توثيق الانتهاكات [VDC] كأحد مشاريع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. وقال مازن إنه كان مشاركاً فيه مع مجموعة كبيرة من الموظفين منهم رزان زيتونة وأيهم غزول، الذي توفي تحت التعذيب وهو موجود في إحدى صور قيصر. ويتم تجميع الأدلة اليوم من قبل أعضاء مشروع التقاضي الاستراتيجي.

سأل بوكير عمّا إذا كان مازن قد شارك شخصياً في التوثيق. فأكّد مازن ذلك، مضيفاً أنه يدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وكلا المشروعين.

أوضح بوكير أنه يعلم أن مازن هو رئيس المركز والمشروعين، ولكن سؤاله هو ما إذا كان مازن قد شارك بشكل مباشر في تجميع إحدى هذه الوثائق. طلب مازن توضيح ما عناه بوكير بقوله "التدخل المباشر".

أوضح بوكير أنه من بين الوثائق يبدو أن هناك قائمة أسماء. سأل مازن عمّا إذا كان قد شارك في إنشاء هذه القائمة أم أنه حصل على مساعدة. قال مازن إن هناك قائمة واحدة من الأسماء تشير إلى "سلسلة القيادة" في الفرع 251 وأن منهجية إنشاء هذه القائمة مرفقة بها أيضاً.

قال بوكير إنه يريد ببساطة أن يعرف ما إذا كان مازن هو من قام بتجميع القائمة. قال مازن إن السؤال معقّد للغاية، وربما إذا ألقى بوكير نظرة على الوثيقة، فسيصبح الأمر أكثر وضوحاً له.

سأل بوكير مرة أخرى عمّا إذا كان مازن قد شارك في تجميع القائمة. قال مازن إن بوكير يمكنه العثور على توقيعه على الوثائق التي عمل عليها مازن، من بين آخرين.

أراد بوكير أن يعرف سبب إحضار مازن هذه الوثائق إلى جلسة الاستماع اليوم ولكن ليس إلى جلسة الاستماع التي أجرتها معه الشرطة الألمانية. قال مازن إنه وقت جلسة الاستماع مع الشرطة، كان الموضوع هو اعتقاله الشخصي. وبالتالي لم يكن الفرع 251 ذا أهمية، بينما "اليوم"، تم استدعاؤه لهذا السبب بالذات.

واصل بوكير في طرح أسئلة تقنية على مازن حول ملفات قيصر، وما إذا كان يعرف كيف تم إنشاؤها. قال مازن إن الصور متوفرة على مصدر مفتوح، وهذا المصدر مرفق أيضاً بالقرص المضغوط. قال إنه وفقاً لتصريحات قيصر [المصور]، تم التقاط الصور من عام 2011 حتى انشقاقه في عام 2013.

أراد بوكير معرفة ما إذا كان مازن يعرف عدد الصور التي تم التقاطها في عامي 2011 و2012، حيث أنها ذات أهمية خاصة في هذه القضية. قال مازن إن السؤال شرعي، لكنه لا يستطيع تقديم إطار زمني. سيكون من الممكن توفير إطار زمني من خلال تحليل البيانات الوصفية لكل ملف.

تدخّل كلينجه وسأل بوكير كيف يعرف أنه لا يوجد سوى ملف واحد من عام 2011، كما ذكر للتو. فأجاب بوكير أن ملف القضية يتضمن صورة واحدة فقط من عام 2011. أوضح كلينجه أن هذا ليس إلا الحالة الراهنة للمعرفة. فأكّد بوكير، موضحاً أن هذا هو سبب رغبته في سؤال مازن عمّا إذا كان يعرف أي شيء آخر. قال مازن إنه لا يمكنه الإجابة على هذا السؤال واقترح طلب المساعدة من الخبراء. خلص بوكير إلى أنه أصبح لديه الآن إجابة على سؤاله: "أن مازن لا يستطيع الإجابة على السؤال".

سأل شوستر، محامي الدفاع عن إياد، مازن عن النظام المدرسي في سوريا وعن سيطرة حافظ الأسد على الأطفال (منظمة شبيبة الثورة التابعة لحزب البعث)، وطلب من مازن تقديم المزيد من المعلومات في هذا الصدد. قال مازن إن هذا النظام لا يزال قائماً حتى اليوم في سوريا. هناك مفهوم "المنظمات الشعبية" وبحسب تعريفها، فهي منظمات رديفة مرتبطة بحزب البعث. وإن المنظمة الأولى هي منظمة "طلائع البعث" للأطفال بين 6 و12 سنة. ثم منظمة "شبيبة الثورة" للفئة العمرية بين 12 و18 سنة. وفوق 18، هناك "الاتحاد الوطني لطلبة سوريا" الذي يضم طلاب الجامعات والمعاهد.

سأل شوستر عمّا إذا كانت العضوية في منظمة "طلائع البعث" إلزامية. فأكّد مازن ذلك، موضحاً أنها إلزامية لأن الأطفال في سن السادسة يكونون في الصف الأول الابتدائي وببساطة لا يُسألون، والأمر نفسه ينطبق على "شبيبة الثورة"، والعضوية إلزامية في كلتا المنظمتين وبالتالي تكون العضوية "تلقائية". قال مازن إن الأمر نفسه ينطبق على "الاتحاد الوطني لطلبة سوريا".

أراد شوستر أن يعرف ما إذا كان ذلك بمثابة نوع من التلقين السياسي أو ما هو الغرض من تلك المنظمات الشبابية. قال مازن إن هذه الممارسة، في رأيه، ليست فريدة من نوعها. حيث أن الأنظمة التوتاليتارية [الشمولية] تستخدم نفس الأسلوب: كوريا الشمالية وروسيا وجميع الأنظمة الشمولية. إنها منظمات سياسية بمعنى أن الأطفال يتم تلقينهم أيديولوجيات يتم استنساخها بعد ذلك. ويمكن للمرء أن يرى هذا في المناهج الدراسية أو في الأغاني أو في مناهج التربية الوطنية الاشتراكية، وهي مادة دراسية بقيت معه لمدة 6 سنوات [بدءاً من الصف السابع]، بما في ذلك الامتحانات في تلك المادة. ويتحدث المنهاج عن قيم ومبادئ حزب البعث. قال مازن إن هذا الموضوع كان حاضراً حتى في الجامعة، في كلية الحقوق، عندما تخصص في القانون الدولي العام.

رُفِعت الجلسة الساعة 03:40 مساء.

سيكون يوم المحاكمة التالي في 16 أيلول/سبتمبر، 2020 الساعة 09:30 صباحاً.

اليوم الثالث والثلاثون للمحاكمة – 16 أيلول/سبتمبر، 2020

بدأت الجلسة في الساعة 09:30 صباحاً بحضور حوالي 14 شخصاً وثلاثة ممثلين من وسائل الإعلام.

مثّل الادعاء العام المدعيان كلينجه وهافركامب. حضر المحامي روثمان كبديل لمحامي المدعي محمد. لم يكن محامي المدعي د. كروكر حاضراً.

قال بوكير، محامي الدفاع عن أنور، إنه يريد إعطاء أنور تقويماً فارغاً وعرَضه على القاضي كيربر التي وافقت عليه. ثم تم إعطاء التقويم لأنور.

مواصلة شهادة مازن درويش

استجواب من قبل الادعاء العام

أشار المدّعي العام كلينجه إلى أنه تم توثيق استخدام الأسلحة النارية في درعا يوم 18 آذار/مارس، وفي وقت لاحق، في نيسان/أبريل 2011، تم استخدام الأسلحة النارية في دوما أيضاً. طلب كلينجه من مازن تقديم المزيد من الشرح حول ذلك. قال مازن إنه مع بداية المظاهرات في دمشق ثم في درعا بدأت الأخبار تنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية الأخرى. وبدأت حركات الشباب في التواصل والتجمع تحت عنوان "التنسيقيات". وأوضح أنه على وجه الخصوص في دوما، كان هناك تاريخياً شكل من أشكال الحركة السياسية. انطلقت المظاهرات للتضامن مع درعا، خصوصاً بعد حصار القوات السورية لدرعا، بالإضافة إلى استخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين. وعادة ما كانت تحدث المظاهرات بعد صلاة الجمعة خاصة أمام جامع دوما الكبير. قال مازن إن الشعارات كانت هي نفس الشعارات السلمية، والتي كانت تظهر تضامناً مع درعا. وتذكّر كذلك حادثة إطلاق نار أدت إلى مقتل أكثر من شخص.

سأل كلينجه متى حدث ذلك. قال مازن إن الوضع تصاعد في بداية نيسان/أبريل. بدأ في أحد أيام الجمعة عندما "سقط" المتظاهرون [قُتِلوا]. وفي يوم الجمعة ذلك، اعتقلت قوات الأمن العديد من المتظاهرين وأخذوا معهم جثثاً كثيرة. وبحسب مازن، كان هناك تداخل بين المستويين السياسي والعسكري [في الردّ على المظاهرات]. كما قال مازن إنه تم الإفراج عن بعض المعتقلين وتم تسليم الجثث [التي تم جمعها] إلى العائلات. وكان من بين شروط الحكومة [لتسليم الجثث] أن الجنازة يجب أن تتم بسرعة مع إجراءات قصيرة. لكن الجنازات اتخذت طابعاً عاماً.[8] قال مازن إن بعض هذه المفاوضات مع العائلات أجراها الفرع 251.

أراد كلينجه أن يعرف من أين حصل مازن على معلوماته. قال مازن إنه وزملاءه كانوا يوثقون الانتهاكات خلال تلك الفترة. قال إنه تم الاتصال بهم من قبل أشخاص [عائلات] ممن اضطروا للتفاوض مع النظام. وكان لمركز توثيق الانتهاكات [VDC] مكتب في دوما حتى نهاية عام 2013، وكانت تديره المحامية رزان زيتونة. وبعد اختطافها، استمرّ العمل حتى 2017. قال مازن إنهم كانوا يحصلون على معلوماتهم من الميدان.

كما أشار كلينجه إلى مظاهرة في دوما في 29 نيسان/أبريل 2011 تم قمعها باستخدام الأسلحة النارية وطلب من مازن توضيح ذلك بمزيد من التفصيل. أوضح مازن أنهم [مركز توثيق الانتهاكات في سوريا] وثّقوا تلك الحادثة بقائمة بأسماء الضحايا والأشخاص الموقوفين بالإضافة إلى أنهم قاموا أيضاً بتخزين شهادات حول ذلك الحدث.

سأل كلينجه عن عدد المعتقلين والقتلى. قال مازن إن عشرات الأشخاص على الأقل اعتُقلوا أو أصيبوا ولديهم أسماء ثمانية أشخاص قُتلوا.

استجواب من قبل محامي المدعي

قال محامي المدعي شارمر إن مازن محامٍ وخبير في النظام القانوني السوري وسأل عمّا إذا كان التعذيب والقتل محظورَين في سوريا وما إذا كانت هناك مجموعات تتمتع بالحصانة [من الملاحقة الجنائية لاستخدام التعذيب]. أوضح مازن أن التعذيب قانونياً محظور بموجب الدستور. حيث صادقت سوريا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT) [في عام 2004]، لكنها رفضت التوقيع على البروتوكول الاختياري الذي يسمح بإجراء فحص خارجي [لمراكز الاعتقال والإجراءات المتخذة لمنع التعذيب]. وأضاف أن كل ذلك نظري. وفي الواقع، يوجد تعذيب وخطف بغطاء من القانون، لاسيما

[8] ملاحظة من مراقب المحاكمة: ليس من الواضح ما إذا كان مازن يعني أن الجنازات أصبحت ممارسة منتظمة حيث كان هناك الكثير من القتلى الذين كانوا بحاجة إلى دفن أو ما إذا كانت الجنازات تقام كالمعتاد، على عكس ما قيل للعائلات.

فيما يتعلق بقوات الأمن والشرطة، قبل أو بعد عام 2011. قال مازن إن هذا بدأ بالمرسوم التشريعي 1969/14 الذي يمنح الحصانة لعناصر أمن الدولة. ولا يمكن تقديم شكوى ضدهم بخصوص إجراءات التعذيب أو الاختفاء القسري أو أي انتهاك آخر. كما أكّدت ذلك المادة 74 [من المرسوم التشريعي 1969/549] التي تنص على أنه لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في أمن الدولة، أو المعارين إليها، أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء. قال مازن إن هذا ينطبق أيضاً على المتطوعين أو المدنيين المتعاقدين. وبالإضافة إلى ذلك، صدر مرسوم تشريعي آخر في عام 2008، وسّع نطاق الحصانة من الملاحقة القضائية ليشمل باقي الأجهزة الأمنية: الأمن السياسي والشرطة والأمن الداخلي. إلا أن أسوأ ما حدث في هذا الصدد كان في عام 2011، عندما أوقفت الحكومة "تعليق العمل بحالة الطوارئ [الأحكام العرفية]"، ومنح رئيس الجمهورية بموجب المرسوم 2011/55 قوات الأمن صفة "الضابطة العدلية" مما يعني إمكانية تمديد الحبس 60 يوماً دون إحالة الشخص إلى القضاء. عملياً، منح هذا المرسوم قوات الأمن الفرصة للاعتقال والتعذيب والقيام بالاختفاء القسري والقتل في غضون 60 يوماً (على ألا تزيد هذه المدة على ستين يوماً). وأشار مازن إلى أن عناصر قوات الأمن يتمتعون أيضاً بالحماية على المستوى المالي، حيث يمنع قانون "الرقابة والتفتيش" أي شكل من أشكال الرقابة المالية على القوات الأمنية. وقال إن هذه [القوانين] هي بعض أشكال الإعفاءات التي تتمتع بها قوات الأمن.

أشار شارمر إلى قول مازن أن التعذيب كان يمارس قبل 2011 وبعده، وسأل مازن عمّا إذا كان على علم بالعنف الجنسي في إدارة المخابرات العامة، ولاسيما في الفرعين 251 و285. فأكّد مازن وجوده وسمع الناس عنه خاصة من الإخوان المسلمين الذين تعرضت عائلاتهم ونساؤهم للعنف الجنسي والاعتقال كوسيلة للضغط عليهم. وبعد عام 2011، تلقّى مازن وزملاؤه بلاغات عن مثل هذه الانتهاكات بحق الرجال والنساء. قال مازن إنه كان لديهم زميلات تم اعتقالهن في الفرع 251 وواجهن نوعاً من التحرش الجنسي، وعلى نطاق أوسع، وثّقوا حالات اغتصاب بحق رجال ونساء.

سأل شارمر عمّا إذا كانت هذه حالات فردية أم أنها منهجية. قال مازن إن المشكلة تكمن في أنه بعد وقت قصير من بدء المظاهرات، تم إطلاق يد قوات الأمن للقيام بكل ما تريد، وتم منحها غطاء قانونياً (أشار مازن إلى المرسوم 55). حيث كانت لهم الحرية لفعل ما يشاؤون دون أي قيود مفروضة على الضباط، سواء كان ذلك تعذيبا أو غيره من أشكال العنف الجنسي. قال مازن للمحكمة إنه اعتُقل مع زوجته وزميلاته من المركز. وكان أول سؤال وجّهه المحقق له: "بما أنك محامٍ: برأيك إذا تعرّضت زوجتك للاغتصاب، فهل يحق لك أن تطلّقها دون دفع المؤخّر؟" قال مازن إنه بالتأكيد لم يكن مهتماً بمعرفة القانون. وإنما كانت وسيلة لإخباره أن "زوجتك يمكن أن تُغتصب هنا". قال مازن إنه [العنف الجنسي] كان منهجياً وتم استخدامه.

أشار شارمر إلى سيرة أنور: إنه ينحدر من قرية سنية، وعمل في أمن الدولة منذ عام 1995، وأصبح ضابطاً في عام 1996، وكان رئيس وحدة التحقيق في الفرع 251 منذ عام 2008 ومن المرجح أنه أصبح عميداً بعد ذلك بفترة وجيزة. سأل شارمر مازن عمّا إذا كان يعتقد، مما يعرفه، أنه من الواقعي أن مثل هذا الشخص لم يتورط في التعذيب أو القتل طوال 17 عاماً. وحول تعليق شارمر بأن هذا السؤال قد يبدو غريباً لمازن، شكر الأخير شارمر على السؤال وأجاب بأنه ليس غريباً على الإطلاق. قال إنه في رأيه، حقيقة أن ضابطا ينتمي إلى طائفة معينة، ليس له أي تأثير على هذا الموضوع، فهو يواصل ممارسة وظيفته. أراد مازن أن يستفيض في "الشرح قليلاً": قال إن قوات الأمن يسيطر عليها ضباط من الطائفة العلوية. وإن جزءاً من آلية التحكم هو الولاء أو الانتماء الطائفي. ولكن هذه المقاربة غير مكتملة. حيث توجد هناك ثلاثة جوانب أخرى يجب أخذها في الاعتبار: أولاً، إن ما تفعله قوات الأمن وما هي وظيفتها هو أمر معروف عموماً. وعندما يتطوّع شخص ما لتقديم خدماته في ذلك الفرع بحرية، فهذا يعني أنه يوافق مسبقاً على أن يكون جزءاً من هذا النظام ويقبل القيام بهذه الممارسات. ثانياً، هناك قطاعات في الحكومة لا تقبل إلا الأشخاص المعروفين بولائهم وانتماءاتهم، على سبيل المثال، قوات الأمن [الفروع]، قطاع البحوث العلمية [القِسم] (التابع للجيش) وقطاع الجيش [القِسم]. حيث تم إجراء فحص لكل شخص يتم قبوله في هذه القطاعات [الأقسام]: الشخص نفسه وكذلك معتقداته وانتماءاته. وما كان لأي شخص أن يُقبَل دون وجود دليل على أن ولاءه مضمون. وقال مازن إنه يعتقد أن على المرء أن يفهم الأجهزة الأمنية وتركيبتها الطائفية في هذا الصدد.

قال شارمر إنه في عام 2008، أصبح أنور رئيس وحدة التحقيق وسأل عمّا إذا كان ذلك ممكناً دون أن يعرف عن التعذيب أو استخدامه. أجاب مازن بالنفي، قائلاً إن ذلك لن يكون ممكناً أبداً.

أشار شولتس إلى أن مازن اقتبس الأسد في اليوم السابق "إذا أردتموها حرباً مفتوحة..." وسأل عمّا إذا كان يمكن العثور على هذا الخطاب على الإنترنت. قال مازن إن هناك موقعاً خاصاً برئاسة الجمهورية يحتوي على جميع الخطابات. ويعتقد أنه حتى كان متلفزاً ويمكن للمرء الحصول عليه.

سأل شولتس عمّا إذا كان لا يزال متاحاً على الإنترنت. قال مازن إنه يفترض أنه يمكن الوصول إليه على الإنترنت، لكنه لا يعرف الرابط المحدد. ومع ذلك، يمكنه تسليم نسخة من الخطاب إلى المحكمة.

أراد شولتس معرفة اسم الموقع الإلكتروني ذي الصلة. قال مازن إنه يسمى "موقع [الموقع الإلكتروني] رئاسة الجمهورية السورية".

سأل شولتس عمّا إذا كان مازن على علم بأي كلمة/صورة/تسجيل صوتي لأنور. قال مازن إنه ليس لديه معلومات في هذا الصدد.

سأل شولتس عن آصف شوكت. قال مازن إن آصف شوكت كان ضابطاً رفيع المستوى في المخابرات السورية وزوج شقيقة بشار الأسد وأحد أعضاء خلية إدارة الأزمة.

قالت محامية المدّعي، د. أوميشين، إن "نقابة المحامين" تمت ترجمتها (Anwaltskammer) ثم لاحقاً "غرفة النقابة" (Gewerkschaftskammer)، وطلبت من مازن شرح معنى هذه المصطلحات. قال مازن إنه يقصد فرع نقابة المحامين في دمشق.[9]

أشارت د. أوميشين إلى قول مازن إنه حتى عام 2011، كان التعذيب يُستخدم للحصول على المعلومات، وسألت عمّا إذا كان هناك فرق في النوعية وعدد الأشخاص الذين يتعرّضون للتعذيب وما إذا لم يعد يُستخدم للحصول على المعلومات. فأكّد مازن ذلك، قائلاً إن التعذيب كان وسيلة لانتزاع المعلومات. وكان التطور الذي شهده التعذيب بعد عام 2011 هو أنه بالإضافة إلى استخدامه لانتزاع المعلومات، فقد أصبح أداة للانتقام والقتل وكسر الإرادة والعقل. قال إنه أصبح مستقلاً عن أي نظام. وأشار مازن إلى أنه هو وأشخاص آخرون تعرّضوا "للشبح" [تعليق الشخص من السقف مع القدمين بالكاد تلمسان الأرض] في سجن مطار المزة القديم. قال مازن إنه لم يتمكن من رؤية أي شيء، لكنه سمع شخصاً مشبوحاً بجانبه يطلب من المحقق أن ينزله لأنه أراد أن يعترف بحيازته أسلحة. قال المحقق لذلك الشخص إنه لا يريد إنزاله. قال الشخص للمحقق إنه يريد إخباره بالجرائم التي ارتكبها وأنه قتل أشخاصاً (كان الشخص يريد فقط أن يتخلص من التعذيب وأن يتم إنزاله). فأجاب المحقق بدم بارد: "لا أريد المعلومات. ابقَ هناك مشبوحاً حتى تتمزق يداك ثم تموت". قال مازن إنه ببساطة لم يكن يريد أي معلومات على الإطلاق.

أرادت د. أوميشين أن تعرف ما إذا كان مازن على علم بأي مراسيم أخرى قد تكون ذات صلة بهذه المحاكمة. وسألت عمّا إذا كان لدى مازن معرفة قانونية بأي مراسيم يمكن أن تكون ذات صلة بالمحاكمة. قال مازن إنه يعتقد أن هذه [التي سبق أن ذكرها] كانت من بين أهم القوانين التي أصدرها رئيس الجمهورية، والتي منحت "غطاء حماية لقوات الأمن". ولكن بالإضافة إليها، توجد العشرات والمئات من المراسيم الإدارية. وأضاف مازن أن أهم شيء هو الصمت، وهو قاعدة غير مكتوبة تجعل كل هذه الممارسات ممكنة.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

سأل بوكير، محامي الدفاع عن أنور، مازن عن جسر الشغور وأراد أن يعرف ما إذا كان يعرف شيئاً عن حادثة وقعت في حزيران/يونيو 2011. قال مازن إن هذا هو بالضبط ما أشار إليه سابقاً: أنه في الأشهر الأولى، كان هناك إطلاق نار على قوات الأمن. كانت تلك أوضح حادثة ووقعت في حزيران/يونيو، بعد 3 أشهر من بدء المظاهرات. حيث قامت مجموعة مسلحة من المدنيين (غير متأكد من كانوا بالضبط) بإطلاق النار على [مبنى] مركز أمن في جسر الشغور، ومحاصرته وقتل مجموعة من قوات الأمن. وردّت هذا الأخيرة بإطلاق النار.

تساءل بوكير عمّا إذا كان 5 حزيران/يونيو حتى 7 حزيران/يونيو [2011] سيكون منطقياً. فأكّد مازن ذلك، قائلاً إن الحصار استمر من مساء أحد الأيام حتى عصر اليوم التالي.

أراد بوكير معرفة ما إذا كان عدد القتلى من عناصر قوات الأمن السورية البالغ 120 هو العدد الصحيح (لن يكون هذا مصدراً علمياً بل مصدراً يمكن الوصول إليه). قال مازن إن الرقم 120 هو في رأيه كبير جداً ومبالغ فيه. حيث كان الموقع الذي تمت مهاجمته مفرزة تابعة [لقوات] الأمن وكانت في منطقة بعيدة عن المدينة. وفي هذا النوع من المفارز، يصعب على أكثر من 20 إلى 30 شخصاً [عنصراً] إيجاد مكان يتّسع لهم.

أراد بوكير معرفة ما إذا كان بعض هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 120 شخصاً قد قُتلوا على يد زملائهم أثناء انشقاقهم، لذا لم يكن عناصر الأمن يقاتلون المدنيين فحسب، ولكن كانوا يقاتلون ضد عناصرهم أيضاً. قال مازن إنه سبق أن ذكر أنه كان هناك تبادل لإطلاق النار، قتل الطرفان بعضهما البعض واستمر الاشتباك لساعات.

[9] ملاحظة من "مراقب المحاكمة": أوضح المترجم أن كلمة "غرفة" لا تُستخدم في سوريا، بل نقابة (مهنية).

قال بوكير إنه لم يكن يتحدث عن القتل المتبادل فحسب، بل كان يتحدث أيضاً عن قتل قوات الأمن لعناصرها أثناء انشقاقهم. قال مازن إنه فهم السؤال الآن وقال إنه سمع أن بعض العناصر أرادوا الانشقاق وكانوا يتظاهرون [كان يقصد على الأرجح التظاهر ضد إطلاق النار]. وبالتالي أطلق زملاؤهم النار عليهم لمنعهم من الانشقاق. ومع ذلك، قال مازن إنه لا يمكنه تأكيد هذه المعلومات.

سأل بوكير كيف تعامل النظام السوري (أمن الدولة) مع عناصره إذا لم يكن لديهم ولاء بنسبة 100% و/أو رفضوا الأوامر قبل عام 2012. قال مازن في نهاية المطاف، إن طبيعة النظام أنه لا يقبل أي شيء سوى الولاء المطلق. وهو يفترض أن النظام لن يتساهل مع الأشخاص الذين يرفضون أو يخالفون التعليمات [الأوامر].

قال بوكير إنه على فرض أن منظور شخص ما للتاريخ في عام 1958 كان مختلفاً عما هو في عام 2008، وإذا أدرك ذلك الشخص في عام 2011 أنه لا يريد الاستمرار، فماذا سيفعل؟ هل سيذهب إلى الأسد ويستقيل أم ماذا ستكون خياراته؟ قال مازن إنه في البداية يجب أن يكون واضحاً بأنه لا يحكم على نوايا الناس وليس في موقع لملاحقة أي شخص قضائياً. وإنما يقيّم الأحداث من الناحية القانونية والتوثيقية. ومرة أخرى، فإن النظام لا يغفر لمن لا يظهرون الولاء. وتختلف كل حالة أو شخص أو موقع ويجب النظر في كل حالة على حدة. وأضاف مازن أنه يمكنه الحديث عن الأمور بشكل عام فقط، ويأمل أن تُترك أي مسائل إضافية لعدالة المحكمة.

سأل بوكير عمّا إذا كان من الممكن أن ينشقّ شخص ما في عام 2011 دون الإضرار بنفسه أو بأسرته. قال مازن إنه سبق وأن أجاب على هذا السؤال.

نفى بوكير ذلك، قائلاً إنه لم يفهم وكرر سؤاله. قال مازن إنه سبق وأن ذكر أن النظام لا يغفر في مثل هذه الحالات.

أراد بوكير أن يعرف بالضبط ما عنى مازن بذلك وماذا سيكون رد فعل النظام. قال مازن إنه يعتقد أنه أجاب على هذا السؤال أيضاً: إن الأمر يختلف من حالة إلى أخرى، حيث تختلف كل حالة أو كل شخص أو كل مكان ويجب النظر في كل حالة على حدة.

سأل لينكه، محامي الدفاع عن إياد، عمّا إذا كان القانون الجنائي السوري يعرف مصطلح "عرقلة سير العدالة". قال مازن إن الترجمة لم تكن واضحة.

تدخلت القاضي كيربر وسألت عمّا إذا كان هذا المصطلح موجوداً في اللغة السورية. فأكّد مازن ذلك.

سأل لينكه مرة أخرى عمّا إذا كان هذا المفهوم موجوداً في القانون السوري. فأكّد مازن ذلك.

واصل لينكه سؤاله عن "عرقلة سير العدالة في المنصب". فأكّد مازن مرة أخرى.

كان لدى محامي المدعي شارمر سؤال آخر بخصوص جسر الشغور، قائلاً إن بوكير روى نسخة النظام بينما هو نفسه يريد أن يروي نسخة (بي بي سي). قاطع بوكير مشتكياً من أن هذا ليس صحيحاً وأنه لم يقل ذلك.[10]

كرّر شارمر السؤال قائلا إنه بحسب (بي بي سي) فإن عناصر منشقين من قوات الأمن أنفسهم هاجموا المفرزة. سأل مازن عن الرواية الصحيحة. قال مازن إن الحقيقة يمكن أن تكون شيئاً آخر. في بلد لا توجد فيه حرية صحافة ولا تحقيقات قضائية، يصعب حقاً تحديد القصة التي تروي بدقة ما حدث بالفعل. ومع ذلك، فإن (بي بي سي العربية) ومكتبها في دمشق لديها صلات جيدة مع الحكومة السورية وأجهزتها الأمنية. قال مازن إن الصحفي المعني في ذلك الوقت لا يزال موجوداً اليوم ولديه علاقات أفضل من مازن.

سأل بوكير عمّا إذا كان من الممكن أن يقوم أشخاص بإطلاق النار عليك إذا كنت أحد عناصرهم. قال مازن إنه سمع هذا السؤال، مضيفاً أن هذه القصة [الرواية] موجودة ولا يمكنه التحقق من صحتها.

تم صرف الشاهد.

[10] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كان هناك خلاف حول الاحتجاج بين شارمر وبوكير لبعض الوقت. وعندما توقفا، سأل مازن ما إذا كان السؤال الأول موجهاً له.

أشار بوكير إلى التباس الأمس حول ترجمة "سلسلة الحيازة" و"سلسلة القيادة". قالت القاضي كيربر إن ما قصده مازن هو "سلسلة حيازة الأدلة". قال المدعي كلينجه إن المصطلح مذكور أيضاً في وثائق مازن، وربما هذا من شأنه أن يوضحه. قال بوكير إنه يريد فقط معرفة ما إذا كان هذا الموضوع قد اكتمل. فأكّدت القاضي كيربر ذلك.

***

10 دقائق استراحة

***

شهادة P16

دخل الشاهد قاعة المحكمة مرتدياً قناعا وقبعة. طلبت منه القاضي كيربر خلعهما. سأل P15 عمّا إذا كان بإمكانه الاحتفاظ بهما وقال إن لديه أخاً في سوريا تم اعتقاله مرتين من قبل المخابرات ويخشى أن يحدث له مكروه.

قالت القاضية كيربر إنه قبل أن يقول P15 أي شيء، عليها أن تبلغه بحقه وواجباته كشاهد.

سألت كيربر عمّا إذا كان وضع شقيق P15 له علاقة بشهادة P15 في المحكمة. نفى P15 ذلك، مضيفاً أن شقيقه هو آخر فرد من أفراد العائلة لا يزال في سوريا وقد أخذته [اعتقلته] المخابرات مرتين.

سألت كيربر عن سبب اعتقاله. قال P15 إنهم [المخابرات] سألوه عن .P16

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانت الأسئلة الموجهة لأخيه تتعلق بشهادة P15 أو حقيقة أنه لم يعد موجوداً في سوريا. قال P15 إن ما ذُكر أخيراً كان هو الحال.

أرادت د. أوميشين، أحد محامي المدعين، التدخل، لكن القاضي كيربر أوقفتها.

خلصت كيربر إلى أن أجهزة المخابرات لم تلاحق شقيق P15 بسبب المحاكمة. ونظراً لأنه لا يُسمح للشهود بالتنكر إلا في حالات معينة، يتعين على P15 نزع القبعة والقناع. سأل P15 المحكمة مرة أخرى عمّا إذا كان هناك احتمال أن يظل متخفياً لأن أخاه تحت المراقبة. أجابت القاضي كيربر بالنفي قائلة إنه ستكون هناك "قواعد معينة للعبة" في محاكمة جنائية وطلبت منه أن يخلع قناعه وقبعته.

حاولت د. أوميشين التدخل مرة أخرى عن طريق السؤال عمّا إذا كانت كيربر تعتقد أن أجهزة المخابرات ستفرّق [بين اعتقال شقيق P15 فيما يتعلق بشهادة P15 أو حقيقة أنه يعيش في الخارج]. لكن كيربر قاطعتها وسألت الشاهد عن اسمه وعمره.

قال P15 إن اسمه [تم حجب الاسم/ معلومات] – ويبلغ من العمر 50 عاماً.

سألت كيربر P15 عن عمله. سأل P15 عمّا إذا كان بإمكانه ألا يجيب. رفضت كيربر ذلك، مضيفة أن السؤال يتعلق بعمله الحالي في ألمانيا وليس في سوريا.[11] قال P15 إنه عاطل عن العمل في ألمانيا.

كجزء من تعليمات الشاهد والسؤال الأخير حول الإجراءات، سألت كيربر عمّا إذا كان P15 تربطه علاقة بالمتهم. فأجاب P15 بالنفي.

استجواب من قبل القاضي كيربر

قالت كيربر إن P15 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA) أنه يعرف أنور وطلبت منه إخبار المحكمة بذلك. قال P15 إن "السيد أنور" هو "ابن المنطقة" [من نفس منطقة P16]. وكان التواصل الرئيسي الذي أجراه P15 هو مع شقيق زوجة أنور. وكانت المرة الأولى التي التقى فيها P15 بأنور في عام 2005 عندما توفي أحد أقارب أنور [قال P15 إما: 1- "والد والدته" أو 2- "والده أو والدته"]. ذهب P15 ليقدّم العزاء للعائلة وتعرّف على أنور في تلك المناسبة.

قالت كيربر إن المحكمة مهتمة بأنور. قال P15 إنه التقى به في العزاء ثم بعد عام 2005 التقى به مرة ثانية. ذكر P15 أنه كان في دمشق مع أحد أقاربه عندما تحدث إلى أنور عبر الهاتف وذهب للقائه. قال P15 إنه لا يتذكر أين التقيا بالضبط لكنهما شربا فنجاناً من القهوة [وجلسا] لمدة لا تزيد عن 30 دقيقة. قال P15 إنه [أنور] غادر ولم يره مرة أخرى، وفقط أرسل له رسائل قصيرة في العيد أو في مناسبات معينة. قال إن هذا كان مجمل علاقتهما، عبر الهاتف.

أرادت كيربر معرفة ما الذي تحدّثا عنه في المقهى. صحّح محامي المدعي، شارمر، وقال إن P15 لم يقل مقهى، قال فقط إنهما التقيا لشرب القهوة. قال P15 إنهما التقيا في المكتب. لم يستطع تذكر الموضوع، لكنه "كان تحية وسلام وأشياء من هذا القبيل".

[11] ملاحظة من مراقب المحاكمة: ذكر P15 عمله في سوريا ولكن لم تتم ترجمته إلى الألمانية بسبب التداخل بين الترجمة وحديث القاضي. لذلك، ربما يكون أحد قد سمعه.

سألت كيربر P15 عمّا إذا كان يعرف ما هي مهنة أنور. بالطبع كان P15 يعلم أن أنور كان ضابط مخابرات.

سألت كيربر ما الذي أراده P15 من أنور. قال P15 إنه لم يرد أي شيء على الإطلاق. أوضح P15 أنه رأى أنور في العزاء حيث أعطى P15 رقمه. لقد كانت زيارة ودية ولم يرغب P15 في أي شيء.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان P15 يريد شيئاً من أنور. نفى P15 ذلك، مضيفاً أنه لم يفكر في طلب أي شيء على الإطلاق.

سألت كيربر عمّا إذا كان P15 قد ذكر ابن خالته لأنور. قال P15 إن هذا كان في عام 2012. أخبر P15 المحكمة أن ابن خالته قد اعتقل ولم يكن P15 يعرف مكان ابن خالته. ولم يتمكن أحد من معرفة مكان وجوده. وأضاف P15 أنه ربما خلال شهر رمضان 2012 [الذي بدأ في 20 تموز/يوليو وانتهى في 18 آب/أغسطس]، تحدث P15 مع "السيد أنور" على الهاتف من منزل P15 وبحضور عائلة ابن خالته. قال P15 إنه اتصل وأخبر أنور أن ابن خالته مفقود منذ فترة وأن العائلة تشعر باليأس ولا تعرف شيئاً عن مصيره. دوّن أنور اسم ابن خالته (كان ذلك قبل الإفطار بقليل [إفطار رمضان]) وبمجرد أن دوّن بعض المعلومات عنه (تاريخ الميلاد)، طلب بعض الوقت وطلب من P15 معاودة الاتصال به بعد ساعة أو ساعتين. وبعد الإفطار، تحدّث P15 إلى أنور الذي قال إنه لسوء الحظ، لم يكن وضع ابن خالته P15 جيداً (كان يخضع لتحقيق أو شيء من هذا القبيل) ووفقاً لأنور، كان يحتاج إلى محامٍ للدفاع عنه. كان الوضع مؤسفاً للغاية. قال أنور عبارة معينة أراد P15 مشاركتها: "شيء يدمي القلوب (أو القلب، لم يكن P15 متأكداً)".

سألت كيربر ماذا كان أنور يعني بذلك. قال P15 إنه حتى اليوم لا يعرف. ربما كان أنور يواسي شخصاً حزيناً. فقط أنور يعرف. أكّد P15 أن هذا هو بالضبط ما حدث.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنر</u>

أراد فيدنر أن يعرف متى كان العزاء. قال P15 إنه لا يستطيع تقديم إطار زمني بالتواريخ، لأنه لم يكتبها للإدلاء بشهادته [في المستقبل]، لكنه يعتقد أن ذلك حدث في عام 2005.

قال فيدنر إن P15 ذكر أيضاً ذلك التاريخ أثناء مقابلة الشرطة ثم سأل عمّا إذا كان P15 يعرف عن أنور قبل [2005]، لأنه كان على اتصال بالعائلة. قال P15 إنه في الواقع يريد التأكيد على أنه يعرف أنور فقط من اللقاء به مرة واحدة. ولم يستمر اللقاء الثاني أكثر من 30 دقيقة. كان ذلك في عام 2005 أو 2006، قال P15 إنه لا يتذكر بالضبط لكن التواريخ كانت قريبة من بعضها البعض.

قال فيدنر إن سؤاله كان بالأحرى ما إذا كان P15 يعرف عن عمل أنور، قبل أن يلتقيا في عام 2005. قال P15 إنه كان يعرف شقيق زوجة أنور، الذي أخبره أن شخصاً من عائلة أنور قد مات، لذلك ذهب P15 إلى العزاء وجلس معهم. وكان شقيق آخر لزوجة أأنور (P15 لم يكن متأكداً من اسمه، ربما [تم حجب الاسم/ معلومات]) لديه زوجة تعمل طبيبة نسائية في المنطقة وتدعى [تم حجب الاسم/ معلومات] وكانت تتمتع بسمعة طيبة. قال P15 إن هؤلاء هم أفراد العائلة الوحيدون الذين يعرفهم، مضيفاً أنها كانت علاقة بسيطة وليست علاقة عميقة جداً.

أراد فيدنر أن يعرف عن مسقط رأس أنور. قال P15 إنه من قرية تتبع إداريا لحمص، الحولة.

طلب فيدنر من P15 تحديد القرية. قال P15 إنها تُدعى تلدو.

أكد فيدنر أن P15 قال نفس الشيء خلال مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. وتابع سؤال P15 عن عمل أنور. (أوضح P15 وفيدنر أن فيدنر كان يتحدث عن 2005 وما قبل ذلك التاريخ). قال P15 إن أنور عمل ضابط مخابرات.

أراد فيدنر معرفة ماذا كان يفعل قبل ذلك. قال P15 إنه بالنسبة له، كان أنور ضابط شرطة.

أشار فيدنر إلى أن P15 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن أنور كان "مدرباً في كلية الشرطة". فأكّد P15 ذلك.

سأل فيدنر عن رتبة أنور. قال P15 إنه ربما كان مقدّماً، لكنه غير متأكد تماماً.

اقتبس فيدنر مرة أخرى مما قاله P15 سابقاً لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، حيث قال إن أنور كان "نقيباً، لكنه أيضاً لم يكن متأكداً". قال P15 في وقت العزاء، كان أنور مقدّماً، لكن عندما كان يعمل مع الشرطة، ربما كان نقيباً. قال P15 إنه كان يفترض فقط، لأنه لم يسأل أنور عن هذا الأمر.

أشار فيدنر أنه بعد ذلك، التقى P15 مع أنور مرة واحدة فقط لتناول القهوة، وسأل عن مكان اللقاء. قال P15 إنه كان في دمشق في مكتب أنور. قال إنه لا يتذكر الموقع بالتحديد. ولكنه يتذكر أن مكتب أنور لم يكن في الطابق الأول.

طلب فيدنر من P15 وصف الموقف وأراد معرفة ما إذا كان يتعين على P15 اجتياز تفتيش أمني قبل دخول مكتب أنور. قال P15 "بالطبع لم يكن هناك سيطرة"، ولكن عند الباب، تم إيقاف P15 (لا يعرف P15 ما إذا كانوا قد تحدثوا مع أنور بشأنه) تم "سؤالنا"[12] عن أسمائنا.

سأل فيدنر في أي سنة حدث ذلك. قال P15 إنه كان في عام 2006 أو 2007، لم يتذكر بالضبط.

أشار فيدنر إلى أن P15 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن هذا حدث في "2007 أو 2008". قال P15 "ربما".

طلب فيدنر من P15 وصف المكتب. قال P15 إنه ذهب لتناول القهوة، وليس لالتقاط صور للمكتب. ومع ذلك، حسب ما يتذكر، كان المكتب عادياً، ليس كبيراً ولا صغيراً. وأضاف P15 أنه لا يتذكر الكثير.

أراد فيدنر معرفة ما إذا كان P15 يعرف الموقع الجغرافي ووظيفة المبنى. نفى P15 ذلك، مضيفاً أنه لا يتذكر الموقع ولا اسمه. إلا أن P15 تذكر أن المكتب كان في فرع مخابرات أمن الدولة.

اقتبس فيدنر من مقابلة P15 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية والتي ذكر خلالها "الفرع الداخلي" في هذا السياق. قال P15 إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سأله عن الفرع الداخلي لكنه لم يكن يعرف الاسم.

أراد فيدنر أن يستوضح عمّا عناه P15 بـ"أمن الدولة" وسأل P15 عمّا يعرفه عن أجهزة المخابرات. قال P15 إن جميع أجهزة المخابرات في سوريا "هي نفس الموضوع". قال إن عناصر أجهزة المخابرات لن يعرفوا الكثير عن ذلك الأمر.

سأل فيدنر ما إذا كان أنور يرتدي الزي الرسمي [عندما التقيا لشرب القهوة]. نفى P15 ذلك، وقال إن أنور كان يرتدي ملابس مدنية.

أراد فيدنر معرفة ما إذا كان أنور لا يزال يشغل نفس المنصب عندما اتصل به P15 في عام 2012. فأكد P15 أنه اتصل في عام 2012 وأن أنور كان بالتأكيد لا يزال في نفس المنصب. قال P15 إنه لم يكن يعرف مكان عمل أنور، لكنه كان يعلم أنه كان ضابط مخابرات وأن P15 كان يأمل في الحصول على معلومات عن ابن خالته. ساعد أنور P15 بقوله إن وضع ابن خالته لم يكن جيداً وأنه بحاجة إلى محامٍ. قال P15 "كان هذا كل شيء".

سأل فيدنر عمّا إذا كان P15 شعر بأن ابن خالته كان معتقلاً في منطقة تقع ضمن اختصاص أنور أو ما إذا كان أنور قد حصل على المعلومات من مكان آخر. قال P15 إنه لا يعتقد أن ابن خالته كان عند أنور، لأنه اعتُقِل من قبل المخابرات العسكرية. وأضاف P15 أن هذا هو تقييمه للموضوع، ولكن ليس لديه أي تفاصيل.

أراد فيدنر معرفة ما إذا كان أنور قد تحدّث عن الحالة الجسدية لابن خالة P15. قال P15 إن أنور أجاب باختصار بثلاث كلمات قائلاً إن وضعه [ابن خالته] لم يكن جيداً وأنه بحاجة إلى محام، ويفضّل أن يكون متخصصاً في "مثل هذه القضايا". قال P15 إنه بدوره أخبر شقيق ابن خالته الذي كان حاضراً بذلك [عندما اتصل P15 بأنور].

أشار فيدنر إلى أن P15 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن "أنور قال إن ابن خالته اعتقل عند نقطة تفتيش وإن حالته كانت سيئة للغاية بسبب التعذيب". أجاب P15 أن هذه الفقرة لم تكن تتعلق بابن خالته. فأكّد فيدنر أنه اقتبس عن غير قصد المقطع الخطأ واعتذر. قال P15 إنه عندما ذكر P15 ابن خالته وأخبره أنور عن وضعه [وضع ابن خالته]، مباشرة بعد الإفطار [إفطار رمضان]، اتصل P15 بأنور مرة أخرى والذي أخبر P15 عن المحامي المتخصص. وعندها ذكر أنور تلك الحادثة [التي اقتبسها فيدنر للتو].

أراد فيدنر معرفة المزيد عمّا حدث في تلك الحادثة. قال P15 إن أنور قال إن معتقلاً تم إحضاره إليه من إحدى نقاط التفتيش. وكان قد تعرّض للضرب على يد "عناصر" نقطة التفتيش لدرجة أن جسده أصيب بجروح، فلم يتمكن من الوقوف وكانت حالته سيئة للغاية. قال P15 إن هذا ما حدث، وبعد ذلك قال أنور "شيء يدمي القلب"، لكن P15 لا يعرف ما إذا كان أنور يعني ابن خالته أم الجميع، فقط أنور يعرف ذلك.

سأل فيدنر P15 عمّا حدث مع ابن خالته. قال P15 إنه "حتى اليوم" لا يعرف عنه شيئا. وذكر أن ابن خالته كان شاباً رائعاً درس الطب البيطري في الجامعة.

أراد فيدنر معرفة المزيد عن مصير ابن خالة P15. قال P15 إن لا أحد يعرف أي شيء. فقد "أرسلوا" بطاقته الشخصية وشهادة وفاة لأسرته. وكانت خالة P15 قد زارت ابنها في سجن صيدنايا لمدة لا تزيد عن 5 دقائق. قال P15 إنه يعتقد أنها زارته مرتين. في المرة الثالثة، أعطوها شهادة وفاة وأعادوا بطاقة الهوية إلى المحافظة. قال P15 إن هذا يدل على أنه مات.

سأل فيدنر عمّا إذا كان قد تم ذكر سبب الوفاة. قال P15 بشكل عام، "هم" يختلقون سبباً للوفاة، على سبيل المثال: نوبة قلبية أو شيء من هذا القبيل. وأضاف أن النظام لا يعترف بقتل أحد.

[12] ملاحظة من مراقب المحاكمة: استخدم P15 ضمير الجماعة "سؤالنا" على الرغم من أنه لم يتضح أثناء شهادته ما إذا كان هناك بمفرده أو برفقة أحد.

اقتبس فيدنر ما قاله P15 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عن "النوبة القلبية" كسبب للوفاة. فأكّد P15 ذلك.

تابع فيدنر بسؤال P15 عمّا إذا كان يتذكر رتبة أنور عندما اتصل به بخصوص ابن خالته. فأكّد P15 أن أنور كان عقيداً.

سأل فيدنر ما إذا كان P15 يعرف متى ولماذا توقف أنور عن العمل مع المخابرات ولماذا غادر سوريا. قال P15 إنه عموماً لا يعرف شيئاً عن أنور أو عمله أو شؤونه الشخصية.

سأل فيدنر ما إذا كان P15 قد اتصل بأنور مرة أخرى فيما يتعلق بوضع P15 شخصياً. فأكّد P15 ذلك، وقال إنه اتصل بأنور في تركيا حيث قيل لـP15 أن أنور كان موجوداً في ألمانيا. أخبره P15 أنه كان يريد الذهاب إلى ألمانيا لكن أنور لم يشجع P15 على القيام بذلك. ذكر P15 أنه كان يعيش في مخيم في تركيا في ذلك الوقت. وقال إن تثبيط [أنور] كان يشير إلى احتمال أن يكون هناك حل قريباً وأنه ربما "سنتمكن" من العودة إلى الوطن [إلى سوريا]. قال P15 إن أنور كان السبب وراء تأجيل رحلة P15 إلى ألمانيا.

سأل فيدنر متى حدث هذا. قال P15 في عام 2014، لكنه لا يتذكر بالضبط، ربما في نهاية عام 2014.

أراد فيدنر أن يعرف من أين حصل أنور على تلك المعلومات حول الوضع في سوريا وماذا كان يفعل في ذلك الوقت. قال P15 إنه قيل له أن أنور ذهب إلى جنيف وقد يكون لديه معلومات عن سوريا أكثر منه. وكانت نصيحة أنور لـP15 حرفياً بأنه "ليست هناك حاجة [للقدوم إلى ألمانيا]. إذا لم يكن P15 بحاجة إلى مصدر للطعام، فمن الأفضل الانتظار، حيث قد يتغير شيء ما في المستقبل القريب".

سأل فيدنر عمّا إذا كان P15 قد اتصل بأنور مرة أخرى. قال P15 إنه اتصل به وسأله عمّا إذا كان لا يزال هناك أمل. فأخبر أنور P15 أن الأمر قد يستغرق وقتاً طويلاً وشجّع P15 على القدوم إلى ألمانيا.

سأل فيدنر متى حدث ذلك. قال P15 إنه كان في عام 2015.

أراد فيدنر معرفة ما إذا كان P15 وأنور على تواصل في ألمانيا. فأكّد P16، قائلاً إنهما كانا على تواصل ضعيف (تطمينات عرضية وأشياء من هذا القبيل).

سأل فيدنر عمّا إذا كان التواصل شخصياً أم عبر الهاتف. نفى P15 أن يكون التواصل شخصياً، مضيفاً أنهما التقيا مرتين فقط وسألا فقط من وقت لآخر عن كيفية سير الأمور.

سأل فيدنر عمّا إذا كانا يتصلان ببعضهما البعض في ألمانيا. فأكد P15 ذلك.

أراد فيدنر معرفة ما إذا كان أنور تحدث عن وضعه الشخصي في ألمانيا. قال P15 إن أنور أخبره ذات مرة عن حالته الصحية. كان يعاني من مشاكل في معدته، وذهب إلى المشفى وخضع لعملية جراحية. وذكر P15 أن أنور قال إن أموره على ما يرام وأنه كان يعمل [حارس] أمن ولديه رخصة قيادة. وتحدثا عن الوضع العام في سوريا الذي يتحدث عنه الجميع. قال P15 إنه تمنى لأنور ولغيره الصحة الجيدة.

ذكر فيدنر أن P15 اعتُقل مرة واحدة وأن أنور كان يعمل في أجهزة المخابرات. وطلب من P15 تقييم ما إذا كان أنور ناقداً أم موالياً للنظام. قال P15 إن يوم 16 أيلول/سبتمبر [نفس تاريخ جلسة اليوم] هو ذكرى اعتقاله. حيث تم اعتقاله عام 2012 الساعة 07:00 مساءً ومكث في المعتقل لمدة 45 يوماً.

طلب P15 استراحة قصيرة.

***

استراحة لمدة 10 دقائق

***

قال فيدنر إن P15 ليس مضطراً للحديث عن تجاربه الخاصة في الاعتقال، بل تقييم الجانب الذي كان يدعمه أنور. قال P15 إنه لا يعرف ماذا ينبغي أن يقول. فهما لم يتحدثا عن هذا الموضوع. قال له P15، طالما ترك أنور النظام، فهذا يعني أنه "انتقل عملياً إلى الضفة الأخرى".

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

ذكر بوكير، محامي الدفاع عن أنور، أن P15 كان في مكتب أنور بين عامي 2006 و2008 ومنذ ذلك الحين لم يكن يتصل به إلا عبر الهاتف في عام 2012. وأشار بوكير إلى أن P15 قال إن أنور كان يعمل في نفس مقر العمل خلال تلك الفترة بأكملها. سأل P15 عمّا إذا كان بوكير يقصد نفس المنصب أو الأمن الداخلي فقط.

احتج محامي المدعي شارمر لأن P15 قال عكس ما اقتبسه بوكير للتو.

طلب بوكير من P15 وصف عمل أنور في عام 2012. قال P15 إنه لا يعرف أي شيء عن عمله، فهذا كان شأن أنور وحده.

أراد بوكير معرفة ما إذا كان P15 يعرف أي شيء عن مكان عمل أنور. نفى P15 ذلك.

قال بوكير إنهما تحدثا عبر الهاتف في عام 2012 عندما أخبر P15 أنور قصة ابن خالته، وبالتالي أراد معرفة ما إذا كانا لم يتحدثا عن عمل أنور. قال P15 إنه تحدث مع أنور عن ابن خالة P15، لأن أنور كان ضابط مخابرات وكانوا [عائلة P15] يأملون أن يكون لديه معلومات. ولكن فيما يتعلق بمكان عمل أنور، كان كل ما يعرفه P15 أنه عمل في أمن الدولة. وأضاف P15 أنه لم يكن يهتم بشيء أكثر من ذلك.

اقتبس بوكير من مقابلة P15 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي قال خلالها: "طلب مني أنور إعادة الاتصال بعد ساعتين، ثم قال أنور إن الوضع سيكون صعباً، وسيتم محاكمة ابن خالتي أمام محكمة عسكرية، ومن المعروف أن هذا أمر لا يحدث إلا في حالات استثنائية". سأل P15 بوكير عن الجملة المحددة التي يشير إليها. تابع بوكير سؤال P15 عمّا إذا كان أنور قد ذكر عبارة "من المعروف" أو إذا كان P15 هو من ذكرها. قال P15 إنه هو نفسه استخدم هذا المصطلح.

سأل بوكير عمّا إذا كان P15 قال ذلك للشرطة. قال P15 إنه لم يفهم السؤال.

سأل بوكير كيف عرف P15 أن المحكمة العسكرية تعني قضية خاصة. قال P15 إنه لا يعرف تلك الصياغة ولا يتذكر تلك الجملة.

اقتبس بوكير مرة أخرى أجزاء من مقابلة P15 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث قال P15 "[تم تكرار سياق المكالمة الهاتفية]، تُظهر المكالمة أن أنور تأثر بالموقف. شعر P15 بأن أنور تعاطف مع قصة الشاب عند نقطة التفتيش. فوجئ P15 بأن أحد عناصر المخابرات سيتحدث عن تلك الحادثة ويدينها على الهاتف، رغم أن هاتفه قد يكون مراقباً [يتم التنصت عليه]". فأكّد P15 العبارة.

سأل بوكير P15 عن تصوره لموقف أنور. قال P15 إنه لا داعي للتكرار لأنه أجاب على ذلك مسبقاً. وفيما يتعلق بعبارة "يدمي القلوب"، أضاف P15 أنه عندما يسمع المرء ذلك، يمكن للمرء أن يشعر أن الشخص الذي يتحدث قد تأثر بما حدث. هذه هي الطريقة التي يتصور بها P15 الموقف. ولكن P15 لم يكن يعرف ما إذا كان أنور قد تأثر بما حدث لابن خالة P15، أو بما حدث للجميع. وأضاف P15 أنه عندما يسمع مثل هذه الكلمات من شخص ما، فإنه يشعر أن ذلك الشخص قد تأثر بشيء ما.

ذكر بوكير أن P15 كان خائفاً من الفرار لأن أسرته وهو نفسه يدعمان الحكومة (كلاهما [P15 وأنور] يعملان في جهاز الدولة). أراد بوكير بعد ذلك معرفة ما إذا كان P15 قد سأل أنور عمّا إذا كان بإمكانه إخراج ابن خالته من السجن أو إذا كان بإمكانهما أن يوحدا جهودهما لإخراجه. سأل P15 إذا كان السؤال يتعلق [تم حجب الاسم/ معلومات] [تمت الترجمة إلى ابن خالتي]. فأكّد بوكير ذلك. قال P15 إنه اتصل بأنور الذي أجاب كما أخبر P15 المحكمة مسبقاً.

أوضح بوكير أنه قال إنه يريد معرفة ما إذا كان P15 قد اتصل بأنور بهدف سؤاله عن "طريق ملتف" لابن خالته. سأل P15 عمّا إذا كان بوكير يقصد ما إذا كان P15 أراد أن يسأل أنور عن [تم حجب الاسم/ معلومات]، وما هو وضعه وأشياء من هذا القبيل.

نفى بوكير ذلك، قائلاً إنه يريد معرفة ما إذا كان P15 قد فكر في شيء من قبيل "هل يمكنك إطلاق سراحه فحسب؟" نفى P15 ذلك، موضحاً أن ما كان يدور في ذهنه هو سؤال أنور عن ابن خالته[13] والحصول على معلومات ذات صلة. كان هذا كل ما تحدثا عنه.

سأل فراتسكي، محامي الدفاع الثاني عن أنور، عمّا إذا كان P15 لا يزال يتذكر المقابلة مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية من عام 2019. قال P15 إنه ربما نسي بعض التفاصيل، لكنه يتذكر المقابلة بشكل عام.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانت جلسة P15 قد تمت إعادة ترجمتها إلى العربية. فأكد P15 ذلك.

سأل فراتسكي كم من الوقت استغرق الأمر. سأل P15 عمّا إذا كان فراتسكي يقصد المقابلة. قال فراتسكي إنه كان يقصد إعادة الترجمة. قال P15 إنه لا يتذكر، لكن ذلك لم يستغرق وقتاً طويلاً.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانت هناك تصحيحات. أكد P15 أنه ربما كانت هناك بعض التصحيحات.

سأل فراتسكي إذا استمرت ثلاث ساعات ونصف. نفى P15 ذلك.

قال فراتسكي إنه مكتوب "هنا" [محضر المقابلة مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية يقول]، إن إعادة الترجمة استمرت من الساعة 4 مساءً حتى 7:30 مساءً. قال P15 إن هذا ربما يشمل العمل على الكمبيوتر، لكنها لم تستمر كل تلك الفترة.

<u>استجواب من قبل محامي المدعين</u>

[13] ملاحظة من مراقب المحاكمة: في كثير من الأحيان، بدلاً من أن يذكر اسماً أو يقول "ابن خالتي"، استخدم P15 كلمة "الشاب".

سأل شولتس، محامي المدعي، إذا كان P15 يتذكر السؤال "متى انشق أنور عن النظام؟" فأكّد P15 ذلك، مضيفاً أنه يتذكر أن ذلك حدث في نهاية عام 2012 وما شاهده من الأخبار على شاشة التلفزيون. ولكنه لا يتذكر اسم القناة.

اقتبس شولتس كذلك من مقابلة P15 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية والتي قال خلالها إنه عرف [بشأن انشقاق أنور] عبر التلفزيون، في نهاية 12/2012، على قناة الجزيرة". ذكر P15 أنه ربما كانت قناة الجزيرة لأنها كانت تبث مع قنوات أخرى مثل قناة الجيش السوري الحر وقناة صفا.

قال شولتس إن P15 قال إنه كان قد قرأ ذلك في "شريط الأخبار" وسأل عن معنى "شريط الأخبار". قال P15 إن ضابطاً كان مع النظام ثم انشق وانضم إلى الطرف الآخر.

سأل شولتس عمّا إذا كان "شريط الأخبار" يعني [شريط] النص الموجود أسفل صورة التلفزيون. فأكّد P15 ذلك.

أشار محامي المدعي، شارمر، إلى أن P15 شعر بأن أنور تأثر بالموقف (أثناء المكالمة الهاتفية) وسأل P15 عمّا إذا كان لديه نفس الشعور في عام 2006، أن أنور كان سيتأثر بطريقة ما. قال P15 "بماذا كان ينبغي أن يتأثر في 2006 – 2007؟" أضاف P15 أنهم كانوا يتحدثون عن 2012.

أكد شارمر ذلك، مضيفاً أنه لا يزال يريد معرفة الوضع في عام 2006 عندما شربا القهوة معاً. قال P15 على العكس من ذلك، كانا يضحكان في ذلك الوقت، وكانا في مزاج جيد، "لا شيء يستحق الذكر".

تم صرف الشاهد.

رُفِعت الجلسة الساعة 12:40 بعد الظهر.

ستكون المحاكمة القادمة في 1 تشرين الأول/أكتوبر، 2020 الساعة 09:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير الرابع عشر لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 01 تشرين الأول/أكتوبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

أدلت P16 البالغة من العمر 38 عاماً، بشهادتها حول اعتقالها واستجوابها في القسم 40 وفرع الخطيب. وتعرّفت على المتهم، أنور رسلان، بأنه كان أحد المحققين في الخطيب وتحدّثت عن لقائها بأنور في الأردن بعد انشقاقه. ووصفت P16 الضرب الذي تعرّضت له هي ومعتقلات/معتقلين آخرين وعدم توفّر العناية الصحية للمعتقلات/المعتقلين – علماً بأن أنور تعاطف معها ولم يضربها. وقالت إن أمن الدولة استخدم العنف الجنسي كوسيلة تعذيب وشاركت بقصص من معتقلات أخريات يروين تعرّضهن للاغتصاب والتحرّش. وسُئلت عن إفادات سابقة قالت فيها إنها عوملت بشكل جيد في الخطيب. بالإضافة إلى ذلك، كانت تضحك بتوتر خلال الإدلاء بشهادتها بشكل ينمّ على عدم الارتياح. وصفت الشاهدة لقاءها بأنور وناقشت التداعيات السياسية لانشقاق مسؤولين رفيعي المستوى عن الحكومة السورية.

اليوم الرابع والثلاثون للمحاكمة – 01 تشرين الأول/أكتوبر 2020

بدأت الجلسة الساعة 9:40 صباحاً بحضور حوالي 14 شخصاً وثلاثة أفراد من وسائل الإعلام.

تم سحب التماس [تم حجب الاسم] بشأن تمثيل المدعي لأنه كان قد تم الاستماع إليه مسبقاً في هولندا.

تم تسليم وثائق مازن درويش من شهادته السابقة.

سيتم الاستماع لشهادة الشاهد [تم حجب الاسم] في الأول والثاني من كانون الأول/ديسمبر. وستمثُل السيدة هيله والسيد كنابمان، اللذان ترأسا الجلسة، في الثاني من كانون الأول/ديسمبر.

مثلت P16 مع محاميتها السيدة أوتو-هانشمان من فرانكفورت (ماين).

أخبرت رئيسة المحكمة القاضي الدكتورة كيربر P16 أن تخبرهم عندما تريد أخذ استراحة. شكرت P16 القاضي كيربر.

أعطت القاضي كيربر تعليماتها للشاهدة وأبلغتها بحقوقها كشاهدة.

لم يحضر محامي المدعي، خبيب علي محمد.

ملاحظة من مراقب المحاكمة: كانت P16 تضحك باستمرار طوال الجلسة، حتى عندما تحدثت عن تعرّضها للتحرّش الجنسي. وكانت الشاهدة في حالة معنوية جيدة. واستخدمَت عبارة "شباب وصبايا" كثيراً، ولكن تمت الإشارة إلى ذلك بعبارة "رجال ونساء" في هذا التقرير.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

شهادة P16 [تم حجب الاسم]

P16 هي امرأة تبلغ من العمر 38 عاماً وتعيش في باريس. وقالت إنها كانت صحفية في سوريا. وفي فرنسا، تتعلّم الفرنسية. ولا تربطها صلة دم أو زواج بالمتهمين.

طلبت منها القاضي كيربر التحدث عن كيف بدأ احتكاكها مع النظام وعن اعتقالها. قالت P16 إنها تنحدر من عائلة كبيرة مكونة من تسعة أشقاء وشقيقات ووالديها. وبدأت نشاطها السياسي في الحزب الشيوعي في سوريا عام 2001. وبين عامي 2001 و2011، تم اعتقال العديد من أصدقائها أثناء توزيع بيانات عن يوم العمل (أو الشهداء). وعندما بدأت الثورة في عام 2011، كانت لديهم فكرة عن كيفية تعامل النظام مع الحركات المعارضة. واعتُقلت أول مرة في 2 مايو/أيار، 2011 واستمر اعتقالها حتى 16 أيار/مايو (أسبوعين) في فرع الخطيب. واعتُقلت ثاني مرة في 12 نيسان/أبريل، 2012 حتى 19 نيسان/أبريل (أسبوعا واحدا). وكان هذا الاعتقال أيضا في فرع الخطيب.

سألت القاضي كيربر كيف اعتُقلت P16 وما الذي تعرّضت له. قالت P16 إن أول اعتقال كان من مظاهرة نسوية في وسط دمشق. عندما يتحدث المرء عن المظاهرات، يتبادر إلى الذهن الآلاف من الناس، ولكن لم يكن هناك سوى 30 صبية. كانت P16 هي الفتاة الوحيدة التي اعتُقلت لأنها كانت تصوّر [يمكن للكلمة العربية أن تعني تصوير مقاطع فيديو/التقاط صور فوتوغرافية، ولكن ربما كانت تعني تصوير مقاطع فيديو]. في البداية، تم أخذها إلى القسم 40، المعروف باسم قسم حافظ مخلوف. وتم أخذ بعض الشبان من الشارع و"تعرضنا" للضرب معاً. وفي نفس اليوم تم نقلهم إلى فرع الخطيب. وعندما وصلت P16، كان عليها الانتظار في الممر لفترة طويلة – حوالي أربع ساعات.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت P16 جالسة. قالت P16 لا، كانت تقف ووجهها إلى الحائط.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان ذلك لمدة أربع إلى خمس ساعات. فأكّدت P16 ذلك. بالطبع، كان هناك العديد من العناصر يجلبون الأشخاص [المعتقلين]، ويمرون بها [في الممر]، ويصفعون المعتقلين. وكان هذا شيئاً طبيعياً/عادياً، ليس بسبب الأوامر، وإنما لأنه كان بوسعهم فعل ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانوا يستخدمون الأيدي أم الأدوات. قالت P16 إنهم كانوا يُضربون في الغالب باليد، ولكن ذات مرة كانت بعصا كهربائية. شعرت P16 بأنهم كانوا يختبرون العصا. لم تكن P16 تعرف متى بدأ التحقيق الأول. كانت الأسئلة تتعلق بها وبعائلتها، بالإضافة إلى نوع آخر من الأسئلة، مثل من أرسلها ومن دفع لها المال للتظاهر. وكانت عيناها معصوبتين ويداها مكبّلتين خلف ظهرها أثناء التحقيق. وعندما كانت تُطرح عليها أسئلة غبية، كانت تضحك، فتتلقى صفعة على مؤخرة رقبتها. وبعد ذلك تم نقلها إلى زنزانة منفردة. قالت P16 إنها لا تعرف ما إذا كان عليها أن توضح المزيد.

طلبت منها القاضي كيربر أن تواصل رجاءً. قالت P16 إنها كانت غرفة "بحجم الطاولة هنا" [أشارت إلى طاولة أمامها في قاعة المحكمة]، ربما أكبر قليلاً. كانت مثل القبر. لا توجد تفاصيل أخرى.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان بإمكان P16 تقدير الحجم. قالت P16 إنها تعتقد أنها كانت 1.8 متر - 1.7 متر. وفي الواقع، تم التحقيق معها خمس مرات في اليوم الأول، وكانت هناك دائماً تهديدات بالتعذيب والاغتصاب – "الآن، سنعطيك إلى العناصر ليتصرفوا معك [ليتعاملوا معك]". وكانت P16 تحضّر نفسها نفسياً لما يجب أن تفعله في مثل هذه الحالة. كان هذا كل ما حدث في اليوم الأول. ومكثت ثلاثة أيام في زنزانة منفردة، من الاثنين إلى الخميس، ولم يتم استدعاؤها للتحقيق. إلا أن هناك ثلاثة أمور جديرة بالذكر: أولاً، صوت الناس الذين كانوا يتعرّضون للتعذيب. الثاني، الذهاب إلى المرحاض مرة واحدة فقط في اليوم. وكلما أخذوها إلى المرحاض، "كان عليهم اختبار عضلاتهم"، وكانوا يدعونها "يا عاهـ**، أنت يا**". تلقّت رفسات ولطمات وصفعات على مؤخرة رقبتها. [استخدمت كلمة "رفسات" التي تعني "ركلات"، في إشارة إلى رفسة الحيوان. أيضا استخدمت كلمة "شلوت" وهي ركلة تستهدف المؤخرة بشكل خاص. ولم يكن المترجم يعرف ما تعنيه وكان هناك بعض النقاش حول ذلك].

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت P16 تلقّت لكمات أو تم لمس جسدها. قالت P16 إنها تعرضت للضرب فقط. وحدث التحرّش في القسم 40 عندما تعرضوا جميعاً للضرب معاً، وكانوا، عن قصد ودون قصد، يمسكونها من مناطق حساسة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هذا قد حدث في القسم 40 وليس في الخطيب. أكّدت P16 أن ذلك لم يحدث في الخطيب، بل في القسم 40.

سألت القاضي كيربر كيف عرفت P16 أنها كانت في الخطيب. قالت P16 إنه في إحدى الليالي قبل نقلها إلى فرع آخر داهمت قوات الأمن منطقة التل واعتقلت العديد من الأشخاص من هناك، تقريباً كل من كان يعيش هناك. واعتقلوا سيدة تبلغ من العمر 60 عاماً ووضعوها مع P16 في الزنزانة وقالت لـP16 ما حدث [عن مداهمة قوات الأمن للمنطقة].

سألت القاضي كيربر عن الطعام الذي كان يحصل عليه المعتقلون/المعتقلات. أجابت P16، زيتون وخبز.

سألت القاضي كيربر إذا كان ذلك كافياً. قالت P16 إنها لا تعرف لأنها لم تأكل. كما قالت P16 سابقاً، كانت تحضّر نفسها للأسوأ. كان رغيفاً واحداً من الخبز.

سألت القاضي كيربر P16 عن اعتقالها الثاني. قالت P16 إنه كان من اعتصام أمام مجلس الشعب السوري كجزء من حملة "أوقفوا القتل". كانت قوات الأمن حاضرة وعلمت أنهم [المتظاهرين] قادمون. قبل أن يبدؤوا ["نبدأ نحن"]، هجمت [قوات الأمن] على المتظاهرين واعتقلت الشباب والصبايا. وتعرّضت P16 وامرأة (لم ترغب P16 في ذكر اسمها) للضرب بجنون في الشارع. كانت [المرأة التي لم تذكر اسمها] ترتدي الحجاب الذي خلعته قوات الأمن ثم مزقوا جلبابها. واعتقلوا 40 شابا وصبية. وحدث نفس السيناريو [كالذي حدث في الاعتقال الأول]: حيث تم أخذهم إلى القسم 40 لكن الضرب كان أكثر وحشية/شراسة. وبسبب الضرب، كان لديهم كدمات دامت لمدة عشرة أيام. وتحرّشوا [جنسياً] بالكثيرات، بطريقة مبالغ فيها.

طلبت القاضي كيربر من P16 أن توضّح أكثر. قالت P16 إنها كانت تتحدث عن الشباب والصبايا. بالنسبة للصبايا، أمسكوا بثديي P16 وثديي امرأة أخرى "بطريقة مثيرة للاشمئزاز". كانت لديهم القوة، ولكنها لم تكن "لدينا" [كانتا عاجزتين/بلا حول ولا قوة].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك في القسم 40. قالت P16 نعم. وإنها لا تعرف كيف تواصل.

ذكرت القاضي كيربر أن P16 كانت في القسم 40 وتم نقلها إلى الخطيب. ثم سألت القاضي كيربر كيف عرفت P16 ذلك وماذا حدث. قالت P16 إنهم عندما نُقِلوا من القسم 40 إلى الخطيب، وُضِعوا في حافلة صغيرة. وتم دفعهم إلى داخلها غير معصوبي العينين، وبالتالي كان بإمكانهم رؤية الشوارع.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت P16 قد عرفت الخطيب بالنظر. فأكّدت P16 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد ذلك. قالت P16 إنه عند باب الفرع، استقبلهم أبو غضب الشهير وشخص آخر يدعى أبو شملة بأربع أو خمس لطمات بعد الضرب الذي تعرضوا له في القسم 40.

سألت القاضي كيربر إذا كان ذلك قد حدث في الخطيب. فأكّدت P16 ذلك. فصلوا الصبايا عن الشباب. وجاء ضابط بلباس رسمي [تمت ترجمة ذلك إلى "زي رسمي"] (لم تكن P16 تعرف [لم تكن متأكدة] ما إذا كان ضابطاً) وهددهم بشكل مباشر وواضح قائلاً إنهم عاهـ**ات ويحتجن للتربية. قال ["الضابط"] إنهم سيبلغون والديهن [والدي P16 والمعتقلات] وسيربّونهن.

سألت القاضي كيربر كيف سيربونهن [P16 والمعتقلات]. قالت P16 بالضرب.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت P16 تتحدث أيضاً عن الاغتصاب. فأجابت P16، بالطبع، كانت هناك دائماً تهديدات بالاغتصاب مثل، "هنا، لدينا عناصر لم يروا زوجاتهم لفترة طويلة".

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كنّ يتعرّضن للتهديد بالاغتصاب في كل مناسبة. فقالت P16 نعم.

سألت القاضي كيربر كيف عرفت P16 أسماء القائمين على التعذيب مثل أبي غضب والشخص الآخر. قالت P16: إنهما أبو غضب وأبو شملة. كنا نعيش معهما. اعتادا [العنصران] أن يدعُوَا بعضهما البعض بهذين الاسمين.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت P16 قد تعرّفت عليهما منذ الاعتقال الأول. قالت P16 إنها في الاعتقال الأول تعرّفت على أبي شملة وتعرّفت على أبي غضب أثناء الاعتقال الثاني.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد ذلك. فأجابت P16 أنه تم تفتيشهن وكنّ عاريات، لكن التي فتّشتهن كانت أنثى.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا تم تفتيش فتحات الجسد أيضاً. قالت P16 بالطبع. اضطررن لاتخاذ وضعية القرفصاء ثلاث مرات للتأكد من أنهن لا يخفين أي شيء (قالت P16 إنها لا تعرف ما الذي ستخفيه في جسدها). قالت P16 إن الشيء الملحوظ من المكان الذي تم تفتيشهن فيه [P16 والمعتقلات الأخريات] من قبل تلك المرأة (P16 لا تعرف ما إذا كانت ممرضة) هو الرائحة الكريهة. كانت هناك

رائحة نتنة وكانت هناك آثار على الحائط (لا تعرف P16 ما إذا كانت دماء). ومع ذلك، شعرت P16 أن العلامات كانت من [آثار] الضرب والتعذيب. واستطاعت أن ترى بعض الأدوات.

سألت القاضي كيربر عن الأدوات الموجودة. أجابت P16، كابلات وعصي.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت الأدوات معلقة على الحائط أو مجمّعة معاً. قالت P16 لا، كانت على الأرض.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد التفتيش الجسدي. قالت P16 إنه تم التحقيق معهن وقد عُصِبت أعينهن كالعادة. وعندما لم يكونوا راضين عن الإجابة، كانت المعتقلات يتعرّضن للضرب. وتعتقد P16 أنه كان اليوم الثالث عندما قابلت أنور رسلان للمرة الأولى. بالطبع لم تكن تعرف من هو.

طلبت القاضي كيربر من P16 أن تنظر إلى اليمين وتقول إن كانت قد تعرّفت على أنور هناك. قالت P16 نعم.

سألت القاضي كيربر عمّا فعله. قالت P16 إنهم أخذوها من الزنزانة المنفردة، معصوبة العينين، وصعدوا عدة درجات (لا تعرف P16 عدد الطوابق). ووصلوا إلى المكتب وعندما دخلوا، سمعت صوت أنور يخبر عناصر الأمن أنه قال لهم ألف مرة بألا يجلبوا المعتقلين معصوبي الأعين. نزع العنصر العصابة عن عينيها. وطلب منها أنور الجلوس واختيار مقعد [أي، أن تجلس حيث تريد]. في البداية لم يطرح أسئلة. ثم سألها إذا كانت تريد القهوة. كانت مرتعبة وقالت لا، شكراً. وبعد ذلك، طرح أسئلة عامة حول عائلة P16. كان لطيفاً بشكل عام. مكثت في المكتب حوالي 15 – 20 دقيقة. وقبل أن يستدعي عناصر الأمن لإعادتها إلى الزنزانة المنفردة، تحدثا لمدة دقيقتين عمّا يحدث في سوريا. تذكّرت P16 بأنها قالت إنها لا تصدق أن الجيش نزل إلى الشارع لقتل الناس فهزّ رأسه. [لم تحدد هل هز رأسه (من اليسار إلى اليمين) أو أومأ برأسه لأعلى ولأسفل. تُرجِم ذلك إلى "أومأ برأسه"]. استدعى عنصر الأمن لإعادتها. سألت P16 [أنور] إذا كان يمكنها أن تدخن سيجارة في الممر فوافق. قال لعنصر الأمن أن يعطيها سيجارة لتدخن في الممر قبل أن يعيدها [إلى الزنزانة].

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد ذلك. أجابت P16 أنه لم يحدث شيء. في اليوم التالي، تم نقلها إلى فرع آخر حيث مكثت مع امرأتين أخريين في زنزانة في كفرسوسة. ومن هناك أحيلت إلى المحكمة [السورية] وأفرج عنها بعد ثلاثة أيام.

ذكرت القاضي كيربر أنه في جلسة استجواب سابقة، أوضحت P16 سبب عدم معاملتها بشكل سيئ. سألت القاضي كيربر ما إذا كانت P16 تتذكّر ما قالته. قالت P16 في الواقع لا [لم تتذكر]، لكن ربما كان ذلك بسبب الزخم الذي أوجدته حملة "أوقفوا القتل" على المستوى الدولي. كان كوفي عنان في سوريا وكان من الواضح "أننا" كنا نشطاء سلميين. وانتهز بعض الأصدقاء والمحامين فرصة وجود عنان [في سوريا] لزيادة الضغط لإطلاق سراحهم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت P16 قد تعرّفت على لهجة ما أثناء التحقيق. قالت P16 إن السؤال كان محيراً لأن الجميع في هذا السلك يتحدثون لهجة واحدة.

سألت القاضي كيربر أي لهجة. أجابت P16 لهجة النظام السوري.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان بإمكان P16 أن توضّح. قالت P16 إنه من الواضح أن القاضي كيربر كانت تعرف الإجابة.

أجابت القاضي كيربر بأن الإجابة يجب أن تكون علنية. قالت P16 إنها تتحفّظ على ذكر المصطلح الذي تريده القاضي كيربر.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان أنور يتحدث بلهجة إقليمية. قالت P16 لا.

قالت القاضي كيربر إن P16 قالت ذلك من قبل [لم يتم إبلاغ المحكمة متى قالت P16 ذلك، لكن ربما كانت القاضي كيربر تشير إلى استجواب الشرطة]. سألت P16 عمّا إذا كانت القاضي كيربر تتحدث عن أنور أم عن النظام بأكمله.

قالت القاضي كيربر إنها كانت تسأل عن أنور. قالت P16 إنها تعلم أن من يعيش في دمشق يتكلم اللهجة الدمشقية. ومع ذلك، فإن الشخص الذي يعيش في دمشق يعرف ما إذا كان شخص ما من مكان آخر وكانت P16 قد عرفت أنه من مكان آخر.

سألت القاضي كيربر من أين هو. أجابت P16 حمص.

سألت القاضي كيربر أين في حمص. قالت P16 إنها لا تعرف.

استراحة لمدة 5 دقائق

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت P16 قد التقت بأنور بعد اعتقالها. قالت P16 نعم، في الأردن. وفي الواقع، حتى ذلك الوقت، لم تكن P16 تعرف اسمه، لكن أحد معارفها كان أيضاً منشقاً عن النظام السوري وعرض عليها صورته [صورة أنور]. سألها الشخص الذي تعرفه عمّا إذا كانت تتذكر ذلك الشخص فقالت لا. قال لها أن تتذكر الخطيب. فتذكرت P16 وسألته عن سبب سؤاله. قال لها إنه [أنور] انشقّ وهو في الأردن. قالت P16 إنه كان لديها فضول [كانت الترجمة "سعدت بلقائه هناك **مرتين**"].

سألت القاضي كيربر كيف كان اللقاء. قالت P16 إنه كان سريالياً بعض الشيء. [كان هناك ارتباك في ترجمة المصطلح. تُرجم على أن أنور لم يبدُ طبيعياً]. قالت P16 لم يكن الأمر طبيعياً. كانت تشرب القهوة مع سجّانها. في الواقع، تحدثا عن العموميات أكثر من التفاصيل. واستمر اللقاء لمدة ساعة أو ساعة ونصف، وبعد ذلك الاجتماع لم تره مرة أخرى.

طلبت القاضي كيربر من P16 إخبار المحكمة إذا كانت تحتاج إلى استراحة أو يمكنهم المضي قدماً. قالت P16 إنه يمكننا الاستمرار.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

سأل القاضي فيدنر P16 عن أنشطتها في الحزب الشيوعي وما إذا كانت قد لاحظت اعتقالات أو مطاردات. قالت P16 إنه عندما تولى بشار (الأسد) القيادة، حاول أن يكون لديه انفتاح سياسي في البداية، والذي تزامن مع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000. لذلك، كانت هناك حركة سياسية لا بأس بها ومظاهرات ضد أمريكا وكانت إسرائيل جزءاً من الدعاية السورية العامة. لكن ابتداء من عام 2002 أو 2003، غيّر [بشار الأسد] رأيه وقال في نفسه: "ما شأني بهذا [لماذا عليّ أن أشعر بالقلق]؟". تم اعتقال معظم النشطاء. أثناء "حراكنا" الشيوعي، اعتقلوا العديد من [الأشخاص/الأعضاء] الذين كانوا يوزعون المنشورات. مكث أحدهم في زنزانة منفردة لمدة 30 يوماً وحده وقال "لنا" ذلك عندما أطلق سراحه.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت الاعتقالات نفذتها أجهزة المخابرات. قالت P16 إن الرفيق الذي تم اعتقاله في عام 2006 كان مهماً لها شخصياً، وبالتالي، كانت قصته مهمة بالنسبة لها. وبناء على أوامر من الحزب، تحفّظ على جميع المعلومات ولم يشارك الآخرين بالمعلومات [لم يتحدث ويعطِ معلومات في الاعتقال/التحقيق]. اعتُبِرت هذه المعلومات خاصة للقيادة.

سأل القاضي فيدنر عن مكان اعتقاله. قالت P16 إنه لم يذكر أين.

ذكر القاضي فيدنر أن P16 اعتُقِلت في القسم 40 وسأل عمّا إذا كان يمكنها وصف مكانه. استوضحت P16 ما إذا كان القاضي فيدنر يعني القسم 40. فأكد القاضي فيدنر ذلك. قالت P16 إنه يقع في الجسر الأبيض، وهو شارع في منطقة تسمى الصالحية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت تعرف أن القسم 40 موجود هناك وكيف. قالت P16 إنها عرفت لأنه عندما تم اقتيدت من المظاهرة إلى الفرع، كان عددهم كبيراً جداً ولم يكن هناك ما يكفي من عصابات العينين. فتمكنوا من رؤية المكان الذي اتجهوا إليه.

سألها القاضي فيدنر عمّا إذا كانت تعلم قبل اعتقالها أن القسم 40 كان موجوداً هناك. قالت P16 إنها لم تكن تعلم أنه كان يُطلَق عليه اسم القسم 40، لكنها كانت تعلم أنه كان أحد فروع أجهزة المخابرات. في دمشق ومنذ بداية المظاهرات، كان بإمكان المرء رؤية نقاط التفتيش والتحصينات حول الفروع، وبالتالي كان بإمكان المرء تمييزها.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P16 وصف مبنى القسم 40. قالت P16 إن هناك بوابة حديدية كبيرة وساحة محاطة بمبان سكنية. كانوا قادرين على رؤية الشرفات. وبعد ذلك، كان هناك مبنى عادي (مثل الشقق السكنية). وفي كلتا المرتين تعرضوا للضرب في الطابق الثالث.

أشار القاضي فيدنر أنها ذهبت إلى الخطيب بعد القسم 40. سألها القاضي فيدنر عمّا إذا كانت تتذكر لحظة وصولها، وأين تم إحضارها وأين كانت الزنازين. قالت P16 إنها رسمت مخططاً توضيحياً للفرع وسلمته، لكن يمكنها محاولة تذكره مرة أخرى.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P16 وصفه أولاً وما إذا كانت قد نزلت إلى الطابق السفلي، وكذلك وصف الضرب والموقف. قالت P16 إن أصوات الضرب كانت مسموعة دائماً. "الصباح" نحن [المعتقلات] لم نكن نفرق بين النهار والليل هناك، لكن كنا نعرف فقط أنه الصباح لأنهم [السجّانين] كانوا يشغّلون أغاني فيروز [مغنية] وكان بإمكان المرء أن يسمع صوتها وصوت الضرب في نفس الوقت.

قال القاضي فيدنر إن P16 ذكرت الطابق السفلي وسأل عمّا إذا كانت تعني القبو. فأكدت P16 ذلك. وعندما وصلوا إلى باب الفرع وبعد حفلة الترحيب على يد أبو شملة، نزلوا إلى الطابق السفلي (وهي لا تعرف عدد الدرجات، لكن المكان كان تحت الأرض). وعند النزول إلى الطابق السفلي، كان هناك ممر على الجانب الآخر. وكانت هناك ثلاث أو أربع بوابات/مداخل تعتقد P16 أنها كانت منفردات.

تم عرض مخطط توضيحي.

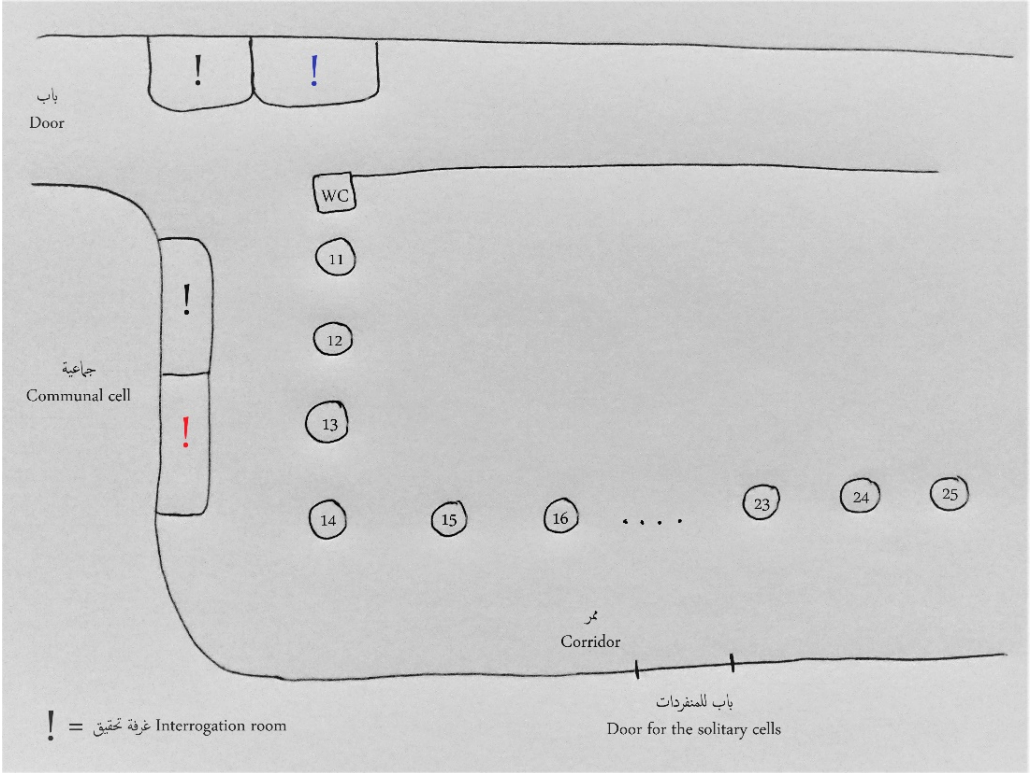

ذكرت P16 أنها كانت في الزنزانتين رقم 23 و25. وعرفت غرفة التحقيق [المشار إليها بعلامة تعجب زرقاء] من رائحة المرحاض [في الغرفة] حيث تم استجوابها. قالت P16 إنها تعرضت للضرب في طريقها إلى المرحاض (ذهاباً وإياباً). قالت P16 إن أصوات [التعذيب] كانت تأتي من الزنزانة الجماعية على اليسار. وقالت P16 إنه في الممر في أسفل المخطط كان هناك أسرّة للسجّانين/العناصر. وأضافت P16 أنه يوجد أسفل الباب الزنزانة المنفردة رقم 13، حيث تم اعتقال صديقة P16 منذ الثمانينيات. كانت هذه الصديقة هي المرأة التي تم إحضارها إلى P16 [زنزانة P16]. وتركوا النافذة مفتوحة حتى ترى أبناءها وهم يتعرضون للضرب في غرفة التحقيق [المشار إليها بعلامة تعجب حمراء]. عندما بكت كثيراً، تم إحضارها إلى P16 [زنزانة P16].

سأل القاضي فيدنر عن عمر الأبناء. قالت P16 إنها [المرأة] لم تقل. كانت تبلغ من العمر 60 عاماً، لذلك ربما كان أبناؤها في العشرين من العمر.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان الرجال والنساء مفصولين عن بعضهم. قالت P16 إنه كان هناك فصل، ولم تسمع عن اختلاط بين الرجال والنساء، على الأقل بحسب ما سمعته من صديقاتها عن الخطيب.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان القبو يعني عدم وجود ضوء. أجابت P16، لم يكن هناك ضوء أبداً.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان يتم إشعال الأنوار. قالت P16 إن ذلك حدث مرتين أو ثلاث مرات (لم تكن P16 متأكدة)، لكنه حدث مرة واحدة على الأقل. أطفأوا الأنوار وانهار شخص ما. كان يقرع على الباب بجنون قائلاً إنه "كان سيخبرهم بكل شيء وكان يريد أن يُطلق سراحه" وكان بإمكان الفرع بأكمله سماعه. على ما يبدو، لم يكن قادراً على التنفس.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت استجابة الرجل بهذه الطريقة بسبب صغر حجم الزنزانة. فقالت P16 نعم، إنها تعتقد ذلك لأنهم كانوا يعيشون بالفعل في حالة رعب وشعروا وكأنهم في قبر. كان المرء يفقد كل حواسه والاتصال بالعالم الخارجي. لم يكن بوسع المرء أن يرى أي شيء، وكل ما يسمعه هو صوت الضرب الذي يتعرض له الناس. قالت P16 إنها تعتقد أن بعض الناس ليس لديهم القدرة على التحمل وبالتالي ينهارون.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت المنفردات كما وصفتها. قالت P16 نعم، كانت الأرقام الواردة في المخطط التوضيحي كلها تشير إلى منفردات.

ثم سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك امرأة أخرى معها في هذه المنفردة. فأكّدت P16 ذلك وقالت إنه تم إحضار المرأة إلى زنزانة P16 أثناء الاعتقال الأول.

أشار القاضي فيدنر إلى أنه كانت هناك تحقيقات في غرف التحقيق وسأل عن تصوّر P16 للآخرين. قالت P16 إنها لا تعرف كيف تصف ذلك. كانت الأصوات مرعبة بالتأكيد. "نحن" في المنفردات كنا نستطيع سماع الكابلات وهي تضرب الجلد. وكانت أصوات الشبان الذين تعرّضوا للضرب غير طبيعية. كان هناك شخص كذب عليهم ليجعلهم يتوقفون فقط ليلتقط أنفاسه ووعدهم بإخبارهم بكل شيء. سألوه ماذا كان يريد فقال ليس لديه ما يقوله.

سألت P16 عمّا إذا كان من الممكن أخذ استراحة. سألت القاضي كيربر كم المدة وما إذا كانت عشر دقائق كافية. فقالت P16 نعم.

استراحة لمدة 10 دقائق

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك أدوات لتعليق الأشخاص/الأشياء، مثل الحلقات أو الخطافات. قالت P16 إن الرائحة كانت ملحوظة. كانت P16 تشعر بالخوف وبالتالي لم تتمكن من التفريق ما إذا كانت تلك الغرفة تُستخدم للضرب [أو لشيء آخر].

سألها القاضي فيدنر عمّا إذا كانت لا تستطيع التذكر بوضوح. فأكّدت P16 ذلك.

طلب القاضي فيدنر من P16 وصف موقف تحقيق اعتيادي، ولكن ليس مع أنور. قالت P16 إنه في جميع التحقيقات التي أجريت تحت الأرض، كانت دائما معصوبة العينين ويداها مقيدتين. وكان بوسعها التمييز بين أصوات المحققين، لكنها لا تستطيع رؤيتهم. ومع ذلك، كان من اللافت للنظر أنه يمكن للمرء أن يرى من تحت العصابة أن جميعهم كانوا يرتدون أحذية رياضية. وكان بوسع المرء أن يدرك أن هناك أكثر من شخص من خلال الصوت. كان هناك دائماً عنصر/شخص خلفها مسؤول عن ضربها عندما لم يكونوا راضين عن إجابتها. ذات مرة اقتيدت للاستجواب وسمعت شخصاً يتعرض للتعذيب في غرفة التحقيق. وعندما دخلت، لم تستطع رؤية أي شيء وكان أحدهم يسحبها من ذراعها، وبالتالي، داست على الشخص [الذي كان يتعرّض للتعذيب] وتم سحبه/جرّه إلى الخارج. قالت له "أنا آسفة". رأته يُجرّ إلى الخارج من تحت العصابة.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان هناك مشاركة في المهام في جلسات التحقيق. هل قام المحقق بالضرب كذلك؟ قالت P16 إن المحقق لم يضربها قط. كانت تلك مسؤولية الشخص الذي كان يقف وراءها.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان الضرب يتم بموجب أمر. قالت P16 إنها لا تعرف، لكنها شعرت أنه عندما لم يعجبه [المحقق] الجواب، كان العنصر [الشخص الذي يقف خلفها] يتلقّى إشارة فتتعرّض هي للضرب.

سأل القاضي فيدنر عمّا أراد [المحققون] معرفته. قالت P16 إنهم سألوا عنها وعن شقيقها، [تم حجب الاسم] ، عدة مرات وفي الحقيقة كان قد اعتُقل في 2013 حتى يومنا هذا. وكانت هناك أسئلة حول الوضع المالي للعائلة وأين يعمل والدها، وحول عضويتها في الحزب الشيوعي، وماذا كانت أنشطة الحزب ومن كان المسؤول عن الحزب.

استوضح القاضي فيدنر أن مكتب أنور لم يكن في القبو. فأكّدت P16 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان بإمكان P16 تقدير عدد السلالم/الطوابق التي كان عليها أن تصعدها عند ذهابها إلى التحقيق. قالت P16 إنها سبق أن ذكرت أنه كان طابقاً ثانياً أو ثالثاً. كانت تصعد العديد من السلالم ولكن هذا كان تقديرها الشخصي، لأنها كانت معصوبة العينين ويمكن أن يكون قد اختلط عليها الأمر.

سألها القاضي فيدنر عمّا إذا كانت بمفردها مع أنور أو إذا كان معهما شخص آخر. قالت P16 لا، كانا وحدهما فقط [P16 وأنور].

أشار القاضي فيدنر إلى أنه في بداية التحقيق طلب منها [أنور] خلع العصابة. سأل القاضي فيدنر إذا كان هناك شخص آخر. قالت P16 إن العنصر/عنصر الأمن الذي أحضرها من الزنزانة المنفردة إلى الطابق العلوي كان هناك.

سأل القاضي فيدنر ماذا كان يرتدي أنور. قالت P16 إنه في بعض الأحيان تختلط الذكريات [ولا تتذكر الأشياء بشكل صحيح في بعض الأحيان]، لكن ربما كان يرتدي ملابس عسكرية رسمية.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت هناك رموز/علامات على الشارة الموجودة على كتفيه. قالت P16 إنها لا تتذكر، لكنها تعتقد أنه كان هناك نسر ونجمتان أو ثلاث نجوم.

قال القاضي فيدنر بأن P16 قالت "نسر ونجمتان" في استجواب الشرطة.

عرضت القاضي كيربر صورة لبعض الشارات.

(c) ويكيبيديا - https://en.wikipedia.org/wiki/Military_ranks_of_Syria

طلب القاضي فيدنر من P16 وصف مكتب أنور. قالت P16، كما ذكرت سابقاً، إنه مقارنة بالمكاتب الأخرى كان فخماً/راقياً. وكانت هناك طاولة [مكتب] مصنوعة من خشب يبدو أنه باهظ الثمن، ومكتبة [رفوف كتب] وبالطبع صورة بشار الأسد.

سأل القاضي فيدنر إذا كان هناك كنبة/كرسي بذراعين. قالت P16، بالطبع.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كانت P16 قد تعرّضت للضرب قبل [أن يتم إحضارها إلى المكتب]. فأكّدت P16 ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان يمكن للمرء أن يلاحظ أنها قد تعرّضت للضرب. قالت P16 إنها ظهرت عليها علامات، حيث كان قميصها قد مُزّق وشعرها غير مهندم [كانت لديها مؤشرات جسدية على أنها تعرّضت للضرب].

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت لديها علامات على وجهها أو إذا كان هناك تورّمات. فأجابت P16، لا.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان بإمكان أي شخص سماع أصوات صراخ من المكتب. قالت P16 لا، أبداً.

سأل القاضي فيدنر P16 عن الغرض من التحقيق ولاحظ أنها وصفت أجواء ودية. قالت P16، صحيح. إنها لا تعرف أسباب التحقيق. يحققون متى شاءوا – في بعض الأحيان كانت الأسئلة غبية وفي بعض الأحيان كانت عميقة. كانت تلك وظيفتهم.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان أنور يريد معلومات معينة منها، أو إذا طُرِح عليها أسئلة عامة. قالت P16 إنه [أنور] طرح عليها سؤالاً واحداً عن الغوطة. وشعرت بالخوف عندما طرح عليها ذلك السؤال، لأنها اعتُقلت في المرتين من مظاهرة، وليس بسبب اسمها. وكانت حذرة واستخدمت اسماً مستعاراً خلال أنشطتها في الغوطة. وعندما سألها [أنور]، شعرت بأنهم كشفوا أمرها (في الغوطة). ومع ذلك، نفت ذلك وقالت إن لديها معارف هناك وأنها كانت هناك.

سأل القاضي فيدنر متى التقت P16 بأنور في الأردن. قالت P16 إن ذلك كان في كانون الأول/ديسمبر 2013 أو كانون الثاني/يناير 2014. إنها لا تتذكر. إنها لا تتذكر حتى متى غادرت سوريا.

سألها القاضي فيدنر عمّا إذا كانت P16 تتذكر القصد من تلك المحادثة ولماذا تحدث معها أنور. سألت P16 عمّا إذا كان القاضي فيدنر يقصد المرة الأولى أم الثانية.

أوضح القاضي فيدنر أنه يقصد في الأردن. أجابت P16 أنه [أنور] لم يطلب رؤيتها. كان هناك وسيط سألها إن كانت تود مقابلة أنور. [لم يكن من الواضح ما إذا كانت تشير إلى أن الطلب جاء من الوسيط أم أن أنور طلب رؤيتها من خلال الوسيط]. وافقت وذهبت على الفور إلى مقهى عام في عمّان.

سأل القاضي فيدنر إذا كان أنور قد تذكّرها. قالت P16 إنها تعتقد ذلك.

سأل القاضي فيدنر عمّا تحدثا. قالت P16 إنه [أنور] أخبرها أنه عندما سألها عن الغوطة [عندما كانت معتقلة]، كان يبحث عن طريق من دمشق إلى الغوطة لتأمين وسيلة لتهريب عائلته. أجابت P16 أنور قائلة: "أنت تسألني عن الغوطة داخل أحد فروع المخابرات؟!".

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت P16 قد سألت أنور عن موقفه/رأيه بشأن النظام. قالت P16 إنهما لم يخوضا في التفاصيل. كانت لا تزال متفاجئة من لقاء أنور وهي ليست متطفلة بشكل عام.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كان أنور قد اعتذر أو أظهر ندمه. قالت P16 لا، ليس بطريقة مباشرة. كان الاجتماع كما لو كانا صديقين.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت P16 قد شاهدت قتلى أثناء فترة اعتقالها في 2011-2012. أجابت P16، لا.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت P16 قد سمعت تقارير/قصصاً عن قتلى. قالت P16 بالطبع.

طلب القاضي فيدنر من P16 أن تشرح بالتفصيل. ذكرت P16 أن هناك قصة عن شيء حدث، وتحدثت P16 مع الشخص المعني الذي طلب منها عدم ذكر الأسماء والتفاصيل. ومع ذلك، فقد شاركت معلومة واحدة. حيث تم اعتقال شقيقه [شقيق هذا الشخص] في الخطيب وكان على اتصال مباشر مع أنور للتفاوض حول كيفية إطلاق سراحه [الشقيق] (لم يكن بوسع P16 أن تخبر [التفاصيل]). بعد فترة، اتصل به أنور وأخبره أن شقيقه مات وطلب منه أن يأتي لأخذ الجثة. ذهب [الشخص] إلى مشفى عسكري (P16 لا تعرف اسم المشفى) وعرضوا عليه أربع جثث عليها آثار تعذيب. لم تكن أي منها جثة شقيقه. وعندما اعترض [هذا الشخص]، قالوا له أن يختار واحدة [من الجثث] ويأخذها.

سألت القاضي كيربر متى بدأ أنور في فقدان الرغبة في دعم النظام. قالت P16 إنه حسب قوله [أنور]، لم تكن لديه فرصة للانشقاق في وقت سابق ولم يكن قادراً على القيام بذلك قبل أن يتمكن من تأمين عائلته.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد تحدّث عن انشقاقه مع P16. قالت P16 نعم، لكنها كانت محادثة سريعة وانتهت في دقيقتين دون تفاصيل.

ذكرت القاضي كيربر أن P16 قالت "كان قد بدأ في دعم المعارضة عندما ألقى نظام الأسد القنابل على المدنيين". فأكّدت P16 ذلك.

<u>استجواب من قبل المدعي العام كلينجه</u>

ذكر المدعي العام الأقدم ياسبر كلينجه أن أنور قال في إفادته في بداية المحاكمة ما يلي [قدّم كلينجه عدة اقتباسات]:

- "التقى [أنور] وP16 في نيسان/أبريل 2011". قالت P16 إن هذا لم يكن صحيحاً. سأل كلينجه عمّا إذا كانت P16 متأكدة من أنه كان في عام 2012. أجابت P16 بنعم، نيسان/أبريل 2012.
- "عملت لدى (بي بي سي)". قالت P16 إن هذا لم يكن صحيحاً.
- "كانت في مكتب به عدة أشخاص". قالت P16 إنها تعتقد أن أنور كان يتحدث عن شخص آخر.
- "مكتب مساحته 3×3 أمتار، وأنها من معربا بدمشق، وهي مسيحية". قالت P16، لا.
- "اتصلَت برئيس الفرع 251 وطلَبَت منه إطلاق سراحها، لأنها تحدثت فقط عن حرية الصحافة". قالت P16 إن هذا لم يكن صحيحاً.

سأل كلينجه عمّا إذا كانا قد التقيا في عام 2014 في الأردن. حيث اتّصلت بها [تم حجب الاسم] والتقيا في تلاع العلي في مقهى. قالت P16 نعم تعتقد أن المكان كان اسمه تلاع العلي.

سأل كلينجه إذا كانت مي سكاف هناك أيضاً. قالت P16 إن مي سكاف لم تكن هناك.

سأل كلينجه ما إذا كانت P16 تعرف مي سكاف. قالت P16، بالطبع. فقد عاشتا معاً في الأردن.

قدّم كلينجه اقتباساً: "عرفها فوراً واعتقد أنها أرادت أن تشكره، لكن الأمر لم يكن كذلك، لم تقل كلمة واحدة. كانت مي سكاف هناك". قالت P16 إن مي سكاف لم تكن هناك.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت P16 قد تحدّثت إلى أنور شخصياً. فأكدت P16 ذلك.

سأل كلينجه ما إذا كان لدى P16 انطباع بأن أنور لديه سلطة إصدار الأوامر في مكتبه في نيسان/أبريل 2012. تدخّل محامي الدفاع مايكل بوكير متسائلاً، "ماذا تريد أن تفعل بالإجابة؟" أجابت P16 قائلة إنه عندما يكون المرء في مثل هذه الحالة، يتوقع الأسوأ. إن أي

شخص يعمل في أجهزة المخابرات يتمتع بالسلطة/الصلاحية. ولم يكن السيد أنور شخصاً عادياً، لقد كان نائب الرئيس. بالتأكيد كان يتمتع بقدر من السلطة/الصلاحية. سأل كلينجه عمّا إذا كان قد تم تنفيذ أوامره. قالت P16 إنها لا تعرف نوع الأوامر التي أصدرها.

أنعش كلينجه ذاكرة P16 باقتباس: "[...] قلت لكم ألف مرة أن تخلعوا العصابة عن أعينهم". قالت P16 إن هذا هو الأمر الوحيد [الذي سمعته؟]. يمكن لأي ضابط أن يقول ذلك لأي عنصر.

سأل كلينجه كيف خاطب العناصرُ أنور. قالت P16 إن العنصر لم يكن يتحدّث عادة. كان يطرق الباب ويدخل. كانت أكثر عبارة يكررها هي "حاضر سيدي" و"أمرك سيدي".

سأل كلينجه عن الوضع العام في الخطيب وأساليب التعذيب. قالت P16 إنه لا يمكن للمرء أن يرى أي شيء. ووصفت الغرفة التي توجّب على المعتقلات خلع ملابسهن فيها لأن هذا كان الشيء الوحيد الذي رأته. كان بإمكانها فقط وصف [التعذيب] من أصوات الناس والشباب، لاسيما فيما يتعلق بحجم التعذيب.

سأل كلينجه عمّا إذا كان الأخرون قد وصفوا التعذيب. أجابت P16 بالطبع. هناك "الشَّبْح" حيث يتم تعليق الشخص من اليدين بالسقف وأصابع القدم بالكاد تلامس الأرض مع ضرب عشوائي على الجسم والوجه. وهناك الدولاب الذي لم تره P16، لكنها سمعت أن المعتقل يتم طيّه إلى نصفين [الانحناء للأمام]. حيث اعتُقِل صديق P16 لمدة ثلاثة أشهر وعندما تم الإفراج عنه، لم يكن قادراً على المشي لمدة ستة أشهر. وتوجد عصي كهربائية بدرجات شِدّة قابلة للتعديل. وقال صديق P16 لها إنهم كانوا يسكبون الماء [على المعتقل] ثم يستخدمون الكهرباء، حتى يرتجف. وكان هؤلاء هم الأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة. حيث استشهد بعض الأصدقاء. كما استُخدِم التعذيب عن طريق إطفاء السجائر على أجساد المعتقلين. هناك شخص يعيش الآن في باريس لا يستطيع المشي بسبب الضرب الذي تعرّض له على ركبتيه وإطفاء السجائر على جسده. وهو أحد أصدقاء .P16

سأل كلينجه ما إذا كانت P16 تتحدث عن الخطيب أم بشكل عام. ذكرت P16 أن أحدهما كان في الخطيب (الذي تعرّض للشَّبْح). وقد اعتُقِل مرتين في الخطيب. إنه طبيب وأسوأ ما تعرّض له هو الشَّبْح.

أشار كلينجه إلى أن P16 اعتُقِلت في زنزانة منفردة في 2011 و2012 وسأل عمّا إذا كانت قد رأت الزنازين الجماعية أيضاً. قالت P16 إنها أثناء ذهابها إلى المرحاض ذهاباً وإياباً (في بعض الأحيان لم يضعوا العصابة على عينها جيداً) ووفقاً للخريطة [المخطط التوضيحي الذي رسمته]، سمعت أصوات شبان يتحدثون ويبكون. وكان هناك عدة أشخاص داخل الغرفة التي كان يتم فيها الضرب (معظمه تعذيب).

سأل كلينجه عن أحوال النظافة. قالت P16 إنها استغربت السؤال [وجدته غريباً] وسألته "أي نظافة؟" كانت البطانيات مليئة بالحشرات وكانت الصراصير تملأ المكان ولم يكن هناك صابون في المرحاض.

سأل كلينجه عمّا إذا أصيبت P16 أو آخرون بأمراض جلدية. أجابت P16 بالطبع. عانت إحدى صديقاتها من ذلك لفترة طويلة.

سأل كلينجه متى كان ذلك. قالت P16 إنها لا تستطيع تحديد أي اعتقال كان بسبب أنها [صديقتها] اعتُقِلت عدة مرات. ولكن في فرع المخابرات الجوية في المزة، تعرضت صديقتها للتعذيب (وهي [صديقتها] لا تحب التحدث عن التفاصيل) وتعرضت لأذى نفسي وجسدي. وتحدثت عن قلة النظافة وكيف إذا كان الجرح مفتوحاً فلا أحد يعالجه ويتعفن. وعرضت على P16 ندبة تسبب فيها تعرّضها للضرب بالسوط، حيث ترك ذلك أثراً على جسمها.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت P16 قد تلقّت رعاية طبية في الخطيب. قالت P16 إنها لم تكن بحاجة إلى الرعاية الطبية، لكنها لم ترها أيضاً.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت قد رأت جرحى. قالت P16 إن الدماء كانت في كل مكان. في الممر، كان الشباب يتّخذون وضعية القرفصاء في مواجهة الحائط وكان الجزء العلوي من أجسادهم عارياً وكان بإمكانها أن ترى كل شيء.

سأل كلينجه عمّا إذا كان بإمكان P16 وصف طريقها إلى المرحاض، مثل المدة التي استغرقتها، وعدد الأشخاص الذين كانوا في الممر، ونوع الضربات وعدد الضربات التي كانوا يتلقّونها. قالت P16 إن عملية الذهاب من الزنزانة المنفردة إلى المرحاض والعودة برمتها كانت تستغرق ثلاث دقائق. أثناء مرورها عبر الممر (كان الأمر يعتمد على عصابة العين [ما إذا كانت موضوعة بإحكام])، كانت بلمحة واحدة، ترى مجموعات من الناس: بعضهم تعرّض للجَلد؛ وبعضهم تعرّض للضرب بالحديد [على الأرجح قضبان حديدية]؛ وبعضهم تعرّض للضرب بكابل رباعي [من أربعة أسلاك]. كانت الضربة بهذا الكابل مثل اللسعة [بمعنى، كان بإمكانها أن تشعر بلسعات الجلدات على أجساد الآخرين].

سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك فرق بين الاعتقالات في 2011 و2012. قالت P16 إن أعداد المتظاهرين في 2011 كانت مرتفعة، وكذلك كانت أعداد المعتقلين. واضطروا إلى وضع المعتقلين في المدارس، حتى أنهم استخدموا الغرف في ملعب العباسيين. وكان هناك آلاف المعتقلين من الشوارع. وتعتقد P16 أن الاعتقال في عام 2011 كان لتخويف الناس حتى لا يخرجوا إلى الشوارع [للتظاهر]، لكن الاعتقالات الممنهجة كانت تستهدف كذلك النشطاء السلميين الذين ظهروا في بداية الثورة. وفي وقت لاحق، قُتل العديد من هؤلاء (النشطاء السلميين) خلال عام 2011، لأن النظام لم يتمكن من اعتقال 10 آلاف شخص. لذلك كانوا يقتلون الأشخاص الثلاثة أو الأربعة الذين كانوا ينظمون المظاهرات. لكن في عام 2012، عندما انخفضت المظاهرات، زاد عدد القتلى، لأن المعتقلين كانوا أقل (فزادت نسبة القتلى).

أشار كلينجه إلى أن P16 كانت في الخطيب في عامي 2011 و2012 وسأل عمّا إذا كانت أساليب التعذيب قد تغيرت، وكذلك ما إذا كانت الظروف قد تدهورت أو لم تتغير. قالت P16 إن الأصوات كانت هي نفسها ولم تتغير: نفس الشدة والألم والرعب والخوف. وكانت P16 محظوظة لأنها لم تتعرض لمثل هذا النوع من التعذيب.

قال كلينجه إن P16 تعرضت للضرب في الطابق العلوي من القسم 40 وسأل عمّا إذا كان يمكنها وصف ذلك بمزيد من التفصيل وإخبارهم كيف ضُرِبت ومدة الضرب. قالت P16 إنه في البداية، تم وضعهم معاً (40 شاباً وصبية) في حافلة صغيرة سعتها 12 راكباً ولم تكن هناك عصابات للعينين. كانوا يقومون بتحميل [اعتقال] الناس من الشارع. عندما وصلوا إلى القسم 40، كان هناك شخصان يحملان بندقيتين من نوع "بامب آكشن". وبعد ذلك، اصطفوا في طابور ومشوا. عندما "نزلنا" [من الحافلة الصغيرة]، كان من الواضح أنه تم وضع العناصر في حالة تأهب. وبدأ الضرب والتعذيب في اللحظة التي "نزلنا" فيها. كانوا يحملون أدوات وعصيّاً وسياطاً صغيرة وبالطبع يضربون بأيديهم وأرجلهم. وتعرّضوا للضرب على طول الطريق حتى وصلوا إلى الطابق العلوي. كان هناك شاب تعثر أثناء صعوده الدرج ووقع، فركله العنصر الذي كان أمامه. عندما سُحِب [المعتقل] من جديد ووُضِع "بيننا" (كان هناك تحرش جنسي وضرب وإساءة لفظية)، استمر العناصر في ضربه. كان عارياً تماماً بسبب الضرب وظنت P16 أنه كان سيموت. استمر ذلك لمدة ساعة.

سأل كلينجه كيف كان الوضع وما إذا كانوا يقفون في مواجهة الحائط. قالت P16 إن المعتقلين كانوا على الأرض وتم الدوس عليهم. لم تكن P16 تعرف، ولكن بعد الضربة الثالثة، يسقط المرء على الأرض. واستمروا في ضربهم باستخدام الأدوات والأيدي وبصقوا في "وجوهنا" واحداً تلو الآخر.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت وجوه [العناصر] ملثمة. قالت P16 لا، "كنا" قادرين على رؤية كل شيء.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت قادرة على التعرّف على وجوههم. قالت P16 إنه كان بإمكان المرء رؤية الوجوه، لكنها لا تعرف ما إذا كان بإمكانها التعرّف على أي شخص منهم.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت P16 قد تعرّفت على المتهم الآخر، إياد. قالت P16 إنها لا تعرف أحداً.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت لا تزال ترتدي الملابس التي مُزّقت في القسم 40 عندما وصلت إلى الخطيب. أجابت P16، نعم.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت قد بقيت بتلك بالملابس. قالت P16 إنها لم تفهم السؤال.

سأل كلينجه ما إذا كانت P16 قد دخلت مكتب أنور مرتدية نفس الملابس. فقالت P16 بالطبع وأجابت قائلة "أين كنت سأذهب لتغييرها؟"

سأل كلينجه كيف كانت تبدو الملابس. قالت P16 إنه كان قميصاً أبيض، ممزقاً من "هنا" و"هنا" لأنه تم جرّها من "هنا". [كان من الصعب رؤية المكان الذي كانت تشير إليه من منصة الحضور.] كانت ترتدي نفس الملابس.

سأل كلينجه كيف مُزّقت الملابس. قالت P16 إنها كانت تبدوا "هكذا" بعض الشيء لكن الفتحة كانت أكبر، لأن "ذلك" [التمزيق] بدأ عندما تم اعتقالها من الشارع. ولم يحدث التمزيق في لحظة واحدة.

<u>استجواب من قبل المدعي العام ريتشر</u>

سأل المدعي كريستيان ريتشر ما إذا كانت P16 بقيت في نفس الملابس وما إذا كان يمكن للمرء أن يرى أنها كانت ممزقة. فأكدت P16 ذلك.

أشار ريتشر إلى أن P16 ذكرت تورّمات استمرت لمدة عشرة أيام وسأل عن مكان وجودها. قالت P16 إنها كانت على رقبتها وظهرها و"هنا" [تمت ترجمة "هنا" إلى ساقها، لكن زميلنا مراقب المحاكمة لم يتمكن من رؤية المكان الذي أشارت إليه]. كانت لديها كدمات في بعض الأجزاء من جسدها.

ذكر ريتشر أن المرأة الفلسطينية [المرأة التي تشاركت P16 في زنزانة معها لفترة وجيزة] عوملت بوحشية مختلفة وسأل عمّا حدث لها. قالت P16 إنها لا تعرف ما إذا كانت [المرأة] ستوافق على ذكر اسمها، لأن P16 لم تسألها. قالت P16 إنها [المرأة] فلسطينية وكان لديها ابن معتقل لمدة سبع أو ثماني سنوات وتم اعتقالها ثلاث مرات. وكانوا عنصريين ضدها لأنها فلسطينية وتعتبر ضيفة [أو أجنبية. تم استخدام مصطلح "ضيفة" للدلالة على أنها يجب أن تتصرف "بأدب"]، ولأنها كانت محجبة.

ذكر ريتشر أن P16 قالت إن المرأة عوملت بوحشية وسألها عمّا حدث لها في الخطيب. قالت P16 نعم، إنها لا تتذكر تماماً. تم التحقيق معها [المرأة] مرتين وعندما عادت كانت تبكي بشكل هستيري. وعندما مرت بزنزانة P16، سمعتها P16 تشتم "يلعن أبوهم، كلب". وبعد ذلك، لأن "كلتينا" قضينا ثلاث ليالٍ في الزنازين المنفردة في الخطيب، فقد "التقينا" معاً في الزنزانة نفسها. أخبرت المرأة P16 عن العنصرية التي مورست ضدها وكيف تعرّضت للضرب.

سأل ريتشر عمّا إذا كانت P16 تتذكر أنه في التحقيق الثالث قالت إنه كانت هناك صدمات كهربائية. قالت P16 إنها كانت عصا ولم تكن كبيرة. يبدو الأمر وكأنها توضع على الرقبة.

سأل ريتشر عن سبب استخدامها وما الذي كانوا يريدون معرفته. قالت P16 إنه فيما يتعلق بالسؤال عن سبب استخدامهم للعصا، فإنها لا تعرف.

سأل ريتشر عمّا إذا كانت قد استُخدِمت عدة مرات. قالت P16 إن جسدها ارتجف بعد مرة أو مرتين ولم تعرف عدد المرات التي استخدموها فيها. ولكن P16 لا تعتقد أنها استُخدِمت أكثر من مرتين.

استراحة الغداء

سأل القاضي فيدنر إذا كان أنور قد تحدث عن النظام. قالت P16 إنه حسب ذاكرتها لم يذكر تفاصيل عن الموضوع، لكنه قال إنه أثناء التحقيق في الخطيب، كان يحاول الحصول على معلومات عمّا إذا كانت ذاهبة إلى الغوطة. ولذلك، كما ذكرت P16 سابقاً، فقد ذُكِر ذلك عندما التقت به.

قاطع القاضي فيدنر وسأل عمّا إذا كانت P16 تعني في الأردن. فأكّدت P16 ذلك. لذلك برر [أنور] سؤاله [عن الغوطة] موضحاً أنه كان يلمّح لها أنه كان يريد مخرجاً آمناً من دمشق فيما يتعلق بانشقاقه.

أنعش القاضي فيدنر ذاكرة P16 قائلاً "لا، لم يعتذر ولا تعرف ما إذا كان نادماً على ذلك ولم يكن لديه خيار آخر أصلاً". قالت P16 نعم، كانت قد ذكرت ذلك في المحضر [محضر الشرطة]. هذا صحيح.

سأل القاضي فيدنر عمّا إذا كانت تقصد أنه لم يكن لديه خيار وأنه عمل مع المعارضة. قالت P16 إنه عندما يعمل المرء مع النظام في الأمن [مجال الأمن]، فليس من السهل المغادرة. تعتقد P16 أن الثورة أعطت الناس فرصة للاعتراض على ممارسات النظام. وانشق العديد من ضباط الجيش والمخابرات عندما سنحت لهم الفرصة. ولكن أرسل النظام بعض الأشخاص إلى المعارضة فيما يتعلق بالسلاح وأمور مماثلة. لم تكن لدى P16 أي فكرة عن نوايا السيد أنور. وكانت النقطة الأخيرة التي أرادت P16 ذكرها هي أن الأشخاص الذين انشقوا عام 2011 ظهروا في وسائل الإعلام والفيديو [أعلنوا نواياهم بالفيديو]، ولم يغادروا سوريا، وإنما عملوا لصالح الثورة من داخل سوريا. لكن السيد أنور لم يفعل ذلك.

سأل القاضي فيدنر ما إذا كان لدى P16 انطباع بأنها تصدق انشقاق أنور. قالت P16 إنها كانت تشعر بالحماس في تلك اللحظة لأن الناس كانوا يتركون النظام وينضمون إلى الثورة. لم يكن الثوار بشكل عام مدعومين من الدول الكبرى في العالم التي كانت تسمح للنظام بقتل الناس ليل نهار. لذلك كانوا متحمسين لأي شخص يترك النظام، لأن ذلك من شأنه تمكين الثورة.

سأل ريتشر عمّا إذا كان قد تم إبلاغ أقارب P16 رسمياً باعتقالها. أجابت P16، بالطبع لا.

سأل ريتشر عمّا إذا كان بإمكان P16 إبلاغهم. قالت P16، بالطبع لا. طلبت أثناء الضرب التحدث إلى والدتها لتخبرها أنها لن تعود إلى المنزل. فسخروا من طلبها قائلين، "أين تظنين نفسك؟"

قال ريتشر إن P16 تحدثت عن إصاباتها وسألها عمّا إذا كانت تتذكر ذلك. قالت P16 إن الأمور متضاربة بعض الشيء ولا تتذكر. علاوة على ذلك، فهي لا تحب الحديث عن هذا الموضوع لأنها لا تريد أن تعيش الألم مرتين.

أنعش ريتشر ذاكرة P16 قائلاً، "لقد تعرضت لإصابات في الخطيب. كانت لديها إصابات في رقبتها. وفي القسم 40، ضُرِب رأسها مرتين بالجدار وكان أنفها ينزف. ولم يكن هناك علاج. وكانت العناية الصحية واحتياجات النساء الخاصة مستحيلة". أجابت P16 أن الإفادة كانت صحيحة.

سأل ريتشر عمّا إذا كانت العناية الصحية غير متوفرة حتى أثناء الحيض. قالت P16 إنها طرقت الباب وطلبت منتجات صحية نسائية، لكنهم سخروا منها. فاستخدمت جواربها.

أشار ريتشر إلى أن P16 كانت معصوبة العينين خارج الزنزانة، لكنها رأت أيضاً أشخاصاً يقفون عند الحائط. سأل عمّا إذا كانوا جميعهم رجالاً. قالت P16 إنها أشارت خلال الأسئلة إلى أنهم أحياناً يضعون العصابة بشكل غير محكم. كان بإمكانها دائماً الرؤية من تحت العصابة.

سأل ريتشر عمّا إذا كان بإمكان P16 التمييز ما إذا كان الأشخاص الذين كانت الأجزاء العلوية لأجسادهم عارية وفيها إصابات رجالاً أو إذا كان هناك أيضاً نساء. قالت P16 إنهم كانوا جميعاً رجالاً في الممر.

سأل ريتشر عمّا إذا كان هناك رجال ونساء في الزنازين المنفردة. قالت P16 إن الشخص الذي بدأ يطرق على الباب عندما أطفأوا الضوء كان رجلاً في زنزانة منفردة.

لم يكن لدى الدفاع أسئلة.

<u>استجواب من قبل محامي المدعين</u>

ذكر محامي المدعي سيباستيان شارمر التهديدات بالاغتصاب والشتائم مثل "أنتن عاهـ**ت". سأل P16 عن عواقب اغتصاب المرأة في سوريا عند إبلاغ العائلة بذلك. قالت P16 إن العديد من النساء اللواتي تعرضن للتحرش أو الاغتصاب في السجون السورية تعرضن أيضاً للنبذ الاجتماعي بعد السجن. وإن الشعب السوري محافظ بشكل عام. وإن شرف المرأة يعني الكثير للعائلة، وإن الاغتصاب يعني العار. هناك فيلم شهير عن نساء تعرضن للاغتصاب في السجون أو الحملات [العسكرية] خلال فترات الثورة وظهرن لاحقاً بالصوت والصورة و"أخبرننا" عن تجاربهن المروّعة. حتى صديقة P16 الفلسطينية، طلقها زوجها لأنه اعتقد أنها ربما تكون قد تعرّضت للاغتصاب. لم يكن يعرف [ما إذا كانت قد تعرضت للاغتصاب]. لم تكن لديه القدرة العقلية أو الاجتماعية على إعالتها [زوجته]. قالت P16 إنها محظوظة لأنها تنحدر من عائلة منفتحة. قالت P16 إنها لا تعرف ما إذا كان ذلك قد أجاب على السؤال.

قال شارمر إنه مع العلم أنه ينبغي ألا يتحدث المعتقلون بعد الاعتقال، كيف ينبغي تفسير قول العناصر إنهم سيبلغون أهالي المعتقلات. قالت P16 إن هذا بالطبع شكل من أشكال الابتزاز والمضايقة. كان لدى P16 صديقات لم يخبرن والديهن بما حدث لهن في السجن.

سأل شارمر عمّا إذا كان العنف الجنسي وسيلة تعذيب. سألت P16 عمّا إذا كان سؤاله حول أجهزة المخابرات بشكل عام.

أكد شارمر ذلك قائلاً، نعم، منذ عام 2011. أجابت P16 بالطبع. هذا يتعلق بالرجال والنساء. أخبر صديق P16، شاب من دير الزور، وسائل الإعلام كيف اعتادوا اغتصابه وحجم العصا التي أدخلوها في فتحة الشرج. كان مربوطاً ومقيّداً ولم يكن قادراً على الدفاع عن نفسه. بالطبع الاغتصاب هو أسوأ أنواع التعذيب.

سأل شارمر ما إذا كانت P16 قد سمعت عن الأربعين امرأة الأخريات بعد القبض عليهن وما إذا كنّ في الخطيب أيضاً. قالت P16 إنهم كانوا 40 امرأة ورجلاً. كانت النساء ثماني ثم خمس ثم ثلاث: [P16 و] الفلسطينية والأخرى اللواتي بقين حتى النهاية. تحدثن عن المضايقات اللفظية والتهديد بالاغتصاب ولم يذكرن المزيد من التفاصيل.

سأل محامي المدعي مانويل رايجر عمّا إذا سألت P16 أنور عن شقيقها عندما كانا في الأردن. قالت P16 لا، لم تسأله.

قال رايجر إنه في جلسة الاستماع لدى الشرطة، قالت P16 إنها تخمّن أن الأشخاص الذين غادروا النظام كان لا يزال لديهم معارف في السجون. سأل رايجر عمّا إذا كان أنور لا يزال لديه معارف عندما كان في الأردن. قالت P16 إنها لا تعرف.

سأل رايجر من أين جاءت بهذا التخمين. قالت P16 إن السبب هو أنها تعرف أشخاصاً انشقوا وظلوا على اتصال [لم تذكر التفاصيل]، لأنه ليس جميع الأشخاص الذين مع [يدعمون] المعارضة انشقوا. لم يكن جميعهم لديهم الشجاعة للمغادرة. في بعض الأحيان، عندما

"نريد" أن نسأل عن معلومات أو في وسائل الإعلام، "نسأل" هؤلاء الأصدقاء وهم يعرفون أشخاصاً [معارف]. ولكن ليس لدى P16 معلومات عن السيد أنور.

قال محامي المدعي أندرياس شولتس إنه لم يسمع إجابتها من قبل وسأل عمّا إذا كانت P16 تعتقد أن أنور قد انشقّ بالفعل. قالت P16 إنها لا تستطيع الإجابة بنعم أو لا بشكل قاطع. كانت تعتقد أنه انشق لأن الكثير من الناس تركوا النظام واعتقدت أن ذلك سيضعف النظام. لذلك، كانت سعيدة ومتحمسة لأن شخصاً آخر ترك النظام، على أمل أن يقدّموا معلومات لصالح الثورة. لذا، لا تعرف P16 ما إذا كان أنور قد أعطى معلومات تدين النظام.

سأل شولتس عمّا إذا كان أنور قد انشق فقط "ظاهرياً" ليتعقّب الثورة أو يتحرّى بشأنها [كمخبر]. قالت P16 إنها لم يكن لديها هذا الشعور. كان شعورها إيجابيا تجاه الموضوع.

سأل محامي الدفاع مايكل بوكير عن سنة الفيلم الذي ذكرته P16 سابقاً، والذي يحمل اسم "Syrie – Le Cri Etouffé". أجابت P16 أنه ربما كان عام 2017 أو 2018، لكنه يتحدث عن مصير المرأة منذ عام 2011.

سأل بوكير من قام بإعداد الفيلم. قالت P16 إنها كانت امرأة فرنسية التقت بها P16 في الحياة [الحقيقية]، لكنها لا تتذكر اسمها. تعرف P16 المرأة السورية التي عرّفتهما ببعضهما.

سأل بوكير عمّا إذا كانت مخرجة الفيلم قد اعتُقِلت في سوريا أيضاً. قالت P16 إن مخرجة الفيلم فرنسية.

أجاب بوكير: "إذاً، لم تُعتقَل في سوريا قطّ". قالت P16 إنها ليس لديها معلومات عن ذلك.

سأل بوكير متى انتهى وقت التوثيق 2011؟ 2012؟ قالت P16 إن على بوكير أن يشاهد الفيلم للحصول على مزيد من المعلومات ولمعرفة كيف كانت هؤلاء النساء مشتتات في الأرض وكان "هؤلاء" [ضباط النظام ...إلخ] لا يزالون في السلطة/المنصب. إنهن [النساء] لا يكترثن بالتواريخ.

تساءل شارمر عمّا إذا كان صحيحاً أن P16 كان لديها معلومات عن العنف الجنسي في أجهزة المخابرات العامة من مصادر مختلفة (على سبيل المثال من خلال التحدث إلى نساء أخريات) ومن الفيلم. أجابت P16، نعم 100%.

سُمِح للشاهدة بالانصراف.

قالت القاضي كيربر إنه تم إلغاء جلسة اليوم التالي [لأن الاستجواب قد انتهى].

استراحة 10 دقائق

قرأت القاضي كيربر رفض التماس الدفاع بتكرار الأيام 1 إلى 23 للجمهور لأن الترجمة العربية لم تكن متاحة للصحفيين السوريين.

قالت القاضي كيربر إنها عثرت على مقال إخباري عن زيارة كوفي عنان. قال شارمر إنه وجد مقالاً بعنوان "كوفي عنان يلتقي الأسد" من 11 آذار/مارس [2012]. قالت القاضي كيربر إن تاريخ مقالها هو 10 آذار/مارس وتساءلت عمّا إذا كانا نفس المقال. قال شارمر إنه قد يكون مقالاً مختلفاً، والذي تحدّث عن "إطلاق سراح معتقلين سياسيين".

رُفِعَت الجلسة الساعة 2:40 بعد الظهر.

ستكون المحاكمة القادمة في 6 تشرين الأول/أكتوبر، 2020، الساعة 9:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 15 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 6 و7و8 اكتوبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

اليوم الخامس والثلاثون للمحاكمة – 6 تشرين الأول/أكتوبر، 2020

مثل أحد المدعِين، وهو رجل يبلغ من العمر 52 عاماً يعيش في ألمانيا، كشاهد أمام المحكمة. ووصف اعتقاله من قبل المخابرات السورية وكذلك البحث عن شقيقه، الطبيب الذي اعتقلته المخابرات في تموز/يوليو 2012، واقتيد إلى الفرع 251، والمفقود منذ ذلك الحين. وأنفقت عائلته مبالغ طائلة من أجل الحصول على معلومات من المسؤولين عن مصير شقيقه. قدّم الفرع 251 جثة شخص غريب للعائلة، مدعياً أنها جثة شقيق الشاهد. وعندما رفضوا الجثة، تعرّضوا للتهديد. كما كان السجّانون يثيرون الشجار بين المعتقلين.

اليوم السادس والثلاثون للمحاكمة – 7 تشرين الأول/أكتوبر، 2020

سُمح للشاهد بإخفاء اسمه بسبب مخاوف بشأن سلامة عائلته في سوريا. غير أن محامي الدفاع أشار إلى أنه لم يُخفِ هويته خارج قاعة المحكمة وذكر لاحقاً اسم الشاهد بالكامل في المحكمة مخالفاً أمر المحكمة. وأكّد شهادة ابن عمه حول البحث عن أخيه/ابن عمه وقدّم مزيداً من المعلومات حول جهات الاتصال التي استخدمتها العائلة للوصول إلى الفرع 251 وترتيب لقاء مع أنور رسلان. وتحدّث عن زيارتين للفرع 251. وخلال أحد اللقاءات، حثه أنور على أخذ أي جثة ووقف البحث. كما تحدّث الشاهد عن عدد لا يحصى من الجثث في مشفيي تشرين وحرستا مع أرقام ورموز على صدورهم وتظهر عليهم علامات التعذيب وكذلك آثار طلقات نارية في رؤوسهم.

قرأ محامي أنور إفادة قصيرة، مؤكداً أنه تم الاتصال بأنور بشأن الشخص المفقود، لكنه نفى أن يكون لديه أي معلومات تتعلق بمكان وجوده أو أنه التقى بالشاهد.

اليوم السابع والثلاثون للمحاكمة – 8 تشرين الأول/أكتوبر، 2020

ظهر كريستوف رويتر، صحفي ألماني يبلغ من العمر 52 عاماً، كشاهد وخبير لتقديم معلومات حول خلفية التغييرات في المجتمع المدني وكذلك داخل جهاز المخابرات في سوريا منذ عام 2011. كما أدلى بشهادته حول سياق ومحتوى مقابلتين أجراهما مع أنور رسلان في 2012 و2015، والذي قال إن لديه ذاكرة فوتوغرافية. وقدّم رويتر أيضاً فكرة عن دوافع أنور للانشقاق ورأيه حول أجهزة المخابرات السورية، بناءً على كيفية ظهور أنور في هذه المقابلات وكذلك بناءً على إفادات مؤيدة من مصادر أخرى. وقال إن سمعة المخابرات العامة (التي كان الفرع 251 جزءاً منها) هي أنها كانت أقل وحشية من المخابرات الجوية والمخابرات العسكرية سيئة السمعة. وأخبره أنور كيف شنّت الحكومة السورية هجمات ضد نفسها وألقت باللوم فيها على تنظيمات جهادية لتصوير نفسها على أنها الضحية.اليوم الخامس والثلاثون للمحاكمة – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً بحضور ستة أشخاص وممثلين من وسائل الإعلام.[1] ومثل المحامي بيسلر محامي المدّعي، رايجر.

شهادة P17 [حُجب الاسم]

P17، أحد المدعين، هو رجل يبلغ من العمر 52 عاماً ويعمل مؤلفاً ويعيش في ألمانيا، وكان برفقته محاميه السيد بانز. وتمت تلاوة المواد الخاصة بتذكير الشاهد P17 بحقوقه كشاهد.

استجواب من قبل القاضي كيربر

طلبت كيربر من P17 تقديم معلومات عن شخصه ومنصبه في النظام السوري وعلاقته بالنظام. أوضح P17 أنه ليس شاهداً ولكنه مدّعٍ. واتّهم أنور باعتقال شقيقه [شقيق P17 المفقود] وعدم تقديم أي معلومات عن مكان وجوده. وأضاف أنه بحسب معلوماته، فإن أنور مسؤول عن قتل شقيقه، بمعنى أن أنور مسؤول عن تعذيب شقيقه حتى الموت. وقال P17 بالنظر إلى ذلك، ستكون علاقته بالنظام واضحة.

أخبرت كيربر P17 أنه بصفته شاهد، ينبغي أن يجيب على الأسئلة التي تُطرَح عليه. فقال P17 إنه تم اعتقاله بشكل تعسفي مرتين، مرة على يد إدارة المخابرات الجوية ومرة أخرى على يد "ما يسمى" شعبة المخابرات العسكرية. وقال إنه في المرتين كان شاهداً على تعذيب تعسفي وفظائع جسيمة لم يرها من قبل.

سألت كيربر لماذا تم القبض على P17. قال لأنه مؤلّف وشارك في مظاهرات.

سألت كيربر متى تم اعتقاله. قال P17 إنه اعتقل للمرة الأولى من إدارة المخابرات الجوية "التعسفية" من 3 أيار/مايو 2012 حتى 10 أيار/مايو 2012، والمرة الثانية من 17 [16] تموز/يوليو، 2012 حتى 29 تموز/يوليو، 2012.

أرادت كيربر التحدث عن الاعتقال الثاني وسألت P17 عمّا حدث وكيف كانت تجربته. قال P17 إنه رأى جثثاً في الممرات.

سألت كيربر أين حدث ذلك. قال P17 إنه كان في مطار حماة، لكن هذا لم يحدث أثناء اعتقاله الثاني. وهناك رأى كيف سُكِب الماء الساخن على امرأة. وأثناء اعتقاله الأول، تعرض هو نفسه للتعذيب ورأى جميع جيرانه النّدوب على ظهره.

طلبت كيربر من P17 وصف اعتقاله. فقال P17 إنه تعرض للتعذيب في سيارة أثناء اعتقاله في المرة الأولى. وتعرّض للضرب بالكوابل على يديه وظهره، فكان ظهره ينزف عند وصولهم إلى السجن. وقال P17 إنه وُضع في غرفة مساحتها 5x4م وبداخلها حوالي 75 شخصاً، كان بعضهم على قيد الحياة، وكان البعض الآخر يحتضر. وقال P17 إنه لم يكن هناك سوى قدر قليل جداً من الطعام، قطعة خبز وأربع حبات زيتون في الصباح. وقال إن كمية الطعام في المساء لم تكن كافية لإنسان. قال P17 إنه لم يُسمح لهم باستخدام المرحاض إلا مرة واحدة في اليوم وكانوا يتعرّضون لضرب وحشي وهم في طريقهم إلى المرحاض. وقال إنه سُمح للمعتقلين باستخدام المرحاض لمدة 10 ثوانٍ فقط، وإن المياه حول المرحاض كانت قذرة. وقال P17 إنه في طريقه إلى المرحاض رأى سبع جثث لأشخاص قضوا تحت التعذيب وشخصين معلقين من السقف، ربما على وشك الموت. وقال إن "صُحف الشرق الأوسط" في لندن تحدثت أيضاً عن قضيته وقضية الدكتور أحمد طالب الكردي. وبحسب P17، فقد حصل اعتقاله على تغطية من قبل منظمة مراسلون بلا حدود.

قالت كيربر إن الخبرات المباشرة لـP17 هي ذات قيمة أكبر. قال P17 إنه لم يتعرّض للتعذيب خلال فترة اعتقاله الثانية، ولكنه شهد تعذيباً، ويمكنه كتابة كتاب كامل حول هذا الموضوع ولكنه سيوجز.

قالت كيربر إن P17 مدّعٍ بسبب أخيه وأن لديه أشقّاء. قال P17 إن والده رُزق بخمسة أولاد وهو أكبرهم سناً. ودرس الاقتصاد وحصل على ماجستير في علوم الإدارة. وكان رئيس الإدارة في دار الأوبرا لكنه استقال من وظيفته في عام 2007 بسبب كل الفساد هناك. وقال P17 إنه عاد إلى مسقط رأسه لأنه لم يرغب في المشاركة في الفساد. ونشر كتابين ومقالات وصحفاً. وقال P17 إنه ينحدر من عائلة متنوعة عرقياً وأن ثلاثة أعراق مختلفة كانت تعيش تحت سقف واحد: فقد كان والده إسماعيليا ووالدته سنية وزوجته وصهره إسماعيليين وشقيقات زوجته من الطائفة العلوية. قال P17 إن عائلته متنوعة ثقافياً وأنهم جميعاً أطباء. وتخرّج شقيقه [حُجب الاسم، وهو مفقود منذ 2012] وكان ترتيبه الأول في دفعته.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانت عائلة P17 متنوعة سياسياً أيضاً وما إذا كان هناك معارضون وكذلك مؤيدون للنظام. قال P17 إنهم جميعاً ضد النظام وأنه ليس هناك أي شخص لديه أدنى سبب ليقف إلى جانب النظام وكرّر أن كل فرد في عائلته ضد النظام.

سألت كيربر عن المنصب الذي كان يشغله شقيق P17 [المفقود] وأين كان يعمل. قال P17 إن شقيقه أراد الذهاب إلى الولايات المتحدة لمواصلة دراسته، لذلك سافروا إلى الأردن ليقوم شقيقه بإجراء اختبار للذهاب إلى الولايات المتحدة والذي اجتازه بدرجة 95

[1] لم يكن هناك صحفي معتمد ناطق بالعربية طلب الحصول على الترجمة.

من 100. ولكن في تلك الأثناء، قبل رحيله غيّر شقيق P17 رأيه. وبدأ العمل في قسم الطب الباطني (أمراض القلب) في مشفى المجتهد. وفي تلك الفترة عاش مع إياد شباط، وهو طبيب ومُخبر لدى المخابرات السورية. قال P17 إن شقيقه أخبره بأنه تشاجر مع رفيقه في الشقة، وذلك قبل يومين من اعتقاله. حيث تجادلا [شقيق P17 المفقود ورفيقه في السكن إياد شباط] لأن إياد شباط كان يؤيد "القضاء" على المتظاهرين السلميين وكان [شقيق P17 المفقود] يعارض ذلك. قال P17 إنهم سمعوا من أطباء في نفس المستشفى أن إياد شباط أخبر مدير المستشفى، الذي كانت لديه صلات مباشرة بأجهزة المخابرات، عن هذا الأمر. وعندها تم اعتقال شقيقه في الفرع 251.

سألت كيربر كيف عرف P17 عن هذا. قال P17 إنه تم القبض عليه وعلى شقيقه في نفس اليوم من قبيل المصادفة؛ حيث قُبض على P17 من قبل المخابرات العسكرية في [حُجبت المعلومات] وشقيقه من قبل إدارة أمن الدولة بدمشق. وفي المرة الأولى بعد إلقاء القبض على شقيق P17، كان إخوته يبحثون عنه، ومن هنا حصل [P17] على معلوماته، لأنه هو نفسه كان معتقلاً. وقال P17 إن شقيقه [حُجب الاسم] يمكنه تقديم المزيد من المعلومات، وهو موجود حالياً في [حُجبت المعلومات]. وطلب P17 من المحكمة الاستماع إلى أخيه بصفته شاهد ومدّعٍ. وكان [شقيق P17] طبيباً خدم في الجيش وشاهد الكثير الكثير من الأشياء. وقال P17 إن شقيقه يمكنه التوضيح بشكل أفضل.

قالت كيربر إنه تم استدعاء P17 الآن بصفته شاهدا وسألته عمّا إذا كان شقيقه [حُجب الاسم] قد أخبره عن البحث عن أخيهما [حُجب الاسم]. فأكد P17 ذلك.

تدخّل القاضي فيدنير وسأل P17 عمّا إذا كان أفراد العائلة الآخرين مثل [حُجب الاسم] قد شاركوا أيضاً في البحث والإبلاغ عن البحث الذي أجراه [شقيق P17] عن جثة [شقيق P17 المفقود]. فأكد P17 ذلك، وأضاف أن ابن عمه كان برفقة شقيقه.

سألت كيربر عمّا إذا كان P17 نفسه قد حاول البحث عن شقيقه. فأكد P17 ذلك.

سألت كيربر عن نوع المحاولات التي قام بها P17. قال P17 إنه اتصل بأبي أكرم [اسم مستعار][2] على الفيسبوك الذي أخبر P17 وشقيقه عن اللحظات الأخيرة لشقيقهما [المفقود] في الفرع 251.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هذه هي الدردشة الموجودة في ملف القضية. فأكد P17 ذلك وقال إن شقيقه [حُجب الاسم] كان جزءاً من الدردشة لأنه طبيب، وسأل القضاة عمّا إذا كان ينبغي عليه تلاوتها.

طلبت كيربر من P17 أن يلخّص الأمر. قال P17 إن [أبا أكرم] أخبرهم أن شقيقهم قد تعرّض للضرب. حيث قام معتقل يُدعى [حُجب الاسم (يُشار إليه اختصاراً باسم "D1")] بإيقاظ شقيق P17 لتناول الإفطار وضربه، ثم تم استدعاء [أبي أكرم] من قبل [حُجب الاسم]، موظف في الفرع 251 من صافيتا، الذي طلب من [أبي أكرم] التوقيع على إعلان بأن [شقيق P17 المفقود] قد مات ميتة طبيعية. وبعد وفاة شقيق P17 المفقود، تم تركيب أجهزة تهوية في السجن. وذكر P17 كذلك أنه قيل له أن [أبا أكرم] قد اختفى. قال P17 إنه غير متأكد مما إذا كانت المعلومات موثوقة، فقد تكون كلها مجرد "لعبة" من قبل المخابرات لتغطية المعلومات الحقيقية حول وفاة شقيقه. وقال P17 كذلك إن العديد من [المعتقلين] شهدوا على تعرّض شقيقه للتعذيب والإيذاء. وكان [أبو أكرم] قد اتصل مع [حُجب الاسم (يُشار إليه اختصاراً باسم "C3")] الذي كان على اتصال مع أنور رسلان [في الأردن] عن طريق شخص آخر لسؤاله عن شقيق P17. تلقّى [C3] معلومات مباشرة من أنور رسلان تُفيد بأن شقيق P17 مات على الأرجح تحت التعذيب. وقال P17 إنه رأى أحد الفارين من الخدمة في الفرع 251 على شاشة التلفزيون. وكان قد قام بتسريب قائمة بأسماء القتلى وعدد جثثهم من الفرع 251. قال P17 إنه غير متأكد مما إذا كانت هذه القائمة مصدراً موثوقاً به، لكنها تحتوي أيضاً على اسم شقيقه المفقود مدرجاً تحت الرقم 71. ثم حاولت العائلة الحصول على مزيد من المعلومات من خلال جهات الاتصال الخاصة بهم، ولكن كان يقال لهم دائماً إن [شقيق P17 المفقود] قد مات، وإن عليهم [العائلة] التزام الهدوء، والتوقف عن السؤال عنه. وأخبرهم موظف في الأمم المتحدة كان على اتصال بأصدقاء العائلة حينها أن الحكومة السورية أرسلت إليهم إجابة عن مكان [شقيق P17 المفقود] قائلة إنه قُتل وسُلّمت جثته [إلى العائلة]، غير أن الجثة لم يتم تسليمها. قال P17 إنه في المقابل، أخبره شقيقه [حُجب الاسم] أنه عندما ذهب إلى موظف في الفرع 251، يتبع إدارياً لأنور رسلان مباشرة، أخبره أن شقيقهم قُتل وحاول تسليمه جثة غير جثة شقيقهم. وعندما لم يقبل شقيق P17 الجثة، قيل له إنه يجب أن يلقي نظرة فاحصة، لكنه أجاب أنه طبيب في المقام الأول، ويعرف كيفية التعرف على شخص ميت، وثانياً، كان سيعرف ما إذا كانت الجثة تعود لشقيقه المفقود. ثم تعرّض شقيق P17 للتهديد وأبلغه موظفو الفرع 251 أن "العقيد" أنور قال إنه يجب أن يذهب إلى غرف التبريد في مشفيي حرستا وتشرين. وهذا هو المكان الذي بحثوا فيه عن شقيقهم مع ابن عمهم. وفي النهاية، كرّر P17 طلبه باستدعاء شقيقه [حُجب الاسم] بصفته شاهدا ومدّعيا لأنه يعرف المزيد من التفاصيل ولديه قدر أكبر من المعلومات "فائقة الأهمية".

سألت كيربر كيف تواصلت [عائلة P17] مع أنور رسلان. قال P17 إن شقيقه [حُجب الاسم/الذي شارك في البحث عن شقيقهم المفقود] كان ضابطاً في الجيش.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قال P17 لاحقاً إن هذا الشخص استخدم اسماً وهمياً لإخفاء هويته الحقيقية.

قالت كيربر إن ليس كل فرد من أفراد الجيش هو تلقائياً عضو في جهاز المخابرات، وسألت عمّا إذا كان هناك أفراد من العائلة من ذوي الرتب العسكرية الرفيعة ممن قاموا بالاتصال بأنور. نفى P17 وجود أفراد من العائلة من ذوي الرتب الرفيعة، وقام شقيقه وابن عمه فقط بترتيب الاتصال. قال P17 إن أحد أبناء عم والده كان ضابطاً متقاعداً في إدارة المخابرات العامة لسنوات عديدة، ومع ذلك لم يكن قادراً على المساعدة، على الرغم من أن الأسرة قد اتصلت به. ومع ذلك، قدّم لمحة عامة عن الأساليب التي يتبعها النظام وقال إنه من الشائع أن يحصل المعتقلون على أرقام ثم يتم نسيانهم لعقود.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

نظراً لأن P17 لم يكن بحاجة إلى استراحة، طلب منه القاضي فيدنير تقديم بعض المعلومات الأساسية عن تطوره الشخصي وما إذا كان يشعر أنه جزء من المعارضة. فأكد P17 أنه ينتمي إلى المعارضة وقال إنه اعتقل عام 1990 من قبل "جهاز المخابرات التعسفي".

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا قد حدث في عام 1991 تحديداً. فأكد P17 ذلك وقال إنه عندما ترك عمله، بدأ في المشاركة في المظاهرات وكتابة التقارير وتنسيق المظاهرات.

سأل فيدنير متى حدث هذا. قال P17 في عام 2011.

سأل فيدنير عمّا إذا كان لدى P17 تجربة في المشاركة في المظاهرات وإذا كان الأمر كذلك، فمتى وأين. قال P17 إنه لديه تجربة في المشاركة في المظاهرات وأن المظاهرات كانت دائماً سلمية. قال إنه حتى "مجرم الحرب" الأسد اعترف بعدم وجود أسلحة في الأشهر الستة الأولى. إلا أن "الجهاز الأمني" لعب دوراً كبيراً في "الدفع بالمظاهرات إلى ركن من أركان العنف العرقي" بوسائل مختلفة، كان أحدها إطلاق النار على المتظاهرين.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P17 قد شهد هذا بنفسه أو كيف عرف عنه. قال P17 إن الجميع في سوريا يعرف أن المتظاهرين السلميين قد تعرّضوا لإطلاق نار. قال P17 إن أحد أصدقاء الطفولة، [حُجب الاسم]، "الشهيد"، قُتل في دمشق، كما تم إطلاق النار على أشخاص أثناء جنازته باستخدام أسلحة نارية تابعة للحكومة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P17 قد شارك في المظاهرات بنفسه، وإذا كان الأمر كذلك، فأين. قال P17 إنه شارك في المظاهرات فعلاً. ومع ذلك، لم يكن هناك "عنف واسع النطاق" في [حُجبت المعلومات] لأن تلك كانت مظاهرات من تنظيم الأقليات، وأراد النظام أن يروّج أن السُنّة يقومون بثورة يجب [على الحكومة] أن توقفها. ولهذا السبب كانت (الحكومة) ودودة تجاه المظاهرات التي نظمتها الأقليات، حتى لا تناقض الحكومة نفسها.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P17 قد اعتُقِل بالقرب من مطار أثناء اعتقاله الأول. فأكد P17 ذلك.

ثم أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P17 قد رأى جثثاً في الزنزانة وطلب منه التحدث عن اعتقاله الأول. قال P17 إنه تم استدعاء المعتقلين للتحقيق معهم وتم إخراجهم من غرفة تضم حوالي 70 شخصاً. وعادة ما كانوا [المعتقلين] يتعرضون للتعذيب في الممرات. وفي غرف التحقيق، كان هناك جلاد يُدعى سومر "وكان وحشاً بمعنى الكلمة". قال P17 كذلك إنه كان يسمع صراخاً وأصواتاً ورأى جثثاً في طريقه إلى المرحاض.

أشار فيدنير إلى إفادة P17 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية من عام 2019 حيث قال P17 إنه رأى العديد من الأشخاص يحتضرون وأنه كان هناك ما يقرب من 70 شخصاً في زنزانة تبلغ مساحتها 4×4م وأن الجثث كانت تُترك في الزنازين عن قصد لمدة يومين إلى ثلاثة أيام. وسأل فيدنير P17 عمّا إذا كان هذا صحيحاً. فأكد P17 ذلك، ولكنه أراد التأكيد على أن انطباعاته تستند إلى إطار زمني يبلغ 10 ثوانٍ في طريقه إلى المرحاض، لذلك لا يمكنه تحديد المدة التي تُركت فيها الجثث التي رآها في طريقه إلى المرحاض.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك جثث في الزنزانة. فأكد P17 ذلك موضحاً أن شخصين قُتلا في زنزانته ولم يأخذهما الحراس إلا بعد 12 ساعة.

أراد فيدنير العودة إلى شقيق P17 وسأل P17 عمّا إذا كان يعرف أنور رسلان معرفة شخصية. نفى P17 ذلك.

طلب فيدنير من P17 أن يشرح سبب اتهامه لأنور رسلان بالمسؤولية عن مصير أخيه. قال P17 إنه يتهم أنور لأنه كان رئيس التحقيق في الفرع 251 أثناء اعتقال شقيقه. وكان [أنور] كذلك هو الشخص الذي قدّم معلومات عن وفاة شقيقه قبل وبعد انشقاقه. وقال P17 إنه يستطيع تقديم معلومات أكثر حساسية: قام أحد الموظفين في الفرع 251، [حُجب الاسم (يُشار إليه اختصاراً باسم "C1" لتيسير قراءة أفضل)]، الذي كان يتبع إدارياً لأنور رسلان ومتزوجاً من ابنة عمة P17 أيضاً، بتهريب معلومات من الفرع 251.

طلب فيدنير من P17 تفصيل (تحديد) المعلومات الواردة من أنور. قال P17 إنهم حصلوا على هذه المعلومات من [C1]، ضابط تحقيق في الفرع 251، من معتقلين تم الإفراج عنهم وكانوا على اتصال بعائلة P17 سراً. وأضاف P17 أن هذه المعلومات جاءت أيضاً من أنور نفسه.

أراد فيدنير أن يعرف بالضبط ما قاله أنور نفسه. قال P17 إن أنور بصفته رئيس الفرع 251 أمر مباشرة بإعطاء الجثة الخطأ للأسرة. وعندما رفضوا استلامها، قال لهم أنور، عبر مدير مكتبه، أن يبحثوا عن جثة شقيقهم في المستشفيات. كان [حُجب الاسم] (الموجود حالياً في [حُجبت المعلومات]) قد التقى أنور في الأردن، وأخبره أنور أن [شقيق P17 المفقود] على الأرجح مات بسبب التعذيب المفرط.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P17 يعرف [P16 من اليوم الرابع والثلاثين للمحاكمة]. قال P17 إنه لا يعرفها إلا معرفة سطحية.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت [P16 من اليوم الرابع والثلاثين] التقت أيضاً بأنور. قال P17 إن [حُجب الاسم] التقت بأنور رسلان وأن شقيق P17 [حُجب الاسم] كان على تواصل مع [P16]. حيث اتصل بها للتواصل مع أنور لأنها كانت في الأردن. غير أن هذا التواصل كان عديم الفائدة لأنهم لم يحصلوا على أي معلومات منها. وبعد ذلك، لم يعد شقيق P17 على تواصل معها. قال P17 إنها كانت جارته في دمشق وإن شقيقها [حُجب الاسم]، صحفي معتقل، هو أحد أصدقائه.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان المال قد لعب دوراً في البحث عن شقيق P17. قال P17 إنه تم استغلال عائلته للحصول على كل معلومة.

سأل فيدنير متى دفعوا المال ولمن. قال P17 إن شقيقه [حُجب الاسم] يمكنه تقديم إجابة أكثر تفصيلاً على هذا السؤال، لأنه هو [P17] نفسه غادر سوريا في عام 2014.

أراد فيدنير معرفة معلومات P17 الشخصية عن المبالغ المدفوعة. قال P17 إن جميع الأشخاص الذين عرضوا المساعدة يطلبون دائماً مبلغاً معيناً من المال. لا يعرف أي تفاصيل لكن الأسرة دفعت الملايين [بالليرة السورية]. قال P17 إنه لا يعرف لمن دفعوا المال أو أي تفاصيل أخرى. ومع ذلك، فهو يعلم أن الوسطاء كانوا دائماً سريين وأن كل الجهود كانت تصطدم بطريق مسدود.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت العائلة قد دفعت مبالغ لموظفي الفرع 251. قال P17 إنه لا يعرف.

سأل فيدنير عن كيفية ظهور دردشة الفيسبوك، ومتى حدثت وكيف لا يزال بإمكان P17 الولوج إليها. قال P17 إن ذلك حدث في 17 كانون الأول/ديسمبر، 2012. حيث اعتُقل [أبو أكرم] أيضاً في الفرع 251 وأفرج عنه. قال إنه كان ثورياً وكان من واجبه الإبلاغ عن الأوضاع في الفرع 251. قال P17 إنهم لم يسمعوا شيئاً عنه مرة أخرى بعد الدردشة التي دارت بينهما، وزُعم أنه تعرّض للتعذيب حتى الموت.

سأل فيدنير P17 عن الذين شاركوا في هذه الدردشة. قال P17 إن "أبا أكرم" اسم وهمي يستخدمه [حُجب الاسم] على الفيسبوك لإخفاء هويته الحقيقية. أضاف P17 أن ثلاثة أشخاص شاركوا في الدردشة، P17 نفسه، و[أبو أكرم] وكذلك شقيق P17، لأنه طبيب وبالتالي كان بإمكانه الحكم على الوضع الصحي لأخيه المفقود وفقاً لما قاله لهم [أبو أكرم].

سأل فيدنير P17 عمّا إذا كان [أبو أكرم] هو من بدأ الاتصال بنفسه. نفى P17 ذلك، قائلاً إنه [P17] اتصل مع [أبو أكرم] بعد أن شاهد إحدى منشوراته على الفيسبوك والتي نشرها أكّاد الجبل. قال P17 إنه طلب من أكّاد الجبل أن ييسّر اتصاله مع [أبو أكرم].

سأل فيدنير ما إذا كانت هذه الدردشة متاحة أثناء استجواب P17 من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في عام 2019 وهل لا يزال بإمكان P17 الولوج إليها. قال P17 إنه احتفظ بهذه الدردشة لأنها كانت بمثابة أول اتصال بشخص رأى شقيقه.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق أثناء الجلسة][3]

***

قال فيدنير إنه يريد الحصول على إطار زمني أضيق لفترة اعتقال [شقيق P17 المفقود] وسأل P17 عمّا إذا كان قد تم القبض عليهما في نفس اليوم. فأكد P17 ذلك، وأضاف أنه تم القبض عليهم في مكانين مختلفين من قبل جهازَين مختلفين.

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: عند ترجمة شهادة شاهد، يُمنح المترجمون استراحة قصيرة بعد فترة لا تتجاوز 60 دقيقة، وفقاً للمعايير الدولية. ولا يتناوب المترجمون بحسب الوقت وإنما يتناوبون لكل شاهد. وبهذه الطريقة، يرافق كل شاهد نفسُ المترجم خلال شهادته بأكملها. وعندما تتم تلاوة تقارير طويلة، يحصل المترجمون على نسخة من ترجمة التقارير مسبقاً ويتناوبون كل 15-30 دقيقة.

سأل فيدنير متى تم القبض عليهما بالضبط. قال P17 في 17 [16] تموز/يوليو، 2012.

سأل فيدنير عمّا سمعه P17 حول ما حدث لشقيقه بعد اعتقاله وأنه قد يموت بعد وقت قصير من اعتقاله. قال P17 إنه وفقاً لمعلوماته، فقد توفي شقيقه بعد ثلاثة أيام في الاعتقال.

سأل فيدنير P17 عمّن أخبره بذلك. قال P17 إن صهره "فاجأه" بهذه المعلومات بعد الإفراج عنه من المعتقل.

أراد فيدنير أن يعرف من أين جاء الإطار الزمني يومين إلى ثلاثة أيام. قال P17 إن [وفاة شقيقه المفقود] حدثت بعد يومين فقط من اعتقاله لأن P17 نفسه كان لا يزال قيد الاحتجاز عندما تلقى صهره مكالمة من معتقل سابق في الفرع 251 قد تم الإفراج عنه للتو وأخبره [صهر P17] أن [شقيق P17 المفقود] تعرّض لتعذيب مفرط ونُقل إلى [مقبرة] نجها. قال P17 إن هذا [النقل] طريقة للتعتيم على الجثث، فهناك مقابر جماعية في نجها. قال P17 أيضاً إن [C1] الموظف/المحقق[4] في الفرع 251 أخبر أشقاء P17 أثناء اعتقال P17 أن شقيقهم قد مات.

سأل فيدنير P17 عمّا إذا كان المُخبر لا يزال في الفرع 251. قال P17 إنه موظف/مفتش يتبع إدارياً لأنور رسلان، ولكن P17 لا يعرف مكان وجوده حالياً.

سأل فيدنير P17 كيف تم تيسير اتصال العائلة بأنور رسلان وما إذا كان [C1] له علاقة بذلك. قال P17 إن زوج ابنة عمته له علاقة بالفعل. عندما اتصل أشقاؤه به [زوج ابنة عمته] في المرة الأولى للاستفسار عن [شقيق P17 المفقود]، أخبرهم أنه سيكون في الفرع 251، وسيكون وضعه على ما يرام وسيتم إطلاق سراحه قريباً. وبعد يومين من هذه المكالمة الهاتفية، أخبر زوج ابنة عمة P17 أشقاء P17 أن [شقيق P17 المفقود] توفي ويجب عليهم التوقف عن السؤال. ثم تم تهديد إخوة P17 بضرورة التوقف عن السؤال عن [شقيق P17 المفقود]، وفي المقابل لن يتم القبض على شقيقهم في المملكة العربية السعودية عند عودته إلى سوريا كما سيتم إطلاق سراح P17 في وقت أبكر.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك وسيط بين زوج ابنة عمة P17 وأنور رسلان. نفى P17 ذلك، وقال إن أحد أبناء عمومته له صلات بدمشق وإن أحد إخوته ضابط عسكري سابق أيضاً. وكانت لديهم علاقات للدخول إلى الفرع 251 ومقابلة موظفي أنور.

سأل فيدنير P17 عمّا إذا كان تاريخ اعتقال شقيقه مذكوراً أيضاً في الدردشة على الفيسبوك. فأكد P17 ذلك.

أراد فيدنير معرفة المعلومات الأخرى التي كان P17 يعرفها أيضاً عن اعتقال شقيقه. قال P17 إن [أبا أكرم] التقى بشقيقه في المعتقل وأخبر الأشقاء عن اللحظات الأخيرة [لشقيق P17 المفقود]. ووفقا له، فقد هجم [D1] على شقيق P17 وضربه (ضربة واحدة). وعندما حاولوا إيقاظ شقيق P17 لتناول وجبة الإفطار، لم يكن يتنفس وكان الزّبد يخرج من فمه، فاستدعى المعتقلون السجّانين. ثم أخذ السجانون شقيق P17 إلى الممر وبعد فترة وجيزة استدعوا [أبا أكرم] وأخبروه أن يؤكد بأنه مات ميتة طبيعية.

سأل فيدنير P17 عمّا إذا كان شقيقه قد كان معتقلاً لبعض الوقت عندما حدث ذلك. قال P17 إن ذلك حدث بعد يوم أو يومين من اعتقال شقيقه.

سأل فيدنير P17 عن [حُجب الاسم (يُشار إليه اختصاراً "C2")] وكيف تواصل معه. قال P17 إنه شاهد [C2] على شاشة التلفزيون حيث قال إن لديه أسماء أشخاص ماتوا في الفرع 251. قال P17 إنه تواصل عندها مع [C2] للتحقق مما إذا كان اسم أخيه مدرجاً في قائمة الأسماء تلك.

أراد فيدنير معرفة كيف تواصل P17 مع [C2]. قال P17 عبر الواتساب.

سأل فيدنير كيف تمكن P17 من الوصول إلى هذه القائمة. قال P17 إن [C2] أرسل صورة القائمة عبر الواتساب.

أراد فيدنير معرفة كيف تمكن [C2] من الوصول إلى هذه القائمة. قال P17 إن [C2] أخذها معه عندما هرب من الفرع 251، هذا كل ما قاله له [C2].

***

[يوجد أدناه إعادة إنشاء لشكل قائمة الأسماء المذكورة أعلاه الذي تم عرضه في قاعة المحكمة.]

***

[4] ملاحظة من مراقب المحاكمة: ذكر P17 عدة مرات أن [C1] عمل محققاً، بينما استخدم المترجم أحياناً كلمة "موظف".

الرقم	الرقم	الإطار الزمني	الاسم	الرقم

وفقاً لـP17، تم إدراج اسم شقيقه في السطر الثاني:

100	1535	2012/01/01 2012/09/01	P17 [اسم شقيق المفقود]	71

طلبت القاضي كيربر من P17 تقديم بعض الشرح حول الأرقام الموجودة في القائمة. قال P17 إن [C2] أخبره أنه سجل لتوثيق المعتقلين داخل الفرع في فترة معينة.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هذه قائمة المعتقلين في الفرع 251. فأكد P17 ذلك، وقال إنه لا يوجد فيها ذِكر لتواريخ الوفاة.

طلبت كيربر من P17 توضيح هذا الإفادة. قال P17 إن التواريخ الواردة في القائمة تشير إلى وفاة مجموعة معينة من المعتقلين، من بينهم شقيقه.

طلبت كيربر من أحد مترجمي المحكمة ترجمة الأسماء الواردة في القائمة. تلا المترجم الأسماء والأرقام الواردة في القائمة.

سأل القاضي فيدنير P17 عن تاريخ تواصله مع [C2] وتاريخ إرسال القائمة. قال P17 إن ذلك كان حوالي عام 2016.

سأل فيدنير عمّا يعرفه P17 عن [C2]. قال P17 إنه فرّ من الخدمة في الفرع 251 وهو يعيش حالياً في [حُجبت المعلومات].

أشار فيدنير إلى أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سأل P17 عمّا إذا كان [C2] على استعداد للإدلاء بشهادته. وأشار P17 أن [C2] قال إنه لن يدلي بشهادته لأنه يقف إلى جانب أنور ولأنه سُنّي، لذلك فإن لديه أسباباً عرقية لعدم الإدلاء بشهادته. وقال [C2] كذلك إنه بعد انشقاقه من الخدمة، عليه أن ينسى كل شيء و"ينهي" ماضيه.

سأل فيدنير P17 عمّا إذا كان بإمكانه أن يتذكر أنه أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية كيف كان النظام يبرر موت المعتقلين. لم يفهم P17 السؤال.

أوضح فيدنير أن P17 سبق أن ذكر شيئاً عن ملابسات الوفاة/سبب الوفاة التي كان يتم التصريح بها عند وفاة شخص [معتقل]، وربما عند مقتله. قال P17 إنه يعلم من شقيقه [حُجب الاسم] أن [C1] أخبره أنه يمكنه استلام متعلقات شقيقه الشخصية وشهادة وفاة تفيد بأنه توفي بسبب فشل كلوي أو نوبة قلبية.[5]

سأل فيدنير عمّا إذا كان P17 أو شقيقه قد أخذ متعلقات شقيقهما الشخصية. نفى P17 ذلك.

قال فيدنير إنه أشار إلى شيء مختلف في سؤاله السابق وأشار إلى إفادة P17 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي قال إن شهادة الوفاة تشير إلى سبب الوفاة غير الصحيح وأن الأطباء ينتمون إلى جهاز المخابرات. قال P17 إن هذا صحيح، والجميع في سوريا يعلم ذلك [بأن شهادات الوفاة خاطئة]، هذا أمر معروف للجميع.

<u>الاستجواب من قبل المدعي العام</u>

سأل المدعي العام كلينجه عمّا إذا كان الشخص المحاور في الدردشة المذكورة سابقاً على الفيسبوك قد وصف شقيق P17 جيداً لدرجة أنه يمكن أن يفترض أنه كان يتحدث عنه بالفعل. فأكد P17 ذلك.

سأل كلينجه كيف وصف المحاور شقيق P17؛ وتحديداً جسده أو شخصيته. قال P17 إن [المحاور، أبا أكرم] وصف وجهه [وجه شقيق P17 المفقود] وقال إنه تحدث معه.

سأل كلينجه عمّا إذا كان من المؤكد أن شقيق P17 مات جرّاء مشاجرة. قال P17 إنه إذا كانت القصة [التي رواها له [أبو أكرم] في الدردشة] صحيحة، فهناك احتمال ضئيل أن يكون [شقيق P17 المفقود] على قيد الحياة، لأنه بعد أن تم أخذه من الزنزانة، لم يره أحد مرة أخرى، لذلك ربما لا يزال على قيد الحياة. قال P17 إن هناك فرصة بأن يكون [شقيق P17 المفقود] قد تم إنقاذه ونقله إلى المشفى. إن الإجبار على الأقوال [أجبِر المعتقلون الآخرون أن يصرّحوا بأنه مات ميتة طبيعية] قد يكون وسيلة لإخفاء المصير الحقيقي

[5] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قال P17 "أو" عند الحديث عن سبب الوفاة المشار إليه في شهادة الوفاة.

لأي شخص. إن أساليب [الحكومة] لا تصدَّق، لا يوجد إنسان لديه القليل من الفطرة السليمة يعرف كيف يمكن للمرء أن يأتي بمثل هذه الأساليب. قال P17 إن طريقة [النظام] في التفكير كانت "تشبه المافيا".

سألت المدعي العام بولتس عمّا إذا كان [أبو أكرم] قد وصف ملامح وجه شقيق P17 أم مهنته. قال P17 إنه وصف ملامح وجه شقيقه ومهنته، وكان شقيقه طبيب قلب.

سألت بولتس P17 عن أسباب المشاجرة التي خاضها شقيقه ولماذا تعرّض للضرب. قال P17 إن المشاجرات بين المعتقلين أمر طبيعي. قال [أبو أكرم] إن [D1] تنمّر على شقيقه بالقول إن الأطباء يتقاضون أجوراً هائلة.

تدخّل القاضي فيدنير وسأل عمّا إذا كان موظفو الفرع 251 قد شاركوا في المشاجرة. قال P17 إن [أبا أكرم] لم يذكر ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان [أبو أكرم] قد وصف ظروف الاعتقال في الفرع 251. قال P17 إن [أبا أكرم] وصف الظروف العامة: كان المكان ضيقاً للغاية وكان هناك الكثير من المعتقلين. قال P17 إنه أخبره أيضاً أنه تم تركيب جهاز تنفس اصطناعي بعد وفاة [شقيق P17 المفقود]، وأن حجم الزنزانة يبلغ 4×7 أمتار وأنه بالإضافة إلى شقيق P17، توفي 7 معتقلين في الزنزانة.

أشار فيدنير إلى إفادة لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أدلى بها شاهد آخر وقال فيها إن موظفي الفرع 251 كانوا يتهامسون ويشيرون إلى [شقيق P17 المفقود]. ثم انتظر [D1] قليلاً قبل أن يضرب [شقيق P17 المفقود]. قال الشاهد إن النظام هو من حرّض على المشاجرة. قال P17 إن هذا بالضبط ما قاله له [أبو أكرم]. قال P17 إنه لم يفهم السؤال السابق بشكل صحيح، لكن من وجهة نظر موضوعية، لا يستطيع أن يقول إن فرع الخطيب أراد أن يتعرض شقيقه للضرب، ولكن هذا ما قاله له [أبو أكرم].

أراد فيدنير أن يعرف ما هو منصب [D1] وما إذا كان معتقلاً أيضاً. قال P17 إن هناك لغة معينة في السجن، يمكنك تسميته رئيس الزنزانة. حيث يمنحه المسؤولون امتيازات معينة، فيخاطب المعتقلين الآخرين باسمهم و"يدبّر الأمور"، حتى يكره المعتقلون بعضهم البعض. كما أنه يعذّب ويضرب ويقوم ببعض المهام المعتادة للسجانين. قال P17 إن تلك معرفة عامة.

سأل فيدنير ما إذا كان [D1] ذلك الشخص. فأكد P17 ذلك.

***

[استراحة غداء لمدة 70 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

سأل بودنشتاين، محامي دفاع أنور، P17 عمّا إذا كان [C1] لا يزال يعمل في الخطيب. قال السيد بانز، محامي P17، إن موكله سبق وأن أجاب على هذا السؤال.

سأل بودنشتاين لماذا لم تتحدث [عائلة P17] مباشرة مع [C1] وبدلاً من ذلك تحدّثت إلى أنور عبر [C1]. قال P17 إنه كان هو نفسه في السجن عندما اتصلت عائلته مع [C1]، وشقيقه [حُجب الاسم] يعرف المزيد عن هذا الأمر.

أشار بودنشتاين إلى أن P17 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في أيلول/سبتمبر 2019 أن [C1] لا يزال يعمل في الخطيب وتساءل عمّا إذا كان هذا صحيحاً. قال P17 إن [C1] وآخرين يعملون في الفرع 251 يحافظون على مسافة بينهم وبين الأشخاص المشتبه بهم، حتى لا يصبحوا هم أنفسهم مشتبها بهم. قال P17 إنه ليس لديه تواصل مع [C1] لكنه سمع أنه تقاعد، ولكن لا يمكنه الجزم بذلك.

سأل بودنشتاين P17 كيف حصل على المعلومات التي تفيد بأن شقيقهما قد مات. قال P17 إنه عرف ذلك من أخيه الذي بدوره عرف ذلك من [C1].

أشار بودنشتاين إلى أن P17 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه حصل على هذه المعلومات من [C3]. قال P17 إن عدة مصادر أبلغتهم أن شقيقهم مات. كان [C1] الأول، بعد أيام قليلة فقط من اعتقال شقيق P17. وأخبرهم [C3] بذلك بعد انشقاق أنور رسلان وذهابه إلى الأردن. وكان ذلك عندما تواصلت العائلة مع [C3] الذي تواصل بعد ذلك مع أنور رسلان.

سأل بودنشتاين P17 عن وظيفة [C3]. قال P17 إنه كان يعمل في شركة نفط. عاش في مصر وعمل مع المنظمات السياسية المنبثقة عن الثورة.

سأل بودنشتاين P17 عمّا إذا كان مسقط رأسه مؤيداً أو معارضاً للنظام. قال P17 إنه في البداية [في بداية الثورة في سوريا] كان هناك 100,000 من السكان، وخرج منهم 15,000 في مظاهرات.

خلص بودنشتاين إلى أن مسقط رأس P17 كان إلى حد ما مواليا للنظام. وطلب منه أن يقول ما إذا كان ذلك صحيحاً. سأل P17 عمّا إذا كان ينبغي أن يُعطي محاضرة في علم الاجتماع.

تدخلت القاضي كيربر قائلة إن سؤال بودنشتاين مقبول وينبغي على P17 أن يجيب. قال P17 من وجهة نظره، إن مسقط رأسه كان بالأحرى ضد النظام.

سأل بودنشتاين P17 عمّا إذا كانت عائلته ضد النظام منذ البداية [2011]. فأكد P17 ذلك.

أشار بودنشتاين إلى أن P17 أكد عندما سأله مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عمّا إذا كان هناك أفراد من العائلة يؤيدون النظام وكذلك البعض ضد النظام. قال P17 إنه من المستحيل أن يكون بعض أفراد عائلته مع النظام. ومع ذلك، قد يكون هذا هو الحال في مسقط رأسه.

تدخّل محامي P17 السيد بانز قائلاً إن اقتباس بودنشتاين خارج عن السياق وليس من الواضح ما إذا كان بودنشتاين يتحدث عن العائلة بالمعنى الضيق أم المعنى الأوسع. قال P17 إن عائلته بالمعنى الضيق كانت ضد النظام، ومع ذلك، كان ابن عم والده رئيساً لأحد فروع المخابرات.

وبما أنه لم يكن لدى محامي المدّعي أسئلة لـP17، فقد أذِن للشاهد بالانصراف.

رُفِعت الجلسة الساعة 13:15 مساء.

اليوم السادس والثلاثون للمحاكمة – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً بحضور ستة أشخاص وممثلين اثنين من وسائل الإعلام.[6] ومَثَل P17، الشاهد من اليوم السابق، بصفته مدّيا. حضر المحامي بيسلر بالنيابة عن محامي المدعي رايجر. وقالت القاضي كيربر إن شكوى اعتقال صدرت عن أحد المتهمين وأن أمام الادعاء العام فرصة للرد على ذلك.

شهادة P18

مَثَل P18 برفقة محاميه، السيد بانز، الذي أخبر المحكمة أن P18 يطلب رسمياً عدم تقديم اسمه ومعلوماته الشخصية في المحكمة لأن عائلته في سوريا تعرّضت للتهديد. وأضاف بانز أنه يمكن العثور على مزيد من المعلومات التفصيلية في ملف القضية وتم حجبها من السياق العام.

تدخّل محامي دفاع أنور، بوكر، وسأل من أين جاءت التهديدات لعائلة P18. قال بانز إنها صدرت عن "دوائر المخابرات ذات الصلة"، هذا كل ما هو معروف.

ووافق الادعاء على طلب P18. وجدت القاضية كيربر أن المخاوف بشأن سلامة P18 وعائلته معقولة ووافقت على طلبه بعدم الإفصاح عن اسمه ومعلوماته الشخصية في المحكمة.

تدخّل بوكر مرة أخرى قائلاً إنه إذا كانت هناك تهديدات بالفعل، فمن المعروف مسبقاً أن P18 على وشك الإدلاء بشهادته أمام المحكمة، وبالتالي فإن التدابير الاحترازية لا داعي لها. أجابت كيربر أن القضاة لا يريدون زيادة المخاطر وبالتالي يتخذون هذه التدابير الاحترازية.

بعد خلعه للقبعة، تمت تلاوة الإرشادات لـP18 وتم إبلاغه بحقوقه كشاهد وحقه في عدم التعريف باسمه ومعلوماته الشخصية.

استجواب من قبل القاضي كيربر

كان على القاضية كيربر التفكير في كيفية طرح أسئلتها دون الكشف عن معلومات P18 الشخصية. قالت إنه تم القبض على [شقيق P17 المفقود] ولم يكن لدى عائلته أي معلومات عن مكان وجوده وبدأوا في البحث عنه. وتابعت كيربر بسؤال P18 عمّا يعرفه عن كل هذا. قال P18 إنه عرف عن توقيف [شقيق P17 المفقود] في تموز/يوليو 2012 وحاول التصرف بسرعة حتى لا يُقتل [شقيق P17 المفقود]. قال P18 إنه تواصل مع [حُجب الاسم (يشار إليه اختصاراً "C4")] من اللاذقية والذي كن لديه اتصالات بالضباط. قال P18 إنه تحدث أيضاً إلى P17 الذي كان محتجزاً عندئذ لدى المخابرات الجوية. وكان [حُجب الاسم]، شقيق P17 الآخر معيّناً في اللاذقية كطبيب، لكن وضعه في الجيش كان صعباً بسبب انخراطه في قضية شقيقه. لهذا السبب طلب P18 المساعدة من [C4].

[6] لم يكن هناك صحفي معتمد ناطق بالعربية طلب الحصول على الترجمة.

كان هذا الشخص هو حلقة الوصل بين P18 و[حُجب الاسم (يشار إليه اختصاراً "العميد")] عميد في القصر الحكومي (قال P18 إن هذا المنصب أعلى في الواقع من المقدّم). قال P18 كذلك إن [العميد] حاول مساعدتهم وقدّم المعلومات بأن [شقيق P17 المفقود] موجود في الخطيب. التقى P18 مع [شقيق P17] في 26 تموز/يوليو، 2012 في دمشق. وكان [شقيق P17] هو أيضاً الشخص الذي نسق معه P18 كل شيء، بالإضافة إلى [العميد]. قال P18 إن [العميد] رتب أيضاً الوصول إلى الخطيب وقام ابن عم P18 [حُجب الاسم] بالتنسيق مع [C1]. وأوضح P18 أيضاً كيف قاموا هم[7] بالالتقاء مع [C4] ذات صباح في دمشق واستخدموا مركبته للذهاب إلى الخطيب. لقد حاولوا الحصول على معلومات من مكتب معلومات يقع في حجرة زجاجية صغيرة في منطقة سكنية. قال P18 إن جميع الطرق مغلقة وأوضح أنهم [الحرّاس في مكتب المعلومات] أجروا عدة مكالمات لترتيب وصول P18 ومن برفقته إلى الخطيب، قبل السماح لهم بالذهاب إلى البوابة الثانية. ووفقاً لـP18، فإن [الفرع 251] مجمع كبير جداً وكانت البوابة الثانية على بعد 600-770 متراً، وربما حتى كيلومتر واحد من البوابة الأولى. وكان هناك مكتب معلومات زجاجي أيضاً، حيث طلبوا الإذن بالدخول مرة أخرى وأجرى الحراس أيضاً عدة مكالمات. ولكن طُلِب من P18 ومن برفقته العودة إلى البوابة الأولى وتمكنوا من دخول الخطيب بعد ثلاث ساعات تقريباً.

قال P18 إنهم "صعدوا عدة درجات إلى الطابق العلوي" وكانوا في الطابق الأرضي [نظراً لوجود صعوبات في الترجمة سابقاً فيما يتعلق بالطوابق، سألت القاضي كيربر ما إذا كان P18 يعني الطابق الأرضي بدلاً من الطابق الأول، كما تمت ترجمته] وأنهم لم يتمكنوا من التحرك إلى اليمين أو اليسار، كان طول الممر حوالي 200-300 متر حيث وصلوا إلى بعض الدرجات التي قادتهم إلى ممر آخر. قال P18 إن [C1] كان دائماً معهم. اضطر P18 و[C4] وابن عم P18 إلى الانتظار على مقعد خشبي في منطقة انتظار، كانت بالأحرى ممراً. قال P18 إنهم اضطروا إلى الانتظار ليتم تخويفهم. على الجانب الأيسر من ممر الانتظار كانت هناك ثلاث غرف جثا فيها معتقلون على الأرض وأيديهم مقيدة وأعينهم معصوبة. ووفقاً لـP18، فقد سُكب ماء على المعتقلين (P18 لم ير الفعل نفسه ولكنه قال إن المعتقلين كانوا مبتلين لذا افترض أن هذا ما حدث) وسمع P18 صراخاً.

سألت كيربر عمّا إذا كان المعتقلون قد تعرّضوا للضرب أيضاً. قال P18 إنه لم يَرَ المعتقلين إلا عندما دخلوا ممر الانتظار وسمعهم يصرخون. ولكن لم يُسمح له ومن كان برفقته بالتحرك ورؤية ما يدور حولهم. قال P18 إنه دخل غرفة مع ابن عمه، كان ينتظر فيها مدير المكتب (ربما مساعد أنور). وفقاً لـP18 كان ذلك مكتب أنور. وأوضح P18 كذلك أن هذا الاجتماع كان ممكناً فقط بفضل [C1] و[C4] والعميد [حُجب الاسم]. وتم إعطاؤهم [الشرح أدناه] المقتنيات الشخصية [لشقيق P17 المفقود]، مثل حاسوبه المحمول (اللابتوب) ومحفظته وهاتفه. واستلم P18 وقريبه أيضاً تقريراً يفيد بأن [شقيق P17 المفقود] مات بسبب فشل كلوي، ولكن P18 وقريبه لم يقتنعا وطلبا رؤية جثة [شقيق P17 المفقود].

سألت كيربر إلى من يشير ضمير الغائب "هم". قال P18 إن هؤلاء الأشخاص كانوا ينتظرون في المكتب، ربما مكتب أنور، وكانوا مساعدين لأنور، وربما كان أحدهم مدير المكتب.

سألت كيربر عن عددهم. قال P18 إنهم كانوا [C1] و[C4] بالإضافة إلى ثلاثة أشخاص آخرين. وكان من الواضح أن أحدهم كان مدير المكتب.

سألت كيربر عن اسم مدير المكتب. قال P18 إن ذلك كان قبل ثماني سنوات، ولا يستطيع أن يتذكر.

قالت كيربر إنه سيكون هناك استراحة لمدة خمس دقائق لتقديم المشورة وينبغي على P18 التأكد فيما إذا كان لا يستطيع التذكر.

***

[استراحة لخمس دقائق في الجلسة]

***

سألت كيربر من كان في الغرفة [المكتب]. قال بانز، محامي الشاهد، إن هناك سوء فهم، وإن P18 وقريبه لم يقتنعا بما قيل لهما في زيارتهما الأولى للخطيب، لذلك عاد إلى هناك مرة أخرى بعد 3-5 أيام. أراد [C4] مبلغاً من المال، 300,000 [ليرة سورية].

سألت كيربر عن احتمال أن يكون المبلغ 400,000 [ليرة سورية]. فأكّد P18، مضيفاً أن عائلته دفعت ما مجموعه 5,000,000 [ليرة سورية] للبحث عن [شقيق P17 المفقود] وأن [C4] أخذ أيضاً أموالاً من أشخاص آخرين. قال P18 إن الأموال التي أعطوها لـ[C4] يُزعم أنها كانت لـ[العميد] لترتيب لقاء مع أنور، رئيس قسم التحقيق في شارع بغداد. ثم اجتمع P18 بصحبة [C4] مع أنور في الخطيب. وكان مرة أخرى في الطابق الأول [الطابق الأرضي] في منطقة انتظار مماثلة، وكان على [C4] الانتظار في الخارج.

[7] ملاحظة من مراقب المحاكمة: من الواضح من السياق أن ضمير الغائب "هم" كان يشير إلى P18 و[C4] وابن عم P18 [حُجب الاسم]. ولكن ليس من الواضح ما إذا كان [C1] قد رافقهم أيضاً أو انضم إليهم لاحقاً في الفرع 251. لم يسأل أي من الأطراف المزيد من الأسئلة حول هذا الموضوع.

ثم أمر سجّانان P18 بالذهاب إلى غرفة معينة، وهو ما فعله. قال P18 إن رجلاً كان جالساً هناك في وضعية غريبة، وكان متأكداً أنه العقيد أنور رسلان. سأله أنور "ماذا تريد؟" وأتى على ذِكر ابن عم P18 المقيم في المملكة العربية السعودية وP17 الذي كان في السجن أيضاً وأخبر P18 أن الأمور لا تبشر بخير. طلب أنور من P18 أخذ أي جثة دون التسبب في مشاكل قبل أن يقول إنه يجب أن يغادر الغرفة. ذكر P18 أن كل هذا حدث على الرغم من جهود الوساطة السابقة. وأوضح P18 أيضاً أنه في وقت لاحق، اتصل به صديق[8] بسبب قريبه، على الرغم من أنه في الواقع لم يكن على علم بذلك. التقى P18 به مساء في دمشق. وقام صديق P18 بإخباره أن أحد جيرانه لديه معلومات حول [شقيق P17 المفقود] والوضع في زنزانة السجن. وعندما التقى P18 بصديقه وجار صديقه في حرستا، كان الوضع خطيراً جداً حيث كانت هناك براميل متفجرة في كل مكان وكانت المدينة تتعرض لإطلاق نار. غير أن P18 أصر على الذهاب على الرغم من هذه الظروف الخطيرة، لكنهم التقوا في منزل ليكونوا آمنين. قال P18 إنه التقى رجلاً نحيفاً للغاية بدت عليه علامات التعذيب والجوع. لم يرغب هذا الشخص في التحدث في البداية، لكن صديق P18 أكد له أن P18 كان أحد أصدقائه. ثم أخبرهم الشخص، اسمه [أبو أكرم]، بأشياء غريبة، من بين أمور أخرى، أنه تم وضع بسطار عسكري في فمه لمعاقبته بزعم قوله أشياء سيئة عن العلويين...

قاطعته كيربر وقالت إنها تريد تيسير الأمور على P18، فهي تريد أن تعرف ما إذا كانوا قد عثروا على جثة قريبه. قال P18 إنهم [الأشخاص في الفرع 251] حاولوا تسليمهم الجثة الخطأ. أراد P18 إضافة بعض الأشياء حول ما قاله له [أبو أكرم] عن قريبه: لقد أصيب بالجنون بسبب التعذيب الشديد وكاد أن يفقد وعيه. قال للحراس إنه أراد مفاتيح سيارته للذهاب لرؤية والدته. وكان هذا هو السبب في تعرضه للضرب بشكل مستمر، وفي نهاية المطاف، أخرج من الزنزانة وتعرّض للضرب حتى كاد أن يموت. قال P18 إنه نقل هذه المعلومات إلى أسرته واستمروا معاً في البحث عن جثة قريبه أو معلومات حول مصيره. وذهبوا إلى مشفيي تشرين وحرستا، وكان [C4] من رتب ذلك. وأشار P18 إلى أنهم رأوا العديد من الجثث التي تشبه الأشخاص الموجودين في صور قيصر. قيل لهم مرة أخرى أن يأخذوا أي جثة حتى "يتم تسوية الأمر بشكل نهائي". قال P18 إنه بعد أسبوع (3-4 أيام) جاء 3 أشخاص أقوياء من إدارة المخابرات العامة لزيارته وأخبروه أن أنور رسلان يريد مقابلة P18. قال P18 إنه أجاب "إذا طُلب منكم اعتقالي، فلا بأس. لكنني لن أقابله [أنور] دون وجود أمر توقيف". تابع P18 وقال إن [شقيق P17] لم يخبره بكل شيء، ولكن P18 أدرك ذلك قبل أسبوع فقط، عندما وصل [شقيق P17] إلى [حُجِبت المعلومات]. قال P18 إن [شقيق P17] لم يرغب في نقل كثير من المعلومات، على الرغم من وجود احتمال بنسبة 1% أن [شقيق P17 المفقود] لا يزال على قيد الحياة، فإن شقيقه لم يُرد المخاطرة. وفقاً لـ P18كان [شقيق P17] في خطر كبير في سوريا، لكن هذا تغير الآن بعد أن انتقل إلى [حُجبت المعلومات]، وبالتالي يمكنه الآن الكشف عن جميع المعلومات؛ قام بتدوين ملاحظات عن كل شيء بما في ذلك التواريخ والأختام الزمنية.

سألت كيربر متى جاء الأشخاص الثلاثة من المخابرات إلى P18. قال P18 إن ذلك كان تقريباً في آب/أغسطس 2011 [2017]، لكنه لا يتذكر التاريخ بالضبط.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان P18 ذهب بعد ذلك للقاء أنور رسلان. نفى P18 ذلك، مضيفاً أنه قابله مرة واحدة فقط لأنه كان يعلم أنه إذا ذهب، فلن يعود أبداً. قال P18 إن رئيسه في العمل الذي كان يتمتع بعلاقات جيدة أخبره أن P18 ينبغي ألا يترك مكان عمله وينبغي ألا يتحدث إلى أي شخص.

سألت كيربر P18 عمّا يعنيه بعبارة "ألا يترك مكان عمله". قال P18 إنه تحدث إلى رئيسه في العمل الذي قال له ألا يذهب للقاء أنور رسلان.

سألت كيربر P18 فيما إذا حدث أي شيء غير عادي. قال P18 إن شعبة الأمن السياسي في مسقط رأسه ودمشق اتصلت باستمرار بزوجة P18 واستفسرت عن P18. وكانت زوجة P18 تخبرهم دائماً أنه كان في العمل. قال P18 إن زوجته كانت خائفة، فجاء لرؤيتها في مسقط رأسه مرة في الأسبوع. وفي كل مرة يذهب إلى هناك، كان عليه أن يدفع نقوداً ويملأ استمارات. كما أخبر P18 المحكمة أنه يخضع للمراقبة المستمرة وأنهم [أفراد من المخابرات] التقطوا صوراً لسيارته وحاولوا التقاط صور لوالده. قال P18 إنهم فعلوا ذلك لخلق جو من المراقبة وممارسة الضغط عليه.

أرادت كيربر معرفة وقت حدوث المكالمات، قبل أو بعد البحث عن جثة قريب P18. قال P18 بعد.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة في الجلسة]

***

[8] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يرغب P18 في ذكر اسم صديقه لضمان سلامة صديقه، ومع ذلك أوضح بعد ذلك أنه يُدعى [حُجِب الاسم] ويعيش الآن في [حُجِبت المعلومات].

قال محامي دفاع أنور، بوكر، إن P18 تحدث إلى أحد المدّعين أثناء الاستراحة ولديه الآن ورقة أمامه. قال P18 إنه كتب هذا بنفسه من أجل توجيه أفضل. أكد القاضي فيدنير أن الورقة كانت موجودة بالفعل قبل الاستراحة.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إنه يريد استيضاح بعض الأشياء للحصول على توجيه أفضل لذكريات P18. وكان سؤاله الأول متى تم القبض على قريب P18 بالضبط. قال P18 إنه لا يعرف التاريخ بالضبط، لكنهم بدأوا البحث عنه في 25 تموز/يوليو، 2012؛ بعد أيام قليلة فقط من حصولهم على معلومات عن توقيفه/اعتقاله. قال P18 إن قريبه كان طبيباً في مشفى المجتهد. قال إياد شباط [رفيق قريب P18 في الشقة] لمدير المشفى إن [شقيق P17 المفقود] كان يُنقذ الجرحى ولكن لم يُسمح له بذلك، وبدلاً من ذلك ينبغي أن يضعهم في المشرحة لأنهم جميعاً إرهابيون. ثم أبلغ المستشفى الخطيب.

وخلص فيدنير إلى أنه تم بعد ذلك إلقاء القبض على [شقيق P17 المفقود] قبل 25 تموز/يوليو. فأكد P18 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف من أين حصل P18 وعائلته على المعلومات التي تفيد بأن قريب P18 كان في الفرع 251. قال P18 إنه عرف من [شقيق P17] الذي عرف من [C1].

سأل فيدنير من أين عرف P18 وعائلته [C1]. قال P18 إنه زوج ابنة عمته ويعمل في الخطيب.

أراد فيدنير معرفة من تحدث إلى من. قال P18 إنه لم يكن يعرف [C1]، لكنابن عمه رتب هذا الاتصال. وبعد 25 تموز/يوليو، 2012، قام ابن عم P18 بتعريفه على [C1] والتقى به في منزله.

سأل فيدنير عمّا قاله لهم [C1] في هذا الاجتماع. قال P18 إنه أخبرهم أن [شقيق P17 المفقود] توفي بنوبة قلبية، وأنه كان موتاً طبيعياً. غير أنه غير أقواله بعد هذا الاجتماع قائلاً إن [شقيق P17 المفقود] قد يكون حياً أو ميتاً وعليهم البحث عنه في مشفيي تشرين وحرستا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا [الاجتماع] قبل أو بعد زيارتهم للفرع 251. قال P18 إن كل هذا حدث بعد الزيارة.

قال فيدنير في هذه الحالة، للحفاظ على الترتيب الصحيح للأحداث، فإنه يريد العودة إلى لقاء P18 مع قريبه و[C1]. سأل فيدنير عمّا إذا كان P18 قد تحدث إلى [C1] وما إذا كان [C1] أخبرهم أنه رأى [شقيق P17 المفقود] في الفرع 251. قال P18 إن [C1] تحدث إلى ابن عمه. كان P18 حاضراً في الاجتماع ولكن [C1] لم يوجّه كلامه إلا إلى ابن عم P18.

أراد فيدنير أن يعرف كيف ظهر أنور في الصورة ولماذا أراد الاتصال به. قال P18 إنه كان لديهم معلومات من [C1] و[C4] تفيد بأن أنور رسلان كان رئيس الفرع 251 والمسؤول عن ملف قريبه.

سأل فيدنير من أين أتت المعلومات حول الصلاحيات. قال P18 إن جميع معارفهم/وسطائهم، و[C4] و[العميد] أخبروهم أن أنور رسلان كان رئيس قسم التحقيقات في الفرع 251.

قال فيدنير إن [C4] تصرف بالتالي كوسيط ودُفِع له من قبل عائلة P18. سأل فيدنير لماذا دفعوا له المال. قال P18 إنه قد تم الادعاء بأن المال كان لصالح [العميد] لتنظيم لقاء مع أنور رسلان.

سأل فيدنير عمّا إذا كان [العميد] و[C4] على اتصال ببعضهما البعض. قال P18 إنهما كانا على اتصال مع بعضهما البعض، مضيفاً أنه تربطها صلة قرابة. قال P18 كذلك أن عائلته كانت على استعداد لدفع الكثير من المال.

أراد فيدنير معرفة من نظّم اللقاء/الزيارة مع أنور. قال P18 إن قريبه أخبره أن [C4] نظمها من خلال [العميد]. قيل لـP18 أن [العميد] تحدث مع أنور وأن الاجتماع مع أنور قد يكون له نتيجة إيجابية. كرر P18 أن أنور كان مسؤولاً عن ملف قريبه.

سأل فيدنير متى التقيا بأنور بالضبط. ذكر P18 أنه كان نهاية تموز/يوليو 2012. ذهب P18 إلى الفرع 251 مع قريبه في 26 تموز/يوليو حيث لم يكن أنور موجوداً. وفقاً لـP18 بعد حوالي 3-5 أيام، بعد أن دفعوا المال [إلى [C4]]، تمكن من مقابلة أنور.

أشار فيدنير إلى إفادة P18 لدى الشرطة قائلاً إن P18 تمكن من لقاء أنور بعد حوالي 5-6 أيام من الزيارة الأولى للفرع 251. فأكد P18 ذلك، مضيفاً أن ذلك كان ممكناً بعد أن دفعوا المال وأنه يمكن للمرء الحصول على أي شيء في سوريا عن طريق دفع المال.

سأل فيدنير من كان هناك في ذلك اليوم. لم يفهم P18 السؤال.

قال فيدنير إنه يريد أن يعرف كيف كان اللقاء مع أنور ومن كان هناك. قال P18 إن [العميد] هو من يسّر عقد الاجتماع، لكنهما [P18 و[C4]] لم يتمكنا من الذهاب إلى هناك في سيارة [C4] كما حدث في الزيارة الأولى للخطيب. أشار P18 إلى أنه كان عليهم الذهاب

سيراً على الأقدام وأن المنطقة السكنية بأكملها كانت مغلقة بحواجز. قال P18 للمحكمة إنه لم يُسمح لـ[C4] بلقاء أنور وأنه كان عليه الانتظار في الخارج. قال P18 إنه أصر على أن ينتظره [C4] لأن المكان كان خطيراً للغاية. تأكد فيدنير أن P18 دخل بمفرده.

سأل فيدنير عمّا حدث بعد ذلك. قال P18 إن الاجتماع استغرق حوالي 5 دقائق.

سأل فيدنير عمّا إذا اضطر P18 إلى الانتظار قبل الاجتماع. فأكد P18 بأنه اضطر إلى الانتظار لمدة ساعة على مقعد خشبي في منطقة انتظار، وهو ما كان يشبه التعذيب النفسي.

تدخّل شوستر، محامي دفاع إياد، واشتكى من أن الترجمة كانت مربكة وأنه لم يفهم ما قاله P18. أوضح المترجم أن P18 اضطر إلى الانتظار لمدة ساعة على الأقل، وربما أطول.

أراد فيدنير معرفة المكان الذي اضطر P18 إلى الانتظار فيه (في أي طابق). قال P18 إنه كان في الطابق الأرضي وأن المكتب الذي تم إرساله إليه كان مكتباً عادياً وغير مميّز. يفترض أن هذا كان مكتب عمل أنور وأنه ربما كان لديه مكتب إضافي آخر.

سأل فيدنير P18 عن سبب شعوره بأن فترة الانتظار كانت بمثابة إدانة. قال P18 إن هناك معتقلين وتعذيبا يحدث. سمع أصواتاً وصراخاً. قال P18 إنه كان ضغطاً نفسياً كبيراً ولم يتوقع الخروج من هذا المكان.

سأل فيدنير P18 عن أساليب التعذيب التي شاهدها. قال P18 إنه رأى معتقلين جاثين على ركبهم وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم وأعينهم مغطاة. كانوا مبتلين وسمع P18 أصواتاً مرتفعة. شعر كما لو أنهم [الأشخاص في الفرع 251] أرادوا إرسال تحذير إليه مفاده "أنت التالي". قال P18 إنه كان يتساءل لماذا التقى بأنور في هذا المكتب بالذات، حيث يمكن للمرء أن يرى كل هذا، وكان أنور ضابطاً على أي حال. وفقاً لما قاله P18، كان هذا [الاجتماع في هذا المكتب بعينه] مقصوداً.

سأل فيدنير P18 عمّا إذا كان المعتقلون قد تعرضوا للضرب. قال P18 إنه سمع أصوات ضرب لكنه لم يكن بمقدوره سوى استراق النظر، ولم يَرَ ما يكفي لأنه اضطر إلى الجلوس على مقعد خشبي مع توجيه ظهره إلى الغرف التي يوجد بها المعتقلون ولم يُسمح له بالاستدارة.

أراد فيدنير معرفة ما شاهده P18 بالضبط. قال P18 إنه سبق وأن شرح كل ما رآه.

أشار فيدنير إلى إفادة P18 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي قال فيها إن قريبه كان برفقة [C1] و[C4] اللذين اضطرا إلى الانتظار في الخارج. قال P18 إن كليهما ذهبا معه فقط في الزيارة الأولى للفرع 251 وأنه ذهب بمفرده في الزيارة الثانية.

كما أشار فيدنير إلى أن P18 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه في ذلك المكان [منطقة الانتظار في الفرع 251] كانت هناك غرف على الجانب الأيسر والأيمن مع أبواب مفتوحة، لذلك كان بإمكان المرء أن يرى معتقلين عراة ومحققين في تلك الغرف. سأل فيدنير P18 عمّا إذا كانت هذه العبارة صحيحة. فأكد P18 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الوضع هو نفسه في اجتماعه مع أنور. قال P18 إنه كان متشابهاً تقريباً، فقد تم تقييد المعتقلين بنفس الطريقة، لكن P18 كان شديد الحذر لأنه لم يكن يريد الوقوع في مشاكل لذلك لم يجرؤ على النظر حوله.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الصوت مرتفعاً. قال P18 إنه كان مرتفعاً جداً.

سأل فيدنير P18 كيف كان الاجتماع مع أنور وما إذا كان سيعرفه إن رآه.

عرضت القاضي كيربر على P18 أن يغطي وجهه بملف. اشتكى بوكر من أنه يمكن تخطي هذه المهزلة، لأن P18 سيقف أيضاً أمام مبنى المحكمة دون أن يغطي وجهه بملف. أجابت كيربر أن غرفة المحكمة والميدان العام أمران مختلفان وأنه يُسمح لـP18 بتغطية وجهه في هذه الحالة بالذات في المحكمة. وأضاف محامي P18 أن P18 يغطي وجهه أيضاً خارج قاعة المحكمة. قال بوكر إنه من شأنه أن يعقّد عمل الدفاع عندما لا يتصرف الشهود برزانة.

طلب P18 طرح سؤال. سمحت كيربر بذلك.

بدأ P18 في ذكر معلومات شخصية، عندما أوقفته كيربر لمنحه فرصة للتحدث إلى محاميه "لإنقاذ الموقف".

بعد أن تحدث P18 مع محاميه، سأل فيدنير مرة أخرى عمّا إذا كان P18 قد تعرف على أي شخص. أكّد P18 أنه تعرف على الرجل الذي كان يرتدي السترة ذات اللون الأصفر الباهت/البيج (أنور).

طلب فيدنير من P18 أن يصف محادثته مع أنور. قال P18 إنها كانت قصيرة جداً لسوء الحظ وحدثت قبل ثماني سنوات. ذكر P18 أنه طُلب منه أخذ أي جثة والتزام الصمت، وكان هذا هو المحتوى الرئيسي لمحادثتهم، بحسب P18. ثم طُلِب منه المغادرة.

سأل فيدنير كيف دخل P18 الغرفة وطلب منه وصف الوضع في هذه الغرفة. قال P18 إن شخصين أمسكا به وأحضراه إلى الغرفة، وتم إخراجه من الغرفة بنفس الطريقة وتمت مرافقته عبر المبنى عند المغادرة.

سأل فيدنير عن محتوى الاجتماع وما قيل عن قريب P18. قال P18 إنه حصل على معلومات تفيد بأنه إذا كان قريبه في الفرع 251، فلم يعد هناك الآن.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P18 تحدث مباشرة مع أنور. قال P18 إن أنور أخبره أن يأخذ أي جثة.

سأل فيدنير عن أي شروط أو اقتراحات تم ذكرها خلال الاجتماع. قال P18 إن قريبه [شقيق P17] في ذلك الوقت...

قاطعه فيدنير موضحاً أنه يريد أن يعرف هل ذكر أنور شروطاً أم قدم اقتراحات. قال P18 إن أنور أخبره أن كل شيء سيكون على ما يرام إذا عاد قريب P18 من المملكة العربية السعودية.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور قد ذكر أسماء أخرى. قال P18 إن أنور أخبره أنه سيتم إطلاق سراح P17 أيضاً. تلك هي كل الأسماء التي ذكرها أنور.

أشار فيدنير إلى إفادة P18 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي قال فيها P18 إنه كان على وشك المغادرة، عندما طلب منه أنور العودة وقال إن لديه شرطين لقضية [شقيق P17 المفقود]: أولاً، يجب أن يعود [شقيق P17] إلى سوريا، ثانياً [شقيق P17/المشارك في البحث عن شقيقهم] الذي كان فاراً في ذلك الوقت، يجب أن يسلّم نفسه وإذا حدث ذلك، فسيتم إطلاق سراح P17 وسيتم حذف ملف P18. أكد P18 وأضاف أن المترجم في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية كان "فارسياً" [إيرانياً] ولم يفهم كل شيء، وكان على P18 أن يناقش معه طوال الوقت.

طلب فيدنير من P18 أن يقول ما إذا كانت إفادته لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي تلاها فيدنير للتو صحيحة أم لا. قال P18 إنها كانت صحيحة، مضيفاً أن الاستجواب لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية استغرق سبع ساعات وشعر أنه كان متهماً وليس شاهداً.

سأل فيدنير مرة أخرى عمّا إذا كانت إفادة P18 صحيحة. فأكد P18 ذلك.

ثم سأل فيدنير عمّا إذا كان P18 قد أعطِي جثة [شقيق P17 المفقود] أثناء اجتماعه مع أنور. نفى P18 ذلك. لكن أنور قال له أن يفتش بين الجثث في مشفيي تشرين وحرستا.

أراد فيدنير أن يعرف بالضبط ما قاله أنور. قال P18 إنه قال فقط إن عليهم أن يفتشوا بين الجثث.

أشار فيدنير إلى إفادة P18 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث قال P18 إن أنور أرسلهم إلى مشفيي تشرين وحرستا وسأل P18 عمّا إذا كان هذا صحيحاً. تذكّر P18 أن أنور قال "ابحثوا عن الجثة". وكانت الجثث إما في تشرين أو حرستا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P18 افترض أن الجثث موجودة في هذين المشفيين بالذات. قال P18 إنه افترض ذلك بعد أن تحدث إلى [C1].

سأل فيدنير P18 عن نتائج حديثه مع أنور. قال P18 إنه تمنى لو لم يذهب إلى ذلك اللقاء أبداً، فهذا لم يكن مفيداً على الإطلاق.

أشار فيدنير إلى شهادة P18 السابقة، قائلاً إنه طُلب منه أن يأخذ معه متعلقات قريبه الشخصية مثل الكمبيوتر المحمول والهاتف وسأل P18 عمّا إذا كان قد رأى هذه المتعلقات. قال P18 إنه لم يرها. قال إن [شقيق P17] و[C1] و[C4] كانوا معه عندما طُلب منهم أخذ هذه المتعلقات وشهادة وفاة تفيد بأن [شقيق P17 المفقود] توفي بسبب فشل كلوي.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا قد أخذوا هذه المتعلقات معهم. نفى P18 ذلك.

سأل فيدنير لماذا لم يقبلوا استلام المتعلقات. قال P18 إن قريبه لم يرغب بأخذها لأنه لا يزال يأمل في العثور على شقيقه ويريد مواصلة البحث. أضاف P18 أن قريبه [حُجب الاسم] لديه معلومات مهمة حيث اكتشف P18 مؤخراً عندما وصل قريبه إلى [حُجبت المعلومات] قال P18 إن قريبه لم يكشف عن هذه المعلومات لأنه لم يرد المخاطرة بحياة شقيقه، في حال كان لازال على قيد الحياة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور قد قال إن [شقيق P17 المفقود] قد مات. تذكر P18 أن أنور قال "خذ الجثة" ولم يكن P18 في وضع يسمح له بمناقشة هذا الأمر مع أنور.

أراد فيدنير أن يستوضح الوضع العام بالقول إن P18 انتظر في الطابق الأرضي حيث كان بإمكانه رؤية الغرف التي يتم فيها تعذيب المعتقلين، ثم ذهب إلى غرفة/مكتب أنور. قال P18 إن كل شيء كان صحيحاً حتى الآن.

سأل فيدنير P18 عمّا إذا كان بإمكان المرء سماع الصراخ في غرفة أنور. فأكد P18 ذلك، قائلاً إن الغرفة تبدو وكأنها غرفة مراقبة.

طلب فيدنير بعد ذلك وصف الوضع في مشفى تشرين في وقت لاحق، عندما كان P18 وقريبه يبحثان عن جثة قريب P18. قال P18 إن الجثث كانت كلها عارية ومرقمة.

سأل فيدنير عن مكان هذه الأرقام. (كان عليه أن يكرر السؤال حيث يبدو أن P18 لم يفهم) قال P18 إن الأرقام كانت إما على صدر الجثة أو على جبهتها. قال P18 إن الجثث كانت سوداء وافترض أنها تعرضت للتعذيب ربما قبل عشرة أيام ولكن كانت هناك أيضاً جثث من نفس اليوم.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P18 رؤية كيف مات هؤلاء الأشخاص. فأكد P18، موضحاً أنه يمكن أن يتذكر وجود جثث من نفس اليوم، بعضها تظهر عليها علامات التعذيب، والبعض الآخر لا. وكان لدى بعضها أيضاً طلق ناري في رؤوسها أو أي شيء آخر. قيل لقريب P18 أن يأخذ واحدة من سبع جثث. قال P18 إن قريبه كان هناك لاتخاذ قرار [التعرّف على هوية شقيقه] لأنه طبيب طوارئ.[9] قال P18 إن موظفي المستشفى العاديين أخبروهم أن يأخذوا أي جثة. قال إنهم ما كانوا ليفعلوا ذلك إذا لم يكن لديهم أوامر بقول ذلك. قال P18 كذلك إن [C4] عادة موالٍ للنظام ولكنه شعر بالاشمئزاز من الطريقة التي عوملوا بها في المشفى.

استجواب من قبل المدعي العام

قال المدعي العام كلينجه إن لديه سؤالاً بشأن الوضع في مكتب أنور: كيف وصل P18 إلى هناك وكيف عومل. قال P18 إنه يمكنه شرح كيفية معاملته وطلب من المدعي العام تحديد سؤاله. طلب كلينجه من P18 وصف انطباعاته الشخصية في هذه الحالة. قال P18 إنه عومل بقسوة منذ البداية. قال P18 إن الرسالة التي أرادوا إرسالها إليه كانت "احذر".

سأل كلينجه عمّا إذا كان أنور هو من أرسل هذه الرسالة أيضاً. قال P18 إن أنور كان قاسياً كذلك. حيث ضرب الطاولة بقوة وطلب من P18 أن يأخذ الجثة. قال P18 كان من الواضح أن أنور أراد إنهاء الاجتماع. أضاف P18 أنه كان يتمنى لو لم يقابل أنور أبداً.

أشار كلينجه إلى إفادة P18 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث قال P18 إنه تقريباً تعرّض للركل ودُفِع إلى الغرفة حيث خلع أنور نظارته. سأل كلينجه P18 إذا كان هذا صحيحاً. تدخل بوكر وقال إن لديه سؤالا. أراد كلينجه أن يجيب P18 على السؤال الذي طرحه للتو. قال بوكر إن كلينجه استخدم كلمة "تقريباً" وطلب منه أن يكون أكثر تحديداً، لأن P18 لم يقل في المحكمة نفس الشيء الذي قاله لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية.

كرر كلينجه سؤاله، وسأل P18 عمّا إذا كانت إفادته لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية صحيحة. قال P18 إنها صحيحة جزئياً. لم يتعرض للركل، لكن تم الإمساك به من كتفيه وسُحِب إلى الغرفة حيث نزع أنور نظارته وضرب المنضدة بقوة.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل محامي دفاع أنور P18 عمّا إذا كان بمفرده في الخطيب في اليوم الذي التقى فيه أنور رسلان. فأكد P18 ذلك، مضيفاً أن الفرع كبير جداً، وأن [C4] كان عليه الانتظار عند البوابة الداخلية للمجمّع وأنه كان عليهم الانتظار عند نقطة المعلومات على الرغم من معارفهم وعلاقاتهم.

سأل بوكر عمّا إذا كان P18 وحده في المبنى. قال محامي P18، السيد بانز، إن موكله قد سبق وأن أجاب على هذا السؤال عدة مرات.

قال القاضي فيدنير إن P18 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بما أجاب للتو.

قال محامي P18 إن فيدنير سأل أيضاً هذا السؤال الذي أجاب عليه موكله وسأل بوكر عن سبب استمراره في السؤال. قال بوكر إنه يحتاج إلى هذا من أجل مرافعته الختامية.

قال محامي P18 إن موكله أشار أيضاً إلى أجزاء من حديثه مع أنور رسلان في المحكمة، بأن الاجتماع كان قصيراً جداً وأجاب على جميع الأسئلة الأخرى حول محتوى الاجتماع.

قال بوكر إن أنور كان لديه شروط معينة أكد وجودها P18 أيضاً. قال محامي P18 إنه لا توجد مثل هذه الشروط، ذكر أنور فقط أنه سيحذف ملف P18.

تدخلت القاضي كيربر بالإشارة إلى إفادة P18 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث قال كان هناك شرطان.

[9] ملاحظة من مراقب المحاكمة: انفعل P18 جداً عند هذه اللحظة.

قال بوكر إنه إما كان لديه شَرطان أو أنه أمر بأخذ الجثة، خيار واحد فقط يمكن أن يكون صحيحاً. قال محامي P18 إن موكله أكد بالفعل كل هذا: شرطان، حيث عرض أن يحذف ملف P18 وأمر بأخذ الجثة.

قال بوكر إما الشرط أو الجثة. فاعترض محامي P18 على السؤال. أعاد بوكر طرح سؤاله.

تدخلت كيربر من خلال الإشارة إلى إفادة P18 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي قال فيها إنه في اليوم الخامس أو السادس، التقى أنور، وعرضوا عليه كيف تعرّض الناس للضرب، وأخذوه إلى غرفة حيث طلب منه أنور بعد ذلك أن يأخذ الجثة. وطُلب من P18 مغادرة الغرفة عندما استدار ليسأل عن مكان جثة قريبه. قال أنور إنه سيخبره بمكان الجثة، ويفرج عن P17 ويحذف ملف P18 إذا عاد قريب P18 من المملكة العربية السعودية إلى سوريا وسلّم [شقيق P17] نفسه للشرطة. سألت كيربر أي أجزاء من الإفادة كانت صحيحة وأيها كانت غير صحيحة. قال P18 إنه من الصحيح أن قريبه يجب أن يعود من المملكة العربية السعودية، وأن على [شقيق P17] أن يسلّم نفسه للشرطة، وأنه سيتم الإفراج عن P17 وحذف الملف الخاص به. وأضاف P18 أنه قيل له إن على أسرته دفن الجثة بصمت.

سألت كيربر عمّا إذا كان لدى بوكر أي أسئلة. قال بوكر ليس في الوقت الحالي.

***

[استراحة غداء لمدة 60 دقيقة]

***

[تم في قاعة المحكمة عرض مخطط توضيحي رسمه P18 أثناء مقابلته لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية.]

***

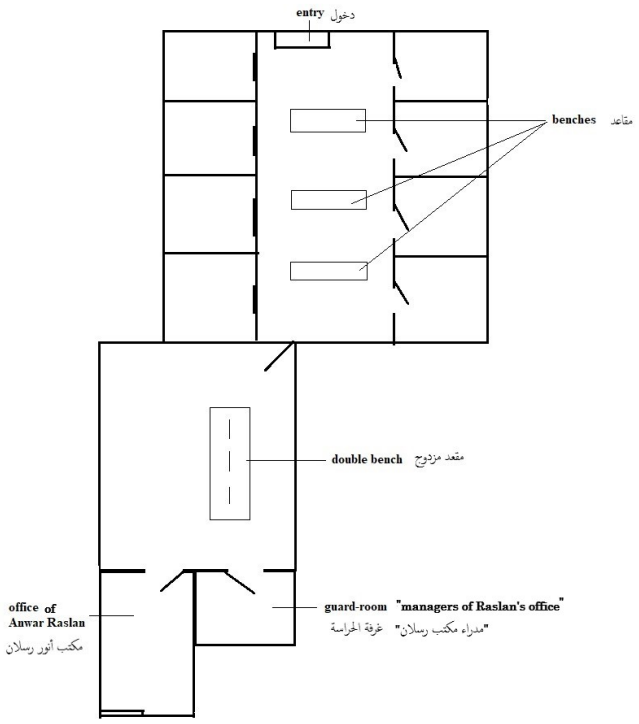

أوضحت القاضي كيربر أن P18 رسم هذا المخطط أثناء استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. أضاف P18 أنه رسم هذا المخطط تحت الضغط فقط مما استطاع أن يتذكّره.

سأل القاضي فيدنير P18 عن طبيعة الغرف المعروضة في الرسم التخطيطي. ذكر P18 أن أبواب الغرف على الجانب الأيمن من منطقة الانتظار كانت مفتوحة وأن الناس تعرضوا للتعذيب في هذه الغرف. قال P18 إنه رأى محتجزين جاثمين على الأرض في هذه الغرف. طلب الأشخاص في غرفة السجّانين من P18 أن يأخذ المتعلقات الشخصية لقريبه.

تدخل بوكر، محامي دفاع أنور، قائلاً إن P18 يجب أن يحضر إلى منصة القضاة من أجل تأكيد توقيعه.

سألت القاضي كيربر بوكر عن الوثيقة التي يريد تقديمها. سأل بوكر P18 إذا كان ذلك توقيعه على بروتوكول استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فأكّد P18 ذلك.

خلص بوكر إلى أن P18 أكد بالتالي من خلال التوقيع أنه عُرض عليه ترجمة لاستجوابه وأكد محتواه.

تدخل شارمر، محامي المدعي، قائلاً إن الجزء من الوثيقة الذي يشير إليه بوكر لن يكون كافياً وأن على بوكر تلاوة الجمل الثلاث السابقة في هذه الوثيقة.

تلا بوكر: "18/06304 – 2019/09/12 الصفحة 14؛ تعليق: تم لفت انتباهي إلى معنى إفادتي. أنا أحب السلطات الألمانية وأثق في الدولة الألمانية. لن أثق في الدولة السورية. تمت الموافقة والتوقيع بواسطة [بوكر تلا الاسم الكامل لـP18].

أغلقت كيربر الميكروفون الذي كان يتحدث منه بوكر، وقالت إن هذا كان "أسلوباً سيئاً للغاية" من جانب بوكر وأمرت باستراحة لمدة 5 دقائق في الجلسة.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق في الجلسة]

***

قال بوكر إنه يجب على المرء أن يعترف بالخطأ الذي ارتكبه، وقد ارتكب خطأ ويريد الاعتذار عنه. وأضاف أنه انزعج من مقاطعات شارمر المستمرة وذكر اسم P18 بالخطأ، ولم يكن ينوي القيام بذلك ويريد الاعتذار.

قالت كيربر إنها ستدع الأشياء على حالها، ويمكن أن تستمر الجلسة.

سأل بوكر P18 عمّا إذا كان قد وقّع على بروتوكول استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، مؤكداً أنه حصل على نسخة خطية من البروتوكول وترجمته وأكد بالتوقيع عليهما. قال P18 إنه يثق بالدولة الألمانية وأنه ستكون له حقوق في ألمانيا لم يتمتع بها في سوريا. قال P18 إن هذه حقيقة. ومع ذلك، قال P18 إن استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية استغرق أكثر من سبع ساعات. كان هناك ضابطان، أحدهما لم يتدخل عندما مارس الآخر ضغطاً على P18. وبالإضافة إلى ذلك، تم حظر بعض الموضوعات التي أراد P18 التحدث عنها من قبل أحد الضباط، الذي لم يفهم P18 طريقة عمله. قال P18 إنه عانى من المترجم الذي كان فارسياً/إيرانياً عندما حاول إيصال أفكاره من خلاله. غالباً ما قدّم المترجم ملخصات موجزة لإفادات P18 بحيث كان على P18 التدخل باللغة الألمانية لتصحيح إفادته. ومع ذلك، فإن بروتوكول استجوابه كان صحيحاً، فقط المترجم... قال P18 إنه لم يفعل شيئاً سيئاً في ألمانيا لمدة خمس سنوات ولكنه شعر وكأنه مجرم أثناء الاستجواب. ومع ذلك فهو يؤكد على صحة البروتوكول.

سألت كيربر P18 عمّا إذا تمت إعادة ترجمة إفادته له. نفى P18 ذلك، قائلاً إنه عُرض عليه إعادة الترجمة لكنه رفض، لأن المترجم لم يكن قادراً على القيام بذلك بنظر P18. قال P18 إنه فهم كل ما كان يجري أثناء استجوابه ورفض إعادة الترجمة. كان منهكاً.

أشار بودنشتاين، محامي الدفاع الآخر عن أنور، أن P18 ذكر بعض الأسماء وسأله عن مكان هؤلاء الأشخاص اليوم. بدأ بـ[C4]. قال P18 إن [C4] كان من اللاذقية وكان يعمل في دمشق تاجراً للمستلزمات الطبية، وكان الده ضابطاً.

ثم سأل بودنشتاين عن [أبي أكرم]. قال P18 إنه لا يعرف وظيفته/منصبه ولكنه كان يعيش في حرستا، وحسب ما يعرفه P18، فهو الآن في أوروبا.

تابع بودنشتاين بسؤاله عن العميد [حُجب الاسم]. قال P18 إنه عندما غادر سوريا، كان [حُجب الاسم] لا يزال عميداً في القصر الرئاسي.

سأل بودنشتاين عن [شقيق P17]. قال P18 إن قريبه وصل [حُجبت المعلومات] قبل 8 أو 9 أيام وأنه كان في خطر كبير في سوريا.

طلب منه بودنشتاين تقديم مزيد من التفاصيل حول مكان وجود قريبه الحالي. قال P18 إنه لا يستطيع.

سأل بودنشتاين عمّا إذا كان بإمكانه إخبار المحكمة بذلك خارج هذه الجلسة العامة. فأكد P18 ذلك.

أراد بودنشتاين أيضاً أن يعرف عن [C1]. قال P18 إنه لا يزال في دمشق.

أشار بودنشتاين إلى أن P18 ذكر [حُجب الاسم] الذي يعيش الآن في [حُجبت المعلومات] وسأل P18 عمّا إذا كان بإمكانه تقديم عنوانه الدقيق. قال P18 إنه يمكنه إعطاء العنوان للمحكمة خطياً.

تم صرف الشاهد P18.

سأل P17 الذي أدلى بشهادته في اليوم السابق عمّا إذا كان يمكنه تلاوة إفادة. فأكدت القاضي كيربر.

قال P17 "باسم أمي، أريد أن أسأل أنور رسلان ماذا حدث لشقيقي". قالت كيربر إنها تسمح بالسؤال وطرحته على محامي الدفاع عن أنور.

قال بوكر إن موكله لن يجيب على هذا السؤال، ولكن من المخطط تقديم إفادة، ليس حول هذا السؤال على وجه الخصوص ولكن بشكل عام. إنهم بحاجة إلى مزيد من الوقت لتقديم الإفادة، ولم يكن التأخير خطأ أنور ولكن بسبب استمرار المحادثات داخل فريق الدفاع.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة في الجلسة]

***

سألت القاضي كيربر فريق الدفاع عمّا إذا كانوا يريدون تلاوة إفادة موكلهم. قال بوكر إن لديهم نسخة مختصرة منه، ولكن ليست نسخة مناسبة ولن يقوموا بتلاوتها اليوم.

قالت كيربر إن ترجمة ألمانية لتقرير هيومن رايتس ووتش ستتم تلاوتها في المحكمة حتى نهاية جلسة اليوم في حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر بعد استراحة قصيرة.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق في الجلسة]

***

قالت القاضي كيربر إن الترجمة الألمانية لتقرير هيومن رايتس ووتش ستتم تلاوتها في المحكمة وفقاً للمادة 249 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.[10]

اعترض بوكر. رفضت القاضي كيربر هذا الاعتراض وأوضحت أن القاضي فيدنير أمر بترجمة هذا التقرير في 26 حزيران/يونيو، 2020 وسيتم قراءته على أجزاء وفقاً للمادة 249 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

اعترض بوكر رسمياً بحجة أنه لا يمكن التثبت بما يكفي من أن أصل هذا التقرير والترجمة ليندرجا تحت المادة 249 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، وطلب من المحكمة إصدار قرار.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق في الجلسة]

***

<u>قرار المحكمة:</u>

تم رفض اعتراض بوكر بحجة أن أصل التقرير ومؤشراته وترجمته كافية لتندرج تحت المادة 249 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

وافق بوكر على القرار، قائلاً إنه وجد للتو مؤشراً مناسباً لأصل التقرير في وثائقه وإن إفادة موكله ستكون جاهزة الآن أيضاً بفضل الاستراحات الأخيرة في الجلسة.

سألت كيربر محامي P18 بانز عمّا إذا كان من الممكن تلاوة هذه الإفادة اليوم، على الرغم من أن موكله لم يعد موجوداً. وافق بانز، قائلاً إنه لن يكون حاضراً في اليوم التالي أيضاً.

قام محامي الدفاع، بودنشتاين، بتلاوة إفادة أنور رسلان:

"على الرغم من الإفادات الإضافية التي سأدلي بها خلال هذه الجلسات، أود الإدلاء بالإفادة التالية: لم يكن لدي اتصال بالشاهد P18، ولم يتصل بي الآخرون، ولا أعرف [C4] ولا [اللواء]. فيما يتعلق بالشخص المفقود، لا يمكنني تقديم أي معلومات. في نهاية تموز/يوليو أو بداية آب/أغسطس، جاء [C1] إلى مكتبي ليخبرني أن رئيس نقابة الأطباء [حُجب الاسم] قال إن طبيباً تم اعتقاله. وكان الباحث

[10] تتم تلاوة الوثائق في المحكمة لغرض أخذ الأدلة المتعلقة بمحتواها. تعتبر الوثائق الإلكترونية وثائق عندما تتم تلاوتها.

يفتش ويسأل عن طبيب من منطقة [حُجبت المعلومات] في السجون، ولكن دون جدوى. [حُجب الاسم] من درعا ويعيش الآن في [حُجِبت المعلومات]، اتصل بي بعد انشقاقي فيما يتعلق بطبيب من المشرفة. وقلت له نفس الشيء".

سألت القاضي كيربر أنور إذا كانت تلك إفادته. فأكد أنور ذلك.

تلا كيربر وفيدنير أجزاء من تقرير هيومن رايتس ووتش "لم نرَ مثل هذا الرعب من قبل" بتاريخ حزيران/يونيو 2011.

رُفِعَت الجلسة الساعة 2:15 بعد الظهر.

اليوم السابع والثلاثون للمحاكمة – 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً بحضور خمسة أشخاص واثنين من وسائل الإعلام.[11] حضر المحامي بيسلر بالنيابة عن محامي المدعي رايجر.

شهادة كريستوف رويتر

تم استدعاء كريستوف رويتر، صحفي ألماني يبلغ من العمر 52 عاماً يعيش في ألمانيا ولبنان، بصفته شاهدا. وتمت تلاوة الإرشادات وتم إبلاغ رويتر بحقه في رفض الإدلاء بشهادته بسبب عمله كصحفي. وأكّد رويتر أنه يريد الإدلاء بالشهادة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أشارت القاضي كيربر إلى استجواب رويتر من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية وسألته عمّا إذا كان يعرف أنور رسلان. أوضح رويتر أنه كان في الأردن عام 2013 مع باحثه في ذلك الوقت. أرادا في البداية عبور الحدود للذهاب إلى جنوب سوريا، لكن كانت هناك العديد من نقاط مراقبة الحدود الصارمة من قبل القوات الأردنية ولم يُسمح إلا لأعضاء المعارضة بعبور الحدود دون أن يُسمح للصحفيين بذلك. لهذا السبب بدأ رويتر وباحثه في إجراء مقابلات مع المنشقين. التقيا بضباط مختلفين، كان من بينهم [حُجب الاسم]، رئيس قسم الشرطة السابق في حمص الذي أوصى بالتحدث إلى أنور للحصول على معلومات مفصلة عن شن هجمات إرهابية جهادية. قال رويتر إن [حُجب الاسم] هو الذي اتصل بأنور لترتيب لقاء بينه وبين رويتر وباحثه في شقة أنور في عمان. قال رويتر إنهم تحدثوا عن كيف كانت النظرة للجهاديين والقاعدة عبر سوريا والعراق منذ 2005/2004 وكذلك الأحداث في شتاء 2012/2011 بشأن هجمات جبهة النصرة. قال رويتر إنه سمع عن تناقضات بشأن الهجمات المزعومة من قبل جبهة النصرة التي لم تكن موجودة وقت الهجمات وأراد التحدث مع أنور حول هذا الأمر. قال رويتر إنهما التقيا على مدار يومين على التوالي لأن أنور لديه ذاكرة فوتوغرافية عندما يتعلق الأمر بالتفاصيل. كما طرح رويتر الأسئلة التي طُرحت على أنور على أشخاص آخرين أيضاً للتثبّت من أقوال أنور والتحقّق من صحتها. ذكر رويتر وقوع انفجار في دمشق في كانون الأول/ديسمبر 2012 كمثال: بعد انفجار استهدف مبنى المخابرات، التقى علي مملوك وأنور رسلان وبعض مساعدي علي مملوك لمناقشة الوضع. طلب أنور إجراء تحقيق، لكن مملوك لم يرغب في إجراء تحقيقات. وأكد رئيس "طاقم التنظيف" الذي انشق لاحقاً هذه القصة لرويتر. وقال رويتر إنه التقى بأنور مرة واحدة في ألمانيا لكنه لم يبق على اتصال به.

قالت كيربر إنه تم استدعاء رويتر بصفته شاهدا لتقديم معلومات حول مسألتين: التطورات في 2011/2012 وما أخبره أنور عن منصبه وأنشطته، وسألت رويتر عمّا يريد الحديث عنه أولاً. قال رويتر إنه يريد أن يبدأ بالأمر العام ثم يأتي إلى الأجزاء الأكثر تفصيلاً، وسيبدأ بالإدلاء بشهادته حول الوضع العام في سوريا.

سألت كيربر رويتر عن عدد المرات التي زار فيها سوريا. قال رويتر إنه درس هناك في 90/1980 ثم كان يذهب هناك لإجراء بحوث من وقت لآخر بدون تأشيرة صحفي. حصل على أول تأشيرة دخول للصحفيين في شباط/فبراير 2011، لأنه كان الخبير الوحيد في سوريا/الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلة التي كان يعمل بها، لكن كان بإمكان المرء السفر هناك فقط حتى أواخر عام 2011. قال رويتر إن المرة الأولى التي ذهب فيها إلى سوريا بتأشيرة صحفي كانت في حزيران/يونيو 2011، ثم في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2011 ومنذ ذلك الحين بدون تأشيرة. قال إنه زار سوريا حوالي 20 مرة، تراوحت كل زيارة بين 3 أيام وأسبوع. قال رويتر إنه كان بإمكان المرء أن يسافر بين مناطق مختلفة في سوريا في عام 2011، على سبيل المثال من إحدى ضواحي دمشق حيث كان يوجد جنود منشقون، إلى أجزاء أخرى من سوريا. قال رويتر إن قصصه نُشرت دون اقتباس المؤلف حيث ضغطت الحكومة السورية على صاحب العمل والصحفيين الآخرين بمغادرة البلد. قال رويتر إنه لطالما أراد الذهاب إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وليس إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أبداً، فقد كان في حلب وإدلب والزبداني ودير الزور وبيرود وضواحي حمص. قال رويتر إنه لم يزر سوريا من خريف 2013 حتى ربيع 2014 بسبب تنظيم داعش. ثم زار مدينة حلب عامي 2014 و2015 قبل أن تحظر الحكومة التركية السفر واضطر حينها إلى دخول سوريا عبر العراق.

شكرت كيربر رويتر على الشرح الذي قدّمه. سأله فيدنير عن دراسته. قال رويتر إنه درس الدراسات الإسلامية والعلوم السياسية والفلسفة الألمانية.

سألت كيربر رويتر عمّا إذا كان يتحدث العربية. فأكد رويتر ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كان رويتر قد أجرى مقابلاته بمساعدة مترجم أم لا. قال رويتر إن الأمر كان يعتمد على الوضع. في الحالات التي شارك فيها عدد أكبر من الأشخاص أو كان الموضوع يتعلق بتفاصيل تقنية، كان يستخدم مترجماً لأنه لا يتحدث اللغة العربية بطلاقة.

[11] لم يكن هناك صحفي معتمد ناطق بالعربية طلب الحصول على الترجمة.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

سأل القاضي فيدنير رويتر عمّا إذا كان قد ارتبط بسوريا من 2002 إلى 2004 بسبب علاقات أسرية. فأكد رويتر ذلك، وأشار إلى أنه التقى بزوجته في سوريا عام 2003، فكان يزور سوريا لأسباب خاصة منذ عام 2005. وقال رويتر إنه زار سوريا عام 2002 بعد إعادة انتخاب صدام حسين، إذ كانت لديه معلومات تفيد بأن واردات الأسلحة إلى العراق كانت تتم عبر سوريا. قال رويتر إنه زار سوريا بعد ذلك في عامي 2005 و2006 لأسباب خاصة ولكتابة قصة عن اللاجئين.

سأل فيدنير عن نوع الأشخاص الذين تحدث معهم رويتر في 2011/2012، هل كانوا أعضاء في المعارضة أو في النظام. قال رويتر إنه في بداية عام 2011 عندما كان بإمكانه دخول سوريا بسهولة، كان يتحدث في الغالب مع أصدقاء من الجامعة، وبعض الأعضاء الأقل شهرة في المعارضة ورئيس قسم التحليل في السفارة الأمريكية. قال رويتر إنه بعد ذلك أجرى اتصالات متتالية مع أشخاص نظموا مظاهرات واحتجاجات على شكل حشود خاطفة. قال إنه كان على اتصال بدوائر معارضة غير عسكرية في حمص نظمت مظاهرات ليلية من آب/أغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر 2011. قال رويتر إنه تحدث بشكل أساسي إلى الجميع في المتاجر وسألهم عن شعورهم وكان الناس يبادرون بالتحدث إليه. قال إنه تحدث أيضاً إلى ثوار وقادة عسكريين وأطباء وكل من رغب في التحدث معه. سألهم عمّا حدث وكيف تم تنظيمهم وخططهم لمستقبل البلد وكيف كانوا يعاملون المنشقين. قال رويتر إنه تلقى دعوة من أعضاء في المعارضة للحديث عن رؤيتهم لمستقبل البلد. قال إنه أجرى كل هذه المحادثات من أجل رسم صورة أفضل للأحداث المتعلقة بالمجازر والاغتيالات؛ مَن قتل مَن، وماذا حدث بالضبط. وقال رويتر إن محادثاته أصبحت بعد ذلك أكثر أهمية حيث أصدرت الحكومة السورية بيانات صحفية تفيد بعدم وجود معارضة وأن الهجمات شنتها جماعات جهادية بتمويل من دول أجنبية. قال إن شاهدين أخبراه بما تم الكشف عنه لاحقاً في ملفات قيصر الخاصة بدمشق: أن المستشفيات كانت نقطة إعادة تحميل للجثث حيث تم تسجيل الجثث بالأرقام والصور التي تشير إلى مكان قتلهم، وأنه كان يتم تحميل الجثث ونقلها في شاحنات. قال رويتر إنهم لم يصلوا أبداً في بحثهم إلى ما وصلت إليه ملفات قيصر في مستشفيات حمص (من حيث الرؤى والأدلة).

سأل فيدنير متى حصل رويتر على هذه المعلومات. قال رويتر إنه التقى أول شاهدين في مطلع عام 2013. ثم بدأ رويتر في إجراء البحث، معتبراً أنه قد تكون هناك صور أقمار صناعية تظهر مقابر جماعية وأجرى أيضاً بحثاً مفتوح المصدر. وعندما نشر قيصر صوره، بنى رويتر وفريقه على ذلك.

سأل فيدنير متى حصل رويتر على تلميحات/معلومات لأول مرة حول مستشفيات مليئة بالجثث ومقابر جماعية. قال رويتر إنه حصل على تلميحات أولية في آذار/مارس 2012 ثم التقى بجندي في نيسان/أبريل 2012.

سأل فيدنير متى بدأت هذه الممارسات. قال رويتر إنه قابل جنديا يبلغ من العمر 18 عاماً في إدلب. قال رويتر إنه اقترب من هذا الشاب لأنه بدا مصدوماً. ثم أخبر رويتر عن الكوابيس التي راودته حيث كان عليه أن يسجل ويجمّع الجثث كل يوم. قال إنه بدأ هذا العمل في آذار/مارس 2012، وكان أشخاص يصرخون باستمرار "يا محمد، هل يمكنك أن تناولني تلك الساق، يا يوسف، لدي ذراع هنا" وأن الجثث كانت مكدسة على ارتفاع نصف متر في الفناء الخلفي للمشفى. قال رويتر إن ذلك الجندي اضطر إلى التقاط صور للجثث وإعطائها أرقاماً تشير إلى جهاز المخابرات الذي جاءت منه. كان عليه أن يفعل ذلك في مشفى عسكري.

سأل فيدنير أين حدث هذا بالضبط. قال رويتر إن ذلك حدث في الفناء الخلفي لمشفى عسكري. كان لديهم شاهدان يخبرانهما بهذه القصة. قال رويتر إنه التقى أيضا بطبيب أكد ذلك لأنه كان في زيارة عمل إلى حمص حيث كان شاهداً على هذه الممارسة، لكن لم يكن لدى رويتر وفريقه أدلة أخرى.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك مؤشرات على مصدر الجثث وأسباب الوفاة. قال رويتر إن العديد من الجثث جاءت من بابا عمرو، وبعضها من نقاط التفتيش، وكثير منها مما كان يُطلق عليه "المراكز" التي تم إحضار المعتقلين إليها. قال رويتر إنها جاءت من أجهزة ووكالات مختلفة، أحياناً 30 في اليوم، وأحياناً 400. في بعض الأحيان كان يتم نقل الجثث في شاحنات، وأحياناً في حافلات صغيرة، وأحياناً أخرى في سيارات الإسعاف.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك أجهزة مخابرات أخرى إضافة إلى إدارة المخابرات العامة. قال رويتر إن شعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية معروفة باسم "الجزارين". وأضاف أنهم كانوا يمارسون القتل على نطاق واسع.

أبلغت القاضي كيربر رويتر بحقوقه وواجباته كخبير حتى يتمكن من الإدلاء بشهادته كشاهد خبير.

طلب فيدنير من رويتر تحديد رد فعل النظام على المظاهرات في ربيع 2011. قال رويتر كان رد الفعل يعتمد على المدينة. في دمشق، كان الناس عموماً يُعتقلون "ببساطة". ومع ذلك، في الميدان، الحي الذي يُعرف بأنه غير موالٍ للنظام، كان من المرجح أن يستخدم النظام قدراً أكبر من العنف الذي كان يستخدمه في المظاهرات التي كانت تجري في وسط دمشق. وقال رويتر إن المظاهرات في وسط دمشق كانت منظمة على شكل حشود خاطفة، حيث كان الناس يظهرون وهم يحملون لافتات وما إلى ذلك لفترة قصيرة جداً ثم سرعان ما كانوا يتفرقون ويختفون، ولهذا السبب لم يكن هناك عنف بشكل عام ضد المظاهرات في وسط دمشق.

قال رويتر إن الأمور كانت مختلفة في حمص. كانت المظاهرات السلمية هناك عادة تجري في الليل وكان جميع المشاركين على علم أنه عند ظهور الجيش أو المخابرات، فإنهم سيستخدمون العنف ويطلقون النار على المتظاهرين. ولهذا نظموا المظاهرات بطريقة معينة: فكان الشبان يسيرون عادة في منتصف الشارع بينما تسير مجموعات أخرى على جانب الشارع، حتى يتمكنوا من الهروب بسرعة في حال فتح الجيش أو المخابرات النار. قال رويتر إنه يتذكر مظاهرة في حمص لم يحدث فيها شيء، لمجرد أن الجيش اقتحم مستشفيين في نفس وقت حدوث المظاهرة. وأوضح أن كل من شارك في المظاهرات السلمية كان يعلم أنه يمكن إطلاق النار عليه في أي وقت. قال رويتر إن هذا الوعي كان حاضراً أيضاً خلال أشهر الشتاء وكان الناس يتوقعون دائماً أن يطلق الجيش النار عليهم أيضاً بمساعدة القناصين. وأخبر رويتر المحكمة كذلك عما يسمى بـ "تاكسي الموت"، وهي باص صغير يندفع بسرعة 100 كم/ساعة في الشارع حتى يتمكن المتظاهرون داخل الباص من الهروب بسرعة دون إطلاق النار عليهم من قبل القناصين. قال رويتر إن هذه كانت ممارسة تستخدم بشكل رئيسي في أحياء المعارضة وإن المدينة كان بها "انقسام انفصامي" في ذلك الوقت فيما يتعلق باستخدام العنف مع المظاهرات.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك فترات مختلفة في رد فعل النظام وما إذا كان رد الفعل هذا قد تغير/تطور في مرحلة ما. فقال رويتر إن رد فعل النظام تغير بالفعل، قائلا إنه في كل مرة أطلقوا النار على المظاهرات كان هناك مئات القتلى وأن الوضع تطور إلى "حرب مفتوحة" في بابا عمرو حيث لم تطلق (القوات الحكومية) النار بين الحين والآخر، لكنها استخدمت طائرات الهليكوبتر لإطلاق النار على المتظاهرين.

قال فيدنير إن تركيز المحكمة سيكون على رد الفعل العام للنظام على مظاهرات شباط/فبراير 2012، وسأل رويتر عمّا يعرفه عن ذلك. فقال رويتر إنه خلال الأشهر الأولى، كلما تم إطلاق النار على المتظاهرين، قيل [من قبل الحكومة] أن هؤلاء كانوا جهاديين يطلقون النار على أي شخص. قال رويتر إن أسلحة يُزعم أنها تخص هؤلاء الجهاديين عُرضت على التلفزيون وأن عمليات إطلاق النار التي يُزعم أن الجهاديين نفذوها كانت الحكومة هي من يقف وراءها. وأوضح رويتر كذلك أنه لا توجد استجابة مركزية على المظاهرات، حيث تعرض المشاركون للضرب أحياناً، وأحياناً لم يتعرضوا للضرب. قال إنه لم يتضح بالنسبة له ولفريقه ما الذي حدث بالضبط بين آذار/مارس 2012 وأواخر صيف 2012. إلا أن دائرة الأحداث المعتادة كانت: مظاهرات يوم الجمعة تتسبب في وفاة وجنازات يوم السبت وصمت وسلام من الأحد إلى الخميس وثم تبدأ الدائرة مرة أخرى. قال رويتر إن "ذلك" ازداد باطراد.

سأل فيدنير رويتر عمّا يعنيه بعبارة "ازداد باطراد". فقال رويتر إن المظاهرات أصبحت أكبر وازدادت أعدادها أيضاً. قال إن المظاهرات كان يحرسها "حماة التظاهر"، ورافقهم رجال بالسكاكين. أوضح رويتر كذلك أن عقلية المشاركين في المظاهرات تغيرت. فلم يعودوا يريدون الاحتماء من أجهزة المخابرات إلا للدفاع عن أنفسهم. قال إنه لم تكن هناك أسلحة، واستُخدِمَت السكاكين فقط في المظاهرات.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان قد تم إخبار رويتر بهذا الأمر أو ما إذا كان لديه خبرة مباشرة. فقال رويتر إنه سمع هو وفريقه إطلاق نار في المساء في حمص وذهبوا إلى مستشفيات تحت الأرض حيث رأوا أشخاصاً تعرضوا لإطلاق النار. قال هذا كان في آب/أغسطس 2011.

سأل فيدنير رويتر عن وظائف أجهزة المخابرات ابتداء من ربيع 2011 ومن المسؤول عن ماذا. فقال رويتر إنه كان هناك منافسة داخلية بين الخدمات المختلفة في وقت سابق، لكن هذا تغير منذ أوائل عام 2011. قال إنهم بدأوا التعاون من خلال تبادل أوامر الاعتقال. وبشأن وحشية أجهزة المخابرات، قال رويتر إن سلاح الجو كان أكثر وحشية وأن جهاز المخابرات العسكرية متورط بشكل كبير في تدبير الخلايا الجهادية التي اعتبرت "الشر الرسمي". وأوضح أن إدارة المخابرات العامة كانت أقل خطورة، لكن نقل المعتقلين بين الأجهزة المختلفة كان ممكناً. قال رويتر أيضا إن هناك خلافات بين السجون فيما يتعلق بـ "الخطر" الذي يعتمد على رئيس السجن. لخص رويتر أن استخبارات القوات الجوية والاستخبارات العسكرية كانت وحشية، وأن شعبة الأمن السياسي كانت "متحضرة إلى حد ما" وإدارة المخابرات العامة في مكان ما بين الجهازين الوحشيين والأكثر حضارة.

سأل فيدنير رويتر عن مهام إدارة المخابرات العامة والخطيب. قال رويتر إن الناس كانوا يخافون من الفرع 251 لكن المحتجزين عادة لا يضطرون إلى البقاء هناك لفترة طويلة. كما أن حقيقة قيام الحكومة بتعذيب وقتل الناس لم تكن شيئاً جديداً. قال رويتر إنه وفريقه مهتمون بالتطورات الجديدة مثل استخدام المستشفيات كنقاط نقل للجثث وتنظيم الإرهاب الجهادي وكذلك دور علي مملوك في ذلك كقائد "ذكي للغاية".

سأل فيدنير رويتر عن دور مملوك ومكانته. فقال رويتر إن مملوك عمل في المخابرات العسكرية مع آصف شوكت. قال رويتر إنه قبل 2011 كان مملوك متورطا أيضا في تنظيم مرور الجهاديين عبر سوريا إلى العراق. وأجرى مملوك محادثات مع المخابرات العراقية سجلها أحد الوشاة في جهاز المخابرات فثبت تورط مملوك في ذلك. قال رويتر إن مملوك أجرى محادثات أخرى مع حزب الله والباسداران (الحرس الثوري الإيراني) حول كيفية "التعامل" مع المظاهرات، والتي تضمنت أيضاً دورة تدريبية حول كيفية تصنيع السيارات المفخخة. قال رويتر إن علي مملوك كان "العقل المدبّر" لجهاز المخابرات وهو أكثر ذكاء من غيره. قال رويتر إن مملوك استقبل أيضاً وزيراً لبنانياً في سوريا اعتقل على الحدود السورية اللبنانية وهو يحمل 21 عبوة ناسفة في حقائبه، أمره مملوك بتفجيرها في لبنان.

سأل فيدنير رويتر عن منصب مملوك الرسمي. فقال رويتر إنه كان رئيس إدارة المخابرات العامة وإذا كان يتذكر بشكل صحيح فهو برتبة لواء.

سأل فيدنير رويتر عن المكان الذي تم إحضار الأشخاص إليه عند احتجازهم تعسفياً. فقال رويتر إنه شهد ذات مرة اعتقالاً تعسفياً بنفسه. فغالباً ما كان هو وفريقه يسافرون بالحافلة لأنهم اعتبروها أقل ريبة. وعندما وصلوا إلى نقطة تفتيش، رأى كيف تم إخراج رجل من الحشد. ووُضِع كيس على رأسه واقتيد في باص صغير.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان قد سمع أيضاً بتقارير حول الاعتقالات التعسفية. فأكد رويتر أنها حدثت في كل مكان. في المظاهرات أو نقاط التفتيش أو في المنزل. بناءً على الوضع الاجتماعي للشخص، كان يتعرض إما للتعذيب أو الضرب. عادة ما يُطلق سراح الناس ويطلب منهم عدم إهانة الرئيس وعائلته. قال رويتر إن الناس لم يأخذوا هذا الأمر على محمل الجد بما فيه الكفاية، وبعد ذلك لا يتم إطلاق سراحهم.

أراد فيدنير أن يعرف متى تغيرت ممارسة عدم الإفراج عن المحتجزين. فقال رويتر إنه في 2011 كان يُطلق سراح الناس إذا كانوا قد اعتُقِلوا بشكل تعسفي. وأشار إلى مظاهرة كبيرة في نيسان/أبريل أو أيار/مايو 2011 حيث اختفى 200 شخص وحظيت بتغطية إعلامية واسعة في كل مكان. ثم في كانون الأول/ديسمبر 2011 أصيب شخص برصاصة في رأسه عند نقطة تفتيش، وتمكنت الأسرة من الحصول على الجثة ولكن الواقعة حظيت بتغطية إعلامية واسعة في كل مكان لأنها كانت غير اعتيادية إلى حد ما. ثم في عام 2012، لم يعد يتم الإفراج عن الأشخاص عند القبض عليهم وفي أواخر عام 2012 ومطلع عام 2013، أصبح من الطبيعي إطلاق النار على الأشخاص.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان على دراية بمستشفيات تشرين وحرستا. فأكد رويتر أن شاهداً (رجل أعمال ثري) أخبره أنه سُمح له بالبحث عن جثة شقيقه في مشفى برفقة جنود ساعدوه في البحث بين الجثث.

سأل فيدنير رويتر عن تاريخ وقوع المجازر في الحولة وماذا حدث هناك بالضبط. فقال رويتر إن ذلك كان في 31 أيار/مايو، لكنه غير متأكد تماماً. قال إن ممثلاً للأمم المتحدة جاء إلى حمص في اليوم التالي قائلاً إن الأدلة تشير إلى أن الجيش جاء من المرتفعات العلوية إلى القرى السنية وقتل الناس في منازلهم. قال رويتر إنه لم يكن في سوريا في ذلك الوقت لكنه قرأ مقالاً في صحيفة المانية معروفة بعد حوالي ثلاثة أسابيع جاء فيه أن ثواراً من حمص مسؤولون عن هذا الهجوم. ومع ذلك، كانت المصادر والمقال نفسه موضع شك إلى حدٍ كبير، وإشارة أخرى للرواية الثانية التي نشرتها الحكومة السورية. قال رويتر إنه وفريقه أرادوا الذهاب إلى الحولة (استغرق الأمر ثلاثة أسابيع للوصول إلى هناك) حيث تحدثوا مع شهود عيان لمدة يومين. هذه الأقوال بالإضافة إلى الخلفية الطبوغرافية دفعت رويتر إلى استنتاج أن المجزرة شنتها ميليشيات مدعومة من الحكومة السورية، حيث لم تقتل سوى أشخاصاً في منازل كانت على خط نيران القاعدة العسكرية التي تسيطر عليها الحكومة في أعلى التل. قال رويتر إن جميع التقارير التي أدلى بها شهود العيان أشارت إلى الشيء نفسه: إن شاحنة (بك آب) صغيرة ذات لون فضي انحدرت من التل عبر الشارع الوحيد الذي يُفضي إلى القرية، والذي كان أيضاً في خط إطلاق النار للقاعدة العسكرية (تذكر رويتر شهوداً قالوا إنهم اضطروا إلى الاختباء في كثير من الأحيان خلف شاحنات كبيرة عند دخول القرية حتى لا يطلق الجيش النار عليهم)، وقتل المهاجمون كل من وجدوه داخل منازلهم (ذكر رويتر شهود عيان قالوا إنهم اعتقدوا أن المهاجمين كانوا يبحثون عن شبان، لذلك اختبأ جميع الشبان في اسطبلات، وحجرات وما إلى ذلك، لكن المهاجمين قتلوا كل شخص وجدوه، لذا قُتلت جميع العائلات، باستثناء الشباب الذين اختبأوا في الاسطبلات وما إلى ذلك).

سأل فيدنير عمّا إذا كان رويتر توصل إلى نتائج تفيد بأن الهجوم تم بأمر من الحكومة. قال رويتر إن الحكومة تحملت ذلك على الأقل وإن هناك جهوداً كبيرة للتستر عليه. وأضاف أن الميليشيات ربما لم تكن لتدخل القرى لولا دعم الجيش.

قال فيدنير إن لديه سؤالان بخصوص أجهزة المخابرات. هل يستطيع رويتر أن يقول كيف تغيرت أنشطة أجهزة المخابرات منذ 2011 فصاعداً؟ فأكد رويتر ذلك، وقال إن الدلالة العامة لأجهزة المخابرات هي جمع المعلومات ولا علاقة لها عادة بالأنشطة العسكرية. ومع ذلك، في سوريا، قامت أجهزة المخابرات دائماً بجمع المعلومات وتصرفت بطريقة عسكرية. قال رويتر إن الناس كانوا يتعرضون للتعذيب قبل 2011 لكن لم يكن هناك سوى أماكن قليلة تعرض فيها المعتقلون للتعذيب. قال رويتر إن البنية التحتية لتعذيب الأشخاص كانت موجودة بالفعل في عام 2004، لكن سلوك إدارة المخابرات العامة تغير بشكل ملحوظ فقط في 2012/2011. قال إنهم تطوروا إلى "محطات موت" بشكل رئيسي لتعذيب وقتل الناس.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان يعرف القسم 40. قال رويتر إنه لا يتذكر أنشطتهم بالضبط، لكنه سمع عنها في ذلك الوقت، ومع ذلك، لم يجر مزيداً من البحث حول ما فعلوه، حيث ركز على جوانب أخرى.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان يعرف اسم ديب زيتون. فأكد رويتر أن ديب على حد علمه هو رئيس جهاز المخابرات السورية.

ثم تابع فيدنير لسؤال رويتر عن توفيق يونس. فقال رويتر إنه يعرف الاسم ولكن لا يمكنه تذكر التفاصيل.

ذكر فيدنير حافظ مخلوف وسأل رويتر عمّا إذا كان يعرفه. فأكد رويتر أنه في دمشق اشتهر حافظ بالوحشية والقسوة. قال رويتر إنه كان رئيس فرقة داخل إدارة المخابرات العامة وشقيق رامي مخلوف. وعلى الرغم من أن حافظ مخلوف كان ذا رتبة متدنية نسبياً،

إلا أنه لا يمكن المساس به بسبب علاقته الأسرية بالرئيس. قال رويتر إن لحافظ دورا "غريبا". وكان لاحقاً من المغضوب عليهم من قبل النظام وذهب إلى بيلاروسيا.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق في الجلسة]

***

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان على دراية بـ[خلية إدارة الأزمة]. سأل رويتر عمّا إذا كانت هذه هي "التي تم تعرّضت لانفجار في حزيران/يونيو 2012؟"

سأله فيدنير عمّا إذا كان متأكداً من أنهم يتحدثون عن نفس الشيء. فقال رويتر إنهم يتحدثون عن نفس الشيء، إذا كانت خلية إدارة الأزمة هي التي تضم آصف شوكت ورؤساء أجهزة المخابرات الأخرى، فهي التي تم تفجيرها في حزيران/يونيو 2012.

سأل فيدنير رويتر عن وظائف خلية إدارة الأزمة. قال رويتر إنه تم تأسيسها لتقديم إجابات أمنية متعلقة بكيفية التعامل مع الاحتجاجات.

سأل فيدنير عن تاريخ التأسيس. قال رويتر إنه لا يعرف متى تم إنشاؤها لكنه وفريقه كانوا مهتمين بالانفجار. ومع ذلك، يعتقد أنه تم إنشاؤها في وقت مبكر نسبياً في [ربيع 2011].

سأل فيدنير عن نوع القرارات التي تتخذها الخلية وما هي الأنشطة التي اتبعتها. قال رويتر إنه غير قادر على التفريق بين ما تقرر خارج الخلية وما تقرره الخلية.

سأل فيدنير رويتر عن تاريخ انتهاء عمل خلية إدارة الأزمة. قال رويتر إنه يعتقد أن الأمر انتهى في عام 2012 بعد حدوث انفجار في غرفة اجتماعات داخل مجمع الخلية. قال رويتر إن مجموعة من الثوار أقرّت بتدبير الانفجار، لكن لم يكن لديه أي معلومات عن الهجوم. قال رويتر إنه التقى بالصدفة شخصين معنيين في الانفجار، وكلاهما ضابطان يعملان في مبنى خلية إدارة الأزمة. قال إن لديهما صوراً ووثائق من الغرفة التي وقع فيها الانفجار. قال رويتر إن المجمع لم يكن يخضع لقدر كبير من الحراسة حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من الموظفين. قال إنه لا توجد مشكلة في أن يرافق هؤلاء الجنود أشخاص آخرون لا يعملون في الخلية حيث لم تكن هناك أي عمليات تفتيش. وبهذه الطريقة تمكنوا من تهريب كميات صغيرة من المواد المتفجرة إلى المبنى ووضعها في السقف حيث لم تكن هناك كاميرات. قال رويتر إن القنبلة كانت جاهزة قبل الانفجار الفعلي بوقت طويل، لكن أعضاء خلية إدارة الأزمة كانوا يجتمعون دائماً في غرف مختلفة، لذلك استغرق الأمر بضعة أسابيع قبل أن يعودوا إلى هذه الغرفة حيث تم تفجير القنبلة عبر الهاتف. قال رويتر إن موظفي خلية إدارة الأزمة اشتبهوا في البداية في أن الانفجار قد نشأ من البوفيه، لذا "كان أول شيء فعلوه هو إلقاء القبض على طاقم تقديم الطعام في فندق [فور سيزونز] وضربهم". وبعد سنوات، انتشرت شائعات بأن الانفجار كان بأمر من الأسد نفسه، ولكن لا يوجد ما يدعم هذه الرواية. قال رويتر إنه وفريقه لم ينشروا قصتهم بشأن هذا الأمر.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان قد عرف أي شخص على مقعد الاتهام. قال رويتر "نعم، هو" [نظر رويتر مباشرة إلى أنور وهو يهز رأسه في اتجاهه، دون أن يشير إليه].

طلب فيدنير من رويتر التحدث عن دوافع أنور للتحدث معه وما إذا كان أنور على استعداد لتقديم معلومات. فقال رويتر إن أنور كان شديد الانتباه ومتردداً في البداية. قال إنه ربما كان أول صحفي تحدث إليه أنور على الإطلاق. قال رويتر إن التحدث إلى الصحفيين كان وضعاً جديداً بالنسبة لجميع كبار المسؤولين السابقين. كان الصحفيون الغربيون يُعتبرون في السابق العدو، وربما لم يخبرهم المسؤولون حتى بالوقت، والآن يقدمون لهم تفاصيل حول عملهم، والتي كانت ستمثل نهاية حياتهم المهنية. قال رويتر إن المحادثة أصبحت أكثر انفتاحاً عندما أدرك أنور أنه لم يطرح أسئلة غبية مثل "هل هو نظام غير عادل؟"[12] أو "ماذا تفعل وكالة المخابرات؟"، بل سأل "ماذا عن تلك المجموعة؟"، "ماذا عن هذا الهجوم؟"، "هل أقام عنصر من القاعدة حقاً في بيت ضيافة تابع للحكومة السورية؟" قال رويتر إنها كانت محادثة بين خبراء الطب الشرعي، أناس مفتونون بالتفاصيل. قال رويتر إن باحثه/زميله كان لديه أيضاً "ذاكرة فوتوغرافية للحصول على التفاصيل". وروى لهم أنور كيف اعتقل ذات مرة جهاديين، ثم طلبوا منه "الاتصال بآصف شوكت" واتضح أنهم من تدبير النظام فقط. حدث الشيء نفسه في أوائل عام 2011 مع علي مملوك [بصفته الشخص الذي ينفذ هجمات جهادية] عندما تم عرض أسلحة الجهاديين المزعومة التي صادرتها القوات السورية على شاشة التلفزيون. لم تكن هذه

[12] ملاحظة من مراقب المحاكمة: مصطلح "دولة غير دستورية/نظام الظلم" كما قال رويتر له دلالة سلبية للغاية في اللغة الألمانية حيث أنها نقيض لـ"دولة دستورية" (دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون). نشأ مصطلح "دولة غير دستورية" في عام 1952 عندما استخدمه المدعي الألماني الشهير فريتز باور لأول مرة لوصف النظام النازي. وحتى يومنا هذا، يُستخدم المصطلح بشكل شائع لوصف النظام النازي وكذلك النظام الشيوعي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة.

الممارسة معروفة جيداً ولكنها مع ذلك وسيلة شائعة للأسد لتقديم نفسه للمجتمع الدولي على أنه أهون الشرين. ووفقاً لرويتر، فإنهم [الحكومة] فعلوا ذلك أيضاً في عام 2005 لجعل احتلال العراق أكثر تكلفة. قال رويتر إنه وفريقه مهتمون بشكل أساسي بتنظيم الإرهاب الجهادي. قال رويتر إنه أدرك نفس الاشمئزاز من أنور كما هو الحال مع مسؤولين سوريين سابقين آخرين حول حقيقة أن الأشخاص لم يعد يتم اعتقالهم وأن التحقيقات لم تعد تجري لسبب محتمل (اعتبر أنور الاعتقالات طريقة مشروعة لمنع التظاهرات السلمية) ولكن بدلاً من ذلك المئات من الأشخاص اعتقلوا بشكل تعسفي. قال رويتر إن أنور لم يؤيد أسباب الاعتقال التعسفي هذه (يتم القبض على الأشخاص واحتجازهم فقط لتخويفهم) وشعر أن عمله يتم التقليل من شأنه. قال رويتر إنهما أجريا نقاشاً طويلاً وصريحاً لأن أنور لديه ذاكرة وعقلية تحليلية وكان قادراً على تقديم نفسه كمفتش محترف.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان يصدق ما قاله له أنور. فأكد رويتر قائلا إنهما التقيا أيضا بالرئيس السابق لشعبة الأمن السياسي في اللاذقية. حيث أراد هذا الشخص أيضاً تغيير موقفه دون نقض سيرته الذاتية المهنية.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان تحدث إلى أنور عن عمله اليومي. ففى رويتر، قائلا إنه لم يكن أمامهم سوى يومين للتحدث معه وأن تركيزهم ينصب على الهجمات الإرهابية المدبرة من قبل النظام الذي قدم نفسه بعد ذلك على أنه ضحية لهذا الإرهاب. قال رويتر إن لديهم الكثير من الشهود يخبرونهم بالتعذيب في مراكز الاحتجاز، لكن أنور كان أحد الأشخاص القلائل الذين يمكنهم إخبارهم بهجمات إرهابية مدبرة.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان هو نفسه لا يزال لديه انطباع بحدوث التعذيب خلال محادثته مع أنور. قال رويتر إنهم تحدثوا عن أسباب انشقاقه ولماذا انشق في وقت متأخر نسبياً: دعم أنور النظام في البداية والذي خرج عن نطاق السيطرة لاحقاً. قال رويتر إنه من المعروف أن الناس تعرّضوا للضرب في الخطيب، ولكن ليس للاختفاء.

أشار فيدنير إلى تصريح رويتر لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا حيث قال إنه كان لديه انطباع بأن أنور كان ينزعج بشأن الافتقار إلى السلوك المهني وأن التعذيب غير مُجدٍ. فتذكر فيدنير أن رويتر قدم مثالاً على محامٍ تعرض للتعذيب في الخطيب دون سبب واضح. قال رويتر إنه يتذكر.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور منزعجاً من معاملة المعتقلين أو حقيقة أن مهنته كمحقق قد تم التقليل من شأنها. فأكد رويتر على النقطة الثانية.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا هو سبب انشقاق أنور. قال رويتر إن أنور لا يؤيد عمليات القتل الجماعي والتعذيب على نطاق واسع. قال إن أنور كان "ضابطاً مهنياً" سُنياً وكان يتعرض لضغوط لأنه جاء من منطقة ذات خلفية ثورية. قال رويتر إنه في مثل هذا الوضع وبسبب مذبحة عائلته، إما أن يعطي الشخص 150% أو يضطر إلى المغادرة. ومع ذلك، وفقاً لرويتر، فإنهما لم يتحدثا بعمق عن الأسباب التي دعت أنور للانشقاق.

تساءل فيدنير عمّا إذا كان أنور قال ذلك [أعطِ 150% كسُنّي أو ارحل]. ففى رويتر ذلك موضحا أنه علم بذلك من أشخاص آخرين أثناء إجرائهم تحليلا للبيئة وأن أنور معروف على نطاق واسع في مجتمع الضباط المنشقين في المنفى.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور نفسه قد قال أي شيء عن هذا الأمر. وأكد رويتر موضحا أن أنور لا يؤيد "هذا". وبحسب رويتر، لم يؤيد أنور حقيقة اعتقال مئات الأشخاص وأنه كان من المفترض أن يقوم بتعذيبهم فوق ذلك. قال رويتر إن أنور شعر أن هذا سيقلل من شأن كفاءته المهنية.

سأل فيدنير، لماذا لم ينشق أنور في وقت سابق، وإذا ما سأل رويتر أنور عن ذلك. قال رويتر إن من الممارسات الشائعة ضمان سلامة الأسرة قبل الانشقاق لتجنب المخاطرة. يعتقد رويتر أن هذه كانت مشكلة في حالة أنور. ومع ذلك، قال رويتر إن أشخاصاً آخرين في المنفى اعتقدوا أن أنور كان انتهازياً، ففي نهاية عام 2012 كان النظام على وشك الانهيار على أي حال. وأشار رويتر إلى أن الأشخاص الذين انشقوا عن الخدمة في أواخر عام 2011 كانوا يعتبرون أبطالاً، وأن الأشخاص الذين انشقوا في أوائل عام 2012 اعتبروا "لا بأس بهم" وكان الأشخاص الذين انشقوا في أواخر عام 2012 يُنظر إليهم على أنهم ساروا مع التيار لأنهم كانوا سيُقتَلون على أي حال.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان لدى أنور محاولات فاشلة للفرار، وأشار إلى إفادة رويتر لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قائلاً إن أنور كان مراقباً، لهذا السبب استغرق استعداده للانشقاق بعض الوقت، ولكن لم يكن لديه محاولة فاشلة للفرار. فأكد رويتر إفادته لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قائلاً إنه ببساطة لا يوجد ما يسمى "محاولة فرار فاشلة"، ففي حالة القبض على أحدهم أثناء محاولته الفرار، كان سيُقتَل، ولن يتمكن من الشروع في محاولة ثانية.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كانا قد تحدثا أيضاً عن خلفية أنور باعتباره سُنياً. قال رويتر إنهما تحدثا عن هذا لفترة وجيزة فقط لكنه تحدث عن الخلفيات السنية مع آخرين بمزيد من التفصيل. أخبروه هؤلاء الناس عن ارتياب عام من قبل القيادة العلوية تجاه السُنة. قال رويتر إن هناك اجتماعات يُزعم أنها عقدت بشأن حظر السفر للمسؤولين السُنة المتقاعدين افترض العلويون خلالها أنه لا ينبغي أبداً أن يتمكن السُنة من مغادرة البلد. قال رويتر إن هناك ارتيابا عاما تجاه السنة.

سأل فيدنير ما إذا كان أنور قد ذكر أي شيء في هذا الصدد. نفى رويتر ذلك، وكرر أنهما تحدثا فقط عن خلفية أنور السُنية لفترة وجيزة جداً.

أشار فيدنير إلى تصريح رويتر لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا الذي قال فيه رويتر إن أنور كان قلقاً للغاية من حقيقة أن خلفيته كسنّي كانت مشكلة. قال رويتر إنه إذا تم تدوين ذلك في الملف فسيكون صحيحاً.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان أنور قد أخبره عن التوترات مع رؤسائه. فأكد رويتر أن أنور رغب في أن يُجرى تحقيق بعد هجوم كفر سوسة لكن علي مملوك رفض.

أشار فيدنير إلى قول رويتر إن أنور شعر بالتهديد بسبب خلفيته السنية وأن هناك توترات بين أنور وحافظ مخلوف بسبب مجموعة من الأشخاص الذين تم اعتقالهم وضربهم في مطلع عام 2012، والذين يُزعم أن أنور أطلق سراحهم. ولكن بحسب إفادة رويتر لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، فإن أنور تلقى دعماً من يونس في هذا الشأن. فأكد رويتر أقواله، مضيفا أنها تستند إلى ملاحظات أخذها خلال المقابلة لكنها لم تستخدم لأغراض النشر وأن المقابلة تمت منذ فترة طويلة.

سأل فيدنير كذلك رويتر عمّا إذا كان صحيحاً أنه سأل أنور عن مصل الحقيقة المزعوم الذي اعتقد أنور أنه عديم الفائدة لأن الناس لم يكونوا قادرين على قول أي شيء، لأنهم لم يعرفوا شيئاً. فأكد رويتر هذه الإفادة.

أراد فيدنير معرفة ما قاله أنور عن الإفراج المزعوم عن مجموعة المعتقلين المذكورة سابقاً. فقال رويتر إنه يتذكر أن المجموعة تعرضت للضرب بأنابيب معدنية، لكنه لا يتذكر ما إذا كان سأل أنور بالتحديد عمّا إذا كان قد أطلق سراح هذه المجموعة أو ما إذا كان يتذكر هذه الحالة من سياق آخر.

خلص فيدنير إلى أن التعذيب لم يحدث في فرع أنور لكنه أكد بشكل غير مباشر أنه أطلق سراحهم. فأكد رويتر ذلك.

استحضر فيدنير قول أنور إنه تم تحييده وسأل رويتر عن معرفته بهذا الادعاء. فقال رويتر إنهم لم يتحدثوا عن هذا بالتفصيل لأنهم كانوا يركزون على قضايا أخرى ولم تكن هناك فرصة ليأتي ذكر حادثة الأنابيب المعدنية من عام 2012 مرة أخرى.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا يتحدثون على وجه التحديد عن معاملة المعتقلين. فنفى رويتر ذلك، مضيفاً أنه لا يتذكر كل تفاصيل المحادثة، لأنه لم يستخدم أبداً الملاحظات التي دونها خلال هذه المقابلة في أي منشور.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت أقوال رويتر لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا تستند إلى ملاحظاته. فأكد رويتر ذلك.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كانت العبارة التالية التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا ستكون صحيحة بالتالي: "تحدثنا عن تعذيب وضرب المعتقلين فيما يتعلق بمحاولات أنور إطلاق سراح بعض المعتقلين". فأكد رويتر إفادته.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانا قد تحدثا أيضاً عن الدور المحتمل لأنور في صفوف المعارضة. قال رويتر إن أنور كان يأمل في القيام بدور في دولة سورية جديدة. قال رويتر إن الأمر قد يبدو غريباً في الوقت الحاضر، لكن في عام 2012 لم يكن أحد يعتقد أن الأسد سيبقى في السلطة. وتوقع الناس ألا يتمكن الأسد من تأمين سلطته "بالعلويين فقط وبعض الانتهازيين". وأضاف رويتر أنه كلما كانت رتب المنشقين عاليةً في النظام، كان ترحيب المعارضة أكثر حرارة، حيث كان هؤلاء المسؤولون السابقون ذوو الرتب العالية هم مفتاح الإطاحة بالنظام.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور يحمل وثائق معه عندما انشق. فنفى رويتر ذلك، قائلاً إنهم علموا من الآخرين أنهم ينتظرون قائمة بالمحتجزين المفقودين، لكن فيما يتعلق بأنور، كانت ذاكرته الفوتوغرافية واعدة لهم أكثر من الوثائق.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان رويتر تحدث مع أنور أو أشخاص آخرين حول التعاون مع المعارضة. قال رويتر إنهم تحدثوا عن هذا مع الجميع. وأشار رويتر إلى أنه في ذلك الوقت [أواخر عام 2012] كان تحالف المعارضة على وشك الظهور. حيث أجروا محادثات مع المملكة العربية السعودية أو الأردن في محاولة لمعرفة الحكومة التي يمكن أن تدعمهم وما هو دور الولايات المتحدة.

سأل فيدنير رويتر عمّا إذا كان أنور قد أخبره عن الاتصال بالمعارضة خلال فترة نشاطه [أثناء عمله في الفرع 251]. قال رويتر إن أنور أخبره فقط بالمراقبة المزعومة مما جعل من الصعب عليه المغادرة. كما قال لرويتر إن الشك العام تجاه السنة كان سيشكل خطورة كبيرة عليه للاتصال بالمعارضة.

وأشار فيدنير إلى أجزاء من تصريح رويتر لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قائلاً إن الأمر استغرق أنور أسابيع لمغادرة سوريا. فأكد رويتر أن الأمر استغرق شهوراً وليس أسابيع.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا تحدثوا أيضاً عن إمكانية عودة أنور إلى سوريا. قال رويتر إن أنور أراد مواصلة العمل في مجال عمله (كمحقق أو رئيس لقوات الشرطة) سواء في سوريا أو في مكان آخر، ولكن بعد رحيل الأسد.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان رويتر تحدث أيضاً مع أنور حول خططه للمستقبل عندما التقيا في ألمانيا. قال رويتر إنهما تطرّقا إلى ذلك، مضيفاً أن بترا بيكر، التي كانت تعمل في ذلك الوقت لصالح المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية،[13] كانت على اتصال أكثر مع أنور. وذكر رويتر أن أنور كان يتوقع أن يتم استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والمخابرات الألمانية، لذا فإن مهاراته ستكون مفيدة.

خلص فيدنير إلى أن محادثة رويتر مع أنور في ألمانيا لم تكن مثمرة للغاية. قال رويتر إن لديه الكثير من الأشخاص للتحدث معهم في ألمانيا وأن اهتمامهم بأنور ما زال يركز على نفس القضايا لكنه لم يقدم الكثير من المعلومات الجديدة. قال رويتر إن دور أنور داخل المعارضة لم يكن مثيرا للاهتمام بالنسبة لهم في محادثتهم حيث يمكن للمرء أن يسمع عنها في النهاية بأي طريقة. بل كانوا مهتمين بالأحرى بالمعلومات التي يصعب الوصول إليها والتي لا يستطيع توفيرها إلا أنور.

تدخلت القاضي كيربر وسألت عمّا إذا كان أنور على اتصال بأي شخص آخر. فقال رويتر إنه يعتقد ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كان رويتر قد سمع أن أنور يريد تقديم معلومات أو وثائق لشخص ما. قال رويتر إنه يعلم أن بعض الأشخاص كانوا ينتظرون قائمة بالمعتقلين لكنه لم يتابع ذلك. أشار رويتر أنه افترض، بما أن أنور تحدث معه ومع فريقه حول الإضرار بالأشياء [للحكومة السورية] بتفصيل كبير، فقد توقع أن يشارك أنور المعلومات أيضاً مع أشخاص آخرين.

أرادت كيربر معرفة ما يعنيه رويتر عند الحديث عن "الذاكرة الفوتوغرافية" لأنور؛ سواء قال إن أنور لديه ذاكرة فوتوغرافية فعلية بالمعنى العلمي الضيق أو مجرد ذاكرة ممتازة لحفظ لتفاصيل. قال رويتر إنه نادراً ما التقى بمحاورين تمكنوا من تقديم الكثير من التفاصيل دون أي ملف أو ملاحظات. ولهذا أيضاً التقى هو وباحثه بأنور ليومين متتاليين.

سأل القاضي فيدنير رويتر عن عدد الساعات التي تحدثوا فيها مع أنور خلال هذين اليومين. قال رويتر من الصباح إلى وقت متأخر من مساء اليوم الأول ولمدة نصف يوم في اليوم الثاني.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان رويتر تحدث إلى أنور بنفسه أم بمساعدة مترجم. قال رويتر إن الباحث/المترجم يمتلك ذاكرة ممتازة لحفظ التفاصيل والمعرفة الهائلة لذلك طرح الأسئلة أيضاً. لقد كانت المحادثة بين ثلاثة أشخاص.

***

[استراحة غداء لمدة 65 دقيقة]

***

استجواب من قبل المدعي العام

سأل المدعي العام كلينجه رويتر عمّا إذا كان لديه نتائج بشأن أحداث آذار/مارس – نيسان/أبريل 2011 في درعا ودوما أيضاً. قال رويتر إنه لم يسبق له أن كان هناك من قبل، لذا فليس لديه معرفة مباشرة، ولكنه يعرف عن الاعتقالات في دوما وتزايد العنف.

أشار كيلنجه الى قول رويتر بإن الناس تعرضوا للتعذيب حتى قبل عام 2011 لكنه تغير من حيث النوعية والكمية منذ عام 2011 فصاعداً. سأل كلينجه عن كيفية النهوض [صنع مستقبل وظيفي] في عام 2011 مع استمرار وجود التعذيب. يقول رويتر إنه يعرف من العراق أنه إذا كانت الطريقة الوحيدة للترقية هي التكيف مع الديكتاتورية، فلا توجد مقاومة (لا من قبل الجيش ولا الطيارين ولا من قبل الشرطة)؛ إذن هناك طريقة واحدة فقط. منذ عام 2011 تغيرت مواقف الناس وأصبح الناس على استعداد للتسامح مع أولئك الذين غيروا مواقفهم. أشار رويتر إلى جندي ركض باتجاه المحتجين خلال مظاهرة لتغيير موقفه والانضمام إليهم. قال رويتر إن الناس رحبوا به ترحيباً حاراً وسلموا عليه كصديق. وأضاف رويتر أنه ليس كل من في المعارضة بطل كأنور البني الذي كان دائما في الطرف الصحيح.

سأل كلينجه متى حدثت حالات الانشقاق الأولى. قال رويتر في وقت ما في عام 2011.

طلب كلينجه من رويتر الإدلاء بأسماء الأشخاص. قال رويتر إنه لا يعرف الأسماء لكنه يعرف طياراً سافر بطائرته إلى الأردن وفرّ بهذه الطريقة. وأضاف رويتر أنه لا يعرف عن أي ضباط من دائرة المخابرات من القوات الجوية فروا بالفعل في عام 2011. وقال إن نبيل الدندل ربما يكون قد فرّ في عام 2012، وربما يكون شخص واحد قد فر في صيف 2011. قال رويتر إن الأمر كله يتعلق بتغيير الولاءات، حيث أراد الناس دولة مختلفة. قال رويتر إن ضباط الجيش بدأوا بالانشقاق منذ 2011.

[13] المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية: مؤسسة/مركز أبحاث ألماني يعمل كمستشار في المسائل المتعلقة بالأمن والشؤون الخارجية للبرلمان الألماني والحكومة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان هؤلاء الأشخاص قد انضموا إلى أي مجموعة بعد الانشقاق. قال رويتر إنهم انضموا إلى الجيش السوري الحر بمجرد تأسيسه. ومع ذلك، وفقاً لرويتر، كانت المعارضة عبارة عن تراكم لمجموعات مختلفة تنمو وتتغير باستمرار. قال رويتر إن هناك أمراً ثابتاً واحداً – وهو الإطاحة بالأسد – وإنهم كانوا يهتمون بتركيا في ذلك الوقت [12/2011]. قال رويتر إن الفارين كانوا فخورين برتبتهم داخل النظام، فهم يريدون دولة مختلفة فقط. وهذا هو السبب أيضاً في أنهم سجلوا مقاطع فيديو (كطقوس ابتدائية) يظهرون فيها بزيهم الرسمي ويعلنون على الملأ انشقاقهم ويقولون "يسقط النظام".

طلب كلينجه من رويتر إبداء رأيه في أنور، سواء كان مهتماً بشكل عام ببيئته أم أنه لا يدرك ما كان يحدث من حوله. فأنكر رويتر النقطة الثانية قائلاً إن أنور إنسان دقيق الملاحظة، حيث أدرك رويتر ذلك من حديثه وأخبره آخرون أيضاً. وأضاف رويتر أنه لا يعرف الأشياء التي تجاهلها أنور طوعاً.

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا كان أنور قد وضع خططاً بخصوص ألمانيا في الوقت الذي قابله فيه رويتر في الأردن. قال رويتر إن أنور كان متفائلاً بشكل عام لكنه مهتم بالاتصال بالحكومة الألمانية بشأن تغيير النظام في سوريا.

سأل كلينجه رويتر عن علاقة أنور بالصحفيين الغربيين ودوافعه الرئيسية للتحدث معهم. قال رويتر إنه تحدث إليهم [إلى الصحفيين الغربيين] لمجرد أنه كان قادراً على ذلك. قال رويتر إن أنور وآخرين لم يتمكنوا من التحدث على الإطلاق لمدة 30 عاماً.

سأل كلينجه رويتر عمّا إذا كان يعرف صحفيين آخرين تحدثوا مع أنور. نفى رويتر ذلك قائلا إن ما فعله هو وفريقه كان غير عادي إلى حد ما. حيث كان معظم الصحفيين في إدلب في عام 2012 يجرون مقابلات هناك. ومع ذلك، فهو لا يعرف مع من تحدث أنور فيما بعد.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

خلص بوكر، محامي الدفاع عن أنور، إلى أن رويتر راجع جميع المعلومات المتعلقة بأنور وفقاً للمعايير الصحفية. ثم ذكر بوكر جملة من شهادة رويتر لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا تقول إن الناس في سوريا انخرطوا [سواء بالمعارضة أو التظاهر] على هوامش الديكتاتورية ولكن الأمر أصبح صعباً في مرحلة ما وأصبح قاتلاً، لا سيما في الثمانينيات وكان هادئاً إلى حد ما منذ عام 2000 فصاعداً. قال رويتر كانت هناك ثورات لا نهاية لها في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات عندما كانت حلب محاصرة لمدة عام. تم إنهاء انتفاضة الإخوان المسلمين بعنف وقتل ما بين 10,000 إلى 15,000 شخصاً داخل المدينة. فبات الجميع يدركون أنهم سيُقتلون إذا عارضوا الحكومة وأن الطيارين اعتُقلوا وفُقدوا. أشار رويتر إلى سيرة شخص فُقد والده في سلاح الجو. قال رويتر إن هذا الشخص أراد معرفة ما حدث وبدأ البحث في عام 2011. لقد كان موافقاً على كل شيء ورتب مع النظام سابقاً، لكنه أدرك في عام 2011 أن النظام لا يقدم شيئاً، لذلك بدأ يتساءل عمّا حدث لوالده. قال رويتر إنه عندما كان هو نفسه في سوريا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان هناك بالفعل بعض المنشقين، لكنهم كانوا أحراراً إلى حد ما حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل منهم يعتبرون غير مؤذيين بالنسبة للحكومة.

أراد بوكر من رويتر أن يوضح ما إذا كانت حقيقة أنه كان مجرد عدد قليل من المنشقين والاحتجاجات هي السبب الرئيسي لقمع أقل نسبياً. قال رويتر إن الشروط المسبقة للقمع كانت موجودة داخل النظام لكن عدد التظاهرات كان قليلاً نسبياً لذا لم يكن هناك سوى عدد قليل من عمليات القتل.

ذكر بوكر أن رويتر قال سابقاً إنه إذا أراد المرء أن يحصل على ترقية، فعليه التنسيق مع النظام وقواعده وسأل رويتر عمّا يجب على المرء فعله لترك المنصب الذي كان عليه أنور عندما انشق في أواخر عام 2012، فماذا ستكون العواقب؟ وما هي الخيارات المتاحة إذا كان لا يرغب في الترقية بل المغادرة. قال رويتر إن أصل عائلة أنور كان في الحولة... لن يكون من السهل تقديم إجابة واضحة على هذا السؤال. قال رويتر إن هناك شكوكاً لدى الجانبين (الحكومة والمعارضة) ومن المؤكد أنه لن يكون بمقدور أحدهما ببساطة الاستقالة وطلب معاش تقاعدي.

تساءل بوكر عمّا إذا كان خيار إما الأبيض أو الأسود (للحكومة والمعارضة) سيكون صحيحة. قال رويتر إن هناك بالتأكيد ظلال رمادية في شخصية المرء ولكن ليس في السياق العام. قال رويتر إن الكثير من الناس تعرضوا للتعذيب من الجانبين، من قبل المعارضة والحكومة عندما تخلى الناس عن ولائهم.

سأل بوكر عمّا إذا كانوا قد دفعوا أجراً لأنور لقاء المقابلة. فنفى رويتر ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان الآخرون [المنشقون] مهتمون بالمال (لإجراء المقابلات). فنفى رويتر ذلك.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان رويتر قد سمع من أشخاص آخرين أن أنور طلب المال. فنفى رويتر ذلك.

أراد بوكر التحدث عن الأساليب الصحفية للتحقق من مصدر وسأل رويتر عمّا إذا كانت أقوال أنور مترابطة ومدعومة بمصادر أو مواد أخرى أو إذا كانت هناك حدود لترابط أقواله. قال رويتر إنه تحقق من أقوال أنور وشخصه على النحو الموصوف سابقاً. وأضاف رويتر أنه كان عليهم إيجاد أدلة مساندة جديدة لبعض الأشياء التي أخبرهم بها لأنه كان الوحيد الذي أخبرهم عنها ولكن هذه المعلومات كانت معقولة لأن لديهم أوجه تشابه مع القصص الأخرى ذات الصلة.

سأل رويتر بوكر عمّا إذا كان يعتقد أن أنور قد حدد أو وضع قيوداً فيما يتعلق بمنصبه أو قام بتبييض صورته أو بالأحرى رسم صورة مناسبة. قال رويتر إنه لا يستطيع تأكيد أي منهما لأنهما تحدثا فقط عن دوره منذ الانتفاضة [2011] بإيجاز شديد. قال رويتر إنهما كانا مهتمين به بشكل أساسي كشاهد فيما يتعلق بتدبير الهجمات الإرهابية وما إلى ذلك. لذلك كان دور أنور ثانوياً. قال رويتر إنها تحدثا بالفعل عن أسباب أنور لتغيير ولائه لكنهم لم يعطوها الأولوية لأن تركيزهم البحثي كان مختلفاً. وفقاً لرويتر، قد يكون من الممكن أن يكون أنور قد قام بتبييض صورته إلى حدٍ ما، لكنهما لم يسألاه عن ذلك لأنهما فضلا استخدام وقتهما للحديث عن تنظيم الإرهاب وما إلى ذلك.

تساءل بوكر عمّا إذا كان لدى رويتر أو بترا بيكر معلومات تفيد بأن السلطات الألمانية قد أصدرت تعليمات لأنور بالتوقف عن التحدث إلى الصحفيين. فنفى رويتر ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان لدى بيكر المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع. فنفى رويتر ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان لدى رويتر معلومات تفيد بأن وزارة الخارجية الألمانية أو دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية تواصلت مع أنور. فنفى رويتر مضيفاً بأن المرء يمكنه أن يقرأ كتبه ومقالاته ليرى أنه لم يعد لديه اتصال بأنور في ألمانيا أكثر من الاجتماع الذي ذكره سابقاً ولم يتابعه. قال رويتر إنه بالطبع قد سمع عن ذهاب أنور إلى الشرطة الألمانية زاعماً أن المخابرات السورية كانت تراقبه: قال رويتر إذا كان هذا صحيحاً لكان أنور في خطر كبير.

استجواب من قبل محامي المدعين

أشار محامي المدعين، شارمر، إلى ذكر رويتر للهجمات التي تقودها الحكومة على التجمعات المفاجئة، وسأله عمن أطلق النار بالضبط. قال رويتر إن المرء لا يستطيع معرفة ذلك لأنهم [الأشخاص الذين أطلقوا النار] كانوا يرتدون أحذية رياضية وملابس التمويه. قال رويتر إنه في كثير من الأحيان كانوا جميعاً [الجيش والشرطة والمخابرات] مختلطين في كثير من الأحيان، حتى عند نقاط التفتيش. الحالة الوحيدة التي يمكن للمرء أن يعرف فيها من يطلق النار هي الحالات التي كانت فيها الدبابات تتجول في الشوارع، لذلك لابد أن يكون الجيش.

أراد شارمر معرفة المزيد عن توزيع الاختصاصات بين الوكالات المختلفة. قال رويتر إنه إذا فر المرء من نقطة تفتيش، فسيُطلق النار عليه من قبل جهاز المخابرات، وغالبا ما يكون الأشخاص الذين رفضوا [فروا من نقاط التفتيش] من السُنة. ويختلف توزيع الاختصاصات بين أجهزة المخابرات المختلفة من مدينة إلى أخرى.

أشار شارمر إلى قول رويتر بأن المتظاهرين دافعوا عن أنفسهم بالسكاكين وما إلى ذلك. قال رويتر إن المتظاهرين حملوا السكاكين معهم في بداية الاحتجاجات حيث تعرضوا في كثير من الأحيان للهجوم والضرب من قبل الشبّيحة، وقد شهد رويتر نفسه مثل هذه الحالة في آب/أغسطس 2011 في حمص.

أراد شارمر معرفة ما إذا كان هذا قد حدث أيضاً في أماكن أخرى. قال رويتر إنه قيل له بعد ذلك إن المتظاهرين بدأوا في حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم.

أراد شارمر أن يعرف متى بدأ هذا التطور. قال رويتر إنه ربما بدأ في دوما بالفعل في آب/أغسطس 2011 ولكنه على الأرجح بدأ في أماكن أخرى في وقت لاحق، اعتماداً على الوضع في المدينة المعينة. قال إن المتظاهرين الذين يحملون السكاكين ويهاجمون من قبل الشبيحة كان لا يزال شائعا في حلب في حزيران/يونيو 2012 بينما كان في الوقت نفسه هناك حالة حرب في حمص. وأضاف رويتر أنه كانت هناك مظاهرات كبيرة في درعا حتى عام 2012 بسبب محافظ سلمي، وبعد نزوحه غادر الناس وتوجهوا إلى مكان آخر.

سأل شارمر ما إذا كانت حماة مميزة وهل من الصحيح القول أنه كلما زاد رسوخ المعارضة زاد احتمال حملهم للسلاح. فأكد رويتر ذلك، مشيراً الى أن أحد أعضاء المعارضة أخبره إنه معجب بالمهاتما غاندي لكنه "كان ليموت بالفعل معلقاً على السياج". قال شارمر إن هذا قد يكون صحيحاً ليس فقط بالنسبة لسوريا. فأكد رويتر ذلك.

قال شارمر إن أنور عارض الاعتقالات والاحتجازات المزعومة. قال رويتر إن أنور كان يؤيد الاعتقالات والاحتجازات إذا كان هناك سبب محتمل لانتهاك أحدهم للقانون، لكن يُزعم أنه تم القبض على الأشخاص بالمئات وهو ما عارضه أنور.

سأل محامي المدعين كروكر عمّا إذا كان من المرجح، قبل عام 2011، أن تكون بعض مؤسسات الدولة متورطة في التعذيب وما إلى ذلك. قال رويتر إن سمعة جهاز مخابرات القوات الجوية وكذلك جهاز المخابرات العسكرية كانت سيئة بسبب وحشيتهما، إلا أن ذلك يعتمد على الحالة بالضبط، وكانوا يستهدفون الأجانب بشكل أساسي. وأضاف رويتر أنه فيما يتعلق بالوحشية، فإن هذين الجهازين تابعين لإدارة المخابرات العامة، وشعبة الأمن السياسي والشرطة. كان الجيش أقل ميلاً لاستخدام التعذيب.

سأل كروكر عمّا إذا كانت هناك احتمالات للترقية داخل هذا النظام في وكالة أقل وحشية. قال رويتر إن هذا ممكن بالطبع.

أشار كروكر إلى أن رويتر ذكر لقاءً بين أنور وعلي مملوك ورؤساء أجهزة أخرى وسأل رويتر عن الأجهزة/الفروع التي يرأسها هؤلاء الأشخاص. قال رويتر إنهم كانوا يرأسون فروعاً في إدارة المخابرات العامة.

أراد كروكر معرفة نوع الأشخاص الذين حضروا هذا الاجتماع وما إذا كان من الممكن لجندي عادي برتبة منخفضة حضوره. قال رويتر إنه لم يُسمح للجميع بلقاء علي مملوك. وأوضح رويتر أن الانفجار [سبب الاجتماع] حدث بعيداً نسبياً عن مركز إدارة المخابرات العامة، في بعض المرافق. وتبعاً لذلك حضر اللقاء رؤساء المباني المستهدفة.

سأل كروكر عمّا إذا كان ذلك سيشمل أنور أيضاً. فأكد رويتر ذلك، قائلا إن أنور كان رئيس التحقيق، ولكنه لا يعرف بالضبط دوافع أنور لحضور الاجتماع.

سأل كروكر عمّا إذا كان من الواقعي أن يحضر مثل هذا الاجتماع شخص يُزعم أنه تم تحييده وأدار ظهره للحكومة. قال رويتر إنها كانت ظروفاً استثنائية، لذا فإن كل شخص تأثر فرعه/قسمه وما إلى ذلك بالهجوم سيحضر مثل هذا الاجتماع. ومع ذلك، فإن كلا الروايتين ستكونان ممكنتين [بمعنى أن أنور كان قادراً على حضور الاجتماع لأنه لم يتم تحييده في الواقع].

سأل كروكر عمّا إذا كان رويتر وفريقه قد حصلوا على معلومات لأول مرة بشأن المقابر الجماعية في عام 2012. قال رويتر إنهم التقوا الشاهد الأول بهذا الشأن في عام 2013. وكان الشاهد على اتصال بأجهزة المخابرات وافترضوا أن هناك قبوراً في تشرين. وقبل هذه المحادثة، افترضوا أن هناك مقابر جماعية في حمص فقط وبعد ذلك في دمشق.

سألت محامية المدعين، أوميشين، رويتر عمّا إذا كان أنور يشعر بالمرارة بسبب الشكوك العامة تجاه السنّة. قال رويتر إن أنور شعر بإهانة مهنية لأنه لم يعد يحقق بل كان يعذب وأن الاشتباكات بين السير الحياتية والخلفيات العرقية كانت تتزايد.

استشهد محامي المدعين، شارمر، بمقطع واحد من إحدى مقالات رويتر التي قال فيها: "لقد اتخذوا حياتهم المهنية في ظل الديكتاتورية، لكن منذ بداية عام 2012 لم يعد الأمر يتعلق بالتحقيقات ضد المعارضين الفعليين للنظام، بل يتعلق بقتل المدنيين الأبرياء"، وسأل رويتر ما إذا كان أنور قد قال ذلك [بداية 2012]. قال رويتر إنه غير متأكد مما إذا كانوا قد تحدثوا عن نقطة زمنية محددة حيث كان الجميع على علم بالعنف. قال رويتر إنه من المحتمل أنه لم يسأل أنور عن نقطة زمنية محددة.

سأل شارمر ما إذا كان المقطع الذي قرأه للتو اقتباساً غير مباشر. قال رويتر إنه لا يتذكر ما إذا كانوا قد تحدثوا صراحة عن النقطة الزمنية المحددة التي زاد فيها العنف أم أنهم وافقوا ضمنياً على ذلك.

سأل شارمر رويتر ما إذا كان لا يتذكر بأن هذا ما قاله أنور بالفعل. قال رويتر إنه يتذكر الحديث عن مذبحة الحولة، مسقط رأس أنور، وأن الاعتقالات بدأت قبل انشقاق أنور.

أراد شارمر أن يعرف كيف تحدثا عن هذا. قال رويتر إنه يتذكر أنهما تحدثا عنها ولكن ليس كيفية وقوعها.

سأل شارمر عمّا إذا كان رويتر يحمل ملاحظاته معه دائماً. قال رويتر إنه عادة ما تكون أهم ملاحظاته في متناول اليد، وكانت معه أيضاً أثناء استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، لذا فإن الأقوال التي تم الإدلاء بها أثناء هذا الاستجواب تستند إلى الملاحظات التي سجلها خلال مقابلته مع أنور.

سأل شارمر عمّا إذا كان رويتر متأكداً من الاقتباسات التي قالها بأن أنور أخبره أنه لم يكن مهتماً في السابق باعتقال المعارضة السلمية. قال رويتر إن أنور أخبره أنه لم يكن لديه أي نزاع على الولاء قبل عام 2012 عندما بدأت الأمور تحدث مما دفعه في النهاية إلى المغادرة.

خلص شارمر إلى أن أنور لم ينزعج من عمليات القتل. فأكد رويتر أن أنور بقي بعد هذا كله. وأضاف رويتر أن أنور أوضح أنه كان دائماً مخلصاً للحكومة حتى قيام الثورة عندما حدثت أشياء أزعجته ودفعته في النهاية إلى الرحيل.

تساءل شارمر عمّا إذا كان هذا اقتباساً مباشراً لإفادة أدلى بها أنور أو أنه من استنتاج رويتر. فقال رويتر إنه كان استنتاجاً توصل إليه.

أراد شارمر أن يعرف ما إذا كان أنور قد أخبر دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية بهذا الأمر أيضاً. قال رويتر إنه فقط يعلم أنه أخبر الجميع.

أراد شارمر أن يعلم كيف عرف رويتر. قال رويتر إنه لا يريد الرد لحماية مصدره.

تساءل شارمر عمّا إذا كان رويتر متأكداً من صحة ذلك [أن أنور تحدث للجميع عمّا حدث منذ بداية الثورة وأسباب انشقاقه]. فأكد رويتر ذلك.

تساءل شارمر عمّا إذا كان أنور قد أخبر رويتر عن شعوره بالمرارة تجاه الأهمية السلبية المتزايدة لعرقه. فأكد رويتر ذلك.

وسأل شارمر عمّا إذا كان لدى رويتر سبب للتشكيك في هذه الإفادة. فنفى رويتر ذلك قائلاً إنهم سمعوا نفس القصص من غيرهم من السُنة.

تدخّل بوكر، محامي الدفاع عن أنور، قائلاً إن الإجابة على هذا السؤال تندرج تحت حق رويتر في رفض الإجابة لحماية مصدره، لكنه على الأقل يريد أن يسأل عمّا إذا كان هناك مصدر داخل دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية يقول إن أنور كان في دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية. فأكد رويتر ذلك.

سأل محامي المدعين محمد عمّا إذا كان لدى رويتر ملاحظات مكتوبة بخط اليد من مقابلته مع أنور. فأكد رويتر ذلك.

سأل محمد عمّا إذا كان بإمكان المحكمة الحصول عليها. نفى رويتر ذلك.

سأل محامي المدعين شولتس رويتر عمّا إذا كان قد حاول دحض أقوال أنور. فأكد رويتر ذلك، مضيفاً بأنه سيكون أول من يقول إن الأمور كانت أكثر وحشية وأنه قد قتل المزيد من الناس.

أراد شولتس معرفة المزيد عن التفاعلات بين أجهزة المخابرات. قال رويتر إن توزيع الاختصاصات بين أجهزة المخابرات لا يزال غير واضح وهناك شجار حول من يحق له القيام بأشياء معينة. فعلى سبيل المثال، سيكون حافظ مخلوف أقوى مما تسمح به رتبته فحسب.

أراد شولتس أن يعرف ما إذا كان صحيحاً أن بشار الأسد يتخذ كل القرارات بنفسه. نفى رويتر ذلك، موضحاً أن قرارات بشار السابقة كانت تستند إلى حد كبير إلى اقتراحات لجنرالات خدموا لفترة طويلة، وأصبحت والدته فيما بعد أكثر أهمية. قال رويتر إن أحد مصادره أكد أن بشار الأسد اعتمد بشدة على ما قالته والدته. وخلص رويتر إلى أن بشار الأسد ليس العقل المدبّر للنظام.

طلب شولتس من رويتر أن يصف هيكلية أجهزة المخابرات السورية. قال رويتر إن مفهوم المنافسة الداخلية داخل أجهزة المخابرات كما نراه في سوريا هو مفهوم شائع نسبياً كما يمكن للمرء أن يرى من النظام النازي والعراق في عهد صدام.

قال شولتس إن مترجمي المحكمة وكذلك رويتر نفسه استخدموا باستمرار مصطلح "أمن الدولة" عند الحديث عن إدارة المخابرات العامة وسأل عمّا إذا كان الجهازان متشابهين فيما يتعلق بالكفاءات والهيكل وما إلى ذلك. قال رويتر إن الترجمة صحيحة ولكن "إريك ميلكه سوف يتقلب في قبره وهو يرى الكثير من المنافسة بين مختلف الأجهزة" [بمعنى أن أمن الدولة، جهاز المخابرات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، كان يتمتع بكفاءات بعيدة المدى أكثر من إدارة المخابرات العامة السورية].

صُرِف رويتر كشاهد وخبير.

رُفِعت الجلسة الساعة 2:15 بعد الظهر.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 16 لمراقبة المحاكمة
اليوم 40,39,38 من المحاكمة –الأول/أكتوبر 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

اليوم 38 من المحاكمة – 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020

بدأت الجلسة في الساعة 9:45 صباحاً بحضور 11 شخصاً و5 ممثلين من الصحافة.[1] وعملت السيدة كولر مترجمة من الفرنسية إلى الألمانية للشاهدة، غارونس لو كين، التي أدلت بشهادتها بالفرنسية.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة استدعت [حُجب الاسم] للمرة الثانية. ولم يستطع الإدلاء بشهاداته أمام المحكمة بسبب تضارب في المواعيد. سألت كيربر محامي [حُجب الاسم]، بانز، عن الأسباب التي دعت موكله لعدم الحضور هذه المرة. قال بانز إنه واجه صعوبات في الوصول إلى موكله الذي قام بتغيير رقمه. ولم يرغب موكله في تحديد مكان إقامته حالياً، والذي يُزعم أنه في السويد. قال بانز كذلك إنه طلب من موكله الرد على الاستدعاء والمثول أمام المحكمة يومي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر لأنه يخاطر بألا تُعقَد له جلسة استماع على الاطلاق.

قالت كيربر إن جلسات الاستماع المقرر عقدها في 11 و12 نوفمبر ستُلغى بالتالي لأن الشاهد لن يحضر، وكذلك بسبب الجائحة الحالية.

شهادة غارونس لو كين

تمت تلاوة تذكرة من باب النصح على الصحفية الفرنسية لو كين كاتبة كتاب "عملية قيصر: في قلب آلة الموت السورية" حول "ملفات قيصر". حيث أُبلغت بحقوقها كشاهدة خبيرة وبحقها في رفض تقديم أدلة لحماية مصادرها الصحفية.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أرادت القاضي كيربر معرفة من هي لو كين، وكيف كانت على اتصال بملفات قيصر، وقيصر نفسه، وأصدقاء قيصر. فطلبت منها كيربر أن تحكي قصتها. قالت لو كين إنها صحفية مستقلة وأنها عملت دائماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. سألت عن مقدار التفاصيل التي ينبغي أن تقدمها.

سألتها كيربر عن عدد المرات التي زارت فيها الشرق الأوسط، وما إذا كانت تتحدث العربية، وعن محور عملها. قالت لو كين إنها ذهبت إلى مصر كصحفية مستقلة في عام 1992 بعد أن أنهت تعليمها، مع زوجها المستقبلي. قالت إنها عاشت في مصر وفلسطين والشرق الأوسط لكنها تحدثت بالفعل بعض العربية قبل ذلك، لأنها كانت دائماً مهتمة بالشرق الأوسط. قالت لو كين إنها قامت بجولة في الشرق الأدنى في عام 2000 وكتبت عن الأطفال المهاجرين في الضواحي الفرنسية لمدة 10 سنوات. وفي عام 2012 بدأت العمل في صحيفة جورنال دو ديمانش"" الفرنسية وذهبت إلى تونس "بعد محمد البوعزيزي" الذي بدأ الربيع العربي في تونس وليبيا وسوريا. قالت لو كين إنها شاهدت الثورة في عام 2011 من باريس وذهبت إلى دمشق في عام 2012 باسم مزيف على جواز سفرها. وتوجهت إلى "المناطق المحررة" شمال سوريا كما أطلق عليها الثوار. ثم سافرت إلى حلب عدة مرات في 3/2014201. "ثم جاء قيصر".

أراد القاضي فيدنير معرفة الأشهر التي سافرت خلالها لو كين إلى سوريا في 2012/2011. قالت لو كين إنها كانت هناك في كانون الثّاني/يناير وشباط/فبراير في عام 2012. وكان من الصعب دخول البلد كصحفية غربية لكنها تمكنت من الدخول باسم مزيف على جواز سفرها.

[1] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يطلب أي صحفيين ناطقين بالعربية الحصول على الترجمة.

سألت القاضي كيربر كيف تواصلت لو كين مع قيصر. قالت لو كين إنه كان هناك مؤتمر صحفي دولي في أيار/مايو 2014 تم فيه تقديم أعضاء مجموعة ملفات قيصر وعرضوا الصور. وأجرت لو كين مقابلة في تلك المناسبة. واتصل بها ناشرها في اليوم التالي ليسألها عمّا إذا كانت على استعداد لمقابلة قيصر [قالت المترجمة: مقابلة قيصر "مرة ثانية"، الذي كان على الأرجح خطأ في الترجمة]. فقالت لو كين إنها كانت مهتمة بالوضع في سوريا لعدة سنوات حتى الآن وبدا لها أن إجراء لقاءٍ مع قيصر يمكن أن يكون دليلاً على ما يحدث هناك. قالت إنها شاهدت مدناً مدمرة فقط أثناء زياراتها إلى سوريا، وبمساعدة قيصر، أرادت أن تفهم سبب هذا الدمار. قالت لو كين إنه كان هناك الكثير من الصور المتداولة في وسائل الإعلام لأشخاص يعانون ومدن مدمرة، لكن هذه الصور ما كانت في الواقع سوى النزر اليسير لما كان يحدث بالفعل. قالت إنه لم تكن هناك صور لأشخاص يتعرضون للتعذيب على الإطلاق. وأشارت الى زيارة إلى حلب مع مصور حيث شاهدت أشخاصاً غير مسلحين في أحياء مدنية ولكنها شاهدت مخابز تحت الأرض (وإلا سيتم قصفها) وشهدت سقوط 3 قنابل في غضون 30 دقيقة انفجرت بالقرب منها. قالت لو كين إنه إذا رأى المرء كيف تمزق القنابل الناس دون أن تُتاح لهم إمكانية دفنهم، عندها يفهم المرء أن هذه سياسة إبادة الناس وإبادة كل ذكرى من هذه الفظائع. وأضافت أنه لا يزال هناك الكثير غير ظاهر للعيان وأن تدمير المدينة هو بمثابة تدمير الإنسان. قالت إن إقامتها في حلب عام 2014 "كانت أساسية". وشعرت بغضب شديد بداخلها مما ساعدها في العثور على قيصر.[2]

سألت كيربر مع من أجريت لو كين المقابلة. فقالت لو كين إنها أجرت المقابلة مع قيصر في حلب. قاطعت كيربر موضحة أنها قصدت المؤتمر الصحفي الذي ذكرته لو كين في بداية شهادتها. قالت لو كين إنها أجرت مقابلة مع [حُجب الاسم] في هذا المؤتمر الصحفي.

أرادت كيربر أن تعرف كيف سارت الأمور بعد تكليف لو كين [بمقابلة قيصر]. أكدت لو كين أنها كلفت بمقابلة قيصر وأنها بدأت البحث عنه في خريف عام 2014. سألت [حُجب الاسم] الذي كان أهم جهة اتصال لها ورئيس الحركة السورية. والذي عرض الملفات مع قيصر. قالت لو كين إنها التقت بالرجلين وأنها تعلم أن العديد من الصحفيين الآخرين يريدون مقابلة قيصر. وقامت بترجمة ثلاثة مقالات إلى العربية حتى يتمكن قيصر من رؤية عملها. قالت إن [حُجب الاسم] أخبرها أنه بكى وهو يقرأ مقالاتها وأنه يعتقد أن لو كين وقيصر سينسجمان جيداً. كما أخبر لو كين أنه سوف يعاود الاتصال بها في غضون أسبوع واحد. قالت لو كين إنها أوضحت أنها لا تريد كتابة كتاب عن قيصر نفسه، وإنما عن مرافق الاعتقال في سوريا. قالت إن الكتاب لن يكون بدون قيصر، ولكنه لن يكون عنه فقط. قالت إنها حصلت على إذن لمقابلته قرابة أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2014 ثم عملت لبعض الوقت دون أن تطلب لقاء قيصر مرة أخرى. قالت لو كين إنها التقت بعد ذلك مع [حُجب الاسم] بخصوص المملكة العربية السعودية وذهبت إلى تركيا لزيارة أرشيف صور مجموعة قيصر. وفي تركيا، التقت مع [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم]. قالت لو كين إنها طلبت بعد ذلك لقاء قيصر في كانون الثّاني/يناير [2015]، ولكن كان هناك صمت لأسابيع. في البداية، لم تفهم السبب، لكنها أدركت بعد ذلك أن قيصر و[حُجب الاسم] لم يعودا على اتصال. قالت إنه في الواقع لم يكن قيصر فقط، بل شخصان أيضاً. قالت إن سامي اسم مستعار وإن قيصر لم يتمكن من فعل ما فعله إلا بمساعدة سامي. في كانون الثاني/يناير في عام 2015، كانا [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] من جهة وقيصر وسامي من جهة أخرى. وأدركت أن [حُجب الاسم] لم يكن قادراً على تنظيم لقاء مع قيصر. ومع ذلك، حصلت على مساعدة من شخص التقت به في سوريا كان على اتصال بسامي. قالت لو كين إنها كانت على اتصال مباشر مع سامي الذي التقت به أيضاً عدة مرات مع مترجم.

سألت كيربر عمّا إذا كانت لو كين قد قابلت سامي وجهاً لوجه أو عبر سكايب. قالت لو كين إنهما التقيا عبر سكايب بدون تشغيل الكاميرا وإنها دوّنت الملاحظات فقط بدلاً من التسجيل لأسباب أمنية. قالت كذلك إنه بعد أسبوعين، اتصل بها سامي ليخبرها أن قيصر كان قلقاً لأن هناك الكثير من الأشخاص والمدعين العامين الذين جعلوه يشعر بالقلق.[3]

أخبرت كيربر لو كين أنه لا بأس إذا لم تتذكر أشياء معينة، ولكن يجب أن تخبر المحكمة بذلك. قالت لو كين إن قيصر كان قلقاً من أنه كان عليه الإدلاء بشهادته وأنه كان صادقاً جداً مع سامي بشأن ذلك. قالت لو كين إن قيصر لم تعجبه أشياء معينة وأنها أخبرتهم أن الشرطة لن تأتي لاعتقاله ولكن ربما في يوم من الأيام سيضطر إلى الإدلاء بشهادته. قالت إنها سمعت صوت قيصر خلف سامي.

سألت كيربر عمّا إذا كانوا أجروا المحادثة عبر سكايب والكاميرا مغلقة أم مفتوحة. أوضحت لو كين أنهم تحدثوا عبر سكايب منذ ذلك الحين وكانوا يعتقدون أن سكايب آمن.

سألت كيربر متى سمعت لو كين صوت قيصر لأول مرة. قالت لو كين إن ذلك حدث في آذار/مارس في عام 2015. وتذكرت أنه كان قرابة الذكرى السنوية للثورة. قالت لو كين إن قيصر شكرها وأكد أنه قيصر. والتقيا في وقت متأخر من ذلك اليوم وكانت مع

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: يبدو أن المترجم قد خلط بين ترتيب الأحداث عدة مرات واستمر في الخلط بين عامي 2011 و2012. ومن المحتمل أن هذه الجملة هي خطأ في الترجمة.
[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كانت هناك بعض المشاكل الخطيرة في الترجمة التي دفعت المحكمة في البداية إلى افتراض أن لو كين كانت قلقة هي نفسها، ولكن اتضح أنها كانت تقتبس مباشرة أقوال قيصر.

[مترجم]. قالت إنها كانت تخشى أن تكون مخطئة ولم تعرف ماذا تفعل. قالت لو كين إنها كانت داخل فقاعة. كانت تدرك أن هذا الاجتماع مهم، لكن سامي سبق وأخبرها كثيراً كيف يجب أن تكون على دراية بالأسئلة التي يجب أن تطرحها على قيصر حتى لا تخيفه وتعطيه شعور بأنه يتم استجوابه. قالت لو كين إنها لم تحضّر الكثير من الأسئلة مسبقاً. وأشارت إلى أنها كانت مع مترجمها، وأنهما كانا خائفين بعض الشيء. قالت إنهما قدما نفسيهما وحاولا أن يتركا قيصر يتحدث ويخبرهما بقصته. ومع ذلك، لم يعجبه ذلك وطلب منها طرح الأسئلة. قالت لو كين إنها حاولت بسرعة طرح الأسئلة وسألته كثيراً. شعر قيصر كما لو أنه تم استجوابه، وكانت هذه نهاية مكالمتهم. قالت لو كين إنهما التقيا لعدة أيام، كل يوم أو يومين، ووصفت قيصر بأنه رجل بسيط وصادق، وهو ما أعجبها. قالت إن الناس يحاولون أحياناً إظهار أنفسهم كأبطال، ولكن قيصر ليس كذلك. قالت لو كين إنه كان جو عمل، هو تحدث وهي قامت بتدوين الملاحظات. قالت إنها شعرت في بعض الأحيان بخوفه. من وقت لآخر، كان يرسم على ورقة لكنه لم يرد أن يكون لديها ورقة تحمل خط يده. ثم التقت مع ناجين وواصلت بحثها.

سألت كيربر عمّا قاله قيصر لـ لو كين عن عمله، وكيف حصل على الصور وما هو موقف سامي. قالت لو كين إن قيصر أخبرها أنه كان مصوراً عسكرياً في وسط دمشق منذ الفترة التي سبقت الثورة. كانت وظيفته إنشاء ملفات لجنود ماتوا في حوادث سيارات أو غرقوا أو انتحروا. كان على قيصر أن يلتقط صوراً لـ "مسرح الجريمة" أو مكان الأحداث قبل أن يعود إلى مكتبه حيث يطبع الصور ويكتب محضراً للشرطة العسكرية. قالت لو كين إن قيصر أحب عمله لأنه يخدم العدالة.[4] قالت لو كين إنه عندما بدأت الثورة، كان على أحد المصورين التقاط صور للجثث، وتحديداً المدنيين الذين تم إطلاق النار عليهم. عندما جاء المصور إلى مكتب قيصر وأخبره عن ذلك، أدرك قيصر أن الجثث كانت لمتظاهرين. قالت لو كين إن هذا حدث في درعا وإن المصور كان غاضباً جداً قبل أن يصبح هذا روتينهم الجديد. وتم استدعاء المصورين إلى مشفى تشرين، مقر الشرطة العسكرية. قالت لو كين إن جثث المدنيين كانت عليها أسماء. في وقت لاحق، تم تحديد هوياتهم بالأرقام فقط.

تساءلت كيربر عمّا إذا كان قيصر قد أخبر لو كين متى تغيرت [سياسة تحديد هويات الجثث بالأرقام بدلاً من الأسماء]. فلم تستطع لو كين أن تتذكر. وأضافت أن [قيصر والمصور الآخر] كانا يعملان كل صباح في مشفى تشرين، المشفى الذي كان يعمل فيه بشار الأسد. قالت لو كين إنه تم نقل العديد من الجثث إلى المشافي حيث تم تخزينها في ثلاجات في مستودعات الجثث، حيث التقط المصورون صورهم. في بعض الاحيان، كانت مستودعات الجثث صغيرة جداً، لذلك تم تخزين الجثث في الممرات. قالت لو كين إنه عندما وصلت الجثث، كانت تحمل رقمين. كان من المفترض أن يكون الرقم الأول هو رقم المعتقل. ويوجد أسفل رقم المعتقل رقم فرع المخابرات (على سبيل المثال 248، 215، 225، 251). ووفقاً لـ لو كين، خصص خُبراء الطب الشرعي من الجيش رقماً ثالثاً من أجل تصنيف الجثث. كان لدى خبير الطب الشرعي دفتر ملاحظات يدوّن فيه هذه الأرقام، بالإضافة إلى صفات الشخص الميت، مثل الطول ولون الشعر والندوب وسبب الوفاة. قد تشير أسباب الوفاة، على سبيل المثال، إلى نوبة قلبية على الرغم من ظهور علامات على الجثث تشير إلى أسباب مختلفة للوفاة. قالت لو كين إن بعض الجثث لم يكن لديها عيون أو كانت تظهر عليها علامات حمراء على الحلق. وظهرت على البعض علامات الجوع الشديد والحروق الكيميائية. وقالت إنه كان ضمن الجثث أطفال وكبار السن على حد سواء. وأوضحت لو كين أنه في مرحلة ما نُقِلوا من مشفى تشرين إلى مشفى المزة حيث كان هناك الكثير من الجثث ولم يكن هناك مساحة كافية في أروقة مشفى تشرين. وكان مشفى المزة عملياً بشكل أكبر لأنه كان به جناح من المشفى القديم وكراجات. قالت لو كين إنه كان من الأسهل إخفاء الجثث في هذه الكراجات، ولكن في عام 2012 بدأ الناس الذين يعيشون في المزة يشتكون من الرائحة لأن هناك الكثير من الجثث. كانت الجثث مكدسة وكان قيصر وزملاؤه يلتقطون كل صباح صوراً لهم دون طرح أي أسئلة. كانوا دائما برفقة سجّان واحد. وقد التقطوا عدة صور لكل جثة (3-4): للوجه وللصدر ولكامل الجسم. وبعد ذلك، عادوا إلى مكتبهم. وتم التأشير على الجثث برقمين كتبوا على شريط لاصق رديء الجودة بقلم تخطيط. قام خُبراء الطب الشرعي إما بإرفاق بطاقة برقم آخر بالجثة، أو وضع البطاقة على الجثة أو حملها للصورة. وتم عرض رقم خبير الطب الشرعي دائماً في الصورة، وانتقل نظام العد من 1 إلى 10 في اليوم الأول واستمر في اليوم الثاني. وكان يصل دائماً إلى 5,000 ثم يستمر العد كما يلي: 1/2ب، 1/3ب... إلى 5,000ب، لذلك تم احتسابه دائماً من 1 بالعربية حتى 5,000 بالعربية.

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان الرقم من خبراء الطب الشرعي لكل جثة أم لكل صورة. قالت لو كين إنه كان لكل جثة.

سأل فيدنير كذلك عمّا إذا كان الرقم مكتوباً على ورقة. فأكدت لو كين ذلك مضيفة أنه كان مدوناً أيضاً في دفتر ملاحظات تم حفظه في مكتب خبير الطب الشرعي. وأوضحت أنه بعد التقاط الصور، عاد المصورون إلى مكاتبهم لطباعة الصور. حيث كان هناك استمارة تم ملؤها وإرفاق الصور بها. قالت لو كين إنها لا تستطيع تذكر الشكل الذي تبدو عليه هذه الاستمارات بالضبط، ولكن يمكنها التحقق من ملاحظاتها.

سألت القاضي كيربر عن نوع الاستمارات المستخدمة. قالت لو كين إن الاستمارات كانت مرقمة والصور مرفقة.

[4] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كانت هناك مرة أخرى بعض مشكلات الترجمة من الفرنسية إلى الألمانية حول ما إذا كان الشاهد قال "تحقيق العدالة" أو "تحقيق القضاء".

سألت كيربر عمّا إذا كان بإمكان المحكمة إلقاء نظرة على أحد هذه الاستمارات. فأكدت لو كين ذلك.

فَحَصَ القاضيان بصرياً الملحقين 1 و3 من كتاب لو كين.

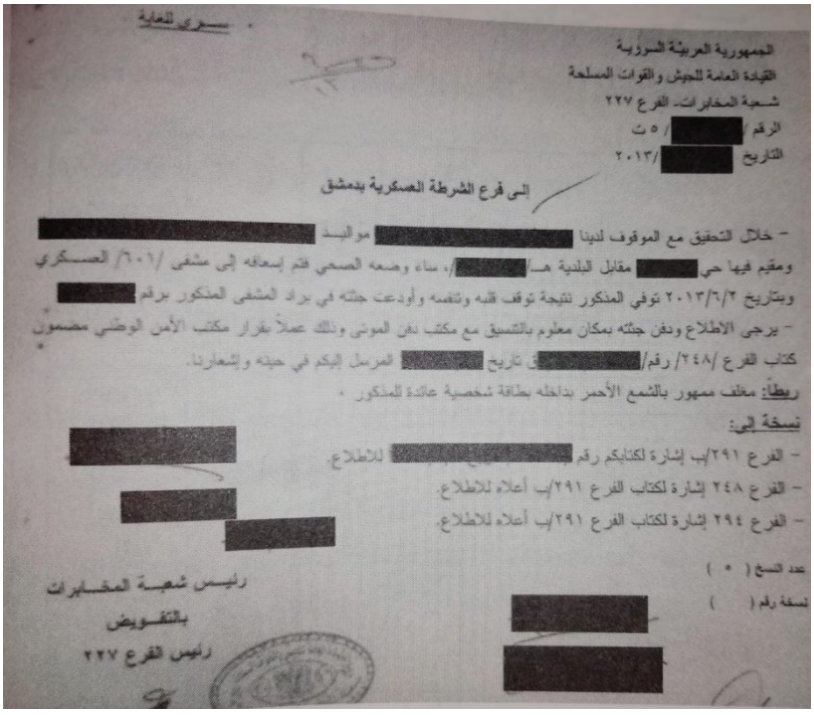

الجمهورية العربية السورية
القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة
شعبة المخابرات- الفرع ٢٢٧
الرقم [redacted] /٥ ت
التاريخ ٢٠١٣/[redacted]

إلى فرع الشرطة العسكرية بدمشق

- خلال التحقيق مع الموقوف لدينا [redacted] مواليد [redacted] ومقيم فيها حي [redacted] مقابل البلدية هـ [redacted] /، سناء وضعه الصحي فتم إسعافه إلى مشفى /٦٠١/ العسكري وبتاريخ ٢٠١٣/٦/٢ توفي المذكور نتيجة توقف قلبه وتنفسه وأودعت جثته في براد المشفى المذكور برقم [redacted]
- يرجى الاطلاع ودفن جثته بمكان معلوم بالتنسيق مع مكتب دفن الموتى وذلك عملاً بقرار مكتب الأمن الوطني مضمون كتاب الفرع /٢٤٨/ رقم/[redacted] تاريخ [redacted] المرسل إليكم في حينه وإشعارنا.

ربطاً: مغلف ممهور بالشمع الأحمر بداخله بطاقة شخصية عائدة للمذكور .

نسخة إلى:
- الفرع ٢٩١/ب إشارة لكتابكم رقم [redacted] للاطلاع.
- الفرع ٢٤٨ إشارة لكتاب الفرع ٢٩١/ب أعلاه للاطلاع.
- الفرع ٢٩٤ إشارة لكتاب الفرع ٢٩١/ب أعلاه للاطلاع.

عدد النسخ (٠)
نسخة رقم ( )

رئيس شعبة المخابرات
بالتفويض
رئيس الفرع ٢٢٧

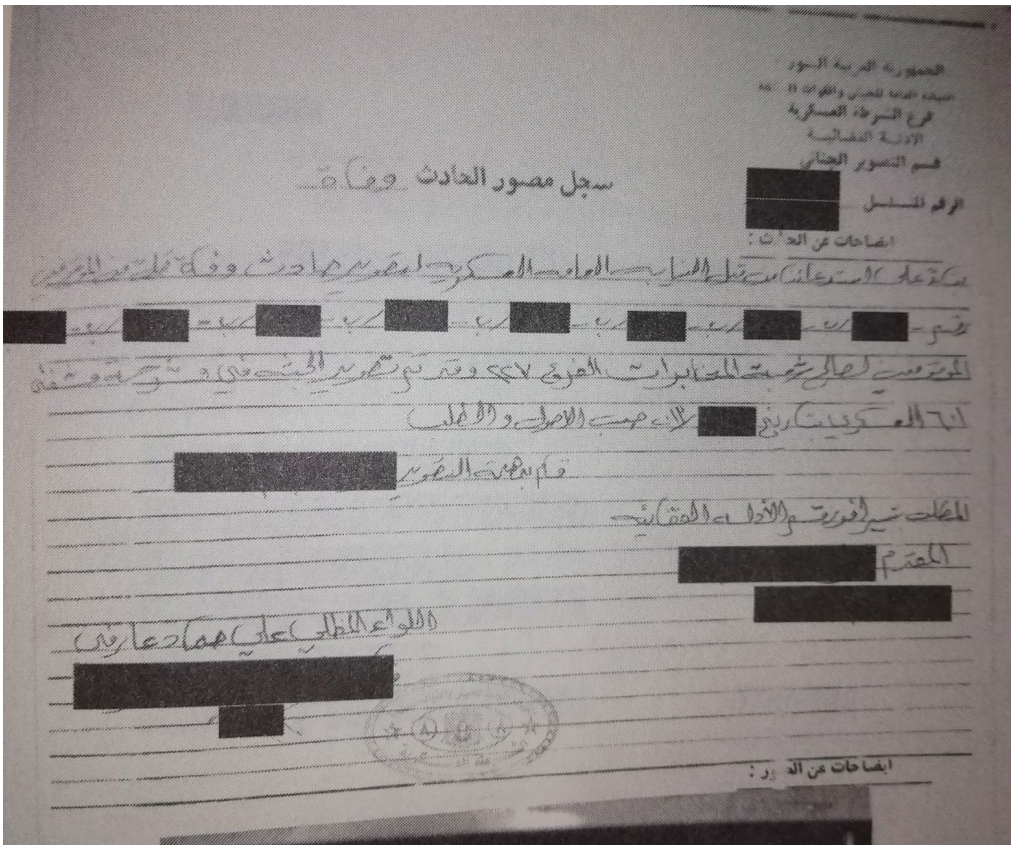

سجل مصور الحادث وفاة

طلبت القاضي كيربر من أحد مترجمي المحكمة ترجمة الوثيقة:

الجمهورية العربية السورية

القيادة العامة للجيش

فرع الشرطة العسكرية

[...]

قسم التصوير الجنائي

البروتوكول

سجل مصور الحادث/وفاة [مكتوبة بخط اليد]

بناء على استدعاء من قبل النيابة العامة العسكرية لتصوير حادث وفاة [أرقام ومختصرات]

الموقوفين لصالح شعبة المخابرات الفرع 227 وقد تم تصوير الجثث في مشرحة مشفى 601 العسكري بتاريخ [اليوم]/[الشهر]/2013 حسب الأصول والطلب.

قام بمهمة التصوير [الاسم]

المكلف بتيسير أمور قسم الأدلة القضائية

قررت كيربر أنه كان يكفي فحص أحد الملحقين فقط.

سأل فيدنير من أين حصلت لو كين على هذه الوثيقة وما إذا كانت حصلت عليها من قيصر. فأكدت لو كين قائلةً إنها رأت صورة لها.

تدخل محامي دفاع أنور بوكر متسائلاً عمّا إذا كان بإمكانه طرح سؤال بخصوص الوثيقة التي عُرضت للتو في المحكمة. فأكدت القاضي كيربر ذلك.

سأل بوكر لو كين عمّا إذا كانت قد حصلت على الصورة [الوثيقة] من قيصر. فأكدت لو كين ذلك.

سأل بوكر كذلك عمّا إذا كان قيصر قد التقط صورة للوثيقة. فأكدت لو كين ذلك.

ثم أراد بوكر معرفة ما إذا كانت لو كين قد حصلت على صورة الوثيقة التي التقطها قيصر. فأكدت لو كين ذلك.

كان لدى بوكر سؤال لمترجمي المحكمة لأنه لم يكن متأكداً ممّن أمر بتوثيق الجثث: النيابة العامة، أم الفرع 227، أم النيابة العسكرية. فقرأ أحد مترجمي المحكمة السطر الأول من الوثيقة: بناء على استدعاء من قبل النيابة العامة العسكرية.

تدخلت لو كين قائلة إنه من الصعب قراءة الوثيقة، ولكن كان لديها ترجمة معها. قالت القاضي كيربر إن على لو كين قراءة الترجمة بصوت مرتفع [المترجمة من الفرنسية إلى الألمانية بواسطة السيدة كولر] ويجب على مترجمي المحكمة التحقق من صحتها.

قراءة لو كين:

> إيضاحات عن الحادث: بناء على استدعاء من قبل النيابة العامة العسكرية لتصوير حادث وفاة المعتقل رقم#. الموقوف لصالح شعبة المخابرات الفرع 227 وقد تم تصوير الجثث في مشرحة مشفى 601 العسكري بتاريخ 2013 (تم كتابة التاريخ كاملاً بخط اليد) حسب الأصول والطلب. يوجد توقيع المكلف بتيسير أمور قسم الأدلة القضائية (حُجِب الاسم)، مظلي في الشرطة العسكرية.

وأضاف أحد مترجمي المحكمة أن الوثيقة ذكرت "المقدم" قبل التوقيع و"اللواء المظلي علي" على الجانب الأيسر. وأضاف مترجم المحكمة الآخر أن الوثيقة ذكرت إن الصور التقطت في مشرحة المشفى [وليس مكان حفظ الجثث كما هو مترجم].

تدخلت محامية المدعين د. أوميشين قائلة إن الترجمة ستكون معقدة للغاية وعرضة للأخطاء. قالت القاضي كيربر إن القضاة أجروا تقييماً شاملاً لإيجابيات وسلبيات تقنيات الترجمة المختلفة وأنه كان أكثرهم منطقية هو استخدام هذه التقنية [السيدة. كولر بصفتها مترجمة للشاهدة من الفرنسية إلى الألمانية والعكس، ومترجم المحكمة للترجمة من الألمانية إلى العربية].

سأل بوكر لو كين عمّا إذا كان العام (2013) موجوداً في الوثيقة وما إذا كان يجب كتابة التاريخ بالضبط. فأكدت لو كين موضحةً أن هذه الاستمارات قد طُبِعت مسبقاً واستُخدِمت قبل الثورة. واستمر هذا الروتين ببساطة. وأضافت لو كين أيضاً أنه في السطر الرابع من الوثيقة، ذُكر عام 2013 ولكن سيتم حجب التاريخ والاسم المحددين.

سأل بوكر عمن قام بالحجب. قالت لو كين إنهم [هي وناشرها وقيصر وسامي] حاولوا الحجب قدر الإمكان موضحين أنه في الوقت الحاضر إذا تعرف شخص ما في سوريا على قريب في ملفات قيصر، فهذا يعني أن الشخص الموجود في الصورة هو إرهابي وجميع أفراد عائلته يعتبرون إرهابيين كذلك. قالت لو كين إن العديد من الأشخاص تعرفوا على أقاربهم لكنهم لم يجرؤوا على إخبار أي أحد. قالت إن ابنة عم صديقة سورية لها تعرفت على زوجها في إحدى الصور. ولم يشارك زوجها مطلقاً في المظاهرات، ولكن تم اعتقاله وتعذيبه. قالت لو كين إن ابنة عم صديقتها تعيش في درعا وعندما تعرفت على زوجها في ملفات قيصر، اتصلت بصديقتها في فرنسا باستخدام شريحة هاتف أردنية.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان الحجب يشير إلى أشخاص ميتين. فأكدت لو كين أن الحجب يشمل أرقام خبراء الطب الشرعي وأرقام المعتقلين. وأضافت أنه في مكان ما في أرشيفات النظام يمكن للمرء أن يجد الأسماء المرتبطة بهذه الأرقام.

سأل بوكر عمن قام بالحجب. قالت لو كين "نحن" هي وناشرها.

طلب فيدنير من لو كين شرح نهج عمل قيصر. أوضحت لو كين أن قيصر وزملاءه كانوا يلتقطون صوراً كل يوم، ثم يعودون إلى مكتبهم حيث كان عليهم ملء الوثائق. في البداية، كان هناك وثيقة واحدة لكل جثة، ولكن منذ بداية عام 2012، زاد عدد الجثث، لذلك كان عليهم استخدام استمارة واحدة للعديد من الجثث مع إرفاق الصور ذات الصلة. ثم يتم إرسال هذه الاستمارات إلى الشرطة العسكرية. قالت لو كين إن عبء العمل ازداد باستمرار. وتم فرز الصور من قبل الفرع المختص لأجهزة المخابرات. قالت إن الجثث في مشفى تشرين كانت متضررة ولم يتم فرزها دائماً. والتقط المصورون الصور بسرعة، لذا لم يكونوا دائماً بترتيب معين في البداية. ثم تم ترتيب الصور بناءً على الفرع المختص بأجهزة المخابرات، بالإضافة إلى الرقم الذي قدمه خبراء الطب الشرعي. على سبيل المثال، كان هناك كومة للفروع 215، 225، 248، [المخابرات الجوية] (ليس لها رقم) والفرع 251.

قال فيدنير إنه سمع أن لو كين لا يمكنها تذكّر أحد الأرقام. قالت لو كين إن كل فرع من فروع أجهزة المخابرات لديه رقم، ومع ذلك، فإن المخابرات الجوية تسمى ببساطة "الجوية".

أرادت كيربر أن تعرف كيف كان رد فعل قيصر على عمله. قالت لو كين إن قيصر في البداية لم يصدق ما قاله الآخرون له [عن كون الجثث لمدنيين]. قالت إن قيصر بعد ذلك رأى الجثث بأم عينيه. ومما فهمته، فقد كان من الصعب حقاً على قيصر أن يظهر مشاعره لأنه كان نظاماً إرهابياً ضد كل الناس. قالت لو كين إنها عملت في سوريا لفترة طويلة ولا تزال لا تستطيع تصور هذا الرعب. قالت إن المرء يشعر بالقلق باستمرار على عائلته وتعتقد أن قيصر كان يشعر بالخوف والضياع. قالت لو كين إنه عندما شاهد قيصر لأول مرة صور [جثث المدنيين] كان خائفا وأراد التحدث إلى سامي. قالت إن سامي كان مهندساً له صلة بالثورة وكان أكثر انخراطاً في الثورة من قيصر. أوضحت لو كين كذلك أن قيصر أراد الانشقاق على الفور، لكن سامي أقنعه بالبقاء. وكان قيصر في مأزق: فإذا بقي، فسيكون متواطئاً، وإذا غادر، فستكون عائلته في خطر. قالت لو كين إنها تعتقد أن سامي دفع قيصر لنشر الصور. قالت لو كين إن سامي أراد مساعدة جميع العائلات، وهو جانب مهم من ملفات قيصر. قالت إن الأشخاص الموجودين في الصور لديهم أرقام وأسماء فقط. وقد اختفوا ببساطة. قالت لو كين إن سوريا هي بلد المغيّبين. قالت إن الناس يشعرون بالعجز عندما يكون أحد أفراد أسرتهم مفقوداً. إنه مثل الثقب الأسود الذي يشمل أكثر من مجرد الخوف. قالت إن الكثير من الناس لا يتحدثون عن أقاربهم المفقودين بسبب الخوف. فعندما يتم القبض على شخص ما، يُعتبر إرهابياً. وأوضحت لو كين كذلك أن الصور من ملفات قيصر جاءت من مرافق الاعتقال، والتي هي عبارة عن ثقوب سوداء. فإذا تمت إحالة شخص من مرفق اعتقال إلى سجن، فهو محظوظ لأنه يعني أنه سيظهر مرة أخرى. حيث إذا كان أحدهم في السجن، فلا يزال لديه اسم ويمكن لعائلته طلب زيارة أو شهادة وفاة من الشرطة العسكرية. في مرفق الاعتقال، لا يوجد أي شيء ببساطة. قالت لو كين إن سامي وقيصر أرادا عرض الصور على العالم وإظهار ما حدث للعائلات. وإن العائلات القادرة على التعرف على أحد الأقارب في الصور محظوظة لأنها تشير إلى أن الشخص قد توفي بسرعة. وبعد شهور أو سنوات في مرفق الاعتقال، يصبح من الصعب التعرّف على الأشخاص. وفي البداية، طلب سامي من قيصر البقاء. وتعتقد أن سامي كان على علم بالقيمة الإثباتية للصور. فبهذه الصور وثّق النظام فظائعه. وفي عهد حافظ الأسد، كان هناك أيضاً الكثير من القتلى، ولكن بدون صور لهم. أما في عهد بشار الأسد، توجد صور. قالت لو كين إن هذا الظرف دفع سامي إلى إقناع قيصر بالبقاء لمدة عامين آخرين.

أرادت كيربر أن تعرف بالضبط ما فعله سامي وقيصر بالصور. قالت لو كين إنه كان هناك ذاكرة تخزين (فلاشة) بها نسخ من الصور. وكان لدى قيصر إمكانية الوصول إلى الكمبيوتر حيث تم تخزين الصور. وأخفى الفلاشة في حزامه أو في جوربه. قالت لو كين إن سامي كان قادراً على العودة إلى المنزل بعد العمل كل مساء وكان يسافر ذهاباً وإياباً بين منزله ومكان عمله كل يوم. قالت لو كين إن قيصر أعطى الفلاشة لسامي الذي قام بعد ذلك بأرشفة الصور. استمرت هذه العادة لمدة عام ونصف. وأضافت أنه على المرء أن يفهم أن سوريا تغيرت بشكل كبير. ففي البداية، كانت هناك مظاهرة سلمية، ثم سحقت الاحتجاجات بعنف. أصبحت

المظاهرات عنيفة أكثر فأكثر. على عكس ما حدث في ليبيا حيث كانت هناك جبهة واحدة، فقد كانت هناك مجموعات مختلفة في سوريا. وقالت لو كين إن بعض المناطق كانت تحت سيطرة الجيش السوري الحر،[5] بينما كانت الجماعات الإسلامية تسيطر على بعضها.

سألت كيربر عمّا إذا كانت لو كين تعني الجيش السوري الحر أم الجيش السوري. قالت لو كين إنها تعني الجيش السوري الحر. وأوضحت كذلك أن تنقّل قيصر اليومي إلى المنزل من العمل كان صعباً عندما كانت بعض المناطق تسيطر عليها المعارضة. وفقاً لـ لو كين، شعر قيصر أنه كان يعمل من أجل الشيء الصحيح. قالت لو كين إن بعض الأشخاص من مكتب قيصر انشقّوا. وأضافت أن الثورة كانت تتعلق أكثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وليس بالأصل العرقي.[6] [فرّ] العديد من أفراد الجيش الذين كانوا ينتمون إلى جماعات عرقية، وكانت غالبية أفراد الشرطة العسكرية المتبقين من العلويين. شعر قيصر بالوحدة أكثر فأكثر وكان عدد السنّة يقل أكثر فأكثر. وفي مرحلة ما، طُلب من قيصر تدريب شخص علوي. قالت لو كين إن الأمور أصبحت أكثر صعوبة لقيصر. كانت الفكرة هي الموازنة بين عدد الصور والتهديد الذي تشكله. كلما زاد عدد الصور، زاد التهديد.

سألت كيربر عمّا إذا كانت فكرة الرحيل قد راودت سامي أو قيصر. فلم تعرف لو كين.

سألت كيربر أين كانت الصور عندما غادر سامي وقيصر. قالت لو كين إن سامي كان لديه كل الصور. وتم إخراج قيصر من البلد. وعُهد به إلى أعضاء المعارضة كل 50 كيلومتراً، ونُقل إلى جنوب سوريا حيث انتظر شهراً، مختبئاً في شاحنة، ثم غادر البلد. وقالت إن سامي غادر البلاد عبر قنوات رسمية وأن الصور أخرجها خارج البلد بواسطة شخص ثالث.

***

]استراحة لمدة 15 دقيقة أثناء الجلسة[

***

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أراد فيدنير تضييق الإطار الزمني وأشار إلى إفادة لو كين بأن الجثث أصبحت تعود لمدنيين في آذار/مارس في عام 2011. فأكدت لو كين ذلك.

سأل فيدنير متى لجأ قيصر إلى سامي ومن ثم بدأ "عمله" [نسخ الصور وأرشفتها]. قالت لو كين إنها لا تعرف اليوم بالضبط ولكن كان ذلك في ربيع عام 2011.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانوا قد بدأوا في نسخ الصور على ذاكرة التخزين (الفلاشة) على الفور أم أنهم بدأوا القيام بذلك لاحقاً. قالت لو كين إنها لا تعرف. وأضافت أن النسخ لم تكن منظمة بشكل جيد. وتمت العملية برمتها في جو من الخوف ولم تكن هناك خطة لموعد نسخ صور معينة. قالت لو كين إنها تعتقد أن بعض الصور مكررة مضيفة أنه يجب على المرء أن يعرف أنهم "هواة" وليسوا محترفين، لذلك لم تتوقع الحصول على نسخة دقيقة أو على عمل احترافي.

لخّص فيدنير أنهما شرعا بالتالي في نسخ الصور في عام 2011. فأكدت لو كين ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان ذلك في الربيع أم في الصيف. لم تكن لو كين تعرف، ولكنه كان عام 2011.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد استمر لمدة عامين تقريباً. فأكدت لو كين أنه استمر حتى صيف عام 2013.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا حدث عندما انشقّ قيصر. قالت لو كين إنها تعتقد ذلك ولكن ليس لديها دليل.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قيصر قد أخبر لو كين عن روتينه اليومي. فذكرت أنه كان يلتقط صوراً في الصباح ثم يعود إلى مكتبه. وكان قيصر يتلقى مكالمة كل صباح حوالي الساعة 9 للحضور إلى المشفى لالتقاط صور للجثث. في البداية، كان هناك عدد قليل نسبياً من الجثث، لذا كان ينتهي عمله بسرعة. ولكن، ازداد عدد الجثث، لذلك استغرق الأمر وقتاً أطول لالتقاط الصور. وكان يذهب إلى مشفى المزة ومشفى تشرين في الشمال قرب الشرطة العسكرية. بشكل عام، كان يلتقط الصور في الصباح ثم يعود إلى المكتب.

أراد فيدنير معرفة متى زاد عدد الجثث. قالت لو كين إن ذلك كان في عام 2012 لكنها لم تكن متأكدة مما إذا كان في الربيع أم في الصيف. وأضافت أن النظام أصدر مراسيم بإخلاء الزنازين.

[5] ملاحظة من مراقب المحاكمة: المترجم قال "الجيش السوري" بدلاً من "الجيش السوري الحر" كما قال الشاهد. أدى ذلك إلى بعض الالتباس، حول سبب تدخل رئيسة المحكمة، كيربر.
[6] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قال المترجم "أيدولوجيات" وكانت خطأ على ما يبدو، حيث مضى الشاهد للحديث عن الإثنيات المختلفة.

سأل فيدنير عن نوع المراسيم. قالت لو كين إنها علمت بالمراسيم من مصادر أخرى [ليس من قيصر أو سامي].

أراد فيدنير أن يعرف متى صدرت هذه المراسيم. قالت لو كين في عام 2012.

أراد فيدنير أن يعرف ما يرمز إليه المشفى 601. فأوضحت لو كين أن 601 هو رمز للمشفى في منطقة المزة، أحد أحياء دمشق.

سأل فيدنير كيف تم التقاط الصور. قالت لو كين إن الصور تم التقاطها بواسطة كاميرا رقمية لكنها لم تتذكر الطراز، ربما كانت "DX50". ثم نُقلت الصور إلى جهاز كمبيوتر حيث نسخها قيصر إلى فلاشة أخفاها في حزامه أو جواربه. ثم عاد قيصر إلى مسقط رأسه حيث عاش سامي أيضاً. وأعطى الفلاشة لسامي الذي قام بعد ذلك بمعالجة الصور.

سأل فيدنير عن حجم الملفات كل على حدة وأراد معرفة ما إذا كانت مضغوطة أم كاملة. قالت لو كين إن صوراً عالية الوضوح (HD) أعطيت لسامي. وقام بعمل نسختين: واحدة عالية الوضوح والأخرى أقل جودة لنقلها للخارج عبر الإنترنت. ولكنها لم تكن متأكدة إلى أين تم نقل الصور. ثم قام شخص ثالث بتهريب قرص صلب به نسخ عالية الوضوح إلى خارج سوريا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت الصور ذات جودة منخفضة أصلاً أثناء عمل قيصر. قالت لو كين إن الصور الأقل جودة تم إرسالها عبر الإنترنت.

سأل فيدنير متى حدث ذلك. فلم تكن لو كين تعرف.

سأل فيدنير كيف واصلوا العمل على الصور بعد هروب قيصر. قالت لو كين إن سامي احتفظ بالصور، ولكن تم إرسالها أيضاً إلى المجلس الوطني السوري عبر [حُجب الاسم]. أوضحت لو كين كذلك أن سامي وقيصر لم يكونا على اتصال مطلقاً بالمجلس الوطني السوري. ومع ذلك، كان من المفترض أن يعرض السياسيون المرتبطون بالمعارضة الصور للعالم. وذهب سامي وقيصر إلى قطر. موّلت الدولة لجنة تحقيق (شركة محاماة كارتر - روك) لكتابة تقرير عن الملفات. حدث ذلك في نهاية 2013/مطلع 2014.

سألت فيدنير لو كين ما إذا كان اسما عمران وزكريا [اسمان مشفّران] يبدوان مألوفين بالنسبة لها. فأكدت لو كين أن الاثنين كانا في تركيا حيث يوجد مقر المجلس الوطني السوري. وأضافت أن سامي وقيصر غادرا سوريا بطرق مختلفة لكنهما عادا إلى تركيا مع عمران وزكريا. حاول عمران وزكريا توثيق 53,000 صورة بتصنيفها من أجل تحديد عدد المعتقلين من كل فرع، على سبيل المثال: 225.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانوا قد نظروا أيضاً في أسباب الوفاة. فأوضحت لو كين أن زكريا عمل كطبيب أطفال وحاول فرز الصور حسب الإصابة وتصنيفها حسب أنواع الإصابات.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن العلاقة بين عمران وزكريا وسامي وقيصر. قالت لو كين إن عمران وزكريا كانا على اتصال مع [حُجب الاسم] والتقيا بالمجلس الوطني السوري. ولم تكن متأكدة مما إذا كان قيصر قد التقى بالمجلس الوطني السوري.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت لو كين قد التقت بعمران وزكريا. فأكدت لو كين مضيفةً أنه كان في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في تركيا.

سأل فيدنير عمّا إذا كانا قد التقيا وجهاً لوجه. فأكدت لو كين موضحةً أنهما التقيا في مكتب على مدار يومين. أظهرا لها أشياء لا تصدق واستطاعت العمل معهما لمدة يومين. قالت إنها تعلمت الكثير منهما، مثل طريقة عمل النظام، وما تعنيه الأرقام (على الجثث) ومن أين جاءت الصور بالضبط.

سأل فيدنير كيف عرفت لو كين من أين أتت الصور وإذا أخبرها عمران وزكريا بذلك. قالت لو كين إنها تفترض أن الصور تم نشرها في مكان ما. كان الاثنان أول من استجوبتهما حول الملفات وقيصر، وحول استخدام أوراق إكسل لأغراض التصنيف وحول قصتهما. قالت إنها ستطرح أسئلة اليوم، ولكنها في ذلك الوقت لم تفكر في أشياء معينة باتت واضحة لها الآن.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قيصر قد أخبر لو كين عن دوافعه ولماذا التقط صوراً للجثث في المقام الأول. قالت لو كين إن الأمر ليس واضحاً تماماً لها، وأوضحت أنه في سوريا، قام الجميع بعمله وأصدروا تقارير دون معرفة السبب، أو ما الذي كان يفعله الشخص الذي بجانبه. قالت إن قيصر قام بعمله دون معرفة السبب بالضبط ولكن لديها ثلاثة تفسيرات محتملة لذلك. أولاً، أنه كان نوعاً من الروتين. حيث التقط صورا لقتلى من الجنود قبل ذلك وما زال ذلك مستمراً كما التقط صورا لجثث المدنيين. ثانياً، إنها حقيقة أن النظام يقوم بالأرشفة بكثرة. ويمكن للمرء أن يقارن النظام السوري بجهاز أمن الدولة "شتازي".[7] أوضحت لو كين أن النظام

[7] كان "شتازي" هو جهاز المخابرات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ويتمتع بصلاحيات بعيدة المدى فيما يتعلق بمراقبة المجتمع المدني والتوثيق التفصيلي.

السوري تعلم أرشفة كل شيء تقريبا. ثالثاً، سمحت صور الجثث للمرؤوسين بإظهار قيامهم بعمل جيد لرؤسائهم. وأضافت لو كين أنه من المذهل مدى وضوح الفظائع التي ارتكبها النظام، ولكن في نفس الوقت لم يكن ذلك واضحاً على الإطلاق. ونظراً إلى أن الجثث عليها أرقام فقط بدلاً من الأسماء، فمن السهل على النظام أن يدّعي أن الناس ليسوا سوريين في الواقع. قام النظام بأرشفة كل شيء بينما كان يخفي كل شيء في نفس الوقت.

أشار فيدنير إلى أن ملفات قيصر تتضمن 53,000 صورة. سأل لو كين عن عدد القتلى بينهم. قالت لو كين إن الملفات تتكون من ثلاث فئات [من الأشخاص]: معتقلون وجنود ومدنيون لقوا حتفهم، ولكن لم يتم اعتقالهم. وهناك حوالي 25,000 صورة لمعتقلين.

تدخّل محامي المدعي كروكر قائلاً إنه فهم رقماً مختلفاً من الشهادة الأولية للو كين باللغة الفرنسية.

طلبت القاضي كيربر انتظار توضيح بين المترجم ولو كين. دققت لو كين ملاحظاتها وأوضحت أن المجموعة الأولى (المعتقلون) تضم 28,707 صورة لـ 6,786 معتقلاً.

أراد القاضي فيدنير معرفة عدد الجثث التي تتكون منها المجموعات الأخرى. قالت لو كين إن المجموعة الثانية (الجنود) تضم 1,036 شخصاً والمجموعة الثالثة (مدنيون غير معتقلين) تضم 4,025 شخصاً.

أراد فيدنير معرفة الطريق الذي سلكته الصور قبل نشرها، وما الذي حدث في قطر ولماذا تم ربط الصور بقطر في المقام الأول. قالت لو كين إن قطر دعمت المعارضة في سوريا وموّلت لجنة تحقيق، بالتحديد ديفيد م. كرين وديزموند دي سيلفا، للتحقق من الصور.

سأل فيدنير عن سبب تلقي هؤلاء الأشخاص أجوراً للتحقق من الصور. قالت لو كين إنهما مدعيان سابقان في المحكمة الخاصة بسيراليون وخبيران في تقييم الأدلة. قالت إنهما كانا برفقة خبراء الطب الشرعي لفحص "عدم تضرر قيصر" والتحقق من صحة الصور. قالت لو كين إنهما أصدرا تقريرهما في كانون الثاني/يناير في عام 2014.

سأل فيدنير لو كين عن محامي شركة المحاماة البريطانية كارتر روك. قالت لو كين إن شركة المحاماة هذه تعاقدت مع ديفيد إم كرين وديزموند دي سيلفا ودفعت مقابل كل شيء مع قطر.

سأل فيدنير كيف تم تقديم الصور للجمهور. قالت لو كين إنه كان هناك اجتماع في وزارة الخارجية الفرنسية في كانون الثاني/يناير 2014 حضرته "مجموعة أساسية" دعمت المعارضة السورية وحوالي عشرة وزراء خارجية من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وتركيا والأردن وإيطاليا والمملكة العربية السعودية ومصر. قدّمت مجموعة ضمن المجلس الوطني السوري فيديو يعرض الصور. وأضافت لو كين أن لوران فابيوس [وزير الخارجية الفرنسي في ذلك الوقت] وافق على إتاحة الصور لبعض السلطات. وقالت أيضاً إن الصور تم طرحها للنقاش أثناء محادثات السلام في جنيف من قبل أحمد الجربا وممثلي شركة كارتر روك. وقامت شبكة سي إن إن وصحيفة الجارديان وغيرهما بتوفير تغطية إعلامية للموضوع.

سأل فيدنير متى كانت آخر مرة اتصلت بها لو كين مع سامي وقيصر (شخصياً)، لكنه أشار إلى أنها، كصحفية، لها الحق في عدم الإجابة.[8] قالت لو كين إنها تفضل عدم الإجابة.

ذكر فيدنير قول لو كين إن قيصر وسامي كانا خائفين. سأل عمّا إذا كانا لا يزالان في حالة خوف. قالت لو كين إن سامي "يشعر بالخوف أيضاً".

سأل فيدنير عمّا إذا كانت لو كين قادرةً على سؤال سامي وقيصر عن مخاوفهما. حسب فهمها، فإنهما يشعران بالخوف.

قالت القاضي كيربر إن هيئة المحكمة ستنظر في مجموعة مختارة من الصور بناءً على طلب محامي الدفاع، بوكر، موضّحة أنهم سيفحصون مجموعة عشوائية من الصور

***

[استراحة غداء لمدة 65 دقيقة]

***

[8] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كانت هناك بعض الصعوبات الجدية الناجمة عن الترجمة من الفرنسية إلى الألمانية. واضطرت القاضي كيربر إلى التدخل، وطلبت من المترجم ترجمة ما يقوله القضاة فقط وعدم مقاطعة أي شخص.

قالت القاضي كيربر إنهم سيفحصون الآن بعض الصور، مضيفة أنها لا تتوقع أن تتعرف لو كين على أي منها، لكنها طلبت منها أن تقول ما إذا كانت تبدو مشابهة للصور من ملفات قيصر وما إذا كان من المحتمل أنها تنتمي إلى ملفات قيصر.

***

[تم عرض ما مجموعه ثماني صور دون مزيد من التوضيح]

***

في آخر صورة من الصور الثماني، قالت كيربر إن الصورة مختلفة قليلاً عن الصور السابقة حيث أن الشخص ملفوف في كيس بلاستيكي. ثم سألت كيربر لو كين عمّا إذا كانت تعتقد أن هذه الصور من ملفات قيصر أو إذا كانت قد تعرّفت على أي منها. قالت لو كين إن الصور تبدو مشابهة جداً للصور من ملفات قيصر.

سألت كيربر لماذا تبدوا متشابهة. قالت لو كين إنها تبدوا متشابهة بسبب الأرقام الموجودة على الجثث والإشارة إلى رقم الفرع. وعليها أيضاً بطاقات بيضاء مكتوب عليها أرقام من خبير الطب الشرعي بالإضافة إلى أكياس بلاستيكية ملفوفة فيها بعض الجثث. قالت إن الأشخاص في الصور المعروضة في المحكمة تعرّضوا لنفس الفظائع مثل الأشخاص الموجودين في الصور من ملفات قيصر.

<u>استجواب من قبل المدعي العام</u>

سأل كلينجه لو كين عمّا إذا كان قيصر قد أخبرها بما يتوقعه من نشر الملفات. قالت لو كين إن قيصر كان ساذجاً[9] للاعتقاد بأن نشر الصور سيوقف الجرائم من الحدوث. وقالت إن قيصر افترض أنه عندما تكون الجرائم مرئية بوضوح، فإن المجتمع الدولي سيوقف الجرائم.

خلص كلينجه إلى أن توقعات قيصر لم تتحقق بعد. فأكدت لو كين ذلك.

سأل كلينجه لو كين عن شعور قيصر اليوم. قالت لو كين إنه من الصعب عليها التحدث نيابة عنه، مضيفةً أنه على مدار السنوات الخمس، تراجع من شخص مفعم بالأمل الى شخص يائس.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت أقوال قيصر ومعلوماته معقولة. [بعد استراحة طويلة نسبياً] أوضحت لو كين أنها شاهدت الصور قبل أن تقابل قيصر. كما اطّلعت على عمل الزملاء والخبراء في الموضوع الذين اعتمدوا على المنظمات السورية غير الحكومية. عندما قابلت قيصر، شعرت كما لو أنها عثرت على جميع أجزاء الأحجية. نظراً لأنها التقت بالفعل بشخصين كانا يعرفان قيصر قبل أن تقابله بالفعل، فقد طورت هي وقيصر ثقتهما ببعض بسرعة وتضاءلت شكوكها.

أشار كلينجه إلى أن الجثث تم تخزينها وتصويرها لأول مرة في مشفى تشرين 607 قبل أن تتحول إلى مشفى المزة 601. فأكدت لو كين أنهم التقطوا صوراً لأول مرة في مشفى تشرين، لكن في مرحلة ما، تم نقل الجثث إلى مشفى المزة لأن عددها ببساطةكان كبيراً جداً ولم تكن هناك مساحة كافية لتخزينها في مشفى تشرين. كان هناك الكثير من الناس في مشفى تشرين بينما لم يكن مشفى المزة مفتوحاً للعامة.

أراد كلينجه أن يعرف متى تم تغيير المشافي. فلم تتمكن لو كين من التذكر.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت الصور قد التقطت في أماكن أخرى أيضاً. قالت لو كين إن الصور التقطت أيضاً في مشفى حرستا، مضيفة أنه ليس لديها مزيد من المعلومات حول هذا المشفى بالذات.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت الصور من ملفات قيصر قد تم تعديلها. فقالت لو كين إنها لا تعرف.

أراد كلينجه أن يعرف سبب قيام زكريا وعمران وسامي بتبويب الصور. قالت لو كين إنهم فعلوا ذلك لمساعدة الأطراف الخارجية على فهم الصور بشكل أفضل، بما في ذلك إصابات الجثث وأصل الصور.

سأل كلينجه عمّا إذا تم تغيير أسماء الملفات. فقالت لو كين إنها لا تعرف.

[9] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قالت المترجمة بين اللغتين الألمانية والفرنسية "frivolously" "على نحو غير جاد" على الرغم من أن كل شخص في المحكمة تمكّن من سماع أن لو كين استخدمت الكلمة الفرنسية "naïve" التي تعني "ساذج" والتي يوجد لها مرادف مباشر بالألمانية والإنجليزية.

أراد كلينجه أن يعرف لمن تم تمرير الصور ولمن أرسل قيصر الصور. قالت لو كين إنها ليست متأكدة تماماً من الشخص الذي حصل على الصور. وفقاً لها، حصل [حُجب الاسم] على نسخة وتم تسليم عدة نسخ إلى وحدات جرائم حرب مختلفة: في فرنسا، وواحدة لك (مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني) و(بعضها) إلى مكتب التحقيقات الفدرالي.

وسأل كلينجه عمّا إذا كانت ليختنشتاين قد تلقت أيضاً نسخة. فأكدت لو كين قائلةً إن [حُجب الاسم] أرسل نسخة إلى ليختنشتاين لحماية نفسه.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار بوكر إلى حديث لو كين عن مرافق الاعتقال والسجون. أراد أن يعرف ما الذي تعنيه بكلمة (فرع). فأوضحت لو كين أن هناك أربعة أجهزة مخابرات في سوريا مقسمة إلى فروع. يتم تمثيل البعض منها في كل مكان. وبعضها مخصص لمناطق محددة فقط. وإذا تم القبض على شخص من قبل أحد أجهزة المخابرات، فإنه يتم نقله إلى مرفق اعتقال داخل فرع معين ويختفي. يمكن أن يصدر "حكم" بحق الشخص وينقل إلى "سجن"، إما مدني (عدرا) أو عسكري (صيدنايا). قالت لو كين إنه بمجرد دخول أحدهم إلى السجن، فيكون قد عاد إلى الساحة ويمكن إطلاق سراحه من السجن. ويمكن للمحكمة تبرئة شخص ما، حيث يمكن بعد ذلك أن يتم القبض عليه مرة أخرى من قبل جهاز مخابرات مختلف ويختفي مرة أخرى.

أراد بوكر توضيح أنه إذا ذهب شخص ما إلى مرفق اعتقال لفترة قصيرة ثم نُقل بعد ذلك إلى سجن، فإن هذا الشخص محظوظ. فأكدت لو كين قائلة أن الأمر لن يكون كذلك إذا تم القبض على شخص ما من قبل إدارة المخابرات العامة.

سأل القاضي فيدنير متى غادر سامي وقيصر سوريا. قالت لو كين إنهما غادرا في صيف 2013.

استجواب من قبل محامي المدعين

أشار المحامي كروكر إلى قول لو كين بأن قيصر كان يعمل في مشفى المزة حيث تم تخزين الجثث واشتكى سكان المنطقة من الرائحة. ثم سألها عمّا إذا كانت تعرف، من خلال معرفتها أو من وصف قيصر، المسافة بين مشفى المزة وقصر الرئيس. قالت لو كين إن القصر يقع أعلى المشفى العسكري مباشرة إذا رسمنا خطاً جوياً بينهما. وأضافت أنه في العديد من الصور من ملفات قيصر، يمكن رؤية الجثث في المقدمة والتلة التي يقع عليها القصر في الخلفية.

أراد كروكر أن يعرف متى بدأ سامي في نسخ الصور ومتى اتصل به قيصر ليقول له إن عليه أن يبدأ النسخ. وأشار إلى أن سامي قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنه بدأ في نسخ الصور في عام 2011. قالت لو كين إن هذا يبدو معقولاً.

كان لدى كروكر سؤال بخصوص الترجمة الصحيحة فيما يتعلق بكيفية إرسال الصور عندما تم حفظها في سوريا. قال إنه سمع لو كين تقول إنه تم حفظهما على كمبيوتر سامي ثم *"partir sur l'Internet"*. كان يسأل عما إذا تم إرسالها عبر الإنترنت أو تم تحميلها على سحابة الكترونية. قالت لو كين إنه ربما تم تحميلها على سحابة إلكترونية.

سأل كروكر متى حدث ذلك. قالت لو كين إنها لا تستطيع القول.

أشار كروكر إلى أن سامي قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنهم بدأوا في تحميل الصور في عام 2012 وقاموا بتبويبها مرة واحدة فقط في تركيا. أراد كروكر معرفة ما إذا كان هذه الإفادة معقولة. فأكدت لو كين ذلك.

سأل كروكر لو كين عن مدى تأكّدها، وهل ما زالت متأكدة، من أن الصور أصلية. حيث أشار إلى قولها بأن الصور تم التحقق منها من قبل أشخاص تعرّفوا على الأقارب وما إلى ذلك أو شاهدوا الجثث بأنفسهم. سأل كروكر لو كين عن عدد الأشخاص الذين تعرّفوا على الأشخاص من الصور. قالت لو كين إنه قبل عامين، أطلقت الجمعية السورية للمفقودين ومعتقلي الرأي موقعاً إلكترونياً مخصصاً لملفات قيصر. حيث تلقوا مكالمات من عائلات تعرفت على أشخاص. ومنذ عامين، تلقوا مكالمات من أكثر من 700 عائلة تعرّفوا على أقاربهم في الصور.

سأل كروكر عمّا إذا كانت لو كين قد تحدثت إلى نجاح البقاعي. فأكدت لو كين ذلك.

سألها كروكر لماذا تحدثت معه وما الذي يشير إليه عمله. قالت لو كين إن نجاح رسام اعتقل مرتين. أوضحت أن عمله يبدو غريباً، لكن إذا رأى المرء رسومات نجاح، فإنه يدرك إلى أي مدى تعكس واقعية التجارب. قالت لو كين إنها عندما شاهدت لأول مرة رسومات نجاح لأشخاص لا يرتدون سوى سراويل داخلية، وبأجساد هزيلة، ويحملون جثثاً، اعتقدت أنها مخطئة، حيث بدا الأمر غير قابل للتصديق. قالت إن رسوماته مهمة للغاية حيث أنها تدبّ فيها الحياة. [بدأت لو كين بالبكاء] قالت إن رسوماته والأشخاص الذين ظهروا في الصورة كانوا أحياء. أما الناس في صور قيصر فقد ماتوا بالفعل. وأضافت لو كين أنه قد لا يكون هناك صور من داخل الزنزانة، وبالتالي فإن رسومات نجاح مهمة لأنها تظهر المعتقلين وهم لا يزالون على قيد الحياة.

قال كروكر إن هناك رابطاً لإحدى الصحف الفرنسية التي نشرت رسومات نجاح إذا أرادت المحكمة فحصها. قالت القاضي كيربر إنهم لن يقوموا بفحصها في هذه المرحلة.

سأل محامي المدّعي، شولتس، لو كين عن مقطع الفيديو "كشف النقاب، وتحديد الاسم، والاتهام". طلبت منه كيربر أن يمنح لو كين دقيقتين وأن يراعي المترجم باستخدام جمل قصيرة والسماح بفترات راحة. أوضحت كيربر أن شولتس كان يتحدث عن مقطع مدته 8 دقائق في ملفات قيصر والذي تم عرضه في وزارة الخارجية الفرنسية في 12 كانون الثاني/يناير، 2014.

سأل شولتس لو كين عمّا إذا كانت تعرف محتوى المقطع. فأكدت لو كين ذلك.

سألها شولتس عن ماذا كان مقطع الفيديو. قالت لو كين إنه كان يشرح الصور من ملفات قيصر والأرقام الثلاثة المختلفة.

سأل شولتس من كان بحوزته المقطع. قالت لو كين إن المجلس الوطني السوري عرض عليها المقطع.

سألت كيربر عمّا إذا كان لدى أي من الأطراف أسئلة أخرى.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار بوكر إلى سؤال الادعاء العام لمن أعطى قيصر الملفات. أراد بوكر معرفة المزيد، مثل كيف حصل مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني على الصور. قالت لو كين إنهم حصلوا على الصور من سامي.

سأل بوكر عمّا إذا كانت لو كين تحدثت عن ذلك مع سامي. قالت لو كين إنها تحدثت مع سامي عن ذلك مرة واحدة.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان سامي قد أخبر لو كين إذا [أضاف أنه لا يحب مصطلح "ملفات" لأنها في الواقع صور] كانت ملفات المدعي العام الألماني هي الملفات الأصلية أو تم تعديلها. قالت لو كين إنها لا تعرف.

أشار بوكر إلى إفادة سامي لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا الذي قال فيها إن نسخة الملفات التي يمكن لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا الوصول إليها هي النسخة الأصلية. كانت النسخة الأصلية مرتبة بنفس الطريقة التي تم بها تحميل الصور على "جوجل درايف". قد يكون بعضها مزدوجاً، وستكون جميع الأسماء والأرقام مماثلة للملفات الأصلية. سأل بوكر لو كين عن جوجل درايف. قالت لو كين إنها لم تفهم السؤال.

أوضح بوكر أنه وفقاً لما قالته لو كين للمحكمة للتو، فقد تم تحميل الملفات ونقلها عبر جوجل درايف. ثم سأل عمّا إذا كان بإمكان لو كين تقديم مزيد من التفاصيل حول كيفية ومكان حفظ الصور بالضبط على جوجل درايف. قالت لو كين إن سامي لم يخبرها بموقع الملفات بالضبط.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان سامي قد أخبر لو كين أي شيء حول ما إذا كان قد تم تعديل أسماء وأرقام الملفات. قالت لو كين إنه بما أنها ليست خبيرة، فمن الصعب عليها تقديم معلومات حول الجوانب التقنية. حيث يمكنها فقط التمييز بين الصور عالية الوضوح والصور غير عالية الوضوح.

استنتج بوكر أن لو كين لا يمكنها تذكر أي شيء بخصوص سؤاله السابق. قالت لو كين إن سامي لم يخبرها بكيفية تسليم الملفات إلى مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني.

أشار القاضي فيدنير إلى أنه تم تحميل الملفات في سحابة إلكترونية عبر جوجل درايف وسأل لو كين عمّا إذا كانت تلك هي نفس النسخة أو ما إذا كانت هناك نسختان مختلفتان. قالت لو كين إنها لا تعرف كيف تم نقل الملفات. ومما فهمته، فقد تم تحميل الملفات بدقّة منخفضة لأن الاتصال بالإنترنت في سوريا كان "عشوائياً"، لذلك كان من الأسهل نقل الملفات بدقة منخفضة.

سأل فيدنير لو كين من الذي أخبرها بذلك. سألت لو كين عمّا إذا كان فيدنير يشير إلى الاتصال بالإنترنت أو إلى نقل الملفات. قال فيدنير "الإنترنت". قالت لو كين إنها تحدثت إلى العديد من الناس حول حالة البلاد خلال الثورة. فأخبرها سامي أن الاتصال بالإنترنت كان غير منتظم، وهو ما بدا معقولاً بالنسبة لها.

خلص فيدنير إلى أن الملفات تم نقلها إلى خارج سوريا بدقة منخفضة. فأكدت لو كين ذلك.

تساءل بوكر عمّا إذا كان مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني قد حصل بالتالي على الصور منخفضة الدقة. قالت لو كين إن سامي قدم صوراً في ملفات مضغوطة إلى مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني.

سألت كيربر لو كين عمّا إذا كانت تعتقد أن مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني تلقى صوراً في ملفات مضغوطة. قالت لو كين إنه من وجهة نظرها، حصل مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني على صور عالية الدقة، لذلك على الأغلب لم تكن مضغوطة.

شكر بوكر كيربر ولو كين.

أشار شوستر، محامي الدفاع عن إياد، إلى إفادة سامي في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا التي قال فيها إن [سامي وقيصر] افترضا أن الثورة ستستمر لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر أخرى قبل سقوط الأسد، لذلك أرادا جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة من أجل استخدامها في المحاكمات المقبلة. كما قال سامي إن قيصر شعر بأنه معرّض للخطر من قبل كل من الجيش السوري والجيش السوري الحر. سأل شوستر عمّا إذا كانت هذه الإفادة تبدو منطقية للو كين. قالت لو كين إن قيصر كان منتمياً للجيش السوري النظامي.

أوضح شوستر أن [خوف قيصر من الجيش السوري النظامي والجيش السوري الحر] هو ما قاله سامي عن قيصر. قالت لو كين إن قيصر كان جزءاً من النظام وكان دائماً يعمل لصالح النظام. وقرر نسخ صور من النظام، مما يعني أنه عمل سراً ضد النظام. ولكن في نظر الجيش السوري الحر كان رجلاً من رجال النظام. قالت لو كين إن قيصر كان محاصراً.

سأل شوستر عمّا إذا كان قيصر قد أخبر لو كين من ماذا كان خائفاً. قالت لو كين إنه كان خائفاً من شيئين. أولاً، أنه سينتهي به الحال مثل الأشخاص الموجودين في صوره إذا اكتشف النظام ما كان يفعله واعتقله. ثانياً، كان يخشى أن تعتقله المعارضة لأنه كان رسمياً جزءاً من النظام.

قال فراتسكي إن لو كين كانت على اتصال مع قيصر وسألها أي نوع من الأشخاص هو [من حيث شخصيته]. قالت لو كين إنه رجل عسكري و"بسيط" – ولم ينظر إلى المستقبل. قالت إنه كان صادقاً.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان هذا هو انطباعها الشخصي. قالت لو كين إن كل ما يتعلق بسؤاله سيكون شخصياً.

أشار فراتسكي إلى قول لو كين بأن قيصر كان محاصراً بين النظام والمعارضة. سأل لو كين عمّا إذا كان قيصر على اتصال بقوات المعارضة. نفت لو كين ذلك قائلةً إن قيصر كان على اتصال بسامي فقط.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان سامي على اتصال بالجيش السوري الحر. فأكدت لو كين مضيفةً أن سامي كان يُدعى بالناشط المنخرط في الثورة.

أراد فراتسكي معرفة خلفية سامي وما إذا كان قد انشق. قالت لو كين إن سامي كان مدنياً – كان يعمل مهندساً.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان من الممكن لشخص ما أن يغادر. تدخلت القاضي كيربر [بسبب مشكلات في الترجمة وسؤال فراتسكي المبهم] وسألت عمّا إذا كان من الممكن الاستقالة إذا لم يعد شخص ما يريد العمل لصالح النظام. نفت لو كين، قائلةً إنه إذا أراد شخص ما المغادرة، فعليه الانشقاق والتأكد من أن عائلته في أمان. وأوضحت أن النظام السوري لا يحب المنشقين، وإذا كان شخص يهتم بأسرته، فإنه يضمن عدم وصول النظام إلى عائلته.

أشار فراتسكي إلى إفادة لو كين بأن قيصر تم نقله إلى مسافة 50 كيلومتراً جنوباً، وسألها عمّا حدث مع عائلة قيصر قبل ذلك. قالت لو كين إنها لا تستطيع الإجابة.

أشار شولتس إلى إفادة لو كين أمام الشرطة الفرنسية في 4 كانون الأول/ديسمبر، 2015 حيث قالت إن "التقرير"[10] يشمل أكثر من 1,000 ضحية، معظمهم من السوريين. ثم سألتها الشرطة الفرنسية عمّا إذا كان قيصر قد أخبرها بأي شيء عن الضحايا الفرنسيين. أرادت شولتس معرفة ما إذا كانت لو كين تتذكر إجابتها على هذا السؤال. لم تتذكر لو كين بالضبط ولكن عندما تلقت فرنسا نسخة من ملفات قيصر، كانوا يبحثون عن مواطنيهم في الملفات. وقالت إن هناك شائعة بأن بعض الضحايا فرنسيون. لم تعرف لو كين ما إذا كانت قد تحدثت مع الشرطة حول هذا الموضوع لكنها تذكرت أنهم كانوا يبحثون عن مواطنين فرنسيين من بين الضحايا في ملفات قيصر.

أشار شولتس إلى إجابة لو كين على سؤال الشرطة الفرنسية حيث قالت إنه لم يخبرها أي شاهد في أي وقت عن ضحايا فرنسيين من بين الأشخاص في ملفات قيصر أو ضحايا يحملون الجنسية الفرنسية. لم تفهم لو كين سؤال شولتس. تدخلت القاضي كيربر وسألت عمّا إذا كانت لو كين تذكر أنها أعطت الإجابة التي قرأها شولتس للتو. قالت لو كين إنها لا تستطيع تذكر ما حدث قبل خمس سنوات، ولكن إذا قال شولتس ذلك، فقد يكون ذلك صحيحاً. قالت إنها سُئِلت أسئلة كثيرة.

[10] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كان هناك بعض الالتباس فيما يتعلق بكلمة "تقرير" وكذلك في الترجمة العامة. اضطرت القاضي كيربر إلى التدخل وأوضح شولتس بناءً على طلب لو كين أن "التقرير" يعني "ملفات قيصر"

خلص شولتس إلى أن السؤال عن الضحايا الفرنسيين لم يخطر ببال لو كين وقت استجوابها من قبل الشرطة الفرنسية وسألها عمّا إذا كانت قد طرحت هذا السؤال على نفسها حتى الآن. قالت لو كين إنها طرحت السؤال على الشرطة الفرنسية التي قالت لها إنه لا يوجد ضحايا فرنسيون.

صُرِفت الشاهدة لو كين.

رُفِعت الجلسة الساعة 2:45 بعد الظهر.

اليوم 39 من المحاكمة – 28 تشرين الأول/أكتوبر، 2020

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً بحضور 7 أشخاص و4 أعضاء من الصحافة.[11] سحب المتهم إياد شكوى الاعتقال.[12] وكان محامي المدعي، كاليك، حاضراً.

تمت تلاوة الترجمة الألمانية لتقرير عن استخدام ملفات قيصر كدليل. صدر التقرير في عام 2014 من قبل شركة المحاماة البريطانية كارتر روك، وقام بتجميعه خبراء في الطب الشرعي ومدعون عامون دوليون ذوو خبرة. ويبلغ طول التقرير 30 صفحة. ويحتوي على صور ومرفقات وجدول محتويات. يصف التقرير الصور ولا يقدم أي تفاصيل حول الجوانب التقنية (البيانات الوصفية) أو التحليل.

رُفِعت الجلسة الساعة 10:30 صباحاً.

اليوم 40 من المحاكمة – 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2020

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً بحضور 8 أشخاص و3 أعضاء من الصحافة. وكان محامي المدعي، كاليك، حاضراً.

شهادة رئيس المفتشين الجنائيين دويسنج بشأن تحليل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا لملفات قيصر

تمت تلاوة تذكرة من باب النصح لدويسنج، رئيس المفتشين الجنائيين، 37 عاماً، من الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا الذي سبق وأن أدلى بشهادته في المحكمة عدة مرات. قدّم عرضاً تقديمياً باستخدام "باوربوينت"، حول خلفية التحقيق الهيكلي في سوريا. بدأ التحقيق في عام 2019، وشمل مقابلات مع شهود وفحص للتقارير العامة، مثل التقرير الصادر عن كارتر روك. كان تقرير كارتر روك هو المرة الأولى التي تعرّض فيها دويسنج لملفات قيصر. قدّم دويسنج عرضه إلى القاضي كيربر وفيدنير، وكذلك إلى أطراف القضية الذين يطرحون الأسئلة للتوضيح. وبعد العرض الذي قدّمه، أدلى دويسنج بشهادته حول مقابلة الشاهد سامي مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، والتي قادها دويسنج.

وقال دويسنج إن السفير ستيفن راب أبلغ مكتب المدّعي العام الاتحادي الألماني بشأن ملفات قيصر في ليختنشتاين. وقُدمت الملفات إلى ليختنشتاين عبر [حُجب الاسم] من خلال كارتر روك والحركة الوطنية السورية. قدّم دويسنج الجدول الزمني التالي:

13 تشرين الثّاني/نوفمبر 2015	طلب المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) إلى ليختنشتاين.
4 شباط/فبراير 2016	تسليم قرصين صلبين إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA) والمدعي العام الاتحادي الألماني في فادوز.
11 شباط/فبراير 2016	الحماية التقنية وتجديد البيانات من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا.
22 أيّار/مايو 2017	تم تسليم المجلد المسمى "سامي" إلى قسم الطب الشرعي بجامعة كولونيا.

تساءلت كيربر عمّا إذا كان لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا اثنين من الأقراص الصلبة بهما صور. فأكد دويسنج ذلك، موضحاً أن "Samsung Disk 1" كان حجمه 16,75 جيجا بايت، ويتضمن 56,185 ملفاً في 1,238 سجلاً. و"Samsung Disk 2" كان حجمه 14,18 جيجابايت، وشمل 41,508 ملفاً في 1,971 سجلاً. كان هناك 97,693 ملفاً في المجموع، منها

[11] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يطلب أي صحفيون ناطقون بالعربية الحصول على الترجمة.
[12] مثل أحد محامي الدفاع عن إياد، المحامي كاجبين، متأخراً 15 دقيقة بسبب حركة المرور.

54,689 ملفاً مكرراً. وبشكل عام، كان هناك عدد كبير من التكرارات. قدّم دويسنج لمحة عامة عن هيكل المجلدات داخل مجلد "سامي":

الاسم بالعربية	عدد الملفات/الصور
الشرطة العسكرية	178
فرع المخابرات 215	13,803
فرع المخابرات 220	216
فرع المخابرات 248	206
فرع المخابرات 216	1,108
منوّع	391
المخابرات الجوية	1,115
غير معروف	601
فرع المخابرات 235	482
فرع المخابرات 251	446
فرع المخابرات 227	8,003

قال دويسنج إن هذا كان أيضاً الملف الذي تم تسليمه إلى جامعة كولونيا. وأضاف أن هناك عدة جداول حسابية (اكسل) أيضاً، وأحدها لا يمكن فتحه. ثم قدم دويسنج مثالاً على الهيكل داخل المجلدات باستخدام المجلد "251":

الفرع	عدد الصور	عدد الأشخاص	الحصة من مجموع الصور
251	446	99	1,49%

قال دويسنج إنهم علموا بهذا الهيكل خلال مقابلتهم مع سامي في تشرين الثّاني/نوفمبر 2017 حيث عرض سامي لدويسنج مخططاً يشبه المخطط الذي رسمه دويسنج. بعد ذلك أكد سامي الهيكل ووصف كيفية هيكلة الصور. قالت القاضي كيربر إن على دويسنج أولاً إنهاء عرضه قبل التحدث عن مقابلة الشاهد مع سامي.

تابع دويسنج موضحاً أن سامي قام بفرز جميع الصور. أولاً، نظر إلى الصور قبل أن يتم فرزها. ثم قام بتغيير أسماء الملفات ووضعها في مجلدات مختلفة وأنشأ الجدول. شرح دويسنج هذه الطريقة بمساعدة شريحتين وقال إنه هو نفسه أدرك أن أسماء الملفات تتبع نمطاً معيناً ويسمح بالتوصل إلى استنتاجات بشأن محتوى الملف. تشمل الأرقام المعروضة في الصور: رقم المعتقل ورقم الفرع ورقم الفحص. وتتبع أسماء الملفات نمطاً مماثلاً:

227-رقم المعتقل(محجوب)-462013(1)

أوضح دويسنج أن هذا الرمز يشبه تاريخا، وكان يُكتب أحياناً بصيغة الشهر/السنة: 52011

تساءلت كيربر عمّا إذا كان الرقم الأخير هو رقم الفحص الذي خصصه خبراء الطب الشرعي. قال دويسنج إنه ليس كذلك، موضحاً أن رقم المعتقل فقط هو الموجود في اسم الملف.

سأل فيدنير عمّا إذا كان دويسنج قد سأل سامي عن معنى سلسلة من الأصفار (00000) في نهاية بعض أسماء الملفات. فكر دويسنج في هيكل ومعنى أسماء الملفات قبل أن يسمع من سامي. ثم سأل سامي عنها. وأكد سامي أن أسماء الملفات تشمل رقم الفرع ورقم المعتقل والتاريخ. قام سامي بفرز الملفات وفقاً لأسماء المجلدات لأنه حصل عليها من قيصر في مجلدات معينة ثم قام بتغيير أسماء الملفات وفقاً لذلك. سأل دويسنج سامي عن سلسلة الأصفار. قال سامي إنها موجودة أصلاً وليس هو من أضافها، لكنه أدرك أنه عندما لم يكن هناك تاريخ وفاة أو تسجيل، وُضِعت سلسلة الأصفار في نهاية اسم الملف.

استنتج فيدنير أن سلسلة الأصفار كانت تشير للتواريخ المفقودة. فأكد دويسنج ذلك، قائلاً إنه تم تضمين الأصفار عندما لم يكن هناك أدلة حول تاريخ الوفاة أو التسجيل. قال دويسنج إن سامي افترض أولاً أن التواريخ في أسماء الملفات الأولية تمثل تواريخ الوفاة. بالنظر إلى أسماء المجلدات الأولية، أدرك سامي بعد ذلك أن هذه التواريخ هي في الواقع التواريخ التي التُقطت فيها الصورة (تاريخ التسجيل). ومع ذلك، فإن تواريخ الوفاة وتواريخ التسجيل كانت قريبة من بعضها البعض. وأوضح دويسنج كذلك أنه كلما كان هناك رقم بين قوسين في نهاية اسم الملف، فهذا يعني إنه يوجد صور متعددة لنفس الشخص.

سأل فيدنير لماذا يتكون رقم الفحص المخصص من قبل خبراء الطب الشرعي من رقم و"ب" في النهاية [على سبيل المثال، 123/ب]. وفقاً لدويسنج، قال سامي إن رقم خبراء الطب الشرعي تم تخصيصه فقط عند إعطاء أمر التقاط الصور. عندما وصلت الجثث إلى المشفى، كان عليها رقمان فقط. بعد وصول خبراء الطب الشرعي، تم تخصيص الرقم الثالث وكتابته في دفتر ملاحظات. وصلت الأرقام إلى 5,000 ثم تحولت إلى الأحرف. قدّم دويسنج مثالاً على الرقم : "26/ب" وأوضح أنه يجب أن يكون هناك ما لا يقل عن 5,025 جثة قبل هذه الجثة. وقدّم دويسنج أمثلة من مجلدات مختلفة لتوضيح هذه النقطة.

وفقاً لدويسنج، تتضمن الأقراص الصلبة صوراً للجثث وصوراً للتقارير. وضرب مثالاً من ملف اسمه "كويت" تضمن ما مجموعه خمس صور للتقارير. وقدّم دويسنج ترجمة للوثيقة.

[يوجد أدناه إعادة صياغة غير كاملة للوثيقة التي قدمها دويسنج بناءً على ما استطاع أن يسمعه ويراه مراقب المحكمة في المحكمة. تمت الإشارة إلى الأجزاء المفقودة من الوثيقة بعلامة [...].]

الجمهورية العربية السورية

القيادة العامة للقوات العسكرية والمسلحة

شعبة الشرطة العسكرية

[...]

التقرير: رقم 358/642

سجل مصور الحادث

الحادث: وفاة

شرح الحادث: بناء على استدعاء من قبل النيابة العامة العسكرية، تم تصوير جثث المعتقلين من فرع جهاز المخابرات 215 بالأرقام التالية:

2614/ب، 2615/ب، 2616/ب، 2617/ب، 2618/ب، 2619/ب، 2620/ب، 2621/ب، 2622/ب، 2623/ب، 2624/ب

بتاريخ 24 أيار/مايو، 2013 في قاعة مشرحة مشفى 601 العسكري بواسطة الرقيب [حُجب الاسم].

قال دويسنج إنه قدم هذه الوثيقة كمعلومات أساسية عن عملية التوثيق في مشفى المزة 601.

أراد فيدنير تأكيد مكان العثور على المستند. فأكد دويسنج أنه موجود في مجلد "كويت". كما تم العثور على بعض صور التقارير في ملف "سامي".

سأل فيدنير عمّا إذا كان المترجم من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قد أدّى اليمين الدستورية. فأكّد دويسنج ذلك.

قدّم دويسنج معلومات أساسية عن تقارير مماثلة من المخابرات العسكرية والتي لم تكن موجودة في الملف الذي حصل عليه مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا من ليختنشتاين، ولكن تم تسليمه إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا من قبل لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) في تموز/يوليو – آب/أغسطس في عام 2020 وتم ترجمتها بواسطة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا.

[يوجد أدناه إعادة صياغة غير كاملة للوثيقة التي قدمها دويسنج بناءً على ما استطاع أن يسمعه ويراه مراقب المحكمة في المحكمة. تمت الإشارة إلى الأجزاء المفقودة من الوثيقة بعلامة [...].]

الجمهورية العربية السورية

[...]

[...]

جهاز المخابرات – الفرع 227

الرقم 22-120460

التاريخ: 05 آب/أغسطس، 2013

[...] حسن سعيد.

الموضوع: طلب إنهاء الإجراءات القضائية بخصوص [حُجب الاسم] الذي مات في السجن. (اسم الأم [حُجب الاسم]، مواليد 1988 في حي الناعورة/إدلب) الجنازة في مكان معروف لدى الشرطة العسكرية بدمشق.

اعتُقل في 23 آذار/مارس، 2013. وفي 31 تموز/يوليو، 2013 ساءت حالته الصحية وهذا هو سبب نقله إلى المشفى 601 حيث ساءت حالته أكثر وتوفي في النهاية في نفس اليوم بسبب صعوبات في التنفس وقصور في القلب. وتم إيداع الجثة 0/2655 في غرفة تبريد.

قال دويسنج إنه يمكن للمرء أن يرى من الوثيقة كيف استخدمت المخابرات العسكرية رقم المعتقل لتخصيص اسم ورقم مشفى للشخص. وقال كذلك إن "شهادة الوفاة" التي أبرزها قبل هذه الوثيقة تم استخدامها داخلياً بينما تم تسليم "شهادة الوفاة" هذه إلى شخص ما. أوضح دويسنج أن الشاهد الذي تعرّف على المتوفى في إحدى صور قيصر قدّم شهادة كهذه إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. وعند ترجمة الوثيقة، تعرّفوا على عدة خصائص، مثل: مكان الوفاة – مشفى تشرين (607). تاريخ الوفاة – 30 أيار/مايو، 2013. وتتناسب هذه المؤشرات مع اسم الملف، الذي جاء فيه: 4 حزيران/يونيو، 2013 كتاريخ للتسجيل/تاريخ الوفاة، وأن تاريخ التسجيل وتاريخ الوفاة الفعلي سيكونان تقريباً في نفس الوقت.

سأل فيدنير كيف تمكن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا من تعيين شهادة الوفاة لصورة من ملفات قيصر. قال دويسنج إن الشاهد [حُجب الاسم] جلب الصورة إلى مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. يبدو أنه وجدها على الإنترنت وتعرّف على الشخص. ثم أكد الشاهد أنه يعرف الشخص من الصورة وتم تسليم شهادة وفاة لأحد أقاربه في سوريا.

أشار فيدنير إلى أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا تلقّى وثائق من لجنة العدالة والمساءلة الدولية. سأل كيف حصلت اللجنة على الوثائق. قال دويسنج إن اللجنة لم تخبرهم ولم يسأل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. وأوضح أن مهمة اللجنة هي جمع وتحليل الوثائق المتعلقة بسوريا. لم يكن يعرف بالضبط كيف حصلوا على هذه الوثائق، لكن الوثائق بدت حقيقية. فإن الوَهَط القلبي الوعائي وصعوبة التنفس كسبب للوفاة مطابق للوثائق من ملفات قيصر.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت ترجمة الوثيقة التي أبرزها دويسنج تشير إلى وثيقة تُعطى عادة للأقارب. فأكد دويسنج أن الشاهد قال إنه حصل على الشهادة لكن لم يتمكن من رؤية الجثة في مشفى تشرين.

شرح دويسنج هيكلة مجلد "كويت".

المجلدات	عدد الملفات/الصور
6-2011	[...]
8-2011	[...]
9-2011	[...]
[...]	[...]
14.8.2013	[...]

أوضح دويسنج أن اسم أحد المجلدات يشير إلى عام 2013، لكن الأسماء الأخرى كانت أقل وضوحاً. تضمن هذا المجلد أيضاً نسخاً مكررة موجودة في مجلد "سامي". أوضح دويسنج كذلك أن سامي استخدم التواريخ من هذه المجلدات كتواريخ لتسمية الملفات الفردية. وكان هيكلة مجلد "كويت" أكثر تفصيلاً من هيكلة مجلد "سامي" لأن "كويت" تضمن من 80 إلى 287 مجلداً فرعياً.

سأل فيدنير من الذي أنشأ مجلد "كويت"، فأشار دويسنج إلى أن قيصر اتصل بسامي بعد شهر أو شهرين من بدء الثورة وأخبر سامي بجثث المدنيين وأسباب وفاتهم. ثم أحضر قيصر بعض الصور إلى شقة سامي حيث استعرضاها معاً. حدث هذا في أيار/مايو 2011 تقريباً. كان قيصر رئيساً لمجموعة من سبعة مصورين في القابون، وقام بنسخ الصور على فلاشة ونقلها إلى مكان سامي حيث نقل سامي نسخاً إلى جهاز الكمبيوتر الخاص به. ولم يتم فرز الصور. وتضمنت أسماء الملفات التي خصصتها الشرطة العسكرية تواريخاً. ويمكن التمييز بين مجلد "سامي" و"كويت" من خلال أسماء الملفات. على سبيل المثال، قد يكون الاسم في "سامي" هو J-201-05211، بينما الاسم في "كويت" هو DSCM - [رقم مستمر]. وإن اسم الملف في "كويت" عادة يُستخدم للصور الملتقطة بكاميرا رقمية، لذا فإن أسماء الملفات هذه هي على الأرجح الاسم الأولي للصور. كانت الصورة السابق ذكرها محفوظة في مجلد "2011-5" في "كويت". وكان للجثة التي في الصورة رقم 201 وكُتبت عليها كلمة "المخابرات الجوية". وأفضت هذه العوامل إلى منهجية سامي في الفرز.

سألت كيربر عمّا إذا كان قد تمت إضافة "J" للقوات الجوية يدوياً. فافترض دويسنج أن سامي أضاف ذلك استناداً إلى أسماء وهيكل المجلدات في "كويت".

قالت كيربر إنها كانت على دراية برمز "DSCM" للصور من الكاميرات الرقمية. وتساءلت عمّا إذا كانت المجلدات وتسمية الصور يتم يدوياً. فأكد دويسنج أنه لم يتم من قبل سامي، ولكن من قبل الشرطة العسكرية. لذا فإن أسماء المجلدات في "كويت" هي الأسماء الأولية التي قدمتها الشرطة العسكرية. وفي البداية، لم يغير سامي هذه الأسماء. وقام بتحميلها بشكل عشوائي قبل أن يصدّرها ويبدأ بفرزها في تركيا.

تابع دويسنج عرضه قائلاً إن بعض الصور هي صور "مراقبة" للمشفى العسكري في المزة. استخدم هذه الصور أثناء مقابلته مع [حُجب الاسم]. كان الشاهد يعمل مع الجيش ونقل إلى مشفى 601 بعد تدريبه الأساسي. وأكد أن الصورة التقطت في 601 وأنه شاهد الجثث بنفسه هناك. قال دويسنج إنه عرض أيضاً صورة أخرى، وقد كانت متاحة للجمهور، للشاهد الذي أكد أن الشخص الموجود في الصورة هو موظف في 601، [حُجب الاسم]. ليس من الواضح من أين أتت هذه الصورة، لذلك أعطاها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا لمركز الفضاء الألماني (DLR) لتحليل مكان التقاط الصورة. فاستخدموا صور الأقمار الصناعية وحددوا وجود أكوام إما من الغسيل أو من الجثث في مباني المشفى العسكري في المزة بدمشق. تمت مقارنة الخصائص الأخرى، مثل الأشجار والمركبات، على صور الأقمار الصناعية بالصورة وتم التأكيد على أن الصورة تم التقاطها في المشفى 601. واصل دويسنج شرح سبب كون التاريخ المعدل على الصور أحدث من تاريخ الإنشاء. هذا مؤشر على أن الصور الأصلية تم تعديلها بطريقة ما، ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق النسخ والتحميل وما إلى ذلك. فأكد سامي وجود أربعة إصدارات من ملفات قيصر:

1. بيانات مضغوطة على جوجل درايف
   - استخدم سامي لاحقاً هذه النسخة لفرز الصور: مجلد "سامي".
2. بيانات غير مضغوطة، تم تحميلها لاحقاً على جوجل درايف.
   - أخبر سامي دويسنج أن شركة كارتر روك طلبت الحصول على صور بجودة أفضل، لذلك تم تحميل نسخة بوضوح عالي على جوجل درايف.
3. بيانات مضغوطة
   - نسخة آمنة من كمبيوتر سامي إلى قرص صلب ثم إلى كمبيوتر محمول. وتم إخراجها من سوريا بواسطة وسيط.
4. بيانات غير مضغوطة
   - تم نسخها من كمبيوتر سامي إلى قرص صلب، لا يزال في سوريا.

وفقاً لدويسنج، فإن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا لديه النسخة المضغوطة التي تم تحميلها بالإضافة إلى النسخة المحملة بوضوح عال، والتي قدمها سامي إلى مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني الذي قدمه بدوره إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا حيث قام القسم التقني بتقييم ما إذا كانت الجودة الأعلى تكون مفيدة للعمل ولتقرير المكتب.

خلصت كيربر إلى أن البيانات الوصفية موجودة ولكنها ستكون عديمة الفائدة. أكد دويسنج أن البيانات الوصفية موجودة للملفات غير المضغوطة. تعد تواريخ آخر تعديل للملفات أحدث مما تشير إليه أسماء الملفات بسبب عمليات النسخ والتحميل التي أدت إلى تغيير البيانات الوصفية الأصلية. يوجد لدى دويسنج مخطط يحتوي على جميع تواريخ التعديل مما يوضح أنه كلما اقتربنا من عام 2013، حدثت المزيد من التغييرات في البيانات الأولية. وضرب مثالاً من الفرع 227:

- تاريخ آخر تغيير: حزيران/يونيو 2012
- التاريخ في اسم الملف: حزيران/يونيو 2011

قال دويسنج إن هذا قد يكون خطأً إملائياً، ولكن حقيقة أن الملف قد تم حفظه في المجلد 6-2011 وأن [سامي وقيصر] بدآ في تحميلها في عام 2012 تجعل من المعقول أن يكون التاريخ الفعلي للإنشاء حزيران/يونيو 2011.

خلصت كيربر إلى أن تاريخ 4 حزيران/يونيو، 2013 يشير إلى أن الصورة تعود إلى عام 2011 أو 2012. قال دويسنج إنه لا توجد صور من عام 2011. وبالنسبة لعام 2012، هناك عدة صور لشخص واحد تم تصنيفها كملف "052012."

قال فيدنير أن تاريخ آخر تعديل للملف هو أحدث تاريخ. سأل دويسنج عمّا يشير إليه تاريخ التعديل أيضاً. قال دويسنج إنه يعتمد على إعدادات الوقت/التاريخ على الكمبيوتر الذي تمت معالجة الملف عليه. ويشير بشكل عام إلى آخر مرة حدث فيها شيء بهذا الملف. ومع ذلك، لا يمكن للمرء تأكيد التاريخ والوقت دون الوصول إلى الكمبيوتر الأصلي.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت تواريخ آخر تعديل لصور الجثث من الفرع 251 تشير إلى 2011 أو 2012. قال دويسنج إنه لم ير هذا الجمع بين التاريخ/الملف. ومع ذلك، هناك ملف للفرع 251 يُزعم أنه من أيار/مايو 2012 (052012) والذي تم تغييره آخر مرة في عام 2013. قال سامي لدويسنج أن قيصر وزملاءه كانوا مسؤولين عن التقاط الصور في مشفيي تشرين والمزة، ولكن هناك أيضاً مشفى في حرستا، إحدى ضواحي دمشق، حيث لم يلتقط قيصر فيه أي صور. يوجد في مكتب دويسنج معلومات من الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) بشأن سوريا والتي تشير إلى أن السجانين قالوا إن الخطيب ينقل الأشخاص/الجثث إلى مشفى الهلال الأحمر حيث يتم تحديد سبب الوفاة. ومن هناك يتم نقل الجثث إلى مشفى حرستا. أشار دويسنج إلى أن إياد قال إن جثث الفرع 251 نُقلت إلى مشفى المجتهد عندما لم تظهر عليها علامات التعذيب. فإذا ظهرت عليهم علامات التعذيب، يتم نقلهم مباشرة إلى مقبرة جماعية في نجها.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت السلطات الألمانية قد حصلت على ملفات مضغوطة بعد طلب المساعدة القانونية المتبادلة من ليختنشتاين. فأكّد دويسنج ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت السلطات الألمانية قد حصلت فيما بعد على ملفات غير مضغوطة. فأكّد دويسنج ذلك.

تابع دويسنج عرضه قائلاً إن الملفات تم إنشاؤها من قبل الشرطة العسكرية في القابون وفي المزة وتشرين بين أيار/مايو 2011 وآب/أغسطس 2013. وأضاف أن الصور تم التقاطها لأغراض التوثيق فيما يتعلق بالمعتقلين المتوفين. وقد تم استخدامها من قبل السلطات الأمنية للتقارير ولعمليات صنع القرار الخاصة بهم.

تدخل بوكر قائلاً إنه لا يفهم كيف ضاعت البيانات الوصفية عند نسخ الملفات. أشار دويسنج إلى دراسة أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي والتي تنص على أنه يمكن للمرء أن يتوصل إلى استنتاجات حول نوع الكاميرا المستخدمة من خلال النظر إلى بيانات EXIF (صيغة ملف صوري متبادل). ومع ذلك، لم تحمل ملفات قيصر سوى كمية صغيرة من البيانات. حيث تم اقتطاع البيانات عند تحميل الملفات. أخبره قسم الصور الفنية في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه لا توجد بيانات EXIF في الملفات غير المضغوطة.

سأل كلينجه دويسنج عمّا إذا كان يمكن للمرء أن يعرف من إجمالي البيانات المتاحة متى تم إنشاء الملفات الأولى. أوضح دويسنج أنه يمكنه معرفة ذلك من المجلد "052011" [أيار/مايو 2011] الموجود في "كويت". كما يمكن أن يعرف ذلك من ملف في "سامي" بعنوان "المخابرات الجوية 2011". ويوجد أيضاً ملف اسمه "042011" (نيسان/أبريل 2011) يتكون من جثث من درعا.

سأل كلينجه عن عدد الملفات المضمنة في مجلد أيار/مايو 2011 ومن أي فرع جاءت الجثث. قال دويسنج إنها من إدارة المخابرات الجوية، ولكن عليه التحقق من عدد الصور التي تتضمنها.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة أثناء الجلسة]

***

أشار فيدنير إلى ملاحظة من 11 أيلول/سبتمبر، 2020، كتبها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بخصوص المستندات الواردة من لجنة العدالة والمساءلة الدولية. وسأل دويسنج عن عدد المستندات التي تلقاها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا من اللجنة وكيف كانت متشابهة في المحتوى. قال دويسنج إنه متأكد من أنهم تلقوا أربع وثائق متطابقة تقريباً فيما يتعلق بالمحتوى. تشير جميعها إلى الأشخاص المعتقلين من قبل شعبة المخابرات العسكرية في 2013. كانت الترويسة متطابقة، لكن البعض أشار إلى الفرع 227 والبعض الآخر إلى الفرع 215. ووصفت جميع الوثائق أسباب الوفاة باستخدام صياغة مماثلة: "تدهورت حالته الصحية"، "تم نقله إلى المشفى"، "توفي في المشفى". كما أشاروا إلى مواقع الجثث وإلى عمليات اتخاذ القرار وراء الوفيات. وفقاً لدويسنج، لم يتم تسليم ثلاثة أرباع جميع الجثث إلى الأقارب. بل تم دفنها في مكان معروف للشرطة العسكرية.

شكر فيدنير دويسنج على شرحه وأشار إلى خلاصة تقرير الشرطة العسكرية بتاريخ آب/أغسطس 2020 والذي جاء فيه أن قيصر عمل في الشرطة العسكرية في مشفيي تشرين والمزة. أراد فيدنير أن يعرف ما الذي استند إليه هذا الاستنتاج. قال دويسنج إنه يستند إلى تقارير الشرطة العسكرية وشهادة سامي وشهادة الشاهد [حُجب الاسم] وشهادات الوفاة.

أشار فيدنير إلى الجزء الثاني من الاستنتاج الذي جاء فيه أن عملية التقاط الصور وتعبئة المستندات كانت من إجراءات الشرطة العسكرية قبل عام 2011 واستمرت بعد عام 2011. قال سامي إن التقارير استُخدمت من قبل القضاء العسكري لإصدار شهادات وفاة ولأغراض توثيق أخرى. في البداية، من المفترض أنه تم استخدام نموذج واحد لكل شخص، ولكن لاحقاً، تم استخدام نموذج واحد لعدة أشخاص.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل بوكر عمّا إذا كان دويسنج قد استعرض الصور من الفرع 251 بتاريخ 2012. فأكد دويسنج أن هناك أربع صور تضمنت 28 أيار/مايو، 2020 في اسم الملف. وكل الصور أظهرت نفس الشخص. كان نظام الترقيم غير معروف وكان الرقم الوحيد المقروء هو 433 أو 432.

سأل بوكر عن آثار التعذيب. قال دويسنج إنه رأى إصابات على الجثة لكنه لم يستطع تفسير خلفية هذه الإصابات أو أسبابها.

سأل بوكر عمّا إذا كان دويسنج قد توصل إلى أي استنتاجات. قال دويسنج لا، وإنه ليس خبيراً في الطب الشرعي.

سأل بوكر كيف ولماذا وصلت الملفات إلى ليختنشتاين. قال دويسنج إن الحركة الوطنية السورية و[حُجب الاسم] وثقت في ليختنشتاين واختارتها لأسباب حيادية.

سأل بوكر دويسنج عن الملفات التي يتضمنها تقرير كارتر روك. قال دويسنج إنه لم ينظر إلى التقرير، ومع ذلك، لم يكن لدى كارتر روك سوى إمكانية الوصول إلى مقتطفات من ملفات قيصر بينما كان لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إمكانية الوصول إلى المزيد من الملفات.

تساءل بوكر عن سبب وصول كارتر روك إلى الملفات في المقام الأول. قال دويسنج إنه عندما غادر قيصر وسامي سوريا، كانا يبحثان عن دعم. لم يكن دويسنج متأكداً من سبب حصول كارتر روك على الملفات بالضبط.

سأل بوكر دويسنج عن العلاقة بين قطر وكارتر روك. قال دويسنج إن المكتب لم يجر أي تحقيق محدد فيما يتعلق بتقرير كارتر روك. وفقاً لدويسنج، علموا بهذا التقرير لأنه متاح على الإنترنت واستخدموه كنقطة انطلاق أولى لتحليلهم وتحقيقاتهم في ملفات قيصر.

استجواب من قبل المدعي العام

أشار كلينجه إلى طلب المساعدة القانونية المتبادلة المقدم من مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بخصوص سجّان من الفرع 251.

[يوجد أدناه مقتطف غير مكتمل من ملاحظة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بناءً على ما استطاع أن يسمعه ويراه مراقب المحكمة. تمت الإشارة إلى الأجزاء المفقودة من الملاحظة بعلامة [...].]

صدر الطلب بتاريخ 15 شباط/فبراير، 2019 وتم تسليم محضر استجواب السجّان من الفرع 251 بتاريخ 9 أيار/مايو، 2019. وأشار الاستجواب إلى حالات وفاة داخل الفرع. قال السجّان إنه كلما مات معتقل، يتم إبلاغ السجّانين. ثم يتم نقل الجثة إلى مشفى الهلال الأحمر [...] حيث يتم الإعلان رسمياً عن الإصابة بنوبة قلبية، ويتم تدوينها في شهادة الوفاة وفي ملف المعتقل. غالباً ما يتم التخلص من شهادة الوفاة. وفي حالة عدم التخلص من الشهادة، يتم تسليمها إلى رئيس إدارة المخابرات العامة. ويتم نقل الجثث إلى حرستا حيث كان لدى الخبير الشرعي المسؤول دفتر سجل يتتبع عدد الجثث والفرع المعني الذي أتت منه الجثث، بالإضافة إلى الرموز الخاصة بهذه التفاصيل. واعتباراً من عام 2013 فصاعداً، لم تعد الرموز مكتوبة مباشرة على الجثث. كانت هناك حوالي 50 إلى 60 جثة، كان المشفى ممتلئاً تماماً، لذلك اتصلوا بالمخابرات الذين أخبروا المشفى بعد ذلك بنقل الجثث إلى مقابر جماعية. في بداية عام 2013 تم دفن الجثث في حرستا على الفور بسبب شكاوى من الرائحة.

سأل كلينجه دويسنج من هو السجّان. قال دويسنج إنه مصدر جدير بالثقة. أخبر إياد مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عن سجّان اسمه [حُجب الاسم]. شاهد دويسنج مقطع فيديو يعرض فيه [حُجب الاسم] وثائق. قدمت الآلية الدولية المحايدة والمستقلة نفس المستندات إلى جانب شفرة المصدر. توصل دويسنج ومكتبه إلى استنتاج مفاده أن المستندات من الآلية الدولية المحايدة والمستقلة والفيديو متطابقة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان لدى دويسنج معلومات عن الأشخاص الذين شاهدوا الجثث في مشفى حرستا. فأكد دويسنج ذلك. لقد حصلوا على هذه المعلومات من الوثائق التي قدمتها الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. تشير إحدى الوثائق إلى الفرع 251 وتصف إجراءً داخلياً بخصوص شكوى ضد شخص/موظف من المشفى رفض قبول الجثث. ويشير هذا إلى وجود جثث من فروع المخابرات في بداية عام 2013 إذا كان التقرير صحيحاً. وأضاف دويسنج أن الرئيس السابق للمشفى، [حُجب الاسم]، قال إنه كان هناك جثث. ولم يذكر من أين أتت الجثث ولماذا كانت في المشفى.

أشار كلينجه إلى أن دويسنج ذكر سابقاً شاهداً تعرف على شخص من ملفات قيصر وأراد معرفة ما إذا كان هناك المزيد من الأشخاص الذين تعرفوا على أي شخص من الملفات. فأكد دويسنج أن المحامي [حُجب الاسم] تعرف على عدة أشخاص كانوا زملاءه السابقين. قال إن أحدهم اعتقل أثناء قيامه بتقديم استشارات قانونية لمتظاهرين. قال دويسنج إن المحامي تعرف أيضاً على أشخاص من عائلته. وأوضح دويسنج كذلك أن جميع الشهود الذين تعرفوا على الأشخاص من الملفات قالوا إن أياً منهم لم يكن على صلة بالمعارضة المسلحة.

أشار كلينجه إلى تقرير الطب الشرعي الصادر عن جامعة كولونيا نيابة عن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا وسأل دويسنج عن أسباب الوفاة المدرجة. قال دويسنج إنها مذكورة في ملاحظة، ولكنه لا يتذكر بالضبط.

سأل كلينجه عمّا إذا كان تقرير الطب الشرعي قد ذكر أيضاً أسباباً غير معروفة للوفاة. فأكد دويسنج ذلك.

سأل كلينجه دويسنج عن التقارير المتعلقة بخلية إدارة الأزمة ومهامها وهيكلها. قال دويسنج إن مكتبه يعرف عن الخلية من لجنة العدالة والمساءلة الدولية. قدمت اللجنة تقارير من 20 نيسان/أبريل 2011 عندما أعلنت خلية إدارة الأزمة بشكل أساسي مستوى جديدا في التعامل مع النزاع. قال دويسنج إن أعضاء الخلية هم مسؤولون ذوو رتبٍ عالية من أجهزة المخابرات، وفقاً للجنة.

سأل كلينجه عن تاريخ تأسيس خلية إدارة الأزمة. قال دويسنج إن اسم " خلية إدارة الأزمة " يشير بالفعل إلى أن مهمة الخلية هي إدارة الأزمة نيابة عن الدولة السورية. وفقاً لدويسنج، تم تأسيسها في آذار/مارس 2011.

أراد كلينجه معرفة المزيد عن تحليلات الملفات التي أجرتها شركة كارتر روك ومكتب التحقيقات الفيدرالي. قال دويسنج إنه ذكر بالفعل أن مكتب التحقيقات الفيدرالي فحص الملفات واختبر بياناتها الوصفية وصحتها. فحص مكتب التحقيقات الفيدرالي بيانات EXIF (صيغة ملف صوري متبادل) وخلص إلى أن محتوى الملفات لم يتم التلاعب به. ومع ذلك، فإن رقم (خبير الطب الشرعي) المكتوب على البطاقات أصبح أكثر وضوحاً في بعض الصور. لم يكن لهذه التغييرات أي صلة بالجثة، ولم ير دويسنج سوى صور دون أي تغييرات.

قال كلينجه بما أن دويسنج عمل على ملفات قيصر، أراد أن يسأل دويسنج عمّا إذا كان لديه أي شكوك حول عمل قيصر وصحة الملفات. قال دويسنج لا، وأكدت إفادات شهود آخرين الطابع الزمني المتعلق بأسماء الملفات. وهناك تقارير مطابقة أخرى وصور أقمار صناعية خاصة لمشفى المزة 601. خلص دويسنج إلى أنه حتى الآن، لا توجد حقائق تشير إلى أن الملفات ليست صحيحة.

<u>استجواب من قبل محامي المدعين</u>

أشار كروكر إلى شهادة الوفاة التي قدمها شاهد وتم عرضها أثناء عرض دويسنج التقديمي. أراد كروكر معرفة ما إذا كان من الممارسات المعتادة إعطاء شهادات الوفاة أو ما إذا كان ذلك يحدث فقط في حالات فردية. قال دويسنج إنه يحدث في حالات فردية، ولكن في هذه الحالة دفع الشاهد رشوة للحصول على الشهادة. وأضاف دويسنج أنه لم يكن من الممكن دائماً التعرف على الضحايا، لذلك في كثير من الحالات، لم يتم إصدار شهادة وفاة. وتابع موضحاً أن العديد من العائلات علمت بأمر أقاربها من خلال ملفات قيصر فقط أثناء تصفح الموقع الإلكتروني ليل نهار.

سأل كروكر دويسنج عن عدد شهادات الوفاة التي رآها. قال دويسنج إنه لا يستطيع تقديم إجابة بسبب التحقيقات الجارية.

أراد كروكر معرفة ما إذا كانت شهادات الوفاة هي القاعدة أم الاستثناء. قال دويسنج إنه تم إصدار عدد قليل فقط من شهادات الوفاة، لذا فهي استثناء.

سأل كروكر عمّا إذا كانت هناك نقطة زمنية معينة تم فيها إصدار عدد كبير من شهادات الوفاة. قال دويسنج إنه يعلم عن التقارير العامة ذات الصلة؛ ومع ذلك، لم ير أي مستند للتحقق من هذا الافتراض.

سأل كروكر عن النقطة الزمنية المحددة المذكورة في هذه التقارير العامة. قال دويسنج إن هذا مجرد تكهنات.

وأشار بانز إلى تقرير من أيلول/سبتمبر تناول عمليات صنع القرار [داخل أجهزة المخابرات] وسأل من شارك في هذه العمليات وما الذي تقرر بالضبط. قال دويسنج إن المعلومات تم تقديمها حتى إلى رئيس شعبة المخابرات العسكرية، لكنه غير متأكد مما إذا كان هذا الشخص قد وقّع بالفعل على أي وثيقة.

تساءل بانز عمّا إذا كانت هذه القرارات تتعلق بإعادة الجثث. قال دويسنج كان هناك اقتراح في الوثائق [في أمر الدفن، على سبيل المثال]. ومع ذلك، ليس من الممكن تقييم ما إذا كانت هذه المقترحات قد تحققت بالفعل بناءً على الوثائق فقط.

***

[استراحة غداء لمدة 65 دقيقة]

***

شهادة رئيس المفتشين الجنائيين دويسنج بشأن شهادة سامي مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا

سألت كيربر المدعي العام ومحامي المدعي عمّا إذا كان لديهما أي أخبار بخصوص مثول سامي في المحكمة. قال كلاهما كلا.

طلب فيدنير من دويسنج أن يصف الظروف العامة لشهادة سامي مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قبل أن يحاول القضاة "إنعاش " ذاكرته فيما يتعلق بجوانب معينة من خلال الاستشهاد بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. قال دويسنج إن مقابلة سامي كشاهد جرت في مقر المكتب في برلين بحضور مترجم من المكتب. سئل سامي في البداية عمّا إذا كان يفهم كل شيء وفي نهاية المقابلة طُلب منه التحقق من المحضر. كان عليه أن يوقع على كل صفحة من المحضر ولم يجد صعوبة في فهم كل شيء.

سأل فيدنير عمّا إذا تمت إعادة ترجمة المحضر. فأكد دويسنج ذلك.

سأل فيدنير عن مدة الاستماع إلى سامي. قال دويسنج إنه تم الاستماع إليه لمدة يومين.

أراد فيدنير معرفة الخلفية الشخصية لسامي. قال دويسنج إنه عاش في ضواحي دمشق التي كان يسيطر عليها الجيش السوري الحر. وغادر سوريا خوفاً من الاعتقال. وقد غادر قبل قيصر.

سأل فيدنير متى غادر سامي سوريا. قال دويسنج إنه غادر قبل 2014.

أشار فيدنير إلى قول سامي إنه غادر في [حُجبت المعلومات] 2013. فأكد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف إلى أين ذهب سامي بعد مغادرته سوريا. قال دويسنج إنه يعتقد أنه ذهب إلى الأردن.

سأل فيدنير إلى أين ذهب قبل أن يذهب إلى الأردن. فلم يستطع دويسنج التذكر.

أشار فيدنير إلى أن سامي قال إنه دخل لبنان بشكل قانوني ثم غادر إلى الأردن في 22 تموز/يوليو 2013. فأكد دويسنج ذلك.

سأل فيدنير إلى أين ذهب سامي بعد أن غادر عمّان. قال دويسنج إنه ذهب إلى تركيا وهو حالياً في دولة أوروبية.

أشار فيدنير مرة أخرى إلى أجزاء من إفادة سامي لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا حيث قال إنه بعد إقامته في عمّان ذهب إلى إسطنبول في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، 2013 ثم في 12 كانون الثاني/يناير، 2014 ذهب إلى قطر حيث مكث حوالي ثلاثة أسابيع قبل العودة إلى إسطنبول. فأكد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن العلاقة بين سامي وقيصر. قال دويسنج إنهما كانا على اتصال بالفعل قبل بداية النزاع ويعرفان بعضهما البعض منذ عام 1997. وبقيا على اتصال بعد بداية النزاع. قال سامي لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا كيف اتصل به قيصر ليخبره عن الجثث وأنهما التقيا بعد ذلك في أيار/مايو 2011.

سأل فيدنير ما الذي قاله سامي لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا فيما يتعلق بموقف قيصر قبل بداية النزاع. قال دويسنج، وفقاً لسامي، فإن قيصر عمل مصوراً مع الشرطة العسكرية في [حُجبت المعلومات] حيث كان رئيساً لسبعة مصورين.

وأشار فيدنير إلى قول سامي بأن قيصر كان عليه أن يلتقط صوراً للجنود والحوادث وحالات الانتحار وما إلى ذلك. فأكد دويسنج ذلك.

أشار فيدنير إلى قول سامي بأنه بعد شهرين من 18 آذار/مارس، 2011، في نهاية أيار/مايو، اتصل قيصر بسامي لزيارته لأنه رأى جثث مدنين واكتشف تناقضات بين ظروف الجثث والتقارير الرسمية لخبراء الطب الشرعي. سأل فيدنير دويسنج عن المشافي التي يعمل فيها قيصر. قال دويسنج إن قيصر عمل في تشرين والمزة.

سأل فيدنير عن مشفى حرستا. قال دويسنج إن هذا المشفى موجود بالفعل، لكن قيصر لم يعمل هناك.

أراد فيدنير معرفة ما حدث بعد لقاء سامي وقيصر بخصوص الصور. قال دويسنج إن قيصر أخبر سامي عن الجثث. وعندما طلب سامي الصور، قدمها قيصر. قال دويسنج أيضاً إنه وفقاً لسامي، أراد قيصر الانشقاق لكنهما قررا معاً أنه من المهم جمع الأدلة

لوجود احتمال الإطاحة بالنظام. ولهذا السبب، قام قيصر بتهريب الصور على فلاشة أو على بطاقة الذاكرة ثم تم حفظ الصور على كمبيوتر سامي.

تابع فيدنير متسائلاً عن كيفية استخدام الفلاشة بالضبط في تهريب الصور وما إذا كانت هناك واحدة جديدة في كل حالة. قال دويسنج إن قيصر يستخدم دائماً نفس الفلاشة. قام سامي بنسخ الملفات الموجودة على أجهزة الكمبيوتر الخاصة به حيث تم حفظها على فلاشة (نفس هيكل المجلد). وكان يتم بعد ذلك حذف البيانات الموجودة على الفلاشة واستخدامها مرة أخرى.

تابع فيدنير متسائلاً كيف تعامل سامي مع الملفات. قال دويسنج في البداية، تم حفظ الصور بطريقة غير منظمة على كمبيوتر سامي. وفي عام 2012، قرروا حماية البيانات من الحكومة (عمليات بحث محتملة) وبالتالي قاموا بتحميل نسخة مضغوطة على جوجل درايف. وفي وقت لاحق تم إنشاء ثلاث نسخ إضافية.

خلص فيدنير إلى أن الإجراء الذي وصفه سامي قد تكرر عدة مرات وسأل دويسنج عن عدد الملفات التي تم التعامل معها بهذه الطريقة. قال دويسنج إن عدد الملفات ازداد يومياً. في البداية، كان هناك عدة ملفات فقط، ثم 20 إلى 30 و50-70 حتى النهاية.

أشار فيدنير إلى أن سامي قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن هيكل الملفات/المجلدات لم يكن مهماً. وقد تم حفظ الصور على جهاز كمبيوتر دائم، ثم تم تحميل نسخة مضغوطة من الملفات على جوجل درايف لأن خدمة الإنترنت كانت سيئة ويمكنهم فقط تحميل نسخة مضغوطة. بالإضافة إلى أنهم لم يرغبا في إثارة الشكوك عن طريق تحميل كميات كبيرة من البيانات.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت الصور قد تم ترتيبها أولاً. قال دويسنج إن سامي بدأ في فرزها في تركيا.

تدخل بوكر قائلاً إن إفادة سامي بشأن العدد المتزايد للصور في اليوم لم يُذكر بشكل صحيح. ففي البداية، قال إن هناك 3 في اليوم في بادئ الأمر، قبل أن يغيرها إلى "عدة ملفات في اليوم". فأكد دويسنج أن سامي غيّر أقواله من "3" إلى "عدة ملفات في اليوم".

سأل فيدنير عمّا حدث بعد ذلك [بالملفات] وكيف تم نقلها إلى أشخاص في الخارج. قال دويسنج وفقاً لسامي، تم إرسال الملفات إلى [حُجب الاسم] الذي سلمها بعد ذلك إلى ليختنشتاين.

وأشار فيدنير إلى إفادة سامي الذي قال فيها إنهم حمّلوا الملفات المضغوطة في الأردن وسلم [حُجب الاسم] نسخة مضغوطة إلى ليختنشتاين. سأل فيدنير أي النسخ تم ضغطها وأيها كاملة. قال دويسنج إن سامي أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنه من أجل تقليل حجم البيانات بسبب الاتصال البطيء بالإنترنت والسماح بنقل غير مشكوك فيه للبيانات، قاموا بتحميل نسخة مضغوطة من الملفات في سوريا. وفقط بعد مغادرتهم سوريا، تم إرسال نسخة عالية الوضوح من الملفات إليهم.

أوضح فيدنير أن الملفات ذات حجم 250 كيلو بايت تحتوي على بيانات مضغوطة بينما تحتوي ملفات 1-1.3 ميجا بايت على البيانات الأصلية، بما في ذلك أسماء الملفات الأصلية، ولم يتم تحميل ملفات عالية الوضوح غير المضغوطة إلا بعد سيطرة الجيش السوري الحر [على المنطقة التي تم تحميل الصور منها]. ثم سأل فيدنير كيف شارك خبراء الطب الشرعي [بتفويض من كارتر روك] وما هي النسخة التي يعملون بها. قال دويسنج إن سامي لم يقدم أي تفاصيل حول كيفية تدخل خبراء الطب الشرعي بالضبط، ولكنهم كانوا على اتصال مع كارتر روك وأجروا محادثات معهم حول جودة الصور وطلبوا في النهاية السماح بملفات "أكبر" لمعاينة أفضل.

سأل فيدنير عن العلاقة بين الملفات والإجراءات في ألمانيا. قال دويسنج إن المدّعي العام الاتحادي حصل على نسخة غير مضغوطة.

أشار فيدنير إلى أن المدّعي العام الاتحادي حصل على حق الوصول إلى هذا النسخة في أيلول/سبتمبر 2017. سأل فيدنير دويسنج عن نسخ الملفات الموجودة. قال دويسنج إن هناك أربع نسخ:

1. النسخة المضغوطة التي تم تحميلها واستخدامها من قبل سامي في تركيا لفرز الملفات وتم تقديمها إلى ليختنشتاين بواسطة [حُجب الاسم].
2. نسخة غير مضغوطة تم تحميلها على سحابة إلكترونية، وقُدمت إلى المدّعي العام الاتحادي من قبل سامي.
3. نسخة مضغوطة تم نسخها من كمبيوتر سوري إلى قرص صلب خارجي، وتم تهريبها من سوريا من قبل الجيش السوري الحر، ثم تم نقلها إلى جهاز كمبيوتر محمول.
4. نسخة غير مضغوطة محفوظة على قرص صلب خارجي ولا تزال في سوريا

أشار فيدنير إلى أن سامي قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنهم يخشون عدم تمكنهم من الوصول إلى الملفات [على السحابة] بمجرد مغادرتهم سوريا. ولهذا قام الجيش السوري الحر بتهريب الملفات إلى خارج سوريا. وقد تم تحميل 98% من الملفات على جهاز كمبيوتر دائم. وتم تحميل 100% من الملفات كنسخة غير مضغوطة. قال سامي إنه حمّلها وعدّلها من تموز/يوليو حتى نهاية آب/اغسطس 2013. وعندما فرّ قيصر من سوريا في نهاية آب/أغسطس 2013، كان لديهم 5,100 صورة.

سأل فيدنير دويسنج عن حالة قيصر العاطفية عندما التقى مع سامي لأول مرة. قال دويسنج إنه ليس من الآمن إظهار المشاعر، لكن قيصر كان منزعجاً من الجثث ومن تسجيل الأسباب الكاذبة للوفاة.

أشار فيدنير إلى قول سامي بأن النسخة التي سلمت إلى المدّعي العام الاتحادي تم فرزها عندما مات الناس تحت التعذيب بحسب فرع المخابرات. وأنه قام بفرز الملفات من الجيش والمخابرات الجوية فقط. قال سامي كذلك إنه لم يعد يعمل مع [حُجب الاسم]، لذا فهو لا يعرف ما فعله [حُجب الاسم] بالصور قبل تسليمها إلى المدّعي العام الاتحادي. أشار فيدنير إلى الجدول الذي يفصّل هيكل المجلد ذي الصلة. قال دويسنج إنه قدم بالفعل هذا الجدول في عرضه التقديمي. أكّد سامي لدويسنج أنه أجرى هذه التغييرات بإضافة رقم الفرع وكذلك التاريخ إلى اسم الملف.

أشار فيدنير إلى قول سامي بأن هناك ثلاثة أنواع مختلفة من الصور: معتقلون وشهداء وإرهابيون. وبحسب سامي، كانت هذه هي الطريقة التي تم فرزهم بها من قبل النظام، وبواسطة قيصر نفسه لأنها كانت وظيفته. قال سامي إنه عمل فقط على صور المعتقلين، لكنه رأى أيضاً بعض صور الشهداء التي تضمنت أسماء القتلى. قال سامي إنه كان على عجلة من أمره، لذلك ربما يكون قد ارتكب بعض الأخطاء الصغيرة في تسمية الملفات وفرزها. قال فيدنير إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قدّم لسامي نموذجاً لاسم ملف لشرح كيفية تسمية الملفات:

xxx-xxxx-xxxxxx(1).jpg

رقم الفرع-رقم المعتقل-التاريخ

قال دويسنج إن سامي أكد له ما أدركه دويسنج بالفعل: الرقم الأول يشير إلى رقم الفرع الذي جاءت منه الجثة، والرقم الثاني يشير إلى رقم المعتقل والرقم الثالث يشير إلى تاريخ. الرقم [في هذه الحالة "1"] بين قوسين تم إدخاله تلقائياً بواسطة الكمبيوتر ويشير إلى وجود صور متعددة لشخص واحد.

كان لدى فيدنير سؤال حول التاريخ: هل يرمز الى تاريخ الوفاة أم إلى تاريخ التقاط الصورة، والذي سيكون بعد وقت قصير من تاريخ الوفاة كما أوضح دويسنج سابقاً. علاوة على ذلك، غالباً ما يتم تسمية المجلدات بعد تاريخ الوفاة. أراد فيدنير أيضاً معرفة ما تعنيه سلسلة "000" في نهاية اسم الملف. قال دويسنج إن سامي أخبره أن سلسلة "000" تم إدخالها عندما لم يُعرف تاريخ الوفاة ولا تاريخ التقاط الصورة.

سأل فيدنير كيف تم تعيين أسماء وأرقام الفروع. قال دويسنج إن سامي قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنه يعرف أكثر من 29 فرعاً مختلفاً، وقام بمواءمتها مع الصور ثم عيّن الأرقام وفقاً لذلك. وفي الحالات التي لا يوجد فيها رقم، تم إحالة الصور للمخابرات الجوية باستخدام حرف "J" أو "JA" للإشارة إلى إدارة المخابرات الجوية "الجوية".

أشار فيدنير إلى أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قدم المزيد من الصور لسامي ليسأله عن الأرقام الموجودة على الجثث والبطاقات. فأكد دويسنج ذلك وشرح نظام الترقيم المكون من ثلاثة أجزاء والذي يتضمن رقم المعتقل ورقم فرع المخابرات [من أين أتت الجثة ومن أين تم اعتقال المعتقل] والرقم الذي قدمه خبير الطب الشرعي. قال دويسنج إنه وفقاً لسامي، تم تعيين أول رقمين في المشفى بمجرد وصول الجثث. وتم تعيين الرقم الثالث من قبل خبير الطب الشرعي بمجرد إعطاء الأمر لالتقاط صور للجثة. وتعرّف سامي على خبير الطب الشرعي [حُجب الاسم] في إحدى الصور.

سأل فيدنير ماذا قال سامي أيضاً فيما يتعلق بأعداد المعتقلين. فأشار دويسنج إلى قول سامي بأن أعداد المعتقلين تحددها أجهزة المخابرات. ومع ذلك، لم يستطع دويسنج تحديد ما إذا تم تخصيص الأرقام على الفور أو بعد وفاة المعتقلين.

أشار فيدنير إلى إفادة سامي مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا حيث قال إن رقم الفرع يُعيَّن في البداية. فأوضح دويسنج أن رقم الفرع يشير إلى الفرع الذي توفي فيه المعتقل.

أشار فيدنير مرة أخرى إلى مقابلة الشاهد التي أجراها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية مع سامي، حيث قال سامي إن [حُجب الاسم] عاش في مشفى تشرين وكان مسؤولاً عن "601" [مشفى المزة] كخبير في الطب الشرعي في دمشق حتى عام 2014. لقد كان في إحدى اللقطات المأخوذة عن بعد، والتي كانت محظورة بالفعل. قال دويسنج وفقاً لسامي، إن قيصر قال إن التقاط هذه اللقطات من بُعد محظور. ومع ذلك، عند مرحلة معينة كانت هناك الكثير من الجثث بحيث احتاج قيصر إلى أخذ لقطات من بُعد للحصول على رؤية أفضل.

سأل فيدنير دويسنج عن الصورة التي عرضوها على سامي. قال دويسنج إنها صورة تم التقاطها في 601 المزة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان سامي قد أجرى أي تغييرات أخرى باستثناء تغيير أسماء الملفات. قال دويسنج إنه يعتقد أن سامي قام بتغيير أسماء الملفات ونقل الملفات إلى مجلدات معينة وأنشأ الجدول.

سأل فيدنير عمّا إذا كان سامي قد قدم أي معلومات عن الحرف "b" الذي تم استخدامه خلف رقم خبير الطب الشرعي. قال دويسنج إن سامي أوضح لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن الرقم المعيَّن من قبل خبير الطب الشرعي ينتهي دائماً بـ 5000. لم يكن أعلى من ذلك أبداً، وبدلاً من ذلك تم استخدام "حرف" لمواصلة العد.

أشار فيدنير إلى وجود فجوة في الأرقام الواردة في ملفات قيصر وسأل عمّا إذا كان لهذا علاقة باعتقال قيصر. فأكد دويسنج ذلك، مضيفاً أن قيصر اعتُقل لفترة قصيرة ولهذا السبب هناك فجوة في الأرقام. قال دويسنج إنه لا يعرف ما إذا كانوا قد استدركوا لاحقاً بشأن الأرقام/واستمرار العد.

سأل فيدنير عمّا إذا قد تم حذف الملفات. قال دويسنج إنه لا يعتقد ذلك، لكن سامي لا يعرف ما إذا كان قيصر قد حذف بعضها.

أشار فيدنير مرة أخرى إلى مقابلة سامي مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا التي قال خلالها إنه غير متأكد مما إذا كان قيصر لديه المزيد من الصور وأن قيصر احتُجز لمدة 25 يوماً. ثم قدم المكتب المزيد من الصور لسامي. قال دويسنج إنهم أطلعوه على صور من الشرطة العسكرية تم إرسالها إلى القضاء العسكري حيث أصدروا شهادات وفاة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قد قدم أي صور أخرى لسامي. قال دويسنج إنه لا يستطيع التذكر.

أكد فيدنير أن إفادة دويسنج تتطابق مع محضر مقابلة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. ثم أشار فيدنير إلى عملية توثيق وفاة المعتقلين. في البداية كان هناك ملف واحد لكل شخص، ثم تم استخدام "الملفات الجماعية" فيما بعد. كان [حُجب الاسم] هو من التقط الصور [لشهادات الوفاة] وليس قيصر. في البداية جاء الخبير الشرعي وعيّن رقماً، ثم التقط المصور الصور التي نسخها قيصر إلى جهاز كمبيوتر. ثم تم إنشاء الملف. سأل فيدنير عمّا إذا كان دويسنج قد سأل سامي عن أسباب إجراء التوثيق هذا. قال دويسنج إن هذا الإجراء تم وضعه بالفعل [قبل الثورة] وكان روتينياً.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك فساد. قال دويسنج إن توثيق الجثث هو أيضاً وسيلة لإظهار مكان وجود الجثث لضمان عدم إطلاق سراح أأشخاص قد توفوا بالفعل أو إطلاق سراح أشخاص مقابل المال، مع زعم أنهم قد ماتوا آنفا.

أشار فيدنير سريعاً إلى إفادة سامي بشأن هذا الأمر مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا حيث قال إن بعض الأشخاص أخبروا رؤساءهم بأن معتقلاً قد مات بينما كان يتم في الواقع إطلاق سراح الشخص مقابل المال. سأل فيدنير عمّا حدث للجثث [بعد التقاط الصور]. قال دويسنج إنه إذا لم تخنه الذاكرة، قال سامي إن الجثث نُقلت إلى مقابر جماعية.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان سامي قد قال أي شيء عن الفساد وعن البحث عن المفقودين وكذلك عن النشطاء والعائلات الذين تعرفوا على الأشخاص من الملفات. قال دويسنج إن هناك منظمة حاولت التعرف على الأشخاص من الملفات، وتم التعرف على حوالي 300 شخص. وفقاً لدويسنج، تعرف سامي أيضاً على شخص – وكان طبيباً.

وأشار فيدنير إلى أنه لم يكن بالإمكان تحديد هوية بعض الجثث. كانت هناك قائمة بالهويات وعرض للاتصال [بالمنظمة التي قدمت الصور عبر الإنترنت]. ثم عرض فيدنير صورة لرجل يحمل سيجارا ويتحدث في الهاتف. قال دويسنج إن سامي تعرف عليه على أنه خبير في الطب الشرعي. كان دائماً نفس [الشخص/خبير الطب الشرعي في جميع الصور].

قال فيدنير في نهاية المقابلة إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا سأل سامي عمّا إذا كان قد شهد جرائم دولية بنفسه. قال دويسنج إنه لا يستطيع التذكر. قال فيدنير إن سامي قال للمكتب إنه في بداية [الثورة] شاهد بنفسه أشخاصاً يُقتلون بالرصاص في المظاهرات دون وجود إمكانية لجمع جثثهم. كما شهد اعتقال أشخاص في مظاهرات، ذات مرة تم اعتقال 40 شخصاً في وقت واحد. قال سامي إن منزله تعرض لمداهمة ذات مرة وصودر حاسوبه. ولحسن الحظ، لم يكن لديه أي ملفات محفوظة على هذا الحاسوب.

سأل فيدنير دويسنج عمّا إذا كان قد سأل سامي عن جوجل درايف وما إذا كانت [النسخة المحملة من الملفات] لا تزال موجودة. قال دويسنج إنه يعتقد أنه تم حذفها، لكنه لا يعرف متى.

أراد فيدنير معرفة المزيد من التفاصيل حول كيفية تحميل الملفات وماذا حدث للمجلدات التي تم تحميلها. قال دويسنج إنه تم تحميل نسخة مضغوطة من الملفات في عام 2012 بواسطة وسيط. وأضاف فيدنير أن سامي أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أيضاً أنه طُلب منه التحقق من حساب آخر تم تحميل الملفات عليه حتى يمكن حذفه.

سأل فيدنير دويسنج عن الجو السائد خلال مقابلة سامي مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. قال دويسنج إنه كان هادئاً. سامي كان راغباً بالتحدث. لهذا سمعوه لمدة يومين. أخبره سامي خلال فترة الاستراحة أنه ممتن لأن المكتب يقدّر المعلومات التي قدّمها.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت المقابلة منظمة. قال دويسنج إنها كانت "طبيعية". اتبعت البروتوكول وكان سامي منظماً ومركّزاً.

سأل فيدنير عمّا إذا كان سامي خائفاً وكيف تعاملوا مع اسمه الرمزي. قال دويسنج إن المدّعي العام الاتحادي اتخذ قراراً بشأن استخدام اسم رمزي لذلك لم يتحدثوا عنه في المقابلة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان سامي قد ظهرت عليه علامات الخوف. قال دويسنج إنه كان خائفاً من تقديم معلومات شخصية، ولهذا السبب أبقوا هذا الجزء قصيراً قدر الإمكان.

استجواب من قبل المدعي العام

قدم كلينجه صورتين من ملفات قيصر. ظهر في الصورة الأولى طبيبان. قال دويسنج إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عرض هذه الصورة على سامي للتعرف على الشخصين. ومع ذلك، لم يستطع سامي التعرف عليهما. قال سامي، مشيراً إلى الختم الموجود على زيهما، إن الصورة قد التقطت في مشفى تشرين.

عرض كلينجه الصورة الثانية التي تظهر طبيبين في ممرّ لما بدا أنه مشفى به جثث بلاستيكية في الخلفية. ذكر كلينجه اسم الملف: [حُجبت المعلومات]. قال دويسنج إنه يمكن للمرء أن يرى من اسم الملف أنه من نيسان/أبريل 2011.

سأل كلينجه عمّا إذا كان لدى دويسنج انطباع بأن الشخص الذي يتحدث معه ليس سامي. قال دويسنج لا. فقد أخبره الشخص أنه سامي وقدّم الكثير من التفاصيل خاصة فيما يتعلق بأسماء الملفات لذا لم يكن لدى دويسنج أي شكوك.

استجواب من قبل محامي الدفاع

[أجرى فريق الدفاع مشاورات قبل طرح السؤال الأول.]

أراد فراتسكي أن يعرف "أي نوع من الرجال" هو سامي وما هو الانطباع الذي تركه لدويسنج. قال دويسنج إنه أخبر المحكمة بالفعل أن سامي كان صلباً وهادئاً ومنظماً. ولم يكن عدوانياً أبداً وبدا دائماً متحمساً. وقد كان دائما متعاوناً.

سأل فراتسكي عن المستوى التعليمي لسامي. قال دويسنج إنه لا يعرف، ربما لم يتحدثا عن ذلك لأسباب أمنية. ولكن، بالنظر إلى إجابة سامي ورد فعله على الأسئلة، كان لدى دويسنج انطباع بأن سامي متعلم.

أراد فراتسكي أن يعرف العلاقة بين قطر ولندن. قال دويسنج إنه هو ومكتبه قاموا بالبناء فقط على أساس التقرير العام [تقرير كارتر روك الذي تمت تلاوته في اليوم السابق]، ولكنهم أرادوا الحصول على انطباعهم الخاص عن الصور والتوصل إلى نتائجهم الخاصة. وقال إن التقرير كان مجرد بداية ولم يحاولوا الاتصال بأي شخص مشارك في إعداد هذا التقرير.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانوا قد استعلموا بأنفسهم عن العلاقة [بين قطر وكارتر روك] على أي حال. قال دويسنج إن مكتبه لم يجر أي تحقيق مالي مع شركة المحاماة كارتر روك. أرادوا أن يؤكد شهودهم أن هذه الصور كانت من سوريا. وسُمع الشاهد الأول [حُجب الاسم] بعد تشرين الأول/أكتوبر 2015.

سأل فراتسكي لماذا لم يمثل سامي [أمام المحكمة]. قال دويسنج ربما هو خائف. ومع ذلك، يمكنه التخمين فقط لأنه ليس على اتصال بسامي.

وأشار محامي دفاع إياد، شوستر إلى أن الملفات قسمت في البداية إلى فئات مختلفة (معتقلون وشهداء وإرهابيون) وتساءل عمّا إذا كان هناك المزيد من التقسيمات (مثل أسباب الاعتقال). قال دويسنج إن سامي عمل فقط على صور المعتقلين. وفيما يتعلق بأسباب الاعتقال، أوضح دويسنج ومكتبه ذلك بمساعدة شهود مثل [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم]. وبشكل عام، تم القبض على أشخاص على صلة بالمظاهرات.

أراد شوستر معرفة المزيد عن فئة "النظام/الشهداء". قال دويسنج إن سامي لم يقل شيئاً عن هذا. إلا أن "كويت" تضمن صوراً لمسرح جرائم وانتحار داخل الجيش السوري. في هذه الحالات، غالباً ما كان هناك اسم القتيل/المتوفى، بينما لم يكن هناك سوى رقم للمعتقلين. وتم إضافة مصطلح "إرهابي" من قبل الحكومة السورية. قال دويسنج إنه من المعروف لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن مصطلح "إرهابي" له معنى واسع بالنسبة للحكومة السورية ويستخدم للمتظاهرين وأي شخص يعارض الحكومة.

سأل شوستر عمّا إذا كان دويسنج يتذكر أي شيء آخر عن هؤلاء الشهود. قال دويسنج إنهم استمعوا إلى العديد من الشهود حول أسباب الاعتقال. أما فيما يتعلق بالأموات، فلا يمكنه الإجابة على هذا السؤال.

استجواب من قبل محامي المدعين

سأل شولتس دويسنج عمّا إذا كان بإمكانه تقييم ما إذا كان اسم قيصر الحقيقي معروفاً للسوريين. قال دويسنج إن سامي أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنه من السهل على ما يبدو الكشف عن الأسماء الحقيقية.

أراد شولتس معرفة ما إذا كانت أجهزة المخابرات الأخرى قد قدمت معلومات تتعلق بهوية قيصر. قال دويسنج إنه ومكتبه لم يحاولوا أبداً الكشف عن اسميهما الحقيقيين. لا يعرف كيف تعاملت الأجهزة الأخرى مع هذا الأمر.

خلص شولتس إلى أنه من السهل الكشف عن اسم سامي الحقيقي. قال دويسنج إن هذا هو السبب في أنهم لم يسألوا أي أسئلة حول هويته.

أشار كروكر إلى سؤال شوستر بشأن المعلومات التي قدمها الشهود وسأل عن عدد المرات التي تحدث فيها الشهود عن اتهامات بالإرهاب من قبل النظام. قال دويسنج إنه يجب أن يضع هذا في سياق: بالطبع، أخبرهم الشهود عن مثل هذه الاتهامات لأنهم جاءوا من مناطق معينة، وينتمون إلى أعراق معينة أو شاركوا في المظاهرات. كما حدث أن أحدهم أخبر أجهزة المخابرات بشيء من هذا القبيل دون أن يكون لديه دليل على اتهاماتهم.

خلص كروكر إلى أن مصطلح "إرهابي" استُخدم مثل استخدام مصطلح "نوبة قلبية". فأكد دويسنج أن الحكومة السورية غالباً ما تستخدم مصطلح "إرهابي"، وأضاف أن دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية (BND) أكدت ذلك أيضاً.

سأل رايجر دويسنج عمّا إذا كانت الإصابات في الصور المتعلقة بالفرع 251 تشير غالباً إلى التعذيب. قال دويسنج إن البروفيسور روتشيلد يمكنه تقديم المزيد من المعلومات حول ذلك.

أشار شولتس مرة أخرى إلى قضية تحديد الهوية، مشيراً إلى أن هوية قيصر أو سامي معروفة لأجهزة المخابرات السورية. فأكد دويسنج أنه سيكون من السهل عليهم التعرف على هوية قيصر وسامي، مضيفاً أن سامي قال "إذا لم يكتشفوا الأمر حتى الآن، فهم أغبياء ولا يقومون بعملهم بشكل صحيح".

قال فراتسكي إن سامي حصل على حق اللجوء في [حُجبت المعلومات] 2014، مضيفاً أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا وكذلك مكاتب الشرطة الجنائية في الولايات الفيدرالية غالباً ما يطلعون على ملفات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. قال دويسنج إنه لا يمكنه تقديم معلومات حول هذه المسألة.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قد أجرى تحقيقات داخلية بشأن هوية سامي وقيصر. قال دويسنج إنهم لم يتحققوا من أي شيء يتعلق بإجراءات طلب اللجوء.

قدمت القاضي كيربر معلومات إدارية عن جلسات الاستماع الأسبوع المقبل.

رُفِعت الجلسة الساعة 2:15 بعد الظهر.

ستعقد جلسات الاستماع القادمة في 3 تشرين الثّاني/نوفمبر، 2020.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 17 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 3 و4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الواحد والأربعون للمحاكمة – 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

أدلى الأستاذ الدكتور روتشيلد، خبير الطب الشرعي البالغ من العمر 58 عاماً من جامعة كولونيا، بشهادته بشأن تحليل الطب الشرعي لملفات قيصر الذي أجراه هو وزملاؤه نيابة عن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. وقدّم شرحاً مفصلاً حول الإصابات المختلفة، وآثار التعذيب المحتملة، والتجويع، حيث حدّد هو وزملاؤه وجود إحدى هذه الآثار في كل جثة تقريباً في ملفات قيصر. وقد أولت شهادته اهتماماً خاصاً للفرع 251 وقدّمت فكرة مفصلة حول التعذيب، فضلاً عن الظروف الصحية المتدهورة وظروف الاعتقال العامة في مرافق الاعتقال السورية. ومن خلال مقارنة شهادات الشهود الآخرين، شارك الدكتور روتشيلد الأدلة حول آليات تعذيب معينة بناءً على الفحوصات الطبية التي تَمَكّن من القيام بها هو وفريقه من خلال الصور.

اليوم الثاني والأربعون للمحاكمة – 4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

قدّم السيد هورل، المفتش الجنائي لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، البالغ من العمر 22 عاماً، شهادة قصيرة بشأن نسخة إلكترونية من سيرة ذاتية تم العثور عليها أثناء تفتيش شقة أنور في ألمانيا. وحدّد الاسم والخبرات المدرجة في السيرة الذاتية، والتي تم تأكيدها من قبل مترجمي المحكمة. وقرأ القضاة أيضاً تقريراً صادراً عن دائرة المخابرات الاتحادية الألمانية حول هيكل أجهزة المخابرات السورية ومهامها وتسلسلها الهرمي. وتم استدعاء شاهد لليوم التالي لكنه اختار عدم الإدلاء بشهادته بسبب علاقته بأحد المتهمين.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الواحد والأربعون للمحاكمة – 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

بدأت الجلسة متأخرة 15 دقيقة في تمام الساعة 9:45 صباحاً بحضور 8 أشخاص و3 أعضاء من الصحافة. ولم يطلب أي من الصحفيين المعتمدين الحصول على الترجمة العربية. ولم يكن هناك مصوّر يسجّل قبل بدء الجلسة كما هي العادة. وحضر المحامي آرني بودنشتاين كبديل لمحامي دفاع أنور الثاني فراتسكي. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان ريتشر وكلينجه وحضرت المحامية فورستر بالدينبوس كبديل لمحامي المدعين محمد.

شهادة الأستاذ الدكتور روتشيلد

تُليت المواد الخاصة بحقوق الشاهد على الأستاذ الدكتور ماركوس روتشيلد، على الرغم من أنه سبق أن تناول جميع الجوانب في مقدمته. يبلغ أستاذ الطب الشرعي روتشيلد 58 عاماً، وهو متخصص في مورفولوجيا الطب الشرعي. وهو رئيس قسم الطب الشرعي في جامعة كولونيا. ونيابة عن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، قام هو وزملاؤه بتحليل ملفات قيصر [26,938 ملفاً] ووضعها في سياق إفادات شهودٍ وصفوا التعذيب والظروف الصحية وإمدادات الغذاء والماء والوضع العام في مراكز الاعتقال التابعة للمخابرات السورية.

استجواب من قبل القاضي كيربر

سألت القاضي كيربر روتشيلد عن سبب التحليل الذي قام به هو وزملاؤه لملفات قيصر، وما الذي يجعله مؤهلاً للقيام بذلك، ولماذا كتبوا تقريراً عن التحليل. قال روتشيلد إنه درس الطب في برلين وحصل على درجة الدكتوراه في الطب الباطني. وتخصَّص في المقذوفات والأسلحة حيث بدأ كأستاذ مساعد في جامعة فرانكفورت قبل أن يحصل على درجة أستاذ في المورفولوجيا وعلم السموم والحمض النووي مع تركيزه على مورفولوجيا الطب الشرعي في جامعة كولونيا.

سألت كيربر عن معنى مورفولوجيا الطب الشرعي وقال روتشيلد إنه يتضمن "كل ما يمكن لمسه. إنه الطب الشرعي الكلاسيكي الذي تعرفينه من المسلسلات التلفزيونية".

وقالت كيربر إن ما عرضه روتشيلد سيتم طباعته وإرفاقه بملف القضية. ومضت تسأله كيف حصل على التفويض لتحليل ملفات قيصر وكيف حصل على معلومات ووثائق معينة. أوضح روتشيلد أنه نظم عرضه في ثلاثة أجزاء:

1. كيف حصل هو وزملاؤه على تفويض تحليل ملفات قيصر وتقديم تقرير عنها؛
2. تقرير مدى المعقولية المتعلق بالتعذيب وظروف الاعتقال بالإضافة إلى الأعمال القتالية (يشير إلى تقرير صادر عن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)؛
3. مؤشرات الوفيات المرتبطة بالأمراض وظروف الاعتقال في الفرع 251 (يشير إلى تقرير صادر عن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2019)

1. التكليف وتحليل ملفات قيصر

قال روتشيلد إن المدعي العام كلينجه أمره وزملاءه بإجراء تحليل جنائي لملفات قيصر. وعندما سأل روتشيلد كلينجه عن سبب اختياره، قال كلينجه إنه يعلم من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن روتشيلد قدم لهم تحليلات وتقارير الطب الشرعي في عدة مناسبات. وأوضح روتشيلد أنه كُلِّف هو وزملاؤه في 3 أيار/مايو 2017. وقد تلقّوا الملفات في 22 أيار/مايو 2017. وفي 22 آذار/مارس 2018، تلقّوا ملفات إضافية وطُلب منهم تقديم [تحليل] موجز عن كل شخص في الملفات. وقال إنه وفريقه تلقّوا عينات من الملفات مسبقاً حيث سلمها كبير المفتشين الجنائيين كروجر. وقال روتشيلد إنه وفريقه قاموا بإنشاء تقرير عن كل مجلد من الملفات بالإضافة إلى تحليلٍ لكل شخص. شمل تفويضهم جمع التالي:

- وصف موجز لكل شخص.
- الحالة العامة للجثة.
- مؤشرات لسوء المعاملة والتعذيب والعنف.
- سبب الوفاة المحتمل.
- إنشاء قاعدة بيانات.
- تخصيص نتائج معينة لفروع معينة من أجهزة المخابرات السورية.
- ترجمة [الأرقام والكتابات على الجثث والبطاقات الموجودة في الصورة] (قال روتشيلد إنه لم يكن لديهم مشاكل في الترجمة في البداية بفضل زميلة ناطقة باللغة العربية، ولكن بمجرد مغادرتها، كان عليهم تقليل الترجمات)؛
- توثيق البيانات الوصفية قدر الإمكان (قال روتشيلد إنه كان من الواضح أن معهده لم يكن لديه القدرات التقنية والمعرفة لإكمال هذه المهمة، حيث تم نسخ الملفات مرات عديدة).

تابع روتشيلد وصف المواد المستخدمة:

- قرص صلب خارجي
- حاسوب (مستقل وشخصان فقط يستطيعان الوصول إليه)
- شاشة "إل سي دي" للنصوص
- شاشة "إل سي دي" للصور
- مايكروسوفت وورد وإكسل
- إحصائيات "إس بي إس إس" [المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية] (دعم من قسم الإحصاء الجنائي بجامعة كولونيا)

تابع روتشيلد وصف المعايير المستخدمة لوسم وتصنيف النتائج التي توصلوا إليها:

- رقم القضية
- عدد الصور في كل حالة
- وضعيّة الجثة
- المحيط الذي وضعت فيه الجثة
- الملابس
- آثار العلاج الطبي
- مؤشرات لتحديد الهوية (الوشم وما إلى ذلك)
- علامات الوفاة المؤكدة
- الحالة العامة للجثة
- نوع الإصابة
- آثار التثبيت
- مؤشرات للتأثير الخارجي
- سمات خاصة

أضاف روتشيلد أنه وفريقه واجهوا قيودا معينة في إجراء تحليلهم، بما في ذلك:

- منظور واحد فقط (جميع الصور تظهر الجانب الأمامي من الجثث)
- ملابس تغطي أجزاء من الجثة (تتعذر رؤية جميع أجزاء الجثة)
- الغبار والرمل على الجثث (غطت أجزاء معينة أو إصابات على بعض الجثث)
- الضوء والظل (يسببان بقعا عمياء)
- أكياس وأغطية بلاستيكية (غطت الجثث جزئياً أو حتى كلياً)
- سوء جودة الصور
- صورة واحدة فقط (في 40 حالة كانت هناك صورة واحدة فقط لكل شخص)
- لم يكن تحريك أو تقليب الجثث ممكناً (كان عليهم الاعتماد فقط على الصور دون أي فحص إضافي للجثث)
- لا توجد إمكانية لفحص داخلي أو خارجي

قال روتشيلد إنه وفريقه أنتجوا ما مجموعه 23 تقريراً مكتوباً: تقرير واحدٌ لكل ملف من الملفات التي تلقّوها، وواحدٌ عن "ملفات قيصر إجمالاً"، وتحليل مدى المعقولية لتقرير صادر عن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عن ظروف الاعتقال في أجهزة المخابرات السورية. وتابع موضحاً أنه قام هو وفريقه بتحليل إجمالي 26,938 صورة أظهرت 6,812 شخصاً مختلفاً، وربما أقل.[2] وقدم جدولاً يتضمن عدد الصور والأشخاص لكل فرع [فيما يلي مقتطف من هذه القائمة].

مجلد [فرع]	# صور	# أشخاص
251	446	110
"الجوية"	1,515	352
215	13,801	3,551

قال روتشيلد إن بعض الصور تظهر منظراً بانورامياً أو نظرة عامة على الفناء الذي صوِّرت فيه الجثث. وقال إنهم لم يحللوا هذه الصور لأنها لا تظهر أفراداً. وينتهي اسم هذه الملفات عادةً بسلسلة من الأصفار. ومضى في شرح طريقة التسمية المتبعة للملفات باستخدام مثال: 251-120-3-2013(3)

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كما هو معروف من شهادة مفتش مكتب الشرطة الجنائية، هذا ليس العدد الإجمالي لملفات قيصر. وبالتالي، تشير جميع الجداول والإحصاءات المقدمة أثناء هذه الشهادة فقط إلى هذا الجزء المحدد من ملفات قيصر.

يشير الرقم الأول إلى رقم الفرع، والثاني هو الرقم الذي يعيّنه خبير الطب الشرعي [ذكر روتشيلد لاحقاً رقماً مختلفاً مثل الرقم من خبير الطب الشرعي والذي يتوافق أيضاً مع ما قاله شهود سابقون. وحدد هؤلاء الشهود الرقم الثاني على أنه رقم المعتقل]. قال روتشيلد إن الرقم الثالث هو إما تاريخ أو سنة كما في هذه الحالة. والرقم الأخير بين قوسين هو رقم لتسلسل زمني إذا كان هناك أكثر من صورة واحدة لكل شخص.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين عدد الملفات والأرقام الموجودة على البطاقة في الصور. فقال روتشيلد إنه لا يسعه إلا أن يقول ذلك عن الصور من مجلد "الجوية" [المخابرات الجوية] لأنه كان واضحاً في هذه الحالات أن الرقم الوارد في البطاقة مُدرج أيضاً في اسم الملف.

أرادت كيربر أيضاً معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين التاريخ والأرقام الموجودة على البطاقة. قال روتشيلد إن هذا لم يكن الحال بالنسبة للملفات من مجلد "الجوية".

سألت كيربر المترجمين عن العلاقة بين الأرقام الموجودة على البطاقة في الصورة المعروضة في المحكمة واسم الملف ذي الصلة. قال المترجم أن البطاقة تقرأ: 120 "أنغ (Ang)" 694/ب. وتوصلت كيربر إلى أن الرقم 120 سيكون أيضاً في اسم الملف.

تابع روتشيلد شرحه أنه وفريقه قد لاحظوا وجود تناقضات في ترقيم الجثث. وقال إن الأرقام كانت مكتوبة بأقلام إما مباشرة على الجلد أو على شريط لاصق يوضع على الجثث، وعادة ما يتم العثور على الأرقام على الجبهة. ومع ذلك، كان هناك دائماً بطاقة توضع إما على الجثة أو يحملها شخص ما [عرض صورة يمكن أن يُرى عليها إبهام شخص يحمل البطاقة].

عدد الصور لكل شخص

قدّم روتشيلد أيضاً جدولاً يوضّح عدد الصور المتاحة لكل شخص:

# الحالات	# الصور لكل شخص
40	1
60	2
2,913	3
أغلب الحالات	4

قالت كيربر إن العرض الذي قدمه روتشيلد قد خضع لـ معاينة بصرية.

وبالنسبة لعدد الصور لكل شخص، أوضح روتشيلد أنه عادة ما يكون هناك 3 إلى 4 صور لكل شخص، وفي بعض الحالات 5 صور. ومع ذلك، فإن وجود 6 صور أو أكثر سيكون هو الاستثناء. عادة، تظهر الصور "رباعية": الوجه والجزء العلوي من الجسم حتى الورك والجسم كله والنصف السفلي من الجسم (إذا كان هناك 4 صور أو أكثر). قال إن 6,820 شخصاً كانوا من الذكور وأنثى واحدة فقط. وعُثر على جثة الأنثى في ملف [الفرع] "215" وكانت بكامل ملابسها – حتى عنقها كان مغطى.

العمر

ثم تابع روتشيلد شرح النتائج التي توصلوا إليها فيما يتعلق بعمر الجثث في الصور. وقدم جدولاً لمختلف الفئات العمرية والتوزيع بالنسبة المئوية بين الأشخاص من مجلد [فرع] "251".

النسبة المئوية	العمر	الوصف
0	18>	بدون آثار لحية – صغير للغاية
18.2	20-30	شاب
363	30-45	منتصف العمر
19,1	45-60	كبير في العمر
9.1	60<	مسن
17.3	تعذر تقديره	-

وأوضح أنه بالنسبة لبعض الأشخاص، لم يتمكن هو وزملاؤه من تقدير العمر نظراً لوجود دم، أو تراب، أو قيء، أو تفسّخ وجه الجثة. وأضاف أنه من بين جميع الصور، كان 4.5% (حوالي 300 شخص) يبلغون من العمر 18 عاماً أو أقل بينما كان معظمهم من

الشباب أو في منتصف العمر. وبالنسبة لمجلد [الفرع] "251" كان الأشخاص عادةً في منتصف العمر أو كبار السن (مقارنة بمجموع الصور). قدم روتشيلد أيضاً الميول المرتبطة بالعمر للمجلدات الأخرى [الفروع]:

215، 216، ش.ع. [شرطة عسكرية]، متنوعون: صغار في السن نسبياً

248، 251، الجوية: منتصف العمر

220، 227، 235: منتصف العمر ومعظمهم من كبار السن

عدد الأشخاص لكل مجلد [فرع]

واصل روتشيلد تقديم جدول آخر، هذه المرة يوضح بالتفصيل توزيع الأشخاص لكل مجلد [فرع]. ولكنه أضاف أنه لا يمكن مقارنة النتائج الموجودة على المجلدات المختلفة [الفروع] إلا إلى حدٍ قليل، حيث تضمنت بعض المجلدات عدة آلاف من الصور، بينما تضمنت مجلدات أخرى العشرات فقط.

مجلد [فرع]	# الأشخاص
251	110
"الجوية"	352
215	3,551
227	2,049
216	292
235	127
'غير معروف'	116
'متنوع'	74
248	54
220	50
ش.ع [شرطة عسكرية]	46

أراد القاضي فيدنير توضيح ما إذا كانت هناك 446 صورة تتضمن الرقم 251 في اسم الملف وتعود لـ 110 أشخاص من الفرع 251. فأكد روتشيلد ذلك.

الملابس

تحدث روتشيلد عن ملابس الأشخاص الموجودين في الصور من خلال تقديم المزيد من الجداول.

الملابس	النسبة المئوية من العدد الإجمالي	النسبة المئوية للفرع 251
ملابس داخلية فقط	57	حوالي 33
بلا ملابس	حوالي 20	13.6
ملابس مدنية جزئياً/كلياً	حوالي 20	حوالي 50

قال إن البقية، نسبة ضئيلة للغاية، كانوا يرتدون ملابس عسكرية أو الرداء الخاص بالمرضى في المشفى. وكان ثلث الأشخاص يرتدون ملابس اعتيادية، وكان ربع الملابس متسخاً، وفي ربع الحالات كانت الملابس في غير مكانها الصحيح. في الحالة الأخيرة، غالباً ما كان البنطال مسحوبا للأسفل، كاشفا الأعضاء التناسلية. وأوضح روتشيلد أيضاً أن الملابس غالباً ما يتم تغييرها قليلاً بحيث يمكن ارتداؤها لفترة أطول، مثل هذه القطع التي قد لا تكون ملكاً للشخص المعني في الصورة. وعرض صورتين، إحداهما من الفرع 251 والأخرى من الفرع 215 حيث حلت السترات محل البناطيل. وأضاف أنه تم استخدام شرائط في عدة حالات بدلاً من الأحزمة. كما قدم قائمة بخصائص معينة (تراكم نوع معين من الملابس) من بين المجلدات المختلفة [الفروع].

مجلد [فرع]	الملابس
220، 235، "الجوية"	مدني
227	ملابس داخلية

215	بلا ملابس
227, 248	متسخة جداً
235	غير واضحة الأوصاف

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان هناك أي معلومات عن التفاصيل المحددة للفرع 251. نفى روتشيلد ذلك، مضيفاً أن حوالي 50% من الملابس كانت طبيعية ونظيفة نسبياً مع رتوق غير متقنة.

آثار العلاج الطبي

أوضح روتشيلد أن معظم الأشخاص لم تظهر عليهم آثار لعلاج طبي، ولكن في حال ظهورها، فعادة ما يكون لديهم ضمادات تشير إلى علاجهم من قبل أشخاص لديهم خلفية طبية. وأضاف أن الأشخاص من الفرع 251 على وجه الخصوص أظهروا في كثير من الأحيان آثارا لعلاج طبي. كما قدم صورة من "الجوية" تظهر شخصاً لديه قسطرة أوعية [دموية]، وقال إن الأشخاص من 215 قد أظهروا أقل آثار لعلاج طبي.

علامات الوفاة المؤكدة

وضّح روتشيلد أن بعض العلامات تقدّم مؤشراً واضحاً على وفاة الشخص. وهي: الزرقة، التيبّس الرمّي، التحولات بسبب التفسّخ [قدّم صورة من ملفات قيصر للتوضيح]، وما يدعى بإصابات تتنافى مع الحياة (مثل قطع الرأس). وتابع روتشيلد شرح المصطلحات المذكورة أعلاه للمحكمة باستخدام صور من كتب الطب الشرعي وكذلك من ملفات قيصر.

- الزرقة

أوضح روتشيلد أن الزرقة تظهر عندما تسحب الجاذبية الدم إلى أسفل، عادةً إلى الأذنين عندما يستلقي المرء على ظهره. ثم يبقى الدم هناك بمجرد أن يثخن. وقدّم ثلاث صور من ملفات قيصر لمزيد من التوضيح.

284: كانت الزرقة موجودة في الجزء الأمامي مما يدل على أن الشخص ظل ممدّداً على بطنه لساعات بعد وفاته.

251: زرقة "اعتيادية" والتي، إن لم يتم اصطناعها، فهي علامة مؤكدة على الوفاة.

215: الزرقة التي تحدث عادة بعد وفاة الشخص بنوبة قلبية أو اختناق. إلا أنه لا يمكن تحديد السبب الدقيق للوفاة إلا من خلال تشريح الجثة، وهو ما لم يكن ممكناً بالنسبة لملفات قيصر.

- **التيبّس الرمّي**

استخدم روتشيلد الجداول والرسومات بخط اليد ليوضّح للمحكمة كيف يحدث التيبّس الرمّي. وقال إنه بمجرد وفاة الشخص، تتوقف جميع الوظائف الحيوية عن العمل. وبالتالي يتوقف إنتاج ثلاثي فوسفات الأدينوسين (ATP) اللازم لإرخاء العضلات. وبعد الموت مباشرة، يصاب الجسم بالخمول، حيث يكون قد استُنفذ كل ثلاثي فوسفات الأدينوسين الموجود. وبمجرد انتهائه، تبدأ العضلات في التصلُّب. وأضاف أن التيبّس الرمّي يتلاشى بمجرد "أن يكون قد مضى وقت على وفاة الشخص". وأوضح روتشيلد كذلك أن تعابير وجه الشخص الميت تكون عرَضية، لذلك تعذر رؤية تعابير الشخص عند وفاته. ويمكن أيضاً أن يتم تلاشي التيبّس الرمّي إذا تم تحريك الجثة أو تمطيطها. للتوضيح، عرض روتشيلد صورة تعليمية أظهرت حالاتٍ "طبيعية" للتيبّس الرمّي. ثم عرض صورة من ملفات قيصر، ليوضّح أن هناك العديد من الصور التي تشير إلى تحريك الجثة بعد حدوث التيبّس الرمّي.

- **التفسّخ/التحلّل**

أوضح روتشيلد أن هناك نوعين مختلفين من التفسّخ:

التفسّخ الذاتي: ما يسمى بالتحلل الذاتي الذي يحدث عند عدم وجود الأكسجين حيث يتوقف الجسم عن التنفس؛

التفسّخ المتغاير: ما يسمى بالتحلل الالخارجي بسبب البكتيريا.

عرض روتشيلد صورة تعليمية ليوضّح أن التفسّخ عادة ما يمكن رؤيته أولاً في الجزء السفلي الأيمن من المعدة، حيث أن القولون هو الأقرب إلى جدار البطن. ويبدأ التفسّخ هناك ثم ينتقل إلى مجرى الدم. وعرض أيضاً بعض الصور من ملفات قيصر. إحداها كان من المجلد 220 حيث يمكن رؤية البقعة الخضراء المعتادة في الجزء السفلي الأيمن من المعدة. وأخرى كانت من مجلد "الجوية"/فرع [المخابرات الجوية] حيث كان لون الجسم كله أخضر، لذا من الممكن رؤية أن التفسّخ قد انتشر بالفعل بشكل كبير. كما أظهرت صور أخرى من ملف "متنوع" ومن ملف الشرطة العسكرية جثثاً عليها علامات تفسّخ.

- **إصابات تتنافى مع الحياة**

أوضح روتشيلد أن الإصابة المعتادة لهذه الفئة هي الرضوض القحفية الدماغية. وأظهر صورة كاملة من "الجوية" تظهر شخصاً بدماغ وصدر مفتوحين. وقال إن انفجاراً أو اصطدام شخص بشاحنة أو مركبة يمكن أن يكون تفسيرا محتملا لهذا النوع من الإصابات.

قال روتشيلد أيضاً إن حوالي ثلثي الجثث أظهرت بشكل عام زرقة، بينما لم يتمكن هو وزملاؤه من تحديد علامات موت مؤكدة لـ11.4% من الحالات.

بالإشارة إلى جدول روتشيلد حول علامات الوفاة، أراد القاضي فيدنير توضيح ما إذا كانوا قادرين على تحديد علامات موت مؤكدة في 90% من الحالات المتعلقة بالفرع 251. فأكد روتشيلد ذلك.

أضاف روتشيلد أن الإصابات التي تتنافى مع الحياة كانت متكررة بشكل خاص في المجلد المسمى "متنوع". وخلص إلى أن 88.6% (6,042 شخصاً) أظهروا علامات موت مؤكدة، بينما لم تظهر هذه العلامات على 11.4% (779 شخصاً). لذا سيكون هناك فرضيتان مختلفتان لهذه الأرقام:

الفرضية الأولى: أن الـ 779 شخصاً كانوا قد توفوا كذلك.

الفرضية الثانية: أن الـ 779 شخصاً كانوا على قيد الحياة وقت تصويرهم.

أوضح روتشيلد أنه ليس بالضرورة أن يعد الشخص من ملفات قيصر على قيد الحياة إذا لم تظهر على الجسد علامات موت مؤكدة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الجثة مغطاة جزئياً، وبالتالي لا يكون من الواضح إذا كانت هناك علامات وفاة. وقد تكون جودة الصورة رديئة وقد يكون هناك نزيف حاد مما يجعل من المستحيل التعرف على علامات الوفاة. قد تكون الصورة أيضاً قريبة من وقت الوفاة، لذلك لم تظهر علامات الوفاة بعد. وخلص روتشيلد إلى أنه كان لديه هو وزملاؤه ميل قوي نحو الفرضية الأولى بناءً على طريقة عرض الجثث في الصور، وكون الأشخاص الموجودين في الصور لم يظهروا أي تفاعل مع بيئتهم ولا أي علامات حيوية، وبناءً على السياق العام للصور.

وبالنسبة لآثار العلاج الطبي، أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كانت أقطاب مخطط كهربية القلب التي تظهر في بعض الصور هي علامات فعلية لتدخل طبي أو ربما استُخدمت "المضايقة" شخص ما بالصدمات الكهربائية. قال روتشيلد إن الأقطاب الكهربائية وُضعت في الأماكن الصحيحة لاستخدامها في علاج طبي.

<u>المظهر العام للجثث</u>

تحدّث روتشيلد عن المظهر العام للجثث باستخدام صور من ملفات قيصر لتوضيح بعض المظاهر. [تم تعديل الجدول أدناه من قبل مراقب المحاكمة لترتيب العرض الذي قدّمه روتشيلد]

المظهر الخارجي	الوصف/العلامات/الآثار	الحصة الإجمالية من الملفات التي تم تحليلها	الحصة من 251	مجلد [فرع] الصورة المستخدمة لغرض التوضيح
غير واضحة الأوصاف	[قال روتشيلد إن عدداً كبيراً نسبياً من الجثث يندرج ضمن هذه الفئة]	33%	33%	215
تدهور الحالة	بنسب مختلفة، ضمادات عليها دم	25%	20%	[...]
تدهور الحالة الغذائية	خدود غائرة، جدار بطني غائر، أضلاع بارزة	20%	10%	251
تدهور شديد للحالة الغذائية	ظهور الهيكل العظمي بأكمله	15%	20%	215
إصابات	خدوش، احتقان العينين بالدماء	10%	20%	215
تدهور الحالة الصحية	لا يوجد نظافة، جفاف، قشورجلدية، ندوب، تقرّن، بشرة داكنة اللون	5%	5%	215
مغطاة جزئياً	مغطاة بأكياس بلاستيكية	0.8%	1.8%	-

تابع روتشيلد وصف المجلدات [الفروع] التي تكررت فيها واقعة معينة كثيراً:

235، الشرطة العسكرية، 248: تدهور شديد للحالة الغذائية

248، الشرطة العسكرية: تدهور الحالة الصحية

متنوع، غير معروف: إصابات

آثار التثبيت/التقييد

وفقاً لروتشيلد، لم تكن آثار التثبيت مرئية بشكل واضح في كثير من الأحيان. عرض ثلاث صور مختلفة للتوضيح: واحدة من الفرع 215، حيث يمكن رؤية كابلات على الأرض بجوار الجثة التي كانت أذرعها مقيدة خلف الظهر؛ وواحدة من الفرع 248 تظهر فيها الأصفاد؛ وواحدة أخرى من الفرع 215 حيث ظهر على الجثة كدمات وخدوش على الرسغ. وتعد هذه مجرد مؤشرات للتثبيت وليست آثارا مؤكدة، وفقاً لما قاله روتشيلد. وأظهرت صورة رابعة من الفرع 220 جثة برسغين منتفخين وهو ما قد يكون أيضاً مؤشراً على نوع من التثبيت. واصل روتشيلد عرض المزيد من الصور من جميع الفروع تقريباً بآثار مؤكدة أو مؤشرات على التثبيت. ولخّص أنه لم تُظهر أي صور من ش.ع. [الشرطة العسكرية] والمجلدات الـ220 آثارا مؤكدة للتثبيت، ومع ذلك، كان كلا المجلدين صغيرين نسبياً. وقدم روتشيلد جدولاً آخر لتلخيص النتائج:

أجزاء الجثة المربوطة ببعضها البعض	الحصة في 251	الحصة الإجمالية
الرسغان	9.8%	1.8%
القدمان	0.1%	-
كلاهما	0.1%	-
ولا واحدة (حتى عندما تكون مغطاة جزئياً بأكياس بلاستيكية)	90%	98,2%

عصابات العينين

وفقاً لروتشيلد، فإن 0.8% من إجمالي الجثث و1.8% من جثث الفرع 251 كانت إما معصوبة العينين أو ظهرت عليها آثار تعصيب العينين مسبقاً. وقال إن عصابات العين كانت في الغالب رمادية داكنة ومصنوعة من نسيج خشن إلى حد ما. وكان بعضها مصنوع من زي عسكري مموّه. يفترض هو وزملاؤه أنه في بعض الحالات، كانت الجثث معصوبة العينين فقط من أجل الصورة (التي كانت أعينها مغطاة بعصبة من زي عسكري مموّه). وأضاف أنه بشكل عام، كانت الوجوه دائماً مكشوفة في الصور وعرض ثلاث صور، واحدة من الفرع 251 بعيون مغطاة، وواحدة من "الجوية" بوجه مغطى بالكامل، والصورة الوحيدة من "متنوع" بوجه مغطى.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان روتشيلد يريد الحصول على استراحة. قال روتشيلد إنه لا يحتاج إلى ذلك. أمرت كيربر باستراحة ليتمكن المترجمون من الراحة.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة في الجلسة]

***

إصابات

تابع روتشيلد شرح أنواع مختلفة من الإصابات التي أمكن العثور عليها في ملفات قيصر [إن لم تكن واضحة بذاتها]:

عنف بأداة غير حادة: ضرب، ركل، سقوط

عنف بأداة حادة: طعن، جرح

التعرض لمقذوف بالستي: (شظايا) إطلاق نار أو انفجار

ضغط على أجزاء طرية

التعرض الكهربائي أو الحراري

قال إن 90% من جميع الإصابات التي ظهرت في ملفات قيصر كانت عنفاً بأداة غير حادة، و47.8% من جميع الملفات أظهرت عنفاً بأداة غير حادة. وفي المجموع ظهرت إصابات على 3,509 جثث من أصل 6,821 جثة، أما الفرع 251 فقد ظهرت إصابات

على 55 جثة من أصل 110 جثث. وأظهر إجمالي 151 جثة إصابات بمقذوفات بالستية، وأظهرت 58 جثة حدوث ضغط على أجزاء طرية، وأظهرت 6 جثث إصابات غير معروفة.

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان هذا يعني أن 50% من الجثث من ملف [الفرع] 251 لم تظهر عليها آثار إصابات متعلقة بالعنف. فأكد روتشيلد ذلك.

سأل محامي المدّعي، شارمر، عمّا إذا كانت هذه الإحصائية لا تتضمن النتائج المتعلقة بالتغذية. فأكد روتشيلد ذلك.

وقام بتعداد آثار مختلفة للإصابات: الورم الدموي؛ والإصابات المزدوجة التي تحدث كثيراً نسبياً وتتطلب قوة اندفاع عالية؛ خدوش؛ تمزقات؛ إصابات ناتجة عن الطعن؛ جروح؛ علامات التعرض للكهرباء؛ الحروق.

- **إصابات مزدوجة (الإصابات الجدارية المزدوجة)**

قال روتشيلد إنها كانت واحدة من أكثر علامات الإصابات شيوعاً في ملفات قيصر. وتحدث عندما يُضرب شخص بأداة طويلة نسبياً. فهي تتطلب الكثير من القوة وعلى الشخص أن يضرب كما "يلوّح" عند لعب التنس أو الجولف. وقال إنه من خلال هذا الدفع العالي، تُستخدم الكثير من الطاقة مما يخلق نوعاً من "البصمة" للشيء الذي استُخدم لضرب الشخص. وعادة ما تستخدم أداة نحيفة وملساء. كما عرض رسماً تخطيطياً لتوضيح "الصورة السلبية":

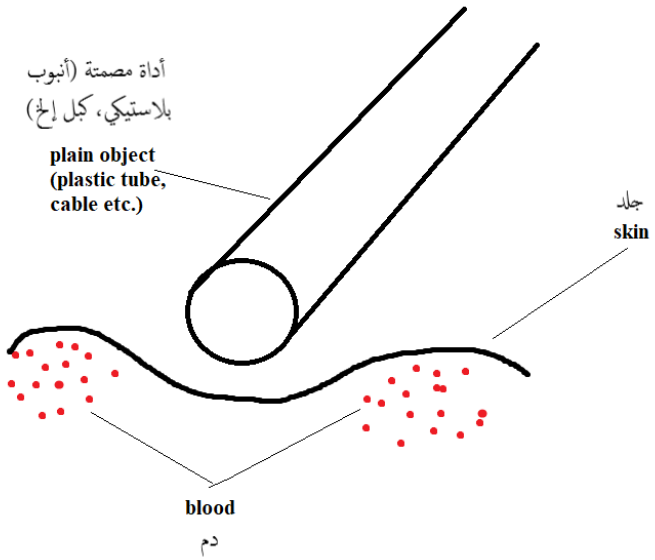

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كان يمكن القيام بذلك باستخدام كابل. فأكد روتشيلد أن هذا سيكون منطقياً في كثير من الحالات من ملف قيصر حيث يمكن رؤية أن الإصابة تتبع تحدب الجسم.

- **إصابات مُتشكِّلة**

قال روتشيلد إن هذه الإصابات ليست عشوائية، ولكنها تظهر نمطاً معيناً...إلخ. على سبيل المثال من أنبوب أو طرف حزام أو إذا تعرض أحد للضرب بإطار أو دهسته مركبة.

- **كشوط**

قبل أن يتابع روتشيلد الشرح عن الكشوط، أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان قد عُثر على أي من هذه الإصابات في باطن أقدام الأشخاص في ملفات قيصر. قال روتشيلد إنه سيوضح هذا لاحقاً.

- **جلد متيبس**

ووفقاً روتشيلد، يصاب جلد الجثث بالتيبّس إذا "فُقدت" طبقة الجلد العليا في وقت قريب من الوفاة، إما قبل وقت قصير من الوفاة، أو في نفس الوقت، أو بعدها. وأضاف أن سبب هذا التيبس ليس محدداً وهو نتيجة غير محددة نسبياً.

- **إصابات ناتجة عن طعن**

قال روتشيلد إن وجودها كان نادراً إلى حدٍ ما فيما يتعلق بملفات قيصر.

- **الإصابة بطلق ناري**

وفقاً لما قاله روتشيلد، فإن مثل هذه الإصابات عادةً ما تتميز بجرح دخول الرصاصة وخروجها أما إذا استقرت الرصاصة داخل الجسم، فهو جرح دخول وحسب.

- **إصابات الشظايا**

قال روتشيلد إنه بالنسبة لبعض الصور من ملفات قيصر، لم يتمكن هو وزملاؤه من تحديد ما إذا كانت إصابة بطلق ناري أو إصابة بشظية.

- **علامات التعرض للكهرباء**

وفقاً لروتشيلد، كان هذا النوع من الإصابة نادراً نسبياً بالنسبة لملفات قيصر حيث يصعب تحديده في الصورة بشكل عام.

- **الحروق**

خلص روتشيلد إلى أن مجموع 3,506 جثث أظهرت إصابة واحدة أو أكثر من الإصابات المذكورة أعلاه. وقال إن الأورام الدموية هي الأكثر شيوعاً، يليها الجلد المتيبس، وإصابات الأجزاء الطرية الأخرى مثل الخراج المفتوح، ثم الكشوط، والإصابات المزدوجة. وأضاف أن الإصابات الناتجة عن جرح وطعن كانت نادرة الحدوث نسبياً.

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان من الصحيح استنتاج أن 100% من الأشخاص في الفرع 251 أظهروا وجود ورم دموي. فأكد روتشيلد ذلك.

تابع روتشيلد موضحاً أنه من اللافت للنظر أن الإصابات تحدث في معظم الحالات في الساقين، تليها الذراعين والقدمين، وبشكل عام على الجذع. وأضاف أن الأعضاء التناسلية نادرا ما تصاب بأذى، وإن بدا كما لو أن الأعضاء التناسلية عُرضت عمداً من أجل الصور. وأضاف أنه في بعض الحالات الاستثنائية وُثقت إصابات في الظهر، ما مجموعه 20 إصابة.

قالت القاضي كيربر إنها "تشعر بالفضول لمعرفة" أين [في اي مجلدات] حُفظت الحالات التي بها إصابات في الظهر. قال روتشيلد إنها بشكل عام في "الجوية"، 215 و227.

كان لدى المدعي العام كلينجه أيضاً سؤال حول الإصابات المشخّصة وأراد معرفة ما إذا كان العدد القليل من إصابات الظهر والمؤخرة ناتجاً عن طريقة توثيق الجثث، حيث كانت مستلقية على الظهر. فأكد روتشيلد ذلك، موضحاً أنه هو وزملاؤه يفترضون أن الجثث لم تُحرك كثيراً، فقد وضعت هناك حتى يتمكن المصور من التقاط بعض الصور وحسب. في بعض الصور، كان بإمكانك رؤية يد مساعدة أو أشخاص يرتدون ملابس مموهة يقفون في الخلفية، ومع ذلك، لا يبدو أن الجثث قد حُركت بشكل كبير إلى مواضعها.

لخّص روتشيلد نتائج الإصابات المختلفة، مقدماً جدولاً بالنتائج الأكثر شيوعاً للمجلدات المختلفة [الفروع]:

ملف [الفرع]	الاصابات الاكثر شيوعاً
"متنوع"، 220، 227	إصابات متعددة
ش.ع. [شرطة عسكرية]، 235، 248	أقل الإصابات
"متنوع"	إصابة شديدة بطلق ناري
215 ،216	ضغط على أجزاء طرية
248، 251	إصابات حرارية وكهروحرارية

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت الإصابات "الكهروحرارية" تعني الحروق بسبب الطاقة الكهربائية. فأكد روتشيلد ذلك، مضيفاً أنه سيشرح قريباً المزيد حول محددات هذه النتيجة.

<u>أسباب الوفاة</u>

- **الموت جوعاً**

أظهر روتشيلد صورة من الفرع [مجلد] 215 لتوضيح الوجه "الشبيه بالطيور" الذي يُعدّ اعتيادياً للوفيات نتيجة الجوع.

- **الاختناق نتيجة الضغط على الحلق**

عرض المزيد من الصور ليوضّح أن العلامة الموجودة على حلق معظم الجثث تشير إلى الاختناق بسبب الخنق لا الشنق حيث لا توجد نقطة عليا للعلامة. وأضاف روتشيلد أنه بالنظر إلى شكل العلامة ولوجود حزام (v-belt) بجانب إحدى الجثث، يفترض هو وزملاؤه أنه في كثير من الحالات، استُخدم هذا الحزام (v-belt) لخنق الناس. وعرض صورة أخرى توضح أنه في الحالات التي يكون فيها الحلق كله بنفسجيا غامقا أو أسود يكون الحلق قد تعرض لضغط أو ضرب بأداة مثل العصا. وأظهرت صورة أخرى جثة والدم يسيل من الأنف والفم. قال روتشيلد إن هذه علامة اعتيادية لإصابة في الحنجرة وهي ناجمة عن وقوف شخص على الحلق أو حتى القفز عليه.

- **النزيف حتى الموت**

قال روتشيلد إنه نظراً لوضعية الجثث، لم يتمكن هو وزملاؤه من تحديد أماكن دخول الرصاصة من الخلف، ومع ذلك، إذا كان الشخص [كالذي يظهر في الصورة في المحكمة] شاحباً جداً، يمكن افتراض النزيف حتى الموت.

- **الانسداد الدهني الرئوي**

أظهر صورة أخرى من ملفات قيصر لتوضيح العلامات الاعتيادية للانسداد الدهني الرئوي. حيث كان الجزء الأمامي للجثة أزرق بالكامل وكانت العيون منتفخة. وأوضح روتشيلد أن هذا ناتج عن الأوعية الدموية المفتوحة وخلايا الدهون المنضغطة. ويؤدي هذا إلى انتقال قطرات الدهون إلى الشعيرات الدموية في الرئة، وبالتالي لا يمكن أن يمتزج الدم بالغاز [الأكسجين]. وفي النهاية، يختنق الشخص. قال روتشيلد إن مدى الازرقاق قد يكون مؤشراً على أن الجثث "حديثة الوفاة إلى حد ما". وأضاف أنه يمكن بالتالي تشخيص الانسداد الدهني الرئوي على أنه سبب الوفاة.

- **إصابات الدماغ الرضية**

قال روتشيلد إنه فيما يتعلق بملفات قيصر، فإن كل الإصابات الدماغية تقريباً كانت ذات طبيعة بالستية.

- **إصابات متعددة**

أوضح كذلك أن الصدمات المتعددة تشمل كسورا مفتوحة وطفحا وإصابات مفتوحة وعنفا شديدا بأداة غير حادة. وفقاً لروتشيلد، يمكن أن يكون سبب ذلك هو السقوط من ارتفاع معين أو القفز على شخص ما. ومع ذلك، لا يستطيع هو وزملاؤه أن يحددوا على وجه اليقين سبب الإصابة بالصدمات المتعددة التي قاموا بتشخيصها في ملفات قيصر.

لخّص روتشيلد أنه من بين جميع الحالات التي فحصوها من ملفات قيصر، تمكنوا من تحديد سبب معين للوفاة في 954 حالة. وقد مات معظم الناس من الجوع (8.2% من إجمالي الجثث و7.3% في 251).

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان صحيحاً، وفقاً لجدول روتشيلد، أنه لم يحدد سبب معين للوفاة إلا في 15 من 110 حالة في الفرع 251. فأكد روتشيلد ذلك، مضيفاً أن الاختناق بسبب ضغط على أجزاء طرية لم يلعب دوراً في حالات الفرع 251 ومات معظمهم من الجوع. ومضى ليقدم جدولاً آخر بالنتائج الأكثر شيوعاً لكل مجلد [فرع] فيما يتعلق بأسباب الوفاة:

ملف [الفرع]	سبب الوفاة
ش.ع. [شرطة عسكرية]، 216، 235، 248	الجوع
215، 216	الاختناق بسبب ضغط على أجزاء طرية
"الجوية"، "متنوع"، 220	النزيف حتى الموت/إصابة بطلق ناري

لخص روتشيلد أنه بالنسبة لجميع الحالات التي فحصوها من ملفات قيصر [812,6]، تمكن هو وزملاؤه من تشخيص سبب محدد للوفاة في 14% من الحالات. وفي 86% من الحالات، لم يتمكنوا من تحديد سبب الوفاة على وجه اليقين. وعرض صورة من مجلد [الفرع] 251 لإيضاح الأسباب المحتملة للوفاة في الحالات التي لم يتمكنوا فيها من التعرّف على أحدهم على وجه اليقين. تشمل التفسيرات في حالات الجثث غير الظاهرة ما يلي:

الأسباب الخارجية للوفاة:

- تسمم
- علامات كهربائية (عند توصيل الطاقة الكهربائية من خلال الماء، تتعذّر رؤية علامات كهربائية على جسم الشخص [يجيب هذا على سؤال فيدنير السابق])
- نزيف داخلي
- اختناق بسبب الغرق

- اختناق بسبب نقص الأكسجين
- اختناق بسبب تغطية المجاري التنفسية بأداة طرية (مثل الوسادة)
- "الاختناق الموضعي" الناجم عن الوضع الإجباري للجسم (التعليق مع الذراعين فوق الرأس، والصلب، وفرط التمدد)

أسباب الوفاة ذات الصلة بالصحة (حادة):

- النوبة القلبية
- الاندحاس التأموري (دم داخل كيس القلب)
- تمزق شريان رئيسي
- احتشاء الدماغ
- تمزق وتمدد الأوعية الدموية
- حالة صرع
- حالة ربو
- انسداد رئوي

أسباب الوفاة ذات الصلة بالصحة (تستمر الأعراض لأسابيع):

- التهاب رئوي
- انسداد معوي
- تسمم الدم
- التهاب ذات الجنب
- تليّف الكبد

[عرض روتشيلد صوراً مختلفة من ملفات قيصر لتوضيح احتمال حدوث تليّف الكبد أو سوء التغذية واليرقان بسبب مشاكل في الدم أو الكبد]. وأضاف أن هذه الظروف الاستثنائية كانت تحدث كثيراً.

أرادت محامية المدعين د. أوميشين معرفة ما إذا كان وجود اليرقان يستبعد الموت من الجوع. قال روتشيلد إنه ليس مستبعداً، فغالباً ما يكون مزيجٌ من العوامل المختلفة ممكناً.[3]

2. تقرير المعقولية بخصوص التعذيب وظروف الاعتقال

تابع روتشيلد شرح النتائج التي توصل إليها تقرير المعقولية الخاص بهم فيما يتعلق بالتعذيب وظروف الاعتقال بالإضافة إلى الأنشطة العسكرية (بالإشارة إلى تقرير صادر عن مكتب التحقيقات الفيدرالي من 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017). وقال إن عرضه يتضمن أمثلة لأقوال اعتيادية للشهود من تقرير مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية [كما عرض بعض الصور من ملفات قيصر لكل وصف لشرح النتائج التي توصل إليها].

"حفلات الاستقبال"

الوصف: تعرّض المعتقلون للضرب لدى وصولهم إلى المعتقلات.

تحليل الطب الشرعي: معقول: علامات الضرب العشوائي في جميع أنحاء الجسم تم تحديدها في الملفات، كما عُثر على علامات الركلات (علامة نعال الأحذية)، وكانت هذه النتائج بشكل عام متشابهة جداً مع بعضها البعض.

تدخلت القاضي كيربر، قائلة إن عرض روتشيلد الثاني بالكامل يتم فحصه بصرياً من قبل المحكمة.

"العنف الجنسي"

الوصف: ربط القضيب، أجبر الناس على عضّ قضبان بعضهم البعض.

تحليل الطب الشرعي: غير مفهوم لأن إصابات الأعضاء التناسلية نادراً ما حدثت في ملفات قيصر، ولم يتم العثور على ما يشير إلى انتهاكات مستهدفة للأعضاء التناسلية.

تدخل محامي المدعين د. كروكر، متسائلاً عمّا إذا كانت الجثث من ملفات قيصر عارية أم مرتدية ملابس. قال روتشيلد إنها كانت في الغالب عارية أو بالكاد ترتدي ملابس. وأضاف أنه في بعض الحالات يمكن رؤية الدم في منطقة الأعضاء التناسلية، الا أن الأعضاء

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: بعد التأكيد، قالت القاضي كيربر أن على روتشيلد تقديم أول عرض من العرضين قبل استراحة الغداء.

التناسلية كانت سليمة وهذا يدل على أن الدم قد يأتي من فتحة الشرج. وخلص روتشيلد إلى أن "العنف الجنسي"[4] لن يُستبعد تماماً، ومع ذلك، لا توجد نتائج ملموسة.

"الضرب بلا أدوات"

الوصف: تعرّض أشخاص للضرب من قبل السجّانين باستخدام أيديهم أو الجدران/الأرضية وما إلى ذلك.

تحليل الطب الشرعي: معقول، حيث أن الإصابات تشير غالباً إلى تعرّض الأشخاص للضرب بقبضات اليد، وضرب رؤوسهم بالحائط، وما إلى ذلك.

"الضرب بأدوات"

الوصف: تعرّض أشخاص للضرب بالعصي والأحزمة والقضبان وأنابيب بلاستيكية خضراء.

تحليل الطب الشرعي: معقول: تشير إصابات مثل الإصابات المزدوجة إلى تعرّض الأشخاص للضرب بأنابيب بلاستيكية (رغم أنه لا يستطيع قول أي شيء عن لونها) أو خراطيم أو هراوات أو عصيّ المكانس.

تدخلت القاضي كيربر قائلة إن علامات هذا الضرب ظهرت عدة مرات بشكل أفقي على الجسم وسألت عمّا إذا كان هذا يشير إلى أن الضحايا كانوا مستلقين. أوضح روتشيلد أن هذا يشير إلى أن الجثث إما كانت مستلقية على طاولة ويتحرك الشخص الذي يضرب إلى أسفل أو أن الضحايا كانوا معلقين من السقف وكان الناس الذين يضربونهم يقفون إلى جانبهم.

"الطعن"

الوصف: تعرّض أشخاص للضرب وطُعنوا في بطونهم خمس مرات.

تحليل الطب الشرعي: وُجدت حالات كهذه في ملفات قيصر (جروح بسبب طعن)، وأضاف روتشيلد أن قراءته لإفادات الشهود ذكّرته على الفور بصور من ملفات قيصر.

"الفلقة"

الوصف: تعرّض أشخاص للضرب على أقدامهم [عُرض رسم توضيحي لهذه الممارسة في المحكمة].

تحليل الطب الشرعي: صُورت الجثث الموجودة في ملفات قيصر وهي ممددة على الظهر، لذا تعذرت رؤية باطن القدم في معظم الحالات. وكان هناك العديد من الصور مع عنف شديد متمركز في الساقين. بشكل عام، كانت الأرجل تتأذى بشكل متكرر.

"الدولاب (الإطار)"

الوصف: وُضع الأشخاص في دولاب (إطار) وتعرّضوا للضرب [عُرض رسم توضيحي لهذه الممارسة في المحكمة].[5]

تحليل الطب الشرعي: ليس قابلاً للتقييم فعلياً، ولكن في بعض الأحيان بدا الأمر كما لو أن الأشخاص "مثنيون" حيث أجبروا على الجلوس داخل إطار. ولا يمكن بشكل عام تقييم أوصاف "الإطار" بدقة.

"التعذيب بالصعق بالكهرباء"

الوصف: تعرّض الأشخاص للتعذيب بالصدمات الكهربائية.

تحليل الطب الشرعي: لا توجد مؤشرات (ليست مستبعدة ولا يمكن تحديدها بالتأكيد). التأثيرات الحرارية أو الكهربائية ممكنة.

تدخلت القاضي كيربر، متسائلة عن إمكانية استخدام اللاصقات الطبية الكهربائية لتعذيب الأشخاص بالصدمات الكهربائية. قال روتشيلد إنه من الممكن بشكل عام إحداث صدمات كهربائية بمثل هذه اللاصقات عند دخول الطاقة الكهربائية إلى الجسم وخروجها.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت مثل هذه الصدمات "تستحق العناء" (طريقة تعذيب كافية). أوضح روتشيلد أن مثل هذه الصدمات تسبب الألم وتقلصات العضلات.

---

[4] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لقراءة المناقشة بين د. كروكر وروتشيلد حول معنى "العنف الجنسي"، انظر أدناه في "استجواب من قبل محامي المدعين".

[5] للرسوم التوضيحية، أنظر إلى التقرير الحادي عشر لمراقبة المحاكمة

"الوقوف لساعات"

الوصف: اضطر المعتقلون للوقوف لساعاتٍ بسبب الاكتظاظ في الزنازين.

تحليل الطب الشرعي: معقول: غالبا ما تكون أسفل الساقين للجثث من الفرع [مجلد] 251 سميكة للغاية، مما يشير إلى قصور وريدي. حيث يبقى الدم في الساق ويتوقف عن الدوران، وغالباً ما تتأثر ساق واحدة فقط، كما وصفها شهود.

أضاف روتشيلد أنهم وجدوا أيضاً مؤشرات على الجثو الإجباري [على الركبتين] (أوراما دموية وكشطا في الركبتين)، إلا أن ذلك لم يحدث كثيراً.

"الشَّبْح (التّعليق)"

الوصف: عُلّق الأشخاص من السقف وأذرعهم فوق رؤوسهم لساعات [عُرض رسم توضيحي لهذه الممارسة في المحكمة].

تحليل الطب الشرعي: لا توجد نتائج مباشرة، ولكن يمكن أن يكون هذا معقولاً عند الأخذ بالاعتبار وجود علامات تثبيت على الرسغين للعديد من الجثث، ووجود الورم الدموي في كثير من الأحيان مع علامات الضرب العشوائية على الجذع بأكمله وكذلك الأكتاف المخلوعة كما هو موجود في بعض الصور وذلك يمكن أن يكون سببه "الشّبْح".

أوضح روتشيلد كذلك أنه من المعقول أن يكون قد تم تعليق الأشخاص بالمقلوب أو بشكل عامودي مع رفع الذراعين فوق الرأس، لأن هذا يعيق التنفس بشدة. يعاق التنفس الحجابي بشكل خاص من خلال التعليق لفترات طويلة حيث يتم شد المعدة ووضع الكتفين يصعّب التنفس من الصدر. وأضاف أن هذا يسبب نقصاً في الأكسجين ويؤدي الى الاختناق المطوَّل.

"الكرسي الألماني"

الوصف: يُقيّد الأشخاص على كرسي بحيث تمدد ظهورهم بشدّة مما يؤدي إلى كسر العمود الفقري [عُرض رسم توضيحي لهذه الممارسة في المحكمة].

تحليل الطب الشرعي: لم يتم العثور على مؤشرات ملموسة في ملفات قيصر.

"بساط الريح"

الوصف: يثبّت الأشخاص على لوح/أداة بمفصلات ثم يُضربون.

تحليل الطب الشرعي: لم يُعثر على مؤشرات مباشرة، ولكن عُثر على العديد من الإصابات المزدوجة بشكل خاص، مما يشير إلى أن الضحية ثُبّتت بطريقة ما وضُربت بأداة صلبة.

"استخدام المواد الكيميائية"

الوصف: استخدام بعض الأحماض لحرق الجلد.

تحليل الطب الشرعي: ليس مستبعدا لوجود حروق على جثث من ملفات قيصر.

"الحرق"

الوصف: استخدام البنزين والسجائر لحرق جلد المعتقلين.

تحليل الطب الشرعي: كانت هناك حالات بين ملفات قيصر يمكن فيها افتراض استخدام البنزين للتسبب بالحروق، وربما يُسكب على الملابس ثم يُشعل (أظهرت بعض الصور قطع قماش محترقة). كما تشير بعض الصور إلى أن البنزين كان يُسكب في حِجر الأشخاص ومن ثم يتم إشعال النار. ويبدو أن بعض الأشخاص قد استنشقوا الدخان قبل وفاتهم.

أراد محامي المدعين، شارمر، معرفة إن كان الناس مرتدين ملابسهم أم عراة عند سكب وإشعال البنزين في حِجرهم. قال روتشيلد إنه في هذه الحالات، لم تكن هناك منسوجات محترقة فوق الجثث أو بجوارها. من الممكن أنهم كانوا إما عراة أو مغطين بقطن رقيق جداً، وقد احترق تماماً.

"خلع أظافر اليدين والقدمين"

الوصف: قال شهود عيان إن خلع أظافر اليدين والقدمين كان من وسائل التعذيب.

تحليل الطب الشرعي: وجدت حادثة واحدة فقط من ملفات قيصر خُلعت فيها أظافر القدمين؛ وبدا حديثا نسبياً ويشير إلى أن الأظافر قد خُلعت بعنف.

"التعذيب في سياق العلاج الطبي"

الوصف: بتر الأطراف قطعة قطعة والضرب الذي استهدف مكان الإصابة.

تحليل الطب الشرعي: لا يمكن تقييم البتر قطعة قطعة من ملفات قيصر. وبشكل عام، البتر الجزئي لا يستوجب الإدانة طبياً.

وعُثر على آثار سوء المعاملة والعلاج الطبي على نفس الأفراد (معضلة الدجاجة أم البيضة). لا يمكن البَتّ من خلال الصور إن كان هؤلاء الأشخاص قد تعرضوا لسوء المعاملة في البداية وتلقوا علاجاً طبياً بعد ذلك أم أنهم تلقوا علاجاً طبياً وتعرضوا للضرب تباعاً. ومع ذلك، فإن بعض علامات الضرب "حديثة نسبياً" بينما كانت الجروح الناتجة عن تدخل جراحي للشخص نفسه أقدم. وبشكل عام، وجدت بعض "التوليفات الغريبة" من آثار لعلاج طبي وآثار ضرب.

"التعذيب النفسي"

الوصف: تم الضغط باستخدام عصا خشبية على حناجر أشخاص ومن ثم إيقاف الضغط. وتكرر هذا الإجراء عدة مرات.

تحليل الطب الشرعي: لا يمكن من الصور رؤية ما إذا تم الضغط بالعصا ومن ثم إيقاف الضغط بشكل متكرر. ومع ذلك، هناك صور في ملف قيصر تشير إلى تعرض حنجرة الناس للضرب بعصا أو بالضغط على الحلق. وقد يكون إطلاق العصا والضغط بها بشكل متكرر تفسيراً محتملاً لهذه العلامات. ومن الممكن أيضاً أن تكون السلسلة الحديدية للدراجات الهوائية قد استُخدمت لخنق الأشخاص، نظرا لعلاماتٍ معينة على الحلق.

"أطعمة ومشروبات غير صالحة للأكل"

الوصف: غالباً ما كان الطعام في المعتقلات فاسداً ومياه الشرب ملوّثة حيث اضطر المعتقلون للحصول عليها من المرحاض.

تحليل الطب الشرعي: لا يمكن تقييم جودة الطعام من الصور. وقد يخسر المرء وزنه بسبب الأطعمة والمشروبات غير الصالحة للأكل، مع ذلك، لا يشير كل شخص يعاني من نقص الوزن إلى أن الطعام كان غير صالح للأكل.

"الإعدامات وترك الناس ليموتوا"

الوصف: كان السجّانون يتركون المعتقلين في الزنازين أو الممرات ليموتوا. وأُعدم بعض المعتقلين.

تحليل الطب الشرعي: من المعقول أن الناس تُركوا ليموتوا بالنظر إلى حالة العديد من الجثث. ويبدو أنه "تم إهمالهم".

بالنسبة لعمليات الإعدام، أوضح روتشيلد أنه تخيل من أقوال الشهود أنه تم اعتقال أشخاص ومن ثم صدر أمر بإعدام أشخاص معينين. بشكل عام، تُظهر الصور مؤشرات على القتل مثل وجود جروح على الحلق أو وجود علامات التثبيت وطعنات على نفس الفرد، إلا أن ذلك حالة شاذة. وقال روتشيلد إن جروح الإصابة بطلق ناري التي عُثر عليها على الجثث من ملفات قيصر ليست اعتيادية الى حد كبير في المعارك العسكرية، حيث توجد عادة في منطقة الصدر. وتعرّض أحدهم لطلقة نارية في فمه، في ضوء الإصابات العديدة الأخرى لذلك الشخص، يبدو أن الشخص أصيب في قتال عسكري ثم تلقى الطلقة القاضية من شخص آخر، ولم يقتل نفسه. ومع ذلك، لا يمكن البَتّ على وجه اليقين فالإعدام والطلقة القاضية هما تفسيران معقولان. وأضاف روتشيلد أيضاً بأن العديد من الجثث تشير إلى وجود عنف شديد موجه نحو الحلق. إلا أنه إذا أجري هذا الفعل لقتل شخص ما، فسيكون ذلك شكلاً قاسياً جداً من أشكال الإعدام. وأضاف أن الأثر كان واضحاً أثناء الفعل وان الفاعل يدرك أن ما يفعله "لن ينتهي على خير".

"مؤشرات على وجود قتال عسكري"

الوصف: أرادت الشرطة الجنائية الاتحادية معرفة ما إذا كانت الإصابات المعروضة في ملفات قيصر نتيجة قتال عسكري.

تحليل الطب الشرعي: بشكل عام، بإمكان المرء أن يرى جثثاً بملابس عسكرية وبإصابات بطلق ناري وعلامات التثبيت في ملفات قيصر. إحدى الصور [أظهرها روتشيلد كجزء من عرضه] تُظهر إصابات شظية قد تكون ناجمة عن قنبلة يدوية أثناء قتال عسكري، وإحدى التفسيرات قد تكون أن شخصاً ما ألقى قنبلة يدوية في زنزانة سجن أو دوس الضحية على لغم تسبب في انفجار ودفن الشخص.

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان بإمكان روتشيلد قول أي شيء عن عواقب اكتظاظ الزنازين التي لا تحتوي على أكسجين. قال روتشيلد إنه سيتحدث عن ذلك بالتفصيل لاحقاً.

سأل محامي المدعين د. كروكر عن عدد الضحايا المحتملين للقتال العسكري. قال روتشيلد إن 53 شخصاً أظهروا عواقب انفجار، والذي كان من الممكن أن يحدث أثناء العمليات العسكرية. وأصيب حوالي 100 شخص بأعيرة نارية قد تكون ناجمة عن عمليات عسكرية أو عمليات إعدام.

تدخّل محامي دفاع إياد، شوستر، قائلاً إنه وفقاً لدويسنج مفتش مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، تم تصنيف المجلدات الثلاثة لملفات قيصر "شهداء" و"إرهابيين" و"معتقلين". وتدخل المدعي العام كلينجه، مضيفاً أن التقسيم الذي حصلوا عليه من سامي [الذي حلله روتشيلد] تضمن أيضاً المجلد "متنوع". وخلص شوستر إلى أن هذا بالتالي سيشمل المعتقلين فقط. فأكد كلينجه ذلك.

***

[استراحة غداء لمدة 65 دقيقة]

***

3. مؤشرات الوفيات المرتبطة بالمرض وبظروف الاعتقال في الفرع 251

أوضح روتشيلد أن تقرير مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي تستند إليه تحليلات الطب الشرعي التالية يتناول بشكل أساسي ظروف الاعتقال العامة في الفرع 251. وقال إنه سيقدم ملخصات قصيرة للجوانب الرئيسية للتقرير ثم يقدم تحليل الطب الشرعي الذي قام به هو وزملاؤه لهذه المشكلات باستخدام الصور من ملفات قيصر للتوضيح.

"حجم غرف الاعتقال"

الوصف: زنازين مكتظة: إما شخصان في غرفة صغيرة أو 160 شخصاً في زنازين 4 × 5 أمتار، واضطر الناس للوقوف (على قدم واحدة) لعدة أيام، ونتج عن ذلك انتفاخ الرّجل "رجل الفيل".

تحليل الطب الشرعي: تشير الصور المأخوذة من الفرع [مجلد] 251 بوضوح إلى اختلاف سماكة الأرجل بسبب الوقوف على قدم واحدة لفترة طويلة. ومع ذلك، فليس هذا ما يسمى بمتلازمة الفيل (داء الفيل)، لأن الأخير مرتبط بالجهاز الليمفاوي.

"زنزانة الموتى"

الوصف: توفي العديد من المعتقلين خلال فترة قصيرة في زنازينهم لعدم وجود أكسجين كافٍ.

تحليل الطب الشرعي: لا يمكن تأكيد هذا بشكل تام من تحليل الصور، إلا أنه ممكن بشكل عام. وظنَّ روتشيلد وزملاؤه في البداية أن الزبد الرغوي، الذي يمكن رؤيته حول أفواه وأنوف الجثث من جميع الفروع [المجلدات]، ناتجٌ عن الإيهام بالغرق. إلا أن الجثث كانت جافة. ووفقاً لتقرير الشرطة الجنائية الاتحادية، من المعقول أن يدخل الماء إلى الرئتين بعد الاختناق بسبب نقص الأكسجين في الخلايا. إلا أن هذا مجرد مؤشرٍ وليس دليلاً.

"النظافة العامة"

الوصف: تفوح من البطانيات التي تم توفيرها في الزنازين رائحة البول وهي مليئةٌ بالبراغيث؛ اضطر الناس إلى ارتداء نفس الملابس لسنوات.

تحليل الطب الشرعي: هناك مؤشرات غير مباشرة تتعلق بالملابس، حيث أظهر العديد من البناطيل وغيرها في الصور محاولات إصلاح حيث ارتُديت العديد من القطع بالمقلوب واستُخدمت الكنزات والسترات كسراويل. إلا أن هذه مجرد تكهنات وإشارات، ولكن لم يكن هناك دليل.

"حالة المرحاض"

الوصف: لم يُسمح للناس باستخدام المرحاض أو سُمح فقط في أوقات معينة من اليوم.

تحليل الطب الشرعي: يتعذر إجراء تقييم متباين. إلا أن بعض الجثث من الفرع [المجلد] 251 تبدو ملطخة بالبراز.

"الطفيليات وظروف النظافة العامة"

الوصف: لا يوجد نظافة؛ الزنازين والبطانيات وغيرها مليئةٌ بالطفيليات.

تحليل الطب الشرعي: تُظهر الصور من الفرع [مجلد] 251 ومن مجلدات أخرى ما يسمى "داء المشردين"، حيث يظهر جلد داكن وسميك بسبب الجروح الناشئة عن القمل والبراغيث. كما تشير هذه الصور إلى أن الأشخاص قد خدشوا هذه الجروح بأصابعهم المتسخة، مما يسبب تقشُّر الجلد.

أراد المدعي كلينجه معرفة المدة التي يستغرقها حدوث داء المشردين. قال روتشيلد إن الأمر عادة ما يستغرق أسابيع، حوالي 9 أسابيع. ولا يحدث ذلك الأمر في غضون بضعة أيام وحسب. وأضاف أنه كما يتضح من الصور، يبدأ عادة عند القدمين والساقين حيث تصل البراغيث والقمل إلى أجزاء الجسم هذه أولاً. وصنف تقرير الطب الشرعي مثل هذه الجروح التي كشطت بشظايا أو بأظافر المعتقلين أنفسهم على أنها "إصابات متنوعة في الأجزاء الطرية".

"نظافة البدن"

الوصف: إفادات الشهود متباينة: قال البعض إنه سُمح لهم بالاستحمام، وقال بعضهم إنه سُمح لهم لكنهم لم يرغبوا في ذلك، وقال آخرون أنه لم تكن هناك حمامات على الإطلاق.

تحليل الطب الشرعي: كانت حالة النظافة العامة للجثث من الفرع 251 "جيدة إلى حد ما"؛ ومع ذلك، كانت الجثث بشكل عام في حالة صحية سيئة.

"التغذية"

الوصف: إفادات الشهود متباينة: البعض "اشتكى كثيرا" حيث قالوا إن مذاق الطعام لم يكن جيداً؛ ومع ذلك، قال آخرون إنهم يحصلون على الطعام مرتين فقط يوميا أو حتى مرة واحدة يومياً، وقال البعض إنهم يحصلون على الطعام بانتظام ولكن ليس بكمية كافية، على سبيل المثال يشترك 20 شخصا بحبة بطاطا وزجاجة ماء واحدة.

تحليل الطب الشرعي: ذلك ليس كافياً للبقاء على قيد الحياة. بعض الجثث من الفرع [مجلد] 251 "تبدو جيدة من ناحية التغذية" إلا أن ذلك قد يُعزى إلى عدم مكوثهم في الفرع لفترة طويلة. وأصيب آخرون من الفرع [مجلد] 251 بالهزال.

سألت القاضي كيربر عن المدة التي يستغرقها الوصول إلى هذه الحالة الجسدية [بالإشارة إلى صورة جسد هزيل من الفرع 251]. قال روتشيلد إن الأمر يعتمد على كمية الطعام التي نحصل عليها من الوجبات الرئيسية (الخبز والزيتون والبطاطس). وأضاف أنه بشكل عام يستغرق الأمر من 4 إلى 6 أسابيع. وأوضح روتشيلد كذلك أن أقوال الشهود المتباينة تتناسب مع نتائج الطب الشرعي المتباينة من الفرع [مجلد] 251. وقال أيضاً إن هناك صوراً لجثث مصابة بسوء التغذية من كل فرع تشير إلى أن هؤلاء الأشخاص ماتوا من الجوع. ويبدو أن الأمر "ممنهجٌ" بطريقة ما.

"فرط التقرن"

الوصف: إشارةً إلى العبارات المتعلقة بسوء التغذية الواردة أعلاه.

تحليل الطب الشرعي: قال روتشيلد إنه لم يعرف شيئاً عن فرط التقرن خلال 45 عاماً من الخبرة حتى عمل على ملفات قيصر. وأوضح أن فرط التقرن يدل على نقصٍ طويل الأمد في الفيتامينات. وأضاف أنه لن يستدل عليه كطبيب أوروبي إلا من زمن الحروب الماضية. ومع ذلك، لم تكن هناك نتائج عن فرط التقرن في الفرع [مجلد] 251.

"تزويد مياه الشرب"

الوصف: تباينت أقوال الشهود، بما في ذلك شُرب مياه قذرة من المرحاض إلى زجاجة واحدة لكل 10 معتقلين الى تزويد غير منتظم بالمياه، إلخ.

تحليل الطب الشرعي: لا توجد نتائج تتعلق بنقص مستلزمات الشرب في الفرع [مجلد] 251. ومع ذلك، تظهر الصور من الفروع [المجلدات] الأخرى تجاعيد معينة في الجلد تشير إلى الإصابة بالجفاف.

"العلاج الطبي"

الوصف: تباينت إفادات الشهود: من عدم وجود طبيب على الإطلاق إلى استدعاء طبيب عسكري وتقديم بعض العلاج الأساسي، إلى نقل المعتقلين إلى مشاف عسكرية أو مشاف عامة ومن توفير بعض الأدوية إلى عدم توافرها إطلاقاً.

تحليل الطب الشرعي: في الحقيقة، تُظهر الصور من الفرع [المجلد] 251 بشكل خاص العديد من آثار العلاج الطبي.

لذا أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كانت الأقطاب الكهربائية قد استخدمت كعلاج طبي أو للتسبب في صدمات كهربائية. قال روتشيلد إنه في هذه الحالات [الفرع 251] وُضعت الأقطاب بشكل صحيح بغرض توفير العلاج الطبي. وأضاف أنه لإحداث صدمات كهربائية يجب أن توضع بشكل مختلف.

أوضح روتشيلد أنه فيما يتعلق بالفرع [المجلد] 251، كما في المجلدات الأخرى، يمكن تحديد الضمادات كعلامات للعلاج الطبي. ولكن لم يتم تغيير هذه الضمادات ولم تلق أي اهتمام بعد وضعها لأول مرة. أوضح روتشيلد كذلك أن بعض الضمادات كانت "بدائية ومصنوعة يدويا". عرض روتشيلد أيضاً صورة من الفرع [مجلد] 251 والتي أظهرت استخدام مُثبت خارجي وجبائر متسخة، مما يشير إلى تقديم بعض العلاج الطبي، ومع ذلك، لم تكن هناك متابعة للعلاج.

قدم روتشيلد التقييم الختامي التالي لنتائج الطب الشرعي التي توصل إليها هو وزملاؤه فيما يتعلق بملفات قيصر:

- تظهر جميع الصور جثثاً
- تظهر الكثير من الجثث علاماتٍ لسوء المعاملة
- تظهر الكثير من الجثث علاماتٍ للإهمال
- توفي الكثير من الأشخاص نتيجة سوء المعاملة والإهمال
- يمكن تفسير بعض الإصابات بأنها نتيجة لقتال عسكري
- لا تظهر العديد من الصور نتائج قاطعة
- إفادات الشهود من تقرير الشرطة الجنائية الاتحادية معقولة من منظور الطب الشرعي
- هنالك اختلافات معينة في الكمية والنوعية بين الفروع المختلفة
  - هناك ميول ونزعات، ومع ذلك، ما قد يبدو أنها أشياء متشابهة غالباً ما تكون مختلفة
  - أوجه التشابه السائدة: زرقة الساقين، وسوء التغذية، والضرب بالعصي
  - يبدو أن جميع الفروع لديها نفس "المعدات الأساسية من العصي والأنابيب البلاستيكية" (نفس العُدّة) والتي يبدو أنها السمة المشتركة عبر جميع الفروع
- وجود تشابه بين معظم النتائج الشائعة
- يبدو أن الأمور كانت تسير بطريقة منهجية

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك العديد من الجثث بدون مقل العيون. أجاب روتشيلد أن مقل العيون غالباً ما كانت غير ثابتة في مكانها أو مفقودة. ومع ذلك، لم يكن هناك أي دمٍ تقريباً. وأوضح أنه سيكون هناك الكثير من الدم إذا تمت إزالة مقلة العين بينما لا يزال الشخص على قيد الحياة. وخلص إلى أنه يجب افتراض أن مقل العيون (عرض واحدة من 200 صورة لمقل عيون المفقودة) إما أزيلت بعد الوفاة أو تم التلاعب بالصور. قال إنه هو وزملاؤه يفترضون أن مقل العيون تمت إزالتها فقط بعد الوفاة حيث كانت هناك غالباً آثار النوارس بجوار الجثث أو الحشرات التي تشبه الدبابير تحيط بالعينين والأنف.

قالت القاضي كيربر إنه وفقاً للشاهد دويسنج، كان هناك ملف واحد فقط برقم "2012" في المجلد 251 [عُرضت الصورة في المحكمة]. وتدخل محامي دفاع أنور، وسأل عن الإجراء المقترح فيما يتعلق بالأسئلة، وما إلى ذلك. قالت القاضي كيربر إن على روتشيلد شرح سبب الوفاة فيما يتعلق بهذا الملف بالذات قبل أن يُستجوب من قبل الأطراف. وطلبت من روتشيلد التوضيح أكثر حول هذا الملف أو الرجوع إلى التقرير القصير إذا كان يتذكر. قال روتشيلد إنه لا يستطيع أن يتذكر بالضبط نظراً لمجموع عدد الملفات. وقال إنه إن كان يتذكر جيداً، فإن سبب الوفاة كان سلسلة من الرضوح البالستية متبوعة بفقد الدم.

استشهد القاضي فيدنير بتقرير الطب الشرعي القصير قائلا إن "الجثة تظهر جروح بندقية على الجذع والذراعين، وإن الشخص مُسن إلى حد ما، ولا توجد علامات لعلاج طبي، وهناك إصابات تتنافى مع الحياة، وسبب الوفاة هو فقد الدم وهو سبب غير طبيعي للوفاة". أضافت القاضي كيربر أن الأرقام [2012] مدرجة أيضاً في اسم الملف. قال روتشيلد إن لديهم أسماء الملفات دون بيانات وصفية.

لم يكن لدى المدعين العامين أسئلة أخرى لروتشيلد.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار محامي دفاع أنور، بوكر، إلى أنه بعد إجراء فحص فردي وبأقصى عناية ممكنة، قام خبير الطب الشرعي بتشخيص الاصابة بطلق ناري. ثم سأل روتشيلد عمّا إذا كان بإمكانه أيضاً أن يقول شيئاً عن الرصاصة. قال روتشيلد إنه ذكر أسلحة نارية مختلفة في وقت سابق. وأضاف أنه في هذه الحالة، لا يمكنه تحديد السلاح الناري على وجه اليقين، لأن هذا يعتمد على العديد من المعايير. علاوة على ذلك، لا يمكن تفسير الإصابات في الجزء السفلي من الجثة على وجه اليقين.

سأل بوكر عن مسافة إطلاق النار الممكنة ونوع السلاح الناري. وقال روتشيلد إنه يمكن أن يكون إما "لوغر" من عيار 9×19ملم أو سلاح بذراع طويلة، أُطلق من مسافة معينة. وتساءل بوكر عمّا إذا كان كلاهما ممكناً. فأكد روتشيلد ذلك.

قال بوكر إنه بشكل عام، يمكن تفسير الإصابة بطلق ناري وفقدان الدم بوجود قتال عسكري وسأل عمّا إذا كان هذا هو الحال أيضاً في هذه الصورة. قال روتشيلد إنه ممكن بشكل عام، إلا أن علامات التثبيت تدحض ذلك. وأضاف أنه لا توجد علامات تثبيت على الجثة في هذه الحالة.

أشار بوكر إلى تقرير الطب الشرعي القصير الذي ذكر "حالة جسدية يصعب تمييزها" وسأل عمّا إذا كانت الجثة قد ظهرت عليها علامات التعذيب. نفى روتشيلد ذلك، مضيفاً أنه يفترض أيضاً أن الجثة لم تتعرض للتثبيت.

استجواب من قبل محامي المدّعي

طلب محامي المدعين، د. كروكر، من روتشيلد شرح الألوان المختلفة للجزء العلوي من الجثة [المتعلقة بالصورة التي تشير إلى عام 2012 من المجلد 251]. قال روتشيلد إنها قد تدل على تمدد الجثة على بطنها. وقد يكون اتجاه الرأس للأسفل تفسيراً محتملاً.

تدخل القاضي فيدنير، متسائلاً عن صحة عدم إمكانية معرفة توقيت الإصابة أو العلاج الطبي بالنسبة للأشخاص الذين تظهر عليهم آثار لعلاج طبي. فأكد روتشيلد ذلك قائلا إن الأمر أشبه "بمعضلة من جاء أولاً، الدجاجة أم البيضة".

أشار محامي المدعين، د. كروكر، إلى ملابس الجثث وسأل عن عدد الحالات التي كُشف فيها عن منطقة الأعضاء التناسلية. قال روتشيلد إنه من اللافت للنظر أن معظم الجثث عُريت من ملابسها، وفي الحالات التي كان فيها الجزء العلوي من الجسم مغطى، كان يتم تنزيل السروال الداخلي عن قصد. وأضاف وجود حالة واحدة فقط حيث لم يحدث ذلك وأخرى حيث يمكن رؤية يد شخص ما يشد السروال الداخلي إلى أسفل. وقال روتشيلد إنه وزملاؤه قد وجدوا هذه الممارسة عديمة الجدوى.

أراد د. كروكر معرفة سبب عدم تحديد هذه الحالات كمياً. قال روتشيلد إنه من منظور الطب الشرعي فإن هذه الحالات ليست مهمة. وبمجرد أن أدرك هو وزملاؤه أن هذه ممارسة شائعة، لم يرغبوا في العودة عبر جميع الملفات لإعادة تقييمها لأنها لا تنطوي على أي قيمة في الطب الشرعي. وأضاف أن هناك عدة صور وضعت فيها البطاقة ذات الأرقام المختلفة على الأعضاء التناسلية وكأن المصور أراد تغطية المكان العاري.

خلص د. كروكر إلى أن هذا الأخير كان مجرد تكهن حول أسباب لا يعرفها روتشيلد. فأكد روتشيلد ذلك.

سأل د. كروكر روتشيلد عن العلامات المعتادة للعنف الجنسي. قال روتشيلد إن ذلك يتجسد في إصابات في الأعضاء الحساسة الأولية والثانوية مثل القضيب، والخصيتين، والحلمات، والشرج. ومع ذلك، لم يكن هذا الأخير واضحا في ملفات قيصر. وأضاف أنه لم يكن هناك سوى 30 صورة لأرداف تظهر "فقط" علامات ضرب بالعصي والتي وجدت على كامل الظهر كذلك. ولهذا السبب لم تُصنف على أنها عنف جنسي.

استشهد د. كروكر بتقرير الطب الشرعي قائلا إن "الأعضاء التناسلية لم تتأذ بالدرجة الأولى، وعندما أصيبت، كان الهدف هو التسبب بالألم". فأكد روتشيلد أن هذا هو السبب الوحيد الذي جعله يعرض في وقت سابق صورة الجثة التي تعرّضت للضرب على كامل الظهر والمناطق الحساسة. واستهدفت عمليات الضرب جميع أجزاء الجسم الحساسة، وليس الأعضاء التناسلية وحسب.

سأل كروكر روتشيلد إن كان يعتقد أن العنف الجنسي يشمل فقط العنف الذي يستهدف الأعضاء الجنسية بشكل مباشر، وليس العنف العام. قال روتشيلد إنه بالنسبة له، يعتبر العنف جنسياً إذا كان موجهاً إلى منطقة الأعضاء التناسلية أو للتسبب في إذلال شخص ما. فركل أحدهم بين ساقيه، من وجهة نظره، لا يعتبر عنفاً جنسياً، في حين أن عض قضيب شخص ما يعتبر كذلك. ومع ذلك، فيما يتعلق بملفات قيصر، فإن العنف الذي يصيب الأعضاء التناسلية والأعضاء الحساسة سيكون ذا طبيعة أكثر عمومية.

أشار د. كروكر إلى تلقّي روتشيلد وفريقه مجموعة ثانية من ملفات قيصر وسأل عمّا إذا كانت هناك أي اختلافات. قال روتشيلد إن هذا كان في عام 2017 عندما حصلوا على حوالي 400 صورة إضافية، لكنه لا يتذكر أي تفاصيل أخرى. قال إنه وفريقه لم يتفاجؤوا عندما حصلوا على ملفات "سامي" هذه.

أشار د. كروكر إلى "علامات الوفاة" وأراد معرفة عند أي مرحلة تصبح هذه العلامات مرئية بعد وفاة شخص ما. قال روتشيلد إن الزُّرقة الرّمّية تبدأ بعد 15-20 دقيقة وبعد 2-3 ساعات تكون الجثة قد تيبّست، ويمكن رؤية ذلك بوضوح على الجذع. وأضاف أنه في درجة حرارة الغرفة، يبدأ التحلل عادة بعد 24 ساعة من الوفاة.

أراد د. كروكر معرفة ما إذا كان بإمكان روتشيلد تقديم أي استنتاجات بخصوص الأفعال ضد الإناث. نفى روتشيلد ذلك، مضيفاً أنه من بين الملفات التي حللها هو وزملاؤه، كانت هناك جثة أنثى واحدة فقط، حيث تمت تغطية أغلبها.

طلب محامي المدعين، شارمر، من روتشيلد إن أمكن أن يقدّر بناءً على خبرته موعد التوثيق الفوتوغرافي للجثث. قال روتشيلد إنه لا يستطيع التقدير. كان هو وزملاؤه يسألون أنفسهم دائماً عن وجود مرافق تبريد معينة. قال إن الجثث من جميع [مجلدات] الفروع "بدت

حديثة الوفاة إلى حدٍ ما". وصُوّرت إما في فترة ما بعد الظهر أو في اليوم التالي أو وضعت في ثلاجة فيما بين هذه الفترات. وخلص إلى أن تقدير الإطار الزمني بين الوفاة والصورة يعتمد على تبريد الجثث.

أشار محامي المدعين رايجر إلى أن روتشيلد ذكر الاختناق بسبب تعليق الجسم نظراً للوضعية التي يُجبر على البقاء فيها. فأكد روتشيلد ذلك. سأل رايجر عن وجود طرق أخرى للاختناق. قال روتشيلد إنه يمكن للمرء أيضاً أن يختنق من "بساط الريح" و "الكرسي الألماني" عندما يُجبر على البقاء في هذا الوضع لساعات.

سأل رايجر عن أي "احتمالات أخرى تؤدي إلى الاختناق". قال روتشيلد إن ذلك يعتمد على الجسم وكيف يكون وضعه بالضبط. وأضاف أنه بشكل عام، هذه [إشارة إلى الأساليب الموضحة في تقارير الشرطة الجنائية الاتحادية والتي تم تقييمها سابقاً] كلها "أساليب" يمكن أن تؤدي إلى نقص الأكسجين.

شكرت القاضي كيربر روتشيلد على "تقريره الخبير المثير للإعجاب".

تم صرف الأستاذ الدكتور روتشيلد كشاهد وخبير.

رُفعت الجلسة الساعة 3:05 مساءً.

اليوم الثاني والأربعون للمحاكمة – 4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

بدأت الجلسة في الساعة 9:35 صباحاً بحضور 6 أشخاص وصحفيين اثنين. مثل الادعاء المدعي العام كلينجه. وحضرت المحامية فورستر بالدينيوس كبديل لمحامي المدعين محمد.

شهادة المفتش الجنائي هورل

تُليت المواد الخاصة بحقوق الشاهد على السيد هورل، وهو مفتش جنائي يبلغ من العمر 22 عاماً من الشرطة الجنائية الاتحادية، والذي أدلى بشهادته بشأن محتوى أحد الأحراز (الأدلة) واكتشافه.

طلبت القاضي كيربر من هورل شرح كيفية اكتشافه وتحليله هو وزملاؤه للمستند. قال هورل إنه كُلّف من قبل كبير المفتشين الجنائيين دويسنج بتقييم المستند وقرص مضغوط ومذكرة مكتوبة بخط اليد، تم العثور عليها أثناء تفتيش شقة أنور في ألمانيا. قال إنه تفحصها مع مترجم أكد أن اسم الملف للملف الوحيد الموجود على القرص المضغوط مطابق للملاحظة المكتوبة بخط اليد. ورد فيها أنه [حُجبت المعلومات]. قال هورل إنه وفقاً للمترجم، ربما كانت هذه سيرة ذاتية. ومع ذلك، فقد كان مكتوباً بأحرف فردية منفصلة، مكتوبة من اليسار إلى اليمين. بمجرد أن حصل المترجم على نسخة محاذية لليمين، أكدت أن المستند هو بالفعل سيرة ذاتية. [عُرضت نسخ من الملف الأصلي والنسخة المحاذية لليمين والترجمة الألمانية في المحكمة].

قال هورل إنها ذكرت أولاً المعلومات الشخصية: [حُجب الاسم]، وتاريخ الميلاد، واسم الأم، ومكان الميلاد. وأوضح كذلك أن السيرة الذاتية كتبت بصيغة المتكلم. ووُصف المسار الوظيفي على النحو التالي: المدرسة المتوسطة، والجامعة، والخدمة العسكرية، وإدارة المخابرات العامة، ودراسات العلوم السياسية، وأطروحة في طهران، ومحاضر في إدارة المخابرات العامة، ومكتب خدمة الجمهور. وتابع هورل موضحاً أنه وفقاً للسيرة الذاتية، كان الشخص على اتصال بالمعارضة، واعتقل في الفرع 285 في يوليو 2012، وانشقّ بعد الإفراج عنه.

قال هورل إنه إذا كان يتذكر جيداً، فقد ذُكر أن الشخص هرب إلى الأردن وأعلن فراره على الملأ عبر قناتين تلفزيونيتين عربيتين. كما ذكرت السيرة الذاتية أنه يطلب اللجوء وأنه وعائلته سيكونون في خطر حيث سيتم اختراق مجتمع اللاجئين. ووفقاً لهورل، ذكرت السيرة الذاتية أيضاً البيانات الشخصية للزوجة المزعومة وتواريخ ميلاد الأطفال المزعومين، بالإضافة إلى معلومات الاتصال مثل عنوان سكايب لمؤلف السيرة الذاتية. وأوضح هورل أنه تحقق من المعلومات حول هذا الشخص واستمع لشاهدٍ في آذار/مارس، بعد تفتيش [شقة أنور]. وقال هذا الشاهد أنه كان على اتصال بـ[حُجب الاسم] وشخص مماثل في الأردن في 2014/2013. ووفقاً لهورل، قال الشاهد أيضاً أنه وصل بين بهذا الشخص المماثل وأنور ونظم مكالمة هاتفية بينهما. وقال هورل إنه اكتشف إصدار تأشيرتين قصيرتي الأجل لهذا الشخص المماثل في عام 2016 مع الوجهة المدرجة على أنها سويسرا. وأضاف أن السيرة الذاتية مشابهة لسيرة أنور، والذي أكدته أيضاً المخابرات الألمانية.

سألت القاضي كيربر عن اسم الشاهد. قال هورل إنه يُدعى [حُجب الاسم].

قالت القاضي كيربر إن نسخ السيرة الذاتية الأصلية، والنسخة المعدلة بشكل صحيح، والترجمة الألمانية تم فحصها بصرياً. طلبت من أحد مترجمي المحكمة تأكيد تصريحات هورل بشأن محتوى المستند. قال المترجم إنه يقول [حُجب الاسم]: نظرة عامة، والوظيفة وأكد ما قاله هورل للتو.

تم صرف هورل كشاهد.

كان لدى بوكر، محامي دفاع أنور، سؤال بشأن الصورة المؤرخة 2012 من الفرع 251، والتي كانت من بين ملفات قيصر. وطلب من المحكمة إلقاء نظرة عليها مرة أخرى وطلب من المترجمين شرح ما هو مكتوب بالضبط على الورقة الموضحة في الصورة. قال المترجمون إنه مكتوب 428 [يمكن أن يُقرأ أحد الأرقام أيضاً 421، عندما طلبت القاضي كيربر من المترجمين التوضيح، اتفق كلاهما على أنه يقرأ 428] في جميع الأسطر الخمسة.

واصلت القاضي كيربر تلاوة تقرير من دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية من حزيران/يونيو 2016 والموجود في ملف القضية. وأشار التقرير إلى تحقيقات الشرطة الجنائية الاتحادية بشأن الحرب الأهلية السورية. ويحتوي على نتائج من دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية والشرطة الجنائية الاتحادية حول هيكل المخابرات السورية والميليشيات. ويتضمن الجزء الأول من التقارير مراسلات بين دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية والشرطة الجنائية الاتحادية، بينما يتضمن الجزء الثاني، على شكل ملاحق، ثمانية جداول لأجهزة المخابرات السورية و15 رسماً بيانياً للميليشيات. وأوضحت مقدمة التقرير أن هناك تغييرات في أصحاب المناصب القيادية لشرح سبب عدم معرفة بعض أسماء الشخصيات القيادية. بدأ القاضيان كيربر وفيدنير بتلاوة التقرير أثناء عرض الجداول المعنية في المحكمة [يرجى ملاحظة أن الجداول والأوصاف التالية ليست نسخة طبق الأصل من تقرير دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية، ولكن استناداً إلى ما تمكن مراقب المحاكمة من ملاحظته أثناء تلاوة التقرير في المحكمة؛ جميع المعلومات حتى عام 2016 ما لم يُذكر خلاف ذلك أشارت للآتي]:

<u>حتى شباط/فبراير من عام 2016: هيكل جهاز المخابرات السوري ومهامه في ألمانيا والاتحاد الأوروبي:</u>

1) شعبة المخابرات العسكرية
2) إدارة المخابرات العامة
3) شعبة الأمن الإداري/السياسي
4) إدارة المخابرات الجوية
5) الاستطلاع التقني

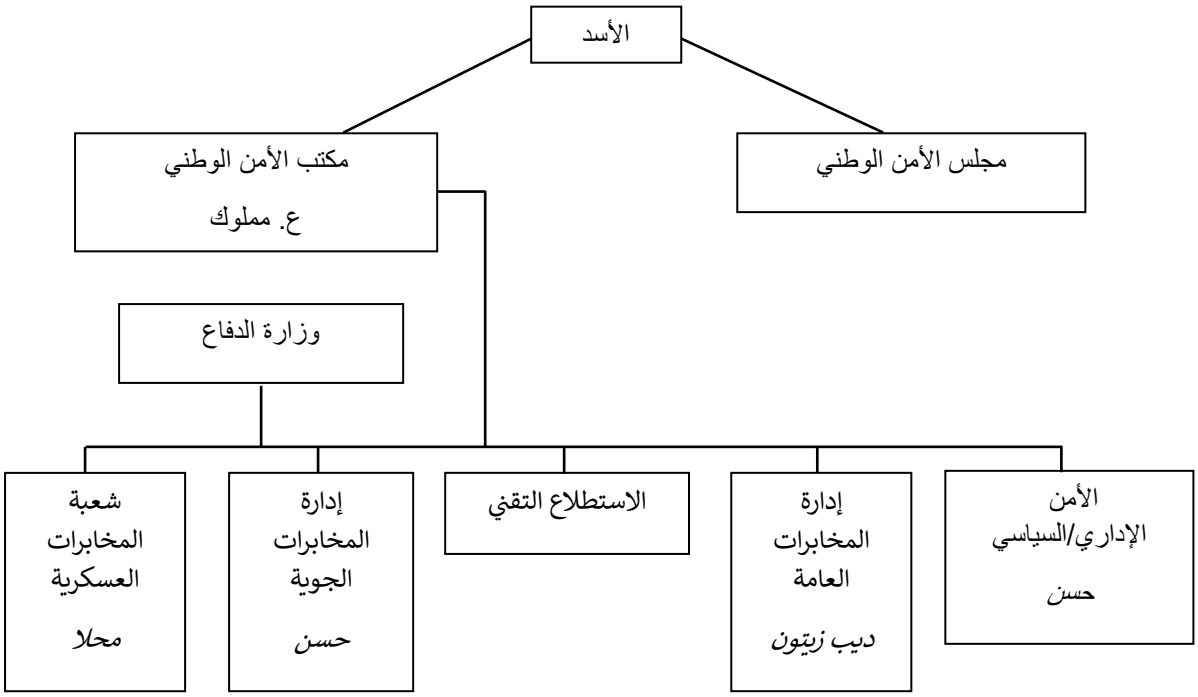

علاقة المناصب:

تتبع إدارتا المخابرات والاستطلاع التقني لوزارة الدفاع، بينما تتبع إدارة المخابرات العامة للرئيس. كما تتبع إحدى إدارات المخابرات لوزارة الداخلية. إن مكتب الأمن الوطني ومجلس الأمن الوطني هما آليتا الرقابة على جميع أجهزة المخابرات.

تفويض:

جميع أجهزة المخابرات السورية مكلفة بمحاربة النشطاء "المعادين" للنظام ومحاربة الإرهاب والتطرف. هناك بالتالي صلاحيات متداخلة، ومع ذلك، تظهر بعض مجالات التركيز. الهدف الرئيسي في الخارج هم جماعة الإخوان المسلمين والمجتمع الكردي. ومنذ اندلاع الثورة باتت أجهزة المخابرات السورية تستهدف بشكل متزايد أهدافاً إقليمية ومحلية. ومنذ بداية تحركات اللاجئين من سوريا، زادت أجهزة المخابرات السورية أيضاً من أعمال التجسس في ألمانيا. إن مفهوم "الإرهابيين"، خاصة في السياق المحلي، له تعريف فضفاض للغاية.

1) إدارة المخابرات العامة

تتبع إدارياً ويتحكم فيها:	الرئيس مباشرة
آليات الرقابة:	مكتب الأمن الوطني ومجلس الأمن الوطني
المدير:	محمد ديب زيتون منذ 24 تمّوز/يوليو 2012
المدير السابق:	علي مملوك 2005 – 2012
التفويض:	المجال: التجسس العام والتجسس المضاد محلياً وخارجياً؛ محاربة الإرهاب؛ تملك صلاحيات تنفيذية
الطاقة الاستيعابية:	من 8,00 – 10,000 شخص
الهيكل:	فرقة تنظيمية مركزية، يتبعها هيكل تنظيمي إقليمي مع مكاتب ميدانية في مختلف المحافظات.

هيكل إدارة المخابرات العامة:

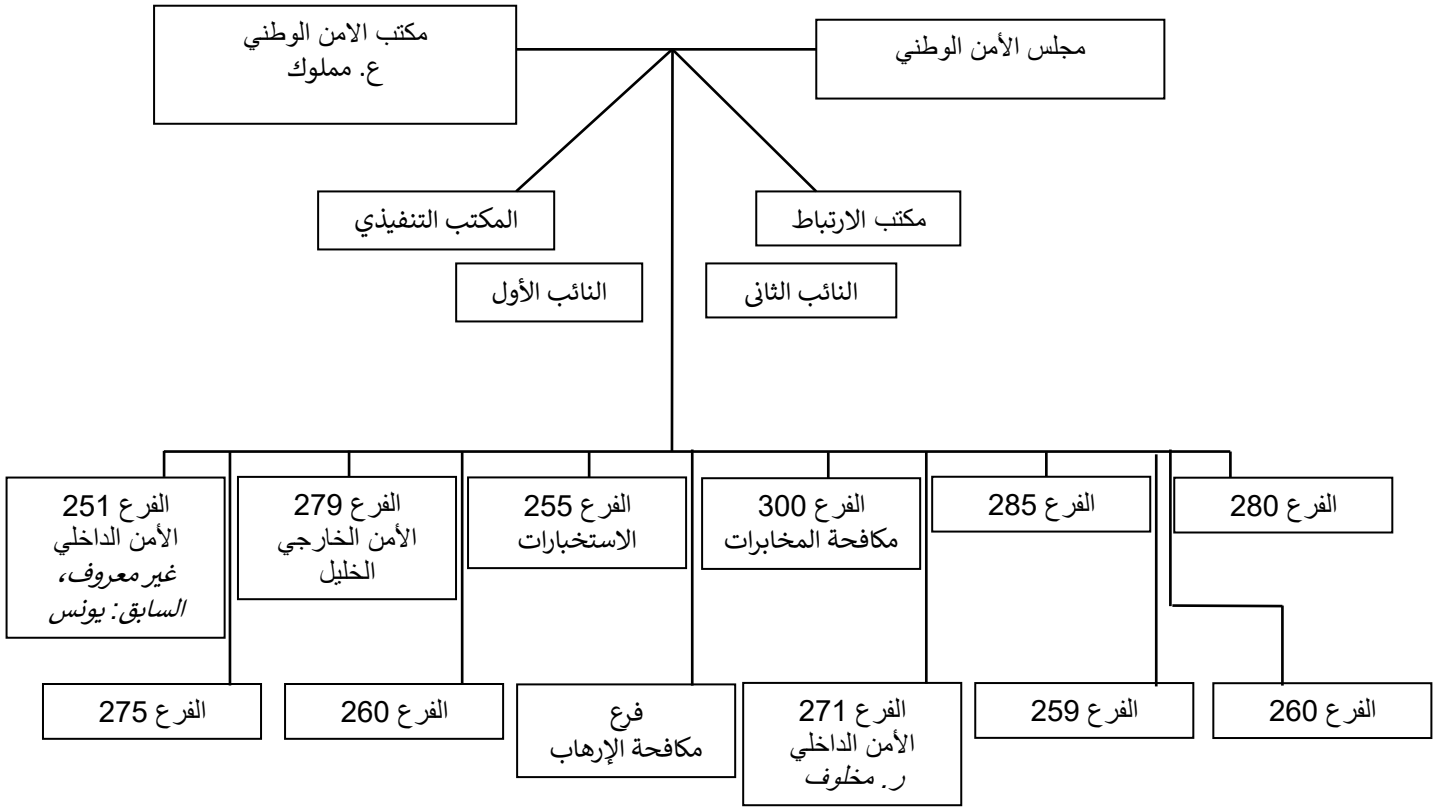

الهيكل الإقليمي حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2015:

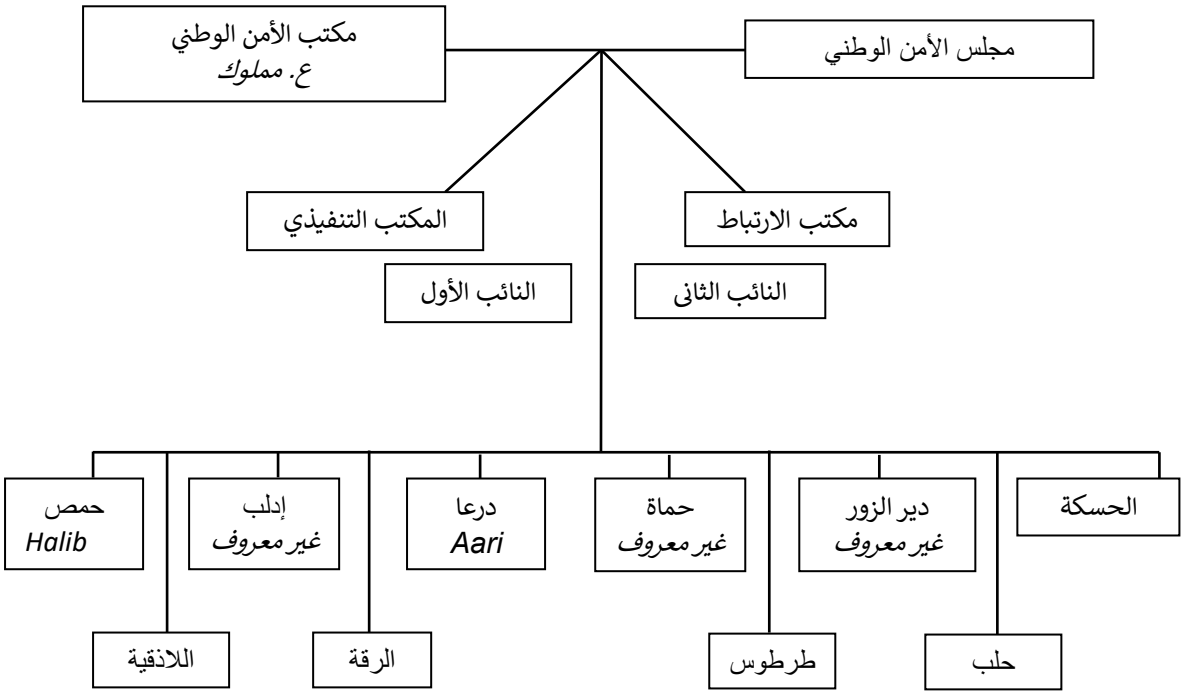

2) شعبة المخابرات العسكرية ("العسكرية")

تتبع إدارياً وتتحكم فيها: هيئة الأركان العامة لوزارة الدفاع

آليات الرقابة: مكتب الأمن الوطني ومجلس الأمن الوطني

المدير: محمد محلا منذ آذار/مارس 2015

المدير السابق: رفيق شحادة من تموز/يوليو 2012 حتى آذار/مارس 2015؛

شفيق ماسة من تموز/يوليو 2009 حتى تموز/يوليو 2012

التفويض: المجال: محاربة الإرهاب، بشكل رئيسي من خلال "فرع فلسطين" 235؛ كان التفويض الأجنبي في البداية للبنان فقط، والآن أصبح أكثر عمومية؛ مكافحة التجسس؛ أمن القوات المسلحة؛ ممثلة في السفارات.

الطاقة الاستيعابية: من 8,00 – 10,000 شخص

الهيكل: هيكل إقليمي، يجمع بين عدة محافظات

هيكل شعبة المخابرات العسكرية:

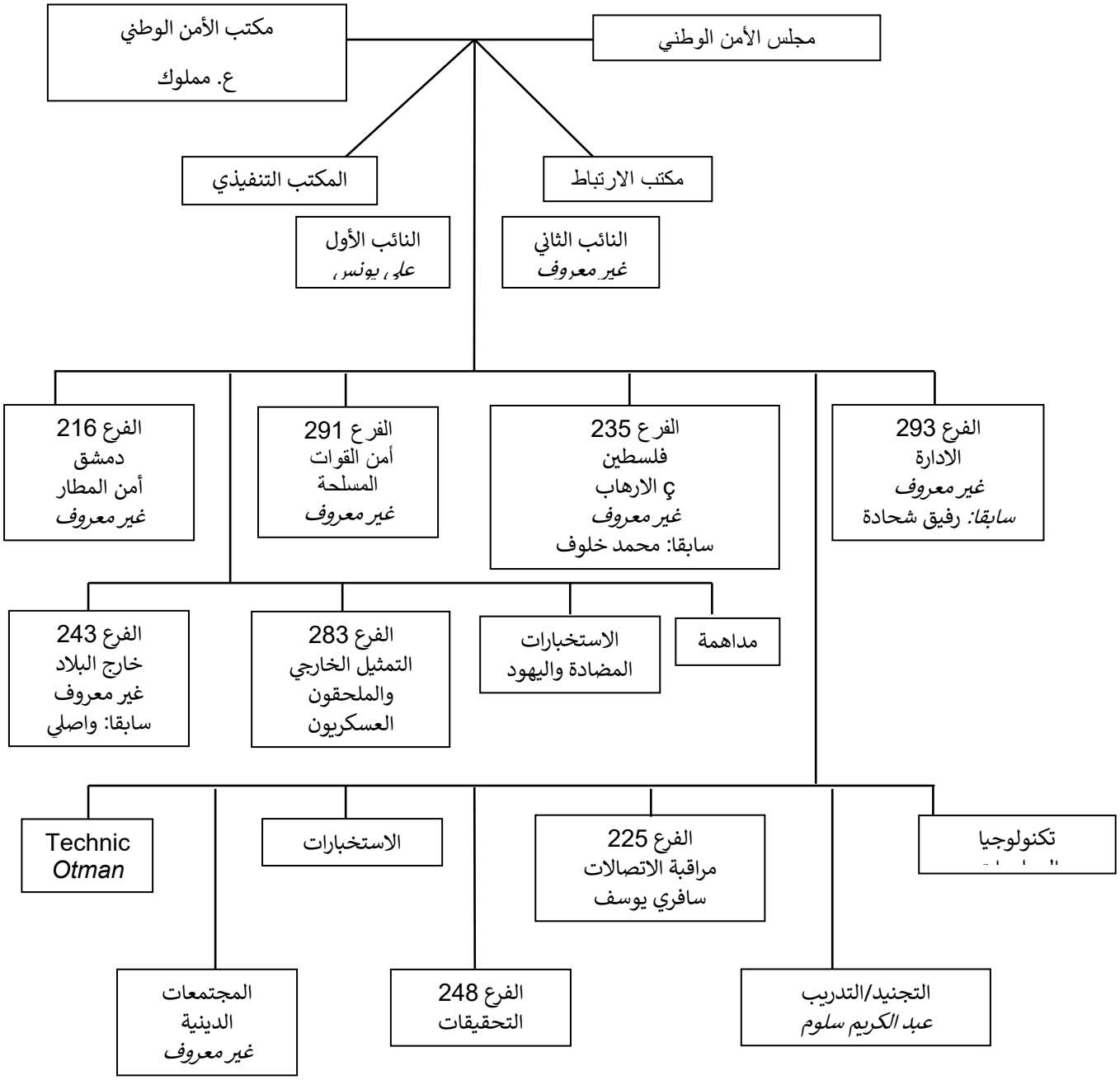

الهيكل الإقليمي:

قد يختلف الهيكل الإقليمي قليلاً حيث أغلق فرع دمشق 218 بعد الانسحاب من لبنان ويُزعم أنه دُمج مع الفرع 215 في عام 2009.

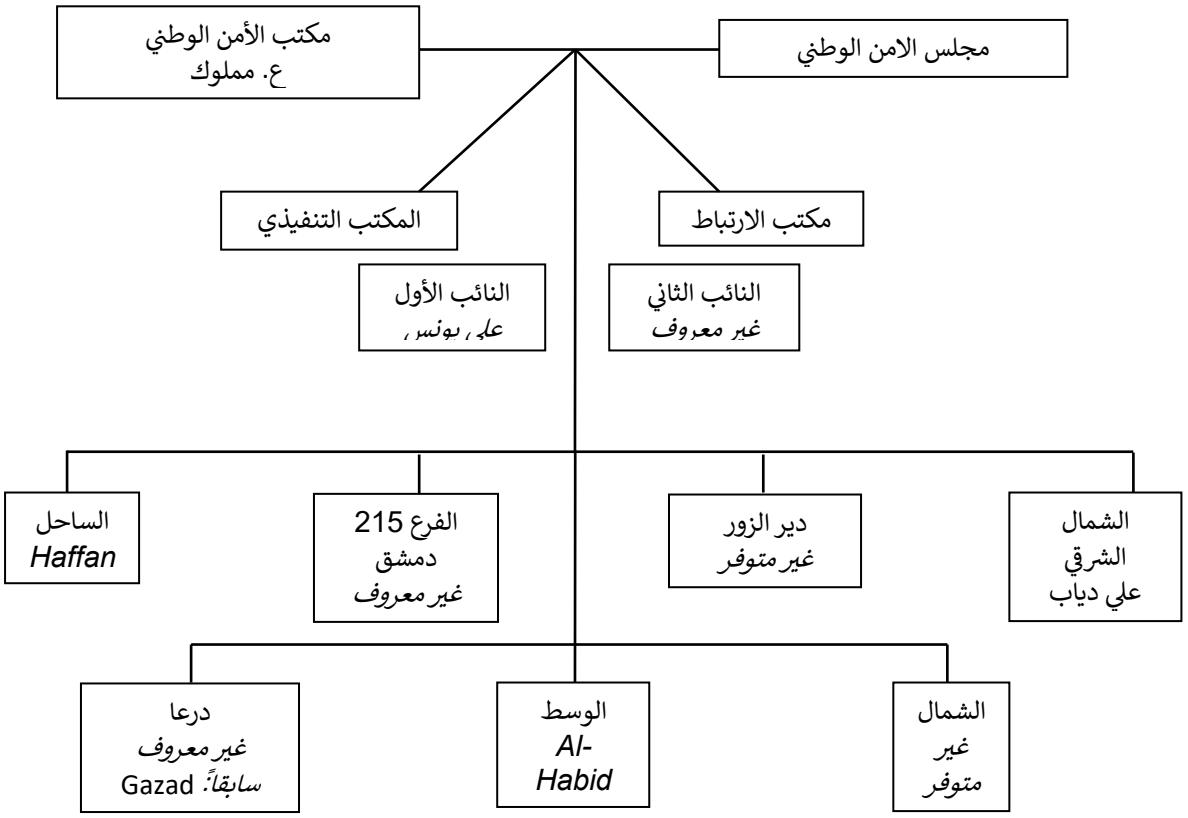

3) شعبة الأمن السياسي

تتبع إدارياً وتتحكم فيها: وزارة الداخلية والرئيس

آليات الرقابة: مكتب الأمن الوطني ومجلس الأمن الوطني

المدير: نزيه حسون (ربما زهير حماد)

المدير السابق: رستم غزالي من حزيران/يونيو 2012 حتى نيسان/أبريل 2015 عندما توفي في هجوم؛ محمد ديب زيتون من 2009 حتى 2012

التفويض: موضوعات ذات صلة بالسياسة على سبيل المثال مراقبة الوضع العام، الأحزاب/ المنظمات، الطلاب، الدعاة، الفعاليات، خدمة الجمهور؛ محاربة الإرهاب

الطاقة الاستيعابية: من 5,000 – 6,000 شخص

الهيكل: الهيكل التنظيمي والهيكل الإقليمي غير محددين.

الهيكل:

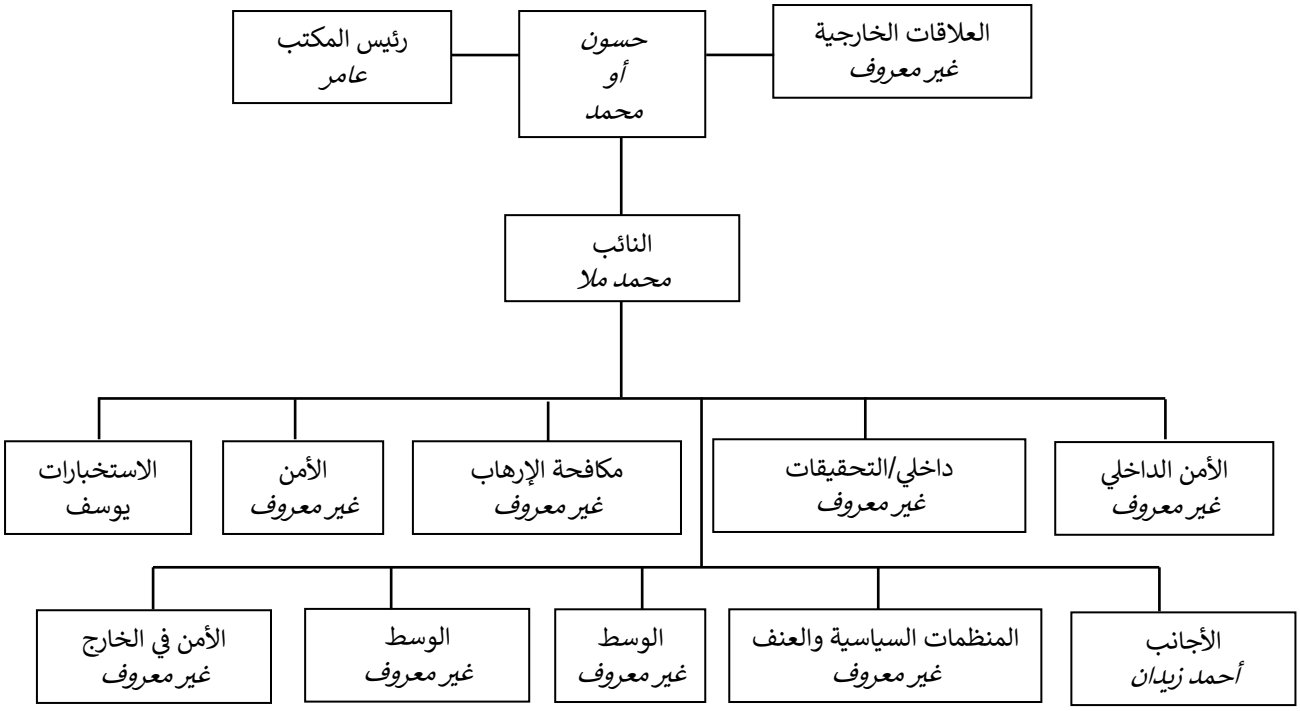

4) إدارة المخابرات الجوية

تتبع إدارياً وتتحكم فيها: هيئة الأركان العامة لوزارة الدفاع

آليات الرقابة: مكتب الأمن الوطني ومجلس الأمن الوطني

المدير: جميل حسان منذ 2009

المدير السابق: عبد الفتاح سليمان من نيسان/أبريل 2006 الى حزيران/يونيو 2009

التفويض: مجال التركيز: سلامة الحركة الجوية والمطارات وعناصر الأمن التابعين للخطوط الجوية العربية السورية، والدفاع المكثف ضد المعارضين المسلحين

الطاقة الاستيعابية: من 5,000 – 6,000 شخص

الهيكل: تنظيم مركزي مع هياكل إقليمية، حسب المطارات

الهيكل حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2013:

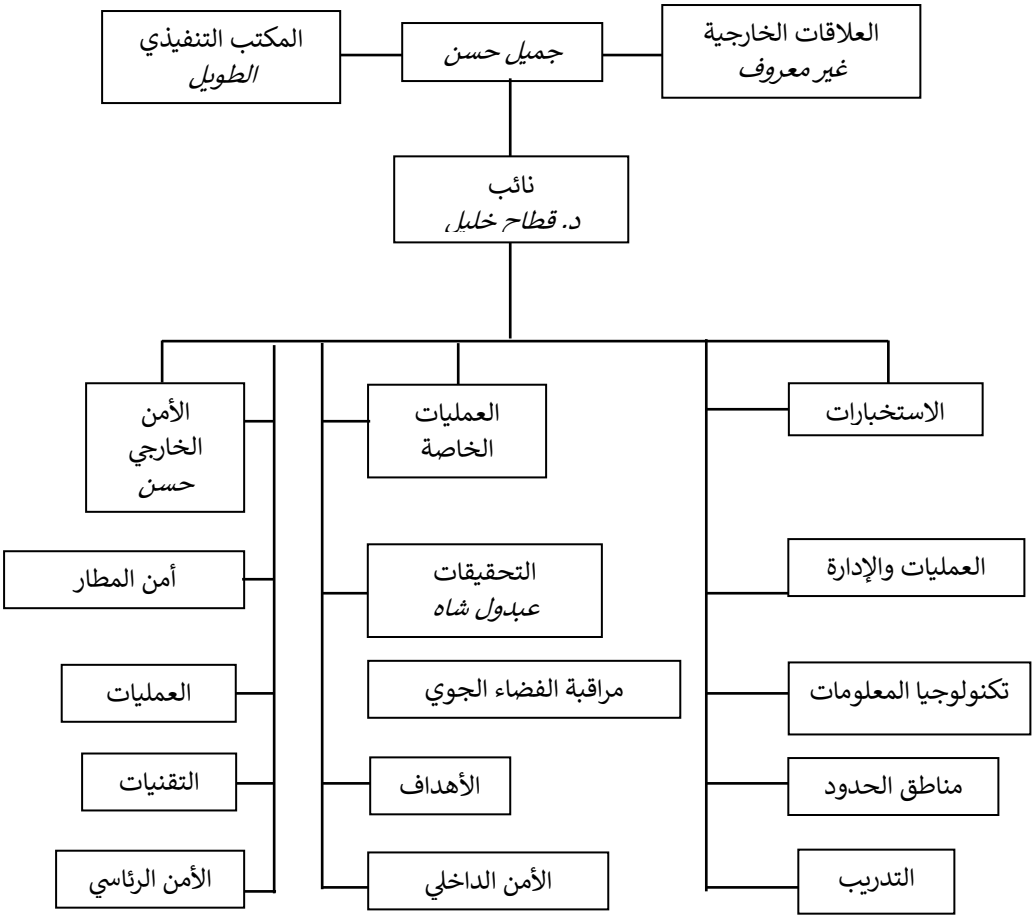

الهيكل الإقليمي حتى آب/أغسطس 2013:

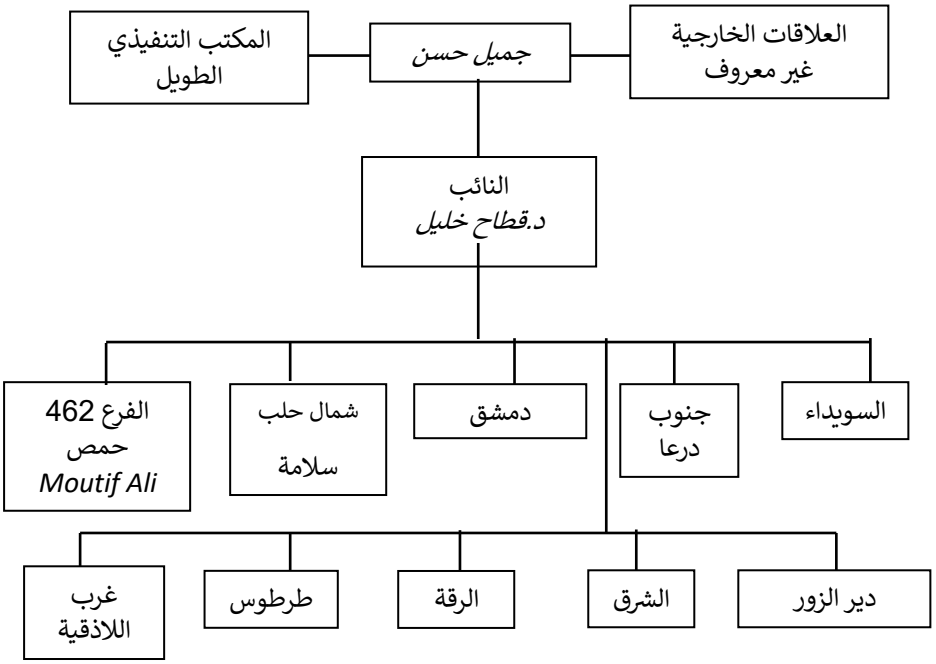

5) إدارة الاستطلاع التقني

تأسست عام 2011، ولدى دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية معرفة أولية فقط عن هذه الإدارة. مهامها الرئيسية هي الاتصالات والاستخبارات وتوحيد الخدمات المختلفة. إن الصلاحيات المحددة بناء على رئيس الإدارة، غير معروفة، بسبب اجتهاد شخصيٍّ معين.

مليشيات تابعة للنظام:

تم تقليل عدد أفراد الجيش، ومنذ عام 2013 تتزايد هياكل الميليشيات، وتفترض دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية وجود ثلاثة أنواع مختلفة: قوات الدفاع الوطني، التي تمولها وزارة الدفاع وهي الأقرب إلى ميليشيات تابعة للدولة؛ **مليشيات المخابرات؛ الميليشيات الخاصة**، التي غالباً ما تتكون من دائرة داخلية تحيط بالشخصية القيادية وغالبا ما تموّل من قبل رجال أعمال يتمتعون بصلاحيات كبيرة لاتخاذ القرار.

قوات الدفاع الوطني: إن أعضاء قوات الدفاع الوطني هم عادة من سكان المنطقة. وبالتالي فإن التكوين العرقي يعتمد على المنطقة المعنية. وهم مجهزون ببنادق كلاشينكوف أيه كيه -47 ورشاشات ثقيلة ومدافع مضادة للطائرات من طراز ZU-23. يتم الدفع للأعضاء حسب مهامهم. وتعتبر قوات الدفاع الوطني بمثابة "الصف الأول" فيما يتعلق بأعمال السلب والنهب. ويُزعم أنهم يتلقون الرشاوي من الحافلات عند نقاط التفتيش. ينضم العديد من موظفي الدولة إلى قوات الدفاع الوطني بسبب خيارات الدفع الجذابة.

الميليشيات الخاصة: يتولى قيادة الميليشيات الخاصة رامي مخلوف المحسوب على الوكالة العربية السورية للأنباء وسمير درويش الملقب د. سمير. وعادة ما يكون أعضاء الميليشيات الخاصة من العلويين. وتتبع الميليشيات لقوات الدفاع الوطني ومع ذلك تتلقى المزيد من الأموال بفضل رامي مخلوف.

الشّبيحة: المصطلح مشتق من الكلمة العربية "شَبْح" والتي تعني "شَبَح".[6] الشبيحة هي شبكة واسعة للجريمة المنظمة، والتي تطورت بعد عام 2011 بشكل مطرد لتصبح ميليشيا شعبية. تم دمجها في "اللجان الشعبية" ويدعمها رامي مخلوف وتحصل على دخل مادي من أعمال إجرامية مختلفة. يتكون عناصر الشبيحة بشكل أساسي من علويين ومسيحيين ويعملون كذراع غير رسمي لأزلام النظام. ولا يزال من غير الواضح من الذي يعطي الأوامر. تظهر معاملتهم لأعضاء المعارضة أن أفعالهم لا تزال غير متوافقة تماماً مع النظام. بدأ الشبيحة بالاندماج مع كل الميليشيات الأخرى. غير أن تفكيك هذه الجماعة لم يتم تأكيده.

بعد تلاوة التقرير، أمرت القاضي كيربر باستراحة قصيرة للاتصال بالشاهد الذي كان من المقرر حضوره في اليوم التالي، لكنه لم يستجب للاستدعاء.

***

[استراحة مدتها 10 دقائق للاتصال بالشاهد المقرر حضوره غداً]

***

أعلنت القاضي كيربر تمكُّن القضاة من الاتصال بالشاهد الذي كان في المنزل ولم يعرف ما إذا كان سيحضر إلى المحكمة في الوقت المناسب. وقال الشاهد إنه يريد استخدام حقه بموجب القانون الألماني، الذي يسمح له كأحد أقارب أحد المتهمين بعدم الإدلاء بشهادته. ألغت القاضي كيربر جلسة اليوم التالي.

رُفعت الجلسة الساعة 11:00 صباحا.

ستعقد الجلسة القادمة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

[6] هذا التفسير غير صحيح. "شبيحة" هو لفظ باللهجة العامية لوصف أفراد العصابات التابعين للحكومة. ولكن هذا ما تم ذكره خلال الجلسة

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 18 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسات: 17 و18 و19 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثالث والأربعون للمحاكمة – 17 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020
أدلى كريستوفر إنجلز من لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) بشهادته كخبير أمام المحكمة. وأوضح أن لجنة العدالة والمساءلة الدولية ("اللجنة") قد جمعت أدلة على الجرائم التي ارتكبتها أطراف النزاع السوري لاستخدامها في تحقيقات جنائية دولية مستقبلية. وتتضمن هذه المواد شهادات سبعة شهود أكّدوا أن أنور رسلان كان رئيس وحدة التحقيق في الفرع 251 – "الفرع الأكثر فعالية وخطورة وسرية". وشرح إنجلز كيفية حصول اللجنة على الأدلة وتدعيمها وحفظها، بالإضافة إلى مشاركة اللجنة في المحاكمة الجارية في كوبلنتس.

اليوم الرابع والأربعون للمحاكمة – 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020
في اليوم الثاني من شهادة كريستوفر إنجلز، ناقش تقريرين جمعتهما اللجنة يتعلقان بأنور رسلان. وفي جميع أجزاء التقريرين، اللذين طلبتهما السلطات الألمانية، تمت الإشارة إلى رسلان باسم رمزي: تشيك (Czech). وتحدث إنجلز بالتفصيل عن إعداد اللجنة للتقريرين، وشرح أيضاً التسلسل الهرمي للفروع التابعة للحكومة السورية.

وأعلنت المحكمة أن محاكمة إياد ستجري بشكل منفصل في 17 شباط/فبراير مع صدور حكم نهائي في 24 شباط/فبراير.

اليوم الخامس والأربعون للمحاكمة – 19 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020
كانت الشاهدة صحفيّة من دمشق تبلغ من العمر 43 عاماً. وساعدت في تنظيم المظاهرات في جميع أنحاء المدينة. ونتيجة لذلك، تم اعتقالها في مختلف الفروع الأمنية، ومنها الفرع 251. وفي إفادتها، تحدّثت الشاهدة عن الليلة التي داهمت فيها قوات الأمن منزل عائلتها، ووجد العناصر الأدوية التي كانت تخطط لإرسالها إلى نشطاء في حمص، ثم اعتقلوها هي وإخوتها. ووصفت كيف ارتكب عناصر الأمن عنفاً جنسياً ضد النساء، وأخبرت المحكمة عن أساليب التعذيب التي شاهدتها والتي أدّت إلى وفاة معتقلين آخرين.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الثالث والأربعون للمحاكمة – 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020

مثُل بيسلر عوضا عن رايجر. وتولت السيدة كولر الترجمة بين اللغتين الألمانية والإنجليزية. وسأل شارمر عمّا إذا كان الشاهد يود أن يستعين بسماعات الأذنين كي يستمع للترجمة الشفوية بشكل أفضل. قالت القاضي كيربر إن السماعات مخصصة للاستماع للترجمة باللغة العربية، ولكن لا تتوفر الترجمة الشفوية إلى العربية في جلسة اليوم.

بدأت وقائع الجلسة بعد الساعة 9:00 صباحا. وحضر الجلسة خمسة أشخاص، واثنان من ممثلي وسائل الإعلام في شرفة الجمهور.

شهادة كريستوفر إنجلز

يبلغ الشاهد كريستوفر إنجلز من العمر 45 عاما، ويعمل لدى لجنة العدالة والمساءلة الدولية، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بجمع الأدلة من مناطق النزاع لغرض استخدامها مستقبلا في التحقيقات التي تُجرى بموجب أحكام القانون الجنائي الدولي. وطُرحت الأسئلة باللغة الألمانية بينما أدلى الشاهد بإفادته باللغة الإنجليزية.

ملاحظة من مراقب المحاكمة: طُرحت مسألة وجود شيء من عدم الدقة في الترجمة في أكثر من مناسبة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

سألت القاضي كيربر السيد إنجلز عمّا إذا كان يعمل لصالح لجنة العدالة والمساءلة الدولية. فأقر إنجلز ذلك، وأشار إلى أن مقر عمله يقع في هولندا.

سألت القاضي كيربر، إنجلز، عمّا إذا كانت هناك علاقة تجمعه بالمتهم عن طريق المصاهرة أو النسب. فنفى إنجلز ذلك.

أشارت كيربر إلى أن إنجلز أرسل إلى المحكمة عرضا معلوماتيا بنسق برمجية "باوربوينت"، ومن ثم طلبت منه أن يخبر المحكمة عن خلفيته. أوضح إنجلز أنه محامٍ أمريكي درس القانون في الولايات المتحدة، ويحمل درجتي ماجستير. حصل على خبرته الدولية في البلقان حيث عمل مع خبراء دوليين ومحليين على تأسيس محكمة في البوسنة والهرسك للتعامل مع جرائم الحرب. كانت تلك خطوة كبيرة في سياق القانون الجنائي الدولي. وقبل ذلك، عمل مع المحكمة الخاصة في البوسنة والهرسك، والمحكمة الخاصة في لاهاي. ولكنه قرر عندما أنشأوا المحكمة في البوسنة والهرسك أن يمكث هناك قبل أن يسلموا المحكمة لمحامين محليين. وأصبح عقب ذلك مستشارا لشؤون جرائم الحرب، وعمل في أكثر من منطقة بهذه الصفة. على سبيل المثال، عمل مستشارا في أفغانستان مع الفِرق القانونية الأفغانية، وفي جنوب شرق آسيا، والعراق أيضا.

سألت كيربر إنجلز عن لجنة العدالة والمساءلة الدولية. فاستفسر إنجلز عمّا إذا كان بإمكانه أن يستخدم العرض بنسق "باوربوينت" [وشرع باستخدامه فعلا]. أوضح إنجلز أنه يعمل لدى لجنة العدالة والمساءلة الدولية منذ ست سنوات مديرا للتحقيقات والعمليات، وأنه يشرف على عمل لجنة العدالة والمساءلة الدولية بهذا الخصوص. بدأت لجنة العدالة والمساءلة الدولية عملها في عام 2011 على قضايا تتعلق بالأوضاع في سوريا، وأخرى متصلة بالنظام السوري. وتأسست اللجنة كمنظمة غير حكومية لسد الفجوة الحاصلة في التحقيقات بموجب أحكام القانون الجنائي الدولي من حيث أن أكثر الأدلة أهمية يتم جمعها عقب انتهاء النزاع وليس أثناء حدوثه نظرا لغياب عمل المحاكم. وهدفت اللجنة إلى سد تلك الفجوة من خلال جمع الأدلة قبل أن تضيع أو يختفي الأشخاص المعنيون. وعملت اللجنة مع زملاء سوريين، وجمعت أدلة قد تتضح أهميتها لاحقا.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت لجنة العدالة والمساءلة الدولية قد بدأت عملها في العام 2011. فأكّد إنجلز أن عملها بدأ مع اقتراب نهاية ذلك العام.

سأل القاضي فيدنير عمّا [إذا كان العمل الذي اضطلعت لجنة العدالة والمساءلة الدولية به منذ نشأتها] يتعلق أيضا بسوريا. فأقر إنجلز ذلك، وأشار إلى أن منظمته عملت كي تحقق هذا الهدف مع زملاء سوريين، وزودتهم بما لديها من خبرات، ومن ثم حرصت على أن تحتفظ بالمعلومات إلى أن يحين موعد الحاجة إليها. واعتقدوا أن المشروع سوف يكون قصير الأجل (لربما لمدة لا تتجاوز السنة) قبل أن يقوموا بتسليم ما لديهم من معلومات إلى المحكمة. ولكن شيئا من ذلك لم يحصل لسوء الحظ. حرصت لجنة العدالة والمساءلة الدولية منذ عام 2011 على أن تجمع المواد والأدلة، وتجري مقابلات مع الأشخاص. وتغيرت نظرتها من التركيز على العمل مع المحاكم الدولية إلى العمل مع نظيراتها المحلية. فأجرت تحقيقات متعلقة بسوريا وبإجراءات المحاكم فيها. وتحالفت مع جهات مرجعية أخرى لها علاقة بالإجراءات الجنائية. وبدأت بعض الأجهزة والجهات الأوروبية تستفسر عمّا لدى لجنة العدالة والمساءلة الدولية من معلومات. وبما أن الغرض من طلب تلك الجهات الأوروبية كان من أجل خدمة مجريات العدالة الدولية، ومساندة التحقيقات، ولكن على نطاق أضيق نوعا ما، بادرت لجنة العدالة والمساءلة الدولية إلى تقديم تلك المعلومات بكل سرور. ولاحقا، أصبح عمل اللجنة استباقيا، وباتت تحرص على المبادرة إلى إعداد ملف أو وثيقة بمجرد سماع أخبار عن وجود شخص معين في أوروبا أو أميركا الشمالية.

صحح شارمر المترجمة قائلا إن إنجلز لم يقل إنه اتصل بذلك الشخص، وإنما كان يعد ملفا/إضبارة عن ذلك الشخص.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تلك الملفات/الأضابير عن أشخاص دخلوا في دائرة الاهتمام في احتمال كونهم أشخاصا مشتبه بهم. فأكّد إنجلز ذلك، وأشار إلى العرض المعلوماتي على الشاشة، وأوضح أن لجنة العدالة والمساءلة الدولية لديها نطاق عمل بمحاور تركيز

مفصلة. يركز المحور الأول لعمل اللجنة بشكل رئيسي على جمع المواد. ويركز المحور الثاني على إجراء مقابلات مع الشهود. وأما المحور الثالث، فيركز على جمع المواد الثانوية أو الإضافية. وتملك اللجنة بحوزتها أكثر من 800,000 وثيقة من وثائق النظام السوري (ومعظمها من وثائق أجهزة المخابرات والجيش السوري) نجحت اللجنة في تهريبها إلى خارج سوريا. وعندما أصبحت المواد والوثائق خارج البلاد، تولت اللجنة إعداد نسخ مطابقة بالماسح الضوئي، واستنساخها ورقيا، وتخزينها. واستخدمت اللجنة النسخ الرقمية من تلك الوثائق حرصا على عدم إتلاف النسخ الأصلية الورقية، ومن أجل رفع كفاءة عملها. وبما أن عمل اللجنة يقتضي منها أن تجيب الجهات الأخرى على أسئلتها، أصبح من الضروري أن تضيف خاصية البحث إلكترونيا في النسخ الرقمية من الوثائق (بحثا عن أسماء، أو مواقع، وما إلى ذلك). قال إنجلز إن اللجنة أرادت أن تحفظ المواد خشية ضياعها، ولكن بالتوازي مع [حمايتها بشكل آمن]. وأوضح قائلا إنه بعد أن يغادر أحد الأطراف منطقة النزاع أو مسرح الواقعة، يقوم موظفو اللجنة بدخول الموقع، وجمع الأدلة. ويقومون بتعبئة المواد في طرود، ونقلها إلى مكان آمن. ولا يقومون بمراجعة محتوى المواد في عين المكان. وعندما تسنح الفرصة لنقل المواد إلى خارج سوريا (وقد تأتي الفرصة بعد أيام أو بعد سنة كاملة)، يقومون حينها بإخراج المواد إلى خارج البلد. ثم يقومون بمسح الوثائق ضوئيا، وتخزين النسخ الأصلية في صناديق للأرشفة. وتتم إضافة الرمز الشريطي/الباركود لكل صفحة، ويتولى أحد المحليين معاينتها ودراسة محتواها لاحقا. ولا تضع اللجنة فرضيات لتحديد تسلسل الصفحات التي تنتمي لنفس الوثيقة (مثال: كأن تحدد ما إذا كانت هناك خمس صفحات معينة تنتمي بشكل متسلسل إلى وثيقة واحدة). تُحجم اللجنة عن التخمين ووضع الفرضيات، وهذه ممارسة هامة للحفاظ على سير العمل. وعموما، تلك هي طريقة تعامل اللجنة مع المواد التي بحوزتها. كما تستخدم اللجنة وسائل أخرى لجمع الأدلة ولكن ليس في أغلب الأحوال، وهي: (1) جمع الوثائق من شخص لديه معلومات ذات صلة (مثال: إذا كان ذلك الشخص في الموقع، وغادره، فتقوم لجنة العدالة والمساءلة الدولية حينها بجمع تلك الوثائق)؛ (2) وإجراء مقابلات مع الأشخاص الذين قاموا بتسليم الوثائق؛ (3) والوثائق بالصيغة الإلكترونية المخزنة على أجهزة إلكترونية من قبيل أجهزة الحاسوب المحمول (مع الإشارة إلى أنه لم يتم جمع أي مواد متعلقة بالمحاكمة بهذه الطريقة)، أو من خلال أجهزة إلكترونية تعود إلى شخص آخر تولى جمع المعلومات وتخزينها عليها، فتقوم لجنة العدالة والمساءلة الدولية حينها بحيازة الجهاز، واستعراض المعلومات ومن ثم مسح الوثائق باستخدام الماسح الضوئي، قبل أن تعيده إلى صاحبه (ولم يتم جمع المواد الخاصة بهذه المحاكمة بهذه الطريقة أيضا).

سألت القاضي كيربر عمّا إذا تم تزويد الوثائق برموز شريطية/باركود. فأقر إنجلز ذلك وأكد أنه تم وضع رموز شريطية وأرقام على الوثائق المعنية. وتحمل النسخة المترجمة رقما مطابقا للوثيقة الأصلية. وأجرت لجنة العدالة والمساءلة الدولية أكثر من 2,500 مقابلة مع الشهود، تشمل مقابلات مع شهود عيان، وعناصر سابقين في النظام، وضحاياه (أُجريت مقابلات مع أكثر من 1,000 معتقل). أدركت اللجنة أهمية الحديث مع الشهود. ولكن المشكلة تعلقت في الغالب بأن المقابلة مع الشاهد تتم بعد مرور سنوات على حصول الواقعة. وإن اللجنة هي عبارة عن منظمة غير حكومية وليست حكومة. ويوجد لدى كل من يعمل لدى اللجنة سابق خبرة في العمل لدى الجهات الدولية والحكومية. ولا تدوّن اللجنة إفادات الشهود حرفيا. وإنما يسرد الشهود قصصا للجنة التي تقبل تلك المعلومات بصفتها طرفا ثالثا. ويُعزى سبب دخول اللجنة في العملية كطرف ثالث إلى ضمان أن يكون دور الشاهد مفيدا من نواحٍ عدة. أولا، تُظهر الوثائق معلومات تعززها المعلومات الواردة في المقابلات. وثانيا، ساعدت المعلومات المستقاة من الشهود على سد بعض الثغرات في الأدلة. وثالثا، وفّر الشهود معلومات عامة كخلفية عن النزاع. وأبرز بعضهم صورا لمكان وزمان وقوع الجريمة، وهي معلومات هامة للزملاء الذين باشروا التحقيق والاستقصاء. إن العثور على الشهود هو الهدف الرئيسي من عملهم، لأن الغالبية العظمى من الشهود لا تزال داخل سوريا، وهو ما يعني عدم تمكنهم من الوصول إلى السلطات الأوروبية، ولن يتم سماع أصواتهم بخلاف ذلك، لأن سلطات إنفاذ القانون غير متاحة للحديث مع الشهود مباشرة أثناء النزاع.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت اللجنة تُعلم الشهود بحقوقهم، أم إنها تتعامل مع الأمر وكأنه مجرد محادثة خاصة بين شخصين عاديين. فأقر إنجلز أن لدى اللجنة بروتوكولا معتمدا في الحديث مع الشهود. ويشارك موظفو اللجنة في برامج إرشادية، ويتم تدريبهم على كيفية الحديث مع الشهود. وينصبّ التركيز على معرفة ما إذا كانت تلك المعلومات هامة، شريطة تفادي طرح أسئلة موجهة أو إيحائية تقود إلى إجابة معينة. ويشرح مجري المقابلة للشاهد طبيعة هيئة اللجنة، وسبب رغبة المنظمة في الحديث معه. ويخبرون الشاهد صراحة أن المعلومات التي يدلي بها قد يتم استخدامها، ثم يستفسروا منهم عمّا إذا كانت لديهم مخاوف أمنية، أو إذا ما تحدثوا عن الموضوع مع أشخاص آخرين. كما تضمن اللجنة للشهود أنه لن يتم استخدام أسمائهم دون موافقة منهم على ذلك، وأن الأسماء سوف يتم حجبها في حال عدم الموافقة. وإذا أرادت جهة ما أن تتحدث مع أحد الشهود (من قبيل دائرة المدعي العام) فتقوم اللجنة بالاستفسار منه عن السبب. لاحظت لجنة العدالة والمساءلة الدولية وجود توتر في العلاقة بين المحاكم أو أجهزة الادعاء العام والشهود. على سبيل المثال، قد يخبر المحقق الشهود أنهم سوف يدلون بإفاداتهم أمام المحكمة في لاهاي، وعندما لا يحصل ذلك يفقد الشهود ثقتهم في نظام العدالة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان إبقاء جميع هويات أصحاب الوثائق من الشهود مجهولة جاء بدافع وجود مخاوف أمنية، أم جرّاء عدم موافقة الشهود على نشر أسمائهم. فأقر إنجلز ذلك موضحا أن الحديث عن المواد مفتوحة المصدر لن يكون جزءا من العرض المعلوماتي لهذا اليوم، وأنه أراد في هذا الجزء أن يحاول توضيح هيكل وبنية الجيش والأجهزة الاستخبارية الأخرى مثل الأمن السياسي، والمخابرات الجوية. وقال إنه من الأهمية بمكان أن ندرك أن الأجهزة الرئيسية مسؤولة وتنسق فيما بينها. وأسهب إنجلز في شرح ما يلي:

1. مكتب الأمن الوطني (القومي سابقا) (جهة حكومية): يرأس اللجان المنفردة، وأعلى لجنة رفيعة المستوى للتنسيق بين أجهزة المخابرات.

2. الخلية المركزية لإدارة الأزمات: لجنة مخصصة تضم في عضويتها جميع أعضاء اللجنة رفيعة المستوى المشار إليها في البند 1، وممثلين عن وزارات أخرى. وتم تشكيلها لإدارة الأزمة. وأصبحت بعد ذلك أرفع جهة أمنية. تعود أول وثيقة إلى آذار/ مارس 2011، وتعود الأخيرة إلى تموز/ يوليو 2012، وهي الفترة الزمنية الرئيسية التي ركزت عليها لجنة العدالة والمساءلة الدولية في عملها. وشكلها الأسد ويتم الاسترشاد بها لاتخاذ القرارات. وتملي السياسات الخاصة بالإجراءات الأخرى.
3. اللجان الأمنية في المحافظات.

أشار كروكر إلى وجود خطأ في ترجمة كلمة "محافظة" بالإنجليزية، حيث تُرجمت إلى كلمة "حكومة" بالألمانية. فقال إنجلز إنه يمكن استخدام كلمة محافظة أو مقاطعة، وإنه توجد في كل محافظة أجهزتها الأمنية الخاصة بها.

قال إنجلز إن تلك الشريحة كانت عبارة عن خلاصة. وإنها أظهرت كيف تسارعت وتيرة جمع المعلومات في نيسان/ إبريل 2011. وبدأ النظام يستخدم عبارات من قبيل "ولّى وقت التسامح"، و"استخدموا القوة ضدهم". وبتاريخ 5 آب/ أغسطس 2011، أوعز النظام بالمزيد من الاعتقالات، واستخدام الميليشيات المسلحة للسيطرة على الوضع.

سأل فيدنير إذا ما كانت تتوفر بحوزة لجنة العدالة والمساءلة الدولية وثائق ذات صلة. فأقر إنجلز ذلك. ولم يكن يحمل النسخ الأصلية من الوثائق معه. ولكن تمت أرشفتها. وكان يحمل نسخا طبق الأصل فقط. وتحمل جميع الصور المستنسخة عبر الماسح الضوئي رقما في أعلى الزاوية اليسرى ممهورا بالحرفين Et بالإنجليزية، وذلك للإشارة إلى أن هذه الورقة هي "الترجمة الإنجليزية" للوثيقة بالعربية. كما يوجد رمز شريطي/باركود على كل وثيقة، وثمة رقم أسفل منه، والترجمة إلى الإنجليزية. وبالنسبة للشريحة، كانت النقطة الرئيسية هي السطر الأول المظلل، وجاء فيه "18 نيسان/ إبريل 2011" والمختصر بالإنجليزية "CCMC" (أي خلية الأزمات)، بينما كُتب في أعلى يسار الوثيقة عبارة "المخابرات العسكرية". وهذه الوثيقة موجهة خصيصا إلى رؤساء الفروع. وجاء فيها ما يلي: 1) "لقد ولّى وقت التسامح. حان الوقت لاستخدام جميع أنواع الأسلحة"؛ 2) "مواجهة المتظاهرين كما يلي: ممنوع الإفراج عن المعتقلين". كما وردت نقطة أخرى حول اختيار بعض العناصر وتدريبهم على استخدام السلاح. ويشمل ذلك أعضاء الحزب المدنيين. وذُيلت الوثيقة بتوقيع رئيس المخابرات العسكرية، وتوجيه بتعميم الكتاب على جميع الفروع. وهذا هو ما تم فعلا حيث تم تعميم الكتاب على جميع السلطات في البلاد.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت عبارة "أعضاء الحزب" تشير إلى حزب البعث. فأقر إنجلز ذلك. وأشار إلى شريحة في العرض المعلوماتي بنسق "باوربوينت" تورد مقتطفات من الوثيقة الصادرة عن خلية الأزمات بتاريخ 20 نيسان/ إبريل 2011، وتشمل العبارات التالية: "مرحلة جديدة لمواجهة المؤامرة"، و"استخدام القوة"، و"صدرت الأوامر بإعداد الخطط"، و"بالتنسيق مع الجهاز العسكري".

سأل فيدنير الشاهد إنجلز عن طريقة حصوله على الوثيقة. قال إنجلز إنه سوف يتحدث عن الموضوع لاحقا.

سألت القاضي كيربر إذا ما توفرت بحوزة إنجلز نسخ ورقية من الوثيقة. فأكّد إنجلز أن لديه نسخا ورقية من جميع الوثائق الواردة في شرائح العرض المعلوماتي الذي قدمه. وتعود الوثيقة الأولى إلى تاريخ 18 نيسان/ إبريل (من دون ذكر السنة)، وتم جمعها أو الحصول عليها في آذار/ مارس 2015 من مكتب المخابرات العسكرية في إدلب. ثم نُقلت في عام 2016 من سوريا إلى تركيا. وفي آذار/ مارس 2016، قام أحد الزملاء بتسليم الوثيقة شخصيا إلى فريق لجنة العدالة والمساءلة الدولية. وبتاريخ 23 أيار/ مايو، استلمت اللجنة الوثيقة ضمن مجموعة من الصناديق التي تضم وثائق أخرى أيضا. وحصلت على ستة صناديق من الوثائق/ المواد تعود جميعها إلى نفس التاريخ، والموقع.

سأل فيدنير عمّا إذا أخذوا النسخة الأصلية الورقية من المكتب أيضا. فأقر إنجلز ذلك.

سأل كلينجه ما إذا توفر بحوزة إنجلز المزيد من المعلومات عن الشخص الذي تولى استلام الصناديق الستة. فقال إنجلز إن ذلك الشخص تعاون مع اللجنة لسنوات. وهو سوري الجنسية، وكان موجودا في ذلك الموقع، ولعل ذلك هو سبب تمكنه من دخول المكتب. وكان مسؤولا عن تسليم الصندوق إلى شخص آخر داخل سوريا.

سأل كلينجه عمّا إذا كان الشخص قد عمل لدى مخابرات النظام، أم مجرد تصادف وجوده هناك في الأثناء. قال إنجلز إن ذلك الشخص تمكن من دخول المكتب بعد أن غادرت أجهزة النظام إدلب.

سأل فيدنير عن الوثيقة المؤرخة في 20 نيسان/ إبريل 2011. فقال إنجلز إن هذه الوثيقة من الرزمة الموجودة (رقم الصندوق = SY.P13)

سأل فيدنير عمّا إذا جُلبت هذه الوثيقة من سوريا بنفس الطريقة. فقال إنجلز: نعم، ضمن نفس الرزمة.

سألت القاضي كيربر الشاهد إنجلز عمّا إذا كان بحاجة إلى استراحة. فقال نعم، ولكن بعد 10 دقائق. واستمر إنجلز في حديثه قائلا إن عبارة "المرحلة الجديدة: تدخّل الجيش" توضح فكرة مفادها أن النظام كان مسؤولا عن الاعتقالات. ويرد في وثيقة صادرة عن مكتب

الأمن القومي إلى جميع اللجان الأمنية في المحافظات بتاريخ 5 آب/ أغسطس 2011 توضيح لما يصفه المكتب بالمشاركة في حملات أمنية جماعية، والأشخاص الذي ينبغي أن يركزوا عليهم، قبل أن تحدد الوثيقة المشكلة من وجهة نظر المكتب (وهي معارضة النظام عموما). وتحدد الوثيقة في هذه الجزئية الأشخاص الذين ينبغي استهدافهم، وهم: الأشخاص الذين يمولون المظاهرات، وأعضاء التنسيقيات، والذين يتخابرون أو يتواصلون مع الخارج ووسائل الإعلام. كما تنص الوثيقة على ما ينبغي فعله عقب بسط السيطرة من خلال اللجان المشتركة، شريطة إعلام مكتب الأمن القومي.

سأل القاضي فيدنير عن الطريقة التي أصبحت الوثيقة من خلالها في حيازة لجنة العدالة والمساءلة الدولية. فقال إنجلز إنه تم الحصول عليها من مكتب المخابرات في مفرزة الأمن العسكري في تل أبيض بالرقة قبل أن يتم نقلها شخصيا إلى مقر اللجنة بغية مسحها ضوئيا بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الشخص المعني أحد العاملين مع النظام. فنفى إنجلز ذلك، وقال إنه جرى أخذ الوثيقة بعد أن غادر عناصر النظام الموقع.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان إنجلز يحمل معه نسخا من تلك الوثائق الثلاث. فأقر إنجلز ذلك.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

أوضح إنجلز أن الشريحة التالية هي ملخص لشريحة أخرى طويلة. وتمثل الدوائر الكبيرة خلية الأزمات. وأما الدوائر الصغيرة فتمثل مكتب الأمن الوطني (القومي سابقا).
تلت القاضي كيربر الوثيقة التي تضمنت الأسماء التالية:

- محمد سعيد بخيتان
- حسن تركماني
- داوود راجحة، وزير الدفاع
- محمد الشعار، وزير الداخلية
- محمد ديب زيتون، رئيس الأمن السياسي
- هشام بختيار، رئيس مكتب الأمن القومي
- على مملوك
- عبد الفتاح قدسية، رئيس المخابرات العسكرية
- جميل حسن، رئيس المخابرات الجوية

قال إنجلز إن [هذه الأسماء وردت] في سلسلة من المراسلات والكتب الرسمية [التي تم تعميمها] من مكتب الأمن القومي على المحافظات، ومن ثم من المسؤولين في الفروع إلى مرؤوسيهم، وإن النقطة المحورية في هذا السياق هي أن تلك الكتب الرسمية تم إرسالها من السلطات العليا إلى السلطات الدنيا.

وعُرضت بعد ذلك أمثلة تؤكد أن الكتب الرسمية تم تعميمها على مستوى الفروع وصولا إلى الأفراد والعناصر، بدءا من رئيس مكتب الأمن القومي إلى رؤساء الفروع، ومن هؤلاء إلى المستويات الأدنى من ذلك. وجاء في الكتاب ما نصه: "أنتم مكلفون بالقبض على المحرضين/ الممولين/ والمتخابرين مع أطراف أجنبية/ وأعضاء التنسيقيات". سأل فيدنير عن المكان الذي حصلت لجنة العدالة والمساءلة الدولية منه على النسخة الأصلية. فقال إنجلز إن مصدر هذه الوثيقة هو الفرع/ المفرزة في الرقة.

وورد تاليا مثال على كتاب الرد صادر عن رئيس فرع الأمن السياسي في الرقة (وممهور بتوقيعه) وموجه إلى رئيسه الأعلى. وجاء في الكتاب ما يفيد بأن الفرع "عمل اللازم واعتقل المحرضين والمتظاهرين". وأرسلت [النسخة الورقية الأصلية] من فرع الأمن السياسي بتاريخ 5 نيسان/ إبريل 2013 إلى تركيا قبل أن تصل إلى مقر لجنة العدالة والمساءلة الدولية في آذار/ مارس 2014. وتم مسح النسخة الأصلية ضوئيا وأرشفتها.

وبعد ذلك، عرض إنجلز وثيقة تحوي توجيهات صادرة إلى السلطات الأدنى. على سبيل المثال، صدر الإيعاز للمحققين بأن يطرحوا الأسئلة التالية على المعتقلين أثناء التحقيق: "هل لديك صور عن المظاهرات مخزنة على هاتفك، وما الذي كنت تفعله هناك؟ وماذا كان دورك؟ وهل تم رفع الصور عبر الإنترنت؟ وهل تم إرسالها إلى وسائل إعلام أجنبية؟ أخبرنا من هم الذين تظاهروا ومن حرض الآخرين؟ ومن هم أعضاء التنسيقيات؟" قال إنجلز إن بعض المعلومات في الوثيقة تم حجبها لأنه طُلب [من المعتقل] أن يذكر أسماء أشخاص أثناء التحقيق. وتم الحصول على الوثيقة من المنطقة الشرقية، واستلمها أحد الزملاء قبل أن تصل إلى مقر لجنة العدالة والمساءلة الدولية.

[أشارت أوميشين إلى وجود خطأ في ترجمة كلمة "أحد الزملاء". وسألت عمّا إذا كانت "أحد الزملاء" تعني "أحد أعضاء الفريق" في واقع الأمر. فأكّد إنجلز ذلك. جاءت الوثيقة عن طريق أحد أعضاء الفريق.]

أوردت الشريحة التالية مثالا على إحدى قوائم المطلوبين من المخابرات العسكرية تم إرسالها إلى القادة العسكريين. وشملت أسماء المطلوبين. وإذا أصبح شخص ما مطلوبا، فيُعزى ذلك إلى أن أحدهم قد يكون ذكر اسمه أثناء التحقيق. وأصدر رئيس الفرع تعليمات للقائد العسكري. وكانت الوثيقة مكتوبة بخط اليد وعليها التوقيع.

سأل فيدنير إنجلز عن المكان الذي حصل على الوثيقة منه. فقال إنجلز إن الوثيقة انتقلت من درعا إلى مقر اللواء 38 في صيدا قبل أن تصل إلى لجنة العدالة والمساءلة الدولية (عقب انسحاب النظام من صيدا). ذكر إنجلز أن أحد الشهود كان محتجزا لدى فرع الأمن السياسي بدير الزور، وأن اسمه يرد في الوثيقة. وأجرت لجنة العدالة والمساءلة الدولية مقابلات مع 16 شاهدا وردت أسماؤهم في تلك الوثائق. علمت لجنة العدالة والمساءلة الدولية أن الوثيقة كانت عبارة عن قائمة بأسماء المعتقلين لأن اسم أحد الشهود قد ورد في تلك القائمة. وتم استلام الوثيقة من فرع الأمن السياسي بدير الزور قبل أن يتم إرسالها إلى مقر لجنة العدالة والمساءلة الدولية حيث لا تزال موجودة بحوزتها هناك.

وصف إنجلز طبيعة الاعتقال لدى فرع الأمن السياسي، والتي تتضمن الظروف السائدة هناك من حيث المنفردات، وغياب الإنارة، والانتهاكات الشائعة، والإساءة إلى المعتقلين أثناء التحقيق، وإجبارهم على التوقيع على أوراق ووضع بصماتهم عليها من دون السماح لهم بقراءة محتوياتها، وترحيل المعتقلين إلى فروع أخرى.

ثم أوضح إنجلز كيف عززت المعلومات من إفادات الشهود. ثمة أرقام ترد في صور قيصر تشير إلى الفرع الذي كان الشخص معتقلا فيه. وتمكنت لجنة العدالة والمساءلة الدولية من الربط بين الصور والأرقام ذات الصلة من خلال أربع وثائق. وعرض إنجلز مثالا عن زعم السلطات أن الشخص توفي نتيجة هبوط في القلب أو فشل في وظائف الجهاز التنفسي. وحملت الجثة رقما يشير إلى أن صاحبها كان معتقلا في فرع المخابرات العسكرية 227.

سأل كروكر عن ترجمة محتويات شهادات الوفاة. فقال إنجلز إن هذا تقرير من المخابرات العسكرية عن التحقيق مع شخص ووفاته، بالإضافة إلى وثيقة تؤكد وفاته، مع وجود رقم. ولكنها ليست شهادة وفاة رسمية.

سأل كروكر عمّا إذا كان لدى إنجلز علم بوجود وثائق مشابهة. فأقر إنجلز ذلك. ومصدر تلك الوثيقة أصلا من المخابرات العسكرية في إدلب. ثم جُلبت إلى مقر لجنة العدالة والمساءلة الدولية.

وبعد ذلك، عُرض المرجع المشار إليه، وهو عبارة عن صورة من صور قيصر.

ثم عُرضت خارطة تُظهر تحركات 200 معتقل لدى المخابرات العسكرية. وثمة أدلة على أن باقي أجهزة المخابرات فعلت الشيء نفسه. تظهر الخارطة أن وصف الشاهد كان متسقا مع محتويات الوثيقة. وتم اعتقالهم والتحقيق معهم محليا، وكان يتم نقلهم إلى دمشق حسب الاقتضاء. كما تذكر الوثيقة وقوع إصابات بشكل عام. وتحدثت لجنة العدالة والمساءلة الدولية مع 1000 معتقل كشفوا عن أن أنماط الإساءة المرتكبة من أجهزة المخابرات والتي كانت متشابهة في عموم أنحاء سوريا. ومن الأهمية بمكان أن يتم توضيح ما ترتكبه مختلف المكاتب [السلطات] من ممارسات وانتهاكات بشكل منهجي من أجل تحقيق الغرض نفسه.

سألت القاضي كيربر عن الإعلان عن التوقف لاستراحة الغداء. فقال إنجلز إن الأمر متروك لما تراه المحكمة مناسبا.

***

[استراحة الغداء]

***

تناولت الشريحة التالية إدارة المخابرات العامة – الفرع 251، والفرع 285، والقسم 40.

رئيس الإدارة:
علي مملوك 2006-2012 (عضو في خلية الأزمات، ومكتب الأمن القومي)
محمد ديب زيتون 2012 - 2019
حسام لوقا 2019 – اليوم

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الفرع 251 هو أحد الفروع في المحافظات. فقال إنجلز إن الفرع 251 هو خاص بدمشق والمنطقة المحيطة بها.

قال إنجلز إن لجنة العدالة والمساءلة الدولية لديها 13000 وثيقة من الوثائق الداخلية للنظام، ونحو 180 مقابلة مرتبطة، و60 مقابلة مع أشخاص من داخل النظام، ومقابلات مع 100 ضحية. كما يوجد بحوزتها نحو 600 وثيقة مرتبطة بالفرع 251 (تظهر كيف تم اعتقال "معارضي النظام" وتصف التحقيقات والتحديثات الدورية). وأجرت لجنة العدالة والمساءلة الدولية مقابلات مع 13 موظفا سابقا لدى الفرع. وذكر سبعة شهود أن أنور رسلان كان رئيس قسم التحقيق في الفرع 251. كما وُصف الفرع 251 بأنه الأكثر فعالية وخطورة وسرية بين باقي الفروع. وكان الفرع مسؤولا عن دمشق وما حولها. وتتبع له عدة أقسام. ويُعد قسم التحقيق أحدها. كما تتبع له أقسام خارجية من قبيل القسم 40 سيئ الصيت. ويُعد الفرع 251 مسؤولا عن التحقيق مع المعتقلين بالإضافة إلى مسؤوليات أخرى في مناطق مختلفة (مثال: نقاط التفتيش أو الحواجز الأمنية، وحملات المداهمة والبحث، والاعتقالات).

عرض إنجلز مثالا آخر من الوثائق بتاريخ 28 آذار/ مارس 2011 تتعلق بالفرع 255. وجاء في الوثيقة ما يلي: "في حال العثور عليه، يُرجى إلقاء القبض على السائق، وجلبه حيا إلى طرفنا" ووقع عليها مدير إدارة المخابرات العامة. كما صدرت أوامر مشابهة.

ثم عرض إنجلز وثيقة تعود إلى عام 2012 يوعز فيها فرع الأمن العسكري بالرقة بالبحث عن شخص، ومن ثم إحالته إلى الفرع 251. وعلى نحو مشابه، تطلب وثيقة أخرى إحالة شخص إلى الفرع 285 كي يتم التحقيق معه.

سألت القاضي كيربر عن الهدف المنشود من ترحيل شخص ما إلى الفرع 251 أو الفرع 285. قال إنجلز إن الفرعين اضطلعا بالتحقيق مع الأشخاص الذين يُعتقد أنهم على قدر من الأهمية. ويُعد الفرع 285 فرعا مركزيا يشهد إجراء التحقيقات بشكل مستمر. ولا يختص الفرع 251 جغرافيا بدمشق فحسب، ولكنه يجري مزيدًا من الاستجوابات [للمعتقلين المنقولين] من الفروع الأخرى. وبناء على الوثائق التي جُمعت من كافة أنحاء سوريا، يضطلع الفرع بالبحث عن المعلومات، وإحالة المعتقلين إلى الفروع الأخرى. وعلى سبيل المثال، إذا جرى البحث عن شخص في إدلب، تتولى إدارة المخابرات العامة تعميم المعلومة أو الطلب على جميع الفروع.

سألت القاضي عمّا إذا كان هناك جهاز مركزي، وآخر على مستوى المحافظات. فأقر إنجلز ذلك. ومن المهم أن نرى هنا أن القرارات الفعلية كانت تُتخذ. ويمكنكم أن تروا في هذا التقرير الكلمات التالية: "من رئيس الفرع 251 إلى مدير إدارة المخابرات العامة، لم نعثر على دليل، ونوصي بالإفراج عنه... عثرنا على دليل ضد آخرين وتم نقلهم إلى الفرع 285". وحصلت لجنة العدالة والمساءلة الدولية على الوثيقة من إدارة المخابرات العامة أواخر عام 2016، ووصلت إلى مقر لجنة العدالة والمساءلة الدولية في حزيران/ يونيو 2017.

ثم عُرض بعد ذلك كتاب من القسم 40 التابع للفرع 251 بإدارة المخابرات العامة ويتعلق بقسم مدينة الجسر الأبيض. ويُعرف القسم بقوته وبسوء صيته، ويرأسه حافظ مخلوف. وعادة ما ترسل الوثائق من رئيس الفرع، وليس من رئيس القسم. ولذلك، من النادر أن يتم العثور على وثيقة صادرة من القسم 40. وإن حصل، فسوف يرسل رئيس القسم 40 المعلومات إلى مدير إدارة المخابرات العامة (وهو ما لا يحصل في العادة)، وبعد ذلك يرسلها إلى رئيس الفرع.

أرسل الفرع 251 الوثيقة التي عُرضت بعد ذلك، وكان الكتاب موجها إلى رئيس المخابرات العسكرية. وذُيلت الوثيقة بتوقيع رئيس القسم 40. واحتوت على معلومات عن هجمات قادمة. وأُرسلت الوثيقة من إدلب في آذار/ مارس 2015 إلى الفرع 271، قبل أن تصل إلى مقر لجنة العدالة والمساءلة الدولية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 ويتم تخزينها عقب مسح نسخة منها ضوئيا.

سأل فيدنير عمّا إذا تتوفر معلومات بشأن طبيعة المسؤوليات المناطة بالقسم 40. فقال إنجلز إنه لا تتوافر أدلة مباشرة على ذلك، ولكن ثمة ما يشير إلى أن القسم يتمتع باستقلالية من نوع خاص وفق ما ورد في وثائق مختلفة، وإفادات شهود من داخل النظام. لم يحضر مسؤولوه جميع اجتماعات الفروع، وبوسعهم أن يتصرفوا قبل صدور الأوامر إليهم. ثمة معلومات عن "سمعة [القسم 40]". ولكن لا تتوفر معلومات حول المهام المحددة المسندة إليه نظرا للعلاقة الخاصة التي تجمع رئيس القسم ببشار الأسد.

سأل فيدنير عمّا إذا كان القسم 40 يمتلك مواقع أو مراكز اعتقال خاصة به دون غيره. فقال إنجلز إن المعلومات بخصوص ذلك شحيحة لأنه مجرد قسم وليس فرعا. وشملت الانتهاكات وأشكال الإساءة المرتكبة داخل القسم ما يلي: الضرب بالعصي والكوابل (الأسلاك)، تقييد المعتقلين بكرسي مع الضرب، أو بساط الريح، والضرب مع التعليق "الشّبْح"، وإجبار المعتقلين على التوقيع على أوراق أو وضع بصمات أصابعهم عليها من دون السماح لهم بقراءة محتوياتها، والوفاة أثناء الاعتقال. وثمة 145 صورة من صور قيصر تم ربطها بالفرع 251. وتعود البيانات إلى عام 2011-2012، وتركز على الاعتقال في تلك الفترة. سأل فيدنير عمّا إذا توافرت معلومات عن الوفيات، وما حصل لجثث المتوفين. فقال إنجلز إنه ليس لديه معلومات بهذا الخصوص.

سأل المدعي العام كلينجه عن تقرير بتاريخ 19 تموز/ يوليو 2018، واقتبس منه ما يلي: "تحدّث الشاهد عن أن أحد السجّانين [حُجب اسمه] قال إن معتقلين كثرا قضوا نحبهم اختناقا جراء الاكتظاظ الشديد جدا داخل الزنازين، ويتم نقل جثثهم إلى حرستا كي يظهر الأمر وكأنهم توفوا داخل المشفى. ونُقلت ما بين 50 إلى 60 جثة أسبوعيا بالشاحنات كي يتم دفنها في مقابر جماعية في نجها". قال إنجلز إنه تأكد من هذه المعلومة من خلال مقابلة أُجريت مع أحد الأشخاص.

سأل كلينجه عن أسلوب التعذيب المعروف باسم "الشّبْح". وصف إنجلز هذا النوع من التعذيب على أنه شكل من أشكال وضع الشخص في وضعية معلقة مع بعض الاختلافات أحيانا حيث يُسمح لأطراف أصابع القدمين بملامسة الأرض، أو يتم رفع الشخص بحيث يصبح معلقا ومرتفعا عن الأرض تماما. كما تم تعليق الأشخاص من أذرعهم أثناء التحقيق.

سأل بوكر عن زمان إجراء المحادثة مع الشاهد المذكور. فاستفسر إنجلز إن كان يعني الرقم 218، فأقر بوكر ذلك. قال كلينجه إنه ثمة حاشية أو هامش أسفل الورقة، وأعطى الرقم [ودار جدل بشأن الرقم الصحيح والهوامش المتعلقة به، وقال إنجلز في نهاية المطاف] إن التاريخ هو 1 آذار/ مارس 2018.

سأل بوكر عمّا إذا دارت المحادثة على الشكل الذي وصفه إنجلز سابقا، وما إذا تم إعلامه بحقوقه. فأقر إنجلز ذلك.

أشار كروكر إلى الجزء الذي يتحدث عن أن "جثث المعتقلين الذين توفوا في الحجز لدى الفرع 251 كانت مكومة فوق بعضها البعض، وقد بدت عليها آثار التعذيب. وكانت معالم وجوه بعض الجثث غير واضحة بحيث يستحيل التعرف على أصحابها". اعتقد إنجلز أنه من الأهمية بمكان شرح الفرق بين النقطتين: تستخدم الوثيقة [المشار إليها] عبارة "الوفاة في الحجز"، ولكن قال الأشخاص الذين تحدثت معهم لجنة العدالة والمساءلة الدولية إنهم شاهدوا جثثا في الفرع. واستخدم شاهد واحد فقط ذلك المثال.

ونوقش موضوع الفرع 285 تاليا. حيث تتوفر بحوزة لجنة العدالة والمساءلة الدولية نحو 300 وثيقة تتحدث عن دور هذا الفرع. واستلمت اللجنة تقارير التحقيق، وأجرت مقابلات مع بعض ممن كانوا معتقلين لدى الفرع، بالإضافة إلى 12 مقابلة أخرى مع أشخاص من داخل النظام مرّوا على ذكر الفرع 285. وذكر ثلاثة أشخاص اسم أنور رسلان. واعتُقل 16 شاهدا في هذا الفرع. يُعد الفرع 285 فرعا مركزيا. وهو ذو طابع يُعنى بالعمليات مركزيا أكثر من كونه فرعا ميدانيا في المحافظات. وورد في بعض الوثائق بعضٌ من الوظائف التي يضطلع الفرع بها. إن الهدف الرئيسي من هذا الفرع هو إجراء التحقيق، وإحالة المعتقلين المرحلين من فروع أخرى قبل ترحيلهم مجددا للمثول أمام المحاكم العسكرية أو المدنية. ثم عُرضت وثيقة تحمل توقيع رئيس قسم التحقيق، ووحدة التحقيق في الفرع 331 بإدلب. وجاء فيها مقترح بشأن ترحيل المعتقلين إلى الفرع 285 لاستكمال التحقيقات.

طلب فيدنير من إنجلز أن يصف بكلماته هو الحالات التي كان يتم ترحيل المعتقلين فيها إلى الفرع 285. فقال إنجلز إنه ثمة مساران عند اعتقال الشخص عموما، وهما: (1) أن يكون الشخص مطلوبا لدى الفرع 251 وجرى البحث عنه وترحيله إلى الفرع 285 (لأن المطلوبين يتم ترحيلهم إلى الفرع 285)؛ (2) أن يقرر العناصر في الميدان أن ذلك الشخص مهم، ويتم ترحيله إلى الفرع. ومصدر الوثيقة هو فرع المخابرات العامة في إدلب. وعُثر عليها في عام 2016، قبل أن يتم جلبها إلى تركيا، ومن ثم إلى مقر لجنة العدالة والمساءلة الدولية في حزيران/ يونيو 2017.

ثم عُرض بعد ذلك تقرير تحقيقي صادر عن الفرع 285. وأُرسل إلى إدارة المخابرات العامة. ويظهر فيه اسم أنور رسلان بالإضافة إلى أسماء مسؤولين آخرين. وجاء فيه العنوان التالي: "التحقيقات التي أجرتها لجنة التوفيق".

يظهر على الجانب الأيسر من الوثيقة [باللغة العربية] اسم أنور رسلان بوضوح. وكُرر الاسم على الجانب الأيمن من الوثيقة أيضا. لم تكن الوثيقة تحمل توقيعا، بينما حملت وثيقتان أخريان توقيعا عليها. وبدا أن جميع الوثائق معدة بنفس الشكل. وأراد إنجلز أن يعرض تلك الوثائق في المحكمة لأنها تؤيد المعلومات الواردة في المقابلة. وحصلت لجنة العدالة والمساءلة الدولية على الوثيقتين الموقعتين من فرع المخابرات العامة بإدلب. وأما الوثيقة الأخيرة، فحصل عليها شخص آخر قبل أن يسلمها للهيئة. وعُثر على الوثائق في آذار/ مارس 2015، وسُلمت إلى اللجنة في عام 2016.

ثم عُرض تاليا مثال عن شخص تم إجراء مقابلة معه. وظهر وجود تباين بين رواية الشاهد، وما ورد في الوثيقة. قال الشاهد إنه اعتُقل في حلب أثناء حمله علما وسلاحا حصل عليهما من والده. ولكن تنص الوثيقة على أنه كان يبيع السلاح للجماعات المسلحة في حلب. ولم يرد في الوثيقة ما يشير إلى إساءة أو انتهاكات، ولكن وصف الشاهد كيف تعرّض بنفسه للإساءة أثناء التحقيق معه. وشملت أشكال الإساءة المرتكبة بحقه الضرب بمجرد الوصول، والركل والضرب بالعصي والسياط، والتقييد بالكرسي/ بساط الريح، والتعليق أو الشَّبْح، والدولاب، وانتزاع الاعترافات بالإكراه.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 2:45 بعد الظهر. ستُعقد الجلسة التالية الساعة بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020 في تمام الساعة 9:30 صباحا.

اليوم الرابع والأربعون للمحاكمة – 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020

بدأت الجلسة في تمام الساعة 9:30 صباحا بحضور أربعة أشخاص واثنين من ممثلي وسائل الإعلام في شرفة الجمهور.

استئناف الاستماع لإفادة كريستوفر إنجلز

استجواب من قبل القاضي فيدنير

سأل القاضي فيدنير كيف تولت لجنة العدالة والمساءلة الدولية إعداد تقريرها الصادر بتاريخ 19 تموز/ يوليو 2018. قال إنجلز إنه تم إعداد التقرير بطريقة مشابهة لطريقة إعداد باقي التقارير. حيث تتلقى اللجنة الطلب أولا، ثم تحرك الإجراءات في حال توافر معلومات يكون لدى القضاء اهتمام بالاطلاع عليها. وفيما يتعلق بهذا التقرير على وجه التحديد، كانت السلطات مهتمة بمعلومات حول أنور رسلان، وهي معلومات كانت متوفرة بحوزة اللجنة. ألقت اللجنة نظرة على ما لديها من مواد، وحددت طبيعة الأجزاء المتعلقة بالقضية. كما جمعت اللجنة معلومات من شهود عن الفروع ذات الصلة. وفي واقع الحال، إن الوثيقة المتعلقة بدمشق لم يكن مصدرها دمشق نفسها لأن النظام لم ينسحب من دمشق. وعليه، فلقد كان مصدر المعلومات من فروع أخرى خارج دمشق. درست اللجنة المعلومات وتعاونت في ذلك مع محللين يتقنون اللغة العربية. ثم تولت اللجنة إعداد التقرير الموجه إلى السلطات.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الاسم الرمزي المعطى لأنور رسلان هو "تشيك". فأقر إنجلز ذلك.

أشار فيدنير إلى أن إنجلز قد ذكر وجود "شهود من داخل النظام" وسأله عمّا يعنيه هذا الكلام. فقال إنجلز إن لجنة العدالة والمساءلة الدولية استعانت بشهود عملوا مع النظام سابقا (مع الإشارة إلى أن اللجنة الدولية لا تتعاون مع أشخاص لا يزالون يعملون لصالح النظام حاليا). ولم تعزز الوثائق أحيانا المعلومات التي يوفرها الشهود ممن عملوا مع النظام.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك تسلسل هرمي واضح في القيادة. فأقر إنجلز ذلك. وأوضح أن المعلومات والخلفية العامة في التقرير تصف حجم الجهود التي بذلها النظام كي يعتقل أعضاء المعارضة في مختلف أنحاء سوريا الذين جرى استجوابهم والتحقيق معهم في مختلف الفروع، حيث يملك كل فرع قسما خاصا به يُعنى بالتحقيق. ويُعتبر الفرعان 251 و285 مثالين على أماكن إجراء التحقيقات.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قرار الإفراج عن المعتقلين يعود إلى رئيس الفرع أم لا. فأقر إنجلز ذلك، وأن الأمر كذلك فعلا في مختلف الفروع في سوريا بما في ذلك القسم 40.

سأل فيدنير عمّا إذا كان إنجلز يتحدث عن مدير المخابرات العامة، وليس عن الفرع 251، أو الفرع 285. فقال إنجلز إن الفروع في المحافظات تتمتع باستقلالية أكبر عن رئيس الفرع، وأنهم كانوا مسؤولين عن جمع المعلومات، واتخاذ القرارات.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك معلومات عن علي مملوك. فأقر إنجلز ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا أوكلت مهام معينة إلى أنور (أي مهام تتعلق بالإساءة إلى أشخاص أو اعتقالهم) في تلك الوثائق. عثرت لجنة العدالة والمساءلة الدولية على أدلة تفيد بأن أنور رسلان كان مسؤولا عن قسميّ التحقيق في الفرعين 251، و285. وكان الفرعان مسؤولَيْن عن التحقيق مع كل ما يتخلله ذلك من أشكال إساءة وانتهاكات، ولكن الوثائق لم توكل تلك المهام إلى أنور بشكل صريح.
سأل فيدنير عمّا إذا كان إنجلز يذكر إجابته على السؤال المتعلق بارتكاب أنور للإساءة بحق المعتقلين. لم يتذكر إنجلز الإجابة فذكّره فيدنير أنه قال الإجابة التالية: "نعم، كان أنور رسلان يرأس قسم التحقيق في الفرع الذي شهد ارتكاب الإساءة والانتهاكات". قال فيدنير إنه يحمل تلك الإجابة على أنها تشير إلى وجود انتهاكات وأشكال إساءة مرتكبة في الفرع. فأقر إنجلز ذلك.

سأل فيدنير عن مدى استقلالية القسم 40. فقال إنجلز إنه بناء على المعلومات الواردة في إفادات الشهود ومحتوى الوثائق، يتمتع القسم 40 باستقلالية معينة، مما يعني أن القسم لم يكن يعمل وفق المعتاد من آلية عمل الأقسام.

سأل فيدنير عمّا إذا كان القسم 40 يقوم بدور "قوات الكوماندوز/الصاعقة". فقال إنجلز: نعم، مضيفا أن ذلك هو ما أفاد به أحد الشهود من داخل النظام.

سأل فيدنير عن المهام الموكلة إلى القسم 40. فقال إنجلز إن القسم 40 له مهمات خاصة به وحده كونه كان مستقلا نوعا ما، وعمل وحده. وتولى القسم إجراء تحقيقاته الخاصة به، وأصدر قرارات بالإفراج عن معتقليه من دون الرجوع إلى سلطات أعلى. ولم يحضر عناصر القسم 40 اجتماعات الفروع.

أشار فيدنير إلى ما قاله إنجلز في إفادته في اليوم السابق حول ترحيل المعتقلين إلى الفرع 285 عندما يصبح الفرع الآخر مكتظا تماما. فأقر إنجلز ذلك.

أشار فيدنير إلى الهامش على الورقة، وجاء فيه ما يفيد بوفاة الكثيرين في الفرع 251، وأن الشاهدَيْن قد شاهدا جثثا لا يمكن التعرف على وجوه أصحابها في حزيران/ يونيو 2011. قال [حُجب الاسم] إن الزنازين كانت شديدة الاكتظاظ في عام 2012، وإن الجثث كانت تنقل إلى مشفى حرستا. وعندما كان المعتقل يتوفى داخل زنزانته، يتم نقل جثته إلى نجها في نهاية الأسبوع. فأقر إنجلز هذه المعلومة.

استجواب من قبل المدعي العام كلينجه

سأل المدعي العام كلينجه عن طريقة تمويل لجنة العدالة والمساءلة الدولية. فأوضح إنجلز أن اللجنة تتلقى تمويلا من (وزارات الشؤون الخارجية) في الدول المهتمة بمشاريع اللجنة. وتشمل تلك الدول كلا من ألمانيا، وكندا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وهولندا. ولا تمارس هذه الدول نفوذا على اللجنة، ولا تتلقى اللجنة بدورها أموالا من الدول التي تحاول أن تتدخل في عملها.

سأل كلينجه عن موظفي لجنة العدالة والمساءلة الدولية، وطبيعة تدريبهم، ومستوى تعليمهم. قال إنجلز إنه يعمل في اللجنة حوالي 150 موظفا وموظفة سبق لمعظمهم العمل على قضايا وملفات تُعنى بالعدالة الدولية. ويتمتعون بخبرة واسعة ومتنوعة، فبعضهم محامون، وآخرون محللون، وما إلى ذلك. وسبق لغالبية موظفي اللجنة أن عملوا في سياقات دولية في أماكن في يوغسلافيا السابقة، ورواندا، وكمبوديا، سيراليون، ومنطقة البلقان. وبالنسبة للمشاريع في البلدان الناطقة باللغة العربية، فيوجد بين أعضاء الفريق العامل في اللجنة موظفون درسوا العربية، ولديهم القدرة على التعامل مع النصوص المكتوبة بالعربية مباشرة من دون الحاجة إلى مترجم. ومن الصعب أن تتم ترجمة جميع الوثائق. وثمة مجموعة أخرى من الموظفين التابعين للجنة داخل سوريا، ويشكلون عصب عمل

اللجنة وعمودها الفقري. فهم الذين تولوا جمع هذه الوثائق، ولولا جهودهم لاستحال إنجاز هذا العمل. ومِن هؤلاء مَن لديه خلفية قانونية، وبينهم محامون وقضاة.
سأل المدعي العام كلينجه إذا كان إنجلز على اتصال بهم. فقال إنجلز إن معظم الاتصالات تركزت في الفترة بين عامي 2011، و2012. وهي عملية بطيئة، ويتعاون مع أشخاص موجودين على أرض الميدان. وتكتسي الشبكات الواسعة من الأشخاص والعلاقات أهمية لفهم تفاصيل الأمور، طالما تحلوا جميعا بالموضوعية، وتوفر لديهم الدافع والحافز للعمل، وحينها لا يهم إن كانوا سوريين أم غير ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا تواصل إنجلز مع منظمات أخرى. فقال إنه على اتصال بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ولجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة.

سأل كلينجه عن كيفية حصول تعاون بين لجنة العدالة والمساءلة الدولية، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة. فقال إنجلز إن الآلية الدولية طلبت من اللجنة أن تجمع معلومات حول سوريا. وسمحت اللجنة للآلية بأن تتطلع على ما لديها من قاعدة بيانات. وأما بالنسبة للجنة التحقيق الدولية، فالأمر مختلف.

سأل كلينجه عن موضوع جمع معلومات عن أنور، وطبيعة تعاون لجنة العدالة والمساءلة الدولية مع الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا. قال إنجلز إن كل ما وصله من الأشخاص الذين على كانوا على اتصال به كان يتمحور حول أمر واحد فقط، ألا وهو أن الرجل موجود في أوروبا، وحينها بحثت اللجنة الدولية للعثور في وثائقها على معلومات متعلقة به.

قال كلينجه إنه يتوفر بحوزة المدعي العام معلومات من لجنة العدالة والمساءلة الدولية، وسأل إنجلز عمّا إذا كانت اللجنة قد عملت على هذا الموضوع في السابق. قال إنجلز إن التقرير الذي يظهر استخدام الاسم الرمزي "تشيك" قد أُعد قبل أن تتلقى اللجنة الطلب بهذا الخصوص. واستمرت اللجنة بالعمل على الموضوع. وعندما أنجزت اللجنة كافة مراحل عملها، أجابت على الطلب المتعلق بالحصول على معلومات حول أنور رسلان بما توفر لديها من معلومات بحوزتها. وكان أنور موجودا في ألمانيا حينها، وهذا ما تأكدت اللجنة منه فعلا.

سأل المدعي العام كلينجه عن سبب استخدام اللجنة اسم "تشيك". فأوضح إنجلز أن أحد زملائه اقترح ذلك الاسم الرمزي أثناء تفكيرهم مليا في استخدام اسم يرمز إلى أنور من دون أن يكون له علاقة واضحة به.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

سأل محامي الدفاع بوكر عمّا إذا تأسست لجنة العدالة والمساءلة الدولية في عام 2011 أم لا. فأكّد إنجلز أن اللجنة قد بدأت عملها المتعلق بسوريا في عام 2011. حيث برزت حينها فكرة توسيع نطاق عمل اللجنة عالميا بعد أن غيرت اللجنة اسمها في عام 2012.

سأل بوكر عمّا إذا تم تأمين الأدلة في عام 2011، وعمّا إذا كان النظام المتبع [من وضع الرموز الشريطية "باركود" وملصقات الأرقام] قد اعتُمد منذ بداية عمل اللجنة. أقر إنجلز ذلك، وأضاف قائلا إن المفهوم الأساسي للنظام المتبع لدى اللجنة يقتضي جمع الأدلة، وتخزينها بحيث يتسنى استخدامها في غضون 10 سنوات إلى 15 سنة. وتولى فريق إدارة الأدلة في اللجنة إعداد النظام اعتمادا على سابق خبراتهم في هذا السياق.

سأل بوكر عن المرة الأولى التي أُشير فيها إلى أنور رسلان برمز "تشيك". لم يعرف إنجلز متى حصل ذلك. أشار بوكر إلى إجابة إنجلز التي أعطاها للشرطة على هذا السؤال، وقال فيها إن ذلك حصل "أواسط العام 2017". قال إنجلز إن بإمكانه أن يقول "وبكل ثقة" إن إجابته كانت مستندة إلى الوثائق.

أشار بوكر إلى أن إنجلز قد قال إنه لا يعرف من هو "تشيك" في النسخة الأولى من التقرير، ولكنه استخدم اسم أنور فعلا في النسخة الثانية من التقرير. أوضح إنجلز أن اللجنة أعدت مسودات مختلفة من التقرير جراء التحديثات التي وصلتها من الشرطة الألمانية بشأن أنور. ثم أجابوا على الطلب باستخدام الاسم الذي كانت الشرطة الجنائية الاتحادية تبحث عنه. أوضح بوكر أنه كان يشير إلى التقرير الصادر بتاريخ 13 نيسان/ إبريل 2018. قال إنجلز إنه يريد أن يبحث عن المسألة في المرجع.

قال بوكر إنه بوسع إنجلز أن يأخذ استراحة.

سألت القاضي كيربر عن رقم التقرير. قال بوكر إن التقريرين صدرا بتاريخ 19 تموز/يوليو 2018، و13 نيسان/إبريل 2018.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

قالت القاضي كيربر إن السؤال الأخير يتعلق بإعداد التقارير. فقال إنجلز إنه ثمة نسختان من التقرير على حد علمه.

قال بوكر إنه لديه نسختين، واحدة تستخدم الاسم الرمزي "تشيك"، والأخرى تذكر "أنور" صراحة. فقال إنجلز إن الموجود بحوزة اللجنة الدولية هو الطلب بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2017، ومسودة أُعدت لعناية الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير، والنسخة المحدثة بتاريخ 14 نيسان/إبريل. ثم تابعت اللجنة عملها الداخلي لإنجاز المشروع بتاريخ 19 تموز/يوليو، واستمرت باستخدام نفس الاسم. وأعدت اللجنة التقارير وأجرت تقييما لها، وهو ما لم يحصل بالنسبة للطلب المقدم من الشرطة الجنائية الاتحادية.

سأل بوكر لماذا لم يستخدموا اسم أنور الحقيقي بكل بساطة. قال إنجلز إن بوسعه القول إن التقرير المؤرخ في 19 تموز/يوليو 2018 هو المنتَج النهائي.

قال بوكر إن التقرير المؤرخ في 13 نيسان/إبريل قد لحق به بعض التعديل. وسأل إنجلز عن الدول التي تمول اللجنة، وما إذا كانت قطر واحدة منها أم لا. فقال إنجلز إن دولة قطر ليست من الدول الممولة للجنة.

سأل محامي الدفاع فراتسكي عمّا إذا كانت الوثائق قد فُقدت أولا قبل أن يتم العثور عليها في مواقع أخرى. قال إنجلز إن الوثائق لم يتم جمعها إلا بعد أن غادر عناصر النظام الموقع.

سأل فراتسكي عمّا إذا عثر موظفو إنجلز على الوثيقة في المبنى. فأقر إنجلز ذلك. توجه بعض الزملاء العاملين في اللجنة إلى الموقع وأخذوا الوثائق. وعموما، ثمة وثائق أخرى استملتها اللجنة من أناس من داخل النظام اصطحبوا تلك الوثائق معهم عند مغادرتهم سوريا، ولكن لم تكن هذه الوثائق بالتحديد جزءا من العرض المعلوماتي في جلسة المحكمة اليوم. ولم يتم الحصول على الوثائق في دمشق. واضطرت اللجنة في بدايات النزاع أن توضح للمعارضة أن هذه الوثائق مهمة للقضايا مستقبلا، فتعاونت اللجنة مع عناصر المعارضة. وهذا هو ما اضطرت اللجنة إلى فعله كي تتمكن من الدخول إلى المباني.

سأل لينكه عمّا إذا كانت روسيا أيضا تمول عمل لجنة العدالة والمساءلة الدولية. ففى إنجلز ذلك.

سأل شوستر عمّا إذا كانت المعلومات المتعلقة بإدارة المخابرات العامة مصدرها أناس من الداخل عملوا مع النظام. قال إنجلز إن لجنة العدالة والمساءلة الدولية قد تحققت من محتويات الوثائق من خلال الأشخاص من داخل النظام، والشهود. ولا توجد صيغة معينة معتمدة للتحقق أو المطابقة. ولكن إذا استلمت اللجنة وثيقة مصدرها شخص من داخل النظام، فتُعطى نفس قيمة الوثائق الأخرى التي تستلمها اللجنة.

سأل شوستر عن حماية الشهود، وعمّا إذا كان لدى الأشخاص من داخل النظام مخاوف من الإدلاء بإفاداتهم. قال إنجلز إن اللجنة تسأل الشاهد أثناء المقابلة عمّا إذا كانت لديه أي شواغل أو مخاوف على أمنه. وبما أن اللجنة لا توفر برنامجا لحماية الشهود، تقتصر اللجنة في مقابلاتها على الأشخاص الذين ليس لديهم مخاوف على أمنهم وسلامتهم. ويتم التعامل بكل جدية مع مسألة ثقة الشاهد في اللجنة. ولا يتم الإفصاح عن أسماء الشهود.

سأل شوستر إذا كان لدى الشهود من داخل النظام شواغل أو مخاوف أمنية. فقال إنجلز: نعم، ساورتهم مخاوف من احتمال انتقام النظام منهم، وكانت لديهم أحيانا مخاوف بشأن سلامة أفراد عائلاتهم إذا كان الشاهد من أنصار المعارضة. ولكن تغيرت الأوضاع بشكل مهول. كان بعض الشهود أكثر استعداد للإدلاء بإفاداتهم في الفترة من 2011-2013، ولكن أصبح لديهم بواعث قلق الآن. ولذلك "نحن" نكرر طرح السؤال عليهم حول احتمال وجود مخاوف لديهم قد تحول دون نشر المعلومات التي يدلون بها.

سأل شوستر عن طبيعة الشهود من داخل النظام. قال إنجلز إن غالبيتهم هم ممن تركوا العمل لصالح النظام، وغادروا في 2012 و2013 (بشكل عام). فلم ينشق الكثيرون عن النظام في السنتين الماضيتين. واعتقد إنجلز أن ذلك يُعزى إلى ما يلي: أولا، لقد غادر أو انشق أناس كثيرون فعلا؛ وثانيا، اعتقد بعضهم أن "النظام بات أقرب إلى حسم المعركة الآن، ولا داعي بالتالي إلى الانشقاق عنه".

سأل شوستر عن تبعات مغادرة العمل مع النظام أو الانشقاق عنه. قال إنجلز إن من الواضح أن النظام يرسل برسائل إلى الأشخاص الذين يحاولون التواصل مع المعارضة، والأشخاص الذين يُعَدون من المشتبه بهم. وتظهر وثيقة صادرة عن مسؤول رفيع المستوى أنه إذا لم يقم الناس بواجبهم، فينبغي أن يتم الإبلاغ عنهم.

سأل شوستر إنجلز عن سبب ضحكه عندما سأل بوكر عمّا إذا كانت قطر تمول اللجنة أم لا. أوضح إنجلز أنه ضحك كون قطر تمول مشاريع أخرى، وليس مشروع لجنة العدالة والمساءلة الدولية.

<u>استجواب من قبل محامي المدعين</u>

سأل شولتس عمّا إذا كانت هناك شفافية في الكشف عمن يمول مشروع اللجنة. قال إنجلز إنه لا علم له بموضوع العلاقات العامة مع المانحين.

سأل شولتس عن المشاريع التي تمولها ألمانيا. قال إنجلز إن ألمانيا مولت موضوع نقاش جلسة اليوم. وتحديدا، قدّمت ألمانيا الدعم للعناصر الفنية من قبيل المواد الخاصة بمسح الوثائق ضوئيا واستنساخها.

أشار شولتس إلى إفادة إنجلز التي قال فيها إنه تتوفر مقاطع فيديو بحوزة لجنة العدالة والمساءلة الدولية. فأقر إنجلز بوجود نحو 400,000 مقطع فيديو.

سأل شولتس عمّا إذا كانت هناك مقاطع فيديو، أو تسجيلات صوتية متعلقة بإجراءات هذه المحاكمة. فقال إنجلز: كلا. يستحيل الحصول على الملفات الصوتية. المواد المتوفرة هي من مصادر مفتوحة وأخرى قديمة. ويُعزى السبب وراء جمع مقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية إلى أنها ملفات تمت إزالتها من المواقع، ولكونها تحتوي بيانات وصفية.

سأل شولتس عمّا إذا كانت هناك مقاطع فيديو أو تسجيلات صوتية مرتبطة بأنور رسلان. قال إنجلز إنه لا توجد وثائق تحمل اسم أنور، أو مقاطع فيديو تحتوي بيانات وصفية مرتبطة به.

سأل شولتس عمّا إذا كانت لجنة العدالة والمساءلة الدولية تمتلك تقنية التعرف على الأشخاص من سمات الوجه. فنفى إنجلز ذلك.

سأل كروكر عمّا إذا كان بإمكان أحد أن يتواصل مع الشهود. فأقر إنجلز ذلك قائلا إن اللجنة تريد أن تبقى على اتصال معهم كي يتسنى لها أن تستصدر موافقتهم قبل نشر المعلومات التي أدلوا بها.

سأل كروكر عمّا إذا كان الشهود موجودين في سوريا حاليا. قال إنجلز إن غالبية الشهود هم في سوريا أو البلدان المجاورة لها، ولكن ثمة مجموعة منهم في أوروبا. وتركز اللجنة على الشهود الموجودين داخل سوريا وليس أوروبا.

سأل كروكر عمّا إذا تواصل أنور مع لجنة العدالة والمساءلة الدولية مباشرة أم من خلال أشخاص من داخل النظام. قال إنجلز إنه لا يعرف شيئا عن هذا الأمر.

لم يتمكن مراقب المحاكمة من سماع سؤال كروكر، ولكن أكد إنجلز أن جميع أجهزة النظام نسّقت أعمال القمع. وكان أحد الحواجز الأمنية يتبع لجهاز أمني معين، ولكن يتولى عناصر من جهاز آخر إدارة الحاجز والعمل فيه. وفي البداية، كانت المشكلة أنه قد يُعتقل الشخص من طرف جهاز معين، أو في مكان معين، ولكن يتم الإفراج عنه من مكان آخر، أو من خلال جهاز آخر.

لم يكن سؤالا كروكر التاليان واضحين، ولكن أشار إنجلز إلى تاريخ 18 كانون الثاني/ يناير، 2018، والفرع 251.

قالت القاضي كيربر إن إنجلز ذكر أن لديه وثائق كي تقوم المحكمة بإضافتها إلى محضر وقائع الجلسة.

سأل شوستر إذا ما كان العرض المعلوماتي بنسق برمجية "باوربوينت" سوف يكون ضمن تلك الوثائق المرفقة أيضا. أوضح إنجلز أن الوثائق التي أحضرها معه تشمل العرض المعلوماتي أيضا.

اقتبس بوكر من التقرير، وسأل إنجلز عمّا إذا كان ذلك له علاقة بالفرع 251. فأقر إنجلز ذلك، وأشار إلى أن الفرع كان مسؤولا عن بعض الحواجز الأمنية أو نقاط التفتيش في دمشق، وأنه من الصعوبة بمكان الفصل بين القسم 40، والفرع 251 لأن القسم تابع للفرع.

سأل بوكر عمّا إذا أورد التقرير وصفا للمزيد من المنشقين بخلاف أحدهم الذي أشار التقرير إليه. فقرأ إنجلز الجملة التالية من التقرير: "وردت أوصاف ثمانية منشقين من إدارة المخابرات العامة".

صُرف الشاهد.

قالت القاضي كيربر إنه سيتم فصل محاكمة إياد بتاريخ 17 شباط/فبراير، 2021. وستكون جلسة النطق بالحكم النهائي عليه بتاريخ 24 شباط/فبراير، 2021. وقد تتغير المواعيد جراء جائحة كوفيد-19. واعتبارا من كانون الثاني/يناير 2021، سوف ينقل مكان عقد جلسات المحكمة إلى مبنى المحكمة الإقليمية العليا. ويجري تهيئة قاعة المحكمة وتعديلها لمراعاة تعليمات التباعد الاجتماعي بفعل الجائحة، ولكنها تضم عددا أقل من المقاعد المخصصة للجمهور. ولكن سوف تُعقد الجلسات الهامة في قاعة المحكمة الحالية.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 12:00 ظهرا. سوف تُعقد الجلسة القادمة بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020 في تمام الساعة 9:30 صباحا.

مثل بودنشتاين عوضا عن فراتسكي فيما مثل فيسلر بدلا من رايجر. ودخلت الشاهدة قاعة المحكمة رفقة محاميها د. كروكر.

بدأت وقائع الجلسة في تمام الساعة 9:30 صباحا بحضور ستة أشخاص وثلاثة ممثلين عن وسائل الإعلام.

إفادة P19

استدعى د. كروكر الشاهدة P19، وهي صحفية من دمشق تبلغ من العمر 43 عاما. وليس لديها صلة بالمتهم عن طريق المصاهرة أو النسب.

استجواب من قبل القاضي كيربر

طلبت القاضي كيربر من الشاهدة P19 أن تعطي نبذة عن خلفيتها، ومحنة اعتقالها، وكيف أصبحت على خلاف مع النظام.

نشأت P19 وترعرعت في دمشق. والتحقت بمدارسها الإعدادية والثانوية قبل أن تدرس تخصص الرياضيات وتقنية المعلومات في جامعة دمشق. وعملت معلمة لمادة الرياضيات قبل الثورة. ولم يكن لديها ارتباط بالنظام في السابق نظرا لأن الوضع القائم حينها في سوريا كان يبعث على الخوف، ولم يتمكن السوريون من انتقاد أي شيء. وكانت أسرتها تتوخى الحذر بشكل زائد لأن والدها أخبرها عندما كانت في الصف الرابع الابتدائي، وكان عمرها يومها 10 سنوات، عن واقعة متعلقة بالنظام. أخبرت P19 صديقاتها عن القصة، ووصلت القصة إلى أهالي صديقاتها. وبعد ذلك جاء عناصر من قوات الأمن إلى المدرسة. واستدعوا والدها، الأمر الذي دفع أسرتها إلى توخي الحيطة والحذر منذ ذلك الحين. ولكنها فكرت مع اندلاع الثورة أنه لا ينبغي لها أن تبقى على الحياد، لا مع المعارضة، ولا مع النظام. عندما اندلعت الأحداث في درعا، قُتل شخصان في اليوم الأول، وقررت حينها أن تتخذ موقفا ضد النظام. وأدركت أن موقفها سوف يضعها في موقف صعب لاحتمال أن تتعرض للاعتقال أو القتل. ولم تفكر حينها أنه سوف يتعين عليها أن تغادر سوريا. واعتُقلت عدة مرات على خلفية مشاركتها في المظاهرات. حصلت واقعة اعتقالها الأولى أثناء إحدى المظاهرات بدمشق في تشرين الثاني/نوفمبر 2011. واعتُقلت للمرة الثانية بتاريخ 4 شباط/فبراير 2012، وتم اقتيادها حينها إلى فرع الخطيب قبل أن يتم ترحيلها إلى إدارة المخابرات العامة. ولم تتذكر التاريخ الدقيق لواقعة اعتقالها للمرة الثالثة، ولكنها اعتُقلت ليوم واحد في عام 2012. كما اعتُقلت لاحقا لمدة يومين في العام نفسه. واعتُقلت للمرة الأخيرة بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2013، واستمرت مدة اعتقالها هذه لنحو 10 أشهر. وقررت بعد تلك المحنة أن تغادر البلاد.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة مهتمة بمعرفة تفاصيل اعتقالها في المرة الثانية. وطلبت من P19 أن تصف تفاصيل اعتقالها في المناسبتين الأولى والثانية.

قالت P19 إنها اعتُقلت للمرة الأولى عقب إحدى المظاهرات. وشهدت المظاهرات التي كانت تُنظم أيام الجمعة مشاركة عدد أكبر مما تشهده مظاهرات باقي أيام الأسبوع. كانت P19 في العمارة. ومنذ الدقيقة الأولى [لانطلاق المظاهرة]، كان عدد كبير من عناصر قوات الأمن موجودين في عين المكان، واعتقلوا الكثير من الأشخاص. وكانت المجموعة التي اعتُقلت الشاهدة معهم مكونة من سبعة أشخاص بالإضافة إلى وجود حافلة أخرى تحمل معتقلين أيضا [ولم تعرف P19 عدد المعتقلين على متن الحافلة الأخرى]. واعتُقلت لأنها شاهدت واثنتان من النساء الأخريات واقعة اعتداء قوات الأمن بالضرب على طفل صغير. كان صبيا يبلغ من العمر 12 أو 13 عاما. اعتقدت P19 والامرأتان أن قوات الأمن لن تقترب منهن كونهن نساء، وأردن بالتالي أن ينتزعن الطفل من أيدي عناصر قوات الأمن. فاقتادتهن الشرطة بعد ذلك إلى أحد المراكز الأمنية في العمارة، وحضر عناصر من المخابرات الجوية. مكثت P19 ست ساعات داخل المركز. ارتدى العناصر زيا عسكريا مميزا يختلف عن زي رجال الشرطة المعتاد. وأُلقي بها وبستة أشخاص آخرين أرضا وداسوا عليهم بأرجلهم. ونقلوا المجموعة بعد ست ساعات إلى الشرطة الجنائية لمدة ثلاثة أيام، قبل أن يتم ترحيلهم للمثول أمام المحكمة التي أمرت بإطلاق سراحها.

سألت القاضي كيربر عن واقعة اعتقال P19 في شباط/فبراير 2012.

قالت P19 إن النظام شن في 4 شباط/فبراير 2012 قصفا مدفعيا عنيفا على حمص، واستهدف الخالدية بشكل خاص. تواصل أصدقاؤها النشطاء من حمص معها، وأخبروها بوقوع عدد كبير من الإصابات، وعدم توفر أدوية كافية لعلاج المصابين. وكان لديها صديق يعرف صديقا له بوسعه أن ينقل كميات من الأدوية من خلال الهلال الأحمر إلى حمص إذا تمكنت من تأمين كمية كافية. وقام أفراد مجموعة من ستة أشخاص، وبينهم الشاهدة P19، بتجميع كميات الأدوية التي حصلوا عليها من منازلهم، وشرائها من الصيدليات أو عن طريق التبرعات. وحملت P19 كامل كمية الأدوية التي جمعوها، وأخذتها معها إلى منزلها. ووصلت المنزل في الساعة 11 مساءا أو 12 منتصف الليل، وبدأت تفرز الأدوية. وفجأة سمعت صوت طرق عنيف على باب المنزل في حوالي الساعة الواحدة صباحا، ثم فُتح الباب عنوة. وداهم أكثر من 20 عنصرا من قوات الأمن المنزل، ودخلوا من الطابق الأول (كانت P19 تقيم في الطابق الثاني، الذي يحتوي على أربعة غرف متجاورة). وسرعان ما امتلأ المكان بعناصر قوات الأمن في جميع أنحاء المنزل. استيقظ شقيقها، واقتادوه إلى السيارة في ملابس نومه "البيجاما". ثم فتشوا كل زاوية من زوايا البيت تفتيشا دقيقا لمدة ساعة كاملة. واقتادوا P19 رفقة شقيقتيها في سيارة كبيرة. وكان شقيقها بجانب السائق، بينما وُضعت هي وشقيقتيها في الخلف مع أحد عناصر القوة الأمنية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا تم وضع الشاهدة على متن حافلة ركوب صغيرة. فقالت P19 إن السيارة التي استقلوها معروفة بأنها سيارة "سبع ركاب". وأخبرها جيرانها لاحقا (لأنها كانت معصوبة العينين حينها) أن أكثر من سيارة رافقت القوة الأمنية، وأن إحداها نُصب عليها سلاح أتوماتيكي "رشاش دوشكا". واقتادتهم القوة الأمنية إلى مكان لم تتعرف الشاهدة عليه في حينه. وخضعت للتحقيق كل يوم. ثم جرى ترحيلها من ذلك المكان.

سألت القاضي كيربر الشاهدة عمّا إذا كانت تريد أن تسهب في التفاصيل، أم تتلقى أسئلة. فقالت P19 لها "كما تشائين".

سألت كيربر عمّا إذا كانت الشاهدة وشقيقتاها معصوبات الأعين. فأقرت P19 ذلك.

سألت كيربر عن الطريقة التي عرفت P19 من خلالها أنها معتقلة في فرع الخطيب، وعمّا حصل.

قالت P19 إنها كانت معصوبة العينين حين ترجلها من السيارة. وإنها تتذكر أنها كانت في ممر ما قبل أن يتم فصل أفراد المجموعة عن بعضهم. ولم تعرف مكان شقيقتيها وشقيقها بعد ذلك. أراد عناصر القوة أن يفتشوها، ولكنهم لم يعثروا على عنصر نسوي كي تتولى العملية. وانتظروا نحو 30 دقيقة ريثما عثروا على امرأة تتولى تفتيش P19. اعتقدت P19 أن تلك المرأة كانت ممرضة في الهلال الأحمر. وطلبت منها أن تخلع جميع ملابسها عندما دخلتا إلى غرفة أخرى لتفتيشها. فتح أحد العناصر باب تلك الغرفة، وأخبر الممرضة أن تفتش P19 جيدا. أغلقت الممرضة الباب، ولم تسمح له بدخول الغرفة. وأخبرته الممرضة أن P19 كانت حائضا. اعتقدت P19 أن الممرضة لم تكن لطيفة، ولكن كانت تلك بادرة لطيفة منها. وعقب تفتيش P19، تم اقتيادها إلى زنزانة انفرادية.

سألت كيربر عمّا إذا تم اعتقال شقيقها أيضا. فقالت P19 إنها اعتُقلت هي وشقيقتيها فقط، وإنها لم تشاهد شقيقها [في المعتقل] أبدا. وعادة لا يعتقلون الذكور مع الإناث في نفس المكان. ونامت الشقيقات إلى أن تم إيقاظهن للخضوع للتحقيق.

سألت القاضي كيربر عن طبيعة التحقيق. أوضحت P19 أن اليوم الأول من التحقيق تمحور حول الأدوية، وطريقة حصولها عليها. وعندما فتح المحقق جهاز حاسوب P19 المحمول، اتضح لديه أنها كانت أحد أعضاء حركة "معنا من أجل سوريا ديمقراطية". فتحول اهتمام المحقق نحو التركيز على هذه الحركة. وكانت جلسات التحقيق طويلة نسبيا، حيث امتدت الجلسة الواحدة لنحو ساعتين أو أربع ساعات. لم تتمكن P19 من رؤية المحقق لأنها كانت معصوبة العينين في اليوم الأول من التحقيق. وفي اليوم الثاني، أوعز إليها المحقق بنفسه بأن تنزع العُصابة عن عينيها. وفي اليوم الثالث، حقق شخص آخر معها، وطرح عليها أسئلة مفصلة. ولم تتمكن من إخفاء التفاصيل لأن حاسوبها المحمول كان بحوزته. ثم أخبرها المحقق أنه يود أن يأخذها إلى مكان آخر. وعادة ما يتمكن الشخص معصوب العينين من رؤية شيء ما في الأسفل، ولكنها لم تتمكن من رؤية شيء لأن العصابة كانت مشدودة بإحكام. ولم يكن المحقق يجري تحقيقا فعليا معها، وإنما كان يكيل الاتهامات لها. وقال: "ماذا فعلتم ببلدكم؟ لقد خربتم البلد، وقسمتموها." سألها المحقق لماذا لم تلتحق بشقيقها للإقامة معه في الإمارات (وكأنه كان يقول لها "لماذا لا تغادرين سوريا، وتصبحين مشكلة شخص آخر"). وخشيت P19 أن يحصل شيء خطير لشقيقتيها كون المحقق كان على علم بوجودهما. وأخبرها المحقق أنه سوف يتم الإفراج عنها في اليوم التالي. ولكن تم ترحيلها في اليوم التالي إلى فرع آخر.

أشارت كيربر إلى وجود شخصين أثناء التحقيق، وسألت عمّا إذا حضر أشخاص آخرون التحقيق أيضا. قالت P19 إن عنصرا أو اثنين من عناصر الأمن رافقاها إلى غرفة التحقيق قبل أن يخبرهما المحقق بمغادرة الغرفة. وظل الباب [أي باب غرفة التحقيق] مفتوحا، وكان هناك أشخاص يمرون من أمام الغرفة.

سألت كيربر عمّا إذا تعرضت P19 للتهديد أو الضرب أثناء التحقيق معها. فقالت P19 إن المحقق لم يعتدِ عليها بالضرب، ولكنها (1) تعرضت للضرب في السيارة في الطريق إلى الفرع عقب اعتقالها، (2) وضُربت عندما تم اقتيادها من المنفردة إلى غرفة التحقيق، (3) وعندما كانت تتم مرافقتها إلى دورة المياه. وكان الضرب مرافقا لأي طريق تسلكه. وعندما جلبها أحد العناصر للتحقيق وضربها أمام المحقق، قال له هذا الأخير لا تعتدي بالضرب على P19. ولكن ضربها العنصر الأمني مجددا عندما اقتادها إلى المنفردة عقب التحقيق.

سألت كيربر عمّا إذا شعرت P19 بوجود تراتبية أو تسلسل قيادي بين المحققين. تعتقد P19 أن المحقق الأول لربما يكون شخصا قانونيا، بينما بدا أن المحقق الثاني كان بمثابة "مسؤول" أرفع رتبة.

سألت القاضي كيربر عن الطريقة التي عرفت P19 من خلالها أن المحقق الثاني كان برتبة ضابط أو مسؤول. فقالت P19 إن أحد الموظفين أخبرها أنها ستذهب الآن لتقابل الضابط.

سألت كيربر عمّا إذا تمكنت P19 من رؤية الضابط. فنفت الشاهدة ذلك لأنه شُدت عصابة العينين عليها بإحكام.

سألت كيربر عمّا إذا ميزت P19 اللهجة أو اللكنة التي كان يتحدث المحقق بها. اعتقدت P19 أن المحقق كان كرديا، ولكن يظل ذلك مجرد افتراض لأن لهجته تدل على أنه من المنطقة الشرقية. واعتاد الناس في سوريا على التحدث بلهجة بيضاء (مشتركة للجميع).

ولكن ثمة كلمات تلفظ بها بطريقة جعلتها تشعر أنه كردي. وما أكد شعورها ذاك هو السؤال الذي طرحه عليها حول معارض كردي بنبرة لم تنمّ على أنه يكره ذلك الشخص، ولذلك شعرت P19 أنه كان كرديا.

طلبت كيربر من الشاهدة أن تصف الظروف والأحوال العامة في المعتقل، من قبيل تفاصيل الزنزانة، والطعام، وما إلى ذلك. قالت P19 إنها أودعت وشقيقتاها في زنزانة ضيقة في أول أيام اعتقالهن (لا تتجاوز أبعادها 1.4 أو 2 مترا).

سألت كيربر عمّا إذا كان ثلاثة أشخاص موجودين في الزنزانة. فأقرت P19 ذلك. ولكنها أصبحت وحيدة في الزنزانة بعد التحقيق معها. واحتوت المنفردة على سريرين وبطانيات تفوح منها رائحة كريهة. قرعت P19 باب الزنزانة، وأخبرت أحد الموظفين أنه يستحيل عليها أن تطيق هذه الظروف. فرد عليها قائلا إنها عليها أن تتدبر أمرها [وبعبارة أخرى، هذه مشكلتك أو "دبري حالك" بالعامية].

سألت كيربر عن حجم الزنزانة. قالت P19 إنها كانت تقريبا بحجم الغرفة التي أُودعت فيها رفقة الأخريات، أي 1*2 متر. وكان هناك ممر ودورات مياه قريبة من الزنزانات. وكانت المراحيض في حالة يُرثى لها. وتوفرت كمية كافية من الطعام، ولكنه لم يكن جيدا، وهو عبارة عن برغل مع مرقة بندورة. وأما وجبة العشاء فكانت عبارة عن رغيف خبز مع البطاطا.

سألت كيربر عن عدد وجبات الطعام في اليوم. قالت P19 إنها حصلت على ثلاث وجبات في اليوم ولكنها لم تكن تتناول وجبة الإفطار.

سألت كيربر عن السوائل ومياه الشرب. قالت P19 إنه سُمح لهن بالذهاب إلى دورة المياه ثلاث مرات في اليوم. وأنها كانت تشرب عندما تتوجه إلى هناك.

سألت كيربر عمّا إذا سمعت P19 أصوات أناس يتعرضون للتعذيب أو أصوات صراخ. قالت P19 إن الممر الواقع بين المنفردة ودورات المياه، أو غرفة التحقيق كان مخصصا لمنامة الأفراد أو الموظفين. كما إنه مكان تعذيب المعتقلين في الوقت نفسه. وكانت تُسمع الأصوات الناجمة عن التعذيب على الدوام ولكن ليس ليلا. كانت الأصوات تبدأ اعتبارا من الخامسة فجرا ثم تستمر طوال النهار. وعادة ما كانت الأصوات صادرة عن أكثر من شخص يتعرضون للتعذيب بشكل متزامن. وفي الممر الواقع على مقربة من دورات المياه، كان المعتقلون الذين تعرضوا للتعذيب مجبرين على الجلوس في وضعية القرفصاء.

سألت كيربر عمّا إذا كانت P19 تقصد "في الزنازين" وليس "في الممر". قالت P19 إنها تقصد الممر القريب من مدخل دورات المياه. وإنه كان يتعين عليها أن تجد طريقها بين المعتقلين كي تصل إلى هناك. ولفت انتباهها أن أعمارهم كانت تتراوح بين 18 و25 عاما. وفي إحدى المرات كان عناصر الأمن يعذبون شخصا ما، وتمكنت من سماع صوت ذلك المعتقل ولكن اختفى صوته فجأة. وفي نفس اليوم حين توجهها إلى دورة المياه، شاهدت آثار دماء. ولم تعرف هل كانت تلك هي دماء ذلك الشخص أم لا، أو إذا ما أغمي عليه، أو توفي. ولكنها تعرف يقينا أن صوته أو صراخه قد انقطع فجأة.

سألت كيربر عن ظروف المعتقلين الذين كانوا في الممر (من حيث التغذية، ووجود آثار كدمات عليهم، وما إلى ذلك). قالت P19 إنهم كانوا يرتدون سراويل قصيرة. وبدا عليهم الإرهاق الشديد، وآثار التعرض للضرب. وكانوا جميعا حليقي الرؤوس.

سألت كيربر عن وجود علامات [على تعرضهم للتعذيب]. قالت P19 إنه لم تبد عليهم آثار تعذيب بالكوابل أو السياط، ولكن بدت عليهم آثار كدمات. وأشارت إلى أن الممر كان معتما عموما، وكانوا جميعا معتقلين في القبو، مما جعل من الصعب عليها أن تميز التفاصيل بوضوح. ولكن ما لفت انتباهها هو بقاء أولئك المعتقلين في الممر مدة أربعة أيام.

سألت كيربر عمّا حصل بعد ذلك. قالت P19 إنه قد تم الإفراج عن شقيقتيها في اليوم الثالث لاعتقالهما لأنهما لم تفعلا شيئا مخالفا. وأخبرها المحقق الثاني أنه سوف يتم الإفراج عنها هي أيضا. واقتادوها في حافلة ركوب صغيرة وكانت هي الفتاة الوحيدة داخل الحافلة بينما كان الباقون شبانا. اعتقدت P19 أنهم بصدد إعادتها إلى منزلها، أو إنزالها في مكان بعيد عن الفرع، ولكن سرعان ما وجدت نفسها في فرع آخر، وهو المخابرات العامة. وظلت معتقلة هناك مدة 21 يوما. وخلال أول 15 يوما من اعتقالها هناك، لم يطرح عليها أحد ولو سؤالا واحدا. ثم حققوا معها بعد ذلك كما حصل في الفرع الآخر. ثم أُحيلت للمثول أمام القضاء العسكري، ومن ثم إلى القضاء المدني. وقبل يوم من الإفراج عن P19، مثلت أمام القاضي وأُخلي سبيلها.

سألت كيربر عمّا إذا تعرفت P19 على هوية أحد في المحكمة. فنفت P19 ذلك.

طلبت كيربر من P19 أن تلتفت إلى يمينها وأن ترى إن كانت قادرة على أن تتعرف على أحد المتهمَين. فأجابت P19 بالنفي.

سألت كيربر عمّا إذا شاهدت P19 المتهم في الفرع. قالت P19 إنها لم تره في الفرع. شاهدت شخصا "أبيض" كان يرتدي نظارات.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا حصلت واقعة اعتقال P19 الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2011. فأقرت P19 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان اعتقالها جاء على خلفية مشاركتها في إحدى المظاهرات. فأقرت P19 ذلك.

سأل فيدنير عن الفترة التي بدأت P19 فيها بالمشاركة في المظاهرات. فقالت إنها بدأت تشارك في المظاهرات اعتبارا من شهر تموز/يوليو تقريبا.

سأل فيدنير عن طبيعة رد فعل النظام على المظاهرات. قالت P19 إن المتظاهرين اعتادوا تنظيم ما يُعرف باسم "المظاهرات الطيارة" [بمعنى أنها تندلع فجأة، ولا تستمر أكثر من 5 إلى 10 دقائق فقط]. وكان الهدف من التخطيط للمظاهرات هو إقلاق راحة قوات الأمن (حيث أصبحت P19 إحدى أعضاء مجموعات تنسيق المظاهرات ومن المخططين لها). ولم يريدوا للنظام أن يعتقد أن دمشق هادئة ولا شيء يحصل فيها. وأرادوا أن يمرروا رسالة مفادها أن المتظاهرين ناشطون فعلا. أوضحت P19 أنها كانت تتحدث عن مظاهرات في مركز مدينة دمشق، تشمل الميدان، والعمارة، ومواقع حساسة أخرى مثل الجسر الأبيض على مقربة من موقع فرع مخلوف. واعتادت قوات الأمن أن تأتي بعد وقت من بدء المظاهرات قبل أن تبدأ بمطاردة المتظاهرين. فكان الأمر أشبه بسباق الماراثون، ومن يتم اللحاق والإمساك به، فسوف يتعرض للاعتقال. وشهدت منطقة الميدان تشييع جنازة، ووقع إطلاق نار في الأثناء. وأُصيبت P19 في يدها [أو ذراعها] برصاص [بندقية صيد]. كما وقع إطلاق نار في جنازة في القدم. وكانت قوات الأمن توسع الشخص الذي تمسكه ضربا مبرحا. وكانت أكثر عنفا بشكل عام مع الشباب من الشابات. وفي مواقع أبعد (أي قريبة من ريف دمشق)، كانت الاعتقالات عنيفة وإطلاق النار كثيفا. شاركت P19 في مظاهرات في برزة، وقدسيا في عام 2011. وقُتل عدد من الأشخاص في مظاهرة برزة.

سأل فيدنير عن الفترة الزمنية التي كانت P19 تشير إليها. فقالت إن ذلك حصل في حزيران/يونيو 2011 إلى عام 2012، وهي الفترة التي شهدت اندلاع معظم المظاهرات. وتتذكر أنها شاهدت في إحدى المظاهرات في برزة عناصر الأمن وهم يعتقلون المتظاهرين بطريقة عنيفة. وتوجهت عائدة إلى منزلها بعد المظاهرة، لتجد أن قوات الأمن أو وسائل الإعلام الموالية للنظام قد صورت أماكن أخرى في المنطقة لأناس يمارسون حياتهم الطبيعية، والعصافير تزقزق كما يُقال [لقد تعمدوا تصوير منطقة هادئة أو وادعة وعرضوا اللقطات على شاشة التلفاز كي يبدو الأمر وأن كل شيء على ما يرام].

سأل فيدنير عمّا إذا تم إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين. فقالت P19 إنه لم يكن هناك إطلاق نار مباشر على المتظاهرين وسط مدينة دمشق، وإنما مجرد إطلاق "الكريات المعدنية" عليهم [تقصد الخردق]. ووقعت حالات إطلاق نار على المتظاهرين في القدم وريف دمشق.

أشار فيدنير إلى تعليق الشاهدة حول وفاة شخص أثناء مظاهرة تشييع جنازة أحدهم. قالت P19 إن حالة الوفاة وقعت في القدم. وكانت جنازة غريبة. وأراد المتظاهرون أن يشيعوا الجنازة في الميدان لأن المتوفى قُتل في مظاهرة في الميدان. أرادت السلطات أن تأخذ جثته (كإجراء للحيلولة دون تشييع جنازته)، ولكن عائلته رفضت. فقرر أصدقاؤه أن يشيعوا جنازته في القدم. نظرت P19 حينها خلفها وشاهدت أحد عناصر وقد أطلق النار، فأُصيبت إحدى المتظاهرات في ساقها، ولكنها تمكنت من الفرار. واعتادت قوات الأمن في تلك الفترة أن تستخدم الغاز المسيل للدموع أو القنابل الدخانية.

سأل فيدنير عمّا إذا ارتدى عناصر القوات زيا عسكريا موحدا. فقالت P19 إنهم لم يكونوا رجال الشرطة المعروفين. وافترضت أنهم كانوا قوات أمنية لأنهم ارتدوا زيا عسكريا (كالزي الذي يرتديه العناصر الذين يشرفون على الحواجز الأمنية أو نقاط التفتيش). واعتادوا مطاردة المتظاهرين.

أشار فيدنير إلى فترة اعتقال P19 الأولى وعما إذا تعرضت للتعذيب فيها. قالت P19 إنه ثمة فتاتان ضمن مجموعتها أُسندت إليهما تهم جنائية. وتعرضتا للتعذيب كما تعرض الشباب للتعذيب أيضا. ودائما ما علت أصوات أشخاص يتعرضون للتعذيب. وتم ترحيل P19 إلى خمسة فروع مختلفة وكان التعذيب حاضرا فيها جميعا.

أشار فيدنير إلى إفادة P19 أمام الشرطة في آذار/مارس 2019، والتي ذكرت فيها أن المعتقلين أُجبروا عقب تعرضهم للتعذيب على الوقوف على أرضية مبللة بالماء، وأنه دائما ما كان بالإمكان سماع أصوات أناس يتعرضون للتعذيب. واقتيد الرجال إلى الزنازين من غير أن يكونوا قادرين على المشي. فأقرت P19 هذه الإفادة. ولم تعلم لماذا أوعز السجانون للمعتقلين بالدوس على الأرضية المغطاة بالماء. وعلمت لاحقا أن السبب يعود إلى كونهم قد تعرضوا للتعذيب بالفلقة، وأجبرهم السجانون على المشي على أرضية مبللة كي لا يعانوا كثيرا من آثار الضرب على أخمص القدمين. قالت إحدى المعتقلات التي كانت محتجزة رفقة P19 إنها داست الأرضية المغطاة بالماء بعد الفلقة كي لا يتضاعف الشعور بالألم. ولم تتم ممارسة التعذيب داخل الممر في فرع الأمن الجنائي، بل في غرف التحقيق. وتفاجأت P19 بهذا الأمر كون الفرع [أفضل] من باقي الفروع، ولكنه كان سيئا أيضا [حيث انتشرت ممارسات التعذيب داخله أيضا].

سأل فيدنير عمّا إذا كان صحيحا أن P19 لم تتعرض للضرب أثناء التحقيق معها في فرع الخطيب، وأنها تعرضت للضرب فقط أثناء توجهها إلى غرفة التحقيق. فأقرت P19 ذلك. كانت معاملة المحقق لها أفضل مما توقعت، خاصة وأنه تعذر عليها أن تكذب في الإجابة على أسئلته كون حاسوبها المحمول وبريدها الإلكتروني أصبحا بحوزته.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت آثار الضرب بادية على جسدها عند اقتيادها إلى التحقيق. فقالت P19 إنهم اقتادوها إلى التحقيق وهي مرتدية ثيابها، ولن يستطيع المحقق بالتالي أن يشاهد أي آثار ضرب على جسمها حتى لو كانت موجودة فعلا. ولم يتم تعذيبها باستخدام الفلقة أو الدولاب. وتعرضت للضرب بيد السجان أو بالعصا فقط. وضربها مرة على رأسها بقوة. وفي مناسبتين من المرات التي تم اقتيادها للتحقيق فيهما، اقترب شخص منها كثيرا بشكل مقصود، ولم يمسك بها من يدها أو ذراعها، وإنما من [خصرها]. وعلى الرغم من وجود أشخاص كثر غيرها، حرص ذلك الشخص دائما على أن يقترب منها بشكل لصيق دون غيرها. وقالت شقيقة P19 الشيء نفسه.

سأل فيدنير عمّا إذا وُجهت لها شتائم أو إهانات لفظية ذات طابع جنسي. فقالت P19 إنها لا تذكر ولو مرة وحيدة تمت مناداتها فيها باسمها، وإن [أقل الكلمات فحشا التي استُخدمت بحقها] كانت شيئا من قبيل "يا قحبة"، وكانت هناك دائما شتائم فاحشة من قبيل "أمك، أختك.." "سوف أفعل بك كذا وكذا". وحتى عندما اعتقلوها مع شقيقها وشقيقتيها ووضعوهم في السيارة، خاطب عناصر القوة الأمنية شقيقها بطريقة [غير لائقة] من قبيل "هل تريد أن تأخذ شقيقاتك كي يضاجعن الثوار؟"

سأل فيدنير عمّا إذا تعرضت P19 للتهديد جنسيا. فأقرت P19 ذلك. قال أحد عناصر القوة الأمنية لي: "سأفعل بك كذا وكذا، أو سأفعل بوالدتك أو شقيقتك كذا وكذا.." كما تعرضت للتهديد بالاغتصاب في جميع الفروع التي اعتُقلت فيها.

سأل فيدنير عمّا إذا تعرضت P19 للتهديد أو الشتائم [أثناء التحقيق]. فقالت إنه في المرة الثانية التي اعتُقلت فيها وقال المحقق للعنصر الأمني بألا يضربها، قال لها ذلك العنصر "اعترفي وإلا فلن تتخيلي ما سيحصل لك". (كان ذلك هو نفس الشخص الذي اقترب منها كثيرا في الممر).

سأل فيدنير عمّا إذا كانت قد أخذت تهديده على محمل الجد. فقالت نعم، وإنها لم تكن تشعر بالارتياح جراء ذلك.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

سأل فيدنير كيف عرفت P19 أنها كانت معتقلة في فرع الخطيب. عرفت P19 مكان اعتقالها يقينا في وقت لاحق. كما أخبرتها شقيقتها (وهي محامية) حين دخولهما إلى الفرع أنهما في فرع الخطيب على الأرجح. وكذلك عندما تم ترحيلها إلى فرع آخر، أخبرتها إحدى الفتيات أن معظم الفتيات المعتقلات في فرع الخطيب يتم ترحيلهن إلى إدارة المخابرات العامة. وعندما أُفرج عن P19 أكدت لها شقيقتها أنهما كانتا معتقلتيْن في فرع الخطيب.

سألها فيدنير كيف عرفت أن الفرع الآخر كان الفرع 285. فقالت P19 إن إحدى الفتيات أخبرتها أنها في الفرع 285. كما تذكرت فجأة أمرا له علاقة بسؤال المحكمة آنفا حول طريقة معرفتها بأن عناصر قوات الأمن التي قمعت المظاهرات كانوا من المخابرات العامة. أوضحت P19 أنه في أحد أيام اعتقالها في المخابرات العامة خلال فترة اعتقالها التي استمرت 21 يوما، حصلت حالة استنفار في الفرع وفق ما تمكنت من مشاهدته من نافذة زنزانتها المطلة على ميدان أو ساحة كبيرة في الفرع. وتجمع عناصر مسلحون، ثم شاهدتهم وهم يغادرون الفرع. وعندما أُفرج عنها علمت أنه كانت هناك مظاهرة كبيرة في المزة ذلك اليوم.
سأل فيدنير عمّا إذا كانت P19 تتحدث عن الفرع 285، فأقرت ذلك.

أشار فيدنير إلى إفادة P19 التي جاء فيها أنها أُودعت في زنزانة انفرادية في فرع الخطيب، وسأل عن حجم تلك الزنزانة، فقالت إنها كانت بحدود 2*1 مترا.

سأل فيدنير عن مكان إجراء التحقيق، وإذا كانت الغرفة في نفس الطابق [الذي فيه زنزانتها]. قالت P19 أنها كانت تصعد "قلبة" واحدة من السلم (شاحط)، ومن ثم تسير من خلال ممر صغير ثم تصعد الدرجات إلى الأعلى مجددا.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تصعد طابقا أم طابقين إلى الأعلى. فقالت P19 إنه طابق واحد فقط.

سأل فيدنير عمّا إذا تم التحقيق معها في نفس الغرفة. فأقرت ذلك أيضا.

أشار فيدنير إلى إفادة P19 آنفا حول سماعها أصوات صراخ المعتقلين جراء تعرضهم للتعذيب. وسأل عمّا إذا كان بوسعها أن تحدد مصدر [الصرخات]. فقالت على ما تذكر إن المنفردات تقع "هنا"، وأما "هنا" فثمة قاعة، وهناك قاعة أخرى نزولا من الدرج إلى الأسفل. وكان التعذيب في هذا المكان [وصفت المكان باستخدام يديها].

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تعني أن التعذيب حصل في القبو. فأقرت ذلك، وهو عين المكان الذي كانت معتقلة فيه.

عرضت القاضي كيربر مخططا توضيحيا على الشاشة.

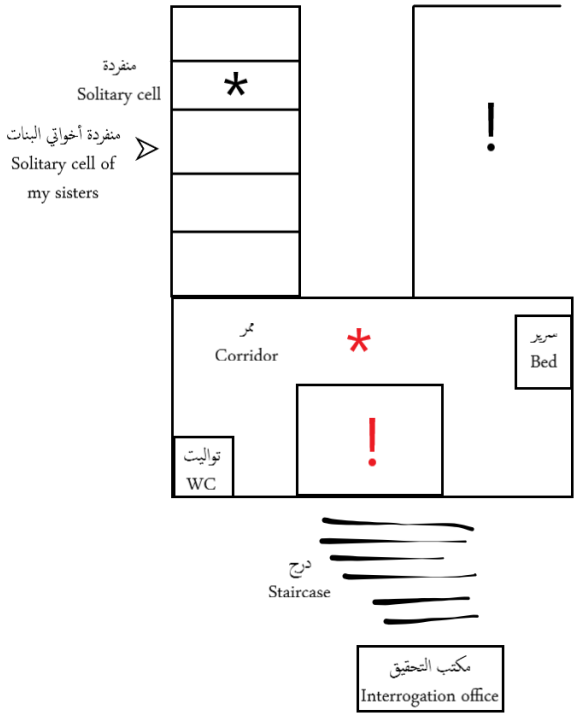

قالت P19 إنه كان هناك الكثير من المنفردات. وقد أودعت الشقيقات الثلاث معا قبل أن يتم نقل P19 إلى (الموقع بالأسود). وأما في (الموقع بالأحمر) فكان فيه العناصر، أو الموظفون والمعتقلون. وفي الطريق إلى دورة المياه في أحد الأيام، لم تكن عصابة العينين محكمة الوثاق، وتمكنت P19 من مشاهدة صورة لحافظ الأسد. إن [المكان المشار إليه برمز *] هو الممر الذي شاهدت فيه آثار الدماء [دماء الرجل الذي انقطع صوته صراخه فجأة أثناء تعرضه للضرب]. واعتقدت أن الموقع [المشار إليه برمز *] كان الزنزانة المخصصة للرجال، ولكنها لم تشاهدها لأنها كانت هي وشقيقتاها الفتيات الوحيدات المعتقلات في الفرع، أو أنها لم تسمع أصوات إناث أخريات على الأقل، ولكن مرت سبع سنوات منذ اعتقالها ولعل ذاكرتها لم تعد دقيقة على حد قولها.

أشار فيدنير إلى إفادة P19 بشأن سماعها أصوات صراخ. فأشارت P19 إلى الممر الذي كان مصدر تلك الصرخات، ثم أشارت إلى المكان الذي كان فيه المعتقلون عراة [المشار إليه بالأحمر].

سأل فيدنير ما إذا كانت أصوات الناس الناجمة عن تعرضهم للتعذيب مسموعة أثناء صعودها الدرج، أو في غرفة التحقيق. فأقرت P19 ذلك، وأنه كان بإمكانها أن تسمع الأصوات أثناء وجودها داخل غرفة التحقيق.

سأل فيدنير عمّا إذا سمعت P19 الأصوات أثناء التحقيق معها، وعما إذا ظل باب غرفة التحقيق مفتوحا في الأثناء. فقالت: نعم هو كذلك.

قال فيدنير إن P19 ذكرت في جلسة الاستجواب مع الشرطة رجلا انقطع صوته فجأة (وأن صوته كان قادما من القبو). قالت P19 إن الصوت كان قريبا منها في الممر بشكل واضح.

قال فيدنير إن الشرطة وجهت سؤالا أثناء استجواب P19 في آذار/مارس 2019 حول ذلك الشخص بالتحديد. وسألها فيدنير عمّا إذا كانت تتذكر إجابتها على ذلك السؤال. فقالت P19 إن صوته انقطع فجأة. وإنه لربما فقد وعيه، أو اقتيد إلى مكان آخر.

كرر فيدنير القول إن P19 سمعت ذلك [الصوت] فقط. فأقرت P19 ذلك.

سأل فيدنير عن المكان الذي شاهدت فيه آثار الدماء. فقالت P19 إنها شاهدت آثار الدماء على أرضية الممر، ولربما على جدرانه أيضا. ولكنها لم تعرف ما إذا كانت بقع الدم قديمة أم حديثة. وكان المكان مظلما، وكانت معصوبة العينين. ولم تشاهد سوى أرضية الممر، ولم تشاهد شيئا آخر أعلى من مستوى ركبتي السجان.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تتحدث عن القبو. فأقرت P19 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا شاهدت P19 جثثا هناك. فقالت إنها شاهدت جثثا في إدارة المخابرات العامة والمخابرات الجوية، وليس في الفرع. وكانت زنزانتها تقع في الطابق الأول حين اعتقالها عام 2012 في المخابرات العامة، ولكن كانت الزنازين المخصصة للرجال تقع في القبو (حسب اعتقادها). وكانت النوافذ تُفتح عندما تحصل واقعة ما. وفُتحت النوافذ في إحدى المرات. وحمل أربعة عناصر جثة شخص في بطانية. وصُعقت P19 عندما سمعت العناصر منهمكين في الحديث عن موضوع مختلف كليا على الرغم من أنهم كانوا يحملون جثة بين أيديهم. واصطدم رأس الجثة بكل درجة أثناء نزولهم الدرج إلى الأسفل. كان الأمر وكأنهم لم يكونوا يحملون جثة إنسان أصلا. وظهرت على الجثة آثار التعذيب، وكانت نحيلة الجسم. وتمكنت من مشاهدة ذلك لأن المكان مضاء في وضح النهار. وكان من الواضح أن ذلك الشخص قد قضى نحبه تحت التعذيب.

سأل فيدنير عمّا إذا حصلت الواقعة أثناء فترة اعتقالها الأولى أم الثانية في الفرع 285. تعتقد P19 أنها حصلت أثناء اعتقالها في المرة الثانية لأنها كانت في فرع المخابرات الجوية، وتم ترحيلها بعد ذلك. ولكنها تكاد تجزم أن الواقعة حصلت في إدارة المخابرات العامة. أشار فيدنير إلى أن الشاهدة قد أجابت بنفس الشيء أثناء استجوابها من قبل الشرطة.

سأل فيدنير عن احتمال أن تكون الواقعة تعود إلى عام 2013. فقالت P19: ربما. ونُقلت إلى هناك في مناسبتين: الأولى من فرع الخطيب إلى المخابرات العامة، والثانية من فرع المخابرات الجوية إلى إدارة المخابرات العامة.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت الشاهدة تتذكر حصول حالات تعذيب في الفرع 285 أثناء فترة اعتقالها الأولى. أوضحت الشاهدة أن زنزانتها كانت بعيدة عن زنزانة المعتقلين الآخرين، وكانت أقرب إلى مكان تسليم الأمانات/مقتنيات المعتقلين الشخصية [حين وصولهم]. واعتاد العناصر ضرب المعتقلين الجدد بمجرد وصولهم فيما يُسمى "حفلة الاستقبال" قبل أن يجردوهم من مقتنياتهم. وكان بوسعها أن تسمع أصوات ارتطام رؤوس الأشخاص بجدار زنزانتها.

قال فيدنير إن الشاهدة P19 ذكرت أساليب أخرى متبعة في التعذيب داخل الفرع 285. فقالت الشاهدة إنها تتحدث عن "حفلة الاستقبال". وإنه تم التحقيق مع أشخاص في الممر القريب من الغرفة التي خضعت هي للتحقيق فيها. وتعرض هؤلاء للتعذيب بالضرب والفلقة. وتتذكر أنها عندما كانت في غرفة التحقيق بالفرع 285 كان هناك شخص يتعرض للتعذيب لإجباره على قول شيء ما. وسمعت المحقق يخبره بما يلي: "قل إنك اغتصبت العلويات". فرد ذلك الشخص على المحقق قائلا: "اغتصبت تسع علويات". فقال له المحقق: "لا، قل إنك اغتصبت أربع نساء". كان من الواضح أن المعتقلين عُذبوا كي يعترفوا بارتكاب أمور بصرف النظر عن ارتكابهم لها من عدمه.

سأل فيدنير عمّا إذا توافر هواء أو نوافذ في فرع الخطيب. فقالت الشاهدة إنها لا تتذكر وجود نوافذ، ولكن كان الهواء متوفرا. كانت الظروف في الفرع سيئة عموما، لا سيما الرعاية الصحية. ولم تمرض P19 في الأثناء، ولكنها طلبت الحصول على مسكن [ولم تذكر ما إذا جلبوا لها المسكّن أم لا]. وعندما طلبت P19 أن تحصل على فوط صحية نسائية، أخبروا بأن تتدبر أمرها.

أشار فيدنير إلى وصف P19 لزي العناصر أثناء فترة اعتقالها الثانية في شباط/فبراير 2012. فقالت إن بعض العناصر ارتدوا زيا عسكريا كاملا، بينما ارتدى آخرون قمصان "نص كم" عادية وسراويل عسكرية. ولكن كان معظمهم مدججا بالسلاح.

سأل فيدنير عمّا إذا تم اقتياد P19 إلى فرع الخطيب مباشرة. فأقرت الشاهدة ذلك.

طلب فيدنير من P19 أن تنظر على يمينها، وترى إذا ما كانت تتذكر أحدا من المتهمَين. فقالت إنها تتذكر، ولكن ليس أثناء فترة وجودها في الفرع [فضحك إياد]. قالت P19 إن مظهره يبدو مألوفا. ولربما تكون قد شاهدته في مكان آخر خارج الفرع.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بوسع P19 أن تحدد أين شاهدت المتهم. لم تتمكن الشاهدة من تحديد ذلك نظرا لاقتحام منزلها من قبل الكثير من عناصر الأمن، وأما في الفرع، فلم تشاهد سوى المحقق في الظلام.

<u>استجواب من قبل المدعي العام بولتس</u>

أشارت المدعي العام بولتس إلى إفادة P19 بشأن أحد الشباب أثناء فترة اعتقالها الأولى، ثم سألتها عمّا إذا كانت تعرف أنه تعرض للضرب أم لا. اعتقدت P19 أن الشاب كان معها في المظاهرة، ولكنها لم تكن متأكدة إذا ما شارك فيها فعلا أم لا. وغالبا ما اندلعت المظاهرات على مقربة من المسجد، ولعل بعض المصلين كانوا من بين المتظاهرين أيضا.

سألت المدعي العام بولتس الشاهدة عمّا إذا كانت تعتقد أن الفتى كان مسلحا. فقالت إنها لا تعتقد ذلك. كانت المظاهرة في منطقة حرفية يوجد فيها سوق شعبي ومسجد. وثمة الكثير من الحواجز الأمنية في دمشق. ولو كان الفتى مسلحا لقاموا بقتله وليس ضربه. كما أن المظاهرات كانت لا تزال ذات طابع سلمي في ذلك الوقت، وتفادى المشاركون فيها أي اشتباك عنيف مع الشرطة.

سألت المدعي العام بولتس عمّا إذا كانت P19 تعرف ما حصل لذلك الطفل. فقالت الشاهدة إنها لا تعرف.

أشارت بولتس إلى إفادة P19 المتعلقة بمداهمة عناصر من المخابرات العامة منزلها، واعتقالهم إياها رفقة شقيقها وشقيقتيها. سألت بولتس عمّا إذا كانت الشاهدة تعرف الفرع الذي ينتمي إليه أولئك العناصر. لم تعرف الشاهدة في حينه أن عناصر فروع معينة ارتدوا زيا مميزا، ولكنها كانت على يقين أنهم كانوا من المخابرات العامة.

سألت بولتس P19 عن كيفية تصنيف فرع الخطيب من وجهة نظرها (من حيث تبعيته لإدارة المخابرات العامة مثلا). فقالت الشاهدة إنها تعتقد أن الفرع [يتبع] إدارة المخابرات العامة لأن ترحيل المعتقلين والمعتقلات يتم بشكل مباشر من هناك.

اعتذرت المدعي العام بولتس مقدما عمّا هي بصدد السؤال عنه، وسألت P19 عمّا إذا كانت تعتبر نفسها إحدى ضحايا الإساءة والانتهاكات الجنسية المرتكبة في فرع الخطيب. قالت P19 إنها لم تتعرض للاغتصاب، ولكن وُجهت إليها شتائم لفظية ذات طابع جنسي فضلا عن تعرضها للتحرش. وقاموا بلمس ثديَيْها بشكل متعمد. وخضعت للتفتيش على يد عنصر نسائي، ولكن شاهدها العنصر الذي فتح الباب وهي عارية (ملاحظة: العنصر الذي فتح الباب عليها لم يكن نفس العنصر الذي اقتادها إلى غرفة التحقيق – فهي شاهدت الرجل أو العنصر الأول وليس الثاني).

قالت بولتس إنه تم الإفراج عن شقيقتيّ P19، وسألت عن شقيقها. أوضحت P19 أنه تم الإفراج عنهم جميعا بعد مرور يومين.

سألت بولتس عمّا إذا تعرض شقيق P19 للتعذيب في فرع الخطيب، فأجابت الشاهدة بالنفي. وفهمت أن التركيز كان ينصب عليها هي وليس على شقيقها. ولم يخبرها شقيقها بالتفاصيل، ولكن اقتصر تعذيبه على "حفلة الاستقبال"، وأثناء توجهه إلى التحقيق. وقالت إنه "لم يكن تعذيبا تعذيبا" [أي "تعذيبا حقيقيا"]. وتم التحقيق مع شقيقتيها، وكان من الواضح منذ البداية أنه لم تكن لهما علاقة بالأدوية، لأن P19 حرصت على أن تقول إن الأدوية كانت لها وللحركة السياسية التي تنتمي إليها.

أشارت بولتس إلى إفادة P19 بشأن تعامل قوات الأمن في المظاهرات بدمشق مع الرجال بشكل مختلف عن معاملة النساء المشاركات فيها. سألت بولتس عمّا إذا كانت المعاملة مختلفة أيضا في فرع الخطيب. قالت P19 إنه لم يُعامل أحد بلطف، ولكنهم كانوا أكثر قسوة مع الرجال. على سبيل المثال، أُلقي القبض على المعتقلات، وجُلبن إلى الحافلة وحسب، بينما قد ينهال 5 أو 6 أشخاص بالضرب على رجل واحد من المعتقلين إلى درجة أنه قد يلقى حتفه جراء الضرب المبرح. وتعرض الرجال المعتقلون للتعذيب بشكل أكبر في الفرع أيضا. ولعل الأمر مرتبط بكثرة أعداد المعتقلين من الرجال، حيث اعتُقلت نحو 50 فتاة في فرع المخابرات الجوية مقابل اعتقال نحو مائة ألف معتقل من الرجال لدى المخابرات الجوية (رقم تقديري). واتُهم المعتقلون في أغلب الأحوال بحمل السلاح. ولا ينفي ذلك عدم تعرض بعض النساء للتعذيب أيضا. ولكن لم يتعرضن لنفس القدر من التعذيب بالمقارنة مع الرجال.

سألت بولتس عمّا إذا كانت الشاهدة تعرف شيئا عن القسم في الجسر الأبيض أو قسم حافظ مخلوف. فقالت P19 إنه ثمة فرع آخر تابع للخطيب (أو أنهما فرعان مرتبطان على الأقل). وكان يُعرف باسم فرع حافظ مخلوف، لأنه كان يترأسه بنفسه.

سألت بولتس عمّا إذا تتوفر بحوزة P19 المزيد من المعلومات حول ذلك. فقالت الشاهدة إن أحد زملائها اعتُقل هناك مدة شهرين تعرض للتعذيب خلالهما. وتوفي مباشرة عقب الإفراج عنه. كان بطلا لرياضة كمال الأجسام في سوريا.

أرادت بولتس أن تتأكد من أن زميل P19 كان هو بطل كمال الأجسام، وليس مخلوف. فأقرت P19 ذلك.

سألت بولتس إذا كان الحديث هنا عن القسم/الفرع في الجسر الأبيض بدمشق. فقالت P19: نعم صحيح.

سأل لينكه عمّا إذا كانت التحقيقات في سوريا تُجرى بنفس الطريقة التي تتم فيها في ألمانيا. أوضحت P19 أن الأمر دائما انطوى على التوقيع على ورقة ما، ولكن من دون أن يُسمح للشخص أن يطّلع على محتوى ما قام بالتوقيع عليه.

سأل لينكه عن الفترة التي أُجبرت فيها على التوقيع على شيء من هذا القبيل. قالت الشاهدة إنها وقعت على شيء ما (ولم تعرف ما هو محتواه) عندما انتهى التحقيق، وتم ترحيلها. كما وقعت على ورقة بيضاء في إدارة المخابرات العامة.

استجواب من قبل محامي المدعين

ذكر شارمر كلا من أحمد نوح، وعبد المنعم النعسان بالاسم، وسأل P19 عمّا إذا كانت تعرفهما، أو إذا كان أحدهما هو المحقق الذي أجرى التحقيق معها. لم تتذكر الشاهدة هذين الاسمَين. تولى شخص واحد فقط التحقيق معها، ولم تعرف اسمه لأن العناصر والموظفين لا يفصحون عن أسمائهم في [الأجهزة] الأمنية، وإنما يخاطبون بعضهم بعضا باستخدام اسم "أبو فلان" أو كنية معينة.

قال شارمر إن الشاهدة ذكرت الأمن الجنائي، والشرطة الجنائية، والمخابرات العامة. وسأل عن الفرق بين هذه المسميات. قالت P19 إن الأمن الجنائي تابع لوزارة الداخلية. ومن الناحية النظرية، قد تتبع المخابرات العامة لوزارة الداخلية أو الجهاز العسكري.

سأل المحامي كروكر إذا ما سمعت الشاهدة عن حالات أخرى من الانتهاكات الجنسية في المخابرات العامة. قالت P19 إنها سمعت عن حالات أخرى من معتقلات أخريات في فرع المخابرات الجوية، وإدارة المخابرات العامة، وسجن عدرا المدني. والتقت الشاهدة

بالكثير من الفتيات في سجن عدرا، وذكرت أكثر من واحدة منهن أنهن تعرضن للاغتصاب. أخبرت إحدى الفتيات P19 أنها تعرضت للاغتصاب في فرع الدفاع الوطني، وهو ليس أحد الفروع الرسمية. بل هو جزء من الميليشيات الموالية للنظام. ويتم ترحيل المعتقلين هناك إلى فروع أخرى. وأخبرتها الفتاة أنهم استولوا على إحدى الفيلات في صحنايا بريف دمشق. واغتصبوا النساء، وأداروا شبكة دعارة. وحدّدت الفتاة مكان الفيلا (التي كانت ملكا لأحد شخصيات المعارضة قبل أن تستولي الميلشيات عليها). وتعين على العناصر دفع ما بين 50 و100 إذا أرادوا أن يضاجعوا إحدى الفتيات. وحصلت حالات اغتصاب كثيرة في حمص لا سيما أثناء المداهمات، وعند الحواجز الأمنية، حتى من قبل أفراد الشرطة العاديين. وهذا ما حصل مع فتاة كانت برفقة الشاهدة في مركز الشرطة، حيث فاوضها العنصر على مضاجعته مقابل السماح لها بالاتصال بأطفالها. عدّت الشاهدة ذلك بمثابة اغتصاب حتى لو أبدت تلك الفتاة موافقتها من الناحية العملية. والتقت P19 في سجن عدرا بالكثير من الفتيات وسمعت قصصهن. أثناء فترة السنوات الأربع أو الخمس التي قضتها الشاهدة من عمر الثورة في سوريا، استُخدم اغتصاب النساء بشكل منهجي من أجل إذلال الرجال. وتعرّضت امرأة من حمص للاغتصاب أمام زوجها لإجباره على الإدلاء باعترافات.

صُرفت الشاهدة.

قالت القاضي كيربر إن شاهدا ادّعى أنه لم يصله أمر الاستدعاء للمثول أمام المحكمة والإدلاء بشهادته، ولكن ذلك لن يمنعه من الحضور. وقد تنظر كيربر في دعوة الشاهد مجددا وفق ما يسمح به جدول الجلسات.

تلا كروكر وشارمر بيانا طويلا لمدة 40 دقيقة يوضح أن العنف الجنسي، وأشكال الإساءة الجنسية، والتهديدات الجنسية كانت منهجية، وينبغي إسناد التهم إلى مرتكبيها على أساس أنها جرائم ضد الإنسانية، وليست مجرد جرائم محلية فقط. وساقا أمثلة من مرافعات المدعين، وإفادات الشهود، والتقارير الدولية. وفيما يلي تلخيصٌ للطلب المقدّم إلى المحكمة بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه.

بيان (طلب) من محاميّ المدعين د.كروكر وشارمر بخصوص تغيير المرجع القانوني المستخدم لتعديل أساس إسناد التهمة بموجب أحكام المادة 265(1) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، وذلك في القضية المرفوعة ضد أنور رسلان، قُدم إلى المحكمة بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020.

الطلب:
في ضوء لائحة الاتهام الواردة في الطلب الافتتاحي، وبناء على الوقائع المفصلة أدناه، نرى أنه من الأنسب أن تتم إدانة المتهم بناء على أساس اكتمال أركان الجريمة المرتكبة وفقا لأحكام الفرع 7(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي (VStGB).[2]
يستند الطلب على اثنين من السياقات المحددة كما يلي:

1. يدفع محاميا المدعين بأن المدعي العام قد أسند إلى أنور رسلان تهم ارتكاب جرائم القتل، والتعذيب، والحرمان من الحرية بوصفها جرائم ضد الإنسانية بموجب أحكام الفرع 7(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. ويقتضي ذلك أن المدعي العام قد افترض حكما وجود اعتداء منهجي وواسع النطاق بحق السكان المدنيين من خلال الاعتقالات الشاملة والمنهجية للأشخاص في الفرع 251 التابع لإدارة المخابرات العامة السورية. وبناء على النتائج الأساسية التي توصل التحقيق إليها، فإنها توضح جريمة التواطؤ في ارتكاب العنف الجنسي التي أُسندت إلى أنور رسلان بموجب أحكام المادة 177 (1) من قانون العقوبات الألماني، أو الفرع 3(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا في [نسخته القديمة]، ويجب أن توضع في سياق وجود اعتداء منهجي وواسع النطاق، وتوجيه التهمة إليه بارتكابها على أنها جريمة ضد الإنسانية.
2. كما دفع محاميا المدعين أيضا بأنه وبالإضافة إلى الوقائع التي وقع إقرارها وتثبيتها في ملف القضية، فإن إبراز أدلة أثناء وقائع الجلسات الرئيسية يشير إلى أن جريمة التواطؤ في ارتكاب العنف الجنسي في شكل الاغتصاب والاعتداء الجنسي قد ارتُكبت في سياق هجوم منهجي وواسع النطاق بحق السكان المدنيين.

وفيما يتعلق بالتكييف القانوني للاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام الفرع 7(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي:

- تحدث عددٌ من الشهود الذين استمعت المحكمة لأقوالهم أثناء وقائع الجلسات الرئيسية[3] عن الاغتصاب الذي كانوا ضحاياه، أو شهدوا على ارتكابه بحق آخرين اثناء اعتقالهم في الفرع 251 وغيره من مراكز الاعتقال التابعة لإدارة المخابرات العامة.

[2] يمكن العثور على ترجمة قانون الجرائم ضد القانون الدولي من خلال الرابط هنا.
[3] انظر تقارير مراقبة المحاكمة من إعداد المركز السوري للعدالة والمساءلة: اليومان 10 و12، التقرير 4 واليوم 34، التقرير 14

- كما تورد التقارير التي تُليت في المحكمة[4] أثناء الجلسات الرئيسية المزيد من التفاصيل حول الاغتصاب المنهجي في مراكز الاعتقال التابعة للمخابرات العامة، والتي ارتُكب معظمها في الفترة الواقعة بين شهري نيسان/إبريل 2011، وأيلول/سبتمبر 2012.
- كما أوردت إفادات الشهود المدرجة ضمن أوراق القضية ولم يدلوا بشهادتهم أمام المحكمة بعد تفاصيل حالات الاغتصاب في مراكز الاعتقال التابعة للمخابرات العامة وذلك عن طريق الإيلاج في الشرج أو الفرج بحق الرجال، أو النساء، أو القاصرين. كما ترد إشارات مباشرة إلى جرائم الاغتصاب المرتكبة في الفرع 251 في إفادات الشهود ومحاضر الاستجواب لدى لجنة التحقيق الدولية المعنية بالجمهورية العربية السورية.
- بالإشارة إلى السوابق القضائية الدولية، دفع محاميا المدعين بأن تفتيش فتحات وتجاويف أجساد المعتقلين لا يتسق والمعايير الدولية: وأُجريت عمليات التفتيش من هذا القبيل بشكل روتيني، ومن دون أدنى مبرر منطقي مثل الاشتباه بوجود ما يستدعي ذلك فعلا، واستُخدمت كنوع من الإذلال، وبشكل جماعي وعنيف، وعلى نحو غير مبرر.

وفيما يتصل بالتكييف القانوني للاعتداء الجنسي كجريمة ضد الإنسانية (وفق أحكام الفرع 7(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا:

- إضفاء الطابع الجنسي على التعذيب:
  - أثناء وقائع الجلسات الرئيسية، أفاد الشهود بارتكاب حالات من العنف الجنسي في الفرع 251 وغيره من مراكز الاعتقال التابعة للمخابرات العامة الذي كانوا هم أنفسهم شهودا عليها، أو ارتُكبت بحق أقاربهم، وذلك على النحو التالي: إجبار المعتقلين على شرب الماء وقد قُيدت أعضائهم التناسلية الذكرية، وإجبار المعتقلين على اغتصاب بعضهم بعضا، وإجبار المعتقلين على عض العضو الذكري لمعتقل آخر، وتهديد السجانين للمعتقلين الذكور بقطع أعضائهم التناسلية من خلال ربط خيط صوف حولها.
- الملامسة الجنسية بالإكراه:
  - أدلت إحدى الشاهدات أثناء جلسات المرافعة الرئيسية[5] بإفادة حول إكراهها على ملامسة الجسد بطريقة جنسية، ومشاهدتها تمزيق ملابس نساء أخريات حتى يصبحن عرايا بالكامل، أو خلع حجابهن بالقوة، والتهديد باغتصابهن، ونعتهن "بالعاهرات". كما وصفت في شهادتها كيف ينظر المجتمع إلى المعتقلات السابقات اللواتي كن ضحايا للاغتصاب والاعتداء الجنسي على أنهن مصدر عار، وينبذهن بالكامل. وأخبر شهود آخرون المحكمة في الجلسات الرئيسية عن الملامسة ذات الطابع الجنسي أثناء خضوعهم للتفتيش البدني.
  - كما قال الشهود الذين أُدرجت إفاداتهم ضمن أوراق القضية إنهم أُجبروا على القيام بملامسة جنسية بالإكراه، أو شاهدوا آخرين يُكرهون على ذلك.
- أفعال جنسية أخرى بدرجة مشابهة من الخطورة:
  - أخبر عدد من الشهود المحكمة أثناء الجلسات الرئيسية[6] أن إجبار المعتقلين على التجرد من كامل ثيابهم كان ممارسة شائعة في الفرع 251 وغيره من فروع المخابرات السورية، وخصوصا أثناء ما يُعرف "بحفلة الاستقبال". كما تحدث أولئك الشهود عن إجبار المعتقلين على التعري بالتزامن مع تفتيش تجاويف الجسد بشكل عنيف، وأثناء التحقيق معهم.
  - كما يمكن العثور على إشارات مشابهة في إفادات الشهود المدرجة ضمن أوراق القضية.
  - بالإشارة إلى السوابق القضائية من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والسوابق القضائية المحلية الصادرة عن محكمة العدل الاتحادية في ألمانيا، يدفع محاميا المدعين بأن إجبار المعتقلين في الفرع 251 على التعري الكامل كما وصفه الشهود على اختلافهم يمثل ركنا من أركان الجريمة ضد الإنسانية.
- الإساءة اللفظية وغير ذلك من أشكال الإساءة الجنسية:
  - أخبرت اثنتان من الشهود المحكمة أثناء الجلسة الرئيسية عن تعرض المعتقلات للتهديد بالاغتصاب في كل مناسبة ممكنة.

---

[4] تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش بعنوان "لم نرَ مثل هذا الرعب من قبل: ارتكاب قوات الأمن السورية جرائم ضد الإنسانية في درعا"، وتقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "إنه يحطم إنسانيتك: التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا"، وتقرير هيومان رايتس ووتش بعنوان "أرخبيل التعذيب"، وتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعنوان "جروح مفتوحة: تعذيب وسوء معاملة في سوريا".

[5] انظر تقارير مراقبة المحاكمة من إعداد المركز السوري للعدالة والمساءلة: (التقرير ، اليوم 15) و(التقرير اليوم 34 ،14 تقرير

[6] انظر تقارير مراقبة المحاكمة من إعداد المركز السوري للعدالة والمساءلة: التقرير 4 اليوم 10، والتقرير 6 اليوم 15، والتقرير 7 اليومين 19 و20.

- أوضح شهود ممن أُدرجت إفاداتهم ضمن أوراق القضية أنهم تعرضوا للتهديد باغتصابهم، أو اغتصاب أحد أفراد أسرهم. وأورد شهود آخرون أنهم شهدوا شخصيا على مثل تلك التهديدات بحق معتقلين ومعتقلات، أو أنهم أُجبروا على مشاهدة حالات الاغتصاب.
- تتناول التقارير الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية، والاتحاد الدولي (لرابطات) حقوق الإنسان، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، وهي تقارير مدرجة ضمن أوراق القضية، موضوع التهديد بالاغتصاب في فروع أجهزة المخابرات السورية أيضا.
- بالإشارة إلى السوابق القضائية الصادرة عن المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة، يدفع محاميا المدعين بأن التهديد بالاغتصاب يمثل نوعا من أنواع التعذيب الجنسي.
- كما دفع المحاميان أيضا بأن المزج بين أشكال العنف الجنسية الواردة أعلاه، وأشكال الإساءة اللفظية وغيرها من أشكال الإساءة الجنسية كما ورد وصفها، تستوفي الحد الأدنى من معيار الدرجة المشابهة من الخطورة، وتُعد بالتالي أنها تشكل عنفا جنسيا.

- معايير إثبات وجود درجة مشابهة من الخطورة:
  - بالإشارة إلى السوابق القضائية الألمانية، وفي ضوء قصْد المشرّع في قانون الجرائم ضد القانون الدولي بهدف "تحقيق إحاطة أفضل بالظلم الخاص الذي تنطوي عليه الجرائم المرتكبة بما يخالف أحكام القانون الدولي وهو ما يحصل فعلا بموجب أحكام قانون العقوبات الألماني العادي" يدفع محاميا المدعين بأن العنف الجنسي بشكله الموصوف أعلاه يستدعي تكييفا مخصصا في ضوء الطابع الذكوري للمجتمع في سوريا.
  - كما استفاض المحاميان بتوضيح تبعات الاعتقال والاغتصاب في المعتقل لا سيما على الفتيات والنساء، وأشارا إلى تقارير مختلفة صادرة عن منظمات غير حكومية، واقترحا الاستماع لشهادة خبير بهذا الخصوص.

<u>الفرع 7 (1)، الفقرة 2 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي في سياق الاعتداء المنهجي والواسع النطاق بحق السكان المدنيين:</u>

- دفع محاميا المدعين بأن القضاة، وفي معرض ردهم شكوى إياد الغريب بخصوص اعتقاله، قد خلصوا إلى وجود اعتداء منهجي وواسع النطاق بحق السكان المدنيين في سوريا بدأ في نيسان/إبريل 2011 واستمر إلى ما بعد عام 2012، وهو ما يؤيد طلبهما. كما خلص القضاة إلى أن ذلك الهجوم اتخذ شكل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب في مراكز الاعتقال التابعة لمختلف أجهزة المخابرات السورية.
- بالإشارة إلى إفادات الشهود، وشهادة الخبراء، والتقارير التي تُليت في المحكمة، وملخص الحجج المدفوع بها أعلاه، يدفع محاميا المدعين بأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي داخل مراكز الاعتقال التابعة للمخابرات السورية يشكل جزءا من هجوم منهجي واسع النطاق، وهي النتيجة التي خلص إليها المدعي العام في لائحة الاتهام والإدانة.
- في ضوء ما تقدم، يطلب محاميا المدعين ترجمة نصوص التقارير التالية وتلاوتها في ضمن وقائع جلسات المرافعة الرئيسية:
  - التقرير الأول الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (رقم الوثيقة: A/HRC/S-17/2/Add.1) 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2011، الفقرات 66-68.
  - التقرير السابع الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (رقم الوثيقة: A/HRC/25/6)، 12 شباط/ فبراير، 2014)، الفقرات 62-69.
  - التقرير الثاني عشر الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (رقم الوثيقة: A/HRC/33/55)، 11 آب/ أغسطس، 2011، الفقرات 104-108.
  - "لقد فقدت كرامتي: العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية" تقرير غرفة اجتماعات صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة (رقم الوثيقة A/HRC/37/CRP.3)، 15 آذار/ مارس، 2018، الفقرات 27-42، و43-50.
  - "لقد محوا أحلام أطفالي: حقوق الطفل في الجمهورية العربية السورية" تقرير غرفة اجتماعات صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة (رقم الوثيقة: A/HRC/43/CRP)، 16 كانون الثاني/يناير، 2020، الفقرات 59-65.
  - ماري فورستير (2017) "أتريدون الحرية؟ إليكم حريتكم: الاغتصاب كأحد أساليب نظام الأسد التكتيكية. سلسلة أوراق العمل الصادرة عن كلية لندن للاقتصاد. مركز المرأة والسلم والأمن، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (2017/3)، لندن المملكة المتحدة.

- منظمة محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان "قد ماتت الروح: النوع، الأنماط، الانتشار والأثر المدمر للعنف الجنسي ضد الرجال والفتيان في مراكز الاحتجاز السورية" آذار/ مارس، 2019، الصفحات 4-9، و16-52.

ملاحظات إجرائية:

أوضح محاميا المدعين أن طلب تغيير المرجع القانوني يشير فقط إلى توضيح من طرف القضاة بشأن تطبيق الفرع 7(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي [الجرائم ضد الإنسانية] بشأن فعل جرمي أُدرج سابقا في لائحة الاتهام. وتظل مدة الحبس نفسها كونه من المحتمل الحكم على مرتكبي هذه الجرائم بالسجن (ما بين 5-15 سنة) وفقا لأحكام الفرع 7(1) البند السادس من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، وهي نفس مدة العقوبة للتهم الواردة في لائحة الاتهام سابقا.

كما أشار محاميا المدعين، د. كروكر وشارمر، وبالنيابة عن موكليهما من المدعين إلى أن المجالات الرئيسية للطلب المقدم لا تتعلق بالتبعات المحتملة للحكم على أنور رسلان. بل يعتقد المحاميان أن النتائج التي توصلت هيئة القضاة إليها بشأن استخدام العنف الجنسي كأداة منهجية لتثبيت سلطة النظام السوري تكتسي "أهمية فائقة" فيما يتعلق باتساع نطاق الأفعال التي ارتكبها المتهم، وما يتعلق أيضا بتقييم الاضطهاد المنهجي للمدنيين في سوريا. وفي الوقت نفسه، يدرك المحاميان مدى صعوبة جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم الجنسية لأسباب تتعلق باعتبارات ثقافية وجنسانية. وأعربا بالتالي عن أملهما بأن تستمع المحكمة لأقوال الشهود الذين يرغبون في الإدلاء بإفاداتهم. ووفقا لما يعتقده محاميا المدعين، يشكل العنف الجنسي "أحد أكثر جرائم النظام قسوة وبشاعة فضلا عن تعمد إخفاء معالمها، وهو ما سوف يتم تقييمه في سياق محاكمة جنائية للمرة الأولى في هذا السياق".

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 1:15 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة التالية بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020 في تمام الساعة 9:30 صباحا.

International Research and Documentation Center

Syria Justice and Accountability Centre

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 19 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب .

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم السادس والأربعون للمحاكمة – 25 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

أدلى P20، وهو معتقل سابق في الخطيب، بشهادته حول تجربته في العلاج من إصابة وتحدّث عن الظروف التي أجبر المعتقلون المصابون بجروح على تحمّلها دون أي مساعدة طبية حقيقية. وأثناء اعتقاله لمرتين في الخطيب، استُجوب P20 من قبل ضابط وصفه بكلمة "أنيق"، بملامح مميزة وشامة. غير أن P20 لم يستطع تذكّر لهجة المحقق. ورسم P20 مخططين توضيحيين يبيّنان خريطة مكتب المحقق وزنزانة المعتقلين، مشيرًا إلى التباين بين المكتب الهادئ وظروف الاكتظاظ في الزنزانة. وقال P20 إن الاعتقالات التي تقوم بها الدولة سرية وهي أشبه بعمليات الاختطاف، حيث لم يتم إبلاغ عائلته وأصدقائه بمكان وجوده أو ما إذا كان على قيد الحياة. وبعد مغادرة سوريا، تعرّف P20 على صورة أنور أثناء استجوابه من قبل الشرطة الفرنسية والألمانية. وكان P20 قد تعرّف على أنور في جلسة تحقيق عندما كانت عصابة عينيه مرفوعة وقال إنه كان" متأكدًا بنسبة 90%"بأن أنور هو الشخص الذي حقّق معه. وأثناء جلسة المحكمة، أشار P20 إلى أنور وقال إنه واثق من أنه نفس الرجل الذي استجوبه وضربه في الخطيب.

اليوم السابع والأربعون للمحاكمة – 26 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

واصل P20 الإدلاء بشهادته موضّحًا التفاصيل عندما تعرف على صورة أنور أثناء استجواب الشرطة. وكان هناك قلق من أن P20 شعر بالضغط خلال جلسة المحكمة، ومع ذلك، ذكر أنه كان يشارك في المحاكمة بمحض إرادته. وذكر أن جلسة الاستجواب الأولى من قبل الشرطة في فرنسا ذكّرته بسوريا، لكن جلسة الاستجواب الثانية كانت أقصر وأدّت إلى التعرف على أنور. وأدّت أخطاء الترجمة إلى سوء الفهم والارتباك بشأن الجدول الزمني لاستجواب P20 من قبل الشرطة وكذلك حول ما إذا كان المحقق، الذي أطلق عليه P20 اسم أنور، يرتدي زيًا رسميًا.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم السادس والأربعون للمحاكمة – 25 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا. بحضور أربعة أشخاص وفردين من وسائل الإعلام.

لم يكن محاميا المدعين الدكتور باتريك كروكر والدكتورة آنا أوميشين حاضرين. وحضرت محامية المدعين شارلوت فورستر بالدينيوس كبديل لمحامي المدعين خبيب علي محمد.

حضر P12 وجلس بين ممثلي المدعين.

دخل P20 قاعة المحكمة برفقة محاميته السيدة فون دير بيرنس وامرأة أخرى لم يتم التعريف بها.[2]

قالت القاضي كيربر إنه بإمكان المرأة الجلوس في المقدمة بجانب الشاهد إذا كانت ترغب [وامتثلت المرأة لهذه التوجيهات وجلست في المقدمة بجانب الشاهد ومحاميته].

قالت فون دير بيرنس إن الشاهد يخاف على عائلته في سوريا ولا يريد تقديم معلومات شخصية. فسأل محامي الدفاع مايكل بوكر عن المرأة التي رافقت الشاهد واستفسر عن عواقب شهادته في سوريا. فقالت فون دير بيرنس إن الوضع حساس وإن اسم P20 قد يسبب مشاكل لعائلته. قالت القاضي كيربر إنها تلقت رسالة عبر الفاكس في اليوم السابق بخصوص طلب عدم مشاركة هذه المعلومات. فقال بوكر إنه يود إلقاء نظرة على تلك الرسالة [وزّعت القاضي كيربر نسخًا من الوثيقة].

سألت فون دير بيرنس عمّا إذا كان بإمكان المرأة التي ترافقهم الحصول على سماعة رأس للترجمة [حصلت على السماعة].

طلبت القاضي كيربر من الأشخاص الحاضرين والإعلاميين مغادرة قاعة المحكمة حتى تتخذ المحكمة قرارها.

في الساعة 10:55 [بعد حوالي 5 - 10 دقائق] سُمح للأشخاص الحاضرين بالعودة إلى قاعة المحكمة.

أعلنت القاضي كيربر أنه سيسمح لـP12 بتغطية وجهه وعدم تقديم معلومات شخصية.

تمت تلاوة التعليمات على P20 وتم إبلاغه بحقوقه كشاهد.

<u>شهادة P20</u>

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 يريد توضيح ما إذا كانت تربطه صلة قرابة بالمتهم سواء بالنسب أو المصاهرة. فأجاب P20، لا، ليس هناك صلة قرابة.

طلبت القاضي كيربر من P20 إخبار المحكمة عن سيرته الذاتية. وأوضحت أن المحكمة تعلم أنه كان معتقلًا وتريد معرفة سبب وكيفية دخوله في نزاع مع النظام. فقال P20 إنه سيتحدث بشكل عام عن اعتقاله في الخطيب حيث اعتُقِل مرتين. أشار P20 إلى أنه لم يقم بتحضير أي شيء فيما يتعلق بذاكرته والأرقام [كان يعني أن الأرقام/التواريخ قد لا تكون دقيقة للغاية]. حيث كان الاعتقال الأول من 25 آذار/مارس، 2011 حتى 1 نيسان/أبريل، 2011، وكان الاعتقال الثاني من 5 نيسان/أبريل، 2012 حتى 10 تموز/يوليو، 2012. وكان سبب الاعتقال الأول هو المشاركة في مظاهرة في دوما بريف دمشق. حيث بدأت قوات الأمن بالهجوم مع الميليشيات و"قوات حفظ النظام" [كان على الأرجح يشير إلى "قوات مكافحة الشغب"]. تعرضوا للضرب المبرح ونُقلوا في حافلات صغيرة إلى الخطيب. وعند وصولهم، كان هناك حفل استقبال، كما جرت العادة في الفروع الأخرى، حيث يتعرض المعتقلون للضرب المبرح دون توجيه تهم إليهم. تعرّض P20 للضرب في الميدان/الساحة وفي الحافلة الصغيرة – عشر مرات على عينه بهراوة/عصا وأصيب بجروح خطيرة وكُسرت أسنانه. أما داخل الخطيب، فقد رُكِل من قبل عنصر مما تسبب في كسور في ضلعين من أضلاعه. سقط على الأرض ولم يستطع التنفس. وحُمِل P20 أربع درجات للأعلى، واقتيد إلى زنزانة بسقف حديدي تبلغ مساحتها حوالي 70 مترًا مربعًا مع 70 معتقلًا. كانت الزنزانة تطل على غرف التحقيق والمكاتب الإدارية. كانت الزنزانة الكبيرة تبدو كما لو كانت مطلية حديثًا باللون الأبيض (حيث كان يوجد خلف اللون الأبيض دم أحمر). بعد ساعات قليلة، دخل مسعفون من الهلال الأحمر لمساعدة الجرحى وخياطة الجروح، الأمر الذي تم دون مراعاة للشروط الصحية. وبعد ذلك، قام أحد المسعفين بتسجيل اسم P20 وطلب نقله إلى المشفى. نُقِل P20 إلى هناك (إلى المشفى) مع خمسة أشخاص آخرين. حيث تم تقييدهم بكراسيّ متحركة. وأُدخلوا إلى قسم الطوارئ في مشفى المجتهد حيث كان هناك أشخاص وزوار

[2] وفقًا للمادة 406f من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO)، يُسمح لضحايا الجرائم بأن يرافقهم محامٍ أثناء استجوابهم (الفقرة 1)، بالإضافة إلى شخص آخر يثق به الضحية/الشاهد (الفقرة 2) من أجل الدعم النفسي.

آخرون. كان هناك خمسة عناصر مسلحين مع P20، وكانوا يخبرون الناس أن P20 كان قناصًا. تعرّض للإهانة والبصق عليه [من قبل الناس] في المشفى. وبعد ذلك، سأل الطبيب P20 عن اسمه. فتدخل عنصر وطلب تسجيل رقم ثلاثي (كان معروفًا للعامة بأنه في حالة وفاة شخص ما، فلن يتوفر أي اسم). وتمت معاملة P20 بعنف من قبل الطبيب وفي قسم الطوارئ. وإذا احتاج P20 إلى النهوض، كان رجل الأمن يقوم بسحبه بعنف. وتم إجراء فحص بالأشعة السينية على الصدر وتم فحص عين P20. حيث قيل له إنه لن يكون قادرًا على الرؤية بتلك العين بعد الآن. وأُعيد P20 إلى السرير وتم إعطاؤه حقنة. في الحافلة، مزّق أحد عناصر الخطيب الوصفة الطبية وهو يكيل الشتائم لـP20 قائلًا له إنه هو والمعتقلين الآخرين ينبغي أن يموتوا.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان قد تم إخبار P20 عمّا إذا كان يعاني من مشكلة في الصدر بعد إجراء فحص الأشعة السينية. فقال P20 إنه لا يعلم، حيث أعطي دواء ووصفة طبية تم تمزيقها.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد أصيب بكسور في الضلوع. فأجاب P20 أنه تعرّض لكسور في ضلعين.

سألت القاضي كيربر كيف علِم ذلك. فقال P20 إنه ذهب في وقت لاحق إلى مشفى حمدان وقالوا لـP20 إنهم لسبب ما لم يتمكنوا من فحص عينه، لأن الطبيب في مشفى المجتهد ... [تمت مقاطعة P20].

قاطعته القاضي كيربر قائلةً "والآن؟". فقال P20 إنها كانت معلومة خاطئة. حيث إنه تمكن من الرؤية مرة أخرى بعد ستة أشهر من العلاج بالدواء.

تابع P20 قائلًا إنه عاد [نُقِل] إلى الخطيب (بعد خروجه من المشفى) وتعرّض للضرب بأعقاب البنادق رغم حالته الصحية. وتم استدعاء P20 في اليوم التالي للتحقيق. ولم يكن P20 يعرف ما إذا كان في الطابق الثاني أو الثالث لأنه كان معصوب العينين. ودخل P20 غرفة مختلفة عن الغرف العادية. حيث كان هناك ضابط يرتدي بدلة [في بعض الأحيان تم ترجمة كلمة بدلة إلى "زي رسمي" وكان يتم فهمها على أنها "بدلة عسكرية"، وهي ليست دقيقة ككلمة "بدلة عسكرية". حيث تسبب هذا في بعض سوء الفهم لاحقًا] وحذاءً رسميًا لامعًا. وسأل [الضابط/المحقق] P20 عن علاقاته بأحد أقارب P20 قائلًا [بشكل غير مباشر] إنه [أحد أفراد العائلة] تابع لجماعة الإخوان المسلمين. واتهم الضابط/المحقق P20 بانتمائه إلى جماعة إسلامية مقاتلة. وقد كانت صدمة إلى حد ما، لكن P20 شعر أنها كانت مزحة. فطلب P20 منه أن يطرح اسئلة منطقية لأن عائلته كانت ملحدة غير متدينة نهائيًا. فصفع المحقق P20 مرتين وقام بضربه على بطنه بركبته. وتمكن P20 من التعرف عليه/تمييزه. مع أن عين P20 لم تكن بخير وكان يَتمايل، ولكن العصابة رُفعت للأعلى قليلًا. وكان المحقق يقف على مسافة من P20، ولكن عندما رفع رأسه، رآه P20 وتعرف عليه/حدد هويته. وقال P20 إنه يستطيع أن يؤكد بنسبة 90٪ [وهو متأكد بنسبة 90٪] أنه [المحقق] هو نفس الشخص في الصورة التي نُشرت في وسائل الإعلام بخصوص أنور رسلان.

أراد بوكر التأكد من فهمه وسأل ما إذا كان الشاهد قد قال إنه تعرف على المتهم. [قام المترجم بتكرار إجابة P20 أعلاه].

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد ذلك. فقال P20 إن عناصر قاموا بنقله إلى الطابق السفلي إلى نفس الزنزانة الكبيرة ذات السقف الحديدي. وفي اليوم التالي، تم التحقيق معه بشأن مشاركته في مظاهرة في دوما (مع الأخذ في الاعتبار أنه جاء من منطقة أخرى) وتعرض للتعذيب بالفلقة.[3] وفي غضون نصف ساعة [لم يكن من الواضح ما إذا كان P20 يعني أنه تعرض للتعذيب لمدة 30 دقيقة، أم أن التحقيق بأكمله بالإضافة إلى التعذيب داما لتلك المدة]، عاد P20 إلى الزنزانة. ولم يعترف بمشاركته في مظاهرة. وتعرض للضرب مرتين أو ثلاث مرات. وبعد ذلك، اعترف P20 بمشاركته في مظاهرة. وتم الإفراج عنهم بعد إجبارهم على التوقيع على ورقة بيضاء وورقة أخرى – وهي تعهد بعدم التظاهر مرة أخرى. تم نقلهم بالحافلة إلى ساحة بلدية دوما [وتم الإفراج عنهم]. كان هذا كل شيء يتعلق بالاعتقال الأول. أما بالنسبة للاعتقال الثاني فقد تم اقتحام مكتب في 5 نيسان/أبريل واعتُقل مع...

قاطعته القاضي كيربر وسألت عن العام الذي حدث فيه ذلك. فأجاب P20 أنه كان في عام 2012. حيث تم نقل خمسة أشخاص إلى القسم 40 وتعرضوا للضرب المبرح. وكان سبب التحقيق والضرب المبرح هو وجود صور ضد الرئيس بشار الأسد على جهاز الحاسوب المحمول. وكان التحقيق عنيفًا. وفي اليوم التالي، تم نقل P20 والأربعة الآخرين إلى الخطيب إلى نفس المكان (نفس الزنزانة الكبيرة). وقبل ذلك، ظلوا في الممر (المؤدي إلى الزنزانة) لمدة أسبوع. وبعد أسبوع [من الجلوس/البقاء هناك]، سمح لهم مدير السجن (كان هذا مصطلحًا معروفًا، ولكن P20 لم يكن يعرف من كان ذلك الشخص بالضبط) بدخول الزنزانة. وكان يوجد في الزنزانة الكبيرة حوالي 350 معتقلًا. ولم يكن P20 متأكدًا، ولكنه أحصى تقريبًا هذا العدد من الأشخاص. لم يكن هناك مكان للمشي – حيث إنه ببساطة، كان على المرء أن يدوس على الآخرين أو يسقط فوقهم. وبعد أسبوعين في تلك الزنزانة (حيث تعرض P20 للضرب عدة مرات من

[3] الفلقة هي ممارسة تعذيب حيث يتم ضرب المعتقلين على أخمص القدمين.

قبل أبي غضب وميماتي)، تمت معاقبة P20 بنقله إلى زنزانة مظلمة حيث كان هناك 50 معتقلًا آخر. وبقي هناك لمدة خمسة أيام، قبل أن يتم نقله مرة أخرى إلى الزنزانة الكبيرة. وبعد أربعة أيام، تم أخذهم [P20 والأربعة الآخرين الذين تم القبض عليه معهم] للتحقيق. ولم يكن بحوزتهم جهاز الحاسوب المحمول وكانت التهمة واضحة (عندما تم اعتقالهم في القسم 40، أخذوا أجهزة الحاسوب المحمولة). وسأل المحقق P20 عن سبب مجيئه وعن سبب اعتقاله. فتحدث P20 والمحقق عن الاعتقال الأول وقال P20 إنه من المعارضة الشريفة (الوطنية) وأنه يدعم الحوار الديمقراطي مع الرئيس. بناءً على ذلك، اعترف [المحقق] بموقف P20 وموقف المعارضة الشريفة (الوطنية) الذي يقبل ببشار الأسد ["المعارضة الشريفة" مصطلح سوري يشير إلى الأشخاص الذين يدعمون بشار الأسد لكنهم يقولون علانية إنهم يعارضون الحكومة. وهو مصطلح دقيق يشير إلى أن الشخص لا يدعم "المعارضة"، ولكنهم ليسوا من الموالين للأسد ظاهريًا]. ثم أُعيد P20 إلى الزنزانة. حيث بقي هناك لما مجموعه 21 يومًا. وبعد أربعة أيام من هذا التحقيق، نُقل مع أربعة آخرين إلى إدارة المخابرات العامة في كفرسوسة، وهي قصة مختلفة.

سألت القاضي كيربر P20 كيف حاله اليوم وكيف حال عينه بعد تلك التجربة. فقال P20 إنه بخصوص عينه، فقد تلقى علاجًا لمدة ستة أشهر. وقام بإصلاح أسنانه ويستطيع التنفس، ولكنه يعاني من مشاكل نفسية. وقال إنه ليس لديه الشجاعة للذهاب إلى طبيب ورواية قصته، ولكنه تحسن ويقوم بالرسم [رسوم اسكتشات/لوحات].

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 ينام جيدًا أم تراوده كوابيس. فنفى P20 ذلك، حيث إنه دائمًا ما تراوده كوابيس.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد أكمل دراسته. فأجاب P20 أنه درس وتخرج، ولكنه لا يزال يعاني من مشاكل نفسية وتوتر ونوبات هلع.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان يعمل. فأجاب P20 أنه يعمل من المنزل.

سألت القاضي كيربر عن كيفية عمله. فقال P20 إنه يعمل على أجهزة الحاسوب من المنزل.

سألت القاضي كيربر متى شارك P20 في المظاهرة في دوما. فأجاب P20 أنه كان يوم الجمعة الذي سبق 25 آذار/مارس. حيث كانوا في دوما (ربما في 19- 20 آذار/مارس)، حيث كانت أول مظاهرة في دوما.

سألت القاضي كيربر عن الفترة الفاصلة بين أول مظاهرة له واعتقاله الأول. فقال P20 إن السؤال غير واضح. فكررت القاضي كيربر السؤال. أجاب P20 أنها كانت أسبوعًا واحدًا.

قالت القاضي كيربر إن لديها معلومات مختلفة. ففي المحضر، يُذكر أن أول مظاهرة شارك فيها P20 كانت في 25 آذار/مارس واعتُقِل في 1 نيسان/أبريل. فقال P20 إن الاختلاف هو أنه كان هناك يوما جمعة متعاقبان. حيث أنهوا مظاهرة واستعدوا للمظاهرة التالية.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 قد اعتُقِل في 25 آذار/مارس أم في 1 نيسان/أبريل. فأجاب P20 أنه كان في 25 آذار/مارس.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P20 أنه كان فرع الخطيب. فقال P20 إن السوريين والناشطين بشكل عام يعرفون أسماء الفروع وخاصة فرع الخطيب لوقوعه في منطقة سكنية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان بإمكان P20 الرؤية أثناء نقله. فقال P20 إنه كان قادرًا على التقدير/التخمين لأنه عاش في المنطقة لمدة سبع سنوات. وبأنه رأى فرع مشفى الهلال الأحمر عند تقاطع فرع الخطيب. فليس لديه أي شك [أنه الخطيب].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان معصوب العينين أثناء نقله. فقال P20 لا، ليس في الطريق.

سألت القاضي كيربر عن عدد المرات التي تم فيها التحقيق مع P20 أثناء اعتقاله الأول. فقال P20 إن ذلك تم لمرتين أو ثلاث مرات، عدا عن الصعود إلى المكتب.

قالت القاضي كيربر إنها فهمت أن العدد كان أربع مرات في المجموع. فأجاب P20، "حسنًا."

فقالت القاضي كيربر إن الأمر لا يتعلق بما تعتقده هي، بل بما مر به. فقال P20 إنه كان يقصد بـ"التحقيق" تعرضه للتعذيب باستخدام الفلقة مع وجود عناصر يستجوبونه. أما فيما يتعلق بالمكتب، فقد كان سؤالًا وصفعتين.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان بإمكان P20 أن يتذكر متى ذهب إلى المكتب للتحقيق لأول مرة. فقال P20 إنه بعد عودته من المشفى، ذهب إلى المكتب في الطابق الثالث، وهناك رأى الضابط الذي تعرف عليه. كانت تلك هي المرة الأولى.

ذكّرت القاضي كيربر P20 بما حدث قائلةً إنه قال في استجواب الشرطة: "ذهبت إلى المكتب في الساعة 7:00 صباحًا للتحقيق، وتعرضت للتعذيب باستخدام الفلقة، ثم تمت إعادتي إلى الزنزانة". وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P20 قد تعرض للتعذيب بالفلقة قبل إعادته. فقال P20 إن ذلك ما حدث [أنه أخبر الشرطة بذلك بالفعل]، ولكنه الآن يتذكر أنه صعد إلى المحقق وكان تعرضه للضرب في اليوم التالي. وفيما بعد تم استدعاؤه والتحقيق معه لأنه شارك في المظاهرة وتعرض للضرب.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P20 يريد استراحة. فنفى P20 ذلك.

سألت القاضي كيربر كيف علم P20 أنه كان في الطابق الثاني أو الثالث. فأوضح P20 أنه على الدرج كان يرى الدرجات أمامه رغم أنه كان معصوب العينين.

سألت القاضي كيربر عن عدد الدرجات التي صعدها. فقال P20 إنه لا يعرف.

طلبت القاضي كيربر من P20 أن يصف المكتب الذي رأى فيه المحقق. فقال P20 إنه قام برسمه للشرطة الفرنسية والألمانية. كان هناك أريكتان على الجانب، وطاولة مكتب خشبية وحامل لتعليق الملابس. وكان بلاط الجرانيت [تمت ترجمته على أنه "بلاط الأرضية"، لذلك تم طرح السؤال التالي] بني بنقاط بيضاء. وكان هناك نباتات وكرسي جلدي بني أو أسود.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت الأرضية خشبية. فقال P20 إنها لم تكن خشبية، بل كانت بلاط من الجرانيت.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت هناك أي صور. فأجاب P20 أن جميع المكاتب [في سوريا] بالطبع يوجد بها صور حافظ وبشّار الأسد حيث رآها من بعيد، ولكنه يتذكر الأرضيات والنوافذ والنباتات جيدًا. حيث كانت النافذة على يمينه عندما دخل.

عرضت القاضي كيربر رسمًا تخطيطيًا على جهاز العرض ثم قامت بإزالته حيث قالت محامية P20 إنهما يريدان التحقق مما إذا كان هناك اسم عليه. فذهب P20 ومحاميته إلى لجنة القضاة وقاما بفحص الرسم وتغطية التوقيع. ثم تم عرضه مرة أخرى [أدناه].

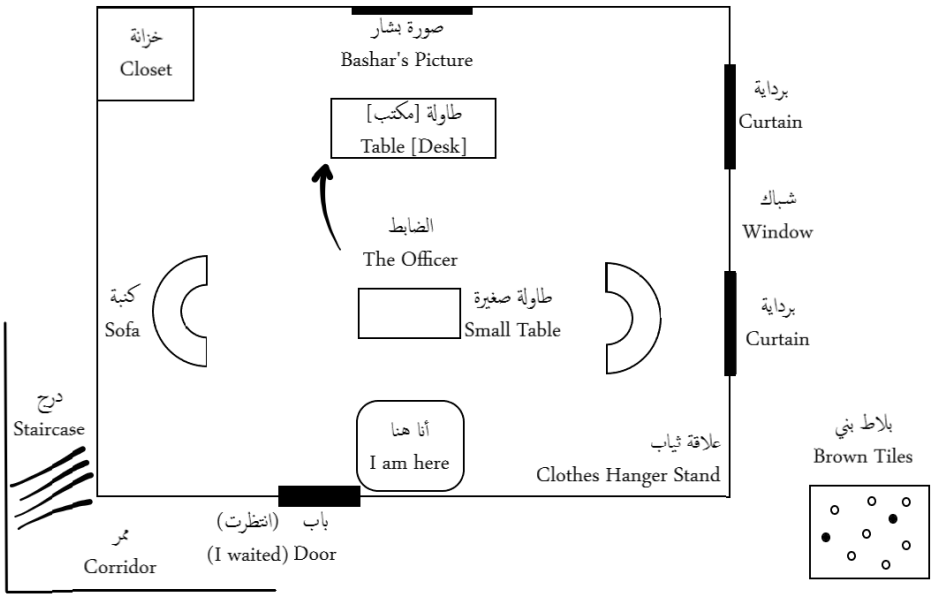

طلبت القاضي كيربر من P20 أن يقوم بوصف/شرح ما كان موجودًا في الرسم التخطيطي. فقال P20 [وهو يقوم بشرح الرسم التخطيطي]، "انتظرت عند الباب. وكنت ألقي نظرة سريعة عندما كان المحقق ينظر إلى طاولته [مكتبه]". وقال P20 إنه في المرة الأخيرة التي نظر فيها، اقترب منه المحقق وتمكن من التعرف على وجهه.

سألت القاضي كيربر P20 عن طول المحقق. فقال P20 إنه أطول منه بقليل.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان أطول أو أقصر من P20. فكرر P20 أنه كان في نفس طوله أو أطول منه. حيث إنه ليس دقيقًا، لأنه كان بعيدًا إلى أن تم استفزازه، ثم اقترب وضرب P20. فلا يمكن لـP20 التحديد على وجه الدقة.

سألت القاضي كيربر P20 عن طوله. فأجاب P20 أنه 175 سم.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان لدى المحقق ذقن. فقال P20 لا، فقط شارب. وكان أنيقًا وأضاف P20 أنه شمّ رائحة عطر.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك ملامح مميزة في وجه المحقق. فقال P20 إنه لا يتذكر، ولكن فيما يتعلق بالشامة، فقد كانت مميزة 100٪. غير أن ملامح وجهه أيضًا كانت مميزة، على سبيل المثال، عينيه وأنفه...إلخ (لم تكن الشامة فقط).

سألت القاضي كيربر إذا كان هو نفس الشخص الجالس على اليمين [أنور]. فأجاب P20، "أنا متأكد."

سألت القاضي كيربر أي منهما. [أشار P20 إلى أنور] قال P20، الشخص الذي يرتدي السترة السوداء.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 جاثيًا على ركبتيه أم كان واقفًا. فقال P20 إنه كان واقفًا طوال الوقت.

سألت القاضي كيربر كيف قام بضرب P20 في بطنه. فقال P20 إنه ضربه بركبته وقبل ذلك قام بصفع P20.

سألت القاضي كيربر P20 عمّا إذا كانت الضربة في المعدة أم في البطن. وقالت القاضي كيربر إنها تجد صعوبة في تصور كيف تمكن من ضرب بطن P20 بركبته. فأجاب P20 أنه يجد الأمر غريبًا أيضًا، ولكن هذا ما حدث.

فردّت القاضي كيربر، "ولكنها كانت على بطنك." فأكد P20 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان المحقق قد بصق على P20. فقال P20 إنه لم يتذكر في تلك اللحظة [لم يكن من الواضح ما إذا كان P20 يعني أنه لا يتذكر ما إذا كان قد بصق عليه في ذلك الوقت بالذات أم أنه لم يتذكر في تلك اللحظة في المحكمة].

ذكّرت القاضي كيربر P20 بما حدث مقتبسةً من محضر جلسة استماع الشرطة التي عقدت بتاريخ 18 آب/أغسطس، 2016 [سجل مراقب المحكمة التاريخ سابقًا على أنه 2017، لذلك فهو من غير المؤكد ما إذا كانت جلسة استماع الشرطة قد عقدت في 18 آب/أغسطس 2016 أم في 18 آب/أغسطس 2017] "لقد تعرضت للتعذيب باستخدام الفلقة، ثم تعرضت للضرب وعُصبت عيناي ونُقلتُ إلى ضابط في مكتب اتهمني بأنني إسلامي." فأجاب P20 أنه كان يتحدث عن نفس التحقيق.

كررت القاضي كيربر السؤال عمّا إذا كان قد تم البصق على P20. فكرر P20 نفس الإجابة ["لا أتذكر في هذه اللحظة"].

سألت القاضي كيربر عمّا كان يرتديه المحقق. فقال P20 إنه كان يرتدي بدلة.

ذكّرت القاضي كيربر P20 بما حدث مقتبسةً من محضر جلسة الاستماع الثانية للشرطة الفرنسية التي عقدت بتاريخ 2 نيسان/أبريل، 2019، "تعرضت للضرب في الطريق وكنت معصوب العينين وصعدت إلى الطابق الثاني أو الثالث. انتظرت لنصف ساعة. واتهمني بأنني إسلامي." فقال P20 إن هذا كان صحيحًا.

تابعت القاضي كيربر، "لقد لكمني/ضربني على فكّي." وسألته القاضي كيربر عمّا إذا كانت لكمة أم أنه ضُربَ بركبته. فقال P20 إنه تم ضربه باليد والركبة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 يتذكر إذا كان لدى الضابط لهجة معينة. فقال P20 إنه لا يتذكر.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 يتذكر إجابته فيما يتعلق بالسؤال حول اللهجة في جلسة استماع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. فقال P20، "في هذه اللحظة، لا أتذكر إجابتي."

اقتبست القاضي كيربر من محضر جلسة الاستماع، "لقد كانت لهجة علوية". فنفى P20 ذلك، حيث إنه لم يكن يتذكر أنها كانت لهجة علوية.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت لهجة دمشقية. فقال P20 إنه لا يتذكر.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت لهجة يفهمها الجميع، مثل اللغة الألمانية القياسية. فقال P20 إنه ربما كان لديه [الضابط] "لهجة بيضاء" [هذا هو نفس المصطلح الذي استخدمته P19]، غير أنه لا يتذكر. ولكنه يذكر بأنها لم تكن لهجة علوية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P20 قد رأى جثثًا أثناء اعتقاله الأول أو الثاني. فقال P20 إنه رأى بعض الجثث في الاعتقال الثاني. وذكر P20 مخطط الزنزانة، قائلًا إنه غير متأكد ما إذا كان متوفرًا. حيث كان يوجد في المرحاض بعض البطانيات التي كانت في حالة

سيئة. وفي زاوية صغيرة كان هناك شخص مصاب ينزف من بطنه. حيث تحول لون الدم إلى اللون البرتقالي وأصيبت ساقاه بالعدوى. وتذكر P20 وجود ديدان على ساقه بسبب الالتهابات والقيح. ولم يكن الشخص المصاب يستطيع الصعود على مقعد المرحاض "فعملها عحالو" [تغوط/ تبول في سرواله]. ونُقِل إلى خارج الزنزانة وقال المعتقلون للسجّانين إنه مات. فطلب السجّانون من المعتقلين أن يرموا به [الشخص المصاب/الميت] إلى الخارج. كما تذكر P20 شخصين ماتا تحت التعذيب. علاوة على ذلك، كان هناك قاصران (بعمر 15 أو16 عامًا) في ذلك المكان المزدحم وكانت حالتهما سيئة للغاية. بشكل عام، كان يجلس في ذلك المكان [كما كان الشخص المصاب بالقرب من البطانيات] الأشخاص ذوو الحالة الأسوأ، لأنه إذا كان بإمكان أحدهم التحرك، فلن يبقى هناك.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان الشخصان قد ماتا تحت التعذيب، أم كان ذلك تخمينًا. فقال P20 إن ذاكرته مرتبطة بعدة فروع، فلا يستطيع تذكر ما إذا كان ذلك في الخطيب أم في فرع آخر.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الاعتقال الثاني لـP20 كان في عام 2012 أم في عام 2013. فأجاب P20 أنه كان في عام 2012.

قالت القاضي كيربر إنه في جلسة الاستماع التي عقدت في 18 آب/أغسطس 2016، قال P20 إنه كان في عام 2013، في منتصف شهر حزيران/يونيو. فقال P20 إنه يعتقد أنه كان هناك خطأ في ذاكرته، حيث كانت ذاكرته تخونه في بعض الأحيان. تم توثيق اعتقاله من قبل مركز توثيق الانتهاكات (VDC) وأكد أن اعتقاله الثاني كان في عام 2012 وليس في عام 2013.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك في أيار/مايو أم في نيسان/أبريل. فأجاب P20 أنه كان في نيسان/أبريل.

استراحة لمدة 20 دقيقة

قالت القاضي كيربر إن المحكمة ستستمر لمدة ساعة، ثم سيتم أخذ استراحة غداء، وستستمر بعد ذلك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد تعرّف على الضابط الذي وصفه بأنه أنور، عندما سُئل في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فقال P20 إنه في البداية أجاب أنه [أنور] كان مجرد ضابط. حيث تم عرض مجموعة من الصور عليه لأشخاص مختلفين. وظنّ بأنهم من المعتقلين الذين كانوا معه في الخطيب. ووضع صورة أنور بين صور الأشخاص الذين تعرّف عليهم. وكان هناك احتمال كبير أنه تعرّف على أنور في أول مرة. حيث إنه بعد ذلك تذكّر P20 أن هذا الشخص هو في الواقع الشخص الذي رآه [أثناء التحقيق].

قالت القاضي كيربر إنها تريد عرض الصور من محضر جلسة الاستماع التي عقدت في 2 نيسان/أبريل، 2019. وسألت P20 إذا كان ينبغي عليها تغطية توقيعه عليها. فقال P20 إنه لا يعرف ما إذا كان توقيعه أم الأحرف الأولى من اسمه. فقالت القاضي كيربر إنها ستغطي التوقيع.

[تم عرض صورتين، إحداهما كانت لأنور رسلان]

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد تذكر الصور التي عُرضت عليه. فقال P20 إن مجموعة من الصور قد عرضت عليه من قبل الشرطة الفرنسية والألمانية. وبأن هاتين الصورتين كانتا من الشرطة الألمانية.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 يتذكر ما قاله في جلسة الاستماع للشرطة حول أن "الضابط كان أطول مني." فقال P20 إنه يتذكر قوله ذلك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد شاهد صور أنور قبل الاستجواب/جلسة الاستماع. فقال P20 لا، حيث كانت المرة الأولى أثناء الاستجواب من قبل الشرطة الفرنسية والألمانية.

قال القاضي فيدنير إنه كان يقصد قبل ذلك. فقاطعه بوكر قائلًا إنه لم يفهم الإجابة. فأوضح P20 أنه كان يقول إن هذه الصور عُرضت عليه لأول مرة أثناء استجواب الشرطة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد شاهد صورًا لأنور قبل استجواب الشرطة، على سبيل المثال على الإنترنت. فقال P20 إنه لم ير أي صورة لأنور على الإنترنت.

أكد القاضي فيدنير أن P20 قال نفس الشيء في الاستجواب. وقال القاضي فيدنير إن P20 ذكر اسم أنور في استجواب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية وسأل P20 كيف عرف الاسم أو كيف ربطه بالصورة. فقال P20 إن الاسم لم يكن مرتبطًا بالصور في البداية. حيث

كان [أنور] مجرد الضابط الذي قام بضربه (كان السؤال المطروح على P20 من قبيل: "هل رأيت هذه الوجوه من قبل، هل قام أحدهم بتعذيبك أو ضربك؟").

قال القاضي فيدنير إنه كان يسأل لأن اسم أنور ورد في استجواب الشرطة الألمانية. فقال P20 إن ما حدث أثناء استجواب الشرطة الفرنسية هو ما يلي: عرضت عليه صور وقال إنه ربما يعرف هذا الشخص [أنور]. إلا أن ذلك حدث [ذكر اسم "أنور"] لاحقًا مع الشرطة الألمانية. حيث كانت الأخبار بعد ذلك [بعد استجواب الشرطة الفرنسية] على الإنترنت تفيد بأنه تم القبض على [اعتقال] أنور وتم تعميم اسمه. تم الحديث بخصوص أنور مع الشرطة الألمانية.

قال القاضي فيدنير إنه يريد الانتقال إلى الاعتقال الثاني في الخطيب. فيما يتعلق بالشخص الميت، كيف علم P20 أنه كان ميتًا. فقال P20 إنه ليس لديه إجابة طبية، ولكن الحديث كان أنه مات وعندما حمله الناس لم يتحرك.

سأل القاضي فيدنير من هم الأشخاص الذين قالوا إنه مات. فقال P20 إنهم الأشخاص الذين تم اعتقالهم معه في الفرع لأن الزنزانة كانت كبيرة وكان يصعب التحرك فيها لأنها كانت مليئة بالناس.

أرادت القاضي كيربر عرض رسم تخطيطي وطلبت من P20 أن يأتي إلى الأمام ليرى ما إذا كان يريد تغطية شيء ما.

[تم تغطية الجزء الذي كان يفترض أن يُظهر التوقيع وعُرِض الرسم التخطيطي].

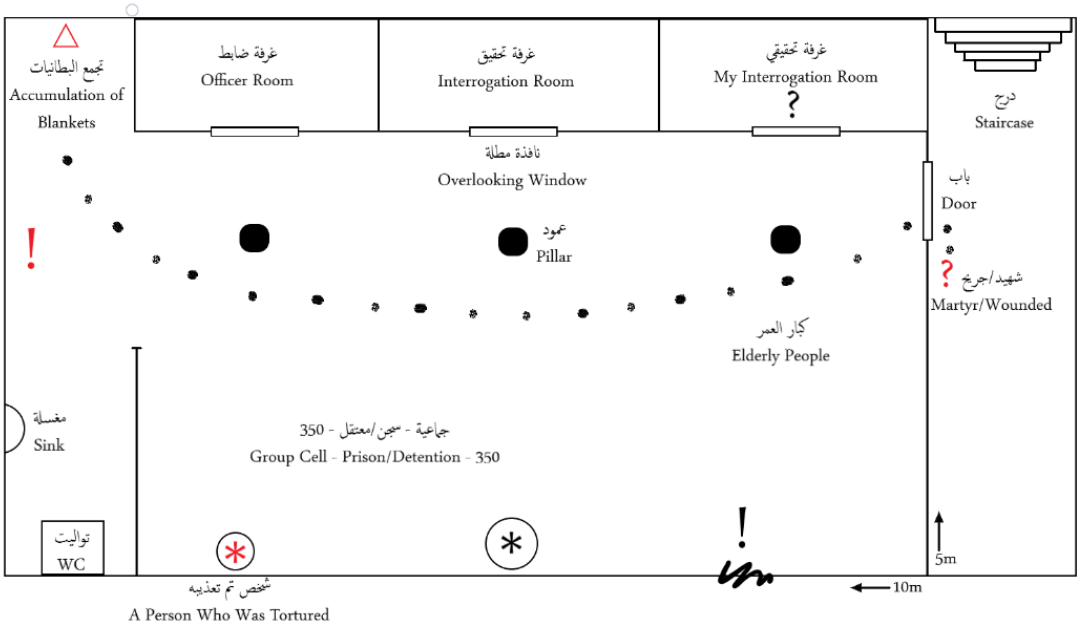

قال P20 إنه في اعتقاله الثاني، بقي في هذا المكان [تم تحديده بعلامة نجمة سوداء]. وكان من الصعب المشي [يشق طريقه] إلى المغسلة. قال P20 إن هذا المكان [تم تحديده بمثلث أحمر] كان رطبًا جدًا وموليئًا بالديدان. وفي ذلك المكان [تم تحديده بعلامة تعجب حمراء] كان يوجد الأطفال وأولئك الذين لا يستطيعون التحرك [الضعفاء]. وكان الجرحى هنا [عند المرحاض (التواليت)] ثم نُقلوا إلى الداخل [تم تحديده بمثلث أحمر] (لم يتذكر كيف تم ذلك). وفي وقت لاحق، توفي الرجل وتم نقله إلى جانب الباب وبقي هناك لبعض الوقت (لم يتذكر P20 كم من الوقت بقي هناك). حيث تشير النقاط التي رسمها P20 إلى كيفية نقل الشخص إلى الخارج. وكان هذا [تم تحديده بعلامة نجمة حمراء] هو الشخص الذي تعرف عليه P20. وهو من دمشق ولديه وشم. حيث قاموا بأخذه وأعادوه وقد تم تعذيبه وكان ملطخًا بالدماء. وكان لون أظافره وجسمه أزرق. وكانت قدماه متورمتين ولم يكن قادرًا على المشي. حيث قاموا بفتح الباب وسقط على الأرض. فقام الشباب بسحبه إلى هناك. تم التحقيق مع P20 في هذه الغرفة [تم تحديدها بعلامة استفهام] وكانوا يراقبون المعتقلين من خلال النوافذ. وكانت الغرفة الموجودة على اليسار إما للتحقيق أو للإدارة. واعتاد كبار السن على الجلوس بالقرب من الباب لأنه كان يدخل بعض الهواء عند فتح الباب.

سأل القاضي فيدنير عن حجم النافذة. فقال P20 إنه كان 1.5×2 متر.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت مفتوحة أو ما إذا كان يمكن للمرء أن يرى من خلالها. فقال P20 إنه كان هناك زجاج وحديد [قضبان/شبك]، ولكن لم يكن يمكن للمرء أن يرى بوضوح من خلالها.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانوا يحصلون على هواء داخل الزنزانة من خلال الباب. فأكد P20 ذلك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت هناك مصادر أخرى للتهوية. فقال P20 إنه يتذكر أنه في هذا المكان [تم تحديده بعلامة! سوداء] كان يوجد فجوة بين السقف الحديدي والجدار. حيث كان بإمكان المعتقلين التمييز بين النهار والليل [من خلالها]، ولكنها لم تكن مصدرًا للتهوية.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كانت الزنزانة تحت الأرض في القبو. فقال P20 إن المكان كان [في الأصل] حديقة، ولكنه كان تحت الطابق الأرضي بقليل.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان صحيحًا أن أعلى يسار [الرسم التخطيطي] هو المكان الذي مات فيه الشخص. فقال P20 إن السؤال غير واضح. فكرر القاضي فيدنير السؤال. فأكد P20 ذلك.

ذكّر القاضي فيدنير P20 بما حدث مقتبسًا من قوله إن النظافة كانت سيئة وإن المعتقلين كانوا يصابون بالعدوى بسهولة. فقال P20 نعم، حدث ذلك بسبب ارتفاع درجة الحرارة، فكان أي جرح صغير يتحول إلى التهاب/عدوى خلال يوم أو يومين. وذات مرة، أجرى P20 ومعتقلون آخرون عملية صغيرة: حيث أخذوا قطعة من الدهان وقاموا بقطع إصبع قدم شخص، لأنه كان ملتهبًا/مصابًا بالعدوى. حيث كان يعاني من ألم شديد. فأُجبر P20 والمعتقلون الآخرون على تثبيت الرجُل ليقوموا بقطع الإصبع. ولم يكن هناك دواء ولم يتمكنوا من الحصول على دواء أو مطهّر.

ذكّر القاضي فيدنير P20 بما حدث مقتبسًا من قوله إن الشخص الذي مات بقي بجانب الباب لعدة أيام. وكانت تفوح رائحة كريهة من الجثة ولم يتمكنوا من الذهاب إلى المرحاض. فقال P20 نعم، حيث كان يتبول على نفسه.

اقتبس القاضي فيدنير قول P20 إن الرائحة بجانب الباب كانت كريهة. فأكد P20 ذلك.

اقتبس القاضي فيدنير "وضعوا الشخص بالقرب من المرحاض. كان مبللًا ومتعفنًا. وكان الشخص مصابًا." فأجاب P20 بأن ذلك صحيح.

ذكّر القاضي فيدنير P20 بما حدث مقتبسًا "عندما مات، تم حمله ونقله". فقال P20 نعم، حيث عانى عدد من الأشخاص لحمل/نقل الجثة.

قام القاضي فيدنير مرة أخرى بتذكير P20 بما حدث مقتبسًا من قول P20 "كان من الصعب الرؤية من خلال النوافذ. وبأنه تم التحقيق مع P20 في الغرفة الموجودة على اليمين." فقال P20: نعم، تم التحقيق معه هناك في الاعتقال الأول. وكان من الصعب الرؤية [خلال النوافذ]، ولكن P20 تذكر أنه عندما كان في الغرفة، كان قادرًا على رؤية ما بداخل [الزنزانة].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان ذلك قد حدث في عام 2011 وما إذا كان في التحقيق الأول أم الثاني أم الثالث. فقال P20 إنه كان الثاني أو الثالث.

قال القاضي فيدنير إن P20 قد أجاب على سؤال، "كيف عرف بأن الشخص قد مات" بقوله إن "المعتقلين قالوا ذلك وإنه كان مصابًا بجروح في البطن تبدو كجرح رصاصة". فأجاب P20 أنه لا يستطيع التأكيد على أنها كانت رصاصة، ولكن بناءً على لون الدم وكان هناك بقعة تشبهها. لذا، كان من الممكن أن يكون الجرح جرّاء رصاصة.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان الشخص قد تلقى مساعدة. فقال P20 إنه لم يتلق مساعدة أبدًا، ولكن جراحه كانت مضمدة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان قد تم إبلاغ العناصر بأن الشخص كان بحاجة إلى المساعدة. فقال P20 إن الضبّاط والعناصر كان بإمكانهم دائمًا رؤية الشخص حيث كان بجوار الباب [تم تحديده بعلامة استفهام حمراء على الرسم التخطيطي]. كان واضحًا أنه كان هناك مصاب. وكان من الصعب رؤيته عندما كان عند منطقة تجمع البطانيات، أما هنا [تم تحديده باللون الأحمر] فقد كان ملحوظًا بوضوح. وعندما ساءت حالته قال العنصر "إنه [الشخص] تفوح منه رائحة كريهة ويجب نقله إلى الداخل.

ذكّر القاضي فيدنير P20 بما حدث قائلًا " لم يتحدث P20 معه وتم وضعه بالداخل". فأكد P20 ذلك.

اقتبس القاضي فيدنير مرة أخرى "كان هناك معتقل كبير في السن في الاعتقال الثاني". فأكد P20 ذلك.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P20 ذكر بأنه "لم تكن هناك رعاية طبية حتى توفي. وسُئل P20 كيف علم بأن الشخص توفي. فأجاب P20 أن الأشخاص قالوا ذلك وحملوه. حيث شاهدهم P20 وهم يحملونه." فقال P20 إنه ليس لديه ما يضيفه.

سأل القاضي فيدنير عن مساحة الزنزانة الخارجية وكم عدد المعتقلين هناك. فقال P20 إنه يعتقد أنها كانت خمسة أو ستة أمتار X عشرة أمتار. وكانت المسافة بين الأعمدة ثلاثة أمتار. وبهذا المنطق: إذا كان بإمكان المرء تقدير أنه كان هناك 75 شخصًا بين عامودين، فسيكون العدد الإجمالي 350 شخصًا. حيث كان الأشخاص حرفيًا فوق بعضهم البعض.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان لدى P20 مكان للنوم. فقال P20 لا. حيث كانت المشكلة بأنه إذا أراد أحدهم أن ينام، فإن شخصًا آخر سينام فوقه ثم شخص آخر... وبعد نصف ساعة، لن يستطيع المرء التنفس لأن هناك ثلاثة أشخاص فوقه.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد سمع شيئًا من الغرف المطلة على الزنزانة. فقال P20 إنه لا يتذكر سماع أي شيء أو أي شخص يتحدث.

قال القاضي فيدنير إن P20 قال في جلسة استماع الشرطة إنه اعتاد سماع صراخ المعتقلين باستمرار. فقال P20 إنهم اعتادوا سماع أصوات التعذيب دائمًا. ففي غرفة معينة، كانت الأصوات أحيانًا قريبة جدًا حيث كانت تبدو وكأنها تأتي من هنا [أشار P20 إلى الرسم، ولكن مراقب المحكمة لم يتمكن من رؤية المنطقة التي أشار إليها.] غير إنهم على سبيل المثال كانوا يسمعون صوت الشخص الدمشقي يأتي من مكان بعيد.

سأل القاضي فيدنير عن الحالة العامة للغرف والمعتقلين والإصابات. كما سأل عمّا إذا كان الطعام كافيًا وعن حالة جسم P20. فقال P20 إن الوضع بشكل عام كان سيئًا مقارنة بالفروع الأخرى. وذكر P20 بأنه يمكنه القول إن وجوده في الخطيب خلال فترة اعتقاله الثانية كان سيئًا للغاية. حيث لم يكن هناك رعاية طبية ولا دواء. وكان الطعام يتكون من قطعة من البطاطا وقطعة خبز وخيار. وفي الليل كان هناك حلاوة الطحينية أو قطعة خبز مع زيتون. وكان سيئًا. أما بالنسبة لأي شخص أصيب بجروح أو التهابات، فقد كان الأمر سيئًا للغاية. وإذا دخل المرء إلى منطقة البطانيات، فقد كان الأمر جحيمًا – المرحلة النهائية. باختصار، كان الوضع جحيمًا.

سأل القاضي فيدنير عن أساليب التعذيب التي شهدها P20 أو قيل له عنها من قبل معتقلين آخرين. فقال P20 إن الأساليب التي رآها/شهدها كانت العصي العادية؛ وكانت "عصي الإطارات" (مصنوعة من إطارات السيارات) سميكة للغاية.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد تعرض للضرب بها. فقال P20 نعم، ضربني ميماتي بهذه العصي.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد تعرض لأساليب أخرى من التعذيب أو سمع عنها. فقال P20 إنه لا يعرف [ما إذا كان قد سمع] عن طرق تعذيب غير العصي.

سأل القاضي فيدنير عن الضرب بالعصي على القدمين. فقال P20 نعم، الفلقة: حيث كان حزاما مربوطًا بعصا، ويتم لفه حول الساقين لتثبيتهما. وربما تم تغيير طريقة التعذيب إلى آلة تثبت الساقين للضرب.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد شهِد أو قيل له عن تعليق/شبْح شخص ما من يديه. فقال P20 إن ذلك لم يحدث معه شخصيًا في الخطيب، وإنما حدث معه في الفروع الأخرى.

كرر القاضي فيدنير سؤاله بشأن الخطيب. فأكّد P20 أنه لم يتعرّض للشّبْح في الخطيب.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد سمع ما إذا كان أي شخص قد تعرض لذلك. فأجاب P20 أنه لا يتذكر الآن.

استراحة غداء

قال القاضي فيدنير إنه فهم أن أول اعتقال لـP20 كان في آذار/مارس 2011. فأجاب P20 أن ذلك صحيح.

سأل القاضي فيدنير كم استمر ذلك. فقال P20 لأسبوع واحد، حتى 1 نيسان/أبريل، 2011.

سأل القاضي فيدنير عن المدة التي بقي P20 فيها في الخطيب في اعتقاله الثاني. فقال P20 حوالي 21 يومًا.

ذكّر القاضي فيدنير P20 بأنه قال إن الاعتقال الثاني كان في عام 2012 وسأل عمّا إذا كان بإمكان P20 تأكيد ذلك. فأكد P20 ذلك، قائلًا نعم كان في عام 2012. حيث كان هناك احتفال بذكرى الثورة السورية وتفاصيل شخصية أخرى، فعلى سبيل المثال حدثت مجزرة الحولة عندما كان في السجن عام 2012. وكانت هناك حوادث في سوريا وبعض الأمور الشخصية التي يربطها P20 بذلك الوقت [باعتقاله].

طلب القاضي فيدنير من P20 التحدث عنها بشكل عام. فقال P20 إنه بعد إطلاق سراحه، كانت مجزرة الحولة بمثابة صدمة لأنها كانت مجزرة حدثت في منطقة يعرفها. كما كانت هناك أحداث شخصية في عام 2012 [استشار P20 محاميته] تتعلق بشخص. حيث كانت تتعلق بالمكان الذي جاء منه P20 ويمكنها تحديد هويته.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت مجزرة الحولة قد حدثت قبل أم بعد اعتقال P20. فقال P20 إنه تلقى الأخبار عندما كان معتقلا. كان هناك معتقل جديد أخبر المعتقلين الآخرين بذلك. بالإضافة إلى ذلك، تم استهداف الناشط باسل شحادة من قبل النظام السوري وقتل في حمص عام 2012. وكان بعض المعتقلين الذين دخلوا السجن قد شاركوا في صلاة الغائب على باسل، ولكن P20 كان في جهاز الشرطة العسكرية.

سأل القاضي فيدنير عن كيفية كتابة اسم الشخص المذكور [باسل شحادة]. [قام المترجم بتهجئة الاسم].

سأل القاضي فيدنير متى غادر P20 سوريا. [استشار P20 محاميته] وقال إنه غادر سوريا في تموز/يوليو 2014.

قال القاضي فيدنير إنه كان يسأل لأن P20 حدد التاريخ للشرطة الفرنسية. [استشار P20 محاميته] أجاب P20 أنه بصراحة، الأمر مرتبط بالذاكرة والسنوات، وبأنه مرتبط بحدث معين. فعندما يكون الاستجواب في سياق عادي، فإنه يتذكر الحدث بشكل أفضل، على عكس عندما يكون سؤال مباشر (متى غادرت؟). حيث إنه يجب أن يكون في سياق معين ليتذكره.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 لم يفكر في ذلك الآن. فقال P20 نعم، لم يفكر في ذلك. وبأنه لا يستطيع تحديد أي يوم بالضبط، ولكنه على الأرجح، كان يوم 16 تموز/يوليو.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P20 ذهب إلى مكان آخر بعد الخطيب في اعتقاله الثاني. وسأل القاضي فيدنير متى كان ذلك وكم كانت مدته. فقال P20 إن ما يتذكره هو 21 يوما في الخطيب. ويوم واحد في القسم 40 (قبل الخطيب)؛ وثلاثة أسابيع في المخابرات العامة. وأسبوعان في الأمن السياسي في الميسات والفيحاء (قرب ملعب كرة القدم).

سأل القاضي فيدنير ما إذا كانت إدارة المخابرات العامة في كفرسوسة. فأكّد P20 ذلك.

سأل القاضي فيدنير متى كان ذلك. فأجاب P20 أنه يعتقد أن ذلك كان في 5 تموز/يوليو 2012.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P20 ذكر باسل شحادة وسأل عمّا إذا كان P20 في جهاز المخابرات العسكرية عندما وقع الحادث. فقال P20 إنه كان في جهاز الشرطة العسكرية قبل نقله إلى القضاء العسكري.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت الشرطة العسكرية أم المخابرات العسكرية. فقال P20، الشرطة [العسكرية].

سأل القاضي فيدنير أين كان ذلك. فقال P20 في الشرطة العسكرية في القابون.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P20 قال إن اعتقاله الثاني كان في القسم 40 وسأل كيف عرف P20 أنه كان القسم 40. فقال P20 إنه علم ذلك من خلال الطريق التي نقلوه بها من الصالحية إلى القسم 40. حيث كان هناك أماكن/مواقع يعرفها العامة جيدًا. وكان هناك تفصيل يتعلق بالقسم 40: حيث إن P20 فكّر في الانتحار والقفز من الطابق الرابع نتيجة لتعرضه للضرب بشكل جنوني. كان هناك درج حديدي أو باب. وتم تقييده بالقرب من ذلك المكان. وكان من الواضح أن هناك صوتا يأتي من النافذة ولم يكن معصوب العينين. فنظر عبر النافذة ورأى الجسر الأبيض الذي كان يعرفه. وقد كانت فكرة مجنونة وتخلى P20 عنها.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان قد تم نقل P20 إلى الخطيب في اليوم التالي. فقال P20 نعم، نُقِلَ مع مجموعة من الناس.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان العناصر الذين نقلوا P20 إلى الخطيب قد بقوا في الخطيب. فقال P20 إنه لا يستطيع تحديد ذلك [لم يكن يعرف].

أراد القاضي فيدنير العودة إلى أول اعتقال لـP20 في آذار/مارس 2011. قال القاضي فيدنير إن P20 شارك في مظاهرتين. وسأل القاضي فيدنير عمّا مر P20 به خلالهما وما إذا كانت هناك إصابات أو وفيات. فقال P20 إنه كان في دوما في يوم الجمعة الذي سبق اعتقاله. وعندما خرجت المظاهرة تمت مهاجمتها (تم مهاجمة المدنيين) وتم اعتقال مجموعة من الناس. واستمرت المظاهرة وكان هناك اعتصام في ساحة البلدية. داهمت قوات الأمن الناس واعتدت عليهم بالضرب في الليل/في المساء. وفي المظاهرة التي أدت إلى اعتقال P20، كان هناك ضرب مبرح وسَمِع بأن 11 شخصًا من دوما قد ماتوا. كانت جنازاتهم في نفس اليوم.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد رأى الموتى أم سمع عنهم. فقال P20 إنه كان يتم اعتقالهم، بعد ذلك، قاموا بإطلاق النار على المتظاهرين. ولاحقًا، بعد إطلاق سراحه، علم P20 بما حدث وشاهد مقاطع فيديو (لا تزال متاحة حتى اليوم) تُظهر إطلاق النار على المتظاهرين.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد شهد ذلك بنفسه. فنفى P20 ذلك، حيث إن أصدقاءه أخبروه بذلك وقام بمشاهدة مقاطع فيديو، وكان صديقه قد صوّر أحد المقاطع. كما شارك في جنازة 11 شخصًا في اليوم الثالث، 3 أو 4 نيسان/أبريل [لم يتضح ما إذا كان يقصد الأحد عشر شخصًا الذين ماتوا أثناء المظاهرة، حيث إن الجدول الزمني لاعتقاله لا يشير إلى ذلك].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان ذلك قبل أم بعد اعتقال P20. فأجاب P20 أنه كان بعد إطلاق سراحه.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P20 قال إنه رأى قوات الأمن تهاجم المظاهرة وشاهد مقاطع فيديو. وسأل القاضي فيدنير عمّا شاهده P20 وما إذا كان بإمكانه تحديد من أي قوات أمن كانوا: على سبيل المثال جنود، شبيحة، جهاز المخابرات. فقال P20 إنه رأى تجمعات أمنية (في دوما) أثناء المظاهرة. حيث كان بعضهم يرتدي زي شرطة مكافحة الشغب (لون أخضر زيتي) وكانوا بمفردهم في مكان محدد. وعلى الجانب الآخر، كانت هناك قوات أمنية مع سياراتهم وكان شارع يفصل بينهم. وعلى بعد أمتار قليلة كانت هناك مجموعة أخرى بدأت في ضرب [المتظاهرين]. وبجانبهم سيارات الأمن التي عُرفت من خلال أرقامها [لوحات السيارات] وصور بشار وماهر [الأسد] على زجاجها الخلفي. وكان هناك شبيحة على الجانبين يحملون سلاسل بدون أسلحة. وتعرض المدنيون للهجوم وقام بعض الأشخاص الذين كانوا يقومون بضربهم في الميدان بنقل أشخاص إلى الخطيب وبقي بعضهم مع المتظاهرين هناك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P20 قد شاهد أسلحة أو إطلاق نار. فقال P20 إنه كان لديهم بنادق كلاشنكوف.

ذكّر القاضي فيدنير P20 بأنه قال في جلسة استماع الشرطة الفرنسية إنه تعرض للضرب على نحو منهجي في الاعتقال الأول. فقال P20 إن السؤال غير واضح.

قال القاضي فيدنير إن P20 ذكر شخصًا تعرض للضرب. فقال P20 إنه كان هناك قوات أمن اقتادتهم وكانوا داخل فرع الخطيب. وأثناء وجود المعتقلين في الممر، قام عنصر من قوات الأمن بركل P20 مما أدى إلى كسر ضلوع P20. وكان هناك شهود وقوات أمن معهم.

قال القاضي فيدنير إنه كان يقصد شيئًا آخر. قال القاضي فيدنير إن P20 ذكر في جلسة استماع الشرطة الفرنسية أن شخصًا سقط على الأرض وربما مات. فأجاب P20 بأنه لا يتذكر الآن.

ذكّر القاضي فيدنير P20 بما حدث مقتبسًا، "سقط بعض المعتقلين على الأرض وظن P20 أن أحدهم سقط ولم يكن P20 متأكدًا مما إذا كان قد مات." فقال P20 إنه في "حفل الاستقبال" مات بعض الأشخاص. حيث مات صديقه تحت التعذيب في حمص أثناء "حفل الاستقبال" وكان من الممكن أن يحدث شيء آخر لـP20 [في سيناريو آخر] وكان يمكن أن يموت. كان قد فقد أنفاسه [لم يكن قادرًا على التنفس] حتى المساء.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 يريد استراحة لمدة 10 دقائق. فقال P20، حسنًا.

استراحة لمدة 10 دقائق

<u>استجواب من قبل المدعي العام بولتس</u>

سألت بولتس عمّا إذا كان قد تم إبلاغ عائلة P20 أو أصدقائه باعتقاله. فقال P20 إنه لم يكن هناك إبلاغ من السلطات لعائلته أبدًا.

سألت بولتس عمّا إذا كان P20 قادرًا على التواصل معهم. فقال P20 لا أبدًا، حيث إن التواصل [مع العالم الخارجي] كان من خلال المعتقلين الجدد. ففي كلا الاعتقالين، لم تخبر السلطات [عائلة P20] شيئًا عن وضعه، على الرغم من أن عائلته حاولت التواصل ومعرفة مصيره، ولم يكن هناك جواب.

ذكّرت بولتس P20 بما حدث قائلةً بأنه سُئل أثناء استجواب الشرطة الفرنسية عمّا إذا كانت عائلته قد تم إبلاغها وقال P20 "لا، لقد عرفوا ذلك من خلال أصدقائي، ولكن السلطات لم تبلغهم. ولم يكن للمعتقل الحق في الاتصال وكان الاعتقال سريًا." فأجاب P20 بأن ذلك صحيح.

سألت بولتس عمّا إذا كان صحيحًا أن الاعتقال كان سريًا. فقال P20، بالضبط. ففي سوريا هذا أمر سري ولا توجد معلومات عن المعتقل. والمصطلح الأصح لذلك هو الاختطاف. فمثاله يمكن الاعتماد عليه: حيث إنه في كلا الاعتقالين، لم تكن هناك تهمة، وإذا سأل المعتقلون سؤالًا عن سبب الاعتقال، لم يكن هناك جواب. ولم يكن هناك حق في التواصل مع العالم الخارجي، ولا ما إذا كان العالم الخارجي يعرف عنا. ففي بعض الأحيان، كان يتم تفتيش [جسد] المعتقل من قبل [أفراد] الأمن في البداية، حتى لا تحصل العائلة على معلومات [لم يكن من الواضح ما كان يعنيه P20 بهذه الإفادة. فخمّن مراقب المحكمة أنه ربما كان P20 يعني أن عمليات التفتيش الأمني كانت تتم في البداية بحيث يتم أخذ هاتف الفرد لتجنب الاتصال].

قالت بولتس إن P20 ذكر الفلقة وسألت عن عدد الأشخاص الذين كانوا هناك أثناء الإجراء. فقال P20 إنه بشكل أساسي يقوم شخصان بربط القدمين ويقوم كل واحد بتثبيت الشخص إلى الأسفل من كلا الجانبين. ويقوم أحدهما بطرح الأسئلة والآخر يقوم بالضرب. وفي بعض الأحيان، كان الشخص الذي يطرح الأسئلة نفسه يقوم بالضرب.

سألت بولتس أي منهما حدث مع P20. فقال P20 إن من قام بسؤاله قام بضربه أيضًا.

سألت بولتس عمّا إذا كان بإمكان P20 معرفة ما إذا كان هناك تسلسل هرمي بين الأفراد. فقال P20 إنه عادة في الخطيب، كان يوجد عناصر وأشخاص من الممكن أن يكونوا ضباطًا (ولكنهم بالتأكيد ليسوا عناصر عاديين). حيث إن هذا الشخص [الذي من الممكن أن يكون ضابطًا] قام بضرب P20 مرتين. أما في الفروع الأخرى، كان الضابط مع عنصر، وكان الضابط يقوم بالضرب. وقد كان يعرف التسلسل الهرمي بسبب صيغة المخاطبة "سيدي".

سألت بولتس من خاطب من. فأجاب P20 بأن المسؤول ذا الرتبة الأدنى خاطب المسؤول ذا الرتبة الأعلى قائلًا "نعم سيدي."

سألت بولتس عمّا إذا كان P20 قد تعرض لاعتداء جنسي في الخطيب. فقال P20 لا، لم يتعرض لذلك.

سألت بولتس عمّا إذا كان P20 قد سمع من أشخاص آخرين أو إذا قام شخص ما بإخبار P20 عن الاعتداء الجنسي على الرجال أو النساء. فقال P20 نعم، فقد سمع عن ذلك، ولكنه سأل بولتس ما إذا كانت تقصد الخطيب أو أماكن أخرى؟

فقالت بولتس إنها مهتمة بالخطيب في الوقت الحالي. فقال P20 إنه لم يقم أي أحد بإخباره شخصيًا عن الخطيب.

سألت بولتس عمّا إذا كان ذلك معروفًا بشكل عام في سوريا. فقال P20 إنه بشكل عام في سوريا، يشيع هذا الاسلوب. حيث إنه على الأقل، سمع من صديقاته الإناث عن الاعتداء الجنسي اللفظي.

سألت بولتس عمّا إذا كان P20 قد سمع أيضًا عن الاعتداء الجنسي بالإضافة إلى اللفظي. فقال P20 إنه ليس لديه أي معلومات.

قالت بولتس إن القاضي فيدنير سأل P20 عن طرق التعذيب وذكر الفلقة والدولاب. وسألت بولتس عمّا إذا كان P20 قد رأى أشخاصًا تعرضوا للتعذيب بتلك الطرق. فقال P20 إنه ذكر في شهادته الشخص الذي كان من دمشق وكان دمه يسيل من أظافر أصابع يديه وقدميه.

أشارت بولتس إلى أنه في جلسة استماع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قال P20: "كان هناك شخص ذو شعر طويل تم أخذه خارج الزنزانة لمدة ساعة وسمع المعتقلون صوت صراخ. وعندما عاد، لم يتمكن المعتقلون من التعرف عليه، حيث أصيب بكدمات ونُزعت أظافره." سألت بولتس ما إذا كان P20 يذكر ذلك. فأكد P20 أنه يذكر ذلك.

سألت بولتس عمّا إذا كان الشخص قد تم نقله بسبب إصاباته. فأجاب P20 أنه لا يتذكر أنه تم نقله، بل بقي في مكانه ولم يتحرك. وتحدث P20 عن شخص فقد عقله ولم ينم لمدة أربعة أيام. حيث كان واقفًا على قدميه لمدة أربعة أيام. فطلبوا [P20 ومعتقلون آخرون] من

رجال الأمن مساعدة هذا الرجل (كان اسمه على الأرجح خالد أو أبو خالد)، قالوا إن هذا الشخص لديه مشكلة. وفي اليوم الخامس بدأ يتحدث مع نفسه ويتبول في سرواله.

قال بوكر إن لديه سؤالين.

قالت القاضي كيربر إنهم سيأخذون استراحة لمدة خمس دقائق.

قال بوكر إن الأسئلة قصيرة.

قالت القاضي كيربر إنهم سيستمرون بعد خمس دقائق.

استراحة لمدة 5 دقائق

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان الشخص الذي لم يتمكن من النوم في الاعتقال الأول أم الثاني لـP20. فأجاب P20 أنه كان في الثاني.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان صحيحًا أن P20 لم ير صورة لأنور قبل مجموعة الصور في استجواب الشرطة. فأكد P20 ذلك. وبأنه لم ير أي صور لأنور رسلان.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كانت الشرطة الفرنسية قد عرضت أي صور على P20. فقال P20 إنهم عرضوا عليه مجموعة كبيرة من الصور لأشخاص مختلفين.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان قد تم تحديد هوية أنور في جلسة الاستماع هذه. فقال P20 إنه لم يتم ذكر اسم أنور في هذا الاستجواب. فقد عرضوا عليه صورًا وسألوه ما إذا كان بإمكانه التعرف على ضبّاط. حيث كان السؤال "هل رأيت هؤلاء الأشخاص في الفرع؟"

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان P20 قد تعرف على أنور في جلسة الاستجواب لدى الشرطة الفرنسية أم فقط في جلسة الاستجواب لدى الشرطة الألمانية. فقال P20 إنه يتذكر أن شخصًا واحدًا كان [مشتبهًا به] محتملًا. حيث أخبرهم أنه من المحتمل أنه قد رأى هذا الشخص. وكانت هناك مجموعة من الصور لأشخاص كان لديه سبب مقنع للاعتقاد بأنه قد رآهم. أما في استجواب الشرطة الألمانية، فقد قال P20 مباشرة إنه يعرفه [أنور].

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان P20 لم يتعرف على أنور أثناء استجواب الشرطة الفرنسية. وأوضحت القاضي كيربر السؤال. فأجاب P20، "قلت عن أنور، 'هذا الشخص، لقد رأيته'".

سألت القاضي كيربر، "بدون اسم؟" فأكد P20 أنه كان يعرفه بدون اسم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان الشخص الذي تعرف عليه P20 في ذلك الوقت هو الشخص (أنور) الذي تعرف P20 عليه في قاعة المحكمة. فأكد P20 ذلك.

قال كلينجه إن هناك متهمًا آخر وسأل ما إذا كان P20 تعرّف عليه. [نظر P20 إلى إياد الغريب]. فأجاب P20 بالنفي، وبأنه لم يره.

قال بوكر إن لديه أسئلة لوقت لاحق. فسألت القاضي كيربر إذا كان لديه أي أسئلة توضيحية. فقال بوكر لا.

صرفت القاضي كيربر P20 وأعلنت أن الجلسة ستستمر في اليوم التالي.

سأل بوكر فون دير بيرنس إذا كان بإمكانها البقاء في قاعة المحكمة.

[تحدثت فون دير بيرنس مع P20 قبل أن يغادر.]

قال بوكر إن لديه مشكلة فيما يتعلق بجلسة الاستجواب الثانية من قبل الشرطة في عام 2019. حيث إن بوكر لم يعرف ما إذا كان P20 قد تعرّف على أنور قبل عرض مجموعة الصور في ذلك الاستجواب، لأن لا أحد يعرف ما هي الصور التي تم عرضها في استجواب الشرطة الفرنسية.

قالت القاضي كيربر إن هذه الصور غير متوفرة في الملفات/السجلات، على حد علمها.

سأل بوكر عمّا إذا كان بإمكان المحكمة الحصول على هذه الصور. فقالت القاضي كيربر إنهم سيحاولون.

رُفِعَت الجلسة الساعة 3:00 بعد الظهر.

ستكون المحاكمة القادمة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020، الساعة 9:30 صباحًا.

<u>اليوم السابع والأربعون للمحاكمة – 26 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020</u>

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا. بحضور أربعة أشخاص وفردين من وسائل الإعلام.

حضرت السيدة فريدريك بدلا من المحامية أوميشين. وحضرت السيدة فورستر بالدينيوس بدلا من خبيب علي محمد.

سألت القاضي كيربر السيدة التي رافقت P20 عن هويتها. فأجابت بأنها [حُجب الاسم] خطيبة P20.

قال القاضي فيدنير إنهم اتصلوا بدويسنج لمعرفة ما إذا كان بإمكان الشرطة الفرنسية إرسال الصور التي عرضوها على الشاهد في الاستجواب، ولكن الشرطة الفرنسية لا ترغب بمشاركتها. غير أن هذه الصور لم تكن مطابقة لتلك التي استخدمت في استجواب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 يفهم الترجمة. فقال P20 ليس كثيرا. حيث إنه بالأمس، كان يعاني من مشاكل طفيفة، ولكنه يعتقد أن اليوم أفضل.

قالت القاضي كيربر إن P20 عُرضت عليه صور أثناء الاستجواب وسألته من الذي تعرف عليه. سأل P20 عمّا إذا كانت القاضي كيربر تسأل عن الاستجواب الفرنسي أم الألماني.

فأوضحت القاضي كيربر أنها كانت تشير إلى مجموعة الصور في استجواب الشرطة الفرنسية.

قال بوكر إنه تم استجواب P20 مرتين في فرنسا.

طلبت القاضي كيربر من P20 تأكيد ذلك. فأكد P20 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت قد عُرضت عليه الصور في جلستي الاستجواب. فقال P20 لا، في جلسة الاستجواب الثانية فقط.

سألت القاضي كيربر من الذي تعرف P20 عليه في هذا الاستجواب. فقال P20 إنه يريد فقط أن يشير إلى أن ظروف الاستجواب كانت سيئة للغاية. خلال المرات السابقة، كان الاستجواب طويلًا جدًا بدون سبب واضح. حيث فتح [في إشارة مفترضة إلى المحقق] استجوابًا حول الأحداث في سوريا. وكان المحقق من الجيش مما تسبب في الكثير من الضغوط النفسية خلال جلسة الاستجواب الأولى. وقام بطرح الأسئلة بطريقة عنيفة ذكّرت P20 بالتحقيقات في سوريا. وشارك P20 ما مرّ به مع العديد من الأصدقاء الذين مروا بنفس الأمر أيضًا. وقال P20 للضابط إنه لا يريد مواصلة الاستجواب بسبب سلوك الضابط. وفي آخر استجواب للشرطة الفرنسية، قبل عرض صور الأشخاص، أراد P20 رفض المتابعة بسبب سلوكهم. فقالوا "حسنًا، آخر شيء" مع هذه الصور. حيث عرضوا مجموعة كبيرة من الصور لأشخاص مختلفين من اليوم السابق [يبدو أن P20 كان يشير إلى اليوم السابق في المحكمة (حيث تم عرض صور في قاعة المحكمة)]. واستجوبوا P20 عمّا إذا كان يعرف أيًا من هؤلاء الأشخاص أو شاهد أحدهم. قام P20 بالإشارة إلى الأشخاص الذين كان على الأغلب يعرفهم. وكان هذا كل شيء.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P20 قد تعرّف على شخص ما بشكل أكيد. فقال P20 لا، ليس 100٪.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت صور أنور من بين الصور أثناء استجواب الشرطة الفرنسية. فقال P20 إنه لا يتذكر.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع بوكر</u>

قال بوكر إن P20 لم يكن يشعر بالارتياح أثناء الاستجواب الفرنسي وسأل P20 عمّا إذا كان يشعر بحالة جيدة اليوم. فأجاب P20 أنه في صحة وبحالة جيدة ولا يشعر بأي ضغط. ولا يوجد قانون يجبره على المثول [أمام محكمة في ألمانيا].

أوضح بوكر أنه يقصد ما إذا كانت الأجواء في المحكمة جيدة أم أنها مشابه لما مرّ P20 به في فرنسا. فقال P20 نعم، إنها جيدة جدًا.

ذكر بوكر أن لديهم مشكلة بخصوص الصور من الشرطة الفرنسية، وأشار إلى أن P20 قال إن جلسة الاستجواب الثانية في فرنسا كانت طويلة للغاية وكان السلوك سيئًا وذكّره بسوريا. وسأل بوكر P20 عمّا إذا كانت الأجواء سيئة أثناء جلسة الاستجواب الثانية. فقال P20

إنه لم يقل إن جلسة الاستجواب الثانية استغرقت وقتًا طويلًا، وإنما جلسة الاستجواب الأولى فقط. واتخذ موقفا أثناء جلسة الاستجواب الثانية نتيجة لجلسة لاستجواب الأولى. حيث رفض P20 الاستمرار وفي النهاية، عرضوا عليه الصور.

ذكر بوكر أن جلسة الاستجواب الأولى استمرت لأربع ساعات. قال P20 إنها كانت قصيرة، حيث إنه لم يعلم ما إذا استمرت الجلسة لأربع ساعات، ولكنه لم يشعر أنها كانت طويلة إلى هذا الحد [كان هناك خلط حول أي من جلسات استجواب الشرطة كان بوكر يقصد].

قال بوكر إنه سمع هو وزميله [فراتسكي] أن P20 قال إن جلسة الاستجواب كانت طويلة وإنهم بعد ذلك عرضوا الصور. سأل بوكر P20 ما إذا كان قد سمع P20 بشكل خاطئ. فقالت فون دير بيرنس إن P20 لم يقل ذلك، بل قال إنه "كان هناك ضغط في جلسة الاستجواب الأولى، ثم عرضوا الصور" وإنه "اتخذ موقفًا في جلسة الاستجواب الثانية بسبب الضغط الذي تعرّض له في جلسة الاستجواب الأولى."

سأل بوكر عمّا إذا كانت جلسة الاستجواب الأولى استمرت لمدة 3 ساعات و47 دقيقة. فقال P20 إن جلسة الاستجواب الأولى استمرت لفترة أطول من ذلك. ولم يكن يعرف بخصوص الجلسة الثانية، ولكنها كانت أقصر.

سأل بوكر عمّا إذا كانت جلسة الاستجواب الثانية أطول من الأولى أم أقصر. فأجاب P20 أنه لا يتذكر بالضبط.

أشار بوكر إلى أن P20 قال، "أطول، أقصر..."

قاطعته القاضي كيربر لأنها تريد توضيح السؤال. سألت القاضي كيربر P20 ما إذا كانت جلسة الاستجواب الأولى أطول من الثانية. فأجاب P20 بأن جلسة الاستجواب الأولى كانت "طويلة".

قالت القاضي كيربر إنه يذكر في المحضر أنها بدأت في... [لم يستطع مراقب المحكمة سماع الوقت الذي تم ذكره]. وسألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد ذلك. فقال P20 إنه سلّم هاتفه المحمول وذهب وانتظر المترجم. وذهبوا إلى مكان بعيد في باريس. ولم يكن يحمل الهاتف معه في الطريق للتحقق من الوقت. حيث إنه قام بتسليم متعلقاته وعندما خرج [بعد الاستجواب] نظر P20 إلى الوقت. وليس لدى P20 معلومات حول الوقت الإجمالي.

فقالت القاضي كيربر إن هذا يعني أن جلسة الاستجواب انتهت في الساعة 3:55 مساءً. وسألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت أطول من ذلك. فقال P20 إنه شعر أنه كان أطول من ذلك.

سألت القاضي كيربر بوكر إذا تمت الإجابة على سؤاله. فأكد بوكر ذلك.

أشار بوكر إلى أن P20 قال إنه لم ير صور أنور على الإنترنت. فقال P20 إنه لم يرَ صور أنور وإياد أبدًا.

سأل بوكر ما إذا كان اسم أنور موجودًا في ذهن P20 قبل الاستجواب في 2 نيسان/أبريل 2019. فقال P20 إنه لم يكن لديه معلومات حول الاسم ولا أي تفاصيل أبدًا. ولكن أثناء الاستجواب قالوا إن الاستجواب يتعلق بأنور وإياد.

سأل بوكر عمّا إذا كان P20 استخدم الإنترنت قبل ذلك. فقال P20 إنه كان يعمل في المنزل.

لخّص بوكر أن أجواء الاستجواب في فرنسا كانت سيئة، وأن P20 شارك ذلك مع أصدقائه الذين أخبروه بنفس الشيء، وأن P20 يعمل على جهاز حاسوب، وأن P20 يقول إنه لم يكن يعرف عن أنور قبل الاستجواب. قال بوكر إنه يتساءل عمّا إذا كان P20 متأكدا من ذلك، على الرغم من أن اسم أنور كان متاحًا ومعروفًا على الإنترنت لسنوات.

قال كلينجه إنه ينبغي عليه أن يكون محددًا وألا يقول "سنوات". قال بوكر إنها كانت بالفعل سنوات. سأل كلينجه منذ أي تاريخ. فقال بوكر منذ عام 2014. فسأل كلينجه أين يمكن للمرء أن يجد ذلك. فقال بوكر إنه يمكنه الحصول على الصورة من الإنترنت.

تدخلت فون دير بيرنس قائلةً إنهم لا يعرفون ما الذي كان بوكر يريده [تحدثت فون دير بيرنس مع P20]. فقال P20 إنه فهم السؤال. وأنه باختصار، مجرد وجود اسم لا يعني ارتباطه بالقضية. فلو سمع اسم أنور في عام 2011 لما ربطه بالخطيب. حيث يوجد على الإنترنت العديد من الأسماء التي لا يمكن لـP20 التعرف عليها جميعًا. غير أنه في استجواب الشرطة الألمانية ذُكِر بأن أنور كان ضابطا في الخطيب. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها P20 اسمه ويرى صورته.

قال بوكر إن P20 سُئل عن الصور في اليوم السابق وقال P20 إنهم ذكّروه بهذا الشخص، وأن المحكمة فهمت الآن أن P20 يقول إن صورة من استجواب الشرطة الفرنسية ذكرته بأنور. وأشار بوكر إلى أن P20 يقول شيئًا مختلفًا اليوم. فقال P20 إن الخطأ أولًا هو

عدم توفر الصور الفرنسية، والتي أشارت إلى الأشخاص في الخطيب دون سياق. وإنه تعرف عليها [الصور] في المرة الثانية عندما عرضوا الصور أثناء استجواب الشرطة الألمانية.

أشار بوكر إلى أن P20 قال إنه من السيئ أن الصور لم يتم عرضها، أما الآن فإن P20 يقول إنه تعرف على الصور. وسأل بوكر عمّا إذا كان قد أساء فهم P20.

قالت فون دير بيرنس إنهما لم يفهما السؤال. فكرر بوكر سؤاله وسأل عمّا إذا كان P20 قد قال شيئًا مختلفًا. فأجاب P20، "أعتقد أنك [بوكر] لم تفهمني."

سأل بوكر عمّا إذا كان صحيحًا أن P20 قال في اليوم السابق إنه تعرف على أنور. فأجاب P20 أنه كان يقول إن صورة أنور ربما كانت موجودة في استجواب الشرطة الفرنسية وأنه تعرّف عليها في استجواب الشرطة الألمانية.

قال بوكر إن الأمر واضح الآن. طلبت فون دير بيرنس من بوكر التفريق بين جمله وأسئلته.

قال بوكر إنه أثناء الاستجواب من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في 2 نيسان/أبريل، 2019، عُرضت على P20 ثماني صور وقال إنه لم يعرف سبع صور وتعرف على واحدة (الصورة رقم 2). قال بوكر إن P20 قال أيضًا إن أنور أطول منه. فأجاب P20 أنه يتذكر بأن الجواب كان بأنه لا يعرف رقم الصورة.

قال بوكر إنها كانت رقم اثنين. فأجاب P20 بأنه قال إن هذا هو أنور وكان يرتدي بدلة، وكان نحيفًا/ نحيلًا وليس سمينًا؛ وبأنه كان بطول P20 أو أطول قليلًا. ولم يتمكن P20 من تحديد الطول.

قال بوكر إنه فيما يتعلق بالزي الرسمي، فقد قال P20 إنه لم ير زيًا رسميًا في الخطيب. فأجاب P20 أنه لم يفهم السؤال. فكرر بوكر السؤال. فسأل P20 بوكر عمّا إذا كان بإمكانه اختصار الأسئلة.

قال بوكر لا، ولكنه سيحاول. وكرر بوكر أن P20 قال إنه لم ير زيًا رسميًا.

[اعترض شارمر، ولكن تبرير شارمر لم يكن واضحًا لمراقب المحكمة]

قال بوكر إن P20 سُئل عمّا كان يرتديه العناصر وأجاب P20 بأنهم كانوا يرتدون قمصانًا وبناطيل جينز وبأنه لم ير أي زي رسمي. سأل بوكر عن الفرق بين الزي الرسمي والبدلة العسكرية. فأجاب P20 بأنه سيكرر ما قاله: "في الخطيب، كان عنصر الأمن الذي رأيته وعرفته لاحقًا باسم أنور، يرتدي بدلة [كان هناك الكثير من الأخطاء في ترجمة كلمة " البدلة "و" الزي الرسمي"] مع ربطة عنق، ولكن السجّانين كانوا يرتدون ملابس مدنية مثل بناطيل الجينز والقمصان. ولم يكن هناك بدلات عسكرية". [بعد أن قالها باللغة العربية، قال P20 أيضًا باللغة الإنجليزية " uniform" (زي رسمي).]

أشار بوكر إلى أنه في استجواب الشرطة، قال P20 إنه: "كان هناك ضابط برتبة عالية في الطابق الثالث. حيث علم P20 أنه كان شخصًا مهمًا من ملابسه. أما اليوم، فلا يتذكر P20 وجهه. وعندما يرى P20 الصورة الثانية، فإنها تذكر P20 به". سأل بوكر عمّا إذا كان P20 قد قال ذلك في الاستجواب.

اعترضت فون دير بيرنس. وسأل P20 عمّا إذا كان بوكر يقصد قبل أو بعد عرض الصور عليه.

فقال بوكر بعد ذلك. فأجاب P20: "قلت إنني أتذكر وجه هذا الضابط [أنور]، لقد كان معي (كنت أسأل نفسي)." [ليس واضحًا ما كان P20 يعنيه بذلك].

استراحة لمدة 10 دقائق

سأل بوكر عمّا إذا كان P20 قد قال إنه عندما رأى الصورة رقم 2، فإنها ذكّرت P20 بالمتهم. فقال P20 نعم، يتذكر ذلك.

قال بوكر إن P20 سُئل كيف عرف أنور واقتبس من قول P20. [لم يفهم مراقب المحكمة الاقتباس]. وأجاب P20 أنه لا يتذكر بالتحديد.

اقتبس بوكر من قول P20، "كان [أنور] مع المعارضة، وتحدثت عنه مع أصدقائي." فأجاب P20 أنه لا يتذكر بالتحديد.

أشار بوكر إلى أن P20 قال، "كان أصدقائي في الخطيب ويعتقدون أن ..." [لم يفهم مراقب المحكمة نص الاقتباس الكامل]. قال P20 إنه لا يتذكر بالتحديد. وبأنه لا يتذكر محضر الاستجواب، لكنه يتذكر الأمور التي عاشها والمواقف والتفاصيل والمشاعر... ولا يتذكر 100 أو 200 صفحة.

قال بوكر إنه ليس لديه المزيد من الأسئلة.

استجواب من قبل محامي المدعين

أشار محامي المدعين رايجر إلى اعتقال P20 الأول في الخطيب وسأل أين كان P20 مباشرة قبل حدوث التحقيق (ما إذا كان في ممر). فقال P20 إنه كان دائمًا في الزنزانة الكبيرة التي كانت في الرسم التخطيطي. حيث تم التحقيق معه مرتين في غرفة مطلة على الزنزانة الكبيرة. وكانت الظروف سيئة للغاية. كان العديد من المعتقلين مصابين، ويذكر P20 أن الجدران كانت ملطخة بالدماء. وعندما جاء أطباء من الهلال الأحمر يذكر بأن المعتقلين أخفوا جروحهم لأنه كان واضحًا بأنها لم تكن رعاية طبية ولتجنب المشاكل [المضاعفات]. وكان الوضع سيئًا منذ اليوم الأول.

سأل رايجر عمّا إذا تم استدعاء اسم P20 قبل ذلك. فقال P20 نعم، فقد نادوا على اسمي لأخرج.

سأل رايجر P20 ما إذا كان قد قيل له إلى أين يتم أخذه. فقال P20 لا، أبدا.

سأل رايجر عمّا إذا كان P20 يذكر ما قاله في الاستجواب حول الطوابق وغرفة الضابط. فأجاب P20 أنه يتذكر أن النقاش كان حول الدرج وقال إنه كان الطابق الثاني أو الثالث. وكان الفرد عندما يستنشق رائحة الهواء النقي، كان يعرف أنه في مكان جيد، بالإضافة إلى الهدوء، كان يشعر الفرد أنه مكان للضبّاط. وعندما يدخل المرء مكتبًا ويشم رائحة عطر ويرى حذاءً لامعًا، فعندها يعرف أنه كان أمام ضابط، وليس عنصرًا عاديًا.

قال رايجر إن أنور ذكر في إفادة الدفاع الخاص به أن مكتبه كان 3×3 أمتار، ولكنه كان بسيطًا. وسأل رايجر عمّا إذا كان لدى P20 هذا الانطباع عندما دخل مكتب أنور.

قال بوكر إنه كان مكتب المحقق. فأجاب P20 أنه دخل مكتب المحقق. وليكون دقيقًا، [دخل] الغرفة التي كان فيها هذا الضابط.

سأل رايجر متى حدثت مجزرة الحولة. فقال P20 إنه لا يستطيع تذكر التاريخ، ولكنه يعتقد أنها كانت في حزيران/يونيو أو تموز/يوليو 2012. وغالبًا كانت في حزيران/يونيو، لأنه كان قد احتفل للتو بعيد ميلاده مع المعتقلين. حيث احتفظ برغيف خبز [في ذلك الوقت للاحتفال]. وفي اليوم التالي، علمنا [المعتقلين] بأمر المجزرة – حيث ذُبح الأطفال بالسكاكين. وكان لدى P20 علاقة بهذه المدينة [الحولة] وزارها عدة مرات.

سأل رايجر عمّا إذا كان هناك تحسن في المعاملة داخل الفرع بعد حدوث المجزرة. فقال P20 إن المعاملة في الخطيب لم تتغير أبدًا، ولا مرة واحدة. حيث إنه زاره [اعتقل فيه] مرتين. وكانت المعاملة سيئة في المرتين ولا يوجد رعاية طبية.

صُرف الشاهد.

[كانت هناك مناقشة قصيرة بين شارمر وبوكر حول المدعي [حُجب الاسم]]

رُفِعَت الجلسة الساعة 10:55 صباحًا. ستكون المحاكمة القادمة في 1 كانوا الأول/ديسمبر، 2020، الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 20 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 1 و2 كانون الأول/ديسمبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

ملخص/ أبرز النقاط[1]:

اليوم الثامن والأربعون – 1 كانون الأول/ديسمبر، 2020

أدلى **P21 [حُجب الاسم]، وهو موظف سابق في إدارة المخابرات العامة يبلغ من العمر 55 عاما والذي عمل في مختلف فروعها لما يقارب 30 عاما، بشهادته حول التسلسل الهرمي لإدارة المخابرات العامة وهياكلها. وقال إن أنور، بصفته رئيسا لقسم التحقيق في الفرع 251، قد قام بتوقيع أوامر بتعذيب المعتقلين. وبدا P21 شديد التردد في الإفضاء بأجوبته. وناقضت إجاباته في المحكمة إفاداته السابقة التي أدلى بها للشرطة الألمانية؛ إذ أخبر P21 القضاة، في مرحلة ما، إنه سيدفع ثمنا باهظا لقاء مثوله أمام المحكمة، موضحا أنه وجد أظرف الرسائل الثلاث التي أرسلتها المحكمة مفتوحة في صندوقه البريدي. ومثل الصحفيون أمام منزله لطلب إجراء مقابلات معه، إلا أن أصدقاء كان قد "نصحوه" بألا يدلي بشهادته. وقالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة، إن المحكمة ليس بوسعها فعل أي شيء حيال وضع P21 الراهن مع الأسف، وأنه يتوجب عليه أن يستمر في الادلاء بشهادته. وحذرت أيضا جميع الصحفيين والحضور بأن يتوخوا الحذر الشديد فيما ينشرونه من معلومات. [وقد حجبت في هذا التقرير المعلومات التعريفية الشخصية الخاصة بالشهود].**

اليوم التاسع والأربعون – 2 كانون الأول/ديسمبر، 2020

واصل P21 الإدلاء بشهادته، والتي اشتملت على تناقضات بين شهادته في المحكمة، ومقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، وكذلك تناقضات بين ما قاله في هذا اليوم وفي اليوم السابق.

أدلت هانا هيل، البالغة من العمر 30 عاما والموظفة لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، بشهادتها حول مقابلة P21 مع مكتبها. وسألها محامو الدفاع عن سياسات إجراء المقابلات وإرسال المعلومات في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود، أو القضاة، أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصد من هذا التقرير أن يكن محضرا لجلسات المحاكمة، وإنما هو مجرد ملخص غير رسمي للمرافعات. وحُجبت أسماء الشهود.ß

اليوم الثامن والأربعون – 1 كانون الأول/ديسمبر، 2020

بدأت جلسة الاستماع في الساعة 9:30 صباحا بحضور 4 أشخاص وممثلين اثنين من الصحافة. ولم يطلب أي من الصحفيين المعتمدين الحصول على خدمات الترجمة إلى العربية. ولم يكن هناك مصور يسجل الجلسة قبل بدئها. ومثّل الادعاء العام كل من المدعي العام كلينجه والمدعي العام بولتس. وحضرت المحامية فورستر بالدينيوس بالنيابة عن محامي المدعين محمد.

أعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه نظرا لتغير القاعات، سيتم إلغاء جلسات الاستماع المقرّر عقدها يومي 20 و21 كانون الثاني/يناير 2021، وستنعقد الجلسات في مبنى مختلف ابتداء من 27 كانون الثاني/يناير، 2021 فصاعدا.

شهادة P21

رافق P21 محاميته السيدة روت. وجرت تلاوة التعليمات على P21، وذكّرت القاضي كيربر P21 بحقه في عدم تقديم أي جواب في حال كان من شأن ذلك الجواب أن يجرّمه. وأضافت أن بإمكانه استشارة محاميته في أي وقت، إذا اقتضى الأمر، وطلبت منه أن يزودها ببعض المعلومات الشخصية باقتضاب.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أرادت القاضي كيربر معرفة الوظيفة التي امتهنها P21 في سوريا، عقب التأكيد على أن P21 من سوريا. قال P21 إنه عمل مع إدارة المخابرات العامة لمدة 30 عاما.

رغبت كيربر كذلك في معرفة الفروع التي عمل بها P21. أفاد P21 بأنه قد عمل في الفرع 251 لمدة 13 عاما، وعمل في فرع المداهمة والاقتحام ، وفي فرع في درعا، وفي فرع المعلومات في دمشق.

سألت كيربر P21 عمّا إذا كان يرغب في أن يدلي بالمزيد حول واجباته وطبيعة عمله بالتحديد. فاستشار P21 محاميه وقال إنه لا يرغب بإدلاء مزيد من التوضيح.

سألت كيربر P21 عمّا يستطيع قوله من معلومات عن الفرع 251. وبعد استشارة محاميه، سألته القاضي كيربر عن مهام الفرع 251 وما إذا كان "لديهم" سجن. قال P21 إنه كان لديهم سجن "بالطبع"، وإنه كان هناك "مركز لتجميع المعلومات" يتعامل مع جلسات الاستجواب والتحقيق. سأل P21 عمّا ينبغي له أن يضيف من معلومات للمحكمة.

رغبت كيربر معرفة ما إذا كان الفرع 251 مسؤولا عن التحقيق. فأقر P21 ذلك.

أضافت كيربر بسؤالها ما إذا كان لدى الفرع أقسام فرعية، فأقر P21 ذلك مرة أخرى.

رغبت كيربر معرفة اسم القسم الفرعي. فقال P21 إنه "قسم التحقيق". ولم يستطع P21 تذكر رقم القسم عندما سُئل عنه.

سألت كيربر P21 عن هوية رئيس الفرع 251. فقال P21 إنه كان هناك أكثر من رئيس واحد، وسأل كيربر عن الفترة الزمنية أو التاريخ موضوع الحديث.

قالت كيربر إنها كانت تقصد في حديثها عامي 2012/2011 أي عندما انطلقت الثورة. قال P21 إنه يعتقد أن اللواء يونس قد شغل منصب رئيس الفرع 251 في ذلك الوقت.

خلصت كيربر بالقول إنه كان هناك سجن في الفرع 251، الأمر الذي أقرّه P21 مجددا. كما قامت كيربر بسؤال P21 عمّا إذا "كانوا" يحققون مع الناس بالتالي، الأمر الذي أقرّه P21.

أرادت كيربر معرفة هوية رئيس قسم التحقيق، موضحة بحسب طلب P21، أنها كانت تتحدث عن 2011/ 2012 مرة أخرى. أفاد P21 العقيد أنور قد شغل ذلك المنصب.

أرادت كيربر معرفة المهام الموكلة إلى رئيس قسم التحقيق. بخصوص رئيس الفرع 251، أفاد P21 بوجود عدة أقسام فرعية. ومع ذلك، كان مخلوف هو من شغل منصبي رئيس القسم 40 ورئيس الفرع 251 على أرض الواقع.

سألت كيربر عمّا إذا كان الفرع 251 تابعًا بالتالي للقسم 40. أفاد P21 أن مخلوف كان الرئيس الفعلي لإدارة المخابرات العامة على أرض الواقع. وأوضح أنه على الرغم من أن مملوك كان رئيس إدارة المخابرات العامة، إلا أنه رأى مملوك ينزل من مكتبه لإلقاء التحية على مخلوف.

سألت كيربر عن وقائع أو تغييرات محددة بخصوص الهيكل الهرمي. أوضح P21 أن هناك علاقة قرابة تربط حافظ مخلوف ببشار الأسد، وأنه كان صانع القرار الفعلي على أرض الواقع.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان [مخلوف] قد قيّم المعتقلين بصفة فردية، واتخذ قرارات بخصوص قضاياهم، أو قام بالتعامل مع هياكل أكبر. أفاد P21 بعدم اعتقاده ذلك [أي أنه لا يعتقد أن مخلوف قد قيّم المعتقلين بصفة فردية].

سألت كيربر عن طبيعة القرار الذي كان يتخذه [أي مخلوف]. علّل P21 أن بوسع المرء القول إن أنور وغيره لم يكونوا قادرين على اتخاذ أي قرارات من غير موافقة حافظ مخلوف، في حال وجوده.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان حافظ مخلوف قد تعامل مع معتقلين أفراد. نفى P21 ذلك، معلّلًا ذلك بوجود خطوط عريضة عامة ينبغي أن يتبعها الجميع.

طلبت كيربر من P21 بأن يعطيها مثالا؛ فطرح P21 اعتقالات المتظاهرين أو فترة الاعتقال على سبيل المثال.

سألت كيربر عمّا إذا كان ذلك قد حدث بالنسبة لكل معتقل بصفة فردية. نفى P21 ذلك، مضيفًا وجود أوامر باعتقال عدة متظاهرين على سبيل المثال.

قالت كيربر إنها تريد الإحاطة بشكل تلك الأوامر، أي ما إذا كانت أوامر عامة، أو تضمنت أسماء معينة، أو كانت بصيغة أمر من قبيل "اعتقلوا أكبر عدد ممكن من الناس". أفاد P21 بأن الاعتقال الأول كان قد وقع في مسجد الرفاعي، حيث كان حاضرًا بشخصه آنذاك. وكان لديهم الأمر باعتقال الجميع ومحاصرة ما يزيد عن ألف شخص.

خلصت كيربر إلى أن مخلوف [قالت بداية اسم "مملوك"، وقام محامي المدعين شارمر بتصحيحها] مسؤول عن الهيكل الأكبر. فأقر P21 ذلك.

أرادت كيربر التأكد من مشاركة رئيس القسم الفرعي 40 في الهياكل الأكبر [الخاصة بإدارة المخابرات العامة]. فأقر P21 ذلك.

مضت كيربر في حديثها سائلة P21 عن الأعمال والمهام اليومية الخاصة بأنور. فقال P21 إنه، في حال اعتقال شخص ما، كان يتم إحضاره إلى أنور الذي كان يتوجب عليه التحقيق مع ذلك الشخص.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان بوسع أنور اتخاذ القرارات بحرية، وأرادت معرفة المزيد عن كيفية سير الأمور. أفاد P21 أنه لم يكن بوسع أنور اتخاذ قرارات، وإنما تقديم اقتراحات.

أرادت كيربر معرفة نوع الاقتراحات التي كان يتحدث P21 عنها. وقال P21 إنه كان يتحدث عن الاقتراحات بشأن اعتقال أحدهم من عدمه.

سألت كيربر عمّا إذا كان أنور حرا في اتخاذ قرارات بشأن كيفية القيام بالتحقيقات. قالP21 إنه وبشكل عام، كان هناك دائما شخص معني بالعمل على هذه المعلومات، واتخاذ القرار النهائي. وأضاف إن مساعد أنور قد عُيّن مباشرة من قبل حافظ مخلوف. ويعتقد إن اسم مساعده هو طالب حسن. ووفقا لـP21، لقد كان طالب هو الذي يريد الحصول على كل المعلومات، بصرف النظر عن الطريقة.

سألت كيربر عن موعد تعيين طالب حسن. فقال P21 إنه كان زمن نقل أنور إلى الفرع الداخلي [الفرع 251].

سألت كيربر عن الفرع موضوع الحديث، ورقمه. فقال P21 إنه كان يشير إلى الفرع 251.

خلصت كيربر إلى أن طالب كان في الفرع 251، نظرا لوجود أنور هناك أيضا. فقال P21 إنه يعتقد ذلك أيضا.

سألت كيربر P21 عمّا إذا كان قد اطلع على الوثائق التي قام أنور رسلان بتوقيعها.

التفت P21 إلى المترجم الجالس بجواره. وقال المترجم إن P21 ودّ التحدث معه، إلا أنه أخبره بأنه المترجم الوحيد هنا، وإنه يتوجب عليه استشارة محاميته لذلك.

أمرت القاضي كيربر P21 باستشارة محاميته السيدة د. روت، وأخبرته بأن عمله مع الوثائق لن يجلب أي ضرر. وسألت P21 ما إذا كان يحتاج لاستراحة.

عقب استشارة قصيرة بين P21 ومحاميته، سألت كيربر P21 مجددا ما إذا كان قد اطلع على أي وثائق موقعة من طرف أنور رسلان. أفاد P21 بعمله في فرع المعلومات التابع لإدارة المخابرات العامة، وأنه قد اطلع على وثائق نتيجة لذلك.

سألت كيربر P21 عن عمله في ذلك الفرع، وما إذا كان قد عاين أي وثائق. قال P21 إنه نظرا لعمله بفرع المعلومات، فقد وصلته وثائق مختلفة من رئيس قسم التحقيق. ولكن P21 قال إنه لم يكن على علم بمحتوى الوثائق. وقال إن فرعه قد كان قسما للأرشفة، وإنه شخصيا لم يحضر قط أي مظاهرات. وأضاف إنه على علم "بهذه الأمور" نظرًا لعمله في قسم المعلومات فقط.

سألت كيربر عمّا إذا كان فرع P21 قد جمع أي وثائق، فأكّد P21 ذلك.

ذهبت كيربر إلى السؤال عن المحتوى التقريبي لتلك الوثائق. فقال P21 إنه لا يستطيع أن يتذكر.

أرادت كيربر معرفة الوجهة التي أُرسِلت إليها تلك الوثائق. أفاد P21 بتمرير تلك الوثائق إلى مركز جمع المعلومات.

سألت كيربر ما إذا كانت الوثائق قد بقيت هناك، فأقر P21 ذلك، مضيفًا حدوث ذلك في قسم تكنولوجيا المعلومات، وأن الوثائق قد كانت مخزنة في فرع المعلومات [255] على جهاز حاسوب يسهل الوصول إليه بشكل عام.

سألت كيربر P21 عن مدى علمه بموقع مبنى الفرع 251 نظرا لعمله في ذلك الفرع. وبناء على طلب P21، قامت كيربر بتوضيح رغبتها بمعرفة ما إذا كان لدى الفرع 251 مبنى منفصل. فأجاب P21 بأن الفرع يمتلك "بالطبع" مبناه الخاص.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان P21 حاضرا هناك. أفاد P21 بعمله في الفرع الداخلي [الفرع 251] لما يقارب 13 عاما.

رغبت كيربر معرفة شكل المبنى، وما إذا كان يتسم بأي تفاصيل خاصة. قال P21 إن لدى الفرع مبنيين في شارع بغداد بجانب مشفى الهلال.

سألت كيربر عمّا إذا جرى تعديل المباني في مرحلة ما. أفاد P21 بأن ذلك كان المقر الرئيسي للفرع 251، مضيفا أن عددًا من الأقسام الفرعية الواقعة في دمشق وأطرافها تعود للفرع 251.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان هناك مبنى واحد أو اثنان يتبعان للفرع 251 في شارع بغداد. أفاد P21 بوجود مبنيين اثنين.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان المبنيان قد جُددا أو رُمما في وقت ما. قاطع محامي دفاع أنور السيد بوكر سائلا P21 عن الفترة المحددة التي عمل بها الأخير في الفرع 251 لمدة 13 عامًا. أحالت كيربر السؤال إلى P21 الذي أجاب قائلا إنه قد عمل في الفرع 251 منذ [حُجبت المعلومات].

سألت كيربر P21 عمّا إذا تم تعديل المبنى بأي شكل من الأشكال منذ 2011. قال P21 إنه وعلى حسب علمه، تمت توسعة السجن.

سألت كيربر P21 عمّا إذا كان بوسعه أن يصف ذلك بشكل أكثر تفصيلا. فنفى P21 ذلك.

سألت كيربر عن الطابق الذي وُجدت فيه مكاتب ضباط التحقيق. أفاد P21 بوجود تلك المكاتب في الجهة اليُسرى من المبنى في الطابق الأرضي. وكان لدى رئيس القسم مكتب في الطابق العلوي، ومكتب آخر في الطابق السفلي في السجن.[2]

سألت كيربر عن موقع المكاتب في عامي 2012/2011. فقال P21 إن ما وصفه للتو هو موقع المكاتب في عامي 2012/2011.

رغبت كيربر بمزيد من التوضيح حول ما قصده P21 بـ"الطابق العلوي"؛ أي طابق كان يقصد. قال P21 إن [حُجبت المعلومات]. وثمة مكتب آخر في القبو في السجن.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هناك مكاتب في الطابقين الثاني والثالث أيضا. فأقر P21 ذلك.

خلصت كيربر إلى أن هذه المكاتب ليست تلك الخاصة برئيس القسم. فأقر P21 ذلك، موضحا أن المكاتب في الطابقين الثاني والثالث مخصصة للأرشفة على سبيل المثال، أو للاستخدام عند الحاجة.

انتقلت كيربر لسؤالها ما إذا كان الاسم [حُجب الاسم] [انظر المحاكمة رقم 15، اليومين 35 و36] مألوفا له. فقال P21 إن هذا الشخص كان طبيبًا مقيمًا في مشفى المجتهد في دمشق.

رغبت كيربر بمعرفة ما حدث له. قال P21 إنه قد اعتُقل في الفرع 251.

سألت كيربر عمّا إذا سمع P21 بأمره مرة أخرى. قال P21 إن ذلك الشخص كان موجودا في الفرع 251 في عامي 2011/2012.

سألت كيربر عمّا إذا أُطلق سراح [حُجب الاسم]. نفى P21 ذلك.

رغبت كيربر بمعرفة ما إذا كان بوسع P21 أن يضيف المزيد من التفاصيل. فقال P21 إنه قد تابع الأمر إلى عام 2012، وإنه لم يحصل على أي معلومات بعد ذلك.

سألت كيربر P21 عن الانتماء الديني داخل الإدارة، ورغبت بمعرفة ما إذا كان لذلك أي دور. قال P21 إن ذلك كان هو الوضع "في غضون الأحداث" [أي أن الانتماء كان مهمًا].

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: بغرض إعداد تقارير مراقبة المحاكمة وتماشيا مع اللغة الألمانية (وتأكيدات القضاة متى ما تحدث الشهود عن الطوابق والمباني)، يتم استخدام الترتيب التالي (من الأسفل إلى الأعلى): القبو، الطابق الأرضي، الطابق الأول، الطابق الثاني، الطابق الثالث، الخ.

طلبت كيربر من P21 أن يصف دور الدّين. قال P21 إنه ومع بداية الأحداث، تم تصنيف الناس وفقا لطائفتهم. حيث كان بوسع الناس ذوي الرتبة الأدنى قيادة مجموعة كبيرة بسبب طائفتهم. وأضاف إن طائفة واحدة استولت على السلطة.

طرحت كيربر مثال لعقيد سُنّي يتبعه مرؤوس علويّ، وسألت P21 عمّا إذا كان بوسع العلويّ إعطاء أوامر للسنيّ. فقال P21 إنه "بالطبع" يمكنه ذلك. ولكن عمومًا ليس بوسع أي شخص اتخاذ أي قرار دون موافقة علويّ. ووفقا لـP21، يعني ذلك أنه ليس بوسع علويّ أيضًا اتخاذ أي قرار دون موافقة الرئيس المعني.

خلصت كيربر إلى أن كل علوي عليه طلب الإذن من الرئيس المعني. ونظرًا لالتباس السؤال على P21، طلبت كيربر منه أن يوضح ترتيب الأديان الذي أدلى به خلال مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. فقال P21 إن العلويين كانوا "الأكبر بالتأكيد".

أشارت كيربر مجددا إلى أن P21 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إن أصحاب الديانات قد تعايشوا مع بعضهم بسلام في بادئ الأمر. قال P21 إنه لم تكن هناك أي طائفة أدنى/قريبة من العلويين [بالنسبة لبعض الرُّتب].

رغبت كيربر معرفة كيف بدا ذلك الترتيب آنذاك، ورتبة الإسماعيليين في ذلك الترتيب. قال P21 إن الإسماعيليين والدروز يتشاركون الرتبة الدنيا ذاتها، لأنهما كانتا متشابهتين في نظر العلويين.

سألت كيربر عن المسيحيين. فقال P21 إنهم يتشاركون الرتبة الدنيا ذاتها، مضيفا أنه "عندما بدأت الأحداث"، استولى العلويون على السلطة، ولم يثقوا بغيرهم.

رغبت كيربر معرفة المزيد حول الناس [غير العلويين] ممن يتمتعون برتب رفيعة، متسائلة ما إذا كانوا قادرين على الاستمرار في عملهم، أو كانوا مقيدين بطريقة أو أخرى. قال P21 إنه كان هناك أشخاص من هذا القبيل بالطبع، وأضاف أن الجميع كانوا قادرين على مواصلة أعمالهم، ولكن، تحت مراقبة العلويين. وقال P21 إن بوسعه أن يؤكد للمحكمة بأن أنور قد كان يخشى طالب حسن، على الرغم من أنه أدنى منه رتبة بكثير.

أشارت كيربر إلى أن P21 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عن رتبة مختلفة قليلًا. فقال P21 إنه في حينها، عمد إلى إجابة أسئلة التحقيق كما وُجهت إليه من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا.

قالت كيربر إنه لا بأس بذلك، وأنها تود التأكد من أن فهمها لترتيب الأديان صحيح. واستشهدت كيربر بمقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي سُئل فيها ما إذا "حظي السُنّة بمعاملة مختلفة في أجهزة المخابرات". وقد أخبر مكتبَ الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بأنهم "لم يحظوا بأي معاملة مختلفة سابقا، ولكن مع اشتعال فتيل النزاع، جرى تخصيص مناصب صنع القرار لأبناء طوائف محددة؛ حيث فُضّل العلويون دائمًا على غيرهم، وتلاهم الشيعة؛ حيث حظوا بجميع المناصب الرفيعة في أجهزة المخابرات". قال P21 إن ذلك استعراض صحيح لتلك المقابلة، وإن إجاباته في حينها قد عكست رأيه الصريح في ذلك الوقت.

واصلت كيربر إشارتها إلى مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، حيث قال إن "أبناء الطوائف الأخرى قد حظوا بمناصب أيضا، ولكن كان الرئيس علويا دائما. وتلاهم تباعا المسيحيون، فالسنيون، فالدروز، فالشيعة، وكان الإسماعيليون في الرتب الدنيا". أقر P21 بأن ذلك كان وصفًا لكيفية رؤيته للأمور لحظة المقابلة مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا.

سألته كيربر عمّا إذا كانت رؤيته للأمور اليوم منطوية على أي اختلاف. قال P21 إنه وبعد خوضه غمار تلك التجربة، كان ذلك ما اعتقده.

ودت كيربر معرفة ما يعتقده P21 اليوم. فقال P21 إن رؤيته للأمور قد اختلفت تمامًا، وإنه يرى الأمور [ترتيب الأديان] كما قام للتو بشرحها للمحكمة.

خلصت كيربر إلى أن رأي P21 الحالي هو أن العلويين يتربعون على رأس تلك الرتب، فيما ينحدر ترتيب ما تبقى من أديان إلى ما هو أدنى. فأقر P21 ذلك.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى أن P21 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنه قد عمل في قسم الأرشيف، وسأله عن عمله هناك بالتحديد. فقال P21 إنه كان هناك عدة مكاتب، وكان مكتبه مسؤولًا عن المسح الضوئي للمعلومات الواردة من مختلف الفروع، وأرشفتها.

أراد فيدنير معرفة رقم الفرع الذي عمل فيه P21. فقال P21 إنه الفرع 255.

سأل فيدنير عن الفترة التي عمل بها هناك. فقال P21 إنه عمل هناك من [حُجبت المعلومات].

سأل فيدنير عمّا إذا حظي P21 بمنصب قيادي، أو كان واحدا من بين كثيرين. فقال P21 إنه كان في منصب "عادي". وقال إنه كان يعمل في منصب ضابط إداري، وكان مسؤولا عن مجموعة محددة من الناس. ووفقًا لـP21، كان هناك عدد من أجهزة الحاسوب والأشخاص في مكتبه. وكانت مهمتهم إجراء مسح ضوئي للمعلومات وأرشفتها.

سأل فيدنير عن رتبته. فقال P21 إنه كان [حُجبت المعلومات].[3]

[واجه P21 مشاكل بسماعته، وخفض الصوت. قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن بوسعه تعديل الصوت في أي وقت، وإعلام المحكمة في حال واجهته أي صعوبات. وأضافت إن الألم بدا بالفعل على وجه P21].

أشار القاضي فيدنير إلى أن P21 أخبر الشرطة بأنه كان قد وُكّل بأمر 20 شخصًا. نفى P21 ذلك، موضحا إنه لم يُوكّل بأمر 20 شخصًا، وإنما كانت لديه "مسؤوليات محددة".

رغب فيدنير معرفة نوع الوثائق التي استعرضها P21، ومصدرها. فوضّح P21 أن لدى إدارة المخابرات العامة عدة فروع، وأن مصدر المعلومات هو إدارة المخابرات العامة. وأضاف إن المعلومات كانت تُرسل إليهم من فروع إدارة المخابرات العامة في المحافظات في نسخ ورقية، وأنهم كانوا يحوسبونها في مكتبه.

سأل فيدنير P21 عن محتوى تلك الوثائق. فقال P21 إنه كانت لديهم "أطنان من المعلومات والوثائق"، وإنه يستحيل معرفة محتواها. ووفقًا لـP21، كان يقوم بمسح ضوئي لنحو ألف صفحة في اليوم.

قال فيدنير إنه وفقا لمحضر مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا فقد قام P21 بتزويد مكتب الشرطة بمزيد من المعلومات حول ذلك، وسأل P21 إن كان يذكر ذلك. أراد P21 معرفة المحضر الذي كان فيدنير يتحدث عنه.

قال فيدنير إنه وفقًا لمحضر مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا فقد اطّلع P21 على تقارير تحقيق مع معتقلين في سجون إدارة المخابرات العامة. فقال P21 إنهم كانوا يمرون بأوقات عصيبة، وعاشوا بهاجس الخوف. وقال إنه خطط لمغادرة سوريا. وقال إن كل ما في داخله قد تحطّم. وأوضح P21 إنه يتعلم الألمانية منذ ثلاثة أعوام الآن، ولكنه غير قادر على تذكر كلمة واحدة. وشدد مجددًا على أن "كل ما في داخلنا" تحطم، مضيفًا أن ما أراد قوله هو أنه يواجه صعوبات تتعلق بذاكرته.

طلب فيدنير من P21 أن يتذكر مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي أجريت قبل عام. وسأله عمّا إذا كان يستطيع تذكر محاضر التحقيق الخاصة بالفرع 251. فقال P21 إن مزيدا قد تحطم في داخله خلال الثلاثة أعوام التي ذكرها للتو مقارنة بالأعوام السبعة المنصرمة التي قضاها في سوريا. وقال إنه يعتقد أحيانا أنه قد ينسى اسمه.

قال فيدنير إنه قبل عام، كان P21 قادرًا على تذكر محضر محدد خاص بالفرع 251.

[3] ملاحظة من مراقب المحكمة: لدى المترجمين الآن قائمة بالرتب العسكرية، وبترجمتها المقابلة في اللغتين العربية والألمانية.

التفتَ P21 إلى محاميته.

طلب محامي المدعين شارمر فترة استراحة لكي يتسنى لـ P21 استشارة محاميته.

أصدرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أمرًا بإعطاء فترة استراحة مدتها 10 دقائق، وطلبت من P21 أن يستشير محاميته د. روت، الخبيرة التي تتمتع بخبرة واسعة في مجال الاستشارات المتعلقة بشهادة الشهود في المحكمة.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق بين الجلسات]

***

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنها تأمل أن الاستراحة كانت كافية، وإنه كان لدى P21 الوقت الكافي لاستذكار الأمور.

قالت محامية P21 د. روت إن موكّلها تحت الضغط، وإنه يحاول كبت الأمور. إنه خائف على عائلته في سوريا.

طلب محامي المدعين شارمر استراحة لكي يتاح المجال أمام الاستشارة مع الطرفين.

أمرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة بإيقاف الجلسة الرئيسية.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق؛ توجب على جميع الصحفيين والحضور مغادرة القاعة]

***

استُأنفت الجلسة الرئيسية بمجرّد أن "عادت الجلسة علنية".

سأل القاضي فيدنير P21 عن نوع الوثائق التي مرّت بمكتبه، وإن كان من ضمنها وثائق من الفرع 251. وأضاف فيدنير إنه لا يستطيع أن يُعفي P21 من هذا السؤال. فقال P21 إن جل المعلومات تعلقت بالمعتقلين أو المطلوبين.

سأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك متعلقا بالفرع 251، فأقر P21 ذلك.

سأل فيدنير P21 عمّا إذا كان باستطاعته أن يتذكر محتوى تلك المحاضر، فقال P21 إنها تناولت "في معظم الأحيان" مظاهرات المعارضة أو " المعارضة فقط". وتضمنت أرقاما بشأن المشاركين في المظاهرات.

سأل فيدنير عمّا إذا تناولت تلك الوثائق طريقة التحقيق مع أولئك الناس أيضا، فقال P21 إنها تناولت أيضا ما فعله [ارتكبه] الناس، ومدى التأثير الذي تمتعوا به، وما إذا كان ينبغي أن يُلقى القبض عليهم.

سأل فيدنير عمّا إذا تعاملت الوثائق مع كيفية التحقيق مع الناس، وما إذا كان ينبغي أن يتم التحقيق معهم من عدمه، فقال P21 إن ذلك فعليا كان "يتم باستخدام أي وسائل وطرق".

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P21 قد قرأ عبارة كتلك، فأقر P21 ذلك، مضيفا إن الفرع 285 هو الفرع المعني بالتحقيق في هذه الحالة.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هذه [العبارة المتعلقة باستخدام أي وسائل أثناء التحقيق] تشير أيضا إلى الفرع 251، فقال P21 إنه قد قال إن مثل هذه الوثائق موجودة.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الفرع 251، فقال P21 إنه ثمة "إله"، ألا وهو القائد الرئيسي وصانع القرار، واتخذ قرارات ملزمة للجميع.

سأل فيدنير عن اسم ذلك "الإله"، فقال P21 إن اسمه بشار الأسد.

سأل فيدنير عن دور رؤساء الفروع. فقال P21 إن أدوارهم كانت "مشابهة لأدوار الملائكة".

أشار فيدنير إلى مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي قال خلالها إن "لدى الفرع 251 صلاحيات خاصة. وكان تداول المحاضر داخل الفرع أمراً معتاداً. ومع ذلك، ما يود قوله هو إنه لطالما وصلت المحاضر الفرع 251 إلى [مكتب P21] متأخرة جدا. وكانت الاقتراحات وخلافها تصل مكتب P21 فقط بعد أن يُستكمل كل شيء. وعادة ما أُصدِرَت الاقتراحات إلى الفروع من قبل أقسام التحقيق ذات العلاقة". وسأل فيدنير P21 عمّا باستطاعته أن يتذكره، وما إذا كان ذلك صحيحا، فقال P21 إن ذلك صحيح.

سأل فيدنير عن نوع الاقتراحات التي كان P21 يتحدث عنها، فقال P21 إن تلك الاقتراحات كانت إما بغرض اعتقال شخص ما، أو "تمديد" مدة التحقيق. وكانوا يقترحون أحيانا نقل أحد المعتَقلين إلى فرع مختلف أيضا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا تضمن "تمديد مدة التحقيق" تعذيبًا، فقال P21 إنه قد تم من فترة لأخرى تقديم مقترح "بتمديد التحقيق".

استشهد فيدنير بمقابلة P21 مع مكتب الشرطة الاتحادية الجنائية بألمانيا والتي قال خلالها "إنه لم يُكتب صراحة أن المُراد هو استخدام وسائل التعذيب، وإنما ببساطة "استخدام طرق جمع المعلومات"، والتي ليست إلا رمزا لأساليب التعذيب التي يعرفها الجميع". وأضاف P21 أنه "لم يكن من الضروري ذكر ذلك، فقد تعرّضَ الناس للتعذيب دومًا على أية حال." أقر P21 إفاداته السابقة.

أراد فيدنير معرفة عدد المرات التي كان يتم فيها إصدار أوامر بالإفراج عن المُعتقلين، فقال P21 إنه لم يفهم السؤال. وأشار فيدنير إلى قول P21 إن الأوامر بإطلاق سراح معتقل ما كانت تصدر في بعض الأحيان، فقال P21 إن هذا هو الحال من وقت لآخر.

أشار فيدنير مجددا إلى مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي سُئل خلالها عمّا إذا "انطوت محاضر الفرع 251 على اقتراحات/أوامر "بتمديد مدة جمع المعلومات" أو الإفراج عن أحد المُعتَقلين"، فأخبر P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إن "صدور أوامر بالإفراج عن أحدهم كان نادر الحدوث نوعا ما؛ ومع ذلك، قد يعني هذا أيضا أن أحدهم قد يُنقل إلى فرع آخر، أو يخضع للمحاكمة بشأن 2011/2012"، فأقر P21 ذلك، موضحًا أنه قد جرى أحيانا القبض على أشخاص كثيرين في الوقت نفسه. وكانت تصدر تلك الاقتراحات مباشرة بعد أن "يُقبض عليهم"، اعتمادا على ما فعلوه. وقال إنه يصعب خروج أحدهم بمجرد اعتقاله.

سأل فيدنير P21 عمّا إذا كان يتذكر قيامه برسم مخطط أثناء مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، فقال P21 إنه يتذكر.

[عُرِض المخطط في المحكمة؛ يرِد أدناه إعادة رسم للمخطط]

إدارة المخابرات العامة

الفرع 251

بشأن التحقيق مع س ص:

لقد ثبتت مشاركة الشخص المذكور أعلاه س ص/ س ص ع في المظاهرات.

أوراق وصحائف خاصة بملف الشخص.

الاقتراح:

تمديد مدة الاعتقال/التوقيف.

توقيع لا يمكن قراءته (غير واضح)

رئيس قسم التحقيق

أوضح P21 أن الفرع 251 كان يتمتع بصلاحيات واسعة بخصوص التحقيقات، من غير أي حاجة لمزيد من التأكيدات الممنوحة من الإدارة الرئيسية. وأضاف أن القرار النهائي يتلخص بسطرين فقط.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة عن هوية الشخص الذي من شأنه أن يتخذ هذا القرار، فقال P21 إن المحقق عادة هو المسؤول عن اتخاذه بالنيابة عن رئيس قسم التحقيق.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان أنور قد وقّع على المحضر، فقال P21 إنه قد ذكر أن أنور لم يوقّع باسمه وإنما بصفته "رئيسا لقسم التحقيق". وبناء على التاريخ الوارد، فبوسع الشخص أن يرى من كان رئيسا لقسم التحقيق في ذلك الوقت.

لم يفهم فيدنير ما قيل، وسأل مجددا عمّا إذا كان أنور قد وقّع على الوثيقة، فقال P21 إنه "قد قام بذلك بالطبع". وبناء على التاريخ، على سبيل المثال 2011/ 2012، كانوا يعرفون من هو رئيس قسم التحقيق حينها.

سأل فيدنير عمّا إذا كان اسم أنور ظاهرا في مكان ما في الوثيقة، فنفى P21 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سأل P21 عمّا إذا كانت الوثيقة موقعة من قبل أنور، وما إذا كانت تقترح استخدام التعذيب، فقال P21 إنه لم ترد اقتراحات بشأن التعذيب.

أراد فيدنير التأكد مما إذا كان هناك رمز للتعذيب كما ذكر P21 للتو، فأقر P21 ذلك، مضيفا أن التعذيب لم يُذكر صراحة، وأن الوثيقة ذكرت عوضا عن ذلك جمع المعلومات بأي وسائل كانت.

قال فيدنير إن P21 قال في إجابته عن سؤال مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا المذكور أعلاه إن "ذلك هو الحال في أغلب الأحيان". وأضاف إنه "لا يستطيع التذكر، ولكن باستطاعته رسم مخطط"، فقال P21 إنه يتذكر ذلك أيضا.

قال فيدنير إن P21 قد أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إن أنور قد وقّع شخصيا على تلك الوثائق. وقال فيدنير أيضا إنه بتكرار سؤاله السابق يريد أن يعرف كيف علم P21 أن أنور قد وقّع على الوثائق. أوضح P21 أن الجميع كان على علم بأن بشّار الأسد هو رئيس سوريا. ولذلك، فإنه من البديهي افتراض أن كل توقيع يحمل اسم الرئيس من العام 2000 إلى العام 2011 هو توقيع الرئيس بشار الأسد.

أشار فيدنير مجددا إلى محضر مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي قال فيها إنه يستطيع "أن يتذكّر عموما وثائق الفرع 251". وقال أيضا إنّه "على علم بأن أنور كان رئيس قسم التحقيق حينها، وأن ذلك يقتضي بالمحصلة أن يكون هو من وقّع عليها. ومع ذلك، لم يُكتب اسمه قط بصورته الكاملة. وكان التوقيع بجانب خانة المنصب الوظيفي غير مقروء"، فأقر P21 بصحة ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P21 قد احتكّ أو تواصل مع أنور شخصيا، أو إن كان يعرفه. فقال P21 إنه يعرفه بحكم منصبه كضابط داخل الإدارة، ولكن ليس بصفة خاصة.

طلب فيدنير من P21 بأن يلتفت ليمينه [منصة المُتّهم]، وأن يخبر المحكمة ما إذا كان يعرف أحد أولئك الأشخاص، فقال P21 إنه يعرف "الأخ الجالس هناك"[4] الذي سبق وأن تعرف عليه عن طريق الإنترنت.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P21 قد تم التحقيق معه من قبل أنور، فأقر P21 ذلك.

أراد فيدنير معرفة السبب وراء ذلك التحقيق، مضيفًا إنه ليس من شأن ذلك تجريم P21، لذا باستطاعته الإجابة. وبعد تشاور لمدة قصيرة، قالت محامية P21 د. روت إن موكلّها يرفض الإجابة.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن ذلك ينطبق فقط حيثما قد يجرّم P21 نفسه أو أفرادًا من عائلته، فقالت د. روت إنها أخبرت P21 بذلك.

ذكر فيدنير مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي طُلب منه فيها أن يزوّدهم بمزيد من التفاصيل حول الظروف التي حقّق معه أنور فيها. وأخبر P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنه "عمل بشكل رئيسي على جهاز الحاسوب في قسم المعلومات. وفي بعض الأحيان، كنّا نؤمر بقمع المظاهرات، وهذا هو السبب الذي تم التحقيق معي من أجله. لقد تم التحقيق معي من قبل أناس مختلفين، وأيضا من قبل أنور نفسه في إحدى المرات"، فأقر P21 صحة ذلك، بناء على طلب فيدنير.

---

[4] ملاحظة من مراقب المحاكمة: وضح المترجمون فورا أن التعبير "أخ" قد استُخدم من الشاهد لتفادي قول "الشخص/الرجل الجالس هناك".

أراد فيدنير معرفة أسباب رفض P21 لذلك، فقال P21 إنه كان من حيث المبدأ بسبب التغيير والتحوّل، وإنّه لم يبحث عن مواجهة مع أيّ كان.

سأل فيدنير كيف عرف P21 أن "ذلك الشخص هو أنور"، فقال P21 إنه يعلم ذلك عن طريق الإنترنت، وإنه رأى وجهه وصورته على الإنترنت. وأضاف إنه عرف أنور من دون أن يعرف شكل وجهه، الأمر الذي دفعه للبحث عنه في الإنترنت.

أشار فيدنير إلى أن P21 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا [عندما استُجوب عن سبب رفضه لقمع المظاهرات] إن أنور قد عرّف نفسه باسمه وإنه لم يتوجب على P21 ارتداء عصابة العينين، فأقر P21 ذلك.

قال فيدنير إنه متفاجئ من أن P21 تحدث علنًا عن معارضته لنظام الحكم وأن ذلك كان أمرا مقبولا. ووفقًا لفيدنير، أخبر P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بقصة مختلفة.

سألت القاضي كيربر P21 عن الأسباب التي أبداها للإدارة حيال رفضه. فأوضح P21 إنّه قد أصيب مرة بعيار ناري في ساقه، وإن الرصاصة ما زالت في فخذه الأيمن، وقد "أنقذه ذلك". وكانت زوجته حينها في ألمانيا بينما كان طفلاه يعيشان معه في سوريا. وقال P21 إنه لم يتمكن من تركهما بمفردهما، وإنه كان يعاني من مشكلات في استخدام ساقه.

سألت كيربر عمّا إذا قبل أنور هذا العذر، فقال P21 إن أنور لم يسأله عن ذلك.

أرادت كيربر معرفة المواضيع الأخرى التي حقق معه أنور بشأنها، فقال P21 إن التحقيق تناول مشاركته من عدمها في إخماد المظاهرات ولم يتناول موضوع ساقه.

نظرا لارتباك P21 عندما سألته كيربر ما إذا كان قد اعتذر لأنور، قامت عوضا بسؤاله ما إذا كان من الصحة بمكان أن أنور قد حقق مع P21 في مناسبة واحدة.

تابعت كيربر وسألت P21 عمّا أخبر أنور به، فقال P21 إنه قد أخبره عن إصابته من غير الخوض في التفاصيل.

أرادت كيربر معرفة كيف كان رد فعل أنور، ما إذا سار ذلك على ما يرام، أو أنه استمر في جداله مع P21، فقال P21 إنه لم يكن معيّنا ليعمل تحت إمرة أنور بشكل مباشر، وإن الأخير قد أبدى رد فعل إيجابي تجاهه.

لخصّت كيربر قائلةً إنهم "سيتركون الأمر على ما هو عليه".

سأل القاضي فيدنير P21 عمّا إذا كان قد علم أو سمع بأناس يموتون في سجون أجهزة المخابرات ابتداء من 2012/2011، فقال P21 إنه كان هناك سجون "بالطبع"، وإنه أراد معرفة موضوع السؤال.

سأل فيدنير P21 عمّا إذا كان يعرف أناسًا قد ماتوا في هذه السجون، فأقرP21 ذلك، قائلا إنّه يعرف " بالطبع".

سأل فيدنير عن الناس الذين ماتوا في سجن الفرع 251. فقال P21 إنه يعلم بذلك من الفرع 285 والذي كان فرع التحقيق. وقال إنه قد "رأى ذلك". وأضاف P21 إنه قد رأى أيضًا شاحنات التبريد التي كانت تنقل الجثث. وكانوا يجمّعون الجثث من جميع الفروع، ويحضرونها إلى مركز الإدارة. ووفقا لـP21، أنه كان يتم إحضار جثة من يُتوفى في أي فرع من الفروع إلى مقر الفرع 285.

أشار فيدنير إلى محضر مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي قال فيها إن "المرء يتجاذب أطراف الحديث مع زملائه ويسمع عن شاحنات التبريد الكثيرة القادمة من الفرع 251". وأضاف قائلا إنه "لم يرَ أيا منها" بنفسه أبدا، كونه يفترض أنها "كانت تأتي في الأوقات التي لا يعمل بها أحد آخر". وأخبر P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنهم "عرفوا بأمر الفرع 285 في البداية، ولم يعلموا بأمر كل الجثث إلا لاحقا"، فأقر P21 إفادته أمام المحكمة، مضيفا إنه لم يرَ الجثث، ولكن الجميع قد عرف عنها. وأضاف قائلا إنهم كانوا يرَوْن الأجساد الميتة في مختلف الفروع، وفي الباحة حيث أُجريت التحقيقات؛ إذ رأى بنفسه جثة أو اثنتين كانتا على وشك أن يتم نقلهما.

أراد فيدنير معرفة الباحة التي كان يتحدث P21 عنها، فأوضح P21 إن الفرع 285 كان الإدارة العامة، حيث عمل P21. وقال إنها كانت بجوار الفرع 251.

سأل فيدنير P21 عمّا إذا رأى أي شاحنات من الفرع 251، وعن التاريخ الذي رآها فيه، منذ بداية النزاع، فقال P21 إنه يتفاجأ عندما يسمع كلمة "نزاع"؛ إن تلك المفردة ترجمة خاطئة، وكان يقول دائما كلمة "ثورة". وأضاف قائلا إن ذلك قد حدث في آذار/مارس 2011.

أراد فيدنير التأكد من التاريخ الذي شاهد فيه P21 الشاحنات القادمة من الفرع 251، فأقر P21 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P21 قد علم بأمر الوفيات في الفرع 251 من الوثائق، بصفته ضابط أرشفة. فقال P21 إنه عندما أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بذلك، لم يكن يعلم أنه كان يتعين عليه قول ذلك أمام محكمة. وقال إنه "سيدفع ثمن" مثوله أمام المحكمة اليوم. وأضاف P21 قائلا إنه على علم بهياكل نظام الحكم السوري لما يتجاوز الثلاثين عاما، وخصوصا منذ 2011 وحتى الآن. وأضاف إنه قد مورس " نوع من الانتقام" بحق معارفه وأصدقائه، وأطفالهم، وعائلاتهم ونسائهم.

ووفقا لـP21، وقعت كثير من الأعمال الانتقامية. وقال إن أخاه كان ذا رأي مخالف لمرة، واعتُقِل لمدة عام نتيجة لذلك. وقبل ثلاثة أعوام، استُدعيَ زوج شقيقته من قبل أمن الدولة في حماة، وتم التحقيق معه بشأنه [P21]. وقد تم، على ما يبدو، التحقيق معه بطريقة ودية. ووفقا لـP21، قال الضابط الذي أجرى التحقيق وشخص آخر لشقيقته: "فلنضع حذاء في فمه [P21]، ونذكرّه بأن أشقاءه وشقيقاته ما زالوا هنا". وقال P21 إنه يعرف تركيبة النظام، وإنهم ينتقمون من الجميع. وقال إنه يعرف ذلك جيدا، وإنه هو ذاته كان جزءا من ذلك النظام. وقال مضيفا إن أصدقاءه في ألمانيا حذروه كذلك، وأخبروه بأن يلتزم الصمت. وأخبره المحامون كذلك بأن يلتزم الصمت نظرا لأنه سيتوجب عليه أن يدفع ثمنا باهظا لقاء عدم صمته.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P21 ما إذا كان تعرض للتهديد الصريح، فقال P21 إنه قد هُدّد عن طريق أصدقاء.

خلصت كيربر إلى أن الوسطاء كانوا قد استُخدموا كوسيلة لإيصال التهديدات إلى P21، فأقر P21 ذلك.

أرادت كيربر معرفة ما قالوه لـP21. فقال P21 إن محتوى الكلام قد كان بمثابة نصيحة من أصدقائه، ولكنها كانت مشوبة ببعض التهديد. وقال إنه يعرف أصدقاء في سوريا ممن دفعوا ثمنا باهظا. وقال P21 إنه يُذكّر المحكمة بأنه سيدفع ثمن مثوله هنا. وأوضح "إنهم" يعتقدون إنه سيفصح عن معلومات نظرا للموقع الحساس الذي كان يشغله.

خلصت كيربر إلى أن "أولئك" هم أشخاص من غير أصدقاء P21، وسألته عمّا إذا كان قد هدّده أحدهم لكيلا يدلي بشهادته في هذه المحاكمة، أو حاول أن يُملي عليه ما يقول، أو وجّه له تهديدا بأنه ينبغي أن يكون حذرا إزاء ما يقوله. فقال P21 إنه تلقّى نصيحة تحمل تهديا، نظرًا لعلمه بتأثير ونفوذ النظام على عائلته. وأضاف إن زوج شقيقته قد اعتُقل لثمانية أعوام، وإن شقيقته قد تعرضت للتهديد. وقد استلم رسائل منها منذ أن غادر سوريا.

أرادت كيربر معرفة ما إذا انحصرت جنسية من "أعطاه نصيحة" بالسورية، فأقر P21 ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كانوا أولئك الأشخاص هم مقاتلون مع المعارَضة المسلّحة، ففى P21 ذلك، قائلا إنهم كانوا من المعارضة، وليسوا من المقاتلين.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان P21 يعرف كل شخص "قدم له النصيحة"، فأقر P21 ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كانوا سوريين، أو لبنانيين، أو عراقيين، فقال P21 إنهم سوريون.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانوا أعضاء من أي تنظيم مسلح، فقال P21 إنهم "معارضون فقط" على حد علمه.

سألت كيربر عمّا إذا كان أي منهم تابعاً للجيش السوري الحر، أو حزب الله، أو داعش، أو الجيش الوطني السوري، فقال P21 إنهم قطعًا غير تابعين لأي من تلك الجماعات.

***

[استراحة لمدة 65 دقيقة بين الجلسات]

***

[عندما عاود المتهمون الدخول إلى قاعة المحكمة، كان إياد الغريب مقيدا بالأصفاد. وتوّجه أحد حرّاس المحكمة المرافق له إلى مكتب القاضي]

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنها سمعت بمواجهة إياد الغريب صعوبات خلال استراحة الغداء، وعرضت عليه بالتالي تناول لوح من الشوكولاتة من مكتب القاضي لكي يكون في حال مناسب لتحمّل المحاكمة. رفض محامو دفاع إياد الغريب ذلك العرض بلطف.

قالت محامية الشاهد د. روت إن موكلها P21 وجد ثلاثة خطابات مُرسلة من المحكمة مفتوحة في صندوقه البريدي. وأخبرها إنه يبدو أنها قد فُتِحت ونُسِخت، وإنه قد أخبر أنور البني عن الموضوع. ووفقا لما أفادت به د. روت، مَثل العديد من الصحفيين أمام منزل P21 عقب ذلك، وطالبوا بإجراء مقابلة معه. وقد أخبرها P21 أيضا إن ضابطًا سوريّا سابقا قد وجّه له التهديد في اليونان. واتّسمت التهديدات التي وُجهت إلى P21 في ألمانيا بأنها عامّة، على عكس صراحة التهديد الذي وجّه له في اليونان. وتساءلت د. روت ما إذا كانت شهادة P21 فعليًّا بالأمر المجدي.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن واجب P21 بالإدلاء بشهادته في المحكمة ما زال قائمًا، ولذا، فهي لا تستطيع أن تُعفيه من الشهادة. وحذّرت بصرامة جميع الصحفيين والحضور بتوخّي الحذر الشديد فيما ينشرونه من معلومات أيضًا. وخلصت إلى أن المحكمة تعي تماما الأخطار المُحدقة بالشهود، وأنها تجد نفسها في موقف غير محبّذ، ولكنّه يتعذّر إيجاد سبيل للخروج منه حاليا. وقالت كيربر إنهم سيستمرون بشهادة P21، وبالاستجواب الموّجه من قبل الأطراف.

واصل القاضي فيدنير استجوابه بسؤال P21 عمّا إذا كان يعلم بأي وفيات في الفرع 251، فقال P21 إنّه يعلم علم اليقين بحالتين، ألا وهما [حُجب الاسم]، و[حُجب الاسم].

سأل فيدنير P21 عن سبب اعتقاده بأن [حُجب الاسم] قد تُوفي في الفرع 251، فقال P21 إنه لا يملك معلومات أكيدة؛ ومع ذلك، فقد اطّلع مرة على رسالة صادرة من الفرع 251 إلى مشفى 601 (مشفى المزة) والتي نصّت على أن [حُجب الاسم] قد نُقِل إلى المشفى في حالة صحية سيئة. إن هذا كل ما يعرفه P21.

سأل فيدنير P21 عن مهنة [حُجب الاسم]، فقال P21 إنه كان طبيبا مقيما في مشفى المجتهد.

أراد فيدنير معرفة ما يعرفه P21 عن اعتقال [حُجب الاسم]. وقال P21 إنه قد اعتُقل في الفرع 251، وحُقق معه فيه.

سأل فيدنير عن سبب اعتقال المذكور، فقال P21 إنه قد اعتُقل بسبب التصريح برأيه جهرا.

سأل فيدنير عن الشخص الذي قام بالتحقيق مع [حجب الاسم]، فقال P21 إن ذلك قد حدث بالتأكيد في زمن أنور.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P21 يعرف يقينا من حقق مع [حُجب الاسم]، أو ما إذا كان قد خلص إلى ذلك الاستنتاج من الوثائق، فقال P21 إنه متأكد من أن ذلك الشخص هو أنور.

سأل فيدنير P21 عن كيفية توصله إلى ذلك الاستنتاج، فقال P21 إنه يعرف في نهاية المطاف من كان يترأس قسم التحقيق في حينه. ولم يُسمَح لأي شخص آخر بإجراء التحقيقات.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P21 بالتالي قد توصل إلى أي استنتاجات بناء على مركز أنور، أو على ما في جُعبته من حقائق تُثبت قيام أنور بالتحقيق مع [حُجب الاسم]. وقال P21 إن ثمة معلومات صريحة، وإنه قد كان على تواصل دائم بشقيق [حُجب الاسم] وشقيقته، وقد أبقاهم على اطّلاع بجميع الأخبار.

أراد فيدنير معرفة أين ظهر اسم أنور، فقال P21 إنه كان رئيس التحقيق.

سأل فيدنير عمّا إذا قام آخرون في الفرع 251 بعمليات التحقيق، أو عن كيفية علم P21 بأن ذلك قد كان أنور نفسه، فأوضح P21 أن رئيس التحقيقات يعطي الأوامر في كل عمليات التحقيق. ووفقا لـP21، كان أنور "هناك" دائما بخصوص جمع المعلومات و"أمور أخرى".

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان وجود أنور "هناك" في غرفة التحقيق أو فقط على الورق، فقال P21 إنه يشير إلى كل الوثائق. إن كل تلك الوثائق موقّعة من قبل رئيس قسم التحقيق الذي بوسعنا القول إنه يُشرف على كل التحقيقات.

أشار فيدنير إلى إخبار P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا مسبقًا أنّ بوسعه تذكُّر [حُجب الاسم] نظرا لأن الأخير من نفس القرية التي ينحدر منها P21. وشاهد من خلال الوثائق أن أنور قد حقق بنفسه مع [حُجب الاسم]، وقد توفي لاحقا تحت التعذيب. وشدّد فيدنير على أن P21 قد قال "أنور بنفسه"، فقال P21 إنه لا يعلم ما إذا قام أنور نفسه بذلك شخصيا، ولكنه كان على تواصل مع عائلة [حُجب الاسم]. ونُقل [حُجب الاسم] إلى المشفى في حالة سيئة. وقد أُعلمت عائلته بوفاته، وأُمروا باستلام جثته.

سأل فيدنير عمّا إذا علم P21 بالتالي بوفاة [حُجب الاسم] من عائلته، فنفى P21 ذلك، موضحا أنه هو من أخبرهم بذلك.

أشار فيدنير إلى القِسْم ذاته من مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا كما ورد أعلاه، والتي قال فيها P21 إنه، وبصفته رئيس قسم الأرشيف، كان بإمكانه الوصول إلى الوثائق التي تنص على أن [حُجب الاسم] كان قد اعتُقل من قبل الفرع 251، وأن أنور بنفسه قد حقق معه، وأنه ثمة عدة جلسات تحقيق، فأقر P21 ذلك.

شدّد فيدنير مجددا على أن P21 قد أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إن أنور قد وقّع بنفسه على تلك الوثائق. فأوضح P21 أنها قد وُقّعت من قبل رئيس قسم التحقيق.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P21 يقصد التوقيع نفسه المذكور سابقا، فأقر P21 ذلك.

أشار فيدنير مرة أخرى إلى أن P21 قد أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنه كان متأكدا من أن أنور قد أجرى التحقيق. ومضى فيدنير في حديثه ليشير إلى أقسام إضافية من مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، والتي قال فيها إنه عقب أي تحقيق، كان الفرع 251 يطلب معلومات بخصوص طبيب يعمل في مشفى المجتهد، والذي يُزعم أنه قد قام بإيصال المعونات الدوائية إلى المعارضة، وأنه هو نفسه قد كان عضوًا في المعارضة. وكان هذا الطلب الصادر من الفرع 251 يتعلق بعدد من الأشخاص، والذي كان [حُجب الاسم] منهم، فأقر P21 ذلك.

أشار فيدنير إلى الشخص الآخر المُتوفى الذي ذكره P21 آنفا، فقال P21 إنه متأكد من أن ذلك الشخص قد تُوفيّ أيضا.

سأل فيدنير عمّا حصل، وعن سبب يقين P21 بأن ذلك الشخص مُتوفّى. فأوضح P21 أن المعلومات عادة ما تبقى داخل الفرع 251، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلومات المتعلّقة بالتحقيقات. ومن شأن المعلومات أن تخرج حالما ينتهي الأمر، وهنا تُحال المعلومات إلى الإدارة. ووفقا لـP21، في حال توفي أي شخص، يُدرج اسمه في سجل الوفيات، ويدل هذا السجّل عادة على أن أحدهم قد خضع للتحقيق، وأنه قد مات بسبب "أزمة".

سأل فيدنير عمّا إذا كان الشخص قد اعتُقل بالتالي من قبل الفرع 251، فأقر P21 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما في جُعبة P21 من معلومات تتعلق بالمتوفين بشكل عام، وما إذا كان قد اطلّع على أيّ ملفّات توثّق الوفيات. فقال P21 إن مكتبه عادة ما استلم قوائم تتضمن عشرة أسماء أو أكثر، بالإضافة إلى الملاحظة بأن ملفّهم سيُغلق. وفي بعض الأحيان، قد يطلب فرع آخر معلومات عن شخص معيّن، وهذه هي اللحظة التي يُخبر فيها مكتبه الفرع أن ذلك الشخص متوفى. وقال P21 إن الفروع لا تتبادل المعلومات فيما بينها.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تلك القوائم توضّح سبب الوفاة، فقال P21 إنها عادة ما توضّح أن الأشخاص قد توفوا فقط من غير إبداء أسباب الوفاة.

سأل فيدنير عمّا إذا تم إعلام أقارب أولئك الأشخاص بوفاة ذويهم، فقال P21 إن هذا كان الحال في أغلب الأحيان.

أشار فيدنير إلى إخبار P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بإن الموظفين يتوخون الحذر بغرض عدم الكشف عن وفاة المعتقلين. وعادة ما أظهرت القوائم التي كانت تُعرض على العائلات أن الأشخاص موضوع الحديث قد توفوا وفاة طبيعية، فأقر P21 ذلك.

قال فيدنير إن العائلات التي تجهل أماكن تواجد ذويها قد اعتادت أحيانا التوجه إلى السجون بحثًا عن بعض أفرادها، وسأل P21 عمّا إذا كان هناك أوامر بتجاهل أو رفض طلبات كتلك، فقال P21 إنهم قد تلقوا أوامر كتلك في بعض الأحيان. وكانت لديهم الأوامر الصريحة بعدم تزويد العائلات بأي معلومات في تلك الحالات، حيث يتم في العادة تجاهل وجود أولئك الأشخاص ببساطة. وقال إنه قد علم بأمر اعتقال أخيه من وثائق في العمل.

قال فيدنير إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قد عرض صورة لجثة على مرأى P21، فقال P21 إنه لا يذكُر ذلك.

قال فيدنير إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قد سأله عن تلك الجثث، وخاصة فيما يتعلق بالمشافي العسكرية، فأقر P21 رؤية جثث في مشفى حرستا. وكانت تلك الجثث ملقاة على الأرض وفي الردهات. وقال P21 إنه قد تساءل عن سبب وضع الجثث تحت أشعة الشمس. وقد اعتقد بداية إنها ستُنقل بواسطة شاحنات التبريد، ولكنها تُركت تحت أشعة الشمس لساعات. وقال إنه رأى آثار التعذيب على إحدى تلك الجثث، وإن معظمها كانت مرتدية سراويل قصيرة فقط.

سأل فيدنير P21 متى شاهد تلك الجثث، فقال P21 إن ذلك قد كان في نهاية العام 2012، بالتأكيد في العام 2012.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان لدى P21 علم بحدوث هذه الأمور في مشافٍ أخرى أيضا، فقال P21 إنه يعلم بحدوث أمور كتلك في 601 (مشفى المزة)، حيث كان صديق له موجوداً هناك أيضا.

سأل فيدنير عن تشرين، فقال P21 إن معرفته تنحصر بالمزة.

سأل فيدنير P21 عن معرفته حول ما إذا ارتفعت نسبة سوء المعاملة في سجون أجهزة المخابرات أثناء الثورة، فقال P21 إن مكتبه قد تلقى كثيرا من المعلومات – بصيغتيها الرقمية والتناظرية. وقال إنه على علم بتعرض الكثيرين إلى التعذيب، وأن ذلك التعذيب كان وحشيًّا. وقال إن التعذيب يبدأ منذ لحظة إلقاء القبض على الشخص. وعندما اعتُقل أشخاص في مسجد الرفاعي [ذكر هذه الواقعة في البداية]، تعرضوا للضرب على طول الطريق، من باب مكتب الإدارة إلى قسم التحقيق في الفرع 285، وهي مسافة كانت تقارب 200 متر. وقال P21 إن بعضهم توفوا وهم في ذلك الطريق. وضُربوا بأعقاب البنادق والهراوات والقضبان المعدنية. وقال إنه قد شاهد ما يزيد على 15 شخصا توفوا ورُكلوا جانبا، وقد غطّتهم الدماء.

أراد فيدنير معرفة وقت وقوع هذه الحادثة، فقال P21 إن ذلك قد حدث في العام 2011.

أراد فيدنير معرفة الموعد بالتحديد، فقال P21 إن ذلك قد وقع في بداية الثورة. وأضاف إن الأشخاص كانوا يُحمَلون جُثثا، ويُرصفون بجانب بعضهم البعض استنادا إلى الجدار. وتوفّي كثير منهم قبل التحقيق معهم. وقال P21 إنه شاهد ذلك يوميّا.

سأل فيدنير عمّا إذا ما قد صدر أمر من أعلى المستويات "باتّخاذ أشد التدابير"، وباستخدام مزيد من العنف. فقال P21 إنه يعلم أنه ومع بداية الثورة، حثّت الأوامر على انتهاج القسوة والصرامة الشديدتين. وحاول بعض الضبّاط أن يكونوا أكثر اعتدالًا في التطبيق، ولكن نصّت الأوامر على استخدام أعلى درجات العنف، وتحديدا داخل شعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجويّة. وأضاف أن إدارة المخابرات العامة لم تتسم حقيقة بالقسوة الشديدة قبل الثورة، وإن أغلبهم كانوا من السُّنّة. وأوضح P21 أنه نظرا لتركيبة الإدارة، عادة ما كان مدير إدارة المخابرات العامة سنيّا. وأضاف أنه يشير في ذلك إلى القائمين على إدارة المخابرات العامة.

أراد فيدنير معرفة من كان بينهم سنيّا على وجه التحديد، فقال P21 إن كل الرؤساء [القائمين على إدارة المخابرات العامة]، أو أغلبهم على الأقل كانوا من السُّنّة. وتولّى المسيحيون قيادة إدارة المخابرات الجويّة عموما، في حين كان العلويّون وحدهم يقودون شعبة المخابرات العسكريّة، وكان السُّنّة يرأسون إدارة المخابرات العامة.

قال فيدنير إنه سيكتفي بهذا القدر، وسأل P21 عن التاريخ الذي يقصده في حديثه عن "بداية النزاع"، فقال P21 إنها ثورة/انتفاضة، وإنه يشير إلى تاريخ 15 آذار/مارس، 2011.

سأل فيدنير عن علم P21 بما إذا كان هناك مزيد من ممارسات التعذيب في الفروع منذ بداية الثورة، فأقر P21 ذلك، مضيفا أن الأوامر نصّت على استخدام مزيد من العنف.

أشار فيدنير إلى قيام مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بسؤال P21 عن التعذيب في الفرع 251، وقال إن الناس قد عُذّبوا حتى الموت منذ بداية النزاع فقط؛ فوفقًا لـP21، لم يتم تعذيب الناس إلى ذلك الحد قبل ذلك. وأضاف أنه يعرف الكثيرين ممن أُفرج عنهم، وأخبروه بذلك، فأقر P21 ذلك.

مضى فيدنير في حديثه سائلا عن وظيفة أنور وصلاحياته، فقال P21 إن "السيد أنور رسلان" كان رئيس قسم التحقيق في الفرع الداخلي [251]، ولكنّه كان تحت إمرة حافظ مخلوف بحكم شغله لذلك المنصب. وأضاف P21 إنه يرى أن أنور لم يكن قادرا على القيام بأي شيء من تلقاء نفسه دون الرجوع إلى حافظ مخلوف. وأضاف أنه، ومع احترامه لأنور، فإنه يعتقد أن الأخير كان يخشى صغار الرتب من العلويين.

أشار فيدنير إلى إخبار P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن أنور قد شغل منصب نائب رئيس الفرع [251]، فأقر P21 ذلك، مضيفا أن شخصا ما ليس دائما هو رئيس قسم التحقيق، ففي بعض الأحيان، يكون الشخص نائب رئيس الفرع، ويكون في أحيان أخرى رئيس قسم التحقيق.

أشار فيدنير إلى إخبار P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنه ليس على دراية بصلاحيات أنور المحددة، ولكنّه يعرف أنّ رئيس قسم التحقيق قد يكون ثاني أكثر شخص نفوذا بعد رئيس الفرع، فأقر P21 ذلك بالنسبة للفرع 251.

استشهد فيدنير مرة أخرى بمقتطفات من مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي قال خلالها إنه كان هناك نائب رسميّ، ولكنّ رئيس قسم التحقيق كان ذا سلطة أكبر، فأقر P21 بصحة ذلك في حال وجود قسم تحقيق.

أراد فيدنير معرفة الجهة التي يتبع لها القسم 40، فقال P21 إنه ومن الناحية الإدارية، يتبع القسم إلى الفرع 251. ولكن، نظرا لترأس حافظ مخلوف القسم 40، فقد كان أيضا الرئيس الفعلي للفرع 251، مما جعل توفيق يونس غير قادر على القيام بأي شيء من دون استئذان حافظ مخلوف. وقال P21 إن ذلك ينطبق على رئيس الإدارة أيضا؛ حيث كان مخلوف دائما هو الرئيس الفعلي. وأضاف أن مخلوف ترأس عددا من الميلشيات التي تتكون من آلاف العناصر، بالإضافة إلى مئات الأشخاص التابعين له في الفرع.

سأل فيدنير عمّا إذا كان يوجد في القسم 40 سجن خاص، فأقر P21 ذلك، مضيفًا أن ذلك قد كان الحال قبل بدء "الأحداث".

سأل فيدنير عن وجود مكاتب تحقيق في قبو الفرع 251، فقال P21 إنه كان يوجد مكاتب بالطبع.

سأل فيدنير عن موقع مكتب أنور، فقال P21 إن مكانه في القبو.

سأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك هو مكتب أنور الوحيد، أو ما إذا كان لديه مكتب آخر، فقال P21 إن مكتبه الرئيسي كان في الطابق العلوي، وكان مكتب التحقيق في القبو.

أراد فيدنير معرفة ما المقصود ب "الطابق العلوي" بالتحديد، فقال P21 إنه ذكر بالفعل وجود طابق يرتفع بأربع درجات عن الطابق الأرضي، وإن المكتب كان موجودا في القِسْم الأيمن من الطابق الأعلى. وكان المكتب الآخر واقعا في القسم الأيسر من القبو، في أسفل الدرج.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور قد استخدم مكتبه في القبو، فقال P21 إنه قد شاهده هناك.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل المدّعي العام</u>

أشار المدّعي العام كلينجه إلى حديث P21 عن قوائم خاصة بالمتوفين. وطلب معاينة إحدى الوثائق بصريّا، وتلاوة محتواها، والتي أُبرزت بالفعل أمام المحكمة في اليوم الخامس والثلاثين من المحاكمة.

***

[يرد فيما يلي إعادة تمثيل لهيكل القائمة المذكورة أعلاه التي عُرِضَت في قاعة المحكمة متضمنة الأسماء الواردة فيها]

***

الرقم	الرقم	الإطار الزمني	الاسم	الرقم

سأل كلينجه عمّا إذا كان P21 قد شاهد شيئا يشبه ذلك، فقال P21 إنه قد شاهد شيئا شبيها.

سأل كلينجه عمّا رآه P21 تحديدا وأين، فقال P21 إنه قد اطلّع على وثيقة تحتوي على أرقام، وأسماء، وتواريخ على الوجه الخلفي حيث أُدرجت أسماء المُعتَقلين مع الأرقام.

سأل كلينجه عمّا إذا كان من المحتمل أن تكون تلك قائمة بأسماء المتوفين، فقال P21 إنّه يعتقد ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا كان أحد تلك الأسماء مألوفا بالنسبة إلى P21، فقال P21 إنه تعرّف على الاسم [حُجب الاسم].

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان يعرف بأمر [حُجب الاسم] عن طريق أخيه، أو أنه قد سبق له وأن رأى الاسم في مكان آخر، فقال P21 إن ذلك قد يكون الحال.

سأله كلينجه عمّا إذا كان متأكدًا، فسأل P21 عمّا إذا كان كلينجه يوّد أن يعرف ما إذا رأى P21 القائمة تحديدا، فأقر كلينجه ذلك، فقال P21 إنّه لم يرَ تلك القائمة.

عرض كلينجه وثيقة أخرى.

***

[ما يلي هو إعادة إنشاء لهيكل القائمة المذكورة أعلاه والتي عرضت أمام المحكمة]

***

الرقم	الاسم	تاريخ الوفاة	رقم *توقيع لا يمكن قراءته*	رقم الحُجيرة في ثلاجة حفظ الجثث	
1	[حُجب الاسم]	2012/10/21	2312	17	
2	[حُجب الاسم]	2012/10/20	[...]	18	
3	[حُجب الاسم]	2012/10/23	2317	20	
4	[حُجب الاسم]	2012/10/27	2308	21	
5	[حُجب الاسم]	2012/10/29	[...]	24	
6	[حُجب الاسم]	2012/10/29	3323	23	

قال P21 إن ذلك يبدو مألوفا بالنسبة له، باستثناء خانة أرقام خانة التبريد على الجانب الأيسر.

سأل كلينجه عمّا يقصده P21 بتعبير "خانة التبريد"، فقال إن الجثث كانت توضع في حُجيرات الثلاجة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان يمكن التعرّف على تاريخ وفاة أشخاص معينين من هذه القائمة، فقال P21 إن القائمة تحتوي أسماء المعتقلين، وأرقامهم، ورقم الوفاة.

وبطلب من كلينجه، قام أحد المترجمين بتلاوة القائمة، والتأكيد على ما قاله P21.

سأل كلينجه عن الفرع المُصدر لتلك القائمة، فقال P21 إنه يعتقد أنها صادرة عن أحد المشافي، نظرا لأن "قوائمنا"[5] لا تظهر عادة إلا اسم المعتقل، وتاريخ اعتقاله، ورقمه.

سأل كلينجه P21 عمّا إذا كان قد سبق له وأن شاهد مثل هذه القوائم، فنفى P21 ذلك، مضيفا أنه لم يشاهد إلا قوائم لا تتضمن أرقام حُجيرات الثلاجة.

[5] ملاحظة من مراقب المحاكمة: غالبا ما استخدم P21 ضمير الجمع بصيغة المتكلم "نحن" وضمير الملكية "نا" في سياق حديثه عن عمله في الفرع 255.

سأل كلينجه عن السؤال ذاته مشيرا إلى القائمة الأولى التي عرضها في المحكمة للتوّ، فقال P21 إنه لم يرَ تلك الوثيقة تحديدا، لأن "قوائمنا" تضمنت الاسم، وتاريخ الاعتقال وتاريخ الوفاة أحيانا، ورقم المُعتقل. وقال إن هذه المعلومات هي كل ما يمكن أن يحصل عليه مكتبه. وقال P21 إن في حالة [حُجب الاسم] على سبيل المثال، أظهرت القائمة أنه قد توفي. وكان يتم قيْد الناس في سجلات خاصة للوفيات لاحقا لكيلا تعاود أسماءهم الظهور في قوائم المطلوبين.

سأله كلينجه ما إذا كان يعرف مصدر تلك القوائم، فقال P21 إن كل فرع قد أرسل قوائما.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P21 يعرف مَصدر القوائم التي عرضها للتو، فقال P21 إنها صادرة عن أحد الفروع، مضيفا إن الإدارة كانت تحصل على تلك القوائم من الفروع.

سأل كلينجه مرة أخرى عن القوائم التي عرضها للتو، فقال P21 إنها صادرة عن أحد المشافي.

خلص كلينجه إلى أن P21 كان يتحدّث عن أولى القائمتين، فقال P21 إنّه يعتقد أن تلك القائمة مصدرها أحد المشافي.

أراد كلينجه معرفة مدى مسؤولية أنور عن تعذيب المعتقلين في الفرع 251، فقال P21 إن ذلك قد وقع ضمن مسؤولياته، مضيفا أنه غير متأكد مما ينبغي له أن يضيف من حديث. وقال إنه غير متأكد مما إذا كان أنور قد اضطلع بالتعذيب بصورة مباشرة، حيث كان يرد مكتب P21 في بعض الأحيان طلبات بخصوص أناس محددين، ما إذا كان بحوزتهم أي أسلحة، فيقوم "الناس" بجمع معلومات حول ذلك. وقال P21 إنه لا يعتقد بأن أنور نفسه قد قام بتعذيب أي شخص بغرض الحصول على المعلومات منه.

سأل كلينجه عمّا إذا كان أنور قد قام بإصدار أوامر باستخدام التعذيب، فقال P21 إنه يعتقد ذلك، ولكنّه غير متأكد نظرا لأن مكتبه تلّقى المعلومات المكتملة فقط.

أشار كلينجه إلى محضر مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي قال فيها إن "أنور، بصفته رئيس قسم التحقيق، كان مسؤولا بصورة مباشرة عن التحقيقات واستخدام التعذيب، وأصدر جميع الأوامر ذات الصلة. وقام آخرون بإجراء أيضا، ولكنّ أنور هو من وقع كل المحاضر". وقال P21 إنه اعتقد بأن كلينجه كان يتحدّث عمّا إذا قام أنور بنفسه بتعذيب النّاس.

سأل كلينجه P21 عمّا إذا كان ما أخبر به مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا صحيحا أم لا، فقال P21 إنه لا يعتقد بأن أنور قد عذّب الناس بيديه، وإنّما كان مسؤولا عن التحقيقات فقط.

سأل كلينجه مرة أخرى عمّا إذا كانت إفادة P21 لدى مكتب الشرطة الجنائية والاتحادية بألمانيا صحيحة، فأقر P21 ذلك.

تابع كلينجه سائلا P21 عن أسباب انشقاق أنور، وطلب منه أن يضع ذلك في سياق ما، فقال P21 إن ذلك قد كان في بداية الثورة، حيث لم يقتنع الكثيرون بردّ فعل النظام نظرا لأنه كان وحشيّا جدا. وقال P21 "إننا" كنّا في وضع صعب، وأُجبرنا على المغادرة بالتّالي. وأضاف "إننا" كنّا ضد جميع عمليات القتل والتعذيب.

قال كلينجه إن P21 قد أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بشيء مختلف. وأشار إلى أن P21 كان قد سُئل عن أسباب انشقاق أنور، وأخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن "ذلك كان معروفا؛ حيث عادة ما كان الأمر [أي الانشقاق] في غاية السرية بالنّسبة لمن عمل في أجهزة المخابرات". ومع ذلك، ووفقا لـP21، "كان هناك الكثير من التخمين؛ فوفقا للشائعات المتداولة، تلقّى أنور المساعدة من رجال من المُعارَضة". وأخبر P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن "حالات كتلك موجودة؛ إذ رأيْت وثائق كتلك". سأل كلينجه ما إذا كان P21 يتذكّر تلك الإفادة، فأقر P21 ذلك.

سأله كلينجه عمّا إذا كان لديه المزيد من الآراء أو وجهات النظر، فقال P21 إن كثيرا من الضباط قد انشقوا، وعاودوا الانضمام إلى النظام. وعمد الناس إلى التخمين فيما يخص أنور؛ حيث كان هناك معلومات حول وجود تواصل بين "أنور" و"الفرع".

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P21 على علم بمزيد من التفاصيل، فنفى P21 ذلك.

كان لدى المدّعي العام بولتس سؤال بخصوص سجّل الوفيات، فسألت P21 عمّا إذا كان الناس مُدرجين في تلك السجّلات لكيلا يظهروا في سجلات الموقوفين، وعما إذا كانت تلك السجلّات تُستَخدم من قبل النظام والموظفين فقط، أو بغرض إعطاء المعلومات للأقارب أيضا، فقال P21 إن سجلّات الوفاة كانت تُستَخدم من قبل الإدارة حصريّا، وتضمنّت أسماء مَن ماتوا "في الخارج" (في أثناء القتال، وما إلى ذلك)، لكي يتسنّى للفروع معرفة أنّهم قد تُوفوا، وأنه لا داعي للبحث عنهم.

خلص المدّعي العام كلينجه إلى أنه لم يكن بوسع الأقارب طرح أي أسئلة، فأقر P21 بأنهم لم يمتلكوا أي خيارات أخرى.

كان لدى القاضي فيدنير سؤال آخر أيضا بخصوص هروب أنور، فطلب من P21 أن يعود في ذاكرته حينما سأله مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عن قصة هروبه. قال P21 إنهكان يشعر في البداية بالقلق إزاء ابنه، ولذا أراد أن يُخرجه أولا من البلد. وقال إن ابنه كان في خطر، ولعل اعتقال أخيه كان دليلًا على ذلك. وأوضح أن ابنه هو وحيده؛ لذا، فقد أخرجه من سوريا، وأحضر زوجته إلى ألمانيا بعد ذلك، وتقدمت زوجته من ثم بطلب لم شمل الأسرة لإحضار بناتهم. وقال P21 إنه، نظرًا لمعرفته بالنظام، كان يخشى المغادرة قبل أن يكون أطفاله بأمان. ولم يغادر إلا بعد أن تأكد أنهم بأمان.

قال P21 إنه لا يزال يتلقى تهديدات، ولذلك، لديه سؤال: لقد تلقى ثلاثة خطابات مرسلة من المحكمة، وبعد يومين من تلقي تلك الخطابات، حضر الصحفيون إلى منزله قائلين إنهم على علم بكل شيء. وكان يهاتف صديقا له يعمل محامياً متى ما حدث ذلك، فأمر صديقه الصحفيين بعدم التكلم مع P21. وقال P21 إنه يرى في ذلك خطرًا مباشرًا عليه. وقد حضر أربعة صحفيين على الأقل ممن كانوا يزعمون إحاطتهم بكل شيء عقب استلامه الخطابات. وقال P21 إن معرفته بالنظام مبنيّة على ثلاثين عاما من الخبرة، مضيفا أن الكثيرين هم من المؤيدين للنظام منذ وقت طويل. ولا يزال سوريون مقيمون في ألمانيا، والذين رأوا كل ما حصل من دمار، على اتصال بالنظام.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة عمّا إذا كان ذلك مجددا بمثابة "نصيحة" من صحفيين وأصدقاء، فقال P21 إن الصحفيين قد حضروا عقب استلامه الخطابات كوجه من أوجه التهديد المباشر.

قالت كيربر إنهم لا يعرفون مصدر معلومات الصحفيين، إذ لم تُسرّب المحكمة أي معلومات أو أجزاء من الملف. وأضافت كيربر إنها تؤكد كلام الادعاء العام أيضا. وقالت إن هذه القضية تشتمل على الكثير من الأطراف بخلاف المحكمة أو الادعاء العام، وإنها لا تعرف ما يفعله أي منهم. وأضافت كيربر أن الكثير يحصل بعيدا عن الأنظار، من قبيل طلب الناس القائمة بأسماء الشهود، مضيفةً أنه لا يجوز الكشف عن موقف المحكمة في العلن.

قال بوكر، محامي دفاع أنور، إن الدفاع لم يسرب أي معلومة.[6]

أضاف محامي المدعين شارمر، متكلمًا بالنيابة عن جميع محاميّ الادّعاء، أنه وبالطبع لم يقم أي منهم بتسريب أي معلومات.

قال P21 إنه يريد أن يوضح ذلك: إن أنور البُني صديقه، وإنه كان يهاتف البُني متى ما طرق الصحفيون بابه. وأضاف أن الصحفيين اتصلوا به، وطلبوا المجيء إلى منزله.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنها تعي تماما مخاوف P21، وإنه، على الأقل، لمن الجيد أن باستطاعة صديقه أن يساعده.

واصل القاضي فيدنير طرح أسئلته بخصوص الانشقاق، والهرب من سوريا. وأراد معرفة الدور الذي يؤديه المال في حالة رغب أحدهم مغادرة سوريا، فقال P21 إنه قد باع منزله عقب مغادرة ابنه وزوجته سوريا، كما باع جميع مقتنياته، ومن ثم غادر سوريا.

أشار فيدنير إلى إخبار P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنه قد استمر في العمل نظرًا لأنه كان يخطط لهربه، ولم يكن بحوزته المال الكافي للقيام بذلك؛ لذا، إن للمال دوره في ذلك الأمر، فقال P21 إن ذلك صحيح، وإن ذلك هو السبب الذي دفعه لبيع منزله.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

قال بوكر، محامي دفاع أنور، إن P21 قد ذكر للتو اسم أنور البُني، وجهات اتصال مرتبطة بالصحافة. وأراد معرفة ما إذا كان البُني هو من كان يخاطب الصحافة دائما، فقال P21 إن أنور البُني هو الشخص الوحيد الذي يعرفه.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان الصحفيون يعرّفون بأنفسهم لـP21، فأقر P21 ذلك.

أراد بوكر معرفة من هم الصحفيون الذين طلبوا إجراء مقابلة مع P21، وما هي الجهات التي يعملون لصالحها، فقال P21 إن أسماءهم ليست بحوزته الآن.

[6] ملاحظة من مراقب المحاكمة: أجاب محامي المدعين شارمر قائلا: "بالطبع" دون أن يفتح ميكروفونه. وبما إن القاضي كيربر لم تسمع إجابة شارمر، عرضت عليه أن يدلي بإفادته إذا طُلب منه ذلك.

أراد بوكر معرفة مدى صحة الاعتقاد بأن البني كان قادرا على التواصل معهم، فقال P21 إنه كان يهاتف البني فورا في كل مرة يحضرون فيها؛ إذ كان يتحدث معهم مباشرة، ويخبرهم بأن P21 لن يدلي بأي معلومة.

سأل بوكر ما إذا كانت تلك المكالمات قد حدثت دائما بحضور P21، وفي لحظة حضور الصحفيين إلى منزل P21، فأقر P21 ذلك.

مضى بوكر في حديثه سائلا عن هروبه، وأراد معرفة ما الذي قصده بتعبير "احتاج لبرهة من الوقت للتحضير لعملية الهروب"؛ حيث أجاب P21 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا ذلك عندما سُئل عن السبب الذي دفعه للاستمرار في العمل "على الرغم من الأمور التي كانت تحصل". قال P21 إنه لم يقصد حقيقة "التحضير"؛ إذ أوضح أنه كان يتوجب عليه بداية جمع المال اللازم، واحتاج من ثم برهة من الوقت، وشعورا بالأمن لكي يتسنّى لزوجته المغادرة. وقال إن استكمال عملية لم شمل الأسرة استغرق عامًا ونصف العام.

سأل بوكر ما إذا وقعت فترة العام ونصف العام بين لحظة اتّخاذه قرار المغادرة، ولحظة مغادرته، فقال P21 إنه كان يشعر بالقلق إزاء عائلته بالفعل "في بداية الأحداث"، خوفا من تعرضهم للانتقام، وقلقا على معيشتهم. وأُجبر على إخراج عائلته أولا.

أراد بوكر معرفة الفترة الزمنية التي غطّت العام ونصف العام موضوع الحديث، فقال P21 إنه لا يعرف تلك الفترة بالتحديد.

أشار بوكر إلى مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والتي قال فيها إنه لم يرغب بأن يُقاتل؛ "يتعيّن على أيّ عضو سابق فارّ من الخدمة في أجهزة المخابرات أن يُقاتل في صفوف المعارضة"، وأضاف فيها أيضا "فنحن شعب واحد في النهاية". وأراد بوكر معرفة ما إذا كان ذلك يعني عدم وجود أي إمكانية لبقائه في سوريا والعيش فيها. فقال P21 إن ذلك كان مستحيلا، على الأقل بالنسبة له. ولقد أُجبر على المكوث هناك، والقتال في صفوف النظام كما طُلب منه.

أشار بوكر إلى قول P21 إنه قد أخرج ابنه وزوجته أولا من سوريا، وأراد معرفة ما إذا ظلّ ذلك الأمر غير مكتشف أو ما إذا جرى التحقيق معه بشأن مغادرة عائلته سوريا، فأقر P21 أنه قد خضع للتحقيق، مضيفا أن معظم الضباط من قسمه كانوا قد أخرجوا عائلاتهم من البلد.

أشار بوكر إلى قيام القاضي فيدنير بسؤال P21 عددا من المرات عن محاضر التحقيق الصادرة عن الفرع 251. وقال P21، في معرِض إجابته عن تلك الأسئلة، إنه كان خائفًا، وقد واجه صعوبات تتعلق بذاكرته منذ أن عاش في ألمانيا، قائلا إنه من الممكن أن...

قاطعه محامي المدعين شارمر قائلا إن P21 قد استخدم صيغة الفعل المضارع من الفعل "يعيش"، في حين استخدم بوكر صيغة الفعل الماضي. وعقب نقاش قصير بين محاميّ الدفاع والادعاء بشأن الصيغة الصحيحة للفعل، قاطعت القاضي كيربر سائلة P21 عمّا إذا كان قد عاش في حالة خوف أو أنه يعيش في حالة خوف الآن، فقال P21 إنّه قصد استخدام صيغة الفعل الماضي "عاش".

طلب بوكر، محامي دفاع أنور، من P21 أن يصف شعوره إزاء كونه قد كان موظّفا في أجهزة المخابرات، فقال P21 إنه، وبصفته عضوا في أجهزة المخابرات، قد عاش في حالة خوف طيلة حياته. ومن المتوقّع أن يكون أنور في حالة خوف شديد أيضًا. وقال P21 إنه يُدرك احتمالية تعرضه للتحقيق في أي وقت، وإنه متأكد من أن أنور قد خاف من ذلك أيضا.

نظرا لعدم وجود أي أسئلة أخرى حاليا، أمرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة باستئناف شهادة P21 في اليوم التالي.

رُفِعَت الجلسة في تمام الساعة 3:15 عصرًا.

<u>اليوم التاسع والأربعون – 2 كانون الأول/ديسمبر 2020</u>

بدأت جلسة الاستماع في تمام الساعة 9:30 صباحا بحضور أربعة أشخاص، وممثلين اثنين من الصحافة. ومثّل كل من المدّعي العام كلينجه والمدّعي العام بولتس الادّعاء العام. وحضرت المحامية فورستر-بولدينيوس بالنيابة عن محامي المدعين محمد.

<u>استكمال شهادة P21</u>

أعيدت تلاوة التعليمات مجددا على مسمع P21، وتم إعلامه بحقوقه كشاهد.

استجواب من قبل محامي الدفاع

لم يكن لدى محامي دفاع أنور المزيد من الأسئلة.

سأل شوستر، محامي دفاع إياد الغريب، P21 عمّا إذا سبق له وأن اعتُقِل، فأقر P21 ذلك. وعندما سأله شوستر عن أسباب اعتقاله، أجاب P21 بأنّه لا يعلم بما يُفترض به أن يجيب.

سأل شوستر P21 مجددا عن سبب اعتقاله، فقال P21 إن معظم المُعتَقلين هم أعضاء من المعارضة.

سأل شوستر P21 عن الحال بالنسبة له، ولم يفهم P21 سؤال شوستر، فسأل الأخير عمّا إذا كان هناك اتّهامات محدّدة موجهّة إلى P21. وقال P21 إن أخاه قد اعتُقل في الإدارة التي كان P21 يعمل فيها، وأوضح أن أخاه قد اعتُقل نظرا لمشاركته في المظاهرات. وقال P21 إن ذلك بالتالي قد حرّض ضدّه موقفا اتسم بالسلبية من وقت لآخر، وإنه كان عُرضة إلى التحقيق عدة مرات بسبب أخيه.

أراد شوستر معرفة ما إذا تعرض P21 إلى التعذيب، فأقر P21 ذلك.

طلب شوستر من P21 أن يوضح ذلك بمزيد من التفصيل، فقال P21 إنه اعتقد أنه كان موثوقا بعض الشيء بصفته عضوا في أجهزة الأمن. ولكنّه تفاجأ بعكس ذلك حينما زُجّ في الحبس الانفراديّ. وقال إنّه شرع في الصراخ والشتم، فضربه الحارس على الرغم من أنّهم كانوا زملاء في واقع الحال.

سأل شوستر عمّا إذا وُجّهت أي أسئلة محددة إلى P21، فقال P21 إنّه قد تم التحقيق معه بشأن أخيه.

أراد شوستر معرفة ما الذي حدث بعد ذلك، فقال P21 إنه قد تم التحقيق معه بشأن أخيه عدّة مرات في بداية العام 2012. واعتُقل من ثم في العامين 2014 و2015، لمدة عشرة أيام في المرة الأولى، وعشرين يوما في المرّة الثانية.

أشار شوستر إلى أن P21 قد أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحاديّة بألمانيا أن أحد أبناء عمومته (قريبه) قد تعرض للتعذيب وقُتِل في الفرع 285 الذي كان مُجاورا [لمكان عمل P21]، ولكنّه لم يكن بيده فعل أي شيء حيال ذلك خشية من أن يموت هو الآخر أيضا، فأقر P21 ذلك.

وجّه لينكه، محامي دفاع إياد الغريب الثّاني، سؤالا إلى P21 حول صحة عمله في قسم الأرشيف من [حُجبت المعلومات]، فأقر P21 ذلك.

أراد لينكه معرفة ما الذي كان يفعله P21 هناك بالتحديد، فقال P21 إنهم كانوا يستلمون ملفات ورقية كان يتوجب عليهم مسحها باستخدام الماسح الضوئي.

سأل لينكه عمّا كان يطرأ على تلك البيانات فيما بعد، فقال P21 إنه "لم يحدث أي شيء، ماذا كان ينبغي أن يحدث؟"

أشار لينكه إلى أن P21 وزملائه كانوا يقومون بمسح الوثائق ضوئيا من أجل تخزينها على جهاز حاسوب، وسأل عمّا إذا كان ذلك الجهاز جزءا من شبكة، أو متصلّا بالإنترنت، فقال P21 إن "الشبكة كانت قائمة"، وإن قِسمَه كان مسؤولا عن تخزين الملّفات.

سأل ليكنه عن صحة ما إذا كان لدى P21 عشرون مرؤوسا، فقال P21 إنه من الصحة بمكان أنهم قد كانوا حوالي العشرين شخصا، ولربما أكثر، ولكنّه لم يكن مسؤولا عنهم، وإنما كان يُشرِف عليهم فحسب.

سأل لينكه P21 عما إذا كان قد شغل منصبا رفيعا، فقال P21 إنه لم يتمتع بأي رتبة أو مركز، وإن ذلك [دوره الإشرافي] يُعزى إلى خبرته نظرا لأنه عمل هناك لوقت طويل.

سأل لينكه P21 عمّا إذا كان قادرا على الوصول إلى البيانات، فقال P21 إنه كان قادرا على الوصول إلى البيانات بالطبع.

أراد لينكه معرفة ما الذي كان يطرأ على البيانات بعد ذلك، أي كيف كانت تُعالَج، فقال P21 إن الوثائق الورقيّة الصادرة عن الفروع الإقليمية كانت ترد "إلينا". وتعيّن على مكتبه القيام بمهمة تخزين تلك الأسماء على جهاز الحاسوب.

طرح لينكه المثال التالي: عندما كان في المكتب، قام مساعده الإداري أو "حتّى" هو نفسه بمسح الوثائق التي كانت تظهر بعد ذلك على شاشة الحاسوب كملف، فيتم بعد ذلك إعادة تسمية الملف نظرا لأنه لم يكن يحمل سابقا سوى وصف قصير. ومضى لينكه في حديثه سائلا

عمّا فعله P21 وزملاؤه بملفات الوثائق الممسوحة ضوئيا بالتحديد. فأوضح P21 أن كل ملفات القضايا كانت تحمل أرقاما وأسماء، وكان بالتالي قادرا على البحث عن ملفات القضايا باستخدام اسم أو رقم. وكان من ثم يقوم بإضافة الأوراق والصحائف ذات الصلة إلى ملف القضية.

سأل لينكه P21 عمّا إذا قاموا بمعالجة البيانات بالمحصّلة، فأقر P21 ذلك.

سأل لينكه P21 عن مكان قاعدة البيانات، وعن المخوّلين بالولوج إلى تلك البيانات، فقال P21 إن الفرع التقنيّ (الفنيّ) 285 [من المرجّح أنه يقصد الفرع 280 كما هو مصرّح لاحقا] هو الفرع المسؤول عن قاعدة البيانات.

أراد لينكه معرفة ما إذا كان P21 نفسه مخولا بالوصول إلى قاعدة البيانات، فأقر P21 ذلك، مضيفا أن رمز الدخول إلى قاعدة البيانات قد كان بحوزته، بالإضافة لآخرين، وكانوا بالتالي قادرين على الوصول إليها.

سأل لينكه عمّا إذا كان P21 قادرا على البحث عن أسماء محددة، على سبيل المثال "علي عثمان"، فأقر P21 ذلك.

خلص لينكه إلى أن P21 قد أضاف بيانات جديدة على قاعدة المعلومات، وأنه قام بتوزيعها بشكل مباشر، فأقر P21 ذلك.

سأل لينكه P21 عن مكان قاعدة البيانات، فقال P21 إنها قد كانت في الإدارة العامة حيث كان الفرع التقنيّ 280 (مصحّحا إجابته السابقة التي أفادت بأن رقم الفرع هو 285).

أراد لينكه معرفة ما إذا كان قسم المسح الضوئي وقسم قاعدة البيانات في المبنى نفسه، أو المدينة نفسها، وما إلى ذلك، فقال P21 إنه لا يعي ما قد يستفيده لينكه من أسئلة كهذه، معللا سبب رفضه إجابة السؤال.

سأل لينكه P21 عمّا إذا كان قسم المسح الضوئي وقسم قاعدة البيانات في المبنى نفسه، فنفى P21 ذلك.

سأل لينكه P21 عمّا إذا كانا في المدينة نفسها، فأقر P21 ذلك.

أراد لينكه معرفة كيفية اتّصال الأقسام ببعضها؛ أي من خلال البرقيّات (الكوابل) أو الإنترنت، فقال P21 إنه لا يرغب في الإجابة على الأسئلة التقنيّة.

أخبرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P21 بأنها تستطيع الاعتراض على سؤال محدد، بينما ليس باستطاعته فعل ذلك. وأضافت إنها تترك "مجالا واسعا" للدفاع، وقال إنه يتعيّن على P21 الإجابة عن السؤال إنْ كان يستطيع، وإن كان من شأن ذلك عدم تجريمه لنفسه.

عاود لينكه طرح سؤاله بناء على طلب P21، سائلا ما إذا كان قسم المسح الضوئي والفرع 280 متصلين بواسطة كوابل أو بواسطة الإنترنت، فقال P21 إنهما كانا بالتأكيد متصلين بواسطة كوابل، مشيرا إلى أنه غير مطلّع على الأبعاد والجوانب التقنية.

كان لدى القاضي فيدنير المزيد من الأسئلة بشأن التحقيق الذي خضع له شخصيا بدافع عدم الثقة به، وترهيبه، فقال P21 إن التحقيق لم يكن موجّها ضده، وإنما كان بهدف ممارسة الضغط عليه بسبب أخيه.

سأل فيدنير P21عما إذا كان انعدام الثقة به مبنيّا على تمريره أي معلومات، فنفى P21 ذلك، قائلا إن الأمر ليس كذلك أبدا، ولكن، كان يُتوقّع منه أن يمارس ضغطا على أخيه نظرا لكونه شغل مواقع كانت تُكسبه نفوذا وتأثيرا على المعارضة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت المعارضة قد تواصلت معه في سوريا بشأن انشقاقه، فأقر P21 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا طلبت منه المعارضة تسريب أي معلومات، فأقر P21 ذلك.

استجواب من قبل محامي المدعين

سأل محامي المدعين شولتس عن مدى صحة القول بأن P21 قد عمل في الفرع 250 [251] لمدة 13 عاما، فأقر P21 بأنه قد عمل في الفرع 251 لمدة 13 عاما.

أراد شولتس معرفة ما إذا توجّب عليه اجتياز أي تدريبات، فأقر P21 ذلك، موضّحا إن تلك التدريبات لم تُعقَد في الفرع نفسه، وإنما في فرع الخَفَر 290.

أشار شولتس إلى أن P21 قد أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إن تدريبه المبدئي قد استغرق ثمانية أشهر، وتبع ذلك عدد من التدريبات الإضافية. وسأل شولتس P21 عمّا إذا أُجريَت كل تلك التدريبات في الفرع 251، فنفى P21 ذلك، مضيفا أن التدريب المبدئي الذي استمر لثمانية أشهر كان قد أُجري في فرع التدريب الذي كان متخصصا في إجراء التدريبات. وأضاف أن هناك دورات تدريبية خاصة ولكنها لم تكن داخل الفرع 251.

سأل شوستر عن جنسية المدربين القائمين على تلك التدريبات، وما إذا كانوا سوريين، فأقر P21 ذلك.

سأل شوستر ما إذا كان هناك مدربون من غير السوريين أيضا، فأوضح P21 أن جميع المدربين القائمين على تدريبه المبدئي كانوا ضباطا سوريين وبعض اللبنانيين. وقد كان هناك مدربون إيرانيون أيضا في التدريبات اللاحقة.

سأل شولتس ما إذا كان ذلك كل شيء، فقال P21 إن اجتياز ذلك التدريب كان إلزامياً لكل من يتعين حديثا. وثمّة عدد من التدريبات المتاحة أثناء فترة الخدمة في جميع المجالات، مثل: التصوير الفوتوغرافي.

سأل شولتس عمّا إذا قام P21 بدفع ثمن باهظ لقاء الهجرة، فقال P21 إنه بالطبع قد دفع ثمنا باهظا.

سأل شولتس عن الدوافع الكامنة وراء إقدامه على ذلك [أي الهجرة على الرغم من الثمن الباهظ المترتب على ذلك]، فقال P21 إنه قد عمل في إدارة المخابرات العامة لمدة ثلاثين عاما، وكانت خمسة منها أثناء "الأحداث". وقد رأى تعرّض أصدقائه للانتقام؛ حيث اعتُقل بعض منهم، فيما توفيّ البعض الآخر. وحاول كثير منهم الانفصال عن النظام، وعانوا من الانتقام جراء ذلك. وقال P21 إن الناس كانوا يقضون تحت التعذيب في فرعهم، وإن كثير من عائلات الموظفين في فرعه قد تم اعتقالهم.

سأل شولتس P21 عمّا إذا كانت هذه هي إجابته، فقال P21 إنه لا يعرف.

أشارت محامية المدعين د. أوميشين إلى توجيه مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا سؤالا إلى P21 عمّا إذا كانت التوصيات باستخدام التعذيب أو الافراج عن المُعتقلين مبنيّة على محاضر التحقيق -التي ذكرها سابقا- مرتبطةً بمحاضر عامة، أم بتلك الخاصة بالفرع 251. وأرادت د. أوميشين معرفة ما إذا كان P21 يتذكر إجابته عن ذلك السؤال، فقال P21 إنها كانت متعلقة عموما بكل الفروع على التوالي، وخصوصا الفروع التي تضم أقساما للتحقيق.

قالت د. أوميشين إن P21 قد أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنها [التوصيات] مرتبطة بالفرع 251، فقال P21 إنه من المحتمل أن يكون سؤال مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية يشير إلى الفرع 251 تحديدا.

كررت د. أوميشين الاقتباس المستخلص من مقابلة P21 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، فقال P21 مجددا إنه من الممكن أن سؤال مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا كان قد أشار إلى الفرع 251.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة د. أوميشين ما إذا كان لديها المزيد من الأسئلة، أو ما إذا أرادت أن تكتفي بهذا القدر، فقالت د. أوميشين إنها تكتفي بهذا القدر.

أشار محامي المدعين شارمر إلى أن P21 قد ذكر في اليوم السابق أن القائمين على إدارة المخابرات العامة كانوا من السُنّة بشكل رئيسي، وسأله عن ديانة علي مملوك، مدير إدارة المخابرات العامة. فأوضح P21 أنه لم يُعِر أي أحد تلك التصنيفات أي اهتمام "قبل الأحداث". وينبغي لمملوك أن يكون سنيّا، ولكنه يعتقد بأنه شيعي.

أراد محامي المدعين رايجر معرفة العام الذي خضع فيه P21 للتحقيق من قبل أنور، فقال P21 إن أنور لم "يحقق معه"، وإنه قد خضع رسميا للتحقيق عقب اعتقاله من قبل قسم التحقيق في الفرع 285. وأوضح P21 أنه كان بوسع أي ضابط، في أي وقت، توجيه الأسئلة له بشأن عدم قيامه بأمور محددة.

سأل رايجر ما إذا كان P21 حاضرا في مكتب أنور في الفرع 251، فقال P21 إن ذلك قد حصل لمرة واحدة فقط.

أراد رايجر معرفة كيف بدا مكتبه، فقال P21 إنه كان الغرفة الرئيسية في القبو.

فسّر رايجر أنه لم يقصد بحديثه المبنى بعينه وإنما مكتب أنور، فقال P21 إنه ثمة غرفتان متجاورتان، ويوجد في الغرفة اليمنى مكتب، بينما كانت اليُسرى فارغة. وجلس أنور مقابله، حيث كان هناك هاتف أمامه. وكان يوجد خلف ذلك طاولة مكتب، وقال P21 إنه يعتقد أن

ذلك كان بمثابة مكتب ثان في تلك الغرفة. وقال إنه كان يوجد غرفة أخرى ذات باب مؤدٍّ إلى المكتب الأول، ولربما كانت هذه غرفة استراحة.

أراد رايجر معرفة ما إذا كان هناك أرائك في تلك الغرفة، فقال P21 إنها فقط احتوت على الكرسي الذي كان أنور يجلس عليه.

ذكر رايجر أن المكتب الثاني قد كان في القبو، وسأل P21 عمّا إذا كان يعرف السبب وراء امتلاك أنور مكتبا ثانيا في القبو، فقال P21 إنه لربما كان يستخدمه للاستراحة من وقت لآخر.

سأل القاضي فيدنير P21 عن التحقيق أو المقابلة التي أجراها معه أنور، فقال P21 إن ذلك قد حدث في "بداية الأحداث"، في أوائل العام 2011، ولكنه غير قادر على تذكر التاريخ باليوم والشهر.

سأل فيدنير عن كيفية علم P21 بأن ذلك قد كان أنور، فقال P21 إن كل القائمين على إدارة المخابرات العامة كانوا على علم حينها بأن ذلك هو أنور رسلان.

أشار فيدنير إلى أنه سبق لـP21 وأن قال إنه عرف أن ذلك الشخص هو أنور، كونه عرّف عن نفسه باسمه، وكونهما زميلين في نهاية المطاف. فقال P21 إنه لم يقُل ذلك؛ إذ لم يُعرّف أنور بنفسه، وأن من تحدّث مع P21 هو نقيب يعمل تحت إمرة أنور.

قاطعته القاضي كيربر رئيسة المحكمة مشيرة إلى أن P21 قد أخبر المحكمة في اليوم السابق إن أنور قد عرّف بنفسه، وإنه قد شاهده كونه لم يكن ملزما بارتداء عصابة العينين، فقال P21 إن ذلك صحيح، لكنه بحاجة لأن يوضح ذلك بمزيد من التفصيل. وأضاف إن جميع من في الإدارة كانوا يعرفون إلى أين سيذهبون. وكان هناك أيضا نقيب أخبره بأن ذلك هو أنور؛ ومع ذلك، "كنّا" [القائمين على الإدارة] نعلم بأن ذلك هو مكتب أنور على أية حال.

سألت كيربر عمّا إذا كان هناك ثلاثة أشخاص في المكتب، فأقر P21 ذلك، قائلا إنه [أنور] أول من كان موجودا هناك عندما دخل الاثنان [P21 نفسه والنقيب] المكتب.

قال محامي المدعين شارمر إنه قد أدرك أن ذلك قد حدث في مكتب أنور الواقع في القبو، بناء على شهادة P21 في اليوم السابق، فأقر P21 ذلك.

أشار شارمر إلى أن P21 قد أخبر المحكمة البارحة بزيارات الصحفيين له، وسأل P21 عمّا إذا كان باستطاعته أن يتعرف عليهم، وأن يذكر أسماءهم أمام المحكمة، فقال P21 إنه سيتعين عليه إلقاء نظرة على هاتفه للقيام بذلك.

أخبر شارمر P21 أن باستطاعته تدوين الأسماء، فقالت محامية P21 د. روت إنهم سيقومون بذلك بأنفسهم. وسأل بوكر عمّا إذا كانوا يتحدثون عن الأسماء أو أرقام الهاتف، فقالت د. روت إن الأمر يتعلق باسم واحد، ورقم واحد.

قال شارمر إن باستطاعة P21 أيضا أن يقوم بقراءة الأسماء.

أوعزت القاضي كيربر رئيسة المحكمة بأخذ استراحة قصيرة لكي يتسنّى لـP21 العثور على الأسماء والأرقام على هاتفه، وتدوينها.

***

[استراحة لمدة خمس دقائق]

***

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة ما إذا كانت الصحيفة الموضوعة أمامها هي قائمة بالأسماء والأرقام، فأقرت محامية P21 د. روت ذلك، موضحة أنه ثمة المزيد من الناس، ولكن فُقدت بعض الأسماء والأرقام نظرا لأن P21 قد غيّر جهاز الهاتف خاصّته.

ألحقت كيربر الصحيفة بملف القضية، وأوعزت بالإشارة إلى ذلك في البرتوكول (المحضر).

طلب محامي دفاع أنور إلقاء نظرة على القائمة.

أوعزت القاضي كيربر باستراحة أخرى لكي يتسنّى لجميع الأطراف إلقاء نظرة على القائمة.

***

[استراحة لمدة خمس دقائق]

***

طلب محامي دفاع إياد الغريب إبداء "تعليق بموجب الفقرة ثانيا من المادة 275 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني": لقد تساءل بالفعل أثناء جلسات شهادة محققي مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عن معايير تحريك إجراءات دعوى جنائية في ألمانيا.

قال المدّعي العام كلينجه إنه ينبغي للينكه أن يلقي نظرة على 152 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. [7]

سمحت المحكمة لـP21 بالانصراف كشاهد.

حضرت هانا هيل، الموظفة لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الألماني، والبالغة من العمر 30 عاما، بصفتها شاهدة لتدلي بشهادتها بشأن ما دار في مقابلتها مع P21 في أثناء عملية طلبه اللجوء. وتمت تلاوة التعليمات على هيل.

شهادة الأستاذة هيل

استجواب من قبل القاضي كيربر رئيسة المحكمة

أرادت القاضي كيربر رئيسة المحكمة معرفة عدد المرات التي قابلت فيها هيل P21، فقالت هيل إنها قد قابلته مرة واحدة فقط.

قالت هيل، في معرض إجابتها عن سؤال كيربر حول التوقيت، إن ذلك قد كان في العام 2018.

أوضحت كيربر أن تلك المقابلة قد وقعت بتاريخ 6 حزيران/يونيو، 2018، وسألت هيل عمّا إذا كانت تتذكر الوضع السائد في المقابلة، فقالت هيل إن P21 كان هادئا على الرغم من إبدائه شعورا بالتوتر الذي أحسّت بأنه يُشكّل عبئا عليه. وأضافت أن P21 قد تواصل مع المترجم بشكل جيد بلا أي مشكلات. ووفقا لهيل، أُصيب P21 بدُوار في اليوم السابق للمقابلة.

سألت كيربر هيل عمّا أخبرها P21 به بشأن رحلته إلى ألمانيا، فقالت إنه جاء ألمانيا عن طريق اليونان حيثُ كان موجودا فيها عندما تقدمت زوجته بطلب لم شمل الأسرة، ثم توجه من هناك إلى ألمانيا.

أرادت كيربر أيضا معرفة ما قاله P21 لهيل عن عمله في أجهزة المخابرات، فقالت هيل إنه قد عمل في أجهزة المخابرات منذ العام 1985 في فروع مختلفة، وكان آخرها الفرع 255.

سألت كيربر هيل ما إذا كانت قد اطّلعت على محضر المقابلة قبيل الإدلاء بشهادتها، فأقرت هيل ذلك.

أرادت كيربر معرفة ما إذا أخبرها P21 عن إصابته، فقالت هيل إنها قرأت ذلك عندما اطّلعت على المحضر، وتذكّرت أنها قد وجدت أمر إخبارها عن الإصابة غريبا. وقال إن صديقا له كان يريه سلاحا حينما انطلقت رصاصة أصابت يده وساقه.

سألت كيربر عن علاقة P21 بالنظام، فقالت هيل إنه وعلى الرغم من أن P21 كان يتحدّث بغاية الدبلوماسية، اتّضح موقفه من النظام والذي يتّسم بالبُعد عنه نوعا ما.

سألت كيربر عمّا إذا كان P21 قد أخبر هيل بأمر حبسه، فقالت هيل إنه أخبرها بأنه قد اعتُقل مرتين لفترات زمنية قصيرة، ولكنها لم تفهم حقا الأسباب الكامنة وراء اعتقاله في المناسبتين.

سألت كيربر ما إذا أخبرها المزيد من المعلومات حول تعرّضه للاعتقال والتحقيق، فقالت هيل إنها لا تذكر ذلك تماما، ولكنه أخبرها عن حوار كان قد حدث قبل مغادرته سوريا.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان P21 قد أخبر هيل عن أسباب مغادرته سوريا، فقالت هيل إنه أخبرها إنه لم يرد أن يقاتل، وإنه كان يتعرض لضغوط "من كلا الطرفين".

[7] ملاحظة من مراقب المحاكمة: إن هذا هو العرف الأساسي السائد الذي يُلزم المدعي العام بتحريك إجراءات الملاحقة الجنائية، طالما أن "هناك دلائل كافية" على ارتكاب شخص لجريمة. ولكن، يترك ذلك المدّعي العام أمام هامش كبير من استخدام سلطته التقديرية بخصوص إمكانية إجراء الجلسات ومدى إنصافها.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

سأل القاضي فيدنير هيل ما إذا كانت تذكر أرقام الفروع، فقالت هيل إن الفرع 255 هو آخر فرع كان قد عمل فيه، وإنه قد عمل في الفرع 251 لنحو 20 عاما.

استشهد فيدنير بجزئية من محضر مقابلة P21 مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بألمانيا/ هيل والتي قال فيها إنه عمل في [فروع مختلفة]، فقالت هيل إن ذلك من شأنه أن يكون صحيحا.

أراد فيدنير معرفة ما اضطلع P21 به من عمل في الفرع 255، فقالت هيل إنها قد طرحت عددا من الأسئلة بشأن ذلك. وعلى حد علمها، كان P21 وزملاؤه يقومون بجمع المعلومات وتمريرها/رفعها، الأمر الذي أدى إلى اعتقال الكثيرين، مضيفة أنه لم يكشف الكثير من المعلومات المتعلّقة بهذه الأسئلة.

سأل فيدنير ما إذا ذكر P21 أي شيء بخصوص كونه "عالقا بين المطرقة والسندان"، فقالت هيل إنه قد شرح بوضوح الضغط الممارَس من المعارضة التي كانت بدورها تودّ الحصول على المعلومات منه، وأخبرها أيضا أن النظام قد حقق معه بشأن مغادرته. ووصف، إجمالا، تعرّضه إلى ضغط متبادل.

أراد فيدنير معرفة ما إذا قال P21 أي معلومة حول مشاركته في النزاع المسلح، فقالت هيل إنه أخبرها بأنه عمد دائما لاستخدام الأعذار لأنه لم يكن يريد أن يشارك.

سأل فيدنير عمّا إذا تحدث P21 عن رؤيته جثثا، فقالت هيل إنه أخبرها إنه لاحظ زيادة في عدد الجثث الملقاة على جانبي الشوارع والتي كان يراها في طريقه إلى العمل، بالإضافة إلى تلك التي شاهدها في المبنى [مكان عمله] في بداية...

استشهد فيدنير مجددا بجزئية من محضر المقابلة التي قال فيها P21 إن الأمور قد تدهورت إلى الأسوأ. وكان يشاهد منظر الجثث، وعمليات الإعدام في سجون الفرع 285 من المبنى الذي يقع فيه مكتبه. وأضاف أنه لم يشاهد عمليات الإعدام، ولكنه رأى شاحنات خارجة من السجن وهي محمّلة بالجثث. وقال إن هذا قد أخذ بالازدياد منذ عامي 2011/2012 فصاعدا. وقالت هيل إن ذلك هو بالطبع ما قاله لها.

سأل فيدنير عمّا إذا أخبرها P21 بأمر تعرّضه للاعتقال، فقالت هيل إنه أخبرها بأنه اعتُقل لفترة زمنية قصيرة تتراوح بين الأسبوع والثلاثة أسابيع، ولكن السبب الكامن وراء ذلك لم يكن مفهوما؛ إذ قالت إنه من الواضح أن ذلك كان بمثابة ممارسة الضغط على الناس لإجبارهم على البقاء.

استشهد فيدنير مجددا بجزئية من محضر المقابلة، والتي أخبر P21 هيل فيها تعرضه للاعتقال مرتين: حيث مكث معتقلا لمدة 10 أيام في المرة الأولي، و20 يوما في المرة الثانية. وقد اعتُقل بسبب الحجج التي استخدمها في صدد تنصلّه من المشاركة في قمع المظاهرات. وقال إنه لن يكون قادرا على استخدام أبنائه كعذر متى ما غادروا، فقالت هيل إن ذلك صحيح.

أشار فيدنير إلى حديث P21 عن تعرُّض الناس للإعدام، وسأل هيل عمّا إذا كان قد ذكر أسماء أشخاص بعينهم توفوا، فقالت هيل إنها تذكُر أن P21 قد أخبرها عن طبيب من نفس قرية والدته، وعن أن الطبيب كان صاحب وجهة نظر "مُخالفة"، وأُبلغ عن وفاته في السجن

قال فيدنير إن اسم الطبيب [حُجب الاسم]، فقالت هيل إن ذلك صحيح.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل بوكر، محامي دفاع أنور، ما إذا كانت هيل قد تلّقت أي أوامر بخصوص التحقيق في جرائم تركز على أسماء بعينها أكثر من اللازم، كجزء من مهام وظيفتها. وسأل هيل عمّا إذا أخبرت P21 بأنه لن يُفصَح عن محضر المقابلة للغير، فقالت هيل إنه لا يجري تمرير المحاضر إلى الأطراف غير المعنيّة بالجلسات [جلسات طلب اللجوء].

قال بوكر إنه ومع ذلك، قد حصل على نسخة من المحضر، فاعترفت هيل إنها لم تشرح الأمر لـP21 على أتم وجه.

سألها بوكر عمّا إذا أجرت مزيدا من المقابلات قبل تلك المقابلة، فأقرت هيل ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا اشترك آخرون في تمرير المحضر، فنفت هيل ذلك.

أشار شوستر، محامي دفاع إياد الغريب، إلى أن P21 قد أخبر هيل أنه يتعين عليه الاختيار بين أن يموت أو أن يُقتل من قبل المعارضة، وسألها عمّا إذا كانت تذكر ذلك. فقالت هيل إنها لا تستطيع تذكر كل جملة بعينها، ولكنها تعتقد أن ذلك صحيح.

أراد شوستر معرفة ما إذا كان بحوزة من يجرون المقابلات في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الألماني مجموعة من الأسئلة المُرقّمة (متسلسلة) التي تُطرح، أو ما إذا كانوا يطرحون أسئلة غير مرقمة (غير متسلسلة) أيضا. فقالت هيل إن لديهم نماذج تحتوي على أسئلة مرقمة من 1-13، مع طرح مزيد من الأسئلة من قبل من يقوم بإجراء المقابلة أيضا.

سأل شوستر عن معايير اختيار تلك الأسئلة، فقالت هيل إن ذلك كله يدور حول التأكد من صحة عملية طلب اللجوء.

أراد شوستر معرفة ما إذا كان هناك خطوط عريضة تتعلق بالأسئلة ذات العلاقة بسوريا، ففت هيل ذلك، مضيفة إن ذلك يعتمد على الشخص نفسه.

سأل شوستر عن معايير الإبلاغ عن فحوى المقابلات، فقالت هيل إنه ثمة معايير مختلفة، على سبيل المثال: الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

سأل شوستر عن الشخص الذي يقوم بصياغة تلك الخطوط العريضة والمبادئ الإرشادية، فقالت هيل إنها لا يمكنها أن تقول ذلك بالضبط، ولكن ثمة نظام إبلاغ معمول به.

أراد شوستر معرفة ما إذا قامت بالإبلاغ عن هذه المقابلة تحديدا، فقالت هيل إنها تعتقد ذلك.

أراد شوستر معرفة الشخص الذي قامت هيل بإبلاغه، فقالت إنها رفعت بذلك تقريرا إلى مكتب الأمن.

سأل محامي دفاع إياد الغريب الثاني هيل عن المدة التي كانت قد عملت فيها لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الألماني في العام 2018، فقالت إنها باشرت العمل في العام 2016.

أراد فراتسكي معرفة عدد المقابلات التي أجرتها بين العامين 2016 و2018، فقالت هيل إنها أجرت عددا لا حصر له من المقابلات والتي يتراوح عددها بين 1-3 مقابلات يوميا.

سألها فراتسكي عن تدريبها المهني، فقالت هيل إنها تحمل درجة الماجستير في علم الاجتماع.

أراد فراتسكي معرفة ما إذا كانت أتمّت أي تدريبات تمهيدية لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الألماني، فقالت إن جميع الموظفين يتلقّون دورات تدريبية حول الأساسيات القانونية المتعلقة بقانون طلب اللجوء.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 11:00 صباحا.

ستُعقد جلسات الاستماع التالية في 9 كانون الأول/ديسمبر، 2020.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 21 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 9 و10 كانون الأول/ديسمبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

ملخص/ أبرز النقاط:

اليوم الخمسون – 1 كانون الأول/ديسمبر، 2020

استمعت المحكمة إلى شهادة P22، (38 عامًا)، الذي كان طبيبًا في سوريا. حيث روى اليوم الذي اعتقله فيه مسؤولان بلباس مدني في المستشفى الذي كان يعمل فيه واتهموه بتنظيم أصدقائه للمشاركة في مظاهرات. وأمضى 77 يومًا في فرع الخطيب، ثم نُقل إلى كفر سوسة. ووصف P22 الأوضاع البدنية لزملائه المعتقلين وعدم قدرته على تلبية احتياجاتهم الطبية لأنه كان هو نفسه معتقلًا.

وتلا محامي الدفاع، شوستر، إفادة من إياد الغريب عبّر فيها المدّعى عليه عن "ألمه وحزنه" بعد مشاهدة صور من ملفات قيصر أثناء المحاكمة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020. وأوضح أن خياره الوحيد للانشقاق كان الانتظار حتى أعيد فتح الحدود السورية/الأردنية وتمكّن من الفرار مع أسرته.

اليوم الواحد والخمسون– 10 كانون الأول/ديسمبر، 2020

كان الشاهد هو P23، البالغ من العمر 31 عامًا، وكان يدير محلًا لغسيل/تصليح السيارات في منطقة يرتادها المسؤولون الحكوميون وعائلاتهم في دمشق. وذكر الشاهد – الذي غلبت عليه عاطفته – المعاملة الوحشية التي تعرّض لها طوال فترة اعتقاله: بدءًا من الفرقة العاشرة في بلدة قطنا إلى فرع الخطيب إلى المستشفى العسكري في حرستا. وقُبَيل قيام مسؤولين بإلقاء P23 في الشارع والعُثور عليه من قبل سائق سيارة أجرة، كان قد قُيّد بالسلاسل في سرير حيث عانى من آلام مبرحة ناجمة عن تعرّضه للضرب بلا هوادة.

اليوم الخمسون – 9 كانون الأول/ديسمبر، 2020

وصل المتّهم متأخرا، وبدأت الجلسات في تمام الساعة 9:40 صباحا. حضر الجلسة خمسة أشخاص وممثلان من الصحافة. لم يحضُر محامي المدعين كروكر الجلسة، وحضرت المحامية فورستر بالدينيوس بالنيابة عن محامي المدعين محمد.

تلا محامي الدفاع بوكر إفادة بشأن وفاة شقيق P17 المزعومة. واشتمل ما تلاه على إفادات P17 وP18 وP21 ثم أمر بما يلي: (1) ترجمة رسالة من P18، و(2) واستدعاء محقق مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا كشاهد، (3) واستدعاء ضابط مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا الذي حلل الرسالة/ الدردشة عبر موقع فيسبوك، (4) وترجمة محتوى الدردشة عبر موقع فيسبوك.

شهادة P22

يبلغ P22 من العمر 38 عاما، وعمل طبيبا في سوريا، وحضر برفقة محاميته، د. آنا أوميشين.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان ينبغي لها أن تخاطب P22 مستخدمة لقب الطبيب/ الدكتور [حُجب الاسم]، فأوضحت أوميشين أن P22 لم يحصل على إجازة مزاولة مهنة الطب في ألمانيا بعد.

جرت تلاوة التعليمات، وتم إعلام P22 بحقوقه بصفته شاهدًا.

قالت القاضي كيربر إن P22 خضع للتحقيق في 1 أيار/مايو، 2020، وطلبت من P22 التعريف بنفسه، وسرد قصة اعتقاله، والتحدث عن تجربته أثناء الاعتقال [في سوريا]. أوضح P22 إنه درس الطب من العام 2001 إلى 2007 في دمشق، وتخصص بعد ذلك في المسالك البولية في مشفى المجتهد حتى العام [حُجب التاريخ]. ثم عمل في قسم جراحة الكلى في مشفى ابن النفيس، إلى أن اعتُقل.

سألت القاضي كيربر كيف تم اعتقاله، ومتى، ولأي سبب، فقال P22 إنه قد اعتُقل في تاريخ [حُجب التاريخ]؛ حيث كان يعمل في قسم الطوارئ، وحدة الكلى في مشفى ابن النفيس. قاطعت القاضي كيربر سائلة عن العام المعني، فأوضح P22 أنه يشير إلى العام 2011. واستُدعي من قبل مديرة المشفى. كان يوجد في المكتب [أي مكتب المديرة] شخصان يرتديان زيًا مدنيًا، وأخبرا P22 بأنه شارك في عملية جراحية لمريضة تُوفيّت، وإن عائلتها رفعت ضده شكوى بذلك. علم بأمر تلك المريضة التي كان اسمها وقصتها معروفين لدى جميع العاملين في مشفى المجتهد، ولكنه لم يشارك في العملية الجراحية، فأخبر المسؤولان P22 بأنه "بلى، لقد شاركت. قال بعض الأطباء إنك شاركت، ونرغب لذلك بالتحقيق معك لمدة ربع ساعة. تفضل معنا رجاء!" كانت هناك سيارة بانتظارهم على بعد 50 مترا من المشفى، وكان فيها شخصان، وكان بحوزة أحدهما كلاشنكوف، وأخذوا P22 من غير تقييد يديه بالأصفاد. وجلس بينهما في المقعد الخلفي، وأخبراه بأنهم متوجهون إلى أحد فروع الأمن الجنائي. في دمشق، كان الجميع على دراية بوجود فرعين اثنين للأمن الجنائي: أحدهما في باب مصلى، والآخر في ساحة الجمارك. وتوقع P22 أن يسلكوا مسارا معينًا، ونزلوا من مشفى ابن النفيس [إنه من غير الواضح لمراقب المحاكمة ما إذا كانوا قد غادروا المشفى أو أنهم مضوا باتجاه آخر الشارع]، فاعتقد P22 أنهم متوجهون إلى باب المصلى باتجاه نفق الثورة.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان P22 معصوب العينين، فأجاب P22: "لا". وعندما وصلوا إلى شارع الثورة، سلكوا طريقا آخر [باتجاه شارع يقع فيه مسجد مشهور] على الدوار. انتاب P22 شعور [بأن شيئا لم يكن على ما يُرام]، فسأل المسؤولين عن وجهتهم، فقالوا إنه [وصولهم إلى وجهتهم] لن يستغرق الكثير من الوقت، ثم سلكوا شارع العدوي، ووصلوا إلى مبنى لا يعرفه P22. كان هناك الكثير من الجنود والسجانين خارج ذلك المبنى. ترجّل P22 من السيارة [لم يكن معصوب العينين أو مقيد اليدين حتى هذه اللحظة]، وأمره المسؤولان بنزول الدرج [لم يعرف مراقب المحاكمة ما إذا كان الدرج داخل المبنى أم خارجه]. توجه أحد المسؤولين [في الأسفل] بالسؤال للعنصرين [اللذين اعتقلا P22] مستنكرا كيف تم جلبه وهو غير معصوب العينين، أجاب أحدهم قائلا: "إنهما اقتاداه [أي P22] للتو". كانت توجد غرفة صغيرة على الجانب الأيمن أسفل الدرج. دخل شخص، وفتّش P22، وأخذ مقتنياته. تجرد P22 من ثيابه، خلا سرواله الداخلي. صرخ عليه المسؤول آمرا إياه بأن ينزع [سرواله الداخلي]، وأمسك مسؤول آخر بـ P22من رقبته، وأخفض رأسه إلى الأسفل، ثم اقتادوه إلى المنفردة (زنزانة الحبس الانفرادي). تذكر P22 وجود بطانية أو اثنتين من بطانيات الجيش (كما هو متعارف عليها في سوريا). انتظر لساعتين أو ثلاث، ثم اقتيد إلى أولى جلسات التحقيق معه بعد أن قيدوا يديه، وعصبوا عينيه. سمع المحقق، ولكنه لم يستطع رؤيته. بدأ

المحقق بطرح أسئلة عامة (الاسم، العمر، وما إلى ذلك). قال المحقق: "كم يحتمل أن تدفع لقاء دراستك الطب في الأردن (دولة مجاورة) في حال رغبت في ذلك؟" فأجاب P22 إن ذلك قد يكلفه نصف مليون ليرة. فقال المحقق: "إن هذا يعني أن السيد الرئيس منحك ستة أعوام من الدراسة بتكلفة 3 ملايين ليرة كهدية، وتتحدث بعد ذلك كله بشكل سيء عن الحكومة؟!" أوضح المحقق ما قام P22 بمناقشته مع [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم]، وأنكر P22 كل شيء بادئ الأمر؛ حيث كان خائفا جدا لأنه كان يقف أمام [محقق] يستطيع أن يفعل أي شيء [به]، ولأنه لم يكن يرغب أن يورط الأشخاص الآخرين. أخبره المحقق بأنه لن يفعل أي شيء به [أي P22]، ثم [أمر السجانين باقتياد P22 إلى الزنزانة مجددا]. وخضع للتحقيق مرة ثانية إما في اليوم الثاني أو الثالث بحسب ما يتذكره P22 [ثمة تفاصيل كثيرة لا يتذكرها P22 بدقه حسب قوله]، وكما هو الحال دائما، كان معصوب العينين، ومقيد اليدين. قال المحقق: "التقيت بـ [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] في كافتيريا الجامعة [السّكن الطلابي]، وأخبرتهم بأنه يتعين عليهم أن يعربوا عن احتجاجهم". كانت المظاهرات قد بدأت آنذاك لتوها في درعا، وكان الجيش حاضرًا هناك. كان لـP22 صديق من درعا، وأراد أن يفعل شيئا لأسرته.

ذكر المحقق تفاصيل لم يستطع P22 تذكرها [أثناء التحقيق]. ثم أمره بأن يستلقي على الأرض، ويرفع [قدميه] إلى الأعلى، وضربه المحقق على قدميه. لم يرَ P22 الأداة المستخدمة في ضرب قدميه، ولكنه اعتقد بأنها سلك. سأل المحقق P22 أثناء التحقيق عن الأشخاص الذين كان على اتصال معهم خارج البلد، وذكر المحقق اسم برهان غليون (وهو أحد رموز المعارضة المعروفين)، فأخبرP22 المحقق بأنه لا يعرف برهان، ولم يكن على اتصال معه. تحدث P22 مع أصدقائه [قبل أن يُعتقل]، وأخبرهم بأنه من المحتمل أن يشيَ أي شخص يُعتَقَل بالآخرين [تحت التعذيب]، وإنهم أسسوا خلايا صغيرة تحتوي كل منها على عدد قليل [من الأشخاص]، بحيث لا يتسبب اعتقال أحدهم بالإخبار عن [الآخرين] تحت التعذيب، وأخبر المحقق P22 بأنه قد اختلق هذه الفكرة. لم يعرف P22 كيف علموا بذلك. قال المحقق إن تلك الأفكار مصدرها من الخارج [أي خارج البلد]، ومن الموساد الإسرائيلي. وعندما يذكر أحدهم 'الموساد' فإن ذلك يُعد [تُهمة] كبيرة؛ حيث تحاول [السلطات] أن تُهوّل من أمر التهمة المسندة لأحدهم كي يقول : "لا، لم يحصل ذلك. لقد شاركت في إحدى المظاهرات فقط." وبعد تعرضه للضرب، أمر المحقق باقتياد P22 إلى المنفردة مجددا، وبقي P22 فيها بضعة أيام. اعتُقل أصدقاؤه، ولكنه لم يعلم بذلك إلا عقب الإفراج عنه. وحقق [المحقق] مع كل واحد منهم على انفراد لكي يجمع معلومات. لا يتذكر P22 عدد المرات التي خضع فيها للتحقيق، لربما خضع للتحقيق ما بين 6 إلى 10 مرات. وتم نقله إلى المهجع/الزنزانة الجماعية في اليوم الخامس والعشرين. كانت المنفردة شبيهة بالقبر؛ حيث لم يكن هناك اتصال مع الآخرين. سمع، في المنفردة، مساجين آخرين (كانوا أيضا في المنفردات) يتحدثون مع بعضهم البعض، ولم يجرأ P22 على الحديث خوفا من أن يُضرب [من قبل السجانين] إذا ما سُمِع. وكان يوجد شخص يصر دائما على الحديث معه، واعتقد P22 بأن الرجل كان في [زنزانة] رقم 25، ولكن كان P22 خائفا. عندما أحس بعدم وجود أحد حوله، تحدث P22 مع الرجل الذي أخبره بأنه فرد من عائلة [حُجب الاسم]، وأحد أقارب [رموز المعارضة]. في إحدى المنفردات الأخرى، اعتُقل شخص واسمه [حُجب] من دوما (سمع P22 صوته فقط). وتنحدر أصول معظم معتقلي الخطيب من الزبداني، ومضايا، ودوما، وحرستا. كان [حُجب الاسم] معروفا لدى المتظاهرين، وأخبر P22 بأن هذه هي المرة الخامسة التي يُعتقَل فيها. لاحظ P22 أنه عادة ما وُجِد في المهجع/الزنزانة الجماعية نحو 25 [مُعتَقَلا]، وهو ما يعُتبر عددًا قليلًا؛ إذ وصل العدد إلى 35-40 مُعتَقلا عندما كانوا يعتلقون الأشخاص في المظاهرات. استُدعي P22 للتحقيق مرتين أو ثلاث مرات أثناء وجوده في المهجع/ الزنزانة الجماعية، وتعرّض للضرب أثناء التحقيق. سُئل في مرة عن كلمة المرور الخاصة بحسابه على موقع فيسبوك، ولكنه نسي كلمة المرور في واقع الأمر. كان يجلس على ركبتيه [وكان أخمص قدميه إلى الأعلى] أثناء التحقيق. عندما قال P22 ذلك [أي أنه لا يعرف كلمة المرور]، ضربه [المحقق] على أخمص قدميه. تذكر P22 كلمة المرور، ثم أعطاها للمحقق، واقتيد بعد ذلك إلى الغرفة. قال المُعتقلون الجُدد إنه من المحتمل صدور قرار رئاسي برفع حالة الطوارئ في غضون أقل من 60 يوما، [وكانوا يأملون] بانتهاء التعذيب والتحقيقات في غضون 60 يوما. بحلول اليوم 61 أو 62، استُدعي P22 إلى التحقيق، ووقف بمواجهة الحائط [في غرفة التحقيق]، وكان المسؤولون يحققون مع أحدهم، وعرف P22 ذلك الشخص من صوته: وكان ذلك الشخص هو [حُجب]. واعترف [حُجب الاسم] بمشاركته في المظاهرات، وفي نهاية التحقيق [مع حُجب الاسم]، قال [المحقق]: "هل سمعت [حُجب الاسم]، و[حُجب الاسم]، و[حُجب الاسم]؟" (وكأن المحقق يوجّه حديثه إلى P22 والآخرين). لم يتم التحقيق مع P22 بعد ذلك. انتابه شعور بأنه مضى 61-62 يوما [منذ أن اعتُقل]، وأنه يحتمل أن يحدث شيء ما؛ ولكنه أمضى في فرع الخطيب 77 يوما، ثم نُقِل إلى فرع أمن الدولة في كفرسوسة. عندما كان P22 في المنفردة، سأل عن مكان وجوده، فأُخبر بأنه في فرع الخطيب. قال أحد المُعتقلين في المهجع إنه صحفيّ (لم يكن P22 متأكدا من ذكر اسم الصحفي من عدمه، فلم يقم بذلك). حدث ذلك في منتصف أيلول/سبتمبر [2011]. وأخبر الصحفيّ المُعتقلين الآخرين بوجود إحصاءات حول عدد من توفوا تحت التعذيب في مختلف الفروع، وبوفاة شخص واحد فقط في فرع الخطيب مقارنة بالفروع الأخرى، على حد زعمه. قال P22 إنه شاهد كثيرا من المُعتقلين.

سألت القاضي كيربر ما إذا تم التحقيق مع P22 بواقع 16 مرة، فقال P22: "لا".

سألت القاضي كيربر عن عدد المرات التي تم التحقيق معه فيها، فقال P22 إنه غير قادر على تذكر عدد المرات بالتحديد، نظرا [لما عاشه من خوف أثناء فترة اعتقاله]، ولكنه يعتقد بأنه خضع للتحقيق من 7-10 مرات.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P22 معصوب العينين، وسألت أوميشين عن الفترة التي كانت تشير إليها القاضي كيربر في سؤالها، فأوضحت القاضي كيربر إنها قصدت الفترة أثناء التحقيق، فقال P22 إنه كان معصوب العينين أثناء كل جلسات التحقيق.

سألت القاضي كيربر ما إذا تسنّى لـP22 مشاهدة أي شيء وهو معصوب العينين، فقال P22: "لا"، فقد كان رأسه دائما موجها للأسفل. قد يكون رأى قليلا [من أسفل عصابة العينين]، كالبلاط أو أرضية الغرفة على سبيل المثال.

سألت القاضي كيربر ما إذا شاهد P22 المحقق، فقال P22: "لا".

سألت القاضي كيربر ما إذا اضطلع بالتحقيق مع P22 في كل مرة المحقق ذاته، أو محققون مختلفون، فقال P22 إنه كان المحقق ذاته دائما، ولكن من المحتمل أن يكون محقق آخر قد حقق معه بشأن حسابه على موقع فيسبوك.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان أبو غضب هو من تولى دائمًا التحقيق مع P22، فأوضح P22 بأن "أبا غضب" هو لقب يُطلق على جميع السجّانين.

سألت القاضي كيربر عمّا يعنيه اسم "أبي غضب"، [فأوضح المترجم ترجمة الاسم]. قال P22 إنه استطاع سماع أصوات [السجّانين]، وعلم بأصولهم استنادا إلى لكنتهم.

سألت القاضي كيربر عن لكنة المحقق، فقال P22 إن المحقق لم يكن من منطقة الساحل، وإنه كان على الأرجح من دمشق أو حمص.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا ضرب المحقق P22 بنفسه، أو تولى شخص آخر ضربه، قال P22 إنه [ضُرب] من قبل المحقق أحيانا، ومن قبل السجّان في أحيان أخرى. حقق المحقق مع صديق P22 في إحدى المرات (كان هذا مضحكا)، وكان صديق P22 قد اشترى هاتفا محمولا لا يتعرف على اللغة العربية، وظهرت إحدى الرسائل النصية بصيغة رموز، وليس باللغة العربية، فأراد المحقق منه أن يعترف بأن ذلك قد كان شفرة باللغة الإنجليزية. وضرب [من غير الواضح لمراقب المحاكمة ما إذا كان P22 يشير إلى قيام المحقق أو السجّان بفعل الضرب] صديق P22 باستخدام كابل، ثم أخبر صديقه السجّان بأن الكابل [غير مؤلم]، وطلب منه إحضار عصا "خشبية". إن الاستلقاء على الأرض هي الوضعية التي اتُخذت دائما أثناء تعرضهم للضرب. وعندما ضربه السجّان باستخدام العصا، اهتزت الأرض.

سألت القاضي كيربر عن كيف علم P22 بذلك، فأوضح P22 إنه كان معصوب العينين، ولكنه سمع [المحادثة وتعرض الشخص للضرب].

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P22 في نفس الغرفة، فأقر P22 ذلك. وكان يوجد شخص آخر يخضع للتحقيق ويتعرض للضرب.

أوضحت د. أوميشين ما قاله P22.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P22 دائما يجثو على ركبتيه أثناء التحقيق معه، فقال P22 إنه كان يجثو أحيانا على ركبتيه، وقدماه مثنيتان إلى الخلف؛ حيث كانت قدماه إلى الأعلى في بعض الأحيان، ووجهه إلى الحائط أحيانا.

سألت القاضي كيربر ما إذا ضُرب P22 على مكان آخر من جسده غير قدميه، فقال P22 إنه ضُرب على قدميه فقط.

سألت القاضي كيربر عن عدد المرات التي تعرّض P22 للضرب فيها، فقال P22 إنه ضُرب مرة واحدة فقط.

سألت القاضي كيربر ما إذا تعرض P22 للصفع، فقال P22 إنه صُفع مرة واحدة؛ لأن المحقق قد وجّه لـP22 سؤالا، ولم يجب عليه.

سألت القاضي كيربر عن الظروف العامة في المُعتَقَل، وأحوال المعتقلين، فقال P22 إن المنفردات شبيهة بالقبر، ولكن يمكن النوم فيها؛ بينما لم يكن الحال كذلك دائما بالنسبة للمهجع، حيث كان عدد [المعتقلين] في المهجع كبيرا. وفي إحدى الليالي، جلبوا كثيرا من المعتقلين،

ولم يتمكن أي أحد منهم أن ينام مستلقيا على ظهره. وفقد P22 بعضا من وزنه؛ حيث كان الطعام رديئًا، خصوصا في ظل ارتفاع عدد المعتقلين.

سألت القاضي كيربر عن الأحوال الصحية، فقال P22 إنه اعتُقل في آب/أغسطس. كان يوجد عدد من البطانيات (بواقع اثنتين أو ثلاث في المهجع/الزنزانة الجماعية). وعندما كان الجو باردا [لاحقا أثناء اعتقاله]، أحضر [السجّانون] بطانيات مليئة بالقمل، فأصيب جميع المعتقلين بالقمل.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا وُجد أي آثار للتعذيب على المعتقلين، فقال P22 إن من ضُربوا في فرع الخطيب كانوا يعودون من جلسات التحقيق وقد بدا الاحمرار على أذرعهم/أياديهم وسيقانهم/أرجلهم. كما شاهد تعرض الكثيرين للضرب في الخارج أمام نقاط التفتيش. وموس الضرب فقط في فرع الخطيب، ولم يشاهد أكثر من ذلك (على سبيل المثال: لم يشاهد أشخاصا وعليهم أثار جروح، أو ضربات على الرأس)، لربما كانوا يتعرضون للضرب في الخارج. وشاهد في إحدى المرات "مريضا نفسيا" يُضرب في المهجع، واتسّم سلوكه بعدم الاتزان؛ حيث عمد إلى الصراخ، وكان يضع قدميه في طعامه، ولم يدع المعتقلين الآخرين يأخذون قسطا من الراحة. فجاء سجّانان أو ثلاثة، وطرحوا المعتقل أرضا، وقيّدوا يديه وقدميه إلى الخلف، وانهالوا عليه ضربا، وقاموا بضربه ورأسه على الأرض.

سألت القاضي كيربر عن طريقة تعرض ذلك المُعتقل للضرب، فقال P22 إنه تعرّض للضرب على قدميه/ساقيه بأحد الأسلاك، وبأيدي السجّانين.

سألت القاضي كيربر ما إذا شاهد P22 جثثا في فرع الخطيب. فقال P22: "لا".

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدينر عن المنفردة، وحجمها، فقال P22 إنها بطول 160-180سم، وبعرض 80-100سم، ولها باب معدني، تعلوه [فتحة] صغيرة. يوجد في الخارج ضوء أصفر مضاء على مدار الساعة، وانعكس الضوء على قضبان الباب المعدنية.

سأل القاضي فيدنير P22 ما إذا كان يتذكر رسمه لمخطط عندما حققت الشرطة معه، فأقر P22 ذلك.

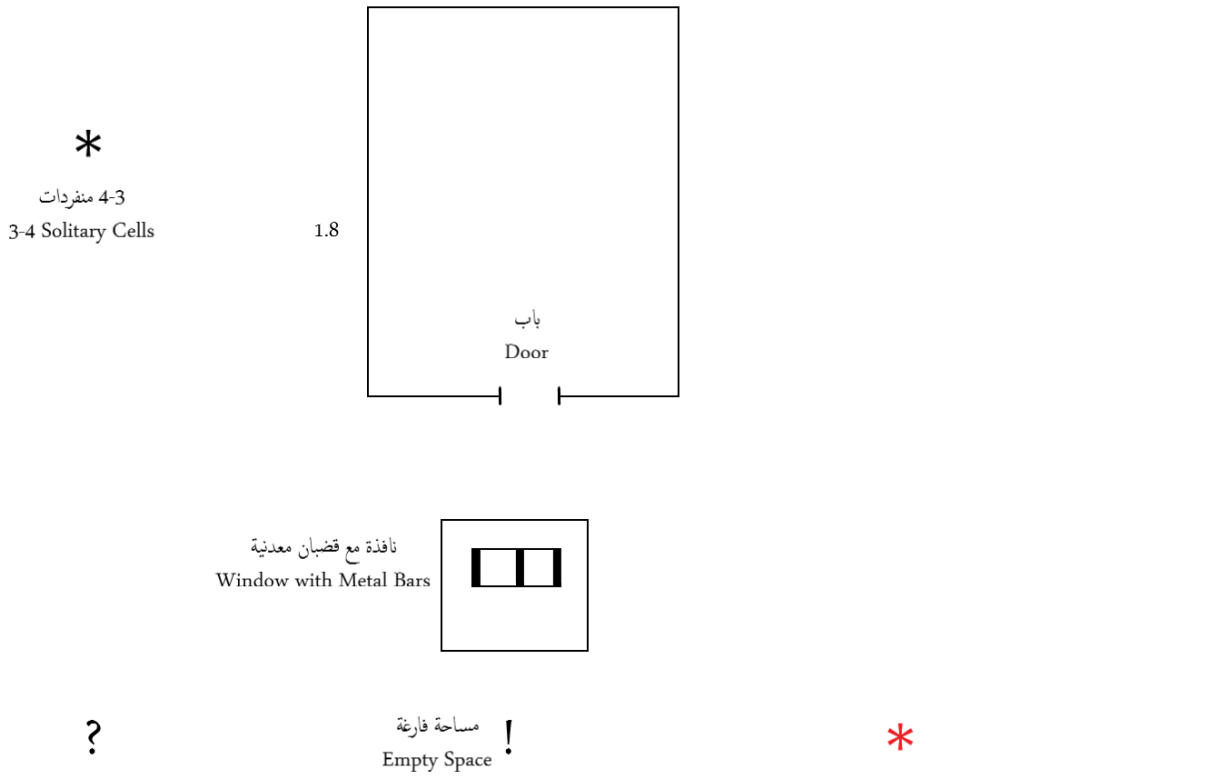

قال P22 إنه يوجد ثلاث أو أربع منفردات اعتُقل فيها سجناء تحدث P22 معهم [مؤشر عليها باستخدام إشارة * سوداء]. بدا طول الزنزانة في المخطط 1.8 مترا، ولكن اعتقد P22 بأنه كان قادرا على الاستلقاء فيها، ومد ساقيه. اعتقد أنه يوجد تلفاز وكان يسمع صوته [مؤشر عليه باستخدام إشارة * حمراء]. لربما كان يوجد مكان لاستراحة السجّانين، وكان ذلك المكان فارغا عندما كانوا يجلبون معتقلين جددا. أظهر P22 المكان الذي كان فيه لحظة اعتقاله [مؤشر عليه بإشارة ؟] قبل أن يأمروه بالنزول إلى أسفل الدرج. كان للزنزانة الخارجية نافذة يرتفع جزء منها عن مستوى الطابق الأرضي.

سألت القاضي كيربر عمّا يشير إليه الشكل الموجود تحت رسم الزنزانة [في المخطط]، فقال P22 إن الشكل يشير إلى باب الزنزانة لكي يتسنّى له رسم النافذة/الفتحة.

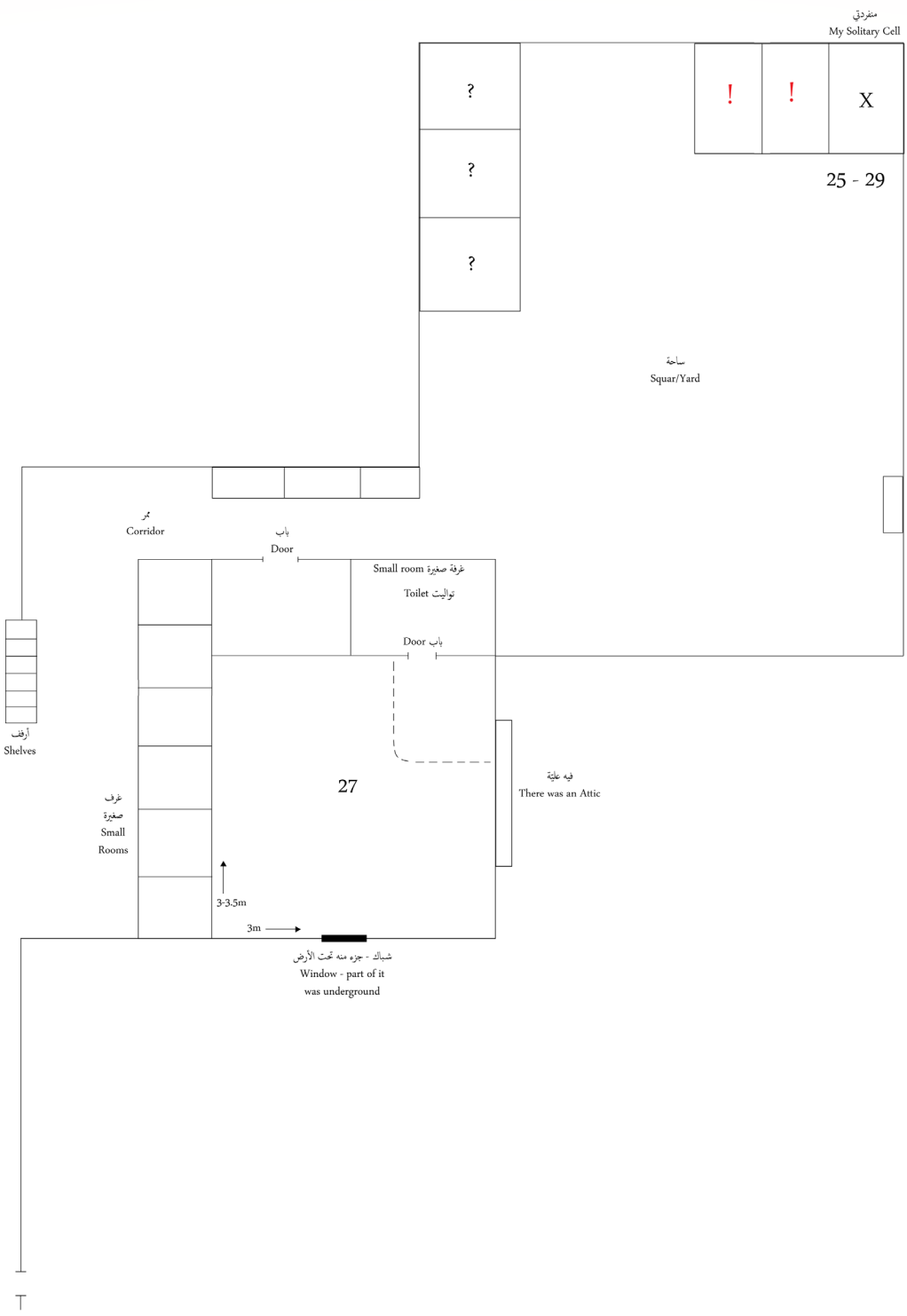

قال P22 إن للنافذة حافة تُستخدم للصعود إلى "علية" يستلقي فيها بعض المعتقلين. وكان يتحدث مع الموجودين في الزنازين [المشار إليها بـ؟]. يوضح الخط المتقطع مكان دورة المياه حسب اعتقاد P22.

سأل القاضي فيدينر عن التهوية في المنفردات، وفي المهجع، فقال P22 إن التهوية كانت أفضل في المنفردة نظرا لوجود شخص واحد بمفرده فيها. وكانت التهوية في المهجع سيئة في البداية نظرا إلى عدد المعتقلين الكبير فيه، وتعرّقهم؛ حيث يوجد فيه مروحة واحدة عند النافذة. ثم تم تركيب نظام تهوية (مزوّد بتوربينات) لاحقا، فتحسّن الوضع (كان بوسع المعتقلين سماع أصوات ورشة التركيب).

أشار القاضي فيدنير إلى أن P22 قد ذكر أثناء التحقيق معه في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا واقعة تتعلق بانقطاع التيار الكهربائي، فقال P22 إن المعتقلين كانوا يستخدمون المروحة حينها، ولم يكن بحوزتهم أي ثياب خلا ما يرتدونه، فعمدوا إلى غسيل ثيابهم، ونشرها على النافذة، واستخدام المروحة لتجفيفها. وثمة عدد من الشبان ممن كانوا فنيي كهرباء، وكانوا لذلك قادرين على تشغيل المروحة باستخدام الأسلاك. وبسماع صوت الأذان أحيانا، تمكنوا من معرفة الوقت. ففي إحدى المرات، أراد أحدهم غسل ثيابه وتجفيفها في ساعات الفجر، فربط الأسلاك، مما تسبب بانقطاع التيار الكهربائي، وتشغيل دويّ صفارة الإنذار. وتحرك السجّانون بطريقة مروّعة، راغبين بمعرفة ما الذي حدث، ففتحوا أبواب كل الغرف، إلى أن وصلوا زنزانة P22. وتاليا شم الرائحة المنبعثة منها، علموا بأن زنزانته [هي مصدر المشكلة]، فلم يعترف أحد بشيء. وبحلول الساعة 8:00-7:00 صباحا، أمر "أبو غضب" جميع المعتقلين [الموجودين في زنزانة P22] بأن يثنوا ركبهم، في مواجهة الحائط والباب خلفهم، وأن يضعوا أياديهم خلف رؤوسهم، وأن يرفعوا أردافهم [بحيث يتخذوا نصف وضعية القرفصاء]. وشكّلوا صفين. أخذ السجّانون اثنين ممن كانوا في الصف الخلفي، وضربوهما لكي يعترفا، وصادف ذلك وقت تبديل وردية السجانين، فتوقف إنفاذ العقوبة.

سأل القاضي فيدنير عن المدة التي استغرقتها تلك العقوبة، فقال P22 إنه ذلك استغرق من ساعة إلى ساعة وربع الساعة.

أشار القاضي فيدنير إلى إفادة P22 التي أدلى بها أثناء التحقيق معه في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، والتي قال فيها إن العقوبة استمرت ساعتين – إلى الساعة الثامنة صباحا. أوضح P22 إنه لم يكن قادرا على تخمين الوقت [حينها]. حث بعض الرجال المعتقلين قائلين: "هيّا يا شباب! اعترفوا!".

سأل القاضي فيدنير P22 عن كيفية نوم المعتقلين، فقال P22 إنهم كانوا ينامون متخذين وضعية معروفة باسم "التسييف" [استخدم المصطلح في تقرير المحاكمة رقم 09]؛ بحيث ينامون على جانبهم، بوضع إحدى اليدين تحت الرأس، ووضع الأخرى على الجانب. ناموا في صفين (كان أحدها قرب الحائط، بينما كان الآخر مقابله)، وكانت سيقانهم متشابكة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان أشخاص ينامون وهم جالسون، فأقر P22 بنوم المعتقلين الجدد جلوسا في بعض الأحيان، مستندين إلى ظهور بعضهم البعض نظرا لعدم توفر مساحة كافية للنوم مستلقين.

سأل القاضي فيدنير عن مدى وجود أي آثار للتعذيب وسوء التغذية من وجهة نظر P22 بصفته طبيبا، فقال P22 إن معظم جروح المعتقلين تعود لتعرضهم إلى التعذيب خارج فرع الخطيب، ولكن كانت العناية بتلك الجروح رديئة داخل فرع الخطيب. زُجّ بأحدهم في السجن ويده مكسورة، وبقيت دون علاج، وكان آخر من الزبداني مصابا بمرض السكري من النوع الأول، ثم اقتيد إلى الخارج لتلقي جرعة أنسولين، وكانت تلك هي المرة الثانية التي يُعتَقَل فيها. وقد أخبر ذلك الشخص P22 بأنه قد أصيب بمضاعفات أثناء المرة الأولى التي اعتقل فيها (الحماض الكيتوني السكري)، ونُقل في إثرها إلى أحد المشافي، ثم خرج منه [لم يعرف مراقب المحاكمة ما إذا كان يقصد خروجه من المشفى أو من السجن]. وأصيب آخر في عمر 19-20 سنة بألم أسنان حاد، وأعطاه [السجّانون] كوب ماء وملح (لتخفيف الألم). لم يكن المعتقلون قادرين على تقليم أظافرهم، لذا كانوا يستخدمون أسنانهم، ويحفون أظفارهم على الحائط بعدها للقيام بذلك.

سأل القاضي فيدنير P22 عمّا إذا كان الدواء متوفرا، فقال P22 إنه لا يتذكر. ذكر شيئا يعتقد إنه لا يمت بصلة لموضوع الحديث قائلا: ثمة، في إدارة أمن الدولة، من ذوي الأمراض المزمنة من قبيل المصابين بارتفاع ضغط الدم وما إلى ذلك. واعتاد أولئك المعتقلون على الوقوف بجانب النافذة كي يناولهم السجّانون الأدوية. وعانى أحد الأشخاص من آلام في البطن، وطلب زيارة طبيب عدد من المرات، وعندما حضر الطبيب، أخذوا المريض إليه. لم يكن P22 متأكدا من ذكره ذلك أثناء التحقيق معه في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا.

سأل القاضي فيدنير عن التغذية في المُعتَقل، وأشار إلى إفادة P22 بأنه قد فقد بعض الوزن في السجن، فقال P22 إن ذلك قد حدث بالطبع. كانت جودة الطعام أفضل في المنفردة، بينما تغيرت أحوال التغذية في المهجع، حسب عدد الأشخاص المعتقلين فيه. لم يكن الطعام كافيا؛ اعتاد [السجّانون] إحضار طبق من الطعام يكفي لإطعام خمسة أو ستة أشخاص فقط. لم تكن الكمية كافية؛ حيث كان بعضهم يخبئون بعض الخُبز، وهو ما كان ممنوعا. كان الطعام يُقدّم في الساعة 6 صباحا و6 مساءً، وأعطى السجّانون المعتقلين قطعا من الخبز في بعض الأحيان

إن جاعوا. وفي حال تجرأ أحدهم على طلب [المزيد]، كان يعطيه السجّان مزيدا من الطعام مثل حساء العدس (حيث اعتمد ذلك على السجّان المناوب آنذاك).

سأل القاضي فيدنير عن وضع التغذية بالنسبة لباقي المعتقلين، فقال P22 إنه لم يشاهد أشخاصا بقوا طويلا [في السجن]. أصبح P22 أقدم سجين [حيث قضى في المُعتقل أطول مدة]، في حين كانت مدة اعتقال باقي المعتقلين عابرة، سرعان ما كانوا يأتون ويغادرون.

أشار القاضي فيدنير إلى سطر من محضر الشرطة، قيل فيه إن "كمية الطعام لم تكن كافية؛ حيث فقد P22 من وزنه 12 كغم، لكنه لم يشاهد أي حالات شديدة الخطورة لمعتقلين آخرين"، فأقر P22 إفادته، وكرر قوله إن الآخرين أتوا وغادروا، بينما مكث هو. ووزن P22 نفسه بعد أن أُفرِج عنه في تاريخ [حُجبت المعلومات] [2011]، كان سرواله فضفاضا، لذا ثبّته باستخدام كيس [بلاستيكيّ].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان هذا الحال ينطبق أيضًا على مُعتقلين آخرين، فأشار P22 إلى نفسه تحديدا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا سمع P22 أصوات صراخ، أو أي أصوات ناجمة عن ممارسة الإساءة بحق أصحابها، فقال P22: "نعم"، وإنه قد حدث ذلك عدة مرات.

سأل القاضي فيدنير عن مدى تكرار سماع أصوات كتلك، فقال P22 إنه سمع تلك الأصوات يوميا – أثناء التحقيق، وفي آناء الليل في بعض الأحيان عندما كان السجّانون يُحضرون المعتقلين الجدد إلى الساحة، وتحديدا في أثناء "حفل الاستقبال" الذي يحدث أمام المهجع/الزنازين الجماعية، وسمع أصوات السجّانين وهم يكيلون الشتائم [للمعتقلين الجدد] ويوسعونهم ضربا. وسمع في إحدى المرات ما بدا وكأنه صوت [حُجب الاسم] أمام باب المهجع/الزنزانة الجماعية. وسمع أصواتًا أخرى، تشمل الصراخ، آتية من غرف أخرى أثناء التحقيق.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا ضُرب P22 وهو في طريقه إلى التحقيق، فقال P22: "لا".

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان الضرب يُمارَس في الغرفة، فقال P22: "لا".

سأل القاضي فيدنير عن دورة المياه، فقال P22 إنه لا يوجد دورة مياه في المنفردة، حيث حُدّد له وقت يمكنه الذهاب فيه إلى دورة المياه، ورأسه إلى الأسفل. كان يتعيّن عليه أن يضع طبقه (صحنه) في مكان محدد، ومن ثم أن يذهب إلى دورة المياه، وأن يشرب الماء، فلم يتوفر الماء في المنفردة.

أشار القاضي فيدنير إلى إفادة P22 التي أدلى بها أثناء التحقيق معه في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، حيث قال: "سُمح لنا باستخدام دورة المياه مرّتين يوميًا، وفي حال أراد أحدهم استخدام دورة المياه [في وقت مختلف]، كان يتعرّض لإهانة [السجانين] وهو في طريقه إلى دورة المياه، ويُضرب على عنقه من الخلف. وقال P22 إن السجانين عادة ما أخبروهم بأن يستخدموا دورة المياه "بسرعة!" [لكي يحثوهم على الاستعجال في قضاء حاجتهم]. وبخلاف تلك المرّتين خلال اليوم، تعين على أحدهم أن يستأذن للذهاب إلى دورة المياه أكثر من مرة.

قال القاضي فيدنير إن P22 قد ذكر قصة عن شخص له أحد الأقارب، فقال P22 إنه سيذكر القصة إذا تذكرها.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا مورس الضرب بكثرة، فقال P22 إن الضرب لم يمارس داخل الغرفة، وإنما أثناء التحقيق فقط. لربما ركل السجّان في إحدى المرات صدر أحدهم عندما طرق الباب عدد من المرات.

أشار القاضي فيدنير إلى إفادة P22 السابقة بأن صحفيًا قد ذكر واقعة وفاة داخل فرع الخطيب، فسأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P22 على علم بمصدر معلومات الصحفي، ما إذا كان المصدر رسميًا على سبيل المثال، فلم يعرف P22. اعتقد P22 أن الصحفي هو ناشط قانوني، ولذا فقد سمع المعلومة من مصدر ما ولكنه لا يعرف من أين.

سأل القاضي فيدنير P22 عمّا إذا اعتقد وجود معتقلين بحاجة لتدخّل طبي فوري بصفته طبيبا، فقال P22 "لا"، إنه لم يوجد [معتقلين من ذوي الحالات الخطيرة] ممن احتاجوا علاجًا فوريًا.

أشار القاضي فيدنير إلى شهادة P22 بأنه قد ضُرب على قدميه، وسأل القاضي فيدنير عمّا إذا قصد P22 بذلك أخمص قدميه، فأقر P22 ذلك. أمر السجّانون السجناء بالجري في مكانهم من أجل [منع] التورّم.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان هذا الحال بالنسبة لـP22، فقال P22 إن [سجّانا] قد ضربه مرّة واحدة فقط، وأمره بالجري في مكانه بعدها. وخطى P22 خطوة إلى الأمام أو إلى الخلف [حيث لم يجر في المكان نفسه]، فأخبره السجّان: "يبدو أنك لم تؤدّ خدمتك العسكرية".

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان ذلك [أي الجري في المكان] يخفف من الألم عقب الضرب، فقال P22: "طبعا".

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا أُعلم أقارب P22 باعتقاله، فعرف P22 بعد الإفراج عنه أن عائلته حاولت أن تعثر عليه، وتمكنوا من خلال بعض المعارف والمال معرفة مكان اعتقال P22. اعتُقل P22 في شهر رمضان (لا يتذكر التاريخ بالتحديد، ولكنه يذكر أن العيد كان على الأبواب). أقام P22 في دمشق، بينما أقامت عائلته في القرية، وودّوا معرفة مكانه، فاتصلّوا بـ P22 ولم يجب، ولكنّهم استطاعوا التواصل بطريقة ما.

قال القاضي فيدنير إن [التواصل مع عائلة P22] لم يكن رسميّا، فقال P22: "لا".

سأل القاضي فيدنير عن المدة التي قضاها P22 في فرع الخطيب، فسأل P22 القاضي فيدنير عمّا إذا قصد مدة اعتقاله كاملة، فقال القاضي فيدنير: "نعم". قال P22 إنه قد اعتقل في [حُجب التاريخ]، وعقب ذلك (تم نقله إلى فرع كفرسوسة قبل عيد الأضحى بيوم واحد، أي في [حُجب التاريخ] تقريبا [ملاحظة من مراقب المحاكمة: صادف أوّل أيام عيد الأضحى في العام 2011 تاريخ 6 تشرين الثّاني/ نوفمبر].

سأل القاضي فيدنير عمّا حدث بعد ذلك، فقال P22 إنه هو وآخرون قد نُقلوا إلى فرع أمن الدولة الكائن في كفرسوسة؛ حيث جمعوهم وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم، ونُقلوا بواسطة حافلة صغيرة. وكانوا معصوبي الأعين، ولكن أمر شخص ما في الحافلة الضابط بـ[إزالة عصابات الأعين عن المعتقلين]. وأقيم في الخارج "حفل الاستقبال" المعتاد. في اليوم الأول، خلع المعتقلون ثيابهم بالكامل خلا ثيابهم الداخلية، ثم جرى تعصيب أعينهم، وتُركوا واقفين هناك. واستطاع المعتقلون رؤية بلاط الأرضية، ووجود ماء [على الأرضية] من أسفل عصابة العينين. كان [الجوّ] شديد البرودة، وكانت الساعة 10:00-9:00 مساء، وجثوا على رُكبهم وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم إلى حوالي الساعة 11:00 صباحا أو 12:00 ظهرا من اليوم التالي.

سأل القاضي فيدنير عن المدة التي قضاها P22 في كفرسوسة، فقال P22 إنه قد قضى هناك 15 يوما.

سأل القاضي فيدنير عمّا حدث عقب الإفراج عن P22، وكيف تم ذلك، فقال P22 إنه قد خضع للتحقيق مرة في كفرسوسة، وكانت الأحوال في كفرسوسة أكثر صعوبة من نظيرتها في فرع الخطيب؛ حيث كان بوسع المعتقلين النوم أثناء النهار في فرع الخطيب، في حين استحال ذلك عليهم في كفرسوسة. استيقظوا في تمام الساعة 6:00 صباحا (حيث كان السجّانون يقرعون الأبواب)، واتخذوا وضعية الجلوس إلى أن يُؤذن لهم بالنوم [في وقت النّوم]. وتفقّد السجّانون المعتقلين كل دقيقتين، ولكن لم يحدث هذا في فرع الخطيب. وإذا علا صوت أحدهم عن مجرد الهمس في فرع كفرسوسة، فسوف يتعرض المعتقلون لعقوبة جماعية. وكانت الأوضاع في فرع الخطيب أكثر راحة.

سأل القاضي فيدنير ما إذا أُفرِج عن P22 في [حُجب التاريخ] من العام [2011]، فقال P22:"صحيح". وبعد أن قضى 15 يوما في كفرسوسة، نُقل إلى سجن عدرا، ومكث فيه مدة 15 يوما أخرى إلى أن أُفرج عنه.

سأل القاضي فيدنير P22 عمّا إذا كان يعرف المتهم على يمينه، فقال P22: "لا".

***

[استراحة لمدة 60 دقيقة]

***

استجواب من قبل المدّعي العام كلينجه

قال كلينجه إن P22 قد جُلب إلى فرع الخطيب، وأُجبر على نزع سرواله الداخلي، فسأل كلينجه P22 عمّا إذا كان يعرف سبب إجباره على القيام بذلك، فقال P22 إن ليس لديه أدنى فكرة، ولكنه سمع بأنهم يشكّون بقيام أحدهم بإخفاء أداة حادة أو أي جسم آخر يستخدم في الانتحار [في سرواله الداخلي].

سأل كلينجه P22 عمّا تعين عليه فعله. توجّب على P22 أن يخلع ثيابه لكي يتسنّى للسجّانين التأكد مما إذا كان يُخفي أي شيء.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P22 يعتقد أن ذلك مهينا، فقال P22: "طبعا".

سأل كلينجه عن السبب وراء زجّ P22 في المنفردة في البداية قُبيل نقله إلى المهجع، فاعتقد P22 أن ذلك حصل كي يتم منعه من التواصل مع أصدقائه، ولكيلا يتسنّى له ولأصدقائه الاتفاق على توحيد أقوالهم [بشكل جماعي مثلا].

سأل كلينجه عمّا إذا انضم P22 لأصدقائه في الزنزانة الخارجية، فقال P22: "لا"، وإنه تم فصلهم عن بعضهم.

قال كلينجه إن P22 قد خضع للتحقيق بحضور آخرين يُحتمل أنهم كانوا أصدقائه، وسأل كلينجه عمّا إذا كان P22 يعرف السبب وراء ذلك، فاعتقد P22 أن ذلك حصل بغرض إحراج أصدقائه، وحملهم على الاعتراف ما إذا سمعوا P22 يعترف بأي شيء؛ لربما قد نفى أصدقاؤه أمرا اعترف P22 به.

سأل كلينجه عمّا إذا تم اللجوء إلى العنف أثناء التحقيق الجماعي، فقال P22 إن المرة الوحيدة التي شهدت حصول إساءة أثناء التحقيق الجماعي كانت عندما ضرب [السجانون] [حُجب الاسم] باستخدام الكابل والعصا، وحدث ذلك أثناء التحقيق معهم في المرة الثانية.

سأل كلينجه عمّا إذا ضُرب صديق P22 على مرأى منهم، فقال P22 إنه سمع أصوات الضرب، ولكنه لم يستطع مشاهدة ذلك.

أشار كلينجه إلى إفادة P22 بأن الشخص يفقد الإحساس بعد تعرضه لعدة ضربات، وسأل كلينجه عن المدة المُستَغرَقة في ضرب P22، فقال P22 إن الضرب لم يتجاوز دقيقة أو اثنتين، بما يعادل تعرضه لـ15-20 [ضربة].

سأل كلينجه عمّا إذا كان ذلك مؤلما، فقال P22: " طبعا".

سأل كلينجه P22 عمّا إذا تورمت قدماه، فقال P22 إن قدميه كانتا محمرتين، ومتورمتين بعض الشيء.

سأل كلينجه عمّا إذا تألم P22 عند وقوفه عقب ذلك، فقال P22: "نعم".

سأل كلينجه عن مدة استمرار الشعور بالألم، فقال P22 إنه [أي الألم] لم يكُن سهلا؛ فقد استمر لساعة أو اثنتين. وكان يدلّك قدميه ويضعها على بلاط الأرضية الذي كان باردا قليلا عقب عودته إلى الزنزانة الخارجية.

سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك فرق بين المحقق والسجّان، وكيف تعاملا مع بعضهم، فقال P22 إنه كان هناك محقق وسجّان واحد، وإن السجّان اتّبع أوامر المحقق.

سأل كلينجه عمّا إذا تحدث معتقلون آخرون عن التعذيب، فقال P22: "طبعا".

سأل كلينجه عن طرق التعذيب التي ذكرها المعتقلون، فقال P22 "إنها نفس الشيء، الضرب على القدمين". واتُّهم شخص من دوما بـ"حمل السلاح"، ووفقا لما أفاد به، ضربوه على كل جزء من جسده، وليس على قدميه فقط.

سأل كلينجه عن طرق التعذيب الأخرى، من قبيل الكرسي الألماني، وبساط الريح، فقال P22 إنه لم يسمع عنهما في فرع الخطيب. وسمع باستخدام طريقة الدولاب في كفرسوسة. وبخصوص الكرسي الألماني، فمن المعروف عموما لدى المجتمع السوري استخدام هذا الأسلوب في التعذيب.

سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك مهاجع أخرى عدا تلك التي احتُجز فيها P22، فقال P22 إن المعتقلين في زنزانته علموا بوجود مهجع آخر. [حصلوا على المعلومات من معتقلين آخرين]. وسمعوا أصواتا عندما كان يفتح السجانون الباب لاقتياد المعتقلين إلى التحقيق.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P22 يعرف عن الأوضاع هناك، فقال P22:"لا".

سأل كلينجه عمّا إذا كان لدى P22 الانطباع بأنه مميز، وأنه تلقى معاملة أفضل من تلك التي تلقاها الآخرون، فقال P22: "نعم"، وإنه لربما يُعزى ذلك إلى عدم اتهامه بـ"حمل السلاح" كبقيّة المعتقلين.

سأل كلينجه عمّا إذا شاهد P22 حالات عنف جنسي، أو سمع بحدوثها، فقال P22: "لا".

سأل كلينجه عن الحالة النفسية في المُعتَقَل (مثل الخوف)، فقال P22 إن الحالة كانت صعبة نفسيّا؛ حيث مرّ [بحالة انهيار عصبيّ كامل]. كان المعتقلون يفكرون دومًا بما قالوه [أثناء التحقيق]، أو إذا ما أخبر عنهم أحدهم، وانشغلوا بالتفكير في عائلاتهم، وبشعور أمهاتهم وآبائهم. عرف الأهالي أنه عند اعتقال أجهزة المخابرات لشخص ما، فلن يعرف أحد ما سوف يحلّ به. وفي سوريا، عادة ما يصدر الرئيس عفوا بمناسبة الأعياد والعطل الرسمية. واعتقل P22 في شهر رمضان، الأمر الذي يعني انتظار مناسبة حلول عيدي الفطر والأضحى، واللذان يفصل بينهما شهران و10 أيام. توقّع P22 والمعتقلون الآخرون صدور عفو، والإفراج عنهم. وتلاعب السجّانون بعواطف المعتقلين؛ حيث كان يجيب السجّانون بنعم عندما سألهم المعتقلون عمّا إذا كان يحتمل صدور قرار بالعفو، فكان هناك دائما الأمل الممزوج بالخوف.

سأل كلينجه مما كان المعتقلون خائفين، فقال P22 إنهم لم يعلموا بالمدة التي سيمضونها في السجن، ومتى قد يُفرج عنهم. وكان هذا هو الحال تحديدا بالنسبة إلى المعتقلين السياسيين نظرا لكون [التُّهم المسندة إليهم] معادية للحكومة.

سأل كلينجه عمّا إذا تعرض P22 للشتم، فقال P22: "نعم". فقد نُعت بـ"الخائن"، ووُجّهت له شتائم أخرى.

سأل كلينجه عمّا إذا تلقى P22 تهديدات، فأشار P22 إلى أن المحقق سأله مرة عن اختصاصه الطبي، فأجابه P22 إن اختصاصه هو المسالك البولية. وسأل المحقق P22 عمّا إذا كان متزوجًا، فأجاب بكلا، ثم سأله المحقق: "ألا تريد أن تنجب أطفالا؟" خاف P22 نظرا لأنه رأى في سؤال المحقق تهديدا مباشرا لاستعداد الأخير لإلحاق الأذى بأعضاء P22 التناسلية، بحيث يتعذر على P22 إنجاب الأطفال بعدها.

سأل كلينجه P22 عمّا إذا كان خائفا، فقال P22: طبعا، بل إنه كان خائفا جدا.

سألت فورستر - بالدينويس P22 عمّا إذا ساعد معتقلين آخرين بصفته طبيبا، فقال P22 إن المعتقلين الآخرين سألوه عمّا ينبغي لهم فعله في حالة إصابتهم بآلام في البطن، والتهاب في الحلق، وما إلى ذلك، ولكن، لم يملك P22 الأدوات لمساعدتهم. وكان يساعدهم بطمأنتهم بقوله إن [الحالة] غير سيئة أو خطيرة. ونصح الشاب الذي كان يعاني من ألم في أسنانه بأن يتحدث مع السجانين لعلهم يفعلون شيئا.

سألت فورستر - بالدينيوس P22 عمّا إذا كان خائفا من التحدث مع المعتقلين الآخرين، وتقديم النصح لهم، فقال P22 إنه نصح أحدهم مرة (بخصوص مشكلة لا يتذكرها)، وطلب مساعدة [السجانين]، وأخبرهم بأن P22 قد تحدث معه، فجاء سجّان إلى P22، وطلب منه بلطف بأن يمتنع عن تقديم النصح لأي شخص.

عرضت أوميشين وثيقة.

وثيقة 1 [عُرضت باللغة العربية]

بيان

بالرجوع إلى الإضبارة رقم أساسي [حجبت المعلومات] تحقيق أول بدمشق. موضوع الادعاء رقم [حُجب الرقم] تاريخ 2011/11/20 بحق المدعى عليه [حُجب الاسم] والدته [حُجب الاسم] تولد 1983، بجرم النيل من هيبة الدولة وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها أن توهن من نفسية الأمة وللتظاهر، علما أنه تم توقيفه بتاريخ [حُجب التاريخ]2011 وتم إخلاء سبيله بتاريخ [حُجب التاريخ]2011 ولا تزال الدعوى قيد النظر.

21/12/2011

أديب الأحمد القاضي أحمد السيد

أمرت القاضي كيربر P22 بأن يشرح ما في الوثيقة، فقال P22 إنه حاول العمل مجددا عقب الإفراج عنه، ولكن نظرا لكونه تغيب عن العمل لثلاثة أشهر، طلب المشفى من P22 توضيحا [لسبب تغيبه لفترة طويلة]. فتوجه P22 المحكمة، وتقدم بطلب للحصول على إثبات بأنه كان معتقلا، فمنحته المحكمة تلك الوثيقة.

[تولى المترجم الشفوي ترجمة الوثيقة، وتلا محتواها].

قال P22 إن القاضي أحمد السيد أصبح وزيرا للعدل في سوريا لاحقا.

وثيقة 2

وزارة العدل
مجلس إدارة صندوق التعاون

إلى السيد المحترم قاضي التحقيق الأول بدمشق

مقدمه: [حُجب الاسم]، تولد 1983
مقيم: [حُجبت المعلومات]
سيدي الموقر، أرجو من سيادتكم الموافقة على إعطائي بيانا بالدعوى رقم [حُجب الرقم] تاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وذلك لتقديمه إلى مديرية صحة دمشق.
وذلك للحاجة الماسة.

ولكم جزيل الشكر

21/12/2011

ديوان
إجابة الطلب أصولا

[تولى المترجم الشفوي ترجمة الوثيقة، وتلا محتواها].

قال P22 إن الوثيقة هي طلب مستعجل. واضطر في كل عام أن يبرز ما يثبت تأجيل الخدمة الإلزامية، حيث كانت مدة التأجيل ستنقضي في آذار/مارس 2012، ولم يتبقَ أمامه من الوقت سوى ثلاثة أشهر، وأراد لذلك بيانا يوضح أنه على رأس عمله مجددا.

سألت أوميشين موكّلها عن وظائف المعتقلين معه، فقال P22 إن معظمهم كان من الأطباء، ولم يعرف بعضهم بعضًا بشكل شخصيّ، وأشار إلى وجود خمسة أطباء وصحفيّ واحد ضمن المعتقلين.

[لم تكن هناك المزيد من الأسئلة من الأطراف المعنية].

سأل P22 عمّا إذا كان بوسعه أن يقول شيئا، فوافقت القاضي كيربر، فقال P22 إن مثوله في المحكمة هو للحصول على الحقيقة، فهو لا يكنّ أي شيء شخصي تجاه أنور. وتحدث مع أصدقائه قبيل مشاركته في المحاكمة ليتقصى أراءهم حيال ما إذا كان ينبغي له أن يشارك. وكان ذلك أمرا أخلاقيّا نظرا لكونه قد ترك عمله في العام 2012، وغادر [سوريا] في مرحلة مبكرة [من النزاع] نوعا ما؛ ومع ذلك، "نحن قررنا" أن نشارك للحصول على الحقيقة.

شكرت القاضي كيربر الشاهد.

سأل محامي الدفاع فراتسكي P22 عن المشار إليهم في قوله "نحن".

لم ترغب أوميشين بقول الأسماء علنا لأسباب أمنية، ولكنها وافقت على كتابتها. سألت أوميشين عن الأسماء ذات الصلة بالدفاع، فاقترح فراتسكي تدوين كل الأسماء، بحيث يتولى القضاة فرزها لاحقا.

قالت القاضي كيربر إنه يتعين على P22 أن يطلعهم على الأسماء بصفته شاهدا.

قال بوكر إنه سوف يتحدث مع [فراتسكي] لكي يقررا أسماء الأشخاص ذات الصلة بقضية موكلهم.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

[عاد P22 ومحاميته وسلموا ورقة].

قال فراتسكي إنهم أرادوا الحصول على الأسماء المتعلقة بالمحاكمة.

[سُمح للشاهد بالانصراف].

أراد محامي الدفاع شوستر تلاوة إفادة من المدّعى عليه السيد إياد الغريب، فسألت القاضي كيربر عن الوقت الذي يلزمه لذلك، فاقترح شوستر منحه عشر دقائق. أراد فراتسكي أيضا قراءة إفادة تستغرق خمسة دقائق.

[تلا شوستر الإفادة التالية]:

في تاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020، عُرضت الصور المؤلمة من ملفات قيصر أمام المحكمة وقامت بمعاينتها. كان العرض الذي قدمّه الأستاذ الدكتور روثشيلد واضحا جدا، ووفر إيضاحات ممتازة. وأوّد أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور روثشيلد بشأن كلمته عن التعذيب النفسي والجسديّ. كما أعرب عن احترامي وتقديري للبطل قيصر على نضاله ضد نظام الأسد.

أوّد أن أشرح ما شعرت به أثناء مشاهدة هذه الصور؛ لقد كُسر قلبي، وتعيّن عليّ أن أفكّر بالأبرياء من ضحايا هذه الأفعال الوحشيّة. يصعُب على العقل البشريّ أن يفهم كيف بوسع الناس أن يفعلوا أمورا كهذه ببعضهم. كنت أرتجف طوال العرض التقديمي، كما ملأ الغضب وكراهية الأسد وأعوانه وجداني وقلبي. لم أشاهد 99% من هذه الصور من قبل. لقد شاهدت فقط الصور التي نشرتها الجزيرة وغيرها من وكالات الأنباء. تعيّن عليّ طيلة العرض التقديمي أن أفكّر بكل أقاربي الذين لا يزالون رهن الاعتقال. اعتُقل سبعة من أقاربي، وعدد من أصدقائي، والمئات من أبناء بلدتي، ولا يزال مصيرهم مجهولا. كنت أبحث عن وجوه مألوفة في صور قيصر، وكنت أخشى في الوقت ذاته أن أتعرف على صاحب إحداها.

وعقب تلك الجلسة المؤلمة، لم أعد قادرا على أن أتمالك نفسي وأنا عائد في الحافلة الصغيرة إلى السجن وحدي، أجهشت بالبكاء. وقد غمرني الحزن والألم، وتوجب عليّ التفكير بعائلتي، وحاولت أن أفهم سبب اعتقال الناس لمجرّد مطالبتهم بالمساواة، والحرية، والعدالة في المظاهرات. أدركت بكل ألم أن بشار الأسد وأبناء [طائفته] هم مجرمون ماضون في ارتكاب آلاف الجرائم على مرأى من العالم الذي يكتفي بالمشاهدة فقط، ولم يحرّك المجتمع الدولي ساكنا في هذا الشأن.

أحبّ بلدي، وشعبها، ولهذا آمل أن أشاهد نظام المجرم، لا سيما المجرم والطاغية بشار الأسد، ماثلا أمام إحدى المحاكم الدولية. كنت عاجزا تماما، حالي في ذلك حال جميع السُّنة، ويشكّل السُّنة 90% من الثوّار، وعقب اندلاع الثورة، ساد انعدام الثقة بالسنّة، وتعرّضنا إلى التهديد على الدوام. عقب الشهر الأول من الثورة، وتعرّضنا إلى الاحتقار، وجُردنا من أسلحتنا وهوياتنا وأوراقنا الثبوتية، وأُخضعنا للمراقبة الدائمة، أملا في أدنى إشارة إلى تحيّزنا، واستخدامها ذريعة لإلقاء القبض علينا. ولم يكن أمامي سوى الخيارات التالية:

1) عصيان الأوامر علنًا، مما كان من شأنه أن يؤدّي إلى اعتقالي، وبما يفضي عادة إلى الإعدام؛
2) الانشقاق والفرار. وكان ذلك ليكون ضربا من الجنون وحماقة محضة، حيث كانوا سيقدمون على تعذيب أفراد عائلتي إلى أن أعود إلى سوريا؛
3) الخيار الصحيح، وهو أن أنتظر وأُجري التحضيرات اللازمة إلى أن تُفتح الحدود، ثم أنشق وأهرب برفقة عائلتي.

لقد اخترت هذا الخيار في تاريخ 5 كانون الثاني/يناير، كما فعل آخرون كثر.
وهل حبي لعائلتي – زوجتي وأطفالي الأربعة – ذنب أستحق أن أُعاقَب عليه؟ آمل أن تعثر هذه المحكمة على إجابة على سؤالي، بحيث تصلح إجابة أيضا لجنود المستقبل الذين سوف يجدون أنفسهم عالقين في غمار حروب أهلية في بلدانهم.
أود أن أشكر جميع الأطراف في هذه المحاكمة وجميع المعنيين بها، مع فائق احترامي.

الثلاثاء، الموافق 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
إياد الغريب
[التوقيع]

قال شوستر إن المدّعى عليه كتب الرسالة بمفرده، بلا مساعدة من محاميه. طلبت القاضي كيربر من إياد أن يقرّ ذلك، فقال شوستر إن موكلّه يحبّذ التزام الصمت. ولم تكن بحوزة شوستر نسخٌ عن هذه الإفادة. أمرت القاضي كيربر بأخذ استراحة لمدة دقيقتين لكي يتم إصدار نُسخ عن الإفادة، وأمرت الأطراف بالبقاء في قاعة المحكمة.

***

[استراحة لمدة دقيقتين]

***

قال كلينجه إنه ثمة حاجة لوجود خبير خطوط بغرض المقارنة، ولكن الخبير غير متاح حاليا.

قالت القاضي كيربر إن شاهدا قد استُدعي من فرنسا للإدلاء بشهادته في تاريخ 6 و7 كانون الثاني/يناير، 2021، ولكنه لم يعد على استعداد للقيام بذلك.

تلا فراتسكي إفادة أشار فيها إلى إفادة محاميَي المدعين بخصوص العنف الجنسيّ، وقال إنه لا تتوفر أدلة كافية تثبت الطبيعة المنهجية للعنف الجنسي (على النقيض من ادّعاء المدّعين [حُجبت الأسماء]).

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 2:35 بعد الظهر.

ستعقد المحاكمة التالية بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 في تمام الساعة 9:30 صباحا.

اليوم الواحد والخمسون – 10 كانون الأول/ديسمبر، 2020

وصل المتّهم متأخرا، وبدأت الجلسات في تمام الساعة 9:40 صباحًا. حضر سبعة أشخاص وممثلان اثنان من الصحافة. لم يكن محامي المدعين كروكر حاضرًا في الجلسة، ولكن كان محامي المدعين بانز حاضرًا. وحضرت المحامية فورستر بالديبوس بالنيابة عن محامي المدعين محمد.

شهادة P23

تُلِيَت التعليمات، وتم إعلام P23 بحقوقه بصفته شاهدًا.

استجواب من قبل القاضي كيربر

سألت القاضي كيربر P23 عن سنّه، فقال P23 إن تاريخ ميلاده يوافق 1 كانون الثاني/يناير، 1989. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك يعني أنه يبلغ من العُمر 31 عاما، فقال P23 إن سنّه يقارب 31 عاما. وأردف معتذرا، حيث يصادف تاريخ ميلاده الموافق 2 تشرين الأول/أكتوبر، 1989. [ملاحظة من مراقب المحاكمة: من الشائع تسجيل تواريخ الميلاد في 1 كانون الثاني/يناير في سوريا، بصرف النظر عن تاريخ الميلاد الفعليّ].

سألت القاضي كيربر عن مهنة P23 الحالية، فقال P23 إنه يعمل في أحد محال البقالة.

نوّهت القاضي كيربر إلى أن P23 قد خضع للتحقيق من قبل الشرطة الجنائية في أوسلو، وسألت P23 عمّا إذا كانت تربطه بالمتّهم صلة قرابة عن طريق مصاهرة أو نسب، فقال P23: "لا".

سألت القاضي كيربر عمّا إذا خضع P23 للتحقيق مرتين [من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا]، فأقر P23 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا خضع P23 للتحقيق من قبل الشرطة الجنائية في أوسلو ومكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، فقال P23: "نعم".

سألت القاضي كيربر ما إذا تمت إعادة ترجمة محضر التحقيق مع P23 من قبل الشرطة في أوسلو، فقال P23 إنه يعتقد ذلك.

نوّهت القاضي كيربر إلى أنه لم تتم تلاوة المحضر، لذا اعتقدت بأنه لم تعاد ترجمته، فقال P23 إنه لا يتذكر.

قالت القاضي كيربر إن P23 اعتُقل في الفرع 251، ثم نُقل إلى أحد المشافي. سألت القاضي كيربر P23 عن تجربة اعتقاله، وما مرّ به، وكيف تمت معاملته.

فقال P23 إنه كان في مكان عمله – ألا وهو محل [لغسيل وتصليح] السيارات. لا يتذكر التاريخ، ولكن كانت الساعة حوالي 1:00-2:00 بعد الظُهر. وكان هو المدير، وكان يوجد عمّال، وكان جالسا داخل مكتبه. وصلت الكثير من سيارات الأمن والجيش، ثم دخلوا المحل، وصرخوا عليه وضربوه، وقلبوا قميصه فوق رأسه [أي غطوا رأس P23 بقميصه] ووضعوه في السيارة، واقتادوه إلى الفرقة العاشرة في قطنا. وتعرض للضرب وخضع للتحقيق على مدار أربعة أيام. وطُرحت عليه أسئلة لم يعرف إجابتها من قبيل ما يلي: "ماذا كنت تفعل في حلب وحمص؟" و"ما اسم المكان الذي قمت بتفجيره؟" فأجاب P23 بأنه كان يعمل كثيرا، لذا لم يغادر دمشق، ولم يقم بأي من هذه التّهم. ولم يغادر سوريا في حياته قطّ، موضحا أن مكان عمله يوجد في موقع حساس؛ حيث يقع في مفترق طريق أمني [من قوات ومواقع]. وأخبر المحقق أن ضباط الأمن وزوجاتهم وأبناءهم كانوا يتركون سياراتهم في محله، وكان هو يعيدها إلى منازلهم بمجرد انتهائه من تصليحها. وأخبر P23 المحقق بأن يسأل الضباط عمّا إذا سبق وأن تسبب لهم بأي مشكلات؛ حيث كانوا جميعهم زبائنه، وعرف أيضا أحد العمداء الذي كانت سيارته بحاجة لتصليح، واتصل بـ P23 ليرى ما إذا كان بوسعه أن يرسل أحد عماله للقيام بذلك، فأرسل P23 عمالا لمساعدته. وشكر العميد P23 في اليوم التالي. أوضح P23 للمحقق بأنه لم يتسبب بمشكلات، وأنه خدم في الجيش، ولا يزال على اتصال بالعقيد

الذي كان مسؤولا عنه أثناء خدمته. وزوّد المحقق بأرقام هواتف، وطلب منه أن يتصل بها، وثمة أيضا أرقام هواتف ضباط مخزنة على هاتفه. وأخبر المحققين بأن يتحدث مع جيرانه، وأن يسألهم عمّا إذا ذهب إلى حلب وحمص. وبعد تعرضه للضرب في كل يوم، قال P23 إنه لم يفعل شيئا [مما اتهم به]. وكان في السجن عسكري يتردد على مكان عمل P23، فشاهد العسكري P23 عن بُعد وهو يُضرب، فتفاجئ العسكري وسأل عن سبب [اعتقال] P23، فقال P23 إنه لا يعرف. تحدث العسكري مع السجّانين، وأمرهم بعدم ضرب P23 أو الاقتراب منه، ثم غسل ثياب P23 كي يزيل الدم عنها، واقتاده خارجا [لم يحدد الشاهد المكان] وأحضر له الطعام. أمر العسكري P23 بالاختباء [في ذلك المكان]، وبأن ليس بوسعه أن يقدم له شيئا سوى أن يغسل ثيابه، وأن يحضر له الطعام، ويحول دون تعرّضه للضرب. وبعد ساعتين، عاد العسكري حاملا بطانيّة، وأمر الجنود بألا يقتربوا من .P23

سألت القاضي كيربر عمّا إذا [كان لكلام المسؤول أثر]، وعمّا إذا بقي P23 [في ذلك المكان]، فقال P23 "لا"، وإنه أعيد إلى السجن.

سألت القاضي كيربر ما إذا تعرّض P23 للضرب مرة أخرى، فقال P23 إن تعرّضه للضرب استمر في الليل.

سألت القاضي كيربر عن كيفية ضرب P23، فقال P23 إن فمه (أي أسنانه) قد كُسرت، حيث ضربه [السجّانون] بحذاء، وضربوه على سائر أنحاء جسده. وفي اليوم التالي، أخبره [العسكري الذي كان يعرفه] بأنه لم يعد بوسعه أن يساعده، ولكنه عرف بأن P23 سيُنقل إلى مكان آخر، ولكنه لا يعرف إلى أين. سأل P23 عمّا إذا كان بوسع العسكري أن يخبر عائلته، أو من هم في مكان عمله، أو جيرانه بذلك، فقال العسكري إنه سيحاول بإذن الله. اقتاد السجّانون في اليوم التالي [المعتقلين] على متن حافلات، ووضعوا باذنجانًا في أفواههم، وكانت رؤوسهم إلى الأسفل أثناء وجودهم على متن الحافلة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانوا [أي المعتقلين] واقفين أم جالسين، فقال P23 إنهم كانوا جالسين ورؤوسهم إلى الأسفل؛ حيث كان رفع رؤوسهم أمرا ممنوعًا. وكانوا معصوبي الأعين، وضُربوا في الحافلة إلى أن وصلوا إلى مكان لم يكن P23 على علم بأنه أحد الفروع، وقد عرف ذلك لاحقا.

سألت القاضي كيربر عن الفرع الذي وصلوا إليه، فقال P23 إنه فرع الخطيب. أُنزل المعتقلون [من الحافلة]، وطُرحوا أرضًا، وداس الضباط عليهم بأقدامهم قرابة الساعة أو الساعتين، وسمعوا أشخاصا يأتون ويغادرون بسياراتهم. أنزل المعتقلون بعد ذلك إلى الفرع واحدا تلو الآخر. وعندما دخل P23، ضُرب وسقط عن الدرج، ونتيجة لذلك، تحركت عصابة العينين قليلا من مكانها، فشاهد أربعة أشخاص يتناولون الطعام. ولم يستطع تعديل عصابة العينين عندما سقط، فجاء شخص وضربه، وعدّل [عصابة العينين]، وأمره بخلع ثيابه. وكان السجّان يضرب P23 عقب خلعه كل قطعة، قائلا:" انزع القطعة التالية". وزُجّ P23 في السجن مع الأشخاص الآخرين، ونُزعت عنه قيود اليدين، وعصابة العينين. لم يحدث أي شيء في اليوم الأول، وأما في اليوم الثاني، اقتاد السجانون P23 خارجا/إلى الأعلى [ملاحظة من مراقب المحاكمة: قد تعني الكلمة العربية التي استخدمها الشاهد إما "خارجا" أو "إلى الأعلى"]، وأخبروه بأنه سيخضع للتحقيق، فقيدوا يديه، وعصّبوا عينيه. سأله المحقق: "كيف فجّرت الموكب في حمص؟" فأخبر P23 المحقق أنه لم يزر حمص قط من قبل. أخبر المحقق P23 أنه قد وقّع إفادة جاء فيها أنه قال ذلك، فأخبر P23 المحقق أنه ضُرب كل يوم، وأُمر وهو معصوب العينين بالتوقيع على الورقة. سأل المحقق: "ماذا كنت تفعل في حلب؟" فأجاب P23 الإجابة نفسها – أي أنه لا يعرف عمّا يتحدث المحقق. اتّهم المحقق P23 بأنه يكذب، وأمر السجّانين باقتياده خارجا. وأوسع السجّانون P23 ضربا إلى أن فقد وعيه [أو كاد؟]، وأعادوه إلى السجن مرة أخرى.

وفي اليوم التالي، اقتاد السجّانون P23 إلى الأعلى/خارجا، ووُجّهت له الأسئلة نفسها، فأوضح P23 [قصّة] حياته كاملة بالتفصيل. سأل المحقق P23 عن الشخص الذي ضربه، فقال إنه كانت تغطيه الدماء بكثرة، وأوضح أن تعرضه للضرب قد حصل في الفرقة العاشرة؛ حيث أمر المحقق السجّانين بمسح الأرضية (وتنظيفها من دم P23)، وأمرهم أيضا باقتياد P23 إلى الأعلى/خارجا لكي يستنشق بعض الهواء. وقد انبعثت من P23 رائحة كريهة. وبعد ساعة أو اثنتين (داس أشخاص على P23 في هذه الأثناء، ووصل مزيد من المعتقلين في سيارات)، اقتاد السجّانون P23 إلى السجن مجددا. في اليوم التالي، وصل كثير من المعتقلين الجدد، وسألهم P23 عن سبب وجودهم هناك، علما بأنهم كانوا يرتدون ثيابا نظيفة، فأوضحوا أنهم كانوا [يتجولون في الشوارع] لكون العيد قد جاء، فوصلت حافلة رجال أمن، [واعتقلوهم]، واقتادوهم [إلى الفرع]، فسألهم P23 عن مكان [توقيفهم]، فقالوا إن المكان هو فرع الخطيب. وكانت رائحة P23 ليلا كريهة. واكتظ السجن بالكثيرين، وبعثت حتى أصغر اللمسات فيه شعورا فوريّا بالألم، وجلس لذلك في زاوية بجانب الحائط، لكيلا يلمسه أحد. وطرق [المعتقلون] باب [الزنزانة]، قائلين: "أخرجوا هذا الشخص من هنا، فإن رائحته لا تُحتمل". ولم يكن بوسع المعتقلين الجلوس دوما نظرا لوجود الكثيرين. وتقيح جسد P23، وبدأ تسيل منه دماء سوداء. اقتاد السجّانون P23 إلى التحقيق في اليوم التالي. ووجه المحقق

إلى P23 الأسئلة نفسها، فأعطى P23 الإجابات نفسها. لم يطق المحقق رائحة P23، وأمر السجّانين باقتياده خارجا، فأخذوه إلى مكان آخر (لا يذكر الوقت)، على فرض أنه سيتلقى العلاج فيه لأنه مريض، ولكنّهم استمّروا في ضربه يوميا.

سألت القاضي كيربر P23 عن اسم المكان الذي أُخذ إليه، فقال P23 إن اسم المكان حرستا، وهو مشفى في دوما، ولكنه لا يذكر اسمه. واقتادوه إلى مكان آخر، وأخبروه بأن اسمه هو "17"، وبأنه في حال نودي باسم [حُجب الاسم] وأجاب النداء، سيعرّض نفسه للضرب. ومورس الضرب على الدوام؛ حيث كان يقيّد المعتقلون في الأسرّة باستخدام جنازير حديدية، ثم يحضر السجّانون سوطا ويضربون المعتقلين وهم مقيدون. جاء شخص في الليل (أثناء تبديل وردية السجّانين)، وطعن ظهر P23 بسكّين.

سألت القاضي كيربر ما إذا كانت السكين عادية أم مبضعا (سكين جراحية)، فاعتقد P23 أنها سكين عادية أو شفرة. وضُرب P23 بالخراطيم/الأنابيب المعدنية بعد ذلك لثلاثة أيام.

سألت القاضي كيربر P23 عن كيفية خروجه من المشفى، [فالتزم P23 الصمت]. سألت القاضي كيربر ما إذا احتاج P23 لاستراحة، فطلب P23 استراحة لمدة 5-10 دقائق.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

سألت القاضي كيربر P23 كيف غادر المشفى، فقال P23 إن المعتقلين فقدوا وعيهم في بعض الأحيان جرّاء تعرّضهم للضرب والتعذيب بشكل دائم. [فعندما] قال شخص إن ذراعه تؤلمه، أخذه السجّانون، وقطعوا ذراعه، وأعادوا زجه في الزنزانة. مات الكثيرون، واعتقد P23 أن هذا المكان هو الذي يحضرون إليه المعتقلين كي يلقوا حتفهم. كان هناك كثير من الجرحى، وانعدمت الرعاية الطبيّة؛ حيث كان ذلك المشفى لأغراض التعذيب فقط. وسأل أحدُ السجّانين P23 "ما اسمك؟" كل يوم، فأخبره P23 بإن اسمه "17"، فاستمر السجّان بضرب P23 وسؤاله عن اسمه، فسأل P23 السجّان في نهاية الأمر عمّا إذا كان يريد أن يعرف اسم P23 الحقيقي أم رقمه، فقال السجّان وهو مستمر بضرب P23 وشتمه: "الاسم الحقيقي"، فأخبر P23 السجّان باسمه، فردّ السجّان قائلا: "ألم أُخبرك بأن تقول الرقم فقط، وليس اسمك؟"، وضرب P23. وكان التعذيب شديدا، [ولا توجد كلمات] تكفي لوصفه. وتعرّض P23 للتعذيب باستخدام وسائل كثيرة منذ لحظة اعتقاله وحتى لحظة وصوله إلى المشفى.

سمع صراخا وأصوات ضرب بمجرد دخوله فرع الخطيب. ووصل إلى مرحلة لم يعد قادرا معها على تحمل الضرب، وضربوه على رأسه وفقد وعيه، ولم يكن قادرا على تذكر أي شيء بعدها [ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم تتم ترجمة هذه الجملة نظرا لأن P23 قد استخدم كلمات عاميّة لم يفهمها المترجم الفوري]. رشّ السجّانون الماء على الجميع وضربوهم، فما حصل لـP23 حصل أيضا لمن كان بجانبه [بمعنى أن الجميع قد تعرّض لنفس الشيء]. وكانت حالة P23 فيما يخصّ رأسه وظهره و[فقدان] دمه حرجة؛ إذْ يتذكّر قول أحدهم: "لقد انتهى أمر هذا الرجل. تخلّصوا منه [مستخدمًا نفس المصطلح الذي يشير إلى التخلص من القمامة]". وألقوا بـP23 في مكان ما (لا يتذكرّه)، وغطّاه الذباب وهو طريح الأرض، ولم يستطع أن يزيله عنه. وتمنّى لو أن الأرض [ابتلعته] لكيلا يراه أحد، وأراد أن يختفي. وتوقفت سيارة أجرة، فرفعه سائقها برفق، وسأله عمّا حدث، وعن هويّته، وعن مكان منزله، فأراد P23 الحديث، ولكنّه لم يستطع. أحضر السائق لـP23 زجاجة ماء، وغسل وجهه، ووضعه في سيارة الأجرة. وقال P23 إنه يعرف رقم هاتف والدته، فاتّصل السائق بوالدة/عائلة P23، وأخبرهم بأنه قد عثر على P23. وأخبرت عائلته السائق بأن يحضر P23، وأنهم على استعداد بأن يدفعوا للسائق ما يريد من المال. فاصطحب السائق P23 إلى منزله، وكان شقيق P23، وعمّه، وباقي أشقائه وشقيقاته حاضرين. فحملوه من السيارة إلى المنزل، وحمدوا الله على أنه لا يزال على قيد الحياة. وكان P23 عاجزا عن الكلام، فأخذوه إلى الطبيب فورا الذي أخبرهم بأنه ليس بوسعه فعل أي شيء له، وأنه يتعيّن على P23 مغادرة البلاد [طلبا للعلاج]، وأعطى الطبيب P23 حُقنةً، ومسكنات ألم، وأدوية أخرى. وسافرP23 برفقة عائلته إلى الأردن بالسيارة في اليوم التالي، وتوجهوا مباشرة إلى أحد المشافي التخصصية، حيث مكث P23 فيه لثلاثة أشهر. وعانى من كثير من الإصابات في ظهره، وكان بحوزته مقطع فيديو، وصور.

سألت القاضي كيربر ما إذا التقطت الشرطة النرويجية صورًا فوتوغرافية له، فلم يتذكّر P23 قدرا كبيرا من التفاصيل، ولكن كان لديه مقطع فيديو التقطه العائلة له قبل العملية وبعدها. [عرضت القاضي كيربر صورة لظهر P23 وقد بدت عليه ندب وآثار إصابات].

سألت القاضي كيربر P23 ما إذا كان قادرا على أن يقر بأن الصورة هي صورته في العام 2017، فأقر P23 ذلك.

سألت القاضي كيربر متى اعتقل P23، فقال P23 إنه اعتقل في العام 2011 تقريبا.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P23 يتذكر متى تلقت والدته اتصالا [من قبل سائق سيارة الأجرة]، فلم يفهم السؤال.

أشارت القاضي كيربر إلى أن P23 قد ذكر تاريخ نقله أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة في العام 2019، وأرادت معرفة ما إذا كان P23 يتذكر ذلك التاريخ، فقال P23 إن ذلك قد وقع في العام 2011، في وقت العيد، ولكنه لا يتذكر التاريخ، وإن علمه بذلك كان نظرا لكونه قد سأل المعتقلين الجدد عندما وصلوا إلى السجن؛ حيث أخبروه بأن العيد قد حلّ، وأنهم كانوا في السوق [عندما اعتُقلوا].

قالت القاضي كيربر إنه ورد ذكر التاريخ 26 آب/ أغسطس، 2011 في المحضر، فاعتقد P23 أن التاريخ قد يكون صحيحا نظرا لأنه اعتقل في رمضان، وأن العيد يحلّ بعد رمضان. [ملاحظة من مراقب المحاكمة: في العام 2011، انتهى شهر رمضان بتاريخ 29 آب/أغسطس، وحلّ أول أيام عيد الفطر بتاريخ 30 آب/أغسطس].

سألت القاضي كيربر ما إذا كان [التاريخ المذكور] موفق لتاريخ أول أيام العيد، فقال P23:"صحيح".

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان بوسعه أن يستمر لأنها لاحظت أنه بدا غير مرتاح، فسألت القاضي كيربر عمّا إذا كان [P23 يريد أن يحصل على استراحة]، فقال P23 إنه [لا يريد استراحة].

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدنير ما إذا اعتُقل P23 مرة برفقة آخرين، فقال P23 إن كثيرين قد اعتُقلوا معه.

سأل القاضي فيدنير عن المدة التي قضاها P23 في فرع الخطيب، فقال P23 أربعة أو خمسة أيام تقريبا.

أخبرت القاضي كيربر P23 بأن يعلمها عندما يريد أن يحصل على استراحة، فقال P23: "حسنا"، وشكرها.

سأل القاضي فيدنير P23 عمّا إذا كانت الإصابات الظاهرة في الصورة قد لحقت به في فرع الخطيب، فقال P23 إنه لم يصب بجميع تلك الإصابات في فرع الخطيب.

سأل القاضي فيدنير عن الإصابات التي لحقت به في فرع الخطيب، فأشار P23 إلى أن [الإصابات الناجمة عن] ضربه على ظهره، وتلك الناجمة [عند تعرضه] للضرب على جنبه عندما نزل الدرج.

سأل القاضي فيدنير متى تعرض P23 للضرب (مثال: على الدرج، وأثناء جلسات التحقيق، وما إلى ذلك)، فقال P23 إن [أحد السجانين] وقف خلفه أثناء التحقيق وضربه، وعندما لم يسمع [المحقق] [الجواب الذي أراده] أخبر [السجّان] أن يقتاد P23 إلى الخارج ويؤدبه ومن ثم أن يعيده.

سأل القاضي فيدنير عمّا حدث، فقال P23 إن [السجّان] اقتاده خارجا، وضربه، ثم أعاده إلى التحقيق، وخضع [للتحقيق] مجددا في اليوم التالي.

سأل القاضي فيدنير عمّا كان يرتديه P23 في فرع الخطيب، فقال P23 إنه لم يكن يرتدي [ثيابا]؛ حيث امتلأت ثيابه بالدماء، وكانت تنبعث منها رائحة كريهة، فقام بنزعها.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P23 عاريًا عندما تعرض للضرب، فأقر P23 ذلك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P23 قد تعرض للضرب على جروحه في فرع الخطيب، فأقر P23 ذلك، وقال إن [المعتقلين] تعرّضوا للضرب والاقتياد خارجا، وداس الناس عليهم.

سأل القاضي فيدنير ما إذا حدث ذلك أثناء التحقيق أو داخل الزنزانة، فقال P23 إنه يوجد كثير من الأشخاص داخل غرفة صغيرة، فلم يستطع P23 الجلوس إلا في حال ثنى ساقيه، وكانت ساق أحدهم فوق ساقيه. لقد كانت الزنزانة مكتظة، ولم يستطع أحد أن يدخل إليها، لذا لم يضرب [السجّانون] الأشخاص داخلها، وإذا أرادوا استدعاء أحدهم، نادوا على اسمه واقتادوه خارجا.

سأل القاضي فيدنير كيف عامل [السجّانون] P23 وتعاملوا مع إصاباته عندما اقتادوه إلى الأعلى/خارجًا، فقال P23 إنهم اقتادوه إلى الأعلى/خارجًا نظرا لرائحته الكريهة، وكان كل من يدخل ويخرج يضربه وهو في الأعلى/في الخارج، حيث كانوا على علم بأنه معتقل، وبأنه ينتظر أن يعود [إلى الداخل].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا حدث ذلك في الخارج، فأقر P23 ذلك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا شاهد P23 معتقلين في الخارج، وعن كيفية معاملتهم، فقال P23 إنه كان ملقىً أرضا، وكان بوسعه مشاهدة القليل من أسفل عصابة العينين. أُخرج الأشخاص من حافلات صغيرة، حيث كانت تُركن بعيدا، وتُفتَح أبوابها، وينهال السجّانون على المعتقلين بالركل والشتائم.

سأل القاضي فيدنير عن عدد المرات التي تم التحقيق مع P23 فيها، فقال P23 إنه خضع للتحقيق مرتين أو ثلاثًا.

سأل القاضي فيدنير عن مدى تكرار تعرّض P23 للضرب أثناء التحقيق، فقال إنه ضُرِب مرتين: أي في كل مرة خضع فيها للتحقيق؛ حيث اقتاده السجانون إلى الأعلى/خارجا، ولم تَرُق أجوبة P23 للمحقق، ثم اقتادوه إلى الخارج وضربوه.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا ضرب المحقق P23 أو عمّا إذا ضُرِب P23 في حضرة المحقق، فقال P23 إنه كان يوجد شخص يقف خلفه والذي قال مرّة: "على ما يبدو أنك لا تفهم، أو أنك لن تعترف"، ثم ضرب P23 من الخلف على ظهره، وجرّه خارجًا. لم يكن P23 واقفا، حيث كان دائما على الأرض.

سأل القاضي فيدنير عن المكان الذي أجري فيه التحقيق (مثال: الطابق الذي يعلو زنزانته، أو الكائن أسفلها)، فقال P23 إنه تم اقتياده إلى الطابق العلويّ، وإنه يذكر أحد المكاتب الذي كان يقع خطوتين إلى اليسار. وفي إحدى المرات، قاموا بجر P23 إلى المطبخ.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا تم التحقيق مع P23 في المطبخ، فقال P23 إنه استُجوب هناك قبل أن تتم إعادته إلى مكان التحقيق.

سأل القاضي فيدنير عن الطابق الذي يقع فيه المطبخ، وعمّا إذا كان فيه نافذة، فقال P23 إنه لم يستطع رؤية أي شيء بسبب عصابة العينين؛ وقد تحدث مشكلة كبيرة إذا رأى السجّانون أن العصابة لم تكن في مكانها.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت الزنزانة تحت مستوى الأرض، فأقر P23 ذلك، وأشار إلى أنه لم يكن بوسع المعتقلين تمييز الليل من النهار.

سأل القاضي فيدنير عن عدد الأشخاص الذين كانوا موجودين في زنزانة P23 [على سبيل المثال: 10 أو 15 شخصا؟]، فقال P23 إنه كان فيها ما يقرب من 400 شخص؛ حيث لم يكن بوسع أحدهم أن يجلس، فقد كان الناس فوق بعضهم. وفي حال أراد أحدهم استخدام دورة المياه، توجب عليه أن يدوس على الآخرين في طريقه.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان هناك نافذة أو نظام تهوية، فقال P23 إنه لم يتذكر وجود أي نوافذ، ولكن ذهب الكثيرين إلى دورة المياه لكي يتنفسوا، فقد كانت كل النوافذ داخلية، ولكنه لا يتذكر.

أشار القاضي فيدنير إلى إفادة P23 التي أدلى بها أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة والتي قال فيها إنه "وُجدت في الزنزانة نافذة، ولكن، لم يستطع أحد رؤية الضوء منها. ولم يكن هناك متسّع للجلوس، وكنت أتألم في حال لمسني أحدهم"، فقال P23 "نعم"، وُجدت نافذة في الزنزانة، وتذكر محاولته بأن ينظر من خلالها لكي يعرف الوقت [ملاحظة من مراقب المحاكمة: يبدو بأنه كان هناك ساعة معلقة على الحائط الكائن خلف النافذة، وكانت الرؤية مشوشة بسبب النافذة نفسها].

سأل القاضي فيدنير عن الطعام، فقال P23 إنه لا يتذكر ذلك 100%، ولكنه يذكر أنه تناول حساء وتفاحًا، ثم قال "لا، لربما كان ذلك بطاطس مسلوقة في واقع الأمر".

سأل القاضي فيدنير عن أحوال المعتقلين الآخرين (ما إذا لحقت بهم إصابات أيضا)، فقال P23 إنه لم يتعرضوا جميعا للإصابات، ولكن تعرض بعضهم للضرب. وكان هناك أناس جدد ممن أتوا بهم من الشارع وألقوا بهم في الزنزانة، فلم يكن [جميع المعتقلين] متشابهين.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا استدعى [السجّانون] المعتقلين المصابين، فقال P23 إنه جرى استدعاء بعض من المصابين للتحقيق. وفي إحدى المرات، استدعى السجّانون شخصا، وأعطوه قرصين من الدواء من خلال فتحة الباب.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا تحدث P23 مع المعتقلين الآخرين عن التحقيق معهم، فقال P23 إنه لا يذكر ذلك، ولكنهم تحدثوا عن عدد الأيام التي مضت على اعتقالهم، وعما حلّ بهم. وعندما زُج P23 في الزنزانة في بداية الأمر، نصحه معتقل آخر بأن يعترف [أثناء التحقيق] لكيلا يضرب [السجّانون] P23 ويقتلونه [: اعترف وتكلم قبل أن يقدموا على ضربك وقتلك"].

سأل القاضي فيدنير P23 عمّا إذا سمع أصوات أشخاص وهم يتعرضون للتعذيب، فأوضح P23 أنه سمع أصوات ضرب وصراخًا أثناء توجهه إلى الطابق السفلي، وسمع أيضا [حديثا من بعض المعتقلين] بأن فلانا كان يتم تعذيبه.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا سمع P23 تلك الأصوات داخل غرفة التحقيق، فقال P23 إنه لا يتذكر سماع تلك الأصوات في الغرفة، ولكنه يذكر سماع صرخات أثناء وجوده في الطابق السفلي.

سأل القاضي فيدنير P23 عمّا إذا اعتقل في الفرقة العاشرة، وفرع الخطيب، ومشفى حرستا العسكري، فأقر P23 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P23 عمّا إذا شاهد جثثا، ومكانها، فقال P23 إنه قد شاهد جثثا يوميا أثناء وجوده في المشفى.

سأل القاضي فيدنير عن عدد الجثث التي شاهدها P23، فقال P23 إنه شاهد الكثير من الجثث في المشفى.

سأل القاضي فيدنير P23 عمّا إذا شاهد جثثا في الفرقة العاشرة، فقال P23:"لا"، وإنه شاهد الجثث في المشفى في حرستا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا شاهد P23 جثثا في فرع الخطيب، فقال P23 إنه لم يشاهد أي جثة في فرع الخطيب، وإنما شاهد التعذيب فقط.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا أُعلِمَت عائلة P23 باعتقاله، فقال P23:"لا". وكان هناك ضابط يعرف والده، فتوجه والده إلى الضابط الذي أخبره بأن "ابنك معنا، وهو بخير"، ولكن لم يكن P23 موجودًا [في الفرع الذي يعمل فيه الضابط]، ولم يكن بخير. وعندما وصل P23 إلى المنزل، أخبرته والدته بأن "والدك قد دأب على زيارة أحد الضباط، وإعطائه المال كي يعتنوا بك". [دفع والد P23 المال للضابط الذي كان يكذب بشأن مكان وجود P23 وحالته].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا فقد P23 وعيه في فرع الخطيب، فتذكر P23 أنه فقد وعيه مرة عندما طرق [المعتقلون] الآخرون الباب [وأخبروا السجانين] "بالمجيء وتفقّد [P23]".

سأل القاضي فيدنير P23 عمّا إذا كان يريد أن يحصل على استراحة، فقال P23: "نعم".

فسألت القاضي كيربر عن كم يحتاج P23 من الوقت، فقال 10 دقائق، ثم شرع بالبكاء، فاعتذر، وقال إنه تذكر والده الذي توفي العام الماضي، والذي لم يره لمدة طويلة.

***

[استراحة لمدة 30 دقيقة]

***

قالت القاضي كيربر إنها تأمل أن P23 قد هدأ من روعه، واسترجع نشاطه أثناء الاستراحة، فشكرها P23، واعتذر على ما تسبب به من إزعاج.

سأل القاضي فيدنير عن المدة التي قضاها P23 في الفرقة العاشرة، فقال P23 ثلاثة أيام تقريبا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا تلقى P23 أو المعتقلون الآخرون العلاج في مشفى حرستا، فقال P23 إنه لم يكن هناك أي علاج.

سأل القاضي فيدنير عن عدد الأشخاص الذين كانوا موجودين في المشفى مع P23، فقال P23 إنه كان يوجد شخصان [مقيدان بالسلاسل الحديدية] على كل سرير، واعتقد بأن هناك 20 سريرا، وما يقارب 40 شخصا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا تعرض الآخرون للإساءة كتلك التي تعرض P23 لها، فقال P23: "نعم". إذا طلب أحدهم شيئا، فيجيبون [طلبه] بإلحاق الألم به [أي إذا طلب أحد دواءً، فسوف يوسعونه ضربًا عوضا عن ذلك].

شكرت بولتس P23 على مثوله أمام المحكمة، وقالت إنه ليس لدى الادعاء العام أي أسئلة. وقال بوكر إن للدفاع الرأي ذاته، وقال شارمر نفس الشيء أيضا.

سُمح للشاهد بالانصراف.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 11:00 صباحا.

ستعقد جلسة المحاكمة التالية بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر، 2020 في تمام الساعة 9:30 صباحا.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 22 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 16 كانون الأول/ديسمبر، 2020

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط: [1]

اليوم الثاني والخمسون للمحاكمة – 16 كانون الأول/ديسمبر، 2020

P24 هي شاهدة تبلغ من العمر 41 عامًا، أدلت بشهادتها بشأن اعتقالها في الفرع 251 والقسم 40. وبسبب المخاوف المتعلقة بسلامتها وسلامة عائلتها، سُمح للشاهدة P24 بإخفاء أي معلومات من شأنها أن تعرّضها أو تعرّض عائلتها للخطر. قالت P24 للمحكمة إنها لم تتعرّض لتعذيب [بدنيّ]، ويعود ذلك على الأرجح للوضع الاجتماعي لعائلتها في سوريا. ومع ذلك، فقد كانت تسمع باستمرار أشخاصًا يصرخون من التعذيب، وكانت شاهدة على التعذيب في أروقة الفرع 251 من خلال فتحة في باب زنزانتها. كما تحدّثت عن المعاملة التي تعرّضت لها المعتقلات في الفرع 251 بناءً على تجربتها في مشاركة زنزانة منفردة مع امرأة حامل، بالإضافة إلى اعتقالها في زنزانة مكتظة مع العديد من النساء والفتيات.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الثاني والخمسون للمحاكمة – 16 كانون الأول/ديسمبر، 2020

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور أربعة أشخاص وممثلين اثنين من الصحافة. ولم يطلب أي من الصحفيَّين المعتمدَين الحصول على الترجمة العربية. وأعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنها لن تسأل بعد الآن عن الصحفيين المعتمدين الذين يحتاجون إلى الحصول على الترجمة العربية في العام الجديد. ولم يكن هناك مصور يسجل الجلسة قبل بدئها. ومثل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. وحضرت المحامية فورستر بالدينيوس بدلا من محامي المدعين محمد.

سألت القاضي كيربر محاميي المدعين شارمر وكروكر بشأن مثول موكلهما أمام المحكمة كشاهد، والذي كان من المقرر إجراؤه في الأسبوع التالي. فأخبرها الدكتور كروكر أن موكلهما موجود حاليًا في السويد ولا يمكنه القدوم إلى كوبلنتس بسبب قيود متعلقة بفيروس كورونا. ومع ذلك، أضاف الدكتور كروكر أن موكلهما سيكون على استعداد للإدلاء بشهادته عن طريق الفيديو (شهادة مسجلة) إذا كان أحد محاميَيه موجودًا معه في السويد. فقالت كيربر إن الإدلاء بشهادة عبر الفيديو سيكون خيارًا بشكل عام وطلبت من شارمر والدكتور كروكر إبلاغ القضاة عن السلطات السويدية المعنيّة التي يحتاجون إلى الاتصال بها من أجل التحضير لتقديم شهادة عن طريق الفيديو. وقامت كيربر بإلغاء الجلسات المقررة في الأسبوع التالي (21 و22 كانون الأول/ديسمبر) لأنه لم يكن هناك أي شاهد آخر مُقرّر، ولن يكون عقد جلسة محكمة فقط لتلاوة تقارير من ملف القضية ممكنًا في ضوء الجائحة.

شهادة P24

رافَقَ P24، والتي كانت ترتدي شالًا حول رأسها، محاميتُها فون دير بيرنس. وقالت فون دير بيرنس للمحكمة إنه بناءً على طلبها مساعدة الشاهدة كمستشارة قانونية، فإنها تطلب ألا تضطر موكلتها، P24، إلى تقديم معلومات شخصية بسبب المخاطر المحتملة عليها وعلى عائلتها في سوريا.

طلب بوكر، محامي دفاع أنور رسلان، النظر إلى طلب فون دير بيرنس. فسمحت له كيربر بالتحقق منه بشكل غير رسمي والاطلاع على الوثيقة الموجودة على كمبيوتر فون دير بيرنس.

قال المدعي العام كلينجه إن الادعاء العام ليس لديه اعتراضات على الطلب وفقًا للقواعد الإجرائية ذات الصلة.

سمحت كيربر للشاهدة بعدم تقديم معلومات شخصية لأن ذلك من شأنه أن يعرض حياة أو سلامة أو حرية أفراد عائلة الشاهدة للخطر، والذين لا يزالون يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في سوريا. حيث إنه قد تم استيفاء المتطلبات الأساسية للمادة 68(3) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO) [عدم تقديم معلومات شخصية للأسباب المذكورة أعلاه]، أضافت كيربر أن القضاة على دراية تامة من الشهادات السابقة أن الحكومة لديها مصلحة جوهرية في ولاء الموظفين الحاليين والموظفين السابقين والأشخاص الآخرين.

أخبرت كيربر P24 أنها تستطيع خلع شالها/وشاحها إذا كانت تشعر بالأمان حيث إنه لن يراها أحد، طالما أنها لا تلتفت إلى الخلف.

تمت تلاوة التعليمات على P24 وأُبلغت بحقوقها كشاهدة. قالت P24 إنها تبلغ من العمر 41 عامًا، ولكنها تفضل عدم الكشف عن مهنتها.

استجواب من قبل القاضي كيربر

ذكرت كيربر أن شهادات P24 لدى الشرطة الفرنسية والألمانية موجودة في ملف القضية. وقالت إنه وفقًا لهذه المحاضر، فقد تم القبض على P24 واعتقالها في سجون مختلفة لفترة زمنية معينة. وطلبت كيربر من P24 شرح سبب اعتقالها وكيف تمت معاملتها في السجون. وأضافت بأن تركيز المحكمة سيكون على الفرع 251. فشكرت P24 كيربر وقالت إنها في شهر أيار/مايو عام 2012، حوالي 5 أيار/مايو 2012، التقت بأصدقائها في مكان خاص. ثم تم اقتحام المكان واعتُقلت هي وأصدقاؤها. وأوضحت أن المكان كان في دمشق بين [حُجِبَت المعلومات]. واقتيدت هي وأصدقاؤها إلى القسم 40 حيث كان عليهم البقاء لليلة واحدة. وفي اليوم التالي نُقلوا إلى فرع الخطيب. كما قالت P24 للمحكمة إنها قضت فترة في الخطيب قبل نقلها إلى فرع كفرسوسة. وكانت آنذاك الوحيدة من المجموعة التي تم إعادة نقلها إلى الخطيب. وقالت إنه تم إطلاق سراحها من القسم 40 في 9 حزيران/يونيو، 2012.

أرادت كيربر معرفة تفاصيل حول كيفية وصول P24 وأصدقائها إلى مركز الاعتقال الأول. فأوضحت P24 أنها كانت هي وأصدقاؤها في مكتب عندما طرق أحدهم الباب. وعندما فتحت الباب، صوب شخص يرتدي ملابس مدنية مسدسه نحوها. وقال أشخاص آخرون كانوا معه إنهم من قوات الأمن ويريدون الدخول. وقالت P24 إنها طلبت بطاقات الهوية من هؤلاء الأشخاص، حيث كانت هي وأصدقاؤها يتصرفون "ضمن حدود القانون". ومع ذلك، قام الأشخاص باقتحام المكتب. قالت P24 إن هذا حدث عندما كانت هي وأصدقاؤها يتناولون الغداء معًا. وقامت مجموعة الأصدقاء أولًا بالسؤال عن سبب اقتحام المكتب، لأنهم كانوا مجرد أصدقاء يتناولون الغداء معًا. وتذكرت P24 بأنهم كانوا مجموعة من ثمانية أشخاص. وقام الضباط، الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية، بتفتيش كل شيء وأرادوا رؤية جميع بطاقات الهوية الخاصة بهم. كانوا يحملون أجهزة لاسلكي استخدموها للتحقق من أسمائهم. ثم قرروا أخذ المجموعة معهم إلى الفرع. قالت P24 إنه على ما يبدو أن الضباط شعروا بالانزعاج من أجهزة الكمبيوتر الموجودة في المكتب. كما أوضحت

أن السجانين، كما يحدث عادة للشباب، قاموا بوضع قمصان الشباب فوق رؤوسهم، بحيث كان ظهرهم عاريًا. "وبالطبع" لم يقوموا بفعل نفس الشيء معها. وقالت إنها طلبت أن تقود سيارتها الخاصة [إلى الفرع]، فركب اثنان من الضباط سيارتها وتوجهوا إلى القسم 40. وعندما وصلوا إلى هناك، تم تفتيش سيارتها، وبدأوا في تعذيب الشباب.[2] قالت P24 إنه تم نقلها مباشرةً إلى مكتب للتحقيق. حيث طلبوا منها أن تفتح بريدها الإلكتروني وحسابات الفيسبوك الخاصة بها. ثم اقتيدت إلى القبو حيث كان أحد الرجال يتعرض للتعذيب باستخدام الصدمات الكهربائية والضرب. وقالت P24 إنهم أجبروها على المشاهدة.

سألت كيربر عمّا إذا كان هذا الرجل من مجموعة أصدقائها. فأكدت P24 ذلك، مضيفةً أنهم أجبروها على المشاهدة لجعلها تشهد ضده. قالت P24 إنه بعد كل التحقيقات، كان عليهم الانتظار في مكتب. وتم إحضار ضابطة إلى المكتب لتفتيشها. قالت P24 إن الضابطة قامت بتفتيشها في الحمام بناء على طلبها. ثم كان على P24 قضاء الليلة في ذلك المكتب، بينما كان الباب مقفلًا. كما أوضحت P24 أنه في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، تم نقلهم إلى الخطيب في حافلة صغيرة. وقالت إن أحد الأشخاص من القسم 40 كان يُدعى يامن. وأضافت أنها لم تكن معصوبة العينين، ولكن كانت يداها مقيدتين خلف ظهرها وكان عليها أن تنظر إلى الأرض. قالت P24 إن ذلك كان في الصباح الباكر، لذا كانت الشوارع شبه فارغة وكانت الحافلة الصغيرة تسير "بسرعة هائلة". ووفقًا لـP24، فقد تعرضت المجوعة للشتم والصراخ طوال الطريق إلى الخطيب. وقالت إن يامن بقي معها عندما وصلوا إلى الخطيب ورافقها إلى الأسفل إلى القبو. وأوضحت بأنهم ذهبوا إلى مكان يشبه المكتب. ثم تم استدعاؤها إلى غرفة أخرى كانت تبدو وكأنها حمّام. وفي تلك الغرفة، والتي كانت مغلقة، طلبت منها امرأة خلع ملابسها. كان عليها أن تخلع كل ملابسها ولم يُسمح لها أن تبقي أي قطعة ملابس على جسدها. ثم طُلب منها الجلوس بوضعية القرفصاء والنهوض ثلاث مرات. وقالت P24 إنه من الطبيعي أن يصدر جسدها أصوات طقطقة عند الركوع أو الجلوس بوضعية القرفصاء، ولكن المرأة لم تصدقها. وقالت P24 إنه سُمح لها بارتداء ملابسها وبأن المرأة ذهبت إلى المكتب، بينما كان عليها البقاء في الغرفة. وبعد ذلك، تم نقلها إلى غرفة أخرى. قالت P24 إنها لا تستطيع تذكر مكان الغرفة بالضبط، ولكنها تتذكر أنها كانت في نفس الطابق الذي كان به العديد من الزنازين المنفردة. وقالت إنها نُقلت إلى منفردة مساحتها 2×1 متر، وكانت امرأة حامل في شهرها الثامن تنتظر هناك. قالت P24 إنها بقيت هناك لمدة 21 يومًا، مضيفة أنها نسيت السؤال المبدئي.

فقالت القاضي كيربر لها إن كل شيء على ما يرام وبأنها أبلت بلاءً حسنًا. وطلبت منها كيربر المتابعة وعرضت على P24 أن تأخذ استراحة كلما احتاجت. فأوضحت P24 أن المرأة في الزنزانة المنفردة كانت هناك منذ فترة طويلة بالفعل. ولم تكن تعلم كم كانت الفترة بالضبط غير أنه كان هناك ثلاث نساء أخريات في الزنزانة مع المرأة الحامل قبل وصول P24. وأضافت P24 أن المرأة كانت منهكة للغاية. كما قالت إنها لا تتذكر كم مرّ من الوقت حتى تم التحقيق معها لأول مرة، ولكنه كان بعد عدة أيام على الأقل. وقالت إن هناك شيئًا لم تتمكن من فهمه، فلذلك تريد تقديم المزيد من التوضيح: فأوضحت P24 أنه لم يكن هناك مرحاض في الزنزانة. وقالت إنه كان هناك المزيد من الزنازين المنفردة في ذلك الطابق، حيث كان هناك زنزانتان على اليمين وزنزانتان على جهة اليسار من زنزانتهما، وواحدة مقابلهما على اليسار. وكانت هناك أيضًا عدة زنازين أكبر تشبه "القاعات"، بالإضافة إلى غرفة السجّانين. وقالت P24 إن السجانين كانوا يقررون متى يُسمح للمعتقلين باستخدام المرحاض. وقالت إنها ورفيقتها في الزنزانة كانتا دائمًا تذهبان معًا. حيث كان عليهما أن يخفضا رأسيهما ولم يُسمح لهما بالنظر إلى أي شخص. ووفقًا لـP24، فلم تكن ترى سوى الأرض أثناء ذهابها يوميًا إلى المرحاض، باستثناء رؤيتها لرجالٍ جالسين وممدين على الأرض. وقالت P24 إنهما كانتا تحصلان على مياه الشرب من المرحاض؛ وكانت جودتها رديئة للغاية. ووصفت P24 أنه كان هناك في المرحاض نافذة صغيرة (فتحة)[3] في الحائط حيث كان يمكن للمرء الحصول على بعض الهواء النقي. وقالت إنه من المثير للسخرية أن المرحاض كان الغرفة الوحيدة التي يمكن للمرء أن يتنفس فيها هواءً مختلفًا. حيث كان كل مكان آخر تفوح منه رائحة العرق والبول. وقالت P24 إنها تتذكر يومها الأول في الخطيب عندما قررت أن تأكل من أجل الحفاظ على صحتها. وأضافت أنه كان يُقدّم لها وجبتان يوميًا في الخطيب، وجبة بعد الظهر في حوالي الساعة 3:00 أو 4:00 ووجبة في نهاية الليل أو في الصباح الباكر. وقالت إن الطعام كان لا يحتوي على ملح أو سكر. ولم يكن لديهم أدوات تناول الطعام ليأكلوا بها وكان الخبز فاسدًا في معظم الأحيان، ولكنها كانت على الرغم من ذلك تأكل الطعام.

سألها القاضي فيدنير عن جودة الطعام وما إذا كان كافيًا. فقالت P24 إن إحدى الوجبات (ليلًا/ صباحًا) كانت عبارة عن مربى وزيتون وخبز. وأضافت P24 أنهم في بعض الأحيان كانوا يحصلون على حلاوة طحينية أو بيضة. غير أنه كان دائمًا يُقدّم طبق واحد فقط، بغض النظر عن عدد الأشخاص [في الزنزانة]. ولطعام الغداء، كانوا يحصلون على أرز وطبق جانبي. وكان طعامًا سيئًا بشكل عام. وافترضت P24 أنه كان هناك حصص غذائية مخصصة لكل شخص، لكنها لم تصل إلى المعتقلين. كما قالت إنه كان بمثابة حلم عندما حصلوا مرة على خيار وعلى برتقالة في مرة أخرى.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P24 قد خسرت وزنًا. فقالت P24 إنها خَسرت 8 كيلوغرامات في 35 يومًا، على الرغم من أنها كانت تأكل.

أراد فيدنير معرفة عدد الأيام التي قضتها P24 في الخطيب وعدد الأيام التي قضتها في كفرسوسة. فقالت P24 إنها قضت في الخطيب 21 يومًا مع المرأة الحامل، والتي غادرت السجن بعد ذلك. ثم بقيت P24 في تلك الزنزانة لليلة أخرى مع امرأة أخرى، قبل

---

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: غالبًا ما كانت P24 تستخدم مصطلح شباب بدلًا من رجال.

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: تشاور المترجم مع P24 لتوضيح ما قصدته بالضبط. وخلال استراحة في وقت لاحق، تمكنوا من توضيح أنها لم تكن نافذة، بل كانت فتحة صغيرة.

أن يتم نقلها إلى الزنزانة الجماعية الكبيرة. وأوضحت P24 أنه [في ذلك اليوم] تم نقل جميع النساء من الزنازين المنفردة إلى الزنزانة الجماعية. حيث كان السبب وراء ذلك أن العديد من النساء اعتقلن ذلك اليوم بسبب مظاهرات في دمشق حول المجزرة التي حدثت في حماة. ووفقًا لـ P24، فقد تم إخراج الرجال من الزنزانة الجماعية، ولكنها لم تعرف إلى أين تم أخذهم. وأضافت أن حالة تلك الزنزانة الجماعية كانت "غير معقولة". حيث كان في الزنزانة مرحاض، ولكن الزنزانة بأكملها كانت قذرة. ولم يكن هناك هواء وكانت تفوح رائحة قوية. وقالت P24 إنها بقيت هناك لمدة يومين قبل نقلها إلى كفرسوسة حيث بقيت لمدة يومين قبل إعادتها إلى الخطيب. وتابعت P24 لتخبر المحكمة أنه في البداية حقق معها محققان في الخطيب. غير أنها لم تتمكن من رؤية الشخص لأنها كانت معصوبة العينين. وقالت إنه تم التحقيق معها مرة واحدة فقط وكانت الغرفة التي تم فيها التحقيق ممرًا أكثر من كونها غرفة. وقالت إنها تتذكر أنه كان هناك معدات معينة، ربما أدوات مطبخ. وأوضحت P24 أن يديها كانتا مقيدتين وبأنها كانت معصوبة العينين وكان عليها أن تجثو، بينما كان المحقق جالسًا على كرسي صغير. وقالت إن أحد السجانين كان يلقّب بأبي غضب، وكان مسؤولًا عن القيام بـ "أفعال مجنونة". وقالت إنه في كل مرة يغضب فيها أحد السجانين، كان أبو غضب يبدأ في تعذيب الناس. ووصفته بأنه طويل ونحيف وقالت إنها شعرت بأنه "غريب". وأضافت P24 أنه أثناء تحقيقها، كان أبو غضب حاضرًا وكان يحمل سوطًا. غير أنه لم يكن هناك لأجلها على وجه التحديد. حيث كان يأتي ويذهب مرارًا وتكرارًا ويقوم بجلد الأرض بجوارها مباشرةً. وأضافت أنها شعرت كما لو أنه كان يريد إخبارها " بأنه موجود هنا [بسوط] إذا كنتِ لا تريدين التحدث". وقالت P24 إن المحقق لعب دور "الشرطي الطيّب"، وقال لأبي غضب إن مساعدته لم تكن ضرورية. وخلصت إلى أنهم "لعبوا لعبة الشرطي الطيب - والشرطي السيئ طوال فترة التحقيق معها". غير أن التحقيق لم يسفر عن أي نتيجة، حيث إنها لم تقل أي شيء من شأنه أن يدينها. وقالت إن المحقق أصر على مرافقتها شخصيًا إلى زنزانتها وربت على ظهرها في الطريق، كما لو أنه كان يريد أن يقول لها "ابقي هادئة". وقالت إنه بقدر ما تتذكر، فلم يكن هناك المزيد من التحقيقات في الخطيب. وقالت P24 إن نفس المحقق أراد التحدث معها في يوم نقلها إلى كفرسوسة، ولكن ذلك كان بلا مغزى. وعندما عادت من كفرسوسة لم يتم التحقيق معها بعد ذلك في الخطيب.

قالت كيربر رئيسة المحكمة إن هذه المحاكمة تتعلق بأنور رسلان وسألت P24 عمّا إذا كان المحقق هو أنور. فالتفت P24 إلى مقعد المتهمين، وبعد استراحة قصيرة، قالت إنها لا تعتقد أن أنور كان هو المحقق.

أرادت كيربر معرفة لماذا كانت تعتقد ذلك. فقالت P24 إن مجمل الحالة التي كانت تحيط بالتحقيق والغرفة لا يتناسبان مع رجل من رتبته. وأضافت بأن السجّانين كانوا يدخلون ويخرجون من الغرفة باستمرار.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانت P24 قد لاحظت أي شيء حول لغة/صوت المحقق وما إذا كانت قد حددت لهجته. فقالت P24 إنها حاولت تذكر التحقيق. حيث كانت هناك بعض المؤشرات المتعلقة بالشخص، ولكنها لا تتذكر.

أشارت كيربر إلى أن P24 قالت لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) إنها تعتقد بأنه تم التحقيق معها مرتين في الخطيب، وبأنها لم تتعرض للضرب ولم تكن مقيّدة. غير أنها كانت معصوبة العينين ولم تستطع رؤية من كان يقوم بالتحقيق معها. وقالت إنه كان نفس الشخص في كلا التحقيقين وبأنه كان يتحدث بلهجة السويداء. فقالت P24 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه بالتالي يمكنها استبعاد أنه كان أنور رسلان. وسألت كيربر P24 عمّا إذا كانت تتذكر أي شيء عن اللهجة. فقالت P24 إنه من المحتمل أن لهجته كانت من السويداء.

فقالت كيربر إنه لا بأس بذلك. فقالت P24 إنها لا تستطيع التذكر الآن، ولكنها إذا قامت بإخبار الشرطة بهذه المعلومات، فإنها على الأرجح صحيحة. وأضافت بأن المحقق [في الخطيب] قال لها إنه سيذهب لزيارتها [إذا تم إطلاق سراحها] ويكشف لها عن هويته.

سألت كيربر عمّا إذا كان قد زارها بالفعل. فنفت P24 ذلك.

أراد كيربر معرفة ما حدث بعد عودة P24 إلى الخطيب من كفرسوسة. فقالت P24 إنه في آخر يوم لها في الخطيب، وتعتقد بأنه كان 9 حزيران/يونيو 2012، تم وضعها في سيارة. ولم تكن معصوبة العينين أو مقيدة. وتم نقلها إلى القسم 40 إلى مكتب الشخص الذي حقق معها في يومها الأول. وقالت إنه قد تم تقديم القهوة لها، والتي شربتها بعد تجربتها مع [الطعام الرديء] في مراكز الاعتقال. وقالت P24 للمحكمة إنها نُقلت بعد ذلك إلى مكان آخر حيث كان عليها الانتظار قبل "تسليمها" إلى والدها، ولكن دون أي شيء من مقتنياتها الشخصية. حيث قالت إنها أعيدت إلى المنزل بدون سيارتها أو أوراق الثبوتية الخاصة بها. كما أوضحت P24 أنه في هذا الوقت، كان هناك العديد من نقاط التفتيش في دمشق، لذلك كان من الصعب التنقل بحرية دون أوراق ثبوتية. وقالت إنها عادت بعد عشرة أيام لتطلب مقتنياتها. حيث قالت P24 إنها بدأت في الخطيب حيث قيل لها عند نقطة التفتيش عند البوابة أن تنتظر ريثما يبحثون عن أغراضها. وطلبوا منها بطاقة الهوية الخاصة بها، ولكنها كانت تحمل هاتف والدتها فقط. وقالت P24 إنها لم تأخذ الهاتف معها داخل المبنى. ثم صعدت إلى الطابق العلوي (ليس إلى القبو حيث يوجد المعتقلون) وأعلمت الرجل الذي كان جالسًا خلف طاولة مكتب بهويتها وبأنها تريد مقتنياتها الشخصية. قالت P24 إنه طُلب منها الانتظار على أريكة مكسورة، وكان الناس في الخطيب ودودين ورحبوا بها. ووفقًا لـP24، كانت تعتقد أن الرجل في المكتب كان يعرفها. حيث كان جالسًا خلف طاولة المكتب عندما نهض ليرحب بها، ثم جلس على الأريكة المقابلة لها. وأوضحت P24 أنه سألها كيف بإمكانه مساعدتها بعد أن قال لها إن "[هذا] ما يحدث عندما يتم إطلاق سراحك". وقالت إن الجملة كانت تشير إلى مظهرها: حيث كانت ترتدي ملابس عادية، ولكنه كان يعني بأن هذا يكون شكل الأشخاص بعد إطلاق سراحهم. وفقًا لـP24، فقد أخبرته أنها تريد مقتنياتها الشخصية. وجاء مدير السجن المسؤول عن جميع الزنازين بملف للتوقيع. وسأل كيف "يمكننا مساعدتك، يا سيدة...؟". فأوضحت P24 أنها غادرت الغرفة مع مدير السجن لكنها لم تجد مقتنياتها في الخطيب. ثم ذهبت إلى القسم 40، حيث سُلّمَت مقتنياتها.

طلبت كيربر من P24 وصف الغرفة التي كانت فيها مع الشخصين. فوصفت P24 الغرفة بأنها مربعة الشكل وكان بها نافذة مقابل الباب. وقالت أيضًا إنه كان هناك طاولة مكتب وأريكتان جلديتان وصورة للرئيس. وتذكرت بأنه كان هناك ستائر لكنها لم تتذكر ما كان لونها.

سألت كيربر عن وجود رف أو حامل معاطف. فقالت P24 إنها لا تعتقد بأنه كان هناك أي من هذه الأشياء، ولكن كان هناك العديد من الأشياء في الغرفة، ومنها تلفاز.

قالت كيربر إن P24 قد سبق أن رسمت رسمًا تخطيطيًا للغرفة، ويمكنها شرحه لاحقًا. وتابعت كيربر سؤال P24 إذا كان لديها أي افتراضات حول هوية الشخص الثاني. نفت P24 ذلك قائلة إنها لا تستطيع التذكر.

طلبت منها كيربر أن تنظر إلى المتهمين وأرادت معرفة ما إذا كانت قد تعرّفت على أحدهم. فنفت P24 ذلك قائلةً إنها لا تعتقد ذلك.

عندما سألتها كيربر عمّا إذا كانت بحاجة إلى استراحة، نفت P24 ذلك. فتدخل محامي دفاع أنور، وطلب استراحة لاستنشاق بعض الهواء النقي.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق]

***

أوضح المترجمون أن نافذة المرحاض في الخطيب، التي ذكرتها P24 سابقًا، كانت فتحة صغيرة.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أراد القاضي فيدنير معرفة المزيد عن السجّان أبي غضب الذي وصفته P24 سابقًا. قام المترجم بترجمة اسم السجّان إلى الألمانية. فأكدت P24 ذلك، مضيفةً أنه في هذه الحالة كان "اسمًا على مسمى" وأن الاسم يصف الشخص تمامًا.

قال فيدنير إن هذا السؤال قد يبدو غبيًا لكنه يريد معرفة كيف عرفت P24 أنها كانت في الخطيب. فأوضحت P24 بأنه لم يكن عليها وضع عصابة على عينيها، ولكن كان عليها النظر إلى أسفل. وأضافت بأنها رأت الشوارع وكانت تعرف المنطقة جيدًا.

خلُص فيدنير إلى أن P24 كانت تعلم قبل اعتقالها هناك أن فرع الخطيب كان في مكان ما في تلك المنطقة. فأكّدت P24 ذلك.

أراد فيدنير معرفة مساحة الزنزانة المنفردة. فقالت P24 إنها كانت 1×2 متر، ولكن سقفها كان مرتفعًا.

خلص فيدنير إلى أنها في الواقع كانت بحجم سرير فقط، ومع ذلك فقد كان هناك شخصان بالداخل. فأكدت P24 ذلك، مضيفة أنه لم يكن هناك سرير أيضًا.

فأوضح فيدنير أنه كان يتحدث عن الحجم لإجراء مقارنة فقط. وقالت P24 إنهما كانتا تنامان على الأرض. حيث نامت هي على جانبها بينما نامت المرأة الأخرى الحامل على ظهرها.

طلب فيدنير من P24 أن تصف الموقف الذي شعرت فيه المرأة الحامل بأنها ليست بخير. فقالت P24 إنه ذات مرة، كان على المرأة الحامل استخدام المرحاض بشكل عاجل. فطرقتا على الباب، ولكن لم يجبهما أحد، لذلك قامتا بالطرق على الباب لعدة مرات. وقالت إن المرأة كانت خائفة عندما جاء أحد السجانين. ومع ذلك، فقد سُمح لها باستخدام المرحاض. وتمت معاقبة P24 بعدم استخدام المرحاض لمدة 24 ساعة. وقالت P24 إنها لا تعرف الموقف الذي كان يقصده فيدنير. قالت إنهما في مرة أخرى سمعتا أصوات تعذيب وصراخ في الليل قادمة من الطابق العلوي. حيث بدا الصوت كما لو أن رأس شخص كان يُضرب بالحائط أو بالأرض. وكانت تلك هي الليلة التي انهارت فيها المرأة. قالت P24 إن الصرخات ذكّرتها [أي ذكّرت المرأة الحامل] بمنزلها، حيث اعتاد والدها على ضربها. وقالت لـP24 إنها لن تنسى أبدًا ذلك الصوت.

أكد فيدنير أن P24 أخبرت الشرطة بنفس القصة. وأشار إلى أنها قالت للشرطة كذلك إنه تم إطلاق سراح المرأة وإنها تمكنت من الولادة. فنفت P24 ذلك، موضحةً أنها التقت بالمرأة بعد أسبوعين من إطلاق سراحها [P24]. حيث إنه بعد أسبوعين من اعتقال P24 والمرأة الحامل معًا، أصبح بطن المرأة صلبًا. واتفقتا على إخبار السجّانين بأن الجنين توقف عن الحركة، حتى يتم نقلها إلى مشفى ويتم فحصها. ثم قامتا بإخبار السجّانين بأن الجنين ربما يكون قد مات. فتم نقل المرأة إلى مشفى الهلال الأحمر حيث وجد الأطباء أن الجنين لا يزال على قيد الحياة وأنها على وشك الولادة. فقاموا بتعجيل هذه العملية وتم نقلها من قبل محكمة إلى سجن عدرا.

أراد فيدنير معرفة كيف كان الهواء في المنفردة، ما إذا كان جيدًا وما إذا كان هناك ما يكفي من الأكسجين. فضحكت P24 قائلةً إنه ببساطة لم يكن هناك هواء، ولا بأي معنى للكلمة.

خلص فيدنير إلى أن الهواء كان سيئًا. قالت P24 إنه لم يكن هناك تهوية أو أي شيء من هذا القبيل.

أشار فيدنير إلى أن P24 قالت لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إن المكان الوحيد الذي كان به هواء نقي هو المرحاض، حيث كان فيه أنبوب يمتد إلى الخارج، فكان المرء يحاول التنفس من خلاله. وأراد معرفة ما إذا كان هذا صحيحًا. فأكدت P24 ذلك، مضيفةً أنه كان ينبغي على المرء أن يضع في اعتباره أن هذا المرحاض كان يستخدمه عدد لا يحصى من الناس. وقد كان فيه فئران ولم يكن هناك مناشف. وأوضحت أنها والمرأة الحامل كانتا تخافان من الفئران. فكلما ذهبتا إلى المرحاض، كانت إحداهما تستخدم المرحاض بينما تضع الأخرى قدميها أمام الفتحة التي كانت تخرج الفئران منها. وقالت P24 إن هذا هو المكان الذي كانتا تستنشقان فيه هواءً نقيًا.

أراد فيدنير معرفة عدد الأشخاص الذين كانوا في الزنزانة الجماعية. فقالت P24 إنه كان هناك ما لا يقل عن 25 امرأة. وقالت إنها تتذكر أنه لم يكن جميعهن قادرات على النوم في نفس الوقت. حيث كان عليهن النوم بالتناوب.

سأل فيدنير عن الأوساخ والجرذان والقمل والحشرات داخل هذه الزنزانة. فأوضحت P24 أنه عند استخدام الزنزانة لاحتجاز الرجال، يكون هناك المزيد من الأشخاص في نفس الزنزانة، وبأن المرحاض في الزنزانة كان قذرًا. وقالت P24 للمحكمة إن النساء عرضن تنظيف المرحاض بأنفسهن. حيث تطوع ثلاث منهن لتنظيفه إذا حصلنَ على مواد تنظيف. كما قالت P24 إن هذا حدث عندما قابلت مدير السجن، لأنهن لاحظن وجود صراصير في الزنزانة. وفقًا لـP24، فقد كان هناك ما لا يقل عن 60 صرصورًا كبيرًا. وعندما بدأت النساء بالصراخ، سألهن السجانون عمّا إذا كان كل شيء على ما يرام. وعندما أخبرتهم P24 بأن لا شيء كان على ما يرام، صرخ السجّان عليها. غير أن مدير السجن جاء لحل مشكلة الصراصير. حيث قام برش بعض المواد الكيميائية، والذي تسبب فقط في دخول المزيد من الصراصير إلى الزنزانة. وعندما أحضر رشاشًا أكثر فعالية، كانت النساء داخل الزنزانة على وشك الاختناق بينما كان السجانون يضحكون عليهن. قالت P24 إن المدير نفسه اضطر إلى مغادرة الزنزانة وتقيأ. وأمر على الفور بإخراج جميع النساء إلى الخارج، حتى زوال الأدخنة. قالت إن الصراصير اختفت، غير أنه عندما عادت إلى الخطيب كان هناك صراصير مرة أخرى.

أشار فيدنير إلى أن P24 قالت إنها نُقلت إلى القسم 40 بعد اعتقالها، وسألها كيف عرفت أنها كانت في القسم 40. وطلب منها أيضًا أن تخبره قليلًا عن موظفي القسم وماذا كانوا يرتدون وما إذا كانت تعرف أي شيء عن مهام القسم 40. فقالت P24 إن القسم 40 كان مألوفًا لهم [لها ولأصدقائها]، لا سيما في ظل الثورة. وقالت إن "مثل هذه الأقسام" كانت عادة موجودة في مواقع نائية، ولأنها لم تكن تضع عصابة عينين في طريقها إلى القسم، فقد كانت قادرة على رؤية إلى أين كانوا يذهبون. وأوضحت كذلك أنه، على الرغم من بعض الاستثناءات، فقد كانوا [عناصر القسم] يرتدون عادة ملابس مدنية. وكان أحد الأشخاص من حلب وكان يرتدي ملابس مموهة، لكنه لم يكن يبدو وكأنه في الجيش. حيث إنه لم يكن يرتدي زيًا رسميًا، إلا أن ملابسه جعلته يبدو أكثر غضبًا من شخص يرتدي زيا رسميا. وقالت P24 إنها رأت شخصًا مشابهًا عندما أخذت مقتنياتها. حيث كان يبدو وكأنهما ينتميان إلى ميليشيا. وقالت إن الشخص الذي حقق معها في القسم 40 كان لديه مكتب كبير فيه العديد من الأسلحة، تشمل العديد من البنادق الكبيرة. حيث كان مكتبًا عالي المستوى. قالت P24 إنه كان هناك شخص آخر، يامن، الذي قام بمرافقتها. وفقًا لـ P24، فقد كان من الواضح أنه كان من المفترض عليه [الرجل الذي كان من حلب] أن يتحدث إلى المعتقلين بشكل غير رسمي. حيث قالت إن النساء الأخريات كُنّ يتحدثن معه كما يشأن، وكان على ما يبدو أحد الأشخاص الرئيسيين، لكن سلوكه تجاه الناس كان يختلف من شخص لآخر. وقالت P24 إن يامن كان شابًا نسبيًا. حيث ولد عام 1989. وبالإضافة إليه، فقد كان هناك 3 أو 4 أشخاص إضافيين [عندما تم اعتقالها في المكتب]. وكان الشخص الذي طرق الباب ووجه مسدسه نحوها يرتدي بدلةً رياضية. حيث كان هذا الشخص أيضًا في القبو وقام بفتح أجهزة الكمبيوتر الخاصة بـ"الشباب" وقام باستجوابهم. وقد تم تعذيب الشخص الذي كان إلى جانبها على يد شاب من حلب، والذي كان، وفقًا لـ P24، الأكثر وحشيةً بينهم. كما أوضحت أنه عندما كانت تسير في نهاية الممر في القسم 40، كان الناس يتعرضون للضرب في القاعات وعندما تم إحضارها إلى الرجل الذي كان يرتدي بدلة رياضية، سمعت صوت صراخ رجل. وعندما سألت إلى أين كان السجانون يأخذونها، قيل لها ألا تسأل أي أسئلة. وسألت P24 فيدنير عمّا كان سؤاله.

فقال فيدنير إن كل شيء على ما يرام وأشار إلى شرحِها لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بأن القسم 40 كان مختلفًا، حيث كان بعض الأشخاص يرتدون ملابس مموهة وكانت تفترض أن بعضهم، من الذين كانوا يرتدون قمصانًا ضيقة، كانوا من *الشبيحة*. وقال فيدنير إنها قالت لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية كذلك إنها شعرت كما لو أن هذا [قيام الأشخاص بارتداء ملابسٍ مموهة وقمصان ضيقة] كان بمثابة عرضٍ لتمييزهم عن الآخرين. فقالت P24 إن هذا هو بالضبط ما قصدته عندما تحدثت عن الزي الرسمي والميليشيات.

أشار فيدنير إلى أن P24 ذكرت للتو أنها رأت أحدهم عند نقطة تفتيش. واستشهد بمقابلتها مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي قالت خلالها إن "موظفي القسم 40 كان لديهم عدة مهام، وليس فقط القيام باعتقال الأشخاص". فأكدت P24 ذلك، مضيفةً بأنها رأت أحدهم عند نقطة تفتيش في دمشق. حيث تعرف عليها ولم ينظر إلى هويتها أو يفتش سيارتها. وبعد ذلك، لم يعد موجودًا عند نقطة التفتيش تلك. وقالت إنهم كانوا يتجولون أيضًا في الأحياء العصرية، وأصبح من الواضح أن لديهم مهمة.

أراد فيدنير معرفة من الذي كان يرأس القسم 40. فقالت P24 إنه كان حافظ مخلوف.

سألها فيدنير عمّا إذا كانت قد قابلته. فقالت P24 إنها قابلته في يوم إطلاق سراحها.

سأل فيدنير P24 عمّا إذا كان مناسبًا لها التحدث عن اعتقالها في الفرع 251 بدلًا من الحصول على استراحة. وتابع ليسألها ما إذا كان صحيحًا أنها لم تتعرض للضرب أو لسوء المعاملة. فقالت P24 إن ذلك صحيح، مضيفةً أنها تعرضت للتهديد أثناء التحقيق.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تشير إلى الشخص الذي قام بضرب الأرض باستخدام السوط بجانبها. فأكدت P24 ذلك.

سألها فيدنير عمّا إذا كانت محظوظة ببساطة أم كان هناك أسباب لعدم تعرضها للضرب. وأخبرها أنه يتعين عليها فقط الإجابة على هذا السؤال بطريقة لا تؤدي إلى استنتاجات حول هويتها وهوية عائلتها. فقالت P24 إنها تفضل عدم الإجابة على هذا السؤال.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P24 قد شاهدت أو سمعت كيف تم تعذيب الآخرين. فقالت P24 إنه كان هناك " استقبال". حيث إنه فيما يتعلق بالمعتقلين الذكور، كان هذا "الاستقبال" يحدث في المنطقة التي توجد بها الزنازين، وهي مكان يتم فيه استقبال المعتقلين الجدد. كما أوضحت أنه كان هناك أيضًا "ضربٌ عند الاستقبال" سمعته من زنزانتها المنفردة، ولكنها لم تشاهده. وقالت إنها شاهدت أيضا عمليات الضرب خلال فتحة في باب الزنزانة الجماعية. حيث تعرضت النساء الأخريات من اللواتي لديهنّ أشقاء وآباء وأزواج [في المعتقل] للانهيار عندما سمعن الأصوات. وقالت إنها سمعت أيضًا صراخًا من زنزانتها المنفردة ورأت رجلًا مسنا أجبر على خلع ملابسه. وعندما قال للسجّانين إنه في نفس عمر آبائهم، قاموا بضربه. ووفقًا لـP24، كان السجانون يدخلون أحيانًا إلى زنزانة الرجال ليلًا ويشرعون في ضربهم. كما قالت إنها رأت وهي في طريقها إلى المرحاض نزيف أقدام معتقلين آخرين.

قال فيدنير إن P24 أوضحت لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية كيف تم تعذيب الأشخاص الآخرين عندما قالت إنه كان هناك فجوة كبيرة تحت باب زنزانتها تمكنت من خلالها رؤية المعتقلين الجدد. وإن السجّانين كانوا على دراية بأمر الفجوة، فكان المعتقلون يخشون النظر من خلالها. وقالت إن الأشخاص تعرضوا للضرب بالعصي والأحزمة المطاطية حتى سقطوا على الأرض حيث كانوا يتعرضون بعد ذلك للتعذيب والضرب "حسب الأصول". وقالت لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنها شاهدت هذا مرة واحدة فقط. كما قالت P24 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنها تفترض أن الرجال فقط هم الذين تعرضوا للضرب في الخطيب خلال "حفلات الاستقبال". فأكدت P24 ذلك، مضيفة أن النساء اللواتي تم اعتقالهنّ في المظاهرات تعرضن للاعتقال والضرب في القسم 40. ولم يكن هناك أي تعذيب أثناء التحقيق [في القسم 40]، غير أنهنّ تعرضن للضرب عندما كنّ يصعدنَ إلى الطابق العلوي. حيث قالت P24 إنه قيل لهن إن لكل فرد [من العناصر] الحق في ضربهن [المعتقلات] في أي وقت.

سأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك في القسم 40. فأكدت P24 ذلك. وأضافت أنه فيما يتعلق بالخطيب فلم يسمعوا أي شيء يتعلق بالنساء. وأوضحت أنه في المنطقة التي كان يعمل فيها السجانون، كان يتم مناداة الأشخاص الذين يتم نقلهم أو إطلاق سراحهم بالاسم في أوقات محددة. وقالت P24 إنه كان بإمكانها سماع الأسماء بوضوح من زنزانتها، غير أنها لم تسمع أبدًا اسم امرأة. وأشارت أيضًا إلى الوقت الذي كانت تريد فيه أخذ مقتنياتها وقام القسم 40 بإرسالها إلى الخطيب. وقالت إنها اضطرت إلى الانتظار في غرفة لتحديد مقتنياتها. وأثناء الموقف قامت بالتحدث بصوت طبيعي، ولكن السجّان قام بالصراخ عليها وطلب منها أن تخفض صوتها، لأنهم كانوا يسمعون أصوات رجال فقط وليس أصوات نساء.

أراد فيدنير توضيح ما إذا كان هذا قد حدث في القسم 40 أم في الفرع 251. فقالت P24 إنه حدث في الفرع 251.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تسمع أصوات رجال يتعرضون للتعذيب من الزنزانة الجماعية أيضًا. فأكدت P24 ذلك، قائلةً "بالطبع" كنت أسمع ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت هذه الأصوات متواصلة دون توقف، أم في أوقات معينة، وإذا كان الأمر كذلك، فمتى كانت وكم كانت عدد المرات. فقالت P24 إنها كانت تسمعها طوال الوقت.

أشار فيدنير إلى أنه تم التحقيق مع P24 في الفرع 251 وأراد معرفة مكان [غرفة التحقيق]. وسألها عمّا إذا كان عليها الصعود إلى الطابق العلوي حيث كانت الزنازين الجماعية أم كانت أبعد من ذلك. فقالت P24 إنها كانت في زنزانة منفردة وكانت [غرفة التحقيق] بعيدة عن تلك الزنزانة، غير أنها كانت أقرب إلى الزنازين الجماعية.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت في نفس الطابق. فأكدت P24 ذلك.

أراد فيدنير معرفة المكان الذي قابلت فيه مدير السجن عندما عادت [لأخذ مقتنياتها]. فأوضحت P24 أنه إذا نزل المرء إلى الطابق السفلي بدءًا من الطابق الأرضي، فإنه يصل إلى الزنازين. غير أنها في هذه المرة صعدت إلى الطابق العلوي، حيث كان في الطابق الأول إذا لم تخنها ذاكرتها.

قال فيدنير إن P24 قد تفقدت المتهمين بشكل شامل. وسألها عمّا إذا كانت تستبعد إمكانية مقابلتها لأحدهم، أو إذا كان من الممكن أنها قد قابلت أحدهم، ولكنها لا تتذكر. فأوضحت P24 أن طريقتها في التعامل مع الاعتقال كانت تتمثل في عدم المقاومة، بل في اتخاذ الخطوة المناسبة قدر الإمكان. حيث إنها لم تنظر إلى وجه أي شخص خلال اعتقالها، بغض النظر عمّا إذا كانت معصوبة العينين أم لا. وحاولت أن تعرف سبب عدم قدرتها على تذكر وجه الشخص الذي كان في المكتب؛ وخمّنت بأنها كانت تنظر إلى الأرض. ووفقًا لـP24، فلا يمكنها تذكر السبب حتى الآن.

أشار فيدنير إلى أن P24 ذكرت أنور رسلان أثناء مقابلتها وقالت إنه [الشخص في المكتب] قد يكون هو. وسألها لماذا كانت تعتقد ذلك وأخبرها بأنها لا تحتاج إلى قول من قام بتحديد هوية الشخص. ففضلت P24 عدم الإجابة.

قال فيدنير إن هناك متهمًا ثانيًا وهو إياد الغريب. وسأل P24 عمّا إذا كانت تعرفه أو يمكنها قول أي شيء عنه. فنفت P24 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P24 قالت لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إن الأشخاص الذين تعرفهم وتثق بهم لم يقولوا إلا أمورا جيدة عن إياد. وقالت P24 إنه أثناء اعتقال [إياد]، عندما تم نشر اسمه على الملأ، اختلفت ردود الأفعال بين السوريين. حيث قال البعض إنه كان يحاول المساعدة، غير أن ذلك كان رأيًا شخصيًا. وأضافت P24 أنها هي نفسها لا تعرف أي شيء عنه وليس لديها معلومات خاصة.

***

[استراحة لمدة 60 دقيقة]

***

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P24 عمّا إذا كان لديها أو لعائلتها علاقات وثيقة مع الحكومة السورية، أم كان هناك سبب آخر لعدم معاملتها بشكل سيئ. وأضافت كيربر أنها تعتقد بأن هذا السؤال لن يلحق ضررًا بـP24، غير أنه يمكن لـP24 بالطبع استشارة محاميتها. فقالت P24 إنه سؤال يصعب الإجابة عليه، ولكن، ما يمكنها قوله عن ملفها الشخصي كشخص هو أنها: بصفتها امرأة، كان لديها سيارتها الخاصة، مما يدل على أنها في وضع جيد إلى حد ما؛ وكان لديها شهادة جامعية. وكان لديها وظيفة في سوريا. حيث كانت هذه كلها مؤشرات على أنها كانت من "أفضل طراز" والتي كانت تتمتع بالحصول على نوع من المعاملة الخاصة.

استجواب من قبل الادعاء العام

أراد المدعي العام كلينجه التحدث عن اعتقال P24 وأسباب اعتقالها في المكتب. فقالت P24 إنها لا تعرف الأسباب الدقيقة، غير أنه على ما يبدو أنها كانت هي وأصدقاؤها يخضعون للمراقبة. أوضحت P24 أن الاعتقال حدث في يوم جمعة، وفي ذلك الوقت كان هناك حظر تجول يوم الجمعة مما يعني وجودًا مكثفًا للشرطة. وقالت إن اجتماعهم لم يكن مخططًا له. حيث قرروا الاجتماع في وقت قصير بسبب الوضع في دمشق. وأضافت P24 بأنهم كانوا مجموعة من الأشخاص وكان لديهم الصلاحية للدخول إلى مكان غير مدني، وهو أمر مثير للشبهة. كان هذا اشتباهها في أسباب الاعتقال.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت P24 وأصدقاؤها جزءًا من المعارضة المدنية أو العسكرية أم كان اعتقالهم عن طريق الخطأ. فقالت P24 إنهم بالتأكيد لم يكونوا أعضاء في المعارضة المسلحة. كانوا في الواقع مجرد مجموعة من الأصدقاء لديهم قيم مشتركة، مثل العدالة والمساواة. وكان هدف اجتماعهم هو إجراء حوار.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P24 وأصدقاؤها قد نظموا أي فعاليات مثل المظاهرات وما إلى ذلك. فقالت P24 إنها تستطيع التحدث عن نفسها فقط؛ حيث كان لديها بالتأكيد موقف يعارض النظام في ذلك الوقت، ولكنها لم تشارك في أي مظاهرات.

سأل كلينجه عن عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم. فقالت P24 أنهم كانوا خمسة أشخاص بالإضافة إليها.

سأل كلينجه عن عدد الرجال والنساء. فقالت P24 إنها تفضل عدم الإجابة على هذا السؤال.

قال كلينجه إنه لا بأس بألا تجيب P24 على السؤال وطلب منها تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالأحداث عندما كانت تتحدث مع يامن في القسم 40 واضطرت لمشاهدة شخص يتعرض للتعذيب. فقالت P24 إنها دخلت إلى غرفة مقابل مكتب الشخص الذي قام بالتحقيق معها. حيث كان شابٌّ تعرفه ممددًا على الأرض بجانبها على الجهة اليمنى. "وقاموا" بركله وضربه وصعقوه باستخدام الصدمات الكهربائية. وأوضحت P24 كذلك أنها سُئلت عن علاقتها بهذا الرجل فيما يتعلق "بأحداث معينة".

أراد كلينجه معرفة كم استمر التعذيب. فقالت P24 إنها لا تستطيع التحديد بالضبط، ولكنها خمّنت أن الأمر استغرق من خمس إلى عشر دقائق. وقالت إنها رأت نفس الشخص بعد ساعات من تلك الحادثة وهي في طريقها إلى المرحاض. حيث كان ملقى على الأرض، شبه ميت. وقالت إنه فتح عينيه وابتسم كإشارة على أنه لا يزال على قيد الحياة. غير أن علامات الضرب بقبضة اليد على وجهه أوحت لها بأنه كان ميتا.

أشار كلينجه إلى أن P24 قالت إنها تحدثت إلى يامن في طريقها من القسم 40 إلى الفرع 251 وإن يامن رافقها إلى الطابق السفلي في الفرع 251. فقالت P24 إن يامن كان من القسم 40، لذلك لم تره في الفرع 251. وتذكرت أنه عندما كانا ينتظران معًا في المكتب، قام بالتحدث إلى ضابط آخر عن أدوات التعذيب. حيث تحدثا عن الأدوات التي كانت لديهم والأدوات التي يحتاجون إلى شرائها. وقالت P24 إنها بعد ذلك كانت معه بمفردها. كان ذلك عندما أخبرها بأنه قد تم نقلها إلى المكان الذي كانت فيه من قبل.

سأل كلينجه P24 عمّا إذا كان هناك بطانيات أو أشياء أخرى في الزنزانة المنفردة في الفرع 251. فأكدت P24 أنه كان هناك بطانيات يضعونها على الأرض أو يستخدمونها لتغطية أنفسهم. وأشارت إلى أن الجو كان شديد البرودة، رغم أنه كان شهر أيار/مايو. وأضافت أن كل ما حصلوا عليه هو بطانيات وزجاجة مياه من المرحاض.

أراد كلينجه معرفة المزيد عن حالة البطانيات، سواء كانت نظيفة أم لا. نفت P24 ذلك، قائلة إنها كانت مليئة بالقمل. قالت إنها أصيبت بالقمل في كل مكان بسبب هذه البطانيات البنية. وأضافت أنه خلال الـ24 يومًا التي قضتها في هذه الزنزانة، لم يتم تغيير البطانيات.

أشار كلينجه إلى حديث P24 عن الحرمان من النوم في الزنازين الجماعية وطلب منها إخبار المحكمة بعدد الزنازين الجماعية التي رأتها في المنطقة. فخمنت P24 أنه كان هناك أربع أو خمس زنازين.

طلب منها كلينجه تقدير عدد المعتقلين في هذه المنطقة. فقالت P24 إنها سمعت أصوات صراخ من الزنازين الجماعية للذكور لأن الرجال كانوا يصرخون على بعضهم البعض عندما لا يستطيع أحدهم الجلوس أو النوم. وقالت إنه ذات مرة دخل السجّان إلى الزنزانة، ولكن ذلك لم يكن ممكنًا في الواقع حيث كان هناك الكثير من الأشخاص في الزنزانة. وقدّرت P24 أنه كان هناك من 100-120 شخص في هذه الزنزانة، مضيفةً أنهم لم يكونوا قادرين على الجلوس، وكان على جميعهم الوقوف.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P24 تعرف أي شيء عن أساليب التعذيب المستخدمة في الفرع 251 أو ما إذا كانت قد سمعت شيئًا عنها. فقالت P24 إنه كان هناك سِياط في الفرع 251. حيث تذكرت أن الناس كانوا تعرضون للضرب على أقدامهم بالسياط. وأضافت أنه كان على المعتقلين الوقوف أثناء تعرّضهم للضرب على أقدامهم وعندما يسقطون كانوا يتعرضون للضرب على أجسادهم بالكامل. وقالت إن أشخاصًا تعرضوا للتعذيب في الغرفة الموجودة فوقها، ولكن ليس لديها أدنى فكرة عن الأدوات التي استخدمت هناك.

سأل كلينجه P24 عمّا إذا كانت قد رأت جثثًا أو عمليات إعدام في الفرع 251. فنفت P24 ذلك، مضيفة بأن النساء الحوامل اللواتي تم اعتقالها معهن قمن بطلب الاستحمام بعد أيام معينة من الاعتقال، على الرغم من عدم تذكرها كيف علمت بذلك. وقد قيل لها أنه لم يعد من الممكن استخدام مرافق الاستحمام. حيث كانت هناك مؤشرات معينة تدل على أنه كان هناك وضع معين في مرافق الاستحمام. قالت P24 إنه لم يكن هناك معلومات أكثر تحديدًا من ذلك. كما قالت للمحكمة إنه تم اعتقال المرأة الحامل مع زوجها. وعندما سألتها P24 عن زوجها، أخبرتها المرأة أنها عندما قامت بالسؤال عنه، قيل لها إن عليها أن تنسى أمره. قالت P24 إن النساء تصرفن وكأنه كان ميت.

أشار كلينجه إلى أن P24 أخبرت مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنها لا تعرف شيئًا محددًا عن عمليات الإعدام والجثث لكنها تفترض أن وضع المعتقلين الذكور كان فظيعًا على الأرجح. فقالت P24 إن كل ما يمكنها التحدث عنه هو ما رأته على الأرض [في الممر في الطريق إلى المرحاض]. حيث رأت أقدام الرجال الصفراء والحمراء. وبأنه كان على الرجال أن يقفوا في مواجهة الحائط. وقالت P24 إنها رأت آثار التعذيب على أقدامهم وظهورهم. وخلصت إلى أنهم قد تعرضوا للتعذيب على الأرجح.

أشار كلينجه كذلك إلى أن الشرطة الفرنسية سألت P24 عن العلاقة بين العلويين والسنة داخل النظام. وأراد أن يعرف ما إذا كانت P24 تتذكر هذه الأسئلة. فنفت P24 ذلك.

سأل كلينجه P24 عمّا يمكنها قوله للمحكمة بشأن تمثيل العلويين والسنّة على مستوى النظام. فأرادت P24 معرفة ما إذا كان كلينجه يتحدث عن الحكومة. فأكد كلينجه ذلك. فقالت P24 إن هذا سيكون رأيها الشخصي فقط، ولكن كان هناك مناصب تم تخصيصها بشكل واضح منذ [تولي الأسد للسلطة]. ففي بعض الأحيان يتم تخصيصها حسب الديانة، وأحيانًا وفقًا لعضوية الحزب. وقالت إن وزارات معينة كانت مع الأحزاب الاشتراكية ووزارات أخرى مع حزب البعث. وأضافت P24 أنها كانت تتحدث عن أشخاص لهم وظائف معينة يمثلون الحزب. فعلى سبيل المثال، سيبقى رئيس الوزراء دائمًا سُنيًا وستُمنح المناصب العليا في قوات الأمن دائمًا للعلويين. وقالت إنه من وجهة نظرها الشخصية، فإن المناصب الإدارية العليا تُمنح دائمًا للسُنة، بينما تُمنح المناصب العليا فيما يتعلق بالأمور الأمنية دائمًا للعلويين.

أشار كلينجه إلى أن P24 أخبرت الشرطة الفرنسية أنها لا تستطيع القول إن النظام يتألف من العلويين فقط. وقالت للشرطة الفرنسية إن رئيس الوزراء ورئيس البرلمان كانا من السُنة. وبشكل عام، فقد كان هناك حوالي 60% من السُنة. فقالت P24 إن هذا صحيح.

سأل كلينجه عن الطائفة التي ينتمي إليها علي مملوك. فقالت P24 إنها لا تعرف.

أشارت المدعي العام بولتس إلى أن P24 نُقلت من منفردة إلى زنزانة جماعية بها حوالي 20-25 امرأة وسألت P24 عمّا إذا كانت أي من النساء قد ظهرت عليها آثار تعذيب أو سوء معاملة. فقالت P24 إنها سبق أن قالت للمحكمة إن النساء تعرضن لسوء المعاملة في القسم 40. وظهرت آثار ذلك على أقدامهن وأوراكهن.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كانت تعليقات P24 تستند إلى استنتاجاتها الخاصة، أم أنها كانت تعلم ذلك بالتأكيد. فقالت P24 إنها لا تستطيع القول إنها كانت تعلم ذلك يقينًا.

سألت بولتس P24 عمّا إذا كانت قد تحدثت عن ذلك [التعذيب أو سوء المعاملة] مع أي شخص. فقالت P24 إن النساء في الزنزانة الجماعية كن حذرات للغاية بشأن ما يقلنه وما لا يقلنه. حيث كنّ يخشين دائما أن "تكون إحداهن حاضرة" [إحدى السجّانات بين المعتقلات]. لهذا لم تقل أيٌ منهن ما كانت تتعرض له. وقالت P24 إن النساء من القسم 40 كن في حالة صدمة. وأضافت أنها بقيت في الزنزانة الجماعية لمدة يومين قبل نقلها إلى كفرسوسة. وقالت إنها كانت مرهقة للغاية عندما عادت من هناك لدرجة أنها كانت بالكاد تستطيع التواصل.

سألت بولتس P24 عمّا إذا كانت ضحية للعنف الجنسي. نفت P24 أنها كانت ضحية للعنف الجنسي. وأضافت أنها لم تسمع أي شيء عن ذلك بشكل صريح من الآخرين. غير أنه كانت هناك امرأتان: كانت إحداهما تريد التدخين وأظهرت صدرها لأحد السجانين لتحصل على سيجارة. والأخرى كان لديها إدمان على ما يبدو. حيث كانت هناك لليلة واحدة فقط وظلت تمشي ذهابًا وإيابًا في الغرفة. ثم تحدثت

إلى أحد السجّانين، ليحضر لها شيئًا. وقالت P24 إنها لم تتمكن من سماع ما قالاه. قالت P24 كذلك إنه كان هناك امرأة مع ابنتها القاصر. حيث قالت المرأة لابنتها إنها تعرف كيف تتعامل مع السجانين.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كان هناك المزيد من القُصّر في الخطيب. فقالت P24 إن هذه الفتاة كانت قاصر بالتأكيد، لكنها لم ترَ قُصّرا آخرين.

أشارت بولتس إلى أن P24 أخبرت المحكمة أنها اضطرت إلى خلع ملابسها والجلوس بوضعية القرفصاء وبأنه كان لديها مشاكل في مفاصلها. فقالت P24 إنه من الناحية النظرية، تم استخدام هذا الإجراء لتفتيش الأشخاص. ولكن من الناحية العملية، فقد تم استخدامه لجعل الأشخاص يشعرون بالإهانة. وأضافت بأنه [الإجراء] لم يُنظر إليه إلا من تلك الزاوية [الإذلال].

ونظرًا لعدم وجود المزيد من الأسئلة لدى الادعاء العام، أشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى الرسم التخطيطي الذي رسمته P24 أثناء مقابلتها مع الشرطة. وقالت إنه تم حجب اسم P24 وخط يدها وطلبت منها وصف الرسم التخطيطي.

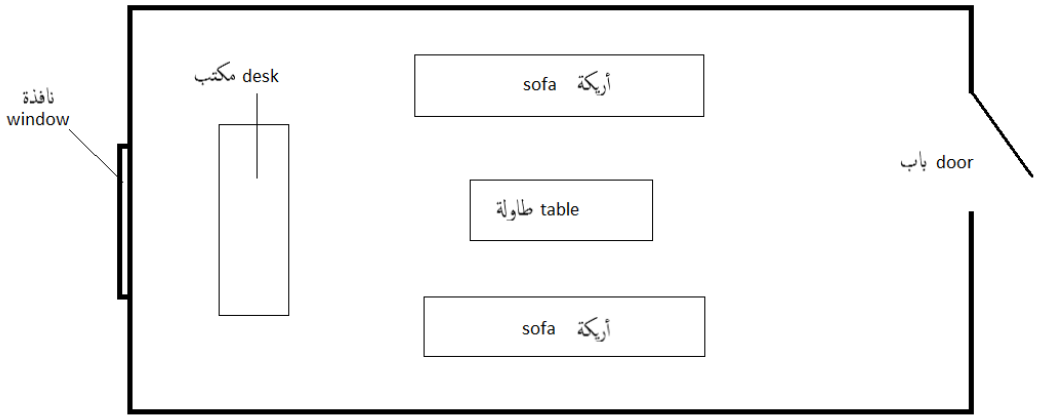

قالت P24 إن هذه هي الغرفة التي كانت فيها عندما أخذت مقتنياتها [في الفرع 251]. حيث قامت بوصف الغرفة من الداخل.

سألها المدعي العام كلينجه عن لون الأرائك. فقالت P24 إنها كانت إما بنية أو سوداء، مضيفة أنها لا تتذكر بالتحديد، ولكنها متأكدة من أنها كانت غامقة اللون.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار فراتسكي محامي دفاع أنور أن P24 ذكرت لهجة السويداء وسألها في أي منطقة كانت هذه اللهجة شائعة. فقالت P24 إنه يتحدث بها في السويداء، وهي محافظة في جنوب سوريا.

أراد فراتسكي معرفة المزيد عن إثنية الناس الذين يعيشون في السويداء والذين يتحدثون بهذه اللهجة. فقالت P24 إن معظم الناس هناك من الدروز. غير أنه كان يتم التحدث باللهجة اعتمادًا على المنطقة بغض النظر عن الطائفة الدينية.

أشار فراتسكي أيضًا إلى أن P24 أخبرت المحكمة أنها كانت في الفرع 251 لأخذ مقتنياتها، وسألها عن اسم مدير السجن الذي ذكرته. فقالت P24 إنها لا تعرف اسمه، ولكنه كان موجودًا أثناء حادثة الصراصير. ووصفته بأنه رجل قصير.

أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان هو نفس الرجل الذي كان موجودًا عندما أخذت مقتنياتها. فقالت P24 إن هذا الرجل دخل مكتب الشخص الذي كانت تتحدث معه عن أمورها. حيث طلب الرجل الذي دخل المكتب توقيعاتٍ من الشخص الذي كان موجودًا بالفعل.

سأل فراتسكي P24 كيف علمت بأنه كان مدير السجن. فقالت P24 إنه كان المسؤول أثناء حادثة الصراصير. حيث قال السجانون للمعتقلات إن المدير قادم.

أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان اسم توفيق يونس يبدو مألوفًا لـP24. فقالت P24 إن الجميع يعرف هذا الاسم.

سأل فراتسكي P24 عمّا إذا كانت لديها أي معلومات عنه. فنفت P24 ذلك، مضيفةً أن بعض الأشخاص يصبحون ببساطة أساطير.

وسأل فراتسكي P24 كذلك عمّا إذا كان [توفيق يونس] له علاقة بالخطيب. فقالت P24 إنها لا تعرف.

وقامت P24 بشكر المحكمة عندما صُرفت كشاهدة.

سأل محامي دفاع إياد القضاة عن مثول المفتش كنابمان أمام المحكمة. فأجابه القاضي فيدنير بأنه، كالعادة مع وجود شهود من الخارج البلاد، سيدلي مفتش مكتب لشرطة الجنائية الاتحادية المختص بشهادته في المحكمة. فأراد شوستر معرفة متى سيحدث ذلك وما إذا كان لا يزال أمامه هو وزميله فرصة لاستجوابه [بالنظر إلى أن المحكمة أعلنت بأنها ستصدر حكمًا على إياد بحلول نهاية شهر شباط/فبراير 2021]. فقالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة لشوستر إنها على دراية بالصعوبات المحيطة بجدول الشاهد وأكدت له أنه سيكون قادرًا على استجواب كنابمان في وقت ما في بداية العام المقبل.

<u>بيان الادعاء العام بشأن تقديم محاميَي المدعين كروكر وشارمر طلبًا بشأن تغيير في المرجع القانوني.</u>

تلا المدعي العام كلينجه بيان الادعاء العام ردًا على الطلب الذي تقدّم به محاميا المدعين كروكر وشارمر فيما يتعلق بإدراج العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية إلى التهم، بالإضافة إلى ترجمة بعض الوثائق [فيما يلي ملخص للجوانب الرئيسية من التصريح كما لوحظ من قبل مراقب المحاكمة]:

1) كان الطلب المقدم يختلف بالكاد عن لائحة الاتهام. وقد وُجد في لائحة الاتهام بالفعل هجوم ممنهج وواسع النطاق ضد السكان السوريين. كما أن أعمال العنف الجنسي الإجرامية المذكورة في طلب محاميَي المدعين كانت مدرجة في لائحة الاتهام.
2) إذا قام القضاة بمشاركة تقييم محاميَي المدعين لأعمال العنف الجنسي المذكورة، فإن الأعمال سيتم وصفها كعمل واحد فقط بموجب المادة 7(1) الفقرة 6 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، بالإضافة إلى الأعمال المنصوص عليها في المادة 7(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي والتي تم إدراجها بالفعل في لائحة الاتهام.
3) تقديم الوثائق المذكورة في طلب محاميَي المدعين كدليل، بالإضافة إلى الترجمات ذات الصلة، لن يخدم جانب التوفير الخاص بالمحاكمة أو مصالح الإجراءات القانونية الواجبة. حيث إن القضاة كانوا بالفعل على دراية بالحقائق التي تتطلب تقييما.
4) العنف الجنسي مدرج بالفعل في لائحة الاتهام وقد تم تأكيده من قبل العديد من الشهود. لذلك، كان لدى القضاة بالفعل أدلة كافية للحكم في هذه المسألة.
5) الوثائق المذكورة في طلب محاميَي المدعين لا تقدم معلومات إضافية بشأن هجوم واسع النطاق وممنهج ضد السكان المدنيين.
6) علاوة على ذلك، فإن القيمة الإثباتية للوثائق محدودة لأنها مجرد تقارير.

قامت القاضي كيربر رئيسة المحكمة بإلغاء الجلسة المقررة في اليوم التالي.

رُفِعَت الجلسة الساعة 1:50 بعد الظهر.

ستُعقد جلسة المحاكمة القادمة في 6 كانون الثاني/يناير، 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 23 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 6 و7 كانون الثاني/يناير، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثالث والخمسون للمحاكمة – 6 كانون الثاني/يناير، 2021

- **أدلى P25، البالغ من العمر 30 عامًا، والذي اعتُقِل في الخطيب وفرع أمن الدولة، بشهادته حول كيفية اقتحام قوات الأمن قريته واعتقالهم عشوائيًا لمن زعمت أنهم شاركوا في المظاهرات. وكان P25 طالبًا ولم يشارك أبدًا في مظاهرة. ووصف الشاهد أبا غضب بأنه رجل طويل القامة يخشاه جميع المعتقلين. وعندما سُئل عمّا إذا كان قد تعرّف على أي من المدّعى عليهما، قال P25 إن إياد أ. بدا مألوفًا، لكنه قال إنه تعرّف على أنور وعرفه. وقال إن أنور لم يكن أبا غضب، لكنه واثق من أنه يعرف أنور. واعترف P25 بأنه شاهد صور كلا المدّعى عليهما على الإنترنت. ووصف P25 طفلًا يتراوح عمره بين 10 و13 عامًا كان معتقلًا في زنزانته في الخطيب ويعاني من رصاصة استقرت في ساقه/قدمه. ونُقل P25 إلى فرع أمن الدولة حيث مرض وأُجبر على الوقوف تحت الماء البارد كعقاب. وقدّم ثلاث رسومات توضيحية يَظهر فيها تصميم فرع الخطيب وغرفة التحقيق.**

اليوم الرابع والخمسون للمحاكمة – 7 كانون الثاني/يناير، 2021

- **أجاب كريستيان كنابمان، ضابط شرطة يبلغ من العمر 37 عامًا في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ميكنهايم (BKA)، على الأسئلة المتعلقة بـ P14 (تقرير المحاكمة الثاني عشر الصادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة). وتم استجواب P14 من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في عام 2019. استخدم كنابمان وزميله صور الأقمار الصناعية لاكتشاف إحداثيات مقبرة القطيفة. وكانت صور الأقمار الصناعية من 2011-2012 مفقودة وكانت أقرب صور تَمكّن مكتب الشرطة من العثور عليها يعود تاريخها إلى 2014. وشهد P14 أن هناك حوالي 1.7 مليون شخص مدفونين في خنادق جماعية في المقبرة. ولم يستطع كنابمان تقييم هذه المزاعم لأن عمق الخنادق غير معروف وسيعتمد ذلك على كيفية دفن الجثث.**

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون." يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الثالث والخمسون للمحاكمة – 6 كانون الثاني/يناير، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور شخصين وممثلين اثنين من وسائل الإعلام.

لم يكن محامي المدعين د. باتريك كروكر حاضرًا. وحضرت نائب محامية المدعين شارلوت فورستر بالدينيوس كبديل لمحامي المدعين خبيب علي محمد.

جلس الشاهد P25 عند منصة الشهود برفقة محاميه أندرياس شولتس.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P25 سينزع كمامته. فأكّد P25 ذلك. وتمت تلاوة التعليمات على P25 وأُبلِغ بحقوقه كشاهد.

شهادة P25، [حُجِبَ الاسم]

سألت القاضي كيربر P25 عن اسمه. فقال P25 [حُجِبَ الاسم]. ثم سألت القاضي كيربر P25 عن عمره. فأجاب P25 بأن عمره 30 سنة.

سألت القاضي كيربر أين يعيش P25. فقال شولتس إنه يفضل عدم مشاركة هذه المعلومات.

سألت القاضي كيربر P25 عن وظيفته. فقال P25 إنه مندوب مبيعات.

سأل القاضي كيربر P25 عمّا إذا كانت تربطه صلة قرابة بالمتهم سواء بالنسب أو المصاهرة. فأجاب P25 بالنفي.

قالت القاضي كيربر إنه تم اعتقال P25 في سوريا وطلبت منه شرح تجربته وبيان متى وكيف تم اعتقاله. فقال P25 إنه في البداية، كان في المنزل في منطقة [حُجِبَت المعلومات]. وذات يوم، اقتحمت قوات الأمن القرية وأرادت أخذ [اعتقال] جميع الناس. وكان P25 طالبًا ولم يكن خائفًا من المرور عبر نقطة التفتيش. وكان الناس يخبرونه أنه يمكنه الهروب إذا جاءت [على سبيل المثال قوات الأمن] لتعتقله. فقال P25 لهم إنه ليس هناك شيء يستدعي الخوف وإنه يمر عبر/أمام مائة نقطة تفتيش كل يوم. وعند اقتحام المنزل، قاموا لسوء الحظ بأخذ [اعتقال] P25. سأله حارس نقطة التفتيش عن اسمه فأعطى الحارسَ بطاقته الشخصية. فقال له الحارس إنه كان مطلوبًا. وقد كانت عائلة P25 كبيرة حيث بلغ عدد أفرادها حوالي 2,000 إلى 3,000 فرد. وكان اسمه شائعًا وكان الجميع يسمون أطفالهم باسم، [حُجِب الاسم]. وضعوا P25 في حافلة وجلس في آخر مقعد في الخلف. وقاموا بقلب قمصان [المعتقلين] فوق رؤوسهم حتى لا يتمكن المعتقلون من رؤية أي شيء. وقامت قوات الأمن بنقل المعتقلين إلى مركز الاعتقال وبدأت في ضربهم. كان العناصر من العسكر وقام أحدهم بضرب P25 بخوذة حتى فقد وعيه. فطلب شخص (أحد جيران P25) منه أن ينهض وقام بإيقاظه.

تابع P25 واصفًا أنهم [قوات الأمن] اقتادوا المعتقلين إلى مكان توقفوا فيه قليلًا ثم انتقلوا إلى الخطيب. حيث حدثت أمور كثيرة، ولكن P25 قال إن هناك الكثير من الأمور التي لا يحب أن يتذكرها. وبعد ذلك نزلوا من [الحافلة] في الخطيب ووقفوا لبعض الوقت وتعرضوا في هذه الأثناء للتعذيب على يد القوات. وتذكّر P25 أنهم ظلوا واقفين وكانت أيديهم تؤلمهم. وكان جار P25 موجودًا هناك، وكان مسؤولًا في الحزب [من الشائع استخدام كلمة "حزب" للإشارة إلى حزب البعث] وعلى الرغم من ذلك، قاموا باعتقاله وتعذيبه. اقتادوا المعتقلين إلى الداخل، إلى الطابق السفلي ("أذكر وجود سلالم"). وأثناء نزول P25 إلى الطابق السفلي، صفعه أحدهم صفعة قوية على وجهه. وكان على المعتقلين خلع كل ملابسهم. وكان على المرء أن يقف ويجلس [في وضعية القرفصاء] للتحقق مما إذا كان يخفي أي شيء، ثم اقتيدوا إلى الطابق السفلي. ولم يتذكر P25 في أي غرفة تم اعتقاله هو والآخرون. ارتدى ثيابه بالداخل وكانت ساقاه ممدودتين لأنه لم يكن يعرف القواعد. كانوا في غرفة بها العديد من الأشخاص، ولا يمكن لـP25 نسيان ذلك. وكان هناك مرحاض صغير بلا باب. وبينما كانت ساقاه ممدودتين دخل شخص يُدعى أبا غضب ("لا أعرف اسمه الحقيقي"). وسأل P25 لماذا كان يمد ساقيه وطلب منه أن يخلع قميصه وقام بجلد P25 (" لا أعلم") [تم توجيه هذا الاقتباس الأخير إلى المترجم، قائلًا "لا أعلم ماذا تدعو هذا"]. ثم انتظر المعتقلون التحقيقات. اعتادوا أن يسمعوا أصوات تعذيب وأشخاصًا يصرخون "اتركوني!" و"من شان الله!". كانت طبيعة السجن مرعبة. حيث لم يتمكن المعتقلون من التفريق بين النهار والليل. وسمعوا أصوات تعذيب وكان أشخاص يدخلون علينا [يدخلون السجن]. وفي ذلك الوقت، دخل طفل مصاب [الكلمة التي استخدمها P25 "متصاوب/اتصاوب" تُستخدم بشكل شائع للإشارة إلى "الإصابة بطلق ناري". واستخدم نفس المصطلح طوال الإدلاء بشهادته] (أصيب على يد الجيش). وكانوا يريدون [كان P25 يقصد "عائلة الطفل"، ولكن تمت ترجمة ذلك بشكل خاطئ للإشارة إلى أجهزة المخابرات، ولم يتم توضيح ذلك إلا في النهاية.] نقله إلى طرابلس [لتلقّي العلاج]. وكانت ساق الطفل مصابه وكان يبكي. كانوا يدخلون [الزنزانة] ويقومون بتعذيبه. وكان هناك رجل يبلغ من العمر 70 عامًا كان يأخذ حبة دواء لضغط الدم. وكانوا يضربونها في وجهه [يقذفون الحبة على وجهه].

اقتيد P25 إلى الطابق العلوي (باستخدام الدرج) للتحقيق معه. في البداية لم يذكر P25 ما إذا كان قد تم قلب قميصه على رأسه أم كان معصوب العينين. ولكنه تذكر بعد ذلك أنها كانت عصابة عينين: حيث كان يتمكن من الرؤية من تحتها. ودخل غرفة كان فيها طاولة وكان يوجد محققٌ خلفها. وعلى اليمين، كان أحدهم جالسًا ويحمل عصا وكان يفعل هكذا بيده [قام P25 بتقليد عندما يمسك أحدهم بعصا بيد واحدة ويضرب بها يده الأخرى بشكل خفيف بطريقة تهديدية وكأنهم سيضربون شخصًا ما]. وبدأ [المحقق على الأرجح] بالقول إنه ينبغي على P25 الاعتراف. فلم يفعل P25 شيئًا. ولا يتذكر ما حدث، ولكنه قام [ربما الشخص الذي يحمل العصا] بضرب P25 على ساقه/قدمه. ومازال P25 يشعر بألم فيها حتى يومنا هذا وما زال الأثر موجودًا. وبعد ذلك، اعترف P25 بشيء لم يفعله (المشاركة في المظاهرات). حيث إنه لم يشارك في المظاهرات؛ فقد كان طالبًا. ولكن P25 قال إنه لا ينسى رجلًا طويل القامة كان يقوم بتعذيبه وإهانته هو والمعتقلين بأبشع الإهانات. كان اسمه أبا غضب وميماتي (شخصية في مسلسل تركي. كان هذا ما رواه الناس لـ P25 الذي لم يشاهد المسلسل). عندما كان السجّانون يأتون (كان هناك سجّانان وكانا يتناوبان)، ويكون دور أبي غضب، كان P25 والمعتقلون الآخرون يشعرون بخوف شديد. وكان عليهم أن يركضوا إلى الحائط (لم يتذكر P25 ما إذا كان عليهم خلع [ملابسهم]). بعد ذلك، بقي P25 [هناك] لمدة عشرة أيام (قال إن ذاكرته مشوهة، ولكنه قال سابقًا إنها كانت أكثر من 10 أيام). ولم يكن المعتقلون يميزون بين النهار والليل، وعندما كان يأتي معتقل جديد كانوا يسألونه عن الوقت.

في أحد الأيام جاء السجّان ونادى أسمائهم وظن P25 والمعتقلون الآخرون أنه سيتم إطلاق سراحهم. وأخذ السجّانون P25 والآخرين إلى حافلة. وكانت أيديهم مقيدة بأشرطة بلاستيكية وتم نقلهم إلى سجن آخر: فرع أمن الدولة. وكان P25 والمعتقلون الآخرون خائفين ومرعوبين لأنهم لم يكونوا يعرفون أي شيء عن هذا الفرع. عندما دخلوا [الفرع]، قام السجّانون بحلق رؤوس المعتقلين، وجعلوهم يخلعون ملابسهم، وكان على المعتقلين الاستحمام بماء شديد البرودة. ونتيجة لذلك، أصيب P25 بأنفلونزا شديدة ولم يكن قادرًا على تناول الطعام والشراب. فقام بطرق الباب [ربما لطلب دواء/مساعدة]، فدخل السجّان [إلى الزنزانة] وضرب P25 على بطنه وأمره بخلع ملابسه والوقوف تحت الماء البارد. أخذ P25 استراحة قصيرة، ثم كان عليه الوقوف مرة أخرى تحت الماء البارد. بالنسبة لـP25، كان ذلك أيسر من الخطيب. ووقعت هناك نفس الأحداث: خضع لجلسة تحقيق واحدة وكان المحقق جيدًا [لم يقم المحقق بضرب P25]. وذَكَرَ P25 أنه نسي أن يقول إنه كان عليهم التوقيع على أوراق بيضاء في الخطيب (استدرك P25 قائلًا، "لا أتذكر ما إذا كان ذلك في الخطيب أم في أمن الدولة"). وبعد اعتقاله في سجن أمن الدولة (لم يتذكر P25 المدة التي قضاها هناك)، تم نقل P25 والمعتقلين الآخرين إلى المحكمة. وتم الزج بهم في سجن مع أشخاص ارتكبوا جرائم قتل وسرقة. قبل ذلك، اقتادوا المعتقلين إلى المحكمة ثم أخذوهم في حافلة إلى هذا [السجن مع المجرمين]. وكان القاضي جيدًا. حيث قال لـP25: "أنت لست منهم" وسأله عمّا إذا كان قد شارك في مظاهرات. فقال له P25 لا. فسأل القاضي P25 عن السبب فقال له إنه لم يقم بالتظاهر لأنه كان خائفًا. فقاموا بختم يد P25. وتم إطلاق سراحه وعاد إلى منزله.

سألت القاضي كيربر P25 متى تم اعتقاله. فقال P25 إنه يتذكر حدوث حادثة كبيرة حيث أصيب شخص (لم يكن يريد أن يقول من كان). وإنه كان يوم 4 شباط/فبراير.

سألت القاضي كيربر P25 عن العام. فأجاب P25 أنه كان عام 2012.

سألت القاضي كيربر P25 كيف عرف أنه كان فرع الخطيب. فقال P25 إنه لم يكن يعرف، ولكن الأشخاص الذين تم [اعتقالهم] قبله وبعده قالوا إنها كانت نفس الإجراءات: حيث يأخذونك إلى الخطيب، ثم إلى أمن الدولة. علم P25 بذلك عندما أُطلِق سراحه (بأن الفرد يذهب بشكل تلقائي إلى الخطيب، ثم إلى أمن الدولة).

سألت القاضي كيربر P25 كيف عرف أنه كان فرع أمن الدولة. فقال P25 إنه مشوش قليلًا/ذهنه مشوش. وتذكر أنه كان هناك باب عبروا من خلاله/ دخلوه (كان يدرس الفرنسية في جامعة المزة [التي تقع بالقرب من كفرسوسة حيث يقع أمن الدولة]). وعندما دخلوا فرع أمن الدولة رأوا أشياءً كثيرة. وكان يتألف من ميادين/ ساحات وأخذوا المعتقلين إلى الداخل بالحافلة. وبعد الإفراج عنه سأل P25 عن الأمر فقال الناس إنه كان الخطيب ثم أمن الدولة [يعتقل الفرد أولًا في الخطيب ثم يُنقل إلى أمن الدولة].

طلبت القاضي كيربر من P25 أن يصف أبا غضب. فأجاب P25 أنه لا يستطيع نسيانه. كان أبو غضب طويل القامة ونحيفًا. ولم تكن لهجته من دمشق (ربما كانت من دير الزور أو من تلك المنطقة).

سألت القاضي كيربر P25 عن طول أبي غضب. فقال P25 إنه كان بطوله أو أطول. وقد كان P25 جالسًا وينظر لأعلى، وبالتالي، ربما شعر أنه طويل.

طلبت القاضي كيربر من P25 النظر إلى يمينه وسألت عمّا إذا كان يمكنه التعرف على أي شخص من المتهمَين. فقال P25 إن الشخص الذي في الخلف [إياد أ.] - "وجهه مألوف، ولكن ..." ["هممم"]. وقال P25: "رأيت هذا الرجل [أنور]: حيث إنني أعرف [تعرفت على] ملامح [وجهه]، ولكنه ليس أبا غضب." وقد عرضوا على P25 صورًا أثناء استجواب الشرطة، فقال لهم إنه رأى الشخص الجالس في المقدمة [أنور]. وقال P25 إنه كمسلم لا يستطيع أن يقول شيئًا لم يره. وإنه بصراحة، عندما عاد إلى المنزل، شاهد P25 صورًا على الإنترنت. حيث قام P25 بالبحث وعرف أنه اختياره كان صحيحًا، ولكن كاسم...

قاطعته القاضي كيربر سائلةً ما هو الصحيح. فقال P25 إن الأمر الصحيح هو أنه لم يكن هو، ولكنه كان في ذهن P25 لسنوات. ولكنه لم يكن هو الذي قام بضرب P25 في المرة الأولى.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا لم يكن هو أبا غضب. فقال P25 إنه يعتقد أنه ليس هو. حيث كان شعر أبي غضب أسود اللون ولا يمكنه نسيان طوله. ولكن هذا الشخص [أنور] يبدو مألوفًا.

سألت القاضي كيربر P25 عن الطفل الذي كانوا يريدون نقله إلى طرابلس. فقال P25 إنه تم اعتقاله وأنهم وضعوا طفلًا لم يكن يعرفه مع P25 والمعتقلين. حيث كان [الطفل] يبكي كثيرًا وسأله P25 ما خطبه. فقال إنه كان هناك رصاصة داخل عظم ساقه/ قدمه. وقال إنه أصيب وكان يريد الذهاب إلى طرابلس وألقوا القبض عليه وهو في الطريق. وأرادوا معاقبة P25 لأنه تعاطف مع الطفل. وكان الصبي يبكي وكان السجّانون يدخلون [الزنزانة] (لا يعرف P25 ما إذا كانوا يضربونه)، لكنهم كانوا يقولون له إنه إذا لم يصمت، فسوف يذبحونه.

سألت القاضي كيربر عن عمر الطفل. فقال P25 من 10 إلى 12 عام، ربما 13 عامًا.

سألت القاضي كيربر P25 عمّا إذا كان قد رأى جثثًا في فترة الاعتقال. فقال P25 إنه لا يتذكر أنه رأى أي جثث في السجن، ولكن كان هناك شخص يقدم الشاي [لعناصر] الجيش السوري الحر. كانوا قد التقطوا صورًا له وأحضروه إلى المعتقلين. وقاموا بتعذيبه بشدة لدرجة أن قميصه علق في جسده ولم يتمكن P25 والمعتقلون من نزع القميص عنه. وكان يبكي من الألم. ناهيك عن أصوات التعذيب الكثيرة.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P25 يريد استراحة. فأجاب P25: أن "كل شيء على ما يرام الآن" [لا يريد استراحة].

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 قال إن الطفل أصيب في مظاهرات وسأل كيف عرف P25 ذلك. فقال P25 أنه كان هناك مظاهرات في ذلك الوقت. وإنه لم يقم بسؤاله، ولكن ذلك هو الاستنتاج عندما يدخل المرء بذلك الشكل.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك افتراضًا. فقال P25 إنه في ذلك الوقت، كان هناك مظاهرات فقط. ولا يتذكر ما إذا كان قد سأله أم لا (نسي P25 مع مرور الوقت). وقال P25 إنه لا يتذكر كل التفاصيل.

فأكّد القاضي فيدنير لـP25 أنه أمر يمكن تفهمه حيث حدث ذلك قبل ثماني سنوات، وسأل عمّا إذا كانوا يعرفون أيضًا أن الطفل كان مصابا. فقال P25 إنه لم يفهم السؤال.

سأل القاضي فيدنير P25 عمّا إذا كان السجّانون على علم بإصابة الطفل. فقال P25 نعم، كانوا يعرفون. ولا يتذكر ما إذا كان قد رآها، ولكن الطفل قال إن الرصاصة كانت في العظم ويتذكر P25 أنه عندما كان يحرك ساقه/ قدمه، كان يبكي كثيرًا. وفي ذلك الوقت، كان الأخ الأكبر للطفل يدفع نقودًا ويدخل [لم يوضح P25 ما إذا كان يدخل الزنزانة أم الفرع] لرؤيته [الطفل] ثم يخرج. وعندما خرج P25 من الخطيب كان [الطفل] لا يزال في الخطيب.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P25 يعرف ما حدث مع الطفل. فقال P25 لا، حيث خرج قبله. ولكنه يتذكر أنهم [عائلة الطفل] كانوا يريدون تهريبه إلى طرابلس، ولكن المُهرّب هو من قام بتسليمه. وقال P25 إنه لا يعرف [لكنه يتساءل] ما إذا كان المُهرّب من الشرطة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان الطفل قد تلقى مساعدة. فقال P25 إنهم لم يكونوا يقدمون مساعدة، إلا إذا كان لدى شخص ما ضغط دم أو شيء من هذا القبيل، ولكن لم يعرض عليه أحد المساعدة. ولا يتذكر P25 ما إذا كان الطفل أو شخص مسن، ولكنه يذكر أنهم كانوا يقومون بوخزه/ ثقبه بالإبرة [إعطاء الحقنة بعنف]. كان P25 يذكر الحُقن وأنهم اعتادوا إلقاء/ قذف الحبوب على الشخص.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P25 نفسه قد طلب المساعدة من أجل إصابته. فقال P25 لا، لم يفعل ذلك، لأنه كان خائفًا من الطلب. كان الخوف يفوق الألم.

سأل القاضي فيدنير ما الذي كان P25 يخاف منه. فأجاب P25 أن أبا غضب كان مرعبًا وقام بتعذيب الناس. ولم يكن P25 يعرف ما يمكنه أن يفعله. كان الناس قبل [الاعتقال] في السجن يتحدثون عن الكهرباء وخلع الأظافر.

قال القاضي فيدنير إنه تم اعتقال العديد من الأشخاص وسأل P25 ما إذا كان هناك سبب للاعتقال. فقال P25 إن الناس اعتادوا تنظيم العديد من المظاهرات في قريتهم. وذات مرة، كانت هناك مظاهرات من أجل الحرية وكانوا [النظام/ قوات الأمن] يريدون قمع المظاهرات. حيث إنهم لم يريدوا أن يعبّر أحد عن آرائه. وتم اعتقال P25 بدون سبب. حيث كان يذهب إلى الجامعة وكانوا يأخذون بطاقة الهوية الخاصة به ويقومون بالتفتيش ولم يكن هناك شيء ضد P25.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت الاعتقالات عشوائية أم كانت لأشخاص معينين. فقال P25 نعم، كانت عشوائية.

قال القاضي فيدنير إن P25 ذكر حادثة حصلت من قبل الشرطة. فقال P25 إن منزلهم كبير. ودخلت الشرطة وكان لأخيه الصغير صندوق نقود [حصالة نقود]. حيث قام أحد ضباط الشرطة بإخفائها أو أخذها (حدثت أشياء كثيرة قال P25 إنه لا يتذكرها)، ولكنه لا ينسى الطريقة التي دخلوا بها والحافلة.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 قال إنهم كانوا عسكريين يرتدون زيًا رسميًا. فأكّد P25 ذلك. حيث كانوا يرتدون بدلات عسكرية، ولكن في الخطيب كانوا يرتدون ملابس مدنية [بلباس مدني] مثل المعتقلين.

سأل القاضي فيدنير عن الرحلة في الحافلة إلى الفرع وسأل ما الذي حدث وكم استغرقت. فقال P25 إنه أثناء جلوسهم في الحافلة، كان هناك عسكري يحمل سكينًا أو بندقية بحربة وضرب [شخصًا] على ساقه، لكنه كان [استخدم P25 نفس الكلمة المذكورة أعلاه "مسؤول"] في حزب [البعث] في القرية. وضُرب P25 بالخوذة على ظهره ثم على رأسه.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان P25 قد فقد وعيه. فقال P25 نعم وبأن جاره قام بإيقاظه. ويذكر بأنه شعر بألم شديد جرّاء تعرضه للضرب بالمعدن على رأسه.

اقتبس القاضي فيدنير من محضر استجواب الشرطة لـP25 قائلًا: "نُقلنا في الحافلة لمدة ساعة وتعرّضنا للتعذيب. وطُعن شخص كان بجانبي بسكين وضُربت بخوذة. وكانوا يقومون بلكمنا وركلنا". سأل القاضي فيدنير P25 ما إذا كان ذلك صحيحًا. فقال P25 نعم حيث إنه يتطابق مع ما قاله، ولكن الشخص الذي طُعن بالسكين لم يكن بجانبه، بل ربما كان خلفه. ولم يتذكر P25 ما إذا كان على الأرض أو خلفه. ولكنه [العسكري] قام بسؤاله: "من ضربك [طعنك]؟" فقال له [الشخص الذي طُعن] "أنت". فقال له [العسكري]: "انتبه لما تقوله". حيث كان عليه أن يقول إنه جرح نفسه.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان قد أصيب أشخاص آخرون قبل الذهاب إلى الزنزانة. فقال P25، نعم. حيث يذكر أنهم كانوا يضربون الناس وينقلون صناديق أسلحة (كانت تبدو مختلفة عن صناديق الطعام). ولم يتذكر ما إذا كانوا قد ضربوه أثناء وقوفه، ولكنهم صفعوه مرة أثناء نزوله إلى الطابق السفلي. غير أنه كان من بينهم إمام مسجد، وتعرّض هو الآخر للضرب. كما تم صفع مسؤول حزب [البعث] [نفس الشخص الذي ذكره P25 سابقًا] مرة واحدة. تذكر P25 ذلك لأنه كان أمرًا كبيرًا [قضية كبيرة/ أمرًا مفاجئًا] بالنسبة للمعتقلين. كان قد تفاجأ لأنه كان يعتقد بأنه ينبغي احترامهم من قبل الدولة [الحكومة].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان جميع الأشخاص الذين كانوا على متن الحافلة قد تعرضوا للضرب واقتيدوا إلى الداخل. فقال P25 إنه لا يتذكر، فقد كان معصوب العينين (كان يُمنع أن ينظروا حولهم)، ولكنه يذكر أن جميعهم نزلوا من الحافلة/ نزلوا إلى الطابق السفلي [كان لنفس المصطلح معنيان ولم يتضح أيهما كان P25 يعني].

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 قال إنه كان هناك أكثر من 40 شخصًا في الميدان/ الساحة. فقال P25 إنه لا يتذكر وإنه لم يكن قادرًا على الرؤية. غير أنه كان هناك الكثير من الأشخاص في الحافلة، وربما كانوا أكثر من 40. وقد يكون بعد فترة من الوقت، قد نسي بعض التفاصيل. حيث إنه كان يتذكر كم كانت مدة اعتقاله، ولكنه نسي الآن.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 نُقل إلى الخطيب في 4 شباط/ فبراير 2012. وسأل القاضي فيدنير P25 عن المدة التي بقي معتقلًا فيها. فقال P25 إنه يتذكر أن الأمر استغرق أكثر من 10 أيام. ربما 15، ولكنه لا يستطيع التذكر.

سأل القاضي فيدنير P25 عن المكان الذي أخذوه إليه، على سبيل المثال، إلى الطابق العلوي أو الطابق السفلي. فقال P25 إنه في المرة الأولى [عندما وصل P25 إلى الفرع] أخذوه إلى الطابق السفلي. وعندما قاموا بالتحقيق مع P25، أخذوه إلى الطابق العلوي.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان قد تم تفتيش P25. فأكّد P25 ذلك. حيث كان عليهم خلع ملابسهم. وتذكر أن شخصًا واحدًا تم إحضاره معهم كان معه حشيش. وأخبروه بأنه رجل محترم ولا يشارك في المظاهرات ونقلوه إلى مركز شرطة جنائية آخر.

اقتبس القاضي فيدنير من محضر استجواب الشرطة مكررًا ما قاله P25. حيث قال P25 إنهم لم يكونوا يريدون أن يقوم الناس بالتفكير/ التأمل. وإنه كان يعمل لدفع تكاليف دراسته الجامعية. وبأن الناس كانوا فقراء. وإنهم أرادوا أن يظل الناس جاهلين وألا يسألوا عن السياسة.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 قال إنه كان قبوًا وسأل عمّا إذا كان تحت الأرض. فأجاب P25 أنه نزل بعض الدرجات.

طلب القاضي فيدنير من P25 وصف الزنزانة. فقال P25 إنه عندما دخل الزنزانة، ربما كانت مساحتها 3x3 أو 4x3 متر (لم يقم بقياسها). وكان المرحاض في الزاوية ولم يكن له باب. ولم يكن هناك متسع لـP25 وجلس بالقرب من المرحاض. ولم تكن هناك وسائل/ أدوات للتنظيف ولا ورق مرحاض. وكان خلف الزنزانة ضوء أبيض، وكان P25 يعتقد أنه مطبخ السجن. حيث كان يعلم ذلك لأن أحد المعتقلين كان يذهب معهم للمساعدة [على سبيل المثال في تقديم الطعام]. كانوا يقدمون للمعتقل بعض الوجبات. وكان الفرد يأكل ليعيش [فقط ليبقى على قيد الحياة].

سأل القاضي فيدنير عن الطعام. فقال P25 أنه كان هناك الكثير من المربى والزيتون المر (من الأشجار)، وأحيانًا كان هناك قرنبيط مع برغل [لم يكن المترجم يعرف الاسم الذي قام P25 بذكره لأنه كان باللهجة السورية. لذلك، قام P25 بالتوضيح] أنه مثل البروكلي، ولكنه ليس بروكلي. كما حصل كل شخص على بيضة وخبز عربي بائت.

سأل القاضي فيدنير P25 عمّا إذا كان قادرًا على التمييز بين النهار والليل. فقال P25 إنه لم يستطع التمييز.

سأل القاضي فيدنير P25 كيف كان ينام. فأجاب P25 أنه لم يكن هناك متسع للنوم. فأحيانًا كان ينام على جنبه، ثم على ساق أو بطن شخص ما. وبعض الناس ظلوا جالسين.

سأل القاضي فيدنير عن الهواء. فقال P25 إنه لم يكن هناك هواء على الإطلاق.

سأل القاضي فيدنير P25 عمّا إذا كان قد لاحظ أي إصابات وعن حالة المعتقلين بعد التحقيقات. فقال P25، بالطبع، ولم يكن يتذكر ما إذا كان ذلك قبل التحقيق أم بعده، ولكنه رأى أشخاصًا قد تعرضوا للتعذيب. وعادةً/ بطبيعة الحال كان ذلك بعد التحقيق. حيث كانوا يقومون بسؤال الشخص وإذا لم يُجب يقومون بتعذيبه.

سأل القاضي فيدنير P25 عمّا إذا كان يتحدث مع معتقلين آخرين بشأن التعذيب. فقال P25 إنهم كانوا يتحدثون عن أمور عامة مثل، "من أين أنت؟" وما شابه ذلك. وتذكر P25 شخصًا بدويًا كان راعيًا. كان يرعى أغنامه وقام الجيش بإطلاق النار عليهم [الأغنام] وأحضروه إلى هنا. وكان يصرخ "ذهبت الأغنام" وقلنا [P25 ومعتقلون آخرون] له أن يشرب [بعض الماء]، ولكنه بكى وقال، "ماذا حدث لي؟"

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P25 قد سمع أصوات تعذيب من الطابق السفلي. فقال P25 إنه كان يسمع أصواتًا، ولكنه لا يعرف ما إذا كانت تأتي من غرف التحقيق أم من أماكن أخرى، لأنه كان هناك فتحة تحت الباب.

سأل القاضي فيدنير عدد المرات التي كان P25 يسمع فيها الأصوات، على سبيل المثال، طوال اليوم. فقال P25 إنه لا يتذكر ما إذا كان طوال اليوم.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان صحيحًا أن P25 قال إن التحقيق لم يكن في القبو. فقال P25 إنهم بعد أن أخرجوه من المكان الذي كان فيه [الزنزانة]، أخذوه إلى طابق علوي (الدرج/السلالم). ولم يكن يعرف إلى أي طابق، سواء الطابق الأول أو طابق آخر. ولكنه صعد إلى طابق علوي، ولم ينزل إلى القبو.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P25 قد سمع أصوات صراخ من التعذيب عندما كان في الطابق العلوي. فقال P25 إنه يتذكر طفلًا كان معه وتعرف P25 عليه. وكان اسمه [حُجب الاسم]. كما أنه كان صغيرًا وكان يبكي كثيرا وكان خائفا. حيث دخل P25 [غرفة التحقيق] وسمع صوته.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان قد سمع شيئًا آخر. فقال P25 إنه لا يتذكر. وإنه سيقول إذا تذكر أي شيء.

سأل القاضي فيدنير عن عمر الطفل. فقال P25 إنه كان أقل من 15 عامًا. وبأن P25 يتذكره. حيث إن اسمه كان [حُجب الاسم] وكان والده متوفيا. والآن خلال الأحداث [الثورة]، توفي هو [حُجب الاسم] ووالدته وشقيقته. وتم اعتقال شقيقه وبُترت ساق شقيقه [الآخر؟]. حيث سقطت قنبلة عليهم.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان صحيحًا أن ذلك لم يحدث في السجن. فأكّد P25 ذلك.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان P25 قد تحدث معه [الطفل]. فقال P25 إنه رآه يبكي، ولكنه لم يتحدث معه، لأنه كان هناك العديد من أفراد عائلتهم. وكان هناك أيضًا فرد آخر يعرفه P25، ولكنه لا يريد ذكر اسمه. وكانت والدته تقلق عليه.

سأل القاضي فيدنير P25 عن عدد الأشخاص الذين كانوا حاضرين أثناء التحقيق معه. فقال P25 ربما اثنين أو ثلاثة، لكنه [كان متأكدًا من أنه] كان هناك شخص خلف طاولة المكتب وشخص على الأريكة.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان أحدهم ذا رتبة عالية. فقال P25 إنه لا يستطيع أن يعرف، حتى لو أنه كان يرى. حيث إنه لم يخدم [في الجيش]. فهو يخمن فقط بأن الشخص الموجود خلف الطاولة كان [استخدم P25 نفس الكلمة العربية مرة أخرى، مثل التي استخدمها من قبل "مسؤولًا". هنا، يمكن ترجمتها على أنه "يحظى بتقدير كبير"/ "مسؤول كبير"].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت هناك أوامر/ تعليمات بالضرب. فقال P25 إنه لا يتذكر أن [المحقق] طلب من [الشخص الآخر] أن يقوم بضرب P25. وربما قال [شيئًا] ونسيه P25.

سأل القاضي فيدنير عن آثار الضرب على القدمين. فقال P25 إن قدمه كانت دائمًا تؤلمه وتحولت إلى اللون الأزرق. ولا يتذكر كيف كانت عندما أُطلق سراحه، ولكنها كانت تؤلمه قليلًا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P25 يعاني من أعراض طويلة الأمد بسبب إصابة. فقال P25 إنه لم يفهم. كرر القاضي فيدنير السؤال. فقال P25 إنه لا يعرف ما إذا كان هذا بسبب ذلك [الإصابة/الضرب]، ولكن عندما يكون الجو باردًا، كان يشعر بألم. وعندما يمشي يسأله الناس "لماذا تعرج بهذا الشكل؟". ولكن P25 قال إنه لا يعرف ما إذا كان ذلك بسبب ساقه/ قدمه أم بسبب شيء آخر.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 قال أثناء استجواب الشرطة إنه كان مصابًا بكسر. فأجاب P25 أنه بعد إطلاق سراحه من السجن، راجع طبيبا من [حُجبت المعلومات]، ولكنه لا يتذكر ما إذا كان أحدهم قد أخبره ما إذا كان كسرًا أم كسرًا شعريًا [كسر غير مكتمل]. وفي ذلك الوقت، لم يكن يشعر كثيرًا، لأنه كانت هناك دائمًا عمليات اقتحام/ مداهمات وكانوا يفرون/ في حالة فرار.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 قال إنه تعرض للجلد مرة أخرى. فأجاب P25 أنه تعرض للجلد لحظة دخوله السجن. وكانت المرة الثانية عندما دخل أبو غضب ولم يخلع المعتقلون ملابسهم بسرعة وقام بضرب P25 والآخرين مثل قطيع من الأغنام. وهناك أيضًا تفاصيل يحاول P25 نسيانها.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا تحدث المعتقلون الآخرون عن أساليب تعذيب أخرى. فقال P25 إنه لا يتذكر، ولكن غالبًا كان أسلوب الجلد. ولم ير سوى شخص واحد تعرض للتعذيب كثيرًا (الشخص الذي كان يقدم الشاي) وشخص مسن من عائلة [حُجب الاسم] من [حُجبت المعلومات] والذي كان أحد أقاربه في البرلمان ولم يقم بمساعدته. كان اسم الشخص الذي كان في البرلمان [حُجب الاسم].

أشار القاضي فيدنير إلى أن P25 قال أثناء استجواب الشرطة إن بعض المعتقلين تحدثوا عن الكهرباء والماء الساخن، ولكن P25 لم يرَ ولم يتعرض لذلك. فقال P25 إن هذا كان صحيحًا، ولكن غالبًا كان أسلوب الجلد. وكان يشبه أسلوب الماء [سمع P25 عنه] لكنه لم يره.

سأل القاضي فيدنير P25 عمّا إذا كان يعاني من آثار نفسية حتى يومنا هذا. فقال P25 إنه الآن يعاني من رهاب نفسي مما حدث. ففي بعض الأحيان، ترتجف/ ترتعش يداه عندما يرى أشخاصًا يتشاجرون. وربما يكون بسبب الخوف أو القلق. ولكن قبل السجن، لم يكن لديه [شكوى] من أي شيء.

قال القاضي فيدنير إن P25 أعطى مثالًا في استجواب الشرطة أنه ارتجف/ ارتعش عندما طلبت منه الشرطة بطاقة هويته. فقال P25 أنه ربما كان الأمر كذلك من قبل، ولكنه الآن أفضل. حيث إنهم ليسوا مثل الشرطة السورية. فهذه دولة ملتزمة بالقانون وليست مثل سوريا حيث يأكل القوي الضعيف.

***استراحة لمدة 10 دقائق ***

سأل القاضي فيدنير P25 عن المعاملة في فرع أمن الدولة، وعن السجّانين، والطعام، وما إلى ذلك. فقال P25 إن المعاملة التي تلقاها من السجّانين والطعام كانا أفضل من الخطيب. وتذكر P25 أنهم في أمن الدولة كانوا يقدمون لكل معتقل رغيفًا أو رغيفين من الخبز. وأنه كان هناك راحة نفسية/راحة أكثر.

قال القاضي فيدنير إن P25 تحدث عن العقاب الجماعي أثناء استجواب الشرطة. فقال P25 إنه كان هناك عقاب جماعي في أمن الدولة. حيث لم يكن من المفترض أن يتحدث المعتقلون مع بعضهم البعض، وإذا فعلوا ذلك، فسيكون هناك عقاب جماعي.

سأل القاضي فيدنير عمّا حدث أثناء العقاب الجماعي. فقال P25 إنه يتذكر أنه تعرض للضرب، ولكن غالبًا، كان عليهم البقاء واقفين (نطق شخص ما بكلمتين أو ثلاث كلمات وقاموا بضربه كثيرًا). وفي مرة أخرى لأن P25 كان مريضًا وطلب حبة دواء، تم تعذيبه باستخدام الماء البارد.

سأل القاضي فيدنير عمّا حدث بعد ذلك. فقال P25 إنه عندما كان مريضًا، لم يستطع تناول الطعام لمدة ثلاثة أيام. ويتذكر أنه كان هناك مكيف هواء موجّه على المعتقلين من خلال الفتحة. وكان الثلج يتساقط/الجو شديد البرودة بالخارج وكان هناك قطة اعتاد P25 على رؤيتها [على الأرجح كان يقصد "عبر النافذة"]. حيث كان P25 أكثر تفاؤلًا من الخطيب هناك، لأنه كان يتمكن من رؤية حيوان.

عرضت القاضي كيربر الرسومات التخطيطية التي رسمها P25 أثناء استجواب الشرطة.

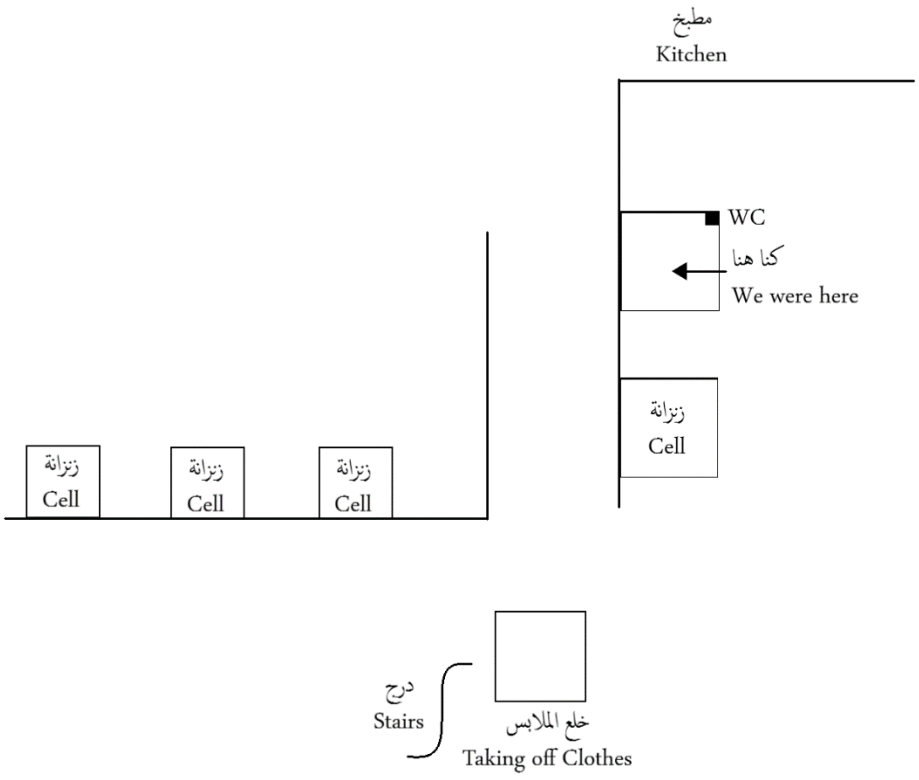

قال P25 أن الرسم التخطيطي يظهر الخطيب.

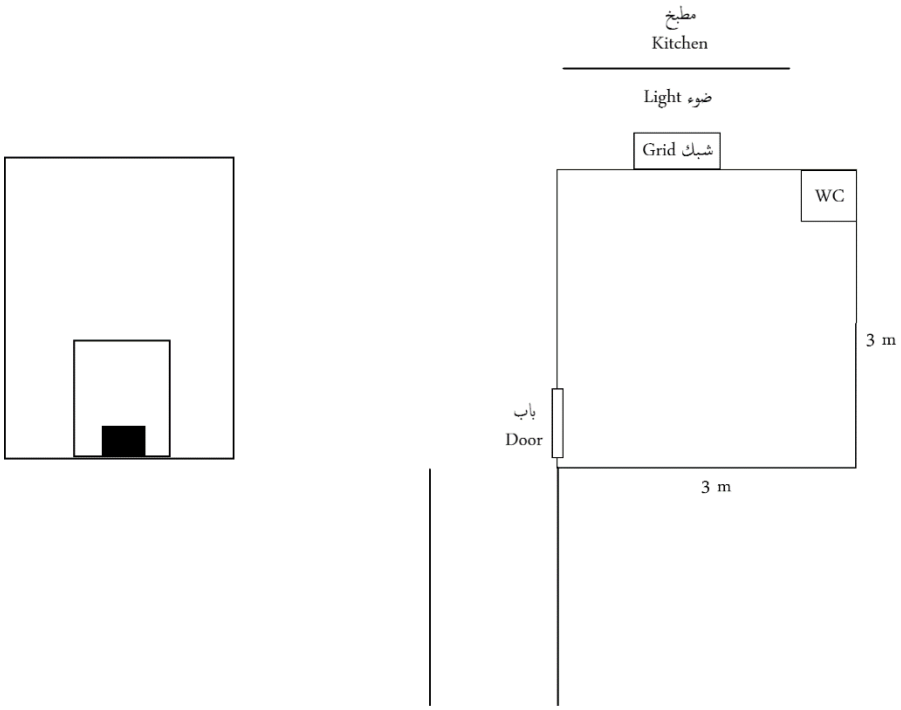

قال P25 إنه كان هناك شبك يضع المعتقلون أحذيتهم عليه. وكان فوقه ضوء.

سألت القاضي كيربر عمّا رسمه P25 على الجانب الأيسر من الرسم التخطيطي. فقال P25 إن هذا كان باب الزنزانة والنافذة [الفتحة] حيث كان يحصل المعتقلون على طعام.

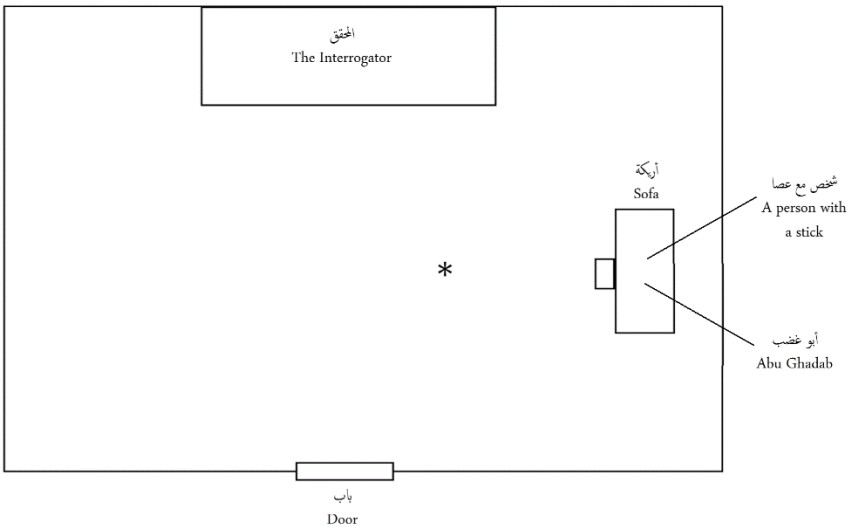

قال P25 إن تلك كانت غرفة التحقيق في الخطيب. وقال P25 إنه كان هناك شخص يحمل عصا جالس على الأريكة. وقال P25 إنه لا يتذكر ما إذا كان قد ذكر ذلك بالفعل، ولكن ذلك الشخص، أبا غضب، قام بتعذيبه. وهناك [تم تحديده على الرسم بعلامة نجمة (*)] كان [حُجب الاسم]، الذي قام P25 بذكره سابقًا [كان الاسم مكتوبًا على الرسم التخطيطي].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك أريكة أخرى. فأجاب P25 أنه لا يتذكر سوى أريكة واحدة، ولكنه لم ير أي واحدة [ربما كان P25 يعني أنه لم ينظر حوله أو أنه لم يتمكن من الرؤية جيدًا بسبب عصابة العينين].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت هناك طاولة صغيرة أمام الأريكة. فقال P25 إنه لا يتذكر التفاصيل. وأشار P25 إلى أنه ربما ذكر ذلك في المرة الأخيرة [في الاستجواب الأخير] ولكنه لا يتذكره الآن.

<u>استجواب من قبل المدعي العام الأقدم، كلينجه</u>

سأل كلينجه أين تقع [حُجبت المعلومات]. فقال P25 إنها تقع في الغوطة الشرقية على حدود [حُجبت المعلومات]. حيث إن مطار دمشق الدولي ليس بعيدًا عنها. اعتاد P25 رؤية الطائرات تهبط من منزله.

سأل كلينجه عن عدد الأشخاص الذين كانوا موجودين في الزنزانة. فقال P25 إنه لم يقم بعدهم، ولكنهم كانوا أكثر من 30 إلى 40. ربما كانوا من 50 إلى 60، ولكن كان هناك الكثير من الأشخاص. حيث لم يتمكن المعتقلون من النوم، لأنه كان هناك ثلاثة أشخاص بعضهم فوق بعض. وقال P25 أن لديه مشكلة مع الأرقام. فأحيانًا ينسى عيد ميلاد زوجته.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت هناك حشرات وقمل في الزنزانة. فقال P25 إنه لم يتمكن من الرؤية. حيث كان الجو باردا جدا.

طلب كلينجه من P25 وصف بعض إصابات المعتقلين. فقال P25 إنه تحدث عن الطفل الذي أصيب في ساقه، وكذلك عن رجل تعرض للتعذيب أحضره [الموظفون] مستلقيًا على ظهره. كما تعرّض المعتقلون للإهانات.

سأل كلينجه عن عدد المرات التي كان يتم فيها أخذ المعتقلين إلى خارج الزنزانة وإعادتهم إلى الداخل. فقال P25 إنه لا يتذكر، ولكنهم كانوا يأخذون أشخاصًا يوميًا وكان بعضهم يتعرض للتعذيب. وأضاف أنهم أخذوا المعتقلين إلى الخارج [نقلوهم] لأن المكان كان مزدحمًا للغاية حيث أحضروا أشخاصًا من الزبداني. فقاموا بإخراج المعتقلين [إلى الخارج] وأدخلوا المعتقلين الجدد. وبالطبع، لم يتم إخراجهم جميعًا [إلى الخارج]، وإنما ما يقارب الـ 15 شخصًا.

سأل كلينجه عمّا حدث بعد ذلك. فقال P25 إنه لا يعرف. حيث قام بسؤالهم وقالوا إنهم من الزبداني وقاموا بنقلهم [إلى الخارج] في نفس اليوم. ولم يقم P25 والمعتقلون بسؤالهم، لأنهم كانوا يعرفون أن ذلك بسبب المظاهرات [سبب اعتقالهم].

أوضح كلينجه أنه كان يقصد ما حدث بعد ذلك لـP25. فقال P25 إنهم في وقت ما بعد الظهر قرؤوا قائمة أسماء وأخبروا المعتقلين أنهم سيعودون إلى منازلهم. فشعر P25 والمعتقلون بالاطمئنان. وقام السجّان بربط المعتقلين [أيديهم] بأسلاك بلاستيكية ووضعهم في الحافلة المتجهة إلى أمن الدولة. وفي الحافلة، تعرّض المعتقلون للضرب والتعذيب.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P25 قد شاهد أو سمع عن اعتداء جنسي في الخطيب. فقال P25 إنه لم يره، ولكن ربما سمع عنه.

سأل كلينجه ماذا كان أسوأ شيء في الخطيب. فقال P25 إن أسوأ شيء كان الضغط النفسي من السجانين وإنه هو والمعتقلون الآخرون لم يكونوا يعرفون مصيرهم.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت صرخات التعذيب التي سمعها P25 قد أثرت عليه. فقال P25 إنها أصبحت حالة نفسية. فكلما كان هناك اقتحام لقريته، كان يشعر بخوف شديد. في البداية، كان P25 يقول "لست خائفًا، لأنني لم أفعل شيئًا"، ولكن وجهة نظره تغيرت.

أشارت بولتس إلى أن P25 قال إن الجو كان باردًا في شباط/فبراير وسألت P25 عمّا إذا كانت هناك بطانيات أو نظام تدفئة. فقال P25 إنه لا يتذكر قيام السجانين بإعطاء المعتقلين بطانيات وفي أمن الدولة كان هناك [نظام] تجميد [مكيفات الهواء التي ذكرها سابقًا] وليس نظام تدفئة/جهاز تدفئة/مدفأة.

سألت بولتس عمّا إذا كانوا قد طلبوا بطانيات. فقال P25 إنه لا يتذكر. حيث كان P25 والمعتقلين الآخرين يشعرون بخوف شديد/ كانوا خائفين للغاية.

سألت بولتس عمّا إذا كانت الأرضية مصنوعة من البلاط أم من الخشب. فقال P25 إنه لا يتذكر، ولكن عادة في سوريا ليس لديهم أرضيات خشبية، وإنما بلاط.

قالت أوميشين إن P25 تحدث عن الطفل الذي أراد الحصول على المساعدة في طرابلس وسألت عمّا إذا كان P25 يتحدث عن مدينة طرابلس الموجودة في لبنان. فقال P25 إنه لا علاقة له بهذا الأمر. وإنه لم يقم بمساعدته [الطفل]. ولم يكن P25 يعرف سبب رغبته في الذهاب إلى طرابلس.

أوضحت أوميشين أنها كانت تعني أن هناك مدينتين باسم طرابلس. فأجاب P25 في لبنان. [أوضح المترجم للمحكمة أنه باللغة العربية تشير طرابلس إلى المدينة الموجودة في لبنان بشكل افتراضي. والمدينة الليبية تسمى " طرابلس الغرب"].

صُرف الشاهد

قام كلينجه بتلاوة بيان مفاده أن الادعاء العام طلب فصل محاكمة إياد عن محاكمة أنور.

طلب لينكه ذلك البيان مكتوبًا.

قال كلينجه ردًا على بيان شوستر السابق، إنه ليست هناك حاجة لخبير خطوط.

قالت بولتس إنه لا توجد حاجة لاستدعاء الشاهد (الشهود) الذي(ن) طلبه(م) الدفاع.

استراحة لمدة 20 دقيقة

تمت تلاوة جزء من تقرير هيومن رايتس ووتش "لم نر مثل هذا الرعب من قبل".

رُفِعَت الجلسة الساعة 1:30 بعد الظهر.

ستكون المحاكمة القادمة في 7 كانون الثاني/يناير، 2021 الساعة 9:30 صباحًا.

<u>اليوم الرابع والخمسون للمحاكمة – 7 كانون الثاني/يناير، 2021</u>

بدأت الجلسة الساعة 9:30. بحضور شخصين وفردين من وسائل الإعلام.

قالت القاضي كيربر إنه لن يكون هناك أي تلاوة للتقارير اليوم، لأنه لا يزال هناك بعض الوقت حتى نهاية شباط/فبراير.

كان الشاهد هو كريستيان كنابمان، وهو ضابط شرطة يبلغ من العمر 37 عامًا في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) في ميكنهايم.

سألت القاضي كيربر الشاهد عمّا إذا كان يرغب في خلع كمامته حتى يسمعونه بشكل أفضل. فقال كنابمان إنه سيبقي كمامته على وجهه وطلب من المحكمة إخباره إذا كان صوته غير واضح. [أبقى كنابمان الكمامة على وجهه].

كانت الجلسة تتعلق بشهادة Z30/07/19 [P14 من اليوم 30 و31 للمحاكمة، تقرير المحاكمة الخاص بالمركز السوري للعدالة والمساءلة رقم 12].

قال كنابمان إنه تم استجواب P14 حول المقابر الجماعية في تموز/ يوليو، آب/ أغسطس 2019 ولم يحدد صور أقمار صناعية معينة من خرائط جوجل. واستخدموا في التحقيق صورًا من جوجل وأبل بالإضافة إلى مساعدة إضافية من مركز الفضاء الألماني (DLR).

سألت القاضي كيربر كيف حصلوا على الإحداثيات. فقال كنابمان إن زميله ألكسندر فراي ساعده في التحقيق.

عرضت القاضي كيربر صورة أقمار صناعية لما بدا وكأنها مقبرة. فقال كنابمان أنها كانت من خرائط جوجل.

عرضت القاضي كيربر صورتي أقمار صناعية أخريين تم تكبيرهما على خطوط القطيفة.

عرضت القاضي كيربر الصورة الأخيرة. فقال كنابمان إن الصورة تظهر شيئًا افترضوا أنه حفارة.

[أظهرت الصور خطوطًا مستقيمة ومتوازية]

سألت القاضي كيربر عن طول الخطوط. فقال كنابمان إنها كانت 100 متر على الأقل. وأوضح أنه يمكنهم تتبع التغييرات في الصور حسب التسلسل الزمني. حيث أصبحت مساحة السطح أكبر من عام 2014 إلى 2019. وأنه يمكن للمرء أن يلاحظ وجود خنادق في المناطق التي أصبحت محاطة بجدران. وكان قياس أحد الحدود 120×3 أو 4 أمتار.

سأل بوكر عمّا إذا كانت هناك صور من عامي 2011 و2012. فقال كنابمان إنه لا توجد صور معروفة من تلك الفترة. حيث كانت الصورة الأولى من عام 2014. وقال كنابمان أن هناك فجوة زمنية لا يوجد فيها صور.

سأل شوستر عن عدد الجثث التي يزعم أنها دفنت هناك. فقال كنابمان إن P14 قال إن العدد قد يكون من واحد إلى 1.7 مليون.

سأل شوستر عمّا إذا كان هذا العدد من الجثث يتناسب مع الخنادق التي تم العثور عليها في التحقيق. فأجاب كنابمان أنهم لا يستطيعون تحديد منطقة الدفن لأنها تعتمد على طريقة الدفن [إذا كانت الجثث قد تم صفها أو ألقيت بشكل عشوائي]. ويمكن قياس الطول والعرض، ولكن العمق غير معروف.

سأل شوستر عمّا إذا كان الشاهد يمكنه تأكيد العدد الذي قدمه P14. فقال كنابمان إنه لا يستطيع تأكيد ما إذا كان صحيحًا أم لا أن العدد كان من واحد إلى 1.7 مليون.

سأل شارمر عمّا إذا كان مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قد نظر حول المنطقة بالقرب من هذه الإحداثيات أيضًا. فقال كنابمان إنهم أجروا فقط تقييمًا مهنيًا للإحداثيات الدقيقة، ولكن لديهم تحقيق كامل عن المقابر الجماعية أثناء التحقيق الهيكلي. ولم يعثروا على أي شيء في المنطقة المجاورة مباشرة للإحداثيات.

صُرف الشاهد

رُفِعَت الجلسة الساعة 10:00 صباحًا

ستكون المحاكمة القادمة في 13 كانون الثاني/يناير، 2021 الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 24 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 13 و14 كانون الثاني/يناير، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الخامس والخمسون للمحاكمة – 13 كانون الثاني/يناير، 2021

سُمح لـP26 بإخفاء المعلومات الشخصية بسبب مخاوف بشأن سلامة عائلته وأدلى بشهادته حول اعتقاله مرتين في الخطيب. وأخبر المحكمة عن وجود تعذيب مستمر، واكتظاظ الزنازين، فضلًا عن سوء التغذية والظروف الصحية المروّعة. ونظرًا لأنه لم يكن لدى أي من الأطراف أي أسئلة أخرى، استمر القضاة في تلاوة ترجمة تقرير هيومان رايتس ووتش.

اليوم السادس والخمسون للمحاكمة – 14 كانون الثاني/يناير، 2021

واصل القضاة تلاوة الأجزاء الأخيرة من تقرير هيومن رايتس ووتش، قبل أن يدلي ألكسندر فراي، المفتش الجنائي في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) بشهادته بشأن المستندات المبرزة في قضية إياد. وعُرِضت صور بطاقة هوية إياد الخاصة بإدارة المخابرات العامة أمام المحكمة. وأضيفت إفادة إياد، التي تمت تلاوتها في المحكمة في اليوم الواحد والخمسين للمحاكمة، رسميًا إلى ملف القضية كدليل وتمت تلاوتها مرة أخرى.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الخامس والخمسون للمحاكمة – 13 كانون الثاني/يناير، 2021

بدأت الجلسة متأخرة بواقع 10 دقائق لأسباب فنية، ونظرا لتأخر أحد القضاة جراء أزمة السير. وحضر الجلسة خمسة أشخاص وصحفيان في شرفة الجمهور.[2] وحضر د. بير شتوله عوضا عن محامي المدعين، د. باتريك كروكر، فيما حضرت شارلوت فورستر-بالدينيوس عوضا عن محامي المدعين خبيب علي محمد.

شهادة P26

رافق P26 في هذه الجلسة محاميتُه أنتونيا فون دير بيرنس، وأحد أصدقائه الذي جلس في شرفة الجمهور. ذكرت القاضي كيربر رئيسة الجلسة أن محامية الشاهد، أنتونيا، قد قدمت طلبا لدى المحكمة بتاريخ 8 كانون الثاني/ يناير، 2021 تطلب فيه السماح لموكلها بإخفاء المعلومات الشخصية التي من شأنها أن تكشف عن هويته الحقيقية، لاعتبارات تتعلق بخوفه على سلامة أفراد عائلته. وتلت القاضي كيربر نص الطلب الذي جاء فيه أن P26 يلتمس من المحكمة إخفاء المعلومات المتعلقة بهويته نظرا لوجود مخاوف منطقية إزاء احتمال تعرض أفراد عائلته للاعتداء كونهم يقيمون داخل سوريا. ولقد وقعت اعتداءات من هذا القبيل بحقهم في الماضي، حيث تم استدعاء والد P26 مرتين، وخضع للتحقيق بشأن مكان وجود ابنه. وتكرر نفس الأمر مع أشقائه، ما اضطرهم إلى الفرار ومغادرة سوريا. وأورد الطلبُ أيضا أن الشاهد حرص على عدم الاتصال بأفراد عائلته منذ أن غادر سوريا كي لا يشكل ذلك تهديدا لسلامتهم.

قال محامي أنور، بوكر، إنه لم يتلق الطلب المذكور، وطلب من المحكمة أن تزود جميع أطراف القضية بمثل هذه الطلبات أو الالتماسات حسب الأصول. وأضاف أنه لا توجد لديه مشكلة حتى الساعة في عدم حصوله على نسخة من الطلب المذكور.

ولم يعترض أي طرف من أطراف القضية على الطلب المقدم من P26. أعلنت القاضي كيربر رئيسة الجلسة أنه بموجب أحكام المادة 68 (3) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، قررت المحكمة أن تسمح للشاهد P26 أن يخفي المعلومات التي قد تُفضي إلى الكشف عن هويته نظرا لوجود مخاوف منطقية تكفي للافتراض بأن حياة أفراد عائلته، وسلامتهم الجسدية، وحريتهم سوف تكون معرضة للخطر كونهم يقيمون داخل سوريا. أضاف القاضي كيربر أن شهودا آخرين سبق لهم وأن أثاروا مخاوف مشابهة. وتُليت التعليمات على P26 وتم إعلامه بحقوقه كشاهد. وقال P26 إنه لا تجمعه أي علاقة بالمتهمين عن طريق المصاهرة أو النسب.

استجواب من قبل القاضي كيربر

استهلت القاضي كيربر رئيسة المحكمة الاستجواب بالإشارة إلى أن P26 قد أدلى بإفادته في ثلاث مناسبات أمام الشرطة الفرنسية والألمانية. وأضافت أنه لا يزال يتعين عليه أن يكرر قول كل شيء له علاقة بمواجهته مع النظام في سوريا، والمناسبات التي تم حبسه فيها. طلبت القاضي كيربر منه أن يبدأ بسرد قصته وحسب. قال P26 إنه شكل مجموعة ناشطين مع بعض أصدقائه، وإنهم كانوا يتحركون سلميا ضد النظام السوري. وإنه اعتُقل في المرة الأولى بتاريخ [حُجبت المعلومات] في شارع 29 أيار بدمشق.

قاطعته القاضي كيربر مستفسرةً عن السنة التي تم اعتقاله فيها أول مرة. فقال P26 إن ذلك كان في عام 2011.

قالت القاضي كيربر إنه ما من سبب يجعل P26 متوترا، وإن عليه أن يتابع حديثه. فتابع P26 قائلا إنه اعتُقل رفقة عدد من الأشخاص، ولكنه لا يذكر كم كان عددهم على وجه التحديد. وقال إنهم أُجبروا على ركوب حافلة صغيرة تعرضوا فيها للضرب والتعذيب. وحسب أقوال P26، فلقد تعرضوا للضرب بشكل متواصل منذ لحظة صعود حافلة الركوب الصغيرة وإلى أن وصلوا إلى الفرع 40. كما قال إن الضرب الذي تعرض له كان مؤلما جدا، لا سيما بعد تعرضه للضرب على رأسه أكثر من مرة، وسائر أنحاء ظهره، ووصولا إلى منطقة الرأس. وقال P26 إن أحد ا في السجانين في الحافلة جلس عليه كي يتمكن من ضرب شخص آخر. وأخبر السجان ذلك الشخص أن عليه أن يخبره عندما يغرز المسمار في ظهره. وقال P26 بعد ذلك إن السجان استمر في ضربه على رأسه أولا قبل أن ينهال بالضرب على وجهه أيضا. وقال إنه يتذكر قيام عدد من الأشخاص بضربه طوال الوقت إلى أن وصلوا إلى محطتهم الأولى، الفرع 40. كما أضاف P26 إنه أمضى بضع ساعات فقط في مسيرة اعتقاله [في المحطة الأولى قبل نقله مجددا]. وطلب السجانون من جميع المعتقلين إبراز بطاقات الهوية الخاصة بهم بادئ الأمر. وأُجبروا على الوقوف في طابور داخل ممر طويل وهم معصوبو الأعين، وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم. وقال P26 إنه تم استدعاء المعتقلين واحدا تلو الآخر لدخول إحدى الغرف التي كان فيها ثلاثة أشخاص. وكان المكان يعج بالحركة الدائبة. وقال P26 إن أحد الأشخاص [في تلك الغرفة] داس رأسه بقدمه وسأله عن اسمه على الرغم من أن بطاقة الهوية كانت بحوزة ذلك الشخص. ثم سأله عن المزيد من المعلومات، وصعقه بالكهرباء من دون سبب وفق ما قاله P26. ووُصلت أسلاك جهاز الصعق بالكهرباء بقدم P26 قبل أن تُفتح الدارة الكهربائية لمدة دقيقة في كل مرة وبشكل متكرر. وطرحوا عليه عدة أسئلة، وصعقوه بالكهرباء أكثر من مرة، قبل أن يمسكوه بخشونة ويلقون به إلى الممر الطويل مجددا. وقال P26 إنه اضطُر

[2] لم يطلب أحد الحصول على خدمة الترجمة. وعلى النقيض مما أُعلن عنه في العام الماضي، لم تسأل القاضي كيربر رئيسة المحكمة الحضور من عامة الجمهور بشكل صريح إذا كانوا بحاجة إلى الحصول على خدمة الترجمة.

للوقوف بمواجهة الجدار في الممر إلى أن فرغوا [السجانون] من باقي [المعتقلين الجدد]. وقال P26 إنه قد تم نقله بعد ذلك إلى فرع الخطيب. كما أخبر P26 المحكمة أيضا أن مدخل الفرع 40 ومخرجه كان عبارة عن درج ينهال فيه السجانون بالضرب على جميع المعتقلين سواء أكان ذلك أثناء نزول الدرج أم صعوده. واستخدم السجانون كل ما وقعت أيديهم عليه لضرب المعتقلين وعن طريق تسديد اللكمات لهم واستخدام الهراوات. وقال P26 إنهم اضطروا إلى نزول الدرج [في الفرع 40]، وإنه كانت معهم امرأة زميلة معتقلة هناك. وحسب ما أفاد به، اقتيدت المجموعة بعد ذلك إلى فرع الخطيب على متن حافلة ركوب صغيرة حيث استمر الضرب والتعذيب التعسفي داخلها. وعندما وصلوا إلى فرع الخطيب، اضطُروا إلى التوجه إلى الأسفل بنزول بضع درجات، ومن ثم الوقوف في منطقة تم تفتيشهم فيها بدنيا بالتزامن مع تعرضهم للضرب أيضا. وأضاف أن المرء تعرض للضرب بصرف النظر عمّا فعله أو لم يفعله. وقال P26 إنه حتى الأشخاص الذين تولوا قص الشريط البلاستيكي لنزع القيود عنهم انهالوا عليهم بالضرب بالمقصات التي بأيديهم أو طعنوهم بها. وقال P26 إنه قد تمت مصادرة جميع المقتنيات الشخصية للمعتقلين، وتم إعداد محضر بجميع تفاصيلها. واستذكر قائلا إنه تم جلبهم بعد ذلك إلى إحدى الزنازين. وأضاف أنها كانت الزنزانة رقم 13 إن لم تخنه ذاكرته. وأوضح أن سقف الزنزانة كان عاليا، مضيفا أن يديه كانتا لا تزالا مقيدتين عندما تم جلبه إلى الزنزانة مع إجباره على ألا يرفع بصره عن الأرض. وأمسك السجان برأس P26 وضربه بالجدار عند اقتياده إلى الزنزانة. وقال P26 إن السجان قد ألقى به إلى داخل الزنزانة، وإنه عند تلك اللحظة رفع رأسه للمرة الأولى وألقى نظرة قبل أن يُغمى عليه. وأوضح P26 أن المعتقلين الآخرين داخل الزنزانة قد وضعوه جانبا وحملوه إلى دورة المياه التي كانت داخلها وفقا لما قاله P26، موضحا أنها لم تكن مرحاضا بمعنى الكلمة وإنما عبارة عن مجرد فتحة في أرضية الزنزانة. وقال إن زملاءه المعتقلين قد حملوه ووضعوه جانب تلك الفتحة. ومن الواضح أنه ظل بتلك الحالة [فاقدا الوعي] ليلة واحدة أو اثنتين. وقال P26 إنه جرى اقتياده عقب ذلك للتحقيق. وقال أيضا إنه لا يزال يتذكر وجود فتىً (صبي) في السابعة عشرة من عمره وقد انغرز برغي معدني في ظهره، وإنه تعرض للضرب على منطقة وجود البرغي تحديدا داخل حافلة الركوب الصغيرة [في الطريق إلى الفرع 40]. وقال إن ذلك الفتى نفسه قد تعرض للضرب وهو خلفه مباشرة، وذلك أثناء خضوع P26 للتحقيق أيضا. ووفقا لما أفاد به P26، كان التحقيق سطحيا، وتعرض في الأثناء للجلد على ظهره بالسوط على الدوام. ولكنه لم يعرف مدى قسوة الضرب الذي تعرض له الفتى خلفه، وإن كل ما يعرفه أنه قد تعرض للضرب فعلا. قال P26 إنه أنكر المشاركة في إحدى المظاهرات، وإنه أخبر المحقق أنه كان يعمل في أحد المكاتب القريبة من المكان. كما قال إن باقي الأسئلة كانت سطحية، وإنه تعرض للضرب مجددا. ثم غادر المحقق، وعندما عاد إلى الغرفة أُعيد P26 إلى زنزانته. وأضاف P26 أنه لم يوقّع على أي أوراق أو يبصم عليها أثناء التحقيق وبعده. كما أوضح أنه مكث في الزنزانة سبعة أيام تقريبا، وأن أشخاصا آخرين من مناطق أخرى [غير دمشق] تم إيداعهم في تلك الزنزانة أيضا، مضيفا أن أولئك الأشخاص قد حُملوا إلى داخل الزنزانة وقد غطت الدماء سائر أنحاء أجسادهم. وظل أحدهم فاقدا للوعي مدة ثلاثة أو أربعة أيام وفق تقدير P26. وقال إن ذلك الشخص لم يعد قادرا على أن يتذكر اسمه جراء ذلك. كما أضاف أن أشخاصا من أعمار مختلفة كانوا معتقلين في تلك الزنزانة. وكان أحد أولئك المعتقلين يعاني من الصرع، وأُصيب بنوبات بشكل متكرر، ولكن لم يقدم له أحد [من السجانين] أي مساعدة. وقال P26 إنه بعد مضي أسبوع واحد، تم نقله إلى فرع أمن الدولة [الفرع 285]. ثم سأل القضاة في المحكمة عمّا إذا كان ينبغي له أن يمضي في حديثه أم لا.

قالت القاضي كيربر قبل ذلك إن لديها سؤالا واحدا على درجة من التفصيل، وسألت P26 عن الصبي، وعما إذا كان هو نفس الفتى الذي كان على متن الحافلة، واثناء التحقيق. فأقر P26 ذلك، مضيفا أن الحافلة [الصغيرة] كانت تقل حوالي 16 شخصا ذلك اليوم. كما أوضح P26 أنه جلس وسط الحافلة على المقعد بجانب الممر الفاصل بين المقاعد، وأن أحد السجانين اضطر للدوس عليه كي يتمكن من الوصول إلى ذلك الفتى.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف بالضبط كيف تعرض الفتى للضرب، وكيف تم استخدام البرغي المعدني المذكور. فقال P26 إنه لم يشاهد البرغي، ولكن [السجان] أخبر الفتى أن يعلمه عندما يصبح البرغي مغروزا في ظهره.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما إذا استُخدم برغي أم مسمار في الواقعة. فقال P26 إنه سمعهما يتحدثان عن برغي معدني.

قالت كيربر إنها كانت تعتقد [في ضوء ما ورد في إفادات P26 في الشرطة] أنه تم استخدام عصى خشبية مزودة بمسامير في طرفها. فأقر P26 أنه كان بحوزتهم هراوة مزودة بمسامير أثناء وجودهم على متن الحافلة الصغيرة. وأضاف أنه كان بحوزتهم سياط، وهراوات بلاستيكية، وصاعقات، ونوع من أنواع الأحزمة أيضا. وافترض P26 أن الفتى قد ضُرب بالعصى المزودة بمسامير.

اعترض القاضي فيدنير، وسأل عمّا إذا كانت واقعة البرغي قد حدثت في وقت لاحق أو على متن الحافلة أيضا. فقال P26 إن الواقعة حدثت على متن الحافلة، مضيفا أنه تذكر أن الفتى الواقف خلفه [أثناء التحقيق] كان هو نفس الفتى المذكور على متن الحافلة.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما إذا قد تم الإفراج عن P26 عقب اعتقاله في المرة الأولى. فأنكر P26 ذلك، موضحا أنه قد جرى نقله إلى أمن الدولة [الفرع 285]. وقال إنه التقى هناك بآخرين شاركوا في نفس المظاهرة، واعتُقلوا في نفس وقت تعرضه للاعتقال. ولكنه لم يشاهد الفتى هناك، موضحا أنه لا يعلم ما حصل لذلك الفتى.

سألت القاضي كيربر P26 عمّا حصل له بعد ذلك. فقال P26 إنهم لم يفعلوا شيئا في الحافلة [أي أن السجانين لم يضربوا المعتقلين]. ولكن كان المعتقلون معصوبي الأعين، وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم. وعندما وصلوا إلى أمن الدولة [الفرع 285]، حظوا باستقبال

"عادي نسبيا". ووفقا لما قاله P26، تم تسجيل معلوماتهم الشخصية خارج المبنى، وفي مساحة أشبه ما تكون بالساحة الخلفية للمبنى جلس فيها أحد الضباط خلف طاولة مكتب. واضطر المعتقلون واحدا تلو الآخر إلى التوجه إلى تلك الطاولة كي يتم تسجيل معلوماتهم، وتسليم مقتنياتهم الشخصية. وقال P26 إنهم تعرضوا بعد ذلك للضرب "قليلا" قبل أن يتم إيداعهم في الزنزانة. وأضاف أن ما تعرضوا له كان مجرد "ضرب للاستقبال والترحيب". وقال P26 إنه يعتقد أن الزنزانة كانت تسمى "الزنزانة الشمالية"، وأنها كانت صغيرة نسبيا، ولكنها اكتظت بأكثر من 60 معتقلا داخلها. وقال إنه ثمة الكثير من الأشخاص ممن لم يتم التحقيق معهم أبدا، ولم يلحق بهم أي أذى. وأوضح P26 أنه قد خضع للتحقيق شخصيا بعد أسبوع واحد فقط. وُطرحت عليه أسئلة "غريبة". على سبيل المثال، أرادوا معرفة كم دفع ثمنا لمنزله. وقال إنه من الغريب أنه لم يتعرض للضرب أثناء التحقيق. قال P26 إنهم قد سألوه أيضا عن راتبه الشهري، ولم يسألوه شيئا عن المظاهرات. كما أوضح أنه في كل مرة يعود المعتقلون فيها من التحقيق إلى الزنزانة، اعتاد السجانون أن يدخلوا وأن يقف جميع المعتقلين في مواجهة الجدران. ثم ينتقي السجانون أحد المعتقلين وينهالون عليه ضربا. وأضاف P26 أن نفس الأمر تكرر أيضا في كل مرة نشب فيها شجار داخل الزنزانة أو إذا حدثت جلبة فيها. ووفقا لما أفاد به P26، اعتاد السجانون دخول الزنزانة أحيانا من دون سبب يستدعي ذلك. وقرروا في إحدى المرات أن ينهالوا بالضرب على مسنٍّ سبعيني. فقال المعتقل الذي يقف إلى جانب P26 إنه عليهم أن يضربوه هو بدلا عن ذلك المسن. وقال P26 إن السجانين قد انهالوا بالضرب على الاثنين معا. وأوضح P26 أن طريقة تعرضهم للضرب كانت تقتضي أن يستلقي المعتقل أرضا، قبل أن تُرفع قدماه باستخدام البندقية. ثم يبدأ الضرب على أخمص القدمين بعصى خشبية. وأشار P26 أيضا إلى أنه يتذكر حصول إعدامات أثناء اعتقاله لدى أمن الدولة [الفرع 285]. ففي عصر أحد الأيام، كانت الزنزانة تهتز. وداهم السجانون الزنزانة، وصرخوا قائلين إنه يتعين على الجميع أن يستلقوا أرضا ويبقوا هادئين. فقال P26 إنهم قد انصاعوا جميعا للأمر، ولم يأتوا بحركة أو يصدروا صوتا. ثم جلبوا لهم وجبة الغداء. وأوضح P26 قائلا إنه ثمة فتحة مغطاة بصفيحة معدنية يتم نزعها ومن ثم إعادة وضعها [بعد إعطائهم وجبة الغداء من خلالها]. وأوضح أن كل شيء عاد إلى طبيعته بعد تلك الواقعة. وقال P26 إنهم لم يتمكنوا من النوم في إحدى الليالي جراء وصول الكثير من المعتقلين الجدد إلى الزنزانة المجاورة لزنزانتهم، وتعرض أولئك المعتقلين للضرب طوال الليل.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة عن مكان حدوث ذلك كله. فقال إن ذلك حدث في أمن الدولة [الفرع 285].

سألت القاضي كيربر عن الاسم الآخر الذي يُعرف به فرع أمن الدولة. فقال P26 إنه فرع تابع لإدارة المخابرات العامة في كفرسوسة. وأضاف أيضا أنه وبناء على الصرخات المختلفة التي سمعها، استطاع أن يخمن أن نحو 45 شخصا كانوا في الممر الواقع مباشرة أمام الزنزانة التي كان معتقلا فيها. قال P26 إنه تمكن هو وزملاؤه من مراقبة ما يحدث في الممر من خلال الفجوة الكائنة أسفل باب زنزانتهم. وقال أحد زملائه في الزنزانة إن المعتقلين الجدد كانوا من حمص.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما إذا كان فرع الخطيب أسوأ من فرع كفرسوسة أم العكس. فقال P26 إن تجربة اعتقاله الأولى في فرع الخطيب كانت أسوأ. وأما في المرة الثانية، فلقد كان الفرعان على نفس القدر من السوء. وأضاف P26 أن الفرعين كانا بنفس الدرجة من حيث قسوة الضرب المبرح.

طلبت القاضي كيربر من P26 أن يخبر المحكمة عن نهاية فترة اعتقاله الأولى والثانية. فقال P26 إنه ظل معتقلا مدة 21 يوما في فرعي الخطيب وكفر سوسة قبل أن يتم الإفراج عنه عقب صدور عفو. ثم صحح نفسه قائلا إن مدة اعتقاله وصلت في مجموعها إلى 28 يوما.

سألت القاضي كيربر عن موعد عودته إلى منزله، ومتى تم اعتقاله في المرة الثانية. قال P26 إنه اعتُقل في المرة الثانية بتاريخ 5 نيسان/أبريل، 2012، وإنه اعتُقل رفقة مجموعة من الأشخاص. ويذكر أنهم كانوا في أحد المكاتب يومها للعمل على أحد المشاريع لحظة تعرض المكان للمداهمة. قال P26 إن الأشخاص الذين داهموا المكتب حملوا بنادق آلية، وقاموا بتفتيش المكتب.

أرادات القاضي كيربر أن تعرف ما إذا كان P26 موجودا في المكتب لحظة تعرضه للمداهمة. قال P26 إنه كان قد وصل للتو لحظة تعرض المكتب للمداهمة، وأضاف أن أحد عناصر قوة المداهمة [المسلحين] وقف عند الباب لحظة وصول P26. ووفقا لما قاله P26، كان الذين داهموا المكتب مسلحين. وكانت قاعة المكتب على شكل زاوية قائمة أو شكل حرف "L" بالإنجليزية، وجلس الأشخاص في الزاوية، وجلس P26 إلى جانبهم. وكانت هناك غرفة مكتب أخرى مجاورة وفق ما قاله P26، ولكنها مغلقة. وأضاف P26 أن إحدى الزميلات تحدثت مع أحد المسلحين، وسألته عمّا كانوا يريدونه من المجموعة. وأصر أولئك الرجال على تفتيش المكتب، فحاول أحد أفراد مجموعة P26 أن يخفي بعض الأشياء. قال P26 إن ذلك الشخص عمد إلى إلقاء أجهزة الحاسوب المحمولة من النافذة. وأخذ P26 أحد الأجهزة اللوحية "آيباد" ووضعه في حقيبة، وأخفاها في المكتب. أوضح P26 أن عناصر المداهمة لم يعثروا على شيء بادئ الأمر، ولكن عاد قائد القوة ونظر خارج النافذة فشاهد الأجهزة ملقاة في الشارع. فتوجه أحد العناصر لجمع الأجهزة الموجود في الأسفل، وتمكنوا من العثور على الجهاز اللوحي "آيباد" في نهاية المطاف. وأوضح P26 أنه قد أخبرهم بادئ الأمر أن الجهاز اللوحي هو ملك له، فأُجبر على إدخال كلمة المرور الخاصة به. ورفض القيام بذلك في البداية، ولكن مع استمرار التهديدات (ولكن من دون أن يتعرض للضرب)، قام بإدخال كلمة المرور. قال P26 إنه بالتزامن مع إدخال كلمة المرور، بدأت إشعارات الرسائل التي بعثها إليه صديقه بالظهور على الشاشة مع ما تظهره من صور ومقاطع قصيرة مصورة للمظاهرات. فقرروا حينها أن يعتقلوه، وفقا لما قاله

P26، وغطوا رأسه بسترته، وقيدوا يديه، وأدخلوه في سيارة. وقال P26 إنهم عادوا بعد ذلك وقد حملوا معهم كل الأجهزة، وجلبوا معهم جميع أفراد المجموعة التي كانت في المكتب. ثم توجهوا إلى الفرع 40، تماما كما حصل في المرة الأولى التي اعتُقل فيها. وأوضح P26 أن الفرع كان هذه المرة شبه خاوٍ على النقيض من المرة الأولى. ويتذكر أيضا أن الفرع كان مكتظا جدا اثناء فترة اعتقاله الأولى، وأن الممر كان يغص بالأشخاص الذين يتعرضون للضرب. ووفقا لما أفاد به P26، كان هناك ضابطان أو ثلاثة فقط عندما جرى اعتقاله في الفرع في المرة الثانية. ولم يكن بوسع المرء أن يسمع أو يرى شيئا. قال P26 إن الضباط بادروا إلى السؤال عن الأجهزة وغيرها من المتعلقات حتى قبل أن يقوموا بتسجيل معلوماته الشخصية. كما أوضح P26 أنه كان في إحدى الغرف بحضور شخص برتبة عقيد، أو على الأقل تلك هي الرتبة التي خاطبه بها الجندي على حد قول P26، الذي تابع وأخبر المحكمة أن جميع الأجهزة والمتعلقات المضبوطة من المكتب كانت بحوزة ضباط الفرع 40، وأن أسئلتهم الموجهة إليه وإلى أصدقائه كانت تتمحور حول تلك الأجهزة. قال P26 إنهم لم يتوقفوا عن طرح الأسئلة على الرغم من أن كل شيء كان بحوزتهم. وتم التحقيق معه ومع أصدقائه واحدا تلو الآخر. وقال إن أحد الجنود وقف خلفه وضربة بركبته على أعلى عضلة الفخذ. وقال إنه قد سقط أرضا في إحدى المرات من شدة الضرب وليبادر ذلك الجندي برفعه للوقوف مجددا. قال P26 إنه لا يتذكر ما فعله ذلك العقيد، ولكن يتذكر أنه كانت تتم مساعدته على النهوض في كل مرة وقع فيها أرضا، ومن ثم يتم التحقيق معه مجددا. وأوضح P26 أنه قدّم إجابات كاذبة قبل أن يتم اقتياده إلى الأسفل عبر الدرج حيث قيل له إن عليه أن يقوم بإدخال كلمة المرور الخاصة بحسابه على فيسبوك. كما أوضح أن الزملاء في المجموعة اتفقوا على أنه إذا تعرض أحدهم للاعتقال، فسوف يبادر باقي أفراد المجموعة إلى حذف حسابه. وقال أيضا إنه كان هناك ثلاثة أشخاص في القبو. وانهال الجنود بالضرب عليهم على الدوام [أي P26 ورفاقه] لأنهم كانوا عراة الظهر أصلا. أوضح P26 أن الجنود ضربوه، ثم سكبوا الكحول على جراحه. واقتيد هو وزملاؤه إلى غرف مختلفة، وخضع P26 للتحقيق بشأن كلمة المرور الخاصة به مجددا. قال P26 إنه تعذر عليه الدخول إلى الحساب كونه قد تم حذفه قبل ذلك. ولكن لم يصدقه المحقق، واستمر في التحقيق. وقُيدت قدماه بحزام البندقية، وضُرب على أخمص القدمين (الفلقة). وقال P26 إنه اقتيد بعد ذلك إلى مكان فارغ أسفل الدرج رفقة بعض أفراد مجموعته. وأوضح P26 أنه لم يتمكن من النوم نظرا لضيق المكان. وتجدد الإجراء نفسه في صباح اليوم التالي، ولكن لم يُسمح [للسجانين] بوضع يدهم على أي شخص من مجموعة P26. وقال إنه لا يعلم لماذا حصل ذلك. ثم اقتيد أفراد المجموعة بعد ذلك إلى فرع الخطيب باستثناء زميلتهم. وأجبروا على التوجه إلى الأسفل عبر الدرج جين وصولهم إلى فرع الخطيب، واتضح لهم من فورهم أن الأشخاص الموجودين هناك لم تكن لديهم أدنى فكرة عن سبب وجود P26 وأفراد مجموعته في الفرع. وأوضح أنهم في الأثناء لم يكونوا معصوبي الأعين أو مقيدي الأيدي، وأن كل ما فعلوه حينها هو الجلوس والانتظار. واستفسر أحد السجانين عن أسمائهم، ولكنه لم يدونها على حد قول P26. وكان الممر الذي اضطروا للانتظار فيه ضيقا نسبيا، وفيه أشخاص صدرت بحقهم عقوبات عسكرية. وقال إن أولئك الأشخاص مكثوا هناك نحو خمسة أيام. وذكر مجددا أن موظفي فرع الخطيب لم يعرفوا سبب وجوده مع زملائه في الفرع، وأن التحقيق معهم كان سريعا نسبيا، ولكن لم يتم التحقيق معه شخصيا، ولا مع اثنين من زملائه. قال P26 إنه أُلقيت عليهم محاضرات ومواعظ حول التمييز بين الرأسمالية والليبرالية، وإنه من الواضح أن المعنيين في الفرع لم تكن لديهم أدنى فكرة عن سبب وجوده مع زملائه هناك. وقال إن الوضع كان مضحكا نوعا ما كونهم قد التقوا بأحد السجانين الذين "استقبلوهم ورحبوا بهم" حين وصولهم إلى الفرع 40. وقال إنه لن يشعر بأنه على ما يرام إذا لم ينهال بالضرب على شخص ما، ومع ذلك، فلقد عومل P26 وأصدقاؤه معاملة "عادية" لخمسة أيام على حد قول P26 في المحكمة.

أرادت القاضي كيربر أن تستوضح بشأن ما إذا ظل P26 وأصدقاؤه في الممر طوال الأيام الخمسة. فأقر P26 ذلك.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف أيضا إذا تحدث P26 مع الأشخاص الذين ذكر أنه قد أُوقعت بحقهم عقوبات عسكرية. لم يفهم P26 السؤال، فأوضحت القاضي كيربر أنها تشير إلى الأشخاص الذين كانوا يقفون في الممر وتحدث P26 عنهم للتو. أوضح P26 أنهم ليسوا جميعا من عناصر فرع الخطيب أو الفرع 40 بالضرورة، ولكنهم كانوا ضباطا أُوقعت عليهم أشكال من العقوبة. كان بينهم جنديان، وشرطي من أحد مراكز الأمن في دمشق بينما كان الرابع أحد عناصر الفرع.

سألت القاضي كيربر P26 إذا كان قد تحدث مع أولئك الأشخاص أم لا. فقال P26 إنه تحدث فقط مع أحدهم، وكان عنصرًا في الفرع 40.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف إذا كان لدى ذلك الشخص علم بهوية الثلاثة الآخرين. فقال P26 إنهم لم يكونوا معصوبي الأعين أو مقيدي الأيدي، وبالتالي كان بإمكانهم أن يتحدثوا مع بعضهم البعض.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما ارتكبه هؤلاء الأشخاص، ونوع العقوبة التي أوقعت بحقهم. أضافت القاضي كيربر أنها مهتمة أن تعرف المزيد عمّا كان يحصل داخل أجهزة النظام. قال P26 إنهما لم يتحدثا عن التفاصيل، وإن العقوبة التي أوقعت بحق الشرطي كان عبارة عن الحبس 14 يوما لتغيبه عن عمله بدون تقديم عذر حسب الأصول. وقال P26 إنه لا يعرف أي شيء عن الثلاثة الآخرين. ولم يرغب أحدهم بالحديث مع أحد أصلا. وعموما فلقد كانوا جميعا حذرين جدا في انتقاء كلماتهم خوفا من وجود من يسترق السمع أثناء الحديث على حد قول P26.

سألت القاضي كيربر عمّا حدث بعد ذلك، أي بعد أن أمضوا 5 أيام في ذلك الممر. قال P26 إن أحد أصدقائه كان على وشك أن يتم الإفراج عنه حيث توجه لاستلام مقتنياته ومن ثم المغادرة. ولكن لم يعثروا على مقتنياته الشخصية، وأدركوا أخيرا من أين جاء هو وأصدقاؤه، وطلبوا استلام مقتنياتهم من الفرع 40. وقال P26 إنه في تلك اللحظة أدركوا سبب وجوده مع أصدقائه هناك [أي فرع الخطيب]. وأوضح P26 أنهم اضطُروا جميعا للمكوث ولم يسمح لهم بالمغادرة جراء ذلك. وسأل الضباط جميع أفراد المجموعة عن الأجهزة والمتعلقات العائدة له، ثم أودعوا أفراد المجموعة في زنازين مختلفة. وقال P26 إنه أودع في زنزانة رفقة اثنين أو ثلاثة من أفراد مجموعته بادئ الأمر. وبدت الزنزانة التي كانوا فيها وكأنها صالة طعام (كافتيريا) تم تعديلها لأغراض احتجاز الأشخاص، ولها سقف معدني من "الزينكو "على ارتفاع كبير. وعلى حد قول P26، كانت هناك نافذة في تلك الزنزانة تطل على مكتب مدير السجن. كما كان هناك ثلاث غرف للتحقيق، ولم تبد الزنزانة في واقع الأمر وكأنها تشبه الزنازين المعهودة. وأضاف P26 أنه كان في الزنزانة السيراميك، واحتُجز فيها ما بين 100 و200 شخص. قال P26 إن دورة المياه (الحمام) في تلك الزنزانة كانت معطلة، وهو ما أدى إلى حصول حادثة مضحكة نوعا ما. وذكر P26 أن أحد المعتقلين اضطر لاستخدام المرحاض ولكن المقعدة كُسرت بمجرد جلوسه عليها، وتسبب له بجروح في إليته. ولكن ذلك لم يكن هو الجزء المضحك في تلك الحادثة على حد قول P26، حيث جرى استبدال مقعدة المرحاض بعدها، وفتح مدير السجن النافذة وألقى خطابا عن كرم النظام وبشار الأسد على الرغم من جحود المعتقلين. قال P26 إن الوضع كان غريبا جدا. وأوضح أيضا أن التحقيق الأول معه لم يستغرق طويلا، حيث وُجهت له أسئلة للاستفسار عن اسمه، قبل أن يُضطر إلى الانتظار في الخارج [أي خارج غرفة التحقيق]، ومن ثم يتم اقتياده إلى زنزانة مختلفة. كانت الزنزانة الأخرى صغيرة نسبيا، بمساحة 4*5 متر تقريبا، ولكن ذلك لم يحل دون الزج بنحو 65 شخصا فيها. قال P26 إنه يبدو أن تلك الزنزانة كانت تستخدم كمكتب فيما مضى، ولكن سُدت نوافذها بالطوب. وكانت ضيقة جدا بحيث ما كان بوسع المرء أن يطأ أرضيتها بكلتا قدميه في وقت واحد، ما اضطرهم إلى الوقوف على قدم واحدة لفترة معينة ثم رفعها والوقوف على القدم الأخرى لفترة وهكذا دواليك. أضاف أيضا أن الطريقة الوحيدة للنوم كانت أثناء الوقوف على إحدى القدمين، واستمر الحال كذلك طوال ثلاثة أو أربعة أيام. ولخص P26 الوضع قائلا إن ذلك هو السبب الذي دفع ببعض المعتقلين في تلك الزنزانة إلى أن يُجن أو يفقد عقله.

طلبت القاضي كيربر من P26 أن يشرح ما الذي يعنيه بقوله إن "البعض قد جُن أو فقد عقله". قال P26 إن بوسعه أن يورد مثالين على ذلك. تتعلق الواقعة الأولى بشاب يبلغ من العمر 19 أو 20 عاما بدأ فجأة بالصراخ على P26. وقال P26 إن ذلك الشخص صرخ عليه قائلا "أنا لم أكن معك في تلك الصورة، انظر إلى هاتفي". وقال P26 إنه لم يفهم ما الذي كان ذلك الشخص يتحدث عنه كونه تلفظ بأشياء من دون أن يكون سياقها واضحا. وعلى حد قول P26، قال ذلك الشخص جملة من قبيل "أنا لم أقم بخيانتك". قال P26 إن ذلك الوضع استمر ليومين، وإن ذلك الشخص تلفظ بألفاظ نابية وشتائم كثيرة. وفي الواقعة الثانية، تظاهر أحد المعتقلين بأنه يقود سيارة داخل الزنزانة، كما لو أنه كان ينقل ركابا إلى منطقة أخرى، وقال: "كلا، لا يمكننا أن نسلك هذا الطريق لأن هناك حاجزًا عسكريًا (نقطة تفتيش)، وعلينا أن نعود أدراجنا".

سألت القاضي كيربر ما إذا كان ذلك الشخص يتظاهر بأنه سائق سيارة أجرة. فأقر P26 ذلك، وأضاف إن الوضع كان غريبا جدا.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما إذا عاد أولئك الأشخاص إلى صوابهم لاحقا. فأقر P26 ذلك، موضحا أن الأشخاص عادة ما عادوا إلى طبيعتهم، ولكن لم يتذكروا شيئا إذا أخبرهم أحد بما بدر منهم. وقال P26 إن مثل تلك الحالات استمرت لمدة يومين أحيانا. ثم قال أيضا إن المعتقلين تراهنوا فيما بينهم حول هوية الشخص التالي الذي سوف يصبح مجنونا ويفقد عقله. قال P26 إنه أصيب بحمى شديدة في إحدى المرات (حيث بلغت حرارته 40 درجة مئوية)، ولم يكن يعرف ما يدور حوله، وحينها قال له الآخرون أن دورك قد حان لكي تفقد عقلك. وعلى حد قول P26، فيبدو أنه تحدث حينها عن رغبته بالعودة إلى منزله أثناء معاناته من الحمى، وأضاف أنه لا يعلم إن كان ذلك صحيحا أم لا، وأن كل ما يتذكره هو معاناته من الحمى الشديدة، وأنه كان مستلقيا في حجر أحدهم الذي حاول أن يبرد حرارة جبهته. وأسهب P26 واصفا أنه مكث في تلك الزنزانة مدة أسبوعين تقريبا قبل أن يتم اقتياده للتحقيق. وأُجري التحقيق في الطابق الأول أو الثاني، على حد قول P26، لأنه صعد بضع درجات فقط إلى الأعلى، ما يعني أن غرفة التحقيق كانت في الطابق الأول [أو الطابق الأرضي بالأحرى لأن P26 قال إن الزنازين كانت في القبو]. كما قال P26 إنه لم يكن معصوب العينين حين دخوله غرفة أشبه ما تكون بالمطبخ (نظرا لوجود حوض/مغسلة داخلها). ثم جُلب إلى غرفة التحقيق. وقال P26 إنه كان بوسعه أن يسمع صرخات أشخاص بين الفينة والأخرى، فافترض أن بعض الأشخاص يتعرضون للضرب بينما لم يتم ضرب الآخرين. وقال P26 إنه كان معصوب العينين حين دخوله غرفة التحقيق، وإنه اضطُر إلى الجثو على ركبتيه، وتم تقييد يديه خلف ظهره. ووفقا لما قاله P26، فلقد سألوه عن اسمه، وكلما أنكر ما يُسئل عنه كان يتعرض للجلد بالسوط، أو للركل، أو الضرب باللكمات على رأسه، ولكن لم يتم صعقه بالكهرباء. قال P26 إنه اضطر أن يبصم على وثيقة من دون أن يعرف محتواها، وذلك قبل أن تتم إعادته إلى الزنزانة في الطابق السفلي. وعلى حد قول P26، جُلب صبي يبلغ من العمر 14 عاما إلى زنزانتهم، وذلك بعد أن عاد لتوه من جلسة التحقيق معه. وقال P26 إنه كان من المعتاد أن يتعرض المعتقل للضرب أثناء اقتياده إلى الزنزانة. ولكنهم ألقوا بذلك الفتى إلى داخل الزنزانة قبل أن يتم اقتياده إلى خارجها مجددا بعد 30 دقيقة. وأوضح P26 إن ذلك الفتى كان يتم اقتياده وضربه بشكل متكرر كل 30 دقيقة ولمدة يومين على التوالي. وعندما سأله عن سبب معاملتهم له علىأهذا النحو، قال الفتى إنه عند وصوله إلى الفرع كانت يداه مقيدتين خلف ظهر، وأنه أوقع كرسي المحقق بعدما اصطدم به من غير قصد، وإن ذلك هو سبب تعرضه للضرب بشكل متكرر. وقال P26 إنه في كل مرة عاد فيها الفتى إلى الزنزانة، كانت قدماه تنزفان دما. وحاول P26 أن يعمل على تبريد قدمي الفتى وأن يخفف

من ألمه. وأخبر الفتى P26 أنهم كانوا يبحثون عن شقيقه، وأن ذلك هو السبب الذي أدى إلى التحقيق معه بادئ الأمر. وقال P26 إن الفتى اختفى في أحد الأيام. وعلى حد قول P26 فلقد تم اقتياده مجددا [أي P26 نفسه] إلى أمن الدولة [الفرع 285] بعد 21 أو 23 يوما من اعتقاله. وقال إن تلك المجموعة قد تم تفريقها عند وصولها هناك، وأن شخصا واحدا فقط من أفراد مجموعته كان برفقته عندما أخذوا P26 جانبا وسألوه عن اسمه. وقال إنه اقتيد بعدها إلى المنفردات حيث كانت أبعاد تلك الزنزانة حوالي 2*3 متر اعتُقل فيها نحو 20 شخصا. وأضاف أنه وكما حصل في فرع الخطيب كان هناك شخص يعاني من سلس البول في الزنزانة، وأنه تبول على باقي المعتقلين على الدوام. وقال P26 إنه تم الإفراج عنه بعد أسبوع واحد.

شكرت القاضي كيربر رئيسة الجلسة P26 منوهةً بأنه لا يزال لديها عدد آخر من الأسئلة كي تطرحها عليه. قال P26 إن ما أخبر به المحكمة للتو هو مجرد ملخص مقتضب لتجربته أثناء الاعتقال. قالت القاضي كيربر إن الملخص الذي تفضل به كان وافيا، وإنها أرادت أن تعرف ما إذا تمكن من مشاهدة المحقق أثناء التحقيق معه في المرة الثانية في فرع الخطيب. فنفى P26 ذلك.

سألته القاضي كيربر نفس السؤال حول التحقيق معه في المرة الأولى. فنفى P26 ذلك أيضا.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما إذا شاهد أحد المحققين عموما. فنفى P26 ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا ابتكر المعتقلون ألقابا للإشارة بها إلى سجانين بعينهم. فأكد P26 ذلك، وأضاف أن أحد السجانين من حمص كان يُنادى باسم "علي". وأما الآخر الذي دأب على جلب الفتى المذكور كل 30 دقيقة فكانت كنيته "أبا غضب". وأضاف P26 أن أبا غضب كان معروفا بكونه أكثر السجانين قسوة ووحشية.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا كان P26 يعرف عن أساليب وطرق تعذيب معينة مستخدمة في فرع الخطيب من قبيل الدولاب، والكرسي الألماني، أو تعليق الأشخاص من أذرعهم مع بقاء أقدامهم معلقة بالهواء على مسافة 10 سم من الأرض. أضافت كيربر أنه تناهى إلى مسامع المحكمة شيء من هذا القبيل بخصوص أساليب تعذيب مشابهة من أشخاص آخرين سبق وأن اعتُقلوا لدى فرع الخطيب. قال P26 إنه لم يشاهد الكرسي الألماني، ولكنه شهد على استخدام أسلوب الدولاب في زنزانته. وقال إن السجان أبا غضب دخل الزنزانة رفقة سجان آخر وانهالوا ضربا على المعتقلين بشكل عشوائي لا على التعيين. وحينها أجبرا أحد المعتقلين على أن يقحم جسده عنوة داخل الدولاب. وقال P26 أن تلك الواقعة هي التي كان شاهدا فيها على استخدام الدولاب، وأضاف أنه سمع الكثير من الصرخات الصادرة عن أشخاص آخرين.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا شاهد P26 سلاسل أو آلية معينة لتعليق الأشخاص من السقف. فنفى P26 ذلك.

أرادت كيربر أن تعرف المزيد عن توفر العلاج في الفرع 251. فقال P26 إنه توفر شكل من أشكال العلاج، ولكنهم لم يحصلوا على العلاج الكافي. وأضاف أنه إذا احتاج أحدهم شيئا ما، كانوا يجلبون له أي دواء متوفر لا على التعيين.

سألت القاضي كيربر P26 عمّا إذا تلقى هو أي علاج عندما أُصيب بالحمى. فقال P26 إنه تلقى حقنة يومها.

سألته القاضي كيربر عمّا إذا كان يعرف ما هي المادة التي تم حقنه بها. فنفى P26 ذلك.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

شكر القاضي فيدنير P26 على الوصف المفصل الذي أورده، وقال إنه سوف يحاول أن يطرح عليه مجموعة من الأسئلة تراعي التسلسل الزمني للأحداث، مع التركيز على فرع الخطيب والتحقيق معه هناك. سأل القاضي فيدنير أولا عن سبب اعتقال P26، وأراد أن يعرف ما الذي شاهده في مظاهرات عام 2011، فيما يتعلق بالقبض على المشاركين فيها، وإطلاق النار عليهم. قال P26 إنه اعتُقل المرة الأولى على هامش مظاهرة في شارع 29 أيار. وقال إن تلك المظاهرات كانت تُعرف باسم "مظاهرات النت". وأوضح P26 أنه كان أحد أعضاء مجموعة نظمت المظاهرات عند إحدى دور السينما في دمشق. وبدأوا يطلقون هتافات حين قدوم قوات الأمن، وانهال عناصرها بالضرب على المشاركين في المظاهرة. وأوضح P26 أنه جرت العادة في حال اعتقال متظاهرين من الشباب أن تبادر المشاركات إلى إخبار قوات الأمن أن أولئك الرجال هم أشقاؤهن، أو رفاقهن وما إلى ذلك. كما قال P26 أنه بادر إلى الفرار بادئ الأمر ذلك اليوم عندما سمع صوت إطلاق النار، وعرف أن الفتيات سوف يحاولن أن ينتزعن الشباب من أيدي عناصر قوات الأمن، فقرر أن يعود أدراجه. وحسب ما قاله P26، تعرض الجميع للضرب يومها لأن عناصر قوات الأمن كانوا مسلحين. ويتذكر P26 أن أحد العناصر كان مسلحا ببندقية آلية بينما حمل الآخر بندقية عادية. وحينها تم إلقاء القبض على جميع من كان في المظاهرة.

أشار فيدنير إلى أن P26 قد ذكر سقوط الكثير من الأشخاص قتلى في المظاهرات، وسأله عمّا إذا شاهد بعينه مقتل أحد في تلك المظاهرات. فأقر P26 ذلك. فطلب منه فيدنير أن يعطي المزيد من التفاصيل. قال P26 إنهم اضطروا في إحدى المرات إلى إعادة [جثة] أحدهم إلى أسرته بالسيارة. أوضح P26 أنهم شاهدوا بقعة ضوء حمراء منبعثة من بندقية أحد القناصة وقد صوبها على جسد ذلك الشخص، فما كان من الجميع إلا أن فروا بعيدا عنه. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أصبح ذلك الشخص جثة هامدة. وحصل ذلك في شهر رمضان على حد قول P26.

استفسر القاضي فيدنير عن السنة التي حصلت فيها تلك الواقعة. فقال P26 إن ذلك حصل عقب اعتقاله في المرة الأولى وقبل اعتقاله في المرة الثانية، ولكنه لا يذكر التاريخ الدقيق بالتحديد، وأن كل ما يذكره هو أنهم نقلوا جثة ذلك الشخص في المقعد الخلفي للسيارة، وذهبوا بها إلى عائلة المتوفى.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف ما إذا شاهد P26 جثثا أثناء وجوده رهن الاعتقال. فنفى P26 ذلك، مضيفا أنه شاهد الكثير من الأشخاص في "حالة سيئة جدا جدا" ولكن لم يكن بينهم موتى.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P26 ذكر أن أجساد المعتقلين كانت مغطاة بالدماء، وطلب منه أن يصف له كيف كانت عليه أحوال زملائه المعتقلين معه في فرع الخطيب. أوضح P26 قائلا إنه وكما ذكر آنفا قد أُودع في زنزانة قديمة وكبيرة أثناء اعتقاله في المرة الأولى في فرع الخطيب. وكانت الزنزانة تؤوي أكثر من 100 معتقل مستلقين داخلها بكل بساطة. ووصف P26 الوضع قائلا إنه كان هناك مساحة كافية داخلها كي يجلس بعض المعتقلين على الأرض (وشرح بذلك سبب اعتقاده بأن البعض كان ببساطة مستلقيا داخل الزنزانة). كما أضاف أنه في أحد أيام الجُمَع جلب السجانون معتقلين جددا إلى الزنزانة. وكان أحدهم مغطى بالدماء، وكانت ثيابه ممزقة. وكان لا يزال فاقدا للوعي على حد قول P26، وألقي به في الزنزانة وهو على تلك الحال. كما أخبر P26 المحكمة أيضا عن أحد المعتقلين الذي كان يعاني من نوبات الصرع، ورفض السجانون توفير الأدوية له. ووفقا لما قاله P26، كان هناك معتقل آخر أصبح عاجزا عن الحركة، وإنه لم يعرف السبب وراء تلك الحالة التي كان يعاني منها. وخلص P26 إلى أن ظروف المعتقلين كانت رديئة جدا بشكل عام. وبدت على بعضهم آثار الكدمات من الضرب على منطقة الوجه، وكانت الدماء تغطيهم. وأضاف P26 أن الطعام كان رديئا، وأن المعتقلين تعاركوا بشأن الحصول على الطعام نظرا لأنه تم تزويد جميع من في الزنزانة بخمسة أوعية صغيرة الحجم لا أكثر. وتجمهر المعتقلون عند الباب، ثم يتولى أحدهم استلام الأوعية الخمسة كي يوزعها على جميع المعتقلين في الزنزانة. واضطروا إلى تقسيم كل الكميات إلى أجزاء صغيرة كي يتسنى لكل شخص أن يحصل على شيء من الطعام على الأقل. ولخص P26 الموضوع بقوله إن ذلك كان هو وجبة الغداء لهم جميعا. وإن كل ما حصلوا عليه لوجبة الإفطار كان عبارة عن 3 أو 4 حبات من الزيتون لكل معتقل. كما حصلوا أحيانا على بعض المربّى وكسرة من الخبز. وأوضح P26 أن رغيف الخبز كان من الحجم العادي ولكن كان نصيب كل شخص مجرد كسرة خبز لأنهم اضطروا لتقسيم الخبز المتاح بما يكفي الجميع.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف ما إذا كانت أوضاع التغذية متشابهة في كلتا الحالتين اللتين اعتُقل فيهما P26 في فرع الخطيب، أم إذا كانت الأوضاع في إحدى المرتين أسوأ من الأخرى. فقال P26 إن الأمور كانت بنفس القدر من السوء في كلتا المناسبتين اللتين اعتُقل فيهما.

استفسر القاضي فيدنير عمّا إذا كان P26 قد فقد شيئا من وزنه. فأقر P26 ذلك، وأضاف أنه يتمنى أحيانا لو أنه بقي نحيلا وبنفس ذلك الوزن.[3]

أراد القاضي فيدنير أن يعرف ما إذا تدهورت الحالة الصحية للأشخاص الذين ذكرهم P26 للتو أم أنهم حصلوا على العلاج المطلوب. فقال P26 أن حالتهم ظلت كما هي حتى لحظة مغادرته للزنزانة، وأنهم لم يتلقوا علاجا من أي نوع.

أراد القاضي فيدنير أن يستوضح ما إذا كان ذلك أثناء فترة اعتقال P26 الأولى في فرع الخطيب. فأقر P26 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P26 عن طول المدة التي أمضاها في فرع الخطيب أثناء فترة اعتقاله الأولى. فقال P26 إنه مكث نحو أسبوع هناك في المرة الأولى، وحوالي 23 يوما في المرة الثانية التي اعتُقل فيها.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف كيف علم P26 أنه معتقل في فرع الخطيب. فقال P26 إن الأشخاص الذين كانوا معتقلين هناك قبله أخبروه بذلك، وإنه أصبح يعرف المكان أصلا في المرة الثانية التي اعتُقل فيها.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P26 قد ذكر أنه فقد وعيه بادئ الأمر عند اعتقاله في المرة الأولى، وأراد أن يعرف إن كان ذلك ناجما عن تعرضه للضرب أم لأسباب أخرى. فأكد P26 أن فقدانه للوعي ناجم عن كثرة الضرب، وأضاف أنه تعرض للضرب بشكل

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: بدا وكأن P26 شعر بالارتياح واستخدم المؤثرات الصوتية لتقليد أصوات (بنادق قوات الأمن)، وإشارات يديه لتوضيح الأبعاد الثلاثة لأوضاع معينة. ولا يمكن اعتبار تعليقه بشأن وزنه على أنه يهدف إلى الاستخفاف بأوضاع تغذية المعتقلين داخل فرع الخطيب، وإنما أراد من خلاله أن يوضح للقضاة إلى أي مدى كان جسمه نحيلا حينها.

مستمر منذ لحظة اعتقاله وإلى حين إيداعه في الزنزانة. وقال إن الضرب كان أشد ما يكون أثناء وجوده في الحافلة الصغيرة. وأما في الفرع وداخل الزنزانة لاحقا، فلقد تعرضوا للضرب "بشكل عرَضي فقط".

كما أشار القاضي فيدنير إلى أن P26 قد أخبر الشرطة الفرنسية عن طرق رأسه بالجدار. فأوضح P26 أنه تعرض للضرب على رأسه أكثر من مرة أثناء وجوده في الحافلة. كما تعرض للضرب على رأسه مجددا عند اقتياده إلى الزنزانة، وقام السجان بطرق رأسه بجدرانها. قال P26 إنه تعثر عند دخول الزنزانة، وإنه فقد وعيه عندما رفع رأسه عقب تعثره وسقوطه أرضا.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف المزيد عن التحقيق الأول الذي أُجري مع P26 في فترة اعتقاله الأولى، ووجه السؤال التالي: ماذا أراد المحقق أن يعرف، وماذا كان الهدف من التحقيق؟ فقال P26 إن المحقق سأله عن سبب وجوده هناك، وعما قام به في المظاهرة. وعلى حد قول P26، فلقد تشبث بإجابته، ألا وهي أنه أراد أن يشتري شطيرة من أحد المحال القريبة، وذلك على الرغم من استمرار تعرضه للضرب. قال P26 إنه تم اقتياده بعد ذلك من دون أن يُجبر على التوقيع على أي شيء أو يبصم على أي أوراق.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا أُجري التحقيق معه في القبو أم في طابق آخر. فقال P26 إنه قد أُجري التحقيق معه في القبو، وذلك في المرة الأولى لاعتقاله، ولكنه أضاف أنه لم يتم جلبه للتحقيق في الطابق الأعلى أبدا. وأوضح أيضا أن غرفة التحقيق كانت مُظلمة بالكامل، وقد انبعثت منها رائحة دماء ومعقمات كحولية نفّاذة. قال P26 إنه سمع الكثير من صرخات أشخاص يتعرضون للضرب بوحشية. ولم تكن غرفة التحقيق بعيدة عن مدخل الغرفة الأخرى التي يمر بها في طريق عودته إلى الزنزانة.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P26 قد أخبر المحكمة عن التحقيق الذي شهد خلاله تعرض (الصبي) الفتى البالغ من العمر 17 عاما للضرب وهو خلفه، وأراد أن يعرف ما إذا كان الحديث هنا عن نفس الواقعة. فأقر P26 ذلك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا خضع P26 للتحقيق في مناسبة أخرى أثناء فترة اعتقاله الأولى. فنفى P26 ذلك، وأوضح الأمر قائلا إنه خضع للتحقيق مرة واحدة فقط أثناء فترة اعتقاله الأولى.

أشار القاضي فيدنير إلى التحقيق مع P26 في فترة اعتقاله الثانية، وسأله عن المكان الذي أُجري فيه ذلك التحقيق معه. وأضاف القاضي فيدنير أنه ينبغي أن يقوم P26 أولا بوصف الأوضاع قبل أن يتم عرض المخططات التوضيحية التي رسمها أمام المحكمة ومناقشة محتواها. قال P26 إنه خضع للتحقيق مرة واحدة فقط خلال فترة اعتقاله الثانية أيضا. وأضاف أنه تم التحقيق معه مرتين في واقع الحال، ولكن اقتصر التحقيق في المرة الأولى على توجيه أسئلة سطحية له بينما كان التحقيق الثاني جلسة "تحقيق فعلية". وتابع P26 موضحا أن الزنازين كانت على أحد جانبي القبو وأن السلالم تقود إلى الطابق العلوي حيث توجد غرف التحقيق. وتم اقتياده إلى الأعلى (وافترض أن ذلك كان هو الطابق الأول [الطابق الأرضي]) حيث اضطُر المعتقلون للانتظار داخل غرفة أشبه ما تكون بالمطبخ. وكانوا جميعا يقفون متحلقين حول الحوض/المغسلة وسط الغرفة، وأيديهم مقيدة خلف أظهرهم. قال P26 إنه تم اقتيادهم إلى داخل غرفة التحقيق التي كان فيها نافذة على جانبها الأيسر بينما جلس المحقق خلف طاولة مكتب على الجهة المقابلة للنافذة. وعلى حد قول P26 كانت هناك أريكتان أيضا أُجبر على الجثو على ركبتيه قريبا منهما. وأضاف أنه كان هناك شخص أو اثنان خلفه، ولكنه جزم بأنه كان شخصا واحدا من طبيعة الصرخات التي سمعها.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف ما إذا لاحظ P26 صدور أوامر بضربه أثناء التحقيق. فنفى P26 ذلك، موضحا أنه تعرض للضرب على الدوام كرد فعل على إجاباته.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا لاحظ P26 إجراء تحقيقات أخرى مع أشخاص آخرين، أو إذا سمع صرخاتهم. فقال P26 إنه سمع الكثير من الصرخات الناجمة عن تعرض أشخاص للتعذيب أثناء فترة انتظارهم داخل المطبخ.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف ما إذا كان مصدر الصرخات من نفس الغرفة، أو إذا كانت هناك أكثر من غرفة واحدة مخصصة للتحقيق. فقال P26 إنه عندما تم التحقيق معه في الطابق الأول [الطابق الأرضي]، لم يسمع سوى صرخات مصدرها غرفة واحدة. وتذكر قائلا إن ذلك حصل في المساء بحضور عدد من الضباط، ولكن تم إطفاء الأنوار. قال P26 إنه افترض أنه لم يوجد أحد هناك سوى المحققين، وأنه لم يُجر إلا تحقيق واحد في كل مرة. وكان بوسعه إبان فترة اعتقاله الأولى أن يسمع من زنزانته أصوات صراخ قادمة من جميع الاتجاهات، مضيفا أنه سمع في إحدى المرات أصوات نساء يصرخن. كما كان بالإمكان حينها [أي في فترة اعتقاله الأولى] سماع أصوات المعتقلين الجديد وهم يتعرضون للضرب. وكان بالإمكان أيضا مشاهدة أشخاص يتعرضون للضرب في الممر من خلال فتحة صغيرة أسفل باب الزنزانة. وقال P26 إنهم سمعوا على الدوام أصوات أناس يتعرضون للضرب.

سأل القاضي فيدنير عن عدد المرات التي سمع فيها P26 أصوات أناس يتعرضون للتعذيب عندما كان في زنزانته. وهل سمع تلك الأصوات مرة أو اثنتين في اليوم، أم لفترات أطول؟ فقال P26 إن الأصوات لم تصدر في وقت معين تحديدا ولكنها تكررت يوميا.

سأل القاضي فيدنير P26 عن "نتيجة" ذلك، والعبء النفسي الذي يحدثه سماع مثل تلك الأصوات. فقال P26 إنه كان في حالة خوف دائم خشية أن يكون هو التالي الذي يتعرض لنفس الموقف. وشعر بالقلق على الدوام حيال بقائه على قيد الحياة، ومدة مكوثه في السجن، ومقدار ما يعرفونه عنه، والوقت الذي سوف ينادون فيه على اسمه. وقال إن الخوف كان حاضرا دائما.

طلب القاضي فيدنير من P26 أن ينظر إلى يمينه [إلى منصة المتهمين]، وأن يخبر المحكمة ما إذا كان بإمكانه أن يتعرف على أحد فيها. فقال P26 إنه لا يعرف أحدا من الموجودين داخل منصة المتهمين.

قالت القاضي كيربر رئيسة الجلسة إن المحكمة سوف تعاين المخططات التوضيحية التي رسمها P26 أثناء جلسات استجوابه في الشرطة.

[المخططات التوضيحية التالية هي إعادة إنشاء للمخططات التي رسمها P26 بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه ومشاهدته داخل قاعة المحكمة]

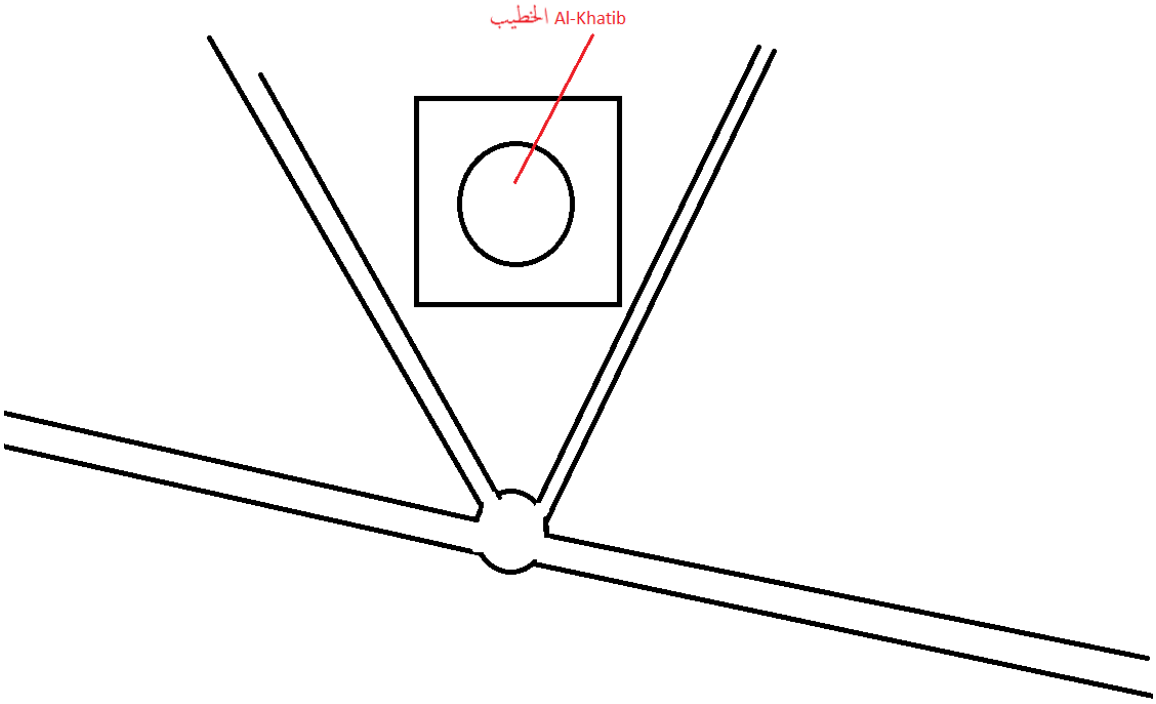

سألت القاضي كيربر P26 عمّا إذا كان يتذكر المخطط التوضيحي الذي رسمه، وأين يقع فرع الخطيب على وجه التحديد. فقال P26 أنه يتذكر رسم المخطط، وأشار إلى المنطقة التي يقع فرع الخطيب فيها [وهي الدائرة الظاهرة في المخطط التوضيحي أعلاه].

عُرضت خريطة في المحكمة، وطُلب من P26 أن يشير إلى المنطقة التي يقع فيها الفرع 40.

سأل القاضي فيدنير P26 عمّا إذا تمكن من مشاهدة الموقعين بنفسه، أم أنه عرفهما من مصادر أخرى. فقال P26 إنه شاهد سقف بناية فريدًا من نوعه لحظة وصوله إلى الفرع 40. وكان موقع فرع الخطيب معروفا لدى العامة، على الرغم من أنه لم يشاهد المدخل حين وصوله إليه.

قبل أن تعرض القاضي كيربر المخطط التوضيحي الثاني، طلبت من P26 أن يقترب من منصة القاضي، وأن يتحقق من عدم وجود اسمه على المخطط.

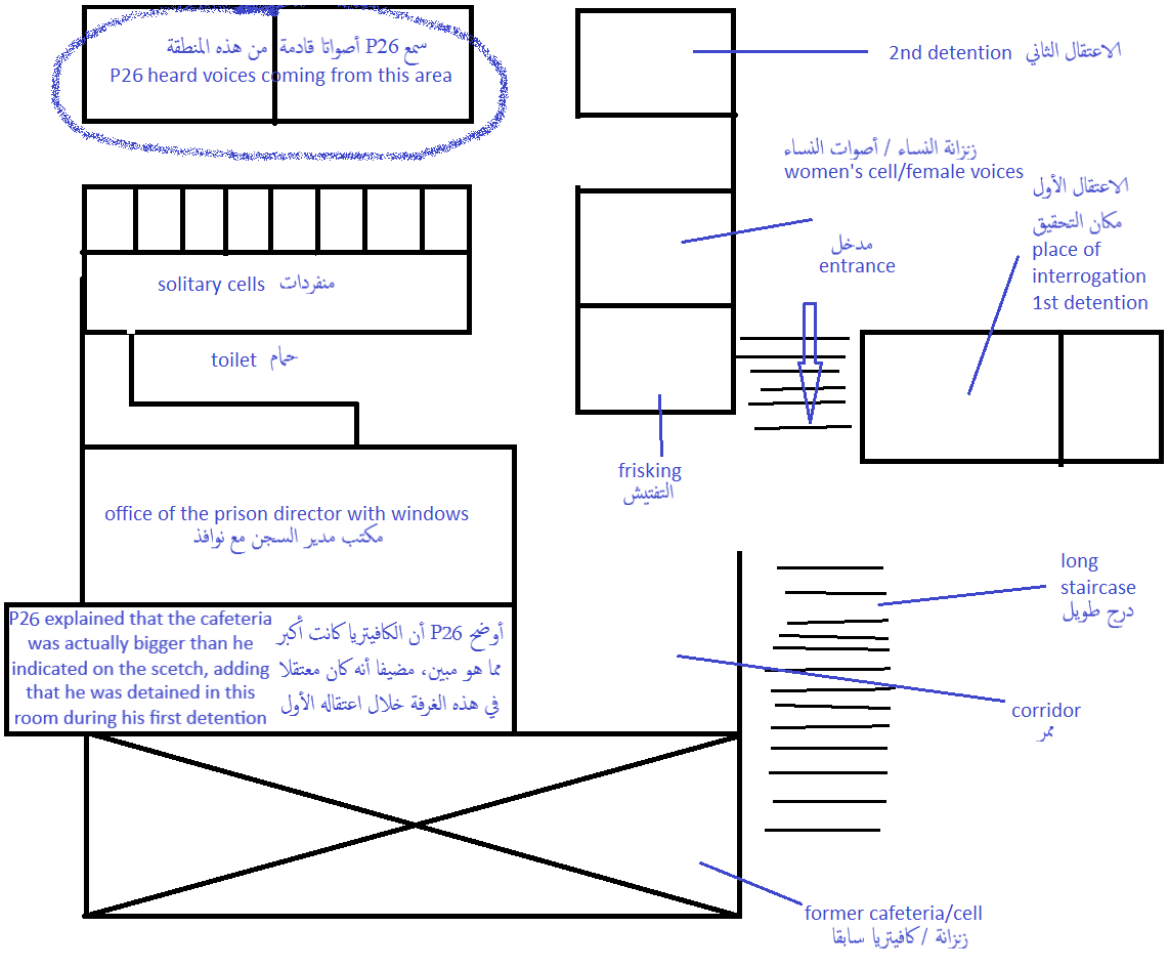

[ورد هذا المخطط التوضيحي في الزاوية اليمنى السفلى من الرسم الخاص بالمخطط السابق]

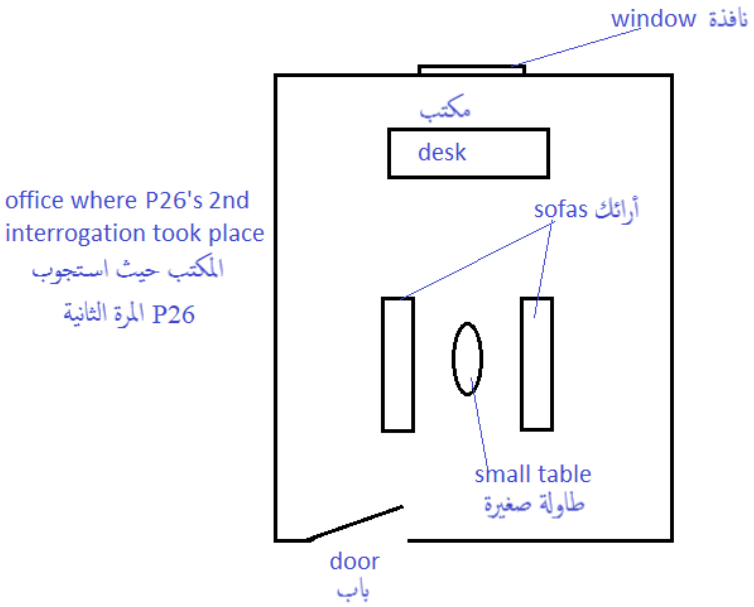

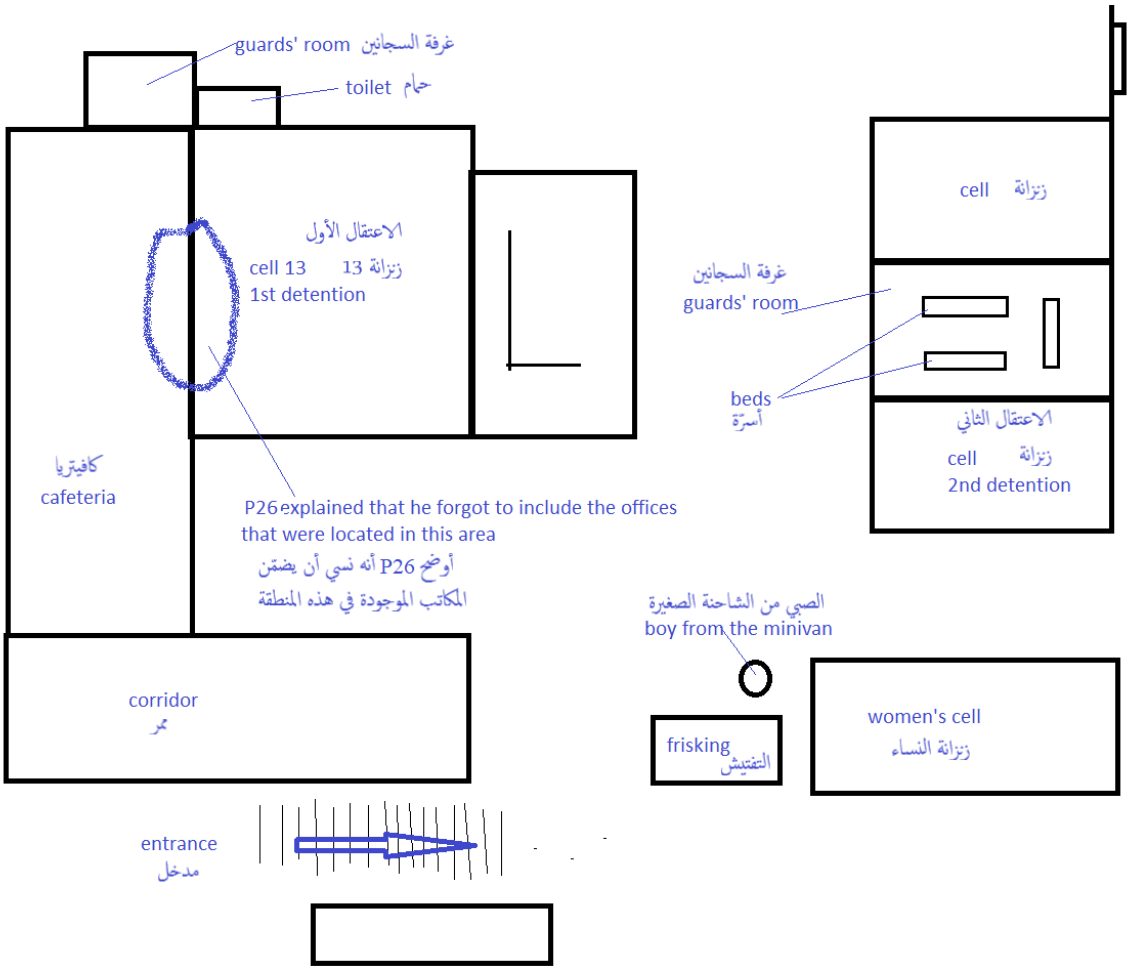

أراد القاضي فيدنير أن يعرف ما إذا كانت الكافتيريا موجودة أثناء فترة اعتقال P26 الأولى، أم أنه جرى تعديلها على ذلك النحو لاحقا. فقال P26 إنه لا يعلم، كونه لم يشاهد تلك المنطقة أثناء فترة اعتقاله الأولى.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت المخططات تبين المنطقة دون مستوى الأرض. فأقر P26 ذلك، وأضاف أن الدرج طويل نوعا ما، وأن ارتفاع السقف في الكافتيريا يصل إلى حوالي 4 أمتار، وأن النوافذ المغلقة بالطوب كانت في الجزء الأعلى من جدران الغرفة.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف كيف تسنى للمعتقلين أن يميزوا الليل من النهار، وسأل عمّا إذا كانت الأنوار مضاءة أم مطفأة. فأوضح P26 أنه لم تكن هناك نوافذ، ولا مصدر إنارة داخل الزنزانة. وأنهم قد اعتمدوا بالتالي على حدسهم وغريزتهم لمعرفة الوقت.

[عُرض مخطط توضيحي آخر من رسم P26 في قاعة المحكمة]

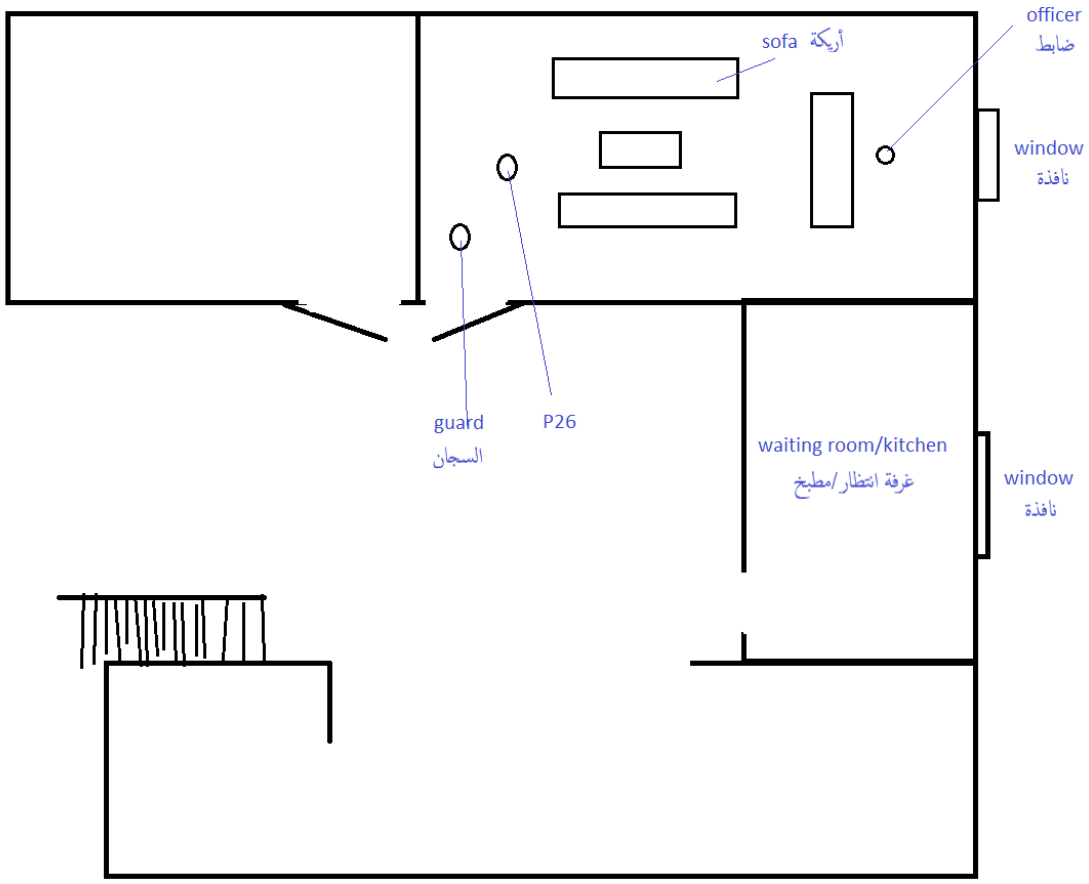

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت هذه المنطقة تقع في الطابق الأول أم الثاني. فقال P26 إنه غير متأكد، ولكنه افترض مع ذلك أنها كانت تقع في الطابق الأول [الأرضي] كونه صعد بضع درجات فقط كي يصل إلى أول قلبة من السلم (شاحط واحد) [قادما من الزنزانة في القبو].

وبما أنه لم يكن لدى أحد من أطراف المحاكمة أسئلة بخصوص الرسوم التوضيحية، أعلنت القاضي كيربر عن استراحة لمدة ساعة واحدة.

***

[استراحة لمدة 70 دقيقة]

***

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة بعض الأمور الإدارية المتعلقة باليوم التالي قبل أن يستأنف القاضي فيدنير استجوابه. سأل القاضي فيدنير P26 عمّا إذا كانت لفترتي اعتقاله تبعات جسدية أو نفسية. فقال P26 إنه لم يعانِ من مضاعفات نفسية ولكنه لا يزال يعيش في ظل حالة من الخوف. وأضاف أن الأمر قد استغرقه بعض الوقت بعد فترة اعتقاله الثانية كي يتغلب على الكوابيس التي يشاهد فيها نفسه يتعرض للاعتقال والضرب.

وبما أنه لم يكن لدى الأطراف الأخرى أسئلة موجهة إلى P26، أمرت القاضي كيربر بأخذ استراحة قصيرة للقضاة والمترجمين للاستعداد لتلاوة تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش.

وصُرف الشاهد P26.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

عقب تلاوة جزء من نص التقرير المترجم، أعلن القاضي فيدنير أن الشاهد الذي تم استدعاؤه لجلسة يوم 27 كانون الثاني/يناير، غير مستعد للقدوم إلى كوبلنتس، ولذلك فسوف يتم الاستعاضة عنه باستدعاء ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية الذي استجوب الشاهد فيما مضى.

قال بوكر، محامي الدفاع عن أنور، إنه يود أن يناقش شيئا بشكل غير رسمي قبل أن يتم رفع الجلسة ذلك اليوم، وأضاف قائلا: إن فريق الدفاع عن أنور رسلان غير راضٍ عن شهادة الخبرة التي أدلت بها لورا تورمان (اليوم الثالث للمحاكمة، تقرير المحاكمة الأول) ويطلب توفير معلومات أوسع نطاقا عن طريق خبراء آخرين. وقال محامي الدفاع عن أنور إن الوضع تحسن من خلال إفادة بعض الصحفيين (اليوم السابع والثلاثون، تقرير المحاكمة الخامس عشر، واليوم الثامن والثلاثون، تقرير المحاكمة السادس عشر) ولكن ثمة حاجة للاستماع للمزيد من الخبراء لا سيما فيما يتعلق بالمجال المهم المتصل بالتركيبة العرقية وتجاذباتها في سوريا. وقال بوكر إنه حاول أن يجد خبيرا يوفي الموضوع حقه، وخلص إلى أن غيدو شتاينبيرغ (وإن لم يكن بوكر متأكدا من الاسم الأخير لذلك الخبير) لن يكون مناسبا كونه متخصصا في موضوع الإرهاب الإسلامي. واقترح بوكر عوضا عنه الاستعانة بالخبير مايكل لودرز. وأضاف أنه مع كل الاحترام للسيدة لورا تورمان فإنها قد تكون قادرة على تقديم شهادة خبرة يُعتد بها بعد عشر سنوات من الآن. وقال بوكر أيضا إنه وقبل أن يقدم رسميا طلبا لقبول أدلة، يود أن يناقش هذا الأمر بشكل غير رسمي مع جميع الأطراف الأخرى في المحاكمة، كونه على يقين من أن الآخرين لديهم نفس الشعور. وخلص بوكر إلى القول إنه يعتقد أن هذه المسألة على قدر من الأهمية بحيث يُصار إلى مناقشتها قبل الفصل في القضيتين.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة الأطراف الأخرى في القضية ما إذا كان لديهم تعليق على الاقتراح غير الرسمي الذي تقدم به محامي الدفاع بوكر.

قال المدعي العام كلينجه إن الادعاء لا يرى ضرورة تُذكر لسماع آراء خبير آخر. وإذا كان لدى محامي الدفاع بوكر رأي مخالف، فينبغي له أن يحرر طلبا رسميا بهذا الخصوص.

قال محاميا المدعين د. أوميشن وشارمر أنهما قد يعلقا على هذا الموضوع في مرحلة لاحقة.

أضاف فراتسكي، محامي الدفاع الثاني عن أنور، أن مايكل لودرز قادر على يوفر خبرة أكاديمية متعمقة في هذا الموضوع، بينما سوف تقتصر خبرة غيدو شتاينبيرغ في التركيز على داعش فقط. وأضاف فراتسكي أن فريق الدفاع عن أنور لاحظ عدم كفاية تغطية موضوع المسألة المحيطة بالفئات أو الطوائف الدينية، وهي مسألة هامة في قضية أنور كونه "لا ينتمي إلى فئة أو طائفة تمتلك أي نوع من السلطة" [أي إلى طائفة من الأقليات].

سأل محامي المدعين شارمر عمّا إذا كان فريق الدفاع عن أنور قد تواصل بالفعل مع لودرز. فنفى بوكر ذلك، وأضاف أن مقترحه بهذا الخصوص كان عفويا ووليد الساعة، ولكنه على استعداد للتواصل معه قبل أن يحرر طلبا رسميا بهذا الخصوص. أضاف فراتسكي أنهم أرادوا بادئ الأمر أن يطلعوا على رأي الجميع والتعامل مع المسألة قبل أن يتم فصل القضية. وقال إن الوقت مناسب نظرا لأن الخبير المعني ليس بحاجة إلى الكثير من التحضير، وبوسعه أن يدلي بشهادة خبرته حتى لو أُعطي مهلة قصيرة للمثول أمام المحكمة.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن "المهلة القصيرة لها القول الفصل في هذه الحالة"، وأوضحت أن القضاة بحاجة إلى وقت كي يعدّوا مطالعة، وهذا لن يحدث قبل حلول اليوم التالي.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 2:25 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة القادمة بتاريخ 14 كانون الثاني/ يناير، 2021.

اليوم السادس والخمسون للمحاكمة – 14 كانون الثاني/ يناير، 2021

بدأت الجلسة في تمام الساعة 9:30 صباحا بحضور ستة أشخاص واثنين من الصحفيين في شرفة الجمهور.[4] وحضر د. بيير شتوله عوضا عن محامي المدعين د. باتريك كروكر، بينما حضرت شارلوت فورستر-بالدينيوس بدلا من محامي المدعين خبيب علي محمد.

استأنف القضاة قراءة الجزء الأخير من ترجمة تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الصادر بعنوان "لم نر مثل هذا الرعب من قبل".

[4] لم يطلب أحد الحصول على خدمة الترجمة. وعلى النقيض مما أُعلن عنه في العام الماضي، لم تسأل القاضي كيربر رئيسة الجلسة الحضور من عامة الجمهور بشكل صريح إذا ما كانوا بحاجة إلى الحصول على خدمة الترجمة

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

استُدعي كبير المحققين الجنائيين ألكسندر فراي للشهادة بشأن أحد المضبوطات (الأحراز) الذي عُثر عليه أثناء تفتيش شقة إياد الغريب في ألمانيا، حيث سبق لفراي وأن تولى قيادة التحقيق في قضية إياد الغريب، وسبق له وأن مثل أمام المحكمة بصفته شاهدا في أيام سابقة (انظر تقارير مراقبة المحاكمة 3، و5، و11). وتُليت التعليمات على ألكسندر فراي، وأعلمته القاضي كيربر رئيسة المحكمة بأن محور جلسة اليوم سيركز على أحد أجهزة الهواتف الذكية، ومعه الشريحة الخاصة بخط الهاتف (SIM Card)، وبطاقة الذاكرة الرقمية المؤمنة (SD Card)، التي عُثر عليها جميعا في شقة إياد الغريب.

شهادة ألكسندر فراي

طلبت القاضي كيربر رئيسة المحكمة من ألكسندر فراي أن يلخص المذكرة التي كتبها حول المضبوطات أو الأحراز المشار إليها آنفا. فقال فراي إنه وبحكم منصبه ككبير المحققين في قضية إياد الغريب تولى تفتيش جميع المضبوطات أو الأحراز تقريبا من ضمنها هاتف ذكي من نوع هواوي. وحاولت إدارة تكنولوجيا المعلومات في الشرطة الجنائية الاتحادية أن تستعيد المعلومات المخزنة على الجهاز، ولكن تعذر عليها ذلك. كما عثر ضباط الشرطة أيضا على بطاقة أو شريحة خط الهاتف، وبطاقة الذاكرة المؤمنة، وتمكنوا من استعادة ما عليهما من بيانات. وألقى المحققون حينها نظرة على الملفات النصية التي أنشأها جهاز الهاتف تلقائيا. وبرزت من بينها أربع صور مهمة، أو زوجان من الصور بالأحرى، على وجه التحديد، حيث أظهرت الصورتان الأولى والثانية جزءا من سجل نفوس العائلة بالألمانية والعربية، بينما ظهر في الصورتين الأخريين الواجهتان الأمامية والخلفية لبطاقة هوية تثبت عمل حاملها في إدارة المخابرات.

طلب القاضي فيدنير من فراي أن يصف بعباراته من أين جاء جهاز الهاتف الذكي، وكيف وصل إليه. فقال فراي إنه عُثر عليه أثناء تفتيش شقة إياد الغريب.

أعلنت القاضي كيربر أنه سيتم عرض أول صورتين متعلقتين بسجل نفوس العائلة داخل المحكمة.

[عُرضت صورتان لجزء من سجل نفوس العائلة بالعربية والألمانية داخل قاعة المحكمة]

أوضح فراي أنه قد عُثر على كلتا النسختين مخزنتين على بطاقة الذاكرة، وأن مترجم الشرطة الجنائية أكد صحة الترجمة. أضاف فراي أن سجل النفوس صادر في دمشق على ما يذكر، وأنه صادر في شباط/ فبراير 2016.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف إذا تم العثور على الصور مع الهاتف في نفس الوقت أم لا. فأقر فراي ذلك.

قالت القاضي كيربر إنه ثمة صورتان أخريان سيتم عرضهما في المحكمة. قال فراي إن الصورتين تظهران بطاقة الهوية الصادرة بما يثبت أن إياد الغريب موظف في إدارة المخابرات. طلبت القاضي كيربر من المترجمين أن يؤكدوا ذلك، فأقروا ذلك فعلا.

[عُرضت صورتان، الواجهة الأمامية والخلفية، لبطاقة الهوية في المحكمة]

طلبت القاضي كيربر من المترجمين الشفويين أن يتلوا ما هو مكتوب على بطاقة الهوية:

[الواجهة الأمامية للبطاقة وتحمل صورة إياد الغريب أيضا]

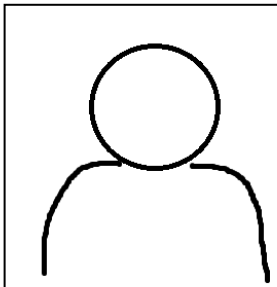

الجمهورية العربية السورية
إدارة المخابرات العامة

إياد جدعان الغريب

[الواجهة الخلفية لبطاقة الهوية كما ترجمها مترجمو المحكمة الشفويون وعقب مطابقتها مع ما ورد في مذكرة الشرطة الجنائية]

إياد جدعان الغريب
الصفة: رقيب[5]
نوع السلاح/ البندقية: [فارغ]
الرقم: [لا يمكن قراءته]
رقم البطاقة: 30756
التاريخ آذار/ مارس 2010
نطلب من جميع السلطات مساعدة حامل هذه البطاقة.
على كل من يعثر على هذه البطاقة أن يعيدها إلى الجهة التي أصدرتها.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف كيف تم ربط الصورتين ببعضهما. أوضح فراي أن الصورتين كانتا مخزنتين على بطاقة الذاكرة التي عُثر عليها في شقة إياد الغريب. افترض فراي أن الصورتين تظهران الواجهة الأمامية والخلفية لنفس بطاقة الهوية.

شكرت القاضي كيربر فراي على شهادته، وأضافت أنها كانت قصيرة ولكنها هامة. وصُرف فراي كشاهد.

تابعت القاضي كيربر حديثها كي توضح أن المحكمة سوف تنظر الآن في الطلب المقدم من فريق الدفاع عن إياد الغريب للسماح بقبول أدلة. قالت إنه سوف تتم تلاوة نص الطلب أولا، ثم ستعاين المحكمة المرفق بالعربية وتتلو نص ترجمة هذه الوثيقة المرفقة بالطلب أيضا. وأثناء تلاوة النص المترجم، ينبغي للمترجمين أن يتحققوا من مدى صحة الترجمة.

[ما يرد تاليا هو إعادة إنشاء للطلب المقدم للسماح بقبول أدلة بناء على ما سمعه مراقب المحاكمة وشاهده داخل المحكمة]

9 كانون الأول/ ديسمبر، 2020

المحامي
ماتياس شوستر

المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس

الموضوع: القضية الجنائية ضد إياد الغريب

<u>طلب السماح بقبول أدلة</u>

أنا الموقع أدناه ألتمس الموافقة على قبول أدلة على شكل شهادة خبير خطوط فيما يتعلق بخط اليد الوارد في الإفادة [التي تُليت في اليوم الواحد والخمسين من المحاكمة]، والتحقق من توقيع إياد الغريب.

المبرر:
بتاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020، قدم الأستاذ الدكتور روتشيلد شهادة خبرة شفوية مبهرة عمّا يُعرف بملفات وصور قيصر التي ظهرت فيها صور لجثث مصابة بالهزال. وفي حديث جانبي بين محاميَي الدفاع وموكلهما، قال إياد الغريب إنه صُدم بعمق من الصور وشهادة الخبرة التي أدلى بها روتشيلد. وطلب منه محامياه أن يدون مشاعره، وهو ما قام به فعلا. واستلم محامو الدفاع إفادة بخط اليد بتاريخ 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020.

[5] ملاحظة من مراقب المحاكمة: تعتمد ترجمة الرتب العسكرية على ما ذُكر بالألمانية في قاعة المحكمة. ثم أُعيدت ترجمة الرتب بالألمانية إلى ما يوازيها من رتب في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفقا لمقياس الرتب الرسمي المعتمد لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو)

يعلن محاميا الدفاع بكل صراحة أنهما لم يمارسا أي تأثير على محتوى الإفادة الخطية، ولم يُدخلوا عليها أي تعديلات. وتوفر هذه الإفادة التي هي محط تركيز الطلب الحالي نظرة صادقة على مكنون مشاعر المتهم وأفكاره العميقة.

التوقيع/ ماتياس شوستر

طلبت القاضي كيربر رئيسة المحكمة من أحد مترجمي المحكمة الشفويين أن يترجم ما كانت تتلوه، بينما ينبغي للمترجم الشفوي الآخر أن يتحقق مما إذا كان ما ستتلوه هو ترجمة صحيحة للوثيقة التي عُرضت باللغة العربية في المحكمة.[6]

[النص التالي هو إعادة إنشاء للإفادة بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في قاعة المحكمة. كما يمكن العثور على نص الإفادة في تقرير مراقبة المحاكمة رقم 21]

عُرضت الصور المؤلمة من ملفات قيصر وتمت معاينتها في المحكمة بتاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020. وكان العرض الذي قدمه الأستاذ الدكتور روتشيلد واضحا جدا، ووفر شروحات ممتازة. وأود أن أتوجه بالشكر إلى أ.د. روتشيلد على ما قدمه من ملاحظات حول التعذيب النفسي والجسدي. كما أود أن أعرب عن احترامي وامتناني للبطل قيصر لما يقوم به من نضال ضد نظام الأسد.

أود ان أبين ما شعرتُ به حين مشاهدة تلك الصور: لقد انفطر قلبي. ولم أملك سوى أن أفكر في جميع الأبرياء الذين وقعوا ضحايا لهذه الأفعال الوحشية. لا يسع العقل البشري أن يفهم كيف يمكن لبشر أن يفعل مثل هذه الأشياء بآخرين. لقد ظللت أرتجف طوال العرض الذي قدمه. وملأ الغضب والكراهية حيال الأسد وأعوانه كامل قلبي وعقلي. لم أشاهد 99% من تلك الصور مسبقا. لقد شاهدت فقط الصور التي بثتها قناة الجزيرة وما نشرته وكالات الأنباء الأخرى. ولم أملك طوال العرض إلا أن أفكر في جميع أقاربي الذين لا يزالون قيد الاعتقال. فلقد اعتُقل سبعة من أقاربي، وعددٌ من أصدقائي، والمئات من بلدتي، ولا يزال مصيرهم مجهولا. كنت أبحث عن وجوههم في صور قيصر، وتملكني الخوف في الوقت نفسه من أن أتعرف على أحد من يظهروا في تلك الصور فعلا.
وبعد تلك الجلسة المؤلمة وفي طريق عودتي في الحافلة الصغيرة إلى السجن، لم أعد قادرا على أن أتمالك نفسي أكثر من ذلك وأجهشت بالبكاء. لقد ملأني الشعور بالألم والحزن. ولم أملك سوى أن أفكر بأفراد عائلتي، وحاولت أن أفهم لماذا يُعتقل الناس لأنهم طالبوا بالمساواة، والحرية، والعدالة في المظاهرات. لقد أدركت على نحو مؤلم أن الأسد وأفراد طائفته هم جناة مجرمون لا يزالون يرتكبون الآلاف من الجرائم، والعالم كله يعرف ولكنه يكتفي بالمشاهدة. لم يحرك المجتمع الدولي ساكنا حيال تلك الجرائم.
أحب بلدي وشعبها، ولهذا السبب آمل أن أرى النظام المجرم ماثلا أمام محكمة دولية، وخصوصا أريد أن أرى المجرم والطاغية بشار الأسد ماثلا أمام محكمة دولية. وكنت لا حول لي ولا قوة، كحال غيري من السُنّة. إن 90% من الثوار هم من السُنّة. وعقب اندلاع الثورة، ساد جو من عدم الثقة بالسُنّة، وأصبحوا مهددين على الدوام. وفي الشهر الأول الذي أعقب اندلاع الثورة، تم تنزيل رتبتنا، وسحبوا الأسلحة، وبطاقات الهوية منا. ولم يبق أمامي سوى الخيارات التالية:
1) عصيان الأوامر علنا، وما هو من شأنه أن يؤدي إلى اعتقالي، وعادة ما تنتهي مدة الاعتقال بالإعدام.
2) الانشقاق والفرار. وكان ذلك ليكون تصرفا أحمقا وضربا من الجنون. لأنهم كانوا سوف يقومون حينها بتعذيب أفراد عائلتي إلى أن أعود إلى سوريا.
3) كان الخيار الصحيح يقتضي أن أنتظر واستعد حتى يحين موعد فتح الحدود، ومن ثم الانشقاق والفرار رفقة أفرد عائلتي.
وهذا هو الخيار الذي قمت به بتاريخ 5 كانون الثاني/ يناير، 2012 كما فعل آخرون كثر غيري.
وهل حبي لأسرتي، لزوجتي وأطفالي الأربعة، عيب أستحق العقوبة عليه؟ آمل أن تعثر هذه المحكمة على إجابة تصلح أيضا كإجابة مناسبة للجنود الذين قد يجدون أنفسهم مستقبلا في خضم حرب أهلية تستعر في بلدانهم.
أتقدم بالشكر إلى جميع أطراف هذه المحاكمة، وكل من شارك فيها، وأعرب عن احترامي لهم جميعا.

الثلاثاء، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020
إياد الغريب
[التوقيع]

قال القاضي فيدنير إنه سوف يتم عرض صفحة الغلاف الخاصة باستجواب إياد الغريب من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية إلى جانب توقيعه أسفل إفادته الخطية من أجل مقارنة الخطوط.

[عُرض التوقيعان في المحكمة بما يشير إلى أن الخط هو لنفس الشخص في الوثيقتين]

[6] ملاحظة من مراقب المحاكمة: بعد أن تلت القاضي كيربر نص الإفادة، توجهت بحديثها إلى مترجمي المحكمة طالبة منهم أن يؤكدوا صحة الترجمة الواردة. قال المترجمان إن الترجمة صحيحة ولكن كانت هناك مشكلة في ترقيم الصفحات، وإن الفقرة الأخيرة في الصفحة الثانية التي جرى تظليلها بسهم ونجمة ينبغي أن تكون هي الفقرة الأخيرة في الإفادة ككل، أي بعد الفقرة الأخيرة على الصفحة الثالثة.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة محامي إياد الغريب، شوستر، عن كيفية حصوله على الإفادة الخطية. فسأل شوستر القاضي كيربر عمّا إذا كان يتعين عليه أن يبقى جالسا في مقعده أم يدلي بشهادته من منصة الشهود كونه سيجيب على أسئلتها بصفته شاهدا. قالت كيربر إن بوكر محامي أنور قد أشار فعلا إلى منصة الشهود، ولذلك ينبغي لشوستر أن يأتي إلى المنصة. فرد شوستر قائلا إنه مع جزيل احترامه، فإن بوكر ليس هو من يرأس هذه المحاكمة، وكرر طرح سؤاله على القاضي كيربر. أخبرت كيربر شوستر أن يأتي إلى منصة الشهود مراعاة لجميع الشكليات حسب الأصول.

ما أن وصل شوستر إلى الجزء الأمامي من قاعة المحكمة حتى تلت القاضي كيربر عليه التعليمات، وذكرته أنه بصفته محاميا للدفاع عن إياد الغريب فإنا يُسمح له بعدم الإدلاء بشهادته بتاتا. فرد شوستر قائلا إنه سوف يدلي بشهادته في أضيق نطاق، وأضاف بأن موكله قد أعفاه من التعهد بالتزام سرية المعلومات بين المحامي وموكله فيما يخص هذه الإفادة الخطية. كما قال شوستر إنه يفترض أن الجميع لا يزال يتذكر على الأرجح شهادة الخبرة التي أدلى بها الأستاذ الدكتور روتشيلد، وعرضه المبهر، والصور التي قدمها. أوضح شوستر أنه أجرى وزميله لينكه بعد تلك الجلسة مداولة قصيرة مع موكلهما السيد إياد الغريب، سأل خلالها المحامي لينكه موكله إياد عن رأيه بالعرض المقدم والصور. ووفقا لما قاله شوستر، رد إياد قائلا إنه صُدم بشكل عميق وظل ينظر إلى تلك الصور بحثا فيها عن أقاربه. وقال شوستر أيضا إن السيد إياد الغريب أعطاه إفادة خطية عقب تلك الجلسة مباشرة أو بعد انتهائها بقليل، وأضاف أن كونه لا يتقن العربية ولا يجيد قراءتها، لم يدرك أنه كانت هناك إشكالية في ترقيم صفحاتها. أوضح شوستر أنه مرر الإفادة إلى مترجمهما [حيث يُخصص مترجم واحد لفريق محامي الدفاع]. ووفقا لما قاله شوستر، استغرقت ترجمة الإفادة الخطية بعض الوقت، واستلمها عبر رسالة بالبريد الإلكتروني في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقال شوستر إنه قام ببساطة بنسخ الترجمة ولصقها كما هي في طلبه، أو الدليل الذي استلمته المحكمة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان قد استلم الإفادة الخطية من إياد الغريب بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020. فأقر شوستر ذلك.

لم يكن لدى الأطراف الأخرى أي سؤال موجه إلى شوستر. سأل المدعي العام كلينجه مازحا من باب التقيد بجميع الشكليات المرعية إذا ما كان شوستر على علاقة بالمتهم عن طريق المصاهرة أو النسب. فنفى شوستر ذلك.

ثم صُرف شوستر كشاهد من الناحية الشكلية.

قال محامي المدعين شارمر إنه جاهز كي يدلي بإفادة بشأن المقترح الخاص بالاستماع لشهادة خبير آخر كما اقترح محامي الدفاع عن أنور في اليوم السابق.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنها تود أولا أن تسأل عمّا إذا كان بوسع فريق الدفاع أن يوفر المزيد من التفاصيل بشأن مقترحهما، وأن يبينا بشكل ملموس أكثر كيف لشهادة خبير آخر أن تعود بالمنفعة على المحاكمة. قال بوكر، محامي الدفاع عن أنور، إنه يجول في ذهنيهما أمران لا أكثر على وجه التحديد، وهما: أولا، يريد فريق الدفاع أن يستمع لشهادة خبير مختص في المسائل العرقية والدينية. وثانيا، إن الخبيرة تورمان بالكاد ذكرت شيئا عن العلاقات الدولية الشائكة في سوريا، والنقطة الزمنية التي أصبح عندها أطراف في النزاع السوري معرضين "للقمع بشكل فعلي"، والفترة التي حمل المدنيون السلاح فيها. أضاف محامي الدفاع الثاني عن أنور، السيد فراتسكي، أن الخبير الإضافي من شأنه أن يوفر أيضا المزيد من المعلومات عن العلاقة بين الطوائف المختلفة.

سألت القاضي كيربر محاميي الدفاع عمّا إذا كان بالإمكان أن يقدما تفاصيل ملموسة بشكل أكبر. فقال بوكر إنه ليس بوسعهما ذلك، على الأقل ليس اليوم. فردت كيربر قائلة إن القضاة سوف يمتنعون عن التعليق على الموضوع حاليا.

أوضح محامي المدعين شارمر، بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن محامي المدعين الآخر د. كروكر، أنه يمكن الاستغناء عن سماع شهادة خبير آخر برأيهما، وأنه لن يكون هناك ما يوحي بضرورة الاستماع لشهادة خبير آخر. وأضاف شارمر أنهما يتفقان مع الطرح القائل بأن شهادة السيدة تورمان لم تكن كافية، ولكنهما يعتقدان أن المحكمة قد سمعت ما يكفي من خلال الخبراء الآخرين، والشهود من قبيل أنور البُني، ومازن درويش، وكريس إنجلز من الهيئة الدولية للعدالة والمساءلة. وأضاف أن أولئك الشهود والخبراء قد رسموا صورة واضحة للطوائف المختلفة في سوريا والعلاقات فيما بينها. ووفقا لما قاله شارمر، ينبغي لمحامي الدفاع أن يكون أكثر دقة وتحديدا في وصف المنفعة المتوخاة من الاستماع لشهادة خبير آخر إذا طلبا الاستماع لشهادة خبير آخر بالفعل. واسترسل شارمر موضحا أنه إذا نظر القضاة في أمر الاستماع لشهاد خبير آخر، فإن لديه ولدى زميله د. كروكر بواعث قلق جدية حيال شخصية الخبير المقترح، مايكل لودرز، لأنه وإن كان غزير الإنتاج من حيث نشر الكثير من الكتب والمقالات عن سوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه يظل باحثا أكاديميا يثير الانقسام والاستقطاب لا سيما وأنه قد نشر أمورا دون أن يورد خلفية وافية ووقائع كافية. أضاف شارمر أن ذلك يؤيده ما نُشر في صحف ومجلات مختلفة. ووفقا لشارمر، قال مايكل لودرز أثناء استضافته في أحد البرامج الحوارية الشهيرة في ألمانيا إنه لا يُوجد شيء اسمه مجتمع مدني في سوريا. وخلص شارمر إلى القول إنه في الوقت الذي لا ضير فيه من سماع شهادة خبير تبعث على الاستقطاب، إلا أنه ثمة بدائل أفضل منه بكل تأكيد. ولقد اقترح مع زميله د. كروكر الاستعانة بخبراء من قبيل بينته شيلر، أو كريستن هيلبيرغ، أو د. موريل أسيبورغ، وجميعهم يتحدثون اللغة العربية.

وبما أنه لم يكن لدى الأطراف الأخرى المزيد من التعليقات، أعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة عن المبنى والقاعة التي سوف تُعقد فيها الجلسات اعتبارا من 27 كانون الثاني/يناير، 2021 فصاعدا. طلبت كيربر من المترجمين الشفويين أن يترجموا هذه المعلومة لجميع الحاضرين في شرفة الجمهور.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 11:30 صباحا.

سوف تُعقد الجلسة القادمة بتاريخ 27 كانون الثاني/ يناير، 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 25 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 27 و28 كانون الثاني/يناير، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم السابع والخمسون للمحاكمة – 27 كانون الثاني/يناير، 2021

أدلى السيد هورل، وهو مفتش جنائي في الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA)، بشهادته حول استجوابه لشاهد لم يتم الكشف عن هويته تم اعتقاله وتعذيبه مرتين في فرع الخطيب. وقبل الجلسة، أبلغ الشاهد المحكمة أنه لن يدلي بشهادته حضوريًا لأسباب خاصة.

أعلنت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، أنه سيتم الفصل بين محاكمة أنور رسلان ومحاكمة إياد الغريب في 17 شباط/فبراير، 2021. وسيصدر الحكم في قضية إياد في 24 شباط/فبراير، 2021.

اليوم الثامن والخمسون للمحاكمة – 28 كانون الثاني/يناير، 2021

شهد المدعي والشاهد P27، وهو سوري يبلغ من العمر 32 عامًا، بشأن اعتقاله في فرع الخطيب وجلسات التحقيق المختلفة التي كان عليه مواجهتها. وأكّدت شهادته ما قاله العديد من الشهود الآخرين أمام المحكمة في وقت سابق: حيث تعرّض المعتقلون في الخطيب للضرب من لحظة وصولهم إلى الفرع وحتى زنزانتهم. وكان يسود الاكتظاظ والظروف غير الإنسانية وغير الصحية. ولم يحصل المعتقلون على قدرٍ كافٍ من الطعام. وأخبر P27 المحكمة كذلك أنه تعرّض للضرب أثناء جلستَي التحقيق معه في الخطيب، غير أنه لم يستطع تحديد أنور على أنه المحقق الذي حقّق معه لأنه كان معصوب العينين أثناء جلستَي التحقيق.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم السابع والخمسون للمحاكمة – 27 كانون الثاني/يناير، 2021

بدأت الجلسة متأخرة 20 دقيقة في تمام الساعة 9:50 صباحًا. حيث عُقدت في قاعة محكمة جديدة تقع في المبنى الرئيسي للمحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس. ومن الآن فصاعدًا، ستعقد جميع جلسات الاستماع لمحاكمة أنور رسلان / إياد الغريب في هذه القاعة، والتي تم تجديدها خصيصًا لهذه المحاكمة. وحضر خمسة ممثلين عن وسائل الإعلام وخمسة أشخاص.[2] وحضر الدكتور بير ستول كبديل لمحامي المدعين الدكتور باتريك كروكر، وحضرت شارلوت فورستر بالدينيوس كبديل لمحامي المدعين خبيب علي محمد. دخل المتهم إياد الغريب القاعة من باب جانبي يؤدي إلى شرفة الجمهور، وكان مقيد اليدين ويرافقه ضابطان. كان عليه أن يمشي بين الجمهور ليصل إلى مقعده. ودخل المتهم أنور رسلان من باب مختلف يقع بين محامي المدعين والمترجمين الشفويين للمحكمة.

قامت القاضي كيربر - قبل الافتتاح الرسمي للجلسة وبينما كان المصور لا يزال داخل قاعة المحكمة - بشكر جميع الأشخاص الذين شاركوا في تجديد مكتبة المحكمة السابقة وتحويلها إلى قاعة محكمة. وقدّمت شكرًا خاصًا لإدارة المحكمة التي شجعت "بشكل كبير" على عملية التجديد، ولموظفي المحكمة الذين ساعدوا في بناء وإقامة قواطع زجاجية بين كل مقعد، ولموظفي المحكمة الذين "قاموا بمساندة" زملائهم أثناء انشغالهم بالتجديد، وللفنيين.

وبمجرد مغادرة المصور للقاعة، وشروع القاضي كيربر بجلسة الاستماع رسميًا، طلبت من أحد المترجمين الشفويين في المحكمة إطلاع الأطراف على مراسلاته مع الشاهد الذي تم استدعاؤه لهذا اليوم، ولكنه أخبر المحكمة سابقًا أنه لن يكون قادرًا على حضور جلسة الاستماع. حيث أوضح المترجم أنه عندما اتصل بالشاهد لأول مرة نيابة عن المحكمة، قال الشاهد إنه لن يتمكن من القدوم إلى كوبلنتس إلا بعد أن يتعامل مع بعض الأمور الخاصة. وفقًا للمترجم، قام الشاهد بالردّ عليه بعد فترة وقال إنه لن يأتي إلى كوبلنتس لأسباب خاصة، غير أنه سيقوم بإبلاغ المترجم على الفور إذا تغير أي شيء. وقال المترجم كذلك إنه أخبر الشاهد أنه سيبلغ المحكمة بقراره.

شكرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة المترجم وقالت بأن المحكمة، كما تم إعلانه مسبقًا، ستستمع بدلًا من ذلك إلى شهادة السيد هورل، المفتش الجنائي في الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية، والذي كان حاضرًا أثناء استجواب الشاهد.[3]

شهادة المفتش الجنائي هورل

تمت تلاوة التعليمات على هورل وأُبلغ بحقوقه بصفته شاهدًا. وعندما حاول التأكيد على أنه فهم كل شيء، كانت هناك مشاكل تقنية في الصوت.[4] وطلبت القاضي كيربر من هورل التحدث بصوت أعلى وطلبت من الجمهور أن يقوموا بإعلامها وإعلام القضاة الآخرين كلما واجهوا صعوبات في نظام الصوت.

استجواب من قبل القاضي كيربر[5]

بيّنت القاضي كيربر بأن هورل كان يعلم سبب استدعائه بصفة شاهدٍ في ذلك اليوم. فأكّد هورل ذلك، مضيفًا أنه تم استدعاؤه للإدلاء بشهادته حول استجواب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لـ[حُجب الاسم].

طلبت القاضي كيربر من هورل شرح سبب استجواب الشاهد ومتى وكيف حدث الاستجواب. فأوضح هورل أنه كان يكمل تدريبه في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ذلك الوقت، حيث طلب رئيسه، كبير المفتشين الجنائيين دويسنج، منه ومن زميلته أن يسافرا إلى فرنسا للاستماع إلى شاهد قامت الشرطة الفرنسية باستجوابه سابقًا. ووفقًا لهورل، فقد كان الشاهد قادرًا على التواصل بشكل جيد مع المترجم. حيث أكد الشاهد ذلك لهورل وزميلته باللغة الإنجليزية. ثم تم إبلاغ الشاهد بحقوقه وواجباته بموجب القانون الألماني.

---

2 لم يطلب أحد الحصول على الترجمة إلى اللغة العربية. وحسبما أُعلِن في العام الماضي، فلم تقم القاضي كيربر بسؤال الجمهور بشكل صريح عن طلبهم بالحصول على الترجمة الشفوية.

3 وفقًا للمادة 48 (1) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO)، يجب على كل شاهد أن يمتثل لأمر الاستدعاء الصادر عن المحكمة. وإذا لم يمثل الشاهد أمام المحكمة للإدلاء بشهادته، فقد يُطلب منه/ منها دفع تكاليف عدم حضوره/ حضورها بالإضافة إلى دفع غرامة أو الخضوع إلى الاحتجاز الإداري. وقد يُجبر الشاهد أيضًا على المثول أمام المحكمة (المادة 51 (1) من نفس القانون). ولكن، لا ينطبق هذا إذا قام الشاهد بتبرير غيابه/غيابها في حينه وبشكلٍ كاف (المادة 51 (2) من نفس القانون). حيث تُعد الأسباب العائلية أو التعرض لحالة تهديد أعذارًا كافية. غير أنه وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية الألماني (المادة 250 من القانون)، فلا يمكن قراءة محضر الاستجواب السابق للشاهد، في حالة عدم مثول الشاهد أمام المحكمة. وبدلًا من ذلك، يمكن للسلطة التي قامت باستجواب الشاهد سابقًا – التي تمثلها الشرطة الجنائية الاتحادية في القضية الحالية – أن تقوم بتقديم شهادة مباشرة أكثر. لذلك قررت المحكمة الاستماع إلى مسؤول الشرطة الجنائية الاتحادية لإدراج الأوصاف التي تقدّم بها الشاهد في جلسة الاستماع الرئيسية دون أن يقوم الشاهد بالإدلاء بشهادته في المحكمة بنفسه.

4 ملاحظة من مراقب المحاكمة: حدثت مشكلات تقنية تتعلق بالصوت أثناء جلسة الاستماع بأكملها. وقالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة للجمهور في البداية أنه ينبغي عليهم رفع أيديهم إذا لم يتمكنوا من فهم ما يقال. اضطر الجمهور، وفيهم الأشخاص الناطقون باللغة الألمانية، إلى رفع أيديهم عدة مرات. وأكدت إدارة المحكمة خلال فترة استراحة قصيرة أن المشكلة ستحل في الوقت المناسب. غير أن ذلك فرض صعوبات إضافية على الجمهور الناطق باللغة العربية في متابعة الجلسات.

5 ملاحظة من مراقب المحاكمة: لغرض هذا التقرير، سيُستخدم مصطلح "الشاهد" لوصف الشخص الذي قام هورل وزميلته بإجراء مقابلة معه بصفتهما ضابطين جنائيين في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. وستتم الإشارة إلى الشاهد الفعلي لهذه الجلسة، المفتش الجنائي هورل، باسمه.

شكرت القاضي كيربر هورل على هذه المعلومات وانتقلت إلى القاضي فيدنير لتجنب تكرار الأسئلة.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

سأل القاضي فيدنير هورل عن أسباب قرار مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية باستجواب الشاهد بأنفسهم، على الرغم من الاستجوابات السابقة التي أجرتها الشرطة الفرنسية. فقال هورل إنه تلقى ترجمات المقابلات ذات الصلة من الشرطة الفرنسية استعدادًا لإجراء مقابلة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. ولكن، بما أنه لم يقم هو بنفسه باتخاذ القرار باستجواب الشاهد مرة أخرى، فلم يستطع توضيح الأسباب الكامنة وراء ذلك.

تدخلت القاضي كيربر لإبلاغ الأطراف بالمكان الذي يمكنهم العثور فيه على مَحاضِر المقابلات في ملف القضية.

تابع القاضي فيدنير طالبًا من هورل أن يصف كيف جرى الاستجواب وأن يشير إلى ما قاله الشاهد. فأوضح هورل أنهم أبلغوا الشاهد أولًا بحقوقه وواجباته بموجب القانون الألماني. وقالوا له أن يطلب استراحة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وأن يتناول المشروبات والوجبات الخفيفة التي قدموها عندما يريد. ثم قام هورل بمقارنة المعلومات الشخصية التي قدمها الشاهد مع ترجمات المَحاضر الفرنسية. وقامت زميلة هورل بسؤال الشاهد عن هذه المعلومات (الدراسة والمهنة في سوريا) وما إذا كان أي شيء قد تغير منذ آخر استجواب له. فأخبرهم الشاهد أنه كان لا يزال يحضّر لرسالة الدكتوراه [في عام 2019]، وبأن والدته وشقيقته تعيشان الآن في فرنسا أيضًا. ثم سألت زميلة هورل الشاهد عن اعتقاله. فأوضح الشاهد أنه تم اعتقاله لأول مرة في أيار/مايو 2011 بطريقة غير اعتيادية نسبيًا. حيث تلقى مكالمة تخبره بالحضور إلى الجسر الأبيض [حيث يقع القسم 40] في اليوم التالي. وقامت صديقته في اليوم التالي بتوصيله إلى المكان. وكان عليه أن يسلم أغراضه الشخصية إلى الضباط بمجرد وصوله. وتم نقله إلى غرفة أخرى حيث كان عليه الانتظار في ممر. ثم نُقل بعد ذلك إلى "غرفة مزدحمة". وأوضح الشاهد لهورل وزميلته أن الناس كانوا يدخلون ويغادرون هذه الغرفة بينما كان تلفازٌ مشغّلًا في الخلفية. وتم استجوابه بشأن منشوراته على الفيسبوك، الأمر الذي وجده محيرًا حيث تمت دعوته سابقًا من قبل الناطقة باسم الحكومة، السيدة شعبان، لحضور اجتماع في آذار/مارس 2011. ولم يستطع الشاهد فهم سبب استجوابه. وطُلب منه في النهاية العودة إلى الغرفة الأولى ثم سُمح له بالعودة إلى المنزل. فذهب الشاهد إلى المنزل مع صديقته، ولكن طُلب منه العودة في اليوم التالي.

سأل القاضي فيدنير هورل عمّا إذا كان الشاهد قد ذكر اسم رئيس هذا الفرع. فأشار هورل إلى أن الشاهد لم يتمكن من تذكر الاسم. وقام هورل وزملاؤه بعرض صور المتهمَين على الشاهد، غير أن الشاهد كان قد سمع عن أنور رسلان من أصدقائه ومعارفه في وقت لاحق فقط.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الشاهد لم يتمكن من التعرف على المتهمَين في الصور. فأكّد هورل ذلك، مضيفًا بأن الشاهد علم باسم المتهمَين من أصدقائه.

أراد فيدنير معرفة أسماء هؤلاء الأصدقاء. فقال هورل إن الشاهد ذكر اسم أنور البُنّي الذي سبق أن تم استجوابه بصفة شاهدٍ من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عندما قاموا بإجراء مقابلة مع الشاهد. أما الاسم الثاني الذي ذكره فقد كان مازن درويش.

قال فيدنير إنه يريد العودة إلى أول جلسة تحقيق مع الشاهد وسأل هورل عمّا إذا كان الشاهد يعرف اسم رئيس الفرع. فأوضح هورل أن الشاهد علم أن حافظ مخلوف كان الرئيس، ولكن هورل لم يكن متأكدًا مما إذا كان الشاهد قد حدد هوية حافظ مخلوف كرئيس لهذا الفرع أم كرئيس لجهاز المخابرات العامة.

استشهد فيدنير بمحضر مقابلة الشاهد مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عندما أخبر الشاهد هورل وزميلته أن حافظ مخلوف كان رئيس الفرع. وبأن الشاهد افترض بأنه تم اعتقاله لأنه نشر أمورًا سلبية عن بشار الأسد وعن رامي، شقيق حافظ مخلوف، على الفيسبوك. فأكّد هورل أن الشاهد قال ذلك.

أشار فيدنير إلى أن الشاهد كان على اتصال مع الناطقة باسم بشار الأسد وسأل هورل عن علاقة الشاهد بالحكومة. أوضح هورل أن الشاهد كان يرى نفسه كعضو في المعارضة. وبأن الناطقة باسم بشار الأسد قامت بدعوة الشباب لمناقشة كيفية تجنب حدوث ثورة في سوريا.

أراد فيدنير معرفة قصة الشاهد بعد اعتقاله لأول مرة. فأشار هورل إلى أنه طُلب من الشاهد العودة إلى الجسر الأبيض [القسم 40]. وكانت الإجراءات أسرع مما كانت عليه في اليوم الأول. حيث إنه وفقًا لهورل، فقد تم نقل الشاهد إلى الغرفة الأولى مرة أخرى. ولم يكن معصوب العينين ولم تكن يداه مقيدتين. ثم تم نقله إلى مبنى آخر حيث كان عليه تقديم بياناته الشخصية. وبعد ذلك، تم تعصيب عينيه ووضعه في سيارة مع أربعة سجّانين. ونقلوه إلى مبنى آخر وقاموا بإهانته وضربه طوال الطريق.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الشاهد قد ذكر رقم الفرع الأول. فأشار هورل إلى أن الشاهد قد ذكر الرقمين 40 و41، غير أن هورل لم يكن متأكدًا في أي مرحلة من المقابلة قام الشاهد بذكر هذه الأرقام.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الشاهد قد تعرض للعنف في هذه الفروع [40 و41]. فقال هورل إنه لا يمكنه نَسب الأرقام إلى إفادات معينة. وأضاف هورل أن الشاهد لم يصف المعاملة على أنها عنف، بل أوضح أن الضرب كان يستخدم لترهيب المعتقلين. كما كانوا يتعرضون للضرب عندما كان عليهم الانتظار في الممر، ولكن الشاهد لم يعدّ ذلك عنفًا حقيقيًا.

سأل فيدنير عن رقم الفرع. فقال هورل إن الشاهد قال إنه كان في الخطيب. ولم يقدم الشاهد رقمًا، وأوضح أنه عرف مكان وجوده في وقت لاحق فقط.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الشاهد قد حدّد مكان اعتقاله على أنه الخطيب. فأكّد هورل ذلك، مضيفًا أن الشاهد قال إنه علم عن الخطيب لأول مرة أثناء محاكمته، ثم علم عنه مرة أخرى بعد الإفراج عنه عندما أخبره أصدقاؤه بذلك.

سأل فيدنير هورل عن الحالة العامة المتعلقة بمقابلته مع الشاهد. فأوضح هورل أنه كان يقوم بكتابة محضر المقابلة، وبالتالي لا يمكنه قول الكثير فيما يتعلق بسلوك الشاهد أثناء المقابلة. غير أنه يمكنه إخبار المحكمة بأن الشاهد واجه صعوبة في الحديث عن التعذيب في الخطيب. ووفقًا لهورل، فقد تحدث الشاهد في البداية بكل حرية أثناء المقابلة وقدم إجابات طويلة. أما عندما سُئل عن التعذيب في الخطيب، فقد قدم إجابات قصيرة للغاية واضطر إلى تصحيح كلامه عدة مرات.

طلب فيدنير من هورل أن يشرح للمحكمة ما قاله الشاهد له ولزميلته حول الوضع والظروف في الخطيب. وفقًا لهورل، فقد قال الشاهد إن سجانَين اقتاداه إلى غرفة في البداية. حيث كان ضابط وسجّان ينتظران في هذه الغرفة. وأدرك الشاهد أن السجّان كان يتكلم بلهجة المنطقة الساحلية في سوريا. ثم كان على الشاهد أن يخلع سرواله وحزامه وخضع للتفتيش. وأوضح هورل كذلك أن الشاهد أخبرهم بأنه كان عليه أن يجلس بوضعية القرفصاء أثناء تفتيشه. وعرَض لهورل وزميلته الحركة التي كان عليه القيام بها. وبعد ذلك، كان عليه الوقوف مواجهًا الحائط. وعندما قام بمجاملة سجّان أصلع، قام السجّان بضربه. وعندما اقتاده هذا السجّان إلى الزنزانة، قال له السجّان إنه قام بضربه لأنه قام بمجاملته. فخَلُصَ الشاهد إلى أن رتبة السجّان كانت أقل من بقية الموجودين في الغرفة.

أراد فيدنير معرفة الوصف الذي قدّمه الشاهد للزنزانة. فأوضح هورل أن الشاهد أخبرهم بأن حجم الزنزانة كان 1×1.5 متر وأن الشيء الوحيد الذي كان داخل الزنزانة هو بطانية قذرة. وكان المرحاض خارج الزنزانة. وتم إدخال الطعام إلى الزنزانة من خلال فجوة صغيرة تحت الباب. وفقًا لهورل، دخل جرذ ذات مرة إلى الزنزانة من خلال هذه الفجوة، فقرر الشاهد تغطيتها بالبطانية.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد تم التحقيق مع الشاهد في الخطيب. فأكّد هورل ذلك، مضيفًا أنه تم أخذ الشاهد من الزنزانة في الليلة الأولى وتم التحقيق معه بشأن منشوراته على الفيسبوك وعلاقته بالمتظاهرين ومشاركته في المظاهرات. وأُعيد إلى الزنزانة، ثم اقتيد للتحقيق مرة أخرى في صباح اليوم التالي. وسأل السجّانون الشاهد عن كلمة المرور الخاصة بحسابه على الفيسبوك، ولكنهم لم يكتبوها بشكل صحيح. فتعرّض للتعذيب. وقال هورل إن الشاهد أوضح أنه تعرض للتعذيب أثناء جلسة التحقيق الثانية معه، وتذكر بأنه كان هناك ضوء النهار بالفعل، لذلك لابد أن ذلك حدث في الصباح. وشمل التعذيب التعرض للضرب والركل على رأسه والضرب بالسياط والفلقة.

طلب فيدنير مزيدًا من التفاصيل حول التعرّض للركل. فقال هورل إن الشاهد أخبرهم بأنه تعرض للركل على رأسه.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الشاهد قد ذكر بأنه تعرف على أي شخص. فأوضح هورل أن زميلته سألت الشاهد نفس السؤال عدة مرات. أجاب بأنه يمكنه التعرف على السجّان الأصلع، الذي وصفه أيضًا بأنه كان في مثل طوله (حوالي 1.75 مترًا).

سأل فيدنير عمّا إذا كان الشاهد قال أي شيء عن المحققين. فقال هورل إن الشاهد أخبرهم أنه تم التحقيق معه من قبل ضابطَيْ تحقيق مختلفَين. ضابط قام بالتحقيق معه في الليل وآخر في الصباح.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن جلسة التحقيق الثانية وعن الأسئلة حول كلمة المرور الخاصة بحساب الشاهد على الفيسبوك. فأوضح هورل أن الشاهد أخبرهم أنه عندما وصل إلى الخطيب لأول مرة، تم التحقيق معه بشأن منشوراته على فيسبوك، ثم في وقت لاحق أثناء جلسة التحقيق الثانية حُقّق معه بشأن كلمات المرور. ولكن، لم يتمكن الشاهد من العثور على تفسير لماذا كان عليه الخضوع لتحقيقين منفصلين.

تابع فيدنير سؤاله لهورل عمّا إذا كان الشاهد يعرف عن معتقلين آخرين تعرّضوا للتعذيب أيضًا. فأوضح هورل أنه عندما قامت زميلته بسؤال الشاهد عن الخطيب، طلبت منه أيضًا إنشاء رسم تخطيطي للمكان. حيث كان ذلك عندما قام الشاهد بتحديد الجهة التي سمع منها أصوات صراخ وميّز بين غرف التحقيق وغرف التعذيب. سمع الشاهد أصوات صراخ ذكور فقط من تلك الجهة، ولكن كان هناك أيضًا أصوات صراخ إناث قادمة من جهة مختلفة في الليل. وفقًا لهورل، أوضح الشاهد أنه كان يسمع أصوات صراخ ذكور في الغالب وأنه كان يسمع جلسات تحقيق من زنزانته. وأشار إلى أنه إذا اعترف شخص ما بالتهمة الموجهة من قبل المحقق "ازدادت شدة التعذيب".

سأل فيدنير متى تم اعتقال الشاهد. فقال هورل إنه اعتُقل مرتين. كانت المرة الأولى في عام 2011. وذكر الشاهد تاريخًا محددًا خلال استجوابه مع الشرطة الفرنسية، ولكنه غالبًا لم يتمكن من تذكر تواريخ دقيقة أثناء الاستجواب مع هورل وزملائه. وكان الاعتقال الثاني في نيسان/أبريل 2012 حيث احتجز الشاهد لمدة شهر، من 12 نيسان/أبريل 2012 حتى 12 أيار/مايو 2012 بحسب ما قاله الشاهد للشرطة الفرنسية.

أراد فيدنير معرفة أي اعتقال الذي وصفه هورل للتو. فقال هورل إنه كان يشير إلى الاعتقال الأول للشاهد.

أشار فيدنير إلى أن هورل ذكر رسومًا تخطيطية قام الشاهد برسمها. فأكّد هورل ذلك، موضحًا أن زميلته طلبت من الشاهد رسم مخطط للزنازين وتحديد مكان اعتقاله على الرسم. وأضاف هورل أن الشاهد كثيرًا ما قام بتحديد منطقة عامة على الرسم وحدد موقع الفرع بناءً على المباني المحيطة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هورل وزميلته قد سألا الشاهد عن أقوال معينة أدلى بها سابقًا إلى الشرطة الفرنسية. فلم يتمكن هورل من التذكر، ولكنهما قاما بالتأكيد بالإشارة إلى الأسئلة التي طرحتها الشرطة الفرنسية عندما سألا الشاهد عن معلوماته الشخصية. وأوضح هورل كذلك أنه لا يتذكر ما إذا كانت زميلته قد طرحت أسئلة إضافية تتعلق بالأسئلة التي طرحتها الشرطة الفرنسية. كما أن هورل لم يكن يعلم ماهية الوثائق التي سبق وأن استلمها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية من الشرطة الفرنسية في وقت الاستجواب.

قال فيدنير بأن هذا كان سيكون سؤاله التالي، فيما يتعلق بالوثائق التي استلمها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية من الشرطة الفرنسية. فقال هورل إنه تلقى ترجمتين لمحاضر الاستجواب من قبل الشرطة الفرنسية ومرفقين قدمها الشاهد إلى الشرطة الفرنسية: وهما محضر التحقيق ولائحة اتهام.

طلب فيدنير من هورل مواصلة وصف اعتقال الشاهد. فقال هورل إنه بعد إعادة الشاهد إلى المنفردة، تم التحقيق معه مرة أخرى بعد ثلاثة أيام. حيث تم التحقيق معه بشأن أشخاص معينين وبشأن سيارته. غير أنه لم يكن لديه سيارة وقت اعتقاله وقد أربكه هذا السؤال. واكتشف لاحقًا أنه كان يُزعم بأن شخصًا ما أطلق النار من سيارته على مظاهرة. ووفقًا للشاهد، فقد دلّ هذا التحقيق على أن الأشخاص في الخطيب لم يكونوا يعرفون أسباب اعتقاله.

أراد فيدنير معرفة ما حدث للشاهد بعد اعتقاله والتحقيق معه في الخطيب. فقال هورل إن الشاهد نُقل إلى كفرسوسة في اليوم الذي حُقق معه بشأن سيارته. ونُقل الشاهد إلى زنزانة أكبر في كفرسوسة (مكان كالصالة الكبيرة) حيث كان يتعرض باستمرار للحرمان من النوم. ثم نُقل إلى قصر العدل حيث طَلَب من شخص إبلاغ شقيقه، والذي وصل في النهاية إلى قصر العدل مع محامي الشاهد وصديقته. ثم أطلق سراح الشاهد. وفي المرة الثانية التي اعتُقِل فيها الشاهد، كان في لقاء مع صديقين في مقهى عندما داهمت قوات الأمن المكان. واقتيد إلى مركز احتجاز تابع للمخابرات الجوية يقع بالقرب من سفارتي الإمارات العربية المتحدة وقطر ومكتبة الأسد الوطنية. حيث تم التحقيق معه بشأن جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به ثم نُقل إلى فرع المخابرات الجوية في المزة. وقبل وقت قصير من إطلاق سراح الشاهد (بعد شهر واحد من الاعتقال) كان عليه الخضوع لتحقيق آخر. وقبل التحقيق معه، أُجبر على أن يجثو على ركبتيه وأن يشاهد التحقيق مع صديقته [حُجب الاسم]. وبعد التحقيق معه، نُقل إلى زنزانة جماعية لمدة أسبوعين حيث كان عليه تدوين اعتراف والتوقيع عليه. ولم يتم التحقيق معه بعد ذلك مرة أخرى. ثم نُقل إلى مكان آخر لمدة ثلاث ليالٍ وأربعة أيام. حيث طلب الشاهد من معتقل آخر الاتصال بشقيقه وإبلاغه بمكان وجود الشاهد. وتمكن شقيقه من خلال دفع رشاوى بمبالغ كبيرة من زيارة الشاهد، الذي تم استجوابه بعد ذلك مرة أخرى. وقام شقيق الشاهد بدفع رشاوى إضافية لتدبير إطلاق سراح الشاهد. ولكن، طُلِب من الشاهد أن يأتي إلى قصر العدل مرة أخرى. حيث أخبره أشخاص هناك أنهم لن يكونوا مسؤولين عن قضيته وأنه بحاجة للعودة إلى القصر مرة أخرى. ولم يقم الشاهد بالذهاب إلى الفروع أو إلى القصر مُجددًا خوفًا من أن يعتقل مرة أخرى.

ذكر فيدنير أن الشاهد غير موجود في كوبلنتس. وسأل هورل عمّا إذا كان يعرف سبب عدم حضور الشاهد وما إذا كان الشاهد مترددًا بعض الشيء أثناء استجوابه مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فأشار هورل إلى أن الشاهد قال له ولزميلته إنه كان يريد نسيان كل شيء وبالتالي لم يتمكن من تذكر التفاصيل. ولم يقم الشاهد بتقديم مزيد من التفاصيل.

[ما يلي هو إعادة إنشاء للرسم التخطيطي الذي قدّمه الشاهد بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من رؤيته في المحكمة.]

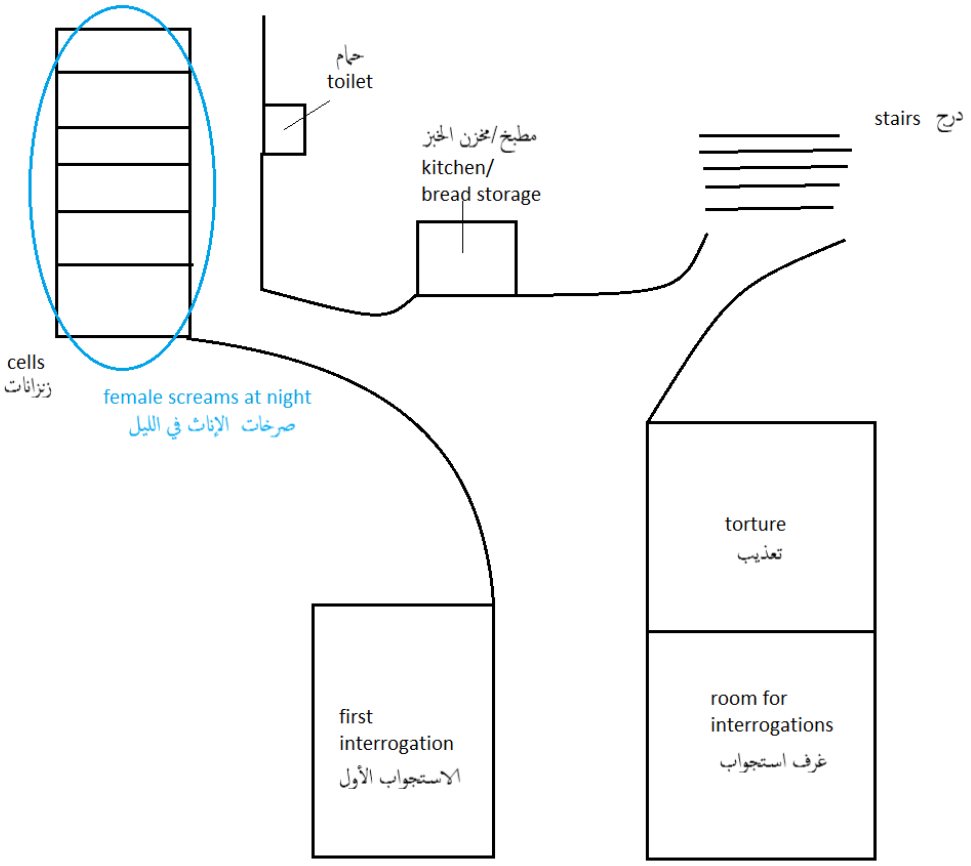

أراد فيدنير معرفة إذا كان الشاهد قد ذكر ما إذا كانت جميع الغرف التي شملها في الرسم التخطيطي موجودة في نفس الطابق. فقال هورل إنه فهم الأمر على هذا النحو.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت الغرف موجودة في القبو. فقال هورل إن الشاهد وصف أنه كان عليه نزول بعض الدرجات.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن لديها سؤالين آخرَين. السؤال الأول كان توضيح ما إذا كان الشاهد معصوب العينين أثناء التحقيق معه. فأراد هورل أن يعرف إلى أي تحقيق كانت القاضي كيربر تشير. فقالت كيربر إنها كانت تتحدث عن التحقيق الثاني في الخطيب. فلم يستطع هورل التذكر. حيث كان بإمكانه تذكر أوصاف الشاهد فيما يتعلق بالجسر الأبيض [القسم 40] بشكل جيد، ولكنه لا يستطيع تذكر أوصاف الخطيب والتي كانت غير منتظمة للغاية. حيث اضطرت زميلة هورل والمترجم الشفوي إلى طلب توضيحات لعدة مرات.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كان مَحضر التحقيق الخاص بالشاهد [الوثيقة التي قدمها للشرطة الفرنسية] قد تمت مناقشته أثناء استجواب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فقال هورل إنه لا يستطيع التذكر. حيث إنه نظر في جميع الوثائق استعدادًا لشهادته في المحكمة، لكنه لم يتذكر ما هي الوثائق التي كانت متاحة لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في وقت الاستجواب في عام 2019.

استجواب من قبل المدعي العام

أرادت المدعي العام بولتس معرفة ما إذا كان الشاهد قد ذكر الجروح التي أصيب بها في الخطيب. فقال هورل إن الشاهد قال للشرطة الفرنسية إنه أصيب بجروح في جميع أنحاء ظهره، واحتاج إلى علاج طبي لها بعد محاكمته [الاعتقال الأول]. غير أنه في المقابلة مع الشرطة الألمانية، لم يذكر الشاهد سوى *الفلقة* والضرب الذي تعرّض له. وأضاف هورل أن الشاهد لم يقل شيئًا عن إصابات محددة.

سألت بولتس عمّا إذا كان الشاهد قد رأى جثثًا أو أشخاصًا يموتون في الخطيب. فأوضح هورل أن الشاهد قال للشرطة الفرنسية أنه بشكل عام كان متأكدًا من أن أشخاصًا ماتوا هناك، غير أنه لم يَرَ جثثًا أبدًا. وأضاف هورل أن الشاهد أوضح بأنه في بعض الأحيان لم يعد المعتقلون الآخرون في زنزانته إلى الزنزانة. ولكنه لم يستطع الجزم بما حدث لهم بالضبط.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كان الشاهد قد وصف الحالة الغذائية في الخطيب. فنفى هورل ذلك.

طرحت بولتس نفس السؤال فيما يتعلق بالعلاج الطبي. فأشار هورل إلى أن الشاهد أبلغ الشرطة الفرنسية بهذا الأمر، غير أن زميلته لم تقم بطرح المزيد من الأسئلة حول هذا الموضوع.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كان الشاهد قد ذكر وجود عنف جنسي في الخطيب. فأوضح هورل أنه وزميلته لم يسألا عن ذلك بشكل صريح. وأضاف هورل أن الشاهد قال إنه سأل المعتقلين الذكور في كفرسوسة عن ذلك [العنف الجنسي]، ولكنهم لم يذكروا شيئًا.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار بوكر محامي دفاع أنور رسلان إلى أن الشاهد كان يعلم باسم أنور رسلان من أنور البُنّي ومازن درويش وسأل هورل عمّا إذا كان الشاهد قد حصل أيضًا على معلومات [حول القضية] من وسائل الإعلام. فأوضح هورل أن الشاهد أخبرهم بأنه علم باسم أنور من وسائل إعلام عربية ومن أصدقاء.

استشهد بوكر بمحضر مقابلة الشاهد مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي قال خلالها إنه كان يعلم بأمر عقيد قام بالانشقاق عن النظام اسمه أنور رسلان. فأجاب هورل أنه إذا كان مكتوبًا في المحضر كذلك، فلا بد من أن يكون ذلك ما قاله الشاهد لهم.

لخص بوكر أن الشاهد ذكر محضر التحقيق الذي أجري له، والجروح الموجودة على ظهره والجثث، غير أنه قام فقط بإخبار الشرطة الفرنسية بذلك. وأراد بوكر معرفة سبب عدم طرح مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أي أسئلة حول هذه المسائل. فقال هورل إنه لا يعرف، حيث اقتصر عمله على كتابة محضر الاستجواب. وإذا أراد بوكر مزيدًا من المعلومات حول الأسباب الكامنة وراء طرح أسئلة معينة، فعليه أن يسأل زميلة هورل.

سأل بوكر عمّا إذا كان هورل بالتالي على علم بأشياء معينة فقط من محضر الاستجواب لدى الشرطة الفرنسية. فأكّد هورل ذلك، مضيفًا بأن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قد حصل على الترجمة الألمانية.

خلص بوكر إلى أن الشاهد لم يُدلِ بإفادات محددة لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فقال هورل إن الشاهد في الوقع أدلى بتعليقات غلب عليها الطابع العام، مضيفًا أنه لم يكن متأكدًا مما إذا كان مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية يعرف كل هذه التفاصيل قبل إجراء المقابلة مع الشاهد.

استجواب من قبل محامي المدعين

أراد محامي المدعين شارمر معرفة ما إذا كان مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قد استشهد بمحضر المقابلة مع الشرطة الفرنسية أثناء مقابلة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية مع الشاهد. فأكّد هورل ذلك، مضيفًا بأنهم أشاروا فقط إلى المقابلة مع الشرطة الفرنسية بخصوص المعلومات الشخصية للشاهد.

خلص شارمر إلى أن زميلة هورل بالتالي لم تستخدم محضر المقابلة مع الشرطة الفرنسية لسؤال الشاهد عن الموضوع الفعلي. فقال هورل إنه لا يستطيع تذكر كل ما قيل خلال المقابلة، ولكن إذا كانت زميلته قد قامت بالإشارة إلى محضر الشرطة الفرنسية، فستكون هناك ملاحظات حول ذلك في محضر المقابلة باللغة الألمانية.

استشهد شارمر بالمحضر باللغة الألمانية الذي ذُكر فيه أن زميلة هورل استشهدت بمحضر الشرطة الفرنسية فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية للشاهد وبأن الشاهد سُئل عمّا إذا كان يريد إضافة أو تغيير أي شيء. فأوضح هورل أن زميلته أجرت المقابلة الخاصة بها حول الموضوع، لذلك لم تشر إلى محضر الشرطة الفرنسية في ذلك الوقت.

أشار شارمر إلى أن الشاهد قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه كان عليه أن يخلع حزامه وسرواله وأن يجلس بوضعية القرفصاء. فأراد شارمر معرفة ما إذا كان الشاهد عاريًا تمامًا. فقال هورل إن الشاهد أخبرهم أنه كان عليه خلع حزامه وسرواله.

أراد شارمر معرفة أي أجزاء من جسم الشاهد تم تفتيشها. فقال هورل إنه تم تفتيش ساقي الشاهد.

استشهد شارمر بمحضر المقابلة التي أجراها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، والتي قال خلالها الشاهد إنه كان عليه خلع حزامه وسرواله والجلوس بوضعية القرفصاء. وأوضح كذلك أن السجّانين قاموا بتفتيشه للتحقق مما إذا كان يخفي أي شيء بين رجليه. وبحسب المَحضر، فقد وقف الشاهد ليبين كيف كان التفتيش. وأضاف شارمر أن الشاهد أبلغ الشرطة الفرنسية أيضًا أنه كان عاريًا. فقال هورل إن الشاهد قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه كان عليه خلع حزامه وسرواله.

أراد شارمر معرفة ما إذا كانت زميلة هورل قد طرحت المزيد من الأسئلة حول التفتيش. فقال هورل إنه لا يستطيع التذكر.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة عمّا إذا كان قد تم إعادة ترجمة محضر مقابلة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية وتلاوتها على الشاهد. فأكّد هورل ذلك، مضيفًا أنهم قاموا بمراجعة كل جملة وقام هو بنفسه بتصحيح المحضر الألماني وفقًا لتعليقات الشاهد.

صُرفَ هورل كشاهد.

أوضحت القاضي كيربر أنه بعد استراحة قصيرة، سيتم قراءة تقرير مكون من صفحتين ونصف من معهد ماكس بلانك حول القانون الجنائي السوري، وسيُدلي القضاة ببيانهم بشأن تقديم محامي دفاع إياد الغريب طلبًا للاستماع إلى خبير في الخطوط للتأكد من صحة الإفادة التي أدلى بها إياد الغريب المكتوب بخط اليد.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن القاضي فيدنير سيتلو الآن تقريرًا من معهد ماكس بلانك لدراسة الجريمة والأمن والقانون من عام 2019.

[بسبب الصعوبات الفنية المذكورة أعلاه، لم يتمكن مراقب المحاكمة من فهم تفاصيل التقرير]

استند التقرير إلى طلب من المحامي بوكر وُجّه إلى معهد ماكس بلانك للحصول على وصف للوضع القانوني في سوريا، خاصة فيما يتعلق بالقتل والإصابات الجسدية.

قدم التقرير تفاصيل عن العقوبات ذات الصلة بالقتل والأذى الجسدي بموجب القانون الجنائي السوري، والتي تبدأ من عقوبة العمل القسري إلى عقوبة الإعدام. كما أوضح موقف القانون فيما يتعلق بالأذى الجسدي مع ما يترتب على ذلك من حوادث مميتة. وبحسب التقرير، فإن القوانين ذات الصلة سارية منذ كانون الثاني/يناير لعام 2011.

وبعد قراءة التقرير، أعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن القضاة سيتلون الآن أمر المحكمة بشأن الطلب المقدم من قبل محامي دفاع إياد الغريب للاستماع إلى شاهد خبير يمكنه تأكيد صحة الإفادة التي أدلى بها إياد.

[ما يلي هو إعادة إنشاء لأمر المحكمة بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة فهمه في المحكمة]

أمر المحكمة بشأن طلب محامي دفاع إياد المقدم بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 للاستماع إلى خبير في الخطوط لتأكيد صحة الإفادة المكتوبة بخط اليد التي أدلى بها إياد.

تم رفض الطلب لأن الحقيقة التي كان من المفترض إثباتها قد تم إثباتها بالفعل للأسباب التالية:

1) أوضح الطلب المقدم الذي تم تقديم الإفادة معه كدليل في 9 كانون الأول/ديسمبر، 2020 كيف تلقى محامي الدفاع شوستر الإفادة المكتوبة بخط اليد. حيث كانت شهادة شوستر التي وصف فيها أسباب كتابة إياد للإفادة، وكذلك كيف تلقى شوستر الإفادة وطلب ترجمته، منطقية ومفصلة. ويبدو أن التوقيع على الإفادة المكتوبة بخط اليد هو نفس توقيع إياد على محضر استجوابه مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. كما أكد مترجمو المحكمة محتوى الإفادة. لذلك ليس لدى المحكمة أدنى شك في صحة الإفادة.

2) قام المتهم بالاعتراف بنفسه بأنه صاحب الإفادة. وأوضحت الإفادة المكتوبة بخط اليد، تجنبًا للإدلاء بإفادة شفوية، بالتفصيل مشاعر المتهم، كما أوضحت الجوانب المتعلقة بالمحاكمة.

3) يكاد يكون من المستحيل أن تكون الإفادة مُنتحلة. علاوة على ذلك، لم يكن هناك سبب لأن تكون الإفادة مُنتحلة.

ولهذه الأسباب، رفضت المحكمة طلب الاستماع إلى شاهد آخر، مع تأكيد صحة الإفادة المكتوبة بخط اليد.

أشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أن المدعين العامين طلبوا فصل المحاكمة. وقالت إن المحكمة ستوافق على هذا الطلب وستقوم بفصل المحاكمة في شباط/فبراير 2021. أما فيما يتعلق بإجراءات يوم فصل المحاكمة، فستتابع المحكمة الاستماع إلى القضيتين معًا وستقوم بتلاوة وثائق قبل فصل المحاكمة رسميًا. وستُلغى مواعيد محاكمة أنور رسلان التي كانت مقررة في 18 و24 و25 شباط/فبراير 2021. وستستمر محاكمة أنور رسلان في 10 آذار/مارس 2021. وستنتهي المحكمة من أخذ الأدلة في محاكمة إياد الغريب في 18 شباط /فبراير 2021. وفي نفس اليوم، سيقوم المدعون العامون بإلقاء بيانهم النهائي. وستستمع المحكمة إلى البيان النهائي لمحامي دفاع إياد في 18 شباط /فبراير 2021 وستمنح المتهم فرصة الإدلاء بإفادة ختامية بنفسه. وسيتم إصدار الحكم في القضية المرفوعة ضد إياد الغريب في 24 شباط /فبراير 2021. وخلصت القاضي كيربر إلى أن هذه الخطة يمكن أن تتغير في ضوء الوضع العام غير المستقر [جائحة كورونا]. [طلبت القاضي كيربر من المترجمين الشفويين إخبار الجمهور بكل ما تقوله حول هذه المسألة].

كما أعلنت كيربر أن محامي دفاع إياد سيحصل على نسخة رقمية من أجزاء معينة من ملف القضية في التحضير للمرافعة. ويمكن لجميع الأطراف الأخرى الحصول على النسخة الورقية من ملف القضية كالمعتاد.

أراد بوكر محامي دفاع أنور رسلان توضيح الجدول الزمني ليوم 17 شباط /فبراير 2021. فقالت القاضي كيربر إن المحكمة ستقرأ التقارير المتعلقة بـ[الخلية المركزية لإدارة الأزمات] في ذلك اليوم.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11:30 صباحًا.

اليوم الثامن والخمسون للمحاكمة – 28 كانون الثاني/يناير، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور أربعة أشخاص وأربعة من ممثلي الصحافة في شرفة الجمهور.[6] قبل بدء الجلسة رسميًا، اعتذرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة عن المشاكل التقنية وسألت الحضور عمّا إذا كان بإمكانهم سماعها، وطلبت منهم رفع أيديهم كلما واجهوا صعوبات في متابعة جلسات المحاكمة.[7]

شهادة P27

مَثَل P27، الذي كان يضع قبعة صغيرة وكمامة وجه بسبب فايروس كورونا، رفقة محاميته، الدكتورة آنا أوميشين. وأبلغت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P27 عن حقوقه وواجباته كمدع وشاهد. وقالت إنه لا بأس إن كان P27 لا يريد أن يتم التعرّف عليه وإن كان يريد أن يضع قبعة صغيرة وكمامة وجه لذلك الغرض. كما قالت إنه يمكنه أن يبقيهما، غير أنه يجب أن يخلعهما لثانية واحدة للتعريف بنفسه. وبعد تحديد هوية P27، سألت القاضي كيربر P27 عن معلوماته الشخصية. فقال P27 إنه أخبر محاميته بالفعل أن عائلته لا تزال تعيش في سوريا، ولهذا السبب يفضل تدوين معلوماته بدلًا من ذكرها في المحكمة. وتحدثت الدكتورة أوميشين، محامية P27، إلى P27 قبل أن يطلب استراحة قصيرة.

أمرت القاضي كيربر باستراحة لمدة 5 دقائق وأخبرت الدكتورة أوميشين بإبلاغ P27 مرة أخرى بالأنظمة الإجرائية ذات الصلة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

قامت الدكتورة أوميشين، بعد تقديم المشورة لموكلها، بمخاطبة المدعين العامين وأجرت نقاشًا قصيرًا مع رئيسة المحكمة ومحامي المدعين ومحامي الدفاع.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن الدكتورة أوميشين قدمت اقتراحًا جيدًا حول كيفية التعامل مع الوضع.[8] وأشارت كيربر إلى أن المحكمة تعرف بالفعل اسم P27 كما ذكرت للتو عندما أبلغته بحقوقه وواجباته. وسألت كيربر P27 عن عمره. فقال P27 إنه يبلغ من العمر 32 عامًا. وسألته كيربر عمّا إذا كانت تربطه بالمتهم علاقة قرابة سواء بالنسب أو المصاهرة. فنفى P27 ذلك.

أوضحت كيربر أنها ستطرح أسئلة عامة إلى حد ما، وبأنه كلما شعر P27 بعدم الارتياح في الإجابة، يجب عليه استشارة محاميته الدكتورة أوميشين. وأشارت كيربر إلى أن P27 دخل في نزاع مع "النظام السوري" وطلبت منه تقديم لمحة عامة تقريبية حول كيفية دخوله في نزاع مع النظام وأين تم اعتقاله. فأوضح P27 أنه في عام 2011 في بداية الثورة، شارك في تنسيق المظاهرات [ولأن الصوت كان منخفضًا، سألت القاضي كيربر الجمهور عمّا إذا كانوا قادرين على فهم كل شيء وطلبت من P27 تقريب الميكروفون إليه]. وتابع P27 ليوضح أنه شارك في تنسيق المظاهرات في بداية الثورة عام 2011. وأضاف بأنه لم يكن هناك تنسيقية فعلية في محافظته. وكان لا يزال طالبًا في ذلك الوقت وبأنه كان يبلغ من العمر 23 عامًا. وقال إنه كان لديه مكتب به أجهزة تسجيل. كما أوضح P27 أنهم أعلنوا عن مظاهرات عبر "منشورات"، أوراق صغيرة تحتوي معلومات حول تاريخ ووقت ومكان المظاهرات. وقال P27 إنه كان مسؤولًا عن طباعة هذه الأوراق، موضحًا أن ذلك حدث في عام 2011. وأوضح P27 أيضًا أن الوضع في عام 2012 كان مماثلًا. حيث تم تنسيق المظاهرات في ذلك الوقت على وسائل التواصل الاجتماعي. وقال P27 إنه قام بدعم منظمات محلية مختلفة في ذلك الوقت، وفي البداية قام بدعم المنظمة الموجودة في مدينته الأصلية. [أجرى P27 استشارة قصيرة مع محاميته الدكتورة أوميشين]. وقال P27 للمحكمة إنه واصل عمله في السنوات التالية. ووفقًا لـP27 فقد تغيرت الأنشطة بشكل طفيف في عام 2013 [2014].[9] وقال إن العمل التنظيمي بأكمله تم على المستوى المحلي. وعمل هو بنفسه لدى منظمات محلية مختلفة وعمل مع الحكومة المؤقتة. وقال P27 إنه واصل عمله في ألمانيا أيضًا.

قالت كيربر إنها تريد الرجوع إلى الأحداث في عام 2011 وسألت P27 عمّا حدث له في ذلك الوقت. قال P27 إنه اعتُقل لأول مرة في 1 أيار/مايو 2011 ثم اعتُقل مرة ثانية في أواخر عام 2011. وأوضح أن الاعتقالين الأول والثاني كانا في نفس المدينة ولم يُنقل إلى فروع أخرى. ووفقًا لـP27، فقد استمر اعتقاله الأول يومين في شعبة المخابرات العسكرية، بينما استمر اعتقاله الثاني لمدة شهر.

أرادت كيربر معرفة أين تم اعتقال P27 بالضبط وكيف حدث ذلك. فأوضح P27 أن كلا الاعتقالين حدثا في الرقة. وبالمقارنة مع اعتقاله الثالث، لم يكن هذان الاعتقالان بهذا السوء. كما قال P27 إنه اعتُقل لدى إدارة المخابرات العامة في المرتين، ولكن كان هناك اختلافات في المعاملة. حيث إنه في المرة الأولى، لم يتعرّض للتعذيب بطريقة *الشَبْح*، ولم يستخدم السجّانون "أي أدوات صلبة".

---

[6] لم يطلب أحد الحصول على الترجمة إلى اللغة العربية. وحسبما أُعلِن في العام الماضي، فلم تقم القاضي كيربر بسؤال الجمهور بشكل صريح عن طلبهم بالحصول على الترجمة الشفوية.

[7] ملاحظة من مراقب المحاكمة: تم إصلاح المشكلات التقنية المتعلقة بالصوت في شرفة الجمهور في الجلسة التالية، *انظر* المحاكمة رقم 26.

[8] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يتضح ما اقترحته الدكتورة أوميشين بالضبط.

[9] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قال المترجم الشفوي "2013"، بينما سمع الجمهور P27 يقول "2014".

سألت كيربر عن الفرع الذي اعتُقل P27 فيه، وكيف علم بمكان اعتقاله. فأوضح P27 أن اعتقاله الأخير كان في عام 2012، حيث اعتُقل في الرقة ثم نُقل إلى دمشق عبر دير الزور وحمص. وقال إن الاعتقال الثالث هذا كان هو الأسوأ وأوضح أنه نُقل من الرقة إلى دير الزور في أيار/مايو حيث كان عليه البقاء في دير الزور لمدة 4-5 أيام. وقال P27 إنه لا يستطيع التذكر بالضبط، لكنه يتذكر بأنه تم التحقيق معه مرة أو مرتين. وقال "إنهم" كانوا يريدون معرفة الكثير عن أصدقائه وعن أنشطتهم. ووفقًا لـP27، فقد غلب على الأسئلة الطابع العام إلى حد ما، وقال "إنهم" لم يطلبوا معلومات محددة. وأوضح P27 كذلك أنه نُقل بعد ذلك إلى حمص، حيث لم يتم التحقيق معه على الإطلاق. ثم نُقِل بواسطة وسيلة نقل للمعتقلين من قبل الشرطة وكان عليه البقاء لدى الشرطة العسكرية في حمص لمدة ليلة واحدة. وقال P27 إنه نُقل بعد ذلك إلى القابون في دمشق. وأوضح أن هذا الفرع تابع أيضًا للشرطة العسكرية. وأضاف أنه على حد علمه فقد كان مخفرًا. وخلص P27 إلى أن جميع الأوصاف التي قدّمها تستند إلى تجربته الشخصية وليست ذات طابع عام.

ذكّرت كيربر P27 بتقريب الميكروفون إليه حتى يتمكن الجميع من سماعه. وتابع P27 موضحًا أنه نُقل من القابون إلى فرع إدارة المخابرات الجوية وكان عليه البقاء ليومين قبل أن يتم نقله مرة أخرى، حيث نُقل هذه المرة إلى فرع فلسطين [الفرع 235]. وقال P27 إن هذه كانت "نهاية رحلته". وأوضح أنه كان عليه البقاء في فرع فلسطين لمدة ثلاثة أشهر تقريبًا قبل أن يُعرض على محكمة في دمشق حيث أطلق سراحه. وأشار P27 إلى أنه ذكر سابقًا الطابع العام للتحقيقات وقال إن فرع فلسطين هو الفرع الوحيد الذي طرح فيه المحققون أسئلة محددة وكان يبدو أنهم يعرفون الكثير من التفاصيل عنه وعن أصدقائه وعائلته. قال P27 إن اعتقاله في الخطيب كان قصيرًا نسبيًا، حيث اقتصر على 3-4 أيام. وقال إنه اكتشف لاحقًا أنه كان معتقلًا في الخطيب، غير أنه لم يستطع تحديد ما إذا كان قد علم ذلك وهو في طريقه إلى هناك أم عند وصوله. وخلص P27 إلى أنه كان عليه البقاء في الخطيب لمدة 3-4 أيام وتم التحقيق معه مرتين. استغرق التحقيق الأول من ساعتين إلى ثلاث ساعات والثاني حوالي ساعة واحدة.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى أن P27 اكتشف لاحقًا أنه كان معتقلًا في الخطيب وأراد معرفة من أين علم بذلك. فطلب P27 من فيدنير تكرار الأسئلة لأنه لم يتمكن من الفهم بسبب مشاكل تقنية. فسأل فيدنير P27 من الذي أخبره بأنه كان معتقلًا في الخطيب. فقال P27 إنه لا يستطيع التذكر بالضبط. غير أنه قد تم إرفاق أسمائهم ورقم الفرع بالمعتقلين أثناء نقلهم. لذلك لم يتمكن من تذكر ما إذا كان قد علم بمكان اعتقاله من هذه الأوراق أم علم بذلك عند وصوله. وأضاف P27 أنه في الحقيقة اكتشف متأخرًا أنه كان معتقلًا في الخطيب، الفرع 251.

استشهد فيدنير بمحضر مقابلة P27 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث قال إن معتقلين آخرين في الخطيب قاموا بإخباره بمكان وجوده. فأكّد P27 ذلك.

أوضح فيدنير أنه سيقوم بطرح أسئلته المتعلقة بالثورة السورية بترتيب زمني. وأشار إلى أن P27 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه كان من أوائل الأشخاص الذين شاركوا في الثورة. وأراد فيدنير معرفة متى بدأ "هذا"، وما الذي فعله P27 بالضبط وكيف كان رد فعل قوات الأمن على المظاهرات في البداية. فقال P27 إنه كان في الرقة حيث جرت المظاهرة الأولى في 25 نيسان/أبريل 2011. وقال إنه قام بالمشاركة في جميع المظاهرات، موضحًا أنهم قاموا بتنسيق المظاهرات عبر منتديات الإنترنت المختلفة. وقال P27 إنهم كانوا، على سبيل المثال، يقومون بتنسيق مظاهرة ستقام يوم الأربعاء، [وكانت مهمته طباعة المنشورات]. حيث كانت هذه المنشورات عبارة عن أوراق صغيرة تحتوي على معلومات تفصيلية حول المظاهرة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P27 قد شارك في المظاهرات. فأكّد P27 ذلك، مضيفًا أنه شارك في كل مظاهرة تقريبًا.

سأل فيدنير عن رد فعل قوات الأمن، وسواء كان هناك تطور [في رد فعلهم على المتظاهرين] وكيف استخدموا العنف. فأوضح P27 أنه في بداية المظاهرات كانت قوات الأمن في محافظته تخاف من ردة فعل الناس في الشوارع. ووفقًا لـP27، فلم تكن قوات الأمن عنيفة تجاه المتظاهرين لمدة عام. وأضاف بأن بعض *الشبّيحة* كانوا يأتون إلى بعض القرى بين الحين والآخر فقط.

ذكّرت القاضي كيربر P27 بضرورة تقريب الميكروفون تجاهه، حيث لم يتمكن بعض الأشخاص من الجمهور من فهم ما كان يقوله. فأوضح P27 أن قوات الأمن كانت دائمًا مدعومة من قبل *الشبّيحة*.

أراد القاضي فيدنير معرفة ما فعلته قوات الأمن *والشبّيحة* بالضبط، وما إذا كانوا قد تدخّلوا. فقال P27 إن الشباب وكبار السن شاركوا في المظاهرات ولم يتمكن أي أحد من تفريقهم. غير أن [قوات الأمن *والشبّيحة*] حاولوا تفريق المظاهرات، ونجحوا بذلك في كثير من الأحيان حيث تم إبلاغهم بالتفاصيل مسبقًا.

سأل فيدنير عمّا يعنيه P27 بكلمة "تفريق"، وفيما إذا كانت قوات الأمن استخدمت أسلحة أم أن الأمر اقتصر على التحدث مع المتظاهرين. فأوضح P27 أن قوات الأمن كانت دائمًا تحمل أسلحة، ولكنها لم تقم باستخدامها حتى قُتل علي البابنسي. ووفقًا لـP27، فإن علي البابنسي كان أول من قُتل باستخدام السلاح في الرقة.

أراد فيدنير معرفة متى حدث ذلك. فقال P27 بإن ذلك حدث في آذار/مارس 2012، موضحًا أن قوات الأمن كانت تعلم أن المظاهرات كانت تنطلق من المساجد. وقال P27 إنها كانت تنطلق عادة بعد صلاة الجمعة أو في الأعياد الدينية. كما أوضح P27 كذلك أنه بمجرد الإعلان عن موعد المظاهرة، كان هو وزملاؤه يأخذون منشوراتهم. وعادة، في الحالات التي كان فيها تاريخ المظاهرات ووقتها

ومكانها معروفًا، كانت قوات الأمن *والشبّيحة* في انتظارهم بالفعل، لمحاولة منع تنظيم المظاهرات. ووفقًا لـP27، فقد كانت قوات الأمن *والشبّيحة* يحاولون تفريق المظاهرات بُعَيد انطلاقها عن طريق اعتقال الأشخاص وحتى باستخدام الهراوات.

وقبل أن يطرح القاضي فيدنير أسئلته التالية، قامت القاضي كيربر بتذكير P27 بتقريب الميكروفون إليه ورفع صوته، حتى يتمكن جميع الأشخاص في الخلف من سماعه.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P27 قد رأى جرحى أو قتلى في المظاهرات بسبب قوات الأمن. فقال P27 إنه رأى أمامه عدة جرحى. وفيما يتعلق بالوفيات، أوضح أن أول شخص مات في مظاهرة في عام 2012 هو الشخص الذي ذكره للتو.

تابع فيدنير ليسأل P27 عن وقت وصوله إلى الخطيب، وكيف تم نقله إلى هناك وكيف تم استقباله. فقال P27، إنه كما ذكر للتو، فقد تم تقييد المعتقلين بسلسلة طويلة ونُقلوا في شاحنة تبريد. وأوضح أنهم اضطروا إلى وضع عصابة عينين طوال الوقت. كما قال P27 إنه لم يتمكن من تذكر رقم زنزانته، غير أن معتقلين آخرين أخبروه بالرقم.

أشار فيدنير إلى أن P27 ذكر حافلة في وقت سابق وأراد توضيح ما إذا كان قد تم نقله بالحافلة أو على متن شاحنة. فأوضح P27 أنه لم يكن يتحدث عن حافلة مثل الموجودة هنا [في ألمانيا] بل عن سيارة بيضاء. وقال إن كل المعتقلين في سوريا يعرفون ما الذي يتحدث عنه. حيث بدت السيارة وكأنها شاحنة تبريد تستخدم لنقل اللحوم.

ذكر فيدنير مصطلح "حفلة الاستقبال". فقال P27 إنه بإمكانه وصف تجاربه الشخصية فقط. وأوضح أن جميع المعتقلين كانوا مقيدين بسلسلة واحدة من خلال الأصفاد التي كانوا مقيدين بها. حيث خرجوا من الشاحنة/الحافلة وهم مقيدون بهذه السلسلة وبمجرد فك قيودهم، كان عليهم الوقوف في صف بمواجهة الحائط. ووفقًا لـP27، فقد كان عليهم الوقوف بهذا الشكل لعدة دقائق حتى اكتمال عملية التسجيل. ولكنهم اضطروا للتعرض إلى "اعتداءات" السجّانين خلال الوقت الذي كان عليهم فيه الانتظار في الصف. وقال P27 إن المعتقلين نُقلوا بعد ذلك إلى البوابة المؤدية إلى ساحة الفرع حيث تعرضوا للضرب. ولم يكن الضرب "قاسيا". بل تم استخدامه كوسيلة للترهيب. وبمجرد دخولهم المبنى، تم تفتيشهم واضطروا إلى خلع ملابسهم حتى أصبحوا عراة. وقال P27 إنهم اضطروا إلى القيام بحركة معينة والجلوس بوضعية القرفصاء خلال هذا الإجراء. وتعرضوا للترهيب طوال الوقت حتى وصلوا إلى زنزانتهم.

سأل فيدنير كيف تم ترهيبهم بالضبط. فأوضح P27 أن كل سجّان كان لديه نوع من الأدوات، مثل هراوة، أو قطعة من الجلد، إلخ. وقال P27 إنه لا يعتقد أن توزيع الأدوات كان منسقًا أو منظمًا. ووصف بأنه كان هناك سجّان يقوم بضرب المعتقلين بأداته بعد كل خمسة أمتار. وخلص P27 إلى أنه منذ لحظة مغادرتهم الحافلة/الشاحنة حتى وصولهم إلى الزنزانة، تعرضوا للضرب بشكل مستمر على جميع أنحاء أجسادهم.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P27 بالداخل أم بالخارج عندما كان عاريًا. فقال P27 إنه كان بالداخل.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا قد استعادوا ملابسهم. فأكّد P27 ذلك.

أراد فيدنير معرفة مكان زنزانة P27، ونوعها وعدد الأشخاص الذين كانوا بداخلها. قال P27 إنه لا يستطيع التذكر بالضبط؛ ولم يتمكن حتى من تحديد ما إذا كانت [الزنزانة] في الطابق الأرضي أم في القبو. وأوضح أنه بمجرد دخولهم وترك أغراضهم الشخصية، ذهبوا إلى ممر طويل نسبيًا. وافترض أنه كان هناك درج في نهاية الممر. ووفقًا لـP27، فقد كان حجم الزنزانة حوالي 4×3 متر (مثل المساحة الموجودة أمامه في قاعة المحكمة).

أشار فيدنير إلى أن P27 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن حجم الزنزانة كان يبلغ 3×5 متر، وسأل P27 عن عدد الأشخاص الموجودين داخل الزنزانة. فقال P27 إنه كان هناك حوالي 100 شخص في الداخل.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هناك زنازين أخرى ومن الذي اعتُقل في هذه الزنازين. فقال P27 إنه لا يمكنه سوى وصف ما شعر به. حيث أنه بناءً على أصوات الصراخ، خمن بأنه كان هناك المزيد من الزنازين، منها زنزانة نساء بجوار زنزانته.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد سمع عن تعرّض شخص ما لسوء المعاملة. فقال P27 إنه كان يسمع صراخًا وأصواتًا طوال الوقت. وكان صوت الصراخ عاليًا بشكل خاص في ساعات الصباح وقرابة الظهر. أوضح P27 أنه لا يستطيع تقديم وقت محدد، ولكنه خمّن بأنه كان حوالي الساعة 10 صباحًا والساعة الثانية والسادسة مساء.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت أصوات الصراخ تأتي من داخل المبنى أم من خارجه. فقال P27 إنها كانت من الداخل.

سأل فيدنير P27 عمّا إذا كان أي شخص في زنزانته قد أخبره بما حدث له. فقال P27 إنه كان من الصعب التحدث. حيث كان الجميع خائفين لدرجة أنه لم يقم أي أحد منهم بقول أي شيء. وأضاف P27 أنه لم يقم أي أحد بالتحدث عمّا إذا كان قد تعرض للضرب أو عن مدة التحقيق معه. غير أن P27 قد رأى إصابات في جميع أنحاء أجساد رفاقه المعتقلين.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت القاعدة هي أن يتم تعذيب الجميع، مشيرًا إلى أن P27 قال إن كل شخص في زنزانته قد تعرض للتعذيب. فأكّد P27 ذلك.

أراد فيدنير معرفة كيف علم P27 عن هذا. فقال P27 إنه بالطبع لا يمكنه تقديم إحصائية؛ حيث كان بالأحرى تقديرًا. وأضاف أن كل من في الزنزانة تقريبًا ظهرت عليهم آثار التعذيب. وبأنه كان يعرف أحدهم، [حُجب الاسم].

سأل فيدنير عن آثار التعذيب التي شاهدها P27. فأوضح P27 أنه كان بالإمكان رؤية آثار التعذيب من خلال الملابس التي كانت ممزقة في كثير من الحالات، وبأنه كان هناك شخصان مصابان بكسور في العظام. وقال P27 إن العديد من الأشخاص ظهرت على معاصمهم آثار التعذيب بسبب تعرضهم للتعذيب بطريقة الشَبْح.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P27 قد رأى أشخاصًا ينزفون، أو رأى آثار ضرب أو كدمات. فقال P27 إنه بالطبع كان الكثير من الأشخاص يعانون من كدمات، حيث كان سببها الضرب المبرح في أغلب الأحيان. وأصيب هو نفسه بنزيف بسبب جرح في أذنه، ولكن الآخرين لم يكونوا مغطَّين بالدماء. وقال P27 إنه هو نفسه لم يشهد أي إصابات خطيرة أو مميتة.

سأل فيدنير P27 عمّا حدث له أثناء التحقيق. قال P27 إن جلسة التحقيق الأولى استمرت حوالي 3-4 ساعات. حيث كان معصوب العينين ويقف بمواجهة الحائط. وفقًا لـP27، حقّق معه شخص أو شخصان. كان أحدهم يتكلم بلهجة شمال شرقي سوريا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان التحقيق قد حدث في نفس الطابق أو ما إذا كان قد تم نقل P27 إلى مكان آخر. فقال P27 إنه يعتقد أنه كان عليه نزول أو صعود بعض الدرجات. غير أنه كان هناك خمس درجات فقط، لذلك لا بد أنه كان في نفس الطابق.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P27 قد تعرض لسوء المعاملة أثناء التحقيق معه. فأوضح P27 أنه في الواقع، لم يرد المحققون إلّا معرفة أمور عامة. وافترض P27 أنه لم تكن لديهم أي فكرة عن سبب اعتقاله. حيث غلب على الأسئلة الطابع العام إلى حد ما، وكانت تتعلق بما فعله، ومن كانوا أصدقاءه ولماذا ذهب إلى أماكن معينة. وأضاف P27 أنه أبلغ الشرطة الألمانية أنه لم يتعرض للتعذيب. وقال لهم إنه تعرض للضرب أثناء جلسة التحقيق الثانية حيث تعرّض إلى صعق بالكهرباء. وأشار P27 إلى أنه أخبر الشرطة الألمانية بأنه تعرض للضرب بقطعة من الجلد.

أراد فيدنير معرفة ما كان P27 يتذكره عن جلسة التحقيق معه في هذه اللحظة بالذات. وسأل P27 عمّا إذا كان قد تعرض لسوء المعاملة وإذا كان الأمر كذلك، فكيف. تدخلت محامية P27، الدكتورة أوميشين، وقالت إنه وفقًا لـP27، فإن التعذيب وسوء المعاملة لهما معنيان مختلفان.

طلب فيدنير من P27 أن يصف ما حدث فحسب. فقال P27 إن الدكتورة أوميشين أوضحت ما كان يريد قوله، مضيفًا أنه سبق له أن أوضح ما حدث أثناء جلسات التحقيق في الخطيب. ولكنه خضع لجلسات تحقيق أكثر في فرع فلسطين.

قال فيدنير إنه أراد التركيز على الخطيب، وسأل P27 عمّا إذا كان قد تعرض للضرب أثناء التحقيق معه هناك وما الذي يمكنه تذكره من جلسات التحقيق. فقال P27 إنه سبق وأن ذكر أنه تعرّض للضرب بأدوات مختلفة، وأنه أراد فقط أن يشرح للشرطة بأنه تعرض للضرب أيضًا بأداة مصنوعة من البلاستيك الصلب، ربما كان حزامًا مطاطيًا مسنّنًا. كما قال P27 إنه تعرض للضرب في السيارة/ الحافلة/ الشاحنة على جميع أنحاء جسده. وقال إنه كان بإمكان المرء أن يعرف بأن الغرض من الضرب ليس التسبب بمقتل الشخص، وإنما إلحاق إصابات خطيرة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الضرب قد حدث كرد فعل على الإجابات التي تقدّم بها P27 أم أنه حدث بشكل اعتباطي. قال P27 إنه تعرّض للضرب أحيانًا كردّ فعل، وأحيانا دون سبب.

استشهد فيدنير بمحضر مقابلة P27 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي قال فيه إنه قبل التحقيق معه كان عليه الانتظار لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات. حيث كان عليه الوقوف خلال هذا الوقت وتعرّض للضرب والركل بقسوة. كما قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه لا يعرف ما إذا كان الضرب نتيجة لرد فعل لأشياء معينة، غير أنه كان لديه انطباع أنه كلما كان الشخص يتعب، استخدم السجّان حزامًا مطاطيًا مسنّنًا لمواصلة ضربه. وفقًا لـP27، فإنه لم يُعاني من كسور في العظام، غير أن المعتقلين الآخرين عانوا من ذلك. فأكّد P27 هذه الإفادة.

طلبت محامية P27، الدكتورة أوميشين، استراحة لمدة 10 دقائق.

***

[استراحة لمدة 25 دقيقة] [10]

***

[10] ملاحظة من مراقب المحاكمة: خلال الاستراحة، خاطب القضاة الجمهور لطلب تعليقاتهم بشأن الصوت. وبعد نقاش قصير، تلقت المرأة الوحيدة الناطقة باللغة العربية، وهي صحفية غير معتمدة، جهازًا لسماع الشهادة الأصلية للشاهد. ولكنها كانت لا تزال غير قادرة على فهم الأقوال باللغة الألمانية، لأنها لم تتمكن من الحصول على الترجمة الشفوية. وأضافت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن إعطاء الجهاز لن يكون سابقة للطلبات المستقبلية، لأنه حدث فقط بسبب الوضع وبسبب حقيقة أن عدد الأشخاص في الجمهور كان قليلًا جدًا. وتم رفض حصول الجمهور على أجهزة لقناة الترجمة الألمانية، لأن أطراف القضية كانوا يستخدموها.

ذكَّرت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، جميع الأطراف بضرورة تقريب الميكروفون دائمًا عند التحدث، حتى يتمكن كل فرد من الجمهور من فهمهم.

قال القاضي فيدنير إن لديه المزيد من الأسئلة حول أول تحقيق خضع له P27 في الخطيب. حيث أراد معرفة ما إذا كانت غرفة التحقيق قريبة أو بعيدة عن زنزانة P27. قال P27 إنهم مشوا إلى مكان التحقيق لمدة دقيقة أو دقيقتين.

استشهد فيدنير بمحضر مقابلة P27 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي قال فيه إن مكان التحقيق كان بعيدًا عن الزنزانة. وكانت تفوح من المنطقة التي كانت فيها الزنازين رائحة قوية، غير أنه لم تكن هناك رائحة في مكان التحقيق. فأكّد P27 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سأل P27 أيضًا عن الطابق التي تم فيه التحقيق. وفقًا لمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، أوضح P27 أنه افترض بأن الزنازين كانت في القبو، حيث لم يكن هناك ضوء النهار. وعلى الرغم من أنه كان معصوب العينين، إلا أنه شعر بأن المكان كان أكثر إشراقًا في مكان التحقيق. فأكّد P27 ذلك مرة أخرى.

أراد فيدنير معرفة عدد الأشخاص الذين حضروا جلسة التحقيق الأولى مع P27. فقال P27 إنه كان هناك شخص أو شخصان.

سأل فيدنير عمّا إذا كانا قد تحدثا مع بعضهما البعض. فأكّد P27 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا صدرت أوامر بضربه. فقال P27 إنه صدرت أوامر بضربه، ولكن لا يمكنه أن يجزم بذلك. وأضاف أنه تم التحقيق معه من قبل شخص واحد فقط.

سأل فيدنير عن التسلسل الهرمي بين الشخصين. فقال P27 إنه افترض بأن أحد الأشخاص في جلسة التحقيق الثانية كان برتبة معينة، حيث خاطبه الآخرون بلقب "سيدي".

أراد فيدنير معرفة ما إذا اضطر P27 أن يجلس القرفصاء في أول تحقيق له. فقال P27 إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية طرح عليه نفس السؤال، غير أنه لم يتمكن من تذكر ما إذا اضطر أن يقف أم يجثو على ركبتيه.

أشار فيدنير إلى أنه عندما سأل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية P27 عن أجزاء جسده التي تعرّض للضرب عليها، أجاب أنه تعرض للضرب على جميع أنحاء جسده، مضيفًا أنه في كل استراحة، كان عليه أن يجلس بوضعية القرفصاء ثلاث إلى خمس مرات. ثم تعرض للضرب والركل ليتمكن السجّانون من زرع الخوف والرعب في قلبه. كما قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه تعرّض للضرب أيضًا كرد فعل على إجاباته. فأكّد P27 ذلك.

سأل فيدنير P27 عمّا أراد المحققون معرفته منه. فقال P27 إنه كان لديه انطباع بأن الأشخاص الموجودين في التحقيق لا يعرفون ما يُزعم بأنه قام به وليس لديهم معلومات عنه أو عن الأشخاص في مجموعته. غير أن P27 أضاف بأن هذا كان فقط انطباعه الشخصي.

أشار فيدنير إلى أنه تم التحقيق مع P27 للمرة الثانية. فأكّد P27 ذلك.

سأل فيدنير عن الإجراء. فأوضح P27 أنه كان مشابهًا للتحقيق الأول، ولكنه كان أقصر.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P27 قد تعرض للضرب/ لسوء المعاملة أثناء التحقيق الثاني. فأكّد P27 ذلك. سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك شخصان أيضا للتحقيق معه. فقال P27 إنه كان هناك شخصان، وربما أكثر.

خلص فيدنير إلى أنه كان هناك ثلاثة أشخاص. فأكّد P27 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هناك أي شيء مميز بشأن الشخص الثالث. فتدخل بوكر محامي دفاع أنور رسلان قائلًا إن P27 لم يؤكد وجود شخص ثالث. فقال فيدنير إنه فهم أن P27 أوضح بأنه كان هناك شخص ثالث. فأوضح P27 أنه خلال جلسة التحقيق الأولى، كان هناك بالتأكيد شخص أو شخصان. ولم يكن الاثنان حاضرين طوال الوقت. وفي جلسة التحقيق الثانية، كان هناك شخصان وشخص ثالث. وأوضح P27 أنه لا يعرف ما إذا كان الشخص الثالث حاضرًا طوال الوقت. حيث لم يتمكن من رؤيتهم وميّز بينهم فقط من خلال لهجتهم وصوتهم. وقال إن أحدهم كان يتحدث بلهجة الساحل. ولم يتحدث الشخصان الآخران بتلك اللهجة.

أكد فيدنير أن P27 أبلغ مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بنفس المعلومات، حيث أوضح لهم بأنه لم يتمكن من أن يجزم أن الأشخاص الثلاثة كانوا حاضرين طوال الوقت. كما استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قائلًا إن P27 ذكر أن الشخص الثالث كان يأتي من وقت لآخر وكان يُخاطَب بلقب "سيدي". وفقًا لـP27، فقد قام هذا الشخص أيضًا بطرح أسئلة عليه وكان رئيس الشخصين الآخرين. فأكّد P27 هذه الإفادة.

تابع فيدنير سؤال P27 عن الظروف العامة للاعتقال في الخطيب، خاصة فيما يتعلق بالهواء والغذاء والنظافة. فقال P27 إن وضع النظافة كان سيئًا للغاية. وكان الهواء شديد الرطوبة بسبب كثرة الأشخاص. وقال P27 أيضًا إن العديد من الأشخاص اضطروا إلى ارتداء قمصانهم بالمقلوب لأنها كانت متسخة للغاية ومغطاة بالذباب. وفقًا لـP27، فقد أصيب العديد من المعتقلين بحساسية شديدة. قال إنه لا يستطيع معرفة ما إذا كان هناك علاج طبي في الخطيب، ولكنه لم يشهد أي علاج طبي. أما فيما يتعلق بالطعام، فقد ذكر P27

أنهم كانوا يحصلون على وجبتين فقط في اليوم. في أغلب الأحيان كانوا يحصلون على الأرز أو البطاطس أو حساء العدس السوري. وأضاف P27 أنه لم يكن هناك مكيفات هواء في الزنزانة. حيث كانت هذه هي الطريقة التي أمكنه بها معرفة ما إذا كان داخل الزنزانة أم في مكان آخر. وقال إن الزنزانة كانت شديدة الحرارة وخانقة، ولها رائحة قوية. وأوضح P27 أنه على الرغم من أن الزنزانة كانت مفصولة بباب فقط، إلا أنه كان هناك فرق كبير فيما يتعلق بنوعية الهواء داخل الزنزانة وفي الممر. وقال P27 إنه كان هناك مرحاض واحد فقط داخل الزنزانة، وكان يفصله عن الزنزانة قطعة قماش فقط. وكان على جميع المعتقلين أن يشربوا من نفس الزجاجة البلاستيكية.

سأل فيدنير عن الحالة العامة للمعتقلين الآخرين وأراد معرفة ما إذا كان بعض المعتقلين مرضى. فقال P27 إن العديد من الأشخاص كان لديهم آثار معينة على أجسامهم، ولكنه لم يتمكن من معرفة ما إذا كان هناك أشخاص يعانون من أمراض مزمنة.

استشهد فيدنير بمحضر مقابلة P27 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، الذي قال خلالها إن المعتقلين تم احتجازهم لفترات زمنية مختلفة تتراوح من أيام إلى شهور. وكان الكثير منهم نحيفين للغاية وكان أحدهم مصابًا بالسكري لكنه لم يتلق أي دواء في الخطيب. فأكّد P27 هذه الإفادة.

أشار فيدنير إلى أن P27 ذكر آثار التعذيب بأسلوب *الشَبْح* على معاصم زملائه المعتقلين. وسأل فيدنير P27 كيف علم أن هذه الآثار سببها التعذيب *بالشَبْح*، وإذا ما قد سمع عن هذا الأسلوب من الآخرين أم أنه شاهده بنفسه. فقال P27 إنه لم يشاهده بنفسه.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P27 رأى أي أدوات مثل حلقات أو خطافات. فنفى P27 ذلك، موضحًا أنه مع وجود عصابة على عينيه لم يستطع رؤية سوى الهراوات وقطع الجلد الصلب التي سبق وأن وصفها. وأضاف أنه في الزنزانة الجماعية، كانت هناك أدوات في السقف، ولكن لم يتم تعليق أحد هناك.

أراد فيدنير معرفة كيف علم P27 بهذا الأسلوب [*الشَبْح* – تعليق الشخص من ذراعيه دون أن تلامس قدماه الأرض]. فأوضح P27 أنه تعرّض *للشَبْح* في فرع فلسطين، مضيفًا أن هذا هو المكان الذي شاهد فيه جميع أساليب التعذيب وتمكن بعد ذلك من التفريق بينها.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أي شخص في الخطيب قد ذكر أي شيء عن التعذيب. فأكّد P27 ذلك، موضحًا أن معظمهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق. وقال P27 إنه لم يسأل أي شخص بشكل مباشر؛ حيث تحدثوا عن ذلك بشكل عام. وقال إنه في كل مرة يعود فيها الأشخاص من التحقيق، كان يرى آثار التعذيب على أجسادهم. كما أوضح P27 أن المعتقلين كانوا يقدمون النصائح لبعضهم البعض.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أي شخص قد أخبر P27 بشكل صريح عن *الشَبْح*. فقالت محامية P27، الدكتورة أوميشين، إن موكلها قد أجاب بالفعل على السؤال. فتدخلت القاضي كيربر رئيسة المحكمة، قائلةً إن P27 لم يجب على السؤال بعد. فقال P27 "نعم".

أراد فيدنير توضيح ما إذا كان P27 يعني أن شخصًا ما أخبره بالفعل عن *الشَبْح*. فقال P27 إنهم كانوا يتحدثون عن أشياء حدثت قبل تسع سنوات، ولكن إذا لم تخنه الذاكرة، فقد أخبره أحدهم عن *الشَبْح بشكل صريح*.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أي شخص قد ذكر بشكل صريح أساليب أخرى [للتعذيب] مثل الصعق بالكهرباء. فأكّد P27 ذلك.

طلب فيدنير من P27 الالتفات إلى يمينه وأراد معرفة ما إذا كان P27 قد تعرّف على أحد المتهمين من "ذلك الوقت". فنفى P27 ذلك، موضحًا أنه لم يتعرف على أي شخص من ذلك الوقت، غير أنه كما قال بالفعل لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، فقد تعرف على أحدهم من وسائل التواصل الاجتماعي.

تدخل بوكر محامي دفاع أنور وسأل عمّا شاهده P27 بالضبط على "وسائل التواصل الاجتماعي". فقال P27 إنه رأى صورة لأنور رسلان على وسائل التواصل الاجتماعي.

تابع فيدنير سؤال P27 عمّا إذا كان أقاربه قد أُبلِغوا باعتقاله وعرفوا بمكان وجوده. فنفى P27 ذلك، مضيفًا أن عائلته علمت فقط أنه كان في القابون بمجرد إطلاق سراحه من فرع فلسطين. ووفقًا لـP27، فقد علموا بذلك من خلال أطراف ثالثة.

أشار فيدنير إلى أن P27 اعتُقل في مراكز احتجاز مختلفة وطلَب من P27 – مع علمه أن هذا سيكون طلبًا غريبًا وصعبًا – أن يقارن الخطيب بفرع فلسطين وأن يقول ما إذا كان الخطيب أفضل أم أسوأ من حيث الوضع العام وسوء المعاملة. فقال P27 إن لحظة وصوله إلى الفرعين، منذ أن غادر الحافلة حتى دخوله الزنزانة، كانت متشابهة. ولكن كان هناك اختلاف واحد يتعلق بعدد جلسات التحقيق ومدتها، حيث كان عددها أكبر ومدتها أطول في فرع فلسطين. وأضاف P27 أن الضرب في فرع فلسطين كان أكثر شدة وشمل حالات ضربٍ مميتة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P27 قد سمع أي شيء عن الاعتداء الجنسي في الخطيب. فقال P27 إنه لم يسمع أي شيء عن هذا الأمر عندما كان هناك، ولكنه سمع بذلك بمجرد إطلاق سراحه.

أشار فيدنير إلى أن P27 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه سمع من زملائه المعتقلين في فرع فلسطين عن الاعتداء الجنسي وحالات اغتصاب المعتقلين في الخطيب. حيث أوضح P27 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه سمع عن هذه الحالات فقط. فأكّد P27 هذه الإفادة.

قال فيدنير إن لديه سؤالًا آخر لـP27، إذا كان مرتاحًا في الإجابة عليه. سأل فيدنير P27 عمّا إذا كان يعاني من أي آثار جسدية أو نفسية من فترة وجوده في الخطيب. فقال P27 إنه لم يصب بأذى جسدي من الخطيب وبأن الأضرار النفسية التي لحقت به كانت تتعلق بطوال فترة اعتقاله. وقال فيدنير إنه كان على علم بذلك. وأضاف P27 أنه إذا سمحت المحكمة بذلك، فإنه يريد أن يضيف بأنه بينما كان يلتبس عليه الأمر من وقت لآخر فيما يتعلق بتفاصيل معينة مثل ما إذا كان قد صعد طابقًا أم نزل طابقًا أم عدد الأشخاص، إلا أنه متأكد من أن الخطيب مكان فظيع وأن وصفه بالفظيع هو وصف لطيف. وبعد استشارة قصيرة مع محاميته، أضاف P27 أن الدكتورة أوميشين قامت بتذكيره بأنه تلقى علاجًا نفسيًا لمدة سنة ونصف بعد اعتقاله.

استجواب من قبل المدعي العام

أشارت المدعي العام بولتس إلى أن P27 رأى صورة أنور على وسائل التواصل الاجتماعي وسألته عمّا إذا كان لديه أي معلومات حول ما فعله أنور بعد مغادرته سوريا أو حول ما فعله على الإطلاق. فسأل P27 عمّا إذا كانت بولتس تريد معرفة ما إذا كان يعرف ما فعله أنور. فأكدت بولتس ذلك. فقال P27 إنه كان رئيس التحقيق في الخطيب.

أرادت بولتس معرفة كيف علم P27 بذلك. فقال P27 إنه في عام 2013 أو 2014 قام بالتحدث إلى صديق في تركيا. حيث أخبره هذا الصديق بأن أنور انضم إلى المعارضة وعمل سابقًا في الخطيب.

سألت بولتس عمّا إذا كان P27 قد صدق كلام صديقه عندما أخبره بأن أنور انضم إلى المعارضة. فأوضح P27 أنه لم يستوعب المعلومة، لأن كلمة "محقق" كانت مخيفة بالفعل في حد ذاتها.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كان أنور، خلال فترة وجوده مع المعارضة، "قد قدّم أي شيء أو كان ذا قيمة بالنسبة للمعارضة"؟ فقال P27 إنه لا يستطيع تقديم إجابة.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد بوكر محامي دفاع أنور معرفة ما إذا كان بإمكان P27 تصور بأن أنور قام بالمشاركة في مؤتمر للمعارضة في مصر. فقال P27 إنه سمع عن ذلك من خلال وسائل الإعلام.

سأل بوكر P27 متى سمع عن ذلك. [كان على القاضي فيدنير تذكير بوكر بالتحدث بصوت أعلى حتى يتمكن الجميع من سماعه.] وأشار بوكر إلى أن P27 ذكر سابقًا أنه سمع عن أنور في عام 2014/2013 تقريبًا، وطلب من P27 تأكيد ذلك. فلم يعرف P27 ما كان يشير إليه بوكر. فأوضح بوكر أنه كان يتحدث عن مشاركة أنور في مؤتمر بمصر. فأوضح P27 أنه سمع عن شخص منشق برتبة محقق. ولكنه لم يكن متأكدًا مما إذا كان ذلك في 2013 أو 2014.

أشار بوكر إلى أن P27 قال للشرطة إنه علم بانضمام أنور إلى المعارضة في وقت "تحرير الرقة". وسأل بوكر P27 عمّا إذا كان يتذكر الإفادة وما إذا كان بإمكانه توضيح متى سمع عن ذلك. فسأل P27 عمّا إذا كان بوكر يريد معرفة ما إذا كان قد سمع عن الإفادة في 2013 أم في 2016. فأوضح بوكر أنه يريد معرفة ما إذا كان P27 قد سمع عن [انضمام أنور إلى المعارضة] في عام 2013 أم في عام 2014. فطلبت محامية P27، الدكتورة أوميشين، من بوكر تقديم المزيد من السياق. فأشار بوكر إلى أن P27 قال إنه سمع عن أنور رسلان، لذلك كان سؤاله متى سمع عنه بالضبط. وكرر بوكر الاستشهاد بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فقال P27 إنه لا يستطيع تذكر التاريخ بالضبط؛ ولكن كان ذلك بين نهاية عام 2013 ومنتصف عام 2014.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان صحيحًا أن P27 قد حصل على معلومات عن المؤتمر في وقت قريب من "وقت تحرير الرقة". فلم يعرف P27 ما إذا كان قد صاغها من قبل على هذا النحو. فطلب بوكر من الدكتورة أوميشين أن تأخذ الكلمة. فقرأت الدكتورة أوميشين القسم ذا الصلة من مقابلة P27 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. حيث قال P27 إنه [كما ورد من الاستشهاد بمقابلة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية التي قرأتها الدكتورة أوميشين] قد عَلم بالفعل عن المؤتمر في وقت "تحرير الرقة".

أراد فراتسكي، محامي دفاع أنور رسلان الثاني، معرفة لماذا شعر P27 بأن انضمام أنور رسلان إلى المعارضة كان أمرًا غير طبيعي. فقال P27 إنه لا يعرف أنور شخصيًا، لكنه تساءل لماذا انضم أنور إلى المعارضة عندما سمع أسماء أخرى [لأشخاص انضموا إلى المعارضة]. وأضاف أن انشقاق رئيس التحقيق في فرع مخابرات لم يكن غريبًا في حد ذاته، إلا أن الرتبة/ المنصب بدا مخيفًا لـP27 وأصدقائه.

أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان P27 يعرف "موظفين سابقين لدى النظام" انضموا إلى المعارضة. فأكّد P27 ذلك.

سأل فراتسكي لماذا بدا غريبًا بالنسبة لـP27 أن ينضم أنور إلى المعارضة إذا كان P27 قد سمع عن حالات مماثلة. فقال P27 إنه في كثير من الأحيان كان يحدث بأن ينشق الأشخاص وينضموا إلى المعارضة. ولكنه لم يكن يريد تصديق أن محققًا ربما يكون قد قام بالتحقيق معه قد فعل شيئا كهذا. وخلص P27 إلى أنه لا يستطيع تحديد ما إذا كان أنور هو الشخص الذي حقق معه بالفعل أم لا.

أشار شوستر محامي دفاع إياد الغريب إلى أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سأل P27 عن المظاهرات وأخبرهم عن العشائر التي حكمت المنطقة. وطلب شوستر من P27 شرح ما يعنيه بذلك. فلم يفهم P27 السؤال. فأشار شوستر إلى إفادة P27 بأن قوات الأمن كانت تحاول توخي الحذر في بداية التظاهرات لأنها كانت تعلم بأن المنطقة كانت تحكمها العشائر. فأوضح P27 أن مصطلح "تحكمها"

ربما لن يكون أفضل تعبير، ولكن المنطقة كانت مسيطر عليها من قبل العشائر. وأضاف P27 أن هذا لم يكن رأيه؛ حيث يمكن للشخص البحث عن ذلك على جوجل (الإنترنت).

قال شوستر إنه يحاول فهم جميع جوانب النزاع السوري، ولكنه لا يتمكن من فهمها دائمًا. لهذا السبب قام بطرح هذا السؤال على P27. وطلب من P27 مزيدًا من التفاصيل حول العلاقة بين العشائر ورد فعل الحكومة الحَذر. فقال P27 إنه بعد فترة، أصبحت الحكومة أكثر ثقة في ردود أفعالها. وأضاف أنه في عام 2011 كانت الحكومة حذرة إلى حد ما بسبب العشائر في المنطقة. وأوضح P27 أنه إذا قُتل شخص من إحدى العشائر، على سبيل المثال، فإن الحكومة كانت تخشى رد فعل العشيرة وبأن العشيرة قد تعارض الحكومة.

أراد شوستر معرفة العشائر التي كانP27 يتحدث عنها وسأله عن أسمائها وأعراقها. فقال P27 إن هناك أشخاصًا على علم بهذا الموضوع أكثر منه.

سأل شوستر عمّا إذا كان صحيحًا أن الغالبية في الرقة كانوا من السُنّة. فقال P27 إنه إذا كان شوستر يريد إحصائيات، فعليه أن يسأل شخصًا آخر لأنه في الواقع لا يستطيع الإجابة على السؤال.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة شوستر عمّا إذا كان راضيًا عن الإجابات. فأكّد شوستر ذلك.

استجواب من قبل محامي المدعين

سألت محامية P27، الدكتورة أوميشين، P27 عمّا إذا كان يعتقد أن أنور رسلان انضم بالفعل إلى المعارضة. فقال P27 إنه سيكون من الصعب الإجابة على هذا السؤال.

تدخل بوكر محامي دفاع أنور قائلًا إن السؤال قد تمت الإجابة عليه بالفعل وأن جميع الأسئلة يجب أن تتعلق بحقائق وليس بتخمينات. فقالت الدكتورة أوميشين إنها راضية عن الإجابة على أي حال.

كما ذكر بوكر بأن الجدول الزمني للأسابيع المقبلة كان محيرًا. وطلب من القضاة توضيحه. فكررت القاضي كيربر رئيسة المحكمة والقاضي فيدنير الجدول الزمني للأسابيع المقبلة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12:15 بعد الظهر.

ستكون المحاكمة القادمة في 3 شباط/فبراير، 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 26 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 3 شباط/فبراير، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط: [1]

اليوم التاسع والخمسون للمحاكمة – 3 شباط/فبراير، 2021

أدلى دويسنج، رئيس المفتشين الجنائيين بالشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA)، بشهادته حول محتوى وخلفية استجواب شاهد تم اعتقاله مرتين وتعرّض للتعذيب في الخطيب. وفي وقت سابق، قال الشاهد للمحكمة إنه لن يحضر إلى كوبلنتس شخصيًا لأسباب خاصة.

أعلنت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، أنه سيتم الفصل بين محاكمة أنور رسلان ومحاكمة إياد الغريب في 17 شباط/فبراير، 2021. وسيتبع ذلك صدور الحكم في قضية إياد في 24 شباط/فبراير، 2021.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم التاسع والخمسون للمحاكمة – 3 شباط/فبراير، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور ثلاثة من ممثلي وسائل الإعلام وأربعة أشخاص.[2] وحضرت المحامية السيدة فريدريش كبديلة لمحامية المدّعين الدكتورة آنا أوميشين، ولم يكن محاميا المدعين خبيب علي محمد ومانويل رايجر حاضرَين.

بعد بدء الجلسة، سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة الحضور عمّا إذا كانت التغييرات التي أجروها على نظام الصوت ناجحة بحيث يمكن للجميع سماع ما يقال ويمكنهم متابعة الجلسة. فأكّد الحضور ذلك.

ذكرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن المحكمة استدعت الشاهد [حُجِبَ الاسم] مرتين. فقال محاميه، السيد بانز، إنه في المرة الأولى كان لدى الشاهد التزامات أخرى وفي المرة الثانية، قال إن الشاهد لم يتمكن من الوصول إلى كوبلنتس. فقالت القاضي كيربر إن المحكمة فسرت البيان الثاني على أنه رفض نهائي للشاهد للإدلاء بشهادته في المحكمة، وبالتالي استدعت المحكمة السيد دويسنج، كبير المفتشين الجنائيين بالشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية الذي قام بإجراء مقابلة مع الشاهد سابقًا.

شهادة كبير المفتشين الجنائيين دويسنج[3]

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنه نظرًا لأن دويسنج قد شَهِدَ بالفعل لعدة مرات في هذه المحاكمة، فإنها ستبقي التعليمات مختصرة وتذكره فقط بواجبه في قول الحقيقة. وتابعت لتسأله عن معلوماته الشخصية وما إذا كان هناك علاقة قرابة بينه وبين المتهمين سواء بالنسب أو المصاهرة. فنفى دويسنج السؤال الثاني، وكرر معلوماته الشخصية وأكّد أنه يمكن استدعاؤه من خلال عنوان صاحب العمل الخاص به.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن لديها فقط بضعة اسئلة تود توضيحها قبل الانتقال إلى القاضي فيدنير. فسألت كيربر دويسنج عن الاسم الأخير للشاهد، مشيرةً إلى أنه على ما يبدو كان لديه اسمان أخيران. فأكّد دويسنج ذلك، موضحًا أنه بناءً على جواز سفر الشاهد والوثائق التي تلقاها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية من نظيره السويدي، قبل مقابلتهم [مقابلة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية] مع الشاهد، تشير إلى أن الشاهد كان يحمل اسمين أخيرين [حُجب الاسم].

طلبت القاضي كيربر من دويسنج وصف الظروف التي أدت إلى مقابلة مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية مع الشاهد. فأوضح دويسنج أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أرسلوا طلب المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) إلى زملائهم السويديين بعد أن التقوا في مؤتمر دولي في لاهاي. وفي ذلك المؤتمر، قالت الشرطة السويدية إنها أجرت مقابلة مع ناشط في مجال حقوق الإنسان، حيث قام بذكر اسم أنور رسلان خلال هذه المقابلة. وقال دويسنج إنه أرسل هذه المعلومات إلى المدعي العام لمحكمة العدل الاتحادية (GBA)، طالبًا منه إصدار طلب المساعدة القانونية المتبادلة إلى النظراء السويديين من أجل الحصول على محاضر مقابلاتهم مع الشاهد وإتاحة الفرصة لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لاستجواب الشاهد كذلك. ثم أصدر المدعي العام لمحكمة العدل الاتحادية الطلب المعني من خلال أمر تحقيق أوروبي. وأوضح دويسنج كذلك أنه عندما حاول هو بنفسه ترتيب موعد لإجراء مقابلة شاهد مع زملائه في السويد، اتصل به المحامي الدكتور كروكر، وأخبره نيابة عن موكله، الشاهد، أنه سيوافق على إجراء مقابلة مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا. وقال دويسنج إن الشاهد جاء في نهاية الأمر إلى برلين في أواخر شهر آب/أغسطس 2018، حيث أجرى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية مقابلة معه في مكان عملهم. وأجريت المقابلة بمساعدة مترجم واستغرقت حوالي 10 ساعات. وأضاف دويسنج أنه تخلل ذلك عدة فترات استراحة، واستغرقت إحدى فترات الاستراحة حوالي تسعين دقيقة بسبب مشاكل فنية.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كان الشاهد قد أُبلغ بحقوقه وواجباته. فأكّد دويسنج ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كان التواصل بين المترجم والشاهد على ما يرام. فأكّد دويسنج ذلك، مضيفًا أنه في مقابلاته، يطلب دائمًا من المترجم أن يعرّف نفسه للشاهد، حتى يتعرف الشاهد على المترجم ويشعر بالراحة في التحدث إليه.

قالت كيربر إن سؤالها الأخير (في الوقت الحالي) سيكون حول ما إذا تمت إعادة ترجمة كل شيء إلى الشاهد. فأكّد دويسنج ذلك مرة أخرى، موضحًا أن إعادة الترجمة استغرقت حوالي تسعين دقيقة وقام الشاهد بإجراء عدة تغييرات على النص، مما يشير إلى أنه تابع إعادة الترجمة بدقة.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى أنه تمت مقابلة الشاهد في برلين وسأل دويسنج عمّا إذا كان الشاهد على استعداد بشكل عام للتعاون عندما كانا على اتصال. فأوضح دويسنج أنه لم يكن على اتصال بالشاهد، حيث قام زملاؤه السويديون بترتيب كل شيء. وقال دويسنج إنه

[2] لم يطلب أحد الحصول على الترجمة للغة العربية

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لغرض هذا التقرير، سيتم تسمية الشاهد في المحكمة، كبير المفتشين الجنائيين دويسنج، باسمه الأخير، بينما سيتم تسمية الشاهد الذي تم استدعاؤه واستجوابه في البداية من قبل دويسنج بـ"الشاهد".

اتصل به الدكتور كروكر بعد ذلك وأخبره أن الشاهد مستعد للحضور إلى برلين. ووفقًا لدويسنج، فقد كان الشاهد على استعداد للإدلاء بشهادته خلال المقابلة، غير أنه كان قلقًا من أن أنور رسلان قد يتعرف على شهادته. ولكن، كان الشاهد على استعداد للإدلاء بشهادته في المحكمة أيضًا.

أراد فيدنير معرفة سبب عدم رغبة الشاهد في القدوم إلى كوبلنتس للإدلاء بشهادته في المحكمة. فقال دويسنج إنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال، لأنه لم يكن على اتصال بالشاهد بعد إجراء المقابلة في برلين. وأن كلّ ما يمكن أن يقوله هو أن الشاهد كان قلقًا من معرفة أنور بشهادته.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الوضع العام للمقابلة؛ ما إذا كان الشاهد قد قدم وصفًا تفصيليًا أم كان مترددًا. فقال دويسنج أنه فيما يتعلق بتعاون الشاهد، فيمكنه القول إن الشاهد كان على استعداد للإدلاء بشهادته. وفي بداية المقابلة، قال محامي الشاهد في ذلك الوقت، الدكتور كروكر، إن الوضع في سوريا لا يزال مرهقًا للغاية بالنسبة للشاهد وطلب من دويسنج أن يبدأ، إن أمكن، بأسئلة حول الاعتقال في الخطيب قبل الحديث عن اعتقال الشاهد.

طلب فيدنير من دويسنج أن يخبر المحكمة عن محتوى شهادة الشاهد. فقال دويسنج إنه يريد أولًا إضافة أن الشاهد أخذ وقته للتحقق من إعادة الترجمة وأجرى العديد من التعديلات على شهادته. أما فيما يتعلق بمحتوى الشهادة، فقال دويسنج إنه قام بتسمية الشاهد باسمه الأخير الثاني، لأن ذلك كان أكثر سهولة. وسأل الشاهد عن معلوماته الشخصية: حيث إنه من مواليد دمشق عام 1991 ودرس تكنولوجيا المعلومات والهندسة. وكان الشاهد يعمل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل بداية الصراع في سوريا. أما بعد بدء الصراع، فقد عمل مع "الشباب السوري للتغيير" حيث كان مسؤولًا عن نشر منشورات على الإنترنت وعبر الرسائل القصيرة لإعلام الناس بمواعيد المظاهرات القادمة. ووفقًا لدويسنج، فقد اقتصر عمل الشاهد بهذا الأمر على دمشق فقط في بداية الأمر، ثم على سوريا بأكملها. وتم اعتقاله في شباط/فبراير 2011. أوضح دويسنج أنه، بناء على طلب الدكتور كروكر، فقد قاما بالسؤال عن تفاصيل عملية اعتقاله في مرحلة لاحقة من المقابلة. وأضاف دويسنج بأن الشاهد قال إنه واجه مشاكل عائلية بعد القبض عليه واحتجازه بسبب أنشطته. ووفقا لدويسنج، فقد ذهب الشاهد إلى منطقة داريا، وهي منطقة لم تكن تحت سيطرة الحكومة، بعد الإفراج عنه. حيث كان يعمل في ذلك الوقت مع " ويتنس" (منظمة "شاهد")، وهي منظمة غير حكومية تقوم بجمع المعلومات والوثائق لاستخدامها في قضايا جنائية مستقبلية. حيث كان الشاهد جزءًا من برنامجهم التدريبي. وبعد ذلك ذهب الشاهد إلى دير الزور ومن هناك انتقل إلى تركيا في عام 2013. وفي عام 2015 غادر تركيا إلى السويد حيث نجح في تقديم طلب اللجوء. قال دويسنج إن الشاهد كان له دور كبير في عمل منظمة تسمى "الأرشيف السوري" ومن خلال هذا العمل، كان على اتصال بمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش. قال دويسنج إنه فيما يتعلق بموضوع مقابلة الشاهد، فإن الشاهد كان من أوائل الضحايا الذين تمت مقابلتهم أثناء التحقيقات في القضية ضد أنور رسلان.

تدخّل القاضي فيدنير وسأل عمّا إذا كان من الصحيح أن المقابلة أجريت في [حُجبت المعلومات]. فأكّد دويسنج ذلك، مضيفًا أن اعتقال الشاهد في الخطيب بدأ في شباط/فبراير 2011 عندما تم اعتقاله مع أصدقائه في مداهمة واقتيد إلى الخطيب. وقال دويسنج إن الشاهد أخبره أنه عند وصوله إلى الخطيب، اضطر إلى خلع ملابسه حتى أصبح عاريًا وتم تفتيشه. ثم نُقل إلى زنزانة منفردة (لم يتذكر دويسنج حجم الزنزانة). ووفقًا لدويسنج، لم يحدث شيء للشاهد خلال الأيام الأولى في الخطيب. حيث ألقى السجّانون أوراقًا فارغة في زنزانته لتدوين معلوماته فحسب. ونُقلَ للتحقيق بعد خمسة أيام. وقال الشاهد لدويسنج إنه اقتيد إلى ضابط قام بالتحقيق معه لمدة تقل عن ثلاثين دقيقة. وأشار دويسنج إلى أن الشاهد لم يفهم الغرض من هذا التحقيق لأنه لم تُطرح عليه "أسئلة فعلية". ثم أُعيد إلى زنزانته. وهناك، لمرة أخرى، لم يحدث أي شيء لعدة أيام.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لمقابلة الشاهد التي قال خلالها لدويسنج أنه احتُجز في الخطيب لمدة تتراوح بين 58 إلى 63 يومًا واقتيد إلى تحقيقه الأول بعد أسبوع تقريبًا. حيث استمر التحقيق ما يقارب العشرين دقيقة. فأكّد دويسنج الإفادة.

ذكر دويسنج أنه في بعض الأحيان لا يتمكن من فهم القضاة جيدًا. فقام القاضي فيدنير وأحد ضباط المحكمة بالشرح لدويسنج كيفية تشغيل مكبرات الصوت في منصة الشهود وكيفية تنسيق ذلك مع ميكروفونه.

وتابع دويسنج موضحًا أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية استجوب الشاهد حول أربعة من التحقيقات التي أجريت معه فقط. غير أن الشاهد قال بأنه تم التحقيق معه خمسين مرة، حيث كانت التحقيقات دائمًا تختلف من حيث شدتها ومدتها. فأوضح دويسنج أنهم ببساطة لم يكن لديهم الوقت للخوض في جميع التحقيقات وأرادوا تجنيب الشاهد معاناة لا داعي لها، لذلك ركزوا على أربعة تحقيقات. ووفقا لدويسنج، فإن التحقيق الثاني للشاهد في الخطيب تم في غضون الشهر الأول بعد اعتقاله. قال الشاهد لدويسنج بأن التحقيق استمر لعدة ساعات وأُجري من قبل نفس الضابط الذي أجرى التحقيق الأول. حيث تمكن الشاهد من التعرف على الضابط من صوته. وأوضح دويسنج أن التحقيق الثاني كان مركّزًا للغاية، حيث تناول بالتفصيل مشاركة الشاهد في حركة "شباب سوريا للتغيير"، ودوره، وأسماء أعضاء آخرين، خاصة الأجانب. كما قال دويسنج للمحكمة أن الشاهد "أدلى على ما يبدو بتعليق ساخر عن الرئيس"، وهو ما دعا الضابط إلى استدعاء سجّان "لتعليمه بعض الأخلاق". قال الشاهد إن السجّان كان يُدعى "أبا الموت". ولم يتمكن الشاهد من إخبار دويسنج ما إذا كان ضابط التحقيق قد بقي في الغرفة أثناء تعرضه للضرب على يد أبي الموت. ووفقًا لدويسنج، فقد تعرض الشاهد أولًا للضرب على وجهه، ثم أُجبر على دخول دولاب (إطار سيارة) وتعرض للضرب، وكان ذلك قبل أن يتعرض للفلقة [الضرب على أخمص قدميه]. وقال دويسنج إنه لا يستطيع أن يتذكر ما إذا كان ذلك بعد جلسة التحقيق الأولى أو الثانية للشاهد، ولكن

بعد إحدى الجلستين، اضطر للوقوف في الممر لعدة ساعات قبل أن ينقل إلى زنزانته. ووصف الشاهد أن طريق عودته إلى الزنزانة كان مؤلمًا للغاية لأن قدميه كانتا تؤلمانه وكان بالكاد يستطيع المشي.

قال القاضي فيدنير إن لديه سؤالًا قصيرًا فيما يتعلق بالوقت بين جلستي التحقيق الأولى والثانية للشاهد. وسأل دويسنج عمّا إذا كان الشاهد قد ذكر شيئًا عن سعة السجن في الخطيب ومدى إشغاله في ذلك الوقت. فقال دويسنج إن الشاهد ذكر أن الوضع أصبح عصيبًا وقال لاحقًا إنه سمع أشخاصًا يتعرضون للتعذيب خاصة أيام الجمعة.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لمقابلة الشاهد حيث وصف الشاهد بأنه لم يتم التحقيق معه لفترة زمنية مدتها بضعة أسابيع، ولكنها كانت أقل من شهر. وأنه في مرحلة ما خلال هذه الفترة، ازدادت حدة التوتر في الخطيب، وافترض الشاهد أن ذلك حدث عندما اشتدت حدة المظاهرات. حيث كان الناس يتعرضون للتعذيب والتحقيق يوميًا. وخلص فيدنير إلى أن إفادة دويسنج أكّدت هذا الوصف.

قال فيدنير إنه، بناءً على أوصاف دويسنج السابقة، افترض أن الشاهد كان معصوب العينين. فأكّد دويسنج ذلك، مضيفًا بأنه كان معصوب العينين خاصة أثناء التحقيق وفي طريقه إلى جلسات التحقيق. ولم يكن عليه وضع عصابة على عينيه في زنزانته. كما قال الشاهد لدويسنج بأنه كان هناك فجوة صغيرة في باب زنزانته، وتمكن من رؤية المنطقة أمام زنزانته من خلالها. أوضح دويسنج أنه أثناء التحقيق، كان الشاهد معصوب العينين في معظم الأوقات. ولكنه في إحدى المرات، عندما قام أنور رسلان بالتحقيق معه، لم يكن عليه ارتداء عصابة على عينيه، حيث عُرضت عليه صور لفتاة يُزعم أنها تنتمي إلى "شباب سوريا للتغيير". طُلب من الشاهد تحديد هويتها، الأمر الذي لم يستطع فعله.

أشار القاضي فيدنير إلى أنه فيما يتعلق بسوء المعاملة والتعذيب، قال الشاهد لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية ما يلي: "بعد أن صفعوني على وجهي، تعرضت للضرب على ظهري ثلاث مرات، ثم تعرضت للضرب على قدميّ. ثم حشروني في دولاب، ليسهل على الجلاد تعذيبي. ثم ضربوني على قدميّ بنوع من الكابلات. وكنت معصوب العينين. غير أنني تمكنت من إدراك أنه كان هناك شخصان. كان أحدهما يمسك بالدولاب والآخر يضربني. ولا يمكنني تحديد المدة التي استمر بها ذلك. وبعد ذلك، كان عليّ أن أقف في الممر مواجهًا للحائط. وكان كل من يمر بي يقوم بضربي. وفي طريق عودتي إلى الزنزانة، سقطت على الأرض عدة مرات".

سأل فيدنير دويسنج عمّا حدث بعد ذلك خلال مقابلة الشاهد، وما إذا كان دويسنج قد عرض على الشاهد صورًا لأشخاص معينين. فقال دويسنج إنهم عرضوا على الشاهد صور أنور رسلان. وبينما لم يكن الشاهد متأكدًا مما إذا كان الشخص في الصورة الأولى هو أنور بالفعل، فقد تعرّف على أنور في الصورة الثانية. وأوضح دويسنج أنه وفقًا للشاهد، فلم يكن أنور هو من قام بالتحقيق معه في جلستي التحقي الأولى والثانية في الخطيب، ولكنه قابله بالصدفة في موقف آخر في الخطيب. حيث قال دويسنج إنه قام هو وزميله بعد ذلك بأخذ تفاصيل هذا الموقف من الشاهد.

تدخل بوكر محامي دفاع أنور متسائلًا عمّا إذا كان دويسنج قد عرض على الشاهد صورة لأنور. فأكّد دويسنج ذلك.

فاشتكى بوكر من أن أوصاف دويسنج فيما يتعلق بتحديد هوية أنور لا تتوافق تمامًا مع محضر مقابلة الشاهد مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. وطلب بوكر من القضاة السماح له بطرح بضعة أسئلة حول هذه المسألة. فسمحت القاضي كيربر لبوكر بطرح بعض الأسئلة.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار بوكر محامي دفاع أنور إلى أن دويسنج ذكر أن الشاهد تعرف على أنور رسلان. وأراد بوكر معرفة ما إذا كانت أقوال دويسنج تستند إلى ما يتذكره من المقابلة أو ما إذا كان قد قرأ محضر المقابلة أثناء التحضير للإدلاء بشهادته في المحكمة.

تدخلت القاضي كيربر رئيسة المحكمة لتذكر بوكر بأنه يُسمح له بطرح أسئلة قصيرة فقط في هذه المرحلة.

سأل بوكر دويسنج عمّا إذا كان الشاهد قد تعرف قطعًا على أنور رسلان في الصور، أم كانت هناك أوجه قصور معينة في تحديده لهويته. فقال دويسنج إنه قدّم للتو ملخصًا لشهادة الشاهد بكلماته الخاصة. وأضاف أنه إذا كان بوكر يريد معرفة كلمات الشاهد بالضبط في هذا الموقف، فعليه إلقاء نظرة على محضر المقابلة. كما أوضح دويسنج أن المحاضر تمثل كلمات الشاهد بالضبط حيث تمت إعادة ترجمتها أثناء المقابلة ومراجعتها من قبل الشاهد. وأن درجة تحديد الهوية سوف تكون واضحة من المحضر.

قال بوكر إنه على دراية بكل ذلك، غير أنه يريد أن يعرف من دويسنج ما إذا كان الشاهد قال شيئًا مثل "أعتقد أنه هو. لست متأكدا لكنه يشبهه". فقال دويسنج إذا كان هذا ما يشير إليه المحضر، فإن الشاهد قد قاله على هذا النحو.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير لبوكر أنه كان بإمكانه طرح هذه الأسئلة في الوقت المحدد. فقال بوكر إنه كان يدرك ذلك. غير أنه قام بترك إفادة أخرى من دويسنج دون تعليق ولم يستطع فعل ذلك مرة أخرى. وأضاف أنه يشعر على نحو أفضل الآن بعد أن طرح هذا السؤال وأوضح الأمر.

استشهد القاضي فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث قال الشاهد إن الشخص في الصورة الثانية يشبه أنور رسلان. فأكّد دويسنج ذلك، موضحًا أن المحضر يقول دائمًا ما قاله المترجم بالضبط.

استشهد فيدنير بفقرة أخرى من محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث قال الشاهد إنه يعتقد بأن أنور هو الشخص الموجود في الصورة الثانية، غير أنه لم يكن متأكدًا من ذلك، وأضاف بأن الشخص الموجود في الصورة يشبه أنور. وأضاف الشاهد بأن الشخص في هذه الصورة كان لديه نفس وحمة أنور. ووفقًا للشاهد، فإن الشخص في الصورة الأولى بدا مشابهًا لأنور أيضًا، ولكنه كلما نظر إلى الصورة لفترة أطول، زاد تأكده من أن الشخص في الصورة الأولى ليس أنور، لأن أنور كان أسمن بقليل. فأكّد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان دويسنج وزملاؤه قد سألوا الشاهد عن المواقف التي التقى فيها بأنور قبل أن يتحدثوا عن درجة تحديد الهوية. فقال دويسنج إنهم تابعوا الحديث عن لقاء المصادفة بين الشاهد والشخص الذي حدده على أنه أنور رسلان. حيث أوضح الشاهد أن سجّانًا مجهولًا جاء إلى زنزانته وسكب الماء عليه. ثم أخذه السجّان إلى قاعة حيث كان عليه الوقوف والانتظار. وأن الشاهد تمكن من النظر إلى غرفة أخرى من هذه القاعة. حيث رأى ثلاثة أشخاص في هذه الغرفة، وكان جميعهم يرتدون بدلات، وكان الشخص الذي تم تحديده لاحقًا على أنه أنور رسلان يرتدي ربطة عنق أيضًا. ووصف الشاهد أن هذا الشخص قام بالصراخ عليه لينظر إلى الأرض وسأله عن رقم زنزانته. وعندما قال بإن رقم زنزانته كان 8، قام هذا الشخص بالصراخ على السجّان، وقال إنه طلب رقم 13 وأمره بأخذ رقم 8 إلى زنزانته لإحضار رقم 13 بدلًا منه. وأشار دويسنج إلى أنه فيما يتعلق بوضع المعتقلين الآخرين، فقد وصف الشاهد أنه رأى هذا المعتقل (رقم 13، العراقي) يمر بزنزانته (رقم 8) عندما اقتاده بعض السجّانون إلى القاعة. ثم حاول هؤلاء السجانون حشر ذلك الشخص في دولاب، ولكن كان الشخص سمينًا جدًا، فبدأ السجّان بضربه على أي حال. وقال دويسنج أن الشاهد لم ير هذا الشخص مرة أخرى.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن "العراقي" وسأل دويسنج عمّا إذا كان الشاهد قد تعرّف على هوية أشخاصًا آخرين أيضًا. فقال دويسنج إنه يذكر بأن الشاهد تعرّف على هوية هذا الشخص على أنه عراقي، غير أنه لم يتذكر السبب وراء تحديد الشاهد له على هذا النحو.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لمقابلة الشاهد، والذي خلاله، في سياق تحديد الشاهد أنور رسلان كأحد المحققين، وصف الشاهد أن هذا الشخص قام بالصراخ عليه لينظر إلى الأرض وسأله عمّا إذا كان عراقيًا. فنفى الشاهد ذلك وقام الشخص الذي تعرّف عليه على أنه أنور رسلان (كان ثلاثتهم يرتدون بدلات، وكان اثنان منهم يرتديان ربطة عنق أيضًا) [انظر السياق أعلاه] بسؤاله عن رقم زنزانته وعندما قال الشاهد إنها رقم 8، استدعى الشخص سجّانًا، وقام بالصراخ عليه وطلب منه إحضار رقم 13 بدلًا منه. وقال فيدنير إنه في وقت لاحق خلال المقابلة، قال الشاهد إنه عرف أن المعتقل عراقي بسبب لغته. فأكّد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الموقف الثاني الذي التقى فيه الشاهد بالشخص الذي حدده لاحقًا على أنه أنور رسلان. فأوضح دويسنج أن الموقف الثاني لم يكن مصادفة. وأشار إلى أن الشاهد أخبره أنه اقتيد مرة أخرى من زنزانته. غير أن هذا التحقيق كان مختلفًا. حيث إنه في السابق، كان يتم التحقيق معه أولًا ثم يتعرض للضرب. أما في هذه المرة، نُقل إلى قاعة كبيرة حيث تعرض للضرب. ووصف الشاهد لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه كان عليه الاستلقاء على بطنه ورفع ساقيه. ثم تعرض للضرب على قدميه بقضيب معدني، كان مرصّعًا بالمسامير أو بأدوات حادة أخرى. ووفقًا لدويسنج، فقد وصف أيضًا أنه نُقل إلى غرفة أخرى بعد ذلك، حيث أُعطي ورقة لكتابة أنشطته [المتعلقة بالمظاهرات]. وقام الشاهد بإخبار دويسنج أنه التقى أيضًا بصحفي معروف هناك، لكنه نسي اسمه. كما وصف الشاهد أنه نُقل بعد ذلك إلى غرفة حيث كان ينتظره ضابط التحقيق نفسه الذي أجرى تحقيقه السابق والشخص الذي تعرّف عليه لاحقًا على أنه أنور رسلان، وعرض عليه صور لفتاة يُزعم انتماؤها إلى "شباب سوريا للتغيير". كان من المفترض أن يتعرّف الشاهد على هويتها، ولكنه قال بإنه لم يستطع التعرف عليها. وقال دويسنج للمحكمة أن الشاهد نُقل بعد ذلك إلى غرفة أخرى حيث اضطر إلى البقاء معلقًا من السقف لفترة طويلة. وقال الشاهد إنه أثناء تعليقه هناك، قام شخص بحرقه بأداة ساخنة، من المحتمل أنها سيجارة، وتعرض للصعق بالصدمات الكهربائية.

أراد فيدنير توضيح ما إذا كان الشاهد قد أخبر دويسنج أنه تعرض إلى التعذيب/سوء المعاملة أثناء وجود الشخص الذي تعرّف عليه بأنه أنور. فأكّد دويسنج ذلك، مضيفًا أنه بعد أن اضطر الشاهد إلى البقاء معلقًا من السقف، أُعيد إلى الغرفة التي كان فيها أنور من قبل، غير أنه لم يكن هناك في هذه المرة، حيث لم يكن هناك سوى ضابط التحقيق السابق. وقال دويسنج إن الشاهد أخبره أن ضابط التحقيق هذا قال بأن "العصفورة قالت لي أنك ستغرّد اليوم". ثم استدعى أبا الموت ليجعل الشاهد يتكلم، حيث قال لأبي الموت "إذا لزم الأمر، اجعله يتكلم ودماءه على الجدران". ثم ضُرب الشاهد بقضيب معدني حتى فقد وعيه.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الشاهد معصوب العينين عندما رأى الشخص الذي تعرّف عليه بأنه أنور رسلان، أم رآه مباشرة. فقال دويسنج إن الصور عُرضت على الشاهد في هذا الموقف، لذا لم يكن معصوب العينين. حيث قيل له أن ينظر إلى أسفل، ولكنه تمكن من النظر مرة واحدة ورؤية الشخص.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي جاء فيه أن الشاهد قال إنه تعرّض للتعذيب مرة واحدة في قاعة قبل التحقيق. وضُرب بقضيب معدني مرصّع بالمسامير وضُرب على أخمص قدميه بكابل. وقال الشاهد إن ثلاثة أشخاص كانوا حاضرين أثناء هذا التعذيب، ولكن لم يكن أنور بينهم. ثم أُخِذَ للتحقيق، وبعد هذه الحادثة، تم أخذه إلى الغرفة التي اضطر فيها إلى

البقاء معلقًا من السقف لعدة ساعات على الأقل. وقال الشاهد إن يديه كانتا متورمتين من هذا الإجراء [التعذيب بطريقة *الشَبْح*]. وقام شخص بحرق ذراعه بأداة ساخنة، من المحتمل أنها سيجارة، وتعرض للصعق بالصدمات الكهربائية، وللضرب، وحُرِمَ من النوم، ربما لعدة أيام. ووفقا لمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، فقد أظهر الشاهد لدويسنج وزملائه الندبة الموجودة على ذراعه. فأكّد دويسنج الإفادة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان من الصحيح أن الندبة كانت على الكوع الأيمن للشاهد. فقال دويسنج أنه إذا كان مكتوبًا في المحضر أنها كذلك، فهي كذلك.

أراد فيدنير معرفة إذا كان دويسنج يذكرُ ما إذا كان قد طلب من الشاهد تقديم إطار زمني أضيق لمقابلته مع أنور. فقال دويسنج إنه لا يستطيع التذكر.

أشار فيدنير إلى أنه وفقًا لمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، فقد قال الشاهد إنه قابل أنور في نيسان/أبريل في عام 2011، غير أنه لم يتمكن من تقديم يوم محدد. وتم التحقيق معه بعد ذلك ونُقِلَ إلى فرع آخر. فأكّد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الشاهد قال أي شيء آخر عن أنور رسلان. فأشار دويسنج إلى أنه في مرحلة ما، قام بسؤال الشاهد كيف عرف اسم أنور. فأجاب الشاهد أنه لم يكن يعرف اسمه عندما كان لا يزال في الخطيب لكنه عرف لاحقًا. وذكر الشاهد أن شخصًا كان معروفًا في سوريا لأنه ظهر في مظاهرة في دوما ثم أجرى مقابلة إذاعية بعد انشقاقه. وقال دويسنج إن الشاهد قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه حدد الصوت من هذه المقابلة الإذاعية على أنه صوت الشخص الذي حقق معه في الخطيب وقام بالصراخ عليه في مناسبة أخرى. ثم بدأ الشاهد في إجراء بحث على الإنترنت ووجد في النهاية حساب أنور الشخصي على الفيسبوك مع صورته.

سأل فيدنير عمّا قاله الشاهد عن المرة الأولى التي أعطى فيها اسم أنور رسلان للشخص الذي كان يعرفه من الخطيب. وأراد فيدنير معرفة ما إذا كان هذا قبل أو بعد البحث الذي أجراه الشاهد. فقال دويسنج إنه بقدر ما يتذكر، فإن المرة الأولى التي قام فيها بتحديد اسمه كانت بعد المقابلة الإذاعية، والتي كانت أيضًا سبب بدء الشاهد في إجراء المزيد من البحث. كما ذكر الشاهد بأنه تحدث مع أنور البُنّي الذي ذكر أنه التقى بأنور رسلان في ألمانيا.

استشهد القاضي فيدنير بفقرة أخرى من محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. عندما سُئل الشاهد عن سماعه اسم أنور رسلان لأول مرة، فقال إنه سمع مقابلة إذاعية أجراها أنور بعد انشقاقه. حيث تعرف على صوت أنور وحدده على أنه صوت الشخص الذي قام بالتحقيق معه في الفرع 251. وأضاف الشاهد أنه تعرف على الصوت من نبرة صوته ومن اللهجة التقليدية لأهل حماة. ثم بحث على الإنترنت عن شكل وجهه. ووفقًا الشاهد، فقد وجده على مواقع التواصل الاجتماعي بعد ذلك بعامين. كما قال الشاهد لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن أنور تم تقديمه على أنه أنور عباس رسلان في المقابلة الإذاعية. وعندما سُئل الشاهد عن أنور البُنّي، قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه تحدث مع الدكتور كروكر وأنور البُنّي عن الفرع 251. وكان ذلك عندما أخبره أنور البُنّي أن أنور رسلان موجود في ألمانيا وأن أنور البُنّي قد رآه هناك. فأكّد دويسنج الإفادة.

سأل فيدنير دويسنج عمّا إذا كان الشاهد قد ذكر أيضًا شيئًا عن منصب أنور ورتبته. فقال دويسنج إن الشاهد دعاه بـ"الرئيس" إذا لم تخنه ذاكرته، فقد دعاه بـ"رئيس التحقيق". وقال دويسنج إن الشاهد أوضح أن السجانين وضباط التحقيق من جلستي التحقيق الأولى والثانية أطلقوا على أنور لقب "سيدي". كما قال دويسنج بأن الشاهد أخبره أن السجانين قد أدوا التحية العسكرية أمام الشخص الذي حدده على أنه أنور رسلان. غير أن الشاهد قال أيضًا إنه لم يسمع هذا الشخص (الذي حدده على أنه أنور) يعطى أي أوامر أثناء التحقيق معه.

تابع فيدنير ليسأل عن المكان الذي جرى فيه التحقيق مع الشاهد من قبل الشخص الذي حدده على أنه أنور. فقال دويسنج، وفقًا للشاهد، إن الغرفة كانت مجهزة بشكل أفضل من الغرفة التي جرت فيها جلسة التحقيق الأولى معه. وأوضح أن الغرفة التي جرت فيها جلسة التحقيق الأولى كانت بها طاولة حديدية واحدة فقط، في حين أن غرفة الشخص الذي حدده على أنه أنور كان بها طاولة أكبر.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لمقابلة الشاهد التي أوضح الشاهد خلالها أن الشخص الذي حدده لاحقًا على أنه أنور رسلان كان يقود التحقيق وكان يشغل منصب رئيس التحقيق في الخطيب. كما ذكر الشاهد أنه كلما كان هذا الشخص (أنور) موجودًا، كان الجميع يرتدون زيًا رسميًا، غير أنه عندما لم يكن موجودًا، كان السجانون يرتدون "بيجامة/ سترات رياضية". غير أن الشاهد أضاف بأنه لم يشهد أي أوامر صادرة من أنور. حيث شهده يصرخ عندما غضب على أحد السجّانين فقط، وبأن الأشخاص دعوه بلقب "سيدي". فأكّد دويسنج الإفادة مرة أخرى.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان دويسنج قد استجوب الشاهد حول كيفية معرفته بمنصب أنور. فقال دويسنج إنه لا يستطيع أن يتذكر ما إذا كان قد سأل عن أي تفاصيل، وما إذا كان قد طلب تفاصيل، وأنه يمكن أن يجدها في المحضر.

تابع فيدنير سؤال دويسنج عن أوصاف الشاهد لحالة الاعتقال العامة وسوء المعاملة وتعذيب المعتقلين الآخرين. فقال دويسنج إنه سأل الشاهد بشكل واضح عمّا إذا كان قد رأى الناس يتعرضون لمعاملة سيئة/ للتعذيب في الخطيب. وفي إجابته على هذا السؤال أوضح

الشاهد أنه كان يستطيع رؤية المنطقة الواقعة أمام زنزانته مباشرة من خلال فجوة في باب زنزانته. حيث كان هذا هو المكان الذي شاهد فيه تعرض 9 إلى 15 شخصًا للتعذيب. ولم يشهد مزيدًا من التعذيب، لكنه كان يسمع صراخًا، خاصة يوم الجمعة. وأشار دويسنج إلى أنه سأل الشاهد كيف كان يمكنه معرفة أنه كان يوم الجمعة، فأوضح الشاهد أنه كان هناك إطار زمني معين سُمح له خلاله باستخدام المرحاض ثلاث مرات. حيث افترض أن هذا الإطار الزمني كان يومًا واحدًا. استنتج دويسنج بأن الشاهد قام بعدّ الأيام بهذه الطريقة، حيث كانت زنزانته مظلمة تمامًا.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، الذي أوضح الشاهد خلاله أنه رأى شخصًا، "العراقي" يتعرض للتعذيب على يد أربعة سجانين أمام زنزانة الشاهد. حيث قاموا باستخدام الصدمات الكهربائية، من بين أمور أخرى، بعد أن سكبوا الماء على الشخص. كما وصف الشاهد بأنه لم يكن يرى من زنزانته سوى قاعة ومطبخ. وشهد تعرض 9 إلى 15 شخصًا للتعذيب في هذه المنطقة. كما ذكر الشاهد أنه لم يشهد تعذيبًا في غرف التحقيق، غير أنه أدرك فرقًا في الخطيب بين الوقت الذي سبق بدء المظاهرات الكبيرة وما بعدها: حيث إنه بعد بدء المظاهرات الكبيرة، سمع صراخًا جرّاء التعذيب لعدة مرات في اليوم، وخاصة يومي الجمعة والسبت. قال فيدنير بعد قراءة هذا، إنه يتساءل عمّا إذا كانت غرف التحقيق قريبة من الزنازين أم لا، لأن الشاهد قال إنه كان يسمع صراخًا لكنه لا يرى الناس يتعرضون للتعذيب. فقال دويسنج إن الشاهد رسم مخططًا لمرافق الاعتقال الواقعة تحت الأرض أثناء مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. في هذه الواقعة، وصف بأنه كان هناك ما يشبه القاعة أمام زنزانته. كان عليه مغادرة هذه المنطقة للوصول إلى غرف التحقيق والغرفة التي حددها على أنها مكتب الشخص الذي عرف لاحقًا باسم أنور رسلان.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة بأن المحكمة ستقوم الآن بمعاينة الرسم التخطيطي الذي رسمه الشاهد:

[فيما يلي إعادة تمثيل للرسم التخطيطي الذي تم عرضه في المحكمة. حيث إن إعادة التمثيل تعتمد على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه ورؤيته في المحكمة]

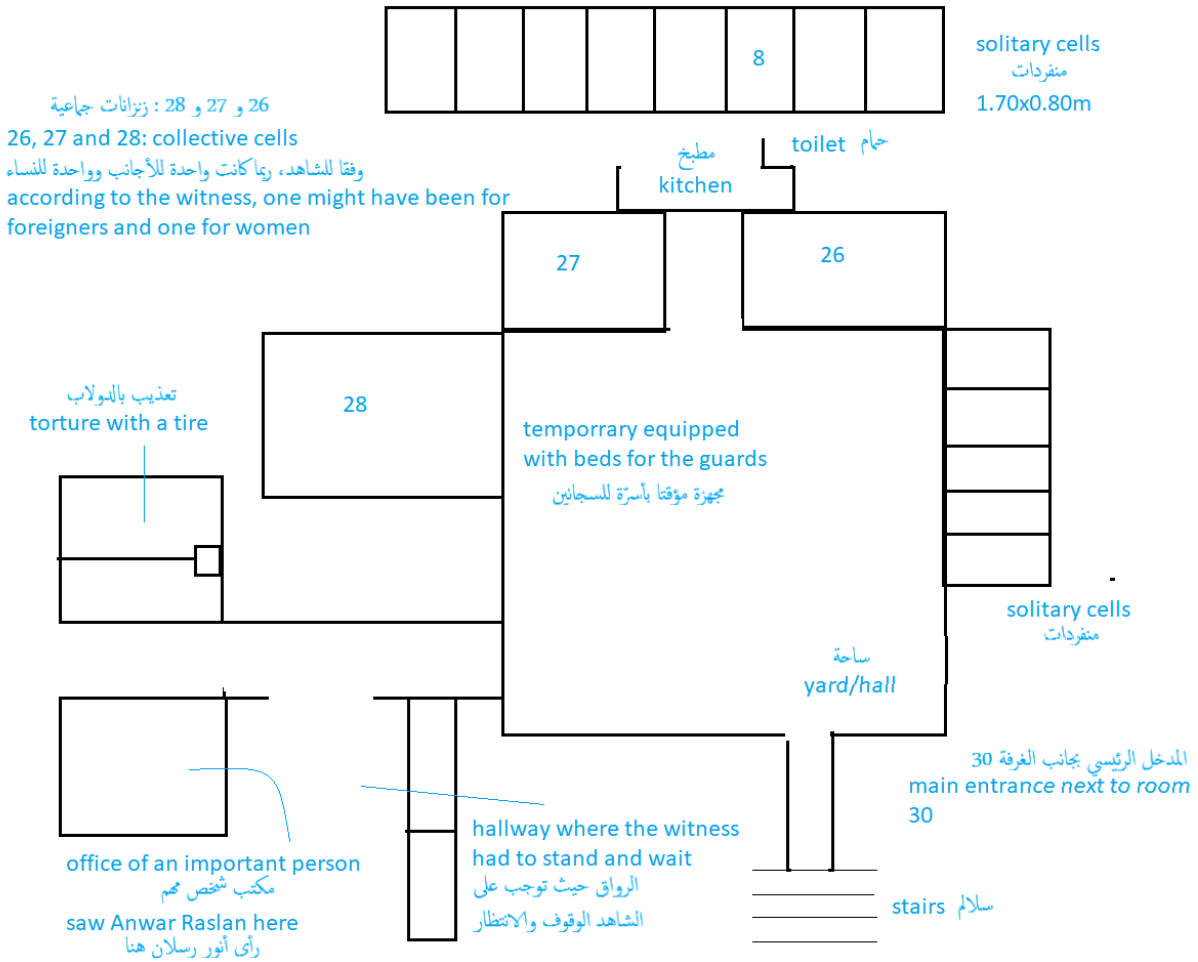

تدخل محامي المدعين بانز، طالبًا استراحة للسماح بدخول بعض الهواء النقي إلى غرفة المحكمة.

قال القاضي فيدنير إن لديه سؤالين قصيرين فقط قبل أخذ استراحة. حيث أراد أولًا معرفة المدة التي اعتُقل فيها الشاهد في الخطيب. فقال دويسنج إنه إذا لم تخنه ذاكرته، فقد بقي هناك لمدة شهرين تقريبًا.

فأكّد فيدنير أن الشاهد، وفقًا لمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، قد بقي في الخطيب لأكثر من شهرين. وأراد فيدنير كذلك معرفة ما حدث للشاهد بعد مغادرة الخطيب. فأوضح دويسنج أن الشاهد نُقل إلى الفرع 285. وقال الشاهد إنه استقبل أيضًا "بحفل الاستقبال" هناك وتم التحقيق معه أيضًا، ولكن دون استخدام التعذيب. قال دويسنج إن الشاهد قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إن المحققين في الفرع 285 قد حصلوا على ما يبدو على نتائج التحقيق الأول وطرحوا أسئلة ذات صلة. ثم نُقل إلى محكمة ونُقل منها إلى سجن عدرا حيث احتجز إلى أن أفرج عنه في أيلول/سبتمبر أو في تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

استجواب من قبل المدعي العام

أرادت المدعي العام بولتس معرفة ما إذا كان الشاهد قد قدم تفاصيل حول زنزانته في الخطيب. فقال دويسنج إن الشاهد وصف حجم الزنزانة، غير أنه لم يتمكن من التذكر بالضبط. وأضاف دويسنج أن الشاهد قال أيضًا إنه لم يكن هناك ضوء شمس. غير أن دويسنج لم يتذكر ما إذا كان الشاهد قال ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الحديث عن المواعيد المحددة لاستخدام المرحاض.

استشهدت بولتس بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث سُئل الشاهد عن موعد اعتقاله التالي. فأجاب أنه كان بعد أقل من شهر من جلسة التحقيق الأولى. غير أن حساب الأيام كان صعبًا لأن زنزانته كانت دائمًا مظلمة. وسُمح له باستخدام المرحاض ثلاث مرات خلال فترة زمنية معينة. حيث افترض أن هذا كان في اليوم الواحد، لذلك قام بتعقب الوقت من خلال هذه الفترات. فأكّد دويسنج ذلك.

استجواب من قبل محامي المدعين

أراد محامي المدعين شارمر معرفة ما قاله الشاهد عن التواصل بينه وبين الشخص الذي حدّده لاحقًا على أنه أنور أثناء التحقيق عندما كان عليه التعرّف على هوية الفتاة من الصور. فطلب دويسنج من شارمر أن يستشهد بالمحضر لأنه لا يستطيع التذكر. فأشار شارمر إلى أن الشاهد وصف أنه عندما ألقى نظرة على الأشخاص من حوله، قام أنور بالصراخ عليه، وقال له أن ينظر إلى الصور، وإلا "سيقوم بضربه". فقال دويسنج أن هذه ستكون بالتأكيد كلمات الشاهد إذا كان المحضر يشير إلى ذلك.

استجواب من قبل القاضي كيربر

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنها غير متأكدة مما إذا كان هذا قد تم ذكره بالفعل، لذلك أرادت أن توضح كيف عرف الشاهد أنه كان في الخطيب. فقال دويسنج إنه وصف موقع المبنى، مشيرًا إلى قربه من مستشفى الهلال الأحمر وشارع بغداد.

استشهدت كيربر بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث أوضح الشاهد أنه تم اعتقاله في 19 شباط/فبراير، 2011 وتم أخذه إلى شارع بغداد. وأضاف أن مركز الاحتجاز هناك يعرف باسم الفرع 251، ولكن الناس يطلقون عليه اسم الخطيب فقط. وأضاف أنه قريب من مستشفى الهلال الأحمر. فأكّد دويسنج ذلك.

أشارت كيربر إلى أن الشاهد ذكر مسدسًا أثناء مقابلته مع الشرطة السويدية وسألت دويسنج عمّا إذا كان هو وزميله قد سألا الشاهد عن هذه الواقعة. فأوضح دويسنج أنهما ألقيا نظرة على محضر المقابلات السويدية. وأضاف أن مقابلة الشاهد الأولى مع الشرطة السويدية استغرقت ثلاث ساعات، واستغرقت المقابلة الثانية أقل من ثلاثين دقيقة. حيث يبدو من هذه المقابلات أن الشاهد قد تعرض للتهديد بمسدس من قبل الشخص الذي كان يقود إحدى جلسات التحقيق. وقال دويسنج أنه عندما سأل الشاهد عن ذلك، أوضح أن هذا الحادث وقع في الفرع 285.

استشهدت كيربر بالقسم ذي الصلة من محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث سُئل الشاهد عن واقعة قام فيها محقق بتصويب مسدسٍ إلى رأسه. أوضح الشاهد أن هذه الواقعة كانت في الفرع 285 وليس في الفرع 251. وأضاف أن المحقق لم يكن أنور، بل شخصًا آخر كان يعرف اسمه لكنه لا يتذكره.

قالت القاضي كيربر إنه إذا لم يكن لدى أي من الأطراف أسئلة أخرى حول هذا الأمر، فسيتابعون سؤال دويسنج عن مسألة أخرى. وأضافت بأنه لا ينبغي لأي طرف أن يذكر اسم الشاهد الذي سيتحدثون عنه الآن، حيث سُمح للشاهد بإخفاء معلوماته الشخصية [P20 تقرير مراقبة المحاكمة رقم 19، اليوم 46].

أشار القاضي فيدنير إلى أن الشاهد الذي أدلى بشهادته في كوبلنتس في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020، عُرض عليه صور لغرض تحديد الهوية خلال المقابلة التي أجرتها معه الشرطة الفرنسية. وإذا لم تخنه ذاكرته، فقد طلب بوكر، محامي دفاع أنور، توضيح بعض الجوانب، حيث كان هذا هو سبب تواصله مع دويسنج. فأوضح دويسنج أنه ألقى نظرة على الملف ذي الصلة وتذكر بأن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية على علم بمقابلة الشاهد مع الشرطة الفرنسية في كانون الأول/ديسمبر 2018. ثم طلب مكتب الشرطة نسخة من محضر المقابلة وطلبوا الاستماع إلى الشاهد مرة أخرى بأنفسهم. وعرضت الشرطة الفرنسية على الشاهد عدة

صور أثناء استجوابه، حيث بلغ مجموعها خمس صفحات. ولكن لم تكن هذه الصور هي نفسها التي استخدمها مكتب الشرطة الجنائية لتحديد هوية أنور رسلان وإياد الغريب. وكان هذا هو السبب في أن مكتب الشرطة طلب بعد ذلك من الشرطة الفرنسية القيام بعرض آخر للصور.

قال القاضي فيدنير إنه يريد توضيح الترتيب الزمني وأشار إلى أن الشرطة الفرنسية قامت بإجراء مقابلتين مع الشاهد، وأن مكتب الشرطة قام بإجراء مقابلة واحدة. فأكّد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان صحيحًا أن المقابلة الأولى كانت في عام 2017 وبأنه لم يتم عرض أي صور على الشاهد في هذه المناسبة. فأكّد دويسنج ذلك.

أشار فيدنير إلى مقابلة في [حُجبت المعلومات] عُرض خلالها على الشاهد خمس صفحات من الصور. وسأل دويسنج عمّا إذا كان صحيحًا أن هذه ليست صور مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فأكّد دويسنج ذلك، مضيفًا أنه قام بالاتصال بزملائه الفرنسيين بعد أن وجّه إليه فيدنير هذا السؤال. حيث أخبره زملاؤه الفرنسيون عبر الهاتف أنهم عرضوا على الشاهد عينة من صور المشتبه بهم من التحقيقات الفرنسية.

سأل فيدنير عمّا إذا كان صحيحًا أن مجموعة الصور الخاصة بمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية تم عرضها في [حُجبت المعلومات]. فأكّد دويسنج ذلك، مضيفًا أنه تذكر بأنه كان سيكون من الضروري أن يسافر أعضاء مكتب الشرطة إلى باريس لعرض صورهم على الشاهد فقط إذا قامت الشرطة الفرنسية بإخبارهم في وقت سابق بأنهم سيجرون مقابلة ثانية.

صُرفَ دويسنج كشاهد.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة الأطراف عمّا إذا كان لدى أي شخص أمور إدارية يود توضيحها.

فقال شوستر، محامي دفاع إياد الغريب، إنه أبلغ القاضي فيدنير بالفعل بأنه يود تقديم طلب لأخذ الأدلة، مضيفًا بأن هذا الطلب في رأيه لن يطيل إجراءات المحاكمة أو يعرقلها.

طلبت القاضي كيربر رئيسة المحكمة من شوستر أن يقرأ طلبه.

أوضح شوستر بأنه يبذل جهدًا للحفاظ على سجله كاملًا دائمًا. ونظرًا لأنه لم يكن لديه ملاحظات ووثائق ذات صلة في سجله، طلب من زملائه تقديم توضيحات. ونظرًا لعدم وجود ملاحظات ذات صلة لديهم أيضًا، فقد قرر تقديم الطلب التالي لأخذ الأدلة.

[ما يلي هو ملخص لطلب أخذ الأدلة، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة]

طلب لأخذ أدلة:

طلب لقراءة نص مقابلة طلب اللجوء التي أجراها إياد الغريب جزئيًا مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) لإثبات الحقائق التالية:

1) *في إجابته عن أسئلة حول أنشطته المهنية السابقة في سوريا، وصف إياد الغريب أنه عمل في قسم الأديان حيث تلقى تدريبًا لمدة خمسة أشهر وكُلِّف بجمع معلومات من المساجد وحضور الصلوات وخاصة صلاة الجمعة لمراقبة الموعظة التي كان يتلوها الإمام.*
2) *عندما سئل عن رؤسائه في أجهزة المخابرات قال إياد إنه كان يتبع إداريا إلى كمال الأحمد.*
3) *في إجابته عن الأسئلة حول انشقاقه، أوضح إياد أنه لم يكن يريد العمل في وظيفة مكتبية ويريد العمل في فرع آخر. لذلك بدأ العمل في الزبداني. إلا أن رئيسه كمال الأحمد طلب منه العودة فعاد للعمل في فرع الأديان لمدة شهرين آخرين. ثم أوضح إياد بأنه عمل بعد ذلك في القسم 40 ابتداءً من حزيران/يونيو 2011. ووفقًا لإياد، فقد كان القسم 40 على بعد كيلومتر واحد فقط من منزل [بشار] الأسد.*

التبرير:

لقد كان هناك سوء فهم استنادًا إلى □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□ 18 □□□□/□□□□□ 2020، لابد من تسويته. حيث قال الشاهد فولنر للمحكمة إن إياد انتقل من قسم الأديان مباشرة إلى القسم 40. وهذا غير صحيح. حيث أظهر أخذ الأدلة أن إياد أراد فقط أن يتم نقله إلى الحجر الأسود. ثم عاد بعد ذلك إلى قسم الأديان بناءً على طلب كمال الأحمد. واقتصر عمل إياد بعد ذلك في القسم 40 "الذي كان أشبه ما يكون بالمافيا" . ولم يكن عمل إياد في القسم 40 برغبة منه، كما ادّعى المدعي العام. حيث لم يقل إياد ذلك قط. وقد تمت قراءة مقتطفات من مقابلة طلب اللجوء التي أجراها إياد إلى كلاوس، ولكنه أدلى بتصريحات متناقضة جزئيًا. فخلص المدعي العام من هذه الحادثة إلى أن إياد انضم طواعية إلى القسم 40 لأنه أراد أن يفعل "شيئًا مثيرًا" . وينبغي دحض هذا الأمر.

شكرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة شوستر وسألت عمّا إذا كان أي من الأطراف يريد الإدلاء ببيان بهذا الشأن.

قال المدعي العام كلينجه إن الأجزاء الأساسية من مقابلة إياد لطلب اللجوء قد تمت تلاوتها بالفعل في المحكمة من خلال مرحلة الاعتراضات. وبأن كل شيء آخر سيكون مسألة تقييم أدلة.

قالت القاضي كيربر إن القضاة سينظرون في طلب شوستر وسيقومون بالإدلاء ببيان في الجلسة المقبلة.

سأل محامي دفاع أنور فراتسكي عمّا إذا كان يجب عليه أن يكون هو وزميله بوكر حاضرين في 18 شباط/فبراير. حيث أراد أن يعرف مسبقًا لإلغاء حجزه الفندقي وتوفير بعض المال على الخزانة الألمانية. فافترضت القاضي كيربر أن الخزانة ستكون ممتنة لجهود فراتسكي وأوضحت بأنه يبدو أن المحكمة كانت قادرة على اتباع الجدول الزمني مما يعني أن فراتسكي وبوكر ليس عليهما الحضور في ذلك اليوم.

طلب شوستر محامي دفاع إياد الإذن بالتحدث إلى موكله في قاعة المحكمة لمدة خمس دقائق بعد إغلاق الجلسة. فسألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة حراس المحكمة عمّا إذا كانوا متاحين وسمحت لشوستر بالتحدث إلى موكله.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11:20 صباحًا.

ستُجرى المحاكمة القادمة في 17 شباط/فبراير، 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 27 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 17 و18 شباط/فبراير، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الستون للمحاكمة – 17 شباط/فبراير، 2021

تمت تلاوة الترجمة الألمانية لثلاثة تقارير تتعلق بالخلية المركزية لإدارة الأزمة، والتي قدمتها لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) في المحكمة، وتم تقديمها كدليل. ثم قام القضاة بفصل محاكمة إياد عن محاكمة أنور.

وفي محاكمة إياد الغريب، قدّم المدعون العامون بيانهم الختامي. وأشادوا بشجاعة الناجين الذين شهدوا أمام الشرطة الألمانية أو في المحكمة، على الرغم من التهديدات التي شكّلها ذلك لهم ولأحبائهم. وخلص المدعون العامون إلى أن الحكومة السورية ترتكب اعتداءات واسعة النطاق ومنهجية ضد شعبها منذ عام 2011. ووضعوا الأفعال التي ارتكبها إياد في سياق هذه الاعتداءات وخلصوا إلى أنه مذنب بالمساعدة والمشاركة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في شكل تعذيب وحرمان شديد من الحرية وفقاً لقانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا (القانون الجنائي الألماني). وبعد النظر في مجموع الأدلة بالإضافة إلى العوامل المخفِّفة والمشدِّدة للعقوبة، طلبوا إيقاع عقوبة السجن لمدة خمس سنوات ونصف.

اليوم الحادي والستون للمحاكمة – 18 شباط/فبراير، 2021

تلا محامو الدفاع عن إياد بياناتهم الختامية. وبعد أن شكروا القضاة على تعاملهم "الراقي" مع المحاكمة، عبّروا عن احترامهم لجميع الناجين وكذلك الشهود المطلعين الذين أدلوا بشهاداتهم في المحكمة. ثم قدّموا إفادتين بديلتين. كانت الإفادة الأولى "تفترض جدلاً أن موكلهم قد وُجِد مذنباً". وأشاروا في هذه الإفادة إلى أن إياد ساهم بشكل كبير في مقاضاة أنور وطالبوا بأن يصدر الحكم بإخلاء سبيله المشروط لمدة عامين. وزعم محامو الدفاع في إفادتهم الثانية أن إياد تصرف تحت الإكراه وطالبوا بالحكم ببراءته.

اليوم الستون للمحاكمة – 17 شباط/فبراير 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:40 بحضور 6 ممثلين عن وسائل الإعلام و13 شخصاً.[2] وحضر المحامي السيد ساتلمير كبديل لمحامي المدّعي خُبيب علي محمد. ولم يحضر محاميا المدّعي مانويل رايجر وأندرياس شولتس. تم إعفاء أحد مترجمي المحكمة من الجلسة.

بعد بدء الجلسة، أعلنت القاضي كيربر أن المحكمة ستوافق على طلب الادعاء بفصل المحاكمة، ولكن سيتم تلاوة ترجماتٌ لثلاث وثائق تتعلق بالخلية المركزية لإدارة الأزمة (CCMC) في المحكمة أولاً. وأضافت أن ترجمة إحدى الوثائق كانت موجودة بالفعل في ملف القضية، لأنها كانت جزءاً من التحقيقات الهيكلية للشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA). وسيترجمها مترجم المحكمة حسب الحاجة في المحكمة للتحقق من الترجمة الحالية. وقد تم بالفعل ترجمة الوثيقتين الأخريين، وسيقوم القاضيان بتلاوة هذه الترجمات.

أوضح القاضي فيدنير أن الوثيقة الأولى أُرسلت بالفاكس بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2011. وتلا الترجمة:

[التالي هو نسخة مُعاد إنشائها من المستند بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة]

الجمهورية العربية السورية

[...]

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون ."يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

[2] لم يطلب أحد الوصول الى الترجمة العربية

فرع المخابرات 294

رقم 294/38846

التاريخ: 20 نيسان/أبريل، 2011

سري للغاية

عاجل

تعميم

رسالة 378 من 18 نيسان/أبريل، 2011

اجتماع خلية إدارة الأزمات بقيادة الأمين العام للإقليم بشأن الوضع الأمني والسياسي. نتائج:

1. انتهت مرحلة التسامح: اعتمد المخربون بشدة على تسامحنا وطلبوا الكثير. لقد جهزوا أنفسهم بالسلاح ولديهم نزعة سياسية معادية.
2. مواجهة المتظاهرين والمخربين بالوسائل التالية:
   أ) عدم الإفراج عن المعتقلين أو إحالتهم للجهات القضائية
   ب) استخدام السلاح ضد المسلحين، ولكن لا يجوز إيذاء المدنيين
   ج) مصادرة الدراجات النارية التي يستخدمها المسلحون
   د) اعتقال الأشخاص دون مداهمات
   ه) فيما يتعلق بالمظاهرات، خاصة في المساجد: يجب أن تكون الشرطة مستعدة، إذا لزم الأمر، يجب إجراء المواجهات، ويجب الاتصال بالقوات المسلحة للحصول على الدعم إذا لزم الأمر
3. يجب تشكيل لجان عليا للتخطيط والتسيير من أجل: المنطقة الوسطى والمنطقة الساحلية. خلية إدارة الأزمات هي المسؤولة عن مدينة دمشق وريف دمشق.
4. تتطلب المنطقة الوسطى اهتماماً خاصاً
5. يتولى جهاز الحزب المهام التالية:
   أ) تدريب القوات [المسلحة]
   ب) حضور أعضاء الحزب
   ج) التوافر الدائم
   د) التأهب للمواجهة مع المظاهرات
   ه) مراقبة الأشخاص وتحديدهم واعتقالهم
   و) [...]
6. يجب أن توضح النقابات العمالية أن أي عصيان ستكون له عواقب.
7. على رؤساء الجامعة إبلاغ طلابهم بعدم السماح لهم بالمشاركة في المظاهرات وإلا سيتم طردهم.
8. بالنسبة لدور الإعلام: على الإعلام المدني والعسكري إرسال تغطيتهم للحدث في الوقت المناسب. وعليهم أن يعلقوا على اللقطات والمقاطع الخاصة به مركزيًا وأن يكونوا على اتصال دائم بقوات الأمن. يجب حذف اللافتات الإجرامية والتي كتب عليها نص غير ملائم من اللقطات. ويجب على وسائل الإعلام تطوير أساليب إبداعية للتعامل مع وسائل الإعلام المعادية. يتعيّن على المدنيين والمخربين أن يفهموا أن هذه مرحلة تستوجب تطبيق القانون بكل القوة اللازمة.
9. عقد اجتماع خاص لخلية إدارة الأزمات فيما يتعلق بالتحضير والنهج المتبع لمظاهرات الجمعة.

رئيس أفرع المخابرات [ختم]

[توقيع] / 4

إلى: مدير المخابرات للاطلاع
نائب مدير المخابرات للاطلاع
الفروع للاطلاع والتنفيذ

سألت القاضي كيربر المترجم عمّا إذا كانت الترجمة صحيحة وكاملة. فأكد المترجم ذلك.

واصل القاضي فيدنير تلاوة الترجمة الألمانية للفاكس بتاريخ 11 آب/أغسطس، 2011.

[التالي هو نسخة مُعاد إنشائها من المستند بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة]

الجمهورية العربية السورية

مكتب الأمن الوطني

سرّي

عاجل

AQ 8/8 تاريخ: 6 آب/أغسطس، 2011

مدير عام فروع حماة وحمص ودير الزور ودرعا

فيما يتعلق باجتماع الخلية المركزية لإدارة الأزمة بدمشق في 5 آب/أغسطس، 2011 حول [غير مقروء] معالجة الأزمة والمخاطر وضعف التنسيق المتعلق بتبادل المعلومات واستمرار الأحداث والخسائر.

يحاول المسلحون تعويض إخفاقاتهم بنهب الناس وإرهابهم.

طلب:

ستنظم حملات مشتركة يومية، وستشارك القوات العسكرية والأمنية في كل هذه الأحداث، وتقتحم الأماكن التي يلتقي فيها المخربون والقتلة، وتعتقلهم. وعليهم أن يعتقلوا بشكل خاص أولئك الذين يحرضون على المظاهرات ويتعاونون مع قوى أجنبية ويشوهون صورة سوريا في الخارج. [غير مقروء] تطهير جميع القطاعات.

يجب تواجد أعضاء الحزب وقوى الأمن في كل مكان.

تشكيل لجنة مشتركة لكل محافظة يُنقل إليها الموقوفون.

يجب تنفيذ الاعتقالات بدقة شديدة لضمان رصد جميع أعضاء الجماعات ذات الصلة.

يجب إرسال تقارير يومية إلى مكتب الأمن الوطني.

يجب رفع تقارير دورية بأسماء منتسبي القوى الأمنية الذين يتخلون عن واجباتهم ويشاركون في مصادرة الأسلحة.

يجب تنفيذ جميع التدابير في الوقت المناسب لضمان السلام.

التوقيع: مدير مكتب الأمن الوطني

طلبت رئيسة المحكمة القاضي كيربر من المترجم مراجعة الترجمة. فأكد المترجم صحتها.

قالت القاضي كيربر إن هناك وثيقة ثالثة موجودة بالفعل في ملف القضية إلى جانب ترجمتها الألمانية، ومع ذلك، طُلب من المترجم أن يترجمها حسب الطلب، من أجل تأكيد صحة الترجمة الحالية.

[التالي هو نسخة مُعاد إنشائها من المستند بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة]

حزب البعث
الجمهورية العربية السورية
379 التاريخ: 20 نيسان/أبريل، 2011
سري للغاية
تُحفظ من قبل المستلم

محضر اجتماع الخلية المركزية لإدارة الأزمة من 20 نيسان/أبريل، 2011
مدير الإدارة الإقليمية لوضع الأمن السياسي

النتائج:

1. *يطوّر المخربون أساليبهم الرامية إلى ترهيب المدنيين وتقويض ثقتهم في الدولة السورية. إنهم يخططون لمظاهرات الجمعة وقد يحاولون نقل حركتهم الاحتجاجية إلى مدن أخرى.*
2. *يجب أن تبدأ مرحلة جديدة لمواجهة هذه الحركة. من اليوم فصاعداً، أصبحت معركة مفتوحة وعلينا أن ننتصر فيها. تحتاج الدولة إلى إظهار قوتها الهائلة.*
3. *يجب وضع خطط تفصيلية لمواجهة الاحتجاجات المحتملة، لا سيما في درعا ومدينة دمشق وحمص وريف دمشق. سيتم وضع هذه الخطط على الفور من قبل مكتب الأمن السياسي. مطلوب دعم الجيش والقوات المسلحة.*
4. *تحتاج الجيوش الإقليمية والقوات المسلحة إلى تطوير الخطط، بناءً على السيناريو الذي قد تنتشر فيه الأنشطة العدائية إلى جميع المناطق. يجب إنفاذ وتنسيق التدابير المضادة ذات الصلة. وفقاً للوضع المتغير، تتطلب الخطط تعديلات بشكل منتظم.*
5. *تفعيل دور القوات العسكرية*
6. *ترفع القوات المسلحة تقارير عن عدد الهجمات والجنود القتلى. وبناء على هذه التقارير لا بد من محاكمة الجناة وتقديمهم للمحاكمة.*
7. *يتم تطبيق الأساليب ذات الصلة وفقاً لكل موقف على حدة، على النحو المعلن من قبل اللجنة المشتركة.*
8. *ضبط المطلوبين المشتبه بهم من المخربين والقتلة والمجرمين.*
9. *تركز القوات الأمنية على الحصول على المعلومات وملاحقة المجرمين بهدف تحقيق نتائج ملموسة.*
10. *يدفن الموتى دون تجمهر. يجب على العائلات الالتزام بهذه الأمر قبل تسليم الجثة إليهم.*
11. *تعقد الخلية المركزية لإدارة الأزمة اجتماعات يومية.*
12. *يجب فصل الطلاب الذين يشاركون في المظاهرات.*
13. *يحظر استخدام الدراجات النارية بأمر من وزير الداخلية.*
14. *تؤكد المادة رقم 8 أهمية الإعلام في مساعدة الجيش والإدارة، بناءً على أمر من وزير الداخلية.*
15. *ترفع القرارات العامة للجنة التوجيهية العليا واللجنة في درعا.*
16. *بموجب قرار من وزير الدفاع، يجب دعم وزير الداخلية بأي وسيلة.*
17. *ينسق نواب الأمناء الإقليميين دور الحزب وفقاً للخطة الشاملة ويقدمون تقارير.*
18. *علينا أن نحترم طلب الذين يرغبون في تدخل الدولة لكسب المعركة التي تم شنّها ضدهم. يجب أن يعيشوا هم وأولادهم في سلام.*
19. *وقف اللجان الشعبية عن العمل.*

التوقيع: نائب الأمين الإقليمي

بمجرد أن انتهى المترجم من ترجمته وأكد القضاة صحة الترجمة الموجودة بالأصل، قالت القاضي كيربر إن طلبين لا يزالان قيد النظر أمام القضاة. وأوضحت أن أحدهما طلب فصل المحاكمة والآخر طلب تقديم أدلة إضافية. وبما أن الطلب الثاني يتعلق فقط بقضية إياد الغريب، فإن القضاة سيتعاملون أولاً مع طلب فصل المحاكمة. ولم يكن لدى أي من الأطراف أي تعليقات على طلب المدّعين بفصل المحاكمة، لذلك تلت القاضي كيربر أمر القضاة بشأن هذا الطلب:

[فيما يلي ملخص لأمر المحكمة، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة]

أمر المحكمة

سيتم فصل محاكمة المتهم إياد الغريب وفقاً للمادة 13 (3) من القانون الجنائي. وستستمر المحاكمة تحت ملف المحكمة رقم 1 StE 3/21. وسيبقى رقم ملف المحاكمة ضد أنور رسلان كما كان من قبل (1 StE 9/19).

<u>الأسباب:</u>

إن فصل المحاكمة أمر عملي، لأن القضية المرفوعة ضد إياد جاهزة للبت فيها في حين أن القضية المرفوعة ضد أنور تتطلب أخذ المزيد من الأدلة.

أعلنت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أن محاكمة أنور سيتم وقفها مؤقتاً حتى يوم الأربعاء 10 آذار/مارس، 2020. وأوضحت أنه ستكون هناك استراحة قصيرة في محاكمة إياد للسماح لأنور وفريق دفاعه بالمغادرة ولإجراء التغييرات ذات الصلة في قاعة المحكمة.

رُفعت جلسة أنور رسلان الساعة 10:40 صباحاً.

ستعقد الجلسة المقبلة في 10 آذار/مارس، 2021.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

بينما جلس محامو المدّعين في مقاعدهم، أوضحت القاضي كيربر أنه لن يكون هناك مدّعون في محاكمة إياد فعليا، ومع ذلك، لمنع المزيد من الاضطراب، سيسمح للمحامين بالبقاء.

واصلت القاضي كيربر التعاطي مع طلب الدفاع للحصول على أدلة إضافية وتلت أمر المحكمة التالي:

[فيما يلي ملخص لأمر المحكمة، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة]

<u>أمر المحكمة</u>

طلب محامي الدفاع شوستر بتاريخ 2 شباط/فبراير، 2021 تلاوة أجزاء من محضر مقابلة إياد مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين لإثبات الحقائق التالية:

1. *عمل إياد في البداية في فرع "الأديان" في المخابرات السورية حيث تلقى تدريباً لمدة خمسة أشهر على كيفية مراقبة الاجتماعات والفعاليات الدينية والحصول على المعلومات ذات الصلة.*
2. *في هذا المنصب، كان يتبع إدارياً لرئيس الفرع كمال الأحمد وتوجب عليه رفع تقاريره إلى رئيس الفرع.*
3. *فيما يتعلق بأسباب ترك فرع "الأديان"، قال إياد للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين إنه لا يحب الوظيفة المكتبية، لذلك بدأ العمل في الزبداني. بعد خمسة أشهر، طلب منه رئيسه السابق كمال الأحمد العودة إلى فرع "الأديان" حيث مكث إياد شهرين آخرين. ثم نُقل إلى القسم 40 الخطير والشبيه بالمافيا حيث عمل من حزيران/يونيو، 2011 حتى انشقاقه في عام 2012.*

رُفض طلب شوستر، حيث تم بالفعل إثبات الحقائق التي كان من المفترض أن يتم إثباتها.

<u>الأسباب:</u>

سبق أن استمعت المحكمة لموظفي المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين السيد فولنر والمترجم الفوري، وكلاهما كانا حاضرين خلال مقابلة إياد مع المكتب. وتليت عدة أجزاء من محضر المقابلة على السيد فولنر الذي أكد صحة المحضر. وشهد كذلك على المحتوى والسياق العام. لهذه الأسباب، ليس هناك شك فيما يتعلق بالحقائق المذكورة أعلاه.

شكر محامي دفاع إياد شوستر القضاة واعتذر عن "محاضره غير المكتملة على ما يبدو".

أوضحت القاضي كيربر أن القاضيين سيتلوان الآن مقطعاً من سجل إياد لدى وزارة العدل الألمانية [سجله الجنائي] من عام 2019.

أوضح القاضي فيدنير أن شرطة الجنائية الاتحادية الألمانية قد طلبت معلومات عن إياد من وزارة العدل (السوابق الجنائية). تم توفير هذه المعلومات في 30 أيلول/سبتمبر، 2019:

[ما يلي هو نسخة مُعاد إنشائها من قيد السجل، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة]

معلومات بخصوص إياد الغريب.

ولد في دمشق، سوريا في 25 أيار/مايو، 1976

ملاحظة: لدى المكتب معلومات مختلفة بخصوص اسم الشخص المذكور أعلاه. لضمان التوحيد، سيتم تهجئة الاسم كما هو مكتوب أعلاه.

عدد قيود السجل: 1

التاريخ: 24 تموز/يوليو، 2018 محكمة المقاطعة [AG] هيرمسكايل

ملزم قانوناً منذ 1 أيلول/سبتمبر، 2018

المسألة: إصابة جسدية في 26 أيار/مايو 2018، بموجب الفقرتين 223 (1) و231 (1) من القانون الجنائي الألماني.

الحُكم: دفع 20 غرامة يومية بمعدل 5 يورو في اليوم

قالت رئيسة المحكمة القاضي كيربر إنه وفقاً لمكتب المدّعي العام في تريير، تم دفع الغرامات. وأضافت أن الأمر "قد تم التعامل معه".

أوضحت القاضي كيربر أن المترجمين الفوريين كانوا أيضاً بمثابة خبراء من وقت لآخر وسألت عمّا إذا كان الدفاع أو المدّعون العامون قد طلبوا وضعهم تحت القَسَم. لم يكن لدى أي من الأطراف أي سؤال أو طلبات إضافية. لذلك أعلنت رئيسة المحكمة القاضي كيربر الانتهاء من أخذ الأدلة في محاكمة إياد الغريب، وأمرت باستراحة قصيرة قبل أن يقدّم المدّعون العامون بيانهم الختامي.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

[يوجد أدناه ملخص للبيان الختامي الشفوي للمدعي العام، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة. تمت الإشارة إلى الاقتباسات المباشرة بعلامتي الاقتباس "" ووضعت الملاحظات الإضافية بين قوسين معقوفين]

أشار المدّعون أولاً إلى السياق العام في سوريا:

افتتحوا بيانهم الختامي بالقول إنه منذ بداية الربيع العربي، تستخدم الحكومة السورية عنفاً واسع النطاق ضد المعارضة الديمقراطية المدنية. وأدى هذا في النهاية إلى نزاع مسلح مستمرٍ حتى اليوم. ووصفت غارانس لو كين الوضع في سوريا "على نحو مناسب" بوصف البلد بأنها "أرض الغائبين". وأشار المدّعون العامون كذلك إلى أنه ليست الجماعات المسلحة غير التابعة للدول هي التي ترتكب جرائم في هذا النزاع فحسب. إن "إرادة النظام[3] للحفاظ على الذات تسببت في عدد لا يحصى من الضحايا المدنيين واللاجئين".

وفقاً للمدّعين العامين، تحقق ألمانيا في جرائم ارتكبت في سياق النزاع السوري منذ عام 2012. ومع ذلك، فإن هذه المحاكمة لن تكون واحدة من العديد من المحاكمات. وستكون هذه أول محاكمة في العالم يواجه فيها موظفو جهاز مخابرات بشار الأسد اتهامات.

الأفعال الإجرامية والملاحظات الخاصة:

شدد المدّعون العامون على أن المُتّهم في هذه المحاكمة، إياد الغريب، لم يُتهم بصفته ممثلاً للنظام بأكمله. ومع ذلك، لا يمكن النظر في جرائمه المزعومة دون وضعها في سياق الهجوم المنهجيّ وواسع النطاق للنظام السوري على شعبه.

أضاف المدّعون العامون أن "هذا النظام لا يزال يمسك بزمام السلطة إلى حد كبير اليوم"، وهي حقيقة تميز هذه المحاكمة عن محاكمات نورمبرغ والمحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكانت آثار "أنفاس النظام المسمومة" واضحة طوال هذه المحاكمة، نظراً إلى الشهود الخائفين. أشار المدّعون العامون إلى أن العديد من الشهود بينوا كيف تعرّضت عائلاتهم في سوريا للتهديد وأنهم كانوا على استعداد للإدلاء بشهادتهم فقط عند إخفاء هويتهم. لكن الإرهاب في سوريا لم يمنع "البطل" قيصر من تهريب آلاف صور الجثث خارج سوريا وكشف النقاب عن طريقة تعذيب النظام للمعتقلين وقتلهم وتوثيقهم. وبحسب المدّعين العامين، فإن الإرهاب في سوريا أيضاً لم يمنع الضحايا من إخبار العالم بمعاناتهم. وأضافوا أنه بفضل شجاعة هؤلاء الناس فقط لم يكن النظام آمناً [أومأت رئيسة المحكمة كيربر مُقرّة بذلك]. هذه المحاكمة، كما أوضح المدعون العامون، كانت تجري فقط في

3 ملاحظة من مراقب المحاكمة: يستخدم المدّعون العامون دائماً مصطلح "النظام" بدلاً من "الحكومة". وقد التزموا بذلك طوال بيانهم الختامي.

كوبلنتس بسب إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب في سوريا. لذا أظهر المدّعون العامون امتناناً خاصاً لهؤلاء الشهود؛ إنهم "يستحقون منا أعلى درجات الاحترام والتقدير".

أظهرت هذه المحاكمة أنه يمكن محاكمة الجرائم التي لا يمكن تصورها بشكل فعال بموجب الولاية القضائية العالمية، كما أوضح المدّعون العامون. وتماشياً مع القرار الأخير الصادر عن محكمة العدل الاتحادية الألمانية [28 كانون الثاني/يناير 2021، 3 StR 564/19] أراد المدّعون العامون التأكيد على أن "ألمانيا لم تكن في يوم، وليست حالياً، ولن تكون أبداً ملاذاً آمناً لمرتكبي الجرائم الدولية". وأضافوا أن هذه المحاكمة لن تكون الأخيرة من نوعها، "كوبلنتس ليست سوى البداية". وخلصت إلى أنه لن يكون هناك حدود للجرائم بموجب القانون الدولي.

وبحسب الادّعاء العام، لم تظهر المحاكمة أي حقائق من شأنها أن تختلف بشكل كبير عن لائحة الاتهام. أوضحت المدّعي العام بولتس أنه خلال البيان الختامي للمدّعين العامين، سيتم تسمية الشهود الذين سُمح لهم بإخفاء المعلومات الشخصية أثناء المحاكمة الرئيسية وفقاً ليوم المحاكمة الذي شهدوا فيه [سيستخدم المركز السوري للعدالة والمساءلة الرموز الخاصة من التقارير السابقة للإشارة إليهم].

أراد المدّعون العامون توجيه الشكر لمحامي الدفاع بشكل خاص. فقد دافعوا عن موكلهم بطرق مبتكرة دون أن يحاولوا تعريض الشهود لصدمة أخرى بالضغط عليهم أو ترويعهم بالأسئلة. ووفقاً للمدّعين العامين، لم يكن هذا "مع الأسف، مجرّد تحصيل حاصل".

موضوع المحاكمة:

استذكر المدّعون العامون بداية الثورة في درعا عام 2011، عندما استخدم النظام السوري عنفاً واسع النطاق تسبب في سقوط العديد من الجرحى ومقتل شخصين. واستخدمت الذخيرة الحية لاستهداف المدنيين ولم يتم استخدام العنف الذي ترعاه الدولة منذ مرحلة مبكرة لمنع المظاهرات وحلها فحسب، ولكن أيضاً لمراقبة المدنيين والسيطرة عليهم. بدءاً في درعا في نيسان/أبريل 2011، فُرضت قيود اجتماعية، وتم تقييد الوصول للغذاء، وكانت المشافي تحت المراقبة. وبحسب الادّعاء، فقد أدى هذا الأخير إلى إنشاء مشاف تحت الأرض حيث لم يتلق المتظاهرون الجرحى سوى علاج طبي غير كاف. وأشار المدّعون العامون كذلك إلى كيف أنه تم تقييد تدفق المعلومات بشدة وامتدت جميع التدابير [التقييدية] إلى مدن أخرى أيضاً. وصعّد النظام العنف بشكل مطرد. في نيسان/أبريل 2011، أصدرت الخلية المركزية لإدارة الأزمة أمراً مباشراً بأن "مرحلة التسامح قد انتهت". وأشار ممثلو الادّعاء إلى أنه بعد هذا الأمر، استخدمت القوات العسكرية العنف المميت، ومع ذلك، فقد طُلبت إجراءات أكثر صرامة: استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والهراوات ضد المتظاهرين. وشُرّد الناس قسراً في السجون حيث تعرضوا للتعذيب الشديد والإذلال والإيذاء.

وقال الادّعاء إن المعتقلين تعرضوا للتعذيب في السجون السورية قبل [الثورة]، لكن منذ 2011 تغيرت كمية ونوعية التعذيب في السجون السورية بشكل كبير. وكان التعذيب وظروف الاعتقال اللاإنسانية أمورا تافهة. "للانتقام ولخنق" الحركة منذ البداية، استخدم النظام السوري التعذيب الجسدي والنفسي. ارتفعت معدلات الوفيات بشكل ملحوظ في المعتقلات وأصبحت المشافي العسكرية مكاناً للتعذيب والقتل. وفيما يتعلق بالمشافي، أشار الادعاء العام إلى الأوضاع في مشافي المَزّة وتشرين وحرستا التي أصبحت أماكن لتخزين الجثث وتسجيلها قبل "التخلص منها" في مقابر جماعية. واستخدم التوثيق الدقيق للمعتقلين القتلى لإثبات موت هؤلاء الأشخاص بالفعل.

وصف الادعاء العام هيكل المخابرات في سوريا، قائلين إنه يتكون من إدارة المخابرات العامة، وشعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، والأمن السياسي. وتقسم كل منها إلى مزيد من الفروع. وبحسب الادّعاء العام، كان الفرع المركزي في المحاكمة الحالية هو الفرع 251، المعروف أيضاً باسم الخطيب، نظراً لموقعه المعروف في دمشق. كان هذا الفرع يشرف على دمشق، ويتعلق في الغالب بالاعتقالات ونقاط التفتيش. وكان مدعوما من قبل القسم 40.

وكان هذا القسم بقيادة حافظ مخلوف، ابن خال بشار الأسد، و"بفضله كان للقسم مكانة خاصة"، كما وصف المدّعون العامون. كانت تعرف باسم "فرقة التطهير والاختراق". كان للقسم 40 معتقلات خاصة به، ومع ذلك، بقي الناس هناك لفترة قصيرة جداً فقط، قبل نقلهم إلى فرع آخر، عادة الفرع 251. ووصف المدّعون العامون تعرّض الأشخاص بالفعل لسوء المعاملة في القسم 40 وتم اختيار عناصر هذا القسم بعناية. حيث كان عليهم الخضوع لعملية اختيار متعددة المستويات، مما أدى إلى خلق "دائرة نخبوية". ونفذ القسم 40 "اعتقالات مفاجئة" في مظاهرات سلمية و"بدأ مطاردة" الأشخاص الفارين من المظاهرات.

بحسب المدّعين العامين، كان على المرء أن يضع في اعتباره أنه لم يتم إخبار أي شخص بسبب اعتقاله أو مكان إحضاره. ولم يتم إبلاغ أي من المعتقلين بحقوقهم أو عرضهم على قاضٍ. كما لم يكن لديهم محام، ولم يتم إبلاغ أي شخص باعتقالهم أو مكان وجودهم.

فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين في الفرع 251، وصف المدّعون العامون ما يلي: عند وصولهم إلى الفرع 251، استُقبل المعتقلون بما يُعرف بـ"حفلة الترحيب"، حيث تعرضوا خلالها للضرب بطريقة "مسعورة ووحشية". وعادة ما يبدأ هذا الإجراء في الفناء أو الطريق المؤدي للمبنى. وفي كثير من الأحيان، تعرّض المعتقلون "لمزيد من الوحشية" لحظة مغادرتهم المركبة التي جلبتهم إلى هناك. ويذكر أنه بين تمّوز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2011، تعرّض المعتقلون للضرب على رؤوسهم بقضبان حديدية أثناء هذا الإجراء. فبمجرد دخول المعتقلين إلى المبنى، عليهم خلع ملابسهم في الطابق السفلي حيث يتم تفتيشهم. وبعد ذلك، يستعيدون ملابسهم ويقادون إلى زنزانتهم.

أشار المدّعون العامون كذلك إلى أعمال العنف واسعة النطاق التي استُخدمت كوسيلة للانتقام أثناء التحقيقات. وبشكل عام، أُجريت التحقيقات دون غرض محدد. يكون أحد السّجانين عادةً حاضراً أثناء التحقيق حيث يُهين المعتقلين ويسيء معاملتهم. وبحسب الادّعاء،

فقد شمل ذلك: الصعق بالكهرباء، والضرب على الوجه، والفلقة، والدولاب، والكرسي الألماني، والشّبّح، فضلاً عن التهديدات وأعمال العنف الجنسي. وخلص المدّعون العامون إلى أن ظروف الاعتقال في الفرع 251 كانت لاإنسانية ومهينة. ولم يتلق المعتقلون أي علاج طبي. وكانت الزنازين مكتظة ولم يكن لدى المعتقلين فرصة للجلوس، فكانوا ينامون وهم واقفون أو ينامون بالتناوب. كان الطعام في الفرع غير كافٍ أيضاً، وكانت حالة النظافة كارثية. وكان على المعتقلين سماع الصراخ المستمر لتعذيب المعتقلين الآخرين، وفقد الكثير من الناس عقولهم. بين 29 نيسان/أبريل 2011 وكانون الثاني/يناير 2012، اعتُقل مئات الآلاف من الأشخاص في الفرع 251. وكانوا يعيشون في خوف دائم على حياتهم. وكان هذا الخوف أسوأ من التعذيب الجسدي. خلص المدّعون العامون إلى أن مجرد الاعتقال في الفرع 251 يعتبر ضرباً من التعذيب.

مساهمة إياد الغريب الإجرامية:

وصف المدّعون العامون تاريخ عمل المُتّهم: في سن العشرين، التحق إياد بإدارة المخابرات العامة كمدرب بدني. ومنذ شباط/فبراير 2010، أصبح عنصراً في الفرع 251. حيث عمل أولاً في فرع "الأديان"، في مبنى الفرع 251 قبل أن يعمل في الزبداني لمدة شهر تقريباً، بدءاً من حزيران/يونيو 2011. ولأنه "لم يفضّل" الوظيفة المكتبية ولأن رؤساءه كانوا على ما يبدو "راضين تماماً" عن عمله، بدأ العمل في القسم 40. وبحلول هذا الوقت، كان القمع من قبل النظام قد بدأ بالفعل وكان إياد على دراية بما يفعله القسم الذي يقوده حافظ مخلوف. ووجد الادّعاء أنه هو نفسه متورط بشكل مباشر في حادثة واحدة على الأقل في مسجد دوما في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011. حيث تظاهر 3,000 – 6,000 شخص بشكل سلمي بوجود حوالي 250 عنصراً من القسم 40 عندما فتح حافظ مخلوف النار على المتظاهرين من السيارة وأمر بإطلاق النار على الجميع؛ إذا كانوا يحبون الرئيس. وأوضح الادّعاء العام أن ثلاثة أشخاص على الأقل لقوا حتفهم فوراً، وأصيب اثنان بجروح قاتلة. وطُلب من إياد وزملائه القبض على الأشخاص الفارين وعندما "بدأوا عملية المطاردة"، اعتقلوا ما لا يقل عن 30 شخصاً. وبحسب الادعاء العام، فقد وضع إياد وزملاؤه هؤلاء الأشخاص قسراً في حافلات ونقلوهم إلى الفرع 251. وكان إياد على متن الحافلة حين قام زملاؤه بضرب المعتقلين. وفي الفرع 251 استُقبل المعتقلون "بحفلة الترحيب"، وجرّاء ذلك تعرّض 30 مدنياً لسوء معاملة بشكل خطير. وخلص الادّعاء العام إلى أن إياد كان مدركاً وقد قبل باستهتار تعرُّض هؤلاء الأشخاص للتعذيب المنهجيّ. وعلم إياد بأن الفرع كان بمثابة آلية لترويع الناس. حيث كان على علم بذلك وقبل به.

لكن الادّعاء العام شدّد على أن أنور رسلان هو المتهم بالإشراف على التعذيب والأمر به في الفرع 251. وأن الأدلة المتوفرة عن إياد من ناحية أخرى يمكن أن تثبت تورطه بجريمة واحدة فقط في يوم واحد في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011. ولم تكن القضية المرفوعة ضد إياد سوى لقطة لما كان يحدث بحسب الادّعاء العام. ومع ذلك، عند تقييم الأدلة في قضيته، يجب فحص الأدلة التي تثبت وجود هجوم منهجي واسع النطاق ضد السكان المدنيين، كما أوضح المدّعون العامون. ووصف الادعاء العام أن هذا الهجوم تم في الشوارع وكذلك في قبو الفرع 251. وبحسب الادّعاء، عند تحديد المسؤولية الجنائية لإياد، يجب النظر إلى الأدلة ضده وتجاهل كل شيء آخر.

كما أشار المدّعون العامون إلى أن الستين يوماً الماضية من المحاكمة أظهرت "بوضوح" أنه منذ نيسان/أبريل 2011 على الأقل، ما فتئ النظام السوري يشن هجوماً منهجيّاً وواسع النطاق "ضد أعضاء المعارضة الفعليين والمزعومين". وأشار المدّعون العامون إلى العديد من الخبراء مثل الفاضلة ثورمان و مازن درويش وأنور البُنّي (P2) وكريستوفر إنجلز والعديد من الشهود وكذلك تقرير هيومن رايتس ووتش "لم نر مثل هذا الرعب من قبل" الذين أكدوا ذلك [الهجوم على أعضاء المعارضة الفعليين والمزعومين]. وبحسب الادّعاء، فإن الهجوم بدأ في 29 نيسان/أبريل، 2011، عندما تم بالفعل تنفيذ أوامر الخلية المركزية لإدارة الأزمة بدءاً من 20 نيسان/أبريل، 2011. ويُثبت مقتل 200 شخص في درعا، بعد هذا التاريخ بقليل، تنفيذ هذه الخطة.

فيما يتعلق بوجود الخلية المركزية لإدارة الأزمة ومهامها، أشار المدّعون إلى شهادات مازن درويش ومازن درويش و P10 وكريستوفر إنجلز. كما سيوفر محضر اجتماع الخلية المركزية لإدارة الأزمة بتاريخ 20 نيسان/أبريل 2011 مزيداً من المعلومات حول المناقشات أثناء الاجتماعات. إن صياغة هذا المحضر بالإضافة إلى وثيقتي الخلية المركزية لإدارة الأزمة الأخريين اللتين تمت تلاوتهما للتو في المحكمة "تقشعر له الأبدان"، كما أشارت المدّعي العام بولتس. وتؤكد شهادة الشاهد [حُجب الاسم]، التي قدمها رئيس المفتشين الجنائيين دويسنج وكذلك شهادة P16 تنفيذ خطط الخلية المركزية لإدارة الأزمة. وأشار المدّعي العام إلى إفادة [حُجب الاسم] عندما وصف الوضع بأنه "دوامة عنف" وعندما شهدت P16 بشأن اعتقالها في اليوم 34 من المحاكمة، ذكرت أن الاعتداءات والصراخ المستمر كانت أموراً "طبيعية" في الفرع 251. وخلص المدّعون العامون إلى أنه على وجه العموم، تم "تنفيذ تعليمات الخلية المركزية بشكل صحيح" و"أن مطاردة المعارضة قد بدأت".

فيما يتعلق بدور أجهزة المخابرات في الهجوم واسع النطاق والمنهجيّ، أشار المدّعون الى شهادات العديد من الشهود: السيدة ثورمان، وكريستوفر إنجلز، ورياض سيف، ومازن درويش، وأنور البني (P2)، و P10 و P3 ورئيس المفتشين الجنائيين دويسنج. وصُنفت المهمة الخاصة للفرع 251 من قبل رئيس المفتشين الجنائيين دويسنج وإفادات إياد نفسه مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين والشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية. وقُدمت إيضاحات بشأن القسم 40 إلى المحكمة من قبل P21 و P5 و P20 و P24 و P16 والمدّعى عليه نفسه أثناء جلسات الاستماع مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين والشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية. ووفقاً لـ P5، تم اختيار أولئك الذين يتمتعون بحالة بدنية وعقلية ممتازة، مع مراجع مهنية ذات صلة ممن كان لديهم ولاء غير مشروط للعمل في القسم 40، كما أشار المدّعون العامون. ولم يصل P5 إلى القسم 40. وخلص المدّعون إلى أن إياد كان على ما يبدو أكثر ملاءمة منه.

وبحسب الادّعاء العام، لا شك في أن النظام السوري يشن هجوماً منهجياً وواسع النطاق ضد السكان المدنيين المعارضين. وقد أكدت محكمة العدل الاتحادية الألمانية ذلك سابقاً . وفيما يتعلق بقتل المدنيين من قبل النظام، ذكر المدّعون العامون تأكيد الفاضلة ثورمان لذلك في المحكمة، إضافة إلى تقرير هيومن رايتس ووتش ، ومازن درويش ، و P15 و P19. وأضاف المدّعون العامون أن ملفات قيصر والتحليلات التي قدمها البروفيسور د. روتشيلد، ورئيس المفتشين الجنائيين دويسنج وغارانس لو كين ، أثبتت بشكل مثير للإعجاب "النطاق الفعلي" لعمليات القتل هذه. وأوضح دويسنج في تحليله لملفات قيصر أن الجثث "ألقيت بلا مبالاة أو احترام" حيث أُلقيت في احدى الساحات الخلفية، "دون أي حماية من الشمس أو ممن ينبشون القمامة، ووفقاً لدويسنج وغارانس لو كين ، كانت تلك الممارسة شائعة على الأقل منذ أيار/مايو 2011. وأكدت الأخيرة ذلك من خلال الإشارة الى سيرة قيصر.

أعرب المدّعون العامون عن أسفهم لعدم تمكن المحكمة من سماع قيصر أو سامي. ومع ذلك، يمكن القول إنه بهذه المحاكمة، حقق الاثنان هدفهما أخيراً، كما خلصت المدّعي العام بولتس. ويمكن إثبات "المدى المروع" للجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قبل النظام السوري من خلال هذه الملفات. ووفقاً للمدّعين العامين، ليس هناك شك في صحة الصور. ووفقاً للبروفيسور د. روتشيلد، أظهرت 6,627 صورة من أصل 20,948 صورة علامات على عنف واسع النطاق. ووجد المدّعون العامون أن الناس تعرّضوا لسوء المعاملة بشكل منهجيّ، ومن الواضح أنه لم يتم توفير العلاج الطبي. وبناءً على هذه الصور، تم استبعاد الموت لأسباب طبيعية. وقُتل بين عامي 2011 و2013 ما لا يقل عن 6,627 شخصاً "بوحشية" ونُقلوا إلى مشفيي المَزّة وتشرين. وأشار المدّعون العامون إلى كيف أنه تحدث P23 والمتهم إياد عن قتلى ومعتقلين ماتوا خلال "حفلات الترحيب". أكد P3 و P14 باعتبارهما من المطلعين أن المعتقلين "دفنوا على عجل" في مقابر جماعية. وأوضح P3 كذلك أنه تم حفر مقبرتين جماعيتين حصرياً لدفن الجثث من إدارة المخابرات العامة. أكد Z300719 أيضاً وجود مقابر جماعية. ووفقا للمدّعين العامين أُكّدت هذه الشهادات من قبل المفتش الجنائي كنايمان في اليوم 54 من المحاكمة . حيث عرض وحلّل صور أقمار صناعية مفتوحة المصدر أظهرت مقابر جماعية بالقرب من دمشق. وفي إحدى الصور، يمكن التعرف على آثار حفارة مستخدمة لحفر القبور. وعلى الرغم من أن هذه الصور مؤرخة في عام 2014 وما بعده، فلن يكون من المستغرب عدم وجود صور خاصة من عام 2011 لسببين: الأول، في عام 2011، لم تكن هناك حاجة بعد إلى مقابر جماعية بهذا الحجم الكبير. وثانياً، لن يتوفر سوى عدد محدود لمثل هذه الصور، والتي تُظهر منطقة معينة فقط. كما وجد المدّعون العامون أن تقرير هيومن رايتس ووتش قد ذكر وجود مقابر جماعية أيضاً.

وبالتالي، فإن عمليات القتل المستهدفة وواسعة النطاق للمعارضين هي جزءٌ من هجوم ممنهج وواسع النطاق من قبل النظام السوري.

[طلبت المدّعي العام بولتس استراحة قصيرة للمترجمين وفتح النوافذ.]

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

[واصلت المدّعي العام بولتس تلاوة البيان.]

التعذيب والحرمان من الحرية

وأشار المدّعون العامون إلى أنه خلال المحاكمة، أدلى العديد من الشهود بشهاداتهم حول التعذيب والظروف اللاإنسانية في الفرع 251. في اليومين 16 و 17، على سبيل المثال، أدلى أحد المطّلعين بشهادته حول "حفلات الترحيب" في الفرع 251. أخبر المدّعى عليه، إياد، المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في أيار/مايو 2018 أن المعتقلين تعرّضوا للضرب على رؤوسهم. وقدّم وصفاً أكثر تفصيلاً عندما استجوبته الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية موضحاً أن المعتقلين تعرّضوا للضرب بقضبان معدنية. وقال إياد بنفسه إن صرخات التعذيب وصلت حتى الكافيتريا في الفرع 251.

وأضاف المدّعون العامون أن العديد من المعتقلين والضحايا السابقين قد أدلو بشهاداتهم عن التعذيب. إلا أن هذه الشهادات مجرد لمحة عمّا كان يجري وما يمارس حتى اليوم. ووصف كلٌ من P1 و P16 و P23 و P11 و P26 بصورة متّسقة شكل الفرع 251 وموقعه، والذي كان معروفاً أيضاً بين العامّة، نظراً لموقعه في منطقة الخطيب المعروفة. وعلاوة على ذلك، وصف جميع الشهود السجون السرية في الفرع 251. وفي اليوم 34، أوضحت P16 أيضاً أنه لا توجد إجراءات قانونية لفحص صحة الاعتقالات ولم يتم إبلاغ أفراد الأسرة مطلقاً باعتقال أحبائهم واحتجازهم. وذكر المدّعون العامون أنهم كانوا يودون سؤال [حُجب الاسم] – الذي قُدمت شهادته من قبل كبير المفتشين الجنائيين هورل [اليوم 57] – حول كيفية اعتقاله بالضبط عندما استجاب طواعية لاستدعاء من قبل القسم 40. إلا أنه لم يكن على استعداد للإدلاء بشهادته في المحكمة بسبب مخاوف جدية بشأن سلامته وسلامة أسرته. ورغم ذلك، فقد أُيّدت الشهادات حول التعذيب المستمر والظروف اللاإنسانية والمهينة في الفرع 251 من خلال العديد من الشهادات الأخرى، ووفقاً للمدّعين العامين: وصف P1 اعتقاله واحتجازه، وكيف كان عليه أن يواجه "حفلة الترحيب" سيئة السمعة قبل نقله إلى زنازين جماعية مكتظة وزنازين منفردة صغيرة. وشهد كذلك بشأن الطعام غير الصالح للأكل وقيام السّجان بوضع هراوة في فتحة شرجه. وأكد P11 هذه الصورة من خلال الإدلاء بشهادته حول معاناته هو وزملائه. وأيّدت هذه الروايات شهادة P12 حول وضع عصابة على أعين المعتقلين وإجبارهم على التناوب على النوم وعدم قدرتهم على التمييز بين الليل والنهار بسبب وجود ضوء لا ينطفئ في الزنازين. وكانت تجارب P16 و[حُجب الاسم] [اليوم 57] متشابهة أيضاً.

أشار المدّعون العامون إلى إخبار P23 المحكمة أن الفرقة العاشرة [من الجيش في قطنا] كانت مسؤولة عن الهجمات بالقنابل وكيف قاموا بخلع أسنان الناس. وبحسب المدّعين العامين، تحدث جميع الشهود عن "أذيال (تُبّع) التعذيب" في الفرع 251 من تجربتهم الخاصة وكذلك ما شاهدوه يحدث لمعتقلين آخرين. كما وصف جميع الشهود نقص العلاج الطبي في الفرع 251. وخلص المدّعون العامون إلى أن نقل المعتقلين إلى المشفى "لم يكن لعمل الخير"، حيث وجدوا أن الهدف الوحيد هو "القضاء على المرضى" – "إن كان من الممكن تسميتهم مرضى". وأشار المدّعون العامون أيضاً إلى أن السبب الوحيد الذي مكّن أحد الشهود من الخروج من المشفى هو أن حالته كانت سيئة كفاية ليكون عبرة للآخرين، فقد ألقي به في الشوارع وترك ليموت. وأكدت P26 □□□□□ أيضاً هذه الروايات المتعلقة بالعلاج الطبي.

وفيما يتعلق بمصداقية شهادات الشهود، ذكر المدّعون العامون أنه عادة ما يجب تقييم مصداقية كل شهادة على حدة. إلا أنه لم تكن هناك إشارة واحدة على أن أياً من الشهود لم يقل الحقيقة أو حاول توجيه اتهامات زائفة للمدعى عليه في هذه المحاكمة. وكانت كل تفاصيل الشهادات مُتّسقة. ووفقاً للمدّعين، فإن صعوبة تذكر أمور معينة تعود للرفض الطبيعي لاستعادة هذه الذكريات وحسب. ويمكن للمرء أن يرى الرعب على وجه كل شاهد. ووجد الادعاء أن "هؤلاء الأشخاص هم من الناجين من الفرع 251؛ ولم يتم إنقاذهم". ومع ذلك، لم يكن هناك أي مبالغة، وتم تأييد جميع الشهادات بأدلة أخرى.

وتابع المدّعون العامون بالإشارة إلى اليوم الثاني من المحاكمة عندما تحدث رئيس المفتشين الجنائيين دويسنج عن كون التعذيب ممارسة شائعة في السجون السورية منذ 1976 على الأقل وأكد أنه خلال التحقيق الهيكلي الذي أجراه مكتبه فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في النزاع السوري، فإن جميع الشهود قدّموا نفس الوصف للتعذيب، ولا سيما الفلقة كونها طريقة متعارفا عليها في الفرع 251. ووفقاً للمدّعين العامين، إن ما يسمى بملفات قيصر وتحليل الطب الشرعي الذي قدّمه البروفيسور د. روتشيلد على وجه الخصوص سيكون دليلاً آخر على التعذيب في الفرع 251. وشدد المدّعون العامون على أن تحليل الطب الشرعي قد وجد نتائج مشتركة متكررة بشأن التعذيب المنهجي الذي تستخدمه جميع الفروع. وذكر روتشيلد أن "كل موظف لديه مجموعة أدوات تعذيب قياسية" على ما يبدو. كما عرض النتائج التي توصل إليها هو وزملاؤه فيما يتعلق بشهادات الشهود وأكد معقوليتها. كما قدّم مازن درويش وأنور البُنّي (P2) أوصافاً عامة للتعذيب الذي استخدمته المخابرات السورية. وقد حصل أنور البُنّي على جائزة حقوق الإنسان من الرابطة الألمانية للقضاة والجائزة الألمانية الفرنسية لحقوق الإنسان كما ذكر المدّعون العامون. وقدّم البُنّي نظرة ثاقبة في تجربته الخاصة وكذلك تجارب موكليه وذكر "الرقم الرهيب" وهو 73 عاماً والذي يمثل مجموع السنوات التي قضاها هو وأفراد عائلته في السجن. كما وصف تقرير هيومن رايتس ووتش التهجير غير القانوني والعديد من حالات العنف الجنسي من قبل المخابرات السورية. واختتم المدّعون العامون بالقول إنه لا يوجد أي شك على الإطلاق بشأن هذه الأدلة الإضافية. إن مجمل الأدلة يُثبت "للأسف" وجود "آلية تعذيب ذات أبعاد هائلة".

وأشار المدّعون العامون الى أن المتهم إياد وصف بنفسه في مناسبات مختلفة عمله في المخابرات لأكثر من 16 عاماً. ومع ذلك، وفقاً للمدّعين العامين، لم تعجبه حقاً وظيفته المكتبية، ولم يكن "يفضّلها"، لذا بدأ العمل في فرع "الأديان" قبل أن ينضم إلى القسم 40 "الشبيه بالمافيا". ووجد المدّعون العامون أن ما وصفه إياد في مكتب الهجرة مقبول. وتم تفصيل هذه الأوصاف بشكل أكبر أثناء استجوابه من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية. وفيما يتعلق بمقبولية هذه الأقوال، أشار الادعاء العام إلى بيانهم بتاريخ 3 حزيران/يونيو 2020. وفي 16 آب/أغسطس، 2018، استُجوب إياد من قبل كبير المفتشين الجنائيين دويسنج والمفتش الجنائي السامي فراي. وأوضح الادعاء أنه تم الاستماع إليهما كشاهدين في المحكمة منذ أن قرر المتهم التزام الصمت. وأكد كلاهما رواية إياد بعدم إعجابه بالوظيفة المكتبية ثم التحاقه بفرع "الأديان". كما أكدوا أنه كان ضالعاً في حادث شمل ما لا يقل عن 30 ضحية مدنية. وبحسب المدّعين العامين، لم يكن هناك سبب للشك في هذه الأوصاف التي قدمها إياد للشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية. فهي متقمة لإفادته السابقة مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين وتضيف عليها تفاصيل إضافية. ووجد المدّعون العامون كذلك أنه لا توجد مشاكل مع المترجم وتمت إعادة ترجمة محضر استجواب الشرطة لإياد. وخلص المدّعون العامون إلى ان مقبولية هذه الأقوال ستدعّم كذلك بقرار من محكمة العدل الاتحادية الألمانية بتأييد مذكرة توقيف إياد.

فيما يتعلق بالمسار المهني لإياد مع المخابرات، أشار المدّعون العامون إلى شهادة P6 ابن عم إياد. وإضافة إلى ذلك، فإن شهادة P3 لم تترك أي شك حول صحة الأوصاف الخاصة بإياد. واختتم الادعاء العام بالقول إن بطاقة الهوية العسكرية لإياد المعروضة في المحكمة في اليوم 56 من المحاكمة قد أكدت كذلك عمله لدى إدارة المخابرات العامة.

خلاصة القول، وجد المدّعون العامون أن إياد الغريب انضم طواعية إلى القسم 40، "الفرقة المسؤولة عن الاعتقال بالفرع 251"، في الوقت الذي اتخذ فيه النظام إجراءات واسعة النطاق ضد المتظاهرين والمعارضين. وانضم إلى القسم لأنه "كان يشعر بالملل" في وظيفته السابقة في الوقت الذي كان فيه القمع من قبل النظام قد بدأ بالفعل. وبحسب الادعاء، علم إياد بذلك من خلال عمله في مراقبة المساجد والمناسبات الدينية، وكان على علم بنوع العمل الموجود في القسم 40 من عمله لمدة عام في إدارة المخابرات العامة. وكان على علم بالتعذيب المنهجيّ وواسع النطاق. كما أنه لم يهتم بموت الناس نتاج التعذيب والعنف وكانت أمنيته الوحيدة هي "القيام بشيء مثير".

طلبت المدّعي العام بولتس استراحة قبل متابعة التقييم القانوني.

***

[استراحة غداء لمدة 65 دقيقة]

***

التقييم القانوني

بدأ المدّعون العامون التقييم القانوني للنتائج المذكورة أعلاه من خلال توضيح أن المحاكمة كانت محاكمة بموجب ما يسمى بالولاية القضائية العالمية، على النحو المنصوص عليه في المادة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي . وبما أنه سيتم الوفاء بمتطلبات هذه المادة، فقد وجد المدّعون العامون أن المحكمة لها اختصاص في هذه القضية. وأشار الادعاء إلى لائحة الاتهام التي ذكرت أن النظام السوري قد بدأ منذ 29 نيسان/أبريل 2011 هجوماً منهجياً وواسع النطاق ضد السكان المدنيين. كما هو مبين في المادة 7 (1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي ، يمكن أن يرتكب مثل هذا الهجوم ضد أي سكان مدنيين. والمتطلبات الضرورية هي الطابع واسع النطاق أو المنهجي للهجوم. وطبقاً للمدّعين العامين، فإن مطلب "الانتشار" سيكون هو المكون الكمي ويقاس بعدد الضحايا وكذلك حجم المنطقة التي يرتكب فيها الهجوم. والمتطلب "المنهجي" هو المكون النوعي ويقاس بدرجة معينة من التنظيم.

فيما يتعلق بالوضع الراهن في سوريا، وجد المدّعون العامون أن النظام استهدف المعارضين الفعليين والمزعومين بملاحقتهم وإخافتهم. ولعبت أجهزة المخابرات دوراً مركزياً في ذلك. فعلى الأقل منذ 29 نيسان/أبريل، 2011، عندما قتل أكثر من 200 شخص في مظاهرة في درعا، يمكن القول إن استهداف النظام للمعارضين يوصف بأنه هجوم منهجي واسع النطاق. وبدأ النظام في اضطهاد أعضاء المعارضة المزعومين والفعليين عبر أراضي الدولة، مما تسبب في عدد كبير من الضحايا. حتى أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011، مات المئات أو الآلاف من الأشخاص على يد المخابرات. لذا وجد المدّعون العامون أنه تم الوفاء بمتطلبات المادة 7(1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، ووجود هجوم واسع النطاق ومنهجيّ.

أوضح المدّعون العامون أن إياد متهم بالمساعدة والمشاركة في الجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) الفقرة الخامسة من قانون الجرائم ضد القانون الدولي ، أي التعذيب. ووفقاً للمدّعين العامين، فإن الاجتهاد القضائي الدولي يوضح بالتفصيل مدة ونتائج الأفعال التي تعتبر ضرباً من التعذيب. وبحسب هذا الاجتهاد، فيمكن اعتبار أفعال مختلفة ضرباً من التعذيب: كخلع الأسنان، والاغتصاب، والضرب، وصب مواد حمضية على الجسد، وغمر الشخص تحت الماء، والخنق، والإكراه على أخذ الأدوية الذُهانية والعنف النفسي. وبالتالي لن يكون الأمر ذا صلة إذا حدث ضرر دائم. وخلص المدّعون العامون إلى أن الأدلة في المحاكمة الحالية أثبتت أن هناك عواقب لمعارضة النظام. لا يمكن أن يكون هناك خلاف على أن هذه الأعمال "الفظيعة" تعتبر تعذيباً. ووفقاً للتشريعات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، فإن مجرد الخوف من التعذيب، بدرجة معينة، يمكن اعتباره أيضاً تعذيباً بحد ذاته. وفي ضوء ذلك، وجد المدّعون العامون أنه ليس هناك شك في أنه خلال الفترة الكاملة التي تتناولها المحاكمة – نيسان/أبريل 2011 حتى كانون الثاني/يناير 2012 – فإن مجرد الإقامة في الفرع 251 يعتبر تعذيباً. وهناك العديد من شهادات الشهود التي تؤيد هذا. كما ساهمت ظروف النظافة العامة في الفرع في ذلك. كما فقد الناس إحساسهم بالوقت لأن الضوء إما كان مضاءً باستمرار أو كان على المعتقلين الجلوس في الظلام طوال الوقت. وكان المعتقلون يخشون التحدث مع بعضهم البعض لخوفهم من وجود الجواسيس بينهم. وكان هذا مجرد استعراض للعضلات من قبل إدارة المخابرات العامة. وتعرضت المعتقلات للتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب. وبالإشارة إلى العديد من شهادات الشهود، خلص المدّعون العامون إلى أن السّجانين في الفرع 251 أرادوا كسر إرادة المعتقلين. وقال أحد الناجين للمحكمة إن "الموت أصبح أُمنية". ووصف آخرون العواقب النفسية للتعذيب النفسي في الفرع 251 حيث يفترض المرء أن هذه العواقب أسوأ من الإصابات الجسدية، حيث تلتئم الأخيرة بمرور الوقت. باختصار، وجد المدّعون العامون أن الفرع 251 هو "آلة تعذيب تعمل بشكل مثالي"، واعتباراً من نيسان/أبريل 2011، كانت مجرد الإقامة في الفرع بمثابة تعذيب.

أضاف المدّعون العامون أن المدّعى عليه متهم كذلك بالمساعدة والمشاركة في الحرمان الشديد من الحرية بموجب المادة 7(1) الفقرة التاسعة من قانون الجرائم ضد القانون الدولي ، مضيفين أن الحرمان من الحرية يعتبر قانونياً على أنه "شديد" خاصة عند استمراره لفترة طويلة. وعلى الرغم من أنه يجب تحديد ذلك لكل حالة على حدة، وجد المدّعون العامون في هذه القضية، أن معاملة المعتقلين في الفرع 251 كانت شديدة. واستندوا في هذه النتيجة إلى "شهادات متّسقة تصف العنف، وانعدام سبل الانتصاف القضائية، حيث لا توجد معلومات حول حقوق الفرد، ولا توجد معلومات للأقارب حول مكان وجود الشخص؛ اختفى المعتقلون ببساطة" . ومن شأن الإجراءات الوحشية التي اتُخذت أثناء التحقيقات في الفرع أن توصف بأنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لهذه الأسباب، وجد المدّعون العامون أن الاعتقالات في الفرع 251 تعتبر حرماناً شديداً من الحرية.

فيما يتعلق بمساهمة إياد في هذه الجرائم كمساعد ومشارك وفقاً للمادة 27 من القانون الجنائي الألماني، شدد المدّعون العامون على عدم وجود مؤشرات للاعتقاد بأن عملية اعتقال ثلاثين مدنياً في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011 والتي كان إياد متورطاً فيها، كانت قانونية.

على الرغم من أن فريق الدفاع قدم الدفع بالإكراه "بطريقة مبتكرة"، إلا أنه لم يتم الوفاء بالمتطلبات ذات الصلة الواردة في المادة 35 من القانون الجنائي الألماني، وفقاً للمدّعين العامين. وأشاروا إلى أنه منذ محاكمات نورمبرغ، لم تجر أي محاكمة فيما يتعلق بالجرائم الدولية دون التعامل مع الدفع بالإكراه. ومع ذلك، كما هو الحال في جميع هذه المحاكمات، لن يكون هذا الدفاع ذو صلة بالمحاكمة الحالية. إن متطلبات الإكراه والتهديدات الوشيكة ضد حياة الأفراد وحريتهم والتي لم يكن من الممكن تجنبها إلا باتباع أوامر جنائية، لم يتم الوفاء بها في هذه الحالة لهذه المحاكمة. في هذه الحالة، المتعلقة باعتقال ثلاثين مدنياً في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر

2011 في مظاهرة، كان موضع تساؤل بحسب الادعاء العام، أن المتهم لم يكن أمامه خيارات أخرى سوى اتباع أوامر غير قانونية. كان الوضع غير واضح للغاية وأتيحت لإياد فرصة الانسحاب من الوضع. ووصف هو نفسه أنه نجح في تجنب إطلاق النار على الناس. كما وصف المدعون العامون أن هناك حوالي 250 من عناصر القسم 40 ونحو ألف عنصر من عناصر الأمن حاضرين، مما تسبب في حشد كبير غير محدد المعالم. وكانت الوسيلة الأيسر بالنسبة لإياد هي الهروب أو التظاهر بالسقوط أو التظاهر بإصابة خطيرة. أشار المدّعون العامون إلى السوابق القضائية المحلية الألمانية: في عام 1951، وجدت محكمة العدل الاتحادية الألمانية أنه عندما يواجه المرء تهديدات وشيكة لحياته أو حريته، فإنه غير ملزم بالقيام بأفعال بطولية، ومع ذلك لا يمكن لأحد اتباع الأوامر غير القانونية لكونها الطريقة الأسهل والأكثر ملاءمة [BGH 26.11.1951، 1 StR 27/50، الفقرة 4]. وبالنسبة للقرار المتعلق بالجناة النازيين، وجدت المحكمة في عام 1971 أنه يتعين على المرء بذل كل جهد، بما في ذلك بعض المخاطر، لمحاولة الهروب من التهديدات الوشيكة على حياته وحريته [BGH 12.10.1971، 5 StR 103/71، الفقرات 13 وما يليها]. في الآونة الأخيرة، وجدت المحكمة الإقليمية في ميونيخ أنه في وضع مماثل، يجب على المرء الفرار [LG München II 12.5.2011 1 Ks 115 Js 12496/08، ص. 366]. وفي حالة إياد، كان من المعقول ومن الممكن أن يتصرف بطريقة مختلفة وألا يقوم باتباع الأوامر: كان إياد على علم بكل ما كان يحدث مع المتظاهرين من اعتقالات وداخل المعتقل. كما ذكر الادعاء العام أن الشاهد P6 [اليوم 18] أخبر المحكمة أن إياد أخبره بذلك بالفعل في آذار/مارس 2011. وكان بإمكان إياد الفرار في هذه المرحلة. وبدلاً من ذلك، انتقل من وظيفة مكتبية إلى وظيفة عملياتية في أيار/مايو 2011 "لأنه كان يشعر بالملل". عندما تم تعيينه في "الفرقة الضاربة" في تموز/يوليو 2011، كان بإمكانه أن يغادر بل وكان ينبغي أن يفعل ذلك. وبحسب الادعاء العام، فقد تسبب هو في حالة الإكراه لنفسه. إن ادعاءاته بأن عائلته كانت في خطر وأنه لم يكن من الآمن لهم الفرار أو تركهم وراءه، تدحضها الحقائق أيضاً: عندما انشق في كانون الثاني/يناير 2012، انتقل أولاً إلى مدينة أخرى بدون عائلته. ووصف الادعاء العام هذا بأنه وقت كان فيه النظام أكثر ربية وكان الخطر على أسرته أكبر. في الواقع، كان من الممكن أن يكون إياد قد غادر في وقت سابق، وفقاً للادعاء العام. لذلك وجدوا أن متطلبات الدفع بالإكراه لم يتم الوفاء بها.

وأوضح المدّعون العامون أن المادة 3 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، التي تنص على أن الشخص يتصرف دون أن يكون مذنباً عند التصرف بناءً على أوامر من غير إدراك أن الأمر غير قانوني أو أنه غير قانوني بشكل واضح، وهذا لا ينطبق على الجرائم ضد الإنسانية. وإن معطيات هذه القضية لا تدعم هذا التبرير أيضاً: وفي ذلك إشارة إلى أن إياد بنفسه قد أخبر المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين والشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية أنه شعر أن هذا خطأ، وخلص المدّعون العامون إلى أن أوامر حافظ مخلوف بإطلاق النار على المتظاهرين كانت غير قانونية بشكل واضح.

ووفقاً للمدّعين العامين، فقد ساعد إياد وشارك في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية عن طريق التعذيب والحرمان الشديد من الحرية وفقاً للمادة 7 (1) رقم 5+9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي في حالة واحدة.

الحُكم

أشار المدّعون إلى أن الشهود الذين تم الاستماع إليهم في المحاكمة يمثلون عدداً أكبر بكثير من الضحايا. وللمرة الأولى، تتم محاكمة الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام السوري. ومع ذلك، سيكون تحميل المتهم كل هذه المسؤولية متعارضاً مع فكرة قيام الدولة على سيادة القانون [دولة القانون]، كما أوضح المدّعون العامون. ووفقاً للمادة 264 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، لا يمكن مساءلة الشخص إلا عن أفعاله الإجرامية الفردية. لكن المدّعين العامين قالوا إنه لا يمكن تجاهل أنه بدون أشخاص مثله، لا يمكن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بالقدر الذي هي عليه. حيث كان إياد "ترساً في آلة كبيرة". لذلك لا يمكن للمرء أن يتجاهل وحشية النظام بأكمله. واختتم المدّعون العامون بالقول إن القمع المفرط من قبل النظام يهدف فقط إلى الانتقام وإبادة الناس ومنعهم عن معارضة النظام.

فيما يتعلق بتحديد العقوبة، أوضح المدّعون أولاً أن المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي تنص على عقوبة لا تقل عن خمس سنوات في حالة التعذيب وما لا يقل عن ثلاث سنوات للحرمان الشديد من الحرية. وبالتالي، فإن مدة السجن تتراوح من خمسة إلى خمسة عشر عاماً. لم يتم تحديد متطلبات اعتبارها جريمة أقل خطورة والذي من شأنه أن يخفف العقوبة. وبحسب الادعاء العام، فإن وحشية التعذيب وكذلك "الظلم العام" من شأنه أن يحظر مثل هذه الممارسة.

وأوضح المدّعون العامون إمكانية تخفيض العقوبة إن ساهم المدّعى عليه بشكل كبير في الكشف عن جريمة جنائية من خلال تقديم المعلومات إلى السلطات، على النحو المنصوص عليه في المادة 46ب(1) القسم 1 الفقرة الأولى من القانون الجنائي الألماني بالاقتران مع المادة 49 من القانون الجنائي الألماني. وفي هذه القضية، قام المدّعى عليه بالفعل بتجريم نفسه عن طريق الخطأ عندما استجوبه المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين والشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية، ومع ذلك، لم يساهم في الكشف عن جرائم. واستنكر المدّعون العامون عدم اغتنام إياد الفرصة للمساهمة في كشف جرائم جنائية بعد إلقاء القبض عليه للمرة الثانية. ووفقاً للمادة 27(2) من القانون الجنائي الألماني بالاقتران مع المادة 49(1) من القانون الجنائي الألماني تُخفف عقوبة المساعِد والمشارِك في الجُرم. وهذا من شأنه أن يؤدي في حالة إياد إلى عقوبة تتراوح بين عامين وأحد عشر عاماً وثلاثة أشهر في السجن. ومع ذلك، وجد المدّعون العامون أنه عند تحديد العقوبة، يتعين على المرء أن يأخذ في الاعتبار "الظلم العام" للهجوم واسع النطاق والممنهج.

سرد المدّعون العامون الظروف المُشددة والمُخففة التالية في تحديد حكم إياد:

الظروف المُشددة: في بداية النزاع، عمل إياد على نقل نفسه من وظيفة مكتبية إلى وظيفة عملياتية. لقد علم من عمله لمدة عام في المخابرات بأنشطة مكان عمله الجديد. وكان يعرف كذلك عن المكانة الخاصة لحافظ مخلوف وما يملكه من صلاحيات، فضلاً عن طبعه العنيف. وفي ذلك الوقت، تم ارتكاب الجريمة موضع التركيز الرئيسي في هذه المحاكمة، حيث كان يعمل بالفعل في هذا القسم لمدة 8 أشهر وبقي هناك لمدة شهرين آخرين بعد ذلك. وتم اعتقال ما لا يقل عن 30 شخصاً في هذا الحادث.

الظروف المُخففة: لقد انشق عن النظام في 2012 خلال المرحلة الأكثر وحشية. وشدد على انفصاله وإدانته لبشار الأسد وأولئك الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية في إفادة مكتوبة بخط اليد كتبها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومع ذلك، بناءً على الطلب، لم ير السّجانون في السجن الألماني، حيث كان المتهم رهن الحبس الاحتياطي للمحاكمة، أن المتهم ذرف أي دموع أو عانى من اضطراب عقلي معين. يعتقد المدّعون العامون أنه أدان النظام بالفعل.

ووجد المدّعون العامون أن ارتكاب الجرائم اتّباعاً للأوامر لا يمكن استخدامه كمبرر أو دفاع في هذه القضية. وأشاروا كذلك إلى أن إياد أدان نفسه طوعا أثناء استجوابه من قبل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين والشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية. وبذلك بدأت الملاحقات القضائية ضده بسببه تجريمه لنفسه.

كانت نزعة المدّعى عليه للعنف الجسدي لا تزال واضحة وفقاً للمدّعين العامين. وبالتالي فإن هذه المشكلة بالذات تستدعي حكماً مشدداً.

طلب

بعد التفكير في جميع الأدلة وإجراء تقييم قانوني شامل، طلب المدّعون حكماً بالسجن لمدة 5 سنوات و6 أشهر وتأييد مذكرة التوقيف ضد المدّعى عليه.

رُفعت الجلسة الساعة 3:15 مساءً.

ستُعقد الجلسة المقبلة في 18 شباط/فبراير 2021.

اليوم الواحد والستون للمحاكمة – 18 شباط/فبراير 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 بحضور 7 ممثلين عن وسائل الإعلام و6 أشخاص.[4] نظراً لعدم وجود مدّعين في القضية المرفوعة ضد إياد الغريب، كانت الدكتورة أوميشين هي محامية المدّعين الوحيدة الحاضرة، وكانت تدوّن الملاحظات كمتفرجة.

بعد بدء الجلسة على الفور، أفسحت رئيسة المحكمة القاضي كيربر المجال للدفاع لإلقاء بيانهم الختامي.

[ما يلي هو نسخة معاد انشائها من البيان الختامي للدفاع، بناءً على ما استطاع مراقب المحكمة سماعه في المحكمة.]

السياق:

[بدأ محامي الدفاع لينكه بيانه بالاستشهاد بخطاب مارتن لوثر كينغ جونيور "لديّ حلم "]. قائلا إنه كان لديه حلم – بصيغة الماضي. وكان يأمل ألا تتكرر الفظائع التي ارتكبها النازيون، وأن تتعلم البشرية من هذه الوحشية. إلا أن التاريخ أفضل معلم. وأشار إلى حرب بنغلاديش عام 1972، والفظائع التي ارتكبها الخمير الحمر في السبعينيات، وبداية الحرب في رواندا عام 1994، وكذلك الحرب اليوغوسلافية. واختتم محامي الدفاع لينكه بقوله إنه اليوم مصاب بخيبة أمل بالنظر إلى أن الإنسانية لم تتعلم شيئاً على الإطلاق من هذه الفظائع الماضية. وإن ما يسمى بـ "نظام" بشار الأسد يقتل "على نحو جبان" سكانه المدنيين ويرتكب "تعذيبا مستهدفا". فمن غير المعقول أن تستمر "العقول المريضة" في إيجاد أفظع أشكال القسوة. وأشار لينكه إلى أنه خلال حرب الثلاثين عاماً، تم تعذيب الناس بشرب ما يدعى بـ"المشروب السويدي"، أما الآن في سوريا فيعذب الناس بالفلقة. ويمكن أن نضع النظام السوري في نفس المرتبة مع مرتكبي الجرائم الفظيعة السابقين. وشدد لينكه على أن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سوريا يجب أن يحاكموا مثل جميع من سبقهم من الجناة.

بعد قولي هذا، و"بافتراض وقوع الفأس بالرأس في قضية إياد الغريب"، أوضح أنه سيحتاج إلى إجراء تحريات فيما يتعلق بتحديد العقوبة. وأشار إلى قرار محكمة العدل الاتحادية الألمانية الصادر في حزيران/يونيو 2019، والذي خلص إلى أن أقوال إياد التي تُجرمه أدلةٌ مقبولة؛ وقرار المحكمة في كانون الثاني/يناير 2020، الذي يؤكد أن ما يسمى بـ "الحصانة الوظيفية" لا ينطبق على الجرائم ضد القانون الدولي. وقال لينكه إنه لهذه الأسباب، سيتعين عليه اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالحكم المناسب لإياد

[4] لم يطلب أحد الحصول على الترجمة العربية

الغريب. بافتراض أنه ارتكب أفعالاً غير قانونية، سيحتاج لينكه إلى دراسة الظروف المشددة والمخففة. وخلص إلى أنه في هذه الحالة، سيقدم البيان الختامي "الافتراضي" التالي:

البيان الختامي:

بدأ لينكه بيانه الختامي "الافتراضي" بشكر القضاة، ولا سيما رئيسة المحكمة القاضي كيربر، على تعاملها "الأنيق" مع هذه المحاكمة. وقد صنع القضاة والمدّعون العامون جواً تعاونياً للغاية ساعد على إجراء هذه المحاكمة بطريقة سلسة وغير معقدة. وأشار إلى أن المحاكمة والحكم المترتب كانا "غير مسبوقين". وأن هذه القضية ليست كالمحاكمات الجنائية العادية، فلسنا نتعامل مع القيادة في حالة سكر على سبيل المثال. حيث كانت محكمة كوبلنتس أول محكمة في العالم تحدد الحكم الصادر بحق موظف سابق في المخابرات السورية. وعند تحديد العقوبة، حاول المدّعون العامون اجتياز "الضباب الذي اكتنف الحكم" في اليوم السابق. ومع ذلك، فإن طلبهم له "انحياز معرفي" معيّن على القضاة. وأشار لينكه إلى الدراسات التي تبين أن طلب المدّعين العامين بإصدار حكم له آثار معينة على القضاة من خلال وضع "انحياز" عام يلتزم به القضاة عادة. وقال كذلك إنه في "بيان ختامي افتراضي"، ينبّه الدفاع القضاة ويطلب منهم عدم التأثر بطول فترة العقوبة، التي حددها المدّعون العامون في اليوم السابق.

تحديد الحكم:

بالعودة إلى المدّعين العامين، ذكر لينكه أنه بناءً على تجربته الممتدة لمدة عام، فإن اعتراف المدّعى عليه عادة ما يحصل على "قيمة الثلث". وعلى فرض أن المدة المطلوبة 5.5 سنوات، 66 شهراً، هي الثلثان، فإن العقوبة الكاملة ستكون 99 شهراً، أي ثماني سنوات وثلاثة أشهر. شكّك لينكه في مطالبة المدّعين العامين بعقوبة السجن لمدة ثماني سنوات وثلاثة أشهر نظراً لأن إياد قد جرّم نفسه أثناء مقابلات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، عوضا عن أن يكون قد تم تجريمه بسبب أحد الشهود. قال لينكه إن إياد لديه "سجل نظيف تماماً "، لذا فتشديد العقوبة بسبب مشقة خاصة لن يكون ضرورياً وبالتالي فإن الحكم المطلوب سيكون "مرتفعا للغاية". وفي مثل هذه الحالة، من المرجح أن يطلب المدّعون العامون السجن لمدة 5 سنوات و5 أشهر كذلك. ولكن، في القضية الحالية، قدّم إياد اعترافاً واسع النطاق إلى المكتب الاتحادي. لذلك وجب خفض العقوبة إلى 44 شهراً، أي 3 سنوات و8 أشهر. ومع ذلك، لن يكون هذا الحكم صحيحاً، لأن المدّعين العامين طبقوا هامش العقوبة الخطأ. أكد لينكه مرة أخرى أن الاعتبارات المذكورة أعلاه ستكون جزءاً من البيان الختامي للدفاع، على افتراض أن إياد كان مذنباً.

هامش العقوبة:

لتحديد مدة العقوبة، قرّر المدّعون العامون أن تكون عقوبة السجن من 5 إلى 15 عاماً لارتكاب التعذيب كجريمة ضد الإنسانية، ومن 3 إلى 15 عاماً لارتكاب الحرمان الشديد من الحرية كجريمة ضد الإنسانية. وأوضح لينكه أنه بينما طبقوا العقوبة الأعلى بشكل صحيح نظراً لوقوع أكثر من انتهاك واحد للمادة 7 (1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، فقد أخطأوا في تطبيق 5 إلى 15 عاماً على افتراض أن المدّعى عليه هو الجاني المباشر. ووفقا لينكه، فإن إياد ساعد وشارك في هذه الجرائم وفقاً للمادة 27 (1) و29 من القانون الجنائي الألماني. وفقاً للقانون الألماني، يجب تخفيف العقوبة إلى السجن لمدة تتراوح بين عامين و11.25 عاماً.

ادعى لينكه كذلك تجاهل الادعاء العام لمساهمة إياد في الكشف عن الجرائم. ووفقاً لقرار محكمة العدل الاتحادية ، لن يعتبر استجواب إياد من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية دليلاً مقبولاً إلا حتى الصفحة 13 من الإفادة؛ أي قبل أن يبدأ في تجريم نفسه دون إبلاغه بأنه سيتم استجوابه كمشتبه به. وفي حين أن أجزاءا من هذا الاستجواب غير مقبولة في قضية إياد، إلا أنها ستكون أدلة مقبولة في القضية المرفوعة ضد أنور رسلان. وذكر لينكه أن المدّعين العامين أنفسهم اعتمدوا على هذه الأجزاء في لائحة الاتهام. وذلك من خلال تقديم العديد من التفاصيل حول الفرع 251 وحول دور أنور، حيث ساهم إياد في الكشف عن الجرائم التي ارتكبها أنور بشكل كبير. وقال لينكه أن الادعاء لم ينظر في إصدار مذكرة توقيف بحق أنور إلا بعد أن قدم إياد هذه المعلومات أثناء استجوابه في مكتب الشرطة الجنائية. لذلك ساهم إياد بشكل كبير في الكشف عن الجرائم. وبالتالي فإن العقوبة تتطلب مزيداً من التخفيض (المادة 46ب و49 من القانون الجنائي الألماني) إلى 6 أشهر إلى 8.7345 سنة سجن، بحسب استنتاج لينكه.

تابع موضحاً أن "البيان الختامي الافتراضي" سيطلب الآن مزيداً من التخفيضات في العقوبة بناءً على شكوى الدفاع عن الاعتقال بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2020 وقرار القضاة ذي الصلة بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقد أوضح الأخير أن الحكم الصادر بحق إياد على شكل سجن من المرجح أن يؤدي إلى إطالة المدة التي قضاها بالفعل في الاعتقال بفترة لا بأس فيها. حيث كان إياد في هذه المرحلة [17 أيلول/سبتمبر 2020] معتقلا لأكثر من عام وسبعة أشهر. وبناءً على هذا المنطق، ينطوي الحكم على عقوبة السجن لمدة سنة وسبعة أشهر على الأقل. ومع ذلك، عند تحديد العقوبة، يتعين على المرء أيضاً أن يأخذ في الاعتبار سلوك المدّعى عليه بعد ارتكاب الجرائم المزعومة (المادة 46(2) من القانون الجنائي الألماني).

في ضوء هذا الأمر، وجد لينكه ضرورة الاعتراف بأن إياد قدّم اعترافاً واسع النطاق – الصفحات من 1 إلى 12 من استجواب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية – في أقرب مرحلة ممكنة. وينبغي النظر في رد فعل إياد على ملفات قيصر. كانت الملفات، ولا سيما فحص الطب الشرعي الذي أجراه الأستاذ الدكتور روتشيلد ، أدلة حاسمة في المحاكمة. وأشار لينكه إلى مقاطع الفيديو التي التقطتها الولايات المتحدة عند دخولها معسكرات الاعتقال في نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث تُظهر مقاطع الفيديو هذه أكواماً من الجثث كما هو الحال في ملفات قيصر، ويتساءل المرء كيف يمكن للبشر أن يفعلوا مثل هذه الأشياء ببشر مثلهم. ووصف لينكه كيف شعر بالشلل ولم يتمكن من التحدث إلى موكله أثناء الاستراحة في اليوم الذي عُرضت فيه ملفات قيصر في المحكمة. ووصف لينكه كذلك كيف أنه، بعد جلسة الاستماع، كان يتجول في كوبلنتس، ويسأل نفسه باستمرار كيف تمكّن إياد من فعل مثل هذه الأشياء. لكن لينكه توصل إلى استنتاج مفاده أن إياد لم يقتل هؤلاء الناس بنفسه فقد عمل كمساعد ومشارك في التعذيب. ووصف لينكه كذلك كيف في اليوم التالي [بعد عرض ملفات قيصر في المحكمة]، أخبر المترجم فريق الدفاع مدى صدمة إياد أثناء عرض الملفات وتحليل الطب الشرعي. ثم طلب الدفاع من إياد تدوين مشاعره. وبعد أن فعل ذلك تم تقديم الإفادة المكتوبة بخط اليد كدليل لاحقاً . وقال لينكه إن هذا البيان سيظهر مدى الصدمة والانزعاج الذي شعر به إياد. قال إياد إنه "كان عليه أن يفكر باستمرار في كل الضحايا الأبرياء". [بدأ إياد في البكاء هنا. أعطاه محامي الدفاع شوستر منديلاً] وأضاف لينكه أن إيادا كان ينتظر الوقت المناسب فقط للانشقاق. حيث تفصّل إفادته المكتوبة بخط اليد الخيارات الثلاثة التي كانت لديه. وفي حرصه على سلامة زوجته وأولاده، أحدهم معاق، اختار الخيار الثالث: عدم الانشقاق إلا بعد أن يصبح الرحيل آمناً لهم جميعاً.

أشار لينكه مرة أخرى إلى أن هذا لن يكون سوى "بيان ختامي افتراضي". وأشار إلى أنه لا يجوز تجاهل نوايا إياد عندما واصل مهامه. فهو لم يكن يريد أن يتعرض الناس للتعذيب، وأراد فقط أن تكون عائلته بأمان. ووفقاً للينكه، سيكون من "غير اللائق" للمدّعين العامين القول إن سبب انضمام إياد إلى القسم 40 هو "شعوره بالملل" بسبب عمله المكتبي. أولاً، فقد التحق بفرع "الأديان" قبل أن ينتقل إلى القسم 40، وثانياً، لم يتقدم لشغل هذا المنصب، بل تم نقله. ولم يكن إياد يريد تعذيب الناس أبداً، بل إنه أظهر تعاطفاً مع المتظاهرين. ولم يكن لديه عقلية "أذيال (تُتبع) التعذيب" بل عقلية الأب الذي كان قلقاً للغاية بشأن سلامة عائلته. وكانت إفادته المكتوبة بخط اليد محاولة أخرى للاعتذار لجميع الضحايا. وبقدر ما يشكك المدّعون العامون في مشاعر إياد بعد أن رأى ملفات قيصر، فقد ظل من غير الواضح بالنسبة إلى لينكه من الشخص الذي تواصل معه الادعاء العام في السجن وما إذا كان إياد يثق بهذا الشخص بالفعل حتى يتمكن من إظهار مشاعره له صراحة.

أشار لينكه مرة أخرى إلى أمر القضاة بتأييد اعتقال إياد، بحجة أنه سيُحكم عليه بالسجن لمدة عام و7 أشهر على الأقل. وأشار إلى أن هذا الأمر صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2020، إلا أن ملفات قيصر عُرضت على المحكمة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كما قُدِّمت إفادة إياد المكتوبة بخط اليد إلى المحكمة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وبالتأكيد تغيرت آراء القضاة بخصوص حكم إياد في ظل هذه التطورات. وخلص لينكه إلى أن "بيانه الختامي الافتراضي" سينتهي بالتالي بطلب عقوبة لا تزيد عن سنتين مع الإفراج المشروط.

ومع ذلك، شدّد على أن ما ورد أعلاه ليس سوى "بيان ختامي افتراضي" وأن البيان الفعلي، الذي سيلقيه محامي الدفاع شوستر، سيطلب تبرئة المدّعى عليه إياد.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

ملاحظات عامة:

ذكر محامي الدفاع شوستر أولاً أن البيان التالي سيكون قصيراً نسبياً لتجنب أي تكرار. وكان الشهود الذين سُمح لهم بإخفاء المعلومات الشخصية في اليوم الذي أدلوا فيه بشهادتهم في المحكمة قد أطلق عليه اسم يوم المحاكمة الذي شهدوا فيه، وذلك وفقاً لممارسات المدّعين العامين في اليوم السابق.

بدأ شوستر بالقول إن الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هي جرائم تُرتكب ضد العناصر الأساسية للإنسانية. حيث يقف مرتكب جريمة ضد البشرية جمعاء. وأشار شوستر إلى إفادة □. □□□□□□□□ □□□ – على أمل أن يكون مسموح له

أن يقتبس منه[5] – الذي قال خلال "محاكمات أوشفيتس" أن البشرية لا يمكنها ويجب ألا تسمح بارتكاب مثل هذه الجرائم الفظيعة مرة أخرى. وبحسب د. كول، يجب على كل فرد أن يقف في وجه مثل هذه الجرائم، فلا يمكن لأحد أن يبرر أو يدافع عن مشاركته في مثل هذه الجرائم باتباعه لأوامر عليا أو بالإكراه. وقال شوستر إن طلب التصدي للجرائم الفظيعة ليس غير واقعي في حد ذاته، موضحاً أن أشخاصاً مثل أنور البُنّي ومازن درويش وقفوا بالفعل وواجهوا مثل هذه الجرائم. وأوضح شوستر أنه سيكون من الضروري الإشارة إلى هذا، وألا يقتصر الأمر على الإشادة بجهود البُنّي ودرويش كزملاء. ومع ذلك، يجب أيضاً الاعتراف بأن الإكراه يمكن أن يستخدم كدفاع – وفي حالة إياد الغريب يجب أن يستخدم كدفاع. ووجد شوستر أن متطلبات المادة 35(1) القسم الأول من القانون الجنائي الألماني قد تم الوفاء بها في حالة إياد.

الإكراه:

وفقاً لشوستر، لم يكن هناك أي شك على الإطلاق أنه في الوقت الذي يُزعم فيه ارتكاب إياد الجرائم المنسوبة إليه، كانت هناك حالة طوارئ وإكراه في سوريا. وينص قانون العقوبات السوري على أن الخونة يُعاقبون بالإعدام. حيث خلق النظام هالة من الخوف أكدها جميع الشهود وعدة محاضر تليت في المحكمة. أشار شوستر إلى تقرير هيومان رايتس ووتش "لم نر مثل هذا الرعب من قبل" الذي وصف هالة الخوف هذه، بالإضافة إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، والذي تُلي أيضاً في المحكمة. ووفقاً لشوستر، أوضح الموظفون السابقون في جهاز المخابرات، مثل P5 و P21 أيضاً، أن مجرد الشك في الخيانة كان سبباً كافياً لتأديب أعضاء أجهزة المخابرات. وقدم الشاهد P3 روايات مماثلة. كل هذه الأوصاف المتسقة ستكون كافية لاستنتاج أنه لم تكن هناك حالة طوارئ عامة فحسب، بل كانت هناك تهديدات بتعريض حياة موظفي المخابرات وحرياتهم للخطر. وقال شوستر إن كبير المفتشين الجنائيين دويسنج والمفتش الجنائي السامي فراي أكدا ذلك أيضاً. وعند فحص التهديدات الوشيكة للمتهم إياد، من المهم أيضاً ذكر حافظ مخلوف. حيث أطلق عليه P5 وأنور البني (P2) لقب "مزاجي/غير متّزن" وقال مازن درويش إنه "لا يمكن المساس به". وأشار شوستر إلى أنه في اليوم الذي ارتكب فيه إياد الجرائم المزعومة، كان حافظ مخلوف حاضراً في هذه المظاهرة بالذات. كان هو من بدأ في إطلاق النار على المتظاهرين لمجرد التسلية. كما أنه هو من أعطى الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين. ولن يكون هناك شك في أنه في حالة عصيان هذه الأوامر، كان على المرء أن يخشى على حياته. فإما أن يتم إعدامه أو استجوابه ثم قتله. وبحسب شوستر، كان إياد أكثر عرضة للخطر لأنه كان سُنياً. وخلص شوستر إلى أن حافظ مخلوف لا يلتزم بالقانون، وإذا ادعى المدّعون العامون أي أمر آخر، فسيكون ذلك مجرد سخرية.

أوضح شوستر كذلك أنه، حتى لو وجد إياد طريقة لعصيان أوامر إطلاق النار على المتظاهرين واعتقالهم، فلن يتمكن من تجنب ما حدث في الشاحنة عند إحضار المعتقلين إلى الفرع 251. ولم يكن هناك سوى عدد قليل جداً من الأشخاص في تلك الشاحنة، ووفقاً لأقوال شهود مختلفة، كانت ممارسة الإهانات والضرب والعنف روتيناً راسخاً لا مهرب منه. ولذلك لا بد أن إيادا كان يخشى على حياته إذا لم يطع هذا العنف. وفيما يتعلق بالأقوال المذكورة أعلاه للدكتور كول، شدد شوستر على أنه وفقاً للدستور الألماني، لا أحد ملزم بتعريض حياته أو حريته للخطر؛ حتى إن كان عددٌ كبيرٌ من الآخرين في خطر. وبالتالي لم يكن إياد مُلزماً بالمخاطرة بحياته وحياة أقاربه من خلال عصيان الأوامر، ولا حتى في عمله لمدة عام في المخابرات، كما زعم المدّعون العامون.

دور وأهمية أجهزة المخابرات:

أوضح شوستر أن الدفاع لا ينوي التقليل من وحشية أجهزة المخابرات السورية، ولكن لا يزال من المهم دراسة دورها في المجتمع. وفقاً لشوستر، فإن جهاز المخابرات في سوريا غير متناسب بكل بساطة. فهناك عضو واحد في المخابرات لكل 153 مدنياً. وهذا المعدل أعلى من معدل المخابز للفرد في ألمانيا. إن الأجهزة العسكرية والاستخباراتية هي السبيل الوحيد للناس لكسب العيش الكريم في سوريا، بالذات إن كانوا من السُنّة. وقال شوستر إن هذا كان أيضاً حال إياد. حيث توفي والد إياد وهو في الرابعة من عمره فقط، ولم تملك أسرته السبل التي تسمح له بمواصلة تعليمه بعد المدرسة الابتدائية. ومع ذلك، تلقّن إياد الولاء للنظام ككل أطفال سوريا. وأدى هذا في النهاية إلى انضمام إياد للمخابرات. لذلك، فإن قراره بالقيام بذلك لا يستبعد وجود تهديدات وشيكة لحياته وحريته، ولا يستبعد تصرّفه تحت الإكراه.

رسم صورة خاطئة لإياد من قبل الادعاء العام:

[5] كان هناك بعض الخلاف حول ما إذا كان تورط الدكتور كول في محاكمات أوشفيتس بسبب خلفيته كيهودي مضطهد أو بكونه بالأحرى عملا دعائيا من قبل الجمهورية الديمقراطية الألمانية لنشر سمعتها كمناضلة من أجل حقوق الضحايا النازيين. كما تعرض لانتقادات لتعاونه الوثيق مع الحكومات ووزارة أمن الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

أكد شوستر بأن إيادا أخبر المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين والشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية أنه نُقل إلى القسم 40، (بصيغة المبني للمجهول). ولم ينضم إلى القسم طوعا كما زعم المدّعون العامون. ورفض القضاة طلب الدفاع [انظر أعلاه، اليوم 60] للحصول على مزيد من الأدلة على ذلك، بحجة أنه ثبت بالفعل أن إيادا قال إنه نُقل. وقال شوستر إنه في حال ادعاء أي شيء مختلف، فإن الادعاء العام يتعمّد تشويه الحقائق لرسم صورة إياد كرجل لديه قناعة راسخة. وفقاً لشوستر، قام المدّعون العامون أيضاً بتقييم غير صحيح لشهادة P5 فيما يتعلق بإجراءات اختيار القسم 40. فالوضع الذي وصفه حدث قبل عام 2010 في حين أن إيادا نُقل في عام 2011. وفي هذا الوقت، احتاج القسم 40 ببساطة إلى المزيد من الأشخاص للتعامل مع المظاهرات، وبسبب خلفية إياد السُنية، لم يعد مؤهلاً لقسم "الأديان" . ومع ذلك، فإن الادعاء لم يذكر هذه الحقائق. وأضاف شوستر أنه حتى في هذه المرحلة، كان يتم إعدام موظفي المخابرات بسبب عدم الولاء المزعوم.

بالنظر إلى أنه في تمّوز/يوليو 2011، بلغ إياد 34 عاماً، ولديه أربعة أطفال وزوجته حامل بطفلها الخامس، تساءل شوستر عن سبب انضمام أي شخص في هذه الحالة طواعية إلى قسم مثل القسم 40. فبعد 14 عاماً من العمل مع في المخابرات، كان إياد لا يزال برتبة رقيب أول [Feldwebel] [6] دون أي احتمال للترقية، تماماً كما وصف الشاهدان P5 و P3 أيضاً. وفي ضوء ذلك، لا يمكن للمرء أن يدعي أن إيادا كان رجلاً ذا قناعة راسخة، كما ذكر المدّعون العامون في بيانهم الختامي.

أوضح شوستر أن إيادا لم يكن مضطراً لقبول تهديدات وشيكة لحياته أو لأحد أطرافه أو لحريته، ولا حتى في ضوء خطورة الجرائم التي كان يساعد ويشارك فيها. كما أن الموقف المعاكس لن يدعمه الاجتهاد القضائي الصادر عن محكمة العدل الاتحادية الألمانية التي وجدت أنه حتى في حالة القتل الجماعي الواسع النطاق الذي يشمل آلاف الضحايا، لا يمكن للمرء أن يوازن بين حياة أي شخص وحياة الكثيرين. فالفحص الوحيد ذو الصلة سيكون لتحديد ما إذا كانت هناك حالة طوارئ، مما يضع الشخص تحت الإكراه. وفي هذا السياق، أشار شوستر إلى عدة اختلافات بين النازيين الذين يُزعم أنهم عملوا تحت الإكراه، وأعضاء المخابرات السورية الذين يزعمون أنهم تصرفوا تحت الإكراه: فلم يكن على النازيين أن يخافوا من عقوبات جماعية عامة مثل سجن عائلاتٍ بأكملها. ولكن في سوريا، يستخدم النظام عائلات الخونة المزعومين للضغط عليهم. وهناك بالفعل حالاتٌ تهدد فيها العائلات لمجرد اشتباهٍ في أحد افرادها. وأبلغ Z280716 المحكمة عن هذا الأمر، وأوضحت □□□ □□ و P21 كذلك الأخطار التي يمثلها الانشقاق على أسرة المنشق بأكملها. علاوة على ذلك، أظهرت سياسة منح حماية للشهود أن القضاة أنفسهم أقروا بالتهديدات الوشيكة التي تعرّض حياة شهود مطلعين وحريتهم للخطر. وقال شوستر إن الأمر نفسه ينطبق على إياد وعائلته. كما تم التحقيق مع زوجته من قبل المخابرات، وعلى الرغم من أنها لم تدل بشهادة حول هذا الأمر، يمكن للمرء أن يتخيل من شهادات شهود آخرين في هذه المحاكمة، مدى قسوة هذا التحقيق بالنسبة لها.

وفقاً لشوستر، حتى لو أكد المرء معقولية قبول التهديدات الوشيكة لحياته في عدم المشاركة في الجرائم الفظيعة، لا يمكن للمرء أن يقول إنه من المعقول قبول هذه التهديدات لعائلة الفرد. ولا يمكن حتى التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج بناءً على فرضية د. كول. وخلص شوستر إلى أن متطلبات المادة 35(1) القسم الأول من القانون الجنائي الألماني [الإكراه] تم استيفاؤها في حالة إياد. كما أوضح إياد بنفسه في إفادته المكتوبة بخط اليد حيث كان له الخيار بين اتباع الأوامر وبالتالي المشاركة في هذه الجرائم أو تعريض حياته وأحد أطرافه وحريته للخطر أو تعريض حياة عائلته وأحد أطرافها وحريتها للخطر.

<u>البراءة:</u>

وصف شوستر القانون الجنائي الدولي والولاية القضائية العالمية بأنهما تطوران غير عاديين في ضوء الفظائع التي حدثت في تاريخ البشرية. وأضاف أن المحاكمة الحالية توصلت إلى أن الهجوم الواسع والمنهجي الذي ما فتئ النظام السوري يرتكبه منذ 2011، هو موضوع محاكمة عادلة ونزيهة. كما أتاحت المحاكمة للعديد من الشهود الفرصة لإخبار العالم عن معاناتهم وأظهرت الاحترام للعديد من الضحايا. ووفقاً لشوستر، فإن هذا وحده يستحق الكثير حقاً. ومع ذلك، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الحكم على إياد سيكون النتيجة المعقولة الوحيدة لهذه المحاكمة. وأوضح شوستر أنه يجب على المرء أن يكون حذراً من الجالية السورية في جميع أنحاء العالم والإشارة التي ستصلهم من إدانة إياد، خاصة للمنشقين. فيدونهم سيكون من المستحيل التحقيق مع مرتكبي الجرائم المرتكبة في سوريا ومحاكمتهم. وتساءل شوستر كذلك عن نوع الإشارة التي يمكن أن ترسلها الإدانة إلى أولئك الذين ما زالوا يعملون لصالح أجهزة المخابرات السورية. عندئذٍ سيكون خيارهم الوحيد محصوراً إما بالاستمرار في هذه الجرائم أو الانشقاق والتعرّض للإدانة.

ذكر شوستر أن المحاكمة الحالية تسببت في نقاشات حتى داخل المعارضة السورية، كما أوضحت P24 للمحكمة. في حين أنه قد يكون الانشقاق متطلباً أخلاقياً، إلا أنه سيكون في الواقع فعلاً صريحاً لمعارضة النظام. وعلى عكس النازيين، لم يتمكن إياد من الفرار

[6] ملاحظة من مراقب المحاكمة: ترجمات الرتب تستند إلى ما قيل في المحكمة باللغة الألمانية. ثم تُترجم المصطلحات الألمانية إلى مصطلحات الرتب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفقاً للرمز الرسمي للناتو.

إلا بالمخاطرة بحياته وحياة أسرته. ففي كانون الثاني/يناير 2012، عندما انشق إياد، كان النظام لا يزال في السلطة. ووفقا لشوستر، سيكون من غير الأخلاقي ببساطة التشكيك في مسؤولية إياد من خلال الادعاء بأنه انشق بعد خمسة أشهر.

أوضح شوستر أنه بينما لا يزال النظام السوري في السلطة وقد وصل النزاع إلى عامه الحادي عشر، فإن المحاكمة الحالية "للأسف" لا يمكن أن تسهم في العدالة الانتقالية، بعكس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو محاكمات نورمبرغ. ومع ذلك، للأسباب المذكورة أعلاه، ينبغي ألا يصدر حكم على إياد بأنه مذنب لقاء الجرائم التي اتُهم بارتكابها.

اختتم شوستر بالقول إنه في ضوء قرار القضاة وتبريرهم تأييد اعتقال إياد، اقتنع الدفاع بأن إدانته قد حُسمت بالفعل. وبينما يقال إنه يجب على القضاة صمّ آذانهم بعد أخذ الأدلة، حتى لا يشعروا بالارتباك، قال شوستر إنه يأمل أن يتمكن هو وزميله من إثارة بعض الشكوك بشأن المسؤولية الجنائية لإياد. وطلب شوستر تبرئة إياد.

سألت القاضي كيربر المدّعى عليه إياد عمّا إذا كان يريد الاستفادة من حقه في الإدلاء بملاحظات ختامية. أجاب إياد أنه ليس لديه ما يقوله إضافة إلى ما قاله محامياه للتو.

رُفعت الجلسة الساعة 11 صباحاً.

ستُعقد الجلسة المقبلة في 24 شباط/فبراير، 2021. وسيصدر الحكم على إياد الغريب في ذلك اليوم.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – مدينة كوبلنتس، ألمانيا
التقرير الثامن والعشرون لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة 24 شباط/فبراير، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثاني والستون للمحاكمة – 24 شباط/فبراير، 2021

بعد توقف محاكمة إياد الأسبوع السابق، أصدر القضاة حكمهم في القضية. وجد القضاة أن إياد الغريب مذنب بالمساعدة والمشاركة في التعذيب والحرمان الشديد من الحرية كجرائم ضد الإنسانية. وأوضحوا أنه كان ضالعاً في اعتقال ما لا يقل عن 30 شخصاً ونقلهم إلى الفرع 251 في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011. وبحسب القضاة، كانت لديه عدة خيارات معقولة للهروب من ذلك الوضع، بدلاً من البقاء والمساهمة في هذه الجرائم. وتبيّن أنه لم يَدْفع بما يدل على تعرّضه للإكراه. وبعد النظر في العوامل المشدِّدة والمخفِّفة للعقوبة بناءً على مُجمل الأدلة (وتحديداً المقابلة التي أجراها مع سلطة اللجوء الألمانية والتي تضمنت تجريمه لذاته)، حكم القضاة على إياد بالسجن لأربع سنوات ونصف تأييداً لمذكرة احتجازه.

وفي حين أعلن المدّعون العامون أنهم لن يسعوا لاستئناف الحكم، أشار محامو الدفاع إلى أنهم سيتخذون الإجراءات القانونية المعمول بها للطعن في الحكم.

اليوم الثاني والستون للمحاكمة – 24 شباط/فبراير، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً بحضور 25 من ممثلي وسائل الإعلام و29 شخصاً.

أصدرت المحكمة الحكم التالي:

[هذا ليس الحكم الرسمي. وإنما هو ملخص مفصّل للجلسة الشفوية التي أعلن فيها الحكم]

باسم الشعب، صدر الحكم التالي: وُجِد المدّعى عليه إياد الغريب مذنباً بالمساعدة والمشاركة في التعذيب والسجن القسري كجرائم ضد الإنسانية، وفقاً للفقرة 7(1) البندين 5 و 9من قانون(VStG) . وحُكم على المتهم بالسجن لأربع سنوات وستة أشهر.

وبعد تلاوة الحكم، أعلنت رئيس المحكمة كيربر أنه ستكون هناك ترجمة عربية تعاقبية للجلسة بأكملها، تُنتقل عبر مكبرات الصوت في قاعة المحكمة. لذلك تلت الحكم مرة أخرى، للسماح للمترجم بترجمته للجمهور.

واستمرت القاضي كيربر في تلاوة أسباب الحكم:

[ملاحظة: ما يلي ليس نسخة طبق الأصل لأسباب الحكم التي تمت تلاوتها في المحكمة من قبل القضاة. وإنما يستند إلى ما استطاع مراقبو المحاكمة سماعه في قاعة المحكمة]

أسباب الحكم:

أولاً، نوهت رئيسة المحكمة القاضي كيربر بالنيابة عن القضاة إلى أن المدّعى عليه، إياد، لم يُدلِ بإفادة شفوية في المحكمة. وبناء على نصيحة محامي الدفاع، قدّم المدّعى عليه إفادة مكتوبة بخط اليد.

استطردت القاضي كيربر بادئ ذي بدء تقديم تفاصيل عن المدّعى عليه: وُلِد إياد الغريب في 25 أيار/مايو، 1976 في دمشق. وهو سني ونشأ في محافظة دير الزور حيث التحق بالمدرسة التي تركها دون الحصول على شهادة بعد الصف الثاني عشر. ومن عام

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

1994 حتى عام 1996، عاش في دمشق مع عمه/خاله[2] وشقيقيه. وفي عام 1996، التحق بإدارة المخابرات العامة في نجها، حيث تلقّى تدريباً لمدة عامين. وشمل هذا التدريب أيضاً تدريباً على حمل السلاح واستخدامه. وبعد ذلك، أكمل تدريباً آخر ليصبح مدرباً. وعمل المدّعى عليه في إدارة المخابرات العامة من 10 تموز/يوليو، 1996 حتى 15 كانون الثاني/يناير، 2012. ومن نهاية عام 1997 عمل مدرّباً. أشارت كيربر إلى أنه وفقاً لإفادته الخاصة، كان جيداً جداً في وظيفته. وكان يعمل بشكل أساسي مدرباً بدنياً. وأشارت كيربر مرة أخرى إلى اقتباس نقلاً عن المدّعى عليه أنه "على المرء أن يجبر الناس على تحمّل المزيد". وتابعت كيربر موضحة أن المدعى عليه تلقى تدريبا على مكافحة الإرهاب في 2004/2005، وأضافت أنه قد تم تدريبه أيضا على كشف وإنشاء الكمائن، واختطاف الأشخاص، واعتقال الأشخاص، والعمل كحارس شخصي. وكان يركّز بشكل أساسي على قتال الشوارع والاقتحام. وفي شباط/فبراير 2010، بدأ إياد العمل في الفرع 251 في دمشق كضابط صف (مساعد أول).[3] وبهذه الصفة، عمل في قسم "الأديان"، حيث أشرف على أربع مناطق في دمشق فيما يتعلق بمراقبة المساجد والأئمة. وكان عليه أن يرفع تقاريره إلى رئيسه كمال الأحمد. وبعد هذا العمل، تم نقله إلى الزبداني في صيف 2011. كما تبين للقضاة أنه لم يعجبه العمل المكتبي هناك وقبل عرضاً من رئيسه السابق للعودة إلى الأعمال التنفيذية (الميدانية). وعمل إياد في البداية في "قسم الأديان" بالفرع 251 لمدة شهر أو شهرين، قبل أن يتم نقله إلى القسم 40 في تموز/يوليو 2011، حيث مكث هناك حتى كانون الثاني/يناير 2012.

وفي ذلك الوقت ذهب إلى دير الزور دون زوجته وأطفاله، وكانت المخابرات تبحث عنه واستجوبت زوجته. ووفقا لنتائج القضاة، لم تتمكن أجهزة المخابرات من منع عائلة إياد من الفرار. وتمكنت عائلته من الانضمام إليه فيما بعد باستخدام بطاقة هوية ابنة عمة/ابنة خالة[4] زوجته. ولم يكن واضحاً للقضاة متى غادر إياد سوريا بالضبط. وفقاً لإفادته الخاصة، فقد دخل تركيا في آذار/مارس 2013. ولكن ما علمه القضاة على وجه اليقين فقط أنه جاء إلى ألمانيا عبر اليونان في 25 شباط/فبراير، 2018. حيث جاء إياد إلى ألمانيا عبر "برنامج لم شمل الأسرة". وكان قد أرسل في المرة الأولى ابنه البالغ من العمر 16 عاماً [إلى ألمانيا]، وثم تبعه بعد ذلك في شباط/فبراير 2018. وأوجزت القاضي كيربر أنه في تلك الأثناء، كان لدى إياد ستة أطفال وتلقى الحد الأدنى من المعاش التقاعدي المضمون في ألمانيا. وكان لديه تصريح إقامة يسمح له بالبقاء في ألمانيا أثناء انتظار إجراءات اللجوء الخاصة به.

وفيما يتعلق بسجلاته الجنائية وجد القضاة أن لدى إياد، قيد في السجل الجنائي يتعلق بالتسبب بإصابة جسدية واحدة. حيث أقدم في 25 أيار/مايو، 2018، في مكان إقامته في هيرمسكايل، بعد مشاجرة بين ابنه وطفل آخر، على ضرب الطفل الآخر على وجهه. حُكم عليه بدفع 20 أجراً يومياً [5 يورو في اليوم، وكان المجموع 100 يورو]، وقام بدفع المبلغ.

وفيما يتعلق بالمحاكمة الحالية، أشارت القاضي كيربر إلى أنه تم القبض على إياد في 12 شباط/فبراير، 2019 وتم وضعه في الحبس الاحتياطي، وتم الإفراج عنه في 17 أيار/مايو، 2019 وبناء على أمر من محكمة العدل الاتحادية الألمانية بتاريخ 6 حزيران/يونيو، 2019، وُضع مرة أخرى في الحبس الاحتياطي في 15 آب/أغسطس، 2019. وكان إياد رهن الحبس الاحتياطي والمحاكمة منذ ذلك اليوم.

<u>تقييم الأدلة:</u>

بالنيابة عن القضاة، قدمت رئيسة المحكمة القاضي كيربر بعض الإفادات القصيرة فيما يتعلق بتقييم الأدلة في هذه المحاكمة. وأوضحت أن هذه المحاكمة تستند بشكل أساسي إلى إفادات المدّعى عليه التي أدلى بها لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) وإفادته لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA) بتاريخ 16 آب/أغسطس، 2018. وعالجت محكمة العدل الاتحادية الألمانية مسألة مقبولية إفادة إياد لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. وأكدت المحكمة مقبولية الإفادة، حتى أنها ذكرت بالتفصيل رقم الصفحة والفقرة: الصفحة 13، الفقرة الأولى. وأشارت كيربر أيضا إلى أنه خلال المحاكمة الرئيسية، لم يحصل القضاة على أي إفادات إضافية من المدّعى عليه.

<u>الوضع في سوريا:</u>

أشارت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أولا إلى أن الوضع السياسي في سوريا له أهمية كبيرة في هذه المحاكمة. لذلك من الضروري أيضاً التطرق إلى الأحداث التي سبقت حكم بشار الأسد.

استهلت كيربر بالإشارة إلى تنوع المجموعات الدينية في سوريا. وذكرت أنه قبل عام 2011، كان حوالي 60-70% من السكان من السنة. وقبل بدء النزاع كان حوالي 11% من الناس من الطائفة العلوية. وكان باقي السكان يتألفون من أقليات مختلفة مثل الدروز واليزيديين والمسيحيين. وبعد استقلال سوريا، كان الجيش هو الفرصة الوحيدة للارتقاء بالنسبة للعلويين. وبالتالي كانوا يمثلون غالبية أفراد الجيش.

---

[2] بوضوح المراد توضيح يتم لم حيث ،"عائلته" هي التعاقبية الترجمة كانت الوجهين، تحتمل بالألمانية المستخدمة الكلمة أن بما

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: تأتي ترجمات الرتب بناء على ما قيل في المحكمة باللغة الألمانية. وتم بعد ذلك ترجمة المصطلحات الألمانية إلى ما يقابلها بالرتب البريطانية، وفقًا لمدونة النيتو الرسمية.

[4] الحاشية في 3 رقم الملاحظة مراجعة يرجى

كما أشارت كيربر إلى أنه في أعقاب انقلاب لحزب البعث في الستينيات وانقلاب آخر في عام 1970، وصل حافظ الأسد إلى سدّة الحكم. وفي عام 1973، تم تعديل الدستور بإعلان حزب البعث حزباً للدولة. وشددت كيربر على أنه لم يكن ممكناً للناس معارضة عائلتي الأسد ومخلوف. وكانت إحدى وسائلهم المركزية للاحتفاظ بالسلطة هي أجهزة المخابرات. ووفقا للقضاة، تغلغلت أجهزة المخابرات في المجتمع بأسره وخلقت جواً من عدم الثقة والخوف. ويسّرت حالة الطوارئ، التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1963، الاعتقال التعسفي للأشخاص واحتجازهم في سجون المخابرات. وعلى الرغم من حقيقة أن التعذيب كان محظوراً بموجب الدستور، لم تكن هناك عقبات، في ذلك الوقت، تحول دون تعذيب الناس.

استطردت كيربر قائلة إن حافظ الأسد استخدم الجيش في الحالات التي كانت فيها المخابرات "غير كافية". وأضافت كيربر إن ذلك قد برز في مجزرة حماة عام 1982عندما تم قصف مدينة حماة وقتل آلاف المدنيين، وأصيبت المقاومة ضد الحكومة بنكبة. وبعد وفاة حافظ الأسد، تولّى نجله بشار الأسد السلطة عام 2000.

وأشارت كيربر إلى الأشهر الأولى من تولي بشار الأسد منصبه – تُعرف هذه الفترة أيضاً باسم ربيع دمشق – عندما كان باستطاعة المرء ملاحظة بعض التغييرات. أضافت كيربر أنه تم إطلاق سراح السجناء السياسيين وتأسست صحف مستقلة. ولكن في صيف 2001 عاد بشار الأسد إلى سياسة والده. حيث تم تقييد الحريات السياسية مرة أخرى، وفي أيلول/سبتمبر 2001، تم اعتقال العديد من الأشخاص. وكما أشارت كيربر إلى أن الحرب في العراق تسببت في اضطرابات في المنطقة وأدت إلى تقارب سوريا مع إيران. ولكن بشار الأسد جدّد وطبّع العلاقات الخارجية السورية.

وفيما يتعلق بالربيع العربي، أشارت كيربر إلى أنه أثار الآمال بين السوريين في الحصول على مزيد من الحرية. وبدأ الناس في التنسيق عبر الإنترنت ونظموا المظاهرات. كما أوردت القاضي كيربر أنه في البداية، لم تتفاعل الحكومة كثيراً مع الاحتجاجات. غير أن الوضع تصاعد في آذار/مارس 2011. حيث قام مراهقون في درعا بكتابة شعارات على أحد الجدران. وبالتالي تم اعتقالهم من قبل شعبة المخابرات العسكرية وجهاز المخابرات. وعلى الرغم من إطلاق سراحهم في وقت قصير نسبياً، فقد ظهرت على أجسادهم علامات تعذيب واضحة. وتسبّب هذا في العديد من المظاهرات في جميع أنحاء سوريا. وفي 15 آذار/مارس، 2011، تظاهر الناس في دمشق. وبعد ثلاثة أيام، في 18 آذار/مارس، تجمّع الناس للاحتجاج في درعا بعد صلاة الظهر. وتدخلت قوات الأمن وقُتل شخص أو شخصان على الأقل. ولم يتم الإعلان عن أي إصلاحات بعد هذه الحوادث. وبدلاً من ذلك، تم تعزيز تواجد قوات الأمن في درعا، بدعوى أنهم يقفون إلى جانب المتظاهرين. وأشارت القاضي كيربر إلى أحداث 23 آذار/مارس، 2011، عندما أطلقت أعيرة نارية على المتظاهرين والمساجد، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى. وفي غضون ذلك، شهدت الاحتجاجات مشاركة آلاف الأشخاص. وفي 1 نيسان/أبريل، 2011، سقط أول قتلى من المتظاهرين في دمشق وريف دمشق، ولقي أربعة أشخاص على الأقل مصرعهم في مظاهرة في دوما إثر استخدام القوات الحكومية للذخيرة الحية. ورشق بعض المتظاهرين القوات الحكومية بالحجارة، لكن لم يحمل أي منهم أسلحة نارية في ذلك الوقت. وخلصت القاضي كيربر إلى أن معظم التظاهرات كانت سلمية في البداية. وحمل الناس على سبيل المثال سعف النخيل لإثبات أنهم كانوا مسالمين.

استرسلت رئيسة المحكمة القاضي كيربر مبينة أنه للتعامل مع هذه الديناميكيات، تم إنشاء الخلية المركزية لإدارة الأزمة في آذار/مارس 2011. وتبين للقضاة أن هذا كان هو المكان الذي تمت فيه مناقشة الاستراتيجية والخطوات التالية لقوات الأمن. وترأس الخلية بشار الأسد. وضمّت في عضويتها رؤساء مكتب الأمن الوطني، وشعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، والأمن السياسي، وإدارة المخابرات العامة، ووزيري الداخلية والدفاع. كما تبين للقضاة أنه اعتباراً من نيسان/أبريل 2011، قررت الخلية كيفية التعامل مع المعارضة. وفي رسالة إلى القوات المسلحة والمخابرات بتاريخ 18 نيسان/أبريل، 2011، ذكرت الخلية أن "مرحلة التسامح والتعاون قد انتهت". كما قدّمت تفاصيل حول كيفية التعامل مع المتظاهرين: لن يتم الإفراج عن المعتقلين، ويجب أن تتولى الشرطة التعامل مع المظاهرات، والتي ستدعمها المخابرات في حالات الطوارئ. ووفقا للقضاة فقد قالت الخلية أيضا إن "من يرفعون السلاح ضد الدولة، يجب أن يجابَهوا باستخدام العنف المسلح". وعقب اجتماع الخلية في 20 نيسان/أبريل، 2011، تم تشديد هذه الإجراءات بشكل أكبر. وقالت الخلية: "من الضروري البدء في مرحلة أخرى. علينا أن نكسب هذه المعركة باستخدام العنف المسلح" و"يجب إعداد خطط تفصيلية لمواجهة الاحتجاجات غير المسلحة والمسلحة: خاصة في درعا ودمشق وضواحيها وحمص". وكان من المقرر أن يشارك في تصميم هذه الخطط ليس فقط المخابرات، ولكن أيضاً الجيش، وذلك بناءً على سيناريو انتشار الاضطرابات في جميع أنحاء البلد. وخلصت القاضي كيربر إلى أن هذا كان هو الوقت الذي شهد فيه عدد الضحايا المدنيين زيادة كبيرة.

واستكملت القاضي كيربر بسرد الأحداث في 23 نيسان/أبريل، 2011، حينما قُتل أشخاص في مظاهرة باستخدام مدافع المياه والذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع. وفي 25 نيسان/أبريل، اقتحم الجيش السوري دمشق بمساعدة دبابات وقناصة. ووفقا للقضاة فقد استمر الحصار التالي حتى 29 نيسان/أبريل، وأدى إلى مقتل 200 شخص على أيدي قوات الأمن. وعندما احتج الآلاف في درعا على نقص إمدادات الماء والغذاء، تم إطلاق النار عليهم بالذخيرة الحية، مما تسبب في سقوط العديد من القتلى. ووقعت حوادث مماثلة في أماكن أخرى أيضاً في نفس الوقت. وأشارت كيربر إلى مثال في دوما، حيث تم إطلاق النار على الناس أثناء مداهمة واعتُقل الكثيرون بسبب أعمال عنف واسعة النطاق. وفي أيار/مايو 2011، بدأ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في فرض عقوبات على الحكومة السورية. ومع ذلك، ازداد عدد المطلوبين وازدادت الاعتقالات في سوريا. وظهرت الميليشيات، ومعظمها من الشبيحة الموالين للحكومة، بشكل متزايد في المظاهرات.

كما وجد القضاة أنه في شهر تموز/يوليو 2011، تأسس الجيش السوري الحر بزعم حماية الناس من الحكومة. وتألفت أجزاء من الجيش السوري الحر من جنود منشقين، عملوا سابقاً في الجيش السوري. ووجد القضاة أنه تم إطلاق النار على الجنود الذين خالفوا الأوامر. وأوردت رئيسة المحكمة القاضي كيربر تصاعد النزاع مبينة أن حماة اقتُحِمت في نهاية تموز/يوليو 2011 وقُتل فيها عدد كبير من المدنيين. وأضافت كيربر أن وتيرة النزاع تصاعدت أكثر في آب/أغسطس 2011. وبعد اجتماع في 5 آب/أغسطس، 2011، أدانت خلية إدارة الأزمة رد فعل قوات الأمن "المتراخي" على المظاهرات. وفي الرسالة نفسها، أبلغت الخلية مكتب الأمن الوطني بأن يقوم الجيش والمخابرات بمداهمات يومية. ويجب العثور على جميع مؤيدي الاحتجاجات ونقلهم إلى المخابرات. ويجب سحق المظاهرات. ويجب أن تُرسل تقارير يومية إلى رئيس مكتب الأمن الوطني. وأعقب ذلك اجتماعات ونقاشات أخرى في خريف 2011، كما تبين للقضاة. وأصبح سحق المظاهرات السلمية عنيفاً بشكل متزايد. وكأحد الأمثلة على العمل العسكري ضد المظاهرات، أوردت القاضي كيربر حادثة في دوما، حيث تم قطع الكهرباء والماء والإنترنت. وفي نهاية أيلول/سبتمبر 2011، حاصر الجيش المدينة.

واختتمت كيربر قائلة إنه من منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2011، حاولت جامعة الدول العربية التوسط. وقدّم النظام اقتراحات معينة، منها على سبيل المثال إطلاق سراح 3,500 معتقل، وسحب الدبابات، والسماح للجامعة ووسائل الإعلام بتغطية الوضع في سوريا.

الإجراءات التي اتخذها النظام

ألقى القضاة الضوء بإيجاز على الإجراءات التي اتخذها النظام في هذا السياق. ذكرت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أن النظام حاول خلق صورة بأن هناك هجمات إرهابية تحدث في سوريا. لذلك "اتهموا المتظاهرين باستخدام السلاح" لتبرير أعمالهم العنيفة. وتم نقل عناصر المخابرات إلى المستشفيات متظاهرين بأنهم جرحى. ثم سُمح لممثلي وسائل الإعلام بمقابلة هؤلاء المصابين المزعومين. وعندما زارت جامعة الدول العربية الفرع 251، كان قد تم نقل جميع المعتقلين إلى مكان آخر وتظاهر السجّانون بأنهم المعتقلون. وعلى الرغم من جهود جامعة الدول العربية، استمر العنف في عام 2012.

قدمت القاضي كيربر عدة أمثلة: في شباط/فبراير 2012، تم إطلاق النار على شخص في مظاهرة في المزة، واعتقل العشرات. وفي الشهر نفسه، تعرضت حمص لقصف بالصواريخ عدة مرات. وفي بداية آذار/مارس 2012، تعرّض الناس في حمص لمجزرة. وقُتل أطفال وبالغون على أيدي القوات الحكومية والميليشيات. ووجد القضاة أن الحكومة واصلت الادعاء بأنها كانت تتصدى للهجمات الإرهابية فقط. وأوضحت كيربر أن هذه التفاصيل واستعادة الأحداث تستند بشكل كبير إلى شهادات الخبراء: السيدة ثورمان، و(CIJA) كريستوفر إنجلز من اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة، الذي قدّم أيضاً وثائق خلية إدارة الأزمة المذكورة أعلاه إلى المحكمة، وكريستوف رويتر. ويعبّر القضاة عن امتنانهم الخاص للخبيرين مازن درويش و.أنور البني

دور أجهزة المخابرات

وفقا للقضاة فقد لعبت أجهزة المخابرات دوراً أساسياً في قمع الثورة. ولقد كانوا عنصراً حاسماً في الاحتفاظ بالسلطة، كما فعلوا ذلك لحافظ الأسد. وتبين للقضاة أن هناك خمس منظمات لأجهزة المخابرات في سوريا: مكتب الأمن الوطني، وهو وكالة التنسيق، وشعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، وإدارة المخابرات العامة، ومجلس الأمن الوطني[5]. وإن الأربعة الأخيرة مركزية[6]، ولها فروع في دمشق وفروع إقليمية. وفقا للقضاة فإنه بناءً على تفويضها، كان لدى الأفرع مرافق اعتقال خاصة بها، حيث تعرّض الناس بالفعل للتعذيب عندما كان حافظ الأسد في السلطة. ومن أساليب التعذيب: الضرب العشوائي بالكابلات والعصي، والدولاب والشبح. أوضحت القاضي كيربر أن بشار الأسد تبنّى هذه الهياكل واستخدمها لترهيب وإبادة المعارضة، لاسيما في عام 2011. وبدأت وسائل تحقيق ذلك في آذار/مارس 2011، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب والاعتقالات. وأضافت كيربر أنه خلال الثورة، ازداد عدد المعتقلين والقتلى بشكل مطرد. وفي حين كان الهدف من الاعتقالات هو الحصول على المعلومات في السابق، إلا أنه بدءاً من عام 2012 على أبعد تقدير، كان الهدف الرئيسي هو ترهيب وإبادة المعارضة.

وجد القضاة أن الأوضاع في مراكز الاعتقال استمرت في التدهور. ولم يضطر الناس لتحمل التعذيب فحسب، بل جُوّعوا وخُنقوا. وكان الوضع الصحي كارثياً. حيث تفاقمت حالات المرض والإصابات الناجمة عن التعذيب ولم يُقدم العلاج الطبي إلا على مستوى أساسي للغاية، هذا إذا تم تقديمه على الإطلاق. وأورد القضاة أن شهودا وصفوا كيف كانت حبوب الدواء تُرمى ببساطة داخل

---

[5] [42 اليوم للمحاكمة، عشر السابع التقرير في المخططات على الاطلاع الرجاء] الأدلة بعض أن من الرغم على :المحاكمة مراقبي من ملاحظة (الوطني الأمن ومجلس الوطني الأمن مكتب) المصطلحين كلا أن افتراض يمكن ، المخابرات أجهزة على تشرفان مختلفتين وكالتين وجود إلى تشير الأمن مكتب" إلى "القومي الأمن مكتب"] الاسم في التغيير هذا أدى ربما .2014/2013 حوالي اسمها غيرت التي الوكالة نفس إلى يشيران وفي .المخابرات أجهزة داخل إشرافية منظمة أو كهيئة الوكالة هذه دور بشأن الالتباس من مزيد في تسبب مما ، وكالتين وجود افتراض إلى ["الوطني على تمايز إلى أدت الألمانية اللغة إلى الترجمة أن المفترض فمن ، "وطني/قومي" حول يتمحور العربية اللغة في المصطلحين بين الفرق أن حين ."مجلس/مكتب" ومصطلح "الجر حرف" أساس

[6] ملاحظة من مراقبي المحاكمة: لم يذكر القضاة "الأمن السياسي". في ضوء الشهادات والأدلة السابقة التي قدمت في المحكمة، يمكن الافتراض أن القضاة كانوا يعتزمون الإشارة إلى "الأمن السياسي" بدلا من "مجلس الأمن الوطني" بوصفه أحد أجهزة الاستخبارات الرئيسية الأربعة التي لها فروع في دمشق، بالإضافة إلى الفروع الإقليمية.

الزنزانة. ووفقا للقضاة فقد كان الناس يخشون للغاية أن يتم نقلهم إلى مستشفى لدرجة أنهم حاولوا إخفاء مشكلاتهم الصحية. وكان معروفاً بشكل خاص أنه بدلاً من تلقّي العلاج الطبي، تم تعذيب وقتل الناس في المستشفيات العسكرية مثل تشرين والمزة وحرستا.

وتابعت رئيسة المحكمة القاضي كيربر موضحة أنه تم جمع جثث المتوفين أثناء الاعتقال لدى المخابرات في المستشفيات. وبعد وقت قصير من بدء الثورة، تم تكليف مصورين عسكريين بتوثيق الجثث. وكان عليهم أن يلتقطوا صوراً للجثث التي كُتب عليها أرقام. وفقا للقضاة، فإن هذه الممارسة جاءت لضمان وجود دليل على عدم إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص في الواقع. وكان عدد الأشخاص الذين ماتوا لدى المخابرات يتزايد بشكل ملحوظ بمرور الوقت. وأشار القضاة إلى تقارير عن حفر مقابر جماعية في [مقبرة] نجها في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وكان عمق هذه المقابر 6 أمتار وعرضها 2-4 أمتار وطولها 100-200 متر. وتوجد تقارير مماثلة عن [مقبرة] القطيفة. حيث نقلت شاحنات مبردة الجثث، وتم توثيق أعدادها فور وصولها إلى المقابر الجماعية، ثم دفنت على عجل.

وأضافت القاضي كيربر أنه لم يتم إبلاغ أقارب المعتقلين بمكان وجود أحبائهم وبمصيرهم. واستطاعوا أحياناً الحصول على معلومات أو في بعض الأحيان حتى الإفراج عن أحبائهم عن طريق استخدام الرشوة أو استخدام علاقاتهم الجيدة مع أشخاص معينين.

تقييم الأدلة:

ذكرت القاضي كيربر أنه خلال المحاكمة، استمعت المحكمة إلى العديد من الشهود. وأضافت أيضا أن شهادة لو كين كانت مهمة بشكل خاص، حيث نقلت المعلومات التي قدمها قيصر وسامي. وتم تقديم شهادة سامي من قبل المفتش الجنائي الذي أجرى مقابلة معه سابقاً. وتتضمن ما تُدعى بملفات قيصر 26,935 صورة لـ6,821 شخصاً. كما تم تحليلها من قبل الأستاذ الدكتور روتشيلد الذي قدّم تحليله الشرعي المثير للإعجاب في المحكمة. وصرحت رئيسة المحكمة القاضي كيربر: "أودّ الإدلاء بإفادة شخصية حول هذه الملفات: لن أنسى هذه الصور أبداً".

بخصوص الفرع 251:

استهلت القاضي كيربر قائلة أن الفرع "يتناسب تماماً مع الصورة العامة لفروع أجهزة المخابرات". وذكرت أن الفرع 251 يسمى أيضاً "الفرع الداخلي" أو "الخطيب"، مضيفة أنه فرع لإدارة المخابرات العامة وقد كُلف في البداية بمراقبة الشرطة وعامة السكان والحزب [البعث]. ووجد القضاة أن توفيق يونس كان يرأس الفرع 251، المسؤول العام عن الأمن الداخلي. وفيما يتعلق بموقع الفرع وبمرافقه، فقد تبين للقضاة أن الفرع يقع في شارع بغداد بدمشق بالقرب من مستشفى الهلال الأحمر. ويتكون الفرع من مبنيين متقابلين بينهما ساحة. ويوجد في قبو أحد المبنيين على الأقل سجن للفرع 251. ويحتوي هذا السجن على زنازين منفردة وجماعية بالإضافة إلى غرف تحقيق. وتوجد غرف تحقيق إضافية في الطوابق العليا أيضاً. وكان يتم اعتقال الإناث بالإضافة إلى الذكور في الفرع، ولكن كان يتم فصلهم عن بعضهم البعض.

وتابعت كيربر مبينة أنه كلما كانت هناك مظاهرة، كانت مجموعات أكبر من المعتقلين الجدد تصل إلى الفرع 251. وكانوا يُجبرون على النزول من الحافلات في ساحة الفرع. وكانوا يتلقون في هذه المرحلة ما كان يُطلق عليه بشكل ساخر "حفلة الترحيب". وهذا يعني أنه في اللحظة التي كانوا ينزلون فيها من الحافلات، كان السجانون يبدؤون بضربهم بقبضات اليد أو بأشياء معينة مثل العصي أو القضبان أو الهراوات. وكان هذا الضرب عنيفاً لدرجة أن بعض الشهود أخبروا المحكمة عن أشخاص عانوا من كسور في الضلوع. وتعرّض المعتقلون للركل وضرب رؤوسهم بالجدران، مما تسبب في فقدان بعضهم للوعي لساعات. وكان المعتقلون الجدد يضطرون أحياناً إلى الانتظار في الساحة لساعات قبل نقلهم إلى مكتب حيث كان يتعيّن عليهم خلع ملابسهم وترك متعلقاتهم الشخصية. وكان تفتيش المعتقلين يتضمن الجلوس في وضعية القرفصاء للتأكد من أنهم لم يُخفوا أي أشياء. وبعد ذلك، يُسمح لهم بارتداء ثيابهم مرة أخرى، على الأقل إلى درجة معينة، وثم يتم اقتيادهم إلى زنزانتهم.

كما وجد القضاة أن الزنزانات المنفردة التي تبلغ مساحتها 1×2م كانت تؤوي العديد من المعتقلين. وكانت الظروف في جميع الزنزانات كارثية. وكانت جميعها مكتظة جداً لدرجة أن الناس لم يكن بوسعهم إلا الجلوس أو الاستلقاء في مناوبات. ولم يكن بالإمكان الاستلقاء والنوم إلا والأرجل متشابكة، وهي ممارسة كان لها اسمها الخاص [غير أن الاسم لم يذكر في هذه المرحلة]. وفي الزنزانات المجهزة بمرحاض، لم يكن المرحاض مفصولاً عادة عن الزنزانة. وإذا كان منفصلاً، فقد تم ذلك فقط من خلال ستارة معلقة، لذلك بشكل عام، لم تكن المراحيض منفصلة بشكل كافٍ عن بقية الزنزانة. وكان المرحاض يُستخدم من قبل عدد كبير من المعتقلين. كما لخصت القاضي كيربر أنه في الزنزانات غير المزودة بمرحاض، يُسمح للمعتقلين فقط باستخدام المرحاض خارج الزنزانة مرة أو مرتين في اليوم. وكانت مياه الشرب متاحة فقط من الصنبور بالقرب من المراحيض. ونظراً لتقييد الوصول إلى منطقة المراحيض، فيما يتعلق بكل من عدد المرات في اليوم والوقت المتاح لكل استخدام، لم يكن الأشخاص عادةً قادرين على الغسل أو حتى الاستحمام. وفي معظم الحالات، لم يكن هناك ضوء نهار داخل الزنزانات. حيث كانت إما مظلمة تماماً أو مضاءة طوال الوقت. وفي كلتا الحالتين، لم يتمكن المعتقلون من معرفة الوقت. وطبقا للقضاة فقد تسببت الظروف الغير صحية في العديد من الأمراض الجلدية التي لم يتم علاجها. ولم يكن العلاج الطبي متاحاً في الواقع. وكان الهواء داخل الزنزانات "تعيساً" وكانت التغذية

غير كافية. حيث كانت المؤن الغذائية بالكاد تكفي للناس للبقاء على قيد الحياة. وكان بإمكان المعتقلين سماع صراخ وأصوات تعذيب في زنزاناتهم ليلاً ونهاراً. ولم يكن يتم إبلاغهم بمدة سجنهم وما إذا كانوا سيخرجون أحياء أصلا.

وبخصوص التحقيق، وضّحت القاضي كيربر أنه عادة ما كان يتم التحقيق بحضور ضابط تحقيق وسجّان واحد على الأقل. وأضافت أن الأشخاص الذين تم التحقيق معهم تعرّضوا لسوء المعاملة باستمرار. حيث كانوا يتعرضون لسوء المعاملة إما لأن الضابط لم يعجبه الجواب، أو قبل أن يجيبوا، أو لمجرّد إجابتهم. وجد القضاة أنه كانت هناك أوامر بإساءة معاملة الأشخاص، ولكن السجّانين أساءوا معاملة الأشخاص أيضاً دون تلقي أوامر محددة. وفي الفرع 251، تعرض المعتقلون عادة للصعق بالكهرباء والضرب بالكابلات والقضبان. وتم استخدام أسلوب الفلقة بشكل متكرر جداً. كما تعرّض المعتقلون للتعذيب باستخدام الدولاب والشّبْح. حيث لم يقتصر استخدام أسلوب الشّبْح لتعليق الأشخاص من السقف، ولكن أيضاً لضربهم أثناء وجودهم في هذا الوضع. وأشارت القاضي كيربر إلى أن شهودا أفادوا أنهم تلقوا تهديدات ضد عائلاتهم.

وفيما يتعلق بدور المدعى عليه، تبين للقضاة أن إياد الغريب عمل في هذا الفرع منذ عام 2010. وضّحت كيربر أنه عمل في البداية في قسم "الأديان"، ثم في المكتب في الزبداني، قبل أن ينضم إلى القسم 40 في تموز/يوليو 2011. وكان القسم 40 تابعاً رسمياً للفرع 251. ولكن نظراً لحقيقة أنه كان بقيادة حافظ مخلوف، ابن خال بشار الأسد، فقد تمتع هذا القسم بقدر كبير من الاستقلالية. وفقا للقضاة فقد كان عناصر القسم 40 بمثابة قوة تدخل سريع، وعملوا عادة في الميدان، واعتقلوا الناس في المظاهرات وعند نقاط التفتيش وقاموا بمداهمات. وأوردت كيربر أن المدّعى عليه نفسه وصف القسم 40 بأنه "تحالف أشبه ما يكون بالمافيا".

الجرائم:

كما اقتنع القضاة أنه أثناء عمله في الفرع 251، لم تكن الأوضاع وكذلك الأفعال في الداخل محجوبة عن المدّعى عليه. وكان يعرف بشكل خاص عن وقوع التعذيب. وأشارت القاضي كيربر إلى إخباره الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن المرء كان قادراً على سماع صراخ التعذيب وهو في كافيتريا الفرع.

وفي سرد تفاصيل الجرائم التي اتهم بها إياد، بيّنت القاضي كيربر في البداية أنه في مظاهرة انطلقت من مسجد في دوما في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011، تظاهر حوالي 3,000 – 6,000 من المتظاهرين السلميين، حيث جلسوا ورقصوا في الشوارع. وصدرت أوامر لحوالي 1,000 عنصر من قوات الأمن لمواجهة تلك المظاهرة. وكان من بين هؤلاء العناصر أفراد من المخابرات الجوية، ووزارة الداخلية، وعدة أفراد من الفرع 251، والجيش وحوالي 250 شخصاً من القسم 40. وتابعت كيربر موضحة أنه قد صدرت أوامر على الأقل لعناصر القسم 40 بإطلاق النار على الناس. واستغل حافظ مخلوف نفسُه الفرصة لإطلاق النار على المتظاهرين وأمر بأنه "من يحب الرئيس فليُطلق النار على الخونة". ووفقا للقضاة فقد كان حافظ مخلوف قد وصل إلى المظاهرة بسيارته من طراز مرسيدس بنز، وشتم المتظاهرين وفتح النار من رشّاشه. وأصاب ما لا يقل عن خمسة أشخاص بقوا على الأرض، وبدأ 6-7 أشخاص آخرين في إطلاق النار أيضاً. بيْد أن القضاة وجدوا أن المدّعى عليه لم يُطلق النار وبدلاً من ذلك حاول التراجع. وحينما حاول المتظاهرون الفرار، لاحقهم عناصر الأمن ومن بينهم إياد واعتقلوا الكثيرين منهم. واقتنع القضاة أن ما لا يقل عن حافلتين صغيرتين نقلتا الأشخاص من دوما إلى الفرع 251. وتعرّض العديد من الأشخاص الموقوفين للضرب أثناء الرحلة، وبمجرّد وصولهم إلى الفرع 251، تعرّضوا لما يُطلق عليه "حفلة الترحيب" في طريقهم من الساحة إلى المبنى. حيث تعرّض جميع المعتقلين للضرب المبرح والضرب بقضبان معدنية.

لم يتمكن القضاة من تحديد ما إذا كان إياد نفسه قد ضرب أياً من المعتقلين. وتم تحديد عدد الأشخاص وحالات التعذيب التي شارك فيها إياد لصالح المدّعى عليه. وبينما ذكر إياد "حافلات"، وجد القضاة أن هناك حافلتين [تقلّان أشخاصاً معتقلين]. وتحديداً بعد صلاة الجمعة، كان يتم نقل الأشخاص إلى الفرع 251 على متن هاتين الحافلتين. وأشارت القاضي كيربر إلى الشاهد P5 الذي أخبر المحكمة أن سعة هاتين الحافلتين كانت حوالي 15-20 شخصاً، ومع ذلك، فهي عادة ما كانت مكتظة. ولصالح المدّعى عليه، وجد القضاة أنه كان هناك 15 شخصاً في كل حافلة. وتعرّض جميعهم للتعذيب وعانوا من آلام جسدية أثناء اعتقالهم. وعانوا جميعاً من "حفلة الترحيب" ومن ظروف اعتقال لا توصف. واضطروا جميعاً إلى سماع صراخ وأصوات تعذيب مستمرة. ولقد تُركوا جميعاً في حالة من عدم اليقين التام بشأن ما إذا كانوا سيتمكنون من الخروج أحياء.

واستطردت القاضي كيربر مبيّنة أن بصفته عنصرا في جهاز المخابرات المكلّف بقمع المظاهرات، علم إياد بالاعتداء الواسع والمنهجي للحكومة السورية. كما كان على علم بنقل المعتقلين إلى الفرع 251 والمعاملة القاسية التي تعرّضوا لها هناك. وأضافت كيربر أن كونه عمل موظفاً لمدة عام في الفرع 251، فقد كان إياد يعلم بممارسات التعذيب والمصير الذي لاقاه المعتقلون. وعمل في الفرع 251 منذ شباط/فبراير 2010، ومنذ ذلك الحين كان يدخل المبنى ويغادره بانتظام وكان يسمع أصوات الصراخ التي كان بإمكان المرء سماعها حتى في الكافيتريا، كما أوضح هو نفسه. وإجمالا، وجد القضاة أن علمه لم يكن يقتصر على أشخاص يتعرضون للتعذيب ابتداءً من آذار/مارس 2011، بل كان يعلم أيضاً بالتغييرات التي حدثت منذ آذار/مارس 2011. وأوردت كيربر قول إياد إن "العقاب ازداد، وكان السجانون يفعلون ما يشاؤون".

التقييم القانوني:

وُجِد المدّعى عليه إياد مذنباً بالمساعدة والمشاركة في جرائم ضد الإنسانية. وتم استيفاء متطلبات الاعتداء واسع النطاق والمنهجي على الأقل منذ نهاية آذار/مارس 2011. وكجزء من هذا الاعتداء، فقد ساعد إياد وشارك في التعذيب (المادة 7(1) 5 VStGB) والحرمان الشديد من الحرية (المادة 7(1) 9 CCAIL) في 30 حالة. ولا ينطبق الدّفْع بالإكراه وفقاً المادة 35 StGB.

وفي حين كانت العقوبة القاسية ممكنة في حالات العصيان، لم يتمكن القضاة من أن يجزموا ما إذا كان إياد قد فكّر بالفعل في المغادرة أو بقي رغماً عنه بسبب العواقب المحتملة. وذكرت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أن إياد لم يُدلِ بأي إفادات حول هذه النقاط.

ووفقا للقضاة فإنه لا يستقيم القول بأنه لم تكن لديه فرصة للمغادرة على الإطلاق. ففي ضوء وجود 250 عنصراً من القسم في هذه المظاهرة بالذات، وجد القضاة أنه من المشكوك فيه ما إذا كان سيتم اكتشاف ذلك، هب أن إياد غادر المكان. وكان بإمكانه أيضاً التظاهر بأنه أصيب بسبب التعثر أو التظاهر بالتواء في الكاحل. كما كان بإمكانه الادعاء بالمرض قبل تلك العملية. [وبما أنه لم يَدْفع بالإكراه] خلصت رئيسة المحكمة القاضي كيربر إلى أن إياد مذنب بارتكاب عمل غير قانوني.

الحُكم:

مشددة على أن إياد لم يكن يُحاكَم على الفظائع التي ارتكبها النظام، وضّحت القاضي كيربر أنه كان متهما فقط بارتكاب أفعال منسوبة إليه مباشرة وبمساهمته في هذه الأفعال. وفي ضوء ذلك، فقد اتخذ القضاة القرارات التالية فيما يتعلق بمدة العقوبة في قضيته:

وفقاً للمادة 7(1) CCAIL، يعاقَب الفرد بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات لانتهاكات المادة 7(1) البند رقم 5 CCAIL (التعذيب) وبالسجن لمدة لا تقل عن سنتين لانتهاكات المادة 7(1) البند رقم 9 CCAIL (الحرمان الشديد من الحرية). وضّحت كيربر أنه في ضوء الجريمة الرئيسية المتعلقة بالمساعدة والمشاركة في التعذيب وفقاً للمادة 7(1) البند رقم 5 CCAIL، تكون العقوبة مبدئياً بالسجن لمدة تتراوح بين 5 و15 عاماً. وفي ضوء الظروف الإجمالية وعدد الأشخاص، تم تعديل العقوبة في الخطوة التالية إلى السجن لمدة تتراوح بين عامين و15 عاماً، وفقاً للمادة 7(2) CCAIL. وبيّنت القاضي كيربر أن هذا التعديل أتى لصالح المدّعى عليه نظراً للعوامل التالية:

- قام إياد بتجريم نفسه لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين وكذلك لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، وجاء الحكم الصادر بحقه إلى حد كبير استناداً إلى هذه الإفادات.
- في الوقت الذي ارتُكبت فيه الجرائم، كان جزءاً من هيكل هرمي حيث تعرّض لضغط معين للتصرّف.
- بعد انشقاق مبكّر نسبياً في كانون الثاني/يناير 2012 – أدار ظهره للنظام ولم يجد القضاة ما يخالف ذلك –.
- في الوقت الذي ارتُكبت فيه الجرائم، لم يكن لديه سجل جنائي، بقدر ما أمكن تحديد ذلك.

واستطردت كيربر مبيّنة أن هذه العوامل وحدها لم تكن كافية لتخفيض العقوبة القصوى، بافتراض وقوع حادثة أقل خطورة. غير أن حقيقة أنه فقط قد ساعد وشارك في الجرائم كانت سببا كافيا لتخفيض العقوبة على النحو المذكور أعلاه. وأشار القضاة إلى المادة 49 StGB التي تنص على أن أعلى عقوبة ممكنة في مثل هذه القضايا هي السجن 11 عاماً و3 أشهر.

وأشارت كيربر أنه لزم إجراء تعديل إضافي على الحكم وفقاً للمادة 46ب StGB. وأوضحت أنه في حين أن المدّعى عليه لم يدلِ بأي إفادات أثناء المحاكمة الرئيسية، إلا أنه ساهم بالفعل في اكتشاف جرائم [أخرى] في استجوابه لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. وخلال هذا الاستجواب، تحدّث بالتفصيل عن تصرفات أنور رسلان وعلى وجه الخصوص عن حقيقة أنه شاهد كيف تم ضرب الناس بقضبان معدنية في الفرع 251 وكيف تعرّضوا للضرب حتى الموت. وذكر أنه شهد خمس أو ست عمليات نقل لحوالي عشر جثث من الفرع 251 حدثت في عام 2011. وأوردت كيربر أن هذه الحوادث مدرجة أيضاً في لائحة الاتهام ضد أنور رسلان وما كان بالإمكان إثباتها وعزوها إلى أنور رسلان بدون إياد. وللأسباب المذكورة أعلاه، تم تحديد هامش العقوبة بالسجن من 6 أشهر إلى 11 سنة و3 أشهر. ولتحديد هذا الهامش، تمت مراعاة الجانب المذكور أعلاه لصالح المدّعى عليه وكونه ساعد وشارك في الجرائم وساهم في الكشف عن جرائم. وشددت كيربر مرة أخرى على أنه لولا إفادة إياد لما كان قد صدر حُكم.

اعتبر القضاة ما يلي عوامل مشددة للعقوبة في قضية إياد:

- عمل طوعاً في جهاز قمعي وعاد طوعاً من وظيفة مكتبية إلى العمل التنفيذي (الميداني).
- عدد الأشخاص [30].
- تعرّض المعتقلون لظروف يصعب وصفها بالكلمات.
- ساعد وشارك في شكلين من الجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7(1) CCAIL: التعذيب والحرمان الشديد من الحرية.

سبق وأن ذكر القضاة العوامل المخففة للعقوبة، وفي نهاية المطاف حكموا على إياد بالسجن 4 سنوات و6 أشهر وأمروا بتأييد مذكرة احتجازه [إبقائه في الحجز].

وأعلنت رئيسة المحكمة، القاضية كيربر، أنه تم الانتهاء من جلسات التعليل الشفوي، وسألت الدفاع الآن عما إذا كانوا يريدون أن يتم إبلاغهم بسبل الانتصاف وما إذا كان ينبغي أن تعرض النسخة المختصرة أو الطويلة من ذلك. فطلب الدفاع نسخة مختصرة.

وطلب أحد المترجمين أخذ استراحة. فقالت القاضي كيربر إن هذا سيستغرق خمس دقائق فقط كحد أقصى وطلبت من المترجمين التناوب.

وقدّمت القاضي كيربر المعلومات التالية فيما يتعلق بسبل الانتصاف للدفاع:

يمكن استئناف الحكم [إعادة النظر في الحكم] خلال أسبوع واحد [إخطار بالاستئناف]. ويجب أن يتم ذلك إما كتابياً أو يتم نقله إلى البروتوكول في مكتب المحكمة المحلية في كوبلنتس أو المحكمة المحلية التي تشرف على سجن المدعى عليه. ويجب كتابة إخطار الاستئناف باللغة الألمانية. حيث يجب تقديم إعلان مكتوب إلى المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس في غضون المهلة المحددة. وبالتالي لا يكفي مجرد الحصول على الطابع البريدي في غضون المهلة الزمنية المحددة. ويجب أن تكون إعادة النظر مشفوعة بالأسباب. لذلك، يجب تقديم طلب يوضح بالتفصيل إلى أي مدى سيتم استئناف الحكم. علماً بأن رسالة موقعة تعتبر غير كافية. وبدلاً من ذلك، يجب أن يؤخذ الطلب والتعليل إلى البروتوكول من قبل مكتب المحكمة. ويجب أن يتم التوقيع عليها من قبل محامي الدفاع وتقديمها كتابة. ويجب أن يتم ذلك في غضون شهر واحد بعد تلقّي الحكم. وهنا مرة أخرى، لا يعتبر الطابع البريدي كايا للوفاء بالموعد النهائي.

وسألت القاضي كيربر إياد ومحامي الدفاع عنه عمّا إذا كانوا يطلبون معلومات أكثر تفصيلاً. نفى محامي الدفاع شوستر ذلك.

سألت القاضي كيربر المدعين العامين نفس السؤال، ونفوا بدورهم ذلك أيضاً.

واختتمت القاضي كيربر المحاكمة باستمرار سجن إياد، على أن يتم تقديم الطعون ضد ذلك كتابةً باللغة الألمانية إلى المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس أو المحكمة المحلية المسؤولة عن السجن الذي يقيم فيه إياد حالياً.

قال المدعون العامون إنهم سيمتنعون عن اتخاذ أي خطوات قانونية [استئناف] ضد الحكم.

انتهت محاكمة إياد الغريب في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس في الساعة 11:15 صباحاً بتاريخ 24 شباط/فبراير، 2021.

ستنعقد الجلسة القادمة من محاكمة أنور رسلان في 10 آذار/مارس، 2021.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 29 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسات: 10 و11 آذار/مارس، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثالث والستون للمحاكمة – 10 آذار/مارس، 2021

بعد إعلان الحُكم في محاكمة إياد الغريب نهاية شباط/فبراير، استمرت محاكمة أنور رسلان. حيث استمعت المحكمة إلى شهادة P28، وهو رجل يبلغ من العمر 55 عامًا كان موظفًا حكوميًا في مختبر للتحاليل الطبية في سوريا. وشرح كيف تم اعتقاله عند نقطة تفتيش في مسقط رأسه، حرستا، في عام 2012 لكونه على قائمة المطلوبين. ونُقل P28 إلى فرع الخطيب حيث احتُجز في "زنزانة الموت" مع أكثر من مائة معتقل آخر. ووصف الزنزانة بأنها مظلمة وتفتقر إلى الهواء، مثل القبر.

اليوم الرابع والستون للمحاكمة – 11 آذار/مارس، 2021

مثل الشاهد P29 أمام المحكمة ولم يتم الكشف عن معلوماته الشخصية. ووصف كيف أكّد عناصر نقطة التفتيش أن عيبًا في بطاقة الهوية الخاصة به كان مرتبطًا بشيخ كان قد أمر الناس بإتلاف هوياتهم للتعبير عن معارضتهم للحكومة السورية. وفي الطريق إلى فرع الخطيب، توقف عناصر الأمن في مكان عشوائي حيث أمروا P29 ومعتقلين آخرين بالنزول من الحافلة. ثم ألقوا بأعقاب السجائر على ظهور المعتقلين وضربوهم. ووصف P29 تعرّضه للتحرش الجنسي من قبل العناصر الذين داعبوا شعر رأسه وأقحموا الجزء الأمامي من سبطانة البندقية في دُبر الشاهد.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

يوم المحاكمة الثالث والستون – 10 آذار/مارس 2021

بدأت الجلسة في تمام الساعة 9:30 صباحًا بحضور خمسة أشخاص، وممثلين اثنين من الصحافة.

ترافع محامي المدّعين شتيفان كوون بالنيابة عن بانز. ولم يتمكن أحد مترجمي المحكمة الشفويين الحضور إثر إصابته بوعكة صحية، فتولى مترجم جلسات إياد الغريب سابقا القيام بالترجمة الشفوية عوضا عنه.

شهادة P28

وُلد P28 [حُجب اسمه] في الأول من كانون الثاني/يناير 1966. وحضر رفقة محاميه السيد رايجر. وتُليَت عليه التعليمات، وحقوقه كشاهد.

استجواب من قبل رئيسة المحكمة القاضي كيربر

سألت رئيسة المحكمة القاضي كيربر P28 عمّا إذا كان يريد أن يُعطي المحكمة عنوان إقامته، فرفض P28 ذلك.

سألت كيربر P28 عن وظيفته، فقال P28 إنه عمل في إحدى مختبرات التحاليل الطبية، وإنه لا يعمل حاليًا. وتطوّع بصفة سائق عند الصليب الأحمر الألماني مدة سنتين.

سألت القاضي كيربر P28 عمّا إذا كانت تربطه بالمتهم صلة قرابة عن طريق المصاهرة أو النسب، فنفى P28 ذلك.

سألت كيربر P28 عن سبب خلافه مع النظام، وعن كيفية اعتقاله، فقال P28 إنه كان يعمل فني مختبرات في [حُجبت المعلومات]، حيث أوكلت إليه مهمة إجراء التحاليل الطبية. وفي يوم من الأيام، كان يقود السيارة متوجهًا من العمل إلى المنزل رفقة زوجته. وكان هناك العديد من نقاط التفتيش (الحواجز الأمنية) المنتشرة في كل أنحاء بلدته حرستا لا سيما عند مداخلها، حيث كانت سوريا تشهد يومها، ولا تزال، الكثير من القلاقل الأمنية. وطلب الضباط المسؤولون عن أحد الحواجز الأمنية التي اعتاد P28 التردد عليها إبراز بطاقات الهوية الشخصية لكل من يمر بتلك النقطة. واعتاد P28 أن يبرز بطاقة عضويته في النقابة (حيث كان موظفًا لدى الدولة). وعلى غير العادة، قام الضباط بعرض بطاقة P28 على قائد نقطة التفتيش في ذلك اليوم، وتفاجئ عندما عاد الضابط، وأمره بأن ينزل من السيارة، ثم اقتاده إلى القائد الذي أخبره أنه [مطلوب]. سأل P28 قائد النقطة عن السبب، فقال القائد إنه لا يعرف، ولكن من المؤكد أن اسمه مدرج على قائمة الأشخاص المطلوبين. وأضاف القائد أنه يرى ذلك الأمر غريبًا، وأنه يرجح أن يكون الأمر تشابه أسماء لا أكثر، فأعاد له بطاقة هويته، وسمح له بالمغادرة. وأخبر P28 عناصر الأمن أن بوسعهم التوجه إلى مكان عمله [وهو مشفى الشرطة الذي كان نقطة لتوزيع المعتقلين على الفروع] في حال كانت هناك دواعٍ أمنية [أو من أجل إزالة اللُبس فقط].

تفاجئ P28 عندما أمر العناصر زوجة P28 بأن تغادر (بدون السيارة)، وأعطى أمرًا للعناصر بتقييد يدي P28، وتغطية وجهه بقميصه، ثم اقتاده إلى مشفى الشرطة. ووُضع P28 رفقة أشخاص آخرين على متن حافلة مخصصة لنقل المجرمين والمعتقلين، وظلّ مقيد اليدين، ومغطّى الرأس طيلة مدة الرحلة. وفي الأثناء، دنا شخص منه، وأزال القميص عن وجهه، وسأله عن اسمه، وعمّا إذا كان P28 يعرفه. استغرب P28 من ذلك السؤال، وأجاب قائلًا إنه لا يعرفه، فقال الرجل: *"أنا الي لازم تعرفني!"*. وعند سؤال P28 الرجل عن السبب، رد الرجل قائلًا: "ستعرف ذلك في الفرع". وتم اقتياد P28 والمعتقلين الآخرين إلى فرع الخطيب.

أمر العناصر المعتقلين بأن يصطفوا في طابور بمواجهة الحائط في الباحة الخارجية وهم مقيّدو الأيدي. وسمع المعتقلون أحد السجانين يتساءل قائلًا: " لماذا كل هذا العناء سيدي؟ لما لا تدعنا نقتلهم وننهي الأمر؟". وبعد برهة، أُدخل المعتقلون إلى الفرع حيث تم استقبالهم على نحو سيء هناك. وأمر أبو غضب P28 بأن يتجرد من ثيابه، ويتخذ وضعية القرفصاء، ثم أخذ مقتنياته، وزجّ به في "زنزانة الموت". وقال P28 إنه يشعر كما لو أنه لا يزال معتقلًا فيها إلى الآن. وكانت شبيهة بالقبر، إذ كانت مظلمة، وتراوح عدد المعتقلين فيها بين 130و140 شخصًا، ولم يكن فيها مصدر إنارة أو نافذة. ويبلغ عرض الزنزانة 3 – 3,5 متر، فيما يبلغ طولها 5-6 متر. ووقف P28 طيلة ستّ ساعات على إحدى قدميه، ثم على الأخرى. واحتوت الزنزانة على دورة مياه. وكان باب الزنزانة مزودًا بفتحة تهوية من الأسفل يبلغ قياسها 30*50 سنتيمتر، فتخلل عبرها إلى الزنزانة القليل من الهواء والضوء الخافت. واستُخدم جهاز شفط الهواء كنظام للتهوية. وشعر المعتقلون كما لو أنهم يختنقون، وعادةً ما عاقبهم السجانون بإغلاق فتحة التهوية، مما جعلهم غير قادرين على التنفس. وكان سقف الزنزانة رطبًا جدًا، ومغطى بقطرات المياه، كما انتشر القمل في الزنزانة. وكانت الأوضاع الصحية رديئة جدًا، حيث كان جميعهم مرضى، وأصيب معظمهم بالحمى والأمراض الجلدية. ومكث P28 في تلك الزنزانة أسبوعًا واحدًا، وخضع للتحقيق مرتين في الأثناء، وتعرض للضرب خلالهما، ولا يزال يعاني من الضرر الجسدي الذي لحق به جراء تعرضه للضرب على أذنه، حيث يسمع أصوات طنين وغيرها من الأصوات، كما أنه لا يستطيع النوم. ويتناول مضادات الاكتئاب في بعض الأحيان. [توقف P28 عن الحديث، فسادت لحظة صمت].

سألت كيربر P28 عمّا إذا كان يحتاج لأن يأخذ استراحة أم لا، فقال P28 إنه يرغب في الاستراحة، وشرب الماء.

***

[استراحة مدة 15دقيقة]

***

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى واقعة اعتقال P28 عند نقطة التفتيش، وسأل P28 عن التاريخ الذي حصل فيه ذلك، فقال P28 إنه اعتقل مساء يوم 19 أيار/مايو 2012.

أشار فيدنير إلى أن P28 قد تحدث عن نقاط التفتيش أو الحواجز الأمنية أثناء استجوابه من قبل الشرطة الألمانية (حيث أوضح متى تم نصب تلك الحواجز في حرستا، وعددها). وسأل فيدنير P28 عمّا إذا كان يتذكر ذلك، فأوضح P28 أنه قد تم نصب الحواجز في الفترة الواقعة بين نهاية العام 2011 وبداية العام 2012. وكان هناك الكثير منها بحيث نُصبت في جميع شوارع البلدة ومنها الشارع الذي يقع فيه منزله. وتمركزت دبابات، ونُصبت أسلحة رشاشة عند كل حاجز بحيث يتعذر على أي أحد أن يرد على نيرانها إذا اقتضى الأمر. وداهم العناصر المتركزون في نقاط التفتيش الكثير من الأماكن بدون الحصول على تصريح أو إذن، ولم يتمكن أحد من الاعتراض على ذلك. مثلًا، كانت نقطة التفتيش الكائنة قرابة منزل P28 متجرًا قبل أن يتم سلبه ونهبه. (وفي العام 2012، أي بعد اعتقال P28) تمركز أحد القناصة في مركز الشرطة لاستهداف الأشخاص وقتلهم في الشارع. وشاهد P28 بأم عينه شابًا يُقتل في الشارع، ولكن، لم يتمكن [P28 والأشخاص الآخرون] من نقله خوفًا من نيران القناصة. [ولم يوضح P28 ما إذا قُتل ذلك الشاب بنيران القناصة أم لا]. وتمركز القناص في ذلك الموقع عقب خروج مظاهرات تندد بنصب الحواجز العسكرية. وظلت نقاط التفتيش متمركزة على مداخل البلدة، ولكن أُزيلت الحواجز داخل البلدة في نهاية المطاف.

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث أوضح وجود ما يقارب 200 نقطة تفتيش في حرستا، فقال P28 إن تلك النقاط قد قسمت البلدة في وقت من الأوقات. وأضاف أنه من الممكن أن يكون قد بالغ في تقدير عدد نقاط التفتيش الفعلي، ولكنها كانت منتشرة فعلا في سائر أنحاء البلدة، بحيث كان من غير الممكن السير مسافة 300 متر من دون المرور بإحداها. ورُفعت تلك النقاط لاحقا بعد أن انحسرت موجة الاحتجاجات، فيما ظلت حواجز أخرى موجودة على مداخل البلدة.

سأل فيدنير P28 عن التاريخ الذي جرى فيه نصب المزيد من نقاط التفتيش في إثر اندلاع المظاهرات، فقال P28 إنه قد تم نصب المزيد من نقاط التفتيش في العام 2012، ولكنه لا يذكر الشهر على وجه التحديد. وزاد عدد الحواجز أثناء مدة اعتقاله، ويرجح أن يكون قد حصل ذلك في شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل [2012].

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، وأوضح فيها أن الحواجز الأمنية قد نُصبت في الشوارع الرئيسية بعد أن اندلعت المظاهرات فقط، أي قبل أن تنتشر في سائر أنحاء البلدة لاحقا. وافترض فيدنير أنه قد تم نصب المزيد من النقاط عقب اندلاع المظاهرات، فقال P28 إنه لا يتذكر التواريخ على نحو جيد، ولكن، كانت البلدة تخلو من نقاط التفتيش في وقت ما – بحيث نُصبت النقاط على مداخل البلدة وفي محيطها فقط – ولكنه غير متأكد من ذلك تمامًا، فقد مرت 10 سنوات منذ ذلك الحين.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا زاد عدد نقاط التفتيش اعتبارا من العام 2012، فقال P28 إنه قد تم نصب جميع تلك النقاط دفعة واحدة، وليس على نحو تدريجي. ودخلت في أحد الأيام قوات الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة حرستا، وانتشر ما لا يقل عن 10 جنود من عناصرها في كل شارع من شوارعها. وانتشر الجيش بأكمله في البلدة من الساعة 6 صباحًا وحتى منتصف الظهيرة بزعم أنهم كانوا يبحثون عن مسلحين.

سأل فيدنير P28 عمّا حصل، وعمّا إذا تم اعتقال أشخاص أم لا، فقال P28 إنه قد تم اعتقال أشخاص في سائر أنحاء البلاد بشكل يومي. ودأب عناصر قوات الأمن على اعتقال كل من يجدونه في طريقهم عند اندلاع المظاهرات.

أشار فيدنير إلى إفادة P28 المتعلقة بوفاة أحد الأشخاص أثناء إحدى المظاهرات، فأوضح P28 أن مظاهرة قد اندلعت في السبيل [أحد أحياء حرستا]، وحاصرت قوات الأمن الموقع، وتوفي أربعة متظاهرين حينها. وكان من بين الضحايا شاب يتراوح عمره بين 15 و20 سنة، وقضى نحبه على الفور جراء إصابته برصاصة استقرت في القلب. وحاول P28 أن ينقل الجثة من الموقع، ولكنه لم يتمكن من ذلك نظرًا لفرض قوات الأمن حصارًا [على المتظاهرين]. وقامت [قوات الأمن] بمداهمة جميع المنازل واحدًا تلو الآخر بحثًا عن [المتظاهرين].

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث قال فيها إن تلك الواقعة قد حصلت في العام 2011، فقال P28 إنه لا يتذكر التاريخ على وجه التحديد، ولكن اندلعت المظاهرات في نهاية العام 2011، وبداية العام 2012. وتم نصب المزيد من نقاط التفتيش حينها. وبدأ الناس يسلحون أنفسهم [لم تتم ترجمة هذه الجملة شفويا].

سأل فيدنير P28 عن الاعتقالات التي حصلت عند نقاط التفتيش، وتحديدًا عمّا إذا استهدفت أشخاصًا بعينهم، أو إذا تمت بصورة عشوائية، فقال P28 إنها تمت بصورة عشوائية في الفترة التي اعتُقل فيها بحيث تم اعتقال جميع الأشخاص المارين بالشارع. وكانت قوات الأمن تحضر على الفور لدى سماعها باندلاع مظاهرة، ثم تبدأ باعتقال الجميع لا على التعيين. ولم يفرّقوا بين من شارك في المظاهرات أو من لم يشارك فيها، لأنها كانت إجراءات انتقامية لا غير.

أشار فيدنير إلى استجواب P28 من قبل الشرطة، حيث ذكر P28 فيها شيئًا عن دفع الرشوة، فقال P28 إن ذلك يتعلق بأحد أبناء عمومته الذي يبلغ من العمر 70عامًا ولديه ابن في الأربعين من عمره تقريبًا. حيث تم اعتقال الأب وابنه عند إحدى نقاط التفتيش، وطُلب من [أفراد العائلة] أن يدفعوا الرشوة لقاء الإفراج عنهما، فلم يدفعوا المبلغ المطلوب، فلقي الأب وابنه حتفهما بصورة مروعة.

سألت القاضي كيربر P28 عمّا إذا كان يعرف الفرع المسؤول عن اعتقال الأشخاص أم لا، فقال P28 إن مهمة إدارة نقاط التفتيش قد أوكلت إلى [مختلف الفروع]، ولم يكن يعرف الفرع المسؤول تحديدا عن إدارة نقطة تفتيش بعينها. واشتركت في ذلك قوات الأمن كافة، بالإضافة إلى الجيش، والفرقة الرابعة على وجه التحديد. وكان هناك نقاط تفتيش يرتدي عناصرها زيًا عسكريًا، بينما ارتدى آخرون ملابس مدنية في حواجز أُخرى.

سأل فيدنير P28 عن تاريخ الإفراج عنه، فقال P28 إنه قد أُفرج عنه مساء أحد أيام شهر تموز/يوليو 2012 في كفرسوسة.

سأل فيدنير P28 عن كيفية علمه بأنه كان معتقلًا لدى فرع الخطيب، فقال P28 إن المعتقلين داخل السجن مطّلعون على الأخبار أكثر من الأشخاص في الخارج، إذ يصل الخبر من الخارج إلى المعتقلين حتى قبل أن يصل إلى الأشخاص خارج المعتقل (ولكنه لا يعرف السبب وراء ذلك).

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كان يقصد بقوله إن الآخرين معه أخبروه أنهم معتقلون في فرع الخطيب، فقال P28 إن المعتقلين كانوا على علم بأن الفرع المسؤول عن الأمن في حرستا هو فرع الخطيب، وذلك منذ لحظة اعتقالهم.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب الشرطة قائلًا: "أقام P28 في حرستا، وعمل في دمشق، مما يعني أنه يعرف مدينة دمشق، وخطوط سير الحافلات فيها. وأخبره بعض المعتقلين الآخرين أنهم في فرع الخطيب". سأل فيدنير P28 عمّا إذا كان ذلك النص صحيحًا أم لا، فأقر P28 صحة ما ورد، وقال إن حرستا ليست بعيدة عن دمشق، حيث تفصل بينهما مسافة 9 كلم تقريبًا. ودرس في المعهد الصحي في دمشق، والكائن على بعد 400-500 متر من فرع الخطيب، وتنقّل بين دمشق وحرستا يوميًا على مدار سنتين. وعمل سائقا لسيارة أجرة في دمشق أيضًا، لذا، بإمكانه أن يتجول في المدينة وعيناه مغمضتان. وعليه، افترض أنهم متوجهون إلى فرع الخطيب [عندما وضعوه في الحافلة].

سأل فيدنير عن مدة اعتقال P28 في فرع الخطيب، فقال P28 إنه مكث فيه شهرا واحدا.

سأل فيدنير P28 عمّا حصل بعد ذلك، فقال P28 إنه قد تم نقله إلى مكان آخر، ويعتقد أن ذلك المكان هو نجها. ولم يكن متأكدًا من ذلك، ولكن أخبره المعتقلون الآخرون أن ذلك المكان هو نجها. وظل هناك أسبوعا واحدا، وخضع للتحقيق مرة واحدة. وتعرض للضرب في الأثناء، مما أدى إلى فقدانه الوعي. وبعد انتهاء الأسبوع، عاد إلى "زنزانة الموت" في فرع الخطيب مجددًا حيث مكث فيها مدة أسبوع قبل أن يتم نقله إلى زنزانة أخرى ذات ظروف أفضل نسبيًا.

سأل فيدنير P28 عن ظروف الاعتقال في الزنزانة الأخرى، فقال P28 إنها كانت مكتظة، وخاصة عندما جلب [السجانون] [معتقلين] جددا إليها، حيث جلبوا 20 أو 30 معتقلا إلى الزنزانة في بعض الأحيان. وكانت أوضاع المعتقلين الصحية سيئة.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا تم نقله إلى كفرسوسة عند اقتراب موعد الإفراج عنه، فأقر P28 ذلك. وأضاف أنه قد خضع للتحقيق مجددًا عندما أُعيد إلى فرع الخطيب من نجها، قبل أن يتم نقله إلى كفرسوسة. وتعرض للضرب أثناء التحقيق، ثم أمره المحقق بأن يوقع على [ورقتين أو ثلاث] بيضاء (لم يُكتب فيها شيء). وكان معصوب العينين أثناء التحقيق معه، كما كان مقيد اليدين، ومطأطئ الرأس جاثيًا على ركبتيه، وقد وقف خلفه سجان قام بتوجيه اللكمات إليه أثناء استجوابه من قبل المحقق. ودخل شخص إلى غرفة التحقيق أثناء الجلسة، وتحدث مع المحقق. وأخبر [المحقق] ذلك الشخص أن "[العناصر] يجلبون أشخاصًا لم يرتكبوا أي [خطأ]"، ثم استشاط المحقق غضبًا متسائلًا عن سبب قيامهم بذلك.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا حصل ذلك في كفرسوسة أو في فرع الخطيب، فقال P28 إن ذلك حصل في فرع الخطيب.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كان قد وقّع على الأوراق حينها، فقال P28 إنه فعل ذلك، مضيفًا أنه قد خاطب [المحقق] قائلًا: "لم أرتكب أي خطأ، وأريد أن أضع حدًا لهذه المأساة. إذا كنت تريد قتلي، فافعل، ولكنني لم أرتكب أي شيء [خاطئ]".

سألت كيربر P28 عمّا إذا كان شخص ثالث موجودًا في الغرفة حينها، فقال P28 إنه يعتقد أن أحد أصدقاء المحقق قد حضر لبرهة.

سألت كيربر P28 عمّا إذا ميّز لكنة معينة أو لهجة كانوا يتحدثون بها، فقال P28 إنه ثمة مشكلة فيما يتعلق باللهجات في سوريا: إذ تغلب اللهجة الساحلية [الخاصة بالعلويين] على كل شخص ينضم إلى صفوف الجيش أو أجهزة الأمن، وكأن تلك اللهجة تُكسب صاحبها سلطة ونفوذًا ضمن إطار النظام. وعليه، ليس بإمكان المعتقلين أن يحددوا الأصول التي ينحدر منها الضباط بالاعتماد على لهجتهم فقط.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا سبق له وأن شاهد المحقق أم لا، فقال P28 إنه شاهد المحقق عقب انتهاء جلسة التحقيق. وأخبر P28 المحقق بأن يقوم بقتله أو الإفراج عنه، فرد عليه المحقق قائلًا إنه لن يقتله، وأمره بأن يوقّع بعض الأوراق البيضاء، ثم نزع المحقق عصابة العينين عنه [فشاهده حينها]، قبل أن يأمره بالانصراف.

طلب فيدنير من P28 أن يصف المحقق، فقال P28 إنه رجل أسمر البشرة في الأربعين أو الخمسين من عمره وقد غطى الشيب رأسه، ولم يكن طويل القامة. وكان يرتدي بذلة بنفس هذا اللون [أشار P28 إلى بذلته ذات اللون الرمادي].

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كان قادرًا على التعرف على هوية الشخص الذي يجلس في الجهة اليمنى [أنور] بصفته المحقق، فقال P28 إنه لا يعتقد أن [أنور هو ذلك المحقق].

سأل فيدنير P28 عن كيفية الإفراج عنه، وعمّا إذا صدر قرار محكمة يقضي بذلك أم لا، فقال P28 إن آمر (مدير) السجن قد جاء [إلى الزنزانة] بعد التحقيق معه في فرع الخطيب بيوم أو اثنين. وعادة ما يحضر آمر السجن عند صدور قرار بنقل المعتقلين. وشاهده P28 مرتين، وكان يرتدي كمامة نظرًا لروائح المعتقلين الكريهة. ونادى على بضعة أسماء، من بينها اسم P28، كي يتم نقله إلى كفرسوسة. وجرى تقييد يديه بواسطة قيد بلاستيكي محكم، شعر معه كما لو أن يديه على وشك أن تُبترا من الرسغ من شدة إحكام القيد. وأعاد [أحد العناصر] لـ P28 مقتنياته (باستثناء الحزام) قبل أن يتم نقله إلى كفرسوسة. وقال P28 إنه مكث في فرع الخطيب ونجها مدة شهر وأسبوع تقريبًا، ومكث في فرع كفرسوسة مدة تزيد على 10 أيام (أو لربما 12-14 يومًا). وأما عن الأوضاع في كفرسوسة، فقد فاقت تلك السائدة في فرع الخطيب سوءًا، حيث وُضع في الزنزانة المزدوجة 54 معتقلًا. وأُطلق على الزنزانة اسم المزدوجة لأنها تتسع لشخصين فقط. وكانت الزنزانة مزودة بنافذة، ولكنها ظلت مغلقة على الدوام. وخضع للتحقيق على مدار ثلاثة أو أربعة أيام عقب وصوله إلى الفرع.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا صدر قرار الإفراج عن P28 عقب مثوله أمام إحدى المحاكم في سياق محاكمة رسمية مثلًا، فقال P28 إنه قد أُفرج عنه من كفرسوسة من غير أن يخضع لمحاكمة.

سأل فيدنير P28 عن الطعام والماء الذي حصل المعتقلون عليه، فقال P28 إن الطعام كان سيئًا إلى درجة لا توصف، وليس بإمكان الحاضرين في قاعة المحكمة أن يُقدموا ذلك الطعام لحيوان. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قُدم لهم الحساء في وعاء بلاستيكي بلا خبز أو معالق، كما كانت أصناف الطعام الأخرى رديئة أيضًا.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كانت كمية الطعام المقدم لهم كافية أم لا، فقال P28 إن الطعام كان سيئًا للغاية، حيث فقد 30 كغم من وزنه. وكان وزنه 90 كغم حين اعتقاله، بينما بلغ وزنه 60 كغم عقب الإفراج عنه. وكان لهم السجانون الشتائم وهم يتناولون الطعام على الدوام، وقاموا بضربهم أيضًا. وكانت أوضاعهم الصحية سيئة جدًا، حيث مرض P28 مدة 15يومًا، وأُصيب بالحمى. ولم يكن هناك طبيب يقدم له العلاج، فما كان من المعتقلين إلا أن بللوا قميص P28 باستخدام ماء المرحاض، ووضعوه عليه لتخفيض درجة حرارته، وكرروا ذلك عدة مرات في اليوم. وأُصيب بالقمل، والجرب، والطفح الجلدي، وبعض البقع على الجلد التي كانت بحجم [قاعدة الكوب] تقريبًا، ولم يحصل على العلاج أبدًا. وانتشرت في حينها شائعة مفادها أن شخصًا قد توفي في "زنزانة الموت". واعتقد P28 أن [العناصر] خافوا [من حالة الوفاة المزعومة]، فهرعوا لاستدعاء الطبيب. وكانت تلك هي المرة الوحيدة [التي زار فيها طبيب السجن]، واستغرقت الزيارة نحو ساعة واحدة فقط. وكان من بين المعتقلين في الزنزانة [الخارجية] شخص تعرض لإصابات في قدمه وصدره. وألقى به [العناصر] قرب دورة المياه، مما أدى إلى تلوث جروحه بماء المرحاض. ولم يحصل ذلك الرجل على الرعاية الطبية اللازمة، حيث قام الطبيب بتضميد جروح قدمه فقط. وكان بعض المعتقلين مصابين بأمراض مثل السكري، وارتفاع ضغط الدم، وعدوى القمل، وغيرها من الأمراض، فما كان من السجان إلا أن يسأل: "من يرغب بالتبرع بمبلغ من المال لتغطية نفقات أدوية [المعتقلين الآخرين]؟".

سأل فيدنير P28 عمّا إذا تلقى أحد من المعتقلين الرعاية الطبية أو حصل على العلاج اللازم، فقال P28 إنهم لم يحصلوا على شيء من ذلك.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا شهد بنفسه وفاة أحد الأشخاص أثناء اعتقاله، فقال P28 إنه لم يشاهد شيئًا من ذلك القبيل، ولكنه سمع عن حصول حالات وفاة بين المعتقلين. [وانتشر بين المعتقلين خبر مفاده أن] الطبيب قد حضر جراء وفاة أحد المعتقلين. ويعتقد P28 أن كل مَنْ يعيش في تلك الظروف مصيره الموت لا محالة إذا لم يتم الإفراج عنه، بينما يُكتب عمر جديد لكل مَن يتم الإفراج عنه.

سأل فيدنير P28 عن طبيعة المياه التي حصل المعتقلون عليها، فقال P28 إن جميع المعتقلين شربوا الماء من نفس القارورة، ولم تكن كميتها كافية، حالها في ذلك حال الطعام الذي أُعطي لهم.

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث أوضح أن المعتقلين حصلوا على قارورة مياه واحدة، ولم تكن تلك الكمية كافية، فكان P28 يغتسل باستخدام ماء المرحاض، فقال P28 إن ذلك صحيح، حيث اغتسل باستخدام ماء المرحاض كونه لم يملك أي خيار آخر. ولم يكن بإمكان [المعتقلين] أن يرتدوا ثيابهم جراء إصابتهم [بصعوبات] في التنفس.

طلبت كيربر من P28 أن يوضح المقصود "بماء المرحاض" في هذا السياق، وعمّا إذا كان يقصد بذلك نفس الماء الموجود في المرحاض، فقال P28 إنه ثمة خرطوم مخصص لتنظيف المرحاض، واستخدم ذلك الخرطوم كي يغتسل. وكثيرًا ما فاض المرحاض، فتعين على [المعتقلين] أن ينتظروا دورهم لاستخدام دورة المياه. وذات مرة، انتظر P28 دوره مدة أربع ساعات.

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث قال إن جودة الهواء في الزنزانة رديئة، وإن المعتقلين اشتكوا من سوء الأوضاع، فقال P28 إن [المعتقلين] في "زنزانة الموت" أوشكوا على الاختناق فقط في غضون دقائق معدودة من إغلاق السجانين فتحة التهوية، مما دفع بهم إلى الصراخ، فما كان من السجان إلا أن يوسعهم ضربًا باستخدام السلك أحيانًا. وذات مرة، قام السجان بضرب المعتقلين بسلك معرى، مما أدى إلى إصابتهم بالعديد من الجروح.

أشار فيدنير إلى قول P28 إن المعتقلين اشتكوا [من أنهم كانوا على وشك الاختناق]، فما كان من السجان إلا أن يرد عليهم قائلًا إنه يود لو يرى جميع المعتقلين جثثًا هامدة. قال P28 إن ذلك صحيح، وإن المعتقلين اشتكوا إلى السجان [من انعدام الهواء في الزنزانة]، وإن السجان رد قائلًا: "بدنا ياكم تموتوا!".

سأل فيدنير P28 عمّا إذا أوقع السجانون بالمعتقلين عقوبة جماعية، فقال P28 إن السجان دخل إلى الزنزانة في يوم من الأيام، وانهال بالضرب على المعتقلين بصورة عشوائية، وذلك جراء سماعه صوت ضجيج. ولم يكن بإمكان المعتقلين أن ينظروا إليه، كما تعين عليهم أن يُفسحوا له المجال كي يقف بينهم على الرغم من انعدام المساحة اللازمة للقيام بذلك، فما كان منهم إلا أن يتراصوا.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا تمكن المعتقلون من النوم أم لا، فقال P28 إنهم لم يتمكنوا من النوم أبدًا؛ فكثيرًا ما دخل [السجان] الزنزانة فجأة. ولا بد وأن كانت هواية ذلك السجان هي القتل، لا بل واستمتع وهو يقوم بذلك. وأوسع المعتقلين ضربًا إلى أن أوشكوا على الوفاة ولكنه لم يقتلهم فعلا. إن [السجانين] مجرمون بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

سأل فيدنير P28 عن الوضعية التي اتخذوها للنوم، فقال P28 إنهم ناموا فوق بعضهم البعض جراء الإرهاق، وانعدام المساحة – إلا في مناسبات قليلة حين يتم الإفراج عن أحد المعتقلين. وخاض المعتقلون في الزنزانة الخارجية معاناة من نوع آخر، حيث سمعوا أصوات صراخ الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب. وسمع P28 أصواتًا تشابه الصوت الناجم عن الصعق بالكهرباء، وكان ذلك مروعًا.

ذكّرت كيربر P28 بأن يطلب الحصول على فترة استراحة إذا كان يريد ذلك.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كانت هناك مساحة كافية لنوم المعتقلين، فقال P28 إن النوم كان أمرًا صعبًا جدًا، حيث نام المعتقلون وهم جلوس. وبلغت مساحة الزنزانة 3*6 متر، وكان فيها نحو 120 شخصًا. وتعثّر P28 بالمعتقلين في حال أراد أن يذهب إلى دورة المياه. وعانوا جميعًا من ضغط نفسي هائل، وكانوا في حالة ترقب دائم خشية أن يتم قتلهم في أي لحظة. وتساءل P28 مستنكرا كيف يمكن له أن يخلد إلى النوم أصلا [في ظل تلك الأوضاع الصعبة].

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، وتطرق فيها إلى حالة معتقل عراقي الجنسية. قال P28 إن الحالة النفسية لذلك الشخص شهدت تدهورًا ملحوظًا جراء تعرضه للضرب المبرح، حيث تلون جسده بكدمات سوداء، وزرقاء، وحمراء داكنة اللون. كما كانت يداه منتفختين، ورشح من جلده الدم بدلًا من العرق. وكان يصرخ على الدوام، ويطرق باب الزنزانة مكررًا أنه لم يرتكب أي خطأ، وأنه يرغب في أن يتم الإفراج عنه. فما كان من السجان حينها إلا أن يقتاده خارج الزنزانة، ثم يعيده إليها بعد أن يوسعه ضربًا. وتعرض للضرب المبرح، فتغوط وتبول الدم، ولم يكن بإمكانه أن يتحكم في [وظائفه الجسدية].

سأل فيدنير P28 عمّا إذا تحدث المعتقلون مع بعضهم البعض عن أساليب التعذيب المستخدمة بحقهم، فقال P28 إنهم تحدثوا عن أساليب الصعق بالكهرباء، والضرب، والشّبْح [بحيث يتم تعليق المعتقل لساعات من يديه على نحو بالكاد تلامس فيه أصابع قدميه الأرض].

سأل فيدنير P28 عن أساليب التعذيب التي تعرض لها، فقال P28 إنه لم يتعرض للتعذيب، ولكن، تعرض شخص للتعذيب أثناء إحدى جلسات التحقيق. وبعد انتهاء الجلسة، حمله السجانون وألقوا به في الزنزانة، وكانت حالته مزرية.

أشار فيدنير إلى قول P28 إنه تعرض للضرب أثناء التحقيق معه في المرة الأولى، فقال P28 إن التعرض للضرب أمر معتاد، ولكن تتمثل المشكلة الرئيسية في الحالة النفسية السيئة. إنه لم يرتكب أي خطأ، ولم يتصور قط أن يتم اعتقاله، ومعاملته بصورة سيئة عند عبوره حاجزا أمنيا [أي نقطة التفتيش] كونه يعمل لدى الدولة. ولكنه تعرض للإهانة والضرب، حاله في ذلك كحال الآخرين.

سأل فيدنير P28 عن هوية الشخص الذي طرح عليه الأسئلة أثناء جلسة التحقيق، والذي ضربه أيضًا، فقال P28 إنه كان معصوب العينين، وشاهد ما حوله في نهاية التحقيق فقط، ولمدة لا تزيد على الدقيقة.

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث أوضح أنه "جثا على ركبتيه، وكان المحقق يجلس أمامه، وتعرض للضرب على قدميه، وساقيه، وسائر أنحاء جسده". وسأل فيدنير P28 عمّا إذا كان يتحدث عن الفلقة، فقال P28 إنه ثمة أكثر من نوع واحد للفلقة، ويتمثل أكثرها شيوعًا في استلقاء الشخص على الأرض، ورفع ساقيه إلى الأعلى.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا تعرض للفلقة أم لا، فقال P28 إنه تعرض للضرب بصورة عشوائية، وليس الفلقة على وجه التحديد.

قال فيدنير إن P28 وصف كيفية تعرضه للضرب من الخلف، وعلى أذنه أيضًا، فقال P28 إن ذلك صحيح، حيث جاءته معظم الضربات من الخلف.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا تحدث المحقق والشخص الذي ضرب P28 معًا، أو إذا كان هناك تعليمات أو أوامر تقضي بضرب P28، فقال P28 إنه يرجح وجود اتفاق مسبق بين المحقق والسجان، بحيث يقوم السجان بضرب P28 في حال لم ترق الإجابة للمحقق.

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث قال إن الأشخاص خاطبوا بعضهم البعض مستخدمين لقب "سيدي"، وأعطى أحدهم الأوامر مستخدمًا صيغة الأمر قائلا "افعل كذا وكذا". وسأل فيدنير P28 عمّا إذا كان ذلك صحيحًا، فقال P28 إن ذلك صحيح.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كانت عائلته على علم بمكن وجوده، فقال P28 إنه لم يعرف أحد بمكان وجوده. وبشكل عام، يفترض الجميع أنه يتم نقل المعتقلين في حرستا إلى الفرع الداخلي (ولكن ليس بإمكانهم الجزم بذلك على وجه اليقين).

سأل فيدنير P28 عمّا إذا حصلت جلسات التحقيق في القبو أو في مكان آخر، فقال P28 إن "زنزانة الموت" تقع في القبو، ولم تكن مزودة بأي نوافذ. وكان المهجع الخارجي [الزنزانة الخارجية] مزودة بنافذة في أعلى الجدار مما كان من شأنه أن يتيح [للمعتقلين] أن يشاهدوا السماء، ولكنها كانت مغلقة على الدوام، ولم يُسمح للمعتقلين بأن يفتحوها أبدًا.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كانت غرفة التحقيق تقع في نفس الطابق الذي توجد فيه [زنزانة P28] أم إذا كانت في الطابق العلوي أو السفلي، فقال P28 إنه لا يتذكر مكانها.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا سمع أصوات صراخ أثناء جلسة التحقيق معه أم لا، فقال P28 إن سماع أصوات [الصراخ] أمر معتاد. ويعتقد P28 أن غرف التحقيق قريبة من بعضها البعض، ولكنه لم يكن متأكدًا مما إذا انبعثت تلك الأصوات من غرفة تحقيق أخرى أم من الممر. وأضاف أن ذلك السجن يُعد مكانًا لتعذيب الأشخاص، وليس للتحقيق معهم. وكان بإمكان المعتقلين في المهجع الخارجي [الزنزانة الخارجية] أن يسمعوا أصوات صراخ الأشخاص وهم يتعرضون للضرب.

قال فيدنير إن P28 ذكر أنه مصاب بطنين الأذنين. وطلب فيدنير من P28 أن يوضح الأمر، فقال P28 إن جسده لا يؤدي وظائفه بشكل طبيعي الآن، فهو مصاب بالسكري، وارتفاع ضغط الدم، ويعاني من آلام في الظهر، وخضع لعملية قسطرة قلبية، ويتناول سبعة أدوية مختلفة. وليس بإمكانه أن يفلت من شعوره بالضغط النفسي؛ فلا يزال يتذكر المعتقلين الذين لم يرتكبوا أي ذنب. وكان من بين أولئك المعتقلين شاب مُقبل على الزواج، وتم اعتقاله عند إحدى نقاط التفتيش، ولم يتم الإفراج عنه حتى الآن. ووُجهت للمعتقلين شتى أنواع التهم، ابتداء من حمل السلاح والإرهاب، وانتهاء بالمشاركة في المظاهرات. وأما ذلك الشاب، فاتُّهم بحمل السلاح. إن ذلك الشاب هو أحد خمسة معتقلين لم يتم الإفراج عنهم حتى الآن، ويعرفهم P28 معرفة شخصية. وأضاف أن ثلاثة منهم هم أخوة غير أشقاء (من نفس الأب)، وأن من المستحيل أن يكونوا ما زالوا على قيد الحياة، هذا إذا لم يتم إعدامهم أصلًا.

أشار فيدنير إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث أوضح أن 90% من المعتقلين لم يرتكبوا أي خطأ. قال P28 إن ذلك صحيح، ولم يكن أي من المعتقلين الذين تحدث معهم في الزنزانة مع المسلحين. ولكن جلب [عناصر قوات الأمن] الأشخاص من الشوارع، وكان ضربًا من المستحيل حينها أن يعتقلوا المسلحين فعليًا.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا كان عناصر قوات الأمن يعرفون أن المعتقلين لم يرتكبوا أي خطأ، فتساءل P28 عمّا يتوقع أن تكون الإجابة، وتحديدًا في ضوء تفوّه عناصر الفرع بجُمل من قبيل: "لماذا تم جلبهم إلى هنا ما داموا لم يرتكبوا شيئا؟". إذًا، لا بد وأن الأشخاص قد اعتقلوا من الشوارع، وهو الأمر الذي تعرض له جميع أولئك المعتقلين.

سأل فيدنير P28 عمّا إذا سمع معتقلين يشتكون من كونهم لم يرتكبوا أي خطأ، فأقر P28 ذلك.

<u>استجواب من قبل المدعي العام كلينجه</u>

سأل المدعي العام كلينجه P28 عن أساليب التعذيب الأخرى التي ذكرها أثناء استجوابه من قبل الشرطة [مشيرًا إلى كلمة "بلاستيك" على وجه التحديد]، فقال P28 إنه تعرض للضرب بواسطة سلك مغلف بالبلاستيك.

قال كلينجه إنه يشير إلى أحد الأساليب الأخرى التي ذكرها P28 أثناء استجواب من قبل الشرطة، وعلى وجه التحديد عن "البلاستيك المذاب،"[2] فقال P28 إنه "شاهدهم" يسكبون البلاستيك المذاب على رأس أحد الأشخاص، وظهره، مما أدى إلى حرق قميصه، وجلده.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: عادةً ما استخدم الأطراف بعض "الكلمات المفتاحية" لإنعاش ذاكرة الشهود بشأن فحوى إفاداتهم التي أدلوا بها للشرطة.

وتعرض أحد المعتقلين الآخرين للحرق باستخدام الرذاذ المضغوط (الرش) بعد أن "أشعلوه" وسلطوا اللهب عليه، وحرقوه به. وشاهد P28 ذلك كله يحصل في [الزنزانة الخارجية].

أشار كلينجه إلى أن P28 قد ذكر أثناء استجوابه من قبل الشرطة وقوع محاولات انتحار في السجن، فقال P28 إن أحد المعتقلين حاول الانتحار. وأضاف أن بعض المعتقلين قد فقد عقله جراء الضغط النفسي. ووضع أحد المعتقلين يديه خلف ظهره، وتعمد ضرب رأسه بالجدار في محاولة للانتحار، فجاء السجان، واقتاد ذلك المعتقل إلى الخارج مدة نصف ساعة أو ساعة، ثم أعاده إلى الزنزانة. وظل يقوم بالحركة التالية طوال اليوم [مثّل P28 حركة الارتعاش السريعة (الرجفة) التي كان يقوم بها المعتقل]، وكان غير قادر على الكلام. ويعتقد P28 أنه أصيب بذلك جراء الصعق بالكهرباء، ولكنه لم يكن متأكدًا. وكانت حالة ذلك الشخص سيئة جدًا.

أشار كلينجه إلى العنف الجنسي، فقال P28 إنه لم يشاهد بنفسه حالات من العنف الجنسي بحق المعتقلين، ولكنه سمع بحصول شيئا منها. ولم يكن P28 متأكدًا مما إذا حصلت تلك الحالات في فرع الخطيب أم في فرع آخر. وسمع المعتقلون عن تعرض أشخاص للصعق بالكهرباء بوضع الأسلاك على الأعضاء التناسلية الذكرية.

سأل كلينجه P28 عمّا إذا كان صحيحًا أنه لا يعرف بحصول حالات عنف جنسي في فرع الخطيب من عدمها، فأقر P28 ذلك.

سأل كلينجه P28 عمّا إذا كان صحيحًا أنه كان بينهم معتقلات، فقال P28 إنه سمع أصوات معتقلات في "زنزانة الموت"، وكان هناك زنزانة للمعتقلات بالقرب منهم. وصرخت إحدى المعتقلات مخبرة P28 باسمها عقب خروجه من جلسة التحقيق، وطلبت منه أن يُخبر أقاربها عن مكان وجودها إذا تم الإفراج عنه. وقال P28 إنه لا يتذكر اسم تلك المعتقلة. وكان من بين المعتقلين شاب عمد إلى الجلوس على مقربة من فتحة التهوية، والنظر من خلالها، وأخبر المعتقلين ذات مرة أن السجانين اقتادوا امرأة عارية من إحدى الزنازين.

سأل كلينجه P28 عمّا يقصده بكلمة "عارية"، فقال P28 إنه كان عاريًا جراء سوء التهوية في الزنزانة، كحال جميع المعتقلين، حيث جلسوا على الأرض عراة. وكان هناك بطانيات في الغرفة الخارجية [الزنزانة الخارجية]، ولكن لم يستخدمها المعتقلون نظرًا لقذارتها، وتفشي القمل فيها.

سأل كلينجه P28 مجددًا عمّا يقصده بكلمة "عارية"، فقال P28 "إننا" ننحدر من مجتمع مسلم محافظ، وننظر إلى كل فتاة محجبة لا يُسمح لها بارتداء الحجاب [في المُعتقل] على أنها عارية. وكانت تُعد مَن ترتدي ثيابها الداخلية فقط بمثابة "العارية تمامًا"، كما يشير ذلك إلى أنه تعرضت للاعتداء الجنسي.

أشار كلينجه إلى إفادة P28 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث قال إن السجانين اقتادوا المعتقلات إلى الطابق العلوي للترفيه عن أنفسهم، فقال P28 إن ذلك صحيح، وإن [المعتقلين] علموا بذلك من الشاب الذي كان يجلس إلى جانب الباب.

سأل كلينجه P28 عمّا إذا سمع أصوات صراخ نساء أم لا، فقال P28 إنه سمع صوت صراخ امرأة وهو متوجه إلى جلسة التحقيق في محاولة منها لإعلامه بوجودها.

سأل كلينجه P28 عمّا إذا سمع عن حصول حالات عنف جنسي في فرع الخطيب أم لا، فقال P28 إنه سمع أن إحدى المعتقلات حملت أثناء وجودها في السجن، ولكنه غير متأكد مما إذا حصل ذلك في فرع الخطيب أم لا. وأضاف أن وجود حالات من العنف الجنسي في فروع الأمن أمر معتاد.

سأل كلينجه P28 عمّا إذا سمع بنفسه عن تعرض المعتقلات للتعذيب أو العنف الجنسي في فرع الخطيب، فقال P28 إن كل مَن يتم اعتقاله لدى فرع الخطيب أو فروع الأمن المختلفة يتعرض للتعذيب. وأضاف أن كل من يتم اعتقاله لدى أحد تلك الفروع مصيره الموت.

أراد كلينجه أن يتحقق مما إذا قال P28 إن المعتقلات تعرضوا للتعذيب في فرع الخطيب، وإنه سمع أصوات صراخهن في الفرع، فقال P28 إنه كان بإمكان المعتقلين أن يسمعوا أصوات [صراخ المعتقلات وهن يتعرضن للتعذيب]، ولكنه لم يشاهد ذلك.

سأل كلينجه P28 عمّا إذا سمع بنفسه صوت صراخ إحدى المعتقلات جراء تعرضها للتعذيب في الفرع، فقال P28 إنه لم يسمع صوت صراخ المعتقلات بنفسه. وحاولت إحدى المعتقلات أن تلفت انتباهه إلى وجودها في الفرع. ويعني ذلك أنه كانت هناك نساء معتقلات في فرع الخطيب.

قال محامي الدفاع السيد بوكر إنه ليس لدى الدفاع أي أسئلة.

لم يكن لدى محامي المدّعين أي أسئلة.

سمحت القاضي كيربر للشاهد بالانصراف.

سأل P28 كيربر عمّا إذا كان بإمكانه أن يختم الجلسة بالإدلاء بإفادة ختامية، وأجازت له ذلك، فقال P28 إن الأذى النفسي الذي تعرض له يفوق الأذى الجسدي، ولا يمكن مقارنة الأذى الجسدي بالأذى النفسي الذي يعاني منه الآن. ولا يزال يعيش في الزنزانة رقم 5 حتى هذا اليوم، ولا تزال عائلته تعيش في حالة من المعاناة والألم الشديدين. وكان ابنه في الخامسة من عمره عندما اعتُقل، ولم يكن بإمكانه أن ينام في غرفة مغلقة بمفرده، وذلك جراء الخوف الذي شعر به جراء اعتقال والده. ويبلغ ابنه 17 عامًا من العمر الآن، ولكنه لا يزال يعاني جراء معاناة والده، وهو ما ينطبق على باقي أفراد العائلة أيضا. ولا تزال صور [المعتقلين] عالقة في ذهن P28، كما أنه مصاب بطنين الأذنين، وهو الأمر الذي يسلب منه النوم ليلًا. وكثيرًا ما يواجه صعوبة في ضبط نسق تنفسه. وختم قائلًا: "أنا لست أنا".

شكرت القاضي كيربر P28، وأخبرته أنه قد تم الاستماع لما لديه.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 11:55 صباحًا.

ستُعقد الجلسة التالية في تمام الساعة 9:30 من صباح يوم 11 آذار/مارس 2021.

يوم المحاكمة الرابع والستون – 11 آذار/مارس 2021

بدأت الجلسات في تمام الساعة 9:30 صباحًا بحضور أربعة أشخاص، وممثلين اثنين من الصحافة.

شهادة P29

طلبت محامية الشاهد من القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن تسمح لموكلها بأن يرتدي الكمامة، وأن يمتنع عن إعطاء المحكمة أي معلومات شخصية من شأنها أن تعرض حياته وحريته للخطر.

سألت كيربر محامية الشاهد عن الأسباب التي قد تعرّض الشاهد للخطر، فقالت المحامية إن موكلها يخشى أن تتلقى عائلته تهديدات، وهو الأمر الذي حصل مع أحد الشهود السابقين.

سمحت كيربر للشاهد بأن يرتدي كمامته، وألا يزود المحكمة بمعلوماته الشخصية. وقالت كيربر إنه سبق لها وأن استلمت رسالة من المحامية في هذا الشأن.

جرت تلاوة التعليمات على مسمع من P29، كما تُليت عليه حقوقه كشاهد.

استجواب من قبل القاضي كيربر رئيسة المحكمة

سألت كيربر الشاهد عمّا إذا كانت تربطه بالمتهم صلة قرابة عن طريق النسب أو المصاهرة، فقال P29: كلّا.

سألت كيربر P29 عن سبب خلافه مع النظام، وعن كيفية اعتقاله، فقال P29 إنه شارك في المظاهرات التي اندلعت في شعلان، والقابون، ودوما، وغيرها من الأماكن، ولكن لم يتم اعتقاله على خلفية مشاركته [في تلك المظاهرات]. وكان P29 في طريق العودة إلى منزله من الجسر الأبيض، وذلك بتاريخ 12 أيار/مايو 2012. وكان هناك نقطة تفتيش في منطقة سبع بحرات، وتم توقيفه عندها لأن بطاقة هويته تالفة جزئيا، ويُعزى ذلك إلى خطأ مصنعي أتلف الجزء الذي يظهر اسم والده عليه في البطاقة. وعلى الرغم من أنه كان يحمل معه "الويكسي" [وكان عناصر الحاجز -أو نقطة التفتيش- يعرفونه]، إلا أنهم اتهموه بأنه أحد الإسلاميين المتشددين، لأن أحد المشايخ، الشيخ العرعور، طلب من الناس أن يكسروا بطاقات الهوية الخاصة بهم في بادرة للاحتجاج على النظام. وعلاوةً على ذلك، تنحدر أصول P29 من حمص المعروفة بمناوئتها للنظام. وحاول P29 أن يوضح الأمر لعناصر نقطة التفتيش، إلا أنهم استدعوا دورية كي تقتاده إلى الفرع. ولم يتعرض P29 للتعذيب كي يُدلي بأي اعتراف، وهو ما أكدّ عليه في كل مرة تحدث فيها مع الشرطة. ولكن، كانت ظروف الاعتقال صعبة منذ لحظة نقله بواسطة سيارة (من طراز ميتسوبيشي) من نقطة التفتيش إلى الفرع. وتلقى صفعة (قبل أن يدخل السيارة)، وكانت صفعة قوية ولكنها رفعت من قدرته على تحمل المزيد من الصفعات لاحقا. وفي الأثناء، حاول أن يصب جل تركيزه على معرفة وجهتهم في السيارة، وافترض أن [الوجهة] ستكون فرع الخطيب الكائن بالقرب من مبنى مجلس الوزراء. وركن السائق السيارة في مكان ما، حيث كان معتقلون آخرون بانتظارهم هناك. وبعد أن نزلوا من السيارة، طرحه ضبّاط من ذوي الرتب المتدنية أرضًا، وانهالوا عليه بالركل، وتحرشوا به جنسيًا. وكان شعره حينها أطول مما هو عليه الآن [ملاحظة من مراقب المحاكمة: كان شعر P29 وقت الجلسة متوسط الطول، ووصل إلى مستوى كتفيه]، فداعب الضباط شعره وصدره، ووجهوا بندقية إلى فتحة دُبره وهم يقفزون، ويرددون شعارات مؤيدة لبشار الأسد، ثم أمروا المعتقلين بركوب حافلة صغيرة، وساروا بهم طريقًا طويلًا. وقام الضباط بفتح باب الحافلة كلما توقفوا عند نقطة تفتيش، وخاطبوا عناصر تلك النقطة قائلين: "أحضرنا لكم عراعير [وهي كلمة تستخدم للحطّ من شأن مؤيدي الشيخ العرعور]". وبعد ذلك، بدأوا بفعاليات "حفل الاستقبال".

سألت كيربر P29 عمّا إذا حصل [حفل الاستقبال] على متن الحافلة أم في الفرع، فأوضح P29 أن حفل الاستقبال المبدئي قد حصل على متن الحافلة، بينما أُجري الحفل الرئيسي في الفرع.

قال بوكر إنه لم يفهم الكلمة التي ذكرها P29 لتوه، وطلب من المترجم الشفوي أن يوضحها، فقال المترجم إن "العرعور" هو اسم الشيخ، "والعراعير" هي صيغة الجمع لمصغر كلمة العرعور.

قال P29 إنه لم يتعرض للتعذيب حين وصوله رفقة المعتقلين الآخرين إلى فرع الخطيب. وكان مقيد اليدين بواسطة قيد بلاستيكي، وظل على حاله مدة ساعة أو اثنتين [ولم يذكر مكان وجوده في الأثناء]، قبل أن يتم اقتياده إلى الطابق العلوي كي يتم عرضه على أحد الضباط من ذوي الرتب المتدنية الذي أخبر P29 أنه سيمكث [في الفرع] لبعض الوقت. وطلب [الضابط] من P29 أن يعطيه كلمات السر الخاصة بصفحته على موقع فيسبوك، وعناوين البريد الإلكتروني، فأعطاه P29 كلمات السر الصحيحة، ولكنه بدّل حرفًا واحدًا في كل منها، ثم اقتيد إلى زنزانته. وطلب [المعتقلون] من P29 أن يخلع حذاءه كونهم يتناولون الطعام، ويؤدون الصلاة [في الزنزانة]. ويُرجح P29 أن يكون عدد المعتقلين قد وصل إلى 100 معتقل تقريبًا أثناء الأيام الأولى من اعتقاله (لا يتذكر بالضبط). وكانت الزنزانة طويلة، واحتوت غرفة صغيرة على الجانب الأيمن، بالإضافة إلى دورة مياه. وكانت مكتظة جدًا، ولم يكن هناك مساحة كافية لنوم المعتقلين، مما يعني أن المعتقلين الجدد إما لم يجدوا مكانًا للنوم، أو أنهم تبادلوا الأماكن مع المعتقلين القدامى. ولم يكن بإمكان P29 أن يجلس داخل الزنزانة لمدة خمسة أيام. ودفع الضغط النفسي بالمعتقلين إلى أن يشكلوا أحلافًا، وقسّموا أنفسهم إلى مجموعات وفقًا للمدينة التي تنحدر أصولهم منها (أي إذا كانوا من دمشق، أو حمص، أو حماة، أو حرستا، وما إلى ذلك). وانتاب الجميع الخوف من السجان على الدوام، ويُطلق على ذلك السجان لقب "ميماتي" نسبة إلى شخصية في أحد المسلسلات التركية. وبعد مرور أربعة أو خمسة أيام، بدأ P29 يتخيل أنه يعيش في أحد برامج تلفزيون الواقع. وأراد أن يخلد إلى النوم، وبدأ بالصراخ، وبالطرق على باب الزنزانة الحديدي، فحاول المعتقلون أن يثنوه عن فعل ذلك، ولكنهم لم يفلحوا، وكانوا خائفين جدًا كون خوض الشجارات في الزنزانة أمر ممنوع. وبعد ذلك، جاء السجان جالبًا معه السوط، وخاطب المعتقلين بلهجة أهل الساحل (أي لهجة "العلويين")، فرد عليه P29 بلهجة مماثلة في بادرة منه لتحدي السجان، وقال: "إذا كنت تعتقد أنك قادر على أن تتحدث بهذه اللهجة، فأنا أتقنها أفضل منك". وشعر المعتقلون بالذعر حينها، إذ كانت تلك هي المرة الأولى التي يدخل فيها السجان إلى [الزنزانة]. ثم أمر السجان أحد المعتقلين قائلًا: "قم وقف، ودع هذا الحمار ينام مكانك". وكانت المساحة المخصصة لدورة المياه صغيرة جدًا، وفيها مرحاض (عربي)، ونام P29 بجانبه، لا بل وأصبح مكان النوم المقدس بالنسبة له، ولم يكن ليتخلى عنه تحت أي ظرف من الظروف. وقال P29 إنه لم يتعرض للتعذيب بصورة مباشرة، ولكنه خضع للتحقيق بعد واقعة صراخه داخل الزنزانة.

سألت كيربر P29 عن تاريخ اعتقاله، فقال P29 إنه حاول أن ينسى ذلك التاريخ، ولكن تشير صفحته على موقع فيسبوك إلى أنه اعتُقل بتاريخ 12 أيار/مايو 2012 وحتى 26 أيار/مايو 2012.

سألت كيربر P29 عمّا إذا كان يعرف الأسباب وراء عدم تعرضه للتعذيب، فقال P29 إنه طلب من أحد أصدقائه [قبل أن يتم اعتقاله] ألا يقوم أحد بإنشاء صفحة على موقع فيسبوك تنادي بالإفراج عنه كونه لم يكن بطلًا [إذ عمد أفراد عائلة الأشخاص المعتقلين وأصدقائهم إلى إنشاء صفحات على موقع فيسبوك كي يطالبوا بالإفراج عن الشخص المعتقل]. وأجرى الكثير من أصدقاء P29 غير المؤيدين للمعارضة اتصالات أملًا بالإفراج عن P29، كما استطاعوا ترتيب أمور لقاء بين والدة P29 وأحد الأشخاص المرتبطين بحافظ مخلوف. وتوسلت والدته لذلك الشخص، وتم الإفراج عن P29 بكفالة في نهاية المطاف، وذلك بعد أن وقع على أوراق فارغة (بيضاء)، ودفع مبلغًا من المال.

سألت كيربر P29 عمّا إذا كان من الصحة بمكان أنه [قد أُفرج عنه] جراء العلاقة التي تربط بين الشخص الذي تواصلوا معه، وحافظ مخلوف، فقال P29 إن ذلك صحيح.

سألت كيربر P29 عمّا إذا جرى دفع الفدية لقاء الإفراج عنه، فقال P29 إن ذلك لم يحصل.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى إفادة P29 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة الفرنسية، والتي أوضح فيها أنه كان ناشطًا لدى اندلاع المظاهرات بادئ الأمر. وسأل P29 عمّا تمكن من رصده عقب الإفراج عنه، فقال P29 إنه قد تم استخدام العنف بحق الأشخاص منذ اندلاع شرارة [الثورة] الأولى في سوريا. كما يتذكر أنه شاهد واقعة إطلاق نار مباشرة للمرة الأولى على الإطلاق، وذلك على إثر إحدى المظاهرات التي اندلعت في دوما. وكان ساذجًا كون أصوله تنحدر من المدينة، فاستلقى على الأرض [وتظاهر بأنه ميت]، وسحبه الناس. وكان قد بُح صوته مع نهاية المظاهرة التي خرجت لتشييع 13 شهيدا في القابون.

سأل فيدنير عن تاريخ اندلاع [المظاهرات في القابون]، فقال P29 إنه لا يتذكر التاريخ على وجه التحديد، ولكنها اندلعت بين عامي 2011 و2012.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان موجودًا لحظة سقوط [13 قتيلًا] أم لا، فقال P29 إنه لم يكن هناك، وأضاف أن ذلك الحدث هو جنازة [مظاهرة] لتشييع جثامين أولئك القتلى البالغ عددهم 13 شخصا.

أشار فيدنير إلى محضر استجواب P29 من قبل الشرطة، وتحديدًا إلى إفادته بأن تلك المظاهرة اندلعت بتاريخ 15تموز/يوليو 2011، وسأله عمّا إذا كان ذلك صحيحًا أم لا، فقال P29 إن ذلك صحيح، وإنه قد شارك في تلك الجنازة [المظاهرة].

سأل فيدنير P29 عمّا إذا شاهد بنفسه أي استخدام للعنف أثناء المظاهرات أم لا، فأشار P29 إلى عدد من المظاهرات التي اندلعت في الميدان، حيث سمع صوتًا بعيدًا لإطلاق عيارات نارية على الأشخاص، وشاهد سقوط جرحى بينهم في إثرها [ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم تتم ترجمة جملة "شاهد سقوط جرحى بينهم"]. [وتم استخدام العنف في المظاهرات حتى قبل الثورة] وعلى سبيل المثال، تم استخدام العنف في المظاهرات التي تندد بحكم القذافي، والتي اندلعت أمام السفارة [الليبية]. وتساءل P29 عن السبب وراء استدعائه كي يمثل أمام المحكمة كونه لم يمرّ بالكثير؛ فشتان ما بين تجربة اعتقاله البالغة 13 يومًا وتجارب الآخرين في المُعتقل.

قال فيدنير إنه قد تم اعتقال P29 عند إحدى نقاط التفتيش، ثم جرى اقتياده إلى مكان ما حيث تعرض للعنف هناك، وذلك قبل أن ينتهي به المطاف في فرع الخطيب، ويتم الإفراج عنه من الجسر الأبيض. وسأل فيدنير P29 عمّا إذا بإمكاننا القول إن اعتقاله والإفراج عنه قد حصلا في نفس المكان أم لا، فقال P29 إنه قد أُفرج عنه بتاريخ 26 أيار/مايو للمرة الأولى، وذلك قبل أن يتم اقتياده بواسطة سيارة إلى الجسر الأبيض، والإفراج عنه من هناك. وفي اليوم التالي، توجّه إلى فرع الخطيب مجددًا كي يحصل على أوراقه.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان متأكدًا من أن ذلك المكان هو الجسر الأبيض، وإلى أي مدى، فقال P29 إنه متأكد من ذلك بنسبة 80%، على الرغم من أنه كان يعتقد بادئ الأمر أن ذلك المكان هو مجلس الوزراء، ولكن لم يكن الأمر كذلك.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان بإمكانه أن يتذكر واقعة ذات صلة بالكلمة المفتاحية "سجائر" أم لا، فقال P29 إنه يتذكر واحدة بالطبع؛ حيث قام الضباط برمي أعقاب سجائرهم على ظهور المعتقلين كي يعرفوا ما إذا كان من شأن تلك الأعقاب أن تحرق جلود المعتقلين أم لا، [وحصل ذلك أثناء وجودهم في المكان الذي توقفوا فيه لبرهة قبل أن يتوجهوا إلى فرع الخطيب].

سأل فيدنير P29 عمّا إذا تعرض لذلك أيضًا، فقال P29: "بالطبع!"

سأل فيدنير P29 عن كيفية علمه بأنه في فرع الخطيب، فقال P29 إنه عرف ذلك عقب الإفراج عنه فقط. ففي المُعتقل، لم يعرف الكثير [من المعتقلين] أماكن وجودهم، ولم يعرفوا الوقت أيضًا، فاعتقد بعضهم أنهم في فرع الخطيب. وتيقّن P29 من أنه كان معتقلًا لدى فرع الخطيب عندما توجّه إلى الفرع في اليوم التالي (عقب الإفراج عنه من الجسر الأبيض)، إذ شاهد ما يدل على ذلك على الباب الذي دخل منه. وعليه، كان بإمكانه أن يرسم [للشرطة الفرنسية أو الألمانية] مخططًا يوضح المكان المحيط به هناك.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان بإمكانه أن يتذكر تفاصيل ذات صلة بالفرع، من قبيل موقعه مثلًا، فقال P29 إن الفرع في القبو، ويوجد فيه باب حديدي، ودرَج في الجهة اليمنى، بالإضافة إلى مجموعة درجات أخرى. وثمة مكان مخصص لوضع مقتنيات المعتقلين الشخصية، ويقع بالقرب من ذلك المكان مكتب الضابط الذي حقق معه.

سأل فيدنير P29 عن مكان جلسة التحقيق، فقال P29 إنها حصلت إما في الطابق الأرضي، أو الطابق الأول.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان يتذكر غرفة التحقيق أم لا، فقال P29 إن [ذاكرته] قد تجاوزت صورة ذلك المكان تمامًا، ولكنه يتذكر أنه أخبر الشرطة الألمانية (وليس الفرنسية) عن وجود ستائر خضراء اللون، وصور لحافظ الأسد، وبشار الأسد (كما هو الحال في بقية الدوائر الحكومية)، ومكتب بني اللون مزخرف باللون الذهبي.

أشار فيدنير إلى إفادة P29 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة، حيث قال إنه كان معتقلًا في القبو، وأن جلسة التحقيق معه قد حصلت في الطابق الأول. [تشاور P29 مع محاميته]. قال P29 إنه لا يزال مصممًا على إجابته السابقة، أي أن ذلك قد حصل إما في الطابق الأرضي (دون مستوى سطح الأرض) أو الطابق الأول.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان موجودًا بمفرده في غرفة التحقيق أم لا، فقال P29 إنه كان بمفرده، وكان معصوب العينين بادئ الأمر. وكان المحقق لطيفًا، ولم ينعته بألقاب سيئة. وطلب منه [المحقق] أن ينزع عصابة العينين، ثم طرح عليه بضعة أسئلة غير ذات صلة باعتقال P29. وشعر في حينها أن [المحقق] كان قد تلقى اتّصالًا من الأطراف التي سعت جاهدة للإفراج عنه.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا تلقى المحقق اتصالًا أثناء جلسة التحقيق، فقال P29 إن ذلك لم يحصل، وإنه شعر أن المحقق قد تلقى ذلك الاتصال قبل بداية الجلسة.

سأل فيدنير P29 عن أسباب اعتقاده بذلك، فقال P29 إن ذلك يُعزى إلى أسلوب المحقق في الكلام، وهيئة P29 نفسه عند عودته من جلسة التحقيق إلى الزنزانة بالمقارنة مع الهيئة التي عاد بها المعتقلون الآخرون من التحقيق. علاوة على ذلك، حصل على دواء لأمراض القلب بعد مرور ساعتين فقط، بينما لم يحصل المعتقلون الآخرون من ذوي الإصابات الخطيرة على العلاج أبدًا. وأشار P29 إلى أن أحد المعتقلين أُصيب بصداع شديد، ولم يحصل ذلك الشخص على الدواء قط، فما كان من أحد الشيوخ الموجودين بينهم إلا أن يرقيه، حيث وضع يده على رأسه، وبدأ يتلو آيات من القرآن. وما أن عرف السجان بذلك، دخل إلى الزنزانة، وضربهم، وقال لهم: "هكذا يختفي ألم الصداع".

أشار فيدنير إلى قول P29 إنه قد لقي معاملة أفضل من تلك التي لقيها الآخرون، وإن المحقق كان لطيفًا معه، ثم سأله عن موضوع الحديث الذي دار بينهما أثناء جلسة التحقيق، فأشار P29 إلى أن المحقق قد قال إن P29 من عائلة طيبة، بخلاف المعتقلين الآخرين. [توقف P29 عن الحديث لبرهة]، واعتذر قائلًا إنه لا يتذكر التفاصيل.

قال فيدنير إن الشرطة عرضت عليه صورًا أثناء استجوابه من قبلها، فقال P29 إن ذلك صحيح.

أشار فيدنير إلى أنه سبق لـP29 وأن حدد هوية أحد أصحاب تلك الصور على أنه المتهم، وسأله عن كيفية قيامه بذلك، فاعترض بوكر على طريقة صياغة السؤال.

أعاد فيدنير صياغة السؤال، وسأل P29 عمّا إذا كان بإمكانه أن يحدد هوية أنور بصفته أحد أصحاب تلك الصور، وعمّا إذا شاهده في سوريا، فقال P29 إنه لا يريد أن يتحدث عن شخص [بعينه]، ولكن، كان أنور في حينها [أي أثناء استجواب P29 من قبل الشرطة] قيد الاعتقال، وانتشرت صورته على مواقع الانترنت كافة. وعليه، اعتقد P29 أن من شأن ذلك الأمر أن يؤثر على إجابته. وكان P29 ممنوعًا من السفر عقب الإفراج عنه، وكان عليه أن يراجع الضابط المسؤول عنه في كل مرة يريد أن يُسافر فيها. وتعين على P29 أن يتوجه إلى مكتب ضابط آخر كون الضابط الذي كان مسؤولًا عنه قد انشقّ عن النظام. وكان الضابط المسؤول عنه أساسًا من منطقة الباب، وهو ما يتعارض وإشارة وسائل الإعلام إلى [منطقة الحولة، أي المنطقة التي تنحدر منها أصول أنور].

سألت كيربر P29 عمّا إذا قام بالتعرف على أنور بوصفه الضابط المسؤول عنه، فقال P29: "كلّا!"

سألت كيربر P29 عمّا إذا تعرف على أنور بوصفه الضابط ذي الصلة بالإفراج عن P29، فقال P29 إن الضابط الذي أفرج عنه على صلة بحافظ مخلوف.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا تعرف على أنور بوصفه الضابط الذي حقق معه، فقال P29 إنه لا يذكُر ذلك.

قال فيدنير إنه يسأل كونه قد سبق لـP29 وأن قال أثناء استجوابه من قبل الشرطة إن بإمكانه أن يحدد أوجه شبه بين الشخص صاحب الصورة، والمحقق الذي حقق معه في فرع الخطيب، فقال P29 إن ذلك صحيح، ولكنه يشك في مدى مصداقية أقواله. وطلب P29 من فيدنير أن يضع نفسه مكانه، وأن يتخيل أنه في سوريا ويمثل أمام محقق بوسعه أن يُنهي حياته بلحظة. أخبر [المحقق] P29 أن ينزع عصابة العينين، ولذلك أفاد بوجود أوجه شبه بين الاثنين، ولكنه غير متأكد تمامًا.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا سمع أصوات صراخ أشخاص جراء تعرضهم للتعذيب أثناء وجوده في غرفة التحقيق، فقال P29: "نعم سمعت!"

سأل فيدنير P29 عن مصدر تلك الأصوات، فقال P29 إن المسافة بين المكاتب والقبو لم تكن كبيرة. وأشار إلى حصول شيء أثناء جلسة التحقيق، حيث سأل [المحقق] P29: "هل تعرضت للتعذيب؟". قال P29 إنه وجد ذلك الأمر مضحكًا [عقب انتهاء جلسة التحقيق معه]، فمن ضروب المستحيل ألا يسمع المرء أصوات صراخ الأشخاص وهم يتعرضون للتعذيب.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا ضحك حقًا أم لا، فقال P29 إنه لم يضحك.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان مصدر تلك الأصوات هو القبو، فقال P29 إن ذلك صحيح.

سأل فيدنير P29 عن عدد المرات التي خضع فيها للتحقيق، فقال إنه خضع للتحقيق مرة واحدة.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا شاهد آثار التعذيب بادية على أجساد المعتقلين الآخرين أم لا، فقال P29 إنه يتذكر واقعة دون غيرها لتعذيب شخص لا يذكر اسمه. وكان ذلك الشخص شاويش الزنزانة – وهو منصب يشغله أحد المعتقلين – ووقعت على عاتقه مهمة منع المعتقلين من إيقاظ السجان ليلًا. وفي إحدى الليالي، أيقظ المعتقلون السجان، فما كان من السجان إلا أن اقتاد الشاويش، وحلق له شعر رأسه ولحيته، وانهال عليه بالضرب. وكان بإمكان المعتقلين أن يسمعوا صوت صراخ الشاويش. وعندما أعاد السجان الشاويش إلى الزنزانة، قال: "أريد أن أخلد إلى النوم الآن". وكثيرًا ما قام [أحد السجانين] بالدخول إلى الزنزانة كي ينهال بالضرب على المعتقلين.

سألت كيربر P29 عمّا إذا كان يريد أن يحصل على فترة استراحة أم لا، فقال P29: "نعم أريد!"

***

[استراحة مدة 10 دقائق]

***

سأل فيدير P29 عمّا إذا كان صحيحًا أنه لم يتعرض للعنف أثناء التحقيق معه أم لا، فقال P29 إن ذلك صحيح.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا تعرض للعنف وهو في طريقه إلى غرفة التحقيق، فقال P29 إنه تعرض لبعض المضايقات.

طلب فيدنير من P29 أن يصف تلك المضايقات، فقال P29 إنه قد تعرض للدفع، والشتم.

أشار فيدنير إلى إفادة P29 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة: وقال فيها إنه "تعرض للشتم على طول الطريق المؤدي إلى غرفة التحقيق من الزنزانة، كما تعرض للعنف الجنسي على أيدي السجانين الذين وضعوا أصابعهم في فتحة شرجه. ولكنه لم يتعرض للتعذيب".

طلب فيدنير من P29 أن يتحدث عن الأمور ذات الصلة بالكلمة المفتاحية "العقوبة الجماعية". أشار P29 إلى أنه حاول أن يتفادى التعرض للتعذيب [في الطريق إلى فرع الخطيب]، حيث اضطُر مكرها على سب الذات الإلهية كي لا يُتهم بأنه من الإسلاميين، ولكن أبدى العناصر ردود فعل غريبة إزاء ذلك الأمر، حيث ما زادهم ذلك إلا غضبًا، وانهالوا عليه بالضرب قائلين: "لا يُسمح لك بأن تسب الذات الإلهية قبل أن نأمرك بذلك". وذات مرة، أمر الضباط [المعتقلين] بأن ينزلوا من الحافلة، وأن ينبطحوا على الأرضية المكسوة بالحصى، ثم داس الضباط على المعتقلين. كما تذكر P29 أنهم تعرضوا للضرب على الدوام.

أشار فيدنير إلى استجواب P29 من قبل الشرطة، وعلى وجه التحديد إلى واقعة تتعلق بدخول أحد السجانين إلى الزنزانة. فقال P29 إن تلك الواقعة هي ما سرده لتوه قبل الاستراحة، حيث دخل [السجان] الزنزانة حاملًا بيده سوطًا وأدوات أخرى، ثم انهال بالضرب على المعتقلين، وكال لهم الشتائم، واستمر في ذلك إلى أن تجمعوا في زوايا الزنزانة. وأشار P29 إلى سجان آخر يُدعى ميماتي [نسبة إلى شخصية في إحدى المسلسلات التركية وفقًا لما أفاد به أحد الشهود]، وآخر يُدعى أبا غضب أو أبا الجماجم. واعتذر P29 عن عدم قدرته على تذكر الكثير من التفاصيل، وقال إن المرء ينسى التفاصيل التي حصلت داخل الفرع.

قال فيدنير إنه لا بأس في ذلك، وأخبر P29 أنه سيقوم الآن بذكر كلمات مفتاحية، وعلى P29 أن يتحدث عنها حيثما أمكن ذلك. وذكر فيدنير الكلمة المفتاحية "الأسلاك المعراة"، فقال P29 إنه لا يتذكر التفاصيل، ولكن لا تزال آثارها ظاهرة للعيان على ظهره. وأردف موضحًا أن بعض المشاهد تعاود الظهور أمامه في بعض الأحيان، ولكن ليس في هذه اللحظة.

ذكر فيدنير الكلمة المفتاحية "الكهرباء" وأشار إلى أحد أقوال P29 التي أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة: "إن أكثر الأساليب وحشية التي تم استخدامها لتعذيب بعض المعتقلين أثناء جلسات التحقيق هي سكب الماء على الجسد، ثم وضع الأسلاك الكهربائية عليه، حيث تظل أجساد المعتقلين ترتجف حتى بعد انتهاء الجلسة، كما ترك ذلك آثارًا على ظهورهم. وشاهد P29 أحد المعتقلين معه في الزنزانة يتعرض للتعذيب بذلك الأسلوب، كما سمع عقب الإفراج عنه بتعرض آخرين للتعذيب بذلك الأسلوب" فرد P29 سائلا: "متى قلتُ ذلك؟"

رد فيدنير على السؤال قائلًا إن P29 أخبر الشرطة الألمانية بذلك، فقال P29 إنه قال ذلك في واقع الأمر، ولكن في سياق مختلف بعض الشيء. وسبق له وأن سمع بتعرض أشخاص للتعذيب باستخدام الكهرباء في السجن، ولكنه لم يشاهد ذلك. والتقى إحدى صديقاته المقربات التي تعمل في القصر الرئاسي وذلك بعد أن أُفرج عنه، وأخبرته عن أسلوب التعذيب بالماء والكهرباء. وشاهد P29 آثار إصابات الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب بالكهرباء، ولكنهم لم يُخبروه عن ذلك.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان أولئك الأشخاص موجودين في فرع الخطيب، فقال P29: "نعم!"

سأل فيدنير P29 عن الطعام والماء في السجن، فقال P29 إن أرضية [الزنزانة] كانت [نظيفة] كون المعتقلين يتناولون الطعام، ويؤدون الصلاة عليها. وقُدمت لهم أطباق تحتوي بعض الطعام المطبوخ إلى جانب أكياس من الخبز. وعمد المعتقلون إلى استخدام الأكياس البلاستيكية كمفرش لوضع الطعام عليها. وبحسب ما يتذكره، كانت كمية الطعام المقدم كافية، وحصلوا على ثلاث وجبات في اليوم. وتكونت وجبة الفطور من الحواضر (وتحديدًا من اللبنة، والبيض أحيانًا).

سألت كيربر P29 عما إذا فقد بعضا من وزنه في المعتقل، فقال P29 إنه فقد 8 كغم من وزنه في غضون 13 يومًا.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان يعد فرع الخطيب "فرع ٥ نجوم" بالمقارنة مع غيره من الفروع، فأقر P29 ذلك.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان يعرف عن الأوضاع السائدة في الفروع الأخرى، فقال P29 إن الكثير من أصدقائه قد تم اعتقالهم في فرع فلسطين، وفرع المخابرات الجوية. وحصل المعتقلون في فرع الخطيب على الماء داخل الزنازين، كما أُتيحت لديهم سبل تساعد في المحافظة على النظافة الشخصية. وبحسب ما قاله له صديقه الذي تم اعتقاله في فرع فلسطين، فإن الزنازين في فرع الخطيب أكبر من تلك الموجودة في فرع فلسطين. وأما عن فرع المخابرات الجوية، فلطالما "سمعنا" عن الأوضاع السائدة فيه. كثيرًا ما تعرض المعتقلون في فرع الخطيب للعقوبة الجماعية، وللضرب جراء أسباب تافهة، ولكن، تكرّر إيقاع العقوبة الجماعية بمعتقلي المخابرات الجوية كل بضع ساعات، كما تعرّض [المعتقلون في الفروع الأخرى] للضرب بسبب أو بغير سبب.

سأل فيدنير P29 عن السبب الذي حال دون تعرضه للعنف أثناء التحقيق بحسب اعتقاده، فقال P29 إنه لم يتعرض للعنف بسبب تدخل أصدقائه.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا كان لا يزال يعاني من إصابات جراء اعتقاله، فقال P29 إن بعض الأطباء النفسيين أخبروه بأنه غير مصاب بأمراض سريرية [ناجمة عن اعتقاله]. وقال P29 إن جسر أسنانه قد سقط أثناء فترة اعتقاله، ولكن لم يحصل ذلك جراء الاعتقال. وكثيرًا ما يفكر P29 في أول حفل الاستقبال تعرض له، ولكن من ناحية فلسفية، لا نفسية؛ إذ كيف لأشخاص لا يعرفونه أن ينهالوا عليه بالضرب؟!

أشار فيدنير إلى قيام السجان بإدخال إصبعه في شرجه، وطلب منه أن يؤكد مدى صحة ذلك، فأقر P29 صحة ذلك الأمر.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا دخل إصبع السجان بأكمله في شرجه، فنفى P29 ذلك، قائلًا إن مقدمة البندقية هي التي دخلت في شرجه، وإن ذلك قد حصل أثناء حفل الاستقبال، ولكن كان يرتدي سرواله الداخلي.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا حصل ذلك في الجسر الأبيض قبل أن يتم اعتقاله لدى فرع الخطيب، فقال P29 إنه غير متأكد مما إذا حصل ذلك في الجسر الأبيض، ولكن حصل ذلك الأمر في أول مكان توقفوا فيه قبل أن يصلوا إلى فرع الخطيب. وأضاف أنه أحس بالإهانة جراء قيام الحراس بمداعبة شعره وصدره، وأن كل ذلك غير منطقي.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا حصل ذلك الأمر أيضًا قبل وصوله إلى فرع الخطيب، فأقر P29 ذلك، مضيفًا أن فعل "البعوصة" قد حصل لاحقًا (واعتذر P29 عن تلفظه بتلك الكلمة السوقية).

سأل كلينجه P29 عمّا إذا شعر بالخوف عقب الإفراج عنه أم لا، فقال P29 إنه انتابه شعور بالخوف [في كل مرة غادر فيها منزله]، وذلك لأن الخطأ المصنعي في بطاقة هويته لا يزال ظاهرًا، وكون أصوله تنحدر من إحدى المناطق المؤيدة للمعارضة. وكان يخشى أن يطلب منه الضباط أن يمكث في فرع الخطيب في كل مرة توجه فيها إلى الفرع [حيث تم استدعاءه عددًا من المرات بعد الإفراج عنه، وذلك قبل أن يغادر سوريا].

استجواب من قبل محامي الدفاع بوكر

سأل محامي الدفاع السيد بوكر P29 عن عدد المرات التي خضع فيها للتحقيق في فرع الخطيب، فقال P29 إنه خضع للتحقيق مرة في الجسر الأبيض (على يد الضابط ذو الرتبة المتدنية الذي طلب منه كلمات السر الخاصة بحساباته الإلكترونية)، وأُخرى في فرع الخطيب.

أشار بوكر إلى استجواب P29 من قبل الشرطة، وتحديدًا إلى قوله إنه قد خضع للتحقيق مرتين على الأقل على يد المحقق نفسه، فقال P29 إنه لا يتذكر ما إذا خضع للتحقيق مرتين.

كرر بوكر أقوال P29 مستشهدًا بمحضر استجوابه من قبل الشرطة، فقال P29 إنه يعتقد أن تلك الإفادة صحيحة، ولكنه لا يتذكر أي شيء بخلاف طلب المحقق منه أن ينزع عصابة العينين.

أشار بوكر إلى قول P29 إنه يخلط بين موكّله، وإياد الغريب، فقال P29 إنه لا يتذكر السبب الذي دفعه لأن يقول ذلك.

سأل بوكر P29 عمّا إذا قال إن أصول موكّله تنحدر من دير الزور، فأوضح P29 أن الناس تداولوا خبرًا مفاده أن أنور من دير الزور، ولكنه أشار إلى أن أصول الضابط المنشق تنحدر من الباب، وهي إحدى مناطق ريف حلب.

أشار بوكر إلى استجواب P29 من قبل الشرطة الألمانية، وتحديدًا إلى قوله إن "أنور من دير الزور(وكفى)"، وإلى أنه قد أدلى بقول مختلف تمامًا اليوم. وسأله بوكر عمّا إذا كان يعتقد أن ذلك يؤثر على [النص الذي قام بتلاوته من] المحضر، فقال P29 إن ذلك قد يؤثر على تقييمه للأمور، بحسب فهمه لها.

أشار بوكر إلى أن P29 قد سُئل عمّا إذا كانت أصول المحقق تنحدر من دير الزور، واعتذر عن الإجابة كونه لا يعرفها، فقال P29 إن ذلك صحيح، ولكنه لا يعرف السبب الذي يجعل دير الزور عالقة في ذاكرته.

قاطع شارمر قائلًا إن الشاهد لم يقُل ذلك اليوم، وطلب من بوكر أن يكّف عن إرباك الشاهد.

سأل بوكر P29 عن كيفية تثبته من تعرض الأشخاص للتعذيب أثناء جلسات التحقيق من عدمه، فقال P29 إنه متأكد من ذلك كونه قارن مظهره عقب عودته من التحقيق مع مظهر الأشخاص الآخرين عقب عودتهم من التحقيق. وكان هناك فتى يبلغ 16 أو 17 عامًا من العمر، ووصل إلى فرع الخطيب قبل وصول P29 بيومين، ودائمًا ما تظاهر بأنه صلب وقوي. وفي يوم من الأيام عندما أُفرج عن P29، انهمرت دموع الفتى. وحاول P29 أن يتذكر اسمه كونه كان بريئًا. وقال P29 إنه لو تعرض لنصف التعذيب الذي تعرض له ذلك الفتى لقام بتفجير نفسه لا محالة. وأضاف أن هناك شيء يحصل على نحو منهجي لا محالة.

سأل بوكر P29 عمّا إذا كان في جعبته أي تفسير آخر للأمر، فقال P29 إنه شاهد كيف انهمرت دموع المعتقلين في نجها، وكيف عاد المعتقلون من التحقيق وهم غير قادرين على الوقوف على أقدامهم، وخلص إلى أن ذلك كافيًا [للتوصل إلى أن كل شيء يحصل على نحو منهجي].

سأل بوكر P29 عن مدى تكرار خضوعه للتحقيق، فقال P29 إنه خضع للتحقيق مرةً في الجسر الأبيض، و[مرة أخرى] عندما أزال عصابة العينين.

سأل بوكر P29 عمّا إذا خضع للتحقيق أكثر من مرة واحدة في فرع الخطيب، فقال P29 إنه لا يتذكر.

استجواب من قبل محاميّ المدّعين

أشار محامي المدّعين شارمر إلى قول P29 إنه قد اعتُقل في الجسر الأبيض، وإنه تعرض للعنف بعد ذلك في مكان ما حضر فيه عناصر من فرع الخطيب. وسأل شارمر P29 عن كيفية توصله إلى أن أولئك العناصر يعملون لدى فرع الخطيب، فطلب P29 من شارمر أن يُعيد طرح السؤال من غير المقدمة.

كرر شارمر طرح السؤال على P29، فقال P29 إنه عرف لاحقًا المزيد من المعلومات عن سلسلة القيادة [الخاصة بأجهزة المخابرات، وكيفية عملها]. وقال إنه ليس بإمكان عناصر المخابرات العسكرية أن يلقوا القبض على أحد الأشخاص، وأن يقوموا بنقله إلى فرع آخر بعد ذلك. وتناهى إلى علم P29 أن المخابرات العامة تُدير نقطة التفتيش الآنفة الذكر.

سأل شارمر P29 عمّا إذا سبق له وأن اعتُقل لدى الفرع 40 أم لا، فقال P29 إنه لا يحفظ أرقام الفروع عن ظهر قلب، ولكنه أخبر الشرطة أثناء جلسة الاستجواب أنه كان معتقلًا لدى "فرع الخطيب"، كما أخبرهم برقم الفرع.

حاول شارمر أن يُنعش ذاكرة P29، وذلك عن طريق الاستشهاد بمحضر استجوابه من قبل الشرطة، وقال: "كانت يدا P29 مقيدتين إلى الخلف، وقام [العناصر] برمي أعقاب السجائر على [المعتقلين]، والتصقت أعقاب السجائر بجلود المعتقلين أحيانًا وتسبب لهم ببعض الحروق. وصرخ P29 بعد أن رموا عقب السيجارة الثاني عليه، فأخبروه أنه يصرخ مثل "النساء"، وشرع أحدهم بمداعبة صدره، بينما قام آخر بإدخال مقدمة البندقية في شرجه"، فقال P29 إن ذلك صحيح.

أشار شارمر إلى أن P29 كان ينام بجانب المرحاض العربي، وسأل عمّا إذا استخدم المعتقلون الآخرون المرحاض في الأثناء، فقال P29 إنه من المستحيل أن يتسع ذلك المكان لأكثر من شخص واحد، ومع ذلك، تشارك المكان مع أحد الأشخاص الذي تُوفي في فرع آخر لاحقًا.

سأل شارمر P29 عمّا إذا سمع من معتقلين آخرين عن حصول حالات عنف جنسي، فقال P29 إنه سمع بحالات من ذلك القبيل.

طلب شارمر من P29 أن يصف ما سمعه، فقال P29 إن أشخاصًا بدينين اعتُقلوا في فرع الخطيب (قبل أن يتم اعتقاله فيه)، وتعرضوا للتحرش الجنسي أثناء مدة اعتقالهم في الفرع.

سأل المدّعي العام كلينجه P29 عمّا إذا كان بإمكانه أن يصف المقصود بالتحرش الجنسي، فقال P29 إنه يقصد بشكل عام أفعالًا على شاكلة مداعبة الصدر، والحلمات، والأذنين. وأضاف أنهم "كانوا يلتصقون بأجساد المعتقلين من الخلف" [في إشارة إلى اقتراب عناصر الفرع من المعتقلين من الخلف بما ينم عن فعل جنسي].

سأل كلينجه P29 عن مكان حصول ذلك، فقال P29 إن ذلك حصل في الجسر الأبيض.

سأل كلينجه P29 عن عدد الأشخاص الذين تعرضوا للتحرش الجنسي، فقال P29 إنه لا يذكُر العدد.

سأل كلينجه P29 عن أقل عدد بوسعه أن يتذكره، فقال P29 إنه قد تعرض [ما لا يقل عن] شخصين آخرين للتحرش الجنسي.

سأل محامي الدفاع بوكر P29 عمّا إذا شاهد حصول تلك الحالات أم إذا أخبره أحد عن حصولها، فقال P29 إنه شاهد ذلك عندما وقف في طابور الانتظار بالقرب من باب الفرع، حيث قام السجان بمداعبة صدر أحد الأشخاص الذي كان واقفًا بالقرب منه. وأضاف P29 أنه لا يتذكر جميع الأشخاص، أو المشهد بأكمله.

سأل بوكر P29 عمّا إذا شاهد حصول واقعة المداعبة أم إذا سمع بحصولها فقط، فقال P29 إنه قد شاهدها.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P29 عمّا إذا سمع من معتقلين آخرين في فرع الخطيب عن حصول حالات العنف الجنسي، فقال P29 إنه لا يتذكر، مضيفًا أنه من النادر في ثقافته أن يقوم الأشخاص الذين سبق لهم وأن تعرضوا [للعنف الجنسي] بالخوض في الأمر.

طلب محامي الدفاع فراتسكي من P29 أن يوضح كيفية معرفته بمكان الجسر الأبيض، وفرع الخطيب، وأن يخبر المحكمة عن مدى تأكده من مكان الفرعين، فقال P29 إن رسم [خريطة ذهنية] عقب الإفراج عنه استغرق منه وقتًا طويلًا، وأضاف أنه كان متأكدًا منها بنسبة 70% - 80% لا أكثر، ولكنه تأكد منها تمامًا فقط بعد أن عاود زيارة الفرع. وخلص إلى أنه اعتُقل في الجسر الأبيض بادئ الأمر، وذلك بعد أن حلل تحركات السيارة التي نقلته إلى هناك.

سأل فراتسكي P29 عمّا إذا كان متأكدًا من استنتاجه السابق بنسبة 70% - 80% على الأقل، فقال P29 إن متأكد تمامًا من أنه كان في فرع الخطب، بينما لا تزال لديه بعض التساؤلات بشأن وجوده في الجسر الأبيض.

قال محامي الدفاع بوكر إن P29 ذكر اسم P6 أثناء استجوابه من قبل الشرطة الألمانية، فقال P29 إنه يعتقد أنه طلب من الشرطة الألمانية ألا تُدرج اسم P6 الكامل.

سأل بوكر P29 عمّا إذا التبس عليه الأمر بالظن أن P6 هو أحد أقارب أنور وليس من أقارب إياد الغريب، فأوضح P29 أن الأمر قد اختلط عليه جراء الأخبار التي انتشرت بين الناس، وأن ذلك الاسم قد ذُكر في سياق قراءة أحد المنشورات فقط.

قال القاضي فيدنير إن P29 ذكر أوجه الشبه بين أصحاب الصور التي عرضتها الشرطة الألمانية عليه أثناء استجوابه، وتلك العالقة في ذاكرته، فاستذكر P29 أنه قال ذلك في حينها، ولكن ليس بإمكانه أن يتذكر الأمر على نحو جيد الآن.

عاود فيدنير إنعاش ذاكرة P29 عن طريق استشهاده بمحضر استجوابه من قبل الشرطة، وقرأ ما يلي: "لم يكن بإمكان P29 أن يتعرف على الشخص صاحب الصورة الأولى، ولكن يشبه الشخص صاحب الصورة الثانية المحقق الذي حقق معه في فرع الخطيب. وبدا P29 غير متأكد من ذلك، ولكنه اعتقد في حينها أن الشخصين يشبه أحدهما الآخر"، فأقر P29 ذلك.

واصل فيدنير الاستشهاد بالمحضر قائلًا: "لم يتعرف P29 على أصحاب الصور الأخرى. وتوجّه P29 إلى فرع الخطيب ثلاث مرات تقريبًا، وذلك عقب الإفراج عنه. وقيل له في إحدى تلك المرات أن الضابط المسؤول عنه الذي تنحدر أصوله من الباب قد انشقّ عن النظام"، فأقر P29 ذلك.

سأل فيدنير P29 عمّا إذا أخبره أحد أنه سيتم سؤاله عن المعنى الذي يحمله اسم "أنور رسلان" بالنسبة له، فأقر P29 ذلك.

قال فيدنير: "ردّ P29 قائلًا إن صور [أنور] منتشرة على جميع المواقع الإلكترونية، ولكنه بدا غير متأكد مما إذا كان أنور هو الشخص الذي حقق معه في فرع الخطيب. وسُئل P29 عمّا إذا سبق له وأن شاهد الصورة رقم 2 على مواقع الانترنت أو وسائل الإعلام، فقال P29 إنه لم يشاهدها من قبل، وإن [إجاباته] غير مرتبطة بما شاهده على الإنترنت، وإنما تستند فقط إلى الذكريات ذات الصلة بفرع الخطيب. كما كان بإمكان P29 أن يتذكر وجود صورة لبشار الأسد"، فأقر P29 ذلك.

قال محامي الدفاع بوكر إنه سبق لـ P29 وأن سُئل عن فرع الخطيب، وذلك أثناء استجوابه للمرة الثانية في فرنسا. ولم يكن بإمكانه في حينها أن يتذكر وجه المحقق. فسأل بوكر P29 عمّا إذا كان اسم "أنور" مألوفًا بالنسبة له قبل جلسة الاستماع، فقال P29 إنه لولا الجلسة، لما كان سيتذكر أي معلومات ذات صلة بأنور أبدًا.

سأل بوكر P29 عمّا إذا كان يتذكر عدد الحاضرين في جلسة الاستماع أم لا، فقال إنه لا يذكُر ذلك.

قال بوكر إن محضر الاستجواب يُشير إلى وجود ثلاثة أشخاص أثناء الجلسة، وسأل P29 عمّا إذا كان هناك مترجم شفوي أم لا، فقال P29 إنه يتذكر، ولكن لا يرغب في أن يُجيب على السؤال. [توقف P29 عن الحديث لبرهة، واستشار محاميته]. ثم سأل P29 بوكر عمّا إذا كان يقصد السؤال عن جلسة الاستماع الأولى أو الثانية.

قال بوكر إنه يقصد جلسة الاستماع الثانية، فقال P29 إنه لا يتذكر.

قال بوكر إن أربعة أشخاص قد حضروا تلك الجلسة، وهم: P29، واثنان من المحققين، ومترجم شفوي واحد. فقال P29 إن ذلك صحيح: سيدة، وشاب، ومترجم شفوي.

سأل بوكر P29 عمّا إذا وصف المحقق على أنه شخص نحيل، ويرتدي ثيابًا مدنية، فسأل P29 بوكر عمّا إذا كان يُشير إلى الضابط السوري الذي حقق معه.

قال بوكر إنه يقصد ذلك الشخص، فأوضح P29 أنه قد يكون قال شيئًا من ذلك القبيل، وأنه يتمنى لو أن بوسعه أن يحدد هوية ذلك الشخص، ولكن لم يكن بإمكانه أن يفعل ذلك.

سأل بوكر P29 عمّا إذا تحدث المحقق بلهجة علويّة أم لا، فقال P29: "سيدي، لا أتذكر التفاصيل ذات الصلة بجلسة التحقيق الأولى، ففي حينها، كنت قد أتممت نحو خمسة أيام من الوقوف المتواصل، وكنت قد شارفت على الجنون!"

سُمح للشاهد بالانصراف.

أشار محامي المدّعين شارمر إلى أن قيام شهود [مثل P29] بالإدلاء بشهاداتهم من شأنه أن يعزز الطلب الذي تقدم به مع د. كروكر إلى عناية المحكمة، والذي يتعلق بالعنف الجنسي المنهجي الموجه ضد الشعب السوري.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 12:15ظُهرًا.

ستُعقد جلسة المحاكمة التالية في تمام الساعة 9:30 من صباح يوم 17 آذار/مارس 2021.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا

التقرير 30 لمراقبة المحاكمة

تاريخ الجلسة: 17 آذار/مارس، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الخامس والستون للمحاكمة – 17 آذار/مارس، 2021

أدلى المدّعي P30، [تم حجب الاسم]، رجل يبلغ من العمر 32 عامًا كان يعمل سابقًا لدى [تم حجب المعلومة]، بشهادته بشأن اعتقاله وعدة جلسات تحقيق خضع لها في فرع الخطيب. وأوضح للمحكمة كيف تعرّض المعتقلون لتعذيب جسدي على شكل ضرب وصعق بالكهرباء أثناء جلسات التحقيق وفي الطريق إلى تلك الجلسات. كما وصف كيف تعرّضوا لتعذيب نفسي، شمل الحرمان من النوم، والتعرّض المستمر لأصوات التعذيب، والانتظار لفترات طويلة خارج زنزانتهم قبل جلسات التحقيق. ووصف الشاهد كذلك الظروف الصحية والغذائية المتدهورة في الفرع. وأثار دفاع أنور رسلان عدة أسئلة حول كيفية انضمام P30 بالضبط إلى هذه القضية بصفته أحد المدّعين.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الخامس والستون للمحاكمة – 17 آذار/مارس، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 09:30 صباحًا، بحضور تسعة أشخاص وممثلين اثنين من الصحافة. لم يطلب أي من الصحفيَّين المعتَمَدَين الحصول على الترجمة للّغة العربية. وكان رسام المحكمة ضمن الأشخاص الحاضرين. ومثل الادعاء العام المدعيان كلينجه وبولتس.

شهادة P30 [2]

حضر المدعي، P30، رجل يبلغ من العمر 32 عامًا وكان يعمل سابقًا لدى [حُجِبت المعلومات]، برفقة محاميه رينيه بانز. وتم إبلاغ P30 بحقوقه وواجباته كشاهد. وقد نفى وجود أي علاقة قرابة مع المتهم سواء بالنسب أو المصاهرة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

بدأت القاضي كيربر رئيسة المحكمة الاستجواب بسؤال P30 عن كيفية اعتقاله ودخوله في نزاع مع النظام. فأوضح P30 أنه اعتاد أن يشارك في المظاهرات، غير أنه في 13 آذار/مارس، 2012 قام أحد زملائه بخيانته واعتقل P30 لأول مرة. واعتقل للمرة الثانية في 31 آذار/مارس [2012]. قال P30 إنه نُقل إلى القسم 40 حيث مكث ليوم واحد تقريبًا. وبعد ذلك نُقل إلى الخطيب. ووصف P30 كيف اضطر عند وصوله إلى فرع الخطيب إلى خلع ملابسه ليتم تفتيشه مثل جميع المعتقلين الآخرين.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان قد تم تفتيش P30 لأول مرة في القسم 40 أم في الخطيب. فقال P30 إنه كان في فرع الخطيب. حيث تعرّض للضرب والاهانة فور تفتيشه. ثم نُقل P30 إلى زنزانة جماعية حيث أخبره المعتقلون الآخرون أنه كان في الخطيب (لم يكن يعلم ذلك من قبل). ثم اقتيد P30 على الفور للتحقيق. حيث قام السجّانون بتعصيب عينيه واقتادوه إلى طابق أو طابقين للأعلى. لم يتذكر P30 الطابق بالضبط. واضطر P30 إلى أن يجثو على ركبتيه في أحد الممرات أثناء انتظاره. حيث بدأ المارة بضربه. وبعد أن اضطر للانتظار لأكثر من خمس ساعات، نُقل P30 إلى غرفة التحقيق حيث بدأ التحقيق الذي أجراه أحد المحققين. وأوضح P30 أنه تمت مصادرة جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به وهاتفه المحمول. وقال المحقق لـP30 إنهم عثروا على مقاطع فيديو على هذه الأجهزة، لذلك كانوا يعرفون بالفعل أن P30 كان يشارك في مظاهرات. وقال P30 للمحكمة إن التحقيق تركّز على كونه من [حُجِبَت المعلومات] وعلى خلفيته الدينية كشيعي. وسُئل عن سبب مشاركته في المظاهرات بالنظر إلى ديانته وعمله مع الحكومة. استمر التحقيق لأكثر من ساعة بحضور شخصين: كان أحدهما يقف خلف P30 ويضربه، وكان المحقق واقفًا أمام P30. وبعد التحقيق، تم إخراج P30 من غرفة التحقيق غير أنه اضطر إلى الانتظار بعض الوقت قبل أن يتم إنزاله مرة أخرى إلى الطابق السفلي. وأزيلت عصابة عينيه عندما عاد إلى زنزانته. وقد تعرض للضرب المستمر منذ لحظة إخراجه من زنزانته حتى عودته. وأوضح P30 كذلك أنه تم التحقيق معه مرة ثانية في ذلك اليوم، باتباع نفس الأسلوب الموصوف للتو. وأضاف أنه منذ لحظة اعتقاله في القسم 40 "كانوا" يعرفون كل شيء عنه، لذا فإن الكذب أثناء التحقيق لم يكن خيارًا. وإجمالًا، فقد تم التحقيق معه ثماني أو تسع مرات خلال إقامته التي استمرت 18 يومًا في الخطيب. كما قال P30 للقضاة إنه كان هناك أكثر من مائة شخص في زنزانة جماعية واحدة. حيث كان يتم نقلهم حسب الحجم وعدد المداهمات التي تمت في ذلك الوقت.

سألت كيربر P30 عمّا إذا كان قد تم اعتقاله لما مجموعه 18 يومًا. فأوضح P30 أنه اضطر إلى البقاء في الخطيب لمدة 18 يومًا قبل نقله إلى فروع أخرى.

طلبت كيربر من P30 وصف الوضع في الزنزانة الجماعية. فأوضح P30 أنه كان هناك بطانيات ومرحاض منفصل داخل الزنزانة الجماعية. وأنه في اليوم الأول في الزنزانة، لم يكن هناك مكان للجلوس، لذلك اضطر P30 للوقوف طوال الوقت. وكان هناك ضغط نفسي كبير. وأوضح P30 كذلك أن الوضع العام كان سيئًا للغاية. حيث أصيب كل من دخل الزنزانة بالأنفلونزا، لأن التهوية كانت سيئة. وكانت البطانيات العسكرية التي كانت ملقاة في الزنزانة مليئة بالقمل. وفقًا لـP30، فقد أصيب كل من دخل الزنزانة بالقمل. [توقف P30 عن الكلام]

وعندما سألته القاضي كيربر عمّا إذا كان بحاجة إلى استراحة، نفى P30 ذلك، مضيفًا أنه كان فقط يحاول التذكر.

استمرت كيربر في سؤال P30 عن الحالة الصحية للمعتقلين الآخرين. فقال P30 إن حالتهم كانت سيئة للغاية: حيث كان المعتقلون مرضى وبعضهم فقد الوعي. وكان أولئك الذين لا يزال لديهم بعض الطاقة يقفون للسماح للأشخاص الذين فقدوا الوعي بالاستلقاء، حيث لم يكن هناك ببساطة مساحة كافية لهم جميعًا للجلوس أو الاستلقاء. وأضاف P30 أنه اضطر إلى الوقوف لمدة يومين. وحاول رجل مسن في النهاية توفير بعض المساحة، فتمكن P30 من الجلوس أيضًا. كما وصف P30 أن أحد المعتقلين كان طبيبًا يبلغ من العمر 22 عامًا ولم يتخرج بعد. حيث كان يعتني بالمعتقلين المرضى في الزنزانة. أما فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية، فأوضح P30 أنهم كانوا يحصلون على ثلاث وجبات في اليوم: شريحة خبز جافة وبعض الزيتون والحلاوة. وأضاف أن السجّانين الذين أخذوا المعتقلين إلى التحقيق كانوا دائمًا قساة وعنيفين للغاية. غير أن باب الزنزانة الجماعية التي احتُجز P30 فيها كان به نافذة صغيرة

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: طوال فترة الإدلاء بالشهادة، كان P30 يتحدث بشكل غير واضح وبصوت منخفض؛ على الرغم من أن القاضي كيربر ذكرته مرارًا وتكرارًا بالتحدث بصوت أعلى وضبط الميكروفون الخاص به.

وعادة ما كانت مغلقة. وكان بعض السجانين ألطف من غيرهم وقاموا ببعض الأحيان بفتح النافذة للسماح بدخول الهواء النقي إلى الزنزانة. كما وصف P30 أنه لم يُسمح للمعتقلين بالتحدث داخل الزنزانة. وإذا سمع السجانون أي أصوات، كانوا يدخلون إلى الزنزانة ويضربون المعتقلين. كان أحد السجانين سيئًا بشكل خاص. حيث كان يدخل الزنزانة ويضرب الأشخاص دون سبب مستخدمًا كابلًا رباعيًا.

سألت كيربر عن اسم هذا السجّان. فأوضح P30 أنه اسم مستعار من مسلسل تركي. ولم يحضر P30 ذلك المسلسل، ولكن المعتقلين كانوا يسمونه "ميماتي".

أرادت كيربر معرفة سبب اعتقال P30. فقال P30 إنه عمل في [حُجِبَت المعلومات]. لكنه شارك في مظاهرات، وهي حقيقة كان يعرفها كثير من الناس. حيث قام صديق [وزميل] P30، [حُجِب الاسم]، ذات مرة بسؤال P30 عمّا إذا كان بإمكانه استخدام جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به لأنه لم يكن معه جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وعلى الرغم من أن P30 قام بتخزين جميع ملفات الوسائط الخاصة به في مجلد مخفي، فقد تمكن زميله من كشفها ونسخها عندما سمح له P30 باستخدام جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وقال P30 إنه قبل أن يدرك حتى أنه تم نسخ ملفاته، تم استدعاؤه بالفعل من قبل رئيسه (المدير العام القانوني لـ[حُجِبت المعلومات]) وسأله عمّا إذا كان يشارك في مظاهرات. وبعد أن أجاب بأنه يحق له أن يكون متظاهرًا سلميًا، تم توبيخ P30 من قبل رئيسه، ولكن سُمح له بالذهاب في النهاية.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أراد فيدنير معرفة ما هي المظاهرات التي شارك P30 فيها. فقال P30 إنه شارك في المظاهرات في إدلب في صيف عام 2011. وتظاهر في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2011 في كفرسوسة. وأوضح P30 أنه شارك في مظاهرات في إدلب بشكل منتظم.

طلب فيدنير من P30 أن يصف كيف كان رد فعل قوات الأمن على المظاهرات. فوصف P30 أنه ذات مرة، كان وفد من جامعة الدول العربية يزور إدلب عندما كانت مظاهرتان على وشك الاندماج. فبدأت قوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين [وكان من بينهم أعضاء الوفد] واستخدمت الغاز المسيل للدموع أيضًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الناس قد أصيبوا أو قُتلوا خلال هذه الحادثة. فأكّد P30 أن قوات الأمن استخدمت ذخيرة حية. حيث إنه رَصَدَ قناصًا على أحد المباني الحكومية بينما كان يصور المشهد.

كرر فيدنير سؤاله السابق. فأكّد P30إصابة بعض الأشخاص.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان شاهد أشخاصًا مصابين. فنفى P30 ذلك، مضيفًا أنه شاهد ذلك في مقاطع الفيديو، لأنه اضطر إلى الفرار بسبب إطلاق النار بالذخيرة الحية.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هذا قد حدث في إدلب ومتى حدث. فأكّد P30أن ذلك حدث في إدلب، مضيفًا أنه لا بد أن ذلك كان قرابة تشرين الثاني/نوفمبر [2011] بقدر ما يتذكر. وردا على سؤال عمّا إذا كان ذلك قد حدث في إدلب، قال P30 نعم، في إدلب.

سأل فيدنير P30 عن العام الذي اعتُقل فيه في شهر آذار/مارس. فقال P30 إنه كان في عام 2012.

أراد فيدنير أن يعرف إلى أي فرع نُقل P30 عندما قُبض عليه. فقال P30 إنه نُقل إلى القسم 40 حيث اضطر إلى البقاء هناك لمدة يوم واحد.

سأل فيدنير كيف عرف P30 أنه كان في القسم 40. فأوضح P30 أن العديد من الأشخاص الذين كانوا ينتظرون معه في الممر، أخبروه بذلك.

طلب فيدنير من P30 أن يصف الوضع عندما كان ينتظر في الممر. فأوضح P30 أنه تم نقله إلى القسم 40 حيث كان عليه الانتظار حتى يتم التحقيق معه. وكان ينتظر في الممر حيث أخبره أشخاص آخرون أنهم في القسم 40.

أشار فيدنير إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية بمكان وجود القسم 40 وطلب من P30 إخبار المحكمة أيضًا. فذكرP30 إلى أنه ربما أخبر مكتب الشرطة أن القسم 40 كان في الجسر الأبيض.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان قد تم التحقيق مع P30 في القسم 40 أم لا. فأكّد P30 ذلك، موضحًا أنه تم التحقيق معه في مكاتب مختلفة. حيث عرض أحد ضباط التحقيق على P30 مقاطع يظهر فيها P30 وقد صور نفسه في المظاهرات.

سأل فيدنير عمّا إذا أراد ضابط التحقيق معرفة أي شيء محدد. فنفى P30 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه تم استخدام الصعق بالصدمات الكهربائية في القسم 40. فأكّد P30 ذلك، موضحًا أن الشخص المجاور له تعرّض إلى صدمات كهربائية.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 تعرض إلى الصعق بالصدمات الكهربائية أيضًا. فوصف P30 كيف استخدم أحد الموظفين الصدمات الكهربائية على المعتقلين. وعندما أراد هذا الشخص استخدامها على P30 أيضًا، قام ضابط آخر بسحب P30 بعيدًا، وأخبر الشخص الذي كان يستخدم الصدمات الكهربائية أن يترك P30 بمفرده. ثم بدأ الشخص الذي كان يستخدم الصدمات الكهربائية بضرب P30 بيديه العاريتين.

سأل فيدنير P30 عن العنف الجنسي. فأوضح P30 أنه أثناء الضرب تعمد السجّانون استهداف أجزاء حساسة من الجسم.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت أجزاء الجسم الحساسة قد استُهدفت أيضًا عند الصعق بالصدمات الكهربائية. فأوضح P30 أنه نظرًا لأنه كان معصوب العينين في القسم 40، كان بإمكانه فقط أن يسمع صراخ أشخاص آخرين، ولكنه لم ير أي أجزاء من الجسم كانت مستهدفة.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان قد تعرض للضرب على أجزاء حساسة من جسمه. فقال P30 إنه تعرض للضرب، ولكنه أغلق رجليه حتى لا يتمكنوا من ضربه هناك [بين رجليه].

أشار فيدنير إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه وآخرين تعرضوا للضرب وللصعق بالصدمات الكهربائية. فأكّد P30 ذلك.

سأل فيدنير كيف علم P30 ذلك. فقال P30 إنه سمع الشخص المجاور له يقول ذلك.

سأل فيدنير كيف علم P30 أنه كان في ذلك الوقت في الخطيب وما إذا كان أفراد الأمن قد ذكروا شيئًا عن ذلك. فقال P30 للقضاة إن معتقلين آخرين أخبروه أنهم كانوا في الخطيب، غير أن أفراد الأمن لم يقدموا أي معلومات.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 قد تعرض لمعاملة سيئة في الطريق إلى الخطيب. فنفى P30 تعرضه لأي معاملة سيئة بأي شكل من الأشكال في الطريق من القسم 40 إلى الخطيب. غير أنه تعرّض لمعاملة سيئة عندما وصل إلى [الخطيب].

طلب فيدنير من P30 وصف وصوله إلى الفرع. فأوضح P30 أنه لم ير الطريق إلى الفرع لأنه كان معصوب العينين. حيث تم إنزال P30 عند باب المدخل. وأُزيلت عصابة عينيه، ووجد نفسه في ممر داخل الفرع. كان هناك شخص يجب على الناس تسليم مقتنياتهم إليه. وصف P30 كيف اضطر بعد ذلك إلى خلع ملابسه والوقوف في مواجهة الحائط والجلوس في وضعية القرفصاء، مثل أي شخص آخر.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 قد تعرض لمعاملة سيئة بطريقة أو بأخرى في هذا الموقف. فأكّد P30 ذلك، واصفًا بأنه تم استجوابه، ولكنه حاول عدم قول أي شيء. وتم إبلاغه أيضًا بما اتُهم به أثناء تعرضه للضرب.

قال فيدنير إن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية شيئًا مختلفًا، مستشهدًا بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عندما قال P30 إن المسافة من القسم 40 إلى الخطيب، التي تعرّض P30 أثناءها للضرب باستمرار، استغرقت حوالي 15 دقيقة. فنفى P30 ذلك، موضحًا أنه كان جالسًا بمفرده في المقعد الخلفي وكان معصوب العينين. وفي إشارة إلى محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، أوضح P30 أنه ربما أشار إلى اللحظة التي خرج فيها من السيارة.

طلب فيدنير من P30 مواصلة وصفه من لحظة تفتيشه حتى وصوله إلى الزنزانة. قال P30 إنه سُمح له بارتداء ملابسه. ثم كان عليه أن يتجه إلى اليسار، ويمشي في الممر حتى وصل إلى زنزانة. ووصف P30 أنه في هذه المرحلة، لم يكن قد استوعب أمر اعتقاله بعد. حيث إنه عندما تم دفعه داخل الزنزانة، كان بإمكانه رؤية الناس متكدسين. ومع ذلك، لم يستوعب P30 تمامًا أنه كان عليه البقاء في هذا المكان. وأخبر المحكمة أنه في هذه اللحظة، كان لا يزال يعتقد أنه يمكن أن يغادر بطريقة ما.

سأل فيدنير عن حجم الزنزانة. فقال P30 إنه لم يستطيع الجلوس في اليومين الأولين.

سأل فيدنير مرة أخرى عن الحجم وأراد أن يعرف عدد الأشخاص المعتقلين في هذه الزنزانة. فقال P30 إن حجم الزنزانة يبلغ حوالي 4×8 أمتار. وافترض أنه كان هناك أكثر من مائة شخص في الداخل.

سأل فيدنير كيف تمكن P30 من النوم. فأوضح P30 أن أولئك الذين كانوا قادرين على الجلوس كان بإمكانهم النوم. وكان على الآخرين الوقوف لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات إلى أن يقوموا بالتبديل.

سأل فيدنير كيف سارت ترتيبات النوم بالنسبة لـP30. فقال P30 إنه في البداية، لم يكن لديه مكان يجلس فيه لأنه لم يكن يعرف أحدًا، لذلك كان عليه أن يقف. وبعد فترة تعرف على معتقلين آخرين. حيث كانوا يتحدثون عن مسقط رأسه، وسبب الاعتقال، وأخبار من العالم الخارجي.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قائلًا إن P30 لم ينم في أول يومين أو ثلاثة أيام. فأكّد P30 ذلك.

وقال P30 إنه بحاجة إلى استراحة قصيرة عندما سأله القاضي فيدنير.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

سأل القاضي فيدنير P30 عن الوضع في الزنزانة الجماعية وعن حالة المعتقلين الآخرين. فأشار P30 إلى أن بعض المعتقلين تعرضوا للتعذيب كل يوم وعادوا في اليوم التالي. لذلك، كانت حالتهم مزرية عندما كانوا في الزنزانة.

سأل فيدنير P30 عمّا يعنيه بقوله "مزرية". فقال P30 إن هؤلاء الأشخاص كانوا فاقدين للوعي ومغطين بالدماء.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الظروف الصحية للمعتقلين. فقال P30 إن العديد من الناس كانوا مرضى وأصيبوا بالحمّى. ووصف P30 موقفًا يتذكره على أنه أسوأ حالة لمعتقل كان معهم. حيث أخذ السجّانون معتقلًا إلى زنزانة P30 وكان ظهره مكسورًا. وقد وُضِع للتو على الأرض، وعاد السجانون بعد ذلك وأخذوه من الزنزانة مرة أخرى.

سأل فيدنيرP30 عمّا إذا كان هذا الشخص فاقدًا للوعي. فنفى P30 ذلك، مضيفًا أنه كان واعيًا في البداية.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 يعرف كيف أصيب ظهر هذا الشخص. فقال P30 بأن الشخص تعرض للتعذيب على الكرسي الألماني. حيث كان يصرخ من الألم. فنادى المعتقلون على السجّانين الذين عادوا وأخذوا الشخص ولم يعيدوه إلى الزنزانة مرة أخرى. وقال P30 إن الشخص المصاب قد أبلغ المعتقلين الآخرين باسم والده وبأن والده كان في جرمانا. حفظ بعض الأشخاص اسمه لإبلاغ والده بمجرد الإفراج عنهم.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا الشخص قادرًا على الحركة، بالنظر إلى أن ظهره كان مكسورًا وفقًا لـP30. فقال P30 إن الشخص كان مستلقيًا على الأرض. وكان P30 والمعتقلين الآخرين يضعون ملابس تحته.

سأل فيدنير P30 عن طرق التعذيب الأخرى التي شاهدها أو سمع عنها من معتقلين آخرين. فوصف P30 كيف تم أخذ عدة أشخاص من الزنزانة ليلًا. حيث سُكِب الماء عليهم ثم تعرضوا للصدمات الكهربائية. ففي الليل، كان يتم أخذ الأشخاص (عدة أشخاص) ويتم رشهم بالماء ثم كانوا يتعرضون للتعذيب بالكهرباء. وعندما كانوا يعودون، كانت أجسادهم تسقط على الأرض.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 قد رأى هذا بنفسه، أم تم إخباره بذلك، أم تعرض لذلك بنفسه. فقال P30 إن هذا لم يحدث له، ولكنه سمع بذلك.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كانت عبارة "سمع بذلك" تعني أن معتقلين آخرين قد أخبروه بذلك. فأكّد P30 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف بالضبط ما سمعه P30 من الآخرين. فقال P30 إنه قيل له من معتقلين آخرين إنهم عُلّقوا (تعرضوا للتعذيب بطريقة *الشَّبْح*) في الليل أو تعرضوا للتعذيب وهم مستلقون على الأرض.

أراد فيدنير التأكد من أن P30 سمع عن *الشَّبْح*. فأكّد P30 ذلك.

طلب فيدنير مزيدًا من التفاصيل: حول ما إذا تم تعليق P30، وأين تم تعليق الأشخاص. فقال P30 إنه لم يتم تعليقه. وافترض أن الناس قد عُلّقوا على الجدران لأنه رأى مسامير وأدوات أخرى على الجدران.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان قد تم إخباره بذلك أم أنه رأى ذلك بنفسه. فقال P30 إنه رآه بنفسه، مضيفًا أنه عندما يتم أخذ أحدهم للتحقيق، يمكن للشخص رؤية ذلك [الأدوات على الجدران].

طلب فيدنير من P30 توضيح ما رآه. فقال P30 إنه رأى مسامير وأدوات التعذيب ... فقاطعه القاضي فيدنير وسأل P30 عمّا إذا كانت المسامير مثبتة في الجدران. فأكّد P30 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف كيف كانت تبدو بالضبط وعلى أي ارتفاع كانت المسامير مثبتة في الجدران. فلم يتذكر P30 ذلك بالضبط، غير أنه خمّن أن المسامير كانت على ارتفاع حوالي مترين. وافترض أن معتقلين آخرين عُلقوا (شُبِحوا) هناك أو من أبواب الزنازين. غير أن P30 لم يرَ أي شخص *مشبوحًا*.

أشار فيدنير إلى وصف P30 للظروف السيئة داخل الزنازين. قال P30 بأن معظم الأشخاص الذين فقدوا الوعي أو أصيبوا بالحمّى كانوا أطفالا صغارا. حيث أوضح أنه كان دائمًا مع أربعة معتقلين آخرين. وكان ثلاثةً منهم طلابًا اعتُقِلوا في المدرسة.

طلب فيدنير من P30 تقدير عمر هؤلاء الطلاب. فقال P30 إنهم كانوا في الصف العاشر أو الحادي عشر، حوالي 16 أو 17 عامًا.

أراد فيدنير معرفة ما حدث للطلاب. فقال P30 إنهم أصيبوا بالحمى وتم التحقيق معهم وتعذيبهم. حيث كانوا مستلقيين لعدة أيام، وكان P30 وآخرون يضعون عليهم ملابس مبللة بالماء.

أشار فيدنير إلى أن P30 قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إن المعتقلين استخدموا ملابسهم لتهوية الأطفال. فذكر P30 أنه لم يكن من غير المعتاد أن يخلع المعتقلون ملابسهم. حيث استخدمها البعض لتهوية الصغار.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت الزنزانة لا تحتوي على نوافذ. فأوضح P30 أنه كان هناك فتحة صغيرة في المرحاض، ولكنها كانت عديمة الفائدة. حيث كان من الممكن دخول بعض الهواء النقي فقط إذا تم فتح الفتحة الموجودة في باب الزنزانة.

فأشار فيدنير إلى أن ذلك [فتح فتحة الباب] كان يعتمد على السجانين. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أنه كان يعتمد على مزاج السجانين، حيث لم يكن هناك أي تنظيم أو أي شيء يتعلق بوقت فتح الفتحة وما إذا كان قد تم فتحها.

أشار فيدنير إلى أن P30 قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه كانت تفوح من المعتقلين رائحة كريهة، وأنهم كانوا يشمون رائحة المعتقلين الجدد. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أن القادمين الجدد عادة ما يكونون نظيفين. ولكن المعتقلين الذين بقوا في الزنزانة لفترة أطول لم يتمكنوا من الاغتسال، فأصبحت رائحتهم كريهة.

وأشار فيدنير كذلك إلى أن P30 قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه كلما جاء معتقل جديد إلى الزنزانة، سأله معتقل آخر عن التاريخ وما إذا كان بشار الأسد لا يزال رئيسًا. فأكّد P30 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك علاج طبي في حالة الحمى لأي مرضى آخرين. لكن غلبت P30 مشاعرُه وطلب استراحة.

سأل فيدنير عن مقدار الوقت الذي يحتاجه P30. فقال P30 إنه يحتاج إلى 10 دقائق.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

سأل فيدنير عن العلاج الطبي في الزنزانة الجماعية. فقال P30 إنه لم يكن هناك علاج طبي. حيث كان هناك معتقلون يعانون من الربو ومشاكل في القلب وطلبوا تلقي علاج طبي، ولكنهم لم يتلقوا أي علاج. وطلب الطبيب [الشاب المعتقل، انظر السياق أعلاه] حبوبًا مضادة للالتهابات للمعتقلين المصابين بجروح، ولكن إن لم تخن P30 الذاكرة، لم يحصلوا على دواء إلا مرة واحدة.

أشار فيدنير إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن الطبيب الشاب استخدم ملابس المعتقلين الآخرين ككمادات. فأكّد P30 ذلك.

استشهد فيدنير كذلك بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قائلًا إنه وفقًا لـP30 فقد كانت هناك حالات تلقى فيها الأشخاص العلاج الطبي. فقال P30 للمحكمة إنه ذات يوم فُتح باب الزنزانة وقام رجل – لم يعلم P30 رتبته أو منصبه – بسؤال المعتقلين عمّا إذا كانوا بحاجة إلى أي شيء. فطالب المعتقلون بحبوبٍ مضادة للالتهابات وأدوية للربو والقلب.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد تم إعطاؤهم الدواء. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أنها كانت المرة الوحيدة وأن عدد حبوب الدواء التي تلقوها كان قليلًا جدًا.

أشار فيدنير إلى أن P30 أخبر المحكمة سابقًا عن رجل مسن يعاني من مشاكل في القلب، وسأل P30 عمّا إذا كان هذا الشخص قد تلقى أي نوع من العلاج. فأكّد P30 ذلك.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان مريضًا وما إذا كان قد تلقى دواء. فقال P30 إنه كان مصابًا بالحمى والأنفلونزا، لكنه لم يتلق أي حبوب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 قد سمع أصواتًا لمعتقلين آخرين يتعرضون للتعذيب ولسوء المعاملة عندما كان داخل الزنزانة. فأكّد P30 ذلك، موضحًا أن الأصوات كانت تأتي من الممرات القريبة من الزنزانة وكان المرء يسمعها كل يوم.

سأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك يحدث في الليل أيضًا. فأكّد P30 ذلك.

أراد فيدنير معرفة مكان التحقيق مع P30: هل كان في القبو حيث تم سجنه أم في الطابق العلوي. فوصف P30 كيف كان السجّانون يأخذون المعتقلين من الزنزانة إلى الممر، حيث تُعصب عيونهم ثم يُؤخذون إلى الطابق العلوي. كان هناك ممر أصغر على الجانب الأيسر وعدة غرف تحقيق. وكان على الناس انتظار جلسة التحقيق معهم في هذا الممر الصغير. أما على الجانب الأيمن كانت هناك غرفة – من المحتمل أنها مطبخ - حيث كان الناس ينتظرون أيضًا. وقال P30 إنه اضطر إلى الانتظار في هذه الغرفة مرة واحدة ورأى مؤنا غذائية وأسِرّة. وكان هناك أيضا نافذة في الغرفة. حيث استخدم ظهر صديقه لإزالة العصابة عن عينيه، ورأى مبنى سكنيًّا مقابل مكان وجودهم.

سأل فيدنير عن المدة التي كان على P30 أن ينتظرها عادة قبل أن يتم التحقيق معه. فقال P30 إن المدة كانت تختلف في كل مرة، ولكن في تلك الحالة بالذات [في المطبخ]، كان عليه هو وآخرون الانتظار لمدة أربع إلى خمس ساعات.

أراد فيدنير توضيح ما إذا كان على P30 الانتظار لمدة خمس ساعات في غرفة تشبه المطبخ. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أن الغرفة كانت في الطابق العلوي بالقرب من غرف التحقيق.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P30 قد سمع أي صوت من غرف التحقيق أثناء انتظاره. فأكّد P30 ذلك، محددًا أنه سمع أسئلة من محققين وأجوبة من معتقلين، وأصوات ضرب.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P30 قد سمع صراخًا. فأكّد P30 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 قد تعرض للضرب أثناء انتظار التحقيق معه. فأكّد P30 ذلك.

طلب فيدنير من P30 وصف الموقف. فوصف P30 كيف كان على المعتقلين أن يجثوا على ركبهم وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم. وكان هناك شخص يضربهم. وفي بعض الأحيان، كان هذا الشخص يغادر ويعود مرة أخرى.

أشار فيدنير إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عن أسلوب محدد تم استخدامه قبل التحقيق وسأل P30 عمّا إذا كان يمكنه شرح ذلك للمحكمة. فأوضح P30 أن جميع الأشخاص الذين اضطروا للصعود إلى الطابق العلوي للتحقيق تعرضوا لنفس الأسلوب: حيث تعرضوا للإهانة والضرب قبل التحقيق.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قائلًا إن P30 سمع إهانات وصراخًا من غرفة التحقيق أثناء انتظاره. وأنه لم تكن هناك فترات راحة بين جلسات التحقيق. حيث كان على المعتقلين الانتظار لثلاث ساعات وأنه كان يأتي سجّان كل خمسة عشر دقيقة ويضربهم. فأكّد P30 ذلك.

سأل فيدنير P30 عمّا أراد المحققون معرفته منه. فقال P30 إنهم أرادوا معرفة ما إذا كان ينتج مقاطع فيديو لقنوات عربية أو أجنبية، وما إذا كان أفراد من عائلته يشاركون في المظاهرات.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 معصوب العينين أم كان قادرًا على رؤية أي شيء [أثناء التحقيق]. فأوضح P30 أن الفرد كان معصوب العينين طوال الوقت من لحظة مغادرة الزنزانة حتى عودته.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان باستطاعته إدراك عدد الأشخاص الذين كانوا حاضرين أثناء التحقيق. فقال P30 إنه من المؤكد أنه كان أمامه شخص يطرح أسئلة، وشخص آخر خلفه يقوم بضربه.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت هناك أوامر بضرب P30. فقال P30 إنه لم يسمع أي شيء، ولكن ربما قام المحقق باستخدام الإشارات.

سأل فيدنير P30 كيف كان كلا الشخصين يخاطبان بعضهما البعض وما إذا كان بإمكان P30 تحديد التسلسل الهرمي بينهما. فأشار P30 إلى أنه في بعض الأحيان، أمر المحقق السجّان بضرب P30 على قدميه من الأمام وليس من الخلف.

سأل فيدنير P30 من أين جاءت هذه الأوامر. فأوضح P30 أن الشخص الذي كان أمامه طلب من الشخص الذي يقف خلف P30 أن يفعل ذلك، وأجاب الشخص الذي كان يقف خلف P30 بقوله "سيدي". ولكن لم يقم P30 بتحديد تسلسل هرمي محدد بينهما.

أراد فيدنير توضيح ما إذا كانت التعليمات قد أعطيت من الشخص الموجود أمام P30 إلى الشخص الذي يقف خلفه. فأكّد P30 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P30 قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن الشخص الذي ضربه أجاب المحقق بلقب "سيدي" وكان يرتدي زي "الصاعقة" [الزي المموّه]. فأكّد P30 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P30 قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه أثناء التحقيق معه، سمع أصواتًا من جلسات تحقيق في غرف أخرى أيضًا. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أنه سمع أصوات تعذيب وأسئلة قادمة من غرف تحقيق أخرى.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، قائلًا إن P30 سمع صراخًا من غرفة أخرى، وأنه افترض أن المعتقلين كانوا يصرخون لأنهم تعرضوا للضرب، وسأل عمّا إذا كانوا يحملون أسلحة. فأكّد P30 ذلك.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان يعتقد أن هناك فرصة لانتهاء التحقيق. فنفى P30 ذلك، مضيفًا أنه طُرح عليه نفس الأسئلة مرارًا وتكرارًا في كل تحقيق. وكان لكل محقق أسلوبه الخاص: حيث قام أحد المحققين بذكر كل تفاصيل حياة P30 منذ يوم ولادته.

سأل فيدنير P30 كم مرة تم التحقيق معه. فقال P30 إنه تم التحقيق معه ثماني أو تسع مرات.

أراد فيدنير معرفة ما إذا تم التحقيق مع P30 من قبل نفس المحقق، أو إذا كان هناك محققون مختلفون. فقال P30 إنه كان هناك محققين مختلفين.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان قد رأى المحققين وكيف كان يمكنه معرفة ما إذا كانوا مختلفين. فقال P30 إنه ميّز بينهم من خلال أصواتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم التحقيق معه في غرف مختلفة، ولم يتم التحقيق معه في نفس الغرفة مرتين.

أوضح فيدنير أنه على الرغم من أن P30 لم ير أيًا من المحققين، فإنه ينبغي على P30 أن ينظر إلى مقعد المتهم على يمينه ويخبر المحكمة ما إذا كان قد رأى الشخص الذي يجلس هناك. ففي P30 ذلك، قائلًا إنه لم ير هذا الشخص [أنور] قط.

أشار فيدنير إلى أن P30 شرح للمحكمة كيف تعرض للضرب على قدميه، وسأل P30 عمّا إذا كانت هناك طرق أخرى للتعذيب أيضًا. فأوضح P30 أن السجانين اعتادوا على ضرب المعتقلين بالعصي وبأدوات السباكة والعصي وبأيديهم وقبضاتهم العارية واعتادوا ركلهم. غير أنه لم يتم ضرب P30 بهذه الطرق أبدًا.

سأل فيدنير P30 عن الظروف العامة والظروف المتعلقة بالطعام في الفرع. فقال P30 إن وجبتيّ الإفطار والعشاء كانتا من نفس الصنف. وكان الغداء شيئًا مطبوخًا، ولكن كان على ثمانية إلى عشرة أشخاص التشارك في طبق واحد، لذلك لم يكن ذلك كافيًا على الإطلاق.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان قد خسر وزنًا أثناء اعتقاله. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أنه خسِر حوالي 15 كيلوغرامًا، لكنه لم يمكث هناك لفترة طويلة جدًا.

أشار فيدنير إلى أن P30 تحدث عن طلاب كانوا معتقلين في نفس الزنزانة غيره، وسأل P30 عمّا إذا كان هناك قاصرون آخرون أيضًا. فوصف P30 أنه عندما وصل إلى الزنزانة كان هناك رجل من بلودان وكان معه طفل. بينما بعد حدثت مداهمات في دوما وحرستا وكان يمكن للفرد أن يجد معتقلين من جميع الأعمار. حيث تم اعتقال عائلة بأكملها وفيهم الجد والأطفال.

سأل فيدنير عن عمر هؤلاء الأطفال. فقال P30 إنه رأى أطفالًا في سن العاشرة أو الثانية عشرة تقريبًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت هناك أيضًا نساء معتقلات. فأوضح P30 أنه رأى ذات مرة من خلال الفجوة الموجودة أسفل باب الزنزانة كيف وصل إلى الفرع مجموعة من المعتقلين والمعتقلات – حيث كانت بعض المعتقلات يرتدين الحجاب. ونُقل اثنان من الرجال الذين تعرضوا للضرب المبرح إلى زنزانة P30. وقال P30 إنهما جُرِحا باستخدام المقص، وكانت لديهما جروح في رأسيهما، حيث إن جزءًا من فروة رأسيهما قد نُزع.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان قد رأى ذلك بنفسه. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أن الرجلين قد نُقلا إلى زنزانته.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 يتحدث عن الرجال أو النساء. فأوضح P30 أن المجموعة التي وصلت إلى الممر أمام زنزانة P30 كانت تتكون من رجال ونساء. ونُقل رجلان إلى الزنزانة الجماعية التي كان P30 محتجزًا فيها.

طلب فيدنير من P30 تأكيد أنه لم يتم نقل أي امرأة إلى زنزانته. فأكّد P30 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما حدث للنساء. فقال P30 إنهن نُقلن إلى زنزانة أخرى. حيث علم P30 ذلك لأن زوج إحدى النساء كان من بين المعتقلين في زنزانة P30. وكلما كان يتم نقل الزوج للتحقيق، كان يتم إخراجها هي أيضًا من زنزانتها ويتم التحقيق معهما.

سأل فيدنير P30 عمّا إذا كان النساء قد تعرّضن لسوء المعاملة. فقال P30 إنهنّ تعرّضن للتعذيب في الممر عند وصولهنّ. ولكن قام أحد السجّانين بتغطية الفجوة الموجودة أسفل باب زنزانة P30، لذلك كان بإمكان المعتقلين السماع فحسب، ولم يعودوا يرون أي شيء.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P30 قد سمع عن العنف الجنسي ضد النساء في الخطيب. ففي P30 ذلك.

سأل فيدنير أين كانت النساء مسجونات. فقال P30 إن زملاءه المعتقلين الذين تم اعتقالهم لعدة مرات أخبروه أن النساء عادة ما يحتجزن في منفردات.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، قائلًا إن P30 وصف كيف تم تعذيب النساء في الليل وكيف كنّ يصرخن باستمرار. ثم نُقلن إلى منفردات في اليوم التالي. وكانت المنفردات تحتوي على مرحاض بالداخل، وكان P30 يعلم من معتقلين آخرين أنه في بعض الأحيان كان هناك أكثر من شخص محتجز في منفردة واحدة. فأكّد P30 الإفادة.

أوضح فيدنير أن تركيز المحكمة سيكون على فرع الخطيب، ولكن نظرًا لأنه تم نقل P30 إلى أماكن أخرى، فينبغي عليه وصف تجاربه هناك باختصار. فقال P30 إنه نُقل إلى "إدارة أمن الدولة"، حيث أمضى 12 أو 14 يومًا. ثم نُقل إلى "فرع الأمن العسكري" في القابون، حيث أمضى مع معتقلين آخرين ليلة واحدة. وقال P30 إن بعض الأشخاص نُقلوا إلى محكمة وأُطلق سراحهم. وكان مكتب التسجيل المسؤول عن P30 موجودًا في [حُجبت المعلومات] وبالتالي، كان لا بد من نقله إلى هناك. لذلك نُقل أولًا إلى [سجن] البالونة في حمص، ثم إلى الجميلية، ثم نقل إلى [حُجبت المعلومات]. وبعد ذلك كان على P30 البقاء لدى الشرطة العسكرية ليوم واحد.

سأل فيدنير P30 حول إطلاق سراحه. فقال P30 إنه أُطلق سراحه من مكتب القاضي [المحكمة] حيث أُبلغ بالتهم الموجهة إليه. وقرر القضاة أن الفترة التي قضاها في السجن كانت كافية، فأُطلِق سراحه. وأضاف P30 أنه قدّم لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الوثيقة التي استلمها من القضاة في سوريا عند إطلاق سراحه.

[ما يلي هي إعادة صياغة للوثيقة التي تم عرضها في المحكمة، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من رؤيته.]

إلى من يهمه الأمر، تم استجواب [تم حجب الاسم]، والده [تم حجب الاسم]، والدته [تم حجب الاسم]، تولد 1989 ومن أهالي [تم حجب المعلومة]، عن جرائم نقل أخبار كاذبة وتحقير رئيس الدولة والإساءة للقيادة السياسية والعليا. وتقرر تركه من قبل قاضي التحقيق في [تم حجب المعلومة].
قاضي التحقيق في [حُجبت المعلومات] — 27/05/2012

سأل فيدنير P30 عمّا حدث لوظيفته بعد إطلاق سراحه. قال P30 إنه طُرد من وظيفته ومن الجامعة.

وعندما سألته القاضي كيربر رئيسة المحكمة عمّا إذا كان بحاجة إلى استراحة قبل استراحة الغداء، نفى P30 ذلك.

استجواب من قبل المدعي العام

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P30 قد سمع أي شيء عن العنف الجنسي ضد الرجال في الخطيب. فنفى P30 ذلك، مضيفًا أنه تعرّض هو ومعتقلون آخرين للضرب على أعضائهم التناسلية. ولكنه لم يسمع أي شيء عن تعرض المعتقلين الذكور "للاغتصاب أو أي شيء من هذا القبيل".

طلب كلينجه من P30 وصف الحالات التي تعرض فيها المعتقلون للضرب. فقال P30 إنهم تعرضوا للضرب عندما كان عليهم الصعود إلى الطابق العلوي للتحقيق.

أراد كلينجه أن يعرف بالضبط كيف كان يُضرب المعتقلون على أعضائهم التناسلية. فأوضح P30 كيف حاول السجّانون "الدوس" على أعضاء المعتقلين التناسلية.

سأل كلينجه عمّا إذا كان ذلك متعمدًا. فأكّد P30 ذلك، مضيفًا أن المعتقلين كانوا يحاولون دائمًا إبقاء أرجلهم مغلقة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان قد تم إبلاغ عائلة P30 بالقبض عليه واحتجازه. فنفى P30 ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت عائلة P30 قد طلبت الحصول على معلومات حول مكان وجوده. فأوضح P30 أن عائلته لم يكن بإمكانها سؤال أي أحد، حيث كانوا يشاركون في المظاهرات أيضًا. غير أن زميل P30 الذي قام بخيانته أخبر شقيق P30 بأنه قد تم اعتقال P30.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P30 قد عانى من أي آثار نفسية أو جسدية جرّاء اعتقاله. فقال P30 إنه كان يعاني فقط من آثار نفسية، موضحًا أن الكوابيس لا تزال تراوده. وقال P30 كذلك إنه حاول الحصول على علاج في عام 2018، ولكنه حتى تلك اللحظة بالذات في المحكمة لم يتحدث بصراحة عن ذلك [محاولة العلاج من الصدمة النفسية التي تعرض لها] من قبل. وأضاف P30 أنه حاول نسيان الأمر.

سأل كلينجه P30 عمّا إذا كان يريد مشاركة ما حدث معه بعد العلاج. فأوضح P30 أنه حتى في بداية علاجه، كان من الصعب عليه التحدث عن تجاربه.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل محامي الدفاع بوكر عمّا إذا كان من الصحيح أنه تم ذكر اسم أنور رسلان خلال جلسة استماع P30 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فأكّد P30 ذلك.

سأل بوكر P30 عمّا إذا كان قد ذكر اسم أنور في أي سياق آخر أيضًا. فقال P30 إنه قام بذكر الاسم، ولكنه لم يتحدث عن أي تفاصيل.

أشار بوكر إلى أن P30 قال لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه تواصل مع محامي. فأكّد P30 ذلك، وقال إنه بمجرد تواصله مع هذا المحامي، انضم إلى القضية الحالية [كمدع] بمساعدة هذا المحامي.

أراد بوكر أن يعرف من كان هذا المحامي. فقال P30 إنه كان أنور البُنّي.

سأل بوكر عمّا إذا كان P30 قد التقى مع أنور شخصيًا قبل جلسة استماع P30 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فنفى P30 ذلك، قائلًا إنه قابله فقط بعد فترة طويلة من الجلسة.

أراد بوكر أن يعرف متى التقيا بالضبط. فقال P30 إنهما التقيا بعد أن قدّم P30 معلومات إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية.

أراد بوكر تأكيد ما إذا كان P30 وأنور البُنّي قد التقيا فقط بعد جلسة استماع P30 مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فأكّد P30 ذلك.

أراد بوكر أن يعرف متى التقى P30 وأنور البُنّي. فقال P30 إنه كان في العام الماضي [2020].

أوضح بوكر أنه طرح هذه الأسئلة لأن P30 ذكر سابقًا أنه سمع اسم أنور رسلان من شخص في المعارضة. وتابع بوكر ليسأل P30 كيف تعرف على اسم أنور رسلان. فأوضح P30 أنه سمع الاسم في وسائل الإعلام.

أشار بوكر إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن أحد أصدقائه أخبره أن أنور رسلان هو رئيس قسم التحقيق في الخطيب. فأكّد P30 ذلك، موضحًا أن صديقه كان صحفيًا قام بتغطية القضية المرفوعة ضد أنور رسلان. حيث قال إن أي شخص كان يعرف أي شيء عن الإطار الزمني ذي الصلة [تم اعتقاله في الخطيب بين آذار/مارس 2011 وأيلول/سبتمبر 2012]، فعليه الاتصال به [الصحفي].

سأل بوكر عمّا إذا كان صحيحًا أنه لم يكن أنور البُنّي الذي قام P30 بالتواصل معه في ذلك الوقت. فأكّد P30 ذلك، موضحًا أن الشخص الذي تواصل معه كان ينتمي للمعارضة، ولكنه لم يكن أنور البُنّي.

أراد بوكر أيضًا معرفة ما إذا كان من الصحيح القول بإن أنور البُنّي طلب من P30 التواصل معه بعد أن تواصل P30 مع الصحفي من المعارضة. فأكّد P30 ذلك.

سأل بوكر P30 عن الشخص الذي كان حلقة الوصل بينه وبين أنور البُنّي. فأوضح P30 أنه تواصل مع أنور البُنّي عبر الفيسبوك. حيث أعطى أنور البُنّي P30 رقم هاتفه وقام P30 بالاتصال به في النهاية.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان بالتالي لا يوجد وسيط بينهما. فأكّد P30 عدم وجود وسيط.

أشار بوكر إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن أنور البُنّي كان يبحث عن أشخاص لديهم معلومات عن القضية [ضد أنور رسلان]. فوصف P30 أن أنور البُنّي قال إنه على كل من اعتقل بين عامي 2011 و2012 التواصل معه لرفع قضية.

سأل بوكر عمّا إذا كان P30 قد قابل أنور البُنّي شخصيًا. فذكر P30 كيف اتصل بأنور البُنّي الذي أحاله بعد ذلك إلى "المركز الأوروبي".

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P30 يقصد "المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)" الذي ذكره أيضًا خلال جلسة استماع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. فأكّد P30 ذلك.

سأل بوكر P30 مع من تواصل في المركز الأوروبي. فقال P30 إنه تحدث مع محامية في المركز الأوروبي.

سأل بوكر عمّا إذا كان اسمها السيدة كلاين. فلم يتمكن P30 من تذكر اسمها، ولكنه أضاف أنه لا يزال يحمل رقمها.

أشار بوكر إلى أن P30 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية كيف تواصل مع العديد من المحامين. فأوضح P30 أنه في هذا السياق أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عن السيد كاليك. وأوضح P30 كذلك أنه تواصل أولًا مع أنور البُنّي الذي أرسله بعد ذلك إلى المركز الأوروبي، وبدأوا في النهاية بربطه بالعديد من المحامين.

سأل بوكر P30 عمّا إذا كان يعرف ولفغانغ كاليك. فقال P30 إنه يعرف بأنه رئيس المركز [المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان].

أراد بوكر معرفة ما إذا كان ولفغانغ كاليك قد تواصل مع P30. فأوضح P30 أن ولفغانغ لم يقم بالتواصل معه. بل قام باتريك [كروكر] بالتواصل معه.

سأل بوكر عمّا إذا كان P30 على اتصال بمحامية. فقال P30 إنه رأى المحامية لمرة واحدة فقط خلال جلسة الاستماع مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P30 قد رآها مرة أخرى في وقت لاحق. فنفى P30 ذلك.

سأل بوكر P30 عمّا إذا كان على اتصال بولفغانغ كاليك أو السيدة كلاين. فأخبر P30 المحكمة كيف تمت إحالته إلى محاميه الحالي [السيد بانز]، لذلك لم يكن هناك حاجة لتواصله مع أي محامين آخرين.

أراد بوكر معرفة من أحال P30 إلى محاميه السيد بانز. [جرت مناقشة قصيرة بين محامي المدعي بانز ومحامي الدفاع بوكر]. وتدخل محامي المدعين شولتس، قائلًا إنه سيكون من الطبيعي مقابلة أكثر من محام واحد. كما تدخل محامي المدعين، شارمر، وسأل بوكر عن نواياه في طرح هذه الأسئلة.

طلبت القاضي كيربر رئيسة المحكمة من بوكر توضيح سؤاله. فقال بوكر إنه ليس لديه المزيد من الأسئلة لـP30.

صُرفَ P30 كشاهد. وقرر البقاء في قاعة المحكمة بعدما قامت كيربر بسؤاله.

وزعت القاضي كيربر نسخًا لرسالة بريد إلكتروني من شاهد إلى الأطراف. وأوضحت أن الشاهد الذي تم استدعاؤه ليومي 24 و25 آذار/مارس فضّل عدم الإدلاء بشهادته في المحكمة. وبالتالي، سيتم إلغاء الجلسة التي كان من المقرر عقدها في 25 آذار/مارس واستدعت المحكمة مفتش مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي سبق له مقابلة هذا الشاهد للإدلاء بشهادته في المحكمة بدلًا عنه في 24 آذار/مارس.

رُفِعَت الجلسة الساعة 2:10 بعد الظهر.

ستُعقد المحاكمة القادمة في 24 آذار/مارس 2021.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 31 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 24 آذار/مارس، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط: [1]

اليوم السادس والستون للمحاكمة – 24 آذار/مارس، 2021

فضّلت الشاهدة التي استُدعيت في البداية لهذا اليوم عدم الحضور إلى كوبلنتس للإدلاء بشهادتها في المحكمة. وعلى الرغم من أن القضاة عرضوا عليها صراحة عدم الكشف عن هويتها، والسماح لها بتغطية وجهها جزئيًا، والحصول على المشورة القانونية والدعم المعنوي من شخص تثق به، إلا أن الشاهدة فضّلت عدم الحضور بسبب مشكلات تتعلق بالصحة النفسية ومخاوف بشأن سلامتها وسلامة عائلتها. وتم استدعاء كبير المفتشين الجنائيين، كنابمان، الذي كان قد أجرى مقابلة مع الشاهدة في وقت سابق، لإخبار المحكمة عن لقاء بين أنور رسلان والشاهدة في الخطيب. وأوضح أنه بحسب الشاهدة كان أنور على علم بما يجري في الفرع وكان يتولى منصبًا رفيعًا. ورغم أن الشاهدة كانت تعتقد أن أنور حاول مساعدتها في العثور على سيارتها المصادرة، إلا أنها كانت مقتنعة بأنه لعب دورًا في الجرائم التي ارتُكبت في الخطيب.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود

اليوم السادس والستون للمحاكمة – 24 آذار/مارس، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:35 صباحًا بحضور خمسة أشخاص وصحفيَّين. لم يطلب أي من الصحفيَّين المعتمدَين الحصول إلى الترجمة العربية. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يكن محامي المدعي كروكر حاضرًا. وانضم المحامي بوكر، أحد محامي دفاع أنور، متأخرا عشر دقائق.

افتتحت القاضي كيربر الجلسة من خلال مشاركة مذكرة قدمتها محامية الشاهد فون دير بيرنس نيابة عن موكلها، الشاهد الذي استُدعي للجلسة التالية. نظرًا لأن أيًا من الأطراف لم يطلب الإدلاء ببيان حول هذه المسألة، تابعت القاضي كيربر موضحةً أن القضاة سيوافقون على أجزاء كبيرة من طلب الدفاع لتقديم أدلة في المحكمة، بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 وأضافت أن الدليل، وهو محادثة وأبو أكرم P17 على الفيسبوك بين، موجود بالفعل في ملف القضية باللغة العربية، بالإضافة إلى ترجمته الألمانية. ولذلك فإن مترجمي المحكمة الفوريين سيقيّمون جودة الترجمة في المحكمة، وسيعملون بصفتهم خبراء لغويين؛ وهي ممارسة أُجريت بالفعل عدة مرات. شكر محامي الدفاع بوكر القضاة، موضحًا أن الهدف من طلب ترجمة الدردشة وتقديمها كدليل في المحكمة هو تقييم محتواها، وبالتالي سيكون تقييم الترجمة المتوفرة حاليًا كافيًا.[2]

أوضحت القاضي كيربر كذلك أن القضاة سيتلون الآن الترجمة الألمانية لرسالة البريد الإلكتروني باللغة الإنجليزية التي تلقاها القضاة من الشاهدة التي استُدعيت في البداية لهذه الجلسة. وأضافت كيربر أن هذا سيوضح أسباب عدم مثول الشاهدة في المحكمة وقيام القضاة، عوضًا عن ذلك، باستدعاء ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) الذي أجرى مقابلة معها سابقًا عند التحقيق في قضية أنور.

[ما يلي هي نُسخة مُعاد صياغتها لرسالة البريد الإلكتروني كما تُليت في المحكمة، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة].

عزيزتي الفاضلة شميت [كما ورد]،

لقد تلقيت استدعائك للإدلاء بشهادتي بصفتي شاهدة في المحكمة. إلا أنني أرجو منكم قبول اعتذاري عن عدم إدلائي بشهادتي في المحكمة، بناءً على الأسباب التالية:

بعد التحقيق [الاستجواب من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA)] في [حُجبت المعلومات] في آب/أغسطس 2019، تدهورت صحتي النفسية بشكل كبير.

على الرغم من الإجراءات الوقائية [حماية الشهود] إلا أنني أشعر بالقلق على سلامة عائلتي ووالديّ المسنَّين، اللذين ما زالوا يعيشون في سوريا، في المناطق التي يسيطر عليها النظام الإجرامي.

كما أشعر بالقلق على سلامتي الشخصية وسلامة ابنتي، في ظل وجود المعارضة السورية المتطرفة خارج سوريا. حيث يعتقد جميعهم أن السيد أنور ر.، المنشق وعضو الطائفة السنية، بريء. ويسيطر عليهم الفكر الطائفي وأعتقد أنهم يحسبونني علويةً رغم أني أعيش حياة علمانية.

أؤكّد بموجب هذا على جميع الأقوال التي أدليت بها أثناء جلسة الاستماع مع الشرطة الجنائية الاتحادية بشأن [حُجبت المعلومات].

حيث افترضت بناءً على الموقف [اجتماعها/التحقيق معها من قبل أنور رسلان في مكتبه في الفرع 251] يوم الخميس 12 أو 19 نيسان/أبريل، 2012، بناءً على أنه خلال الاجتماع؛ أُعطي السيد أنور ر. ورقة ليوقعها. وتمكنت من رؤية أنها كانت شهادة وفاة لمعتقل توفي تحت التعذيب في الفرع 251. قال السيد أنور ر. إنه لا ينبغي تسليم الجثة إلى الأسرة على الفور، لمنعهم من دفنها بعد صلاة الجمعة في اليوم التالي.

أشكركم على جهودكم لتحقيق العدالة والمساءلة ومحاربة الإفلات من العقاب. وأريد أن أقدم تعازيّ واحترامي لجميع الضحايا.

مع تحيات،

[حُجب الاسم]

قالت القاضي كيربر إنه بعد أن تلقت المحكمة هذا البريد الإلكتروني في مطلع آذار/مارس، اتصل القاضي فيدنير بالشاهدة مرة أخرى. قالت كيربر إنها ستترجم وتلخص بنفسها رد الشاهدة بتاريخ 17 آذار/مارس، 2021. وقالت كيربر إن الشاهدة شكرت القاضي فيدنير على كلامه المشجع وأوضحت أنها لا تستطيع القدوم إلى كوبلنتس لأنها ليست مستعدة نفسيًا للتعرض للأمر مرة أخرى.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: بما أن المترجم الفوري الذي ساعد سابقًا محامي دفاع إياد الغريب، استعان بأحد مترجمي المحكمة، تلت القاضي كيربر التعليمات المتعلقة بدوره والتزامه عند العمل بصفته خبيرًا لغويًا، وتقييمه لجودة وصحة الترجمات في المحكمة.

سأل فراتسكي محامي دفاع أنور القاضي كيربر عمّا كتبه القاضي فيدنير للشاهدة، حيث كانت تشير إلى "كلامه المشجع". فقالت القاضي كيربر إن المحادثة بأكملها كانت باللغة الإنجليزية ويمكن العثور عليها في ملف القضية. وأضاف القاضي فيدنير أنه أخبر الشاهدة أن المحكمة يمكن أن تدعمها بالنسبة لترتيبات السفر، وأن لديها إمكانية أن يرافقها محام ومترجم وأن بإمكانها طلب فترات راحة أثناء الإدلاء بشهادتها.

أضافت القاضية كيربر أن فيدنير عرض على الشاهدة عدم الكشف عن هويتها والسماح بتغطية وجهها جزئيًا، وأن يرافقها محامٍ، بالإضافة إلى شخص تثق به للحصول على الدعم المعنوي، وأن المحكمة ستغطي جميع النفقات، وأن المحكمة ستوفر لها مترجمًا فوريًا أثناء الإدلاء بشهادتها، وأن بإمكانها طلب فترات راحة وأن المحكمة ستتولى جميع ترتيبات السفر.

استدعت القاضي كيربر الشاهد الذي استُدعي بدلًا من الشاهدة الأولى نظرًا لعدم وجود أي أسئلة أو اعتراضات أخرى على هذه التلاوة غير الرسمية.

شهادة المفتش كنابمان

أُبلِغ كبير المفتشين الجنائيين كنابمان، الذي أدلى بشهادته في المحكمة عدة مرات، بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا. وأوضحت القاضي كيربر كذلك، كما ذُكر سابقًا عندما استدعي، أن شهادته الحالية يجب أن تركز على مقابلة الشاهدة التي أجراها مع [حُجب الاسم]، التي استُدعيت في البداية للإدلاء بشهادتها في المحكمة في هذا اليوم.[3]

استجواب من قبل القاضي كيربر

أرادت القاضي كيربر أولًا معرفة متى وكيف أجريت الجلسة مع الشاهدة. فأشار كنابمان إلى أنه بعد استجوابه للشاهد (P3) في [حُجبت المعلومات]، أخبر هذا الشاهد الشرطة الجنائية الاتحادية عن صديقة تعيش في باريس. حيث إنه قال إن أنور رسلان استجوبها أيضًا، لكنه لم يستطع تقديم المزيد من المعلومات. اتصل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بعد ذلك بزملائهم الفرنسيين وفي النهاية عقدوا جلسة استماع مع صديقة P3، [حُجب الاسم] [الشاهدة] في باريس في [حُجبت المعلومات].

سألت كيربر عمّا إذا أُبلغت الشاهدة بحقوقها وواجباتها. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أنها أُبلغت بذلك بموجب القانون، كما هو الحال مع كل شاهد.

[ملاحظة من مراقب المحاكمة: دخل ثلاثة أشخاص قاعة المحكمة وجلسوا في شرفة الجمهور. وسألهم أحد ضباط المحكمة عمّا إذا كانوا مُستدعين بصفتهم شهودًا. نفى ثلاثتهم ذلك، مشيرين إلى أنهم حضروا للتحدث مع أنور بعد الجلسة.]

سألت كيربر إلى متى استمرت الجلسة. فقال كنابمان إن الشاهدة استُجوبت من الساعة 2 بعد الظهر وحتى الساعة 10 مساءً.

أرادت كيربر معرفة ما إذا أُعيدت ترجمة شهادة الشاهدة لها. فأكّد كنابمان ذلك. سألت كيربر عمّا إذا أضافت الشاهدة أي تصحيحات على شهادتها بناءً على المحضر المُعاد ترجمته. فأكّد كنابمان ذلك مرة أخرى، موضحًا أن هذه التصحيحات يمكن العثور عليها في المحضر على شكل تعديلات مكتوبة بخط اليد.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

طلب القاضي فيدنير من كنابمان أن يصف أولًا الوضع العام لجلسة استماع الشاهدة، لا سيما ما يتعلق بالتواصل مع المترجم الشفوي. فأوضح كنابمان أنهم استخدموا مترجمًا شفويًا للمقابلة كما هو معتاد. وفي هذه الحالة بالذات، كان المترجم الشفوي هو [حُجب الاسم] الذي عمل مع الشرطة الجنائية الاتحادية عدة مرات قبل ذلك وكان دائمًا ما يقوم بعمل جيد في نظر ضباط الشرطة الجنائية الاتحادية. لم توفر الشرطة الفرنسية مترجمًا للترجمة الفورية من اللغة الألمانية إلى العربية، ولهذا السبب رافق [حُجب الاسم] الشرطة الجنائية الاتحادية.

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لغرض هذا التقرير، سيُستخدم مصطلح "شاهدة" لوصف السيدة الذي أجرى المفتش كنابمان مقابلة معها كجزء من تحقيقات مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في قضيتي أنور وإياد الغريب. وسيُشار إلى الشاهد الفعلي لهذه الجلسة، كبير المفتشين الجنائي كنابمان، باسمه.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت الشاهدة قادرةً على التواصل مع المترجم أم كانت هناك أي علامات تدل على سوء التواصل. فقال كنابمان إنه لم تكن هناك علامات على سوء التواصل. وتمامًا كما هو الحال في كل استجواب، سأل ضباط الشرطة الجنائية الاتحادية الشاهدة عمّا إذا كانت قادرة على التواصل مع المترجم؛ وأُجيب على السؤال بالإيجاب. أضاف كنابمان أنه لم تكن هناك مشاكل متعلقة بالترجمة طيلة الاستجواب.

تابع فيدنير وسأل عن الجو العام للمقابلة، عمّا إذا كانت الشاهدة متوترة أو متعاونة. فأوضح كنابمان أن الشاهدة كانت كثيرة الكلام. فلم يكن بحاجة لطرح العديد من الأسئلة وكانت تجيب عادة بطلاقة وبأسلوب مفهوم.

أراد فيدنير معرفة ما إذا استغرقت المقابلة وقتًا طويلًا نسبيًا. فأشار كنابمان إلى ما قاله سابقًا، بأن المقابلة استغرقت من الساعة 2 بعد الظهر وحتى الساعة 10 مساءً، مضيفًا أن ذلك شمل إعادة الترجمة والتصحيحات على المحضر. وأخذوا استراحة عند الساعة 8:20 مساءً تقريبًا قبل أن يبدؤوا في إعادة ترجمة المحضر إلى الشاهدة.

سأل فيدنير كنابمان عن محتوى مقابلة الشاهدة. وأشار إلى أقسام منطقية مختلفة من المقابلة وسأل كنابمان عمّا قالته الشاهدة للشرطة الجنائية الاتحادية عندما طُلب منها تقديم معلومات شخصية. فأوضح كنابمان، باختصار، أن المقابلة كانت مقسمة تقريبًا إلى أربعة أقسام: معلومات عن الشاهدة، وأنور رسلان والخطيب، وإياد الغريب، وأسئلة عامة. وأضاف أن الأقسام الثلاثة الأولى تناولت الموضوع الفعلي وأن القسم الأول الذي كان متعلقًا بالشاهدة كان طويلًا نسبيًا. حيث تحدثت الشاهدة كثيرًا وقرر كنابمان أن مقاطعتها لن تكون فكرة سديدة، لذلك استمرت في الحديث. ومن بين أمور أخرى، قالت إنها ولدت في دمشق. ونشأت في عائلة "يسارية سياسيًا". وبعد تخرجها من المدرسة الثانوية، درست الاقتصاد لمدة عام، قبل أن تدرس الدراما لأربع سنوات. ثم عملت الشاهدة كممثلة وتلقت بعد ذلك تدريبًا كمخرجة سينمائية. أضاف كنابمان أنها قالت عن نفسها إنها كانت من أفضل الممثلات في سوريا.

سأل فيدنير كنابمان عمّا إذا تحدثت الشاهدة أيضًا عن سبب مغادرتها سوريا. فقال كنابمان إن الشاهدة غادرت سوريا في نيسان/أبريل 2013. وكانت خائفة من أن تُعتقل مجددًا، حيث تعرضت للاعتقال من قبل واستجوبت من قبل جهاز المخابرات في نيسان/أبريل 2012. أوضح كنابمان أن الشاهدة اعتُقلت في مظاهرة. وأنها لم تشارك في المظاهرة لكنها دعمت أصدقاءها الذين شاركوا. حيث قامت بذلك من خلال مساعدتهم على الفرار من قوات الأمن بسيارتها والتحدث إلى قوات الأمن ومحاولة منعهم من اعتقال آخرين. قال كنابمان إن الشاهدة قالت للشرطة الجنائية الاتحادية إنها نُقلت إلى قسم حافظ مخلوف في الجسر الأبيض، والذي حددته الشرطة الجنائية الاتحادية على أنه القسم 40. وكان عليها البقاء هناك لمدة 6 ساعات وحُقق معها هناك. وأضاف كنابمان أن الشاهدة ذكرت أن قناة الجزيرة غطت هذه الحادثة أيضًا. ثم استُجوبت في الخطيب حيث التقت أنور رسلان. واعتُقلت بعدة ذلك من قبل إدارة المخابرات الجوية ومرة أخرى عندما استُجوبت حول طلبها لمغادرة البلاد. إلا أنها لم تستطع تذكر مكان التحقيق الأخير. قال كنابمان إن الشاهدة أخبرت الشرطة الجنائية الاتحادية أيضًا أنها قبل أن تتمكن من تقديم طلبها للمغادرة، كانت محظورة من السفر ولم يُسمح لها بالعمل لمدة عام تقريبًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا وصفت الشاهدة نفسها بأنها معارِضة. فأكّد كنابمان ذلك.

تابع فيدنير وسأل كنابمان عن الصلات بين الشاهدة وأنور رسلان. فأشار كنابمان إلى أنهما سألاها عن أنور رسلان بعد أن طلبا منها تقديم معلوماتها الشخصية. ومن بين مجموعة صور، عرضا عليها ثماني صور مختلفة، وسألاها عمّا إذا تعرفت على أي شخص. فأشارت دون تردد إلى الصورة الثانية – صورة أنور – وحددته على أنه أنور رسلان، الشخص الذي التقت به في الخطيب.

أشار فيدنير إلى أن المحكمة كان عليها في السابق التعامل مع مجموعات مختلفة من الصور التي استُخدمت أثناء مقابلات الشهود للتعرف على المُتّهم. سأل كنابمان عن رقم [غير مسموع] هذه المجموعة. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أنها كانت نفس المجموعة التي استخدمتها الشرطة الجنائية الاتحادية سابقًا. وتابع موضحًا أنه بعد أن تعرفت الشاهدة على أنور في الصورة، طلب منها هو وزميله تقديم مزيد من المعلومات عنه وعن علاقتها به. فأشارت الشاهدة إلى اعتقالها في نيسان/أبريل 2012 وأوضحت لكنابمان أن صديقًا لها هو من كان يقود سيارتها بدلًا عنها. حيث اعتُقل أيضًا وصودرت سيارتها. قالت الشاهدة إنها أيضًا اضطرت للبقاء في الفرع 40 حيث تعرضت للضرب لمدة ست ساعات. وبعد إطلاق سراحها، ذهبت لصديق لاستخدام الإنترنت. وكان ذلك عندما اكتشفت، وفقًا لوسائل الاعلام، أن صديقها [الذي قاد سيارتها] اعتُقل أيضًا. قال كنابمان إن ذلك كان عندما علمت الشاهدة أن سيارتها صودرت كذلك. حيث بدأت في البحث عن سيارتها وتلقت مكالمة بعد بضعة أيام. وقال لها المتصل أن تأتي إلى الخطيب لشرب القهوة.

أراد فيدنير العودة إلى الوقت الذي حددت فيه الشاهدة أنور في صورة أثناء مقابلتها مع الشرطة الجنائية الاتحادية. سأل فيدنير كنابمان كيف تعرفت الشاهدة عليه بالضبط. فقال كنابمان إنها قالت على الفور إنها تعرف الشخص الموجود في الصورة وأنها حتى ذكرت الاسم، على الرغم من أن كنابمان وزميله لم يسألا حتى عن أي اسم في هذه المرحلة.

اقتبس فيدنير من محضر الشرطة الجنائية الاتحادية لمقابلة الشاهدة، والتي قالت الشاهدة خلالها إنها تعرف الشخص الموجود في الصورة الثانية. وأضافت أن بشرته "في ذلك الوقت" كانت أفتح، وأن اسمه أنور رسلان. طلب فيدنير من كنابمان تقديم بعض المعلومات

حول الوحمة التي ذُكرت في هذا الموقف. فأشار كنابمان إلى أنه في هذا الموقف، ابتسمت الشاهدة لأن جميع الصور أظهرت أشخاصًا لديهم وحمة في نفس المكان على وجوههم. وعندما سألت عمّا إذا كان هذا عن قصد، أجاب كنابمان وزميله بالإيجاب.

أراد فيدنير معرفة ما قالته الشاهدة عن الخطيب. فقال كنابمان إنها استقلت سيارة أجرة للوصول إلى الفرع. وشرحت له ولزميله أنها كانت بشكل عام خائفة من جهاز المخابرات. وأن الخطيب لم يكن يعني لها سوى الرعب. ووصلت إلى البوابة قبل أن يُسمح لها بدخول المجمع. وأضاف كنابمان أن الشاهدة أوضحت له أنها لم تكن متأكدة تمامًا من بعض ما حدث. فعلى سبيل المثال، لم تستطع تذكر ما إذا كانت برفقة شخص في طريقها إلى مكتب أنور داخل الفرع، أو ما إذا كانت تمشي بمفردها. إلا أنها كانت قادرة على تقديم الكثير من التفاصيل في مواقف أخرى. ووفقًا للشاهدة، فإن بعض المواقف "نُقِشت في ذاكرتها". وصف كنابمان كذلك أن الشاهدة سمعت أصوات ضرب وهي في طريقها إلى مكتب أنور. وأوضحت أنها علمت فيما بعد بأشخاص يتعرضون للتعذيب هناك. لذلك حددت الأصوات التي سمعتها على أنها أصوات ضرب. إلا أنها لم تستطع تحديد ماذا كانت تلك الأصوات في ذلك الحين. وكان عليها الصعود إلى الطابق العلوي للوصول إلى المكتب. والتقت على الدرج بسجّان ومعتقل معصوب العينين وبوجه منتفخ. قال كنابمان إن الشاهدة أوضحت لاحقًا أن هذه كانت اللحظة التي ربطت فيها بين الصوت الذي سمعته والأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب. ووصفت كذلك أن الجزء العلوي من جسد المعتقل كان عاريًا ومتورمًا جزئيًا. وكان نحيلًا للغاية. كما وصفت الشاهدة أن النوافذ كانت مفتوحة وتمكنت من سماع أصوات الضرب. وبدا لها الضجيج في البداية وكأن شخصًا كان ينظف سجادة. وقالت إنها شعرت بالخوف من السجّان بسبب مزيج الأصوات التي سمعتها في هذه اللحظة والمعتقل الذي بدا أنه تعرض للتعذيب.

تدخل فيدنير متسائلا عمّا إذا قالت الشاهدة أي شيء آخر عن التعذيب في الخطيب. فقال كنابمان إنها لم تر دمًا لكنها تذكرت أن وجه المعتقل والجزء العلوي من جسده كانا متورمين. كما وصف كنابمان أن الشاهدة شعرت بالخوف عندما كانت على الدرج. ثم دخلت غرفة الانتظار، ودخل حينها ضابط مسن الغرفة وأخذها إلى غرفة أخرى. كان بإمكانها رؤية مكتب وسرير في هذا المكتب. دخل ضابط شاب الغرفة للبحث عن شيء. وكان يرتدي ثيابًا مدنية، ووفقًا للشاهدة، كانت ملامحه بريئة. وأوضحت أن هذا الضابط لم يبدُ كعضو في جهاز المخابرات. إلا أنه قام على ما يبدو بتغيير ملابسه بعد أن غادر الغرفة، وعاد بعد ذلك مرتديًا زيًا رسميًا وبدا عليه الغضب. أخبرت الشاهدة كنابمان أنها في هذه اللحظة "أصبحت تتوقع الأسوأ".

سأل فيدنير كيف فسّر كنابمان وزميله الجملة الأخيرة [توقعت الأسوأ]. فقال كنابمان إنه يصعب الإجابة عن هذا سؤال. وأنه بدا أنها توقعت حدوث بعض الأفعال العنيفة. وأضاف أنه بالنظر إلى أنه كان هناك سرير، فيمكن للمرء أن يفترض أمورًا تتعلق بحدوث اغتصاب. إلا أن ذلك ليس سوى تفسيره الشخصي. ولم تذكر الشاهدة أي شيء في هذا الصدد.

طلب فيدنير من كنابمان مواصلة أوصافه السابقة. فقال كنابمان إن الشاهدة كانت خائفة ونادت على ضابط. إلا أنه كان عليها الانتظار في هذا المكتب قبل أخذها إلى مكتب أنور رسلان. وعندما سُئلت الشاهدة عن موقع المكتبين، قالت إن مكتب أنور كان على الجانب الأيمن من الدرج بينما كان المكتب الأول على الجانب الأيسر. إلا أنها لم تكن متأكدة إن كانا في نفس الطابق.

تدخل فيدنير قائلًا إن هناك تعديلًا مكتوبًا بخط اليد على محضر الشرطة الجنائية الاتحادية. وبحسب هذا التعديل قالت الشاهدة إنها أُخذت الى مكتب أنور الواقع على يسار الدرج. وكان مكتب الضابط الأول على الجانب الأيمن. إلا أنها لم تستطع تحديد ما إذا كانا في نفس الطابق. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أن التعديل المكتوب بخط اليد أُضيف عندما أُعيدت ترجمة محضر شهادتها إلى الشاهدة. تابع كنابمان موضحًا أن أنور كان هناك عندما دخلت الشاهدة مكتب أنور. وأنه كان ودودًا للغاية وقدم لها القهوة. وقال كنابمان إن الشاهدة ذكرت له أنهم "على الأقل لم يكذبوا بشأن القهوة."

أراد فيدنير معرفة ما إذا وصفت الشاهدة الجو السائد في هذا الموقف. فقال كنابمان إنها قدمت أوصافًا مفصلة.

اقتبس فيدنير من محضر الشرطة الجنائية الاتحادية الذي قالت فيه الشاهدة إن أنور كان ينتظر في مكتبه. وأنه كان ودودًا للغاية وصافحها. فأكّد كنابمان ذلك. وبناءً على طلب القاضي فيدنير، تابع كنابمان مشيرًا إلى وصف الشاهدة الجزء الداخلي من مكتب أنور. حيث قالت إنه كان هناك مكتب في الخلف، وخلفه نافذة وصورتان وكانت إحداهما معلقة على الحائط. واحدة لحافظ الأسد وواحدة لبشار الأسد. وكان هناك كرسيان أمام المكتب وأمامهما أريكة وطاولة صغيرة. وقالت إنها جلست على الأريكة. أشار كنابمان إلى أنه عندما رسمت الشاهدة رسمًا توضيحيًا للمكتب أثناء مقابلتها معهم، أوضحت أنها جلست في البداية على الأريكة مع أنور. ثم تركها جالسة على الأريكة عندما ذهب إلى مكتبه ليعمل على شيء. وجلست على الكرسي الأيمن أمام مكتبه في نهاية الاجتماع.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة ستلقي الآن نظرة على هذا الرسم التوضيحي. أضاف كنابمان أنه عندما طُلب منها وصف الرسم، قالت الشاهدة إنه ربما كان هناك كومبيوتر على المكتب، إلا أنها لم تستطع الجزم بذلك على وجه اليقين.

[ما يلي هو نسخة مُعاد إنشاؤها للرسم التوضيحي المعروض في المحكمة، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من رؤيته وسماعه].

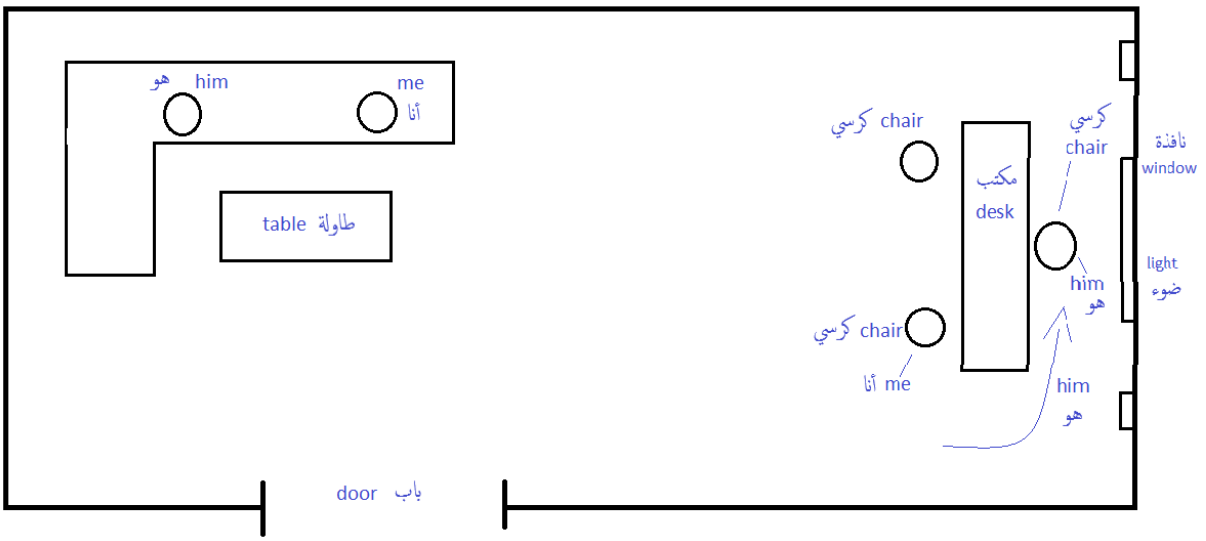

سأل فيدنير عمّا أخبرت الشاهدة كنابمان عن محتوى محادثتها مع أنور. فقال كنابمان إنه وفقًا للشاهدة، فقد أشاد أنور بعملها بدايةً. وقال إن ابنته كانت معجبة بأحد أدوارها على وجه الخصوص. قالت الشاهدة إن أنور كان يعرف تفاصيل كثيرة عنها وكان من الواضح أنه حضّر جيدًا. ولم يخطئ إلا عندما افترض أن [حُجِب الاسم]، وهو مخرج سوري مشهور، كان والدها. وقال أنور إنه يُكنّ احترامًا كبيرًا له ولدوره في المجتمع. ووفقًا للشاهدة، كان هذا الخطأ الوحيد الذي وقع فيه أنور بالنسبة للمعلومات المتعلقة بها. ثم سألها أنور عن رأيها في بعض الممثلين، وكان بعضهم مواليًا للنظام وبعضهم معارضًا. وقال كنابمان إن الشاهدة ذكرت ثلاثة أسماء بهذا الصدد أثناء مقابلتها معهما، إلا أنه لم يستطع تذكرها.

أراد فيدنير معرفة ما إذا وصفت الشاهدة الموقف مع أنور على أنه استجواب أم محادثة عادية. فأوضح كنابمان أن الشاهدة ظنت بأنه لم يكن استجوابًا كلاسيكيًا بل محادثة عادية. إلا أنها شعرت أيضًا أنه كان أشبه "بلعبة القط والفأر". ولم تكن متأكدة من نوايا أنور وحاولت "حماية نفسها"، إلا أنها لم تخفِ أنها كانت مع المعارضة. ووفقًا للشاهدة، لم يوجّه أنور أي اتهامات.

سأل فيدنير كيف ذُكر اسم حافظ الأسد خلال محادثة الشاهدة مع أنور. فأشار كنابمان إلى قول الشاهدة إن أنور تحدث بشكل إيجابي عن حافظ الأسد. وأنها اعتقدت أن أنور كان من أنصار النظام القديم. أوضح كنابمان أن الشاهدة أخبرته بأن عائلتها كانت يسارية في المقابل، وأن والدها اعتُقل لمدة أربعة أشهر وكذلك عمتها لمدة أربع سنوات، عندما كان حافظ الأسد في السلطة. لذلك كانت تحمل شكوكًا كثيرة تجاه مؤيدي النظام القديم.

اقتبس فيدنير من محضر الشرطة الجنائية الاتحادية الذي قالت فيه الشاهدة إن أنور أشاد بأساليب الرئيس القديم حافظ الأسد. لذلك كان عليها توخي الحذر بما كانت ستقوله. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أن المحادثة بين الشاهدة وأنور وصلت بعد ذلك إلى نقطة تحول عندما قال أنور إنه عُثر على جواز سفرها. وأوضحت الشاهدة للشرطة الجنائية الاتحادية في هذا الصدد أن جواز سفرها كان في سيارتها. حيث عُثر عليه عندما صودرت سيارتها. غير أن أنور لم يذكر السيارة أو [صديقها] الناشط. وعندما سألت الشاهدة أنور أين يمكنها أن تجد سيارتها، قال إنه لم يكن يعرف، لكنه أخبرها عن المكان الذي لن تجدها فيه. حيث كانت إدارة المخابرات الجوية هي المكان الوحيد المتبقي [الذي لم يذكره أنور]. وظنت أن أنور حاول بطريقة ما مساعدتها وإعطائها تلميحًا. لذلك افترضت أن سيارتها كانت مع إدارة المخابرات الجوية.

سأل فيدنير عمّا إذا ذكرت الشاهدة أشخاصًا آخرين شاركوا أو حضروا أثناء محادثتها مع أنور. فقال كنابمان إن الشاهدة نفت ذلك عندما سُئلت عنه، إلا أنها وصفت دخول موظف عندما جلس أنور على مكتبه وتحدث معه. وكان ضابطا كبيرًا في السن وقام بإحضار عدة وثائق. وقال كنابمان إنه سأل الشاهدة أيضًا عن محتوى المحادثة بين أنور وهذا الضابط. فأشارت الشاهدة إلى أن هذا حدث عندما كان عليها الانتظار على الأريكة لأن الضابط الكبير في السن أحضر عدة أوراق لأنور. ثم سأل أنور الضابط متى حدث "هذا". فأجاب الضابط "اليوم سيدي". وأجاب أنور بدوره بأنه يجب "تسليمه [الجثة] يوم السبت، بسبب صلاة الجمعة غدًا". ووفقًا للشاهدة، سأل أنور الضابط أيضًا "من الغبي الذي فعل هذا". واستنتجت الشاهدة أنهما كانا يتحدثان عن معتقل توفي في الاعتقال، وأن أنور كان يوقع أوراقًا لتسليم الجثة.

اقتبس فيدنير من محضر الشرطة الجنائية الاتحادية، الذي قالت فيه الشاهدة إن أنور وقّع على وثيقة وأخبر الضابط ألا "يسلم الجثة اليوم، بسبب صلاة الجمعة غدًا". قالت الشاهدة إنها لم تعرف ما كان موضوع المحادثة، لكنها فهمت من السياق وخلصت إلى أن أنور وقّع حينها على شهادة وفاة. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أن الشاهدة قالت إنها كانت خائفة في هذا الموقف. وقالت كذلك إن أنور ظل

صامتًا لفترة بعد أن غادر الضابط. ثم سألها إذا كانت خائفة. ووفقًا للشاهدة، فقد نفت ذلك وقالت إنها كانت حزينة. وأجاب أنور أنه "في مثل هذه الأوقات الفوضوية، يموت الصالح والطالح على حد سواء".

سأل فيدنير عن موقف آخر عندما دخل شخص ثالث مكتب أنور [أثناء محادثته مع الشاهدة]. فقال كنابمان إنه كانت هناك بالفعل حادثة أخرى عندما دخل ضابط شاب بأكمام مرفوعة إلى الغرفة. وصفت الشاهدة أنه كان يلهث وأخبر أنور " أُنجزت المهمة سيدي". وقال كنابمان إن الشاهدة تذكرت أن أنور شكره. وقالت كذلك إن الضابط الشاب بدا وكأنه قد عذب شخصًا للتو.

أراد فيدنير معرفة ما إذا ذكرت الشاهدة أي شيء عن ذاكرتها. فأكّد كنابمان ذلك، موضحًا أن الشاهدة كانت تذكر بين الحين والآخر أن بعض المواقف نُقِشت في ذاكرتها. حيث استطاعت تذكر الكثير من التفاصيل في هذه المواقف.

اقتبس فيدنير من محضر الشرطة الجنائية الاتحادية، مشيرًا إلى أن كنابمان وزميله طلبا من الشاهدة تقديم مزيد من التفاصيل حول كيف حددت أن الشخص كان أنور رسلان وكيف عرفت اسمه. فقال كنابمان إنهما سألاها بالفعل كيف عرفت أن هذا الشخص كان يُدعى أنور رسلان. فأجابت بأنها لم تكن متأكدة متى عرفت اسمه، لكنها كانت متأكدة من أنها عرفت اسمه عندما كانت لا تزال في سوريا. ولم تكن متأكدة مما إذا تعرفت على اسمه أثناء محادثتهما وقدمت لكنابمان وزميله ثلاثة خيارات لكيفية معرفتها باسمه. فإما أنه عرّف بنفسه أو كانت هناك لوحة تعريفية مكتوب عليها اسمه على الباب أو المكتب. والخيار الثالث هو أن يكون الشخص الذي اتصل بها ذكر اسم أنور عندما قال لها أن تأتي إلى الخطيب. أشارت الشاهدة أيضًا إلى أن أنور أعطاها رقمه في نهاية محادثتهما. لذلك لا بد من أنها عرفت اسمه في هذه المرحلة.

اقتبس فيدنير من محضر الشرطة الجنائية الاتحادية مؤكدًا لما قاله كنابمان للتو. ثم سأله فيدنير عمّا إذا أُعيدت ترجمة هذا الجزء أيضًا إلى الشاهدة. فأكّد كنابمان ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت الشاهدة على اتصال بأنور في وقت لاحق أيضًا. فأشار كنابمان إلى قول الشاهدة إنها علمت بانشقاق أنور في نهاية عام 2012. ثم اتصل بها عبر تطبيق المسنجر على الفيسبوك في عام 2015. واعتقدت في البداية أنها كانت صفحة شخصية مزيفة، لكنه ذكر محادثتهما [التي جرت بينهما في الخطيب]. إلا أن الشاهدة لم ترد على رسائله، وفي الوقت الذي أجرت فيه الشرطة الجنائية الاتحادية مقابلة معها، لم تستطع تذكر محتوى رسائل أنور.

أراد فيدنير معرفة ما إذا طلب كنابمان من الشاهدة تحديد الشخص الذي تحدثت معه في الخطيب كذلك. فأوضح كنابمان أنه وزميله أطلعاها على الصور التي ذُكرت من قبل للمرة الثانية، وطلبا منها صراحة تحديد الشخص الذي أجرت معه المحادثة، دون ربطه باسم معين. وتعرفت الشاهدة مرة أخرى على الشخص الموجود في الصورة الثانية [أنور]، موضحةً أنه كان ممتلئًا أكثر وأن بشرته كانت أفتح في ذلك الوقت. قالت أيضًا إنه كان أطول منها بقليل، ولكن الفرق لم يكن كبيرًا.

أراد فيدنير معرفة ما حدث بعد تحديد الهوية. فقال كنابمان إنهما سألا الشاهدة بعد ذلك عن إياد الغريب.

سأل فيدنير عن الملابسات الخارجية لمحادثة الشاهدة مع أنور في فرع الخطيب. وأوضح كنابمان أنه عندما سئلت عن موعد ومكان المحادثة، قالت الشاهدة إنها حدثت بين عشرة وخمسة عشر يومًا بعد المظاهرة واستغرقت ثلاث ساعات تقريبًا.

خلص فيدنير إلى أن ذلك حدث في نيسان/أبريل 2012. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أنه كان بعد اعتقالها الأول.

أراد فيدنير معرفة ما إذا تابعت الشاهدة أخبار أنور. فقال كنابمان إن الشاهدة أخبرته والشرطة الجنائية الاتحادية أنها لم تتابع ما آل إليه أنور، ولم تسمع عنه أي أخبار.

قال فيدنير إنه لأغراض المحاكمة الحالية، لا يتعين تقييم قسم مقابلة الشاهدة الذي تناول إياد في المحكمة. وبدلًا من ذلك، سأل كنابمان عمّا إذا سأل هو وزميله الشاهدة أسئلة إضافية حول أنور في نهاية المقابلة. فقال كنابمان إنهما سألا الشاهدة كما هو مُعتاد في نهاية مقابلات الشهود عمّا إذا كان هناك أي شيء آخر تود التحدث عنه ولم يكونا قد سألاها عنه بعد. فأخبرتهما أنها ظنت أن أنور حاول بطريقة ما مساعدتها من خلال ذكر جميع الأماكن التي لن تتمكن فيها من العثور على سيارتها. إلا أنها أضافت على الفور أنها متأكدة من مشاركته في الجرائم التي ارتُكبت في الفرع بحكم منصبه.

<u>استجواب من قبل الادّعاء العام</u>

أشار المدّعي العام كلينجه إلى أن الشاهدة وصفت طول أنور. وسأل كنابمان كم كان طول أنور وفقًا للشاهدة. فقال كنابمان إنهما لم يطلبا منها تقديم رقم. وأشار إلى أن الشاهدة قالت إن أنور كان أطول منها بقليل. كما أوضح كنابمان أن الشاهدة لم تكن قصيرة ولا طويلة. وإذا كان سيقول رقمًا، فقد يكون الفرق أكبر أو أقل من 10 سم. والشيء الوحيد الذي يمكن أن يقوله هو أن الشاهدة كانت أقصر منه، وأشار إلى أنهما كانا يتحدثان أثناء الاستراحة. ربما كان طوله 1.85م.

سأل كلينجه عمّا إذا قالت الشاهدة أي شيء عن انتمائها الإثني. فقال كنابمان إنها أخبرتهم أنها علوية، إلا أنها تعيش حياة علمانية فعليًا.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى قول الشاهدة إن أنور أعطاها رقمه. وقال فراتسكي إن هذا ليس أمرًا اعتياديًا. حيث افترض أن كنابمان لم يعطِ الشاهدة رقمه بعد مقابلتهما معها. أراد فراتسكي معرفة ما إذا سأل كنابمان الشاهدة عن الغرض من إعطاء أنور رقمه لها. فأوضح كنابمان أنه وفقًا للشاهدة، أخبرها أنور أن عليها الاتصال به. وشعرت أنه أراد مساعدتها بطريقة ما.

سأل فراتسكي عمّا إذا لم يسأل كنابمان وزميله الشاهدة أسئلة إضافية حول شعورها بأن أنور حاول مساعدتها. نفى كنابمان ذلك.

قال محامي الدفاع بوكر إن أسئلة زميله أدت في الواقع إلى سؤال آخر من طرفه. بالإشارة إلى شعور الشاهدة بأن أنور حاول مساعدتها، سأل بوكر كنابمان عمّا إذا كانت الشاهد قادرة على معرفة ما عناه كنابمان وزميله بأسئلتهما وما إذا كانت قادرة على مجاراتهما. فقال كنابمان إن هذا سؤال عام للغاية. حيث كانت الشاهدة دائمًا قادرة على متابعة أسئلتهما والإجابة عليها. إلا أنه لم يعتقد بأنها كانت تتمتع بمهارات خاصة في معرفة الغرض من بعض الأسئلة. قال كنابمان إنه لا يعرف ما الذي أراد بوكر معرفته منه فعليًا.

فأجاب بوكر قائلًا إنه هو نفسه لا يعرف ذلك بالضبط. وأشار مرة أخرى إلى أن الشاهدة شعرت أن أنور أراد مساعدتها. قال بوكر إن هذا ليس سوى افتراض شخصي وسأل كنابمان عمّا إذا كانت هناك أي مؤشرات موضوعية تسمح بمثل هذا الاستنتاج. فقال كنابمان إنه لا يمكنه إلا أن يشير إلى ما قالته الشاهدة للشرطة الجنائية الاتحادية. ولم يطرح المزيد من الأسئلة حول هذا الموضوع. إلا أنها بمجرد أنها ذكرت أنها شعرت برغبة أنور في مساعدتها، أضافت أيضًا أنها متأكدة من مشاركته في الجرائم في الخطيب. وأضاف كنابمان أن الشرطة الجنائية الاتحادية علمت من شهود آخرين أن أنور كان لديه على ما يبدو "نقطة ضعف" بالنسبة للفنانين. إلا أن الشاهدة لم تذكر شيئًا من هذا القبيل.

أراد بوكر معرفة ما إذا وجدت الشاهدة سيارتها بالفعل في إدارة المخابرات الجوية. فقال كنابمان إنهم لم يتحدثوا عن سيارتها بالتفصيل. وعندما سُئلت عن مصير صديقها [الذي قاد سيارتها] قالت إنه كان معتقلًا في إدارة المخابرات الجوية.

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن الشاهد الذي أبلغ الشرطة الجنائية الاتحادية عن صديقته لم يكن على علم بتفاصيل محادثتها مع أنور. فأكد كنابمان ذلك، مضيفًا أنه لا يمكنه أن يضيف أي شيء ملموس في ذلك الصدد.

أشار المدعي العام كلينجه إلى بيان كنابمان حول نقطة ضعف أنور بالنسبة للفنانين وأراد معرفة ما إذا تحدثت الشرطة الجنائية الاتحادية مع شهود (فنانين) آخرين اتصل بهم أنور. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أنهم مع ذلك لم يُعدّوا أي أسئلة محددة لهم. وأشار إلى قول أحد الشهود للشرطة الجنائية الاتحادية إنه تلقى معاملة خاصة [في الفرع 251] وأن أنور اتصل به ليسأل عن صحته. حيث قال هذا الشاهد حرفيًا إنه "تلقى معاملة خمس نجوم".

لم يكن لدى أي من محامي المدّعين أي أسئلة لكنابمان.

صُرف كنابمان لهذا اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة 10:40 صباحا.

ستعقد جلسات الاستماع القادمة في 7 نيسان/أبريل، 2021.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 32 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 7 نيسان/أبريل، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم السابع والستون للمحاكمة – 7 نيسان/أبريل، 2021

في معرض شهادته، قال P31 [تم حجب الاسم]، وهو صحفي سوري يبلغ من العمر 34 عامًا، إن شخصًا، حدّد هويته لاحقًا على أنه أنور رسلان، صفعه على وجهه في شارع عندما كانت قوات الأمن تمنع مظاهرة في شباط/فبراير 2011. وبحسب الشاهد، كان هذا الشخص يراقب جنازة مخرج سينمائي وناشط بارز، إلى جانب مرؤوسين من عناصر قوات الأمن. وعندما تم اعتقال الشاهد واستجوابه في الفرع 251، كان الشخص الذي حدّد هويته على أنه أنور رسلان حاضرًا في إحدى جلسات التحقيق، وضرب الشاهد بقبضة يده. كما أخبر الشاهد المحكمة عن التعذيب المستمر وظروف الاعتقال السيئة في الفرع التي كانت موجودة في آذار/مارس 2011.

اليوم الثامن والستون للمحاكمة – 8 نيسان/أبريل، 2021

بعد أن أجاب الشاهد على أسئلة الادعاء العام، قدّم محامي الدفاع عن أنور طلبًا للحصول على أدلة إضافية. حيث حاجج محامي الدفاع بأنه سيكون من الضروري سماع خمسة شهود جدد من أجل إثبات أن أنور لم يشارك قط في أي "أنشطة قمعية" ضد المعارضة خارج الفرع 251، كما أنه لم يقم قطّ بضرب أحد أعضاء المعارضة المزعومين. وسيصدر رد على هذا الطلب من قبل القضاة في غضون الأسابيع المقبلة.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم السابع والستون للمحاكمة – 7 نيسان/أبريل 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:35 صباحًا، بحضور خمسة أشخاص ومُمَثِّلَين اثنين من الصحافة. ولم يطلب أي من الصحفيَّين المعتَمَدَين الحصول على الترجمة للّغة العربية. ومثل الادّعاء العام المدعيان كلينجه وبولتس. ولم يكن محاميا المدعين كروكر وبانز حاضرَين. وحضر رينيه كلبير بديلًا للمحامي خبيب علي محمد.

قبل أن تستدعي القاضي كيربر رئيسة المحكمة الشاهد، أبلغت الأطراف أن شاهدًا آخر يفضل عدم الإدلاء بشهادته في المحكمة. وأضافت بأن القضاة سيكونون على اتصال بالشاهد فيما يتعلق بتدابير الحماية وترتيبات السفر وما إلى ذلك، غير أنه قد يتم إلغاء إحدى الجلسات المقبلة.

شهادة P31

رافق P31 محاميتُه أنطونيا فون دير بيرنس. وقبل أن تنتقل القاضي كيربر إلى الشاهد، قامت بسؤال أنطونيا عمّا إذا كان موكلها سيكون مرتاحًا للنطق باسمه. فأكّدت أنطونيا ذلك. فانتقلت القاضي كيربر إلى P31، موضحةً أنه بإمكانه ضبط مستوى صوت سماعات الأذن وأن يريح نفسه قبل بدء الاستجواب. شكرت كيربر P31 على استعداده للإدلاء بشهادته في المحكمة وقامت بتلاوة التعليمات. P31 هو صحفي سوري يبلغ من العمر 34 عامًا، وقد نفى وجود أي علاقة قرابة مع المتهم سواء بالنسب أو المصاهرة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

طلبت القاضي كيربر أولًا من P31 تقديم لمحة عامة عن كيفية دخوله في نزاع مع "النظام"، مضيفةً أن المحكمة كانت تعلم بالفعل أن P31 قد شارك في الحراك ضد النظام، وأرادت معرفة المزيد عن عمل وأنشطة P31. فأوضح P31 أنه قبل اندلاع الثورة كان يعمل صحفيًا في سوريا. وبعد اندلاع الثورة في تونس، شارك في مظاهرات أمام السفارات التونسية والمصرية والليبية في دمشق. وقال إنه في هذا الوقت "كان من الصعب، بل من الجنونيّ التظاهر"، لأن دمشق كانت تحت سيطرة السلطات الأمنية. وقال إنه لم يشارك سوى عدد قليل في مظاهرات قبل 2011، رغم وجود بعض المظاهرات. حيث كان يأمل دائما في المشاركة في ذلك [المظاهرات] وفي ثورة في سوريا. عمل P31 في صحيفة الحياة، وهي صحيفة مقرها لندن، وعمل لاحقًا في صحيفة النهار، وهي صحيفة مقرها بيروت، تم حظرها لاحقًا في سوريا. وأوضح P31 أن النظام السوري كان يحظر صحفًا معينة، حيث تم حظر إما كلتا الصحيفتين [الحياة والنهار] أو إحداهما. وقد تلقى خلال عمله كصحفي العديد من الاستدعاءات من الأجهزة الأمنية السورية. وأوضح أنه كثيرا ما كانت الأجهزة الأمنية تلجأ إلى عائلته عندما كان لا يزال يعيش معهم. حيث كانت جميع الاستدعاءات تتعلق بعمله ودائمًا ما كان يتم استجوابه بشأن عمله.

أشار P31 إلى أنه كانت هناك دعوة للتظاهر أمام البرلمان في شباط/فبراير 2011. حيث كان هناك [أمام البرلمان] مع مجموعة من الناس، غير أنه كان هناك العديد من أفراد قوات الأمن، فقرر هو والمجموعة التظاهر بأنهم كانوا يسيرون بجوار البرلمان، على الرغم من أنهم أرادوا التظاهر في الواقع. وأوضح P31 أنهم كانوا قريبين من مبنى البرلمان، عندما أوقفت قوات الأمن بعضهم وطلبوا بطاقات الهوية الخاصة بهم ومعلوماتهم الشخصية. ولم يكن بحوزة اثنين من أصدقائه بطاقات هوية، وعندما أوقفتهما قوات الأمن، تم سحبهما جانبًا. فاقترب P31 من قوات الأمن ليسألهم لماذا أوقفوا صديقيه. وأوضح أنه في هذا الوقت [مطلع شباط/فبراير 2011] لم تكن هناك مظاهرات كثيرة بعد، لذا لم يكن لدى الناس خبرة في التعامل مع قوات الأمن. فضربه رجال الأمن وأمروه بالمغادرة. كما وصف P31 أنه في وقت ما بعد هذا الحادث، ذهب إلى جنازة مخرج سينمائي بارز لالتقاط الصور ومقاطع الفيديو. وأوضح أن المتوفى كان صديقًا له و"مهمًا للناس في سوريا الذين فكروا بشكل مختلف".

وفي الجنازة تعرف على بعض رجال الأمن الذين ضربوه في الحادث السابق. ثم قرر تصويرهم من مسافة بعيدة. وقال P31 إن أنور رسلان كان هناك وأنه [P31] التقط صورة له وحفظها على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. ووفقًا لـP31، فقد كان أنور هناك [بالقرب من البرلمان] عندما تعرض P31 للضرب على يد عناصر أنور. وقال P31 إنه لا يستطيع أن يقول السبب، ولكن كانت صورة أنور مهمة إلى حد ما بالنسبة له، لذلك قرر حفظها على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وحدثت الكثير من المظاهرات في دمشق بعد الجنازة. وقال P31 إنه أيضًا ظهر على التلفزيون في منتصف آذار/مارس. وفي [حُجِبَت المعلومات] آذار/مارس 2011، قامت قوات الأمن باقتحام منزله في دمشق. وأشار P31 إلى أنه كان في حالة صدمة واعتقد أن حياته على وشك الانتهاء. حيث قامت قوات الأمن بضربه وإهانته وتفتيش منزله. وكان الضرب قاسيًا للغاية واستمر حتى فتشت قوات الأمن مكانه بالكامل. وبعد ساعة أو ساعتين أو ثلاث ساعات (لم يتذكر P31 بالضبط)، تم نقله بحافلة إلى فرع الخطيب. وعندما وصل إلى فرع الخطيب نُقل إلى ساحة[2] "مغطاة" [مسقوفة] حيث كان عليه الانتظار. وحمل رجال الأمن الذين فتشوا مكانه العديد من الحقائب، حيث أخذوا جميع متعلقاته: من أقراص مدمجة وأقراص فيديو رقمية ووثائق وكتب بالإضافة إلى جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وقال P31 إنه في هذه المرحلة، لم يكن يعرف التهمة الموجهة إليه. حيث اعتبر نفسه صحفيًا ظهر على التلفاز بين الحين والآخر. وبينما كان عليه

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: استخدم المترجم المصطلح "مغطاة" [بالألمانية: bedeckt] ". أوضحت القاضي كيربر لاحقًا أن P31 كان يعني أن الساحة كانت مسقوفة.

الانتظار، حاول تخيّل ما قد يريده الضبّاط منه. قال P31 إنه شعر أن هذا قد يساعده أثناء التحقيق في وقت لاحق. وكان يبلغ من العمر 29 عامًا في ذلك الوقت وكانت تلك أول تجربة له في أحد مراكز الاعتقال.

قال P31 إنه اضطر إلى الانتظار في الساحة لبعض الوقت قبل أن يتم اصطحابه إلى الداخل حيث تم تجريده من ملابسه، وسُئل أسئلة حول الأشياء التي تم أخذها من منزله. وأوضح P31 أنهم عثروا على العديد من الأوراق النقدية في منزله لأنه يقوم هو وزميله في الشقة بجمع الأوراق النقدية الأجنبية كهواية. وقام ضباط الأمن بضربه وأرادوا معرفة بلد المنشأ لكل ورقة نقدية. غير أنه لم يكن يعرف بلد كل ورقة نقدية، لذلك بدأ بقول اسم أي بلد. واستمر الضبّاط في ضربه مرارًا وتكرارًا، حتى أُعيد إلى الساحة حيث كان عليه الوقوف والانتظار لساعات. أوضح P31 أن الشباب العراقيين الذين تم اعتقالهم في إحدى الحدائق اضطروا أيضًا إلى الوقوف والانتظار في هذه الساحة. وبشكل عام، فقد وصل الكثير من الأشخاص إلى هذه الساحة بينما كان على P31 الانتظار هناك. وقال P31 بأنها كانت ساحة طويلة، حيث يتعين على كل واصل جديد الانتظار فيها قبل نقل الفرد إلى زنزانة.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كان P31 يعني أن الساحة "مغطاة" بالناس أو بسقف. فقال P31 أن الساحة كان بها سقف من الحديد الممووج. وكانت هناك أيضًا نوافذ تطل على الساحة. حيث يمكن للمرء أن يسمع صراخًا قادمًا من جهة النوافذ. حيث افترض P31 أن الناس يتعرضون للتعذيب في الغرف خلف النوافذ. وخمن أن هذه الغرف كانت غرف تحقيق. وأشار P31 إلى أن هذا الوضع [الانتظار في الساحة، وسماع صراخ التعذيب] كان "بداية الفظائع". وقال إنه كان بإمكان المرء أن يسمع العديد من صرخات التعذيب المختلفة، حيث صاح أحد الرجال، "لماذا اغتصبت زوجتي؟". وبعد أن انتظر في الساحة لمدة ساعة، نُقل P31 إلى زنزانة منفردة بحجم 1.5متر x مترين. وعلى الرغم من أن المنفردات تستخدم عادة لشخص واحد فقط، قال P31 إنه كان هناك رجلا مسنا داخل الزنزانة عند وصوله. وقام بسؤال الرجل عن المدة التي قضاها في الزنزانة وعندما أجاب الرجل "15"، خاف P31 لأنه افترض أنه كان يقصد لسنوات. غير أن الرجل المسن قال إنه مكث هناك لـ15 يومًا "فقط".

أشار P31 إلى أن التحقيق الأول بدأ في نفس الليلة بعد وصوله. حيث كانت يداه مقيدتين خلف ظهره وكانت عيناه معصوبتين. وكان على P31 الاستلقاء على الأرض مع توجيه وجهه وبطنه إلى الأرض. وتم إخبار P31 أنه سيكون مسؤولًا عن مقدار الضرب الذي عليه تحمله، لأنه سيتعرض للضرب كلما كذب. وكانت الأسئلة الأولى حول اسمه وعائلته ووظيفته. كما سُئل عمّا إذا كان قد تلقى أموالًا من الخارج لتنظيم مظاهرات. قام P31 بتحديد مجموعات مختلفة من الأسئلة: المعلومات الشخصية والعائلة والأنشطة المتعلقة بالمظاهرات. وبعد ذلك تعرض للتعذيب والضرب. ووفقًا لـP31، كان حوالي ثلاثة أشخاص حاضرين، حيث قاموا بضربه على ظهره ورأسه بكابل. ثم أُعيد إلى زنزانته. وبعد ذلك بيوم واحد، قام الضباط بمعاينة الكمبيوتر المحمول الخاص بـP31 وسألوه أسئلة حول منشوراته ورسائله النصية. وقال P31 إنهم [الموظفين في الفرع 251] يريدون معرفة ما إذا كان P31 يعمل مع وسائل إعلام "معادية" أو وكالات أخرى قد تكون معادية للنظام. فأخبرهم P31 أن كل ما كتبه تم نشره في صُحف، وبأنه لا يخفي شيئًا. وأشار P31 إلى أنه تم استجوابه أيضًا عن أسباب نشره لبعض المقالات في بعض الصحف ولماذا كتبها في المقام الأول. قال P31 للمحكمة إنه كانت هناك جلسات منفصلة [تحقيقات] متعلقة بأمور معينة على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. حيث قام المحققون بمراجعة جميع الوثائق الموجودة على جهاز الكمبيوتر الخاص به خطوة بخطوة. وتعرض لتعذيب شديد خلال هذه التحقيقات. حيث وصف P31كيف وُضِع في "كرسي تعذيب" وهو ممدد على الأرض ويداه مقيدتان وعيناه معصوبتان عندما تعرض للضرب بالسياط على جميع أنحاء جسده. قال P31 إن هذا كان صعبًا بشكل خاص لأن الضرب استمر لفترة طويلة. وافترض أنه تعرض للضرب من قبل عدة أشخاص وطلب منهم التوقف لعدة مرات. غير أنه طُلب منه الوقوف، وهو ما لم يكن قادرًا على القيام به. ثم طُلب منه الزحف إلى الخارج وطُرد في النهاية وأُعيد إلى زنزانته. أرادت القاضي كيربر معرفة مكان يدي P31 عندما تم تقييدهما. فقال P31 إنهما كانتا مقيدتين خلف ظهره.

سألت كيربر كيف عاد P31 بالضبط إلى زنزانته، لأنه لم يكن قادرًا على المشي. فقال P31 إنه لا يتذكر بالضبط كيف عاد إلى زنزانته. حيث تذكر أنه طُرد من الغرفة وتم استدعاء سجّان لإعادته إلى زنزانته. وكان على هذا السجّان أن يتأكد من أن P31 كان معصوب العينين وقام بإنزال رأسه وهو في طريقه إلى الزنزانة. وأوضح P31 أن السجّان نزع عصابة عينيه لأن P31 لم يكن قادرًا على المشي. حيث كان مرهقًا للغاية، فكان عليه الزحف طوال الطريق إلى الزنزانة. وتذكر P31 مجموعة من السجّانين كانوا يجلسون في غرفة في منتصف الطريق في طريق العودة إلى زنزانته. حيث كان السجّانون يضحكون على "صحفي لا يستطيع المشي".

أشارت كيربر إلى أن P31 لم يكن معصوب العينين في طريق العودة وسألته عمّا إذا كانت يداه ما تزال مقيدتين خلف ظهره، وكيف زحف بالضبط إلى زنزانته. قال P31 إن يديه لم تكونا مقيدتين في طريق العودة إلى الزنزانة. ثم تُرك وحده لبضعة أيام قبل أن يتم التحقيق معه مرة أخرى. وفي هذه المرة، أراد ضباط التحقيق معرفة كيف ومع من كان P31 يعمل. وأرادوا معلومات عن زملائه. أشار P31 إلى أنه خلال إحدى التحقيقات التالية كان يقف في غرفة التحقيق عندما كان الشخص الذي صوره حاضرًا أيضًا. حيث تم خلع عصابة عيني P31. وأوضح P31 أنه عندما تم العثور على الصورة [التي التقطها لأحد ضباط الأمن في الجنازة] على جهاز الكمبيوتر الخاص به، تم التحقيق معه بشأنها. وتم نزع عصابة عينيه وكان أنور رسلان هناك. وقال P31 إن أنور دعاه "ابن العاهرة" وبدأ في ضربه.

سألت كيربر عمّا إذا كان أنور رسلان في الصورة على كمبيوتر P31 المحمول. فأكّد P31 ذلك، مضيفًا أنه عندما سُئل أثناء التحقيق [في الفرع 251] لماذا التقط الصورة وما إذا كان يريد إيذاء الشخص، أجاب بأن هذا الشخص ضربه [بالقرب من مبنى البرلمان]. وأخبر P31 المحكمة أنه التقط الصورة لأنه كان يأمل أن تتم محاسبة الشخص على ذلك في يوم من الأيام. وأوضح P31 أنه قال

أثناء التحقيق إنه لا يعرف من هو هذا الشخص وأنه كان يعمل في الفرع. ولم يتعرف عليه إلا في الجنازة وهو يقف مع ضباط أمن آخرين من حوله وبدا أنه شخص مهم، وقال P31 إنه صُدم عندما اكتشف أن هذا الشخص كان يعمل في الفرع حيث تم اعتقاله. كان يخشى من الانتقام. قال P31 إنه تعرض إلى عدة تحقيقات في الفرع. وبعد أن استجوبوه [ضباط التحقيق في الفرع 251] حول الأمور العامة، أرادوا بعد ذلك معرفة كيف كان P31 يعمل بالضبط [كصحفي].

قال P31 إنه بعد بضعة أيام أُخرِجَ من زنزانته ليلًا ونُقل إلى كفرسوسة، فرع أمن الدولة. وقال أحد السجّانين هناك لـP31 أنه كان من الممكن أن يصبح صحفيًا، لكنه دمر حياته المهنية. ثم بدأ السجّان بضربه. وأضاف P31 أنه نُقِل بسيارة إلى كفرسوسة. كان وحده في السيارة [المعتقل الوحيد]، وكان معصوب العينين ويداه مقيدتين خلف ظهره.[3] وتابع P31 موضحًا أنه عند وصوله إلى كفرسوسة، تم تسجيل متعلقاته الشخصية التي نُقِلت أيضًا من فرع الخطيب قبل نقله إلى زنزانة تحت الأرض. وقال إن هذا المكان كان قذرًا ومخيفًا، وإن السجّانين هناك كانوا أكثر وحشية من السجّانين السابقين [في الفرع 251]. ووفقًا لـP31، كان يمكن للمرء أن يسمع صراخ الناس إثرَ التعذيب طوال الوقت. وقد رأى العديد من الأشخاص يأتون إلى الزنزانة وقد تعرضوا للتعذيب بطريقة وحشية قبلها. حيث اعتقل كثير منهم في مظاهرات في دوما ودمشق. وكانوا قد تعرضوا لإصابات وملطخين بالدماء.

وقال P31 بأنه حتى القُصّر، الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و13 عامًا، كانوا في زنزانته في فرع الخطيب. وعندما وصل P31 إلى كفرسوسة، وصل مراهق يبلغ من العمر 16 عامًا في نفس الليلة. وقال P31 إنهما تعرضا للضرب المبرح. حيث أراد السجّانون ببساطة سماع صراخهما. قال P31 إن السجانين ضربوهما بعصي سوداء على رأسيهما وجسدهما. وأشار P31 كذلك إلى أنه تعرض للضرب في كفرسوسة وهو في طريقه من الزنزانة إلى المرحاض، بينما لم يتعرض للضرب في الخطيب أبدًا في طريقه إلى المرحاض. غير أنه في كفرسوسة كان السجّانون يدخلون الزنزانة كل ساعة ويضربون المعتقلين بالهراوات. وفي بعض الأحيان، طُلب منهم [المعتقلين] الوقوف في مواجهة الحائط. حيث كان عليهم البقاء في هذه الوضعية لساعات. قال P31 للمحكمة إنه تم التحقيق معه مرتين في كفرسوسة. حيث أراد المحققون التحقق من أقواله في [فرع] الخطيب. وصف P31 أنه "لم يكن هناك تعذيب فعلي" أثناء التحقيق في كفرسوسة. حيث أراد الأشخاص هناك ببساطة التحقق مما سبق وأن قاله في الخطيب. غير أنه كان يتعرض للضرب في زنزانته كل يوم وكل ساعة في كفرسوسة. وقال P31 إن الأمر كان مخيفًا للغاية ولم يشعر أبدًا بالخوف كما شعر في هذا المكان [كفرسوسة]. وأشار P31 إلى أنه في إحدى الليالي نُقل هو ومعتقلون آخرون إلى ساحة، حيث اضطروا جميعًا إلى الوقوف. كان هناك الكثير من الناس، حوالي 100 شخص. تم وصفهم بالخونة والمجرمين [من قبل السجّانين] وتم إبلاغهم أن الرئيس أصدر عفوًا، لذلك كان لهم الحرية في المغادرة. قال P31 إنه كان من المفترض أن يتم نقلهم بالحافلات، حيث استخدم العديد من الأشخاص الحافلات، غير أن P31 قرر ركوب سيارة أجرة إلى بيت أحد أصدقائه. وأضاف أنه منذ ذلك الوقت لم يعد إلى شقته.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

أوضحت القاضي كيربر لـP31 أنه ليس لديها أسئلة عامة أخرى في الوقت الحالي، غير أن القاضي فيدنير سيطرح الآن أسئلة أكثر تفصيلًا.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدنير متى نشر P31 مقالات لأول مرة كصحفي. فقال P31 إنه درس في جامعة دمشق قبل أن يبدأ العمل كصحفي في [حُجِبَت المعلومات]. وفي حوالي [حُجِبَت المعلومات] بدأ العمل لـ[حُجِبَت المعلومات] وفي [حُجِبَت المعلومات].

سأل فيدنير ما إذا كانت مقالات P31 سياسية منذ البداية أم بعد بداية الانتفاضة في سوريا فقط. فأوضح P31 أن أعماله لم تكن سياسية على الإطلاق. حيث إنه في بداية حياته المهنية، نشر مقالات عن الفنون والعلاقة بين الفنون والمجتمع، مستخدمًا الفنون كوسيلة لوصف المجتمع. كانت أعماله تتعلق بالفساد وكيف يصور الفنانون الفساد، وكيف تناول الفنانون الموضوعات السياسية بشكل عام.

أشار فيدنير إلى إخبار P31 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) أنه نشر العديد من المساهمات السياسية بعد عام 2010. فقال P31إن هذه [المساهمات السياسية] ستكون وصفًا أكثر تعقيدًا، وأوضح أنه لا يمكن للمرء معالجة القضايا السياسية بشكل مباشر. بدلًا من ذلك، يمكن للمرء أن يتحدث فقط عن الفنون والمجتمع. حيث إنه لا يمكن للمرء أن يكتب بشكل مباشر عن السياسة في سوريا. وأشار P31 إلى أنه قيل له في الجامعة أن النهار، الصحيفة التي كان يعمل بها، هي صحيفة محظورة، وصحيفة معارضة ومعادية.

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: اعتذرت القاضي كيربر لـP31 لمقاطعته، عندما حذرت أحد أفراد الجمهور لارتداء كمامة الوجه الخاصة بفايروس كورونا بشكل صحيح.

سأل فيدنير عمّا عرفه P31 بشأن رد فعل قوات الأمن على المظاهرات عندما وثّق وشارك في مظاهرات في ربيع عام 2011. فأوضح P31 أنه شارك في مظاهرات في دمشق؛ وفي الغالب في الوقفات الاحتجاجية في الأماكن العامة أو أمام السفارات المصرية أو الليبية. وبعد 15 آذار/مارس 2011، نظم أقارب المعتقلين مظاهرة في دمشق. فجاء "*الشبيحة*" وبدأوا في ضرب المتظاهرين. فاضطر الجميع، ومنهم P31، إلى الفرار. وقال P31 إنه أجرى عدة مقابلات على التلفزيون في هذا الوقت تقريبًا في آذار/مارس 2011. حيث تحدث عن المظاهرات على قناة الجزيرة والعربية وغيرهما. واستخدم أحيانًا اسمه الحقيقي وأحيانًا استخدم اسمًا وهميًا بدلًا من ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان بإمكان المرء أن يقول إن P31 كان شخصية بارزة في سوريا. فقال P31 إن العديد من المحطات التلفزيونية نشرت اسمه عندما تم القبض عليه وتحدثت عن اعتقاله. وخلص P31 إلى أنه كان معروفًا جيدًا بين مجموعة معينة من الناس.

أشار فيدنير إلى أن P31 ربط اسم أنور رسلان بالأحداث التي وصفها للتو وسأل عمّا إذا كان P31 يعرف هذا الاسم بالفعل في آذار/مارس 2011. فنفى P31 ذلك، موضحًا أنه رأى هذا الشخص في ساحة عامة مع ضباط آخرين، غير أنه لم يكن يعلم أسمه. وأضاف P31 أن عدد الأشخاص الذين شاركوا في مظاهرات في ذلك الوقت كان قليلًا نسبيًا. حيث كانت المظاهرات سلمية وقصيرة. وقام أفراد من قوات الأمن بانتقاء عدد قليل من الأشخاص من وقت لآخر فقط.

أوضح فيدنير أنه أراد معرفة ما إذا كان P31 يعرف اسم أنور رسلان أو اسم الشخص. فقال P31 إنه لم يكن يعرف اسم الشخص.

أشار فيدنير إلى قول P31 بأن الشخص الذي رآه في المظاهرة هو أنور رسلان. وسأل فيدنير P31 كيف حدّد هذا الشخص على أنه أنور رسلان. فأوضح P31 أنه كان هناك دائمًا ضباط أمن أو أفراد آخرون من قوات الأمن يراقبون الناس في مثل هذا النوع من الأنشطة [المظاهرات، الوقفات الاحتجاجية]. ولم يكن لدى P31 خبرة بالاعتقال في ذلك الوقت [آذار/مارس 2011] لذلك لم يكن يعرف أي أسماء، ولم يكن يعرف سوى وجوه رجال الأمن. حيث إنه عندما صوّر مقاطع فيديو والتقط صورًا لهذا الشخص [الذي عُرف لاحقًا باسم أنور رسلان] لم يكن يعرف اسمه. وخلص P31 إلى أن هذا كان من أكثر الأشياء جنونًا التي حدثت له على الإطلاق. وأنه قام بعد إطلاق سراحه بالتحدث مع أصدقائه عن الأحداث. حيث قاموا بذكر اسم أنور رسلان ووصف مظهره. وقال P31 إنه في هذه اللحظة [في المحكمة]، عندما يرى هذا الشخص، فإنه يعلم أنه أنور رسلان الذي كان هناك [في المظاهرة والجنازة وكمحقق في الفرع 251].

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا الشخص الذي حدده P31 على أنه أنور رسلان قد يكون حاضرًا في قاعة المحكمة. فأكّد P31 ذلك. سأل فيدنير P31 من يكون بالضبط. فأشار P31 إلى مقعد المتهم حيث كان يجلس أنور رسلان.

أراد فيدنير معرفة متى وأين رأى P31 هذا الشخص لأول مرة. فقال P31 إنه كان في [حُجِبت المعلومات] من شباط/فبراير، في عام 2011، في مظاهرة أمام مبنى البرلمان. وفي الواقع لم تحدث المظاهرة أبدًا بسبب وجود العديد من القوى الأمنية. وبدلًا من ذلك، سارت المجموعة أمام البرلمان إلى سينما الزهراء حيث تم اعتقال اثنين من أصدقائه.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هذه هي المرة الأولى التي يرى فيها P31 الشخص الذي حدده على أنه أنور رسلان، أو ما إذا كان قد رآه بالفعل قبل هذا الحدث. فأوضح P31 أن المرة الأولى التي حَفظ فيها وجه أنور كانت في مناسبة كان فيها أنور يقف مع مجموعة من العناصر. حيث رأى P31 وأصدقاؤه أنور والمجموعة، وهم رأوا P31 وأصدقاءه. وأكد P31 أن هذا كان عندما حفظ وجه أنور. وفي وقت لاحق من الجنازة تعرف على هذا الشخص وأراد التقاط فيديو له. حيث كان ذلك عندما علم P31 أن هذا الشخص هو سبب اعتقال أصدقائه.

أراد فيدنير أن يعرف كيف كان أنور هو سبب اعتقال أصدقاء P31 وما الذي قاد P31 إلى هذا الافتراض. فأشار P31 إلى أنه هو ومجموعة من الأشخاص أرادوا التظاهر أمام البرلمان لكنهم قرروا بدلًا من ذلك السير بجانبه. تم إيقافهم من قبل ضباط الأمن وطلبوا هوياتهم ومعلوماتهم الشخصية. وعندما تم توثيق بياناتهم، سُمح لهم بالعودة إلى ديارهم. غير أنه لم يكن بحوزة اثنين من أصدقائه بطاقات الهوية الخاصة بهم، لذلك تم أخذهما إلى مدخل مبنى قريب. وهناك بدأ ضباط الأمن بضرب صديق P31. وقال P31 إنهم أخذوا أيضًا الشابة التي كانت مع صديقه إلى هذا المدخل. رأى P31 ذلك واقترب من ضابط لم يكن مشاركًا في الضرب، ولكنه كان يقف بجانب المجموعة. حيث كان P31 يقف على الرصيف المجاور لمدخل المبنى، بينما كان أصدقاؤه يتعرضون للضرب داخل المدخل [الرواق]. وطلب P31 من الضابط ألا يؤذي أصدقاءه وأن يتركهم يذهبون.

سأل فيدنير من الذي اقترب منه P31 بالضبط. فقال P31 إنه اقترب من ضبّاط الأمن، أنور رسلان وضابط آخر كان يقف بجانب أنور. حيث قام أحدهما بضرب P31 في الشارع وقال له أن يبتعد.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P31 قد تحدث إلى الشخص الذي حدده على أنه أنور رسلان. فأكّد P31 ذلك، موضحًا أنه يتذكر جيدًا أن هذا الشخص كان يرتدي سترة جلدية بنية اللون.

سأل فيدنير عمّا قاله هذا الشخص لـP31. قال P31 إنه قال له "أغرب عن وجهي!"

أراد فيدنير أن يعرف بالضبط ما كان يفعله هذا الشخص [الذي حدده P31 باسم أنور]؛ ما إذا كان يعطي أوامر أو كان يقف فقط. سأل فيدنير P31 كيف حدد رتبة هذا الشخص ووظيفته. أفاد P31 أنه كان من الواضح أن هذا الشخص كان ذا رتبة أعلى، لأنه عادة في المظاهرات أو الوقفات الاحتجاجية، كان الضباط يقفون خلف قوات الأمن النظامية التي لها وظيفة مختلفة. وفي هذا الوقت [مطلع 2011]، كان الضباط يرتدون ملابس مدنية لأن جميع السفارات في دمشق كانت لا تزال مفتوحة. ولم يكن النظام يرغب في إظهار العنف لأنهم كانوا تحت المراقبة [من قبل دبلوماسيين أجانب وموظفين في السفارات]. أشار P31 إلى أنه كان هناك عشرات من رجال الأمن في كل مظاهرة. حيث كانوا دائما يطلبون من المتظاهرين مغادرة المكان. وكانت بعض المظاهرات تستغرق وقتًا أطول. فعلى سبيل المثال، كانت هناك مظاهرة أمام السفارة الليبية حيث وقف الناس حوالي ساعتين للمطالبة بالحرية والعدالة. أضاف P31 أنه، مع ذلك، لم تكن أي من المظاهرات موجهة ضد بشار الأسد تحديدًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الشخص الذي حدده P31 على أنه أنور رسلان لم يرتدِ زيًا رسميًا في الحادثة التي وقعت بالقرب من البرلمان. ففى P31 ذلك، موضحًا أنه من الطبيعي أن يرتدي أفراد القوات الأمنية ملابس مدنية حتى داخل مراكز الاحتجاز.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P31 يعرف اسم هذا الشخص. ففى P31 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان من الصحيح أن P31 شاهد هذا الشخص مرة أخرى في الجنازة، بعد أيام قليلة فقط من الحادثة التي وقعت بالقرب من البرلمان. فأكّد P31 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف في أي مرحلة تعرّف P31 على هذا الشخص على أنه أنور رسلان. فقال P31 إنه تواصل مع الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات قبل آذار/مارس 2011 لأنه أراد معرفة اسم هذا الشخص. أخبره هؤلاء الأشخاص بعد ذلك بأن اسمه أنور رسلان.

خلص القاضي فيدنير بأن P31 عرف اسم الشخص من أشخاص آخرين. فأكّد P31 ذلك.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب P31 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث ذكر P31 أن أفراد قوات الأمن كانوا حاضرين في كل مظاهرة أو وقفة احتجاجية مرتبطة بالربيع العربي. كان "هو" [شخص يُعرف باسم أنور] هناك أيضًا. ووجهت إليه عناصر أخرى في الأجهزة الأمنية لقب "عقيد" بينما أطلق عليه مجموعة المتظاهرين اسم "أنور". سأل فيدنير P31 عمّا إذا كان يمكنه تذكر هذه العبارة. ففى P31 ذلك، موضحًا أنه في وقت [المظاهرات] أطلق الناس على هذا الشخص لقب "الشرير"، وبعد إطلاق سراحه فقط، عرف P31 اسم الشخص.

أراد فيدنير معرفة متى عرف P31 بالضبط اسم هذا الشخص، بعد اعتقاله أو في وقت سابق خلال حديث مع أصدقائه. فقال P31 إنه سمع الاسم من الأصدقاء، وبأنه لم يشهد أبدًا استدعاء هذا الشخص باسمه، وبأنه أثناء الاعتقال، رأى P31 وجه الشخص فقط، ولكنه لم يكن يعرف اسمه بعد.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، قائلًا إن P31 رأى الشخص الذي حدده على أنه أنور رسلان بالفعل قبل المظاهرة بالقرب من البرلمان. غير أن التواصل الأول مع هذا الشخص حدث في محاولة التظاهر هذه بالقرب من البرلمان. وسأل فيدنيرP31 عمّا إذا كان قد رأى أنور مرة أخرى قبل اعتقاله. فقال P31 إن هذا [الموقف الموصوف في محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية] هو الموقف الذي كان يشير إليه في وقت سابق عندما تحدث عن وقفة احتجاجية في دمشق. حيث رأى هذا الشخص لأول مرة في هذه المناسبة. ثم حدث التواصل المباشر الأول عن قرب أثناء [محاولة] التظاهر، وكان التواصل الثاني أثناء الاعتقال.

تدخلت القاضي كيربر، متسائلةً عمّا إذا كان دائمًا نفس الأشخاص هم الذين يشاركون في المظاهرات والوقفات الاحتجاجية. فأكّد P31 ذلك.

أرادت كيربر معرفة العلاقة بين هؤلاء الأشخاص، سواء كان لديهم جميعًا نفس الوظيفة أو إذا كان هناك أي اتصال أو قواسم مشتركة أخرى. فقال P31 إنهم كانوا جميعًا نشطاء، مضيفًا أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل منهم في دمشق.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان P31 كان على اتصال مباشر مع الشخص [المحدد باسم أنور] في الجنازة. ففى P31 ذلك، موضحًا أنه لم يره إلا من مسافة بعيدة.

ذكر فيدنير أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عرض على P31 عدة صور وسأل P31 عمّا إذا كان قد تعرف على أي شخص من هذه الصور. فقال P31 إنه تعرف على نفس الشخص الذي كان يتحدث عنه للتو في المحكمة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان يمكن أن يكون هو نفس الشخص الموجود أيضًا في قاعة المحكمة. فأكّد P31 ذلك.

أشار فيدنير إلى أنه بعد تفتيش شقة P31 واعتقاله، تم نقله إلى [فرع] الخطيب. سأل فيدنير P31 كيف عرف أن هذا المكان هو [فرع] الخطيب. فأوضح P31 أنه لم يعرف على الفور، لأنه كان معصوب العينين في طريقه إلى الفرع. ولم يعلم ذلك إلا من "المعتقلين الذين نُقلوا إلى هناك" من بعده. وأضاف P31 أن للفرع رقمًا، لكنه لم يتذكره. حيث تم استدعاء بعض الأشخاص من قبل الفرع قبل اعتقالهم، لذلك كانوا يعرفون مكانهم وكان بإمكانهم إخبار P31.

طلب فيدنير من P31 توضيح ما كان يقصده بقوله "المعتقلين الذين نُقلوا إلى هناك". فقال P31 إنه وصف الأشخاص برفاقه المعتقلين لأن بعضهم استُدعيَ إلى الفرع قبل إلقاء القبض عليهم، واعتُقل آخرون في مظاهرات وتعرفوا على الفرع من الطريق إلى هناك.

طلب فيدنير من P31 أن يصف وصوله إلى الفرع. فأوضح P31 كيف نُقل من شقته إلى الفرع في حافلة. حيث تم اصطحابه أولًا إلى ساحة قبل نقله إلى غرفة. وكان للساحة سقف حديدي ممووج (الزينكو)، وتم نقله من هذه الساحة إلى المكان الذي تم تفتيشه فيه. نُقِلَ إلى غرفة تشبه المطبخ، حيث كانت غرفة تم تخزين الكثير من الخبز فيها وبها مغسلة في منتصف الغرفة. وتم تفتيشه في هذه الغرفة وكان عليه أن يوقع على أن الأشياء الشخصية التي كان عليه تسليمها هي ملك له.

سأل فيدنير P31 عمّا إذا كان عليه خلع ملابسه. فأكّد P31 ذلك، مضيفًا أنه لم يُسمح له بالمغادرة إلا بملابسه الداخلية. وأنه اضطر بعدها إلى الجلوس بوضعية القرفصاء مرتين، وهي حركة معتادة يستخدمها السجّانون للتأكد من أن الشخص لم يخف أي أشياء.

أراد فيدنير معرفة ما إذا تم التحقيق مع P31 على الفور أم تم نقله أولًا إلى زنزانة. فأوضح P31 أنه كان عليه أولًا العودة إلى الساحة الطويلة حيث كان عليه الانتظار لساعات. ووصل المزيد والمزيد من الناس إلى هناك بينما كان عليه الانتظار، لدرجة أنه كان هناك عشرات الأشخاص في الساحة. ثم نُقل إلى زنزانة. وأضاف P31 أنه تم تصوير جميع المعتقلين في الساحة.

سأل فيدنير عن مكان زنزانة P31: في القبو، أم في الطابق الأرضي [الطابق الأول] أم في الطابق العلوي. فوصف P31 أن الساحة والزنازين كانت في نفس المستوى، في الطابق الأرضي. وكانت هناك بضع درجات تؤدي إلى داخل المبنى، ولكنها لم تؤد إلى صعود الشخص إلى طابق آخر. وأضاف P31 أنه كان هناك زنازين جماعية في [فرع] الخطيب ذات ممر في المقدمة يؤدي إلى المنفردات. وأشار P31 إلى أنه عندما احتُجز في إحدى المنفردات واضطر إلى استخدام المرحاض، نُقل خارج الزنزانة إلى غرفة مقابل المنفردات.

أراد فيدنير معرفة مكان إجراء التحقيق، وما إذا اضطر P31 إلى الصعود إلى الطابق العلوي أو النزول إلى القبو. فأوضح P31 أن غرفة التحقيق كانت تقع في نفس الطابق. حيث كان عليه أن يمشي في الممر وهو قادمٌ من زنزانته المنفردة، ويمر من غرفة السجّانين، ويذهب إلى مكان مثل الساحة حيث توجد غرفة التحقيق. وفي بعض الأحيان، كان يضطر إلى الصعود إلى الطابق العلوي حيث يوجد المزيد من غرف التحقيق. وقال P31 إنه في اللحظة التي يتم فيها إخراج الفرد من زنزانته، لا يمكنه أن يشعر بأي شيء. حيث يتم تعصيب عينيه أمام باب الزنزانة مباشرة، وتقييد يديه خلف ظهره. ثم يضطر الفرد إلى الذهاب إلى غرفة التحقيق بهذا الشكل [معصوب العينين ويداه مقيدتان خلف ظهره]. وأضاف P31 أن عصابة العينين سمحت للفرد فقط بالتعرف على الطريق الذي يتعين عليه أن يسلكه، وهذا هو السبب الذي جعل P31 يصف الطريق. وأضاف أنه في إحدى المرات، عندما تعرض لتعذيب شديد لدرجة أنه لم يكن قادرًا على المشي، تم نزع عصابة عينيه، فتمكن من رؤية غرفة التحقيق وأجزاء من الطريق بين غرفة التحقيق والزنزانة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان يتعين على P31 الصعود إلى الطابق العلوي أو النزول إلى القبو في طريق العودة إلى زنزانته بعد التحقيق. فقال P31 إنه عادة ما يكون في نفس الطابق، غير أنه كان عليه في بعض الأحيان الذهاب إلى طابق مختلف.

سأل فيدنير عمّا إذا كان التحقيق الذي كان أنور رسلان حاضرًا فيه حدث في نفس الطابق الذي توجد فيه الزنازين أو في مكان آخر. فقال P31 إنه بقدر ما يتذكر، فقد كان عليه استخدام الدرج. حيث كان التحقيق في غرفة مختلفة عن المعتاد.

طلب فيدنير من P31 وصف الغرفة [التي حدث فيها التحقيق مع أنور]. فقال P31 إنه لا يمكنه تذكّر سوى أنه كان هناك طاولة مكتب. حيث كان مرهقًا جدًا في ذلك الوقت لدرجة أنه لم يكن قادرًا على حفظ المزيد من التفاصيل. وافترض أنه كان هناك نافذة، وأن المكتب كان خشبيًا وبأنه كان هناك كراسي أيضًا.

أراد فيدنير معرفة عدد الأشخاص الذين حضروا هذا التحقيق بالإضافة إلى P31. فقال P31 إنه كان المعتقل الوحيد في هذا التحقيق وكان على الأقل ثلاثة سجانين حاضرين، ورافق أحدهم P31 إلى الغرفة.

طلب فيدنير من P31 أن يصف الوضع وكيف كان الشخص الذي حدده على أنه أنور رسلان يتصرف. قال P31 إنه نُقل إلى غرفة كان عليه أن يقف فيها. كان عليه أن يجثو أو يستلقي على بطنه أثناء التحقيق عادة. وبعد دخول P31 إلى الغرفة بفترة وجيزة، سأله أحدهم عن الشخص الذي احتفظ P31 بصورته على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وعندما قال P31 إنه لا يعرف، تم نزع عصابة عينيه وضربه أحدهم بقبضته.

أراد فيدنير معرفة من ضرب P31. فقال P31 أنه كان نفس الشخص، أنور رسلان. ثم كان على P31 أن يجثو.

سأل فيدنير أين ضُرِبَ P31. فقال P31 إنه ضُرِبَ في وجهه. ثم سُئل عن سبب التقاطه للصورة وأمور أخرى متعلقة بالصورة. قال P31 إنه في هذه اللحظة شعر وكأن حياته في خطر، لأن الشخص الموجود في الصورة كان جالسًا أمامه مباشرة وكان حرًا في فعل أي شيء يريده. وقال P31 إن هذا الشخص كان يريد معرفة كل شيء عن الصورة. وبأن محققا آخر استجوبه مرة أخرى بشأن الصورة في اليوم التالي.

تدخل بوكر محامي دفاع أنور قائلًا إن لديه سؤالًا يتعلق بمن هو بالضبط الشخص الذي ضرب P31 بقبضته، ومن الذي خلع العصابة عن عيني P31. فقال القاضي فيدنير إن هذا لن يكون الوقت المناسب لبوكر ليقوم بطرح الأسئلة، غير أن فيدنير كان على وشك طرح أسئلة مماثلة على أي حال. فسأل فيدنير P31 من الذي خلع عصابة عينيه. قال P31 إنه نفس الشخص الذي ضربه بقبضته. حيث

سأل هذا الشخص أولًا عن الشخص الذي قام P31 بحفظ صورته على جهاز الكمبيوتر الخاص به، ثم نزع العصابة عن عينيه وضربه على وجهه. سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور رسلان. فأكّد P31 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هناك مزيد من الضرب أثناء هذا التحقيق. فأكّد P31 ذلك موضحًا أن عدة أشخاص بدأوا بضربه عندما تم تعصيب عينيه مرة أخرى وطُلِبَ منه أن يجثو. وأنه في جلسة التحقيق هذه، طُلب من P31 ألا يكذب. وأضاف P31 أنه عادة ما كان يتعرض لتعذيب شديد أثناء التحقيق وكان يهدد بالقتل أو بتقطيعه إلى أشلاء.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P31 قد تعرض للتهديد أثناء هذا التحقيق أيضًا. فأكّد P31 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P31 قد تعرّف على رتبة الشخص الذي حدده على أنه أنور رسلان، مقارنة بالأشخاص الآخرين الحاضرين في هذا التحقيق. فقال P31 إن الأشخاص الآخرين كانوا يستخدمون لقب "سيدي" لمخاطبة أنور، لذلك كان من الواضح أن أنور كان أعلى رتبة، لأن هذا اللقب يستخدم فقط بين الرتب المختلفة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور قد قام بإعطاء أوامر. فلم يتذكر P31 ذلك، مضيفًا أنه كان جالسًا أو جاثيًا على الأرض أثناء تعرضه للضرب من قبل عدة أشخاص من عدة اتجاهات. ولهذا السبب لم يستطع معرفة من قال ماذا.

أشار فيدنير إلى أن P31 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عن شخص آخر لم يستطع تصنيفه. فقال P31 إن ضابط التحقيق الذي ما زال P31 يتذكر صوته جيدًا كان هناك. وكان هناك أيضًا شخص أو شخصان عادة ما يحملان السياط. قال P31 إنه كان جالسًا أو حتى مستلقيًا على الأرض ويمكنه سماع خطوات أقدام الأشخاص وهمساتهم، لأنهم كانوا لا يريدون أن يسمع P31 ما كانوا يتحدثون عنه.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، قائلًا إن فيديو P31 [من الجنازة] أظهر شخصًا آخر كان في الغرفة [التحقيق] أيضًا. حيث كان هذا الشخص بين الأربعين والخمسين من عمره، ذا شعر داكن وشارب وسترة جلدية بنية اللون. قال P31 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه لم يكن يعرف اسم هذا الشخص. فأكّد P31 ذلك للمحكمة.

سأل فيدنير عمّا فعله هذا الشخص أثناء التحقيق. فأوضح P31 أن هذا هو نفس الشخص الذي خلع عصابة عيني P31 وضربه على وجهه. وأوضح P31 أنه كان يشير إلى الشخص الذي التقط صورة له، ثم قام بضربه.

أشار فيدنير إلى أن P31 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن أنور هو الشخص الذي ضربه في وجهه وأن هناك شخصًا أو شخصين آخرين في الفيديو كانا أيضًا في غرفة التحقيق مع P31. فأوضح P31 أنه كان يقصد وجود أكثر من شخص في غرفة التحقيق: الشخص الذي ضربه، واثنان يحملان السياط، وواحد رافق P31 إلى الغرفة.

قال فيدنير إنه فهم من الأوصاف السابقة التي قدّمها P31 أن الفيديو الذي قام P31 بتصويره في الجنازة أظهر شخصًا حدده على أنه أنور وأنه التقى به مرة أخرى أثناء التحقيق، وبأن هناك شخصًا آخر في هذا الفيديو كان حاضرًا أيضًا في التحقيق. فقال P31 إن التحقيق كان حول عمله ومنشوراته وأنشطته أثناء الثورة. كما تم التحقيق معه بشأن الفيديو والصور.

أشار فيدنير إلى أن P31 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن أنور كان غاضبًا جدًا. وأراد فيدنير أن يعرف بالضبط ما فعله أنور، وما إذا كان قد رفع صوته. فقال P31 إنه ضربه على وجهه. وفقًا لـP31، فإن هذا سيكون كافيًا لوصف مثل هذا الشخص.

قال فيدنير إن P31 وصف سابقًا أنه سمع باستمرار أشخاصًا آخرين يصرخون من التعذيب، وسأل P31 عمّا إذا كان بإمكانه أيضًا سماع هذا الصراخ في غرف التحقيق. فقال P31 إن المرء يمكنه دائمًا سماع أصوات الصراخ هذه، حتى من داخل الزنازين. غير أنه أثناء التحقيق ركز على نفسه، محاولًا إيجاد طرقٍ لتقليل الضرب. وقال P31 إنه كان لا يزال بإمكانه سماع أصوات أشخاص يتعرضون للتعذيب، حيث كانت الأصوات تُسمع في كل مكان.

***

[استراحة لمدة ساعة]

***

قال القاضي فيدنير إنه يريد معرفة المزيد عن ظروف الاعتقال العامة في فرع الخطيب وإن لديه بعض الأسئلة الموجزة حول الوضع في كفرسوسة في مرحلة لاحقة. كان سؤال فيدنير الأول حول الزنازين الموجودة في الخطيب وعدد الأشخاص الموجودين في نفس زنزانة P31. فقال P31 إنه في البداية كان هناك شخص آخر، وهو رجل مسن. وتم نقل P31 لاحقًا إلى زنزانة أخرى.

أشار فيدنير إلى أن P31 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه كان هناك ثلاثة أشخاص، وفيهم P31، في زنزانة واحدة. فأوضح P31 أنه في يومه الأول كان هناك شخص آخر، وهو رجل مسن. وجاء الشخص الثالث في اليوم الثاني. وعندما تم نقل P31 إلى زنزانة أخرى، شارك الزنزانة مع العديد من الأشخاص الآخرين. وقال P31 إنه كان هناك حركة كثيرة فيما يتعلق بالقادمين الجدد وعمليات النقل. حيث إنه يتم نقل آخرين بناءً على عدد المعتقلين الجدد الذين يتم أخذهم إلى نفس الزنزانة. وقال P31 إنه لم يمكث في

الزنزانة الجماعية لفترة طويلة. وبشكل عام، فإنه لم يمكث هناك لسنوات أو لشهور، وبسبب العديد من الصور المتغيرة، لم يستطع تذكر كل التفاصيل. وخلص P31 إلى أنه يتذكر أمورًا معينة أفضل من غيرها.

سأل فيدنير عن المدة التي مكثها P31 في الخطيب قبل نقله. فقال P31 إنه مكث هناك حوالي 12 إلى 13 يومًا. حيث تم اعتقاله في 28 آذار/مارس، غير أنه لم يتذكر التاريخ الدقيق لإطلاق سراحه. وأوضح أنه علم أنه نُقل بعد 12 يومًا، رغم أنه فقد إحساسه بالوقت.

قال فيدنير إن P31 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه مكث في الخطيب منذ [حُجِبت المعلومات]، وطلب من P31 تأكيد ذلك. فأوضح P31 أنه فقد إحساسه بالوقت. كان قادرًا على تمييز الليل والنهار، غير أنه فقد إحساسه العام بالوقت، لذلك يفترض أن الإطار الزمني الذي قدمه للمكتب الاتحادي للشرطة الجنائية بألمانيا قد تم حسابه. وعندما سأله القاضي فيدنير عمّا إذا كان يتحدث عن عام 2011، أكد P31 ذلك.

سأل فيدنير عن حجم الزنزانة الجماعية وعن عدد الأشخاص الذين كانوا موجودين فيها. فقال P31 إنه كان موجودًا في أكثر من زنزانة. حيث كان عدد الناس يختلف. ففي بعض الأحيان كان هناك عشرون شخصًا، وأحيانًا ثلاثون، قبل نقل بعضهم. وقال P31 إن الأشخاص كانوا "مكدسين" في هذه الزنازين. حيث كان عليهم النوم بالتناوب. غير أن العدد الدقيق للأشخاص كان يعتمد على اليوم.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانوا يوقَظون من نومهم في الليل. فقال P31 إن الكثير من الأمور كانت تحدث داخل الزنازين. ففي بعض الأحيان كان لا يُسمح للمعتقلين بالنوم. حيث كان عليهم الوقوف في طابور مواجهين الحائط. ووصف P31 هذا بأنه تعذيب نفسي.

أوضح فيدنير أن جميع أسئلته تتعلق بفرع الخطيب، مشيرًا إلى إفادة P31 لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، والتي تنص على أن الناس غالبًا ما يُوقَظون ليلًا ويجبرون على مواجهة الحائط، بحيث كان من المستحيل الحصول على قسط كافٍ من النوم. فأكّد P31 أن هذا ما قصده عند حديثه عن التعذيب الجسدي والنفسي.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الطعام كافيًا. فقال P31 إن الطعام لم يكن جيدًا، ولكنهم كانوا يحصلون على ثلاث وجبات في اليوم، في الصباح وفي الظهيرة وفي المساء. حيث كان يتم إعطاؤهم البيض وحساء العدس والخبز في المساء. وكانوا يحصلون أيضا على الطعام في وقت الظهيرة. قال P31 إن الطعام كان كافيًا، ولكنه كان مقززًا. ووصف كذلك أن كمية الطعام كانت تعتمد على الزنزانة. ففي الزنزانات الجماعية، كانوا يحصلون على حصة واحدة لجميع المعتقلين، لذلك غالبًا كان الفرد الواحد لا يحصل على كثير من الطعام، بينما في المنفردات كان كل معتقل يحصل على نصيبه الخاص، لذلك كانت الكمية كافية.

أما فيما يتعلق بالظروف الصحية في الفرع، سأل فيدنير P31 عمّا إذا كانت هناك مرافق صحية على الإطلاق، وما إذا كانت نظيفة، وما إذا كان يُسمح للأشخاص باستخدامها. قال P31 إنه سُمح للفرد باستخدام المرحاض، ولكن، لم يكن لديك سوى دقيقة واحدة للذهاب إلى هناك ومغادرته مرة أخرى. وإذا استغرق الفرد وقتًا أطول، كان السجانون يقومون بفتح الباب والصراخ في وجهه ليغادر. ولم يكن هناك خيار للاغتسال أو الاستحمام. ولم يتذكر P31 ما إذا كان هناك صابون على الإطلاق. وسُمح له باستخدام المرحاض ثلاث مرات في اليوم، ولكن الرائحة كانت سيئة للغاية. وأوضح P31 أنه كان هناك الكثير من الناس، ولم يتمكن أي منهم أن يغتسل، لذلك كان هناك رائحة قوية. وقال P31 إن هذه الرائحة المثيرة للاشمئزاز للأشخاص الذين لم يغتسلوا لأيام، حُفرت في ذاكرته.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك علاج طبي في فرع الخطيب. فقال P31 إن بعض المعتقلين تلقوا حبوب الدواء وعلاجات. حيث إنه سمع بمثل هذه القصص المتعلقة بمرض السكري. كما سمع أشخاصًا يطلبون أدوية من السجّانين. ولم يكن P31 نفسه بحاجة إلى حبوب الدواء أو العلاج، لذلك لم يطلبها أبدًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P31 قد شاهد معتقلين مصابين أو مرضى يحتاجون إلى علاج طبي. فقال P31 إنه كان هناك مجموعات مختلفة من المرضى: كمرضى ارتفاع ضغط الدم والسكري والقلب. حيث طلب هؤلاء الأشخاص حبوب دواء معينة، غير أن P31 لم يلاحظ ما إذا كانوا قد حصلوا عليها أم لا. وشهد P31 أيضًا أشخاصًا، معظمهم من دوما وضواحي دمشق، أصيبوا بكسور. حيث كان بعضهم يضع ضمادات. وأضاف P31 أنهم كانوا مغطّين بالدماء وينزفون من رأسهم أيضًا. حيث كان من الواضح أنهم تعرضوا للضرب المبرح.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هؤلاء الأشخاص قد تلقوا علاجًا طبيًا أم تُركوا دون تدخل. فقال P31 إنهم كانوا يضعون ضمادات. ولكنهم كانوا يتألمون. وأضاف أن الأفراد المصابين بالأمراض المزمنة كانوا يطلبون دواء. وقال P31 إنه لا يعرف ما إذا كانت الضمادات تعتبر كعلاج طبي مناسب. كما أنه شاهد أشخاصًا من الواضح أنهم "أصيبوا بالجنون". حيث كانوا يصرخون، وكانوا يواجهون مشاكل صعبة عندما جاء السجانون وبدأوا في ضربهم. غير أن P31 لم يستطع معرفة ما إذا كان هؤلاء الأشخاص مرضى بالفعل أم لا. كما أنه لم ير أي أطباء. وخلص P31 إلى أنه بالرغم من أنه رأى بعض الأشخاص يتلقون حبوب دواء وآخرين يضعون ضمادات، إلا أنه لم يقابل طبيبًا في فرع الخطيب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P31 قد شاهد تعرُّض معتقلين آخرين للتعذيب وما هي أساليب التعذيب التي تم تطبيقها في الفرع. فوصف P31 كيف رأى معتقلين يعودون إلى الزنزانة بعد التحقيق معهم بكدمات في جميع أنحاء أجسادهم. حيث كانوا يتعرضون للضرب بالكابلات وكانت كامل أجسامهم حمراء. وأشار P31 إلى أحد رفاقه المعتقلين من الأردن. وكانت بشرته أغمق من P31 وتعرض لضرب مبرح. حيث قال السجانون لهذا الشخص إنه يستطيع تحمل الكثير. وأشار P31 إلى "مواقف مجنونة" أخرى عندما

وصل أشخاص من دوما إلى الزنزانة، وكان من الواضح أنهم تعرضوا لضرب مبرح قبل ذلك. حيث قال P31 إنه حاول هو ومعتقلين آخرين "إعادتهم للوقوف على أقدامهم". وأوضح P31 كذلك أنه شاهد بنفسه وهو في طريقه إلى المرحاض كيف تم تقييد أيدي المعتقلين إلى أبواب زنازينهم، حتى لا يتمكنوا من الجلوس. وخلص P31 إلى أن الهدف هو تحطيم الأشخاص نفسيًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا في الخطيب. فأكّد P31 ذلك موضحًا أنه في وقت لاحق في كفرسوسة تعرض أحد الأشخاص الذين كان يمكث معهم في الزنزانة للتعذيب بنفس الطريقة التي حصلت في الخطيب [تقييد يديه إلى باب الزنزانة]. وعندما كان P31 في الخطيب، رأى بنفسه كيف تم تقييد أيدي الناس إلى أبواب المنفردات التي كانوا محتجزين فيها.

أراد فيدنير أن يعرف ما الذي تم فعله بالضبط لهؤلاء الأشخاص. فأوضح P31 أن الأبواب الحديدية للمنفردات بها نوافذ صغيرة يستخدمها السجّانون لمراقبة المعتقلين من الخارج أو للسماح بدخول بعض الهواء داخل الزنزانة. تم إغلاق هذه النوافذ وربط أصفاد المعتقلين بالقضبان. قاموا بذلك حتى لا يتمكن الناس من الجلوس. وقال P31 إنه فهم لاحقًا بأن هذا استُخدِم كعقاب. غير أنه عندما كان لا يزال في الخطيب، لم يتعرض أي معتقل كان يشاركه في زنزانته للتعذيب بهذه الطريقة، فلم يستطع أن يسأل أحدًا ولم يكتشف ذلك إلا لاحقًا.

سأل فيدنير عن الارتفاع الذي تم تقييد أيدي الناس به إلى قضبان النوافذ، وما إذا كان عليهم الوقوف. فقال P31 إن النوافذ كانت بمستوى العين. ففي المنفردة التي احتُجز فيها، كان على المرء أن يقف لينظر عبر النافذة. وتوقع P31 أن النوافذ كانت على ارتفاع يتراوح بين 160 و170 سم. وأضاف أن وظيفة هذه النوافذ هي ليفتحها السجّانون ويراقبوا المعتقلين.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P31 يعرف عن طرق التعذيب الأخرى مثل الصدمات الكهربائية أو الدولاب (إطار سيارة). فأكّد P31 أنه تم استخدام الصدمات الكهربائية والدولاب لتهديد الناس. وقال P31 إنه شاهد أشخاصًا يتعرضون للجلد والتعذيب على بساط الريح. وأوضح P31 أنه وُضع ذات مرة داخل دولاب وتعرض للضرب. وفي مرة أخرى، هُدد بالتعرض للصعق بالكهرباء على أجزاء معينة من جسده حتى "لا يعود قادرًا على إنجاب الأطفال". وأكد P31 أن هذا حدث في فرع الخطيب بناءً على طلب القاضي فيدنير.

طلب فيدنير من P31 بأن يصف الموقف عندما تم تعذيبه باستخدام الدولاب. فأوضح P31 أن هذا حدث أثناء التحقيق حيث لم يكن قادرًا على الوقوف أو المشي بعد ذلك. فقد وُضع في دولاب [إطار سيارة] وضُرب مرتين أو ثلاث مرات. ولكن، لم يكن هذا شديدًا مثل الاستخدام المنتظم لهذه الأساليب. وقال P31 إنه تعرض في بعض الأحيان للتهديد بتثبيت قضيبين معدنيين على جسده لصعقه بصدمات كهربائية.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت عائلة P31 قد أُبلغت بمكان وجوده. فنفى P31 ذلك.

أراد فيدنير كذلك معرفة ما إذا كان P31 قد تعرض للضرب وهو في طريقه للتحقيق. فقال P31 إنه تعرض للضرب في الطريق في الخطيب. وأنه لا يمكن للمرء أن يقول بأن عمليات الضرب هذه كانت منظمة. حيث كان يتعرض الفرد للضرب [بصورة تعسفية] على رأسه بالعصي أو يضرب رأسه بالحائط. وقال P31 إن هذا لم يكن شديدًا مثل التعذيب والضرب الذي تبع ذلك فيما بعد [في كفرسوسة]. قال P31 إن الطريق من زنزانته إلى المرحاض كان طويلًا للغاية في كفرسوسة وأن الفرد كان يتعرض للضرب المبرح في الطريق.

وفيما يتعلق بفرع الخطيب، أراد فيدنير معرفة ما إذا كان بإمكان P31 قول أي شيء عن التسلسل الهرمي بين السجّانين والمحققين. فقال P31، بصفته معتقلًا في هذا الفرع، فإنه كان يتعرض للضرب من قبل السجّانين يوميًا. حيث كانوا هم الأشخاص الوحيدين الذين تواصل معهم المعتقلون إما في الطريق إلى المرحاض أو عندما كانوا يحصلون على طعام. ووفقًا لـP31، فقد كان هناك أيضًا أشخاص يعملون في الموارد البشرية أو في قسم المستندات حيث يتم تسجيل وتخزين الأغراض الشخصية للمعتقل. حيث قام القسم الثاني بسؤال P31 عن والده وأقاربه الآخرين. وأضاف P31 أنه كان هناك أيضًا محققون وكُتّاب محاضر.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الأشخاص يتصرفون بطريقة معينة بحيث أمكن لـP31 من معرفة ما إذا كان هناك نوع من التسلسل الهرمي. فقال P31 إنه لم يكن على دراية بالرتب. ولكن بعض الأشخاص كانوا يخاطبون آخرين بلقب "سيدي". وأوضح P31 أنه كمعتقل، كان تواصله الوحيد مع السجّانين.

أشار فيدنير إلى قول P31 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أن المحققين كانوا مسؤولين عن إعطاء أوامر بإجراء تحقيق أو اتخاذ قرار بعدم حدوث أي شيء للمعتقل. كما قال P31 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه كان يبدو أن المعاملة قد تم الاتفاق عليها مسبقًا وبأن الغاية التي كان يضمرها المحققون هي من يحدد مصير المعتقل. وقال P31 للمحكمة إن هذا هو ما قصده عندما وصف أن السجّانين خاطبوا ضباط التحقيق بلقب "سيدي". وكان السجّان الذي رافق المعتقلين من الزنازين إلى غرف التحقيق أقل رتبة من ضباط التحقيق.

قال فيدنير إن P31 أيضًا قام بإخبار مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية عن التسلسل الهرمي بما يفيد بأن الأشخاص ذوي الرتب الأعلى كانوا يستخدمون نبرة صوت قاسية مع الموظفين ذوي الرتب الأدنى؛ حيث مارسوا سلطتهم لفظيًا. وأخبر P31 القضاة أنه كان يشير إلى هذا عندما تحدث عن لقب "سيدي". حيث إنه استخدم هذا المصطلح فقط للتوصل إلى استنتاجات حول رتب الأشخاص.

قال فيدنير إن المحكمة كانت مهتمة بشكل خاص بتجارب P31 في فرع الخطيب وطُلب منه أن يقول ما إذا كان الخطيب هو الأسوأ أم أن فروع المخابرات الأخرى كانت هي الأسوأ. فقال P31 إن تجربة كل [فرع] كانت سيئة. وقال إنه تعرض للضرب أكثر من

غيره وكان عليه أن يتعرض لأكبر قدر من الألم في حياته عندما كان في فرع الخطيب. وفي وقت لاحق في كفرسوسة، تعرض للضرب والإهانة من قبل السجانين، غير أن هذا "كان جزءًا من ذلك فقط". وأوضح P31 أنه عند اعتقاله للمرة الثانية بعد أشهر، تم نقله إلى الفرع 215. حيث أصيبت يده وتم استدعاء طبيب لوضع ضمادات. وكان عليه البقاء في هذا الفرع لمدة 60 يومًا.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P31 عمّا إذا كان بحاجة إلى استراحة. فقال P31 إنه كان يعاني من صداع ويواجه وقتًا عصيبًا لتذكر الأمور، لذلك كان يرغب في الحصول على استراحة.

تدخل بوكر محامي دفاع أنور قائلًا إنه وزميله لن يكون لديهم أي أسئلة للشاهد، لأنهما كانا بحاجة إلى التحدث إلى موكلهم أولًا.

ونظرًا لأن المدعيَّين العامّين أشارا إلى أنه ليس لديهما سوى عدد قليل من الأسئلة، أمرت القاضي كيربر باستراحة قصيرة قبل اختتام الجلسة بعد أسئلة المدعيَّين العامّين.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن محامية P31 أخبرتها بأن صداع P31 قد ازداد سوءًا. لذلك قررت كيربر اختتام الجلسة لهذا اليوم ومتابعة أسئلة المدعيّن العامّين والدفاع في اليوم التالي.

رُفِعَت الجلسة الساعة 2:15 بعد الظهر.

اليوم الثامن والستون للمحاكمة – 8 نيسان/أبريل 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور ستة أشخاص ومُمثّلَين من الصحافة. ولم يطلب أي من الصحفيَّين المعتَمَدَين الحصول على الترجمة الفورية للّغة العربية. ومثّل الادّعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. ولم يكن محاميا المدعين كروكر ومحمد حاضرين.

تلت القاضي كيربر رئيسة المحكمة التعليمات على مسامع P31 مرة أخرى قبل انتقالها للمدعين العامين.

استجواب من قبل المدعي العام

أشار المدعي العام كلينجه إلى المظاهرات والوقفات الاحتجاجية في مطلع عام 2011 وسأل P31 عمّا إذا كان معروفًا أن بعض الأشخاص هناك كانوا ينتمون إلى قوات الأمن. فأكّد P31 ذلك، موضحًا أنه يمكن للمرء أن يعرف أنهم من أفراد قوات الأمن لأنهم كانوا دائمًا على الهاتف. وأضاف أن "المرء يعرف كيف كانوا يتصرفون". وقال P31 إن بعض النشطاء المشاركين في هذه المظاهرات قد تم استدعاؤهم بالفعل من قبل المخابرات، لذا فهم يعرفون بعض الأشخاص. حيث كانت العبارة الشائعة لهذه الاستدعاءات والاستجوابات العامة هي "لشرب فنجان من القهوة."

سأل كلينجه عمّا إذا كانت الأجهزة التي ينتمون إليها معروفة أيضًا: سواء لأجهزة المخابرات العامة، أو للمخابرات العسكرية، أو للمخابرات الجوية أو للأمن السياسي. فقال P31 إنه يريد التحدث عن قصته الشخصية: حيث تمت دعوته بالفعل [في مطلع عام 2011] من قبل الأمن السياسي وفرع فلسطين. لذلك كان يعرف بعض الناس هناك. كما تم استدعاء أصدقائه وكانوا يعرفون بعض موظفي المخابرات أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك، كان على المرء أن يضع في اعتباره أن قوات الأمن في سوريا لا تختبئ. حيث إن نهجهم هو التحكم في كل شيء. وكان هذا هو سبب خوف P31 وأصدقائه.

أشار كلينجه إلى [محاولة] التظاهر في [حُجِبَت المعلومات] من شباط/فبراير 2011 وسأل P31 عمّا إذا كان يعرف جهاز المخابرات التي ينتمي إليه الأشخاص. فأوضح P31 أنه في هذا اليوم أرادت مجموعة من الناس التجمع أمام مبنى البرلمان في دمشق. لذلك التقى حوالي عشرين إلى ثلاثين شخصًا في [حُجِبَت المعلومات]. فدخل شخص إلى المقهى وأخذ P31 إلى الخارج، وطلب بطاقة هوية P31، ووثق بياناته وأعاده إلى الداخل. ولم يكن P31 يعرف إلى أي جهاز كان ينتمي هذا الشخص، ولم يكن يرتدي شارة أو أي شيء آخر للتعرف عليه. وبعد أن غادر P31 والمجموعة المقهى، تم إيقاف بعض أصدقاء P31 وطلبوا بياناتهم الشخصية أيضًا. حيث كانت العديد من الحافلات تنتظر خارج المقهى على جانبي الشارع. قال P31 إنه هو وأصدقاؤه كانوا يعرفون أن الشباب في الحافلات كانوا من *الشبيحة*. وكان المقهى قريبًا من البرلمان، على بعد حوالي 30 مترًا في آخر الشارع. غير أن P31 والمجموعة كانوا خائفين للغاية بسبب جميع الحافلات والضباط، لدرجة أنهم قرروا متابعة السير وعدم القيام بالمظاهرة كما هو مخطط. طلبت بعض القوات الأمنية من الناس بطاقات الهوية الخاصة بهم وبياناتهم، وكان آخرون ينتظرون في الحافلات. واصلت المجموعة السير حتى وصلوا إلى سينما الزهراء، على بعد حوالي 100 متر من الطريق. قاموا بتفقّد ما إذا كان بإمكانهم القيام بمظاهرتهم هناك لكنهم

قرروا عدم القيام بذلك. وأوضح P31 أنهم لم يكونوا يسيرون كمجموعة واحدة كبيرة، بل في أزواج أو مجموعات صغيرة من ثلاثة أشخاص. وقد تم إيقاف اثنين من أصدقائه عند زاوية الشارع واقتيدا إلى مدخل مبنى مجاور. فذهب P31 في اتجاههم. وقال P31 إنه كان هناك الكثير من الأشخاص يرتدون ملابس مدنية، وكان من المستحيل تحديد الفرع الذي ينتمون إليه، ما لم يتم استدعاء أحدهم من قِبَل هذا الفرع من قبل وبالتالي معرفة بعض الوجوه.

سأل كلينجه عن اسم المخرج السينمائي الذي قام P31 بالتقاط صور وتصوير مقطع فيديو في جنازته. فقال P31 إن اسمه [حُجِبَت المعلومات].

أراد كلينجه أيضًا معرفة ما إذا كان P31 قد حفظ ملفات الفيديو أو الصور على جهاز الكمبيوتر الخاص به والجهاز الذي التقط الصور/ مقاطع الفيديو به. فقال P31 إنه قام بالتصوير بكاميرا فيديو من نوع سوني في الجنازة، ما يسمى بالكاميرا المحمولة باليد. حيث قام بتصوير موكب الجنازة الذي كان يحمل التابوت والأشخاص الذين يسيرون خلفه. وقال P31 إن العديد من الأشخاص حضروا الجنازة: من فنانين وسياسيين، وكذلك قوات الأمن. وقام بتصوير فيديو للأحداث وأثناء تصويره تعرف على الشخص الذي ضربه في شارع مفتوح من قبل. لذلك التقط صورة لهذا الشخص. وفي وقت لاحق، عندما كان P31 في المنزل، قام بحفظ ملف الصورة على جهاز الكمبيوتر الخاص به. وقال للمحكمة إنه كان خائفًا ومتوترًا في هذه اللحظة لأن مجرد وجوده في الجنازة كان يمثل مشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، قام أيضًا بتصوير قوات الأمن، الذي لم يكن بالأمر السهل في سوريا.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P31 بناء على ذلك قد التقط صورة شاشة لهذا الشخص المحدد من ملف الفيديو. فنفى P31 ذلك، موضحًا أنه استخدم كاميرته لتقريب الصورة على الشخص. حيث أوقف الفيديو والتقط صورة. وأضاف P31 أن الكاميرا كانت تسمح بتصوير مقطع فيديو والتقاط صور في نفس الوقت.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P31 قد قام باستخدام خاصية التقريب بالكاميرا والتقاط الصورة في الجنازة. فأكّد P31 ذلك.

سأل كلينجه ما إذا كان أنور رسلان ظاهرًا بوضوح. فأكّد P31 ذلك.

أراد كلينجه أيضًا معرفة ما إذا كان P31 يقف جانبًا أو وسط الحشد. فقال P31 إنه كان وسط الحشد، مضيفًا أنه في اليوم السابق – بعد شهادته في المحكمة – حاول العثور على ملف الصورة في مكان ما في رسائل البريد الإلكتروني الخاصة به. غير أنه تمت مصادرة جهاز الكمبيوتر الخاص به عندما تم القبض عليه في عام 2011. ولكنه لم يعثر على الملف. وأوضح P31 أيضًا أنه في ذلك الوقت في سوريا، كان من الخطر حفظ أي ملفات لأنه عند كل اعتقال يتم استجواب الشخص حول حسابات وسائل التواصل الاجتماعي وكلمات المرور لجميع الأجهزة والحسابات. وقال P31 إنه لم يستعد جهاز الكمبيوتر الخاص به بعد إطلاق سراحه، مضيفًا أنه كان يفضل العثور على الملف لأنه كان سيوضح الكثير.

قال كلينجه إن P31 أجاب للتو على سؤاله التالي واستمر في سؤال P31 عن مكان تصنيف أنور رسلان في التسلسل الهرمي في الخطيب. فقال P31 إنه كان يشعر بأن هذا الشخص [أنور رسلان] كان ذا رتبة عالية. حيث إن المكتب الذي تم فيه التحقيق معه أثناء وجود هذا الشخص لم يكن غرفة التحقيق المعتادة. وكان من الواضح لـP31 أن الشخص كان ذا رتبة أعلى من ضباط التحقيق والسجّانين. وأوضح P31 أن هذا بات واضحًا له أيضًا عندما رأى الشخص خارج الفرع؛ حيث كان واقفًا ومحاطًا برجال الأمن ومن طريقة تعامل هذا الشخص معهم.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P31 قد لاحظ أي أوامر صادرة من هذا الشخص [أنور رسلان]. فقال P31 إنه وصف بالفعل مواقف مختلفة داخل الفرع عندما تمت مخاطبة أنور بلقب "سيدي". ولكن P31 كان خائفًا لدرجة أنه لم يلاحظ ما إذا كان أنور قد أعطى أي أوامر.

سأل كلينجه عمّا إذا كان شخص ذو رتبة أعلى قد أعطى أوامر للشخص الذي قام P31 بتحديده على أنه أنور. فأوضح P31 أنه أثناء التحقيق لم يكن هناك سوى محقق وسجّان واحد أو اثنين. وكان جميعهم يخاطبون أنور بلقب "سيدي."

أراد كلينجه توضيح ما إذا كان جميع الأشخاص الثلاثة في التحقيق لديهم رتب أدنى من أنور. فأكّد P31 ذلك.

سأل كلينجه P31 عمّا إذا كان شاهدًا على عنف جنسي أو كان ضحيةً له في فرع الخطيب. فنفى P31 ذلك، مضيفًا أنه شاهد كيف أُجبر المعتقلون على خلع ملابسهم، وشَهِد تهديدات بتعقيم الفرد باستخدام الصدمات الكهربائية.

أشار كلينجه إلى أن اعتقال P31 في فرع الخطيب كان في وقت مبكر نسبيًا، وسأل عمّا إذا كان P31 قد شهد أشخاصًا يموتون داخل الفرع أو شاهد جثثًا هناك. فنفى P31 ذلك.

أراد كلينجه لآخر مرة معرفة ما إذا كان P31 قد عانى من أي تبعات جسدية أو نفسية لاعتقاله. فنفى P31 ذلك.

لم يكن لدى محاميّ الدفاع ولا محامي المدعين أي أسئلة.

صُرف P31 كشاهد.

كانت القاضي كيربر رئيسة المحكمة على وشك اختتام الجلسة عندما طلب محامي الدفاع بوكر قراءة طلب للحصول على أدلة إضافية. وأوضح أن الطلب قُدم للتو إلى المحكمة كتابةً. فسمحت كيربر لبوكر بالاستمرار. فذكر محامي المدعي العام، شارمر، أنه لم يكن أي من أطراف القضية على علم بطلب بوكر، وأنهم لم يحصلوا على نسخة مسبقًا. فاعتذر بوكر، موضحًا أنه نظرًا لمحدودية الموارد، لم يتمكن محامي الدفاع من إرسال نسخة إلى جميع الأطراف قبل يوم المحاكمة، ولكن، كان من المفترض أن الجميع قد تلقى بريدًا إلكترونيًا ذا صلة في هذه الأثناء.

[ما يلي هو إعادة صياغة لطلب محامي الدفاع، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة عند قراءة الطلب.]

بعد شهادة P31 في المحكمة، يطلب الدفاع من المحكمة الحصول على أدلة إضافية على شكل شهادة خمس شهود وإجراء معاينة لمخططين.

I. *يطلب الدفاع الاستماع إلى اثنين من موظفي دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية (BND) كخبراء، ومعاينة مخططين تم إرفاقهما كمرفقين لتقرير الدائرة الذي صاغه الشاهدان.*

ليتم سماعهما كخبراء:

- *[حُجب لاسم]*
- *[حُجب لاسم]*

ليتم معاينته:

- *مخطط بتاريخ 16 حزيران/ يونيو لعام 2016، يوضح هيكلية إدارة المخابرات العامة السورية.*
- *ملاحق إضافية للتقرير ذي الصلة الذي صاغته دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية.*

II. *يطلب الدفاع من المحكمة استدعاء وسماع ثلاثة شهود إضافيين.*

- *[حُجب الاسم]، يقيم حاليًا في تركيا*
- *[حُجب الاسم]، يقيم حاليًا في تركيا*
- *الشاهد "Z080421" الذي طلب عدم الكشف عن هويته*

التبرير:

I. *قام [حُجبَ الاسم] الذي يعمل في قسم تدابير الحماية الذاتية في دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية، بصياغة تقرير للوكالة يشرح بالتفصيل هيكلية إدارة المخابرات العامة السورية. حيث تم إرسال هذا التقرير إلى كبير المفتشين الجنائيين في الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية [الآن] دويسنج. وشارك [حُجب الاسم] في صياغة هذا التقرير بصفته كاتبًا.*

يتناول التقرير هيكلية إدارة المخابرات العامة السورية بالتفصيل وحدد القسم 40 كقسم فرعي للفرع 271. كما بين بالتفصيل أن القسم 40 تم تكليفه بمراقبة المظاهرات والحركات المعادية وأعضاء الحركات المعارضة للنظام. وتم تأكيد هذه المهمة أيضًا من قبل العديد من الشهود خلال المحاكمة الحالية: حيث شهد دويسنج في 24 نيسان/أبريل 2020 بأن القسم 40 كان قسمًا فرعيًا لامركزيًا من المخابرات العامة؛ وشهد أنور البُنّي في 4 حزيران/يونيو 2020 أن القسم 40 كان يعمل في دمشق فقط. وشهد P5 في 2 تموز/يوليو 2020 كيف قام القسم 40 بالذهاب إلى المظاهرات لمراقبتها وقمعها.

يرى الدفاع أنه من الضروري الاستماع إلى الخبراء المذكورين وقراءة المرفقات ذات الصلة بالتقرير المذكور أعلاه لأن P31 زعم في شهادته في 7 نيسان/أبريل 2021 أنه التقى أنور رسلان – موظف الفرع 251 – في مظاهرة أمام البرلمان في دمشق. وبعد ذلك في جنازة. كما أن شهادة P31 في المحكمة أظهرت العديد من التناقضات فيما يتعلق بإفادته السابقة في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بتاريخ [حُجبت المعلومات]. وأنه من المستحيل أن يرى P31 أنور رسلان في مظاهرة، بسبب نقص كفاءة أنور بهذا الخصوص. لذلك فإن الطلب الحالي للحصول على الأدلة له قيمة كبيرة حيث إنه لم يكن من الممكن أن يرى P31 أنور في المظاهرة ثم يتعرف عليه لاحقًا.

II. *عمل [حُذف الاسم] كسجّان في الفرع 251 منذ شباط/فبراير 2011 حتى نيسان/أبريل 2011 على الأقل. وسيكون قادرًا على الشهادة بأن أنور – لم يكن قبل هذا الوقت أو بعده – خارج الفرع على الإطلاق، وبأنه لم يكن حاضرًا في أي مظاهرات. ويمكنه أيضًا أن يشهد على أن أنور كان يقوم بخدمة داخلية فقط ولم يشارك أبدًا في أي أنشطة قمعية بقيادة الدولة أو أنشطة مماثلة ضد المتظاهرين خارج الفرع.*

كان [حُجب الاسم] يعمل في الفرع 251 منذ بداية شباط/فبراير 2011 على الأقل. وسيكون قادرًا على الشهادة بأن أنور – لم يكن قبل هذا الوقت أو بعده – خارج الفرع على الإطلاق، وبأنه لم يكن حاضرًا في أي مظاهرات. ويمكنه أيضًا أن يشهد بأن

أنور كان يقوم بخدمة داخلية فقط ولم يشارك أبدًا في أي أنشطة قمعية بقيادة الدولة أو أنشطة مماثلة ضد المتظاهرين خارج الفرع.

عمل "Z080421" في الفرع 251 في مطلع عام 2011. وسيكون قادرًا على الشهادة بأن أنور – لم يكن قبل هذا الوقت أو بعده – خارج الفرع على الإطلاق، وبأنه لم يكن حاضرًا في أي مظاهرات. ويمكنه أيضًا أن يشهد بأن أنور كان يقوم بخدمة داخلية فقط ولم يشارك أبدًا في أي أنشطة قمعية بقيادة الدولة أو أنشطة مماثلة ضد المتظاهرين خارج الفرع.

ويشير الدفاع إلى أن P31 حدد أنور رسلان بشكل خاطئ ولم يتمكن من التعرف على وجهه. حيث إن موقف التحقيق الذي وصفه P31 في 7 نيسان/أبريل 2021 لا يتوافق مع شخصية أنور ورأيه تجاه المعارضة.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة الدفاع عمّا إذا كان "Z080421" موجودًا في ألمانيا أو في الخارج. فأوضح بوكر أن هذا الشخص موجود في الشرق الأوسط، لكنه ليس في تركيا ولا سوريا. وأضاف بوكر أنه يمكن للقضاة العثور على مزيد من المعلومات حول هذا الأمر في رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها الدفاع إلى المحكمة للتو.

رُفِعَت الجلسة الساعة 10:15 صباحًا.

ستكون المحاكمة القادمة في 14 نيسان/أبريل، 2021.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 33 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات 14 و15 نيسان/أبريل، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم التاسع والستون للمحاكمة – 14 نيسان/أبريل، 2021

في معرض شهادتها، قالت **P32**، وهي سيدة سورية تبلغ من العمر 28 عامًا، أنها التقت وعائلتها مع أنور بينما جرى البحث عن شقيقتيها المعتقلتين في فرع الخطيب. كما أدلت **P32** بشهادتها حول اعتقالها في الفرع، واصفة تفاصيل ما تعرضت له من تعذيب وعنف جنسي. وتحدثت أيضًا عن لقاء آخر جمعها بأنور أثناء اعتقالها، مدعية أنه رفض طلب نقلها من السجن الانفرادي لكيلا تفقد عقلها.

اليوم السبعون للمحاكمة – 15 نيسان/أبريل، 2021

تلا محامو دفاع أنور إفادته موضّحين روايته عن اللقاءات التي أجراها مع **P32**. وعندما سُئلت من قبل المدّعين العامين، أجابت **P32** على إفادة أنور بأنه من الغريب أن تكون مضطرة للدفاع عن نفسها ضد تهم موجهة من مجرم كان ينفي كل ما قالته للمحكمة.

تلا القضاة إخطارًا على الطرفين لإبلاغهم بأن شهادات المدّعين السابقة أدت إلى إمكانية توجيه التّهم بارتكاب جرائم وقع ضحيتها المدعون كجرائم عادية بموجب القانون الجنائي الألماني المحلي. كما سيطلب القضاة خبيرًا في القانون السوري لبحث القضايا المتعلقة بالجرائم المزعومة. وقرأ المدّعون إفادتهم ردًا على طلب الدفاع للحصول على أدلة إضافية يُزعم أنها تدحض التورط المزعوم لأنور في أمور خارج الفرع 251. حيث قال المدّعون إنهم لا يؤيدون هذا الطلب لأن الشهود المقترحين لن يكونوا مناسبين للإدلاء بشهاداتهم في هذا الصدد، ولن تقدم شهاداتهم معلومات جديدة. وفضّل شاهد آخر كان يفترض أن يدلي بشهادته في إحدى الجلسات التالية عدم الإدلاء بشهادته في المحكمة بسبب مخاوف بشأن سلامة عائلته، على الرغم من إجراءات الحماية التي اقترحتها المحكمة. وطلب أحد المدّعين أن ينسحب من المحاكمة بصفته مدّعيًا.

اليوم التاسع والستون للمحاكمة – 14 نيسان/أبريل، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور عشرة أشخاص وستة صحفيين، وطلب أحد الصحفيين المعتمدين الوصول إلى الترجمة العربية. وكان P30 ورسّام محكمة من بين الحضور. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس.

شهادة P32 [2]

رافق P32 محاميها، د. كروكر، وتم إبلاغها بحقوقها وواجباتها كشاهدة. قالت P32 إنها تبلغ من العمر 28 عامًا وتعيش في سويسرا ولا تربطها صلة قرابة أو زواج بالمتَّهم.

استجواب من قبل القاضي كيرير

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كانت P23 منفعلة خلال الشهادة بأكملها، وقد قامت في بعض الأحيان بتصحيح المترجم وتذكيره بأنه لم يترجم نهاية جملتها.

بدأت رئيسة المحكمة القاضي كيربر استجوابها بالتذكير بأنه قد سبق وأجرى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA) مقابلة مع P32. وطلبت من P32 وصف اعتقالها في سوريا والأحداث التي أدت إلى اعتقالها وكيف دخلت في نزاع مع النظام السوري. أوضحت P32 أن شقيقتها [الشقيقة 1] اعتُقلت في 15 آذار/مارس، 2011. وقالت P32 إنها أرادت ذكر هذا التفصيل قبل وصف تجربتها. وتابعت موضحة أنه في 25 أيار/مايو، 2012، وقعت مجزرة الحولة في حمص، وأودت بحياة 50 طفلًا. كما أشارت P32 إلى أن يوم 25 أيار/مايو، 2012 كان يوم جمعة، وفي يوم الأحد الموافق 27 أيار/مايو، 2012 تم تنظيم اعتصام لإدانة المجزرة. وتزامن الاعتصام مع ذكرى وفاة الطفل [حُجب الاسم]. وشاركت P32 وآخرون في اعتصام في الطلياني بدمشق. حيث حمل المتظاهرون لافتات وصورة [حُجب الاسم]. أدانت الشعارات التي كُتِبت على اللافتات مجزرة الحولة ورفعت P32 لافتة كُتب عليها "أطفال الحولة ليسوا إرهابيين" طاعنة بصدق رواية النظام القائلة بأن الثورة تألفت من إرهابيين ومسلحين فحسب.

أشارت P32 إلى أن عيارات نارية قد أطلقت بعد بضع دقائق فقط. ولم يكن المتظاهرون يهتفون، بل وقفوا وهم يحملون لافتاتهم فحسب. قالت P32 إنهم اكتشفوا لاحقًا أن النظام كان على علم بأن الاعتصام سيقام، وكانت العيارات النارية التي أُطلقت دليلًا على هذه المعرفة. وعندما أُطلقت العيارات النارية الأولى، هرب المتظاهرون. قالت P32 إنها ذهبت إلى منطقة الروضة قرب الطلياني. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من الناس. أوقفها ضابطا أمن على دراجة نارية وسألوها عمّا كانت تفعله هناك. فأخبرتهما P32 أنها كانت في السوق (كانت المنطقة معروفة بأنها منطقة للتسوق). ثم سأل الضابطان P32 عن هويتها وعندما قرآ اسمها قالا "آه! أنت شقيقة [الشقيقة 1]" وأضافا مهدّدين: "جئتنا برجلَيك." أبلغت P32 المحكمة أنها كانت ترتدي نظارات في ذلك اليوم. عندما صفعها أحد الضباط على وجهها، انكسرت نظارتها وبدأ أنفها ينزف. كما وصفت P23 [مستخدمةً يديها] وجود شارع وعلى يمينه مكتب عقارات. حيث قام ضابطا الأمن بإخلاء المبنى من موظفي العقارات بالقوة، وسحبا P32 إلى الداخل وأجبراها على الجلوس على كرسي. قالت P32 إن أحد ضبّاط الأمن اتصل بحافلة صغيرة لنقلها، وصوب الآخر بندقية نحوها موجها إياها صوب وجهها. وجلست P32 على الكرسي عندما قال لها أحد الضبّاط الواقفين "والله، لو كان مصيرك متروكًا لي، لكنت [قلّد صوت سحب الزناد، مشيرًا إلى أنه كان سيقتلها]".

كما أوضحت P32 أن والدتها كانت في الاعتصام أيضًا. إلا أنها لم تحضر للتظاهر، بل لأنها كانت قلقة بشأن P32، حيث حاولت P32 الاتصال بوالدتها قبل وصول ضابطي الأمن لكنها لم تستطع الوصول إليها. وقالت P32 أنه بمجرد وصول حافلة الأمن، رأت والدتها بالداخل، حيث أُخذوها كذلك. ورأت يدي والدتها خلف ظهرها وكانت تنظر إلى الأسفل. وكانت الحافلة مليئة بالمعتقلين والمعتقلات وكان المقعد بجانب والدتها خاليًا. ولوهلة قصيرة اعتقدت P32 أن قضيتها قد تكون كبيرة ولم ترغب في أن يعرف الضبّاط أنها والدتها، لذلك لم تتدخل. ومع ذلك، اقتربت P32 من والدتها، وسألتها عمّا إذا كان يمكنها الجلوس بجانبها. ثم نظرتا إلى بعضهما البعض وبكيتا. وقالت P32 إن الشاحنة قد تحركت لبضع دقائق باتجاه الجسر الأبيض حيث يقع فرع حافظ مخلوف [القسم 40]. أضافت P32 أنهم نزلوا من الشاحنة عند وصولهم إلى القسم، وكان عليهم الصعود إلى الطابق العلوي. وذكرت وجود عناصر من قوات الأمن بكثافة على السلالم. كان عناصر قوات الأمن من الشباب. وراحوا يضربون الناس [المعتقلين] الذين يصعدون السلالم ضربًا شديدًا حتى وصل المعتقلون إلى ممر صغير في نهاية السلم. قالت P32 إنه بعد هذا الإجراء، كان على جميع المعتقلين مواجهة الحائط وتغطية أعينهم بأيديهم، حتى لا يتمكنوا من رؤية ما كان يدور حولهم.

قالت P32 إن هذا حدث عندما تحدث معها مسؤول تكنولوجيا المعلومات في القسم، وقد أتى حاملًا معه العديد من الأوراق والمستندات. حيث أخبرها أن جميع الأوراق تعود لـP32، كما لو كان يريد أن يعلمها أنها مطلوبة وأنها قد أتت الآن إلى القسم بنفسها. وقام بأخذ مجموعة من الأوراق، وتلا منها إحدى منشورات P32 على الفيسبوك التي قالت فيها إن جميع الموالين للنظام كانوا عبيدًا، وصرخ ضابط تكنولوجيا المعلومات في وجهها "هل نحن عبيد، أيتها العاهرة؟". اعتذرت P32 عن استخدام هذه الكلمة في قاعة المحكمة، مضيفة أنها تفترض أن كل من في قاعة المحكمة يعرف أن هذه كانت واحدة من الكلمات الأقل سوءًا المستخدمة في أجهزة المخابرات. أضافت P32 أنه تم فصل الرجال عن النساء. حيث اقتيدت الفتيات إلى غرفة اضطررن للبقاء فيها لمدة 10 ساعات. وصفت P32 كيف طلبت استخدام المرحاض قبل التحقيق معها. ثم رأت رجلًا اعتقدت أنه شرطي وطلبت منه هاتفًا. قالت إنها كانت في حالة هستيرية لأنها أرادت التحدث إلى والدها أو شقيقتها بشكل عاجل. عندما سأل الشرطي P32 عمّا ستقدمه له في المقابل، أخبرته أنها ستعطيه "كل ما يريد". سمح لها بإجراء مكالمة وعادت P32 إلى الغرفة التي أتت منها.[3]

قالت P32 إن "الشخص الذي اخترق حسابها على الفيسبوك" قد حقق معها [مسؤول تكنولوجيا المعلومات، انظر السياق أعلاه]. دخلت مكتبه حيث كان ينتظرها مع شخص آخر. ثم طلب الوصول إلى حساب الفيسبوك الخاص بها من خلال عنوان بريدها الإلكتروني وكلمة المرور. أعلم هذا الشخص P32 أنها حاولت رشوة ضابط شرطة، وأن تلك جريمة خطيرة تؤدي إلى السجن. أوضحت P32 للمحكمة أنها بسبب مشاركتها في المظاهرات، كانت على اتصال بشخص يعيش في الخارج متخصص في تكنولوجيا المعلومات وكان يعرف متى أرادت التظاهر. أوضحت P32 الإجراء المتبع عند قيام أجهزة المخابرات باعتقال شخص ما، حيث يقوم هذا الشخص بإغلاق هاتفه على الفور. ثم أصبحت هذه إشارة للآخرين [مثل صديق P32 الذي يعيش في الخارج] لإبلاغهم أنه تم القبض على هذا الشخص حتى يتمكن الأصدقاء من حذف حساب الشخص على الفيسبوك. قالت P32 إنها أخبرت مسؤول تكنولوجيا المعلومات في

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يتضح إن قامت P32 بإجراء الاتصال أم لا.

الفرع بعنوان بريدها الإلكتروني وكلمة المرور لحسابها على الفيسبوك. إلا أنه لم يتمكن من الوصول إلى حسابها على الفيسبوك. ولكنه تمكن من فتح حساب البريد الإلكتروني العادي الخاص بها.

أضافت P32 أنه في أحد المجلدات كان هناك رسالة بريد إلكتروني أرسلتها إلى تنسيقية حي المهاجرين ([حُجبت المعلومات]). وكانت التنسيقية مسؤولة عن تنظيم المظاهرات. كتبت P32 إلى التنسيقية عن شخص كان أستاذًا مساعدًا في كلية [حُجبت المعلومات] في جامعتها. وكان اسمه [حُجب الاسم]. وقد أرفقت P32 صورته في رسالة البريد الإلكتروني. وفي رسالة البريد الإلكتروني، أبلغت P32 التنسيقية أن هذا الشخص شارك في مظاهرات بهدف تسليم الناس إلى قوات الأمن. وفقًا لـP32، فقد ذكرت بالتفصيل أن هذا الشخص كان يتظاهر بأنه يشارك في المظاهرات وأنه سيكون هناك العديد من الضحايا بسبب ذلك. قالت P32 للتنسيقية "إذا رأيتم هذا الشخص أوقفوا المظاهرة". قالت P32 للمحكمة إن المحقق عدّ هذا البريد الإلكتروني تحريضًا ضد قوات الأمن. ومع ذلك، وفقًا لما قالته P32، يعلم الجميع أنه منذ بداية الثورة وحتى يومنا هذا لم يكن هناك وجود لأسلحة أو للجيش السوري الحر في دمشق [مما يعني أنه من الواضح أن التحريض المزعوم كان غير فعال ولا يمكن اعتباره تحريضًا على الإطلاق]. عادت P32 إلى المعتقلين الآخرين بعد ذلك. ثم أبلغت P32 المحكمة أن الكثير من الأشياء حدثت أثناء التحقيق، لكنها لم تتذكر معظمها. أوضحت أن التحقيق انتهى حوالي الساعة 12:00 ظهرًا وتم أخذ جميع المعتقلين الذين شاركوا في الاعتصام. وفُصلت تسع نساء عن الرجال (لم تتذكر P32 عدد الرجال هناك). ونُقلوا جميعًا في شاحنة إلى الخطيب. وكان عليهم النزول إلى الطابق السفلي عند وصولهم. قالت P32 إنها لا تعرف كيف تصف الفرع، ولكن يمكن وصفه على أحسن تقدير بحظيرة حيوانات.

سألت القاضي كيربر P32 عمّا إذا كانت معصوبة العينين أو كانت قادرة على رؤية ما كان يحدث حولها. فأجابت P32 أنها كانت قادرة على الرؤية. ووصفت P32 رائحة الدم والبول والمراحيض عندما دخلت الفرع، مضيفة أنه لم تكن هناك تهوية. ووصفت P32 كذلك كيف كان على المعتقلين النزول إلى الطابق السفلي والانعطاف يمينًا إلى المكان الذي يوجد فيه طبيب الفرع. كما كانت هناك ممرضتان من الهلال الأحمر. قامتا بتفتيش المعتقلات واحدةً تلو الأخرى حتى جاء دور P32. قالت P32 إنه كان على جميع المعتقلات التجمع في مكتب الطبيب وكانت الممرضتان تأتيان لأخذهن واحدة تلو الأخرى لتفتيشهن. أضافت P32 أنها شعرت بالإهانة الشديدة نتيجة التفتيش لأنها اضطرت إلى خلع كل ملابسها، وتم تفتيش مناطقها الحساسة بطريقة أقرب من كونها انتهاكًا [اعتداءً جنسيًا]. وبعد انتهاء التفتيش، غادرت المعتقلات هذه الغرفة وتوجهن يسارًا.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كان الطبيب أو الممرضة هي مَن قامت بالتفتيش. قالت P32 إن الممرضتين قامتا بتفتيش كل المعتقلات. وأضافت أن المعتقلات وُضِعن في زنزانة جماعية بعد ذلك. قالت P32 إنهن كنّ تسع معتقلات (وصلن للتو) وكان هناك ما مجموعه 17 معتقلة في الزنزانة الجماعية للإناث. قالت P32 إن الزنزانة بها جدران وأرضية وبطانيات وكانت مليئة بالحشرات، وخاصة القمل الذي كان يعشش في البطانيات. وكان المكان صغيرًا جدًا، لذا انقسمن إلى ثلاث مجموعات للسماح لكل مجموعة بالنوم لمدة سبع ساعات. [أخبرت القاضي كيربر P32 أنها تستطيع شرب الماء في أي وقت إن احتاجت، وشكرت P32 كيربر وتابعت] مشيرة إلى أنه لم تكن هناك سجينات سياسيات فحسب في الزنزانة الجماعية، بل كانت المعتقلات من جميع الخلفيات: وفيهن الفتيات اللاتي كن هناك بسبب تهم الدعارة. ولم يكن الوضع ملائما بما يكفي ليتحدثن مع بعضهن البعض، لأنه من الممكن أن تكون إحداهن تابعة للنظام.

قالت P32 للمحكمة إنها تضع كل ما وصفته للتو في كفة، ووجودها مع والدتها في كفة أخرى. وأضافت P32 أنها كانت قلقة على والدتها بشكل مستمر. أبلغت P32 والدتها أنها ستعترف بأي شيء لإبعادها عن المشاكل. إلا أن والدة P32 أخبرتها أن البقاء هناك والقدرة على رؤية P32 أمامها أفضل من البقاء في الخارج وعدم معرفة أي شيء عنها [أبدت P32 تأثرا وغلبت عليها مشاعرها]. قالت P32 إنه صادف أن كانت ليلة عيد ميلادها عندما أحضر أحد السجّانين طبقًا من الزيتون قُطِف من الشجرة [كان شديد المرارة]. حيث غنت لها زميلاتها المعتقلات أغنية عيد الميلاد مما أثر في P32 عاطفيًا. أوضحت P32 أن جميع المعتقلات في الزنزانة الجماعية اللواتي قُبض عليهن في الاعتصام قد تم التحقيق معهن في اليوم الأول بعد وصولهن، باستثناء P32 التي لم يتم التحقيق معها إلا بعد ستة أيام. لذا سألت P32 السجّان عن موعد التحقيق معها. فأجابها بأن محققها شخص مهم وسيأتي في اليوم التالي.

تم التحقيق مع P32 بالفعل في اليوم التالي. وكان محققها مختلفا عن الذي حقق مع المعتقلات الأخريات. أوضحت P32 أن يديها كانتا مقيدتين خلف ظهرها بشريط بلاستيكي. ولم تكن معصوبة العينين (P32 لم تكن متأكدة تمامًا من ذلك الأمر). قالت P32 إن التحقيق معها لم يكن من قبل أنور [رسلان]. وبدأ الشخص الذي حقق معها بِذِكر شادي الجلبي. قالت P32 للمحكمة إن هذا هو سبب ذكرها لاعتقال شقيقتها أيضًا كما أوضحت أن شقيقتها اعتُقلت في مظاهرة من قبل شخص يُدعى شادي. وأضافت أن المظاهرة التي اعتُقلت فيها شقيقتها أصبحت مشهورة في بداية الثورة، كما اشتهرت شقيقتها. حتى أن هناك مقطع فيديو لهذه المظاهرة ما زال على الإنترنت. حيث يمكن رؤية شادي في مقطع الفيديو. لذلك كان من المعروف أن هذا الشخص هو من اعتقل [الشقيقة 1]. أعلن الجيش السوري الحر في داريا [الغوطة الغربية] أنهم "قتلوا شادي من أجل [الشقيقة 1]". أوضحت P32 أن [الشقيقة 1] كانت خارج البلد وأن عائلة P32 لم تكن على اتصال بالجيش السوري الحر على الإطلاق، إلا أن اسم [الشقيقة 1] أصبح رمزًا للمظاهرة الأولى. وفقًا لـP32، فإن عائلتها لم تكن على علم بهذه الأنشطة التي قامت بها "جماعة تطلق على نفسها اسم الجيش السوري الحر". ومع ذلك، قررت الأجهزة الأمنية اعتقال P32 واتهامها بالتحريض على قتل رفيقهم شادي. قالت P32 إن شادي كان على ما يبدو مهمًا لضبّاط الأمن الآخرين وكانوا يبحثون عن كبش فداء، وأرادوا من P32 أن تلعب هذا الدور. وصفت P32 كذلك كيف أخبرها المحقق أن التحريض على قتل زميله عقابه السجن لعشر سنوات على الأقل، كما وصفت استخدامه بعض المصطلحات السيئة للغاية التي أصبحت معروفة للجميع في قاعة المحكمة.

سألت كيربر عمّا إذا كان المحقق قد هدد P32. فأكدت P32 ذلك، موضحة أنه كان عليها توقيع خمس أوراق. حيث قيل لها إنه سوف يتم تعذيبها حال عدم توقيعها، وسيقومون "بملاحقتها" بسبب موت شادي.

أضافت كيربر أن P32 قالت للشرطة سابقًا إنها تعرّضت للتهديد بالتعذيب في القبو. فأكدت P32 ذلك، مضيفة أنه – كما قالت للتو – فقد هددها بالتعذيب.

سألت كيربر P32 عمّا إذا كانت قد هُددت بالاغتصاب كذلك. نفت P32 ذلك قائلة "لم يكن هناك سوى اغتصاب لفظي".

تدخل القاضي فيدنير، متسائلًا عن صحة أن P32 قد هُددت بالاعتقال لفترة طويلة. فأكدت P32 أن هذا "صحيح 100%". ووصفت أخذها إلى الطابق السفلي في القبو وتعذيبها عن طريق الشَّبْح [التعليق من اليدين]. كان أحدهم يحتسي الشاي أو مشروبًا ساخنًا آخر مع الشخص الذي عذبها وسكبه عليها. قالت P32 إن الندبة ما زالت على بطنها. أوضحت P32 كذلك أنها تعرّضت للضرب أثناء تعليقها من معصميها. ثم كان عليها التمدد على لوحٍ خشبيٍ وقيّدت عليه وضُربت على قدميها. قالت P32 إنها تتذكر سابقًا إخبار الشرطة بأنها تعرّضت للتعذيب بالكهرباء، لكنها لم تتذكر ذلك في تلك اللحظة تحديدًا في المحكمة. قالت P32 إنها نسيت أيضًا ما إذا تم اصطحابها إلى الطابق العلوي للمحقق أو إعادتها إلى الزنزانة الجماعية بمجرد انتهاء التعذيب. قالت P32 إنها عندما عادت إلى الزنزانة الجماعية، ظهرت عليها العديد من آثار الضرب. ومكثت هناك ستة أيام قبل أن يستدعي السّجان والدتها. قالت P32 إنه كان شعورا غريبا لأنها كانت سعيدة بإطلاق سراح والدتها لكنها شعرت بالحزن في ذات الوقت.

سألت القاضي كيربر كيف عُلقت P32 بالضبط: على سبيل المثال، على الحائط أم من السقف أم على الباب. فقالت P32 إنها عُلقت من السقف.

سألت كيربر كيف عُلقت P32: على سبيل المثال باستخدام الخطافات. لم تستطع P32 التذكر، قائلةً إن الصورة في ذهنها مشوهة.

ذكرت كيربر إشارة P32 إلى أنها لا تتذكر موقف التعذيب بالكهرباء وطلبت من P32 وصف ما حدث على اللوح الخشبي. فقالت P32 إن أحد طرفي اللوح الخشبي كان مرتفعًا للأعلى، وإن ساقيها قد ربطتا بالطرف العلوي من اللوح الخشبي.

سألت كيربر عمّا إذا كان صحيحًا تعرُّض P32 للضرب في هذه الوضعية. فأكدت P32 أنها تعرّضت للضرب على قدميها.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانت هذه الحادثة قد حدثت قبل أو بعد الاعتداء الجنسي. قالت P32 إنها حدثت قبله.

سألت كيربر عمّا إذا كانت P32 قد تعرّضت للضرب أثناء تعليقها. فأكدت P32 أنها ضُربت على بطنها وأنهم قاموا برش سائلٍ ساخنٍ عليها.

أرادت كيربر معرفة إن كانت P32 "قد لُمست" في هذا الموقف. نفت P32 ذلك قائلة إنها تعرّضت "فقط" للكثير من الإهانات والإذلال.

سألت كيربر إن كانت P32 تذكر اسم السّجان، فأكدت P32 ذلك.

أرادت كيربر معرفة الاسم، قالت P32 إن السجّانين استخدموا أسماء مستعارة عوضا عن أسمائهم الحقيقية مثل أبو غضب وأبو عيطة وأبو شملة. وكان هناك المزيد من السجّانين وفقًا لـP32، لكنها لم تتذكر سوى تلك الأسماء.

سألت كيربر أي السجّانين كان موجودًا عندما تم تعذيب P32، فقالت P32 إن أبو غضب كان وحده.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان أبو غضب هو من "لمسها" أثناء الاعتداء الجنسي، نفت P32 ذلك.

سألت كيربر عن هويته، فأوضحت P32 أن هذا [الاعتداء الجنسي] قد قام به سجّان آخر هو أبو شملة. ولم يحدث ذلك أثناء تعذيبها.

أرادت كيربر معرفة ما حدث بعد استدعاء والدة P32. قالت P32 أنها استُدعيت بعد دقائق قليلة من استدعاء والدتها، وتم إخراجها من الزنزانة الجماعية. [استخدمت P23 يديها لوصف المكان الذي توّجب عليها الذهاب إليه] اضطرت P23 إلى مغادرة الزنزانة الجماعية، وتوجّهت إلى اليمين ثم اليسار إلى حيث توجد الزنازين الانفرادية. اقتيدت إلى داخل إحدى الزنازين الانفرادية. استذكرت P32 أنه عندما أخذها السجّان إلى الزنزانة، لم تكن تريد أن تكون بمفردها [غلب على P32 التأثر والانفعال]. وانهارت ولم تعرف ماذا تفعل، وطلبت الذهاب إلى المرحاض. وفي طريقها إلى المرحاض، اعتقدت P32 أن النساء في الزنزانة الجماعية يجب أن يعرفن أنه لم يتم إطلاق سراحها، حتى يتمكّنَّ من إبلاغ آخرين بمكان وجودها إذا تم إطلاق سراح إحداهن. وصفت P32 كيف قررت أداء تمثيلية صغيرة في طريقها إلى المرحاض [استخدمت P32 يديها مرة أخرى لوصف الموقف المكاني]. كانت فكرتها كالتالي: في الطريق من زنزانة P32 الانفرادية إلى المرحاض، كان عليها أن تمشي بجوار الزنزانة الجماعية للنساء. وعندما كانت أمام الزنزانة الجماعية، تظاهرت P32 بفقدان الوعي وسقطت على الأرض. بدأ السجّانون يضحكون عليها قائلين: "اتركوها تقف وحدها"، وأخذوا ينكزونها. ثم قالت P32 بصوت عالٍ جدًا، "*من شان* الله! لا تضعوني في الزنزانة الانفرادية"، لتعرف النساء في الزنزانة الجماعية أنها كانت في الزنزانة الانفرادية. قالت P32 للمحكمة إنها نفّذت هذه الفكرة ثم ذهبت إلى المرحاض وعادت إلى زنزانتها الانفرادية.

طلبت P32 استراحة، فسألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت P32 تفضل أخذ 15 أو 30 دقيقة، فأجابت P32 إنها تفضل أخذ 30 دقيقة.

***

[استراحة لمدة 30 دقيقة]

***

طلبت القاضي كيربر من P32 أن تصف ما حدث بعد إعادتها إلى الزنزانة الانفرادية. أوضحت P32 أنه كان في فصل الصيف – تمّوز/يوليو، 2012 – وكان الجو حارًا جدًا داخل زنزانتها. وكان الوقت الذي قضته بمفردها في الزنزانة الانفرادية صعبًا للغاية، إن لم يكن أصعب وقت في حياتها. قالت P32 إنها ما زالت تعاني من العواقب النفسية لهذا الاعتقال. أشارت P32 إلى أن المرء لا يعرف أبدًا ما إذا كان الوقت نهارًا أم ليلًا، ويصعب التنفس بسبب أنه لم تكن هناك تهوية. وكان هناك ضوء أصفر قد افترضت P32 أنه تم وضعه هناك لتعذيب الناس، حيث لم يتم إطفاؤه مطلقًا. وكان حجم الزنزانة الانفرادية 175 × 75 سم. وكان الشيء الوحيد داخل الزنزانة هو بطانية بنّية مليئة بالقمل. وسُمح للمعتقلين باستخدام المرحاض مرة كل 12 ساعة بعد حصولهم على الطعام. أضافت P32 أنهم قدموا الزيتون على العشاء و"ما عدّه [العناصر في الفرع] حلاوة" (حلاوة السمسم والسكّر). نظرًا لأن P32 قد واجهت صعوبة في تحديد الوقت، فقد اعتادت إخفاء نواة زيتون لتعلم أن يومًا قد مضى. أوضحت P32 للمحكمة أنها تعرّضت أثناء وجودها في هذه الزنزانة الانفرادية لأصعب تجربة في فرع الخطيب: حيث قام أحد السجّانين، أبو شملة، بفتح الفتحة الصغيرة في باب الزنزانة ليراقبها. قالت P32 إن هذا كان بداية ما حدث.

ثم طلب منها أن تخلع سترتها وسألها "ألا تشعرين بالحر؟".[4] قالت P32 إنها كانت صغيرة في العشرين من عمرها، ولم يكن هناك مهرب منه سوى زاوية زنزانتها. وذات مرة، أخبرها أبو شملة أن تريه صدرها. وفي حادثة أخرى (لم تعرف P32 إن كان الوقت ليلًا أم نهارًا) فتح الباب ودخل الزنزانة. وقالت P32 إنه فتح سحّابها [سحّاب سترتها] ولمس صدرها وخلع ملابسه وأخرج عضوه التناسلي ووضع يده على فمها. وقالت P32 إن ذلك حدث في غضون ثوانٍ ولم تكن تعرف ما الذي يجري ولم تستطع إبعاده. [شعرت P32 بالانفعال] كان أبو شملة مسيطرًا على الموقف: يد واحدة على صدر P32 والأخرى على فمها. أوضحت P32 أنها لم تستطع فعل أي شيء. فقامت بعضّه وبدأت بالصراخ، فخاف وخرج. خلصت P32 إلى أن هذا هو ما عانته.

إضافة إلى ذلك كان بالإمكان سماع أناس يتأوهون ويصرخون قائلين "أرجوك يا سيدي" وأصوات ضرب وجلد طوال 24 ساعة في اليوم. وصفت P32 أنها أصيبت بانهيار عصبي خلال فترة وجودها في الزنزانة الانفرادية، وكانت تبحث عن طرق لإنهاء حياتها. أضافت أن هناك خطوطًا منحوتة في جدار زنزانتها [التي قامت بحفرها معتقلات سابقات] تشير إلى عدد الأيام وكونها في الواقع غير معدودة. أوضحت P32 أن هذا كان أيضًا الوقت الذي طلبت فيه مقابلة المحقق أنور رسلان، لأنها عرفت اسمه ووجهه من الاجتماع الذي أجروه أثناء اعتقال شقيقتها. حيث قالت P32 إن لديها طلبًا واحدًا فقط: العودة إلى الزنزانة الجماعية كي لا تفقد عقلها. ولأن أنور كان الشخص الوحيد الذي تعرفه [في الفرع]، طلبت من السجّانين اصطحابها لرؤيته. ظلت P32 تصرّ على السجانين لمدة 3 إلى 4 أيام إلى أن فتح أحد السجّانين الباب وأخذها إلى أنور [رسلان].

وصفت P32 للمحكمة أنه كان عليها الصعود إلى الطابق العلوي وأنها دخلت مكتب أنور، وكانت معصوبة العينين. قالت P32 إنها تتذكر هذه اللحظات جيدًا وأنها كانت متأكدة مما حدث. وفقًا لـP32، غطت العِصابة 80% من عينيها. إلا أن الأشخاص الذين كانوا حولها لم يكونوا على علم بأنها كانت قادرة على رؤية بعض الأشياء. ذكرت P32 كذلك صعودها إلى الطابق العلوي إلى ممر صغير يؤدي إلى ثلاثة أو أربعة مكاتب. وكان أحدهم مكتب العقيد أنور [رسلان]. كانت [قدرة P32 على رؤية بعض الأشياء] جيدة لأنها كانت متأكدة الآن من أنها أقتيدت إلى أنور [رسلان]. أدخل السجّان P32 وقرأت على اللافتة "العقيد أنور رسلان" [لم توضح ما إذا كانت اللافتة مثبتة على الباب أم على المكتب]. وخاطبها أنور قائلًا "عمو"، وسألها عن سبب مشاركتها في المظاهرات بدلًا من التركيز على دراستها. قالت P32 إن أنور لم يكن قاسيًا ولم يهنها. وصفت P32 أنها انهارت باكيةً، وأنها طلبت منه إعادتها إلى الزنزانة الجماعية لأنها لا تستطيع البقاء بمفردها. وفقًا لـP32، كان طلب إعادتها إلى الزنزانة الجماعية بمثابة الجنة بالنسبة لها في ذلك الوقت، مضيفة أن هذا هو كل ما طلبته وكانت تعلم أنه لن يخسر شيئًا إن وافق على طلبها.

[غلب على P32 التأثر والانفعال، وأعلنت القاضي كيربر استراحة لمدة دقيقتين لتتمكن P32 من شرب بعض الماء]

سألت كيربر P32 إن كانت تفضل أخذ استراحة أطول. فقالت P32 إنها بخير وإنها جاهزة للمتابعة.

أشارت كيربر إلى قول P32 إنها كانت قادرة على الرؤية من خلال عصابة عينيها، وسألت P32 ما إذا كانت قادرة على رؤية وجه المحقق. فأكدت P32 أن المحقق هو أنور [رسلان]. وفقا لـ32، فقد سألته أشياء كثيرة...

[4] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كانت P32 منفعلة جدًا في هذه المرحلة. ولم يتضح ما إذا كان السجّان قد خلع سترتها أو جعلها تفعل ذلك من خلال مشاهدتها والتحدث معها أو إن كانت قد خلعتها على الإطلاق.

تدخّل محامي الدفاع بوكر، مشيرًا إلى ما قالته P32 عن رؤية وجه المحقق أنور [رسلان] عندما سُئلت عمّا إذا كانت قد رأت وجه المحقق. أضاف بوكر أنه لم يتضح له متى رأت P32 وجهه بالضبط.

أعادت كيربر صياغة سؤالها السابق. قالت P32 إنها لم تفهم.

أشارت كيربر إلى طلب P32 من المحقق إعادتها إلى الزنزانة الجماعية عندما رأت لوحة اسم عليها اسم أنور. أرادت كيربر معرفة إن كانت P32 قد رأت وجه المحقق في نفس الموقف. أكدت P32 صحة ذلك 100%.

تابعت كيربر سؤال P32 عن هوية المحقق، فأجابت P32 أنه كان أنور رسلان. فقد توسلت إليه للسماح لها بالعودة إلى الزنزانة الجماعية مع النساء الأخريات. وفقًا لـP32 قال لها أنور: "حسنًا، حسنًا، يا عمو [انظر السياق أعلاه]. قلتُ للسجّان أن يأخذك إلى الزنزانة الجماعية للنساء". قالت P32 إن أنور استدعى السجّان (نسيت P32 اسمه) وأخبره أن يأخذ P32 إلى الزنزانة الجماعية بدلًا من الزنزانة الانفرادية. أوضحت P32 أنها رأت أنور يرفع حاجبيه [عادةً ما يعني "لا"] وكأنه يعطي السجّان إشارة لفعل عكس ما قاله للتو. وبالفعل، أعاد السجّان P32 إلى الزنزانة الانفرادية. ثم انهارت P32 وأصيبت بنزيف في بطنها كما نزفت من أنفها بغزارة. قالت P32 إنها لا تعرف ما إذا تعرّضت لنوبة حزن. ففي نهاية المطاف، كان ما يزال في داخلها روح تقاتل للخروج من هذا المكان. لذا قررت P32 "أن تقوم بحيلة": حيث جمعت الدم من أنفها ووضعته على ثيابها والجدران حتى غُمر المكان كله بدمائها. ثم نادت السجّان وأخبرته أنها لا تعرف ما حدث عندما سألها عن كل الدم في زنزانتها. أوضحت P32 للمحكمة أنها كانت محطمة للغاية في ذلك الوقت، لذلك لم تتذكر إن حدث ذلك مباشرة بعد الموقف مع أنور. إلا أن P32 قالت إنها تعلم أنها مكثت في الزنزانة الانفرادية لعدة أيام بعد لقائها مع أنور [رسلان]. ذات صباح (تذكرت P32 أنها تناولت العشاء ثم نامت) فتح السجّان زنزانتها وطلب منها أن تأتي معه. وخرجت P32 من زنزانتها الانفرادية إلى الممر. حيث كانت هناك زنزانة جماعية، لذا افترضت P32 أنها ستُفتاد إلى هناك، لكن السجّان قام بفتح باب زنزانة انفرادية ثانية. كانت P32 تتساءل لماذا أرادوا نقلها إلى زنزانة انفرادية أخرى. وعندما فتح السجّان باب الزنزانة، فوجئت P32 برؤية والدتها التي لم يتم إطلاق سراحها، بل كانت هناك في الزنزانة الانفرادية. [أبدت P32 تأثرا وغلبت عليها مشاعرها] ذكرت P32 أن والدتها كانت مريضة ومتعبة وكانت شفتاها شاحبتين ونهشت الحشرات جسدها.

طلبت P32 استراحة قصيرة للتعافي، فأعلنت رئيسة المحكمة القاضي كيربر استراحة لمدة 15 دقيقة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

واصلت القاضي كيربر استجوابها بسؤال P32 عمّا حدث بعد نقلها إلى زنزانة والدتها. قالت P32 إنها دخلت الزنزانة، مضيفة أنها غير متأكدة من سبب قيام أنور [رسلان] أو غيره من المحققين بذلك. وفقًا لـP32، ربما اعتقدوا أنها ستموت وقرروا نقلها مع والدتها. غير أن وضع P32 في زنزانة انفرادية ووالدتها في زنزانة أخرى يُعد تعذيبًا منهجيًا. وصفت P32 دخولها زنزانة والدتها وجلوسهما معًا. أوضحت P32 أن الزنزانة لم تكن في الواقع كبيرة بما يكفي لشخص واحد، ناهيك عن شخصين. قالت P32 إنها علمت فيما بعد كيف أن تمثيلية سقوطها على الأرض في الردهة جعلت أمها تعرف أن P32 لا تزال هناك وعلى قيد الحياة. فكانت هناك فجوة صغيرة تحت باب زنزانة والدتها حيث رأت والدتها من خلالها كيف سقطت P32. قالت P32 كذلك أن والدتها أخبرتها كيف كانت تبحث دائمًا عن حذاء P32 من خلال الفجوة الموجودة أسفل بابها، وكانت قادرة على رؤيتها كلما ذهبت P32 إلى المرحاض. [أبدت P32 تأثرا وغلبت عليها مشاعرها]

مرت الأيام دون التحقيق مع P32 أو والدتها. وكانتا فقط تأكلان وتذهبان إلى المرحاض كل 12 ساعة، وكانتا تضعُفان بينما نهشت الحشرات جسديهما. كان المكان صغيرًا لدرجة أن P32 اضطرت للنوم على جانبها وهي تعانق والدتها، وبخلاف ذلك لم تستطع P32 أن تنام. بعد مرور مدة (ما مجموعه 23 يومًا في الخطيب) تم نداء اسم والدتها، وأُطلق سراحها. وبعد ذلك بثلاثين دقيقة تم استدعاء اسم P32 وأخذتها حافلة صغيرة إلى فرع آخر، وهو الفرع العسكري 285 في كفرسوسة. قالت P32 إنها بقيت في هذا الفرع وفي الخطيب ما مجموعه شهر ونصف. في الفرع العسكري، تم التحقيق معها لمرة واحدة ثم أُحيل ملفها إلى القضاء العسكري وليس إلى قصر العدل. اعتُقلت P32 للأسباب التالية: التحريض على القتل، وحيازة سجلات ووثائق، والخيانة كبرى، والمشاركة في المظاهرات، ودعم الجيش السوري الحر، وغيرها من التّهم "الملفّقة" [المُختلقة]. كما نُقلت P32 إلى سجن عدرا حيث سُجنت نحو شهر ونصف قبل إطلاق سراحها بإطلاق سراح مشروط في تاريخ [المعلومات محجوبة]، 2012.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف أي فرع كان أسوأ، 251 أم 285. فأجابت P32 أن الخطيب كان أسوأ بالتأكيد، مضيفة أنه لا مقارنة بينهما.

سألت كيربر عن تعرّض P32 لسوء المعاملة أثناء التحقيق في الفرع 285، نفت P32 ذلك.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانت P32 لا تزال تعاني من العواقب الطبية لاعتقالها. وفقًا لـP32، بقيت بعض الندبات والإصابات، ولكن ليس لفترة طويلة. وكان لديها فقط ندبة على البطن كما ذُكِرنًا، وانزلاق غضروفي.

سألت كيربر P32 عن سبب الندبة، فأجابت P32 بأنها من آثار الماء الساخن في القبو [انظر السياق مجددا: التحقيق في القبو أعلاه].

طلبت كيربر من P32 تقديم المزيد من التفاصيل حول الماء الساخن الذي ذكرته عند رسمها لرسمٍ توضيحيٍ أثناء استجواب الشرطة لها. فأوضحت P32 أن ذاكرتها المتعلقة بغرفة التعذيب مشوهة لأنها قررت أن تهجر ذكرياتها. ولكنها حاولت أن تتذكر بعض الأشياء أثناء استجواب الشرطة.

ذكرت كيربر أن P32 قد رسمت رسمًا توضيحيًا أثناء استجواب الشرطة لها في [حُجبت المعلومات] وسألت P32 إذا كانت تتذكر فأكدت P32 ذلك.

[ما يلي هو نموذج معاد تصميمه للرسم التوضيحي المعروض في المحكمة، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من رؤيته وسماعه في المحكمة.]

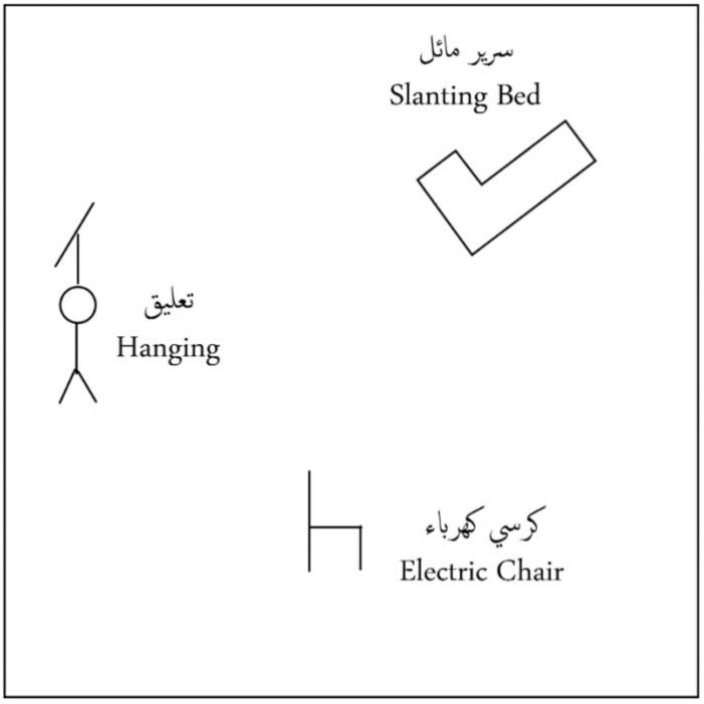

أرادت كيربر معرفة من كتب الكلمات الألمانية على الرسم التوضيحي. قالت P32 إنها هي من فعلت ذلك.

أرادت كيربر معرفة ما إن كانت P32 تتذكر الجلوس على كرسي كهربائي. أوضحت P32 أنها كانت في حالة نفسية تمنعها من تذكر كل شيء.

سألت كيربر P32 إذا كانت تفضل الاستمرار في فترة ما بعد الظهر، فأوضحت P32 أنها حاولت استعادة ذكرياتها قبل المحاكمة. إلا أنها "قررت الابتعاد عن الشرق الأوسط" عندما بدأت حياة جديدة في سويسرا. أضافت P32 أنها استشارت اختصاصيا نفسيا اجتماعيا لتتمكن من تقبُّل ما حدث لها والمضي قدمًا. ومن الواضح أنها لا تزال تتذكر بعض القصص مثل محاولة الاغتصاب من قبل أحد السجّانين والأذى الجسدي الذي تعرّضت له. وفقًا لـP32، ظلت هذه الذكريات تطاردها لفترة طويلة جدًا، بل وأثرت على علاقتها بابنتها. لذلك، قررت P32 إغلاق هذا الفصل.

أوضحت كيربر أن لديها "مع الأسف" المزيد من الأسئلة بخصوص الغرفة التي جرى فيها تعذيب P32. أضافت كيربر أنها ستذكّر P32 بما حدث من خلال اقتباس محضر استجواب الشرطة لـP32. وبعد كل اقتباس، على P32 أن تخبر المحكمة إذا كانت (1) تذكر حدوث ذلك لها و(2) إذا كانت تذكر قولها ذلك أثناء استجواب الشرطة. بدأت كيربر في الاقتباس من المحضر:

"رأت P32 أبا غضب وأبا شملة مرارا أثناء جلسات التعذيب وعند تقديم الطعام". فأكّدت P32 ذلك.

"تعرّضت P32 للتعذيب بأداة تشبه السرير وربطت بها." قالت P32 إنها تذكرت ذلك، لكنها غير متأكدة.

"كانت هناك أدوات لتعليق الناس، أحيانًا من أيديهم وأحيانًا من أقدامهم، سمعت P32 ذلك من معتقلين آخرين". قالت P32 إنها تذكرت قول هذا أثناء استجواب الشرطة، مضيفة أنه ليس لديها اطلاع على شهادات الشهود الآخرين.

"رسمت P32 رسما توضيحيا وسُئلت عمّا حدث لها، فأجابت أن أبا غضب ضربها بيده". قالت P32 إنها تذكرت لكنها لم تكن متأكدة.

" جلست P32 على الكرسي." فأكّدت P32 ذلك.

"قُيّدت قدما P32، وتعرّضت للتعذيب بالكهرباء". قالت P32 إنها تذكّرت قول ذلك، لكنها الآن نسيت ما حدث.

"الكلمة المفتاحية: شدّة التيار الكهربائي". قالت P32 إنها لا تذكر ذلك، لأنها كانت في حالة نفسية [سيئة]. قالت P32 إنها كانت في حالة تشعر فيها بآلام [أثناء التعذيب].

قالت كيربر إنه لا بأس بذلك وسألت P32 عمّا إذا كانت تتذكر ما يلي: "تمت زيادة شدّة التيار كلما امتنعت P32 عن ذكر اسم. كان [التيار] شديدًا". قالت P32 إنها تتذكر قول ذلك أثناء استجواب [الشرطة].

"تم وضع P32 على الأرض". قالت P32 إنها تذكّرت قول ذلك.

"تعرضت P32 للضرب سبع أو عشر مرات على قدميها". قالت P32 إنها تذكّرت قول ذلك.

"لم تكن P32 قادرة على الوقوف". قالت P32 إنها نسيت ذلك.

"لم تكن P32 قادرة على المشي على قدميها". قالت P32 إنها غير متأكدة [إن حدث هذا].

"اعتدى أبو غضب على P32 جنسيًا وخلع ملابسها". وقالت P32 انها نسيت فربما حدث ذلك، وربما لم يحدث. وأضافت أنها ربما تخيلت حدوث ذلك لأنها كانت خائفة.

"خلع [أبو غضب] ملابس P32 ولمس صدرها". قالت P32 إنها تذكّرت قول ذلك. فقد كانت تشير إلى ما حدث في زنزانة الحبس الانفرادي في حديثها عن صدرها.

سألت كيربر عمّا إذا كانت P32 تتذكر أن ذلك حدث مرة أو مرتين [قيام أبي غضب/ أحد السجّانين بلمس صدرها]. فأوضحت P32 أنها تذكرت فقط أنها تعرّضت للضرب واللمس من قبل شخص ما في غرفة التعذيب، بالإضافة إلى الألم الذي شعرت به. لكنها لم تكن تعرف ما إذا كان اللمس بغرض الاعتداء الجنسي.

"أصيبت P32 بصدمة نفسية بسبب الإساءة وانهارت وفقدت الوعي. ثم أعادها أبو غضب إلى المحقق". تذكرت P32 أنها أخبرت المحكمة سابقًا أنها لا تعرف ما إذا كانت قد أعيدت إلى الزنزانة أو إلى المحقق. وحول الاعتداء الجنسي، أوضحت P32 أنه أثر عليها نفسيا وعلى زواجها لسنوات، وأن السجّان هو أبو شملة [وليس أبا غضب كما هو مذكور في المحضر].

أرادت كيربر معرفة ما إذا كانت P32 تذكر إعادتها إلى مكتب المحقق بعد أن فقدت وعيها. أوضحت P32 أنها كانت شبه واعية؛ لذا لم تستطع تذكّر الظروف عند استيقاظها.

"جلست P32 على نفس الكرسي أثناء التحقيق وبسبب الضرب والاعتداء الجنسي، كانت مشتتة. لم تذكر P32 أي أسماء [أثناء التحقيق] وأُعيدت إلى زنزانة النساء [الجماعية]". قالت P32 إنها تذكرت حدوث ذلك.

"كانت P32 ترتدي ملابسها". قالت P32 إنها تذكر ذلك.

سألت كيربر P32 عمّا إذا كانت تفضل الاستمرار لثلاثين دقيقة أخرى أو أخذ استراحة أطول. فقالت P32 إنها تفضل أخذ استراحة.

***

[استراحة لمدة 60 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان من الصحيح القول إن شقيقة P32 كانت نشطة سياسيًا. أكدت P32 أن عائلتها كانت معروفة لدى الجهات الأمنية، ففي بداية الثورة – قبل 15 آذار/مارس، 2011، لم تكن هناك ثورة بعد – تابع الناس أخبار الثورات التي انطلقت في تونس ومصر وليبيا. وفي ذلك الوقت، كان لدى الشعب السوري أمل ضئيل للغاية في بدء ثورة – حيث يعرف الناس أن النظام السوري نظام ديكتاتوري ولم يجرؤ الناس على النزول إلى الشوارع – إلا أنهم كانوا يأملون [على الأقل] في الخروج إلى الشوارع. قالت P32 إنها لم تكن لديها أي فكرة عندما تم تنظيم مظاهرة سرية بشكل مفاجئ في 15 آذار/مارس، 2011، وكانت شقيقتها واحدة من المنظمين. أوضحت P32 أن المظاهرة كانت صغيرة للغاية، وأن شقيقتها ذهبت إلى منطقة الحريقة في دمشق مع أشخاص آخرين. كانت شقيقة P32 ملفوفة بعلم سوري كبير، وقد هتفت مع آخرين "عاشت سوريا حرة" وبعد لحظات قليلة، هاجمت قوات الأمن شقيقة P32 ومتظاهرين آخرين.

سأل فيدنير P32 إن كانت شقيقتها ناشطة على الإنترنت. فأكدت P32 ذلك، مضيفة أن المظاهرة التي وصفتها للتو كانت المظاهرة الوحيدة التي شاركت فيها شقيقتها وقد تم اعتقالها فيها. أوضحت P32 أن شقيقتها الأخرى [الشقيقة 2] أُوقفت في مكان عملها أيضًا واعتُقلت في الخطيب.

سأل فيدنير P32 عمّا إذا كانت هي نشطة سياسيًا أيضًا. فقالت P32 إنها لم تكن ناشطة في آذار/مارس، 2011. وبعد اعتقال شقيقتيها من قبل قوات الأمن في بداية الثورة وحتى اعتقالها، شاركت P32 في المظاهرات لتوثيقها.

أراد فيدنير معرفة إن كانت P32 قد حضرت مظاهرة 15 آذار/مارس، [2011]. نفت P32 ذلك.

سأل فيدنير P32 عن أفراد عائلتها الذين اعتُقلوا. فقالت P32 إنها هي وشقيقتيها [الشقيقة 1] و [الشقيقة 2] ووالدتها قد تم اعتقالهم.

أراد فيدنير معرفة إن تم اعتقالهم جميعًا في 15 آذار/مارس، [2011]. أوضحت P32 أنه في 15 آذار/مارس، 2011 تم القبض على شقيقتيها فقط. إلا أنه قد تم اعتقال أربعتهن بالمجمل.

سأل فيدنير إن تم اعتقال أفراد العائلة الآخرين إضافةً إلى شقيقتي P32. نفت P32 ذلك، مضيفة أنه تم القبض على شقيقتيها [الشقيقة 1] و [الشقيقة 2] فقط.

أراد فيدنير معرفة ما حدث لشقيقتي P32 بعد اعتقالهما. أوضحت P32 أنه تم إطلاق سراح [الشقيقة 2] بعد ثلاثة أيام من اعتقالها. بينما لم يتم إطلاق سراح [الشقيقة 1]. أضافت P32 أن عائلتها لم تعرف مطلقا ما كان سيحدث لشقيقتي P32. فلا أحد يعرف مصير من يدخلون السجون السورية.

سأل فيدنير كيف عرفت عائلة P32 أن شقيقتها كانت في الخطيب. فقالت P32 إنهم يعرفون "حسب المعلومات الأولية" أن هذه الأمور تقع تحت مسؤولية الخطيب. وكانوا يعلمون مجرى الأحداث بشكل عام، لكنهم لم يكونوا متأكدين.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت العائلة قد حاولت مساعدة شقيقة P32. قالت P32 إن العائلة حاولت بشتى الطرق الاتصال بأشخاص من الحكومة للحصول على معلومات حول مكان وجود شقيقتها. أضافت P32 أنه تم إطلاق سراح [الشقيقة 2] بعد 3 أيام، لذلك علموا أن [مكان اعتقال شقيقتها الأخرى] هو الخطيب.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت العائلة قد دفعت المال لتسهيل إطلاق سراح شقيقة P32. نفت P32 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما حدث لشقيقة P32. قالت P32 إن العائلة سُمح لها بزيارة [الشقيقة 1] في مكتب المحقق أنور رسلان.

سأل فيدنير P32 عن تجربتها [في هذا الاجتماع] كما سأل P32 كيف حصلت العائلة على إذن لزيارة فرع الخطيب. فقالت P32 إنها لا تعرف كيف وصلوا إلى هذه النقطة، لكنهم تمكنوا في النهاية من الذهاب إلى الخطيب ومقابلة شقيقتها.

أراد فيدنير معرفة من ذهب إلى هذا الاجتماع. قالت P32 إنها كانت هي ووالدتها ووالدها. لم تتذكر P32 ما إذا كانت [الشقيقة 2] قد ذهبت أيضًا أم لا.

سأل فيدنير P32 عمّا تتذكره من الزيارة. فأجابت P32 إنها تذكرت دخولهم الفرع، وبالطبع كان هناك العديد من نقاط التفتيش على الطريق. عند المدخل، كان هناك درج يؤدي إلى القبو حيث توجد الزنازين ودرج آخر يؤدي إلى المكاتب. قالت P32 إنهم دخلوا إلى مكتب المحقق أنور [رسلان] حيث سمح للسجّان بأخذ [الشقيقة 1] إلى المكتب أيضًا. وكانت ترتدي حجابًا مليئًا بالدماء. وكان وجهها أزرق ومليئا بالكدمات من آثار الضرب. كان والد P32 قلقًا وطلب من أنور [رسلان] السماح له بأخذ [الشقيقة 1] إلى المنزل. إلا أن أنور [رسلان] أخبرهم أنهم سيبقونها بضعة أيام من أجل "تربيتها". بالفعل، تمكنت العائلة من رؤية [الشقيقة 1]، لكن كان عليها أن تبقى في الفرع بعد مغادرتهم. ذكرت P32 أن أنور أخبر العائلة أيضًا أنه سيبقي [الشقيقة 1] لبضعة أيام ثم يرسلها إلى المنزل.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P32 تعلم كيف أصيبت شقيقتها بالكدمات والإصابات. افترضت P32 أن ذلك كان نتيجة "الضرب الذي حدث في الطابق السفلي".

أشار فيدنير إلى أن P32 ذكرت أثناء استجواب الشرطة لها أن شيئًا ما حدث في الاجتماع وسألها إذا كانت تتذكر. فأجابت P32 إنها نسيت ثم اعتذرت قائلة إنها تعلم أنها قالت شيئًا أثناء استجواب الشرطة، لكنها نسيت ما قالته لأن عقلها كان مشوشًا. وتذكرت فقط أن العائلة قد رأت [الشقيقة 1] ثم غادرت.

أشار فيدنير إلى أن P32 أخبرت الشرطة أنه كان مكتب أنور رسلان، وسأل P32 كيف عرفت ذلك. فأشارت P32 إلى ما سبق وأن قالته للمحكمة عندما تحدثت عن اعتقالها: كانت هناك لوحة اسم. أضافت P32 أن الشخص قدّم نفسه أيضًا باسم العقيد أنور رسلان.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا في الاجتماع الأول بعد 15 آذار/مارس، 2011. فقالت P32 إن أنور عرّفهم بنفسه، وأنها رأت لوحة الاسم.

سأل فيدنير P32 عمّا إذا كانت قادرة على التعرّف على أنور في قاعة المحكمة. فأكّدت P32 ذلك.

أراد فيدنير معرفة من تعرّفت على هويته بأنه أنور [في قاعة المحكمة]. قالت P32 إنه كان جالسًا على جانبها الأيمن [مقعد المدّعى عليه].

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا هو نفس الشخص الذي رأته أثناء اعتقالها. فأكدت P32 ذلك.

سأل فيدنير كيف كان رد فعل انور عندما طُلب منه إطلاق سراح شقيقة P32 فأجابت P32 بأنه رفض الطلب، قائلًا إنه سيبقيها [في الفرع] "لتربيتها".

اقتبس فيدنير مذكرة استجواب الشرطة لـ P32 حيث قالت خلاله "لقد توسلنا إليه [أنور] ليطلق سراح [شقيقة P32] حيث أجاب "ليس الآن، فيما بعد". ولم يطلب شيئًا ". كما سأل فيدنير P32 إذا كانت تتذكر. فأكدت P32 ذلك قائلة إنه لا يخالف ما قالته للتو.

أراد فيدنير معرفة إن كانت P32 تعرف إن كان والداها قد دفعا المال في قضية شقيقتها. وقالت P32 إذا كان فيدنير يقصد إن دفعا أموالًا لإطلاق سراحها، فإن الإجابة ستكون لا.

قال فيدنير إنه يقصد ما إذا كانا قد دفعا نقودًا للذهاب لرؤية شقيقتها. قالت P32 إنهما لم يضطرا للذهاب [إلى الفرع]، لأنه تم إطلاق سراحها بعد 3 أيام.

ذكر فيدنير أنه فيما يتعلق بـ"المال" أخبرت P32 الشرطة "أن والديها قد دفعا نقودًا من أجل رؤية شقيقتها، إلا أن P32 لم تعرف لمن دفعا". وسأل فيدنير عمّا إذا كانت P32 تتذكّر ذلك. فقالت P32 بالطبع إنها تتذكر. وأضافت أن عائلتها كانت على اتصال بشخص ما، لأن الناس في سوريا يعرفون أن النظام يعمل بهذه الطريقة [باستخدام معارفهم والرشوة لتسهيل الأمور].

طلب فيدنير من P32 وصف المكتب الذي رأت فيه أنور في الاجتماع. فأوضحت P32 أن الغرفة كانت مربعة وأن المكتب يقع على يمين المدخل. وكان هناك مكان للطاولة والكرسي. إن هذا ما بقي في ذاكرة P32.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان المكتب كبيرًا. نفت P32 ذلك، مضيفة أنه "كان عاديا".

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الأثاث. قالت P32 إنه لم يكن بسيطًا ولا فاخرًا، وخلصت إلى أنه كان مكتبًا عاديًا به أثاث أنيق.

[ما يلي هو نموذج معاد تصميمه للرسم التوضيحي المعروض في المحكمة، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من رؤيته وسماعه في المحكمة.]

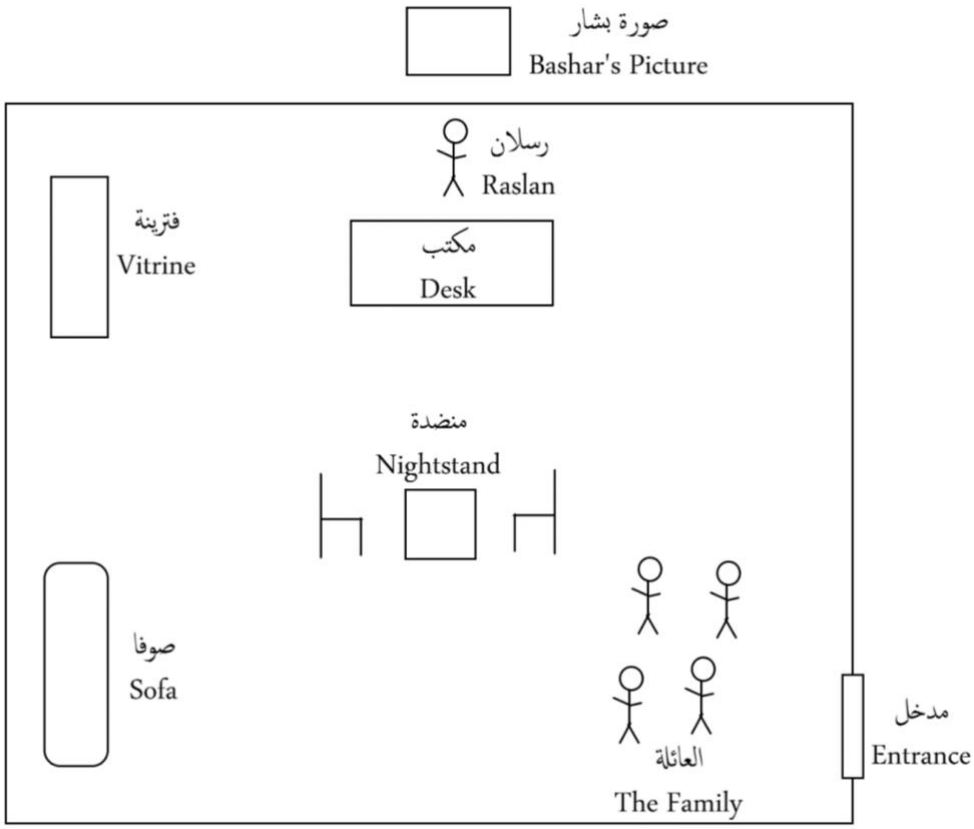

سأل فيدنير عمّا إذا كان على المرء الصعود إلى الطابق العلوي أو النزول إلى الطابق السفلي للوصول إلى هذه الغرفة، فقالت P32 إنهم [P32 وعائلتها، انظر السياق أعلاه] صعدوا إلى الطابق العلوي.

أراد فيدنير معرفة من كتب الكلمات الألمانية [كانت هناك كلمات ألمانية في الرسم، توضح بالتفصيل ما كان هناك]. قالت P32 إنها كانت هي.

طلب فيدنير من P32 شرح رسمها التوضيحي فقالت P32 إن المدخل كان على اليمين وكان كل شيء آخر تماما كما صورته في الرسم التوضيحي.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الغرض الموجود في الزاوية *فترينة*. ذكرت P32 أن *الفترينة* ربما كانت خلفه [أنور].

أشار فيدنير إلى إخبار P32 الشرطة أن "المكتب ربما كان في الطابق الثالث أو الرابع وأنه كان فاخرا، وكانت هناك لوحة اسم مكتوبٌ عليها اسمه بخط عربي مميز". أراد فيدنير معرفة إن كانت P32 تتذكر، فأكّدت P32 ذلك.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن "صورة ما". ذكرت P32 أن هناك صورة لبشار الأسد.

سأل فيدنر إذا كانت هناك صورة أخرى. لم تتذكر P32 إن كانت هناك صورة لحافظ الأسد أيضًا، نظرًا لأن هناك صور لبشار وحافظ في كل الفروع.

أكد فيدنير أن P32 قدمت للشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA) وصفًا مشابهًا من خلال اقتباس مذكرة الاستجواب.

اقتبس فيدنير مرة أخرى من استجواب الشرطة لـP32 حيث قالت P32 "كانت مساحة المكتب 40 م^2 وكان هناك جهاز حاسوب على المنضدة". سأل فيدنير إن كانت P32 تذكر. فأكدت P32 ذلك، مضيفة أنها لا تتذكر التفاصيل. وأوضحت للقضاة أنه في المرتين [عندما كانت في مكتب أنور] لم تكن في وضع يسمح لها بالتركيز، لأن شقيقتها [في إحدى المرات] اعتُقلت وضُربت و[في المرة الأخرى] اعتُقلت P32. لذا لم تهتم بالتفاصيل.

قال فيدنير إن كل شيء على ما يرام، وكان على P32 فقط أن تذكر ما تتذكّره.

أراد فيدنر أن يعرف إن ارتدى أنور زيًا رسميًا أو أي شيء آخر. قالت P32 إنه كان يرتدي زيًا رسميًا إلا أنه لم يكن زيًا عسكريًا، بل كان بدلة عادية مع ربطة عنق.

أراد فيدنير كذلك معرفة إن كان أنور يرتدي نفس الزي عندما رأته P32 أثناء اعتقالها. فأكدت P32 ذلك، قائلة إنه بالطبع كان نفسه.

سأل فيدنير إن كان كلا الاجتماعين قد تما في نفس المكتب. فأكدت P32 ذلك موضحة أن ذهابها إلى نفس المكتب ساعدها في التعرف على هويته عندما قابلته للمرة الثانية، لأنها كانت قد رأته من قبل.

أراد فيدنير معرفة المدة التي استغرقها الاجتماع الأول [عند زيارة P32 ووالديها الفرع]. قالت P32 إنه لم يستمر سوى بضع دقائق.

سأل فيدنير عن شعور P32 تجاه أنور، وما إذا كان أنور مفيدًا، وكيف تفاعلت معه. فأجابت P32 أنه كان "إنسانًا متبلّدا وبلا أي مشاعر".

أراد فيدنير معرفة سبب إطلاق سراح شقيقة P32. قالت P32 إن لا فكرة لديها عن السبب، فربما كانت الأمور لا تزال في مراحلها الأولية، وأرادوا التخلص منها حتى لا تتسبب في ثورة. أضافت P32 أنه "للعلم"، اعتُقلت شقيقتها مرة ثانية.

سأل فيدنر متى كان الاعتقال الثاني. لم تتذكر P32 بالضبط، قائلة إنه ربما كان في نهاية عام 2011، تم تهريب شقيقتها إلى الخارج بعد ذلك. ذكرت P32 أن شقيقتها قد اعتُقلت لمدة سبعة أيام قبل أن يُطلق سراحها باتفاق مع ضابطٍ أعطاها هاتفًا خلويًا حتى تقوم بالتبليغ عن أشخاص، بالعمل سرًا لصالح النظام.

سأل فيدنر عمّا إذا كانت شقيقة P32 أخبرتها أن اعتقالها الأول كان في الخطيب، فقالت P32 إن شقيقتها أخبرتها أنها اعتُقلت مع [حُجب الاسم] وتم اعتقالهما في نفس زنزانة النساء حيث اعتُقلت P32 كذلك [لاحقًا].

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت شقيقة P32 قد أخبرتها عن تعرّضها للإيذاء أو عمّا حدث لها، أوضحت P32 أن شقيقتها قالت إنها تعرّضت للضرب وتم التحقيق معها للحصول على أسماء المسؤولين عن المظاهرة [في 15 آذار/مارس، 2011].

سأل فيدنير إن ذكرت شقيقة P32 اسم أنور، فأكدت P32 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما قالته شقيقة P32 لـP32 عن أنور بالضبط، أوضحت P32 أنها تحدثت مع شقيقتها عن أنور، لأنهما تعرّضتا لتجارب مشابهة معه. إلا أن شقيقتها قد تعرّضت للضرب من قبل السجّانين ولم تكن P32 متأكدة إن كانت قد تعرّضت للضرب من قبل أنور كذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P32 قد أبلغت الشرطة عن تعرّض شقيقتها للضرب من قبل السجّانين وليس من قبل أنور. لم تتذكر P32.

اقتبس فيدنير مرة أخرى من مذكرة استجواب الشرطة لـP32: عندما سُئلت P32 عمّا فعله أنور بشقيقتها، قالت P32 إنه قام بالتحقيق مع شقيقتها وقام بضربها على رأسها. أخبرت شقيقتها العائلة بما حدث عندما أطلق سراحها، لكنها نفت تعرّضها للضرب من قبله".

أكدت P32 أن هذا ما قالته للشرطة. وأضافت P32 أن أنور [رسلان] قد حقق مع شقيقتها بالتأكيد، لكن P32 لم تعرف ما إذا تعرّضت شقيقتها للضرب أثناء ذلك التحقيق. خلصت P32 إلى أن ذلك [الضرب على يد أنور أثناء التحقيق] لم يحدث لها.

وأشار فيدنير إلى أنه قد تم إطلاق عيارات نارية عند إلقاء القبض على P32 في مظاهرة في أيار/مايو، 2011، فأكدت P32 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان قد أصيب أو قُتل أحد. لم تكن P32 تعلم.

سأل فيدنير كيف علمت P32 أنها نُقلت إلى الخطيب من القسم 40. أشارت P32 إلى إجابة سابقة على سؤالٍ في المحكمة: يعلم السوريون أن الأشخاص الذين تم القبض عليهم ينقلون إلى الخطيب في 90% من الحالات، خاصة عند القبض عليهم في مناطق مثل الجسر الأبيض. قالت P32 أنها تمكنت أيضًا من تحديد المكان لأنها ذهبت إليه سابقًا عندما زارت شقيقتها. لم تتذكر P32 إن كانت معصوبة العينين في رحلة الحافلة من القسم 40 إلى الخطيب، إلا أنها تذكرت الصورة عندما دخل المعتقلون الفرع.

اقتبس فيدنير مرة أخرى محضر استجواب الشرطة لـP32، قائلًا: "علمت P32 أنه الخطيب من زيارة شقيقتها، رغم أنها كانت معصوبة العينين في طريقها إلى هناك". فأكدت P32 ذلك.

سأل فيدنير عن تعرّض P32 للضرب عند اقتيادها إلى الطابق العلوي أم السفلي، فقالت P32 إنها لا تتذكر، مضيفة أنها تتذكر تعرّضها للضرب فقط عندما دخلت القسم 40.

ذكر فيدنير أن P32 أخبرت الشرطة أنها لم تتعرّض للضرب وسأل P32 إن قالت ذلك، فأكّدت P32 ذلك.

أراد فيدنير توضيح ما إذا كانت P32 تذكرت في تلك اللحظة بالذات في المحكمة إذا لم تتعرّض للضرب. استذكرت P32 [في استجوابها للشرطة] قولها سابقًا إنها لم تتعرّض للضرب هي والمعتقلات الأخريات في الفرع الثاني.

سألها فيدنير عمّا إذا كانت P32 قد تعرّضت للضرب عند وصولها إلى الخطيب، فقالت P32 إنها لا تتذكّر.

طمأن فيدنير P32 أنها ستكون على ما يرام وإن لم تكن تعلم، فقالت P32 حسنًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P32 تتذكر كيف بدت المعتقلات الأخريات عند عودتهن من التحقيق وما إن تحدثت معهن. قالت P32 إنها نسيت كيف بدت النساء عند عودتهن من التحقيق. قالت P32 إنها كانت تركز على نفسها وتتجنب التحدث إلى الأخريات لأنها فقدت الثقة تماما، حتى أنها كانت تهمس عندما كانت تتحدث إلى والدتها.

سأل فيدنير عمّا إذا كان من الممكن أن يسمع شخص ما في القبو ما حدث للمعتقلين الآخرين، فقالت P32 إنه من الممكن سماع ذلك "طوال الوقت."

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت الضوضاء والأصوات تأتي من نفس الطابق، أكدت P32 ذلك قائلة 100%. وأن الأصوات قريبة جدًا وقادمة من الممرات أو أحيانًا من الباب عندما يَضرب السجين رأسه بباب الزنزانة.

سأل فيدنير ما إذا كانت P32 تعني أصوات ذكورٍ أم إناثٍ، فقالت P32 إنهم كانوا ذكورًا.

أراد فيدنير معرفة إن رأت P32 جثثًا. قالت P32 إنها رأت "أجسادًا"، موضحة أنها اعتادت في طريقها إلى المرحاض على رؤية رجالٍ يجلسون على ركبهم مواجهين الحائط.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت تظهر عليهم آثار سوء المعاملة أو الإصابات، قالت P32 إنها شاهدت أشخاصًا تعرّضوا للإصابات والجلد. حيث كانت ظهورهم مليئة بالدماء نتيجة الضرب بأدوات معينة.

ذكر فيدنير قول P32 للشرطة إنها شاهدت شخصًا على الأرض وأقدامه مقيدة وظهره مليءٌ بالدماء، فأكدت P32 ذلك.

ذكر فيدنير الموقف عندما طلبت P32 مقابلته ثم طلبت نقلها إلى الزنزانة الجماعية للنساء. أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنف P32 قد نزف قبل أو بعد الاجتماع. قالت P32 إن ذلك حدث بعد لقائها مع أنور [رسلان].

قال فيدنير إن P32 قد قالت عكس ذلك أثناء استجواب الشرطة، قالت P32 إن هذا حدث لأنها لم تكن متأكدة ما إذا كان قد حدث قبله أو بعده.

أراد فيدنير معرفة المدة التي مكثت فيها P32 في الزنزانة الانفرادية حيث تعرّضت للإساءة. قالت P32 إنها مكثت حوالي 11 يومًا.

ذكر فيدنير قول P32 سابقًا إنها تعاني من مشاكل في عمودها الفقري وسأل P32 عمّا إذا كانت هذه المشاكل بسبب اعتقالها. أوضحت P32 أن مشاكل عمودها الفقري كانت ناجمة عن ضربة على رقبتها بأخمص (عقب) بندقية. وأضافت أنها غير متأكدة إن كان هذا هو السبب، لكنها خضعت للأشعة السينية بعد الضربة. وقد أظهرت الأشعة السينية أنها مصابة بانزلاق غضروفي. كما أصيبت P32 بقرحة في المعدة.

أراد فيدنير معرفة إذا ما تم إبلاغ عائلة P32 باعتقالها، قالت P32 إن أراد فيدنير معرفة إن تلقت عائلتها إخطارا، فالجواب هو "لا".

سأل فيدنير عمّا إذا كان من الصحيح القول إن P32 هُددت بالاعتقال لفترة طويلة جدًا، ما لم تفصح عن الأسماء. فأكّدت P32 أنها تعرّضت للتهديد بالسجن لمدة 10 سنوات، كما قيل لها أن السبب وراء هذا السجن الطويل هو تورطها بشكل مباشر أو غير مباشر في وفاة شادي.

اقتبس فيدنير محضر استجواب الشرطة لـP32 قائلًا: "لقد أخبَرَ P32 أنها ستُسجن لمدة 10 سنوات إن لم تعترف أو تذكر أسماء أخرى". سأل فيدنير عمّا إذا كانت P32 قد اعترفت بالفعل وذكرت الأسماء أو ما إذا تمت مساءلتها. فقالت P32 إنه [المحقق] تحدّث معها بهذه الطريقة لكي تعطيه أسماء، أي "إذا أعطيتني أسماء، سأساعدك على عدم البقاء/قضاء كامل الفترة [في السجن]". على أي حال، كان على P32 التوقيع على أوراق وإعطاء بصمة إصبعها.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت ذاكرة P32 أفضل في هذا اليوم بالذات في المحكمة مقارنة باستجواب الشرطة أو ما إذا كانت ذاكرتها أفضل في ذلك الوقت. قالت P32 إنها كانت تتذكر بشكل أفضل في ذلك الوقت، لأنها بعد استجواب الشرطة، قررت أن تنسى كل شيء لأنها قد تعبت.

سألت رئيسة المحكمة القاضي كيربر الطرفين عن مقدار الوقت الذي يحتاجان إليه للأسئلة. فقال محامي الدفاع بوكر إن الدفاع يحتاج لبعض الوقت للتحدث مع موكّله لتحضير بيان.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

قالت P32 إنها تفضل إيقاف إدلاء شهادتها في الوقت الحالي، لأنها ظلت مستمرة منذ الصباح وكان الأمر مرهقا للغاية بالنسبة لها.

صرفت القاضي كيربر P32 لهذا اليوم، موضحة أن هذا سيوفر أيضا وقتا كافيا لمحامي الدفاع للتحدث مع موكلهم.

رُفعت الجلسة الساعة 3:00 مساءً.

ستستأنف المحاكمة في 15 نيسان/أبريل، 2021.

اليوم السبعون للمحاكمة – 15 نيسان/أبريل، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور عشرة أشخاص وستة من الصحفيين، وطلب أحد الصحفيين المعتمدين الوصول إلى الترجمة العربية (نفس الشخص في اليوم الثلاثين من المحاكمة)، وكان رسّام محكمة بين الحضور ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس.

قال محامي الدفاع فراتسكي إن الدفاع قد أعد بيانا بغرض تلاوته، واقترح محامي الادّعاء شارمر تأجيله حتى نهاية الجلسة. سألت القاضي كيربر فراتسكي عن أهمية البيان لمجريات الجلسة، فقال فراتسكي إنه مهم.

سمحت القاضي كيربر للدفاع بتلاوة البيان، موضحة أنه سيتم تلاوته بمجرد مغادرة P32 قاعة المحكمة [استعدت P32 ومحاميها د. كروكر لمغادرة قاعة المحكمة]. بعد أن خرجت P32، طلبت كيربر من المترجم أن يخبر P32 بأن بإمكانها البقاء أو المغادرة. فعادت P32 إلى الداخل وقالت إنها تفضل البقاء [تحدث د. كروكر مع P32 وغادرا مرة أخرى].

أشارت القاضي كيربر إلى دخول المدّعي P30 للتو لقاعة المحكمة قبل أن يبدأ محامي الدفاع فراتسكي بتلاوة البيان:

[ما يلي هو إعادة صياغة لبيان أنور بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

"[ذكر أنور بدايةً شهادة P32 في اليوم السابق بخصوص إيقافها واعتقالها والاجتماع مع أنور]. قلت في بيان دفاعي السابق إن P32 تم القبض عليها مع [الشقيقة 1]، لكن هذا كان خطأً: بالأحرى كانت [الشقيقة 1] و[الشقيقة 2] وفتاة أخرى من عائلة [حُجب الاسم]. تم ضربهن وإهانتهن على أيدي ضبّاط من القسم 40، وتدخلت لإنهاء الضرب، رغم أن هؤلاء الضبّاط لم يكونوا تحت إمرتي. لم يكن ذلك ما حدث مع الفتاة الثانية، فهي لم تتعرّض للضرب. طالبني توفيق يونس بالتحقيق مع [الشقيقة 1] لكنني لم أضربها، وقد بحثت في هاتفها وحسابها "الوردة الدمشقية" على الفيسبوك حيث وجدت مقاطع فيديو لمظاهرات. لا علم لدي إن كانا قد دفعا نقودًا مقابل الزيارة، إلا أن الوالدين زارا الفرع في نفس المساء دون P32، كما هدد والدها بإشعال النار في نفسه أمام الفرع. طلب مني توفيق يونس أن أحضر وأن أجلب معي [الشقيقة 1]. في مكتب يونس، صفع الأب ابنته بشدة لدرجة أنه أزال حجابها وسال الدم عليه. طلبت من الأب التزام الهدوء، وطلب مني يونس إطلاق سراح [الشقيقة 2] والفتاة من عائلة [حُجب الاسم]. قمت بالتحقيق مع [الشقيقة 1] ثلاث مرات

واعتقلها فرع فلسطين مرة أخرى بعد أسبوع، حيث أطلق سراحها. لا أعرف لماذا افترت P32 علي على الفيسبوك، كما زعمت أنها طلبت مني نقلها إلى الزنزانة الجماعية، مع أنني لا أذكر ذلك. ومع ذلك، لم تكن لتفعل ذلك لو أنها سمعت أشياء سيئة عني من شقيقتها. وإلا لكانت طلبت المساعدة من أبي غضب، فحقيقة أنها طلبت ذلك مني تثبت أن شقيقتها لم تقل شيئًا سيئًا عني. اعتُقلت الأم في وقت لاحق والتقيت بها بعد حوالي 40 إلى 45 يومًا من لقائها في 15 آذار/مارس، واعتقل القسم 40 والدة الشاهدتين".

توقيع أنور رسلان

سألت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أنور عمّا إذا كان هذا هو بيانه. فهز أنور رأسه [بدا متفاجئًا].

طلب محامي الدفاع فراتسكي استراحة.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق]

***

كررت القاضي كيربر سؤالها لأنور عن كونه صاحب البيان، فأجاب أنور بالإيجاب. طلبت كيربر من مترجم أنور ترجمة ما قاله، فأوضح المترجم أن أنور قال "نعم".

قال المدّعي العام كلينجه إن البيان قد أفسد الانسياب التنظيمي لذلك اليوم. ردّ محامي الدفاع بوكر أنه كان ضروريًا وأنه أفضل من دعوة P32 مرة أخرى في وقت لاحق. بينما قام أحد ضبّاط المحكمة بتوزيع نسخ ورقية من البيان، أشارت القاضي كيربر إلى أن P32 قد ترغب في استشارة محاميها د. كروكر. طلب محامي الادّعاء شارمر إبلاغهما بتمديد فترة الاستراحة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

شهادة P32 [5]

استجواب من قبل الادّعاء العام

ذكرت المدّعي العام بولتس قول P32 إنه كان هناك طبيب عندما نُقلت من القسم 40 إلى الخطيب، وسألت P32 عمّا ارتداه الطبيب. فقالت P32 إنه كان يرتدي زي الطبيب.

سألت بولتس عمّا إذا كان على ملابسه ما يشير إلى انتمائه إلى قوات الأمن أو أحد الأجهزة الأمنية. نفت P32 ذلك.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كانت P32 قد سمعت من معتقلات أخريات عن الاعتداء الجنسي على النساء أو الرجال، نفت P32 ذلك.

ذكرت بولتس رؤية P32 لمعتقلين على ظهورهم دماء وإصابات، وسألت P32 عمّا إذا كانت قد رأت أيضًا قتلى أو أشخاصًا يتعرّضون للقتل. نفت P32 ذلك، مضيفة أنها تذكرت أصوات السجّانين وهم يتحدثون عندما كانت في الزنزانة الانفرادية. وبدا من حديثهم أن هناك جثة، وقالوا شيئًا مثل "انظر! لقد مات هذا. لفّوه في سجادة وخذوه للخارج". قالت P32 إنهم بدوا وكأنهم يتحدثون عن كيس من الخيش أو عن حيوان.

أشارت بولتس إلى استخدام P32 للضمير "هو" وسألت عمّا إذا كانت P32 تقصد أن الشخص الميت كان ذكرًا. فأكدت P32 ذلك.

أرادت بولتس معرفة مكان P32 أثناء هذه المحادثة، قالت P32 إنها كانت وحدها في الزنزانة الانفرادية.

سألت بولتس عمّا إذا كان الوقت نهارًا أم ليلًا. لم تعرف P32، موضحة أن لا فرق بين النهار والليل، لأنها فقدت إحساسها بالوقت.

أرادت بولتس معرفة ما إذا ذكرت معتقلات أخريات وفاة أشخاص في الخطيب. قالت P32 إنها لا تذكر الحديث عن مثل هذه الأمور مع معتقلات أخريات.

[5] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كما في اليوم السابق، كانت P23 منفعلة للغاية أثناء ادلاء الشهادة. كما أنها صححت في بعض الأحيان للمترجم بإعلامه أنه لم يترجم نهاية جملتها.

سألت بولتس P32 إن رأت أطفالًا أثناء اعتقالها. فأوضحت P32 أنها لم تعرف ما تقصده بولتس بكلمة "أطفال"، لكن P32 لم تر أو تسمع عن أي أطفال. ولكن كان هناك أشخاص يخصّون النظام. قالت P32 أن المرء قد يعرف مصطلح "سُخرة" [العمل القسري] مما يعني أنه تم إجبارهم على التنظيف.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كانت P32 قد رأت هؤلاء الأشخاص وكم كانت أعمارهم، قالت P32 إنه لم يُسمح لهنَّ بالتواصل المباشر مع المعتقلين، فقط مع السجّانين. كما كانوا يعاملون كالعبيد حيث يقال لهم "تعالوا إلى هنا واذهبوا إلى هناك". لهذا السبب، لم يكن هناك اتصال بصري معهم، لكنهم كانوا صغارًا في السن.

سألت بولتس إذا كانت P32 بالتالي لم ترهم. فقالت P32 إنها لم ترهم، فعلى حد علمها، لم يتواصل معهم سوى السجّانون.

أرادت بولتس معرفة كيف عرفت P32 ذلك. وصفت P32 سماع المعتقلات أصوات عمال السُخرة على الدوام. كما سمعت المعتقلات السجانين وهم يصدرون الأوامر للعمال في الممرات، قالت P32 إن المحادثات بين السجّانين وعمال السُخرة كانت "كالراديو"، حيث كان بإمكان المعتقلات سماعهم.

سألت بولتس عمّا إذا كان بإمكان P32 تأكيد كونهم أطفالًا، فقالت P32 إنها متأكدة من أنهم عملوا بالسُخرة: أي كانوا عبيدا، إلا أنها لم تكن متأكدة من أعمارهم على الإطلاق، مضيفة أنها لا تعرف ما إذا كانوا معتقلين كذلك. قالت P32 إن من الممكن أنهم كانوا في السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من العمر، وقبل أخذهم إلى الجيش، تم استخدامهم في العمل القسري.

أرادت بولتس معرفة المزيد عن عائلة P32، وسألت عمّا إذا كان لديها أشقاء آخرين غير شقيقتيها، فقالت P32 إن لديها شقيقتين اثنين وشقيقا واحدا.

سألت بولتس إن كانوا يعيشون جميعًا في سوريا، فأكدت P32 ذلك.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كان جميع الأشقاء على اتصال ببعضهم البعض، قالت P32 إن بينهم علاقة أسرية طبيعية.

سألت بولتس عمّا إذا كانت عائلة P32 تتناول مشاكلها بانفتاح فيما بينها، فأوضحت P32 أنها تعتقد أن "العائلة" مشتقة من "الوحدة". لذا تفترض P32 أن أفراد العائلة يتحدثون مع بعضهم البعض في حال حدوث أمر ما.

أوضحت بولتس أن أنور قدم للتو بيانًا [تلاه دفاعه، انظر السياق أعلاه]. وودّت بولتس تلاوته، قد يكون البيان طويلًا إلا أن بولتس ستكرر أي جزء إن أرادت :P32

"زعمت P32 أنها قابلت أنور مرتين في مكتبه: مرة عندما اعتُقلت مع شقيقتها [الشقيقة 1] ومرة عندما زار والداها أنور". قالت P32 إن أنور قد يكون مخطئًا، فقد كانت [الشقيقة 1] [هي المعتقلة في هذا الاجتماع].

[واصلت بولتس تلاوة البيان]

سألت بولتس عمّا إذا كان لدى P32 ما تقوله عن البيان، فأوضحت P32 أن علامات تعجبٍ واستفهامٍ ظلت تظهر في رأسها منذ بداية البيان. والآن بعد أن انتهت بولتس، كان لدى P32 العديد من الامور التي يجب معالجتها. قالت P32 إن كل ما ارادت قوله هو إن كوبلنتس جميلة إلا أنها لم تأت هنا للسياحة، بل أتت كشاهدة ومدّعية وضحية. وهي ليست في وضع يسمح لها بالاستماع إلى شخص تعدّه مجرمًا، وشعرت أنه من الغريب أن تضطر إلى الدفاع عن نفسها ضد مجرم.

قالت بولتس إن P32 كانت في المحكمة بصفتها شاهدة وأن المتَّهم أنور أنكر الأقوال التي أدلت بها في شهادتها. [تلت بولتس البيان مجددا] طلبت P32 من بولتس إعادة سؤالها. أوضحت بولتس لـP32 أن محتوى بيان المتَّهم أنور يختلف عمّا قالته P32 في اليوم السابق. سألت بولتس P32 إن كانت حاضرة أثناء الاجتماع الأول مع أنور، فقالت P32 إن رغبت بولتس في تناول النقاط واحدة تلو الأخرى، فيمكن عندئذٍ أن تتلو بولتس البيان وستوقفها P32 عند نقاط معينة لتناولها. وقالت P32 إنه إذا كان لدى بولتس أسئلة، فستجيب عليها. أما إن كان السؤال متعلقا برد فعلها، فستكون الإجابة أنها تشعر بالغرابة لأن أنور لم يفعل شيئًا سوى الإنكار.

سأل محامي الدفاع بوكر إن كان بإمكانه طرح سؤال، فمنعت القاضي كيربر ذلك. قال بوكر حسنًا، ومع ذلك، لم يتم الرد على سؤال المدّعي العام.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كان والدا P32 قد زارا أنور بنفسيهما بخصوص مسألة شقيقة P32. نفت P32 ذلك، مضيفة أن والديها لم يخبراها بذلك.

ذكرت بولتس قول P32 إنها كانت حاضرة أثناء الاجتماع، فأكدت P32 ذلك.

سألت بولس عمّا إذا كان والدها قد ضرب شقيقتها، فقالت P32 إن الرواية هي "أنه لم يفعل".

سألت بولتس عمّا إذا كان حساب "الوردة الشامية" على الفيسبوك يخص شقيقتها [الشقيقة 1]. فقالت P32 إن لا فكرة لديها، ويجب سؤال شقيقتها عن ذلك.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كانت P32 تتذكر اسم حساب شقيقتها على فيسبوك. قالت P32 إنها نسيت، فقد اعتاد الجميع على إنشاء حسابات بأسماء وهمية بدافع الخوف. قالت P32 إنه في هذه اللحظة بالذات، لو بحثت عن الوردة الشامية (بالعربية)، لوجدت عشرات الحسابات بهذا الاسم.

سألت بولتس P32 إن كانت شقيقتها نشطة على الإنترنت، فأوضحت P32 أنها كانت تعلم أن شقيقتها كانت نشطة على الإنترنت لكنها لا تعرف أي تفاصيل. وحتى يوم 15 آذار/مارس، لم يكن أحد من العائلة على علم بذلك. قالت P32 إن لديها استفسارًا بسيطًا: قال أنور إن الاعتقال استمر من أربعين إلى خمسة وأربعين يومًا، مما جعل P32 تتساءل عمّا إذا كان هناك سوء فهم من جانب أنور حول وقت اعتقالها هي ووالدتها وشقيقتيها. أوضحت P32 أن الأمر بدا وكأن أنور يفترض أن اعتقالهن جميعًا قد تم في نفس الوقت تقريبًا، إلا أن شقيقتيها قد اعتُقلتا في عام 2011 بينما اعتُقلت P32 ووالدتها في عام 2012. وأضافت P32 بشكل ساخر أن الفرق "ليس إلا" عامًا واحدًا.

تدخلت القاضي كيربر، وسألت P32 في أي عام تم اعتقالها وقالت P32 إنها اعتُقلت في عام 2012.

وأشارت المدّعي العام بولتس إلى ذكر المتَّهم أنور أن حجاب شقيقة P32 كان أبيض اللون. سألت بولتس P32 إن كان هذا صحيحًا، فأكدت P32 ذلك.

سألت بولتس عن صحة أن والد P32 قد هدد بحرق نفسه. فقالت P32 إنها لا تستطيع تصور ذلك، ولن يقول والدها شيئا كهذا. سألت P32 عمّا إذا كان بإمكانها تناول نقطة فيها تناقض مرعب: فمن الغريب أن المحاكمة استمرت لمدة عام، وما زال أنور يعتقد أن P32 اعتُقلت مع شقيقتها [[الشقيقة 1]] (فقد خلط بين الشقيقتين)، بينما يزعم أنه يتذكر الوضع في مكتبه. قالت P32 إن الأمر بدا غريبًا بالنسبة لها: حيث خلط أنور بين أمور أساسية بينما تذكر تفاصيل معينة. خلصت P32 إلى أنها تعتقد أن أنور لا يمكنه تذكر هويات من تم اعتقالهم، لأن هناك آلاف المعتقلين الذين يدخلون ويغادرون هذا السجن.

قالت بولتس إنها مع الأسف لم تمتلك إجابةً، شكرت P32 بولتس لمنحها الفرصة للحديث.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى أن P32 أخبرت المحكمة أن شقيقتها اعتقلت في 15 آذار/مارس، 2011. أراد فيدنير معرفة كم من الوقت مر حتى لقاء عائلتها بأنور في مكتبه. قالت P32 إنها لا تتذكر مقدار الوقت الذي مر. ولكن ذكرت P32 مداهمة قوات الأمن منزلهم في نفس اليوم، وكانوا يبحثون عن أوراق تتعلق بتنظيم المظاهرات. وأخذوا العديد من الوثائق لأن P32 درست [حُجبت المعلومات]، لذلك افترضت القوات أن بعض أوراق دراستها كانت منشورات وإعلانات متعلقة بالمظاهرات.

سأل فيدنير عن عدد الأيام التي استغرقها الوصول لأنور في مكتبه. لم تتذكر P32 المدة بدقة، مضيفةً أن [الشقيقة 2] اعتُقلت مع [الشقيقة 1] وتم إطلاق سراح [الشقيقة 2] بعد ثلاثة أيام. وبالتالي لم تر العائلة أنور إلا بعد ثلاثة أيام من اعتقال شقيقتيها على الأقل.

ذكر فيدنير إخبار P32 الشرطة أن الاجتماع قد تم في 20 آذار/مارس، فأكدت P32 ذلك بعد أن سألها، موضحة أنها افترضت أنه تم إطلاق سراح [الشقيقة 2] "بعد أن علمت العائلة بالأمر" بثلاثة أيام.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل محامي الدفاع فراتسكي P32 عن وظيفة والدها، فقالت P32 إنه كان تاجرًا.

سأل فراتسكي P32 عن موقف والدها تجاه النظام، فقالت P32 إنه مثل 90% من السوريين، يقف ضد الاضطهاد الذي يمارسه النظام، إلا أن العائلة كانت خائفة [من النظام] مثل أي شخص آخر.

ذكر فراتسكي أن P32 طلبت مقابلة أنور أثناء اعتقالها في عام 2012 وسألها عن سبب رغبتها في رؤيته. فأشارت P32 إلى أحد أقوالها السابقة، قائلة إنها أرادت الخروج من الزنزانة الانفرادية، لأنها كانت على وشك الانهيار. أضافت P32 أنها لم تطلب مقابلة أنور لأنه كان لطيفًا مع شقيقتيها، بل لأنه كان الشخص الوحيد الذي عرفت اسمه.

قال فراتسكي إن P32 قد ذكرت أسماء أخرى في اليوم السابق، وسألها لماذا لم تطلب منهم P32 [نقلها إلى زنزانة أخرى]. طلبت P32 من فراتسكي توضيح الأسماء التي كان يشير إليها. فإذا كان يقصد السجّانين، لم يكن بإمكانهم تلبية طلبها.

سأل فراتسكي P32 كيف عرفت ذلك. [استاءت P32 للغاية] وقالت P32 إنها علمت ذلك لأنه من المعروف في سوريا وفي كل مكان آخر أن السجّانين لا يملكون مثل هذه الصلاحيات الواسعة. حيث تقتصر صلاحيتهم على فتح الأبواب وإغلاقها.

سأل فراتسكي إن كانت P32 على علم بمحاولة تقديم أي معتقلة أخرى التماسًا لأنور. لم تعرف P32، مضيفة أنها لم تسأل عن ذلك ولم تهتم، أوضحت P32 أن طلبها الوحيد كان الخروج من الزنزانة الانفرادية.

صرّح فراتسكي أنه على الرغم من تعرُّض P32 للاعتقال، إلا أنها امتلكت الشجاعة الكافية لتطلب مقابلة أنور، وسألها إن كانت تأمل أن يساعدها أنور، فأوضحت P32 أن غريزة البقاء لديها قد دفعتها إلى فعل ما فعلته. قالت P32 إن أنور كان الشخص الذي كان بإمكانه التوقيع على أوراق إعدامها لذا كانت غريزة البقاء فقط هي التي دفعتها إلى فعل ما فعلته.

أراد فراتسكي أن يعرف لماذا حاولت P32 أن تسأل أنور، إن كانت على علم بأن الإجابة ستكون "لا". [استاءت P32] وأوضحت P32 أن خيار المعتقلين الوحيد هو التحدث إلى المجرم، فلم يكن هناك محامون أو ملائكة رحمة.

قال فراتسكي إن P32 لم ترد على سؤاله، لكنه شكرها.

سأل محامي الدفاع بوكر P32 إن تم إطلاق سراح شقيقتها بعد الاجتماع مع أنور، ولم تفهم P32 السؤال. قال بوكر إنه يريد معرفة ما إذا كان قد تم إطلاق سراح شقيقتها بعد أن رأت أنور. قالت P32 إنها إذا فهمت بشكل صحيح، فسيكون سؤاله غريبًا، لأن شقيقتها كانت حاضرة مع والدة P32 ووالدها وP32. بعد إطلاق سراح شقيقتها، قالت إن أنور قام بالتحقيق معها.

سأل بوكر P32 عن مقدار الوقت الذي استغرقه إطلاق سراح شقيقتها بعد ذلك الاجتماع. فقالت P32 إنها كما قالت في اليوم السابق وأثناء استجواب الشرطة: 11 يومًا.

سأل بوكر إذا كانت P32 تعرف أي شيء عمّا تم فعله بهدف إطلاق سراح شقيقتها بعد 11 يومًا. فقالت P32 إنها لا تعرف شيئًا عن هذا الموضوع.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان إطلاق سراح شقيقة P32 مرتبطًا بالاجتماع مع أنور. طلبت P32 من بوكر تكرار السؤال. أوضح بوكر إنه تم إطلاق سراح شقيقة P32 بعد 11 يومًا من لقائها مع أنور، وتساءل عمّا إذا كان بإمكان P32 ربط كلا الحدثين. قالت P32 إنها لا تعتقد بأن أحدا قد فهم السؤال، وطلبت من بوكر توضيحه وأضافت أنه لم يتم إطلاق سراح شقيقتها بعد 11 يومًا من لقائها بأنور، بل كانت مدة الاعتقال بأكملها هي 11 يومًا. كما سألت P32 بوكر عن الأحداث التي أراد منها ربطها ببعض.

سأل بوكر عن المدة التي استغرقها إطلاق سراح شقيقتها بعد الاجتماع مع أنور. قالت P32 إن أحد القضاة قد طرح السؤال نفسه، مضيفةً أن الأمر استغرق من ثلاثة إلى أربعة أيام إذا تذكرت بشكل صحيح.

سأل بوكر إن كانت P32 ترى أي صلة بين إطلاق سراح شقيقتها واجتماع عائلتها بأنور في مكتبه، فقالت P32 إن لا فكرة لديها إن كانت هناك صلة.

سأل بوكر P32 عمّا إذا كانت تعتقد بأن هناك صلة محتملة. سألت P32 "صلة بين ماذا؟" أوضح بوكر أنه لو كان في مكان P32 لكان قد فكر في... قاطعت P32 قائلة إنها فهمت، إلا أن إطلاق سراح شقيقتها كان هو المهم فحسب، فلم تفكر في الأمر.

تدخل بوكر، وطلب من P32 السماح له بإنهاء سؤاله. وكرر أنه إذا كانت لديه شقيقة وكانت في نفس وضع شقيقة P32، فإنه سيعتقد بأن هناك صلة محتملة بين إطلاق سراحها وإجراء المحادثة مع المحقق قبل بضعة أيام. قالت P32 إن هذا قد يكون ممكنا لو كان بوكر في مكانها، لكنه لم يكن في مكانها. أضافت P32 أن الشيء الوحيد الذي اكترثت لأجله كان إطلاق سراح شقيقتها.

أراد بوكر مرة أخرى معرفة ما إذا كانت P32 تعتقد وجود صلة بين الحدثين، أو ما إذا كانت قد حاولت أن تسأل عن أسباب اعتقال شقيقتها في الفرع. وتدخل شارمر محامي المدعي، قائلًا إن بوكر كان يجب أن يذكر "أسباب إطلاق السراح" وليس "الاعتقال". كما طلب من بوكر ألا يربك الشاهدة. قال بوكر إن زميله شارمر كان على حق. قالت P32 إن لا فكرة لديها ولا تريد أن تعرف. ولو أرادت أن تعرف، لكان قد تم القبض عليها. تساءلت P32 كيف كان عليها أن تحاول معرفة الأسباب دون أن يتم القبض عليها.

ذكر بوكر أنه تم القبض على P32 بعد عام واحد من شقيقتها، وقد طلبت رؤية أنور على أي حال. وأراد بوكر معرفة سبب طلب P32 مقابلة أنور. قالت P32 إنها طلبت مقابلة أنور للخروج من الزنزانة الانفرادية كما ذكرت من قبل وأنه كان الشخص الوحيد الذي تعرفه [في الفرع].

أراد محامي الدفاع فراتسكي أن يعرف كيف زارت P32 ووالداها أنور في مكتبه. فقال محامي المدعي، شارمر، إن السؤال قد سبق وأن تمت الإجابة عليه في اليوم السابق.

سأل فراتسكي P32 إن أخبرها والداها عمّا توقعاه من الاجتماع. فقالت P32 إنهما كانا يأملان إطلاق سراح شقيقتها.

استجواب من قبل محامي الادّعاء

أشار شارمر محامي الادّعاء إلى أن P32 أخبرت المحكمة سابقًا كيف تم تفتيشها من قبل ممرضتين، وأنها ذكرت أن الأمر كان مهينًا. طلب شارمر من P32 أن تصف بالضبط لم شعرت بالإهانة. قالت P32 إنها ستقدم إجابة مختصرة فقط، لأن الأمر كان مزعجًا. أوضحت P32 أن عبارة "بطريقة مهينة" تعني "أنهم فتشوا داخلي".

أشار شارمر إلى قول P32 إنه بعد اعتقال شقيقتها مرة أخرى، تم إطلاق سراحها وإعطاؤها هاتفا خلويا، وسأل P32 إن عملت شقيقتها مع النظام. فقالت P32 إنها بالطبع لم تعمل مع النظام. إلا أن شقيقتها قبلت العرض [بالعمل لدى النظام] من أجل إطلاق سراحها ثم مغادرة البلاد.

صُرفت الشاهدة، وأخبرت كيربر P32 أن بإمكانها البقاء في قاعة المحكمة [بقيت P32].

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

أعلنت القاضي كيربر أنه تم إعفاء مترجم المحكمة السابق رسميًا من مهامه، وسيحل مترجم محلف آخر مكانه [مترجم إياد الغريب].

تلت القاضي كيربر حكمًا من القضاة، يوضح بالتفصيل أن بعض التّهم التي تتعلق بالجرائم العادية بموجب القانون الألماني يمكن إضافتها إلى لائحة الاتهام، لأنها قد ارتكبت ضد بعض المدعين.

[فيما يلي إعادة صياغة لأقوال القضاة بناءً على ما استطاع مراقب المحكمة سماعه في المحكمة]

1) أوضحت القاضي كيربر أن حصر المحاكمة في الجرائم المزعومة المفصّلة في لائحة الاتّهام لا ينطبق على القضايا التي ارتكبت فيها جرائم معينة ضد المدعين. لذلك أبلغ القضاة الطرفين بأنه يجب إضافة الإصابات الجسدية والإصابات الجسدية الشديدة والاعتداء الجنسي والحرمان من الحرية على النحو المنصوص عليه في القانون الألماني إلى التّهم.

وخلصت كيربر إلى أن ظروف الاعتقال في فرع الخطيب – الزنازين المكتظة ونقص الأكسجين والحرمان من النوم والافتقار إلى النظافة ونقص العلاج الطبي والإساءة اللفظية المستمرة للمعتقلين وسوء التغذية – تُعد إصابات جسدية بموجب القانون الألماني. كما يُعد الضرب الذي وصفه الشهود من قبيل الإصابات الجسدية الشديدة.

2) في إشارة إلى شهادات المدعين حتى الآن، قالت القاضي كيربر إن جميعهم تأثروا جسديا وهو ما يُعد بمثابة التسبب في إصابات جسدية بموجب القانون الألماني:

1. تعرّض P1 للضرب بالكابلات والهراوات لإجباره على إعطاء معلومات عن حياته ومواد فيلمه وتعاونه المزعوم مع قوى أجنبية. قيل له أيضًا إنه سيبقى رهن الاعتقال في حال لم يتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال عصا في فتحة شرجه. خلصت كيربر إلى أن هذه الأوصاف هي مؤشرات على وقوع جرائم الاعتداء الجنسي s. 2) 2 (177 من القانون الجنائي الألماني، والمادة 2 و1) رقم 1 (177الشديد/الاغتصاب بموجب المادة نسخة سارية من القانون الجنائي الألماني [ال1) رقم 4 (177 من القانون الجنائي الألماني، والمادة 1رقم) من القانون الجنائي الألماني، 1)a 174، والاعتداء الجنسي على المعتقلين بموجب المادة [المفعول حتى 2016 224 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 223والأذى الجسدي بموجب المادة من القانون 1) رقم 3 (239 من القانون الجنائي الألماني، والسجن غير القانوني بموجب المادة 2) رقم 1(ب من القانون الجنائي الألماني.239الجنائي الألماني، وأخذ الرهائن بموجب المادة
2. طُلب من P11 تقديم أسماء أعضاء المعارضة وضُرب على أخمص قدميه باستخدام الكابلات والأنابيب. خلصت كيربر إلى أن هذه الأوصاف كانت مؤشرات على وقوع جرائم الأذى الجسدي بموجب المادة 223 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 224 (1) رقم 2 من القانون الجنائي الألماني.
3. تعرّض P12 للضرب بالكابلات وتم تهديده بالتعذيب. كما أُجبر على تقديم أسماء أعضاء المعارضة. خلصت كيربر إلى أن هذه الأوصاف هي مؤشرات على وقوع جرائم الأذى الجسدي بموجب المادة 223 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 224 (1) رقم 2 من القانون الجنائي الألماني، والسجن غير القانوني بموجب المادة 239 (3) رقم 1 من القانون الجنائي الألماني.
4. تعرّضت P19 للضرب وقام أحد السجّانين بلمس صدرها. وخلصت كيربر إلى أن هذه الأوصاف كانت مؤشرات على وقوع جرائم الاعتداء الجنسي/الاغتصاب بموجب المادة 177 (1) رقم 1 و3 من القانون الجنائي الألماني [النسخة سارية المفعول حتى عام 2016]، والاعتداء الجنسي على المعتقلين بموجب المادة 1) 174a)، والأذى الجسدي بموجب المادة 223 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 224 (1) رقم

2 من القانون الجنائي الألماني، والسجن غير القانوني بموجب المادة 239 (3) رقم 1 من القانون الجنائي الألماني.

5. تعرّض P25 للضرب بأداة مشابهة لأنبوب، وخلصت كيربر إلى أن هذا الوصف كان مؤشرًا على وقوع جرائم الأذى الجسدي بموجب المادة 223 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 224 (1) رقم 2 من القانون الجنائي الألماني.
6. تعرّض P27 للضرب بالكابلات، وخلصت كيربر إلى أن هذا مؤشر على جرائم الأذى الجسدي بموجب المادة 223 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 224 (1) رقم 2 من القانون الجنائي الألماني.
7. تعرّض P28 للضرب بعدة أدوات مختلفة، وخلصت كيربر إلى أن هذا الوصف كان مؤشرًا على وقوع جرائم الأذى الجسدي بموجب المادة 223 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 224 (1) رقم 2 من القانون الجنائي الألماني، والسجن غير القانوني بموجب المادة 239 (3) رقم 1 من القانون الجنائي الألماني.
8. تعرّض P30 للضرب بطرف كابل مفتوح، وخلصت كيربر إلى أن هذا مؤشرٌ على وقوع جرائم الأذى الجسدي بموجب المادة 223 من القانون الجنائي الألماني، والأذى الجسدي الشديد بموجب المادة 224 (1) رقم 2 من القانون الجنائي الألماني، والسجن غير القانوني بموجب المادة 239 (3) رقم 1 من القانون الجنائي الألماني.

3) بالإشارة إلى شهادتي P1 وP19، وجدت كيربر أن وصفهما يُعد أيضًا من المؤشرات على وقوع الاعتداء الجنسي كجرائم ضد الإنسانية كما هو منصوص عليه بموجب المادة 7 (1) رقم 1الفقرة 1 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي.
4) بالإشارة إلى شهادتي P18وP17 حول وفاة شقيقه/ابن عمه [على التوالي]، وجدت كيربر أن هذه مؤشرات على جرائم القتل بموجب المادة 211 من القانون الجنائي الألماني والقتل غير العمد بموجب المادة 212 من القانون الجنائي الألماني. إلا أن القاضي كيربر أضافت أنه يجب الأخذ في الحسبان أنه لم يتم العثور على جثة الشخص الذي يُزعم أنه ميت، وقد ذكر الشاهدان أنه من المحتمل أن يكون الشخص لا يزال على قيد الحياة.
5) وضحت القاضي كيربر أن القضاة سيطلبون رأي خبير في الجرائم الجنائية المذكورة أعلاه وسيتم تقييمها بحسب القانون السوري آخذين بالاعتبار وقت ارتكاب الأفعال ذات الصلة.

تلت القاضي كيربر رسالة البريد الإلكتروني التي تلقتها المحكمة من [حُجب الاسم] [وهي مدرجة كمدعية في يوم المحاكمة رقم 1]. شكرت [حُجب الاسم] القضاة على تقديم تدابير الحماية والدعم لها وأوضحت أنها لم تكن قلقة على عائلتها فحسب، بل أن لديها مخاوف أخرى كذلك، لذا فضّلت ألا تدلي بشهادتها في المحكمة.

قال محامي الادّعاء كروكر إن موكله [حُجب الاسم] لن يشارك بعد الآن في المحاكمة بصفته مدعيا ولن يدلي بشهادته في المحكمة كذلك.

أعلنت القاضي كيربر أنه سيتم إلغاء مواعيد أيام المحاكمة في 28 و29 نيسان/أبريل، 2021 لأن الشاهد لن يدلي بشهادته في المحكمة. وأضافت أن المحكمة تم إبلاغها بواسطة [حُجب الاسم] عبر البريد الإلكتروني أنه فضل عدم الإدلاء بشهادته في المحكمة.

طلب محامي الدفاع بوكر إبلاغه بهذه الرسائل الإلكترونية والقرارات في الوقت المحدد، حيث يتعين على مكتبه ترتيب الجدول الزمني وفقًا لذلك.

قامت المدّعي العام بولتس بتلاوة بيان المدّعين العامين بشأن طلب محامي الدفاع لأخذ أدلة إضافية من خلال شهادات خمسة شهود.

[فيما يلي إعادة صياغة لأقوال المدّعين العامين بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

1) اعترض المدّعون العامون على طلب محامي الدفاع لسماع [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] من دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية (BND) كخبيرين للإدلاء بشهادتهما بشأن صلاحيات القسم 40 من إدارة المخابرات العامة السورية. احتج المدّعون العامون بأن الشاهدين المقترحين لن يكونا قادرين على الإدلاء بشهادتهما حول أمر قد اختبراه بشكل مباشر، وبالتالي فإن شهادتهما ستكون إما غير ذات صلة أو غير مناسبة: فإذا أدلى الشاهدان المقترحان بشهادتهما حول مسؤولية القسم 40 عن المظاهرات التي جرت في دمشق، فإن شهادتهما لن تكون ذات صلة لأن عمل القسم 40 لا علاقة له بمحاكمة أنور رسلان. وإذا أدلى الشاهدان المقترحان بشهادتهما حول كون القسم 40 هو القسم/الفرع الوحيد المسؤول عن المظاهرات في دمشق، فلن تكون شهادتهما مناسبة لأن التفويض الحصري للقسم 40 لم يكن جزءًا من تقرير خبراء دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية. يشير تقرير دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية إلى أن مهام وتفويضات أجهزة المخابرات المختلفة في سوريا كانت متداخلة، وغالبًا ما كان من غير الواضح من المسؤول عن حالات معينة. بحسب الادّعاء العام، يذكر التقرير أيضًا أن جميع أجهزة المخابرات كانت مشاركة في محاربة المعارضة. وأشار المدّعون العامون إلى تصريح إياد الغريب أمام الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية، التي صرّح فيها أن أفراد القسم 40، وأعضاء الأقسام الفرعية الأخرى بالفرع 251، وأفراد

وزارة الداخلية، وأفرادا من إدارة المخابرات الجوية كانوا موجودين في المظاهرات في دوما. خلص المدّعون العامون إلى أنه في حالة وجود أي أسئلة مفتوحة حول صلاحيات وتفويضات أجهزة المخابرات السورية المختلفة، فيمكن عندئذٍ استدعاء كبير المفتشين الجنائيين دويسنج من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية كشاهد مرة أخرى.

2) اعترض المدّعون العامون على استدعاء [حُجب الاسم] وشخصين آخرين كشهود، نظرًا لعدم وجود صلة. أوضح المدّعون العامون أنه ليس من الواضح كيف سيتمكن الشهود المقترحون من معرفة إن كان المتَّهم أنور حاضرًا في احتجاج ما أو في جنازة مخرج سينمائي سوري. حيث كان [حُجب الاسم] يعمل في الطابق السفلي في سجن الفرع 251 بينما كان مكتب المتَّهم أنور في الطابق الأول من المبنى. لذلك لن يتمكن [حُجب الاسم] من تأكيد حضور أنور أو عدمه في الأحداث المذكورة أعلاه كما ادعى محامو الدفاع، لأنه لم يكن هو وأنور معًا طوال الوقت. ذكر المدّعون العامون أن الأمر نفسه ينطبق على الشاهدين الآخرين المقترحين. وفقًا للمدعين العامين، فإن مذكرة الدفاع التي تطلب استدعاء هؤلاء الأشخاص كشهود لا تشير إلى كيف سيتمكن هؤلاء الشهود من الإدلاء بشهاداتهم حول سلوك أنور. وعلى أي حال، فإن شهاداتهم بشأن سلوك أنور لن تكون حقيقةً معتبرةً، بل مجرد انطباعٍ شخصيٍ.

أعلن جميع محامي الادّعاء أنهم سينضمون إلى بيان المدّعين العامين. وأضاف محامي الادّعاء، شارمر أنه سيكون من المثير للاهتمام سماع [حُجب الاسم] كشاهد، ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التي قدمها الدفاع.

رُفعت الجلسة الساعة 12:10 مساءً.

تم تحديد يوم المحاكمة التالي في 21 نيسان/أبريل، 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا

التقرير 34 لمراقبة المحاكمة

تاريخ الجلسة 21 نيسان/أبريل، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الواحد والسبعون للمحاكمة – 21 نيسان/أبريل، 2021

أدلت **P33**، سيدة سورية تبلغ من العمر 57 عامًا، بشهادتها بشأن اعتقالها في فرع الخطيب، إضافة إلى اعتقال ابنتيها في الفرع نفسه. وعلى الرغم من أنها لم تتعرض للتعذيب شخصيًا، إلا أنها شاهدت معتقلين آخرين يتعرضون للتعذيب في الفرع، بينهم نساء. ووصفت كذلك الظروف غير الصحية إلى أبعد الحدود في المعتقل. وأثناء البحث عن ابنتيها المعتقلتين في فرع الخطيب، التقت بأنور رسلان في مكتبٍ في الفرع وعرّفته بأنه موظف رفيع المستوى. ولاحظ محامو الدفاع عن أنور رسلان والمدعون العامون العديد من التناقضات بين شهادة **P33** و**P32** بخصوص اللقاء مع أنور. وأكدت **P33** أن شهادتها ستمثّل الحدث حسبما تذكره. وطلبت **P33** وشخصان آخران الانضمام إلى المحاكمة كمدّعين.

اليوم الواحد والسبعون للمحاكمة – 21 نيسان/أبريل 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور خمسة أشخاص وصحفيَّين اثنين. لم يطلب أي من الصحفيين المعتمدين الحصول على الترجمة العربية. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. وحضر محامي المدعين بيير بدلًا من الدكتورة أوميشين.

شهادة P33

رافق P33 محامي الشاهدة، الدكتور كروكر، وتم إطلاعها على حقوقها وواجباتها كشاهدة. ذكرت P33 أنها كانت تبلغ من العمر 57 عامًا، ولديها أربعة أطفال ولا تربطها صلة قرابة أو مصاهرة بالمتهم.

استجواب من قبل القاضي كيربر

ذكرت رئيس المحكمة كيربر أن ابنة P33 أدلت بشهادتها الأسبوع الماضي. وبناءً على شهادتها، يودّ القضاة طرح أسئلة بخصوص ثلاثة مواضيع مختلفة: إلقاء القبض على ابنة P33 الأولى واعتقالها [حُجِب الاسم]؛ إلقاء القبض على ابنة P33 الثانية واعتقالها [P32]، وإلقاء القبض على P33 نفسها واعتقالها. طلبت كيربر من P33 أن تصف للمحكمة أولًا ما حدث لها ولعائلتها في عام 2011. أوضحت P33 أن كل شيء بدأ في 15 آذار/مارس، 2011. حيث كانت ابنتها الكُبرى [الأولى] [حُجِب الاسم] في الكلية وكان من المفترض أن تعود إلى المنزل بعد انتهاء محاضراتها. ولكن أقارب P33 اتصلوا بها وأخبروها أن ابنتها الأولى كانت تتظاهر في سوق الحميدية، وهي تحمل العلم السوري وتهتف. قالت P33 إنها شعرت بخوف شديد لأنها تعرف كيف يتعامل النظام "مع مثل هذه الأمور." لذلك ذهبت P33 لرؤية ابنتها الثالثة [حُجِب الاسم] في مكان عملها. عندما كانتا تتحدثان، وصلت سيارة دفع رباعي وأخبر أربعة أشخاص نزلوا من السيارة ابنتها أنهم أرادوا التحدث معها وطرح أسئلة عليها. أرادت P33 مرافقة ابنتها، لكن لم يُسمح

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

لها بذلك. وصفت P33 أن الرجال أخذوا ابنتها في نهاية المطاف، ولم تكن قادرة على فعل أي شيء إزاء ذلك. عندما عادت P33 إلى المنزل لإبلاغ زوجها، كانت شقتهم تعجّ بضباط الأمن الذين فتشوا الشقة بأكملها. كما طرح الضباط أسئلة حول ابنتي P33 وأخبروا P33 أنها ستستعيد ابنتيها في غضون ساعتين. أشارت P33 إلى أن هذا حدث حوالي الساعة الثالثة مساءً، ولكن، عندما لم ترجع ابنتاها في الليل، قرّرت أن تفعل شيئًا خطيرًا في اليوم التالي.

ذهبت P33 إلى المكتب الرئاسي حيث طلبت بصوت عالٍ التحدث إلى الرئيس للسؤال عن ابنتيها. قالت P33 إنها تعرّضت للسخرية من فعلتها وأعطُيت رقم هاتف لرجل وقيل لها أن تتصل به. غير أن محاولاتها للوصول إلى شخص ما باءت بالفشل. ثم عادت إلى المنزل وقادت سيارتها من فرع [مخابرات] إلى فرع [مخابرات] بحثًا عن ابنتيها. قالت P33 إنها ذهبت إلى الفرع السياسي، وفرع الأمن الوطني، وكفر سوسة، وفرع فلسطين، وفرع الأمن العسكري. تعرّضت للسخرية وطُردت من كل هذه الفروع. ولم يستطع الأمن الجنائي مساعدتها أيضًا. أشارت P33 إلى أنه راودها شعور سيء عندما عادت إلى المنزل. ولم تحصل على أي معلومات عن ابنتيها في اليوم التالي. في اليوم الثالث [بعد اعتقال ابنتيها] اتصل بها شاب (لم تكن P33 تعرف كيف حصل على رقم هاتفها) في حوالي الساعة الخامسة مساءً ليخبرها أنه كان هناك اعتصام أمام قصر العدل. ذهبت P33 إلى هناك مع زوجها وابنها. قالت P33 إنه كان هناك العديد من الأشخاص المشاركين، في انتظار أحبائهم المعتقلين في قصر العدل. افترضت أن ابنتيها كانتا محتجزتين هناك أيضًا، ومع ذلك، لم يظهر اسماهما في القائمة المعروضة هناك. اقترب رجل من P33 بعد أن قدّم نفسه على أنه [حُجِب الاسم]، مدافع عن حقوق الإنسان، وأخبرها أنها على حق ويجب أن تستمر في السؤال عن ابنتيها بأعلى صوتها.

قالت P33 إن الهدوء كان يعمّ أرجاء المكان، باستثناء P33 وزوجها وابنها، الذين كانوا يصرخون من أجل ابنتيها. نظر المدعي العام في دمشق من نافذته إلى المتظاهرين وأمر بإحضار الأشخاص الثلاثة الذين يصرخون. أشارت P33 إلى أنها عند دخولها مكتبه، سألت عمّا إذا كانت ابنتيها "في ذلك المكان" أيضًا. إلّا أن المدعي العام قال إنهما لم تكونا هناك. أثناء محادثتهم، دخل إلى الغرفة رجل طويل كان يتحدث عبر الهاتف. قال إن عائلة P33 كانت عائلة شريفة ومحترمة. قيل لهم إن ابنتهم كانت معتقلة لدى العقيد خالد من الأمن السياسي، وأنه سيتم اصطحابهم هناك لرؤية ابنتهم. قالت P33 إنها وزوجها أخِذا مباشرة إلى فرع الخطيب بالسيارة (لم يُسمح لابنها بمرافقتهما). قالت P33 إنها بحثت عن ابنتيها في كل مكان، لكنها لم تتخيل أبدًا أنهما يمكن أن تكونا في الخطيب.

قالت P33 إن الصمت كان يخيّم على المكان عند دخولهم المبنى؛ كانت تشعر بالخوف. وأضافت أن الناس كانوا يعملون على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم في مكاتبهم. كان على P33 وزوجها الانتظار لمدة 30 دقيقة أو أكثر قبل نقلهما إلى مكتب آخر. وصفته P33 بأنه مكتب كبير به رجل يجلس خلف طاولة المكتب وكان هناك شخصان آخران حاضرين أيضًا. قالت إنه من الواضح أن الشخص الذي كان خلف طاولة المكتب مهم، حيث كان الاثنان الآخران "يجلسان باحترام". أوضحت P33 أنها وزوجها لم يكونا يعرفان أحدًا في هذه المرحلة. اكتشفا لاحقًا أن أحد الأشخاص كان أنور رسلان. تابعت P33 قائلة إن كلا ابنتيهما أحضِرتا في نهاية المطاف إلى المكتب أيضًا. كانت ابنة P33 الثالثة في حالة سيئة للغاية، لأنها كانت قد قضت ثلاثة أيام في زنزانة منفردة، ولم تكن تعرف الاتهامات الموجهة إليها. كانت ابنة P33 الأولى هناك أيضًا. كانت مرهقة كذلك، ولكنها كانت أفضل حالًا من شقيقتها. قالت P33 إن حجاب ابنتها الأولى كان ملطخًا بالدماء، وكان على وجهها علامات زرقاء وحمراء. للتخفيف من الموقف، سأل زوج P33 على الفور ابنة P33 الأولى عن سبب مشاركتها في المظاهرات. أشارت P33 إلى أنها جلست بجانب ابنتها الأولى التي أخبرت P33 ألا تلمسها، لأن جسدها بأكمله كان يؤلمها. اعتذرت P33 وزوجها وأكّدتا أن ابنتهما لن تشارك مرة أخرى في المظاهرات. عندئذ أطلِق سراح ابنة P33 الثالثة. وبخصوص ابنتها الأولى، أوضحت P33 أن الشخص الذي كان يجلس خلف طاولة المكتب غادر الغرفة ليعود ويخبر العائلة أنه تحدث إلى الرئيس [بشار الأسد] عبر الهاتف. ورفض الرئيس إطلاق سراح ابنة P33 الأولى.

اعتذرت القاضي كيربر عن مقاطعتها P33 وسألت عن الرجل الذي كان يجلس خلف طاولة المكتب. قالت P33 إنها وعائلتها لم يعرفوا أي أسماء في ذلك الوقت. لاحقًا، تعرّفوا على إحدى صور ذلك الشخص، وعرفوا بأنه جميل حسن.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان جميل حسن قد تحدّث إلى الرئيس بشار الأسد في هذا الموقف. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أن ذلك ما أخبرهم به على الأقل.

طلبت كيربر من P33 متابعة وصفها لما جرى عمومًا. تابعت P33 قائلة إنه سُمح لهما باصطحاب ابنتهما الثالثة إلى المنزل، بالإضافة إلى العديد من الأشياء التي صُودِرت من شقتهم. لم يُسمح لابنة P33 الأولى بأن تغادر معهم. قالت P33 إنهم اضطروا إلى الانتظار لمدة عشرة أيام. وفي اليوم الحادي عشر، صدر عفو من الرئيس عن المتظاهرين. قالت P33 إنها كانت سعيدة للغاية وذهبت على الفور إلى فرع الخطيب مع عائلتها لاصطحاب ابنة P33 الأولى إلى المنزل. أشارت P33 إلى أنهم التقوا بأنور رسلان في هذه المناسبة. كانوا جميعًا يجلسون في مكتب أنور، ويتحدثون إليه. سُمح لـP33 وزوجها وأولادهما بالتحدث إلى ابنة P33 الأولى، ولكن لم يكن قد تم الإفراج عنها بعد. قالت P33 إنهم زعموا أنه كان عليهم التعامل مع أشياء معينة قبل إطلاق سراح ابنة P33 الأولى. أشارت P33 كذلك إلى أن المقدّم عبد[...] حسن كان هناك أيضًا. كان لطيفًا وساعد P33 وعائلتها في استعادة ابنة P33 الأولى. عادت ابنة P33 الأولى إلى المنزل في وقت ما بعد ذلك.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان من الصحيح ما خلص إليه وهو أن P33 بحثت عن ابنتيها في فروع مختلفة بعد إلقاء القبض عليهما. ثم توجّهت مع زوجها إلى قصر العدل حيث أُخِذت من هناك إلى فرع الخطيب. فأكّدت P33 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P33 وعائلتها قد استأجرت وسطاء للحصول على معلومات عن ابنتيها قبل أن يلتقوا في نهاية المطاف في فرع الخطيب. قالت P33 بصراحة، إنهم لم يكونوا يعرفون أي شخص يعمل لصالح الحكومة ولم تكن لديهم أي علاقة مع "أشخاص من هذا القبيل". حاولوا الاتصال بمحام (صديق للعائلة)، لكن لم يجرؤ أحد على التدخل. أوضحت P33 أنها كانت تخشى أن يتم القبض على زوجها أو ابنها عند سؤالهما عن ابنتيها، لذلك قررت البحث عنهما بنفسها.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا قد دفعوا نقودًا [للإفراج عن ابنتيهما]. قالت P33 إنهما لم يدفعا نقودًا في المرة الأولى.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان ذلك يعني أنهما دفعا المال في وقت لاحق. فأكّدت P33 ذلك، موضحة أنهما دفعا نقودًا عندما اعتُقلت P32 لدى الأمن العسكري، وذلك لتأمين حريتها بشروط معينة.

خلص فيدنير إلى أن العائلة لم تدفع المال في آذار/مارس 2011. فأكّدت P33 ذلك.

سأل فيدنير عن عدد الأيام التي قضتها ابنتاها في المعتقل قبل أخذها وزوجها إلى الخطيب. قالت P33 إن ذلك حدث بعد حوالي ثلاثة أيام، لكن واحدة منهما فقط أطلِق سراحها.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P33 تعرف المكان [فرع الخطيب]. أوضحت P33 أن سمعة الفرع كانت سيئة للغاية، وكان الجميع في دمشق يعرفون ذلك. عرفت الفرع لقربه من مستشفى الهلال الأحمر.

سأل فيدنير عمن كان حاضرًا بالضبط في اللقاء الأول في فرع الخطيب. أوضحت P33 أنها لم تكن تعرف أي أسماء في ذلك الوقت، ولم يكتشفوا أسماء الحاضرين إلا في وقت لاحق. أضافت أن جميل حسن كان من يجلس خلف طاولة المكتب. كان أنور جالسًا على أريكة على اليمين، وجلس زوج P33 بجانبه. وعلى اليسار، جلس شخص اسمه خالد، وهو من أخذهما [P33 وزوجها] إلى المكتب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P32 حاضرة أيضًا. نفت P33 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P33 قد تعرّفت في قاعة المحكمة على أي من الأشخاص الذين كانوا في المكتب. فأكّدت P33 ذلك.

سأل فيدنير من كان الشخص الذي تعرّفت عليه. قالت P33 إنها تعرّفت على أنور رسلان.

أشار فيدنير أن P33 لم تكن تعرف اسمي جميل حسن وأنور رسلان في البداية وسألها كيف عرفت الاسمين. أوضحت P33 أنها عندما كانت في الفرع لاصطحاب ابنتها، كانت هناك لوحة تحمل الاسم على طاولة المكتب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان ذلك قد حدث في وقت لاحق أم في نفس اليوم. قالت P33 إن ذلك لم يحدث في نفس اليوم.

أشار فيدنير إلى أنه في اللقاء الأول، كانت ابنتا P33 في حالة سيئة، وخاصة ابنة P33 الأولى. سأل فيدنير عن أيهما تعرّضت للإيذاء. وصفت P33 أن وجه إحدى ابنتيها كانت عليه علامات حمراء وزرقاء وكان حجابها ملطخًا بالدماء. عندما حاولت P33 معانقة ابنتها لمواساتها، رفضت ابنتها ذلك لأن جسدها بأكمله كان يؤلمها.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت ابنة P33 الأولى قد تعرضت للضرب من قبل أي شخص في المكتب. قالت P33 إن ابنتها لم تتعرض للضرب أثناء وجود P33.

أشار فيدنير إلى أن P33 ذهبت إلى الفرع مرة ثانية، وسألها متى حدث هذا ولماذا. قالت P33 إنها ذهبت إلى الفرع بمجرد انتشار التقارير الإعلامية حول صدور عفو رئاسي عن المتظاهرين. ذهبت إلى الفرع مع عائلتها لمقابلة ابنتها الأولى. استقبلهم أنور رسلان في مكتبه وأخبرهم عبد[...] حسن أنه يمكنهم الانتظار هناك.

أراد فيدنير معرفة أفراد العائلة الذين كانوا حاضرين. قالت P33 إنها حضرت مع زوجها وابنها وابنتها الأولى وابنتها الثالثة.

سأل فيدنير كيف سار اللقاء. أوضحت P33 أنه تم الترحيب بهم مع طلب التأكيد على أن ابنتها لن تشارك في المظاهرات مرة أخرى. فأكّد زوج P33 أن أي من بناته لن تشارك في المظاهرات مرة أخرى. ثم قيل لهم إن "هذا الأمر لا يمكن أن يحدث وستكون عواقبه وخيمة."

أراد فيدنير معرفة من قال ذلك. أوضحت P33 أن أنور رسلان مكث قليلًا وأخبرهم بأشياء من هذا القبيل. وكان عبد[...] حسن حاضرًا ايضًا.

سأل فيدنير P33 عمّا إذا كان بإمكانها إخبار المحكمة بأي شيء عن رتبة أنور؛ وما إذا كان يعطي الأوامر، أو كان متعاونًا، أو قليل الاحترام. وصفت P33 أنه خلال لقائهما الأول، كان أنور جالسًا باحترام أمام شخص آخر كان جالسًا خلف طاولة المكتب. كان من الواضح أن أنور عامل هذا الشخص باحترام. وأضافت P33 أنها في ذلك الموقف كانت مهتمة فقط بشأن استعادة ابنتيها. كان هذا في لقائهما الأول، عندما سُمح للعائلة باصطحاب ابنة P33 الثالثة إلى المنزل. وفي لقائهما الثاني، عندما تعرّفوا على أنور، أدركوا أنه كان المدير، وكان يتحكم في كل شيء.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان اللقاءان قد تما في نفس المكتب. نفت P33 ذلك، موضحة أنه كان نفس المبنى، ولكن في مكاتب مختلفة.

أراد فيدنير كذلك معرفة ما إذا كان أنور يرتدي زيًا رسميًا أم ملابس مدنية. قالت P33 إنه كان يرتدي بدلة مدنية.

تلا فيدنير إفادة أنور بشأن لقائه بالعائلة [كان محامي دفاع أنور قد سلّم الإفادة الأسبوع الماضي]:

في نفس اليوم (عندما أُلقِي القبض على الابنتين) جاء والدهما ووالدتهما [إلى فرع الخطيب]. هدد الأب بإشعال النار في نفسه. أنا [أنور رسلان] لا أعرف شيئًا عن أية أموال تم دفعها. أخِذ والدا ابنة P33 الأولى إلى توفيق يونس، وذهبت أنا [أنور] إلى هناك أيضًا. تعرّضت ابنة P33 الأولى للضرب من قبل القسم 40 وبالتالي كان وجهها متورّمًا. عندما كانت العائلة مع توفيق يونس ضرب الأب ابنته. أخبرتُه أنا [أنور] أن عليه التزام الهدوء.

قالت P33 إن هذه الإفادة كانت خاطئة تمامًا. وأوضحت أن العائلة لم تعلم بمكان وجود ابنتيها إلا في اليوم الثالث. ولم يقل زوجها قط أنه سيحرق نفسه؛ كانوا يصرخون فقط أمام قصر العدل. ثم أخذهم شخص يدعى خالد إلى الخطيب. ولم تتعرض ابنتها للضرب في المكتب. خلصت P33 إلى أنهما كانا في فرع الخطيب فقط في اليوم الثالث [بعد إلقاء القبض على ابنتيها].

قال فيدنير إن لديه سؤالًا أكثر عمومية، حيث سأل عمّا إذا كانت ابنتا P33 مع المعارضة وعمّا إذا كانتا تشاركان بانتظام في المظاهرات. قالت P33 إنه قبل 15 آذار/مارس، 2011، لم يكن لدى أحد أدنى فكرة عن المظاهرات. تفاجأ الجميع من إمكانية حدوث شيء كهذا في سوريا. شاركت ابنة P33 الأولى في احتجاج أمام السفارة الليبية، لكن العائلة لم تكن تعلم بذلك. بعد هذا التاريخ، واصلت ابنة P33 الأولى أنشطتها [احتجاجًا على الحكومة].

سأل فيدنير عمّا إذا كانت ابنة P33 قد نشرت أي شيء على الإنترنت. سألت P33 عمّا كان يشير إليه فيدنير. أوضح فيدنير أنه يريد معرفة ما إذا كانت ابنتها قد نشرت أي شيء ضد النظام، على سبيل المثال مقالات ناقدة. نفت P33 ذلك، مضيفة أن ابنتها لم تنشر أي شيء على الفيسبوك، لأنها كانت خائفة للغاية. لكنها شاركت في مظاهرات في المدينة [دمشق].

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت ابنة P33 الأولى قد أخبرتها بأي شيء عن اعتقالها بعد إطلاق سراحها. نفت P33 ذلك، موضحة أن ابنتها الأولى لم ترغب في التحدث عن ذلك. كل ما أرادت P33 معرفته من ابنتها الأولى هو ما إذا كانت قد تعرّضت لأذى جسدي أو جنسي، لأن ذلك سيكون سيئًا جدًا في نظر المجتمع.

سأل فيدنير عمّا إذا كانتا قد تحدثتا عن إصابات واضحة. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أن ابنتها الأولى لم ترغب في التحدث عن ذلك. كانت تلك تجربة سيئة لابنتها الأولى وفضّلت عدم التحدث عنها. قالت P33 إن أهم شيء بالنسبة للعائلة هو إطلاق سراح ابنتها الأولى.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت ابنة P33 الأولى ذكرت أن أنور رسلان قد حقّق معها. أوضحت P33 أنه تم التحقيق مع ابنتها عدة مرات. غير أنها كانت دائمًا معصوبة العينين ولم تستطع رؤية أي تفاصيل. وأضافت P33 أن ابنتها تعرضت لأذى جسدي بالإضافة إلى الأذى النفسي.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت ابنة P33 الأولى لم تخبر P33 عمن حقّق معها. أشارت P33 إلى أن ابنتها قالت إن أنور ضربها وقام شخص آخر بالتحقيق معها وضربها.

فيما يتعلق بقيام أنور بضرب ابنة P33 الأولى، سأل فيدنير P33 كيف سار هذا التحقيق. أوضحت P33 أن ابنتها لم تكن على ما يرام ولم ترغب في إخبار P33 بأي تفاصيل. قالت فقط إن ضابط التحقيق كان شريرًا وعاملها معاملة سيئة. لكنها لم تقدّم تفاصيل أخرى عن نوع الضرب. قالت P33 إن رد فعل ابنتها الأولى كان مواصلة التظاهر.

سأل فيدنير كيف عرفت ابنة P33 الأولى أن أنور هو من ضربها. أوضحت P33 أنه عندما جاءت العائلة إلى مكتبه لاصطحاب ابنة P33 الأولى، كان اسم أنور مكتوب على اللوحة الموضوعة على طاولة المكتب، وكان هو موجودًا هناك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P33 تشير إلى اللقاء الثاني. فأكّدت P33 ذلك.

تدخلت رئيسة المحكمة كيربر، وسألت عمّا إذا كانت ابنة P33 قالت إن شخصين حقّقا معها. فأكّدت P33 ذلك.

أرادت كيربر أن تعرف من كان المحقق الشرير. قالت P33 إن كليهما كانا شريرين.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

أراد القاضي فيدنير أن يعرف كيف تم الترتيب للقاء الثاني؛ ما إذا كانت العائلة قد حددت موعدًا أو ذهبت إلى الفرع فحسب. قالت P33 إنهم ذهبوا إلى هناك بمجرد أن سمعوا بالعفو.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت ابنة P33 الأولى قد تعرّضت للضرب في اللقاء الثاني. فأكّدت P33 ذلك.

سأل فيدنير كذلك عمّا إذا كانت بقع الدم التي ظهرت في اللقاء الأول ظاهرة أيضًا في اللقاء الثاني. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أن ابنتها احتفظت بالحجاب حتى يومنا هذا كتذكار.

استجواب من قبل الادعاء العام

أرادت المدعي العام بولتس معرفة ما إذا كانت عائلة P33 قد تحدثت عن أول لقاء في المنزل. طلبت P33 توضيحًا. حددت بولتس أنها تريد معرفة ما إذا كانت العائلة قد تحدثت عن الاجتماع مع ابنة P33 الثانية [P32]. قالت P33 بالطبع تحدثوا عن اللقاء الأول.

سألت بولتس أين كانت P32 خلال اللقاء الأول. قالت P33 إن ابنتها الثانية [P32] كانت في المنزل.

أرادت بولتس معرفة ما إذا كانت العائلة قد أخبرت P32 بما كانوا بصدد فعله، وأنهم كانوا يخططون للذهاب إلى فرع الخطيب. أوضحت P33 أنهم عندما غادروا الشقة، لم يعرفوا أنهم سينتهي بهم المطاف في الخطيب. لقد خططوا فقط للمشاركة في الاعتصام.

سألت بولتس P33 لماذا لم يأخذوا P32 معهم. قالت P33 إنهم كانوا خائفين، موضحة أنهم كانوا يعيشون في مجتمع دائم القلق على البنات.

أشارت بولتس كذلك أن P32 أخبرت المحكمة في الأسبوع السابق أنها كانت حاضرة أثناء اللقاء الأول [مع أنور]. تدخّل محامي المدعين، شارمر، قائلًا إن P32 لم تقل ذلك، وإنما قالت إنها كانت حاضرة أثناء لقاء واحد. سألت بولتس P33 لماذا قالت P32 إنها حضرت في لقاء. ذكرت P33 أن P32 كانت قد حضرت اللقاء الثاني.

أشارت بولتس إلى قول ابنة P33 الثانية [P32] إن ابنة P33 الثالثة قد حضرت اللقاء الذي حضرته P32 أيضًا. فأكّدت P33 ذلك، موضحة أن ابنتها الثالثة كانت حاضرة في اللقاء الثاني، لأنها كانت قد أطلِق سراحها في ذلك الوقت.

قالت بولتس إن P32 أخبر المحكمة أن ابنة P33 الثالثة كانت لا تزال معتقلة في اللقاء الذي حضرته P32. سألت بولتس P33 كيف يُعقل أن تتذكر P32 اللقاء على هذا النحو. قالت P33 إنها لا تملك تفسيرًا لذلك. ربما كان هناك سوء فهم عندما تحدثوا عن ذلك. أوضحت P33 أنه تم القبض على ابنتها الأولى وابنتها الثالثة. وتم إطلاق سراح ابنة P33 الثالثة في اليوم الثالث. ورافقت P32 العائلة عندما ذهبوا لاصطحاب ابنة P33 الأولى في وقت لاحق.

اشتكى محامي الدفاع فراتسكي من عدم فهم التفسير. كررت P33 إفادتها قائلة: قُبِض على الابنتين [الأولى والثالثة]. ولم تعرف P33 مكانهما لمدة ثلاثة أيام. عندما ذهبت P33 إلى الاعتصام، تم أخذها إلى الخطيب حيث اكتشفت وجود ابنتيها في هذا الفرع. قالت P33 إن هذا كان اللقاء الأول الذي حضرته بصحبة زوجها فقط.

فيما يتعلق باللقاء الثاني، سألت بولتس P33 عن سلوك أنور. أرادت معرفة ما إذا كان أنور متفهمًا أم متسلطًا. قالت P33 إنه منذ أن رأى أنور أنها وزوجها لا يتفقان مع سلوك ابنتيهما [المشاركة في الاحتجاجات]، بدا أنور "طبيعيًا". لم يكن غاضبًا ولا مستاءً.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد محامي الدفاع بوكر معرفة كيف رأى أنور أن P33 وزوجها لا يتفقان مع سلوك ابنتيهما. أوضحت P33 أن أنور طالب العائلة بالحرص على عدم مشاركة ابنتيهما في المظاهرات مرة أخرى. قالت P33 إن "زوجها فعل ذلك".

تساءل بوكر عمّا إذا كانت P33 وزوجها قد تعهّدا بأمر معيّن [فيما يتعلق بسلوك ابنتيهما في المستقبل]. نفت P33، مضيفة أنهما كانا يريدان ببساطة فعل أي شيء لمغادرة الفرع في أقرب وقت ممكن. لقد وافقا فحسب [على ما طالب به أنور].

أراد بوكر معرفة ما إذا كان من الصحيح أن اللقاء الأول قد تم بعد ثلاثة أيام من القبض على ابنتي P33، وأن اللقاء الثاني كان بعد 11 يومًا من الاعتقال. فأكّدت P33 ذلك.

أشار بوكر كذلك إلى أن الاعتقال كان في 15 آذار/مارس، 2011. فأكّدت P33 مرة أخرى.

أراد بوكر معرفة كيف لا يزال بإمكان P33 أن تتذكّر هذا التاريخ الدقيق، على الرغم من أنه كان منذ وقت طويل. أضاف أنها لم تكن المرة الأولى التي تسمع فيها المحكمة بهذا التاريخ. قالت P33 إنها لا يمكن أن تنسى هذا التاريخ أبدًا لأنه يمثل بداية الثورة السورية. وكانت بداية المظاهرات السلمية في دمشق.

سأل بوكر ما إذا كانت P33 متأكّدة بنسبة 100% من الإطار الزمني لثلاثة أيام [بالنسبة لأول لقاء]. فأكّدت P33 ذلك.

سأل بوكر ما إذا كانت P33 متأكّدة من الإطار الزمني لأحد عشر يومًا بنفس الدرجة. فأكّدت P33 ذلك.

أشار بوكر إلى أن P33 وعائلتها لم يعرفوا أي شخص في اللقاء الأول. وعرفوا أسماء الحاضرين في مرحلة لاحقة فقط. فأكّدت P33 أنها لم تكن تعرف أي أسماء في اللقاء بعد ثلاثة أيام من الاعتقال لكنها استطاعت تذكّر الوجوه.

خلص بوكر إلى أنه لم تكن هناك لوحات أسماء في اللقاء الأول. فأكّدت P33 ذلك.

خلص بوكر كذلك إلى أن P33 تعرّفت على أنور في مرحلة لاحقة. فأكّدت P33 ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كانت P33 ما زالت تعرف أنور اليوم [في المحكمة] أيضًا. فأكّدت P33 ذلك.

أراد بوكر معرفة ما إذا كانت P33 قد رأت أنور في وسائل الإعلام. نفت P33 ذلك، مضيفة أنها رأته عندما كانت معتقلة هي نفسها في فرعه [أنور] [الخطيب].

أشار بوكر إلى أن P33 ذكرت شخصًا مهمًا كان حاضرًا في اللقاء الأول، وأن P33 ذكرت عدة أسماء في هذا السياق. قال بوكر إنه مرتبك لأن P33 قالت إنه كان هناك شخص واحد مهم، ولكن كان هناك شخص آخر مسؤول. أوضحت P33 أن هذا الشخص جاء وقال إنه سيتولى الأمر فيما يتعلق بابنتي P33. لم يكن هذا الشخص هو الشخص الرئيسي في المبنى؛ ولكن كانت لديه رتبة معينة. وأضافت P33 أن ابنتيها كانتا أول امرأتين تم اعتقالهما في هذا الفرع [الخطيب]. وأن عائلتها عائلة دمشقية محافظة للغاية. وأرادوا إنهاء الموضوع برمّته.

استنتج بوكر أن هذا الشخص [ذو رتبة عالية ولكن ليس مسؤولًا عن الفرع] كان شخصًا يُعامَل باحترام. أراد بوكر أيضًا معرفة ما إذا كان من الصحيح القول إن هذا الشخص كان هو المسؤول في اللقاء الأول وكان من قاد المحادثة، بعد ثلاثة أيام من الاعتقال. قالت P33 إنه يمكن للمرء أن يصف الوضع على هذا النحو. وأضافت أنه بعد عشرة أيام، عندما جاؤوا لاصطحاب ابنتها الأولى، اكتشفوا أن أنور رسلان هو المسؤول.

أراد بوكر أن يعرف كيف توصلت P33 إلى استنتاج مفاده أن أنور كان مسؤولًا والسبب في وصفها لأنور بهذا الشكل اليوم [في المحكمة]. أوضحت P33 أنه في اللقاء الثاني عندما ذهبوا لاصطحاب ابنتها الأولى، رأت P33 أن أنور كان يُعامَل باحترام ويُخاطَب بلقب "سيدي". كما كان يعطي الأوامر.

خلص بوكر إلى أنه في اللقاء الثاني، تصرّف أنور مثل الشخص الآخر في اللقاء الأول. فأكّدت P33 ذلك.

أشار بوكر إلى أن إفادة أنور بشأن اللقاء التي تمت تلاوتها للتو مرة أخرى عندما قالت P33 إن الإفادة خاطئة تمامًا. ولكن وفقًا لبوكر، كان هناك العديد من القواسم المشتركة بين إفادة أنور والوصف الذي قدّمته P33 للقاءين. ما كان يختلف بين الوصفين هو أولًا هوية الشخص المهم في اللقاء الأول. ثانيًا، حالة حجاب ابنة P33. ثالثًا، وصفت P33 عفويًا في المحكمة أنه في اللقاء الأول، سأل زوج P33 ابنتيها على الفور عن المظاهرات [عن سبب مشاركتهن]. طلب بوكر من P33 أن تصف، بقدر ما تذكر، رد فعل زوجها في هذا الموقف. أوضحت P33 أن زوجها سأل ابنتيه [لماذا شاركتا في الاحتجاجات] بهدف مسايرة غضب الأشخاص الآخرين الذين كانوا حاضرين. كما قال إن ابنتيه لن تشاركا في احتجاجات مرة أخرى.

أراد بوكر معرفة مصدر الغضب الذي وصفته P33، أي إذا شعرت به بالفعل أو كان مجرّد افتراض. أوضحت P33 أنها لم تتوقع هذا القدر من الغضب. ولكن كان الجميع يعرف كيف كان رد فعل النظام واستجابته [على المظاهرات]. ولهذا السبب حاول زوجها أن يوضّح أن ابنتيه شاركتا في المظاهرات مرة واحدة فقط ولن يتكرر ذلك مرة أخرى.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان لدى P33 وزوجها استراتيجية لهذا اللقاء، إذا وافق مسبقًا على محاولة تهدئة الجميع من خلال توضيح أن مشاركة ابنتهما في المظاهرات كان حدثًا لمرة واحدة. أوضحت P33 أنها عندما ذهبت هي وزوجها وابنها إلى الاعتصام أمام قصر العدل، لم يكن لديهم أي خطة. لم يعرفوا أنهم سيؤخذون إلى مكان ما، لذلك لم يتحدثوا عن استراتيجية من قبل.

تساءل بوكر عمّا إذا كانت ابنة P33 ردت على ما قاله والدها بشأن مشاركتها في المظاهرات. قالت P33 إنها لم ترد. كان جسدها كله يرتجف، وحاولت P33 تهدئتها.

أراد بوكر معرفة من قال إن ابنة P33 سيُطلق سراحها. أراد معرفة ما إذا كانت P33 تعرف من أمر بالإفراج أو كانت تعرف فقط النتيجة النهائية. أشارت P33 إلى إفادتها السابقة حول شخص غادر الغرفة ليعود ويقول إنه تحدث مع الرئيس. قالت P33 إنها لا تعرف ما إذا كان صحيحًا أن الشخص تحدث إلى الرئيس عبر الهاتف أم أنه كان مجرد تمثيل. غير أن هذا الشخص قال إن الرئيس قرر إطلاق سراح ابنة P33 الثالثة و"تربية ابنة P33 الأولى".

أشار بوكر إلى قول P33 إن ابنتها الثالثة لم تتعرض للضرب أثناء وجود P33. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أنه لم يتعرض أي شخص للضرب.

سأل بوكر عمّا إذا كانت P33 قد حضرت اللقاء بأكمله. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أنها كانت دائمًا مع زوجها.

سأل بوكر أيضًا عمّا إذا كانت P33 وزوجها قد دخلا الغرفة وغادراها في نفس الوقت. فأكّدت P33 ذلك.

أشار بوكر إلى أن P33 قالت إن اللقاء الثاني حدث بعد 10 أيام من اللقاء الأول، لكن في مرة أخرى قالت أيضًا إن اللقاء الثاني حدث بعد 11 يومًا من الاعتقال. أوضحت P33 أن اللقاء الثاني عُقد بعد 10 أيام من اللقاء الأول وبعد 11 يومًا من الاعتقال.

أراد بوكر أن يعرف كم من الوقت كان على العائلة أن تنتظر بعد اللقاء الثاني حتى تم إطلاق سراح ابنتهم. قالت P33 إنهم اضطروا إلى الانتظار لمدة يومين تقريبًا.

سأل بوكر عمّا إذا كانت P33 وعائلتها قد اكتشفوا سبب إطلاق سراح ابنتهم بعد يومين من اللقاء الثاني. قالت P33 إنه صدر عفو رئاسي عن جميع المتظاهرين.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان من الممكن أيضًا أن ابنة P33 أطلِق سراحها لأن العائلة تحدثت إلى أنور الذي حاول مساعدتهم وبدأ إجراءات إطلاق سراح ابنتها. قالت P33 إنه إذا كان هذا هو الحال، لكان قد تم إطلاق سراح ابنتها في وقت سابق.

تساءل بوكر عمّا إذا كان هذا هو السبب الوحيد وراء اعتقاد P33 أنه سيكون من المستحيل أن يكون أنور قد ساعدهم. قالت P33 إنه كان هناك بيروقراطية وكثير من المعاملات الورقية والوثائق.

أراد بوكر معرفة سبب اعتقاد P33 أنه لم يكن أنور هو من أطلق سراح ابنتها. قالت P33 إن هذا السؤال الافتراضي سيثير المزيد من الأسئلة.

تدخّل محامي المدعين بانز معترضًا على فرضيات محامي الدّفاع. طلب محامي الدفاع بوكر من محامي المدعين شارمر التزام الصمت وعدم مقاطعته. أوضح محامي المدعين شارمر أنه لم يعترض على أي شيء، وإنما كان بانز هو من اعترض على سؤال بوكر.

واصل محامي الدفاع بوكر استجوابه بسؤال P33 عن سبب افتراضها أن أنور رسلان لم يكن من أمر بإطلاق سراح ابنتها. قالت P33 إنها سمعت هي وعائلتها عن العفو الرئاسي وأطلِق سراح ابنتهم بعد يومين من ذلك.

قال بوكر إنه لم يكن هناك سوى عفو عام واحد صدر عن الرئيس، وتم الإعلان عنه في 31 أيار/مايو، 2011. تدخل محامي المدعين، شارمر، مطالبًا بمصدر معلومات بوكر. قال بوكر إنه يمكن للمرء أن يقرأ ذلك على الإنترنت. قال شارمر إن هذه كانت محاكمة جنائية، ومصادر الإنترنت لن تكون كافية. تدخلت القاضي كيربر رئيسة المحكمة وطلبت من محامي الدفاع بوكر طرح سؤال مناسب للشاهد.

سأل بوكر P33 عمّا إذا كانت متأكّدة من الإعلان عن العفو في 26 آذار/مارس 2011 كما ذكرت سابقًا. قالت P33 إنها لا تتذكر التاريخ بالضبط، كل ما تتذكره هو إطلاق سراح ابنتها بسبب ذلك [العفو الرئاسي]، مضيفة أن هذه الأحداث حدثت قبل عشر سنوات.

قال بوكر إنه لا يعرف سوى عفو رئاسي واحد، تم الإعلان عنه في 31 أيار/مايو، 2011. وسأل P33 عمّا إذا كانت تريد تغيير شهادتها لأن بوكر كان يرى أنه لم يكن هناك عفو في التاريخ الذي ذكرته P33. قالت P33 إن العفو الذي أشارت إليه أُعلِن عنه "في محاولة لامتصاص غضب الشارع". ولم يصدر ذلك العفو عن مجلس النواب. أشارت P33 إلى أنه تم إبلاغها بأن الرئيس أصدر عفوًا عامًا، فذهبت P33 وعائلتها إلى فرع الخطيب لاستعادة ابنتها. وأضافت P33 أن عائلتها تعرف شخصًا آخر تم القبض عليه في 18 آذار/مارس، 2011 وأطلِق سراحه تقريبًا في نفس اليوم الذي أطلِق فيه سراح ابنتها.

أراد بوكر معرفة ما إذا كانت P33 قد تحدثت إلى P32 بعد الشهادة التي أدلت بها P32. فأكّدت P33 ذلك، موضحة أنها سألت ابنتها عن حالها، ولكنهما لم تتحدثا عن أي تفاصيل حول شهادة P32. قالت P33 إنها كانت تريد فقط أن تعرف كيف كانت نفسية ابنتها، لأن ابنتها كانت في حالة سيئة.

اختتم بوكر استجوابه بإخبار محامي المدعين، شارمر، أن "الاعتراضات الزائفة" لشارمر كانت مُربِكة ولا داعي لها في كثير من الأحيان. قال بوكر إنه أراد توضيح جانب مهم [عندما قاطعه شارمر].

سألت القاضي كيربر محامي المدعين، شارمر، إذا كان يريد الرد. قال شارمر إن الاعتراض الأول قدمه محامي المدعين، بانز، مضيفًا أن بوكر يجب أن يستخدم سماعات الرأس لتتبع ما يُقال في المحكمة ومِن قِبل مَن.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة عمّا إذا كان لدى شارمر أو أحد محامي المدعين الآخرين أي أسئلة للشاهدة.

استجواب من قبل محامي المدعين

قال محامي المدعين، شارمر، إن الألمانية كتبت في حزيران/يونيو 2014 Zeit " " صحيفة أن الرئيس بشار الأسد أصدر عدة قرارات عفو. فأكّدت P33، موضحة أنه كان هناك عدة مراسيم رئاسية. حيث تم إلقاء القبض على العديد من الشباب [في سياق المظاهرات]، وكانت المراسيم والعفو محاولات لامتصاص غضب الشارع.

أشار شارمر إلى أن ابنة P33 الأولى كانت من أولى النساء اللواتي قُبِض عليهن في بداية المظاهرات. وسأل P33 عمّا إذا كانت ابنتها الأولى معروفة في سوريا. فأكّدت P33 أن ابنتها الأولى كانت أول امرأة تتظاهر بصوت عالٍ في دمشق. أظهرت ابنتها شجاعة كبيرة.

قال شارمر إن P33 تحدثت إلى ابنتها الأولى [حول اعتقال ابنتها الأولى]، لكنهما لم تتحدثا عن أي تفاصيل. أراد شارمر معرفة ما إذا كان من الطبيعي بالنسبة لثقافة P33 ألا يتحدث الناس عن "مثل هذه الأشياء" [تجربة الاعتقال، وخاصة العنف الجنسي] بشكل صريح في عائلاتهم. قالت P33 إنها كانت تجربة جديدة بالنسبة لهم [المجتمع السوري]: اعتقال الشابات. وأضافت P33 أنه من المهم للغاية بالنسبة للعائلات عدم تعرّض البنات لاعتداء جنسي. [بدأت P33 في البكاء، وأعطاها المترجم منديلًا] قالت P33 إنها كأم أرادت أن تعرف ما كابدته ابنتاها. ربما لم تلحّ في الطلب، لكنها كأم أرادت أن تعرف.

اقترحت القاضي كيربر استراحة، لأن المجموعة التالية من الأسئلة ستكون أكبر، وستعطي الاستراحة الجميع فرصة للهدوء. ولكنها أضافت أنه إذا أرادت P33 تجاوز الأمر والانتهاء من الأسئلة، فيمكنهم المتابعة أيضًا. قالت P33 إنها تفضل أخذ استراحة.

***

[استراحة لمدة 70 دقيقة]

***

أعادت القاضي كيربر افتتاح الجلسة بالقول إن القضاة استغلوا الاستراحة لإجراء بعض البحث. وصادفوا مقالًا في إحدى الصحف الألمانية يشرح بالتفصيل قرارات العفو الرئاسي في سوريا. سيتم تسليم نسخ من المقال إلى الطرفين وسيوفر مترجم المحكمة ترجمة فورية للمتهم. تلت كيربر .المقال المؤرخ في 25 آذار/مارس، 2011

قال محامي الدفاع بوكر إن هذا المقال الصحفي كان متناقضًا مع مقالات أخرى. ولكن كان من الواضح بأي حال من الأحوال أن قرارات العفو الرئاسي هذه لم تُنفَّذ أبدًا. وقال إن الدفاع قد يقدّم بيانًا بهذا الصدد في وقت لاحق إذا لزم الأمر. أضاف محامي الدفاع فراتسكي مقالًا من مجلة "دير شبيغل "الإخبارية الألمانية بتاريخ 31 أيار/مايو، 2011، يفصّل العفو الرئاسي العام الذي أشار إليه زميله بوكر في وقت سابق. وأضاف بوكر أن المقال الذي تلته القاضي كيربر للتو لن يكون بالتأكيد الحقيقة المطلقة. وقالت رئيسة المحكمة كيربر إن للدفاع الحرية في تقديم بيان رسمي في هذا الصدد.

ذكر محامي الدفاع فراتسكي أن إفادة موكله بشأن الأحداث التي وصفتها P32 وP33 قد تمت تلاوتها لـP33 عدة مرات الآن. وقال فراتسكي إن الدفاع يطلب عرض صور توفيق يونس وجميل حسن على P33. طلبت القاضي كيربر من فراتسكي إخبار المحكمة بمكان هذه الصور في ملف القضية. قال محامي الدفاع بوكر إنه إذا كان أي شخص يعرف مكان هذه الصور في ملف القضية، فإن الدفاع يريد عرضها على .P33

قالت القاضي كيربر إن P33 كان عليها الانتظار لفترة طويلة الآن. سيبدأ القاضي فيدنير الآن استجوابه فيما يتعلق بالموضوع الثاني [القبض على P32 وP33 واعتقالهما].

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أوضح القاضي فيدنير أنه يريد الآن معرفة المزيد عن القبض على P32 وP33 واعتقالهما، وطلب من P33 وصف السياق والإطار الزمني وتفاصيل كيفية حدوث ذلك. وصفت P33 أن "النظام بدأ يرد بقوة". ووقعت مجزرة في الحولة حيث تم "ذُبِح" 50 طفلًا ورضيعًا بالسكاكين. قالت P33 إن هذا الحدث ترك بصماته على المجتمع السوري. وكان هناك رد فعل من الشباب والمعارضة على ذلك وتم اعتقال العديد من الأشخاص في جميع أنحاء البلد. قالت P33 إنها كانت قلقة للغاية بشأن P32 لأنها كانت ناشطة [تتظاهر] أيضًا.

أراد فيدنير أن يعرف متى حدث هذا. قالت P33 إن ذلك كان في أيار/مايو 2012. قررت P32 وصديقاتها المشاركة في اعتصام. لذلك قررت P33 أن تشارك [في الاعتصام] لحماية ابنتها. قالت P33 إنها كانت دائمًا قريبة من ابنتها، لكن المخابرات اكتشفت بطريقة ما أن الاعتصام كان من المفترض أن يتم. وذكرت P33 أن المتظاهرين حملوا لافتات عليها عبارات مناهضة لمجزرة الحولة وضد قتل الأطفال والرضّع. وفجأة ظهر العديد من عناصر الأمن وأطلقوا في البداية طلقات تحذيرية في الهواء. بدأ الناس في الفرار إلى الأزقة الجانبية. قالت P33 إنها كانت خائفة بشدة وفي حالة هستيريا لأنها لم تعد تستطيع رؤية P32 [ابنتها]. لاحظت قوات الأمن سلوك P33 وعلمت أنها شاركت في المظاهرة أيضًا. قالت P33 إنها تم جرّها داخل حافلة صغيرة كانت تقف عند مدخل زقاق جانبي صغير. وبعد 5 دقائق، رأت P33 كيف تم سحب P32 إلى داخل الحافلة الصغيرة أيضًا. كُسِرت نظارات P32، وكان أنفها ينزف. أشارت P33 إلى أن P32 فوجئت برؤية والدتها في الحافلة الصغيرة وسألت ضباط الأمن إذا كان بإمكانها الجلوس بجانب هذه المرأة [والدتها P33] عندما رأتها. قالت P33 إن ضباط الأمن أخبروهن كيف يجلسن والتزم الجميع الصمت. كان هناك ما يقرب من 18 إلى 20 شخصًا في الحافلة الصغيرة. وصفت P33 للمحكمة كذلك كيف انطلقت الحافلة الصغيرة إلى القسم 40 الذي كان في الجسر الأبيض بقيادة مخلوف. قالت P33 إنهن تعرّضن للضرب عندما نزلن من الحافلة. وعندما اضطررن إلى صعود الدرج، كان هناك ضابط أمن يقف على كل درجة، يضرب المعتقلات اللواتي كان عليهن صعود الدرج. قالت P33 إنها طُلب منها هي والمعتقلات الأخريات بعد ذلك مواجهة الحائط وضمّ أيديهن. وتم أخذهن لاحقًا إلى غرفة كبيرة حيث كان عليهن الانتظار. سأل الضباط الجميع عن أسمائهن، لكنهم لم يأخذوا سوى P32 معهم. ثم أُعيدت P32 إلى الغرفة وأُخرجت مرة ثانية. قالت P33 إن السجان الذي أعاد P32 إلى الغرفة في المرة الثانية صرخ في وجهها واتهمها بأنها مسؤولة عن وفاة صديقه، الجلبي. حاول الاعتداء على P32 لكن زملاءه منعوه. قالت P33 إن P32 أخبرتها لاحقًا أنها تعرضت للضرب بالفعل قبل نقلها داخل الحافلة الصغيرة. كان هذا هو سبب كسر نظارتها والنزيف من أنفها. وصفت P33 كذلك أنه عندما اضطررن إلى الانتظار في الغرفة الكبيرة، نظر إليها بعض الضباط قائلين "إنها أم لابنتين تقومان بالقدح والذم وستتم محاسبتها الآن". قالت P33 إنها كانت هادئة وفي وقت لاحق، في الليل، اقتيدت إلى

نفس الحافلة الصغيرة ونُقِلت إلى فرع الخطيب. أضافت P33 أنها عرفت أنه كان فرع الخطيب لأنها سبق وأن زارته. قالت P33 إن حلقة جديدة بدأت هناك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P33 قادرة على رؤية الطريق إلى الخطيب أم أنها كانت معصوبة العينين. قالت P33 إنها لم تكن معصوبة العينين لكنها اضطرت إلى خفض رأسها أثناء الركوب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا تم التحقيق مع P33 أيضًا في القسم 40. قالت P33 إنه تم التحقيق مع P32 فقط هناك. قاموا [المحققون] بالدخول إلى حسابها على الفيسبوك وأرادوا رؤية منشوراتها. ولكن كانت إحدى صديقات P32 قد حذفت حسابها فور اعتقالها.

سأل فيدنير كيف عرفت P33 ذلك. قالت P33 إنها اكتشفت ذلك لاحقًا.

أراد فيدنير معرفة ما حدث لـP33 في فرع الخطيب. قالت P33 إن جميع المعتقلات نُقلن على الفور إلى الطابق السفلي، حيث تمت مصادرة مقتنياتهن الشخصية. وقامت امرأتان بتفتيشهن قبل نقلهن إلى زنزانة جماعية، مساحتها 3×3 أمتار. كانت الزنزانة صغيرة جدًا وليس بها نوافذ كما كانت في القبو وفيها مرحاض مكسور. قالت P33 إنها كانت في حالة صدمة ولم يتحدث معهن [مع المعتقلات الجدد] أحد لمدة يومين. قالت P33 إنها لم تستطع التعرّف على أي من الوجوه هناك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت ابنة P33 لا تزال معها في ذلك الوقت. فأكّدت P33 ذلك.

سأل فيدنير عن عدد الأشخاص الموجودين داخل الزنزانة التي يبلغ حجمها 3×3 أمتار. قالت P33 إنه كان هناك 18 إلى 20 شخصًا، وربما أكثر.

سأل فيدنير عمّا إذا كنّ نساء فقط. فأكّدت P33 ذلك.

طلب فيدنير من P33 أن تتابع. وصفت P33 أنه بسبب ارتفاع ضغط دمها، كان عليها دائمًا تناول أقراص الدواء. وعندما بقيت بدون دوائها لمدة يومين، كان ضغط دمها مرتفعًا جدًا لدرجة أنها صرخت فجأة قبل أن تفقد الوعي. كانت ابنتها خائفة للغاية، وطرقت على باب الزنزانة الحديدي وهي تصرخ طلبًا للمساعدة. قالت P33 إن أحد السجانين فتح الباب ورأى P33 ممدّدة على الأرض. أغلق الباب للتحدث مع رئيسه. قالت P33 إنه سُمح لهما [هي وابنتها] بالذهاب إلى الغرفة المجاورة بعد حوالي 30 دقيقة من فتح السجان الباب لأول مرة. كان هناك طبيب وممرضتان ينتظرون في هذه الغرفة. أعطاها الطبيب حبوب P33 لخفض ضغط الدم ومسكنات للألم. قالت P33 إنها حاولت إعطاء الطبيب رقم هاتفها، حتى يتمكن من الاتصال بعائلتها لإخبارهم عن وضعها هي وP32. غير أن الطبيب كان يشعر بخوف شديد ورفض. قالت P33 إنها أُعيدت هي وابنتها إلى الزنزانة الجماعية حيث تم استدعاء P32 للتحقيق بعد أربعة أيام. عندما أعيدت P32 إلى الزنزانة بعد التحقيق معها، لم تجب على أسئلة P33. وصفت P33 أنه تم استجواب كل من في الزنزانة بشكل منفصل عن طريق النداء على أسمائهن واقتيادهن للتحقيق. وصفت P33 أن المحققين أثناء التحقيق معها أخبروها أنهم سيكونون لطفاء معها، ولكن يجب أن يكونوا قساة مع ابنتها. كان على P33 التوقيع على أوراق بيضاء وقال لها المحققون أن تكون لطيفة، وإلا ستُملأ الأوراق الفارغة بما يريدون.

أراد فيدنير معرفة المكان الذي تم فيه التحقيق مع P33. قالت P33 إنها اضطرت للذهاب إلى الطابق الأرضي [الطابق الأول] والعودة بعد التحقيق معها.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P33 رؤية الشخص الذي حقق معها أو ما إذا كانت معصوبة العينين. قالت P33 إنها لم تكن معصوبة العينين.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت قد تمكنت بالتالي من التعرّف على المحقق. نفت P33 ذلك.

خلص فيدنير إلى أن P33 لم يتم استجوابها من قبل أنور رسلان. فأكّدت P33 ذلك.

سأل فيدنير كذلك عمّا إذا كان المحقق قد طرح على P33 أي أسئلة محددة. نفت P33 ذلك، قائلة إن الأسئلة كانت عامة إلى حد ما. أراد المحقق أن يعرف سبب وجودها في الفرع ولماذا قُبِض عليها. قالت P33 إنها بعد أن وقّعت على الأوراق الفارغة، نُقلت إلى الطابق السفلي [إلى الزنزانة الجماعية]، قبل استدعاء P32 للتحقيق. أشارت P33 إلى أنه عندما عادت P32 إلى الزنزانة بعد هذا التحقيق، أخبرت P33 أنها كانت منهكة. عندما سألتها P33 عمّا إذا كانت قد تعرّضت للضرب [بدأت P33 في البكاء] نفت P32 ذلك، قائلة إنها كانت متعبة فقط. وصفت P33 أن P32 كانت مستلقية في حضن والدتها لمدة 15 دقيقة تقريبًا قبل النداء على اسم P33. أخبرتها P32 ألا تخاف، مضيفة أنه سيتم الإفراج عنها بالتأكيد. قالت P33 للمحكمة إنه كانت هناك أربع أو خمس زنازين انفرادية مقابل الزنزانة الجماعية حيث تم احتجازها لأول مرة. وعندما تم استدعاء اسم P33، اقتيدت مباشرة إلى إحدى الزنازين المنفردة وأغلق الباب خلفها. قالت P33 إن الزنزانة كانت بعرض 1.5 متر. كان للباب الحديدي نافذة صغيرة ومسافة من 3 إلى 4 سنتيمترات بين الباب والأرض. قالت P33 إنها صُدمت عندما سمعت باستدعاء اسم P32. سمعتها وهي تصرخ وتسأل إلى أين يأخذونها. قالت P33 إنها سمعت بعد ذلك دويًا عاليًا واستطاعت أن ترى من خلال الفتحة الموجودة أسفل باب زنزانتها كيف سقطت

P32 على الأرض ثم سُحِبت بعيدًا. قالت P33 إنها بقيت بمفردها في الزنزانة المنفردة لمدة أربعة أيام. وسُمح لها باستخدام المرحاض كل 12 ساعة. كان يتم استدعاء المعتقلات الواحدة تلو الأخرى لاستخدام المرحاض. قالت P33 إنها كانت تشعر بالارتياح دائمًا عندما ترى حذاء P32 من خلال الفجوة الموجودة أسفل باب زنزانتها. حيث كان هذا يعني أن P32 كانت لا تزال قادرة على المشي. قالت P33 إنها أرادت أحيانًا الطرق على باب زنزانتها لتخبر ابنتها أنها كانت هناك.

قاطعها محامي الدفاع بوكر قائلًا إنه بما أن P33 كانت تبكي وتنوح، فينبغي أن يأخذوا قسطًا من الراحة. فأجابت P33 بأنها ستكون بخير وتريد مواصلة شهادتها. ثم وصفت P33 أنها لم تجرؤ أبدًا على طرق الباب لأنها كانت خائفة جدًا من حدوث شيء لـP32 إذا فعلت ذلك. في اليوم الرابع، فُتح باب زنزانة P33، ولكن ليس في وقت المرحاض المعتاد. رأت P33 كيف دخلت P32 إلى زنزانتها وهي مغطاة بالدم. قالت P33 إنها شعرت بارتياح كبير لوجودها مع ابنتها. بكت P32 كثيرًا واعتذرت لـP33 لإقحامها في هذا الوضع. قالت P33 إن P32 اعتقدت أن والدتها قد أطلق سراحها. واضطرتا للبقاء في الزنزانة معًا لمدة 18 يومًا تقريبًا قبل إطلاق سراح P33.

أكّد القاضي فيدنير لـP33 أنها يمكن أن تطلب استراحة في أي وقت إذا لزم الأمر. شكرت P33 فيدنير قائلة إنها ستكون قادرة على الاستمرار دون استراحة. ثم خلص فيدنير إلى أن P33 تم احتجازها في زنزانة منفردة مع ابنتها وسأل عن حجم هذه الزنزانة. قالت P33 إن الزنزانة يبلغ طولها 1.5 متر وعرضها 0.75 متر.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت ابنة P33 أخبرتها بما حدث لها. قالت P33 إنه عندما تم فتح الباب لاستخدام المرحاض، ذكرت ابنتها للسجّانين عدة مرات أنها تعرف أنور رسلان وطلبت التحدث معه. وفقًا لـP33، كانت ابنتها تتألم بسبب التحقيقات، وذات مرة بدأ أنفها ينزف ولم تعرف ماذا تفعل. كانت ملابسها مغطاة بالدماء، وعندما رأت P32 الدم جمعته بملابسها وألقتها على جدران الزنزانة. عندما فتح أحد السجّانين الباب بعد أن طرقت P32 الباب، اعتقد أن P32 ستموت. قالت P33 إنها تفترض أنه في هذه الحالة، اعتقد السجّان أنه سيكون من الأفضل أن تكون P32 مع والدتها، لذلك نُقِلت إلى زنزانة P33.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P32 قد أخبرت P33 بأي شيء عن إساءة أو سوء معاملة أو اعتداءات جنسية. قالت P33 إنه لم تكن هناك اعتداءات جنسية ولكن تحرّش. حاول شخص ما لمس P32 وسألها عمّا إذا كانت عذراء، وهو ما أكّدته P32. قالت P33 إنه لم تكن هناك اعتداءات.

أراد فيدنير أيضًا معرفة ما إذا كانت P32 قد ذكرت أي إصابات أو ما إذا كانت P33 قد شاهدت آثار إصابات على P32. وصفت P33 أن P32 كانت في حالة سيئة للغاية، وكانت مستلقية بين ذراعي والدتها طوال الوقت. سكب أحدهم كوبًا من الشاي الساخن أو الماء المغلي فوق P32، حيث احترق جلدها على الجانب الأيمن من جذعها. أوضحت P33 أيضًا أنه لا يُسمح للمرء باستخدام المرحاض إلا مرتين في اليوم ولا يحصل سوى على زجاجة مياه واحدة، ولم يكن حجمها أكبر من 0.5 لتر، وكان ينبغي على P33 وP32 تقاسمها، ولا يمكن إعادة تعبئتها إلا كل 12 ساعة. ومنذ هذا الاعتقال، تعاني P33 من مشاكل في كليتيها لأنها لم تكن قادرة على استخدام المرحاض إلا مرتين في اليوم ولم تحصل على كمية كافية من الماء. وما زاد من المعاناة، وفقًا لـP33، هو حقيقة أنها، وخاصة في زنزانتها المنفردة، كانت تسمع أصوات أشخاص يصرخون من التعذيب طوال الوقت. لطالما اعتقدت أن P32 يمكن أن تكون واحدة منهم. وأضافت P33 أنها كانت تسمع كل شيء من خلال الباب الحديدي لزنزانتها المنفردة. كما استطاعت سماع موعد وصول معتقلين جدد من الشباب وأجبروا على التعري والانحناء. قالت P33 إنها سمعت ذات مرة رجلًا يقول "أنا رجل عجوز. يمكن أن أكون بمقام والدك. أنا محام وحقيقة أنني يجب أن أخلع ملابسي أمر شائن." قالت P33 إن الرجل اضطر إلى خلع ملابسه رغم ذلك. وتعرض للإهانة وبدأ السجانين في شتم الذات الإلهية أيضًا. قالت P33 إنها شاهدت الدماء على الأرض والجدران وهي في طريقها إلى المرحاض.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P32 قد ذكرت ما إذا كانت على اتصال بأنور أثناء اعتقالها. نفت P33 ذلك، قائلة إنهما لم تتحدثا عن ذلك. أضافت P33 أن هذا حدث خلال الأيام الأربعة التي كانت فيها بمفردها. أشارت P33 إلى أن أحد السجانين استدعاها وأخذها خارج زنزانتها. سأل السجّان P33 إذا حدث لها أي شيء وإذا حصلت على الدواء. قالت P33 إنها نفت ذلك، وأخبرها السجّان أنه سيسمح لها قريبًا بتناول أدويتها. قالت P33 إنها اكتشفت بعد إطلاق سراحها لماذا كان السجّان لطيفًا معها: أجرت ابنة P33 الأولى مقابلة مع قناة العربية قالت خلالها إن والدتها معتقلة ومريضة، وإذا حدث أي شيء لأمها، فسيكون النظام مسؤولًا عن ذلك. [أجرى محامي P33 د. كروكر استشارة قصيرة مع P33.]

خلصت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أن P33 خضعت للتحقيق مرة واحدة فقط. فأكّدت P33 ذلك.

سألت كيربر مرة أخرى عمّا إذا كانت الشاهدة قد طُرحت عليها أسئلة عامة فقط وطُلب منها التوقيع على أوراق فارغة. فأكّدت P33 ذلك.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان قد طُلب من P33 التأثير على ابنتيها. قالت P33 إنها قيل لها ذلك عندما كانت على وشك الإفراج عنها. أخبرت السجّانين أنها اعتُقلت لمدة 23 يومًا، واستفسرت عن سبب القبض عليها واعتقالها. رد السجّانون بأن على P33 أن تعلم أنها ربّت أولادها على الكراهية.

سألت كيربر عمّا إذا كانت P33 قد رأت قتلى أو مصابين في الفرع. نفت P33 ذلك.

سألت كيربر ما إذا تم تفتيش فتحات جسم P33. نفت P33 ذلك، موضحة أنها تعرّضت لتفتيش دقيق، ولكن ليس داخل فتحات جسمها.

أرادت كيربر أيضًا أن تعرف ما إذا تعرّضت P33 لاعتداء جنسي أو ما إذا تعرّضت لتهديد بأنها هي أو ابنتيها سيتعرّضن لاعتداءات جنسية. نفت P33 ذلك.

سأل القاضي فيدنير عن فترة اعتقال P33 في فرع الخطيب. قالت P33 إنها مكثت هناك لمدة 23 يومًا.

طرح فيدنير نفس السؤال بخصوص P32. أوضح P33 أنه تم إطلاق سراح P32 بعد ساعة أو ساعتين من P33 وتم نقلها إلى فرع المخابرات العسكرية. خلص فيدنير إلى أن P32 لم يُطلق سراحها وإنما نُقِلت، وسأل P33 متى تم إطلاق سراح P32 في النهاية. قالت P33 إنها اعتقلت لمدة ثلاثة أشهر، ولكن P33 لم تتذكر التاريخ الدقيق لإطلاق سراح P32.

أراد فيدنير أن يعرف بالضبط كيف تم تهديد P33 أو إهانتها أو إساءة معاملتها في فرع الخطيب. أوضحت P33 أنها كانت تُطارَد دائمًا في طريقها إلى المرحاض وتعرّضت لشتائم سيئة. بشكل عام، أهانها السجّانون وشتموا الذات الإلهية.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P33 قد تعرّضت للضرب أثناء الاعتقال. نفت P33 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت P33 قد قابلت أنور رسلان أثناء اعتقالها. أوضحت P33 أنه عند إطلاق سراحها اقتيدت إلى الطابق العلوي حيث أخبرها أنور أنه ليس لديه أي شيء ضدها، وسيتم إطلاق سراحها. عندما سألت P33 عن ابنتها، قال لها أنور ألا تقلق، وقال إن P33 مسموح لها أن تغادر.

خلص فيدنير إلى أن P33 دخلت مكتب أنور. فأكّدت P33 ذلك.

قال فيدنير إن هذا سيكون سؤالًا يصعب الإجابة عليه، ومع ذلك فإنه يود معرفة ما إذا كانت P33 قد تعرّفت على المكتب من قبل. قالت P33 إنها افترضت أنه مكتب أنور. كانت غرفة فخمة وفيها العديد من الملفات. لم تكن الغرفة أطول من 5 أمتار.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P33 وحدها مع أنور. قالت P33 إن هناك رجلًا آخر اقتادها إلى المكتب ثم تلقّى أمرًا بالإفراج عنها.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور قد استجوب P33 في هذا الموقف أو لماذا كانت في مكتبه. قالت P33 إنها كانت هناك حتى يتمكن أنور من إخبارها أنه سَمح بالإفراج عنها.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور قد أصدر أمرًا بالإفراج عنها. فأكّدت P33 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد تم الإفراج عنها بعد ذلك مباشرة. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أن ذلك كان حوالي الساعة 10 ليلًا.

سأل فيدنير P33 عمّا إذا كانت تريد الحصول على استراحة قصيرة. فأكّدت P33 ذلك.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

أشار فيدنير إلى أن P33 قالت للمحكمة إن سماع صراخ مستمر لأشخاص يتعرضون للتعذيب كان من أفظع الأمور التي تعرّضت لها في اعتقالها في فرع الخطيب. سألها كم مرة سمعت الصراخ في "الطابق السفلي" [في زنزانتها]. قالت P33 إنها كانت تسمعه معظم الوقت، مضيفة أنها لم تكن تسمعه دائمًا وإنما في معظم الأوقات.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت قد سمعت هذا الصراخ أيضًا عندما كانت في "الطابق العلوي" [غرفة التحقيق والمكاتب]. فأكّدت P33 ذلك.

فيما يتعلق بظروف الاعتقال، طلب فيدنير من P33 وصف الطعام في الفرع. أوضحت P33 أنها اضطرت للنوم على بطانية رقيقة جدًا. كان هناك قمل في كل مكان، وحتى أنها [P33] أصيبت بتحسس. ووصفت كذلك أنها كانت تعاني من حكّة في جلدها طوال الوقت، وكذلك جلد ابنتها. قالت إنهما اضطرتا لمكابدة هذه الظروف "علاوة على ظروف الاعتقال العامة" ومضت لتقول إنه لم يُسمح لهما إلا بملء زجاجة المياه بسعة لتر واحد كل 12 ساعة عندما كانوا يستخدمون المرحاض. ثم اضطر شخصان لاستهلاك هذه

الزجاجة بسعة لتر واحد لمدة 12 ساعة. وصفت P33 كذلك أنهم حصلوا على الطعام مرتين في اليوم. وبعد الحصول على الطعام، كان يُسمح لهم باستخدام المرحاض. فيما يتعلق بالطعام، قالت P33 إنهم كانوا يحصلون على رغيف من الخبز مع أرز أو برغل وقت الظهيرة ورغيف خبز مع بعض اللبن كوجبة ثانية.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الطعام كافيًا. قالت P33 إنه إذا أكل المرء الطعام بالفعل، فإنه كان كافيًا. ولكنها لم تكن لديها رغبة في تناول الطعام وفقدت تسعة كيلوغرامات خلال 23 يومًا من الاعتقال.

سأل فيدنير عن الهواء داخل الزنزانة الصغيرة جدًا التي تشاركها P33 مع ابنتها. ضحكت P33 قائلة إنه لم يكن هناك مكيّف هواء. وأوضحت أن الهواء النقي لم يدخل الزنزانة إلا من خلال نافذة صغيرة ذات قضبان في أعلى باب الزنزانة الذي يبلغ ارتفاعه مترين. أضافت P33 أنهما لم تستطيعا النوم في نفس الوقت وكان عليهما التناوب على النوم.

أراد فيدنير معرفة سبب عدم تمكّنهما من النوم في نفس الوقت، وسألها عمّا إذا كان ذلك بسبب اعتقالهما في أيار/مايو – حزيران/يونيو. قالت P33 إن الجو كان شديد الحرارة داخل الزنزانة. وكانتا ترطّبان شفاههما للحصول على بعض السوائل على الأقل في جسديهما. لم تتمكنا من خلع ملابسهما لأن السجّانين كانوا يفتحون باستمرار النافذة الصغيرة للتحقق مما كان يجري داخل الزنزانة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد تم إبلاغ أقارب P33 عن مكان وجودها هي وابنتها. أوضحت P33 أن خبر اعتقالها هي وابنتيها انتشر في وسائل الإعلام وعلى الإنترنت. حيث شاهد الطبيب الذي عالجها في الفرع، [حُجب الاسم]، صورهن على الإنترنت وتمكن من إخبار زوج P33 بأنها وابنتها كانتا في فرع الخطيب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت عائلة P33 قد أبلغت رسميًا من قبل ضباط في الخطيب أو إدارة المخابرات العامة. نفت P33 ذلك، مضيفة أن ناشطة نشرت صورًا لها ولابنتها على الفيسبوك. كما تم اعتقال هذه الناشطة. افترضت P33 أن الطبيب شاهد هذه الصور على الفيسبوك وتعرّف عليها وعلى ابنتها وشعر بالأسف عليهما.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت P33 قد شاهدت أطفالًا أو أحداثًا في فرع الخطيب. نفت P33 ذلك.

أشار فيدنير إلى الشرح الذي قدّمته P33 حول كيف نُقِلت P32 إلى الزنزانة المنفردة التي احتُجزت فيها P33 باستخدام دمها للخروج من زنزانتها السابقة. ثم سأل فيدنير P33 عمّا إذا كانت P32 قد أخبرتها بأي تفاصيل حول كيفية محاولتها الخروج من زنزانتها السابقة. قالت P33 إن P32 فعلت ذلك [باستخدام دمها] فقط للخروج من الزنزانة التي اعتُقِلت فيها. وفقًا لـP33، لم تكن P32 تعرف أن P33 كانت لا تزال في الفرع.

كما أشار فيدنير أن P33 أخبرت المحكمة أن P32 تواصلت مع أحد السجّانين في محاولة للخروج من الزنزانة. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أنه في كل مرة سُمح فيها لـP32 باستخدام المرحاض، كانت تتوسل للتحدث إلى أنور لأنها تعرفه منذ وقت اعتقال أختها.

سألها فيدنير عمّا إذا كان توسّلها ناجحًا، وإذا قابلت P32 أنور. نفت P33 ذلك.

تدخّلت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، وسألت عمّا إذا كانت P32 لم تخبر P33 عن ذلك أو إذا كانت P32 لم تقابل أنور. قالت P33 إنها حاولت معرفة ذلك، لكن P32 لم ترغب في التحدث عنها. كل ما اهتمت به P33 هو ألا تكون P32 قد تعرّضت لاعتداء جنسي.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان ما وصفته P33 للتو هو حالة الاعتقال الوحيدة. فأكّدت P33 ذلك.

أجرى القضاة نقاشًا قصيرًا وبعدها قالت رئيسة المحكمة كيربر إنها ستعطي الكلمة الآن للمدعين العامين وربما تتدخل إذا كان لدى القضاة أي أسئلة أخرى ناشئة عن استجواب المدعين العامين.

<u>استجواب من قبل الادعاء العام</u>

طلب المدعي العام كلينجه من P33 وصف حالة المعتقلات بعد عودتهن من التحقيق. قالت P33 إنها رأت كيف عادت امرأة فلسطينية، في نفس عمر P33 تقريبًا، إلى الزنزانة في حالة مروّعة. كان من الواضح أن هذه المرأة تعرّضت للضرب. أشارت P33 إلى شابة اقتيدت إلى التحقيق لمدة عشر دقائق. بعد أن عادت إلى الزنزانة، استُدعيت مرة أخرى للتحقيق. وعندما عادت من التحقيق الثاني، قالت إنها تعرضت لأشياء مروعة. غير أن P33 لم تسأل عن أي تفاصيل. قالت P33 إن الشابة جلست في ركن، تبكي طوال الليل. كان بإمكان المرء أن يرى كدمات على وجهها وحلقها وصدرها. وصفت P33 أن المعتقلات في الزنزانة حاولن تهدئة العائدات من التحقيق. ولكنهن لم يسألن مطلقًا عن أسمائهن، لأن هذا "كان أفضل للجميع" [البقاء مجهولات الهوية].

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت ملابس أي معتقلة ممزقة. فأكّدت P33 ذلك، قائلة إن ملابس الشابة كانت ممزقة.

سأل كلينجه كذلك عمّا إذا كانت P33 قد رأت دماء أو كدمات على معتقلات أخريات. فأكّدت P33 ذلك.

سأل كلينجه عن الحالة العقلية والبدنية لـP32 أثناء الاعتقال. قالت P33 إن P32 كانت في حالة صدمة مستمرة، وكانت تبكي وعلى وشك الانهيار.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P33 قد صدّقت P32 عندما أخبرت P33 بعد التحقيق معها بأن شيئًا لم يحدث لها. قالت P33 إنها سألت P32 فقط عمّا إذا كانت قد تعرّضت لتحرش أو اعتداء جنسي، واعتقدت أن P32 أخبرتها بالحقيقة عن ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت P33 قد رأت كدمات على P32 أو لاحظت شيئًا أثناء مشي P32. قالت P33 إنه لم يكن هناك مجال للمشي، لذلك لم تلاحظ أن P32 كانت تتأرجح. ولكن كان لدى P32 كدمات وتورّمات في جميع أنحاء جسدها.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P33 قد شاهدت معتقلات يعانين من سوء تغذية. نفت P33، موضّحة أنها بقيت في الزنزانة المشتركة لمدة أربعة أيام فقط.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت P33 قادرة على الاستحمام أو الاغتسال. ضحكت P33 ونفت ذلك. سأل كلينجه عمّا إذا لم تسنح لها الفرصة [للاستحمام]. نفت P33 ذلك، قائلة إن بشرتها التهبت بسبب سوء النظافة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P33 تعرف أسماء السجانين بصفتهم الفردية في الفرع. قالت P33 إنها تعرف الكُنية/اللقب فقط. أحد السجانين يُدعى أبو غضب، والآخر يُدعى أبو شملة.

طلب كلينجه من P33 أن تصف أبو غضب. قالت P33 إنه كان متوحشًا. قد تشير كنيته/لقبه بالفعل إلى أنه: كان "أبا غضب".

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P33 قد علمت بأي شيء عن التسلسل الهرمي في الخطيب أثناء اعتقالها هناك. قالت P33 إنه كان هناك تسلسلًا هرميًا: بعض الناس أعطوا الأوامر، والبعض الآخر اتبع الأوامر.

سأل كلينجه عمّا إذا كان أنور رسلان يشغل منصبًا مهمًا في الفرع، مستذكرًا أن P33 وصفت سابقًا كيف أعطى أنور أوامر للآخرين عندما تم إطلاق P33. قالت P33 إن السجان في هذه الحالة [عندما تم الإفراج عنها] كان يخشى أنور.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P33 قد عانت من أي تبعات طويلة الأمد من اعتقالها. قالت P33 إنها لا تزال تعاني من مشاكل في كليتيها.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت تعاني أيضًا من تبعات نفسية طويلة المدى. فأكّدت P33 أن ذلك حدث مؤخرًا. قالت P33 إنها اعتقدت أنها انتهت من هذه المشكلات، ولكن تكرّرَ حدوثها.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت P33 قد تلقت علاجًا نفسيا-اجتماعيا. نفت P33 ذلك.

قال كلينجه إن لديه سؤالًا أخيرًا بخصوص P33 إذا شعرت بالراحة في الإجابة عليه. أراد أن يعرف ما هو أسوأ جزء في اعتقال P33. بدأت P33 في البكاء وأوضحت أن أسوأ شيء بالنسبة لها هو أن ابنتها كانت في زنزانة مختلفة ولم تكن قادرة على مساعدة ابنتها، رغم أنها كانت قريبة جدًا منها. قالت P33 إنها كانت قلقة باستمرار من أن يحدث مكروه لابنتها.

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن القضاة تلقوا صورًا من كبير المفتشين الجنائيين دويسنج من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية. يرغب القضاة الآن في معاينة هذه الصور. تدخّل محامي الشاهدة الدكتور كروكر قائلًا إن موكلته P33 تحتاج إلى استراحة.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

أوضح القاضي فيدنير أنه استخدم إحدى فترات الراحة السابقة للاتصال بمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية وطلب الصور. وأضافت القاضي كيربر أن المحكمة ستعاين الآن صورتين أرسلهما كبير المفتشين الجنائيين دويسنج إلى القضاة عبر البريد الإلكتروني. طلبت كيربر من P33 التعرف على الأشخاص الموجودين في الصورتين.

[عُرضت صورة (لجميل حسن) في المحكمة]

ذكرت P33 أن الرجل في الصورة كان جالسًا خلف طاولة المكتب في اللقاء الأول.

[عُرضت صورة أخرى لـ(جميل حسن) في المحكمة]

قالت P33 إنها تعتقد أن هذا هو نفس الشخص كما في الصورة الأولى.

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن هذه الإجابات كانت كافية. أوضح القاضي فيدنير أنه طلب من كبير المفتشين الجنائيين دويسنج أن يرسل إليه صور جميل حسن وتوفيق يونس. كانت الصورتان اللتان عُرضتا للتو في المحكمة صورتين لجميل حسن، حيث لم تكن هناك صورة لتوفيق يونس في ملف القضية كما أخبره دويسنج.

استجواب من قبل محامي المدعين

سأل محامي المدعين شارمر P33 عمّا إذا كانت قادرة على التحدث إلى P32 دون إزعاج بمجرد وجود P32 وP33 في نفس الزنزانة المنفردة. نفت P33 ذلك، موضحة أنهما كانا في زنزانة بجوار السجّانين. كان السجّانون يقرعون الباب عند سماع أدنى صوت.

أراد شارمر معرفة ما إذا كانت P33 قد تحدّث إلى P32 حول تفاصيل اعتقال P32 بمجرد إطلاق سراحهما. نفت P33 ذلك، قائلة إن P32 لم ترغب في الحديث عمّا حدث.

أراد محامي المدعين رايجر معرفة ما إذا كان يتعين على P33 وعائلتها دفع أموال لإطلاق سراح P32. قالت P33 بصراحة تامة، كان عليهم دفع أموال للمخابرات العسكرية لإطلاق سراح ابنتها. سألت عمّا إذا كان رايجر يريد معرفة المزيد من التفاصيل. قال رايجر إن إجابتها كانت كافية بالنسبة له.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد محامي الدفاع فراتسكي معرفة ما إذا كانت P32 قد ذكرت سبب رغبتها في التحدث إلى أنور عندما تم اعتقالها. قالت P33 إن P32 أرادت أن تخبر أنور أنه يعرف العائلة وأنها بريئة.

سأل فراتسكي لماذا أرادت P32 التحدث إلى أنور على وجه الخصوص وليس مع شخص آخر. قالت P33 إن السبب هو أنور كان رئيس القسم.

سأل محامي الدفاع بوكر عن المكان الذي تعيّن على عائلة P33 دفع المال فيه بالضبط وأي ابنة تم الإفراج عنها بسبب هذه الأموال. وصفت P33 أن P32 نُقلت من فرع المخابرات العسكرية إلى سجن عدرا. كان من المفترض الحصول على توقيع المخابرات العسكرية على أوراق الإفراج عنها. اتصلت P33 وعائلتها بالقضاة المعنيين عدة مرات، لكنهم لم يرغبوا في إطلاق سراح P32. لذلك دفعت العائلة رشوة.

أراد بوكر أن يعرف متى دفعوا الرشوة. قالت P33 إنه كان في نهاية اعتقال P32، حوالي 18 تموز/يوليو [2012].

خلص بوكر إلى أنه تم دفع الرشوة بعد فترة طويلة من اعتقال P32 في الخطيب أو فرع المخابرات العسكرية. فأكّدت P33 ذلك، مضيفة أن P32 اعتُقلت في فرع الخطيب لمدة 23 يومًا قبل نقلها إلى المخابرات العسكرية ثم إلى سجن عدرا. ومع ذلك، بقي ملف P32 لدى المخابرات العسكرية التي كانت مسؤولة عن إطلاق سراح P32.

شكرت رئيسة المحكمة القاضي كيربر P33، التي تم صرفها كشاهدة. شكرت P33 القاضي كيربر، مضيفة بالألمانية: "أنت [بصيغة المخاطَب المفرد] لطيفة جدًا." شكرت القاضي كيربر P33 على الإطراء وشكرتها قائلة "شكرًا" باللغة العربية.

أوضحت القاضية كيربر للطرفين أنها ستقوم بتسليم نسخ من المرجع القانوني والترجمة العربية ذات الصلة. أضافت أن المدعين العامين سيكون لديهم الوقت لإصدار بيانهم الرسمي حتى 25 نيسان/أبريل، 2021. وأوضحت كيربر كذلك أن المحكمة تلقت خطابًا من المحامي شارمر، يطلب إدراج P33 بصفة مدّعية. سألت كيربر عمّا إذا كان لدى أي من الطرفين اعتراضات على هذا، قال الدفاع والادّعاء العام ومحامو الادعاء الآخرون إنهم ليس لديهم اعتراضات، واتفقوا على أنه يمكن للقضاة الآن اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب. ومضت القاضي كيربر بالقول إن القضاة تلقوا طلبين إضافيين لتضمين شخصين آخرين ضمن قائمة المدّعين أيضًا. لم يتم إجراء مقابلات مع كلا الشخصين بعد. قالت كيربر إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية طلب من مكتب الشرطة الجنائية بولاية برلين إجراء مقابلات مع كلا الشخصين، ولكن حتى هذه اللحظة، أرسل كبير المفتشين الجنائيين دويسنج إلى القضاة نسخة من محضر مقابلة أحدهما، ولكن دون مرفقات. ومع ذلك، اعتبرت كيربر أن المحضر كان كافيًا. لم يتم استجواب الشخص الثاني بعد. أخبر القضاة المحامية المعنية بأن تحدّد تاريخًا حتى 27 نيسان/أبريل 2021. إذا لم تتعاون المحامية في العثور على موعد ضمن الإطار الزمني المحدد، فسيكون للشرطة الحرية في تحديد أي تاريخ. وسأل محامي الدفاع بوكر من كانت المحامية المعنية. قالت كيربر إن اسمها كان أوتو-هانشمان.

رُفِعت الجلسة الساعة 3:05 بعد الظهر.

ستكون الجلسة القادمة في 5 أيار/مايو 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 35 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 5 أيار/مايو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط: [1]

في اليوم 72 من المحاكمة، استمعت المحكمة إلى شهادة فايز سارة، وهو صحفي وكاتب وسياسي سوري يبلغ من العمر 70 عامًا ويُقيم في لندن. حيث ناقش خلفيته كقيادي في المعارضة في السبعينيات من القرن الماضي ومشاركته في الائتلاف الوطني. كما وصف فايز سارة تجاربه الثلاث في الاعتقال. وخلال اعتقاله الأخير في 2011، أُخِذ لفترة وجيزة إلى الفرع 251 حيث تعرّض للإهانة من قبل مجموعة من عناصر المخابرات قبل أن يحقق معه شخص لم يستطع رؤيته. وعَلِم فيما بعد أن أنور رسلان كان هو من أجرى التحقيق. وأكّد فايز سارة أن هذه المحاكمة تذهب إلى ما هو أبعد من أنور؛ فالأمر يتعلق بمحاسبة النظام السوري الذي كان أنور ضحية له أيضًا.

---

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الثاني والسبعون للمحاكمة – 5 أيار/مايو 2020

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا، بحضور ثمانية أشخاص وثلاثة ممثلين من الصحافة، ومنهم رسام المحكمة.

مثل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. ولم يكن محامي المدعين كروكر حاضرًا.

سُمح للمحامي محمد بعدم ارتداء عباءته من قبل القاضي كيربر التي قالت إن وقار المحكمة لن يتضرر.

أكدت القاضي كيربر وصول فايز سارة إلى ألمانيا في اليوم السابق. كما أعلنت أن الجلسة ستبدأ في الساعة 10:30 صباحًا يوم 19 أيار/مايو 2021، وأن الشاهد الذي تمت دعوته لحضور الجلسات في 19-20 أيار/مايو قد يتمكن أو لا يتمكن من الحضور – حيث إن احتمالية حضوره كانت 50%. وحتى إذا لم يحضر الشاهد، فستنعقد الجلسة.

***

[استراحة لمدة 30 دقيقة لانتظار فايز سارة]

***

وصل فايز سارة الساعة 10:05 صباحًا. وتمت تلاوة التعليمات وإبلاغ فايز سارة بحقوقه كشاهد.

شهادة فايز سارة

سألت القاضي كيربر فايز سارة عمّا إذا كان له علاقة قرابة بالمتهم سواء بالنسب أو المصاهرة. فنفى فايز سارة ذلك. حيث كانت هذه المرة الأولى التي يرى فيها المتهم، ولم يكن يعرفه.

استجواب من قبل القاضي كيربر

شكر فايز سارة القاضي كيربر قبل الإدلاء بشهادته وقال إنه يشرفه الحضور في محكمة تخدم السوريين الذين تعرضوا للظلم. ثم روى قصته. حيث اعتقل فايز سارة للمرة الأولى في 29 آذار/مارس 1978 بسبب مشاركته في أنشطة مؤيدة للمعارضة. وأُطلِق سراحه في 10 شباط/فبراير 1980. واحتُجز أثناء ذلك في الفرع 251. واعتُقل فايز سارة للمرة الثانية في الفرع 251 بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 2008 لكونه زعيم معارضة شارك في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي. حيث عقدت له جلسة استماع في المحكمة مع 12 من زملائه وحُكم عليه بالسجن لمدة 30 شهرًا. وأُطلِق سراحه قبل ثمانية أشهر من ثورة آذار/مارس لعام 2011.

وعند بدء الثورة، قال فايز سارة على الفور إنه من مؤيديها. وبعد ذلك، في 30 نيسان/أبريل 2011 داهمت دورية من قوات الأمن الداخلي مكتب فايز سارة واعتقلته (أمام زوجته) واقتادته إلى فرع الخطيب حيث كان يُنظَرُ إليه بازدراء منذ لحظة دخوله. وكانت فترة الاعتقال هذه بالنسبة لفايز سارة أسوأ بكثير من تعاملاته السابقة مع أجهزة المخابرات. فعند وصوله في البداية، كانت يداه مقيدتين خلف ظهره وكان معصوب العينين. ودخل إلى غرفةٍ حيث استقبله مجموعة من الموظفين. وقاموا بإهانته باستخدام لغة لا تُقال عادة "للمعتقلين من الفئة الخاصة" الذين يحظون بتقدير كبير، ثم نقلوه إلى غرفة مجاورة. ولم يكن يستطيع الرؤية (لأنه كان معصوب العينين)، لكنه سمع أحدهم يقول، "أحضروا كرسيًا للسيد فايز سارة". فشعر فايز سارة بقدر أكبر من الأمان بعض الشيء بعد أن تمت الإشارة إليه على أنه "سيد". حيث كانت تلك الإشارة تعني أنه كان معروفًا لدى المحقق، على عكس الأشخاص الموجودين في الغرفة السابقة الذين كان من الواضح أنهم لم يعرفوه استنادًا إلى أنهم قاموا بإهانته.

سأل المحقق فايز سارة عمّا إذا كان قد نظّم مظاهرات في مسجد محمد في حي مساكن برزة. فنفى فايز سارة التهمة وقال بإنه لم يكن يعرف حيًا اسمه مساكن برزة أو مسجد محمد. وبأنه لم يكن يصلي حتى. فسأل المحقق عن سبب ظهور فايز سارة على قناة الجزيرة ومهاجمته للإعلام السوري. فأكد فايز سارة أنه تحدث لقناة الجزيرة وانتقد الإعلام السوري. حيث كان هذا التحقيق في الأساس تلخيصًا لموقف قناة الجزيرة الذي حدث قبل ثلاثة أيام من اعتقاله. [أشار إلى أنه هو وأنور كانا يبتسمان كما لو أنهما قد سمعا قصة حدثت منذ عشر سنوات.] وبعد التحقيق، تم نقله إلى الفرع 285 – في كفرسوسة، برفقة جورج صبرا (الذي أصبح رئيسًا لمجلس المعارضة). ثم تم نقلهما إلى سجن عدرا حيث بقيا هناك لمدة شهر قبل الإفراج عنهما في 11 أيار/مايو 2011. حيث كان أحد أصدقاء فايز سارة محاميًا، ودفع كفالة فايز سارة البالغة 5,000 ليرة (100 دولار أمريكي).

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى أن فايز سارة كان ناشطًا سياسيًا. وطلب من فايز سارة أن يصف موقفه في المعارضة وأنشطته قبل اعتقاله. فأوضح فايز سارة أنه كان في المعارضة اليسارية لحافظ الأسد في السبعينيات. وبأن النظام قد سَجَنَ كل معارضيه في ذلك الوقت. حيث اعتُقِل فايز سارة بدون جلسة استماع في المحكمة لهذا السبب. وتم اتهامه بتأسيس منظمة غير رسمية ضد الحكومة ("أو شيء من هذا القبيل")، ودام اعتقاله لأكثر من شهر بقليل.

سأل فيدنير عن سبب اعتقال فايز سارة للمرة الثانية في عام 2008. فأوضح فايز سارة أنه بعد إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي (حوالي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007)، اتصل ضابط مخابرات بفايز سارة وطلب التحدث معه شخصيًا. وعلى الرغم من أن الضابط قال إن الأمر كان عاجلًا، إلا أن فايز سارة رفض التحدث معه. واستمر الضابط في الاتصال وقام فايز سارة بتجاهله. وتم اعتقال فايز سارة في 3 كانون الثاني/يناير 2008 من مكتبه. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يقال له فيها "أنت رهن الاعتقال" أثناء اعتقاله، الأمر الذي ذكّر فايز سارة بمسرحية مصرية. ثم اقتيد إلى الفرع 251 حيث استلم أوراقًا (بقي في السيارة خارج الفرع 251 – وأحضرها الضباط). ثم اقتيد إلى الفرع 285.

سأل فيدنير ما إذا كان فايز سارة قد أدين بأي تهمة في عام 2008. فقال فايز سارة إنه نُقل إلى محكمة الجنايات الثانية في دمشق. حيث كان هناك جلسات محاكمة ومحامين. ووُجّهَت إليه تهمة إضعاف الشعور القومي وتقويض الإرادة الوطنية وتأسيس منظمة معارضة. وبأنّ هذه التُّهم يمكن أن توجَّه إلى أي شخص.

أشار فيدنير إلى تصريح فايز سارة بأنه قد أُطلق سراحه قبل ثمانية أشهر من بدء الثورة في 2011. وسأل فيدنير ما إذا كان فايز سارة عضوًا نشطًا في المعارضة في ذلك الوقت، وإذا كان الأمر كذلك، فماذا كانت أنشطته. فأوضح فايز سارة أنه استغرق ستة أو سبعة أشهر لتقييم وضعه بعد إطلاق سراحه من السجن. لكنه كان مهتمًا بما يحدث في سوريا. حيث توقع نشوب ثورة واعتقد أن النظام قد توقّع ذلك أيضًا. وفي شباط/فبراير 2011 طلب العميد توفيق يونس (رئيس الفرع 251) التحدث إلى فايز سارة. وأشار فايز سارة إلى أنه لم يكن ناشطًا في هذه الفترة. حيث لم تكن هناك [جماعات معارضة] باستثناء إعلان دمشق ولم يكن فايز سارة مشاركًا فيه.

سأل فيدنير إذا كان فايز سارة قد شارك في مظاهرات. فأكد فايز سارة ذلك.

سأل فيدنير فايز سارة عن الوضع في نيسان/أبريل 2011، وما إذا كانت هناك مظاهرات في هذه الفترة، وكيف كان رد فعل النظام. فأوضح فايز سارة أن [النظام] حاول إخبار الناس أنه لن يحدث شيء في سوريا، وبأنه إذا حدث شيء ما، فسيحل النظام المشكلة. وعلى الرغم من ذلك، أعرب الناس عن قلقهم من ثورة محتملة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي غرف الدردشة السرية. وقبل شهرين من اندلاع الثورة، أقام الشباب فعاليات أمام سفارات الدول الأخرى التي كانت تشهد ثورات، مثل مصر وليبيا وتونس. حيث كان فايز سارة يعرف العديد من هؤلاء الأشخاص، والذين كان من بينهم أعضاء سابقون في المجتمع المدني وسياسيون سابقون. ولم يحضر هذه الفعاليات سوى بضع عشرات من الأشخاص. حيث أشعل الناس الشموع وهتفوا وغنوا وتناقشوا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان رد فعل النظام عنيفًا على مظاهرات نيسان/أبريل 2011. فأكد فايز سارة ذلك. وأشار إلى أن النظام يستخدم العنف، ولكن ليس كعادةٍ: [أي أن المسألة الأساسية] هي أن [النظام] لا يعرف كيف يتواصل مع الناس. حيث حاول المتظاهرون خلال ربيع دمشق أن يسألوا النظام كيف ينبغي عليهم التواصل معه. ولم يرغبوا في أن تكون حركتهم سرية أو أن يُحدثوا التغيير باستخدام العنف. بل أرادوا [حوارًا مفتوحًا] وأرادوها سلمية. ولكن حتى المتظاهرون الذين قالوا إنهم أرادوها سلمية تعرضوا للضرب والاعتقال. لذلك، فإن الجواب البسيط هو نعم [كان رد فعل النظام عنيفًا] بدءًا من درعا في 18 آذار/مارس 2011.

سأل فيدنير عمّا إذا كان سبب اعتقال فايز سارة هو مشاركته في المظاهرات وتنظيمها. فأوضح فايز سارة أنه متّهم فقط بتنظيم مظاهرات في مسجد محمد في مساكن برزة. وقد قال للمحقق بإنه لم يكن يعرف حتى حيًا اسمه مساكن برزة، وبأنه إذا أراد تنظيم مظاهرة، لكان قد نظّمها بالقرب من مكتبه لأنه قريب من مسجد الحسن [مسجد معروف في حي الميدان حيث كانت تبدأ المظاهرات منه غالبًا]. وبأنه قد شارك في المظاهرات.

سأل فيدنير فايز سارة عمّا إذا كان من الممكن أن يكون هناك سبب آخر لاعتقاله. فاعتقد فايز سارة أن السبب قد يكون مناظرة على قناة الجزيرة أو لقاء رسميا حضره مع سميرة المسالمة المنشقة عن النظام ورئيسة تحرير صحيفة تشرين المرتبطة بالقصر الرئاسي، بالإضافة إلى العميد مناف طلاس (المقرب من بشار [الأسد] وابن مصطفى طلاس) وعمران الزعبي (الذي أصبح وزيرًا للإعلام في حكومة رياض حجاب بعد ذلك بفترة وجيزة).

أوضحت كيربر أن السبب الرسمي لاعتقال فايز سارة هو أنه قام بتنظيم مظاهرات. وسألت فايز سارة إذا كانت هناك أسباب أخرى، مثل أن أحدهم قام بإبلاغ جهاز المخابرات عنه. فلم يعتقد فايز سارة أن سبب اعتقاله هو أنه تم الإبلاغ عنه. حيث تم الإبلاغ عنه عدة مرات من قبل [ولم يتم اعتقاله]. لذلك، إما أنهم أرادوا اعتقاله بأي طريقة ممكنة، أو كان هناك سوء فهم.

سألت كيربر عمّا إذا كانت السلطات على علم باجتماع فايز سارة مع قناة الجزيرة. فأكد فايز سارة ذلك.

أشار فيدنير إلى قول فايز سارة بأنه لم ير أنور من قبل، غير أن فايز سارة أخبر الشرطة أن أنور قام بالتحقيق معه. فسأل فيدنير كيف علم فايز سارة أن أنور قام بالتحقيق معه. فأوضح فايز سارة أنه كان في اسطنبول كعضو في الائتلاف بعد ثلاث سنوات من التحقيق معه في الفرع 251. وقال ممثل الائتلاف [محمد المروح] لفايز سارة إنه قد تحدث مع أنور عنه. [قال فايز سارة في البداية إن اسم ممثل الائتلاف هو محمد المطرود، ولكنه قام بتوضيح الاسم بعد الاستراحة.] وخلال تلك المحادثة، قال أنور لـ[محمد المروح] إنه قد حقّق مع فايز سارة وسأل [محمد]عن رقم هاتف فايز سارة. وكان هذا عندما علم فايز سارة أن أنور قام بالتحقيق معه وسبب قوله [في بداية الجلسة] أن هذه كانت المرة الأولى التي يرى فيها أنور (هو أنه كان معصوب العينين أثناء التحقيق الفعلي).

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

سأل فيدنير إذا كان فايز سارة على اتصال شخصي مع أنور بعد أن علم بأن أنور قام بالتحقيق معه. فنفى فايز سارة ذلك. حيث أعطى محمد رقم هاتف فايز سارة لأنور، ولكن لم يحدث شيء بعد ذلك.

سأل فيدنير ما إذا كان فايز سارة على علم بأنور عندما كان فايز سارة لا يزال في سوريا. فقال فايز سارة إنه كان على علم بأنور بشكل عام. حيث كان هناك حديث عن أنور، ولكن فايز سارة كان يعلم أن الكثير من الأقاويل في سوريا لم تكن بالضرورة صحيحة.

سأل فيدنير فايز سارة عمّا قاله الناس عن أنور. فأوضح فايز سارة أن لا أحد كان يعتقد أن أنور [كان قديسًا]. حيث قالوا إنه كان ضابطًا في المخابرات ورئيس قسم التحقيق، وإنه كان *"جسمو لتبيس"*، وإنه كما يقوم صاحب عمل بطرد موظف لا يقوم بعمله، فإن أجهزة المخابرات تقوم بطرد الضابط الذي لا قيمة له بالنسبة لهم.

سأل فيدنير فايز سارة عن تجاربه الشخصية وكيف عامله أنور في عام 2011. فأوضح فايز سارة أنه لم يستطع فصل [حسن المعاملة] التي تلقاها من قبل أنور عن الطريقة التي تعرض بها للإهانة والتهديد من قبل الموظفين الآخرين. وكانت هذه هي المرة الأولى التي شعر فيها بأنه مدفوع للرد بطريقة تبرر عقوبته أو موته. وشعر بأن المعاملة كانت متداخلة لأن الموظفين ما كانوا ليفعلوا شيئًا لن يوافق عليه أنور. ولم يكن يعتقد أن أنور كان طيبا، وبأن الأشخاص الذين أحاطوا به فقط كانوا بذيئين (وهو ما قاله بعض الموالين للحكومة عن الأسد والأشخاص المقرّبين منه).

اقتبس فيدنير قول أنور: "عومل [فايز سارة] واستُقبل بحفاوة. حيث قُدّم له شيء يشربه واستمر التحقيق لمدة ساعة". فأوضح فايز سارة أن أنور طلب من موظفيه إحضار كرسي لفايز سارة. ولكن فايز سارة توقّع بأن أنور تذكر كيف رفض فايز سارة الجلوس ولم يُقدَّم له شيء يشربه، كما أن فايز سارة لم يطلب شيئا ليشربه. وقد عرف فايز سارة عشرات الأشخاص الذين تم استدعاؤهم لشرب القهوة وبقوا في السجن لمدة عشرين عامًا.

سأل فيدنير عن سمعة الفرع 251. فقال فايز سارة إن الفرع 251 كان له علاقة بكل شيء. حيث تأسس في بداية السبعينيات ليكون فرعًا محليًا في دمشق. وأصبح النقيب فريد النقري رئيسًا للفرع. وقد اعتقل فيما بعد وتعرض للتعذيب في الفرع 251 لأنه عمل في حزب البعث العراقي. وأصبح محمد خيربك [الذي كان يُعرف بأبو وائل] الرئيس الجديد للفرع وخدم لمدة عشرين عامًا. وكان عميدًا ذا نفوذ في أجهزة المخابرات. حيث غير سياسات الفرع لتعكس المواقف السياسية، مثل العلاقة مع الشيعة العراقيين والقوى السياسية اللبنانية، ومكانة الشعب في الحكومة السورية والأنشطة التجارية. وكان أحد الضباط القلائل الذين كانوا على صلة مباشرة بحافظ الأسد.

أشار فيدنير إلى أن فايز سارة اعتُقِل عدة مرات في الفرع 251. وسأل عمّا إذا كان فايز سارة قد لاحظ أي تغيرات في ظروف الاعتقال قبل وبعد 2011. فقال فايز سارة إنه كان فقط يمر بالفرع خلال آخر اعتقالين له، لذلك لم يرَ أي شيء لأنه اقتيد مباشرة إلى المحقق ثم غادر. وعندما اعتُقِل في عام 1978، تم التحقيق مع فايز سارة وتعذيبه ورأى سجناء آخرين وسجّانين. ثم تم استخدام أساليب إجرامية. غير أنه لم يواجه شخصيًا [أي أساليب إجرامية] في عام 2008 أو 2011، باستثناء مجموعة الموظفين [الذين أطلق عليهم فايز سارة اسم "شلّة الزعران"، استخدم المترجم مصطلح "الشباب السيئين" خلال كافة مراحل الشهادة.] الذين كانوا في الغرفة المجاورة حيث تم التحقيق معه.

سأل فيدنير ما إذا كان فايز سارة قد تعرض لسوء معاملة في عام 2011 غير ما سبق وأن وصفه. فأوضح فايز سارة أن الوضع الذي وصفه استمر لمدة 15-30 دقيقة فقط. كما تم وضعه هو وجورج صبرا في زنزانة بحجم طاولة كانت أمامه [2x1 متر] بارتفاع أعلى بقليل من رأس فايز سارة [حيث كان يبلغ طوله 185 سم]. وبعد حوالي 30 دقيقة، تم إحضار شخص ثالث أكبر بثلاث مرات من فايز سارة إلى الزنزانة. وكان هذا الرجل من بلدة المعضمية المجاورة لدمشق وحي المزة حيث ارتكبت أبشع الجرائم. اعتقد فايز سارة أن هذه كانت "أسوأ" [حالات] التعذيب ولم يكن هناك شيء أسوأ من ذلك. وأشار إلى كيف طالبت القاضي كيربر باستراحة لأن التهوية في قاعة المحكمة كانت سيئة. "فتخيل كيف كان الهواء هناك ومدى احتقار البشر." حيث كان هذا مثالا على التعذيب المطبق على السجناء.

طلب فيدنير من فايز سارة تأكيد عدم تعرضه للعنف الجسدي. فأكد فايز سارة ذلك.

سأل فيدنير فايز سارة لماذا يعتقد أنه لم يتعرض للضرب أو للعنف الجسدي. فقال فايز سارة إن الأشخاص الذين تعرضوا للضرب والتعذيب أثناء الثورة هم من الشباب ولم يكن لديهم ملفات لدى أجهزة المخابرات. غير أن الأشخاص ممن لديهم ملفات كبيرة مثل فايز سارة لم يتعرضوا للضرب لأن أجهزة المخابرات كانت تعرف كل شيء عنهم. حيث إنه عندما يذهب شخص ما إلى جهاز المخابرات، يُعطى ورقة وقلمًا، ثم يُطلب منه كتابة كل شيء عن نفسه منذ ولادته حتى اللحظة الحالية. حيث اضطر فايز سارة لفعل ذلك عدة مرات. واعتاد أن يقول لأجهزة المخابرات أن "هذا لا يكفي. خذوا المزيد من الورق". والآن تريد أجهزة المخابرات

التعرف على المعتقلين الجدد، وخاصة الشباب منهم، لذلك يقومون بضربهم وإجبارهم للحصول على معلومات. وسمع فايز سارة العديد من الروايات المؤكدة حيث لم يتمكن الناس من مغادرة [الاعتقال] حتى كتبوا بيانًا بأنهم أعضاء في جماعات مسلحة وأنهم قتلوا أفرادًا من قوات الأمن والجيش. ولم يكونوا بحاجة لتعذيب فايز سارة لأن لديهم بالفعل معلومات عنه.

أشار فيدنير إلى تصريح فايز سارة خلال استجواب الشرطة بأن المعتقلين يعاملون بشكل مختلف حسب أعمارهم، وصحتهم، ومنصبهم، والتغطية الإعلامية لقضاياهم. وتساءل فيدنير عمّا إذا كانت هذه العوامل من بين الأسباب التي أدت إلى معاملة فايز سارة بشكل جيد نسبيًا. فأكد فايز سارة ذلك.

***

[استراحة غداء لمدة ساعة]

***

لم يكن لدى الادعاء العام أي أسئلة.

<u>استجواب من قبل محاميَي الدفاع بوكر وفراتسكي</u>

أشار محامي الدفاع بوكر إلى أن فايز سارة اعتُقِل في 20 نيسان/أبريل 2011. وسأل عمّا إذا كان التحقيق قد تم في نفس اليوم. فأكد فايز سارة ذلك.

سأل بوكر فايز سارة عن المدة التي قضاها [في الفرع 251] قبل مغادرته. فأوضح فايز سارة أنه لم يُسمح له بارتداء ساعته أثناء اعتقاله، لكنه قدّر أنه أمضى 30 دقيقة بين مجموعة العناصر و [أنور]. حيث كانت هناك إجراءات، مثل تسليم خاتم اليد والمال. ونُقِل هو وجورج إلى الفرع 285 في نفس اليوم. واستغرق هذا كله قرابة أربع أو خمس ساعات.

أشار بوكر إلى أن فايز سارة سمع صوت تقليب صفحات [أثناء التحقيق]. وسأل ما إذا كان فايز سارة قد رأى أو سمع أي شيء آخر. فأوضح فايز سارة أنه سمع صوت تقليب الصفحات ولم يرها لأنه كان معصوب العينين. وبأنه كان يرى قليلًا من أسفل العصابة، ولكن لم يرَ أمامه.

سأل بوكر ما إذا كان فايز سارة قد سمع أي شخص آخر في الغرفة. فلم يكن فايز سارة يعلم إذا كان هناك أي شخص آخر. حيث سمع صوت الشخص الذي حقّق معه فقط.

سأل بوكر عمّا إذا كان فايز سارة يعلم أنه تم التحقيق معه بشأن محتوى الأوراق. فلم يكن فايز سارة يعلم ذلك. حيث كان يعلم فقط أن هناك أصواتًا وأسئلة. وأضاف أنه أطلق سراحه من عدرا مع شخصين آخرين: جورج صبرا وكمال شيخو ...

تدخل بوكر وسأل عمّا إذا كان للأوراق علاقة بالتحقيق. ففى فايز سارة ذلك. وسأل عمّا إذا كان بوكر يريد معرفة محتوى الأوراق (التي عرفها بعد التحقيق). فقال بوكر لا، حيث سبق وأن تمت الإجابة عن سؤاله.

سأل محامي الدفاع فراتسكي إذا كان فايز سارة يعرف أحمد الجربا. فقال فايز سارة إن أحمد كان صديقه وأنهما عملا سويًا في الائتلاف الوطني [السوري].

سأل فراتسكي إذا كان فايز سارة قد قابل أحمد في منزله. فقال فايز سارة إنه التقى بأحمد مئات المرات، لذا على فراتسكي توضيح ما إذا كان يشير إلى مناسبة معينة.

فسأل فراتسكي عن اسطنبول، أتاكوي. فقال فايز سارة إن أتاكوي هو المكان الذي يعيش فيه [أحمد].

سأل فراتسكي إذا كان قد جرى لقاء بين أحمد ومنذر أقبيق. فقال فايز سارة أنهما عَمِلا معًا.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانا قد التقيا بأنور. فلم [يعتقد] فايز سارة ذلك، إلا إذا كان هناك اجتماع لم يكن أنور معروفًا فيه.

قال فراتسكي إن هذا ممكنًا من الناحية النظرية. فأضاف فايز سارة "ومن الناحية العملية".

سأل بوكر إذا كان فايز سارة قد تعرف على روبرت فورد. فقال فايز سارة نعم، السفير الامريكي.

سأل بوكر عمّا إذا كان روبرت قد تحدث عن أنور في الاجتماع مع أحمد. فقال فايز سارة إنه من المهم توضيح أنه لم يكن يعرف أنور قبل قصته مع محمد المروح. وأكد بأن اليوم كانت هي المرة الأولى التي يرى فيها أنور.

لم يكن لدى بوكر المزيد من الأسئلة.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان فايز سارة على علم بأي شيء عن أنشطة أنور المؤيدة للمعارضة. فأوضح فايز سارة أنه لم يكن يحب وجوده في مؤتمر جنيف قط، رغم أنه كان مناصرًا للمفاوضات ولإيجاد حل لسوريا. وبأنه لم يتم إخباره بأن أنور سيكون في جنيف. حيث علم ذلك فيما بعد وظن أنه كان من ترتيب أحمد الجربا. وقد كان من الطبيعي أن يأتي الرئيس بمن يريد دون أن يخبر الآخرين. ولم يعارض فايز سارة وجود أشخاص مثل أنور طالما قالوا إنهم مع التحالف. وبالنسبة لفايز سارة، فإن [المحاكمة] لا تتعلق بأنور، وإنما تتعلق بإدانة النظام بطريقة ما. وبأنه "حتى أنور رسلان هو ضحية للنظام مثل باقي السوريين". سواء كان دوره جيدًا أم سيئًا، فقد [تعرض] لترهيب النظام أو للمعتقدات الزائفة لهؤلاء الأشخاص. ولا يزال فايز سارة حتى بعد عشر سنوات غير قادر على فهم كيف يمكن أن يكون الناس موالين للنظام بينما يعاني الأطفال من الجوع والموت ويعيشون [كالحيوانات]. وأضاف فايز سارة أنه ليس بعيدًا عن أنظار المحكمة أن ترى أن إدانة النظام أهم من إدانة الأفراد الذين أجبرهم النظام على التصرف بهذه الطريقة. وشكر المحكمة وتمنى لها النجاح في محاولتها لتحقيق العدالة.

سمحت القاضي كيربر للشاهد بالانصراف. وشكر فايز سارة المحكمة مجددًا، وشكر المترجم لتحمله أخطائه.

أعلنت كيربر أنه تم إلغاء جلسة اليوم التالي. وأن جلسة يوم 19 أيار/مايو ستبدأ في الساعة 10:30 صباحًا. وكان هناك احتمالية 50% بأن يشارك الشاهد المقرر يومي 19 و20 أيار/مايو.

رُفِعَت الجلسة الساعة 1:55 بعد الظهر.

ستكون المحاكمة القادمة في 19 أيار/مايو، 2021، الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 36 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 19 و20 أيار/مايو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثالث والسبعون – 19 أيار/مايو، 2021

رفض الشاهد الذي استُدعي في البداية لهذا اليوم الإدلاء بشهادته في محكمة علنية. وأعلن القضاة أنهم سيستدعون محقق الشرطة الذي استجوب الشاهد سابقًا للإدلاء بشهادته في المحكمة في تاريخ لاحق. كما فضّل شاهدان آخران عدم الإدلاء بشهادتهما في كوبلنتس. وتُليت محاضِر وملخّصات لأقوالهم السابقة في المحكمة عوضًا عن ذلك. وبناءً على طلب من محامي الدفاع، تلا القضاة أيضًا الترجمة الألمانية لمحادثة على الفيسبوك بين **P17** وشقيقه و"أبو كرم". وزُعم أن هذا الأخير اعتُقل مع شقيقهما وهو من أعلمهما بوفاته.

اليوم الرابع والسبعون – 20 أيار/مايو، 2021

قبل أن يواصل القضاة تلاوة الترجمة الألمانية لمحادثة الفيسبوك المذكورة أعلاه، أدلى محلّل علمي من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بشهادته حول ظروف الاعتقال والتعذيب في الفرع 251 بناءً على معلوماتٍ من أكثر من 50 شاهدًا تمت مقابلتهم من قبل المكتب.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الثالث والسبعون من المحاكمة – 19 أيار/مايو، 2021

بدأت الجلسة في تمام الساعة 10:35 صباحًا بحضور أربعة أشخاص وممثلين اثنين من الصحافة. ولم يطلب أحدٌ من الصحفيين المعتمدين الاستعانة بخدمات الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية. ومثّل الادّعاء المدعيان العامان كلينجه وبولتس. ولم يحضر محامي المدّعين بانز الجلسة.

أشارت القاضي كيربر إلى أن القضاة لم يتلقوا ردًا من الشاهد [حُجب اسمه] الذي تم استدعاؤه للمثول أمام المحكمة هذا اليوم. وطلبت من أحد موظفي المحكمة أن يتأكدوا مما إذا كان الشاهد سيحضر الجلسة بخلاف ما كان متوقعًا منه. وأوضحت في الأثناء أن القضاة استلموا ردًّا من معهد ماكس بلانك بشأن بيان المسؤولية الجنائية المترتبة على بعض الأفعال بموجب أحكام القانون السوري.

بما أن الشاهد لم يحضر الجلسة، أوضحت القاضي كيربر للأطراف أنه قد جرى استدعاء ذلك الشاهد للمثول في الجلستين المنعقدتين بتاريخ 6 و7 كانون الثاني/يناير 2021. وتواصل القاضي فيدنير مع الشاهد بعد أن أُرسل له أمر استدعاء للمثول أمام المحكمة، ودار بينهما حوار عبر رسائل البريد الالكتروني لخصّته القاضي كيربر على النحو التالي:

أرسل القاضي فيدنير للشاهد رسالة عبر البريد الالكتروني باللغة الإنجليزية بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020، وذلك بعد أن استلم الشاهد أمر الاستدعاء للمثول أمام المحكمة. ووضح فيدنير في نص رسالته سُبُل المساعدة التي بوسع المحكمة أن تقدمها للشاهد بشأن ترتيبات سفره، والوثائق المطلوبة منه للإدلاء بشهادته. أرسل الشاهد ردا على رسالة القاضي فيدنير بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر، 2020، أعرب فيها عن شكره، وأوضح أنه قد سبق له وأن أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عقب استجوابه من قبلها أنه لا ينوي الإدلاء بشهادته أمام المحكمة أبدًا، وذلك لأسباب شخصية. رد القاضي فيدنير على الشاهد في اليوم التالي، وسأله عمّا إذا كان لا يريد أن يدلي بشهادته أبدًا، أم إذا كان يودّ أن يدلي بها في موعد آخر. ردّ الشاهد على القاضي فيدنير بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر، 2020، قائلًا إنه قد يتمكن من الإدلاء بشهادته في شهر تموز/يوليو، فردّ القاضي فيدنير عليه سائلًا إياه عمّا إذا كان يريد أن يدلي بشهادته في أواخر شهر أيار/مايو أيضًا، فأقر الشاهد ذلك في نفس اليوم، وتم استدعائه للمثول أمام المحكمة أصوليًّا. أعقب القاضي فيدنير ذلك بإرسال رسالة أخرى موجهة إلى الشاهد عبر البريد الالكتروني بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر، 2020، وذلك للخوض في تفاصيل توفير الدعم اللازم لترتيبات سفر الشاهد. ولم يرد الشاهد على تلك الرسالة، فما كان من القاضي فيدنير إلا أن أرسل له رسالة أخرى عبر البريد الالكتروني بتاريخ 3 أيار/مايو، 2021. رد الشاهد عليه باللغة الفرنسية في نفس اليوم، وأوضح في نص رسالته جملة الأسباب التي تدفعه للاعتقاد أنه ليس من شأن المحاكمة أن تُغيّر شيئًا، وأعرب عن شعوره بالأسف تجاه أسرة أنور. تواصل فيدنير مع الشاهد مجددًا بتاريخ 11 أيار/مايو، 2021، كما أرسل المدعي العام كلينجه للشاهد رسالة عبر البريد الالكتروني باللغة الفرنسية بتاريخ 12 أيار/مايو، 2021 شدد فيها على أهمية هذه المحاكمة، وإدلاء الشاهد بشهادته أمام المحكمة. ولكن، لم يرد الشاهد على تلك الرسائل أبدًا.

قالت كيربر إنها ترجّح أن المحكمة ستستدعي المفتش كنابمان كي يدلي بشهادته أمامها، وذلك بشأن توليه مهمة استجواب ذلك الشاهد. وأوضحت أن شاهدَيْن آخرَيْن قد رفضا الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة أيضًا، ولن يمثُل الشاهد [حُجب اسمه]، وNW15 أمام المحكمة. ولكن، وافق [حُجب الاسم] على تلاوة محضر استجوابه السابق أمام المحكمة. ولم يصدر عن الأطراف أي إفادة بشأن تلاوة محضر استجواب [حُجب الاسم] أمام المحكمة.

أوضحت القاضي كيربر أنه قد تم استدعاء NW15 كي يمثُل أمام المحكمة بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر، 2020، وذلك عن طريق الشرطة النرويجية. وعقب تبليغ ذلك الشاهد بأمر الاستدعاء للمثول أمام المحكمة أصوليًّا، أرسل القاضي فيدنير له رسائل لمتابعة الأمر عبر البريد الإلكتروني مجددًا. وبتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر، 2020، أرسلت الشرطة النرويجية للقاضي فيدنير رسالة عبر البريد الإلكتروني توضّح فيها أنها تواصلت مع NW15 الذي رفض بدوره الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة، وأكدت عدم جواز الكشف عن هويته أيضًا. ووافق NW15 على أن تطلع سلطات التحقيق الأوروبية الأخرى على ملخص الاستجواب شريطة أن يبقى مجهول الهوية، وهو ما يفسّر حصول مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا على الملخص. ولكن، أعرب NW15 عن عدم عزمه على الإدلاء بشهادته أمام محكمة ألمانيّة. سأل القاضي فيدنير الشرطة النرويجية بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020 عمّا إذا كان NW15 يريد أن يدلي بشهادته من خلال مكالمة عبر الفيديو مثلًا، فردت الشرطة قائلة إن NW15 لا ينوي الإدلاء بشهادته أمام محكمة ألمانية بأي حال من الأحوال.

أوضحت القاضي كيربر أنه قد تم استدعاء [حُجب الاسم] الذي يقيم حاليًّا في فرنسا للمثول أمام المحكمة بتاريخ 11 آذار/مارس، 2021. واستلمت المحكمة تأكيدًا مفاده أن الشاهد قد استلم أمر الاستدعاء، وعليه، قام القاضي فيدنير بمتابعة الأمر مجددًا عن طريق إرسال رسائل عبر البريد الالكتروني. وأرسل فيدنير الرسالة الأولى بتاريخ 17 شباط/فبراير، 2021، وعرض فيها تقديم الدعم اللازم

للشاهد فيما يتعلق بترتيبات سفره. ردّ الشاهد على تلك الرسالة بعد مرور ثلاثة أيام مستخدمًا اسمًا حركيًّا، ولكن كان اسمه الحقيقي واضحًا من عنوان البريد الالكتروني خاصته. وأخبر الشاهد القاضي فيدنير أنه لن يدلي بشهادته في كوبلنتس. وبتاريخ 24 شباط/فبراير، 2021، استفسر القاضي فيدنير من ذلك الشاهد عمّا إذا كان يريد أن يدلي بشهادته أمام المحكمة في موعد آخر أم لا. قالت كيربر إن المحكمة لم تستلم ردًّا من الشاهد بعد.

أضافت كيربر أنه سبق لكلا الشاهدين وأن أعربا أثناء مرحلة التحقيق معهما عن عدم رغبتهما في الإدلاء بالشهادة أمام محكمة ألمانية. وقدّم كبير المفتشين الجنائيين السيد دويسنج إيضاحًا يتعلق بملف القضية بتاريخ 14 آب/أغسطس، 2019، جاء فيه أن الشرطة الفرنسية قد تواصلت مع [حُجب الاسم] الذي أخبرهم أنه قطعا ليس بصدد الإدلاء بشهادته في سياق محاكمة ألمانية. وأوضح دويسنج بتاريخ 12 آب/أغسطس، 2019 أنه لن يتمكن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا من استجواب NW15 الذي سبق وأن استُدعي من قبل الشرطة النرويجية في الأسبوع 12. ولم يزوّد NW15 السلطات الألمانية بإفادة شخصية، ومع ذلك، كان على استعداد لأن يُدلي بالشهادة لاحقًا بشكل عام. وتواصلت معه الشرطة النرويجية مجددًا، وحينها أعرب عن عدم رغبته الإدلاء بالشهادة في محاكمة ألمانية.

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن القضاة سيقومون بتلاوة النصوص ذات الصلة من محاضر جلسات المقابلة الأولية التي أجرتها الشرطة مع [حُجب الاسم] وNW15، وذلك وفقًا للقرارات التالية الصادرة عن المحكمة:

ستتم تلاوة محضر استجواب [حُجب الاسم] من قبل الشرطة الفرنسية المؤرخ في تشرين الأول/نوفمبر، 2015 أمام المحكمة وذلك بموجب أحكام البند 1 من المادة 251 الجزء 3 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. لن تستمع المحكمة لأقوال الشاهد، حيث أعرب أثناء التحقيق معه عن عدم رغبته بالإدلاء بشهادته في سياق إجراءات محاكمة ألمانية. وتواصل القضاة معه عددًا من المرات بعد أن أرسلت المحكمة إليه أوامر الاستدعاء للمثول أمامها. أعطى الشاهد المحكمة ردودًا قصيرة بادئ الأمر، ثم امتنع عن الرد تمامًا. وبالتالي، افترضت المحكمة أن الشاهد لن يأتي إلى المحكمة كي يُدلي بشهادته أمامها.

ستتم تلاوة ملخص جلسات استجواب NW15 من قبل الشرطة أمام المحكمة، وسيُعرض أمامها المخططات التي رسمها أثناء استجوابه أيضًا، وذلك بموجب أحكام البند 1 من المادة 251 الجزء 3 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. قامت الشرطة النرويجية باستجواب NW15 في 17 و25 تشرين الأول/أكتوبر، 2018، و19 كانون الأول/ديسمبر، 2019. وقال NW15 أثناء جلسة التحقيق إنه لن يُدلي بشهادته في سياق إجراءات محاكمة ألمانية بأي حال من الأحوال. وبناء عليه واستنادا إلى متابعة الأمر مع NW15 من خلال الشرطة النرويجية، تفترض المحكمة أن NW15 لن يذعن لأمر المثول أمام المحكمة.

أعطت القاضي كيربر نُسخًا من المحاضر لمترجمي المحكمة الشفويين، وذلك بُغية تسهيل مهمة الترجمة الشفوية للنصوص التي ستتم تلاوتها في المحكمة.

<u>استجواب [حُجب الاسم] [FR17] من قبل الشرطة</u>

قامت الشرطة الفرنسية باستجواب FR17 بتاريخ [حُجبت المعلومات]، وبدأت جلسة التحقيق معه في تمام الساعة 10:17 صباحًا.

زود FR17 الشرطة الفرنسية بمعلوماته الشخصية (من مواليد [حُجبت المعلومات] 1978 في دمشق)، وتم تعريفه على المترجم. وتُليت على FR17 حقوقه، وسياق استجوابه، هذا وقد سبق للشرطة الفرنسية وأن أجرت تحقيقًا مبدئيًا بخصوص الجرائم المرتكبة في سوريا، واستلمت نسخًا من ملفات قيصر في العام 2015.

سأل المحقق FR17 عن تاريخ دخوله فرنسا، فقال FR17 إنه جاء إلى فرنسا عبر الأردن في شهر شباط/فبراير، 2015، وذلك بعد أن خضع للاستجواب من قبل السلطات الفرنسية في الأردن.

وفي معرض سؤال المحقق عن مهنة FR17، أجاب FR17 قائلًا إنه يعمل طاهيا (شيف).

أراد المحقق أن يعرف ما إذا سبق لFR17 وأن أدلى بشهادته، فأوضح FR17 أن تلك هي المرة الأولى التي يُدلي بها بشهادته أمام الشرطة، ولكنه قد أخبر المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية أنه اعتُقل ثلاث مرات بين العام 2011 و2013.

سأل المحقق FR17 عن تاريخ مغادرته سوريا، فقال FR17 إنه غادر سوريا في شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل 2012 رفقة زوجته وابنه، وذلك بعد أن أُفرج عنه. وتوجّهوا جميعًا إلى الأردن، وأقاموا في إربد مدة ثلاث سنوات، وعمل فيها، وامتلك شقة هناك. وتقدم

بطلب لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على صفة لاجئ، وأخبرته المفوضية أن يتوجه إلى فرنسا، وعرف عن ذلك في شهر آب/أغسطس 2014. وأضاف FR17 أنه خضع للاستجواب من المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية في نهاية العام 2014، وهو العام الذي استلم فيه بطاقة الهوية الخاصة به.

سأل المحقق FR17 عن مكان سكنه في سوريا، فقال FR17 إنه كان يقيم في [حُجبت المعلومات] في دمشق منذ العام 2008.

سأل المحقق FR17 عن انتمائه العرقي، وعن الأصول التي ينحدر منها والداه، فأوضح FR17 أنه مسلم سنيّ، وأن والده كان خيّاطًا.

أراد المحقق أيضًا أن يعرف ما إذا التحق FR17 بالجامعة أم لا، وطلب منه أن يصف حياته العملية، فأوضح FR17 أنه لم يلتحق بمقاعد الدراسة الجامعية، وأنه اجتاز مرحلة التعليم الأساسي فقط. وبدأ في العمل في محل (مخيطة) والده في العام 1987 ولمدة 10 سنوات إلى أن انتقل للعمل في محل لبيع الملابس في [حُجبت المعلومات] في دمشق، وعمل فيه حتى العام 2007. وبعد ذلك، افتتح بقالته الخاصة، وأدارها إلى أن غادر سوريا.

سأل المحقق FR17 عمّا إذا كان مرتبطًا بأي أحزاب سياسية بعينها، أو عضوًا في أحدها، فنفى FR17 ذلك.

أراد المحقق أيضًا أن يعرف ما إذا كان FR17 مرتبطًا بأحد العاملين في الحكومة السورية، أو إذا كانت لديه أي روابط وصلات بالحكومة، فنفى FR17 ذلك.

نفى FR17 أن يكون منتميًا لأي جماعة مسلحة، أو جهاز أمني، أو ميليشيا، كما أوضح أنه أدى الخدمة العسكرية الإلزامية (خدمة العلم)، ولكنه دفع رشوة لأحد الضباط، ولم يخدم في الجيش بشكل فعلي، ولم يخضع لتدريبات الجيش الأساسية أيضًا.

سأل المحقق FR17 عن سبب مغادرته سوريا، فقال FR17 إن المواجهات المسلحة شهدت تصعيدًا إلى أن تحولت إلى حرب أهلية، وذلك بعد اندلاع المظاهرات في سوريا. وقال إنه لم يُرد أن يتم اعتقاله مرة أخرى بعد أن خاض التجربة مرتين أو ثلاث.

سأل المحقق FR17 عمّا إذا خضع لمحاكمة عقب اعتقاله للمرة الثالثة أم لا، فنفى FR17 ذلك، مضيفًا أنه لم يخضع لمحاكمة أبدًا، ولكنه كثيرًا ما خضع للتحقيق في فرع الخطيب.

طلب المحقق من FR17 أن يصف أوجه تغيّر الأوضاع السائدة بعد آذار/مارس 2011، فقال إنه شارك في بعض المظاهرات التي اندلعت في دمشق، وتحديدًا في مسقط رأسه، أي في [حُجبت المعلومات]، وذلك كونه على دراية بجميع الطرقات التي يمكن له أن يسلكها للفرار. وأوضح FR17 أنه أراد أن يغير الوضع السائد، ولكن تمت معاملة المشاركين في الاحتجاجات كما لو كانوا أفراد طائفة دينية. وبحسب FR17، حمل المحتجون لافتات، وهتفوا بشعارات، واحتجوا بصورة سلمية، ولكن انهال عناصر قوات الأمن عليهم بالضرب، وأطلقوا عليه الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع. وقال إن أولئك العناصر كانوا جنودًا يرتدون زيًّا عسكريًّا. وقال FR17 إنه شهد محاولة قوات الأمن اعتقال أكبر عدد ممكن من الأشخاص، كما إنه سجّل تلك الوقائع، وأرسلها إلى قناة الجزيرة، ونشرها على موقع فيسبوك، ولكنه لا يملك بطاقة الذاكرة التي خزّن تلك المقاطع عليها. وأوضح أنه حاول أن يبتعد قليلًا عن سوريا في شهر حزيران/يونيو 2011، وانتقل للعيش في تركيا كمحاولة لبدء حياة جديدة، ولكنه لم يُفلح في ذلك، لا وبل خسر مبلغًا قوامه 20,000 دولار أمريكي. واعتُقل في متجره بعد أسبوعين من عودته إلى سوريا. ووصف FR17 قيام 20 عنصرًا من قوات الأمن باقتحام المتجر، وقال إن أولئك العناصر يعملون في الفرع 40 بقيادة حافظ مخلوف. وقال FR17 إنهم اقتادوه عنوة إلى سيارة نصف نقل كان فيها أشخاص [معتقلون] آخرون، ثم اقتيدوا جميعًا إلى الفرع 40. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم اقتياد FR17 إلى الفرع 40، ولكنه كان يعرف أن حافظ مخلوف هو رئيس الفرع. وتم تعصيب أعين المعتقلين حين وصولهم إلى الفرع، وجرى ضربهم. وقام شخص بضرب FR17 على ظهره باستخدام كوعه، ما أفضى إلى إصابته بانزلاق إحدى فقرات الظهر.

مضى FR17 في حديثه واصفًا أنه تم اقتياده رفقة معتقلين آخرين إلى فرع الخطيب في اليوم التالي، وتعرض فيه لشتى أشكال الضرب، من قبيل اللكم، والضرب بالسلك على قدميه. وسُئل أثناء جلسات التحقيق معه عن سبب مشاركته في الاحتجاجات، وعمّا إذا كانت تركيا تتبنى موقفًا مؤيّدًا لتلك الاحتجاجات أم لا. وقال FR17 إنه خضع للتحقيق، وتعرض للضرب في القبو مرارًا وتكرارًا على مدار أسبوع. واعتُقل رفقة 50 معتقلًا آخر في زنزانة صغيرة جدًّا، ولم يتمكنوا من الجلوس فيها، وكانت درجة الحرارة فيها مرتفعة. وفيما يتعلق بالطعام، قُدّم لهم الخبز فقط ولا شيء غيره، ولم يحصلوا على الماء أبدًا. وأوضح FR17 أن المعتقلين أُجبروا على التبول في ثيابهم نظرًا لعدم وجود دورة مياه داخل الزنزانة. وتعرض بعض المعتقلين الآخرين للتعذيب أيضًا، حيث بدت الآثار واضحة على

ظهورهم وأقدامهم، بحسب FR17. وارتدى المعتقلون سراويل داخلية فقط، كونهم استخدموا قمصانهم كضمادات جروح. ووصف FR17 أن شهورًا عدة مضت على اعتقال بعض أولئك المعتقلين في الفرع، وأضاف أنه لم يشاهد جثثًا هناك. وقال إنه خضع للتحقيق في الممر، حيث تم تعصيب عينيه، ولكنه سمع أشخاصًا ينادون على الشخص الذي حقق معه باسم "ميماتي". وخضع للتحقيق مجددًا بعد مرور 10 أيام، ولكن دفعت عائلته رشوة للمحقق. وأُجبر على التوقيع على بعض الوثائق، كتعهد بأنه لن يشارك في الاحتجاجات مرة أخرى. وأُفرج عنه بعد أن أمضى خمسة أيام في كفرسوسة.

قال FR17 إنه توجه إلى منزل أحد أصدقائه عقب الإفراج عنه، حيث كان يعاني آلاما مبرحة، ولم يرغب في الذهاب إلى أحد المشافي طلبًا للعلاج، لذا تلقى العلاج على يد أحد أصدقائه الذي يعمل طبيبًا. وبعد مرور أسبوعين، أي في نهاية العام 2011، اعتُقل مرة أخرى. وبحسب FR17، وشى به أحد أبناء عمومة زوجته، بزعم أنه يتعاون مع الجيش السوري الحر، وأنه تواصل معهم عندما كان في تركيا. وأوضح FR17 أن ظروف اعتقاله هذه المرة تتشابه مع تلك السائدة في المرة السابقة، حيث اعتُقل في الفرع الذي يرأسه حافظ مخلوف، ثم جرى نقله إلى الفرع 40، وفرع الخطيب، ولكن تدخلت عائلة FR17 على وجه السرعة في هذه المرة، ودفعوا رشوة بمبلغ 20,000 دولار أمريكي إلى ضابط يحمل رتبة لواء، ويتعاطف مع الثوار. وخضع FR17 للتحقيق مجددًا بشأن المعارضة، والجيش السوري الحر طيلة يومين. وقال إنه نفى كل شيء، وبعد ثلاثة أيام، تم اقتياده إلى الفرع في كفرسوسة، ومكث فيه مدة 25 يومًا، ولكنه لم يتعرض للعنف في الأثناء، ولم يخضع للتحقيق أيضًا.

وصف FR17 أنه فكّر في أن يغادر سوريا بعد أن أُفرج عنه. وفي شهر كانون الأول/يناير 2012، تم اعتقاله مجددًا أثناء وجوده في منزله، حيث داهم الشقة ضابطان يحملان مذكرة توقيف بحق FR17، وسرقا مبلغ 300 دولار أمريكي من صندوق متجره، ولكنهما لم يستخدما العنف ضده. واقتادوه إلى الفرع الذي يرأسه حافظ مخلوف مجددًا، ثم نُقل إلى فرع الخطيب ومكث فيه يومين. وتعرض للضرب في اليوم الأول هناك، بينما خضع للتحقيق في اليوم الثاني. وقال FR17 إنه سُئل عن نفس الأمور التي سبق له وأن سُئل عنها، من قبيل موقف تركيا، وعلاقته بالجيش السوري الحر. ودفعت عائلته رشوة بمبلغ 20,000 دولار أمريكي لشخص مرة أخرى. وأوضح FR17 أن والده كان ثريًّا على الرغم من كونه خيّاطًا، ويعود ذلك لكونه قد امتلك متجره الخاص، بالإضافة إلى بعض العقارات. وبعد أن مكث FR17 يومين [في فرع الخطيب]، جرى نقله إلى كفرسوسة، ومكث هناك 32 يومًا، ولم يتعرض للعنف في تلك الأثناء. وقال FR17 إن عائلته قد دفعت لشخص مبلغ دولارين أمريكيين (2 دولار) في اليوم لقاء عدم تعرض FR17 للعنف.

وصف FR17 أنه اعتقل مرة أخرى في العام 2012، وزُجّ به في إحدى الزنازين الجماعية الكائنة في القبو رفقة 20 معتقلًا آخر كانوا بانتظار أن يتم الإفراج عنهم. وبحسب FR17، كانت الرطوبة هي "المشكلة" الوحيدة في تلك الزنزانة، نظرًا لأن أشعة الشمس لم تصل إليها أبدًا، كما أن المعتقلين حصلوا على الطعام في تلك الزنزانة. وتم الإفراج عن FR17 في آذار/مارس أو نيسان/أبريل 2012، وعاد إلى منزله. وتوجه بعد سبعة أيام إلى الأردن. وأوضح أن والديه قد انضما إليه بعد فترة، بينما كان أشقاؤه الثلاثة وشقيقتاه يقيمون في الخارج أصلًا.

أراد المحقق أن يعرف هوية الشخص الذي أصدر قرارًا باعتقال FR17، فافترض FR17 أن حافظ مخلوف هو الشخص الذي اتخذ القرار، كون FR17 قد اعتُقل تحت إمرته، ولكنه لم يسأل أبدا عن هوية الشخص الذي اتخذ ذلك القرار.

سأل المحقق FR17 أيضًا عمّا إذا كان أقاربه على علم باعتقاله، وأماكن وجوده أم لا، فقال FR17 إن عائلته عرفت بأمر اعتقاله من خلال آخرين، وهم الموظفون الذين يعملون لديه. وأضاف FR17 أن من المعروف عمومًا أن أحد ضباط الشرطة برتبة ملازم يدعى قصي اعتاد التجول راجلًا في المنطقة.

سأل المحقق FR17 عن أسماء الضباط في فرع الخطيب، والفرع 40، وكفرسوسة، فقال FR17 إنه لا يعرف أسماء أولئك الضباط، حيث لم يناد هناك أحد باسمه، وكان معصوب العينين على الدوام.

سأل المحقق FR17 أيضًا عمّا إذا كان يعرف أسماء الأشخاص الذين ارتكبوا ممارسات التعذيب أو العنف بحقه، فنفى FR17 ذلك، مضيفًا أنه كان معصوب العينين على الدوام، ولم يتمكن من رؤية أي شيء.

سأل المحقق FR17 عمّا إذا كان اللجوء إلى التعذيب أمرًا معتادًا، فأقر FR17 ذلك، وأوضح أنه التعذيب كان منهجيا وتعرض الجميع له. وقال FR17 إنه تحدث عن الأمر مع الآخرين، وإن بوسع [حُجبت المعلومات] أن يعطي المزيد من المعلومات عن ممارسات التعذيب المتّبعة.

سأل المحقق FR17 عمّا إذا شاهد جثثًا، أو عمليات قتل، أو إعدام، فنفى FR17 ذلك، وقال إنه شاهد جثثًا في مكان الاحتجاجات فقط.

سأل المحقق FR17 عمّا إذا كان قادرًا على تحديد هوية أي أشخاص من ملفات قيصر أم لا، فنفى FR17 ذلك، قائلًا إنه لا يعرف أحدا من أولئك الأشخاص.

سأل المحقق FR17 عن المعتقلين الفرنسيين في المعتقلات السورية، فنفى FR17 أن يكون قد شاهد معتقلين فرنسيين فيها.

أراد المحقق أن يعرف أيضًا ما إذا كان FR17 يعرف معتقلين يحملون جنسية فرنسية بالإضافة إلى جنسية أخرى، وعمّا إذا كان بوسعه أن يذكر أسماءهم أم لا، فنفى FR17 ذلك.

سأل المحقق FR17 عمّا إذا كان يعرف أشخاصا متورطين في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وموجودين حاليًا في دول الاتحاد الأوروبي، فنفى FR17 ذلك.

أراد المحقق أن يعرف ما إذا كان هناك ضحايا اعتقال وما إلى ذلك موجودين حاليًا في فرنسا، فأوضح FR17 أنه ليس لديه الكثير من المعارف، وأنه لا يعرف أي ضحية موجود في فرنسا.

سأل المحقق FR17 عمّا إذا كان يوّد في أن يضيف أي شيء لم يتطرقوا إليه أم لا، فنفى FR17 ذلك، قائلًا إنه في عجلة من أمره كونه يريد أن يأخذ ابنه إلى المشفى.

رُفعت جلسة استجواب الشاهد في تمام الساعة 1:30 ظُهرًا، وتمت إعادة ترجمة المحضر لـFR17.

***

[استراحة مدة 5 دقائق]

***

أوضحت القاضي كيربر أن القضاة أرادوا تلاوة الترجمة الألمانية لبعض نصوص المحادثات التي دارت على موقع فيسبوك في اليوم التالي، وذلك بناءً على الطلب الذي تقدم به الدفاع بعد الاستماع للشاهد الذي تم استدعاؤه لذلك اليوم، ولكنهم قرروا القيام بتلاوة الترجمة اليوم.

بدأ القاضي فيدنير بتلاوة الترجمة الألمانية لملخص استجواب NW15 من قبل الشرطة النرويجية:

<u>استجواب NW15 من قبل الشرطة</u>

وُلد NW15 في العام 1990 في سوريا. قامت وحدة جرائم الحرب في الشرطة النرويجية باستجواب NW15 لمدة ثلاثة أيام. وجرى إعداد الملخصات فيما بعد بناءً على ما ورد في المحاضر، وتم تقسيمها إلى أجزاء استنادًا إلى المحاور الموضوعية التي تطرق إليها الشاهد في المقابلات التي أُجريت في 16 و25 آب/أغسطس، 2018، و19 كانون الأول/ديسمبر، 2018. واطّلع الشاهد على المحاضر بعد جلسة الاستماع المنصرمة، وأجرى بعض التعديلات عليها، وتم إبرازها تباعًا. وعلى الرغم من وجود مترجم شفوي في كل مقابلة من تلك المقابلات، إلا أن الشاهد أدلى بشهادته باللغة النرويجية، ولم يتابع ترجمة أقواله مع المترجم إلا في مناسبات قليلة. ووافق الشاهد على مشاركة الملخص مع سلطات التحقيق الأخرى في الاتحاد الأوروبي، شريطة عدم الإفصاح عن هويّة NW15. وطالب الأطراف الراغبة بنشر شهادته بصيغة مختلفة أن يحصلوا على موافقته أولًا. وعليه، تم حُجب اسم NW15 ومعلوماته الشخصية في هذا الملخص. وتُليت على الشاهد حقوقه، وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية النرويجي.

تنحدر أصول NW15 من سوريا، ولكنه أقام في بيروت، وعاد إلى سوريا لأغراض تمديد تصريح إقامته في لبنان. وشارك في الثورة في سوريا منذ اندلاعها في العام 2011، وكان لديه اتصالات بأشخاص في وكالات الأنباء. واعتُقل NW15 على الحدود السورية بتاريخ [حُجبت المعلومات] نيسان/أبريل 2012 وتم احتجازه في أماكن عدة، وذلك حتّى تاريخ [حُجبت المعلومات] تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وفيما يلي فترات اعتقاله:

عدد الأيام بعد الاعتقال	مدة الاعتقال	مكان الاعتقال
4-1	3 أيام	الفرع 40
33-4	30 يومًا	فرع الخطيب/الفرع 251
65-33	32 يومًا	الفرع 284، زنزانة مُنفردة
110-65	45 يومًا	الفرع 284، زنزانة جماعية
150-110	40 يومًا	سجن القابون العسكري
217-150	66 يومًا	سجن عدرا

أوضح NW15 أنه أُجبر على مراجعة كل مكان اعتُقل فيه بغرض استصدار "تصريح سفر (خروجية)" من تلك الأماكن بصفته معتقلا سابقا لديها. ولم يكن يعرف أنه مُعتَقل في الفرع 251 والفرع 248 أثناء مدة اعتقاله، ولم يعرف ذلك إلا بعد أن حصل على التصريح منهما.

راجع NW15 الشرطة العسكرية عند الإفراج عنه من سجن عدرا، وذلك بُغية التأكد من عدم وجود أي تُهمة مسندة إليه. وعندما توجه إلى الحدود [للعودة إلى لبنان]، أُمِر بمراجعة الفرع 255، وسُمِح له بأن يذهب إليه بمفرده بسيارته الخاصة. إن الفرع 255 هو المكتب الرئيسي المعني بالتوثيق، ويقع بالقرب من وحدة الدفاع المدني في دمشق. وتوجّه NW15 إلى الفرع 255 بتاريخ [حُجبت المعلومات] تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وعرض عليهم وثيقة مفادها أنه اعتُقل بتاريخ [حُجبت المعلومات] نيسان/أبريل 2012 على إثر محاولته مغادرة البلاد، وأنه ينبغي أن يتم السماح له بمغادرة الفرع 255. ولكن، قيل له إنه لم يُعتقل في الفرع 255، وإنه ينبغي له أن يتوجه إلى الفرع 40 في جسر الأبيض بدلًا من ذلك.

<u>اعتقال NW15 والفرع 40</u>

أخبر NW15 الشرطة النرويجية أنه استقل سيارة أجرة إلى سوريا بتاريخ [حُجبت المعلومات] نيسان/أبريل 2012، وذلك بُغية ختم الأوراق اللازمة لاستكمال إجراءات تجديد إقامته في لبنان. ووقف في طابور انتظار على الحدود في سوريا، وعندما نوديَ اسمه، رفع يده، فحضر شخص يرتدي زيًّا عسكريًّا، وأمره بأن يرافقه. تعرض NW15 للضرب على رأسه من الخلف، وفقد الوعي، ووجد نفسه في الفرع 40 عندما أفاق من غيبوبته. وقال إنه اقتيد إلى هناك من المركز الحدودي. ومكث مدة ثلاثة أيام هناك في إحدى الزنازين الصغيرة الكائنة في الطابق العلوي تحت السلم. وبلغت مساحة تلك الزنزانة ٣ م^2 تقريبًا، وبلغ ارتفاع سقفها نحو متر واحد. وقال NW15 إنه مكث بمفرده في تلك الزنزانة، وهي بالمناسبة المكان الذي أفاق فيه من غيبوبته [بعد أن تعرض للضرب على رأسه من الخلف]، وظلّ مستلقيًا فيها مدة طويلة إلى أن حضر شخص آخر.

خضع NW15 للتحقيق ثلاث مرات. وأُمِر ذات مرة بأن يقف بمواجهة الحائط. وعلى الرغم من أنه كان معصوب العينين، إلا أنه شاهد ذراع أحد المعتقلين وقد بدت عليها آثار الضرب بخرطوم بلاستيكي واضحة للعيان، كما أنه شاهد أرضية الغرفة المغطاة ببلاط أبيض وأسود اللون، تماما كما لو أنها كانت رقعة شطرنج. ونزل نحو درجتين إلى غرفة التحقيق التي يُحتمل أن تكون في القبو. وأوضح NW15 أنه لم يتمكن من مشاهدة أي شيء أثناء التحقيق معه كونه كان معصوب العينين. وأُجبر على أن يجثو على ركبتيه، وسُئل عن طبيعة عمله، وعن مزاعم تمويله للمعارضة، كما اتُّهم بممارسة أنشطة معارضة للنظام، ونودي باسم مستعار لأنه اعتقل ذات مرة وهو أصغر سنًّا.

وصف NW15 أنه اعتُقل مدة أربعة أيام عندما كان طالبًا في المدرسة كونه قد كان ناشطًا في مجال السياسة. وكان من المفترض أن يقوم NW15 بالتوقيع على ورقة أثناء التحقيق معه [في الفرع 40] كي يتم الإفراج عنه، ولكنه رفض أن يقوم بذلك، فتعرض للضرب على رقبته وظهره، وللصعق بالكهرباء من خلال أسلاك موصولة بأطراف أصابعه. وأوضح NW15 أنه كان يدرس القانون في حينها، لذا طالب بحقه بتوكيل محامٍ، فما كان من الأشخاص في الفرع إلا أن يقولوا له: "ها هو محاميك"، وأوسعوه ضربًا. وأوضح NW15 أيضًا أنه خضع للتحقيق ذات مرة في غرفة مختلفة يوجد فيها جهاز حاسوب، وأُمِر بأن يسجّل دخوله إلى حسابه على موقع فيسبوك، وقام السجّان الموجود بكتابة كلمة السر الخاصة بحساب NW15. وقال إنه مكث في الفرع 40 مدة ثلاثة أيام، واعتُقل في الزنزانة بمفرده، وخضع للتحقيق ثلاث مرات، وحصل على الطعام مرة واحدة يوميًّا، وسُمح له بالذهاب إلى دورة المياه مرة واحدة في اليوم أيضًا. ووصف NW15 وجود مرآة في دورة المياه، لذا شاهد الكدمات على وجهه، والدم الذي كان يسيل من أذنه اليمنى. وقال إنه أُصيب بثقب في طبلة الأذن. ولم يشاهد NW15 السجانين. وكان معصوب العينين على الدوام، باستثناء لحظات وجوده بمفرده في الزنزانة. وقال إن ذلك الفرع يقوده حافظ مخلوف، ورسم مخططًا يمثّل مَرافق الفرع، وأعطاه إلى الشرطة النرويجية.

[نظرًا لضيق الوقت الذي جرى فيه الاطلاع على المخطط وتلاوة محتوياته في المحكمة، لم يتمكن مراقب المحاكمة من إعادة تمثيل المخطط بمنتهى التفصيل، وينطبق هذا الأمر على جميع المخططات الأخرى التي رسمها NW15. وعليه، لن يتم إدراج تلك المخططات في هذا التقرير].

وصف NW15 أنه اقتيد إلى سيارة في اليوم الرابع لاعتقاله في الفرع 40. وكان برفقة سجّانين جلسوا بجانبه طيلة مدة الرحلة، وكانوا يمسكون بذراعيه، ويدفعون برقبته ورأسه إلى الأسفل. وكان معصوب العينين في الطريق إلى وجهتهم.

<u>فرع الخطيب</u>

قال NW15 إن نفس السجّان الذي رافقه في السيارة المتوجهة إلى الفرع 40 قد قام باقتياده إلى داخل فرع الخطيب. وكان NW15 لا يزال معصوب العينين حينها، ولكنه شاهد أن بحوزة السجان ملفا ورقيا (إضبارة)، وحقيبة يوجد بداخلها عدة أشياء. وقال السجان إن تلك الأشياء هي مقتنيات NW15، وتعين عليه أن يبصم إقرارًا منه بأن تلك هي مقتنياته، على الرغم من عدم قيام أي شخص بتفقد محتويات الحقيبة. وأوضح NW15 للشرطة النرويجية أن السجانين كانوا يقيمون حفل استقبال لكل معتقل جديد في الفرع، وتخلل ذلك الاحتفال ضرب المعتقلين، وركلهم، وبحسب NW15، تنافس السجانون فيما بينهم على تسديد أقوى اللكمات والركلات. وصل NW15 إلى الفرع وحيدًا، واقتيد إلى الزنزانة رقم 2، وبلغت مساحتها 1*2 متر، بينما بلغ ارتفاعها ٤ أمتار تقريبًا. وكان هناك ضوء صغير في السقف، وحيز فارغ تحت الباب حصل NW15 على الطعام من خلاله. وقال إنه مكث في تلك الزنزانة مدة ثلاثين يومًا، وحصل على الطعام مرتين يوميًا، وسُمِح له باستخدام دورة المياه مرة واحدة في اليوم. وقال إنه سمع صرخات المعتقلين وهم يتعرضون للتعذيب على الدوام، وهو ما يعد ضربًا من ضروب "التعذيب النفسي". ولم يكن NW15 متأكدًا مما إذا كانت تلك الأصوات حقيقية وتصدر عن أشخاص، أو ما إذا كانت مسجلة على شريط.

بعد مرور ثلاثة أيام، اقتيد NW15 إلى التحقيق للمرة الأولى، وتعرض للتعذيب أثناء التحقيق معه لا سيما باستخدام الدولاب والكرسي الألماني. وخضع للتحقيق عدة مرات، وتم تعذيبه بالدولاب 19 أو 20 مرة تقريبا. وأوضح أنه لا يعرف مدة جلسات التحقيق التي خضع لها، حيث فقد الوعي في الكثير من الأحيان، وتم إيقاظه بصب الماء من الدلو عليه. وعادةً ما تعرض للتعذيب باستخدام الدولاب والكرسي الألماني معًا، وطُرحت عليه نفس الأسئلة التي سُئل عنها في الفرع 40. ووصف أنه كثيرًا ما خضع للتحقيق، وكان المحققون "لطيفين" أحيانًا، ولم يأمروه سوى بأن يوقّع على ورقة، بينما تعرض للتعذيب في أحيان أخرى.

بحسب NW15، لم يكن معصوب العينين وهو معتقل في زنزانته في فرع الخطيب. ولم يُسمح له بأن ينظر في أعين السجانين، ولكنه تمكن من مشاهدتهم من الجانب، ومن تمييز وجوههم وأصواتهم. وأخبر الشرطة النرويجية عن سجّانين اثنيْن دون غيرهما، وكان أحدهما عنيفًا جدًا، وكان يعد إلى العشرة أو الثلاثين وهو في دورة المياه، وكان ينهال عليه بالضرب عندما يفرغ من العدّ. ولكن، كان السجّان الآخر ألطف من نظيره، لا بل ساعد [حُجب الاسم/أحد زملاء NW15 المعتقلين] على إرسال رسالة نصيّة.

[عُرض في المحكمة مخطط لموقع فرع الخطيب رسمه NW15].

قال NW15 إنه كان بمفرده في الزنزانة، باستثناء أحد أيام اعتقاله. في اليوم الخامس عشر أو السادس عشر على اعتقال NW15، نادى أحد الأشخاص [حُجب الاسم]، واقتاده إلى الزنزانة. وكان في الأثناء [أي في وقت المقابلة] في ألمانيا، كما أنه شاهد في فلم وثائقي من إعداد [حُجب الاسم]، وعرض جسمه وهو يرتجف بشدة، وذلك على خلفية تفجير منزله. وقال NW15 إن [حُجب الاسم] قد اعتُقل رفقة آخرين، واقتيد أربعة منهم إلى فرع الخطيب. وزُجّ بـ[حُجب الاسم] في زنزانة NW15، ولكن كان سمعه ضعيفا جراء الانفجار الذي حلّ بمنزله. وقال NW15 إن [حُجب الاسم] قد اعتُقل بتاريخ [حُجبت المعلومات] نيسان/أبريل 2012، ومكث في زنزانة NW15 مدة يوم واحد فقط. وأوضح NW15 أن [حُجب الاسم] اعتُقل في فرع الخطيب أيضًا، ويفترض به أن يكون في السويد الآن بالمناسبة. وكان يقيم في لبنان، ويُزعم بأنه وجد نفسه في نفس وضع NW15. ووصف NW15 أنه كان في إحدى غرف التحقيق، وكان [حُجب الاسم] ينتظر فيها أيضًا. وأُمِر NW15 بأن يقرّ أنه يعرف [حُجب الاسم] ولكنه نفى ذلك. وقال NW15 إنه جرى التفريق بينه وبين [حُجب الاسم] وذلك بعد أن نُقل NW15 إلى سجن عدرا. واعتُقل [حُجب الاسم] في إحدى مُنفردات فرع الخطيب بادئ الأمر، ثم نُقل إلى إحدى الزنازين الجماعية فيه، قبل أن يتم نقله إلى الفرع 285، وإلى الفرع 275، وإلى القابون في نهاية المطاف. وقال NW15 إنه يعرف ذلك كونه تواصل مع [حُجب الاسم] عقب الإفراج عنه في تشرين الأول/أكتوبر 2012.

أخبر NW15 الشرطة النرويجية أيضًا أنه لم يشاهد جثثًا في فرع الخطيب، ولكن ثمّة مقطع مسجل على موقع يوتيوب يعرض غرفة مليئة بالجثث. وبحسب NW15، قام أحد المنشقّين بنشر ذلك المقطع.

قال NW15 إنه صعد درجتيْن خروجًا من مبنى الفرع عندما صدر أمر بنقله من الفرع 251 إلى الفرع 248. وكانت هناك سيارة بانتظاره، وكانت أصغر حجمًا من تلك التي اقتيد فيها إلى الفرع 251. وكان هو المعتقل الوحيد فيها، ولم يتم إعلامه بوجهتهم. وقال إن ذلك قد حصل بتاريخ [حُجبت المعلومات] أيار/مايو 2012.

الفرع 284 – الأمن العسكري، والزنزانة المنفردة

عند نزول NW15 من السيارة، شاهد أشجار الصنوبر (التنوب) والسرو، وأحد المباني باللونين الأحمر والبني، أي أنه كان مبنى حكوميا. وشاهد حين اقتياده إلى داخل المبنى كيسا ورقيا بنيّ اللون بداخله الكثير من الأشياء. وتم ختم جزء من جسد NW15، واقتيد إلى الطابق السفلي [بعد أن نزل درجتين]. وأُجبر على أن يؤدي "إجراء السلامة" حين دخوله الغرفة، وذلك بغية التأكد من أنه لا يخفي شيئًا معه. وقال NW15 إنه أُجبر على أن يتجرد من ثيابه كلها، ثم حظي "بحفل الاستقبال" قبل أن يتم اقتياده إلى زنزانته. وقال إنه ثمة ستّ زنازين في كل "جناح". ومكث في زنزانته مدة 56-58 يومًا، تعرض في الأثناء للضرب باستخدام الحزام العسكري (القايش)، والفلقة. وقال إنه تعرض لعقوبة شديدة، مضيفًا أن كل من لا يتعرض للفلقة أثناء اعتقاله لا يعد معتقلا. وبحسب NW15، إن الفلقة والدولاب هما أسلوبا التعذيب الأكثر شيوعًا. وقال إنه تم استجوابه بشأن ذات الأمور التي استجوب بشأنها آنفا.

قال NW15 إنه لم يحصل على الطعام دائمًا، وتعرّض للشّبْح، بمعنى أنه قد تم تعليقه من رسغيه، بحيث يتدلى من السقف، وبالكاد تلامس قدماه الأرض. وفكّوا قيوده كي يتناول الطعام فقط، وتدلّت إلى جانبه جثتان. وقال NW15 إنه قد تعرض للشبح حتى اليوم 65 على اعتقاله، أي إلى أن طلب التحدث مع أحد الضباط. وتعرض للضرب في كل مرة أُنزل فيها من السقف كي يتناول الطعام، قبل أن يتم تعليقه مجددًا. وتعرض للضرب مرارًا وتكرارًا وهو معلق بالسقف. ولخّص NW15 قائلًا إنه تعرض للضرب على الدوام. وأصبح ضربا من المستحيل عليه أن يحرك ذراعيه عقب إنزاله من السقف كونهما كانتا ترتجفان بشدة. وأُنزل ذات مرة من السقف، وطُرح أرضًا، وكان جسده يهتز ويرتعش، فما كان من أحد الضباط إلا أن يضحك على حالته، ويخبره بأن يتناول طعامه، ويوقّع على ورقة.

ظلّ NW15 مطروحًا أرضًا لساعات قبل أن يحصل على الطعام والشراب. وكان الضابط يدخن سجائر "الحمرا" عندما عاد. وطلب NW15 سيجارة، ولا يزال يذكر إلى الآن رائحة الضابط السيئة التي شمّها لدى اقترابه منه لإشعال سيجارة NW15. وبعد تلك الحادثة، خضع NW15 للتحقيق، وسُئل في الأثناء عن شخص يُدعى [حُجب الاسم]. وأخبر NW15 الشرطة النرويجية أنه قد سبق له وأن سُئل عن ذلك الشخص. أخبر الضباط NW15 أن ذلك الشخص يمتلك متجرًا في [حُجبت المعلومات] فاستنتج على الفور أن ذلك الشخص هو عمّه. وانهالوا عليه بالضرب عند اعترافه بأن ذلك الشخص هو عمّه كونه قد نفى أنه يعرف ذلك الشخص في السابق، ثم أمره الضباط بأن يدون كل شيء. واتُّهم NW15 بالتحريض على مقاومة سلطات الدولة وعرقلة عملها. وكان من المفترض أن يتم نقل NW15 إلى زنزانة جماعية بعد ذلك.

الفرع 248 – الأمن العسكري، والزنزانة الجماعية

بعد انتهاء جلسة التحقيق مع NW15، نُقل إلى زنزانة جماعية تقع بجانب الدرج. وقال NW15 إنه قد تم جرّه إلى الطابق السفلي من ساقيه، ما أدّى إلى سقوط عصابة العينين، ومشاهدته بعض ما يدور حوله.

[عُرض على هيئة المحكمة مخطط لموقع الفرع 248 رسمه NW15].

قال NW15 إن الزنزانة الجماعية كانت شديدة الاكتظاظ، إلى الحد الذي منع السجان الذي اقتاده إلى هناك من فتح الباب، فما كان من السجان إلا أن يصرخ على المعتقلين قائلًا: "يا أولاد العاهرة!"، فوقفوا، وابتعدوا كي يتمكن السجان من فتح الباب، وأفسحوا المجال لـNW15. وأوضح NW15 أن ارتفاع سقف تلك الزنزانة يبلغ 3 أو 4 أمتار تقريبًا، بينما بلغ مترًا واحدًا أو مترين فقط في الجهة الكائنة فوق دورة المياه. وكان هناك أنابيب فوق دورة المياه، ووضع المعتقلون بطانيات عليها كي يتمكنوا من النوم. وتمكنوا من مشاهدة الضوء الذي تخلل عبر فتحة التهوية، ما ساعدهم على تمييز الليل من النهار. وقال NW15 إنه ثمة "شاويش" بينهم، واضطلع بمهمة تنظيم المجموعات داخل الزنزانة. وبحسب NW15، تم تقسيم المعتقلين إلى 8 أو 11 مجموعة تقريبًا، ضمّت كل واحدة منها ما بين 10 و13 معتقلًا. ويقود كل مجموعة شخص يكون بحوزته صحن بلاستيكي، ويحصل على الخبز، ويقوم بدوره بتقسيمه بين أفراد مجموعته. وقال NW15 إنهم استخدموا دلوين لغرف المياه من دورة المياه. وقال NW15 إنه قد تم تعيين كل من [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] للقيام بمهام شاويش الزنزانة.

وصف NW15 أنه لم يتعرض للتعذيب في الزنزانة الجماعية، ولكن كان السجّانون يقتادون أشخاصًا من الزنزانة، ويوسعونهم ضربًا إذا حصلت ضوضاء داخل الزنزانة. وقال NW15 إنه لم يتم اقتياده لضربه قطّ. وبحسب NW15، قضى أحد المعتقلين نحبه داخل الزنزانة الجماعية، حيث تم "وسم" ذلك الشخص لدى عودته من التحقيق، وكان هناك مخاط حول فمه. ونام ذلك الشخص، ولم يستيقظ أبدًا. وقال NW15 إن بعض المعتقلين الآخرين تعرّضوا للضرب بالفلقة، ولكنه لا يعرف أسماءهم.

تزامن اليوم 110 على اعتقال NW15 مع بداية شهر رمضان الذي حلّ بتاريخ 21 أو 22 تموز/يوليو. وقام أحد السجانين في ذلك اليوم بفتح كوّة باب الزنزانة، وقال إن الرئيس بشار الأسد يود أن يقدم هدية للمعتقلين بما أن شهر رمضان كان على وشك أن يبدأ في اليوم التالي. وقال NW15 إن السجان أعطى تفاحةً لكل معتقل عبر الكوّة. وبعد برهة من الزمن، نادى أحد السجانين NW15. وأضاف NW15 أنه من الشائع أن يتم النداء على أحد المعتقلين، واقتياده إلى خارج الزنزانة. وعادةً ما يقوم السجناء العسكريون بدفع الرشوة للسجانين الفاسدين كي يحضروا لهم الثياب. ونادوا على NW15، واقتيد إلى نفس الغرفة التي كان فيها عند وصوله إلى الفرع، وتعين عليه أن ينتظر هناك بمفرده.

المحكمة العسكرية

قال NW15 إنه اقتيد إلى المحكمة الكائنة خلف فرع كفرسوسة في صباح اليوم التالي. وتم النداء على المعتقلين واحدا تلو الآخر كي يتم عرضهم على القاضي. ووصف NW15 أن جدار المبنى كان ساطعًا، ومغطىً بالبلاط. ولم يكن أولئك المعتقلون معصوبي الأعين أو مقيدي الأيدي. وقال NW15 إن السجانين غادروا المكان، وكان حرّاس المحكمة فاسدين. وانتظر NW15 في مبنى المحكمة حتى الساعة الثالثة عصرًا، أي لحظة إغلاق المحكمة أبوابها، فتم إعادة NW15 إلى الفرع 248. وقال إنه اقتيد إلى المحكمة مجددًا في صباح اليوم التالي، وأوضح أنه ثمة ثلاث محاكم، وأنه عُرض على المحكمة التي تتولى أمور شمال سوريا كونه ينحدر من إدلب (محكمة حلب).

القابون – سجن الشرطة العسكرية

وصف NW15 أنه زُجّ به في حافلة صغيرة رفقة معتقلين آخرين. وكان الجو حارًا جدًا في شهر تموز، وأثناء شهر رمضان. وقال NW15 إن المعتقلين كانوا مقيدين مع بعضهم البعض بواسطة سلسلة. ولدى وصولهم، أمليت عليهم أوامر حول طريقة السير وهم مقيدون بالسلسلة الجماعية، والانصياع للأوامر حول الوجهة أثناء السير كونهم كانوا معصوبي الأعين، ولم تُنزع عصابة العينين إلا في الداخل. وقال NW15 إنه اعتُقل في إحدى الزنازين الجماعية الثلاث.

[عُرض في المحكمة مخطط لموقع السجن العسكري رسمه NW15].

أوضح NW15 للشرطة النرويجية أن الأوضاع في سجن القابون كانت مرعبة بالنسبة للمعتقلين المدنيين، حيث كان معظم المعتقلين من عناصر الجيش، ونظروا بازدراء للمعتقلين المدنيين. وجرى تقسيم المعتقلين داخل الزنزانة الجماعية إلى مجموعتين، هما: مجموعة المدنيين، ومجموعة عناصر الجيش. وأُصيب الكثير منهم بالقمل والجرب، وكعلاج، أعطوا مرهمًا رائحته نفاثة. وبحسب NW15، أُوكلت للضباط مهمة تقديم الطعام إلى المعتقلين كنوع من العقوبات التأديبية بحق أولئك العسكريين، كما اضطلع البعض منهم بمهام السجانين لاحقا. ووصف NW15 أن معتقلي سجن القابون لقوا معاملة مختلفة، حيث يتم اعتقالهم بغرض عرضهم على المحكمة فقط، ولم يُسمح للسجانين بأن يضربوا المعتقلين.

قال NW15 إنه كان بانتظار أن يتم نقله إلى حلب عن طريق المزة، ولكنه واجه بعض الصعوبات. وأخذ في ضرب رأسه بباب الزنزانة بسبب الرعب الذي انتابه. وانتاب المعتقلين الآخرين نفس الشعور، وتعاركوا فيما بينهم واندلع الشغب في زنازينهم. وقال NW15 إن ذلك حصل في اليوم 130 على اعتقاله، وسالت الدماء من وجهه على إثر خوضه إحدى تلك المواجهات. وارتبك أحد السجانين عندما شاهد الدماء تسيل من وجه NW15 كونه مدنيًا، فاستدعى طبيبًا كي يفحصه. وأخبر السجان NW15 أنه يوجد ما يزيد على 5,000 معتقلٍ في ذلك السجن، لذا فإن السجانين في غنى عن أي اضطرابات قد تحصل. وأمر NW15 بأن يتأكد من هدوء الأوضاع في زنزانته. وقال NW15 إن الهدوء قد ساد الزنزانة عقب عودته من غرفة الطبيب.

وفي اليوم التالي، سُمح للمعتقلين بأن يشكلوا مجموعات صغيرة، وأن يتوجهوا إلى سطح المبنى كي يستنشقوا هواء نقيًا. وأراد NW15 أن يشتري مروحة في تلك المناسبة، وأوضح أنه ثمة أكياس رملية قبالة النافذة، لذا لم يتخلل الزنزانة هواء نقي. وسمح له أحد السجانين بأن يشتري تلك المروحة، بعد أن أخبره أن هذا السجن قائم منذ 40 عامًا أو أكثر، ولم يطالب أحد قطّ طيلة تلك الفترة بشراء مروحة. ودفع NW15 مبلغًا قوامه 5,000 ليرة سورية لقاء شراء مروحتين، ونال رضا الكثير من المعتقلين على إثرها، كما تحسنت نوعية الطعام الذي حصلوا عليه. وسُمح للمعتقلين بأن يدخنوا السجائر، ويشتروا الصابون، ويتحدثوا مع السجانين. وسأل NW15 الضابط الذي تواصل معه بادئ الأمر عمّا إذا كانوا سينقلون إلى المحكمة أم لا مع حلول العيد، ولكن، ظلت الأوضاع على حالها. وطالب NW15 بإرسال رسالة إلى وزارة العدل، فحصل على ورقة وقلم، ولكنه لم يستلم الرد حتى حلول العيد. وأخبر NW15 أحد السجانين بعد انتهاء العيد بأنه ينبغي للقضاة أن يحضروا إلى سجن القابون بدلًا من أن يذهب المعتقلون إلى هناك. وأُذيع خبر قدوم قضاة من حلب وحمص إلى السجن عبر مكبرات الصوت، وحصل ذلك في اليوم 148 أو 149 على اعتقال NW15. ويُدعى ذلك الضابط عليّ، ولا يعرف NW15 كنيته، كما أنه لا يعرف أسماء السجانين الآخرين.

وصف NW15 كيف حضر ثلاثة قضاة، وتوزّعوا على ثلاث غرف مختلفة، وجرى استدعاء المعتقلين واحدًا تلو الآخر كي يمثلوا أمامهم. وبحسب NW15، تم نقل المعتقلين العسكريين إلى صيدنايا، أو حمص، أو تدمر، بينما جرى الإفراج عن المعتقلين المدنيين، أو نقلهم إلى سجن عدرا. ومثُل NW15 أمام أحد القضاة، وسأله عمّا إذا كان مسلّحًا، أو إذا حرّض أحدًا على حمل السلاح، فنفى NW15 ذلك، ثم نُقل إلى إحدى المحاكم المدنية في الحميدية، وذلك في اليوم 150 على اعتقاله. وأخبر السجانون المعتقلين أنه سيتم الإفراج عنهم جميعًا، ولكن لم ينادِ أحد على NW15 حتى الساعة 4:30 عصرًا. وفي نهاية المطاف، قاموا بنقل كلّ من لم يتم استدعائه إلى محافظته أو إلى سجن عدرا.

شكرت القاضي كيربر مترجمي المحكمة الشفويين على جهودهم، وطلبت استراحة قبل المضي قدمًا في تلاوة ما تبقى من ملخص محضر NW15.

***

[استراحة مدة ساعة بين الجلسات]

***

أعلنت القاضي كيربر أن القضاة سيفرغون من تلاوة ملخص محضر NW15، وسيباشرون تلاوة ترجمة دردشة على موقع فيسبوك وذلك طوال الوقت المتبقي حتى نهاية جلسة المحكمة ذلك اليوم، أي حتى الساعة 3:15 عصرًا تقريبًا.

واصل القاضي فيدنير تلاوة ملخص محضر NW15 قائلًا:

<u>سجن عدرا</u>

أعطى NW15 الشرطة النرويجية وثيقة مفادها أنه اعتُقل في سجن عدرا بتاريخ [حُجبت المعلومات]. وأُحيل ملفه إلى جمعية رعاية المساجين وأُسرهم بصفته معتقلًا تنحدر أصوله من شمال البلاد. وقال NW15 إنه تم حلاقة شعر رأسه، وأُمر بالاغتسال، وأُعطيَ ثيابًا جديدة كون القمل كان يغطّي ثياب المعتقلين الواصلين حديثا. ويوجد في السجن ناد رياضيّ، وكان بإمكان المعتقلين أن يشتروا أصنافًا من الطعام من قبيل البيتزا، والكباب. وقال NW15 إن ذلك السجن كان نظيفًا.

[عُرِض في المحكمة مخطط لموقع سجن عدرا رسمه NW15].

أوضح NW15 أنه ثمة أسِرّة بطابقين في كل ناحية من نواحي الزنزانة، ولكن، كان عدد المعتقلين في الزنزانة أكثر من عدد الأسرّة المتوافرة، فتعين على بعضهم أن ينام على مرتبات (فرشات) على الأرض مباشرة. واحتوت الزنزانة على مطبخ، ودورتي مياه. وأُجبر 13 معتقلًا على أن يناموا على مرتبات على الأرض مباشرة لعدم وجود ما يكفي من الأسرّة. واستعار NW15 مرتبة من أحد المعتقلين الآخرين. وحرص الشاويش على ضبط جميع الأمور، كما كان مسؤولًا عن جهاز التحكم عن بعد الخاص بالتلفاز الذي كان معلّقًا فوق الباب. وحصل المعتقلون على وجبتي الغداء والعشاء، وسُمِح لهم بإجراء مكالمات هاتفية بعد وجبة العشاء، ما جعل الزنزانة في ذلك الوقت من اليوم تعجّ بالضجيج. وكان المعتقلون الجدد آخر من أجرى اتصالًا هاتفيًا. وقال NW15 إنه اتّصل ذات مرة بجدته لأبيه في تمام الساعة الرابعة صباحًا، ثم تحدث مع والده، ونظرًا لأنه كان يتم التنصت على المكالمات، سأله والده بسرعة عن صحته، ووعده بأن يُخرجه من السجن. ووكّل والد NW15 محاميا، والتقى المحامي NW15 في بهو السجن، وأعطاه 500 ليرة سورية كي يشتري NW15 حاجياته من بقالة السجن. وأراد المحامي أن يرتب لقدوم قاضٍ من دمشق إلى سجن عدرا كي يقوم بالتحقيق [مع NW15].

أوضح NW15 للشرطة النرويجية أنه قد نُقل من القسم الرابع إلى القسم العاشر، وأنه قد مكث NW15 في القسم الرابع مدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. وكان القسم العاشر هي المكان الذي يتم اعتقال المهربين فيه، وكانت بمثابة "فرقة خمس نجوم". وامتلك المعتقلون المال، لذا كان بوسعهم أن يدفعوا الرشوة للضباط، وأن يشتروا أي شيء يرغبون به. وبعد ذلك، وبفضل بعض المعارف والصلات، تم نقل NW15 إلى هذا القسم بدلًا من القسم 6 الذي يُعتقل المجرمون فيه. وأوضح NW15 أن سجن عدرا بقيادة الشرطة المدنية. ولم يخضع المعتقلون للتحقيق، وعاملهم السجانون بلطف. وسمع NW15 أن نحو 1,500 معتقلًا يقبعون في سجن عدرا، لذا، سعى السجانون جاهدين للحيلولة دون حصول أي أعمال شغب في السجن. وعمد الضباط أيضًا إلى خلع أحذيتهم قبل دخول الزنازين. وقال NW15 إنه لا يعرف أسماء أي من السجانين في ذلك السجن، ولكن لم يتم تعصيب عينيه أبدًا. وكان هناك أكثر من قسم (جناح)، حيث خُصص أحدها للإسلاميين، وآخر للمجرمين. والتقى معتقلو هذه الأقسام المختلفة معتقلين آخرين أثناء وجودهم في الساحة الخارجية. ولا يعرف NW15 أي شيء عن القسم (الجناح) 9، أو عن أو القسم (الجناح) الخاص بالإعدام. ووصف القسم 10 على أنه عبارة عن ممر طويل يحتوي عدة زنازين.

<u>الإفراج عن NW15</u>

علم NW15 أنه سيمثُل أمام قاضٍ بتاريخ [حُجبت المعلومات]. وفي اليوم التالي، تم اقتياده إلى الحميدية حيث التقى بمحاميه هناك. ولكن، لم ينادِ أحد على اسمه حتى الساعة الثالثة عصرًا، وهو وقت إغلاق المحكمة أبوابها. وعليه، أُعيد إلى السجن، على فرض أنه سيتم اقتياده إلى المحكمة مجددًا في اليوم التالي. وقال NW15 إنه قد أُفرج عنه في اليوم التالي في تمام الساعة الخامسة مساءً. ودرّبه محاميه خير تدريب على التعامل مع الاستجواب الذي سيقوم به القاضي. وسأل القاضي NW15 عمّا إذا كان يعرف [حُجب الاسم]، وهو ممثل مشهور متورط في المظاهرات التي اندلعت في لبنان، فردّ NW15 قائلًا إنه يعرف اسم ذلك الشخص كونه مشهورا فقط، ولكنه يفضل ممثلًا آخرًا عليه. كما سأل القاضي NW15 عمّا إذا عرقل عمل السلطات أم لا، فنفى NW15 ذلك. أوضح القاضي لـNW15 أنه أُسندت إليه تهمتا عرقلة عمل السلطات، والتحريض على العصيان المدني، وهو ما اعترف به في الفرع 248، فقال NW15 إنه لم يكن يخشى أي شيء في حينها كونه عاش أسوأ التجارب، إذ كان طالبًا، وأُجبر على أن يُدلي باعترافاته تحت التعذيب. انزعج المحامي من الأقوال التي أدلى بها NW15 أمام المحكمة كونه درّب NW15 مرارًا وتكرارًا على الإفادات التي كان من المفترض أن يقولها للقاضي. ومع ذلك، صدر قرار بالإفراج عن NW15. ولكن، طُلب منه أن يحصل على إذن بالخروج من سجن عدرا، فأُعيد إلى السجن كي يأخذ مقتنياته من الزنزانة. وانقطعت الكهرباء عند توجهه إلى منطقة الانتظار كي يُنهي أمور سجلّه مع الشرطة الجنائية، فأُجبر على العودة إلى الزنزانة. وفي اليوم التالي، تعذّر إنهاء أموره بصورة إلكترونية، فتم اقتياده إلى مركز الشرطة الجنائية كي يُنهي أمور سجلّه بصورة يدوية.

الشرطة الجنائية

قال NW15 إنه قد نُقل إلى مقر الشرطة الجنائية في باب مصلى بتاريخ [حُجبت المعلومات] تشرين الثاني/نوفمبر 2012 رفقة مجموعة كبيرة من المعتقلين. ونادوا عليهم واحدًا تلو الآخر، وعندما حان دور NW15، صعد إلى أحد مكاتب الطابق العلوي، وكان محاميه، وقائد الشرطة بانتظاره هناك، بالإضافة إلى عمه الذي انضم إليهم لاحقًا. وحرص NW15 على أن يسير كل شيء على ما يرام، فأُفرج عنه على وجه السرعة. وتوجّه إلى منزل عمّه بعد أن أُعيدت إليه مقتنياته. ووافق NW15 عمّه الرأي حينها بضرورة عودته إلى لبنان، فاستقل سيارة أجرة إلى المركز الحدودي.

رحلة بحث الوالد عن ولده

علمت أسرة NW15 باعتقاله عن طريق الصدفة. عمل أحد جيران شقيقه في لبنان، واسمه (حُجب الاسم)، جاسوسا لصالح النظام السوري، حيث اتضح للعامل في محل إصلاح الهواتف أنه كذلك عقب أن وردت رسالة نصية تمكن العامل من قراءتها، وجاء فيها ما نصه إن NW15 "موجود لدينا" (أي لدى أجهزة النظام) لأن ذلك الجاسوس هو الذي أبلغ السلطات أن NW15 كان في طريقه إلى سوريا. وفهم العامل في محل إصلاح الهواتف معنى الرسالة، وعرضها على شقيق NW15 الذي سارع بدوره إلى إخبار والدهما. وأخبر NW15 أن ذلك حصل بعد مرور خمسة أيام على عودة والده إلى سوريا، حيث سافر إلى سراقب في مارس/آذار – نيسان/إبريل عقب تحريرها. واتصل الوالد بأحد الضباط في دمشق قبل أن يتوجه لزيارته شخصيا فعرف أن ابنه موجود في عهدة الفرع 40 لأنه متورط في شيء كبير كما زعموا. وعند وصول الوالد إلى الفرع 40 التقى بضابط يُدعى (عمار)، وأخبره أنه قد تأخر كثيرا، وأن ابنه قد نُقل على الأرجح إلى فرع الخطيب، فما كان من الوالد إلا أن اتصل بخال NW15، وتوجها إلى فرع الخطيب معا. وهناك عرض أحد الأشخاص من قسم اللوازم/مزودي الخدمات عليهما أن يتوسط لدى شخص ما، ولكنه قال لهما أيضا أن من الأفضل لهما أن ينسيا أمر NW15 لأنه كان متورطًا في محاولة لاغتيال بشار الأسد. ولم يتضح لهما حينها أنه قد تم نقل NW15 إلى الفرع 248. ثم علم خاله أنه معتقل هناك فعلا وأنه من المفترض أن يتم عرضه على القاضي. وبهذه الطريقة عرف الوالد مكان اعتقال ابنه على حد قول NW15، لأن خاله ساعد والده فعلا في هذا الأمر. كما اتصل أحد الذين كانوا معتقلين رفقة NW15 في الفرع 248 بأسرته عقب الإفراج عنه، وأخبرهم أن ابنهم لا يزال على قيد الحياة.

فترة ما بعد الإفراج عن NW15

عندما كان NW15 معتقلا لدى الفرع 255، أدرك أنه اعتُقل في القسم 40 بادئ الأمر. وتوجه إلى القسم المذكور في تشرين الثاني/نوفمبر (حجبت المعلومات) 2012، وسأل عن الضابط عمار كونه قد زود والده بمعلومات عنه فيما سبق. وجاء عمار وقدم له فنجان قهوة. واضطر NW15 للانتظار 30 دقيقة إلى أن حصل على الوثيقة التي يحتاج إليها، وتفيد بأنه كان معتقلا لدى القسم 40 اعتبارا من (حُجب التاريخ) قبل أن يتم نقله إلى فرع الخطيب. ثم توجه مباشرة إلى فرع الخطيب والفرع 248 لأنه لا بد أن يقوم ضباط من الفرعين بالتوقيع على تلك الوثيقة أيضا. وأدرك عندما وصل إلى فرع الخطيب أنه كان في مبنى غير المبنى الذي اعتُقل فيه آنفا، حيث كان بمثابة مكتب خارج مجمع مباني الفرع. وأخبر NW15 الشرطة النرويجية أن ليس متأكدا إذا ما كانت الوثيقة المشار إليها لا تزال بحوزته أم لا.

صور قيصر

أخبر NW15 الشرطة النرويجية أنه عرف عن صور قيصر، ولكنه لم يتعرف على أحد من أصحابها. كما أوضح بأن أقارب له توفوا في المعتقل ولكن لم تظهر صورهم ضمن ملفات قيصر. وأضاف أيضا أن النظام السوري أصبح ينشر الآن قوائم بأسماء الذين يتوفون في الحجز. ومن المعتقد أن ابن عمه قد توفي في الحجز عام 2013، ولكنه قد يكون اعتُقل عام 2012.

زود NW15 الشرطة النرويجية بعدد من الوثائق منها مخططات توضيحية رسمها للفرعين 251، و248، والطلب الذي تقدم به للحصول على التأشيرة، والوثيقة التي تسلمها من القاضي مع نهاية فترة اعتقاله.

تمت إعادة ترجمة محاضر مقابلات الشرطة النرويجية مع NW15 مجددا، ووافق على ما جاء في الترجمة الجديدة أيضا.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن القضاة سيشرعون الآن في تلاوة نص الدردشة التي دارت عبر موقع فيسبوك بينما يتولى المترجمون الشفويون التحقق من صحة الترجمة بشكل فوري. أخبرت القاضي كيربر محامي الدفاع أنه ينبغي لهم أن يعلموها برأيهم حيال الطلب الذي تقدموا به لقراءة نص الدردشة أمام هيئة المحكمة. أكد محامي الدفاع بوكر ذلك الطلب. سألت القاضي كيربر المتهم أنور رسلان سؤالا مباشرا حول ما إذا كان قد فهم، فأكد أنور ذلك.

سلمت القاضي كيربر نص الترجمة بالألمانية إلى المترجمين الشفويين كي يتحققوا من مدى صحتها.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق]

***

بدأت القاضي كيربر بقراءة نص الدردشة عبر موقع فيسبوك بين P17، وأبو كرم (مجرد اسم مستعار)، وشقيق P17.

(النص التالي هو عبارة عن إعادة تمثيل للدردشة الخاصة بين الأشخاص الثلاثة بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه داخل قاعة المحكمة)

12/17/21 – 2:09ص	شقيق P17	مرحبا
12/17/21 – 2:09ص	أبو كرم	أهلا أخي
12/17/21 – 2:09ص	شقيق P17	تحياتي للجميع
12/17/21 – 2:09ص	أبو كرم	كنت مشغولا بتاريخ 7 ديسمبر/كانون الأول
12/17/21 – 2:09ص	شقيق P17	كيف حالك؟
12/17/21 – 2:09ص	P17	تحياتي
12/17/21 – 2:09ص	شقيق P17	استمر في الحديث
12/17/21 – 2:10ص	أبو كرم	كنت في زنزانة جماعية (تمت ترجمتها بادئ الأمر إلى كلمة "جناح" ولكن تولى مترجم المحكمة تصحيحها، وتعديلها على هذا النحو حيثما وردت فيما تبقى من نص المحادثة). زنزانة رقم 29 في فرع الخطيب إلى (حجبت المعلومات). وصل معتقل جديد في ثالث أو رابع يوم. لا أذكر على وجه التحديد، ولكنه كان بطول 180 سم تقريبا، وذا شعر أسود اللون، وله لحية بيضاء.
12/17/21 – 2:11ص	P17	كلي آذان صاغية
12/17/21 – 2:11ص	أبو كرم	اقتربت منه، وكان بوسعي أن أرى أنه كان محترما، وقال إنه طبيب اختصاصي قلب في مشفى (حُجب الاسم) الميداني. واسمه (حُجب الاسم). وسألته عن مدة محكوميته، قال إنه حُكم عليه بالسجن 3 أشهر بسبب شبيحة/الموالين (أزلام) النظام.
12/17/21 – 2:13ص	P17	نعم (أيوه)
12/17/21 – 2:13ص	أبو كرم	أقدم معتقل آخر على ضربه بزعم أن الأطباء عبارة عن لصوص. حاولت أن أجعل المعتدي يهدأ قليلا. ولم يستيقظ من نومه عندما حان موعد تناول وجبة الإفطار. توفي بعد يومين من اعتقاله. كان يرتدي كنزة سوداء وبنطال "لاغوس

		أنيق". وأخذت ملابسه عندما توفي. وطلبوا مني أن أوقع على إفادة بأنه توفي لأسباب طبيعية. كان طبيبا لامعا وحائزا على جوائز.
12/17/21 – 2:16ص	شقيق P17	حقا؟
12/17/21 – 2:16ص	P17	هل شاهدته قبل وفاته؟
12/17/21 – 2:16ص	شقيق P17	استمر في حديثك
12/17/21 – 2:17ص	أبو كرم	قال إنكم سبعة أشقاء، وجميعكم أطباء، هل هذا صحيح؟
12/17/21 – 2:17ص	شقيق P17	أربعة أشقاء
12/17/21 – 2:17ص	P17	صحيح، ولكن نحن لسنا سبعة أشقاء
12/17/21 – 2:17ص	أبو كرم	ثمة فجوات في ذاكرتي، ولكن أحدكم في داريا، أليس كذلك؟
12/17/21 – 2:1ص7	P17	باسم حضركي يسأل عن حالة شقيقنا الأصغر
		قريبنا موجود في الزبداني
12/17/21 – 2:19ص	أبو كرم	إذا فهو شقيقك (أي الشخص الذي كان يتحدث عنه)؟ هل دفعت رشوة لأحد؟
12/17/21 – 2:19ص	P17	نعم، يا أخي
12/17/21 – 2:19ص	أبو كرم	400؟ (ليرة سورية)
12/17/21 – 2:19ص	P17	كلا، هذا خطأ
		لم ندفع أي مبلغ
12/17/21 – 2:19ص	أبو كرم	أم 500 ألف؟
12/17/21 – 2:20ص	P17	لم ندفع شيئا
12/17/21 – 2:20ص	أبو كرم	قال الممرض الذي يعرف ابن عمك أنه ثمة شاهد آخر (على مصير ابن عمهما/شقيقهما) أيضا. وقلت له أن شقيقك لربما لم يكن متوفيا ولكنه ساكن لا يتحرك. ولكن قال إنه قد توفي لأنه ثمة رغوة قد خرجت من فمه.
12/17/21 – 2:22ص	شقيق P17	تابع حديثك وسأسالك لاحقا
12/17/21 – 2:22ص	أبو كرم	قال المعتقلون الذين حملوه (أي شقيق P17) إنه كان متيبسا، وعليه فلا بد أنه كان متوفيا منذ ساعتين أو ثلاث.
12/17/21 – 2:24ص	P17	طيب، من هو الذي ضرب شقيقنا؟
12/17/21 – 2:24ص	أبو كرم	توقفت كليتاه عن العمل، وكان نفسه ثقيلا وبدأت حرارته ترتفع، ولم يساعد النوم في التخفيف من معاناته.
		(حُجب الاسم). لا أعلم إن كان قد أفرج عنه أم لا.
12/17/21 – 2:26ص	P17	(حُجب الاسم)؟
12/17/21 – 2:26ص	أبو كرم	من عائلة العزي
12/17/21 – 2:27ص	P17	هل كان لا يزال على قيد الحياة (ابن عمهما/شقيقهما)؟
12/17/21 – 2:27ص	أبو كرم	كان فاقدا للوعي
12/17/21 – 2:28ص	شقيق P17	على ماذا وقعت؟
12/17/21 – 2:28ص	أبو كرم	فاتحوني بالموضوع معتقدين أنني مسيحي ولكن مسلم في واقع الحال. قال لي الرقيب أول أن أخرج بصيغة قانونية وإنه (أي شقيقهما/ابن عمهما) كان يتمتع بصحة جيدة، وأن كل شيء كان على ما يرام، وإنه توفي فجأة.
12/17/21 – 2:31ص	شقيق P17	هل شاهدت ابن عمنا في (...)؟
12/17/21 – 2:31ص	أبو كرم	كلا، فقط الممرض شاهده.
12/17/21 – 2:32ص	شقيق P17	من هو الرقيب الذي أخبرك بأن تكتب تلك الأوراق؟
12/17/21 – 2:32ص	أبو كرم	قال إنهم سوف يعلمون عائلة (الضحية). كان اسمه أبو شكرم، من أبناء الطائفة العلوية. وكان رئيس فرع الخطيب حاضرا أيضا.
12/17/21 – 2:33ص	شقيق P17	ما اسمه؟
12/17/21 – 2:33ص	أبو كرم	زودونا بمروحة
		لا أعرف ما هو اسمه
12/17/21 – 2:34ص	شقيق P17	كم عدد المعتقلين في الزنزانة الجماعية؟

12/17/21 – 2:34ص	أبو كرم	حوالي 200 شخص
12/17/21 – 2:34ص	شقيق P17	ما هو حجمها؟
12/17/21 – 2:34ص	أبو كرم	7X4 أمتار. توفي سبعة أشخاص أيضا بالإضافة إلى (حُجب الاسم). لقد فقد بعضهم عقله.
12/17/21 – 2:35ص	شقيق P17	هل سُمح لكم بشرب الماء؟
12/17/21 – 2:36ص	أبو كرم	نعم، كان هناك صنبور مياه في دورة المياه داخل الزنزانة الجماعية. لم يكن هناك شيء جيد ولكن كان طعم المياه مثل مياه عين الفيجة.
12/17/21 – 2:36ص	شقيق P17	وماذا عن الطعام؟
12/17/21 – 2:36ص	أبو كرم	حصلنا على برغل وبطاطس وطماطم وزيتون
12/17/21 – 2:36ص	P17	كم كانت كمية الطعام التي حصلتم عليها، وهل كانت كافية؟
12/17/21 – 2:37ص	أبو كرم	كنا نحصل على زبدية لكل 10 أشخاص، وإجاص (كمثرى) لتفادي عسر الهضم. حصلنا على وجبتين، واحدة في الساعة 3 عصرا، وأخرى في الساعة 3 فجرا.
12/17/21 – 2:38ص	P17	هل تناول (حُجب الاسم) شيئا؟
12/17/21 – 2:38ص	أبو كرم	نعم، ولكن لا أذكر ماذا بالضبط.
12/17/21 – 2:39ص	P17	من أخبرك أنه جرى تسليمنا جثة شخص ما بعد ثلاثة أشهر؟
12/17/21 – 2:39ص	أبو كرم	الممرض
12/17/21 – 2:40ص	P17	طيب. كم ساعة انقضت بين تعرضه للضرب واللحظة التي أدركت فيها أن قد توفي؟
12/17/21 – 2:40ص	أبو كرم	حوالي ساعتين
12/17/21 – 2:40ص	شقيق P17	هل شاهدت الرغوة وقد خرجت من فمه؟
12/17/21 – 2:40ص	أبو كرم	كلا. قال صديقي إنه قد توفي نظرا لوجود رغوة حول فمه.
12/17/21 – 2:41ص	شقيق P17	ما هو لون تلك الرغوة؟
12/17/21 – 2:41ص	أبو كرم	قال صديقي إنها كانت زرقاء اللون
12/17/21 – 2:42ص	شقيق P17	ماذا حل بملابس (حُجب الاسم)؟
12/17/21 – 2:43ص	أبو كرم	كان عاريا خلا لباسه الداخلي لأنه قد نشر ملابسه آنفا كي تجف.
12/17/21 – 2:44ص	شقيق P17	ماذا حصل لثيابه؟
12/17/21 – 2:44ص	أبو كرم	ارتديتها عندما عدت إلى المنزل. أنا آسف جدا لقيامي بذلك.
12/17/21 – 2:45ص	شقيق P17	إذاء فملابسه معك؟
12/17/21 – 2:45ص	أبو كرم	لم تعد بحوزتي، فلقد أضعتها عندما فقدت منزلي
12/17/21 – 2:46ص	شقيق P17	وماذا عن الصديق الذي شاهده (حُجب الاسم)؟
12/17/21 – 2:47ص	أبو كرم	هذا صعب. لا أعلم أين هو لأننا اضطررنا للنزوح.
12/17/21 – 2:47ص	شقيق P17	بارك الله فيك.
12/17/21 – 2:47ص	أبو كرم	هو من حرستا ولكن لا أعلم شيئا عن مكان وجوده حاليا بارك الله فيك. وأنا نادم جدا لأنني أخذت ثيابه.
12/17/21 – 2:48ص	شقيق P17	هل تعرف أي أسماء أخرى؟
12/17/21 – 2:48ص	أبو كرم	أعرف (حُجب الاسم). لماذا؟
12/17/21 – 2:50ص	شقيق P17	كن على ثقة بأننا سنحرص أنا والآخرون على سلامتك كل الحرص.
12/17/21 – 2:50ص	أبو كرم	سوف أخبرك ولكن لن أحرك ساكنا أو اتخذ أي إجراء حاليا
12/17/21 – 2:50ص	شقيق P17	لن أتخذ أي إجراء الآن
12/17/21 – 2:50ص	أبو كرم	جيد. عندما تهدأ الأمور في حرستا ونعود جميعا
12/17/21 – 2:51ص	شقيق P17	عذرا على طرح الكثير من الأسئلة. فمن يفقد عزيزا عليه يسعى جاهدا لمعرفة كل التفاصيل
12/17/21 – 2:51ص	أبو كرم	سآخذك إلى شخص بوسعه أن يخبرك ما حل به (شقيقه، ابن عمه)
12/17/21 – 2:51ص	P17	هل أسعفه أحد؟ وماذا فعلا السجانون؟
12/17/21 – 2:51ص	شقيق P17	هل نقلوه إلى المشفى؟
12/17/21 – 2:51ص	أبو كرم	لقد تركوه ملقى على أرضية الزنزانة الجماعية

12/17/21 – 2:52ص	P17	فلم يتم نقله إلى العيادة إذاً؟
12/17/21 – 2:52ص	أبو كرم	لقد نُقل من الزنزانة، لا أعلم إلى أين أخذوه، ماذا قالوا لك يا صديقي؟
12/17/21 – 2:53ص	شقيق P17	لا شيء. لم يسلمونا الجثة. كيف أمكنهم ذلك؟ ثم قيل لنا لاحقا بأن نذهب ونستلم إحدى الجثث.
12/17/21 – 2:54ص	أبو كرم	بعض الجثث محفوظة في حرستا حاليا منذ أكثر من سنة
12/17/21 – 2:56ص	شقيق P17	كيف علمت أنه (شقيقهما/ابن عمهما) متوفى؟
12/17/21 – 2:59ص	أبو كرم	اعذرني فأنا لم يستقبلني أحد
12/17/21 – 2:59ص	شقيق P17	لا عليك، لا مشكلة
12/17/21 – 2:59ص	أبو كرم	[...]
12/17/21 – 2:59ص	شقيق P17	نحن محظوظون أن الاستقبال جيد هذه الأيام
12/17/21 – 2:59ص	أبو كرم	ثمة الكثير من المعتقلين المكدسين في حرستا
12/17/21 – 3:00ص	شقيق P17	نحن أخوة
12/17/21 – 3:00ص	أبو كرم	حرستا كانت في عمق الثورة أيضا، أتعلم بماذا اتهموني؟
12/17/21 – 3:01ص	P17	ماذا؟
12/17/21 – 3:01ص	أبو كرم	إسعاف المتظاهرين وانتشالهم من الشوارع
12/17/21 – 3:02ص	شقيق P17	هل قال (حُجب الاسم) إنه كان طبيبا ميدانيا؟
12/17/21 – 3:02ص	أبو كرم	وأنه تعرض للضرب أيضا
12/17/21 – 3:02ص	شقيق P17	هل أنت متأكد أنه قالها بتلك الطريقة؟
12/17/21 – 3:03ص	أبو كرم	وإنه من (حُجب المعلومات). وأخبرني أن حظه عاثر، و...
12/17/21 – 3:03ص	شقيق P17	ماذا قال على وجه التحديد؟
12/17/21 – 3:03ص	أبو كرم	إنه سوف يتم نقله إلى صيدنايا أو سجن (...). سألته لماذا سوف يتم نقله إلى هناك، وسألته عن عقوبته. قال إنه حكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر جراء تقرير أعده ضده مدير المشفى بعد أن نصب له فخا.
12/17/21 – 3:06ص	شقيق P17	ألم يقل شيئا آخرا؟
12/17/21 – 3:06ص	أبو كرم	قال إنه يأمل أن تسير الأمور على ما يرام، وجلس مع شادي، وقال إنه جميع أشقائه أطباء.
12/17/21 – 3:09ص	شقيق P17	هل قال إنه تعارك مع أحد زملائه؟
12/17/21 – 3:09ص	أبو كرم	كان زميله علويا ومرتبطا بالنظام.
21/12/17 – 3:10 ص	شقيق P17	حاول أن تتذكر، رجاء؟
21/12/17 – 3:11 ص	أبو كرم	بدأ يتذمر من العلويين وقال إنه ثمة فخ قد نصب له بعد أن زعم أحدهم أنه انشق عن النظام
21/12/17 – 3:12 ص	شقيق P17	هذا ما حصل. لم يكن طبيبا ميدانيا. ولم يعرف أحدا. وأنه تعارك مع زميل له.
21/12/17 – 3:14 ص	أبو كرم	قال إنه يود لو يقتل زميله انتقاما عقب الإفراج عنه. فأخبره زميلي بأن يهدأ. أعتقد أن ذلك هو ما حصل.
21/12/17 – 3:14 ص	شقيق P17	إنه لم يكن (...)
21/12/17 – 3:14 ص	أبو كرم	لا أعلم. أخبرني أنه لا يثق بأحد فأخبرته ألّا يتسبب في جلب العار لشقيقته. وقال إن الإسماعيليين سيساندون الثورة.
21/12/17 – 3:17 ص	شقيق P17	وماذا أيضا؟
21/12/17 – 3:20 ص	أبو كرم	صديقاي! أخبرته أني مؤلف يكتب قصصا قصيرة.
21/12/17 – 3:21 ص	شقيق P17	لعلنا أثقلنا عليك. حاول أن تركز رجاء؟ متى جيء به إلى الزنزانة الجماعية؟ في أي وقت تحديدا؟
21/12/17 – 3:23 ص	أبو كرم	قال لي إنه وجد صيدا ثمينا. فأخبرته
21/12/17 – 3:24 ص	شقيق P17	تابع
21/12/17 – 3:24 ص	أبو كرم	كان أكثر من مجرد وجبة إفطار
21/12/17 – 3:15 ص	شقيق P17	هل جاء إلى الزنزانة الجماعية مع موعد الإفطار؟ متى جاء إلى الزنزانة الجماعية؟

21/12/17 – 3:29 ص	أبو كرم	لم نكن ندرك الوقت.
21/12/17 – 3:29 ص	شقيق P17	جيد
21/12/17 – 3:29 ص	أبو كرم	ما كنا قادرين على معرفة الليل من النهار على وجه اليقين. وقد حصلنا على وجبتين فقط. وكنت أخمن الوقت تخمينا
21/12/17 – 3:30 ص	شقيق P17	المهم النية وليس الفعل
21/12/17 – 3:30 ص	أبو كرم	هذا...
21/12/17 – 3:30 ص	شقيق P17	هل بوسعك أن تشرح لنا كيف اعتدى (حُجب الاسم) عليه بالضرب؟ عدد الضربات والركلات مثلا؟
21/12/17 – 3:30 ص	أبو كرم	... كل شيء
21/12/17 – 3:30 ص	شقيق P17	كم كان مضى من الوقت على مجيئه إلى الزنزانة قبل أن يضربه (حُجب الاسم)؟
21/12/17 – 3:31 ص	أبو كرم	يومان. ضربه على منطقة الكلى، وعلى ظهره.
21/12/17 – 3:31 ص	شقيق P17	هل هذا كل شيء؟ ألم يضربه على وجهه؟
	أبو كرم	كلا. هبّ أهالي حرستا لإنقاذه. وجروه بعيدا عنه، بعيدا عن (حُجب الاسم). واشتبك أحد أبناء حرستا معه في عراك، وأخبرنا (حُجب الاسم) إنه لا ينبغي له أن يعتدي بالضرب على أحد مجددا لأننا نحن من حرستا وسوف "نأكل ونتبرز" من يقدم على ذلك.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنه ومراعاة لساعات الدوام الرسمي لموظفي المحكمة، سوف يتوقف القضاة عن تلاوة نص الدردشة على أن يستأنفوا ذلك في اليوم التالي.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 3:15 عصرا.

اليوم الرابع والسبعون من المحاكمة – 20 أيار/مايو، 2021

بدأت الجلسة في تمام الساعة 9:35 صباحا بحضور أربعة أشخاص واثنين من ممثلي الصحافة. ولم يتقدم أحد بطلب للاستعانة بخدمة الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية. ومثّل الادعاء العام كل من المدعي العام كلينجه والمدعي العام بولتس.

قبل بدء الجلسة، اعتذرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة لأنور رسلان لقاء اضطراره للانتظار طويلا ريثما يتم اقتياده إلى السجن عقب انتهاء الجلسة في اليوم السابق. قالت إن ذلك ليس هو الوضع المثالي، ولكن انشغل السجن حاليا بعمليات كثيرة لنقل السجناء ما اضطر البعض منهم للانتظار فترة أطول من المعتاد.

كما أوضحت القاضي كيربر أن (حُجب الاسم) الذي طلب سابقا أن ينضم إلى الجلسات بصفته أحد المدعين قد خضع للاستجواب من قبل الشرطة، وأن محضر الاستجواب ومرفقاته أُدرج ضمن أوراق القضية.

إفادة المحلل العلمي، ستريل

تُليت التعليمات على كاي ستريل البالغ من العمر 37 عاما ويعمل محللا علميًا لدى الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أرادت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن تعرف كيف حصلت الشرطة الجنائية الاتحادية على نص الدردشة عبر موقع فيسبوك. أوضح ستريل أن زميله مفوض الشرطة الجنائية الاتحادية، أوكوتوتش، استجوب P17 بصفته شاهدا في (حجبت المعلومات) بشأن (حجبت المعلومات). وقال P17 أثناء الاستجواب إن شقيقه (حُجب الاسم) تعرض للاعتقال في (حجبت المعلومات) بتاريخ (حُجب التاريخ)، واقتيد إلى فرع الخطيب. اتصل (حُجب الاسم/أبو كرم) لاحقا مع P17 وأخبره أنه كان معتقلًا رفقة شقيقه، وأن شقيقه قد توفي في الحجز. وسلم P17 حينها الشرطة الجنائية الاتحادية نص الدردشة باللغة العربية. ويعود تاريخ الدردشة إلى شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2012، ودار الحوار فيها بين كل من P17، وأحد أشقائه (حُجب الاسم)، و(حُجب الاسم). وطلب كبير المحققين الجنائيين دويسنج من ستريل أن يتولى عقب الاستجواب تحليل الترجمة الألمانية لنص الدردشة. فقام ستريل بناء على ذلك بمطابقة الأوصاف والتفاصيل الواردة حول الظروف في الحجز مع ما ورد في هذا الخصوص في إفادات الشهود الآخرين.

واستفسرت كيربر عمن يكون (حُجب الاسم). فقال ستريل إنه استخدم لقب "أبو كرم" في الدردشة.

أرادت كيربر أن تعرف كيف خلص ستريل إلى معرفة الاسم الحقيقي لأبي كرم وأن اسمه هو فعلا (حُجب الاسم). أوضح ستريل أن ذلك اتضح جليا من سياق الحوار في الدردشة ومحتواه. كما ذكر P17 الاسم أيضا أثناء استجوابه لدى الشرطة الاتحادية.

طلب محامي المدعين شارمر من ستريل أن يتكلم ببطء أكبر كي يتسنى له ولزملائه تدوين الملاحظات.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى قول ستريل إنه قارن محتوى الدردشة بمعلومات أخرى معروفة مسبقا لدى الشرطة الجنائية الاتحادية. وسأله عمّا إذا كانت أوصاف ظروف الحجز وغيرها من الأمور الواردة في الدردشة مطابقة للمعلومات المتوفرة بحوزة الشرطة الجنائية. أوضح ستريل أن محور الحديث الرئيسي الذي دار أثناء الدردشة كان (حُجب الاسم). ولم يرد فيها سوى القليل من الأوصاف المتعلقة بظروف الاحتجاز، وأن أبعاد الزنزانة في فرع الخطيب كانت 4*7 أمتار وفقا لأقوال أبي كرم. وقال ستريل إن ذلك يطابق الأوصاف الواردة في إفادات شهود آخرين. فلقد أخبر أحد الشهود الذي سبق له أن اعتُقل مرتين في فرع الخطيب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه ثمة منطقتين مختلفتين في الفرع، هما: القاعة الكبيرة وزنزانة أصغر حجما أُودع فيها نحو 150 معتقلا. ويتسق ذلك مع حديث أبي كرم عن وجود حوالي 200 شخص داخل الزنزانة الجماعية. كما أشار ستريل إلى شاهد آخر أخبر الشرطة الجنائية عن زنزانة تبلغ أبعادها 5*5، أو 3*5 أمتار. وقال أبو كرم أيضا أثناء الدردشة إن كميات الطعام لم تكن كافية، وأوضح ستريل أن وصف كمية الطعام ومكوناته (البرغل، والبطاطس، والبندورة) يتسق مع الأوصاف الواردة بهذا الخصوص على ألسنة شهود آخرين. ووفقا لما قاله ستريل، أخبر شهود آخرون الشرطة الجنائية الاتحادية عن حصولهم على وجبات فيها زيتون، وبيض، وبطاطس، وأكد جُلُّهم على أن الكميات لم تكن كافية..

ذكر فيدنير أن ستريل قد أورد تعليقا في تقريره التحليلي المطبوع يشير إلى احتجاز نحو 200 شخص داخل زنزانة تبلغ أبعادها 4*7 أمتار. قال ستريل إنه وجد من الصعب عليه أن يتخيل حشر هذا العدد من الأشخاص في غرفة صغيرة كتلك. ولكن ذلك ما أكده آخرون تحدثوا عن استيعاب نحو 400 شخص كحد أقصى داخل زنزانة تبلغ أبعادها 5*5 أمتار.

سأل فيدنير عن الشخص المسؤول داخل كل زنزانة. فقال ستريل إن ذلك الشخص هو "الكابو" (أي الشاويش). ولكن ركز معظم الحوار الذي دار في الدردشة على (حُجب الاسم). وأضاف ستريل أن مصطلح "كابو" استُخدم للدلالة على ما عُرف "بالسجناء الموظفين" (الشاويش) في معسكرات الاعتقال النازية، حيث يُكلف هؤلاء بمراقبة السجناء الآخرين والإشراف عليهم مقابل الحصول على بعض المزايا أثناء الاعتقال. وأضاف أن شهودا آخرين أخبروا الشرطة الجنائية الألمانية عن وجود أشخاص داخل زنازين فرع الخطيب حرصوا على حفظ الهدوء بين المعتقلين داخلها. وأخبر أحد الشهود الشرطة الألمانية أن الشاويش المسؤول أخفق ذات مرة في حفظ الهدوء داخل الزنزانة، فتم اقتياده إلى الخارج وسمع المعتقلون أصوات صراخه في الممر. وعندما عاد اتضح أنهم قد حلقوا له كامل شعر رأسه ولحيته. وأضاف ستريل أن المؤلفة غارونس لوكين أوضحت في كتابها الطبيعة المكتظة لمرافق الحجز في سوريا منذ العام 2011. ولذلك يتم تجنيد بعض السجناء كي يقوموا بمهام شاويش الزنزانة كنوع من العمل الجبري أيضا.

أراد فيدنير أن يعرف إذا تناولت الدردشة على موقع فيسبوك مسألة وفاة المعتقلين جراء ظروف الاحتجاز. أوضح ستريل أن أبا كرم قال إن الزنزانة كانت صغيرة جدا، وأودع فيها قرابة 200 شخص. كما أضاف أن أبا كرم ذكر أيضا أن مرفقه كان فوق رأس أحدهم من شدة الاكتظاظ، وأوضح ستريل أن درجة الحرارة كانت مرتفعة جدا داخل الزنزانة. وحسب ما قاله أبو كرم، أُصيب سبعة أشخاص بالاختناق فجرى تركيب مروحة داخل الزنزانة لاحقا. وقال ستريل إن من الصعب عليه أن يتخيل الزج بهذا العدد الكبير من الأشخاص في غرفة صغيرة كتلك الزنزانة، ولكن من الواضح أن الجو داخلها كان حارا جدا، وأن المعتقلين عانوا من صعوبات في التنفس على أقل تقدير. وأضاف أنهم تحدثوا عن الأوضاع في شهر تموز/يوليو 2011، وهو أشد شهور الصيف حرارة في سوريا حيث تتراوح معدلات درجات الحرارة فيه حول 37,5 درجة مئوية. فصححه القاضي فيدنير اعتمادا على أوراق القضية قائلا إن معدل درجات الحرارة في تلك الفترة يصل إلى 38,5 درجة مئوية.

طلب فيدنير من ستريل أن يمحص مصداقية الوصف الذي تقدم به أبو كرم بناء على السياق الكلي المحيط بتحقيقات الشرطة الجنائية الألمانية. قال ستريل إن الأوصاف التي أوردها أبو كرم تتمتع بالمصداقية إذا ما قورنت بإفادات شهود آخرين وبناء على تقييمها في السياق الكلي. وأشار ستريل إلى أن أبا كرم أسهب في تفاصيل المعلومات عن (حُجب الاسم). وهي معلومات ليس من السهل أن يعرفها إلا إذا كان يعرف الشخص المعني فعلا. كما إن وصف أبي كرم لظروف الاعتقال، ووجبات الطعام، والاكتظاظ الشديد داخل الزنزانة يتسق مع ما قاله شهود آخرون. كما ذكروا وجود صنبور مياه داخلها أيضا.

لم يكن لدى الادعاء العام أسئلة كي يطرحها على ستريل.

استجواب من قبل محامي الدفاع

قال محامي الدفاع بوكر إن ستريل استلم وثيقة من أحد الزملاء قد تكون رسالة من (حُجب الاسم) مؤرخة في (حُجب التاريخ). أراد بوكر أن يعرف إذا ما اطلع ستريل على فحوى تلك الرسالة، فنفى ستريل ذلك.

وحسب ما قاله بوكر، تورد الرسالة تفاصيل اعتقال (حُجب الاسم)، وعدم حصول عائلته على أي معلومة حول مكان وجوده. وأضاف بوكر أن زميل ستريل أشار إلى أنه قد أرسل تلك الرسالة إلى ستريل. وسأل بوكر ستريل عمّا إذا تواصل مع زميله بشأن تلك الرسالة. فنفى ستريل ذلك.

أضافت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه سيتم استدعاء المفوض أوكوتوتش في آب/أغسطس، ويمكن استجوابه حينها على هذا الأساس.

لم تكن لدى محامي المدعين أسئلة موجهة إلى ستريل.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

ذكر القاضي فيدنير أن ستريل أعدّ الكثير من التقارير أثناء إجراء التحقيقات. سأل فيدنير ستريل عمّا إذا تمكن من تحديد أي سياقات أو محاور مشتركة ومتسقة بناء على السياق ككل. أوضح ستريل أنه أعد مذكرات متعلقة بفرع الخطيب من واقع إفادات الشهود حول تعرضهم للتعذيب أثناء الاستجواب ضمن سياق محنة الاعتقال، وحول الظروف والأحوال العامة في الحجز.

وفيما يتعلق بالتعذيب ضمن السياق العام للاعتقال، أورد ستريل تفاصيل مما وصفه الشهود على أنه "حفل الاستقبال" الذي يتعرض فيه المعتقلون للضرب بشكل عشوائي حين دخولهم الفرع. وأورد 19 شاهد تلك التفاصيل والأوصاف وفقا لما قاله ستريل. ولم يذكر آخرون عبارة "حفل الاستقبال" على وجه التحديد، ولكنهم أخبروا الشرطة الاتحادية أنهم تعرضوا للضرب بشكل عشوائي بأدوات مختلفة، وأنابيب خضراء، وتعرضوا للركل بمجرد وصولهم الفرع. وأضاف ستريل قائلا إنه بناء على إفادات الشهود يتكون لدى المرء انطباع بأن المعتقلين في الفرع كانوا على يقين من تعرضهم للضرب في أي وقت من الأوقات: أي عندما يتم السماح لهم بالذهاب إلى دورة المياه ويتعرضون خلالها للضرب في طريق الذهاب، وإذا لم يقضوا حاجتهم في غضون أقل من 10 ثوانٍ. كما اعتاد السجانون أن يقتحموا الزنزانة كي يوسعوا المعتقلين ضربا إذا تحدثوا فيما بينهم أو من دون أي سبب على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالتعذيب أثناء الحجز، أوضح ستريل أن المعتقلين تعرضوا للضرب أثناء جلسات التحقيق بحضور ضباط التحقيق. وتعرضوا للضرب باستخدام أدوات أو بدونها، وللركل، والصعق بالكهرباء، والتعذيب بالفلقة، أو الدولاب، أو الشبح.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف المزيد عن مذكرة كتبها ستريل حول ما يُعرف باسم "بساط الريح". فأكد ستريل أنه كتب تلك المذكرة، وأضاف أن بساط الريح هو أحد أساليب التعذيب التي يتم فيها ربط الشخص إلى لوح خشبي يُطوى أو يُثنى بطريقة تؤدي إلى شد العمود الفقري واستطالته.

ثم تابع فيدنير مستفسرا عن العنف الجنسي المرتكب في فرع الخطيب. أشار ستريل إلى أن أحد الشهود أخبر الشرطة الاتحادية أن التعذيب أثناء التحقيق شمل عنفا ذا طابع جنسي.

أراد فيدنير أن يعرف الإطار الزمني الذي شملته تحقيقات الشرطة الاتحادية. قال ستريل إنهم حققوا في وقائع في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2011، وكانون الأول/ديسمبر 2012.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تمكن ستريل من تحديد نمط معين في سياق الظروف العامة السائدة أثناء الحجز والتحقيق، مستفسرا عمّا إذا كانت تلك حالات فردية أم جزءا من معاملة عامة شملت الجميع تقريبا. قال ستريل إنه تكوّن لديه انطباع بأن طريقة معاملة المعتقلين كانت منهجية. وأضاف أن أحد الشهود من الداخل أخبر الشرطة الاتحادية أن "حفل الاستقبال" كان إجراء روتينيا معتادا. ووفق ما أفاد به ذلك الشاهد من داخل الفرع، كان من الطبيعي أن يُعامل المعتقلون الجدد بتلك الطريقة، ولم تكن هناك أوامر محددة بهذا الخصوص. وأوضح ستريل أيضا أن إفادات الشهود جاءت متشابهة إلى حد بعيد فيما يتعلق بالأسئلة التي طُرحت عليهم أثناء التحقيق معهم في فرع الخطيب، وسوء المعاملة الذي تعرّضوا له. وخلص إلى أنه وبناء على تلك الإفادات، بوسع المرء أن يحدد وجود نمط تكرر حصوله طوال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2011 إلى كانون الأول/ديسمبر 2012. وبحسب ما قاله ستريل، زود الكثير من الشهود الشرطة الاتحادية بوصف مشابه حول ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف المزيد عن هرم تسلسل القيادة في إصدار الأوامر في فرع الخطيب. قال ستريل إنه حلل نحو 29 إفادة للتركيز على الأوامر الصادرة وممارسة إعلام أقارب المعتقلين بمصيرهم وأماكن وجودهم. وأورد تفصيلا مفاده أن المعتقلين اعتادوا استخدام كلمة "سيدي" لمخاطبة جميع موظفي الفرع. كما استخدم السجانون الكلمة نفسها لمخاطبة ضباط التحقيق. وفي المقابل غالبا ما كال ضباط التحقيق الإهانات والشتائم للسجانين. وعليه، كانت رتبة السجانين أدنى من رتبة ضباط التحقيق وفقا لستريل. أخبر الشهود الشرطة الاتحادية عن وجود نوعين من السجانين في الفرع، هما: السجانون الذين يتولون اقتياد المعتقلين إلى التحقيق، والسجانون الذين يحضرون جلسات التحقيق. ولكن لم تتضح هرمية تسلسل القيادة بينهم بشكل جلي.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد محامي الدفاع بوكر أن يعرف ما إذا كان ستريل قادرا على أن يصنف نفسه خبيرا في أساليب التعذيب وتسلسل القيادة لدى سلطات دولة أجنبية. فقال ستريل إنه بناء على طريقة مخاطبة الأشخاص بعضهم بعضا يمكن للمرء أن يستنبط وجود تراتبية في تسلسل القيادة بينهم.

كرر بوكر السؤال حول ما إذا كان ستريل يعتبر نفسه خبيرا أم لا. فقال ستريل إنه لا يعلم التعريف القانوني لمصطلح "خبير".

أراد بوكر أن يعرف ما إذا تلقى ستريل تدريبا على توثيق أساليب التعذيب، أو نشر بحوث حول التعذيب وهرم القيادة. فنفى ستريل ذلك.

قال بوكر إنه يود الآن أن يذكر إفادات شهود بعينها كي يطرح على ستريل المزيد من الأسئلة. ولكنه يخشى أنه سيُضطر لذكر أسماء الشهود الذين حُجبت هوياتهم. تدخلت محامي المدعين أوميشين قائلة إن ذلك منوط بهوية الشخص الذي سوف يشير بوكر إليه. قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنه يُسمح لبوكر بذكر الأسماء إذا لم يتم ربطها بإفادة محددة. أوضح بوكر أنه يود أن يذكر أسماء محددة، ويطرح على ستريل سؤالا بشأن الاسم المذكور. أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما الذي يرمي إليه بوكر بالضبط من خلال أسئلته وماذا يريد أن يسأل ستريل على وجه التحديد. قال بوكر إنه يود أن يعرف إذا ما كان ستريل قد استجوب الشهود الذي يريد أن يذكر أسماءهم. قالت القاضي كيربر إنه بوسع بوكر أن يحصل على تلك المعلومات من خلال طرح سؤال عام أوسع نطاقا من دون أن يخاطر باحتمال ذكر أسماء الشهود الذين ظلت هوياتهم محجوبة.

أوضح بوكر أنه كان يشير إلى مذكرة معينة كتبها ستريل، وأراد معرفة إذا ما تولى ستريل شخصيا استجواب الشهود المشار إليهم في المذكرة، أم أنه كان يكتفي بالاقتباس من نصوص الإفادات.

قاطعته القاضي كيربر مستفسرة من ستريل عمّا إذا كان حاضرا أثناء جلسات الاستجواب التي أجرتها الشرطة الجنائية الاتحادية أم لا. فأكد ستريل ذلك وأضاف أنه بدأ العمل لصالح الشرطة الاتحادية في عام 2019، وأنه كان حاضرا في عدد من المقابلات، حيث حضر سبعا منها تقريبا.

قال بوكر إنه بوسع ستريل أن يلقي نظرة على المذكرة الواقعة في 77 صفحة، وأن يرى إذا ما كان قادرا على أن يتذكر أي اسم من الأسماء الواردة فيها. فقال ستريل إن بعض الأسماء تبدو مألوفة من دون شك بالنسبة إليه.

تدخّل المدعي العام كلينجه قائلا إن تحديد أسماء معينة على أنها مألوفة لدى ستريل لا يسقط نفاذ مبدأ مراعاة حجب هوية الشهود. ولذلك طلب كلينجه الحصول على استراحة قصيرة كي يتم تحديد الأسماء التي يشير بوكر إليها، والتحقق من أن أسماء أصحابها ظلت محجوبة أم لا.

رد بوكر بالقول إن حجب هوية الشاهد لن يشكل معضلة في هذه المناسبة. وإنه أراد أن يعرف فقط الأجزاء التي اعتمدت مذكرة ستريل فيها على تجربته الشخصية، وأيها كان قائما على مجرد "نسخ" للمحتوى كما ورد (في نصوص إفادات الشهود).

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة ستريل عن العدد الكلي لإفادات الشهود التي استخدمها في إعداد مذكرته. قال ستريل إنه استخدم معلومات من نحو 50 مقابلة أُجريت مع الشهود. واستلم نصوص الإفادات من كبير المحققين الجنائيين دويسنج. ثم قرأها كلها من البداية إلى النهاية، وبحث فيها عن معلومات تتعلق بالاعتقال في فترة التحقيقات (كانون الثاني/يناير 2011 - كانون الأول/ديسمبر 2012). وإذا وردت مؤشرات على اعتقال أحدهم في ذلك الإطار الزمني، يباشر بالبحث المفصل في محتويات النصوص لتحديد ارتكاب أساليب تعذيب محددة، ومعرفة ظروف الحجز ما إلى ذلك. قال ستريل إنه استمر على ذلك النحو مع كل نص من النصوص وفيها نصوص الإفادات للشهود التي حضر جلسات استجواب أصحابها. وقد تعامل مع النصوص المكتوبة للإفادات على الدوام. وأضاف ستريل أنه كان مسؤولا عن كتابة محضر المقابلة في كل جلسة حضرها شخصيا كونه ليس ضابط شرطة. وركز فقط على تدوين كل شاردة وواردة أثناء المقابلات. ثم حصل لاحقا على جميع المقابلات في شكل نصوص تحريرية.

خلص بوكر إلى أن ستريل "نسخ" مذكرته بناء على الملفات المتوفرة. فأقر ستريل ذلك موضحا أنه قرأ كل نص وحلل محتواها.

أراد بوكر أن يعرف إذا ما كان ينبغي لستريل أن يكتب في مذكرته شيئا من قبيل ما يلي: "لقد قرأت أن الشاهد الفلاني قال إنه..." بدلا من أن تكتب شيئا مثل: "قال الشاهد الفلاني...". وأضاف أن ذلك سوف يكون بمثابة "عبارة منقولة عن عبارة أخرى". فأقر ستريل ذلك.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا تمت الإجابة عن أسئلة محامي الدفاع بهذا الشكل أم لا. فقال محامي الدفاع فراتسكي إن لديه بضع أسئلة أخرى.

أراد فراتسكي أن يعرف ما إذا أضاف ستريل أي معلومة إلى مذكرته الخاصة بالمقابلات التي حضرها شخصيا أم لا. فنفى ستريل ذلك قائلا إنه اعتمد حصريا على الصياغة اللغوية الواردة في النصوص.

سأل فراتسكي ستريل عمّا إذا تقيد حرفيا بالصياغة الواردة في النصوص حتى لو أدرك أن الشاهد المعني قد قال أو فعل شيئا لم يرد في نص المقابلة معه. فنفى ستريل ذلك موضحا أن كل تركيزه أثناء المقابلات التي حضرها قد انصب تماما على تدوين المحضر بكل دقة.

سأل فراتسكي ستريل عمّا إذا أضاف أو عدل شيئا في الحالات التي وردت فيها كلمة "تفاحة" على سبيل المثال بينما يذكر هو أن الشاهد قد قال "حبة إجاص أو كمثرى" وليس تفاحة. فنفى ستريل ذلك، وكرر القول إنه كان يركز فقط على إعداد محضر سليم أثناء المقابلات، وإنه بنى مذكرته (ملاحظاته) على ما تمكن من التحقق منه فقط.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا لاحظ ستريل وجود تناقض بين نص الشهادة والمعلومات الراسخة في ذاكرته. فنفى ستريل ذلك مضيفا أنه أبرز أي نقاط خلاف أو تناقض بمجرد أن يكتشف وجودها في النص.

<u>استجواب من قبل المدعين العامين</u>

سأل المدعي العام كلينجه، ستريل عن شكل أو صيغة ملاحظاته أو مذكرته. فقال ستريل إن إنه كتب تقارير الحالة ولكنهم يطلقون عليها اسم ملاحظات أو مذكرة.

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا كان ستريل على إلمام بمصطلح "مذكرة التقييم". فقال ستريل إنهم اعتادوا على استخدام كلمة "مذكرة" من باب الاختصار.

سُمح للمحلل العلمي ستريل بالانصراف بصفته شاهدا.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

استأنف القضاة تلاوة الشق الثاني من الدردشة عبر موقع فيسبوك.

(فيما يلي إعادة صياغة لفحوى الدردشة بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه داخل قاعة المحكمة).

21/12/17 – 3:31 ص	شقيق P17	جيد. هل أخبرك (حُجب الاسم) عن التحقيق معه قبل أن يتم اقتياده إلى الزنزانة الجماعية؟
21/12/17 – 3:34 ص	أبو كرم	كلا، لم يتم استجوابه.
21/12/17 – 3:34 ص	P17	بماذا أخبرك (حُجب الاسم) بعد تعرضه للضرب؟ وماذا فعل؟
21/12/17 – 3:34 ص	أبو كرم	عبر عن شكره لأبي خالد. واعتبرنا أن المسألة قد حُلت. وخلد إلى النوم، ولكنه لم يستيقظ.
21/12/17 – 3:35 ص	شقيق P17	هل كان متألما جراء تعرضه للضرب؟
21/12/17 – 3:35 ص	أبو كرم	نعم، ولكنه كان غاضبا ومحبطا. لم يعان الكثير من الألم، أقسم لك.
21/12/17 – 3:36 ص	شقيق P17	هل أمر أحد المسؤولين (في الفرع) (حُجب الاسم) بأن يضرب (حُجب الاسم)؟ (تصحيح/لتتمة الجملة، انظر في الأسفل)
21/12/17 – 3:37 ص	أبو كرم	نعم
21/12/17 – 3:37 ص	شقيق P17	(حُجب الاسم) (أنظر في الأعلى)
21/12/17 – 3:37 ص	أبو كرم	كانا يتهامسان، وأشار (حُجب الاسم) إليه
21/12/17 – 3:37 ص	شقيق P17	هل ضربه بعد ذلك مباشرة أم في وقت لاحق؟
21/12/17 – 3:38 ص	أبو كرم	انتظر قليلا. أعتقد أنه ضربه لاحقا. ولا أعرف عمّا قاله له أو أمره به
21/12/17 – 3:39 ص	شقيق P17	لماذا اعتُقل (حُجب الاسم)؟
21/12/17 – 3:39 ص	أبو كرم	نعم، بسبب...
21/12/17 – 3:39 ص	شقيق P17	لماذا اعتقلوه؟
21/12/17 – 3:39 ص	أبو كرم	... قال إنه انشق عن النظام. وزعم أنه توصل إلى اتفاق.
21/12/17 – 3:39 ص	شقيق P17	إذًا أنت لا تعرف لماذا تم اعتقاله؟
21/12/17 – 3:39 ص	أبو كرم	تواصل مع السلطات وحده. وسلم نفسه. يعمل شقيقه محققا.
21/12/17 – 3:39 ص	شقيق P17	هل سمع حديثكما؟
21/12/17 – 3:39 ص	أبو كرم	نعم، من بين جملة أشخاص آخرين. لم أعلم لأنه لم يكن يجلس قريبا منا.
21/12/17 – 3:40 ص	شقيق P17	هل سمع كل ما قاله (حُجب الاسم)؟
21/12/17 – 3:40 ص	أبو كرم	لأننا من حرستا، فلقد أوقفناه عند حده.
		لا أعتقد. كان بعيدا عنا، وكانت الأصوات الأخرى مرتفعة.
21/12/17 – 3:40 ص		قلت إن سبعة أشخاص قد توفوا. فهل توفوا جميعا داخل الزنزانة الجماعية، أم في زنازين أخرى؟
21/12/17 – 3:40 ص	أبو كرم	كلا، لقد توفوا داخل زنزانتنا الجماعية.
21/12/17 – 3:41 ص	P17	وهل توفوا جميعا أثناء وجودك داخل الزنزانة؟
21/12/17 – 3:41 ص	أبو كرم	أحدهم كان من عائلة (حُجب الاسم). و(حُجب الاسم) من (حجبت المعلومات)، نعم. وثالث من حي (حجبت المعلومات). و(حُجب الاسم)، وتأثر آخر من (حجبت المعلومات) أيضا. كما توفي شخصان آخران أيضا. تناولا أقراصا عند اعتقالهما. وكانا يهلوسان عندما وصلا إلى الزنزانة. وتوفي أحدهم بمجرد وصوله مباشرة، بينما لحق به الآخر في اليوم التالي.
21/12/17 – 3:43 ص	شقيق P17	كم يبلغ (حُجب الاسم) من العمر؟
21/12/17 – 3:44 ص	أبو كرم	34 سنة
21/12/17 – 3:44 ص	شقيق P17	هل هو من ركن الدين؟
21/12/17 – 3:45 ص	أبو كرم	كلا، إنه من (حجبت المعلومات). كان يقيم مقابل المخبز.
21/12/17 – 3:45 ص	شقيق P17	هل اعتدى بالضرب على أحد آخر بخلاف (حُجب الاسم)؟
21/12/17 – 3:45 ص	أبو كرم	نعم، (ضرب) أشخاصًا كثيرين. ولكنه لم يضربني. لم أسمح له. ركلته على "خصيتيه" وهاجمه أبناء حرستا. وأنقذه السجانون من أيدينا.

21/12/17 – 3:46 ص	شقيق P17	[...]
21/12/17 – 3:46 ص	أبو كرم	وضع قطعة صابون داخل الكنزة واستخدمها بطريقة تشبه المقلاع.
21/12/17 – 3:48 ص	شقيق P17	وهل اعتدى بالضرب عليه مرتين أم أكثر؟
21/12/17 – 3:48 ص	شقيق P17	و(حُجب الاسم) لم (...)
21/12/17 – 3:48 ص	أبو كرم	لا. اعتدى (حُجب الاسم) بالضرب على (حُجب الاسم) ثم انهال أبناء حرستا بالضرب عليه. ثم ضربني في وقت لاحق.
21/12/17 – 3:50 ص	شقيق P17	كيف تمكنتم من النوم داخل تلك الزنزانة المكتظة؟
21/12/17 – 3:51 ص	أبو كرم	تلقي برأسك على كوعك وركبتيك (الاحتباء)
21/12/17 – 3:51 ص	شقيق P17	تابع.
21/12/17 – 3:52 ص	أبو كرم	أنا ناشط منذ البداية. لا بل وأصبحت أكثر تطرفا بعد الإفراج عني لأنني لم أعد أخشى شيئا.
21/12/17 – 3:52 ص	شقيق P17	بارك الله فيك.
21/12/17 – 3:52 ص	أبو كرم	نعم
21/12/17 – 3:53 ص	شقيق P17	نحن أخوة إلى الأبد إن شاء الله. لربما نلتقيكم قريبا. أنت آخر شخص تواصل مع (حُجب الاسم).
21/12/17 – 3:53 ص	أبو كرم	أطال الله في عمرك. أخشى...
21/12/17 – 3:54 ص	شقيق P17	ذلك كاف كي تصبح واحدا منا.
21/12/17 – 3:55 ص	أبو كرم	هذا يسرني، وأنا سعيد جدا.
21/12/17 – 3:55 ص	شقيق P17	أعتذر منك.
21/12/17 – 3:55 ص	أبو كرم	لماذا؟
21/12/17 – 3:55 ص	شقيق P17	أعتذر على إزعاجك وتأخير موعد نومك الليلة، ولطرح الكثير من الأسئلة عليك أيضا. فعندما يتوفى شخص عزيز عليك، تريد أن تعرف كل شيء. نحن من ربّى (حُجب الاسم)، فهو يصغرني بنحو 15 سنة. كان بمثابة ابن لي.
21/12/17 – 3:58 ص	أبو كرم	أنت محق.
21/12/17 – 3:58 ص	شقيق P17	آمل أنك تتفهم الأمر.
21/12/17 – 3:58 ص	أبو كرم	أسف أنني كنت شاهدا على مثل ذلك الشر.
21/12/17 – 3:58 ص	شقيق P17	أعتذر عمّا بدر من عناد من طرفي
21/12/17 – 3:59 ص	أبو كرم	أعتذر
21/12/17 – 3:59 ص	شقيق P17	كلا، بل على العكس من ذلك.
21/12/17 – 3:59 ص	أبو كرم	إخوة إلى الأبد أن شاء الله.
21/12/17 – 3:59 ص	شقيق P17	أنت رجل خيّر وأحسنت إلينا، فلولاك ما كنا لنعرف أي شيء أبدا (أي عن وفاة شقيقهما)
21/12/17 – 3:59 ص	أبو كرم	أنتما بمثابة إخوتي
21/12/17 – 3:59 ص	شقيق P17	إن شاء الله
21/12/17 – 4:00 ص	أبو كرم	الله...
21/12/17 – 4:00 ص	شقيق P17	ونحن كذلك (نعتبرك أخا لنا)
21/12/17 – 4:00 ص	أبو كرم	(الله) هو الذي جمع بيننا.
21/12/17 – 4:00 ص	شقيق P17	انت تعرفت على (حُجب الاسم) وكونت صورة عن شخصيته.
21/12/17 – 4:00 ص	أبو كرم	كان شخصا طيبا
21/12/17 – 4:00 ص	شقيق P17	وأنت جوهرك كذلك أيضا
21/12/17 – 4:00 ص	أبو كرم	كان انسانا. الله (...)
21/12/17 – 4:01 ص	شقيق P17	إذا أردت، فيمكننا أن نتعرف على بعض بشكل أفضل (...)
21/12/17 – 4:01 ص	أبو كرم	أدعوا الله أن يتم ذلك.
21/12/17 – 4:01 ص	شقيق P17	أود أن أضيف شيئا
21/12/17 – 4:01 ص	أبو كرم	القادم أجمل
21/12/17 – 4:02 ص	شقيق P17	ثمة شيء قد يسرك.

21/12/17 – 4:02 ص	أبو كرم	نعم. قل ما هو؟
21/12/17 – 4:02 ص	شقيق P17	يحدونا الأمل بأن (حُجب الاسم) قد يكون لا يزال على قيد الحياة.
21/12/17 – 4:02 ص	أبو كرم	إن شاء الله. أدعو الله أن يكون الأمر كذلك.
21/12/17 – 4:02 ص	شقيق P17	نأمل أنه لم يكن متوفيا عندما شاهدته
21/12/17 – 4:02 ص	أبو كرم	الله (...)
21/12/17 – 4:03 ص	شقيق P17	لربما تلقى الإسعافات الأولية، ولكننا لسنا متأكدين.
21/12/17 – 4:03 ص	أبو كرم	أدعو الله أن يكون كذلك.
21/12/17 – 4:03 ص	شقيق P17	ثمة مؤشرات.
21/12/17 – 4:03 ص	أبو كرم	على ذلك...
21/12/17 – 4:03 ص	شقيق P17	ولكنها مؤشرات غير مؤكدة.
21/12/17 – 4:03 ص	أبو كرم	... حدسك لن يخيب
21/12/17 – 4:03 ص	شقيق P17	بهذه الطريقة يتشبث الناس بالأمل
21/12/17 – 4:04 ص	أبو كرم	نعم طبعا!
21/12/17 – 4:04 ص	شقيق P17	ولذلك أنت أخونا الجديد.
21/12/17 – 4:04 ص	أبو كرم	دكتور.
21/12/17 – 4:04 ص	شقيق P17	نريدك أن تصبح واحدا منا (...) ولكن لا تخبر أحدا بكلمة مما دار بيننا.
21/12/17 – 4:04 ص	أبو كرم	نفعل إن شاء الله. أقسم بالله. طلباتك أوامر.
21/12/17 – 4:05 ص	شقيق P17	إذا كان حيا، فسوف يشكل (الحديث عن الموضوع) خطرا على حياته.
21/12/17 – 4:05 ص	أبو كرم	معك حق. لم أعلم أن...
21/12/17 – 4:05 ص	شقيق P17	تعتقد أنه توفي.
21/12/17 – 4:05 ص	أبو كرم	...(حُجب الاسم) سوف ينشر الخبر فورا.
21/12/17 – 4:05 ص	شقيق P17	أنت لذلك السبب تفكر على هذا النحو
21/12/17 – 4:06 ص	أبو كرم	بالضبط
21/12/17 – 4:06 ص	شقيق P17	نحن لسنا نؤنبك هنا، بل على العكس من ذلك. يمكننا التواصل بهذه الطريقة.
21/12/17 – 4:06 ص	أبو كرم	شاهدت (حُجب الاسم) عقب الإفراج عني، نعم.
21/12/17 – 4:06 ص	شقيق P17	كان من المهم أن ينشر الخبر.
21/12/17 – 4:06 ص	أبو كرم	صحيح
21/12/17 – 4:07 ص	شقيق P17	لا يمكنك أن تتخيل مدى امتنانا لك.
21/12/17 – 4:07 ص	P17	ماذا قال (حُجب الاسم) بعد أن تم الإفراج عنك؟
21/12/17 – 4:07 ص	أبو كرم	قلت له: "هل أنت متأكد أن (حُجب الاسم) كان منتهيا؟ فقال إنه قد مسح الرغوة عن فمه. فقلت إنني لم أشاهد أي رغوة. ولهذا السبب ما أزال غير مقتنع 100% إلى اليوم بأنه قد توفي. ولا يزال هناك احتمال بنسبة 10% في أن يكون حيا
21/12/17 – 4:09 ص	شقيق P17	كيف كانت حرارته عندما لم يستيقظ؟
21/12/17 – 4:10 ص	أبو كرم	معتدلة
21/12/17 – 4:10 ص	P17	قلت إنها (أي درجة حرارة جسمه) ارتفعت عقب تعرضه للضرب. فهل لمسته؟
21/12/17 – 4:12 ص	أبو كرم	ارتفعت حرارته عقب تعرضه للضرب. وعندما استيقظت، شاهدت (حُجب الاسم) يبلل كنزته ويضعها على جسد (حُجب الاسم).
21/12/17 – 4:13 ص	شقيق P17	هل كانت هناك كدمات على ظهره؟
21/12/17 – 4:13 ص	أبو كرم	ليس على ظهره. كانت عليه بقع حمراء، وعندما وضعت أذني كي أسمع صوت نبضات قبله، لم أسمع نبضا. ولعل ذلك كان بسبب الضجيج داخل الزنزانة كما أنني لست خبيرا.
21/12/17 – 4:15 ص	P17	ولكنك وقعت على الورقة؟
21/12/17 – 4:15 ص	أبو كرم	نعم
21/12/17 – 4:15 ص	شقيق P17	متى (وقعت على الورقة)، بعد أن نقلوه؟
21/12/17 – 4:15 ص	أبو كرم	كنت مجبرا على أن أكتب أنه كان بخير بعد ساعتين أو ثلاث.

21/12/17 – 4:16 ص	شقيق P17	هل قال أحدهم إنه قد توفي؟
21/12/17 – 4:17 ص	أبو كرم	كلا. سألت عن الذي حصل فأخبروني أن ذلك ليس من شأني. وقيل لي أن أكتب ما يفيد أني شاهدته، وأنه لم يلحق به أذىً، وأنه لم يستيقظ من نومه.
21/12/17 – 4:17 ص	شقيق P17	وما هي الصيغة التي كتبتها تحديدا؟
21/12/17 – 4:17 ص	أبو كرم	نعم، لقد وقعت عليها.
21/12/17 – 4:18 ص	شقيق P17	هلاّ كررت نفس الكلمات المكتوبة حرفيا؟
21/12/17 – 4:20 ص	أبو كرم	أكدت أن المعتقل المذكور أعلاه قد توفي. وأكدت أنني شاهدته، وأنه لم يكن يعاني من أي شيء، وانه لم يلحق به أذىً. وأن كل شيء كان على ما يرام إلى أن غط في نومه. ونام إلى أن بدأ يتوعك وتدهورت حالته. وأخبرنا السلطات المعنية. ذلك ما كان مكتوبا في الورقة. أنا، لم...
21/12/17 – 4:21 ص	شقيق P17	لم يقل أحد الضباط إنه توفي؟
21/12/17 – 4:21 ص	أبو كرم	لم نناقش مثل هذه الأمور (...)
21/12/17 – 4:24 ص	P17	شكرا يا أخي. لربما نظل على اتصال ونرتب موعدا للغد كي (...)
21/12/17 – 4:25 ص	أبو كرم	متى ما شئت.
21/12/17 – 4:25 ص	P17	تصبح على خير
21/12/17 – 4:25 ص	شقيق P17	شكرا
21/12/17 – 4:25 ص	أبو كرم	على الرحب والسعة
21/12/17 – 4:25 ص	شقيق P17	تصبح على خير
21/12/17 – 4:25 ص	أبو كرم	أود أن أطلب منك معروفا يا دكتور.
21/12/17 – 4:25 ص	P17	الأمر منوط بالكهرباء
21/12/17 – 4:25 ص	أبو كرم	نعم، رجاء
21/12/17 – 4:25 ص	شقيق P17	تابع
21/12/17 – 4:26 ص	أبو كرم	دكتور (حُجب الاسم) أعاني من تعجّر الأصابع وليس عندي دواء. هل يمكنك أن تساعدني؟
21/12/17 – 4:26 ص	شقيق P17	(...) هذا طبيعي عندما (...)
21/12/17 – 4:27 ص	أبو كرم	أقسم
21/12/17 – 4:27 ص	شقيق P17	هذا ليس مرضا
21/12/17 – 4:27 ص	أبو كرم	*تم حذف الرسالة مبدئيا للتحقق من حساب المرسِل.*
21/12/17 – 4:27 ص	شقيق P17	هذا ليس مرضا
21/12/17 – 4:27 ص	أبو كرم	*تم حذف الرسالة مبدئيا للتحقق من حساب المرسِل.*
21/12/17 – 4:28 ص	شقيق P17	إنه طبيعي.
21/12/17 – 4:28 ص	أبو كرم	*تم حذف الرسالة مبدئيا للتحقق من حساب المرسِل.*
21/12/17 – 4:28 ص	P17	سوف أسألك عن جسمك في وقت آخر.
21/12/17 – 4:28 ص	أبو كرم	*تم حذف الرسالة مبدئيا للتحقق من حساب المرسِل.*
21/12/17 – 4:29 ص	شقيق P17	تصبح على خير
21/12/17 – 4:29 ص	أبو كرم	*تم حذف الرسالة مبدئيا للتحقق من حساب المرسِل.*
21/12/17 – 4:29 ص	شقيق P17	مع السلامة
21/12/17 – 4:29 ص	P17	مع السلامة، ودير بالك
21/12/17 – 4:29 ص	شقيق P17	دير بالك، أخي
21/12/17 – 4:309 ص	أبو كرم	*تم حذف الرسالة مبدئيا للتحقق من حساب المرسِل.*

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة المتهم ومحاميَي الدفاع إذا كان يرون أن طلبهم المتعلق بالاطلاع على أدلة إضافية قد تحقق أم لا.. فأقر ثلاثتهم ذلك.

أعلنت القاضي كيرير أنها الآن بصدد تلاوة قرار المحكمة بشأن الطلب الإضافي المقدم من الدفاع لاستعراض أدلة إضافية (اليوم 68 من المحاكمة). أضافت أنه سيتم تسليم نسخ من نص القرار إلى مترجمي المحكمة الشفويين تيسيرا عليهم عند القيام بالترجمة الشفوية.

فيما يلي إعادة تركيب لقرار المحكمة بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه داخل قاعة المحكمة)

1) *في 8 نيسان/أبريل، 2012، طلب محاميا الدفاع بوكر وفراتسكي الاطلاع على أدلة إضافية على شكل: معاينة بصرية لأشكال بيانية من إعداد جهاز المخابرات الألماني يورد تفصيلا لهيكل مديرية المخابرات العامة السورية، وقراءة الملاحظات ذات الصلة بذلك الهيكل.*

تمت تلاوة محتوى الأشكال البيانية والملاحظات ومعاينتها بصريا [redacted] 4 [redacted] [redacted]/[redacted] 2020. وقررت المحكمة عدم منحهما حق تكرار المعاينة وتلاوة الملاحظات مجددا. لم يبرهن المحاميان على أي سبب يوجب تكرار العملية، كما لا يبدو أنه ثمة أسباب ظاهرة توجب ذلك.

2) *في 8 نيسان/أبريل، 2012، طلب محاميا الدفاع بوكر وفراتسكي الاطلاع على أدلة إضافية على شكل: الاستماع لكل من (حُجب الاسم)، و(حُجب الاسم) من جهاز المخابرات الألماني بصفتهما شاهدَيْن. لقد تم رفض هذا الطلب.*

أ) يمكن الاستنتاج أنه ينبغي استبعاد شهادة P31 لأنه لم يقل الحقيقة، وإذا تمكن الشهود المشار إليهم أعلاه من تأكيد أن المسؤولية الوحيدة للقسم 40 كانت تقتضي قمع المظاهرات، فعليهم أن يثبتوا أنه لا يوجد أي فرع أو قسم آخر بخلاف القسم 40 ضالع في إخمادها.

ب) لا يمكن النظر في تلبية الطلب الحالي بالاطلاع على أدلة إضافية وفقا لأحكام المادة 244، الفقرة ثالثا من قانون الإجراءات الجنائية الألماني نظرا لعدم توفر الصلة والربط بالموضوع.

الشاهدان هما ضابطان في جهاز المخابرات الألماني كُلّفا رسميا بإعداد التقرير المعني بتحليل هيكل المخابرات السورية. ويشير التقرير المذكور إلى أن التفويض العام الممنوح لأجهزة المخابرات السورية يتمحور حول "مكافحة الإرهاب". وثمة تداخل في الصلاحيات، وتعذّر في أغلب الأحيان تحديد الجهاز الأمني المسؤول. ولكن يشير التقرير أيضا إلى إمكانية ملاحظة مجالات تركيز معينة بشكل واضح. وكان أنور رسلان ضالعا في التحقيقات في الفرع 251 التابع لمديرية المخابرات العامة. وكان ذلك الفرع مسؤولا بشكل عام عن مكافحة الإرهاب، وزُود بمهام تنفيذية بمساندة من القسم 40، أو ما يُعرف باسم "قوة التدخل السريع". كما يشير تقرير جهاز المخابرات الألماني إلى ضلوع جميع الأجهزة في مكافحة الإرهاب. ولم يكن هناك تقسيم لأشكال التفويض الممنوحة، وإنما مجالات تركيز عمل كل جهاز فقط وشمل ذلك الكثير من أوجه التداخل في الصلاحيات.

ومن غير الواضح ما إذا كان الشاهدان على علم بما يمكن أن يناقض النتائج التي خلصا إليها آنفا.

ج) لقد قامت المحكمة بواجبها على أكمل وجه لبيان الحقيقة (المادة 244، 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني) من خلال تلاوة تقرير جهاز المخابرات الألماني، وإتاحة المعاينة البصرية للأشكال البيانية المرفقة. ولا يوجد ما يشير إلى حصول تغير في المعلومات المتوفرة.

د) لو كان بالإمكان التعامل مع الطلب الحالي على أنه طلب للاطلاع على أدلة إضافية، فسوف يُعدّ لاغيًا (بموجب أحكام المادة 244 (3)، 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني). إن الاستنتاج بأن أنور رسلان لم يكن حاضرا في المظاهرة والجنازة، وأنه بناء عليه لم يكن P31 يقول الحقيقة هو عبارة عن مجرد أدلة ظرفية لا علاقة لها بقرار الحكم.

وحتى لو كان القسم 40 هو القسم الوحيد المكلف رسميا بإخماد المظاهرات، فإن الواقع لا يتيح استبعاد إمكانية تنفيذ المهام الموكلة إلى القسم بشكل مختلف. وتبدو مثل هذه التركيبة أمرا واردا جدا جراء محدودية عدد موظفي المخابرات في الفترة الزمنية المشار إليها. وهذا ما أكده أيضا الخبيران [redacted] [redacted] اللذان أفادا بأن أجهزة المخابرات على اختلافها قد تعاونت فيما بينها. كما أخبر إياد الغريب الشرطة الاتحادية الألمانية أن عناصر الفرع 251 التابع للمخابرات العامة كانوا موجودين أثناء إحدى المظاهرات في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011. كما أضاف الخبراء [redacted]، [redacted]، [redacted]، [redacted] أن النظام السوري اعتاد جمع المعلومات عن منتقديه قبل الربيع العربي وبعده. ومن المعقول بالتالي أن يكون ضباط رفيعو المستوى ضالعين في العمليات الميدانية أيضا.

3) تم رفض طلب الاستماع لشهادة (حُجب الاسم) واثنين آخرين من الشهود.

أ) يوجد أولئك الشهود الثلاثة خارج البلاد، اثنان منهم في تركيا، بينما يقيم الثالث في السعودية. ولا بد للمحكمة أن تأخذ ذلك في الحسبان عند البت في قبول الطلب من عدمه، وذلك عملا بأحكام القانون النافذ.

ب) وعليه، يُرفض طلب الاستماع لأولئك الشهود المقيمين في الخارج. وجميعهم موظفون سابقون في الفرع 251. عمل (حُجب الاسم) سجانا فيه. ولكن ليس معروفا ما هي وظيفة الشاهدَيْن الآخريْن. وبحسب ما أفاد به محامي الدفاع، من المفترض بالشهود الثلاثة أن يشهدوا بأن أنور رسلان لم يغادر الفرع 251 أبدا، وأنه كان يشغل وظيفة مكتبية فقط، وأن الاعتداء على الأشخاص بالضرب أمر ينافي طبيعته وشخصيته.

أولا) يسعى الدفاع من خلال طلب الاستماع للشهود الثلاثة آنفي الذكر إلى تأكيد عدم وجود أنور في مكان المظاهرة، وتقويض مصداقية شهادة P31 (وأشارت كيربر بسرعة إلى أن P31 قال إن أنور كان حاضرا في مكان المظاهرة وفي الجنازة وإنه صفعه على وجهه أثناء التحقيق معه في الفرع 251). وبهذا الشكل فإن الطلب له صلة بسلوك المتهم الذي وصفه P31 في شهادته.

ثانيا) إن قيمة شهادة P31 (حول شخصية أنور رسلان) منخفضة وليست ضرورية. فقد أخبر الكثير من الشهود الآخرين المحكمة عن جلسات تحقيق أو محادثات مع أنور أيضا. ووصفوا فيها منصبه وموقعه، وهو ما أكده شهود من داخل الجهاز أيضا. واقتصر وصف P31 على توجيه لكمة وحيدة له ناجمة عن الغضب الذي اعترى أنور. وإذا أُسقطت شهادته فسوف يضيع الخيط الذي يشير إلى أن معاملة المعتقلين بعنف لم تكن ممارسة غريبة على أنور نفسه.

أكدت الأدلة حتى الآن أن أنور كان يقوم بوظيفة مكتبية داخل الفرع. ولكن من الممكن أيضا أنه كان يعمل خارج الفرع بحكم رتبته كعقيد في الجهاز. وتظل إمكانية أن يدلي الشهود محط الطلب بشهادة مغايرة مجرد احتمالية هامشية جدا. وعليه من أجل ذلك أن يستبعدوا وجود أنور خارج الفرع لمدة نصف يوم فقط. ولكن يُعد ذلك أمرا غير مرجح بشكل كبير. ويفتقر طلب الدفاع لموضوع الصلة والرابط بالأمر في هذا المقام.

وأفاد جميع الشهود السابقين تقريبا بأن مكتب أنور رسلان كان يقع في الطابق العلوي. وبناء على ما تكشف من أدلة حتى الآن، كان (حُجب الاسم) يعمل في القبو الكائن في الأسفل بحكم عمله كأحد السجانين. وعليه، فلقد كان يفصل بينه وبين مكان عمل أنور نحو طابقين تقريبا. ومن غير الواضح ما هي وظيفة الشاهدَيْن الآخرين، ولكنهما لم يعملا مع أنور عن قرب فيما يبدو.

ثالثا) ينطبق المنطق نفسه على الشهادة بشأن شخصية أنور رسلان وموقفه من المعارضة. ولم يوفر الطلب إثباتا أو رابطا يوضح كيف لأولئك الشهود أن يعرفوا شيئا عن شخصية أنور. وإن كل ما وصفه P31 كان مجرد اندفاع ورد فعل لا أكثر.

رابعا) يتعين على دائرة المحكمة أن تدرس في معرض التوصل إلى قرارها عموما إمكانية أن يدلي الشهود الثلاثة بمعلومات مستفيضة قد تفضي بهم إلى إدانة أو تجريم أنفسهم أيضا. ومن حق كل واحد من الشهود أن يرفض الإدلاء بشهادته والاستعانة بمحامٍ. وكانوا على الأرجح سيمارسون حقهم في رفض الإدلاء بالشهادة. كما أن ثلاثتهم موجودون خارج أراضي الاتحاد الأوروبي. ومن شأن تقديم طلب للحصول على مساعدة قانونية أن يستغرق أربعة أشهر تقريبا إلى حين أن يتنسى استجواب الشهود عبر الفيديو، وهو ما من شأنه أن يطيل أمد المحاكمة.

وعموما، من غير الضروري الاستماع للشهود الثلاثة المقترحين. ولا يُتوقع أن تؤدي إفاداتهم إلى المزيد من التوضيح للحقائق.

ج) لا يمكن النظر في الطلب الحالي كما لو كان طلبا للحصول على أدلة إضافية بموجب أحكام المادة 244 (3)، 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لأنه لم يتضح من خلال الطلب كيف تتوفر لدى الشهود المقترحين معرفة معينة. وليست هناك حاجة بناء على ذلك إلى الاستماع لأولئك الشهود بموجب أحكام المادة 244(2) من القانون نفسه.

وقبل رفع الجلسة، أعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن أحد مترجمي المحكمة الشفويين (والذي سبق له العمل لدى إياد الغريب) قد طلب أن يتم إعفاؤه من مهامه لدى المحكمة. قالت القاضي كيربر إن المحكمة عثرت على بديل مناسب وشكرت المترجم الشفوي على خدماته.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 12 ظهرا.

ستُعقد الجلسة القادمة بتاريخ 16 حزيران/يونيو، 2021.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 37 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 16 و17 حزيران/يونيو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الخامس والسبعون – 16 حزيران/يونيو، 2021

أدلى المدّعي P34، وهو رجل سوري يبلغ من العمر 34 عاماً، بشهادته بشأن اعتقاله في فرع الخطيب، وكذلك اعتقال شقيقه في الفرع نفسه. كما وصف P34 ظروف الاعتقال السيئة بشكل عام في الفرع وقال إنه سمع أشخاصاً يتعرضون للتعذيب بالصدمات الكهربائية كل يوم. وأوضح للمحكمة أن أخته أخبرته أن شقيقهما المعتقل في فرع الخطيب، قد حقق معه أنور رسلان وهدده باعتقال واغتصاب أخته إذا لم يعترف. كما أظهر P34 للمحكمة صورة من ملفات قيصر تُظهر صهره الذي يُزعم أنه توفي في فرع الخطيب.

اليوم السادس والسبعون – 17 حزيران/يونيو، 2021

أدلى P35، رياضي سوري سابق، بشهادته عن اعتقاله في فرع الخطيب وعن العواقب الجسدية والنفسية الاجتماعية لاعتقاله 13 مرة في سوريا. وأقرّ القضاة أنه كان من الصعب على P35 الإدلاء بشهادته في المحكمة وتذكُّر التفاصيل بسبب الصدمة النفسية والاجتماعية التي نجمت عن الاعتقالات المتعددة والتعذيب. وتعرّف P35 على رسلان كرئيس للتحقيقات في الفرع 251 وأنه يتمتع بصلاحيات ونفوذ على نطاق واسع.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضراً لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الخامس والسبعون – 16 حزيران/يونيو، 2021

بدأت الجلسة في تمام الساعة 9:30 صباحاً بحضور ستة أشخاص، واثنين من ممثلي الصحافة. ولم يطلب أي من الصحفيين المعتمدين الحصول على خدمات الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامّان كلينجه وبولتس. ولم يحضر محامي المدعين د. كروكر الجلسة، وحضر محامي المدعين كلايار بدلاً من خُبَيْب علي محمد.

أدّى المترجم الشفوي الجديد لدى المحكمة القسم القانوني أمام المحكمة، وتم إعلامه بواجباته كخبير لغوي في المحاكمة.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن محامي المدّعين بانز الذي حضر رفقة P34 قد أرسل مؤخراً صورةً للمحكمة، وطلب بانز أن يوّضح الأمر لكل الأطراف. وقال بانز إن موكّله قد تطرّق للحديث عن صهره أثناء استجوابه من قبل الشرطة [مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا]. وتشاور بانز وP34 بعد التحقيق، وأخبره P34 أن عائلته تعرفت على هوية صهره في إحدى الصور في مجموعة صور قيصر. وأرسل P34 الصورة إلى بانز الذي اعتقد بدوره أن P34 قد أرسل الصورة لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، ولكنه لم يفعل ذلك على ما يبدو. وبالتالي، أرسل بانز الصورة إلى القضاة بصورة مباشرة، كي يتم إدراجها في ملف القضية، وتكون متاحة لاطلاع جميع الأطراف عليها. سلّمت القاضي كيربر رئيسة المحكمة النُّسَخ الملونة من الصورة لجميع أطراف القضية.

شهادة P34

حضر P34 رفقة محاميه، وتم إعلامه بحقوقه وواجباته كشاهد. وأوضح P34 أنه يبلغ من العمر 34 عاماً، ويعمل مختص رعاية في إحدى مدارس الأطفال ذوي الإعاقة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه سيتعين على P34 أن يعيد أمام المحكمة أقواله التي سبق له وأن أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة في نهاية العام المنصرم. وطلبت من P34 أن يصف سبب اعتقاله في سوريا، وكيفية حصول ذلك. وأضافت أن القاضي فيدنير سيطرح على P34 المزيد من الأسئلة حسب الاقتضاء. سأل P34 عمّا إذا كان ينبغي له أن يسرد كيفية اعتقاله، أو أن يصف ذلك بشكل عام، فقالت القاضي كيربر إنه ينبغي له أن يخبر المحكمة عن كيفية اعتقاله، وعمّا حصل من أمور عقب اعتقاله.

أوضح P34 أن المظاهرات قد انطلقت في شهر آذار/مارس 2011، وشارك شقيقه وخاله وغيرهما من الأشخاص فيها. وانطلقت مظاهرات في مدينة دمشق القديمة، وفي الحميدية. وقال P34 إنه تم اعتقال شقيقه وخاله في إحدى المظاهرات، وتسنّى للعائلة أن تعرف أنه تم اقتيادهما إلى فرع الخطيب، ومكثا فيه شهراً واحداً. وبدت آثار التعذيب وسوء المعاملة واضحة للعيان على جسديهما عند الإفراج عنهما. وبعد أن أفرج عن شقيق P34، بدأ في تنظيم المظاهرات ضد بشّار الأسد والتي سرعان ما عمّت أنحاء البلاد كافّة. وقال P34 إنه قد شارك في المظاهرات في [حُجبت المعلومات]، وإن شقيقه قد نظّم مظاهرات على نطاق واسع، وهو ما يرجّح أن يكون السبب وراء ظهور اسم شقيقه في إحدى قوائم المطلوبين. وكان شقيقه محطّ اشتباه دائم، وألّحت السلطات في طلبه، وإلقاء القبض عليه.[2] وأوضح P34 أنه شارك رفقة أشقائه الآخرين في المظاهرات أيضاً، ما أدّى إلى إدراج أسمائهم في تلك القوائم أيضاً. وقام عناصر من الجيش بمداهمة المنزل أواخر شهر تمّوز/يوليو 2011. وقال P34 إن أولئك العناصر قد كانوا من الجيش، وحملوا بنادق كلاشينكوف الآلية. وحطموا الباب، وداهموا الشقة، واقتادوه رفقة شقيقيه إلى الطابق السفلي من الفرع. وأوضح P34 أنه شاهد ثلاث حافلات صغيرة، إضافة إلى سيارات من طراز جيب أمام القافلة وخلفها.

قاطعت القاضي كيربر رئيسة المحكمة قائلةً إن الإيماءة التي بدرت من P34 دفعتها إلى استنتاج وجود أسلحة أيضًا، وسألت عمّا إذا حمل الأشخاص في سيارات جيب أسلحة أيضًا، فقال P34 إنه كان هناك مركبة نصف نقل مزوّدةً بسلاح كبير. وسأل كيربر عمّا إذا ينبغي له أن يوضح التفاصيل كافة، فأقرت كيربر ذلك.

مضى P34 في حديثه واصفاً أنه قد تمت مصادرة هاتفه وهواتف أشقائه، بالإضافة إلى مَحافظهم. ولم يكن P34 يرتدي سوى سترة/قميص داخلي وسروال داخلي. وكان حافي القدمين، وتم تقييد يديه إلى ظهره، وتعصيب عينيه. وقال P34 إن العناصر أمسكوا به من رقبته، واقتادوه إلى الطابق السفلي، وزجّوا به في إحدى الحافلات. وكان عناصر من الجيش بانتظاره داخل الحافلة، وحمل أحدهم سلاحاً. وأوضح P34 أن أحد أولئك العناصر الذي كان يرتدي حذاءً عسكريًا (بسطاراً) قد داس على قدميّ P34 كونه كان حافيًا. وتعرض هو وأشقاؤه للضرب في كل مرة حاولوا أن يرفعوا رؤوسهم فيها. وقال P34 إنهم وصلوا إلى وجهتهم بعد مرور ساعة تقريباً، ولم يتمكن من مشاهدة أي شيء سوى أنه اقتيد إلى الطابق السفلي. ووقف في أحد طوابير الانتظار في الممر، وقال P34

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قال P34 إن شقيقه كان مطلوباً لدى المخابرات، ولكن، قام المترجم الشفوي بترجمة ذلك على أن السلطات ألّحت في طلبه، والبحث عنه. وعمد P34 إلى تصحيح المترجم الشفوي عدداً من المرات أثناء إدلائه بشهادته.

إنه ثمّة زنازين في القبو. وأخبر المحكمة أيضاً أنه قد أُجبر مع أشقائه على خلع سراويلهم الداخلية، والاستلقاء أرضاً، قبل أن يبادر الحراس إلى تفتيش فتحة الفرج للتأكد من أنهم لا يحملون شيئًا داخلها. وقال P34 إنه تمت مصادرة الأشياء التي وجدت بحوزة المعتقلين.

اقتيد P34 وأشقاؤه بعد ذلك إلى إحدى الزنازين الجماعية التي كانت مكتظّةً جدًّا لدى وصولهم إليها، ثم دخل شخصان يحملان هراوتين، وشرعا في ضرب المعتقلين الواقفين في الصفوف الأمامية. وسمعوا صرخات أشخاص يتعرضون للصعق بالكهرباء بعد إغلاق الباب. وانتظر P34 وأشقاؤه أن يتم التحقيق معهم. وأضاف P34 أنه عندما زُجّ بهم في الزنزانة، تم اتهام الكثير من الأشخاص بحيازة القنابل والأسلحة. ومضى واصفاً أنهم حصلوا على الطعام مرتين في اليوم، ولكنه لم يكن "شيئًا يُذكر". وقال إنهم كانوا جوْعى على الدوام، ولم يحصلوا سوى على الطماطم، والخبز فقط. وأُلقيَ بمعتقلين جدد في الزنزانة كل يومين أو ثلاثة أيام، واعتُقل نحو 125 شخصاً في نفس الزنزانة الصغيرة. وقال P34 إنه شاهد بين المعتقلين طفلاً يبلغ من العمر 8 أو 9 أعوام، ورجلا مسنًا يبلغ من العمر 80 عاماً تقريباً، وذلك في اليوم الأول لاعتقاله في تلك الزنزانة. وأخبر المحكمة أنه تم اقتياد بعض المعتقلين للتحقيق عند إعادة آخرين منه. ولم يكن في الزنزانة ماء، وأجبروا على شرب الماء من دورة المياه. وبحسب P34، اضطر المعتقلون إلى النوم وقوفا لضيق المكان.

قال P34 إنه مكث في الزنزانة خمسة أيام، أو أكثر، وسمع صراخ الأشخاص على الدوام طيلة تلك المدة. وبعد بضعة أيام، تم اقتياده إلى الممر، وتقييد يديه، وتعصيب عينيه، ثم أُجبر على أن يقف هناك حيث سمع صراخ الأشخاص وهم يتعرضون للتعذيب. وبعد ذلك، تم اقتياده إلى غرفة وقف فيها شخص خلفه وهو يحمل هراوة. وقال P34 إنه لم يتمكن من أن يشاهد الكثير مما دار حوله، ولكنه شاهد أنه كان هناك شخص يجلس خلف مكتب. وأُجبر P34 على أن يجثو على ركبتيه، وطُرحت عليه أسئلة عن مشاركته في المظاهرات من عدمها، وعمّا إذا قام بالتخطيط للقيام بأي شيء ضد الحكومة أم لا، فنفى كل ذلك، وتلقى ضربةً من الخلف في كل مرة أجاب فيها على السؤال بالنفي. كما سُئل عمّا إذا أدار موقعاً إلكترونيًّا معارضاً للنظام أم لا، فنفى ذلك، وتعرض للضرب في كل مرة أجاب فيها نافيًا مل يوجه إليه. وقال P34 إنه اقتيد إلى إحدى الممرات عقب التحقيق معه، وأُجبر على أن يقف هناك وهو مطأطئ رأسه، وتعرض للضرب في كل مرة رفع رأسه فيها. واقتيد إلى ممر آخر حيث أُجبر على أن يجلس فيه على الأرض نحو ساعتين قبل أن تتم إعادته لنفس الزنزانة التي اقتيد منها. وقيل له إنه سيتم الإفراج عنه وعن أشقائه في غضون يومين أو ثلاثة.

اقتيد هو وأشقاؤه إلى إحدى الممرات، ونزلوا بضع درجات كي يصلوا إلى ذلك الممر. وأوضح P34 أنه اعتقد أنه سيتم الإفراج عنهم حينها، ثم جرى نقلهم إلى زنزانة أصغر حجمًا. ومكث P34 وأحد أشقائه في نفس الزنزانة، بينما اقتيد شقيقه الآخر إلى زنزانة مختلفة. ووصف P34 أن عدد المعتقلين في الزنزانة الصغيرة قد تراوح بين 35 أو 36 معتقلاً، ومكثوا فيها مدة يومين. وأشار P34 إلى أنه التقى رجلين مسنّين هناك، مضى على اعتقال أحدهما في تلك الزنزانة 9 سنوات، بينما مضى على اعتقال الآخر 12 سنة، من غير أن تصدر في حقهما لوائح اتهام أصوليا، ولم يمثُلا أمام قاضٍ قطّ. ووصف P34 حالة شخص آخر من دوما في نفس الزنزانة، وقد بدت آثار التعذيب واضحة على سائر أنحاء جسده الذي كان مُخضرًّا ومُزرقًّا. وبحسب P34، لم يكن ذلك الشخص قادراً على الكلام أو تناول الطعام، ولم يتم إعطاؤه علاجات أبداً. وقال P34 إنه من الواضح بمجرد النظر إلى ذلك الشخص أنه على وشك أن يلقى حتفه ما لم يُنقَل إلى أحد المشافي. وقال P34 إن ذلك الشخص قد كان في نفس الزنزانة معه قبل أن يتم نقلهما إلى الزنزانة الصغيرة معاً.

قال P34 إن مدة اعتقاله في الفرع بلغت ما مجموعه 11 يوماً، واقتيدوا بعدها إلى خارج الزنزانة، ليُقال لهم إنه بوسعهم أن يعودوا إلى منازلهم. وأضاف P34 أنه تم اقتياد الشخص الذي بدت آثار التعذيب واضحة على جسده خارج الزنزانة كل يومين، وما يلبث أن يعود "وقد تفاقمت معاناته". وبقي ذلك الشخص في المعتقل حتى بعد أن تم الإفراج عن P34 وأشقائه. وافترض P34 أن ذلك الشخص قد تُوفي هناك كونه لم يتلق العلاج أبداً. وأخبر P34 المحكمة أنهم أُجبروا على أن يصعدوا [من الزنزانة] إلى الطابق العلوي حيث تجمّعوا هناك [وذلك عند اقتراب موعد الإفراج عنهم]، وتم تقييد أيديهم بأسلاك. وأوضح P34 أن الشخص الذي أخبرهم أنه بوسعهم أن يعودوا إلى المنزل قد قال ذلك وهو مبتسم. ولكن، زُجّ بهم في حافلات، وجرى تعصيب أعينهم. ووصف P34 أنه تمكن من أن يشاهد القليل وهم في الطريق. وتشابه الموقف مع نظيره السابق [الذي حصل لحظة اقتيادهم من المنزل إلى الفرع]: ورافقت القافلة العسكرية سيارات أخرى، وكان هناك شخص بانتظارهم على باب الحافلة، وكان أحدهم مسلّحًا، مرتديا زيا معينا. وقال P34 إنه تفاجأ عندما اقتيدوا إلى فرع أمن الدولة.

أوضح P34 أن الفرع أشبه ما يكون بمثابة مدينة قائمة بذاتها. وبعد أن دخلوا من بوابة المدخل الرئيسة، انعطفوا يسارًا، ونزلوا من الحافلة. وتجمعوا في إحدى الساحات الخارجية، وتزامن ذلك مع مجيء أحد السجانين الذي انهال بالضرب على بعض المعتقلين. وقال P34 إنهم أُجبروا على أن ينتظروا هناك مدة تراوحت بين الساعتين والأربع ساعات، وذلك قبل أن يقوم السجانون باقتيادهم إلى الطابق السفلي، وزجّهم في زنازين مختلفة تنخفض عن مستوى الطابق السفلي. أضاف P34 أن مساحة تلك الزنازين تبلغ 2*1 متر، واعتُقل فيها 25 شخصاً، مكثوا فيها وقوفا نظرًا لضيق المكان. كما أضاف P34 أن السجانين اعتادوا دخول الزنزانة على الدوام، قبل أن ينهالوا بهراواتهم على المعتقلين. وقال P34 إنه تم حلق رؤوسهم في أحد الأيام قُبيل حلول شهر رمضان بقليل.

علاوةً على ذلك، أوضح P34 أنهم حصلوا على الطعام مرتين في اليوم، ولكنه كان رديئا، وقذرًا، وبكميات غير كافية. وقال إنه فقد 20 كغ من وزنه في غضون 20 يومًا. وقال إن القواعد المطبّقة في الفرع صارمة جدًّا، حيث سُمح لهم بأن يستخدموا دورة المياه مرتين في اليوم فقط، أو لربّما مرة واحدة فقط لا أكثر. وقال إنهم وقفوا في صفّ انتظار إلى جانب سجانين يحملون الهراوات في كل مرة أرادوا فيها أن يقضوا حاجتهم، وقام السجانون بضرب المعتقلين في طريقهم إلى دورة المياه، ولدى العودة منها. وأضاف P34 أنهم مُنحوا نحو خمس أو ستّ ثوانٍ لقضاء حاجتهم، وإلا فسرعان ما ينهال السجان بالضرب على من يستغرق وقتًا أطول من ذلك لقضاء حاجته. وقال P34 إنهم تعرضوا للضرب بالهراوات في طريق العودة من دورة المياه إلى الزنزانة أيضًا.

وصف P34 أيضًا أحد السجانين الذي تصرف بوحشية مع المعتقلين، وانهال عليهم بالضرب كلما كان مزاجه سيئا. وأشار P34 إلى قيام أحد المعتقلين في إحدى المرات بكتابة كلمة "الله" على جدار الزنزانة مستخدمًا الدم، بحسب ما يذْكُر. وعندما رأى ذلك السجّان المكتوب على الجدار، قام بضرب جميع المعتقلين قائلًا: "ليس هناك إله سوى بشار الأسد". علاوةً على ذلك، أشار P34 إلى أنه بعد أن مكث في تلك الزنزانة مدة يومين، تم تعصيب عينيه، واقتياده إلى أحد ممرات القبو، ويعتقد P34 أنهم توجّهوا إلى مبنًى آخر عبر نفق ما. ثم صعدوا الدرج إلى الطابق الأول أو الثاني، وصولًا إلى غرفة مكتب، وكان أحد السجّانين بانتظارهم عند الباب. قال P34 إنهم اقتيدوا إلى المكتب، وأُجبروا على أن يظلوا واقفين. ووُجهت إليه أسئلة حول مشاركته في المظاهرات من عدمها، وعمّا إذا نظّم أنشطة معادية للنظام. وقال P34 إن هاتف شقيقه كان بحوزة المحقق، وسأله عن أسماء بعض الأشخاص من قائمة جهات الاتصال. اعتقد P34 بادئ الأمر أن ذلك الهاتف هو هاتفه، ولكنه عرف فيما بعد أنه هاتف شقيقه. وأجاب P34 بالنفي على كل تلك الأسئلة، وأخبر المحكمة أنه لم يُعِر أي شيء اهتمامًا. ويعتقد P34 أنه محظوظ لأن مزاج المحقق كان جيّدًا، حيث كان يشاهد التلفاز، ويغير القنوات أثناء التحقيق مع P34. وتم اقتياده إلى الزنزانة مجددًا بعد التحقيق معه. أوضح P34 أنه اعتُقل في فرع الخطيب مدة 11 يومًا بالإضافة إلى 9 أيام في هذا الفرع.

وصف P34 أنه جلس في الزنزانة إلى أن قام السجانون بقراءة قائمة بأسماء بعض المعتقلين. وكان P34 معتقلًا رفقة شقيقه الأكبر في نفس الزنزانة، بينما أودع شقيقهم الأصغر سنًّا في زنزانة مختلفة. ومع ذلك، نادوا على اسم شقيقه الصغير، وعلى اسم P34 أيضًا، وتفاجأ عندما عرف أنه سيتم الإفراج عنه. ووصف P34 أن كلّ من نودي عليه عُصِبت عيناه، وقيّدت يداه إلى ظهره، واقتيد إلى الطابق العلوي، وأُجبر نحو 8 أو 10 أشخاص على أن ينتظروا في ساحة خارجية. وكان هناك ضابطان في الساحة الخارجية رفقة اثنين من عناصر الجيش، وأخبروا المعتقلين أنه قد وقع عليهم الاختيار كي يتم الإفراج عنهم، ولكن، ينبغي لهم أن يسعوا جاهدين للحيلولة دون أن يتم اعتقالهم مرة أخرى، وإلا، "فهم" يعرفون ما الذي سيحلّ بهم. وقال P34 إن الضباط أخبروهم أيضًا بأن يكونوا دائمًا في صف "الوطن الأم". ودفعوا المعتقلين للصعود في إحدى حافلات الركوب الصغيرة التي لم تكن فيها مقاعد، وأزالوا قيود اليدين، وعصابات العيون. وقال P34 إن ذلك الأمر قد حصل في ساعات الليل. وسارت بهم حافلة الركوب الصغيرة مسافة 500 متر تقريبًا، وتوجهوا بهم خارج الفرع إلى أحد الشوارع، وتوقفوا هناك فجأة، وركلوا المعتقلين للنزول من الحافلة. وأوضح P34 أن ذلك الموقف غريب كونه لم يكن يرتدي سوى قميص وسروال – أي الثياب التي كان يرتديها عندما تم اعتقاله. وكان حافي القدمين، ولم يُفلح في إيقاف أي سيارة حيث توزع المعتقلون في اتجاهات مختلفة، إلى أن رضي سائق إحدى سيارات الأجرة أن يتوقف، ويقلّه إلى المنزل. وأضاف أنه أدرك بعد ركلهم للنزول من حافلة الركوب الصغيرة، أنه صبح في حي البرامكة بدمشق.

أخبر P34 المحكمة أن والديه لم يعرفا شيئا عن مكان وجود أبنائهما، فحضنوا بعضهم البعض عندما عادوا إلى المنزل، وانهمرت دموع والديه. وأشار P34 إلى أن شقيقه (الذي لم يدخل المنزل منذ أن اعتقل P34 وأشقاؤه الآخرون) قد عاد إلى المنزل أيضًا. وقال P34 إنه الشخص الوحيد من بين أشقائه الذي تم الإفراج عنه، بينما تم نقل شقيقيه الآخرين إلى فرع ثالث، ويُرجّح من أوصافه أنه أحد الفروع العسكرية القريبة من مطار دمشق. وقال P34 إنه تتم معاملة المعتقلين على نحو سيء جدًّا في ذلك الفرع، حيث وُضعوا في حفرة، وتم رشّهم بالمياه العادمة. وتم الإفراج عن شقيقيه بعد 20 يومًا من تاريخ الإفراج عنه. وأشار إلى أنه تعافى قليلاً بعد الإفراج عنه؛ حيث كان قد فقد بعض الوزن أثناء فترة اعتقاله. وأضاف P34 أنه كان يخشى أن ينام في المنزل، وانتابه شعور بالخوف والقلق الدائمَيْن. وعلاوةً على ذلك، قال P34 إنه كان قد وضع مبلغ 100 يورو تقريبًا في محفظته، ولكنها أُعيدت إليه فارغة بعد أن أُفرج عنه.

شكرت القاضي كيربر P34 على ما قدمه من أوصاف، وسألته عن تاريخ الإفراج عنه، فقال P34 إنه قد أُفرج عنه في منتصف شهر آب/أغسطس 2011، أثناء شهر رمضان.

أرادت كيربر أن تعرف كيفية معرفة P34 بأن الفرع الأول الذي اعتقل فيه هو فرع الخطيب، فقال P34 إنه عرف ذلك من الأشخاص المعتقلين معه، حيث كانوا قادرين على تمييز الشوارع. وأخبره بعض المعتقلين الذي كانوا قبله في الزنزانة أنهم في فرع الخطيب. وأضاف P34 أنه قد قيل له بعد الإفراج عنه إنه كان معتقلًا في فرع الخطيب كون ذلك الفرع هو المسؤول عن المنطقة التي يقيم فيها.

أشارت كيربر إلى أن الشهود الآخرين قد ذكروا أسماء بعض السجانين، وسألت P34 عمّا إذا كان يعرف أسماء بعض السجانين أو أحدهم، فقال P34 إنه لا يتذكر الأسماء على نحو جيد، ولكنه يذكر أن أحد السجانين كان يُنادى بلقب ميماتي [أضاف المترجم موضحًا أن هذه الكلمة تعني "حميماتي" باللغة الألمانية].

سألت كيربر P34 عمّا إذا كان ذلك اللقب مشتقًا من أحد المسلسلات التي تعرض على التلفاز، فأقر P34 ذلك، مضيفًا أنه ليس متأكدًا من ذلك تمامًا كون ذلك قد حصل قبل 10 سنوات.

***

[استراحة مدة 15 دقيقة]

***

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إن لديه المزيد من الأسئلة الأكثر تفصيلًا يوّد أن يطرحها على P34، وسيستهل بسؤاله عن مشاركته في المظاهرات قبل أن يتم اعتقاله. أراد فيدنير أن يعرف كيف تعاملت قوات الأمن السورية مع تلك المظاهرات، فقال P34 إنه شارك في المظاهرات جميعها، لا سيما تلك التي كانت في [حُجِبت المعلومات] على وجه التحديد. وأطلقت قوات الأمن النار على المحتجّين باستخدام بنادق الكلاشينكوف الآلية في كل مظاهرة، كما أغلقت الشوارع، وجلبت مركبات حربية ثقيلة إلى مواقع المظاهرات أيضًا. وأضاف P34 أن بعض الأشخاص قد لقي حتفه، بينما اعتقل آخرون. وحضر الكثير من المتظاهرين جنازة كل من يلقى حتفه في تلك المظاهرات، وهتفوا بشعارات مناهضة لبشار الأسد. وبحسب P34، شهدت الجنائز وجودا كثيفا لقوات الأمن أيضًا، وأطلق عناصرها النار على المشيعين أيضًا.

سأل فيدنير P34 عمّا إذا شارك في جنازة من ذلك القبيل، فنفى P34 ذلك، مضيفًا أنه شارك في مظاهرات أُطلق النار فيها على الأشخاص.

أراد فيدنير أن يعرف زمن اندلاع تلك المظاهرات، ومكان حصولها، فأوضح P34 أن تلك المظاهرات قد حصلت في الميدان، وحيّ القدم. وأشار إلى أن الأشخاص تجمعوا بالقرب من مسجد الحسن بعد صلاة الجمعة في إحدى المظاهرات التي اندلعت في الميدان، وهتفوا بشعارات ضد بشار الأسد، فما كان من قوات الأمن إلا أن أطلقت النار على المحتجّين "بشكل جنوني". وقال P34 إنه كان خائفًا جدًا أثناء تلك الواقعة. كما أشار إلى مظاهرة أخرى في الميدان في أحد أيام الجُمَعة أيضًا. وبحسب P34، استخدمت قوات الأمن القنابل الدخانية ضد المحتجّين.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا حصلت تلك الوقائع قبل اعتقال P34 أم بعده، فأقّر P34 أن ذلك قد حصل في شهر أيار/مايو أو حزيران/يونيو [2011]، أي قبيل اعتقاله. ولقي خاله حتفه برصاص أحد القناصين أثناء إحدى المظاهرات في حيّ القدم. وتحولت جنازته إلى مظاهرة، وقامت قوات الأمن بضرب المشيعين.

سأل فيدنير P34 عن زمن حصول ذلك، فقال P34 إن ذلك حصل في صيف عام 2011، ولكنه لا يذكر التاريخ على وجه التحديد.

مضى فيدنير في استجوابه بسؤال P34 عمّا إذا اقتيد إلى فرع الخطيب مباشرة عقب إلقاء القبض عليه، أو إلى مكان آخر بادئ الأمر، فقال P34 إنه اقتيد رفقة أشقائه في الصباح الباكر إلى حافلات توجّهت بهم إلى فرع الخطيب.

أشار فيدنير إلى قول P34 للشرطة الألمانية إنه يعتقد أنه كان في الجسر الأبيض بعد أن ألقي القبض عليه، فأوضح P34 أنه كان يفترض أن فرع الخطيب يقع في الجسر الأبيض، ولكنه سأل شخصًا طالما شارك في المظاهرات مع أشقائه، يُرجّح بأنه اعتقل في فرع الخطيب أيضًا، وذلك بحسب الأوصاف التي قدمها عن الزنازين في مكان اعتقاله. وأخبر ذلك الشخص P34 أن فرع الخطيب يقع على مقربة من مشفى الهلال الأحمر، وليس في الجسر الأبيض. وأضاف P34 أنه لم يكن يعرف فرع الخطيب نظرًا لكثرة الفروع الموجود في دمشق. وبحسب P34، إن نفس الشخص الذي أخبره عن مكان فرع الخطيب كان قد أخبره عن أنور أيضًا، وأنه قد خضع مع شقيقه للتحقيق على يد أنور أيضا.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا التقى P34 أنورَ أثناء فترة اعتقاله، فنفى P34 ذلك، مضيفًا أنه لم يتمكن من مشاهدة أي شيء حوله كونه كان معصوب العينين.

مضى فيدنير في حديث سائلًا P34 عن الأوضاع في المعتقل، وأشار إلى قول P34 إن نحو 125 شخصًا اعتقلوا في زنزانة واحدة، وسأل P34 عن مساحة تلك الزنزانة، فقال P34 إنها بطول 6 أو 7 أمتار تقريبًا، وبعرض متر واحد أو مترين. وظلّ كل من فيها واقفين على الدوام، ولم يتمكن أحد من أن يستلقي على ظهره كي ينام. وقال P34 إنها كانت مكتظة جدًا، وتعيّن عليه أن يستلقي على جنبه فقط دون حراك كي يتمكن من النوم.

سأل فيدنير عن جودة الهواء داخل الزنزانة مع الأخذ بالاعتبار أن الفترة الزمنية موضوع الحديث تزامنت مع ذروة فصل الصيف، فقال P34 إنه لم يكن هناك هواء باختصار، وإنه أُصيب بطفح جلدي. وكانت الأوضاع داخل الزنزانة سيئة جدًّا، وكانت درجة الحرارة مرتفعة جدًّا، فعمد المعتقلون إلى التلويح بقمصان النائمين منهم، وذلك بُغية تهوية المكان. وخلص P34 إلى أن الأوضاع في المعتقل لا تُطاق.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كانت الزنزانة معرضة لأشعة الشمس، فنفى P34 ذلك.

سأل فيدنير P34 عمّا إذا كان يتم إطفاء المصباح ليلًا، فنفى P34 ذلك، مضيفًا أنه كان يظل مضاءً على الدوام.

أراد فيدنير أن يعرف سبب إصابة P34 بحكة جلدية، فأوضح P34 أنه لم يكن هناك مياه وصابون، وأن الزنزانة امتلأت بالقاذورات.

سأل فيدنير P34 عمّا إذا سمع أَصوات صراخ معتقلين يتعرضون لسوء المعاملة، وعن عدد المرات التي سمع فيها تلك الأصوات، فقال P34 إنه سمع أشخاصًا يصرخون وهم يتعرضون للتعذيب بالصعق بالكهرباء كل يوم، كما أنه شاهد شخصًا من دوما وقد بدت آثار التعذيب واضحةً على سائر أنحاء جسده المخضرّ والمزرق. وأشار P34 إلى حالة شخص من نفس البلدة التي حاول P34 أن يفرّ منها [حين اعتقاله]. حيث أُلقي ذلك الشخص من الشرفة فأُصيب بكسر في قدمه، قبل أن يتم اعتقاله. وقال P34 إن الشخص الذي كان معه في الزنزانة كثيرًا ما تعرض للتعذيب، وكان بحاجةٍ للحصول على الرعاية الطبية اللازمة.

أراد فيدنير أن يعرف أساليب التعذيب التي مورست بحق ذلك الشخص، وعمّا إذا تعرّض لأي إصابات أم لا جرّاء ذلك، فأوضح P34 أن الكدمات قد غطت سائر أنحاء جسد ذلك الشخص، وأنه كان بالكاد قادرا على التنفس، ولم يكن قادرًا على تناول الطعام أو الشراب. وعمد إلى الاستلقاء على ظهره، وظنّ الآخرون أنه قد يفارق الحياة في أي لحظة.

سأل فيدنير عمّا إذا أخبر أحد السجانين عن حالة ذلك الشخص، وعمّا إذا كانوا على دراية بوضعه، فقال P34 إن أحدهم قد أخبر السجانين عن حالة ذلك الشخص بكل تأكيد، وكانوا يعرفون ذلك الشخص، وعلى علم بحالته الصحية فعلا.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تحدث P34 مع الآخرين عن جلسات التحقيق، فقال P34 إن أشخاصًا من دوما قد أوضحوا ما حصل معهم في ذلك الشأن. وبحسب P34، انصبّ جلّ التركيز على الأشخاص من دوما، حيث كان بحوزة أحدهم ألعاب نارية، واتُّهم بالتالي بحيازة قنابل. وسُئل P34 عمّا إذا شارك في المظاهرات ضد بشار الأسد، أو إذا نظّمها مثلاً، كما سُئل عمّا إذا كان هناك أي صلة تربط بينه وبين أشقائه، وقناة الجزيرة، وعمّا إذا سجّل مقاطع من المظاهرات، وأرسلها إلى القناة. وخلص P34 إلى أن جلسات التحقيق مع المعتقلين لها جوانب متعددة، وتختلف طبيعتها من معتقل لآخر، حيث تعرّض بعض المعتقلين للتعذيب أكثر من غيرهم.

أشار فيدنير إلى قول P34 للشرطة الألمانية إنه تم كتابة بعض المعلومات عن المعتقلين في مكان ما، فقال P34 إنه تذكّر شخصًا اعتُقل مدة 9 سنوات، وآخر مدة 12 سنة.

قال فيدنير إن P34 أخبر الشرطة أنه تمت كتابة بعض المعلومات على أذرع بعض المعتقلين، فقال P34 إن بعض الأشخاص أخبروه عن ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تحدث زملاء P34 المعتقلون معه عن أساليب تعذيب بعينها، فسأل P34 فيدنير عمّا إذا كان يشير إلى فترة الاعتقال في فرع الخطيب، فأقر فيدنير ذلك. وصف P34 أن معظم الأشخاص قد تعرضوا للتعذيب بالصعق بالكهرباء، وللضرب الجماعي. وسمع أيضًا بتعليق بعض الأشخاص من أقدامهم على الجدران.

سأل فيدنير P34 عمّا إذا كان من بين معتقلي الفرع مسنّون وأطفال أم لا، وعمّا إذا شاهدهم بنفسه، فقال P34 إنه شاهد مسنين، وأطفالا في أحد أيام اعتقاله.

أراد فيدنير أن يعرف أين شاهد P34 أولئك الأشخاص، وعن المدة التي أمضوها في الفرع، فأوضح P34 أنه تم اقتياد مجموعة إلى الزنزانة الجماعية في صباح أحد الأيام، وكان بينهم طفل، ولكنه لا يتذكر التفاصيل على وجه التحديد، ورجّح أن الطفل قد اقتيد إلى خارج الزنزانة في نفس اليوم.

سأل فيدنير P34 عمّا إذا كان ذلك الشخص مراهقًا أم طفلًا، وأشار إلى قول P34 إن عمر ذلك الطفل ما بين 8 و9 أعوام، فأقر P34 إفادته الثانية، وأوضح أن قوات الأمن تعتقل أفراد المنزل بأكمله عند تنفيذ المداهمات. وانطبق ذلك على الأهالي المقيمين في دوما على وجه الخصوص، واختلف الأمر من عائلة لأخرى: في حال كان عدد من أفراد العائلة الواحدة مطلوبين، يتم اقتياد العائلة بأكملها، وذلك لخلق نوع من الضغط عليهم.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا شاهد P34 نساء معتقلات في فرع الخطيب، فنفى P34 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف عدد المرات التي خضع P34 فيها للتحقيق، فقال P34 إنه خضع للتحقيق مرة واحدة في فرع الخطيب، وأخرى في فرع أمن الدولة.

أراد فيدنير أن يعرف مكان غرفة التحقيق في فرع الخطيب، وما إذا كانت تقع في منطقة الزنازين، أم في مكان آخر، فقال P34 إنه لا يذكر بالتفصيل، ولكنه يعتقد أن الغرفة كانت في منطقة الزنازين، أو لربما في الطابق العلوي. وأضاف أنها كانت قريبة من الزنازين. وأوضح P34 أنه حسب ما يذكر، تقع غرف التحقيق في نفس الطابق الذي تقع فيه الزنازين؛ إذ توجه يسارًا من زنزانته للوصول إلى غرفة التحقيق. وأضاف أنه تمكن من مشاهدة السقف من خلال عصابة العينين، وقد كان منخفضًا.

سأل فيدنير P34 عمّا إذا كان السقف منخفضًا على النحو الذي كان عليه في القبو حيث مكث معظم وقته في المعتقل، فأقر P34 ذلك، قائلًا إن ارتفاع سقف غرفة التحقيق هو نفس ارتفاع سقف الزنزانة.

أراد فيدنير أيضًا أن يعرف المكان الذي انبعثت منه أصوات الصراخ الذي سمعه P34 أحيانًا، وما إذا كان مصدره من منطقة السجن، أم من مكان آخر، فقال P34 إن الصراخ صدر من منطقة السجن. وكان هناك ما يشبه النافذة التي سُدّت بالطوب في أول زنزانة اعتقل فيها، وتمكن من سماع أصوات صراخ صادرة من ذلك الاتجاه، وكانت الأصوات قريبة جدًّا، وصدرت من معتقلين يتعرضون للتعذيب بالصعق بالكهرباء، حيث سمع P34 الصوت الذي يَصدر عن عملية الصعق.

سأل فيدنير P34 عن عدد الأشخاص الذين حضروا التحقيق مع P34، وذلك بناء على الأصوات التي سمعها كونه كان معصوب العينين، فقال P34 إن شخصًا ما وقف خلفه، بينما جلس آخر خلف طاولة المكتب. وأضاف أن الشخص الذي وقف خلفه هو أحد السجانين، وحمل هراوة بيده. وافترض P34 أن الشخص الذي جلس خلف طاولة المكتب كان ضابطا كونه هو الذي تولى طرح الأسئلة عليه.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تلقى السجان أوامر بضرب P34، فقال P34 إنه لا يتذكر ذلك بشكل جيد، ولكنه يعتقد أن السجان والمحقق قد تواصلا بصريًّا فقط.

سأل فيدنير P34 عن أجزاء جسده التي طالها الضرب، فقال P34 إنه أُمر بأن يجثو على ركبتيه، ثم ضُرب على ظهره.

سأل فيدنير P34 عن مدة جلسة التحقيق، فقال P34 إنها استمرت نحو 10 دقائق.

أشار فيدنير إلى ما أخبر P34 الشرطة الألمانية به حول مصير صهره، وأراد أن يعرف ما بوسعه أن يخبر به المحكمة عن ذلك، فأوضح P34 أن المنطقة التي أقامت فيها عائلته واقعة تحت سيطرة الثوار. ونفذ سلاح الجو عددًا من الغارات الجوية على تلك المنطقة، وقصفها أيضًا. وقال P34 إن مصدر إطلاق النار هو منطقة عسكرية قريبة. وقرر الكثير من أهالي القرية أن يغادروا منازلهم، بخلاف صهر P34 الذي لم يرغب بمغادرة المنزل. وتم تطويق المنطقة، واستهدافها بالقصف جوا في نهاية المطاف.

سأل فيدنير P34 عن زمن حصول ذلك، فقال P34 إن ذلك حصل في مطلع العام 2012. وأوضح أن صهره كان يقيم في منزله، وفتح ورشة لصناعة الأقفال (وخراطة المفاتيح) في جزء منه. وكان لا يزال يعمل في حينها، واقتضى منه عمله أن يقوم بتوصيل بعض الأشياء، لذا كثيرًا ما كان يتنقل بالسيارة. وأضاف P34 أن عمل صهره تأثر بالوضع السائد بكل تأكيد. وعلى الرغم من أن P34 كان لا يزال في منزله في حينها، إلا أنه لم يتواصل كثيرًا مع صهره. وفي أحد الأيام، لم يعد صهره إلى المنزل بحافلته الصغيرة التي يستخدمها لتسيير أعماله، وتُركت شقيقته بمفردها في المنزل مع طفلتيها الصغيرتين. وقال P34 إن صهره اختفى مدة تراوحت بين شهر واحد وأربعة أشهر، وعرف الجميع حينها أنه تم اعتقاله نظرًا لوجود نقطة تفتيش خارج المنطقة التي يقيم فيها. وتم اعتقال كل من يحاول عبور تلك النقطة. وعليه، افترضت العائلة أنه اعتقل هناك أيضًا. وأوضح P34 أن صهره لم يشارك في المظاهرات، ولكن شارك فيها بعض أقاربه ممن يحملون نفس اسم العائلة. وأخبر P34 المحكمة أنه يتم اعتقال كل من يريد أن يعبر إحدى نقاط التفتيش في حال كان اسم عائلته مطابقًا لاسم عائلة أحد المطلوبين.

رتّبت عائلة P34 أمور مغادرة شقيقته وبناتها الاثنتين (تبلغ إحداهما عامين، والأخرة ستة أعوام). وكان والدا P34 يقيمان في مكان آخر حينها، حالهما كحال بقية أفراد العائلة. وقُتل والد P34 في داريّا عندما اقتحمت الفرقة الرابعة المكان. وانتقلت شقيقته للعيش مع أفراد عائلتها الذين انتقلوا إلى حلب عقب وفاة الوالد بفترة قصيرة. وبعد مرور عامين أو ثلاثة أعوام، تم نشر صور قيصر، وعثرت العائلة على صورة لصهر P34 بين الصور المنشورة.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة ستقوم الآن بالاطلاع على الصورة التي أرسلها محامي P34 السيد بانز إلى المحكمة.

[عُرضت في المحكمة صورة تُظهر رأس شخص من المرجح أنه متوفى، على شاكلة صور قيصر التي سبق عرضها في المحكمة. (انظر تقرير المحاكمة رقم 36 - اليوم الأربعون، وتقرير المحاكمة رقم 17 - اليوم الواحد والأربعون)]

قال P34 إن صاحب الصورة هو صهره.

أراد القاضي فيدنير أن يعرف أين عثرت عائلة P34 على تلك الصورة، فقال P34 إن بعض أقاربه قد عثروا عليها على إحدى صفحات الانترنت. وأوضح أن هناك موقعا إلكترونيا للأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات في سوريا، وينشر ذلك الموقع صورا ومواد على شاكلة صور قيصر. وتعرف أقاربه على صورة صهر P34 من بين مجموعة صور قيصر التي نشرها ذلك الموقع.

سأل فيدنير P34 عمّا إذا أخبر أحد أقاربه عن اعتقاله، وعن مكان اعتقاله، فنفى P34 ذلك، مضيفًا أنه لم يُسمَح لأحد أن يستفسر عن ذلك أبدًا. وأوضح P34 أن "عدم السماح للأشخاص بأن يستفسروا" يعني أن الأشخاص خافوا من أن يسألوا عن ذويهم أو معارفهم خشية أن يتم اعتقالهم أيضا. وأشار P34 إلى اعتقال أحد أشقائه مدة تقارب الشهر أو نحو ذلك، وقررت والدته أن تتوجه إلى فرع فلسطين، وأن تسأل عن ابنها، واعتقدت أنه لن يلحق بها أذى كونها امرأة مسنّة. ولكنها أُمرت عند المدخل أن تعود أدراجها إلى المنزل، وإلا سيتم اقتيادها إلى الداخل. وخلص P34 أنه لا يمكن لأحد أن يسأل عن مكان وجود ذويه.

أراد فيدنير أن يعرف أسوأ ما مر P34 به أثناء فترة اعتقاله، فقال P34 إن مجرد احتجاز الشخص هناك هو أسوأ شيء بكل بساطة. وكانت الزنزانة صغيرة جدًّا، ولم يكن هناك طعام، أو هواء، أو أشعة شمس. وقال P34 إن تجربة اعتقاله في فرع أمن الدولة كانت صعبة جدًّا لأن تلك الزنزانة كانت أشبه ما تكون بالقبر؛ إذ كانت صغيرة جدًّا، ولم يتمكن أحد من أن يستلقي فيها على ظهره، بخلاف ما هو عليه الأمر في فرع الخطيب.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P34 عمّا إذا كان يحتاج لاستراحة، أو ما إذا كان بإمكان المدّعين العامين أن يطرحوا أسئلتهم عليه، فقال P34 إن بإمكانه أن يواصل الجلسة.

استجواب من قبل المدعين العامين

أشار المدعي العام كلينجه إلى أن P34 قد نُقل إلى زنزانة أخرى أثناء فترة اعتقاله في فرع الخطيب. وأراد أن يعرف المزيد عن مساحة تلك الزنزانة، وعدد المعتقلين فيها، وعن وجود النوافذ فيها من عدمه، وعن درجات الحرارة فيها، فقال P34 إن الجو العام كان حارًّا جدًّا، إلى درجة لا تطاق. وقال P34 إن الزنزانة صغيرة جدًّا، واعتقل فيها نحو 36 شخصًا. وكان هناك دورة مياه داخل الزنزانة، وكانت مجرد حفرة في الأرض، ولم يكن هناك أي مياه. وقال P34 إنه ليس متأكدًا تمامًا، ولكن لربما كان هناك صنبور أو ماسورة مياه وعلبة معدنية. وكانت الزنزانة ودورة المياه في حالة قذرة جدًا. ولم تكن هناك أي نوافذ، وإنما فتحة تهوية صغيرة فوق دورة المياه، وفي حال نظر شخص عبر تلك الفتحة، فسيكون بإمكانه أن يشاهد مباني كبيرة. وعليه، افترض P34 أن ذلك الفرع يقع في قلب مدينة دمشق.

سأل كلينجه P34 عن جودة الهواء داخل الزنزانة، فقال P34 إنه لم يكن هناك أي هواء أصلًا، واقتصر الأمر على فتحة تهوية صغيرة، والكثير من الأشخاص المتكدسين في الداخل.

أراد كلينجه أن يعرف عمّا أذا أصيب المعتقلون بالحكّة أو الطفح الجلدي، أو الجرب، أو القمل، فقال P34 إنه يعتقد أنه ثمة أشخاص أصيبوا بالقمل والجرب. وأضاف أن الكثيرين قد عانوا من مشكلات جلدية نظرًا لاعتقالهم في زنزانة في مثل تلك الظروف.

سأل كلينجه P34 عمّا إذا شاهد جثثًا في فرع الخطيب، فنفى P34 ذلك.

أشار كلينجه إلى قول P34 للمحكمة إنه قد تم التحقيق مع شقيقه وأحد معارفه، وسأل P34 عمّا يعرفه بهذا الخصوص، فقال P34 إن الشخص الذي تحدث معه عن ذلك الأمر يقيم الآن في تركيا. ولم يكن P34 يعرف ذلك الشخص، وتعرف عليه فقط بعد أن اعتُقل رفقة شقيق P34 في آذار/مارس [2011]. واعتقل ذلك الشخص أيضًا رفقة شقيق P34، وخاله أيضًا. وقال ذلك الشخص إنه شاهد أنور، وخضع للتحقيق على يده. وعندما تداول P34 وذلك الشخص في أمر التحقيق، لاحظ P34 أن وصف غرفة التحقيق التي قدمها ذلك الشخص تتشابه وتلك التي خضع P34 نفسه للتحقيق فيها. كما قال له ذلك الشخص أن شقيقه قد خضع للتحقيق على يد أنور أيضا. وسأل P34 كلينجه عمّا يريد أن يعرفه أيضًا.

سأل كلينجه P34 عمّا حصل في جلسة التحقيق، وعمّا حصل في الأثناء، وعن كيفية معاملته، فسأل P34 كلينجه عمّا إذا كان يشير إلى جلسة التحقيق معه، فقال كلينجه إنه يتحدث عن جلسة التحقيق بقيادة أنور مع كل من شقيق P34 والشخص الآخر. قال P34 إنه لم يكن يعرف أن شقيقه كان في فرع الخطيب بادئ الأمر، وإنما علم ذلك من هذا الشخص، وهو ما أقرته شقيقة P34، حيث أخبرت العائلة أن المحقق كان صارمًا جدًا، وأن شقيقها وخالها قد تعرضا للتعذيب، وأُجبرا على التوقيع على ورقة قبل أن يتم الإفراج عنهما. [استشار P34 محاميه. وواصل الإدلاء بشهادته باللغة الألمانية، ولكنه عاود استخدام اللغة العربية على الفور]. وأوضح P34 أنه حصل على تلك المعلومات من شقيقاته، وليس من أقاربه. وأخبرته شقيقته، بعد التحقيق معه من قبل الشرطة الألمانية في بون، أن شقيقهم قد أُجبر على التوقيع على ورقة ما. ورفض أن يفعل ذلك بادئ الأمر، ولكن هدده أنور بأنه سيقوم باعتقال شقيقته، واغتصابها، فما كان من شقيقه إلا أن وقع على الورقة، وتم الإفراج عنه رفقةَ [حُجب الاسم] الذي اعتُقل مع شقيق P34 في آذار/مارس.

قاطع محامي الدفاع فراتسكي قائلًا إنه لم يفهم الجزء الأخير من إجابة P34، فقال P34 إن شقيقه قد وقّع على ورقة بمثابة اعتراف، وتم الإفراج عنه عقب قيامه بذلك. قاطع محامي الدفاع بوكر قائلًا إنه لم يفهم الجزئية التي تحدث فيها P34 عن الشخص الثالث،

وقاطع محامي المدعين بانز قائلًا إنه ينبغي لبوكر أن يستخدم سماعاته، حاله كحال الآخرين، وأنه يطلب توضيحًا على الدوام كونه لا يستخدم سماعاته أبدًا، فردّ بوكر قائلًا إنه ليس بإمكان أي شخص أن يُجبره على استخدام السماعات، وإنه يريد توضيحًا بخصوص ما قاله P34 للتوّ فقط. قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إنه ينبغي للجميع التزام الهدوء، وكررت ما قاله P34 لتوّه، فأومأ P34 برأسه موافقا.

أراد كلينجه أن يعرف كيف عرفت شقيقة P34 عن أمر التهديدات آنفة الذكر، فقال P34 إن شقيقه قد أخبر شقيقته، وأقاربهم عن الأمر. وكان P34 ينهمك في العمل كثيرًا في حينها، ولم يعُد إلى المنزل إلا في ساعات الليل، لذا، لم يعرف كل ما دار في المنزل.

سأل كلينجه P34 عن وقت حصول جلسة التحقيق التي أجراها أنور، فقال P34 إن شقيقه اعتُقل في آذار/مارس 2011.

سأل كلينجه P34 عن وقت الإفراج عن شقيق P34، فقال P34 إنه قد تم الإفراج عن شقيقه بعد شهر واحد تقريبًا. وأضاف أن المظاهرة التي اعتقل شقيقه فيها قد حصلت في منتصف شهر آذار/مارس، وتم الإفراج عن شقيقه في منتصف شهر نيسان/أبريل تقريبًا.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان P34 يعتبر نفسه ضحية للعنف الجنسي، أو ما إذا شاهد ضحايا آخرين تعرضوا للعنف الجنسي في فرع الخطيب، فنفى P34 ذلك.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار محامي الدفاع السيد بوكر إلى قول P34 إنه قد تواصل مع شقيقته بعد استجوابه من قبل الشرطة الألمانية في بون. وسأل بوكر P34 عمّا إذا تم استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، فأقر P34 ذلك.

سأل بوكر P34 عمّا إذا حصل ذلك في بون أو ماكنهايم، فقال P34 إن ذلك قد حصل في بون.

أراد بوكر أن يعرف ما إذا تم استجواب P34 في فصل الشتاء في العام 2020، فقال P34 إنه يعتقد أن ذلك حصل في ماكنهايم، ولكنه وصل إلى المحطة الرئيسة في بون.

سأل بوكر P34 عمّا إذا تم استجوابه في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020، فقال P34 إنه يعتقد ذلك، مضيفًا أن الجو كان باردًا حينها، واستمرت جلسة الاستجواب منذ الصباح حتى ساعات المساء.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة محامي المدّعين عمّا إذا كانت لديهم أي أسئلة، فأومأ محامي المدّعين شارمر برأسه، قائلًا إنه يفضّل أن يحصل على فترة استراحة قبل أن يطرح ما لديه من أسئلة على P34.

***

[استراحة مدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل محامي المدّعين</u>

أشار محامي المدّعين السيد شارمر إلى قول P34 للمحكمة إنه أُجبر على نزع ثيابه، والاستلقاء أرضًا، حيث جرى تفتيش فتحة الفرج عقب اعتقاله لدى فرع الخطيب مباشرةً. واعتذر شارمر عن السؤال، ولكنّه نوّه إلى أهميته، وسأل P34 عمّا إذا مسّ أحد (فرجه) حينها، فقال P34 إنه يتذكّر ذلك الموقف بصورة جيدة: بعد أن أُجبر على التجرد من ثيابه، استلقى أرضًا. كما أُجبروا على اتخاذ وضعية القرفصاء، وقام السجانون بشتمهم في الأثناء. وأضاف P34 أنه لم يتعرض لأفعال ذات طابع جنسي أبدًا، ولكن يبعث ذلك الموقف على الشعور بالإهانة.

أراد شارمر أن يعرف المزيد من المعلومات عن الأوضاع الجسدية والنفسية للأطفال الذي شاهدهم P34 أثناء فترة اعتقاله، فأوضح P34 أنه لم يكن بإمكانه أن يتحدث معهم، حيث صادف ذلك يومه الأول في المعتقل، وكانوا جميعهم في حالة صدمة وخوف. وكان هناك الكثير من المعتقلين في الزنزانة، ولم يتحدث P34 معهم جميعًا.

أشار شارمر إلى قول P34 إنه يرجح أن صهره قد اعتُقل عند إحدى نقاط التفتيش. وسأل شارمر P34 عن مكان نقطة التفتيش تلك، فقال P34 إنه لا يستطيع تحديد النقطة نظرًا لوجود نقاط تفتيش في كل أنحاء المنطقة [التي أقامت شقيقته وزوجها فيها]. وثمة طريقان يتعين على القادم من المدينة أن يسلكهما وصولًا إلى منزل صهره من القدم، وطريقان آخران للقادم من سبينة، ويُعرف أحد تلك الشوارع

باسم "شارع مصنع عدرا"، أو "شارع المصنع" ولكنه لا يذكر الاسم الرسمي للشارع. وأضاف أنه لا يعرف مكان وجود صهره، وما الذي كان يقوم به عند اعتقاله، وبالتالي، ليس بإمكانه أن يحدد نقطة التفتيش التي اعتقل عندها.

سأل شارمر P34 عن هوية المسؤول عن نقاط التفتيش، فقال P34 إنه لا يعرف، ولكن قال له آخرون إن فرع الخطيب مسؤول عن المنطقة التي يقيم فيها هو وعائلته، ولا ينفي ذلك مسؤولية بعض أجهزة المخابرات الأخرى أيضًا. وبحسب P34، كان للمخابرات الجوية نقاط تفتيش خاصة بها نظرًا لقيامها باعتقال الأشخاص أيضًا.

أراد شارمر أن يعرف ما إذا سمع P34 لاحقًا عن مكان اعتقال صهره أو وفاته، فقال P34 إنه هو وعائلته لا يعرفون المكان بالتأكيد، حيث شاهدوا الصورة فقط.

سأل شارمر P34 عمّا إذا تم إعلامه هو وعائلته بمكان وجود صهره أو وفاته، فنفى P34 ذلك، مضيفًا أن كل من يتم اعتقاله يختفي.

سُمح لـP34 الانصراف بصفته شاهدا.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن المدعين العامين وجدوا شاهدًا آخر، ورتبوا أمور الاستجواب معه. وتم استدعاء الشاهد كي يمثل أمام المحكمة بتاريخ 23 حزيران/يونيو. وتم توزيع نسخ من محضر استجواب ذلك الشاهد على الأطراف. وأوضحت كيربر أن أمر استدعاء الشاهد في 23 حزيران/يونيو من شأنه أن يعطي الأطراف الوقت الكافي للتحضير. وأضافت أن المحكمة واجهت صعوبة في ترتيب أمور مثول الشاهد الذي كان من المفترض أن يمثل أمامها في اليوم التالي، ولكنهم تمكنوا من التوصل إلى حلول، وسيدلي الشاهد بشهادته المقررة أمام المحكمة. علاوةً على ذلك، أوضحت كيربر أن المحكمة قامت باستدعاء شاهد من خارج البلاد بتاريخ 1 و2 تمّوز/يوليو، ولكنه لم يُجب على محاولات القاضي كيربر للتواصل معه بعد. وعليه، قامت المحكمة باستدعاء ضابط مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا ذي الصلة تحسّبًا لعدم حضور الشاهد. وأضافت كيربر أنه ثمة الكثير من الشهود الذين لا يريدون أن يدلوا بشهاداتهم في المحكمة، ولكن، ستبذل المحكمة قصارى جهدها كي ترتب أمور إدلائهم بشهاداتهم في المحكمة.

قال محامي الدفاع السيد بوكر إنه اطّلع على المحضر الذي وُزّع عليهم، ولاحظ حجب الكثير من المعلومات، وأراد أن يعرف السبب وراء ذلك لتسهيل مهمة التحضير، فأوضح المدعي العام كلينجه أن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين كان قد حوّل ذلك الشاهد إلى الادعاء العام. وذكر الشاهد أسماء أشخاص من شأنهم أن يكونوا معرضين للخطر، كما تم استجوابه بشأن أشخاص يُرجّح بأن يكونوا متهمين أيضًا. وعليه، اقتضت الحاجة أن يتم حجب أجزاء من شهادة ذلك الشاهد لغرض هذه المحاكمة. وقال كلينجه إن الأسباب وراء ذلك ستتضح عند الاطلاع على المحضر أيضًا.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 12:05 ظُهرًا.

اليوم السادس والسبعون – 17 حزيران/يونيو، 2021

بدأت الجلسة في تمام الساعة 9:40 صباحًا بحضور سبعة أشخاص، وممثلَيْن اثنَيْن من الصحافة. وسُمح لفريق تصوير مكوّن من ثلاثة أشخاص بتسجيل بعض المقاطع في قاعة المحكمة قبل بدء الجلسة. وسجّل الفريق أيضًا بعض المقاطع خارج القاعة، وتحديدًا لحظة خروج الأشخاص من قاعة المحكمة وقت الاستراحة، وعودتهم إليها بعد الاستراحة. ولم يطلب أي من الصحفيين المعتمدين الحصول على خدمات الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية. ومثّل الادّعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. ولم يحضر محامي المدّعين خُبيْب علي محمد الجلسة.

طلبت القاضي كيربر رئيسة المحكمة من محامي المدعين السيد كروكر أن يوضّح ملابسات شهادة الشاهد اليوم أمام المحكمة، فأوضح د. كروكر أن محامية الشاهد المعتمدة كانت فون دير بيرينس مبدئيًّا، ولكنها أصيبت بوعكة صحية فجأة. وبالتالي، سيترافع المحامي كروكر أمام المحكمة بالنيابة عنها بصفته محاميا لذلك الشاهد.

ذكر محامي المدعين بوكر أن ملف القضية يحتوي على الكثير من أسماء المحامين ذوي الصلة لهذا الشاهد، ألا وهم: كاليك، وفون دير بيرينس، وهاكماك. واستفسر عن الأساس الذي من شأنه أن يُخوّل كروكر للترافع بصفة محامي الشاهد، فأوضحت القاضي كيربر أنه تم اعتماد فون دير بيرينس محامية للشاهد بادئ الأمر ولكنها أصيبت بوعكة صحية، لذا، سيَنوب كروكر عنها بموجب وكالة عدلية.

[تم استدعاء الشاهد كي يمثُل أمام المحكمة، ودخل من أحد الأبواب الجانبية للقاعة].

شهادة P35

قبل أن تستهل القاضي كيربر رئيسة المحكمة الجلسة بسؤال P35 عن معلوماته الشخصية، وإعلامه بحقوقه وواجباته كشاهد، سرعان ما بدأ بالنحيب. وقالت كيربر إنه بإمكان الشاهد أن يطلب فترة استراحة في أي وقت، وأن يستشير محاميه السيد كروكر إذا كانت لديه أي أسئلة. يقيم P35 الأربعيني ذو الجنسية السورية في [حُجِبت المعلومات] حاليًا، ويعمل [حُجِبت المعلومات]، وتم إعلامه بحقوقه وواجباته كشاهد، ونفى ارتباطه بالمتهم عن طريق المصاهرة أو النسب. وأوضحت القاضي كيربر أن المحكمة بحاجة للاستماع إلى أقوال P35 التي سبق له وأن أدلى بها أثناء استجوابه من قبل الشرطة الألمانية، ثم سلّمت مجريات الأمور إلى القاضي فيدنير. وغلب على الشاهد الانفعال العاطفي طوال فترة إدلائه بشهادته، وواجه صعوبة في تمالك نفسه، والتحكم بأعصابه.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

استهلّ القاضي فيدنير الاستجواب بالطلب من P35 أن يدلي بمعلومات عامة عن خلفيّته، وعن أسباب معارضته للنظام، وعدد مرات اعتقاله، والأماكن التي اعتقل فيها، فقال P35 إنه كان يعمل [حُجِبت المعلومات]، وكان أحد أفراد المنتخب الوطني السوري. وينحدر P35 من عائلة معروفة في سوريا تعمل في التجارة، وكان هو شخصية معروفة أيضًا. وأوضح أنه قام هو وأفراد عائلته بالتعبير عن آرائهم السياسية جهرًا، وذلك ابتداءً من العام 2001. وتفاجأوا جدًّا بتوريث الرئاسة في سوريا من الأب لابنه. وعليه، تم إقصاؤه من المنتخب الوطني بسبب رأيه السياسي المستقل على الرغم من أنه كان بطلًا للعرب. وأوضح أنه كان صغيرًا في حينها، وبدأ النظام بملاحقته قضائيًّا على خلفية آرائه السياسية. وتم اعتقاله في الفرع 251 في العام 2007، والتقى أنور في مكتبه، وذلك في أول أيام اعتقاله لدى الفرع.

[طلب P35 استراحة لمدة دقيقة واحدة]

قال فيدنير إنه يريد أن ينتهز الفرصة كي يطرح سؤالًا بسيطًا على P35، وأراد أن يعرف ما إذا اعتُقل P35 قبل العام 2007 أيضًا، فقال P35 إنه اعتُقل لدى الأمن العسكري قبل العام 2007.

أراد فيدنير أن يعرف وقت حصول ذلك، وما إذا كان P35 لا يزال فردًا من أفراد المنتخب الوطني السوري في حينها، فأوضح P35 أنه تم إقصاؤه من المنتخب في العام 2011، وتعرض لتعذيب مهول في عامي 2011 و2012، مما أفضى إلى إصابته بضبابية في الذاكرة ويتعذر عليه أن يتذكر كل شيء، واستدعى حصوله على الرعاية الطبية اللازمة جراء ذلك.

قال فيدنير إنه لا بأس في ذلك، وطلب من P35 أن يواصل سرد الأحداث التي حصلت في العام 2007، فقال P35 إن شخصين قد قاما بالإشراف على جلسات التعذيب [في الفرع 251]، وكان أنور رئيس قسم التحقيق في الفرع في حينها. وقال P35 إنه تعرض للصعق بالكهرباء، ولانتزال النُدَب الناجمة عن ذلك واضحة للعيان على سائر أنحاء جسده، حيث عرضها على الشرطة الألمانية. كما تعرّض للتعذيب بأسلوب الشَبْح. ووصف P35 أنه تم تقييده، وتعليقه. وأضاف أنه أضحى يتناول أدوية وعلاجات على خلفية تلك التجارب التي مر بها.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا حصل ذلك في الفرع 251، فأقر P35 ذلك، قائلًا إن ذلك حصل في فرع الخطيب، والذي يُعرَف أيضًا باسم الفرع 251.

سأل فيدنير P35 عن السنة التي حصل فيها ذلك، فقال P35 إن ذلك حصل في العام 2007، بحسب ما يذْكُر.

أراد فيدنير أن يعرف سبب اعتقال P35، فأوضح P35 أنه اتُّهم بأنه مُعارِض، وبالتجسس لصالح بلدان أجنبية.

أراد فيدنير أن يعرف كيفية اعتقال P35، أي إذا ما استُدعيَ للتوجّه إلى مكان ما، أم إذا تم اقتياده مثلًا، فقال P35 إن عناصر من دوريات قوات الأمن قد داهموا منزله، وعصبوا عينيه، وزجّوا به في سيارتهم، واقتادوه معهم. وأضاف P35 أنه اعتُقل 13 مرّة، وهو ما من شأنه أن يصيبه ببعض الارتباك.

طلب فيدنير من P35 أن يحاول تذكّر بعض التفاصيل، وأراد أن يعرف كيفية علم P35 بأنه معتَقَل لدى فرع الخطيب، فقال P35 إنه عرف ذلك وهو في إحدى نقاط التجمع في الفرع، حيث أخبره المعتقلون الآخرون أنهم في الفرع 251.

أراد فيدنير أن يعرف كيف بدا ذلك المكان، فوصف P35 أن الأوضاع كانت سيئة جدًّا، في ظلّ أصوات الصراخ، والتعذيب، والشتائم.

سأل فيدنير P35 عن المكان الذي اقتيد إليه عقب اعتقاله، وعمّا إذا اقتيد إلى أحد السجون، فقال P35 إنه تم اقتياده إلى المكان الذي وصفه لتوّه. طلب فيدنير من P35 أن يصف ذلك المبنى، والزنازين فيه، فأوضح P35 أن باب الزنزانة معدنيّ، ومزوّد بفتحة تهوية صغيرة. وسأل P35 فيدنير عمّا إذا ينبغي له أن يصف السجن أيضًا، فأقر فيدنير ذلك، فقال P35 إن ذلك حصل قبل 14 عامًا، ولقد نسي الكثير من التفاصيل.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان السجن في الطابق العلوي أم السفلي، فقال P35 إن السجن والزنازين في الطابق السفلي، بينما يقع مكتب [أنور] في الطابق العلوي.

سأل فيدنير عن مساحة تلك الزنازين، فأوضح P35 أنه اعتقل بادئ الأمر في إحدى الزنازين الجماعية الكبيرة، ثم نُقِل إلى إحدى المُنفردات.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان هناك معتقلون آخرون معه أيضًا، فأقر P35 ذلك، مضيفًا أنه كان هناك الكثير من المعتقلين معه.

أراد فيدنير أن يعرف تفاصيل جلسة التحقيق معه التي بإمكان P35 أن يتذكرها، فقال P35 إنه يتذكر أنه التقى [أنور] في الفرع، وأنه سُئل عن سبب محاولاته الرامية إلى تخريب البلد، وعن الجهة التي يتخابر معها، فقال P35 إنه أُمر بأن يدلي باعترافاته، وبخلاف ذلك فهو يعرف تمام المعرفة نوع المعاملة التي سيلقاها. وقال P35 إنه نفى كل شيء، فاقتاده السجّانون، وقاموا بتعذيبه.

سأل فيدنير P35 عن مكان المكتب، والمكان الذي اقتيد إليه عقب جلسة التحقيق، فأوضح P35 أنه كان معصوب العينين، واقتيد إلى الطابق العلوي ويداه مقيدتان إلى الخلف. وخلص P35 إلى أن مكتبه [أي أنور] يقع في الطابق العلوي.

أراد فيدنير أن يعرف الطابق الذي يقع فيه ذلك المكتب، فقال P35 إنه يقع فوق السجن في الطابق العلوي، وكان كبيرًا، ولكنه لا يعرف رقم الطابق على وجه التحديد.

سأل فيدنير P35 عمّا كان بإمكانه أن يشاهده في ذلك المكتب من خلال عصابة العينين، فأوضح P35 أن عصابة العينين تحركت من مكانها، وطُلب منه لاحقًا أن يزيلها. وشاهد هاتفًا، وجهاز اتصال لاسلكيّ على طاولة المكتب.

أراد فيدنير أن يعرف المزيد عن قطع الأثاث، والأدوات الموجود في غرفة المكتب، فقال P35 إن المكتب كبير، وواسع، وطويل، ويوجد فيه بعض قطع الأثاث، ولكنه لا يتذكرها على وجه التحديد.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا شاهد كراسي أو أريكة في المكتب، فقال P35 إنه قد نسي التفاصيل.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان P35 واقفًا، أو جالسًا، أو جاثيًا على ركبتيه، فقال P35 إنه كان واقفًا، مضيفًا أن يديه كانتا مقيدتين بادئ الأمر، ولكن نُزعت القيود من يديه لاحقا.

سأل فيدنير P35 عن عدد الأشخاص الذي كانوا في الغرفة، فقال P35 إن شخصًا واحدًا اقتاده إلى المكتب، ولكنه لا يعرف ما إذا ظلّ ذلك الشخص داخل غرفة المكتب أم لا.

أشار فيدنير إلى قول P35 إن أنور كان في المكتب، وسأل P35 عن كيفية قيامه بتحديد هوية أنور، والجزم بأن ذلك الشخص هو أنور، فأوضح P35 أنه لا يعرف أنور بشكل شخصي، ولكنه عرف أن أنور كان رئيس مكتب التحقيق، وذلك أثناء عمل P35 تاجرًا. وأضاف P35 أنه ثمة سجّان ساعده، وأخبره أن المحقق هو أنور.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان بإمكانه أن يتعرف على ذلك المحقق بين الحضور، فأقر P35 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف الشخص الذي قام P35 بتحديده، فقال P35 إنه تعرّف على أنور من وحمته، مضيفًا أن أنور بدا مختلفًا بعض الشيء حينها.

طلب فيدنير من P35 أن يصف لقاءه بأنور، أي كيف سار ذلك اللقاء، وعمّا سُئِل، وكيف تصرّف أنور، فقال P35 إن أنور قد انفعل، ممّا حدا بالسجّانين أن يعرضوا عليه اقتياد P35 معهم.

سأل فيدنير P35 عن المعلومات التي أراد المحقق أن يعرفها، فقال P35 إن المحقق سأله عن سبب انضمامه للمعارضة، والطرف الذي يؤيده، وعن الجهات التي يتخابر معها في بعض البلدان الأجنبية.

أراد فيدنير أن يعرف إجابات P35 على تلك الأسئلة، فأخبر P35 المحكمة أنه لم يكن لديه سبب كي يدمّر وطنه الأم ومسقط رأسه.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا أدلى بأي اعترافات، فقال P35 إنهم يجبرون الأشخاص على أن يدلوا باعترافاتهم.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا حصل ذلك مع P35 أثناء التحقيق معه، فقال P35 إنه لم يقترف أي جُرم، لذا لم يرَ سببًا قد يدفع به لأن يدلي باعتراف. وقال [أنور] إن السجّانين يعرفون الطريقة التي سيتعاملون بها مع P35. وبحسب P35، قرع أنور الجرس، وجاء السجّانون، فأخبرهم أنور أن يعاملوا P35 بالطريقة المناسبة، ثم اقتادوه كي يقوموا بتعذيبه.

سأل فيدنير P35 عن الجوّ الذي ساد أثناء ذلك الحوار، وأراد أن يعرف ما إذا كان أنور ودودًا أم فظا، فأوضح P35 أن النظام يتصرّف طبقًا لسياسة "العصا والجزرة"، وأن ما وجده في نهاية ذلك الحوار هو العصا فقط.

أراد فيدنير أن يعرف ما قد يكون بمثابة الجزرة إذًا، فقال P35 إن أنور ابتسم ابتسامة صفراء، وأضاف P35 أنه أمره بأن يقف.

أشار فيدنير إلى أن P35 وصف للشرطة الألمانية كيفية سير مجريات التحقيق. واستشهد فيدنير بأحد أقوال P35 الواردة في محضر استجوابه من قبل الشرطة، حيث قال: "تم اقتيادي إلى الطابق العلوي عند الساعة السابعة مساءً تقريبًا، وكنتُ معصوب العينين، والتقيت أنور هناك، أخبرني بأنه يريد أن يساعدني، ولكن يتوجّب عليّ أن أُخبره بكل الأمور التي قمتُ بها لقاء ذلك، ثم تداولنا في الأمر"، فأقّر P35 ذلك، مضيفًا أن الابتسامة التي وصفها لتوّه تعني أنه سيحصل على المساعدة إذا أدلى باعترافاته فقط.

أشار فيدنير إلى أن P35 قد سُئِل أثناء التحقيق عمّا إذا كان يتخابر مع أي جهات أمريكية أو أوروبية. ووفقًا لفيدنير، نفى P35 الأمر، وقال إنه يناضل لنيْل حقوقه فقط. وسأل فيدنير P35 عمّا إذا كان يتذكر تفاصيل الموقف، وتحديدًا تلك المتعلقة بسياق أمر "منع السفر" الصادر بحقه، فقال P35 إنه قد صدر أمر منع سفر بحقّه فعلا، ولم يُسمح له بمغادرة البلاد إلا بموافقة الفرع.

أشار فيدنير أيضًا إلى قول P35 للشرطة الألمانية إنه أخبر أنور عن الإجحاف الذي ينطوي عليه أمر منع السفر الصادر بحقه من أجهزة المخابرات، وعن استيائه من اضطراره للتقدم بطلب لدى السلطات في كل مرة يريد مغادرة البلاد فيها، فسأل أنور P35 عمّا إذا أراد أن يدلي بأي اعترافات، فنفى P35 ذلك. فما كان من أنور إلا أن قرع الجرس، وجاء أبو محمد، واقتاد P35 إلى القبو. فأقّر P35 ذلك، قائلًا إن أنور قد قرع الجرس، واقتيد إلى القبو على إثر ذلك.

استشهد فيدنير مجددًا بأحد أقوال P35 الواردة في محضر استجوابه من قبل الشرطة، حيث قال: "سألني [أي أنور] عن الجهة التي أريد أن أبيعها البلد، فقلتُ إنني أناضل لنيل حقوقي، والإصلاح السياسي. سألني أنور عمّن أكون لأطالب بأمور كتلك. ولم تكن يداي مقيدتين أثناء مناقشة الأمر مع أنور، ولكن كنتُ معصوب العينين. وقام أنور بنزع عصابة العينين، وأكملنا النقاش وجهًا لوجه"، فأوضح P35 أن عصابة العينين تحركت من مكانها بادئ الأمر، وجرى إزالتها فيما بعد.

واصل فيدنير الاستشهاد بأقوال P35 الواردة في محضر الشرطة، قائلًا: "طالب الكثير من الأشخاص بعمليات الإصلاح في عامي 2006 و2007. وأخبرته [أي أنور] أنني أطالب بذلك أيضًا، وبدأنا بمناقشة الأمر، ثم سألني عمّا إذا كنت أرغب بأن أدلي بأي اعتراف، فنفيت ذلك. فما كان منه إلا أن قرع الجرس، ونادى على أبي محمد، آمرًا إياه أن يتصرف بما يراه مناسبًا، فانصاع للأمر مؤديًّا التحية، مضيفًا أنه يعرف ما الذي ينبغي له أن يفعله"، فأوضح P35 للمحكمة أن تلك طريقة لإصدار أمر باستخدام التعذيب. ولم يكن بإمكان أحد أن يفعل أي شيء قبل أن يحصل على موافقة أنور بصفته رئيسًا لقسم التحقيق. وكان من المعروف أنه يُعطي الأوامر.

أراد فيدنير أن يعرف المدة التي مكثها P35 في فرع الخطيب قبل أن يتم التحقيق معه، فقال P35 إنه لا يعرف.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا حصل ذلك على الفور، أم بعد برهة من الزمن، فقال P35 إنه يعتقد أن ذلك حصل بعد اعتقاله في الفرع مدة يومين.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تعرض P35 للضرب أو التعذيب قبل التحقيق معه، فأقر P35 ذلك، قائلًا إنه تعرض للضرب عددًا من المرات من قبل.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تعرض للضرب قبل أن يتم التحقيق معه، فقال P35 إنه تعرض للضرب قبل التحقيق، ولكنه تعرض للتعذيب الفعلي بعد التحقيق معه.

أراد فيدنير أن يعرف ما الذي حصل بعد التحقيق مع P35، فقال P35 إنه تعرض لتعذيب مهول، وتكرر ذلك على نحو يومي.

سأل فيدنير P35 عمّا حلّ به على وجه التحديد، فقال P35 إنه تعرض لكل أساليب التعذيب المعروفة، من قبيل الشّبْح، والصّعق بالكهرباء على قدميه، والكرسي. [عرض P35 آثار التعذيب الواضحة على رسغيه]

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تم تعليقه، فأقر P35 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف مكان حصول ذلك، فقال P35 إن ذلك حصل في القبو.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تعرض للضرب أثناء تعليقه من السقف، فأقّر P35 ذلك، مضيفًا أنه تعرض للضرب على الدوام. وقال السجانون: "خذ أيها [حُجِبت المعلومات]".

أراد فيدنير أن يعرف الأعضاء التي تعرض P35 للضرب عليها، فقال P35 إنه تعرض للضرب على بطنه، وظهره، وسائر أنحاء جسده.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تعرض للضرب على قدميه، فقال P35 إنه اضطُر للخضوع لعملية جراحية في [حُجِبت المعلومات] على خلفية ذلك. ولا تزال الآثار واضحة للعيان، ولديه وثائق طبية إثباتا ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P35 قال للشرطة الألمانية إنه مكث في المنفردة مدة تسعة أيام، وإن قدميه نزفتا لثمانية أيام، وإنه احتاج بالتالي لبطانية جديدة كل يوم، فقال P35 إنه لا يتذكر التفاصيل، ولكنه يتذكر وجود الدم.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تعرض P35 للتعذيب في الفرع 251 باستخدام أساليب أخرى أيضًا، فقال P35 إنه تعرض للتعذيب بالدولاب، وتعرض للضرب، من بين جملة أمور أخرى.

طلب فيدنير من P35 أن يصف الدولاب، فأوضح P35 أن كلمة "الدولاب" تعني "العَجَل/الإطار". سأل فيدنير P35 عن كيفية تعرضه للتعذيب باستخدام ذلك الأسلوب، فقال P35 إنهم ضغطوا جسمه عنوةً داخل الدولاب، ثم تعرّض للضرب.

أشار فيدنير إلى أن P35 قد أخبر الشرطة أنه تعرّض للتعذيب بالكرسي، وطلب منه أن يصف ذلك الأسلوب، فأوضح P35 أنه يوجد منطقة مفرغة تتوسط مقعد الكرسي، وأنه يتم إدخال جسم الضحية عنوة في تلك المنطقة المفرغة، وأضاف أن ذلك الأسلوب معروف باسم الكرسي الألماني.

أراد فيدنير أن يعرف مدة اعتقال P35 في الفرع، وعدد المرات التي تعرض فيها لسوء المعاملة، فقال P35 إنه مكث في الفرع مدة ثمانية أشهر، وتعرض في الأثناء للتعذيب كثيرًا، ولكنه لا يذكر عدد المرات على وجه التحديد.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تعرض للتعذيب فورًا عقب التحقيق معه من قبل أنور، فأقر P35 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تعرض المعتقلون الآخرون للتعذيب أيضًا، وكيف كانت أحوالهم وأوضاعهم، فقال P35 إنه من المستحيل أن يتم اعتقال أحد الأشخاص لدى ذلك الفرع من غير أن يتعرض للتعذيب. وتعرض المعتقلون الآخرون للتعذيب على نحو أكثر تكرارًا وشدة، لا بل قد تم تحطيمهم. وأضاف P35 أن أحد المعتقلين قد قضى نحبه تحت التعذيب.

سأل فيدنير P35 عمّا حلّ بذلك الشخص، فقال P35 إن ذلك الشخص تعرض للتعذيب، ثم قيل لـي إنه أُصيب بنزيف دماغي، وتوفيّ على إثر إصابته بسكتة دماغية.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا شاهد ذلك الشخص، فقال P35 إنه شاهده ممددا على الأرض.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان ذلك الشخص جثّة هامدة حينها، فأقر P35 ذلك، قائلًا إن السجّانين حملوه خارجا.

أراد فيدنير أن يعرف المزيد عن الأحوال العامة في المعتقل، وتحديدًا عن تلك المتعلقة بالطعام والنظافة الشخصية، فقال P35 إن الطعام المقدم لم يكن نظيفًا أو جيدًا. وأصيب جميع المعتقلين بالقمل، وكانوا دائمي التعرق بسبب اكتظاظ الزنزانة بأعداد كبيرة من المعتقلين. وكانت الزنزانة قذرة.

استشهد فيدنير بمحضر الشرطة مشيرًا إلى قول P35 إن وجبة الفطور كانت عبارة عن سبع حبات زيتون، وصنف آخر، بينما كانت وجبة الغداء من البرغل والحساء، وأما وجبة العشاء فكانت من الخبز والبيض، بالإضافة إلى الأرز في بعض الأحيان. ومع ذلك، لم تكن كمية الطعام كافية، وفقد الكثير من المعتقلين من أوزانهم بشكل ملحوظ. فأقر P35 ذلك.

سأل فيدنير P35 عن مساحة الزنزانة التي اعتُقل فيها، فقال P35 إنه نسي. وكانت المنفردة صغيرة جدًّا، ولكنه لا يعرف مساحة الزنزانة الجماعية الكبيرة تمامًا.

أراد فيدنير أن يعرف مساحة المنفردة الصغيرة، وما إذا كان فيها بمفرده، فقال P35 إنه اعتقل بمفرده فيها، بينما اعتقل رفقةَ الكثير من المعتقلين في الزنزانة الجماعية.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب P35 من قبل الشرطة مجددًا، والذي قال خلاله إن مساحة المنفردة تبلغ 1*1.5 متر تقريبًا، وإنها بارتفاع 2 متر. ولم يكن بإمكانه أن يستلقي على الأرض فيها. وكانت معتمة على الدوام، واستخدمت فتحة التهوية الصغيرة بغرض استدعائه من قبل السجانين فقط، فأقر P35 إفادته، قائلًا إن الزنزانة كانت صغيرة على ذلك النحو.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا فقد P35 وعيه جراء التعرض للتعذيب، فأقر P35 ذلك، قائلًا إنهم قاموا حينها بلّفه داخل بطانية.

سأل فيدنير P35 عن أسلوب التعذيب الذي أفضى إلى فقدانه للوعي، فقال P35 إنه كان يتعرض للصعق بالكهرباء، وأوسع ضربًا أيضًا.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب P35 من قبل الشرطة مجددًا، وإلى إفادته بأنه تعرض للركل والتعذيب على أيدي أربعة أو خمسة أشخاص في غرفة التعذيب، حيث ضربه أبو محمد وعلي، وقاموا بتعذيبه باستخدام الصعق بالكهرباء إلى أن فقد إحساسه بساقيه، وفقد P35 وعيه بعد ذلك، فقاموا بلّفه ببطانية، وأعادوه إلى الزنزانة، وتعرض للتعذيب في اليوم التالي. فأقر P35 ذلك، مضيفًا أنه تعرض للتعذيب على نحو يوميّ.

استشهد فيدنير بأقوال P35 للشرطة، وتحديدًا أنه أُجبر على أن يجلس على كرسي، قبل تعرضه للضرب، حيث أرادوا منه أن يدلي باعترافاته، وضربوه بالأسلاك المجدولة على ساقيه، وقدميه، وظهره. وسكبوا الماء عليه عندما فقد وعيه، وقاموا بتعليقه من سيخ معدني مدة خمس أو ستّ ساعات. وتعرض للتعذيب بالصعق بالكهرباء لسبعة أو ثمانية أيام، وقام عليّ بزيادة قوة التيار الكهربائي، ولكن أخبره أبو محمد بأن يهدّئ من روعه كي لا يتسبب بمقتله. فأقر P35 ذلك، مضيفًا أن عليّا هو الشخص الذي تولى تنفيذ معظم جلسات التعذيب.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان P35 معصوب العينين أثناء تعرضه لسوء المعاملة، فأوضح P35 أنه عادة ما كان معصوب العينين، ولكن تحركت عصابة العينين من مكانها في بعض الأحيان جراء التعرض للضرب، وكان بإمكانه أن يشاهد الأشخاص من حوله. وكانت تلك هي المناسبة التي شاهد فيها عليّا وأبا محمد. [شرح P35 للمحكمة كيف تحركت عصابة العينين من مكانها].

سأل فيدنير P35 عمّا إذا التقى أنور في الفرع مرة أخرى، فقال P35 إنه التقى أنور قبل أن يتم الإفراج عنه.

أراد فيدنير أن يعرف كيف سار ذلك اللقاء، فقال P35 إنه نسي، ولكنه أُجبر على ارتداء عصابة العينين، والتوقيع على ورقة، وأُجبر على أن يبصم عليها.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كانت حالته أثناء ذلك اللقاء تنمّ عن أنه تعرض للتعذيب، فأقر P35 ذلك، قائلًا إن آثار التعذيب كانت واضحة للعيان على سائر أنحاء جسده.

أراد فيدنير أن يعرف ماذا كان P35 يرتدي، فقال P35 إنه لا يعرف، ولكن من الممكن أنه كان يرتدي نفس القميص الذي كان يرتديه عند اعتقاله.

أراد فيدنير أن يعرف سبب الإفراج عن P35، فقال P35 إنه قد تم الإفراج عنه بعد دفع الرشوة.

سأل فيدنير P35 عن كيفية دفع تلك الرشوة بالتفصيل، فقال P35 إنه لا يعرف نظرًا لأن أقاربه رتبّوا كلّ تلك الأمور.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا أخبره أحد عن ذلك الأمر، فقال P35 إنه تناهى إلى علمه أن الجميع كانوا يبحثون عنه، ويحاولون الحصول على معلومات عنه. وأضاف P35 أنه لا يعرف أي تفاصيل في ذلك الشأن كونها قد حدثت قبل 14 عامًا.

ذكر فيدنير شقيق P35، وسأله عن عمله، فقال P35 إن شقيقه قد عمل مديرًا عامًّا لـ[حُجِبت المعلومات]، وقد زود ذلك المكان القصر الرئاسي ببعض الخدمات أيضًا.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا أخبره أحد عن الرشوة المدفوعة، فأوضح P35 أنه علم بأمر دفع مبلغ من المال، ولقي على إثره معاملة أفضل، لا بل سُمح له بأن يستحم.

استشهد فيدنير باستجواب P35 من قبل الشرطة، والذي قال فيه إن عائلته لم تكن تعرف مكان وجوده، وبحثوا عنه طوال خمسة أو ستة أشهر تقريبا. وكان شقيقه تاجرًا، وعلى تواصل بعائلة [حُجب الاسم] التي كانت بدورها على تواصل مع أنور. ودفع شقيق P35 مبلغًا قوامه 15,000 ليرة سورية لقاء الإفراج عن P35، وخفّت حدة التعذيب التي تعرض لها P35 على ذلك الأساس. وأخبر المحقق P35 أنه محظوظ جدًّا، ثم أجبر على أن يوقع على ورقة، وقيل له إن المحكمة تنظر في وثائقه، وإنه سيتم الإفراج عنه في القريب العاجل. فأقر P35 ذلك، مضيفًا أن بوسعه أن يتذكر بعض تلك الأمور فقط.

أراد فيدنير أن يعرف تفاصيل ذات صلة بإمكان P35 أن يتذكرها، فقال P35 إنه يعرف أن شقيقه قد تدخّل، وأنه لقي معاملة أفضل على إثر ذلك، وإنه وقّع على ورقة ما. وقال إن ذلك هو كل ما بإمكانه أن يتذكر من تفاصيل.

سأل فيدنير P35 عن زمن لقائه بأنور للمرة الثانية بعد أن اعتُقل، فقال P35 إنه لا يعرف.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا بلغت تلك المدة خمسة أشهر، فقال P35 إنه لا يعرف.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا انطوى اللقاء الثاني على أي اختلاف، أو إذا كان أشبه ما يكون بجلسة تحقيق، وعن الجوّ السائد حينها، فقال P35 إن ذلك اللقاء قد كان أفضل من اللقاء السابق.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا جرى التحقيق معه، فقال P35 إنه لا يعرف، وأن كل ما يعرفه هو أن الظروف كانت أفضل مما كانت عليه في المرة الأولى.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان بإمكان P35 أن يتذكر أي تفاصيل عن الرعاية الطبية التي حصل عليها لعلاج إصابات قدميه، فقال P35 إنه كان بحاجة لرعاية طبية لقدميه، وإنه قد حصل عليها في أحد المشافي.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب P35 من قبل الشرطة، مشيرًا إلى قوله إنه التقى أنور مجددًا في مكتبه بعد مرور خمسة أشهر تقريبًا عندما تدخل التجّار في الأمر، وذلك عندما سُئل عمّا إذا التقى أنور مجددًا في الفرع. وقال إن أنور قد قدم له الشاي حينها، وإن اللقاء كان يختلف عن اللقاء السابق. وقال أنور إنه يريد أن يساعد P35 الذي أخبر أنور بدوره أن قدميه مصابتان. وقال أنور إنه سيتلقى العلاج اللازم في اليوم التالي. وقبل أن يتلقى العلاج، قيل له إنه جرى إرسال وثائقه إلى المحكمة. وأوضح P35 للمحكمة أن العلاج الذي حصل عليه لم يكن كافيًا، حيث حصل على الأسبرين والمسكنات فقط لا غير، ولم يتلقَ العلاج الفعلي اللازم في حينها. واقتصر العلاج الذي حصل عليه حينئذ على مسكّنات الألم فقط كونه لم يستطع النوم.

أراد فيدنير أن يعرف ما الذي حصل بعد ذلك، وكيفية الإفراج عن P35، فقال P35 إنه مثُل أمام المحكمة، حيث صدر قرار الإفراج عنه هناك.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان بإمكانه أن يتذكر الثياب التي كان أنور يرتديها، فقال P35 إنه يعرف ولكنه لا يتذكر الآن.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان يرتدي زيًّا معينًا، فقال P35 إنه لا يتذكر، مضيفًا أن ذلك قد حصل قبل 14 عامًا.

أشار فيدنير إلى قول P35 للشرطة الألمانية إن أنور شغل منصبًا رفيعًا في الفرع، وهو ما بإمكاننا أن نعرفه من الزي الذي يرتديه. وسأل فيدنير P35 عمّا إذا كان بإمكانه أن يتذكر الأمور على نحو أفضل عندما تم استجوابه من قبل الشرطة في العام 2019، فأقر P35 ذلك، مضيفًا أنه لا يزال يخضع للعلاج حاليا. وأضاف أنه اعتقل في العام 2012، وأن التعذيب الذي تعرض له لا يزال يلقي بظلاله عليه إلى اليوم. ونسي الكثير من التفاصيل في غضون سنتين فقط، وأضاف أنه يقول الحقيقة.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنهم سيفرغون من الجزء الأول من شهادة P35 بعد ساعة من إدلائه بشهادته، وأن بإمكان القضاة أن يواصلوا طرح الأسئلة بعد استراحة قصيرة.

***

[استراحة مدة 15 دقيقة]

***

قالت القاضي كيربر إنها تأمل أن يكون P35 قد استعاد بعضًا من عافيته أثناء فترة الاستراحة.

مضى القاضي فيدنير في استجواب P35 مشيرًا إلى أقواله لدى الشرطة الألمانية بشأن تعرضه للاعتقال في الفرع 251 في مناسبة أخرى. وسأل فيدنير P35 عن وقت حصول ذلك، فأوضح P35 أنه اعتقل 13 مرة، وأنه قد يواجه مشكلة في معرض إجابته على ذلك السؤال لأن تكرار تعرضه للاعتقال غير مرة قد يخلق بعض الخلط والتشويش. وقال P35 إنه يبذل قصارى جهده كي يتذكر، ولكن ذلك ليس بالأمر السهل. وقال إنه تذكر أمور دون غيرها عندما استشهد فيدنير بإفاداته الواردة في المحضر. وإنه تعرض للتعذيب، والضرب، والاعتقال 13 مرة. وبحسب P35، أخبره الأطباء في [حُجِبت المعلومات] أنه كان بالإمكان أن "يفقد صوابه" جراء التعذيب الذي تعرض له، وأن الأمر ما كان ليقتصر على فقدان جزء من الذاكرة وحسب. وقال P35 إنه يتلقى الرعاية الطبية اللازمة منذ ستة أعوام ونصف، وإن تلك الرعاية تهدف إلى إعادة تأهيله كي يتمكن من أن يعيش حياة طبيعية. وقال P35 إنه يحاول القيام بأي شيء لتجاوز الأمر، وإنه أراد المثول أمام المحكمة عندما شاهد أن ألمانيا قد ألقت القبض على أنور كونه قام بمهام الإشراف أثناء فترة اعتقال P35. وأضاف أنه صادق في قوله إنه نسي بضعة أمور.

قال القاضي فيدنير إنه لا بأس في ذلك الأمر، وأن القضاة لا ينتقدونه على ذلك أبدًا. وقال فيدنير إنه ينبغي لـP35 أن يبذل قصارى جهده كي يتذكر التفاصيل، لا أكثر. ومضى في حديثه سائلًا P35 عن زمن اعتقاله في الفرع 251 للمرة الثانية، وعمّا إذا حصل ذلك قبل اندلاع النزاع السوري الداخلي أم لا، فقال P35 إنه اعتقل قبلها، حيث كان يملك حصّة ملكية في إحدى الصحف التابعة للمعارضة [لم يذكر المترجم الاسم العربي للصحيفة، ولكنه ترجم اسمها إلى اللغة الألمانية].

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تولى تحرير المقالات لتلك الصحيفة أيضًا، فأوضح P35 أنه اعتقل لأنه كتب مقالة بعنوان "[حُجِبت المعلومات]"، وبناءً على ذلك، أمر علي مملوك أن يتم اعتقاله في كفرسوسة.

أشار فيدنير إلى قول P35 للشرطة إنه اعتقل في العام 2010، وسأل P35 عمّا إذا كان ذلك صحيحًا، فأقر P35 ذلك.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان هناك صلة بين اعتقاله المرة الثانية والصحيفة آنفة الذكر، فأقر P35 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا اعتقل P35 أو إذا تم استدعاؤه للحضور إلى الفرع فقط، فقال P35 إنه يذكر أنه تم استدعائه للحضور إلى الفرع.

أراد فيدنير أن يعرف رقم الفرع أو اسمه، فقال P35 إنه الفرع 251.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا توجّه إلى هناك من تلقاء نفسه طواعية، فقال P35 إنه توجّه إلى هناك كونه لم يقترف أي شيء، ولم يرَ أي سبب قد يحول دون توجهه إلى الفرع.

سأل فيدنير P35 عن مدة اعتقاله، فقال P35 إنه اعتقل لبضعة أيام.

أشار فيدنير إلى قول P35 للشرطة إنه اعتقل ثمانية أيام، فأقر P35 ذلك، قائلًا إنه اعتقل ثمانية أو تسعة أيام.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان بإمكانه أن يعقد مقارنة بين اعتقاله هذه المرة، واعتقاله في العام 2007، فقال P35 إنه لا مجال للمقارنة، إذْ كان التعذيب مهولًا في العام 2007.

سأل فيدنير P35 عمّا كانت الأمور عليه في العام 2010، فكرّر P35 قائلًا إنه لا مجال للمقارنة.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كانت تجربة اعتقاله في العام 2010 أفضل أم أسوأ من العام 2007، فقال P35 إن تجربة اعتقاله في 2007 كانت أسوأ بكثير.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا اعتُقل في إحدى المنفردات أم في زنزانة جماعية في العام 2010، فقال P35 إنه نسي.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب P35 من قبل الشرطة، وتحديدًا بقوله إنه اعتُقل في إحدى الزنازين الجماعية مجددًا، ولكنها كانت أفضل بكثير: حيث بلغت مساحتها 40 مترًا مربعًا، واعتقل فيها 20 شخصًا فقط، وكان هناك دورة مياه عند إحدى زوايا الزنزانة، بينما كان الطعام المقدم، وأحوال النظافة الشخصية السائدة في العام 2010 بنفس السوء التي كانت عليه في العام 2007. وأخبر P35 المحكمة أنه لا يتذكر الكثير من التفاصيل، ولكن كانت المرة الثانية أفضل من الأولى.

أشار فيدنير إلى قول P35 للشرطة أن السجانين كانوا أفضل في المرة الثانية أيضًا، فأقر P35 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا التقى P35 أنور أثناء اعتقاله الثاني في الفرع 251، فقال P35 إنه ليس بإمكانه أن يتذكر. وسأله فيدنير عمّا إذا كان يتذكر أي شيء، فقال P35 إنه بذل قصار جهده كي يتذكر أي تفاصيل، ولكنه لم ينجح في ذلك.

قال فيدنير إن بإمكانه أن يوفر السياق بُغية توضيح المسألة لـP35، وأشار إلى قول P35 للشرطة إنه التقى أنور مجددًا، وأخبره أن الأوضاع في البلد انزلقت إلى الأسوأ، فأقر P35 أنه سأل أنور عمّا إذا كان يتذكر لقاءهما في العام 2007، وأخبره أن البلد قد أصبحت الآن [أي في العام 2010] أسوأ حالًا. وأضاف P35 أن بإمكانه أن يتذكر الآن.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا حقق معه أنور أو استجوبه، فاستذكر P35 أنه أخبر أنور أن البلد يرزح تحت ضغوط كبيرة أمريكيًّا ودوليًّا، وأن عليهم أن يحاولوا القيام بإصلاح البلد ومؤسساته. وقال P35 إن ذلك هو كل ما بوسعه أن يتذكر.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان معصوب العينين عندما التقى أنور، مضيفًا أن بإمكان P35 أن يخبر المحكمة إذا كان غير قادر على تذكر الأمر، فقال P35 إنه يتذكر أنه كان معصوب العينين، ولكنه غير متأكد من ذلك تمامًا.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا سمع صوت أنور أم لا، فقال P35 إنه غير متأكد، ولكنه يعتقد أنه سمعه وهو يتحدث مع شخص عبر الهاتف أو جهاز اللاسلكي.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب P35 من قبل الشرطة، حيث أقر P35 للشرطة إنه تعرض للتعذيب بحضور أنور، وأوضح أنه سمع صوته أثناء تعرضه للتعذيب. وبحسب P35، كان معصوب العينين، وتعرض للضرب بأسلاك في العام 2010، وكرر أنور الأمر بضربه مرتين، صارخًا: "كمان!" وسمع P35 صوت أنور مرتين في غضون 15 أو 20 دقيقة. وسأله أنور مرّة واحدة عمّا إذا يريد أن يدلي بأي اعترافات، فقال P35 إنه لم يسمع صوت أنور بعد ساعة واحدة من تعرضه للتعذيب وعند اقتياده إلى الزنزانة. فأخبر P35 المحكمة أن ذلك لم يحصل في مكتب أنور، وإنما في الطابق السفلي.

خلص فيدنير إلى أنه بإمكان P35 أن يتذكر الأمر الآن، فقال P35 إن بإمكانه أن يتذكر بعض الأمور فقط. وكان معصوب العينين، وسمع بعض الأصوات. وكان بإمكانه أن يتذكر أن عليًّا هو الشخص الذي تولى تعذيبه مرة أخرى.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان بإمكان P35 أن يشاهد أنور بطريقة أو بأخرى، فقال P35 إنه سمع صوته، ولكن ليس بإمكانه أن يتذكر ما إذا شاهده أم لا، ولكن عادة ما يقوم السجّانون بتعذيب أحد المعتقلين بأمرٍ من أنور.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا سمع إصدار الأوامر، فنفى P35 ذلك.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تعرض معتقلون آخرون للتعذيب أيضًا، وإذا كان P35 بمفرده مع أولئك الأشخاص، وعندما سمع الأصوات التي وصفها، فقال P35 إن أشخاصًا كانوا يتعرضون للتعذيب بجانبه، وسمع صراخهم.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كانوا في نفس الغرفة أم في مكان آخر، فقال P35 إنهم لم يكونوا بعيدين جدًّا عنهم، وإنما كانوا على مقربة منه.

سأل فيدنير P35 عمّا حصل له وللآخرين، فقال P35 إنه لا يعرف الأسلوب الذي استخدم في ضرب الآخرين، ولكنه سمع أصوات صراخهم.

سأل فيدنير P35 عن الأسلوب الذي تعرضوا للضرب به، فقال P35 إنهم تعرضوا للضرب بالأسلاك.

أراد فيدنير أن يعرف كيف تم الإفراج عن P35، فقال P35 إنه نسي، وليس بإمكانه أن يتذكر الآن.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا ساهم دفع الرشوة في الأمر مجددًا، فقال P35 إنه لا يعرف.

استشهد فيدنير مجددًا بمحضر استجواب P35 من قبل الشرطة. عندما سألت الشرطة P35 عن كيفية الإفراج عنه، أخبرهم أن أحد زملائه في الصحيفة يعرف موظفًا سابقًا في الفرع 251، وتقاضى ذلك الشخص رشوة، فأُفرج عن P35 بموجب أمر صادر عن أنور. وبحسب P35، ما كان شيئ ليحصل دون أن يوعز أنور بذلك، حيث يُصدر أنور أوامر باعتقال الأشخاص، والإفراج عنهم. ولم يلتقِ P35 أنور مجددًا، وتم الإفراج عنه، وعاد إلى منزله بواسطة سيارة أجرة. أخبر P35 المحكمة أنه يعرف أن شخصًا قد تدخل في الأمر، وأنه اعتقل مدة قصيرة فقط.

أراد فيدنير أن يعرف عن التبعات التي لحقت بجسد P35 أثناء مدة اعتقاله، وإذا كان قد تعرض للتعذيب وسوء المعاملة أم لا، فأوضح P35 أنه أُجريت له 21 عملية جراحية في [حُجِبت المعلومات]. وأنه تعرض للتعذيب في أغلب الأحوال، وأُجريت له 11 عملية جراحية على إثر التعذيب الذي تعرض له. وأضاف P35 أنه لا يزال يتلقى الرعاية الطبية، والاستشارات النفسية والاجتماعية منذ ستة أعوام ونصف. وتعرّض للتعذيب بأساليب مُروّعة في كل فرع اعتقل فيه. وبحسب P35، تتم ترقية الضباط كلما ارتكبوا مزيدًا من جرائم التعذيب. وأوضح P35 أن حافظ الأسد قد أسس هذا الفرع [أي الفرع 251]، قبل أن يتولى ابن أخيه بشار سليمان قيادة الفرع لاحقًا، وينقل أنور إلى الفرع. وقال P35 إن أنور كان "يتفنن" في تعذيب الأشخاص، وكان يبتسم وهو يُعطي الأوامر بتعذيب الأشخاص. وقال P35 إنه لا مجال للمقارنة، ولكن أيُعقل أن يحصل شيء دون موافقة القاضي الذي يرأس المحكمة؟! وتابع قائلًا إن هذه مقارنة في غير محلها، ولكن كان أنور رئيسًا للفرع، وكان هو المسؤول.

سأل فيدنير عن كيفية علم P35 بأن أنور كان يتفنن بتعذيب الأشخاص، فأوضح P35 أن أحد أصدقائه كان يعمل تحت إمرة علي مملوك، وأخبره أنه لا يمكن لأحد أن يلمسه دون موافقة أنور. كما أخبر ذلك الشخص P35 أنه لا يمكن أن يتخذ أحد القرار دون موافقة أنور.

سأل فيدنير P35 عن منصب علي مملوك، فقال P35 إنه كان رئيسًا لإدارة المخابرات العامة.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان P35 يتذكر ردود أفعاله، وردود أفعال المعتقلين الآخرين الذين تعرضوا لسوء المعاملة في الفرع 251، فقال P35 إن الكثير من المعتقلين كانوا في حالة يُرثى لها، وسمع بوفاة بعضهم.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا شاهد جثثًا، فنفى P35 ذلك، مضيفًا أن معلوماته تقتصر على ما سمعه من الآخرين.

أشار فيدنير إلى أن P35 قد أخبر الشرطة عن وجود جثث أثناء اعتقاله في الفرع 251 في العام 2010، فقال P35 إنه شاهد شخصًا ممددا على الأرض، ولكنه غير متأكد مما إذا كان قد شاهده في العام 2007 او 2010.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا يتذكر حصول أي محاولة لإنعاش أحدهم، فنفى P35 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P35 قد أخبر الشرطة الألمانية أنه لم يشاهد أي جثث في العام 2007، ولكن توفي ثلاثة أشخاص في الزنزانة الجماعية في العام 2010، حيث تعرض أحدهم للضرب على رأسه، وأُعيد إلى الزنزانة، ومات فيها. وحاول P35 أن يجري التنفس الاصطناعي لذلك الشخص. فأقر P35 للمحكمة أنه حاول القيام بذلك، ولكن تعرض ذلك الشخص للضرب على رأسه، مما أفضى إلى إصابته بنزيف داخلي، وفشلت محاولة التنفس الاصطناعي، وقضى ذلك الشخص نحبه. وبحسب P35، نُقل ذلك الشخص إلى خارج الزنزانة. وأضاف P35 أنه لا يعرف المزيد من التفاصيل.

سأل فيدنير P35 عن اسم ذلك الشخص، فقال P35 إن اسمه هو [حُجب الاسم]، ولكنه غير متأكد، ولا يرغب في أن يدلي بأي أقوال غير صحيحة.

أشار فيدنير إلى قول P35 للشرطة إن المعتقلين طلبوا استدعاء الطبيب، والذي حضر بدوره بعد ساعتين، ثم حملوا جثة [حُجب اسم الشخص] إلى خارج الزنزانة، فقال P35 إنه لا يستطيع أن يتذكر ذلك.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا قضى أشخاص آخرون نحبهم جراء التعذيب، فقال P35 إنه قد شاهد ذلك الشخص فقط، ولكنه سمع عن وفاة أشخاص آخرين.

أراد فيدنير أن يعرف ما الذي سمعه P35 على وجه التحديد، فقال P35 إنه سمع أن أشخاصًا قد توفوا لأن أرضية السجن كانت حمراء اللون، وامتلأت ببقع الدم الناجمة عن النزيف الذي أُصيب به المعتقلون جراء التعذيب.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان يتحدث عن غرفة بعينها، فقال P35 إنه يتحدث عن الممر بشكل رئيسي، إذ تعرض الأشخاص للشّبْح هناك. وعليه، غطت بقع الدم أرضية الممر.

خلص فيدنير إلى أنه تم تعليق الأشخاص هناك، وسأل P35 عمّا حصل هناك على وجه التحديد، فوصف P35 أنه ثمة سيخ معدني معلق على الجدار يتم تعليق الأشخاص عليه بواسطة الأصفاد. وتم تعليقهم على ارتفاع 20 سم من الأرضية لأربع أو خمس ساعات.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تعرّضوا للضرب وهم معلقون، فأقر P35 ذلك، موضحًا أنهم تعرضوا للضرب بالأسلاك على سائر أنحاء الجسد.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا شاهد آخرين يتعرضون لذلك، فقال P35 إنه هو نفسه قد تعرض لذلك، كما إنه شاهد آخرين يمرون بالشيء نفسه عندما تحركت عصابة العينين من مكانها، وسمع أصوات صراخ أيضًا.

وفيما يتعلق بالجثث، أشار فيدنير إلى قول P35 للشرطة إنه سمع عليًّا يطلب من أبي محمد أن يُبلغ رئيس الفرع كي يحضر نظرًا لوفاة شخصين، وذلك عندما أحضروا الطعام للمعتقلين. فقال P35 إنه لا يتذكر ذلك، ولكنه سمع بالأمر.

أشار فيدنير إلى أن P35 لا يزال يعاني من تبعات اعتقاله للمرة الأولى في الفرع 251 في العام 2007، وتحديدًا فيما يتعلق بقدميه، فقال P35 إن الندب لا تزال واضحة للعيان، وإن بإمكانه أن يريها للمحكمة.

طلب فيدنير من P35 أن يصفها بدلًا من ذلك، فقال P35 إنه تعرض للصعق بالكهرباء على قدميه، كما تعرض للضرب عليهما أيضًا. وعليه، خضع لثلاث عمليات جراحية في [حُجِبت المعلومات]. وأضاف P35 أن الدم احتقن في قدميه حينها.

أشار فيدنير إلى قول P35 للشرطة إنه كان بحاجة ماسة للرعاية الطبية عقب الإفراج عنه في العام 2007، وذلك جرّاء إصابات قدميه. وخضع لزراعة الجلد، وتلقّى العلاج حتى العام 2010، فأقر P35 ذلك، موضحًا أنه بحاجة للعلاج على الدوام، وأن الآثار لا تزال واضحة على قدميه.

سأل فيدنير P35 عمّا مر به من تجارب عند اندلاع النزاع الداخلي في سوريا في العام 2011، فلم يعرف P35 ما الذي كان يشير إليه فيدنير في حديثه. طلب فيدنير من P35 أن يصف كيفية تعامله مع النزاع، ومع حوادث اعتقاله، فأوضح P35 أنه شارك في المظاهرات، وتمتع ببعض النفوذ والتأثير، واعتقل في عامي 2011 و2012. واعتُقل رفقةَ آخرين في فرع فلسطين مدة شهر واحد، وأُفرج عنه ذات مرة مدة يومين. وقال P35 إنه اعتقل ثلاث مرات، وتدخل كوفي عنان أحد أعضاء وفد الأمم المتحدة، ورتب أمور الإفراج عنه. وقال P35 إنه التقى وفد الأمم المتحدة أثناء زيارته إلى سوريا، وأخبروه بأن يغادر البلاد، وإلا سيتم اعتقاله مجددًا.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تعرض P35 للتعذيب في فرع فلسطين أيضًا، فقال P35 إنه تعرض لأفظع ضروب التعذيب في فرع فلسطين.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا وقع ذلك في العام 2012، فقال P35 إن معظم تلك الأحداث وقعت في ذلك العام.

سأل فيدنير P35 عمّا تعرض له على وجه التحديد، فوصف P35 إنه تعرض للصعق بالكهرباء على نحو يومي، وأنه انهار بدنيا ونفسيا.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا تعرض جميع المعتقلين لتلك المعاملة في فرع [فلسطين]، فقال P35 إن الجميع تعرض للتعذيب، ولكن كان هو وبعض المعتقلين الآخرين قادة الثورة.

خلص فيدنير إلى أن P35 تعرض هو دون غيره لمعاملة سيئة، فأقر P35 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P35 قد ذكر أنه أحد قادة الثورة، وسأله عمّا إذا أوكلت له أي مهام ضمن نطاق المعارضة، فقال P35 إنه كان ناشطًا، وقاد عددًا من المظاهرات، وطبع المنشورات وكتب محتواها، ونسّق أمور المظاهرات، و"كانوا" بالتالي غاضبين جدًا منه. واضطُر P35 والناشطون الآخرون للتكيف مع ممارسات قوات الأمن تجاه الناشطين.

سأل فيدنير P35 عن الفترة الزمنية التي حصلت فيها تلك المظاهرات، فقال P35 إنها امتدت من العام 2011 وحتى العام 2012.

سأل فيدنير P35 عن الوقت الذي اندلعت فيه تلك المظاهرات، فقال P35 إنها اندلعت بتاريخ 15 آذار/مارس، [2011].

سأل فيدنير P35 عن رد فعل النظام تجاه تلك المظاهرات، فأوضح P35 أن النظام كان دكتاتوريًا، وكان رد فعله هستيريًا كونه لم يتوقع من الأشخاص أن يتظاهروا ضده. وقال P35 إن تلك المظاهرات كانت بمثابة صدمة للنظام.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا لدية أدلة ملموسة، فقال P35 إنهم أطلقوا النار على المتظاهرين.

أراد فيدنير أن يعرف متى حصل إطلاق النار على وجه التحديد، فقال P35 إن ذلك بدأ بتاريخ 18 آذار/مارس، [2011] فصاعدًا.

سأل فيدنير P35 عن مكان حصول حوادث إطلاق النار تلك، فقال P35 إنها حصلت في الميدان، وداريا، ودمشق، وريف دمشق. وقال P35 إنه حضر أثناء تلك المظاهرات أيضاً.

سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان يعرف شيئًا عن مسألة تشكيل مجموعة تنسيق للتعامل مع المظاهرات – بصفته أحد الناشطين – فأقر P35 ذلك، قائلًا إن علي مملوك والوزيرين تركماني وآصف شوكت قد شكّلوا مجلسا. وقال P35 إنه لا يعرف ما الذي حصل من وراء الستار لأنه لم يكن موجودا هناك، ولكنهم أعطوا الأوامر.

سأل فيدنير P35 عن زمن تشكيل ذلك المجلس، فقال P35 إنه قد شُكّل بعد انطلاق المظاهرات الأولى على الفور، وأعطى المجلس أوامر بخصوص تنفيذ الاعتقالات، وعمليات إطلاق النار.

أراد فيدنير أن يعرف اسم ذلك المجلس/ مجموعة التنسيق، فقال P35 إنه أُطلق عليها اسم "الخلية". سأل فيدنير P35 عمّا إذا كان يقصد خلية إدارة الأزمات، فقال P35 إنها خلية الأزمات. [قاطع أحد مترجمي المحكمة الشفويين قائلًا إن الاختصار "خلية الأزمات" الذي استخدمه P35 لتوّه هو اختصار شائع لخلية إدارة الأزمات].

أشار فيدنير إلى أن P35 كان لاعبًا رياضيًا محترفًا، وسأله عن التبعات البدنية لاعتقاله، فقال P35 إن جسده قد تغير كثيرًا، حيث بلغ وزنه 140 كغ بادئ الأمر، ولكنه فقد الكثير من وزنه لاحقا.

أشار فيدنير إلى أن P35 أخبر الشرطة أن وزنه بلغ 66 كغ بعد اعتقاله المرة الأخيرة، فقال P35 إن وزنه بلغ 140 كغ بسبب جرعات الكورتيزون اللازمة للعمليات الجراحية. وأنه أجرى عملية تكميم للمعدة.

لم يكن لدى المدّعين العامّين المزيد من الأسئلة لـP35 .

استجواب من قبل الدفاع

قال محامي الدفاع بوكر إن لدى الدفاع بضعة أسئلة فقط. واستهلّ بالإشارة إلى أن P35 أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنه اعتقل في فرع الخطيب في العام 2010. وأراد بوكر أن يعرف ما إذا أخبر P35 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عن الشخص الذي أمر بالإفراج عنه، فقال P35 إنه لا يتذكر.

أراد بوكر أن يستشهد بأحد أقوال P35 الواردة في محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، ولكن قاطعته القاضي كيربر رئيسة المحكمة قائلةً إن القاضي فيدنير قد استشهد بتلك الجزئية سابقًا. قال بوكر إنه لا بد وأنه قد فاته ذلك بعد أن غادر قاعة المحكمة لبعض الوقت أثناء الجلسة. وأضاف أنه لا يزال يريد أن يسأل P35 عن كيفية علمه بهوية الشخص الذي أمر بالإفراج عنه. وسأل بوكر P35 عمّا إذا كان يتذكر استجوابه من قبل الشرطة أصلًا، فأومأت القاضي كيربر برأسها كناية عن الموافقة. وسأل بوكر P35 عن كيفية علمه بأن أنور أمر بالإفراج عنه، فقال P35 إنه لا يتذكر.

استشهد بوكر بمحضر استجواب P35 من قبل الشرطة، حيث أجاب عند سؤاله عن لقائه بأنور موضحًا أنه لم يكن يعرف اسم أنور، على الرغم من كونه رئيسًا للفرع، ويتمتع بالكثير من النفوذ في البلاد. فقال P35 إنه لم يفهم. أوضح بوكر أنه استشهد بمحضر التحقيق مع P35 من قبل مكتب الشرطة الجنائية بألمانيا، وأراد أن يعرف ما إذا كان صحيحًا أن P35 قد قال ذلك حقًا أم لا يتذكر. كرر بوكر الاقتباس، مخبرًا P35 أنه يريد أن يعرف ما إذا كان P35 يتذكر قوله ذلك، فقال P35 إنه لا يتذكر.

أشار بوكر إلى قول P35 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنه حتى الوزراء ما كان بوسعهم أن يتحدوا أوامر أنور، فأوضح P35 أن قوات الأمن هي التي تبسط سيطرتها على سوريا.

سأل بوكر P35 عمّا إذا كان هو الذي قال تلك الجملة الصادمة، فقال P35 إنه لا يتذكر، ولكن بسطت قوات الأمن سيطرتها على سوريا.

كرر بوكر الجملة، وسأل P35 عمّا إذا كان بإمكانه أن يعلّق على فحوى تلك الجملة أم لا، وعمّا إذا كان يعرف عن ذلك الأمر [أي حقيقة أن الوزراء ليس بإمكانهم أن يتحدوا أنور]، فقال P35 إنه يعرف أن قوات الأمن بسطت سيطرتها على كامل سوريا. وتمتع أنور بسلطة تفوق تلك التي يتمتع بها رئيس الوزراء لأن أجهزة المخابرات العامة هي الجهة المسؤولة عن إدارة البلد.

أشار بوكر إلى التقارير الطبية التي ذكرها P35 سابقًا، قائلًا إنه يوّد أن يلقي نظرة عليها، ويريد أن يطلع على وجه الخصوص على تلك التي تتعلق بفجوات الذاكرة التي يعاني منها P35. وقام بوكر بسؤال محامي الشاهد السيد كروكر عمّا إذا كان بإمكان المحكمة أن تتطلع على التقارير، فقال P35 إن بإمكانه أن يسلّمها للمحكمة.

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن P35 ذكر أن علي مملوك هو رئيس إدارة المخابرات العامة، وأن أحد أصدقائه يعمل تحت إمرة علي مملوك، فأقر P35 ذلك.

أراد فراتسكي أن يعرف المزيد عن صديق P35، فقال P35 إن صديقه قُتل لأنه حذّر P35 من احتمال اعتقاله بعد أن أصدر أنور [مؤشرا بيده باتجاه أنور] وحافظ مخلوف أوامر تقضي بتصفية P35.

أراد بوكر أن يعرف كيف علم P35 بذلك، فقال P35 إن صديقًا له قد اتصل به، وأخبره أن صديقه [حُجب الاسم] قد اعتقل على أيدي أنور وحافظ مخلوف.

سأل فراتسكي P35 عن الفترة التي عرف فيها ذلك، فقال P35 إنه يعرف ذلك منذ العام 2012.

سأل فراتسكي P35 عن مصدر معلوماته، فقال P35 إن صديقه اتّصل به، وحذّره. وأخبره شقيق صديقه عن اعتقاله ومقتله أيضًا.

سأل فراتسكي P35 عمّا إذا نسي كونه لم يخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا عن ذلك، فقال P35 إنه أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا قائلا: لا بد أن يكون ذلك مذكورًا في المحضر.

أراد فراتسكي أن يعرف الفترة التي عرف P35 فيها عن صدور أمر بتصفيته، فقال P35 إنه في شهر حزيران/يونيو [حُجبت المعلومات] 2012. وتم الإفراج عنه من فرع فلسطين، ولكن تمت مداهمة منزله بعد ساعتين فقط. وأضاف P35 أنه أخبر الشرطة عن ذلك.

قالت القاضي كيربر إنها ستقوم الآن بتلاوة تقارير P35 الطبية، وسأل محامي الدفاع بوكر عن اللغة التي كتبت بها تلك التقارير، فأوضح محامي الشاهد كروكر أن التقارير مكتوبة باللغة الفرنسية وبخطّ اليد. وقال إنه سيلقي عليها نظرة رفقة موكّله في البداية، وذلك بُغية انتقاء التقارير التي يودون تسليمها للمحكمة.

قالت القاضي كيربر إن جلسة طرح الأسئلة على P35 ستنتهي بذلك. قاطع محامي الدفاع بوكر قائلًا إنه لا بأس في انتقاء التقارير أولًا، ولكنه يحبذ أن يحصل ذلك في لحظة هدوء، كما أنه يرغب في الحصول على ترجمة لتلك الوثائق.

سُمح لـP35 بالانصراف كشاهد.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة تعرف أن P35 واجه صعوبة في الإدلاء بشهادته أمامها. وأعربت عن امتنانها لحضوره أمام المحكمة، وأعربت عن شكرها للشاهد باللغة العربية.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 11:50 صباحًا.

ستُعقد الجلسة التالية بتاريخ 23 حزيران/يونيو، 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 38 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 23 و24 حزيران/يونيو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم السابع والسبعون – 23 حزيران/يونيو، 2021

استُدعي **P36**، وهو رجل سوري يبلغ من العمر 36 عامًا، بصفته طبيبًا خبيرًا. فقد عمل لدى مشفى الهلال الأحمر مقابل فرع الخطيب مباشرة، من شباط/فبراير 2012 إلى نهاية 2013. وخلال هذا الوقت، قدم الدّعم الطبي للمعتقلين في الفرع وفي مشفى الهلال الأحمر بشكل شبه يومي، ومنهم امرأة معتقلة، وزعم أنه شهد موت ما يقرب من 50 شخصًا في فرع الخطيب. وكان هو الشاهد الأول الذي وصف توفير رعاية طبية منتظمًا في الفرع، كما كان الشاهد الأول الذي حدّد مبنى مختلفًا على أنه فرع الخطيب. وشابت شهادته تحديات لغوية لأنه تحدث الألمانية على الرغم من معرفته المحدودة بمفردات ألمانية ذات صلة بشهادته.

اليوم الثامن والسبعون – 24 حزيران/يونيو، 2021

إن P37 هو رجل متقاعد يبلغ من العمر 69 عامًا، وكان بمنصب لواء في الشرطة السورية. أدلى بشهادته حول علاقته بأنور، الذي كان يلتقي به بانتظام في مقهى في برلين مع أصدقائه. ووصف كيف التقى بأنور لأول مرة قبل عقود قبل أن يتخرج أنور من كلية الحقوق. وبعد أن تخرّج أنور وانتقل إلى قسم آخر، لم يلتقِ الرجلان مرة أخرى حتى التقى نجل P37 بأنور في دورة لغة في ألمانيا. وتحدث الشاهد أيضا عن قدرته على استخدام الحكم الأخلاقي الجيد بصفته مسؤول شرطة رفيع المستوى على عكس أنور بصفته مسؤول مخابرات.

اليوم السابع والسبعون – 23 حزيران/يونيو، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور ثلاثة أشخاص واثنين من الصحفيين. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان ريتشر وبولتس.

أُبلِغ P36 بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا.

شهادة P36

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك أي علاقة تربط P36 بالمتّهم سواء بالقرابة أو المصاهرة. فقال P36 لا.

ذكّرت القاضي كيربر P36 أن بإمكانه الإدلاء بشهادته باللغة العربية. فقال P36 إنه سيدلي بشهادته باللغة الألمانية. وأنه سيطلب المساعدة من المترجم إن لزم الأمر.

استجواب من قبل القاضي كيربر

سألت كيربر P36 عن عمله في سوريا ولماذا ذهب إلى فرع الخطيب. فقال P36 إنه درس الطب في سوريا في جامعة حلب. وتعلم اللغة الألمانية من أجل [ممارسة الطب] في ألمانيا، لكن خططه لم تنجح لأنه كان مشغولًا بتخصصه. تخصص في طب الأطفال. وبدأ [العمل في الهلال الأحمر] في 14 شباط/فبراير، 2012. كان في سنته الثانية مع الهلال الأحمر [عندما ذهب لأول مرة إلى الخطيب].

سألت كيربر كيف أصبح P36 على تواصل مع فرع الخطيب. فقال P36 إن الخطيب عبارة عن مجموعة أبنية تقع مقابل مبنى الهلال الأحمر. وطُلب من الهلال الأحمر تقديم الإسعافات الأولية للسجناء. [في أول زيارة قام بها P36 للفرع]، ناقش العاملون في

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود

الخطيب مع إدارة الهلال الأحمر ما إذا كان يجب على الأطباء الذهاب إلى الفرع أو ما إذا كان ينبغي أخذ المعتقلين إلى الخارج [إلى المشفى أو أي مكان آخر].

سألت كيربر متى كانت أول تجربة لـP36 في الخطيب. فقال P36 إن تجربته الأولى كانت في منتصف آب/أغسطس [خلال السنة الثانية التي عمل فيها في الهلال الأحمر].

سأل محامي الدفاع بوكر ما إذا كان P36 متأكّدًا من هذا التاريخ وما إذا كان يتذكر ما قاله أثناء استجواب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA). فقال P36 إن التاريخ الذي قدمه لم يكن دقيقًا للغاية [عندما سُئل في البداية]. ولكن بعد بضعة أشهر في [حُجبت المعلومات]، فكر مليًا في الأمر وتحقق منه لأن الحادثة وقعت بالتأكيد خلال شهر رمضان.

سأل بوكر عمّا إذا أخبر P36 الشرطة أثناء استجوابه في [حُجبت المعلومات] أن الحادثة كان من الممكن أن تكون قد وقعت في تموز/يوليو أو آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر. فأكّد P36 ذلك.

سألت كيربر P36 عمّا حدث في فرع الخطيب. فقال P36 إن الجميع يعرفون أن الخطيب كان تحت إدارة المخابرات الجوية وقد رأوا [ظروف الاعتقال]. في المرة الأولى التي نزل فيها P36 إلى القبو لعلاج المعتقلين، كان برفقة أطباء آخرون. وكان مصدوما. حيث بقي هو والأطباء هناك لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات ورأوا حوالي 100 معتقل.

سألت كيربر P36 عن عدد الأطباء الذين كانوا معه. فأوضح P36 أنه كان هناك ثلاثة أطباء.

سألت كيربر عن عدد المعتقلين الذين كانوا هناك لتلقي العلاج. فقال P36 أكثر من 100.

سألت كيربر عن الإصابات والأمراض التي عانى منها المعتقلون. فقال P36 إن معظم المعتقلين كانوا يعانون من خرّاجات وتورُّمات. ونادرًا ما كان بعضهم مصابًا بأمراض مزمنة مثل السكري أو مشاكل في ضغط الدم أو الربو أو أمراض السجن الأخرى.

سألت كيربر P36 ما هي [أمراض السجن]. فقال P36 إن أمراض السجن كانت ناجمة عن انهم كانوا في السجن. وكانت على سبيل المثال، كالتورُّمات والخُرّاجات.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

ذكَّر القاضي فيدنير P36 أنه يستطيع التحدث باللغة العربية. ثم سأل إن كان P36 يتذكر كيف استُدعي إلى فرع الخطيب. فهل ذهب أحدهم إلى P36 وطلب منه الذهاب إلى الخطيب؟ فأوضح P36 أن موظفين مسلحين من الخطيب توجهوا بزيهم الرسمي إلى الهلال الأحمر لتنسيق رعاية روتينية للمعتقلين. ثم أُبلغ P36 والأطباء الآخرون أنهم سيذهبون إلى الخطيب بعد الظهر بين يومٍ وآخر بعد انتهائهم من رعاية مرضاهم المنتظمين في الصباح.

سأل فيدنير متى [كانوا يذهبون عادة إلى الخطيب]. فأوضح P36 أنهم عادة ما كانوا يذهبون إلى الفرع عندما كان لديهم وقت بعد الظهر، حوالي 2:00 - 4:00 مساءً.

سأل فيدنير P36 كيف ذهب هو والأطباء إلى فرع الخطيب. فقال P36 إن موظفين من الخطيب جاءوا [إلى الهلال الأحمر] ورافقوهم إلى الفرع. يتكون الخطيب من أبنية متعددة مع ساحة فسيحة وموقف سيارات. كانوا دائما يُؤخذون إلى قبو في مبنى معين. وللوصول إليه، كان عليهم أن يدخلوا بابين. بمجرد النزول، تم توزيع المهام وقيل للأطباء ما يجب عليهم فعله. قيل لهم ألا يخافوا وألا يتحدثوا مع المرضى بخلاف [مشاكلهم الطبية]، وألا يقدموا أي شيء غير العلاج الطبي. إذا قال مريض إنه كان يتعرض للإيذاء، كان [يُضرب].

سأل فيدنير [ماذا قال المرضى بخصوص إساءة معاملتهم]. فأوضح P36 أنه إذا سأل أحد المعتقلين [عن سبب مشكلة طبية وتحدث المعتقل عن التعذيب]، فكان يُضرب المعتقل على وجهه.

سأل فيدنير عمّا إذا كان المعتقلون قد تعرضوا للضرب بشيء آخر غير الأيدي. فقال P36 إن [العاملين] لم يضربوا المرضى أمام الأطباء إلا إذا لم يلتزم المعتقلون بالأوامر [كانوا في تلك الحالة يُضربون على الوجه].

سأل فيدنير P36 عمّا تحدث عنه مع المرضى. فقال P36 إنهم كانوا يتحدثون عن الأمراض وعن مكان وقوع الإصابات وليس عن سببها.

طلب فيدنير من P36 وصف الإصابات والأمراض التي رآها وكيف قام P36 بتقييمها بصفته طبيبا. فقال P36 إن الإصابات والأمراض كانت متنوعة. كان بعضها صغيرًا، مثل الخُرّاجات على الذراعين والساقين. وكان البعض الآخر أكبر، مثل الأذرع أو أصابع القدم المتورّمة للغاية.

سأل فيدنير من أين كان المرضى يأتون. فأوضح P36 أن المعتقلين كانوا في الخطيب. وكان يعرف ذلك لأن بعض المعتقلين قالوا للأطباء إنهم تلقوا المساعدة من قبل. في إحدى المرات، سأل P36 معتقلا طلب منه تناول دواء معين. فقال المعتقل إن طبيبًا آخر

أخبره وقد قام بزيارة الفرع لكنه لم يعد أبدًا. وكان معظم المصابين من الشباب، مما جعل الأطباء يتساءلون عن سبب سجن الشباب. لم يكن في القبو نوافذ أو هواء، وكانت الغرف صغيرة. قال المعتقلون إنهم تعرضوا للإساءة.

سأل فيدنير عمّا إذا رأى P36 أي إصابات. فأكّد P36 أنه رأى إصابات وكدمات. وأوضح المعتقلون أن حالتهم كانت بسبب سوء المعاملة وأنهم كانوا يعانون أحيانًا من التهابات.

سأل فيدنير P36 كيف كانت تتم معالجة الإصابات. فقال P36 إنه كان يتم تجفيف القيح. ذات مرة، رأى معتقلًا كانت ذراعه متورّمة لدرجة أنها كانت أكبر بخمس مرات من الطبيعي. وملأ P36 والأطباء الآخرون دلوًا بعشرة لترات من القيح بعد أن قاموا بتجفيف الجرح وتطهيره وخياطته وإعطاء المضادات الحيوية.

سأل فيدنير عمّا إذا تم إدخال المرضى إلى المشفى. فقال P36 نعم. كان بإمكان الأطباء قبول أي شخص قرروا أن يتم نقله إلى وحدة العناية المركزة أو كان يحتاج إلى عملية. كما قام موظفو [الفرع] بإحضار عدة حالات طارئة [إلى المشفى]، كمريض في غيبوبة وشخص مصاب برصاصة على سبيل المثال.

سأل فيدنير P36 إن كان لديه حرية التصرف بالنسبة إلى كيفية علاج المرضى أم كان مقيدًا. فأوضح P36 أنه لم يكن حرًا ولا مقيدًا. عندما أراد الأطباء إعطاء المريض مضادات حيوية، قال [موظفو الفرع] "لا، أعطه حبة دواء فقط". وفي بعض الأحيان، إذا قال الأطباء إن أحد المعتقلين مصاب بكسر، كانوا يقولون [موظفو الفرع] أن يُترك المعتقل وأنهم كانوا سينقلونه إلى المشفى لاحقًا.

أشار فيدنير إلى أقوال P36 أثناء استجواب الشرطة: "لقد أعطونا تعليمات. وقالوا لنا ألا نرسل المرضى إلى المشفى. قيل لنا ألا نعطي عبوات كاملة من الأدوية. وكانت هناك تعليمات حول كيف يجب أن أتصرف بصفتي طبيبًا".

تدخّل بوكر وقال إنه يريد طرح سؤال على P36. رفضت كيربر الطلب.

سألت كيربر P36 [إذا كان ما قاله أثناء الاستجواب صحيحًا]. فأوضح P36 أنه لم يتلق تعليمات بما يجب القيام به [من حيث العلاج]، ولكن قيل له أين يذهب وما يقول.

سأل فيدنير عمّا لاحظه P36 أيضًا. فقال P36 إنه، كما [قال للشرطة]، رأى [ظروفًا] كتلك التي في صور قيصر. حيث كان لون المرضى أصفر. وكانت ملابسهم ممزقة. وكان كل مريض يعاني من خرّاجات وخاصة في وجوههم. كما كانوا جميعا نحيفين. ولم يكن الطعام الذي قُدِّم لهم مغذيًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الأطباء قد أُخذوا إلى الزنازين وكيف كانت الظروف هناك. فقال P36 إن العلاج كان في الغالب يتم في القبو. بيد أنهم كانوا يدخلون الزنازين أحيانًا عندما يكون المعتقل فاقدًا للوعي. ودخل P36 العديد من الغرف "كهذه المساحة" بداخلها 30 – 50 معتقلًا، إن لم يكن أكثر. [أشار P36 إلى المسافة بين هيئة القضاة وطاولة الشهود والادّعاء العام والدفاع. حيث تبلغ أبعادها حوالي 2-3×5-7 م.]

سأل فيدنير عن النظافة العامة. فقال P36 إن النظافة العامة لم تكن تراعى في المكان.

اقتبس فيدنير قول P36 أثناء استجواب الشرطة: "لم يكن هناك ضوء، فقط ضوء اصطناعي. ولم يكن هناك هواء أو نوافذ. وكان المرحاض قذرًا. وكان المعتقلون يجلسون مباشرة على الأرض بدون مرتبة". سأل فيدنير P36 إذا كانت هذه العبارة صحيحة. فأكّد P36 ذلك.

سأل فيدنير P36 عن تداعيات هذه الظروف. فأوضح P36 أن الظروف أدت إلى تدهور في الصحة، مثل قصور القلب والكلى.

سأل فيدنير P36 عمّا إذا كان قد توصل إلى هذا الاستنتاج من خلال الفحوصات الطبية. فأكّد P36 ذلك. حيث قام الأطباء بنقل المرضى إلى وحدة العناية المركزة بعد إجراء الفحوصات الطبية التي أظهرت قصورا كلويا حادا دون وجود حالات صحية مسبقة. فيمكن أن يحدث هذا بسبب الجفاف أو التغذية، على سبيل المثال. توفي عدة أشخاص على مرأى من P36.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الناس قد توفوا داخل الخطيب أم بعد إحالتهم إلى المشفى. فقال P36 كليهما.

سأل فيدنير عن العدد التقديري للوفيات التي شهدها P36. شهد P36 وفاة حوالي 50 شخصًا [خلال الوقت الذي عمل فيه في الخطيب].

سأل فيدنير P36 عن أسباب الوفاة. فقال P36 إن الأمراض كانت السبب، مثل قصور القلب أو الكلى، بسبب الظروف السيئة. وقد علم ذلك لأن بعض الناس توفوا بأمراض دون أن تكون لديهم حالات مرضية سابقة، وهو أمرٌ غير طبيعي. حيث حدثت هذه الأمراض فجأة. عندما كان يصاب شخص ما بالجفاف، كان الأطباء يعرفون ذلك بناءً على التجاعيد الموجودة على جلده.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك حالات تسمم الدم. فأكّد P36 ذلك. يحدث تسمم الدم عندما تدخل السموم من الخرّاجات إلى مجرى الدم.

أشار فيدنير إلى قول P36 إنه رأى وفيات متعلقة بالإصابات، ثم سأل عمّا إذا كان P36 قد رأى وفيات متعلقة بسوء المعاملة. فأوضح P36 أن بعض الأشخاص أصيبوا بأعيرة نارية وتم نقلهم إلى المشفى حيث توفوا. وكانت هناك العديد من حالات الإساءة، لكن الإساءة لم تكن السبب المباشر للوفاة. غالبًا ما كان يؤدي الضرب إلى تورُّمات وخرّاجات وكسور.

سأل فيدنير عن نسبة الأشخاص الذين تم إدخالهم إلى المشفى وتوفوا. فقال P36 حوالي 50%.

أشارت كيربر إلى قول P36 أثناء استجواب الشرطة إنه رأى جثثا [في سياق الإساءة]: "نعم، فعلت [رأيت جثثًا]. اصطحبوني إلى الجثث وأكّدت الوفاة". [فسأل P36 المترجم كيف يمكنه أن يقول "طبيب شرعي" باللغة الألمانية. أخبره المترجم "Gerichtsmediziner."] وأشار P36 إلى أن دور الأطباء كان تقديم العلاج، وليس إثبات الوفاة – فهم لم يكونوا أطباء شرعيين.

سألت كيربر عمّا إذا أشار P36 مع ذلك إلى أن شخصا قد توفي. فأكّد P36 ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كان بإمكان P36 قول إن بعض الأشخاص توفوا من سوء المعاملة. فقال P36 إن معظم الجثث ظهرت عليها علامات سوء المعاملة، لكنه لم يستطع تحديد ما إذا كانت الإساءة هي سبب الوفاة.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هناك أي وفيات ناجمة عن الضرب على الرأس. فقال P36 لا.

سألت كيربر عمّا إذا كان P36 قد رأى جثثًا عليها علامات سوء المعاملة. فقال P36 إنه رأى حالات قليلة نُقل فيها أشخاص [إلى المشفى] وكانت عليهم آثار لكمات وضرب.

سألت كيربر عمّا إذا كانت العلامات ناجمة عن الضرب بأدوات. فقال P36 نعم. من المحتمل أن تشتمل الأدوات على عصيّ وخراطيم وكابلات كهربائية.

سألت كيربر عمّا إذا قال P36 إنه رأى علامات تعليق [شَنْح] المعتقلين. فقال P36 لا.

سأل فيدنير عمّا إذا رأى P36 علامات على الجسم يمكن أن تكون ناجمة عن التعليق/الشَّنْح [ورم دموي]. لم ير P36 علامات التعليق هذه، ولكن كانت هناك علامات على الأيدي والمعاصم والأظهر.

سأل فيدنير عمّا إذا كان المعتقلون معصوبي الأعين أثناء تلقيهم العلاج. فقال P36 إن بعض المعتقلين كانوا معصوبي الأعين.

سأل فيدنير عمّا إذا سمع P36 صرخات من سوء المعاملة. فأكّد P36 ذلك.

طلب فيدنير من P36 أن يصف ما سمعه ومن أين أتت الضوضاء. فوصف P36 حالة تم فيها سكب الماء الساخن على شاب. وكانت هناك علامات على جلده، لكنها لم تكن واضحة. وسمع الأطباء [تحقيقات]. وكانت هناك غرف معينة سمع منها الأطباء أصوات إساءة، لكن لم يُسمح لهم بالذهاب إلى هناك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P36 قد سمع هذه الأصوات باستمرار. فأكّد P36 ذلك.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

قالت كيربر إن القضاة وجدوا على الإنترنت أن شهر رمضان، 2012 كان بين 19 تموز/يوليو و18 آب/أغسطس.

ذكَّر فيدنير P36 بأن بإمكانه الإدلاء بشهادته باللغة العربية. ثم سأل فيدنير عن الفترة الزمنية التي عمل فيها P36 في الهلال الأحمر. فقال P36 بين 14 شباط/فبراير، 2012 حتى نهاية عام 2013.

أراد بوكر أن يقتبس من محضر الشرطة بخصوص التواريخ المختلفة المُشار إليها بواسطة P36. فقالت كيربر إنه يمكنه فعل ذلك لاحقًا أثناء استجواب الدفاع.

فقال P36 إنه قدّر التواريخ عندما تحدث مع الشرطة. إلا أنه كتب في [حُجبت المعلومات] متى أصبح عضوًا في نقابة الأطباء وربط ذلك التاريخ بالفترة الزمنية التي عمل فيها في الهلال الأحمر.

أشار فيدنير إلى أن P36 بدأ العمل في 14 شباط/فبراير، 2012. ثم سأل P36 عن الوضع في فرع الخطيب في هذا الوقت تقريبًا. فأوضح P36 أنه لم يذهب إلى الخطيب مباشرة. فقد عمل في الهلال الأحمر لبضعة أشهر قبل أن يُطلب الأطباء، وكان ذلك قرابة شهر رمضان لأنه تذكر أن بعض الأطباء كانوا صائمين.

أشار فيدنير إلى أن شهر رمضان، 2012 كان بين 19 تموز/يوليو و18 آب/أغسطس. سأل P36 عمّا إذا كانت تلك الفترة تتوافق مع التواريخ التي قدمها P36.

فقال P36 إنه واجه صعوبة في التذكر في البداية لأنه عمل في الهلال الأحمر لسنوات والتقى بالعديد من المرضى. وتمكن في النهاية من تضييق الإطار الزمني. وكان على يقين من أنه عالج المعتقلين في رمضان. بيد أنه لم يتذكر إن كان قد بدأ في فحصهم قبل شهر رمضان أو خلاله.

سأل فيدنير عن ترتيبات الذهاب إلى فرع الخطيب. فأوضح P36 أن [عناصر الفرع] جاءوا إلى الإدارة [المشفى] التي أبلغت رئيس قسم الطوارئ يوسف حمّاد، أن مجموعة من الأطباء والممرضات سيكونون مسؤولين عن علاج المعتقلين. أخذ الأطباء والممرضات الأدوية والضمادات و[المباضع]. وكانوا يبقون هناك لأكثر من ساعتين وأحيانًا لمدة تصل إلى خمس ساعات. كانت هذه هي المرة الأولى التي يرون فيها مثل هذه الحالات خارج المشفى.

سأل فيدنير عن عدد الحالات الحرجة التي رآها في زيارته الأولى. فقال P36 حالتين.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P36 يشير إلى زيارته الأولى للفرع التي كانت في شهر رمضان. فقال P36 إن الحالات كلها كانت متشابهة. وكان المعتقلون إما فاقدين للوعي أو مرضى أو متوفين. وكان يرى الجثث طوال الوقت [في الخطيب] وأحيانًا في [المشفى].

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P36 تقدير عدد الوفيات بين 19 تموز/يوليو و18 آب/أغسطس، 2012. فسأل P36 عمّا إذا كان فيدنير يعني "بشكل عام" أم "على مرأى مني".

أراد فيدنير معرفة الحالات التي رآها P36 شخصيًا. فأوضح P36 أنه رأى على الأرجح عشر حالات [في شهر رمضان]، لكن [كان هذا تخمينًا].

سأل فيدنير عمّا إذا كانت عبارة "على مرأى مني" تشير إلى مجموع الوفيات في الخطيب والمشفى. فقال P36 نعم. لم يكن يذهب إلى الخطيب كل يوم أو حتى كل يومين لأن الأطباء تم تقسيمهم [إلى مجموعات] فلم يرَ كل شيء.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P36 يتذكر حالة خاصة. فقال P36 إن كل مريض كان حالة خاصة بالنسبة له. وكان هناك حالات وفاة وحالات أعيرة نارية. وتوفي بعض الأشخاص في المشفى بعد تلقيهم الأدوية والعلاج نتيجة قصور كلوي حاد أو خرّاجات.

اقتبس فيدنير من محضر الشرطة بتاريخ 19 أيار/مايو، 2021 عندما سُئل P36 عن الوفيات خلال شهر رمضان: "ثلاث حالات وفاة أو أكثر. ثلاثة على الأقل. وكانت هناك حالات خاصة في قسم المشفى وفي الخطيب". فقال P36 إنه كان يتحدث عن مريض توفي في وحدة العناية المركزة من قصور كلوي حاد. واتصل موظفو الخطيب بالهلال الأحمر وقالوا إن هناك حاجة للأطباء بسبب وفاة أحد المعتقلين. لم يكن لديه نبض. وتوفي معتقل آخر في [المشفى]. قال أحد عناصر الخطيب لـP36: "هذا المريض في غيبوبة. ساعده. إنه لا يتكلم". تم فحص المعتقل في المشفى وإعلان وفاته. وكانت معظم الحالات على هذا النحو.

أشار فيدنير إلى قول P36 أثناء استجواب الشرطة بأنه "كان هناك شخصان متوفيان في الزنزانة على الأرض وتوفي شخص ثالث في القسم. ربما توفي أكثر من ثلاثة. وكان في غرفة العمليات وتوفي بسبب نقص الأدوية والجروح". فأكّد P36 قوله وقال إن ذلك حدث قرابة الظهر. لم يستطع الأطباء مساعدة المعتقل لأنه كان قد توفي. وتوفي الشخص الثاني بسبب قصور كلوي في وحدة العناية المركزة. كما توفي الشخص الثالث في القسم بعد فترة. وقد أجرى الأطباء تحاليل الدم إلا أنه توفي مع الأسف.

سأل فيدنير P36 إذا مات معتقلون بسبب أمراض حادة أو مزمنة. فقال P36 إن معظمهم ماتوا من أمراض حادة. إذا كان المرضى يعانون من حالات صحية سابقة، فكانوا يخبرون الأطباء عنها. وكان الأفراد المصابون بأمراض مزمنة يموتون إذا بقوا [في الاعتقال] لفترة طويلة، ومنهم الذكور المصابون بارتفاع ضغط الدم أو الإناث المصابات بانخفاض ضغط الدم. حيث كان انخفاض ضغط الدم نتيجة لانخفاض تناول السوائل. وأثّر انخفاض ضغط الدم [نقص حجم الدم] على القلب والكبد والرئتين والطحال، وما إلى ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان المعتقلون المتوفون من الذكور. فأكّد P36 أن المتوفين كانوا في الغالب من الشباب. ونادرًا ما كان الشخص مسنًا. ذات مرة، كانت هناك معتقلة عُولجت من قبل ممرضة. اشتهرت حالتها لأن [الأطباء تساءلوا لماذا] اعتُقلت أنثى في القبو.

أراد فيدنير أن يعرف عن وفاة المعتقل الأول. فأوضح P36 أن المعتقل الأول المتوفى كان رجلًا ممدًا على ظهره ولم يكن يأكل أو يتحرك. حدث هذا عدة مرات.

أشار فيدنير إلى قول P36 أثناء استجواب الشرطة أنه "في شهر رمضان، رأيت أول شخص ميت. كان هناك أشخاص متوفون بالقرب من الدرج وآخرون داخل الزنزانة". فأكّد P36 ذلك وأشار إلى أن العلاج كان يُعطى بشكل عام في الخارج [خارج الزنازين]، إلا أن المعتقلين كانوا يموتون في زنازينهم أحيانًا.

سأل فيدنير عن ظروف المعتقلين المتوفين داخل الزنازين. فقال P36 إنه عندما لم يكن المعتقل يتحرك، كان موظف من الخطيب يقوم بالاتصال بالأطباء [لفحص المعتقل]. حيث يقوم الأطباء والممرضات بفحص قلب المعتقل ورئتيه ونبضه. وعادة ما تكون الجثة هزيلة وشاحبة. لم تكن مهمة الأطباء تحديد سبب الوفاة. ولم يكن P36 متأكّدًا مما حدث للجثث بعد فحصها.

أشار فيدنير إلى قول P36 أثناء استجواب الشرطة: "حالة الجثة: هزيلة وشاحبة. لم يكن هناك نبض أو تنفس. لم نتمكن [نحن] من التحقق من سبب الوفاة". فأكّد P36 قوله وأكّد على أن الأطباء لم يتمكنوا من تحديد سبب وفاة الشخص. وعندما انتهوا من عملهم، شكر موظفو الفرع الأطباء.

سأل فيدنير إن كان P36 يعرف ما حدث للجثث. لم يعرف P36 عن ذلك ولم يكن يُسمح لهم بالسؤال.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P36 يعرف ما حدث لجثث الأشخاص الذين ماتوا في المشفى. فأوضح P36 أنه عادة ما يتم الاحتفاظ بالجثث في الثلاجة حتى تستلمها العائلات. إلا أن جثث المعتقلين كانت تؤخذ على الفور ولم يتم الاحتفاظ بها في الثلاجة .لم يكن P36 يعرف ما حدث لها. قال بعض الناس إن الجثث نُقلت إلى مشافٍ عسكرية. لم يكن يعتقد أن الجثث أعطيت للعائلات، لكنه لم يعرف ذلك على وجه اليقين.

سأل فيدنير P36 عن إجراءات المشفى عندما يتوفى معتقل في المشفى. فأوضح P36 أن الأطباء كانوا يسجلون ما حدث للشخص والأمراض التي كان يحملها. وكان يتم توثيق إجراءات العلاج، إلا أن الأسماء كانت مجهولة. كما وقعت حادثة في كانون الثاني/يناير، 2013 عندما قام رئيس القسم بالتوقيع على أن المعتقل توفي بألم في الصدر وغثيان.

سأل فيدنير P36 إذا تم إحضار المرضى فاقدي الوعي من فرع الخطيب إلى المشفى. فأكّد P36 أنه تم إحضارهم إلى قسم الطوارئ.

أشار فيدنير إلى الكلمة المفتاحية "فقدان الوعي" وسأل P36 عمّا إذا كان ذلك في فرع الخطيب أو المشفى. فقال P36 إن هذا حدث في كل من الخطيب و[المشفى]. [عندما بدأ الأطباء في علاج المعتقلين]، كان المعتقلون فاقدي الوعي يُعالجون في الزنازين. ولكن مع مرور الوقت، كان يتم إحضار المزيد من المرضى إلى المشفى أكثر من الذين كانوا يعالجون في الفرع. ولاحظ الأطباء أن المعتقلين كانوا يعانون من انخفاض ضغط الدم، وسوء الأوضاع [الصحية]، وقصور القلب والكلى.

سأل فيدنير عن الظروف الصحية التي واجهت المعتقلين. فقال P36 إنه لم يكن يُسمح للمعتقلين بالحلاقة [لذلك كانت لحاهم طليقة]. كما كان للمعتقلين رائحة كريهة وكانت بشرتهم غير نظيفة وملابسهم قديمة وبالية.

سأل فيدنير عن حالة الغذاء والماء. لم يكن P36 يعرف لأنه لم يُعرض على أحد ماء أمامه و[كان يعلم أن] التغذية كانت سيئة. وبدا المعتقلون وكأنهم يفتقرون إلى السوائل والطعام والنظافة. كانت هذه هي الأسباب الرئيسية للوفاة.

أشار فيدنير إلى الكلمة المفتاحية "عراة". فأوضح P36 أن [المعتقلين] أُجبروا على التعري من ملابسهم، ربما بسبب سوء المعاملة أو لأنهم كانوا وافدين جددًا.

سألت كيربر P36 عمّا يعنيه بـ"عراة". فأجاب P36، "عراة تماما."

سألت كيربر عمّا إذا كان المعتقلون لا يرتدون ملابس داخلية كذلك. فأكّد P36 ذلك.

سأل فيدنير عن مكان المكاتب وعمّا إذا كان P36 قد زارها. فقال P36 إنه كانت هناك مكاتب في القبو، إلا أن معظم مكاتب الضباط كانت في الطابق العلوي. واستُدعي [الأطباء] إلى هناك عدة مرات، على سبيل المثال عندما تكون هناك حالة خاصة، حيث أراد الضباط معرفة ما يحدث مع معتقل معين كان في رعاية الأطباء، أو أراد الضباط السؤال عن وصفات أدوية.

سأل فيدنير P36 إذا كان يعرف رتبة الضابط الذي تم استدعاء الأطباء إليه. [فقال P36 شيئًا، ثم طلب منه فيدنير أن يقول الكلمة للمترجم بالغة العربية]. فقال P36 عميد [عميد في الجيش]. وأوضح المترجم أن الكلمة لها معنيان: (1) عميد (في سياق جامعة) أو (2) عميد (في سياق عسكري).

طلب فيدنير من P36 وصف مكاتب الضباط. فقال P36 إن المكاتب في الطابق العلوي كانت أفضل، كما لو كنت في عالم آخر وكان بها أثاث فاخر ونوافذ وصور.

سأل فيدنير P36 عمّا إذا كان قد سمع صراخًا أثناء تواجده في الطابق العلوي. فقال P36 لا.

سأل فيدنير عمّا إذا سمع P36 عن المعتقلين من الضباط، مثل معلومات عن مصير المعتقلين أو المتوفين. فقال P36 إن الضباط كانوا يسألون الأطباء في بعض الأحيان عن الوفيات [التي حدثت في المشفى] لأن الضباط لم يكونوا يأتون إلى المشفى.

سأل فيدنير P36 إذا كان قد رأى أنور في الفرع. فقال P36 إن اسم [أنور] لم يكن مألوفًا له. وأخبر زملاء P36 إياه أنهم يعرفون الاسم، إلا أن P36 لم يكن يعرفه. ولم يكن يعرف [أنور]. وربما التقى أنور دون علمه [في الفرع].

سأل فيدنير إن بإمكان P36 أن يقول ما إذا كان قد رأى أنور. اعتقد P36 أن معظم الضباط كانوا أصغر سنًا [من أنور].

سأل فيدنير إن كان بإمكان P36 تحديد ما إذا كان العناصر الذين رافقوا المرضى والأطباء ضباطًا أم سجّانين. فقال P36 إن الأشخاص الذين رافقوا المرضى كانوا عناصر عاديين يرونهم الأطباء كل يوم. وكان السجّانون الذين رافقوا الأطباء في الطابق السفلي من العناصر العاديين ذوي الرتب المنخفضة.

سأل فيدنير عمّا إذا رأى P36 ضباطًا ذوي رتب عالية في [مناطق] الفرع بخلاف مكاتبهم. فقال P36 إن الأطباء رأوا ضباطًا ذوي رتب مختلفة في الطابق السفلي، لكن الضباط ذوي الرتب العالية لم يذهبوا عادةً إلى الطابق السفلي.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P36 قد التقى ضابطًا ذا رتبة عالية في الطابق السفلي في القبو. فأكّد P36 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد التقى بهذا الضابط ذي الرتبة العالية في شهر رمضان أو بعد ذلك. لم يكن P36 يتذكر.

***

[استراحة الغداء]

***

استجواب من قبل الادّعاء العام

أشارت بولتس إلى إفادة P36 أثناء استجواب الشرطة. عندما سئل عمّا إذا كان قد رأى جثثًا، فقال P36 "نعم، كان واجبي هو معرفة ما إذا كان الشخص قد توفي. حيث تعرَّض بعض الناس لسوء المعاملة وكان بعض الناس يعانون من حالات صحية مسبقة". ثم سألت بولتس عمّا إذا كان بإمكان P36 معرفة سبب وفاة المرضى. فقال P36 إن الجثث قُسمت إلى مجموعات: (1) أولئك الذين لديهم علامات سوء المعاملة، و(2) المصابون بأمراض. ولا تؤدي كل الأمراض [حتمًا] إلى الموت. على سبيل المثال، يمكن للأشخاص المصابين بداء السكري أو الربو أو أمراض الكلى أن يتعايشوا مع هذه الحالات أو يموتوا منها.

سألت بولتس عمّا إذا كان P36 يعني أن المرضى ماتوا من أمراض مثل القصور الكلوي. فأكّد P36 ذلك.

سألت بولتس عمّا إذا كان بإمكان P36 تقدير عدد المعتقلين الذين ماتوا في المشفى خلال شهر رمضان. فلم يعرف P36، إلا أن الرقم تم توثيقه من قبل المشفى. وخمّن خمسة أشخاص، لكن كان من الممكن أن يكونوا عشرة.

سألت بولتس كم عدد المرضى الذين علاجهم P36 في فرع الخطيب [من تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر، 2012]. فقال P36 إنه في بعض الأحيان كان يعالج نفس المريض عدة مرات. وكان هناك حوالي 200 – 300 مريض وأكثر من 1000 جلسة علاجية. [كانت جلسات العلاج أكثر من المرضى.] وكان المرضى هم نفسهم في الغالب، لكن في بعض الأحيان كان هناك مرضى جدد.

أشارت بولتس إلى أن P36 قال إن 50% من الأشخاص الذين تم إدخالهم إلى المشفى من فرع الخطيب توفوا هناك. سألت بولتس عمّا إذا كان بإمكان P36 تقدير عدد المعتقلين الذين توفوا في المشفى خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، 2012. فقال P36 حوالي 100 شخص.

سألت بولتس عمّا إذا كان صحيحًا أنه نُقل 200 شخص من الخطيب إلى المشفى، وتوفي منهم 100. فقال P36 نعم، إلا أن هذا الرقم كان تقديريًا.

سأل ريتشر P36 إذا كانت الجثث قد أعيدت إلى الخطيب. فقال P36 نعم.

سأل ريتشر عمّا إذا كان قد تم تسليم أي من الجثث إلى عائلاتهم. فقال P36 لا. تم إعادتهم جميعًا إلى الفرع.

سأل ريتشر مرة أخرى إذا كانت جميع الجثث قد أُعيدت إلى الخطيب. فقال P36 نعم.

سأل ريتشر عمّا إذا كان P36 يعرف أسباب الوفاة. فقال P36 إن الأطباء يعرفون كيف توفي المعتقلون الذين أُدخلوا إلى المشفى.

سأل ريتشر عن سبب حدوث قصور في القلب. فقال P36 إن هذا كان يحدث بسبب الظروف [الاعتقال].

سأل ريتشر عمّا إذا كان P36 يقوم بإصدار شهادات وفاة. فقال P36 إن الأطباء كانوا يكتبون الشهادات فقط عندما يتوفى المريض في المشفى.

سأل ريتشر P36 عمّا كان يكتبه. فقال P36 إنه كان يكتب عن أمراض الجثة وحالتها وما إلى ذلك وسبب الوفاة.

سأل ريتشر إن كان P36 يوثق الحالة الغذائية للجثث. فقال P36 إن الأطباء كانوا يوثقون سبب نقل المعتقلين إلى المشفى وأسباب الوفاة. ولم يوثقوا الحالة الغذائية.

سأل ريتشر عمّا إذا كان المرضى مجهولي الهوية. فقال P36 نعم. ومع ذلك كانوا يعرفون أسماءً في بعض الأحيان.

سأل ريتشر عمّا إذا خُصِّصت أرقام للمرضى مجهولي الهوية الذين ماتوا في المشفى. فقال P36 لا. كان الأطباء يكتبون إما "من فرع الخطيب" أو "مجهول الهوية". وكان الضباط يسألون لاحقًا عمّا حدث [للمريض].

سأل ريتشر من أين حصل P36 على الأسماء. فقال P36 من العناصر.

سأل ريتشر إن كان P36 يشير إلى عناصر من الخطيب. فقال P36 نعم. "قالوا لنا أن نكتب هذا أو ذاك."

استجواب من قبل محامي الدفاع

قال بوكر إن P36 سُئل أثناء استجواب الشرطة متى بدأ وانتهى من العمل في الهلال الأحمر. وطرح نفس السؤال على P36 الآن. فقال P36 تقريبًا من عام 2012 إلى نهاية عام 2013.

أكّد بوكر أن P36 قدّم نفس الإجابة. ثم أشار بوكر إلى أن P36 سُئل عن توفيق يونس، وأجاب P36 أنه لم يعرف يونس. وأخيرًا، قال بوكر إن P36 سُئل متى رأى جثة لأول مرة في الخطيب. وقد قال P36 إنه رأى جثة لأول مرة في تموز/يوليو أو آب/أغسطس.

قال بوكر إن P36 أجاب أثناء استجواب الشرطة: "بالتأكيد في عام 2012. بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر". فأكّد P36 قوله.

قال بوكر إن P36 سُئل عمّا إذا كان يتذكر حالة وفاة أخرى وأن P36 ذكر شخصًا ممدًا على ظهره في الزنزانة. فأكّد P36 ذلك

سأل بوكر P36 كيف أجاب الشرطة عندما طلبوا منه تحديد متى [رأى الشخص على ظهره في الزنزانة]. اعتقد P36 أنه قال آب/أغسطس، لكن ربما كان ذلك "بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر، ولكن في شهر رمضان".

قال بوكر إن P36 قال أثناء استجواب الشرطة: "[يمكنني] بالكاد تحديد تلك الحالة، لكنها كانت في الصيف، بسبب نقص السوائل." فأكّد P36 أقواله.

أشار فراتسكي إلى قول P36 إنه وزملاءه عملوا في الهلال الأحمر وتم إرسالهم إلى فرع الخطيب. سأل فراتسكي عن بعد المشفى عن الفرع. فقال P36 إن المشفى كان مقابل الخطيب، أقل من 100 متر.

سأل فراتسكي P36 عمّا إذا كانت هناك فروع أمنية أخرى قريبة من المشفى. فقال P36 إنه كان هناك آخرون، لكنه لم يعرفهم.

سأل فراتسكي إن كان هناك احتمال بأن الفرع الأمني الذي ذهب إليه لم يكن الخطيب. فأوضح P36 أنه حتى قبل [أن بدأ في رعاية المعتقلين من الخطيب] كان يعلم أن [المبنى كان الخطيب]. فقد كان يعيش على بعد عشر دقائق، واعتُقل صديقه هناك لمدة خمسة أشهر رغم أنه كان حدادًا ولم يرتكب أي خطأ.

سأل فراتسكي P36 إذا كان بإمكانه أن يقول على وجه اليقين إن الفرع كان الخطيب. فقال P36 نعم، ويمكن للمرء رؤيته على خرائط جوجل.

أشار بوكر إلى قول P36 في بداية هذه الجلسة إن فرع الخطيب تابع لإدارة المخابرات الجوية. لم يعرف P36 الكلمة بالألمانية، لكنه قال باللغة العربية "جوية". [فأكّد المترجم باللغة الألمانية وقال "Luftwaffe [سلاح الجو]".]

أشار بوكر إلى قول P36 إنه ذهب والأطباء الآخرون من المشفى إلى الخطيب حيث بقوا لمدة ساعتين إلى خمس ساعات. وأشار بوكر إلى أن P36 كان الشاهد الوحيد الذي ذكر أنه تم تقديم مثل هذا العلاج الطبي في الخطيب. ثم سأل عمّا إذا مازال P36 يؤكّد على أقواله. فقال P36 إنه يريد توضيح أن العديد من زملائه خائفون جدًا [من نشر أسمائهم] ويقولون [إن الوضع كان مختلفًا].

قالت كيربر إنه عُرض على P36 صورة أقمار صناعية لفرع الخطيب أثناء استجواب الشرطة في 19 أيار/مايو، 2021. طلبت كيربر من P36 الإشارة إلى الخطيب ومشفى الهلال الأحمر.

فقال P36 إن الصورة تم تصغيرها كثيرًا. فاقترحت كيربر أن تشير إلى مبنى، ثم يمكن لـP36 أن يحدده. أشارت كيربر إلى [*]. فقال P36 إن هذا ملعب العباسيين. كما أشارت كيربر إلى [!]. فقال P36 إن هذه يمكن أن تكون حديقة الخطيب.

طلبت كيربر من P36 الذهاب إلى جهاز العرض والنظر عن كثب [لم ترغب في تحريك الصورة لأن البطاقات التعريفية الموجودة على الخريطة التي قدمها P36 أثناء استجواب الشرطة كانت مغطاة].

حدد P36 حديقة الخطيب. وقال إن الأطباء اعتادوا الذهاب إلى المبنى [#] المقابل للهلال الأحمر. لم يكن يعرف ما إذا كان [?] ينتمي إلى الفرع. كما بيّن مباني الهلال الأحمر القديمة [O] والجديدة [N].

سألت كيربر إن كتب P36 البطاقات التعريفية بنفسه. فأكّد P36 ذلك.

عرضت كيربر البطاقات التعريفية وقالت إنها كانت كما وصفها P36.

أوضح P36 أن الـ[~] الأزرق كان سقف موقف السيارات في الفرع. وكان [C] سقف الساحة أمام الفرع.

سألت كيربر عن X. فقال P36 إنه كان فرع الخطيب بالإضافة إلى المبنى المقابل للهلال الأحمر.

قالت أوميشين إن P36 سُئل أثناء استجواب الشرطة في 19 أيار/مايو، 2021: "ماذا حدث عندما تعارض رأي الفرع مع الآراء [آرائك] الطبية؟" سألت أوميشين P36 إذا كان يتذكر إجابته. فقال P36 إن الفرع أخذ برأيه [الخاص].

استجواب من قبل محامي المدعين

قال كروكر إن P36 سُئل عن "العري" وذكر حالة معينة. سأل كروكر إن كان يتذكر P36 هذه الحالة. فقال P36 إن هناك عدة حالات وكانت تلك بمثابة قطرة في محيط.

طلب كروكر من P36 وصف هذه الحادثة. فقال P36 إن هناك حالة كان فيها المعتقلون في حديقة وقد أُمروا بخلع ملابسهم.

أشار كروكر إلى حالة في القبو. فقال P36 نعم، جُمع [المعتقلون] العراة هناك عدة مرات. ولم يكن يعرف لماذا.

اقتبس كروكر قول P36 أثناء استجواب الشرطة: "في القبو، أُمِر المعتقلون بالتعري. طلب المعتقلون من السّجانين التوقف، إلا أنهم رفضوا. وكان هناك سوء معاملة وذهبوا إلى الزنازين". فأكّد P36 قوله.

سأل رايجر عمّا إذا رأى P36 أعضاء تناسلية مصابة. فقال P36 إن الأطباء كانوا يرون الأعضاء التناسلية فقط لإدخال قسطرة البول.

سأل رايجر عمّا إذا رأى P36 إصابات في العمود الفقري. فقال P36 إن الأطباء رأوا إصابات في الجلد، لكنها لم تكن إصابات عميقة ولا كسورا.

سأل شارمر P36 في أي فرع تم علاج المرضى. فقال P36 في فرع الخطيب.

قال كروكر إن المعتقلين كانوا يحاولون التواصل مع الأطباء في بعض الأحيان. سأل كروكر إن كانوا يحاولون السؤال عمّا إذا كان بإمكان P36 الاتصال بعائلة المريض. فقال P36 إن المرضى كانوا يحاولون أحيانًا أن يقولوا شيئًا للأطباء، لكنهم كانوا يتلقون ضربة على الفور.

***

[تم الإعلان عن استراحة لأن الدفاع أراد أن يناقش الأمر.]

***

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل بوكر كيف بدت مسيرة P36 المهنية بالنسبة للنظام. فقال P36 إنه كان يبلي بلاء حسنًا في الهلال الأحمر. إلا أن الأطباء رأوا المظالم التي تعرض لها المرضى في قبو الخطيب يوميًا. "بقي [السوريون] في نفس الوضع لمدة 40 عامًا ولا يمكننا فعل أي شيء. كان الجميع خائفين. حاولت [أنا والأطباء الآخرون] مساعدة المرضى، لكن [لم] نتصل بعائلاتهم لأن حالتنا كانت صعبة وكنا تحت المراقبة. تحدثنا مع زملائنا [وقررنا] علاج المرضى في المشفى، لكننا لم نتمكن من مساعدة الناس في القبو". وقال P36 إن السوريين عاشوا بدون حقوق لمدة 40 عامًا. توفي صديق له من الهلال الأحمر بمرض كوفيد-19 لأن الناس في سوريا لم يصدقوا بأن الفيروس كان موجودا. [تحدث P36 بصوت منخفض حزين]. اعتُقل رئيس المشفى السريري/الاكلينيكي لمدة أسبوع. حاول المقاومة لكنه لم يستطع. سأل P36 [المحكمة] "هل لديكم أي فكرة لنا؟" [ماذا كان بإمكاننا أن نفعل؟].

فقال بوكر [لسوء الحظ] لا. وسأل P36 إذا كان يعالج جرحى من خارج الخطيب والذين يأتون من مكان آخر مثل المظاهرات. فقال P36 نعم، كان هناك أربعة أشخاص قد تعرضوا للضرب أمام [المشفى] ونُقلوا إلى الداخل.

سأل بوكر عمّا إذا حاول P36 مساعدة [هؤلاء الأشخاص]. فقال P36 إن واجب [الطبيب] كواجب [الجندي]؛ إنه إلزامي. لكن لم تكن لديهم قدرة كبيرة. وكان هناك ضغط على الأطباء.

سأل بوكر عمّا إذا كان بإمكان شخص الاستقالة أو القول ببساطة إنه لا يريد العمل. فقال P36، ذات مرة، قال طبيب طوارئ إنه لا يستطيع العمل وأنه يريد الاستقالة، إلا "أنهم" رفضوا وقالوا له إن عليه العمل.

سأل بوكر عمّا إذا كان هناك أشخاص رفضوا العمل لأنهم لم يريدوا [التعامل مع المرضى في الفرع]. فقال P36 [إن الناس كانوا يفعلون ذلك بشكل غير مباشر]. على سبيل المثال، قد يقول أحدهم إنه يحتاج إلى استراحة بعد التعامل مع المعتقلين في اليوم السابق.

سأل بوكر عمّا إذا كان بإمكان أي شخصٍ أن يقول مباشرة إنه لا يريد العمل. فقال P36 لا، لأنهم أدّوا القَسَم. وإذا قال أحدهم لا، فسيتم نقله إلى قرية، لذلك كانوا خائفين.

سأل فراتسكي P36 عمّا إذا كان يعرف أسماء موظفي الفرع الذين رافقوا المرضى إلى المشفى. كان P36 يعرف فقط "أبو نضال" الذي أخبر الشرطة عنه.

[صُرف الشاهد.]

قال شارمر إن شهادة P36 كانت مهمة لأن 50% من المرضى [الذين أُدخلوا في الهلال الأحمر ماتوا]. عمل P36 في الخطيب بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر، 2012 تقريبًا، وقد اعتُقل العديد من الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في المحكمة في فترة زمنية مختلفة.

سأل بوكر عمّا إذا كان المدعي [حُجب الاسم] ما يزال يخطط للإدلاء بشهادته. فأكّدت كيربر أنه كان سيدلي بشهادته في 30 حزيران/يونيو.

رُفعت الجلسة الساعة 3:50 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة التالية في 24 حزيران/يونيو، 2021 الساعة 9:30 صباحًا.

اليوم الثامن والسبعون – 24 حزيران/يونيو، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور أربعة أشخاص واثنين من الصحفيين. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان ريتشر وبولتس.

قالت القاضي كيربر إن الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA) أرسلت إلى [المحكمة] نسخة من محضر التحقيق مع الشاهد بخصوص [حُجبت المعلومات]. وسيتم توزيع نسخ من المحضر على الأطراف بمجرد إعدادها. فقال محامي المدعي، شارمر، إنه لم يتم إخبار الشاهد بأنه سيتم استجوابه [في جلسة المحكمة هذه] حول ذاك التحقيق بالذات، وكان يجب إبلاغ الشاهد.

أُبلِغ P37 بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا.

شهادة P37

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك أي علاقة تربط P37 بالمتّهم سواء بالقرابة أو المصاهرة. فقال P37 لا.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أشارت كيربر إلى أن P37 قد استُجوب من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية عدة مرات وأن لدى المحكمة مَحضرين من تلك المَحاضر: أحدهما حول معارضة P37 للحكومة السورية والثاني حول أنور.

طلبت كيربر من P37 إخبار المحكمة عن نفسه. فأوضح P37 أنه التحق بكلية الشرطة عندما أنهى كلية الحقوق. وترقى تدريجيًا بالرتب. حيث تمت ترقيته إلى [حُجبت المعلومات]. وعندما بدأت "الأحداث" [الثورة]، كان P37 رئيسًا لقسم شرطة [حُجبت المعلومات]. وقد رفض [ارتكاب أعمال] عنف وحاول تطبيق القانون المتعلق بالمظاهرات. فصله النظام من وظيفته بعد أن طلبوا منه استخدام العنف ورفض. ذهب إلى مصر مع عائلته لمدة عام تقريبًا. وتبعته إلى مصر "مجموعات" من النظام حاولت استفزازه. وفي النهاية، ذهب إلى السفارة الألمانية وقدم طلب لجوء نيابة عن نفسه وعائلته. ثم هاجروا إلى ألمانيا في منتصف أيلول/سبتمبر، 2013. حاولوا الاندماج في "الحياة الاجتماعية الألمانية الجميلة" وأن يحظوا بحياة كريمة. كان لدى P27 ثلاثة أطفال يدرسون في ألمانيا. توفيت زوجته قبل ثلاث سنوات. تقاعد منذ أربع سنوات. ودائما ما كان يريد أن يكون "شاهدًا ضد الأشخاص غير المرغوب فيهم [في ألمانيا]"، لذلك تقدم للعمل في مكافحة الإرهاب. إلا أن إتقانه للغة الألمانية لم يكن كافيًا وكان كبيرًا في السن. كان على استعداد لأية خدمة تعود بالنفع على البلد الذي يعيش فيه و[البلد] الذي منحه الكرامة.

قالت كيربر إن P37 كان يعرف أنور في سوريا. وطلبت من P37 التحدث عن هذا. فأوضح P37 أنه وأنور تعرفا على بعضهما البعض عندما كان P37 موظفًا في إدارة الهجرة والجوازات. وفي ذلك الوقت، كان أنور يعمل في أحد الأقسام بصفته ضابطًا برتبة مساعد وكان يدرس القانون. وقد احتاج أنور إلى أيام إجازة للسفر من حلب إلى دمشق لإجراء امتحانات القانون. واعتقد أنور أن P37 سيكون متساهلا وأنه كان سيوافق على طلب الإجازة، لذلك تواصل مع P37.

تابع P37 شهادته وأوضح أنه وافق على طلب أنور. كان ذلك الموقف قبل حوالي 30 عامًا في 1988-1990 تقريبًا. وعندما تخرج أنور من كلية الحقوق، التحق بقسم شرطة دمشق، حيث كان ذلك حلمه. وقام أنور بتوزيع الحلويات على [قسم P37] احتفالًا [بإنجازاته]. لم ير P37 أنور مرة أخرى لأنهما كانا في قسمين مختلفين. وقد علم P37 بهذه المعلومات منذ خمس أو ست سنوات عندما التحق أنور بمعهد اللغة في برلين مع ابن P37. أخبر أنور ابن P37 أنه يعرف P37 وأن P37 قد قدّم له معروفًا [بالموافقة على إجازته]. ثم التقى P37 أنور في مقهى في برلين. وهناك أخبر أنور P37 قصة انشقاقه عن النظام. وقد روى القصة بتكتم، كما كانت طبيعته.

سألت كيربر إن كان P37 يعرف الظروف المحيطة بانشقاق أنور. فقال P37 إن أنور أقام في الحولة. وقد انشق معظم سكان الحولة عن النظام. وبدا أن أنور انحاز إلى غالبية عائلته وأهله.

سألت كيربر P37 عمّا إذا كان أنور قد أخبره عن مجزرة الحولة. فقال P37 إنه سمع عنها حتى قبل التحدث مع أنور. حيث كان P37 قيد الإقامة الجبرية في وقت قريب من الثورة، لذلك سمع عن الحولة والدبابات. لكن، بالطبع، لم ير P37 أي شيء شخصيًا.

سألت كيربر P37 إذا كان أنور قد ذكر [المجزرة] كأحد أسباب انشقاقه. فاعتقد P37 ذلك.

***

[استراحة لمدة 35 دقيقة لتوزيع ومراجعة نسخ من محضر.]

***

أبلغت كيربر P37 حقوقه بصفته شاهدًا مجددًا.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار فيدنير إلى قول P37 بأنه "فُصل" من وظيفته في سوريا. سأل فيدنير P37 ماذا حدث وماذا كان يقصد بكلمة "فُصل". فأوضح P37 أنه قد طُلب من إدارته قمع المظاهرات، مدّعين عدم استخدام السلاح. إلا أن التعليمات الشفوية كانت تهدف إلى قمع المظاهرة بأي وسيلة ضرورية دون أن يعرف العالم الخارجي. وحاول التعامل مع المتظاهرين بطريقة حضارية من خلال التفاهم والحوار والمياه [مدافع الماء لمكافحة الشغب]. يبدو أن النظام علم أنه تعامل مع المتظاهرين وفق القانون، ولم يعجب ذلك [النظام]. أراد P37 توضيح شيء قاله سابقًا. قال إنه نُقل إلى دمشق وكان رهن الإقامة الجبرية. في الواقع، ذهب إلى "مكتب الدراسات" حيث تمت إحالة الضباط الذين لم ينفذوا أوامرهم لإجراء [تحقيق واتخاذ قرار بشأن الأمر]. واتهمه المكتب بالتعامل مع المتظاهرين. ثم قرروا فصل P37 ووضعه قيد الإقامة الجبرية في دمشق وأمروا بتسريحه مبكرًا. كما مُنع من السفر، ورُفعت ضده دعوى أمام المحاكم العسكرية. تمكن P37 من مغادرة سوريا عبر مطار حلب بمساعدة بعض الأصدقاء. وعندما لجأ إلى ألمانيا، [أدرجته الحكومة السورية على قائمة المطلوبين السوريين].

سأل فيدنير P37 متى غادر سوريا إلى مصر. فقال P37 إنه ذهب إلى مصر منتصف عام 2012.

سأل فيدنير P37 عمّا إذا كان يعرف ضباطًا آخرين في [حُجبت المعلومات] مروا بموقف مشابه. فقال P37 إن جميع الضباط المساعدين نقلوا إلى مناصب غير مهمة، ثم [تم فصلهم]. كما كان أحدهم [حُجبت المعلومات].

سأل فيدنير P37 ماذا حدث مع [ضبّاطه المساعدين] بعد إبعادهم عن سلك الشرطة. فقال P37 إنهم فُصِلوا من عملهم.

سأل فيدنير عمّا إذا تم اعتقالهم. فلم يستطع P37 التذكر.

سأل فيدنير عمّا إذا التقى P37 بأنور لأول مرة حوالي عام 1989/1988. فاعتقد P37 أن ذلك يعتمد على عمر أنور، ومتى تخرج أنور من [كلية] الشرطة وتمت ترقيته إلى رتبة عقيد.

سأل فيدنير أين كان أنور في ذلك الوقت. [افترض] P37 أن أنور كان في حلب يزور عائلته في الحولة [الممارسة المعتادة في وقت العطلة]. [لم يخبر أنور P37 بهذا قط.]

سأل فيدنير P37 عمّا إذا كان يعرف أنور عندما كان الأخير لا يزال يدرس. فقال P37 إن [أنور] كان ضابطًا برتبة مساعد وعمل في تأشيرات السفر وجوازات السفر. كان طموحًا وكان يحلم بأن يترفّع. بعد أن وزّع أنور الحلويات، لم يره P37 مرة أخرى.

سأل فيدنير P37 إذا عمل أنور أثناء دراسة القانون. فأكّد P37 ذلك. وأشار إلى أن الناس في سوريا لا يحتاجون إلى حضور المحاضرات كل يوم للتخرج. حيث كان عليهم إجراء الاختبار النهائي فحسب. كما لا يمكن ترقية ضابط شرطة إلا إذا تخرج من كلية الحقوق.

سأل فيدنير P37 عمّا إذا كان يعرف ما فعله أنور بعد مغادرة سوريا. فقال P37 لا. لم ير أنور ولم يسمع عنه. واعتقد P37 أن أنور ذهب إلى قسم آخر غير الشرطة.

سأل فيدنير P37 عمّا إذا تحدث هو وأنور عن الظروف المحيطة بانشقاق أنور عندما التقيا في برلين. فقال P37 إنهما كانا يلتقيان كل شهر أو نحو ذلك في مقهى في تيغيل [منطقة في برلين] لمدة ساعة أو ساعتين. كما انضم إليهما أشخاص آخرون، وفيهم "أصدقاؤنا من سوريا". وحاولوا عدم الحديث عن حياتهم المهنية [لأسباب أمنية]. وكان أنور متحفظًا [بسبب حياته المهنية] ولأنه كان يخشى أن تتم ملاحقته. ذات مرة قال أنور للمجموعة إنه تبعته سيارة [بغرض اختطافه] وهو في طريقه إلى طبيب الأسنان. طلب P37 من أنور الذهاب إلى الشرطة، لكن P37 لم يعرف ما حدث بعد ذلك. تحدث أنور عن المستقبل وعن أطفاله. علم أنور أن النظام كان يلاحقه و[أعرب عن مخاوفه لـP37]. حيث أخبر P37 كيف انشق، وذهب إلى الأردن، ثم عمل مع الائتلاف [المعارضة]. من خلال وساطة شخص من الائتلاف مع السفارة الألمانية، ذهب أنور وعائلته إلى ألمانيا.

سأل فيدنير P37 إن تحدثوا عن عمل أنور في سوريا. فقال P37 إنه كان معروفًا بسبب منصبه، لذلك ربما كان أنور يعرفه. إلا أن أنور لم يكن معروفا بصفته ضابطا في المخابرات.

سأل فيدنير P37 عمّا إذا كان أنور قد أخبره عن عمله في سوريا. فقال P37 لا، لكنه سمع أن أنور كان ضابطا في فرع الأمن في دمشق وكان من أوائل خريجي كلية الشرطة وتم اختياره لجهاز المخابرات. وذات مرة، زلّ لسان أنور وقال "أتمنى لو كنت أرتدي زي شرطة".

اقتبس فيدنير من محضر استجواب P37 من قبل الشرطة في عام 2019: "هل تحدث أنور عن النزاع في سوريا؟ فأجبتَ: كنت أعلى منه رتبة. كان يجمِّل الأمور وقد أقر أن هناك موتًا". سأل فيدنير P37 إذا كانت العبارة صحيحة. فسألP37 عمّا إذا كان من الممكن شرح السؤال وتكراره.

كرر فيدنير " كنت أعلى منه رتبة. كان يجمِّل الأمور وأقر أن هناك موتًا". فأوضح P37 أن أنور لم يكن يجمِّل الأمور. كان الجزء الأول صحيحًا، لكن P37 لم يعتقد أن الجزء الثاني كان صحيحًا. تحدث P37 وأنور عن جرائم النظام وبالطبع فإن P37 ضد أي سوري يدعم الإجرام والقتل والعنف – سواء أنور أو غيره.

سأل فيدنير P37 عن انطباعه عن أنور عندما كان يعمل مع النظام. هل أنور مؤيد للنظام أم معارض؟ فقال P37 إن أنور ما كان لينشق لو كان راضيًا عن النظام. بل كان سيستمر [في موقع السلطة] ليحظى بالسيارات والمكانة الاجتماعية الرفيعة. لكن هذا كان مجرد [افتراض] P37 لأنه لم يكن يعرف الظروف المحيطة بانشقاق أنور. وأشار P37 إلى أن أنور كان لديه مقطع فيديو لبيان انشقاقه.

سأل فيدنير P37 عمّا إذا تحدثا عن سبب انشقاق أنور. فقال P37 [لأنه أقسم على قول الحقيقة أمام المحكمة]، [إنه سيعترف] أنه كان هناك حديث عن انشقاق أنور بسبب الضغط على الحولة والعنف الممارس ضد عائلة أنور. ولكن قد تكون هناك أسباب أخرى لا يعرفها P37.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور قد أخبر P37 بأي معلومات حول ما فعله بعد انشقاقه، مثل أن أنور انضم إلى المعارضة. فأكّد P37 ذلك لكنه أضاف أنه لا يتذكر كل التفاصيل. ساعد أعضاءٌ من الجيش السوري الحر أنور على الفرار من دمشق إلى منطقة بالقرب من الحدود الأردنية حيث مكث ليوم أو يومين. ثم دخل أنور الأردن، وأعلن نفسه معارضًا، وساعد الائتلاف. أخبر أنور P37 أنه غير راضٍ عن "الأعمال المؤسفة للائتلاف (على حد تعبير أنور)". لهذا لجأ أنور إلى [ألمانيا] من أجل مستقبل أطفاله. لم يعرف P37 متى وصل أنور إلى ألمانيا. التقى ابن P37 أنور في دورة لتعليم اللغة الألمانية.

اقتبس فيدنير من محضر استجواب الشرطة لـP37 في عام 2019: "أصبح أنور ناشطًا سياسيًا بعد انشقاقه. علمت [أنا] أن أنور كان في تركيا لمدة 4-5 أشهر". فقال P37 إن أنور ذهب من الأردن إلى تركيا، ثم من تركيا إلى ألمانيا بعد انشقاقه.

اقتبس فيدنير مرة أخرى من محضر استجواب الشرطة لـP37: "كان هناك شخصية معارضة، رياض سيف، أرسل إليه أنور وثائق لمساعدته على الذهاب إلى ألمانيا". فأكّد P37 ذلك.

سأل فيدنير P37 عمّا إذا كان أنور قد أخبره بموضوع الوثائق. فقال P37 لا.

أشار فيدنير إلى قول P37 بأن أنور عمل في الأمن [في ألمانيا]. فقال P37 إن أنور اجتاز دورة أمنية في برلين. ثم عُيّن حارس أمن. كان عمل [أنور] صعبًا، لذا لم يره P37 مرة أخرى.

سأل فيدنير P37 إن تحدث أنور عن عمله. فقال P37 إن أنور أخبره أنه أصبح حارس أمن لشركة وكان لديه مناوبات عمل مدتها 12 ساعة. وذات مرة، كان أنور في العمل عندما أصيب بنوبة [سكري أو ضغط الدم، إلا أن P37 لم يحدد]. طلب P37 من المحكمة أن تعذره لأنه لم يهتم كثيرًا بـ[أنور]؛ كان يحاول فقط تذكر المعلومات للمحكمة.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق]

***

<u>استجواب من قبل الادّعاء العام</u>

سألت المدّعي العام بولتس ما إذا كان P37 قد دخل السجن بصفته [حُجبت المعلومات]. فقال P37 إنه كان عضوًا في اللجنة الأمنية في [حُجبت المعلومات]، والتي تكونت من [حُجبت المعلومات]. وبصفته [حُجبت المعلومات]، تم إبعاد P37 [عن الفروع الأمنية]؛ فلم ير سوى مدنيين أو مجرمين مدانين بجرائم القتل والتهرب الضريبي، إلخ. ذات يوم، تم اعتقال أحد المتظاهرين وإحالته إلى القضاء، فذهب P37 إلى فرع الأمن العسكري [بخصوص الموضوع]. "لم يكن هناك ما يُرضي [في الفرع]." لم ير P37 أي شيء عندما التقى برئيس الفرع، غير أن سائقه رأى مشاهد "غير مرضية".

سألت بولتس P37 إذا ما كان في السجن [أي زار السجن] بعد 2011. فقال P37 لا، أبدًا.

سألت بولتس P37 عمّا إذا كان يتذكر استجوابه من قبل الشرطة في عام 2014. فأشار P37 إلى قوله إن التعذيب كان يتم في السجون وأن النظام السوري ديكتاتوري وشمولي وهو مع الأسف أمرٌ معروف لدى جميع السوريين وللعالم بأسره.

اقتبست بولتس من محضر استجواب P37 من قبل الشرطة في عام 2014: "فيما يتعلق بالوضع في جهاز المخابرات، كانت الظروف صعبة. عندما يدخل المرء يرى مئات المعتقلين والقتلى وسوء المعاملة. وكان المعتقلون يتعرضون للضرب بالعصي وكانت أطرافهم تتورم لأيام". فقال P37 إنه سمع كل هذه الأشياء وكانت صحيحة. وأشار إلى أنه لم يدخل قط أي سجن في أحد فروع الأمن. لكنه رأى "سجونًا انفرادية" من الخارج. يوجد فرع للأمن السياسي في كل مدينة بها جهاز شرطة تقريبًا. يتجاوز رئيس الفرع الشرطة، رغم أن رتبته أدنى [من رتبة P37]. إلا أن الفرع مع النظام وينفذ سياسات النظام التي تخرج أحيانًا عن القانون. زار P37 ذلك الفرع وتحدث عن المشكلة. [لم يكن من الواضح ما هي المشكلة التي أشار إليها P37.]

سألت بولتس P37 عمّا إذا كان يتحدث عن فرع الأمن السياسي أو جهاز المخابرات بشكل عام. فقال P37 إن جميع الفروع تعمل بهذه الطريقة. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يجد ضابطًا متساهلًا وضابطًا صعب المراس [في نفس الفرع]. [كان الضباط ذوو الأخلاق الحميدة متساهلين.] [المشكلة هي عندما يتصرف شخص ما بأخلاقه ثم يُلام على تساهله]، وهو ما حدث لـP37 عندما رفض الأوامر. لقول الحقيقة للعالم، إن النظام السوري ديكتاتوري وعنيف.

سألت بولتس P37 إذا كان لدى الضباط إمكانية [ألا ينفذوا الأوامر بناءً على] أخلاقهم. أضاف بوكر إلى سؤال بولتس وسأل P37 عمّا إذا كان الذهاب إلى ألمانيا مع عائلته كان مثالًا [للحصول على فرصة لكيلا ينفذ الأوامر]. فقال P37 إنه يمكنه [قياس] ما إذا كان كبار المسؤولين يتمتعون بنفس الأخلاق التي كان يتمتع بها بسبب صلاته ورتبته و[اتصالاته] مع كبار المسؤولين. [على سبيل المثال] يعزف P37 على البيانو ويكتب الشعر، ويعرف الضباط في سوريا أن اللواء محمود فنان. شرح P37 الأنواع الثلاثة للضباط في دائرة الهجرة والجوازات: (1) الضابط الأخلاقي المنفتح مع المواطنين و(2) الضابط الذي يطلب الرشاوى و(3) الضابط الذي يستمتع بالقسوة وإبكاء الناس. ويعمل الضباط الثلاثة ضمن نفس [النظام] الفوضوي. و[تدير] هذه الأنواع نفسها من الضباط فرع المخابرات السياسية الذي استدعى P37 وأخبره بضرورة التوقف عن عزف الموسيقى وكتابة الشعر وإلا فسيتم فصله. كان هناك: (1) ضابط كان يفضّل استخدام الضغط النفسي على التعذيب و(2) ضابط كان ينفس عن غضبه كلما أصيب بالضيق من زوجته و(3) ضابط كان صامتًا ويضرب فحسب. إنها حالة من الفوضى! إن أهم شيء [للناس] هو أن يبقوا في السلطة".

أوضحت بولتس أن سؤالها كان حول ما إذا كان بإمكان الضابط المغادرة أو الانتقال بعد عام 2011. فقال P37 ربما [قبل] 2012. وقد فُصِل قبل عام 2012. لكنه اعتقد أنه بعد عام 2012، إذا لم ينفذ الضابط أمرًا، فكان سيتم إجراء محاكمة ميدانية وكان سيتم إعدامه.

سألت بولتس P37 إذا كان بإمكان أنور أن يفعل ما فعله [وأن يعمل مع أشخاص لديهم نفس الأخلاق] أو إن كان بإمكانه ترك وظيفته. فقال P37 إنه أراد إعطاء بعض الأمثلة [الافتراضية] لكيفية محاولة شخص ما التهرب من الأوامر [غير الأخلاقية]. [لنفترض أن] شخصًا ما تظاهر [بوجود مشكلة في القلب] وقام بالتنسيق مع صديقه طبيب القلب [الذي وافق على القول إن الشخص يعاني من مشكلة في القلب حتى يُصرف من العمل]، ولكن بعد ذلك قد يستدعي جهاز المخابرات الطبيب ويستجوبه للتأكّد من أن الشخص كان مريضًا بالفعل ولم يكن يحاول الهروب من وظيفته فحسب. أو تخيل أن ضابطًا أعلن أنه لا يستطيع إكمال مهمته ("هل هناك شيء أجمل من الصدق؟")، وبالتالي تمت معاقبته أو سجنه أو فصله. كيف يمكن لأي شخص أن يخبر [المسؤولين] أنه لا يريد العمل لديهم؟ أشار P37 إلى موقف حدث معه. في تموز/يوليو، 2011 وصل السفير الأمريكي في فرنسا إلى سوريا. أصدر وزير الداخلية السوري تعليماته إلى P37 بمنع السفير من [رؤية المظاهرات] ومصادرة جواز سفر السفير. علم P37 أن هذه الأوامر غير قانونية، لذلك طالب الوزيرَ بإرسال مذكرة إليه. وكان يعلم أن الوزير لن يفعل ذلك أبدًا لأن أنظار العالم كانت تراقب [سوريا]. [من خلال اتباع هذا النهج] تمكن P37 من حماية السفير، وكانت هذه وظيفته. ربما لم يكن شخص آخر في نفس الموقف ليفعل الشيء نفسه. [النقطة هي أنه] عندما يتعلق الأمر بـ[تنفيذ] الأوامر، فإن الكثير يعتمد على أخلاق [الضابط]. وبالمثل، يتعامل الضابط مع السجين بناءً على أخلاق الضابط.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

سأل بوكر P37 عمّا إذا كان أنور قد فعل نفس الشيء الذي فعله [وتصرف وفقًا لأخلاقه]. فأشار P37 إلى وجود فرق بين الشرطة والمخابرات. لا يمكن لضباط المخابرات أن يكونوا [بنفس الأخلاق التي يتحلى بها ضباط الشرطة] لأنه يتعين عليهم [اتباع الأوامر بدقة عند قمع المظاهرات].

سأل بوكر P37 عن الفرق بين ما فعله هو وما فعله أنور. فقال P37 إنه لا يريد مقارنة المواقف.

سأل بوكر P37 إن كان بإمكان ضابط مخابرات أن يتصرف بالطريقة التي تصرف بها P37. فقال P37 إن "ضابط الشرطة" [يجب تمييزه] عن "ضابط المخابرات". فالشرطة [لا ينفذون أوامر سياسية – إنهم يطبقون القانون]. [بينما] ينفذ جهاز المخابرات أوامر سياسية. ويختبئ ضباط الشرطة وراء القانون، بينما يكرس ضباط المخابرات حياتهم لمسيرتهم المهنية. لدى ضباط الشرطة مائة طريقة للهروب وبإمكانهم حتى تقديم استقالتهم. ولم يُطلب منهم قمع المظاهرات [حتى وقت لاحق، حينها نص القانون السوري

على أنه يمكن إطلاق سراح المتظاهرين بكفالة مقابل عشرين ليرة سورية]. إذا تم اعتقال المتظاهرين من قبل جهاز المخابرات، فعندئذ [ستكون هناك] "مشكلة". [قال P37 "مشكلة" بالإنجليزية.]

سأل بوكر عمّا إذا كانت [المحاضر التي تم توزيعها سابقًا] تدور حول [حُجبت المعلومات]. فأكّد P37 ذلك.

قال بوكر إن P37 سُئل أثناء استجواب الشرطة عمّا إذا تحدث أنور عن أساليب التعذيب، وأجاب P37 أن أنور كان يحقق مع الناس وكانوا يتحدثون عنه بشكل جيد. سأل بوكر P37 من قال ذلك عن أنور [حيث لم يلتق P37 أبدًا بأي شخص تم التحقيق معه من قبل أنور] وإذا كان بإمكان P37 مشاركة أسمائهم وعناوينهم. [توقف P37 لبرهة.]

سأل بوكر إن كان عليه أن يعيد السؤال. فقال P37 لا. لقد فهم السؤال، لكنه توقف لأنه كان عليه الرجوع 20 عامًا بذاكرته. في بعض الأحيان، واجه مدنيون مشاكل مع جهاز المخابرات وكان أنور يساعدهم. سمع P37 هذا من مدنيين [لكنه لم يتتبع من كانوا لأنه لم يظن مطلقًا أنه سيدلي بشهادته في المستقبل]. كما سمع P37 من رياض سيف أنه كان معتقلًا في [فرع] أنور وأن أنور قد عامله بشكل جيد. "ربما يمكنك أن تسأل رياض. حتى رياض ساعد [أنور] لاحقًا".

قال بوكر إن رياض سُئل عمّا إذا كان أنور [قد عامل الناس بشكل جيد]، إلا أنه نفى ذلك، ولهذا أراد أن يسأل P37 الآن. [بدا P37 منزعجًا.] وقال P37، "لا تقل 'لقد سألتك'، بل قل 'لقد سألتُ'".

سأل بوكر ماذا قيل عن رياض سيف. فأوضح P37 أنه عندما جاء أنور إلى ألمانيا قبل خمس سنوات، "سألناه" كيف أتى إلى ألمانيا. وأشار P37 إلى أن أنور (أو عضوًا آخر في مجموعة أصدقائهم) قال إن رياض سيف قد ساعد أنور. وقال أنور إن رياض كان معتقلًا في الخطيب وأن أنور قد احترم رياض بسبب مرضه. ورد رياض بالمثل بكونه جيدًا مع أنور.

أشار فراتسكي إلى قول P37 إنه وأنور كانا يلتقيان في مقهى في تيغيل. سأل فراتسكي عمن التقى بهما أيضًا. فاعتقد P37 أنه كان يعرف أحدهم: [حُجب الاسم]. قدم P37 سابقًا رقم هاتف [حُجب الاسم] للشرطة وأخبرهم أن يستدعوا [حُجب الاسم] للإدلاء بشهادته. وأخبر P37 [حُجب الاسم] أنه قدم هذا الاقتراح وقال [حُجب الاسم] إنه ليست لديه مشكلة بذلك الصدد.

سأل فراتسكي عمّا إذا التقى معهما أشخاص آخرون في المقهى. فقال P37 لا، فقط أربعة أو خمسة أشخاص لديهم أدوار غير مهمة، أي كبار السن الذين كانوا في ألمانيا منذ حوالي 20 عامًا و[الذين نسوا أي شيء قيل على الطاولة]. كان P37 أصغرهم سنًا.

سأل فراتسكي P37 عمّا يمكنه أن يقول للمحكمة عن حافظ مخلوف. [توقف P37 لبرهة، ثم قال] "مجرم حرب."

طلب فراتسكي من P37 أن يشرح ويوضح أين كان يعمل حافظ مخلوف. فقال P37 إن حافظ مخلوف يتدخل في جميع [الشؤون] السورية. وهو من أفراد العائلة الحاكمة وابن خال الرئيس.

سأل فراتسكي P37 أين يعمل مخلوف ورتبته. فقال P37 إنهم [بعض الضباط/أفراد العائلة] يحصلون على رتب جزافًا [أي كانت بعض الرتب شكليات فحسب ولم تكن تُعطي سلطة فعلية].

سأل فراتسكي عن رتبة مخلوف. فقال P37 ربما كان مخلوف عقيدًا. ولكن عندما لا يحب P37 شخصًا، فإنه لا يهتم لأمره. [إن كل] سوريا تكره [مخلوف] وحتى أنه هو يكره نفسه.

سأل فراتسكي P37 لماذا. فقال P37 إن مخلوف أمر المُحافظ وكل إنسان في منطقته باستخدام العنف والقتل والنهب. والحديث عنه لا ينتهي.

سأل فراتسكي P37 عمّا إذا كان يعرف مكان عمل مخلوف. فاعتقد P37 أن مخلوف يعمل في درعا.

سأل فراتسكي P37 إذا كان يعرف عن القسم 40. فأجاب P37، "ما هو القسم 40؟" هناك عشرات الفروع في سوريا — فرع كل 100 متر.

سأل فراتسكي P37 إن كان بإمكانه إخبار المحكمة عن توفيق يونس. فقال P37 إن [توفيق] لا يختلف عن حافظ مخلوف.

سأل فراتسكي P37 أين عمل يونس. فاعتقد P37 أن [توفيق] كان عميدًا عام 2010 وكان مسؤولًا عن أحد فروع أمن الدولة بدمشق.

سأل فراتسكي P37 إذا كان يعرف عبد الجبار العكيدي. فسأل P37 عمّا إذا كان بإمكانه طرح سؤال. فقال فراتسكي لا. فسأل P37، "هل أنت قاضٍ أم محامٍ؟ يمكن للقاضي [فقط] أن يسألني هذا السؤال."

أوضحت القاضي كيربر أن للدفاع الحق في طرح الأسئلة، إلا أنه لا يتعين على P37 الإجابة. فقال P37 إن الرسالة التي تلقاها [من المحكمة] كانت تتعلق بأنور وليس بغيره. وأراد فقط أن يُسأل عن هذه القضية فحسب.

[قال بوكر كلمات غير مسموعة وكان منزعجًا بشكل واضح.]

طلبت كيربر من محامي الدفاع ربط سؤاله بالقضية وإخبار المحكمة لماذا سأل عن هذا الشخص.

قال فراتسكي إن هذا الشخص عمل مع أنور، لذلك أراد أن يعرف ما يمكن أن يخبر P37 [المحكمة] عنه. فقال P37 إن العكيدي كان ضابطًا في الجيش السوري وأعلن انشقاقه في مقطع فيديو. وانتقد العكيدي بعض سياسات تركيا تجاه المعارضة المسلحة. بعد ذلك غضب منه الثوار [المؤيدين للمعارضة] لأنه تحول إلى حمامة سلام تتأرجح يمينًا ويسارًا بحسب مصالحه، مثل كل من تلاعبوا بمصير الشعب.

سأل فراتسكي P37 عمّا إذا كان يعرف العكيدي. فقال P37 لا.

سأل فراتسكي P37 إذا كان [يعرف ما إذا] كان العكيدي يعيش في ألمانيا. فقال P37 لا.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P37 يعرف [حُجب الاسم]. فقال P37 نعم.

سأل فراتسكي P37 عمّا يمكنه أن يقول للمحكمة عنه. فقال P37 [مخاطبًا القضاة] "[لماذا] يريد [فراتسكي] [أن يعرف عنه]؟ يجب أن يحدد لي ما يريد [أن يعرف عنه]. إن كان يفضل الرجال أم النساء؟" [لم تتم ترجمة الجملة الأخيرة.]

سأل فراتسكي عن وظيفة [حُجب الاسم]. فقال P37 إنه كان يعرف شخصًا يُدعى [حُجب الاسم] (ربما كان هناك تشابه في الأسماء فحسب). كان ضابطا برتبة مُقدَّم في الشرطة. قبل [أن يُنقل] إلى P37 في [حُجبت المعلومات]، كان [ضابط مخابرات] في السجن.

سأل فراتسكي P37 عمّا إذا كان يعرف في أي فرع مخابرات كان [حُجب الاسم] يعمل. فقال P37 أمن الدولة، إلا أنه لم يكن متأكّدًا.

سأل فراتسكي P37 متى جاء [حُجب الاسم] إلى الشرطة. لم يعرف P37. كانت هذه أسئلة صعبة وكان من المفترض أن يحترم فراتسكي سن P37 والاضطهاد [الذي تحمله].

قال فراتسكي إنه يحترم P37، ثم طلب منه أن يتذكر قدر استطاعته. [كان P37 صامتًا للحظة]. وقال إنه يحتاج إلى وقت ليتذكره.

سألت كيربر P37 إذا كان بحاجة إلى استراحة. [توقف P37 لبرهة.] وقال في عام 2010.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P37 لا يزال على تواصل مع [حُجب الاسم]. فقال P37 إن [حُجب الاسم] قد اتصل قبل 4-5 سنوات بـP37 من بلد أوروبي صغير بجوار ألمانيا [كان P37 يحاول تذكر أي دولة].

سأل فراتسكي عمّا إذا كان البلد هو [حُجب الاسم]. فقال P37 ربما. شكر [حُجب الاسم] P37 على حسن معاملته وعمله وموقفه من النظام. واعتقد P37 أن [حُجب الاسم] قد زاره منذ 5-6 سنوات ليواسيه لأن زوجة P37 كانت مريضة.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان لدى P37 رقم هاتف [حُجب الاسم]. فقال P37 إن عليه تفقد هاتفه المحمول.

سأل فراتسكي P37 إن كان بإمكانه مشاركة رقم هاتف وعنوان [حُجب الاسم] على انفراد مع المحكمة. فقال P37 إنه كان سيفعل ذلك إذا طُلب منه ذلك.

[استراحة لمدة دقيقتين للحصول على هاتف P37 المحمول].

قالت كيربر إن P37 قد أعطى المحكمة رقم الهاتف. وقال P37 إنه بناءً على رقم الهاتف، فإن [حُجب الاسم] ليس في ألمانيا. قالت كيربر إن المحكمة لديها رقم [حُجب الاسم] الآن ويمكنها الاتصال به.

<u>استجواب من قبل محامي المدعين</u>

أشار شولتس إلى قول P37 بأنه شاهد مقطع فيديو انشق فيه أنور. فقال P37 إنه لم يشاهده، لكنه [علم به من أنور ومعارفه]. [هز أنور رأسه نافيا].

قال شولتس إن P37 تم استجوابه بصفته شاهدًا في 2014 و2019. وسأل P37 إذا [تم استجوابه في أي وقت آخر]. يعتقد P37 أن [هذه معلومات سرية] [لأسباب] أمنية. بعض الدوائر الأمنية هي التي [طلبت منه] الإدلاء بشهادته بشأن عدد من الأشخاص غير المرغوب فيهم. كان هذا واجب P37 لأنه يعيش "هنا". ومع ذلك، لم يستطع P37 القول إنه قد أدلى بشهادته بشأن هذا وذاك.

سأل شولتس P37 عمّا إذا كان قد التقى أو تحدث مع الرئيس الأسد. فأجاب P37، "تحدثتُ مع الأسد؟!"

أشار شولتس إلى أن محضر الشرطة جاء فيه [أن P37 تحدث إلى الرئيس الأسد]. فقال P37 إن الأسد كان يرسل "لنا" رسائل ويتحدث إلينا من خلال مذكرات التعليمات.

أراد P37 أن يعرف [من كان شولتس يمثل]. فأوضحت كيربر أن شولتس يمثل المدعين.

أشار شولتس إلى قول P37 أثناء استجواب الشرطة: "قال الشبيحة: الأسد أو نحرق البلد". إذا كنت في [حُجبت المعلومات]، فلن أريد أن يأتي الشبيحة. وقد أبلغت الأسد بذلك شخصيًا." فقال P37 إنه لم يقصد أنه أخبر الأسد شخصيًا بذلك. فقد أرسل P37 مذكرة خطية إلى وزارة الداخلية، إلى القصر الرئاسي. وقد نصت [المذكرة] على ذلك، إلا أنه P37 لم يقل ذلك مباشرة للأسد.

أشارت أوميشين إلى قول P37 أثناء استجواب الشرطة في عام 2019 حول جهاز المخابرات: " الداخل مفقود والخارج مولود". فأكّد P37 ذلك.

سألت أوميشين إن كان بإمكان P37 شرح معنى ذلك. فلم يرد P37 أن يشرح.

سألت كيربر P37 إذا كان بإمكانه شرح ما قصده في بضع جمل. فقال P37 إنه غني عن التفسير.

قالت كيربر إن [حقيقة أن القول غني عن التفسير قد تكون صحيحة فقط لشخص لديه خلفية كافية].

قالت أوميشين "شكرًا" [باللغة العربية]. فأوضح P37 ما قصده بقوله. عندما يكون مكانٌ ما سيئًا، يصبح أي شخص يدخله مفقودًا. وإذا خرج منه بأمان، يكون كما لو أنه وُلِد من جديد.

سألت كيربر أوميشين إذا كانت إجابة P37 كافية. فقالت أوميشين نعم، "شكرًا" [باللغة العربية].

[صُرف الشاهد.]

شكر P37 المحكمة والمحامين واعتذر عمّا إذا كان فظًّا معهم.

سأل بوكر فيدنير عمّا إذا كان يعرف أي شيء عن بيان دويسنج في عام 2014. فقال فيدنير نعم. تحدث مع الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA).

قالت كيربر إن الشاهد الذي كان سيدلي بشهادته في 2 تموز/يوليو لن يتمكن من الحضور إلى المحكمة، وبالتالي تم إلغاء تلك الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 2:00 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة التالية في 30 حزيران/يونيو، 2021 الساعة 10:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 39 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 30 حزيران/يونيو و1 تموز/يوليو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط: [1]

اليوم التاسع والسبعون – 30 حزيران/يونيو، 2021

أدلى P38، فنّي طبّي يبلغ من العمر 59 عامًا، بشهادته بشأن توقيفه من قبل قوات الأمن السورية واعتقاله في فرع الخطيب. وتمكن من الشرح بالتفصيل للمحكمة كيف اعتُقل بالقرب من مزرعته وكيف قام موكب سيارات مسلحة وسيارات جيب وحافلات صغيرة باعتقال أشخاص آخرين في طريقهم إلى الفرع 251. ووقع أحد الاعتقالات في مزرعة أخرى حيث يبدو أن صبيًا في الخامسة عشر من عمره قد قُتل، ونُزعت أعضاؤه من قبل عناصر الأمن، الذين قاموا بعد ذلك باعتقال أشقائه الثلاثة الأصغر.

اليوم الثمانون – 1 تموز/يوليو، 2021

لخّص القضاة في البداية الحوار الذي جرى مع شاهد استدعاه القضاة، لكنه أخبرهم في النهاية أنه لن يكون متاحًا للإدلاء بشهادته من داخل قاعة المحكمة في هذه المحاكمة. ثم استمعت المحكمة إلى شهادة كريستيان كنابمان، ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية الذي استجوب هذا الشاهد في السابق. وأوضح كنابمان للمحكمة أن الشاهد أُصيب بصدمة نفسية على ما يبدو عندما شهد وفاة شخصٍ بقيت جثته بجانب الشاهد لعدة ساعات. ونظرًا لاستجواب الشاهد من قبل وحدة جرائم الحرب التابعة للشرطة الفرنسية، تم أيضًا تلاوة الترجمة الألمانية للمحضر في المحكمة.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم التاسع والسبعون – 30 حزيران/يونيو، 2021

بدأت الجلسة الساعة 10:35 صباحًا بحضور سبعة أشخاص وصحفيَين. لم يطلب أي صحفي معتمد الحصول على الترجمة العربية. مثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يكن محاميا المدّعين د. كروكر وبانز حاضرين. كما انضمت محامية المدّعين د. أوميشين في وقت متأخر، وكذلك فعل بوكر، أحد محامي الدفاع عن أنور.

شهادة P38

رافق P38 محاميه سيباستيان شارمر. وأُبلغ P38 عن حقوقه وواجباته بصفته شاهدًا. ونفى وجود علاقة قرابة مع أنور رسلان عن طريق النسب أو المصاهرة.

أفسحت رئيسة المحكمة القاضي كيربر المجال للقاضي فيدنير لاستجواب P38.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أوضح القاضي فيدنير بدايةً أنه على الرغم من أن P38 استُجوب بالفعل من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA) في عام 2019، فإن ما سيُعد مهمًا هو شهادته في المحكمة. وأضاف أن المحكمة مهتمةٌ بشكل خاص بالظروف المحيطة بإلقاء القبض على P38 واعتقاله. طلب فيدنير من P38 أن يصف كيف اعتُقل وما حدث بعد ذلك وكيف نُقل إلى الفرع المعني. أوضح P38 أنه كان يذهب إلى العمل كل صباح في الساعة 7:30. حيث ذهب أيضًا إلى العمل الساعة 7:30 صباحًا في [حُجِبت المعلومات]، 2012، [حُجِبت المعلومات]. وكان يعيش في حي خارج المدينة [دمشق] [حُجِبت المعلومات]. قال P38 إنه كانت هناك عمليات تفتيش في حيه في هذا اليوم. وأُوقف على بعد حوالي 300 متر من منزله. قال للمحكمة إنه تذكر هذه المسافة لأنها المسافة بين الطريق ومنزله. وصف P38 أنه كانت هناك عربة مصفحة واحدة وكانت أمام سيارته سيارة جيب رباعية الدفع بكابينة مزدوجة ومدفع رشاش على صندوق الشاحنة. كان هناك أيضا رجل وراء هذا الرشاش. أُجبر P38 على ترك سيارته واقتاده عدة رجال إلى الجيب. كان عليه أن يجلس في الخلف على المقعد الأوسط. وكان هناك شاب ملثم يجلس على يمينه وآخر على يساره. أخبر P38 المحكمة أنه اعتُقل بسبب مذكرة، وتعرف على هوية الرجل على يمينه. حيث كان جاسوسًا معروفًا من أحد الفروع. ثم توجه الرّتل إلى [حُجِبت المعلومات].

أوضح P38 للمحكمة أنه لم يكن لديهم عصابات العينين عندما اعتُقل، لذلك وضعوا قميصه الداخلي فوق رأسه. لذلك كان P38 قادرًا على رؤية ما حدث عن يمينه ويساره. وقال للمحكمة إن الرّتل توقف عند أحد ساحات الشبيحة حيث كان العديد من أفراد الجيش والعديد من الأشخاص الآخرين ينتظرون. كانت هناك أيضا أربع حافلات عسكرية خضراء. كان على P38 الصعود على متن إحدى هذه الحافلات الفارغة. وكان يجلس في الصف الأخير على مقعد مرتفع. وعلى الرغم من أن سترته كانت على وجهه، إلا أنه تمكن من رؤية الوجوه على يمينه ويساره. عندما دخل P38 الحافلة، تعرض للضرب بعقب بندقية من قبل ضابط برتبة معينة. سأل الضابط P38: "مشافي ميدانية؟" وأوضح P38 للمحكمة أنه استنتج من أقوال الضابط أنه كان متّهمًا بتجهيز مشافٍ ميدانية كبيرة. قال P38 إنه كان عليه الانتظار في الحافلة لساعة. وكان بمفرده مع السائق وشخصين مسلحين يحرسان الحافلة.

بدأت الحافلة بالقيادة شرقًا بعد ساعة واحدة. قال P38 إنها كانت تُجري ما كان أشبه بدورية مع حافلات أخرى. وأوضح أن الدورية كانت بقيادة سيارة مصفحة، تليها سيارة جيب، والحافلة التي كان P38 بداخلها تباعًا. وأضاف P38 أنه لم يكن يُراقب جيدًا لأنه كان يجلس أعلى من الأشخاص الذين كانوا بجانبه. وكان بإمكانه رفع قميصه وأن يرى إلى أين كانوا يقودون. قال P38 إن الحافلة سارت من [حُجِبت المعلومات] إلى [حُجِبت المعلومات]، وهي مدينة قريبة جدًا. ثم استدارت الدورية يسارًا لمسافة كيلومترين تقريبًا حتى وصلوا إلى مفترق طرق حيث قادوا لمسافة كيلومتر واحد إلى أن وصلوا إلى مفترق طرق على شكل حرف T وتوقفوا هناك. أضاف P38 أنه يعرف المواقع لأنه كان من هذه المنطقة. ثم توقفت الحافلات على الجانب الأيمن من الشارع للسماح للسيارات الأخرى بالمرور. وأضاف P38 أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأشخاص في الحافلة. كان هو وشخص آخر وجنود وحسب. تابع P38 واصفًا أن عدة أشخاص غادروا الحافلات وبقي شخصان مسلحان فقط في الحافلة. وذهب الأشخاص الذين غادروا الحافلات إلى [حُجِبت المعلومات]. وأضاف P38 أنه عرف المنطقة جيدًا لأنه كان يعيش في [حُجِبت المعلومات]. وقال P38 إنه سمع إطلاق عيارات نارية بعد ثلاثين دقيقة من توقف الحافلات. واستمرت المواجهة قرابة العشر دقائق واستمر إطلاق العيارات النارية حوالي ثلاثين دقيقة. وصف P38 أنه لم يسمع أي طلقات أخرى بعد ثلاثين دقيقة. إلا أنه لاحظ أن بعض المركبات اقتربت جدًا من الجانب الأيمن للحافلات (كما كان واضحًا من موقعه). حدد P38 إحدى المركبات على أنها روسية الصنع من نوع بي أم بي (BMP).

أخبر P38 المحكمة أنه شهد في هذا الموقف أمرًا تقشعر له الأبدان، وأنه لم يقدر على نسيانه إلى يومنا هذا. حيث كان هناك طفل يبلغ من العمر حوالي 15 عامًا أمام سيارة، وكان متكئًا على السيارة دون أن تلمس قدماه الأرض. كانت أعضاء الطفل الداخلية خارج جسده، وكان جسده كله ممزقًا، وكان الدم في كل مكان. قال P38 "كان بالإمكان رؤية كل شيء." أضاف أنه على الرغم من أن وجه الطفل كان مغطى بالدماء، إلا أن P38 استطاع تمييز أن عمر هذا الشخص لم يتجاوز الستة عشر عامًا. قال P38 إنه بعد فترة وجيزة، وُضع ثلاثة أطفال داخل الحافلة. ولم يتجاوز أصغرهم الخمس سنوات وكان أكبرهم يبلغ عشر سنوات تقريبًا. وفقًا لـP38، كانوا جميعًا يبكون ويرتجفون من شدة الخوف. وقال P38 إن الأطفال كانوا يجلسون بجانبه. حيث وضع يده على رأس الطفل البالغ من العمر خمس سنوات والذي كان جالسًا بجانبه مباشرة. كانوا جميعًا خائفين وعندما سألهم P38 عن سبب بكائهم، أخبروه إن شقيقهم قُتل. قال P38 إن الحافلة ذهبت بعد ذلك إلى دمشق. وأضاف أن المكان الذي حدث فيه كل هذا كان في [حُجِبت المعلومات] حيث يمكنك الذهاب إلى [حُجِبت المعلومات] و[حُجِبت المعلومات]. قال P38 إنه لا يمكن أن ينسى هذا الحدث أبدًا.

أضاف P38 أن المحكمة ستقوم بالنظر في الجرائم المرتكبة في فرع الخطيب. إلا أنه سيبقى هناك جرائم في الشوارع في سوريا لا يعرفها أحد. قال إن هناك مشفيين شرقي دوما. وكان أحدهما عيادة للأمراض النفسية والآخر كان عيادة للأمراض الجلدية. وضم الأخير أيضًا فرعًا لأمن الدولة، حيث كان يُؤخذ المعتقلون قبل نقلهم إلى فرع أمن الدولة في دوما. قال P38 إنه بقي في هذا المشفى لمدة ساعة قبل نقله إلى فرع أمن الدولة في دوما. وأضاف أنه كان يعرف المنطقة جيدًا. وأوضح P38 للمحكمة أنه كان قادرًا على قراءة ما كان مكتوبًا على حاويات القمامة على جانب الطريق. وبناءً على ذلك، كان قادرًا على معرفة المكان الذي كانوا يقودون فيه. وبحسب P38، كان عليه وعلى معتقلين آخرين البقاء في فرع أمن الدولة في دوما حتى الساعة 11 مساءً. ثم كان عليهم الصعود إلى حافلة حمراء تتسع لـ24 شخصًا. وكانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم بأربطة بلاستيكية.

تدخل القاضي فيدنير، متسائلًا عمّا إذا كان P38 يعني أربطة الكابلات [كان المترجم مترددًا في ترجمة المصطلح عندما استخدمه P38 لأول مرة وبدا غير متأكد من المصطلحات الألمانية الصحيحة]. أكّد P38 أنه كان يتحدث عن الأربطة المتوفرة بألوان مختلفة مثل الأحمر والأبيض. لا يمكن فتح أربطة الكابلات هذه ثانيةً بعد ربطها. ومن الممكن فكها فقط باستخدام قوة 100 نيوتن. ووضح P38 أن الحافلة وصلت إلى فرع الخطيب في دمشق بعد 20 دقيقة تقريبًا. وأضاف أنه كان يعرف المنطقة جيدًا. وقادوا لمسافة 14 كيلومترًا ودخلوا الفرع من الخلف.

سأل القاضي فيدنير P38 عمّا إذا كان بإمكانه تمييز أنه كان فرع الخطيب عند وصولهم أو إذا كانت عيناه معصوبتين. فقال P38 إن عينيه كانتا مغطاتين بقميصه فقط. وأضاف أن أربعة عشر أو خمسة عشر شخصا آخرين كانوا في نفس الحافلة. وأنه التقى بهم في فرع دوما حيث عرّفوا بأنفسهم، وهكذا تعرفوا على بعضهم البعض. أخبر P38 المحكمة أنه كان يعرف المدينة جيدًا لأنه غالبًا ما كان يعمل في مشفى الهلال الأحمر بصفته فنّيا طبيّا. كما كان عليه أن يعمل في [حُجِبت المعلومات] التي كانت قريبة من فرع الخطيب. ووفقًا لـP38، لم يكن أعمى تمامًا لأنه كان قادرًا على الرؤية من خلال قميصه وكان يعرف المنطقة جيدًا.

أراد فيدنير معرفة ما حدث بعد وصولهم إلى الفرع. فقال P38 إن الحافلة دخلت الفرع وتوقفت في موقف للسيارات حيث اصطفت عدة سيارات هناك. كان P38 جالسًا في أخر الحافلة في الصف الأخير وكان أمامه حوالي أربعة عشر شخصًا. قال إنه كان يدرك جيدًا أن الجميع سيتعرضون للضرب. إلا أنه تعرّض لضربات أقل نظرًا لأنه كان آخر من غادر الحافلة. وصف P38 أنهم عندما غادروا الحافلة، كانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم. وبمجرد أن وضع P38 إحدى قدميه على الأرض، تعرّض للضرب على ظهره و"تدحرج على الأرض مثل الكرة". ولأنه كان آخر من غادر الحافلة، اصطدم بصديق [كان يمشي أمامه]. قال P38 إنه وقف مواجهًا إطارات الحافلة. ثم كان على المعتقلين الجلوس على الأرض ورؤوسهم إلى أسفل. ووفقًا لـP38، استقبلهم عدد من الأشخاص "بحفل ترحيب". حيث حصلوا جميعًا على عصي لضرب الناس.

تذكر P38 أنها كانت تمطر في ذلك اليوم. وكان موقف السيارات الذي وصلوا إليه مسقوفًا وتساقط المطر على السطح. قال P38 إن [حفل الترحيب] استمر حوالي ساعة واحدة، وربما أقل. حيث تعرّضوا للضرب بجميع أنواع الأدوات ورُكلوا بالأحذية العسكرية وضُربوا بالأيدي وربما بنوع من الكابلات. وبعد مرور ساعة اقتيدوا إلى داخل المبنى، إلى القبو الذي كان يقع على بعد خمس أو ست درجات إلى الأسفل. وصف P38 كيف وصلوا إلى غرفة يمكن من خلالها الذهاب إلى غرف أخرى. وأُخذ إلى غرفة كبيرة مساحتها 9م^2 بجوار سلم عرضه متر واحد تقريبًا. عندما اقتيدوا إلى الزنازين، كانوا تقريبًا 14 أو 15 شخصًا. وصف P38 أن باب الزنزانة كان أمامه مباشرة. وكان هناك فجوة بمقدار 15 سم بين الباب والأرض. أشار P38 إلى أنه لم يكن معصوب العينين في هذا الموقف. كان على جميع المعتقلين الجلوس أمام هذا الباب. وكان الباب أمام P38 مباشرة، وتمكن من معرفة أن هناك معتقلين خلف الباب لأنه رأى أقدامهم. قال P38 إن السجّانين كانوا يقفون خلف المعتقلين [الذين كان عليهم الانتظار أمام الباب]، وظلوا يضربونهم لنحو ثلاثين دقيقة.

أشار P38 إلى أنه كان جالسًا بجوار الباب مباشرةً وبجانبه شخص على يمينه وسجّان يقف خلفه. عندما رأى P38 أقدام الناس خلف الباب، حاول أن يدغدغهم، ليبدأ الناس في الضحك ويتمكن من سماعهم. وفقًا لـP38، استمر الضرب لمدة ثلاثين دقيقة تقريبًا قبل أن يضطر أحد المعتقلين إلى الوقوف أمام مكتب على اليسار. كان هناك رجل يجلس خلف المكتب. وكان له شعر كثيف [كان المترجم مرتبكًا بشأن الكلمات التي استعملها P38، انظر الشرح أدناه] وأبيض ولحية غلب عليها البياض لا يتجاوز طولها 1 سم. وكان الرجل يرتدي نظارات سميكة وكان شخص آخر بجانبه يدون الملاحظات. وصف P38 كذلك قيام جندي كان يقف أمام المكتب بتفتيش المعتقلين. حيث كان عليهم المجيء إلى المكتب واحدًا تلو الآخر. قال P38 إنهم استعادوا وثائقهم التي كان عليهم تسليمها في دوما. كان الأشخاص خلف المكتب على ما يبدو يكتبون المعلومات الشخصية للمعتقلين. كان P38 آخر معتقل جاء إلى المكتب. وصف P38 أنه كان على من استُدعي إلى المكتب خلع ملابسه بالكامل وأن يتّخذ وضعية القرفصاء ثلاث مرات.

كان الاستمرار صعبًا على P38، لذلك عرضت عليه رئيسة المحكمة كيربر أخذ قسط من الراحة وشجعته على شرب بعض من الماء الذي كان أمامه.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

أوضح المترجم للمحكمة أن P38 كان يتحدث باللغة العربية الفصحى ولذلك كان اختياره لبعض الكلمات مفاجئًا في بعض الأحيان. وأضاف أنه عندما ترجم "شعرا كثيفا"، فإن P38 عنى "شعرا كثيفا ممتلئا".

واصل القاضي فيدنير استجوابه بسؤال P38 عن المكان الذي نُقل إليه بالضبط بعد وصوله إلى الفرع، وكيف بدا القبو والزنازين. فقال P38 إنه بعد أن كان عليهم الانتظار لمدة ثلاثين دقيقة ودُونت معلومات كل معتقل، تم تقسيمهم إلى زنازين مختلفة. وأوضح للمحكمة أنه عندما كان عليه تقديم معلوماته [عند طاولة المكتب] كانت هناك زنزانة جماعية على جانبه الأيمن، وعلى يساره، وخلفه كذلك. كان هناك ممر خلف طاولة المكتب لكن P38 لم يعرف إلى أين كان يؤدي. ووصف أنه كان عليه خلع ملابسه وتقديم معلومات شخصية وصودرت أمواله وسُجّلت قيمتها. كان P38 يحمل دولارات أمريكية معه، ولذلك صفعه الشخص الذي أخذ الملاحظات على وجهه. أخبر هذا الشخص P38 أن المبلغ النقدي الذي كان يحمله كان أكثر من راتبه السنوي.

تدخل فيدنير، وسأل عمّا إذا كان P38 يحمل معه الكثير من المال. فقال P38 إنه كان لديه 3,155 دولارًا و850 ليرة سورية تقريبًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا استعاد المال عند إطلاق سراحه. فأكّد P38 ذلك، مضيفًا أنه استعاده بأكمله كما كان عندما اضطر إلى تسليمه.

تابع P38 واصفًا كيف نُقل إلى الزنزانة خلفه حيث لم يكن قادرًا على الوقوف فيها، وكان الجو فيها حارًا وكانت رائحتها نفاذة. لم يكن حجم الزنزانة يتجاوز 25 م^2 وكان بداخلها أكثر من 100 شخص. قال P38 إن درجة حرارة الزنزانة ورطوبتها كانتا مرتفعتين. وكان من الممكن فيها القرفصة ولكن دون الاستلقاء أو أي شيء. وكان هناك مرحاض واحد فقط داخل الزنزانة وكان الماء يسيل على الدوام. كان على المرء أن يقف في طابور لاستخدام المرحاض. قال P38 أيضًا إنه كان هناك العديد من الجرحى والمرضى في الزنزانة. وقال إن هذا ما كابده في أول ليلة له هناك. وبالنسبة للطعام، أوضح P38 أنه أُعطي رغيف خبز مسطح واحد عمره يومين أو ثلاثة أيام وبالتالي لم يكن صالحًا للأكل. بالإضافة إلى الخبز، حصلوا على حوالي 4 كيلوغرامات من البرغل في وعاء واحد كبير. وعندما اضطروا إلى تقسيمها بين المعتقلين في الزنزانة، لم يحصلو إلا على ملعقة واحدة من البرغل لكل شخص. قال P38 إنه إذا تذكر بشكل صحيح، فقد كان وقت الطعام في فترة ما بعد الظهر ومرة ثانية بعد خمس أو ست ساعات تقريبًا. وفقًا لـP38، تضمنت الوجبة الثانية من الطعام نصف رغيف خبز مسطح وحبة إلى أربع حبات زيتون. إلا أن الزيتون كان أخضرًا ومرًّا للغاية. خلص P38 إلى أن هذا هو كل ما يمكن أن يقوله عن الطعام. وأضاف أنه لم تكن هناك رعاية طبية. حيث كان هناك مرضى سكري والعديد من الجرحى في زنزانته. إلا أنه وفقًا لـP38، لم يكن على المرء قضاء الكثير من الوقت في هذه الزنزانة. وسرعان ما تم تقسيم الناس بين الفروع المختلفة حسب التهمة الموجّهة إليهم.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن المرضى والجرحى الذين رآهم P38 في زنزانته. فوصف P38 للمحكمة أن المعتقل الذي جلس بجانبه، [حُجِب الاسم] من [حُجِبت المعلومات] الذي كان يعمل مهندسًا مدنيًا، وكان مصابًا بالسكري وطلب من السجّانين أدوية. قال P38 إن أصابع قدمي هذا الشخص تعفّنت. لذلك خلع P38 قميصه الداخلي ومزقه. ووضع السجين قدميه على ساقي P38 وقام P38 بتنظيف أصابع قدميه. قال P38 إنه اعتُقل مع هذا الشخص لمدة 18 يومًا قبل نقله إلى مكان آخر. تابع P38 موضحًا أنه كان هناك مريض آخر. وكان يبلغ من العمر 20 عامًا وكان من [حُجِبت المعلومات]. اقتيد إلى الزنزانة ليلًا، ويمكن للمرء أن يعرف أن أصابعه كُسرت بواسطة حذاء عسكري (بسطار). حيث كانت أصابعه مُزرقّة، وأصيب في أعلى ذراعه. قال P38 إن السجناء سألوا هذا الشخص كيف اعتُقل. فأخبرهم أنه تم تفتيش منزله، وأنه أراد الهروب. وأنه قُبض عليه لاحقًا واعتُقل.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P38 يتذكر شخصًا مشلولًا. فأشار P38 إلى أنه كان هناك شاب، في نفس عمر P38 تقريبًا. وكان يعمل [حُجِبت المعلومات]. وتذكر P38 المعتقل الآخر، [حُجِب الاسم]، وقد أحضر هذا المعتقل إلى الزنزانة وعرّف به، قائلًا اسمه، وأنه من [حُجِبت المعلومات]. أشار P38 إلى أن هذا المعتقل فقد عقله. حيث كان يتبول ويتغوط [كان المترجم مرتبكًا بشأن اختيار P38 للكلمات هنا] في نفس المكان. ولم يستطع الوقوف على قدميه. قال P38 إن هذا الشخص أصيب بالشلل والجنون بسبب التعذيب. وكان على زملائه المعتقلين حمله إلى المرحاض عدة مرات وتنظيفه. أضاف P38 أنه بمجرد حصولهم على الطعام، كان هذا الشخص قادرًا على تناوله بالكامل، ولم يكن يشبع أبدًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا حُقق مع P38، وكيف حُقق معه، وماذا حدث أثناء التحقيقات. فقال P38 إنه حُقق معه لمدة ستة أيام. وكان التحقيق الأول في اليوم الثاني بعد وصوله. حيث حُقق معه عشر مرات في المجموع مع فترات راحة قصيرة بينهم. وأضاف P38 أنه حُقق معه لمدة أربعة أيام ولمدة ستة أيام. وأنه اعتُقل لأن أحدهم قال شيئًا عنه. أوضح P38 للمحكمة أنه كان يعمل ضمن فريق يقوم بتجهيز المشافي في دمشق وجميع أنحاء سوريا. وكان هناك مهندسون وأطباء في الفريق. كما اعتُقل أحد الأطباء، وهو جراح عظام يُدعى [حُجِب الاسم]، في فرع الخطيب. وأضاف P38 أنه لن يتمكن من القدوم إلى ألمانيا للإدلاء بشهادته.

سأل فيدنير عمّا حدث لـP38 أثناء التحقيق معه. فأجاب P38 أنه أراد ثلاثين ثانية إضافية ليتم حديثه، قائلًا إن صديقه اعتُقل في فرع الخطيب وتعرض للتعذيب على يد أنور رسلان نفسه. حيث أن أنور رسلان صفع هذا الشخص، مع أنه طبيب، أثناء التحقيق معه.

تدخلت رئيسة المحكمة القاضي كيربر، وسألت كيف عرف P38 بذلك. فقال P38 إن هذا الشخص صديقه وأنهما كانا على اتصال دائم.

أوضحت كيربر أن المحكمة تُبدي اهتمامًا أكبر بما كابده P38 شخصيًا. وأن ما سمعه من الآخرين سيكون له أهمية ثانوية فحسب. أضافت كيربر أنها تعلم أنه من المروع تذكُّر مثل هذا الأمر لكنها طلبت من P38 أن يحاول على كل الأحوال أن يتذكر لأن ذلك

سيكون مهمًا للمحكمة. قال P38 إنه ذكر هذا فقط لأنه أراد تذكير المُتّهم بهذا الموقف. وفقًا لـP38، قال أنور "يا خائن الآن تعرفت علي" عندما سقطت العصابة عن صديق P38 بعد أن صُفع. [تحدث محامي P38 إليه لمدة دقيقة].

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا رأى P38 أنور بنفسه أثناء اعتقاله في فرع الخطيب. فقال P38 إنه لم ير أنور رسلان في الخطيب أو في أي فرع آخر. وأضاف أنه عندما كان يقتاد أحدهم للتحقيق، كان يتم عصب عينيه ولم يكن قادرًا إلا على رؤية قدميه عند صعوده إلى الطابق العلوي.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن تحقيق P38، والأسئلة التي طُرحت عليه، وما إذا تعرّض لسوء المعاملة. وقال إنه أراد معرفة المزيد عن كيفية إجراء التحقيق. فقال P38 إن إحدى التحقيقات أُجريت في نفس الطابق [الذي كانت فيه الزنازين]. حيث أُخرج من زنزانته، وكان عليه الاستدارة يمينًا والصعود بضع درجات. وكان يرتدي سروالًا قصيرًا فحسب وكان عليه الركوع على الأرض عندما بدأ التحقيق. قال إنه من الواضح أن المحقق لم يكن لديه أي شيء ضده باستثناء المذكرة المكتوبة. سُئل P38 عن عمله وعن عدد وحدات الطوارئ التي جهزها. وأنكر كل شيء وكان يُضرب من الخلف في كل مرة أنكر فيها أمرًا. أضاف P38 أنه كان يتعرض للضرب/التعذيب باستمرار على ظهره أثناء التحقيق. وكان عليه أن يجثو على الأرض. كانت الأرض مغطاة بالماء. وسئل أسئلة عن المشافي وتسليح الثوار. قال P38 إنه لا علاقة له بذلك. وكان عمله مرتبطًا فقط بالمساعدة الطبية.

سأل فيدنير عمّا إذا أعطى المحقق أوامر بضرب P38. فأوضح P38 أنه حُقق معه على مدى ما كان مجموعه عشرة أيام. حيث حُقق معه مرتين في اليوم في ستة أيام، وفي أربعة أيام حُقق معه مرة واحدة في اليوم. قال P38 إنه يعتقد أن عدة تحقيقات أُجريت في مواقع مختلفة. ذات مرة، عندما حُقق معه في أحد الطوابق العليا، طلب منه المحقق التعاون وتقديم معلومات حول ما كان يحدث في مسقط رأسه. كان P38 دائمًا ما يقول إنه لم يكن له علاقة بهؤلاء الأشخاص وأنه لم يقف مع أي جهة. وعندما عُرض عليه التعاون، رفض. ثم قال المحقق للشخص الذي يقف وراء P38 "خذ هذا الحيوان واشرح له كيف تسير الأمور وكيف من المفترض أن يتعاون". قال P38 إنه تعرض بعد ذلك للركل في أعضائه التناسلية وسقط على الأرض بسبب الألم. أوضح P38 أنه لم يعرف من ركله، لكنه رُكل بعد أن أعطى المحقق التعليمات التي تذكرها للتو. وتذكر P38 أنه تعرض للضرب في كل تحقيق لكنه لم يكن يعرف المصدر. ونُقل بعد 18 يومًا إلى فرع آخر.

أشار فيدنير إلى أن P38 أخبر الشرطة الألمانية أن ضابط التحقيق أعطى أحيانًا تعليمات مشفرة للتعذيب. فعلى سبيل المثال، كان يقول "يبدو أنه لا يريد التعاون". أوضح P38 للشرطة أنه كان يُضرب بعد ذلك مباشرة. لم يكن أمرًا مباشرًا بل كان دعوة للتعذيب. فأكّد P38 ذلك، مضيفًا أن أكثر الأوقات التي تعرّض فيها للتعذيب، كانت عندما كان ضابط التحقيق يقول الجملة التي كررها للتو في المحكمة.

أشار فيدنير إلى أن P38 قال إن الأرضية كانت مغطاة بالماء وطلب منه شرح ما حدث. فقال P38 إنه كان عليه أن يجثو أثناء التحقيق. وشعر أن الأرض كانت مبللة وشعر أحيانًا أن جسده كان يرتجف.

سأل فيدنير من أين جاء ذلك. فقال P38 إنه جاء من الأرض.

سأل فيدنير عمّا إذا تعرض P38 للصعق بالكهرباء أو ما إذا كان شيئًا آخر. فقال P38 إنها ربما كانت صعقات كهربائية. إلا أنها كانت ضعيفة نسبيًا وكانت عن طريق الماء.

أشار فيدنير إلى أن P38 أخبر الشرطة أن الأرضية كانت موصولة بالكهرباء التي انتقلت بالتالي إلى جسده. فأكّد P38 ذلك، مضيفًا أن قوتها لم تكن كبيرة.

أراد فيدنير معرفة ما إذ تعرض P38 لسوء المعاملة في الخطيب بوسائل أخرى أيضًا. فأوضح P38 أنه في فرع الخطيب، يتعرض المرء بشكل عام للضرب على ظهره بالكابلات أو بأنابيب بلاستيكية. وأضاف أن الصفعات على وجهه وعلى أذنه كانت الأسوأ.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك شيء مميز بالنسبة للكابلات. قال P38 إن الكابلات كانت أداة للتعذيب. ووصفها بأنها كابلات كهربائية من KKM بقطر سنتيمتر واحد. كانت الكابلات مغلفة بالبلاستيك والمعدن وطبقة ثانية من البلاستيك. وأضاف P38 أنه تعرض للضرب بهذه الكابلات عدة مرات.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الجزء المعدني مُعرى من البلاستيك. فقال P38 إنه لم يكن يعرف.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت هناك وسائل أخرى لسوء المعاملة مثل التعليق (الشَبْح). فقال P38 إن المعتقلين كانوا يُعلّقون عادة داخل الزنزانة.

قال P38، مجيبًا على سؤال من القاضي فيدنير، إنه إذا كان هناك شغب داخل الزنزانة على سبيل المثال، فإن السجّانين كانوا يدخلون الزنزانة ويختارون أحد المعتقلين. ثم يقف السجّانون أمام هذا الشخص ويربطون يديه ويرفعونهما عند الباب. قال P38 إنه كان هناك فتحة معدنية صغيرة عند الباب حيث كان يُعلّق الناس من أيديهم، مع ربط معاصمهم بشريط بلاستيكي. وكانت قدما هذا الشخص بالكاد تلمس الأرض. قال P38 إن المعتقلين كانوا يُتركون على هذه الوضعية لفترة أطول حتى يُفتح الباب مرة أخرى. وأضاف أن الباب كان يُفتح للخارج وفي كل مرة يُفتح كان الشخص المعلق يصطدم بالحائط.

سأل فيدنير عن عدد المرات التي حدث فيها هذا لـP38. فقال P38 إنه حدث مرات عديدة، كثيرًا. [تدخل مترجم المحكمة الشفوي قائلًا إنه ترجم السؤال بشكل صحيح على أنه يشير إلى P38 نفسه، لكن يبدو أن P38 لم يفهم ذلك.]

سأل فيدنير عن عدد المرات التي عُلّق فيها P38. فقال P38 ربما حدث لمرة واحدة.

سأل فيدنير عن عدد المرات التي حدث فيها هذا لمعتقلين آخرين. فقال P38 إنه كان يحدث بشكل يومي.

أشار فيدنير إلى أن P38 أخبر الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية عن الدولاب وطلب منه أن يصف المقصود بذلك وما إذا تعرض له. فقال P38 إنه لا يستطيع التذكر.

تحدث محامي P38 إليه وطلب استراحة قصيرة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن القضاة ليس لديهم سوى عدد قليل من الأسئلة الإضافية قبل استراحة الغداء.

سأل القاضي فيدنير متى اعتُقل P38. فقال P38 إنه اعتُقل في [حُجِبت المعلومات]، 2012.

قال فيدنير إن لديه سؤالًا حول ظروف الاعتقال، مشيرًا إلى أن P38 ذكر أن أكثر من 100 شخص كانوا معتقلين في زنزانة واحدة. سأل فيدنير P38 عن حجم هذه الزنزانة. فقال P38 إن حجمها لم يتجاوز 25 أو 30 م^2.

أشار فيدنير إلى إخبار P38 للشرطة بأن مساحة الزنزانة كانت 5x10 مترًا، وسأل عمّا إذا كان ذلك ممكنًا. فقال P38 إنه بالكاد استطاع التقدير، لكنه لا يعتقد أنها كانت عشرة أمتار. أوضح أن الباب كان على الجانب الأوسع، وكان هو مقابل الباب. وجلس حوالي أربعة أشخاص إلى يمينه وسبعة إلى ثمانية أشخاص على يساره. خلص P38 إلى أن عرض الزنزانة لم يتجاوز ستة أمتار.

[وصل المحامي بوكر، أحد محامي الدفاع عن أنور]

أراد فيدنير أن يعرف كيف كان الناس يشربون داخل الزنزانة. فقال P38 إنه كان لديهم أربع أو خمس زجاجات أو علب بلاستيكية بحجم 1.5 لتر تقريبًا. وكانوا يملئونها بالماء من الصنبور في المرحاض. وأضاف أنه كان هناك صنبور في المرحاض بخرطوم حيث كان الماء يجري دون توقف. وكان ذلك هو الماء الذي كانوا يشربونه في الزنزانة.

أشار فيدنير إلى إخبار P38 الشرطة الجنائية الاتحادية أنهم كانوا يحصلون على الماء من صنبور باستخدام زجاجة كبيرة، وأنه كان هناك زجاجة واحدة فقط في الزنزانة. أخبر P38 المحكمة أنه لا يمكنه تذكر العدد بالضبط، لكن كان هناك العديد من المعتقلين. قال P38 إنه كان يشرب الماء من الصنبور عندما كان يستخدم المرحاض.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الحرارة والظروف الأخرى في الزنزانة، مشيرًا إلى أن P38 أخبر الشرطة الجنائية الاتحادية أن الجو كان حارًا داخل الزنزانة بسبب أنبوب الصرف الصحي وأنبوب الماء الساخن. ووصف أن درجة الحرارة كانت 35 درجة مئوية داخل الزنزانة، وأن مياه التكثيف كانت تتساقط من السقف. فأكّد P38 للمحكمة أنه كان هناك أنبوبان مختلفان: أحدهما كان أنبوب التدفئة فوق الأرض مباشرة والآخر كان في السقف ولكنه لم يكن ينقل الحرارة. وأضاف P38 أن الرطوبة داخل الزنزانة كانت لا تطاق.

سأل فيدنير عن الحشرات والأمراض الجلدية. فأكّد P38 أنه كانت هناك حشرات في الزنزانة. ولم يكن يرتدي نظارته في الزنزانة لأنها صودرت. وكان يحمل الحشرات بأصابعه ويعطيها لزملائه المعتقلين لقتلها. أضاف P38 أن القمل كان في كل مكان.

أشار فيدنير إلى أن P38 أخبر الشرطة الجنائية الاتحادية أن العديد من المعتقلين كانوا يعانون من الجَرَب. فأكّد P38 ذلك.

أشار فيدنير إلى قول P38 إنه حُقق معه عدة مرات، وسأله عمّا إذا أُجريت جميع التحقيقات في الطابق العلوي كما ذكر P38 سابقًا، أو إذا حدث بعضها في القبو حيث توجد الزنازين. فقال P38 إنه كان عليه الصعود حوالي أربع مرات إلى الطابق العلوي للتحقيقات. لكن كانت هناك أيضًا تحقيقات في الطابق السفلي: حيث كان عليه مغادرة الزنزانة، وصعود بعض الدرجات إلى الطابق العلوي، ثم خمس أو ست درجات للأعلى، ثم الانعطاف يمينًا. قال P38 إنه يفترض أن هذه الغرفة كانت صغيرة جدًا لأنه كان يسمع استجابة الصوت من الجدران.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P38 سماع أشخاص آخرين يتعرضون للتعذيب أثناء اعتقاله في الزنزانة. فقال P38 إنه كان بإمكانه سماع ذلك يوميًا. كان شيئا عاديا. كان هناك الكثير من الأشخاص [المعتقلين]، ولم تنته التحقيقات أبدًا.

قال فيدنير إنه أراد التحدث سريعًا عن عواقب سوء المعاملة على P38. استشهد من محضر الشرطة الجنائية الاتحادية الذي وصف فيه P38 أنه بسبب حفل الترحيب، كان وجهه منتفخًا للغاية، وكان بإمكانه بالكاد فتح عينيه لأن السجّانين أمسكوه من شعره وصفعوه على وجهه. فأكّد P38 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا عانى P38 من أي عواقب جسدية أخرى من سوء المعاملة في فرع الخطيب. فأوضح P38 أن الاعتقال كان قبل تسع سنوات، واختفت الآثار المرئية. ربما لا يزال لديه ندبة في الجزء العلوي من ساقه. أضاف أنه بسبب تعرضه للركل في أعضائه التناسلية، واجه صعوبات في التبول بسبب إصابات في تلك المنطقة. وصف P38 أنه ظل يتبول دمًا لعدة أيام بعد تعرضه للركل في أعضائه التناسلية. وأضاف أنه لا يستطيع وصف التعذيب: يمكن للمرء أن يشعر بالضربة الأولى والثانية. إلا أنه لن يشعر بأي شيء بعد ذلك. قال P38 إنه شعر بالشلل بعد ذلك ولم يستطع تذكر التفاصيل.

قال فيدنير لا بأس، وسأل P38 عمّا إذا فقد من وزنه مباشرة بعد الاعتقال بسبب اعتقاله. قال P38 إنه من الطبيعي أن يفقد المرء وزنه بعد تناول قطعة خبز واحدة فقط لمدة شهر. ببساطة، يتحتم على المرء أن يفقد وزنه في هذه الحالة. وأضاف P38 أنه إذا كان هناك رقم قياسي عالمي في موسوعة غينيس لفقدان الوزن، فستفوز به السجون السورية.

أشار فيدنير إلى أن P38 أخبر الشرطة الجنائية الاتحادية أنه فقد الكثير من وزنه بعد 18 يومًا، وأنه مزق سرواله القصير واستخدمه كحزام. فأشار P38 إلى أنه أخبر المحكمة أنه مزق قميصه الداخلي لتنظيف أصابع قدمي أحد زملائه المعتقلين. ثم أخذ أجزاء من القميص الداخلي لاستخدامها كحزام. أضاف P38 أنه استخدم قميصه الداخلي وليس سرواله القصير.

تابع فيدنير متسائلًا عمّا تمكن P38 من رؤيته في المشافي. وسأل P38 عمّا إذا رأى الناس وهم يتعرضون لسوء المعاملة، مضيفًا أنه يريد أن يعرف ما الذي تعرّض له P38 نفسه، وإذا حدث ذلك، فمتى. فقال P38 إن ذلك كان في عام 2012 حيث عمل بصفته فنّيا طبيّا. وكان لديه معارف في مشافٍ مختلفة. حيث قام بإصلاح أشياء في مشافٍ حكومية وقام بتجهيزه. وكان في مشافٍ جنوبي دمشق.

أراد فيدنير معرفة اسم المشفى. فقال P38 إن اسمه كان [حُجِبت المعلومات]. وأنه استُدعي إلى المشفى عدة مرات. ووصف P38 أن المشفى كان به قسم يُجرى فيه تشريح ما بعد الوفاة. وكان لهذا القسم مدخل منفصل. قال P38 إنه استُدعي إلى هناك عدة مرات لإصلاح بعض الأجهزة. ذات مرة، قيل له أن يصلح الإضاءة في غرفة الطوارئ. وعندما جاء، رأى جثة تُشرّح. ولم يكن يعرف من كان هذا أو سبب وجوده هناك. قال P38 إنه انتهى بسرعة من التصليحات، مضيفًا أن هذا كان كل ما تمكن من رؤيته هناك.

سأل فيدنير عمّا إذا لاحظ P38 أي تفاصيل حول الجثة. فقال P38 إنه افترض أن الأعضاء الداخلية كانت مفقودة. وسمع لاحقًا أن الاتجار بالأعضاء كان أمرًا شائعًا جدًا. وأضاف أنه ليس خبيرًا بالموضوع ليجزم بأن الأعضاء كانت مفقودة بالتأكيد.

أشار فيدنير إلى أن P38 أخبر الشرطة الجنائية الاتحادية أن وجه الجثة كان مصابًا، ولهذا افترض أن الشخص ربما تعرض للاعتقال. فأكّد P38 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا شهد P38 أخذ المعتقلين إلى مشافٍ. فقال P38 إنه شهد نقل المعتقلين إلى مشفى في دمشق. ووفقًا لـP38، لا يمكن القول إن هذا المشفى كان مخصصًا للمدنيين بل كان عبارة عن وحدة طوارئ. حيث كان عدد المسلحين أكبر من المدنيين. قال P38 إنه لم يكن يُسمح للمرء إلا بالنظر، دون الكلام. قال P38 إنه كان يعلم هو وآخرون أن الجرحى نُقلوا إلى هناك بعد المظاهرات ثم اختفوا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا رأى P38 ذلك أو سمع من الآخرين. فأوضح P38 أنه يعرف شخصًا واحدًا اصطحبه هناك. في البداية أخذ الشخص إلى طبيب خاص ثم إلى مشفى المجتهد. وصار هذا الشخص في عداد المفقودين منذ ذلك الحين. أضاف P38 أنه كان يعرف هذا الشخص ووالديه.

سأل فيدنير عمّا إذا شهد P38 إساءة المعاملة في المشافي بشكل شخصي. فأوضح P38 أن المشافي تحولت إلى ما كان أشبه بفرع المخابرات. فإذا غادر أحد فرع المخابرات، فإنه يكون معصوب العينين، وإذا حدث شيء هناك، يتعرض للضرب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا رأى P38 شيئًا من هذا القبيل. فقال P38 إنه رأى شخصيًا أناسًا يتعرضون للضرب على أيدي قوات الأمن في المشافي.

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن القضاة ليس لديهم أسئلة أخرى. سأل محامي الشاهد/المدّعي، شارمر، إذا كان لدى الأطراف الأخرى أسئلة لموكله. فقالت المدّعي العام بولتس إن لديهم بضعة أسئلة فقط، لحوالي عشر دقائق. وقال محامي الدفاع بوكر إنه يجب عليه التحدث إلى زميله أولًا، لكنه يفترض أن لديهم أيضًا بعض الأسئلة فحسب.

***

[استراحة لمدة 75 دقيقة]

***

استجواب من قبل المدّعي العام

شكرت المدّعي العام بولتس P38 على حضوره إلى المحكمة وسألته عمّا إذا كان ضحية للعنف الجنسي أثناء اعتقاله. نفى P38 ذلك.

سألت بولتس عمّا إذا سمع عن وقوع آخرين ضحايا للعنف الجنسي. نفى P38 ذلك.

تابعت بولتس متسائلة عمّا إذا رأى P38 قتلى أثناء اعتقاله أو أشخاصا أصيبوا بجروح خطيرة بحيث يمكن للمرء أن يفترض أنهم سيتوفون بسبب نقص الرعاية الطبية. فقال P38 إنه رأى مصابين لكنه لا يعرف ماذا حدث لهم بعد ذلك.

سألت بولتس عمّا إذا رأى قتلى. نفى P38 ذلك.

أشار المدّعي العام كلينجه إلى أن P38 ذكر اجتماعا طارئا/اجتماع أزمة للحكومة السورية بعد بداية الثورة وطلب من P38 وصف ذلك بمزيد من التفصيل. لم يفهم P38 السؤال. فأوضح كلينجه أن P38 أخبر الشرطة الجنائية الاتحادية عن اجتماع طارئ/أزمة، وطلب منه وصف ذلك بمزيد من التفصيل: أي ما إذا كانت مؤسسة دائمة أو بالأحرى اجتماعًا لمرة واحدة. فأوضح P38 أن الاسم الفعلي هو "خلية الأزمة". وكانت مجموعة من كبار المسؤولين في وزارة الدفاع ممن شكلوا هذا المجلس للتعامل مع قضايا البلاد في ذلك الوقت. أكّد P38 أنه لا يقصد قضايا البلاد بشكل عام بل المظاهرات. وقال إن انفجارًا وقع في أحد اجتماعاتهم وقُتل فيه عدد من الضباط الأعضاء. أضاف P38 أن هذا كان كل ما يعرفه. [تدخل مترجم المحكمة المسؤول عن الترجمة الشفوية للمُتّهم، موضحًا أن مصطلح "خلية الأزمة" هو الاختصار الشائع لما يسمى بالخلية المركزية لإدارة الأزمة (CCM).]

أراد كلينجه أن يعرف من كان الأعضاء. فقال P38 إن الأعضاء كانوا معروفين. كان من بينهم وزير الداخلية ووزير الدفاع. قال P38 إن الحكومة أعلنت عن هذا. حيث غطت وسائل الإعلام الحكومية الانفجار. وتوفرت المعلومات في وسائل الإعلام.

سأل كلينجه عمّا إذا حصل P38 على جميع المعلومات من وسائل الإعلام. فأكّد P38 أن كل سوري كان على علم بذلك.

أشار كلينجه إلى أن P38 أخبر الشرطة أنه تظاهر في مرحلة مبكرة، وسأل P38 عن ردود فعل الحكومة السورية على الاحتجاجات. فأوضح P38 أنه لم يشارك في هذه المظاهرات، مضيفًا أن الترجمة عند الشرطة قد تكون خاطئة. حيث أنه رأى وشهد بنفسه تلك المظاهرات والناس وهم يُقتلون. إلا أنه لم يشارك فيها.

أراد كلينجه أن يعرف أين وقعت هذه المظاهرات، وكيف وأين قُتل الناس. فقال P38 إن "كل ذلك" لم يبدأ على شكل مظاهرات بل كان إضرابًا في هريرة بعد أن تعرض تاجر للضرب من قبل الشرطة. ثم حدثت مشكلة الأطفال في درعا. قال P38 إن أظافر الأطفال قُلعت لأنهم كتبوا شعارات على الحائط.

سأل كلينجه متى وقعت الحادثة مع الأطفال في درعا. فقال P38 إنها وقعت في بداية المظاهرات في ربيع 2011. وكانت معظم المظاهرات في الميدان في دمشق. قال P38 إنه شاهد هذه المظاهرات عندما كان يعمل فنّيا طبيا في مشفى [حُجِبت المعلومات]. ووفقًا لـP38، كان المشفى في منطقة مرتفعة، وكان يعمل في أحد الطوابق العليا، لذا كان بإمكانه رؤية المظاهرات.

أوضح P38 أن الحادثة التي شهد فيها مقتل أشخاص وقعت في [حُجِبت المعلومات]. ولم يستطع تذكر التاريخ بالضبط، لكنها كانت في الجمعة العظيمة وهي مناسبة خاصة للمسيحيين. حيث كان P38 يقود سيارته في طريقه إلى عائلته، عندما وصل إلى نقطة تفتيش في منتصف الشارع المؤدي إلى المزرعة. كان هذا مقابل مظاهرة لم تكن تحدث في مدينة، بل في ميدان. كان على P38 مغادرة سيارته عندما رأى أشخاصًا يطلقون العيارات النارية على المتظاهرين. قال P38 إن العيارات النارية أُطلقت من سيارة كانت تستهدف المتظاهرين. ورأى كيف سقط الناس على الأرض على بعد 300 أو 400 متر من مكان وجوده تقريبًا. قال P38 إنه كان عليه الاستلقاء على بطنه عندما غادر سيارته. وعندما استدار، رأى شخصًا آخر ملقى بجانبه. كان هذا الشخص يرتدي ملابس بيضاء. كان [حُجِب الاسم]. وكان [حُجِبت المعلومات]. قال P38 إنه تحدث إليه، وأنه أخبر P38 أنه كان ممنوعًا من الذهاب إلى الجانب الآخر حيث كانت سيارة إسعاف تنتظر. خلص P38 إلى أن الناس تعرّضوا لعيارات نارية ولكن لم يُسمح لسيارة الإسعاف بالوصول إلى هناك ومساعدتهم. وعلم لاحقًا أن ثمانية أشخاص قتلوا وأصيب العديد لأن الناس لم يُنقلوا إلى مشفى حكومي بل إلى مشافٍ ميدانية تم إنشاؤها في [حُجِبت المعلومات]. قال P38 إن جميع الجرحى كانوا من هذه البلدة ولم يكن معهم أسلحة. وتلقوا العلاج الطبي لفترة طويلة. قال P38 إنه أشرف على الرعاية الطبية وأرسل الأطباء. وكان على بعض المصابين الخضوع لعملية جراحية. وكان ذلك بواسطة [حُجِب الاسم] الذي يعيش الآن في العراق. قال P38 إن هذا حدث عندما رأى بنفسه تعرّض المتظاهرين للإصابة بعيارات نارية. كما أنه شهد مظاهرات في الميدان في دمشق، إلا أنه لم يصب أحد هناك.

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن الجمعة العظيمة كانت في 22 نيسان/أبريل، 2011.

سأل المدّعي العام كلينجه P38 في أي عام حدث هذا. فقال P38 إنه كان في عام 2012.

سأل كلينجه عمّا إذا كان عام 2012 أم 2011. فقال P38 إنه كان عام 2012، موضحًا أنه لم يكن هناك إطلاق عيارات نارية في البداية في عام 2011. حيث بدأت المظاهرات في الربيع وكان يوم الجمعة العظيمة في فصل الربيع. لذلك لا بدّ أنه كان في يوم الجمعة العظيمة في عام 2012.

أشار كلينجه إلى أن P38 لم ير أنور في فرع الخطيب، وسأل متى علم بوجود أنور. فقال P38 إنه سمع عنه عندما كان في سوريا لكنه لم يره. أشار P38 إلى أنه عندما حُقق معه في الطابق العلوي، كان بإمكانه أن يسمع المحقق يتحدث. وكان المحقق والسجّان يتحدثان عندما قال المحقق "ربّوا الحيوان". قال P38 إنه يعتقد أن هذا كان ما سمعه إضافة للكلمات "اجعل ليلته سوداء". [قال مترجم المحكمة إن هذا سيُترجم إلى الألمانية لـ"اجعل حياته جحيمًا"]. أوضح P38 أن الأطفال في سوريا يتعلمون اللغة العربية الفصحى في المدرسة ولكن هناك العديد من اللهجات المختلفة. استطاع أن يميز من اللهجة المستخدمة لكلمة "سوداء" أن الشخص كان من وسط سوريا. وأضاف P38 أنه رأى أنور فقط في المحكمة.

أراد كلينجه أن يعرف متى سمع P38 لأول مرة عن أنور: أي قبل أم بعد اعتقاله في [حُجِبت المعلومات]، 2012. فقال P38 إنه كان من المعروف أن أنور كان يعمل في هذا الفرع لأن مكان عمل كل ضابط كان معروفًا. قال P38 إنه كان يعرف اسم أنور قبل اعتقاله.

سأل كلينجه إذا كان P38 يعرف أيضًا موقف أنور. نفى P38 ذلك.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P38 يعرف في أي فرع كان أنور يعمل. فأكّد P38 أنه كان يعلم قبل تحقيقه أن أنور كان يعمل في فرع الخطيب.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن P38 كان على علم بأنور قبل تحقيقه وسأل عمّا إذا أخبر P38 الشرطة أيضًا عن أشخاص آخرين في الفرع. فأكّد P38 ذلك، قائلًا إنه هناك تسلسلا هرميا معينا في الفروع المختلفة. لكن الناس في سوريا كانوا يعرفون في كثير من الأحيان ضباطا معينين.

أشار فراتسكي إلى أن P38 أخبر الشرطة أن توفيق يونس كان رئيس فرع الخطيب، لكنه يعتقد أن حافظ مخلوف هو من كان يقود الفرع فعليًا بسبب فرعه في الجسر الأبيض ولأنه ابن خال بشار الأسد. فأكّد P38 ذلك، قائلًا إن حافظ مخلوف لعب دورًا مهمًا جدًا باعتباره ابن خال الرئيس. ووفقًا لـP38، فهو معروف في سوريا وكان هو المسؤول.

طلب فراتسكي من P38 أن يقدّم معلومات محددة حول سلطة حافظ مخلوف في فرع الخطيب. فقال P38 إنه لا علم له لأنه لا يستطيع أن يعرف لأنه لم يكن موظفًا في الفرع.

<u>استجواب من قبل محامي المدّعين</u>

أشار شارمر محامي P38 إلى أن P38 أخبر الشرطة أنه تعرّض للصعق بالكهرباء على شحمتي أذنيه وحلمتيه، عندما سئل عن طرق التعذيب التي كابدها شخصيًا. أكّد P38 أنه اعتُقل أكثر من مرة في فرع الخطيب وإدارة المخابرات الجوية.

قال شارمر إن P38 أبلغ الشرطة أن هذا حدث في الخطيب، متسائلًا عمّا إذا كان ذلك صحيحًا. فقال P38 إنه لا يتذكر بالضبط لكنه تعرض للتعذيب بهذا بالشكل. حيث كان هناك جهاز صغير به يصدر منه صعقات كهربائية في الجزء الأمامي من الجهاز. ثم وُضع الجهاز على أذنه أو حلمتيه. وأضاف P38 أنه كان في فرع الخطيب مياه على الأرض وكانت الصعقات الكهربائية تمرُّ من خلالها.

سألت رئيسة المحكمة القاضي كيربر عن المكان الذي تلقى فيه P38 الصعقات الكهربائية على أذنه وحلمتيه. وأضافت أن بإمكان P38 إخبار المحكمة إذا لم يكن يتذكر. فقال P38 إنه لا يتذكر ما إذا حدث ذلك في فرع الخطيب أم في إدارة المخابرات الجوية.

شكرت القاضي كيربر P38 على إدلائه بشهادته وقالت له إن له الحرية في الذهاب أو البقاء في قاعة المحكمة.

قال محامي P38 إنه سيحتفظ بالتعليق بموجب المادة 257 II من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO).

صُرف P38 بصفته شاهدًا. وشكر المحكمة على اهتمامها، مضيفًا أنه يأمل في أن ينال كل مجرمي الحرب السوريين العقوبة العادلة. وجلس مع الجمهور.

مسائل إدارية

تابعت القاضي كيربر شرح القضايا الإدارية. وقالت إن الشخص الذي طلب في السابق المثول بصفته مدعيًا استُجوب الآن من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية وأرسلت الشرطة الجنائية الاتحادية محضر الاستجواب دون ملاحق. وقالت للأطراف إن بإمكانهم الإدلاء ببيانات ذات صلة حتى 6 تموز/يوليو، وأيضًا ببيان بشأن قبول محامٍ عند الاقتضاء.

تابعت القاضي كيربر موضحةً أن المحكمة استدعت في البداية شاهدًا مختلفًا لهذا اليوم واليوم الذي يليه. حيث قال هذا الشاهد للقضاة في أيار/مايو إنه لن يحضر للإدلاء بشهادته في المحكمة. إلا أن الشاهد تواصل مع القضاة مؤخرًا طالبًا إجراء مكالمة هاتفية. تحدث القاضي فيدنير بمساعدة أحد مترجمي المحكمة الشفويين إلى الشاهد عبر الهاتف. ثم قال الشاهد إنه كان مستعدًا للإدلاء بشهادته. قالت كيربر إن الشاهد سيتلقى قريبًا استدعاءً في 2 و3 أيلول/سبتمبر. تابعت كيربر واصفةً أن ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية كنابمان الذي استُدعي في اليوم التالي قد استُدعي في البداية للإدلاء بشهادته بشأن استجوابه للشاهد المذكور أعلاه. وبما أنه سيكون في هذا الآن تكرار لا داعي له، فإن كنابمان سيدلي بشهادته بدلًا من ذلك بشأن استجوابه للشاهد [حُجِب الاسم/FR18] الذي استُجوب أيضًا من قبل الشرطة الفرنسية. غير أن الضابط المعني لن يكون على استعداد للإدلاء بشهادته في المحكمة. وأضافت كيربر أن المحكمة ستقدم ملخصًا للبلاغات والإجراءات ذات الصلة، وتعتزم تلاوة الترجمة الألمانية لمحضر استجواب الشرطة الفرنسية.

أفسحت كيربر المجال لمحامي الدفاع بوكر الذي أبلغ المحكمة مؤخرًا بتعديل طلبه. أوضح بوكر أنه بعد تقديم طلبه لفحص ملفات معينة، لاحظ وهو في طريقه إلى المنزل أن هذه الملفات لن تكون لدى المحكمة. ولذلك عدّل طلبه ليشمل إحالة الملفات من المدّعي العام الاتحادي.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا أراد أي من الأطراف الإدلاء ببيان حول هذا التعديل. فأوضح المدّعي العام كلينجه أنه لا يمكن لأحد أن يفحص الملفات التي لا صلة لها بالقضية الحالية إلا إذا كان هناك ما يبرر هذا الاهتمام، وطلب من بوكر تحديد طلبه في هذا الصدد. ووصف كلينجه أن مكتب المدّعي العام الاتحادي كان يجري تحقيقًا هيكليًا بشأن النزاع السوري منذ عام 2011. وأكّد لبوكر أن المدّعين العامين سيحيلون جميع أدلة الإدانة والبراءة من هذه الملفات. وإن لم يكن هذا كافيًا لبوكر، فعليه تحديد طلبه. خلص كلينجه إلى أنه استُمع إلى أكثر من 100 شاهد، وجُمعت معلومات مفتوحة المصدر، وصدرت طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وأن فحص ملف التحقيق الهيكلي بأكمله سيكون ببساطة مستحيلًا.

قال بوكر إن لا شك لديه بأن المدّعين العامين سيفعلون ذلك وأنهم سيحيلون جميع المعلومات ذات الصلة. إلا أن شهادة الشهود التي أُدلي بها الأسبوع الماضي أظهرت أن هناك احتمالًا بأنه لن يُنظر في شهادات معينة. ووفقًا لبوكر، ربما لا تزال بعض الشهادات موجودة في مكان ما في هذا الملف. وأضاف أنه سيترك طلبه كما هو الآن، حيث سيكون في إجازة لمدة أربعة أسابيع. وأعرب عن أمله في أن توافق المحكمة على طلبه، وإلا فإنه سيجري التعديلات ذات الصلة.

فأجاب كلينجه بأن بوكر بحاجة إلى تقديم ادعاء كافٍ بأن هناك مصلحة قائمة بالنسبة له لفحص كامل ملف القضية الخاص بالتحقيق الهيكلي. حيث أنه ليس هناك أي اهتمام بملف هذه القضية من وجهة نظر المدّعين العامين ولم يحدث أي شيء ذي صلة بالقضية الحالية. كما عرض السماح لشخص بالبحث في كل شيء للتحقق مرة أخرى ومعرفة ما إن كان هناك شهود إضافيون.

أضاف بوكر أن المحكمة استمعت بالفعل إلى العديد من الأمور التي لم تكن ذات صلة مباشرة بالقضية، على سبيل المثال الشهادات المتعلقة بأحداث عام 2007. وقال إنه يفضل مراجعة ملف القضية بنفسه.

أضاف كلينجه أنه سيكون من المستحيل ببساطة على بوكر الخوض في التحقيق الهيكلي بأكمله.

سأل بوكر عمّا كان عليه توقعه بالنسبة لحجم الملف. فقال كلينجه إن بوكر ليس الشخص الوحيد المهتم بملف قضية المدّعي العام الاتحادي حول التحقيق الهيكلي، حيث سيكون هناك اهتمام كبير من الآخرين أيضًا.

رُفعت الجلسة الساعة 2:55 بعد الظهر.

ستُستأنف المحاكمة في 1 تموز/يوليو، 2021.

اليوم الثمانون – 1 تموز/يوليو، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:50 صباحًا بحضور خمسة أشخاص وصحفيَين. لم يطلب أي من الصحفيين المعتمدين الحصول على الترجمة العربية. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يكن محاميا المدّعين بانز ود. كروكر حاضرين.

افتتحت القاضي كيربر الجلسة بالإشارة إلى أن الشاهد [حُجِب الاسم] [FR18] استُجوب من قبل الشرطة الألمانية والفرنسية. وأضافت أن القضاة لخصوا بالفعل محادثتهم عبر البريد الإلكتروني مع FR18 في يوم محاكمة سابق [19 أيار/مايو]. وفي نهاية المطاف، أبلغ FR18 المحكمة كتابيًا في 11 أيار/مايو، 2021 أنه لن يحضر للإدلاء بشهادته في المحكمة. لذلك استدعى القضاة الضابط الذي قاد الاستجواب نيابة عن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية.

شهادة كريستيان كنابمان

أُبلغ كنابمان بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا، وجرى تأكيد معلوماته الشخصية مرة أخرى.

طلبت القاضي كيربر من كنابمان أولًا أن يخبر المحكمة عن استجوابه لـFR18. فأوضح كنابمان أنه وزميلته استجوبا FR18 في [حُجِبت المعلومات]. وسبق أن استجوبت الشرطة الفرنسية FR18 في عام 2017. حيث قال في ذلك الوقت إنه اعتُقل ثلاث مرات لأنه كان ناشطًا. وأنه بقي أثناء اعتقاله الثالث في فرع الخطيب والقسم 40 لبضعة أيام. لذلك كلف المدّعي العام الاتحادي الألماني مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية باستجواب FR18 مجددًا. وفقًا لكنابمان، فإن FR18 يبلغ الآن 33 عامًا وذكر في استجوابه الأول أنه درس القانون في سوريا وفرنسا. أوضح كنابمان أنه وزميلته قاما سريعًا بالتحقق مرة أخرى من معلومات FR18 الشخصية، وأضاف إلى استجوابهما أنه كان يعمل لصالح منظمة [حُجِبت المعلومات]. وقال كنابمان إنهما لم يريدا تكرار جميع الأسئلة التي طرحها زميلهما الفرنسي. وأن FR18 أخبرهما في بداية المقابلة، عند الساعة 10 صباحًا، أنه سيكون متاحًا فقط حتى 2:30 بعد الظهر. لذلك لم يطرح كنابمان وزميلته جميع الأسئلة كما كان مخططًا له في البداية. حيث بدأ الاستجواب من خلال عرض مجموعة مختارة من صور الشرطة الجنائية الاتحادية على FR18 والتي كانا يستخدمانها بانتظام ليتعرف الأشخاص على أنور رسلان. وقال كنابمان إن FR18 لم يتعرف على أي شخص في الصور ولم يتعرف على أنور رسلان في أي من الصور. ولم يعرف FR18 اسم أنور إلا من خلال وسائل الإعلام.

وصف كنابمان كيف قدم FR18 وجهة نظره بشأن تحقيقات الشرطة الجنائية الاتحادية في هذه القضية بمبادرة منه. وقال لكنابمان وزميلته إنه لم يكن راضيًا عن اعتقال أنور رسلان وإياد الغريب لأنهم بذلك أرسلوا إشارة خاطئة للمعارضة السورية، وأحبطوا عزيمة المنشقين المحتملين. وفقًا لـFR18، ستكون ألمانيا وفرنسا بذلك متواطئتين مع النظام السوري. قال كنابمان إن FR18 أوضح ثلاث مرات أنه اتّهم أنور بارتكاب جرائم معينة، لكنه اعتقد أن اعتقاله كان خطأ. وأشار إلى قائمة بالمشتبه بهم البديلين الذين يجب اعتقالهم، لأنهم كانوا لا يزالون إلى جانب النظام السوري. أخبر كنابمان المحكمة أنه أوضح لـFR18 أن الشرطة الجنائية الاتحادية ستحتاج إلى أدلة كافية لإجراء أي اعتقالات، وإذا كان بحوزته مثل هذه الأدلة، فبإمكانه إرسالها إليهم. قال كنابمان إنه شرح الوضع القانوني لـFR18، إلا أن FR18 لم يتواصل معهم بشأن أي دليل.

أشار كنابمان إلى أن FR18 قدم بعد ذلك مجموعة مختارة من صور الشرطة الجنائية الاتحادية لإياد الغريب. ولم يتعرف FR18 على أي شخص، وقال للشرطة الجنائية الاتحادية إنه سمع اسم إياد لأول مرة بعد اعتقاله في ألمانيا فحسب. وأوضح FR18 أنه كان يعمل مع جهات اتصال في المخابرات السورية، وكان بعضهم في فرع الخطيب. تم الكشف عن هذا التعاون وسمع FR18 من أصدقائه أن [حُجِب الاسم] اعتُقل وتوفي في الاعتقال.

تدخلت القاضي كيربر قائلةً إن القضاة كان لديهم سؤال إضافي. قال القاضي فيدنير إنه بالنسبة لأقوال FR18، فقد أراد معرفة ما إذا قال FR18 أي شيء عن تقديم أنور معلومات للسلطات الألمانية. فقال كنابمان إن FR18 أخبره أن أنور أرسل المعلومات إلى السلطات الألمانية والفرنسية والأمريكية. وأنه حصل في المقابل على حق اللجوء في ألمانيا.

سأل فيدنير عمّا إذا قال FR18 كيف عرف ذلك. نفى كنابمان ذلك.

أراد فيدنير كذلك معرفة ما إذا قال FR18 أي شيء عن عائلته في سوريا. فأوضح كنابمان أنه في سياق أقواله حول سبب عدم رضاه عن اعتقال أنور، قال FR18 للشرطة الجنائية الاتحادية إنه كان قلقًا بشأن سلامة عائلته التي كانت لا تزال في سوريا وأنشطة المعارضة.

طلبت القاضي كيربر من كنابمان أن يصف كيف اعتُقل FR18. أشار كنابمان إلى أن FR18 أخبر الشرطة الفرنسية أنه اعتُقل للمرة الثالثة في [حُجِبت المعلومات] 2012، ونُقل إلى القسم 40 حيث تعرض للتعذيب المستمر لمدة يومين. وأوضح كنابمان أن الشرطة الجنائية الاتحادية أرادت الحديث عن فرع الخطيب. فأخبرهم FR18 أنه نُقل إلى الخطيب حيث كان عليه الإقامة لمدة أربعة أيام قبل نقله إلى مقر إدارة المخابرات العامة السورية في كفر سوسة. وقال كنابمان إنه عرض هو وزميلته قبل ذلك على FR18 صورة للمبنى الذي حددته الشرطة الجنائية الاتحادية على أنه المقر الرئيسي لإدارة المخابرات العامة. وحدد FR18 المبنى على أنه فرع الميدان والذي هو مقر إدارة المخابرات العامة.

سأل كنابمان وزميلته FR18 بعد ذلك كيف عرف أنه كان في القسم 40 والخطيب. فأوضح FR18 أنه بالنسبة للقسم 40، فلم يبعد سوى ثلاث دقائق عن المظاهرة. وكان قادرًا على تتبع الطريق إلى هناك وعرف الموقع. وبالنسبة للخطيب، قال FR18 إن ذلك حدث في الليل وكان ظلامًا. كان عليه أن ينزل رأسه إلى أسفل وضُرب بعقب البندقية. أضاف FR18 أنه كان من الطبيعي أن يُنقل أحدهم من القسم 40 إلى الخطيب، وقال إن ذلك كان اعتياديًا. وأوضح كذلك أنه كان من المعروف أنه سيُلقى القبض على الأشخاص وسيعتقلون على هذا النحو. وقد توقع بالفعل عند اعتقاله أنه سينتهي به المطاف في فرع الخطيب. ثم تحقق ذلك عندما وصل إلى الزنزانة هناك حيث التقى بصديقين أخبراه أنهم في كانوا فرع الخطيب.

سألت القاضي كيربر ما إذا ذكر FR18 أي أسماء. نفى كنابمان ذلك، وقال إن FR18 لم يكن يعرف عدد المرات التي حُقق فيها معه لكنه أخبر الشرطة الجنائية الاتحادية عندما سُئل أن ذلك حدث عدة مرات. وعند سؤاله عمّا حدث في التحقيقات، قال FR18 إنه اقتيد من الزنزانة، معصوب العينين، ويداه مقيدتان، ووُضع في غرفة. كان على FR18 في هذه الغرفة أن يقف ورأسه لأسفل بينما كان معصوب العينين ويداه مقيدتان. ووقف شخص أمامه هناك وكان يطرح الأسئلة. وقام شخصان آخران، لم يتمكن FR18 من تحديد مكانهما في الغرفة، بضربه دائمًا عند كل إجابة يقدمها. أما بالنسبة لأساليب التعذيب، قال FR18 إنه تعرّض للضرب بالأيدي واللكمات والعصي. كما تعرّض للضرب من قبل ضابط التحقيق وصُعق بالكهرباء، لا سيما على أعضائه التناسلية وعنقه. وعلاوة على ذلك، قُيدت يداه فوق رأسه وعُلّق من معصميه. أطلق FR18 على هذه الطريقة اسم الشَّبْح. وقال كنابمان إن FR18 قال للشرطة الجنائية الاتحادية إنه ظل مُعلّقًا لعدة ساعات. كما قال FR18 إنه رفض ذات مرة شرب الماء. لذلك أُجبر على شرب الكثير من الماء وربط قضيبه برباط مطاطي. وفقًا لكنابمان، أخبر FR18 الشرطة الفرنسية أن هذا كان أمرًا مروعا بالنسبة له، وكان يخشى أنه سيموت.

سألت كيربر عن ألقاب السجّانين. فقال كنابمان إن FR18 أخبر الشرطة أن أحد السجّانين كان يُدعى "ميماتي"، وأنه كان متوحشًا للغاية. كان هذا وفقًا لكنابمان كل ما قاله FR18 عن الألقاب.

أرادت كيربر معرفة ما قاله FR18 للشرطة الجنائية الاتحادية بخصوص المتوفين. فأكّد كنابمان أن FR18 قال إنه رأى أشخاصًا متوفين في الخطيب. وأخبر FR18 الشرطة الفرنسية أنه شهد تعرض شخص للشَّبْح والتعذيب والضرب ومن ثم توفي. قال كنابمان إن FR18 انهار عندما سأله عمّا حدث بالضبط وبدا متوترًا. ثم أوضح FR18 أنه تلقى علاجًا نفسيًا اجتماعيًا لمدة عامين. وأنه لم يرد الحديث عن هذا الحدث وتفادى الإجابة عن السؤال. أخبره كنابمان أنه لا يمكنه بالطبع إجباره، لكنه عرض عليه أن يتحدث الاثنان دون حضور زميلة كنابمان وبدون المترجم. وقال كنابمان لـFR18 إنه من الممكن أن يُسأل عن هذه الحدثة مرة أخرى، حتى في المحكمة. طلب FR18 بعد ذلك استراحة وذهب مباشرة إلى المرحاض. وبدا لكنابمان أن FR18 تقيأ بناءً على علامات جسدية مثل ارتجاف FR18. لذلك قرر عدم طرح أي أسئلة أخرى حول هذه الحادثة. وقال FR18 إنه استطاع بعد خمس دقائق تأكيد أنه أخبر الشرطة الفرنسية بالفعل بشأن الحادثة: أن الشخص مات تحت التعذيب وكان ميتًا بالتأكيد. قال كنابمان إنه بعد ذلك لم يطرح أي أسئلة أخرى حول هذا الموضوع. وكان عليهم إنهاء الاستجواب بسبب نفاد الوقت.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا أُبلغ FR18 بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا. فقال كنابمان بالطبع.

سألت كيربر إذا كان هناك أي مشاكل مع المترجم. فأوضح كنابمان أن الشاهد أراد أن يُدلي بشهادته باللغة الفرنسية. كان مترجم الشرطة الجنائية الاتحادية يتحدث الفرنسية واستطاع مساعدته وفقًا لذلك. أخبر FR18 كنابمان أنه لم يعد يرغب في التحدث باللغة العربية وأنه تمنى أن يترك هذه التجارب خلفه.

أشارت كيربر إلى أن FR18 ذكر قبل الاستجواب أن لديه موعدًا مهمًا وسأل كنابمان عمّا إذا كان هذا هو سبب إنهاء الاستجواب. فأكّد كنابمان ذلك، مضيفًا أنهم بدأوا إعادة الترجمة لكنهم لم يتمكنوا من الانتهاء حتى الساعة 2:30 مساءً. إلا أن FR18 أصرّ على الذهاب. لذلك اتفقوا على استكمال إعادة الترجمة في صباح اليوم التالي.

خلصت كيربر إلى أنه أُعيدت ترجمة كل شيء لـFR18. فأكّد كنابمان ذلك.

قالت كيربر إن FR18 أبلغ الشرطة الفرنسية بوفاة شخصين. فأكّد كنابمان أن FR18 ذكر أن شخصين ربما توفيا. إلا أن FR18 قام بتقديم معلومات أكثر دقة في استجواب الشرطة الجنائية الاتحادية: حيث رأى FR18 الشخص الثاني في "فرع الميدان"، أي مقر إدارة المخابرات العامة. وأضاف كنابمان أنه كان هناك العديد من الفروع في هذا المبنى، على سبيل المثال الفرع 285. أخبر FR18 الشرطة الجنائية الاتحادية أن الشخص الذي كان هناك كان أكبر سنًا. وأنه تعرض للتعذيب وسقط على الأرض عندما ضُرب بعقب بندقية. وقال FR18 إنه توفي على الأرجح.

أراد فيدنير أن يعرف متى حدث اعتقال FR18 للمرة الثالثة. فقال كنابمان إنه كان في [حُجبت المعلومات] 2012.

أشار فيدنير إلى نهاية استجواب الشرطة الجنائية الاتحادية حيث كان المحضر قصيرًا نسبيًا بعد السؤال حول المتوفين. أراد فيدنير معرفة ما إذا ظن كنابمان بأن FR18 لن يجيب على أي أسئلة أخرى في ذلك اليوم أم إذا كان ذلك بسبب نفاذ الوقت. فأوضح كنابمان أن مواصلة الاستجواب في هذه المرحلة كان أكثر أهمية بالنسبة له، إلا أن الوقت كان ينفد ببساطة. وأضاف أن هذا كان كل ما سمعه من FR18. فقد رفض FR18 الإجابة حتى بعد أن أكّد كنابمان على الأهمية الكبيرة لشهادته. حيث كان هذا [الشخص المتوفي في فرع الخطيب] هو الشيء الوحيد الذي لم يرغب FR18 في الحديث عنه.

خلص فيدنير إلى أن إنهاء الاستجواب كان لسببين. فأكّد كنابمان ذلك، قائلًا إنه كان سيواصل الاستجواب لو أنه شعر بأن FR18 كان مستعدًا لتقديم المزيد من المعلومات. ولكن نظرًا لأن الأمر لم يكن كذلك، فقد بدأ في إعادة الترجمة.

أشار فيدنير إلى طلب كنابمان من FR18 أن يصف كيف توفي الشخص في الخطيب وسأل كنابمان عمّا أجاب FR18. فقال كنابمان إن FR18 أخبره أن الشخص توفي تحت التعذيب.

أراد فيدنير أيضًا معرفة رد FR18 عندما سئل عمّا إذا كان متأكدًا من وفاة الشخص. فقال كنابمان إن FR18 كان متأكدًا تمامًا. وأضاف كنابمان أن FR18 أبلغ الشرطة الفرنسية سابقًا أن الشخص ظل معلقًا بجانبه عندما كان ميتًا. قال كنابمان إنه لذلك لم يطرح أي أسئلة أخرى حول ذلك.

أشار فيدنير إلى أن FR18 أراد العودة ليتم إعادة ترجمة محضر المقابلة له، وسأل كنابمان متى حدث هذا. قال كنابمان إنهم اتفقوا على أن يأتي FR18 في الساعة 9:30، لكنه لم يتذكر ما إذا حضر FR18 في الوقت المحدد. إلا أن إعادة الترجمة أُنهيت بحلول الساعة 10:37 صباحًا.

سأل فيدنير عمّا إذا حاول كنابمان طرح المزيد من الأسئلة على FR18 عندما عاد ليتم إعادة ترجمة محضر المقابلة له. نفى كنابمان ذلك. وأراد فيدنير معرفة السبب. فأوضح كنابمان أنه حدد وزميلته في البداية موعدًا لاستجواب آخر في ذلك الوقت وكان عليهما نقله إلى وقت لاحق. فقد يطول الاستجواب بسهولة. لذلك أكمل إعادة الترجمة وبدأ في الاستجواب الآخر.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الجو العام أثناء الاستجواب، وما إذا كان FR18 متوترًا وما إذا أجاب بشكل عفوي وبصدق. فقال كنابمان إنه لا يذكر أن FR18 لم يكن صادقًا في أي مرحلة. حيث كان FR18 واضحًا جدًا في رأيه وانتقد السلطات الألمانية لتحقيقاتها. لذلك لم يكن لدى كنابمان شكوك حول الأقوال التي تحمل إدانة التي أدلى بها FR18.

قال فيدنير إنه لاحظ من المحضر أن FR18 تحدث بشكل مكثف عن رأيه الشخصي والاعتقالات في البداية، لكنه أصبح يقدم بعد ذلك إجابات مختصرة قبل نهاية الاستجواب. سأل فيدنير كنابمان عن شعوره حيال ذلك. فأوضح كنابمان أن وفاة أحد زملاء FR18 المعتقلين كان في البداية أهم جانب من جوانب استجواب الشرطة الجنائية الاتحادية. قال كنابمان إنه فوجئ جدًا بأن FR18 وصف تعذيبه هو ولكنه رفض الحديث عندما أرادوا التحدث عن شخص آخر وحتى أنه ظهرت عليه علامات جسدية. قال كنابمان إنه فوجئ ولكنه كان من الواضح أن FR18 لن يجيب على أي أسئلة أخرى.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان كنابمان صدّق FR18 [أي صدّق رفضه ورد فعله الجسدي]. فأكّد كنابمان ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا أظهر FR18 أي رد فعل عندما أوضح له كنابمان أن هذا سيكون ذا صلة للمحاكمة في المحكمة. وأشار كنابمان إلى أنه بعد أن عرض على FR18 التحدث عن الأمر بدون زميلته والمترجم، لم يُظهر FR18 أي رد فعل عندما أوضح كنابمان له أهمية شهادته للمحاكمة في المحكمة. ووفقًا لكنابمان، لم يقل FR18 إنه لا يريد الحضور والإدلاء بشهادته في المحكمة، ولم يكن واضحًا أن FR18 لم يرغب في الحضور.

أراد فيدنير معرفة ما إذا حاولت الشرطة الجنائية الاتحادية استجواب FR18 مرة أخرى. فقال كنابمان إنه ليس على علم بأي جهود في هذا الصدد. وأضاف أنه على الرغم من عدم تمكنه من الوصول إلى جميع الملفات، إلا أنه كان على يقين من أنه كان سيشارك في ذلك لو حاولت الشرطة الجنائية الاتحادية استجواب FR18 مرة أخرى.

استجواب من قبل محامي المدّعين

قال محامي المدّعين شولتس إن لديه سؤال تحتمل إجابته "نعم أو لا" بخصوص إحدى ملاحظات كنابمان على ملف. وسمحت القاضي كيربر لشولتس بطرح سؤاله. أشار شولتس إلى أن كنابمان استجوب [حُجِب الاسم] أيضًا. تدخلت القاضي كيربر، قائلةً إنه ستتاح للمحكمة على الأرجح فرصة الاستماع إلى هذا الشاهد شخصيًا. فقال شولتس إنه يريد فقط أن يعرف عن ملف صوتي ذي صلة، وما إذا كان متاحًا. سمحت القاضي كيربر لشولتس بطرح سؤاله. قال شولتس إن هناك ملفا صوتيا على الواتساب يتضمن [حُجِب الاسم] وأنور رسلان. فأوضح كنابمان أنه حفظ الملف على قرص مضغوط. وأن الترجمة الألمانية متاحة كتابيًا بينما حُفظت النسخة العربية [الأصل] على القرص المضغوط. وقال كنابمان إن القرص المضغوط والترجمة المكتوبة موجودان في ملف القضية.

صُرف كنابمان بصفته شاهدًا.

مسائل إدارية

تابعت القاضي كيربر موضحةً أنه بسبب رفض FR18 الإدلاء بشهادته في المحكمة، أراد القضاة استدعاء الضابط الفرنسي المعني الذي قام باستجوابه. إلا أن هذا لم يكن ممكنًا. وقالت كيربر إنها ستلخص الآن جهود القضاة لاستدعاء الضابط الفرنسي. أضاف القاضي فيدنير أنه اتصل بمفتش من الشرطة الجنائية الاتحادية للاتصال بزملائه الفرنسيين والترتيب للاتصال بالضابط الفرنسي.

قالت كيربر إن ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية أوضح في 7 حزيران/يونيو، 2020 في رسالة بريد إلكتروني إلى القاضي فيدنير أنه اتصل بزملائه من وحدة جرائم الحرب التابعة للشرطة الفرنسية وتحدث عن استجواب FR18. وقال إن الزميل المعني الذي قاد الاستجواب لم يعد يعمل لدى الشرطة الفرنسية، لكنهم أكّدوا أنهم سيحاولون الاتصال به.

قالت كيربر كذلك إن القاضي فيدنير تلقى بريدًا إلكترونيًا آخر من ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية في 9 حزيران/يونيو، 2020، أوضح فيه أن زميله الفرنسي أخبره أن الضابط المعني تقاعد. وأنها اتصلت به لتسأله عمّا إذا كان على استعداد للإدلاء بشهادته في المحكمة، لكنه رفض. وأكّد الزميل الفرنسي على ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية أن يبحث عن ضابط آخر كان حاضرا في الاستجواب.

أوضحت كيربر أن فيدنير تلقى بريدًا إلكترونيًا من ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية في نفس اليوم، قائلًا إن الزميل الفرنسي فحص محضر الاستجواب وعلم بوجود ضابط واحد فقط. وأنه إذا كان هناك ضابط ثان، فإن ذلك كان سيدوّن في المحضر. أخبر ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية فيدنير أن الزملاء الفرنسيين لن يتمكنوا من حل هذه المشكلة.

أوضحت القاضي كيربر لذلك أن القضاة كانوا مستعدين لتلاوة الترجمة الألمانية لمحضر الاستجواب الفرنسي. وافق المدّعي العام كلينجه ومحامي الدفاع بوكر على ذلك.

<u>قرار المحكمة بشأن الأدلة من المحضر الفرنسي</u>

تلت القاضي كيربر قرار المحكمة التالي:

[استند القسم التالي على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة ولا يمثل نسخة كاملة أو دقيقة من القرار].

قرر القضاة تلاوة الترجمة الألمانية للمحضر الفرنسي لاستجواب [FR18] مع الشرطة الفرنسية بشأن [حُجِبت المعلومات] 2017، للأسباب التالية:

1) *تعذّر استجواب الشاهد في المحكمة (بموجب المادة 251 I رقم (3) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (StPO)). حيث أنه استُدعي مرتين ولم يمثل في كلا المرتين في 6 و7 كانون الثاني/يناير، 2021 و19 و20 أيار/مايو، 2021.*

فيما يتعلق بقراره بعدم الحضور في كانون الثاني/يناير، أوضح الشاهد أنه سيكون من المستحيل من الناحية النفسية أن يشهد أمام المحكمة. وطلب المزيد من الوقت. لذلك اتفق القضاة والشاهد على موعد في أيار/مايو. وتم التواصل مع الشاهد عبر البريد الإلكتروني عدة مرات. وأجاب في النهاية في أيار/مايو، قائلًا إنه لن يدلي بشهادته في المحكمة بالتأكيد، وقدم عدة أسباب لقراره. ولم يجب على المحاولات الإضافية للتواصل معه ولم يمثل أمام المحكمة في الموعد المحدد.

2) *تعذرت شهادة الضابط الفرنسي الذي استجوب الشاهد.*

كان هناك ضابط واحد فقط حاضر في الاستجواب. وقد تقاعد هذا الشخص الآن ولم يوافق على أن يُدلي بشهادته في المحكمة.

أوضحت القاضي كيربر أن أحد مترجمي المحكمة الشفويين كان محلفًا أيضًا بصفته مترجمًا للغة الفرنسية. وكان لديه نسخة من المحضر الفرنسي بالإضافة إلى الترجمة الألمانية المكتوبة أمامه للتحقق من صحة الترجمة الألمانية.

<u>تلاوة مقابلة التحقيق الفرنسية</u>

[القسم التالي هو نسخة مُعاد صياغتها للترجمة الألمانية للمحضر الفرنسي، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

استُجوب [FR18] من قبل وحدة جرائم الحرب التابعة للشرطة الفرنسية بشأن [حُجِبت المعلومات]. وقدم الشاهد معلوماته الشخصية (وُلد في [حُجِبت المعلومات]).

أدى المترجم الشفوي اليمين الدستورية.

وُضّح لـFR18 أنه استُجوب بسبب التحقيقات التي أجرتها السلطات الفرنسية التي بدأت بعد أن تلقى وزير الخارجية الفرنسي ما يسمى بملفات قيصر في [حُجِبت المعلومات]، 2015.

عندما سُئل عن موعد قدومه إلى فرنسا، أوضح FR18 أنه دخل فرنسا كلاجئ عبر الأردن في [حُجِبت المعلومات] 2012.

قال FR18 إنه يدرس [حُجِبت المعلومات].

سُئل عمّا إذا أدلى بشهادته من قبل حول هذه الحادثة في سوريا. نفى FR18 ذلك.

أرادت الشرطة الفرنسية أن تعرف متى غادر FR18 سوريا. فقال FR18 إنه غادر في نيسان/أبريل [حُجِبت المعلومات]، 2012.

سئل كذلك عن مكان إقامته في سوريا. فأوضح FR18 أنه كان يعيش في دمشق، على بعد 15 دقيقة تقريبًا، شمال وسط المدينة في شقة مملوكة لوالديه. وعاش هناك لوحده.

عندما سئل عن دينه وعن دين/عرق والديه ووظيفتي والديه، قال FR18 إنه ملحد. وأن والديه كرديان مسلمان وأن والده انتقل من [حُجِبت المعلومات] إلى دمشق. وقال FR18 إن والده كان يعمل محاميًا لوزير الصحة وكان في [حُجِبت المعلومات] وقت الاستجواب، تمامًا مثل شقيقي FR18 وشقيقته.

أرادت الشرطة الفرنسية معرفة ما إذا تلقى FR18 تعليمًا جامعيًا. فأكّد FR18 أنه درس [حُجِبت المعلومات] في سوريا لكنه اضطر إلى التوقف مؤقتًا عن الدراسة بسبب الثورة وأنه الآن يواصل دراسته في فرنسا.

طُلب من FR18 شرح مسار حياته المهنية. فقال FR18 إنه عمل في منظمة [حُجِبت المعلومات]. وعملت المنظمة على [حُجِبت المعلومات]. قاد FR18 بعض ورش العمل لهذه المنظمة. ودرس القانون من 2010 إلى 2011 عندما "بدأت الأحداث".

سألت الشرطة الفرنسية عمّا إذا كان FR18 عضوًا في حزب سياسي في سوريا. نفى FR18 ذلك، موضحًا أنه كان إلزاميا على كل شخص في سوريا ابتداء من الصف الثامن أن يكون عضوا في حزب البعث. وأوضح أنه لم يُسمح للناس على سبيل المثال بتقديم الامتحانات إذا لم يكونوا أعضاء في الحزب. لذلك كان FR18 عضوًا في الحزب ولكنه كان معارضًا له فعليًا. فقد أيد إعلان شبيبة دمشق. وقال FR18 إنه تعاطف مع ذلك وشارك في اجتماعات سرية حول الديمقراطية. وكان [حُجِبت المعلومات] أحد الموقعين على إعلان دمشق عام 2006.

عندما سُئل عن علاقات أو صلات بأعضاء في الحكومة [السورية]، نفى FR18 ذلك.

سُئل FR18 السؤال نفسه عن قوات الأمن والميليشيات؛ ونفى ذلك مرة أخرى.

كما أرادت الشرطة الفرنسية معرفة سبب مغادرة FR18 سوريا. فأوضح FR18 أنه اعتُقل ثلاث مرات وخشي أن يُعتقل مرة أخرى. وقال إنه تعرض للتهديد بالتصفية في المرة القادمة التي يُعتقل فيها لأنه كان عضوًا في المعارضة المسلحة [تدخل محامي المدّعي، شارمر، قائلًا إن المصطلح الفرنسي يجب أن يُترجم على أنه ناشط وليس عضو في المعارضة المسلحة. فأكّد مترجم المحكمة ذلك.].

سُئل FR18 كذلك عمّا حدث له عندما بدأت الاحتجاجات في عام 2011. فأوضح FR18 أن الاحتجاجات كانت قد بدأت في تونس فعليًا. لذلك تجمّع مع حوالي 15 صديقًا أمام السفارة التونسية، لكن جهاز المخابرات أبعدهم عن المكان. وقاموا بتجمع آخر أمام السفارة المصرية مع حوالي 100 متظاهر. أشار FR18 إلى أن عميدًا أخبرهم *أنه حيفلّت علينا الهمج/المتوحشين تبعه ونحن عم نغني أغاني الثورة*. لذلك اضطروا إلى مغادرة المكان. أوضح FR18 أن شخصًا في الولايات المتحدة الأمريكية نشر أشياء على الفيسبوك حول الاعتقالات في ليبيا. قال إن هذا كان قبل الثورة وإنه كان هناك المزيد من المظاهرات بمجرد اندلاع الثورة.

كانت الأولى في 15 آذار/مارس، 2011 واستمرت 25 دقيقة تقريبًا وردد الناس شعارات فيها. واعتُقل أشخاص في هذه المظاهرة، ولكن كان هناك واحدة أخرى في اليوم التالي. وقال FR18 إن شخصين قُتلا في مظاهرة في درعا ووقعت المزيد من المظاهرات في دمشق. قمعت القوات الأمنية مظاهرة أمام الجامع الأموي. وحدث الأمر ذاته في دوما مع وفاة شخصين. أوضح FR18 أن الجنازات في الأيام التالية تحولت إلى مظاهرات منظمة. ووفقًا لـFR18، اعتُقل المزيد من الأشخاص في الأسبوع التالي. وقال إن المظاهرات حدثت في كل ساحة في دمشق وأمام المساجد. قال FR18 إنه كُلّف بتصوير الاحتجاجات في الميدان. وأنه اعتُقل في نهاية نيسان/أبريل 2011. كما اعتقل جهاز المخابرات 40 شخصًا آخر. وقاموا بضرب الناس، وسجّلوا بياناتهم الشخصية واقتادوهم إلى فرع في الميدان بالقرب من مشفى المجتهد.

قال FR18 إنه وُضع في زنزانة وتعرض للتعذيب، من بين ضروب التعذيب الأخرى، بالصعق بالكهرباء بشكل يومي. وقال إنه لم يُحقق معه لكنه نفى مشاركته في المظاهرة. تعرض المعتقلون للضرب ببنادق الكلاشينكوف وهم في طريقهم إلى المرحاض. وسقط أحد المعتقلين بجوار FR18 على الأرض من الضرب وربما توفي [للتوضيح انظر المحادثة في النهاية]. وفقًا لـFR18، فقد تعرض أحدهم للضرب دون سبب ولم يحصل على الطعام. قال FR18 إنه مرّ بالمظاهرة فحسب وبالتالي أُطلق سراحه بعد ثلاثة أيام. قال FR18 إنه واصل المشاركة في المظاهرات عندما اعتقلت قوات الأمن صديقًا له. وذهب FR18 لعائلته ليبلغهم بذلك.

أوضح FR18 للشرطة الفرنسية أنه لم يمكث أبدًا في نفس المكان لأكثر من يومين. وأنه أسس جماعة لتنظيم وتصوير المظاهرات وشارك في اجتماعات سرية مع قيادات الجماعة في حلب ودمشق والرقة ودير الزور. قال FR18 إنهم كانوا خائفين من نشوب نزاع.

اعتُقل للمرة الثانية في [حُجِبت المعلومات] 2011، في مقهى في دمشق مع أحد عشر صديقًا بسبب جاسوس. قال FR18 إنهم اقتيدوا إلى فرع قريب من البنك المركزي حيث حُقق معه لمدة شهرين. وتعرض للتعذيب بالفلقة والصعق بالكهرباء في أول يومين وظل يقاوم لمدة ثمانية أيام قبل أن يبدأ في إضراب عن الطعام. وأشار FR18 إلى أن المعتقلين تمكنوا من ترتيب إطلاق سراح امرأتين أبلغتا بدورهما الجميع بكل ما حدث. أوضح FR18 كذلك أنه كان بإمكانه نزع العصابة عن عينيه. وتعرض للتحقيق من قبل شخص اسمه طارق لأول إحدى عشرة مرة. وكان المسؤول هو العقيد وسام اسمندر. حيث اقتيد FR18 من زنزانته على يد وسام في اليوم التاسع والعشرين، وضُرب بالكابلات وعُذّب بالصعق بالكهرباء، لأنهم اكتشفوا أن المرأتين كانتا ناشطتين مسلحتين. قال FR18 إن التعذيب كان يستخدم كعقوبة. وأشار إلى أنه اعتُقل مع أصدقائه وأنه تعرض للتعذيب لمدة ساعة لتقديم معلومات عن أصدقائه. وعندما رفض،

تعرض للتعذيب. قال FR18 إنه اعتُقل في زنزانة منفردة لمدة 40 يومًا قبل أن يتظاهر بالجنون، ليُنقل إلى زنزانة جماعية. كان عدد المعتقلين في الزنزانة الجماعية يختلف حسب ما إذا كانت هناك اعتقالات كبيرة. حيث كانت في بعض الأحيان فارغة عند نقل الأشخاص إلى مكان آخر، وفي بعض الأحيان تكون مكتظة بعد الاعتقالات الكبيرة، إلا أن كمية الطعام كانت كافية. وأضاف FR18 أن الوضع اختلف بعد عام 2012 الذي كان فيه الطعام أقل وظروف الاعتقال أسوأ.

قال إنه نُقل إلى سجن عدرا بعد أن مثل أمام قاض. ونُقل إلى هناك مع [حُجِبت المعلومات]. وصف FR18 السجن بأنه سجن 5 نجوم. وأضاف أنه أُطلق سراحه، على الأرجح بعد عفو رئاسي. وقال للشرطة الفرنسية إنه يفترض أنه أُطلق سراح أصدقائه لنفس السبب. ذهب FR18 إلى دمشق بعد إطلاق سراحه. وقال إن الجيش السوري الحر في ذلك الوقت قصف المدن. التقى بالجيش السوري الحر في الزبداني وكان يقوم بتغطية صحفية عنهم. حيث أُعجب بما كانوا يفعلونه ورافقهم بصفته صحفيًا أجنبيًا ومراسل حرب في حمص وإدلب. قال FR18 إنه كان هناك وجود كثيف للجيش في دمشق، وبقي في الزبداني لمدة شهر. استعادت الحكومة المدينة في شباط/فبراير 2012. وبقي الجيش السوري الحر، لكن FR18 ذهب إلى دمشق أثناء القتال. ونظم في دمشق مظاهرات بمناسبة الذكرى الأولى للثورة.

قال FR18 للشرطة الفرنسية إنه اعتقل للمرة الثالثة في آذار/مارس [حُجِبت المعلومات]، 2012. حيث اعتُقل من قبل القسم 40 التابع لحافظ مخلوف في الجسر الأبيض بالقرب من المشفى الفرنسي أو الإيطالي. وتعرض للتعذيب هناك بشكل مستمر لمدة يومين. ووصف FR18 أنه تعرض للتعذيب بالصعق بالكهرباء، وعُصبت عيناه وضُرب وفقد الوعي. ثم أُوقظ بالماء. قال إنه ببساطة لم يكن هناك أي استراحة. وأوضح كذلك للشرطة الفرنسية أنه أخذ هوية جندي ميت قبل ذلك بوقت. حاول الأشخاص في القسم 40 إجباره على الاعتراف بأنه كان في الواقع [حُجِب الاسم]، لكن FR18 ظل ينفي ذلك. ثم نُقل إلى الخطيب. أوضح FR18 للشرطة الفرنسية أن هذا كان الإجراء المعتاد [النقل من القسم 40 إلى الخطيب]. وبقي في الخطيب 4 أيام وتعرض فيه أيضا للتعذيب. وكان معتقلًا في زنزانة جماعية مع 150 معتقلًا آخر. أشار FR18 إلى أنه عُذِّب عن طريق الشَّبْح لمدة يوم تقريبًا. وقال إنه أُجبر أيضًا على شرب الماء قبل ربط قضيبه. قال FR18 إنه اعتقد أنه كان سيموت في هذه اللحظة، لكنه لم يقل أي شيء. وفي اليوم الرابع نُقل إلى فرع الميدان ومشفى المجتهد حيث تعرض للتعذيب لمدة ستة أيام. قال FR18 إن أظافره قُلعت لكنه ظل ينكر كل شيء. ثم قرر أنه فقد عقله: وظل يبتسم أثناء تعرضه للصعق بالكهرباء. أراد الناس هناك التقاط صورة له، لكنه كان يبتسم دائمًا. لذلك تعرض للضرب. قال FR18 إنه بقي في زنزانة منفردة أُطلق سراحه في نهاية آذار/مارس، 2012. ثم ذهب إلى الأردن.

سألت الشرطة الفرنسية FR18 من كان صاحب القرار عند اعتقاله. فقال FR18 إنه لم يكن يعرف، مضيفًا أن فروع جهاز المخابرات كانت تعمل ضد المظاهرات. وأنهم نفذوا اعتقالات واسعة النطاق. أشار FR18 أنه اعتُقل مع أحد عشر صديقًا في مقهى. وقال إن العقيد وسام استجوبهم، ويُزعم أنه كان قد توفي وقت حدوث استجواب الشرطة الفرنسية. كما أوضح FR18 أنه لم يقابل قاضيا عادلًا عندما كان معتقلًا في الفروع الأمنية. لم يقابل أي قاضٍ إلا عندما نُقل إلى سجن عدرا.

سُئل FR18 عمّا إذا أُبلغ أقاربه بمكان وجوده. نفى FR18 ذلك، مضيفًا أنه لم يُبلّغ أي شخص بهذا الأمر. ولم يعرف المعتقلون أنفسهم أين كانوا.

أرادت الشرطة الفرنسية معرفة أسماء ضباط أو جنود. فقال FR18 إنه لا يعرف سوى أسماء طارق ووسام. وأضاف أنه لم يعرف أي أسماء أخرى لأنه كان معصوب العينين.

سُئل FR18 عمّا إذا شهد عمليات قتل أثناء اعتقاله. فأكّد FR18 أن مسنا توفي جرّاء الشَّبْح في فرع الخطيب. وظلت جثته معلقةً إلى أن أُزيلت في نهاية المطاف. ومن المرجح أن شخصًا آخر توفي بسبب تعرضه للضرب ببندقية كلاشينكوف وهو في طريقه إلى المرحاض. قال FR18 إنه لم يشهد أي إعدام، بل كان الناس يموتون بسبب سوء المعاملة. وأضاف أن هناك وسائل تعذيب مروعة مثل حفر أقدام الناس بالمثقاب. قال FR18 إن العصابة كانت تُنزع في بعض الأحيان ليرى المعتقلين المُعذبين كتحذير.

إجابةً على سؤال حول المعتقلين الفرنسيين في الفرع، نفى FR18 معرفة أي منهم.

ذكرت الشرطة الفرنسية أسماء العديد من المواطنين الفرنسيين ثنائيي الجنسية، وسألت FR18 عمّا إذا كان يعرف أي شيء عنهم. نفى FR18 ذلك.

سُئل FR18 أيضًا عمّا إذا كان يعرف أشخاصًا موجودين في فرنسا أو في الاتحاد الأوروبي مسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب. نفى FR18 ذلك.

ثم سُئل عمّا إذا كان يعرف أشخاصًا في فرنسا شهدوا مثل هذه الجرائم. فأكّد FR18 ذلك، قائلًا إنه سيتصل بهم ويسألهم عمّا إذا كانوا على استعداد للإدلاء بشهادتهم.

عندما سُئل عمّا إذا كان يريد إضافة أي شيء، قال FR18 إنه يأمل أن تكون شهادته مفيدة لمحاسبة المجرمين.

أكّد FR18 صحة المحضر بعد إعادة الترجمة في نفس اليوم.

تساءل المدّعي العام كلينجه عمّا إذا كان المصطلح الفرنسي المترجم إلى الألمانية على أنه "ناشط مسلح" يجب أن يُترجم بدلًا من ذلك إلى ناشط. فأكّد مترجم المحكمة اقتراح كلينجه.

سأل كلينجه كذلك عن المصطلح المترجم إلى جهاز المخابرات. فقال المترجم إن الترجمة الصحيحة هي أمن الدولة.

أضاف المترجم أن الترجمة كانت أن شخصًا ما "ربما توفي" ولكن الترجمة الصحيحة هي أنه توفي بالتأكيد. أوضح المترجم أيضًا أن اسم 'Tarak' كُتب بشكل غير صحيح وأن اسم والد FR18 بالتالي مكتوب بشكل خاطئ أيضًا.

قال محامي المدّعين، شارمر، إنه مستعد للإدلاء بأقواله كما ذكر أمس [انظر سياق يوم المحاكمة السابق]. قال شارمر إنه من الواضح أن الشهود والناجين المصابين بصدمات نفسية كان لديهم قدرة محدودة على تذكر الأشياء. وهذا ما أظهره الشاهد الذي حضر الأمس. حيث كان قادرًا على تذكر العديد من التفاصيل مثل ما كان مكتوبًا على حاويات القمامة لكنه لم يستطع تذكر تفاصيل معينة حول تعذيبه. قال شارمر إن هذا كان نتيجة واضحة للصدمة لأن العقل البشري يعمل على دفن ذكريات معينة. خلص شارمر إلى أن هذا سيُشكل جانبًا مهمًا عند تقييم الأدلة وطلب من القضاة أن يضعوا ذلك في الاعتبار.

رُفعت الجلسة الساعة 11:05 صباحًا

ستُعقد الجلسة التالية في 7 تموز/يوليو، 2021.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 40 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 7 تموز/يوليو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الواحد والثمانون – 7 تموز/يوليو، 2021

أدلى P39، وهو مدعٍ في المحاكمة، بشهادته حول اعتقاله في الخطيب. وقد اعتُقل في مظاهرة نسائية تطالب بإنهاء حصار درعا وتعرّض هو وآخرون للتعذيب في الخطيب باستخدام الصدمات الكهربائية. وحتى يومنا هذا، ما زال يعاني من تبعات اعتقاله، ولكنه يتلقى الآن دعمًا نفسيًا واجتماعيًا. كما وصف موقفًا التقى فيه بصبيّ يبلغ من العمر حوالي 15 عامًا، تم اغتصابه بعصا مكنسة خشبية من قبل ضابط تحقيق.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] والمعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم الواحد والثمانون للمحاكمة – 7 تموز/يوليو 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور سبعة أشخاص وثلاثة ممثلين من الصحافة، وكذلك P12 ورسام المحكمة. ومثل الادعاء العام المدعيان كلينجه وبولتس. وحل محامي الدفاع زيوروفسكي محل بوكر.

أعلنت القاضي كيربر أن جلسة المحاكمة يوم 22 تموز/يوليو ستبدأ الساعة 10:00 صباحًا.

شهادة P39

P39، هو سوري يبلغ من العمر 62 عامًا، كان برفقته محامي المدعين الدكتور باتريك كروكر. وتم إبلاغ P39 بحقوقه وواجباته كشاهد. وقد نفى وجود أي علاقة قرابة مع المتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أوضحت القاضي كيربر أن المحكمة تعلم أن P39 احتُجز أيضًا في فروع أخرى ولكن المحكمة كانت مهتمة أكثر بفرع الخطيب. وطلبت كيربر من P39 أن يخبر المحكمة عن نفسه وكيف دخل في نزاع مع النظام.

كرر P39 اسمه وعمره، ثم أوضح أنه كان يمتلك شركة لكريم الشعر والجيل (مثبّت الشعر). وتخرّج من كلية الاقتصاد والتجارة من جامعة دمشق.

وصف P39 كيف تم اعتقاله لأول مرة في 2 أيار/مايو، 2011. وكان سبب هذا الاعتقال هو أن زوجته من درعا، المدينة التي انطلقت منها شرارة الثورة. حيث حاصر النظام درعا لمدة ثلاثة أشهر. وكانت عائلة زوجته في درعا ولم يكن لدى السكان [ومنهم عائلة زوجته] حليب ولا خبز وكانت [الزوجة] مستاءة. وسمعت إعلانا عن مظاهرة في ساحة عرنوس تطالب برفع الحصار عن درعا. فذهبت زوجة P39 وابنتاها إلى المظاهرة حاملات لافتات تطالب بإحضار الحليب والخبز إلى درعا. وانضم إليهم P39 فقط لتصوير مقاطع فيديو/التقاط صور فوتوغرافية[2] كتذكار. التقط P39 من 12 إلى 15 صورة وخلال بضع دقائق كانت قوات الأمن في الساحة. "رأينا" القوات الأمنية قادمة، فخرجنا من المظاهرة وابتعدنا مسافة 100 متر. وأشار أحد أفراد [قوات الأمن] إلى المجموعة التي كان P39 يلتقط صورًا لها.

وفي ذلك الحين، جاء من 6 إلى 10 أشخاص من أفراد قوات الأمن واعتقلوا P39 أمام زوجته وأطفاله وقاموا بضربه ضربًا مبرحًا على جميع أنحاء جسده. وتم نقل P39 إلى سيارة كان بداخلها مسبقًا معتقلون لا يعرفهم P39.وتم نقلهم إلى القسم 40[3] الذي يبعد حوالي 100 متر عن الساحة. دخلوا الفرع وصعدوا إلى الطابق العلوي، وربما إلى الطابق الثاني.

كان هناك ممر كبير به معتقلون كانوا موجودين هناك قبل وصول [P39 ومجموعة المعتقلين] ولم يعرفهم P39 أيضًا. وكان من بينهم 3 إلى 4 فتيات. وكان P39 معصوب العينين ويداه مقيدتين خلف ظهره برباط بلاستيكي. سأل P39 المحكمة عمّا إذا كان ينبغي عليه الخوض في مزيد من التفاصيل. قالت القاضي كيربر أن سرد P39 كان مفصلًا بدرجة كافية.

واصل P39 توضيح أنه انتظر حوالي ساعة أو ساعة ونصف. وكان السجانون يأخذون كل شخص إلى ضابط. حيث دخل P39 إلى غرفة ضابط وكان سيئًا بذيء اللسان.

طلبت القاضي كيربر من P39 أن يصف مكان وجوده. قال P39 في القسم 40.

طلبت القاضي كيربر من P39 وصف شكل المبنى وما إلى ذلك. فأجاب P39 أن المبنى مصنوع من الحجر ويتكون من طابقين إلى أربعة طوابق. وأنه تم إدخال مجموعة المعتقلين من المدخل الجانبي، وليس من خلال المدخل الرئيسي، وتم نقلهم إلى الطابق الثاني حيث تم عصب أعينهم ولم يعد بإمكان P39 رؤية [ما حوله]. وأوضح P39 أنه كان يعرف المبنى لأن منزل عمه يبعد [حُجبت المعلومات] عن القسم 40.

سألت القاضي كيربر ما إذا كان P39 يعرف الشارع الذي يوجد فيه القسم، أو ما هي المعالم الموجودة. فأوضح P39 أنه كان طريقًا فرعيًا من شارع الجسر الأبيض. حيث كان على P39 أن ينزل درجات للوصول إلى القسم 40، حيث كان هناك مجموعة كبيرة من الدرجات (حوالي 50 درجة)، ثم مدخل خلفي للفرع. وعند الباب كان هناك نقطة حراسة كبيرة. ويقع [حُجبت المعلومات] منزل عمه في [حُجبت المعلومات]. وكان هو الفرع الوحيد في تلك المنطقة السكنية [لا توجد مباني أمنية أخرى في تلك المنطقة]. وكانت المباني قديمة الطراز، شُيّدت في الخمسينيات من القرن الماضي على الطراز الفرنسي.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: استخدم P39 كلمة عربية قد تعني " تصوير مقاطع فيديو" أو " التقاط صور فوتوغرافية". وعلى الأرجح أنه قصد المعنى الثاني، حيث ذكر في البداية أنه التقط الصور.
[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: أشار الشاهد أحيانًا إلى القسم 40 باعتباره الفرع 40. في التقرير سيشار إليه على أنه القسم 40 لغرض الاتساق.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما حدث بعد ذلك. واصل P39 حديثه واصفًا كيف وصل إلى الضابط الذي اتهم P39 بأنه عميل للولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. وأشار P39 إلى أنه نسي ذكر تفاصيل صغيرة: وهي أنه عندما تم اعتقاله في السيارة [في الساحة]، تم أخذ هاتفه المحمول وبطاقته الشخصية ومحفظته، لذلك لم يكن P39 يحمل أي شيء عند ذهابه إلى الضابط. سأل المحقق/الضابط P39 عن سبب قيامه بتصوير مقاطع فيديو/التقاط صور فوتوغرافية. فأجاب P39 بأنها كانت مجرد مظاهرة نسائية. وسأل المحقق P39 عن ديانته فأجاب P39 بأنه مسلم. كما سأل P39 عمّا إذا كان عضوًا في حزب [سياسي]، وهو ما نفاه P39. وتم استدعاء أحد العناصر وأخذ P39 خارج الغرفة. وانتظر P39 في الخارج لأكثر من ساعة. "نُقلنا" [P39 ومعتقلون آخرون] بعد ذلك إلى الطابق السفلي وإلى الخارج عبر المدخل الجانبي، معصوبي الأعين ومقيدين [مكبّلي الأيدي]، إلى حافلة صغيرة تتسع من 20 إلى 25 شخصًا وكان بها ستائر تغطي جميع النوافذ (كان الظلام شديدًا [داخل الحافلة]). وحاول P39 تحريك العصابة قليلًا، لكن [أحد العناصر] ضربه وأعادها إلى مكانها.

تحركت الحافلة لمدة تقل عن ساعة (حوالي 40 دقيقة). وأثناء سير الحافلة، عرف P39 إلى أين كان يتجه؛ حيث إنه كان الطريق الذي يسير فيه [غالبًا/كل يوم]. عندما وصلت الحافلة إلى [فرع] الخطيب، علم P39 أن هذا هو المكان الذي وصل إليه. عرفه P39 عندما دخلت الحافلة ساحة الفرع. حيث يقع منزل عائلة P39 في نفس المنطقة، على بعد حوالي [حُجبت المعلومات]. وأضاف P39 أنه عاش هناك لمدة 30 عامًا وقضى طفولته هناك. وإنه توجد حديقة مقابل فرع الخطيب يعرفها. وقال P39 إنه يعرف كل حجر هناك [لم يكن من الواضح ما إذا كان يقصد الحديقة أو المنطقة].

عندما نزلوا من الحافلة، كانت المسافة إلى باب الفرع من 50 إلى 60 مترًا وفي الطريق كان هناك عناصر من الفرع يحملون عصيًا وهراوات [الصعق] الكهربائي. وبدأوا في ضرب المعتقلين حتى وصلوا إلى باب الفرع الداخلي. ويسمي [السجانون] هذه العملية "حفلة الاستقبال".

عندما وصل P39 إلى قرب الفرع، ضربه أحد العناصر بهراوة [صعق] كهربائي على كتفه وكان الأمر مؤلمًا. ثم نزلت مجموعة المعتقلين درجات (من 10 إلى 12 درجة) إلى الطابق السفلي تحت الأرض. وأزال رجال الأمن العصبات عن أعينهم، ولكنهم أبقوا أيدي المعتقلين مكبلة. واتجهوا إلى اليمين، ومروا عبر ممر طويل (من 10م إلى 15م). دخل P39 إلى غرفة كبيرة (50-60 مترًا مربعاً)[4]. وكان بالداخل معتقلون لا يعرفهم P39. وعند مدخل الغرفة، كان هناك أربعة عناصر طلبوا من المعتقلين الجدد خلع ملابسهم، وهو ما فعلوه أثناء تعرّضهم للضرب بكابل. حيث فتش السجانون الملابس وأعادوها للمعتقلين ليلبسوها من جديد، ولكن السجانين أخذوا ممتلكاتهم المعدنية [الأحزمة والمفاتيح]. وكانت معاملتهم سيئة للغاية.

وإذا لم تخن P39 الذاكرة، فقد أَمَر أفرادُ الأمن المعتقلينَ بالدخول إلى الغرفة والجلوس في آخرها. وكان هناك نافذتان في الغرفة تطلان على غرفة التحقيق، وقد لاحظهما P39 أثناء استجوابه. وسمع P39 من هاتين النافذتين أصوات تعذيب. كانت أصواتًا مثيرة للقلق، والتي "سمعناها" لأكثر من أربع ساعات من الانتظار في الغرفة. وبعد أربع ساعات، نوديَ على اسم P39. ومرَّ مرة أخرى عبر الممر [نفسه] الذي مروا به عند الدخول، والذي يؤدي إلى قاعة ذات أبواب متعددة. دخل P39 غرفة كان فيها أنور رسلان مع ضابط آخر، خضر خضور. وعرف P39 أسمائهم من "تلك الأسماء التي وُضعت على طاولة المكتب" [من لوحات الأسماء الموجودة على طاولة المكتب]. حيث قرأ P39 الاسم الآخر على أنه خضر خضور، غير أنه قرأ الاسم الأول من لوحة الاسم الثانية على أنه "أنور" أو "منير"، ولكنه كان واثقًا من أنه قرأ "رسلان".

سألت القاضي كيربر P39 عمّا إذا كان معصوب العينين وهو ما أنكره P39. حيث لم يكن معصوب العينين في "المقابلة" [مقابلة التحقيق] الأولى.

طلبت القاضي كيربر من P39 تأكيد أن الأسماء الموجودة على اللوحات هي الاسم الأول واسم العائلة، وهو ما أكده P39. غير أن P39 لم ينظر لفترة طويلة، لأنه [أحد الضابطَين] كان ينظر إليه، ولكنه قال إنه يتذكر الأسماء.

أرادت القاضي كيربر معرفة عدد المكاتب والأشخاص الموجودين في المكتب. قال P39 ثلاث طاولات؛ اثنتان في الخلف وواحدة على اليمين. سألت القاضي كيربر إذا كان هناك شخص خلف كل مكتب. فأجاب P39 نعم: خضر [خضور] وأنور [رسلان].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت الرتب مذكورة في لوحات الأسماء. وفقًا لـP39، كانتا: النقيب خضر [خضور] والعقيد أنور [رسلان].

سألت كيربر عمّا حدث بعد ذلك. فوصف P39 أن [المحقق، على الأرجح أنور] بدأ يسأله عن اسمه وعمره وعمله وعن سبب إحضاره هناك. فأخبره P39 أنه كان يصور مقاطع فيديو/يلتقط صورًا فوتوغرافية لمظاهرة نسائية من أجل درعا لزوجته وبناته [اللواتي كنّ يشاركن في المظاهرة]. أراد [المحقق] معرفة ما إذا كان P39 يعرف شكري القوتلي، رئيس سوريا السابق في زمن استقلال سوريا. أخبره P39 أن شكري القوتلي هو الجد الأكبر لـ[P39/وعائلته]، أي جد والد P39. وسأل المحقق P39 إذا كان يعرف شخصًا من

[4] قال P39 "متر" بالبداية، ثم تأكد المترجم من أن P39 كان يعني "متر مربع".

حمص فقال له P39 أن أولاد خالته هم من عائلة "رسلان" أيضًا. وأوضح P39 للمحكمة أنه لا يعرف ما إذا كانوا [أولاد خالته وأنور رسلان] أقارب.

سأل الضابط P39 عن [حُجب الاسم]. وعند هذه النقطة شعر P39 أن المحقق يتعامل معه بلطف. فسأله P39 عن سبب وجوده هناك وما هي التهم الموجهة إليه، ولكن المحقق قال له "ليس الآن".

وسأله P39 عمّا كان يفعله [P39] في فرع الخطيب. استاء/انزعج المحقق ورأى P39 الغضب على وجهه، وتغيرت معاملته [المحقق] مع P39 تمامًا؛ ونفى [المحقق] ذلك وقال إنه ليس فرع الخطيب. فردّ P39 عليه: "بلى، إنه فرع الخطيب. أنا أعرف المنطقة كلها". ففى المحقق مرة أخرى وأجاب P39 بنفس الطريقة. ثم نادى المحقق أحد العناصر وأخبره أن يأخذ P39 إلى الخارج وأن يبقيه هناك.

سألت كيربر عمّا إذا كان P39 يتذكر الملابس التي كان يرتديها المحقق. ذكر P39 أن أنور كان يرتدي بدلة رياضة رمادية اللون. وقد لفت نظره أنها [من ماركة] أديداس.

سألت كيربر P39 عمّا إذا كان قد تعرف على هذا الشخص من بين الناس في قاعة المحكمة. فأكد P39 أنه كان الشخص الموجود على يمينه [أي، أنور]، ولكنه كان أكثر وزنًا في السابق.

طلبت كيربر من P39 وصف ما حدث بعد ذلك. فأوضح P39 أنه عاد إلى الغرفة التي تبلغ مساحتها 60 مترًا مربعًا وانتظر هناك لمدة ساعة تقريبًا. وبعد ذلك، جاء أحد العناصر ومعه قائمة أسماء ونادى 10 إلى 15 اسمًا، منهم اسم P39. وأخذ السجانون [الأشخاص الذين نوديت أسماؤهم] إلى غرفة بها 7 أو 8 أشخاص كانوا هناك مسبقًا. وكانت مساحة تلك الغرفة أقل من 3 أمتار مربعة وكان بها مرحاض مكشوف كريه الرائحة.

دخل P39 الغرفة وبدأ في التعرف على الأشخاص ("من أين أنت؟ ماذا فعلت؟"). فأجابوا أن بعضهم كان هناك منذ 10 أيام، والبعض الآخر منذ 20 يومًا، أو منذ شهرٍ واحد، وكان أحدهم هناك لعامٍ واحد. كانت الغرفة مظلمة وكان هناك مصباح واحد فقط. ولم يكونوا يعرفون ما إذا كان الوقت نهارًا أم ليلًا. ومكثوا في الغرفة لمدة 3 إلى 4 أيام. وكان الطعام سيئًا للغاية وغير صالح للأكل. قرر P39 عدم تناوله ولم يأكل لمدة يومين أو ثلاثة أيام. فقال له الشخص الذي كان هناك لمدة عام قبل وصول P39 – كان P39 الأكبر بينهم – "يا عمي، كل! فقد تبقى هنا لمدة عام. ينبغي عليك أن تقوي نفسك!" وخلال الأيام الثلاثة طلب P39 دواءً لأنه يعاني من أمراض القلب وضغط الدم، ولكنهم لم يستجيبوا وشتموه. وبعد 3 إلى 4 أيام (لم يتذكر P39) تم استدعاء اسمه واقتيد إلى غرفة التحقيق. ونزع السجانون كل ملابس P39، وعصبوا عينيه، وقيّدوا يديه، ووضعوه داخل غرفة التحقيق. وكان النقيب خضر مع أنور هناك. حيث حدد P39 أنور من لهجته الحمصية، وخضر من لهجته الساحلية.

قاطعت كيربر مذكّرة أن العديد من الأشخاص يتحدثون هذه اللهجات وأرادت معرفة كيف تعرف P39 على هذين الشخصين المحددين. فرد P39 أنه ربما في هذه المرحلة من عمره، قد تواصل مع العديد من الأشخاص وخلال المقابلة [التحقيق] كان قادرًا على التعرف عليهم.

سألت كيربر إذا كان هناك شيء ما في لهجة أنور يميزها عن لهجة الأشخاص الآخرين من حمص. ففنى P39 ذلك قائلًا إن كل الناس في حمص تقريبًا يتحدثون بهذه الطريقة. فسألت كيربر P39 كيف تمكن إذا من التعرف على أنور. فأجاب P39 من لهجته الحمصية.

قالت كيربر لـP39 أن يستمر في شرح ما حدث له بعد ذلك. فوصف P39 كيف دخل الغرفة وسأله خضر عن سبب التقاطه للصور ولأجل ماذا التقطها. قال [خضر] لـP39 إنه متّهم ببيع صور لقناة الجزيرة في قطر ولقناة [تلفزيون] المستقبل في لبنان. ففنى P39 هذه الادعاءات وقال إن الصور كان من المفترض أن تكون تذكارًا لزوجته وبناته وهو ما يمكن إثباته لأنهن كنّ موجودات في جميع الصور. قال المحقق لـP39": حسنًا!"

جلس P39على كرسي. ورفع المحقق [خضر] العصبة عن عيني P39 وقال له أن يلقي بنظره إلى الأسفل. وطبع [خضر] صورًا. فعَرَضَ الصور على P39 وسأله من هم الأشخاص الموجودون فيها. فحدد P39 زوجته وابنتيه الكبرى والصغرى، ولكنه لم يتعرف على البقية باستثناء صديقة زوجته. وعرض خضر لـP39 صورة له وهو يقوم بالتقاط صور (لم يعرف P39 من أين حصل [خضر] على تلك الصورة) وأخبره أن هذه الصورة تدينه بتهمة التقاط الصور. فسأل P39 عمّا إذا كان التقاط الصور/تصوير مقاطع فيديو ممنوعًا في سوريا وأنه قد شاهد أجانب يفعلون الشيء نفسه، وأخبر خضر أن القانون السوري لم يحظر ذلك الأمر.

اتُّهم [خضر] P39 ببيع صورٍ لقناة الجزيرة وسحب مسدسًا وقام بتلقيمه ووضعه على رأس P39 وبدأ بضربه[5] وأخبره أنه سيجعله يعترف بأن الصور لقناة الجزيرة.

[5] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يحدد P39 ما إذا كانت ضربة خفيفة أم ضربات قوية، ولكن من السياق يمكن فهمها على أنها ضربات خفيفة بالمسدس على رأس P39.

استدعى [خضر] 3 إلى 4 عناصر. حيث كان P39 جالسًا، فرفع [خضر] قدمه وركل P39 على الأرض وقال لهم "شوفوا شغلكم". وسمع P39 همسًا بين أنور وخضر، لكنه لم يفهم شيئًا.

وبدأوا [العناصر] بضرب P39 بالكابلات الكهربائية لمدة 10 دقائق أو أكثر من ذلك بقليل. وصرخ P39 كما لم يفعل من قبل في حياته، لأنه عندما كان P39 في الغرفة [الزنزانة المشتركة]، أخبره أحد الأشخاص أنه عند استجوابه، ينبغي عليه أن يفعل أحد أمرين: إما أن يعض على يده ولا يصدر أي صوت على الإطلاق، أو أن يصرخ بصوت عالٍ لإرضاء دافع الشخص الذي يعذبه، وهو ما كان يفعله P39 في الواقع، الصراخ بصوت عالٍ. وكان P39 منهكًا ومتعبًا.

طلبت كيربر من P39 إعادة تأكيد من عرض له الصور. فقال إنه كان النقيب خضر. وسألت كيربر P39 من ركله. فقال إنه كان النقيب خضر أيضًا، ولكن P39 اعتقد أنه فعل ذلك بناءً على أوامر أنور. سألت القاضي كيربر أين رُكِل. فقال إنه حدث في نفس غرفة التحقيق. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P39 معصوب العينين، وهو ما أكده P39. فتساءلت كيربر كيف أمكن لـP39 رؤية الصور. فأوضح P39 كيف توجب عليه أن يبقي بصره متجهًا لأسفل عندما نظر إلى الصور، ولكن [خضر] رَفع العصابة لفترة وجيزة لعرضِ الصور عليه.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كانت غرفة التحقيق المذكورة للتو هي نفس الغرفة التي تم فيها التحقيق مع P39 في المرة الأولى، وهو ما أكده P39.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت غرفة التحقيق في نفس الطابق حيث كانت الزنزانة. وفقًا لـP39، فقد كان كلاهما في نفس الطابق (الأرضي). حيث لم يتوجب على P39 أن يستخدم سلالم. وأوضح، أنه عندما قال "بالطابق الأرضي"، كان يقصد بالواقع القبو، فقد نزل 10 درجات إلى القبو.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P39 قد رأى المحقق عندما تم رفع العصابة عن عينيه. قال P39 إنه لم يستطع رؤية سوى قدميه/ساقيه وبلاط الأرضية. وأضاف P39 أن لون طاولة مكتب [المحقق] كان خشبيًا. سأل فيدنير عمّا إذا كان المكتب هو نفسه الذي كان في المرة الأولى التي كان فيها P39 في الغرفة، وهو ما أكده P39. سأل فيدنير عمّا إذا كان قد رأى قدمي شخص واحد أم شخصين، فأجاب P39 بأنه رأى قدمي شخص واحد. سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان يتذكر ما كان يرتديه هذا الشخص، ولكن P39 لم يتذكر.

سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان يمكنه سماع صراخ قادم من الغرفة حيث تم التحقيق معه في المرة الأولى أو الثانية. فقال P39 إنه فيما يتعلق بالصراخ، فقد كان يسمعه دائمًا من هذه الغرفة ومن الغرف الأخرى. وأضاف P39 أنه لا يعرف أين كانت هذه الغرفة.

قام فيدنير بتذكير P39 بأن يخبره عندما يريد أخذ استراحة.

طلب فيدنير من P39 الاستمرار في وصف ما حدث بالتسلسل الزمني بعد التحقيق. فأوضح P39 أنه بعد التحقيق وعندما "انتهوا" من الضرب، نادى [المحقق] على العناصر وطلب منهم إخراج P39 من الغرفة. فقاموا بجرّ P39 من ساقه/قدمه إلى "الغرفة" [زنزانته]. "وقام " [ربما أحد العناصر الذين جروه] بإزالة عصابة العينين وفك يدي P39، وطلب منه أن يأخذ ملابسه، و"وضعوه" في الغرفة التي أُخِذَ منها. وعندما دخل P39 الغرفة، بدأ المعتقلون في وضع الماء البارد على علامات الكابلات [الإصابات] الموجودة على ظهره وذراعيه.

سأل فيدنير P39 إذا ما أصيب بجروح وفي أي أماكن. فقال P39 للمحكمة إن معظم الضرب كان على ظهره وساقيه/قدميه. حيث كان بطن ووجه P39 على الأرض، ويداه ورجلاه مقيدة عندما ضربوه. فكانت الإصابات في الغالب في الظهر والأكتاف والفخذين والساقين/القدمين.

سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان قد تعرض للضرب على أخمص قدميه. فقال P39 إنه ضُرِبَ على أسفل ساقيه/قدميه.[6] سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان يقصد القدمين، فأجاب P39 بنعم.

طلب فيدنير من P39 أن يتابع. فروى P39 كيف دخل الغرفة وقام المعتقلون بوضع الماء البارد عليه. وأنه لم يتمكن من النوم طوال الليل بسبب الآلام والأوجاع في جسده. وبعد 3 إلى 4 أيام، تم استدعاء اسمه ووضعه في زنزانة منفردة. وكان هناك من 10 إلى 12 بابًا [في الممر/الساحة خارج الزنازين المنفردة] وكان رقم زنزانة P39 هو 2 أو 3، فيما يذكر. ووضعوا P39 داخل [الزنزانة]، التي كانت مساحتها 1 × 1.5 أو 1.75 مترًا، وعلى الأرجح كانت 1.5 مترًا، لأنه عندما استلقى، لم يستطع مد ساقيه.

كانت الزنزانة سيئة للغاية وتفوح منها رائحة كريهة. وكان هناك بطانيتان أو ثلاث بطانيات سيئة. ووفقًا لـP39، فحتى الحيوانات لن تستطيع العيش هناك. أوضح P39 أنه غضب وبدأ في ضرب رأسه وقدميه/ساقيه بالحائط. حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي

[6] أوضح المترجم أن الكلمة التي يستخدمها P39 يمكن أن تعني الساقين والقدمين.

يدخل فيها P39 إلى مكان كهذا. وتعبت نفسية P39. ولم يستطع التمييز بين النهار والليل. وكان الوقت الوحيد الذي أمكن P39 تميزه هو عند الأذان؛ حيث كان هناك مسجد قريب واعتاد P39 أن يصلي فيه. ومن خلال صوت الأذان، تمكن P39 من معرفة الوقت إن كان ظهرًا أو عصرًا وما إلى ذلك. وبعد 3 إلى 4 أيام، فُتح باب [الزنزانة] فجأة.

أضاف P39 أنهم [المعتقلون في زنازين انفرادية] كانوا يؤخَذون إلى دورة المياه في الساعة 7:00 صباحًا ومساءً. سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا هو الحال دائمًا أثناء الاعتقال. وفقًا لـP39، فقد كان الأمر كذلك في المنفردة فقط وغالبًا ما كان حوالي الساعة 7-8 صباحًا ومساءً.

واصل P39 حديثه قائلًا إنه ذات يوم فُتح الباب فجأة ورأى ثلاثة عناصر يأتون مع أنور من خلفهم حيث قال لهم "اخلعوا ملابسه" ففعلوا ذلك. ورأى P39 أن معهم جهازًا، وكان حجمه 70 × 30 سم، به كابلات كهربائية. عصبوا عيني P39 وقيّدوا يديه بأصفاد (لكن لم تكن أصفادًا "عادية"، بل أصفادًا معدنية) [أي أصفادًا حقيقية بدلًا من الأشرطة البلاستيكية/أسلاك الكابلات]. حيث كانت يداه خلف ظهره وكان مواجهًا للحائط. شعر P39 أن أحد العناصر وصل الكابل بالأصفاد. وبعد مرور بعض الوقت، دقيقة أو دقيقتين، شعر P39 بشيء يضرب يديه ويصعد إلى رأسه ككهرباء. وكانت شدته تتزايد وتتناقص. وبعد 4 إلى 6 صدمات، شعر P39 أنهم رشوه بكمية كبيرة من الماء ثم صعقته الكهرباء بصدمة كهربائية عالية مما جعله يشعر بأنه سيموت. وبدأ P39 يتوسل إليهم وأخبر أنور [رسلان] بأنه سيعترف بأي شيء يريدونه. قال أحد العناصر أو أنور [رسلان] (لم يعرف P39 من كان) لـP39 أنه كان عليه أن ينسى أن هذا كان فرع الخطيب وقال إنه [الشخص المتكلم] سيحضر زوجة P39 وبناته وابنه إلى الفرع ويجعل العناصر يغتصبونهن، إلى أن يعترف P39 أن [التقاط الصور] كان لقناة الجزيرة. فأخبره P39 أنه سيقر/يعترف بكل ما يريده [الشخص المتكلم]. في غضون 10-20 دقيقة، صُعِق P39 بالكهرباء حوالي 15 مرة، وسُكب الماء عليه مرتين. ثم أزالوا [الجهاز/الأسلاك] الكهربائية، وقيود يديه، وعصبة عينيه. ونظر P39 إلى يديه ورأى دمًا كما لم يره من قبل في حياته [رأى يديه تنزفان بغزارة].

سألت كيربر P39 إذا كان يريد استراحة. فقال P39 نعم.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

أشار فيدنير إلى أنه قبل الاستراحة، كان P39 يروي كيف جاء أنور مع عناصر آخرين، حيث تم تعذيب P39 بالصدمات الكهربائية وكيف كان يصرخ. وطلب فيدنير من P39 تلخيص من كان أولئك الأشخاص الموجودون هناك. وفقًا لما قاله P39، عندما كان في المنفردة، جاء 3 إلى 4 سجانين وكان أنور خلفهم. وقيدوا P39 وحدثت [بدأت] الصدمات الكهربائية.

أعاد فيدنير تأكيد ما إذا كان صحيحًا أن P39 لم يكن معصوب العينين في البداية في الزنزانة. فكرر P39 قوله بأنهم عصبوا عينيه عندما فتحوا الباب ورأى P39 الجهاز. وقام [السجّان] الذي قيد يديه بالأصفاد بعصب عينيه أيضًا.

سأل فيدنير P39 عمّا فعله الشخص الذي حدده P39 باسم أنور. فرد P39 أنه [أنور] لم يفعل شيئًا، حيث كان يقف وراء العناصر.

طلب فيدنير من P39 أن يصف ما رآه قبل أن يتم تعصيب عينيه. فقال P39 إنه رأى الباب يُفتح فجأة. وكان P39 على الأرض فنهض. ثم رأى 3-4 من العناصر وأنور من ورائهم. وعندما سُئِلَ عن الأمر، أفاد P39 أن أنور لم يقل شيئًا. وأوضح فيدنير أنه كان يسأل عن ذلك لأن P39 أوضح أثناء استجواب الشرطة كيف "جاء سجّان في اليوم الثالث، وعصّب عينيّ P39 وقيد يديه. ولم يستطع P39 رؤية الكثير في الغرفة، لكنه شعر أن الجهاز وُصِّلَ به ". أشار فيدنير إلى أن P39 ذكر عدة سجانين الآن [في جلسة المحاكمة]. قال P39 إن أحد السجانين هو الذي فتح الباب ودخل إلى الداخل، ولكنهم كانوا 3 إلى 4 سجانين خارج باب الزنزانة.

سأل فيدنير عن عدد الأشخاص الذين كانوا هناك بعد أن عُصبت عيناه، فأجاب P39 أنهم كانوا 3 إلى 4 أشخاص، كما قال مسبقًا. وأمكنه تحديد ذلك، لأنه رآهم. سأل فيدنير إذا أمكنه رؤيتهم بعد أن عُصبت عينيه. فقال P39 إنه لم ير أحدًا [بعد أن عُصبت عيناه]، حيث كان يرى كل شيء أسود، غير أنه رأى هؤلاء الأشخاص عند فتح الباب.

سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان قد سمع تعليمات شفهية، ولكن P39 أوضح أنه لم يستطع سماع أي شيء عندما كان يصيح ويصرخ.

أشارت كيربر إلى أن P39 قال إنه لم يستطيع الرؤية وأنه لا يوجد ضوء داخل الزنزانة. فقال P39 إنه كان هناك مصباح صغير خافت وشفاط هواء. سألت كيربر عمّا إذا كان يمكنه رؤية الأرض أو الممر. فقال P39 إن الضوء كان ساطعًا بما يكفي ليستطيع الرؤية.

قام فيدنير بإنعاش ذاكرة P39 واقتبس من محضر استجواب الشرطة "كان هناك شخصان يتحدثان، ولكنه لم يكن خضرًا". فقال P39 إن شخصين كانا يتحدثان، ولكن كان هناك أكثر من شخصين. ولم يستطع P39 فهم حديثهم لأنه كان يصرخ.

طلب فيدنير من P39 أن يواصل حديثه. فاستمر P39 قائلًا للمحكمة إنهم نزعوا الأصفاد. ثم نظر إلى يديه ورأى دمًا وكانت أظافره تؤلمه. وكان الألم الأشد في كتفيه ومؤخرة رأسه. وفي تلك اللحظة، انهار P39 وسقط على الأرض.

بقي P39 في المنفردة لليوم التالي حتى الصباح (اعتقد P39 أنه كان نهارًا). عندما أدرك أنه تعرض لصعقات كهربائية [تعذيب بالصدمات الكهربائية] وللضرب، فكّر P39 في نفسه أنهم ليسوا بشرًا وأصبح يعتقد أنهم وحوش، على الرغم من أنه لم يؤمن أبدًا بالوحوش. وكان يوجد في المنفردة حشرات وصراصير صغيرة وبدأ P39 يتحدث معهم؛ ويخبرهم بأنهم يمرون بجانبه ولا يؤذونه، بينما الوحوش بالخارج كانت تعذبه. وقال P39 إنه حمل بيديه صرصورًا ولم يؤذه الصرصور، وبدأ P39 يتحدث إليه. حيث قال P39 للصرصور إنه يعتقد أن من بالخارج هم الوحوش و"أنت" حيوان أليف. وأوضح P39 أمام المحكمة أن لديه قطة يعاملها دائمًا بعطف وشفقة ولا يعذبها [لم تتم ترجمة "لا يعذبها"].

سأل فيدنير P39 إذا كان قد تم التحقيق معه بعد ذلك. فقال P39 إنه بعد يوم أو يومين، أعادوه إلى الزنزانة الجماعية. وفي ذلك الوقت سمع أصوات تعذيب شخص بدا وكأنه صوت ابنه؛ أصواتًا مقلقة، نقر وطنين. فاعتقد P39 أنهم أحضروا عائلته. وانهارت نفسيته ولم يدرك ما كان يحدث في الخارج. ومكث P39 في الزنزانة الجماعية لمدة 5 إلى 6 أيام ولم يتم استدعاؤه للتحقيق.

أشار فيدنير إلى قول P39 أثناء استجوابه من قبل الشرطة أنه بعد الصعق بالصدمات الكهربائية، تم التحقيق معه مرة أخرى، ولكن P39 نفى، وقال إنه لا يتذكر ذلك.

سأل فيدنير P39 ما إذا كانت الكلمتان المفتاحيتان "توقيع" و"نقود" تعنيان شيئًا ما. فسأل P39 عمّا إذا كان يمكن تكرار السؤال.

ذكر فيدنير كلمتي "توقيع" و"نقود"، متسائلًا عمّا تذكره P39 بشأن ما قيل عنهما في استجواب الشرطة. فأوضح P39 أنه بعد 4 أيام من بقائه في تلك الغرفة، جاء أحد العناصر حاملًا ورقة ونادى 10 إلى 12 اسمًا [من المعتقلين، من بينهم اسم P39]. وتم نقلهم خارجًا إلى الممر بين "الغرف" [استخدم P39 أحيانًا مصطلح "غرف" عند حديثه عن الزنازين] حيث كان هناك المزيد من الأشخاص الذين تم نقلهم إلى الخارج [من زنازينهم]. وتم استدعاء المعتقلين واحدًا تلو الآخر إلى غرفة التحقيق. ولم يتذكر P39 من جعله يوقع (سواء كان أنور أم شخصًا آخر)، ولكنها كانت نفس الغرفة [غرفة التحقيق] [التي كانت في السابق]. رفع [المحقق] العصبة عن عيني P39 وطلب منه إبقاء رأسه على طاولة المكتب [إبقاء نظره إلى الأسفل] وقال له إن عليه التوقيع على اعترافاته. وعندما أراد P39 التوقيع، رأى حوالي 5 أوراق لا يوجد شيء مكتوب عليها. فقال P39 للمحقق إن الأوراق كانت فارغة وسأله عمّا ينبغي أن يوقع عليه. وفي تلك اللحظة، وقّع P39 على أوراق فارغة وتم أخذه إلى الخارج. وبعد ذلك "ذهبنا" إلى حافلة خارج الفرع معصوبي الأعين. "وأخذونا" إلى فرع المخابرات العامة في كفر سوسة.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن آخر تحقيق لـP39 في فرع الخطيب، وما إذا تعرف P39 على شخص ما هناك. فنفى P39 ذلك، وقال إنه لم يتعرف على أحد في غرفة التحقيق. غير أنهم عندما "جمعونا" في الممر، "أزالوا" العصابات وأعطوا كل واحد منا كيسًا صغيرًا [بلاستيكيًا] بداخله ساعة وما إلى ذلك [أعطوا كل معتقل ممتلكاته الشخصية]. وأضاف P39 أنه في الطريق إلى الحافلة، رأى أنور [رسلان] على جانب الممر. وكانت هذه هي المرة الثالثة التي يرى فيها P39 أنور. ووفقًا لـP39 فإن ذلك يدل على أن أنور كان يشرف على كل شيء في الفرع.

واقتبس فيدنير من محضر استجواب الشرطة لإنعاش ذاكرة P39: "بقينا حوالي ساعة في الغرفة. وأخبرنا خضر أن علينا الاعتراف وماذا كان علينا أن نقول". فقال P39 إن هذا ليس كما يتذكر، فبعد الصدمات الكهربائية، أخبرهم أنه سيقرّ/يعترف بأي شيء. ولا يتذكر P39 تلك اللحظة مع خضر.

اقتبس فيدنير قول P39: "أخبرني خضر أن عليّ أن أعترف وتحدث عن نقود". قال P39 إن هذا كان صحيحًا، وفقًا لما يتذكره، ولكن هذا كان في التحقيق الأول وليس في التحقيق الثاني.

اقتبس فيدنير قول P39: "أخبرني خضر أن عليّ الاعتراف بأنني كنت أحصل على نقودٍ من الأمير بندر في السعودية ومن الحريري في لبنان". فأكد P39 على ذلك، وسأل فيدنير عمّا إذا كان عليه أن يوضح ذلك بالتفصيل.

فأكد فيدنير ذلك، وطلب من P39 وضع ذلك في إطار زمني. فقال P39 إنه لا يتذكر ما إذا كان ذلك في التحقيق الأول أم في التحقيق الثالث لكنه يتذكر الحادثة؛ فبعد أن ادعى [خضر] أن P39 كان يرسل [معلومات/صور] إلى قناة الجزيرة أو إلى قناة تلفزيون المستقبل، قال [خضر] إنهم عثروا على قطعة من الورق في جيب P39 أو في محفظته، وزعموا أن P39 تلقّى مبلغًا بقيمة 1.2 - 1.5 مليون [ليرة سورية] كتمويل من السعودية – الأمير بندر، أو عبد الحليم خدام، أو من قناة تلفزيون المستقبل-الحريري. فرد P39 أنه لا يعرفهم ولم يسمع عنهم إلا في الأخبار. واستذكر P39 قوله لـ[خضر] إن خدام كان حبيبهم ونائب الرئيس؛ وكان الحريري في سوريا منذ ستة أشهر وقبّله الرئيس [بشار] [قبلة ودية على الخدود كما يفعل بعض السياسيين]؛ وكان بندر صهرهم – فكيف يمولون P39؟ أوضح P39 [لخضر] أنه كان لديه مستودع؛ المصنع الذي باعه لشراء منزل جديد. حيث كان P39 يقوم بتركيب بلاط الأرضيات وطلاء المنزل، فسجل أنه أعطى نقودًا للدهانين والمبلّطين والسباكين. فزعم [خضر] أن هذه أسماء وهمية استخدمها للتستر على نفسه. فسأل P39 [خضرًا] [بشكل ساخر] إذا كان قد رأى هذه المبالغ المالية ولم ير فاتورة الكهرباء التي لم يدفعها P39 لمدة 6 أشهر لأنه لم يكن في المنزل [قصد P39 أن يقول إن خضر "اختار رؤية ما يناسبه" وتجاهل رؤية أن P39 كان عليه دفع فاتورة؛ مشيرًا إلى

حقيقة أنه لا يملك مالًا، ودحض الادعاءات بأن P39 تلقى أموالًا من هذه الشخصيات]. فكرّر P39 أنه [خضرًا] رأى هذه [المبالغ المدفوعة] ولكنه لم يرَ هذه [الفاتورة].

سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان بإمكانه معرفة التحقيقات التي تضمنت الضرب وكان أنور حاضرًا فيها. فأجاب P39 أنه خلال التحقيق الثاني كان أنور موجودًا لأنه كان يهمس بلهجته الحمصية.

سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان قد رأى أنور بعد نقله إلى كفر سوسة. فقال P39 إنه رآه في الممر. فقال فيدنير أنه عندما سُئل P39 أثناء استجوابه من قبل الشرطة عمّا إذا كان قد رأى أنور مرة أخرى بعد التحقيق الأول، أنكر ذلك. فأوضح P39 أنه بعد نقله من فرع الخطيب، لم ير أنور مرة أخرى.

سأل فيدنير P39 من الذي أجرى التحقيق الأول عندما رأى أنور والطاولات في الغرفة. فتأكد P39 ما إذا كان فيدنير يقصد التحقيق الأول، ثم قال إنه كان أنور [رسلان].

سأل فيدنير عمّا إذا كان التحقيق الأول "حقيقيًا"؛ إن كانوا يريدون معرفة معلومات محددة والمدة التي استغرقها. فقال P39 إنه استمر من 10 إلى 15 دقيقة، إلى أن انزعج/غضب [المحقق] عندما ذكر P39 "الخطيب" وأنهى الحديث عند تلك اللحظة.

أراد فيدنير أن يعرف عن التواصل بين أنور وخضر، ولكن P39 قال إنه لا يتذكر، باستثناء أنه كان يفصل بينهما 4-5 أمتار.

قال فيدنير إن P39 سُئل في استجواب الشرطة عمّا إذا كانت هناك أوامر/تعليمات عندما تحدث الرجلان مع بعضهما البعض. ففى P39 ذلك، وقال إنه كان حديثًا عاديًا وليس أمرًا.

أشار فيدنير إلى أنه وفقًا لـP39 فقد قال خضر "سيدي" وتحدث كما لو كان يأخذ الأوامر، ولكن أنور لم يتكلم كثيرًا. فقال P39 إنه لا يستطيع التذكر. سأل فيدنير P39 ما الذي أجابه عندما سُئل في الشرطة عن أوامر أو تعليمات من أنور إلى خضر أو إذا ذكر أنور رتبة خضر عندما كان يتحدث معه [مع خضر]. قال P39 إنه أخبر الشرطة أنه لم يتم ذكر الرتبة، حيث إنه من غير المألوف ذكر الاسم إذا كان ضابطان يتحدثان مع بعضهما البعض؛ لم يكن ذلك أمرًا شائعًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك أشخاص آخرون مع P39 عندما تم إحضاره إلى التحقيق الأول. فأوضح P39 أن هناك معتقلًا آخر دخل الغرفة معه، ولكنه أُعيد للخارج على الفور؛ حيث سُئل [المعتقل الآخر] عن اسمه وعن بلدته فقط. وأوضح P39 أن هذا حدث عند الباب. ولكن عندما كان P39 داخل الغرفة، كان بمفرده. قام فيدنير بالتحقق مما إذا كان شخص واحد فقط قد خرج عندما دخل P39. ففال P39 إنه عندما دخل، كان كلاهما قد دخلا الغرفة [P39 وذلك الشخص]. ثم سُئل [ذلك الشخص] عن اسمه وبلدته وتم إخراجه مرة أخرى. سأل فيدنير P39 إذا ما بقي هناك. فأكد P39 ذلك. سأل فيدنير P39 إذا كان يتذكر الشخص الذي طرح الأسئلة [الشخص الذي حقّق مع المعتقل الآخر]. فقال P39 إنه لا يتذكر.

أراد فيدنير من P39 أن يتحدث عن حالة المعتقلين الآخرين. وأشار فيدنير إلى أن P39 احتُجز في زنازين مختلفة؛ واحدة مساحتها 50 مترا مربعا؛ وأخرى مساحتها 3x3 متر. وسأل فيدنير عن عدد المعتقلين في الزنازين. فأجاب P39 أنه كان بين 25 - 30 في الزنزانة التي كانت مساحتها 3x3 متر؛ ولم يكن العدد ثابتا، [فعند] دخول خمسة إلى ستة [معتقلين]، كان يتم إخراج ثلاثة إلى أربعة معتقلين. وفي الزنزانة الكبيرة، التي تبلغ مساحتها 60 مترا مربعًا، كان عدد المعتقلين أكثر من 60 – 70 معتقلًا. "نحن" [المعتقلون] لم نكن قادرين على الوقوف وكنا نتنفس بصعوبة.

أراد فيدنير معرفة الحالة الصحية والإصابات. فقال P39 إنه في الغرفة التي كان فيها، لم يتعرض المحتجزون لإصابات لأنهم كانوا قد وصلوا حديثًا [تم احتجازهم للتو]. إلا أن ثلاثة إلى أربعة منهم كانوا يذهبون إلى التحقيق يوميًا ويعودون وهم في حالة سيئة. وكان معظمهم في حالة سيئة بسبب الضرب بالكابلات.

طلب فيدنير من P39 وصف الإصابات. فقال P39 إن حالة [المعتقلين] كانت مشابهة لحالته، ولكنهم كانوا أصغر سنًا، وإن علامات الكابلات على ظهورهم كانت واضحة. ورأى P39 على أجسادهم ما رآه على نفسه [عوملوا بالمِثل]. وكان 2-3 أشخاص ينزفون من أقدامهم/سيقانهم. وكان هؤلاء هم الأشخاص الموجودين في الغرفة.

سأل فيدنير P39 ما إذا تحدث مع معتقلين آخرين وسألهم عمّا حدث لهم أثناء التحقيق. فأوضح P39 أن جميعهم تحدثوا عن الكابلات [ذكروا الكابلات كوسيلة تعذيب] وقال أحدهم إنه عُلق من السقف. فأراد فيدنير معرفة ما إذا كان P39 يتذكر ما قاله ذلك المعتقل، ولكن P39 لم يتذكر ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بعض المعتقلين يعانون من ظروف مهددة للحياة. ففى P39 ذلك، ولم يكن هناك ظروف مهددة للحياة، حيث كانت بداية الثورة ولم يكن لدى [قوات الأمن ذلك القدر] من العنف بعد. وأكد P39 على أن هذا ما رآه، ولكنه لا يعرف شيئًا عن الغرف الأخرى.

أشار فيدنير إلى أن P39 قال إن الطعام كان سيئًا، وسأل عمّا إذا كان الماء متوفرًا. فأوضح P39 أنهم [أُعطوا] كيس خبز؛ 10 قطع من الخبز العربي لـ30 شخصًا. وذات مرة أحضروا خبزًا متعفنًا [فاسدًا]. وفي الصباح، كانوا يحضرون جبنًا قاسيًا أو حبات زيتون لا بأس بها. وعند الظهر [كانوا يُحضِرون] بطاطا مسلوقة مغطاة بالتراب. وعلى مدار 8 أيام، أحضروا دجاجة مسلوقة لمرة واحدة لـ30 شخصًا. ولم يتمكن P39 من الأكل وقام فقط بغمس الخبز في المرق. وفي الليل، كانوا يحضرون الجبن والخيار الفاسد المليء بالتراب. وأحيانًا كنا "نقوم" [P39 والمحتجزون] بمسحها بالبطانيات أو غسلها في المرحاض. و[بخصوص] الماء، قال P39 إنهم لم يحضروا أي شيء. و"أننا" اعتدنا على الشرب من المرحاض. فسأل فيدنير عمّا يعنيه بذلك، وإذا ما كانت هناك أكواب للشرب بها، ولكن P39 قال إنه لم يكن هناك أي أكواب. حيث كانوا يضعون أيديهم تحت صنبور المياه.

سأل فيدنير P39 إن كان قد خسر بعض الوزن. فقال P39 إن وزنه كان 95 [كجم] قبل الاعتقال وأنه خسر 12 [كجم]. حيث [كان وزنه] قرابة 83 [كجم] عندما نُقل من الخطيب إلى كفر سوسة.

سأل فيدنير P39 عمّا إذا كان قد سمع صراخ معتقلين آخرين وإن كان كذلك فكم كان عدد المرات. فأجاب P39 أن الصراخ والتعذيب كانا متواصلين، إلّا أنهما كانا ينخفضان في الليل.

ذكر فيدنير أن P39 قال إنه نُقل إلى كفر سوسة. وأراد فيدنير أن يعرف كيف أُطلِقَ سراحه وإن كان بإمكانه مقارنة الوضع في فرع الخطيب بفرع كفر سوسة. فأراد P39 أن يشير إلى ما حدث في كفر سوسة: عندما نُقلوا [أي المعتقلين] من الخطيب، كان بينهم طفل دون الخامس عشرة من العمر. وكان قد وُضِعَ في الغرفة التي كان بها P39 و30 شخصًا آخر. فسأله P39 عن اسمه والذي كان [حُجب الاسم] من [حُجبت المعلومات]، بالقرب من دمشق. وفي اليومين الأولين، لم يستطع التحدث مع أحد ولم يرغب في ذلك. وحاول P39 التحدث معه لمعرفة ما تم اتهامه به، وطلب منه أن يعتبره كوالده، ولكن الصبي رفض التحدث. وبعد 4 أو 5 أيام، جاء بنفسه إلى P39 فسأله عمّا حدث له وعن الدم الذي كان على سرواله من الأمام والخلف. حيث كان مغطى بالدماء بالكامل. تردد [الطفل] في الكلام [في البداية]، ولكنه قال لـP39 "عمي، أتوسل إليك ألا تخبر أحدًا. إنه سر بيننا ". سأله P39 عمّا تم اتهامه به. فقال إنه حطّم تمثال حافظ [الأسد] في [حُجبت المعلومات] وأنهم [أي عناصر الأمن] أظهروا له صورة له وهو يحطمه. وأوضح أنهم عذبوه في الخطيب وأدخلوا عصا مكنسة خشبية في "الجزء [السفلي]" [تُرجمت إلى "فتحة الشرج"]. وأضاف P39 أنهم اغتصبوا الصبي وهذا أمر محزن لا يمكن تصوره. وحاول P39 مواساته وإخباره بشيء لطيف. وقال له P39 أيضًا ألا يخبر أي شخص باستثناء المقربين منه. وأوضح P39 للمحكمة أن العادات السائدة في "مجتمعنا" [السوري] هي أن نظرة [المجتمع] ليست جيدة لمن يتعرض إلى مثل هذا الوضع [اعتداء جنسي]. أشار P39 إلى أنه وجد الشتم والضرب الذي كابده أمرًا تافهًا، عندما سمع قصة ذلك الطفل.

سأل فيدنير عن مكان اعتقال هذا الطفل. فقال P39 في فرع الخطيب وأنهم أخذوه معنا [P39 والآخرين] إلى كفر سوسة، ولكنه كان في غرفة أخرى.

سأل فيدنير عمّا إذا كان لدى P39 انطباع بأن الاعتداء الجنسي يمكن أن يكون حدث مع معتقلين آخرين. فقال P39 إنه لا يعرف، ولكن هذا [موقف الطفل] حدث أمامه. وقال P39 للصبي أن يغسل ملابسه، وسأله عمّا إذا كان [سيسمح لـP39] بمساعدته في غسلها، ولكنه رفض.

سأل فيدنير بشكل عام عمّا إذا كان هناك تواصل بين السجانين. فأوضح P39 أن المعتقلين لا يعرفون. فهم لا يروا أي شيء في الغرفة، وإذا سمعوا [شيئًا]، فلن يعرفوا من يتحدث؛ إن كان ضابطًا أو أحد العناصر.

سأل فيدنير عن الرعاية الطبية في فرع الخطيب. فأجاب P39 أنه لم يكن هناك رعاية طبية في الخطيب، حيث طلب P39 دواءً لضغط الدم ولم يحضروا شيئًا. وفي كفر سوسة، أعطوا P39 ست حبات فقط وكان يقسمها إلى نصفين ليأخذ نصف حبة بدلًا من حبة كاملة.

سأل فيدنير P39 كيف أطلقوا سراحه وكيف قارن فرع الخطيب بفرع كفر سوسة. فقال P39 إن فرع كفر سوسة كان جيدًا نوعًا ما. حيث تعرّض للتعذيب مرة واحدة فقط، وطُرِحت عليه نفس الأسئلة وعُرِضت عليه نفس الصور التي أنكرها P39 مرة أخرى [الأسئلة والاتهامات]. وبقي P39 في كفر سوسة من 12 إلى 13 يومًا، ثم نُقل إلى سجن عدرا. وعندما وصل هناك، شعر أنه كان في الجنة، مقارنة بما كان عليه من قبل، لأنه هناك [في عدرا] كان يمكن للمرء أن يتعامل مع رجال الشرطة بالمال أو أن يجلب طعامًا من الخارج.

وبعد يوم أو يومين في عدرا، نُقِل P39 إلى دوما. وعُرِضَ المعتقلون على قاضٍ واحدًا تلو الآخر. وأوضح P39 كيف دخل وسأله القاضي عن الاتهامات المتعلقة بقناة الجزيرة وقام P39 بإنكارها. فقال له القاضي إنه سيصدر حكمًا بالبراءة. وسأل P39 القاضي من سيحقق له العدالة بشأن تعذيبه وإصابات ظهره. فأجاب القاضي على P39 بأنه ينبغي عليه أن يحمد الله على إطلاق سراحه. وأضاف P39 أن القاضي كان طيبًا وقال إنه سيتم إطلاق سراح P39 لمراعاة سنه. وعاد P39 إلى منزله ورأى شقيقه الأكبر الذي كان يعمل مبرمج شبكات وحاسوب ويقوم بأعمال الصيانة العامة للمخابرات العامة في كفر سوسة. وقال P39 إنه عندما تم اعتقاله، اتصلت زوجته بشقيقه الذي ذهب إلى الضابط وأخبره أن شقيقه [حُجب الاسم] تم اعتقاله من عرنوس. فاتصل الضابط بعدة فروع ثم أخبر شقيقَ P39 أن P39 تم احتجازه في فرع الخطيب مع العقيد أنور رسلان (وكان ذلك عندما أكد P39 أن الاسم الذي رآه [قرأه]

هو أنور رسلان). وقال الضابط لشقيق P39 إن هناك تعليمات من "السلطات العليا" في إدارة أجهزة المخابرات أو الرئاسة لمنع السؤال عن أي معتقل، "حاول ألا تسأل. لا يوجد أمل".

سأل فيدنير عمّا إذا كانت عائلته قد تم إبلاغُها باعتقاله، الأمر الذي نفاه P39. لم يتم إبلاغهم بذلك.

أشار فيدنير إلى قول P39 إنه تم اعتقاله من المظاهرة الداعمة لدرعا وسأل P39 متى كان ذلك. فقال P39 إن حصار درعا حدث في نهاية شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل [2011]. حيث كان كل الناس [في درعا] يطالبون بإرسال الخبز والحليب لهم، وقالوا إن مخزوناتهم في منازلهم بدأت تنفذ. فقال الناس [في سوريا] إن عليهم فعل شيء لدرعا. وتم تنظيم مظاهرة شاركت فيها زوجة P39.

أشار فيدنير إلى أن P39 ذكر حافظ مخلوف في استجواب الشرطة وطلب من P39 أن يبيّن من كان. فقال P39 إنه نظرًا لأن منزل عمه كان قريبًا من القسم 40، فقد "كانوا يقولون" إن حافظ مخلوف هو رئيس الفرع.

طلب فيدنير من P39 تأكيد أنه كان يتحدث عن القسم 40. فقال P39 نعم، الفرع 40[7] بينما كان رئيس فرع الخطيب هو توفيق يونس، لأنه بعد إطلاق سراح P39، قام بزيارة صديقه [حُجبت المعلومات]. وقال P39 له [لصديقه] أنه تم احتجازه هناك، فقال له صديقه "تعال، اسمع أصوات التعذيب [حُجبت المعلومات]". وقال P39 إنه تساءل عمّا إذا كان صديقه قد سمعه يصرخ من التعذيب.

أشار فيدنير إلى أن P39 قال في استجواب الشرطة إن رئيس فرع الخطيب هو حافظ مخلوف. فأوضح P39 أنه أدى الخدمة العسكرية في الإدارة السياسية ولديه فكرة عن التسلسل القيادي العسكري. وأضاف P39 أنه خريج جامعي شغل منصب ملازم أول: يتبع فرع الخطيب إداريًا إلى القسم 40 ويرأسه حافظ مخلوف، ولكن فرع الخطيب كان مسؤولًا عن أمن منطقته. [أكد P39 متحدثا إلى القضاة]، "ألست أعيش في المنطقة؟" ويطلق الناس عليه [على الخطيب] اسم الفرع الداخلي، ولكنه يقع في منطقة [حي] الخطيب وغالبية الناس يسمونه بالخطيب [تيمّنًا باسم منطقة الخطيب]. غير أن P39 مقيم في المنطقة ويعرف أن اسمه "الفرع الداخلي".

سأل فيدنير عن المباني التي يتكون منها فرع الخطيب. فأوضح P39 أن الخطيب يتكون من مبنيين؛ مبنى كبير وآخر صغير. المبنى الكبير لم يكن تابعًا للخطيب قبل عشرين عامًا، وكان يسمى "فرع التموين العسكري". وعندما تم نقل هذا الفرع إلى مكان آخر، أخذ الخطيب ذلك المبنى. وأوضح P39 أنه كان على علم بهذه المعلومة لأنه كان من سكان تلك المنطقة لمدة 30 عامًا.

أراد P39 أن يشير إلى أمر بخصوص حالته النفسية وسأل عمّا إذا كان يمكنه التحدث عنها. [[فأشار القضاة إلى P39 بالمتابعة]. قال P39 إنه ذهب إلى طبيب نفسي للحصول على علاج نفسي وقد ذكر P39 الأسباب لمحاميه. أشار P39 إلى أنه يرى كوابيسًا كل أسبوع عن تعرّضه للملاحقة من قبل قوات الأمن. علاوة على ذلك، فإن كل صوت يسمعه P39 في الشوارع يجعله يتلفّت. وجعله ذلك مستاءً للغاية وبالتالي فقد بقي في المنزل وجعله ذلك انطوائيًا/غير اجتماعي. وعندما أدلى P39 بشهادته قبل عامين، كانت هذه بداية وضعه السيء. في الوقت الراهن، أجرى P39 اثنتي عشرة جلسة علاجية وطلب الطبيب منه إجراء 30 جلسة على مدار عامين. وخلال الجلسات الأخيرة، تحسن وضع P39 قليلًا وقام بزيارة طبيب أعصاب قبل 10 أيام وأخبره عن قصته، وقال له طبيب الأعصاب أن الصدمات الكهربائية أثرت على دماغه. وقبل 7-10 أيام، أجرى P39 تصويرًا بالرنين المغناطيسي لدماغه وكان لديه موعد يوم الجمعة التالي للحصول على النتائج. وسلم P39 تقريرًا إلى مركز التوظيف يفيد بأنه يخضع للعلاج وأخبروه أنه لا يمكنه العمل حتى ينتهي من العلاج، وهذا ما حدث مؤخرًا.

***

[استراحة الغداء]

***

<u>استجواب من قبل المدعي العام</u>

أشارت بولتس إلى أن P39 تم احتجازه في وقت مبكر نسبيًا؛ في أيار/مايو 2011. سألت بولتس عمّا إذا كانت هناك متظاهرات أخريات إلى جانب زوجته وبناته. فأجاب P39 بأنها كانت مظاهرة نسائية تطالب بالخبز والحليب. وكان هناك حوالي 25 – 30 امرأة.

سألت بولتس P39 كيف اعتبر معاملة قوات الأمن للنساء عند وصولهن إلى المظاهرة. فقال P39 إنه في بداية المظاهرة لم تكن هناك أي قوات أمن، وإنما كان هناك عنصر واحد أو اثنين من عناصر الأمن العام في الساحة. وفي غضون 4 – 5 دقائق، بدأت قوات الأمن بالدخول بسيارات. ونزلوا من [المركبات] حاملين العصي وهراوات [الصعق] الكهربائي. وعندما "رأينا" قوات الأمن، أخذ P39 زوجته وابنته وتراجع، غير أنه كان هناك فتيات تعرضن للضرب بالعصي. وأخذوا اللافتات/الإشارات التي كتبتها المتظاهرات. كما رأى P39 فتاة تُعتَقَل (جاءت [إلى المحكمة كشاهدة])؛ [P16] (ولم يرَها P39 حتى نُقلوا من كفر سوسة إلى عدرا). وكانت تلك هي الفتاة التي رآها P39 في المظاهرة.

[7] راجع الحاشية رقم 3

سألت بولتس عمّا إذا كان قد تم اعتقال المزيد من النساء. قال P39 إنه كان هناك العديد من المعتقلات، ربما 3 أو 4، ولكنه لم يكن يعرفهن.

سألت بولتس عمّا إذا كانت زوجة أو بنات P39 نفسهن قد تعرّضن للعنف. فقال P39 إنه كان هناك عنف؛ حيث ضُربت ابنته بعصا على كتفها. وعندما تلقت الضربة، تراجعوا [P39 وعائلته] للخلف. ولدى سؤاله عن ذلك، قال P39 إنه لم يتم اعتقال زوجته ولا بناته.

سألت بولتس عمّا إذا كان P39 قد رأى في وقت لاحق في القسم 40 المزيد من النساء من اللائي تم اعتقالهن من المظاهرة. فقال P39 إنه لم ير أي امرأة على الإطلاق، ويعتقد أنهن فُصِلن عن الرجال. غير أنه سمع [صراخ] نساء مرة أو مرتين [في الخطيب]. وسمع P39 أيضًا طفلًا يتوسل المحقق [لإطلاق سراحه] لأنه كان سيخضع لامتحانات الثانوية العامة في غضون أسبوعين. وأوضح P39 للمحكمة أن طلاب الثانوية يبلغون من العمر حوالي 17 عامًا). سألت بولتس P39 إذا ما سمع أطفالًا آخرين. فقال P39 إنه سمع [الطالب] وطفل كفر سوسة فقط.

سألت بولتس إذا كان الطفل من كفر سوسة قد قال له من فعل له ذلك. فقال P39 إنه [الطفل] قال له إنهم كانوا العناصر الذين عذبوا المعتقلين، ولكنه [الطفل] لا يعرف من [بالضبط]. سألت بولتس عمّا إذا كان الطفل قد وصف مظهرهم ولهجاتهم وملابسهم وما إلى ذلك. فقال P39 إن [الطفل] لم يستطع [رؤيتهم] لأنه كان على كرسي معصوب العينين.

لإنعاش ذاكرة P39، اقتبست بولتس من محضر استجواب الشرطة "أخبرني معتقل يبلغ من العمر 16 عامًا كان معتقلًا معنا في الخطيب أن الشخص الذي عذبه كان يرتدي بدلة رياضة؛ وأدخل عصا مكنسة خشبية في فتحة شرجه وكان الشخص الذي فعل ذلك يرتدي بدلة رياضة". سأل بولتس P39 إن كان يتذكر أنه قال ذلك لكن P39 قال، إنه لا يتذكر، ولكن، عندما رأى P39 العناصر، فقد كان معظمهم يرتدون بدلات رياضة. وقال P39 إنه كان بذلك يميّز العنصر، الذي يرتدي بدلة رياضة عادية، عن الضابط، الذي يرتدي بدلة رياضة ذات علامة تجارية؛ على سبيل المثال "أديداس"؛ وهي بدلة رياضة أنيقة.

سألت بولتس P39 عمّا إذا كان الطفل قد قال إن أنور فعل ذلك. فقال P39 لا، فهو لا يتذكر ذلك. حيث ذكر [الطفل] أنه كان أحد العناصر، ولكن ربما لم يكن يعلم لأنه كان معصوب العينين.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار فراتسكي إلى أن P39 قال إنه في التحقيق الأول في فرع الخطيب، كانت هناك طاولات في الغرفة وسأل عن عدد الطاولات الموجودة. قال P39 إنه في التحقيق الأول، كان هناك طاولتان؛ واحدة على اليمين والأخرى على اليسار وكانتا تبعدان عن بعضهما حوالي متر إلى متر ونصف. وكانت هناك طاولة فارغة أخرى [قال P39 "على اليمين"، ثم صحح نفسه] على يسار الغرفة. وللتأكد من ذلك، سأل فراتسكي مرة أخرى عمّا إذا كان هناك طاولتان أو ثلاث طاولات في مكتب التحقيق فقال P39 إنها كانت ثلاث؛ اثنتان في الجزء الخلفي من الغرفة وواحدة على اليسار.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان المحقق الذي تعرّف P39 عليه بأنه أنور لطيفًا. فقال P39 إن هذا كان صحيحًا، حيث كان التحقيق حول اسم P39 وعمره وما إلى ذلك. وكان [المحقق] طبيعيًا ويتصرف بلطف.

أشار فراتسكي إلى أن P39 كان معصوب العينين طوال الوقت خلال التحقيق الثاني، وأنه تعرف على أنور من خلال لهجته الحمصية. وأثناء استجواب الشرطة، قال P39 "قام شخص ما بعصب عينيّ وكبل يديّ خلف ظهري. وتعرفت على خضر من خلال لهجته". سأل فراتسكي P39 إذا كان يتذكر قول ذلك. قال P39 إنه يتذكر أنهما كانا شخصين في الغرفة؛ كان خضر بلهجته الساحلية وأنور حيث كان يعطيه أوامر وكانت لهجته حمصية. وذكر P39 أنه يعرف اللهجة الحمصية، لأن أولاد خالة P39 كانوا من حمص وكان يزورهم دائمًا.

أشار فراتسكي إلى أنه بحسب P39 فقد كان خضر وأنور يتهامسان وأن P39 لم يفهمهما. فأكد P39 ذلك. وتساءل فراتسكي كيف تمكن P39 من تمييز اللهجة إذا لم يفهمها. فقال P39 إنه لم يتمكن من سماع جمل كاملة، لكنه سمع كلمات وفهمها.

سأل فراتسكي P39 ما الذي يميز اللهجة الحمصية. فقال P39 إن الناس من حمص يستخدمون نطقًا مختلفًا لنهايات محددة لبعض الكلمات ["بيكسروا"]. وذكر P39 صفة مميزة للهجة الحمصية للتوضيح: فكلمة كُبّة تنطق "كُبّة" بدلًا من "كِبّة" [وكمثال آخر لفظ P39 جملة باللهجة الحمصية دون مزيد من الشرح] وأشار P39 إلى أن اللهجة الحمصية محبوبة في سوريا كما أن أهل حمص محبوبون أيضًا لأنهم يتمتعون بروح الدعابة.

أشار فراتسكي إلى أنه في التحقيق الثاني أزيلت عصابة العينين وعرض خضر صورًا على P39. وسأل فراتسكي P39 إذا ما عُصِبت عيناه مرة أخرى. فأوضح P39 أنهم طلبوا منه أن يجثوا على ركبتيه. وجعل خضر P39 ينظر إلى الأرض. وكان [خضر] مقابل P39، ورفع العصابة بيده وكان لديه بضع صفحات من الصور؛ حيث أظهرت الصفحة الأولى زوجة P39. ثم سأل خضر P39 من تكون، فقال P39 إنها زوجته. وأظهرت الصفحة الثانية ابنة P39 وظهرت ابنته الأخرى في الصفحة الثالثة. وفي الصفحة التي تليها ظهر مشهد عام للمظاهرة. وفقًا لـP39، بدأ خضر في إهانة P39 بقول جملٍ مثل: "كيف تسمح لزوجتك العاهرة بالمشاركة

في مظاهرة". قال P39 إنه سيكون من المستحيل أن ينسى ذلك. ثم ركل خضر P39 على كتفيه واندفع P39 لمسافة 1.5 متر تقريبًا. وبعد ذلك استدعى خضر عناصر آخرين بدأوا بضرب P39.

سأل فراتسكي P39 عمّا إذا كان قد عُصبت عيناه مرة أخرى. فأجاب P39 بنعم، لأنه بعد [عرض] الصور، عصب [خضر] عينيه مرة أخرى. سأل فراتسكي P39 متى عُصبت عيناه مرة أخرى. فتدخل شارمر وأشار إلى أن P39 قد أجاب بالفعل وأن فراتسكي ربما لم يفهم ذلك. أوضحت كيربر لفراتسكي كيف شرح P39 أن عصابة العين لم يتم إزالتها بالكامل؛ بل تم رفعها [أشارت إلى جبهتها] ثم تم إنزالها مرة أخرى [أشارت إلى عينيها] بعد عرض الصور على P39.

سأل فراتسكي P39 متى قام المحقق بإنزال العصابة مرة أخرى. فقال P39 إنه بعد أن انتهى [خضر] من [عرض] الصور أنزلها من جديد؛ فكانت هكذا وأصبحت هكذا [قلّد P39 كما فعلت كيربر؛ مشيرا إلى الجبهة ثم العينين].

سأل فراتسكي عمّا إذا كان صحيحًا أن عيني P39 كانت مغطاة. فأكّد P39 ذلك.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانت العصابة قد أزيلت بعد الضرب أو بعد إخراجه من الغرفة. فقال P39 إنهم بعد أن انتهوا من ضربه، قال لهم [خضر] أن يأخذوا P39 إلى الخارج. وكان P39 مستلقيًا على بطنه وقاموا بجره من قدميه/ساقيه إلى الممر. وفي تلك الحالة، فكوا الرباط البلاستيكي من يديه وقدميه، ونزعوا العصابة عن عينيه، وأمروه بأخذ ملابسه والذهاب إلى الغرفة [الزنزانة]. سأل فراتسكي عمّا إذا كانوا قد أزالوا العصابة عن عينيه بينما كان [خضر] لا يزال في الغرفة. فقال P39 لا، حيث طلب منهم [خضر] أن يُخرجوا P39 من الغرفة وسحبوه من ساقيه/قدميه إلى الخارج.

سأل زيوروفسكي P39 عن المدة التي تستغرقها جلسة العلاج الخاصة به. فقال P39 حوالي ساعة، ربما 50 دقيقة.

سأل زيوروفسكي عن المواضيع التي تحدثوا عنها في جلسات العلاج. فقال P39 إن الطبيب النفسي سأله عن طفولته وشبابه وما شابه ذلك في جلستين. وبعد ذلك دخلا في تفاصيل الاعتقال والكابلات وجلسات الصعق [التعذيب] بالصدمات الكهربائية. وتحدثا عن المشاكل التي واجهها P39 بعد إطلاق سراحه. وأفاد P39 بأنه أصبح شخصًا عصبيًا وينفعل بسهولة وسرعة. وأشار P39 إلى أنه قد طلّق زوجته بسبب خلاف بينهما. وأضاف أن النظام دمر منزله بغارات جوية ودمر مصنعه أيضًا. وقال P39 إنه محطم نفسيًا لآخر درجة.

سأل زيوروفسكي P39 إذا كان بإمكانه تقدير المدة التي تحدثا فيها عن التجارب التي عاشها أثناء احتجازه. فتدخل شارمر قائلًا إنه يريد أن يناقش مع P39 ما إذا كان يرغب في التحدث عن جلسات العلاج الخاصة به.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

أشار شارمر إلى أنه يمكن لزيوروفسكي طرح أسئلة تتعلق بالقضية.

سأل زيوروفسكي P39 إذا كان بإمكانه تقدير المدة التي تحدثا فيها عن تجربة اعتقاله. فقال P39 إنهما تحدثا عن اعتقاله قرابة جلستين، وفي كل جلسة عندما يطرح موضوع الاعتقال تحدث عنه حوالي 10 دقائق.

سأل زيوروفسكي عمّا إذا كان P39 قد أخبر طبيبه النفسي عن موعده "اليوم". فأجاب P39 أنه [الطبيب النفسي] كان يعلم قبل أسبوع أن P39 سيأتي [إلى المحكمة]. غير أن الطبيب، بعد أن سأل زيوروفسكي عن ذلك، لا يعرف موضوع جلسة المحاكمة. وكانت بقية جلسات [العلاج] تدور حول كوابيس P39 وقام [الطبيب النفسي] بإعطاء P39 دواء مضادًا للاكتئاب لفترة مؤقتة.

سأل فراتسكي P39 عن رده على سؤال الشرطة له عن سبب طلب اللجوء في ألمانيا. فقال P39 إنه أثناء استجواب الشرطة وقت [التقدم بطلب] اللجوء، سألوه من الذي عذبه فقال "خضر خضور"، حيث سُئل "من عذبك؟". فسأله فراتسكي عمّا إذا كان قد قال إن خضر هو من قام بتعذيبه واستجوابه. فقال P39 إنه [خضر] عذبه، ولكن "بحضور مَن؟ أنور".

طلب فراتسكي من المترجم الفوري أن يكرّر الجزء الأخير من الإجابة لأنه لم يستطع سماعه. فكرّر المترجم الجواب.

سأل فراتسكي P39 إذا كان قد سمع أوامر من أنور بتعذيبه. فقال P39 إنه سمع همسًا. وأضاف P39 أنه لا يتخيل [يعتقد] أن عقيدًا، مثل [أنور]، سيعذب الناس بيديه [بنفسه]، وبدون أوامر، لا يعتقد P39 أن أي عنصر سيتصرف [من تلقاء نفسه].

أراد فراتسكي توضيح ما إذا كان هذا هو افتراض P39، ولكن P39 قال لا، هذا ليس افتراضًا؛ فهذا معروف بشكل عام.

<u>استجواب من قبل محامي المدعي</u>

سأل شارمر P39 إذا كان هناك أفراد آخرون من عائلته قد اعتقلوا في فرع الخطيب. فنفى P39 ذلك، مضيفًا أن أحد أفراد عائلته اعتُقِل في فرع فلسطين.

قال شارمر إن اللهجة الحمصية يتحدث بها عدد من الناس. وطلب شارمر من P39 توضيح ما إذا كان قادرًا على التعرف على أنور من خلال صوته أيضًا وليس فقط من خلال لهجته. فقال P39 بالتأكيد. وأوضح P39 أنه [إذا] تحدث مع شخص ما على الهاتف لمدة 15 دقيقة واتصل به هذا الشخص في اليوم التالي، فسيكون قادرًا على التعرف عليه حتى بدون رؤيته.

[صُرفَ P39 كشاهد]

قال P39 إنه يريد أن يشكر المحكمة والحكومة الألمانية، ويود أن يؤكد أنه يشعر بالارتياح للعيش في ألمانيا.

أعلنت كيربر أنه تم إلغاء جلسة اليوم التالي.

رُفِعَت الجلسة الساعة 2:10 بعد الظهر.

ستكون المحاكمة القادمة في 14 تموز/يوليو، 2021، الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 41 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 14 و15 تموز/يوليو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط[1]:

اليوم الثاني والثمانون – 14 تموز/يوليو، 2021

إن **P40** سوري يبلغ من العمر 28 عامًا وهو أحد الشهود القلائل الذين اعتُقِلوا في الفرع 251 قبل آذار/مارس 2011، ووصف ظروف اعتقال مماثلة لتلك الموجودة بعد آذار/مارس 2011، وإن لم تكن بذلك السوء. كما قال الشاهد للمحكمة إنه لم يكن معصوب العينين عندما حقق أنور رسلان معه، وعرّفه على أنه رئيس قسم التحقيقات في الفرع. وبحسب الشاهد، لم تكن الاعتقالات في سوريا قانونية، حتى قبل 2011، حيث لم يتم إبلاغ أحد بالتّهم أو حتى بمكان اعتقاله. ولم يُعرض المعتقلون على قاضٍ مختص ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بمصيرهم.

اليوم الثالث والثمانون – 15 تموز/يوليو، 2021

أدلى P41، وهو سوري يبلغ من العمر 43 عامًا، بشهادته بشأن اعتقاله في الفرع 251 في 2011. ووصف للمحكمة ظروف الاعتقال السيئة ونقص الرعاية الطبية والتعذيب داخل الفرع. وعرّف الشاهد أنور رسلان على أنه رئيس الفرع الذي كان حاضرًا أيضًا في إحدى جلسات التحقيق مع P41. وتمكن P41 من رؤية أنور لأنه لم يكن معصوب العينين أثناء التحقيق. وبحسب P41، أمر أنور أحد السّجانين بتعذيبه. وتعرّف الشاهد أيضًا على هوية شخصين في لقطات من مقاطع فيديو مفتوحة المصدر وأوضح أنهما توفيا تحت التعذيب في الفرع 251. وقال P41 إنه رأى أحد الشخصين بنفسه بعد تسليم جثته إلى عائلته.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود، أو القضاة، أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصد من هذا التقرير أن يكن محضرا لجلسات المحاكمة، وإنما هو مجرد ملخص غير رسمي للمرافعات. وحُجبت أسماء الشهود.

اليوم الثاني والثمانون – 14 تموز/يوليو، 2021

بدأت جلسة الاستماع في تمام الساعة 9:30 صباحًا بحضور أربعة أشخاص، وثلاثة ممثلين من الصحافة. ومُنح أحد الصحفيين غير المعتمدين حق الاطلاع على فحوى الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية. ومثّل الادعاء العام كل من ريتشر وكلينجه. ولم يحضر محامو المدّعين د. أوميشين ومحمد، ومثل المحامي زيوروفسكي أمام المحكمة بالنيابة عن محامي دفاع أنور السيد بوكر.

شهادة P40

تُليت على P40 حقوقه وواجباته كشاهد. ويبلغ P40 من العمر 28 عامًا، ويقيم حاليًا في [حُجب اسم المكان]، ونفى ارتباطه بالشاهد عن طريق المصاهرة أو النسب. وأجاب على تلك الأسئلة باللغة الألمانية، فأخبرته القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه بوسعه أن يجيب على الأسئلة بلغته الأم، أي اللغة العربية، نظرًا لوجود مترجمين شفويين أكفاء يتولون أمور الترجمة الشفوية في المحكمة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنها تريد من الشاهد بادئ الأمر أن يعطي المحكمةَ نبذة عمّا حصل معه، وذلك قبل أن يطرح القاضي فيدنر عليه المزيد من الأسئلة. كما قالت كيربر إنها على دراية بأن P40 قد أدلى بتلك المعلومات للشرطة، ولكن، لا بد أن يكرر أقواله أمام المحكمة، بموجب أحكام القانون الألماني. واستهلت بسؤاله عن أسباب خلافه مع النظام السوري، وكيفية اعتقاله، فقال إنه اعتقل في نهاية العام 2010 برفقة شقيقه، وذلك في تمام الساعة الرابعة فجرًا في دمشق. وقال إنه سبق وأن أخبر الشرطة بكيفية اعتقاله؛ حيث اقتيد إلى مكان غير معلوم. وسأل P40 كيربر عمّا أرادت أن تعرفه أيضًا.

طلبت كيربر من P40 أن يخبر المحكمة بكل التفاصيل التي يتذكرها، وأضافت أن المحكمة تعرف الأقوال التي أدلى بها للشرطة، ومع ذلك، لا بد أن يكررها أمام المحكمة، فمضى في حديثه قائلًا إنه كان صغيرًا جدّا عندما اعتُقل، وإنه تعرض هو وشقيقه للضرب عدة مرات بكل تأكيد. وأضاف قائلًا إنه سيصف كل شيء بالتفصيل؛ حيث اعتقلا في تمام الساعة الرابعة فجرًا. [أخبر المترجم الذي تولّى ترجمة إفادات P40 والجالس بجانبه بأنه بإمكانه أن يتحدث باللهجة السورية بدلًا من العربية الفصحى]. استذكر P40 أن أولئك الأشخاص طرقوا بابه بعنف عند الساعة الرابعة فجرًا، وأنه كان أول فرد يستيقظ من بين أفراد العائلة. وعندما فتح الباب، شاهد ضباطًا يحملون بنادق كلاشينكوف آلية، وأمروه بأن يستلقي أرضًا. وقاموا بتقييد يديه باستخدام أسلاك في غضون ثوانٍ معدودة، ثم غطوا رأسه بسُترته، ودفعوا برأسه إلى الأسفل. وقال P40 إن أولئك الأشخاص تناوبوا على ضربه على رأسه وظهره، ثم اقتادوه إلى سيارتهم، وتحركوا بعد خمس أو عشرة دقائق.

مثّل P40 للمحكمة كيف زُجّ به في السيارة مطأطئًا رأسه. وقال إنه أُجبر على الجلوس متخذًا تلك الوضعية الصعبة والمؤلمة. وضُرب على رأسه بكعب بندقية الكلاشينكوف في كل مرة حاول فيها أن يرفع رأسه فيها. وأوضح P40 للمحكمة أن ذلك كان مُرعبًا بالنسبة له لأنه كان صغير السن، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتعرض فيها لشيء من ذلك القبيل. وأضاف أنه شعر كما لو أن مدة اعتقاله كانت ليوم واحد فقط.

قال P40 إن السيارة سارت بهم نحو 45 دقيقة أو ساعة. ولم يكن يعرف أن شقيقه معه؛ إذ افترض أنه كان بمفرده كونه كان معصوب العينين، ولم يتمكن من أن يشاهد ما يدور حوله. وتعرضا للضرب مجددًا عندما نزلا من السيارة. وقال P40 إنه أُجبر على السير سريعًا، وتعرض للضرب بنفس الطريقة التي ضُرب فيها وهو في المنزل (أي أنه ضُرب على رأسه وظهره). وأشار إلى أنهما اقتيدا إلى الطابق السفلي نزولًا إلى أحد الممرات، وأمرا هناك بأن يتجردا من ثيابهما باستثناء السراويل الداخلية.

قاطعت كيربر P40 طالبةً منه ألا يقول أكثر من جملة في المرة كي يتسنى للمترجم الشفوي أن يتابع ما يُقال. وأضافت أنها تتفهم انفعال P40، ولكن لا بد له وأن يُبطئ في الحديث. [قال المترجم الشفوي إن P40 كرر كل جملة ثلاث مرات]. مضى P40 في حديثه واصفًا أنه اقتيد إلى مكتب أحد المحققين، وأمكنه أن يشاهد المحقق، وهو أنور. وأضاف P40 أنه لم يكن يعرف حينها أن ذلك الشخص هو أنور. وتابع قائلًا إنهما أُمرا بأن يستديرا نحو الجهة الأخرى عندما دخلا المكتب، وكانت تلك هي اللحظة التي عرف فيها أن شقيقه معتقل معه، وهو ما لم يعرفه من قبل. وأصدر المحقق أوامر للضباط تقضي بفرز المعتقلين إلى جهتي اليمين واليسار. وبعد أن فرغوا من ذلك، اقتيد المعتقلون إلى زنازين مختلفة، ثم دخل أشخاص، ونادوا المعتقلين بأسمائهم.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا كان P40 معصوب العينين، أو إذا كانت سترته تغطي رأسه وهو في مكتب المحقق، فنفى P40 ذلك، قائلًا إنه كان مرتديًا سرواله الداخلي فقط.

سألت كيربر P40 عن عدد المعتقلين الذين كانوا في مكتب المحقق، فقال إن عدد الأشخاص في الممر تراوح بين 20 أو 30 شخصًا.

سألت كيربر P40 عمّا حصل في الزنزانة، فوصف كيف نودي على المعتقلين بأسمائهم. وأضاف أن ذلك قد حصل كون معلوماتهم الشخصية قد سُجّلت قبل أن يُقتادوا إلى الزنازين. واقتيد P40 إلى مكتب أنور عندما نادوا عليه بالاسم.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا كان المكتب الذي اقتيد إليه هو نفس المكتب آنف الذكر أم لا، فقال P40 إنه لم يفهم السؤال. قالت كيربر إنها فهمت أن P40 قد سبق له وأن دخل مكتب أنور، فنفى ذلك. طلبت منه أن يوضّح ذلك، فكرر أنه اقتيد إلى الطابق السفلي، وأُجبر على أن يقف في أحد الممرات حيث أُمر بالتجرد من ثيابه هناك، ثم اقتيد إلى مكتب المحقق، حيث أُجبروا على الاستدارة باتجاه الجهة الأخرى، وتم فرزهم إما إلى اليمين أو إلى اليسار.

أرادت كيربر أن تعرف هوية "المحقق" الذي تحدث عنه P40 للتوّ، فقال إنه لم يكن معصوب العينين حينها، وإن المحقق هو أنور.

أشارت كيربر إلى أن ذلك الشخص في المكتب هو أنور، وسألت P40 عمّا إذا اقتيد من زنزانته إلى المكتب نفسه عندما نادوا عليه واقتادوه إلى أنور، فقال P40 إنه نفس المكتب.

سألت كيربر P40 عمّا حصل بعد ذلك، فقال إن ضابطًا قد وقف خلفه. وأُمر P40 بأن يطأطئ رأسه عندما دخل المكتب. وجلس المحقق خلف مكتبه تارةً، ووقف تارةً أخرى وهو يطرح الأسئلة على P40. وأخبر المحكمة أنه لا يزال يتذكر أحد تلك الأسئلة، ألا وهي عمّا إذا كان كرديًّا من [حُجِبت المعلومات]. وأوضح P40 أنه لا بد وأن المحقق قد طرح تلك الأسئلة لتحديد ما إذا كان P40 مرتبطًا بإحدى الجماعات الكردية أم لا. وأخبر المحكمة أنه أجاب على ذلك السؤال بالنفي، وأنه قال بدلًا من ذلك إنه من [حُجِبت المعلومات]، وهو الاسم العربي للمدينة. ولم تتعلق تلك الأسئلة بـP40 من قريب أو بعيد، وتطرقّت في جُلّها إلى مسائل تتعلق بالأكراد. وقال إن المحقق أوعز للضابط بضرب P40 في كل مرة أجاب فيها على تلك الأسئلة بالنفي. وكان الضرب عنيفًا، بل ورُكل وطُرح أرضًا ذات مرة، وذلك في حضرة أنور. وعندما انتهت جولة الأسئلة والأجوبة، أُمر المحقق بأن يتم اقتياد P40 إلى الممر، وهو ما لم يفهم المغزى منه حينها. ووصف للمحكمة أنه أُجبر على الاستلقاء على بطنه، ويداه مقيدتان خلف ظهره، ثم تعرض للضرب بسلك رباعي مُجدّل، وأُعيد إلى الزنزانة بعد ذلك.

سألت كيربر P40 عمّا إذا كان معصوب العينين في المكتب الذي خضع فيه للتحقيق، فنفى P40 ذلك.

تداول القاضيان فيدنر وكيربر لفترة وجيزة قبل أن تطلب القاضي كيربر من P40 أن يواصل إدلائه بشهادته. قال P40 إنه أُعيد إلى الزنزانة بعد أن تعرض للضرب. ونودي على معتقلين آخرين، وفيهم شقيقه. وأضاف أنه كان أصغر أولئك المعتقلين سنًّا.

أرادت كيربر أن تعرف كم كان يبلغ P40 من العُمر في حينها، فقال إنه كان يبلغ من العمر 17 عامًا تقريبًا. وأراد أن يُنهيَ دراسته الثانوية كي يلتحق بكلية الحقوق في الجامعة. وأضاف أن اعتقاله هو وشقيقه إجراء غير مشروع، ويخالف أحكام القانون. وأوضح أنه كان حَدَثًا حينها، ولم يكن هناك أي سبب لاعتقاله. وسأل P40 القضاة عمّا إذا كان ممكنًا أن يطرح سؤالًا على أنور.

أخبرت القاضي كيربر P40 أنه من الأفضل له ألا يطرح ذلك السؤال، وأنه سُتتاح له فرصة لأن يضيف أي معلومات بعد إدلائه بشهادته، في حال أراد ذلك. واستدعت كيربر ما قاله P40 للتوّ بسرعة، وسألته عمّا حصل بعد ذلك، فقال P40 إن شقيقه استدعي من الزنزانة للتحقيق، وتعرّض للضرب. ووُجّهت له نفس التّهم التي وُجّهت لـP40، والمتعلقة بالأكراد. وأضاف P40 أنه تعرض للضرب بسلك على رأسه وقدميه لكونه حَدَثًا، بينما تعرض شقيقه للضرب على قدميه بسلك، وللتعذيب بالدولاب نظرًا لأنه أكبر منه سنًّا. وقال P40 إنه قد أُفرج عنه قبل شقيقه. وعندما أُفرج عن الأخير، ملأت جسمه آثار التعذيب عن طريق الصعق بالكهرباء. وبحسب P40، تعرّض المعتقلون الآخرون للتعذيب على نحو مشابه لما تعرض شقيقه له.

مضى P40 في حديثه موضحًا أنه ثمة شيء لا يستطيع نسيانه، ألا وهو أنه عندما كان ينتظر في الممر عقب اعتقاله مباشرة، شاهد مُسنًّا يبلغ من العمر 75 عامًا [غلبت على P40 عاطفته]. وفقًا لـP40، كان ذلك المُسنّ يقبع في إحدى المنفردات الكائنة في الزاوية. وأخبر المحكمة أنه لن ينسى أبدًا ذلك المشهد، وأنه لا يزال يفكر في أسباب اعتقال رجل في ذلك السن: إذ لم يكن قادرًا على المشي. مضى P40 في حديثه واصفًا ضروب التعذيب الجسدية والنفسية التي تعرض لها المعتقلون. كان الذهاب لدورة المياه أمرًا صعبًا: لأن السجانين اعتادوا أن يعدّوا من واحد إلى العشرة، ومن يستغرق وقتًا أطول من ذلك، يفتح السجّان الباب عليه، ويوسعه ضربًا. لذا، عمد المعتقلون إلى تخصيص إحدى زوايا الزنزانة لاستخدمها كدورة المياه مستعينين ببطانيات الجيش للقيام بذلك. ووصف P40 أنه كان من الصعب عليهم أن يناموا في الليل نظرًا لاكتظاظ الزنازين، لذا، فلقد حرصوا على أن يتراصوا لاستغلال كل المساحة المتاحة.

أُصيب P40 بالجرب كونه اعتقل مدة طويلة، كما أُصيب بالتهاب اللوزتين الحادّ. وأخبر P40 أحد أطباء الفرع بأنه يحتاج للحصول على دواء، فأخبره الطبيب بأن يتناول الملح بدلًا من ذلك. وقال P40 إن ذلك الطبيب يتصرّف كما لو أنه كان ضابطًا. وأُعطي P40 الملح في كل مرة وُزّع عليهم الطعام فيها، ولكن، تسبب الملح في إحداث نزيف في حلقه.

أرادت كيربر أن تعرف عدد الوجبات التي كانت تُقدّم للمعتقلين، فقال P40 إنهم حصلوا على وجبتين في اليوم، مكونتين من قطعة خبز، وبعض البيض والطماطم أحيانًا، أو البيض فقط في أحيان أخرى.

سألت كيربر P40 عمّا إذا كانت كمية الطعام المقدم كافية، فقال إنها لم تكن كافية بكل تأكيد. وأضاف أن المعتقلين تعرّضوا للضرب، والاعتقال في ظروف صعبة جدًّا. ووفقًا لـP40، كان المعتقلون مُجهدين بسبب التعذيب، وكال السجّانون لعائلاتهم شتائم يستحي P40 أن يكرّرها أمام المحكمة.

طلبت كيربر من P40 أن يعطي مثالًا واحدًا على تلك الشتائم كي يتسنى للمحكمة أن تحدد مدى بذائتها، فقال إن نعت أحدهم بأنه "ابن ساقطة" وكانت تلك أسهل تلك الشتائم، وأكثرها شيوعًا وتكرارًا.

قالت كيربر إن ذلك يكفي، وأوضحت لـP40 أنها تريد أن تعرف مدة اعتقاله، وكيفية الإفراج عنه، ومكان اعتقاله أيضًا، فأوضح إنه لم يعرف مكان اعتقاله إلا عندما أُفرج عنه. وأضاف أنه اعتقل قبل 12 عامًا، أي في نهاية العام 2010. ولذلك، لا يتذكر مدة اعتقاله على وجه التحديد، ولكنه يرجّح أنها تزيد على الشهر.

وقبل أن يُفرج عن P40، وصف أنه اقتيد مجددًا لمكتب المحقق برفقة المعتقلين الآخرين، حيث أعطاهم الضابط محاضرة عن الولاء للدولة. وبما أنهم مسخرون لخدمة أمن الدولة، فاضطروا لاعتقال الصالح والطالح، ثم فرزهم. وقال P40 إنه لم يكن باليد حيلة إلا أن يشكروا الضابط (لأن ذلك كان واجبًا عليهم في واقع الحال). ثم اقتيدوا إلى إحدى الغرف التي يوجد فيها ثياب مستعملة، وافترض P40 أنها تعود إلى معتقلين سابقين. وسُمح لهم أن يرتدوها مع اقتراب موعد الإفراج عنهم. وقال إنهم أحصوا عدد قطع الملابس، وقرروا أن يرتدوا القمصان الداخلية فقط كي يتركوا باقي القطع للمعتقلين الآخرين حتى يحين موعد الإفراج عنهم. وأضاف إنهم كانوا سُذّجًا لأن الآخرين لم يعطوا قطّ تلك الثياب، كونها مخصصة لمن سوف يتم الإفراج عنه فقط.

قال P40 إنه وجد نفسه في شارع بغداد بالقرب من مشفى الهلال الأحمر عقب الإفراج عنه من الفرع. وكانت آثار التعذيب على جسم شقيقه لا تزال باديةً للعيان عندما أُفرج عنه بعد نحو شهرين. وأوضح P40 أنه تعرض للقليل من التعذيب نسبيًّا، ولعل ذلك يُعزى إلى صغر سنه. ووصف أنه تعرض للتعذيب على النحو التالي: أُمر بالاستلقاء على بطنه، وقُيّدت يداه إلى الخلف، وضُرب على سيقانه وقدميه. وقال إنه تعرض للضرب باللكمات أيضًا.

سألت كيربر P40 عمّا إذا كان يعرف رقم الفرع الذي وصفه للتو، والذي يقع بالقرب من شارع بغداد ومشفى الهلال الأحمر، فقال إنه لا يعرف رقم ذلك الفرع، ولكنه عرف لاحقًا أن رقم الفرع هو 251.

سألت كيربر P40 عمّا إذا تحدّث مع أي أحد عن رقم الفرع أثناء اعتقاله، أو إذا شاهد لافتةً تحمل رقمًا ما، فاستذكر وجود ورقةً أو إعلانًا على إحدى الخزائن، وأن فحواها يشير إلى الفرع 251. وقال إنه عرف بعد أن أُفرج عنه أن أحد أبناء خال بشار الأسد، واسمه حافظ مخلوف، هو المسؤول عن ذلك الفرع.

سألت كيربر P40 عمّا إذا كان بحاجة للاستراحة، وطلبت منه أن يُخبر المحكمة إذا أراد ذلك.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

أشار القاضي فيدنر إلى قول P40 إنه اعتقل لمدة تزيد على الشهر. ووفقًا لفيدنر، أخبر P40 الشرطة أنه اعتقل نحو 45 يومًا، فأقر P40 ذلك.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا أُفرج عنه في العام 2011، فقال إنه اعتقل في نهاية العام 2010، وأُفرج عنه في وقت مبكر من العام 2011. وأضاف أن الثورة كانت قد اندلعت لتوّها في مصر عندما أُفرج عنه.

أشار فيدنر إلى قول P40 إن أنور قد حقق معه، ولكنه لم يعرف اسم المحقق في حينها. وسأله فيدنر عن كيفية علمه بذلك الاسم، وتحديد هوية صاحبه على أنه أنور، فقال P40 إن الشرطة عرضت صور عدد من الأشخاص، وتعرّف على أنور في إحدى تلك الصور.

طلب فيدنر من P40 أن يصف إجراءات التعرف على هوية الأشخاص، وكيف تعرّف على هوية صاحب الصورة، ولماذا تمكن من التعرف عليه، فقال P40 إنه كان بوسعه أن يتذكر شخصًا واحدًا فقط.

قال فيدنر إن محضر الشرطة يشير إلى اعتقاد P40 أنه يعرف الشخص صاحب الصورة الأولى، وذكر عددًا من أوصافه، فقال P40 إنه لا يتذكر رقم صورة ذلك الشخص، ولكنه تعرف على أحد الأشخاص في تلك الصور. وأشار إلى أنه أخبر الشرطة أنه لم يشاهد الوحمة في العام 2010، أو أنه لا يتذكر وجودها على الأقل. وقال إنه يتذكر جملة تفاصيل أخرى.

أشار فيدنر إلى أن P40 قد أخبر الشرطة باعتقاده أنه تعرف على صاحب الصورة الأولى، وقوله إنه لم يكن متأكدًا تمامًا من هويته، كون الشخص الذي حقق معه في الفرع 251 كان كثيف الشعر، وحليق اللحية، وذو وحمة أصغر حجمًا من تلك التي في الصورة، فأقر P40 ذلك، مضيفًا أنه أخبر الشرطة أن الوحمة لم تكن واضحة بقدر وضوحها الآن.

قاطعت القاضي كيربر حديث P40، وسألته عمّا إذا شاهد وحمة على وجه [الشخص الذي حقق معه في الفرع]، فقال P40 إن ليس بوسعه أن يتذكر ذلك لأنه قد حصل منذ وقت طويل بصراحة.

قالت كيربر إن المحكمة ستقوم بمعاينة بعض الصور التي عرضتها الشرطة والاطّلاع عليها. وعندما عُرضت الصورة الأولى، قال P40 إنه يتذكر ذلك الشخص الآن. وسألته كيربر عمّا إذا كان صاحب تلك الصورة هو الذي حقق معه في الفرع، فأقّر ذلك.

وإبان عرض المحكمة الصورة الثانية [التي لاحظ مراقب المحاكمة أن صاحبها هو المتّهم]، قال P40 إنه يتذكر قوله للشرطة إن صاحب هذه الصورة يتسم بشعر أقل كثافة، ووحمة أصغر حجمًا من تلك التي كانت على وجه الشخص الذي حقق معه.

سألت كيربر P40 عمّا إذا كان الشخص في الصورة الثانية هو الذي اضطلع بالتحقيق معه في العام 2012، فقال P40 إنه يرجح أن يكون صاحب الصورة الأولى هو الذي تولى التحقيق معه. ولم يتعرف P40 على هوية أي شخص في الصور التالية.

طلب القاضي فيدنر من P40 أن يلقي نظرة على ما حوله، وسأله عمّا إذا كان بإمكانه أن يحدد هوية أي من الحاضرين في قاعة المحكمة على أنه الشخص الذي حقق معه، فقال P40 إنه تعرف على أنور بالتحديد [مُشيرًا إلى أنور].

سأل فيدنر P40 متى شاهد صورة أنور على إحدى وسائل الإعلام، وأين، فأوضح أنه كان يتصفح موقعًا على الانترنت بعد مرور شهر على مقابلته مع الشرطة، وقرأ أن شخصين قد اعتُقلا، وأنه سيتم إجراء محاكمة بشأن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام السوري. وأضاف P40 أنه لم يشاهد صورة [لأنور] قبل تلك اللحظة.

قال فيدنر إنه لم يفهم تمامًا ما إذا كان لدى الشخص الذي حقق مع P40 وحمة أم لا، فقال P40 إنه بالكاد يتذكر، ولكنه حدد سمات عامة في تلك الصورة، لذا أخبر الشرطة أنه لا يتذكر ما إذا كان لذلك الشخص وحمة أم لا.

أراد فيدنر أن يعرف الزي الذي كان المحقق يرتديه، فالتبس الأمر على P40 كونه لم يعرف ما إذا قصد فيدنر السؤال عن المحقق في الفرع 251 أو شخص آخر، فأوضح فيدنر أنه يتحدث عن المحقق في الفرع 251 الذي تعرف P40 على هويته، وسأل P40 عمّا إذا كان ذلك المحقق مرتديًا زيًّا رسميًّا، أم ثيابًا عادية، أم بدلة، فقال P40 إنه كان مرتديًا بدلةً (أي قميصًا، وربطة عنق، وبنطالًا، ونظارات) بدون السترة.

سأل فيدنر P40 عن عدد المرات التي خضع فيها للتحقيق، فقال P40 إنه لا يتذكر على وجه التحديد، ولكنه خضع للتحقيق أكثر من 7 أو 8 مرات.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا خضع P40 للتحقيق على الدوام بدون عصابة العينين، فأقر P40 ذلك.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا حقق معه نفس الشخص في نفس الغرفة أو المكتب دائمًا، فقال P40 إنه خضع للتحقيق في نفس الغرفة أو المكتب دائمًا، وغالبًا ما كان المحقق نفسه.

أراد فيدنر أن يتأكد ما إذا كان فهمه صحيحًا أن المكتب يقع في منطقة الزنازين، أو ما إذا كان بعيدًا عن تلك المنطقة، فقال P40 إن المكتب يقع فيها، ولكن في ممر آخر. وأضاف أنه رسم مخططًا أثناء مقابلته مع الشرطة بناءً على ما تمكن من تذكره في حينها.

[عُرض الرسم التالي في المحكمة. ما يلي هو إعادة تمثيل لذلك الرسم بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من مشاهدته وسماعه في المحكمة].

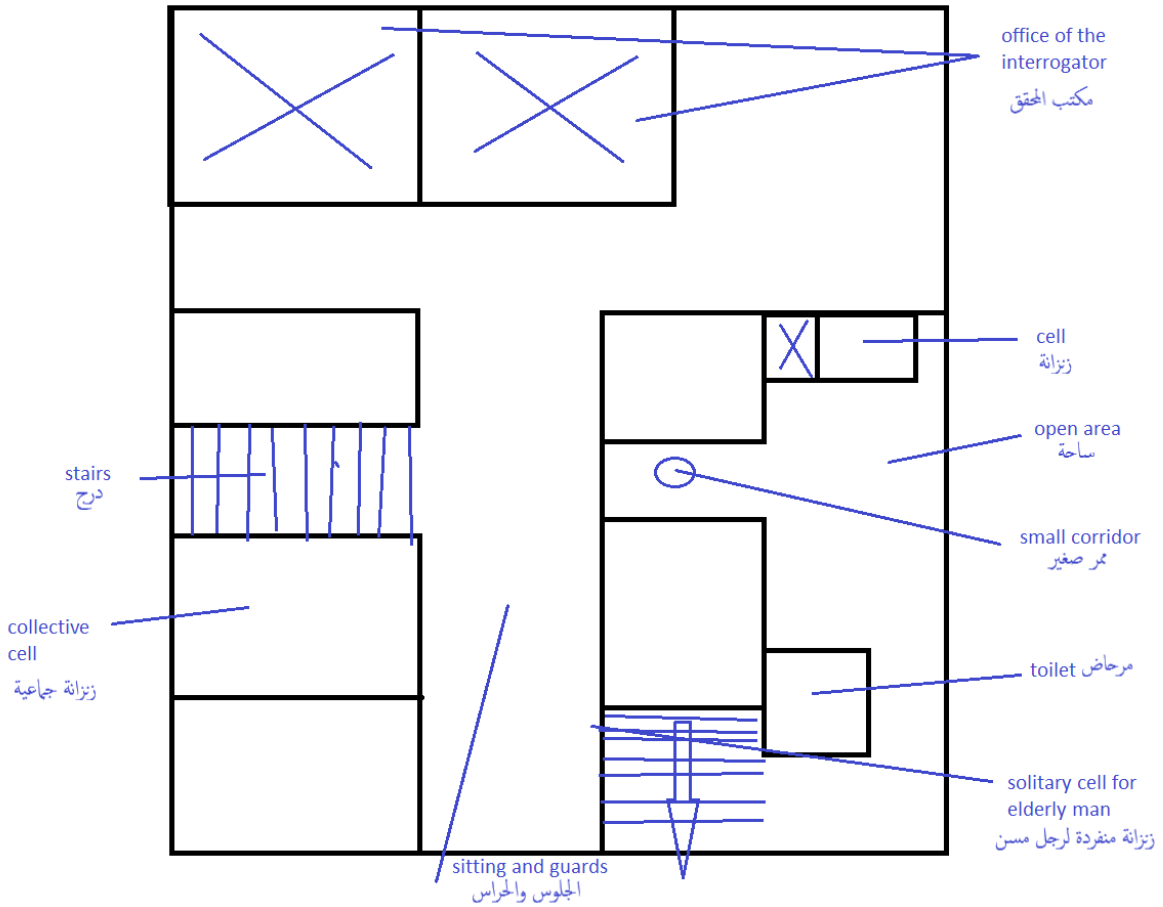

أراد فيدنر أن يعرف موضوع جلسات التحقيق، فقال P40 إنها تناولت مزاعم من قبيل محاولته هو وشقيقه أن يُعلما أشخاصًا اللغة الكردية بصفتهما كُرديين. واتُّهما بأنهما أعضاء في الحزب الكردي، واتُّهم شقيقه بأنه "فرّ إلى الجبال"، مما يعني أنه اتُّهم بالانضمام إلى حزب العمّال الكردستاني. وقال P40 إن عدم التحاقه هو وشقيقه بصفوف الجيش السوري هو إثبات لتلك التُّهم. وأوضح للمحكمة أن شقيقه لم يلتحق بالخدمة العسكرية الإلزامية لأنه كان المعيل الوحيد لعائلته.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا تعرض للضرب أثناء جلسات التحقيق أم بعدها، فوصف P40 أن المحقق أوعز للسجّان بضربه في كل مرة لا تروق فيها إجابته للمحقق، فضربه السجان على رقبته، وركله وصفعه على مؤخرة رأسه أيضًا. وأمر المحقق السجّانَ بعدها أن يقتاد P40 إلى الممر، حيث استلقى هناك على بطنه، وضُرب على قدميه بسلك رباعي مُجدّل. وقال إنه تعرض للتعذيب حيث ضرب على رأسه وقدميه بسلك، ولكن تعرض شقيقه لضروب مختلفة من التعذيب المهول، حاله في ذلك حال المعتقلين الآخرين.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا أُعيد P40 إلى التحقيق بعد أن طُرح أرضًا وتعرض للضرب، أم إذا أُعيد إلى زنزانته، فقال P40 إنه أُعيد إلى زنزانته، ثم حان دور شخص آخر بعد ذلك.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا تم تعذيبه بالصعقات الكهربائية، فقال إنه لم يتعرض للتعذيب بذلك الأسلوب، ولكن تبدو آثار الصعق بالكهرباء ظاهرة للعيان على جسم شقيقه.

أخبر فيدنر P40 أنه بإمكانه أن يصف ما حصل مع أخيه إذا أراد ذلك، فقال P40 إنه سيصف ما شاهد بأم عينه فقط، فطلب فيدنر منه أن يقوم بذلك. قال P40 إن شقيقه تعرض للتعذيب بالدولاب، وللضرب بسلك رباعي مُجدّل، والرّكل على كلّ أجزاء جسمه، وكانت آثار التعذيب بادية على سائر أنحاء جسده.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا خاض P40 والمعتقلون معه في الزنزانة فيما حصل معهم، فنفى P40 ذلك، موضحًا أنهم لم يملكوا الشجاعة الكافية للقيام بذلك، خشية أن يكون هناك جواسيس بينهم. وكانوا يرون آثار التعذيب على جسم كل من يرجع من التحقيق إلى الزنزانة، ولكن لم يجرُؤ أحد على السؤال عمّا حصل.

أشار فيدنر إلى حديث P40 عن الصعق بالكهرباء، وسأله عن كيفية علمه بأنه تم تعذيب الآخرين باستخدام هذا الأسلوب، فقال P40 إن آثار التعذيب كانت واضحة على أجسامهم، وإن شقيقه أخبره عن ذلك فيما بعد أيضًا. وأضاف P40 إن شقيقه قد اعتقل في فرع آخر، حيث نُقل إلى فرع نجها أيضًا.

أشار فيدنر في حديثه مجددًا إلى آثار التعذيب الظاهرة على أجسام المعتقلين، وسأل P40 عمّا إذا شاهد معتقلين يعانون من جراح بليغة، فقال P40 إن معظمهم قد بدت عليه آثار كدمات جراء الضرب بالسلك، وهو ما ينطبق على شقيقه أيضًا.

أشار فيدنر إلى قول P40 إنه مصدوم جراء وجود مُسنّ بين المعتقلين، وسأله عمّا إذا تعرض ذلك الرجل لأي إصابة، فنفى P40 ذلك، مُضيفًا إنه يتصور أن ذلك المُسنّ يقبع في السجن منذ وقت طويل. وفقًا لـP40، كان ذلك المسنّ مُرتديًا ثياب نوم (بيجامة) نظيفة، وقبع في إحدى المنفردات. أراد الضباط أن يقتادوه خارج الزنزانة، ولكنه كان بالكاد يستطيع أن يمشي. وقال P40 إنه لا يُعقَل أن يتم اعتقال مسنّ يبلغ من العمر 75 سنة.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا كان يتذكر مساحة الزنزانة التي اعتقل فيها، فنفى P40 ذلك، مضيفًا أنها كانت ضيقة جدًّا.

أشار فيدنر إلى إفادة P40 للشرطة أن الزنزانة تبلغ مساحتها 5*5 متر، فقال P40 إنه لا يتذكر ذلك، ولكن تراوح عدد المعتقلين في تلك الزنزانة ما بين 20 و30 شخصًا.

سأل فيدنر P40 عن وجود أي فراش أو ما شابه للنوم داخل الزنزانة، فقال P40 إنه ثمة بطانيات الجيش.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا أُعطي كل معتقل بطانية، فأقر P40 ذلك، مضيفًا أنها كانت ذات ملمس خشن جدًّا.

أشار فيدنر أيضًا إلى إفادة P40 أمام الشرطة، والتي قال فيها أن شعر رأسه قد حُلق عندما اعتقل، فأقر P40 ذلك، موضحًا أن كل المعتقلين كانوا حليقي الرؤوس للحيلولة دون إصابتهم بالجرب، ولكن ذلك لم يحل دون إصابتهم به فعلًا. وتذكر أنه تم تعقيم الزنزانة في إحدى المرات.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا سُمح له بالخروج إلى الساحة الخارجية والتعرض لأشعة الشمس، فقال P40 إنهم كانوا يرون ضوء الشمس من خلال الممر.

أشار فيدنر إلى إفادة P40 للشرطة أن المعتقلين اقتيدوا إلى الساحة الخارجية كي يتعرضوا لأشعة الشمس ذات مرة، فأوضح P40 أنهم لم يُقتادوا إلى الساحة الخارجية، وإنما إلى الممر الذي كان مُزودًا بمنور. وتعرضوا لأشعة الشمس من خلال ذلك المنور الكائن بين الزنازين ودورة المياه.

خلص فيدنر إلى أن القبو كان دون مستوى الأرض، فأقر P40 ذلك.

قال فيدنر إن P40 قد ذكر أمام الشرطة تفاصيل تتعلق بأحوال زملائه المعتقلين، وسأله عمّا إذا كان يتذكر ذلك، فقال P40 إن المعتقلين الآخرين قد تعرضوا للتعذيب بأساليب مختلفة تنطوي على مزيد من العنف كونهم كانوا أكبر منه سنًّا. وقال إنه تعرض للضرب بالسلك على قدميه فقط، بينما تعرض المعتقلون الآخرون للضرب به على سائر أنحاء أجسادهم، كما أنهم تعرضوا للتعذيب بالدولاب.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا شاهد تعرض المعتقلين للتعذيب باستخدام أساليب أخرى، وإذا شاهد آثارها على أجسامهم أم أخبره أحدهم عنها، فقال P40 إن شقيقه أخبره عنها بعد أن أُفرج عنه فقط، بينما لم يخبره المعتقلون الآخرون عن ذلك ولكنه شاهد آثار التعذيب على أجسامهم.

أشار فيدنر إلى أن الشرطة سألت P40 عن حالة المعتقلين الآخرين، وإلى قوله بأنهم تعرضوا للتعذيب بالصعق بالكهرباء، ولنزع جلودهم بالكماشة، وسأل P40 عمّا إذا كان ذلك صحيحًا، فقال P40 إنه لا بدّ أن يكون هناك خطأ في الترجمة كونه قال إن الكماشة استُخدمت لقرصهم، وليس لنزع جلودهم.

أراد فيدنر أن يعرف كيف تناهى ذلك إلى علم P40، فقال إن شقيقه أخبره عن ذلك.

أشار فيدنر إلى إفادة P40 للشرطة أنه تم تعليق بعض المعتقلين من أقدامهم، وحبسهم في خزانة، وكان بالإمكان سماع صرخات المعتقلين، ومشاهدة الدماء والجروح النازفة، فأخبر P40 المحكمة أن الشرطة سألته عن الشّبْح، ولكنه أخبر الشرطة أنه لم يشاهد أحد يتعرض للشبح أمامه، ولا ينفي ذلك احتمالية تعرض معتقلين آخرين للتعذيب بذلك الأسلوب. وقال P40 إنه أخبر الشرطة أن أساليب التعذيب المستخدمة في 2010 كانت أقل شدة بمقارنتها مع نظيرتها المستخدمة في 2011. وأصبح التعذيب جماعيًّا على نطاق واسع بعد أن اندلعت الثورة في سوريا.

سأل فيدنر P40 عن كيفية علمه بذلك، فقال P40 إنه عرف ذلك من معتقلين آخرين تم الإفراج عنهم لاحقًا.

استشهد فيدنر مجددًا بمحضر الشرطة الذي قال فيه P40 إنه كان بإمكانه أن يشاهد آثار تعرض شقيقه للصعق بالكهرباء ظاهرة على بطن أخيه حتى ذلك اليوم تحديدًا، وأن شخصًا آخرًا قد أخبر P40 عن تعرضه للصعق بالكهرباء في طريقه إلى جلسة التحقيق، فأخبر P40 المحكمة أنه لا يتذكر ذلك الموقف [أي قيام السجّان بصعق أحد المعتقلين بالكهرباء في الطريق إلى التحقيق]، ولكن كانت آثار التعذيب لا تزال واضحة على جسم أخيه.

سأل فيدنر P40 عمّا إذا خسر بعضًا من وزنه أثناء مدة اعتقاله، فأقر P40 ذلك.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا كان أقارب P40 على علم بمكانه، فنفى P40 ذلك، قائلًا إنهم لم يعرفوا مكانه بكل تأكيد، كما أنه لم يكن بإمكانهم أن يعرفوا مكانه. وأضاف P40 أن الشرطة أرادت أن تعرف ما إذا قام بزيارة الطبيب عقب الإفراج عنه، فأوضح أن كل من يُفرج عنه من الفرع لن يملك الشجاعة الكافية لأن يذهب إلى أي مكان. وأضاف P40 أن المجتمع السوري يعتقد أن كل من يتم اعتقاله لدى أجهزة المخابرات السورية قد ارتكب جريمة ما. وأردف قائلًا إن هذه هي عقلية حزب البعث السائدة، وطريقة تبريره لاعتقال الكثير من الأشخاص.

سأل فيدنر P40 عن سبب اعتقاله، والتهم التي اعتقل على أساسها، فقال إن ذلك قد يُعزى لأي سبب من الأسباب، لأن هذه دولة [أي سوريا] تعسفية، وبوليسية [تديرها أجهزة الأمن والمخابرات]. وبعد اندلاع الثورة في سوريا، عمد النظام إلى الإطاحة بكل شيء في مختلَف المدن السورية.

أشار فيدنر إلى ما قاله P40 للشرطة حول وجود أشخاص في سوريا يكتبون تقارير ببعض المعتقلين، وإن أحدهم قد أعد تقريرًا حول قيام شقيقه بتدريس اللغة الكردية، فأخبر P40 أنه يطلق لقب "الفسفسة" على من ينتمي لجواسيس النظام في سوريا. ووفقًا لـP40، كان هؤلاء على الأرجح هم مصدر الاتهامات التي وُجهت له ولشقيقه. وقد يُعزى اعتقالهما أيضًا إلى رفض شقيقه الالتحاق بالخدمة العسكرية، حيث اتّهم على إثر ذلك بانضمامه إلى صفوف حزب العمال الكردستاني. وقال P40 إن السبب وراء رفضه هو الوضع الاقتصادي السيء لعائلته، بكل صراحة، وهو ما دفع بهم للرحيل إلى دمشق أيضًا.

سألت كيربر P40 عمّا إذا كان يحتاج لاستراحة، فنفى P40 ذلك، ولكن طلب أحد المترجمين الشفويين الحصول على فترة استراحة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل المدعين العامين</u>

قال المدعي العام كلينجه إن لديه القليل من الأسئلة، وسيتطرق أولها إلى كون P40 من بين القليل من المعتقلين الذي اعتقلوا في الفرع 251 قبل اندلاع الثورة في العام 2011، ولكن، يعتقد P40 أنه اعتقل بغير وجه حق. وأراد كلينجه أن يعرف ما إذا سبق لـP40 وأن اجتمع مع محامٍ أو شيء من هذا القبيل أم لا، فنفى P40 ذلك، مشددًا أن ذلك لا يمكن أن يحصل أبدًا في سوريا، إذ لم يكن يُسمح حتى لعناصر الشرطة أن يدخلوا الزنزانة.

سأل كلينجه P40 عمّا إذا صدرت مذكرة توقيف بحقه، أو إذا أُعلم بأسباب اعتقاله، فنفى P40 ذلك، قائلًا إن اعتقاله كان تعسفيًّا.

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا سبق لـP40 وأن مثل أمام قاضٍ أم لا، فنفى P40 ذلك، مضيفًا أنه لم يمثُل أمام قاضٍ حتى عندما صدر أمر الإفراج عنه.

سأل كلينجه P40 عمّا إذا سمع صرخات المعتقلين في الزنزانة، فأقر P40 ذلك.

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا تكرر ذلك الأمر يوميًّا، أو على الدوام، أو أحيانًا، فقال P40 إنه غالبًا ما حصل ذلك أثناء ساعات النهار.

أراد كلينجه أن يعرف عدد المرات التي تكرر فيها ذلك، فقال P40 إن ذلك حصل كل بضع ساعات.

سأل كلينجه P40 عن مدة استمرار جلسات التحقيق وسوء المعاملة في العادة، فقال P40 إنه لا يعرف على وجه التحديد، ولكنها عادة ما استمرت نحو 10 دقائق، أو خمس دقائق بالنسبة له.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا شاهد P40 أي معتقلات في الفرع، فنفى ذلك.

سأل كلينجه P40 عمّا إذا وقع ضحية لعنف جنسي، أو إذا كان يعرف أشخاصًا تعرضوا لعنف جنسي، فنفى ذلك.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد محامي الدفاع فراتسكي أن يعرف ما إذا كان الشخص الذي اضطلع بالتحقيق مع P40 في الفرع يتحدث بلهجة معينة، فقال P40 إن المحقق كان يتحدث العربية بلهجة قريبة من لهجة أهل دمشق.

استجواب من قبل محامي المدّعين

قال محامي المدّعين شارمر إنه شاهد كيف كان P40 ينتظر أمام منصة الشهود قبل بدء الجلسة، وأثناء وجود أنور، وسأل P40 عمّا إذا قال له أنور أي شيء، فنفى P40 ذلك.

أشار محامي المدّعين كروكر إلى قول P40 إن عائلته لم تمتلك أي معلومات عن مكانه، كما أشار إلى أن P40 ضرب مثلًا دارجًا في هذا الشأن للشرطة. وسأل كروكر P40 عمّا إذا كان يتذكر تلك المقولة، أم إذا كان ينبغي لكروكر أن يتلوها من محضر الشرطة، فطلب P40 من كروكر أن يقوم بتلاوة المقولة.

قال كروكر إن P40 أخبر الشرطة أن "الداخل مفقود، والخارج مولود"، فأخبر P40 المحكمة أن تلك المقولة شائعة في سوريا في سياق الحديث عن أجهزة المخابرات السورية؛ إذ يقول الناس أن كل من يدخل [منشآت الاعتقال] مفقود، وكل من يخرج منها مولود. ويعني ذلك أنه يُكتَب عمر جديد لكل من يتم الإفراج عنه.

[أعطى أنور ورقة لمترجمه الذي قام بتمريرها لمحامي الدفاع فراتسكي]. سألت كيربر عمّا إذا كان هناك المزيد من الأسئلة، فنفى محامي الدفاع فراتسكي ذلك.

سُمح لـP40 بالانصراف كشاهد. وشكرت القاضي كيربر P40، وأخبرته أنه بوسعه الانصراف من قاعة المحكمة، أو البقاء فيها، فقال P40 إنه يوّد أن يدلي بإفادة شخصية أمام المحكمة، فطلبت كيربر منه أن يلخص لها فحوى تلك الإفادة كي يتسنى لها تحديد ما إذا كانت ستوافق على طلبه أم لا.

قال P40 إنه يريد أن يتقدم بالشكر إلى المحكمة على محاكمتها السلفيين والقوى المتطرفة على وجه التحديد نظرًا لما يتسببون به من معاناة جمّة للشعب الكردي في سوريا، وأعرب عن شكره للمحكمة.

شكرت كيربر P40، ومضت في حديثها موضحة أن المحكمة استلمت محضر المقابلة مع شخص طلب المشاركة في هذه المرافعة بصفة أحد المدعين. ووُزعت نسخ من ذلك المحضر على الأطراف المشاركة. وقالت كيربر إنه سُمح لذلك الشخص أن يشارك بصفته تلك. وأضافت أن المحامي بانز طلب أن يترافع نيابة عن ذلك الشاهد، ولم يُصدر أي من الأطراف بيانات في هذا الشأن. وأخبرت كيربر الأطراف أن مكتب المدعي العام الاتحادي قد استلم تقريرًا تحليليًّا بخصوص المشافي العسكرية في سوريا، والذي أُدرج الآن في ملف القضية.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 11:27 صباحًا.

اليوم الثالث والثمانون – 15 تمّوز/يوليو، 2021

بدأت جلسة الاستماع في تمام الساعة 11 صباحًا [نظرًا للتأخير الناجم عن هطول أمطار غزيرة] وذلك بحضور أربعة أشخاص، وثلاثة ممثلين من الصحافة. مُنح أحد الصحفيين غير المعتمدين حق الاطلاع على فحوى الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية [أي مثل اليوم السابق]. ومثّل الادعاء العام كل من ريتشر وكلينجه. ولم تحضر محامية المدّعين د. أوميشين، وحضر المحامي زيوروفسكي أمام المحكمة بدلًا من محامي دفاع أنور السيد بوكر.

شهادة P41

P41، سوري الجنسية، يبلغ من العمر 43 عامًا، ويقيم حاليًّا في [حُجِب اسم المكان]، وحضر برفقة محامي المدّعين محمد. وتُليت عليه حقوقه وواجباته كشاهد، ونفى ارتباطه بالمتهم عن طريق المصاهرة أو النسب.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أن الشرطة الألمانية قد أجرت مقابلة مع P41، ولكن يتعين عليه أن يكرر كل أقواله أمام المحكمة وعلى مسامع الحضور، وأطراف هذه المحاكمة. طلبت منه أن يعطي المحكمة نُبذةً عن أسباب خلافه مع النظام، واعتقاله. أوضح P41 أن الأوضاع الأمنية في سوريا مزعزعة منذ 40 عامًا؛ حيث بدأ ذلك مع وصول حافظ الأسد إلى السلطة، ما أدّى إلى قمع الشعب السوري على مدى 40 عامًا، بحسب P41. وقال إن المخابرات [أي القوات الأمنية] هي الجهة الفاعلة الحقيقة. وقال إن ليس كل من يعمل لدى أجهزة المخابرات يحمل رتبة ضابط، ولا ينفي ذلك حقيقة تصرفهم كما يشاؤون؛ حيث قاموا بحملة اعتقالات تعسفية بموجب حالة الطوارئ المعلنة، ويُعتَبَر كل من يُعتقل لديهم مفقودًا. علاوة على ذلك، لا يزال مصير الأشخاص الذين اعتقلوا أثناء المذبحة مجهولًا، وفقًا لـ P41. ومضى في حديثه موضحًا كيف بدأ المجتمع بمناهضة بشار الأسد مع انطلاق حراك الربيع العربي، وطالب بالإصلاح، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق، وتقييد صلاحيات أجهزة الأمن. وقابل النظام [تلك المطالب] بالعنف المفرط. وبحسب P41، استُخدمت أجهزة الأمن كأداة بُغية ممارسة ذلك العنف: فقمعوا المظاهرات، واعتقلوا الأشخاص طوال عام ونصف بعد اندلاع الثورة. وأعقب ذلك تحرير عدد من المناطق وخضوعها لسيطرة المعارضة، ما فرض قيودًا على صلاحيات القوات الأمنية فيها. وقال P41 إن جلّ أنشطة أجهزة الاستخبارات التي قامت بها أثناء العام ونصف العام الأول [من عُمر الثورة] ركزت على المظاهرات فقط في واقع الأمر.

وأخبر المحكمة أن أجهزة المخابرات وزّعت المناطق السورية فيما بينها، حيث كان فرع الخطيب مسؤولًا عن منطقة الغوطة وما حولها. وأشار P41 إلى أنه عندما شارك في الاعتصامات في حرستا، شاهد [ضبّاطًا] من فرع الخطيب يقومون بدوريات، ويعتقلون الناس هناك. وقال P41 إنه اعتُقل في أحد أيام الجمعة من العام 2011 في [حُجِبت المعلومات]، واقتيد إلى فرع الخطيب في دمشق. وشكّلت تلك الأحداث بداية مرحلة خضع فيها الأشخاص للاستجواب، والتحقيق، والتعذيب على يد الضبّاط بقيادة العقيد أنور. وقال P41 إنه لا يزال يعاني من تبعات ذلك إلى اليوم، ويتلقى على إثرها رعاية في مجال الصحة النفسية وعلاج الأعصاب في [حُجِبت المعلومات].

طلبت القاضي كيربر من P41 أن يتوخى المزيد من الدقة في حديثه، وأن يوضح كيفية اعتقاله ومكانه، وكيفية اقتياده إلى المُعتَقَل، وكيفية معاملته أثناء الاعتقال، وأضافت أنه بوسعه أن يُخبر المحكمة عمّا إذا رغب في أخذ استراحة في أي وقت. قال P41 إنه كان في الشارع، أمام مسجد [حُجِب اسمه]، في العام 2011. وكان الأشخاص يطالبون بتغيير النظام، والانقلاب عليه. وأوضح P41 أنه سرعان ما تغيرت مطالب الأشخاص، وذلك بسبب تعرضهم للعنف المفرط، وعمليات القتل بعد أربعة أشهر من اندلاع الثورة.

سألت كيربر P41 عن تلك المظاهرات، ومكان اعتقاله، فقال P41 إنه قد شارك في العديد من المظاهرات في حرستا عند بداية [الثورة]، وإنها اقتصرت على نزول مجموعة من الشبّان إلى الشوارع قاموا بالهتاف وترديد الشعارات. وتركزت مطالبهم في البداية على الحرية والعدالة الاجتماعية، ثم الإفراج عن أصدقائهم المعتقلين. ولكن، دفعتهم ردود فعل النظام المتطرفة إلى المطالبة بإسقاط النظام. وبحسب P41، كانت كل تلك المظاهرات سلميّة، واقتصرت على نزول الأشخاص إلى الشوارع، وتجمعهم في نقاط معينة.

طلبت كيربر من P41 أن يصف على درجة من الدقة مكان المظاهرات التي اعتقل فيها، وكيفية اعتقاله، فوصف P41 أن نحو 50 شخصًا بدأوا بالمسير من [حُجِبت المعلومات] بتاريخ [حُجِبت المعلومات] 2011، ورددوا شعارات تُطالب بإسقاط النظام. والتقط P41 صورًا فوتوغرافية، وسجّل مقاطع مصورة بآلة التصوير (كاميرا) التي معه كي يوثّق ما حصل في تلك المظاهرات، ويقوم برفعها على موقع يوتيوب ليرى العالم الحقيقة. ولكن سرعان ما بدأت القوات الأمنية بمحاصرة المكان، وأُجبروا على مغادرته على الفور. حاول P41 أن يعود إلى المنزل بمساعدة بعض أصدقائه، ولكن اعترضت دورية شرطة طريقهم بالقرب من مسجد [حُجِب اسمه]، واعتقلتهم. وتعرضوا للضرب بأعقاب البنادق، والركل، وإلقائهم بشكل عنيف داخل السيارات. وانتظروا ساعتين إلى أن اعتقلت القوات الأمنية المزيد من الأشخاص، ثم اقتادوهم إلى مشفى البيروني في حرستا الذي استخدمه النظام كبؤرة لفرز المعتقلين. واقتيدوا جميعهم بعدها من تلك النقطة إلى فرع الخطيب.

أشار P41 إلى أن أيديهم كانت مقيدة إلى الخلف بسلك، وأن رؤوسهم كانت مغطاة بستراتهم عندما وصلوا إلى فرع الخطيب. وأُنزلوا من الحافلة، واقتيدوا عبر باب يؤدي إلى القبو. وأُجبروا على أن يجثوا على رُكبهم، واقتيدوا واحدًا تلو الآخر إلى القبو. وقال P41 إنهم تعرضوا للشتم والضرب على طول الطريق المؤدي إلى القبو، إذ نُعتوا جميعهم بأنهم خونة وجواسيس. وسلموا كل مقتنياتهم وثيابهم وأموالهم عندما دخلوا. وعلاوة على ذلك، وصف P41 أنهم تجردوا من كل ثيابهم عدا السروال الداخلي، وفُتّشت أجسادهم، وأُعيدت لهم ثيابهم بعد ذلك. وزُجّ بهم في زنازين مختلفة، واقتيد P41 إلى الزنزانة [حُجِبت المعلومات] حيث مكث هناك أربعة أيام، وخضع في الأثناء للتحقيق، ولكنه لم يُدلِ بأي اعترافات كونه لم يقترف شيئًا، حسب ما قاله للمحكمة. وأخبر المحققين أنه كان في المسجد ثم غادر، واعتقل على إثر ذلك، على الرغم من أنه لم يرتكب شيئًا. وأوضح P41 أن [المحققين] لم يعرفوا اسمه، ولكنهم عرفوا بأنه التقط صورًا فوتوغرافية، وسجّل مقاطع مصورة أثناء المظاهرات، ويعود "الفضل" في ذلك إلى الجواسيس. وتم نقله إلى الإدارة العامة لأجهزة المخابرات في كفرسوسة بعد أربعة أيام.

يُشبه الإجراء المتبّع هناك ما يحصل في فرع الخطيب، من حيث تفتيش المعتقلين بدنيًّا، وتسليم المقتنيات. وقال P41 إنه مكث في فرع كفرسوسة مدة ستة أيام، وتعرض في الأثناء للضرب، وخضع للتحقيق. ومع ذلك، تمسّك P41 بروايته السابقة. وأخبر المحكمة أنه أثناء وجوده في فرع كفرسوسة، حصل فرع الخطيب على صورة تؤكد أنه الشخص الذين يبحثون عنه، فنُقل إليه مجددًا، وشكّلت تلك بداية مرحلة التحقيق الثانية. وأشار P41 أنه عندما كان في زنزانته في كفرسوسة، نودي على اسمه في جوف الليل، فما كان منه إلا أن ودع أصدقائه لاعتقادهم بأنه سيتم الإفراج عنه. واقتيد P41 إلى الغرفة حيث توجد مقتنياته الشخصية، وتم تقييد يديه، وتعصيب عينيه مجددًا، ثم اقتيد إلى سيارة من طراز جيب، وتوجهوا به إلى فرع الخطيب.

وخضع لنفس الإجراءات آنفة الذكر عندما وصل لفرع الخطيب. واقتيد مجددًا إلى نفس الزنزانة، [حُجِبت المعلومات]. وبعد مرور ساعة، استُدعي للتحقيق، وقام سجّان بتعصيب عينيه، واقتاده إلى المحقق الذي طرح عليه العديد من الأسئلة. سأل المحقق P41 عن اسمه، وعمّا إذا كان متزوجًا أم لا، فأعطاه اسمه، وأكد أنه متزوج ولديه أطفال. ثم سأله المحقق عن اسم ابنه، وقال له: "إذًا أنت أبو حسن الذي نبحث عنه"، كما أخبره بكنيته التي أطلقها أصدقاء P41 عليه، ألا وهي "ميماتي". ثم سأل المحقق P41 عمّا إذا ينبغي له أن يناديه مُستخدمًا كنية "أبو حسن" أم ميماتي، وكانت تلك هي اللحظة التي أدرك بها P41 أنهم يعرفون الكثير عنه. نفى P41 ذلك بادئ الأمر، ثم أوعز المحقق للسجّان بأن يقتاد P41 إلى المُنفردة [حُجِبت المعلومات].

وبعد مرور ساعة، خضع P41 للتحقيق مجددًا. أمر المحقق P41 بأن ينزع عصابة العينين، وقدّم نفسه على أنه المقدّم عبد المنعم النعسان. ولاحظ P41 أنه ثمة شخص آخر يجلس على الأرض، فسُئل عمّا إذا كان يعرف ذلك الشخص، فأقر ذلك، قائلًا إن ذلك الشخص صديقه. وأخبر P41 المحكمة أن ذلك الشخص يقيم حاليًّا في [حُجِبت المعلومات]. وقال P41 إن المحقق واجهه بحقيقة أن ذلك الشخص هو صديقه، وذكر معلومات عن P41، ثم أمر السجّان بأن يقتاد ذلك الشخص إلى زنزانته. وقال المحقق إنه ينبغي لهما أن يعاملا بعضهما البعض باحترام، كون P41 شخص مُثقف ومُتعلم. وأخبره المحقق أنهم يعرفون كل شيء عنه، ولكن يجب عليه أن يُخبرهم بكل شيء بنفسه، من قبيل الأفعال التي اقترفها ضد الدولة السورية، وكل من له يد في القيام بتلك الأفعال من أصدقاء وشركاء. ثم أعطاه ورقة وقلمًا، وأمره بأن يعود إلى زنزانته وأن يُدوّن كل ما فعله منذ لحظة ميلاده إلى اليوم. وأُمر السجّان باقتياد P41 إلى الزنزانة [حُجِبت المعلومات] [مُنفردة]، ثم بدأ بتدوين كل معلوماته، ابتداءً بتاريخ ميلاده، وتعليمه المدرسي، وبداية المظاهرات، وانتهاءً بمشاركته في المظاهرات السلميّة. وبعد أن فرغ من ذلك، طرق الباب مُخبرًا السجان أنه جاهز لمقابلة المحقق، فقام السجان بتعصيب عينيه، واقتياده إلى غرفة التحقيق "بنفس الطريقة المعتادة".

أُمر P41 بأن ينزع عصابة العينين عندما وصل إلى غرفة التحقيق. وشاهد P41 مكتبًا قبالة الباب، وكان العقيد أنور جالسًا هناك، وجلس المُقدّم عبد المنعم النعسان على يساره. أخبر P41 المحكمة أنه استخدم ورقة واحدة ونصف الورقة فقط على الرغم من أنه أُعطي 7 أوراق. بدأ المقدم بقراءة ما كتبه P41 على الورقة، ثم أعطاها للعقيد أنور الذي قرأها، ثم رماها في وجه P41، وقال للمقدم: "لقد أخبرتك أنه لن يفهم!". وأخبر P41 المحكمة أنه لم يلقِ اللوم على المقدم، كونهما كانا يلعبان لعبة "الشرطي والحرامي". وبعد أن رمى أنور الورقة في وجه P41، قال مخاطبًا السجان: *"خذه، وعلمه بطريقة يفهم فيها، وبعد ما يستوي مزبوط، رجعه لهون"*. وأوضح P41 أن ذلك كان بمثابة أمر كي يتم تعذيبه، واقتيد على إثره إلى منفردته، وحُرم من النوم، ومن الجلوس مدة ثلاثة أيام. وقال P41 إن السجان ضربه في كل مرة سقط فيها أرضًا من التعب، وأجبره على الوقوف مرة أخرى.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

سألت القاضي كيربر P41 عمّا حصل معه أثناء اعتقاله المرة الأولى بعد أن التقى بأنور، فقال P41 إن أعصابه انهارت بعد أن اقتيد إلى المنفردة، وحُرم من النوم والجلوس ثلاثة أيام. اقتاده السجان مجددًا ليمثل أمام المقدم عبد المنعم النعسان الذي سأله عن هوية أصدقائه الذين تآمر معهم، فأخبر P41 المحكمة أنه أجاب كي لا يُقحم نفسه في المصائب، وذكر أسماء معروفةً أصلًا، أو أنها كانت تعود لأصحاب الصور. وأوضح P41 أنه تعرف على معظم الأشخاص من خلال تطبيق سكايب، وأنهم استخدموا أسماء وهمية.

أرادت كيربر أن تعرف طبيعة جلسات التحقيق مع P41، فأوضح أنه كان يجثو على ركبتيه، بينما جلس المحقق على أريكة، ودخّن السجائر، وطرح عليه الأسئلة، وقام بركله إذا لم تعجبه الإجابة. وكان السجان الذي يقف خلفه يضربه بالحزام إذا تباطأ في الإجابة عن سؤال. وأوضح P41 أيضًا أنه خضع للتحقيق لما يقارب الساعة أو الساعتين طوال أربعة أيام متتالية. وقال إنه تسنّى له أن يحدّد ما عرفه [موظفي الفرع] عنه، وما لم يعرفوه أيضًا، وذلك بناءً على طبيعة الأسئلة الموجهة إليه. وعليه، لم يعطِهم إلا المعلومات التي يعرفونها بالفعل، من قبيل أنه سجّل مقاطع مصورة أثناء المظاهرات، ثم قام برفعها على مواقع اليوتيوب، والفيسبوك، وموقع قناة العربية. ووُجّهت له أصابع الاتهام بمحاولة القيام بما يلي: تشويه سمعة الدولة، والاتصال مع المعارضة، ونشر الأخبار الكاذبة وتوزيعها على وسائل إعلام أجنبية. وقال P41 إنه أقرّ الأمور التي يعرفونها فقط.

سألت كيربر P41 عمّا إذا كان صحيحًا أنه خضع للتحقيق مدة أربعة أيام، فأقر P41 ذلك.

طلبت كيربر من P41 أن يصف ما حصل معه بعد ذلك، فأوضح P41 أنه عرف عن نية موظفي الفرع مداهمة المكان الذي ينام فيه هو وأصدقاؤه، واتفق معهم على تغيير المكان إذا اعتُقل أحدهم. وفي صباح اليوم التالي، زُجّ بـP41 في سيارة وهو معصوب العينين، واقتيد إلى المُقدّم الذي أخبره أنه سيذهب إلى حرستا برفقة أولئك الضباط.

سألت كيربر عن اسم ذلك المُقدّم، فقال P41 إن اسمه عبد المنعم النعسان، وهو نائب رئيس الفرع، والمسؤول عن التحقيق. وأضاف P41 إنه تم توزيع المهام على العاملين في الفرع، وأوكلت مهام التحقيق للمقدّم عبد المنعم النعسان.

أرادت كيربر أن تعرف ما الذي حصل بعد أن أخبر ذلك الشخص P41 أنه سيتم اقتياده إلى المكان الذي يقضي فيه أصدقاؤه ليلتهم، فقال P41 إنه تم اقتياده في سيارة، وتبعتها سيارة أخرى مزودة برشاش على السقف. واقتيد من زنزانته وعبر باب القبو من غير أن يكون معصوب العينين، وإنما مقيد اليدين فقط. وتوجهت الدورية إلى حرستا، وأمروه بأن يدلهم على الطريق عندما وصلوا إلى حرستا. وعندما وصلوا إلى المبنى الذي توجد فيه الشقة، أمروا P41 بأن يبقى في السيارة، بعد أن دلّهم على الطابق ورقم الشقة. وأخبر P41 المحكمة أن [ضباط الفرع] دخلوا المبنى، وخرجوا بعد 30 أو 40 دقيقة، قبل أن يعيدوه إلى الفرع. واتضح لديه بعد الإفراج عنه أنهم قد كسروا الباب.

خلصت كيربر إلى أن P41 كان لا يزال رهن الاعتقال حينها، وطلبت منه أن يمضي في حديثه، فقال P41 إن المقدم عبد المنعم التقى به عندما أُعيد إلى الفرع، وأخبره أنه لم يكن هناك أحد في الشقة، وسأل P41 عن مكان أصدقائه الآن. وقال P41 إنه أخبره أن أصدقاءه كانوا لا يزالون هناك قبل اعتقاله، ولكنه لا يعرف ما الذي حصل بعد ذلك، كونه بات معتقلًا منذ تلك اللحظة. واقتيد P41 إلى مُنفردة مختلفة، [حُجِبت المعلومات]، ومكث فيها 25 يومًا.

وصف P41 أنه سُمح له بأن يستخدم دورة المياه مرتين في اليوم: مرة في الصباح، وأخرى في المساء. وكانت الزنزانة صغيرة جدًّا، وبلغت مساحتها 1.6*0.8 متر تقريبا، ولم يكن فيها دورة مياه. وقُدم له الطعام من خلال فتحة تحت الباب مرتين يوميًّا، وكانت الوجبات مكونة من البيض، والبرغل، والخبز. وخضع للتحقيق مجددًا بعد مضيّ 25 يومًا.

قال P41 إن المحقق أخبره أنهم يعرفون عن مسؤوليته عن كل الأمور المتعلقة بوسائل الإعلام، وحيازته جهاز تسجيل وفقًا لما لديهم من معلومات. وأُمر P41 بأن يسلم ذلك الجهاز كي يتم الإفراج عنه. وأخبر P41 المحكمة أنه كان على علم بأنهم لا يملكون أي دليل ضده، ولكن إذا أعطاهم الكاميرا، سيحصلون على أدلة، وأن تلك الكاميرا في سيارته التي ركنها على مقربة من المسجد. ولكن، كونه رهن الاعتقال، لا يعرف أحد بمكان تلك الكاميرا. وأراد أن يُخبر أصدقائه بمكان الكاميرا كي يقوموا باستخدامها، لذا، قام بخداع المقدّم، وأخبره أنه سيعطيه معلومات عن أجهزته، وطلب أن يلتقي رئيس بلدة حرستا كي يتحدث معه عن الأمر. وفي اليوم التالي، اقتيد P41 مجددًا إلى المقدم الذي أخبره أنه سيتم اقتياده إلى مكتب رئيس الفرع، حيث ينتظره رئيس البلدية هناك. وكان رئيس البلدية [حُجِب اسمه] بانتظاره بالطبع، ورحب بـP41، وسأله عن صحته، فأخبره P41 أنه سيجد مفاتيح سيارته عند أحد الأصدقاء الذي يعرف مكانها، كونه كان حاضرًا لحظة اعتقال P41. وطلب P41 من رئيس البلدية أيضًا بأن يُسلّم الجهاز إلى والده الذي سيسلمها بدوره للفرع. وأشار P41 إلى أنه عرف من المقدم بعد فترة أن أصدقاءه خيبوا ظنه، وأن الجهاز يفوق حياة P41 أهمية بالنسبة لهم. وقال إنه خضع للتحقيق بعد مضي يومين، وكان المحقق غاضبًا جدًا، وأخبر P41 أنه أجرى مكالمة هاتفية مع أحد القياديين المعروفين في حرستا (وأخبر المحكمة أن ذلك الشخص توفي مع الأسف). وقال المحقق إنه عرف من تلك المكالمة أن أبا حسن أخبر أصدقاءه بمكان جهازه، وأن الجهاز بحوزتهم الآن. وقال P41 إن رئيس الفرع كان غاضبًا جدا على إثر قيام P41 بخداع [ضباط الفرع]، وأعطى أوامر بضربه.

سألت كيربر P41 عمّا إذا تحدث مع رئيس بلدية حرستا في مكتب رئيس الفرع أم لا، فأقر P41 ذلك.

أرادت كيربر أن تعرف من كان حاضرًا أثناء المحادثة التي دارت بين P41 ورئيس البلدية، فقال P41 إنه لم يحضر أحد، وإن المُقدّم قد رافقه عندما اقتيد إلى المكتب.

سألت كيربر P41 عمّا إذا كان رئيس الفرع غاضبًا بسبب جهاز التسجيل، فقال P41 إن ذلك هو ما أخبره به المُقدّم عبد المنعم النعسان.

أرادت كيربر أن تعرف اسم رئيس الفرع، فقال P41 إن الرئيس هو العقيد أنور، وإن نائبه هو المُقدّم عبد المنعم النعسان.

سألت كيربر P41 عمّا إذا شاهد أنور شخصيًّا، وإذا شاهده وهو غاضب أم لا، ففنى P41 ذلك.

سألت كيربر P41 عن هوية الشخص الذي أعطى أوامر بضربه، فقال P41 إن أنور هو الذي أعطى تلك الأوامر في المرة الأولى.

أرادت كيربر أن تعرف هوية الشخص الذي أعطى الأوامر بضرب P41 في الموقف الذي يتعلق بجهاز التسجيل، فقال P41 إن ذلك الشخص هو المقدّم عبد المنعم النعسان.

طلبت كيربر من P41 أن يمضي في حديثه. قال P41 إنه تعرض للضرب إلى أن فقد الوعي، فاستدعوا الطبيب، وأعطاه حبة تحت اللسان لعلاج مرض القلب الذي يعاني منه. وأوصى الطبيب بإعطائه ذلك الدواء يوميًّا، ولكن، لم يتقيد ضباط الفرع بتعليمات الطبيب. وأشار P41 إلى أنه حصل على حبة يوميًّا بعد نقله إلى الإدارة العامة في كفرسوسة.

عرضت كيربر ملخصًا سريعًا للأحداث التي حصلت بعد موقف جهاز التسجيل آنف الذكر، وأشارت إلى أن P41 مصاب بأمراض القلب، وأنه أُعطي دواءً، ونُقل إلى كفرسوسة. سألته كيربر عمّا حصل بعد أن أُعطي الدواء، فقال P41 إنه تم اقتياده برفقة شخص آخر إلى مُنفردته الكائنة في فرع الخطيب.

سألت كيربر P41 عمّا إذا كان يتحدث عن المُنفردة [حُجِبت المعلومات] التي تبلغ مساحتها 1.6*0.8 متر، فأقر P41 ذلك، قائلًا إنه قد تم إحضار شخص مصاب من [حُجِبت المعلومات] إلى منفردته، وإن ذلك الشخص نام مستلقيًا على أرضيتها، مما أجبر P41 على أن يظل واقفًا لساعات عدة. وأشار إلى أن ذلك الشخص كان يفقد وعيه بشكل متكرر، واعتاد أن يسأله "من أنت؟ من أنا؟" كلما أفاق من غيبوبته. وقضى ذلك الشخص حاجته في ثيابه، ما اضطر P41 إلى أن يُنظّف المكان. ومكثا في المنفردة مدة طويلة قاربت 87 يومًا، وذلك إلى أن تم إخباره باقتراب موعد محاكمته في كفرسوسة.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا مكث P41 في كفرسوسة مدة طويلة، أو إذا ما أُفرج عنه على الفور، فقال P41 إنه مكث مدة طويلة هناك، وأُفرج عنه بفضل جهود بذلتها جهات من جامعة الدول العربية في [حُجِب التاريخ] كانون الثاني/يناير 2012.

سألت كيربر P41 عمّا إذا كان صحيحًا أنه تم اعتقاله للمرة الثانية بعد فترة وجيزة من ذلك التاريخ، فأقر P41 ذلك، قائلًا إنه اعتقل وهو في منزله بعد 25 يومًا من الإفراج عنه، حيث طرق أحدهم الباب صباحًا، ثم قام ضباط من فرع الخطيب بتفتيش الشقة. ومكث صهره معه تلك الليلة، ولم يكن عمره قد تجاوز سنّه 24 أو 25 عامًا عندما اعتقلا معًا.

قال P41 إنهما خضعا لنفس الإجراءات التي طُبّقت عندما اعتقل في المرة السابقة، حيث تم تقييد أيديهما، وتعصيب أعينهما، كما أنهما خضعا لنفس الإجراءات لدى وصولهما إلى الفرع، إذ أُجبرا على تسليم كل مقتنياتهما، والتجرّد من ثيابهما. وقال P41 إنه قد زُج بهما في زنازين مختلفة داخل الفرع، حيث اقتيد P41 إلى زنزانة جماعية [حُجِبت معلوماتها]، ومكث فيها 15 يومًا قبل أن يخضع للتحقيق. وعندما اقتيد إلى غرفة التحقيق، كان المقدّم عبد المنعم النعسان في انتظاره. وأخبر P41 المحكمة أنه كان معصوب العينين، ولكن كان بإمكانه أن يحدد هوية المحقق من صوته. سأله المحقق مناديًا عليه باسمه: "[أي اسم P41]، ما الخطب؟ ها أنت هنا مجددًا!"، فأجاب P41 قائلًا إنه هنا لأنه تم اقتياده إلى هذا المكان. وأضاف أن البلد بأكملها تحت أيدي عصابات الأسد، وأخبر المحكمة أيضًا أنه لم يكن قادرًا حينها على أن يمشي. أخبره المقدَّم أنه يعرف كل شيء عنه، ولكن لديه أسئلة تتعلق بالأشخاص الذين قاموا بزيارته، كونهم أشخاصًا مطلوبين، وتودّ [أجهزة المخابرات] أن تعرف المزيد عن علاقته بهم، فأجابه P41 قائلًا إنهم زاروه كي يطمئنوا على صحته، ويهنئونه بمناسبة الإفراج عنه. وقيل له إنه سيتم الإفراج عنه، شريطة أن يبلّغ الفرع بكل شيء مستقبلًا، وإلا سيتم جلبه إليه مجددًا. وعندما كانوا بصدد إعادة P41 إلى الزنزانة، استفسر من المقدم عمّا إذا كان سيمكث طويلًا فيها، ففنى المقدم ذلك. وأخبر P41 المحكمة أنه مكث في فرع الخطيب ثلاثة أيام أخرى قبل أن يتم نقله إلى فرع كفرسوسة حيث مكث فيه 10 أيام أخرى إلى أن أُفرج عنه.

قالت كيربر إنها ستختم بسؤال P41 عن عدد المرات التي التقى فيها أنور، فقال P41 إنه التقاه مرة واحدة.

سألت كيربر P41 عمّا إذا كان يحتاج لفترة استراحة أو إذا ما كان بإمكان المحكمة أن تواصل طرح الأسئلة عليه، فقال P41 إنه لا يحتاج إلى استراحة.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنر</u>

قال القاضي فيدنر إنه يريد توضيحًا لأمور تتعلق بمكان اعتقال P41، وتواريخ اعتقاله، وسأله عمّا إذا كان صحيحًا أنه اعتقل أول مرة بتاريخ [حُجِبت المعلومات] 2011، فأقّر P41 ذلك.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان صحيحًا أنه قد أُفرج عنه في منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2012 أو بتاريخ [حُجبت المعلومات] كانون الثاني/يناير 2012، فأقر P41 ذلك.

أراد فيدنر أن يعرف المزيد عن تسلسل الأحداث التي حصلت أثناء اعتقال P41 للمرة الأولى، تحديدًا فيما يتعلق بالأمور التالية: عندما كان في فرع الخطيب، وعندما كان في كفرسوسة، وعندما أُعيد إلى فرع الخطيب، وعدد المرات التي كان فيها في فرع الخطيب وكفرسوسة على التوالي. أوضح P41 أنه اعتقل أول مرة في فرع الخطيب مدة أربعة أيام قبل أن يُنقل إلى فرع كفرسوسة حيث مكث فيه ستة أيام. وبعد ذلك، أُعيد إلى فرع الخطيب حيث مكث فيه فترة إلى أن أُعيد نقله إلى كفرسوسة مجددًا. وقال P41 إنه ليس بإمكانه أن يتذكر التاريخ الذي أُعيد نقله فيه إلى كفرسوسة، ولكنه يعتقد أنه مكث في فرع الخطيب نحو 100 يوم قبل أن يُنقَل مرة أخرى. ومكث في كفرسوسة 15 يومًا قبل أن يُفرج عنه على إثر الجهود المبذولة بموجب إحدى المبادرات.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا مكث في الفرع مدة 14 يومًا أو أكثر، فقال P41 إنه مكث فيه من مطلع شهر شباط/فبراير وحتى شهر أيار/مايو.

لخّص فيدنر قائلًا إن P41 مكث أربعة أيام في فرع الخطيب عندما اعتقل المرة الأولى، وستة أيام في كفرسوسة، ثم سأله عن المدة التي مكثها في فرع الخطيب بعد أن أُعيد إليه من كفرسوسة، فقال P41 إنه مكث في فرع الخطيب مدة أربعة أيام، وستة أيام أخرى في كفرسوسة، وبعد ذلك... [أخذ برهة من الوقت كي يفكّر] مكث في فرع الخطيب نحو شهرين و10 أيام، ابتداءً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر.

أراد فيدنر أن يعرف كيف تناهى إلى علم P41 أنه موجود في فرع الخطيب عندما اعتقل في المرة الأولى، فقال P41 إنه كان بإمكانه أن يحدد ذلك من معرفته بالشوارع المؤدية إلى الفرع. وأوضح P41 أنه يعرف المنطقة، وأنه من المعروف عمومًا أن المعتقلين يتم اقتيادهم إلى فرع الخطيب. وأضاف P41 أنه تيقّن من ذلك بعد أن أُفرج عنه.

أشار فيدنر إلى قول P41 للشرطة إن معتقلين آخرين أخبروه أنه في فرع الخطيب، فأقر P41 ذلك، مضيفًا أنه كان يعرف المكان من البداية، ولكنه تيقّن بعد أن أُفرج عنه، وبعد أن التقى رئيس البلدية.

سأل فيدنر P41 عن المرة الأولى التي التقى فيها المقدّم عبد المنعم النعسان، ما إذا حصل ذلك أثناء الأيام الأربعة الأولى التي أمضاها في فرع الخطيب، أم عندما أُعيد إليه من كفرسوسة، فقال إن ذلك قد حصل بعد أن أُعيد من كفرسوسة إلى الفرع.

سأل فيدنر P41 عن كيفية معرفته باسم ذلك الشخص، ورتبته، فقال P41 إن المقدَّم أخبره بذلك.

طلب فيدنر من P41 أن يصف له المرة الأولى التي التقى ذلك الشخص فيها، مع ضرورة التركيز على طريقة تصرفه، والمعلومات التي أراد أن يعرفها، فقال P41 إن ذلك الشخص سأله عن معلوماته الشخصية، وذلك بُغية التحقق من أنه هو الشخص الذي يبحثون عنه تحديدًا. وتأكد المقدم من تلك المعلومات، وواجهه بها في اللقاء الثاني.

ذكر فيدنر أن P41 تلقّى "عرضًا للتعاون مع الفرع"، مضيفًا أن بإمكانه أن يتلو فحوى إفادته التي أدلى بها للشرطة حول هذا الموضوع إذا كان قد نسي ما قال، فأخبر P41 المحكمة أنه يتذكر ذلك، وأشار إلى أنه عُرض عليه أن يتعاون مع الفرع. وحاولوا أن يضموه لصفهم، وأن يحصلوا على معلومات منه.

أشار فيدنر إلى قول P41 للشرطة أن المقدم عرّف بنفسه، وأخبر P41 أنه من الأفضل له أن يتعاون لأنه ذكي وغير ميّال للعنف، وذلك أثناء اللقاء الأول، فأوضح P41 أن ترجمة تلك الجزئية [الواردة في محضر الشرطة] تنطوي على القليل من الأخطاء؛ حيث أنه عُرض عليه أن يعطي المعلومات مقابل عدم تعرضه للتعذيب أو سوء المعاملة.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان أنور قد حضر اللقاء التالي، فقال P41 إن أنور قد حضر اللقاء الثالث، بينما كان اللقاء الثاني مع المقدَّم.

لخّص فيدنر ما سبق قائلًا إنه ثمة لقاء أولًا قد حصل، وأعقبه لقاء ثانٍ تمت فيه مواجهة P41 بالحقائق، ثم لقاء ثالث حضره أنور، فأقر P41 ذلك.

سأل فيدنر P41 عن كيفية تثبته من أن ذلك الشخص هو أنور، فقال P41 إن المقدم عبد المنعم النعسان قد عرّف بأنور اسمًا ورتبةً. وأمر P41 بأن يعطيه المعلومات التي دوّنها على الورقة، وأن يسلمه إياها.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان هناك لوحة تحمل اسم أنور، فأقر P41 ذلك، مضيفًا أنه لم يتمكن من قراءة ما كُتب عليها. وكان هناك لوحة مكتوب عليها اسم ما، وكوب أقلام، ولكنه لم يتمكن من قراءة المكتوب عليها.

طلب فيدنر من P41 أن يلقي نظرة على ما حوله، وأن يخبره عمّا إذا بإمكانه أن يتعرف على أنور أو من يشبهه من الحضور في القاعة، فقال إنه قد تعرف على شخص ما، فسأله فيدنر عن ذلك الشخص، فأشار P41 إلى أنور.

مضى فيدنر في حديثه وسأل P41 عمّا إذا كانت غرفة التحقيق تقع في نفس الطابق الذي تقع فيه الزنازين أو إذا كان هناك درجٌ يفصل بين الاثنين، فقال P41 إنها تقع في نفس الطابق.

طلب فيدنر من P41 أن يصف قطع الأثاث الموجود في غرفة التحقيق، فقال P41 إنه يوجد فيها مكتب يقع قبالة الباب، وأريكة إلى يسار المكتب، وطاولة. وقال إنه هذا هو كل ما يتذكره، بالإضافة إلى صورة للرئيس معلقة على الجدار.

أراد فيدنر أن يعرف مكان جلوس أنور في تلك الغرفة، فقال P41 إن [أنور] جلس خلف المكتب، بينما جلس المقدّم عبد المنعم إلى يساره.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان هناك شخص آخر في الغرفة أيضًا، فقال P41 إنه كان هناك أحد السجانين. سأل فيدنر P41 عن مكان وقوف ذلك السجّان، فقال P41 إنه وقف خلفه.

أراد فيدنر أيضًا أن يعرف أين كان P41 في تلك الغرفة، فقال P41 إنه كان يبعد مترًا واحدًا عن الباب.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان سجّان معيّن دون غيره حاضرًا هناك، فقال P41 إن ذلك السجان هو أبو غضب.

أشار فيدنر إلى قول P41 إن أوراقًا قد رُميت في وجهه، وإن أمرًا قد صدر بحقه، وطلب منه أن يصف رد الفعل الذي حصل قُبيل مغادرته الغرفة، فقال P41 إن رد الفعل يُعزى إلى حقيقة كونه لم يدوّن المعلومات التي أرادوا أن يحصلوا عليها منه. وكتب عن كل شيء يتعلق به منذ لحظة ولادته وحتى بداية الثورة، ولكنه لم يكتب سوى جملتين عن الثورة، وهو ما استثار رد الفعل ذاك.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا بدر من الشخصين الحاضرين في الغرفة أي رد فعل عندما أعطاهما الورقة، فقال P41 إن المقدم أخذ الأوراق أولًا، وقرأها، ثم أعطاها للعقيد أنور، مخاطبًا إياه باستخدام لقب "سيدي". أخذ أنور الأوراق، وقرأها، ورماها في وجه P41. وقال P41 إن أنور كان غاضبًا جداً، وأخبر عبد المنعم النعسان أن " P41 لا يفهم الكلام، وأمره بأن يعلمه بطريقة يفهمها".

سأل فيدنر P41 عمّا إذا صدر أمر صريح بتعذيبه، فنفى P41 ذلك.

أشار فيدنر إلى قول P41 للشرطة إن أنور التفت إلى عبد المنعم قائلًا: "إنه لم يفهم تلك اللغة على ما يبدو"، ثم أمر بحرمان P41 من النوم إلى أن "يستوي تمامًا"، فأقر P41 ذلك، مضيفًا أن عبد المنعم أمر بذلك، فاقتاده السجان معه.

أراد فيدنر أن يعرف ما الذي قاله أنور على وجه التحديد، وإذا ما أصدر أي أمر حينها، فقال P41 إن أنور أعطى الأمر بأنه لا يريد أن يرى P41 مرة أخرى قبل أن "يستوي"، بينما صدرت باقي الأوامر من المقدّم عبد المنعم. وبحسب P41، كان المقدم هو الشخص الذي أمر بحرمانه من النوم.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان من الممكن أن يحدد من خلال طريقة تواصل أنور مع عبد المنعم طبيعة العلاقة التي تجمعهما، من حيث التساوي في الرتبة، أو إذا كانت علاقة رئيس بمرؤوس، فقال P41 إن أنور أعطى الأوامر لعبد المنعم، وأن الأخير خاطب أنور مستخدما لقب "سيدي"، بينما خاطب أنور المقدّم عبد المنعم باسمه فقط دون لقب.

أراد فيدنر أن يعرف ما هو الزي الذي كان يرتديه أنور، فقال P41 إنه لا يتذكر ذلك.

سأل فيدنر P41 عمّا كان يرتديه من ثياب حينها، فقال P41 إنه كان يرتدي بدلة، وربطة عنق لحظة اعتقاله. ولكن، مُزقت ثيابه بالكامل بعد أن تم اعتقاله وضربه، ووصل إلى الفرع مرتديًا قميصه وسرواله الداخلي فقط. وارتدى أحد المعتقلين في الزنزانة الجماعية سروالًا داخليًّا طويلًا بعض الشيء، فأعطاه لـ P41. وأشار P41 إلى أن رئيس البلدية قد شاهده في تلك الثياب في أوج فصل الشتاء، فطلب من عائلته أن يحضروا له ثيابًا، ولكنها لم تصله قطّ.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان مرتديًا بنطالًا طويلًا، أم أنه كان عاريًا أثناء التحقيق معه، فقال P41 إنه كان يرتدي سترةً أيضًا.

أشار فيدنر إلى قول P41 للشرطة إن أنور كان يرتدي ثيابًا مدنية، بنطال جينز وقميصًا، وإن كل من الفرع كانوا يرتدون ثيابًا مدنية أيضًا، وفيهم السجانون الواقفون أمام الباب، فأقر P41 أنهم كانوا جميعًا يرتدوا ثيابًا مدنية، وأضاف أنه لا يتذكر ما ارتدوه على وجه التحديد، ولكن، دائمًا ما كان ضباط الفروع يرتدون ثيابًا مدنية.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا غلب على كلام أنور لكنة أو لهجة مميزة، فنفى P41 ذلك، مضيفًا أنه لم يكن بإمكانه أن يحدد أصله من لهجته، وأن أنور كان قليل الكلام أصلًا.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا قال أنور أي شيء آخر له، أو إذا ما شتمه مثلًا، فقال P41 إنه لا يذكر ذلك.

أشار فيدنر إلى أنه عندما سألت الشرطة P41 عمّا إذا شتمه أنور أم لا، فأقر ذلك، موضحًا أن أنور قال له: " أيها الوغد! وماذا عن تلك المظاهرات؟ ألست تعيش حياة سعيدة؟" فأوضح P41 للمحكمة أن أنور لم يقل ذلك، حيث لم يحقق أنور معه، وأن ذلك الكلام قد صدر عن المقدم عبد المنعم النعسان، وليس أنور. وبحسب P41، فإنه شاهد أنور مرة واحدة فقط.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا سمع P41 أصوات صراخ المعتقلين وهو في غرفة التحقيق، فأقر P41 ذلك، قائلًا إنه بالطبع سمع أصوات صراخهم وهم يتعرضون للتعذيب. وكان يمكن سماع أصواتهم بوضوح في الزنزانة [حُجِبت المعلومات] الكائنة قبالة غرفة التحقيق تحديدًا. وخلص P41 إلى أنه تم اقتياد المعتقلين من أجل هدف واحد، وهو تعذيبهم نفسيًّا.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا سمع أيضًا أصوات صراخ أثناء التحقيق معه من قبل عبد المنعم وأنور، فقال P41 إنه يرجّح ذلك، إذ يمكن سماع أصوات الأشخاص في الممرات أيضًا، وكان يُطلق عليهم اسم "الجرذان ".

أشار فيدنر إلى أن P41 قد اقتيد خارج غرفة التحقيق، ولم يُسمح له بالنوم مدة ثلاثة أيام بعدها. وسأل P41 عمّا تعرض له أيضًا، من قبيل الضرب بالسلك مثلًا، فقال P41 إنه ضُرب بحزام وهو مقيد اليدين. وقال إنه تعرض للتعذيب مما تسبب بإصابته بتلف في الأعصاب.

أشار فيدنر إلى قول P41 للشرطة إنه أُجبر على أن يستلقي أرضًا، وهو مقيد اليدين، وقدماه مرفوعتان إلى الأعلى، وسأله عمّا إذا طرح أبو غضب عليه الأسئلة، وجلده، فأقر P41 ذلك.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان صحيحًا أن ركبتيه بدأتا تنزفان جراء طرحه أرضًا عنوةً أثناء تعرضه للضرب على قدميه، فأقر P41 ذلك.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا شاهد P41 أي آثار للتعذيب بادية على المعتقلين الآخرين، أو إذا أخبره أحد عن ذلك، أو إذا حضر هو شخصيًّا واقعة تعرّض أحدهم للتعذيب، فأقر P41 ذلك. سأله فيدنر عمّا شاهده أو سمعه على وجه التحديد، فأشار P41 إلى أنه شاهد شخصًا من [حُجِبت المعلومات] يتعرض للتعذيب أمام زنزانته عندما كان في المُنفردة [حُجِبت المعلومات]. وكان اسم ذلك الشخص [FD1]، وكان شقيقه [حُجِب اسمه] يعمل طبيبًا. وعالج الأخير الأشخاص المصابين، فاعتقل شقيقه من أجل الضغط عليه. وقال P41 إنه سمع صراخه، وأراد الضباط الذين قاموا بتعذيبه الحصول على معلومات عن شقيقه، واتهموا شقيقه بأنه إرهابي، ولكنه أصرّ على إخبارهم أن شقيقه يعمل طبيبًا في المشفى، وأنه يتعين عليه بحكم عمله أن يعالج المرضى كافة. وقال P41 إن ذلك الشخص قد قضى نحبه تحت التعذيب.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا سمع الصوت فقط، أو شاهد الواقعة بعينه، أو سمع عنها من شخص آخر، فأوضح P41 أنه قبل أن يُنقل إلى المنفردة، كان محتجزًا في زنزانة جماعية، وهناك سمع على الدوام أصوات صراخ الأشخاص [الذين يتعرضون للتعذيب]، وشاهد آثار التعذيب على ظهورهم. وتذكر قصة أحد الأشخاص من [حُجِبت المعلومات] الذي عمل فني تكييف، وكان جهمًا، وأطول من P41. وتم استدعاؤه للتحقيق ذات مرة، ثم حمله ثلاثة سجانين بعد انتهاء التحقيق، وألقوا به فاقدًا للوعي داخل الزنزانة، وقد غطّت الدماء سائر أنحاء جسده. وقال P41 إن المعتقلين الآخرين أفسحوا له المجال، وبادروا إلى تنظيف جروحه بالمناديل الورقية.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا توافرت الرعاية الطبية في الفرع، فنفى P41 ذلك.

أشار فيدنر إلى ما قاله P41 عن سماعه أصوات صراخ عندما كان في المنفردة، وسأله عن تكرار حصول ذلك، وأوقات سماعه تلك الأصوات، فقال P41 إنه كان بالإمكان سماع تلك الأصوات في أغلب الأحيان، ولكنها كانت تعلو أحيانًا، وتخفت أحيانًا أخرى.

أشار فيدنر إلى قول P41 للشرطة إنه اقتيد إلى المنفردة [حُجِبت المعلومات] عمدًا لأنها تقع بجانب غرف التحقيق بحيث يمكن للمعتقل أن يسمع أصوات صراخ المعتقلين الآخرين جراء تعرضهم للضرب على الدوام. وكان هناك الكثير من الأشخاص، وانتاب P41 شعور دائم بالخوف خشيةَ أن يكون هو الشخص التالي الذي سيتعرض للتعذيب. وقال أيضًا إنه سمع المعتقلين الآخرين يتوسلون إلى السجانين طلبًا للرحمة، فما كان من السجانين إلا أن يردوا عليهم بالقول إنه ما من إله في ذلك المكان سواهم، فأقر P41 أنه قال ذلك.

أراد فيدنر أن يعرف المزيد عن الأحوال العامة في الزنزانة، وتحديدًا فيما يتعلق بمساحتها، وعدد المعتقلين فيها، فقال P41 إن مساحتها تبلغ حوالي 4*4 متر أو 5*5 متر، ويوجد عند الزاوية مغسلة ودورة مياه يفصل بينها وبين الغرفة ستارة فقط، ولم يكن هناك باب.

سأل فيدنر P41 عن أوضاع النظافة العامة في الزنزانة، وعدد المعتقلين فيها، فقال P41 إنه زُجّ فيها بما يزيد على 80 معتقلًا في إحدى المناسبات، ثم اعتُقل أشخاص آخرون من منطقة العبّادة، فتجاوز عدد المعتقلين فيها 100 معتقل ذلك اليوم. ولم يتمكن أحد من الجلوس، وظلوا واقفين جميعًا. وقال P41 إنه تم اقتياد بعض الأشخاص إلى خارج الزنزانة بعد مرور يومين أو ثلاثة.

سأل فيدنر P41 عن الوضعية التي اتخذوها للنوم، فقال P41 إنهم ناموا واقفين، واتكأوا أحيانًا على بعضهم البعض، أو حاولوا أن يفسحوا المجال لبعضهم البعض كلما أمكن ذلك.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا حصلوا على كميات كافية من الطعام في الزنزانة الجماعية، فقال P41 إنهم حصلوا على وجبتين في اليوم، واحدة في الصباح، مكونّة من الخبز، بالإضافة إلى البطاطا أو الزيتون أحيانًا، وأخرى في المساء، مكونّة من أربعة أو خمسة أطباق من البرغل لهم جميعًا، بالإضافة إلى الحساء أحيانًا.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كانت تلك الكمية كافية، فنفى P41 ذلك.

أراد فيدنر أن يعرف ما إذا تم إطفاء الأنوار في الليل أم لا، فأوضح P41 أن الإنارة داخل الزنزانة ظلّت مستمرة على الدوام، ولم يكن بالإمكان تمييز الليل من النهار كونهم كانوا تحت مستوى الأرض. وزُودت الزنزانة بمروحة كي يتسنى للمعتقلين أن يتنفسوا، وكان خلفها مصباح لا يُطفأ أبدًا. وقال P41 إنهم تمكنوا أحيانًا من معرفة الوقت من خلال سماع صوت الأذان.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا شاهد أشخاصًا مصابين، أو إذا أُخبره آخرون في الزنزانة عن أساليب التعذيب، فقال P41 إنه شاهد عددًا من الجثث من فرع الخطيب بحكم عمله في توثيق المظاهرات، وأنه وثق كل تلك التفاصيل التي لا يزال بعضها موجودًا على موقع يوتيوب. وقال P41 إن بعض الأشخاص عرضوا مشاهدًا تتضمن جروحًا نازفة، أو كسورًا أصيب بها أشخاص جراء التعذيب.

قال فيدنر إن المحكمة معنية بما شاهده P41 في فرع الخطيب فقط، وليس بما يكون قد شاهده بعد ذلك. قال P41 إنه شاهد آثار تعرّض المعتقلين للضرب، وأشخاصًا مصابين، والكثير من الدماء. وأشار إلى شخص كانت قدماه متورمتين، وتنزفان، وتحولتا إلى اللون الأزرق جرّاء تعرّضه للضرب.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا كان يذكر تفاصيل تتعلق بأظافر أيادي المعتقلين، فنفى P41 ذلك.

أشار فيدنر إلى أن P41 قد أخبر الشرطة أنه شاهد دماء تسيل جراء نزع أظافر المعتقلين، فقال P41 إن ذلك لربما حصل، ولكنه لا يتذكر التفاصيل. وأضاف أن الأشخاص اقتيدوا من التحقيق وإليه بصورة يومية، لذلك ليس بإمكانه أن يتذكر كل شيء. وثمة شخص تمزقت شدقه جراء شقّ فمه بشدة أثناء التحقيق معه.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا شاهد جثثًا أو أشخاصًا أوشكوا على الموت داخل الفرع، فقال P41 إنه شاهد أشخاصًا أوشكوا على الموت، ولكنه لم يشاهد جثثًا.

طلب فيدنر من P41 أن يصف حالة الأشخاص الذين أوشكوا على الموت، فقال P41 إنه ثمة معتقل لم يعد قادرًا على التنفس، فطرق المعتقلون الآخرون الباب، وأخبروا السجانين بذلك، فأخبروهم أنه ليس هناك ما بوسعهم أن يفعلوه، وأنه لا بأس إذا "فطس". وقال P41 إنهم أخبروا السجانين أنه ثمة الكثير من الأشخاص داخل الزنزانة، وأن ذلك الشخص غير قادر على التنفس في هذه الحالة. وبحسب P41، لم يعُد ذلك الشخص إلى الزنزانة أبدًا.

سأل فيدنر P41 عمّا إذا حصل ذلك أثناء اعتقاله في المرة الأولى أم الثانية، فقال P41 إن ذلك حصل في المرة الأولى.

قالت القاضي كيربر إنه ليس هناك المزيد من الأسئلة الآن، وأنهم سيستأنفون الجلسة بعد استراحة الغداء قبل أن يتسنى للآخرين طرح المزيد من الأسئلة.

***

[استراحة لمدة 75 دقيقة]

***

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P41 عمّا إذا خفّت حدة الألم جراء الصداع الذي يشعر به، وما إذا كان قادرًا على مواصلة الجلسة، فأقر P41 ذلك.

لم يكن لدى المدعين العامين أسئلة.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن P41 أخبر المحكمة أنه ثمة لوحة اسم، وكوب أقلام على المكتب، فأقر P41 ذلك، مضيفًا أنه لم يتمكن من قراءة ما كتب على لوحة الاسم.

قال فراتسكي إنه عندما عرضت الشرطة مجموعة صور على P41 أثناء المقابلة، وعندما شاهد الصورة رقم 2، تردد قبل أن يقول إنه يعرف صاحب الصورة، ولكنه لم يتذكر اسمه. وبحسب فراتسكي، لم يتردد P41 بذكر أحد الأسماء أمام المحكمة. وأراد أن يعرف إذا ما شاهد، في الفترة الفاصلة بين مقابلته مع الشرطة، وإدلائه بشهادته اليوم أمام المحكمة... فقاطعه محامي المدّعين بانز قائلًا إن فراتسكي استشهد بمحضر الشرطة على نحو خاطئ؛ حيث لم يذكر P41 أي اسم أثناء المقابلة مع الشرطة. قالت القاضي كيربر إن

P41 لم يذكر اسمًا على الفور أيضًا، لذا، يعدّ استشهاد فراتسكي مقبولًا. واصل فراتسكي حديثه، سائلًا P41 عمّا إذا شاهد صورًا لأنور في الفترة الفاصلة بين مقابلته مع الشرطة، وإدلائه بشهادته اليوم أمام المحكمة، فنفى P41 ذلك، مضيفًا أنه أخبر الشرطة باسم أنور.

أراد فراتسكي أن يعرف كيف عرف P41 عن اعتقال أنور، ومتى عرف بذلك، فقال P41 إنه لا يذكر تاريخًا معيّنًا، ولكنه قرأ على إحدى صفحات الإنترنت أنه تم اعتقال أحد مسؤولي أجهزة المخابرات السورية، فقام P41 بالبحث عن الأمر، ووجد أن ذلك الشخص هو رئيس فرع الخطيب.

سأل فراتسكي P41 عمّا إذا شاهد صورًا للشخص الذي اعتُقل أثناء بحثه عن الأمر، فنفى P41 ذلك، مضيفًا أن هوية الشخص الذي اعتقل لم تتضح له بادئ الأمر، ولكن أخبره أصدقاؤه المقيمون في ألمانيا أن ذلك الشخص هو أنور.

أراد فراتسكي أن يعرف ما إذا أخبر P41 أشخاصًا آخرين عن هوية ذلك الشخص، أو إذا ما بحث عن هويته بنفسه، فنفى P41 ذلك، موضحًا أن أحد أصدقائه من [حُجِبت المعلومات] أخبره أن ذلك الشخص هو رئيس فرع الخطيب.

<u>استجواب من قبل محامي المدّعين</u>

أشار محامي P41 السيد محمد إلى أن P41 قد أخبر المحكمة أنه يتلقى العلاج جراء ما تعرض له في المعتقل، وسأله عن طبيعة العلاج الذي يتلقاه على وجه التحديد، فأوضح P41 أنه يعاني من صعوبات في النوم، وبعض الاضطرابات النفسية منذ اعتقاله. وأضاف P41 أنه لا يتمكن من النوم إلا في ساعات الصباح الباكر فقط، كما أنه كثيرًا ما ينتابه شعور بالعزلة وأنه غائب عن الوجود. وعليه، فقد قام بمراجعة معالج نفسي في [حُجِبت المعلومات]. كما أُصيب بأضرار جسدية بعدما تعرضت أعصاب يده للتلف. وقال P41 إنه قد أجرى الكثير من الفحوصات في أحد المشافي في [حُجِبت المعلومات]، تشمل صور الرنين المغناطيسي. وعلاوة على ذلك، خضع لجلسات العلاج الطبيعي، واتضّح في نهاية المطاف أن أعصابه قد أُصيبت بتلف شديد، وتهتّك. وقال P41 إنه يتناول المهدئات أيضًا. وقال له الطبيب في مكان عمله السابق أنه يُسمح له أن يعمل 16 ساعة أسبوعيًّا فقط، وبما لا يستدعي منه رفع أجسام ثقيلة.

سأل محمد P41 عمّا إذا أصيب بتلف أعصاب في يده اليمنى أم اليسرى، فقال P41 إن يده اليمنى هي المصابة.

أراد محمد أن يعرف أيضًا ما إذا كان P41 أيمنًا أم أعسرًا، فقال P41 إنه أيمن.

أشار محمد إلى أن P41 قد ذكر أنه سجّل مقاطع أثناء المظاهرات وغيرها من الأمور مع بداية الثورة، وقام برفعها على موقع يوتيوب. وسأله عمّا إذا كانت لديه قناته الخاصة على ذلك الموقع، فأوضح P41 أنه أرسل بعض الصور إلى قنوات الأخبار، مثل قناتي الجزيرة والعربية، كما أنه زودهما بمقاطع لا تظهر فيها وجوه الأشخاص تفاديًا لتعرضهم للاعتقال. وقال P41 إنه يحتفظ بالمقاطع المصورة الأخرى في أرشيف مخصص، وإنه زود تلك القنوات بالتسجيلات التي توثّق استشهاد الأشخاص، أو تعرضهم للتعذيب.

سأل محمد P41 عمّا إذا تم رفع تلك المقاطع على موقع يوتيوب، فأقر P41 ذلك.

سأل محمد P41 عمّا إذا قام برفع تلك المقاطع بنفسه أم لا، فأقر P41 ذلك، موضحًا أنه رفع بعض المقاطع بنفسه، بينما رفع أصدقاؤه مقاطع أخرى.

سأل محمد P41 عن اسم قناته على موقع يوتيوب، فقال P41 إن اسمها هو [حُجِبت المعلومات].

أراد محمد أن يعرف إذا ما زالت تلك المقاطع متوافرة أو أنها حُذفت، فأوضح P41 أن بعض المقاطع قد حُذفت من قبل موقع يوتيوب، بينما جرى استرجاع البعض الآخر، ورُفع جزء آخر منها على الموقع مجددًا.

سأل محمد P41 عمّا إذا كان فهمه صحيحًا أن P41 قد رفع مقاطع مصورة على موقع يوتيوب يظهر فيها معتقلون من فرع الخطيب، فأقر P41 ذلك.

سأل محمد P41 عن محتوى تلك المقاطع على وجه التحديد، فقال P41 إنها توثّق آثار تعرض الأشخاص للضرب، وإصابتهم بالجروح النازفة والعميقة.

أراد محمد أن يعرف الإطار الزمني الذي جرى تسجيل تلك المقاطع خلاله، فقال P41 إنه سجّلها في الفترة الواقعة بين بداية الثورة، ونهاية شهر أيار/مايو 2012. وأضاف أنه قد أُفرج عنه في أيار/مايو، وغادر سوريا مباشرة على إثرها.

أشار محمد إلى أن P41 قد وصف توسّل أشخاص إلى السجانين طلبًا للرحمة، ولكن قالوا لهم إنهم هم الله. وسأله محمد عمّا إذا كان فهمه لذلك الأمر صحيحًا، فأقر P41 ذلك.

أراد محمد أن يعرف من P41 إذا ما تمكن من أداء صلواته في المعتقل، فقال P41 إنه لم يتمكن من ذلك نظرًا لاعتقاله برفقة الكثير من الأشخاص في زنزانة واحدة. وقال إنه كان يصلي ذات مرة، عندما دخل السجانون إلى الزنزانة، وأوسعوه ضربًا لأنه لم يقف عند دخلوهم.

سأل محمد P41 عمّا إذا قال السجان أو فعل أي شيء معين، فوصف P41 أن السجان قد فتح الباب عندما كان جالسًا بعد السجود. وأخبره السجان حينها أنه لم يُجلب إلى هنا كي يصلّي. وقال P41 إن ذلك كان أمرًا مُرعبًا، أي تعرضه للشتم لمجرد أنه كان يصلي، ومناداته باسم أحد شيوخ الثورة من باب الاستهزاء.

أراد محامي المدعين شارمر أن يطرح على P41 سؤالًا، ولكن أشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أنه لدى المدّعين العامين بعض الأسئلة.

استجواب من قبل المدعين العامين

أشار المدعي العام كلينجه إلى وجود مقاطع مصورة وصور يُزعم أنها تعود لمعتقلين لدى الفرع 251، وسأل P41 عمّا إذا كان ممكنًا أن تُثبت تلك المقاطع والصور أن أولئك الأشخاص معتقلون لدى الفرع 251 فعلًا، فقال P41 إن الأشخاص اقتيدوا إلى الفرع 251 عندما اعتقلوا. وأخبر رئيس البلدية أهالي المعتقلين حينها أن بإمكانهم استلام جثثهم من المشفى. وأوضح P41 أن أولئك الأشخاص لم يُدفنوا على الفور، وذلك بانتظار غسل الجثامين، مما أتاح التقاط صور لأصحابها.

سأل كلينجه P41عمّا إذا عرف أن تلك الجثث جاءت من الفرع 251، فقال P41 إنه يتم اقتياد كل المعتقلين إلى فرع الخطيب. والتقط صورًا فوتوغرافية لأصحابها بعد بضعة أيام من تسليمها لذويها. وقال P41 إنه إحدى تلك الجثث تعود لشاب [C1]، وأخرى لمسنّ [C2].

أراد كلينجه أن يعرف وقت تسليم تلك الجثث إلى الأهالي، فقال P41 إن ذلك حصل في العام 2011، وبالتأكيد قبل العام 2012.

أراد كلينجه أن يعرف أيضًا مكان تسليم تلك الجثث، فقال P41 إن رئيس البلدية أرسل أحد موظفيه إلى مشفى تشرين لذلك الغرض.

سأل كلينجه P41 عمّا فعله ذلك الشخص في المشفى، فقال P41 إنه استلم الجثث، وسلمّها لذويها.

خلص كلينجه إلى أن استلام الجثث كان يتم في مشفى تشرين، فأقر P41 ذلك.

استجواب من قبل محامي المدّعين

قال محامي المدّعين شارمر إن لديه سؤالًا موجها للقضاة: اتّضح لديه أن قناة P41 على موقع يوتيوب لا تزال موجودة، وما فيها من مقاطع مصورة تعرض جثثًا تظهر عليها آثار التعذيب، وتم رفعها أثناء مدة التوقيف. ويريد أن يطلّع على تلك المقاطع مع P41، وأن يطرح عليه بعض الأسئلة تباعًا، فقالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة "حسنًا!" سأل شارمر عن الآلية التي ينبغي أن تتبع للقيام بذلك، وما إذا كان بإمكانه أن يزود المحكمة برابط تلك المقاطع كي يطلعوا عليها معًا في المحكمة.

قالت القاضي كيربر إنها لا ترى ضرورة القيام بذلك في هذه اللحظة. وذكّرت شارمر أنه قد صدر حكم أول بالفعل، وأنه ثمة الكثير من الأسئلة المفتوحة التي يمكن طرحها في ذلك الشأن، ما يعني أنه من غير الممكن أن يتم الاطّلاع على تلك المقاطع اليوم.

اقترح شارمر أن يتم أخذ استراحة لإجابة بعض الأسئلة، مضيفًا أنه لا يمكن إغفال ما قاله P41. قالت القاضي كيربر إنها فهمت أن الشاهد سجّل مقاطع تعرض شخصين يعتقد P41 أنهما كانا معتقلين لدى فرع الخطيب. وتم استلام الجثتين من مشفى تشرين. أضاف شارمر أنه من الممكن أن يكونا قد اعتقلا في فرع الخطيب فعلًا.

قالت كيربر إنه ينبغي للقضاة أن يتداولوا في الأمر أولًا، فردّ شارمر قائلًا إن P41 حاضر أمام المحكمة في هذه اللحظة، وأن بعض تلك المقاطع له صلة بالمحاكمة، فطلبت كيربر استراحة لمدة 10 دقائق كي يتسنى لمحامي الدفاع أن يحرروا طلبًا للقضاة يطلبون فيه ما ورد آنفًا.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق][2]

***

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: أخذ المترجمون الشفويون استراحة. وبما أن محامي المدعين بحاجة للحديث مع P41 لتحديد المقاطع المصورة التي سيطّلعون عليها، تولى أحد الصحفيين مهمة الترجمة الشفوية.

التفتت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى محامي المدّعين شارمر كي تسأله عن الطلب، فأوضح شارمر أن زميله بانز سيكتب الطلب، وسألها عن كيفية رفعه إلى المحكمة، فقالت كيربر إنه ينبغي أن يتم إرساله إلى المسؤولة الإدارية للمحكمة (القلم) عبر رسالة بالبريد إلكتروني.

قاطع محامي المدّعين بانز قائلًا إنه حصل لديه خلطٌ بسبب الإجراء المقترح من طرف المحكمة. وقال إنه يدرك أن الأمر قد طرأ دون سابق إنذار، ولكنه يرى أن الموعد الذي حددته المحكمة قريب جدًا وغير كافٍ. ردت القاضي كيربر بالقول إن محامي المدّعين شارمر قد أخبر القضاة للتو برغبته بمعاينة بعض مقاطع الفيديو في المحكمة، مع الإشارة إلى أنها تدرك أن بعض محامي المدعين قد عرضوا بعض تلك المقاطع من خلال هواتفهم على القاضي فيدنر أثناء استراحة الغداء. وأضافت كيربر أنه ينبغي لبانز أن يفكر في الأمر مليًّا، فأجاب بانز أنه كان يوضح وجهة نظره إزاء الوضع لا أكثر، مضيفًا أنه يدرك تمام الإدراك مدى تعقيد الأمر، ولكن، لم يُطرق هذا الموضوع إلا أثناء الاستجواب.

أمرت القاضي كيربر محامي المدعين بأن يرسلوا الطلب عبر البريد الإلكتروني.

أضاف المحامي كروكر أن محامي المدعين لم يعرضوا على القاضي فيدنر أي مقاطع مصورة، وأنهم أخبروه عن وجود تلك المقاطع فقط. قاطع القاضي فيدنر قائلًا إنه لم يُعرض عليه أي مقاطع مصورة، وإنما مصادر، ولقطات شاشة غير متحركة فقط.

قاطع المدعي العام ريتشر موضحًا أن الادعاء العام على استعداد لأن يكلف مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بالاطلاع على قناة اليوتيوب ذات الصلة، وأن يدونوا ملاحظاتهم في هذا الشأن. وأضاف أنه يتوجب القيام بكل ذلك حسب الأصول، واقترح أن يقوم مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بتحليل محتوى تلك القناة كخطوة أولى، وتقييم ما إذا كان يلزم المحكمة الاطلاع عليها للقيام بواجب الاستقصاء القضائي، مما سيتيح المجال للانتقاء المسبق للمقاطع المصورة ذات الصلة، وتقييمها.

شكرت القاضي كيربر المدعي العام، مضيفة أن ذلك لن يعفي القضاة من التزامهم باتخاذ قرار بشأن الطلبات ذات الصلة بالاطلاع على تلك المقاطع في المحكمة.

قال محامي المدعين شارمر إنه وزملاءه لا يرغبون بتأجيل هذه المسألة كون P41 حاضر الآن في المحكمة في جميع الأحوال، ولكنه على استعداد لأن يأخذ استراحة، وأن يواصل الجلسة إذا أراد القضاة مناقشة الأمر. قالت كيربر إن تحليل قناة اليوتيوب التي تحتوي آلاف المقاطع المصورة سيستغرق أكثر من يوم بالتأكيد، وإنها ستترك أمر رفع الطلب من عدمه إلى شارمر وزملائه. إذا أراد المدعون العامون أن يحللوا تلك المقاطع، وأن يرفقوها في ملف القضية، فإن المحكمة ستقوم بالاطلاع على تلك المقاطع بكل تأكيد. وختمت كيربر قائلة إنهم سينتقلون للحديث عن جثتين تم استلامهما من مشفى تشرين.

قال شارمر إن P41 سيضيف شيئًا آخر أثناء الاستراحة، وعليه، قام شارمر وزملاؤه برفع طلب للاطلاع على بعض المقاطع المصورة.

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة شارمر عمّا إذا كانوا يريدون طرح المزيد من الأسئلة على P41 إلى أن تصل رسالة البريد الإلكتروني التي تحتوي الطلب، فقال شارمر إنه ليس هناك المزيد من الأسئلة في الوقت الراهن، ولكن بإمكانه أن يتلو الطلب في هذه الأثناء.

[ما يلي هو إعادة تمثيل لطلب محامي المدعين بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة].

نحن المحامون شارمر، وكروكر، وبانز نتقدم بطلب للاطلاع مع الشاهد P41 على المقطع المصور التالي الموجود على موقع يوتيوب [قاموا بتلاوة محدِّد موقع المعلومات (URL) الخاص بالمقطع].

يعرض ذلك المقطع جثة C2 التي تعود لأحد المعتقلين في فرع الخطيب، والتي سُلّمت لوالديه. واعتُقل لدى الفرع في نفس الفترة التي اعتقل فيها P41، دون أن يلتقيا داخله أبدًا. وقال والداه لاحقًا إنهما تسّلما الجثة من موظفي فرع الخطيب.

صلة الطلب بالموضوع: يعرض المقطع جثة تظهر عليها آثار للتعذيب، وتعود لشخص اعتقل لدى فرع الخطيب أثناء مدة التوقيف، وتوفي في السجن جرّاء التعرّض للعنف.

قالت المسؤولة الإدارية للمحكمة إنها استلمت الطلبات ذات الصلة عبر رسالة بريد إلكتروني، ووجدتها في مجلّد الرسائل غير المرغوب بها (Spam).[3]

قال محامي P41 السيد محمد إنه يريد أن ينضم إلى ذلك الطلب، فقال محامي المدّعين بانز إنه رفع طلبًا آخر بوسعه أن يتلوه أيضًا، فأمرته القاضي كيربر رئيسة المحكمة بأن يقوم بذلك. وقال بانز إنه سيوضح نقطة قبيل تلاوة نص الطلب، وقال إنه دائمًا ما شعر بأن المحكمة يسودها جوّ جيد وبنّاء، وعليه، فإنه يسحب تعليقه السابق كي لا يتسبب بإهانة لأحد.

[ما يلي هو إعادة تمثيل لطلب محامي المدّعين بناء على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة].

نحن المحامون بانز، وكروكر، وشارمر نتقدم بطلب للاطلاع على المقطع المصور الموجود على موقع يوتيوب [قاموا بتلاوة محدّد موقع المعلومات (URL) الخاص بالمقطع].

قال P41 إن المقطع يُظهر C1 الذي اعتُقل لدى فرع الخطيب. وتواصل الفرع مع الإدارة في حرستا لإعلامهم بأمر الجثة. وسجّل P41 المقطع المصوّر بعد أن سُلّمت جثته للمعنيين.

تظهر على الجثة المعروضة في المقطع آثار التعذيب الشديد، علمًا بأن ذلك الشخص كان معتقلًا لدى فرع الخطيب أثناء مدة التوقيف.

طلبت القاضي كيربر رئيسة المحكمة من الأطراف أن يدلوا بإفاداتهم.

دار نقاش قصير بين المدعي العام كلينجه وزميله ريتشر. وقال كلينجه إنه يشكك في مدى صلة الطلب بالموضوع، وعليه، فإنه لا يعتبر الطلب أصوليًّا. وعلاوة على ذلك، يرى أنه لا يمكن للمقطع أن يضيف قيمة للأدلة المتوافرة من غير تحليل البيانات الوصفية ذات الصلة. واقترح كلينجه اتباع نهج أفضل، ألا وهو تحليل قناة اليوتيوب بأكملها. وبما أن P41 قد انضم إلى الطلب آنف الذكر، فإنه سيكون على استعداد لأن يمثل أمام المحكمة مجددًا كي يتم استجوابه عن تلك المقاطع.

قال محامي الدفاع فراتسكي إنه يعترض على الطلب آنف الذكر لنفس الأسباب التي ذكرها المدعي العام للتوّ، وأضاف أنه ليس إلا مجرد استقصاء لبعض الأمور.

لقد انضم محامي المدّعين السيد محمد إلى الطلب الذي تقدم به شارمر. لم يكن لدى الأطراف إفادات أخرى ذات صلة بطلب بانز.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

قالت القاضي كيربر إن لديها المزيد من الأسئلة بخصوص C2، وسألت P41 عمّا يمكنه أن يضيف للمحكمة من معلومات عن تلك الجثة، فأوضح P41 أنه سجّل أحد المقطعين آنفي الذكر فقط. ويظهر في هذا المقطع [الذي سجلّه بنفسه] C1 وشخص آخر في شهر أيلول/سبتمبر 2011. وسجّل P41 ذلك المقطع بنفسه، وشاهد الجثة بأم عينيه أيضًا، وكانت آثار التعذيب عليها واضحة للعيان. ونشر المقطع على قناته على موقع يوتيوب [حُجِب اسمها]، وقامت قنوات أخرى بنشر المقطع أيضًا.

خلصت كيربر إلى أن P41 هو الشخص الذي سجّل المقطع المصور الذي يعرض C1، فأقر P41 ذلك.

أرادت كيربر أن تعرف كيف انتهى المطاف بالجثة في المكان الذي سجّل P41 فيه المقطع المصوّر، فأشار P41 إلى أن ضباطًا من فرع الخطيب تواصلوا مع رئيس بلدية حرستا، وأخبروه بأنه ثمّة جثتان في مشفى تشرين ينبغي أن يتم تسليمهما. وتواصل رئيس البلدية فيما بعد مع ذويهما، وأرسل نائبه إلى المشفى بسيارة خاصة للقيام بذلك. واستلم نائبه الجثتين، وسلمّهما لذويهما، ثم اتصلوا بـ P41 الذي حضر، وسجلّ المقطع بدوره.

سألت القاضي كيربر P41 عن كيفية علمه بقصة رئيس البلدية آنفة الذكر، وكيفية تسليم الجثث لذوي الضحايا، فقال P41 إنه لم يشهد على حصول ذلك بنفسه، ولكن أخبره ذوو الضحايا بالتفاصيل عندما حضر لتسجيل المقاطع المصورة.

سألت كيربر P41 عن كيفية علمه بأن أولئك الأشخاص متوفون حقًّا. اعتذرت كيربر عن سؤالها، مضيفة أن إجابة من قبيل أنهم توقفوا عن التنفس أو ما شابه ذلك ستكون كافية، فقال P41 إنه شاهد الجثث في مكان تغسيل الموتى، وسجّل المقاطع المصورة هناك. ولمس الجثث، ولفّها للجهة الأخرى كي يعرض الأمر من كافة النواحي. وقال إن ذلك هو ما حصل مع C1.

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يتضّح ما إذا كان محامي P41 محيطًا بأمر المقاطع المصورة، وسبب عدم إعداده طلبا ذا صلة قبل انعقاد جلسة الاستماع لهذا اليوم، في حال كان يعرف بأمر تلك المقاطع. ولا بدّ أن تتم الإشارة إلى أن P41 قد أُجبر على أن يجلس في كرسي الشاهد لما يزيد على الساعة، من غير أن يُطرح عليه أسئلة، ومن غير أن يُدرك ما دار أثناء الجلسة، على الرغم من توفير خدمة الترجمة الفورية لتلك الأحداث.

أرادت كيربر أن تعرف المزيد عن C2، فقال P41 إنه كان صديق C2، واعتُقل عندما كان P41 رهن الاعتقال. ولكن تفاجأ P41 عندما أُفرج عنه، وعرف أن C2 وأربعة أشخاص آخرين، منهم ابن عم P41، قد قضوا تحت التعذيب. واعتقلوا جميعًا في حرستا، وسُلّمت جثثهم بعد وفاتهم بيومين أو أكثر. وقال P41 إن ابن عمّه لم يشارك في المظاهرات أصلًا، وكان ينام في بيته بكل ببساطة. وقال P41 إن شقيق ابن عمّه فوجئ عندما اعتقل، قبل أن يعود لأهله جثة هامدة.

سألت القاضي كيربر P41 عمّا إذا كان موجودًا عندما تسلمت عائلته الجثة، فقال P41 إنه كان معتقلًا حينها، وتفاجأ عندما عرف أن ابن عمه قد توفي.

سألت كيربر P41 عمّا إذا كان حاضرًا لحظة عودة C2 لعائلته جثةً هامدةً، فقال P41 إنه كان معتقلًا.

أرادت كيربر أن تعرف كيف عرف P41 بكل ذلك، فقال P41 إنه سأل عن تلك الأمور عندما أُفرج عنه، وقيل له أنه استشهد، وثمّة مقاطع تعرض جثته.

سألت كيربر P41 عمّا إذا أعدّ تلك المقاطع بنفسه أم لا، فنفى P41 ذلك، مضيفًا أنه شاهد تلك المقاطع فقط، ولكنّه سجّل المقطع المصور الذي يعرض C1.

قاطع القاضي فيدنر سائلًا P41 عن كيفية علمه بأن C2 قد اعتُقل في فرع الخطيب، فأوضح P41 أنه عرف ذلك بعد أن اعتقُل هو نفسه هناك، وذلك عندما أخبره صديقه وأقاربه أن C2 قد اعتقل برفقة أربعة أشخاص آخرين، وأن جثثهم قد سُلّمت في نفس اليوم.

سأل P41 القضاة عمّا إذا كان بوسعه أن يضيف شيئًا، فسمحت القاضي كيربر له أن يفعل ذلك. قال P41 إنه ثمة حالة قد تُضيف شيئًا لهذه المحاكمة. عندما كان P41 معتقلًا في إحدى منفردات فرع الخطيب، سمع صراخ شخص تعرض للتعذيب أمام الزنزانة، وكان P41 يعرف ذلك الشخص وسمع كل شيء. إن ذلك الشخص هو [FD1] الذي اعتُقل بسبب شقيقه [حُجِب اسمه] الذي كان مطلوبًا لدى أجهزة المخابرات.

قالت كيربر إن P41 قد أخبر المحكمة عن ذلك، فأضاف P41 أنه سجّل مقطعًا مصورًا لهذه الجثة، وبدت آثار التعذيب عليها واضحة للعيان أيضًا.

<u>استجواب من قبل المدّعين العامين</u>

خلص المدّعي العام ريتشر إلى أن P41 لم يُسجّل المقطع المصور الذي يعرض جثة C2، ولكنه قام برفعه على قناته على موقع يوتيوب [التي حُجِب اسمها]، فأقر P41 ذلك، مضيفًا أنه كان رهن الاعتقال حينها.

أراد ريتشر أن يعرف هوية الشخص الذي سجّل ذلك المقطع، فقال P41 إن صديقه الذي يقيم حاليًّا في [حُجِبت المعلومات] هو الذي سجّل ذلك المقطع.

<u>استجواب من قبل محامي المدّعين</u>

أشار محامي المدعين شارمر إلى المقطع المصور الذي يعرض جثة C2 [شاور P41 محاميه]. وسأل شارمر P41 عمّا إذا كان بإمكانه أن يحدد ذلك الشخص من المقطع، فأقرّ P41 ذلك، قائلًا إن ذلك الشخص قد كان جاره.

سأل شارمر P41 عمّا إذا أخبره ذوو ذلك الشخص عن الفرع الذي سلمهما جثة ابنهما، فقال P41 إنه تم تسليم كل الجثث للمعنيين في مشفى تشرين.

أشار شارمر إلى أن P41 قد ذكر قول ذوي ذلك الشخص إن موظفين من فرع الخطيب سلموهم الجثة، فأوضح P41 الإجراء الذي كان شائعًا حينها، وهو أنه يتم نقل الجثث إلى أحد المشافي العسكرية أولًا، ثم يتم إعلام رئيس البلدية بأمرها الذي يقوم بدوره بإعلام ذوي المتوفى كي يتوجهوا إلى المشفى لاستلام جثته.

قال شارمر إنه فهم مما قاله P41 أثناء الاستراحة أن C2 قد توفي في فرع الخطيب، وأراد شارمر أن يعرف كيف عرف P41 ذلك، فقال P41 إن C2 ليس الشخص الوحيد الذي يُعتقل في فرع الخطيب، ويتوفى فيه.

أشار شارمر إلى قول P41 إنه تم استلام الجثة من المشفى، وسأله عن كيفية علمه بأن صاحب الجثة لم يُتوفى في المشفى، وهو ما يعد احتمالًا قائمًا أيضًا، فقال P41 إنه ليس لديه معلومات عن ذلك الأمر، وإن كل ما يعرفه هو أنه تم تسليم خمس جثث [في المشفى]، وأن أصحاب تلك الجثث قد توفوا جميعًا في فرع الخطيب.

قال محامي المدعين كروكر إن لديه بعض الأسئلة التي تتعلق بـ FD1، مشيرًا إلى أن P41 قد سبق له وأن ذكر اسم ذلك الشخص، وأن هناك مقطعا مصورا ذا صلة به على موقع يوتيوب. فسأل كروكر P41 عمّا يسعه أن يقوله في ذلك الشأن، فأوضح P41 أن

المقطع المصور يعرض كيف تم تسليم جثة الشخص إلى ذويه على إثر اعتقاله في فرع الخطيب قبل أن يقوموا بدفن الجثمان. وأضاف P41 أن ذلك الشخص كان يعرف أحد أبناء عمومة P41 أيضًا. وقال P41 إنه يعرف أن ذلك الشخص كان معتقلًا لدى فرع الخطيب، وتعرّض للتعذيب فيه.

أشار كروكر إلى أن P41 قد تعرف على هوية ذلك الشخص من صراخه، وسأله عمّا إذا كان هناك سمات أخرى ساعدته في التعرف على هوية ذلك الشخص، فقال P41 إنه تعرف على هويته من صوته كونهما صديقين، وبناءً على ما طُرح عليه من أسئلة تتعلق بشقيقه، من قبيل مكان شقيقه، وأماكن المشافي الميدانية، وتنقلات شقيقه وتحركاته. وقال P41 إن ذلك الشخص أجاب على تلك الأسئلة قائلًا إن شقيقه طبيب من [حُجبت المعلومات]، لذا يقع على عاتقه واجب مساعدة كل المصابين على حد سواء. وأضاف P41 أنه تم اعتقال ذلك الطبيب في نهاية المطاف، وتعرّض للتعذيب بالصعق بالكهرباء. وتوقفت كليتاه عن العمل، ويقيم في [حُجبت المعلومات] حاليًا.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا اشترك P41 في إعداد المقطع المصوّر الذي يعرض كيفية تسليم الجثث إلى ذويها، والموجود على قناة اليوتيوب الخاصة به، فقال P41 إنه لم يشاهد FD1 بأم عينيه، ولكن بوسعه أن يؤكد أنه كان معتقلًا لدى فرع الخطيب، وتعرض للتعذيب فيه. وقال P41 إنه لم يُسجّل المقطع المصور بنفسه كونه كان خارج سوريا أصلًا عندما تم تسليم جثة ذلك الشخص.

أراد كروكر أن يعرف ما إذا كان P41 يعرف الرابط الخاص بذلك المقطع، وإذا كان على استعداد لأن يشارك رابط ذلك المقطع مع الحضور أم لا، فأقر P41 ذلك، قائلًا إنه على استعداد لأن يعطي الرابط لمحاميه.

استجواب من قبل القاضي فيدنر

أراد القاضي فيدنر أن يعرف ما إذا كان صحيحًا أن P41 كان قد غادر سوريا عندما سُلمت جثث الأشخاص لذويهم، فأقر P41 ذلك.

سأل فيدنر P41 عن زمن مغادرته سوريا، فقال P41 إنه غادر سوريا في نهاية شهر أيّار/مايو 2012.

استجواب من قبل محامي المدعين

سأل محامي المدعين شارمر P41 عمّا إذا كان فهمه صحيحًا لحقيقة أنه تم إعادة رفع بعض المقاطع المصورة على موقع يوتيوب بعد أن حذفها الموقع، فأقر P41 أن المقطع المصور ذا الصلة لا يزال موجودًا على الموقع، وأضاف أنه لم يتم نشر بعض المقاطع، وأنه لا يزال يحتفظ بها في أرشيف خاص.

خلص شارمر إلى أن تاريخ رفع تلك المقاطع على الموقع لا يواطئ بالضرورة تاريخ تسجيل المقطع وإعداده، فأوضح P41 أن ذلك هو الحال بالنسبة للمقاطع المتاحة للعامة، كونها كانت مواكبة للأحداث القائمة حينها.

قال شارمر إنه فهم أنه تم حذف بعض تلك المقاطع، وجرى إعادة رفعها لاحقًا، فأوضح P41 أن المقاطع المتعلقة بحالة FD1 لا تزال موجودةً على موقع يوتيوب، ولم يتم حذفها أصلًا، حيث قامت قنوات مختلفة بنشرها.

سأل محامي المدعين بانز P41 عمّا إذا يعرف المزيد من المعلومات المتعلقة بحالة C1، وتحديدًا فيما يخص تاريخ اعتقاله، وغير ذلك من الأمور، فقال P41 إن ذلك الشخص اعتقل بتاريخ [حُجبت المعلومات] في المكان الذي كان يختبئ فيه. وسُلّمت جثته إلى ذويه بالطريقة التي وصفها P41 سابقًا. وأضاف P41 أن ذلك الشخص كان صديقه.

أراد بانز أن يعرف تاريخ اعتقال ذلك الشخص، فقال P41 إن ذلك الشخص اعتقل في شهر أيلول/سبتمبر 2011.

أشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى قول P41 للمحكمة أنه قد غادر سوريا في أيار/مايو 2012، بينما يتضح من محضر الشرطة أنه غادر سوريا في أيار/مايو 2013. وأرادت كيربر أن تعرف ما إذا غادر P41 سوريا في 2012 أو 2013، فقال P41 إنه غادر سوريا في 2012، والتحق بائتلاف المعارضة في 2013.

قال محامي المدعين شارمر إنه ليس لديه هو وزملائه أي أسئلة أخرى، ولكنهم يودّون أن يطلبوا استراحة كي يتناقشوا في أمر الطلبات التي تقدموا بها.

سأل محامي الشاهد P41، السيد محمد، عمّا إذا سُمح لموكلّه أن ينصرف، فنفت القاضي كيربر ذلك. وأضاف شارمر أنه يوّد أن يُسمح لـP41 أن ينصرف، إلا أن طلباتهم ليست محض طلبات لأخذ الأدلة، بل للاطلاع على المقاطع المصورة مع الشاهد. لذا، من الضروري أن يكون P41 حاضرا كي يجيب على أي أسئلة أخرى.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

قال محامي المدعين شارمر إن بعض الحقائق قد تتغير بعد استجواب الشاهد لا سيما تلك المتعلقة بوفاة المعتقلين داخل فرع الخطيب من عدمها. واقترح أن يتم الاطلاع على لقطات الشاشة المأخوذة من تلك المقاطع كي يتسنى لـP41 أن يحدد هوية الأشخاص الموجودين فيها. كما سيحول ذلك دون استدعاء P41 من خارج البلاد مجددًا كي يمثل أمام المحكمة.

أرادت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن تعرف المغزى من ذلك فيما يتعلق بالطلبات التي رفعها محامو المدعين، فقال شارمر إن ذلك من باب التكرار غير الضروري. وبعد شيء من اللغط حول آلية عرض لقطات الشاشة ذات الصلة أمام المحكمة، أمرت القاضي كيربر بالاطلاع على نسخ باللونين الأبيض والأسود للقطات الشاشة المأخوذة من الوثيقتين اللتين أرسلهما شارمر لتوّه للمحكمة عبر البريد الإلكتروني.

عُرضت الصورة الأولى [التي يظهر فيها وجه أحد المتوفين، وتملؤه الكدمات والجروح]، وسأل شارمر P41 عمّا إذا كان يعرف ذلك الشخص أم لا، وعن هويته إذا كان يعرفه، فقال P41 إنه يعرف ذلك الشخص، وإنه أحد أصدقائه، واسمه هو C2.

عُرضت الصورة الثانية [التي يظهر فيها وجه أحد المتوفين، وتملؤه الكدمات والجروح]، وطرح شارمر على P41 نفس السؤال، فأقرّ P41 مجددًا أنه يعرف ذلك الشخص، وقال إن اسمه هو C1.

قال محامي المدعين بانز إنه يريد أن يُلغي طلبه، وقال كروكر وشارمر الشيء نفسه أيضًا، وخلصت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أنه تم إلغاء طلباتهم.

سُمح لـP41 أن ينصرف كشاهد.

قامت القاضي كيربر بإلغاء جلسة المحاكمة المقررة مبدئيًّا في اليوم التالي.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 3:10 عصرًا.

ستُعقد الجلسة التالية بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 42 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 21 و22 تموز/يوليو، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الرابع والثمانون – 21 تموز/يوليو، 2021

أدلت **P42**، وهي سيدة عملت مع مفوضية الاتحاد الأوروبي في سوريا، بشهادتها بصفتها مدّعية حول اعتقالها والتحقيق معها في فرع الخطيب. وشهدت **P42** أنها حصلت على امتيازات خاصة بسبب منصبها وسُمح لها في بعض الأحيان بالعودة إلى المنزل ليلًا. ثم كان عليها أن تعود في الصباح وتتعرض للتعذيب والضرب. كما أشارت إلى أن أنور كان حاضرًا أثناء بعض جلسات التحقيق، لكنه لم يتحدث معها بشكل مباشر أبدًا. وذكرت أن أنور والمحقق لم يقوما بضربها إطلاقًا، إلا أن السجّانين كانوا يضربونها في كثير من الأحيان أو يعذبونها كما لو كان الأمر لعبة. وفي معرض شهادتها، قالت **P42** إن العديد من أصدقائها شاركوا قصصًا عن التعذيب والاعتداء الجنسي وأنها عرفت الكثير من الأشخاص الذين اختفوا وما زالوا في عداد المفقودين حتى يومنا هذا.

اليوم الخامس والثمانون – 22 تموز/يوليو، 2021

أدلى **P43**، صهر أنور، بشهادته حول معرفته بانشقاق أنور ومتى قرر الانشقاق عن المخابرات. وأكد **P43** على أن أنور كان شخصًا مسالمًا يعارض العنف من قبل جميع الأطراف. وشهد **P43** أن أنور قرر الانشقاق في عام 2011 عندما كان تحت المراقبة بعد الاشتباه بمساعدته لمعتقلين، لكن أنور لم يكن ليغادر دون عائلته. وأفاد **P43** أنه هو بنفسه اخُتطف على يد عناصر من الجيش السوري الحر لمدة ثلاثة أيام واستجوب بشأن أنور قبل إطلاق سراحه. ولاحظ فريق الادعاء العام أن معلومات **P43** حول انشقاق أنور كانت مختلفة عن رواية أنور، على الرغم من أن **P43** زعم أنه لا يعرف تفاصيل انشقاق أنور، وأن معلوماته اقتصرت على الخطط التي لم تنجح في نهاية المطاف. وعلى الرغم من دعم **P43** اللفظي للمعارضة، فقد لوحظ أيضًا أنه في إشارته إلى الثورة استخدم المصطلحات المستخدمة غالبًا من قبل الحكومة السورية. وأنهى **P43** شهادته بالقول إن شاهدًا قال على وسائل التواصل الاجتماعي إنه يجب قتل جميع أفراد عائلة أنور. وتمت مشاركة اسم هذا الشاهد مع القضاة.

اليوم الرابع والثمانون – 21 تموز/يوليو، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:40 صباحًا بحضور سبعة أشخاص وأربعة من الصحفيين، وفيهم رسّام محكمة. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. ولم يكن محامي الدفاع بوكر حاضرا. ومثّل المدّعية د. باتريك كروكر.

شهادة P42

أشارت P42 إلى أنها ستدلي بشهادتها باللغة الألمانية وأنها لا تحتاج إلى سماعات للترجمة. طلبت القاضي كيربر منها الاحتفاظ بها تحسّبًا.

تُليت التعليمات على P42 وأُبلِغت بحقوقها وواجباتها بصفتها شاهدة.

سألت القاضي كيربر P42 عن اسمها وعمرها ومهنتها. فأجابت P42 أن اسمها [حُجب الاسم] وهي تبلغ من العمر 34 عامًا وهي مسؤولة عن منظمة غير حكومية.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك أي علاقة تربط P42 بالمتّهم سواء بالقرابة أو المصاهرة. فردَّت P42 أنها ليست على قرابة به بأي شكل من الأشكال.

سألت القاضي كيربر P42 كيف تم اعتقالها في فرع الخطيب. فقالت P42 إنها كانت تعيش في دمشق وكانت منخرطة في الثورة منذ البداية وتم اعتقالها في الخطيب، ولكن لم يتم القبض عليها مباشرة في فرع الخطيب. كانت على بعد [حُجبت المعلومات] كيلومترات من دمشق عندما تم اعتقالها عند نقطة تفتيش. تم اصطحابها إلى فرع الأمن وأخذ بطاقة هويتها والحاسوب المحمول وأشياء أخرى. في ذلك المساء، أُعيدت إلى المنزل وقيل لها إن عليها الحضور للخطيب في اليوم التالي. في اليوم التالي لم تذهب وقامت بالاختباء لمدة يومين لأنها لم ترغب في الذهاب. كانت قد سمعت بأن الخطيب مكان سيء للغاية، ولم ترغب في الذهاب إلى هناك قبل أن تكون مستعدة. كان عليها أن تذهب في النهاية، فسألت عن موقعه ثم ذهبت إلى الخطيب. في اليوم الأول قامت فقط بالانتظار في غرفة بها تلفزيون صغير. وقد كان عبارة عن فرع إداري. لم يسألها أحد أو يتحدث معها. قدّم لها شخص الشاي. في فترة ما بعد الظهر جاء إليها أحدهم وقال لها إن الشخص المسؤول عنها لم يكن هناك وطلب منها أن تعود مرة أخرى في اليوم التالي. ذهبت في اليوم التالي وكان [سألت P42 المترجم عن معنى كلمة "المحقق"، فأجاب "Ermittler"] موجودًا. سألها المحقق عن المدينة ونقطة التفتيش التي تم اعتقالها فيها. فأخبرته قصة مُختلقةً لتجنب الحديث عن القصة الحقيقية. لم يقتنع المحقق لكنه واصل الاستجواب. لم تقل الحقيقة ولم تذكر أسماءً، لذا أصبح المحقق عدائيًا وأخذها إلى غرفة أخرى. وتعرضت للتعذيب عدة مرات لكنها لم تقل القصة الحقيقية. مكثت في الخطيب لمدة 50 يومًا أو شهرين. لم يعيدوا لها متعلّقاتها وقالوا لها إنها ليست عندهم. أخبرها أنه يتعين عليها دائمًا إبلاغه عندما تريد السفر إلى الخارج (فعلت ذلك مرة واحدة عندما سافرت إلى مصر لكنها لم تضطر إلى القيام بذلك مرة أخرى بعد ذلك، فلم تخبره عندما سافرت إلى ألمانيا على سبيل المثال).

سألت القاضي كيربر P42 متى تم اعتقالها عند نقطة التفتيش. فقالت P42 إن حادثة نقطة التفتيش كانت في آذار/مارس [حُجبت المعلومات]، 2012. حيث عادت إلى المنزل في ذلك اليوم وطُلب منها الذهاب إلى الخطيب في اليوم التالي.

سألت القاضي كيربر P42 إذا كانت قد أمضت الليلة في الخطيب وإذا كانت الإجابة بنعم فإلى متى. فقالت P42 إنها لم تمضِ الليلة هناك. فقد عادت إلى المنزل بعد التحقيق، إلا أنها بقيت فعلا هناك بعد حوالي 7 – 10 أيام.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا حدث ذلك في آذار/مارس أو نيسان/أبريل. فقالت P42 إنها تعتقد أنه كان شهر نيسان/أبريل عندما مكثت [لأول مرة] هناك، لكنها لم تكن متأكدة.

أشارت القاضي كيربر إلى أن P42 قالت إنها كانت مسؤولة عن منظمة غير حكومية. سألت القاضي كيربر P42 عن عملها. فقالت P42 إنها كانت تعمل في التعليم مع مفوضية الاتحاد الأوروبي، "هيا".

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت P42 قد أخبرت المحقق عن عملها. فقالت P42 نعم، كان يعرف عملها.

أشارت القاضي كيربر إلى أن P42 كانت أحيانًا تمضي الليلة في الخطيب وأحيانًا لا. سألت القاضي كيربر P42 عمّا حدث عندما فعلت. سألت P42 عمّا إذا كانت القاضي كيربر تقصد عندما كانت تبيت حتى الصباح.

فأكّدت القاضي كيربر ذلك. قالت P42 إنها نُقلت إلى مكتبٍ من أجل التحقيق.

سألت القاضي كيربر عن مكان ذلك المكتب. فقالت P42 إنها غير متأكدة. كان إما في الطابق الأرضي أو الطابق الأول. وكانت هناك غرف أخرى أيضًا. جرى التحقيق الأول هناك [في ذلك المكتب]. بدأت تروي قصتها المُختلقة. ولم يقتنع المحقق، لكنه كان لطيفًا وأخبرها أنه لم يكن محققًا، بل كان مساعدها. قدم لها القهوة وحاول كسب ثقتها قائلًا إنه ليس شريرًا. قالت P42 إنها كانت تحاول إنعاش ذاكرتها [سألت P42 المترجم الفوري عن معنى الكلمة فقال المترجم "auffrischen"]. تابعت P42 قائلةً إنهم أخذوها إلى غرفة أخرى وقاموا بعصب عينيها. تم اقتيادها عددًا من الدرجات إلى الطابق السفلي. لم يكن الدرج بعيدًا [عن الغرفة]. كانت هناك غرفة كبيرة بداخلها طاولة وكراسي ودلو من الماء. وكانت بلا نوافذ. جلست P42 على الكرسي وكذلك فعل المحقق. كان هناك شابان يعملان في الفرع، لكنهما لم يعذباها. كما لم يعذبها المحقق. توّجب على P42 الانتظار لفترة طويلة، وكان ذلك نوعًا من التعذيب. حيث كانت في بعض الأحيان تنتظر ويداها مقيدتان لأعلى. لم يتحدث إليها أحد، وكان الأمر صعبًا. وكانوا يضربونها دائمًا على رأسها، ولم تعرف السبب – كما ضُربت على وجهها ورقبتها. وقاموا بتوصيل كابلات كهربائية بركبتيها وأظافرها. كان الأمر غريبًا لأنها لم تفعل شيئًا. كلما سألت/تساءلت عمّا فعلته، كان يضربها مرة أخرى. كانت الكهرباء كـ "عبث/لهو" [كانت أشبه باللعبة]. خارج الغرفة، كان [المحقق] لطيفًا، إلا أنه داخل تلك الغرفة، كانوا مختلفين. لم تستطع P42 التفريق بين الليل والنهار.

ذكّرت القاضي كيربر P42 بأن بإمكانها أن تأخذ قسطًا من الراحة وأنه يمكنها استخدام سماعات الترجمة الفورية وقتما تشاء. تابعت القاضي كيربر، وسألت P42 عمّا إذا كان تعذيبها بالكهرباء له دلالاتٌ جنسيةٌ كذلك. أشارت القاضي كيربر إلى أن P42 ذكرت أنهم استخدموا الكهرباء على ركبتيها وأظافرها. قالت P42 إنها لم تكن على أظافرها وركبتيها فحسب، بل على صدرها وكتفيها أيضًا.

كررت القاضي كيربر الجزء الآخر من سؤالها متسائلةً عمّا إذا كانت هناك دلالاتٌ جنسية. فأكّدت P42 ذلك.

سألت القاضي كيربر أي نوع. فقالت P42 إن أحد الشبان سحب رأسها نحو "جزئه السفلي"، وطلب منه الآخر التوقف.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إنه يريد العودة إلى اعتقالها وسألها عمّا إذا كانت ناشطة سياسيًا وماذا كانت تفعل. سألت P42 عمّا إذا كان القاضي فيدنير يقصد نشاطها السياسي.

فأكد القاضي فيدنير ذلك. قالت P42 إنها شاركت في الثورة والمظاهرات والشبكات المختلفة، لكن لم يكن لديها نشاط/دور معين.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان الناس في الخطيب يعرفون ذلك عنها. فقالت P42 إنها غير متأكدة.

أشار القاضي فيدنير إلى قول P42 إن اعتقالها الأول في [حُجبت المعلومات] آذار/مارس، 2012 كان في الزبداني بالقرب من فرع الخطيب. سألها القاضي فيدنير كيف عرفت أنه كان فرع الخطيب. فقالت P42 إنه قيل لها في فرع الأمن الصغير إن عليها الذهاب إلى فرع الخطيب. بالإضافة إلى أنه كان معروفًا في دمشق، وسمّي على اسم الحي [اشتُق اسم الفرع من اسم الحي].

سأل القاضي فيدنير P42 ما إذا طُلب منها أن تذهب إلى الخطيب ["إذًا، قالوا لكِ أن تذهبي إلى هناك"]. فقالت P42 نعم.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا سمعته عن الخطيب. قالت P42 إنه في عام 2012، ومنذ بداية الثورة عام 2011، تم اعتقال أصدقائها هناك وكانوا يتحدثون عنه وعن أجهزة المخابرات بأكملها. لقد كان خطيرًا.

ذكّر القاضي فيدنير P42 بما حدث مقتبسًا محضر استجواب الشرطة: "لم أرغب في الذهاب إلى هناك، لأنني كنت أعرف أنه كان هناك سوء معاملة وتوفي أصدقائي هناك." فقالت P42 نعم، ليس فقط في الخطيب، ولكن في مختلف الفروع أيضًا.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كان بإمكانها التوضيح. فقالت P42 إن ثلاثة من أصدقائها اعتُقلوا ولم يُطلق سراحهم بعد. وطُلب من عائلاتهم أخذ الممتلكات الشخصية لأفراد عائلاتهم المعتقلين. أشارت P42 إلى أنها شكلت بذلك تلك الصورة السلبية عن الفرع.

بالإشارة إلى محضر استجواب الشرطة، طلب القاضي فيدنير من P42 التحدث عن الكلمة المفتاحية "مال – رشوة". فقالت P42 إنها حاولت تسوية وضعها وحاولت اتخاذ الترتيبات اللازمة حتى لا تضطر إلى العودة إلى الفرع. أخبرت "تلك المرأة" P42 أن "تخبرهم" [أجهزة المخابرات] بالرواية المُختلقة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت P42 تعرف ما حدث للمال. فقالت P42 إنه كان من المفترض أن يُعطى لشخص في الفرع.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت P42 تعرف من هو الشخص. فأجابت P42، لا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P42 تقدير عدد المرات التي سُمح لها بالعودة إلى المنزل بعد التحقيق. فقالت P42 إنها كانت خمس مرات في الأسبوع في الشهر الأول أو الثاني، لكن ذلك كان بعد اعتقالها وقبل أن تحصل على متعلقاتها الشخصية. واستمر الأمر من آذار/مارس إلى نهاية حزيران/يونيو.

قال القاضي فيدنير إنه عندما سُئلت P42 في استجواب الشرطة حول متى كان بإمكانها العودة إلى المنزل لأول مرة، فأجابت P42 أن ذلك كان في بداية نيسان/أبريل وربما في 4 نيسان/أبريل. قالت P42 إنها لم تستطع سماع القاضي فيدنير.

[كرر القاضي فيدنير سؤاله]. فقالت P42 نعم، لم تعد إلى المنزل على الفور. كان إما في آذار/مارس أو نيسان/أبريل.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان من الصحيح أن P42 اضطرت إلى قضاء ليالٍ في الخطيب أثناء اعتقالها. فقالت P42 نعم، كان يمر يومان إلى ثلاثة أيام متتالية وهكذا [تعني P42 أنها كانت تُعتقل من يومين إلى ثلاثة أيام في المرة الواحدة، ثم يسمح لها بالعودة إلى المنزل. ثم يتم اعتقالها مرة أخرى وهكذا].

أشار القاضي فيدنير إلى قول P42 في استجواب الشرطة إن الأمر استغرق عشرة أيام أو أسبوعين. قالت P42 نعم، لكنه كان يجري بشكل متقطّع/متفرّق.

سأل القاضي فيدنير P42 أين كانت تنام عند اعتقالها. فقالت P42 إنها كانت في غرفة صغيرة وحدها. لم تعرف P42 ما إذا كانت في الطابق الأرضي أو تحت الأرض. كانت الغرفة بلا نوافذ وكانت قذرة.

سأل القاضي فيدنير P42 عن حجمها. فقالت P42 إنها كانت حوالي 2×3 أمتار.

سأل القاضي P42 إن كان يدخلها ضوء الشمس أو إن كان فيها نوافذ. قالت P42 لا، لم يكن هناك ضوء.

سأل القاضي فيدنير ما إذا لم تكن هناك نوافذ كذلك. فأجابت P42، لا لم تكن هناك نوافذ.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت مظلمةً/معتمةً طوال الوقت. فقالت P42 إنه لم يكن هناك سوى فتحة في الباب وبعض الضوء في الممر.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كان هناك مرحاض داخل زنزانتها أم إذا كان عليها الخروج من الزنزانة. فقالت P42 إنها لم تسمع سؤال القاضي فيدنير.

[كرر القاضي فيدنير سؤاله]. تحدثت P42 إلى المترجم الذي قال إن المرحاض كان بالخارج [خارج الزنزانة] وكان هناك دلو مخصص لهذه الأمور [لم توضح P42 ما إذا كان الدلو يستخدم كمقعد مرحاض أم أنه كان فيه ماء للتنظيف. كما أنها لم توضح ما إذا كان في الزنزانة أم في الحمام].

[قال كروكر إنه سيحاول إعطاء P42 سماعات الرأس التي تنقل الخطاب باللغة الألمانية لرؤية ما إذا كانت P42 ستسمع بشكل أفضل. بعد وضع السماعات، قالت P42 إن بإمكانها أن تسمع بشكل أفضل].

سأل القاضي فيدنير P42 إذا كانت قد رأت معتقلات أخريات. فأجابت P42، لا.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كانت قد رأت معتقلات أخريات أو زنازين أخرى عندما كانت تذهب إلى المرحاض. فقالت P42 إنه كان هناك ثلاث زنازين أخرى، لكنها لم تر معتقلات اخريات. إلا أنها سمعت أصواتهن.

سأل القاضي فيدنير P42 ما إذا كانت تسمع أصوات سوء المعاملة/التعذيب. فأكّدت P42 أنها سمعت نساءً يتعرضن للضرب في الليل، لكن P42 لم تكن متأكدة مما إذا كنَّ في الممر. وأضافت P42 أنها عندما كانت تنام، كانت تسمع بكاء وأحيانًا صراخًا.

سأل القاضي فيدنير P42 أين تعرضت لسوء المعاملة. سألت P42 عمّا إذا كان القاضي فيدنير يقصدها هي.

أجاب القاضي فيدنير بنعم، هي وأخريات. قالت P42 إن الغرفة كانت كبيرة قليلًا. ولم يكن هناك أثاث. في إحدى الزوايا كان هناك بعض الكراسي وفي ركن آخر كان هناك دلو فيه ماء بالإضافة الى كابلات وعصي خشبية.

ذكر القاضي فيدنير أنه في استجواب الشرطة، قالت P42 إنه كانت هناك آثار دماء على الحائط. فقالت P42 نعم، في الغرف الأخرى أيضًا.

سأل القاضي فيدنير في أيِّ غرف. فقالت P42 في غرفتها [زنزانتها] أيضًا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا قالت P42 في استجواب الشرطة إن الكرسي كان مكسورًا. فقالت P42 نعم، كما قُيّدت ركبتاها به ذات مرة.

سأل القاضي فيدنير P42 إذا كانت قد ضُربت بالكرسي. فقالت P42 لا، لقد ضُربت على رأسها. وأضافت أنها لا تعرف كيف حدث ذلك، إلا أنها نظرت إلى رجليها ورأت الدماء، ورأت الكرسي مكسورًا.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا رأت P42 إطارات. قالت P42 إنها لم تر إطارات في تلك الغرفة.

أشار القاضي فيدنير إلى قول P42 إنه كان هناك خرطوم أزرق. فأكّدت P42 أنها تتذكر ذلك.

سأل القاضي فيدنير عن الأساليب التي تم استخدامها أثناء تعرُّضها لإساءة المعاملة وما الذي تم استخدامه للضرب. فقالت P42 بالأيدي والأرجل. إنها لا تتذكر كل شيء، ولكن في الغالب تم استخدام الأيدي والأرجل.

أشار القاضي فيدنير إلى أنه في استجواب الشرطة، قالت P42 إنها ضُربت بيدٍ على رأسها ورُكلت كذلك. فأكّدت P42 ذلك.

أشار القاضي فيدنير إلى قول P42 إنها كانت تُضرب أحيانًا على قدميها. فقالت P42 نعم، تتذكر ذلك.

قال القاضي فيدنير إن P42 ذكرت أنها تعرضت للجلد أحيانًا على قدميها عندما كانت على الكرسي المكسور. قالت P42 نعم، إنها لا تعرف كيف [حدث ذلك]، لكنها رأت الدماء ورأت الكرسي المكسور.

سأل القاضي فيدنير P42 إذا كانت تتذكر السوط. فقالت P42 إنها تتذكر الخرطوم، إلا أنها لا تتذكر الكثير [عن السوط].

سأل القاضي فيدنير P42 إذا سُكب الماء عليها. فقالت P42 ربما غسلت وجهها. ليست متأكدة.

قال القاضي فيدنير إن P42 ذكرت أنها عُلّقت [تعرّضت للشّبْح]. طلب القاضي فيدنير من P42 أن تصف كيف وأين حدث ذلك. فقالت P42 إنها عُلِّقت على الحائط المقابل للطاولة وأحيانًا عندما لم هناك تحقيق. وكانت يداها مرفوعتين [تم تعليقها من يديها] وكادت قدماها تلامسان الأرض. وأضافت P42 أنه [التعليق] حدث فقط في الغرفة.

سأل القاضي فيدنير P42 كيف تم تعليقها. فقالت P42 على الحائط.

سأل القاضي فيدنير إذا كان هناك خُطّاف. فقالت P42 إنه كان هناك سلسلة على الحائط، لكنها لا تتذكر.

سأل القاضي فيدنير ما إذا تم تعليق P42 عدة مرات. فقالت P42 نعم، حوالي ثلاث مرات.

سأل القاضي فيدنير P42 إن بقيت واعية. فقالت P42 نعم، طوال الوقت في الفرع.

سأل القاضي فيدنير P42 إذا تم التحقيق معها أثناء تعرّضها لسوء المعاملة. فقالت P42 نعم، تم التحقيق معها، و"كانوا" يريدون مزيدًا من المعلومات، مثل مع من تواصلت وأماكن معارفها بالخارج.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كان قد حدث ذلك في الغرفة. فأكّدت P42 ذلك.

سأل القاضي فيدنير كيف كان رد فعلهم [المحقق/السجّانين] عندما لم تجب. فقالت P42 إن التحقيق بدأ بالتهديدات. وسألوها عمّا إذا كانت تعرف بعض الأشخاص ومع من تواصلت. وعندما لم يكن هناك إجابة، كان أحد الشباب [الموظفين] يضرب الطاولة بيده أو يضع يده على كتفها أو رقبتها عندما لم تجب. وعندما واجهتهم وسألتهم لماذا فعلوا ذلك، ازادوا غضبًا وضربوا أكثر [لم يكن واضحًا ما إذا كانت تعني أنهم كانوا يضربون/يخبطون الطاولة أو يضربونها هي أكثر]. وأضافت P42 أنهم كانوا أحيانًا يأتون بمفردهم دون محقق وأنهم استخدموا في أحد الأيام الصعق بالصدمات الكهربائية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا استُخدم الصعق الكهربائي في غياب التحقيق. فقالت P42 نعم، تتذكر أن الأمر كان مثل "اللهو" وأنه كان يُستخدم فقط لمتعتهم الخاصة.

سألت القاضي كيربر عن عدد مرات استخدام هذا الأسلوب. فأجابت P42، معظم الوقت.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد تم استخدامه في غياب المحقق. فقالت P42 إن المحقق كان غائبًا ذات يوم.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

أشار القاضي فيدنير إلى أن P42 تحدثت عن كيفية تعرضها للتعذيب في حضور المحقق. فأكّدت P42 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P42 إن قام المحقق بتعذيبها أو إن كان ذلك مِن فِعل السجّانين وحدهم. فقالت P42 فقط السجّانين.

سأل القاضي فيدنير P42 إن قال المحقق شيئًا أو أصدر أي أوامر. فقالت P42 نعم، مثل "توقف" أو "دع الأمر لوقت لاحق" وكان في بعض الأحيان يقول إن على P42 التعاون.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كان المحقق الذي كان في الطابق العلوي هو نفسه الذي كان موجودًا أثناء التحقيق تحت الأرض. فقالت P42 نعم، إضافة إلى أشخاص آخرين.

سأل القاضي فيدنير P42 إذا كانت معصوبة العينين. فقالت P42 إنها لم تكن كذلك داخل الغرفة.

سأل القاضي فيدنير P42 أين كانت معصوبة العينين. فقالت P42 في طريقها إلى الغرفة [في الطريق من الزنزانة الى غرفة التحقيق].

سأل القاضي فيدنير P42 متى أُزيلت العصابة. فقالت P42 عندما عادت [إلى زنزانتها].

سأل القاضي فيدنير P42 إن كانت هناك إهانات/شتائم. فأجابت P42 بنعم، الكثير منها.

سأل القاضي فيدنير عمّا كانت. فقالت P42 "عاهرة/شرموطة" وكلمات أخرى لا تعرفها باللغة الألمانية. تلك الكلمات وأشياء جنسية أخرى.

سأل القاضي فيدنير ما هي "الأشياء الجنسية". سألت P42 القاضي فيدنير عمّا إذا كان يريد أن يعرف ما هي الأشياء الجنسية الأخرى [لم تفهم P42 أو تسمع السؤال بشكل صحيح].

قال القاضي فيدنير نعم وطلب من P42 إخبار المترجم الفوري بالكلمات لترجمتها. قالت P42 "خرية"، "حمارة"، "عاهرة/شرموطة"، "منيوكة"، وأشياء من هذا القبيل.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كانت قد رأت المتَّهم في الفرع هناك. فأكّدت P42 ذلك.

طلب القاضي فيدنير من P42 أن تنظر حولها في قاعة المحكمة وتقول ما إذا كان بإمكانها التعرف عليه مرة أخرى. قالت P42 [نظرت إلى أنور على يمينها] نعم، لقد كان محققًا في غرفة التحقيق ورأته في مناسبة أخرى. حيث كان هناك شخص مهم آخر أراد رؤيتها. واقتيدت P42 إلى مكتب كبير وكان هناك أثاث ونوافذ وأرائك وكان المتَّهم جالسًا في الزاوية. وكانت P42 قد نظرت إليه [أنور] في غرفة التحقيق ونظر إليها.

سأل القاضي فيدنير P42 إذا كانت معصوبة العينين. فقالت P42 لا، ليس في تلك الغرفة. أضافت P42 أنها رأت أشخاصًا آخرين في الغرفة. وسألها "هو" [الشخص المهم، كما هو موضح في السؤال التالي] كم من الوقت بقيت هناك. وكان المتّهم جالسًا مع أشخاص آخرين يشربون [الشاي والقهوة... إلخ].

أشار القاضي فيدنير إلى أن P42 ذكرت أن هناك شخصًا مهمًا. سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كان المتّهم أو هذا الشخص هو من حقق معها. فقالت P42 الشخص الآخر [الشخص المهم].

سأل القاضي فيدنير P42 عمّ سُئلت. فقالت P42 إنها سُئلت عن المدة التي مكثتها هناك وعن اسمها.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كانت قد قالت أي شيء آخر. فأجابت P42، لا.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا كان المتّهم يرتديه من ملابس. فقالت P42 إنه كان يرتدي ملابس سوداء.

سأل القاضي فيدنير P42 إن كان يرتدي زيًا رسميًا أم ثيابًا مدنية. فقالت P42 ملابس مدنية.

سأل القاضي فيدنير عن الطابق الذي كان فيه المكتب. فقالت P42 إنه كان فوق الأرض، إلا أنها لم تكن متأكدة. لكنها نظرت إلى النافذة وكان يبدو أنه يمكن أن يكون في الطابق الثاني.

ذكّر القاضي فيدنير P42 بما حدث مقتبسًا من محضر الشرطة "عرَّف الشخص نفسه بأنه عقيد أو عميد". فأكّدت P42 ذلك.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P42 ذكرت أن هناك أشخاصًا آخرين. سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان هناك معتقلون آخرون. فقالت P42 إنها رأت شخصًا آخر اعتقدت أنه معتقل لأنه بدا مريضًا ولم يبد بخير. حيث يمكن للمرء أن يرى أنه مريض وأنه بقي هناك لفترة طويلة. وكان يبدو أنه تعرض لسوء المعاملة وكان لديه [التفتت P42 إلى المترجم وسألته عن المرادف الألماني لكلمة "كدمات"].

سأل القاضي فيدنير [المترجم] عمّا كان لدى الشخص [المعتقل]. فأجاب المترجم "كدمات".

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان قد قال شيئًا آخر. سألت P42 عمّا إذا كان القاضي فيدنير يقصد الشاب [المعتقل] أم الشخص المهم.

قال القاضي فيدنير أيٌّ منهما. قالت P42 إنه [الشخص المهم] أمرها أن تذهب الى الخارج. رأت P42 أشخاصًا آخرين، لكنهم لم يتحدثوا معها كثيرًا.

ذكّر القاضي فيدنير P42 بما حدث مقتبسًا من محضر الشرطة، "لقد أخذوني إلى الغرفة مع الشخص المهم. وأزالوا العصابة. رأيت أنور مع أشخاص آخرين. وكنت المعتقلة الوحيدة. كان هناك رجل يريد ابنه. كما كانت هناك امرأة كبيرة في السن تبكي. كنت أتساءل لماذا تعرضت لسوء المعاملة. وأعادوني إلى الزنزانة ". فقالت P42 إنه كان هناك العديد من الأشخاص في الفرع في ذلك اليوم. وحدثت أمور كثيرة.

سأل القاضي فيدنير P42 عن الموقف الأول عندما رأت أنور. فقالت P42 إنه [أنور] كان في غرفة التحقيق وكان لديه ملفات. وجلس هناك، ولم يتحدث مباشرة إلى P42، لم يفعل شيئًا – جلس هناك فقط وتحدث مع محققها. وأخبرها المحقق [محقق P42] أنه كان يساندها وذكر أنها سُنية وأنها محظوظة.

سأل القاضي فيدنير P42 إن قام أنور بتقديم نفسه. فقالت P42 لا، قال [محقق P42] فقط أنه [أنور] كان زميله.

سأل القاضي فيدنير P42 إذا تحدثت مع أنور. فقالت P42 لا، لم يتحدث معها مباشرة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان محققها هو من ذكر أنها سُنية وأنها محظوظة. فقالت P42 نعم، كان ذلك محققها.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت P42 قد تعرضت لسوء المعاملة في الطابق العلوي أو تحت الأرض في حضور أنور. فقالت P42 تحت الأرض. ولم تره في الطابق العلوي [أثناء التحقيق].

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كانت قد تعرضت لسوء المعاملة في حضوره [أنور]. فأكّدت P42 ذلك.

طلب القاضي فيدنير من P42 أن تصف كيف ومتى دخل أنور إلى غرفة التحقيق، وماذا فعل. فقالت P42 إنه [أنور] كان يأتي مع محققها وأحيانًا كان يأتي بمفرده بعد دخول محققها مسبقًا [في غرفة التحقيق]. وكان الأمر يجري كالمعتاد. كان يجلس هناك فقط. ولم يقم بأي مهمة محددة ولم يشارك في التحقيق. كان محققها هو من أجرى التحقيق.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كانت قد تعرضت لسوء المعاملة عندما كان أنور هناك. فأكّدت P42 ذلك.

سأل القاضي فيدنير عن نوع سوء المعاملة. فقالت P42 إنها كانت تُضرب على رأسها، وعندما لم تكن تجيب على الأسئلة حدث نفس الأمر [كانت تُضرب على رأسها].

سأل القاضي فيدنير إن كان ذلك يحدث كثيرًا أو مرة واحدة فقط. فقالت P42 لا، حدث ذلك عدة مرات. لم تتذكر P42 الموقف جيدًا.

طلب القاضي فيدنير من P42 تأكيد أن أنور لم يحقق معها. فأكّدت P42 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كانت قد ميّزت لهجة معينة للمحققين. فقالت P42 إنها لم تلاحظ أي لهجة. وهي فلسطينية سورية ولا تستطيع التمييز بين اللهجات.

سأل القاضي فيدنير P42 متى ربطت اسم "أنور" بالشخص. فقالت P42 إنها لم تفهم.

سأل القاضي فيدنير P42 متى نسبت اسم "أنور" إلى المتَّهم. فقالت P42 لاحقًا، بعد التحقيق وبعد أن كُشِف وجهه.

سأل القاضي فيدنير إذا كانت P42 تعني بعد أن كَشف وجهه أثناء اعتقالها. فقالت P42 لا، بعد أن نُشرت صوره في وسائل الإعلام.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كانت P42 تعني أن هذا حدث عندما كانت في ألمانيا. قالت P42 نعم، في ألمانيا.

صرّح القاضي فيدنير أن P42 اعتقلت بعد ذلك، وطلب من P42 أن تصف متى حدث ذلك وماذا حدث. فقالت P42 إنها كانت لا تزال تُستدعى إلى الخطيب في ذلك الوقت. وكان على P42 أن تقابل شخصًا في مظاهرة، إلا "أننا " [لم توضح P42 ما إذا كانت تقصد نفسها هي وأصدقاءها أم المعتقلين من المظاهرة] اعتُقلنا ونُقلنا إلى كفر سوسة. وكانت تحمل فقط رخصة قيادتها معها، ولم تكن معها بطاقة هويتها [لأنها كانت لا تزال مصادرة في الخطيب]. ولم تخبرهم P42 أنها معتقلة في الخطيب. تم "اقتيادنا" إلى غرف التحقيق. كان هناك نساء أخريات ورجال مسنون. ووقّعت على أوراق صرّحت فيها أنها عملت لصالح المعارضة [طلبت P42 من المترجم ترجمة الجمل التالية. قام المترجم بترجمة نهاية إجابتها]: أنها كانت تتعامل مع المعارضة وتوهن نفسية الأمة وتشارك في مظاهرة غير شرعية وتنشر أخبارًا كاذبة عن سوريا. كما وقّعت على تعهد بأنها لن تفعل شيئًا من هذا القبيل مرة أخرى وتم إطلاق سراحها في نفس اليوم.

سأل القاضي فيدنير P42 إذا كانت قد تعرضت لسوء المعاملة هناك. فقالت P42 لفظيًا فحسب.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كانت قد رأت عنفًا ضد النساء الأخريات. فقالت P42 نعم، روت النساء قصص التعذيب. كانت إحداهن حاملًا والأخرى كبيرة في السن. وكانت السيدة الكبيرة في السن مع حفيدها وكانا من جنوب دمشق. واعتُقلت الجدة والحفيد معًا لمدة ثمانية أشهر. قال أحد السجانين "توقفن عن الكلام" وضرب إحدى النساء.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا إذا كانت قد تواصلت مع الفرع 285 بعد تلك الحادثة. فقالت P42 لا، كانت تلك المرة فقط.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا حدث في فرع الخطيب بعد تلك الحادثة في كفر سوسة. فقالت P42 إنها تابعت مع الخطيب وأخبرتهم أنها كانت مريضة.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان فرع الخطيب على علم بالاعتقال في كفر سوسة. نفت P42 ذلك.

قال القاضي فيدنير إن P42 ذكرت في استجواب الشرطة أن محققها اتصل بها في المنزل. فقالت P42 نعم، اتصل بها في المنزل.

سأل القاضي فيدنير P42 عمّا قاله [المحقق]. فقالت P42 إنه سألها إن كانت على ما يرام وما إذا كانت بحاجة إلى مساعدة وأخبرها متى عليها القدوم.

سأل القاضي فيدنير P42 إن كانوا يريدون منها التعاون مع النظام. فقالت P42 نعم، طلب منها التعاون مع النظام وإعطاءه معلومات الاتصال وأسماء الأشخاص، وطلب منها الاتصال به في حال كان هناك تهديد للبلاد.

استجواب من قبل الادّعاء العام

طلبت المدّعي العام بولتس من P42 وصف ظروف اعتقالها: الطعام والماء والنظافة والرعاية الطبية والإصابات وما إلى ذلك. فقالت P42 إنه سُمح لها بالذهاب إلى المرحاض، إلا أن الاستحمام كان محظورا. وكان الطعام عبارة عن بيضة مسلوقة أو بطاطا وزيتون. وبشكل عام، كان قديمًا. لم تكن هناك رعاية طبية. ووفقًا لما قاله لها أصدقاؤها الآخرون، كان وضع P42 أفضل من غيرها.

قالت بولتس إنها لم تفهم الجزء الأخير من الإجابة. أوضحت P42 أن أصدقاءها أخبروها أن وضعها كان أفضل من وضع المعتقلين الآخرين.

سألت بولتس P42 إذا كان ذلك يعني أن وضع اعتقال المعتقلين الآخرين كان أسوأ من وضعها. فأكّدت P42 ذلك.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن P42 ذكرت أنه كان عليها أن تقابل شخصًا مهمًا. فأكّدت P42 ذلك.

سأل فراتسكي P42 إن لم يكن ذلك الشخص أنور. نفت P42 ذلك.

طلب فراتسكي من P42 أن تصف ذلك الشخص وما كان يرتديه. على سبيل المثال، هل كان يرتدي زيًا رسميًا؟ فقالت P42 إنه لم يكن يرتدي زيًا رسميًا، بل كان يرتدي قميصًا. وصرّحت P42 أنه ليس لديها معلومات عنه ولا تعرف اسمه. وكان شعره أسود ممشطًا إلى الجانب. وكان كتفاه كبيرين. ولا يوجد الكثير مما يمكن لـP42 قوله عنه.

سأل فراتسكي P42 إذا كان هناك وحدات مغاوير/كوماندوز في الغرفة. فأكّدت P42 ذلك.

سأل فراتسكي P42 عمّا إذا كانت تعرف الغرض من اصطحابها إلى تلك الغرفة وما إذا كان هؤلاء الأشخاص يعرفونها. فقالت P42 لا، فهي تعتقد أنها كانت زيارة قام بها ذلك الشخص. ولا تعرف P42 ما إذا كان من نفس الفرع أم من فرع آخر. لم يخبرها بذلك.

سأل فراتسكي P42 إذا كان بإمكانها تقدير المدة التي مكثتها في الغرفة. فقالت P42 ليس لوقت طويل؛ حوالي 10 – 20 دقيقة ثم عادت إلى زنزانتها.

طلب فراتسكي من P42 أن تصف محققها، مثل ما إذا كان يرتدي زيًا رسميًا أم ثيابًا مدنيةً ولهجته وما إلى ذلك. فقالت P42 إنه لم يكن يرتدي زيًا رسميًا ولا يمكنها أن تميّز لهجته، لكنها لم تكن لهجة ثقيلة وقال إنه سُني. كان يرتدي ثيابًا مدنية وكان الشبان [السجّانون] يرتدون الزي الكاكي ولم يرتدوا زيًا رسميًا كاملًا.

أشار فراتسكي الى أن P42 قالت إنها فلسطينية سورية. فقالت P42 إنها فلسطينية لكنها عاشت حياتها كلها في سوريا وولدت في دمشق.

ذكّر فراتسكي P42 بما حدث مقتبسًا من محضر الشرطة، "قال أنور إنه سُني وإنه كان سيساعدني". فقالت P42 إنها تعتقد أن هذا كان محققها، وقد قال ذلك عدة مرات، وليس فقط عندما كان أنور هناك.

سأل فراتسكي P42 عمّا إذا كانت تعني أن الشخص الذي تحدثت عنه في استجواب الشرطة هو محققها. فأكّدت P42 ذلك.

ذكّر فراتسكي P42 بما حدث مقتبسًا من محضر الشرطة، "لم أتمكن من تميز لهجة أنور، ولم أتحدث معه." فأكّدت P42 ذلك.

قال فراتسكي إن أنور لم يقل إنه سُني في ذلك الوقت. فقالت P42 نعم، كان المحقق الآخر.

استجواب من قبل محامي المدعين

أشار محامي المدعين شارمر إلى أن P42 قالت إنها ذكرت قبل ذهابها إلى فرع الخطيب أن أصدقاءها كانوا معتقلين هناك ولم يتم إطلاق سراحهم. سأل شارمر P42 متى تم اعتقالهم ومدة اعتقالهم وما إذا كان بإمكانها مشاركة أسمائهم إن لم يكن لدى P42 مشكلة في ذلك. فقالت P42 إنه فيما يتعلق بالأسماء، لم تستطع تقديمها، لأنها لا تعرف ما إذا كان مسموحًا لها بذلك، ولم تعرف بعض الأسماء. في بعض الأحيان، تعرف P42 الأشخاص دون معرفة أسمائهم. أوضحت P42 أن النشطاء اعتُقلوا اعتبارًا من آذار/مارس، 2011، غير أنها

تعرف أشخاصًا اعتُقلوا في ("لنَقُل") تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، 2011 وتوفي بعضهم. تم إطلاق سراح إحدى صديقاتها بعد 17 يومًا من اعتقالها [الصديقة] وقد قالت إن هذا الشخص توفي وأن ذلك الشخص توفي، وهكذا سمعت P42 عنهم [المعتقلين المتوفين]. بالإضافة إلى ذلك، كانت والدة جارها فلسطينية وقد قيل لها إن ابنها مات. تعرف P42 أكثر من 11 شخصًا اعتُقلوا بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ولا أحد يعرف مكان وجودهم.

سأل شارمر P42 إذا كان ذلك يعني أنها لم تكن تعرف حتى يومنا هذا ما إذا كانوا على قيد الحياة. فأكّدت P42 ذلك.

سأل شارمر P42 كم منهم اعتُقلوا أو توفوا في فرع الخطيب. فقالت P42 إن أربعة على الأقل قيل إنهم لقوا حتفهم [ماتوا في الخطيب].

سأل شارمر P42 عمّا إذا كانت تتحدث عن الفترة بين عامي 2011 و2012. فقالت P42 لا، فقط 2011.

أشار شارمر إلى أن P42 كانت تعمل لصالح مفوضية الاتحاد الأوروبي وسألتها عمّا إذا كان ذلك قد منحها وضعًا خاصًا. فقالت P42 نعم، كان لديها وضع خاص. حيث اعتُقلت بمفردها [كانت لها زنزانتها الخاصة] وتمكنت من العودة إلى المنزل. سمعت P42 من معتقلين آخرين في الخطيب عن أساليب تعذيب أخرى وعن الأعداد الكبيرة من الناس [الزنازين المكتظة]. وكانت هناك أمراض ولم يكن هناك رعاية صحية. قالت P42 إنها شعرت عندما عادت إلى المنزل بأنها مُنحت معاملة خاصة. لذلك، فإن P42 ممتنة لكونها على قيد الحياة.

[صُرفت P42 الساعة 11:43]

***

[استراحة لمدة 5 دقائق]

***

تلت القاضي كيربر قرارًا صادرًا عن المحكمة [حُجبت الأسماء واستُبدلت بنظام تعريف الشهود الخاص بالمركز السوري للعدالة والمساءلة. في حالة عدم إدلاء الشاهد بشهادته في المحكمة، يُشار إلى يوم المحاكمة الذي يوضح تفاصيل استجواب الشرطة السابق]:

"1. أدلى الشاهد [حُجب الاسم] [P36] بشهادته حول الوفيات في الفرع 251 خلال شهر رمضان، 2012 عندما أُمر للمرة الأولى بدخول الفرع بصفته طبيبًا. وكان شهر رمضان من 19 تموز/يوليو – 18 آب/أغسطس. وأثناء عمله الذي استمر حتى عام 2013، رأى جثثًا وأشخاصًا توفوا لاحقًا في المشفى. كانت أسباب الوفاة في الغالب تعود الى ظروف السجن أو سوء المعاملة. كان يرى حالات الوفاة كل يوم تقريبًا وكان قادرًا على تذكر ثلاث حالات وفاة فردية؛ اثنتان في الفرع وواحدة في المشفى. وقال إنه شهد بنفسه عشر حالات وفاة خلال شهر رمضان وخمسين خلال فترة عمله بأكملها. ووفقًا له، كان المجموع حوالي 100 شخص، بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر. لذلك، يمكن النظر في جريمة القتل انطلاقا من دوافع دنيئة بموجب المادة 211 (2) من القانون الجنائي الألماني وكذلك الجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) رقم 1 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي في عشر حالات. يأخذ القضاة بالاعتبار الوفيات التي شهدها الشاهد بنفسه فحسب.

2. كما ذُكر سابقًا في 15 نيسان/أبريل، لا يُمنع الادّعاء العام من إضافة التّهم عند انضمام مدّعين إلى القضية بموجب المادة 395 (5) من القانون الإجراءات الجنائية الألماني. لذلك يمكن النظر في الإدانة بالجرائم التالية:

أ) اعتُقل المدّعي [حُجب الاسم] [P41] من [حُجبت المعلومات]، 2011 إلى كانون الثاني/يناير [حُجبت المعلومات]، 2012. وقُيدت يداه بشدة لدرجة أنه عانى من مشاكل دائمة في أعصابه. ولم يُسمح له بالنوم لمدة 3 أيام وتعرض للضرب على قدميه. قد يعتبر هذا مؤشرا على وقوع جرائم بموجب المادة 223 والمادة 224 (1) رقم 2 والمادة 239 (3) رقم 1 من القانون الجنائي الألماني.

ب) (كذلك الأمر بالنسبة لـ[حُجب الاسم] [P39])

ج) (كذلك الأمر بالنسبة لـ[حُجب الاسم] [P38])

د) (كذلك الأمر بالنسبة لـ[حُجب الاسم] [P34])

هـ) اعتُقلت المدّعية [حُجب الاسم] [P33] لمدة 23 يومًا في الفرع 251. وقالت إنها لم تتعرض للضرب، إلا أنها عانت من ظروف الاعتقال، ويمكن النظر في المادة 223 من القانون الجنائي الألماني وكذلك المادة 239 (3) رقم 1 من القانون الجنائي الألماني بسبب طول مدة اعتقالها.

و) (ذكرت [حُجب الاسم] [P32]، الإساءة بالإضافة إلى التحرش الجنسي، المادة 223 والمادة 224 (1) رقم 2 والمادة 239 (3) رقم 1 والمادة a174 (1) والمادة 177 رقم 1 بديل 1 (النسخة القديمة) من القانون الجنائي الألماني – إلا أن هيئة القضاة ستأخذ في الاعتبار الطبيعة غير المتسقة لشهادتها)

ز) (نفس الفقرات الواردة تحت (و) بشأن المدّعي [حُجب الاسم] [P22])

3. يرى القضاة أن شروط جرائم التعذيب والحرمان الشديد من الحرية قد استوفيت. وصف العديد من الشهود ظروف السجن غير الإنسانية والضغط النفسي الناجم عن صراخ السجناء الآخرين وعدم معرفة مصيرهم. حيث يمكن أن تُشكّل جرائم بموجب المادة 7 (1) رقم 5 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. كان من الاعتيادي أن يتعرض المعتقلون للانتهاكات التعسفية والعنف المفرط والظروف اللاإنسانية وعدم وجود أسباب قانونية للاعتقال وعدم معرفة مدة الاعتقال وغياب المساعدة القانونية وعدم إبلاغ عائلاتهم. وقد يُشكّل ذلك جرائم بموجب المادة 7 (1) رقم 9 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. حيث تم خلال هذه المحاكمة وصف ظروف من هذا القبيل من قبل [حُجب الاسم] [P1]، و[حُجب الاسم] [P4] و[حُجب الاسم] [P8] و[حُجب الاسم] [P11] و[حُجب الاسم] [P12] و[حُجب الاسم] [P9] و[حُجب الاسم] [P19] و[حُجب الاسم] [P22] و[حُجب الاسم] [P27] و[حُجب الاسم] [P25] و[حُجب الاسم] [يوم المحاكمة 59، TR#26] و[حُجب الاسم] [P28] و[حُجب الاسم] [P31] و[حُجب الاسم] [P32] و[حُجب الاسم] [P33] و[حُجب الاسم] [FR18 في يوم المحاكمة 80، TR#39] و[حُجب الاسم] [P38] و[حُجب الاسم] [P39] و[حُجب الاسم] [P41] [بالإضافة إلى بعض الأسماء التي لم يسمعها مراقب المحاكمة] وأربعة شهود لم تُكشَف أسماؤهم.

4. بالإشارة إلى المذكرة المستندة إلى المادة 7 (1) رقم 6 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي، أشار القضاة إلى أنه يمكن النظر في الجرائم الفردية التالية: أُدخلت عصا في فتحة شرج [حُجب الاسم] [P1] وتم لمس صدر [حُجب الاسم] [P19] وتعرَّضت [حُجب الاسم] [P32] للتحرش من قبل السجّان. لذلك، يمكن النظر في حالة اغتصاب واحدة وحالتين من حالات الإكراه الجنسي بموجب المادة 7 (1) رقم 6 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي".

وزّعت القاضي كيربر نسخًا من قرار المحكمة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:05مساءً.

ستعقد جلسة المحاكمة التالية في 22 تموز/يوليو، 2021، الساعة 9:30 صباحًا.

<u>اليوم الخامس والثمانون – 22 تموز/يوليو، 2021</u>

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور سبعة أشخاص وأربعة من الصحفيين، وفيهم P42 ورسّام محكمة. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. ولم يكن محامي الدفاع بوكر حاضرًا.

<u>شهادة P43 [حُجب الاسم]</u>

لم يرغب P43 في ذكر اسمه في البداية، لكن القاضي كيربر قالت إنه كان مطلوبًا.

P43، [حُجب الاسم]، سوري يبلغ من العمر 38 عامًا. تم إبلاغ P43 بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا. وصرّح أنه تربطه بالمدّعى عليه علاقة قرابة وأنه صهر المتَّهم [أثناء الإدلاء بشهادته، أشار إلى أنور رسلان باسم "حماي"].

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدنير P43 عن وظيفة أنور في سوريا عندما تعرّف P43 على أنور لأول مرة. فقال P43 إنه بحكم علاقتهما، فإن P43 قد عرف [أنور] منذ أن كان عمر P43 أربع أو خمس سنوات. وكان [أنور] يعمل في دمشق وكان P43 في مدينة حمص. اعتاد على "زيارتنا" في المنزل طوال الوقت وكان P43 يزوره باستمرار كذلك، لأن والدته [والدة أنور] هي عمة P43. أثناء الخدمة العسكرية لـP43 في دمشق، التقى P43 أنور عدة مرات، وعندما أنهاها P43 [الخدمة]، اقترح P43 الزواج من ابنته [أنور]. وحصل P43 على الموافقة وأصبح صهره وكان يراه طوال الوقت.

سأل القاضي فيدنير P43 من أين أنور. فقال P43 من قرية الحولة في حمص، وهي قرية P43 كذلك.

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان يعرف ما هي وظيفة أنور وما تلقاه من تعليم ومتى وأين يعمل. فقال P43 إنه فيما يتعلق بـ"متى"، فقد بدأ [أنور] قبل سنوات عديدة، ربما [قبل] 20 عامًا، لكنه كان يخبر P43 دائمًا بوظيفته [أنور] وماذا يفعل. أشار P43 إلى أنه غير متأكد من عدد السنوات بالضبط، لأن أنور كان ضابطًا برتبة مساعد في البداية، ثم درس القانون قبل أن يعمل في جهاز المخابرات.

سأل القاضي فيدنير P43 ما هي المناصب الأخرى التي شغلها أنور. فقال P43 إن عمله [أنور] الأول كان شرطيًا. ثم درس القانون وكان من بين الأوائل [الطلاب في دفعته] فتم تكليفه للعمل في مديرية الأمن.

أشار القاضي فيدنير الى قول P43 إن أنور كان يخبره عن وظيفته. سأل القاضي فيدنير P43 عمّا قاله أنور. فقال P43 إن أنور كان يقول، على سبيل المثال، إنه كان يرافق ويؤمّن الحماية للوفود الأوروبية أو الصينية عند مجيئهم [إلى سوريا]. وكان الخطيب، كونه فرعًا داخليًا، مسؤولًا في الغالب عن دراسات الوزارات وأمن الدولة. هذا ما كان يقوله [أنور] لـP43، بالإضافة إلى حقيقة أن متطرفين كانوا يشنون هجمات أحيانًا قبل الأحداث. وكان هدفه [أنور] محاربة الإرهاب.

سأل القاضي فيدنير متى حدث ذلك. فقال P43 من 2000 إلى 2011.

سأل القاضي فيدنير عمّا قيل له أيضًا. فقال P43 إن المهمة الرئيسية للفرع كانت الدراسات الأمنية للدولة.

سأل القاضي فيدنير P43 كيف عرف ذلك. فقال P43 إنه [أنور] قد أخبره بكل ذلك.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P43 قد قال "حتى ما قبل 2011." سأل القاضي فيدنير، "ماذا عن 2011؟" قال P43 إنه كتب بعض الجمل للمحكمة حتى لا ينسى. وسأل القضاة إن كان مسموحًا له بالتلاوة من الملاحظات.

سمحت القاضي كيربر لـP43 باستخدام ملاحظاته. تلا P43 من ملاحظاته [تغيرت لغته واستخدم اللغة العربية الفصحى بشكل أكبر. وكان يستخدم بعض الكلمات العربية الفصحى منذ بداية شهادته، ولكن هنا ازداد استخدام اللغة العربية الفصحى.]: منذ بداية الثورة في درعا عام 2011، ثم إلى حمص ودمشق وباقي المناطق، وبحكم العلاقة القائمة كان [أنور] يروي لـP43 الأمور التي حدثت معه. في إحدى مظاهرات دمشق، اعتقل رئيس القسم 40، حافظ مخلوف عددًا كبيرًا من المعتقلين ثم نقلهم الى فرع الخطيب. وكان عددًا كبيرًا. وقد أطلق حمو P43 سراحهم بعد أن تم التحقيق معهم بسبب عدم وجود أدلة ضدهم. وبعد تلك الحادثة وإطلاق سراح المعتقلين، اتُّهم [أنور] بشكل مباشر بمساعدة المعتقلين والتعاطف معهم [توقف P43 عن التلاوة من ملاحظاته عند هذه النقطة].

سأل القاضي فيدنير P43 كيف عرف ذلك. فقال P43 إن حماه قد أخبره بذلك في دمشق. اعتاد P43 وابنته [ابنة أنور] زيارته [أنور].

سأل القاضي فيدنير P43 متى كان ذلك. فقال P43 إن حماه قد أخبره بذلك في بداية الثورة. ربما في نيسان/أبريل أو أيار/مايو، 2011.

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان ذلك وقت وقوع الحادثة أو إذا كان P43 يقصد أنه قد زار أنور في ذلك الوقت. فقال P43 إنهما [P43 وزوجته] كانا يزورانه [أنور] طوال الوقت حتى يتمكن من رؤية ابنته.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P43 قال إن الحادثة وقعت في بداية الثورة. أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان أنور قد أخبر P43 عن الحادثة مباشرة بعد وقوعها أو بعد فترة. قال P43 إنه [أنور] قد أخبره لحظة وقوع الحادثة.

سأل القاضي فيدنير متى كان ذلك بالضبط. فقال P43 بعد أسبوع أو أسبوعين [من الحادثة]، "كنا" [P43 وزوجته] نزور حماه وزوجة أنور، وقامت حماة P43 بإخبار P43 [عن الحادثة]. وفي مساء اليوم نفسه، التقى P43 به [أنور] الذي أخبر P43 [عن تلك الحادثة] كذلك.

سأل القاضي فيدنير P43 عن عدد المرات التي كان يلتقي فيها مع أنور. فسأل P43 عمّا إذا كان القاضي فيدنير يقصد في عام 2011.

فأكّد القاضي فيدنير ذلك. قال P43 "كنا" نزوره كل شهر في دمشق. وفي بعض الأحيان، كانت زوجة P43 تبقى [في منزل أنور] لمدة أسبوع، وكان P43 يأتي لاصطحابها ويبقى لمدة يوم أو يومين.

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا يمكنه إضافته عن أنشطة أنور. فقال P43 إنه [أنور] أخبر P43 أنه أصبح مراقَبًا في حياته الخاصة وفي هاتفه المحمول واتصالاته. كان [أنور] يُعتبر "خلية نائمة". لذلك، تم تجميد عمله وسلطته. كما أخبر [أنور] P43 عن حادثة أخرى في الفرع. حيث تم استدعاء أنور من قبل توفيق يونس الذي أخبره [أنور] عن المظاهرات في الحولة. وقال P43 إن يونس وصف المتظاهرين بالخونة. أدرك حمو P43 أنه كان تهديدا مباشرا له هو كونه ابن الحولة التي تمردت على النظام. وبعد هاتين الحادثتين... [تدخّل القاضي فيدنير].

سأل القاضي فيدنير إن كان أنور ما يزال يعمل في ذلك الوقت. فقال P43 إنه [أنور] واصل العمل بالطبع، لكن بعد هاتين الحادثتين، كان يفكر بجدية في ترك [عمله] والانشقاق. كان "الأمر" [ربما، "الحياة" أو "الانشقاق"] صعبًا للغاية، لا سيما بسبب المراقبة المستمرة له ولعائلته. أخبر [أنور] P43 عن قراره بالانشقاق وكان P43 داعما له وأيّد قراره. والتقى P43 بشخص في الزبداني لترتيب انشقاق حميه مع [حُجب الاسم] الذي كان شرطيًا انشق عن النظام. قام [حُجب الاسم] بتعريف P43 على شخصين من الزبداني كانا سيساعدان حما [P43] على الانشقاق ومغادرة البلاد. ورحب [الشخصان من الزبداني] بقرار الانشقاق، إلا أن المشكلة الأساسية كانت أنهما سيساعدان

حماه وحده. ورفض حمو P43 ذلك رفضًا قاطعًا لأنه يعرف ما سيحدث لعائلته إذا ترك [عمله] وغادر البلاد. أوضح P43 أن المحاولة فشلت وأنه [من غير الواضح ما إذا كان هذا يشير إلى P43 أم إلى أنور] بدأ في البحث عن طرق أخرى. ومر الوقت وفي أيلول/سبتمبر، 2012، قال حمو P43 [لـP43] إن على P43 وزوجته وأولاده مغادرة البلاد في أقرب وقت ممكن لأنه [أنور] قد أمّن طريقة للانشقاق. غادر P43 إلى لبنان. أشار P43 إلى أنه [أنور] لم يخبر P43 بالضبط من سيساعد في الانشقاق، لكنه قال إنهم أشخاصٌ موثوقٌ بهم من الغوطة الشرقية.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P43 قال إن هاتف أنور المحمول قد خضع للمراقبة وأنه تم تجريده من سلطته. سأل القاضي فيدنير P43 عمّا حدث. فقال P43 إنه [أنور] لم يأخذ [أو ربما "يستخدم"] هاتفه أثناء خضوعه للمراقبة.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كان هاتف أنور الأرضي قد خضع للمراقبة أيضًا. فقال P43 نعم، جميع مكالماته. أوضح P43 أن كل هذه المحادثات [الاتصالات بين P43 وأنور] لم تكن تتم عبر الهاتف، بل كان [أنور] يتواصل مع P43 مباشرة. وأضاف P43 أنه في بداية عام 2012 عندما غادر P43 حمص، كان P43 يعيش في دمشق وعلى مقربة منه [من أنور].

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا قاله أنور حول خضوعه للمراقبة وتجريده من سلطته. فقال P43 إنه بعد مساعدة المعتقلين، كانت العيون عليه [أنور] ووجّهت أصابع الاتهام إليه. لذلك، حتى عندما كان يعود [أنور] إلى المنزل، كان بعض الأشخاص يأتون [يتبعون أنور] ويراقبون الطابق السفلي [في الشارع/أسفل المبنى]، إذ كان يُعتبر "خلية نائمة". بمعنى آخر، كان يمكن أن ينشق في أي وقت.

سأل القاضي فيدنير P43 إذا كان أنور قد أخبره بالمهام التي أصبح لا يستطيع القيام بها في العمل. فقال P43 إنه [أنور] لم يخبره بمثل هذه التفاصيل الصغيرة، لكن P43 يعرف أن الكثير من الناس سيشهدون له أنه قد ساعدهم، حتى قبل الثورة.

سأل القاضي فيدنير متى فعل أنور ذلك. فقال P43 إنه منذ عام 2006 عندما تزوج P43 من ابنته [أنور]، كان P43 يلتقي به [أنور] كثيرًا وكان دائمًا يساعد الناس وفقًا لقدرته. وكان يرفض المساعدة مقابل المال أو الرشوة. كما كان مسالمًا جدًا ولم يُكنّ أي عداء.

سأل القاضي فيدنير متى تم تجريد أنور من سلطته ومتى أصبح خاضعًا للمراقبة. فقال P43 إن كلتا الحادثتين قد وقتعا في نفس الوقت تقريبًا. الأولى بعد إطلاق سراح المعتقلين في دمشق والثانية بعد انطلاق المظاهرات في الحولة، وهي قرية P43.

سأل القاضي فيدنير متى حدث ذلك. فقال P43 تقريبًا في نيسان/أبريل – أيار/مايو، 2011.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان صحيحًا أن أنور قد أخبر P43 أنه كان يخضع للمراقبة في نيسان/أبريل أو أيار/مايو، 2011. فقال P43 لا، حدثت تلك الحادثة في هذين الشهرين [في وقت ما في نفس الفترة الزمنية]، غير أننا قد "قمنا" بزيارته [أنور] في نهاية أيار/مايو وأخبرنا [عن ذلك] حينها.

أشارت القاضي كيربر إلى أن P43 قد ذكر الحادثة مع توفيق يونس، وسألت P43 عمّا إذا كانت قد حدثت في الفترة بين نيسان/أبريل إلى أيار/مايو، 2011 كذلك. فقال P43 إنها كانت خلال تلك الفترة. كان P43 وزوجته في زيارة [أنور]، وكان P43 يمكث لبضعة أيام [في منزل أنور]. وقد عاد في نهاية أيار/مايو. لم يكن هناك يوم محدد، لكن P43 يتذكر أنه كان في نهاية نيسان/أبريل – أيار/مايو، في بداية الثورة.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P43 قال إنه قام بدعم حماه في انشقاقه. سأل القاضي فيدنير P43 متى حدث ذلك. فقال P43 في عام 2012 عندما لجأ P43 من حمص إلى دمشق. خلال ذلك الوقت، التقى P43 بذلك الشخص [حُجب الاسم] بعد آذار/مارس.

سأل القاضي فيدنير P43 إن كان يقصد عام 2012. فأكد P43 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P43 كيف كان يتواصل مع حميه. فقال P43 إنهم كانوا يلتقون باستمرار لأنه كان في العاصمة [دمشق].

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان قد التقى بأنور وحده. فقال P43 [نعم،] كانت المراقبة صارمة للغاية.

سأل القاضي فيدنير P43 إذا كان [لم يكن واضحًا ما إذا كان القاضي فيدنير يقصد أنور أم P43] خاضعا للمراقبة بشكل خاص. فأجاب P43، "بالضبط." وكان P43 يعيش بالقرب منه [أنور] وفي مرحلة ما، سكن P43 في نفس المبنى [الذي كان يسكن فيه أنور] في الطابق الأرضي. وكلما كان [أنور] يعود إلى المنزل، كانت هناك قوات أمن مسلحة خلفه [تتبعه وتراقبه].

سأل القاضي فيدنير P43 لم فعلوا ذلك وما إذا كانوا قد فعلوا ذلك لجعله [أنور] يترك منصبه. فقال P43 لأنهم لم يستطيعوا فصله/تسريحه [من منصبه/وظيفته].

قال القاضي فيدنير إنه لم يفهم وتساءل "لم لا؟". فقال P43 لأن وظيفته [أنور] لها مدة قانونية [ينبغي عند انقضائها فصله/تسريحه] وكان عليه العمل إلى ذلك الحين.

سأل القاضي فيدنير P43 إذا كان يعرف ما إذا كان قد تم نقل أنور إلى مكاتب/دوائر أخرى. فقال P43 لا، لم يكن يعرف. ويعلم P43 فقط أنه [أنور] كان في الخطيب وأنه انشق عن الخطيب. وأضاف P43 أنه كان [أنور] في فرع آخر من قبل، الفرع 285.

سأل القاضي فيدنير متى. فقال P43 إنه لا يعرف تفاصيل الجدول الزمني لعمله [أنور].

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P43 تقدير متى وأين. فقال P43 ربما قبل الأحداث، لكن P43 لم يعرف التواريخ والتفاصيل.

قال القاضي فيدنير إنه لم يفهم. قال P43 إنه قصد أنه [أنور] كان ينتقل [يتنقّل] بين الفرع 285 والخطيب، إلا أن P43 لم يعرف التواريخ.

سأل القاضي فيدنير P43 كيف انتقل من حمص إلى دمشق. فقال P43 إنه كان يعيش في حمص وانتقل إلى دمشق بعد مجزرة كرم الزيتون [حيٌ في حمص].

سأل القاضي فيدنير P43 إن كان قد واجه صعوبات بسبب حميه. فقال P43 إنه كانت هناك بعض الصعوبات حوالي عام 2011. حيث كان P43 موظفًا، مدرس رياضة [تربية بدنية] ضمن عقد رسمي حكومي. وبسبب أحداث 2011 لم تعد هناك وظائف ولا عقود ولم يذهب الناس إلى المدرسة. كان P43 يمتلك متجر بقالة وخصص وقته مع شقيقه للعمل [هناك] وترك وظيفته في التدريس.

أوضح القاضي فيدنير أنه يقصد ما إذا كان P43 قد واجه صعوبات بسبب طبيعة وظيفة حميه. قال P43 إنه سيتطرق إلى ذلك. في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر، 2011، تعرض P43 للاختطاف عندما كان خارج متجر البقالة. وتم اختطافه لمدة ثلاثة أيام واتهموه [الخاطفون] بترك العمل للتجسس على الجيش السوري الحر [FSA] حيث كانت تلك المنطقة تحت سيطرة الجيش السوري الحر. وبعد ثلاثة أيام، قاموا بإطلاق سراح P43 والاعتذار له. وقالوا إنهم نظروا في أمره. أوضح P43 أن سبب اختطافه هو أنه قريب لضابط أمن. قال P43 إنهم حسب قولهم، سألوا عن الموضوع وعن عمل أنور، خاصة أنه [أنور] كان على اتصال بالثوار في الغوطة الشرقية. اعتذروا لـP43 وأخبروه أن حماه شخص طيب وأنه قد ساعد المعتقلين.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P43 قد اختُطف بالرغم من أن أنور كان على اتصال بالجيش السوري الحر وقد قام بمساعدة المعتقلين. فقال P43 إنهم لم يكونوا على علم بذلك وقت الاختطاف. وكان الأمر أشبه بـ"هذا ضابط أمن وهذا قريبه". ولم يكن ذلك بسبب أن الاسم كان هذا أو ذاك [كان P43 يحاول توضيح أنه لم يتم اختطافه لأن هناك ضابطًا سيئًا يحمل اسم العائلة "رسلان" ولأن P43 كان أحد أقربائه، بل تم اختطافه ليتم التحقيق معه لأنهم يعرفون أن قريب P43 كان ضابطًا في الأجهزة الأمنية].

سأل القاضي فيدنير P43 إن كان قد تقدم بطلبٍ للجوء. فأجاب P43، بالطبع.

سأل القاضي فيدنير P43 إن كان يتذكر ما قاله عن اختطافه خلال المقابلة مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF). فقال P43 نعم، ويمكنه إخبار القاضي فيدنير بما قاله.

ذكّر القاضي فيدنير P43 بما حدث مقتبسا من محضر الاستجواب: "لقد تم اختطافي لمدة ثلاثة أيام في غرفة مظلمة حيث لم أستطع الرؤية. وقاموا بضربي وقالوا لي إنني أسرب معلوماتٍ عن الجيش السوري الحر إلى حماي. وفي النهاية، اكتشفوا أنني لم أكن على اتصال به وأنني قد انتقلت إلى دمشق". فأكد P43 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان قد قال إنه تم إطلاق سراحه لأنهم اكتشفوا أنه لا توجد معلومات بأنه كان على اتصال مع حميه. فقال P43 إن لا معلومات لديه حول الجيش السوري الحر، وسأل مجازيًا كيف كان سيعرف معلومات عن الجيش السوري الحر بالأخذ بالاعتبار أنه كان يرتب انشقاق حميه [بمعنى آخر، إن كان P43 يعرف معلومات عن الجيش السوري الحر أو كان على اتصال بهم، فلن يواجه أي مشكلة في العثور على أشخاص لترتيب انشقاق أنور].

قال القاضي فيدنير إن المحضر لا يذكر أن الجيش السوري الحر قد أطلق سراح P43 لأنه لم يكن يسرب معلومات، بل لأنه لا توجد معلومات عن اتصاله بأنور. قال P43 إنه ذكر أنه بعد ثلاثة أيام، تأكدوا من أنه لم ينقل معلومات إلى حميه.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

سأل القاضي فيدنير P43 متى غادر سوريا. فقال P43 إنه غادر عام 2012 في نهاية أيلول/سبتمبر.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P43 قد قال عام 2012. فأكد P43 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان قد غادر سوريا بمفرده أم مع أسرته. فقال P43 مع زوجته وأطفاله.

سأل القاضي فيدنير كم كان عدد أطفاله P43 عندما غادر سوريا. فأجاب P43، ثلاثة.

سأل القاضي فيدنير كيف غادر P43. فقال P43 إنه استأجر سيارة خاصة وعبر الحدود إلى لبنان.

سأل القاضي فيدنير P43 إن كان يعيش في دمشق قبل ذلك. فأكد P43 ذلك.

سأل القاضي فيدنير P43 متى قام بإعداد ملاحظاته. فقال P43 إنه كتبها في اليوم السابق.

استجواب من قبل الادّعاء العام

سأل المدّعي العام كلينجه P43 عمّا إذا كان قد قال إنه غادر إلى لبنان في آذار/مارس، 2013 أثناء مقابلة المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. سأل P43 عمّا إذا كان كلينجه قد قال 2013.

أكد كلينجه ذلك. قال P43 لا، لم يقل ذلك.

سأل كلينجه P43 متى قال حموه إنه يريد الانشقاق لأول مرة. فقال P43 إنه [أنور] كان ضد سياسة الظلم وعندما شهد ذلك بعد الأحداث. أصبح خاضعًا للمراقبة ولم يعد قادرًا على تقديم المساعدة لأن ذلك ممنوع في سوريا. ومن الصعب جدًا على الشخص اختيار السلام فقط. وعلى المرء اختيار جانب معين، إما النظام أو الجيش السوري الحر. أوضح P43 أنه [أنور] كان يقول باستمرار إنه ضد استخدام الأسلحة وأن قراره بالانشقاق كان لكيلا تتلطخ يداه بالدماء.

أشار كلينجه إلى أن P43 لم يرد على سؤاله وسأل مرة أخرى متى قال أنور إنه يريد الانشقاق للمرة الأولى. فقال P43 في بداية عام 2011 – في نيسان/أبريل أو أيار/مايو. وأشار P43 إلى أنه أجاب على هذا السؤال وأضاف "علمنا" [ربما P43 وزوجته] عنه في أيار/مايو أو حزيران/يونيو. أخبر [أنور] P43 ما حدث بالتفصيل ومنذ تلك اللحظة كانت فكرة [الانشقاق] موجودة، إلا أن أمر كان صعبا لأنه كان سيكون هناك عواقب وخيمة إذا قام بالانشقاق وتم القبض عليه.

أشار كلينجه إلى أن هناك شخصًا رتب لانشقاق أنور. سأل القاضي فيدنير متى كان ذلك. فقال P43 في عام 2012.

سأل كلينجه إن كان بإمكان P43 أنو يكون أكثر تحديدًا. فقال P43 لا، هذا صعب، إلا أنه كان بعد آذار/مارس.

قال كلينجه إنه يريد العودة إلى موضوع حمص. سأل كلينجه متى بدأ الجيش السوري باستخدام السلاح في حمص. فقال P43 إن ذلك كان بعد المظاهرة الأولى في حمص. حيث تجمع المتظاهرون عند برج الساعة في حمص. و"شاهدنا" [إما P43 أو سوريون] ذلك على التلفزيون وسمع P43 اشتباكًا بين سلطات إنفاذ القانون والمتظاهرين. وكانت المظاهرة قريبة من [مركز] شرطة حمص.

سأل كلينجه P43 متى بدأ العنف ضد القوات السورية. فأشار P43 إلى أنه لم يشارك في مظاهرات ولا في قتال مسلح. ونتيجة المظاهرات وأعمال الشغب، ترك P43 وظيفته في الرياضة [التربية البدنية] وعمل في متجر البقالة بالقرب من منزله.

سأل كلينجه متى أصبحت حمص تحت سيطرة النظام السوري. فقال P43 إنه كان هناك مظاهرات كل يوم جمعة وأن النظام أقام نقاط تفتيش خارج المنطقة والتي كانت مسلحة. مما أجبر المتظاهرين على ترك المظاهرات وحمل السلاح، لكن لم يشارك الجميع. وكان هناك فئة سلمية وفئة أخرى قررت حمل السلاح.

سأل كلينجه P43 متى خضعت حمص لسيطرة النظام السوري. فقال P43 إن الحي الذي كان يعيش فيه كان تحت سيطرة الجيش السوري الحر منذ بداية الثورة. وفي 13 شباط/فبراير، 2012، أصبح تحت سيطرة النظام.

أشار كلينجه إلى أن P43 قد اختطف من قبل الجيش السوري الحر. سأل كلينجه P43 إذا قال إنه كان يتعاطف مع الثورة. فقال P43 إنه بالطبع قد تعاطف مع الثورة لكونه من المنطقة، إلا أنه كان داعمًا للحل السلمي.

أشار كلينجه إلى أن P43 قال إنه تعرض للضرب أثناء اختطافه. سأل كلينجه P43 عمّا إذا كان قد أخبر الجيش السوري الحر أن حماه يريد الانشقاق. فقال P43 لا، لم يسألوه [عن ذلك]، لكن P43 قال إنه قد تلقى بضع ضربات عندما اختطفوه، وكان معصوب العينين طوال الوقت ولم يستطع الرؤية. وأضاف P43 أنه كانت هناك أسئلة وجرى تحقيق حول علاقته بحميه. أخبرهم P43 أن ما بينهما كان علاقة عائلية: علاقة صهره بحميه وأنهم [أنور وP43 وعائلتهما] قد كانوا مع الثورة.

كرر كلينجه سؤاله السابق. فقال P43 لا، لم يذكر ذلك.

صرّح كلينجه أن P43 قد تعرض للضرب لأن حماه كان يعمل في أجهزة المخابرات. وأنه لو أخبرهم P43 بأنه [أنور] يريد الانشقاق، لما عاملوا P43 بتلك الطريقة. قال P43 إنه أخبرهم أن حماه كان مع الثورة وأنه كان يساعد المعتقلين. وقالوا إنهم سيتواصلون مع أشخاص في العاصمة [دمشق] للتأكد من صحة ما قاله P43 حول مساعدة الناس.

سأل كلينجه P43 إن كان الجيش السوري الحر على اتصال بدمشق، فلماذا لم يخبرهم أن حماه يريد الانشقاق. فقال P43 إن ذلك كان في نهاية عام 2011 وبعد ذلك ذهب P43 إلى دمشق وقام بترتيب الانشقاق.

سأل كلينجه P43 لماذا لم يخبرهم أن حماه يريد الانشقاق. فقال P43 إنه عندما يُسأل الإنسان، فإنه يجيب. وعندما يكون المكان مظلمًا ويكون الشخص معصوب العينين، فإن عليه أن يجيب على السؤال. كما أوضح P43 أنه كان يتعامل مع أشخاص لا يعرفهم، وأنه كان خائفًا، وكان يتلقى الضربات. وبعد التأكد من [قصة P43]، أطلقوا سراحه بعد ثلاثة أيام.

سأل كلينجه لماذا لم يخبرهم P43 بعد إطلاق سراحه. فقال P43: صحيح، لكن ذلك كان شيئًا لم يشاركه P43 مع أي شخص لإمكانية اختراق أي مكان وقد يكون هناك عميل تابع للنظام مع الجيش السوري الحر. إلا أنه كان بإمكان P43 مشاركة ذلك مع شخص موثوق به في المنطقة. وكان [ذلك الشخص الموثوق به] يعيش في نفس الشارع وكان أحد زبائن المتجر [متجر بقالة P43]. كما كان صديقًا لشقيق P43 وموظفًا في الجمارك. لقد انشق وكان شخصًا موثوقًا به. وبإمكان P43 أن يخبر شخصًا كهذا وهو بدوره سينقل الصورة [الكاملة] بطريقته الخاصة. لكن P43 ما كان ليخبر أفراد [الجيش السوري الحر]. ذكر P43 حادثة وقعت في كرم الزيتون حيث كان يسكن، كان هناك شقيقان؛ أحدهما كان عضوا في الجيش السوري الحر والآخر من المفترض أنه متظاهر سلمي. وقد "اكتشفوا" [ربما الجيش السوري الحر] أن الشخص السلمي كان يجمع معلومات عن المتظاهرين والجيش السوري الحر، وأنه أخبر النظام عن اجتماع المجموعة [من الجيش السوري الحر]. وأثناء لقائهما، أحضر شقيقه [أي المُخبِر] طعامًا، وفيه قنبلة صغيرة. وعندما خرج [المُخبِر] وغادر، فجّر القنبلة. وبعد أسبوع، تمكن الجيش السوري الحر من القبض على ذلك الشخص وكان شقيقه [عضو الجيش السوري الحر] حاضرًا. حيث قام الأخ بربطه [بربط المُخبِر] بالسيارة وجرّه في كرم الزيتون.

قال كلينجه إن P43 قد أطال في الحديث وأن السؤال كان حول اختطافه. قال P43 إنه أراد تلخيص إجابته بالقول إنه لا يستطيع الوثوق بأي شخص - فقد يودي ذلك بحياة جميع أفراد الأسرة [يعرض حياتهم للخطر].

سأل كلينجه P43 إذا أخبره أنور عن جهات الاتصال والأشخاص الذين ساعدوا في انشقاقه. فقال P43 إنه عندما طلب [أنور] من P43 مغادرة سوريا في الأيام الأخيرة، قال لـP43، باختصار، إن انشقاقه كان مؤمنًا من قبل أشخاصٍ في الغوطة.

سأل كلينجه P43 أين كان يعيش في دمشق. فقال P43 في عين ترما.

سأل كلينجه P43 من كان صاحب الشقة. فقال P43 إن حماه كان يملكها.

سأل كلينجه P43 من كان يتحكم في تلك المنطقة. فقال P43 الجيش السوري الحر.

سأل كلينجه منذ متى. فقال P43 إنها كان تحت سيطرة الجيش السوري الحر منذ أن وصل. غير أنه على الحدود خارج عين ترما، كانت هناك نقاط تفتيش تفتش كل من يدخل أو يخرج.

سأل كلينجه P43 لماذا غادر حمص. فقال P43 إنه غادر لأنه بعد مجزرة كرم الزيتون في 13 شباط/فبراير، 2012، "غادرنا" [P43 وأسرته] ولم نتمكن من أخذ أي شيء، عدا الملابس التي كانوا يرتدونها. وهُجرت المنطقة بأكملها بسبب قصف الدبابات وفر جميع السكان.

سأل كلينجه كيف بدأت المجزرة. فقال P43 إنه لم يكن موجودًا عندما وقع القصف. حيث أخذ P43 زوجته وأطفاله وقد بقي عدد قليل من الناس. وبعد القصف دخلت قوات النظام ولا يعرف P43 ما حدث، لكنها أصبحت بعد يومين أو ثلاثة تحت سيطرة النظام.

سأل كلينجه كيف حدثت المجزرة. فقال P43 بقصف دبابات النظام وربما كانت هناك مقاومة من الجيش السوري الحر. وكان هناك طريق سالك للمدنيين.

سأل كلينجه P43 لماذا غادر حمص. فقال P43 لأنه تم تدمير منزله وقد تضرر. وتساءل P43 مجازيًا "ماذا كنت سأفعل في حمص؟" وأضاف P43 أنه قبل شهر من انتقاله [إلى دمشق] وُلد ابنه في دمشق وكان يعاني من إعاقة في رجله وخضع لجلسات [علاج] في المشفى. حيث قال الطبيب إنه [الابن] بحاجة إلى عمليتين. و"قالوا" إن دمشق كانت أفضل مكان لعلاج ابنه.

سأل كلينجه P43 أين كان يعيش عندما انتقل إلى دمشق. فقال P43 إنه في البداية، [عاش/أقام] في [حي مخيم] اليرموك، ثم في دف الشوك؛ [حي] الشرطة، ثم إلى العباسيين في نفس المبنى الذي كان يعيش فيه حموه، ثم عين ترما.

سأل كلينجه P43 من الذي سيطر على اليرموك في عام 2012. فسأل P43 عمّا إذا كان كلينجه يعني في عام 2012.

قال كلينجه نعم. قال P43 إنه كان تحت سيطرة الفلسطينيين.

سأل كلينجه P43 إذا كانوا ينتمون الى النظام. فقال P43 إنه لا يعرف علاقتهم به [انتمائهم]. كان P43 يعيش بهدوء فحسب، ولكن كانت هناك نقاط تفتيش تابعة للنظام خارج المخيم.

سأل كلينجه P43 عمّا إذا كان من الصحيح افتراض أنهم كانوا مع المعارضة ضد النظام. فقال P43 إنه لم يكن له علاقة بالمتظاهرين ولا بالمسلحين. وكان P43 قلقا فقط بشأن وضع ابنه. اعتاد P43 على سماع إطلاق العيارات النارية، لكنه لم يكن يعرف من هاجم من.

سأل كلينجه P43 عمّا إذا كان شقيق زوجته قد أصيب. فأكد P43 ذلك.

طلب كلينجه من P43 إخبار المحكمة بما حدث. فقال P43 إنه كان في دمشق، وربما في جوبر، ولكن ليس بسبب اسم الشخص [أثار P43 نفس الحجة التي ساقها في وقت سابق بقصد أن شقيق زوجته لم يتعرض للهجوم (من قبل المعارضة) لأن اسم عائلته كان "رسلان"]. لكن الأمر كان بالأحرى أنه كان في سيارة أمنية [سيارة تابعة لقوات الأمن/أجهزة المخابرات] وكان معه سائق. وأراد زيارة أقاربه. رأت نقطة تفتيش السيارة التي كان يقودها السائق من داريا مع شقيق زوجة P43، [حُجب الاسم] [ابن أنور]. "عندما حدث ذلك" [عندما وقع إطلاق العيارات النارية/الهجوم]، فتح [ابن أنور] الباب وهرب. سمع إطلاق العيارات النارية. وتم القبض على السائق خالد من داريا مع السيارة. وبعد يوم أو يومين، أطلق سراحه.

سأل كلينجه إن كان P43 يعرف ما حدث له [السائق]. فقال P43 إنه لم يكن يعرف.

سأل كلينجه P43 سيارة من كانت. فقال P43 إنها كانت تخص الأمن [القوات/أجهزة المخابرات] وكانت تحت تصرفهم.

قال كلينجه إنه فيما يتعلق باختطاف P43، سُئلت زوجة P43 في الاستجواب في عام 2016 عن سبب مغادرة والدها سوريا. فقالت إنه قد خضع للمراقبة من قبل الجيش السوري الحر لأنه كان يعمل لصالح النظام، وأصيب شقيقها، واختطف زوجها وضرب، لذلك، قرر والدها [أنور] الانشقاق. فقال P43 إن الجزء الأول كان كما ذكر من قبل، لكنه لم يعرف عن الجزء الثاني [على الأرجح، كان P43 يعني عكس ذلك. كان يعرف عن الجزء الثاني لكنه لم يكن يعلم أن زوجته قالت إن الجيش السوري الحر كان يراقب أنور].

سأل كلينجه P43 عمّا إذا كان شقيق زوجته قد غادر سوريا. فأكّد P43 ذلك.

سأل كلينجه متى كان ذلك. فقال P43 إنه لا يعرف.

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان شقيق زوجته قد غادر سوريا قبل أو بعد أنور. فقال P43 بعد [مغادرة] عائلة حميه.

ذكّر القاضي فيدنير P43 بما حدث مقتبسًا من محضر الاستجواب، "بعد أن هرب حماي، قاموا بتدمير/تخريب/إتلاف الشقة. ولم أكن أعرف لأنني لم أكن هناك". سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان يتحدث عن شقته في حمص. فقال P43 إنه غادر سوريا قبل شقيق زوجته بشهرين ونصف، وتبعه حموه الذي غادر إلى الأردن في بداية عام 2013. قال P43 إنه ذكر أن شقته في حمص تم تفتيشها وتدميرها بالكامل، وأن صديق P43، وهو سائق سيارة أجرة في حمص، قد قام بتصوير مقطع فيديو/التقاط صور لها.

سأل القاضي فيدنير P43 عمّا إذا كان قال إنه كان في دمشق عندما حدث ذلك. فقال P43 لا، كان في لبنان.

سأل كلينجه P43 كيف تم ترتيب عملية انشقاق أنور. فقال P43 إنه حدث في كانون الأول/ديسمبر، 2012 [قال P43 "اثني عشر... 2012". ليس من الواضح ما إذا كان يقصد " كانون الأول/ديسمبر" أم أنه قال "اثني عشر" كاختصار لـ "2012" قبل توضيح أنها "2012"]. قيل إن ابنه [ابن أنور] يحتاج إلى عملية جراحية عاجلة في المشفى، وقامت حماة P43 بالاتصال [بأنور] وقالت "عليك أن تكون معي على الأقل [في المشفى]." أوضح P43 أنه تم الترتيب لذلك حتى تسمع [قوات الأمن التي من المفترض أنها تراقب المكالمات الهاتفية] أنه [أنور] كان يجب أن يكون في المشفى. وأضاف P43 أنه كان مخططًا ليبدو كما لو كان الأمر طبيعيًا، وأن العباسيين ليست بعيدة عن الغوطة. قال P43 إنه سمع من حميه أنه التقى بأشخاص. أشار P43 إلى أن الأمر كان محفوفا بالمخاطر لأنه كان من الممكن أن يتم القبض على أنور في احدى نقاط التفتيش.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

قال محامي الدفاع فراتسكي إنه احتاج إلى 5 دقائق.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق]

***

أشار فراتسكي إلى أن P43 ذكر شخصًا موثوقًا به كان يعمل في الجمارك وانشق، و[أشار إلى أن] P43 لم يخبر الخاطفين أن أنور كان يريد الانشقاق. سأل فراتسكي P43 إذا كان ذلك الشخص الموثوق به هو من رتب انشقاق أنور. فقال P43 لا، كان ذلك الشخص في حمص وكان يُعرف بأبي وائل الحمصي. وكان الشخص الآخر في ريف دمشق في الزبداني [حُجب الاسم].

سأل فراتسكي P43 إذا تحدث مع الشخص الموثوق به حول مساعدة حميه. فقال P43 لا. فقد أخبره P43 على أساس أنه صديق للعائلة.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان الشخص الموثوق به موجود حاليا في سوريا. فقال P43 إنه كان في حمص عندما "غادروا" [P43 وعائلته]، وسمع P43 أنه [الشخص] قد أصيب بجروح خطيرة.

سأل فراتسكي عن الشخص الآخر من الزبداني – ما إذا كان P43 يعرف مكانه وما إذا كان لدى P43 معلومات الاتصال الخاصة به. نفى P43 ذلك.

أشار فراتسكي إلى أن P43 غادر إلى لبنان مع زوجته وأطفاله. سأل فراتسكي P43 عمّا حدث بعد ذلك. فقال P43 إنه مكث في لبنان لمدة عامين وتسعة أشهر، وتعرض للتنمر والاضطهاد. وعمل P43 في مدرسة حيث كان مديرًا لها، وعمل كمتطوع في الأمم المتحدة، وعمل تطوعًا لمساعدة السوريين.

سأل فراتسكي P43 عمّا إذا كان في ذلك الوقت على اتصال مع حميه في الأردن أم زوجته. فقال P43 إن زوجته كانت معه.

سأل فراتسكي ما إذا كان P43 أو زوجته على اتصال، على سبيل المثال عبر الإنترنت، مع حميه. فقال P43، بالطبع، إنهم كانوا يتواصلون طوال الوقت عبر الواتساب.

سأل فراتسكي P43 كيف يصف وضع أنور بعد انشقاقه. فقال P43 إنه يعلم أن وضعه [أنور] كان سيئًا للغاية في الأردن. حيث انشق ولم ينضم إلى الجيش السوري الحر لأنه كان ضد استخدام السلاح [المقاومة المسلحة/المعارضة] من قبل أي من الطرفين. وبالتالي، كان وضعه صعبًا واضطر أولاده إلى ترك المدرسة والعمل للمساعدة في دفع الإيجار. وقد غادر سوريا ولم يكن لديه سوى بيت واحد في عين ترما.

سأل فراتسكي P43 كيف انتقل حموه من الأردن إلى ألمانيا. فقال P43 إنه يعلم أنه [أنور] تقدم بطلب للجوء في السفارة الألمانية في الأردن أو شيء من هذا القبيل. وكان هناك شخص في ألمانيا قام بمساعدته ويُدعى رياض سيف. ولم يخبرهم عن وظيفته السابقة وجاء إلى ألمانيا عام 2014.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان أنور قد قدّم معلومات عن النظام. فقال P43 إنه لا يعرف.

سأل فراتسكي P43 عمّا يعرفه عن مشاركة حميه في مؤتمر جنيف. فقال P43 إن حماه قال إنه يريد الذهاب إلى مؤتمر جنيف للمعارضة. ربما كان الرئيس أحمد الجربا وكان [أنور] مدعوًا للائتلاف [الوطني السوري]. وكان حمو P43 يأمل في إيجاد حل سلمي في سوريا.

<u>استجواب من قبل محامي المدعين</u>

[سألت P42، الشاهدة من اليوم السابق، إن كان بإمكانها طرح سؤال على P43. وأعطتها القاضي كيربر الإذن.]

قالت P42 إن P43 كان يستخدم مصطلح "الأحداث" لوصف الثورة، لكنه تحول بعد ذلك إلى استخدام "الثورة" بعد أن بدأ التلاوة من ملاحظاته. سألت P42 P43 إذا كان ذلك مذكورًا في ملاحظاته. قال P43 لا، لم يكتب ذلك. كما أوضح P43 أن "الأحداث" تعني بداية الثورة السورية. ولا يوجد معنى آخر لكلمة "الأحداث". فقبل اندلاع الثورة، لم تكن هناك "أحداث".

قال كروكر إن P43 استخدم مصطلحين عربيين مختلفين لوصف الشيء نفسه: "الأحداث" و"الثورة". كما لوحظ أن P43 بدأ في استخدام المصطلح الآخر بعد أن بدأ التلاوة من ملاحظاته. سأل كروكر P43 إذا كان بإمكانه إيضاح ذلك. فقال P43 إنه قال "الحادثة الأولى" و"الحادثة الثانية" مع حميه. إن "الأحداث" هي "الأشياء الجديدة". فلو لم يكن هناك شيء في سوريا وبعدها بدأت الثورة فستكون هذه هي الحادثة الجديدة.

سأل كروكر عمّا إذا كان هناك استخدام مختلف سياسيًا للمصطلحات بعد 2011. فقال P43 إنه كان يقصد الثورة السورية.

سأل رايجر P43 إن كان يعرف شخصًا يُدعى [حُجب الاسم]. نفى P43 ذلك. وأضاف P43 أنه يعرف العائلة. حيث كانوا جيرانا في كرم الزيتون، إلا أنه لا يعرف شخصًا باسم "[حُجب الاسم]".

سأل رايجر P43 إذا كان يعلم أن حماه قد تم نقله إلى مكاتب/دوائر أخرى. فقال P43 لا، بعد الخطيب انشق [أنور] وانضم إلى المعارضة في جنيف، هذا كل ما في الأمر.

أخبر رايجر P43 أن حماه قال "كانت المراقبة في الفرع 251 شديدة، ولكن بعد أن تم نقلي، أصبحت أقل صرامة. وقابلت [حُجب الاسم] وساعدني". سأل رايجر P43 عمّا إذا كان هذا هو الشخص الذي ساعد حماه أو الشخص الذي ذكره P43 لأن ذلك يتعارض مع ما قاله P43 سابقًا عندما أدلى بشهادته. فقال P43 إنه لا يوجد تناقض. حاول P43 مساعدة حميه من خلال شخص من الزبداني، لكنه [أنور] رفض لأنه لم يُرد المغادرة دون عائلته. وقال أيضًا إنه ذكر أنه في أيلول/سبتمبر، 2012، طلب حمو P43 منه مغادرة سوريا لأنه قد أمّن وسيلة للفرار، دون ذكر التفاصيل. كانت هذه هي [الطريقة] التي تمكن [[حُجب الاسم] أو أنور] من خلالها من تأمين المغادرة ولم يكن P43 على علم بذلك لأنه كان يعمل على تأمين طريقه الخاص للمغادرة. أضاف P43 أنه [أنور] لم يخبر P43 مِن خلال مَن [رتب أنور انشقاقه].

قال رايجر إن P43 قال سابقًا إن انشقاق أنور قد تم ترتيبه من خلال [حُجب الاسم]، إلا أن أنور قال إن ذلك تم من خلال [حُجب الاسم]. قال P43 إنه لم يقل ذلك.

سأل رايجر عمّا إذا كان P43 قد التقى بشخص في صربيا من اليونيسف في طريقه. فسأل P43 من أين.

قال رايجر من لبنان إلى ألمانيا. فقال P43 نعم، التقى بصحفي أمريكي يدعى آشلي جيبرسون/جيلبرتسون والصحفية أنيتا. وقاما باللحاق "بنا" [P43 وعائلته] إلى مقدونيا ثم كرواتيا وطلبا إجراء مقابلة صحفية سألا فيها عمّا كنّا "سنفعله" في ألمانيا. وكانا [الصحفي والصحفية] "يزوراننا" كل ستة أشهر في برلين. وأجريا مقابلات ونشراها.

سأل رايجر P43 عن سبب الهروب من حمص. فكرر P43 أنه كما قال سابقًا، كان الوضع سيئًا للغاية. ودُمر جزء من منزله. واحتاج ابنه الصغير إلى العلاج وأجرى عمليتين في دمشق. وأصبحت منطقته تحت سيطرة النظام.

سأل القاضي فيدنير P43 متى غادر لبنان مع عائلته. فقال P43 في نهاية أيلول/سبتمبر، 2012.

أوضح القاضي فيدنير أنه كان يقصد "مغادرة لبنان إلى ألمانيا". قال P43 إنه كان عنى بذلك المغادرة من سوريا إلى لبنان.

كرر القاضي فيدنير أنه قصد من لبنان إلى ألمانيا. فقال P43 في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، 2015 بالطائرة إلى تركيا حيث مكث ثلاثة أيام. ثم بواسطة زورق مطاطي إلى اليونان وسافر بالقطار من أثينا إلى صربيا، ووصل إلى ألمانيا في 5 كانون الأول/ديسمبر، 2015.

استجواب من قبل محامي المدعين

سأل محامي المدعين شارمر P43 إذا كان يعرف رتبة حميه. فسأل P43 عمّا إذا كان شارمر يقصد قبل أن ينشق.

أجاب شارمر أنه بالتأكيد لم يكن لديه رتبة بعد انشقاقه. فقال P43: "عقيد."

سأل شارمر P43 عمّا إذا كان حموه راضيًا عن عمله حتى عام 2011. فقال P43 إنه فيما يتعلق قبل الأحداث، وصف P43 ما كان عمله [أنور] قبل عام 2011. وهي الدراسات الأمنية والوزارات وحماية الدبلوماسيين ومؤسسات/منشآت الدولة. قال P43 إنه بخصوص "العقيد"، ذكر [شارمر] أنه بعد انشقاقه [أنور] لم يكن له رتبة. فأوضح P43 أنه بعد الانشقاق، يقوم الجيش السوري الحر بترقية الأفراد رتبة واحدة، على سبيل المثال إلى "عقيد شرف". في المعارضة، كان [أنور] برتبة عميد، بينما كان برتبة عقيد في النظام.

قال شارمر إن سؤاله هو ما إذا كان لدى P43 انطباع بأن حماه كان راضيًا عن عمله قبل عام 2011. فقال P43 إن هذه كانت إجابته عن السؤال السابق. أشار P43 إلى أنه قال إنه [أنور] كان متواضعًا جدًا ومحبوبًا من الناس من حوله ولم يكن لديه أي عداء، كما كان يساعد دون قبول الرشاوى. أشار P43 إلى "أننا" [ربما السوريون] نعرف ضبّاطًا من الطائفة الأخرى، ولديهم قصورٌ وسياراتٌ لا تحصى.

سألت القاضي كيربر شارمر إن أُجيب عن سؤاله. فقال شارمر لا، لكن لا بأس.

[صُرف الشاهد الساعة 12:25 بعد الظهر]

قال P43 إنه يود إضافة شيء وسأل القاضي كيربر عمّا إذا كان بإمكانه ذلك. أعطته القاضي كيربر الإذن.

أشار P43 إلى "أننا" في ألمانيا، دولة قانون وعدالة. وبعض الأمور تحدث. "نحن" عائلته [أنور] في برلين وهناك بعض الدعوات على وسائل التواصل الاجتماعي التي تدعوا إلى قتل حميه وعائلته [أنور]، صغارًا وكبارًا. بالإضافة إلى ذلك، تم تسميته [أنور] على مواقع التواصل الاجتماعي بـ"أنور الصهيوني" والشخص الذي أطلق عليه ذلك كان شاهدًا "هنا". وإن المتّهم بريء حتى تثبت إدانته.

شكرت القاضي كيربر P43 وقالت له إن المحكمة ستنظر في ذلك وقالت إن الإنترنت يمكن أن يمثل إشكالية.

سأل فراتسكي القاضي كيربر عمّا إذا كان بإمكانه أن يسأل P43 سؤالًا. فقالت القاضي كيربر إن الشاهد قد سبق وأن تم صرفه، لكنها شرعت في سؤال P43 عمّا إذا كان سيسمح لفراتسكي بطرح سؤال عليه. فأكّد P43 ذلك. أبلغت القاضي كيربر P43 بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا.

سأل فراتسكي P43 إن كان بإمكان P43 ذكر اسم الشاهد الذي قال ذلك بينما كان شاهدًا في المحكمة. فقال P43 إن اسمه [اسم ذلك الشاهد] مكتوب "هنا" [في ملاحظات P43].

سأل كروكر عمّا إذا كان اسم الشاهد قد نُشر علنًا، أم لم يتم الكشف عن هويته.

سألت القاضي كيربر إذا كان الشاهد في ألمانيا. فقال P43 إنه كان شاهدًا.

سألت القاضي كيربر P43 إذا كان الاسم مكتوبًا على الورقة [التي كان يحملها P43]. فأكّد P43 ذلك.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة ستأخذ ذلك وستضيفه إلى البروتوكول.

[صُرف الشاهد الساعة 12:30 بعد الظهر. أخبرت القاضي كيربر P43 أن له الحق في البقاء في قاعة المحكمة أو المغادرة. غادر P43 قاعة المحكمة].

سألت P42 إن كان بإمكانها إضافة شيء. فأعطتها القاضي كيربر الإذن.

قالت P42 إنها تريد الإشارة إلى أنه عندما يكون شخص ما مواليًا للنظام أو عندما يتحدث الرئيس السوري عن الثورة، فإنه يستخدم مصطلح "الأحداث"، وتستخدم المعارضة مصطلح "الثورة". أرادت P42 فقط أن تشير [من خلال سؤالها السابق لـP43] إلى أن الشاهد كان يستخدم مصطلح "الأحداث" وقد تمت ترجمته إلى "الثورة" باللغة الألمانية.

***

[استراحة غداء]

***

تُلي بيان حول اقتراحٍ قدمه المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) حول "الاختفاء القسري في محاكمة الخطيب "من قبل ممثلي المدعين بانز وشارمر وكروكر على التوالي [من 1:30 مساءً إلى 2:40 مساءً].

تلا القضاة قرارا. "إن طلب الحصول على أدلة إضافية المقدّم في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020 من قبل محامي المدّعين (لترجمة وقراءة عدة تقارير) مرفوض. كان من المفترض أن يثبت أن العنف الجنسي في سوريا كان جزءًا من الجرائم ضد الإنسانية التي قامت بها أجهزة المخابرات، ولكن تم رفضه لأن أحد التقارير قد تمت تلاوته بالفعل ووفقًا للمادة 244 (3) الجملة 3 الفقرة رقم 3 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، فقد أفضت الأدلة بالقضاة بالفعل إلى فهم أن النظام السوري قد وافق على استخدام العنف الجنسي. ويمكن استنتاج ذلك من شهادات P1 وP32 وP19 وP42 و[Z110321 P29]. وقدم آخرون مزيدًا من المعلومات استنادًا إلى إشاعات، على سبيل المثال، ذكر P39 صبيًا يبلغ من العمر 15 عامًا أخبره أنه تعرض للاغتصاب بعصا مكنسة وذكر أنور البني مساعدة نساءٍ للحصول على الإجهاض بعد تعرضهن للاغتصاب في السجن [وبعض الأمثلة الأخرى]. إذا كان من المفترض أن تثبت المستندات جرائم أخرى، فهي ليست ذات صلة، لأن المحكمة لا تهتم إلا بما حدث في الفرع 251، وذلك بموجب المادة 244 (3) الجملة 3 الفقرة رقم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني".

سأل شارمر القاضي كيربر عمّا إذا كانت ستوزع نسخًا من القرار على الأطراف [لقد نسيت القاضي كيربر ذلك]. [تم توزيع النسخ].

رُفعت الجلسة الساعة 2:52 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة التالية في 18 آب/أغسطس، 2021 الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 43 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 18 و19 آب/أغسطس، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم السادس والثمانون – 18 آب/أغسطس، 2021

استمعت المحكمة بدءًا إلى شهادة السيد أوكوتوتش، وهو مفتش شرطة يبلغ من العمر 26 عامًا من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا الذي استجوب **P17** و**P18**. وقرأ السيد أوكوتوتش رسالة البريد الإلكتروني التي تلقاها من أحد أفراد عائلة طبيب مفقود اعتُقل في الفرع 251.

وبعد ذلك، استمعت المحكمة إلى شهادة **P44** وهو طالب هندسة مدنية في أوائل الثلاثينيات من عمره من جامعة دورتموند التقنية. ووصف كيف اعتُقل مع خاله وابن خاله في محطة وقود على طول أوتوستراد دمشق – حمص. وقد اقتيد إلى موقع مجهول ليومين ثم إلى فرع الخطيب لثلاثة أيام. وعلى متن الحافلة المتوجهة من الموقع المجهول إلى الخطيب، تمكن **P44** من استخدام هاتفه المحمول الذي كان يخفيه للاتصال بشقيقه. وبينما كان ينحني إلى أسفل لإجراء المكالمة دون أن يُرى، لمح **P44** من النافذة شخصًا يعتقد أنه أنور. ولم ير ذلك الرجل مرة أخرى.

اليوم السابع والثمانون – 19 آب/أغسطس، 2021

تحدث **P45** إلى المحكمة مرتديًا قناعًا للوجه ورأسه مغطى جزئيًا خوفًا على أسرته في سوريا. وشرح كيف أيقظته القوات الحكومية عند الساعة الخامسة فجرًا في شهر آب/أغسطس 2012. وجمعوا قرابة 100 فرد من قريته ممن تظاهروا ضد الأسد، وأرسلوا القرويين إلى فرع الخطيب. وعلى الرغم من تعرض **P45** والقرويين الآخرين للضرب والإهانة في طريقهم إلى الفرع، إلا أنهم لم يتعرّضوا لسوء المعاملة عند وصولهم إلى الخطيب، وذلك بفضل تدخّل اثنين من وجهاء القرية تربطهما علاقات قوية بالمسؤولين الحكوميين واللذين قاما بتأمين إطلاق سراحهم بعد ثلاثة أيام بشرط أن يعبّر أهالي القرية عن دعمهم للأسد.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم السادس والثمانون – 18 آب/أغسطس، 2021

بدأت المرافعات في تمام الساعة 9:30 صباحًا بحضور سبعة أشخاص، وممثل واحد من الصحافة، ورسام قاعة المحكمة. ومثل الادّعاء العام كل من ريتشر وبولتس. ولم يحضر محامو المدّعين بانز، ومحمد، ورايجر.

شكرت القاضي كيربر المترجم الشفوي الذي سبق له العمل لصالح فريق الدفاع عن الغريب، وذلك لقاء موافقته على أن يحلّ محل أحد مترجمي المحكمة في هذه الجلسة.

وتُليت على الشاهد حقوقه وواجباته.

شهادة السيد أوكوتوتش

أفادت القاضي كيربر أن السيد أوكوتوتش قد حقق مع [P17] و[P18]، وأنه تلقى رسالة من شقيق P17. وسألته عمّا إذا زوده أولئك الشهود بأي وثائق أثناء التحقيق معهم، فأقر السيد أوكوشتوش ذلك قائلًا إنه قد وصلته رسالة عبر البريد الالكتروني أيضًا في شهر أيلول/سبتمبر [حُجِبت المعلومات].

رفعت كيربر نسخة ورقية من تلك الرسالة، وعرضتها على السيد أوكوتوتش، وسألته عمّا إذا كانت تلك هي الرسالة التي وصلته، فأقر ذلك، قائلًا إنها وصلته في شهر أيلول/سبتمبر [حُجِبت المعلومات].

سأل القاضي فيدنير السيد أوكوتوتش عمّا إذا أرسل شقيق P17 تلك الرسالة له أم لا، فأقر ذلك.

سأل فيدنير السيد أوكوتوتش عن كيفية تصرفه بتلك الرسالة، فقال إنه طبع نسخة منها، وأرسلها إلى المترجم.

سأل فيدنير السيد أوكوتوتش عمّا إذا قام مترجم مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بترجمة الرسالة إلى الألمانية، فأقر ذلك.

سُمح للشاهد بالانصراف في تمام الساعة 9:38 صباحًا.

أفادت كيربر أنه وصلت إلى المحكمة نسخة من نص ترجمة الرسالة التي أرسلها شقيق P17 والتي تحمل تاريخ [حُجِبت المعلومات].

***

[ما يلي هو إعادة تمثيل لرسالة البريد الالكتروني بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة.]

إلى من يهمه الأمر:

اسمي [حُجِب الاسم]، وولدت في [حُجِبت المعلومات]. نوّد أن نُفيد حضرتكم بأن شقيقي [حُجِب اسمه] ولد في [حُجِب الاسم]، وعمل طبيبًا في مشفى المجتهد الكائن في دمشق. وأُلقي القبض عليه في المشفى، واعتُقل في الفرع 251. وليس لدى عائلته معلومات عن مكانه حتى هذه اللحظة، ولم نستلم جثته، أو مقتنياته الشخصية، أو شهادة وفاته.

[حُجِب الاسم]

[حُجِب التاريخ]

***

P44 طالب في أوائل الثلاثينيات من عمره، ويدرس تخصص الهندسة المدنية في [حُجِبت المعلومات]، وحضر في المحكمة برفقة محاميته د. أوميشين، وأُعلم بحقوقه وواجباته كشاهد. ولا تربطه بالمتهم أي صلة قرابة عن طريق النسب أو المصاهرة، وأعطى المحكمة عنوان محاميته.

شهادة P44

أشارت القاضي كيربر إلى أنه تناهى إلى علم المحكمة أن P44 مرتبط بفرع الخطيب، وذلك بناء على شهادته التي أدلى بها أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة. طلبت كيربر منه أن يوضّح ما الذي حصل معه، فأوضح أنه سلك طريق دمشق-حمص السريع متوجّهًا إلى قريته [حُجِب اسمها] في شهر تموز/يوليو. وتوقف لتعبئة الوقود من إحدى محطات المحروقات، حيث كانت دورية تابعة لفرع الخطيب موجودة هناك (لم يعرف هويتهم بادئ الأمر، ولكنه عرف لاحقًا أنهم يتبعون لفرع الخطيب). واعتقلوه في غرفة صغيرة لا يعرف مكانها. وألقوا به في حافلة، واقتادوه إلى فرع الخطيب. وتم اعتقاله مع خاله، وابنٍ لخالٍ آخر. ومكث P44 في الفرع ثلاثة أو أربعة أيام فقط قبل أن يُطلق سراحه. وأُفرج عن ابن خاله بعد مرور أسبوعين، وعن خاله بعد مرور إسبوعين آخرين. وأورد P44 تفاصيل من قبيل أنه أقام في [حُجِبت المعلومات]، وهو مكان ليس ببعيد عن فرع الخطيب.

سألت كيربر P44 عمّا إذا كان بإمكانه أن يحدد اليوم الذي تم اعتقاله فيه، فقال إنه اعتقل في شهر تمّوز/يوليو 2012.

سألت كيربر P44 عمّا إذا كان يعرف اليوم على وجه التحديد، فقال إنه اعتُقل في سوريا أثناء الثورة. وسُميّت تلك الجُمعة "ببركان دمشق"، وهو اليوم الذي أسفر عن خراب دمشق. وكان يتم تسمية أيام الجُمَع بالاعتماد على الوضع السياسي السائد فيها.

طلبت كيربر من P44 أن يورد تفاصيل اعتقاله داخل فرع الخطيب، فأوضح أنه اقتيد [برفقة آخرين] إلى الفرع على متن حافلة نُقّل 24 راكبا (ما يعرف بحافلة الهوب هوب). وزُجّ به في زنزانة بمساحة 3*3 أمتار، ولم يكن فيها دورة مياه أو مكان للاستحمام، وكان فيها نحو 20-24 شخصًا. وفي اليوم الثاني على اعتقاله، "طرقوا" الباب وقالوا إنه ينبغي أن يواجه الجميع الحائط، ثم قدّموا الطعام، وغادروا الزنزانة. ولم يحقق أحد مع P44. وتم استدعاؤه، والإفراج عنه في نهاية المطاف.

سألت كيربر P44 عن مدة اعتقاله، فقال: "أسبوع واحد".

أشارت كيربر إلى أن P44 قال إنه اعتقل ثلاثة أيام، فقال: "لا، إنه مكث في فرع الخطيب ثلاثة أيام، ويومين في مكان آخر لا يعرف موقعه".

سألت كيربر P44 عن طريقة معرفته بأن ذلك المكان هو فرع الخطيب، فقال إنه عرف ذلك عندما شاهد المكان عقب الإفراج عنه، حيث أقام بالقرب منه، وعرف الشارع، فلطالما تجوّل [في المنطقة] عندما كان في الجامعة.

سألت كيربر P44 عمّا إذا شاهد المتّهم داخل سوريا، فقال إنه ليس متأكدًا تمامًا من ذلك، ولكن عندما زجوا بهم في الحافلة، أمروا الجميع بأن يوجّهوا رؤوسهم نحو الأرض. وكانت مقاعد الحافلة الخلفية مرتفعة، لذا طأطأ رأسه، بحيث تمكنوا من مشاهدة قدميه فقط. [أوضح P44 كيف اختبئ خلف مساند المقاعد المرتفعة]. وكان بحوزته هاتف جوّال، فاتّصل بشقيقه، وأخبره بأنه اعتقل. وخفض رأسه كي لا يشاهده أحد [أثناء إجرائه تلك المكالمة]. [وجلس بقرب إحدى النوافذ]، وشاهد شخصًا ما عندما نظر خارجًا. واعتقد أن أوصاف ذلك الشخص تطابق أوصاف أنور التي وُصفت له عقب الإفراج عنه.

طلبت كيربر من P44 أن يعيد سرد ذلك الموقف، وأن يوضح من زوّده بأوصاف أنور، فأوضح أنه شاهد شخصًا [عندما ألقى نظرة من نافذة الحافلة]. وبعد أن أُفرج عنه، أعطاه [كلّ من ابن خال P44 وخاله] أوصاف أنور، وقال:" إذًا، لا بدّ أن ذلك الشخص الذي شاهدته من النافذة هو أنور".

سألت كيربر P44 كيف خلص إلى تلك النتيجة، فقال إن [ابن خاله وخاله] قد وصفا أنور على أنه شخص يتراوح سنّه بين 45 عامًا و55 عامًا، ذو شعر خفيف، حليق اللحية، ولديه شامة على خدّه.

طلبت كيربر من P44 [أن يصف الشخص الذي شاهده]، فقال إن [ما وصفه للتوّ] هو ما شاهده، ألا وهو: شخص خفيف الشعر، حليق اللحية، وذو شامة على خده، وبدا من وجهه وكأن سنّه يتراوح بين 45 عامًا و55 عامًا.

سألت كيربر P44 عن أي شقّ شاهد من جسم ذلك الشخص، فقال إنه كان جالسًا، وكانت النافذة على يمينه.

سألت كيربر P44 عن الجهة التي كان ذلك الشخص مقابلا لها، [فأوضح ذلك باستخدام يديه]، قائلًا: "كانت محطة المحروقات "هنا"، ومحطة الحافلات "هناك"، وكان "الرجل" يتحدث مع الجنود خلف الحافلة، وكان يميني باتجاه الشق الأيمن لذلك الرجل".

***

[رسم مراقب المحاكمة المخطط التالي لعرض المشهد الذي وصفه P44].

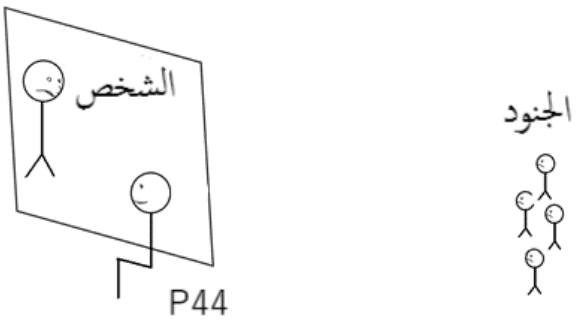

***

سألت كيربر P44 عمّا ارتداه ذلك الشخص، فقال إنه ارتدى ثيابًا مدنية.

سألت كيربر P44 عمّا إذا أجاب شقيقه مكالمته، فقال إن شقيقه أخبره بأن يتكلم مع أحد ضباط الدورية، فأخبر شقيقه أنه حاول أن يفعل ذلك، ولكن تم توبيخه. وأخبره شقيقه بأن يُعلم شخصًا يدعى كفاح (أو أبو كفاح) من يكون شقيقه في حال شاهده. وكان شقيقه يعرف شخصًا ما في فرع الخطيب، واتّصل به، وأعلم أن P44 [قد اعتقل] من قبل دورية تابعة لفرع أمن الدولة، وأن كفاحًا فيها. ولم يتمكن P44 من مشاهدة أي شخص أو أن يرفع رأسه.

سألت كيربر P44 عمّا إذا عرف شقيقه بمكان اعتقاله، أو أنه عرف فقط أن الدورية تتبع لأمن الدولة، فقال إن [شقيقه] عرف أن الدورية تتبع لفرع الخطيب، ولكنه لم يعرف مكان اعتقال شقيقه كونه لم يتم اقتياده إلى فرع الخطيب بادئ الأمر.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى أن P44 شاهد شخصًا في محطة المحروقات وأنه يُحتمل أن يكون ذلك الشخص هو أنور، وسأله عمّا إذا شاهد ذلك الشخص داخل الفرع مرة أخرى، فقال: "كلا".

سأل فيدنير P44 عمّا إذا شاهد ذلك الشخص مرة أخرى أثناء اعتقاله، فقال: "لا، لقد لمحته في تلك المرة فقط". [وبعد أن أفرج عنه]، عاد إلى القرية التي ينحدر منها، ثم توجّه إلى لبنان، ولم يشاهد ذلك الشخص مجددًا.

أشار فيدنير إلى أن P44 اقتيد إلى فرع الخطيب بعد أن أُلقي القبض عليه، وسأله عمّا إذا عرف أنه [كان في فرع الخطيب] عندما هاتَف شقيقه، فقال إن شقيقه أخبره عن كفاح، ولم يخبره أي شيء عن فرع الخطيب. ولم يعرف أنه كان في فرع الخطيب إلا عندما أُفرج عنه.

سأل فيدنير P44 كيف عرف أن الشخص [الذي شاهده من النافذة] يعمل في فرع الخطيب، فقال إنه عندما تم الإفراج عنه، أخبره شقيقه أنه كان في فرع الخطيب، ولكنه لم يُعتقل فيه بادئ الأمر. وعندما تحقق شقيقه من أمر اعتقال P44 في فرع الخطيب، تحدث مع [كفاح] الذي أوضح بدوره أن [الدورية] تتبع للفرع.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا كان صحيحًا أنه اعتقل في مكان ما لمدة يومين قبل أن يتم نقله إلى فرع الخطيب، فأقر ذلك.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا كان ذلك المكان في دمشق، فقال إنه لا يعرف، [وفي حال لم يكن المكان في دمشق]، فإنه ليس بعيدًا عنها.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا تعرض لسوء المعاملة أو الشتم منذ لحظة إلقاء القبض عليه، وحتى وصوله إلى فرع الخطيب، فقال إنه تعرض للشتم وهو في الحافلة، ومحطة المحروقات. وتعرض للضرب في المحطة فقط، وليس في الحافلة. وعرف سبب اعتقاله لاحقًا، حيث دار "قتال" [استخدم المفردة الإنجليزية fighting] بين النظام والجيش السوري الحر. واعتقد ضباط الدورية أنه أحد أفراد [الجيش السوري الحر]، فاعتقلوه.

سأل فيدنير P44 عمّن أخبره أن ذلك هو سبب اعتقاله، فقال إنه تبين بعد مغادرتهم المحطة أن اشتباكًا قد اندلع بين الطرفين، وأن المحطة تعرضت لأضرار.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا افترض [أن ذلك هو سبب اعتقاله]، فقال: "نعم"، وأقر ذلك فيما بعد كل من ابن خاله وخاله.

أشار فيدنير إلى أنه تم اقتياد P44 إلى فرع الخطيب، وطلب من P44 أن يصف الأوضاع فيه، فقال إن [المعتقلين أمروا بالتجرد من ثيابهم خلا سراويلهم الداخلية]، وتم تفتيشهم، وتعصيب أعينهم، واقتيادهم إلى القبو، وبدأ ذلك منذ لحظة دخولهم الفرع.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا أُعيدت ثيابه إليه، فقال: "كلّا"، وإنه قد ارتدى "بيجامة" وخفّافة، وسروالًا رياضيا.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا خضع للتحقيق، فقال: "كلّا".

سأل فيدنير P44 عمّا إذا تعرض لسوء المعاملة أو الضرب، فقال إنه لم يتحدث معه أحد في الفرع إلى أن تم استدعاؤه للإفراج عنه.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا سمع من المعتقلين الآخرين شيئًا عن تعرضهم لسوء المعاملة، فقال: "بالطبع"! وإنه لم يسمع ذلك فحسب، بل وشاهده أيضًا [أي شاهد تعرض أشخاص لسوء المعاملة]. وسمع من ابن خاله وخاله عن تعرض أشخاص [لسوء المعاملة].

سأل فيدنير P44 عمّا إذا كان معه في الزنزانة معتقلون تعرضوا لسوء المعاملة، فقال إن كل من اعتقل في محطة المحروقات قد زُجّ بهم في نفس [الزنزانة].

سأل فيدنير P44 عمّا إذا شاهد تعرض أشخاص لسوء المعاملة داخل الزنزانة، فقال: "كلّا"، وإنه لم يشاهد [تعرض أحد لسوء المعاملة]، ولم يسمع بحصول ذلك أثناء وجوده هناك.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا شاهد آثارًا تدل على تعرض المعتقلين لسوء المعاملة عندما وصل إلى الفرع، فسأل كيف له أن يشاهد آثارًا من ذلك القبيل وقد كانت الغرفة فارغة [قبل أن يدخلها برفقة المعتقلين الآخرين].

سأل فيدنير P44 عمّا إذا استُدعي المعتقلون الآخرون لأسباب بخلاف التحقيق معهم، من قبيل الإفراج عنهم مثلا، فقال إنه هو الشخص الوحيد الذي تم الإفراج عنه.

سأل فيدنير P44 عن مدة مكوثه في الفرع، فقال إنه بقي فيه ثلاثة أيام.

أشار فيدنير إلى إفادة P44 التي أدلى بها أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، والتي قال فيها إن أقاربه تعرضوا للتعذيب. وسأله عمّا إذا كان يقصد أن أقاربه تعرضوا للتعذيب أثناء مدة اعتقاله أم بعد أن أُفرج عنه، فقال إنه سبق له وأن ذكر أنه لم يتعرض لأي شيء [وأخبر المترجم الشفوي أنه يُحتمل أن فيدنير يشير إلى فترة لاحقة في حديثه].

أشار فيدنير إلى أن P44 قد اعتقل في الصيف، أي عندما كانت درجات الحرارة مرتفعة. وطلب منه أن يصف الأوضاع في الزنزانة، وعمّا إذا استطاع أن ينام فيها، فقال إن الزنزانة [تتألف من قسمين]: تبلغ مساحة القسم الأول 3*3 مترًا، فيما تبلغ مساحة القسم الثاني 50*60 سنتيمترًا، وهو مخصص لدورة المياه ومكان الاستحمام، ويفصل بينهما ربع جدار. وتمكن P44 من أن يستلقي فيها في حال لم يتواجد أي شخص قبالته. ولكن، كونها احتوت نحو 20-24 شخصًا، لم يتمكن أحد من الاستلقاء فيها، إلا إذا ظلّ [من يقابله] واقفًا. وفي حال أرادوا جميعًا أن يستلقوا على الأرض، لتوجب عليهم النوم على جنوبهم متراصين.

سأل فيدنير P44 عن جودة الهواء في الزنزانة، فقال إنهم قبعوا في قبو، و[رشح من سقفه] الماء المتسرب من الطابق العلوي، لذا كان الهواء مشبعًا بالرطوبة. ولم يكن هناك نوافذ كونهم كانوا في القبو. وعانى P44، وابن خاله وخاله من مشاكل جلدية بعد الإفراج عنهم. وغطّت البثور جلودهم، وأُصيبوا بالحكّة [ولكن لا يعني ذلك إصابتهم بالجرب فعلًا]. وأصيب ابن عمّه بالقمل.

سأل فيدنير P44 عن الإضاءة في الزنزانة، فقال إنه لم يوجد فيها كهرباء.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا كان هناك ضوء في الزنزانة، أم أنها كانت معتمة، فقال إنه كان هناك ضوء في الممر، ولكن كانت الزنزانة معتمة. وكانت هناك قضبان معدنية على باب الزنزانة، وفتحة (كُوّة) تهوية يمكن إغلاقها، ولكنّها ظلت مفتوحة في أغلب الأحيان. وعندما تحدث [المعتقلون] مع بعضهم البعض، صرخ شخص ما عليهم قائلا: "اخرسوا"!

سأل فيدنير P44 عمّا إذا أحسّ بما كان يحصل [خارج الزنزانة]، فقال إنه لم يسمع إلا أصوات الجنود في الطابق السفلي.

سأل فيدنير P44 عن الماء والطعام، فقال إنه يوجد [ماء وطعام]، ولكنه لم يكن كافيًا.

طلب فيدنير من P44 أن يوضّح ذلك، فقال إنهم أحضروا لهم ثلاث زجاجات ماء بسعة 1.5 لتر لكل واحدة منها. وتألفت وجبة الفطور من ثلاث حبات زيتون، وقطعة حلاوة في بعض الأحيان. وتناولوا البرغل أو الفريكة كوجبة غداء أحيانًا.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا أوضح له أحد ما السبب وراء الإفراج عنه، فقال إنه [هو، وابن خاله وخاله] قد أُفرج عنهم من خلال ما لديهم من صِلات ومعارف، حيث هاتَف شقيقه أحد الأشخاص بالنيابة عنه، بينما كان لشخص آخر يد في الإفراج عن خاله وابن خاله. وقام أحد أخوال P44 الآخرين بدفع المال لقاء الإفراج عن خال P44 وابن خاله.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا قام هو بدفع أي مبلغ، فقال إن شقيقه قد دفع المال لقاء الإفراج عنه.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا سأل شقيقه لاحقًا كيف قام بتأمين الإفراج عنه، فقال: "كلّا". وامتلك شقيقه وكالة لبيع السيارات في دمشق، وكان لديه معارف وصلات من خلال زبائنه. ولكن، لا يعرف P44 [طبيعة صلة شقيقه بمعارف في فرع الخطيب].

أشار فيدنير إلى أن P44 قد ذكر اسم أنور أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، وسأله عمّا قاله حينها عن أنور، فأوضح أن ضباط ومحققي أجهزة المخابرات الجوية، وفرع الخطيب معروفون. وإن المخابرات الجوية وفرع الخطيب هما [الفرعان] المعنيان باعتقال الأشخاص. على سبيل المثال، لا بدّ أن يعرف P44 ضُباطًا من خلال صلاته ومعارفه إذا أراد أن يُفرج عن شقيقه إذا اعتُقل. كما أن المعتقلين السابقين يعرفون أسماء الموظفين، أو أوصافهم على الأقل.

سأل فيدنير P44: "وماذا عن اسم أنور؟"، فلم يفهم السؤال.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا كان يعرف ذلك الاسم في سوريا، فقال إن [اسم أنور] كان معروفًا، ولكنه لم يعرف أنور إلا بعد أن أُفرج عنه من المعتقل، وليس قبل ذلك. [وتم تداول] أسماء من عملوا في الفروع. [لم يُترجم كامل نص الجملة الأخيرة من إجابة .P44]

***

]استراحة لمدة 15 دقيقة[

***

استجواب من قبل المدّعين العامين

أشارت بولتس إلى أن P44 لم يسترجع ثيابه، وأنه لم يرتدِ سوى سروال، وخفّافة، وما إلى ذلك. وسألت P44 عمّا إذا كان يرتدي تلك الثياب [أثناء اعتقاله]، أو قبل اعتقاله ولم تُعَد إليه، فقال إنه تم تفتيشه، ومصادرة ثيابه، ونزل إلى الطابق السفلي دون ثيابه، ولكنها أُعيدت إليه بالطبع عندما [أُفرج عنه].

سألت بولتس P44 عمّا كان يرتديه في الزنزانة، فقال إنه ارتدى سروالًا داخليًّا فقط.

سألت بولتس P44 عمّا إذا ارتدى بقية المعتقلين سراويل داخلية أيضًا، فقال: "نعم ولا. يعتمد ذلك على العسكري؛ حيث يبادر إلى مصادرة ثياب المعتقلين إذا أعجبته [ثم ضحك قليلًا]".

أشارت بولتس إلى أن P44 اعتقل في القبو ثم أُفرج عنه. وسألته عن المكان الذي اقتيد إليه، وكيف تم الإفراج عنه، فقال إنه اقتيد من الزنزانة إلى الطابق العلوي. وأُمر بالتوقيع على وثيقة (لم يطّلع على فحواها)، ونهوه أن ينظر خلفه. وأُفرج عنه بعدها، واتصل بشقيقه، وأخبره بذلك. ثم استقلّ سيارة أجرة متوجّهًا إلى القرية التي يُقيم فيها.

سألت بولتس P44 عمّا [إذا وقّع على تلك الوثيقة] أمام الزنزانة، فقال: "لا"، وإنه صعد إلى الطابق العلوي إلى أحد الأشخاص الذي يقوم بمهام تشبه مهام السكرتاريا، ثم وقّع على الوثيقة. ولم يعرف P44 ذلك الشخص، ولا إذا كان في مكتب أم لا لأنه كان معصوب العينين.

سأل ريتشر P44 كيف وقّع على الوثيقة وهو معصوب العينين، فقال إن [أحد السجانين] قد أمسك بيده، وأمره قائلًا: "طُج حافرك" [وهي عبارة دارجة بالعامية في سوريا كناية عن الطلب من المخاطب التوقيع على ورقة، ولكن بنبرة تنمّ عن الاستهزاء والسخرية].

سأل ريتشر P44 عمّا إذا عرف فحوى الوثيقة التي وقّع عليها، فنفى ذلك.

أشار ريتشر إلى أن P44 ذكر مصطلح "حفل الاستقبال" أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، وسأله عمّا يقصد بذلك، فقال إنه تحدث مع محاميه عن ذلك أثناء فترة الاستراحة. حيث يتعرض للضرب كلّ من يعتقل لدى أجهزة المخابرات الجوية أو فرع الخطيب، وهذا هو ما يسمى "[بحفل] الاستقبال".

سأل ريتشر P44 عمّا إذا تعرض للضرب أم لا، فقال إنه تعرض للشتم والضرب في محطة المحروقات، فيما كيلت له الشتائم وهو في الحافلة.

سأل ريتشر P44 [عمّا إذا تعرض هو والمعتقلون الآخرون للضرب قبل نقلهم بالحافلة إلى فرع الخطيب]، فقال إنهم [تعرضوا للضرب] فور نزولهم من الحافلة.

سأل ريتشر P44 عن الطريقة التي [تعرضوا للضرب]، فقال إن خاله وابن خاله لم يتعرّضا للضرب، حيث تعرض واحد من كل ثلاثة أشخاص للضرب [لا على التعيين].

سأل ريتشر P44 عمّا إذا تعرض للضرب عندما نزل إلى الطابق السفلي في فرع الخطيب، فقال إنه تعرض للضرب فقط عندما نزل من الحافلة. ولم يضع أحد يده عليه عندما نزل إلى القبو.

أشار ريتشر إلى أن P44 ذكر أصنافًا من الطعام مثل الزيتون والبرغل، وأن الزيتون كان فاسدًا، بحسب ما قاله أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، فلم يتذكر ما [إذا كان الزيتون محفوظًا في الماء أم لا]، ولكن، يتذكر أنه ليس بإمكان أي أحد [أن يتناول ذلك الطعام إذا كانت الظروف مختلفة].

قال ريتشر إن P44 ذكر أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة أنه اقتيد عندما أُفرج عنه إلى آمر السجن الذي حمل رتبة رقيب أول. وسأل ريتشر P44 كيف عرف ذلك، وعمّا إذا كان ذلك الشخص قد أخبره [عن رتبته]، فقال إنه لم يتم ذكر [الرتبة]، ولكن، كان وجود مساعد أول أو رقيب أول في مكتب آمر السجن أمرًا متعارفًا عليه. ولا يحيط بكثير من المعرفة عن الرتب، كما أنه لا يذكر أنه أشار إلى رتبة "رقيب أول" تحديدًا [أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة]، ولكن، عادةً ما يحمل [آمر السجن] رتبة مساعد أول.

سأل ريتشر P44 عمّا إذا كان قوله إن [رتبة الشخص هي مساعد أول أو رقيب أول] هو من باب الاستنباط، فقال: "بكل تأكيد"!

قال ريتشر إن P44 وصف الزنزانة أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، وذكر أن دورة المياه تقع في القسم الخلفي عند إحدى زوايا الزنزانة، وأن الجدار الموازي لدورة المياه منخفض نوعًا ما، فأوضح أنه قال [أثناء تلك المقابلة] إن دورة المياه تقع في الزاوية الخلفية للزنزانة، وإن الجدار [الموازي لدورة المياه] لم يكن مرتفعًا إلى مستوى السقف، وإنه لم يكن هناك باب، وأضاف أن الجدار كان بعرض 180 سم إلى مترين.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا تعرض للضرب عندما وصل إلى فرع الخطيب، فقال إنه سُئل عن نفس الأمر لتوّه، وعمّا إذا ينبغي له أن يجيب مرة أخرى.

قالت كيربر إن فيدنير يسأل لأن لديه سؤالًا على سبيل المتابعة، فسأل P44 عمّا إذا كان السؤال يدور حول تعرضه للضرب في محطة المحروقات أو على متن الحافلة.

أشار فيدنير إلى أن P44 نُقل من محطة المحروقات إلى فرع الخطيب بالحافلة. وأراد أن يعرف ما إذا تعرض P44 للضرب في الفترة الواقعة بين نزوله من الحافلة ودخوله إلى الزنزانة، فقال P44 إن الجميع، وفيهم هو نفسه، تعرضوا للضرب والشتم. ولم يتعرض خاله وابن خاله للضرب [أثناء "حفل الاستقبال"]، ولكنهما تعرّضا للضرب داخل الزنزانة، بخلاف P44.

سأل فيدنير P44 عن الأداة التي استخدمت في ضربه، فقال إنه تعرض للضرب بخرطوم مياه بلاستيكي محشو بشيء ما. ولم يعرف ما هي تلك الأداة إلّا لاحقًا (كونه كان معصوب العينين)، وذلك عن طريق مقطع فيديو شاهده على موقع يوتيوب.

طلب فيدنير من P44 أن يصف الموقف آنف الذكر، وأين ضُرب بالتحديد، فقال إنه ضُرب على كتفه، ولم يعرف من قام بضربه. ويُرجّح أن ذلك الشخص يعمل في الفرع أو أنه [أحد الموظفين الذين نقلوا المعتقلين إلى الفرع بالحافلة]، ولم يستطع أن يُخمّن من هو على وجه التحديد.

سأل فيدنير P44 عمّا إذا تسبب الضرب بإيقاع إصابات أو جروح بالمعتقلين، فقال إنه قد نجم عن ذلك الضرب كدمات، وليس جروحا.

<u>استجواب من قبل محامي الدّفاع</u>

أشار فراتسكي إلى قول P44 إنه اعتقل في محطة المحروقات، وسأله عمّا إذا كانت تلك المحطة مكانًا معروفًا، فقال إنها معروفة، وإنها أشهر محطة واقعة على الطريق الواصل بين حمص ودمشق.

أشار فراتسكي إلى قول P44 إن المحطة قد تعرضت لأضرار، وسأله عمّا إذا كان بوسعه أن يصف ما الذي يقصده بذلك، فقال إن الشقّ المواجه لحمص هو الذي [تعرض لأضرار]، حيث آل مبنى المتجر (سوبرماركت) إلى السقوط.

افترض فراتسكي أن P44 توجه إلى تلك المحطة على فرض أنها تعمل وتفتح أبوابها، فسأل P44 فراتسكي [مستنكرًا]: "أتعتقد أنني قمت بمعاينتها؟"

أوضح فراتسكي أنه كان يسأل على إثر قول P44 إن المحطة قد دُمّرت بالكامل، وسأل لماذا لم يهمّ بالمغادرة منها، فقال إنه لا يعرف، ولكنه عرف [هو، وابن خاله وخاله] أنهم وقعوا في الفخّ عندما وصلت الحافلة.

سأل فراتسكي P44 عن سبب ذهابه إلى محطة المحروقات على الرغم من أنها دُمّرت، وأنه لم يحتج إلى تعبئة الوقود، فسأل P44 [مُستنكرًا]: "من قال إني لم أرغب بتعبئة الوقود؟" أشارت أوميشين أن P44 قد قال إن المتجر قد دُمّر، فأوضح [مستخدمًا يديه] قائلًا: "هذا هو المتجر، وهذه هي محطة المحروقات". وعندما شاهدوا الحافلات متوجهة إلى محطة المحروقات، قال خال P44: "خير".

سأل فراتسكي P44 عمّا إذا ذهب إلى محطة المحروقات لتعبئة الوقود، فأقّر ذلك.

سأل فراتسكي P44 عن عدد ضبّاط [الدورية] التي كانت في محطة المحروقات، فقال إنه لا يعرف، لأنه عندما دخل [هو، وخاله وابن خاله] المحطة، صرخ عليهم أحد الضباط، وركض آخر باتجاههم، آمرًا إيّاهم بأن يواجهوا الجدار. وألقوا بهم في مبنى قريب يشبه الكوخ. وشاهد ضابطين أو ثلاثة ضبّاط.

سأل فراتسكي P44عمّا إذا كان الشخص الذي لمحه هو أحد أولئك الضباط الثلاثة، فقال إنه لا يعرف.

قال فراتسكي إن P44 "شاهد ثلاثة أشخاص..." فقاطع كروكر مشيرًا إلى قول P44 إنه شاهد "شخصين أو ثلاثة أشخاص". وأشار شارمر إلى أن المكان الذي شاهد فيه P44 أولئك الأشخاص يختلف عن المكان الذي توقفت فيه الحافلة.

سأل فراتسكي P44 عمّا كان يرتديه أولئك الأشخاص، فقال إن أولئك الأشخاص الثلاثة ارتدوا ثيابًا مدنية، وكان أحدهم يرتدي بنطال "جينز" أزرق اللون. وعندما ذكر شقيقه اسم كفاح، وصف هيئته، وهو ما دفع P44 أن يعتقد أن الشخص [الذي كان يرتدي الجينز] هو كفاح.

أشار فراتسكي إلى قول P44 إنه شاهد ثلاثة أشخاص بثياب مدنية، وإنه شاهد عددًا من الجنود أيضًا. وطلب من P44 أن يوضح ذلك، فقال إن ضباط أجهزة المخابرات لا يرتدون زيًّا رسمياً. وعندما سمع شخصا يصرخ، [اعتقد أن ذلك الشخص] يعمل مع الجيش أو الشبيحة، بمعنى أنهم عملوا مع الدولة، وارتدوا ثيابًا مدنية.

أشار فراتسكي إلى أن P44 قال إن أحد الأشخاص تحدث مع آخرين خلف الحافلة، فأوضح أن الشخص المقصود هو الشخص الذي لمحه.

سأل فراتسكي P44 عمّا إذا كان ذلك الشخص ينظر [إلى الجنود خلف الحافلة]، فأوضح P44 أنه كان يتحدث على الهاتف وهو مطأطئ الرأس، وكان يرفع رأسه بين الفينة والأخرى كي يتأكد من أنه لم يشاهده أحد، وكانت تلك هي اللحظة التي التفت ذلك الشخص فيها.

أشار فراتسكي إلى قول P44 إن محطة المحروقات تقع على الطريق بين حمص ودمشق. وسأله عن المسافة التي تفصل بين دمشق والمحطة، فتساءل P44 عمّا يحمله ذلك السؤال من أهمية لفراتسكي.

قالت كيربر إنه يتعين على P44 أن يجيب على السؤال، فقال إنه لا يعرف، ولكن، لربما تبعد نحو 10-20 كم. وأضاف [مستخدمًا يديه لإيضاح إجابته] أن "هنا دمشق، وهنا حرستا، وهنا الضاحية [ضاحية حرستا]، التي تليها محطة المحروقات".

أشار فراتسكي إلى قول P44 أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة إنه اعتقل مدة أسبوع واحد، ولكنه قال في المرافعة إنه اعتقل ثلاثة أيام فقط، فقالت أوميشين إن ذلك غير صحيح، وأوضح P44 أنه قال إنه اعتقل خمسة أيام أو أسبوعا، وإنه [اعتقل في مكان ما مدة يومين، وفي فرع الخطيب] مدة ثلاثة أيام.

سأل فراتسكي P44 عمّا إذا كان من الصحة بمكان أنه اعتقل مدة يومين في المكان الذي لا يعرف موقعه، ومدة ثلاثة أيام في فرع الخطيب، فقال: "نعم، إن ذلك صحيح بكل تأكيد".

سأل فراتسكي P44 عمّا إذا كان يعرف كم من الوقت قد تستغرقه المسافة المقطوعة من محطة المحروقات إلى المكان الذي لا يعرف موقعه، فقال إنه يعرف أنهما ليسا بعيدين عن بعضهما كون الرحلة إلى هناك لم تستغرق الكثير من الوقت، ولكنه لا يعرف المدة الزمنية على وجه التحديد. ولم يكن بحوزته ساعة يد، ولم يتمكن من أن يشاهد ما يدور حوله.

طلب فراتسكي من P44 أن يصف مدة اعتقاله الأول (أي اليومين)، وأن يوضح تحديدًا ما إذا تعرض للضرب، أو الاعتقال في زنزانة، أو الحصول على الطعام، وما إلى ذلك، فقال إنه عندما اقتيد إلى [الموقع غير المعروف] ثم إلى فرع الخطيب، افترض أن [من اعتقلوه] كانوا من الشبيحة؛ لأنهم لو كانوا من فرع الخطيب، لنقلوه إلى مبنى الفرع مباشرة. ولكن، تعاونت أجهزة المخابرات الجوية مع الشبيحة أثناء الأحداث بغرض نقل المعتقلين [إلى الفروع]، ولذلك ظنّ P44 أنه اقتيد إلى مقر الشبيحة بادئ الأمر. وتعرض للضرب، والشتم، ولم يقدم له الطعام هناك، قبل أن يُنقل إلى فرع الخطيب.

سأل فراتسكي P44 متى سمع للمرة الأولى باسم أنور، وأين، فقال إنه سمع باسمه مرة أثناء الأحداث، ولكنه لا يذكُر من أخبره عنه، ومتى حصل ذلك على وجه التحديد.

سأل فراتسكي P44 عمّا إذا تحدّث عن هذه المرافعة مع أطراف أخرى قبل أن يأتي إلى الجلسة، فقال: "كلّا".

[لم يكن هناك المزيد من الأسئلة. سُمح للشاهد بالانصراف في تمام الساعة 11:33 صباحًا].

أعطت د. أوميشين عنوانها البريدي لكيربر، وأعلمت كيربر P44 أن الوثيقة تفوّض د. أوميشين بأن تُدرج عنوانها البريدي على أنه عنوانه، فوافق على ذلك.

أعلنت كيربر أنه سيتم تجديد قاعة المحكمة، لذا، لن تكون متاحة للاستخدام بغرض عقد الجلسات المقررة بالتواريخ التالية: 29 و30 أيلول/سبتمبر، و6 و7 تشرين الأول/أكتوبر، و13 و14 تشرين الأول/أكتوبر. بدلًا من ذلك، ستُعقَد تلك الجلسات في القاعة الكبيرة لمحكمة المقاطعة.

قامت بولتس بتلاوة تصريح الادّعاء العام بشأن الطلب الذي تقدم به كل من بانز، وشارمر، وكروكر بتاريخ 22 تمّوز/يوليو، 2021. ما يلي هو موجز الإفادة الذي أعدّه مراقب المحاكمة:

> أورد المدّعون العامون تفاصيل من قبيل أنهم لن يؤيدوا الطلب بزعم أنه لم يستوفِ الشروط بموجب أحكام البند (1) من المادة 7 من مدونة الجرائم ضد القانون الدولي. ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب، تشمل استعلام العائلات كثيرًا عن أماكن تواجد أبنائهم. علاوةً على ذلك، لا يمكن أن نربط بين المعلومات الخاطئة التي أُعطيت لهم بالمتّهم أو موظفيه. وبحسب المدعين العامين، ما يفوق ذلك أهمية هو أنه لم يُقصَد بذلك إخراج أولئك الأشخاص من نطاق الحماية القانونية، وإنما جمع المعلومات عن الفارين من الخدمة فقط.

رُفعت الجلسات في تمام الساعة 11:55 صباحًا.

ستُعقد جلسة الاستماع التالية في تمام الساعة 9:30 من صباح يوم 19 آب/أغسطس، 2021.

اليوم السابع والثمانون – 19 آب/أغسطس، 2021

بدأت جلسة الاستماع في تمام الساعة 9:45 صباحًا بحضور 10 أشخاص، وممثل واحد من الصحافة، بالإضافة إلى رسام قاعة المحكمة. ومثّل الادّعاء العام كل من ريتشر وبولتس. ولم يحضر محاميا المدّعين محمد ورايجر.

قالت محامي الشاهد د. أوميشين إن الشاهد يريد أن يضع كمامة، ويغطي جزءًا من رأسه، وألّا يدلي بمعلوماته الشخصية خوفًا على سلامة عائلته في سوريا. [أعطى كروكر أوميشين معطفه كي تمرره للشاهد. واستخدم الشاهد قبعة المعطف لتغطية رأسه].

قالت القاضي كيربر إنه ثمة شاهد سيمثُل أمام المحكمة بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر، وآخر بتاريخ 2 و3 من نفس الشهر. ولكن، سيحضر الشاهد الثاني الجلسة التي ستُعقد في 2 أيلول/سبتمبر فقط، وتُلغى بهذا الجلسة المقرر عقدها بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر.

[دخل الشاهد قاعة المحكمة في تمام الساعة 9:57 صباحًا].

لم يُفصح P45 عن معلوماته الشخصية أمام المحكمة، ولم يذكر اسمه وسنّه. وسبق له وأن اعتقل عدة مرات في سوريا، منها في فرع الخطيب.

شهادة P45

طلبت كيربر من P45 أن يخبر المحكمة عن سبب اعتقاله في فرع الخطيب، فقال إن قوات الأسد داهمت المدينة التي كان يقيم فيها في تمام الساعة 5 صباحًا من أحد أيام شهر آب/أغسطس 2012. وكان مع زوجته وأطفاله، عندما كسر نحو 7 ضباط باب منزله، واقتحموه، وطرحوه على ظهره أرضًا. وركلوا رأسه وضربوه باستخدام أسلحتهم، بل ووجهوا سلاحًا باتجاه رأسه، وسألوه عن جيرانه. ثم اقتادوه إلى حافلة تتسع 24 راكبا. وجلس خلفه في الحافلة شخص وجه سلاحه إليه. ولم يتمكن من مشاهدة ما حوله كونهم قد غطوا رأسه بقميصه الداخلي. وتوجهوا إلى خارج القرية التي يقيم فيها. واعتقلوا نحو 100 شخص، ثم اقتادوهم إلى فرع الخطيب.

[ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يكن صوت P45 واضحًا هنا، حيث كان مكبر الصوت بعيدًا عن فمه، كما أنه تعمّد تغيير صوته. وطلب بانز سماعة].

سألت كيربر P45 عمّا حصل في فرع الخطيب، وكم مكث فيه، فقال إنهم وصلوا الفرع معصوبي الأعين، واستغرق دخولهم إلى الفرع نحو ساعتين تقريبًا، وتعرضوا في الأثناء للضرب والركل. وعندما وصلوا إلى الساحة الخارجية للفرع، أمر [الضباط] [المعتقلين] بالنزول من الحافلة، والتجرد من ثيابهم، قبل أن يزجّوا بهم في زنزانة. واعتقل P45 ثلاثة أيام. وتدخل على وجه السرعة [عدد من الأشخاص الموالين للنظام] في القرية التي ينحدر منها. وأُجبر المعتقلون على التوقيع على تعهّد بأنهم لن يشاركوا في المظاهرات مرة أخرى، ثم أُفرج عنهم. ولم يتعرض P45 للتعذيب أثناء اعتقاله، وخضع عدد قليل من أولئك المعتقلين للتحقيق، ولم يتم التحقيق مع P45.

سألت كيربر P45 كم مكث في المعتقل، فقال إنه مكث ثلاثة أيام.

أشارت كيربر إلى مَحضر التحقيق مع P45 من قبل الشرطة، والذي قال فيه إنه اعتقل مدة 20 يومًا، فأوضح أنه اعتقل 20 يومًا في المنطقة – الفرع 227، ونوّه إلى احتمالية وجود خطأ في [الترجمة الشفوية].

[ملاحظة من مراقب المحاكمة: انطوت الجلسة على عدد من المفارقات بين الأقوال التي أدلى بها P45 أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة وفقًا لمَحضر المقابلة، وأثناء جلسة الاستماع. وكان لدى مراقب المحاكمة انطباع بأن مَحضر المقابلة يعكس وجود مسائل تتعلق بالترجمة، وهو ما تقدم به P45. على سبيل المثال، تُرجمت كلمة "المنطقة" إلى "الخطيب" أثناء تحقيق الشرطة، ولعل ذلك يُعزى إلى اعتقاد المترجم أن "المنطقة" تعني "المنطقة المحيطة بالخطيب"].

استجواب من قبل القاضي فيدنير

سأل القاضي فيدنير P45 عمّا إذا كان تعرض للاعتقال في آب/أغسطس 2012، فأقّر P45 ذلك.

أشار فيدنير إلى إفادة P45 التي أدلى بها أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، والتي قال فيها إنه اعتقل في كفر سوسة في تمّوز/يوليو أو آب/أغسطس 2012، فقال P45 إنه [اعتقل] في كفرسوسة في العام 2018، فيما تم توقيفه في الخطيب في آب/أغسطس 2012.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا حصل ذلك في تمّوز/يوليو أو آب/أغسطس 2012، فقال إن ذلك حصل في آب/أغسطس 2012.

سأل فيدنير P45 عن سبب مداهمة منزله، واعتقاله، فقال إنه اعتقل كون مدينته من أوائل المدن التي تظاهرت ضد الأسد.

سأل فيدنير P45 كيف عرف أنه معتقل في فرع الخطيب على الرغم من كونه معصوب العينين [في طريقه إلى الفرع]، فقال إن المعتقلين الآخرين أخبروه بذلك، كما أنه ميّز تلك المنطقة عقب الإفراج عنه؛ حيث سبق له وأن درس في إحدى المدارس الابتدائية والثانوية الكائنة في المنطقة.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا تمكن من تمييز المبنى، فقال: "بالطبع!"، وإنه درس في تلك المنطقة مدة ست سنوات. وأخبره المعتقلون بأنه في فرع الخطيب، وتأكّد من ذلك عندما أُفرج عنه.

أشار فيدنير إلى أن P45 قد تعرض لسوء المعاملة في الطريق إلى الفرع، وسأله عمّا إذا تعرض لذلك أيضًا عندما وصل إلى هناك، فقال: "كلّا". عندما وصلوا إلى فرع الخطيب، نزلوا [من الحافلة]، وخلعوا ثيابهم، واتّخذوا وضعية القرفصاء.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا أُعيدت ثيابه له، فقال: "نعم"، حيث أُعيدت له قبل أن يتّخذ وضعية القرفصاء، واقتيد إلى زنزانته.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا أُعيدت كلّ ثيابه له، فقال إنه ارتدى قميصه الداخلي، وسرواله الداخلي، وبنطاله، بدون حذاء في المعتقل.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا أُعيدت ثيابه له، فأقر ذلك.

طلب فيدنير من P45 أن يصف ما الذي حصل أثناء اعتقاله، فقال إنه كان معصوب العينين، واقتيد إلى الطابق السفلي (ونزل نحو 5 أو 6 درجات) حيث يقع القبو. وبلغت مساحة الزنزانة تقريبًا 9 أمتار مربعة أو 3*3 م، وزُجّ فيها نحو 27 معتقلًا. وكانت هناك نوافذ في أعلى جدران الزنزانة، وهو ما سمح بمرور أشعة الضوء إليها. وكانت تلك الزنزانة مهجعًا [أي زنزانة جماعية]، ووجد في زاويتها دورة مياه. وقُدمت لهم وجبة واحدة هي عبارة عن بطاطا أو كوسا مسلوقة.

أشار فيدنير إلى إفادة P45 والتي جاء فيها أن 27 شخصًا اعتقلوا في زنزانة تبلغ مساحتها 3*3 م، وإلى أنه قال شيئًا مختلفًا أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، فقال P45 إن مساحة الزنزانة الكائنة في المنطقة تبلغ 12*3 م، وتراوح عدد المعتقلين فيها ما بين 70 إلى 80 شخصًا. وافترض وجود التباس بخصوص فرع الخطيب والمنطقة.

سأل فيدنير P45 [عن أوجه المقارنة بين المنطقة والخطيب]، فقال إن مساحة الزنزانة في فرع الخطيب تبلغ 3*3 م، واعتقل فيها 27 شخصًا.

سأل فيدنير P45 عن عدد الأشخاص المعتقلين من القرية التي ينحدر منها، فقال إن عددهم قد بلغ نحو 100 شخص على وجه التقريب.

أشار فيدنير إلى إفادة P45 التي أدلى بها أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، والتي قال فيها إن 68 رجلًا [من قريته] قد اعتقلوا، فقال إن أولئك الأشخاص اعتقلوا في فرع المنطقة، وبلغ عدد المعتقلين نحو 100 أو أقل. وأضاف أن ذلك قد حصل قبل 10 سنوات، لذا، ليس بإمكانه أن يتذكّر الكثير من التفاصيل.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا كان أولئك الأشخاص البالغ عددهم 27 شخصًا من قريته، وإذا ما اعتقلوا في تلك الزنزانة البالغ مساحتها 3*3 م، فقال إن كل من في المهجع تنحدر أصوله من قريته.

سأل فيدنير P45 عن أعمارهم، فقال إنه يعتقد أن أعمارهم تتراوح بين 16 و45 عامًا.

أشار فيدنير إلى أن P45 وصف كيف دخل الضوء إلى الزنزانة من الخارج، فقال إن ذلك صحيح، حيث أن الزنزانة مزودة بنوافذ [في أعلى الجدار]، ويُطلق عليها في سوريا اسم "المندلون".

سأل فيدنير P45 عمّا إذا كان بإمكانه أن يشاهد أي شيء في الخارج، فنفى ذلك قائلًا إنه تمكن من سماع أصوات فقط.

استشهد فيدنير بإفادة P45 الواردة في نص مقابلته مع الشرطة، حيث قال: "يوجد مصباح مضاء على مدار الساعة، ولم نتمكن من تمييز الليل من النهار"، فأشار P45 إلى أن المترجم الشفوي الذي ترجم جلسة التحقيق مع الشرطة قد أخذ بكلمة "المنطقة" على أنها "المنطقة المحيطة بالخطيب".

سأل فيدنير P45 عمّا إذا كانت المعلومات الواردة في الاقتباس السابق تتعلق بحادثة اعتقال مغايرة، فأقر ذلك.

سأل فيدنير P45 عن الوضعية التي اتخذها للنوم في الزنزانة، وجودة الهواء فيها، فقال إنها كانت مزودة بباب معدني، ودورة مياه في إحدى الزوايا. وكان من ضروب المستحيل أن يستلقي المعتقلون على ظهورهم فيها، حيث كانوا يقفون أو يتخذون وضعية القرفصاء فيها أكثر الأحيان. وكان من بينهم معتقل يعاني من صعوبات في التنفس، فنادوا السجّان وأخبروه [عن حالة ذلك الشخص]، فما كان من السجّان إلا أن دخل الزنزانة، وركل صدر ذلك الشخص، وسأله: "أتشعر بتحسّن الآن؟"

سأل فيدنير P45 عمّا إذا شهد على تلك الحادثة، فقال: "نعم".

سأل فيدنير P45 عمّا إذا شاهد معتقلين آخرين يتعرضون لسوء المعاملة داخل فرع الخطيب، فقال إن السجّان ضرب [الشخص الذي تحدّث عنه للتوّ] على صدره، وسأله عمّا إذا كان يشعر بتحسن بعدها.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا كان هناك حالات أخرى، فقال إن تلك هي الحالة الوحيدة التي حصلت أثناء اعتقاله مدة ثلاثة أيام، وإن أولئك المعتقلين كانوا مدللين نظرًا لارتباط القرية التي ينحدرون منها بالنظام.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا تمكن من النوم، وفي حال ردّ بالإيجاب، كيف أمكنه ذلك، فقال P45 إنه نام متّخذًا وضعية القرفصاء. وأما بقية المعتقلين، فظلوا واقفين في أغلب الأحيان، ولم ينَم أحد منهم كونهم كانوا دائمي الانشغال بالتفكير في مصيرهم.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا تمكن من أن ينال قسطًا من النوم طيلة الأيام الثلاثة، أو إذا ما أُجبر على اتخاذ وضعية القرفصاء أثناء النوم، فقال إنه عادة ما تم اقتياد خمسة أشخاص للتحقيق، مما أتاح لهم [مجالًا] لمدّ أرجلهم، ولكن ليس للاستلقاء بشكل كامل.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا خضع للتحقيق، فقال: "كلّا".

سأل فيدنير P45 عمّا إذا [أخبره] المعتقلون الآخرون بما حصل أثناء التحقيق معهم، فقال إنهم أخبروه برؤوس الأقلام فقط. وكانوا يتهامسون فيما بينهم، وإذا سمعهم السجّان، ضرب الباب قائلًا: "ممنوع الكلام!" وطُرح عليهم أسئلة تتعلق بأسمائهم، وأعمارهم، ومشاركتهم في المظاهرات من عدمها، ومعارفهم.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا ذكر المعتقلون تعرضهم للعنف أثناء التحقيق معهم، فقال إنهم [لم يتعرضوا للعنف] نظرًا لوجود مسؤولين ذوي رتب رفيعة من القرية التي ينحدرون منها، ولوجود [علاقة] بين أولئك المسؤولين والنظام.

طلبت أوميشين استراحة.

***

[أُعلن عن استراحة لمدة 10 دقائق، ولكنها استمرت 25 دقيقة]

***

سأل فيدنير P45 عمّا إذا سأله أحد ما عن الأشخاص الآخرين المعتقلين في المنطقة – الفرع 227 أثناء التحقيق معه من قبل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، فأقّر ذلك.

قال فيدنير إن P45 قد سُئل عن أعمار المعتقلين، فقال إن أعمارهم تتراوح بين 16 و70 عاما من العمر.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا كان ذلك في فرع المنطقة، فقال إن ذلك يتعلق بالفرع 227.

قال فيدنير إن P45 قد سُئل عن الوجبات التي قُدّمت لهم أيضًا، فقال إنه تم تقديم وجبتين للمعتقلين في المنطقة، بواقع واحدة في الصباح، وأخرى في المساء، فيما لم يُقدم لمعتقلي الخطيب سوى وجبة واحدة.

أشار فيدنير إلى إفادة P45 أن الزنزانة التي اعتقل فيها في فرع الخطيب كانت قذرة، وإنه لم يتمكن من النوم فيها. وسأله عمّا بوسعه أن يضيف من تفاصيل تتعلق بفرع الخطيب، فقال إن الزنزانة كانت ضيقة، وكانت جدرانها قذرة. ولم تُقدّم لهم سوى وجبة واحدة، ولم تكن كمية الطعام كافية. وامتنع المعتقلون عن تناول تلك الوجبة بسبب الوضع السائد، والضغوط النفسية، وانشغالهم بالتفكير في مصيرهم.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا تعرض المعتقلون للضغوط النفسية فقط، وليس الأذى الجسدي، فقال إن المعتقلين [الذين تنحدر أصولهم من قريته] لم يتعرضوا لضروب الأذى الجسدي أثناء مدة اعتقاله، حيث كانوا "مدللين" نظرًا لارتباط بعض أفراد تلك القرية بالنظام.

سأل فدينير P45 عن كيفية الإفراج عنه، فقال إن اثنين من أعيان القرية تدخلا بسرعة لإنقاذ المعتقلين من أهالي القرية. وكان أحدهما يحمل رتبة لواء في الجيش، فيما كان الآخر نائبًا في مجلس الشعب. والتقيا بالمعتقلين، وتحدثا عن الحس الوطني، وطلبا منهم التعهد بعدم المشاركة في المظاهرات مجددًا، وأن يؤيدوا الأسد. وبعد ذلك، وقع المعتقلون على ورقة بيضاء.

سأل فيدنير P45 كيف عاد إلى منزله، فقال إنه عاد بواسطة الحافلات التي تتسع 14 راكبا والتي جلبها اللواء والنائب لنقل المعتقلين إلى القرية.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا شاهد وجوه موظفي فرع الخطيب، فقال: "لا"، وإن الموظفين حرصوا كل الحرص على ألا يشاهد [المعتقلون] وجوههم. وكان يتم تعصيب أعين المعتقلين عند دخولهم الفرع ومغادرتهم منه. ولم يحضر موظفو الفرع عندما التقى اللواء والنائب بالمعتقلين.

سأل فيدنير P45 عمّا إذا حصل ذلك الاجتماع [مع اللواء والنائب] داخل الزنزانة، فقال: "لا"، وإنما حصل خارج الزنزانة داخل قاعة، أي حيث تم الإفراج عنهم.

أشار فيدنير إلى أن P45 قد سُئل عمّا إذا عرف شيئًا عن طبيعة مسؤوليات فرع الخطيب، فقال إنه لا يعرفها.

أشار فيدنير إلى إفادة P45 التي قال فيها إن فرع الخطيب مسؤول عن حفظ أمن الدولة، فأجاب أنه كان يتحدث بشكل عام، وإنه ليس على إطلاع بتفاصيل الفرع، وحيثياته. وعلى الرغم من أن الجميع يعرفون اسم فرع الخطيب، لم يعرف P45 عنه أي شيء قبل اعتقاله.

[لم يكن هناك المزيد من الأسئلة].

[سُمح للشاهد بالانصراف في تمام الساعة 11:15 صباحًا].

وزعت القاضي كيربر نسخًا من بيانات المدّعين العامين التي أدلوا بها اليوم السابق، وقام فراتسكي أيضًا بتلاوة إفادة.

تقدّم الدفاع بطلب لاستدعاء [حُجِب الاسم] ليمثل أمام المحكمة كشاهد، بوصفه قد عمل في القسم 40 قبل أن ينشقّ عن النظام. وبحسب الدفاع، بوسع ذلك الشاهد أن يوضح كيف قامت الفرقة الرابعة، والقسم 40، وحافظ مخلوف بصفته رئيسًا للقسم المذكور بالتدخل في أعمال فرع الخطيب ومهامه، وبيان مدى سطوتهم ونفوذهم على الفرع. كما ساق الدفاع حججًا مفادها أنه بإمكان الشاهد أن يوضح مدى النفوذ والسلطة اللتين مارسهما الضباط من العلويين على نظرائهم السُنّة في الفرع.

رُفِعت الجلسة في تمام الساعة 11:24 صباحًا.

ستُعقَد جلسة الاستماع التالية في تمام الساعة 9:30 من صباح يوم 25 آب/أغسطس 2021.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 44 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 25 و26 آب/أغسطس، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

داخل محاكمة أنور رسلان: **"وقاحة!"** محامي الدفاع يشكك في دور أنور البنّي

يسرد تقرير مراقبة المحاكمة رقم 44 الصادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة تفاصيل اليومين 88 و89 من محاكمة أنور رسلان في كوبلنتس. في اليوم الأول، أدلى المدّعي بشهادته حول اعتقاله في الخطيب، الذي قضى خلاله تسعة أيام في مستشفى حرستا حيث رأى جثثاً مكوّمة في المرحاض. وفي اليوم الثاني، أدلى مدّعٍ آخر بشهادته حول اعتقاله في الخطيب في صيف عام 2012. وأوضح أن اعتقاله كان قصيراً نسبياً وأقل عنفاً بسبب الرشاوى التي دفعتها عائلته. وشكك الدفاع في الشهادتين مشيراً إلى علاقة المدّعين بأنور البنّي. اقرأ المزيد هنا.

الملخّص/أبرز النقاط:

اليوم الثامن والثمانون – 25 آب/أغسطس، 2021

أدلى P46، كاتب ومخرج سوري يبلغ من العمر 30 عاماً، بشهادته حول اعتقاله في فرع الخطيب، حيث مكث أيضاً في مشفى حرستا لعدة أيام. كما أخبر المحكمة عن ظروف الاعتقال السيئة في الفرع والتعذيب الذي تعرض له أثناء التحقيق. وأوضح أن مجرد بقائه في زنزانةٍ في فرع الخطيب كان تعذيباً كافيا، إلا أن التعذيب الفعلي على أيدي الكوادر الطبية والسجّانين في المشفى كان أسوأ. وأدلى الشاهد بشهادته باللغة الألمانية على الرغم من توفير المحكمة للترجمة الفورية من خلال المترجمين الذين اضطروا بدورهم إلى ترجمة شهادته إلى اللغة العربية للمتّهم. وشكك الدفاع في قيام P46 بالتعرّف على أنور باعتباره الضابط صاحب القرار في فرع الخطيب بسبب علاقة الشاهد بأنور البنّي.

اليوم التاسع والثمانون – 26 آب/أغسطس، 2021

أدلى **P47**، رجل سوري يبلغ من العمر 32 عاماً، بشهادته حول اعتقاله في فرع الخطيب الذي كان قصيراً نسبياً بسبب الرشاوى التي دفعتها عائلته. وأخبر الشاهد المحكمة عن ظروف الاعتقال السيئة في الفرع والتعذيب الذي تعرض له هو ورفاقه المعتقلين. ووصف كذلك كيف لمح بعض الضباط في الفرع عندما نُقل إلى فرع آخر. وقال للمحكمة إنه متأكد بنسبة **60%** أن أحد الضباط الذين بدا أنه كان يصدر الأوامر كان أنور رسلان. واستجوب الدفاع الشاهد حول علاقته بأنور البنّي، مشككا في تعرّف الشاهد على هوية أنور رسلان. وقال الشاهد للمحكمة إنه كان متردداً في الحديث عن عمله والأشخاص الذين يعرفهم لأن الناس في سوريا تعرّضوا للتهديد بسبب المعلومات التي نوقشت في المحكمة والتي وصلت إلى الجمهور.

يوم المحاكمة 88 – 25 آب/أغسطس، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً بحضور أربعة أشخاص وصحفي واحد. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. وحل المحامي بيير محل محامي المدّعين د. أوميشين وحل الدكتور ستول محل محامي المدّعين د. كروكر. وانضم محاميا المدّعين رايجر ومحمد بعد استراحة الغداء.

رافق P46 محاميه الدكتور ستول.

شهادة P46

تم إبلاغ P46، وهو كاتب وممثل كوميدي ومخرج سوري يبلغ من العمر 30 عاماً، انضم إلى المحاكمة كمدّع، بحقوقه وواجباته كشاهد. ونفى وجود أي علاقة تربطه بالمتهمين سواء بالدم أو الزواج.

قرّر P46، ولغته الأم هي العربية، الإدلاء بشهادته باللغة الألمانية مما خلق بعض حالات اللبس طوال إدلائه بشهادته. عرض عليه القضاة أن يتحدث باللغة العربية وأن يستمع إلى أسئلتهم عبر الترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

استجواب من قبل القاضي كيربر

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن المحكمة علمت من خلال استجواب P46 من قبل الشرطة أنه دخل في خلاف مع النظام السوري وتم اعتقاله. طلبت منه أن يسرد الأحداث في المحكمة بناء على ما يتذكره. وصف P46 أنه قبل عام 2011 تعرّض للاعتقال عدة مرات بسبب أنشطته وتنظيمه للمظاهرات. قال للمحكمة إنه خمّن أن الاعتقالات الثلاثة الأولى لن تكون ذات أهمية [للمحاكمة] لأنه اعتُقل في مكان آخر [ليس فرع الخطيب] رغم أنه تعرض أيضاً للتعذيب أثناء هذه الاعتقالات. ارتبط آخر اعتقال لـP46 بفرع الخطيب. وأوضح أنه في 17 حزيران/يونيو، 2012 كان يقيم في منزل أحد أصدقائه لأن منزل عائلته الذي يبعد 20 كيلومتراً عن دمشق تعرّض للقصف. لذلك مكث في منزل صديقه في [حُجبت المعلومات]. وأشار إلى أنه بعد ساعتين، قام رجلان يرتديان ملابس مدنية بالطرق على الباب وطلبا رؤية بطاقة هويته. أوضح P46 للمحكمة أنه أخبرهما أنه كان يعيش في الحقيقة في مكان آخر، لكن أنشطته كانت سبباً كافياً لهما لمراقبته واعتقاله. وجاء ستة أو سبعة جنود ووضعوا كيساً بلاستيكياً فوق رأس P46 قبل أن يسحبوا قميصه فوق رأسه ويأخذونه إلى الطابق السفلي. قال P46 إن يديه كانتا مقيدتين بشرائط بلاستيكية وتم اقتياده داخل سيارة. ثم نُقل بعد ذلك إلى مبنى جديد كان لا يزال قيد الإنشاء. وتم إخراجه من السيارة في الشارع حيث تعرّض للضرب وتم تصويره أثناء تعرّضه للضرب. قال P46 إنه قيل له أن يقول إن بشار هو إله، وأن يقول بأنه هو نفسه ابن عاهرة وأن "هم" [الجنود] يمكنهم اغتصاب والدته. وتابع P46 ليصف كيف نُقل بعد ذلك إلى داخل المبنى حيث تُرك لوحده لعدة ساعات. ونظراً لعدم وجود مرحاض، اضطر P46 إلى التبول في سرواله. ثم اضطر P46 إلى خلع ملابسه وتعرّض لضرب بقضبان معدنية وأنابيب بلاستيكية، وتم إطفاء أعقاب السجائر على جسده. قال P46 إن الجنود استمتعوا بتعذيبه وأرادوا منه أن يعترف بأنه كان يخطط لهجمات بالقنابل في [حُجبت المعلومات]. كما فحصوا كاميرته وفتشوا هاتفه وجهات الاتصال المخزنة فيه. وبحسب P46، ازدادت شدة التعذيب بعد ذلك، وتعرّض لتعذيب جنسي. وحاولوا إدخال عصا في شرجه وهددوه من الخلف. قال P46 إنهم أرادوا منه أن يعترف بأنه كان يصنع قنبلة. وأوضح للمحكمة أن صديقه الذي كان يقيم في شقته درس الكيمياء. لذلك بدت الوثائق الموجودة في شقته كخطط حول كيفية صنع قنبلة بالنسبة لأشخاص لا يعرفون شيئاً عن المواد الكيميائية.

[حضر شخص آخر وجلس في الشُرفة المخصصة للجمهور في المحكمة.]

قالت رئيسة المحكمة كيربر للشاهد إن عليه إبلاغ المحكمة حينما يحتاج إلى استراحة، والأمر نفسه ينطبق على المترجمين الفوريين في المحكمة.

ثم سألت كيربر عن ملابس الجنود. قال P46 إن اثنين منهم لا يشبهان الجنود،[1] ولا الآخرون. ولكن وفقاً لـP46، كانوا يتصرفون مثل الجنود. أوضح P46 أنه يوجد في سوريا ما يسمى "الشبيحة"، وهي جماعة لا تنتمي للجيش بل تتعاون معه عن طريق اعتقال الناس واضطهادهم.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هذه المجموعة بمثابة ميليشيا. فأكد P46 ذلك.

[1] ملاحظة من مراقب المحاكمة: استخدم P46 مصطلح "جندي" طوال شهادته لوصف عناصر قوات الأمن والسجّانين والموظفين في فروع المخابرات.

أرادت كيربر أن تعرف ماذا كان يرتدي الأشخاص الذين اعتقلوا P46. قال P46 إن الأشخاص الذي كانوا عند بابه كانوا يرتدون ملابس مدنية، وانضم ثلاثة أو أربعة أشخاص يرتدون بناطيل عسكرية فيما بعد. وأوضح P46 أنهم، مع ذلك، لم يكونوا من أفراد الجيش. بل كانوا ينتمون إلى مجموعة كانت على سبيل المثال تدير نقاط تفتيش خاصة بها لكنهم كانوا يرتدون ملابس ويحملون أسلحة من الجيش.

تابع P46 إفادته بالقول إنه [عندما وصل إلى موقع الإنشاءات] كانت هناك محادثة قصيرة بين شخصين. عرف P46 أحدهما والذي قال لـP46 أن يخبر"هم" بكل ما يريدون سماعه حتى يخرج في أسرع وقت ممكن. قال P46 إنه بعد يوم واحد من التعذيب، قال قائد المجموعة – الذي رآه في اليوم السابق أمام الباب – للآخرين أن يقتلوا P46 على الطريق السريع. أوضح P46 للمحكمة أن هناك طريقاً سريعاً كبيراً بالقرب من ذلك المكان يؤدّي إلى المطار. تم نقل P46 إلى سيارة مرسيدس حمراء حيث كان عليه أن يجلس في المقعد الخلفي مع رجلين يجلسان بجانبه. طلب هذان الرجلان من P46 أن يأخذهما إلى منزله حتى يتمكنا من اغتصاب والدته وربما قتلها بعد ذلك. قال P46 إنهما أشارا إلى طلب مماثل فيما يتعلق بشقيقته. كان P46 يشعر بخوف شديد، ولم يستطع التعامل مع الموقف. عندما تم إخراج P46 من السيارة، استطاع أن يسمع صوت سيارات تسير على الطريق السريع. لم يكن يعرف ماذا أرادا أن يفعلا به. كل ما كان يأمله هو أن يعثر شخص ما على بطاقته الشخصية حتى يمكن التعرف عليه لاحقاً لأنهم كانوا في مكان بعيد جداً. قال P46 إنه اضطر إلى الركوع عندما سمع رصاصة. استغرقه الأمر بضع ثوانٍ ليدرك أنها كانت مجرد لعبة. عندما أخبر P46 الرجلين أنه كان يريد الموت، سارعا إلى الضحك عليه وقالا له إنه لن يكون الأمر بهذه السهولة. ثم توجهوا بالسيارة إلى دمشق واستغرقت الرحلة نحو ثلاثين دقيقة.

وصف P46 أنه عند وصولهم، لم يكن هناك جنود، بل كانوا يرتدون ملابس مدنية. ولم يكن P46 يعرف مكان وجوده. تم اقتياده نحو سطح مبنى واضطر إلى تسليم جميع متعلقاته. كان P46 بالكاد يستطيع المشي بسبب التعذيب، وكان جسده بأكمله مصبوغاً باللونين الأزرق والأسود. وعندما أخبر P46 الأشخاص في ذلك المكان أنه لم يحصل على أي طعام لمدة يوم ونصف، قيل له إنه يتعين عليه أولاً تنظيف السطح قبل أن يحصل على الطعام. أخبر P46 المحكمة أنه سأل هذا الرجل عن مكانه، لكنه أجاب ببساطة، "مرحباً بك في سويسرا" وضرب P46 على رأسه. قال P46 إنه نظف الأرضية بالكامل وتمكّن من رؤية الجبال المحيطة بدمشق. لذلك تمكن من معرفة أنه كان موجوداً في جهاز المخابرات في عربين. وأضاف P46 أنه يعرف أيضاً الموقع من كيس الطعام الذي رآه في المطبخ عندما ذهب هناك أيضاً للتخلص من الأوساخ التي جمعها من السطح. كان الكيس من مطعم يعرفه لأنه ذهب إلى مدرسة قريبة من ذلك المكان. بعد أن انتهى P46 من تنظيف السطح، وُضِع في غرفة صغيرة أسفل السلم. قال P46 إن الغرفة كانت قذرة للغاية ومليئة بالقمامة. غير أنه وجد فيها بعض الطعام القديم وتناوله. ووصف أن الأرز واللبن الذي حصل عليه لاحقاً كانا أفضل وجبة في حياته لأنه لم يأكل لفترة طويلة قبل ذلك.

واصل P46 إفادته بالقول إن حافلة وصلت في المساء. نُقل هو ومعتقلون آخرون إلى هذه الحافلة الصغيرة. كان هناك حوالي عشرة إلى خمسة عشر شخصاً في الحافلة. وعندما وصلوا إلى وجهتهم، اضطروا للنزول إلى الطابق السفلي حيث كان ينتظر جنود آخرون وكان المعتقَلون يُستقبلون "بحفلة ترحيب". أشار P46 إلى أنه أصيب بجروح بالغة خلال هذه "الحفلة" حيث أصيب في وجهه بعقب بندقية، بل وفقد أحد أسنانه. بعد ذلك، بدأ الأشخاص في الفرع بتسجيل المعلومات الشخصية للجميع. كان على المعتقلين تسليم جميع متعلقاتهم بما في ذلك الساعات والمجوهرات. ثم أخبر الجنود P46 أنه على وشك الموت، لذلك سيبقى في الفرع ليلة واحدة قبل نقله إلى المشفى. قال P46 إنه نُقل إلى زنزانة صغيرة حيث رأى شخصاً ميتاً في يومه الأول. اعتقد المعتقلون الآخرون في البداية أن الشخص كان نائماً. عندما أدركوا أنه كان ميتاً، طرقوا الباب. قال السجانون للمعتقلين إن عليهم ترك الشخص يموت وألا يطرقوا الباب مرة أخرى إلا بعد وفاته. تم إخراج الجثة من الزنزانة فقط عندما توفي الشخص. قال P46 إنه لا يعرف ما حدث للجثة.

في اليوم التالي، اقتيد P46 إلى سيارة أجرة برفقة جنديين. أخبر P46 المحكمة أنه افترض أن سائق التاكسي كان متعاوناً. أقلّته السيارة إلى مشفى حرستا. أشار P46 كذلك إلى وجود شخص آخر معه. كان جالساً خلف P46، ولم يتمكن في البداية من رؤية هذا الشخص لأنه كان معصوب العينين وكان عليه أن يضع رأسه بين رجليه. ولكن عندما غادر P46 السيارة، أدرك أن هناك شخصاً آخر. عندما وصلوا إلى المشفى، تم تسجيل معلوماتهم الشخصية مرة أخرى وتم نقلهم إلى الطابق السادس. أخبر P46 المحكمة أن هناك عدة غرف في هذا الطابق، بدا له كما لو أن هناك غرفة لكل فرع [من فروع المخابرات]، وكانت إحدى الغرف مخصصة لفرع الخطيب. كان هناك جنديان مع معتقلين في غرفة. كان الأمر نفسه في كل غرفة على الرغم من كونها فروعاً مختلفة، على سبيل المثال المخابرات الجوية.

أرادت كيربر أن تعرف كيف عرف P46 ذلك. قال P46 إنه استرق السمع لمحادثات جرت بين الجنود. كان من الصعب التحدث في المشافي، لكن في بعض الأحيان كان أحد الجنود يغادر غرفته ويذهب إلى غرفة أخرى للتحدث مع أحد زملائه. أوضح P46 كذلك أنه تم إعطاء رقم لكل معتقل. لم يُسمح لأحد سوى استخدام هذا الرقم، بغضّ النظر عن السؤال. [قدّم P46 بعض الأمثلة على الأسئلة مثل "ما اسمك؟"، "من أين أتيت؟"، وتكون الإجابة دائماً على سبيل المثال "رقم 36"]. طبقاً لـP46، فقد تم تقييد المعتقلين إلى سرير وتم تقييد كل اثنين منهم بربط قدميهما معاً بحيث كان على شخصين تقاسم سرير واحد.

سألت كيربر عن عرض السرير. قال P46 إن عرضه كان حوالي مترا واحدا وعليه شخصان أو ثلاثة.

سألت كيربر المترجمين الفوريين عمّا إذا كانوا يريدون أخذ استراحة. [كان على أحدهم أن يترجم فوراً شهادة P46 من الألمانية إلى العربية للمتّهم]. قال المترجمون الفوريون إنهم كانوا قادرين على الاستمرار لبعض الوقت.

واصل P46 الإدلاء بشهادته بالقول إنه ذهب إلى المرحاض في المشفى في صباح اليوم التالي. كان يُسمح للمعتقلين باستخدام المرحاض مرتين أو ثلاث مرات في اليوم، لكن الجنود كان يقررون موعد السماح بذلك. عندما استخدم P46 المرحاض لأول مرة، أدرك أن هناك جثة لطفل وجثة أخرى في أحد المراحيض، لذلك كان على P46 استخدام مرحاض آخر. عندما عاد من المرحاض، قابل رجلاً آخر[2] أخبره أنه سيتم إلقاء جميع الجثث هناك. لم يصدّقه P46 في البداية ولكنه أدرك بعد ذلك أن هناك المزيد والمزيد من الجثث كل يوم. أوضح P46 أنهم كانوا جميعاً من أعمار مختلفة، وكان بعضهم لا يزال على قيد الحياة ولكن مع ذلك تم إلقاؤهم هناك مع جثث أخرى. ذكر P46 أنه مكث في المشفى لأكثر من أسبوع، حوالي تسعة أو عشرة أيام. لم يتلقّ أي دواء خلال هذه الفترة، لكن كل الممرضين والأطباء والجنود عذّبوه 24 ساعة في اليوم. وبحسب P46، فإن شقيق أحد الجنود مات في حماة، فاستخدم الجندي المعتقلين للتنفيس عن غضبه. فكان يضربهم على أيديهم ثلاثمائة مرة، ويضربهم على مكان إصابتهم ويدوس على جروحهم المفتوحة. قال P46 إن الجندي استمتع في إيلامهم.

أرادت كيربر أن تعرف كيف تم ضُرب P46. قال P46 إنه كان هناك أنبوب. طلب P46 مساعدة المترجم الذي أوضح أن P46 كان يتحدث عن أنبوب بلاستيكي يُستخدم عادة لمياه الصرف الصحي. أضاف P46 أنه كان هناك أيضاً كابل يتكون من كابلات متعددة، لذلك كان سميكاً جداً، وكانت الأجزاء المعدنية بارزة. قال P46 إنه تعرض للتعذيب بهذه الأدوات. قال P46 إن التعذيب في المشفى كان مختلفاً عن الفرع. ففي هذا الأخير، أرادوا الحصول على معلومات، لذلك كانت شدة التعذيب تقل كلما حصلوا على معلومات. لكن شدة التعذيب في المشفى لم تنخفض أبداً، كان الأمر يتعلق فقط بتعذيب الناس.

أرادت كيربر معرفة المزيد عن الممرضين والأطباء الذين ذكرهم P46 للتو. أوضح P46 أن الممرضين يأتون إلى الغرف مرتين أو ثلاث مرات في اليوم. كانوا يدخنون داخل الغرف، وكانوا يطفئون أعقاب السجائر على جلد المعتقلين، ثم يقولون "أوه، هذا لا يؤلم على الإطلاق". كان هناك طبيب واحد فقط يزور P46. وفي بعض الأيام لم يحضر على الإطلاق. كلما جاء الطبيب، كان يضرب المعتقلين ويهينهم بالقول إنهم يجب أن يموتوا جميعاً. قال P46 إنه لا توجد إنسانية في المشفى وأن الناس هناك ينظرون إلى المعتقلين على أنهم أعداء.

ذكر P46 أنه في أحد الأيام كان أحد المعتقلين في غرفته يعاني من مشاكل في القلب وطلب العلاج من الجندي. أوضح P46 أن هذا الجنديكان الذي بدأ في تعذيب الجميع بعد وفاة شقيقه. لم يتلق الشخص الذي طلب الدواء أي شيء، وبعد حوالي 23 ساعة توقف عن الحركة. كان جسده بارداً وبمجرد أن أدرك P46 ذلك، أخبر الجندي. أضاف P46 أنه كان عليهم دائماً ارتداء عصابات العين ولم يُسمح لهم بخلعها إلا في المرحاض. عندما أخبر الجندي عن جسد زميله المعتقل البارد، طُلب من P46 النهوض من على السرير لكن الشخص الذي كان مقيداً إلى P46 لم يتحرك.

أرادت كيربر معرفة ما حدث ليدي P46. قال P46 إن يديه كانتا مقيدتين خلف ظهره وكانت قدماه مقيّدتين بقدمي الشخص الآخر. لذلك كان لديه مساحة للجلوس في السرير. عندما فعل ذلك، لم يتحرك الشخص الآخر. ثم جاء الجندي وتساءل "هل أنت ميت أم تتظاهر بأنك ميت؟" فضرب الشخص بكابل، لكن الشخص لم يتحرك. ثم ذهب الجندي إلى الهاتف واتصل بشخص من "قسم التبريد". وعندما حضروا، شربوا أولاً مشروب المتّة مع الجندي وتحدثوا معه لمدة ساعة. ثم فكوا قيد الشخص وجذبوه إلى الأرض وسحبوه إلى خارج الغرفة. قال P46 إن هذا كان الإجراء المعتاد: كانت الجثث تُسحب على الأرض ولم توضع على نقالة. قال P46 كذلك إنه لا يعرف ما إذا كان هذا الشخص قد نُقل إلى المرحاض أم إلى غرفة التبريد.

أرادت كيربر أن تعرف كيف خرج P46 من المشفى. قال P46 إنه بعد أيام قليلة أُعيد إلى فرع الخطيب.

سألت كيربر عمّا إذا كان قد تم إخبار P46 عن سبب خروجه من المشفى، على سبيل المثال: فيما إذا كانت حالته قد تحسنت. فأكّد P46 ذلك [أن حالته تحسنت]، قائلاً إنه تمكن من الوقوف والتأمت إصاباته قليلاً. غير أن جروحه المفتوحة التأمت بنفسها ولم يتم علاجها بأي شكل من الأشكال. ثم أُعيد إلى الخطيب في حافلة مع ثلاثة أو أربعة أشخاص آخرين. طلب P46 استراحة قصيرة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

أرادت كيربر أن تعرف كيف علم P46 أنه أعيد إلى الخطيب عندما غادر المشفى. أوضح P46 أن جميع المعتقلين كانوا يعرفون مكان وجودهم، باستثناء أولئك الموجودين في الحبس الانفرادي، لأنهم لم يكونوا على اتصال بمعتقلين آخرين.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: استخدم P46 مصطلح "الرجل" [بالألمانية "Typ"] طوال شهادته لوصف زملائه المعتقلين أو أشخاص ينتمون إلى مجموعة معينة وصفها للتو.

قال P46 للمحكمة إنه يريد أن يقول شيئاً عن المشفى: في يومه الأول في الخطيب التقى برجل [معتقل] يعاني من إصابات خطيرة في قدميه بسبب أسلوب التعذيب "الفلقة". أوضح P46 أنه عندما يتم تعذيب شخص بهذه الطريقة، يتم تقييد قدميه وضربهما بكابل أو بأنبوب. وقد أصيب هذا الشخص تحديداً بجروح خطيرة في قدميه نتيجة أسلوب التعذيب هذا والتهبت جروحه. وتم نقله أيضاً إلى المشفى أثناء وجود P46 هناك. عرف P46 هذا الشخص عندما جاء إلى المشفى لأنه كان يعرفه جيداً حيث كان عليه مساعدته في الذهاب إلى المرحاض عندما كانا لا يزالان معتقلين في الخطيب معاً. قال P46 إن هذا الشخص كان على الأرجح من مؤيدي الأسد لأنه كان لديه على ذراعه وشم باسل الشقيق المتوفّى لبشار الأسد. لذلك أطلق عليه المعتقلون الآخرون اسم أبو باسل. أوضح P46 أنه من الشائع في سوريا تسمية الناس "أبو" التي تعني "والد فلان". قال P46 إنه أدرك أن هذا الشخص [الذي جاء إلى المشفى من بعده] هو أبو باسل. كان في حالة سيئة للغاية وتوفي في النهاية في المشفى بعد يومين أو ثلاثة أيام. وفقاً لـP46، توفي بسبب الغرغرينا.

سألت كيربر عمّا إذا كان قد مات بينما كان P46 لا يزال في المشفى. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنه يعرف أن جثة هذا الشخص قد تُركت في السرير لبعض الوقت قبل نقل الجثة إلى مكان آخر. أوضح P46 أن الجثث تبقى في مكانها دائماً لعدة ساعات قبل أن يتم نقلها إلى المرحاض. قال إنها طريقة للضغط على الأشخاص الآخرين هناك، وذلك بإخافتهم من خلال إظهار الجثث لهم. تابع P46 الإدلاء بشهادته قائلاً إن هذا الشخص [أبا باسل] لم يكن حتى معارضاً للأسد بل اعتقل وعذب بشدة بسبب تشابه في الأسماء. عندما أدركوا لاحقاً أنهم اعتقلوا الرجل الخطأ، تلقّى معاملة أفضل.

قالت كيربر إن المحكمة سمعت في السابق عن شخص يحمل وشماً لأحد أفراد عائلة الأسد. وسألت P46 عمّا إذا كان من الشائع في سوريا أن يحمل الناس مثل هذه الوشوم. قال P46 إنه لم يكن شائعاً، ولكن هناك العديد من الأشخاص ممن يحملون مثل هذه الوشوم. التقى هو نفسه بثلاثة أو أربعة منهم.

أشار القاضي فيدنير إلى وفاة أبي باسل في المشفى وسأل P46 أين أصيب بتلك الجروح. بحسب P46، فقد أصيب أبو باسل أثناء التحقيق معه في الخطيب. أخبر أبو باسل P46 أنهم فقط بعد أن أدركوا أنهم اعتقلوا الشخص الخطأ، اعتذروا له وقدّموا له الطعام. ومع ذلك، أمر الشخص المسؤول بإرساله إلى المشفى قبل الإفراج عنه حتى تتحسّن حالته أولاً.

شجعت القاضي كيربر P46 على الاستمرار. مضى P46 في وصف كيف أُعيد إلى فرع الخطيب [من المشفى] ونقله إلى ما يسمى بـ "الزنزانة المفتوحة". [أوضح المترجم أن P46 كان يشير إلى الزنزانة الجماعية]. وصف P46 الزنزانة بأنها عبارة عن "ممر ضخم" وفي نهايته مرحاض. استوعبت هذه "القاعة الضخمة" عدة مئات من الأشخاص، ولم يتمكن أحد من الجلوس. كان على المعتقلين الجدد الوقوف في منتصف الزنزانة، فيما حصل أولئك الذين مكثوا هناك لفترة أطول على مساحة في زوايا الزنزانة. بعد بضعة أسابيع في الزنزانة، حصل P46 على مساحة بجوار المرحاض حيث كان يسمع باستمرار أصوات الصراخ بسبب التعذيب. قال P46 إن سماع صرخات التعذيب هذه كان أسوأ من التعذيب نفسه لأن المرء كان يتساءل باستمرار متى سيأتي دوره.

وصف P46 كذلك أنه خلال الفترة التي قضاها في فرع الخطيب نُقل مرة واحدة بالسيارة إلى القسم 40. وفي هذا القسم تعرّض للتعذيب والاستجواب من قبل جنديين أو ثلاثة جنود وضابط تحقيق. قال P46 إن جميع الأسئلة كانت حول الصور من الكاميرا الخاصة به، وتحديداً الأسماء والأماكن التي تظهر بالصور. أوضح P46 للمحكمة أنه بسبب اعتقاله ثلاث مرات قبل هذا الاعتقال، كان يعرف بالفعل كيفية التعامل مع التحقيقات. كلما قدّم معلومات، انخفضت شدة التعذيب. لم يُفصح سوى عن الأسماء التي كانت معروفة بالفعل [لأجهزة المخابرات] أو أسماء قتلى. قال P46 إنه تم التحقيق معه مرتين ومرة في فرع الخطيب.

سألت كيربر عمّا إذا كان التحقيقان اللذان ذكرهما P46 قد حدثا في القسم 40. فأكد P46 ذلك، قائلاً إنه تم التحقيق معه مرتين في القسم 40 ومرة في فرع الخطيب. وأضاف [بخصوص التحقيق معه في فرع الخطيب] أنه نُقل من زنزانته إلى الطابق الأول حيث اضطر إلى الانتظار أمام غرفة. تعرّض شخص آخر للتعذيب داخل هذه الغرفة قبل أن يحين دور P46. قال P46 للمحكمة إنه تم وضع كيس بلاستيكي فوق رأس ذلك الشخص ثم تم إشعال الكيس. فسقط البلاستيك الساخن على وجه ذلك الشخص. قال P46 إنه اضطر للاستماع إلى هذا الشخص وهو يتعرّض للتعذيب لمدة ثلاثين دقيقة قبل أن يتم اصطحابه هو نفسه إلى تلك الغرفة. وصف P46 أنه في هذه اللحظة، كان مستعداً لإخبارهم بأي شيء، لكنهم بدأوا في البداية بسؤاله عن الأسلحة. أوضح لهم أنه لا يملك أي أسلحة. حاول أيضاً أن يشرح أنه لم يؤدِ الخدمة العسكرية الإلزامية، لذلك لن يعرف كيفية استخدام الأسلحة. ثم تعرّض P46 للضرب على أيدي عدة أشخاص. بعد ذلك طلب أن يشرب بعض الماء. قيل له أن يشرب من قنينة خاصة بمكيّف الهواء. أوضح P46 للمحكمة أن أنظمة التكييف في سوريا تتألف من جهازين، واحد داخل المبنى والآخر في الخارج. وأن الجهاز الموجود داخل المبنى يخرج منه ماء قذر. اضطر P46 أن يشرب هذا الماء القذر. ثم تعرض للضرب بالكابلات والأنابيب حتى يخبرهم بما يريدون سماعه. وطبقاً لما قاله P46، فقد أرادوا منه أن يعترف بأنه قتل جندياً. غير أن P46 لم يرغب في تجريم نفسه، لذلك لم يعترف أبداً بأي شيء لم يفعله. تحدّث فقط عن الأنشطة التي قام بها. استنتج P46 أن هذه الأساليب [تعذيب الناس حتى يعترفوا بأي شيء] ربما نجحت بشكل جيد مع آخرين.

أرادت كيربر أن تعرف مكان وقوع هذه الحادثة عندما اقتيد P46 إلى الطابق العلوي، وعندما استمع إلى الشخص الآخر وهو يتعرض للتعذيب بكيس بلاستيكي ثم تعرّضه هو نفسه للضرب. سألت إذا كان ذلك في القسم 40 أو فرع الخطيب. قال P46 إن ذلك كان فرع الخطيب.

سألت كيربر إذا كان معصوب العينين. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنه كان قادراً على الرؤية قليلاً.

سألت كيربر عمّا إذا كان قادراً على رؤية حادثة كيس البلاستيك. أوضح P46 أن الشخص الذي تعرض للتعذيب بالكيس البلاستيكي أخبر P46 عن ذلك بعجالة وهو في طريق عودته إلى الزنزانة. تم نقل هذا الشخص في وقت لاحق إلى المشفى أيضاً. قال P46: "لقد قاموا [الأشخاص أثناء التحقيق] أيضاً بإحراق أذنه بالبلاستيك" وسقط البلاستيك الساخن على ظهره وكتفيه. قال P46 إنهم كانوا يغنون أغنية عربية عن الثلج أثناء قيامهم بذلك.

أرادت كيربر معرفة ما حدث بعد ذلك، بعد أن تم نقله إلى القسم 40. قال P46 إنه بعد 27 يوماً تم إعادته إلى الخطيب. لم يتم التحقيق معه بعد ذلك ولكن طُلب منه الحضور وأخذ متعلقاته. ذكر P46 أنه اضطر إلى الصعود إلى الطابق العلوي حيث كان حوالي ستين معتقلاً راكعين تحت أشعة الشمس. جاءت حافلة أو اثنتان، وحصل المعتقلون على متعلقاتهم الشخصية. قال P46 إنهم اعتقدوا أنهم سيؤخَذون إلى المحكمة. وفي تلك اللحظة أيضاً رأى P46 صديقه الذي أقام في شقته [عندما تم القبض على P46]. لم يكن صديقه يعرف مكانه لأنه كان في الحبس الانفرادي لمدة عشرين يوماً. تم نقل جميع المعتقلين إلى الحافلات. تم عصب أعينهم واضطروا إلى وضع رؤوسهم بين أرجلهم. ظنوا في البداية أنهم سيؤخَذون إلى المحكمة، لكن الحافلة قطعت مسافة أطول، لذلك كان من الواضح أنه سيتم نقلهم إلى مكان آخر. قال P46 إنهم نُقلوا إلى كفر سوسة.

قال P46 للمحكمة إنه يفترض أن كفر سوسة كان أكبر فرع [في التسلسل الهرمي للفروع] وأعلى من الخطيب. غير أنه لم يكن متأكداً بسبب وجود العديد من فروع أمن الدولة. ومضى P46 بالقول إنهم تعرّضوا لتعذيب شديد عندما غادروا الحافلة. ثم اضطروا إلى النزول إلى طابق سفلي. كان عليهم أولاً الجلوس مباشرة أمام الباب قبل أن ينزلوا إلى مكتب حيث كان عليهم تسليم متعلقاتهم الشخصية وتم توزيعهم على زنازين مختلفة. قال P46 إنه استعاد متعلقاته من فرع الخطيب، لكنه لم يسترد كل شيء. لذلك سأل عن بقية متعلقاته وتعرض لتعذيب شديد نتيجة لذلك. تم تقييد يديه بشرائط بلاستيكية وتم تعليقه في المرحاض لمدة يومين بينما استخدم الآخرون المرحاض كالمعتاد. قال P46 إنه كان عارياً في الأيام الثلاثة الأولى. تمزق جلد يديه لأن وزن جسده سحبه إلى الأسفل. قال P46 إنه لم يكن وحيداً. كان هناك مع ستة أو سبعة أشخاص آخرين. تم إنزاله ليلاً وإعادته إلى الزنزانة. قال P46 إن يديه كانتا مقيّدتين دائماً بشرائط بلاستيكية، وكان إما معلقاً أو كانت يداه مقيّدتين. كان دائماً معصوب العينين وكانت هناك كاميرتان داخل الزنزانة. ومع ذلك، لم يعرف المعتقلون ما إذا كانت الكاميرات تعمل أم لا.

وصف P46 أنه من هذه الزنزانة كان بإمكان المرء دائماً سماع صوت "حفلات الترحيب" كلما وصل معتقلون جدد وتم الترحيب بهم بالتعذيب. وتم أخذ P46 للتحقيق في مرحلة ما. واقتيد إلى الطابق العلوي حيث كان هناك ممر طويل يؤدي إلى ساحة. وبعد بضع مئات من الأمتار، اضطر إلى الصعود إلى الطابق العلوي ووصل إلى ممر يلتف حول المنزل. وتم استجوابه في غرفة في نهاية ذلك الممر وطُرحت عليه نفس الأسئلة. وأضاف P46 أن الهدف من الأسئلة التي وجهت إليه في الخطيب كان دائماً الاعتراف بأنه قتل شخصاً، ونظّم مظاهرات، وتلقى أموالاً من الخارج. قال P46 إنه كان من المفترض أن يعترف بهذه الأشياء من أجل صدور حكم أو أي شيء من هذا القبيل. وبعد أسبوعين – بعد حوالي أسبوع أو أسبوعين من التحقيق – أخِذ P46 إلى المحكمة. رأى القاضي في هذه المحكمة ندوب P46. وأضاف P46 أنه كان قد غادر لتوه الفرع عندما أخِذ إلى المحكمة. لقد تعرّض لتعذيب شديد، وكان بإمكان المرء أن يرى أن الإصابات حدثت مؤخراً. وتم تقييد يديه بشرائط بلاستيكية وتعرّض لضرب مبرح. وصف P46 كذلك أن الجو كان شديد الحرارة داخل الزنزانة بسبب وجود كثير من الناس. كان المعتقلون يرتدون سراويل داخلية فقط، لأن الجو كان حاراً جداً. ولمعاقبة المعتقلين، كانت أيديهم تُقيَّد في كثير من الأحيان خارج الزنزانة حيث كان الجو بارداً، بينما كان عليهم الوقوف داخل الزنزانة حيث كان الجو حاراً.

أرادت كيربر أن تعرف أين حدث ذلك. قال P46 إنه حدث في كفر سوسة. كما رأى ذلك يحدث في الخطيب، لكن ذلك لم يحدث له هو نفسه. قال P46 إن المرء كان قادراً على رؤية الإصابات في يديه وظهره. قال إن بعض المظاهرات زادت بسبب التعذيب. وأضاف P46 أنه أطلق سراحه من المحكمة التي كانت مسؤولة عن محيط دمشق.

سألت كيربر عمّا إذا كان P46 يعني محكمة ريف دمشق. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنه رأى العديد من الأشخاص يقفون أمام مبنى المحكمة يحملون صور أحبائهم. وسألوا الآخرين عمّا إذا كانوا قد رأوا أحباءهم، لأن الكثير منهم لا يعرفون شيئاً عن مصير ومكان أفراد عائلاتهم. قال P46 إن عائلته لم تكن تعرف مكان وجوده أيضاً. ولم يُسمح له بالاتصال بهم أو التواصل معهم بأي طريقة أخرى. ذات مرة سرق قطعة من الصابون في المرحاض وترك أرقام هواتف أفراد عائلته على الصابون. ثم أعطى الصابون لأول شخص غادر الفرع لإبلاغ عائلته.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان هذا الشخص قد اتصل بالفعل بعائلة P46. فأكّد P46 ذلك، قائلاً إن أسرته حاولت الاتصال به بعد ذلك. دفعوا 10,000 يورو لإطلاق سراحه. قال P46 إنه أخبر والدته قبل إلقاء القبض عليه أنه ينبغي ألا تدفع كامل المبلغ قبل إطلاق سراحه. وأوضح أن كثيرين في سوريا استغلوا الوضع، وتلقّى محامون وموظفو مخابرات رشاوى. عرض أحد الضباط المساعدة مقابل المال، لكن عائلة P46 لم تدفع له.

أراد القاضي فيدنير معرفة من الذي عرض المساعدة على P46. قال P46 إنه لا يعرف بالضبط، ولكن الرجل الذي أعطاه P46 قطعة الصابون عرض المساعدة.

أرادت القاضي كيربر معرفة ما إذا كانت عائلة P46 قد سألت عن مكان وجوده. فأكّد P46 ذلك، مضيفاً أن أسرته سألت مرات عديدة. وأوضح أنه كان مصاباً بسرطان الدم في طفولته، فذهبت والدته إلى طبيبه للحصول على سجلّه الطبي. ثم توجهت إلى جميع

فروع المخابرات، بما فيها الخطيب، وحاولت إطلاق سراحه. وعند فرع الخطيب، طُلِب منها المغادرة لدى وصولها إلى الباب. قالوا لها ببساطة إن P46 لم يكن معتقلاً وليس في الفرع.

أرادت كيربر معرفة المزيد عن سرطان الدم الذي كان لدى P46. قال P46 إنه كان مصاباً بسرطان الدم عندما كان في السادسة إلى الحادية عشرة من عمره. حاولت والدته أن تثير هذه المسألة مع الفروع لحثهم على إطلاق سراحه.

سألت كيربر عمّا إذا كان سرطان الدم لدى P46 قد شُفي واختفى تماماً. قال P46 إنه تلقى علاجاً كيميائياً. حاولت والدته كل شيء لتحريره. لذلك ذهبت إلى الفروع بسجله الطبي على أمل أن يتعاطفوا معها. غير أن ذلك لم يجدِ نفعاً.

أرادت كيربر أيضاً معرفة ما إذا كان لا يزال بإمكان المرء رؤية آثار الشرائط البلاستيكية على يدي P46. قال P46 إنها اختفت بالكامل تقريباً؛ يمكن للمرء أن يرى مجرّد آثار خفيفة على يديه.

سألت كيربر إذا كان يمكن للمرء أن يرى أي آثار أخرى. قال P46 إنه بإمكان المرء رؤية ندوب على كتفه لأن الكابل الذي ضُرب به مزّق جلده ولحمه. ويمكن للمرء أن يرى أيضاً آثاراً على قدميه.

عندما شمّر P46 الكم الأيسر من قميصه لإظهار ندوبه، قالت القاضي كيربر إن المحكمة عاينت بصرياً الندوب على كتف P46. وأضاف P46 أن لديه ندوباً جرّاء تعرّضه للضرب ببندقية.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان P46 قد لاحظ سبب نقله إلى المشفى. أوضح P46 أنه كان هناك شخص [في فرع الخطيب] يقرّر من يحصل على الدواء ومن يُنقل إلى المشفى. لذلك كان يُعرض المعتقلون على هذا الشخص. كان موجوداً في الطابق السفلي حيث كانت الزنازين. كان يُؤخَذ المرء من الزنزانة إلى شخص يُدعى "أبو شامة" إشارة إلى "وحمة". قال P46 إنه في كل مرة يغادرون الزنزانة، كانت أعينهم معصوبة، لذلك لم يتمكن P46 من رؤية وجه هذا الشخص بالتفصيل. وعادة ما كان هذا الشخص يشارك بشكل فاعل في تعذيب الجرحى من المعتقلين بالضغط على مكان إصاباتهم. قال P46 إنه نُقل في اليوم التالي.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان هذا الإجراء [فحص ونقل المعتقلين المرضى والجرحى] قد حدث عدة مرات. قال P46 إن هذا الشخص كان مسؤولاً أيضاً عن توزيع الأدوية. كان المعتقلون يُرسلون إليه مرتين على الأقل في الأسبوع ويُسألون مرة أو مرتين في الأسبوع عن الدواء.

أرادت كيربر معرفة المزيد عن المظهر الجسدي لهذا الشخص. وسألت عن مكان الوحمة. قال P46 إن الوحمة كانت على وجه الشخص، لكنه لا يعرف أين بالضبط.

سألت كيربر عن قوام الشخص. قال P46 إنه كان نحيفاً وأطول قليلاً من P46. كان يرتدي قميصاً وبنطالاً، ملابس مدنية. كان شعره رمادياً. وأضاف P46 أنه في يومه الأول [في الفرع] لم يكن قادراً على الوقوف، فرأى الشخص من أسفل. نظر إلى وجهه مباشرة مرة واحدة فقط. قال P46 إنه كان يرتعد خوفاً في هذا الموقف.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان الشخص قال أي شيء وله لهجة معينة. قال P46 إن الشخص حاول التحدث باللهجة العلوية، والتي تستخدم بشكل أساسي من قبل جميع الناس تقريباً في الشمال [الغربي]. ولكن P46 أدرك أن هذه لم تكن لهجته الأصلية. وأضاف P46 أنه ذهب إلى المدرسة مع أشخاص يتحدثون هذه اللهجة، لذلك كان قادراً على معرفة متى يحاول الناس التصنّع. وفقاً لـP46، كان الشخص يتحدث "بلهجة بيضاء".

سألت كيربر ما الذي يعنيه P46 "باللهجة البيضاء". قال P46 إنها اللهجة المستخدمة في دمشق وحمص، ويسهل فهمها أكثر من اللهجة المستخدمة في الشمال أو في الجنوب. قد يستخدم الأشخاص في هذه المناطق أحياناً كلمات لا يفهمها الآخرون.

قالت كيربر مازحة أن الأمر نفسه يحدث في ألمانيا مع الناس من بافاريا. سألت كيربر عمّا إذا كان P46 قد تعرّف على المدّعى عليه. ففى P46 ذلك.

طلبت كيربر استراحة قصيرة للمترجمين وللجميع.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

أوضحت القاضي كيربر أن لدى القضاة بعض الأسئلة الإضافية وينبغي على P46 إخبارهم عندما يحتاج إلى استراحة، وبعد ذلك ستأخذ المحكمة استراحة أطول للغداء.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أراد القاضي فيدنير معرفة عدد المرات التي رأى فيها P46 الشخص الذي قرّر مصير المعتقلين المرضى والجرحى. فأجاب P46 أن هذا الرجل فحصه في المرة الأولى. عندما عاد P46 من المشفى، أخبر الحراس أنه يعاني من ألم وطلب الحصول على دواء. قال P46 إنه أراد فقط الخروج من الزنزانة. وكانت تلك المرة الثانية التي التقى فيها بالرجل، لكن P46 لم يحصل على أي دواء. أوضح P46 أن مقصده كان الخروج من الزنزانة، لأنه لم يغادر الزنزانة حتى لاستخدام المرحاض لأن المرحاض كان داخل الزنزانة. خلص P46 إلى أنه رأى هذا الرجل مرتين. ووصف للمحكمة كذلك أن المعتقلين ذهبوا إلى هناك في مجموعات. في بعض الأحيان كان هناك طبيب أيضاً، لكن الشخص الآخر هو من يتخذ القرارات. اقتصر عمل الطبيب على علاج الجروح المفتوحة التي احتاجت إلى غُرز على الفور. غير أن P46 سمع ذلك من آخرين فقط. قال P46 إنه عندما ذهب لرؤية الرجل للمرة الثانية، لم ير وجهه.

قال فيدنير إن المرء يحتاج إلى توخي الحذر بشأن ما رآه بنفسه وما سمعه من آخرين. سأل P46 عمّا إذا كان قد رأى الطبيب بنفسه أو سمع عنه. قال P46 إنه في المرة الثانية [عندما عُرض P46 على الشخص الذي يقرّر بشأن المعتقلين المرضى والجرحى] كان ذلك الشخص برفقة طبيب. كان الطبيب يقف بجانب ذلك الشخص. ومع ذلك، لم يتحدث الطبيب مع P46. تحدث فقط مع الجرحى. قال P46 إنه تحدث إلى "الرجل" فقط. وعندما سأل P46 عمّا يحتاجه، أخبره P46 أنه يعاني من ألم في معدته ويريد دواء. ثم ضرب الرجل P46 وقال له ألا يتصرف مثل النساء.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا قد حدث في الطابق السفلي. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنه اقتيد من الزنزانة على بعد بضعة أمتار إلى ممر.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هناك دائماً العديد من الأشخاص. أوضح P46 أنه كان هناك دائماً مجموعة من المعتقلين يُؤخذون من الزنزانة. كان يتم سؤالهم [من قبل السجّانين] فيما إذا كان لديهم مشاكل صحية. طبقاً لـP46، أراد العديد من المعتقلين الذهاب إلى المشفى لأنهم اعتقدوا أن الوضع سيكون أفضل. وقام الحراس بالفعل بتحديد من يحتاج للذهاب ومن لا يحتاج لذلك. ثم تم أخذ أربعة إلى خمسة معتقلين من الزنزانة واضطروا إلى الوقوف في طابور. قال P46 إن هذا الإجراء كان يحدث لكل زنزانة، واحدة تلو الأخرى.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا قد حدث في مناسبات أكثر من المرتين اللتين تم فيهما أخذ P46 من الزنزانة. قال P46 إن "الرجل" كان يضرب الجرحى على مكان إصابتهم بشكل مقصود ليؤلمهم أكثر.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هو الشخص نفسه دائماً. قال P46 إنه أبو شامة. في المرة الأولى لم يضرب، وإنما ضرب في المرة الثانية. قال P46 إن المعتقلين الجدد أرادوا الذهاب لرؤيته.

أشار فيدنير إلى أن P46 قال إنه كان معصوب العينين لكنه كان قادراً على رؤية بعض الأشياء من حوله. طلب من P46 أن يصف ما رآه. وصف P46 أنه اقتيد خارج الزنزانة وسار لبضعة أمتار في الممر. كان هناك رجل واقف يفحص الجرحى. كان بعضهم مصاباً بالتهابات، ولم يكن آخرون قادرين على المشي لأنهم تعرضوا للتعذيب بـ*الكرسي الألماني*. قال P46 إن المعتقلين الذين لم يتمكنوا من المشي رافقهم معتقلون آخرون. وتعرّض الأشخاص الجرحى للضرب، ولم يحظ بزيارة المشفى إلا أولئك الذين كانوا أنصاف أموات.

[قامت رئيسة المحكمة كيربر بتذكير امرأة من الحضور بأن الكمامات الواقية من كوفيد كانت إلزامية داخل المبنى وطلبت منها إعادة ارتداء الكمامة.]

طلب فيدنير من P46 وصف جسم الشخص الذي فحص المعتقلين الجرحى. قال P46 إن الشخص كان نحيفاً، وطويلاً، ولديه شعر رمادي، وكان شعره يتساقط، وكان أصلعا. قال P46 إن هذه كانت الأشياء الوحيدة التي رآها، ولم يستطع تذكرها بالتفصيل، مضيفاً أن ذلك حدث منذ وقت طويل وأنه لم يكن قادراً على التركيز في هذا الموقف لأن جُلّ تركيزه كان ينصب على كيفية الخروج من هناك وليس كيف بدا الشخص. لذلك لم يكن بوسعه أن يخبر المحكمة إلا بما تمكّن من رؤيته.

أشار القاضي فيدنير إلى أن P46 قال إنه لم يتعرّف على المتهم، وسأله عمّا إذا كان ذلك بسبب عدم قدرته على التذكر أو لأنه بدا مختلفاً [عن الشخص الذي وصفه P46]. قال P46 إن السبب لم يقتصر على ذلك، وإنما لأن ذلك حدث منذ وقت طويل، ولم يكن قادراً على النظر في عيني الشخص وهو معصوب العينين. قال P46 إنه يعرف أن الشخص لديه وحمة لأنه كان يُدعى أبو شامة. كان قادراً أيضاً على رؤية أن الشخص كان لديه شعر رمادي.

استشهد فيدنير بمحضر استجواب الشرطة لـP46 حيث قال إن الشخص الذي قرّر ما إذا كان الناس سيذهبون إلى المشفى أو يعالجهم الطبيب كانت لديه وحمة. ومع ذلك، لم يعرف P46 على وجه اليقين لأنه لم يُسمح له بالنظر إلى الشخص. أوضح P46 أنه كان عليه أن يواجه حائطاً وكان هذا الشخص واقفاً على يساره. في هذه الحالة، تمكن P46 من رؤية الوحمة. كان بإمكانه فقط رؤية الشخص من الجانب، هكذا تذكر الأمر. ذكر P46 أن وجهه كان باتجاه الحائط ولم يكن قادراً إلا على رؤية النصف الأيسر من وجه الشخص.

استشهد فيدنير مرة أخرى من محضر استجواب الشرطة لـP46 والذي قال خلاله إن الشخص الذي اتخذ قرارات بشأن المعتقلين المرضى لم يكن أصلعا بالكامل. كان لديه شعر رمادي على الجانبين. قال فيدنير إن هذا هو ما وصفه P46 للتو للمحكمة. وأشار

كذلك إلى أنه عندما سُئل P46 عن صورة أنور، أخبر الشرطة أنه لم يكن يعرف أنور من قبل. قال P46 إنه عرفه من خلال وسائل الإعلام لكنه لم يعرفه أثناء اعتقاله أو بعد ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 قد رأى صوراً لأنور رسلان قبل استجواب الشرطة له في ألمانيا. فأكد P46 ذلك، قائلاً إنه شاهد صوراً في وسائل الإعلام لكنه لم يستطع تذكر الوجه.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P46 قد تعرّف على شخص في الصور التي عرضتها عليه الشرطة. فأكد P46 ذلك، قائلاً إنه أدرك على الفور أنه من المحتمل أن يكون أنور رسلان. ومع ذلك، لم يكن يعرف الاسم من قبل لكنه تعرّف على الوجه في استجواب الشرطة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 قادراً على ربط الصورة بالشخص الذي رآه في المعتقل. قال P46 إنه لا يستطيع معرفة ما إذا كان هو نفس الشخص لأنه لم يكن قادراً على رؤيته جيداً.

ذكر فيدنير أنه عندما عرضت الشرطة على P46 الصورة رقم 2، قال P46 إنه لم يكن متأكداً مما إذا كان الشخص الموجود في الصورة يشبه الشخص الذي رآه في المعتقل، لم يتعرّف عليه. قال P46 للمحكمة إنه قال ذلك للشرطة لأنه لم يستطع استبعاد أي احتمال.

أراد فيدنير معرفة إذا كان P46 قادراً على تذكر ما إذا كان الشخص الذي اتخذ قرارات بشأن المعتقلين المرضى والذي ضرب المعتقلين كان يرتدي نظارات. قال P46 إنه في المرة الأولى التي رأى فيها الشخص عندما كان قادراً على إلقاء نظرة أفضل عليه، كان P46 منهكاً للغاية. وعندما رأى الشخص للمرة الثانية، كان الشخص يرتدي نظارة. قال P46 إنه كان متأكداً من ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف كيف عامل الآخرون هذا الشخص. قال P46 إنه كان يخاطَب بلقب "سيدي". ووفقاً لما قاله P46، فإن الجندي الذي اقتاد المعتقلين إلى هذا الشخص كان يخاطبه دائماً بلقب "سيدي".

أشار فيدنير إلى أن معتقلين آخرين اقتيدوا لرؤية هذا الشخص أيضاً، وسأل P46 عن عدد المرات التي حدث فيها ذلك. قال P46 إنه كان مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع على الأقل. أحياناً كان يأتي أيام الأربعاء، وأحياناً لا يأتي. خلص P46 إلى أن ذلك كان يحدث مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P46 قد سمع عن كيفية اتخاذ القرارات بشأن معتقلين آخرين. قال P46 إن الأشخاص إما أُرسلوا إلى المشفى أو حصلوا على الدواء. كان هناك الكثير من الجرحى، وكان القرار بالنسبة لهم "حرستا".

أراد فيدنير معرفة اسم المشفى. قال P46 إنه ذكر فقط اسم المكان وهو أيضاً اسم المشفى.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الناس قد تم إرسالهم إلى مشاف أخرى أيضاً. نفى P46 ذلك، قائلاً إنهم أرسلوا فقط إلى هذا المشفى [حرستا] بحسب P46. قال P46 إنه كان على المعتقلين في هذا المشفى تسليم ملابسهم ولم يستردوها في نهاية إقامتهم. في المشفى كانوا يرتدون الرداء الخاص بالمشفى فقط. لذلك يمكن للمرء أن يعرف الأشخاص الذين جاؤوا من المشفى لأنهم كانوا يرتدون الرداء الخاص بالمشفى.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا يرتدون رداء المشفى الاعتيادي. فأكّد P46 ذلك، مضيفاً أن الرداء كان أبيضاً مع نقط زرقاء أو خضراء. على الرغم من أن اسم المشفى لم يكن مكتوباً على الرداء، إلا أن الأشخاص الذين ارتدوا هذا الرداء قالوا إنهم كانوا في مشفى حرستا.

أراد فيدنير معرفة المدة التي قضاها P46 في المشفى تقريباً. قال P46 إنه مكث هناك حوالي تسعة أيام، أقل من أسبوعين.

أكد فيدنير أن P46 أبلغ الشرطة بالمثل. وسأل P46 عمّا إذا كان من الصحيح أن المعتقلين في المشفى لم يتلقوا أي علاج. أوضح P46 أن الشيء الوحيد الذي رآه في هذا الصدد خلال أيامه التسعة هو حصول شخص واحد على باراسيتامول. وبخلاف ذلك، تم تعذيبهم ببساطة، حيث تم إطفاء أعقاب السجائر على جلدهم أو تعرّضوا للضرب على موضع إصاباتهم. قال P46 إن هذا قام به ممرضون وجنود (حرّاس).

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 وجد أي مغزى من وراء إقامته في المشفى. لم يفهم P46 السؤال. كرّر فيدنير سؤاله متسائلاً عمّا إذا كان P46 رأى أي سبب لإقامته في المشفى. قال P46 إنه ربما كان الأمر يتعلق بوضع الأشخاص في سرير حقيقي حتى يتمكنوا من التحسن وكان الهواء أفضل من الهواء داخل الزنازين. ومع ذلك، كان التعذيب في المشفى أسوأ وعديم الجدوى حيث لم يكن هناك تحقيق. قال P46 إنهم أرادوا فقط محاولة تخويف الناس أكثر وجعلهم يرون جثثاً. كانت استراتيجية لتخويف الناس حتى يعترفوا.

أشار فيدنير إلى أن P46 ذكر أن إحدى الجثث التي رآها في المرحاض كانت جثة طفل. وسأل P46 كم كان عمر الطفل. قال P46 إن الطفل كان يبلغ من العمر حوالي اثني عشر أو أربعة عشر عاماً. قال P46 إن الجثث التي رآها بعد ذلك كانت في الغالب لرجال مسنين تم إلقاؤهم هناك برداء المشفى. قال للمحكمة إنه تجنب النظر إلى الجثث. وفي مرة واحدة فقط عندما أدرك أن أحدهم لا يزال على قيد الحياة، حاول التحدث معه. ثم استدعى أحد الحراس الذي قام بضرب ذلك الشخص.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P46 قد رأى نساء في المشفى أيضاً. نفى P46 ذلك، قائلاً إنه لم ير نساء في المشفى، ولكن في فرع الخطيب، رأى نساء، كنّ معتقلات في زنازين خاصة.

أشار فيدنير إلى أن P46 أخبر الشرطة أنه تم إطفاء حوالي 200 سيجارة على جسده أثناء إقامته في المشفى. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنه ربما كان العدد أكبر من ذلك. كان يتم إطفاء ما بين خمسة عشر إلى عشرين سيجارة بجسده كل يوم لمدة تسعة أيام. قال P46 إنه سمع أنه تم فعل ذلك أيضاً مع معتقلين آخرين، وكان الأشخاص في المشفى يدخنون دائماً. أوضح P46 أنه نظراً لأنه كان عليه أن يرتدي عصابة على عينيه حتى عندما كان في السرير، فلم يعرف أبداً ما الذي كان يحدث حوله بالضبط. تبدو 200 سيجارة كثيرة ولكن إذا أجرى أحدهم الحسابات، سيدرك المرء أن ذلك هو العدد الصحيح. قال P46 إنها كانت مائة سيجارة أو أكثر، ولكن تم فعل ذلك أيضاً مع آخرين وكان الحرّاس يتناوبون كل ست ساعات.

أشار فيدنير إلى قول P46 إنه تعرّض للتعذيب على أيدي ممرضين وحرّاس. وسأل P46 عمّا إذا كان قد تعرّض للتعذيب على أيدي أطباء. قال P46 إنه في تسعة أيام لم يتحدث معه سوى طبيب واحد. وفي نهاية محادثتهم، أطفأ سيجارة في قدم P46. لم يُعطه الطبيب أي دواء أو تشخيص. وصف P45 أنه كان هناك عادة ممرضان أهانا المعتقلين وقالا إنهم يجب أن يموتوا. كان الحرّاس هم من يقومون بالتعذيب ولم يكن لدى الأطباء وقت.

طلب فيدنير من P46 شرح كيف أدرك أن أبا باسل توفي في مشفى حرستا. قال P46 إنه وصل إلى المشفى بعد P46 بقليل، بعد يوم أو يومين تقريباً. وكان P46 يعرفه أصلاً، لذلك تعرّف عليه. بعد يومين أو ثلاثة أيام من وصوله، أصيب بحمّى شديدة. هذا ما قاله الشخص الذي بجانبه [بجانب أبو باسل] للحارس.

خلص فيدنير إلى أن أبا باسل كان في سرير مختلف ولكن في نفس غرفة P46. أوضح P46 أنه كان هناك ثمانية إلى عشرة أسرة في كل غرفة. ذكر الشخص الذي كان في نفس السرير مع أبي باسل الحمّى ولم يسمعوا أي شيء آخر ذلك المساء. حاول الحارس إيقاظه بالضرب وقال مازحاً إن أبا باسل كان يتظاهر فقط. ثم أجرى مكالمة وأخبر الأشخاص على الطرف الآخر من الخط أن هناك هدية لهم وعليهم الصعود للحصول عليها. وحضروا في نهاية المطاف وسحبوا الجثة على الأرض وأخذوها خارج الغرفة.

قال فيدنير إن لديه بعض الأسئلة بخصوص التسلسل الزمني. أراد أولاً أن يعرف أين ومتى تم اعتقال P46 من قبل، لأنه ذكر أنه تم القبض عليه عدة مرات قبل اعتقاله في الخطيب. قال P46 إنه ذات مرة اعتُقل في مظاهرة في دمشق في 11 أيلول/سبتمبر. وأضاف أن هذا التاريخ معروف للعالم لسبب مختلف، لكن في سوريا سيكون الأمر أسوأ لأنه كان عيد ميلاد [بشار] الأسد. كرّر P46 أنه اعتُقل في مظاهرة في ذلك اليوم.

خلص فيدنير إلى أن ذلك حدث في عام 2011. قال P46 إنه كان في "المخابرات السياسية" لمدة أسبوعين. وفي المرة الثانية التي قُبِض عليه فيها، كان في مقهى مع صديقة مطلوب القبض عليها. عندما كانا يهمّان بالمغادرة، جاء جندي ووضع سلاحاً في ظهر P46 وأخذه. اقتيد إلى المخابرات الجوية في حرستا حيث تم اعتقاله قرابة شهرين وتعرّض لتعذيب شديد. بعد وقت قصير من إطلاق سراحه، قُبض عليه في مظاهرة مع أحد الصحفيين. كان الصحفي سويسرياً وتم اقتيادهما إلى كفر سوسة. وبحسب P46، تم الإفراج عن الصحفي بعد يومين بينما أمضى P46 عدة أسابيع في الفرع. قال P46 إنه كان فرعاً من فروع الأمن العسكري، ويعتقد أنه كان الفرع 215، ومع ذلك، فهو لم يكن متأكداً من الرقم نظراً لوجود العديد من الفروع.

قال فيدنير لا بأس، لقد أراد فقط الحصول على نظرة عامة تقريبية من P46. أضاف P46 أنه تم الإفراج عنه في منتصف حزيران/يونيو قبل أن يتم القبض عليه للمرة الرابعة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان صحيحاً أن اعتقاله الرابع كان في حزيران/يونيو [حُجِبت المعلومات] 2012 وأنه نُقل إلى موقع الإنشاءات لمدة يومين قبل نقله. قال P46 إنه أمضى يوماً واحداً في فرع الخطيب، ثم نُقِل إلى المشفى وأعيد إلى الخطيب.

سأل فيدنير P46 عن القسم 40. قال P46 إنه لم يقض ليلة هناك، كان عليه فقط تنظيف السطح لمدة خمس إلى ثماني ساعات قبل نقله إلى زنزانة أسفل الدرج ثم نقله إلى الخطيب بالحافلة.

خلص فيدنير إلى أن P46 كان في القسم 40 في [حُجِبت المعلومات] في حزيران/يونيو. فأكّد P46 ذلك.

سأل فيدنير ما إذا كان صحيحاً أن P46 مكث في الخطيب ليلة واحدة قبل نقله إلى المشفى حيث مكث تسعة أيام. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنه تم نقله بعد ذلك إلى الخطيب.

سأل فيدنير متى أفرج عن P46 واقتيد إلى كفر سوسة. قال P46 إن ذلك ربما كان في تموز/يوليو [حُجِبت المعلومات].

خلص فيدنير إلى أن P46 أعيد إلى الخطيب. فأكد P46 ذلك، قائلاً إن ذلك كان في تموز/يوليو [حُجِبت المعلومات] [نفس التاريخ الذي ذكره للتو].

سأل فيدنير عن تاريخ إطلاق سراح P46. قال P46 إنه كان في منتصف آب/أغسطس. مكث هناك [في فرع الخطيب] حوالي 27 يوماً قبل نقله إلى سجن آخر.

قال فيدنير إنه بناءً على ما قاله P46 للتو كان ذلك في مطلع آب/أغسطس. وأشار إلى أن P46 قال للشرطة إنه مكث في الخطيب حتى شهر آب/أغسطس تقريباً [حُجبت المعلومات] قبل نقله إلى كفر سوسة. قال P46 إن ذلك كان منتصف آب/أغسطس، ومع ذلك، لم يتمكن من تذكّر التاريخ الدقيق في الوقت الحالي.

أشار فيدنير إلى أن P46 نُقل إلى موقع الإنشاءات بعد اعتقاله حيث تعرّض حينها لسوء معاملة شديدة. وسأل P46 عمّا إذا كان الكيس البلاستيكي الذي تم إشعاله قد حدث في وقت لاحق أم في موقع الإنشاءات. قال P46 إن التعذيب بدأ بالفعل في موقع الإنشاءات، لكن حادثة الحرق وقعت في الخطيب بعد وقت قصير من عودته من المشفى.

قال فيدنير إنه فهم من استجواب P46 من قبل الشرطة أن الحادثة وقعت بالفعل في موقع الإنشاءات. قال P46 إن ذلك حدث في موقع الإنشاءات أيضاً. ومع ذلك، لم يكن الأمر مشابهاً لما حدث في الخطيب. لم يُصَب بجروح بالغة في موقع الإنشاءات. هناك تم إحراق الكيس البلاستيكي فقط، لكنهم لعبوا بالنار فقط لإخافة P46. وفقاً لـP46، كان الأمر سيئاً جداً في وقت لاحق في الخطيب. اضطر إلى خلع ملابسه حتى أصبح عارياً وحاولوا إدخال أنبوب ماء بجسمه من الخلف. هدّدوا بالقيام بذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 عارياً تماماً أم في سرواله الداخلي. قال P46 إنه كان عارياً تماماً.

سأل فيدنير ما إذا حاول *الشبيحة* تصوير P46. فأكّد P46 أنهم قاموا بتصويره بهواتف ذكية وعرضوا عليه المقاطع. وكان قد تم تصويره عندما ترجّل من السيارة في الشارع. قال P46 إنه اعتقد أن آخرين سيرونه أيضاً. كان ذلك أشبه بالعرض.

سأل فيدنير ما إذا كان P46 قد تعرض لتحرش جنسي في الخطيب على سبيل المثال مثل تعرّضه للتحرش في موقع الإنشاءات. ذكر P46 أنه اضطر مرة أخرى إلى خلع ملابسه عند وصوله والجلوس بوضعية القرفصاء ثلاث أو أربع مرات حتى يمكن تفتيشه. وتعرّض للضرب من الخلف والأمام، ولم يحدث شيء آخر. أضاف P46 أن شخصاً آخر أخبره أن كيساً مليئاً بسائل قد تم ربطه بقضيبه حتى يتم سحب القضيب إلى أسفل. قال P46 إنه كان متأكداً من حدوث ذلك على هذا النحو لأن ذلك الشخص لم يكن ليخبره بذلك إذا لم يكن قد حدث على هذا النحو.

سأل فيدنير P46 عن قصص أخرى مماثلة سمع بها. قال P46 إنه تذكّر للتو أن رجلاً قُبض عليه عند نقطة تفتيش مع ابنه البالغ من العمر ستة أو سبعة أعوام واحتُجز مع ابنه في نفس الزنزانة التي كان فيها P46. أراد الطفل أن يلعب وسط كل الأشخاص المعذبين. قال P46 إن الطفل رأى كل شيء. وقيل إنه كان هناك طفلان في زنزانة أخرى. وتم نقل هذين الطفلين من الخطيب إلى كفر سوسة مع P46. كانا يبلغان من العمر أربعة عشر وثلاثة عشر عاماً وكان قد مضى على اعتقالهما سبعة أو ثمانية أشهر. قال P46 إنهما أخبراه بقصتهما. كانوا في نفس الزنزانة في كفر سوسة وتحدث P46 معهما. كان أحدهما معتقلاً في الحبس الانفرادي في الخطيب منذ اعتقاله قبل نقله إلى كفر سوسة.

أراد فيدنير أن يتأكد من وجود طفل يبلغ من العمر ست سنوات وسأل P46 عمّا إذا كان قد تم إطلاق سراح الطفل. قال P46 إنه تم استدعاء الطفل مع والده، لكن P46 لم يعرف ما حدث بعد ذلك. تم استدعاؤهما بعد حوالي عشرة أيام.

فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي على معتقلين آخرين، أشار فيدنير إلى أن P46 أخبر الشرطة أنه سمع أن أشخاصاً تعرضوا للضرب على خصيتيهم بشريط مطاطي وتم إدخال أشياء في فتحة الشرج. فأكد P46 ذلك، قائلاً إنه سمع مثل هذه الأشياء لكنه لم يرها بنفسه. إذا روى رجال مثل هذه القصص فلن يكذبوا. وفقاً لـP46، قد يرى المرء أيضاً عواقب مثل هذه الأفعال عندما يبدأ الناس في البكاء بسببها. قال P46 إنه كان يصدق ما يقولونه. كما لا يمكن للمرء أن يعترف بمثل هذه الأشياء بسهولة. لكن إذا روى المرء مثل هذه القصص، فيمكنك تصديقها.

أشار فيدنير إلى قول P46 إن أشخاصاً تعرّضوا للثّبْح. أراد أن يعرف أين حدث ذلك وما إذا كان هناك عدة أشخاص. أوضح P46 أنه عندما يشبحون شخصاً ما، كان ذلك يحدث في ممر صغير أمام الزنزانة. وبحسب P46، فقد تم اعتقال جنود وموظفي الخطيب في هذا المكان أيضاً. قال إن العديد من الجنود أتوا من بلدات شاركت في الثورة، لذا لم يكن يُسمح لهم "بمغادرة المنزل". في بعض الأحيان كانوا يتحدثون مع بعضهم البعض عبر الباب. وكان هؤلاء الجنود معتقلين أيضاً وكان الناس يُشبَحون في هذا الممر كلما كان فارغاً.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 قد رأى ذلك بنفسه. فأكد P46 ذلك، قائلاً إن ذلك حدث أمام باب الزنزانة مباشرة. وصف أن هناك نافذة صغيرة في باب الزنزانة. كلما فُتحت هذه النافذة، يمكن للمرء أن ينظر إلى الخارج. قال P46 إنه كان بإمكان المرء أيضاً رؤية ما كان يحدث أمام الباب من خلال الفجوة بين الباب والأرض. وفقاً لـP46، كثيراً ما تم اعتقال الموظفين [موظفي المخابرات] لأنه في عام 2012 حاول العديد منهم الانشقاق. وكان يتم اعتقالهم لمنعهم من الانشقاق. وصف P46 كذلك أنه كلما اضطر هؤلاء الموظفون المعتقلون إلى العمل، مثل توزيع الطعام أو الطبخ، كان هناك أشخاص مشبوحين [في الممر أمام الزنزانة]. وأضاف P46 أنه لم يكن يعرف في أي مكان آخر كانوا يُشبَحون أيضاً.

أراد فيدنير معرفة كيف كان الناس يُشبَحون، وما إذا كان هناك أداة. قال P46 إن هناك شيئاً ما على الحائط حيث تم تعليق الناس فيه. كانت أيدي الناس مقيدة بمرابط من الكوابل، وكانوا يُشبَحون على قضبان معدنية بارزة من الحائط. وكان فوق هذه القضبان سلسلة معدنية لجذب الناس إلى أعلى.

سأل فيدنير كم مرة حدث ذلك. قال P46 إنه يمكن اعتباره "إجراء روتينياً يومياً". كان ذلك يحدث عندما يضطرون [المعتقلون في الممر] لطهي الطعام أو توزيعه. قال P46 إنه لم يكن يعرف من أين أتى أولئك المعتقلون. كانوا يُشبَحون لمدة ثلاث أو أربع ساعات في اليوم أثناء قيام الموظفين المعتقلين بالعمل. ثم يُصبح الممر فارغاً ويتم شبح معتقلين آخرين.

سأل فيدنير ما إذا كان P46 قريباً من باب الزنزانة عدة مرات. فأكد P46 ذلك، قائلاً إنه كان هناك كلما وصل الطعام. وأوضح للمحكمة أن المعتقلين لفترة طويلة كان تم اختيارهم لتوزيع الطعام على المعتقلين. لذلك، كان P46 يخرج [من الزنزانة] ويوزع الطعام. وعندما كان أمام الباب، كان يرى الناس مشبوحين. وبعد انتهاء الطعام وقيام P46 بإعادة الأطباق وما إلى ذلك، كان الموظفون [المعتقلون] يعودون.

أراد فيدنير معرفة ما إذا تم شَبْح P46 أيضاً. قال P46 إنه لم يُشبَح في الخطيب وإنما في كفر سوسة. وأضاف أنه في الخطيب تعرّض للضرب والتعذيب فقط.

قال فيدنير إن P46 ينبغي ألا يسيء فهمه، وأشار إلى أن P46 تعرض للضرب "فقط" في الخطيب. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنه كما سبق وأخبر المحكمة، فقد تعرّض للضرب واضطر إلى شرب الماء القذر. أما التعذيب الآخر [الذي تعرّض له] فقد حدث في مكان آخر. أضاف P46 أنه كان يوجد في الخطيب ما يسمى "الكرسي الألماني" الذي كاد أن يكسر العمود الفقري للأشخاص. وفقاً لـP46، لم يتمكن شخصان من الوقوف بسبب ذلك.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الطرق الأخرى التي تم إخبار P46 عنها. [أخذ P46 لحظة للتفكير] أخبر P46 المحكمة عن رجل قال له "إنهم" [السجانون] حاولوا إدخال عصا في شرجه. كان هذا كل ما قال P46 إنه يمكنه تذكره. أضاف P46 أن هناك أيضاً شيئاً يسمى "الفلقة" سبق أن ذكره. قال كذلك إنه اعتبر قلة الطعام الذي حصلوا عليه بمثابة تعذيب. وفقاً لـP46، فقد حصلوا على زيتونة واحدة فقط لكل معتقل. وفي فترة ما بعد الظهر، حصلوا على قطعة خبز واحدة وحبة بطاطا واحدة وحبة طماطم واحدة لثلاثة إلى أربعة معتقلين. وفقاً لـP46، كان هذا كل ما يحصلون عليه يومياً. في بعض الأحيان كانوا يحصلون على الطعام مرتين أو ثلاث مرات في اليوم ولكنه كان دائماً قليلاً جداً. في معظم الأوقات، كانوا يحصلون على وجبتين فقط. أضاف P46 أنه لا توجد نظافة عامة على الإطلاق. ولا حتى حيوان يمكنه أن يعيش هناك [داخل الزنازين].

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 قد فقد بعض الوزن. فأكّد P46 ذلك، قائلاً إنه فقد 30 كيلوغراما. كان يتذكّر ذلك جيداً.

تحدث محامي P46 مع P46 ثم طلب استراحة.

***

[استراحة لمدة 70 دقيقة]

***

أشار القاضي فيدنير إلى أن P46 أخبر المحكمة بسوء معاملة معتقلين آخرين، على سبيل المثال، باستخدام *الدولاب*. وسأل P46 ماذا سمع في هذا الشأن وممّن سمع ذلك. قال P46 إنه سمع من معتقلين آخرين أنه تم استخدام هذا الأسلوب *[الدولاب]* مع *الفلقة*: حيث كان يُحشر الشخص في دولاب ويُضرب على قدميه. وفقاً لـP46، غالباً ما حدث ذلك أثناء التحقيقات. وصف P46 كذلك أنه كثيراً ما رأى معتقلين آخرين وقد فُصِلت أظافرهم عن أصابعهم أو أنه كانت هناك فجوة بين الأظافر والأصابع جرّاء استخدام قطعة من المعدن.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 قد رأى آثار هذه الأساليب. قال P46 إنه رأى أيديهم وليس كيف تم ذلك. ثم أخبره المعتقلون بالأمر ورأى P46 الضحايا وأيديهم.

قال فيدنير إنه لم يكن واضحاً تماماً بالنسبة له أين وقع الحادث الذي تعرّض فيه P46 نفسه لمعاملة سيئة بالكيس البلاستيكي وما هي تبعات ذلك. ذكر P46 أنه أبلغ المحكمة عن تعرّضه لتهديد من قبل مليشيات. ووُضِع كيس بلاستيكي محترق على جسده. حدث هذا أيضاً أثناء تحقيق في الطابق الأول. هناك، أخذ الجنود الذين ضربوه الكيس من الشخص الذي كان موجوداً قبل P46. قال P46 إنه شمّ رائحته. لم يستطع رؤيته بسبب عصابة العينين وإنما تذوقه. شعر P46 بالبلاستيك على ظهره وشمّ رائحته.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P46 قد أصيب بسبب ذلك. وصف P46 أنه عندما يحاول المرء أن ينزع البلاستيك من جسده، فإن ذلك يؤدي كذلك إلى نزع الجلد. ولكن هذه الجروح تلتئم مع مرور الوقت. قال P46 إن البلاستيك التصق بجسده وحاول تقشيره. وفقاً لما ذكره P46، وُضِع البلاستيك أيضاً على قدميه لأنه كان لديه إصابات فيهما.

فيما يتعلق بالشخص ذي الوحمة، أشار فيدنير إلى أن P46 وصف شخصاً للشرطة. ومع ذلك، لم يكن واضحاً بالنسبة لفيدنير ما إذا كان هذا الشخص هو الشخص الذي لديه الوحمة أم الطبيب. لذلك طلب فيدنير من P46 أن يصف الطبيب وسلوكه للمحكمة. قال P46 إنه لم يكن على اتصال مباشر بالطبيب لأنه كان يعالج المعتقلين. لذلك لم يتمكن P46 من رؤيته ولكنه أدرك من خلال المحادثات أنه طبيب. وفقاً لـP46، كان الشخص ذو الوحمة يُصدر الأوامر. كان هو المسؤول وليس الطبيب.

أشار فيدنير إلى أن P46 أخبر الشرطة، كما ذَكَر آنفا، أن الرجل ذا الوحمة قام بتقسيم المعتقلين. وكان الرجل الذي عالج المعتقلين في المعتقل يرتدي ثياباً مدنية. أخبر P46 المحكمة أنه ربما أسيء فهمه [أثناء استجواب الشرطة]. لم يتلقّ المعتقلون أي علاج طبي؛ لم يكن ذلك موجوداً. كان الشخص قد ألقى نظرة عليهم فقط وأعطى الأوامر للطبيب. في حال حدوث إصابات أو التهابات يتم تضميد الأشخاص.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن إصابات P46. وصف P46 أن ظهره كان فيه جرح مفتوح. واحتاج إلى غُرَز (تقطيب) لكن الرجل لم يقبل على الرغم من أن P46 كان ينزف، كان الجرح ملتهباً ومفتوحاً. لم يحصل P46 على دواء.

سأل فيدنير كيف أصيب P46. قال P46 إنه أصيب بكابل. حيث نزعت القطع المعدنية في الكابل أجزاء من اللحم.

كما أشار فيدنير إلى أن P46 أخبر الشرطة أن الشخص كان لديه سماعة طبيب. [استشار P46 مترجم المحكمة لفهم الكلمة الأخيرة] أوضح P46 أنه كان يتحدث عن الطبيب هناك، وليس "الشخص الآخر" [الشخص الذي كان يصدر الأوامر في الفرع].

سأل فيدنير كيف تصرّف الطبيب، وما إذا كان ودوداً على سبيل المثال. قال P46 إنه لم يكن ودوداً. يمكن للمرء أن يقول إنه كان مجبراً على فعل ذلك [فحص الناس]. كما أنه تعمّد ضرب الناس في موضع إصابتهم. قال P46 إنهم لم يتلقوا علاجاً طبياً مناسباً. "إنهم" [الأشخاص في الفرع/موظفو المخابرات] أرادوا ببساطة إبقاء المعتقلين على قيد الحياة لفترة أطول قليلاً. لم يتلقوا سوى القليل من المساعدة. تم خياطة (تقطيب) الجروح ولم يتم علاجها بشكل صحيح.

فيما يتعلق بسماعة الطبيب، أشار فيدنير إلى أن P46 أخبر الشرطة أنه غير متأكد مما إذا كان هذا الشخص طبيباً حقيقياً. فكان يضرب على موضع الجروح المفتوحة ولم يكن موجوداً هناك إلا مرة أو مرتين. قام بتضميد الناس وكان مسؤولاً عن عمليات النقل إلى المشفى. أخبر P46 المحكمة أن الشرطة أساءت فهمه. كان هناك شخصان. قام الطبيب فعلاً بضرب الناس. لكن الشخص الآخر كان هو المسؤول الوحيد عن عمليات النقل إلى المشفى.

سأل فيدنير P46 إذا كان قد رأى قتلى في الخطيب وإذا كان الأمر كذلك، فكم كان عددهم. قال P46 إنه متأكد من أن الشخص الذي رآه في يومه الأول [في الفرع] كان ميتاً. في وقت لاحق... [لم يكمل P46 الجملة].

خلص فيدنير إلى أن P46 رأى شخصاً واحداً ميتاً. أشار إلى أن P46 قال للمحكمة إن الجنود دخلوا الزنزانة وأخذوا الشخص من الزنزانة. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنهم جاؤوا بمجرّد أن طرق المعتقلون الباب لأنهم أدركوا أن الشخص توقف عن التنفس.

قال فيدنير "حسناً". ومضى P46 يصف أنه عندما عاد من المشفى، واجه العديد من الأشخاص صعوبات بعد تعرضهم للتعذيب بسبب وجود الكثير من الأشخاص في غرفة واحدة. كان لديهم صعوبات في التنفس ولم يحصلوا على ما يكفي من الأوكسجين. بحسب P46، كان من الصعب التنفس بعد تعرض الشخص للتعذيب. كان هؤلاء الأشخاص يقعون مغشياً عليهم أو يقعون على الأرض. حاول آخرون وضع بعض الماء على وجوههم. ونجا بعضهم. أضاف P46 أنه عندما كان شخص يقع على الأرض، كان الآخرون يحاولون إنعاشه، لكن لم يكن هناك رد فعل. ثم كانوا يُقتادون إلى خارج الباب. قال P46 إنه لا يعرف ما كان يحدث لهم بعد ذلك. افترض P46 أنه تم أخذ حوالي خمسة عشر إلى عشرين شخصاً إلى خارج الزنزانة بهذه الطريقة. فقط إذا توقفوا عن التنفس، يتم نقلهم إلى خارج الزنزانة. لم يرجع أي منهم وظلت قمصانهم في الزنزانة. خلص P46 إلى أنه يخمّن أن خمسة عشر إلى عشرين شخصاً قد ماتوا بالتأكيد.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P46 أو غيره قد سأل يوماً عمّا حدث لهؤلاء الأشخاص أو حصلوا على أي ردود أفعال تفيد بأنهم ماتوا. قال P46 إنه بالنسبة للمعتقلين من الواضح أن هؤلاء الأشخاص ماتوا. لم يتلقوا أي إجابة ولم يتمكنوا من سؤال أي شخص. أوضح P46 أنه عندما يكون المرء داخل الزنزانة، لا يعرف الوقت أو اليوم، ولا يمكنه التمييز بين النهار والليل. كان كل شيء يحدث خارج الزمن. لذلك لم يعرفوا ما حدث خارج الزنزانة. وفقاً لـP46، لم يعرفوا ما إذا كان هؤلاء الأشخاص قد تم إنعاشهم أو تم نقلهم جثثاً.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك أشخاص لم يتم إخراجهم على الفور من الزنزانة وربما ماتوا. فأكّد P46 ذلك، قائلاً إن هناك ثلاثة أو أربعة أشخاص ماتوا في الليل. لم يكن هناك الكثير من السجّانين في ذلك الوقت، وربما بقي أولئك الأشخاص في الزنزانة حتى الصباح. وصف P46 أنه إذا مات شخص ما، كان المعتقلون الآخرون يُصلّون عليه على الرغم من أن السجّانين كانوا يدخلون الزنزانة على الفور عندما يبدأ أحدهم بالصلاة ويخرجون الشخص الذي قام بالصلاة إلى الخارج ليعذّبوه. قال P46 إنه ليس شخصاً متديناً، لكن آخرين كانوا كذلك، وكانوا يؤدّون دائماً صلاة الجماعة. قال P46 إن الصلاة كانت بمثابة تمرّدنا بغض النظر عن العواقب.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت أجساد هؤلاء الأشخاص [الذين على الأرجح أن يكونوا قد ماتوا] قد أصبحت باردة أو إذا كانت هناك علامات أخرى على وفاتهم. قال P46 إن أجسادهم كانت باردة وزرقاء أو بيضاء. وإن الأشخاص الذين بقوا في الزنزانة لفترة أطول ماتوا بالتأكيد. وكان هناك ما بين 10 إلى 15 ضحية أخرى كل يوم تقريباً. قال P46 إنه عندما جاء إلى ألمانيا في عام 2013، بدأ على الفور بتلقي العلاج للتعامل مع هذه الأشياء لأنه كان يعاني من هذه الكوابيس المرهقة. مع كل شخص [مات] كان P46 يتساءل متى سيأتي دوره. حاول محو هذه الأفكار من أجل المستقبل. لذلك لم يستطع التفكير في عدد محدد [للأشخاص الذين ماتوا].

شكر فيدنير P46.

استجواب من قبل الادّعاء العام

فيما يتعلق بالجثث، سأل المدعي العام كلينجه P46 عن عدد صلوات الجنازة التي يمكن أن يتذكرها. قال P46 إنه يتذكر بالتأكيد صلاة واحدة في الخطيب. أضاف أن الأشخاص في المشفى تعرّضوا للتعذيب في الخطيب. لكنهم ماتوا في المشفى بسبب تعرضهم للتعذيب في القسم 40 أو فرع الخطيب. وفقاً لـP46، كان هناك ثلاثة أو أربعة من هؤلاء الأشخاص على الأقل. كما تذكّر شخصاً واحداً في وحدة العناية المركزة لكنه لا يعرف ماذا حدث له. خلص P46 إلى أنه تذكر ثلاث أو أربع صلوات جنازة، لكن كان هناك آخرون تم إخراجهم أيضاً إلى الخارج، أكثر من عشرة أشخاص على الأقل.

خلص كلينجه إلى أن هناك ثلاث صلوات جنازة. فأكّد P46 ذلك، قائلاً إنه كان حاضراً عند أداء ما لا يقل عن ثلاث أو أربع صلوات جنازة.

أشار كلينجه إلى أن شخصين توفيا في المشفى: أبو باسل والشخص الذي تقاسم السرير مع P46. فأكد P46 ذلك، مضيفاً أنهما كانا قد ماتا بالتأكيد.

أشار كلينجه إلى قول P46 إنه استُقبِل بما يسمى "حفلة ترحيب" في فروع أخرى وسأله عمّا إذا كان هذا قد حدث في فرع الخطيب أيضاً. نفى P46، موضحاً أنه لم يكن هناك "حفلة ترحيب" له لأنه كان أصلاً في حالة سيئة للغاية عند وصوله. ولكن آخرين تعرّضوا للضرب. قال P46 إنه لم يتعرض للضرب كما ينبغي لأنه بال على نفسه ولذلك لم يرغب الناس في الفرع في لمسه. وفقاً لما ذكره P46، فإن كونه متسخاً كان السبب الوحيد لعدم تعرّضه للتعذيب. طُلِب منه أن يغتسل ونُقل إلى المشفى في اليوم التالي.

طلب كلينجه من P46 وصف الغرف في الفرع بإيجاز. قال P46 إنه لا يمكنه إلا وصف المكان الذي كان موجوداً فيه. كان عليه النزول إلى طابق سفلي حيث كان هناك ردهة كبيرة. كان هناك ردهة أخرى على اليسار تؤدي إلى الزنزانة الكبيرة. قال P46 إنه إذا كان يتذكر بشكل صحيح، فقد كان معتقلاً في الزنزانة رقم 25 في يومه الأول. إذا دخلها المرء، يمكنه أن يرى ردهة على اليمين وزنزانتين للنساء على اليسار. كان P46 معتقلاً في الزنزانة رقم 25. كانت مساحة هذه الزنزانة حوالي 5×5 أمتار وفيها مرحاض.

أضاف P46 أنه في الطابق السفلي على الجانب الأيمن كان هناك ما يشبه غرفة المكتب وبها طاولة مكتب كبيرة ويقف خلفها جندي. كان هذا هو المكان الذي كان على المعتقلين تسليم متعلقاتهم فيه. على اليسار كانت هناك زنزانة جماعية كبيرة. قال P46 إن هذا كان كل ما استطاع أن يراه. وعندما كان في الطابق الأول، لم يستطع رؤية أي شيء. اقتيد إلى الطابق السفلي واقتيد إلى اليمين مرة أخرى.

بالإشارة إلى الزنزانة الكبيرة التي تبلغ مساحتها 5×5 أمتار حيث كان على P46 قضاء الليلة الأولى، أراد المدعي كلينجه معرفة ما إذا كانت بها نافذة، وما إذا كان هناك ضوء وقدر كاف من الأكسجين. قال P46 إنه لم تكن هناك نافذة. كان المرحاض في مؤخرة الزنزانة. وكان صغيراً جداً مع قليل من الضوء فقط. كانت الجدران صفراء ومغطاة بالدماء. قال P46 إن الزنزانة لم تكن نظيفة، وبسبب عدم وجود مساحة كافية، كان على المعتقلين أن يناموا "ورؤوسهم عند أقدام المعتقلين الآخرين". وكان عليهم الاستلقاء على جانبهم. وقام "الشاويش" الذي كان بمثابة الرئيس داخل الزنزانة بتنظيم كيفية نوم المعتقلين وكان مسؤولاً عن توزيع الطعام. وفقاً لـP46 كان هناك ما لا يقل عن ستين شخصاً داخل هذه الزنزانة.

سأل كلينجه عن الزنزانة الجماعية الأكبر. قال P46 إن هذه الزنزانة كانت أكبر بثلاث أو أربع مرات من الزنزانة الأخرى. كانت أصغر من قاعة المحكمة في كوبلنتس لكنها لا تزال كبيرة. تذكّر أنه في إحدى المرات اضطر هو نفسه إلى إحصاء عدد المعتقلين. أحصى 179 معتقلا. أخبر P46 المحكمة أنه في بعض الأحيان يكون هناك عدد أكبر من الأشخاص إذا كانت هناك اعتقالات كبيرة، لكن بعضهم بقي لبضعة أيام فقط. في بعض الأحيان كان هناك أكثر من مائتي شخص وأحياناً مائة فقط. قال P46 إنه نام بجوار المرحاض مباشرة. كان هناك مرحاض وصنبور ماء على الجانب الأيمن في مؤخرة الزنزانة. وعندما كان يُفتَح الباب ويحصلون على الطعام، كان يذهب أمام الباب. كما كان للزنزانة نافذة مغطاة بالبلاستيك السميك. كان بإمكان المرء أن يرى قليلاً عندما يحل الظلام أو تكون الشمس مشرقة. خلص P46 إلى أن الأمور كانت على هذا النحو.

سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك مساحة أكبر أو أقل للمعتقلين في الزنزانة الجماعية. قال P46 إنه كان هناك مساحة أكبر قليلاً، لكن الوضع كان متبايناً. عندما عاد من المشفى مصاباً بكدمات، كان الآخرون متفهمين، وسُمِح له بالجلوس وكان لديه مساحة أكبر. بخلاف ذلك، لم يكن هناك مكان تقريباً وكان الناس يرتدون سراويل داخلية فقط لأن المكان كان حاراً للغاية وكان الناس يتعرّقون كثيراً. قال P46 إنه كان من الصعب عليه رؤية أن الكثيرين فقدوا عقولهم. حيث استخدم رجل حذاءه كهاتف. وعندما كان P46 يجلس بجوار المرحاض، طلب منه معتقل آخر أن يفتح المرحاض، قائلاً إن زوجته وأطفاله معه ويريد المغادرة. وبسبب عدم وجود أكسجين، تعرّض الناس للتعذيب، ونظراً لانعدام الأمل في أن يُفرَج عنهم، فقد البعض عقولهم. وفقاً لـP46، فقد الكثيرون عقولهم لمجرّد أنهم كانوا في ذلك الوضع.

سأل كلينجه عن الأمراض والجرب والقمل. قال P46 إن كل شخص تقريباً كان مريضاً. كانت البطانيات داخل الزنزانة مليئة بالقمل، وكاد المرء أن يراها. كان على المعتقلين نزع القمل من ملابسهم وسراويلهم الداخلية وقتله. قال P46 إنهم اضطروا في كثير من الأحيان إلى تدليك بعضهم البعض لأنه لم يعد لديهم عضلات بسبب قلة الحركة.

تحدث محامي P46 إلى P46 على عجالة.

طلب كلينجه من P46 وصف الحالة العامة للمعتقلين. قال P46 إن كل شخص كان مصاباً بالقمل وكان يتضور جوعاً. ظهرت عليهم علامات التعذيب الشديد، لكن العديد منهم لم يتمكنوا من التحدث عن الأمر. افترض P46 أن هذا بسبب تعرّضهم "لجرائم جنسية". والتهبت الإصابات بسبب قلة النظافة. لذلك مات كثير من الناس أو اضطروا إلى بتر أطراف.

أشار كلينجه إلى أن P46 ذكر وجود زنزانة للنساء. قال P46 إنه ذات يوم عندما كان في زنزانته وحصلوا على طعام، أغلق الحراس النافذة [الموجودة في الباب]. قال آخرون إنها كانت تُغلَق حتى لا يتمكنوا من رؤية النساء. غالباً ما كان P46 يسمع أصوات نساء عندما كنّ يسلمن متعلقاتهن لأن زنزانته كانت بجوار الباب، لذا تمكن من سماع ما كان يحدث هناك. كما اعتُقِلت صديقة P46 في الفرع واحتُجِزت في زنزانة. كانت في زنزانة منفردة. قال P46 إنه لم ير من قبل أن هناك العديد من الزنازين المنفردة على اليمين. لم يكن متأكداً مما إذا كان هناك سبع أم سبعة عشر. لم يبلغ عرضها حتى متراً واحداً وكانت لها أبواب صغيرة. قال P46 إنه قيل له أيضاً إن النساء في بعض الأحيان كن يفقدن الوعي ويؤخذن إلى الخارج. ذات مرة كان بإمكان المرء أن يسمع صراخاً من زنزانة أخرى لأن امرأة تعرّضت للضرب في الردهة. لذلك بدأ آخرون في إصدار أصوات عالية.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P46 قد شهد تعرّض نساء لسوء المعاملة. افترض P46 "أنهم" حاولوا القيام بذلك في مكان آخر، ولكنه شاهد ذلك مرة واحدة فقط. صرخت هذه المرأة بصوت عالٍ وحاولت الدفاع عن نفسها. سمع P46 ذلك. كانت هذه هي المرة الوحيدة التي شاهد فيها شيئاً من هذا القبيل لكنه أدرك "أنهم" حاولوا القيام بذلك [تعذيب نساء وإساءة معاملتهن] في مكان بعيد. كما قاموا بتغطية الباب حتى لا يرى أحد ما كان يحدث.

أراد كلينجه أن يعرف متى وأين تم التحقيق مع P46 في الخطيب وكيف تم التحقيق. أوضح P46 أنه بعد مكوثه في المشفى عاد إلى القسم 40 لمدة يوم أو يومين. بعد يومين من عودته إلى الخطيب، تمت "دعوته" مرة أخرى. تم اقتياده من الزنزانة الجماعية، ثم استدار يساراً، ثم يميناً، ثم إلى الطابق العلوي، ثم اتجه إلى اليمين في الطابق الأول.

سأل كلينجه عمّا إذا كان ذلك في الطابق الأول أو الطابق الأرضي. قال P46 إن الأمور ستكون مختلفة بعض الشيء في سوريا: كان هناك قبو ثم طابق أول. لم يفصل بينهما سوى بضع درجات.

سأل كلينجه كيف وصل P46 إلى هناك، وما إذا كان معصوب العينين. قال P46 إن شخصاً نادى على اسمه، وكان معصوب العينين وكانت يداه مقيدتين. كان يرافقه أحدهم واقتيد إلى الطابق العلوي. ثم اضطر إلى الركوع داخل الغرفة. حينها سمع صوت الشخص الآخر.

سأل كلينجه ما إذا كان على P46 الانتظار أمام أو داخل غرفة. قال P46 إنه اضطر إلى الانتظار في الردهة. وعندما دخل، كان عليه أن يذهب إلى الجانب الأيسر. سُئل في البداية بضعة أسئلة، وإذا لم تعجبهم إجاباته، كانوا يقولون إنهم "سينعشون ذاكرته". فعل ذلك ثلاثة أو أربعة أشخاص. لم يستطع P46 معرفة ما إذا كان ضابط التحقيق قد شارك أيضاً.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P46 قد سمع شيئاً ما عندما كان عليه الانتظار. فأكّد P46 ذلك، قائلاً إنه سمع الرجل الذي وُضِع كيس بلاستيكي على وجهه.

سأل كلينجه إذا علم P46 عن ذلك لاحقاً. فأكد P46 ذلك، قائلاً إن الرجل أخبره بذلك. سمع P46 صوت صرخات.

سأل كلينجه عن المدة التي سمع فيها P46 الرجل الآخر يصرخ. قال P46 إنه مع عصابة العينين وأشياء أخرى سيكون من الصعب تقدير الوقت. ربما مرت ثلاثين دقيقة، لكن كان من الصعب تحديد الوقت. كان يشعر بأن الدقيقة الواحدة تمرّ وكأنها ساعة.

قال كلينجه إنه كان يعلم أنه سيكون من الصعب تحديد الوقت، لكنه أراد أن يعرف كم استمر التحقيق مع P46. قال P46 إنه كان بالتأكيد أكثر من ساعة واحدة. طُرحت عليه أسئلة أولاً، ثم تم استدعاء أشخاص، ثم تعرّض للضرب. بعد ذلك اضطرّ إلى الانتظار في الردهة لفترة قصيرة ثم تم التحقيق معه مرة أخرى.

أراد كلينجه أن يعرف كيف تم تعذيب P46. طلب P46 استراحة قصيرة للتشاور مع محاميه. [أجريا محادثة قصيرة في مقعديهما وكانت الميكروفونات مغلقة.] بناء على طلب P46، كرّر كلينجه سؤاله. قال P46 إنه تعرض للضرب بكابلات وأنابيب. تسبب الأنبوب الأخضر الكبير في كثير من الألم. أضاف P46 أن الكابل كان في الواقع أربعة كابلات مرتبطة ببعضها البعض، هكذا كان يُطلق على الكابل، لكن P46 افترض أن هناك أكثر من أربعة كابلات مجدولة ببعضها البعض. قال P46 إنه لم يستطع رؤية كل شيء بسبب عصابة العينين ولكن الكيس أضرمت فيه النار أيضاً.

سأل كلينجه كيف عاد P46 إلى الزنزانة. قال P46 إنه طُلِب منه العودة واقتاده شخص واحد.

سأل كلينجه كيف كان حال P46. قال P46 إنه نفدت كل طاقته تقريباً لأنه تعرّض للتعذيب على يد أكثر من شخصين. كان بالكاد قادراً على المشي لأن قدميه كانتا زرقاوين تماماً. دفعه أحد الجنود وقام جندي آخر بالتعليق على عيني P46. تعرّض للضرب على رأسه.

سأل كلينجه P46 عمّا إذا كان لا يزال يعاني من آثار طويلة المدى. لم يفهم P46 السؤال. سأل كلينجه عمّا إذا كان P46 يتلقى علاجاً جسدياً أو نفسياً. قال P46 إنه لم يعد يتلقّى علاجاً. كان لا يزال يعاني من الكوابيس على الرغم من العلاج، لأن العلاج لم يساعد في كل شيء. كانت ندوبه تذكّره دائماً بما حدث له وللآخرين. خلص P46 إلى أنه، بخلاف ذلك، كان بخير.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد محامي الدفاع فراتسكي معرفة ما إذا كان P46 تحدث عن موضوع شهادته قبل الإدلاء بشهادته في المحكمة. سأل P46 عمّا إذا كان فراتسكي يشير إلى الإفادات العامة أو إلى حديث P46 مع الأصدقاء.

قال فراتسكي إنه يريد أن يعرف بشكل عام. قال P46 إنه تحدث علناً عن التعذيب الذي واجهه لأنه كان لديه لقاءات علنية في هذا الصدد.

أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان P46 قد تحدث إلى أشخاص معينين. أراد P46 معرفة إلى من كان يشير فراتسكي تحديداً.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P46 قد تحدّث مع أنور البُنّي. قال P46 إنه قابل البُنّي مرة في مكتبه. وطلب من P46 أن يخبر الشرطة ومحاميه بكل شيء.

أراد فراتسكي أن يعرف ما إذا كان P46 قد حصل على معلومات من البُنّي لم تكن لديه من قبل. نفى P46 ذلك، قائلاً إنه أخبر المحكمة فقط بالأشياء التي عاشها بنفسه.

[بناءً على طلب P46، خلع فراتسكي كمامة كوفيد التي كان يرتديها حتى يتمكن P46 من فهم ما كان يقوله]

أشار فراتسكي إلى أن P46 قال للمحكمة إنه لم يكن يعرف اسم الرجل [أنور رسلان] عندما كان في سوريا. فأكّد P46 ذلك. أراد فراتسكي أن يعرف كيف عرف P46 الاسم. أوضح P46 أن المعتقلين في السجن لا يعرفون أسماء الأشخاص الموجودين هناك وإنما يطلقون عليهم ألقاباً. "إنهم" [موظفو المخابرات] يعرفون كل شيء ولكن المعتقلين لا يعرفون شيئاً. وفي معظم الأوقات، لم يروا ضابط التحقيق لأنهم اضطروا إلى ارتداء عصابات للعين. لم يُسمح للمعتقلين بطرح الأسئلة أو الاطلاع على محاضر التحقيق. كان يتعين عليهم التوقيع على مستندات في نهاية التحقيق دون معرفة ماهيتها.

سأل فراتسكي متى وممّن عرف P46 اسم الرجل. قال P46 إنه علم من وسائل الإعلام وليس من البُنّي. ذكرت وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزة العربية الاسم ولكن عندما نزل P46 إلى الشوارع، لم يتمكن من ربط الاسم. قال P46 إن الاسم لا علاقة له به. لقد أخبر المحكمة فقط بما مرّ به ولم يتحدث عن الأمر مع أشخاص آخرين.

أشار فراتسكي إلى أن P46 قال للشرطة إن البُنّي أخبره أن الشخص الذي في الصورة يعمل في فرع الخطيب. أخبر P46 المحكمة أنه لا يتذكر قول شيء من هذا القبيل.

أشار فراتسكي إلى أن P46 ذكر القسم 40 وسأله كم مرة تم التحقيق معه هناك وكم مرة تم التحقيق معه في فرع الخطيب. قال P46 إنه تم التحقيق معه مرتين في القسم 40. نُقل إلى هناك مرة واحدة. قال P46 إنه تم التحقيق معه ثلاث مرات: مرة في الخطيب ومرتين في القسم 40.

سأل فراتسكي عمّا إذا تم نقل P46 مرة واحدة إلى القسم 40 للتحقيق معه فقط. قال P46 إنه في المرة الأولى، لم يتم التحقيق معه هناك، تم نقله إلى القسم من قبل ميليشيات.

أراد فراتسكي أن يعرف ما الذي كان مختلفاً في القسم 40 وفرع الخطيب. قال P46 إنه لا يستطيع الإجابة حقاً لأنه لا يعرف الرابط بينهما. ومع ذلك، غالباً ما كان يتم نقل المعتقلين إلى القسم 40، وكان يتم التحقيق معهم هناك، وثم يتم إعادتهم إلى الخطيب. لم يستطع P46 تحديد سبب القيام بذلك.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P46 يعرف في ذلك الوقت أن الاثنين كانا فرعين مختلفين. قال P46 بالنسبة له إنها كلها أجهزة مخابرات وكلها تعاونت مع بعضها البعض. لم يدرك وجود اختلافات. وفقاً لـP46، كان يتم نقل الشخص ذهاباً وإياباً. كانت الأسئلة وحالات العنف هي نفسها ولكن لن يعرف المرء أوجه الاختلاف. لا أحد كان يعرف متى سيتم أخذه وإلى أي مكان وكيف.

قال فراتسكي إنه يريد العودة إلى موضوع "البُنّي"، مشيراً إلى أن P46 أبلغ الشرطة أنه قبل أن يرى صورة أنور رسلان في وسائل الإعلام، كان على اتصال بالمحامي البُنّي. قال P46 إنه لم يكن هو من كان على اتصال بالبُنّي ولكن أحد زملائه الطلاب قام بعمل فيلم عن البُنّي وقام P46 بتحريره لكنه لم يكن على اتصال بالبُنّي. لم يقابله إلا عندما أراد أن يدلي بشهادته عن الخطيب.

قال محامي المدّعي بوكير إن [البُنّي] محام وناشط سوري في ألمانيا قام بجمع شهادات أشخاص. فأكّد P46 ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان قد جمع شهادة P46 أيضاً. قال P46 إنه عرف عنه [البُنّي] لأن [قيام البُنّي بجمع الشهادات] كان معروفاً بين أفراد الجالية السورية. وفقاً لـP46، فإن كل فرد في الجالية السورية في ألمانيا يعرف المحامين والمنظمات الداعمة للسوريين. لذلك فإن البُنّي معروف داخل الجالية السورية.

قال بوكر إنه فهم أن P46 أراد أن يصنع فيلماً عن البُنّي وشاهد خلال ذلك صورة أنور رسلان. نفى P46، قائلاً إنه لم يصنع الفيلم بنفسه، وإنما قام فقط بتحرير النسخة النهائية من الفيلم. كان الفيلم عن موضوع مختلف، عن عائلة البُنّي. لكن البُنّي ذكر في الفيلم أنه قُبِض عليه عام 2006 واحتُجِز في الخطيب. وعندما كان الفيلم جاهزاً وعرضوه على البُنّي، أخبره P46 أنه هو نفسه كان معتقلاً في الخطيب أيضاً وتأثر بعمل البُنّي. قال P46 للبُنّي إنه أراد الإدلاء بشهادته كذلك، وأوصى البُنّي بأن يلتقي P46 مع محامين.

أراد بوكر معرفة المزيد عن صورة المتهم. قال P46 إنها لم تظهر في الفيلم. في أيار/مايو أو نيسان/أبريل 2020 عندما غطت وسائل الإعلام المحاكمة، سمع P46 اسم أنور رسلان.

قال بوكر إنه لم يكن يشير إلى الاسم بل إلى صورة المتهم. قال P46 إنه لم ير صورة أنور رسلان. التقى بالبُنّي في مكتبه فقط في أيلول/سبتمبر 2020. كان هذا أول لقاء شخصي بينهما، ولم ير P46 صورة، وإنما تحدثا فقط.

أشار بوكر إلى أن P46 أخبر الشرطة أن البُنّي أخبره أن الشخص الموجود في الصورة عمل في الخطيب. استنتج بوكر أن كل شيء قد كُتِب بشكل خاطئ في المحضر.

تدخّل محامي المدعي، شارمر، قائلاً إنه يعترض على ما قاله بوكر للتو. أوضح P46 للمحكمة لمدة عشر دقائق أي أجزاء من المحضر كانت صحيحة وأيها كانت غير صحيحة.

قالت رئيسة المحكمة كيربر إنها لن تسمح بإفادة بوكر إلا إذا كان سيطرح سؤالاً، ولكن لا شيء غير ذلك.

وافق بوكر واستشهد من محضر استجواب الشرطة لـP46 والذي قال P46 فيه إنه إذا سأله المرء عمّا إذا كان يعرف الشخص الموجود في الصورة من اعتقاله أو من البُنّي، فيجب أن يقول إنه كان معصوب العينين في ذلك الوقت ولم يستطع الرؤية إلى من الأسفل. قال P46 إنه لم يُجر أي محادثة مع البني حول المحاكمة. كان مجرد وسيط بين P46 ومحاميه. تحدثا عن الفيلم عندما أخبره P46 أنه يريد أن يقول ما رآه. طلب منه البُني عندئذ الاتصال بمحام. قال P46 إن أحداً لم يُملِ عليه ما يقوله وما لا يقوله في المحكمة. [التفت محامي P46 إليه وأجريا محادثة قصيرة]

قال محامي الدفاع، بوكر، إنه يود أن يعاين التوقيع. قالت القاضي كيربر إن المحكمة ستعاين بصرياً الأحرف الأولى على صفحة من المحضر وسألت P46 عمّا إذا كان هذا هو توقيعه. فأكّد P46 ذلك.

قال بوكر إنه كان هناك تصحيحات بخط اليد [باللغة الألمانية] على تلك الصفحة، وسأل P46 عمن كتب هذه التصحيحات. قال P46 إنه كان هو من فعل ذلك.

طلب بوكر من P46 شرح ما حدث بعد استجواب الشرطة وما وقّع عليه P46. قال P46 إن الاستجواب استغرق أكثر من ثماني ساعات وانتهوا في الساعة 6 مساءً. ثم أعطِي أوراقاً ليقرأها. قال P46 إنه قرأها ولكن لم يعد يفهم كل جملة بعد مرحلة ما. لم يسأل عن ذلك، فلم تكن لغته الأم على أي حال. قال P46 إنه سُمح له بقراءة كل شيء وبذل قصارى جهده. لقد فهم كل شيء في الغالب ووقّع.

قال بوكر إن الاستجواب انتهى في الرابعة مساءً. قال P46 قد يكون هذا هو ما حدث.

فيما يتعلق بالانتباه أثناء القراءة، أراد بوكر التحدث عن الصفحة الثالثة إلى الأخيرة من محضر الاستجواب حيث تم شطب جملة. سأل P46 عمّا إذا كان قد حذف تلك الجملة. [كان P46 ومحاميه يتناقشان بينما كان بوكر يطرح سؤاله] فأكّد P46 أنه هو الشخص الذي شطب هذه الجملة. لا يزال يتذكر أنهم ناقشوا الجملة، وربما أسيء فهمه. قال P46 إنه يريد إضافة شيء فيما يتعلق بمسألة الصورة: عندما عرضت عليه الشرطة الصورة، قال P46 إنه تعرّف على الشخص لأنه رآه في وسائل الإعلام، وليس لأنه قابله شخصياً.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

قالت القاضي كيربر إن جملة واحدة مفقودة من إشارة الدفاع إلى محضر الاستجواب: أخبر P46 الشرطة أنه عندما رأى الصورة اتضح له على الفور أنه كان يعرف الشخص. قالت كيربر إنها ستتلو النص الكامل من المحضر:

[فيما يلي إعادة صياغة للنص بناءً على ما سمعه مراقب المحاكمة في المحكمة]

س: هل رأيت شخصياً أنور رسلان عاد عندما كنت في السجن؟

ج: لستُ متأكداً. لكن كان هناك شخص يفحص المعتقلين المرضى ويتخذ قرارات بشأنهم. كان لديه وحمة على اليسار. اضطررت إلى خفض عيني ولم أستطع النظر إليه.

قال P46 إنه يمكنه تذكر ذلك.

واصلت كيربر التلاوة من المحضر:

ج: قبل نشر صورة أنور رسلان على الملأ، كنتُ على اتصال بالمحامي البُنّي. لقد صنعت فيلماً عنه. عندما رأيت الصورة أدركت أنني أعرف هذا الشخص. قال البُنّي إنه [الشخص] كان يعمل في الخطيب. يجب أن أقول إنه كان عليّ أن أخفض عيني وأنني كنت خائفاً.

قال P46 إنه لم يقل قط أنه رأى صورة عند البُنّي أو أن البُنّي أخبره بما عليه أن يقوله.

سألت كيربر عمّا إذا كان P46 قد تحدّث مع البني عن صورة أنور رسلان. قال P46 إنه لم يفعل قطّ. بعد الفيلم تحدثا عن الخطيب. قال P46 إنه لا يعرف سبب توثيق ذلك في المحضر على هذا النحو.

أرادت كيربر معرفة المزيد عن العلاقة بين اسم أنور رسلان والشخص الذي رآه P46 أثناء وجوده في المعتقل. قال P46 إنه عندما شاهد الصورة في وسائل الإعلام، كان يعرف الشخص وليس الاسم. ثم أدرك أن هذا هو الشخص الذي كان موجوداً في المعتقل.

سألت كيربر متى توصّل P46 إلى هذا الربط. قال P46 إن هذا حدث في ألمانيا. إذ لم ير صورة في سوريا.

خلصت كيربر إلى أن P46 رأى الصورة في سياق التغطية الإعلامية للمحاكمة. فأكّد P46 ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كان الفيلم يتعلق بهذه المحاكمة. قال P46 إن الفيلم كان عن عائلته [عائلة البُنّي]. تم تصويره في بداية عام 2020.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل فراتسكي عمّا إذا كان من الصحيح أن P46 نظر إلى صورة للمتهم مع البُنّي أو شاهد صورة للمتهم عندما كان مع البُنّي. قال P46 إن هذا كان صحيحاً. كان البُنّي يتوسط فقط، ولم يتحدثا عن أنور أو عن معاناة P46.

استجواب من قبل محامي المدعين

سأل د. ستول، محامي P46، عمّا إذا كان P46 قد سمع اسم أنور عندما رأى الصورة. قال P46 إن الاسم ربما ورد في المقال لكنه سمع بالاسم فقط فيما يتعلق بالمحاكمة.

صُرِف P46 كشاهد في الساعة 3:15 مساءً.

قالت القاضي كيربر إن أيام المحاكمة المقرر إجراؤها في 29 و30 أيلول/سبتمبر و6 و7 و13 و14 تشرين الأول/أكتوبر ستتم في القاعة التي عُقدت فيها المحاكمة في السابق.

أضافت كيربر أن المحكمة أعدّت إفادة بناء على طلب الدفاع بتاريخ 19 آب/أغسطس، 2021. وكان على المحكمة أيضاً أن تبت في طلب قبول محامي أحد الشهود لمحامٍ يريد تمثيل شاهد دون الإفصاح عن هوية الشاهد.

قال محامي الدفاع بوكر إنه سيقترح بشكل غير رسمي استدعاء رئيس المفتشين الجنائيين شميدت بشأن استجواب P46. أضاف بوكر أنه في حال عدم نظر المحكمة في اقتراحه، فإنه سيصدر طلباً رسمياً مكتوباً.

قال محامي المدّعي، شارمر، إنه سيحتفظ بالحق في الإدلاء بإفادة بشأن شهادة P46.

رُفِعت الجلسة الساعة 3:20 مساءً.

ستستأنف المحكمة في 26 آب/أغسطس، 2021 الساعة 9:30 صباحاً.

يوم المحاكمة 89 – 26 آب/أغسطس، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:37 صباحاً بحضور جمهور من تسعة أشخاص وصحفي واحد. ومثّل الادّعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. وحضر المحامي بيير في مكان محامي المدّعين د. أوميشين وحضر الدكتور ستول في مكان محامي المدعين د. كروكر. وحضر محامو المدعين رايجر ومحمد وشارمر وشولتس أيضاً.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة نظرت في اقتراح محامي الدفاع بوكر باستدعاء رئيس المفتشين الجنائيين شميت. استدعته المحكمة للحضور في 29 أو 30 أيلول/سبتمبر.

رافق P47 محاميه بانز.

شهادة P47

تم إبلاغ P47، رجل سوري يبلغ من العمر 32 عاماً يعمل لصالح [حُجِبت المعلومات] و[حُجِبت المعلومات] بحقوقه وواجباته كشاهد. ونفى أي علاقة تربطه بالمتهمين سواء بالدم أو بالزواج.

استجواب من قبل القاضي كيربر

قالت رئيسة المحكمة كيربر للشاهد إنه من خلال استجوابه من قبل الشرطة فإن المحكمة تعلم مسبقاً أنه كان في نزاع مع النظام وتم اعتقاله. ومع ذلك، كان عليه تكرار كل ذلك في المحكمة. طلبت كيربر من P47 أن يصف متى وكيف وأين تم القبض عليه ثم يصف اعتقاله. قال P47 كما يعلم الجميع، بدأت المظاهرات في عام 2011 [قال P47 في المرة الأولى 2012 قبل أن يصحح التاريخ إلى 2011]. في حزيران/يونيو 2012، كان P47 يجلس في حديقة مع بعض الأصدقاء. عندما همّوا بمغادرة المكان، فوجئوا بنقطة تفتيش متنقلة. قام أحد المفتشين بفحص بطاقات الهوية وأخبر رئيسه الذي خاطبه بلقب "سيدي" أن البطاقة مكسورة. أوضح P47 للمحكمة أنه تم إخبار الأشخاص في الاحتجاجات بضرورة كسر بطاقات الهوية الخاصة بهم في حالة تعرضهم للرقابة أو الاعتقال. لذلك لاحظ المفتش أن P47 وأصدقاءه كانوا على صلة بالاحتجاجات. قال أحد الأشخاص الآخرين عند نقطة التفتيش إنه ينبغي عليهم اصطحاب المجموعة إلى الفرع. أخبرهم P47 أنه وأصدقاءه كانوا طلاباً ولم يرتكبوا أي خطأ، ويمكنهم التحقق من سجلاتهم الجنائية. طلب P47 منهم الإفراج عنه وعن أصدقائه. بدأ الأشخاص عند نقطة التفتيش بإهانة P47 وأصدقائه. وطُلِب منهم الانتظار في زاوية حتى يتحقق المفتشون من كل شيء. بعد ثلاثين دقيقة سألوا المجموعة من منهم هو [الاسم الأول لـP47]. طُلِب من P47 أن يأتي معهم. تم وضعه داخل سيارة بها رشاش مثبت في مكان التحميل. ثم طُلب من أصدقاء P47 أن يأتوا معهم أيضاً. كان عليهم أن يذهبوا بسيارة P47 التي كان يقودها جندي. عندما وصلوا إلى الفرع، طُلِب منهم الانتظار وبعد خمس عشرة دقيقة... [لم يكمل الجملة].

سألت كيربر أي فرع كان. قال P47 إنه كان القسم 40.

سألت كيربر كيف عرف P47 ذلك. قال P47 إنه لم يكن بعيداً [عن مكان القبض عليهم]. عرفه من مدخله. وصف P47 كذلك أنهم وصلوا حوالي منتصف الليل عندما كان هناك تغيير في المناوبة. عندما طُلِب من P47 والآخرون مغادرة السيارة، كان الجنود يقفون على يسارهم ويمينهم، وضربوهم بأعقاب البنادق وأهانوهم من خلال نعتهم بالخونة والعملاء. قال P47 إنه لم يكن بوسعه الرؤية لأن قميصه سُحِب فوق رأسه.

عندما وصلوا إلى الداخل، اضطروا إلى تسليم متعلقاتهم. اضطر P47 إلى الانتظار لفترة أطول لأنه قال إنه كان يدرس في الجامعة. قال P47 للمحكمة إنه درس في لبنان، و"هم" كانوا قادرين على أن يروا من وثائق سفره أنه كان يسافر كثيراً بين لبنان وسوريا. أخبرهم P47 أنه كان يدرس الآن في سوريا وأظهر بطاقة هوية الطالب الخاصة به. قَبِلها الجندي، وعندما أراد P47 أن يعرف مكانهم، قيل له إنهم كانوا في مشفى.

بعد أن سلم P47 متعلقاته، كان عليه أن يصعد إلى الطابق العلوي في سُلّم ضيّق. عندما وصل إلى الطابق العلوي، تعرض للضرب من جميع الجهات. ثم اضطر إلى الانتظار في الردهة لمدة ساعتين تقريباً. ثم سمع P47 أحد أصدقائه يدخل الرواق أيضاً. كان بإمكان P47 سماع صوت صديقه من بعيد. كان يناقش مع ضابط سأل صديق P47 كيف كان مع هؤلاء الخونة الذين شنّوا حرباً ضدهم. فأجاب صديق P47 الضابط بأن P47 كان أحد أصدقائه المقرّبين ويعرفه جيداً وليس معارضاً. قال الضابط أثناء التحقيق [مع صديق P47] إنه كان يعمل مع إرهابيين. أخبر P47 المحكمة أن صديقه أراد إجراء مكالمة هاتفية. وفقاً لما ذكره P47، فإن الناس في الفرع تحدثوا إلى صديقه لأنه كان علوياً. أعطى الضابط هاتفاً محمولاً لصديق P47. أخبر والديه أنه لا ينبغي أن يقلقا عليه، حيث سيُطلَق سراحه في غضون ساعتين. قال P47 إنه سمع أيضاً كيف قال صديقه إن الآخرين، أي P47، لن يتم إطلاق سراحهم. قال P47 إن هذا حدث في غرفة قريبة من الردهة حيث كان P47 موجوداً. كان P47 يقف عند حائط في الردهة. جلس آخرون على الأرض وحصلوا على الماء. تم تحذيرهم من أنهم إذا أعطوا P47 الماء، فسوف يعاقبون. قال P47 إن اثنين من أصدقائه كانا من الطائفة العلوية، وبالتالي تعرّض هو نفسه للتمييز واقتيد إلى غرفة في حوالي الساعة 4 أو 5 صباحاً. قال P47 إنه كان بوسعه تخمين الوقت من ضوء الشمس. أوضح P47 كذلك للمحكمة أنه كان معصوب العينين، ولكن ليس باستخدام عصبة العينين وإنما تم سحب قميصه فوق رأسه. لذلك كان لا يزال قادراً على رؤية بعض الأشياء. بحسب P47، كان هناك ضابط في الغرفة وشخص آخر يهمس للضابط. بعد أن أخذا بيانات P47، سارعا إلى اتهامه بأنه كان يأتي ويذهب إلى لبنان. قالا إن P47 كان يجلب معدات طبية للمشافي

الميدانية. قالا إنهما كانا على يقين من أن P47 كان يشارك في المظاهرات وينظم المظاهرات لكنهما أرادا فقط التركيز على المعدات الطبية وكيف جلبها P47 إلى سوريا. ذكر P47 أن شقيقه اعتقل ثلاث مرات: مرة في المخابرات الجوية ومرة في أمن الدولة. نفى P47 جميع الاتهامات وقال إنه كان في الجامعة في لبنان معظم الوقت ولا علاقة له بأي من الاتهامات. ثم قام الرجل الذي كان يهمس قبل ذلك بسؤال P47 عن مكان نقل المعدات الطبية. قال P47 للمحكمة إنه لم يعترف بأي شيء ولم يقل إنه ذهب إلى مظاهرة. في البداية لم يتعرض للضرب، ولكن عندما أنكر كل شيء، أصدر أحدهم الأمر. قال P47 إنه أعطى إشارة، حيث أومأ برأسه. ثم جاء شخصان، أحدهما على يسار P47 والآخر عن يمينه وأخذا يضربانه حتى سقط P47 على الأرض. أصيب P47 بضربتين من كل جانب وضربه أحدهما على ركبته.

أشارت كيربر إلى أن قميصاً سُحِب فوق رأس P47 وسألته كيف كان قادراً على رؤية ما حدث. أوضح P47 أن قميصه كان رقيقاً جداً، وبالتالي كان قادراً على رؤية كل شيء. لم ير الأشخاص الذين ضربوه، لكنه رأى من أين يأتي الضرب. بعد ذلك، طُلب من أحدهم أن يُبعِد P47 عن المكان. قال "سيدي، سأجعله يعترف بكل شيء وسأفعل ذلك على طريقتي". ولكن الضابط طلب منه ألا يفعل شيئاً لأن P47 سيتم نقله في صباح اليوم التالي. ثم اضطر P47 إلى الانتظار في الردهة. وقام الجنود الذين مرّوا بجانب P47 بضربه. في الصباح الباكر جاء جندي وسأل عن سبب وقوف P47 بينما كان صديقه جالساً على كرسي. وانزعج، وركل الكرسي الذي كان يجلس عليه صديق P47 وبدأ بالصراخ. جاء رجل آخر من إحدى الغرف وشرح كل شيء. عندما علم الشخص الآخر أن صديق P47 كان علوياً، لم يقل أي شيء. وصف P47 أنه كان يقف بين بابين في الردهة. ثم قام الشخص الذي صرخ بضرب P47 في وجهه فسقط أرضاً. كان لدى P47 حينها مشاكل في أذنه، وكان يعاني من طنين. ثم قال الجندي الآخر لزميله ألا يضرب P47 بهذه الطريقة. فأخذ أداة مرنة، نوعاً ما من الكابلات وبدأ بضرب P47. عندما سقط P47 على الأرض رأى أن قدميه كانتا تنزفان. قال للمحكمة إنه اكتشف فيما بعد أن ساقيه كانتا ترتطمان بدرج المشفى وبالتالي كانت قدماه مغطاتين بالدماء. قال P47 إن الضرب توقف بعد ساعة ونُقل في باص صغير أبيض.

عندما وصل P47 إلى الفرع الآخر، لم يكن يعرف ما إذا كان الخطيب أم لا، لكنه كان يعرف المنطقة. عندما دخل لم يكن يعرف مكانه. كان عليه أن يسلّم متعلقاته وخلع جميع ملابسه حتى أصبح عارياً. اقتيد P47 إلى زنزانة. فُتح الباب ودُفع إلى الداخل وكاد يسقط. كان الأشخاص داخل الزنزانة بلا قمصان ولا يرتدون سوى سراويل داخلية. قال P47 كان هناك الكثير من الناس، وكان الهواء سيئاً للغاية.

سألت كيربر عمّا إذا كانت زنزانة كبيرة وكم عدد الأشخاص بداخلها. قال P47 إن الزنزانة كانت مساحتها 20 متراً مربعاً [قال P47 أولاً "20 متراً" لذلك اضطر المترجم إلى أن يتحقق منه مما إذا كانت الزنزانة تبلغ 20 متراً مربعاً، أم كان طولها 20 مترا]. وفقاً لـP47، كان هناك مائة شخص بالداخل عندما وصل في الصباح الباكر. لم يكن هناك مكان وكان الناس يقفون بالقرب من بعضهم البعض. كانوا ينامون بالتناوب. أخبر P47 المحكمة أنه كان يعرف العديد من الأشخاص في الزنزانة من أوقات سابقة، حوالي عشرة أشخاص. سألهم أين كان، فقالوا له إنهم في فرع الخطيب. كما سألهم عن "الإجراءات" والخطوات التالية وماذا سيحدث له. أخبروه أنه سيؤخذ للتحقيق بعد يومين أو ثلاثة أيام ويجب على المرء أن يعرف ماذا سيقول هناك. قال P47 إن ما قالوه حدث، حيث تم نقله للتحقيق معه بعد ثلاثة أيام.

تم أخذه إلى الطابق العُلوي، الطابق الأول واقتيد إلى مطبخ، قاعة كبيرة. كان معصوب العينين وحاول إزالة العصبة [أظهر P47 للمحكمة كيف كان يتحرك]. كان قادراً على إزالة عصبة العينين قليلاً ورأى الحوض [المجلى] داخل الغرفة.

سألت كيربر P47 ما الذي فعله بالضبط بعصبة العينين، وكيف تحرك. فأكّد P47 أنه تحرك وقال إنه وقف أمام الحائط مباشرة.

سألت كيربر عمّا إذا كان قد حاول رفع عصبة العينين عن طريق استخدام الحائط. فأكّد P47 ذلك.

واصل P47 الشرح للمحكمة أنه اضطر إلى البقاء في المطبخ لمدة ساعتين تقريباً. خلال هذا الوقت، أدرك أن صديقه العلوي كان يقف خلفه تماماً. أدرك P47 ذلك لأن صديقه طلب ماء. عندما أدرك P47 أن صديقه كان هناك، اتفقا على قصة. ومع ذلك، لم يتم التحقيق مع P47 في هذه المناسبة، وبدلاً من ذلك اقتيد إلى الطابق السفلي.

قال P47 كان بإمكان المرء سماع الكثير من الصراخ "هناك". وعندما وصلت المجموعة إلى الطابق السفلي، سأل P47 عمّا إذا كان بالإمكان أن يُحتجَز في نفس زنزانة صديقه. فأكد الضابط لـP47، واعتقد أنه قد سُمح له بالتواجد في نفس الزنزانة مع صديقه. فجأة بدأ الضابط بالصراخ ونعت P47 بالحمار. كان يحمل كابلاً في يده وبدأ في ضرب P47. كانت هناك مساحة أكبر بها طاولة فحاول P47 الهرب. قال P47 إنه كان يبلغ من العمر 22 عاماً في ذلك الوقت. خاطب الجندي بلقب "سيدي" وأخبره أنهما من نفس البلدة وأنه من عائلة [حُجبت المعلومات]. سأل الجندي P47 عن مسقط رأسه وعندما أخبره P47 أنه من [حُجِبت المعلومات]، غضب الجندي وضرب P47 بقوة أكبر. قال P47 إنه تعرّض للضرب حتى وصلا إلى باب زنزانته. فتح الجندي الباب ودفع P47 إلى الداخل. قال P47 إنه كان يعاني من ألم شديد وسأله الأشخاص في الزنزانة عمّا إذا كان قد اعترف بأي شيء. أخبرهم P47 أنه لم يتم التحقيق معه. وصف P47 أنه في المرة الثانية التي نُقل فيها للاستجواب، حدث نفس الشيء: كان عليه الانتظار في المطبخ. ثم اقتيد إلى غرفة. أخبر الضابط P47 أنه لا يريد صداعاً، لذا ينبغي على P47 التحدث. وأضاف أنه يعرف كل شيء إلا أنه يريد أسماء. فأجاب P47 الضابط بأنه لا يعرف ما الذي كان يتحدث عنه.

أخبر P47 المحكمة أنه علم بعد ذلك أنه قد تم ضرب أشخاص بجانبه. علاوة على ذلك، تم إسقاط P47 على الأرض، واضطر إلى الاستلقاء على بطنه وتعرض للضرب. قيل له إن بإمكانهم قتله بطلقة واحدة ولن يسأل عنه أحد. طُلب من P47 تقديم أسماء الأطباء والصحفيين الذين كانوا يعملون في نقاط التنسيق. قال P47 إنه نفى بالطبع كل شيء وتعرض للضرب بعقب البندقية. جاء ضابط التحقيق – عرفه P47 من صوته. كان قريباً من P47 الذي كان مستلقياً على الأرض. ركل الضابط P47 على رأسه فارتطمت ذقن P47 بالأرض وفقد P47 الوعي.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان السجّان أو ضابط التحقيق هو من ركل P47. قال P47 إنه كان ضابط التحقيق، فهو عرفه من صوته. قال P47 بعد ذلك إنه لم يستوعب ما جرى. سأل شخص ما إذا كان يجب أن يأخذ P47 ولكن قيل له أن P47 سيحصل على فرصة واحدة. أعطيت له ورقة وقلم لتدوين أسماء. سأل P47 عمّا إذا كان يجب أن يكتب أسماء وهمية لأنه لا يعرف أحداً. قيل له إن أمامه عشر دقائق لكتابة الأسماء لكن P47 لم يكتب شيئاً. أدرك الضابط ذلك بعد عشر دقائق، فجذب P47 لأعلى وصفعه على وجهه.

سألت كيربر عمّا إذا كان السجّان أو ضابط التحقيق هو من صفع P47. أوضح P47 أن السجّان هو من أدخله إلى الغرفة وحضر الضابط بعد عشر دقائق. وكان ضابط التحقيق هو أيضاً الذي أعطى P47 عشر دقائق. وعاد نفس الشخص بعد عشر دقائق، وعندما رأى الورقة البيضاء، صفع P47. ذلك الشخص نفسه هو من صفع P47. كان موجوداً مقابل P47 وكان يتحدث ويدوّن الملاحظات.

سألت كيربر من جذب P47 إلى أعلى: السجّان أم ضابط التحقيق. قال P47 إن ضابط التحقيق هو من ركل رأسه وعندما جلس P47 على الكرسي قال له أن يكتب الأسماء. سأل P47 عمّا إذا اتّضح الأمر الآن.

أعادت كيربر رواية ما حدث بالقول إن P47 كان ممدداً على الأرض عندما ركل ضابط التحقيق رأسه. ثم أعطي P47 عشر دقائق لتدوين الأسماء وجلس على كرسي لكنه لم يكتب شيئاً. ثم غادر ضابط التحقيق الغرفة. تدخّل P47 قائلاً إنه لم يكن يعرف مكان ضابط التحقيق.

تابعت كيربر بالقول إنه بعد عشر دقائق عاد ضابط التحقيق، أو لاحظ P47 أنه كان هناك. فأكّد P47 ذلك، قائلاً إن الضابط سار باتجاهه ولاحظ أن P47 لم يكتب شيئاً. كان P47 جالساً على كرسي فقام الضابط بجذبه إلى أعلى وصفعه.

قالت كيربر إنها فهمت الآن كل شيء. واصل P47 الشرح بأنه [السجّان] سأل عمّا إذا كان يجب أن يأخذ P47 معه. فأكد ضابط التحقيق ذلك. قال P47 إنه اعتقد عند تلك اللحظة أن التعذيب سيبدأ الآن ولكنه اقتيد إلى الطابق السفلي، ولم يحدث شيء. بعد يومين تم نقله إلى فرع آخر.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان ضابط التحقيق يتحدّث بلهجة معينة. قال P47 إنه تحدث بالعامية العلوية. تابع P47 أنه بعد ذلك تم نقله إلى فرع نجها. وفي طريقه إلى فرع نجها، نُقل إلى الخارج حيث كانت تنتظر حافلات خضراء. تم نقل المعتقلين إلى الحافلات في مجموعات. قال P47 إنه في تلك اللحظة تعرّف على شخص كان يعمل في الفرع [الخطيب]. وكان جار P47. عندما رأى P47، سأله عن سبب وجوده هناك. طلب منه P47 إبلاغ والديه بمكان وجوده، لكنه أخبر P47 أنه لا يمكنه فعل أي شيء من أجله وغادر. أخبر P47 المحكمة أنه لم يكن معصوب العينين أو أي شيء من هذا القبيل في الطريق نحو الحافلات، ومع ذلك، قيل له أن يخفض بصره.

جلس P47 في مؤخرة الحافلة في موضع مرتفع قليلاً. لم يجرؤ على النظر خارج النافذة. وصف P47 للمحكمة أنه بالنظر من موقعه في مؤخرة الحافلة، كان الباب على الجانب الأيمن. كان بإمكانه النظر بعينه اليسرى إلى الجانب حيث رأى أربعة أشخاص. افترض P47 أن أحدهم كان أنور رسلان. كان يقف هناك مع شخصين آخرين، وكان الشخص الثالث هو جار P47. قال P47 إنه نُقل بعد ذلك إلى نجها. قال إن ذلك كان في الوقت الذي أرادت فيه الأمم المتحدة زيارة السجون السورية.

تدخّل محامي الدفاع بوكر، وسأل P47 إلى أين تم نقله. قال P47 إنه نُقِل إلى نجها.

سألت كيربر عمّا إذا كان ذلك في الوقت الذي أرسلت فيه الأمم المتحدة مراقبين وطلبت من P47 أن يصف ما حدث بعد ذلك. قال P47 إنه عندما وصلوا [وصل المعتقلون إلى نجها] وصلوا في حوالي عشر حافلات. سمع P47 صوت طلقات نارية وطُلِب من المعتقلين أن يقفوا في طوابير. أخبر P47 المحكمة أنه كان بإمكانه سماع صوت طلقات نارية باستمرار. وعندما وصل، سمع الأمر "قم بتلقيم السلاح. أطلِق النار". قال P47 إنه عندما جاء دوره – كان على الجميع الوقوف في صف أمام حائط – وسمع الأمر "أطلِق النار" اعتقد أنه سيموت. ثم أدرك هو والمعتقلون الآخرون أنه لم يحدث شيء وتم اقتيادهم إلى زنازينهم.

خلصت كيربر إلى أنه كان هناك أمر بإطلاق النار، وأطلق أحدهم النار. ثم سألت P47 عمّا حدث بعد ذلك عندما كان في المعتقل. قال P47 إنه لم يكن في زنزانة عادية. كان هناك حوالي أربعين شخصاً في الزنزانة، وعندما فُتح الباب، كان بإمكان المرء فقط رؤية أحذية مكدّسة في الزنزانة. ثم نُقل P47 إلى زنزانة أخرى حيث لم يكن أحد معتقلاً فيها على ما يبدو. قيل لـP47 أن ينظف ويزيل بيوت العناكب. ومكث في هذه الزنزانة سبعة أيام ولم يتعرض للضرب. قال P47 إن المعتقلين بالطبع كانوا يعانون من أمراض كثيرة. حيث عانى البعض من مشاكل في العيون، والبعض الآخر عانى من مشاكل جلدية ومن الجرب. ثم نُقل P47 إلى كفر سوسة

وعندما وصل قيل له إنه لن يتعرض للتعذيب، بل إنه سيكون إجراء تأديبياً. اضطر المعتقلون إلى وضع متعلقاتهم في أكياس في أول قسم/فرع وتسليمها في كفر سوسة.

بعد ثلاثة أو أربعة أيام في كفر سوسة، اقتيد P47 للتحقيق. بحسب P47، لم يكن في كفر سوسة نفس العدد الذي كان "هناك" [في الخطيب]. أخبر ضابط التحقيق P47 أن الأمر بلغ حدّه الآن. سأله P47 ماذا يريدون منه أن يفعل؛ ما إذا كان ينبغي أن يكذب أو يقول الحقيقة. قيل له أن الحقيقة ستكون في كتابة الأسماء. قال P47 إنه لا توجد أسماء وسأله من أين عليه أن يأتي بها. ثم أخبر الضابط P47 أنه إذا لم يقدّم أي أسماء، فلن يخرج. ولكن إذا قدّم أسماء، فلن يحدث له شيء ولن يتعرض للضرب. قال P47 إنه لم تكن هناك أسماء، فتعرّض للضرب. سأل أحدهم "سيدي، هل آخذه حتى يعترف؟" لكن الضابط نفى، قائلاً إن P47 سيعترف في ذلك المكان. عندما لم يعترف P47، تعرض للضرب مرة أخرى واقتيد إلى الحمام حيث كانت هناك حافة صغيرة، وألقي به في حوض استحمام. أعطى أحد الأشخاص أمراً بوصل الطاقة الكهربائية، وعندما صعقته الكهرباء، فقد P47 وعيه. قال P47 إنه أصيب بصدمة كهربائية عبر الماء.

سألت كيربر عمّا إذا كان هناك حفرة في الأرض بعمق خمسة سنتيمترات تقريباً مليئة بالماء حيث تعيّن على P47 الوقوف فيها. وسألت P47 إذا كان واقفاً أم مستلقياً. قال P47 إنه جلس في البداية ثم استلقى على جانبه.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان P47 قد تعرض للصدمة الكهربائية هناك. فأكّد P47 ذلك، قائلاً إنه عندما سمع أحدهم يقول "قم بتشغيل الطاقة الكهربائية" لم يكن يتوقع أن تكون هناك كهرباء للتعذيب وإنما الطاقة الكهربائية العادية. قال للمحكمة إنه لا يعرف كم من الوقت بقي مستلقياً هناك. ثم أُعيد إلى حيث كان. أخبر الضابط P47 أن ما حدث للتو لم يكن شيئاً وأنه يريد المساعدة. كما طلب الضابط من P47 أن يستمع إليه لأنه بمجرد مغادرة P47 لهذا المكان، لن يعود بإمكانه فعل أي شيء من أجله. أخبره P47 أنه ليس لديه أي أسماء، ولم يعرف سوى شخصاً واحداً كان في المظاهرات وكان أحد أبناء عمومته من جانب عائلة والده قد شارك في المظاهرات. أوضح P47 للمحكمة أن أحد الأسماء التي ذكرها هو اسم صديق شارك بالفعل في المظاهرات لكنه قُتل في مظاهرة. كما قُتل ابن عمه عندما جاءت [القوات الحكومية] إلى منطقتهم. تعرّض ابن عم P47 للتعذيب وتم تشويه وجهه. عندما "ألقوا به"، تعرفت الأسرة على جسده وليس وجهه.

قبل أن تأخذ المحكمة استراحة، طلبت كيربر من P47 أن يصف كيف غادر كفر سوسة. أشار P47 إلى وجود رجل مسن في زنزانته. مات بسبب مرض السكري وارتفاع ضغط الدم ولم يحصل على أي دواء. ومضى على وفاته يوم واحد قبل نقل جثته. ألقي القبض عليه "لأنهم" أرادوا إرغام ابنه على تسليم نفسه. قال P47 إنه استطاع رؤية ما كان يحدث في الزنزانة المقابلة لزنزانته. كان يسمع الكثير من الصراخ والضرب من زنزانته. كما وصف P47 أن صبياً يبلغ من العمر 17 عاماً من اللاذقية احتُجز في نفس الزنزانة أيضاً. تم القبض عليه لأنه لم يكن بحوزته بطاقة هوية. قال P47 إنهم لم يهتموا ما إذا كان الأشخاص في سِنّ الأحداث أم لا.

قال P47 إنه بعد أن ذكر اسمين أُعيد إلى زنزانته. وقال للمحكمة إنه لا يريد التحدث عن تعذيب زملائه المعتقلين لأن هذا كان أمراً معروفاً بالفعل. نادى شخص على اسم P47 وطُلب منه الاستعداد ليتم إطلاق سراحه. قام هو وستة أو سبعة معتقلين آخرين بحزم متعلقاتهم. قيل لـP47 أنه تم الإفراج عنهم بعفو من بشار الأسد. وقيل له كذلك أن هذه ستكون آخر مرة له في الفرع، وستكون الأمور "مختلفة" في المرة القادمة. قال P47 إنه عندما ذهب لاستعادة متعلقاته، أدرك أنه كما لو كان في ورشة/كراج. حيث كان هناك شيء يشبه الرافعة. اعتقد أنه كان في ورشة/كراج لأنه كان هناك خطافات وسلاسل أيضاً. قال P47 إن الناس هناك تعرضوا لأنواع مختلفة من الضرب وكان من الواضح أن العاملين هناك يشربون الكحول. تعرّض شخص للشَّبْح وتعرّض آخر للتعذيب على الكرسي الألماني. لم يكن على P47 أن يضع عصبة العينين في هذا المكان. تم وضع P47 على طاولة وضُرب وعُذِّب بالدولاب. قال P47 إن الصوت كان مرتفعاً جداً وكان بوسع المرء أن يسمع صدى الصوت من كل مكان.

سألت كيربر P47 ما الذي كان يقصده بصدى الصوت. بالنسبة لها كان الصدى هو انعكاس الصوت إذا صرخ المرء. فأكّد P47 ذلك، قائلاً إن الناس كانوا يصرخون ويمكن للمرء أن يسمع صدى صوتهم يتردد مراراً وتكراراً.

خلصت كيربر إلى أنه كان في كراج كبير. فأكّد P47 ذلك، موضحاً أن الكراج في سوريا يعني بالأحرى مكاناً كبيراً.

قالت كيربر إن المكان كان أشبه بقاعة كبيرة إذاً. قال P47 إنه أطلق عليه اسم الكراج بسبب الكابلات التي كان من الاعتيادي رؤيتها في ورش العمل. أضاف P47 أنه نسي أن يشرح في وقت سابق عندما تحدث عن التحقيقات أنه كان عليه أن يوقّع عدة أوراق فارغة مع بصمة إصبعه. وبما أنه كان معصوب العينين، لم يكن قادراً على رؤية ما كان يوقّع عليه. قال P47 إنه أطلِق سراحه بعد ذلك في الشارع حافي القدمين.

أرادت كيربر معرفة كيف عاد P47 إلى المنزل. قال P47 إنه استقل سيارة تاكسي. كما تم الإفراج عن أصدقائه. انتظروه، واستقلوا سيارة تاكسي إلى [حُجِبت المعلومات].

أعلنت القاضي كيربر استراحة لمدة 15 دقيقة.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إن لديه بعض أسئلة المتابعة لـP47. أراد أولاً الحصول على لمحة عامة عن الوقت الذي أمضاه P47 في المعتقل وطلب منه التواريخ وفترات الاعتقال. خمّن P47 أنه تم اعتقاله لمدة ثمانية أيام تقريباً.

سأل فيدنير عن التواريخ، مضيفاً أنه يريد أن يعرف متى تم القبض على P47 ومتى تم نقله من القسم 40 إلى الفرع 251. قال P47 إنه يعتقد أنه تم القبض عليه في حزيران/يونيو [حُجِبت المعلومات] واقتيد إلى القسم 40 حيث أمضى ليلة واحدة قبل نقله إلى الفرع 251.

سأل فيدنير متى تم نقل P47 تقريباً إلى نجها بالحافلة. قال P47 إن التاريخ الدقيق كان حزيران/يونيو [حُجِبت المعلومات] لكنه لم يكن متأكداً تماماً.

أشار فيدنير إلى أن P47 أخبر الشرطة أنه تم القبض عليه في حزيران/يونيو [حُجِبت المعلومات]، كما قال للتو في المحكمة. أخبر P47 الشرطة أيضاً أنه نُقل [من الخطيب] في حزيران/يونيو [حُجِبت المعلومات] 2012. أخبر P47 المحكمة أنه لا يتذكر التواريخ الدقيقة، لقد كان يقوم بالحساب فقط: تم القبض عليه في [حُجِبت المعلومات] حزيران/يونيو وقضى نحو أسبوع في الخطيب.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك سوء معاملة فيما يتعلق بنقل P47 إلى الخطيب منذ اللحظة التي غادر فيها السيارة حتى وصوله إلى الزنزانة. سأل P47 عمّا إذا كان فيدنير يتحدث عن نجها.

نفى فيدنير، موضحاً أنه كان يتحدث عن النقل من القسم 40 إلى الفرع 251. وأضاف أن المحكمة استمعت إلى شهود آخرين بشأن حفل استقبال، يسمى "حفلة الترحيب". قال P47 إنه هو نفسه لم يتعرض للتعذيب "هناك" ولم يتعرّض للتعذيب في الطريق.

طلب فيدنير من P47 وصف المبنى عندما دخل الفرع لأول مرة وسلم متعلقاته. طلب فيدنير من P47 أن يصف انطباعه الأول عن وصوله إلى سجن الخطيب. قال P47 إن ما يمكن أن يتذكره هو أنه اضطر إلى نزول بضعة درجات إلى طابق سفلي ثم اتّجه يميناً. كانت هناك كابلات وأدوات تعذيب معلقة على الحائط إلى اليمين. كان في الجهة المقابلة مباشرة طاولة مكتب وضابط وتعيّن على P47 تسليمه متعلقاته.

أراد فيدنير معرفة نوع أدوات التعذيب التي شاهدها P47. قال P47 إنه لا يعرف بالضبط؛ كانت الأدوات معلقة على الحائط. كان هناك شريط لاصق على الحائط، وكابلات معلقة على الحائط بشريط. كان هناك أربعة أو خمسة أشياء وكابلات وعصا. قال P47 إن هذا ما رآه قبل اقتياده إلى الزنزانة. لم يعرف في البداية سوى المنطقة على اليمين لأن هذا كان الطريق إلى الزنازين الجماعية. وفقاً لـP47، كانت هناك غرفة خلف طاولة المكتب مباشرةً. وكان باب الغرفة مفتوحاً أو كانت بدون باب. عندما طلب P47 من أحد السجانين البقاء في نفس الزنزانة مع صديقه، كان يمشي خلف صديقه، ووصل إلى زاوية ذات باب حديدي. كان هناك ممر طويل واستدار P47 إلى اليمين. وعندما صرخ الحارس على P47، عاد أدراجه.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك فحص جسدي أو تفتيش جسدي في البداية، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تم إجراؤه. قال P47 بالطبع، كان عليهم خلع ملابسهم كلها ثم الجلوس بوضعية القرفصاء والوقوف عدة مرات وتم تفتيش بطونهم.

سأل فيدنير عمّا إذا كان المعتقلون عراة بالكامل ولا يرتدون سراويل داخلية. فأكد P47 ذلك، قائلاً إنه كان عليهم جميعاً خلع ملابسهم بشكل جماعي ورأى الجميع بعضهم البعض.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هناك نوع من الاعتداء الجنسي أو سوء المعاملة أو الإذلال في الخطيب. قال P47 إنه لم يكن هناك شيء من هذا القبيل بالنسبة له شخصياً. غير أنه سمع كيف قال أحدهم أثناء التحقيق "أجلِسه على قنينة [زجاجة]".

سأل فيدنير عمّا اعتقد P47 أنه حدث هناك. قال له P47 إن الأمر يبدو كأنه إكراه واغتصاب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان معتقلون آخرون في الخطيب قد أخبروا P47 عن أساليب التعذيب وسوء المعاملة. قال P47 بالطبع إنهم تحدثوا عن تجاربهم لبعضهم البعض. قال العديد من الأشخاص الذين جاءوا إلى الزنزانة إنهم جُرّدوا من ملابسهم، وتم إطفاء أعقاب السجائر في مؤخرتهم. قال P47 إن شخصاً يعيش الآن في [حُجِبت المعلومات] اعتُقِل معه. وفقاً لـP47، فقد تم اقتياد زوجة أحد المعتقلين إلى الفرع واضطرت إلى خلع ملابسها أمامه.

أراد فيدنير معرفة أساليب التعذيب الأخرى، وما إذا أخبر شخص ما P47 عن أي شيء آخر غير الضرب. كما سأل فيدنير P47 عمّا إذا كان الأمر نفسه قد حدث في كفر سوسة. قال P47 بصراحة إنه لم ير شيئاً، لكنه سمع صوات الصراخ والضرب. وفقد بعض الناس عقولهم. تذكر P47 رجلاً لعن روح حافظ الأسد. تم أخذه وضربه، وكان الدم يغطي جسمه كله.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P47 قد سمع صوت صراخ دون انقطاع. فأكّد P47 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد سمع ذلك أيضاً عندما اقتيد إلى الطابق العلوي للتحقيق. فأكّد P47 أنه سمعه أيضاً في الطابق العلوي.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P47 قد رأى أو سمع أشخاصاً يقولون إنهم شُبِحوا. قال P47 إنه رأى ذلك في كفر سوسة. تحدث عن ذلك مع المعتقلين الآخرين وشاهده في كفر سوسة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان لم ير الشَّبْح في الخطيب. نفى P47، قائلاً إنه تم إخباره بذلك عندما كان في الزنزانة الجماعية.

سأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك في الخطيب. فأكّد P47 ذلك، مضيفاً أنه شاهد ذلك [أشخاصاً يتعرضون للشَّبْح] في كفر سوسة. أما في الخطيب، فقد قيل له الكثير عن ذلك الأسلوب. تم شبْح شخص من حرستا وكانت أصابع قدميه بالكاد تلامس الأرض. هذا ما قيل لـP47. قال P47 إنه كان يعرف الأشخاص من حرستا. جاء نحو عشرة منهم إلى الخطيب. تحدث P47 معهم لأنهم يعرفون بعضهم البعض. وفقاً لـP47، تم اتهامهم بأنهم إرهابيون.

قال فيدنير إن لديه سؤالاً بشأن ظروف الاعتقال العامة في الخطيب، موضحاً أنه كان يشير إلى الزنزانة وحدها. وقال لـP47 إنه إذا لم يستطع التفريق [بين ما حدث في الخطيب وفي السجون الأخرى] فعليه أن يخبر المحكمة. سأل P47 عن الأكل؛ ما الطعام الذي حصلوا عليه وإذا كان كافياً. قال P47 إنه سبق وأخبر المحكمة بأنه كانت هناك غرفة بمساحة 20 متراً مربعاً بها حوالي مائة شخص. فيما يتعلق بالطعام، كان هناك طبق واحد لثمانية أشخاص. كان الخبز قديماً وسيئاً، وبالكاد كان باستطاعة المرء ابتلاعه. كما حصلوا على زيتون وقطعة صغيرة من الحلاوة. قال P47 إن هذا كان في الخطيب. وأضاف قائلاً إنه بصراحة، لقد نسي معظم الأشياء ولكن هذا ما أمكنه أن يتذكره.

قال فيدنير إن ذلك كان كافياً وشكر P47. أضاف P47 أن المعتقلين كانوا يرتدون سراويل داخلية فقط. لم يكن هناك هواء [داخل الزنزانة] وأصيب الناس بالجرب. كان الجو حاراً جداً وكان المعتقلون يخلعون ملابسهم طواعية ولم يُجبروا على ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الناس يرتدون أحذية. قال P47 إنه كانت هناك أحذية في الزنزانة الجماعية، لكن لم يكن أحد يرتديها. استخدموها كوسائد.

سأل فيدنير كيف كان الناس ينامون. وصف P47 وضع النوم إما على شكل تكوّر [ينكمش الشخص على نفسه] أو "على شكل حرف T". قال P47 إن الأخير كان مثل طريقة تخزين السيوف لتوفير المساحة. في حالة المعتقلين، كانوا ينامون ورؤوسهم عند أقدام المعتقلين الآخرين. وأضاف P47 أن المساحة كانت صغيرة جداً وأن الكثير من الناس كانوا ينامون في المرحاض الموجود داخل الزنزانة الجماعية. كل من أراد استخدام المرحاض كان عليه أن يفعل ذلك أمام الآخرين.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك ضوء داخل الزنزانة أو يدخل من خلال نافذة. فأكّد P47 أن باب الزنزانة كان به نافذة بها قضبان. كان الضوء يدخل من خلال هذه النافذة.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت النافذة مفتوحة للخارج أم مغطاة. قال P47 إنه في الخطيب كانت هناك فتحة تطل على الخارج في المرحاض. كانت في المرحاض لكن لم تكن تطل على شارع أو شيء من هذا القبيل وإنما على مباني أخرى في فرع الخطيب.

سأل فيدنير P47 عن المعتقلين الآخرين الجرحى وما إذا كانوا قد تلقوا علاجاً طبياً. قال P47 بصراحة، كما سبق وأن أخبر المحكمة، كان الناس يموتون داخل الزنزانة ولم يأت أحد.

لكن فيدنير قال إن هذا لم يكن في الخطيب. فأكّد P47 ذلك، قائلاً إن هذا حدث في كفر سوسة.

قال فيدنير إنه أراد فقط أن يعرف عن الخطيب، وسأل P47 عن الحالة الصحية للمعتقلين الذين كانوا معه هناك. قال P47 إن المعتقلين في الخطيب غالباً ما كانت لديهم جروح مفتوحة أو التهابات يمكن للمرء أن يراها بوضوح. كل من طلب العلاج يُنقل إلى الخارج ويعاقب. قال P47 إنه لاحظ هو وآخرون أن "العلاج" كان يحدث في الخارج.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الطبيب قد جاء، وكان بإمكان الناس أن يذهبوا لرؤيته. نفى P47 ذلك، قائلاً إن ذلك لم يحدث في زنزانته.

قال فيدنير إنه لم يقصد بالضرورة أن ذلك حدث داخل الزنزانة، وإنما إذا كان بإمكان الناس الذهاب لرؤية الطبيب. قال P47 إنه لم يسمع عن حدوث ذلك. قال إنهم كانوا يستخدمون مقولة "مُت قبل أن تطلب الدواء". إذ لن يستفيد المرء شيئاً من ذلك [من طلب الدواء]. بدلاً من الحصول على الدواء، كان الناس يؤخذون ويضربون ويموتون في النهاية.

سأل فيدنير عن حالات وفاة في الخطيب. نفى P47 أنه رأى أي حالات وفاة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان الناس قادرين على الاغتسال؛ إذا كان لديهم صابون أو أي لوازم أخرى. قال P47 إنه أراد أن يقول شيئاً: قام أحد المعتقلين بتهريب قطعة صابون إلى داخل السجن. لم يعرف P47 كيف حدث ذلك، لكن الحراس اكتشفوا الأمر في النهاية. كانوا يعرفون أن هناك صابوناً داخل الزنزانة الجماعية وكانوا يعرفون من يمتلكها. ومع ذلك، فقد عاقبوا جميع المعتقلين

داخل الزنزانة، فقط بسبب قطعة صابون. وصف P47 كيف اضطر الجميع للوقوف أمام الحائط وتم غمرهم جميعاً بالماء. حدث هذا فقط بسبب قطعة صابون. قال P47 إن هذا حدث في ساعات الصباح حوالي الساعة 4 صباحاً. حتى المعتقلون المسنون اقتيدوا وبكى أحدهم حتى جاء الطعام.

أخبر فيدنيرP47 أنه ينبغي عليه إخبار المحكمة كلما احتاج إلى استراحة. ومضى يسأل P47 كم مرة تم التحقيق معه في الخطيب. قال P47 إنه اقتيد مرتين وحُقِّق معه مرة واحدة.

أعاد فيدنير تلخيص ما جرى قائلاً إنه في المرة الأولى التي اقتيد فيها P47 إلى الطابق العلوي، كان عليه الانتظار، لكن لم يحدث شيء. في المرة الثانية، اقتيد إلى الطابق العلوي وحُقِّق معه. فأكد P47، قائلاً إنه حُقِّق معه في مرة، ولم يُحقّق معه في مرة أخرى.

أشار فيدنير إلى أنه تم استجواب P47 من قبل الشرطة الألمانية في تموز/يوليو وكان هناك محضر تحقيق أيضاً. وفقاً لهذا المحضر، لم يقدم P47 معلومات إلى ضابط التحقيق. لذلك قال ضابط التحقيق إنه سيعطي P47 يومين قبل أن يتم التحقيق معه مرة أخرى. سأل فيدنير P47 إذا كان هذا صحيحاً أم لا. أوضح P47 أن ذلك لم يحدث في الخطيب. اقتيد هناك ذات مرة إلى الطابق العلوي، ولم يتم التحقيق معه، ثم أعيد إلى الطابق السفلي. في المرة الثانية، تم التحقيق معه وأعطي وقتاً لكتابة أسماء. لم يكن لديه يومان لذلك.

خلص فيدنير إلى أنه قد مُنح وقتاً أثناء التحقيق. فأكّد P47 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت عائلة P47 حاولت إطلاق سراحه عن طريق تقديم رشوة لأشخاص. قال P47 بالطبع فعلوا.

سأل فيدنير P47 متى عرف عن ذلك الأمر، وماذا قيل له عنه. أخبر P47 المحكمة أن ما حدث هو أنه عندما تم القبض على P47، علمت عائلته أنه كان في مظاهرات، وتعاون مع التنسيقيات، وصور أفلاماً، بعضها عُرض على قناة الجزيرة. وفقاً لـP47، كان هناك شخصان معروفان نسبياً: ديب زيتون، رئيس شعبة الأمن السياسي في ذلك الوقت، ومحمد خلوف. قال P47 إن عائلته كانت تعرف هؤلاء الأشخاص من خلال والده وشقيقه اللذين كانا يعرفانهما جيداً. لقد حاولا الاتصال بهما، على أمل أن يتمكنا من إطلاق سراح P47. وفقاً لـP47، قيل لوالده إنهما لا يستطيعان مساعدته في إطلاق سراح P47 على الفور ولكن في تسريع العملية. قالوا إنه إذا لم يكن هناك شيء ضد P47، فسيتم إطلاق سراحه قريباً.

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد تم دفع المال. فأكّد P47 ذلك.

سأل فيدنير P47 عمّا إذا كان يعرف كم المبلغ الذي تم دفعه. قال P47 إنه تم دفعه على دفعات. تم دفع الدفعتين الأولى والثانية وتم دفع الدفعة الثالثة عند الإفراج عنه. قال P47 إنه كان هناك وسيط حصل على سبعة أو ثمانية ملايين ليرة سورية.

سأل فيدنير P47 إذا كانت عائلته تعرف مكانه وإذا سألوا عن مكان وجوده. قال P47 إنهم سألوا ولكن لم يتم إخبارهم بأي شيء. قيل لهم فقط إنه إذا لم يكن هناك شيء ضده فسيطلق سراحه. يمكنهم فقط تسريع العملية، بحيث لا يصاب أي شخص بأذى – بمعنى أنه لن يتم تعذيب P47. قال P47 إنه لاحظ ذلك لأنه زار أربعة فروع مختلفة في غضون شهر واحد. لم يتم حتى التحقيق مع آخرين في هذا الوقت.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P47 يعرف إذا كانت عائلته قد استعلمت عنه في فرع الخطيب. قال P47 إنهم سألوا عنه في جميع الفروع. قيل لهم دائما إنه لم يكن هناك. لم تعرف عائلته مكانه حتى تم الإفراج عنه، رغم أن جاره رآه.

أشار فيدنير إلى أنه عندما تم نقل P47 وغادر فرع الخطيب، رأى شخصاً ربطه بأنور رسلان. طلب فيدنير من P47 أن يصف كيف يبدو هذا الشخص. قال P47 إنه كان طويلاً وله لحية ويرتدي بدلة. قال P47 إنه يعرف الاسم، كان جاره. "كان لديه شعر في الوسط لكنه كان أصلع من الجانبين". كان يرتدي ملابس سوداء.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا هو نفس الشخص الذي ذكره P47 سابقاً فيما يتعلق بهذه المحاكمة، الشخص الذي كان يقف مع مجموعة. قال P47 أنه كان نفس الشخص بالضبط. وأضاف أنه يعرف الاسم لكنه لن يخبره علانية في المحكمة لكن يمكنه تزويد المحكمة بالاسم.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P47 يتحدث عن جاره. فأكّد P47 ذلك، قائلاً إن هذا الشخص تطوع للعمل لدى أجهزة المخابرات، لكن P47 لم يعرف ذلك إلا بعد الثورة. كان يعمل في المخابرات الجوية.

قال فيدنير إنه سيحاول الأمر بطريقة مختلفة: ذكر أن الشرطة استجوبت P47 وعرضت عليه أيضاً صوراً. وسأل P47 إذا كان يتذكر. فأكّد P47 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P47 قد تعرّف على شخص في هذه المناسبة أو تعرّف على أوجه تشابه. قال P47 كان هناك عدة أشخاص. تعرّف على شخص واحد في صورة واحدة. عندما قال إن هذه الصورة مشابهة لمشهد الحافلة وربط...[لم يكمل P47 الجملة]

سأل فيدنير P47 من كان هذا الشخص. إذا كان جاره أو شخص آخر. سأل P47 من الشخص الذي كان فيدنير يتحدث عنه. قال إنه تحدث من قبل عن جاره لكن الشخص الموجود في الصورة كان شخصاً آخر.

سأل فيدنير أين رأى P47 هذا الشخص من قبل. قال P47 إنه رآه عندما كان في الحافلة.

طلب فيدنير من P47 وصف هذا الشخص وما هي الملامح التي تعرّف عليها. قال P47 إنه يمكنه تحديد هذا الشخص بسبب الوحمة "في هذا المكان" [لم يتمكن مراقب التجربة من رؤية المكان الذي كان يشير إليه P47 على وجهه]. كان يرتدي ملابس سوداء. كان الشخص الذي في الصورة يرتدي ملابس سوداء أيضاً.

طلب فيدنير من P47 وصف الموقف وتحديد مكان الأشخاص الآخرين. قال P47 إنه سيشرح للمحكمة [كان P47 يصف المشهد بيديه على الطاولة أمامه. لم يتمكن مراقب المحاكمة من رؤية المكان الذي يشير إليه P47]: كان باب الفرع "هناك"، وكانت الحافلة "هناك"، وكان الشارع "هناك". كانت السيارات مصطفة في "هذه" المنطقة من الباب إلى "هناك". كانت "هناك" سيارة وكان الضابط يقف أمامها. كانت "هذه" المنطقة فارغة. كان "هناك" عدد قليل من الموظفين والزهور. غادر الناس من الباب، وكان عليهم التجمّع والوقوف بجانب الزهور. كان هذا هو المكان الذي رأى P47 فيه جاره. قال P47 أن هذا ما شاهده من الحافلة وسأل عمّا إذا كان ينبغي أن يصف الشخص.

قال فيدنير إنه يتذكر أن P47 ذكر مجموعة من أربعة ضباط وسأله كيف عرف بأنهم كانوا ضباطاً. قال P47 إنه لم يسمع أي شيء ولكن يبدو أن شخصاً ما كان يعطي أوامر ويتحدث إلى الجنود.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الشخص الموجود في الصورة موجوداً هناك أيضاً. فأكّد P47 ذلك، قائلاً إنه كان هناك، كان متأكداً بنسبة 80% من ذلك.

طلب فيدنير من P47 أن يستدير يميناً [إلى مقعد المدّعى عليه] ويقول ما إذا كان قد تعرّف على شخص ما. قال P47 إنه يعتقد أن الشخص يبدو مختلفاً بعض الشيء الآن.

أراد فيدنير معرفة ما الذي يبدو مختلفاً الآن. قال P47 أن الشخص كان لديه شعر أكثر وأن وجهه كان أسمك. لقد رأى الشخص للحظة قصيرة فقط. قال P47 إنه لم يكن متأكداً مما إذا كان هذا هو الشخص الذي رآه أم لا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P47 بالتالي غير متأكد. فأكّد P47 ذلك، مضيفاً أن الوحمة كانت العامل الحاسم لجعله يقول إنه عرف الشخص.

شكر فيدنيرP47 . وسألت كيربر P47 عمّا إذا كان بحاجة إلى استراحة. نفى P47. وعندما سألت كيربر المترجمين الفوريين عمّا إذا كانوا بحاجة إلى استراحة، فقالوا إنهم ليسوا بحاجة إلى استراحة.

لم يكن لدى المدّعين العامين أسئلة لـP47.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

قال محامي الدفاع، بوكر، إنه أراد الإشارة إلى محضر استجواب P47 من قبل الشرطة. قال المترجم الفوري المجاور لـP47 إن P47 أخبره للتو أنه بحاجة إلى استراحة قصيرة "للذهاب إلى مكان ما".

***

[استراحة لمدة دقيقتين لـP47 لاستخدام المرحاض]

***

قال بوكر إنه أراد الاستشهاد من محضر استجواب الشرطة لـP47. عندما تحدث P47 إلى الشرطة حول الصورة رقم 2، قال إنه تعرف على الشخص الموجود في الصورة رقم 2. سبق أن رآه عندما كان معتقلاً في فرع الخطيب. لقد رآه مرة واحدة فقط. تساءل بوكر عمّا إذا كان هذا صحيحاً. قال P47 بصراحة، كان صحيحاً أنه رآه في الفرع. غير أنه رأى لاحقاً صورة على الإنترنت.

سأل بوكر P47 عمّا إذا كان قد رأى الشخص مرة أخرى قبل شهادته في المحكمة. قال P47 إنه رأى الشخص للتو فقط.

ذكر بوكر أنه عندما سألت الشرطة P47 عن مدى تأكده من التعرّف على الهوية، أخبرهم P47 أنه متأكد بنسبة 60-70% من أن الشخص في الصورة رقم 2 هو أنور رسلان. سأل بوكر عمّا إذا كان هذا صحيحاً. فأكّد P47 ذلك، قائلاً إذا كانت الشرطة قد كتبت ذلك في المحضر، فلا بد أن يكون صحيحاً. [بدأ أطراف القضية والقضاة والجمهور بالضحك].

قال بوكر إنه في أسفل الصفحة التالية من محضر الاستجواب، مكتوب أن الشرطة سألت P47 عن عمل أنور رسلان في سوريا في ذلك الوقت. أخبر P47 الشرطة أنه قبل مواجهته للمحاكمة في كوبلنتس، لم يكن يعرف شيئاً. كان يعلم فقط أنه كان هناك رئيس لفرع الخطيب. فأكّد P47 ذلك للمحكمة.

أشار بوكر أيضاً إلى أنه عندما سُئل P47 عمّا إذا كان الشخص في الصورة رقم 2 رئيس الفرع، قال إنه لا يعرف. قال P47 إن هذا كان صحيحاً بالطبع لأنه لم يكن يعرف شيئاً "عنه" [عن أنور].

قال بوكر إنه في الصفحة السابقة من المحضر، سُئل P47 عمّا يعنيه اسم أنور رسلان بالنسبة له. ثم أجاب P47 إجابة لم تكن واضحة لبوكر: قال P47 إذا كانت [الشرطة] سألته هذا السؤال من قبل، فإن الشخص لم يكن يعني أي شيء بالنسبة له. ولكنه يعني شيئاً له الآن. أضاف بوكر أنه يمكنه تقديم نص مرجعي أكثر شمولاً إذا لزم الأمر، في حالة عدم تمكن P47 من التذكر من هذا النص القصير من المحضر. طلب محامي P47، بانز، من بوكر تقديم النص المرجعي الكامل.

قال بوكر إنه كان يفضل تجربة الأمر على هذا النحو قبل أن يقوم بالإشارة إلى النص المرجعي الطويل. كرّر بوكر أن P47 أخبر الشرطة أنه إذا طُرح عليه هذا السؤال من قبل، فلن يعني هذا الشخص شيئاً بالنسبة له، لكنه يعني شيئاً له الآن. قال بوكر إنه يود معرفة ما يعنيه P47 عندما قال "إنه يعني الآن شيئاً بالنسبة لي". قال بوكر أيضاً إنه يمكنه توفير مزيد من السياق لـP47 إذا لم يتذكر. سأل P47 المحكمة عمّا أراد بوكر معرفته منه؛ إذا كان يريد أن يعرف ماذا يعني أنور بالنسبة له.

قال بوكر إن الجملة كانت مكتوبة في المحضر وإن P47 سيكون قادراً على توضيحها. قال P47 إنه يستطيع بالطبع التوضيح: لم يكن يعرف شيئاً عن أنور رسلان، لذلك لم يكن يعني له شيئاً. ولكن إذا كانت لديه وظيفة وعرف P47 أنه بهذه الصفة كان قادراً على قتل الناس أو إطلاق سراحهم، فعندئذ سيكون لديه مشكلة ليس فقط مع هذا الشخص ولكن مع الآخرين أيضاً.

قال بوكر حسناً، وسأل P47 عمّا إذا كان يشير فقط إلى أنور أو بشكل عام عندما يعرف شيئاً من هذا القبيل [أن شخصاً ما لديه اختصاصات معينة]. أوضح P47 أنه بغض النظر عمّا إذا كان أنور أو غيره قد فعل ذلك، فسنكون "نحن" جميعاً أبناء لسوريا. إذا علم الناس أن شخصاً ما يفعل مثل هذه الأشياء... سيعرف الجميع في سوريا أن موظفاً كهذا يمكن أن يُحدث فرقاً. قال P47 إنه كان يتحدث عن النظام بأكمله ككيان واحد. كان أنور مجرّد عضو، جزءاً من ذلك النظام. أوضح P47 أنه بشكل عام ليس لديه مشاكل مع أشخاص لا يعرفهم. ولكن إذا علم بوجود شخص "هناك" وفعل شيئاً ما، فسيواجه مشكلة. قال P47 إنه علم من صديق أنه "هو" [أنور] رئيس التحقيقات. واجه العديد من أصدقاء P47 التعذيب في الخطيب. قال P47 إنه رأى الوضع بنفسه. لذلك، وبطبيعة الحال، غيّر رأيه عندما علم أنه "هو" [أنور] كان الشخص المسؤول عن الاعتقالات.

قال بوكر إنه أراد العودة إلى سؤاله وأشار إلى أن P47 أخبر الشرطة أنهم إذا طرحوا عليه هذا السؤال من قبل، فلن يعني أي شيء لـP47، لكنه يعني له شيئاً الآن. قال بوكر إن P47 قدّم إجابة طويلة في المحكمة وفهم بوكر من ذلك ما يلي: "من قبل، لم أكن أعرف شيئاً عن أنور، لكن عندما سمعت أشياء عنه، أصبحت الأمور مختلفة." قال بانز، محامي P47، هكذا بالضبط ينبغي للمرء أن يفهم إفادة موكله. أضاف بانز أنه كان هناك عندما استجوبت الشرطة P47 ويمكنه تأكيد أن الأمر كله كان يتعلق بالاسم. قال بوكر إنه لن يحتاج إلى الإشارة إلى نص مرجعي آخر الآن، كانت الأمور على ما يرام بالنسبة له.

أشار محامي الدفاع، فراتسكي، إلى أن P47 أخبر المحكمة في بداية شهادته أنه يعمل لصالح منظمة ويهتم بالأطفال اللاجئين. سأل فراتسكي P47 عمّا إذا كان ذلك صحيحاً. قال P47 إنه لم يعمل مع أطفال وإنما مع سوريين، وسأل فراتسكي عمّا يعنيه بكلمة "أطفال".

أشار فراتسكي إلى أن P47 كان يعمل في وظيفتين مختلفتين وطلب منه تقديم التفاصيل. قال P47 إنه لم يرغب في التحدث عن ذلك، وسأل عن سبب رغبة فراتسكي في معرفة ذلك. [تحدث محامي P47 مع P47 على عجالة] قال P47 إنه لا يريد التحدث عن ذلك لأنه لم يكن يعلم أنه سيتم نشره للجمهور. وأضاف أن المعلومات الواردة من المحاكمة ستنشر للجمهور وسيتعرض الناس بعد ذلك للتهديد. قال P47 إنه أخبر الشرطة بماهية ومكان عمله، لكنه لا يرغب في إجابة سؤال المحامي [محامي الدفاع] لأنه عرف الهدف من السؤال.

طلب محامي P47 استراحة.

أخبرت القاضي كيربر محامي الدفاع، فراتسكي، أنه إذا أراد أن يسأل عن علاقة P47 بشخص معين، فعليه أن يطرح السؤال على ذلك النحو.

سأل فراتسكي P47 عمّا إذا كان اسم البُنّي مألوفاً له. قال P47 إنه بالطبع كان مألوفاً له.

طلب فراتسكي من P47 أن يشرح من يربط بهذا الاسم وما إذا كان على اتصال بهذا الشخص. فأكّد P47 أنه كان على اتصال بهذا الشخص وأنه كان على صلة بهذا الشخص بسبب عمله الخاص. قال P47 إنه ذكر بالفعل أنه يعرف ما كان يوحيه فراتسكي بسؤاله. كان يعلم أنه أراد الحديث عن البُنّي. سأل P47 ما ذنب البُنّي أن جميع الأشخاص الذين يأتون إلى هذه المحكمة كانوا معتقلين هناك [في الخطيب].

قال محامي الدفاع بوكر إن هذا لن يكون وقت السؤال في كلا الاتجاهين، مضيفاً أنه لا يرغب في طرح أسئلة مضادة. وقال بانز، محامي P47، لبوكر إنه لا يستحسن تعليمات كهذه وطلب التحدث إلى موكله. أجاب بوكر أن هذه لم تكن تعليمات وإنما مخاطبة ودودة. تدخلت رئيسة المحكمة القاضي كيربر قائلة إنه بما أن الجميع يريدون الشيء نفسه، فإن المحكمة ستأخذ استراحة لمدة خمس دقائق.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

سألت كيربر عمّا إذا بقيت أي أسئلة بدون إجابة.

قال فراتسكي إنه كان لديه بعض الأسئلة القصيرة التي يرغب أيضاً في الحصول على إجابات قصيرة لها. أشار فراتسكي إلى قول P47 إنه كان على صلة بالبُنّي وخلص إلى أن P47 كان يعمل لدى البُنّي. قال P47 إنه لم يكن يعمل لديه بل معه.

قال فراتسكي إن الإجابة على سؤاله ستكون "نعم" إذن. نفى محامي P47. أضاف P47 أنه يعمل مع البُنّي.

أراد فراتسكي أن يعرف متى التقى P47 أو تحدث مع البُنّي آخر مرة. قال P47 أنه فعل ذلك في اليوم السابق.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانا في اليوم السابق قد تحدثا أيضاً عن الموضوع الذي نوقش في المحكمة في هذا اليوم بالذات. تدخّل محامي P47 بانز قائلاً إنه كانت هناك علاقة موكّل بين P47 والبُنّي. قال فراتسكي إنه لم يكن على علم بأن البُنّي قد حصل على رخصة للعمل كمحام في ألمانيا. قال بانز إن الرخصة لن تكون ضرورية ليمثل البُنّي P47 في مسائل قانونية؛ كان P47 يعمل مع البُنّي أيضاً.

سأل فراتسكي P47 عمّا إذا كان قد رأى صورة أنور مع البُنّي أو عند البُنّي. اعترض بانز على السؤال. قال فراتسكي إنه يتمسّك بسؤاله ويطلب اتخاذ قرار بشأنه. سأل بانز ما هو سؤال فراتسكي تحديداً. سأل فراتسكي ما إذا كان P47 رأى صورة أنور عندما كان مع البُنّي أو عندما كان في بيت/مكتب البُنّي. قال P47 إنه سيجيب: مثل أمام المحكمة في هذا اليوم بالذات للإدلاء بشهادته ورواية قصته، بعيداً عن البُنّي. ولم يرو قصته لأنور البُنّي. في البداية، لم يكن البُنّي يعرف شيئاً [عن قصة P47]. فيما يتعلق بالصورة، قال P47 إنه لم يرها في أي مكان، إلا مرة واحدة على الإنترنت.

أشار محامي الدفاع بوكر إلى أنه عندما لم يرغب P47 في الإجابة على سؤال، قال إن هناك أشخاصاً تعرّضوا للتهديد بسبب معلومات نوقشت في المحكمة. سأل P47 من الذي سيتعرض للتهديد وأين ومِن قبل مَن. قال محامي P47 بانز إن هذا يتعلق بالعمل الذي كان موكله يقوم به مع البُنّي والذي من خلاله كان لديه إمكانية الوصول إلى معلومات سرية.

قال بوكر إنه يود أن يُعزَل من منصبه كمحامي دفاع إذا كان عليه العمل بهذه الطريقة. قال إنه سيطرح سؤاله بطريقة أبسط: أشار إلى قول P47 إنه على علم بأشخاص يتعرضون للتهديد بسبب معلومات نوقشت في المحكمة، وسأله عمّا إذا كان يعرف ذلك بنفسه أو سمعه من آخرين. قال P47 إنه في الواقع لا يريد التحدث عن أشياء سرية. يمكنه أن يقول فقط إن أشخاصاً في سوريا سيتعرضون لتهديد بالفعل.

قال بوكر إنه يجب أن يكون لدى P47 فهم أفضل لمحاكمة دستورية. سيكون من الصفاقة ألّا يتمكن المرء من طرح أسئلة من هذا القبيل في محاكمة كهذه. قال P47 قبل أن يطرح بوكر سؤالاً، إنه هو نفسه يود أن يجيب على سؤال. [أشار محامي P47 إلى أنه يريد التحدث إلى P47] نفى بوكر رغبة P47؛ وتدخلت رئيسة المحكمة القاضي كيربر قائلة إن بانز سيتعامل مع هذا الموقف. [أجرى P47 ومحاميه بانز نقاشاً قصيراً.]

أشار بوكر إلى قول P47 في المحكمة إنه كان يعلم بالفعل أن فراتسكي يريد التحدث عن البُنّي. سأل بوكر P47 كيف عرف ذلك. قال P47 إنه كان هناك العديد من المحادثات بين السوريين حول حقيقة أن العديد من الشهود جاءوا [إلى المحكمة/المحاكمة] عبر أنور البُنّي. يعرف الجميع ذلك.

قال بوكر إنه ليس لديه المزيد من الأسئلة الآن.

تم صرف P47 كشاهد. أوضحت له كيربر أن له الحرية في المغادرة أو الجلوس بين الحضور أو البقاء في منصة الشهود بينما تناقش المحكمة بعض الأمور الإدارية.

قالت رئيسة المحكمة كيربر فيما يتعلق بتحليل قناة اليوتيوب [حُجِبت المعلومات] الذي عرض المدعي العام ريتشر إجراؤه في إحدى الجلسات السابقة: فإن المحكمة لديها التحليل الآن. لخّصت كيربر أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لم يكن قادراً على تحديد صلة [بين قناة اليوتيوب] وأنور رسلان أو فرع الخطيب. وقالت كيربر إن التحليل سيضاف إلى ملف القضية وسيتم تزويد الأطراف به.

مضت كيربر لتعلن أنها ستتلو قرار القضاة:

[ما يلي هو إعادة صياغة للقرار بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

تم رفض طلب محامي الدفاع بوكر بتاريخ 24 و30 حزيران/يونيو 2021 للوصول إلى ملف التحقيق الهيكلي الذي أجراه مكتب المدعي العام الألماني.

رفض القضاة الطلب للأسباب التالية:

1) *وفقاً لرئيس المفتشين الجنائيين دويسنج (المحقق الرئيسي في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية) والمدعي العام الاتحادي الألماني، فإن التحقيق الهيكلي هو تحقيق بدأ في أيلول/سبتمبر 2011 فيما يتعلق بالنزاع السوري. إنه تحقيق في جرائم يُحتمل أن تكون خاضعة للملاحقة القضائية. يتضمن التحقيق عدة مئات من الملفات، وشهادات شهود يصل عددها إلى رقم من ثلاث خانات، وتحليلات لمواد مفتوحة المصدر.*

2) *لا يُنصح بالوصول إلى الملف وفقاً للمادة 244 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. لا توجد أسباب واضحة للاعتقاد بأنه يتضمن نتائج أخرى ذات صلة بالمتهم بالإضافة إلى لائحة الاتهام العلنية الصادرة في 18 تشرين الأول/أكتوبر، 2019. ولم تُقدِّم شهادات مفتشي الشرطة ولا شهادات الشهود الآخرين أو أي ظروف أخرى أسباباً للاعتقاد بأن يتضمن المزيد من النتائج ذات الصلة. تمت إضافة جميع التحقيقات الإضافية ذات الصلة بهذه المحاكمة إلى ملف القضية من قبل مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني ومكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. ولم تشر الملفات التي طلبها القضاة إلى أي صلة بهذه القضية. ولا يشير الطلب أيضاً إلى أي نتائج إضافية.*

3) *بدون الوصول إلى الملف، لا يمكن إجراء معاينة للملفات.*

رُفِعت الجلسة في الساعة 12:37 بعد الظهر.

ستُستأنف المحاكمة في 1 أيلول/سبتمبر، الساعة 9:30 صباحاً.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 45 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 1و2 أيلول/سبتمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم التسعون – 1 أيلول/سبتمبر، 2021

اعتُقل P48 أثناء مداهمة لمسقط رأسه وقضى وقتًا في الخطيب ثم في كفرسوسة. واعتُقل الشاهد مع العديد من الأشخاص من بلدته ووصف المداهمة بأنها عشوائية، حيث اعتُقل في الخطيب أفراد من العائلات الموالية للنظام والمعارضة على حد سواء. ووصف P48 بالتفصيل ظروف الزنازين المكتظة، وتعرُّض المعتقلين للضرب بمجرد وصولهم إلى فرع الأمن، وتعرُّضه للضرب على قدميه بكابل كهربائي من أربعة أسلاك. ولم ير الشاهد أنور في الخطيب لأنه كان معصوب العينين أثناء التحقيقات. فقد عرف بأمر أنور بعد اعتقاله ولم يعرفه شخصيًا. ولا يزال P48 مستمرًا في دعم المعارضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومعارفه السوريين في أوروبا.

اليوم الواحد والتسعون – 2 أيلول/سبتمبر، 2021

أدلى P49، وهو فنان، بشهادته حول اعتقاله لثلاثة أيام في الخطيب ولقائه مع أنور. عند اعتقاله، قيل لزوجته إنه سيعود خلال ساعة، ولكن قيل له لاحقًا بأن موعد عودته إلى المنزل غير معروف. وناقش P49 ما لقي من معاملة خاصة وعدم تعرُّضه للتعذيب مطلقًا ولكنه كان يسمع أصوات تعذيب وصراخا مستمرا. ووصف P49 لقاءاته مع أنور بأنها مثل المسرحية حيث كان الجميع يتظاهرون ويكذب بعضهم على بعض. واستجوب فريق الدفاع P49 حول معرفة أنور بوالد الشاهد وتواصل الشاهد مع أنور بعد اعتقاله.

اليوم التسعون – 1 أيلول/سبتمبر، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور أربعة أشخاص وصحفي. ومثل الادّعاء العام كلينجه وبولتس. لم يكن محاميا المدعين محمد وبانز حاضرين.

يبلغ P48 من العمر 35 عامًا وهو سوري ولد في [حُجبت المعلومات] من [حُجبت المعلومات]، تخرج مؤخرًا من كلية الحقوق ويريد الحصول على درجة الماجستير. وكان برفقته محاميه د. كروكر وأُبلغ بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا. ولا علاقة قرابة بين P48 والمُتّهم بالنسب أو بالمصاهرة.

شهادة P48

أشارت القاضي كيربر إلى أن المحكمة علمت أن الشرطة حققت مع P48 مرتين وأنه كان يواجه متاعبًا مع النظام السوري وكان قد اعتُقل. طلبت كيربر من P48 أن يشرح للمحكمة ما حدث. بدأ P48 حديثه قائلًا: "السلام على أرواح شهداء الثورة السورية. ونحن نأمل بالطبع في إسقاط نظام الديكتاتور". أوضح P48 أنه في بداية عام 2011، وبالتزامن مع بداية الحراك الثوري في سوريا، "بدأنا" في التخطيط لمظاهرات ضد نظام الأسد. وكان ذلك في شهر نيسان/أبريل أو أيار/مايو تقريبًا عندما كان الناشطون في الزبداني يخططون بالتعاون مع ناشطين في دمشق للاحتجاجات على المستوى الوطني عبر الإنترنت والفيسبوك وسكايب. وفي نفس الوقت تقريبًا، نفذ النظام عملية عسكرية وأمنية في الزبداني. حيث حوصرت البلدة بالكامل ودوهمت المنازل. واعتُقل ما يقرب من 100 إلى 150 شخصًا. وكانوا جميعًا من المدنيين، ولم يكن جميعهم ناشطين. كان P48 أحد هؤلاء الأشخاص. حيث اقتُحم منزل P48 وقُبض عليه واعتُقل وأُلقي في

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

الحافلة التي كان بها معتقلون آخرون من نفس الحي الذي عاش فيه P48. وكان هناك قسم [من المعتقلين] الذين اعتُقلوا "قبلنا" ببضع دقائق وكانوا [بالفعل] على متن حافلات نقلتهم إلى منطقة عسكرية، "إلى الفرقة الرابعة، الفرقة الانتحارية التابعة لماهر الأسد". "سمينا" هؤلاء الأشخاص [المعتقلين الذين اقتيدوا إلى تلك الفرقة] بشكل ساخر "المدعوس عليهم" لأن جنود الأسد داسوا عليهم. وبعد ذلك، "نُقلنا" جميعًا إلى دمشق. وفي الطريق [إلى دمشق] "تعرضنا" للضرب والإهانة وكُبلت أيديهم إلى ظهورهم. وقُيدت يدا P48 إلى ظهره كذلك وكان رأسه مغطى بقميصه الصوفي. "وصلنا" إلى الخطيب وتم اقتيادنا إلى الفرع بطريقة مهينة، فلا يوجد "طريقة" لنظام الأسد يمكن أن توصف بأنها غير مهينة. حيث استخدم السجّانون الضرب والشتائم لاقتيادهم إلى المعتقل. أشار P48 إلى أنه كان يروي القصة دون ذكر التفاصيل. وتابع قائلًا إن التحقيق مع جميع المعتقلين وتعذيبهم بدأ، وشمل ذلك P48 الذي حُقق معه وعُذّب لأول مرة [أشار P48 إلى أنه كان أول تحقيق له في الخطيب لأنه تعرض للتحقيق مرة أخرى لاحقًا]. وتعرض الجميع للتحقيق والتعذيب قبل أن يوضع جميع المعتقلين في زنزانة. قال P48 إنه لا يتذكر المدة التي مكثها في فرع الخطيب، لأنه نُقل إلى كفرسوسة، ثم أُطلق سراحه. وفي فرع الخطيب، تم التحقيق معه مرة أخرى، حيث تعرض للضرب على وجح الخصوص وسُئل عن سبب المظاهرة وأسماء المتظاهرين والأصدقاء الذين قاموا بالتنظيم معه. كما عُثر على نشرة كتبها P48 ووزعت على أشخاص آخرين [مع متعلقاته أثناء تفتيشه] أيضًا. وحُقق معه بشأن النشرة – كيف ومتى، إلخ. أشار P48 إلى أن هذه هي القصة باختصار.

أشارت كيربر إلى أن P48 قال إنه اعتقل في أواخر نيسان/أبريل أو أوائل أيار/مايو. سألت كيربر ما إذا كان P48 يعرف التاريخ المحدد. فقال P48 إنه لا يتذكر، لكن ذلك حدث في نيسان/أبريل أو أيار/مايو 2011.

سألت كيربر عمّا إذا كان يمكن أن يكون في 2 أيار/مايو، 2011. فأجاب P48، ربما.

سألت كيربر P48 كيف عرف أنه كان فرع الخطيب. فقال P48 إنه رأى لافتة كُتب عليها "مخبر الخطيب للتحاليل الطبية".

سألت كيربر P48 أين رآها – إذا ما رآها وهو في الحافلة أو بعد نزوله من الحافلة. فقال P48 لا، كان على أرضية الحافلة وكان يرتدي قميصًا صوفيًا. والذي أصبح كالشبكة عندما قُلب فوق رأسه. أوضح P48 أنه رآها [اللافتة] بالصدفة. حيث كان مسندًا ظهره على الأشخاص الذين وقفوا خلفه وكان يواجه نافذة الحافلة، ورآها في لحظة معينة.

سألت كيربر عن المدة بين رؤية P48 لهذه اللافتة وبين اقتياده إلى الفرع. فقال P48 إن الأمر استغرق دقائق قليلة بين رؤية اللافتة والدخول إلى [الفرع]. أشار P48 إلى أن هذه كانت النقطة الأولى [في كيفية تحديد أنه كان الخطيب]. ولكن كان معه أيضًا أشخاص [معتقلون آخرون] وكان أحدهم معتقلًا إسلاميًا سابقًا، والذي قال P48 له إنهم كانوا في فرع الخطيب لأنه رأى لافتة، وأكّد [المعتقل السابق] ذلك.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إنه يريد العودة إلى وقت اعتقال P48. وطلب من P48 وصف المداهمة. فقال P48، "الرجاء تكرار السؤال" [كان هناك ارتباك، حيث أخبر مترجم المحكمة الشفوي من اللغة الألمانية إلى العربية المترجم الشفوي من العربية إلى الألمانية الذي كان يجلس بجوار P48 أن يأمر P48 بعدم إخبار مترجم المحكمة الشفوي بتكرار السؤال، بل أن يخبر القاضي بذلك. بدا المترجم الشفوي الآخر منزعجًا لأن P48 لم يكن يتلقى الترجمة. إلا أن P48 أوضح لاحقًا أنه كان يتلقى ترجمة متداخلة واضطر إلى خفض صوت السماعة عندما كان يتحدث].

طلب فيدنير مرة أخرى من P48 أن يصف المداهمة على قريته. فقال P48 إن تلك ذكريات كان يحاول نسيانها. وأوضح P48 أنها بدأت عند الفجر. حيث سمع P48 إطلاق عيارات نارية في الهواء. وكان يتحدث على الهاتف مع شخص في دمشق، لكن الخطوط الأرضية قُطعت. وحاول P48 أن يتصل باستخدام هاتفه المحمول، لكن لم يكن هناك اتصال بالشبكة. وسمع صوتًا بعيدًا لإطلاق عيارات نارية في الزبداني، فخرج P48 إلى الشرفة ورأى مركبات الأمن والجيش والجنود والقناصة على أسطح البنايات المجاورة والمقابلة له. علم P48 أن هناك حملة على الزبداني. استيقظ والدا P48 على صوت إطلاق عيارات نارية كذلك. أيقظ P48 شقيقتيه وشقيقه الصغير (كان صغيرًا في ذلك الوقت). وبدأ P48 في التساؤل عمّا إذا كان عليه الهرب أم البقاء في المنزل. من خلال تموضع القناصين، اكتشف P48 توزيع القناصين ونمطهم وعرف أن هناك قناصًا [فوق] منزله. قرر P48 البقاء وحرق المنشورات. وكانت لديه كاميرا صغيرة فكسرها وأخفاها. وقام بحذف بعض الأشياء من حاسوبه وأعد نفسه للاعتقال.

أشار فيدنير إلى أن P48 قال "جنود" وسأل عمّا إذا كان ذلك صحيحًا. فأكّد P48 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا يرتدون الزي العسكري. فأكّد P48 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P48 قال "الفرقة الرابعة"، وسأل كيف عرف P48 ذلك. فقال P48 لا، لم يقل إنهم جاءوا من الفرقة الرابعة. وقال إنهم كانوا من الجيش. أوضح P48 أنه لم يكن لديه رفاهية النظر إلى ما كان مكتوبًا على ملابسهم [لقراءة الشارات أو رؤية الشارة].

سأل فيدنير P48 إذا كان أولئك الذين اقتادوه إلى الخطيب من الجيش. فقال P48 إنه عندما أُخذ من منزله، كان هناك العديد من أفراد الجيش والجنود على السطح. وما رآه P48 عندما اقتيد إلى الحافلة التي أمام المنزل هو أنه كان هناك جنود من الجيش. [إلا أن] P48 لم يعرف إن كانوا من ضباط الأمن أو الجيش في الحافلة.

سأل فيدنير عمّا إذا عرّفوا عن أنفسهم في الحافلة أو ما إذا كان P48 قادرًا على التعرف على ملابسهم. فقال P48 إنه لا يتذكر الكثير، لكنهم كانوا يرتدون الزي العسكري. وإذا رفع أحد رأسه، فكان سيضرب ببندقية. وكان على المرء أن يوهم الضباط بأنه مخلوق مهذب [بريء] حتى لا يؤذيه الضباط [ضحك P48 قليلًا].

أشار فيدنير إلى أن P48 لم يستطع النظر حوله عندما كان في الحافلة وسأل عمّا إذا كان بإمكان P48، بغض النظر عن ذلك، معرفة ما إذا كان العناصر يرتدون الزي الرسمي عند وصوله إلى الخطيب. فسأل P48 عمّا يعنيه فيدنير بـ"اللباس/الزي الرسمي" [هكذا ترجم المترجم الشفوي "الزي الرسمي" من اللغة لألمانية إلى اللغة العربية] وسأل فيدنير عمّا إذا كان يقصد ما إذا كانوا يرتدون ملابس عسكرية.

فأجاب فيدنير بنعم، "على سبيل المثال...". فقال P48 أولًا، إنّ ذلك كان قبل 11 إلى 12 عامًا وهو لا يتذكر. وأضاف P48 أن القوات الأمنية في سوريا كانت بشكل عام ترتدي ملابس مدنية وأولئك الذين استقبلوهم كانوا يرتدون ملابس مدنية.

سأل فيدنير عمّا إذا أسفرت المداهمة على الزبداني عن سقوط جرحى أو قتلى. فقال P48 إنه لا يعرف بشأن وجود قتلى، لكن كان هناك جرحى. وعندما "وصلنا" إلى مكان الاعتقال (حيث كان هناك أشخاص تعرضوا للضرب أمام عائلاتهم [في الزبداني]) كان هناك شخص حُطّم وجهه ببندقية.

طلب فيدنير من P48 أن يصف كيف اقتيد إلى الزنزانة. فقال P48 إنهم جُلبوا إلى داخل الفرع بعد نزولهم من الحافلات وكان العسكر يقفون على كلا الجانبين. ولا يعرف P48 المسافة [بين الحافلة ومدخل الفرع]، لكن كان عليهم [المعتقلين] إبقاء رؤوسهم نحو الأرض. وكانت أيديهم مقيدة إلى ظهورهم وكان أناس يضربونهم إلى أن وصلوا إلى السلم [عند مدخل الفرع المؤدي إلى القبو]. أوضح P48 أنهم دخلوا الفرع وهم يضربونهم [يضربون المعتقلين] – بالصفع والدفع ومحاولين إنهاء عملية الدخول بسرعة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P48 تقدير عدد المعتقلين الذين وصلوا إلى الفرع معه. فقال P48 إنه لم يفهم. [أوضح P48 أنه كان يحتاج أحيانًا إلى خفض مستوى صوت سماعات الرأس عندما يتحدث حتى يسمع المترجم الشفوي، وعندما يرفع مستوى الصوت مرة أخرى، يكون السؤال قد انتهى بالفعل ولا يكون قد سمع الترجمة]. [اقترح محامي المدعي كروكر على P48 إزالة سماعات الرأس بدلًا من رفع مستوى الصوت وخفضه.].

[كرر فيدنير سؤاله الأخير حول تقدير عدد المعتقلين]. فقال P48 ما يقرب من 100 إلى 150، ولكن بالطبع، كان هذا تقديرًا قام به بعد إطلاق سراحه من السجن. لكن عند وصولهم، كانت الأعداد كبيرة – كان بالإمكان رؤية أشخاص أمامه وخلفه. وأضاف P48 أنهم اعتقلوا جميع عائلات البلدة [عنى P48 أن هناك معتقلين من كل عائلة]، بل كان هناك معتقلون تتراوح أعمارهم بين 70 إلى 75 عامًا. وتراوحت أعمار المعتقلين الأصغر سنا بين 17 و18 عامًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك نساء أيضًا. فقال P48 لا، لا علم له بذلك.

سأل فيدنير عمّا حدث بعد أن اقتيدوا إلى داخل الفرع. فسأل P48 فيدنير، "ماذا حدث في أي جزء؟"

أوضح فيدنير أنه كان يقصد إلى أن دخلوا الزنزانة. وما إذا تعرضوا للتفتيش على سبيل المثال. فقال P48 إنهم بعد أن دخلوا [الفرع] ونزلوا إلى الطابق السفلي وتعرضوا للضرب (لم يتمكن P48 من رؤية ذلك المكان)، اقتيدوا في ممر وقام شخص (أو اثنان) بتفتيشهم. وتوجب على المرء أن يخلع كل ملابسه ويقوم بالحركة الأمنية أو حركة "القرفصاء". بعد ذلك، اقتيدوا إلى ساحة صغيرة حيث كان على كل شخص تسليم متعلقاته على طاولة إلى أحد أفراد الأمن. لم يكن لدى P48 سوى أشياء بسيطة والنشرة التي سلمها وأُحضرت في التحقيق.

طلب فيدنير من P48 وصف الزنزانة. فقال P48 إنه اقتيد إلى الزنزانة بعد أن مكث في الساحة لفترة طويلة (بعد أن انتهى من جلسة التحقيق الأولى). وكانت كبيرة ومزدحمة بالناس (كان جميع الناس من بلدة P48). كان هناك صنبورا ماء ويعتقد P48 أنه كان هناك مرحاض على اليسار. وكانت هناك بطانيات عسكرية على الأرض، ولكن ليس بشكل كامل [لم تكن الأرضية بأكملها مغطاة بالبطانيات] (لم يكن المكان فارهًا). كانت الزنزانة مكتظة بالناس وكانوا يسمعون أصوات تعذيب. أشار P48 إلى أنه كان يحاول تذكر أكبر قدر ممكن من التفاصيل. وبشكل عام، كانت تلك هي الزنزانة وكانوا ينامون بجانب بعضهم.

أشار فيدنير إلى أن P48 قال في استجواب الشرطة إن الزنزانة كانت مساحتها 5×10 أمتار. فقال P48 تقريبًا، بشكل تقديري.

سأل فيدنير عن عدد المعتقلين في الزنزانة. فقال P48 إنه لا يتذكر، لكن كان هناك الكثير منهم. وأشار P48 إلى أنه إن كان هناك وقت كافٍ، فبإمكانه أن يتذكر أسماء [المعتقلين] والأرقام أيضًا.

قال فيدنير إن P48 قال في استجواب الشرطة إن عدد المعتقلين داخل الزنزانة كان من 25 إلى 30. فقال P48 ربما. حيث كان هذا التحقيق قبل عامين أو ثلاثة أعوام، وربما كان الرقم أعلى من ذلك. لم يستطع P48 تأكيد ذلك وكانت هذه أرقامًا تقديرية.

أشار فيدنير إلى أن على P48 الإجابة بقدر ما يتذكره فقط. سأل فيدنير إذا كانت هناك نافذة في الزنزانة. فقال P48 إنه لا يتذكر، لكنه لا يعتقد ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P48 قال إنه سمع صرخات من معتقلين آخرين. سأل فيدنير من أين أتت الصرخات. فقال P48 إنها جاءت إما من الباب أو أنهم سمعوا ضربًا وضجيجًا من الجانب [الآخر] من الجدار.

سأل فيدنير عن عدد المرات التي سمع فيها P48 الأصوات والصرخات. فقال P48 إنه لا يستطيع الجزم، لكنه كان يسمعها بشكل متقطع.

سأل فيدنير عمّا إذا حُقق مع P48 بعد أن اقتيد إلى الزنزانة. فقال P48 إن جلسة التحقيق الأولى معه أُجريت مباشرة بعد اعتقاله وكان الثاني بعد يوم أو يومين.

سأل فيدنير عمّا إذا أُجري التحقيق في نفس طابق الزنزانة، أو ما إذا كان عليه الصعود إلى الطابق العلوي. فقال P48 إنه في الخطيب، كان [مكان التحقيق] على اليمين بعد مغادرة الزنزانة مباشرة (كانت تلك جلسة التحقيق الثانية). وكانت الجلسة الأولى في الساحة وبعد انتظار طويل، اقتيد إلى الداخل [ربما "إلى غرفة التحقيق" التي كانت في نفس الطابق] للتحقيق. وكان هناك محققون ووجهت إليه أسئلة. وضُرب بسوط رباعي وكان عليه الاستلقاء على بطنه ورفع قدميه. وتعرض للضرب والشتم وقيل له أن يعترف ويعطي أسماء ويذكر أصدقاءه. كما طُلب منه أن يشرح كيف طبع المنشورات ولصالح مَن. حيث أرادوا الحصول على مزيد من المعلومات، خاصة وأن P48 لم يكن لديه مشكلة في الحديث عن نفسه ومشاركته في المظاهرات. وكان السجّان يضربه عند طرح الأسئلة. كانت تلك جلسة التحقيق الأولى.

سأل فيدنير P48 في أي جزء من جسده أُصيب. فقال P48 قدميه إضافة إلى الضرب على الظهر وعلى أي جزء. وكان الأمر كما لو كانوا يضربون حيوانًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك تعليمات أو أوامر بالضرب. فقال P48 نعم، يعتقد ذلك. كان بإمكانهم [السجّان(ين) والمحقق(ين)] رؤية بعضهم البعض، لكن P48 لم يتمكن من رؤيتهم لأنه كان معصوب العينين. عندما وضعوا العصابة على P48، كان لا يزال هناك فجوة تبلغ 2 مليمتر كان يمكن لـP48 أن يختلس النظر من خلالها.

سأل فيدنير P48 عمّا إذا تعرض للضرب بالكابل فقط. فقال P48 إنه يعتقد أنه كان عبارة كابل كهربائي رباعي الأسلاك. وتأتي ملفوفة [كانت الأسلاك الأربعة الصغيرة مفتولة معًا لتشكيل الكابل].

سأل فيدنير P48 عمّا إذا رأى أدوات أو أجهزة أخرى للتعذيب. فقال P48 إنه ليس لديه مثل هذه التفاصيل؛ أي لا يتذكر.

سأل فيدنير عمّا إذا تعرض P48 لسوء المعاملة في جميع التحقيقات. فأكّد P48 ذلك.

سأل فيدنير إلى متى استمر التحقيق. فقال P48 إنه من الصعب تقدير ذلك.

قام فيدنير بإنعاش ذاكرة P48 مقتبسًا محضر استجواب الشرطة "استمرت جلسة التحقيق الأولى لمدة ساعة واحدة، لكنني فقدت الإحساس بالوقت. وتورمت قدماي بسبب الضرب". فقال P48 صحيح، ربما يكون هذا صحيحًا.

[واصل فيدنير اقتباسه] "تعرضت للضرب بكابل كهربائي. كان يتألف من أربعة أسلاك ملفوفة معًا. وتمكنت من الرؤية من خلال العصابة. كنت جالسًا على ركبتيّ وكان بإمكاني رفع رأسي. وكنت أتعرض للضرب طوال الوقت. أثناء التحقيق والاستراحة. وأخذوني بعد التحقيق إلى الزنزانة". فقال P48 هذا صحيح.

سأل فيدنير عن مكان إجراء التحقيق؛ سواء كان ذلك في القبو أو في الطابق العلوي. فقال P48 لا، لم يكن في الطابق العلوي. يعتقد P48 أن الساحة كانت في نفس الطابق و[...] وأن التحقيق كان في الساحة مباشرة.

سأل فيدنير P48 إذا كان مصابًا. فقال P48 إن قدميه كانتا متورمتين، وربما كان جسده مصابًا بكدمات، لكن P48 لم يكن يعرف. وكان همه الأكبر أن يُطلق سراحه. وعندما أطلق سراحه، لم تكن هناك آثار على جسده.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

قال فيدنير إنه سيقتبس من محضر استجواب الشرطة، وطلب من P48 إخباره ما إذا كان التالي صحيحًا. "قال لي المحقق إنني لم أقنعه وطلب مني الاستلقاء على الأرض. جاء شخص، لا أعرف من، لكن ربما كان سجّانًا، وكانت هناك أوامر. وعندما لم يعجب المحقق الجواب، كان السجّان يضربني". فقال P48 صحيح.

[واصل فيدنير الاقتباس] "استلقيت على الأرض ورفعت قدماي. بدأ يضربني وتورمت قدماي. وكانت تُطرح عليّ الأسئلة في نفس الوقت". فقال P48 صحيح.

[واصل فيدنير الاقتباس] "داس السجّان عليّ أيضًا، لا أعرف عدد المرات." فقال P48 صحيح.

سأل فيدنير P48 عمّا كان يرتديه أثناء التحقيق. فقال P48 [كان يرتدي] قميصًا صوفيًا وبنطال جينز. وهو ما كان P48 يرتديه في المنزل.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P48 يرتدي ذلك أثناء التحقيق أيضًا. فأكّد P48 ذلك.

سأل فيدنير P48 عمّا إذا تعرض لسوء المعاملة في أماكن أخرى. فقال P48 إنه لا يتذكر جيدًا، وكان يتذكر تلك الأشياء [التي ذكرها سابقًا].

سأل فيدنير عمّا إذا كان P48 يتذكر ما قاله له معتقلون آخرون عن تحقيقاتهم وما إذا تعرضوا للتعذيب وما إذا ظهرت على أجسادهم آثار الضرب. فقال P48 لا، بصراحة، لا يتذكر، لكن جميع [المعتقلين] تعرضوا للضرب. كان هناك شخص، أب وابنه. وضُرب الأب أمام ابنه. وبشكل عام، تعرض جميع [المعتقلين] للضرب.

قال فيدنير إنه عندما سُئل P48 أثناء استجواب الشرطة [الألمانية] حول الحالة الجسدية للمعتقلين الآخرين، أجاب "لم يستطع العديد منهم المشي. قال أحدهم إنه عُرض عليه سيجارة لأن أنفه كُسر وقام بالتعاون مع النظام. وكانت لعائلته علاقات جيدة مع النظام". فقال P48 صحيح.

سأل فيدنير P48 إن كان يفترض أن أنف هذا الشخص كُسر أم أنه قيل له ذلك. فقال P48 لا، سمعه من الناس هناك [في الزنزانة؛ من المعتقلين الآخرين] وحتى أنه سمع عن ذلك منه [الشخص الذي كُسر أنفه]. ولديه "الآن" علاقات وطيدة مع النظام وهو [يعيش] في ألمانيا.

قال فيدنير إنه عندما سُئل P48 من قبل الشرطة عن طرق التعذيب الأخرى، أجاب P48 "كان هناك دائمًا ضرب، بالفلقة والدوس على الناس والضرب بالكابلات الكهربائية". فقال P48 ربما لم يكن يتذكر [كل الطرق الأخرى التي لم يذكرها].

سأل فيدنير عمّا إذا تعرض P48 لسوء المعاملة الجنسية. فقال P48، لا.

سأل فيدنير P48 عمّا إذا سمع من معتقلين آخرين إن تعرضوا لسوء المعاملة الجنسية. فقال P48 [إن كان فيدنير يقصد] في نفس وقته [من معتقلين آخرين كانوا معتقلين في نفس الوقت مع P48]، فهو لم يكن يتذكر.

سأل فيدنير P48 عمّا إذا أُبلغت عائلته باعتقاله أو علمت بمكان وجوده. فقال P48 لا، لا يعتقد ذلك.

سأل فيدنير P48 إذا سألت عائلته عنه وحاولت البحث عنه. فقال P48 إنه علم بعد إطلاق سراحه أن والده كان يحاول [البحث عنه/السؤال عنه]، لكنه لم يكن يعرف مكان P48. ووفقًا لما علم P48 [لاحقًا] من سكان البلدة (حيث كانت الحملة على المدينة بأكملها): تم اعتقال أفراد من عائلات موالية للنظام وكذلك من عائلات معارضة للنظام. أشار P48 إلى أنه كان يسمع بعض الأمور/القضايا، لكنه غير متأكد منها.

سأل فيدنير عمّا إذا رأى P48 قتلى داخل الفرع. نفى P48 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا رأى P48 المُتّهم أثناء فترة اعتقاله. نفى P48 ذلك.

سأل فيدنير P48 عمّا إذا كان بإمكانه النظر إلى يمينه وتحديد ما إذا كان قد رأى المُتّهم أثناء اعتقاله. فقال P48 إنه لا يحب النظر [إليه].

سأل فيدنير عمّا إذا كان P48، مع ذلك، لم يره في الفرع. فقال P48 لا، لأنهم لم يتمكنوا من الرؤية [لأنهم كانوا معصوبي العينين].

قال فيدنير إن P48 سُئل أثناء استجواب الشرطة عمّا إذا كان يعلم بأمر أنور رسلان. فقال P48 لا، لم يكن يعرف.

سأل فيدنير P48 عمّا إذا كان يعلم عن أنشطة أنور مع المعارضة بعد انشقاقه. فقال P48 إنه سمع شيئًا من هذا القبيل – أنه عمل مع المعارضة. كفرد، كان P48 يسمع من الآخرين، لكنه [نفسه] لم يعرف. وعرف P48 فقط من خلال الأشخاص الذين يعرفهم P48 والذين أخبروه أنه [أنور] كان يعمل مع المعارضة.

سأل فيدنير P48 عمّا حدث بعد الخطيب وكم مكث هناك. فقال P48 إنه لا يعرف ولم يكن على علم بذلك. إنه يعلم فقط أنه بقي هناك لعدة أيام، لأنه لم يستطع التمييز بين الليل والنهار هناك.

أشار فيدنير إلى أن P48 قال في استجواب الشرطة إنه لا يعرف مدة مكوثه في الخطيب، ولكن ربما كان لمدة ثلاثة إلى خمسة أيام. فقال P48 نعم، يمكن أن يكون كذلك.

سأل فيدنير P48 عمّا حدث بعد الخطيب وما إذا كان بإمكانه إخبار المحكمة، دون تفاصيل كثيرة، كيف أُطلق سراحه. فقال P48 إنه نُقل إلى كفرسوسة (لم يعرف P48 رقم الفرع) حيث مكث لفترة. وأوضح P48 أنه بالطبع عندما يُنقل أحدهم من فرع إلى فرع آخر، يكون الأمر كما لو أن المرء أتى مباشرة من منزله. وكان لا بد من تفتيش الشخص مرة أخرى ونحو ذلك، ولكن في كفرسوسة كانت الساحة كبيرة وكان المعتقلون بلا ملابس وكان الجو باردا. وكان [السجّانون] يأخذون المعلومات ويرشون الماء على المعتقلين. كانوا يطالبون بمعلومات عن جميع أصدقاء وأقارب الشخص. في تلك المرحلة، كانت الملابس مختلطة ولا يعرف P48 ما كان يرتديه – ربما ملابس النوم. أشار P48 إلى أنه، مثل الترحيب المعتاد، كان الضرب أيضًا جزءًا [من الترحيب بعد النقل إلى فرع جديد]. دخل P48 الزنزانة. وكانت أصغر [من تلك التي في الخطيب] وكان عدد الأشخاص أكبر مما يمكن أن تستوعبه الزنزانة. كانت [الزنزانة] مقسمة وفيها مرحاضان. وكانت غرفة صغيرة مساحتها 2.5 م^2. كان أحد المراحيض صالحًا للاستخدام بينما لم يكن الآخر كذلك، لذلك "وضعنا" البطانيات هناك وأصبح يُستخدم كغرفة. وحصل P48 على [غرفة] "الخمس نجوم" وبقي هناك مع شخص آخر. كان البقية [من المعتقلين] ينامون في حالة مرعبة: حيث كانت قدما [شخص] على وجه [شخص آخر].

سأل فيدنير P48 كيف أُطلق سراحه. فقال P48 إنه تم التحقيق معه أكثر من مرة وكان هناك تحقيق جماعي [تم التحقيق معه ومع أشخاص آخرين في نفس الوقت]. ونقلوا بعد ذلك بالحافلات إلى المحكمة المدنية في الزبلطاني. وكانوا مقيدين ببعضهم بالسلاسل. وذهبوا إلى القاضي الذي قال لهم، "لم يجرِ أحد اتصالًا من أجلك [لم يتدخل/يدفع أحد المال مقابل إطلاق سراحهم/عمل كوسيط للإفراج عنهم، وما إلى ذلك]. بشار، القائد، هو من عفا عنك. بإمكانك المغادرة." كان الناس ينتظرون [خارج المحكمة]، لأنهم كانوا يعلمون [أنه سيُطلق سراح أشخاص]. وكان هناك شخص ينتظر إخوانه الذين اعتُقلوا "معنا". ركب P48 معه السيارة وأخذهم إلى الزبداني. كانوا خائفين من نقاط التفتيش العسكرية [في طريق عودتهم] لكنهم عادوا في النهاية إلى بيوتهم.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

سأل فراتسكي P48 عمّا إذا تحدث مع الأشخاص الذين استجوبوا بصفتهم شهودًا في هذه القضية قبله. فقال P48 "لا، بأي طريقة؟".

سأل فراتسكي P48 عمّا إذا كان على اتصال بالسوريين الذين كانوا شهودًا في هذه القضية. طلب كروكر من فراتسكي أن يكون أكثر تحديدًا. قالت كيربر إن الشاهد لن يتمكن من الإجابة إذا لم يفهم السؤال.

قال فراتسكي إنه أراد فقط معرفة ما إذا كان P48 على اتصال أو إن تواصل مع السوريين الذين كانوا شهودًا وأدلوا بشهاداتهم في هذه المحكمة، أو أنهم سيكونون شهودًا في المستقبل وسيدلون بشهادتهم لاحقًا "هنا" في هذه القضية. فقال P48 إنه لم يكن هناك اتصال. وإذا كان فراتسكي يتحدث عن أشخاص في الثورة السورية، فبطريقة أو بأخرى، "نحن" [P48 وآخرون من المعارضة] نعرف بعضنا على الإنترنت أو شخصيًا. إن هدفهم المشترك هو إسقاط/الإطاحة بالنظام. وبالتأكيد، يمكن للمرء أن يسمع من الناس، ولكن بالنسبة للتواصل بشأن [المحاكمة] في المحكمة مثل "هل أنت شاهد... إلخ"، فعندئذ لا، لم يتواصل مع أحد.

سأل فراتسكي P48 إذا كان يعرف أنور البُنّي. فقال P48 نعم، إنه يعرفه.

سأل فراتسكي P48 عمّا إذا تواصل معه. فقال P48 لا، لم يكن بينهما سوى [اتصال] قليل واعتيادي.

سأل فراتسكي عمّا يعنيه P48 بعبارة "قليل، واعتيادي". فقال P48 إنه يعلم أن فراتسكي كان يركز على تلك النقطة. لم يكن هناك اتصال مع أنور [البُنّي]. تمكن P48 من مقابلته شخصيًا في أوسلو. ويعرف [البُنّي] P48 أيضًا كما يعرف اسم P48 من عمله في الثورة. إن

[أنور البُنّي] محام وناشط ويستخدم الفيسبوك. ويعمل P48 في الإعلام والصحافة؛ وبالتالي، فكلاهما موجودان على الفيسبوك [أضافا بعضهما كأصدقاء]. إلا أنه لا يوجد تواصل منتظم [بينهما]. هذا ما قصده P48 بكلمة "اعتيادي".

سأل فراتسكي P48 عمّا إذا تحدثا في أوسلو أم أنهما تعرفا على بعضهما فحسب. فقال P48 لا. فقد رآه P48، وحيّاه، وسأل: "كيف حالك؟"، سلام [وداعًا].

سأل فراتسكي عمّا إذا تواصل P48 معه [البُنّي] رقميًا أو كتابيًا أو عبر الهاتف أو غير ذلك قبل جلسة المحاكمة. نفى P48 ذلك.

<u>استجواب من قبل محامي المدعين</u>

أشار شارمر إلى أن P48 اضطر إلى خلع جميع ملابسه في الخطيب. وسأل شارمر P48 إذا كان على المعتقلين الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه. فقال P48 بالطبع، "كنا" أكثر من شخص في ذلك الممر الضيق. قال P48 إنه تذكر شيئًا في هذا الصدد. كان هناك شخص يرتدي قلادة وحاول خلعها بطريقة غير اعتيادية [ربما حاول انتزاعها أو خلعها] وانكسرت نتيجة لذلك. لذلك، [وفقًا للمثال الذي تذكره P48] كان على المرء أن يتجرّد من كل شيء.

[صُرف الشاهد الساعة 11:15 صباحًا]

[فيما يلي ملخصات للبيانات التي تُليت في المحكمة، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة تذكره.]

تلت بولتس بيانًا يشرح أسباب اعتراض الادّعاء العام على استدعاء [حُجب الاسم] [FH] بصفته شاهدًا. حيث كان من المفترض أن يُثبت FH أن أنور لم يكن قادرًا على رفض الأوامر، وهو أمر غير ذي صلة. ويُزعم أن FH كان يعمل في نفس الفرع، لكنه لم ينشق في نفس الوقت، وهذا لا يؤثر على القضية الابتدائية. في بيانه في 18 أيار/مايو، 2020، ذكر أنور اسم الشخص على أنه [حُجب الاسم]، لكن الشخص نفسه ذكره كريس إنجلز من اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة (CIJA) على أنه [حُجب الاسم]. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر إياد الغريب أن FH انشق قبله، مما يوحي باحتمال وجود تعارض في التواريخ المقدمة. ويدعي أنور أن لدى حافظ مخلوف، رئيس القسم 40، سلطة إصدار أوامر في الفرع 251. ومن المفترض أن يدلي FH بشهادته على ذلك، لكن من غير المعروف من أين حصل FH على هذه المعلومات، كما هو موضح في بيان الادّعاء العام في 15 نيسان/أبريل، 2021. إن الأمر نفسه ينطبق على الادعاء بأن الحرس الرئاسي والفرقة الرابعة كان لهما سلطة في الفرع 251. ومن المفترض أن يوضح FH أن ضباطًا آخرين من القسم 40 لديهم سلطة في الفرع 251، لكن هذا لا يستبعد مسؤولية أنور ولا علاقة له بمسؤوليته في الفرع 251. [...]

قال بوكر إنه سيطرح بعض النقاط:

1) [قدّم بوكر التماسًا في وقت سابق بأنه يريد الوصول إلى ملفات التحقيق الهيكلي لمكتب المدّعي العام الاتحادي الألماني. ورُفض هذا. ورفضَ اليوم هذا الرفض]. قال بوكر إنه يجب أن يكون قادرًا على الوصول إلى جميع الوثائق ضمن التحقيق الهيكلي حول سوريا.

2) في 26 آب/أغسطس، 2021، رفض [P47] الإجابة عن أسئلة تتعلق بعلاقته بالبُنّي. أراد بوكر معرفة نوع العلاقة بين البُنّي وP47 لأن P47 قال إنه يعمل "معه" وليس "عنده". قال بانز إن البُنّي يعمل وكأنه محامي P47، لكنه لم يوضح أكثر ما إذا كان البُنّي معتمدًا بصفته محاميا في ألمانيا وبأي طريقة كانا مرتبطين في هذا الصدد.

قال كلينجه إن لديه ردًا سريعًا على بوكر: حيث أن طلبه رُفض، لأنه لم يطلب ملفًا محددًا، بل طلب الوصول إلى التحقيق الهيكلي بأكمله.

قالت كيربر إن شاهدًا، [حُجب الاسم]، سيدلي بشهادته في 18 أيلول/سبتمبر، وستكون أوميشين محامية الشاهد.

رُفعت الجلسة الساعة 11:45 صباحًا.

ستُعقد الجلسة التالية في 2 أيلول/سبتمبر، 2021، الساعة 9:30 صباحًا.

<u>اليوم الواحد والتسعون – 2 أيلول/سبتمبر، 2021</u>

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور خمسة أشخاص وصحفي. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس.

قال بانز إن موكله لا يريد مشاركة معلوماته الشخصية، لأن عائلته تعيش في مناطق يحكمها النظام. وافقت كيربر على ذلك.

طلبت كيربر من P49 مشاركة معلوماته الشخصية بالقدر الذي يريده. فقال بانز إنه سيستخدم عنوانه للحصول على معلومات الاتصال الخاصة بـP49، وقال إن P49 كان فنانًا.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هناك علاقة قرابة بين P49 والمدعى عليه بالنسب أو المصاهرة. نفى P49 ذلك.

شهادة P49

أشارت كيربر إلى أن المحكمة تعلم أن P49 التقى بالمتَّهم في سوريا، وطلبت من P49 توضيح ذلك. فقال P49 إن أول لقاء معه [أنور] كان عندما كان P49 في فرع الخطيب – عندما اعتُقل P49 وكان [أنور] يحقق معه. كانت تلك هي المرة الأولى التي التقيا فيها.

سألت كيربر P49 كيف اعتُقل وطلبت منه توضيح ذلك اللقاء. فقال P49 إن شخصين مسلحين يرتديان ملابس مدنية جاءا إلى منزله ودخلا المنزل مباشرة دون أن يقول لهما P49 "أهلا، تفضلا". لم يعرف P49 من هما. وطلبت منهما زوجة P49 إبراز هويتيهما اللتين تبينان ما إذا كانا من قوات الأمن. أبرز أحدهما بطاقة الهوية وأخفاها مرة أخرى ولم يستطيعا (P49 وزوجته) رؤية أي شيء. [بيّن P49 كيف أظهر العنصر بطاقة الهوية بسرعة]. وذكر P49 أنهما [العنصران] لم يعاملاه معاملة سيئة، أي أنهما لم يستخدما لغة بذيئة أو أي شيء من هذا القبيل، لكنهما كذبا عليه. وقالا له إنهما يريدانه ساعةً ليسألاه بضعة أسئلة ثم سيتركانه يعود إلى المنزل. سألتهما زوجة P49 عمّا إذا كانا متأكدين من أنها لساعة واحدة فقط، فأكّدا ذلك. "نزلنا" إلى الطابق السفلي إلى مدخل المبنى حيث كانت سيارة أمن متوقفة. وكان بداخلها قرابة أربعة أفراد مسلحين. وسمح [أحد العنصرين] لـP49 بالاختيار بين أخذ سيارته [P49] أو ركوب سيارة الأمن. فقال P49 إذا كانت ساعة واحدة فقط، فسيأخذ سيارته الخاصة. وسأله P49 عمّا إذا كان بإمكانه القيادة، فقال لا، وقادها [العنصر]. سأله P49 إلى أين كانوا يتجهون، فقال إنه لا يستطيع أن يقول. وأوضح P49 أنه كان خائفًا جدًا لأنه لم يعرف إلى أين كان متجهًا ولا من كانوا. ثم تحدث [العنصر] عبر جهاز الاتصال اللاسلكي (لم يعرف P49 مع من) وقال إن المتَّهم كان معه في السيارة. أخبره P49 أنه "لم يضع عليه أي شيء [أي لم يكن معصوب العينين]، فلماذا لا تقول إلى أين نتجه؟". أجاب بأنه لا يستطيع أن يقول، ثم قال إنه يريد أن يخبر P49 بشيء. وقال "لن تبقى لمدة ساعة. ربما ستبقى لفترة طويلة". وأخبر P49 أن بإمكانه التدخين وأن يخبر زوجته أنه لن يعود. أشار P49 إلى أنه رفض إخبار زوجته وإخافتها. لم يعرف P49 ما كان يحدث.

"وصلنا" إلى الخطيب ونزلنا الدرج، طابقًا واحدًا تحت الأرض. وُضع P49 فيما يُشبه مكتب استقبال. وغادر [العنصر الذي كان مع P49 في السيارة] وظل P49 بمفرده مع الرجل الذي كان هناك [في الاستقبال]. حاول P49 أن يكون لطيفًا وأن يجلس بشكل طبيعي على الكرسي، لكنه [الرجل] كان قاسيًا وعامل P49 كمجرم. وطلب من P49 خلع جميع ملابسه، حتى ملابسه الداخلية، والقيام "بالحركة الأمنية" وهو جالس القرفصاء عارٍ تمامًا. كما أنه رفض وضع P49 لملابسه على الطاولة، [وطلب من P49 أن يضعها] على الأرض. لم تكن هناك لغة مسيئة. ثم طلب من P49 أن يعيد ارتداء ملابسه لكنه أخذ الحزام ورباط الحذاء. وطلب من P49 الوقوف مواجهًا الحائط.

بعد فترة، اقتاد عنصر آخر P49 إلى الزنزانة. وكان بإمكان P49 أن يرى أن طولها كان يبلغ 2.5 إلى 3 أمتار وعرضها حوالي 1.5 مترًا. وكان هناك بطانية عسكرية على الأرض، وكان الباب المعدني بعرض الزنزانة. وطلب من P49 الجلوس في مواجهة الحائط كذلك. ظل P49 منتظرًا هناك لفترة طويلة أو قصيرة؛ وهو لا يعلم؛ فلم يكن لديه إحساس بالوقت. وبعد فترة، سمع P49 أصواتًا وأحضروا شخصًا آخر. أشار P49 إلى أنه [الشخص] كان معلِّمًا للغة إنجليزية، وربما كان مع ابنه. تعرض [معلّم اللغة الإنجليزية] للتعذيب في الغرفة التي كانت أمام الزنزانة. كان السجّان يمسكه [يمسك المعلِّم] ويضرب رأسه أو جسده بباب الزنزانة. يذكر P49 أنه [المعلِّم] فقد وعيه مرتين أو ثلاث مرات، وأيقظوه مجددًا إلى أن انتهت جلسة التعذيب. واستدعوا P49. واقترب منه شخص وعصب عينيه، ثم اقتاده إلى غرفة السيد أنور [رسلان]. وبالطبع، لم يعرف P49 إلى أين كان يتجه. سمع P49 صوت أنور يسأل P49 عن سبب خوفه (كان خوفه واضحًا). فأخبره P49 أنه في مكان مخيف. طلب أنور من P49 الاسترخاء وأخبره أنه لا شيء مخيف. وسأل P49 إن عامل أحدهم P49 معاملة سيئة، وسأله P49 إذا كان بإمكانه الجلوس. فقال نعم، بالطبع. سأله P49 كيف [كيف بإمكانه الجلوس]. فطلب من P49 إحضار كرسي. سأله P49 كيف، لأنه لم يستطع الرؤية. فأمر P49 بالذهاب إلى اليسار وبعد ثلاث خطوات كان هناك كرسي، "أحضره وتعال إلى هنا". أحضره P49 وجلس وبدأ التحقيق. سأل P49 [القاضي] إذا كان ذلك كافيًا.

سألت كيربر P49 متى اعتُقل. فقال P49 إن التاريخ قد يكون في كانون الأول/ديسمبر. وقد تتذكر زوجته أفضل منه. أُطلق سراحه بعد ثلاثة أيام، وكان ذلك في الثلث الثالث من شهر كانون الأول/ديسمبر.

سألت كيربر في أي عام كان ذلك. فقال P49 عام 2011.

سألت كيربر ما إذا كان P49 وحده في الزنزانة. فأكّد P49 ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كانت غرفة التحقيق في نفس طابق الزنزانة، أو ما إذا كان عليه الصعود إلى الطابق العلوي. فقال P49 لا، كانت في نفس الطابق.

أشارت كيربر إلى أن P49 قال إن التحقيق بدأ. سألت كيربر P49 عمّا سُئل. فقال P49 إنه لا يتذكر بالتفصيل؛ على سبيل المثال، ماذا كان السؤال الأول وما إلى ذلك.

طلبت كيربر من P49 أن يقول ما يتذكره. سألت كيربر P49 كيف عرف أنه كان أنور. فقال P49 إنه كان يعرفه بالاسم وعرف مظهره فيما بعد (ليس في تلك الجلسة). في اليوم الذي أُطلق فيه سراح P49 [في اليوم الثالث]، اقتاده [أنور] إلى المكتب في الطابق العلوي. وهناك، عرف P49 اسمه ومظهره.

طلبت كيربر من P49 توضيح المزيد عن التحقيق. فقال P49 إن الجلسة الأولى كانت حول "لماذا فعلت ذلك؟" واحتوت عبارات مثل، "أنت فنان مشهور ولديك عدة طرق لعرض وجهة نظرك بخلاف ما فعلته". كما أخبر P49 أن "الأشخاص [المعتقلين] الذين نحضرهم حثالة، وأنت لست كذلك. فلِمَ فعلت ذلك؟". فأجابه P49 لماذا فعل ذلك [سبب مشاركته في المظاهرة كما هو موضح لاحقًا]. أشار P49 إلى أن الحديث [حديثهم] عن الموضوع لم يتضمن عنفًا جسديًا ولا لفظيًا على الإطلاق. وكان الأمر أشبه بمحادثة، غير أن P49 كان معصوب العينين. واكتشف P49 تدريجيًا أن هناك شخصين آخرين في الغرفة، وكان P49 خائفًا من التعرض للضرب من قبل أي منهما في أي لحظة، لكن هذا لم يحدث. إلا أنه كان هناك عنف نفسي منذ البداية ومنذ اللحظة الأولى [لاعتقاله] وحتى إطلاق سراحه، لأنه لم يعرف شيئًا عمّا كان من الممكن أن يحدث له. حيث كان من الممكن أن يُطلق سراحه بعد ساعة أو بعد 20 سنة أو قد يموت. ويمكن أن يحدث أي شيء لأطفاله أو زوجته أو والده. كان ذلك ما دار في رأس P49. في جلسة التحقيق الثانية، لم يكن أنور [رسلان] هناك، بل كان هناك شخص آخر عنيف إلى حد ما، ولكن ليس جسديًا. وبالطبع، ما دار في ذهن P49 كان من تجربته مع التحقيقات [وكان يشير إلى تصوراته من المسلسلات السورية التي تصور ما يحدث مع جهاز المخابرات]، وكذلك مما يسمعه السوريون عمّا يحدث في سوريا. حيث أن هناك دائمًا محقق خيّر وآخر شرير، وهذا ما كان موجودًا حرفيًا [ما كابده في الخطيب]. وكان أنور [رسلان] ضابطًا خيّرًا والآخر عنيفًا، لكن ليس جسديًا، بل لفظيًا ونفسيًا فحسب.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار فيدنير إلى أن P49 قال إنه اعتُقل في الثلث الأخير من كانون الأول/ديسمبر. وقال فيدنير إن P49 سُئل عن اعتقاله أثناء استجواب الشرطة وأجاب بأنه كان من الممكن أن يكون في 8 كانون الأول/ديسمبر، 2011، وأنه التقى بأنور للمرة الثانية في 10 كانون الأول/ديسمبر، 2011. وسأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك يمكن أن يكون صحيحًا. فقال P49 نعم، ربما. "لقد تذكرت الآن." ما كان يدور في ذهن P49 هو أن ليلة رأس السنة الجديدة كانت [بعد إطلاق سراحه]، لكنه تذكر حدوث "عمل فني" [لم يرغب P49 في الكشف عن المجال الفني الذي عمل فيه. يشير مصطلح "العمل الفني" إلى عمل كان قد حجزه]. وربما في 8 كانون الأول/ديسمبر، لأنه "بصراحة"، لم يحاول P49 أن يدرس [يحضِّر] أو أن يقوم بأي شيء قبل الإدلاء بشهادته. وكان يحاول الاعتماد على ذاكرته.

أشار فيدنير إلى أن هذا قرار جيد [ألا يحضِّر أي شيء قبل الشهادة]. سأل فيدنير P49 عن المدة التي قضاها في فرع الخطيب. فقال P49 إنه بقي لثلاثة أيام، وبالطبع، فذلك دائمًا "على حد ما أتذكر".

سأل فيدنير عمّا إذا أُخبر P49 عن سبب اعتقاله. وأشار فيدنير إلى أن P49 فعل شيئًا قبل اعتقاله وسأله عمّا كان. فقال P49 إنهم لم يخبروه بتهمة محددة، لكن في رأيه، قد يُعتقل أحدهم في سوريا [حتى] لدخوله المرحاض. إلا أن الحديث [المحادثة] كان حول مشاركته في [بيت] العزاء في منطقة قريبة من منزله، والتي هي [حُجبت المعلومات]، حيث قُتل 16 شابًا. وكان P49 هناك ليشاركهم احزانهم وتحوّل [بيت] العزاء إلى مظاهرة تم تسجيلها وتحميلها على الإنترنت. وبناء على ذلك سأله [المحقق] عن سبب مشاركته فيها.

أشار فيدنير إلى أن P49 أُخذ إلى فرع الخطيب. سأل فيدنير P49 كيف عرف ذلك وما إذا كان ذلك بسبب معرفته بالمنطقة. فقال P49 "كنا" في دمشق، ولم يكن معصوب العينين. وكان P49 يعرف المنطقة بالتأكيد – كان يعرف كل شيء [عنها].

سأل فيدنير P49 عمّا إذا كان بإمكانه تذكر ووصف ما حدث عند وصولهم إلى فرع الخطيب. فقال P49 إنه حتى أثناء الحقيق معه، كان يعلم أنها منطقة الخطيب وأن هناك فرعًا لجهاز المخابرات وكان يعلم أنهم ليسوا من الشرطة لأن P49 يعرف زي الشرطة. يرتدي [عناصر] جهاز المخابرات ملابس مدنية. وهو أخطر جهاز في سوريا ويخشاه كل الناس. وكان P49 يعلم بشكل عام أن هناك فرعًا لجهاز المخابرات، ولكن يبدو "أننا" [السوريين] لم نجرؤ على النظر إليه ومراقبته في حياتنا [اليومية] [يقصد P49 أن الناس يعرفون أن هناك فرعًا أمنيًا في المنطقة بسبب نقاط التفتيش، لكنهم لم يجرؤوا على النظر إلى موقعه أو المباني، لأن ذلك سيعتبر أمرًا مشبوهًا]. وبإمكان P49 أن يصفه [المبنى] بأنه يحتوي على باب معدني كبير (بوابة) تمر من خلالها السيارة إلى الداخل، وخلف ذلك مدخل المبنى. وكان هذا حيث دخلوا عندما خرجوا من السيارة. ونزل P49 إلى الطابق السفلي إلى القبو وكان هناك باب معدني عند السلم. كان هناك ما يشبه الغرفة الصغيرة وأمامه، إلى اليسار قليلًا، كانت الغرفة التي استُقبل فيها.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك أوامر أو تعليمات للسائق عند البوابة. فقال P49 إن مظهره كان معروفًا ولا يتذكر وجود تعليمات من أحد. نزل الشخص الذي جاء إلى منزل P49 إلى الطابق السفلي [إلى القبو] مع P49، وتركه هناك، ثم غادر.

أنعش فيدنير ذاكرة P49 مقتبسًا من محضر استجواب الشرطة، "عندما وصلنا إلى البوابة، كانت سوداء أو بيج، وكانت هناك تعليمات بأنه لا ينبغي لأحد التحدث معي [أن يؤذيه]. وعندما نزلنا من السيارة كان هناك شخص يتعرض للضرب". فقال P49 نعم، ربما يتذكر ذلك. لكن هذا المقطع [المشهد] لا يعلق في ذهنه طوال الوقت [فهو ينساه دائمًا]. وما يعلق في ذهنه هو ما حدث داخل الغرفة.

أشار فيدنير إلى أن P49 التقى أنور. وسأل فيدنير P49 كيف عرف أنور: أي إذا كان يعرف أنور قبل اعتقاله. فقال P49 لا، لم يكن يعرفه. قدّم أنور نفسه إلى P49 عندما أُطلق سراح P49. عند إطلاق سراحه، قال [أنور] للسجّان أن يزيل العصابة عن عينيه وأخبر P49 أنه سيُطلق سراحه في ذلك اليوم. وقال إن والد P49 كان هناك وسيتم إحضاره إلى رئيس الفرع. وارتدى P49، بالطبع، حزامه ورباط حذائه. و"صعدنا" إلى المكتب، وتناولنا القهوة، وانتظرنا حتى جاء والد P49. في ذلك الوقت، علم P49 أنه كان أنور [رسلان] لأنه عرّف بنفسه إلى .P49

أشار فيدنير إلى أن أنور يمثل أمام المحكمة بصفته المتَّهم. وسأل فيدنير P49 عمّا إذا كان بإمكانه التعرف عليه. [نظر P49 إلى يمينه] فقال P49 نعم، بالطبع.

سأل فيدنير عن عدد المرات التي حُقق فيها مع P49 خلال هذه الأيام الثلاثة، مع العلم أن جلسة التحقيق الأولى أُجريت بواسطة أنور، وسأل P49 عمّا حدث بعد ذلك. فأجاب P49 أنه كان مع الضابط الآخر (ربما كان محققًا لا ضابطًا) الذي كان أكثر عنفًا. وقال P49 إنه لم يتعرض سوى لجلستي التحقيق هاتين. بعد ذلك، جاء شخص إلى P49 وأخبره أن "يكتب كل شيء" وأعطى P49 قلمًا وأوراقًا (حدث ذلك مع المحقق العنيف). ووقّع P49 على ورقة بيضاء وسأله [المحقق] "هل تعلم لماذا جعلناك توقع على ورقة بيضاء؟". فقال P49 نعم، بالطبع. فقال [المحقق]: لا، ليس الأمر كما تعتقد. أنا أكتب مسودة حتى لا نقلقك". وبعد مرور بعض الوقت، جعلوا P49 يكتب شيئًا مثل اعتذار ويوضح سبب فعله لذلك [شارك في المظاهرة]، وأخبروه أن هذا سيكون متعلقًا بما إذا كان سيُطلق سراحه أم لا.

سأل فيدنير P49 عمّا إذا رأى أنور مرة أخرى عند إطلاق سراحه. فسأل P49 فيدنير عمّا إذا كان يقصد بعد إطلاق سراحه.

فقال فيدنير لا، بعد جلسة التحقيق الثانية. فقال P49 نعم، في البداية، كان أنور، ثم المحقق الآخر، ثم أنور عندما عرّف بنفسه.

أراد فيدنير العودة إلى تحقيق P49 الأول مع أنور في القبو. وسأل فيدنير عمّا إذا كان P49 يتذكر ما كان يرتديه أنور. فقال P49 إن الأول [التحقيق] كان في مكتبه، أو إن هذا ما اعتقده P49، لكنه لا يتذكر ما كان يرتديه، لكنه دائمًا ما كان يرتدي ملابس مدنية. خلص P49 إلى أنه كان معصوب العينين في نهاية المطاف [لذلك لم يتمكن من تقديم أوصاف دقيقة عن الملابس].

سأل فيدنير عمّا إذا لم يسمح أنور لـP49 بإزالة العصابة. فقال P49 لا، ليس في جلسة [التحقيق] الأولى، بل في الثانية.

سأل فيدنير عن عدد الأشخاص، غير أنور، الذين كانوا في الغرفة. فقال P49 إنه يعتقد أنه كان هناك شخصان [آخران].

سأل فيدنير كيف كانت العلاقة بين أنور وهذين الشخصين. فقال P49 إنه يعتقد أنها كانت [بين] رئيس ومرؤوس؛ كان أنور الرئيس. وكان [أنور] يقود العملية، ألا وهي، التحقيق.

قام فيدنير بتذكير P49 بإعلام القضاة كلما احتاج إلى استراحة. وسأل فيدنير إلى متى استمر التحقيق مع P49. فقال P49 إنه يعتقد أنه استمر من ساعة ونصف إلى ساعتين.

أشار فيدنير إلى أن ذلك كان وقتًا طويلًا وسأل P49 إن كان يتذكر ما تحدثوا عنه. سأل فيدنير عمّا إذا كان عبارة عن محادثة أم سؤال وجواب. فقال P49 إنه كان يشبه الاستعلام إلى حد كبير. وبإمكان P49 "الآن" القول إنه [أنور] أراد أن يعرف وجهة نظر P49 ومشاركته في المظاهرة ومعارضة النظام. وأراد أن يخبر P49 أن المتظاهرين حثالة. يتذكر P49 أنه [أنور] أحضر أحد الأشخاص [المعتقلين] ليخبر P49 أنه [المعتقل] شارك في مظاهرة من أجل كيلو من الموز. [صوّر أنور الأمر] وكأن المظاهرة كانت مؤامرة خارجية وأراد أن يعرف إن شارك P49 في أنشطة مسلحة ضد النظام.

طلب فيدنير من P49 أن يصف كيف استُدعي هذا الشخص وماذا حدث معه. فقال P49 إنه يعتقد أن ذلك حدث في نهاية جلسة [التحقيق]. بعد أن "تحدثنا" عن سبب مشاركة P49 [في المظاهرة]، طلب [أنور] إحضار شخص. ربما في النهاية، حرك [أنور] العصابة [لأعلى أو لأسفل] ليُري P49 [الشخص]. أشار P49 إلى أنه لا يتذكر ما إذا حدث في تلك الجلسة أو في الجلسة الثانية (عنى P49 يوم الإفراج عنه).

سأل فيدنير عمّا إذا قال P49 إن هذا الموقف حدث في جلسة التحقيق الأولى في القبو عندما كان معصوب العينين. فقال P49 إنه لا يتذكر ما إذا كان ذلك قد حدث في المكتب الأول في القبو عند نهاية الجلسة الأولى، أم في بداية الجلسة الثانية في يوم إطلاق سراحه. لم يكن P49 يتذكر جيدًا.

سأل فيدنير عمّا سُئل الشخص أو إذا حدث له شيء. فقال P49 إنه ربما سُئل عن سبب مشاركته في المظاهرة، فأجاب أنه عُرض عليه كيلو موز. لقد كانت مسرحية [عرضًا] كبيرة و"كنا" نشاهد. وكان من الواضح أنه يعرف السؤال الذي سيُطرح عليه وشعر P49 أنه [الشخص] كان مستعدًا لقول هذه الكلمات القليلة. كان يحاول أن يظهر أنه شخص لطيف [ربما قصد P49 أن أنور كان يحاول أن يظهر أنه شخص لطيف مع المعتقلين].

سأله فيدنير إن سأله أنور عمّا إذا كانت المظاهرة مسلحة. فقال P49 بالطبع، وسأل P49 إذا كان يوافق على عمليات القتل التي كانت تحدث. فأخبره P49 أنه بالتأكيد لم يتفق معهم، لأن الذين كانوا يموتون كانوا بشرًا في النهاية. قال P49 إنه ضد العنف من جميع الأطراف.

سأل فيدنير عمّا كان انطباعه حول ما أراد أنور فعله. فقال P49 إنه يعتقد أن الموقف برمته كان عبارة عن "فركة أذن" [في سوريا، يُقصد بهذا عقاب بسيط للتحذير]. [سأل P49 المترجم الشفوي "هل تعرف كيف تترجم ذلك؟" وأوضح المترجم الشفوي المصطلح]. وقال P49 إن النقطة الأساسية هي أنه لم يكن سياسيًا ولم يكن خطيرًا ولم يحرض على القتل/يشجع عليه. وكان الأمر عقابًا أكثر من كونه تحقيقًا، وكان أشبه بالتباهي بالسلطة و"نستطيع جلبك [اعتقالك] [هنا متى شئنا]". وكانوا يظهرون لـP49 ما يمكنهم فعله. يعتقد P49 أن هذا كان الهدف وما جعله متأكدًا من ذلك هو أنهم أحضروا والده في اليوم الأخير (كما لو أنه في المدرسة).

قال بوكر إنه لم يفهم المصطلح الذي استخدمه P49. [أوضح المترجم الشفوي المعنى، لكن المترجم الشفوي الآخر أعطى معنى آخر. وأدى ذلك إلى بعض الالتباس بين المترجمَين الشفويين، لكن مراقب المحاكمة لم يستطع سماع شرح المترجم الشفوي].

سأل فيدنير عمّا إذا شعر P49 أن التحقيق الذي جرى القبو كان في غرفة مغلقة. فقال P49 نعم، كان مكتبًا مغلقًا له باب. أما جلسة [التحقيق] الثانية فقد كانت في الغرفة.

سأل فيدنير عمّا إذا أُجريت جلسة التحقيق الثانية من قبل المحقق الآخر. فأكّد P49 ذلك.

سأل فيدنير عن مكان إجراء جلسة التحقيق الثانية. فقال P49 إن جلسة التحقيق الثانية كانت في مكان مفتوح.

سأل فيدنير عمّا إذا أُجري كلا الاجتماعين مع أنور في المكتب في القبو. فقال P49 لا، كانت المرة الأولى في مكتبه [في القبو]. وكانت المرة الثانية في مكتبه ولكن عند إطلاق سراحه، حيث طلب [أنور] إحضار حزام P49 ورباط الحذاء. ثم ذهب P49 معه [أنور] إلى الطابق العلوي إلى مكتبه الثاني، والذي يعتقد P49 أنه كان في الطابق الأول وكان له شرفة. توقف P49 وسأل إن كان بإمكانه أخذ استراحة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

سأل فيدنير عمّا إذا سمع P49 أصواتًا ناتجة عن سوء المعاملة من معتقلين آخرين أثناء اعتقاله. فقال P49 نعم، بالطبع. كان يسمعها معظم الوقت. وكأنه كان هناك جلسات [تعذيب] منظمة، ما بين جلستين وثلاث جلسات في اليوم، وكانت هناك جلسة لإطلاق سراح المتظاهرين الذين كانوا هناك [في الاعتقال]، بالإضافة إلى أغانٍ تمجد بشار [الأسد].

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان أي شخص في القبو سماع نفس الأصوات الناتجة عن سوء المعاملة. فأكّد P49 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P49 سماع الصراخ والتحقيق مع أشخاص آخرين لاحقًا، عندما صعد إلى الطابق العلوي. فقال P49 إنه عند إطلاق سراحه/صعوده إلى الطابق العلوي [استخدم كلمة يمكن أن تعني كليهما]، لم [يكن هناك] تعذيب، وبالتالي، لم يستطع P49 معرفة ما إذا كان بإمكانه سماع [مثل هذه الأصوات] في الطابق العلوي.

سأل فيدنير P49 عمّا إذا التقى بضباط رفيعي المستوى قبل إطلاق سراحه. فقال P49 إنه التقى يوم الإفراج عنه برئيس الفرع. وأُحضر والد P49 إليه ولكن P49 لا يتذكر اسم الرئيس.

سأل فيدنير إذا كان اسم توفيق يونس مألوفًا. فقال P49 على الأرجح، وكان متأكدًا بنسبة 90 % أنه كان هو.

سأل فيدنير P49 عمّا حدث في المكتب؛ هل تحدث P49 معه [توفيق] وما إذا كان أنور هناك. فقال P49 لا، كان P49 في مكتب أنور [رسلان] ثم تلقى [أنور] مكالمة هاتفية تقول "حسنًا" وأن والد P49 كان في الطابق العلوي. يعتقد P49 أنه [أنور] اصطحبه إلى الطابق العلوي وكان والده هناك وكان رئيس الفرع جالسًا على كرسي قريب. ذهب إليه P49 عن قصد و"سلّم عليه" [استخدم P49 كلمة يمكن أن تعني "صافحه"]، على الرغم من أنه [توفيق] لم يكن يريد الرد بالمثل لأنه كان من الواضح أنه كان منزعجًا من P49 (وكأن P49

حاصره [وضع توفيق في موقف حرج]). وشعر P49 بأنهم أرادوا رؤية مشهد له وهو يعتذر ويبكي [متوسلًا الرحمة]، وذلك لم يحدث. وهكذا، أصيب رئيس الفرع بخيبة أمل. ولم يكن اجتماعًا طويلا. قال [توفيق] إنه يأمل أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يأتي فيها P49 إليهم (لم يقل ذلك بالضبط، ولكن قال شيئا بنفس المعنى). انتهى الاجتماع وغادر P49 مع والده، وأعطوه السيارة على الفور.

سأل فيدنير عمّا إذا كان مكتب رئيس الفرع في نفس المبنى حيث كان مكتب أنور. فقال P49 إنه يعتقد أنه كان نفس [المبنى]، ولكنه كان أعلى بطابق واحد.

طلب فيدنير من P49 أن يصف مكتب أنور الذي كان في الطابق العلوي. فقال P49 إنه كان عبارة عن غرفة فسيحة ويتذكر وجود صورة كبيرة لحافظ الأسد. وربما كانت هناك شرفة، وإن لم تكن هناك شرفة، فإن P49 يتذكر أن المكتب كان جديدًا ومشرقًا، على العكس تمامًا من المكتب في القبو.

سأل فيدنير P49 إذا تحدثا [P49 وأنور] عن صورة حافظ. فقال P49 إنه لا يتذكر التفاصيل، لكنه يتذكر أنه [أنور] لم يتفق مع بشار الأسد ووجد P49 أنه من الغريب أنه كان يخبره بذلك. وأوضح P49 للمحكمة أن هذا كان بالطبع انطباعه الشخصي. وفقًا لـP49، بدا أنور أكثر انحيازًا لحافظ. وما أكّد ذلك لـP49 هو أن الصورة الكبيرة لحافظ كانت مختلفة عن الصور الموجودة في المكاتب والشركات والشوارع.

سأل فيدنير عمّا إذا اتصل P49 بأنور بعد إطلاق سراحه. فقال P49 أولًا، إنه قرأ على الفيسبوك شيئًا كاعتذار من أنور موجه إلى P49، لأنه لم يكن لديه معلومات الاتصال الخاصة بـP49 (يعتقد P49 أن ذلك كان بعد انشقاق [أنور] عن جهاز المخابرات)، وكان حول سبب اعتقال [أنور] لـP49. ولاحقًا، اتصل مساعده [أنور]، الذي أخذ [اعتقل] P49 من منزله، بـP49 على الفيسبوك وأخبر P49 أن أنور [رسلان] كان في ألمانيا ويرغب في التعرف عليه، إذا لم يمانع P49. كان P49 فضوليًا وتواصل معه [لم يحدد ما إذا كان مع أنور أو مساعده] في البداية عبر الواتساب بإرسال رسائل صوتية. وتملّك P49 الفضول حول سبب وكيفية حدوث العملية برمتها، لأن P49 فكر كثيرًا في الأمر، وأراد معرفة إذا كان أنور قد انشق بالفعل.

سأل فيدنير P49 عمّا قاله له أنور، أو إذا لم يقل أي شيء. فقال P49 إنهما اتفقا على أن يلتقيا في برلين (كانت معظم الرسائل بشكل عام أشبه بالتحيات وما إلى ذلك)، ولكن [أنور] اعتُقل قبل لقائهما.

سأل فيدنير P49 عمّا إذا أخبره أنور عن سبب انشقاقه. فقال P49 إنه لا يعتقد أنهما تحدثا عن موضوع كهذا. وكان النقاش أقرب إلى كونه حول كيفية معرفته [أنور] بوالد P49 والتقاءه به عدة مرات في الماضي، ولا أكثر من ذلك.

<u>استجواب من قبل المدعين العامين</u>

سأل كلينجه عمّا إذا بالإمكان سماع صرخات وأصوات التعذيب أثناء جلسة التحقيق الأولى. فسأل P49 كلينجه عمّا إذا كان يقصد "في غرفة [التحقيق]".

فقال كلينجه: نعم. فأكّد P49 ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا كان بالإمكان سماع ذلك في غرفة أنور. فقال P49 نعم بالتأكيد.

أنعش كلينجه ذاكرة P49 مقتبسًا من محضر استجواب الشرطة، "بالتأكيد، كان أنور يعلم بإجراء التعذيب هناك. لا شك في ذلك. وكان من الممكن سماع ذلك من الشارع. كان أنور على علم بما كان يحدث هناك". [لم يتمكن مراقب المحاكمة من سماع الاقتباس بالكامل]. سأل كلينجه إذا كان هذا صحيحًا. فقال P49 إنه لا يعرف سبب انشقاقه، لكن الباقي كان صحيحًا. إلا أن المؤكد هو أن هذا كان التوجه العام لجهاز المخابرات، حتى قبل الثورة. وحتى الشخص الطبيعي [العادي] يعرف ذلك [في سوريا].

أشار كلينجه إلى أن انطباع P49 عن العلاقة بين أنور والعنصرين الآخرَين في غرفة التحقيق كانت علاقة رئيس ومرؤوس. سأل كلينجه P49 كيف خلص إلى ذلك. وقد توصل P49 إلى ذلك من خلال عدة نقاط. فعندما كان [أنور] في المكتب، كانا في الخلف [خلف P49]. وكان أنور هو الشخص الوحيد الذي يتحدث تقريبًا ولم يتحدث أحد غيره. حيث اكتشف P49 وجود شخصين آخرين في الغرفة بعد مرور فترة. وهكذا تشكل لدى P49 انطباع بأنه كان الرئيس.

سأل كلينجه P49 إذا كان يتذكر كيف تحدث أنور مع العنصرين. فقال P49 إنه يعتقد أنهما كانا يخاطبانه بنبرة منخفضة قائلين "سيدي." وهي تقال عادة في سوريا لمن هم أعلى منك.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت هناك تعليمات أو أوامر من أنور. فقال P49 ليس لمن كانوا في الغرفة، لكنه كان من الواضح أنه أعطى الأوامر. "كلمته لن تصبح اثنتين" [ترجمة تقريبية، ويعني ذلك أن لا أحد يجرؤ على التشكيك في كلامه. ولا يحتاج أن يطلب مرتين].

سأل كلينجه P49 كيف كان يُعامل أثناء اعتقاله مقارنة بالمعتقلين الآخرين. فقال P49 إنه كان واضحًا منذ البداية أنه حظي بمعاملة خاصة، بناءً على معرفة كل الشعب السوري بالاستقبال في جهاز المخابرات. وأضاف P49 أن هناك مبالغات بالتأكيد، ولكن بشكل عام (ولدى P49 أصدقاء [تعرّضوا للاعتقال وأخبروه عن الظروف هناك])، فعادة ما يتعرض المرء للضرب بمجرد دخوله [الفرع] وكان ذلك منهجيًا. لكن ذلك لم يحدث لـP49؛ كانوا قساة فقط. يفترض P49 أنهم عاملوه معاملة خاصة جدًا بسبب "وضعه".

أشار كلينجه إلى أن P49 قال إنه فنان وتعرّف أنور على والده [الكلمة التي استخدمها كلينجه وP49 كانت "تعرّف على"].

سأل بوكر كلينجه عمّا إذا كان يقصد "عرف والده" بدلًا من "تعرّف على".

فقال كلينجه نعم، كان يقصد "تعرّف على". فقال P49 إن أنور هو من ذكر ذلك لـP49، وكان والد P49 معروفًا. أخبر [أنور] P49 أنه تعرف على والده، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه كان صديقًا لوالده. ربما تعرف [أنور] عليه [والد P49] عندما كان [أنور] يخدم في مكان آخر. هكذا عرفه، لكن نعم، كانت هناك معاملة خاصة.

سأل كلينجه عمّا إذا كان أنور يحترم عمل P49 أو عمل والده. فقال P49 إنه لن يقول إنه كان "احترامًا". حيث يعتقد P49 أنه لا يوجد احترام في المخابرات لأي شخصية مهما كان حجمها. فعلى سبيل المثال، ستكون قيمة المعلم هناك صفرًا. أشار P49 إلى أنه رأى معلّمًا للغة إنجليزية يتعرض للتعذيب (لم يرَ بل سمع ذلك [صحح نفسه]).

سأل كلينجه عمّا إذا كان لدى P49 انطباع بأنه لقي معاملة خاصة لأن أنور كان يقدّر الفنانين. فقال P49 إنه قد يقول ذلك، لكنه سيقول إن ما حدث معه هو أنه [أنور] عامل P49 "جيدًا" مقارنة بالطريقة التي يُعامل بها الآخرون. غير أنه لو كان سيتحدث P49 عن الإنسانية، فلن يكون ذلك "جيدًا" على الإطلاق. حيث كان هناك عنف منذ اللحظة الأولى وظلم مستمر في النظام بأكمله، ولم يكن [من] أنور فحسب. لذلك، عندما قال P49 "جيدًا"، كان ذلك مقارنة بما يحدث في سوريا، وليس بالمعايير الإنسانية.

سأل كلينجه P49 لماذا كان يُعامل بشكل مختلف مقارنة بالمعتقلين الآخرين في تحقيقاته. تدخل بوكر قائلًا إن السؤال قد أُجيب.

قالت كيربر إن السؤال لم يُجب ولهذا سأل كلينجه السؤال. سأل P49 عمّا إذا كان من الممكن تكرار السؤال.

سأل كلينجه P49 كيف سيشرح أسباب معاملته بشكل جيد مقارنة بالمعتقلين الآخرين. فقال P49 إن هذا بالطبع ليس أمرًا يمكنه تأكيده بنسبة 100%. لهذا أراد التعرف على أنور. إلا أن بإمكان P49 القول بأنه، وفقًا لرأيه الشخصي، تلقى معاملة خاصة جدًا بسبب مسيرته المهنية وعمله، وربما بسبب "أصله" [من غير الواضح ما إذا كان يقصد أصله في المجال الفني أم عرقه.]. يعتقد P49 أنه يجب أن يكون هناك شيء محدد لوضعه، لكي يعامله أنور بهذه الطريقة.

سأل كلينجه عمّا إذا كان توفيق يحترم مهنة P49 أو أصله. فقال P49 إنهم لم يُكنّوا له "احترامًا"، لكنهم أرادوا التأكد من أنه لن يعارضهم علنًا مجددًا. أشار P49 إلى أنه يريد التأكيد مرة أخرى على أنهم لا يُكنّون احترامًا لأي شخصية. وهذه هي طبيعة عملهم.

أشارت بولتس إلى أن P49 قال إن أنور أشار إلى المتظاهرين أثناء التحقيق على أنهم "حثالة". سألت بولتس عمّا إذا كان لدى P49 انطباع بأن أنور كان مؤيدًا للنظام ضد المتظاهرين. فقال P49 إنه شعر بصراحة أن التحقيق برمته كان مسرحية [عرض]. ولم يكن P49 مقتنعًا بما قاله [أنور]، ولا هو [لم يقتنع أنور بكلام P49]. وكانا يلعبان أدوارًا لينتهي الأمر بأمان. حتى أن P49 يذكر أنور [رسلان] أدلى بتعليق في مرحلة ما وسأل P49 إن كان ينبغي أن يقوما [أنور وP49] بعمل سيناريو لـ"هذا الأمر" وما إذا كان من الممكن أن يكونا ممثلين. فأجاب P49 أنور: "بجدارة".

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار بوكر إلى أن المدّعي العام سأل P49 عمّا إذا كان يُعامل بشكل جيد مقارنة بالمعتقلين الآخرين. سأل بوكر عمّا إذا كان ذلك مرتبطًا بأنور أم بفرع الخطيب، وكيف عامل أنور "الآخرين". فسأل P49 عمّا إذا كان فهمه لسؤال بوكر صحيحًا وأنه كان يسأل كيف عامل أنور الآخرين.

أشار بوكر إلى أن P49 قال "هو" و"الآخرين"، وأراد أن يعرف ما عناه P49 بذلك. فقال P49 إنه لا يعرف كيف عامل السيد أنور [رسلان] الآخرين، بل كيف عامله أنور فحسب.

أشار بوكر P49 إلى موضوع والد أنور وP49 وذكر أن P49 قال إنه ربما تعرفا على بعضهما البعض قبل الخطيب. سأل بوكر P49 عمّا كان يقصده بعبارة "قبل الخطيب". سأل بوكر P49 كيف يعرف متى تحدثا إلى بعضهما البعض. فقال P49 إنه علم بكل هذا من خلال أنور [رسلان]. ولم يخبر والد P49 إياه بذلك. وأخبره [أنور] P49 أنه كان يعرف والده.

أشار بوكر إلى أن P49 قال إن أنور تعرّف على/كان يعرف والد P49. تساءل بوكر عمّا إذا كان P49 يعني، بهذا التعبير، أنهما كانا أصدقاء. فقال P49 إنه حسب ما يذكر، لم يكونا أصدقاء على المستوى الشخصي. زار والد P49 المكان الذي كان يعمل فيه أنور [رسلان] قبل هذا المكان [أي قبل الخطيب]. ربما كان [أنور] يعيش في نفس المكان الذي كانت تعيش فيه عائلة P49. وربما اعتاد أنور رؤية والده في الشارع أمام منزل عائلة P49. لا يظن P49 أنها كانت علاقة شخصية.

سأل بوكر P49 كيف يعرف مكان عمل أنور السابق. فقال P49 لا، لم يكن مكان عمله. يعتقد P49 أن أنور كان يعيش بالقرب من عائلة P49 وكان يرى والده بالصدفة [اعتادا أن يلتقيا ببعضهما صدفة] وكان يسلّم عليه. هذا ما فهمه P49 من أنور. جاء كل هذا من أنور [أخبر أنور P49 بذلك].

قال بوكر إن هذا قد يكون إشكالية بالنسبة لـP49 أو بانز. أشار بوكر إلى قول P49 إنه قرأ منشورًا لأنور على الفيسبوك يوضح أنه اضطر إلى اعتقال P49. قال بوكر إنه عندما يسمع ذلك، فإنه يعتقد أن أنور اضطر إلى اعتقال أشخاص آخرين أيضًا ["اضطر" بمعنى أنه "لم يكن أمامه أي خيار"]. أوضح P49 أنه سيقول، أن ما نُشر على الفيسبوك، على حد ما يتذكر، كان ينص على أن أنور اضطر إلى اعتقال P49 بسبب المعلومات التي تلقاها رئيس الفرع، بأن P49 كان في المنزل. وقال أيضًا إن اسم P49 كان بالفعل على قائمة المطلوبين للاعتقال وأنه [أنور] كان يحاول طيلة الوقت ألا يعتقل P49.

أشار بوكر إلى أن P49 ذكر اسم [حُجب الاسم] [AS] وأنه ورد في المنشور [على الفيسبوك] أن AS كان هو من حاول ألا يعتقل P49. سأل بوكر ما إذا كان P49 متأكدًا من أن أنور هو من قال ذلك. فقال P49 إن AS هو مساعد أنور [رسلان] الذي جاء إلى منزل P49 لاعتقاله. ولا يعتقد P49 أن AS كان لديه سلطة اعتقاله بمفرده، في حين أن أنور رسلان يمكن أن يوقف [أمر] اعتقاله.

أشار بوكر إلى أن P49 قال إن أنور كتب ذلك المنشور على الفيسبوك، بينما في الواقع، كان AS هو من فعل ذلك. فقال P49 إنه بحسب ما يتذكر، كان هناك اعتذار من أنور على الإنترنت بشأن P49، قائلًا إنه كان عليه أن يعتقله لكنه لم يرد فعل ذلك. إن P49 ليس متأكدًا، ولكنه يمكن أن يكون سوء فهم، وقد يكون بالتالي AS هو من قال ذلك على الإنترنت.

أشار بوكر إلى أن AS قال إنه تلقى أوامر باعتقال P49. تساءل بوكر عمّا إذا كان لدى [AS] اتصال غير مباشر مع رئيس الفرع. وسأل بوكر P49 عمّا إذا كان من الممكن أن يكون رئيس الفرع هو من أمر باعتقال P49.

قال بوكر إن P49 لم يذكر اسم توفيق يونس في استجواب الشرطة، لكنه "اليوم" أشار إلى رئيس الفرع باسم توفيق يونس. سأل بوكر عمّا إذا كان P49 يعرف توفيق يونس. فقال P49 إن ذلك ينطوي عليه عدة أسئلة.

سأل بوكر عمّا إذا التقى P49 توفيق قبل أو بعد اعتقاله. فقال P49 إنه بخصوص توفيق، فإن P49 التقى به مرة واحدة فقط في ذلك الوقت [أثناء اعتقاله وقبل إطلاق سراحه].

سأل بوكر إذا صافح توفيق يد P49 وسلّم عليه. فقال P49 إنه شعر أن توفيق كان مُجبرًا على أن يسلّم على P49 وأن P49 فاجأه [بأنه بدأ السلام] وهو ما لم يتوقعه توفيق.

أشار بوكر إلى أن توفيق أصيب بخيبة أمل وكان يتوقع اعتذارًا من P49. سأل بوكر لماذا أصيب توفيق بخيبة أمل. فقال P49 إنه يعتقد أن توفيق أراد "ذلك" وأن يرى P49 منكوبًا أثناء مشهد الإفراج عن P49... [قاطع بوكرP49].

قاطعه بوكر، "لكن ذلك لم يحدث". فأجاب P49، مع الأسف.

سأل بوكر عمّا كان يتوقعه توفيق. فقال P49 إن توفيق كان يتوقع أن يركع P49 على الأرض ويبكي ويقول "آسف" ويعتذر لوالده. وأراد [توفيق] أن يقول لـP49 إنه كان أحمقًا وأن الناس خدعوا P49 ليذهب إلى العزاء وتحويله إلى مظاهرة.

سأل بوكر كيف كانت العلاقة بين أنور و"الشخص الذي كان P49 متأكدًا بنسبة 90% من أنه توفيق" وكم من الوقت مكثوا في الغرفة. فقال P49 إنه لا يعتقد أن أنور كان معهم في الغرفة. حيث أنه اصطحب P49 إلى الغرفة فحسب. هذا ما يتذكره P49: أي أن أنور اصطحبه ثم غادر. ربما "تقابلنا" [P49 وأنور] مرة أخرى عندما "كنا" [P49 ووالده] متجهين إلى الطابق السفلي [عند الإفراج]، لكن P49 لا يتذكر.

سأل بوكر عمّا إذا كان صحيحًا أن P49 قال إن أنور يريد أن يوضح له أن المتظاهرين كانوا حثالة. وسأل بوكر P49 لِمَ قال أنور ذلك وما إذا فهم P49 ذلك بتلك الطريقة بسبب الظروف المحيطة. فقال P49 لا، إن [أنور] قال ذلك وكانت تلك هي وجهة نظر النظام بأكمله. قال أنور إن "هؤلاء غير متعلمين، وفقراء [من الناحية المادية]، ومستعدون لفعل أي شيء ولتخريب البلاد من أجل المال". ذكر العديد من الأمثلة ثم أحضر الشاب الذي تحدث عن الموز وقال إن هذا الشاب وافق على التظاهر من أجل الموز.

سأل بوكر إن كان الشخص الذي تحدث عن الموز مصابًا. فقال P49 لا، لم يكن لديه جروح، ولكن كان من الواضح أن نفسيته كانت محطمة [مدمرة]. لقد تصرف بشكل دوني [كان هناك لبس في ترجمة العبارة. عنى P49 أن الشخص كان يتصرف كما لو أنه بلا قيمة قائلًا "أنا أحمق ولا فائدة مني، أستحق هذا" إلخ.].

أشار بوكر إلى أن P49 قال في استجواب الشرطة عن ذلك الشخص إنه بدا أنه كان معتقلًا هناك لفترة طويلة. وكان من الممكن أنه اعتقل لأنه كان مسلحًا. ثم أزيلت العصابة عن P49 لرؤيته. قال بانز إن الاقتباس كان خاطئًا.

سأل بوكر P49 كيف كان رد فعل أنور عندما قال P49 إنه لا يوافق على عنف النظام. وسأل بوكر عمّا إذا قال P49 أثناء التحقيق مع أنور إن هناك عنفًا من جانب النظام. سأل P49 بوكر إذا كان يسأل عمّا إذا كان P49 قد سأل أنور إذا كان هناك عنف من قبل النظام.

فقال بوكر لا. كان يسأل عمّا إذا قال P49 ذلك، وليس عمّا إذا سأل عن ذلك. فقال P49 إنه بحسب ما يتذكر، إن P49 أخبره [أنور] أن العنف كان قائمًا.

سأل بوكر ماذا كان رد أنور. فقال P49 إنه يعتقد أن إجابته [أنور] كانت لا، لا يوجد عنف ولا تعذيب.

سأل بوكر عمّا إذا تشكّل لدى P49 انطباع بأن هذا كان رأي أنور أم أنه [أنور] كان يكذب. كان واضحًا لبوكر أن أنور قال ذلك، لكنه أراد أن يعرف إن كان P49 يشعر أن أنور كان جادًا. فقال P49 إنه لا يستطيع الجزم، لكنه لا يعتقد أنه [أنور] كان جادًا في إجابته.

أشار بوكر أن P49 قال في استجواب الشرطة إن أنور أحضر للتحقيق شخصًا اعتُقل لأنه شارك في أنشطة مسلحة ضد النظام، ومع ذلك، لم يتعرض للتعذيب. سأل بوكر P49 عمّا إذا كان هذا هو الشخص الذي تحدث عن الموز. فقال P49 لا، ربما أحضر [أنور] الشخص المسلح وظن P49 أنه الشخص الذي تحدث عن الموز لأنه [علق] في ذهنه. قال المسلح إنه أطلق العيارات النارية على الشرطة ولم يتعرض للتعذيب. يعتقد P49 أن الشخص الذي أُحضر كان الشخص الذي أطلق العيارات النارية [المسلح].

سأل بوكر P49 إذا أُحضر الشخص الذي تحدث عن الموز أيضًا وإذا كان هناك شخصان. فقال P49 إن قصة الموز حدثت، لكن ربما خلط P49 [قصة] الموز مع المسلح.

سأل بوكر ماذا عن عبارة "أُزيلت عصابة العينين في تلك المرحلة". فقال P49 إن هذا ما لا يستطيع تذكره. وكان يمكن أن يحدث ذلك في نهاية [الجلسة] الأولى أو الثانية عندما أطلق سراحه.

سأل بوكر عمّا إذا تزامنت إزالة العصابة مع جلب الشخص المسلح. فقال P49 إن لها [ربما كان يقصد "عصابة العينين" لأنه استخدم كلمة "لها" المؤنثة والكلمة المستخدمة لعصبة العينين مؤنثة في اللغة العربية] علاقة بالموضوع، ولربما أُحضر ذلك الشاب في المرة الثانية. "دعني أقلها [أصغها] هكذا:" في جلسة التحقيق الأولى، أمسك P49 بالكرسي دون أن يرى؛ ثم، في وقت لاحق خلال تلك الجلسة أو في الجلسة الثانية، أُزيلت العصابة، وعرض [أنور] لـP49 الشخص الذي أطلق العيارات النارية/الرصاص [على الشرطة]. ولا يتذكر P49 ما إذا كانت في نهاية الجلسة الأولى أم في الجلسة الثانية.

سأل بوكر عمّا إذا تلقى أنور مكالمة هاتفية خلال الجلسة الثانية لإبلاغه بوصول والد P49. فقال P49 إن هذا حدث أثناء الجلسة الثانية، في الطابق العلوي.

سأل بوكر عمّا إذا تلقى أنور المكالمة الهاتفية في غرفة التحقيق أو في مكتبه في الطابق العلوي. فقال P49 لا، عندما صعد P49 مع أنور إلى الطابق العلوي، تلقى مكالمة هاتفية أو [ربما] دخل شخص [المكتب] وأخبره [أنور] أن والد P49 كان هناك، ونتيجة لذلك، "صعدنا" [P49 وأنور] إلى الطابق العلوي [إلى الطابق فوق مكتب أنور إلى مكتب توفيق].

قال بوكر، "مكتب الشخص الذي أنت متأكد بنسبة 90٪ أنه كان توفيق يونس". فأكّد P49 ذلك.

لخص بوكر ذلك بأن P49 صعد طابقًا واحدًا، ثم طابقًا آخر. سأل بوكر في أي طابق أُزيلت العصابة. فقال P49 إن العصابة أُزيلت عندما كان في الطابق السفلي، في القبو.

سأل بوكر P49 عمّا تحدث عنه والده وتوفيق في تلك الغرفة. فقال P49 إنهم اتصلوا بوالده بعد ثلاثة أيام من دون أن يعرف مكان P49 (اتصل والد P49 بالعديد من الأشخاص ليسأل عن مكانه). لم يعرف والد P49 من اتصل به ولكن الشخص قال إن ابنه، [حُجب الاسم]، كان في الخطيب. وأخبرهم والد P49 أنه لا يعرف مكان الفرع وأنه لا يستطيع القيادة. وسألهم إذا كان بإمكان أحدهم أن يأتي ويأخذه. فأرسلوا سيارة وأحضروه [والد P49] إلى الفرع.

سأل بوكر كيف عرف P49 بذلك. فقال P49 من خلال والده.

أشارت كيربر إلى أن القضاة كانوا بحاجة إلى استراحة وسألت بوكر عن مقدار الوقت الذي يحتاجه. واقترح بانز أنه نظرًا لأن اليوم كان اليوم الذي يذهب فيه معظم الناس إلى بيوتهم، فربما إذا لم يكن هناك الكثير من الأسئلة، يمكنهم إنهاء الجلسة قبل استراحة الغداء. قال بوكر إنه يحتاج إلى حوالي 15 دقيقة. لم يكن لدى أحد أسئلة سوى رايجر وأوميشين. وقالت كيربر إذا كانت المدة 15 دقيقة فقط، فستُستأنف الجلسة.

سأل بوكر P49 إذا أخبره والده عن سبب إحضاره إلى الفرع. فقال P49 "إنهم" قالوا له "تعال وخذ ابنك".

أشار بوكر إلى أن P49 قال إن هناك محققًا خيّرًا وآخر سيئًا. سأل بوكر عمّا إذا كانت هناك علاقة بين كون المحقق خيّرًا ورتبته. فقال P49 بالطبع أن هناك علاقة بينهما، لأن أنور كان في مرتبة أعلى من الذي حقق مع P49. وكانت الرتبة العسكرية لذلك الشخص أدنى من رتبة أنور.

سأل بوكر P49 كيف عرف ذلك. فقال P49 إنه [المحقق الثاني] لم يكن لديه مكتب. وأُجري [التحقيق] في الغرفة. وكان بإمكان P49 أن يعرف أنه [المحقق الثاني] كان أقل رتبة.

سأل بوكر عمّا إذا كان لدى P49 انطباع بأن المحققين الخيّرين والسيئين يعملون كفريق واحد، وكيف يصف العلاقة بينهما. فقال P49 إنها كانت كفكرة الجزرة والعصا (الثواب والعقاب).

أشار بوكر إلى أنه في استجواب الشرطة قال P49 إنه يمكن للمرء أن يعرف من صوت أنور أنه كان جادًا وأنه لم يكن عنيفًا. قال بانز إن على بوكر تلاوة السياق أيضًا لأن الشاهد لن يعرفه.

كرر بوكر أنه عندما كان P49 يتحدث مع أنور أثناء التحقيق، شعر أن أنور كان جادًا وليس عنيفًا. سأل P49 إن [كان السؤال ما إذا] كان أنور [رسلان] جادًا وليس عنيفًا.

فقال بوكر نعم، "أكان كذلك؟". قال P49 إنه لم يفهم. [شرح المترجم الشفوي السؤال لـP49]. أوضح P49 أنه بقوله إنه [أنور] لم يكن يلعب/يستمتع، و"لم يكن عنيفًا"، فإنه يعني أنه لم يكن هناك ضرب أو إهانة. إلا أن الوضع برمته كان عنيفًا. كان P49 في فرع جهاز المخابرات، وكان أحدهم يتعرض للضرب [أوضح المترجم الشفوي أن الكلمة، التي تُرجمت حرفيًا على أنها "يُقتل" تعني "يُضرب" باللغة العربية العامية] ثم ذهب P49 للتحقيق. [لم يتعرض P49 للضرب، لكنه عنى أنه كان في الزنزانة يسمع أصوات ضرب وتعذيب آخرين، ثم استُدعي للتحقيق].

شدد بوكر على أن P49 عنى أن الوضع كان عنيفًا، لا أنور. أشار بوكر إلى أن P49 قال إن أنور قدّم نفسه إلى P49، وسأل عمّا إذا كان هذا صحيحًا. فسأل P49 "أين؟".

أشار بوكر إلى أن P49 ادعى أن أنور أخبر P49 أنه يعرف والده وعمله وأنه يقدر والده عندما كانا [أنور وP49] في المكتب الرئيسي. قال P49 إنه لا يتذكر، فربما كان ذلك أثناء المرة الثانية.

سأل بوكر عمّا إذا كان P49 معصوب العينين أثناء التحقيق الثاني في 10 كانون الأول/ديسمبر، 2011. فسأل P49 عمّا إذا كان بوكر يقصد أثناء تحقيق أنور [رسلان] أم مع المحقق الآخر.

قال بوكر تحقيق أنور معه أثناء جلسة التحقيق الثانية. فقال P49 إنه لم يكن تحقيقًا، بل كان إفراجًا. حيث أُحضر P49 إليه [إلى أنور] وقال "أزل العصابة عن عينيه".

أشار بوكر إلى أن P49 قال أثناء استجواب الشرطة إن أنور سأل العنصر لماذا وضع العصابة على عينيه [P49]. فقال P49 إن أنور قال "أزل العصابة عن عينيه" لكنه لم يوجه خطابه إليه [كان أنور يخاطب السجّان].

أشار بوكر إلى أن P49 قال إن صورة حافظ لم تكن عادية. سأل بوكر عمّا كان مختلفًا فيها وما إذا كانت هناك صورة لبشار أيضًا. فقال P49 إنه لا يتذكر، لكنه يتذكر أنها لم تكن عادية. وكانت كبيرة. وبالطبع، كانت هناك صورة لبشار. من المستحيل ألا تكون هناك صورة له.

قال بوكر إن سؤاله كان ما إذا كان P49 يذكر أن هناك صورة لبشار، أم أن P49 استنتج ذلك منطقيًا. فقال P49 إنه لا يتذكر. فهو يتذكر صورة كبيرة لحافظ، لكن المرء يعرف تلقائيًا أنه كان هناك صورة لبشار. "إذا كانت [صورة بشار] معلقة في المخبز، فهي بالتأكيد معلقة في جهاز المخابرات".

قال بوكر إن الوضع "هنا" في ألمانيا مختلف. أشار بوكر إلى أن P49 وصف أن مكتب أنور كان جميلًا وكان لديه صورة كبيرة لحافظ الأسد. وفقًا لبوكر، قال P49 "كان لابد من وجود صورة لبشار". سأل P49 عمّا كان السؤال.

فقال بوكر إن P49 لم يتذكر ما إذا كانت هناك صورة لبشار الأسد في المكتب. فقال P49 إن ذلك كان طبيعيًا. فمن المستحيل ألا تكون هناك صورة لبشار. إنه شيء رسمي.

قال بوكر إنه عندما قال P49 " كان لابد من وجود صورة لبشار"، خلص بوكر إلى أن P49 لم يكن يعرف ما إذا كانت هناك صورة لبشار في المكتب. سأل P49 [المترجم الشفوي] عمّا إذا كان بوكر يقصد ما إذا قال P49 ذلك، أو ما إذا كان ذلك استنتاج بوكر. وقال P49 إن ما لفت انتباهه (بالنسبة لصورة حافظ) كان الحديث عن أن حافظ كان الزعيم الذكي والقوي والحكيم. حيث شعر P49 أن أنور [رسلان] كان معجبًا بحافظ أكثر من بشار. وجعلت الصورة الكبيرة لحافظ مع فكرة أنور [رسلان] P49 يفكر بتلك الطريقة. [خاطب P49 المترجم الشفوي] قائلًا إن استنتاجه [بوكر] خاطئ.

سأل بوكر عمّا قال أنور عن حافظ الأسد. فقال P49 إنه لا يتذكر. ربما قال [أنور] لـP49 إن هذه الصورة كانت... [توقف P49 لبرهة]. وقال P49 إنه لا يتذكر.

أنعش بوكر ذاكرة P49 مقتبسًا محضر استجواب الشرطة، "كان رجلًا عظيمًا وموته خسارة كبيرة للأمة". فقال P49 نعم، يعتقد أنه شيء من هذا القبيل.

أشار بوكر إلى قول P49 في استجواب الشرطة، "من ناحية أخرى، أعرف ما يعنيه أن أكون في جهاز المخابرات." سأل بوكر P49 عمّا كان يعنيه بذلك. فقال P49 إن ذلك كان يعني له عدة أمور. إحداها أنه [أنور] اتخذ قرارًا بالعمل في جهاز المخابرات السوري، وبالتالي، ليس لديه مشكلة في تعذيب الناس بسبب... [لم يكمل P49 الجملة] وقال P49 إنه لا يعرف ما هي قناعات [أنور] وما إذا كانوا [المعتقلين] مذنبين أم لا. لقد كانت فكرة يتفق معها. ثانيًا، وافق أنور على القيام بعمل خطير جدًا قد يؤدي إلى وفاته، ووافق على ذلك. وبما أنه على علم بذلك، عليه أن يتحمل العواقب.

سأل بوكر عمّا إذا كان P49 يعرف منذ متى كان أنور يعمل في جهاز المخابرات. فقال P49 إنه لا يعرف ولا يعرفه [أنور] شخصيًا. ويعرف P49 فقط أنه كان لوقت طويلة.

سأل بوكر عن معنى "وقت طويل" في اللغة العربية. "هل هذا يعني منذ 2011؟" فقال P49 لا، قبل ذلك، لأنه [أنور] أخبر P49 عن والده. ربما عمل في جهاز المخابرات في التسعينيات في فرع آخر.

سأل بوكر P49 عمّا إذا كان يقول إن أنور انشق لأنه كان ضد العنف. فقال P49 إنه لا يستطيع أن يقول لماذا انشق [أنور]. فهذا سؤال كبير.

سأل بوكر P49 عن رأيه في السبب، مع العلم أن أنور يعمل هناك منذ التسعينيات. فقال P49 إنه بالنسبة له، فالعمل مع النظام هو من أجل حماية/الحفاظ على النظام، ولا علاقة له بالوطنية. وربما كانت له [أنور] دوافع وطنية، مثل الدفاع عن الوطن. وقال P49 إنه لا يعرف لماذا قد يعمل المرء في جهاز المخابرات.

قالت أوميشين إنها أرادت اقتباس شيء من استجواب الشرطة: "التعذيب شاق/صعب. تعرضت للتعذيب من قبل الشرطة عندما كنت طفلًا. إذا قررت العمل هناك، فأنت على علم بما يحدث هناك. عندما أتحدث عن أنور، لا أستطيع أن أقول إنه ليس خيّرًا، لكن لا يمكنني أيضًا القول بأنه لم يرتكب جرائم". فقال P49 نعم، يعتقد أنه قال ذلك. لم تكن الترجمة/الترجمة الفورية دقيقة في بعض الأحيان [أثناء استجواب الشرطة]. حيث كان P49 يتعرض للتعذيب طوال الوقت عندما كان طفلًا، وعانى معظم أصدقائه من نفس الوضع مع الشرطة بدون سبب. قال P49 إنه مع ذلك لم يفهم [ما أرادت أوميشين سؤاله]... [قوطع حديث P49]. قالت أوميشين إنها أرادت فقط معرفة ما إذا قال P49 ذلك. ثم شكرته.

قال رايجر إن المتّهم قال في إفادته في 18 أيار/مايو، 2020 إن "المعتقل [حُجب الاسم] كان متظاهرا وكان يعلم أنني أتعاطف مع المعتقلين". فقال P49 إنه لا يستطيع قول ذلك، لأنه لم يكن على علم إلا بما حدث معه هو. وهناك الكثير من الإشاعات ولا يمكن لـP49 تأكيد ذلك.

سأل رايجر عمّا إذا كان لدى P49 انطباع بأن أنور كان متعاطفًا مع المتظاهرين. سأل P49 عمّا إذا كان رايجر يقصد "أثناء التحقيق".

فقال رايجر نعم. قال P49 لا، لم يكن يصدق أي شيء أثناء التحقيق، لأنه اعتقد أن الأمر برمته كان [كذبًا/تمثيلًا].

سأل بوكر كيف عرف P49 أن أنور لم يتعاطف مع المتظاهرين. فقال P49 إنه لم يقل إن أنور لم يكن متعاطفًا، بل قال P49 إنه لا يعرف ما إذا كان [أنور] متعاطفًا.

أشار بوكر إلى أن P49 قال إنه لم يكن يصدّق أي شيء على الإطلاق. سأل بوكر P49 عمّا إذا كان هذا يعني أن أنور لم يكن جادًا. فقال P49 إنه لم يقل إن أنور لم يكن جادًا. بل قال إن أنور كان جادًا دون أن يكون عنيفًا. حيث شعر P49 بأننا "كنا جميعًا نكذب على بعضنا".

[صُرف الشاهد الساعة 12:50 بعد الظهر]

أعلنت كيربر أن المفتش كنابمان سيُدعى إلى جلسة قادمة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:53 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة التالية في 8 أيلول/سبتمبر، 2021، الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 46 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 8 و9 أيلول/سبتمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم الثاني والتسعون – 8 أيلول/سبتمبر، 2021

أدلى P50، طبيب سوري [حُجِبت المعلومات] يبلغ من العمر 45 عامًا، بشهادته حول اعتقاله في فرع الخطيب حيث تعرّض للضرب. وقال للمحكمة إن الصدمة النفسية الناجمة عن الاعتقال كانت أشدّ من الصدمة الجسدية. وبصفته طبيبًا، فقد عالج أيضًا معتقلين سابقين. وأوضح P50 للمحكمة أن الاعتقال يمكن أن يغير شخصية الفرد تمامًا إلى الحد الذي يصبح فيه لدى المرء ميول للانتحار أو يصبح عنيفًا تجاه عائلته. كما تحدّث عن الإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه النساء المعتقلات.

ثم تلت رئيسة المحكمة قرار القضاة برفض طلب الدفاع باستدعاء سجّان سابق مزعوم في فرع الخطيب كشاهد.

وقدّم ثلاثةٌ من محامي المدعين بيانًا بشأن بيان المدّعي العام حول البلاغ السابق للمحامين بإدراج الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية إلى التهم.

اليوم الثالث والتسعون – 9 أيلول/سبتمبر، 2021

أدلى كبير المفتشين الجنائيين كنابمان من الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بشهادته حول استجواب شاهد لم يرغب في الإدلاء بشهادته في المحكمة في كوبلنتس. حيث استجوبت الشرطة الفرنسية الشاهد مرتين قبل أن يستجوبه مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية. ومع ذلك قال الشاهد لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية إنه لم يكن على استعداد للمشاركة في الإجراءات القضائية أو في المحاكمة في ألمانيا. كما رفض أمر الاستدعاء الصادر عن المحكمة.

سُمح لـP51، طبيب سوري، بإخفاء وجهه ومعلوماته الشخصية. وقد عمل P51 في مشفى الهلال الأحمر مقابل فرع الخطيب. وأخبر المحكمة عن الزيارات التي قام بها هو وزملاؤه للفرع حيث رأوا معتقلين في حالة جسدية سيئة. ومع ذلك، لم يُسمح لهم بتقديم الأدوية أو العلاج، باستثناء خياطة الجروح أو تضميد الإصابات الخطيرة. وأضاف P51 أن المشفى كان يُستخدم حصريًا من قبل الفرع لأن المرضى الآخرين مُنعوا من دخوله. كما نُقل المعتقلون إلى المشفى كمرضى دون ملفات طبية صحيحة، واكتظت المشرحة بالجثث التي استقبلتها من الفرع.

قدّم محامي المدعي بيانًا بخصوص طلب إضافة حالات الاختفاء القسري إلى التهم. كما قدّم **P50**، الذي قُبل بصفته مدعيًا، بيانًا موجزًا حول هذه المسألة، مُوضّحًا بالتفصيل تجاربه هو وعائلته مع الاعتقال وأقاربه المفقودين.

قدّم الدفاع طلبات لسماع ثلاثة شهود إضافيين لتقديم معلومات حول صحة شهادات أدلى بها شهود سابقون، إضافة إلى معلومات حول صلاحيات أنور الفعلية وشخصيته.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

يوم المحاكمة الثاني والتسعون – 8 أيلول/سبتمبر، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:35 صباحًا بحضور ثمانية أشخاص وصحفي واحد. ومثّل الادّعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. كان محامو الدفاع ومحامو المدعين حاضرين كالمعتاد.

مثل P50 برفقة د. أوميشين. وأشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أن المحكمة لم تستدعِ P50 ولكنه استُدعي من قبل د. أوميشين التي قدمت أيضًا طلبًا نيابة عن P50 للانضمام إلى المحاكمة بصفته مدعيًا ولقبول د. أوميشين محامية له. ولم تكن هناك بيانات بشأن طلب د. أوميشين ليتم قبولها بصفتها محامية للشاهد P50. قررت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، قبول د. أوميشين محامية للشاهد P50 طوال مدة شهادته في يوم المحاكمة هذا لأنه لم يكن قادرًا على ممارسة حقوقه دون محامٍ.

شهادة P51

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن المحكمة ستستمع إلى P50 للامتثال لواجبها في التحقيق القضائي. أُبلِغ P50، طبيب سوري يبلغ من العمر 45 عامًا، بحقوقه وواجباته كشاهد. نفى الشاهد وجود أي علاقة تربطه بالمتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أوضحت القاضي كيربر أن المحكمة علمت مسبقًا من د. أوميشين أن P50 دخل في نزاع مع النظام السوري وتم اعتقاله. طلبت كيربر من P50 أن يصف كيف دخل في نزاع مع النظام والإطار الزمني لاعتقاله. قال P50 إنه يود أولًا أن يشكر المحكمة وكل من شارك في إجراء هذه المحاكمة. قال عندما "بدأنا" الثورة في سوريا، كانت غايتهم إقامة دولة يحكمها القانون بحيث يكون لكل متهم الحق في الصمت والتحدث "وما شابه ذلك". ولذلك فإن المحكمة "هنا" كانت مهمة. ومضى P50 في سرد قصته.

كان لدى P50 عيادة طبية بالقرب من دمشق. ذات يوم، تلقّى والداه مكالمة من شخص قال إنه مريض. وبهذه الطريقة، حصل هذا الشخص على رقم الهاتف المحمول لـP50. واتّصل في نهاية المطاف بـ P50 الذي أعطاه موعدًا. قال P50 عندما حضر هذا الشخص – رجل صغير نسبيًا بوجه مستدير – إلى مكتبه، بدأ يروي قصته لـP50. بعد بضع دقائق، تلقّى هذا الرجل مكالمة وسأل P50 عمّا إذا كان لا يمانع بأن يجيب على المكالمة. فسمح P50 له بالإجابة. أخبر P50 المحكمة أنه، بصفته طبيبا، يجب أن يراعي رغبات مرضاه. ولكن هذه المرة كانت مراعاته خاطئة. واصل P50 ليصف كيف أخبر الرجل المتصل أنه سينتهي خلال ثلاثين دقيقة وسيكون "هناك". وبعد خمس دقائق، قرع عدة رجال يرتدون ملابس مدنية جرس مكتب P50. فتح P50 الباب فدخلوا. ألقوا القبض على P50 على الفور ووضعوا مسدسًا على رقبته. قال P50 إنه اتصل بأخته التي كانت في المكتب أيضًا، لكنها لم تسمعه. ثم اقتيد إلى الطابق السفلي حيث كانت تنتظره سيارة كبيرة. سُحِب قميص P50 فوق رأسه وكان عليه أن يجلس في المقعد الأوسط، وكان شخصان يجلسان إلى يساره ويمينه. ثم قادوا السيارة لمدة عشر دقائق تقريبًا. لم يعرف P50 الوجهة. قال للمحكمة إنه لا يستطيع تقديم أطر زمنية محددة لأنه كان في حالة صدمة. ثم اقتيد إلى داخل مبنى لم يكن يعرف موقعه في ذلك الوقت.

تذكر P50 أنه كان عليه أن ينزل بضع درجات إلى طابق سفلي. على الجانب الأيسر كان يوجد "مكان أشبه بالردهة" حيث تم تفتيشه. قال P50 إنه اضطر إلى خلع ملابسه، لكنه لم يكن متأكدًا مما إذا كان عليه أيضًا خلع سرواله الداخلي في هذه المناسبة أو ما إذا كان ذلك قد حدث في مناسبة أخرى. تم أخذ متعلقاته الشخصية وسُمح له بارتداء ملابسه مرة أخرى. ثم نُقل بعد ذلك إلى زنزانة جماعية كان فيها عشرات المعتقلين. اضطر إلى البقاء هناك حوالي خمس عشرة دقيقة قبل أن يتم نقله إلى زنزانة أخرى. قال P50 إنه لا يستطيع تذكر رقم الزنزانة، لكنه يفترض أنها كانت تحمل الرقم 1. كان هناك شخص آخر في الزنزانة من دوما. قال P50 إن هذا الشخص أصيب بجروح كثيرة في وجهه ورأسه وكان يرتدي ضمادة حول رأسه. بقي هذا الشخص في الزنزانة لمدة يومين قبل أن يُنقَل إلى مكان آخر.

مضى P50 يشرح أنه لا يستطيع تحديد موعد محدد لبدء جلسات التحقيق. لم يستطع تحديد ما إذا كان الوقت ليلًا أو نهارًا، ولا في أي طابق جرى التحقيق. قال P50 "إنهم" كانوا يريدون معلومات عن أنشطته ولكن في البداية أنكر كل شيء. ثم طُلب منه الاستلقاء على بطنه على الأرض ورفع قدميه. ثم ضُرِب على قدميه باستخدام أداة قبل إعادته إلى زنزانته. قال P50 إنه أُخِذ بعد ذلك مرة أخرى. "أرادوا" الحصول على معلومات حول P50 وواجهوه بمعلومات عن زملائه. قيل له إنه إذا لم يؤكد، فسوف يعاقَب. وصف P50 كيف قيل له ذات مرة: "سأضربك عشرين مرة، وإذا سمعت صوتك، فسأزيد عدد الضربات". قال P50 إن هذا النوع من التحقيق تكرر حوالي عشر مرات. وتعرّض ذات مرة للضرب وهو واقف. لم يكن P50 متأكدًا مما إذا كان قد تعرّض للضرب باليدين أو للركل، لكن الشخص الذي فعل ذلك كان يقف أمامه. أوضح P50 كذلك أنه وُضِع في مواجهة مع ثلاثة أشخاص: كان P50 يقف في غرفة وكان هناك [معتقل آخر] على الأرض. أخبر P50 المحكمة أنه كان معصوب العينين على الدوام. وكلما قال [المعتقل الآخر] شيئًا، كان يُضرَب.

أرادت كيربر أن تعرف مَن تعرّض للضرب تحديدًا عندما قال المعتقل الآخر شيئًا لم يعجب المحقق. فقال P50 إن المعتقل الآخر تعرّض للضرب. وأضاف أن هذا الشخص جاء إلى السجن بعد P50. وفقًا لـP50، كان القصد هو مواجهة هذا الشخص بأقوال P50.

سألت كيربر كيف عرف P50 أن المعتقلين الآخرين وصلوا إلى الفرع بعده. قال P50 إنه لا يعرف بالضبط متى [وصل هذا الشخص]. ولكن عندما وصل P50، لم يكن هذا الشخص موجودًا. لذلك خلص P50 إلى أنه إما جاء في نفس الوقت أو بعد P50. على أي حال، كان P50 موجودًا قبل هذا الرجل. أضاف P50 أنه التقى "بهم" بعد الإفراج عنهم، و"هم" قالوا لـP50 إنهم قُبِض عليهم بعده.

شكرت كيربر P50 وقالت له أن يستمر. واصل P50 ليصف أن معتقلًا آخر كان جاثيًا على ركبتيه في الغرفة. وخضع لنفس الإجراء: طُرحت عليه أسئلة وتعرّض للضرب. قال P50 إنه لا يستطيع أن يتذكر مكان وجود الشخص الثالث، لكنه ربما كان يقف مقابل P50. أضاف P50 أنه يفترض أنه مكث في الزنزانة رقم 1 لمدة خمسة أيام قبل نقله إلى زنزانة أخرى. قال للمحكمة إن [الزنزانة] كانت على شكل حرف "L". اعتُقل P50 لأول مرة في الزنزانة رقم 1. وكانت زنزانته الجديدة على يمين زنزانته القديمة. أمضى 25 يومًا في الزنزانة الجديدة. وأضاف P50 أنه بالقرب من الزنزانة الثانية كان هناك تلفزيون في الزاوية وغرفة أخذ فيها السجّانون قسطًا من الراحة. [وصف P50 مخطط المكان بيديه على الطاولة أمامه]. أضاف أنه كان في البداية في الزنزانة رقم 1، ثم نُقل إلى اليمين حيث كان هناك ردهة، ثم نُقل في النهاية إلى الزنزانة رقم 2.

طلبت كيربر من P50 أن يرسم رسمًا تخطيطيًا للمكان. [أعطي P50 ورقة وقلمًا.]

سألت كيربر عمّا إذا كان P50 يتحدث عن زنزانة منفردة أو زنزانة جماعية عندما أشار إلى الزنزانة رقم 2. أوضح المترجم أن P50 كان يتحدث عن "زنزانة" وليس "منفردة" [زنزانة منفردة].

قالت كيربر إنها تود عرض الرسم التخطيطي الذي رسمه P50 على الشاشات في المحكمة وتقوم بمعاينته.

[ما يلي هو إعادة إنشاء للرسم التخطيطي الذي رسمه P50 بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه ورؤيته في المحكمة.]

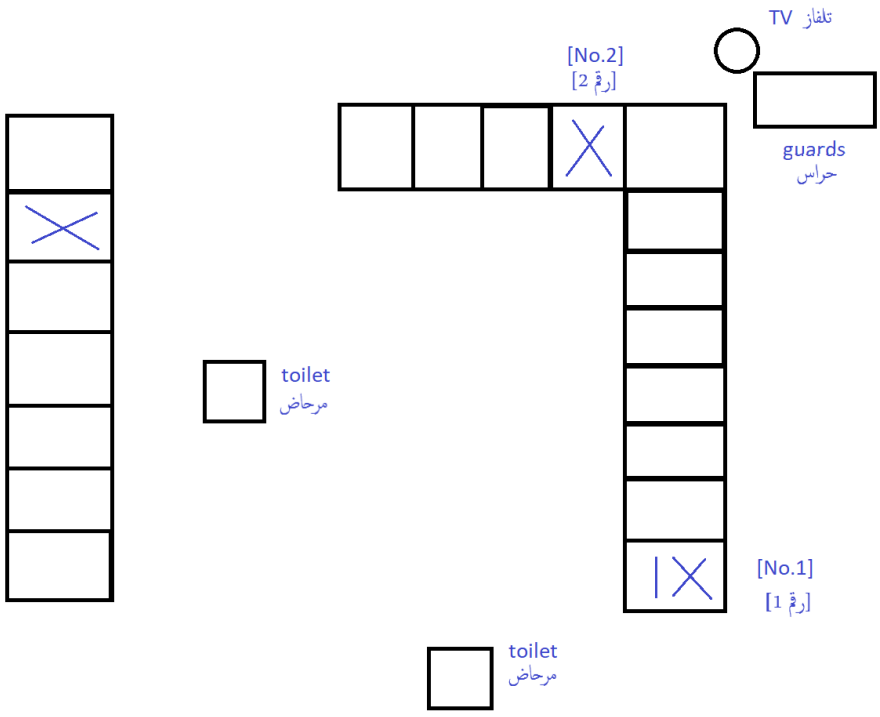

أوضح P50 أن الزنزانة رقم 1 هي التي مكث فيها لمدة يومين. وكانت الزنزانة رقم 2 هي التي مكث فيها لمدة 25 يومًا وكان التلفزيون وغرفة السجّانين في الزاوية. وكان المرحاض الموجود أسفل الرسم هو المرحاض الذي استخدمه عندما كان معتقلًا في الزنزانة رقم 1. قال P50 إنه يفترض أن هناك زنزانة جماعية في أسفل الرسم (حسب المخطط الذي رسمه P50، وليس من حيث الطوابق، كما هو موضح في استفسار القاضي كيربر.) قال P50 إن هناك ردهة تؤدي إلى الزنزانة رقم 2، وقد وضع علامة "X" عليها في رسمه التخطيطي. عندما كان في هذه الزنزانة، كان عليه استخدام المرحاض الموجود في منتصف الرسمة. قال P50 إن هذا كان كل ما استطاع أن يتذكره.

سأل القاضي فيدنير ما إذا كانت الزنزانة رقم 1 زنزانة منفردة. فأكّد P50 ذلك.

أراد فيدنير معرفة حجم الزنزانة تقريبًا. قال P50 إن طولها مترين وارتفاعها مترين وعرضها متر واحد. كان لديهم بطانيتان.

سأل فيدنير عن نوع الزنزانة رقم 2، وما حجمها تقريبًا. قال P50 إن جميع الزنازين كانت بنفس الحجم تقريبًا.

خلص فيدنير إلى أنها كانت زنزانة منفردة أيضًا. قال P50 إنها كانت بنفس الحجم [نفس حجم الزنزانة الأولى].

سأل فيدنير عمّا إذا كان التلفزيون وغرفة السجّانين بالخارج بالقرب من الزنازين وكيف لاحظ P50 ذلك. قال P50 إنه كان بإمكان المرء سماع السجّانين وكانت هناك نافذة صغيرة يمكن من خلالها رؤية ما كان يحدث خارج الزنزانة. عندما لا يكون السجّانون موجودين، كان بإمكان المرء أن ينظر من خلال هذه النافذة ويتواصل مع المعتقلين الآخرين في الزنزانة المقابلة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P50 معتقلا في زنزانة جماعية أثناء اعتقاله في هذا السجن، بخلاف الزنزانة التي اعتقل فيها مع شخص آخر. قال P50 إنه في هذا السجن – علم لاحقًا أنه كان فرع الخطيب – اعتُقل في زنزانة جماعية مع معتقلين آخرين لمدة خمس عشرة دقيقة الأولى. وفي الأيام الأربعين المتبقية، اعتُقل في زنزانة من نوع مختلف.

سألت القاضي كيربر إذا كان لدى أي من الأطراف أسئلة بخصوص الرسم التخطيطي.

تساءل محامي المدعين شارمر عمّا إذا كانت تسمية الزنازين برقم 1 ورقم 2 هي طريقة الترقيم الخاصة بـP50 أو ما إذا كانت هناك أرقام في الزنازين. قال P50 إنه افترض وجود أرقام وأنه تم استدعاء الأشخاص من خلال رقم الزنزانة، مثل 1 و2. غير أن P50 لم يكن متأكدًا من الأرقام؛ يمكن أن يكون سبب تسميتها بهذه الطريقة لأنه كان في البداية في الزنزانة رقم 1 ثم رقم 2.

أشار القاضي فيدنير إلى قول P50 إنه لا يستطيع تذكر جلسات التحقيق بالضبط ولم يكن قادرًا على الرؤية. أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P50 يتذكر ما إذا كانت جلسات التحقيق قد جرت في نفس المكان الذي توجد به الزنازين أو إذا تم اقتياده إلى مكان آخر، ربما إلى الطابق العلوي. قال P50 إنه يفترض – لكنه لم يكن متأكدًا – أنه كان نفس المبنى. لم يستطع أن يتذكر ما إذا كانت هناك سلالم. أضاف P50 أنه كان في حالة صدمة وبالتالي لا يستطيع التذكر. كان المرء معصوب العينين ويركز على الأسئلة، ولا شيء غير ذلك.

تدخّل محامي الدفاع بوكر قائلًا إنه ربما فاته شيء ما: قال P50 إنه كان في الزنزانة الأولى لمدة خمسة أيام ثم 25 يومًا في زنزانة أخرى، لكنه قال بعد ذلك إنه اعتقل لمدة أربعين يومًا في المجموع. سأل بوكر عن مدة اعتقال P50 وما إذا كان بإمكانه إظهار الزنازين مرة أخرى على الرسم التخطيطي. أوضح P50 أنه اعتقل في فرع الخطيب لمدة أربعين يومًا في المجموع: خمسة أيام في الزنزانة رقم 1، و25 يومًا في الزنزانة "في الجزء العلوي" [من المخطط الذي رسمه] وحوالي عشرة أيام في زنزانة على اليسار.

طلبت القاضي كيربر من P50 الاستمرار في تقديم نظرة عامة، وسألته عمّا حدث بعد التحقيق مع P50. قال P50 إن مواضيع التحقيق كانت أحيانًا غريبة بعض الشيء: سُئل عن عمره، وعندما قال إنه يبلغ من العمر 36 عامًا، سُئل عمّا إذا كان قد تعرض خلال 36 عامًا لاعتداء من قبل أحد عناصر الشرطة أو أجهزة المخابرات، أو الحكومة. وعندما قال P50 لا، سُئل عن أسباب الثورة. [كان على المترجم أن يفكر قليلًا قبل أن يترجم الجملة التالية. تم تأكيد دقة الترجمة من قبل المترجمين الفوريين الآخرين] قيل لـP50 أن حقيقة أن الدولة لم تؤذِ أحدًا يجب أن تكون من باب المعروف (الجميل). قال P50 للمحكمة إن هذا أظهر طريقة مختلفة في التفكير بين النظام والشعب المطالب بالحرية والديمقراطية وإقامة دولة تحكمها سيادة القانون. لن يكفي ببساطة عدم إلحاق الأذى بالناس.

بحسب P50 فإن هذا يفسر الكثير مما حدث في سوريا: فالثورة بدأت بسبب هذه العقلية ولن يتوقف الناس حتى يصلوا إلى هدفهم. قال P50 إنه كانت هناك أقوال أخرى [من قبل المحقق في الفرع] من شأنها أن تشير إلى الاختلاف في العقلية. وأوضح للمحكمة أن هناك آية في القرآن تقول "عليها تسعة عشر" [في إشارة إلى جهنم/الجحيم]. تم استخدام الرقم "19" للمقارنة بين الغرفة التي اعتُقل فيها P50 وجهنم/الجحيم. تم تكليف تسعة عشر من الملائكة [خَزَنة جهنم] بمعاقبة المجرمين.

لاحظت القاضي كيربر أن P50 استخدم أيضًا مصطلح "كفار" الذي لم يُترجم وسألت P50 عمّا إذا كان يشير أيضًا إلى الكفار. فأكّد P50 ذلك.

مضى P50 في بيان أن المحقق الذي أشار إلى القرآن أشار إلى أجهزة المخابرات عند الحديث عن الرقم "19". وبحسب P50، كانت هذه الإشارة بمثابة اعتداء على السكان المدنيين والبشرية جمعاء.

أخبر P50 المحكمة أنه درس الطب البشري، وكان عضوًا نشطًا في اتحاد الطلبة، ونظّم الفعاليات، وشارك في الأنشطة اللامنهجية. أراد مساعدة الطلاب على مواصلة دراستهم في الخارج، لا سيما في الولايات المتحدة. سأل المحققون P50 عن هذه المسائل، لكن وفقًا لـP50، حدثت هذه الأنشطة قبل أحد عشر عامًا من ذلك التحقيق. أراد المحقق أن يعرف لماذا ساعد P50 الطلاب على السفر إلى الولايات المتحدة ووصفه بالخائن لأنه شجع الطلاب على السفر إلى الخارج. قال P50 للمحكمة إنه من المضحك أن بشار الأسد سُمح له بالدراسة في الخارج وحتى الزواج من امرأة تحمل الجنسية البريطانية، في حين لم يُسمح للطلاب الآخرين بالدراسة في الخارج. أراد P50 تقديم هذه الأمثلة لإظهار عقلية النظام.

سألت كيربر P50 عمّا حدث بعد ذلك، قائلة إنها إذا لم تكن مخطئة، فقد اعتُقل P50 في مكان آخر أيضًا. قال P50 إنه سيصف أولًا ما حدث في [الفرع 251].

قالت كيربر إن بإمكان P50 في الوقت الحالي تخطّي التفاصيل حول ما حدث في المعتقل وأن يصف ظروف الاعتقال العامة، وكيف كانت الزنزانة، وكيف عومل. فيما يتعلق بالطعام، أوضح P50 أنه في بعض الأحيان كان الطعام جيدًا وأحيانًا لم يكن كذلك. خسر 20 كلغ من وزنه، لذا لم يعد بنطاله مناسبًا واضطر إلى ربطه. أخبر المحقق P50 ذات مرة أن خسارة الوزن هو أفضل شيء يمكن أن يحدث لـP50. غير أن P50 قال للمحكمة إن المعاناة الفعلية كانت نفسية عندما كان في الزنزانة المنفردة. وصف P50 كيف خطرت له فكرة التسبب في مشاكل لمجرد الخروج من الزنزانة المنفردة ومعاقبته. لقد أراد فقط أن يشعر بأنه حي. فكّر P50 أيضًا في الانتحار [إذا استمر اعتقاله] لأنه لم يكن يعرف ماذا سيحدث تاليًا وما ستؤول إليه الأمور. قال P50 إنه "أُخِذ" في أيلول/سبتمبر [حُجِبت المعلومات] عندما كان يرتدي قميصا نصف كم وقميصًا آخر. وبعد شهر أصبح الجو أكثر برودة وطلب ملابس إضافية ومختلفة. حتى أنه اقترح على [السجّانين] أن يأخذوا المال الذي كان بحوزته عند اعتقاله ويستخدموه في شراء الملابس. فرفض السجّانون ذلك.

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان P50 يعني أنه تم اعتقاله في أيلول/سبتمبر [حُجِبت المعلومات] عندما قال إنه "أُخِذ". فأكّد P50 ذلك. سأل فيدنير عن العام. فقال P50 إنه كان في عام 2011. وأضاف أنه أخبر ضابط التحقيق أنه بحاجة إلى الكثير من الماء وأنه حصل على الماء.

قالت كيربر إن القضاة سيطرحون الآن بعض الأسئلة. أرادت أولًا أن تعرف ما الذي استطاع P50 أن يسمعه من زنزانته. قال P50 إن شخصًا ما تعرّض للضرب، وكان قادرًا على سماع ذلك. وصف P50 أنه عندما كان في الزنزانة رقم 1، كانت هناك غرفة أخرى يمكن للمرء أن يذهب منها إلى الخارج. عندما كان يجب أن يُعاقَب شخص ما لكن السجّانين لم يرغبوا في اصطحابه إلى غرفة التحقيق، كان هذا الشخص يعاقَب في هذه الغرفة الأخرى. وكان باستطاعة P50 سماع ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كان P50 قادرًا أيضًا على سماع ضوضاء الشوارع أو صوت الأذان أو المشاة. قال P50 إنه لم يسمع هذه الأصوات أثناء وجوده في فرع الخطيب.

أرادت كيربر أن تعرف ما الذي كان بإمكان P50 رؤيته داخل زنزانته، وما إذا كان هناك ضوء، وإذا كان الأمر كذلك، فمن أين أتى. أوضح P50 أن هناك قدرًا من الضوء في الزنازين الخارجية أكثر من الزنازين الداخلية. لم يتذكر ما إذا كان هناك ضوء داخل زنزانته، لكنه افترض أن ضوء الردهة كان يضيء زنزانته. وفقًا لـP50، كانت الزنازين الداخلية أعتم. ووصف كذلك أن هناك نافذة صغيرة بقياس 50x30 سم. كانت هذه النافذة تُفتح أحيانًا، وتُغلق أحيانًا. كما كان الباب يرتفع عن الأرض حوالي 5 سم. كان الضوء يمر عبر هذه الفجوة أيضًا.

سألت كيربر عمّا إذا كان الباب مصنوعًا من الخشب أم من الحديد. قال P50 إنه كان من الحديد...

أرادت كيربر طرح سؤال لكنها لاحظت أن P50 كان على وشك أن يقول شيئًا وطلبت منه الاستمرار. أوضح P50 أنه في النهاية، كان عليه أن يبصم على أوراق لم يقرأها. كان هناك ضباطا تحقيق أجريا تحقيقًا مع P50. قال P50 إنه لاحظ وجود صوتين. وذات مرة جاء "هذا" الشخص نحو P50 عندما لم يكن P50 معصوب العينين. قال P50 إن الشخص وقف خلفه قليلًا ولم يرد أن يراه P50. غير أن P50 تمكّن من رؤية ذلك الشخص والتعرّف عليه باعتباره الشخص الذي كان في عيادته.

أرادت كيربر معرفة ما حدث بعد أن أجبرَ P50 على توقيع الأوراق. قال P50 إنه كانت هناك معلومات تفيد بأنه يمكنه مغادرة الفرع. كان ذلك قبل عيد الأضحى مباشرة. افترض P50 أنه سيطلق سراحه وسيكون قادرًا على الاحتفال مع عائلته. وصف P50 أنه تم جمع [المعتقلين] ونقلهم. وبدلًا من إطلاق سراحهم، تم نقلهم مباشرة إلى أمن الدولة حيث تم تفتيشهم والتحقيق معهم. قال P50 إنه كان عليه أن يسلم كل ملابسه باستثناء سرواله الداخلي. كان هناك محقق نادى شخصًا تلو الآخر ووجّه إليهم التّهم. بغض النظر عن الإجابة، تعرّض المرء للضرب والسخرية. قال P50 إنه والمعتقلين الآخرين اتُهموا جميعًا بنفس الشيء وتعرّضوا جميعًا للضرب. عندما جاء دور P50، تلقى المحقق إشعارًا من رئيسه بالتوقف عن ضرب الأشخاص واقتيادهم إلى زنازينهم. قال P50 إن هذا هو سبب عدم تعرّضه للضرب. قال P51 للمحكمة إن كل هذا حدث في وقت قريب من عيد الأضحى. تم تقييد يديه خلف ظهره وبقي هناك لمدة 24 ساعة. قال P50 إن هذه كانت أسوأ ساعات حياته، وما زال يشعر بالألم في كتفه عندما يتذكر هذا الوقت.

أضاف P50 أنه استطاع سماع صوت الأذان لتقدير الوقت. كان يتم فك القيود عن أيدي المعتقلين وقت الطعام. تذكر P50 أنه كان هناك طفل، صبي، في نفس الزنزانة. لم تكن يداه مقيدتين فحسب، بل كان جسده مقيدًا بالسلاسل. قال P50 إنه اضطر هو نفسه إلى البقاء في هذه الزنزانة لمدة 24 ساعة قبل توزيع المعتقلين على زنازين مختلفة ووصول خمسين معتقلًا جديدًا.

كان هناك مرحاض داخل [الزنزانة الجديدة] ولم يكن بوسع المرء أن ينام إلا إذا كان مستلقيًا على جانبه أو ظهره. كانت الزنزانة ضيقة جدًا. تم أخِذ P50 للتحقيق من هذه الزنزانة مرة أو مرتين. لم يتعرّض للضرب أثناء التحقيق. قال P50 إنه اضطر هو ورفاقه من السجناء إلى البقاء هناك لمدة خمسة عشر يومًا قبل أن يتقرر إطلاق سراحهم. غير أن ذلك تأجل بسبب تغيير المناوبات/الورديات. تم الإفراج عن بعض المعتقلين، ولكن لم يتم الإفراج عن P50 وآخرين. لذلك نُقلوا إلى زنزانة أخرى حيث اضطروا للمكوث فيها لمدة يومين. أوضح P50 أن إطلاق سراحه كان مقررًا مبدئيًا يوم الخميس. ثم اضطر إلى البقاء يوم الجمعة أيضًا لأنه كان يوم عطلة. تم إطلاق سراحه في نهاية المطاف يوم السبت.

أخبر P50 المحكمة أنه نُقل إلى محكمة عسكرية حيث أتيحت له الفرصة لشراء شطائر وتناول الطعام. كان بالطبع مكانًا مختلفًا وأفضل من "الجحيم" الذي كان فيه من قبل. ثم اقتيد إلى سجن عسكري حيث تعيّن عليه مرة أخرى خلع ملابسه كلها. قال P50 إنه كان موقفًا غريبًا لأنه قبل ذلك لم يكن يستطيع النظر في المرآة. لم يكن يعرف كيف كان يبدو. كان يعرف فقط كيف كان شكل "زملائه". كانت هناك مرآة صغيرة جدا داخل السجن العسكري. قال P50 إنه كان غريبًا جدًا لأنه عندما نظر في المرآة ورأى انعكاس صورته، لم يعرف نفسه. تعيّن عليه أن يمكث في هذا السجن ليوم واحد قبل أن يُعرض على محكمة عادية في قصر العدل.

قال P50 إنه أنكر في المحكمة "بالطبع" كل شيء وأخبر القضاة أن جميع أقواله واعترافاته انتُزعت تحت التعذيب. أوضح P50 أن رحلته لم تنته في هذه المحكمة. نُقل إلى عدرا، وهو سجن معروف للمجرمين الخطرين وتجار المخدرات، وما إلى ذلك. بالنسبة لـP50 ورفاقه المعتقلين، كان الذهاب إلى هناك بمثابة حلم للهرب من الجحيم الذي كانوا فيه من قبل. قال P50 إنه اضطر إلى قضاء يوم واحد فقط في سجن عدرا "رهن التحقيق" قبل أن يتم نقله إلى سجن عادي حيث كان عليه البقاء لمدة خمسة عشر يومًا. كان سجنًا عاديًا حيث يمكن للمرء تقديم طلبات لمعرفة التهم الموجهة إليه خطيًا. قال P50 إنه ذات مرة أثناء اعتقاله في هذا السجن، كان هناك شخص من "الأمن" لأخذ معلومات من P50. ثم أُطلق سراح P50 بعد خمسة عشر يومًا. في يوم الإفراج عنه، حصل P50 على ختم واحد [على يده]. أخبر المحكمة أنه إذا حصل شخص ما على ختمين في يده، فسيتم نقله إلى سجن آخر، لكن P50 حصل على ختم واحد وتم إطلاق سراحه. مكث في سوريا خمسة أيام أخرى. وعندما وردته معلومات تفيد بأنه قد يتم القبض عليه مرة أخرى، قرر أن ينام في أماكن مختلفة. وبمساعدة أقاربه، اكتشف ما إذا كان اسمه مدرجًا في إحدى القوائم على الحدود. في [خُجِبت المعلومات] كانون الأول/ديسمبر 2011، ذهب P50 إلى الأردن.

شكرت كيربر P50 قائلة إن لديها سؤالًا آخر قبل الاستراحة. وسألت P50 كيف عرف أنه تم اعتقاله أولًا في فرع الخطيب ثم في إدارة المخابرات العامة. بخصوص الخطيب، أوضح P51 أن "الشباب" [رفاقه المعتقلين] كانوا يعرفون أنه الخطيب، لكن P50 لم يعرف كيف عرفوا ذلك.

سألت كيربر عمن أشار P50 عندما قال "الشباب". قال P50 إنه كان يقصد رفاقه المعتقلين.

سألت كيربر كيف تمكّن P50 من التواصل معهم لأنه أخبر المحكمة أنه كان معتقلًا في زنزانة منفردة. أوضح P50 أنه عندما كان المعتقلون متأكدين من عدم وجود سجّان حولهم، كانوا يتواصلون مع بعضهم البعض في الزنازين الأخرى. كانت الزنازين الموجودة على الجانب الأيسر كلها في صف واحد. كانت نافذة باب الزنزانة كبيرة نسبيًا، وإذا نظر المرء إلى الجانب، يمكنه رؤية الردهة بأكملها. إذا جاء [أحد السجّانين]، فإنهم يعطون بعضهم البعض إشارات.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هناك زنازين جماعية أيضًا. قال P50 إن الزنزانة التي قضى فيها أول 15 دقيقة كانت زنزانة جماعية.

استنتجت كيربر أنه كانت هناك زنازين جماعية. ومضت لتسأل P50 كيف عرف أن السجن الثاني الذي اعتقل فيه كان يتبع إدارة المخابرات العامة. قال P50 إنه لا يستطيع التذكر، لكن الأمر كان واضحًا بالنسبة له ولزملائه المعتقلين. أضاف P50 أنه كان يعرف الجميع هناك، حوالي خمسين شخصًا، وكل شخص لديه معلومة صغيرة.

نظرًا لعدم وجود أسئلة عاجلة، أعلنت القاضي كيربر استراحة لمدة 15 دقيقة.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

وزعت القاضي كيربر على الأطراف نسخًا من المخطط الذي رسمه P50.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدنير P50 عن الظروف العامة في "هذا الفرع" [الخطيب]، مشيرًا إلى أن P50 كان معتقلًا بشكل أساسي في زنزانة منفردة ولكن كان هناك شخص مصاب معه في الزنزانة المنفردة الأولى. طلب من P50 أن يخبر المحكمة من أين أتى هذا الشخص ومن أين أصيب بجروحه. قال P50 إنه لا يتذكر بالضبط ما أخبره به هذا الشخص، سواء أصيب أثناء الاعتقال أو قبل ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P50 أخبر المحكمة عن الضوء في الزنازين وسأله عمّا إذا كان قادرًا على معرفة النهار من الليل، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف استطاع ذلك. قال P50 إنه يعتقد أنه لم يكن قادرًا على معرفة الليل من النهار في الزنزانة الأولى حيث كان لمدة ثلاثين يومًا. وافترض أنه في فصل الشتاء، تسرّبت مياه المطر إلى الزنزانة الثالثة التي كان معتقلا فيها. تمكن P50 من تخمين الوقت بناءً على الوجبات التي حصلوا عليها وحقيقة أنهم حصلوا على الطعام مرتين يوميًا.

سأل فيدنير من أين جاءت مياه المطر إلى الزنزانة. قال P50 إنه لا يتذكر ما إذا كانت من الردهة أم المرحاض. كانت الذكريات مشوشة بعض الشيء ولم يستطع التذكر بالضبط.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P50 استخدام المرحاض متى أراد ذلك. نفى P50 ذلك، قائلًا إنه كان بإمكان المعتقلين استخدام المرحاض واحدًا تلو الآخر، مرتين يوميًا. كانت هناك أوقات محددة لاستخدام المرحاض.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن حالة النظافة العامة في الفرع، وما إذا كان P50 قادرًا على الاستحمام، وما إذا كانت الزنازين نظيفة أو متسخة. قال P50 إنه لم يكن هناك إمكانية له أن يغتسل لمدة أربعين يومًا. لم يغتسل. ومع ذلك، لم يستطع تحديد ما إذا كان مسموحًا لهم بذلك أم لا. في يومه الأخير هناك، سأل أحد السجّانين P50 لماذا كانت رائحته سيئة للغاية ولماذا لم يستحم. فأجاب P50 بأنه لم يكن متأكدًا من وجود حمّام. أخبر السجّان P50 أنه إذا أراد الاستحمام، كان سيُسمح له بذلك. فأجاب P50: بما أنه سيطلق سراحه على أي حال، فإنه يفضل الاستحمام في المنزل. خلص P50 إلى أنه لم يستحم في فرع الخطيب.

سأل فيدنير عمّا إذا كان المشهد الذي وصفه P50 للتو حدث في الخطيب. فأكّد P50 ذلك، موضحًا أن ذلك حدث بعد أربعين يومًا.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الحالة العامة في الزنازين وما إذا كانت متسخة أو نظيفة. قال P50 إنها كانت متسخة جدًا. كانت هناك بطانيات على الأرض، لكن هذا كان كل شيء. لم ير P50 حشرات ميتة أو أشياء من هذا القبيل. وبخصوص الهندام، أضاف P50 أن ذلك لم يكن من أولوياته.

سأل فيدنير عن عدد تقديري للمرات التي تم فيها التحقيق مع P50 في الفرع الأول. قال P50 إنه كان بحد أقصى عشر مرات. حدثت جلسات التحقيق بشكل متكرر خلال أول يومين. بعد ذلك، انخفضت الوتيرة شيئًا فشيئًا. عندما كانت هناك معلومات جديدة أو عند وصول معتقلين جدد إلى الفرع...

سأل فيدنير عمّا إذا كان P50 معصوب العينين دائمًا في طريقه إلى جلسات التحقيق وأثناء جلسات التحقيق. فأكّد P50 ذلك، موضحًا أنه كان عليه أن يرتدي عصابة على عينيه منذ اللحظة التي اقتيد فيها من زنزانته إلى حين عودته.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P50 قد تعرّض للضرب في الطريق [إلى جلسات التحقيق]. قال P50 إنه لا يستطيع التذكر.

أشار فيدنير إلى أنه بسبب العصابة التي كانت على عيني P50 أثناء التحقيق، لم يستطع رؤية الكثير أو لم يتمكن من رؤية أي شيء يحدث حوله. سأل P50 عمّا إذا كان بإمكانه معرفة عدد الأشخاص الموجودين من خلال الأصوات التي أصدروها. قال P50 إنه لم تتح له هذه الفرصة. لاحظ مرة واحدة فقط أن ضابط التحقيق كان يتحدث إلى شخص آخر. كانت محادثة مهمة. لذلك تذكر P50 أن هناك شخصًا ثانيًا. بخلاف ذلك، لم تكن لديه أي فكرة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان بإمكان P50 أن يعرف من تلك المحادثة ما إذا كان الشخصان تابعين لبعضهما إداريًا وما إذا تم إصدار أوامر. قال P50 إنه لم تكن هناك أوامر. كان حوارًا لتحضير أسئلة.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك أوامر بضرب P50 وما إذا كان قد تعرّض للضرب من قبل شخص آخر غير المحقق. قال P50 إنه إذا لم تخنه الذاكرة، كان الشخص الذي ضربه هو نفس الشخص الذي "حقق معه". لم يستطع أن يتذكر ما إذا كان أحدهم قد طلب وقف أو تكثيف الضرب. عندما صُفِع، كان الشخص الذي صفعه واقفًا أمامه مباشرة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P50 قد تعرّض لسوء المعاملة بطرق مختلفة أيضًا، بخلاف الضرب والركل. قال P50 إنه كانت هناك تهديدات ضد عائلته.

سأل فيدنير عمّا قيل. أوضح P50 أن التهديدات كانت عامة. كانت [السلطات] على استعداد لإحضار عائلته [إلى الفرع] أيضًا، وعبارات مماثلة. لم يستطع P50 تذكّر الأشكال الأخرى من سوء المعاملة الجسدية.

فيما يتعلق بتداعيات التعذيب وآثاره، سأل فيدنير P50 عمّا إذا كان قادرًا على المشي عندما أصيبت قدماه وما إذا كانت هناك أي تداعيات أخرى لسوء المعاملة. أوضح P50 أنه بعد تعرّضه للضرب على قدميه انتفختا ولم يتمكن من المشي. بعد أن تعرض للضرب على قدميه، قيل له أن يمشي عليهما حتى لا تنتفخا. غير أن P50 لم يصدّق ذلك وظنّ أن القصد هو زيادة إحساسه بالألم. ثم سمع من آخرين أنه كان من الجيد لو مشى عليهما. أضاف P50 أن إصبع قدمه الكبير كان منتفخًا عندما أطلق سراحه، لكن الورم اختفى بعد شهرين.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان المعتقلون الآخرون قد أخبروا P50 ما إذا كانوا قد تعرّضوا لسوء معاملة والكيفية التي حدث فيها ذلك. قال P50 إنه سمع من معتقل آخر تحدث عن شخص ثالث وُضِع حذاء في فمه وتعرّض لصدمات كهربائية.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P50 قد رأى معتقلين آخرين مصابين بخلاف الشخص الذي رآه في الزنزانة المنفردة. ذكر P50 أنه في أمن الدولة عندما نُقِل رأى شخصًا تعرّض لضرب مبرح على قدميه. في الزنزانة، كان P50 قادرًا على رؤية قدمي الشخص المتورمتين. كان بوسع المرء أن يسمع الناس وهم يتعرضون للتعذيب.

خلص فيدنير إلى أن هذا حدث في مكان اعتقال P50 الثاني، فرع أمن الدولة. فأكّد P50 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما لاحظه P50 في الفرع الذي تعرّف عليه على أنه الخطيب. لم يلاحظ P50 أي شيء هناك. وأضاف أنه كان برفقته شخص آخر في الزنزانة الأخيرة لمدة سبعة أيام. كان الشخص من حرستا وتم اقتياده للتحقيق والتعذيب كما أخبر P50. اقتاده العناصر [في الفرع] إلى مكان يخبّئ فيه أسلحة. كان هذا سبب تعرّضه للتعذيب عدة مرات.

سأل فيدنير ما حدث بالضبط لهذا الشخص. قال P50 إنه لا يعرف بالضبط، لكنه يعتقد أن الشخص قد تعرض للضرب والتعذيب لعدة أيام، ثم اعترف في النهاية. [أجرى القاضيان فيدنير وكيربر محادثة قصيرة.] أشار P50 إلى أنه ذات مرة عندما تحدث إلى المعتقلين في الزنزانة المقابلة لزنزانته، جاء شخص وأخذ معتقلًا وضربه وأعاده إلى الزنزانة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P50 قد تعرّض لعنف جنسي أو يعرف عن آخرين تعرّضوا لعنف جنسي. لم يتذكر P50 ما إذا كان قد لاحظ شيئًا من هذا القبيل أثناء الاعتقال. ولكن أثناء عمله، كان يعمل أيضًا مع ضحايا التعذيب، لا سيما أولئك الذين أطلِق سراحهم من السجن والنساء اللواتي كنّ معتقلات. لذلك كان لدى P50 الكثير من المعلومات حول [العنف الجنسي]. لكن ذلك لم يحدث له أثناء اعتقاله.

سأل فيدنير عمّا سمعه P50 عن مثل هذه الأشياء خلال عمله. أوضح P50 أن عددًا قليلًا من النساء تحدثن عن تعرّضهن للاغتصاب. كانت هناك معلومات ذات مرة عن تعرّض نساء للاغتصاب. قال P50 إنه أراد أن يشرح للمحكمة تبعات الاغتصاب بعيدة المدى على المجتمع السوري: كانت امرأة في سيارة مع زوجها وجارها وابنها. قُبض عليهم جميعًا عند نقطة تفتيش واحتُجزوا هناك لمدة ساعتين. انفصل الزوج والجار عن المرأة. تم إطلاق سراحهم جميعًا في نهاية المطاف. وكانت المرأة إحدى مرضى P50. كانت مكتئبة للغاية وذات ميول انتحارية وتفكر في قتل طفلها. سألها زوجها إذا كانوا [الرجال الذين اعتقلوا العائلة عند نقطة التفتيش] قد فعلوا أي شيء لها. نفت ذلك، لكن زوجها لم يقتنع. لأنه كان مع جارهم وانفصل عن زوجته، لم يصدقها. قال P50 إن المرأة أخبرت زوجها بأنها لم يُفعل بها أي شيء، لكنه أرسلها إلى أخصائي. علم فيما بعد من زميلته أن المرأة تعرضت للاغتصاب على ما يبدو. أخبر P50 المحكمة أنه أراد فقط توضيح أن هذه المرأة كانت على استعداد لقتل نفسها وطفلها لمجرد أنها سُئلت عمّا إذا كانت قد تعرّضت للاغتصاب.

قال فيدنير إنه يريد العودة إلى تجارب P50 الخاصة، وسأله عمّا إذا كان قد رأى قتلى في الفرع الأول حيث تم اعتقاله. نفى P50 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P50 قادرًا على رؤية شخص ما أثناء التحقيق معه ويمكنه التعرّف عليه. فأكّد P50 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P50 قد تذكر أنه رأى المدعى عليه [أنور رسلان] في إحدى هذه المناسبات. قال P50 لا، مضيفًا أنه كان قادرًا على التعرف على شخص ما مِن صوته.

قال فيدنير إنه أراد الحصول على نظرة عامة سريعة على الوقت الذي تم خلاله اعتقال P50، متسائلًا عمّا إذا كان من الصحيح أنه تم إلقاء القبض عليه في أيلول/سبتمبر [حُجِبت المعلومات] 2011. فأكّد P50 ذلك. سأل فيدنير عمّا إذا كان صحيحًا أن P50 بقي في الفرع الأول لمدة أربعين يومًا. فأكّد P50 ذلك. أراد فيدنير معرفة عمّا إذا كان صحيحًا أن P50 نُقل قبل وقت قصير من عيد الأضحى. فأكّد P50 ذلك. قال فيدنير إنه وفقًا للبحث الذي أجراه القاضيان عبر الإنترنت، كان عيد الأضحى من 6 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر، 2011. وسأل P50 عمّا إذا كان هذا الإطار الزمني صحيحًا من حيث فترات اعتقاله. فأكّد P50 ذلك مرة أخرى. أشار فيدنير إلى أن P50 نُقل بعد ذلك إلى فرع أمن الدولة في إدارة المخابرات العامة بعد خمسة عشر يومًا. فأكّد P50 ذلك. ومضى فيدنير مشيرًا إلى أن P50 كان وقتها في المحكمة العسكرية حيث اعتُقل هناك ليوم آخر. فأكّد P50 ذلك. خلص فيدنير إلى أنه في نهاية فترة اعتقاله بأكملها، كان P50 في سجن عدرا لمدة أسبوعين تقريبًا. فأكد P50 ذلك، مضيفًا أنها كانت خمسة عشر يومًا، وربما أقل قليلًا. أراد فيدنير معرفة متى تم إطلاق سراح P50 في النهاية. قال P50 إن ذلك حدث في [حُجِبت المعلومات] كانون الأول/ديسمبر 2011.

استجواب من قبل الادّعاء العام

قال المدّعي العام كلينجه إن المدعين العامين لديهم فقط بضعة أسئلة، بدءًا بسؤال حول المدة التي استغرقتها جلسات التحقيق تقريبًا. قال P50 إنها استغرقت من ساعة إلى ساعتين في كل مرة.

سأل كلينجه P50 عمّا إذا كان بإمكانه تحديد عدد تقديري للمرات التي تعرّض فيها للضرب أثناء التحقيق معه. قال P50 إنه حسبما يذكر فقد تعرّض للضرب في كل جلسة تحقيق تقريبًا. كان من المفترض أن يقدم معلومات في كل جلسة تحقيق. ولكن كان لدى المحققين المعلومات مسبقًا، لذلك لم يكن بإمكان P50 إنكارها. إذا لم تلق إجابة P50 استحسان المحققين، كان يعاقَب.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P50 قد تعرّض للضرب بشكل متقطع أو بدون انقطاع. قال P50 إنه تذكر التعرّض لعشرين ضربة متتالية ذات مرة.

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا كان P50 قد لاحظ وجود نساء معتقلات في فرع الخطيب. قال P50 إنه لا يستطيع التذكر.

أشار كلينجه كذلك إلى أن P50 اعتُقل في زنزانة منفردة طوال فترة اعتقاله تقريبًا في فرع الخطيب. وسأل P50 عمّا إذا كان لديه أي تفسير لسبب وجوده في الحبس الانفرادي وليس في زنزانة جماعية. قال P50 إنهم ربما افترضوا أنه كان يلعب دورًا كبيرًا في الأحداث في سوريا. أثناء نقله، كان معظم المعتقلين في المجموعة أطباء أيضًا. قال P50 إنهم عادة ما يختارون شخصًا واحدًا يكون بعد ذلك مدافعًا عن المجموعة. ولكن كانت هناك أوامر من الأعلى بعدم السماح لأي شخص بالتحدث إلى مجموعة P50. قال P50 إنه سيوضح: كانت الأوامر ألا يتحدث أحد مع هذه المجموعة. لذلك افترض P50 أن مجموعته كانت تلعب دورًا مهمًا بالنسبة "لهم" [قوات الأمن]. حاول P50 فهم سبب احتجازه في زنزانة منفردة. كان تخمينه أنهم يريدون منع P50 ومجموعته من الحصول على معلومات من معتقلين آخرين أو نقل المعلومات إليهم. أوضح P50 أنه كانت هناك فكرة واحدة: كان هناك ما يسمى بالتنسيقيات. كلما وُجِدت مجموعات داخل مدينة ما، كانوا ينظمون أنفسهم على الفيسبوك فيما يسمى بالتنسيقيات. إذا كان شخص ما عضوًا في مثل هذه المجموعة، كان يتم اعتباره خطيرًا بنفس قدر الشخص الذي يحمل سلاحًا. وعدّ النظام هؤلاء أخطر من حاملي السلاح. أخبر P50 المحكمة أن أحد أصدقائه شارك في مظاهرات سلمية وكان ضد حمل السلاح. تم إعدامه في المعتقل. وبحسب P50، تم إطلاق سراح الجهاديين المعتقلين في بداية الثورة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان أفراد عائلة P50 قد حصلوا على أي معلومات حول مكان وجوده من السلطات. نفى P50 ذلك، حيث اعتقدت عائلته أنه في مكان آخر.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت عائلة P50 قد استفسرت عنه. قال P50 إن أخته أخبرته أن العائلة حاولت الاستفسار عن مكانه. كانت أخته هي التي تلقت المكالمة من الشخص الذي تظاهر بأنه مريض وجاء إلى عيادة P50. حاولت أخته الاتصال بهذا الرقم ووبخت الشخص. [ضحك P51 عند سرد القصة.]

سأل كلينجه عمّا إذا كان P50 يعرف ما إذا كان أقاربه قد حاولوا الحصول على معلومات من أماكن أخرى أيضًا. أوضح P50 أن كل فرع كان مسؤولًا عن منطقة معينة. كانت المخابرات الجوية مسؤولة عن [حُجِبت المعلومات]. كان الخطيب مسؤولًا عن [حُجِبت المعلومات]. لذلك افترضت عائلته أنه كان محتجزًا لدى المخابرات الجوية لأن عيادته كانت في [حُجِبت المعلومات].

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار محامي الدفاع بوكر إلى أن عيادة P50 كانت في ضواحي دمشق، وسأله عمّا إذا كانت شمال أو جنوب دمشق. طلب من P50 أن يخبره بمكانها بالضبط، وسيكون الأمر مثاليًا لو أعطاه العنوان. قال P50 إن عيادته كانت في [حُجِبت المعلومات] في حي [حُجِبت المعلومات].

قال بوكر إنه بحاجة إلى معالجة هذه المعلومات ومعرفة ما إذا كان يمكنه تحديد المنطقة [على الخريطة]. قال P50 إنه كان يتحدث عن عام 2011. لقد دُمرت البلدة عن بكرة أبيها الآن.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا كان لدى محامي الدفاع فراتسكي أي أسئلة بينما كان بوكر يبحث عن شيء ما، مضيفة أن [حُجِبت المعلومات] من دمشق. قال فراتسكي لا، وقال بوكر إنه لا أحد يجب أن ينتظره؛ كان بحاجة إلى إجراء بعض البحث ويمكن للآخرين طرح الأسئلة.

استجواب من قبل محامي المدعين

قالت محامية P50 د. أوميشين إن لديها سؤالًا واحدًا فقط. بما أن P50 كان يعمل طبيبًا، سألته عمّا إذا كان بإمكانه شرح أسوأ تبعات الاعتقال على الأشخاص في سوريا. أوضح P50 أنه بصفته طبيبًا، فقد عمل مع معتقلين وأشخاص تعرضوا للتعذيب. ركّز معظم الناس على التبعات الجسدية ولكن كانت هناك أيضًا تبعات نفسية، وكانت آثارها أعمق من التعذيب الجسدي. أشار إلى المرأة التي ذكرها سابقًا والتي اعتُقلت لمدة ساعتين. وفقًا لـP50، كان هذا مثالًا جيدًا لتوضيح أن النساء يعانين من تبعات أسوأ من الرجال. قال P50 إن الرجال [الذين تم اعتقالهم] كانوا يُعدّون أبطالًا في المجتمع، في الوقت الذي قُتلت فيه بعض النساء اللائي أطلق سراحهن على أيدي عائلاتهن. وتبرّأ أزواج وأقارب نساء أخريات منهن.

سألت كيربر P50 عمّا إذا كان بحاجة إلى استراحة. قال P50 لا، وأضاف أنه عندما تغادر النساء مركز الاعتقال، فإنهن يعشن في جحيم. حيث يعانين من اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب. ولا يمكن تشخيص بعض الأشياء من قبل أشخاص ليس لديهم خبرة؛ يقتصر التشخيص على الخبراء. إن التعذيب والاعتقال لهما آثار خطيرة قد تؤدي حتى إلى تغيير شخصية الناس. أوضح P50 أنه عندما يتم اعتقال الأشخاص، فإنهم يكتسبون سمات شخصية معينة. بسبب التعذيب الذي تعرّضوا له في المعتقل، كان هؤلاء الأشخاص مختلفين تمامًا عند إطلاق سراحهم. عندما خرج الأزواج والزوجات والأطفال للترحيب بأحبائهم، كانوا يلقون شخصًا مختلفًا تمامًا عن الذي عرفوه من ذي قبل. بل حتى أن هؤلاء الأشخاص اعتدوا على عائلاتهم. وأضاف P50 أن هذه التبعات قد لا تكون مرئية بشكل مباشر للعائلات وقد يكون لها تأثير على عدة أجيال.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أشار بوكر إلى أن P50 اقتيد إلى مرفق اعتقال من عيادته في [حُجِبت المعلومات]. وسأل P50 عمّا إذا كان قد ذهب إلى فرع الخطيب دون توقف على طول الطريق. فأكّد P50 ذلك.

صُرِف P50 بصفته شاهدًا. شكر P50 المحكمة وأشارت محاميته د. أوميشين إلى أن P50 أراد أن يقول شيئًا.

قالت القاضي كيربر إنه إذا لم تكن هناك إطالة شديدة، فسوف تسمح لـP50 بالاستمرار. قال P50 إنه كان لديه نقطة واحدة كانت مهمة جدًا بالنسبة له. سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هذا بمثابة بيان أم شهادة شاهد. بعد استشارة قصيرة، قالت محامية P50 إن P50 لديه بيان. سمحت كيربر لـP50 بالاستمرار. قال P50 إن "هذا الحدث" ترك بصماته عليه، وهو أحد أسباب إدلائه بشهادته في المحكمة. كان للاعتقال آثار جسدية ونفسية شديدة عليه. ووفقًا لـP50، قدّم اختصاصي نفسي يُدعى فرانكل اعتقل في معسكر اعتقال لمدة ثلاث سنوات خلال الهولوكوست مساهمات كبيرة في علاج الناجين من الاعتقال، ولا سيما العلاج بالمعنى (العلاج المعنوي). قال P50 إن حضوره وشهادته في المحكمة سيكونان بالتالي بمثابة علاج معنوي له وللآخرين الذين مروا بتجارب مماثلة. وأضاف أنه يأمل في أن يعرف الأشخاص الذين عملوا في أجهزة المخابرات والحكومة الفرق بين المعلومات التي يتم الحصول عليها في مكان سلمي والمعلومات التي يتم انتزاعها من الأشخاص تحت التعذيب. قال P50 إنه يريد أن يشكر المحكمة ويأمل أن تكون المحاكمة درسًا ولن يتعرض الناس للتعذيب في السجون بعد الآن. شكر P50 المحكمة باللغة الألمانية. وشكرت كيربر P50 باللغة العربية.

مسائل إدارية

فيما يتعلق بطلب P50 للانضمام إلى المحاكمة بصفة مدعٍ، قال المدعون العامون إنه ليس لديهم اعتراض على ذلك. لم تقدم الأطراف الأخرى بيانات حول هذه المسألة.

قالت كيربر إنها ستتلو الآن القرار الصادر عن القضاة الذي كان أطول قليلًا وسيتم تلاوة بيان من قبل محامي المدعين أيضًا. قال محامي المدعين، شارمر، إن تلاوة البيان الصادر عنه وعن وزملائه سيستغرق حوالي عشرين دقيقة.

أعلنت كيربر استراحة لمدة 10 دقائق.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

[فيما يلي إعادة صياغة لقرار القضاة، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

قرار بشأن طلبات المحاميَين بوكر وفراتسكي بتاريخ 19 آب/أغسطس، 2021.

تم رفض طلب استدعاء [حُجِبت المعلومات].

1) *كان الطلب يتعلق بشاهد مقيم حاليًا في تركيا. وهو رقيب أول سابق عمل سجّانًا في نفس الفرع الذي كان يعمل فيه أنور رسلان. ويفترض أن يشهد بأن الحرس الجمهوري السوري والفرقة الرابعة وجماعة "حافظ مخلوف" كان لهم نفوذ في فرع الخطيب. علاوة على ذلك، أجرى عناصر القسم 40 جلسات تحقيق يوميًا وأرسلوا تقارير عبر حافظ مخلوف إلى رئيس الفرع [الخطيب]. من المفترض أن يكون لدى الشاهد أيضًا معلومات عن صلاحيات القسم 40. من المفترض أن يدلي الشاهد بشهادته حول توجّه أنور رسلان المعارض في ذلك الموقف في ذلك الوقت. وبحسب الطلب، يمكن للشاهد أيضًا أن يشهد على مدى افتقار أنور رسلان للصلاحيات بالمقارنة مع حافظ مخلوف والقسم 40. ويلخّص الطلب بأن المتهم لم يكن له أي سلطة أو صلاحيات تنظيمية على الأحداث المروعة التي وقعت في فرع الخطيب، وإنما حاول المساعدة. وبمجرد التأكد من أن عائلته في أمان، انشق. ولا يمكن أن تُسند إلى المتهم تهمة التعذيب ولا الإصابات المميتة.*

2) *عدم وضوح صياغة الطلب.*

أ. *تشير الأدلة التي تم الحصول عليها حتى الآن إلى أن المتهم نفسه عمل في الفرعين 285 و251 التابعين لإدارة المخابرات العامة السورية لفترة طويلة.*
يشير الطلب إلى أن الفرع 251 كان ينتمي إلى القسم 40 وأن الفرعين 251 و285 كانا يقعان في المقر الرئيسي لإدارة المخابرات العامة.
غير أن الأدلة التي تم الحصول عليها حتى الآن تشير إلى أن الفرع 251 كان يقع في حي الخطيب، والفرع 285 في كفر سوسة والقسم 40 في الجسر الأبيض. يذكر الطلب أن الشاهد كان يعمل "في نفس الفرع" الذي عمل فيه المتهم. لذلك ليس من الواضح ما إذا كان قد عمل في الفرع 251، أو 285، أو القسم 40. كما أن الإطار الزمني غير واضح، وليس من الواضح ما إذا كان الشاهد والمتهم قد التقيا أو كانت تربطهما علاقة شخصية.

ب. *على الرغم من منصبه غير المحدد في السلطة وعدم وجود إطار زمني محدد، فمن غير الواضح أيضًا ما إذا كان الشاهد موجودًا في الخطيب. كان مكان العمل المزعوم يقع بالقرب من مقر إدارة المخابرات العامة. وبالتالي، لا ينطبق ذلك على فرع الخطيب.*

ج. يذكر الطلب كذلك أن "ضباط القسم 40 أجروا جلسات تحقيق". غير أنه لا يشير إلى مكان إجراء جلسات التحقيق المزعومة تلك. لذلك لا يمكن للشاهد إلا أن يشهد على جلسات التحقيق بشكل عام. كما أن الإطار الزمني غير واضح.

3) بغض النظر عن الافتقار إلى وجود رابط وفقًا للمادة 244 (3) القسم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، يجب على المحكمة أيضًا أن تنظر في القيمة الإثباتية للتحقيق القضائي مع شاهد يتم استدعاؤه من الخارج، في ضوء الجهود التنظيمية وفي التوقيت المناسب، بموجب المادة 244 (5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

4) لا يُشترَط استدعاء الشاهد من الخارج للتحقيق القضائي.

أ. القيمة الإثباتية للشاهد ليست كبيرة.

i. لربما كان الشاهد سجّانًا في الفرع 285 أو قد لا تتوافق فترة خدمته مع الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام في هذه المحاكمة. كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان بإمكان الشاهد تقديم معلومات عن الفرع 251 إذا كان موظفًا في القسم 40. وفيما يتعلق بجلسات التحقيق التي أجراها القسم 40 والتي من المفترض أن يدلي الشاهد بشهادته بشأنها: فقد سبق وأن أدلى العديد من الشهود بشهاداتهم التي مفادها أن هذا القسم اعتقل أشخاصًا وحقّق مع أشخاص وأساء معاملة أشخاص في مبنى القسم، ونقلهم إلى فروع أخرى. وبما أن المتهم كان رئيس قسم التحقيق، فلا يمكن تحميله المسؤولية إلا عن الأفعال التي ارتكبت هناك. وبالتالي فإن القيمة الإثباتية للشاهد منخفضة.

ii. حتى إذا نظر المرء في الطلب الحالي بالاقتران مع طلب سابق والذي يفيد بأن الشاهد عمل على ما يبدو في الفرع 251 خلال الفترة المشمولة في لائحة الاتهام، فمن غير المرجح أن يقدم الشاهد تفاصيل عن عمله هناك. وبالتالي فإن قيمة الرؤى الجديدة منخفضة. وفيما يتعلق بالفرع 251، وصف جميع الشهود حتى الآن المبنى بأنه عبارة عن منطقة واسعة إلى حد ما وبها مبنيان على الأقل وسجن في القبو. كان السجّانون يتنقلون بشكل أساسي في القبو حيث توجد الزنازين، أو يقتادون السجناء للتحقيق. لم يتطرق الطلب إلى كيف يُفترض أن يقول الشاهد شيئًا عن ضباط التحقيق، أو الصلاحيات في الفرع، أو التقارير، أو الصلاحيات الواقعية للمتهم. لذلك لا يُتوقع أن يتمكن الشاهد من تقديم أي تصورات يمكن التثبّت من صحتها. ولا يمكنه الإدلاء بشهادته بشأن إجراءات إدارية لم يشارك فيها.
إن الادّعاء بأن بعض الوحدات مارست "السلطة" في فرع الخطيب غير واضح في حد ذاته. وجاء في الطلب أن الحرس الجمهوري السوري والفرقة الرابعة وضباط "حافظ مخلوف"، الذين تشير إليهم المحكمة بالقسم 40، مارسوا سلطات على الفرع. ولكن بناءً على المعلومات التي قدمتها □□□□□□ □□□□□□□□□، وجهاز المخابرات الخارجية الاتحادية الألمانية (BND)، والعديد من الخبراء، لم يكن الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة جزءًا من أجهزة المخابرات. ولا يحدد الطلب أيضًا كيف تجلّت تلك "السلطة" للشاهد.
يقدّم الطلب ادّعاءات إثبات غير واضحة، وإن الحصول على هذا الدليل [سماع الشاهد] لن يساهم في توضيح الحقائق، لا سيما فيما يتعلق بالوصول المزعوم إلى السلطة. وبالتالي فإن تلك مجرد استنتاجات وليست ادّعاءات واقعية. لا تزال طرق التعاون الدقيقة غير واضحة، [...]. وبالتالي، فإن القيمة الإثباتية لشهادة الشاهد غير ظاهرة.

iii. حتى الآن لا توجد مؤشرات على الادّعاءات المقدمة في الطلب. وبحسب تورمان، كان الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة قريبين بشكل خاص من رأس النظام ومسؤولين عن حماية الرئيس. تم التعاون بين هذه الوحدات والفرع 251 التابع لإدارة المخابرات العامة فقط فيما يتعلق بقمع المظاهرات والاعتقالات ونقل المعتقلين من قبل الجيش. لم تشر تورمان ولا إنجلز أو البُني أو درويش أو جهاز المخابرات الخارجية الاتحادية الألمانية إلى وجود صلة بين الفرع 251 وأشخاص آخرين فيما يتعلق بالاعتقالات، باستثناء الاعتقالات التي نفذتها أقسام أخرى أيضًا. وإن النتيجة حتى الآن هي أن القسم 40 تصرف كجزء من الفرع 251 إلى حد ما. ما فعله القسم 40 في الواقع هو اعتقال منتقدي النظام والناقدين المزعومين وآخرين والاحتفاظ بهم لفترة بالإضافة إلى إجراء تحقيق أولي. ومن ثم تم نقل جميع الشهود الذين تم القبض عليهم بهذه الطريقة إلى فرع الخطيب. لا تعرف المحكمة أي شهود تم التحقيق معهم في الخطيب من قبل نفس الشخص الذي حقّق معهم في القسم 40. ووصف P21، الذي عمل في الفرع 251 حتى 1989، حافظ مخلوف بأنه شخصية مسيطرة بسبب علاقة القرابة التي تربطه بالأسد. غير أنه لم يُفصّل كيف كان هذا واضحًا بالفعل، ولم يصف جلسات التحقيق الفعلية التي أجراها القسم 40 في الفرع 251. بل وصف أنه رأى حافظ مخلوف على أنه الرئيس الفعلي لجهاز المخابرات العامة. ذكر آخرون مثل إنجلز والبُني ودرويش أن القسم 40 دعم الفرع 251 وأن لديهم اختصاصات محلية مشتركة. قالوا جميعًا إن مخلوف كان شديد القسوة. وأضاف إنجلز أن حافظ مخلوف تواصل بشكل غير مصرح به مع أجهزة مخابرات أخرى. [...]
من غير المحتمل أن يصف الشاهد أي شيء آخر غير تصرف حافظ مخلوف بشكل اعتباطي/تعسّفي إلى حد ما.

ب. وفقًا لمكتب المدعي العام الاتحادي الألماني، من المحتمل جدًا أن تتم محاكمة الشاهد بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية (المادة 7 (1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي). يرى القضاة أيضًا أنه بناءً على النتائج حتى الآن فيما يتعلق بالفرع 251 والقسم 40، وكذلك الاعتقالات هناك وما تتضمن من تعذيب وظروف الاعتقال ودور السجّانين، فضلًا عن موقف الشاهد، هناك اشتباه في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتبدو الملاحقة القضائية مرجحة. وبحسب مكتب المدعي العام الاتحادي، نظرًا لارتباط الشاهد بأحداث الخطيب، يجب عليه توقّع إمكانية تقديم طلب تسليم. في حال الاستدعاء، كان من المفترض صدور طلب للحصول على المساعدة القانونية وفقا للمادة 12 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية [عمليات التسليم المراقَب في حالات الجرائم التي تستوجب التسليم] وذلك بموجب المادتين 1 و3 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. سيحتاج الشاهد إلى إعلامه على نطاق واسع بحقوقه، ولا سيما المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، وبإمكانية استخدام أي أقوال ضده في الجلسات. سيحتاج الشاهد إلى مزيد من المشورة القانونية. لذلك فمن غير المرجح أن يدلي الشاهد بشهادته. وفي المقابل، سوف يستخدم حقه في التزام الصمت.

ج. إن الشاهد موجود حاليًا في تركيا، وهي دولة خارج الاتحاد الأوروبي. لذلك يجب طلب المساعدة القانونية رسميًا وفقًا لاتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وبروتوكولها الإضافي. يتم تخفيف العملية القانونية بموجب المادة 4 من البروتوكول الإضافي والاتفاقية بين ألمانيا وتركيا. ويجب تسليم طلب كهذا إلى وزارة العدل التركية من قبل السفارة الألمانية في تركيا. وبناءً على طلب شفوي، أخبرت السفارة الألمانية القضاة أن مثل هذا الطلب يستغرق عادةً من أربعة إلى ستة أشهر حتى تتم معالجته، هذا إن تم التعامل معه على الإطلاق. وهناك المزيد من الشكوك المحيطة بوثائق سفر الشاهد ويجب النظر في طلب الحصول على تأشيرة أولًا. يتم إصدار التأشيرات للاجئين فقط للإقامة الدائمة. وأكد مكتب المدعي العام الاتحادي أن طلبات المساعدة القانونية مع تركيا تستغرق عادة الكثير من الوقت ولا يوجد توقّع للمدة الدقيقة التي سيستغرقها ذلك الطلب. قدّم المكتب أمثلة حيث استغرق طلب من هذا القبيل من اثني عشر إلى أربعة عشر شهرًا لتتم معالجته من قبل السلطات التركية وطلبات أخرى لم تتم معالجتها منذ عام 2019. وإذا عدّ القضاة 1 أيلول/سبتمبر، 2021 موعدًا لإصدار طلب المساعدة القانونية من تركيا، سيتعين عليهم حساب ستة أشهر على الأقل حتى يصل الشاهد إلى ألمانيا، ومع ذلك، قد تؤدي التأخيرات إلى ثمانية أشهر، علمًا بأن نجاح الطلب غير مؤكد. وبناءً على الإجراءات الحالية في المحكمة، سيتم الانتهاء من الحصول على الأدلة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2021، وسيؤدي استدعاء الشاهد المطلوب وسماعه إلى إطالة أمد المحاكمة بشكل كبير.

د. توصل تقييم شامل إلى أن استدعاء الشاهد ليس مطلوبًا لإثبات الحقيقة. من المرجح ألا يوافق الشاهد على الإدلاء بأية أقوال. وإذا قدّم معلومات، فلن يقدّم معلومات إضافية لأنه ليس من الواضح كيف حصل الشاهد على تلك المعرفة. ولا يوجد متطلب لبذل الجهود التنظيمية والزمنية المطلوبة.

5) إن محاولة إجراء تحقيق بالصوت والصورة للشاهد هو أمر مطلوب في ضوء الجهود الزمنية وغيرها. غير أن قيمة الشهادة ستكون محدودة بشكل كبير بسبب عدم حضور الشاهد في المحكمة وعدم قدرة القضاة على ملاحظة ردود أفعاله.

[فيما يلي ملخص لبيان محامي المدعين بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة.]

بيان صادر من محامي المدعين بانز والدكتور كروكر وشارمر بشأن بيان الادّعاء العام بتاريخ 19 آب/أغسطس، 2021.

خلافًا لتصور المدّعين العامّين، ينبغي تقديم الإشعار القانوني لإدراج الاختفاء القسري في لائحة الاتهام.

باختصار، يرى المدعون العامون أنه لا يمكن إثبات نية وضع أشخاص خارج حماية القانون كجزء من الاعتداء المنهجي ضد السكان المدنيين وأن العديد من أركان الجريمة لن يمكن إثباتها في حالة المتهم أنور رسلان.

1) <u>حماية القانون</u>

لا يمكن لأحد أن يشك بشكل معقول في أنه على الأقل منذ بداية الثورة، كانت هناك نية لرفع الحماية القانونية عن الأشخاص. كما أقرّ المدعون العامون، "تم جمع معلومات أيضًا". غير أن هذا لم يكن الهدف الرئيسي، ولم يكن وضع الأشخاص خارج حماية القانون مجرد أثر جانبي أو نوعًا من الأضرار الجانبية. إذ تبدو هذه النظرة سخيفة بالنسبة للمتضررين. وتُظهر توضيحات المدعين العامين حول هذه المسألة أيضًا تعريفًا غير مفهوم من الناحية القانونية للقصد (النية) فيما يتعلق بالفقرة 7 (1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي.

أ. أدلى جميع الشهود بشهادات تفيد بأنهم كانوا سيفعلون أي شيء عندما تعرضوا للتعذيب فقط لمنع المزيد من التعذيب: كانوا على استعداد لتقديم معلومات كاذبة وتوقيع اعترافات كاذبة. ولم يؤكد أي شاهد استنتاج الادعاء العام بأن الإفراج عن المعتقلين مرتبط بقيامهم بتقديم معلومات. بل قالوا إن أجهزة المخابرات حاولت إخفاء مصيرهم ومكان وجودهم. قال الشهود P20 وP21 وP16 ذلك. كما أكدته لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة. وقال ذلك أيضًا كل من مازن درويش وأنور البُني وكريستوفر إنجلز وغارانس لو كين. بالإضافة إلى ذلك، قال أنور البُني ومازن درويش للمحكمة

إن نظام التعذيب كان مطبقًا بالفعل في سوريا قبل عام 2011، في حين شهدت الغاية والنوعية والتكرار تغيرًا كبيرًا بعد الثورة. حيث تم استخدام التعذيب بشكل منهجي لتخويف المجتمع، وليس للحصول على معلومات. وتم تمكينه من خلال الاختفاء القسري. إن هذه النقلة النوعية ملحوظة أيضًا في الوثيقة الصادرة عن خلية إدارة الأزمة بتاريخ 20 نيسان/أبريل، 2011.

إن أولئك الذين لم يحالفهم الحظ بالإفراج عنهم ما زالوا معتقلين أو مفقودين أو متوفين. وإن هذا الجانب موثق جيدًا من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. [تم الاستشهاد بتقريرين صادرين عن لجنة التحقيق الدولية في 11 آذار/مارس 2021 و2013.]

ب. *على عكس ما يعتقده المدعون العامون، فإن حقيقة استخدام التعذيب والاعتقال غير القانوني للحصول على معلومات أيضًا لا يتعارض مع نية رفع حماية القانون عن الشخص المختفي. بالإضافة إلى ذلك، لا يشترط الاجتهاد القضائي (السوابق القضائية) لمحكمة العدل الاتحادية الألمانية أن تكون الجريمة ذات الصلة هي الهدف النهائي للجاني، وإنما أن يكون قد تصرف أيضًا وفقًا لنية ارتكاب سلوك غير مشروع، في حال كانت الجريمة هي مجرّد هدف مؤقت له. ولا توجد شكوك جدية في أن الحكومة السورية وبالنيابة عنها، المتهمين، أرادوا أيضًا ترويع المجتمع المدني.*

ج. *احترازًا لأي شكوك لدى القضاة، طلب محامو المدعين استدعاء فاضل عبد الغني ومريم الحلاق والاستماع إليهما [شرح محامو المدعين كيف يمكن لهذين الشاهدين الإدلاء بشهاداتهما حول الاختفاء القسري في سوريا بناءً على تجارب شخصية والعمل المهني في منظمات غير حكومية متخصصة].*

2) *أركان الجريمة الظاهرة*

هناك العديد من التفسيرات للأركان الأخرى ذات الصلة بالجريمة المقبولة في المحكمة بخصوص المادة 7 (1) الفقرة رقم 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. ومع ذلك، يجب إصدار الإشعار القانوني المطلوب لإدراج الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية في لائحة الاتهام.

أ. *عدم تقديم معلومات صحيحة على الفور عن مكان وجودهم*

رأى المدعون العامون أنه بسبب حصول أقارب شقيق P17 على معلومات كاذبة عن مصيره من قبل موظفي المشافي العسكرية وليس من قبل المتهم شخصيًا، فإن ركن الجريمة هذا لم يتحقق. غير أن المدعين العامين يسيئون فهم أنه وفقًا للمعايير الدولية، تُرتكب حالات الاختفاء القسري بانتظام من قبل أكثر من جان واحد كما هو مذكور في الحاشية رقم 23 من □□□□□□ 7 1( ) (□ (□□□□□□ □□□□□□□□. يجب أن يكون المتهم الذي يحرم الناس من حقوقهم من نفس مؤسسة الدولة مثل الشخص الذي يقدم معلومات كاذبة. بالإضافة إلى ذلك، لم يقر المدعون العامون بحقيقة أن P18 وP17 قد تلقيا أول مرة معلومات خاطئة عن وفاة شقيق P17 من قبل موظفي الفرع 251 فيما يتعلق بوفاته الطبيعية المزعومة (قدم آخرون معلومات مختلفة حول وفاة شقيق P17). وهذا من شأنه أن يحقق عنصر الجريمة بالفعل، لأن المتهم في منصبه القيادي كان له سلطة على موظفي الفرع 251 وكان مسؤولًا عن أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك، لم يقدّم أنور رسلان على الفور معلومات صادقة حول مكان وجود شقيق P17. وبدلًا من ذلك، قال للعائلة إن عليهم أخذ الجثة فقط وعدم التسبب في أي مشكلة. لقد أعطى تلميحات فقط بأن شقيق P17 مات، ولكنه لم يقدم أي معلومات صادقة محددة. وحتى اليوم، لم يتم تسليم أي جثة إلى العائلة ولا يزال سبب الوفاة غير واضح. كما أنه من غير الواضح تمامًا ما حدث لشقيق P17 كما أمكن رؤيته عندما خاطب P17 أنور رسلان مباشرة في المحكمة طالبًا منه تقديم معلومات عن شقيقه.

يجب تفسير ركن الجريمة هذا وفقًا للقانون الدولي. حيث تنص المادة 24 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على حق كل شخص في الحصول على معلومات حول مكان وجود الأشخاص المفقودين وتُلزم الدول بإجراء تحقيق فوري وكامل في حالات الاختفاء. ولا يمكن اعتبار المعلومات التي قدمها المتهم عن شقيق P17 معلومات فورية وصحيحة. [أشار محامو المدعين أيضًا إلى قرار بوروندي الصادر عن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية.]

ب. *يرى المدعون العامون أن الطلبات الصريحة فقط هي التي وردت في المادة 7 (1) الفقرة رقم 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، غير أن في هذا قصورًا عن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي كان من المفترض أن يكون الأساس الذي يستند عليه هذا المعيار. تتطلب صياغة معيار قانون الجرائم ضد القانون الدولي تحقيقًا فقط دون تحديد من يحتاج إلى مخاطبة من وبأي طريقة. كما لا يُشترط توجيه التحقيق إلى جان قام بسلب الحرية أو إلى زميل مباشر. كما لا يُشترط إجراء تحقيق رسمي. من البديهي أن طلبًا رسميًا مكتوبًا لن ينجح بشكل واضح، واشتراط ذلك جهلٌ بالتهديدات التي تفرضها الحكومة على الأشخاص الذين يعيشون في سوريا. إن شرطًا من هذا القبيل من شأنه أن يتفادى جانب الحماية من هذا المعيار. [أشار محامو المدعين مرة أخرى إلى القرار الصادر عن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية.] فيما يتعلق بركن جريمة التحقيقات، تنص صياغة المعيار والغرض منه على أن أي تحقيق دون استجابة فورية كافٍ. وتم الوفاء بذلك في القضية الحالية. وصف P46 أيضًا أن عائلته تواصلت مع الفروع المختلفة ولكن دائمًا ما كان يتم تهدئتهم عند البوابة.*

ج. *الطابع الفوري/المُلِح كركن من أركان الجريمة*

[أوضح محامو المدعين بالتفصيل طرقًا مختلفة لتحديد إطار زمني مناسب يوصف بأنه "فوري/مُلِح" لغرض إبلاغ عائلات الأشخاص الموقوفين. حيث قالوا إنه لا يقتصر الأمر على توفير فترة زمنية واحدة ولكن أيضًا نقطة زمنية لا يُعدّ فيها أمر ما فوريًا/مُلِحًا. وبذلك، أشار المحامون إلى السوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.] إن كلمة

"فوري/مُلِح" تعني دون أي تردد يستحق اللوم، مما يعني أنه لا توجد أسباب واضحة لترك شخص ما ينتظر. [أشار المحامون إلى قرار صادر عن □□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□ قالت فيه إن أول 24 إلى 48 ساعة من الاختفاء ضرورية بشكل خاص لمنع خطر التعذيب والقتل.] وفقًا للمادتين 25 + 59 من الدستور الألماني، يجب تفسير القانون الألماني بطريقة تراعي القانون الدولي. لذلك، فإن ترك شخص ما ينتظر [للحصول على معلومات] لأكثر من 24 ساعة في حالات الإيقاف والاعتقال يعدّ بمثابة ركن كافٍ من أركان الجريمة. استمعت المحكمة إلى شهود لم تسمع عائلاتهم عن مكان وجودهم لأكثر من ثلاثة أيام. لذلك تم تجاوز الإطار الزمني من 24 إلى 48 ساعة إلى حد كبير. ويُنسب ذلك إلى أنور رسلان أيضًا.

نتيجة لذلك، تَبيّن أن أركان الجريمة الواردة في المادة 7 (1) الفقرة رقم 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي مستوفاة ويجب الموافقة على الإشعار القانوني [لإدراج حالات الاختفاء القسري كجرائم ضد الإنسانية في لائحة الاتهام].

قال المدعي العام كلينجه إنه وزميلته لن يدليا ببيان للتعقيب على ذلك.

قالت محامية المدّعين د. أوميشين إنها تريد الاحتفاظ بالحق في الإدلاء ببيان في وقت لاحق.

قال محامي الدفاع بوكر إنه يريد البقاء بعيدًا عن هذا النقاش الذي يغلب عليه الطابع الأكاديمي.

وزعت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، نسخًا رقمية من ملف القضية على الأطراف، وأعلنت أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أكّد للقاضيين أن عائلة الشاهد الذي تم استدعاؤه لليوم التالي كانت في خطر. لذلك سيتم إخفاء هويته الشاهد.

رُفِعت الجلسة الساعة 1:17 بعد الظهر.

يوم المحاكمة الثالث والتسعون - 9 أيلول/سبتمبر، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:37 صباحًا بحضور 14 شخصًا وصحفي واحد. ومثّل الادّعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. كان جميع محامي المدعين حاضرين. أُعطي P50، الذي أدلى بشهادته بصفته شاهدًا في اليوم السابق، سماعة رأس للاستماع إلى الترجمة الفورية باللغة العربية، وكان يجلس بجوار محاميته د. أوميشين.

سأل محامي الدفاع بوكر متى سيدلي الشاهد مجهول الهوية بشهادته في المحكمة. أوضحت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، أن الشاهد سيدلي بشهادته الساعة 11 صباحًا، بعد أن يدلى كبير المفتشين الجنائيين كنابمان بشهادته بشأن استجوابه للشاهدَين [حُجِبت المعلومات] و[حُجِبت المعلومات].

<u>شهادة السيد كنابمان</u>

تم إبلاغ كبير المفتشين الجنائيين كريستيان كنابمان بحقوقه وواجباته كشاهد ونفى وجود أي علاقة تربطه بالمتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

ذكرت رئيسة المحكمة كيربر أن ثمّة شاهدين رفضا الإدلاء بشهادتهما في المحكمة. قالت إن كنابمان الذي قاد جلسات استجواب الشرطة لهذين الشاهدين تم استدعاؤه للإدلاء بشهادته حول هذه الجلسات. طلبت منه أن يخبر المحكمة أولًا عن استجوابه لـ[FR19]. أوضح كنابمان أن FR19 تم استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في تولوز، فرنسا. أخبر FR19 السلطات الفرنسية أنه كان معتقلًا في القسم 40 والفرع 251، وأنه كان شاهدًا وضحيةً لعنف شديد. لذلك طلب مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الاستماع إلى الشاهد كجزء من القضية الحالية. ثم قام كنابمان وزميله باستجواب الشاهد بتاريخ [حُجِبت المعلومات] في تولوز [تم تأكيد التاريخ بناءً على طلب القاضي فيدنير].

تدخّل محامي الدفاع بوكر، وطلب الرمز ذي الصلة في ملف القضية لأنه لم يفتح بعد المَحضر ذا الصلة. قدّمت القاضي كيربر الرقم المرجعي وأضافت أن وصف كنابمان لهذا الاستجواب بعينه سيكون قصيرًا. ومضى كنابمان يشرح أنه تم استجواب الشاهد في مقر الشرطة الفرنسية في تولوز. وأوضح ضابطا مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لـFR19 سبب استجوابه كشاهد وأبلغاه بحقوقه وواجباته. ثم أخبر FR19 كنابمان وزميله أنه لا يريد أن تصبح شهادته علنية وكان يفضل إخفاء هويته. أخبر كنابمان المحكمة أن FR19 كان قد أدلى بشهادته لدى الشرطة الفرنسية قبل ذلك ولا توجد إشارة إلى أنه فضّل عدم الكشف عن هويته. لذلك أبلغ كنابمان وزميله FR19 أن استجوابه الأول سيكون بالفعل جزءًا من ملف القضية الألماني الذي يمكن لفريق الدفاع والمتهم الوصول إليه أيضًا. وأوضحا أيضًا أنه في حالة المحاكمة، سيتعين على FR19 الإدلاء بشهادته في محكمة علنية. وفقًا لكنابمان، كان FR19 منزعجًا للغاية وقلقًا من هذه المعلومة. أخفى وجهه بين يديه وفكر فيما سمعه للتو. ثم قال FR19 إنه لم يكن على دراية بأن الأمور قد تطورت بالفعل إلى ذلك الحد. أخبر كنابمان المحكمة أنه وزميله قررا منح FR19 استراحة. أثناء الاستراحة، حاولا أن يشرحا لـFR19 ما الذي ستعنيه شهادته بالنسبة للإجراءات الألمانية وأنه سيتعين عليه تكرار كل شيء في المحكمة. كما أبلغ كنابمان مكتب المدعي العام

الاتحادي الألماني بالتطورات الأخيرة واتصل بالمدعي العام كلينجه خلال هذا الاستراحة. قبل FR19 بالأمر، قائلًا إن كل ذلك لا طائل من ورائه وإنه كان قلقًا على سلامة أفراد عائلته في سوريا. قال كنابمان لـFR19 إنهما لا يستطيعان إبعاد هذا الخوف عنه، لكنهما لا يريدان أن يكون هو أو عائلته في خطر. ترك كنابمان الأمر لـFR19 ليقرّر كيف يريد المضي قدمًا. قال FR19 إنه سيكون بالفعل قد فات الأوان على أي حال. عندما سأله كنابمان عمّا إذا كان متأكدًا من رغبته في الاستمرار، نفى FR19 ذلك. لذلك اتصل كنابمان بكلينجه مرة أخرى وشرح كل شيء لـFR19 مرة أخرى. فأكّد FR19 حينها أنه لا يريد الإدلاء بشهادته لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أشار القاضي فيدنير إلى أن FR19 عبّر عن مخاوفه بدقة، وفقًا لمحضر مكتب الشرطة: حيث أن القضية [المرفوعة ضد أنور رسلان وإياد الغريب] أثارت الكثير من الاهتمام، وأثارت كذلك اهتمام النظام السوري. إذا تمت تلاوة شهادة FR19 في المحكمة، فسيخشى وجود جواسيس بين الجمهور العام يجمعون معلومات حول FR19. كما ذكر شيئًا عن أفراد منشقين عن المخابرات [السورية]. وأشار كنابمان إلى أن FR19 أخبر مكتب الشرطة أن أعضاء المخابرات لن ينشقوا أبدًا. وإنما سيواصلون عملهم ويجمعون [أي] تصريحات/إفادات ضد النظام السوري، وبالتالي سيُعدّ FR19 إرهابيًا.

استجواب من قبل القاضي كيربر

طلبت القاضي كيربر من كنابمان إخبار المحكمة باستجوابه لـ[GER19]. أوضح كنابمان أنه تم استجواب GER19 في برلين بتاريخ [حُجِبت المعلومات]. علم مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بشأنه من خلال المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، وكان يرافقه محاميه وممثله القانوني د. كروكر. كان مكتب الشرطة يعرف بالفعل ما قاله GER19 للشرطة البلجيكية وأرادوا طرح أسئلة أكثر دقة. قدّم GER19 في البداية معلومات مستفيضة عن نفسه، قائلًا إنه كان ناشطًا تم اعتقاله من قبل أجهزة المخابرات [السورية] عدة مرات. في البداية [بداية الثورة] في 15 آذار/مارس، 2011، قُبِض عليه في مظاهرة بدمشق واعتُقل في فرع الخطيب وكفر سوسة (الفرع 285). قضى ستة أيام في فرع الخطيب وواحد وأربعين يومًا في كفر سوسة قبل أن يطلق سراحه في الشارع. أخبر كنابمان المحكمة أن GER19 قدم الكثير من المعلومات عن نفسه قبل أن يعرض عليه مكتب الشرطة مجموعة صور.

تعرّف GER19 على الفور على أنور رسلان في الصورة الثانية وذكر اسم أنور رسلان. عند سؤاله عن كيفية معرفته بالاسم، أوضح GER19 أنه تم اعتقاله من قبل إدارة المخابرات العامة في 15 آذار/مارس، 2011 وأن أنور رسلان كان حاضرًا أثناء التحقيق معه. لم يكن GER19 يعرف هذا الشخص في ذلك الوقت، ولكن عندما تم القبض على أنور رسلان، ظهرت صورته على الإنترنت وعندما شاهدها GER19 صُدِم وتعرّف على الشخص. أوضح كنابمان أن GER19 وصف مسار التحقيق معه: تم التحقيق معه من قبل ضابط تحقيق في [حُجِبت المعلومات] آذار/مارس، 2011، إلى جانب أن موظفين آخرين من الفرع 251 كانوا حاضرين أيضًا. كان هناك سجّانان، أحدهما على يسار GER19 والآخر على يمينه. وفقًا لكنابمان، تعرّف GER19 على أحد السجّانين على أنه محمد عبد الله [انظر اليوم 12، تقرير المحاكمة 4]. كان هناك شخصان آخران يجلسان على أريكة على يسار GER19. كان أحدهما أنور رسلان ولم يكن الآخر معروفًا بالنسبة لـGER19. استمر التحقيق من ثلاثين إلى أربعين دقيقة. كان على GER19 إلقاء نظرة على صور ومقاطع فيديو خاصة بالمظاهرات والتعرّف على هوية أشخاص. لذلك لم يكن معصوب العينين. كما أخبر GER19 كنابمان أنه تعرّض للضرب باستمرار من قبل السجّانين. كان السجّان الذي تعرف عليه باسم محمد عبد الله مسؤولًا عن الضرب حيث ضربه بشكل اعتباطي عند كل إجابة ودون أي سبب واضح. قال GER19 إنه تعرض للضرب بعصا سوداء بقطر خمسة أو ستة سنتيمترات. وضُرب على ظهره ورأسه ووجهه وتعرّض للفلقة. عندما سأل كنابمان GER19 عمّا إذا كانت قد صدرت أوامر بضربه، قال GER19 لا، وأضاف أنه كانت هناك أوامر بوقف الضرب مؤقتًا عندما كان عليه أن ينظر إلى الشاشة [للتعرف على هوية الأشخاص في الصور ومقاطع الفيديو]. ثم طلب كنابمان من GER19 أن يصف الأشخاص الموجودين في غرفة التحقيق. ذكر GER19 اسم أنور رسلان واسم أحد السجّانين. وأوضح أيضًا أن الشخصين الجالسين على الأريكة، أنور رسلان ورجل آخر، كانا أعلى رتبة لأنه، في اليوم السابق، عندما رأى GER19 ضابط التحقيق، لم يؤدّ السجّان التحية. غير أن السجّان أدّى التحية لأنور رسلان والشخص الثاني على الأريكة. كان الشخصان على الأريكة يرتديان بدلتين، وكان ضابط التحقيق يرتدي قميصًا، وكان السجّانون يرتدون الجينز.

سألت كيربر عمّا إذا كان GER19 قادرًا على تحديد لهجة الأشخاص أثناء التحقيق. أخبر كنابمان المحكمة أنه وفقًا لـGER19، فإن ضابط التحقيق جاء من المنطقة الساحلية وكان علويًا. قال GER19 إن المرء يلاحظ هذه اللهجة المختلفة بسهولة. غير أنه لم يكن متأكدًا بشأن أنور رسلان. أخبر GER19 كنابمان أن أنور كان يتحدث باللهجة الدمشقية، لكن يمكن للمرء أن يلاحظ أنه لم يكن من دمشق في الأصل. كان الرجل الثاني على الأريكة من السويداء. افترض GER19 أنه كان إسماعيليًا لكنه لم يكن متأكدًا.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان GER19 يتذكر المكان الذي تم فيه التحقيق معه. فأكد كنابمان ذلك، قائلًا إن GER19 وصف أنه تم التحقيق معه في قبو الفرع 251. وأضاف كنابمان أن GER19 ذكر الرقم 254 في إشارة إلى الفرع لكنه قال إنه نُقل إلى فرع الخطيب. تم التحقيق معه في غرفة كبيرة تتراوح مساحتها بين 20 و25 مترًا مربعًا. وكان على يسار طاولة المكتب أريكة مزدوجة.

سأل فيدنير عن العلاقة بين الشخصين على الأريكة، إذا كانت هناك علاقة مشرف – مرؤوس. فقال كنابمان إن GER19 لم يكن قادرًا على تقديم معلومات حول هذه المسألة. لم يستطع إلا أن يخبرنا أن هذين الشخصين كانا أعلى رتبة من ضابط التحقيق، لأن السجّانين أدّوا التحية لهما ولكن ليس لضابط التحقيق في اليوم السابق، وبسبب ملابسهما. لم يتمكن GER19 من وضع افتراضات حول علاقة الأشخاص على الأريكة بناءً على محادثاتهم.

أشار فيدنير إلى تعرّف GER19 على أنور رسلان وذكر بالتفصيل اللهجة التي تحدّث بها. سأل فيدنير كنابمان عمّا إذا كان أنور يتحدث مباشرة إلى GER19. قال كنابمان إنه عندما سأل GER19 عن ذلك، أوضح أن ضابط التحقيق كان جالسًا أمامه، خلف طاولة مكتب. أدلى الشخصان على الأريكة بتعليقات من وقت لآخر وأهانا GER19 ووصفاه بابن العاهرة والكذاب. ذات مرة قال أحد الشخصين على الأريكة "*سأريك* كيف تجاوب بشكل صحيح" لكن GER19 لم يكن قادرًا على تحديد من قال ذلك. خاطب أنور رسلان GER19 بشكل مباشر وسأله عن سبب عدم تمكنه من التعرف على الأشخاص في مقاطع الفيديو على الرغم من وجوده في المظاهرة. أضاف GER19 أن جميع الأشخاص في الغرفة كانوا حاضرين باستمرار أثناء التحقيق.

أشار فيدنير إلى محضر استجواب GER19 من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية والذي وفقًا له قال GER19 إن الموظفين تحدثوا باستمرار مع بعضهم البعض وقالوا تعليقات مثل "كاذب" و"ابن العاهرة". قال أحد الشخصين على الأريكة "سأعلّمك كيف تجاوب بشكل صحيح". ثم ازدادت شدة الضرب. فأكّد كنابمان ذلك.

أشار فيدنير إلى أن كنابمان سبق وأن أخبر المحكمة كيف خاطب أنور GER19 مباشرة عندما سأله كيف يمكن ألا يكون قادرًا على التعرّف على هوية الأشخاص في مقاطع الفيديو على الرغم من أنه كان حاضرًا في المظاهرة. أكّد فيدنير أن هذا ما ورد في المحضر أيضًا، وسأل كنابمان عمّا إذا كان يتذكر ما أخبره به GER19 عن إجابته. قال كنابمان إنه لم يكن متأكدًا مما إذا كان ذلك في هذه المناسبة أم في وقت آخر عندما أخبر GER19 المحقق أنه لم يشارك في المظاهرة وأنه كان هناك فقط عن طريق الصدفة.

أكد فيدنير أن المحضر يقول نفس الشيء. واستمر في سؤال كنابمان عمّا ذكره GER19 فيما يتعلق بموقفه وسبب اعتقاله. طلب كنابمان من فيدنير أن يعطيه طرف الخيط. قال فيدنير إن سبب اعتقال GER19 كان مرتبطًا بحِراكه خلال بداية الربيع العربي. أوضح كنابمان أن GER19 كان ناشطًا وشارك في التحضير للمظاهرات. أخبر GER19 كنابمان أن سبب حِراكه كان الربيع العربي في مصر. عندها بدأ المجتمع السوري يفكر في مصيره. بدأ المجتمع يتغير وكانوا مستعدين للتغيير. وفقًا لـGER19، أدت حركة مفاجئة إلى حِراك في المجتمع بأسره وبدأ الناس في تنظيم أنفسهم على الفيسبوك والتجمع وتنظيم المظاهرات.

خلص فيدنير إلى أن مؤتمر GER19 لم يكن مجرد مشارك في المظاهرات بل كان أحد المنظمين. قال كنابمان هذا ما كان يتذكره. كان GER19 من بين آخر ستة أشخاص في هذه المظاهرة وبقي حتى النهاية.

أراد فيدنير معرفة ما قاله GER19 لكنابمان حول كيفية معرفته بأنه كان معتقلًا في فرع الخطيب. أوضح كنابمان أن GER19 كان قادرًا على معرفة مكان اعتقاله لسببين. أولًا، أثناء التحقيق معه في فرع كفر سوسة، قال للمحققين نفس المعلومات التي قالها للمحققين في فرع الخطيب. لذلك خلص GER19 إلى أنه اعتقل أول مرة في فرع الخطيب. ثانيًا، بعد إطلاق سراحه، طُلب منه أن يأخذ بطاقة هويته من فرع الخطيب. وعندما ذهب إلى هناك، تمكن بالفعل من استلامها.

أشار فيدنير إلى أنه عندما تعرّف GER19 على أنور رسلان في مصفوفة صور، كان لديه رد فعل [فوري] وذكر الوضع في القبو. سأل فيدنير كنابمان عمّا قاله GER19 بالضبط في هذا الصدد. أوضح كنابمان أن GER19 لم يكن معصوب العينين، ومع ذلك، لم يستطع النظر حوله ولم يُسمح له إلا بالنظر إلى الشاشة. وبخلاف ذلك كان سيتعرض للضرب. عندما سأل كنابمان GER19 كيف تمكن من التعرف على أنور رسلان، قال إنه تمكّن من إلقاء نظرة حوله، لكنه تعرّض للضرب. وأضاف أنه كان بارعًا جدًا في حفظ وجوه الناس، وبالتالي تمكن من التعرف على أنور رسلان في إحدى الصور.

سأل فيدنير عمّا إذا كان GER19 قد رأى أنور مرة أخرى. قال كنابمان لا، رأى GER19 صورة أنور رسلان عندما تم القبض عليه في ألمانيا.

أشار فيدنير إلى محضر الاستجواب الخاص بمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية والذي بموجبه وضّح GER19 أنه لم يُسمح له بالاستدارة نحو الأريكة. ومع ذلك، لمح الأشخاص هناك ولأنه كان يتمتع بذاكرة جيدة للوجوه، تمكن من تذكرهم. لم يرهم مرة أخرى ولكن عندما قُبِض على أنور رأى صورته على الإنترنت وتعرف عليه على الفور وصُدِم. فأكّد كنابمان ذلك.

أراد فيدنير معرفة ماذا قال GER19 أيضًا عن فرع الخطيب. أوضح كنابمان للمحكمة أنه طلب من GER19 وصف القبض عليه واعتقاله بالترتيب الزمني: قُبِض على GER19 من قبل قوات الأمن في مظاهرة. ثم نُقل إلى فندق حيث تعرضوا الستة جميعهم (امرأتان وأربعة رجال) للضرب وتعرضوا لعنف من نوع آخر. ثم اقتيدوا بالسيارة إلى فرع الخطيب. عند وصولهم، أساء إليهم ما بين 10 إلى 15 من عناصر قوات الأمن لمدة خمس إلى عشر دقائق. وتعرّضوا للضرب بأشياء من بينها مكبس ملولب وسَيْر كاتينة السيارة [حزام المحرك]. وأضاف كنابمان أن هذه كانت حفلة الاستقبال المعتادة. قال GER19 إنه كان هناك معتقلون رجال في فرع الخطيب، لكنه لا يعرف شيئًا عن النساء. اقتيد هو ومعتقلون آخرون إلى القبو حيث كان عليهم الوقوف في صف واحد في مواجهة الحائط. تم اقتيادهم على الفور للتحقيق معهم الواحد تلو الآخر. كان GER19 الأخير. وبينما كان ينتظر، كان يسمع صراخ المعتقلين الآخرين. ثم اقتيد إلى حجرة حيث أجبر على الاستلقاء على الأرض وداس أحدهم على وجهه. طُرحت عليه أسئلة وسُئل عن سبب

مشاركته في المظاهرة. قال GER19 إنه تعرض لضرب مبرح وضُرِب على رأسه في البداية، ففقد الوعي. عندما أفاق، كان في الزنزانة المنفردة رقم 16. تم التحقيق معه مرة أخرى في نفس اليوم. كان التحقيق هذه المرة يتعلق بعائلته وقد تم تعذيبه بالفلقة. قال GER19 إنه لا يتذكر عدد المرات التي تعرض فيها للضرب لأنه في مرحلة ما لم يعد يشعر بأي شيء. كان ينزف وفقد ضرسًا.

سأل فيدنير كنابمان عن حادثة بالمياه حدثت بعد التحقيق. قال كنابمان إن GER19 تعرّض لسكب ماء بارد عليه.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن ضابط التحقيق. قال كنابمان إنه كان يتم التحقيق مع GER19 دائمًا من قبل نفس الشخص. كما أنه كان نفس الشخص عندما كان أنور رسلان حاضرًا، وكذلك جلسات التحقيق التي تلت ذلك. أوضح كنابمان أن التحقيق من قبل أنور رسلان كان في اليوم الثاني من اعتقال GER19. وفي اليوم الثالث، طُلب منه التوقيع على أوراق بيضاء. وعندما رفض اقتيد إلى حجرة التعذيب وتعرّض للتعذيب. قال كنابمان إنه لا يتذكر بالضبط، لكنه يعتقد أن ضابط التحقيق لم يكن موجودًا في حجرة التعذيب. لم يكن هناك سوى سجّان.

اقتبس فيدنير من محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي أوضح GER19 بموجبه أنه لم يتم التحقيق معه مرة أخرى من قبل أنور رسلان. كان على GER19 التوقيع على أوراق بيضاء عليها ترويسة إدارة المخابرات العامة. وعندما رفض اقتيد إلى حجرة التعذيب حيث تعرض للفلقة وضرب بأشياء صلبة. كان معصوب العينين. لم يكن هناك ضابط تحقيق، فقط سجّان. سأل فيدنير كنابمان عمّا حدث بعد ذلك. أوضح كنابمان أن ضابط التحقيق استدعى GER19 لإجراء حوار. تم مواجهة GER19 بشهادته المزعومة. عندما قال إن تلك ليست الحقيقة، تعرّض للضرب مرة أخرى.

سأل فيدنير عمّا إذا كان على GER19 أن يبصم على أوراق قبل هذه المحادثة. فأكّد كنابمان ذلك.

سأل فيدنير كنابمان عمّا يمكن أن يتذكره أيضًا من استجواب GER19. فقال كنابمان إن التعذيب انخفض من اليوم الثالث فصاعدًا بينما زاد عدد المعتقلين. افترض GER19 أنه ببساطة لم يكن هناك ما يكفي من الوقت لتعذيب الجميع بشكل مكثف كما فعلوا في الأيام الثلاثة الأولى. كما سمع GER19 صرخات من معتقلين آخرين، من بينهم أطفال ونساء. تعرّف على أربعة أشخاص. أراد GER19 أن يتم إطلاق سراحه ويدخّن السجائر ويتناول طعامًا جيدًا. فطلب أن يُنقل. في اليوم الخامس اقتيد إلى الزنزانة الجماعية ولم يتعرض للتعذيب. في اليوم السادس تم تقييد أربعة أشخاص بالسلاسل ونُقِلوا إلى فرع كفر سوسة. وفقًا لـGER19، كان كفر سوسة أسوأ بكثير. عند سؤاله عن حالته البدنية [في فرع الخطيب]، وصف GER19 أن ظهره كان يؤلمه كثيرًا، وكان لديه العديد من الجروح الملتهبة، وكان يعاني صداعًا، وكانت قدماه تنزفان بسبب الفلقة. ومع ذلك، أضاف GER19 أن "هذا" لا شيء مقارنة بكفر سوسة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان GER19 قد ذكر وجود التهاب في فمه. فأكّد كنابمان ذلك.

سأل فيدنير كيف أصيب GER19 بهذا الالتهاب، وما إذا كان لذلك علاقة بضرسه. فأكّد كنابمان ذلك، قائلًا إن GER19 أخبره أنه فقد ضرسه بعد الاستجواب الثاني والتهب الجرح.

سأل فيدنير عن الرعاية الطبية. قال كنابمان إن GER19 حصل على أقراص دواء مرتين: قرصان في اليوم الخامس وقرص واحد في اليوم السادس.

أراد فيدنير أن يعرف عن الرعاية الطبية للمعتقلين الآخرين. أوضح كنابمان أن GER19 كان في الحبس الانفرادي للأيام الخمسة الأولى لكنه كان يسمع صراخًا. عندما كان في الزنزانة الجماعية، كان يرى آثار التعذيب على المعتقلين الآخرين، وكذلك الكسور المفتوحة. قال GER19 إنه كان بوسع المرء أن يرى أن الناس تعرّضوا لتعذيب.

أشار فيدنير إلى أن GER19 شاهد عيونًا سوداء وأذرعًا مكسورة وأقدامًا متورمة وإصابات أخرى، لكنه عدّ أن هذا ليس شيئًا مقارنة بكفر سوسة. فأكّد كنابمان ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان GER19 قد رأى قتلى. قال كنابمان إنه عندما سأل GER19 عن ذلك، قال لا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أقارب GER19 قد حصلوا على أي معلومات عنه. أوضح كنابمان أنه لم يحدث شيء في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالقتلى، أضاف أن GER19 أخبره عن واقعة في كفر سوسة: عندما تعرّض GER19 للتعذيب في الردهة، حاول الدفاع عن نفسه بالركل. فقام بالصدفة بركل شخص ملقى على الأرض. قال أحد السجّانين إن هذا الشخص سيترك هناك ليموت.

سأل فيدنير عن الوضع العام لاستجواب GER19 من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية: كيف تمكن GER19 من التواصل مع المترجم الفوري، ما هو الانطباع الذي كان لدى كنابمان عن GER19، وكيف تصرّف، وما إذا كان مترددًا أم منفتحًا. قال كنابمان إنه كالعادة، قاموا بالتحقق مما إذا كان GER19 والمترجم الفوري قادرين على التواصل. وكان كل شيء على ما يرام في هذا الصدد.

سأل فيدنير عمّا إذا تمت إعادة ترجمة محضر الاستجواب لـGER19. فأكّد كنابمان ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان GER19 وقّع على المحضر. قال كنابمان إن ذلك كان إجراءً قياسيًا أن تتم إعادة ترجمة كل شيء للشهود، ثم يتعين عليهم التوقيع على كل صفحة. كان يتم إجراء التعديلات ذات الصلة بخط اليد وتوقيعها أيضًا من قبل الشهود.

أراد فيدنير مرة أخرى التحدث عن الوضع في القبو فيما يتعلق بأنور رسلان الذي كان يجلس على أريكة والسجّانين الذين كانوا يؤدون التحية له. أوضح كنابمان أن السجّانين الذين عذبوا GER19 هم أيضًا من اقتادوه من زنزانته. عندما دخلوا إلى غرفة يجلس فيها رجلان على أريكة، ضربوا بأقدامهم الأرض وأدّوا التحية. غير أن GER19 لم يرهم يفعلون ذلك عندما التقوا بضابط التحقيق في اليوم السابق.

استجواب من قبل المدّعين العامين

سأل المدعي كلينجه كنابمان عن انطباعه عن GER19. أراد أن يعرف ما إذا كان GER19 هادئًا وذا مصداقية أم أنه كان لديه رغبة معينة في تجريم [أنور]. قال كنابمان إن GER19 كان متحفّزًا للغاية لتقديم معلومات حول أنشطته كناشط ومعلومات شخصية عن دراسته في [حُجبت المعلومات]، حيث أراد أيضًا الحصول على درجة الدكتوراه. كان متحمسًا وسعيدًا بشأن الطقس في برلين. بشكل عام، كانت معنويات GER19 عالية. كانت لغته الإنجليزية جيدة جدًا لدرجة أن كنابمان تمكن من الدردشة معه أثناء فترات الراحة. لم يكن GER19 متوترًا على الإطلاق. لم يكن متحمسًا للأمر، لكنه رأى أن هناك غرضًا للإدلاء بشهادته وأراد المساعدة في الكشف عن جريمة.

سأل كلينجه عمّا إذا كان قيام GER19 بالتعرّف على أنور رسلان أمرًا ذا مصداقية. فقال كنابمان إنه ليس لديه شك في ذلك أثناء الاستجواب. عندما سُئل عمّا إذا كان يعرفه، كان GER19 مقتنعًا تمامًا أنه تعرّف على الوجه وبدا مصدومًا حقًا. ولم يَحد عن هذه القصة طوال الوقت. لم يكن متوترًا ولكنه كان مقتنعًا ولم يضف أي إضافات [لقصته]. خلص كنابمان إلى أنه لا يرى أي سبب للشك في تعرّف GER19 على أنور رسلان.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل محامي الدفاع بوكر عمّا إذا كان GER19 قد قدّم معلومات محددة حول المكان الذي تعرّض فيه للضرب بالضبط. فقال كنابمان إن GER19 فعل ذلك على أجزاء. في التحقيق الأول، تعرّض GER19 للضرب على وجهه وأماكن أخرى. لم يتمكن GER19 من تذكر كل إصابة، لكنه وصف أن الضرب كان اعتباطيًا.

قال بوكر إنه كان يشير إلى التحقيق معه من قبل أنور رسلان. أوضح كنابمان أن السجّان الذي تعرّف عليه GER19 على أنه محمد ضربه على ظهره بعصا سوداء واستخدم يديه العاريتين لضرب GER19 على رأسه ووجهه. لم يتمكن GER19 من معرفة ما إذا كان قد تعرّض للضرب بيد مبسوطة أو بقبضة اليد. كما تعرّض للتعذيب بالفلقة وضُرب على قدميه باستخدام عصا.

أشار بوكر أنه عندما تعرف GER19 بشكل عفوي على شخص بناءً على صورة شاهدها على الإنترنت، طلب منه كنابمان أن يصف جميع الأشخاص الذين كانوا حاضرين في التحقيق، باستثناء شخص واحد. فأكد كنابمان ذلك، قائلًا إنه لم يطلب من GER19 أن يصف الشخص الذي تعرّف عليه بأنه أنور رسلان.

أراد بوكر معرفة السبب. قال كنابمان إن GER19 كان قد رأى صورته على الإنترنت وكان كنابمان مهتمًا بمن كان حاضرًا في هذا التحقيق.

سأل بوكر كنابمان عن أسباب عدم السماح لـGER19 بوصف أنور. فقال كنابمان، استعدادًا لشهادته أمام المحكمة، قرأ محضر الاستجواب مرة أخرى. لم يكن هناك قرار صريح بعدم السماح لـGER19 بوصف أنور. ولكن عندما يكون الشهود قد رأوا بالفعل شخصًا ما على الإنترنت، سيمتنع المرء عن وصف هذا الشخص لأن ذكريات التجارب الخاصة والصورة على الإنترنت ستختلط، وبالتالي فإن الوصف لن يكون ذا صلة.

قال بوكر إنه احتاج إلى دقيقتين إضافيتين لطرح سؤاله التالي.

أشار محامي الدفاع فراتسكي أن GER19 ذكر اسم أحد السجّانين وسأل كنابمان عمّا إذا كان GER19 قد أخبره كيف يعرف هذا الاسم. فقال كنابمان إن GER19 لم يخبره ولم يسأل GER19 عنه. أوضح كنابمان أنه من باب خبرته وخبرة زملائه فإن السجانين عادة ما ينادون بكنيتهم "أبو فلان"، والتي ليست الاسم الحقيقي. ولم تكن هناك حالة واحدة كانت فيها الكنية "أبو فلان" هي الاسم الفعلي لأحد السجّانين.

صُرِف كنابمان بصفته شاهدًا.

مسائل إدارية

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن القضاة كانوا يفكرون في تلاوة أجزاء من محضر استجواب مكتب الشرطة للشاهد الذي قرر عدم الإدلاء بشهادته [FR19]. غير أن ذلك لن يتم في هذا اليوم بالذات لأن محامية المدّعين د. أوميشين قالت إنها تريد تلاوة بيان. أرادت كيربر معرفة المدة التي ستستغرقها تلاوة بيان د. أوميشين في ضوء الاستراحة قبل أن يدلي الشاهد التالي بشهادته في الساعة 11 صباحًا.

أراد محامي الدفاع بوكر معرفة ما إذا كانت كيربر تشير إلى FR19 [ذكر بوكر الاسم الكامل] عندما كانت تتحدث عن تلاوة أجزاء من المحضر. فأكّدت كيربر ذلك، مضيفة أنها لم ترد تكرار الاسم في المحكمة.

طلبت د. أوميشين استراحة أطول لأن مسألة المدّعي [قبول انضمام P50 إلى المحاكمة بصفته مدّعيا] لم يتم البت فيها بعد.

أعلنت القاضي كيربر استراحة لمدة ثلاثين دقيقة.

***

[استراحة لمدة 35 دقيقة]

***

[غادر محاميا المدعين رايجر ومحمد]

دخل الشاهد [P51] قاعة المحكمة مرتديًا نظارات ولحية مستعارة بالإضافة إلى كمامة كوفيد-19 الخاصة به. وكان برفقته محاميه السيد أوبست وضابطين من مكتب الشرطة الجنائية.

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه لن يتم الكشف عن هوية الشاهد وسيشار إليه برمز Z203052_07_06 [P51]. وأشارت إلى أنه كان قادرًا على التواصل باللغة الألمانية وأخبرته أنه يمكنه استشارة المترجمين الفوريين في أي وقت أو التحول إلى اللغة العربية. وأشارت كيربر كذلك إلى أن محامي P51 أوبست قدّم بيانًا بشأن الوضع الأمني لـP51. أكد مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية للقضاة أن لدى P51 أقارب يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا. قدّم أوبست محامي P51 طلبًا لإخفاء هوية موكله. قررت كيربر أن P51 غير ملزم بتقديم معلومات تتعلق بهويته وفقًا للمادة 68 (3) القسم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. وأضافت أن العديد من الشهود الآخرين قد سبق وأن أثاروا مخاوف أمنية وأنه سُمح لـP51 أيضًا بتغطية وجهه جزئيًا.

<u>شهادة P51</u>

سألت القاضي كيربر P51 عمّا إذا كان بإمكانه إعطاء بعض المعلومات عن عمره ومهنته. قبل تمرير السؤال إلى P51، أبلغت كيربر P51 بحقوقه وواجباته كشاهد. قال P51 إنه طبيب وعمل في مشفى. ونفى الشاهد وجود أي علاقة تربطه بالمتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

قالت القاضي كيربر إن P51 استُجوب مرتين من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بخصوص فرع الخطيب في دمشق. وطلبت من P51 أن يصف كيف حدث ذلك. أوضح P51 أنه قبل بضعة أعوام كان يعمل في مشفى الهلال الأحمر القريب من فرع الخطيب، على بعد ثلاثين إلى خمسين مترًا من الفرع.

سألت كيربر عمّا إذا كانت المباني هي مبانٍ مجاورة لبعضها. فأكّد P51 ذلك.

أرادت كيربر معرفة المزيد عن العلاقة بين المؤسستين. وصف P51 كيف كانت المظاهرات في بداية الثورة في عام 2011 تنطلق بشكل أساسي في أيام الجمعة. طُلب منه هو وزملاؤه معالجة المعتقلين في الفرع الذين تم اعتقالهم خلال هذه المرحلة الأولى.

سألت كيربر عمّا لاحظه P51 وكيف بدى المكان. أوضح P51 أنه عادة ما يأتي شخص ما [من الفرع] ويطلب من طبيب أو طبيبين الذهاب إلى الفرع. قال P51 إنه لم يكن أمام [الأطباء] خيار سوى اتباع [الأمر]. حيث كانوا سيواجهون مشاكل في حال الرفض. تبعًا للحالة، كان الأطباء والقائمون على الرعاية يذهبون [إلى الفرع]. قال P51 إنه سبق وأن وصف المبنى للشرطة.

أوضحت القاضي كيربر أن مَحضري جلستي استجواب الشرطة لـP51 كانا في ملف القضية. ومع ذلك، كان على P51 تكرار كل تلك [المعلومات] في المحكمة. مضى P51 ليوضح أن المدخل الرئيسي للفرع يقع عند مفترق طرق مقابل المشفى. يسمى الفرع بالخطيب نسبة للحي الذي يقع فيه. كان هناك حراس أمن كان على المرء أن يمر من بينهم. في المبنى الثاني أو الثالث على الجانب الأيمن، كان على المرء أن يسلّم هاتفه المحمول. كانت هناك سلالم تؤدي إلى القبو الذي كان يُحتجز فيه المعتقلون. أضاف P51 أنه كان عليه دائمًا النزول إلى طابق القبو. صاح أحدهم قائلًا إن الأطباء قد وصلوا، وفُتحت بوابة ضخمة. أوضح P51 أنه كان هناك عدة مناطق. وأضاف أنه حسبما يتذكر، آخذين في الاعتبار أن ذلك حدث قبل عشرة أو أحد عشر عاما، كانت الزنازين في الجانب الأيمن. وعلى اليسار، كان هناك مطبخ محاط بفناء. هذا كان المكان الذي توجب أن يذهب إليه P51، اعتمادًا على المكان الذي اقتيد إليه المعتقلون [الفناء الأيسر أو الأيمن]. لم يكن هناك سوى عدد قليل من المعتقلين الجرحى خلال المرحلة الأولى. كما تعرضوا للضرب بالأشياء والأيدي أمام P51 وزملائه. ثم تم استدعاء المعتقلين واحدًا تلو الآخر وسُمح لـP51 وزملائه بالتحدث معهم ولكن لم يُسمح لهم بطرح أسئلة عليهم. ولم يُسمح للمعتقلين بالتحدث إلى P51 وزملائه. أضاف P51 أنه إذا تعرّض شخص ما لجرح يتطلب غرزًا، كان يُسمح له بخياطة الجرح أو وضع الضمادات. كانت هناك أربع حالات تتطلب علاجًا في المشفى. عادة، كان على

P51 وزملائه كتابة وصف للحالات على أوراق، على سبيل المثال تفصيل الأورام الدموية أو ما إذا كان الكسر بحاجة إلى تصوير بالأشعة السينية. قال P51 إن المشفى لم يحتو على قسم لتجبير العظام، لذلك كان على المرضى الذين يحتاجون إلى علاج من قبل جراح عظام الذهاب إلى مكان آخر.

سألت كيربر عمّا إذا كان هؤلاء المرضى قد تم نقلهم بالفعل إلى مكان آخر. قال P51 إنه لم يتم إبلاغه بذلك. لم يكن ذلك معروفًا بالنسبة له.

أرادت كيربر أن تعرف متى زار P51 الفرع أول مرة. قال P51 إنه ذهب إلى هناك بدءًا من نيسان/أبريل 2011، لكنه لم يتمكن من إعطاء تاريخ محدد.

خلصت كيربر إلى أن الزيارة الأولى تمت في نيسان/أبريل 2011. فأكّد P51 ذلك.

أشارت كيربر إلى قول P51 إن المعتقلين في البداية "كانوا يبدون بحالة جيدة"، وسألته عمّا قصده بذلك. أوضح P51 أنه كان من الطبيعي أن يتعرض الناس للضرب ويصابوا بكسور. وكلما طالت مدة بقائهم في زنازينهم، بدوا بحالة أسوأ. كانوا مجرد جلد وعظم.

سألت كيربر P51 متى ذهب إلى الفرع آخر مرة. قال P51 إنه لا يستطيع الإجابة.

سألت كيربر عن السنة، مضيفة أن فترة لائحة الإدانة كانت حتى أيلول/سبتمبر 2012 وسألت P51 عمّا إذا كان لا يزال يعمل في المشفى في ذلك الوقت. فأكّد P51 أنه كان يعمل في المشفى في عامي 2011 و2012 واضطر للذهاب إلى الفرع خلال هذه الفترة.

أشارت كيربر إلى كيفية قيام P51 "بشكل مثير للإعجاب" بتقديم وصف لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بشأن قدرته على معرفة ما إذا كان المعتقلون قد مكثوا في الفرع لفترة طويلة، على سبيل المثال بناءً على ملابسهم. قال P51 إنها لم تكن الملابس وحدها هي التي تدل على طول فترة الاحتجاز. حيث كان 90-95٪ من الناس يرتدون ملابس داخلية فقط. إذا حضر شخص إلى الفرع لبضع ساعات فقط، كانت ملابسه الداخلية لا تزال بيضاء. ولكن يختلف الأمر بعد يومين، لأن المكان كان مزدحمًا للغاية، ومع ذلك، في البداية كانت حالة الناس جيدة. وفقًا لـP51، كان الناس يتمتعون بوزن طبيعي في بداية اعتقالهم، لكنهم بالكاد حصلوا على الطعام أو الماء. لم يستطع تحديد المدة التي قضاها شخص ما في الفرع، لكن كان بوسعه معرفة ما إذا كان هذا الشخص جديدًا أم لا.

أرادت كيربر أن تعرف كيف كان شكل السجن، وسألت P51 عمّا لاحظه بعينيه وحواسه الأخرى. قال P51 إن الإضاءة لم تكن ساطعة في المكان، على الأقل ليس على الجانب الأيمن حيث توجد منطقة الزنازين. كان المكان مظلمًا، بالرغم من وجود مصابيح. لم تكن المصابيح ساطعة جدًا. كانت الإضاءة أفضل على الجانب الأيسر، كما في المطبخ وأماكن أخرى. غير أن هذا لم يكن سوى مكان الاستقبال ومكان فرز الأشخاص. قال P51 إن الرائحة كانت تختلف باختلاف الطقس. كان الأمر مروعًا في الصيف وكانت رائحة البراز بمثابة عطر مقارنة برائحة المكان.

سألت كيربر عمّا عاناه الناس أكثر شيء. بناءً على طلب P51، سألت عن الأمراض التي عانى منها الناس عادةً. [استشار P51 سريعًا محاميه] أوضح P51 أن كل شخص تقريبًا أصيب بجروح نتيجة الضرب بأشياء. وكثيرًا ما كان المعتقلون الجدد ينزفون وكانت أيديهم تتبلل من جراء أنماط التقييد. كان بوسع المرء أيضًا أن يرى الأشخاص الذين تعرضوا للضرب في الطريق لرؤية P51 وزملائه. كان لدى البعض أورام دموية ناجمة عن عظامهم.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

قال فيدنير بما أن P51 طبيب، فيمكنه إبداء رأي خبير حول حالة المعتقلين في الفرع. طلب من P51 أن يصف لشخص عادي كيف يمكن أن تتسبب العظام والعظام الظاهرة تحت الجلد بإصابات مختلفة. قال P51 إن الأورام الدموية تحدث فقط [إذا لم يكن هناك كسر مفتوح]. لكن كان لدى المعتقلين أيضًا جروح في الأنسجة، تمكن P51 من خياطتها أحيانًا، ولكنه لم يتمكن من ذلك في بعض الأحيان. لم تكن الإصابات ناتجة عن التعذيب أو الضرب فحسب، بل كانت ناجمة عن الجلوس أيضًا. إذا لم يكن لدى الشخص دهون في جسمه، تضغط عظامه على الجلد.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 يتحدث عن التقرحات المفتوحة. فأكّد P51 ذلك.[2]

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 قد شاهد كسورًا في العظام. فأكّد P51 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P51 قد شاهد أيضًا التهابات. فأكّد P51 ذلك مرة أخرى، مضيفًا أنه لا يمكنهم علاج الالتهابات خلال المراحل المتأخرة. سُمح لهم بإجراء فحص واحد دون إعطاء الدواء. وبدلًا من ذلك، طُلب منهم كتابة ملاحظات، لكن P51 لم يعرف ما إذا كانت التعليمات الواردة في الملاحظات قد نُفِّذت.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يكن من الواضح تمامًا ما إذا كان P51 يتحدث فقط عن الأورام الدموية التي تسببها العظام، أو عن الأورام الدموية التي تسببها العظام والتقرحات المفتوحة.

سأل فيدنير P51 عمّا إذا كان قد رأى آثار علاج طبي [تم تقديمه]، مثل الضمادات. فقال P51 نعم. سأل فيدنير كم مرة. قال P51 إن الناس كان لديهم أحيانًا ضمادات، لكن في معظم الأحيان لم تكن لديهم ضمادات. لم ير P51 سببًا واضحًا لحصول بعض الأشخاص على العلاج في حين لم يحصل عليه البعض الآخر.

لخّص فيدنير أن P51 شهد وضع الإصابات وخطورة الإصابات التي كانت تهدد الحياة في بعض الأحيان. سأل P51 عمّا كان سيحدث لو لم يحصل هؤلاء الأشخاص على علاج طبي. قال P51 إن بعض الناس كانوا سيموتون.

سأل فيدنير عن السبب الذي كان سيؤدي إلى الوفاة تحديدًا. أوضح P51 أنه مع وجود جروح مفتوحة وحُمى يمكن للمرء أن يفترض أنه إذا تُركت دون علاج، فإن [حالتها] ستؤدي إلى التهاب شديد يسبب تعفن الدم. لا يمكن للمرء أن ينجو من تعفن الدم دون تلقّي علاج بالمشفى.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 قد رأى أشخاصًا من هذا القبيل من قبل. فأكّد P51 ذلك، قائلًا إنه لا يتذكر ما إذا كانوا في المرحلة الأخيرة، لكنهم كانوا في حالة سيئة للغاية.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت هناك أمراض تُركت دون علاج مثل أمراض القلب أو الكلى التي تتطلب رعاية طبية عاجلة. فأكّد P51 أن المعتقلين المسنين على وجه الخصوص الذين تتراوح أعمارهم بين 70 و80 عامًا كانوا يعانون من أمراض مزمنة مثل السكري أو ارتفاع ضغط الدم. أضاف P51 أن لديه تخمينًا قويًا أن هؤلاء الأشخاص لم يتلقوا أي علاج طبي.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 قد خمّن ذلك أم أنه كان قادرًا على اكتشاف ذلك من خلال المحادثات. فقال P51 لا، مضيفًا أنه لم يُسمح لهم بطرح أسئلة محددة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا لم يُسمح لهم حتى بطرح أسئلة طبية. قال P51 إنه سُمح لهم بطرح أسئلة طبية، على سبيل المثال إذا كان شخص ما مصابًا بمرض السكري أو بأمراض مزمنة أخرى. لكن لم يُسمح لهم بالسؤال عمّا إذا كانوا قد تلقوا العلاج.

خلص فيدنير إلى أنه كان يُسمح لـP51 بسؤال المعتقلين عن الأمراض. فأكّد P51 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P51 ذَكَر كبار السن وسأله عن الفئة العمرية للمعتقلين. [استشار P51 محاميه]. قال P51 إنه كان هناك قُصّر أيضًا. حيث رأى بنفسه صبيًا يبلغ من العمر 14 أو 15 عامًا. تم القبض عليه مع والده في مظاهرة. كان الصبي يعاني من ورم دموي كبير على رأسه، وهو شيء لم يسبق لـP51 رؤيته من قبل. كان الورم مليئًا "بسائل". كان على المرء أن يقوم بإجراء تصوير مقطعي (CT) أو تصوير بالرنين المغناطيسي (MRI)، لكن P51 لم يستطع معرفة ما إذا كان قد تم فعل ذلك أم لا. وأضاف أن الفئة العمرية شملت أيضًا من هم في سن الثمانين.

أراد فيدنير أن يعرف متى وقع الحادث مع الصبي، هل كان ذلك في بداية الفترة أو في نهايتها. قال P51 [بعد استشارة محاميه] إن ذلك حدث بالتأكيد في عام 2011. قال P51 إنه استطاع أن يتذكر لأنه خلال المرحلة الأولى كان هناك عدد أكبر من الأطباء في الفرع.

قال فيدنير إنه أراد التحدث عن المراحل المختلفة بعد لحظة، لكنه أراد أولًا أن يعرف كم بلغت الفئة العمرية للمعتقلين. قال P51 إنها كانت أكثر من ثمانين عامًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 قد عالج معتقلات أيضًا. قال P51 إنه لم يعالج نساء.

سأل فيدنير من عالجهن. قال P51 إنه لم يعالجهن في الفرع ولكن في المشفى.

خلص فيدنير إلى أن P51 لم يعالج النساء المعتقلات في الفرع، وسأله عمّا إذا كانت النساء اللواتي عالجهن في المشفى قدمن من الفرع. فأكّد P51 ذلك.

قال فيدنير إنه يريد الآن تحديد الإطار الزمني الذي يبدأ في 2011 بدقة. وأشار إلى أن P51 ذكر أن المرحلة الأولى بدأت في 2011 وسأله عمّا قصده بذلك وكيف كانت مختلفة عن المراحل اللاحقة. أوضح P51 أنه خلال الأشهر الأولى، كانت المظاهرات تحدث بشكل أساسي بعد صلاة الجمعة. كانت قوات الأمن تعتقل معارضي الحكومة. [استشار P51 المترجم الفوري بخصوص الجملة التالية]. قامت الشرطة بتفريق المظاهرات. غير أن قوات الشرطة لم تكن قوات شرطة عادية.

سأل فيدنير عن كيفية اتصال P51 بـ[المتظاهرين] في فرع الخطيب. قال P51 إنه كما سبق وأن ذكر، بعد بضعة أسابيع، تم تطوير مناوبات خاصة للأطباء والقائمين على الرعاية. علم الجميع في المشفى أن [موظفي فرع الخطيب] سيتصلون، فكانوا يأخذون حقيبة بها مواد طبية ويتم اصطحابهم إلى الفرع.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الأشخاص من الفرع عادة ما يتصلون بالمشافي أو يأتون ويختارون الأطباء. قال P51 إنه عادة ما كان يتم اختيارهم وكان رجل يتصل قبل ذلك.

أراد فيدنير معرفة عدد الأشخاص الذين كانوا يذهبون إلى الفرع. قال P51 إن العدد كان متباينًا، وسأل فيدنير عمّا إذا كان يشير فقط إلى الأطباء أو جميع العاملين في المجال الطبي.

سأل فيدنير عن الأطباء. أوضح P51 أنه في بعض الأحيان كان هناك العديد من الأطباء برفقة طاقم طبي.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الطاقم الطبي مؤلفا من مقدمي الرعاية. فأكّد P51 ذلك.

أراد فيدنير معرفة متوسط عدد الأطباء ومقدّمي الرعاية الذين ذهبوا إلى الفرع. قال P51 إنه خلال أول شهرين كانوا عادة ثلاثة أو أربعة أطباء وثلاثة أو أربعة من مقدمي الرعاية.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا جميعًا من الذكور. فأكّد P51 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت هناك ممرضات ذهبن إلى الفرع. قال P51 لا، مضيفًا أن [الممرضات] كان يُطلب منهن في كثير من الأحيان الذهاب.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 وزملاؤه يذهبون أيام الجمعة فقط خلال المرحلة الأولى أو كم مرة في الأسبوع كانوا يذهبون عادة إلى الفرع. فقال P51 إنهم لم يذهبوا أيام الجمعة فحسب، بل في أيام الجمعة بشكل رئيسي. ولكنهم ذهبوا أيضًا خلال الأسبوع.

سأل فيدنير عمّا إذا كانوا قد ذهبوا مرتين أو ثلاث مرات خلال الأسبوع خلال المرحلة الأولى. أوضح P51 أنه كان في المشفى كل يوم، باستثناء عندما كان في إجازة. لم يستطع تحديد عدد المرات التي ذهب فيها زملاؤه إلى الفرع.

أشار فيدنير كذلك إلى أن P51 ربط بين المرحلة الأولى في الخطيب والمظاهرات. وسأل P51 عمن التقى به في الفرع، وعدد الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب، وعدد الأشخاص الذين شاهدهم P51، وكيف كانت حالة الأشخاص. قال P51 إنه كان هناك تباين [في هذه العوامل]. في معظم الأحيان، كان المعتقلون ينتظرون في الفناء. جلسوا على الأرض بينما كان P51 وزملاؤه واقفين. ثم تم استدعاء المعتقلين الواحد تلو الآخر.

سأل فيدنير عن عدد الأشخاص الذين تجمعوا عادة هناك، وطلب من P51 تقديرًا تقريبيًا (هل كان العدد من خانة واحدة، أو من خانتين، أو أكثر من مائة). قال P51 إنه كان هناك عادة من ثلاثين إلى أربعين شخصًا، أحيانًا أقل، وأحيانًا أكثر. كان هذا أيضًا عدد الأشخاص الذين عالجهم P51 وزملاؤه. قد لا يكون البعض مصابًا ولكن كان هناك عادةً ما بين ثلاثين إلى أربعين شخصًا.

أراد فيدنير معرفة المدة التي كان P51 وزملاؤه يقضونها عادةً في الفرع. قال P51 إنهم كانوا يبقون حتى ينتهوا من العمل، ربما ساعتين.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هناك أشخاص مصابون بجروح جديدة، أو كيف شخّص P51 المرحلة الأولى. فأكّد P51 ذلك، موضحًا أنه خلال المرحلة الأولى عادة ما كانوا يعالجون معتقلين جددًا، غير أن P51 لم يكن موجودًا كل يوم جمعة.

سأل فيدنير عن عدد مرات التي كان P51 موجودًا فيها هناك. استشار P51 محاميه الذي أخبر المحكمة أن P51 لن يجيب على هذا السؤال لأنه سيؤدي إلى استنتاجات بشأن هويته. أضاف P51 أنه كان هناك أكثر من مرة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P51 موجودًا بانتظام. قال P51 لا، كان هذا يعتمد على مناوباته وإجازاته. غير أنه كان موجودًا في كثير من الأحيان.

سأل فيدنير إلى متى استمرت المرحلة الأولى. استشار P51 محاميه الذي طلب استراحة قصيرة.

أمرت القاضي كيربر باستراحة غداء لمدة 60 دقيقة.

***

[استراحة لمدة 65 دقيقة]

***

[غادر بعض الحاضرين من الجمهور.]

أشار القاضي فيدنير أولًا إلى أن P51 حدد المرحلة الأولى على أنها الفترة الزمنية التي عالج فيها المعتقلين الجدد. وسأل P51 إلى متى استمرت هذه المرحلة. أراد محامي P51 أن يقول شيئًا ما، لكن P51 بدأ بالإجابة بالقول إن المرحلة الأولى كانت عندما حدثت المظاهرات كل يوم جمعة وشارك فيها العديد من الأشخاص وقُبِض عليهم. انخفضت [وتيرة المظاهرات] بعد شهرين لكن P51 لم يتمكن من إعطاء تاريخ محدد.

قال فيدنير إنه لم يكن يسأل عن تاريخ محدد ولكنه أراد أن يعرف ما إذا كان هذا قد حدث في عام 2011. فأكّد P51 ذلك، قائلًا إنه بعد أربعة إلى ستة أشهر، انخفضت وتيرة المظاهرات لأسباب مختلفة.

سأل فيدنير كيف تغير عمل P51 نتيجة لذلك. [استشار P51 محاميه سريعًا.] أراد فيدنير كذلك أن يعرف كيف تغيرت الإصابات التي عانى منها المعتقلون. وصف P51 أنه في البداية، كان أربعة أو خمسة من زملائه يذهبون إلى الفرع. بعد ذلك، كان موظف من الفرع يحضر عندما يحتاجون إلى طبيب وكان يأخذ من كان في غرفة الطوارئ. لم يكن هناك معتقلون جدد أو لم يكن هناك سوى عدد قليل منهم وكان معظمهم يعانون من إصابات قديمة وأشياء من هذا القبيل.

أشار فيدنير إلى أن P51 أخبر الشرطة الألمانية أنه كان هناك فئتان من المرضى: المرضى الجدد والقدامى. لم يكن المعتقلون الذين وصلوا حديثًا في حالة سيئة للغاية، وكانت ملابسهم لا تزال تبدو جيدة. فأكّد P51 ذلك، مضيفًا أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من حالات التوقيف الجديدة كل يوم جمعة وأن العديد من المعتقلين أمضوا ثلاثة أو أربعة أسابيع في الفرع.

أراد فيدنير معرفة عدد الأشخاص الموجودين هناك عادةً، ومكان وجودهم، وعدد المرضى الذين عالجهم P51 وزملاؤه عادةً خلال المرحلة الثانية. قال P51 إنهم كانوا يضطرون للنزول إلى الطابق السفلي حيث كان يتم فتح بوابة ضخمة. ثم كان عليهم الاتجاه يمينًا إلى منطقة الزنازين حيث كان يتم فتح بوابة أخرى. كان يوجد مصاب أو مصابان، في حين عانى آخرون من سعال أو حمى أو إسهال.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 قد عالج أشخاصًا داخل زنازينهم. نفى P51 ذلك، قائلًا إنهم عولجوا أمام باب [الزنزانة]. لم يجرؤ على النظر داخل الزنازين.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الحالة العامة للمعتقلين. قال P51 إنه كلما طالت مدة الاعتقال، كانت حالة المعتقل أسوأ. كانوا [المعتقلون] يرتدون سراويل داخلية ألوانها فظيعة لأنها كانت مغطاة بالبراز والبول. كان الناس عبارة عن جِلد وعظم ولم يستطيعوا الحركة بشكل صحيح.

سأل فيدنير ما إذا كان يُسمح لـP51 بنقل الأشخاص إلى المشفى أم أنه تعرّف على أحد المعتقلين في المشفى. قال P51 إنه لا يستطيع التذكر؛ كان يكتب التقارير فقط. لم يُسمح لهم بأخذ أي شخص معهم وكان ذلك بكل بساطة بسبب الطريق الذي كان عليهم السير فيه بين الفرع والمشفى. تم نقل الناس بالسيارة فقط.

سأل فيدنير P51 عمّا إذا كان يتذكر حالات نقل إلى المشفى. [استشار P51 المترجم ومحاميه.] قال P51 إنه لم يستطيع أن يتذكر كيف كان شكل الناس بالضبط لأن المكان كان معتمًا. لذلك لم يستطع تحديد ما إذا كان أحدهم قد نُقل لاحقًا إلى المشفى.

أوضح فيدنير أنه لم يكن مهتمًا بشكل خاص بالمعتقلين الذين عالجهم P51 شخصيًا في الفرع. وإنما كان مهتمًا بالحالات التي نُقِل فيها معتقلون من الفرع إلى المشفى بشكل عام. فأكّد P51 أن حالات النقل تلك حدثت بالتأكيد.

سأل فيدنير P51 عمّا إذا كان قد رأى قتلى في الفرع. نفى P51 ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P51 قد لاحظ وجود حالات في المشفى توفي فيها أشخاص قدموا من فرع الخطيب. أشار P51 إلى أنه أبلغ الشرطة الألمانية بالفعل عن حادثة وصلت فيها سيارة و"بيك اب" إلى المشفى. كانتا تحملان جثتين أو ثلاث جثث. كان الوقت ليلًا والظلام حالكًا. أُمِر P51 بتأكيد وفاة هؤلاء الأشخاص.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 قد أكّد وفاتهم. فأكّد P51 ذلك.

أراد فيدنير معرفة كيف تمكن P51 من تأكيد وفاة هؤلاء الأشخاص. أوضح P51 أنه لم يكن قادرًا على تحديد السبب الدقيق للوفاة. ولكن كانوا [المعتقلون] عمومًا في حالة سيئة وهزيلين للغاية. لم يستطع تحديد موعد الوفاة. وفقًا لـP51، كانت رائحة الجثث كريهة كما كانت رائحة جميع المعتقلين الأحياء. غير أن رائحة الجثث كانت أسوأ.

سأل فيدنير كيف استطاع P51 أن ينسب هذه الجثث إلى فرع الخطيب. أوضح P51 أنه يمكن للمرء أن يقول إن المشفى الذي كان يعمل فيه كان ينتمي إلى هذا الفرع. كما كان الأشخاص داخل السيارتين ينتمون إلى فرع الخطيب. كانوا يأتون بانتظام إلى المشفى، لذلك علم P51 أنهم كانوا ينتمون إلى الفرع. وأضاف P51 أنه وزملاءه كانوا يخاطبونهم باسم الكنية "أبو فلان"، موضحًا أن هذه كانت طريقة شائعة لمخاطبة الناس إذا كنت لا تعرف أسماءهم الحقيقية.

خلص فيدنير إلى أن P51 تعرّف على موظفي الفرع. أوضح P51 أنهم كان دائمًا نفس الأشخاص الذين يبلغ عددهم عشرة إلى خمسة عشر شخصًا من الفرع الذين يأتون إلى المشفى لإحضار أطباء والذين كانوا يعملون أيضًا في قبو الفرع. كان معروفًا أنهم قدموا من فرع الخطيب لأنه مقابل المشفى ولم يأت إلى المشفى إلا أشخاص من الفرع. وأضاف P51 أن المشفى والفرع يقعان في نفس المربع السكني. وكان يتم إيقاف وتفتيش السيارات القادمة إلى المشفى. [استخدم P51 يديه لوصف موقع الشارع والمباني التابعة للمشفى والفرع على الطاولة أمامه.] وفقًا لـP51، كان هناك حاجز طريق مصنوع من الخرسانة ونقطة تفتيش في الشارع الرئيسي. لم تكن تابعة لفرع الخطيب، ولكن كان على المرء أن يجتازها للوصول إلى الشارع ذي الاتجاه الواحد خلفه. سُمح للأشخاص القادمين

من الاتجاه المعاكس بالذهاب إلى المشفى. وأضاف P51 أنه في معظم الأوقات كانت هناك نقطة تفتيش إضافية من فرع الخطيب أيضًا.

خلص فيدنير إلى أنه كان يتم فلترة الأشخاص القادمين من الخارج بناءً على ذلك. فأكّد P51 ذلك.

فيما يتعلق بواقعة البيك اب/الشاحنة الصغيرة والجثث، سأل فيدنير P51 عن رأيه في الغرض من عمله: ما إذا كان عليه إصدار شهادة وفاة أو أخذ الجثث. قال P51 إنه لم يكن بإمكانه إصدار شهادة لأنه لم تكن لديه معلومات شخصية عن المتوفى. كان عليه فقط أن يؤكد وفاتهم. وأوضح P51 أن كل مريض عولج في المشفى له ملفه الخاص. ولكن فيما يتعلق بالمعتقلين، كان عليهم كتابة أي اسم فحسب. وبعد أن يخبرهم السجّانون بالسن كانوا يكتبون أي تاريخ ميلاد. لذلك استندت الملفات إلى بيانات غير صحيحة.

سأل فيدنير عمّا إذا كان على P51 أن يكتب شيئًا ما عندما عُرضت عليه الجثث. نفى P51 ذلك، وقال إنه كان عليهم فقط أن يقولوا إن [المعتقلين] قد توفوا ثم كانت [الجثث] تُنقل إلى مكان آخر.

أراد فيدنير أن يعرف متى وقع هذا الحادث. [استشار P51 محاميه]. قال فيدنير إن P51 سبق وأن أبلغ الشرطة بهذا. فقال P51 إنه كان بالتأكيد قبل منتصف عام 2012.

أشار فيدنير إلى محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي قال P51 بموجبه، عندما سُئل عن تاريخ واقعة الشاحنة الصغيرة، إنه لا يستطيع أن يحدد بالضبط ولكن في وقت ما بين ربيع 2011 وحزيران/يونيو 2012. فأكّد P51 ذلك.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن حالة الجثث، وما إذا كانت قد ظهرت عليها إصابات وكيف كانت حالتها العامة. قال P51 إنه سبق وأن وصف أنها كانت في حالة سيئة وبائسة. كانت نحيفة للغاية لكنه لم يتذكر وجود إصابات محددة.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت الجثث ترتدي ملابس. قال P51 إنها كانت في ملابس داخلية ولا شيء آخر.

أكد فيدنير أن P51 أبلغ الشرطة نفس [المعلومات]: عندما سُئل عن وجود علامات تعذيب، فأكّد P51 ذلك. وأضاف أنه كان بوسعه أن يرى كدمات وأنها كانت هزيلة. فأكّد P51 ذلك.

أشار فيدنير إلى أن الجثث لم تبقَ لدى P51. وأراد أن يعرف ما حدث لها. قال P51 إنه لا يعرف ولكن قيل له إنها كانت تُنقل إلى نجها [مقبرة نجها].

سأل فيدنير أنه بصرف النظر عن ذلك، هل كان يتم تخزين الجثث من الفرع في المشفى، على سبيل المثال في المشرحة. أوضح P51 أن كل مشفى بها غرفة تبريد حيث يمكن تخزين الجثث لفترة قصيرة. وفقًا للتقاليد الإسلامية، يجب دفن الناس بسرعة. ولكن إذا مات شخص ما في الليل، يتم تخزين الجثة في غرفة التبريد أو لبضع ساعات حتى ترتب العائلة كل شيء.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P51 يتحدث عن 2011 أو 2012. قال P51 إن هذا هو الحال بشكل عام. في الشتاء لم يكن هناك رائحة للجثث. ولكن في مرحلة ما، بدأ P51 والجيران الآخرون للمشفى يشمون رائحتها. أوضح P51 أن الجثث كانت توضع عادة في أدراج التبريد. كانت في مشرحة المشفى أربعة إلى ستة من هذه الأدراج. في الصيف عندما يكون الجو حارًا جدًا ولا توجد مساحة كافية، كان بإمكان المرء أن يشم رائحة الجثث. وفقًا لـP51، كانت الصيدلية والمختبر والمطبخ وكافتيريا موظفي المشفى تقع في القبو. يمكن للمرء إما أن يأخذ المصعد إلى القبو أو يمشي حول المبنى، مرورًا بمنحدر التحميل. إذا سلك أحدهم هذا الطريق، كان عليه أن يمرّ عبر المشرحة. قال P51 إن الرائحة كانت نتنة. وعادة ما كان يتم الاحتفاظ بمفتاح هذه الغرفة في قسم الاستقبال في المشفى. ولكن كان هناك وقت لم يكن فيه مفتاح. حيث كان يتم استدعاء العائلات على الفور والطلب منهم أخذ جثة قريبهم بسبب عدم توفر مكان في المشرحة المبردة.

خلص فيدنير إلى أن غرفة التبريد كانت مكتظة وسأل P51 عن سبب ذلك. قال P51 إنه تم إخباره وزملائه أن مفتاح غرفة التبريد كان في فرع الخطيب. لم يعد بإمكان المشفى استخدام الغرفة. وأضاف P51 أنه لا يستطيع تحديد ما إذا كانت الغرفة مكتظة كل يوم أو كم كان عدد الجثث المخزنة هناك. لم يكن الأمر مهمًا في الشتاء، لكن في الصيف غالبًا ما كانت تنبعث رائحته نتنة.

خلص فيدنير إلى أنه كان بوسع المرء فعلًا أن يشم رائحة العديد من الجثث وأن المفتاح خلال هذا الوقت كان في فرع الخطيب. سأل فيدنير P51 إذا كانت هناك مؤشرات أخرى على نقل الجثث من الفرع إلى المشفى.

تدخّل محامي الدفاع بوكر قائلًا إن P51 قال للتو "قيل لنا إن المفتاح كان في الفرع". فسأل P51: ماذا كان السؤال.

قال القاضي فيدنير إن P51 ربط بين المفتاح وفرع الخطيب لأنه قيل له أن المفتاح كان في الفرع. سأل فيدنير P51 عمّا إذا كان قد لاحظ ذلك في مناسبات أخرى أيضًا، أو إذا أخبره أحدهم عن حالات النقل. نفى P51 ذلك. لم يتم إخباره. ولكن كانت هناك شائعات ولم يطرح أحد أسئلة لأن المشفى كان تابعًا للفرع.

طلب فيدنير من P51 شرح ما يعنيه بعبارة "تابعًا". استشار P51 المترجم.

تدخّل محامي الدفاع بوكر قائلًا إنه يواجه مشكلة منذ فترة ولكنه لم يرد الإساءة إلى P51. غير أن P51 قال للتو "إن المشفى كان تابعًا للفرع". لذلك ينبغي إبلاغ P51 بأنه غير ملزم بالإدلاء بأي أقوال أخرى. لن يكون ذلك بسبب عمله ولكن بسبب مسألة تنظيمية والتسلسل الهرمي. قال بوكر إن هذا سيكون أيضًا جانبًا مهمًا في بيانه الختامي.

قال المدعي العام كلينجه إنه لا يرى ضرورة لإبلاغ P51 بالمادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. لم يذكر P51 أنه كان يعمل في فرع الخطيب. وفقًا لما توصلت إليه محكمة العدل الاتحادية في حزيران/يونيو 2019، لم يكن هناك شبهة كافية ضد P51.

قالت القاضي كيربر إنها لا ترى أي ضرورة في هذا الصدد. استشار P51 المترجم، وطلب محاميه استراحة قصيرة.

***

[استراحة لمدة 5 دقائق]

***

أوضح محامي P51 أوبست أنه على الرغم من أن موكله يتحدث الألمانية بشكل جيد جدًا، إلا أنه يمكنه التعبير عن بعض التفاصيل بلغته الأم فقط. لقد قام للتو بمراجعة الهيكل التنظيمي والاختصاصات مع موكله خلال فترة الاستراحة. كل ما في الأمر هو أن فرع الخطيب كان ينقل المرضى إلى المشفى. كلما حضر ضابط أمن من الفرع إلى المشفى، كان الجميع في خدمته. خلص أوبست إلى أن هذه هي الطريقة التي يجب أن تُفهم بها الأوصاف التي قدّمها P51.

سألت القاضي كيربر P51 إذا كان هذا صحيحًا. فأكّد P51 ذلك.

أشار فيدنير إلى الشرح الذي قدّمه P51 للشرطة أثناء استجوابه أنه فيما يتعلق بالعلاقة بين المشفى والفرع، فإن كل فرع من فروع المخابرات لديه مشفى خاص به وكانوا يأخذون معتقليهم إليه. وكان حراس الأمن [القادمون من فرع الخطيب إلى مشفى الهلال الأحمر] هم نفسهم دائمًا. أخبر P51 المحكمة أنه يوجد في سوريا العديد من الفروع مثل الخطيب، على سبيل المثال فرع فلسطين. لن يأخذ هذا الفرع معتقليه إلى مشفى P51 لأنه لم يكن قريبًا. وفقًا لـP51، كان يحضر إلى المشفى دائمًا نفس الأشخاص الخمسة عشر من فرع الخطيب.

طلب فيدنير من P51 مواصلة وصفه وسأله عمّا إذا كان يتذكر حالات معينة لمعتقلين من الفرع تم علاجهم في المشفى، على سبيل المثال ناشطة. قال P51 إنه فيما يتعلق بالنساء لم يعالجهن في فرع الخطيب وإنما في المشفى. لقد عالج ذات مرة امرأة شابة تبلغ من العمر حوالي 20 عامًا. كانت ناشطة.

سأله فيدنير إن كانت حضرت من فرع الخطيب. فأكّد P51 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما الإصابات أو المرض الذي كانت تعاني منه. أشار P51 إلى أنها على الأرجح كانت مصابة بفشل كلوي حاد. تم نقلها إلى قسم الباطني في المشفى.

سأل فيدنير عن ناشط مسيحي وما الذي كان بوسع P51 أن يتذكره أيضًا. فأكّد P51 أنه كان هناك مسيحي. وأضاف P51 أنه قيل له إن الناشط نُقل إلى المشفى، لكنه لم يستطع أن يتذكر بالضبط. كان قد التقط مقاطع فيديو وصورًا للمظاهرات. عندما نُقِل إلى المشفى كان متوفيًا.

سأل فيدنير ما إذا كان الشخص قد وصل متوفيًا أم توفي في المشفى. قال P51 إنه لم يستطع التذكر جيدًا.

أراد فيدنير معرفة التاريخ التقريبي لهاتين الحالتين. قال P51 إن واقعة الناشطة حدثت بالتأكيد في عام 2011 وحدثت الواقعة الأخرى مع الرجل أيضًا خلال الأشهر الأولى.

طلب فيدنير من P51 تقدير عدد الأشخاص الذين عالجهم في فرع الخطيب من "البداية" حتى أيلول/سبتمبر 2012. تساءل P51 عمّا إذا كان فيدنير يشير إلى عدد الأشخاص الذين عالجهم P51 بنفسه أو عدد الأشخاص الذين كان P51 حاضرًا أثناء علاجهم. قال فيدنير إنه أراد أن يعرف عدد المعتقلين الذين عالجهم P51 وعدد الذين كان حاضرًا أثناء علاجهم. قال P51 إنه لا يمكنه تقديم رقم دقيق. سأل فيدنير عمّا إذا كانوا بالمئات أو بالآلاف. قال P51 إنهم كانوا بالمئات على الأقل لكنه لم يستطع تحديد ما إذا كانوا بالآلاف.

سأل فيدنير P51 عن المَخبَر. قال P51 إنه كان يقع مقابل المشفى بشكل قُطري في [حي] الخطيب.

سألت القاضي كيربر كيف عرف P51 أنه مَخبَر الخطيب وما إذا كانت هناك علامة. قال P51 إنه من المعروف على نطاق واسع أن المَخبَر كان يقع مقابل المشفى بشكل قُطري. إنه أكبر [مَخبَر] في سوريا.

خلصت كيربر إلى أن المَخبَر كان موجودًا وكان معروفًا. فأكّد P51 ذلك.

استجواب من قبل الادّعاء العام

فيما يتعلق بالمصابين الذين حضروا إلى المشفى [من الفرع]، سأل المدعي العام كلينجه P51 كيف حدث ذلك، وما إذا كان المرضى خاضعين للحراسة وكيف عولجوا. سأل P51 عمّا إذا كان كلينجه يشير إلى الأشخاص الذين عالجهم P51 وزملاؤه. فأكّد كلينجه ذلك. وصف P51 أنهم نُقلوا بالسيارة لأنهم لم يتمكنوا من المشي. كانوا وحدهم في غرفة ويرافقهم دائمًا سجّان. كانوا مقيدين واستندت ملفاتهم إلى معلومات غير حقيقية. أوضح P51 أنه على الرغم من السماح بالأسئلة الطبية، لا يمكن للمرء أن يقول إن هؤلاء الأشخاص تلقوا العلاج الطبي المناسب. كان من الطبيعي أن يتعرضوا للإهانة من قبل السجّانين.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان هناك قسم خاص بهؤلاء الأشخاص. نفى P51 ذلك، قائلًا على حدّ علمه أنه لم يكن هناك قسم خاص.

أشار كلينجه إلى أنه كانت هناك إهانات مستمرة من السجّانين الذين رافقوا المرضى. سأل P51 عمّا إذا كان كلينجه قصد أنه تعرض للإهانة. قال كلينجه إنه كان يتحدث عن المرضى. قال P51 إنهم تعرضوا للإهانة باستمرار، حتى عندما تم تقييدهم [بالسرير].

أراد كلينجه أن يعرف ما الذي كانوا مقيدين به. قال P51 إن المعتقلين كانوا مقيدين بالسرير من أيديهم أو أقدامهم.

سأل كلينجه إذا كان لدى كل شخص سريره الخاص. فأكّد P51 ذلك.

أشار كلينجه إلى أن P51 لم يتمكن من رؤية حالة المعتقلين في قبو الفرع. وسأل عن حالة المعتقلين في المشفى. قال P51 إن المعتقلين الذين جاءوا إلى المشفى لم يكونوا من المصابين بجروح فحسب ولكن أيضًا من المصابين بالتهاب رئوي أو إسهال. وكلما طالت مدة اعتقالهم، كانت حالتهم أسوأ. وكانوا يعانون من جروح مفتوحة وكدمات أيضًا.

سأل كلينجه عن المدة التي قضاها [المعتقلون] عادة في المشفى. قال P51 إن الأمر يختلف من مريض لآخر، حسب...

[قاطعه] كلينجه وطلب من P51 أن يقدّر المدة؛ إذا كانت طويلة أو قصيرة نوعًا ما. قال P51 إنهم كانوا في أقسام مختلفة. لذلك لم يستطع تحديد المدة.

سأل كلينجه عمّا إذا كان المرضى قد تعرضوا للإهانة وسوء المعاملة أمام P51. قال P51 إنهم تعرضوا للإهانة، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا. وأضاف أن السجّانين لم يتمكنوا من التحدث بنبرة طبيعية.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان هناك سوء معاملة في المشفى. قال P51 إن الأشخاص كانوا يُدفَعون. وأضاف أنه عندما كان يصل إلى الفرع كان السجّانون يصرخون ويفتحون البوابة.

سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك طبيب موظف في الفرع أيضًا. قال P51 إنه كان هناك شخص ما ولكن P51 لم يستطع تحديد ما إذا كان موظفًا عسكريًا (شرطة) أو موظفًا مدنيًا. غير أن الناس كانوا يلاحظون الفرق: فبينما كان P51 وزملاؤه مهذبين دائمًا، كان هذا الشخص يصرخ ويشتم باستمرار.

سأل كلينجه إذا كان هذا الطبيب قد أساء معاملة الناس في الفرع. قال P51 إن [الطبيب] أهان الناس وصفعهم على وجوههم "وأشياء من هذا القبيل".

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت أنماط الإصابات كافية للتوصل إلى استنتاجات بشأن أساليب التعذيب. قال P51 إنه لم يكن على دراية بأساليب التعذيب، لكن كانت هناك إصابات لا يمكن أن تسببها اليد. كانت هناك كدمات كبيرة لا بد وأنها نجمت عن استخدام أداة ما. غير أن P51 لم يتمكن من تحديد الأداة التي تسببت فيها.

خلص كلينجه إلى أن الناس أصيبوا بكدمات. استشار P51 المترجم وأخبر المحكمة أنه كان يعدّها أوراما دموية.

سأل كلينجه عمّا إذا كان الناس قد أصيبوا بنزيف و[جروح] مفتوحة في أقدامهم. فأكّد P51 ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا كانوا قد أصيبوا أيضًا بجروح في معاصمهم بسبب الشّبْح. فأكّد P51 أنه شاهد مثل هذه الجروح لدى بعض المعتقلين لكنه لم يستطع تحديد ما إذا كان ذلك بسبب تعرّضهم للشّبْح.

أراد كلينجه كذلك معرفة ما إذا كانت آثار التقييد/التثبيت قد ظهرت على الناس. فأكّد P51 ذلك.

فيما يتعلق بالمراحل المختلفة التي ذكرها P51، خلص كلينجه إلى أن حالة المعتقلين ازدادت سوءًا مع هذه المراحل. قال P51 إنه لا يستطيع قول ذلك على هذا النحو لأنه لم ير نفس الشخص مرتين.

خلص كلينجه إلى أن الحالة العامة [للمعتقلين] تزداد سوءًا. [كان هناك التباس في الترجمة من الألمانية إلى العربية] قال P51 إنه لم يفهم كل كلمة. وأخبر كلينجه أنه نسي السؤال وطلب منه طرح السؤال مرة أخرى. أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P51 قد لاحظ مؤشرات عن وجود عنف جنسي. قال P51 إنه لا يستطيع القول.

سأل كلينجه إذا كانت هناك ممرضات للمعتقلات في الخطيب. فأكّد P51 ذلك.

أراد كلينجه أن يعرف عن وجود جثث في فرع الخطيب. قال P51 إنه، كما سبق وأن قال للمحكمة، لا يعرف بالضبط ولكن قيل له – وإن ذلك كان صحيحًا على الأرجح – إن تلك الجثث نُقلت إلى [مقبرة] نجها.

سأل كلينجه P51 عن علاقة فرع الخطيب بمشفى حرستا. قال P51 إنه لم يكن مشفى حرستا فحسب، بل كان هناك أيضًا مشفى تشرين. ولكن، وكما تعلم المحكمة على الأرجح، تم إغلاق الطريق السريع. لذلك كان الطريق إلى هذين المشفيين محفوفًا بالمخاطر لأن الحكومة لم تكن تسيطر على مناطق معينة وبالتالي لم يكن بوسعها المرور بأجزاء من هذا الطريق.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان المعتقلون المصابون من فرع الخطيب قد نُقلوا إلى مشفى حرستا. قال P51 إنه لا يمكنه قول أي شيء عن ذلك. لم يكن يعرف.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P51 يعرف من كان رئيس التحقيق في الخطيب عندما كان P51 في سوريا. قال P51 إنه كان أنور رسلان.

سأل كلينجه كيف عرف ذلك. قال P51 إنه لم يكن بوسعه تحديد التاريخ [لوقت علمه بهذه المعلومات] ولكن ذلك حدث لاحقًا [بعد أن اضطر إلى الذهاب إلى الفرع]. عندما انشق أنور كان الناس يتحدثون عن انشقاقه.

سأل كلينجه عمّا إذا كان يعلم بأمر أنور قبل أو بعد انشقاق [أنور]. قال P51 إنه لسوء الحظ لا يستطيع التذكر بالضبط لكنه افترض أن الاسم كان "معروفًا لنا".

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا كان الناس قد قالوا شيئًا عنه [أنور]. سأل P51 ما الذي يشير إليه كلينجه بالضبط. قال كلينجه إنه يريد معرفة ما إذا كان الناس قالوا إن أنور كان لطيفًا أم قاسيًا. تدخل محامي الدفاع بوكر قائلًا إن على كلينجه أن يطرح سؤالًا أكثر دقة: متى وأين قال الناس ذلك. حدد كلينجه أنه يريد معرفة ما إذا كان الناس تحدثوا عن أنور رسلان بصفته رئيس التحقيق وعن شخصيته عندما كان P51 لا يزال في سوريا. نفى P51 ذلك، لم يتحدث الناس عن كبار الضباط. ومع ذلك، كانت أسماؤهم معروفة.

أرادت المدعي العام بولتس معرفة ما إذا كان P51 وزملاؤه يخضعون للمراقبة عندما كانوا يفحصون ويعالجون المرضى في الفرع. قال P51 بالطبع إنهم لم يتركوا بمفردهم أبدًا.

سألت بولتس عمّا إذا كان هؤلاء الأشخاص قد تدخلوا أيضًا في الرعاية الطبية. قال P51 إنه [لم يُسمح له بتقديم العلاج]. لم يُسمح له إلا بقول ما يحتاجه الشخص، مثل الضمادات أو الأدوية. لكن لم يُسمح له بتقديم أي شيء بشكل مباشر.

تساءلت بولتس عمّا إذا كان بإمكان P51 تحديد ما حدث [من حيث العلاج] أو ما إذا كان القرار النهائي بيد أحد موظفي الفرع. قال P51 إنه لا يمكنه تقديم معلومات عن ذلك.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

قال محامي الدفاع بوكر إنه كان من المهم بالنسبة له ربط واقعة الشاحنة الصغيرة والجثث والناشطة بترتيب زمني. سأل P51 عن الحدث الذي وقع أولًا. قال P51 إنه لا يستطيع القول.

أشار بوكر إلى محضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الذي أشار إلى سؤال P51 عمّا إذا كان قد رأى أطفالًا ونساء في فرع الخطيب. فأجاب P51 على سؤال مكتب الشرطة أنه رأى طفلًا يبلغ من العمر 13 عامًا وتذكر أن امرأة نُقلت إلى المشفى من فرع الخطيب. كانت ناشطة مشهورة، لكن P51 قال إنه لا يستطيع تذكر اسمها. وبحسب P51، كانت في وحدة العناية المركزة، وحدث ذلك قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

سأل بوكر P51 إذا كان التاريخ الذي قدّمه لمكتب الشرطة أو التاريخ الذي قدّمه للتو في المحكمة أكثر دقة.

تدخل أوبست، محامي P51 قائلًا إن موكله أخبر مكتب الشرطة أن ذلك حدث قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012 واليوم في المحكمة قال إنه حدث في شباط/فبراير أو آذار/مارس 2012. كان التاريخ الأخير أبكر من التاريخ الأول الذي قدمه. ولذلك لم تكن هناك حاجة لطرح هذا السؤال، وفقًا لمحامي P51.

سأل بوكر عمّا إذا كان ذلك قد حدث قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012. قال محامي P51 إن P51 سبق وأن أجاب عن هذا السؤال.

سأل بوكر عمّا إذا كان من الصحيح أنه خلال واقعة الشاحنة الصغيرة والجثث، طُلِب من P51 فقط تأكيد الوفاة شفهيًا ولم يكن عليه تأكيد الوفاة كتابةً. فأكّد P51 ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان P51 قد فحص الجثث. فأكّد P51 ذلك، قائلًا إنه فحصها لفترة وجيزة. ولكن لإصدار شهادة وفاة، كان سيحتاج إلى بطاقات الهوية الشخصية، وما كان ليحصل عليها أبدًا.

أشار بوكر إلى أن P51 فحص الجثث. فأكّد P51 ذلك مرة أخرى.

أشار بوكر إلى محضر استجواب P51 من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية والذي قال P51 فيه إنه كان قادرًا على تأكيد وفاة هؤلاء الأشخاص دون فحصهم. سأل بوكر P51 [إذا كان فحص الجثث أم لا]. [بعد استشارة محاميه لفترة وجيزة] قال P51 إنه كان بإمكان المرء أن يقول إن هؤلاء الأشخاص قد توفوا لمجرد أنهم كانوا يبدون في حالة سيئة للغاية. رأى حالتهم قبل الفحص ولاحظ أنهم لم يكونوا يتحركون.

أراد بوكر أن يتخيل هذا الموقف: سأل عن مكان الشاحنة الصغيرة وما إذا كان قد تعيّن على P51 النظر في الشاحنة الصغيرة أو ما إذا تم إخراج الجثث من الشاحنة الصغيرة. قال P51 إنه لا يمكن لأحد أن يتخيل مثل هذه الأشياء دون أن يختبرها بنفسه.

أكد بوكر أن هذا سيكون بالطبع هو الحال، ومع ذلك فقد أراد الحصول على صورة للوضع. سأل P51 عمّا حدث بعد أن تم استدعاء P51 [من قبل موظفي الفرع الذين حملوا الجثث]. قال P51 إن الشاحنة توقفت عند المدخل الرئيسي [للمشفى]. كانت هناك سيارة أو سيارتان من نفس النوع وطُلِب من P51 أن يأتي ليرى ما إذا كان الأشخاص قد توفوا.

سأل بوكر عمّا إذا كان قد تعيّن على P51 الخروج. فأكّد P51 ذلك.

بينما طلب بوكر لحظة قصيرة، تحدث P51 إلى محاميه. قال بوكر إنه ليس لديه أسئلة أخرى.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إن لديه سؤالًا أيضًا في هذا الصدد. وأشار إلى أنه في المرتين اللتين تم فيهما استجوابه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، سُئل P51 كيف أكّد وفاة هؤلاء الأشخاص. قال P51 لمكتب الشرطة إنه لم يكن هناك نبض ولم يتمكن من تحديد نبضات القلب. بدا أن الأشخاص قد ماتوا بالفعل وأوضح P51 لمكتب الشرطة أنه لذلك السبب لم يكن يحتاج إلى فحصهم، لكنه فعل رغم ذلك. أخبر P51 أيضًا مكتب الشرطة أنه يتذكر الرائحة الكريهة. في المحكمة، لم يعرف P51 ما الذي قصده فيدنير.

قال فيدنير إنه كان يتحدث عن قرارات وفاة [الجثث] في الشاحنة الصغيرة، والتي استجوبه عنها مكتب الشرطة. وسأل P51 إذا كان يتذكر ما قاله لمكتب الشرطة حول ذلك. أشار P51 إلى أنه قال لمكتب الشرطة إنه لم يكن هناك نبض وأن الأشخاص بدوا وكأنهم توفوا. لم يكونوا أشخاصًا طبيعيين ذوي بشرة عادية. باختصار: لقد بدوا في حالة سيئة للغاية.

استجواب من قبل أحد المدّعين

أعلنت القاضي كيربر أنه تم قبول انضمام P50 إلى المحاكمة بصفته مدعيًا وبالتالي سُمح له باستجواب P51.

قال P50 إنه في حالات كثيرة يكون المعتقل قد "فَصَل". سأل P51 عمّا إذا كان قد واجه حالات يكون فيها الشخص قد "فَصَل". وسأل P51 كيف يكون المرء قد "فَصَل".

قال محامي P50 له أن يكرر سؤاله ببطء. تدخّلت القاضي كيربر قائلة إنه من غير الواضح ما كان يقصده P50 بعبارة "فَصَل". أوضح المترجمون الفوريون للمحكمة أن P50 استخدم كلمة "فَصَل" التي لم يعرفوا معناها. بدأ P50 في تكرار سؤاله عندما تدخل محامي الدفاع بوكر قائلًا إن P50 كان يتحدث بصوت عالٍ جدًا.

قال P50 إنه سيكرر سؤاله ببطء وهدوء: غالبًا ما كان يحدث أن بعض المعتقلين السوريين فقدوا عقولهم ولم يعودوا قادرين على التحكم بالموقف وكانوا يتصرفون بشكل غريب. قد يشير المرء إلى ذلك باستخدام كلمة "فَصَل". كان هذا معروفًا بالنسبة لمعتقلين ومعتقلين سابقين.

تدخّل محامي الدفاع بوكر، قائلًا إنه اعترض على العبارة. قالت رئيسة المحكمة كيربر إنه لا يوجد سبب للاعتراض حتى الآن، لأن P50 كان يقدم فقط توضيحًا لسؤاله. تابع P50 سؤاله وسأل P51 عمّا إذا كان قد رأى مثل هذه الحالات مع معتقلين أو حالات نفسية أخرى. قال P51 إنه فهم الآن السؤال: كلمة "فَصَل" تعني الجنون وأن شخصًا ما فقد حواسه تحت الضغط. قال P51 إنه لم ير مثل هذه الحالات. وعن الوضع النفسي للمعتقلين، أوضح أنه لم ير أي معتقل سعيدًا. كانوا جميعًا مكتئبين لأنهم لم يعرفوا ماذا سيحدث بعد ذلك.

استجواب من قبل محامي المدعين

سألت محامية المدعين د. أوميشين عمّا إذا كان المرء بحاجة إلى شهادة في الطب الشرعي لتحديد ما إذا كان شخص ما قد توفي. قال P51 لا، يُسمَح لكل طبيب أن يفعل ذلك.

طلب دكتور كروكر من P51 تضييق الإطار الزمني الذي حدثت فيه واقعة الشاحنة الصغيرة. أراد أن يعرف متى حدث ذلك بين مطلع عام 2011 وحزيران/يونيو 2012. تدخل محامي الدفاع بوكر، واعترض على هذا السؤال. وفقًا لبوكر، سبق وأن قال P51 إنه لا يتذكر وأكد الأقوال التي أدلى بها لدى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية قائلًا إن الواقعة مع المرأة حدثت قبل نهاية عام 2011، مطلع عام 2012. قال الدكتور كروكر إن P51 أكد الإشارة التي قدّمها القاضي فيدنير إلى محضر استجواب P51. غير أنه أراد أن يعرف بدقة أكبر متى حدثت تلك الواقعة تحديدًا قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

قال بوكر إنه اعترض على هذا السؤال لأنه لم تكن هناك حاجة له نظرًا لأن P51 تحدث أيضًا عن حادثة المرأة في وحدة العناية المركزة. وفقًا لبوكر، كان السؤال ناقصًا أيضًا.

تدخّلت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، قائلة إنه نظرًا لأن هذه كانت محاكمة وفقًا للإجراءات الجنائية الألمانية، على المرء أن يطرح سؤالًا محددًا: يُطلب من P51 تضييق نطاق واقعة الشاحنة الصغيرة فيما يتعلق ببداية إطار زمني قابل للتطبيق. طلب محامي الدفاع بوكر اتخاذ قرار بشأن مقبولية هذا السؤال.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

اعتذرت القاضي كيربر عن نسيانها طلب بيانات من أطراف أخرى حول هذا الموضوع. ونظرًا لعدم وجود بيانات، تلت القاضي كيربر القرار التالي:

[ما يلي هو إعادة صياغة للقرار المذكور أعلاه بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

يُسمَح بالسؤال عمّا إذا كان P51، فيما يتعلق بواقعة الشاحنة الصغيرة، قادرًا على تضييق نطاق تاريخ حدوث هذه الواقعة. لا توجد قيود على هذا السؤال.

سأل د. كروكر P51 عمّا إذا كان قادرًا على تضييق نطاق وقت حدوث واقعة الشاحنة الصغيرة والأشخاص المتوفين بشكل أكثر دقة من ربيع 2011. قال محامي P51 إنه ناقش المسألة مع موكله خلال فترة الاستراحة ولن يقدم P51 معلومات عن هذا موضوع. فأكّد P51 أنه لن يقدم معلومات.

قال محامي المدعين، شارمر، إن لديه سؤالًا آخر يتعلق بموقف الشاحنة الصغيرة. أراد أن يعرف ما إذا كانت الواقعة قد حدثت قبل أو بعد استدعاء P51 إلى فرع الخطيب لأول مرة. أضاف شارمر أن P51 قال سابقًا إنه زار الفرع أول مرة في نيسان/أبريل 2011. سأل P51 عن الإطار الزمني الذي كان شارمر يتحدث عنه. فقال شارمر إنه يريد معرفة ما إذا كانت واقعة الشاحنة الصغيرة والجثث قد حدثت قبل أو بعد ذهاب P51 إلى فرع الخطيب لأول مرة في نيسان/أبريل 2011. فقال P51 إنها حدثت بعد ذلك.

صُرِف P51 بصفته شاهدًا.

قال محامي المدعين بانز إنه يريد الإدلاء ببيان بشأن الاعتراض على السؤال. أبلغ P51 المحكمة سابقًا أن واقعة [الشاحنة الصغيرة والجثث] حدثت قبل حزيران/يونيو 2012 أي قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وهو الإطار الزمني الذي ذكره للشرطة. قال محامي P51 أن حزيران/يونيو يأتي قبل تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك كان الاعتراض على السؤال غير مفهوم لبانز.

<u>بيانات المدّعي ومحامي المدّعين</u>

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن P50 ومحامية المدّعين د. أوميشين أعدا بيانين وسيتلوانهما الآن في المحكمة. قالت كيربر إنها تفضل أن يقدّم P50 بيانه أولًا وسألت د. أوميشين عمّا إذا كان هذا الأمر يناسبها. أوضحت د. أوميشين أن P50 أراد الإدلاء ببيانين. ولذلك اقترحت أن يقدّم P50 بيانه الأول، ويلي ذلك بيانها، ثم البيان الثاني لـP50. طلبت القاضي كيربر من P50 الحضور إلى منصة الشهود حتى يتمكن من الجلوس بجانب مترجم المحكمة لتجنب أي التباس في الترجمة.

قال P50 إنه سيحاول التحدث ببطء وهدوء حتى يتمكن المترجم من المتابعة، ويتمكن الجميع من سماعه جيدًا.

[فيما يلي إعادة صياغة للبيان الذي قدّمه P50، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة.]

في سوريا، تعني حالات التوقيف من قبل النظام شيئين: الاختفاء والتعذيب. لا يعرف أحد إلى أين يتم أخذ المعتقلين، كما لا يعرف المعتقلون أنفسهم [مكانهم] إلا في بعض الحالات النادرة. لا يعرف المرء إلا إذا تم استدعاؤه للمثول أمام فرع مخابرات ولا يعود من هناك. هناك بعض الجوانب الأخرى:

1) *عندما تحدثت زوجتي إلى الشخص الذي اعتقلني، أنكر كل شيء. رأيت نفس الشخص في فرع الخطيب [...] وسألت الآخرين عنه عندما كنت في زنزانتي. تحدثت مع آخرين عبر النافذة في باب الزنزانة.*
2) *لم تكن عائلتي بأكملها تعرف أين كنت. افترضوا أنني كنت محتجزًا لدى المخابرات الجوية. لم يتلقوا معلومات إلا بعد 55 يومًا، عندما كنت في المحكمة المدنية وتمكنت من الاتصال بهم لأن شخصًا ما أعطاني هاتفه المحمول.*
3) *يعتقل النظام الأشخاص الذين يحضرون [عند أحد الفروع للسؤال عن أقاربهم]. لذلك من الخطير جدًا طرح الأسئلة. قيلت لي قصة يمكن للمرء أن يقرأ عنها أيضًا على الإنترنت: تدور أحداث القصة حول امرأة تدعى [حُجِبت المعلومات]. أراد النظام الوصول إلى زوجها. هرب من البلد وغرق. ثم أرادت الحصول على جواز سفر لأنها حامل. كانت برفقتها اثنتان*

من شقيقات زوجها. تم القبض عليهن جميعًا. واعتُقلت المرأة لفترة طويلة وأنجبت توأمين في المعتقل. وأطلق سراحها لاحقًا.

تدخّل محامي المدعين بوكر، قائلًا إنه اضطر إلى مقاطعة P50. سألت القاضي كيربر بوكر لماذا اضطر إلى مقاطعة P50. قال بوكر إنه كان مرتبكًا بشأن ما كان يحدث بالضبط. إذا كان هذا استجوابًا لأحد الشهود، فسيكون متكررًا في ضوء شهادة P50 السابقة. أما إذا كان هذا بيانًا بشأن أدلة معينة وفقًا للمادة 257 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، فقد يتعارض مع المادة 258 من هذا القانون [الحق في الإدلاء ببيانات ختامية، ولكن يجب ألا يتضمن البيان الختامي الجوانب التي تمت تغطيتها بالفعل في بيانات سابقة من قبل المدعي]. قالت القاضي كيربر إن هذا كان اعتراضًا معقولًا وسألت د. أوميشين عمّا إذا كانت تعرف المزيد عن طول بيان موكلها. وأشارت كيربر كذلك إلى أن بيان P50 تضمن بعض التكرار، وكانت النقطة الثالثة مجرد أقاويل متناقلة. إذا كانت لديه جملتان أو ثلاث جمل أخرى فقط، فستسمح له بإنهاء البيان، وإلا فستكون هناك حاجة إلى مزيد من النقاشات. قالت د. أوميشين إنها آسفة لمقاطعة موكلها. تم التخطيط في الواقع لتلاوة هذا البيان بعد بيانها. ولكن تمت إعادة جدولته بناءً على طلب كيربر. سمحت القاضي كيربر لـP50 بالاستمرار.

تم الإفراج عن المرأة في عملية تبادل لأعضاء من الجيش السوري الحر.

4) *لم يكن هناك أي ذِكر استفسر عن المعتقلين لدى النظام. كان ذلك يتم فقط من قبل نساء كبيرات في السن. ولم تفعل الشابات ذلك خوفًا من الاعتقال. قامت والدتي على سبيل المثال بالسؤال عن والدي الذي اختفى قبل سبع سنوات. لم يفعل أحد أي شيء لوالدة رجل. لذلك لم يذهب رجل للاستفسار من النظام السوري.*
5) يستخدم النظام الاختفاء القسري كوسيلة لتمويل موظفيه. حيث يتم دفع مبالغ كبيرة من المال للحصول على بعض المعلومات عن أحبائهم.

[غادر محاميا المدعين د. كروكر وشارمر.]

تلت محامية المدعين د. أوميشين بيانًا حول بيان المدعي العام بشأن مذكرة قانونية طلبها محامو المدّعين بانز والدكتور كروكر وشارمر.

[نظرًا لطول وسرعة التلاوة وكمية التفاصيل، لم يكن مراقب المحاكمة قادرًا على تدوين الملاحظات وإعادة صياغة البيان بالشكل المناسب. فيما يلي ملخص للبيان.]

> أشارت د. أوميشين أنها نيابة عن موكليها تؤكد على إضافة حالات الاختفاء القسري إلى لائحة الاتهام وفقًا للمادة 7 (1) الفقرة رقم 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. وقالت إنه في سياق اعتداء منهجي وواسع النطاق على السكان المدنيين في سوريا، تعرّض أشخاص للاختفاء القسري بهدف رفع حماية القانون عنهم. ومضت لتصف أن كلا من المدعين العامين ومحامي المدعين اتفقوا على أن هناك اعتداءً منهجيًا وواسع النطاق ضد السكان المدنيين خلال الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام. كما اتفقوا على أنه تم اعتقال أشخاص وحرمانهم من حريتهم من قبل الدولة السورية ومؤسساتها. ولكن، وفقًا لأوميشين، كانت هناك خلافات بشأن: (1) الطابع الفوري/المُلِح لتقديم المعلومات بصفتها ركنًا موضوعيًا من أركان الجريمة، (2) والتبعات الفردية للمتهم، (3) والنية لرفع الحماية القانونية عن أشخاص بصفتها ركنًا غير موضوعي من أركان الجريمة.
>
> أوضحت د. أوميشين الجوانب الثلاثة بمزيد من التفصيل، منتقدة التفسير المقيّد للقانون من قبل الادعاء العام والاختلافات بين قانون الجرائم ضد القانون الدولي ونظام روما الأساسي، واتفاقية مناهضة الاختفاء القسري، والقواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي. وخلصت إلى أن المادة 7 (1) الفقرة رقم 7 (أ) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي والمادة 7 (1) الفقرة رقم 7 (ب) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي تنطبقان في القضية قيد النظر.

شكرت القاضي كيربر د. أوميشين وسألت عمّا إذا كان موكلها يريد الإدلاء ببيان آخر. تدخّل محامي الدفاع بوكر، قائلًا إنه على الرغم من إدراكه لحقوق المدعين، إلا أنه يود الحصول على توضيح حول ما إذا كان P50 سيدلي ببيان حول المسألة الحالية (أي، بيان وفقًا للمادة 257 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني) أو بيانًا عامًا. قال بوكر إنه سيعترض على هذا الأخير. بناءً على طلب القاضي كيربر، أوضحت د. أوميشين أنه لن تكون هناك صلة مباشرة بين البيان المقصود وبيانها أو شهادة شاهد. لذلك كان عليها أن تعترف بأن الدفاع كان على حق وأن P50 لم يكن ينوي الإدلاء بإعلان وفقًا للمادة 257 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. بعد التحدث لفترة وجيزة مع موكلها، قالت د. أوميشين إن P50 يمكن أن يدلي ببيانه كجزء من بيانه الختامي. سألت القاضي كيربر بوكر عمّا إذا كان الأمر عاجلًا بالنسبة له أو إذا كان بإمكانه إعطاء خمس دقائق من وقته [للاستماع إلى بيان P50]. أجاب بوكر أنه سيتم الإدلاء ببيانات عشوائية في هذه المحاكمة. قال إنه يحترم معظم الشهود، ولا سيما P50، لكنه لا يزال يتصرف بصفته محامي دفاع. قالت القاضي كيربر إنه نظرًا لأن هذه كانت محاكمة تستند إلى الإجراءات الجنائية الألمانية، فلم يكن لديها سبب لمعارضة بوكر ولا يزال بإمكان P50 الإدلاء ببيانه كجزء من بيانه الختامي.

قال محامي الدفاع بوكر إن فريق الدفاع لديه طلبات يجب تقديمها وتلاوتها في المحكمة.

[فيما يلي إعادة صياغة لطلبات الدفاع، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

طلب استدعاء والاستماع إلى [PW1]، المقيم حاليًا في [حُجِبت المعلومات]، ألمانيا، بصفته شاهدًا.

شارك PW1 في أنشطة المعارضة في 2011 و2012 وفي مظاهرات في [حُجِبت المعلومات]. وهو صهر P32 وساعدها. سيتمكن PW1 من الشهادة بأن المتهم لم يستخدم العنف ضد P32 أو ضد شقيقاتها. يمكنه أيضًا الإدلاء بشهادته حول مرض P32 النفسي وما إذا كان قد حدث قبل فترة وجيزة من شهادتها في المحكمة أو في وقت أبكر. سوف يكشف استجوابه عمّا حدث لـP32 وعائلتها.

إن القرار الصادر في 21 تموز/يوليو، 2021 يجعل من الضروري الاستماع إلى PW1، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. غير أن سلطته في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية كانت محدودة للغاية بسبب كونه سُنيًا. حاول أنور مساعدة معتقلين وانشق. كان القسم 40 وحافظ مخلوف والعلويون هم من يملكون الصلاحيات في الفرع.

يمكن أن يوضح PW1 أن المتهم لم يستخدم العنف ضد P32 وشقيقتيها ونأى بنفسه بوضوح عن هذا العنف. لذلك لا يمكن أن تُنسب أعمال التعذيب هذه إلى أنور رسلان الذي لم يكن يملك سلطة إصدار الأوامر ولا سلطة تنظيمية. ولم يساعد في ارتكاب هذا العنف.

طلب استدعاء وسماع [PW2]، المقيم حاليًا في [حُجِبت المعلومات]، بصفته شاهدًا.

عمل PW2 طيارًا وبعد ذلك صحفيًا. أُلقِيَ القبض عليه في مظاهرة عام 2011. وقام المتهم بإجراء الترتيبات اللازمة لإطلاق سراحه من زنزانته. يمكن أن يدلي PW2 بشهادة مفادها أن المتهم لم يأمر بالعنف أو يمارسه أو يوافق عليه. وإنما كان المتهم مهتمًا بقراءة الروايات وعارض استمرار الاعتقالات واسعة النطاق. سيتمكن PW2 من تأكيد ذلك حيث قام المتهُم بإخبار PW2 [بتلك المعلومات]. التقى PW2 بأنور رسلان في نهاية عام 2013 كجزء من أنشطة المعارضة التي قام بها أنور. كان هذا عندما تحدث PW2 وأنور عن أنشطة أنور خلال الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام.

إن القرار الصادر في 21 تموز/يوليو، 2021 يجعل من الضروري الاستماع إلى PW2، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. غير أن سلطته في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية كانت محدودة للغاية بسبب كونه سُنيًا. حاول أنور مساعدة معتقلين وانشق. كان القسم 40 وحافظ مخلوف والعلويون هم من يملكون الصلاحيات في الفرع.

لغرض هذه المحاكمة، يجب تذليل العقبات التي تحول دون إمكانية الوصول المطلوب إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج. وبما أن هذه المحاكمة تتناول أفعالًا ارتُكِبت في الخارج ومعترف بها دوليًا، يجب أن تبذل المحكمة جهودًا أكبر في تحديد الحقيقة فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. إن أشكالًا أخرى من الاستدعاء مثل المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني ممكنة وتم تطبيقها في الماضي.

طلب استدعاء والاستماع إلى [PW3]، المقيم حاليًا في [حُجِبت المعلومات]، بصفته شاهدًا.

حصل PW3 على درجة علمية في العلوم السياسية وعمل ضابطًا في إدارة المخابرات العامة. انضم إلى المعارضة واعتُقل 12 مرة. وقام المتهم بمساعدة PW3 فيما يتعلق بإطلاق سراحه وانشقاقه. كان PW3 يعرف موقف المتهم وأن المتهم تعاطف مع المعارضة وساعد معتقلين. عمل PW3 مع الدكتور كمال اللبواني والتقى رياض سيف في اسطنبول.

إن القرار الصادر في 21 تموز/يوليو، 2021 يجعل من الضروري الاستماع إلى PW3، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. غير أن سلطته في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية كانت محدودة للغاية بسبب كونه سُنيًا. حاول أنور مساعدة معتقلين وانشق. كان القسم 40 وحافظ مخلوف والعلويون هم من يملكون الصلاحيات في الفرع.

لغرض هذه المحاكمة، يجب تذليل العقبات التي تحول دون إمكانية الوصول المطلوب إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج. وبما أن هذه المحاكمة تتناول أفعالًا ارتُكِبت في الخارج ومعترف بها دوليًا، يجب أن تبذل المحكمة جهودًا أكبر في تحديد الحقيقة فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. إن أشكالًا أخرى من الاستدعاء مثل المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني ممكنة وتم تطبيقها في الماضي.

قال محامي الدفاع بوكر إن لديه بيانًا آخر كي يقدّمه. طلب معاينة لقطة شاشة من خرائط جوجل في المحكمة لإظهار الطريق من فرع الخطيب إلى داريا. بحسب خرائط جوجل، كان المرء يحتاج إلى ثلاثين دقيقة بالسيارة للذهاب من داريا إلى فرع الخطيب. ولكن المسافة من داريا إلى كفر سوسة لم تستغرق سوى عشر دقائق. قال P50 إن الرحلة من عيادته إلى الخطيب استغرقت عشر دقائق. لكن من المرجح أنه تم اقتياده إلى كفر سوسة.

قال بوكر إنه اعترض على تلاوة محضر استجواب FR19 لدى الشرطة الفرنسية. لم يكن FR19 على استعداد للاستجواب من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أو في المحكمة بسبب وجود خطر أمني مزعوم. تم تأكيد هذا الظرف أيضًا من قبل كبير المفتشين كنابمان. تم استجواب FR19 من قبل الشرطة الفرنسية في السابق. سيتم انتهاك مبدأ الطابع الفوري/المُلِح [إذا تمت تلاوة المَحضر]

حيث يمكن استدعاء ضابط التحقيق الفرنسي. يمكن الحصول على أدلة من خلال تلاوة مَحاضر الاستجواب كإجراء إضافي. ولكن لا يمكن أن يكون بديلًا. سيكون هذا غير مقبول.

احتفظ المدعي العام كلينجه ومحاميا المدّعين أوميشين وبانز بالحق في الإدلاء ببيانات بشأن طلبات الدفاع. قال بوكر إن الدفاع لن يقدّم بيانًا بشأن بيان د. أوميشين السابق.

سألت د. أوميشين عمّا إذا كان بإمكان موكلها الحصول على ترجمة عربية لطلب الدفاع [لفحص لقطة شاشة خرائط جوجل]. رفضت القاضي كيربر ذلك. قالت د. أوميشين إنها في هذه الحالة ستطلب ذلك [رسميًا].

رُفِعت الجلسة الساعة 12:37 بعد الظهر.

ستُستأنف المحاكمة في 29 أيلول/سبتمبر، الساعة 9:30 صباحًا في القاعة 128 بمبنى المحكمة الإقليمية.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 47 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 29 و30 أيلول/سبتمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافاً للتعذيب.

يسرد تقرير مراقبة المحاكمة رقم 47 الصادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة تفاصيل اليومين 94 و95 من محاكمة أنور رسلان في كوبلنتس. في اليوم الأول، تعيّن على المحكمة أن تستمع مجدداً إلى ضابطٍ من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية حول استجواب شاهدٍ رفض الإدلاء بشهادته في المحكمة. كما تعاملت المحكمة مع مسائل إدارية متعلقة بطلبات صادرة عن محامي الدفاع. وفي اليوم الثاني، استمعت المحكمة إلى ضابط الشرطة الذي سبق له أن أستجوب P46 بشأن أوجه عدم الاتساق في شهادته أمام المحكمة. كما أدلى طيار عسكري سوري سابق بشهادته عن اعتقاله في الخطيب، وعقد عدة اجتماعات مع رسلان بعد مغادرة الأخير لسوريا. اقرأ المزيد هنا.

الملخّص/أبرز النقاط:

اليوم الرابع والتسعون – 29 أيلول/سبتمبر، 2021

أدلى كبير المفتشين الجنائيين دويسنج من الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية بشهادته حول استجواب شاهدٍ رفض الإدلاء بشهادته في المحكمة. وكان الشاهد قد استُجوب أولًا من قبل الشرطة السويدية قبل استجوابه من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية. وتعاملت المحكمة كذلك مع مسائل إدارية متعلقة بطلبات الدفاع السابقة لأخذ أدلة إضافية، وهي عبارة عن ثلاثة شهود وصورة من خرائط جوجل.

اليوم الخامس والتسعون – 30 أيلول/سبتمبر، 2021

أدلى رئيس المحققين الجنائيين شميت، من مكتب الشرطة الجنائية الإقليمي لولاية برلين، بشهادته حول استجوابه لـ**P46**. ووفقاً لشميت، قال **P46** للشرطة إن أول مرة رأى صورة أنور وسمع اسمه كانت عندما كان مع البنّي. وفي المقابل، قال **P46** للمحكمة إنه لم يتحدث مع البنّي عن المتهم وإنه رأى صورة أنور في وسائل الإعلام قبل أن يلتقي البنّي.

أدلى P52، وهو طيار وصحفي سوري سابق، بشهادته حول اعتقاله في فرع الخطيب حيث التقى أيضاً بأنور الذي أجرى معه محادثة ودية. كما التقى الاثنان عدة مرات بعد انشقاق أنور وأجريا محادثة حول شعور أنور بأنه مراقب من قبل المخابرات السورية في برلين.

واستمعت المحكمة كذلك إلى طلبات الدفاع لاستدعاء شاهدين إضافيين. ورفض القضاة طلب الدفاع السابق للولوج إلى التحقيق الهيكلي لمكتب المدعي العام الاتحادي حول النزاع السوري.

اليوم الرابع والتسعون للمحاكمة – 29 أيلول/سبتمبر، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحاً بحضور أربعة أشخاص وصحفيين اثنين. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يحضر محامي المدّعي بانز بينما حضر المحامي د. ستول مكان محامي المدّعي شارمر. كان هناك مترجم واحد فقط في المحكمة.

شهادة كبير المفتشين الجنائيين دويسنج

أبلغت القاضي كيربر كبير المفتشين الجنائيين دويسنج من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بحقوقه وواجباته كشاهد.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أوضحت القاضي كيربر أنه تم استدعاء دويسنج ليخبر المحكمة عن استجوابه لـ[SE5] وطلبت منه أن يصف لماذا وكيف تم استجواب SE5. أوضح دويسنج أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أُبلِغ عن وجود SE5 من قبل الشرطة السويدية. وبالتالي، صدر أمر تحقيق من الاتحاد الأوروبي إلى الشرطة السويدية التي اقتصرت على الإشارة إلى الشاهد باسم SE5. تم استجواب SE5 من قبل الشرطة السويدية في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر 2018. تم إرسال محضر هذا الاستجواب إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. ذكر المحضر بالتفصيل أن SE5 كان [حُجِبت المعلومات] وأنه كان معتقلاً في الفرع 251. أراد مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أولاً استجواب الشاهد في ستوكهولم، لكن المحامي الدكتور كروكر اتصل بمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا وأخبرهم أن SE5 كان على استعداد للمجيء إلى ألمانيا، لذلك تم استجوابه في برلين في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 2018. قال دويسنج إنه أجرى الاستجواب مع زميله كنابمان ومترجم.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان قد تم إبلاغ SE5 بحقوقه وواجباته. أكد دويسنج ذلك، قائلاً إنه تأكد أولاً من أن SE5 كان قادراً على التواصل بشكل جيد مع المترجم الفوري، ثم شرح لـSE5 موضوع القضية وأبلغه بحقوقه وواجباته.

قالت كيربر إن المحكمة سيكون لها اهتمام خاص بمحتوى الاستجواب وطلبت من دويسنج أن يصف ما قاله له SE5. أوضح دويسنج أن SE5 ولد في [حُجِبت المعلومات] لكنه نشأ في [حُجِبت المعلومات] حيث تخرّج من المدرسة الثانوية. ثم درس [حُجِبت المعلومات] وأجرى مزيداً من التدريب في [حُجِبت المعلومات].

تدخّلت كيربر قائلة إن المحكمة ستكون أكثر اهتماماً بما شهده SE5. مضى دويسنج يشرح أنه ابتداءً من عام 1987، كان SE5 ناشطاً سياسياً وكان معتقلاً بالفعل لعدة أيام قبل عام 2011. وبدءاً من عام 2011 فصاعداً، نظّم وشارك في مظاهرات في دمشق ودوما. لذلك ظهر اسمه في قائمة المطلوبين وفي [حُجِبت المعلومات] تم اعتقاله في مكان عمله [حُجِبت المعلومات] من قبل الأمن السياسي. ونُقل بالحافلة إلى فرع الخطيب. تذكّر دويسنج أن SE5 أخبره أنه على الرغم من أنه كان معصوب العينين أثناء مسير الحافلة، إلا أنه كان قادراً على معرفة إلى أين هم ذاهبون لأنه كان يعرف المنطقة جيداً. كما أخبر SE5 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية أنه تعرّض للضرب في الحافلة. فيما يتعلق بفترات اعتقال SE5، قال دويسنج للمحكمة أن SE5 كان معتقلاً في الفرع 251 والفرع 285 في [حُجِبت المعلومات] 2011 واستمر في نشاطه السياسي بعد الإفراج عنه في [حُجِبت المعلومات] 2011. لذلك اعتُقِل مرة أخرى في [حُجِبت المعلومات] واعتُقِل في الفرعين 251 و285 وكذلك في سجن عدرا. أطلِق سراحه في بداية [حُجِبت المعلومات].

تدخّلت القاضي كيربر، متسائلة عمّا إذا كان من الممكن أن يكون قد تم إطلاق سراح SE5 في مَطلع [حُجِبت المعلومات] في ضوء ما كُتِب في المحضر. فأكّد دويسنج ذلك، مضيفاً أن SE5 اعتُقل لمدة عام واحد. واصل دويسنج واصفاً كيف عُرضت على SE5 مجموعة صور تعرّف فيها على الشخص الموجود في الصورة رقم 3. أضاف دويسنج في المحكمة أن هذا الشخص لم يكن أنور رسلان ولكنه رجل يشبهه. لم يذكر SE5 اسم الشخص الموجود في الصورة رقم 3، لذلك سأله دويسنج عن اسم أنور رسلان. ثم قال SE5 إنه أثناء اعتقاله الأول، سمع اسم [أنور رسلان] في محادثات بين زملائه المعتقلين. ذكر SE5 فقط اللقب [اسم العائلة] وقال إنه لم يسمع الاسم في حوارات مباشرة ولكنه سمعه في محادثات بين زملائه المعتقلين. وبحسب SE5، فإن هذا الشخص [أنور] كان ضابط تحقيق. عندما كان يؤخَذ معتقلون آخرون للتحقيق، كان أولئك الذين يبقون في الزنزانة يأملون ألا يُؤخَذ هذا المعتقل إلى أنور الذي كان وحشاً بلا رحمة وكان يشارك بشكل فعلي في التعذيب. أوضح دويسنج أن SE5 قام على الفور بعزو هذا الأمر إلى آخرين من خلال توضيح أنه لم يتم إخباره بذلك بشكل مباشر، ولكن سمعه في المحادثات بين زملائه المعتقلين. لم يسمع SE5 الاسم أثناء اعتقاله الثاني. قال دويسنج إنه خلال فترة الاستجواب اللاحقة، ذكر SE5 أنه سمع اسم أنور فيما يتعلق بتقارير وسائل الإعلام عن شخص انشق وانضم إلى المعارضة. سأل دويسنج أيضاً SE5 عمّا إذا كان قادراً على قول شيء بخصوص الزي الرسمي الذي ارتداه الموظفون في الفرع. فأجاب SE5 أن ضابط التحقيق الأول كان يرتدي بدلة رياضة وليس زياً رسمياً. قال إنه تمكن من رؤية ذلك عندما تحركت العصبة قليلاً عن عينيه. كان ضابط التحقيق يقف خلفه لكنه تمكّن من رؤية بدلة الرياضة.

ذكر دويسنج كذلك أنه طلب من SE5 رسم مخطط توضيحي للفرع 251. وصف SE5 أولاً موقع الفرع، مشيراً إلى شارع بغداد وشارع حلب وحديقة السمكة ومشفى الهلال الأحمر. ثم قام SE5 برسم مخطط توضيحي للجزء الخارجي والداخلي للفرع. وفقاً لـSE5، كان في الفرع ثلاثة طوابق تحت الأرض. في الطابق الثالث تحت الأرض كانت هناك زنازين انفرادية فقط. لم يتم احتجاز

SE5 في تلك الزنازين أبداً، كان فقط في الطابق الثاني تحت الأرض. في الطابق الأول تحت الأرض كانت هناك زنازين انفرادية وجماعية، ومنطقة للسجانين، ومطبخ ومكان للاستحمام. قال SE5 إنه كان هناك حوالي 20 زنزانة جماعية، لكنه لم يكن قادراً على تقدير عدد الزنازين الانفرادية. وفقاً لدويسنج، وصف SE5 أن الطابق الأول تحت الأرض كان "للمحظوظين": عناصر الشبيحة الموصومين بالعار أو أولئك الذين كانوا على وشك الإفراج عنهم. كان الطعام هناك أفضل وكان بإمكان المرء أن يرى السماء. وفقاً لـSE5، كان من المستحيل رؤية السماء من الطابق الثاني تحت الأرض. كان المصدر الوحيد للضوء هناك هو الضوء الاصطناعي.

فيما يتعلق بالتسلسل الهرمي، قال SE5 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن السجانين كانوا تابعين إدارياً لضباط التحقيق. استطاع أن يقول ذلك من واقع أن السجانين خاطبوا ضباط التحقيق بلقب "سيدي" وأن ضبّاط التحقيق كانوا قساة للغاية مع السجانين.

فيما يتعلق بحالة الاعتقال العامة، وصف SE5 أن الزنزانة الجماعية التي اعتقل فيها كانت حوالي 6x4 أمتار وكان فيها حوالي 50 معتقلاً. كان عليهم النوم بالتناوب، بل إن بعضهم كان ينام في مكان متوسط الارتفاع فوق المرحاض. وفقاً لـSE5، كان الطعام جيداً أثناء اعتقاله الأول. كان الناس يُعتقلون عادة لمدة أربعين يوماً ويتناولون الطعام مرتين يومياً.

فيما يتعلق بالتحقيقات، قال SE5 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا إنه تم التحقيق معه ثلاث مرات خلال اعتقاله الأول. تم التحقيق معه مرتين في الخطيب ومرة في الفرع 285. أشار دويسنج إلى أن SE5 قال في البداية إنه لم يتعرض للعنف أثناء التحقيق ولكنه تلقى "ضربات خفيفة" من أحد السجانين في طريقه إلى التحقيق الأول. قال ضابط التحقيق لـSE5 أنه على الرغم من أن لديهم آراء مختلفة، إلا أنه "سيحاول إيجاد طريقة" – تم التحقيق مع SE5 بشأن حسابه على الفيسبوك وأنشطته كجزء من المعارضة. قال دويسنج إنه كان هناك على ما يبدو استراحة أثناء التحقيق الأول لـSE5، بسبب قيام ضابط التحقيق بإجراء مكالمات هاتفية. خلال هذه الاستراحة، كان على SE5 الانتظار في الردهة حيث تعرض للضرب والإهانة من قبل السجانين المارين. أضاف دويسنج أن التحقيق الثاني لـSE5 كان مماثلاً. كان مرتبطاً من حيث الموضوع بالتحقيق الأول ووصف SE5 لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن ضابط التحقيق "لعب ألاعيب نفسية". قال SE5 إن السجّان دفعه أثناء التحقيق. ولم يتعرض للضرب وهو في طريقه للتحقيق وإنما أثناء فترات الاستراحة. قال دويسنج إن SE5 أخبر الشرطة السويدية في البداية أنه لم يتعرض للتعذيب، لكنه أوضح بعد ذلك لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنه ببساطة لم يعتبر الضرب بمثابة تعذيب.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدنير دويسنج عمّا قصد SE5 بقوله "ألاعيب نفسية". أوضح دويسنج أن SE5 أخبره عن موقف اقتيد فيه إلى غرفة التحقيق وضُرِب من قبل السجّان. كان ضابط التحقيق ودوداً إلى حد ما لكن SE5 قال إن ذلك كان مفبركاً. أوضح دويسنج كذلك أنه فيما يتعلق بوضع زملائه المعتقلين، أخبره SE5 أنه كان من الطبيعي سماع صراخ التعذيب في الزنازين على مدار الساعة. كان بإمكان المرء أن يسمع أصوات الصراخ على وجه الخصوص عندما يُستدعى للتحقيق ويضطر للذهاب إلى الجزء الأمامي من الزنزانة، بالقرب من الباب. كان الناس يُعذَّبون أمام الزنزانة، وبالتالي كان بإمكان المرء سماعهم عندما يكون بالقرب من الباب داخل الزنزانة. قال SE5 كذلك إنه كان شاهداً على التعذيب باستخدام *الفلقة* ورأى معتقلاً مشبوحاً حيث كان يتدلى من معصميه من السقف. وأضاف SE5 أنه شاهد هذا المعتقل فيما بعد عندما كان جسده مُخضَرّا ومُزرَقا وكان يرتدي سروالاً داخلياً فقط. سمع SE5 أيضاً صوت صعقات كهربائية وشهد ضرباً عشوائياً بخرطوم أخضر.

أشار فيدنير إلى محضر استجواب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا والذي بموجبه وصف SE5 أنه عندما دفعه أحد السجانين، أخبر ضابط التحقيق الذي كان حاضراً السجّان بأن يدع SE5 وشأنه لأنهم سيكونون أصدقاء وبالتأكيد سيجدون طريقة للتعاون. أكّد دويسنج أن SE5 أخبره بذلك.

فيما يتعلق بأساليب التعذيب، أراد فيدنير معرفة ما إذا كان SE5 قد رأى الشّبْح أم أن آخرين أخبروه عنه. أوضح دويسنج أنه عندما كانوا يتحدثون عن زملاء SE5 المعتقلين، ذكر SE5 هذا الأسلوب، لكن دويسنج لم يكن متأكداً مما إذا كان SE5 قد شاهده بنفسه أو سمع عنه.

قال فيدنير إنه وفقاً لمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، سُئل SE5 عن أساليب التعذيب وأجاب بأنه شاهد الضرب بالخرطوم الأخضر والشّبْح. فأكّد دويسنج ذلك.

سأل فيدنير كيف تمكن SE5 من أن يشهد ذلك، وكيف تمكن من أن يراه. قال دويسنج إن SE5 أوضح لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أن المعتقلين لم يكونوا معصوبي الأعين عندما كانوا داخل الزنازين. عُصبت أعينهم فقط عندما كانوا خارج الزنازين، لا سيما في طريقهم إلى جلسات التحقيق. عندما كان يتم استدعاء أسمائهم لأخذهم للتحقيق، كان عليهم الذهاب إلى المنطقة الأمامية حيث كان بإمكانهم مشاهدة ما كان يحدث أمام الزنزانة.

أكد فيدنير أن محضر الاستجواب ينص على نفس الشيء. واستمر في سؤال دويسنج عمّا إذا كان SE5 قد التقى بمعتقلين جرحى. ذكر دويسنج أن SE5 وصف أنه التقى مرة أخرى بالمعتقل الذي رآه من قبل عندما تعرّض للشّبْح. سأل المعتقل السجّان عن سبب تعذيبه فضربه السجّان على رأسه فاصطدم رأسه بالحائط وبدأ ينزف.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك اعتداءات داخل الزنزانة. قال دويسنج إن SE5 أخبره أن السجّانين دخلوا الزنزانة لصب الماء على المعتقلين. كما قام السجانون بضرب الأشخاص بشكل عشوائي داخل الزنزانة. لكن *الفلقة* كانت تُستخدم بشكل رئيسي خارج الزنازين.

أشار فيدنير إلى محضر مكتب الشرطة الذي جاء فيه أن SE5 قال إن المعتقلين غُمروا بالماء وضُربوا بشكل عشوائي. فأكّد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير كذلك معرفة ما إذا كان SE5 قد شاهد جثثاً وموتى وأشخاصاً متوفين حديثا. وفقاً لدويسنج، لم يشهد SE5 أي شيء من هذا القبيل أثناء اعتقاله الأول في فرع الخطيب.

فيما يتعلق بفترات اعتقال SE5، ذكر فيدنير أنه تم القبض على SE5 لأول مرة في [حُجِبت المعلومات] 2011 وسأل دويسنج عن مدة اعتقال SE5. قال دويسنج إن SE5 اعتُقِل لما مجموعه 60 يوماً. أمضى من 45 إلى 55 يوماً في فرع الخطيب قبل نقله إلى الفرع 285 حيث اعتُقِل حوالي عشرة أيام، ثم نُقل إلى سجن عدرا.

أشار فيدنير إلى محضر مكتب الشرطة الذي أوضح بموجبه SE5 أنه تم اعتقاله لمدة 35-45 يوماً في فرع الخطيب، ثم من عشرة إلى اثني عشر يوماً في الفرع 285 وتم نقله إلى سجن عدرا بعد ذلك. أراد فيدنير معرفة كيف تم إطلاق سراح SE5. قال دويسنج إن SE5 نُقل إلى محكمة في دوما حيث كان عليه أن يوقّع تعهّداً بأنه لن يشارك أبداً في مظاهرة أو يقوم بأنشطة معارضة مرة أخرى. أطلِق سراحه بعد ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك محاكمة وحُكم. نفى دويسنج ذلك، مشيراً إلى أن SE5 وصفها بأنها مجرد إجراء شكلي.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الاعتقال الثاني لـSE5 والذي استمر من أواخر [حُجِبت المعلومات] حتى [حُجِبت المعلومات]. سأل دويسنج عن الفترات التي قضاها SE5 في فرع الخطيب خلال هذا الوقت. أوضح دويسنج أن SE5 اعتقل في فرع الخطيب لمدة نصف عام تقريباً. ولكن تم نقله ذهاباً وإياباً إلى الفرع 285. قال دويسنج إنه إذا تذكر بشكل صحيح، قال SE5 إنه نُقل إلى سجن عدرا بعد خمسة أشهر. أضاف دويسنج أنه وفقاً لـSE5، كان اعتقاله الثاني أسوأ من الأول وأن الاعتقال الأول كان بمثابة "نزهة لطيفة" مقارنة بالاعتقال الثاني.

سأل فيدنير عمّا إذا كان [في الاعتقال الثاني لـSE5] قد تم اعتقال SE5 في مكان آخر قبل نقله إلى الخطيب. قال دويسنج إن SE5 تم اعتقاله لأول مرة في القسم 40 لعدة أيام. تذكر دويسنج أن SE5 أخبره أنه تعرض للخداع وبقي في البداية في القسم 40 بقيادة حافظ مخلوف قبل نقله إلى فرع الخطيب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان SE5 قد مثل أمام محكمة في اعتقاله الثاني. أشار دويسنج إلى أن SE5 نُقل إلى محكمة أثناء اعتقاله الثاني. عندما كان SE5 في سجن عدرا، نُقِل إلى محكمة عسكرية في المزة حيث تمت تلاوة شيء يشبه لائحة الاتهام تتهمه بدعم وتمويل إرهابيين. قال دويسنج إن SE5 انزعج عندما تم ذُكِر قرص مضغوط أو فلاشة تخزين كدليل رئيسي في لائحة الاتهام هذه، لأنها محض افتراء وفقاً لـSE5. قال دويسنج إنه تم إطلاق سراح SE5 في النهاية لأن زوجته دفعت رشاوى للشبيحة. كانت هذه الرشاوى أيضاً السبب وراء حذف اسم SE5 من قائمة حظر السفر حتى يتمكن في نهاية المطاف من مغادرة سوريا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان SE5 عضواً مهماً في المعارضة. أشار دويسنج إلى أن SE5 تحدث بشكل مكثف عن أنشطته التي بدأت في عام 1987. أخبر SE5 مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنه كان يعمل سراً حتى عام 2000 عندما انضم إلى [حُجِبت المعلومات]. وعندما تم حظر [حُجِبت المعلومات]، قُبِض على SE5 على الفور من قبل الأمن السياسي ولكن تم إطلاق سراحه بفضل منظمات حقوق الإنسان. وبعد بداية النزاع، بدأ SE5 في تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها. قال SE5 لمكتب الشرطة أن اسمه كان بالتالي في المرتبة الثالثة على قائمة المطلوبين.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن موضوع التحقيقات التي أجريت مع SE5 في الفرع 251. ذكر دويسنج أن SE5 وصف كيف تم استدعاؤه إلى مكتب توفيق يونس. قال SE5 إنه لم يكن يعرف هذا الشخص في ذلك الوقت ولكنه اكتشف الصلة بعد ذلك. أوضح توفيق يونس لـSE5 أنه يجب عليه التعاون "لإيجاد طريقة". قال دويسنج ربما يكون "التجنيد" مصطلحاً خاطئاً في هذا السياق، ومع ذلك، وفقاً لـSE5، حاول توفيق يونس إقناع SE5 بالعمل لصالح الحكومة والتأثير على المعارضة.

سأل فيدنير كيف تمكن SE5 لاحقاً من تحديد هوية الشخص بأنه توفيق يونس. قال دويسنج أنه لا يستطيع تذكر ما قاله SE5 في هذا الصدد.

قال فيدنير إنه وفقاً لمحضر مكتب الشرطة قال SE5 إنه رأى فيما بعد صوراً لتوفيق يونس وتعرّف عليه. فأكّد دويسنج ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف كيف وصف SE5 مكتب توفيق يونس. أشار دويسنج إلى قول SE5 إنه كان مكتباً كبيراً به طاولة خشبية، وصورة بشار الأسد، وعلمان سوريان.

أشار فيدنير مرة أخرى إلى محضر مكتب الشرطة، قائلاً إنه وفقاً لـSE5 كانت هناك صورة للأسد (لم يذكر الاسم الأول في المحضر) معلقة في المكتب مع العلم السوري على اليسار واليمين. وكان هناك وعاء به فواكه، وتلفزيون كبير. فأكّد دويسنج ذلك مرة أخرى.

سأل فيدنير عمّا إذا كان المكتب في نفس المبنى أو في مبنى مختلف عن الزنازين. قال دويسنج إنه سأل SE5 عن ذلك. فأخبره SE5 أن المكتب كان بعيداً عن الزنازين لأن المرء لا يستطيع سماع أي صراخ هناك. لم يعرف SE5 ما إذا كان هو نفس المبنى أو أي طابق كان.

أشار فيدنير إلى محضر مكتب الشرطة حيث قال SE5 إنه اقتيد إلى الطابق العلوي ولكن لم يتمكن من تقدير المسافة جيداً لأنه كان معصوب العينين. افترض أن المكتب كان في نفس المبنى الذي توجد به الزنازين لكنه لم يكن يعرف على وجه التحديد. فأكّد دويسنج ذلك.

أشار فيدنير إلى أن SE5 أخبر مكتب الشرطة عن *الفلقة* و*الشَّبْح*، وسأل دويسنج عمّا إذا كان SE5 قد ذكر أساليب تعذيب أخرى أيضاً. قال دويسنج إن SE5 أخبره عن الضرب العشوائي بخرطوم بلاستيكي أخضر وكابلات. قال SE5 أيضاً إنه سمع صوت صدمات كهربائية.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن وصول SE5 إلى الفرع لدى اعتقاله الأول. قال دويسنج إن SE5 وصف لمكتب الشرطة أنه نُقل أولاً إلى الأمن السياسي في دوما للتعرف على هاتفه المحمول. ثم نُقل إلى الخطيب بنفس الحافلة التي استخدمت في اعتقاله. كان SE5 معصوب العينين، وقال دويسنج إنه يعتقد أن SE5 قال إنه تم وضع كيس على رأسه. ومع ذلك، تمكن SE5 من رؤية أن الحافلة كانت بها ستائر لأنه عندما تم القبض عليه، لم يكن معصوب العينين بشكل صحيح، وإنما تم وضع قميصه على رأسه، بالتالي تمكن من رؤية بعض الأشياء. في الطريق إلى الخطيب، تعرّض SE5 ومعتقلون آخرون للضرب والإهانة من قبل السجانين وأجبِروا على مدح الأسد.

تدخّل فيدنير، وسأل دويسنج عن المدة التي استغرقها نقل SE5 إلى الفرع. أشار دويسنج إلى أن SE5 أخبره أن الطريق من دوما إلى الخطيب كانت قصيرة في العادة، لكنه شعر بأنها طويلة جداً بالنسبة له. عادة ما تستغرق 15 دقيقة ولكن SE5 شعر وكأنها 45 دقيقة.

طلب فيدنير من دويسنج الاستمرار. قال دويسنج إنه عندما اقتيد SE5 من الحافلة واضطر إلى النزول إلى الطابق السفلي، تعرض للضرب من قبل سجّانين، وهو ما جرت العادة بتسميته "حفلة الترحيب الكلاسيكية".

سأل فيدنير عمّا إذا كان قد تم إبلاغ أي شخص بمكان وجود SE5. أشار دويسنج إلى أنه لم يتم إبلاغ أحد من قبل السلطات الرسمية. وفقاً لدويسنج، تمكن SE5 من إبلاغ أقاربه لأن أحد السجّانين أعطاه قلماً. قام SE5 بإخفاء القلم وعندما تم الإفراج عن أحد زملائه المعتقلين، كتب SE5 أسماء المعتقلين الآخرين داخل بنطال الجينز الخاص بالمعتقل الذي كان على وشك الإفراج عنه. ثم أطلق سراح هذا الشخص وتمكن من الاتصال ببعض الأقارب.

أشار فيدنير إلى أن SE5 ذكر اسم أنور وسأل دويسنج عمّا إذا كان SE5 قد قابل أنور شخصياً. نفى دويسنج ذلك، قائلاً إن SE5 أخبره أنه يعرف الاسم فقط من حوارات المعتقلين الآخرين. لم ير SE5 هذا الشخص قط.

سأل فيدنير عمّا إذا كان SE5 سمع أوصافاً محدّدة لأنور من معتقلين آخرين. قال دويسنج إنه لا يعتقد أن SE5 ذكر شيئاً في هذا الصدد. ولكن SE5 أخبر دويسنج أن اسم أنور ورد في سياق التحقيقات، عندما كان يتم استدعاء آخرين للتحقيق، كان أولئك الذين يبقون في الزنزانة يقولون إنهم يأملون ألا يُؤخَذ هذا الشخص إلى أنور.

فيما يتعلق بالتسلسل الهرمي الذي وصفه SE5، أراد فيدنير أن يعرف من دويسنج ما إذا كان SE5 قد وصف أيضاً التسلسل الهرمي بين السجّانين. فأكّد دويسنج ذلك، قائلاً إنه وفقاً لـSE5، فإن السجانين الذين قاموا بالتعذيب كانوا أعلى رتبة من أولئك الذين اقتصر عملهم على مراقبة المعتقلين.

أراد فيدنير معرفة المزيد عن الوضع العام لدى استجواب مكتب الشرطة لـSE5، فيما إذا كان SE5 متعاوناً أو متردداً. أشار دويسنج إلى أن SE5 قدّم معلومات شاملة بشكل خاص عن نفسه وأنشطته السياسية. وطيلة جلسة الاستجواب، كان SE5 على استعداد للإجابة مباشرة على أسئلة محددة. لم يكن هناك أي لبس من جانب SE5، فقد حاول الإجابة بشكل مباشر على جميع الأسئلة.

سأل فيدنير عمّا إذا كانت هناك مشاكل في التواصل. نفى دويسنج ذلك، موضحاً أنه كالمعتاد، تأكّد من أن الشاهد والمترجم يتواصلان بشكل جيد. وأكد SE5 أن هذا كان هو الحال. تمت إعادة ترجمة كل شيء على مسمع SE5 الذي وقّع في أسفل كل صفحة وأجرى تصحيحاً واحداً على المحضر. أضاف دويسنج أن إعادة الترجمة استغرقت أكثر من ساعة.

أكد فيدنير، قائلاً إنه وفقاً للمحضر، بدأ الاستجواب في الساعة 10 صباحاً، وتمت إعادة الترجمة من 5:11 مساءً حتى 6:39 مساءً.

لم يكن لدى الادّعاء العام أية أسئلة لدويسنج.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

قال محامي الدفاع بوكر إن لديه بضعة أسئلة فقط. أراد أولاً معرفة ما قاله SE5 لكبير المفتشين الجنائيين دويسنج حول مدى سهولة أو صعوبة معرفة أسماء ضباط التحقيق. أشار دويسنج إلى قول SE5 إن فرع الخطيب كان عالماً قائماً بحدّ ذاته حيث كان من الصعب

معرفة الأسماء. عندما سأل دويسنج SE5 كيف سمع اسم أنور، أخبره SE5 أنه سمعه من معتقلين آخرين. قال SE5 كذلك إنه ربما ذُكِر الاسم أثناء تحقيقات أخرى.

سأل بوكر دويسنج كيف يقدّر مصداقية الأوصاف التي قدّمها SE5، مشيراً إلى حقيقة أن الزنازين كانت في الطابق السفلي وأنه وفقاً للمحضر، أخبر SE5 مكتب الشرطة أن "كل شيء نسبي" في الزنازين. أوضح دويسنج أن SE5 قال ذلك بالضبط فيما يتعلق باسم أنور رسلان. قال SE5 إنه لا يمكنه تأكيد ما إذا كان الاسم صحيحاً لأنه لم ير هذا الشخص بنفسه.

استنتج بوكر أن SE5 قال بالتالي إن المرء لن يعرف ماذا كانت الحقيقة من عدمها. فأكّد دويسنج ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان SE5 قد سمع أن شخصاً ما تم التحقيق معه من قبل أنور رسلان. أوضح دويسنج أن SE5 لم يكن يُجر حواراً مباشراً مع الآخرين حول أنور. ولم يسمع الاسم إلا في حوارات جرت بين معتقلين آخرين.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان شخص ما قد أخبر SE5 أنه [الشخص الآخر] قد تم التحقيق معه من قبل أنور. نفى دويسنج ذلك. قال بوكر إنه، وفقاً للمحضر، أجاب SE5 على هذا السؤال بأنه غير متأكد ولم يستطع أن يتذكر.

أشار بوكر إلى أن دويسنج سأل SE5 عن مسار التحقيقين اللذين خضع لهما في الفرع 251. أراد بوكر أن يعرف كيف تصرّف ضابط التحقيق مع SE5 في التحقيق الأول. أوضح دويسنج أن كلا التحقيقين حدثا أثناء الاعتقال الأول لـSE5 في الفرع. قال دويسنج إنه وSE5 لم يتحدثا عن الاعتقال الثاني لـSE5 في عام 2012. أخبر ضابط التحقيق SE5 في التحقيق الأول أنه على الرغم من اختلاف الآراء بينهما، إلا أنه من المؤكد أنهما سيجدان طريقة/حلاً. لم يتعرّض SE5 لعنف أثناء التحقيق، وإنما أثناء فترات الراحة. وصف SE5 هذا العنف بأنه منهجي: كان عليه الانتظار في الردهة ووجهه إلى الجدار. وكان يضربه كل سجّان يمر به.

أراد بوكر أن يعرف بم تمت مخاطبة SE5 في التحقيق الأول. قال دويسنج إنه يعتقد أنه تمت مخاطبة SE5 باسمه. ولكن في الطريق إلى جلسة التحقيق، لم يتم مخاطبة المعتقلين إلا بالأرقام، للتأكد من عدم تعرّف أي شخص آخر على هوية المعتقلين هناك من خلال سماع الأسماء.

سأل بوكر عمّا إذا كان ضابط التحقيق هو نفسه في التحقيق الثاني مع SE5 أو إذا كان شخصاً آخر. قال دويسنج إنه يعتقد أنه كان هو نفسه وأن SE5 كان قادراً على التعرف على الصوت.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان محتوى التحقيق الثاني يتبع التحقيق الأول وما إذا كان قد تم الإشارة إلى معلومات من التحقيق الأول. فأكّد دويسنج ذلك، قائلاً إنه سبق وأن أخبر المحكمة بذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كانت هناك أوامر بخصوص العصبة التي وُضِعت على عيني SE5. قال دويسنج إنه يعتقد أن SE5 طُلِب منه في التحقيق الأول أن يزيل العصبة عن عينيه، لكن ضابط التحقيق كان يقف خلفه.

أشار بوكر إلى محضر مكتب الشرطة الذي قال فيه SE5 إنه سُمح له بخلع العصبة عن عينيه في التحقيق الثاني وأن ضابط تحقيق كان يقف خلفه في هذه المرة. ولكن وفقا للمحضر، فإن SE5 لم ير بدلة رياضة. قال دويسنج إن SE5 رأى بدلة الرياضة في التحقيق الأول.

أشار بوكر إلى "الألاعيب النفسية" التي ذكرها SE5 وسأل دويسنج عمّا إذا كان SE5 قد أجرى ربطاً زمنياً بين الأفعال الجسدية وما حدث في غرفة التحقيق. قال دويسنج إن أحد السجّانين دفع SE5 داخل غرفة التحقيق عندما أخبر ضابط التحقيق السجّان بالتوقف عن ذلك لأنهم "يرغبون جميعاً في التعاون".

سأل بوكر دويسنج ما هو بالضبط، من الناحية الموضوعية، الجزء المتعلق "بالألاعيب النفسية". أشار بوكر إلى الموقف عندما طُلب من السجّان عدم استخدام العنف، غير أن SE5 قال إنه تعرض بعد ذلك للعنف أثناء فترات الراحة التي حصل عليها أثناء جلسة التحقيق. تساءل بوكر عمّا إذا كان هذا التناقض هو "الألعوبة النفسية". فأكد دويسنج أن SE5 وصف الموقف كما ذكره بوكر للتو. أضاف دويسنج أن ما جعل SE5 يطلق على هذه الممارسة اسم "ألاعيب نفسية" تحديداً سيكون مذكوراً في المحضر. أوضح دويسنج كذلك أنه وفقاً لـSE5، كان الوقت الذي أمضاه في الاعتقال بمثابة تعذيب. قال SE5 أيضاً إنه على الرغم من أن ضابط التحقيق بدا ودوداً، إلا أن ذلك كان من باب الخديعة فقط.

سأل بوكر عمّا إذا كان شخص ما قد مات أثناء الفترة التي أمضاها SE5 في الاعتقال. قال دويسنج إنه سبق وأن أخبر المحكمة أن هذا لم يحدث.

تدخل القاضي فيدنير وسأل عمّا أراده توفيق يونس من SE5. قال دويسنج إن يونس أراد إقناع SE5 بالتعاون والتأثير على المعارضة. أكد فيدنير أنه وفقاً للمحضر، قال SE5 إنه كان في المعارضة لفترة طويلة وبالتالي كان له تأثير معين.

استجواب من قبل محامي المدعين

أشارت محامية المدعين الدكتورة آنا أوميشين إلى أن عائلة SE5 لم تتلقّ معلومات عنه من السلطات الرسمية. ,وسألت دويسنج عمّا إذا كان SE5 كعضو في المعارضة متأهبا لذلك. قال دويسنج إن معتقلاً أُطلق سراحه سرّب أسماء معتقلين آخرين خارج السجن، لأن SE5 كتب تلك الأسماء داخل بنطال الجينز لهذا المعتقل.

أكدت أوميشين أن دويسنج ذكر هذا بالفعل ولكنها أرادت أن تعرف ما إذا كان SE5 متأهبا لذلك بسبب كونه عضواً في المعارضة. أشارت أوميشين إلى محضر استجواب الشرطة لـSE5، والذي أنكر SE5 بموجبه أن عائلته قد أُبلغت بمكان وجوده، لكنه قال إنه بصفته عضواً في المعارضة "كان يعرف ما يمكن للمرء أن يفعله في هذه الحالة." فأكّد دويسنج إذا كان هذا ما كُتب في المحضر، فسيكون SE5 قد قاله بهذه الطريقة.

صُرف دويسنج كشاهد في الساعة 10:27 صباحاً.

أعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة استراحة لمدة 15 دقيقة ليأخذ المترجم قسطاً من الراحة.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

مسائل إدارية

أعلنت كيربر أن المحكمة تلقت بيان خبير إضافي من معهد ماكس بلانك [لم تذكر كيربر الاسم الدقيق للمعهد] بخصوص المادة 240 من القانون الجنائي الألماني [الإكراه]. فيما يتعلق بالجدول الزمني التالي ليوم المحاكمة، أوضحت كيربر أن المحكمة ستستمع الآن إلى بيانين، أحدهما من الادّعاء العام والآخر من محامية المدعين الدكتورة أوميشين، وبعد ذلك ربما تعاين وثائق وتناقش في النهاية الإجراءات الإضافية في المحاكمة دون حضور الجمهور.

قال محامي الدفاع بوكر إنه وزميله سيحتاجان أيضاً إلى بعض الوقت للتحدث إلى موكلهما. وأكدت القاضي كيربر أنه سيتم إجراء الترتيبات اللازمة حتى يتمكنوا من الحصول على ثلاثين دقيقة.

[ما يلي هو إعادة صياغة لبيان الادعاء العام، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

بيان بخصوص طلب الدفاع للحصول على أدلة بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر، 2021 [*تقرير المحاكمة رقم 46، اليوم 93؛ PW3*].

اعتراض الادعاء العام على استدعاء [PW3_93] والاستماع له كشاهد

المبرر:

1) *من المفترض أن يؤكد PW3_93 (أولاً) أن أنور رسلان ساعده في إطلاق سراحه [من فرع الخطيب]، (ثانياً) موقف أنور رسلان الودي والمؤيد للمعارضة، (ثالثاً) أن أنور رسلان لم يأمر أبداً بالتعذيب، (رابعاً) أن أنور رسلان وPW3 عملا معاً لصالح المعارضة، (خامساً) أن أعضاء القسم 40 أجروا تحقيقات في فرع الخطيب دون حضور أنور رسلان أو غيره من موظفي الفرع.*
2) *في غياب طلب حسب الأصول للحصول على أدلة، لن يتم قبول طلب الدفاع. لم يقدّم الدفاع طلباً وفقاً للمادة 244 (1) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.*

أ) *إن الطلب غامض للغاية، بخصوص مساعدة أنور رسلان المزعومة لإطلاق سراح PW3_93 لأنه لا يزال من غير الواضح متى وكيف تم القبض على PW3_93 وإطلاق سراحه. ولا علاقة لهذا الادعاء بمسألة ذنب المتهم لأن مساعدة شخص ما في حالة واحدة لا تعني أن المتهم لم يرتكب الجرائم الأخرى المتهم بارتكابها.*

ب) *موقف المتهم وتعاطفه هو مجرد تقديرات من قبل PW3 وليست مشاهدات فعلية.*

ج) *لا يزال من غير الواضح كيف ينبغي أن يثبت PW3_93 أن أنور رسلان عامل بعض المعتقلين معاملة جيدة ولم يعذبهم. يفتقر الطلب إلى الرابط في هذا الصدد. يمكن لـPW3 الإدلاء بشهادته حول التجربة الخاصة به فحسب، أما فيما يتعلق بالآخرين، فستكون شهادة PW3_93 غامضة لأنه لا يمكنه أن يدلي بشهادته إلا حول ما شاهده هو بنفسه. ونظراً لأنه لم يرافق أنور رسلان باستمرار، لم يكن بإمكانه أن يرى كيف تصرف أنور رسلان وكيف تعامل مع الآخرين.*

د) *أنشطة المتهم لصالح المعارضة ليست ذات صلة بمسألة الجُرم.*

ه) *ينطبق الشيء نفسه بالنسبة للتحقيقات المستقلة التي أجراها عناصر القسم 40. حيث لا تقدّم الأدلة التي تم إبرازها والاستماع إليها حتى الآن أي مؤشرات على أن هذا كان هو الحال على الإطلاق. حتى لو أجرى عناصر القسم 40*

تحقيقات بشكل مستقل في الفرع 251، فهذا لا يمنع أن عناصر الفرع 251 لم يجروا تحقيقات ولم يعذبوا المعتقلين. ويبقى الرابط مفقودا هنا أيضاً حيث لا يمكن إثبات كيف شهد PW3_93 على مثل هذه التحقيقات من قبل القسم 40.

3) *التحقيق القضائي بحكم المنصب كما هو منصوص عليه في المادة 244 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لا ينطبق في هذه الحالة لأن شهادة PW3_93 ليس لها قيمة واضحة لفحص الحقيقة. فيما يتعلق بالمادة 244 (5) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، يجب على المرء أن يلاحظ أنه بعد 90 يوماً من المحاكمة، ليس إلزامياً محاولة استدعاء وسماع شهود مقيمين في الخارج. لا يوجد توازن كاف بين الجهود للاستماع إلى هذا الشاهد والنتائج المضافة إلى جلسات المحكمة.*

تلت محامية المدعين الدكتورة آنا أوميشين بياناً بخصوص طلب الدفاع بمعاينة لقطات شاشة "لخرائط جوجل".

[ما يلي هو إعادة صياغة لبيان الدكتورة أوميشين، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

بيان محامية المدعين بشأن طلب الدفاع بمعاينة لقطات شاشة لخرائط جوجل، بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر، 2021 [تقرير المحكمة رقم 46، اليوم 93]

بصفتها ممثلة لموكّلها P50، تعترض الموقّعة أدناه على معاينة لقطات شاشة من خرائط جوجل في المحكمة.

الأدلة المطلوبة غير سليمة وبالمعنى المقصود في المادة 244 (3) الفقرة 3 من القانون الجنائي الألماني لا لزوم لها لإثبات الحقيقة.

1) *ينبغي إثبات أن P50 كان معتقلاً في كفر سوسة وليس في فرع الخطيب. غير أن الدليل المطلوب غير سليم إذا كان من الممكن إثبات الحقيقة من خلال تجربة واقعية. يختلف الوقت المعروض في خرائط جوجل بناءً على حالة حركة المرور: بالنسبة ليوم اعتقال P50 في الساعة 8 صباحاً، حددت خرائط جوجل مسافة 20-24 دقيقة بالسيارة من مكان اعتقال P50 إلى فرع الخطيب. في الساعة 8 مساءً من نفس اليوم، تم تحديد مسافة 22-28 دقيقة بالسيارة. وبالتالي فإن الدليل المطلوب ليس دليلاً على المدة التي كان ينبغي أن تستغرقها الرحلة بالسيارة.*

قدّر P50 أن الرحلة استغرقت عشر دقائق بالسيارة. ومع ذلك، كان هذا مجرد تخمين وأشار P50 صراحةً أنه كان في حالة صدمة وأن الوقت ربما مرّ بشكل أسرع. بالإضافة إلى ذلك، لا تلتزم مركبات أجهزة المخابرات بحدود السرعة مثل المركبات العادية. لذلك فهي أسرع. قال P50 كذلك إنه لم يكن هناك توقف في الطريق. ومع ذلك، تحسب خرائط جوجل الوقت بناءً على الوضع الحالي لحركة المرور والتوقفات الضرورية مثل نقاط التفتيش على سبيل المثال.

يقع المكان الذي تم فيه القبض على P50 في منطقة مدمرة بشدة في الوقت الحاضر. لا يمكن أن يوفر الحساب المستند إلى ظروف اليوم معلومات حول المدة التي كان من الممكن أن تستغرقها الرحلة في ذلك الوقت.

2) *إن الأدلة المطلوبة ليست ضرورية لتحديد الحقيقة لأنها لا تساهم بشكل معقول في إثبات الحقائق. يتّضح من شهادة P50 أنه كان معتقلاً في فرع الخطيب، لأن زملاءه المعتقلين أخبروه بأنهم في فرع الخطيب. علاوة على ذلك، كان معظم زملائه المعتقلين من حرستا ودوما وهي المنطقة التي تقع ضمن اختصاص فرع الخطيب. جاءت أوصاف P50 للمكان مشابهة أيضاً لما قاله شهود آخرون للمحكمة من حيث حجم الزنزانة الانفرادية والتلفزيون الخاص بالسجّانين.*

بالتالي، فإن معاينة لقطة شاشة من خرائط جوجل من 9 أيلول/سبتمبر، 2021 ليس ضرورياً لتحديد الحقيقة والقيام بذلك غير مناسب أيضا.

قال محامي الدفاع بوكر إنه يريد الإدلاء ببيان رداً على بيان أوميشين. قال بوكر إنه كان من الواضح أن بيان أوميشين قُدم فقط لتقديم أدلة لصالحها. وردّت أوميشين قائلة إنها تريد الدفاع عن نفسها ضد مثل هذه الاتهامات. وأدلت بهذا البيان فقط لأن الدفاع اتهم موكلها [P50] بتقديم معلومات متناقضة. ولذلك كان بيانها يتعلق فقط بمصداقية موكلها وليس بأي حال من الأحوال لإثبات دليلها.

وافق مترجم المحكمة على طلب القاضي كيربر بالاستمرار دون استراحة.

تلت كيربر قراراً صادراً عن القضاة بشأن طلب الدفاع للولوج إلى التحقيق الهيكلي الخاص بمكتب المدعي العام الاتحادي الألماني.

[ما يلي هو إعادة صياغة لقرار القضاة، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

قرار المحكمة بشأن طلب الدفاع بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر و26 آب/أغسطس، 2021.

تم رفض طلب الدفاع للوصول إلى الملف الخاص بالتحقيق الهيكلي لدى مكتب المدعي العام الاتحادي.

يشير القضاة إلى التعليل الخاص بهم الذي تم تقديمه مسبقاً في قرارهم المؤرخ 26 آب/أغسطس، 2021. في ضوء نطاق الملف، سيكون الولوج المحدود فقط ذا صلة بالقضية الحالية.

لا يوجد أي دعم للادعاء بأنه كان هناك تأخير في الكشف عن المحاضِر.

بخصوص P36: تمت مقابلته من قبل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في [حُجِبت المعلومات]. *ثم استجوبه مكتب الشرطة الجنائية في ولاية* [حُجِبت المعلومات] *في* [حُجِبت المعلومات] *و*[حُجِبت المعلومات]. *نُقلت محاضر الاستجواب إلى المحكمة من قبل مكتب المدعي العام الاتحادي في* [حُجِبت المعلومات]. *ذكر P36 أنه استُدعي بصفته طبيباً إلى المخابرات الجوية. في استجواب الشرطة التالي، تحدث P36 عن تصوراته للنزاع السوري، واستخدام الغازات السامة، والانفجارات، وعمل الأطباء، والتسلسل الهرمي في أجهزة المخابرات. تم حجب كثير من المعلومات في محضر التحقيق فيما يتعلق بأسماء المرضى وغير ذلك من المعلومات الحساسة. ذكر P36 كذلك أنه كان يعمل في قبو جهاز المخابرات في مبنى مجاور لمشفى الهلال الأحمر. ثم سئل عن هذا بالتحديد وذكر فرع الخطيب لأول مرة. لا يمكن انتقاد إجراءات الاستجواب والنقل الفوري للمعلومات. لم يكن هناك تأخير واضح ولا مؤشرات على أن التحقيق الهيكلي يحتوي على معلومات أخرى ذات صلة بالمحاكمة الحالية.*

قبل إغلاق جلسة المحاكمة لليوم، شكرت القاضي كيربر مترجم المحكمة.

رُفِعت الجلسة الساعة 11:10 صباحاً.

اليوم الخامس والتسعون للمحاكمة – 30 أيلول/سبتمبر، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحاً بحضور ثلاثة أشخاص وصحفيين اثنين. كما في اليوم السابق، لم يحضر سوى مترجم واحد. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. حضر الدكتور ستول مكان محامي المدّعي شارمر.

شهادة السيد شميت

تم إبلاغ كبير المفتشين الجنائيين بيورن شميت من مكتب الشرطة الجنائية في ولاية برلين بحقوقه وواجباته كشاهد ونفى أي علاقة تربطه بالمتهم سواء عن طريق الدم أو الزواج.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أخبرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة شميت أن هناك بعض التناقضات بين شهادات P46. أرادت أن تعرف كيف سار استجواب شميت لـP46، وكيف تمت إعادة الترجمة، وكيف تصرف P46، وكيف تمكنوا من التواصل. أوضح شميت أن موعد استجواب P46 تم الترتيب له مع محامي P46 الدكتور ستول الذي كان حاضراً أثناء الاستجواب. كان هناك مترجم للغة العربية. ومع ذلك، قال P46 في البداية إنه يتحدث الألمانية جيداً ولا يحتاج إلى مترجم. وفقاً لشميت، كان P46 يتحدث الألمانية بشكل جيد جداً بالفعل. أبلغ شميت P46 بحقوقه وواجباته وبدأ الاستجواب حوالي الساعة 9:30 صباحاً. استمر الاستجواب حتى الساعة 4:30 مساءً.

سألت كيربر عمّا إذا كان محضر الاستجواب قد تمت ترجمته وتلاوته على مسامع P46. أوضح شميت للمحكمة أنه كلما احتاج P46 إلى توضيح أو مصطلحات معينة أو لم يعرف بعض الكلمات، كان يستشير المترجم. غير أنه لم يستشر المترجم أثناء إعادة ترجمة المحضر.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان P46 قد قرأ محضر الاستجواب. فأكّد شميت ذلك.

سألت كيربر عمّا إذا كان P46 قد أجرى أي تصحيحات على المحضر. قال شميت إنه لا يعرف.

أرادت كيربر أيضاً معرفة ما إذا كان P46 قد ذكر السيد أنور البُنّي. فأكّد شميت ذلك، وشرح أن P46 ذكر الاسم في بداية الاستجواب، قائلاً إن البُنّي كان أحد معارفه؛ محام وناشط حقوقي سوري يقوم بتوثيق شهادات الشهود. وبحسب شميت، فإن P46 كان على اتصال بالبُنّي لأن P46 أراد صنع فيلم عنه.

سألت كيربر عن صور أنور رسلان. قال شميت إنه عرض مجموعة صور لـP46 الذي تعرّف على الفور على أنور رسلان. قال شميت إنه شعر بالحيرة من السرعة التي تعرف بها P46 على المتهم. لذلك سأل P46 عمّا إذا كانت صورة أنور حاضرة في كثير من الأحيان في وسائل الإعلام وما إذا كان P46 يعرف صورة أنور من وسائل الإعلام أو من تجاربه الخاصة في الاعتقال في سوريا. قال P46 إنه لا يستطيع أن يحدد بالضبط، لأن قميصه كان قد سُحِب فوق رأسه حتى لا يتمكن من رؤية السجّانين وضباط التحقيق بوضوح. ولكن عندما نُزِعت العصابة عن عينيه، رأى رجلاً بوحمة ملفتة للنظر على الجانب الأيسر من وجهه. كان هذا الرجل يرتدي نظارة أيضاً وشعر رأسه خفيف. أضاف P46 أن الشخص الموجود في الصورة والذي عرَّفه على أنه أنور رسلان كان لديه أيضاً وحمة. ومع ذلك، قال P46 أيضاً إنه قبل أن يرى صورة أنور في وسائل الإعلام، كان على اتصال بأنور البُنّي. كان ذلك عندما رأى الصورة وتعرّف على أنور.

سألت كيربر عمّا إذا كان ذلك أيضاً عندما سمع P46 اسم أنور. فأكّد شميت أن P46 سمع باسم أنور رسلان من أنور البني.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أخبر فيدنير شميت أن المحكمة مهتمة على وجه التحديد بهذه المسألة: قال P46 شيئاً مختلفاً في المحكمة. سأل فيدنير شميت عمّا يتذكره بشأن ما قاله P46 تحديداً فيما يتعلق بالصورة: مِمّن حصل عليها، أين رآها لأول مرة، وكيف تعرّف على الشخص. قال شميت إن P46 أخبره أنه رأى صورة أنور رسلان لأول مرة عندما كان مع البُنّي. كان ذلك قبل أن يرى الصورة في وسائل الإعلام. قال P46 للبُنّي إنه يعرف الشخص وربط بينه وبين تجاربه الخاصة.

أشار فيدنير إلى محضر الاستجواب الخاص بمكتب الشرطة الجنائية بالولاية، حيث قال P46 إنه قبل أن يرى صورة أنور رسلان في وسائل الإعلام، كان على اتصال مع المحامي السوري والناشط الحقوقي أنور البُنّي الذي يوثّق شهادات الشهود. فأكّد شميت ذلك.

كما أشار فيدنير إلى أن P46 أخبر مكتب الشركة الجنائية بالولاية أنه يريد أن يصنع فيلماً عن البُنّي. رأى صورة أنور رسلان في هذا السياق وأدرك أنه يعرف هذا الشخص بطريقة ما. فأكد شميت ذلك مرة أخرى.

واصل فيدنير الاستشهاد من محضر مكتب الشرطة الجنائية بالولاية قائلاً إنه عندما سُئل عمّا إذا كان P46 يعرف أنور من تجاربه الخاصة أو من أنور البُنّي، قال P46 إنه اضطر إلى خفض نظره وكان خائفاً [أثناء الاعتقال]. لم يكن متأكداً مما إذا كان قد تعرّف على الشخص من اعتقاله أم لا. فأكد شميت أن P46 قال ذلك.

قال فيدنير إن P46 أخبر المحكمة أن المحضر كان فيه خطأ. أجاب شميت أن الدكتور ستول كان حاضراً أيضاً في الاستجواب ويمكنه تأكيد ما حدث. قال فيدنير إن المحكمة تستجوب شميت الآن وليس الدكتور ستول. تدخّل محامي الدفاع بوكر قائلاً إنه سيفكر في [استدعاء الدكتور ستول كشاهد في هذا الصدد].

<u>استجواب من قبل الادعاء العام</u>

سأل المدعي كلينجه شميت عن انطباعه عن P46، إذا كان متعاوناً، أو عصبياً، أو لطيفاً، أو معارضاً. قال شميت إنه لا يستطيع قول أي شيء سلبي عن P46. كان P46 مهتماً جداً بحل المشكلة ووصف تجاربه. لم يتصرف بغرابة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P46 قد حاول أن يتذكر أو بدأ في التخيل في مرحلة ما. قال شميت لا، كان لديه انطباع بأن P46 وصف كيف كانت تجربته مع ما حدث.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار محامي الدفاع بوكر إلى ملاحظاته حول شهادة P46 في المحكمة، والتي وفقاً لها قال P46 إنه لم ير صورة أنور رسلان عندما كان مع أنور البُنّي. سأل بوكر شميت عمّا إذا كان قد فهم ذلك بشكل مختلف أثناء استجواب P46. قال شميت إنه فهم أنه خلال الاستعدادات للفيلم [عن أنور البُنّي] عرض أنور البُنّي على P46 صورة لأنور رسلان.

تساءل بوكر عمّا إذا كان من الصحيح أن اسم أنور رسلان ورد ذكره بين P46 وأنور البُنّي. فأكد شميت ذلك.

صُرف شميت كشاهد.

<u>مسائل إدارية</u>

نظراً لأن الشاهد التالي لم يصل إلى المحكمة بعد، أعلنت القاضي كيربر أن المحكمة ستعاين الآن لقطتي شاشة من خرائط جوجل وسيتم تلاوة المعلومات الواردة فيهما.

[عُرضت لقطتا شاشة بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر، 2021 في المحكمة وتمت تلاوة المعلومات. لأغراض حماية الشهود، لن يتم تضمين لقطتي الشاشة في هذا التقرير وسيتم حجب المعلومات الحساسة.]

معلومات من لقطة الشاشة رقم 1:

من: [حُجِبت المعلومات]، *سوريا* *إلى: ميدان التحرير، دمشق، سوريا* *بواسطة: سيارة*

بناءً على حالة المرور الحالية [2021/9/9]

الطريق 1: 27 دقيقة، 15.9 كم

الطريق 2: 31 دقيقة، 13.1 كم

<u>معلومات من لقطة الشاشة رقم 2:</u>

من: [حُجِبت المعلومات]، *سوريا* *إلى: المزة، سوريا* *بواسطة: سيارة*

بناءً على حالة المرور الحالية [2021/9/9]

الطريق 1: 15 دقيقة، 8.6 كم

الطريق 2: 23 دقيقة، 11.6 كم

أكد محامي الدفاع بوكر بناءً على استفسار القاضي كيربر أن طلب الدفاع بإجراء المعاينة سيتم تنفيذه الآن.

أعلن محامي الدفاع بوكر كذلك أن الدفاع لديه طلبان إضافيان للحصول على أدلة سيتلوهما هو وزميله الآن في المحكمة.

[فيما يلي إعادة صياغة لطلبي الدفاع، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

طلب استدعاء [PW1_95]، يعيش في [حُجبت المعلومات] (معلومات الاتصال مقدمة من قبل المتهم أنور)

1) *كان PW1_95 يحمل رتبة* [حُجبت المعلومات] *في سوريا قبل انشقاقه في نهاية عام 2012. من 2011 حتى 2012 كان يعمل* [حُجبت المعلومات] *ورئيس* [حُجبت المعلومات].
في صيف 2011، اتصل PW1_95 بأنور رسلان ليخبره أن عناصر من قسم فرعيّ تابع للفرع 251 كانوا يداهمون السيدة زينب وسرقوا خزنة صاحب متجر. كما قاموا بتعذيب صاحب المحل واعتقاله. اتصل PW1_95 بأنور رسلان لطلب المساعدة لأن بعض الرجال كانوا من القسم 40. غير أن أنور قال لـPW1_95 إنه لا يستطيع فعل أي شيء لأن الرجال كانوا يتبعون إدارياً لحافظ مخلوف، وبالتالي فإن الصلاحية كانت بيد آخرين [غير أنور].
2) *إن القرار الصادر في 21 يوليو/تموز، 2021 يجعل من الضروري الاستماع إلى PW1_95، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريباً. ومع ذلك، لا يمكن نسبة التعذيب في الفرع إليه لأنه لم يأمر أو يمارس التعذيب بنفسه. لم يكن لديه أي سلطة تنظيمية أو فعلية، وضمن هامش ما كان قادراً على فعله، حاول مساعدة الآخرين، لكنه لم يستطع مدّ يد العون في كثير من الأحيان.*
3) *يجب وضع حد للعقبات التي تحول دون إمكانية الوصول المطلوب للشهود الذين يعيشون في الخارج لغرض هذه المحاكمة. بما أن هذه المحاكمة تتناول أفعالاً ارتُكِبت في الخارج، ولها طابع دولي، ومعترف بها دولياً، فإن جهود المحكمة في تحديد الحقيقة يجب أن تكون أعلى فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. إن أشكالاً أخرى من الاستدعاء مثل المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني ممكنة وتم تطبيقها في الماضي. إن PW1_95 مواطن* [حُجبت المعلومات] *وأكد قدرته على السفر فوراً إلى كوبلنتس للإدلاء بشهادته في المحكمة.*

طلب استدعاء [PW2_95]، يعيش في [حُجبت المعلومات].

1) *إن PW2_95 طيار منشق عن الجيش السوري يعيش في تركيا وفرنسا. ساعد مع* [حُجبت المعلومات] *و*[حُجبت المعلومات] *أنور رسلان على الهروب من سوريا. PW2_95 كان له صلات بالجيش السوري الحر الذي أرسل أشخاصاً لإخراج أنور من سوريا.*
التقى PW2_95 مع أنور رسلان على الحدود السورية الأردنية واستأجر شقة لأنور في عمان. يمكن لـPW2_95 أن يدلي بشهادته على موقف أنور الإيجابي تجاه المعارضة بناءً على المحادثات العديدة والاتصال المتكرر بينهما. وبعد شهر إلى شهرين من بدء الثورة، كان أنور يعارض النظام. بناءً على موقفه الناقد من النظام، من بين أمور أخرى، كان أنور محدوداً في صلاحياته. في صيف 2011، قال أنور رسلان لـPW2_95 إنه كان يريد مغادرة سوريا، لكن في هذه المرحلة، كان من الممكن له فقط مغادرة البلد بدون عائلته. لذلك بقي أنور وانتظر الهروب لاحقاً مع أسرته. كان هذا ممكناً فقط في خريف عام 2012 عندما غادر أنور البلد على الفور.
2) *القرار الصادر في 21 تموز/يوليو، 2021 يجعل من الضروري الاستماع إلى PW2_95، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريباً. كما يفتقر القرار إلى تحليل قانوني لمسألة المساعدة والمشاركة. كان أنور يؤدي خدمته كسنّي وحاول المساعدة. لقد انشق بمجرد أن أصبحت عائلته في أمان. ولا يمكن أن يُنسب التعذيب الذي حدث في الفرع إلى أنور لأنه لم يكن له أي نفوذ على تصرفات الآخرين في الفرع. أدى موقفه الناقد تجاه النظام أيضاً إلى استنتاجات حول سلوكه في الفرع حيث حاول مساعدة الناس.*
3) *يجب وضع حد للعقبات التي تحول دون إمكانية الوصول المطلوب للشهود الذين يعيشون في الخارج لغرض هذه المحاكمة. بما أن هذه المحاكمة تتناول أفعالاً ارتُكِبت في الخارج، ولها طابع دولي، ومعترف بها دولياً، فإن جهود المحكمة في تحديد الحقيقة يجب أن تكون أعلى فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. إن أشكالاً أخرى من الاستدعاء مثل المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني ممكنة وتم تطبيقها في الماضي. في حالة P52 الذي سيدلي بشهادته قريباً، كان من الممكن استدعاء الشاهد وسماعه في وقت قصير جداً. أكد PW2_95 أنه مستعد وقادر على السفر وأنه سيمثل أمام المحكمة.*

[وصل شخص آخر وجلس بين الحضور في شرفة الجمهور.]

أرادت القاضي كيربر رئيسة المحكمة معرفة ما إذا كان الدفاع يعرف عنوان PW2_95 في [حُجبت المعلومات]. قال محامي الدفاع فراتسكي إنهم لم يحصلوا عليه بعد.

أوضحت القاضي كيربر أنه بعد أن أوضح مترجم المحكمة الجوانب الفنية لـP52 وكيف سيترجمون كل شيء بمترجم واحد فقط للمحكمة، سيكون هناك استراحة قصيرة قبل شهادة P52.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

شهادة P52

تم إبلاغ P52 بحقوقه وواجباته كشاهد، وصحفي ومؤلف سوري يبلغ من العمر 46 عاماً وكان [حُجِبت المعلومات] سابقاً، ويعيش الآن في [حُجِبت المعلومات]. نفى أي علاقة تربطه بالمتهم سواء عن طريق الدم أو الزواج.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أن P52 كان على علم بالفعل بموضوع اليوم من أمر الاستدعاء. أخبرت P52 أن يعرّف المحكمة بنفسه أولاً، وأن يخبر المحكمة كيف تواصل هو وأنور رسلان، وبشأن اعتقال P52 في عام 2011، وأن يقدّم معلومات عامة عن أنور رسلان، أي شيء يعرفه عنه. بدأ P52 يشرح أنه في بداية عام 2011، عندما بدأت المظاهرات في مصر وتونس، نظم هو ونشطاء آخرون أيضاً مظاهرات في سوريا لدعم المظاهرات في الخارج. قرروا القيام بمظاهرة أمام البرلمان السوري في [حُجِبت المعلومات]، 2011. لكنهم قرروا تغيير موضوع المظاهرة للاحتجاج الآن على حالة الطوارئ التي كانت نافذة منذ نصف قرن. التقى P52 وأصدقاؤه في [حُجِبت المعلومات]. إلا أن قوات الأمن [المخابرات] كانت قد أبلِغت بالفعل وكان المكان يعجّ بقوات الأمن. لذلك قرر P52 وأصدقاؤه المغادرة في أزواج. غادر P52 مع زميل، صحفي، عندما لاحظا أن قوات الأمن احتلت المنطقة بأكملها. أخذت القوات بطاقة هوية P52 ولم يُسمح له وأصدقاؤه بالنزول إلى الشارع المؤدي إلى البرلمان، لذلك قرروا الذهاب في اتجاه مختلف. أخبر P52 المحكمة أنه وأصدقاءه اتفقوا مسبقاً على أنه في حالة عدم تمكنهم من التظاهر أمام البرلمان، فسوف يجتمعون بدلاً من ذلك أمام مبنى [حُجِبت المعلومات]. وكانت هذه الشركة مملوكة لابن خال بشار الأسد. غير أن المخابرات كانت قد احتلت هذه المنطقة أيضاً. اقترب أحد أفراد القوات الأمنية الذي كان يرتدي ثياباً مدنية من P52. وعرّف نفسه إلى P52 وقال إنه [حُجِبت المعلومات]. أخبر هذا الشخص P52 أنه كان صديقاً لشقيق P52 الراحل. أوضح P52 للمحكمة أن شقيقه كان ضابط شرطة، لكنه توفي قبل عام 2011. أخبر هذا الشخص P52 أيضاً أنه كان يعرف شقيقه معرفة جيدة ولأنهما كانا صديقين، فقد أراد إخبار P52 أنه من الأفضل له أن يغادر.

أخبر P52 المحكمة أن هذا الشخص كان على ما يبدو قائداً لإحدى الفِرَق في مكان الحادث. ولكن P52 لم يستمع إلى نصيحته. وبدلاً من ذلك ذهب إلى مكان آخر في وسط دمشق، [حُجِبت المعلومات]. وكان قد زار هذا المكان من قبل. عندما كان P52 في هذا المكان، اتصلت إحدى زميلاته، وهي صحفية تُدعى [حُجِبت المعلومات]، بـP52 بالهاتف لتخبره أنها غادرت المكان أيضاً لكن الشبيحة يتعقبونها. قامت زميلة P52 بإخباره بمكانها ولأنها كانت قريبة، ذهب P52 لاصطحابها. رأى كيف حاول ثلاثة من الشبيحة ضربها. وبعد ذلك ذهب P52 وزميلته إلى المكان الذي كان فيه P52 من قبل لكنهما كانا محاصرَين بقوات أمن في زي مدني. كان هذا عندما التقى P31 مع P52 وزملائه. قال P52 إن قوات الأمن اقتربت من P31 لتخبره أنهم كانوا يعرفون مكان أصدقائه. لذا ذهب P52 وبقية المجموعة إلى الفندق. قال رجل لـP52 إن [قوات الأمن] ستأتي، لذا غادر P31 وبعد حوالي ثلاثين دقيقة، استقلت [حُجِبت المعلومات] سيارة أجرة إلى المنزل. ثم غادر P52 وزميله أيضاً. لكن بمجرد خروجهما، هاجمتهما قوات الأمن وعُصِبت أعينهما. قال P52 إنه تم دفعه داخل سيارة حيث كان عليه أن يجلس في منتصف المقعد الخلفي مع حارسين إلى يساره ويمينه. كان على P52 أن يخفض رأسه إلى نقطة يكاد يكون فيها رأسه ملامساً للأرض. بعد وقت معين، وصلوا إلى مكان ما وكان P52 معصوب العينين وكان عليه أن يترجّل من السيارة. عندما غادر السيارة، صفع شخص ما P52 على وجهه ووصفه بالخائن الذي تآمر على الدولة.

قال P52 إنه كان عليه الصعود إلى الطابق العلوي على سلالم ضيقة، وربما حديدية. عندما وصل إلى الرواق، كان عليه أن يقف هناك في مواجهة الحائط ويداه مقيدتان خلف ظهره. أخبر P52 المحكمة أنه لا يعرف كم من الوقت كان عليه الانتظار في هذا الوضع، لكنه شعر وكأنه بقي هناك الدّهر كله. وبعد فترة، لاحظ P52 أن ضابط الأمن بدأ يتحرك بسرعة ويتصرف بدرجة معينة من الحذر. قال P52: "كان هناك شيء ما في الأجواء" عندما صاح أحد ضباط الأمن قائلاً "لقد وصل العقيد، رئيس الفرع". أخبر P52 المحكمة أن هذه هي اللحظة التي أدرك فيها أنه كان في القسم 40 برئاسة حافظ مخلوف. وفقاً لـP52، كان هذا القسم مميزاً لأنه كان بقيادة عقيد. عادة ما كان رؤساء هذه الأقسام يحملون رتبة أعلى مثل عميد.

واصل P52 وصفه قائلاً إنه اقتيد بعد ذلك إلى شخص اعتقد أنه كان حافظ مخلوف. أراد هذا الشخص معرفة معلومات عامة حول P52، مثل معلوماته الشخصية ووظيفته. ثم سأل الرجل P52 عن خدمته في سلاح الجو. أوضح P52 للمحكمة أنه عندما كان يعمل في سلاح الجو السوري، تم التحقيق معه عدة مرات. سأل الرجل P52 عن هذه التحقيقات وكيف أمكن السماح لـP52 بالمغادرة دون أي عواقب. سأل الرجل أيضاً P52 عن [حُجِبت المعلومات] ولماذا لم يفعل هذا الشخص شيئاً بشأن P52. كما سأل الرجل P52 عن مشاركته في المظاهرات. أوضح له P52 أن المظاهرات كانت دعماً لتونس ومصر. ثم توقف ذلك الشخص عن الكلام وكان لدى P52 انطباع بأن الشخص قد وقف. في الواقع، كان الشخص يقترب من P52 وأخبره أن يفتح فمه. قال P52 إن الرجل وضع شيئاً

في فمه، من المفترض أن يكون سبطانة مسدس. ووصف P52 بأنه كاذب وعميل أجنبي، وقال إن P52 نظم مظاهرات لفرض وضع مثل تونس ومصر حيث أطاح الناس بالحكم. قال إن P52 وأصدقاءه يريدون أن يفعلوا نفس الشيء في سوريا. ولكن، وفقاً لهذا الشخص، كانت الحكومة تسيطر على كل شيء، وإذا حاول شخص ما الإطاحة بالحكومة وقول شيء ما ضد "السيد الرئيس"، فإن [قوات الأمن] ستعرف بذلك و"تقطع عنقك". قال P52 إن الرجل أخبره أنه يجب عليه البقاء في مكانه، وإذا نزل شخص ما إلى الشوارع، فسوف يقطع رقبة P52. قال أيضاً لـP52 إنه "لمجرد أنك حاولت إنقاذ [زميلة P52]، فأنت تعتقد أنك رجل قوي. أنا سأريك قيمتك الحقيقية [مقامك]!" أخبر P52 المحكمة أنه عند تلك اللحظة أمر الرجل السجّان بأن "يُخلّص على" P52.

بدأ السجّان بضرب P52 واستمر في ركله عندما كان P52 ممدداً أصلاً على الأرض. ثم طُلب من السجّان بأن يسحب P52 خارج الغرفة. أُعيد P52 إلى الرواق حيث كان الناس يمرّون بجانبه. اضطر P52 إلى البقاء هناك لبعض الوقت قبل أن يُطلب من السجّان إعادة P52 إلى الرجل [الذي افترض P52 أنه حافظ مخلوف]. أخبر الرجل P52 أنه سيطلق سراحه في نفس اليوم ولكن كان عليه أن يترك هاتفه وبطاقة هويته في القسم. أوضح الرجل لـP52 أن لديهم طرقهم الخاصة في الاتصال بـ P52 لإخباره بما يجب فعله. عاد P52 إلى المنزل في وقت متأخر من الليل في ذلك اليوم. في صباح اليوم التالي، اتصلت قوات الأمن بزميلة P52 على هاتفها لتخبرها أنه يجب على P52 معاودة الاتصال بهم باستخدام هاتف عمومي. أخبر P52 المحكمة أنه عندما اتصل، أوضح له شخص بنبرة ودية أنه يمكن أن يأتي ويأخذ متعلقاته. طلب من P52 الحضور إلى قسم الشرطة القريب من مبنى الخطوط الجوية التركية في دمشق في تمام الساعة 11 صباحاً. قال P52 إنه بعد المكالمة ذهب مع أحد أصدقائه لمقابلة المحامي خليل معتوق للحصول على نصيحته. أخبر P52 أن يتوخى الحذر، سيكون وضعاً خطيراً، ويجب على زميلة P52 أن تبقى بعيدة وتراقب P52.

قال P52 إنه ذهب إلى المكان الذي كان من المفترض أن يذهب إليه، لكنه وصل بالفعل في الساعة 10:30 صباحاً. كان هناك ضابط شرطة شاب ويبدو ودود المظهر داخل كشك [نقطة تفتيش]. أخبر P52 ضابط الشرطة أنه كان من المفترض أن يأخذ متعلقاته. نظراً لأن الضابط لم يكن على علم بشأن P52، فقد أجرى مكالمة هاتفية للحصول على توضيح. أخبر P52 المحكمة أنه عندما عاد الضابط من المكالمة، كان شاحباً وأخبر P52 أنه لم يكن يعرف أي شيء عن سؤاله وأخبر P52 بالرحيل. ذهب P52 إلى مقهى قريب حيث يمكنه مراقبة المنطقة. ثم رأى P52 حافلة قادمة. وعادة ما تتسع الحافلة لما يتراوح بين ثلاثين إلى أربعين شخصاً. قال P52 إن الحافلة توقفت على بعد حوالي 100 متر من مكان P52 ونزل من الحافلة ما بين 30 إلى 40 شخصاً. كانوا يحملون الأعلام السورية. أوضح P52 للمحكمة أنه قبل هذه الواقعة بوقت قصير، علم أن الشبيحة كانوا يأخذون الناس إلى المظاهرات ويدّعون بأنهم متظاهرون حتى يتمكنوا من ضرب الآخرين في الشوارع. كان يمكن للمرء أن يتعرف عليهم من خلال العلم السوري الذي كانوا يحملونه باستخدام المعاول.

تدخّلت القاضي كيربر، وسألت P52 عمّن أخبره [عن مشاركة الشبيحة في المظاهرات مع أعلام مربوطة بمعاول.] قال P52 إن زميله الذي نظم المظاهرات أخبره عن ذلك، لكن P52 لم يعرف كيف علم زميله بذلك. واصل P52 وصفه قائلاً كيف كان يعتقد أنه سيتعرض للضرب بمجرد أن رأى الشبيحة ينزلون من الحافلة. قال P52 إنه كان يوم جمعة وكانت الشوارع خالية وكانت السماء تمطر. قال إنه عاد بعد ذلك مع زميلته إلى [المحامي] الذي أخبرهم أنه من الممكن بالفعل [أن يكون الشبيحة يحاولون ضرب الناس بالادعاء بأنهم متظاهرون]. قال لهما [المحامي] إن هذه كانت استراتيجية خاصة من قبل قوات الأمن، لأنه في ظل الربيع العربي كانت تخشى ببساطة اعتقال الناس في شوارع مفتوحة.

أخبر P52 المحكمة أنه بعد هذه الواقعة، تلقّى نفس المكالمة الهاتفية كما حدث في المرة الأولى. وعندما سُئل عن سبب عدم حضوره في المرة الأولى، أخبر الشخص على الهاتف بما رآه في وقت سابق. بدأ ذلك الشخص بالضحك وقال لـP52 إن لديه خيالاً واسعاً. وأكّد لـP52 أنه لا يوجد شيء وعليه أن يأتي ويأخذ متعلقاته. قال P52 إنه قرر الذهاب لإحضار متعلقاته لأنه يعرف الآن أن الناس هناك كانوا على علم بأنه يعرف ما حدث من قبل. قال P52 إنه عندما وصل، كان هناك ضابط شرطة شاب حسن المظهر لا يبدو أنه كان شخصاً سيئاً. أخبر P52 هذا الضابط على الفور بما كان يفكر فيه لكن الضابط أكّد أنهم لن يفعلوا شيئاً كهذا أبداً. بعد حوار قصير ودي، قال الضابط لـP52 أن يأتي إلى الداخل لأخذ أغراضه وتأكيد الاستلام. وصف P52 للمحكمة كيف نُقل إلى حي به شوارع ضيقة وصغيرة. كان حياً قديماً. شعر P52 بريبة أنه تم اقتياده عبر هذه المنطقة. بعد فترة، وصلا إلى سيارة. قيل لـP52 أن أوراقه كانت داخل السيارة وعندما ذهب إلى هناك سُحِب إلى داخل السيارة. تم أخذه إلى نفس القسم الذي كان في السابق. في القسم، استجوبه شخص عن [حُجبت المعلومات]. تعرّض P52 للضرب وسُئل من التقط الصور. قال P52 إنه لم يكن يعرف ما الذي يجري، وافترض أن هناك [في المظاهرات] أشخاص يصورون للتلفزيون. وتعرّض لمزيد من الضرب لكنه لم يقل أي شيء. كما تعرض للضرب مرة أخرى في الردهة.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، في الليل، تم أخذه إلى مكان آخر، إلى الطابق السفلي في القبو. تم تفتيشه جيداً واضطر إلى خلع جميع ملابسه. قال P52 إنه كان قادراً على رؤية أنه كان داخل "غرفة بسيطة" مع ثلاثة أشخاص آخرين. كانت أدوات التعذيب مثل الكوابل ذات الأسلاك الأربعة والهراوات وغيرها معلقة على الجدران. بعد تفتيش P52، تم نقل هاتفه وبطاقة هويته من القسم السابق إلى المكان الجديد. كان على P52 أن يؤكد أن ذلك كان هاتفه. ثم كان عليه مغادرة الغرفة وعُصبت عيناه مرة أخرى واقتيد إلى زنزانة صغيرة. كانت الزنزانة [زنزانة انفرادية] موجودة في رواق بزنزانات على اليسار واليمين. قيل لـP52 إنه عندما يطرق شخص بابه، كان عليه أن يستدير ويضع يديه خلف ظهره. قال P52 إن هناك فتحة صغيرة في باب الزنزانة يمكن فتحها وإغلاقها. مرت الأيام وكان يُسمح لـP52 بالخروج من الزنزانة مرة أو مرتين في اليوم. قال P52 للمحكمة إنه كلما غادر الزنزانة، كان عليه أن يخلع حذاءه وجوربيه، ويواجه الحائط، ويضع يديه خلف ظهره، وكانت تُوضع عصبة على عينيه.

ثم يتم اقتياده دائماً إلى غرفة حيث كان هناك شخص ما ينتظره ويطرح نفس الأسئلة مراراً وتكراراً. أخبر P52 المحكمة أنه لا يمكنه تذكر أي مناسبات محددة، باستثناء مرة واحدة عندما كان هناك شخص مثقف على ما يبدو. لم يكن هذا الشخص عنصراً في المخابرات ولا ضابطاً. استجوب الشخص P52 بينما كان على P52 الجلوس على كرسي. قال P52 للمحكمة إنه عادة ما كان عليه أن يجثو على ركبتيه أثناء التحقيق ويداه مقيدتين خلف ظهره. غير أن هذا الشخص تحدّث بشكل مختلف. كان رجلاً مثقفاً على عكس الآخرين. وسأل P52 عن رأيه في العلاقات السورية الإيرانية وعلاقة سوريا بحزب الله. وصف P52 المحادثة بأنها كانت "موضوعية وممتعة". أخبر الرجل P52 أنه رأى في وسائل الإعلام أن P52 لديه اتفاق مع [حُجِبت المعلومات]. فأجاب P52 بأنه لم يكن لديه اتفاق. عندما سُئل عن سبب توقف ذلك الاتفاق، أوضح P52 للمحقق أنه لم يعد مقتنعاً بالاتفاق.

تدخّلت القاضي كيربر، متسائلة عمّا إذا كان هذا الاتفاق يتعلق بخدمة P52 في سلاح الجو. قال P52 لا، لم يكن الأمر متعلقاً بسلاح الجوي ولكن بـ [حُجِبت المعلومات]. قال P52 إنه أخبر المحقق أنه لم يعد مقتنعاً بالمشروع المشترك. ثم سأل المحقق P52 إذا كان رغم ذلك قد حصل على أموال جيدة مقابل التعاون، وهو ما كان يحتاجه. وسأل P52 عمّا إذا كان صحيحاً أن P52 قد حصل على 100,000 دولار من المشروع. فأكّد P52 ذلك، وقال له المحقق إنه إذا غيّر رأيه وأراد التعاون مع [حُجِبت المعلومات] مرة أخرى يمكنهم [جهاز المخابرات] الاتصال به. رفض P52 ذلك. ظل المحقق صامتاً للحظة قصيرة قبل أن يخبر P52 أنه من الواضح أن P52 كان لديه مصدر أفضل للمال: كان يبيع أسرار سلاح الجو لإسرائيل. ثم تم سحب P52 على الأرض وضربه وشتمه. قال المحقق لـP52 إنه يجب أن يبقى هناك [في السجن/الفرع] حتى يموت.

بناءً على طلب القاضي كيربر، واصل P52 وصف ما حدث بعد ذلك. بحسب P52، أُعيد بعد ذلك إلى زنزانته. قال P52 إنه تعرّض للضرب طوال الوقت وحُلِق شعره. كما أصيب في رأسه. قال P52 إن الأمور استمرت على هذا النحو حتى [حُجِبت المعلومات] عندما اضطر إلى الخضوع للإجراء نفسه كالمعتاد واقتيد إلى غرفة تحقيق في المساء. قال P52 إنه عندما خطا خطوتين داخل الغرفة، سمع صوتاً يسأل عن مكان حذاء وجوربي P52، فلا يمكن أن يكون P52 حافي القدمين. عندما قال السجّان إن حذاء P52 وجوربيه كانوا في زنزانته، أخبر الشخص السجّان أن يحضرهم. كما طُلب من السجّان أن يخلع أصفاد وعصبة عين P52. عندئذ رأى P52 رجلاً جالساً أمامه. كان الرجل يبلغ من العمر خمسين عاماً تقريباً ويرتدي نظارات وبدلة. مد يده إلى P52 وعرّف عن نفسه بأنه العقيد أنور رسلان، رئيس قسم التحقيق في الأمن الداخلي. قال P52 إنه سُمح له بارتداء حذائه وقُدِّم له فنجان من الشاي. كما عرض عليه أنور سيجارة (النوع الأبيض) لكن P52 رفض لأنه كان قد أقلع عن التدخين. قال P52 إن أنور تحدّث عن أشياء عامة، على سبيل المثال عن رواية P52 الجديدة التي حُظِر نشرها. قال P52 إنه فوجئ بأن أنور قرأها. ناقشا الشخصيات وتحدثا عن الرواية. من الطريقة التي كان يتحدث بها أنور، لاحظ P52 أنه كان مثقفاً. أخبر أنور P52 أنه أراد أن يصبح مؤلفاً أيضاً، لكن طريقة الحياة أوصلته إلى ما كان عليه حينها. قال P52 إنهما تجاذبا أطراف الحديث لفترة طويلة نسبياً، حوالي خمسة عشر أو عشرين دقيقة. أخبر أنور P52 عن حياته: درس القانون والتحق بأكاديمية الشرطة. أخبر P52 المحكمة أنه كان على دراية بهذه السيرة الذاتية لأن شقيقه الراحل فعل الشيء نفسه. أخبر أنور أيضاً P52 أنه أصبح رائداً ومدرباً في أكاديمية الشرطة. ومع ذلك، لم يكن يعرف شقيق P52 لأن أنور أعيد تعيينه في أمن الدولة قبل انضمام شقيق P52 إلى أكاديمية الشرطة. ثم قال أنور لشخص آخر "نحن مستعدون يا سيدي". تم تقييد يدي P52 مرة أخرى، لكنه لم يكن مضطراً إلى ارتداء عصبة على عينيه. تم اصطحابه إلى الطابق العلوي إلى ساحة صغيرة، ثم إلى الطابق علوي آخر على ارتفاع بضع درجات وإلى مكتب حيث كان أحدهم ينتظر. قال أحدهم إن "المعلم" كان ينتظر وقام ضابط أمن بخلع أصفاد P52. قال P52 إنه تعرف على الفور على الشخص الذي كان ينتظر في المكتب: كان توفيق يونس، رئيس الأمن الداخلي/فرع الخطيب. قال P52 للمحكمة إنه سبق له أن رأى يونس في المظاهرات.

تدخّلت القاضي كيربر وسألت عمّا إذا كان توفيق يونس نفسه حاضراً في المظاهرات. فأكّد P52 ذلك، قائلاً إنه كان رئيس الفرع. قال P52 إن شخصاً ما [في مظاهرة] أخبره أن ذلك الشخص كان توفيق يونس، فهو شخص طويل القامة وتسهل ملاحظته. واصل P52 ليصف أن توفيق يونس حاول تهدئة P52 بإخباره أنهم اجتمعوا فقط لحماية P52 من الإخوان المسلمين الذين حاولوا قتل الناس في الشوارع لبدء حملة ضد المخابرات وفرض ثورة مثل التي حدثت في تونس ومصر. قال P52 في هذه اللحظة إنه تذكر الموقف من اليوم السابق وصدّق توفيق يونس. ومع ذلك، أظهر له P52 إصاباته وسأل عمّا إذا كانت هذه هي الطريقة التي يحاولون فيها حماية شخص ما. سأل توفيق أنور من فعل ذلك [لـP52] فأجاب أنور أن توفيق كان يعرف كيف يتصرف السجانون من وقت لآخر. أوضح P52 للمحكمة أنه كان لديه انطباع بأن توفيق يونس كان مترددا: لقد بدأ الجملة وسرعان ما توقف عن الكلام. بدا الأمر لـP52 كما لو أن توفيق لم يكن يعرف ماذا يقول له. ثم أخبر توفيق P52 أنه سيُطلق سراحه في نفس اليوم، ومع ذلك، سيبقون على اتصال لينافشوا أكثر أسباب المظاهرات. عندما اقتيد P52 خارج الغرفة، طُلب من أنور البقاء. تم تقييد يدي P52 مرة أخرى. عندما جاء أنور بعد دقيقتين، سحب معه P52، وأخبره أنه يجب أن يكون ممتناً. فوجئ أنور بأن يدي P52 كانتا مقيّدتين مرة أخرى وطلب من السجّان خلع الأصفاد، لأن P52 سيُطلق سراحه. أعطى السجّان المفاتيح لأنور وقال له أن يفعل ذلك [أن يخلع الأصفاد من يدي P52] في مكتبه. شعر أنور بعدم الارتياح وطلب من السجّان مرة أخرى نزع أصفاد P52. أعطى السجّان إشارة لأنور وقال له "افعل ذلك في مكتبك يا سيدي". أخذ أنور P52 معه ونزلا إلى الطابق السفلي. أخذ أنور P52 من ذراعه وأخبره أن العميد أخبر أنور أن يعلم P52 أنه أطلِق سراحه بأمر من الرئيس. وأضاف أنور أنه الآن، لا يُسمح لأي شخص في سوريا أن يقول أي شيء لـP52. أظهر P52 الأصفاد لأنور وطلب منه نزعها. قال أنور لـP52 إن عليه أن يصمت.

أبلغ P52 المحكمة أنه تم إطلاق سراحه بالفعل. كان والده في غيبوبة في مشفى في [حُجِبت المعلومات] حيث كان مصاباً بنزيف في المخ. أخذ P52 والده إلى [حُجِبت المعلومات] لإجراء عملية جراحية. عندئذ اتصل أنور بـP52 ليخبره أنه يجب أن يأتي لرؤيته. شرح P52 الوضع مع والده والمشفى لأنور. سأل أنور P52 أين كان بالضبط وأخبره أنه سيأتي إلى P52، لكنه لم يأت. ثم اتصل مرة أخرى، وسأل عن والد P52 وأخبر P52 أنه يجب أن يأتي عندما يكون لديه وقت. قال P52 إنه ذهب إلى هناك واستغرق الاجتماع حوالي ثلاثين دقيقة. سأل أنور P52 كيف كانت الأمور [مع المظاهرة] فأوضح له P52 أنه قضى كل وقته مع والده. قال P52 للمحكمة إنه بعد هذا الاجتماع، أعاد والده إلى [حُجِبت المعلومات] ولم ير أنور مرة أخرى قبل مغادرته سوريا. قال P52 إنه غادر سوريا متوجهاً إلى [حُجِبت المعلومات].

واصل P52 شهادته في المحكمة قائلاً إنه بعد ذلك، أخبرته صديقته الفنانة أن أنور كان في الأردن، وأنه طلب رقم P52. وافق P52 على إعطائه أرقامه، ثم اتصل الاثنان ببعضهما البعض. أخبر أنور P52 أنه حاول الوصول إلى P52 لكن من الواضح أنه غيّر رقمه. أخبر P52 أيضاً أنه كان يحاول الانشقاق لفترة طويلة لكنه لم يكن يعرف أي شخص في الجيش السوري الحر، لذلك حاول الاتصال بـP52 لأنه كان ضابطاً سابقاً. أخبر P52 المحكمة أنه لم يجر بينهما أي اتصال حتى عام 2014. ومع ذلك، في الوقت الذي كان فيه P52 على اتصال بأنور، ظل P52 يخبر أنور أنه يجب أن يتحدث عن الضحايا وجميع أشكال التعذيب [علناً]. لكن أنور قال إنه لا يحب الإعلام ولا يريد الظهور في الإعلام. قال أنور إنه يفضل العمل بدلاً من إجراء المقابلات. ومع ذلك، قال إنه في يوم من الأيام سيكتب كتاباً عن كل شيء وينبغي أن يساعده P52 في ذلك.

في نهاية عام 2013 أو مطلع عام 2014 – كان ذلك فصل الشتاء – اتصل أنور بـP52 الذي كان موجوداً في [حُجِبت المعلومات] في ذلك الوقت. قال P52 إن أنور كان في رحلة عمل مع آخرين أرادوا إنشاء "جهاز أمني" للمعارضة. التقى P52 بأنور لكنه لم يسأله مع من كان يعمل. قال P52 إنه كان مؤلفاً، وليس...

تدخلت القاضي كيربر، وسألت عمّا إذا كان أنور قد أخبر P52 كيف يجب أن يبدو هذا "الجهاز". نفى P52 ذلك، مضيفاً أن أنور كان متحفظاً. ذكر بضع كلمات مفتاحية لكن دون تفاصيل لـP52. بعد حوالي أسبوع، اتصل أنور بـP52 مرة أخرى وسأله عمّا إذا كان بإمكانه القدوم إلى [حُجِبت المعلومات]. ذهب P52 إلى هناك ورأى أنور ينتظر تحت المطر ومعه حقيبة سفر. شرح أنور موقفه بسرعة لـP52: تمت دعوة أنور وزملائه إلى [حُجِبت المعلومات] لتأسيس جهاز للمعارضة. مكثوا في فندق لكن الشخص الذي دعاهم لم يغطّ نفقاتهم واختفى. انتظر أنور وزملاؤه أسبوعاً واحداً، لكن عندما لم يتلقوا رداً من هذا الشخص، قرروا العودة إلى منازلهم. لقد فوجئوا بعدم تغطية فاتورة الفندق، لذلك اضطروا إلى استخدام كل أموالهم لدفع أجرة الفندق. لذلك أصبح أنور مفلساً وبقي في الشوارع. سأل [أنور] P52 إذا كان يمكنه البقاء معه حتى يجد حلاً. وافق P52 على أن بإمكان أنور البقاء معه. في نفس الوقت، كان لدى P52 زائر من [حُجِبت المعلومات]. ثم تمكن أنور من الحصول على المال لشراء تذكرة العودة إلى الأردن حيث كانت عائلته.

أخبر P52 المحكمة أن المرة التالية التي سمع فيها عن أنور كانت عندما تقدّم أنور بطلب للحصول على حقّ اللجوء في ألمانيا. التقى الاثنان للمرة الأخيرة في تركيا في مطلع عام 2015. وفي تلك الأثناء، حصل أنور على حق اللجوء في ألمانيا. ومع ذلك، فقد شعر بالقلق وقال إنه شعر بأنه يخضع للمراقبة وأن النظام [السوري] حاول اختطافه من ألمانيا. أخبر أنور P52 عن حادثة وقعت في برلين أثناء زيارته لعيادة طبيبه. وصف أنور أنه في المرة الأخيرة التي ذهب فيها لرؤية طبيبه، تمت إعادة تحديد الموعد عمداً إلى وقت لاحق من ذلك اليوم. عندما نظر أنور خارج النافذة [في عيادة طبيبه]، شعر بالقلق لأنه رأى رجلين يرتديان ملابس بيضاء يقفان بجوار سيارة إسعاف. وخلص أنور إلى أن الطبيب أرجأ موعده لتخديره لكي يأخذه الرجلان معهما. عندما سأل P52 أنور لماذا افترض ذلك، لم يشرح أنور لكنه قال إنه لم يفعل شيئاً. قال P52 للمحكمة إنه ذهب بعد ذلك إلى [حُجِبت المعلومات] ولم يرَ أنور أو يسمع منه مرة أخرى حتى قُبِض عليه في ألمانيا.

أعلنت القاضي كيربر أن المحكمة ستأخذ استراحة قريباً، خاصة ليأخذ المترجم قسطاً من الراحة. قبل ذلك، أرادت معرفة ما إذا كان أنور قد التقى بـP52 في [حُجِبت المعلومات] فقط للتحدث عن أنه يخضع للمراقبة في ألمانيا. أوضح P52 أنه قبل انتقاله إلى [حُجِبت المعلومات]، كان يعيش في [حُجِبت المعلومات]. عاش في تركيا لمدة ثلاثة أشهر. عندما زار أنور تركيا، جاء أيضاً إلى حيث يعيش P52. كان لديهما أرقام بعضهما البعض وعندما جاء أنور إلى المدينة، زار P52 وقضيا أمسية معاً. مما قاله أنور لـP52، شعر P52 أن أنور أحسّ بأمان أكثر في تركيا. قال P52 إنه يعتقد أن ابنة أنور عاشت هناك أيضاً، لكنه لم يكن متأكداً.

***

[استراحة لمدة 70 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل فيدنير عمّا إذا كان من الصحيح أن الاعتقال الذي وصفه P52 للمحكمة حدث ما بين [حُجِبت المعلومات]، 2011. أوضح P52 أنه قُبِض عليه في [حُجِبت المعلومات] لمدة ثلاث ساعات قبل السماح له بالمغادرة في منتصف الليل. في اليوم التالي، وقع الحادث مع الرجال في الساعة 11 صباحاً وقُبِض على P52 مرة أخرى حتى [حُجِبت المعلومات]، 2011 [حوالي 8 أيام].

أشار فيدنير إلى أن P52 أخبر المحكمة أنه كان معتقلاً في القسم 40 برئاسة حافظ مخلوف واستجوبه حافظ مخلوف بنفسه. أراد فيدنر أن يعرف ما إذا كان P52 معصوب العينين وكيف كان قادراً على رؤية هذا الشخص. قال P52 إنه كما سبق وأن وصف، كان هناك عمل معين في المكان الذي كان معتقلاً فيه عندما قال أحدهم إن رئيس القسم، العقيد قد وصل. كان حافظ مخلوف هو الشخص الوحيد في جهاز المخابرات الذي يحمل رتبة عقيد ويرأس قسماً.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان اسم [حافظ مخلوف] قد ذُكر أم أنه عرّف نفسه. قال P52 لم يكن الأمر كذلك، وإنما افترض ذلك فقط. عندما التقى بأنور لاحقاً، أخبر P52 أنه كان في القسم 40.

سأل فيدنير متى قال أنور ذلك لـP52. قال P52 إن ذلك حدث في تركيا، بعد أن انشق أنور.

خلص فيدنير إلى أن P52 التقى أنور في مكان مختلف [غير القسم 40]. أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P52 قد رأى معتقلين آخرين وأشخاصاً يخضعون للتحقيق وما إذا كان قد تعرّض لمعاملة سيئة في السجن أو أثناء جلسات التحقيق في هذا المكان [حيث التقى P52 بأنور]. قال P52 بالطبع، فقد تعرّض للضرب في كل مرة، كلما تحرك، وأصيب رأسه.

أشار فيدنير إلى تحقيق/لقاء آخر مع شخص وصفه P52 بأنه "مثقف" ولكن ثار غضبه فجأة. سأل فيدنير عمّا إذا كان P52 معصوب العينين في هذه المناسبة. قال P52 إنه كان معصوب العينين، مضيفاً أنه كما ذكر سابقاً، كان المرء دائماً معصوب العينين في فرع الخطيب. قال P52 إنه لم يستطع رؤية من استجوبه في هذه المناسبة، ولم يكن يعرف من هو الشخص.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا لم يكن أنور، أو إذا كان من الممكن أن يكون أنور أيضاً. قال P52 إنه غير متأكد. انزعج ذلك الشخص بشدة وقام بضربه.

أشار فيدنير إلى أن P52 ذكر "الخطيب" وسأل P52 عمّا إذا كان يعلم أنه كان في الخطيب عندما كان هناك. نفى P52، مضيفاً أنه كان يعرف فقط بعد أن قدّم أنور رسلان نفسه كرئيس للتحقيق في فرع الخطيب.

سأل فيدنير ما إذا كان أنور قال إنهم كانوا في فرع الخطيب. فأكد P52 ذلك.

قال فيدنير إن P52 وصف بالفعل للمحكمة موضوع محادثته الأولى مع أنور، من بين أمور أخرى. أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور، بصرف النظر عن سيرته الذاتية، قد قال أي شيء آخر عن نفسه، على سبيل المثال موقفه السياسي. قال P52 إن أنور لم يقل أي شيء عن [رأيه السياسي]. كما تجنب سؤال P52 عن سبب قيامه هو وأصدقاؤه بالتظاهر. واكتفى بطرح أسئلة على P52 حول P52.

أوضح فيدنير أنه تم استدعاء P52 للإدلاء بشهادته لأنه يمكن أن يقول شيئاً ما عن موقف أنور رسلان الناقد تجاه النظام السوري. سأل فيدنير P52 عمّا يمكن أن يقوله في هذا الصدد. أوضح P52 أنه خلال محادثتهم الأولى، لم يتحدثا عن أي شيء من هذا القبيل، لكن P52 كان لديه انطباع بأن أنور لم يكن داعماً للنظام بشكل خاص. ولكنهما تحدثا عن أشياء شخصية وحُلم أنور في أن يصبح مؤلفاً. حاول أنور بشكل غير مباشر أن يشرح لـP52 سبب عمله في جهاز المخابرات. أخبر P52 المحكمة أنه يجب على المرء أن يقول في هذا الصدد إن أي شخص ينضم إلى أجهزة المخابرات يتمتع بثقة معينة من قبل النظام. وبحسب P52، فقد تم اختيار أنور بسبب أدائه الجيد، بسبب أدائه الممتاز أثناء دراسته. قال P52 إنه افترض أن هذه كانت رسالة غير مباشرة من أنور لإعلام P52 أنه لم تكن رغبته [العمل لدى جهاز المخابرات]. خلص P53 إلى أنه كان تلميحاً غير مباشر.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P52 يعرف اسم أنور قبل اعتقاله. نفى P52 ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P52 قد تعرّف على أنور في مكان ما في قاعة المحكمة. قال P52 بالطبع.

سأل فيدنير من الشخص الذي تعرّف عليه بأنه أنور. [أشار P52 إلى أنور رسلان] قائلاً إنه الشخص الذي يجلس هناك.

ذكر فيدنير أن أنور أخذ P52 إلى توفيق يونس. قال فيدنير إنه ليس بالضرورة أن يتلقّى كل معتقل معاملة كهذه وأراد أن يعرف ما كان يعتقده P52 عن سبب هذا اللقاء. أوضح P52 أنه كان وضعاً مربكاً للغاية في بداية الربيع العربي، بداية الثورة. لم تكن [الحكومة السورية] تعرف ماذا تفعل إذا حدثت أشياء مماثلة في سوريا. بعد 11 يوماً من اعتقال P52 في سوريا، انتشر اسمه في جميع وسائل الإعلام. عندما أطلق سراحه، رأى اسمه في كل قناة إخبارية، وعلى كل شريط إخباري في التلفزيون. أخبر P52 المحكمة أنه يعتقد أنه كان من المؤسف إخفاؤه لفترة أطول. وأضاف أن هناك بعض الحقيقة وراء التصريح بأنه أفرج عنه بأمر من بشار الأسد.

ذكر P52 أنه ذكر سابقاً عمله وتفكيره في مشروع مع مخرج سوري، صديق بشار الأسد الذي أصبح فيما بعد [حُجِبت المعلومات]. وكان هذا الشخص هو من يقرر كيف سيقدم بشار الأسد نفسه على وسائل الإعلام. استنتج P52 أن هذا الشخص ربما ذكر اسم P52 لبشار الأسد.

سأل فيدنير P52 عمّا إذا كان شخصاً بارزاً في الوقت الذي قُبِض عليه فيه. فأكد P52 ذلك، مضيفاً أنه في [حُجِبت المعلومات]. في عام 2008 [حُجِبت المعلومات]. كان يعمل أيضاً في بعض الصحف العربية، من بين صحف أخرى [حُجِبت المعلومات]، وأجرى العديد من المقابلات. كما أن [حُجِبت المعلومات] أراد العمل في مشروع مع .P52

سأل فيدنير عمّا أراده أنور رسلان من P52 عندما اتصل به لأول مرة بعد انشقاقه؛ ولماذا اتصل به. قال P52 إنه هو نفسه كان أشبه بالمتحدث باسم المعارضة. وافترض أن أنور أراد إخباره بأنه انشق وأصبح موالياً للمعارضة. لقد أراد التأكيد على أنه لو كان ذلك ممكناً بالنسبة له، لكان قد انشق واتصل بـP52 سابقاً. قال P52 للمحكمة إنه يعتقد أن أنور اعتقد أن P52 سيلعب دوراً كبيراً في الأحداث لأنه كان ضابطاً سابقاً. لكن P52 نفى ذلك.

استجواب من قبل الادّعاء العام

قال المدعي كلينجه إنه كانت هناك عدة تقارير عن دور أجهزة المخابرات في سوريا قبل الثورة وبعدها. طلب محامي الدفاع بوكر من كلينجه أن يكرر ما قاله للتو لأن بوكر لم يستطع سماعه جيداً. كرر كلينجه الجملة وسأل P52 عن رأيه في ذلك. أوضح P52 أنه ولد في عام 1975 ومنذ ذلك الوقت وهو يذكر بأن أجهزة المخابرات تحكم سوريا باستخدام التعذيب والإخفاء. ليس فقط الأشخاص المتضررين مباشرة سيعانون من ذلك، ولكن كل المقربين منهم.

أراد كلينجه أن يعرف منذ متى تم استخدام التعذيب، وما إذا كان هناك تطور معين، وما هو نوع التعذيب الذي تم استخدامه بالضبط. قال P52 إنه لا يعرف ما إذا كان هناك تطور لكنه كان متأكداً من أنه على الرغم من أن طريقة التجسس ربما تغيرت، إلا أن التعذيب ظل كما هو.

سأل كلينجه متى بدأت أجهزة المخابرات السورية في استخدام التعذيب في سوريا. قال P52 منذ أن كان عمره خمس سنوات، لأنه كان قادراً على التذكر. حيث تم القبض على والده وتعرّض للتعذيب. وظل يروي قصته حتى مات قبل عام.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P52 يعرف فرع الخطيب قبل اعتقاله هناك. قال P52 بالطبع إنه كان يعرف الفرع، وكان معروفاً جداً/نسبياً بين المثقفين السوريين. وفقاً لـP52، كان الفرع مسؤولاً عن التجسس على المثقفين والمشهد الثقافي. كان عقل أمن الدولة، إذا جاز القول.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P52 يعرف ذلك قبل اعتقاله أم أنه سمع فقط عن سمعة [الفرع] بعد اعتقاله. قال P52 إن الخطيب كان معروفاً بالفعل قبل اعتقاله. كان دوره معروفاً بشكل خاص بين المثقفين.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان كل شيء كما توقعه P52 بناءً على السمعة والشائعات، عندما تم أخذه إلى الفرع في [حُجِبت المعلومات] 2011. قال P52 إنه يريد توضيح أنه نُقل إلى الخطيب [بعد يوم واحد مما قاله كلينجه]. لكن كل شيء كان كما تخيله.

سأل كلينجه كيف كان بالضبط. كيف كانت التسلسلات الهرمية والحالة الصحية وحالة الاعتقال. قال P52 إنه يستطيع وصف الأمور من وجهة نظره الشخصية فقط: فقد سُمح له باستخدام المرحاض مرتين في اليوم. كان يحصل على الطعام ثلاث مرات في اليوم. كان الطعام عادة يتكون من البطاطا أو بيضة ومرة واحدة فقط حصلوا على طماطم. وفقاً لـP52، لم يحصل على فواكه قط.

سأل كلينجه إذا كان الطعام كافياً. نفى P52 ذلك.

أشار كلينجه إلى أن P52 احتُجِز في زنزانة انفرادية وسأله عمّا إذا كان لا يزال قادراً على رؤية المعتقلين الآخرين. قال P52 إنه لم ير الآخرين، لكنه كان قادراً على سماعهم في زنازينهم. قال إن الزنزانة المجاورة كانت على بعد مترين فقط، مقابل زنزانته.

سأل كلينجه عمّا إذا كان قادراً على التواصل مع معتقلين آخرين. نفى P52 ذلك.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كانت هناك أيضاً زنازين جماعية أم زنازين انفرادية فقط. قال P52 إنه يفترض أنه لم يكن هناك سوى زنازين انفرادية في المنطقة التي توجد بها زنزانته، لأنه في كل مرة يتم استدعاء شخص من زنزانة، لم تكن هناك استجابة إلا من معتقل واحد فقط.

سأل كلينجه عمّا إذا كان P52 شهد جلسات تحقيق لمعتقلين آخرين. قال P52 إنه سمع أصواتاً وضجيجاً من مكان خارج المكان الذي كان موجوداً فيه. سمع أصوات أشخاص يتعرضون للضرب، لا سيما في منتصف الليل وفي وقت متأخر من الليل. رأى P52 مرة شخصاً يتعرض للتعذيب ولكن بخلاف ذلك، اقتصر الأمر على سماع صوت أشخاص يتعرضون للتعذيب.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P52 سمع أصواتاً أو صراخاً. قال P52 بالطبع إنه سمع صوت الناس وهم يتوسلون.

سأل كلينجه ما الذي توسلوا إليه. أوضح P52 للمحكمة أن المعتقلين قالوا إنهم قالوا بالفعل كل ما يعرفونه، لكن الضرب استمر. قال P52 إنه كان لديه انطباع بأن التعذيب لم يتوقف بغض النظر عمّا يقوله المرء. كما شعر أن المعتقلين الذين تم التحقيق معهم في اليوم السابق كانوا يُؤخذون للتعذيب مراراً وتكراراً، والأسوأ من ذلك، من أجل الحصول على مزيد من المعلومات، حتى لو لم يكونوا يعرفون المزيد.

أراد كلينجه أن يعرف كيف كان تأثير صوت الصراخ على P52. قال P52 إنه كان يتوقع أن يكون الأمر على هذا النحو، لذلك لم يكن له تأثير كبير عليه، لكن الوضع الذي وصفه...

تدخل كلينجه، متسائلاً عمّا إذا كان P52 لا يخشى أن يكون التالي. قال P52 بالطبع كان يخشى ذلك.

أراد كلينجه كذلك أن يعرف كيف يمكن لـP52 أن يوضّح سبب عدم تعرّضه للتعذيب بهذه الطريقة. قال P52 لأنه كان مشهوراً، كانوا يخشون أن تكتشف وسائل الإعلام ذلك وتجعل منه قصة كبيرة. قال إن هذا كان هو الأرجح، لأن الأحداث المحيطة بالربيع العربي كانت متشابهة جداً. أضاف P52 أن الشخص الذي رآه كان قد تعرّض لتعذيب كما لو كان في الجحيم.

قال كلينجه إنه للأسف لن يعفي P52 من وصف الموقف. قال P52 إن ذلك حدث في [حُجِبت المعلومات]. كان هناك شاب يتعرض للتعذيب كل ليلة. كان يصرخ بصوت عالٍ للغاية وكان بإمكان P52 سماع صراخه في الليل، على الرغم من أن الغرفة [التي عُذب فيها هذا الشخص] كانت في منطقة مختلفة. تذكر P52 أن الشاب تمكن من الخروج من تلك الغرفة وكان يجري في الردهة. كان السجانون يجرون خلفه ويضربونه. أخبر P52 المحكمة أنه رأى هذا المشهد لأنه حدث في الليل، وعادة ما كانت الكوّة في باب زنزانته تبقى مفتوحة ليلاً للسماح بدخول بعض الهواء النقي وتفقّد المعتقلين داخل الزنزانة. عندما سمع P52 الشاب، نظر من خلال الكوّة، على الرغم من أنه لم يُسمح للمعتقلين بالنظر. كان الشاب يرتدي سروالا داخلياً قطنياً طويلاً ويداه مقيدتان خلف ظهره. كان سجانان يركضان خلفه ويضربانه بكابل من أربعة أسلاك. كان الرجل يصيح طالباً النجدة. فجأة سمع P52 أحدهم يقول "شيلا!" مما يعني "التقطها". أجاب الشاب أنه سيفعل ذلك لكنه طلب من السجانين ألا يضربانه أثناء ذلك. قال P52 إنه في البداية لم يكن يعرف ما الذي كان يحدث، عندما سقط الرجل على وجهه. لاحظ P52 بعد ذلك أن الرجل قد تبرّز في سرواله ولأن يديه كانتا مقيدتين، بدأ "يلتقط" البراز بلعقه. عندما انتهى، عاد السجّانان وشرعا في ضربه. لم يبتلع الرجل البراز وإنما بصقه على الحائط. قال P52 إن الرجل كان عليه أن يلعق الجدار أيضاً.

طلب كلينجه من P52 وصف الغرفة التي توجد فيها أدوات التعذيب حيث طُلِب من P52 خلع ملابسه. أخبر P52 المحكمة أن هناك كبلا مكونا من أربعة أسلاك (أربعة كبلات ملتوية في كبل واحد) في هذه الغرفة، بالإضافة إلى هراوات. قال P52 إن هذا كان كل ما رآه في الفترة القصيرة التي قضاها في هذه الغرفة. كانت بالأحرى غرفة مكتب، وليست غرفة تعذيب. كان هناك مكان للملفات على الحائط. ووُضِعت متعلقات P52 في كيس، وتم إغلاقه بإحكام وختمه ووضعه في خزانة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان هناك مكان للشَّبْح. قال P52 إنه لم ير ذلك. ثم عُصبت عيناه ولم يتعرّض للتعذيب بهذا الأسلوب، ولم ير شيئاً من هذا القبيل.

قال كلينجه إن نظام التعذيب كان موجوداً في سوريا منذ عقود. وسأل P52 عمّا يجب على المرء فعله للحصول على ترقية داخل هذا النظام، للحصول على منصب أعلى في التسلسل الهرمي. أخبر P52 المحكمة أنه كان هناك طريقتان. الأولى هي أن تكون مخلصاً جداً للنظام، وكانت هذه هي الطريقة الرئيسية. وكانت الطريقة الأخرى هي أن يتمتع الأشخاص بأداء جيد بشكل خاص. سيتم اختيار هؤلاء الأشخاص لإنجاز العمل لأن الأشخاص المخلصين لديهم قدرات فكرية محدودة للغاية.

أراد كلينجه معرفة نوع الأداء المطلوب في أجهزة المخابرات. أوضح P52 أنه في هذه الحالة، يجب أن يكون المرء ذكياً ويحظى بسجل أكاديمي جيد. ينبغي ألا يكون للمرء رأي سياسي واضح، لا مؤيد ولا معارض للنظام. بمجرد أن يكون المرء إلى جانبهم، سيحصل على امتيازات معينة لتأمين الولاء. قال P52 إن الشيء نفسه ينطبق على أماكن أخرى، مثل مركز البحث العلمي. قال P52 إن المركز استقطب علماء لإنتاج أسلحة، وخطوة بخطوة يصبحون جزءاً من النظام.

سأل كلينجه عمّا يعتقد P52 أنه كان على رئيس قسم التحقيق في الخطيب أن يفعله. قال P52 إن هذا الشخص كان يُفترض أن يكون على درجة عالية من المعرفة والذكاء. قال P52 إنه في حالة العقيد أنور رسلان يمكنه تقديم مثال: كان رئيس الفرع شخصاً موالياً للغاية ولديه مرؤوسون أكثر قدرة على إنجاز العمل. كان رئيس الفرع عديم الأهلية ولكنه كان موالياً ويعمل لصالح الحكومة. لكن الشخص الأكثر أهلية لا يتم إشراكه في القضايا الاستراتيجية الأكبر. قال P52 إن مثالاً آخر أفضل سيكون عالِماً أنتج سلاحاً ولكنه لم يشارك في التخطيط لمكان وكيفية استخدام السلاح. فهذا أمر يقرره الأشخاص الموالون.

قال كلينجه إن عالِماً ينتج سلاحاً وضابط مخابرات يعمل في فرع حيث تعرّض الناس لتعذيب وحشي هما أمران مختلفان. قال P52 إنه سيكون الأمر نفسه بالنسبة له، لأن كلاهما خدم النظام.

سأل كلينجه P52 إذا كان بإمكانه أن يتخيل أن أنور لم يكن يعلم بأوضاع القبو في فرع الخطيب. قال P52 إنه لا يستطيع أن يقول ذلك على وجه اليقين، لكن أنور رسلان كان يعلم ما يحدث بنسبة 99.9%.

قال كلينجه إن P52 وأنور تحدثا عن ذلك أيضاً. أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P52 لم يسأل أنور عن سبب مشاركته في كل ذلك ولماذا لم يتحدث علناً عمّا حدث. قال P52 إن أنور ذكر في كثير من الأحيان أنه يريد أن يكتب كتاباً عمّا حدث وأن P52 يجب أن يساعده بمجرد أن يحين الوقت.

ذكر كلينجه أنه في الاجتماع الذي عقده P52 مع توفيق يونس وأنور رسلان، أخبر توفيق P52 أنه يريد حمايته من الإخوان المسلمين. سأل كلينجه P52 "إذا كان يعتقد ذلك جديا". قال P52 بالطبع إنه لا يعتقد ذلك. وعندما سأل P52 توفيق وأنور عمّا إذا

كانت [يدا P52 المقيدتين وإصابة رأسه] هي الطريقة التي يمكن بها حماية الناس، نظر أنور وتوفيق إلى بعضهما البعض وابتسما. ثم قال توفيق شيئاً مضحكاً: "كل ما حدث لك كان قانونياً، لأنك اعتقلت لمدة ثلاثة أيام فقط". عندما أبلغ P52 توفيق أنه مضى على اعتقاله عشرة أيام، سأل توفيق P52 إذا كان يحمل ساعة أو كان قادراً على رؤية شروق الشمس وغروبها ليعرف أنه كان هناك لمدة عشرة أيام. كان توفيق يهزأ وقال لـP52 إنه لم يمضِ على اعتقاله أكثر من ثلاثة أيام.

أراد كلينجه أن يعرف لماذا كان توفيق يمارس هذا النوع من الألاعيب. قال P52 إنه افترض أنهم في بداية [الثورة السورية] أرادوا الابتعاد عن الأنظار وعدم الإعلان عن اعتقالهم لمتظاهرين. كانوا خائفين من أن تكتشف وسائل الإعلام ذلك، ولذلك طلبوا من P52 البقاء على اتصال وحاولوا السيطرة عليه.

سأل كلينجه ما إذا لم يُسمح لـP52 بالتحدث إلى وسائل الإعلام. قال P52 إنه طُلب منه إبقاءهم [أجهزة المخابرات] على اطلاع وأخبروه أنه لن يكون هناك سبب للتحدث إلى أي شخص.

سأل كلينجه عمّا إذا كان لدى P52 انطباع بأن توفيق يونس وأنور رسلان كانا قادرين على التأثير بشكل معتدل على المعارضة. قال P52 إنه لا يعتقد أن مثل هذه الاستراتيجية موجودة لأنه لا أحد كان يعرف ما الذي كان سيحدث. في البداية تظاهر ثلاثون إلى خمسين شخصاً ولكن انضم إليهم المزيد والمزيد من الناس كل يوم. بدأ الناس في التقاط الصور وتصوير مقاطع فيديو. ومع ذلك، لم يستطع أحد منع التظاهرات لأنها لم تكن تتعلق بسوريا في ذلك الوقت. وفي ذات الوقت، لا يمكنهم السماح بتغيير الأجواء السائدة في سوريا.

ذكر كلينجه أن توفيق يونس وأنور رسلان أرادا البقاء على اتصال مع P52. سأل كلينجه P52 إذا شعر أن هذين الشخصين حاولا كسبه كجاسوس. نفى P52 ذلك، مضيفاً أن تلك كانت من المفترض أن تكون وسيلة لمراقبة P52 والاتصال به.

سأل كلينجه عمّا إذا كان يخشى أن تتم مراقبة مكالماته. قال P52 إن كل شخص في سوريا يخشى ذلك. كان الجميع يخشون من أنهم يخضعون للمراقبة. قال P52 إن هذا هو الحال بشكل خاص مع الهواتف المحمولة، لأن ملكية أكبر شركة هاتف خلوي تعود لابن خال بشار الأسد. لذلك كان الأخير في وضع يسمح له بالتجسس بسهولة على الناس.

قال كلينجه إنه لم يكن كل شخص في سوريا بارزاً مثل P52 ولحسن الحظ لم يتم اعتقال كل سوري في الخطيب. خلص كلينجه إلى أن احتمالية مراقبة P52 من قبل رامي مخلوف كانت أعلى من غيره. نفى P52 ذلك، مضيفاً أن الجميع في سوريا كانوا متشابهين وكان يتم مراقبة الجميع.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P52 على اتصال بعائلة أنور خلال الأشهر القليلة الماضية. قال P52 إن العائلة اتصلت به لإخباره أن محامي أنور يريد معرفة ما إذا كان P52 مستعداً للإدلاء بشهادته.

سأل كلينجه كيف عرف P52 العائلة. قال P52 إنه لم يكن يعرف العائلة ولم يلتقِ بأحد منهم قطّ. لم يعرف من أين حصلوا على رقم هاتفه.

خلص كلينجه إلى أن العائلة اتصلت مع P52. فأكّد P52 ذلك، مضيفاً أنه يعتقد أن محمدا ابن أنور اتصل به.

أراد كلينجه أن يعرف متى اتصلت العائلة تقريباً مع P52. قال P52 إن ذلك كان قبل عامين.

سأل كلينجه متى كانوا على اتصال آخر مرة. قال P52 إن ذلك كان قبل أسبوعين. أرادت العائلة الاطمئنان بأن المحكمة اتصلت مع P52.

أراد كلينجه معرفة ما إذا كان P52 وعائلة أنور تحدثوا أيضاً عن الحادث مع الطبيب في برلين. نفى P52 ذلك، مضيفاً أنهم لم يتحدثوا عن ذلك أثناء المكالمة.

أراد كلينجه أن يعرف كيف تمكن P52 من تذكر تفاصيل محادثة أجراها في تركيا في عام 2015 وتذكر تفاصيل دقيقة لموقف كان يشكّل تهديداً لأنور. قال P52 إن الموقف كان مهماً في نهاية المطاف. كان [أنور] شديد القلق والخوف والانزعاج. قال P52 إن هذه القصة، إذا كانت صحيحة، ستخيف كل معارضي النظام. وإذا كانت تلك مخيلة أنور، أراد P52 أن يفهم لماذا كان يفكر بهذه الطريقة. أضاف P52 أنه بالطبع يمكنه أن يتذكر التفاصيل، فهو كان مؤلفاً في نهاية المطاف.

قال كلينجه إن القصة كانت بالطبع مهمة جداً لـP52. ومع ذلك، لم يعتقد كلينجه أن P52 كان قادراً على أن يتذكر بدقة أن أنور رأى رجلين يرتديان ملابس بيضاء يقفان بجوار سيارة إسعاف، بناءً على محادثة أجراها قبل ست سنوات. لا يمكن للمرء أن يتذكر مثل هذه التفاصيل بعد هذا الوقت الطويل. تدخّل محامي الدفاع بوكر قائلاً إن سؤال كلينجه كان غير مقبول؛ فقد كان ذلك رأي كلينجه الشخصي. قال بوكر إنه لن يعترض على ذلك. ولن يكون هو نفسه سعيداً جداً بشهادة الشاهد ولكنه يصدقه أكثر من الشهود الآخرين. خاطب بوكر P52 مباشرةً ليخبره أنه يعتقد أنه جدير بالثقة. أجاب كلينجه أنه لا ينبغي للمرء أبداً أن يكون لديه آمال كبيرة فيما يتعلق بالشهود. وخلصت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أن هذه المحادثة كانت بمثابة مناوشة بين الدفاع والمدعي العام. سألت كلينجه عمّا إذا كان لديه سؤال محدد لـP52.

سأل كلينجه P52 كيف يمكنه شرح أنه كان قادراً على تذكر التفاصيل حول عدد ومظهر الشخصين ومكان وقوفهما، بناءً على أوصاف سمعها من أنور في عام 2015. قال P52 إنه ليس لديه أدنى فكرة، وسأل عمّا إذا كان السؤال عبارة عن مزحة.

تدخلت القاضي كيربر، قائلة إنه يجب على المرء أن يكون حذراً الآن. ما حدث من قبل كان مناوشة بين الطرفين لكن ذلك سينتهي الآن. إن جميع الأسئلة المطروحة مهمة وينبغي على P52 ألا يجيب عنها بطرح أسئلة. أوضح P52 أنه أعجب بالوضع العام. بدا له كما لو أن أنور كان يصاب بجنون الارتياب ببطء. تذكر P52 أنه حتى سأل أنور كيف عرف أن الرجلين كانا عنصرين في أجهزة المخابرات. أجابه أنور بأنهما كانا يشبهان عناصر المخابرات. قال P52 إنه كان من الطبيعي بالنسبة له أن يتذكر الناس مثل هذه التفاصيل وأن مثل هذه التفاصيل تلصق في ذاكرة المرء لأن لها آثاراً بعيدة المدى. قال P52 إنه يعتقد أنه أجاب على السؤال وأضاف أنه إذا اعتقد أحد أن عائلة أنور قدّمت له تعليمات، فسيكون مخطئاً.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار محامي الدفاع بوكر إلى أن P52 ذكر مظاهرة أمام البرلمان وسأل P52 عمّا إذا كانت قد حدثت في [حُجِبت المعلومات]. فأكّد P52 ذلك.

كما أشار بوكر إلى أن P52 ذكر P31 [صوّب P52 لفظ الاسم لبوكر وأكد أنه ذكر P31]. أراد بوكر معرفة ما إذا كان P52 قد ذكر أيضاً شخصاً يُدعى [حُجِبت المعلومات]. فأكد P52 مرة أخرى. تدخّل محامي المدعي محمد قائلاً إن بوكر كان يتحقق فقط من ملاحظاته مع P52 ولم يطرح أسئلة فعلية. قالت رئيسة المحكمة كيربر إن أسئلة بوكر كانت حسنة حتى الآن.

واصل بوكر بسؤاله عمّا إذا كان [حُجِبت المعلومات] برتبة رائد أم ملازم أول. قال P52 إنه لم يكن متأكداً لكنه كان في نفس الفصل [في أكاديمية الشرطة] الذي كان فيه شقيق P52 لذا كان إما برتبة رائد أو ملازم أول. قال P52 إنه لم يكن يعرف على وجه اليقين.

سأل بوكر عن مهمة هذا الشخص في [حُجِبت المعلومات] [في المظاهرة التي نظمها P52 واعتُقل فيها]. قال P52 إنه لا يعرف بالضبط. كان يقود مجموعة من ضباط الأمن يرتدون ثياباً مدنية. قال P52 إن هذا هو كل ما كان يعرفه.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P52 قد رأى أنور في مكان الحادث في هذا اليوم. نفى P52 ذلك، مضيفاً أنه التقى أنور مرة واحدة في الفرع.

سأل بوكر عمّا إذا كان بإمكان P52 أن يقول شيئاً عن ملابس [حُجِبت المعلومات]. قال P52 إنه يتذكر جيداً أنه كان يرتدي سترة جلدية. كانت ملابس غير رسمية، إلى حد ما ملابس عمل، وليست ملابس يرتديها ضابط عادي.

سأل بوكر عن لون السترة الجلدية. قال P52 أنها كانت سوداء.

ذكر بوكر أن P31 أخبر المحكمة سابقاً أنه رأى أنور رسلان يقود ضباط الأمن في [حُجِبت المعلومات] [في المظاهرة التي نظمها P52 واعتُقِل فيها]. طبقاً لـP31، كان أنور يرتدي ملابس مدنية، من بينها سترة جلدية بنية اللون. سأل P52 من كان يرتدي سترة جلدية بنية اللون. قال بوكر إنه كان أنور رسلان، عندما كان يقود ضباط الأمن. هكذا تعرّف P31 على أنور. قال P52 إنه لم ير أنور في مكان الحادث لكن كانت هناك عدة أقسام ومجموعات.

شكر بوكر P52، قائلاً إن هذا كان بالفعل أكثر مما كان يأمل. فيما يتعلق باتصال P52 بعائلة أنور، أراد بوكر معرفة ما إذا كان P52 قد اتصل بالشرطة أو مدعين عامين أو محامين منذ أن غادر سوريا ووصل ألمانيا. قال P52 لا على الإطلاق، وكان هذا اليوم أول مرة يمثل فيها في قاعة المحكمة.

قال بوكر إن P52 كان شخصاً يعرف الكثير، ولديه الكثير ليقوله، ولديه الكثير من المعارف. أراد معرفة ما إذا كان P52 لا يريد التحدث إلى السلطات أو لم يتصل به أحد. قال P52 للمحكمة إنه فيما يتعلق بسوريا، تحدث عن الأمر فقط مع OFPRA (المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية). سأل بوكر ما المقصود بـOFPRA. قال كلينجه إنه المكافئ الفرنسي للمكتب الألماني للهجرة واللاجئين (BAMF). تساءل بوكر عن كيفية حدوث الاتصال بين P52 والمكتب الفرنسي لحماية اللاجئين، وهل اتصلوا به أم أرسلوا إليه شيئاً مكتوباً. نفى P52 ذلك، موضحاً أن هذه كانت الطريقة الرسمية لإجراء مقابلة اللجوء في فرنسا مع هذا المكتب. خلص بوكر إلى أنها كانت محادثة شخصية في ذلك الوقت. قال P52 بالطبع، كان عليه أن يشرح طلب اللجوء الخاص به في هذا الاجتماع.

قال بوكر إن ألمانيا تتبع إجراء مشابهاً. وسأل P52 عمّا إذا كان قد طُلب منه في هذا الاجتماع أن يصف ما رآه وعاناه في سوريا. قال P52 بالطبع. كما طلبوا منه إثبات أنه كان معتقلاً في سوريا. طلب منهم P52 أن يقوموا ببساطة بالتحقق من وسائل الإعلام. طلب بوكر من P52 أن يترك وسائل الإعلام خارج الموضوع. قال P52 إن هذا كان ما قاله للمكتب الفرنسي لحماية اللاجئين.

أشار بوكر إلى الدليل الذي ذكره P52 للتو، وسأله عن نوع الدليل وما إذا كان قادراً على تقديمه. قال P52 إنه أشار إلى النشرات [المتعلقة باعتقاله]. قال إن إحدى منظمات حقوق الإنسان أجرت مقابلة معه، وقامت قناتا بي بي سي والجزيرة بتغطية قصته أيضاً.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P52 قد أخبرهم [OFPRA] أنه اعتُقِل في القسم 40 والفرع 251. قال P52 إنه لا يتذكر ما إذا كان قد ذكر الأرقام أو ما إذا كانوا يعرفون الأرقام. لكنه ذكر أمن الدولة وهو القسم 40 والخطيب.

سأل بوكر عمّا إذا كان P52 ذكر أيضاً سنة [اعتقاله]. قال P52 بالطبع إنه فعل ذلك، فقد كان ذلك حدثاً مهماً في حياته.

خلص بوكر إلى أن P52 أخبر المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين بما قاله أيضاً في المحكمة في هذا اليوم بالذات. قال P52 إنه يعتقد ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان أحد المكاتب التي شاهدها P52 أثناء اعتقاله هو مكتب أنور رسلان. قال P52 إنه رأى مكتب أنور فقط عندما قُبِض عليه في المرة الثانية واقتيد إلى مكتبه.

أراد بوكر معرفة ما إذا اقتيد P52 "إلى" مكتب أنور أو إلى "داخل" مكتبه. أوضح P52 أنه بعد الإفراج عنه لأول مرة، اتصل به أنور رسلان وطلب منه الحضور إلى الفرع، إلى مكتبه. سأل بوكر عمّا حدث بعد ذلك. قال P52 إنه في المرة الأولى أخبر أنور أنه كان في المشفى وعندما اتصل في المرة الثانية، ذهب P52.

سأل بوكر عمّا إذا كان P52 داخل مكتب أنور. قال P52 إنه دخل هناك مرة واحدة. طلب بوكر من P52 وصف المكتب. قال P52 إنه كان صغيراً نسبياً ومليئا بالملفات وكان به طاولة صغيرة لم تكن طاولة مكتب مناسبة. كان هناك العديد من الهواتف وبعض الكراسي. قال P52 إنه يمكن للمرء أن يلاحظ أنه كان مكاناً للعمل. وبحسب P52، كان المكتب مختلفاً عن مكتب توفيق يونس الذي كان واسعاً جداً. كان في مكتب أنور خزانة بها ملفات كثيرة.

سأل بوكر عمّا إذا كانت هناك صور على جدران مكتب أنور. قال P52 إنه غير متأكد ولكن لا يوجد مكتب واحد في سوريا ليس فيه صورة للأسد.

سأل بوكر P52 عمّا إذا كان يمكنه قول شيء ما حول هذا الموضوع. لم يفهم P52 السؤال. سأل بوكر عمّا إذا كانت هناك صورة لبشار أو حافظ الأسد.

أوضح P52 أنه شاهد في الفرع نفسه صوراً كثيرة لبشار الأسد. غير أنه لم يستطع أن يقول ما إذا كان هناك صورة في مكتب أنور. ما يمكن أن يقوله هو أنه ليس من المستغرب أن تكون هناك صورة للأسد. وفقاً لـP52، كانت هذه الصور في كل مكان في سوريا، حتى في الحمامات العامة.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P52 قادراً على ملاحظة علاقة معينة بين توفيق يونس وأنور رسلان وكيف كانت طريقة التعاطي بين الاثنين. قال P52 إنها كانت علاقة مهنية. دخل "هو"... تدخل بوكر متسائلاً من الذي يشير إليه P52. قال P52 إن أنور رسلان دخل الغرفة وأدّى التحية لتوفيق يونس وخاطبه بلقب "سيدي". لم يقل أنور أي شيء قطّ بينما كان توفيق يونس يتحدث. لقد كانت طريقة التعاطي عسكرية. قال P52 إنه كان يعرف ذلك لأنه كان ضابطاً هو نفسه. كان علاقة ضابط برئيسه.

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن P52 قال إنه يتذكر قصة أنور عن الرجلين اللذين كانا يرتديان ملابس بيضاء واللذين يُزعم أنهما حاولا اختطافه. قال فراتسكي إن P52 ذكر أيضاً أن أنور ربما يكون مصاباً بجنون الريبة. سأل P52 إذا كان هو نفسه شعر بالخوف عندما سمع تلك القصة. فأكّد P52 ذلك، وشرح أنه قد راوده شعوران. أولاً، اعتقد أن القصة يمكن أن تكون حقيقية بالفعل. وكان الشعور الثاني أن أنور ربما كان يتخيّل فحسب. قال P52 إنه كان معجباً بكلا الاحتمالين. سيكون من المثير للإعجاب أن يكون النظام قادراً على فعل شيء من هذا القبيل. وأما إذا كانت تلك مجرد تهيؤات في ذهن أنور، فستكون "مسألة نفسية".

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P52 سيتأثر إذا كان النظام قادراً بالفعل على القيام بشيء من هذا القبيل. فأكد P52 ذلك.

أراد فراتسكي أن يعرف كيف كان يبدو هذا التأثير. قال P52 إنه حاول أن يسأل عمّا إذا كانت القصة صحيحة لكنه أدرك أنها لم تكن...

قاطع فراتسكي P52، مشيراً إلى منصب أنور رسلان في فرع الخطيب. أشار فراتسكي إلى أن P52 ذكر أن أنور وتوفيق تصرفا كرئيس ومرؤوس. سأل P52 عمّا إذا كان قادراً على ملاحظة علاقة مماثلة في موقف آخر أيضاً. قال P52 إنه رأى الاثنين معاً في مناسبة واحدة فقط. لكن كانت هناك مسألة أخرى: كان أنور برتبة عقيد وتوفيق برتبة عميد وبالتالي كان أعلى رتبة من أنور. ومن

المعروف أن توفيق يونس هو رئيس فرع الخطيب. قال P52 إنه عندما قال أنور إنه كان رئيس قسم داخل الفرع، كان من الواضح أن هناك آخرين برتب أعلى.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P52 قد رأى الاثنين [أنور وتوفيق] معاً في مناسبة أخرى. قال P52 إنه رآهما معاً مرة واحدة فقط، لكنه رأى توفيق في الشارع.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان أنور رسلان نفسه قد أخبر P52 بأي شيء عن علاقته بتوفيق يونس. نفى P52 ذلك، قائلاً إنهما لم يتحدثا عن ذلك. وفقاً لـP52، كان أنور متحفظاً بشكل عام. ظل P52 يخبر [أنور] أنه يجب أن يقول شيئاً ما [عما حدث في الفرع] لكن أنور ظل يخبر P52 أنه سيتحدث عن الأمر عندما يحين الوقت، ولكن "الآن هو وقت العمل، وليس الحديث".

استجواب من قبل محامية المدعين

أشارت محامية المدعين د. أوميشين إلى أن P52 ذكر أن أنور أراد تأليف كتاب. سألت P52 إذا كان هناك بالفعل مسودة أو مخطوطة أولية. نفى P52 ذلك، مضيفاً أن أنور لم يقل شيئاً عن الكتاب سوى أنه كان ينوي تأليف كتاب وأن P52 يجب أن يساعده في ذلك.

سألت د. أوميشين عمّا إذا كان أنور قال أي شيء عن محتوى الكتاب. أوضح P52 أنه عندما سأل أنور عن سنوات خدمته وجميع الأشخاص الذين تم التحقيق معهم في الفرع، أجاب أنور أن لكل شيء أوانه.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد محامي الدفاع فراتسكي معرفة ما إذا كان P52 يعرف شخصاً يُدعى [حُجِبت المعلومات]. قال P52 إنه كان هناك عقيد يدعى [حُجِبت المعلومات]، لكن P52 لم يقابله مطلقاً. لربما التقى به في إحدى فعاليات المعارضة ذات مرة لكن P52 قال إنه يعتقد أنه لم يتحدث معه. غير أنه رآه في وسائل الإعلام.

خلص فراتسكي إلى أن P52 لم يكن على اتصال بهذا الشخص. فأكّد P52 ذلك.

سألت رئيسة المحكمة كيربر عمّا إذا كانت قد فهمت بشكل صحيح أن P52 حاول تجنب هذا الشخص، أو أنها لم تسمع ما قيل بشكل صحيح. أوضح المترجم أن P52 قال إنه عرف هذا الشخص من خلال وسائل الإعلام وربما التقى به في فعالية ما. شكرت القاضي كيربر المترجم.

صُرف P52 كشاهد.

غادر بانز، محامي المدّعين.

مسائل إدارية

قال محامي المدعين محمد إنه أراد تلاوة طلب للحصول على أدلة نيابة عن موكله P1 [فراس الفياض].

[ما يلي هو إعادة صياغة لأقوال المحامي محمد، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

طلب محامي المدعي معاينة رسومات توضيحية رُسِمت بقلم رصاص لمسرح الجريمة

إن أنور رسلان هو الرئيس المزعوم لقسم التحقيق والسجن في فرع الخطيب حيث تعرّض ما لا يقل عن 4,000 شخص للتعذيب من نيسان/أبريل 2011 حتى أيلول/سبتمبر 2012.

أدلى العديد من الشهود بشهاداتهم حول منطقة السجن والأوضاع هناك. غير أن هذه كلها تقارير. لا توجد مواد مرئية. وبالتالي، فإن هذه الروايات مجردة إلى حد ما ولا يمكن للمرء أن يعرف ما الذي كان المعتقلون يفكرون فيه عندما كانوا وحدهم في زنازينهم معصوبي الأعين. تمكن فراس الفياض من رسم كل ذلك: اعتقاله وتعذيبه والتحقيق معه وتجارب أخرى في المعتقل. توفر هذه الرسوم التوضيحية انطباعاً حقيقياً لمسرح الجريمة.

إن فياض مستعد كذلك للإدلاء بشهادته بشأن هذه الرسومات التوضيحية، إذا طلب منه القضاة القيام بذلك.

وقّعه المحامون شولتس ورايجر ومحمد

قال محامي الدفاع بوكر إنه يريد الاحتفاظ بحقه في الإدلاء ببيان بشأن هذا في وقت لاحق. كما أعلن بوكر أن الدفاع لديه طلب آخر يود تلاوته في المحكمة أيضاً.

[ما يلي هو إعادة صياغة لبيان طلب الدفاع، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

<u>طلب الاستعلام الذي قدّمه الدفاع لدى مكتب المدعي العام الاتحادي للسؤال عمّا إذا كان نص مقابلة P52 مع المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية جزءاً من التحقيق الهيكلي، وإضافته إلى ملف القضية إذا كان جزءاً من التحقيق الهيكلي.</u>

1) *قال P52 في المحكمة اليوم، إنه أبلغ المكتب الفرنسي لحماية المهاجرين باعتقاله في فرع الخطيب في 2011 و2012. شهد P52 اليوم لأكثر من أربع ساعات في المحكمة. يطلب الدفاع أن يعرف من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا ما إذا كان بحوزتهم نسخة من محضر المقابلة التي أجراها P52 مع المكتب الفرنسي لحماية المهاجرين كجزء من التحقيق الهيكلي.*
2) *هذا جانب آخر من جوانب التحقيق الهيكلي الذي لا يمكن لطرفي هذه المحاكمة الوصول إليه.*

قال المدعي العام كلينجه إنه يريد الإدلاء ببيان بشأن هذا الطلب: إن محضر مقابلة P52 مع المكتب الفرنسي لحماية المهاجرين ليس جزءاً من التحقيق الهيكلي. لو كان الأمر كذلك، لكان الادعاء العام قد قام بإحالته بالطبع.

سألت كيربر ما إذا كان محامو الدفاع يريدون التمسك بطلبهم رغم ذلك. فأجاب محامي الدفاع بوكر نعم. وعندما تم نسخ الطلب وإضافته إلى محضر المحاكمة، أعلن محامي الدفاع بوكر أنه لم تعد هناك حاجة للطلب.

ذكّرت القاضي كيربر محامي المدعين بالموافقة على ترتيب لإلقاء البيانات الختامية.

رُفِعت الجلسة الساعة 2:55 مساءً.

ستستأنف المحاكمة في 13 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة 9:30 صباحاً في الغرفة 128 بمبنى المحكمة الإقليمية.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 48 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 6 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم السادس والتسعون – 6 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

أخبر **P53**، وهو سوري يبلغ من العمر 36 عامًا وشقيق زوج **P32** السابق، المحكمة عن علاقته بـ**P32** وبعائلتها. ولكن بخلاف ما اقترحه الدفاع سابقًا، لم يتمكن **P53** من تقديم تفاصيل حول اعتقال **P32** أو عن صحتها النفسية، لأنه لم يتحدث عن هذه المشكلات مع **P32** ولم يكن على اتصال متكرر بها. وأخبر المحكمة بإيجاز عن اعتقاله في عام 2012 وكيف ساعده أنور في إطلاق سراحه، حيث كانت عائلة **P53** وعائلة أنور جيرانا.

واعترض المدّعون العامون على طلبين سابقين للدفاع لسماع شهودٍ إضافيين.

يوم المحاكمة السادس والتسعون – 6 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:34 صباحًا بحضور خمسة أشخاص وصحفيَّين اثنين. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. كان محامو الدفاع حاضرين كالمعتاد. ولم يحضر محاميا الادّعاء د. كروكر وبانز.

مسائل إدارية

أوضحت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، أن هناك بعض الأمور الإدارية التي يجب معالجتها قبل أن تستمع المحكمة إلى شاهد آخر. وأوضحت أنه بسبب مشكلة في إحدى البرمجيات، لم يتم إرسال مواعيد المحاكمة المعلنة حديثًا إلى جميع الأطراف. لذلك قامت بالإعلان عن جميع المواعيد أمام المحكمة وأكد الأطراف أنهما أحاطوا علمًا بها. قالت كيربر كذلك إن الادّعاء العام قدّم محضر استجواب الشاهد، الذي لم يتم إرساله أيضًا إلى الجميع بسبب مشاكل فنية. قالت إنه بما أن الادّعاء العام قدّم أدلة إضافية في هذا اليوم بالذات، فسيتم طباعة كل شيء وتسليمه إلى الأطراف في المحكمة. وإن الشاهد الذي تمت إضافة محضر مقابلته للتو إلى ملف القضية، تم استدعاؤه للإدلاء بشهادته أمام المحكمة في 14 تشرين الأول/أكتوبر. لكن القضاة لم يعرفوا ما إذا كان يوم المحاكمة المقرر في 13 تشرين الأول/أكتوبر سيُعقد أم لا. قالت كيربر إنهم اضطروا إلى إجراء بعض المكالمات الهاتفية بعد الجلسة لتوضيح ما إذا كان الجلسة ستُعقد أم لا.

شهادة P53[2]

تم إبلاغ P53، وهو سوري يبلغ من العمر 36 عامًا ويعيش حاليًا في [حُجِبت المعلومات]، بحقوقه وواجباته كشاهد. أخبرت القاضي كيربر P53 أنه كانت له الحرية في نزع كمامة كوفيد-19 أو إبقائها. نفى P53 وجود أي علاقة تربطه بالمتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: كان مترجم المحكمة الذي جلس بجانب P53 لترجمة إفادته من العربية إلى الألمانية مترجمًا جديدًا لم يعمل في هذه المحاكمة من قبل. لاحظ الجمهور عدة وقائع لم تتم فيها ترجمة أجزاء من إفادة P53 إلى الألمانية أو تمت ترجمتها بشكل خاطئ. تمت الإشارة في هذا التقرير إلى أي من أوجه عدم الاتّساق في الترجمة التي تمكن مراقب المحاكمة من ملاحظتها. ومع ذلك، فإن شهادة P53 كما هي مكتوبة في هذا التقرير تستند إلى الترجمة الألمانية، وهي اللغة الرسمية في هذه المحاكمة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن المحكمة كانت على علم بأن P53 اعتُقل على ما يبدو في فرع الخطيب في 2011 أو 2012 وربما كان على اتصال بأنور رسلان. سألت P53 عمّا يمكن أن يقوله عن هذه الأمور. قال P53 إن عليه أولًا توضيح أنه لم يكن معتقلًا في فرع الخطيب. سألت كيربر عن المكان الذي اعتُقل فيه. قال P53 إن فرع الأمن في دير الزور هو من ألقى القبض عليه. سألت كيربر إذا كان يعرف رقم ذلك الفرع. نفى P53 ذلك.

قالت كيربر إن المحكمة لن تكون مهتمة في تفاصيل اعتقال P53 وإنما في اتصاله بأنور وكيف تم إطلاق سراح P53. أوضح P53 أنه كان من [حُجِبت المعلومات] [أضاف المترجم أن هذا كان حيًا في دمشق، ولكن هذا المكان هو في ريف دير الزور.] كان P53 في طريقه إلى دمشق بالحافلة وطُلِب منه أن يغادر الحافلة عند نقطة تفتيش في دير الزور.

سألت كيربر متى حدث هذا. قال P53 إنه كان في عام 2012.

سألت كيربر عن الشهر. قال P53 إنه يتذكر أنه كان خلال شهر رمضان لكنه لم يتذكر التاريخ الدقيق، على الأرجح تموز/يوليو.

قالت كيربر إن القضاة كانوا على علم بأن رمضان بدأ في 12 تموز/يوليو، 2012 وسألت P53 عمّا إذا كان قد اعتُقل في بداية رمضان أم في نهايته. قال P53 إن ذلك حدث في منتصف أو نهاية شهر رمضان.

أشارت كيربر إلى أن P53 اضطر إلى مغادرة الحافلة وسألته عمّا حدث بعد ذلك. وأضافت أن المحكمة لم تكن مهتمة كثيرًا بتفاصيل القبض عليه وإنما بعلاقة أنور بالإفراج عن P53 واعتقاله. أوضح P53 أنه كان في الحافلة مع ابن خاله. عندما طُلب منهما مغادرة الحافلة، اتصل ابن خال P53 بوالد P53 ليخبره أنه يجب عليه الاتصال بأنور رسلان. ثم تحدث والد P53 مع أنور رسلان على الهاتف وتم إطلاق سراح P53 من الفرع. سأل رئيس الفرع P53 عمّا إذا كان على اتصال بأنور وبعد ساعتين أو ثلاث ساعات، تم إطلاق سراح P53.

أرادت كيربر أن تعرف كيف كان لوالد P53 علاقة جيدة مع أنور رسلان. قال P53 إنه هو نفسه كان يعرف أنور منذ عام 2002 أو 2003. كانت عائلتاهما جارتين وتعيشان في نفس المبنى في دمشق. وفقًا لـP53، كانت زوجة أنور صديقة مقربة لوالدة P53 وحافظتا على هذه الصداقة حتى يومنا هذا. خلص P53 إلى أن العائلتين كانت تربطهما علاقات وثيقة.

سألت كيربر عمّا إذا كان قد تم القبض على P53 من قبل الشرطة النظامية أو الجيش أو أحد أجهزة المخابرات. قال P53 إن المخابرات ألقت القبض عليه.

قالت كيربر إن المحكمة كانت مهتمة بموضوع ثانٍ أيضًا: فقد كان P53 شقيق زوج P32 التي أدلت بشهادتها سابقًا في المحكمة. فأكد P53 ذلك.

أرادت كيربر أن تعرف منذ متى كان P53 يعرف P32 وكم مضى على زواج شقيق P53 من P32. قال P53 إنه عرف P32 عندما كان في الأردن. التقى بها مرة واحدة قبل أن يذهب إلى ألمانيا.

أرادت كيربر أن تعرف في أي سنة التقيا. قال P53 إن ذلك كان في 2014.

سألت كيربر عمّا إذا كان P53 قد تحدث مع P32 حول اعتقالها. نفى P53 ذلك، وقال إنه لم يكن بينهما اتصال مباشر.

سألت كيربر عمّا إذا كان P53 قد تحدث عن ذلك مع شقيقتي P32. نفى P53 ذلك، قائلًا إنه لم يتحدث إلى أي من الشقيقتين.

سألت كيربر عمّا إذا كان P53 قد تحدث مع P33، والدة P32. نفى P53 ذلك.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أراد القاضي فيدنير معرفة ما إذا كان قد تم إخبار P53 عن سبب اعتقاله أم أنه كان تعسفيًا ولم يتم تزويده بأي معلومات. قال P53 إنه لم يتم إخباره بأي سبب، ولا حتى عند القبض عليه. إن رئيس نقطة التفتيش الذي نظر في بطاقات الهوية وفحص الأسماء أخطأ في تهجئة اسم P53.

خلص فيدنير إلى أنه كان هناك خطأ/التباس إذًا. فأكّد P53 ذلك، وقال إنه تم استجوابه لمدة ساعة حول هويته، وطبيعة عمله، ومن أين هو، وإلى أين كان ذاهبًا.

قال فيدنير إنه إذا فهم بشكل صحيح فقد حدث خطأ في تهجئة اسم P53، وربما قُبِض عليه بسبب التباس. أوضح P53 أن الشخص الذي قرأ الأسماء [على بطاقات الهوية] قرأ اسمه بطريقة خاطئة. قال P53 إنه لا يعرف ما إذا كان خطأ في النطق أو التهجئة.

قال فيدنير إنه يريد العودة إلى عائلة P32، متسائلًا عمّا إذا كان أنور رسلان موضوعًا في النقاشات داخل العائلة وما إذا كانت تجارب أفراد العائلة مع أنور قد تمت مناقشتها. قال P53 إنه لا يعرف ذلك. فقد التقى بـP32 مرة واحدة فقط في الأردن ومرتين في [حُجِبت المعلومات].

سأل فيدنير ما إذا كان موضوع [أنور رسلان] قد نوقش خلال هذه اللقاءات. نفى P53 ذلك، وقال إنهما لم يتحدثا عن ذلك على الإطلاق.

لم يكن لدى الادّعاء العام أي أسئلة لـP53.

استجواب من قبل محامي الدفاع

أراد محامي الدفاع بوكر معرفة ما قالته العائلة، ومن بينهم P32، وزوج P32، وشقيقة P32 [الشقيقة 2، TR#33] حول اعتقال شقيقة P32 [الشقيقة 1، TR#33]: إذا كانت هناك محادثة/لقاء، مع مَن كان اللقاء، وما إذا كانت إحداهن قد تعرضت للضرب. قال P53 إنه لا يعرف الكثير عن هذا. التقى فقط مع P32، وشقيق P32 وزوجته في تركيا، قبل يوم أو يومين من ذهابه إلى ألمانيا. [قال P53 في الواقع إنه التقى بهم قبل أن يذهب إلى تركيا ليذهب من هناك إلى ألمانيا.]

سأل بوكر ما إذا كان P53 لا يعرف شيئًا على الإطلاق عن هذا الموضوع، أو إذا كان يعرف القليل. قال P53 إنه كان يعلم فقط أنها [ليس من الواضح ما إذا كان يقصد P32 أو شقيقتها (شقيقتيها)] كانت معتقلة في فرع أمن الدولة لمدة أسبوع أو أسبوعين. كان هذا كل ما يعرفه.

أراد بوكر أن يعرف متى سمع P53 اسم أنور لأول مرة. قال P53 إنه يعرف أنور منذ 2003.

خلص بوكر إلى أن P53 كان على دراية بالاسم وسأله عمّا إذا كان الاسم قد ذُكِر في العائلة عندما علم P53 باعتقال [الشقيقة 1]. سأل P53 من كانت [الشقيقة 1].

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P53 لا يعرف [الشقيقة 1]. التفت P53 إلى المترجم وقال إن بوكر يعرف أنه كان يتحدث عن P32 [من قبل]. وبعد بعض الالتباس حول النطق الصحيح لاسم [الشقيقة 1]، قال P53 إنه يعلم أنها تعيش في [حُجِبت المعلومات] لكنه لم يلتق بها مطلقًا ولا يعرفها شخصيًا.

خلص بوكر إلى أن سوء التفاهم قد تم حله الآن، وسأل P53 إذا كان قد تحدث عن اعتقال [الشقيقة 1] مع شخص ما، على الرغم من أنه لم يلتق بها شخصيًا. نفى P53 ذلك. افترض أن اعتقال P32 و[الشقيقة 1] كان قبل زواج شقيق P53 من P32.

سأل بوكر عمّا إذا كان P53 بالتالي لا يعرف أي شيء عن الأمر [اعتقال [الشقيقة 1]]. قال P53 إن معرفته كانت محدودة للغاية في هذا الصدد. كان يعلم فقط أن أنور أخبره في الأردن أنه ساعدها عندما كانت معتقلة.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P53 يشير فقط إلى P32 هنا، وليس [الشقيقة 1]. فأكد P53 أنه كان يتحدث عن P32 في هذا السياق.

خلص بوكر إلى أن كل ما يعرفه P53 عن اعتقال P32، عرفه من أنور لأن الاعتقال كان قبل زواج شقيق P53 وP32. أوضح P53 أن "السيد أنور" كان جاره في الأردن. وتحدثا عن أشياء عامة. قال P53 إنه ربما ذكر أنور أنه ساعد P32 وشقيقتيها.

ذكر محامي الدفاع فراتسكي أن القاضي كيربر سألت P53 متى تزوج شقيقه P32. أراد فراتسكي معرفة السنة والشهر بالتحديد. قال P53 إن ذلك حدث قبل ذهابه إلى تركيا ليذهب من هناك إلى ألمانيا. التقت P32 وشقيقه هناك [في الأردن] في عام 2014 وجرى بينهما نوع من الخطوبة. ونظرًا لأن P32 أرادت مغادرة البلد ولأن شقيق P32 كان هناك أيضًا، فقد تناولوا جميعًا الغداء معًا قبل يوم أو يومين من مغادرة P53 البلد. قال P53 إنه التقى مع P32 حينها. قال إنه يعتقد أن حفل الزفاف كان في نهاية 2014، كانون الأول/ديسمبر 2014 أو كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير 2015. قال P53 إنه كان فصل الشتاء وكان يقيم في سكن للاجئين في [حُجِبت المعلومات] في ذلك الوقت.

أراد فراتسكي أن يعرف إلى أي مدى كان هناك تواصل بين P53 وشقيقه. قال P53 إنه كان شقيقه، وتجمعهما علاقة جيدة.

طلب فراتسكي من P53 إخبار المحكمة باسم شقيقه وعنوانه. قال P53 إن اسم أخيه [حُجِبت المعلومات]. ويعيش في [حُجِبت المعلومات].

سأل فراتسكي عن اسم الشارع وأخبر P53 أنه يمكنه أيضًا تقديم هذه المعلومات إلى المحكمة بعد شهادته. قال P53 إنه لا يستطيع تذكر الاسم، ولكن العنوان كان محفوظًا على هاتفه.

سألت القاضي كيربر محامي الدفاع عمّا إذا كان عليها أن تأمر باستراحة قصيرة. قال فراتسكي نعم، لكن بإمكان P53 أيضًا البحث عن الرقم بعد شهادته. قالت كيربر في هذه الحالة، يجب على P53 إكمال الإدلاء بشهادته أولًا.

شكر فراتسكي القاضي كيربر وأشار إلى أن P53 قال إنه افترض أن اعتقاله كان بسبب سوء فهم. أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان P53 يعتقد أن هذا الالتباس هو سبب اعتقاله أم أن هناك سببًا آخر. قال P53 إنه لم يفعل شيئًا؛ لم يرتكب جريمة قط. ومع ذلك، من الطبيعي في سوريا أن يتم إلقاء القبض على أشخاص بل وحتى اعتقالهم لمدة تصل إلى سنتين أو ثلاث سنوات لمجرد وجود تشابه أسماء. قال P53، على سبيل المثال، إن شقيقه الثالث مفقود منذ 2014. ولم تسمع الأسرة شيئًا عنه أو منه. قد يكون حيًا أو ميتًا، لكن لا أحد يعلم. خلص P53 إلى أنه لا يعرف سبب اعتقاله.

أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان قد تم التحقيق مع P53 قبل إطلاق سراحه بعد ساعتين أو ثلاث ساعات. قال P53 إنه تم التحقيق معه لمدة ساعة تقريبًا.

سأل فراتسكي عن موضوع هذا التحقيق، وماذا أرادوا أن يعرفوا. قال P53 إن الأمر يتعلق بأشياء شخصية. لقد أرادوا معرفة سبب عدم القبض على P53 قبل أسبوعين عندما ذهب من [حُجِبت المعلومات].

أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان هذا يعني أن P53 كان جزءًا من المعارضة. وسأل P53 عمّا حدث قبل أسبوعين. أوضح P53 أنه اتُهم بتهريب أسلحة بين [حُجِبت المعلومات].

أشار فراتسكي إلى أن الصحة النفسية لـP32 قد سبق وأن تم ذكرها في المحكمة هذا اليوم. سأل P53 عمّا إذا كان قد سمع عن هذا الأمر من أخيه، هذا العام أيضًا. نفى P53 ذلك.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

استجواب من قبل محامي الادّعاء

أشار محامي الادّعاء شارمر إلى أنه قيل إن شقيق P53 هو زوج P32. قال شارمر وفقًا لمعلوماته، كانت P32 مطلقة. سأل P53 إذا كان أو ما زال شقيقه هو زوج P32. قال P53 إنهما لم يعودا متزوجين، وكان شقيقه هو الزوج السابق لـP32، حيث تطلقا في 2015 أو 2016. شكر شارمر P53 وأضاف أن هذه المعلومات قد تكون ذات صلة أيضًا من حيث الاتصال بشقيق P53.

أعلنت القاضي كيربر استراحة لمدة عشر دقائق للحصول على معلومات الاتصال بشقيق P53.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

أوضحت القاضي كيربر أن P53 قدّم معلومات الاتصال الخاصة بشقيقه إلى القضاة وأن موظفي المحكمة سوف يوزعون نسخًا من جميع المستندات التي قدمها المدّعون العامون.

سُمِح للشاهد P53 بالانصراف في الساعة 10:30 صباحًا.

مسائل إدارية

تلا المدّعون العامون بيانَين بخصوص طلبات الدفاع لسماع شهود إضافيين [تقرير المحاكمة رقم 47، اليوم 95].

[ما يلي هو إعادة صياغة لبيانَي المدعين العامين، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

يرى المدعون العامون أن طلب استدعاء [PW2_95] يجب رفضه وفقًا للمادة 244 (3) القسم 3 الفقرة رقم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

إن الطلب هو مجرد تكرار للبيان الافتتاحي لأنور رسلان في أيار/مايو 2020 بخصوص معلومات حول مساعدة PW2_95 والاتصال بأنور وترتيب سفر اثنين من أعضاء الجيش السوري الحر إلى سوريا لإخراج أنور وعائلته من البلد. وينطبق الشيء نفسه على الأقوال التي تزعم بأن PW2_95 استأجر شقة لأنور في عمان وأنهما التقيا في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، ينص طلب الدفاع على أنه من المفترض أن يشهد PW2_95 أنه علم من خلال المحادثات مع أنور وآخرين حول موقف أنور الناقد تجاه النظام السوري.

غير أن التفاصيل حول هروب أنور والجهود التي بذلها لمساعدة الآخرين ليست ذات صلة فيما يتعلق بالتهم في هذه المحاكمة. وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للموقف الناقد المزعوم لأنور.

إن أنور رسلان متهم بقتل عدد كبير من الأشخاص لدوافع أنانية، وبتعذيب عدد أكبر من الأشخاص بصفته رئيسًا لقسم التحقيق من 29 نيسان/أبريل، 2011 حتى 7 أيلول/سبتمبر، 2012 كجزء من اعتداء مستمر وواسع النطاق ومُمنهج ضد السكان المدنيين. كان لديه مكتب وموظفين يأتمرون بأمره. كان السجن أيضًا جزءًا من القسم الذي كان مسؤولًا عنه. لذلك كان هو القائد العسكري للسجن وبالتالي فقد أمر بالتعذيب. كان يعلم أيضًا أن أشخاصًا قد تعرّضوا للتعذيب في الفرع، لأنه كان يرفع تقارير عن ذلك إلى رؤسائه حسب الأصول.

إن هروب أنور خارج البلد لا يتعارض مع هذا. كما وجدت محكمة العدل الاتحادية (BGH) أنه لا ينبغي استبعاد النية في القضايا التي لم يرغب فيها [الجاني] في إتمام [جريمته] بنجاح.

كما أن استدعاء PW2_95 غير مطلوب [لإثبات الحقيقة] على النحو المنصوص عليه في المادة 244 (5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

<u>يرى المدّعون العامون أن طلب استدعاء [PW1_95] يجب رفضه أيضًا.</u>

يُفترض أن PW1_95 عقيد سابق انشقّ عام 2012 وكان قبل ذلك رئيس قسم الشرطة في هنانو بحلب. ينص طلب الدفاع على أن PW1_95 لجأ إلى أنور رسلان في نهاية عام 2012 عندما داهم القسم 40 حي السيدة زينب ونهب خزنة صاحب متجر وأساء معاملته بشدة واعتقله. طلب PW1_95 المساعدة من أنور لكن أنور رفض، قائلًا إنه لا سلطة له على هذا القسم.

إن هذا غير ذي صلة في ضوء عقوبة السجن المؤبد التي يجب أن يتوقعها المتهم بسبب ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. غير أنه ليس متهماً بارتكاب أفعال إجرامية ارتكبها القسم 40. وبالتالي، لا يهم ما إذا كان لديه سلطة على القسم 40 أم لا. ينطبق هذا المنطق أيضًا على ما ذكره المدعون العامون في بيان محكمة العدل الاتحادية في 12 آب/أغسطس، 2020.

استدعاء PW1_95 ليس ضروريًا بموجب المادة 244 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

أعلنت القاضي كيربر أن الوثائق من الادّعاء العام التي تم تسليمها للتو تضمنت نسخًا من مقابلة [حُجِبت المعلومات] مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) بالإضافة إلى استجوابه من قبل الشرطة في [حُجِبت المعلومات]. وأضافت كيربر أن أطراف القضية يمكن أن يجتمعوا مباشرة بعد هذه الجلسة العلنية لمناقشة ترتيب البيانات الختامية والجدول الزمني الإضافي للمحاكمة.

رُفِعت الجلسة في الساعة 10:42 صباحًا.

ستُستأنف المحاكمة يوم الأربعاء 13 تشرين الأول/أكتوبر الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 49 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 13 و14 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم السابع والتسعون – 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

شهد P54، وهو طيار عسكري سوري سابق، حول انشقاق أنور ومساعدة أنور السلطات الأردنية في إيجاد طريق أكثر أمانًا للاجئين للفرار من سوريا إلى الأردن.

ورفض القضاة عدة طلبات للاستماع إلى أدلة إضافية سبق أن قدمها الدفاع. ورأى القضاة أن الطلبات لا تشير إلى النطاق الدقيق ومصدر المعرفة للشهود المقترحين. لذلك، لن يكون الاستدعاء ضروريًا نظرًا للجهود المطلوبة للاستماع إلى هؤلاء الشهود الذين يعيشون في الخارج. وعند إعلانهم أن بعض الجرائم المرتكبة ضد المدّعين يعاقَب عليها أيضًا بموجب القانون الجنائي الألماني، أشار القضاة إلى عدم ضرورة إضافة حالات الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية إلى التهم.

اليوم الثامن والتسعون – 14 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

قال P55، وهو موظف سابق في الفرع 285 بإدارة المخابرات العامة، للمحكمة أنه قبل انشقاقه في نهاية عام 2012، كان أنور يعمل رئيسًا لقسم التحقيق في الفرع 285. وأظهرت عدة مستندات معروضة في المحكمة توقيع أنور على المذكرات التي توضح بالتفصيل كيفية التعامل مع الأفراد المعتقلين. وأشار P55 للمحكمة أن أنور يمكنه فقط تقديم اقتراحات في هذا الصدد، ولكونه سنيًا فلم يكن يتمتع بقدر كبير من السلطة.

يوم المحاكمة السابع والتسعون – 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور ستة أشخاص وثلاثة صحفيين. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس. حضرت الأستاذة بيير مكان محامية المدعين د. أوميشين.[2] كان المترجم الذي عمل في هذه المحاكمة لأول مرة الأسبوع الماضي مسؤولًا عن ترجمة شهادة الشاهد من العربية إلى الألمانية.

لم يصل الشاهد الذي تم استدعاؤه للمثول لهذا اليوم إلى المحكمة في الوقت المحدد. لذلك أوضحت رئيسة المحكمة كيربر أن لديها قرارين من قرارات المحكمة بحاجة إلى تلاوتهما.

[ما يلي هو إعادة صياغة للقرار، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

قرار المحكمة برفض طلب الحصول على الأدلة الصادر عن محامي الدفاع محمد، ورايجر، وشولتس، في 30 أيلول/سبتمبر، 2021.

كان محامو الادعاء قد طلبوا قبول الرسومات التي رسمها P1 كدليل، ومعاينتها في المحكمة. حاجج المحامون بأن هذا من شأنه أن يمنح المحكمة انطباعًا حقيقيًا عن الفرع 251. ولكن وفقًا للمادة 244(3) رقم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني [بشأن الوضوح]، ليس من الضروري معاينة هذه الرسومات لأن فراس فياض نفسه بالإضافة إلى العديد من الشهود الآخرين سبق وأن قدّموا بيانات تفصيلية عن مقر الفرع والأوضاع فيه.

وصل الشاهد الساعة 9:40 صباحًا. شكرت القاضي كيربر الشاهد [P54] على تلبية الاستدعاء بالرغم من المهلة القصيرة.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.
[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: مترجم المحكمة المسؤول عن الترجمة من الألمانية إلى العربية للمتهم لم يترجم أثناء قيام القاضي كيربر بتفقّد الحضور.

شهادة P54

تم إبلاغ P54، وهو طيار عسكري سوري سابق يبلغ من العمر 54 عامًا ويعيش حاليًا في [حُجِبت المعلومات]، بحقوقه وواجباته كشاهد. نفى P54 وجود أي علاقة تربطه بالمتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أشارت رئيسة المحكمة كيربر إلى أن القضاة كانوا على علم بأن P54 يعرف أنور. وطلبت من P54 التحدث عن أنور وهروبه من سوريا وكيف ومتى كان P54 على اتصال بأنور. أوضح P54 أنه كان برتبة عقيد في سوريا وكان يعمل طيارًا عسكريًا. قال P54 إنه "بالطبع" لم يكن يعرف أنور [أثناء خدمته]. انشق P54 في أيار/مايو 2012 وعَبَر إلى الأردن في تموز/يوليو 2012. في ذلك الوقت، سمع P54 من خلال أصدقاء مشتركين أن العقيد أنور [رسلان] انشق. ولكن وفقًا لـP54، فقد انشقّ [أنور] في كانون الأول/ديسمبر 2012. وكان الصديقان المشتركان اللذان سمع منهما P54 عن انشقاق أنور هما [حُجِبت المعلومات]، رجل أعمال في مصر، و[حُجِبت المعلومات]، عقيد [سابق] في الأمن السياسي كان في الأردن مع P54. قال P54 للمحكمة إنه لا يعرف أسباب تأخّر انشقاق أنور [رسلان]؛ ربما لم يستطع الانشقاق [في وقت أبكر].

سألت كيربر عمّا إذا كان P54 قد اتصل بأنور على الهاتف أو شخصيًا في المرة الأولى. قال P54 إن اللقاء الأول كان وجهًا لوجه، عندما عبر [أنور] إلى الأردن. لم يتذكر P54 التاريخ الدقيق، لكنه قال إن ذلك حدث قبل أسبوع من عيد الميلاد [2012].

قالت كيربر إن هناك مزاعم بأن أنور حاول الانشقاق في صيف 2011، وسألت P54 إذا كان هو وأنور قد تحدثا عن محاولة الأخير الانشقاق. نفى P54 ذلك، مضيفًا أنه لم يسمع عن محاولة أنور الانشقاق في صيف 2011. ولكن كانت لديه معلومات من أصدقاء مشتركين تفيد بأن [أنور] حاول الانشقاق.

سألت كيربر متى سمع P54 عن محاولة الانشقاق هذه. قال P54 إنه سمع عنها عندما انشق هو نفسه. حيث قام PW1_97 بإخبار P54 أن "العقيد أنور أراد الانشقاق وكان يساعد[نا] كثيرًا".

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان هذا في أيار/مايو 2012. فأكّد P54 ذلك، قائلًا إنه تم اعتقال PW1_97 في فرع أنور وقام PW1_97 بإخبار P54 أن [أنور] ساعده [على الإفراج عنه]. قالت كيربر إنها لم تفهم من ساعد من. [أوضح مترجم المحكمة المسؤول عن الترجمة الفورية من الألمانية إلى العربية المسألة].

لخّصت كيربر أن أنور ساعد في إطلاق سراح PW1_97، وسألت P54 إذا كان هذا صحيحًا. فأكد P54 ذلك.

سألت كيربر P54 ما إذا كان هو وأنور تحدثا عن مهام الأخير وآرائه السياسية عندما التقيا قبل عيد الميلاد. قال P54 إنه رأى [أنور] لفترة قصيرة فقط في سيارته، عندما ذهب لاصطحاب [أنور] عند الحدود [السورية الأردنية].

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان ذلك قد حدث في عام 2012 قبل عيد الميلاد. فأكد P54 ذلك، مضيفًا أن لديه معلومات سابقة [تفيد بأن أنور كان على وشك الانشقاق] وبالتالي زوّد الأجهزة العسكرية الأردنية باسم [أنور]، قائلًا إنه يود أن يتم إعلامه بمجرد وصول [أنور]. عندما عبر [أنور] أخيرًا [إلى الأردن]، أخبروا P54 بذلك وذهب لاصطحاب أنور. كما قال P54 للمحكمة إن [أنور] انفصل عن عائلته التي كانت في مخيم [اللاجئين] المدنيين بينما كان أنور في المخابرات العسكرية [الأردنية]. كانت المسافة [الطريق التي سلكها P54 مصطحبًا أنور من الحدود] 90 كيلومترًا. كانت هذه هي المرة الأولى التي يرى فيها P54 [أنور] أو يتحدث معه. وفي الطريق من المخابرات العسكرية، تحدث [أنور] مع P54 وذكر أنه حاول الانشقاق: ذات مرة كان بإمكانه الفرار من الزبداني[3] لكنه رفض لأن عائلته لم تكن بصحبته. وأوضح P54 أن أنور لم يكن لديه مال على الإطلاق.

سألت كيربر عمّا إذا كان أنور قد أخبر P54 عن الوقت الذي حاول فيه الانشقاق أو فكر في الانشقاق. قال P54 إن [أنور] لا يتفق مع ما يحدث. [أنور] قال إنه كان تحت ضغط هائل وذكر الضابط توفيق يونس الذي كان يراقبه عن كثب بالإضافة إلى حافظ مخلوف. وفقًا لـP54، قال [أنور] أيضًا إنه عندما كان يعود إلى المنزل من العمل، كان هناك "عنصران"[4] يراقبانه عند [نهاية الشارع].

سألت كيربر عمّا إذا كان أنور قد قال إنه كان يخضع للمراقبة في العمل. أشار P54 إلى أن [أنور] قال إنه كان هناك أشخاص يراقبونه طوال الوقت.

أرادت كيربر أيضًا معرفة ما إذا كان أنور قد أخبر P54 عن وظيفته ومهامه في جهاز المخابرات وأسباب عدم تغيير وظيفته. قال P54 إنه هو نفسه كان جزءًا من النظام ويعرف أن [أنور] لم يكن بإمكانه تغيير أي شيء. كان سيخاطر بحياته إذا ارتكب أي خطأ.

[3] ملاحظة من مراقب المحاكمة: قام مترجم المحكمة الذي يقوم بترجمة شهادة الشاهد بنطق اسم هذا المكان بشكل غير صحيح طوال الشهادة.
[4] ملاحظة من مراقب المحاكمة: يشير المصطلح الذي استخدمه P54 عادة إلى عناصر من المخابرات، غير أن P54 لم يحدد من كان يقصد.

أشارت كيربر إلى أن P54 ذكر أن أنور انفصل عن عائلته. تدخل محامي الدفاع بوكر قائلًا إنه لم يفهم من قال إن "[أنور] لم يكن بإمكانه تغيير أي شيء. كان سيخاطر بحياته إذا ارتكب أي خطأ". أراد بوكر معرفة ما إذا كان أنور أو P54 هو من قال ذلك، وطلب من P54 أن يفرّق بوضوح بين أقواله وتلك التي ينسبها إلى أنور. أوضح P54 أن هذا كان تقييمه الخاص [للوضع].

أشارت كيربر مرة أخرى إلى أن P54 ذكر بأن أنور انفصل عن عائلته. سألت كيربر عمّا إذا كانت عائلة أنور في سوريا أم في الأردن. قال P54 إن [عائلته] كانت في مخيم الزعتري [للاجئين].

سألت كيربر عمّا إذا كانت عائلة أنور قد وصلت إلى الأردن قبل أنور. نفى P54 ذلك، قائلًا إنهم وصلوا معًا، لكن المدنيين والعسكريين فُصل بعضهم عن بعض [في الأردن من قبل السلطات الأردنية].

سألت كيربر P54 من أين اصطحب أنور؛ إذا تم ذلك على الحدود السورية الأردنية. فقال P54 إنه اصطحبه من شعبة المخابرات العسكرية في المفرق.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كانت شعبة المفرق في مخيم الزعتري. نفى P54 ذلك وقال إنها مدينة على الحدود. أول مدينة يدخلها المرء [عند مجيئه إلى الأردن من سوريا].

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

سأل القاضي فيدنير عمّا إذا كان أنور قد أخبر P54 عن مهامه في سوريا والمكان الذي كان يعمل فيه. قال P54 إن [أنور] أخبره أنه [كان يعمل] في قسم التحقيق بأمن الدولة، إدارة المخابرات العامة. وبحسب P54، لم يقل [أنور] أكثر من ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور قد ذكر رقم الفرع الذي عمل فيه. نفى P54 ذلك.

بالإشارة إلى الوقت الذي كان P54 نفسه يعمل فيه في سوريا، سأل القاضي فيدنير P54 عمّا إذا كان يعرف المهام التي كان أنور يؤديها. قال P54 إن مهمة [أنور] كانت التحقيق في القضايا الأمنية.

أراد فيدنير معرفة ما الذي تغير فيما يتعلق بالمهام التي كان أنور يؤدّيها قبل وبعد عام 2011. واصل P54 التوضيح أنه هو نفسه كان في الجيش، وهو جزء من نفس النظام [مثل جهاز المخابرات]. ومن هنا، كان P54 على اتصال بأجهزة الأمن. في الأصل، كانت مهمة [أنور] نبيلة: لقد تعامل مع القضايا الأمنية المتعلقة بالدولة، تمامًا مثل أي جهاز في دولة متحضرة.

قال مترجم أنور، الذي كان يجلس بين أنور ومحامي دفاعه فراتسكي، لهذا الأخير إن جملة من إجابة P54 لم تتم ترجمتها. لذلك تدخل فراتسكي ليلفت انتباه المحكمة إلى ذلك. كرّر P54 إجابته السابقة وأشار إلى أن السؤال كان يتعلق بما تغير: أوضح P54 أن ما تغير هو أن الدولة كان يحكمها ديكتاتور وأن الدولة كانت قائمة لخدمة الديكتاتور. وفقًا لـP54، لم يكن من المفترض أن تقوم المؤسسة التي خدم فيها أنور باعتقال المواطنين وتعذيبهم، لكن جميع الأجهزة كانت تعمل على حماية النظام.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور قد أخبر P54 بذلك، أو إذا كان P54 هو من قال ذلك. تدخّل محامي الدفاع بوكر قائلًا إنه يمكن أن يكون هناك خيار ثالث ولا ينبغي للقاضي فيدنير تقييد الخيارات. قالت رئيسة المحكمة كيربر لبوكر إنه يمكنه طرح أسئلته لاحقًا. أجاب بوكر أنه يريد أن يشير إلى أن القاضي فيدنير أعطى الشاهد خيارين فقط من الإجابات للاختيار من بينها. قال فيدنير إنه سيعيد صياغة سؤاله وسأل P54 كيف عرف ذلك. أوضح P54 أنه كان يعرف كل شيء "عن النظام". وأضاف P54 أنه كان في الجيش منذ عام 1983 وكان من عائلة عسكرية، ولديه اتصالات كثيرة وكان يعرف بشار [الأسد] شخصيًا. أوضح P54 كذلك أنه كان صحيحًا أنه طيار، لكنه كان يعرف أيضًا كيف تعمل قوات الأمن، والحرس الجمهوري، وإدارة المخابرات الجوية، وشعبة المخابرات العسكرية، والأمن السياسي. خلص P54 إلى أن تقييمه الشخصي كان دقيقًا. حتى بدون أن يخبره أنور بأي شيء، كان P54 يعرف كل شيء.

سأل فيدنير P54 عن آخر رتبة حملها قبل انشقاقه. قال P54 إنه كان عقيدًا.

لأغراض التوضيح، سأل القاضي فيدنير P54 ما إذا كانت الأقوال السابقة تستند إلى تجربته الخاصة وليست مستمدة من أنور. قال P54 "دعونا نفصّل [الإجابة]". وأخبر المحكمة أنه إذا كان القاضي فيدنير يرغب في معرفة ما إذا كان أنور قد أدلى بإفادة بشأن قضية معينة، فإن P54 كان سيقول ذلك.

أشار فيدنير إلى أن P54 قال إن مهام أنور في جهاز المخابرات كانت مماثلة لما يحدث في كل دولة أخرى. سأل فيدنير P54 كيف عرف ذلك. قال P54 إنه يعرف لأنه كان جزءًا من هذا النظام وينحدر من عائلة كانت جزءًا من النظام الحاكم.

سأل فيدنير P54 إذا كان يعرف ما الذي كان أنور يفعله في هذا النظام؛ وإذا كان يعرف، فكيف يعرف ذلك. قال P54 إنه كان يعرف كل هذا بدون أنور [بدون أن يخبره أنور بذلك]. فمن يعمل محققًا في أمن الدولة وظيفته التحقيق.

خلص فيدنير إلى أن المعلومات التي قدمها P54 إلى المحكمة للتو كانت معروفة لـP54 دون أن يخبره أنور بها. سأل فيدنير P54 إذا كان قد سأل أنور عنها رغم ذلك. قال P54 إنه سأل [أنور] الذي أخبر P54 عن حالته النفسية وحجم الانتهاكات والتعذيب. أوضح

P54 كذلك أن [التعذيب] حدث أيضًا "في الظروف العادية" قبل عام 2011. في ذلك الوقت، كان التعذيب يُستخدم لانتزاع المعلومات من المشتبه بهم. ولكن بعد عام 2011، كان وسيلة للانتقام. كان احتمال وفاة شخص تحت التعذيب قبل عام 2011 [هامشيًا] ولكن بعد 2011، بلغت النسبة حوالي 80%.

أراد فيدنير توضيح ما إذا كانت هذه أقوال أنور. فأكد P54 ذلك، وقال إن ذلك جاء من المحادثات التي أجراها مع أنور، وأن P54 كان يعرف ذلك أيضًا.

سأل فيدنير P54 ماذا قال أنور عن حالته النفسية. أوضح P54 أن [أنور] قال إن حالته النفسية كانت سيئة وأنه لم يكن قادرًا على فعل أي شيء أو وقف هذه السياسة. وأضاف P54 أنه يعرف أنه لم يكن باستطاعة أنور ولا رئيسه ولا رئيس رئيسه وقف هذه السياسة.

سأل فيدنير P54 كيف عرف ذلك. قال P54 إنه كان جزءًا من النظام.

أراد فيدنير أيضًا معرفة عدد المرات التي تحدث فيها P54 مع أنور عندما كانا في الأردن. قال P54 إنهما تحدثا في الطريق بعد خروج [أنور] [من شعبة المخابرات العسكرية]. كما التقى P54 أنور في اليوم [التالي]، والتقاه لاحقًا، في لقاء ثالث، كان [أنور] متنكرًا وخائفًا. عندما سأل P54 أنور عن سبب تصرفه بهذه الطريقة، قال إنه يخشى "أنهم" سيغتالونه. عزا P54 ذلك إلى حقيقة أن [أنور] كان يعرف الجهة التي كان يعمل لديها وبالتالي كان يشعر بالخوف.

سأل فيدنير P54 إذا كان يعرف ما إذا كان أنور قد ساعد المعارضة السورية أو عمل معها في الأردن. أوضح P54 أنه بنفسه كان معنيًا في موقف واحد: الطريق الذي كان يسلكه المدنيون عندما كانوا يغادرون سوريا [إلى الأردن كلاجئين] كان خطيرًا. وبما أن أنور كان آخر ضابط [انشق في ذلك الوقت] فقد قام، وبمساعدة من السلطات الأردنية، برسم طريق آمن للناس للمغادرة. خلص P54 إلى أن [أنور] ساعدهم، لأنه اقترح استخدام طريق صحراوي شرقي السويداء، مما ساعد المعارضة وقلل من عدد الضحايا أثناء النزوح.

سأل فيدنير ما إذا كان الطريق في سوريا أو الأردن. [يبدو أن P54 أساء فهم السؤال]. قال P54 إنه في الأردن [على ما يبدو أنه أشار إلى المكان الذي كان أنور يساعد المعارضة منه]. ومضى P54 يشرح أنه في عام 2013، تعرض النازحون إلى كمائن وقتل من قبل النظام. "نحن" [المعارضة] كنا نبحث عن طريق آمن خالٍ من معسكرات الجيش. نظرًا لأن أنور كان آخر ضابط انشق، "طلبنا" مساعدته في رسم الطريق وانخفض عدد الإصابات بالفعل. قال P54 إن 40 إلى 50 شخصًا قُتلوا كل يوم قبل ذلك. لكن المسار الذي وفره أنور تجنب العديد من القطاعات العسكرية.

أراد فيدنير تأكيد ما إذا كان P54 يتحدث عن طريق من سوريا إلى الأردن. فأكّد P54 ذلك.

سأل فيدنير P54 ما الذي فعله أنور بالضبط. أوضح P54 أن [أنور] زودهم بأكثر الطرق أمانًا للمغادرة. وفقًا لـP54، وصل أنور بأمان لأنه كان ضابطًا وذكيًا. غير أن المدنيين العاديين لا يعرفون كيفية اختيار ذلك [الطريق].

سأل فيدنير عمّا إذا كان P54 يعرف عن هذه الحالة من أنور. قال P54 إنه طلب بنفسه من [أنور] رسم الخريطة، وتم إنشاء الطريق بمساعدة المخابرات الأردنية. وذكر P54 أنهم كانوا قلقين بشأن الجانب الإنساني وأرادوا تجنّب وقوع إصابات. في الواقع، ساعدهم أنور على القيام بذلك. قال P54 إنه فيما يتعلق بالجزء الثاني من السؤال بشأن المعارضة، لم تكن لديه فكرة عمّا قدمه أنور للمعارضة، لأن P54 لم يكن عضوًا في المعارضة.

فيما يتعلق بالمساعدة التي قدمها أنور، أراد القاضي فيدنير التفريق بين المعلومات التي حصل عليها P54 من أنور في هذا الصدد، والمعلومات التي حصل عليها P54 بناءً على تجاربه الخاصة. سأل فيدنير P54 إذا كان قد طلب المساعدة من أنور وماذا كان جواب أنور. قال P54 إننا "فتحنا" الخريطة، و"هذا" [كان P54 يوضح ويشير إلى الطاولة أمامه] هو مقر المخابرات الأردنية. طلبنا من أنور تحديد الطريق الذي سلكه للوصول بسلام إلى الأردن.

سأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك قد حدث في المخابرات الأردنية. فأكّد P54 ذلك، وأضاف أنه قبل أسبوع من رسم الخريطة، قُتل 280 شخصًا على طول الطريق.

سأل فيدنير P54 كيف يصف العلاقة بينه وبين أنور؛ هل كانت ودية أم صداقة. قال P54 إنه لم يكن يعرف أنور قبل عيد الميلاد عام 2012 وكان لديه نفس الشكوك القوية تجاه أنور التي يشعر بها أي سوري تجاه الأشخاص الذين يعملون في المخابرات، على الرغم من أن P54 كان ضابطًا في الجيش. لكن حتى عام 2011، لم نكن "نحن" [الجيش] متورطين في تعذيب الناس.

أراد فيدنير معرفة "مَن" [لم يحدد ما كان يشير إليه]. قال P54 "الجيش" ومضى يشرح أنه بعد 2011، أصبحت كل الأجهزة متشابهة: الجيش والشرطة والمخابرات. كلهم اعتقلوا وعذبوا [الناس]، وحتى الجمارك كانت متورطة.

استجواب من قبل الادّعاء العام

سألت المدعي العام بولتس P54 إذا كان يعرف كيف انشق أنور وما إذا كان شخص ما قد ساعده. قال P54 إن [أنور] تلقى المساعدة بلا شك، لكنه لم يسأله عن الجهة التي ساعدته. قال [أنور] لـP54 فقط إنه كانت لديه محاولة فاشلة [للانشقاق] عبر الزبداني وكانت الوجهة لبنان. غير أن P54 لم يعرف سبب عدم نجاحها. وفقًا لـP54، أخبر أنور P54 أن الاتفاق ينص على ألا تكون عائلته معه. وأوضح P54 كذلك أنه كان هناك بالتأكيد تعاون في الأردن من المعارضة السورية الذين تطوعوا لنقل الضباط. فقد اختبر P54 هذا الدعم بنفسه. وفقًا لـP54، كان السكان المحليون يشعرون بالسعادة عندما ينشق ضابط سوري. لذلك، تطوعوا للمساعدة، من أجل ترسيخ موقفهم كجزء من المعارضة.

فيما يتعلق بمحاولة أنور الفاشلة للانشقاق، سألت بولتس P54 إذا كان يعلم بهذا لأن أنور أخبره أو إذا كان يعرف من مكان آخر. قال P54 "لا"، كان [أنور] من أخبره بذلك.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل محامي الدفاع بوكر P54 عن دوره في المخابرات الأردنية. قال P54 إن دوره كان دور ضابط منشق عارض ما كان يفعله النظام. كان عمله بأكمله ذا طبيعة إنسانية تمثّل في التخفيف من معاناة الناس. أضاف P54 أنه لم يكن على صلة بالسياسة ولا بالنزاع المسلح الذي لم يشارك فيه.

سأل بوكر عمّا إذا كان P54 يعمل مع المخابرات الأردنية. نفى P54 ذلك، وقال إنه لن يعمل مع أي جهاز مخابرات.

سأل بوكر عمّا إذا كان P54 قد اصطحب أنور من الحدود. فأكّد P54 ذلك، قائلًا إنه ذهب إلى الحدود واصطحبه.

سأل بوكر إذا كان أنور قد رسم مسار الطريق. فأكّد P54 ذلك.

استنتج بوكر أن هذا يعني أن P54 وأنور التقيا فقط وأن P54 لم يصطحب أنور. أوضحت القاضي كيربر أن P54 اصطحب أنور قبل أن يتم رسم مسار الطريق.

مشيرًا إلى الاستنتاج بأن P54 قد اصطحب أنور قبل أن يُقدّم الأخير الخريطة، سأل بوكر كيف ساعد P54 أنور. قال P54 إنه حصل على معلومات حول رغبة أنور في الانشقاق قبل أشهر من وصول أنور إلى الأردن. لذلك طلب P54 من المخابرات الأردنية إبلاغه بمجرد وصول أنور. أبلغت المخابرات P54 في ذلك الوقت وعندما وصل أنور إلى الحدود، ذهب P54 لاصطحابه. وصف P54 كذلك أن الموقف الذي قام فيه أنور بالمساعدة في إنشاء الخريطة حدث بعد 20 يومًا من دخول أنور [رسلان] إلى الأردن. عادة يدخل الضباط من معبر نصيب، من القرى، ولكن كانت هناك نقاط تفتيش للجيش وحرس حدود. أوضح P54 أن هجومًا كبيرًا وغارات تم شنّها على الغوطة بعد ذلك، وأغلِقت الطرقات. لذلك "كنا" بحاجة إلى طريق صحراوي بدون نقاط تفتيش ونقاط عسكرية. وفقًا لـP54، ساعد أنور بالفعل في هذا الصدد.

ذكر بوكر أن P54 استخدم ضمير الجماعة في "كنا"، وسأله عمّن يقصد بذلك. قال P54 إن ضمير الجماعة يعود على الأشخاص الذين كانوا يشعرون بالقلق على المدنيين والعُزّل، "نحن" مع السلطات الأردنية.

بعد تذكير P54 بالتفريق بين تجاربه الخاصة وأقوال أنور، سأل بوكر P54 عمّا إذا كان أنور يحمل معه "أشياء" مهمة عندما جاء من سوريا إلى الأردن. قال P54 إن [أنور] كان معه أشياء مهمة، لكن P54 لم يطلب من أنور إلقاء نظرة عليها، ولم يكن مهتمًا بإلقاء نظرة عليها.

سأل بوكر ما الذي كان أنور يحمله معه. قال P54 إن أنور كان لديه "أشياء ومعلومات".

سأل بوكر P54 عمّا إذا كان قد رأى هذه الأشياء المهمة أم أن أنور أخبره عنها. قال P54 إنه عندما ذهب P54 وأنور لرسم الخريطة، كان أنور يحمل أوراقًا معه. افترض P54 أن أنور ربما اعتقد أن الاجتماع كان حول الأشياء المهمة التي كان بحوزته. لكن عندما أخبره P54 أن الغرض من الاجتماع هو إنشاء طريق آمن، ترك أنور الأشياء في السيارة، ولم يطلب P54 من أنور إلقاء نظرة عليها، ولم يكن مهتمًا بإلقاء نظرة عليها.

سأل بوكر عمّا إذا كان أنور قد ترك الأشياء في السيارة. قال P54 إن أنور ترك بعض الأوراق، ملفًا.

سأل بوكر عمّا إذا كان أنور قد تركه في سيارة P54. قال P54 نعم، في سيارته.

سأل بوكر عمّا إذا كانت هناك اجتماعات أخرى مع أنور في المخابرات الأردنية. أوضح P54 أن ما وصفه هو الاجتماع الوحيد الذي عقده أنور مع المخابرات بمشاركة P54. غير أن P54 كان على يقين من أن أنور تعاون مع المخابرات الأردنية وقدم معلومات. بدون وجود P54.

سأل بوكر لماذا كان P54 متأكدًا جدًا من ذلك. قال P54 إنه علم بذلك من الوسيط، حيث كان مسؤول ملف سوريا في المخابرات الأردنية هو الذي أخبر .P54

قال بوكر إن الترجمة غير واضحة وطلب تكرار الإجابة. كرر P54 إجابته قائلًا إن أنور تعاون مع المخابرات الأردنية. قال مسؤول ملف سوريا في المخابرات الأردنية لـP54 إن لدى أنور أشياء مهمة في حوزته لكن P54 لم يسأله [لم يبيّن P54 ما إذا كان يشير إلى مسؤول الملف أم إلى أنور].

قال بوكر إنه لا يفهم من هو المقصود بـ"مسؤول ملف سوريا في المخابرات الأردنية". [كان هناك بعض الالتباس حول ترجمة المكتب/الملف/القضية/القسم، لذلك تدخل مترجم المحكمة الآخر وأوضح المعنى].

أكد بوكر أنه فهم الآن معنى "مسؤول ملف سوريا في المخابرات الأردنية" وأشار إلى أنه كان هناك ملف مماثل في ألمانيا أيضًا. أوضح P54 أن الأردن من الدول المجاورة لسوريا، وفي ذلك الوقت كان هناك أكثر من مليون لاجئ غير نظامي [في الأردن]. لذلك قامت دائرة المخابرات العامة [الأردنية] (وليس المدير العام) بتعيين عقيد ليكون مسؤولًا عن ملف سوريا فيما يتعلق بجميع الجوانب.

سأل بوكر عمّا إذا كان P54 يتحدث عن ملف سوريا في المخابرات الأردنية. [فكرر المترجم ما قصده بـ"الملف السوري"]. [لخص محامي المدعين د. كروكر وأوضح أن شخصًا في المخابرات الأردنية كان مسؤولًا عن الشؤون السورية في الأردن].

أراد بوكر معرفة ما إذا كان صحيحًا أن شخصًا يُدعى [PW1_97] يعيش حاليًا في [حُجبت المعلومات]. فأكّد P54 ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان P54 يعرف اسم الشارع الذي يعيش فيه هذا الشخص. نفى P54 ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان P54 يعرف عنوان بريده الإلكتروني. قال P54 إن لديه رقم هاتفه وحسابه على الفيسبوك.

سأل بوكر عمّا إذا كان بإمكان P54 مشاركة هذه المعلومات مع محامي الدفاع، إما في هذه اللحظة بالذات أو بعد نهاية الجلسة. سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P54 إذا كانت لديه هذه المعلومات على هاتفه المحمول الذي تركه خارج قاعة المحكمة. قال P54 إنه يمكنه إرسال رقم الهاتف لاحقًا، لأنه لم يكن لديه أي شيء على الهاتف الذي كان يحمله معه. أخبر بوكر P54 أنه سيعطيه بطاقة العمل الخاصة به وسيكون ممتنًا إذا كان بإمكان P54 إرسال المعلومات إليه عبر البريد الإلكتروني.

***

[استراحة لمدة 30 دقيقة]

[تبادل المترجمون الفوريون الأدوار]

***

سأل محامي الدفاع فراتسكي P54 عن طائفته. قال P54 إنه كان سُنيًا.

سأل فراتسكي P54 إذا كان بإمكانه أن يشرح للمحكمة التفاعلات بين السُنة والعلويين داخل النظام السوري. أراد P54 معرفة الجانب الذي يشير إليه فراتسكي: الجانب الاجتماعي أو [القوات] العسكرية أو الأمنية.

قال فراتسكي إنه كان مهتمًا بالأجهزة الأمنية. أوضح P54 أن العلويين كانوا يهيمنون على الأجهزة الأمنية. ولكن كانت هناك درجات مختلفة حتى داخل نفس الطائفة. وفقًا لـP54، تتكون الطائفة العلوية من قبائل، "الذي لم يكن شيئًا ثابتًا: على سبيل المثال، قبيلة كلبية...إلخ".

أراد فراتسكي من P54 توضيح ما إذا كان العلويون يشكلون 10% من السكان السوريين بينما كانوا يسيطرون على الدولة. فأكّد P54 ذلك.

سأل فراتسكي P54 عن مدى صعوبة عمل شخص سُنّي في المخابرات. قال P54 إنه كانت هناك صعوبات. كان هناك نظام سياسي، وإذا كان المرء منخرطًا في هذا النظام وملتزمًا به، فلن يواجه مشكلة.

أراد فراتسكي أن يعرف من كان له سلطة أكبر في اتخاذ القرار في سيناريو يكون فيه شخص سُنّي أعلى مرتبة من شخص علوي. قال P54 فيما يتعلق بالأهمية: حتى لو كان أنور علويًا، فلن يُسمح له بأن يتمتع بعقلية مختلفة. إن الطائفية موجودة بشكل واضح في الأجهزة الأمنية، فجوهر نظام الشرطة لا علاقة له بالأديان. وفقًا لـP54، حتى لو كان المعارض علويًا أو مسيحيًا أو سُنًا، فسيظل يتعرض للإبادة لمجرّد معارضته للنظام، أي فيما يتعلق بالقيادة العليا. فيما يتعلق بالضباط دون المستويات الرفيعة لصنع القرار، أوضح P54 أنه قد يتمتع العلويون بسلطة أكبر.

أراد فراتسكي أن يعرف ما إذا كان P54 يعرف حافظ مخلوف. قال P54 إنه يعرفه شخصيًا.

سأل فراتسكي عن دور حافظ مخلوف في النظام السوري. قال P54 إنه كان من بين "الدائرة المقربة" نتيجة لعلاقة القرابة التي تربطه بالرئيس (وهو في الواقع ابن خاله) ولديه سلطة أكبر من سلطة مدير. قال P54 إن في إحدى المناسبات عندما كان في سوريا: كان حافظ [مخلوف] يحمل نفس رتبة P54 (عقيد)، لكن أوامره كانت مُلزمة لـ[علي] مملوك وديب [زيتون] وحتى لوزير الدفاع، فقط

بسبب قربه من الرئيس. وفقًا لـP54، كان منصب حافظ الفعلي هو رئيس قسم من بين مئات الأقسام [الأخرى]. مثل دور ماهر الأسد الذي كان قائدًا لفرقة [جيش] من بين مائة فرقة [أخرى]. أوضح P54 للمحكمة أن حافظ مخلوف، رغم ذلك، اتخذ قرارات ووسع سلطاته لتشمل [القطاعات] المدنية: رئيس الوزراء والاقتصاد [...إلخ]. خلص P54 إلى أن حافظ مخلوف كان عضوًا في "الدائرة المقرّبة".

سأل فراتسكي P54 إذا كان يعرف مناف طلاس. قال P54 إنه [حُجبت المعلومات]. "كان رئيس الحرس الجمهوري، وصديقًا لرئيس الجمهورية، ونجل "نائب رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع" الأسبق اللواء مصطفى طلاس، وصديق بشار [الأسد]."

وفي إشارة إلى أن مناف طلاس كان صديقًا للأسد، سأل فراتسكي P54 ما إذا كانت العلاقة بينهما قد تغيرت. قال P54 إنها تغيرت منذ أحداث الثورة. حيث كان لمناف رأي مختلف في استخدام الجيش والعنف وكان ضد الحل الأمني بشكل عام. ونصح مناف بشارًا بإيجاد حل مختلف لكنه لم يستمع إليه. ثم ترك النظام وانشق.

[حُجبت المعلومات]

سأل فراتسكي عمّا إذا كان هناك خلاف بين حافظ مخلوف ومناف طلاس عام 2011. فأكّد P54 ذلك، وقال إنه كان هناك خلاف بين حافظ [مخلوف] ومناف طلاس، وبين مناف وماهر [الأسد] أيضًا.

أراد فراتسكي أن يعرف سبب الخلاف. قال P54 إن الأمر يتعلق بالحل الأمني الذي عارضه مناف. حيث كلّف الرئيس مناف بمقابلة وفود من دوما وإيجاد "حل منطقي" معهم وتلبية مطالبهم المعيشية والإدارية. وبحسب P54، تفاجأ مناف بقيام حافظ [مخلوف] باعتقال الوفود لدى مغادرتهم من عند مناف. وقُتِل بعضهم في مقر الفرقة الرابعة. وصف P54 أن مناف فهم أن هناك تيارا آخر هو "الصقور" الذي أثر بشكل كامل على الرئيس وواصل تطبيق الحل الأمني. وقبل أن ينشق، استقال مناف ولم يقم بتنفيذ الأوامر. كان قادرًا على الرفض والقول "لم يعد بإمكاني [القيام بذلك]" بفضل تاريخه الشخصي. ولكن وفقًا لـP54، كان من الممكن قتل شخص مثل أنور [لعصيانه]، كما كان سيحدث لـP54 تمامًا.

سأل فراتسكي P54 إذا كان مناف طلاس موضع ثقة من قبل المخابرات الفرنسية. [سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان أنور يتلقّى الترجمة الفورية لأنه بدا وكأنه ينتظر شيئًا ما]. سأل P54 عمّا إذا كان فراتسكي يقصد الوقت قبل أن ينشق مناف. [تداخلت ترجمة السؤال وإجابة الشاهد.]

طلبت القاضي كيربر من مترجم المحكمة المسؤول عن الترجمة من الألمانية إلى العربية التوقف عن الترجمة وطلبت من مترجم أنور الشخصي البدء في الترجمة له وطلبت من مترجم المحكمة الجالس بجانب الشاهد الترجمة من الألمانية إلى العربية حتى نهاية الجلسة.

قال فراتسكي إنه كان يشير إلى سياق انشقاق مناف. سأل عمّا إذا كان مناف قد أخبر P54 شيئًا عن الحصول على مساعدة من المخابرات الفرنسية. قال P54 "بالطبع".

سأل فراتسكي P54 إذا كان بإمكانه مشاركة عنوان مناف طلاس مع محامي الدفاع. قال P54 إنه يمكنه إثارة المسألة مع مناف شخصيًا، لكنه لا يعرف أنور. وأضاف P54 أنه إذا كانت الشهادة سياسية ومسألة رأي عام، فما هي الفوائد التي ستعود عليها لهذه المحاكمة؟ أضاف P54 أنه يمكنه مشاركة رقم هاتف مناف طلاس.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان يمكنه الحصول على رقم الهاتف على الفور. سألت القاضي كيربر ما إذا كان P54 يحفظ الرقم عن ظهر قلب. نفى P54 ذلك وقال إن الرقم محفوظ على هاتفه.

قال فراتسكي إنه يمكنه الحصول على الرقم لاحقًا واستمر في التساؤل عمّا إذا كان P54 يعرف [حُجبت المعلومات]. نفى P54 ذلك.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P54 يعرف PW5_100. نفى P54 ذلك.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P54 يعرف [حُجبت المعلومات]. قال P54 أن هذا الشخص كان ضابطًا منشقًا شارك في النزاع المسلح. كان قائدًا عسكريًا في منطقة حلب وهو حاليا [حُجبت المعلومات]. خلص P54 إلى أن هذا هو كل ما يعرفه عن هذا الشخص.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان لدى P54 رقم هاتف ذلك الشخص. قال P54 إنه يمكنه الحصول عليه.

سأل فراتسكي ما إذا كان P54 يعرف خالد الحلبي. فأكّد P54 ذلك.

سأل فراتسكي ما الذي كان P54 يعرفه عنه. قال P54 إنه كان رئيس فرع أمن الدولة، والمخابرات في مدينة الرقة، والتقى به P54 في الأردن. وإنه حاليًا موجود في دولة أوروبية، ربما النمسا.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان هذا الشخص يعرف أنور. فأكّد P54 ذلك.

سأل فراتسكي P54 إذا كان هو وخالد تحدثا عن أنور. فأكّد P54 ذلك.

أراد فراتسكي أن يعرف ما الذي قاله خالد. قال P54 إن دعوى قضائية أقيمت ضد خالد قبل أنور وتمت مقاضاته أيضًا.

سأل فراتسكي أين حدث ذلك. افترض P54 أن ذلك حدث في البلد الذي كان يقيم فيه، في أوروبا.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P54 يشير إلى نفس الدولة الأوروبية التي ذكرها عندما قال إن خالد قد يكون في النمسا. فأكّد P54 ذلك.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان لدى P54 رقم هاتف خالد. نفى P54 ذلك، وقال إنه يمكنه الحصول على الرقم.

استجواب من قبل محامي المدعين

سأل محامي المدعين شارمر ما إذا كان P54 قد انشقّ في تموز/يوليو 2012. فأكّد P54 ذلك.

سأل شارمر متى اتصل P54 بالمخابرات الأردنية لأول مرة بعد وصوله إلى الأردن. قال P54 إن ذلك تم "على الفور".

تساءل شارمر عن المدة التي انقضت بين أول اتصال لـP54 مع المخابرات الأردنية وأول لقاء لأنور معهم. قال P54 إنه [نفسه] دخل الأردن في تموز/يوليو. كان الإجراء في الأردن أن الأردنيين أرادوا [استجواب] كل ضابط منشق عن المخابرات [السورية]، وحتى الأمريكيون أرادوا استجوابهم أيضًا، وهذا أمر لا مفر منه. أوضح P54 أن أنور انشق في كانون الأول/ديسمبر، وبالتالي كانت هناك فترة ستة أشهر بين انشقاق كل منهما. كما ذكر P54 أن ضابط المخابرات الأردني قال إن أنور قدّم معلومات مفيدة في كانون الثاني/يناير 2013. غير أن P54 لم يعرف محتوى هذه المعلومات. ثم تعاون أنور مع المعارضة السياسية وكان منخرطًا [مع المعارضة] حتى سافر أنور إلى جنيف، ومنذ ذلك الحين لم يكن لدى P54 أي اتصال به ولم يتابع ما كان يفعله أنور، لأن P54 لم يكن منخرطًا مع المعارضة.

أشار شارمر إلى أن P54 قال إن أول اتصال بين المخابرات الأردنية وأنور حدث على الحدود. أراد شارمر أن يعرف متى رأى P54 أنور لأول مرة. قال P54 إن المرة الأولى كانت في شعبة المخابرات العسكرية في المفرق، بعد أن "انتهوا" منه [أنور] وتأكدوا من أنه ضابط منشق. أوضح P54 أن جزءًا من مهام المخابرات العسكرية كان التأكد من أن الضباط المنشقين لم يُرسلوا من قبل النظام [السوري]. في ذلك الوقت، كان الأردنيون معادين للنظام [السوري]. كانوا قلقين من أعمال التخريب والانتقام [من قبل النظام السوري ضد اللاجئين أو الأردن]. وبالتالي، كانت مهمة المخابرات العسكرية التأكد من أن الشخص حقيقي ولم يسافر باسم مستعار. قال P54 إن المرء كان يتعرض لاستجوابات مطولة قد تستغرق أكثر من اثنتي عشرة ساعة. كان هذا لضمان عدم السماح لأي شخص يزعم ببساطة بأنه ضابط منشق بالدخول إلى البلد. وفقًا لـP54، كان في المعسكر حوالي 1,800 ضابط و6,000 جندي. انشق العديد من الجنود حاملين أسلحتهم، وكان من حق الأردن التحقق من هوية الشخص ومصادرة الأسلحة والتثبّت من صحة الوثائق. لذلك، لم تخبر المخابرات الأردنية P54 في نفس اللحظة التي دخل فيها أنور، بل بعد أن انتهوا منه. أوضح P54 أيضًا أن سببًا آخر لإبلاغ P54 هو أن أنور [رسلان] لم يكن يملك مالًا، وأن P54 دفع إيجار السكن لأنور في المرة الأولى [شهر].

سأل شارمر P54 إذا كان حاضرًا أثناء الاستجواب الأول حول عدم وجود نقود لدى أنور. أوضح P54 أن أنور لم يتم استجوابه بخصوص المال. وأضاف P54 أن العشرات من الضباط يدخلون الأردن كل يوم. بفضل علاقاته الشخصية، تمكن P54 من ترك إشعار في المخابرات الأردنية يطلب منهم إبلاغه حال وصول أنور إلى الأردن. قال P54 إن ذلك كان نتيجة حديثه مع PW2_97، لأن الضباط الذين انشقوا عن المخابرات كانوا قليلين، في حين كان عدد ضباط الجيش [المنشقين] كثيرا (حوالي 4,000). كان هذا هو سبب اهتمام P54 [بأنور].

أشار شارمر إلى أن ما فهمه هو أن P54 لم يكن حاضرًا أثناء استجواب أنور الأول. قال P54 لا، لم يكن حاضرًا.

استجواب من قبل الادّعاء العام

أشارت المدعي العام بولتس إلى قول P54 إنه كان يعلم قبل شهور من وصول أنور إلى الأردن أنه كان يريد الانشقاق. سألت بولتس عمّا إذا كان بإمكان P54 تحديد الفترة بين تلقي المعلومات وانشقاق أنور الفعلي. قال P54 إن الفترة كانت حوالي أربعة أشهر. وأضاف P54 أنه ربما تلقى معلومات عن رغبة أنور في الانشقاق في آب/أغسطس. ثم انشق أنور في كانون الأول/ديسمبر، ما يعني أنها كانت فترة أربعة أشهر.

أرادت بولتس معرفة المحتوى الدقيق لمعلومات P54. فقال P54 إنه علم "أن هناك عقيدًا في أمن الدولة، جهاز المخابرات، يريد الانشقاق". أوضح P54 أنه نظرًا لأنه كان هو نفسه منشقًا، فقد كان يعلم أن القرار كان حساسًا، مما يعني أنه إذا كان قد تم تسريبه، لكان ذلك سيكلف أنور حياته وحياة عائلته. كانت هذه هي الطريقة التي تلقى بها P54 المعلومات التي مفادها أن أنور كان ينوي الانشقاق. إن الافتراض الشخصي لـP54 هو أن أنور كان على اتصال بـPW2_97 أو شخص يثق به، وتم إيصال المعلومات إلى P54 الذي كان عليه الحفاظ عليها سرية، لأنه كان هناك بعض المعلومات حول [انشقاق] العديد من الأشخاص مثل [حُجِبت المعلومات]، الذي أرسل رسالة و"نحن" تحققنا من صحتها، لكن ذلك لم يحدث أبدًا [لم ينشق]، إما لأنه غير رأيه أو أنه لم يكن قادرًا على القيام بذلك.

سألت بولتس كيف يمكن لـP54 شخصيًا تقييم الغرض من مشاركة معلومات كهذه. قال P54 إنه بخصوص المعلومات، فإن أي شخص يدخل [الأردن] لن يحصل على أي عرض من السلطات الأردنية. وفقًا لـP54، فإن الأردن ليس ألمانيا [التي تساعد اللاجئين]. يمكن للسلطات الأردنية ببساطة أن تطلب من أنور النزول إلى الشارع، والخيار الوحيد المتاح هو البقاء في المخيم. لذلك تحدث PW2_97 مع P54 لعمل ترتيبات خاصة لأنور. ومن أجل الخروج من المخيم، احتاجت عائلة أنور إلى كفيل أردني كان عليه أن يوقع تعهدًا باستضافتهم ويكون مسؤولًا عنهم. بالإضافة إلى ذلك، كان على مدير المخيم الموافقة. قال P54 إن العديد من اللاجئين لم يتمكنوا من تأمين مثل هذه الإجراءات التي أخرت خروجهم من المخيم. ما فعله P54 من جانبه هو تأمين خروج أنور في اليوم التالي ولم يمكث في المخيم، وبقيت عائلته ليوم أو يومين فقط.

استجواب من قبل محامي المدعين

أشار محامي المدعين شولتس إلى أن P54 نفى العمل مع المخابرات الأردنية. فأكّد P54 ذلك.

سأل شولتس كيف تصرف P54 بالضبط كوسيط لأجهزة المخابرات الأردنية. قال P54 إنه كان ضيفًا محترمًا معهم. سألوه أسئلة عن أي ضابط يدخل [الأردن]. أوضح P54 أن هناك العديد من أسماء العائلات [السورية] الشائعة لدى السُنّة والشيعة والعلويين.[5] قال P54 إنه سُئل في الغالب عن ضباط. كان لدى السلطات الأردنية مخاوف أمنية وجدها P54 معقولة. أراد P54 تقديم المساعدة لأن هناك منفعة متبادلة: عدم السماح لشخص ينبغي ألّا يدخل من الحصول على مساعدة للدخول. غير أن هذا التعاون لم يكن عملًا ولم يكن ملزِمًا لـP54 بل كان تطوعًا.

سأل شولتس عمّا إذا كان P54 يعرف ما إذا كان أنور على اتصال بأجهزة مخابرات أخرى. قال P54 إنه ليس لديه معلومات في هذا الصدد.

أشار محامي المدعين د. كروكر إلى قول P54 إنه ينبغي عدم السماح لبعض الأشخاص بالدخول وسأل P54 عن هؤلاء الأشخاص. قال P54 إنه كان هناك قلق كبير بين المنشقين في البداية. حتى المكان الذي وُضِعوا فيه [ساهم في مخاوفهم، لأنه] كان هناك احتمال كبير أن يتم مهاجمتهم بالصواريخ [من قبل النظام السوري]. كان للأردن أيضًا مخاوف أمنية وكانت هناك سوابق لذلك: في عام 1982، هرب طياران إلى الأردن من المطار الذي كان يخدم فيه P54. وبما أن النظام السوري "بلطجي"، فقد أرسل مروحيات وقوات إلى مطار الأردن حيث هبط الطياران وأراد أن يعتقلهما في الأردن. قال P54 إن النظام السوري كان "مجنونًا". يمكن أن يستهدف المخيم الذي كان يؤوي 4,000 ضابط و6,000 جندي أو ينفذ عملية عسكرية ويرسل قوات إلى الخارج كما فعل في عام 1982. قال P54 إن السلطات الأردنية أرادت ضمان عدم تمكن أي شخص من تحديد الموقع الجغرافي [للمخيم]، أو اغتيال أحد، مع الأخذ في الاعتبار أنه كان هناك شخصيات رفيعة المستوى، على سبيل المثال: برتبة عماد ولواء ونائب رئيس أركان الجيش أو حتى رئيس الوزراء. خلص P54 إلى أننا كنا حريصين على عدم السماح لدخلاء بالتسلل إلى البلد.

سأل كروكر P54 عمّا حدث لتلك المجموعة من الأشخاص الذين قررت السلطات الأردنية عدم السماح لهم بالدخول. قال P54 إنهم أعيدوا إلى سوريا. تمت إعادتهم إلى المعبر الحدودي الرسمي.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل محامي الدفاع فراتسكي P54 عمّا إذا كان ذلك يعني أنه كان يساعد السلطات الأردنية في التحقق مما إذا كان الشخص جديرًا بالثقة. قال P54 إنه لم يكن هو فقط، وإنما كان جزءًا من تلك العملية فقط.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانت السلطات الأردنية قد أخذت معلومات عن المنشقين من P54 وآخرين. فأكّد P54 ذلك.

أعلنت القاضي كيربر عن استراحة قصيرة للسماح لـP54 بإحضار هاتفه قبل السماح له بالانصراف كشاهد.

عاد P54 وسلم ورقة للقاضي كيربر.

أشارت القاضي كيربر إلى أنه تم تزويد القضاة برقم هاتف مناف طلاس، و[حُجبت المعلومات]، وخالد الحلبي، وPW2_97.

سأل بوكر عمّا إذا كان بالإمكان مشاركة أرقام الهواتف الأخرى، وفيها رقم هاتف PW2_97، مع الدفاع. فأومأ P54 برأسه. قالت القاضي كيربر إن أرقام الهواتف ستتم مشاركتها.

سُمِح للشاهد P54 بالانصراف في الساعة 12:25 مساءً.

مسائل إدارية

[5] ملاحظة من مراقبة المحاكمة: لم يقدّم P54 شرحًا جيدًا. من المفترض أنه أشار إلى أنه كان قادرًا على التعرف على خلفية شخص بناء على اسمه.

أعلن محامي الدفاع بوكر أن الدفاع لديه طلبان للحصول على أدلة إضافية.

[فيما يلي إعادة صياغة لطلبي الدفاع، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

طلب الدفاع استدعاء أحمد الجربا [PW1_97] كشاهد

1) *كان PW1_97 رئيس ائتلاف المعارضة من 2013 إلى 2014. كان يعارض حافظ الأسد. اعتُقِل PW1_97 وعائلته في عام 1996 عندما التقى شقيقه أنور في الفرع 285. سيدلي PW1_97 بشهاد مفادها أن أنور كان ودودًا معه في ذلك الوقت وساعد في إطلاق سراح ثلاثة من أقاربه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لـPW1_97 أن يشهد على أنشطة أنور لصالح المعارضة في تركيا، وأنه كان يعارض نظام بشار الأسد، وعمل لصالح المعارضة، على سبيل المثال من خلال وضع قوائم بيضاء وسوداء للضباط، وإصدار وثائق سفر، والكشف عن وجود صحفي كان يعمل في حزب الله، وإجراء بعض الدراسات الأمنية، ونحو ذلك.*
2) *سيُظهر هذا سلوك المتهم قبل وبعد وقت الجريمة، ويدحض أي شكوك بأنه هرب للعرض فقط، بينما كان لا يزال في الواقع يعمل لصالح النظام. وبحسب فايز سارة، تحدث PW1_97 مع السفير الأمريكي روبرت فورد عن أنور. وبالإضافة إلى ذلك، عمل PW1_97 مع الدكتور كمال اللبواني في جنيف.*
3) *يجب تخفيض متطلبات إمكانية الوصول إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج بموجب المادة 244 (5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لغرض هذه المحاكمة. تنظر هذه المحاكمة في الأفعال المرتكبة في الخارج والمعترف بها دوليًا. وإن الشهود الذين يعيشون في الخارج كانوا ولا يزالون الشأن اليومي في هذه المحاكمة. يجب زيادة جهود المحكمة في تحديد الحقيقة بموجب المادة 244 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. إن أشكالًا أخرى من الاستدعاء مثل المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني ممكنة وقد تم استخدامها في الماضي. تم إبلاغ PW1_97 من قبل الدفاع وهو على استعداد للإدلاء بشهادته، على الرغم من أنه يفضل الإدلاء بشهادته عبر الهاتف.*

طلب الدفاع استدعاء [PW2_97]، الذي يعيش حاليًا في [حُجبت المعلومات]، كشاهد

1) *سوف يدلي PW2_97 بشهادة مفادها أنه في وقت مبكر من صيف 2011، أعرب المتهم عن موقفه السلبي تجاه النظام ورغبته في الانشقاق. وعد PW2_97 بالمساعدة، لكن ذلك لم يحدث لأنه غادر متجها إلى [حُجبت المعلومات]. كان يعرف عن تعاطف أنور مع الثورة منذ البداية. بالإضافة إلى ذلك، يعرف PW2_97 أنه نقل/ذكر إلى أنور في عام 2011 ما بين 15 إلى 20 معتقلًا، وتم إطلاق سراحهم تبعًا لذلك.*
2) *يجب تخفيض متطلبات إمكانية الوصول إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج بموجب المادة 244 (5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لغرض هذه المحاكمة. تنظر هذه المحاكمة في الأفعال المرتكبة في الخارج والمعترف بها دوليًا. وإن الشهود الذين يعيشون في الخارج كانوا ولا يزالون الشأن اليومي في هذه المحاكمة. يجب زيادة جهود المحكمة في تحديد الحقيقة بموجب المادة 244 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. إن أشكالًا أخرى من الاستدعاء مثل المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني ممكنة وقد تم استخدامها في الماضي.*

طلب استدعاء [PW3_97]، الذي يعيش حاليًا في [حُجبت المعلومات]، كشاهد

1) *إن PW3_97، هو صحفي سوري، اعتُقِل في فرع الخطيب لمدة أربعة أيام. ويمكنه أن يدلي بشهادة مفادها أن المتهم عامله معاملة حسنة خلال هذه الفترة. تم إطلاق سراح PW3_97 في نهاية المطاف. ويعرف PW3_97 أيضًا P31 وسيشهد أن أنور سمح لوالدي P31 بإحضار طعام لـP31 إلى الفرع، وأن أنور سمح لـP31 بتناول هذا الطعام في مكتبه. ويتعارض هذا مع شهادة P31 الذي قال إنه تعرض للإهانة من قبل المتهم.*
2) *سوف تُظهر شهادة PW3_97 أن المتهم كان يحاول مساعدة أكبر عدد ممكن من المعتقلين. لم يكن المتهم مسؤولًا عن كل ما حدث في الفرع. أوضح PW3_97 لعائلة أنور أنه مستعد للإدلاء بشهادته في المحكمة.*

تلت رئيسة المحكمة كيربر قرار المحكمة الثاني.

[فيما يلي إعادة صياغة لقرار المحكمة، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

حكم المحكمة بشأن التصنيف القانوني للأفعال المنسوبة إلى المتهم

1 أ) *قال P20 إنه رأى أحد رفاقه المعتقلين ينزف من جرح دائري الشكل وأن هذا المعتقل توفي لاحقًا. من المحتمل أن يكون سبب وفاته عيارًا ناريًا، والذي يمكن أن يرقى إلى جريمة قتل بدوافع دنيئة، وفقًا للمادة 211 (2) الفقرة 4 من القانون الجنائي الألماني.*

1 ب) *ذكر P46 أن حالات وفاة حدثت في تموز/يوليو 2012: تم نقل جثة واحدة من الزنزانة، ثم توفي ثلاثة إلى أربعة معتقلين آخرين، وأدّى باقي المعتقلين صلاة الجنازة عليهم داخل الزنزانة. قال P46 كذلك إنه في غرفة في مستشفى حرستا، الذي كان يستقبل معتقلين من الفرع 251 فقط، توفي شخصان آخران. كان أحدهما يعاني من مشكلة سابقة في القلب وتوفي الآخر*

بسبب الغرغرينا بعد أن تعرّض لإصابة في الفرع. يمكن النظر بوجود قتل بدوافع دنيئة بموجب المادة 211 (2) الفقرة 4 من القانون الجنائي الألماني في أربع حالات، ويمكن أن يكون للحالة الخامسة سبب مختلف.

1 ج) قال P51 إنه أكّد وفاة شخصين بين نيسان/أبريل 2011 وحزيران/يونيو أو منتصف 2012. وقد يرقى هذا إلى جريمة وفقًا للمادة 211 (2) الفقرة 4 من القانون الجنائي الألماني في حالتين.

1 د) عندما يذكر شهود مختلفون حدوث حالات وفاة خلال نفس الإطار الزمني، تُبدّد المحكمة أي شك لصالح المتهم، على افتراض أن الجثث كانت متطابقة وذات صلة بنفس الحالة. كما ذكرنا سابقًا، لا ينطبق تقييد الأفعال التي تتم محاكمتها على المدعين الذين انضموا إلى القضية بموجب المادة 395 (5) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. لذلك، فإن الإدانة بموجب القانون الجنائي الألماني ممكنة في الحالات التالية:

أ) قال P51 إنه تعرض للضرب على أخمص قدميه، وهذا يمكن أن يرقى إلى المادتين 223، 224 (1) الفقرة رقم 2، 239 (3) الفقرة رقم 1 من القانون الجنائي الألماني.
ب) قال P48 إنه تعرض للضرب بكابل من أربعة أسلاك، وهذا يمكن أن يرقى إلى المادتين 223، 224 (1) الفقرة رقم 2 من القانون الجنائي الألماني.
ج) قال P47 إنه تعرض للضرب بالكابلات وأعقاب البنادق وتعرّض لتهديد بالقتل، وقد يرقى هذا إلى المادتين 223، 224 (1) الفقرة رقم 2، و239 (3) الفقرة رقم 1، و239ب من القانون الجنائي الألماني.
د) قال P46 إنه تعرض للضرب بالكابلات والأنابيب، وتم وضع كيس بلاستيكي فوق رأسه ثم أشعلت النار بالكيس، وكانت هناك محاولة لإدخال شيء في فتحة شرجه، وهذا يمكن أن يرقى إلى المادتين 223، 224 (1) الفقرة رقم 2، و239 (3) الفقرة رقم 1 من القانون الجنائي الألماني والمادة 177 (1) الفقرتان 1+3 من القانون الجنائي الألماني [الإصدار القديم].
ه) قال P44 إنه لم يتعرض للإيذاء، غير أن ظروف السجن العامة التي وصفها يمكن أن ترقى إلى المادة 223 من القانون الجنائي الألماني.
و) قالت P42 إنها تعرضت للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية، وإن أحد الحراس وضع رأسها بين رجليه، وقد يرقى هذا إلى المادتين 223، 224 (1) الفقرة رقم 2 من القانون الجنائي الألماني والمادة 177 (1) الفقرتان 1+3 من القانون الجنائي الألماني [الإصدار القديم] والمادة 174أ من القانون الجنائي الألماني [الإصدار القديم].

كما ذُكِر سابقًا في 21 تموز/يوليو، يتم النظر في جرائم التعذيب والحرمان الشديد من الحرية كما وردت بموجب المادة 7 (1) الفقرتان 5 + 9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. وصف العديد من المدّعين الشروط المسبقة اللازمة لذلك. في الحالتين (د) و(و) يتم النظر في وجود اعتداء جنسي. لا يرى القضاة أنه من الضروري إضافة المادة 7 (1) الفقرة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي [الاختفاء القسري] للتهم.

<u>قرار المحكمة برفض طلب الحصول على أدلة سبق تقديمه من قبل محامي المدعين</u>

تم رفض الطلب الذي تقدّم به محامو الادّعاء بانز وكروكر وشارمر [تقرير المحاكمة رقم 46، اليوم 92] استدعاء فاضل عبد الغني ومريم الحلاق وتلاوة العديد من تقارير الأمم المتحدة وغيرها.

لقد ثبت بالفعل أن اعتقال الأفراد دون إبلاغ أي شخص بمكان وجودهم يشكل جزءًا من استراتيجية النظام. هذا ما أكّده غالبية الشهود. ومع ذلك، فإن دوافع الدولة ليست مهمة. إن الأمر المهم يقتصر على دوافع مرتكب الجريمة/الجاني بصفته الفردية.

<u>قرار المحكمة برفض طلبات الحصول على أدلة سبق تقديمها من قبل الدفاع</u>

تم رفض طلب الدفاع [تقرير المحاكمة رقم 46، اليوم 93] لاستدعاء PW3_93، الذي يعيش حاليًا في [حُجِبت المعلومات].

لم يتم توضيح طبيعة عمل PW3_93، أو أين كان يعمل، أو متى كان يعمل هناك. إن أجهزة المخابرات هي عبارة عن نظام كبير له العديد من الفروع. لذلك لا يمكن الافتراض أن PW3_93 كان يعرف ببساطة أي شيء عمّا كان عليه الفرع 251 خلال الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام ذات الصلة لهذه القضية بالذات.

كما لا يوجد هناك رابط. إذ لم يتم تحديد مكان ولا وقت اعتقال PW3_93 في طلب الدفاع. كما لا يذكر الطلب ما إذا كان PW3_93 قد التقى بالمتهم قبل انشقاقه أو كيف يعرف PW3_93 أي شيء عن آراء المتهم أو عن كيفية معاملة المتهم للمعتقلين. كما لم يُذكر كيف ساعد المتهم بالضبط PW3_93 ولا أين ومتى حدثت هذه المساعدة المزعومة.

قام القضاة بتقييم طلب الدفاع بموجب المادة 244 (5) ق 2 قانون الإجراءات الجنائية الألماني، وذلك بالموازنة بين وجود صلة والقيمة الإثباتية المتوقعة لشهادة PW3_93 إزاء الجهود المؤسسية لاستدعائه. تُعتبر القيمة الإثباتية منخفضة. ليس من الواضح ما هي المعلومات ومقدار المعلومات التي سيقدّمها PW3_93. إن حقيقة إطلاق سراح PW3_93 بسرعة يمكن أن تُظهر فقط أن المتهم كان على استعداد لمساعدة معتقلين أفراد. ومن المعروف للمحكمة أيضًا أنه كان على اتصال بالمعارضة وأشخاص مثل كمال

اللبواني ورياض سيف. لا يعيش PW3_93 في الاتحاد الأوروبي وبالتالي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال طلب رسمي للمساعدة القانونية موجه إلى تركيا. ولكن من خلال إجراء الاستفسارات ذات الصلة، علم القضاة أن طلب المساعدة القانونية إلى تركيا يستغرق ما لا يقل عن أربعة إلى ستة أشهر حتى تتم معالجته، وربما فترة أطول. حيث لا يزال هناك طلب معلق قُدّم إلى تركيا منذ عام 2019. وفقًا للتقديرات الحالية، سينتهي الحصول على الأدلة في تشرين الأول/أكتوبر وإن استدعاء PW3_93 من شأنه أن يؤدي إلى إطالة هذه المدة بشكل كبير. لا يمكن إجراء شهادة بالصوت والصورة لأنه من الضروري الحصول على الانطباع الشخصي لـPW3_93.

<u>قرار المحكمة بخصوص طلبات الحصول على أدلة سبق تقديمها من قبل الدفاع</u>

تم رفض طلب الدفاع [تقرير المحاكمة رقم 47، اليوم 95] لاستدعاء PW1_95، الذي عمل رئيسًا لـ[حُجبت المعلومات].

إن القيمة الإثباتية لشهادة PW1_95 منخفضة جدًا، وهي قريبة من كونها غير ذات صلة. [أشار القضاة إلى بيان المدعي العام في 6 تشرين الأول/أكتوبر [تقرير المحاكمة رقم 48]. وخلصت المحكمة كذلك إلى أن المتهم ربما كان ببساطة غير راغب في مساعدة PW1_95 واستخدم عجزه المزعوم كذريعة. وحتى لو كان المتهم عاجزًا بالفعل في هذا الموقف، فلن يكون مستغربًا أنه لم يستطع الاعتراض على أمر عقيد آخر، لا سيما في ظل الوضع الخاص لحافظ مخلوف.

لا يعيش PW1_95 في الاتحاد الأوروبي وبالتالي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال طلب رسمي للمساعدة القانونية موجه إلى تركيا. ولكن من خلال إجراء الاستفسارات ذات الصلة، علم القضاة أن طلب المساعدة القانونية إلى تركيا يستغرق ما لا يقل عن أربعة إلى ستة أشهر حتى تتم معالجته، وربما فترة أطول. حيث لا يزال هناك طلب معلق قُدّم إلى تركيا منذ عام 2019. وفقًا للتقديرات الحالية، سينتهي الحصول على الأدلة في تشرين الأول/أكتوبر وإن استدعاء PW1_95 من شأنه أن يؤدي إلى إطالة هذه المدة بشكل كبير. لا يمكن إجراء شهادة بالصوت والصورة لأنه من الضروري الحصول على الانطباع الشخصي لـPW1_95.

رُفِعت الجلسة الساعة 1:37 مساءً.

<u>يوم المحاكمة الثامن والتسعون – 14 تشرين الأول/أكتوبر، 2021</u>

بدأت الجلسة في الساعة 09:45 صباحًا بحضور سبعة أشخاص وأربعة صحفيين. ومثّل الادعاء العام المدعيان العامان كلينجه وبولتس.

<u>شهادة P55[6]</u>

أبلغت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P55 بحقوقه بموجب المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني [الحق في عدم الإجابة على أي أسئلة يمكن أن تدين الشاهد أو أحد أقاربه المقربين]. وافق P55 على تقديم معلوماته الشخصية في المحكمة، مع ذكر اسمه وعمره ومهنته الحالية. أُبلغ P55، وهو سوري يبلغ من العمر 56 عامًا وسكرتير سابق لرئيس فرع التحقيق 285، ويعيش حاليًا في [حُجبت المعلومات]، بحقوقه وواجباته كشاهد. نفى P55 وجود أي علاقة تربطه بالمتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

سألت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P55 عن عمله في سوريا وكيف تواصل مع أنور. قال P55 إنه تطوع في المخابرات في 1983، وبعد دورة تدريبية لمدة تسعة أشهر، تم تعيينه في فرع التحقيق، الفرع 285 في إدارة المخابرات العامة. أكد P55 أنه لا يتذكر التواريخ جيدًا. [ثم] التحق أنور بالفرع برتبة ملازم أول.

سألت كيربر عمّا إذا كان بإمكان P55 تحديد وقت حدوث ذلك. قال P55 إنه لا يتذكر التواريخ، لكن يمكن أن يكون ذلك في 1984، أو 1985، أو 1986. أوضح P55 كذلك أنه خدم في الفرع 285 في جميع الأقسام وأن وظيفته الأخيرة قبل انشقاقه كانت سكرتير فرع التحقيق.

سألت كيربر متى بدأ P55 العمل في جهاز المخابرات. قال P55 إنه بدأ في حزيران/يونيو 1983.

سألت كيربر متى بدأ P55 العمل كسكرتير لفرع التحقيق. قال P55 إن ذلك كان قبل ثمانية أشهر من انشقاقه.

[6] ملاحظة من مراقب المحاكمة: أشار P55 إلى "فرع/قسم **الاستجواب**" طوال شهادته. ومع ذلك، فإن كلمة "استجواب" بالعربية يمكن أن تعني أيضًا "تحقيق". نظرًا لأن معظم الشهود السابقين أحيلوا إلى فرع/قسم التحقيق، فسيتم استخدام مصطلح "التحقيق" في هذا التقرير. وتسبّب المصطلح أيضًا في بعض الالتباس للمحكمة وكان على P55 أن يحل الالتباس في وقت لاحق في شهادته.

سألت كيربر P55 عن الصفة التي كان يعمل بها قبل ذلك. قال P55 إنه خدم في جميع أقسام الفرع، على سبيل المثال كان رئيس قسم الكمبيوتر حيث كان عليه طباعة الأوراق.

أرادت كيربر معرفة المزيد عن هيكل الفرع 285 والأقسام التي تألف منها. طلب P55 من كيربر توضيح ما إذا كانت تتحدث عن أقسام خارج الفرع.

قالت كيربر أنها كانت تتحدث بشكل عام. أوضح P55 أن هيكل الفرع تكوّن من مبنى منفصل حيث كان يوجد رئيس الفرع مع سكرتيره ورئيس قسم الأرشيف بجانبه.

أرادت كيربر التأكد من أنها فهمت بشكل صحيح بأن مكتبي رئيس قسم الأرشيف ورئيس الفرع في نفس الطابق. فأكّد P55 ذلك، قائلًا إن مكتب رئيس قسم الأرشيف يقع بجانب مكتب رئيس الفرع.

سألت كيربر عمّا إذا كانت هناك أقسام في الفرع 285. قال P55 إنه لا توجد أي أقسام خارج المبنى، ولكن داخل المبنى.

أشارت كيربر إلى أن هذا ما قصدته. P55 [بدأ بتعدادها]: رئيس قسم الحراسة، رئيس قسم التحقيق والمحققين، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم السجن وعناصره، ضابط الآليات وعناصره (السيارات والسائقون).

سألت كيربر عمّا إذا كان هناك قسم بريد. تساءل P55 عمّا إذا كانت كيربر تقصد ما إذا كان هناك قسم بريد [تسببت الترجمة الشفوية في سوء فهم] ونفى، قائلًا إن هناك قسم الذاتية وقسم المراسلات البريدية، علمًا بأن هذين القسمين يتبعان إداريًا لرئيس قسم الأرشيف.

أرادت كيربر أن تعرف في أي قسم بريد عمل P55. قال P55 إنه عمل في كل قسم من أقسام الفرع لمدة سنتين أو ثلاث سنوات قبل نقله إلى قسم آخر. وأضاف P55 أنه كان يعرف جميع مهام الفرع.

سألت كيربر متى نُقِل أنور إلى الفرع 251. قال P55 إنه لم يفهم لكن [أنور] خدم لفترة طويلة قبل أن يُنقل إلى الفرع 251.

سألت كيربر عمّا إذا كان أنور قد عاد إلى الفرع 285 في وقت ما. أوضح P55 أنه بعد ذهاب [أنور] إلى الفرع 251، عاد إلى الفرع 285.

سألت كيربر عن وظيفة أنور في الفرع 285. وصف P55 أن [أنور] كان محققًا قبل نقله. بعد عودته من الفرع الداخلي [الفرع 251]، كان رئيس قسم التحقيق.

انطلاقًا من تجربته الشخصية، أرادت كيربر أن تعرف كيف يصف P55 أنور ويقيّمه كشخص. أوضح P55 أنه بصفته إنسانًا، كان [أنور] إنسانًا سوريًا صالحًا، ولكن في الفرع 251 [عند نقل أنور] انقطعت علاقتهما، لأنهما كانا فرعًا وقسمًا مختلفين.

سألت كيربر عمّا إذا كان P55 على اتصال بأنور بعد عودته إلى الفرع 285. فأوضح P55 أن اتصالهما كان يقتصر على تحية بعضهما البعض وكان P55 يقدّم الاحترام لأنور، مع الأخذ في الاعتبار الرتبة العسكرية لأنور. قال P55 إنه كان هو نفسه ضابط صف بينما كان [أنور] ضابطًا. [لذلك خاطب P55 أنور بـ] "سيدي" وباحترام.

سألت كيربر عمّا إذا كان P55 يعرف كيف كان سلوك أنور في الفرع 251. نفى P55 ذلك.

أشارت كيربر إلى أنه قيل إن أنور كان باردًا. قال P55 إنه ليس لديه أي معرفة بهذا الصدد. كان P55 يعرف فقط أنهم نقلوا [أنور] وأعادوه [إلى الفرع 285].

فيما يتعلق بظروف عمله، أرادت كيربر معرفة ما إذا كان لدى أنور مساحة عمل وكيف كان شكلها. قال P55 إن هذه المساحة تألفت من مكتب وطاولة مكتب وسيارة وهاتف. كان يوقّع مذكرات لجنة التحقيق. خلص P55 إلى أن هذا كان كل ما كان واضحًا له وللآخرين وأن هذه كانت إجراءات اعتيادية.

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أراد القاضي فيدنير أولًا معرفة متى انشق P55 بالضبط. قال P55 إن ذلك كان في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2012، وتحديدًا في 31 كانون الأول/ديسمبر.

سأل فيدنير من كان رئيس الفرع 285 عندما انشق P55. قال P55 إن رئيس الفرع 285 كان العميد ركن أحمد ديب.

طلب فيدنير من P55 وصف وظيفته في نهاية صيف/خريف 2012. قال P55 إنه [كان] سكرتير رئيس فرع التحقيق.

أراد فيدنير توضيح ما إذا كان بقوله "فرع التحقيق"، كان P55 يتحدث عن القسم داخل الفرع 251، وسأل P55 لصالح من كان يعمل سكرتير بالضبط. قال P55 [كان سكرتير] رئيس الفرع 285، أحمد ديب.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P55 هو سكرتيره. فأكّد P55 ذلك، وقال إنه وشخص آخر، العموري [كانا سكرتيريه].

سأل فيدنير متى أصبح P55 سكرتيره. قال P55 إن ذلك كان قبل انشقاقه بسبعة إلى ثمانية أشهر.

أشار فيدنير إلى قول P55 إن أنور كان ملازمًا أول عندما بدأ العمل في الفرع 285. فقال P55 إنه لم يقل عميد. [يبدو أن مترجم المحكمة الذي كان يترجم من الألمانية إلى العربية للشهود والمدعى عليه والمدعين استخدم مصطلح عميد. أوضح مترجم المحكمة الجالس بجوار P55 والذي كان يترجم من العربية إلى الألمانية أن فيدنير قصد "ملازم أول".] أشار P55 إلى أنه فهم الآن.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور ملازمًا أول عندما بدأ العمل. قال P55 إن [أنور] كان ملازمًا أول وتمت ترقيته خلال السنوات التالية إلى رتبة مقدم. أوضح P55 أنهما كانا معًا في [نفس] الفرع.

سأل فيدنير P55 عمّا إذا كان بإمكانه تقدير عمر أنور عندما بدأ العمل في الفرع 285؛ هل كان في منتصف العشرينيات أو منتصف الثلاثينيات على سبيل المثال. سأل P55 عمّا إذا كان فيدنير يقصد الوقت الذي عاد فيه [أنور] من الفرع 251.

نفى فيدنير، وأوضح أنه كان يقصد عندما جاء أنور لأول مرة إلى الفرع 285. قال P55 إن عمر [أنور] كان 26 أو 27 أو 30 [بين 26 و30] عندما جاء برتبة ملازم أول.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا قد حدث في التسعينيات. نفى P55 ذلك، مضيفًا أنه رأى أنور بين عامي 1980 و1987 عندما كان [أنور] شابًا.

أشار فيدنير إلى قول P55 إنه لم يكن على اتصال بأنور بعد نقل الأخير إلى الفرع 251. سأل فيدنير P55 إذا كان يعرف ما إذا كان النقل بين الفروع أمرًا اعتياديًا أم حدث لسبب خاص. سأل P55 فيدنير عمّا إذا كان يقصد النقل من الفرع 285 إلى الفرع 251، أو عندما عاد [أنور] إلى الفرع 285.

بعد توضيح أنه قصد الخيار الأول، سأل فيدنير عمّا إذا كانت التنقلات بين الفروع شائعة أم لا. أوضح P55 أنه كان هناك العديد من التنقلات أثناء الأحداث، ومنها عندما أعادوا أنور [رسلان] إلى الفرع [الفرع 285]. ولكن، من حيث السبب، لم يعرف P55 وآخرون ما إذا كان ذلك اعتياديًا أم لا. عاد [أنور] إلى الفرع إلى عمله الاعتيادي.

سأل فيدنير P55 عمّا قصده بـ"عمله الاعتيادي". قال P55 "عمله الاعتيادي". حتى أن P55 وآخرين كانوا يحترمون أنور بسبب ضغط العمل الهائل أثناء الأحداث. كان الفرع بأكمله مشغولًا.

سأل فيدنير عن مهمة أنور في الفرع 285. قال P55 إن [أنور] كان رئيس قسم التحقيق.

أراد فيدنير أن يعرف بالضبط ما كانت مهمته. قال P55 إن [مهمة أنور] كانت التحقيق وتوقيع المذكرات.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا يعني أن أنور كان يجري التحقيقات بنفسه. أوضح P55 أن جميع المحققين كانوا يجرون التحقيقات. ولكن كان مبنى رئيس الفرع وسكرتيره منفصلًا عن الفرع، وبالتالي لم يتمكن P55 من معرفة من الذي يجري التحقيقات لأن عمله كان في [مكتب] السكرتير.

سأل فيدنير عمّا إذا كان هذا يعني أن P55 لم يتمكن من رؤية أو ملاحظة ذلك بنفسه. سأل P55 "ملاحظة ماذا؟"

أوضح فيدنير أنه يقصد ما إذا كان P55 قد رأى أو التقى بأنور أثناء عمل الأخير أو أثناء التحقيق الذي كان يجريه الأخير. قال P55 إنه لم يره أثناء التحقيق. حيث كان [أنور] يجري التحقيق في السجن بالطابق السفلي أو في مكتبه أحيانًا. كان عمله رئيس قسم التحقيق، ولم يكن لـP55 وزملائه علاقة به.

أشار فيدنير إلى أن P55 ذكر أنه ليس لديه علم بسبب نقل أنور وأنه كان هناك العديد من التنقلات أثناء الأحداث. أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت التنقلات على نفس الوتيرة قبل عام 2011. أوضح P55 أنه كانت هناك تنقلات كل عام ولقد جلبوا "رؤساء" من محافظات أخرى. أعطى P55 مثالًا: تم نقل العميد أحمد ديب من فرع درعا إلى الفرع 285، وتم نقل العقيد فراس حامد الذي كان رئيس الفرع 285 إلى فرع حمص (318). خلص P55 إلى وجود العديد من التنقلات.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P55 يعرف ما إذا كان من الممكن أن أنور نُقِل من الفرع 251 إلى الفرع 285 كعقوبة. قال P55 إنه وفقا لمعلوماته [توقف P55 للحظة]، لأنه لم يكن في وضع يسمح له بمعرفة ما إذا كانت عقوبة أم لا. ومع ذلك، فقد حدثت [تنقلات الموظفين] في أغلب الوقت أثناء الأحداث ولم يعرف P55 وآخرون ما إذا كان ذلك بمثابة عقوبة.

عند سؤاله بشكل عام عن الافتراض الشخصي لـP55، أراد فيدنير معرفة كيف كان النظام السوري يتعامل مع شخص غير موالٍ له. وفقًا لـP55، إذا اعتبر النظام أن شخصًا ما غير موالٍ له، فسيتم إحالته إلى استجواب/تحقيق أو إلى مجلس التأديب التابع للإدارة. في بعض الأحيان، حسب الحالة، قد يُطرد من وظيفته أو يُوقَف عن العمل. أشار P55 إلى أنه لم يكن متأكدًا وأوضح أن مثل هذه القضايا حدثت في الإدارة وأن P55 على علم [بهذه الحالات]. بعد [الإحالة إلى] مجلس التأديب، سُجن بعض الأشخاص وأعفي آخرون من واجباتهم. خلص P55 إلى أن هذا هو كل ما يعرفه في هذا الصدد عن إدارة المخابرات العامة، لكنه لا يعرف شيئًا عن الباقي، لأنه أثناء الأحداث لم يكن P55 ورفاقه يعرفون شيئًا. وفقًا لما ذكره P55، حدثت أشياء كثيرة لم يتوقعوا حدوثها، وكان كل شيء "مزدحمًا وصاخبًا" [حافلًا].

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هذا يعني أن P55 لا يعرف الوضع فيما يتعلق بأنور. نفى P55 ذلك، قائلًا إنه لا يعرف.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان سيتم إعفاء شخص من الخدمة إذا لم يكن مواليًا للنظام وارتكب خطأ. قال P55 إنه بناءً على الجريمة، يمكن أن يُسجن إذا كان يتعاون مع "جماعات" [معينة]، [أو] يمكن إيقافه عن العمل. غير أن P55 أكّد على أن الضباط كانوا يعرفون المزيد عن مثل هذه الأمور.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P55 على علم بأي حالات حدثت فيها سيناريوهات من هذا القبيل. نفى P55 علمه بمثل هذه الحالات أثناء الأحداث لكنه قال إنه يعرف عن حالة وقعت قبل الأحداث.

طلب فيدنير من P55 شرح ما حدث. قال P55 [بعد أن أخذ لحظة لاسترجاع التفاصيل في ذاكرته] كان هناك مدير إدارة المخابرات اللواء بشير النجار ورئيس فرع التحقيق العميد الركن عزيز عباس. أحيل بشير إلى القضاء وسُجن في سجن عسكري حيث توفي. سُجن عزيز في الفرع 285 (كان سابقًا رئيس هذا الفرع)، وأُحيل إلى التحقيق وأعفي من مهامه [بسبب] تجاوزه بروتوكول العمل. بحسب P55، كان عباس موالياً "لهم" [للنظام] ومع هذا سجنوه.

أشار فيدنير إلى قول P55 إن أنور كان لديه مكتب وسيارة، وسأل P55 عمّا إذا كان لدى أنور امتيازات أخرى أيضًا. قال P55 إنه على حد علمه عاد [أنور] إلى عمله وكان لديه مكتب وسيارة.

أشار فيدنير إلى محضر استجواب P55 لدى الشرطة والذي ذكر P55 بموجبه أنه عندما عاد أنور إلى الفرع 285، كان لديه مكتب وسيارة، بالإضافة إلى موظفين لإعداد القهوة له. سأل فيدنير P55 عمّا يقصده بموظفين يُعدّون له القهوة. قال P55 إنه كان هناك الملازم أول تمّام عباس وPW4_100 [إضافة إلى أنور] كانوا جميعًا في نفس الطابق وكان لديهم غرفة خاصة بهم حيث تم تقديم الشاي والقهوة لهم.

أشار فيدنير إلى أن P55 ذكر أثناء استجواب الشرطة أنه إذا كان أنور نُقِل على سبيل العقوبة، ما كان ليحصل على ما حصل عليه. قال P55 للمحكمة إنهم ربما يكونون قد أوقفوا [أنور] لكن P55 لم يكن يعرف أسباب النقل لأنه هو نفسه كان ضابط صف. وصف P55 كذلك أن أنور كان في البداية شخصًا جيدًا قبل نقله. وبالتالي، ربما أعادوه [إلى الفرع 285] لأنه "كان جيدًا".

فيما يتعلق بالتسلسل الهرمي في الفرع، أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور قادرًا على اتخاذ قرارات مهمة، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى. أوضح P55 أنه [أنور] بصفته ضابط تحقيق، كان يقدم اقتراحات ولم يكن صانع قرار في الفرع. وفقًا لـP55، كان صانعا القرار هما رئيس فرع التحقيق ومدير إدارة المخابرات العامة. كان يتعيّن على أي مذكرة تصدر عن رئيس قسم التحقيق، أنور، أن تمر عبر رئيس فرع التحقيق، الذي يمكن أن يعدلها، ثم تُرفَع إلى مدير إدارة المخابرات العامة.

أشار محامي الدفاع بوكر إلى أنه لم يفهم بعض المصطلحات. قالت القاضي كيربر إنه ينبغي عليهم منح المترجم بعض الوقت لحل المشكلة.

قال P55 إنه أراد أن يعطي مثالًا ليشرح للمحكمة ما حدث بالفعل: كان رئيس قسم التحقيق، أنور، يقدّم اقتراحات في مذكرة تتعلق بأحد المعتقلين. ثم تذهب المذكرة إلى رئيس فرع التحقيق، أحمد ديب، الذي يمكنه أن يوافق على اقتراحات [أنور] أو يرفضها. إذا وافق، يتم رفع المذكرة إلى مدير إدارة المخابرات العامة، مملوك أو ديب زيتون الذي بدوره قد يوافق عليها أو يرفضها.[7]

سألت القاضي كيربر محامي الدفاع بوكر عمّا إذا كان كل شيء واضحًا بالنسبة له الآن. فأكّد بوكر ذلك.

أراد القاضي فيدنير توضيح ما إذا كان علي مملوك هو مدير إدارة المخابرات العامة. أوضح P55 أنه بعد نقل مملوك وتوليه منصب مدير مكتب الأمن الوطني، أصبح ديب زيتون مديرًا لإدارة المخابرات العامة.

أراد فيدنير التأكد من أنه سمع "إدارة المخابرات العامة" بشكل صحيح. فأكّد P55 ذلك، مضيفًا أنه كان مديرًا لإدارة المخابرات العامة – وتسمى أيضًا أمن الدولة – ولكن ليس في كل سوريا حيث كان هناك العديد من الأجهزة الأمنية الأخرى.

سأل فيدنير P55 عمّا إذا كان يعرف عن تشكيل مجلس خاص داخل الفرع 285 لاتخاذ القرارات. سأل P55 عمّا إذا كان فيدنير يقصد قبل أو أثناء الأحداث.

أوضح فيدنير أنه كان يقصد خلال الأحداث. قال P55 "إنهم" شكلوا لجنة ضمت رئيس قسم التحقيق، الملازم أول تمّام عباس، وPW4_100، وضابطا آخر لا يعرفه P55. في بعض الأحيان كانوا يقومون بدعوة مدير إدارة المخابرات العامة بالإضافة إلى رئيس فرع التحقيق أحمد ديب.

قال فيدنير إنه سيعرض بعض المستندات في المحكمة ويود أن يوضّح P55 ما تمثله، في حال كان يعرف ما هي.

[ما يلي هو إعادة إنشاء للمستندات المعروضة، بناءً على ما تمكن مراقب المحاكمة من رؤيته في المحكمة.]

مذكرة إطلاع السيد اللواء مدير إدارة المخابرات العامة

الفرع ٢٨٥

قضية رقم ٢٤٣٧٥، تقييم الموقوف [حُجِبت المعلومات]...

العميد الركن رئيس الفرع ٢٨٥	العقيد أنور رسلان	حسن إسماعيل	[حُجِبت المعلومات] PW4_100	الملازم أول تمام عباس
[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]

قرار السيد اللواء مدير إدارة المخابرات العامة:

موافق على الفقرة...

سأل فيدنير P55 عمّا إذا كان يعرف طبيعة المستند المعروض. فقال P55 بالطبع.

[7] ملاحظة من مراقب المحاكمة: ساعد هذا المثال أيضًا في توضيح الفرق بين قسم التحقيق وفرع التحقيق. تماشيًا مع ما أشار إليه P10، كان يُطلق على الفرع 285 أيضًا فرع التحقيق المركزي. لذلك كان P55 يشير إلى الفرع 285 عند الحديث عن فرع التحقيق ويشير إلى قسم فرعي عند الحديث عن قسم التحقيق.

أراد فيدنير معرفة ما يعرفه P55 عنها. قال P55 إنه بحاجة إلى إلقاء نظرة على الاقتراحات.

[تم عرض مستند آخر]

...

الاقتراحات:

١- ...

٢- إحالته إلى محكمة الإرهاب...

٣- مخاطبة وزير الداخلية...

٤- مصادرة مبلغ ٢٠٠٠ دولار وتوزيعها على العناصر كمكافأة...

٥- إيداع صورة من المذكرة للفرع ٣٣١...

٦- التواصل مع الفرع ٢٥٥ للإفادة...

الملازم أول تمام عباس	[حُجِبت المعلومات] PW4_100	حسن إسماعيل	العقيد أنور رسلان	العميد الركن رئيس الفرع ٢٨٥
[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]

قرار السيد اللواء مدير إدارة المخابرات العامة:

موافق على الفقرة ٢، ٣، ٥، ٦ مع عدم الموافقة على ١ و٤

[توقيع]

أوضح P55 للمحكمة أن رئيس الفرع وافق على الاقتراحات في هذه الحالة، غير أن ديب زيتون وافق على الاقتراحات 2 و3 و5 و6 ولم يوافق على الاقتراحين 1 و4. وهكذا، عادت [المذكرة] إلى الفرع بالقرار: "إحالته إلى محكمة الإرهاب" أما فيما يتعلق بـ"مصادرة مبلغ 2,000 دولار أمريكي،" فلم يوافق ديب زيتون مدير إدارة المخابرات العامة على هذا الاقتراح.

سأل فيدنير عمّا إذا كان بإمكان P55 التعرف على تواقيع الأشخاص المذكورين في المستند. نفى P55 ذلك، مضيفًا أنه لا يعرف سوى توقيع رئيس الفرع، أحمد ديب. ولكن إذا تم التحقق من المستند، فيجب أن تكون التوقيعات كما هي مذكورة في المستند.

[تم عرض مجموعة أخرى من خمسة مستندات لفترة وجيزة واحدة تلو الأخرى. كانت تعود إلى نفس المذكرة. كان التركيز على الصفحة الأخيرة.]

سأل فيدنير P55 عمّا إذا كان بإمكانه التعليق على الوثيقة. قال P55 إنه بحاجة لرؤية الاقتراحات. [تم عرض الصفحة الأخيرة متضمنة الاقتراحات. تبدو الوثيقة مشابهة للوثيقة الأخيرة المعاد إنشاؤها أعلاه].

أوضح P55 أنه في هذه المذكرة، تم اعتبار المعتقل مذنبًا. وقّعت عليها لجنة التحقيق/الاستجواب ووافق اللواء ديب زيتون على جميع الاقتراحات.

فيما يتعلق بالتفاعل بين الفرع 251 والفرع 285، أراد فيدنير معرفة ما إذا كان هناك رابط بينهما من حيث التحقيق. قال P55 إنه كان هناك بالفعل علاقة، بمعنى أنه عندما يكون موضوع معتقل متعلقًا بالفرع 285 ولكنه كان مع الفرع 251، كان يجب مواصلة التحقيق في الفرع 285. في مثل هذه الحالات، يقوم الفرع 285 بالتحقيق مع المعتقل وبعد اتخاذ بعض الإجراءات والحصول على التوقيعات، تتم إحالته إلى المحكمة. قال P55 إن الأمر نفسه حث أيضًا بالعكس: أي إذا كان [المعتقل] في الفرع 285 وأراد الفرع 251 إكمال التحقيق/الاستجواب. خلص P55 إلى أن هذا كان الرابط بين الفرعين. ولكن فيما يتعلق بالاتصالات الشخصية، على سبيل المثال، يُحظر على P55 الذهاب إلى الفرع 251 وحده، ولم يُسمح إلا بالمراسلات الرسمية أو المراسلات البريدية.

فيما يتعلق بالفرع 251 والفرع 285، أراد فيدنير معرفة ما إذا كانت وظيفتهما وسلطتهما هي نفسها. قال P55 إنه لا يستطيع معرفة ذلك لأنه لا يعرف اختصاصهما. ولكن، من حيث السلطة، كان الفرع 251 أكبر بكثير لأن حافظ مخلوف – العقيد وابن خال بشار الأسد – كان مسؤولًا عن القسم 40. وأضاف P55 أن قسم الدوريات كان يتمتع بمكانة عالية أثناء الأحداث وأن حافظ مخلوف كان أقوى من رئيس الفرع 285.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل الادّعاء العام</u>

أراد المدعي العام كلينجه معرفة عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم في الفرع 285 يوميًا. قال P55 إنه لم يكن يعرف. ومع ذلك، كانت الأعداد كبيرة خلال الأحداث، لا سيما يوم الجمعة عندما تتم الاعتقالات من المساجد والشوارع.

سأل كلينجه عمّا إذا كان هناك محضر – مماثل لذلك الذي عُرض في المحكمة للتو – لكل معتقل. قال P55 إن ما رآه هو وآخرون كان يتعلق بأشخاص ثبت جرمهم. "هم" [العاملون في الفروع] يمكنهم التحقيق مع الناس وإحالتهم إلى المحكمة والإفراج عنهم في نهاية المطاف.

أراد كلينجه أن يعرف ما قصده P55 بكلمة "ثبت جرمهم". قال P55 إنه [يمكن] إدانة شخص بحيازة أسلحة، أو أعمال ضد الدولة، أو حيازة عملات أجنبية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو لأنه يُحظر في سوريا الحصول على عملات أجنبية دون إذن من البنك المركزي، أو أسلحة غير مرخصة، أو تهريب سيارات أو حيازة كميات كبيرة من المخدرات.

سأل كلينجه عمّا إذا كانت هذه الاعترافات قد انتُزعت تحت التعذيب. قال P55 [كان من الممكن أخذها] من خلال اعترافات صريحة أو أحيانًا من خلال اعترافات تحت التعذيب، لا سيما أثناء الأحداث، حيث تم اعتقال أبرياء ووضعهم في السجن.

أراد كلينجه معرفة عدد محاضر التحقيق التي كان يستلمها رئيس الفرع 285. قال P55 إنه لم يكن هناك رقم محدد، لكن كان هناك الكثير منها أثناء الأحداث، واستمر الدوام [جلسات التحقيق] حتى منتصف الليل أو الواحدة بعد منتصف الليل. وأضاف P55 أنه حتى هو وزملاؤه في السكرتاريا لم يكن لديهم [ساعات عمل] رسمية. عمل P55 ثلاثة أيام متتالية، ثم عمل العموري ثلاثة أيام. كان عليهم العمل ليوم كامل وكانوا ينامون في الفرع.

سأل كلينجه عمّا إذا كان عقيد غير موثوق فيه قادرًا على إطلاق سراح معتقلين دون معاقبته على ذلك. فأشار P55 إلى أنه ذكر من قبل أنه لم يتمكن أي ضابط من إطلاق سراح أي معتقل دون موافقة مدير إدارة المخابرات العامة. أخبر P55 المحكمة أنه كما هو موضح سابقًا، يمكن أن يقترح أنور [إطلاق سراح معتقل] وفقًا لما يراه شخصيًا. ويمكن لرئيس الفرع أن يرفض أو يوافق، وبعد ذلك يتم رفع الأمر إلى مدير إدارة المخابرات العامة، زيتون، الذي بدوره إما يوافق أو لا يوافق حتى إشعار آخر. ويمكن إحالة المعتقل إلى سجن مدني مثل عدرا أو صيدنايا. وفقًا لـP55، يمكن للعقيد في مثال كلينجه أن يطلق سراح [معتقل] ولكن فقط بعد موافقة... [قاطعه كلينجه].

أراد كلينجه أن يعرف سبب تعيين عقيد غير موثوق به رئيسًا لقسم. قال P55 إنه لا يعرف لأن هذه القرارات كانت تُتخذ على مستوى أعلى في الفرع أو الإدارة. قد يقترح العميد توفيق يونس [رئيس الفرع 251] بأنه لا يريد أنور وأنه يجب أن يعود [إلى

الفرع 285]. ربما إذا كان [يونس] لا يحب [أنور]، فإن [يونس] يرسل إلى شخص [لم يكن واضحًا إلى من أشار P55] ما مفاده أنه لا يريد [أنور]. وفقًا لـP55، كان أي شيء يقترحه يونس فعالًا لأنه [الفرع 251] فرع قوي.

أراد كلينجه أن يعرف ما إذا كان منصب رئيس قسم التحقيق مهمًا. أراد P55 التأكد مما إذا كان كلينجه يقصد رئيس فرع التحقيق أم قسم التحقيق – ديب أم أنور [على التوالي].

أوضح كلينجه أنه كان يقصد أنور. قال P55 أن [أنور] كان ضابطًا يحظى باحترام بسبب رتبته. يمكنه أن يقترح ما يريد في مذكرة، لكن القرار النهائي كان يعود إلى... [قاطعه كلينجه].

أشار كلينجه إلى أن P55 سُئل أثناء استجواب الشرطة عمّا إذا كان شخص ما سيعاقب عند ارتكاب خطأ ما، وأجاب P55 أن أحد الخيارات هو أنه سيتم نقل الشخص. أراد كلينجه معرفة ما إذا كان ذلك ينطبق على حالة أنور. أخبر P55 المحكمة أنه لم يكن يعرف الآليات المعمول بها في الفرع 251. وفقًا لمعلومات P55، لا يمكن إطلاق سراح شخص بهذه الطريقة في فرعه [285]، ومع ذلك، لم يكن على علم بالفرع 251. أضاف P55 أنه يعتقد أن موافقة رئيس الفرع إلزامية [في الفرع 251] أيضًا. يمكن لـ[أنور] أن يقترح إطلاق سراح عشرين معتقلًا، وقد يطلب منه يونس الحضور، ويناقشان الأمر. خلص P55 إلى أن [يونس] قد يوافق أو لا يوافق؛ يعتمد ذلك على ما يراه رئيس الفرع.

أشار كلينجه إلى أن P55 سُئل أيضًا أثناء استجواب الشرطة عمّا إذا كان الشخص الذي تم التشكيك في ولائه يعاقب بنقله إلى فرع آخر. وفقًا لكلينجه، أجاب P55 الشرطة بأن هذا سيكون غير منطقي وإذا تم التشكيك في ولاء المرء، فسيتم معاقبته بطريقة أخرى ويمكن أن يُسجن. أوضح P55 للمحكمة أن "لديهم" العديد من الإجراءات في هذه القضايا: حيث يمكن إعادة أحدهم إلى فرعه الأول ولكن مع قيود معينة وإذا كانت الجريمة خطيرة، فقد يتم سجنه. ذكر P55 أنه خلال الأحداث، وقعت العديد من المشكلات المثيرة للجدل وتم تخريب النظام المتبع.

استجواب من قبل محامي الدفاع

سأل محامي الدفاع بوكر P55 أين تم استجوابه في [حُجِبت المعلومات]، 2021. قال P55 إن ذلك حدث في [حُجِبت المعلومات].

أراد بوكر معرفة سبب الاستجواب وكيف تم الاتصال به. قال P55 إنه قيل له إن هناك قضية تتعلق بأنور، وبسبب تاريخ خدمة P55 الطويل في فرع التحقيق، "أرسلوا" إلى P55 استدعاء لإخبارهم بما حدث. قال P55 إنهم سألوه أسئلة وأجاب عنها.

سأل بوكر عمّا إذا كان قد تم الاتصال مع P55 عبر البريد. قال P55 بالطبع، فقد تلقّى رسالة.

سأل بوكر عمّا إذا كان المفتش كنابمان حاضرًا أثناء الاستجواب. قال P55 إنه لا يعرف أسماءهم، لكنهما كانا [ضابطي شرطة ومترجمًا.

سأله بوكر عمّا إذا كانوا قد تحدثوا معه حول إمكانية أن يكون شاهدًا في محاكمة وعمّا إذا كانوا قد أخبروه كيف وصلوا إليه. قال P55 إن هذا لم يحدث، فقد أرسلوا إليه رسالة ولم يخبروه كيف وصلوا إليه.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P55 قد سمع شيئًا عن موضوع أجهزة المخابرات والمحاكمات في الاتحاد الأوروبي قبل استجوابه. نفى P55 ذلك، مضيفًا أنه [في هذا الصدد] جاء شابان إليه في الأردن فقط عندما انشق.

سأل بوكر عمّا إذا كان قد تم استجواب P55 في مناسبة أخرى غير نهاية أيلول/سبتمبر. قال P55 إن هذه هي المرة الوحيدة التي [تم استجوابه] في ألمانيا.

أراد بوكر أن يؤكد أنه فهم بشكل صحيح أن P55 تم استجوابه مرة واحدة فقط في ألمانيا. أكد P55 ذلك، وقال إن هذا اليوم بالذات كان المرة الثانية.

سأل بوكر عمّا إذا كان قد تم استجواب P55 مرة في الأردن. فأكد P55 ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا كان قد تم استجواب P55 في مكان آخر في الاتحاد الأوروبي. نفى P55 ذلك.

أراد بوكر معرفة كم كان عدد أقسام التحقيق داخل فرع التحقيق. قال P55 إن السؤال لم يكن واضحًا وأراد توضيح ما إذا كان بوكر يسأل عن قسم التحقيق أو فرع التحقيق.

قال بوكر: فرع التحقيق الذي يرأسه أحمد ديب. أوضح P55 أن فرع التحقيق والسكرتير كانا [معزولين]: أحمد ديب، وP55، والعموري، والأرشيف. فيما يتعلق بأقسام التحقيق، كان هناك ضابطان إلى ثلاثة ضباط ومحققون مدنيون [آخرون].

أراد بوكر معرفة ما إذا كان هذا يعني أن فرع التحقيق لديه قسم تحقيق واحد فقط. قال P55 إنه لم يكن هناك سوى قسم تحقيق واحد في الفرع: أنور وشخص آخر [بصفتهما ضابطَين].

بعد أن كرر أنه لم يكن هناك سوى قسم تحقيق واحد، أشار بوكر إلى أن أنور أصبح رئيسًا للقسم بعد عودته من الفرع 251. أراد بوكر معرفة كيف عرف P55 هذه المعلومات. قال P55 إن رئيس الفرع، أحمد ديب، قال إن أنور جاء "إلينا"، وكان الفرع بأكمله وجميع الموظفين يعرفون أنه عاد.

سأل بوكر عمّا إذا كان P55 عرف ذلك فقط من خلال هذا المصدر الوحيد أو إذا كان هناك مصدر إضافي. قال P55 إنه لم يفهم.

سأل بوكر P55 عمّا إذا كان قد علم بعودة أنور فقط لأن أحمد ديب أخبره بذلك، أو ما إذا كان P55 قد عرف هذه المعلومات من مكان آخر أيضًا. قال P55 إن الفرع بأكمله علم أن أنور قد تم نقله من الفرع 251 إلى الفرع 285، تمامًا كما حدث عندما جاء أحمد ديب من درعا إلى الفرع 285. وفقًا لـP55، كان هذا [إجراء] اعتياديًا.

سأل بوكر عمّا إذا كان لدى الضباط في فرع التحقيق مكاتب. قال P55 بالطبع.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان لديهم هواتف في مكاتبهم. قال P55 إنه ربما كان لديهم خط هاتف خارجي [لإجراء مكالمات خارج الفرع]. تساءل P55 عمّا إذا كان بوكر يقصد هاتفًا [لإجراء مكالمات] داخل الإدارة [داخليًا]. خلص P55 إلى أن لديهم هواتف مكونة من أربعة أرقام [كان لكل قسم أربعة أرقام خاصة به] للاتصال بالأقسام الأخرى وهناك هواتف يمكن للمرء استخدامها لإجراء مكالمات خارجية [خارج الفرع].

سأل بوكر عمّا إذا كان هاتف أنور قادرًا على إجراء مكالمات خارجية. قال P55 إنه ربما كان لديهم أيضًا هواتف محمولة. وأضاف P55 إنه يعتقد أنهم لم يعودوا يستخدمون الهواتف العادية.

قال بوكر إنه كان يسأل لأن P55 ذكر سابقًا أن "أنور حصل على مكتب وهاتف وسيارة". لذلك، كان يتساءل فقط عمّا إذا كان هاتفًا مميزًا. وسأل بوكر P55 عن مكتب أنور، ما إذا كان فارهًا أو في الطابق العلوي أو في الطابق السفلي في القبو، أو إذا كان مشابهًا لمكتب P55. قال P55 إنه ربما كانت هناك اختلافات طفيفة [عن مكتب P55]. وفقًا لـP55، "كان مكتبًا" به طاولة مكتب، وأريكتان أو ثلاث أرائك، ولكن أيضًا شاشة تلفزيون، وكرسي... [كرر P55 الأشياء مرة أخرى للإشارة إلى أنه لم يكن شيئًا مميزًا].

سأل بوكر عمّا إذا كان كل ضابط لديه سيارة بحلول الوقت الذي عاد فيه أنور إلى الفرع 285. أوضح P55 أن كل ضابط في إدارة المخابرات العامة كان لديه سيارة، باستثناء أحمد ديب الذي كان يمتلك أربع أو خمس سيارات من ماركات جيدة.

سأل بوكر عن ماركات السيارات: لادا، مرسيدس، شيء آخر؟ أراد P55 معرفة ما إذا كان بوكر يقصد أنور أو رئيس الفرع.

أوضح بوكر أنه يقصد أي شخص بشكل عام. قال P55 إنه كان "لدينا" مرسيدس، أوبل، بيجو 405 أو 504.

أراد بوكر معرفة ما إذا كان P55 قادرًا على تذكر ماركة سيارة أنور. قال P55 إنه لا يتذكر، فقد كان ذلك قبل عشر سنوات.

سأل بوكر عمّا إذا كان بإمكان P55 معرفة ما إذا كان أنور قد عمل في الفرع 285 بين تشرين الأول/أكتوبر 2006 وآب/أغسطس 2008. وفقًا لـP55، بقي أنور في الفرع 285 حتى يوم نقله إلى الفرع 251. اعتذر P55 للمحكمة، قائلًا إنه لا يتذكر التاريخ على وجه التحديد.

أشار بوكر إلى أن P55 ذكر أقسامًا أخرى مثل القسم 40 الذي كان يرأسه مخلوف. سأل بوكر عن الفرع الذي ينتمي إليه. قال P55 إن القسم 40 كان أحد أقسام الفرع 251.

خلص بوكر إلى أن القسم 40 لا علاقة له بالفرع 285، ثم سأل P55 عمّا إذا كان عناصر من موظفي [القسم 40] اعتادوا دخول الفرع 285. ذكر P55 أنه لم يكن يعرف ولم يصادف مثل هؤلاء العناصر. غير أن P55 لم يكن متأكدًا مما إذا كان مخلوف قد أرسل شخصًا من طرفه [القسم] إلى رئيس فرع التحقيق. وفقًا لـP55، لم يكن [مخلوف] بحاجة إلى إرسال أي شخص حيث كان بإمكانه [ببساطة التقاط الهاتف] باعتباره سلطة عليا، وابن خال الرئيس "الذي يحتل الصدارة".

أراد بوكر التأكيد على أن P55 شخصيًا لم يصادف شخصًا من هذا القبيل [من القسم 40]. نفى P55 ذلك وقال إنه وزملاءه كانوا موظفين أقل رتبة من ذلك. ربما صادف الضباط والرؤساء أفرادًا من هذا القبيل.

أشار بوكر إلى قول P55 إنه انشق في اليوم الأخير من عام 2012، أثناء الأحداث. قال P55 إن الأحداث "أولًا وقبل كل شيء" لم تكن في دمشق. كان P55 في دمشق ولم تقع هناك أحداث كثيرة. عندما تصاعدت الأحداث، قرّر P55 وزوجته وأولاده أن ذلك "خارج عن القانون" [لم يتضح ما قصده P55 بذلك.]

سأل بوكر عن الوقت الذي قرر فيه P55 الهروب. قال P55 "بالتفكير في الأمر، فقد كان ذلك... [قاطع تسلسل أفكاره]"، اليوم الذي قرر فيه كان اليوم الذي انشقّ فيه، لكن [التفكير في الانشقاق] بدأ قبل شهرين أو ثلاثة.

أراد بوكر أن يعرف كم من الوقت استغرق P55 في التفكير في موضوع الهروب قبل أن يتخذ القرار. أوضح P55 أنه قبل ثلاثة أشهر من انشقاقه، جلس مع عائلته (كان أولاده كبارًا [بما فيه الكفاية]) وناقشوا الأمر. ثم حصل P55 على جواز سفر لزوجته وابنته وفكر في الموضوع. ولكن قبل ثلاثة أيام من انشقاقه، أرسل P55 زوجته وابنته إلى بيروت ثم إلى الأردن في نفس اليوم. بعد ثلاثة أيام، حصل P55 وابنه على راتبهما، وجهزا نفسيهما، وذهبا إلى الأردن عبر ريف دمشق.

اقتبس بوكر من محضر استجواب الشرطة لـP55 الذي قال P55 وفقًا له فيما يتعلق بالهروب والانشقاق إنه كان بحاجة إلى بضعة أشهر وأراد تنظيم العديد من الأشياء وإخراج عائلته من [سوريا] أولًا. سأل بوكر P55 لماذا احتاج لتأمين عائلته أولًا. أوضح P55 أنه في سوريا، إذا انشق أي فرد من موظفي [الحكومة]، سواء ضابط أو ضابط صف... [توقف P55]، قال P55 إنه كان يخشى أن يتم اعتقال زوجته وابنته. حتى بعد انشقاقه، علم P55 "أنهم" ذهبوا إلى منازل أقاربه وسألوا عنه. كان P55 قلقًا للغاية بشأن عائلته ولم يرغب في أن تتلطخ يداه بالدماء [في حال] "أجبروه" على "الخروج إلى الميدان" وإطلاق النار. كان نجل P55 أيضًا [على قائمة] الاحتياط، ولم ترغب العائلة في "التورط". كان P55 قلقًا بشأن زوجته وابنته ولم يرغب في تعرضهما للأذى، وأضاف P55 أنه كان لديه ابنة واحدة فقط.

ذكر بوكر أن P55 قال إنه احتاج إلى ثلاثة أشهر لاتخاذ القرار. سأل بوكر P55 عمّا حدث. قال P55 أن العائلة ناقشت الموضوع ووافقت.

أشار بوكر إلى أن P55 كان يعمل في جهاز المخابرات في ذلك الوقت وناقش مع عائلته ترك عمله والهرب، غير أن P55 كان يعمل تحت إمرة زيتون ومملوك. قال P55 إنه كان أحمد ديب وليس زيتون ومملوك.

قال بوكر "حسنًا" وطلب من P55 وصف ما فعله خلال هذه الأشهر الثلاثة، هل تحدث مع زملائه حول هذا الموضوع أم أخبر ديب ببساطة أنه أراد المغادرة. أوضح P55 أنه في ذروة الأحداث، لم يثق أحد بزملائه وكان جميع أفراد الموظفين خائفا بعضهم من بعض [أو بالأحرى "كتومين"]. لو أخبر P55 العموري عن ذلك في المكتب، لكان قد بلّغ عن P55. حافظ P55 على علاقاته كما لو كان كل شيء طبيعيًا إلى حين انشقاقه. أضاف P55 أنه [استمر في العمل] كشخص إداري، [استقبل أو تعامل] مع ضيوف رئيس الفرع. لم يجلس في كثير من الأحيان مع الموظفين ولم يتحدث عن موضوع الانشقاق، بل كان يتحدث فقط عن العمل. لقد تعرّض لضغط هائل، فلو تحدث مع شخص ما، لقام ذلك الشخص بكتابة تقرير عنه أو إجراء مكالمة هاتفية، مما كان سيؤدي إلى سجن P55 على الفور. خلص P55 إلى أن ذلك كان سرًا مطلقًا.

كرر بوكر أن P55 لم يتحدث مع زملائه. قال P55 "كلا، على الإطلاق".

أراد بوكر معرفة السبب. أوضح P55 أنه لا توجد ديمقراطية في سوريا، ولم يُسمح لأحد بالتحدث عن سياسة الدولة. لقد كان خطًا أحمر، ببساطة كان أمرًا منافيًا للعقل.

ذكر بوكر أن P55 قال "في رأينا، كان أنور شخصًا جيدًا". أراد بوكر معرفة من كان P55 يقصد حينما استخدم ضمير الجمع "نا". فأوضح P55 أنه قبل الأحداث، كان أنور جيدًا مع جميع الأفراد. لم يتحدث عنه أحد. لم يكن لئيمًا أومتكبرًا أو صارمًا أو متعجرفًا. اعتاد أن يلقي التحية على [الناس]. قال P55 إذا صادف أنور P55 أو أحد الموظفين، فسيقولون "احترامي، سيدي!" فيرد عليهم التحية، في الوقت الذي لم يقم آخرون بردّ التحية. بعد الأحداث، تم نقل P55 إلى مكتب بعيد مع رئيس الفرع وازداد ضغط العمل. وهكذا لم يعد لدى P55 أي اتصال [مع أنور] وكان كل شخص مشغولًا بعمله.

سأل بوكر P55 عمّا إذا كان سلوك أنور مع المعتقلين قد تغير بعد الأحداث. أوضح P55 أنه لم يكن لديه اتصال شخصي بأنور، كان يعرف فقط مظهره الخارجي [الأمور السطحية]. لكن بشكل عام، قبل الأحداث وحتى بعدها، كان أنور يبتسم وكان وجهه ضحوكًا ولكن P55 لم يكن يعرف [كيف تصرف أنور] في السجن وأثناء جلسات التحقيق.

أراد بوكر معرفة ما قصده P55 بـ"الوجه الضحوك" وما إذا كان أنور احتفظ بهذا الوجه عندما كان في [أو عند عودته من] الفرع 251. قال P55 إنه سبق وأن ذكر أن [أنور] كان إنسانًا صالحًا من الناحية الأخلاقية. أضاف P55 "كان جيدًا، لكنني لا أعرف". غير أن P55 لم يرَ أنور [بعد/في] الفرع 251 على الإطلاق.

كرّر بوكر أن أنور كان شخصًا صالحًا وفقًا لـP55. أراد بوكر معرفة رأي P55 حول احتمالية ما إذا كان أنور قد احتفظ بهذا الوجه المبتسم مع المعتقلين وعاملهم بشكل جيد، في مقارنة نسبية مع الطريقة التي اعتاد أن يعامل بها أشخاصًا آخرين. قال P55 إنه أولًا وقبل كل شيء، لم ير هو وآخرون المعتقلين الذين حقق معهم أنور. كان على P55 وآخرين معرفة ما إذا كان [المعتقل] مصدومًا أم لا. قال P55 للمحكمة إنه كان يتحدث عن علاقة [أنور] [تفاعله] معه ومع زملائه بصفتهم موظفين وليس معتقلين. أضاف P55 أيضًا أنه يريد ذكر حادثة أقدم: كان لدى P55 سيارة وفي ذلك الوقت، قبل الأحداث، كانت هناك قسائم للبنزين. كان P55 يذهب إلى أنور ويؤدي التحية قائلًا: "احترامي، سيدي! أحتاج 20 لترًا من البنزين". إذا كان لدى [أنور] بعض [القسائم]، كان يقول "حسنًا، P55! [تفضل]، هذه 20 لترًا". كان P55 يشكره قائلًا: "احترامي، سيدي!" خلص P55 إلى أنه لم يكن يعرف شيئًا عن السجن والمعتقلين.

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن P55 كان سكرتير رئيس الفرع. أراد فراتسكي معرفة مهام P55 وما إذا كان قد صادف محاضر تحقيق. أوضح P55 أنه فيما يتعلق بوظيفة سكرتير رئيس الفرع، كان لدى P55 وزملائه مكتب جميل وفاخر به أربعة إلى ستة هواتف. كانت مهمتهم هي تسليم البريد إلى رئيس الفرع، على سبيل المثال، كان يتم تسليم المذكرات وأشياء من هذا القبيل من قبل رئيس الأرشيف. بالإضافة إلى ذلك، كان عليهم التعامل مع سجل الخدمة والأشياء المتعلقة بالمركبات وساعات العمل والإجازات والإجازات المرضية، فضلًا عن الأمور الإدارية الأخرى. قال P55 إنهم كانوا في بعض الأحيان يتلقون رسائل مختومة، موجهة إلى رئيس الفرع شخصيًا. لم يكن يتعين على P55 وزملائه النظر إلى البريد الموجه إلى الضباط شخصيًا، وبالتالي لم يعرفوا محتوياته. وفقًا لـP55، لم يكن رئيس الفرع يمرر هذه الرسائل إلى P55 وزملائه إلا إذا كان الموضوع تافهًا. ولكن إذا كان مهمًا، يقوم [رئيس الفرع] بالاحتفاظ به أو يخبر رئيس الأرشيف، لأنه كان مقربًا من رئيس الفرع، وأحيانًا كان رئيس الأرشيف يتعامل مع الأمر على الكمبيوتر في مكتبه في حال كان سريًا.

سأل فراتسكي P55 عمّا إذا كان قرار نقل أنور إلى الفرع 251 أو العودة إلى الفرع 285 قد مرّ عبر مكتب P55. أوضح P55 أنه عندما تم نقل [أنور] إلى الفرع 251، لم يكن P55 [بعد] سكرتير رئيس الفرع. عندما عاد [أنور]، أخبر [رئيس الفرع] P55 وزملاءه أن أنور قد عاد. لم ير P55 قرار النقل. وفقًا لـP55، كان ذلك للضباط حصرًا.

قال فراتسكي إنه لم يفهم تمامًا سبب هروب P55 من سوريا. أوضح P55 أنه لم يكن يتفق مع ما يفعله النظام فيما يتعلق بالاعتقالات والقتل. كما كان يخشى أن يُجبروا ذات يوم على الذهاب إلى [عمليات] الاعتقال أو المظاهرات للقيام بعمل ميداني. قال P55 إنه كان خائفًا أكثر أن "يتلطّخ هو وابنه بالدماء" [تتلطّخ أيديهم بالدماء].

ذكر فراتسكي أن P55 انشقّ في 31 كانون الأول/ديسمبر، 2012. أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان أنور مفقودًا قبل ذلك. قال P55 إن السؤال غير واضح.

سأل فراتسكي P55 عمّا إذا كان قد سمع أن أنور قد انشق أو تم الإبلاغ عن فقدانه قبل أن ينشق P55 نفسه. قال P55 إنه لم يكن يعلم أن [أنور] انشق في المقام الأول، إلى أن "قالوا" إن [أنور] مفقود من الفرع. كان أنور وضابط آخر قد انشقّ قبل [رسلان] أو بعده. كان الضابط يُدعى [PW4_100] وكان مفقودًا من الفرع أيضًا. وفقًا لـP55، لم يكن هو وزملاؤه يعرفون شيئًا عن أنور.

طلب فراتسكي من P55 تكرار الاسم لأنه لم يفهمه صوتيًا. قال P55 إنه PW4_100.

سأل فراتسكي P55 أين كان يعمل هذا الشخص. قال P55 إن PW4_100 كان ضابط تحقيق. كان اسمه مدونًا على المذكرة مع تمّام وحسن وأنور وأحمد ديب.

أراد فراتسكي معرفة ما قيل عن أنور في الفرع عندما غادر، من تجربة P55 الخاصة بصفته سكرتير رئيس الفرع. ذكر P55 أنه قيل إن أنور وPW4_100 لم يحضرا للعمل وانقطع الاتصال بهما، كما ترددت شائعات عن انشقاقهما وهربهما. غير أن أحدًا لم يكن متأكدًا 100%. وفقًا لـP55، يمكن أن تكون الشائعات صحيحة في نهاية المطاف.

أراد فراتسكي أن يعرف كيف كان رد فعل رئيس الفرع وما إذا كان قد أخبر P55 بشيء يتعلق بهروب أنور. نفى P55 ذلك، وقال إنه تم تعميم مذكّرة بحث، وتم إبلاغ مدير إدارة المخابرات العامة، و"قاموا" بباقي الإجراءات.[8]

[8] ملاحظة من مراقب المحاكمة: لم يكن واضحًا ما إذا كان P55 نفسه أو رئيس الفرع هو من أصدر أمر التفتيش.

سأل فراتسكي عمّا إذا كانت إجراءات من هذا القبيل قد مرّت عبر مكتب P55. قال P55 إن هذا الموضوع كان للضباط حصرًا، ولكن بشكل عام، فإن "بطاقة البحث" كانت معروفة في سوريا. ووفقًا لما ذكره P55، "كانوا" يجرون بحثًا، دون أن يمرّ ذلك الأمر بمكتبه، لأن تلك كانت إجراءات قانونية. أشار P55 إلى أنه ذكر في وقت سابق أن أي شيء يتعلق بالضباط كان حصرًا لهم: أي بطاقة بحث يتم إرسالها بالبريد سيكون مكتوبًا عليها "خاص بالضباط". كانت تلك هي آلية العمل وفقًا لخبرة .P55

***

[استراحة الغداء]

***

أعلنت رئيسة المحكمة كيربر أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA) أرسل لها محضر استجواب شاهد محتمل لم يتم الكشف عن هويته. ثم أشارت إلى أن جلسة المحاكمة المقبلة ستعقد في 26 تشرين الأول/أكتوبر في الغرفة 120 بمبنى المحكمة الإقليمية العليا.

استجواب من قبل محامي الدفاع

واصل فراتسكي استجوابه لـP55 بالسؤال عمّا إذا كان P55 قد عمل في الفرع 285 خلال عامي 2005 و2006. فأكّد P55 ذلك.

سأل فراتسكي عمّا إذا كان P55 يعرف شخصًا يُدعى أنور البُني. فقال P55 إنه سمع الاسم وأضاف أنه قد يكون محاميًا، لكن P55 لم يتذكر. خلص P55 إلى أن الاسم ورد في ذهنه، لقد كان بالفعل محاميًا.

سأل فراتسكي ما إذا كان P55 قد سمع عن اعتقال البُني في المخابرات أو قابله هناك. نفى P55 ذلك، غير أنه أضاف أنه تذكر أن شخصًا يُدعى "أنور البُني" كان محاميًا.

أراد فراتسكي أن يعرف الطائفة الدينية التي كان P55 ينتمي إليها. قال P55 إنه كان مسلمًا سُنيًا.

طلب فراتسكي من P55 وصف التسلسل الهرمي للسلطة بين السُنة والعلويين، وشرح تجاربه الخاصة باستفاضة، في حال كان لديه بعض منها. وفقًا لـP55، كانت السلطة العلوية أكثر قوة ولم تكن هناك سلطة سُنية. وفقًا لـP55، هناك أسماء [بعض الأشخاص] على الهامش. قال P55 إنه أراد إلقاء الضوء على شيء: منذ عام 1989 عندما تطوع P55 في جهاز المخابرات وحتى انشقاقه، كان هناك مدير سُني لإدارة المخابرات العامة، لكن رئيس فرع التحقيق كان علويًا. كان يتم اتخاذ القرار من قبل رئيس الفرع 285، الذي كان علويًا، لكن مسؤولية [تبعات] التوقيع تقع على عاتق السُني. ففي حال حدوث مشكلة يتم مساءلة مدير إدارة المخابرات العامة. لم يخضع رئيس فرع التحقيق للمساءلة، وكان يقول في المقابل إنه قدم اقتراحًا فحسب، وكان مدير إدارة المخابرات العامة هو الذي اتخذ القرار وهو في الواقع المسؤول عن رئيس الفرع.

خلص فراتسكي إلى أنه بحسب ما فهمه، فإن رئيس قسم التحقيق يقترح القرارات فقط. أراد فراتسكي معرفة ما إذا كان رئيس قسم التحقيق سيحظى بمزيد من الأهمية والقوة في حال كان علويًا. قال P55 إن فراتسكي لم يفهمه بشكل صحيح: كان رئيس فرع التحقيق هو صاحب السلطة والموظفين والمركبات والمال. ولكن فيما يتعلق بأمور السجون، كان يقترح الأشياء فقط، لكن القرار يعود إلى مدير إدارة المخابرات العامة. ذكر P55 أن هناك استثناء واحدا فقط لهذا: مدير إدارة المخابرات العامة الذي كان قويًا اللواء علي مملوك، وخلفه ديب زيتون. كان هذان هما اللذان اتخذا قرارات قوية خلال الأزمة.

استجواب من قبل محامي المدعين

لخص محامي المدعين، شارمر، أن P55 عمل في جهاز المخابرات لمدة تسعة وعشرين عامًا تقريبًا. أراد شارمر معرفة عدد الموظفين الذين عملوا هناك تقريبًا. سأل P55 عمّا إذا كان شارمر يقصد في الفرع.

أكّد شارمر ذلك. أوضح P55 أنه لا يوجد رقم محدد؛ أحيانًا كان هناك ثمانون وفي أيام أخرى كان هناك مائة، اعتمادًا على تسريح فصول المجندين (الخدمة الإجبارية). في بعض الأحيان كان يتم إصدار قرار بتسريح شخص إلى خمسة أشخاص، وبالتالي كان عليهم الانتظار حتى يأتي عناصر آخرون للانضمام إليهم. بعد قول هذا، أضاف P55 أن [عدد] الموظفين [المجندين] الذين كانوا يعملون هناك طواعية، والضباط، لا ينقص سوى شخص أو شخصين، عندما يتم نقل شخص ما إلى فرع آخر.

أراد شارمر أن يستوضح ما إذا كان العدد ثمانين إلى مائة يشمل الضباط. فأكّد P55 ذلك.

سأل شارمر عمّا إذا كان الوضع على ما هو عليه بعد 2011. فأوضح P55 أن هذا كان قبل الأحداث. حيث ازداد عدد العناصر بعد الأحداث في جميع الأجهزة الأمنية. والسبب في ذلك هو استدعاء الاحتياط والذين تم تسريحهم، مثل ابن P55 الذي تم تسريحه ثم تم استدعاؤه بعد سنوات.

سأل شارمر عمّا إذا كان هذا الوضع ينطبق على أيلول/سبتمبر 2012. قال P55 إنه لا يستطيع تقديم إجابة دقيقة لكن كانت هناك زيادة في عدد الموظفين بسبب استدعاء الناس من منازلهم كجنود احتياط. كان P55 رئيس [قسم] الكمبيوتر وشهد بنفسه أشخاصا تم تسريحهم، ومن ثم استدعاؤهم مرة أخرى أثناء الأحداث.

أراد شارمر معرفة العدد الإجمالي للضباط خلال تلك الفترة. تساءل P55 عمّا إذا كان شارمر يقصد قسم التحقيق أو فرع التحقيق.

قال شارمر إنه كان يشير إلى قسم التحقيق. أشار P55 إلى أنه كان هناك ما يقرب من ثمانية إلى تسعة أشخاص خلال الأحداث: موظفون ومحققون وضباط.

أراد شارمر معرفة عدد العناصر، من بين آخرين: السجانون، المسؤولون عن السجن التابع للفرع. وصف P55 أنه كان هناك سجنان قبل الأحداث، السجن الجنوبي والسجن الشمالي، وكان ثمانية أشخاص يعملون في كل سجن في مناوبتين يوميًا بواقع أربعة أشخاص لكل مناوبة. ولكن ازداد عدد المعتقلين خلال الأحداث، وافتُتح سجن ثالث غربي كان تحت مبنى رئيس الفرع ومكتب سكرتيره. وفقًا لـP55، عمل ثمانية أشخاص هناك أيضًا في مناوبتين من أربعة أشخاص لكل مناوبة. لخص P55 أن العدد التقريبي للعناصر، بمن فيهم مدير السجن، كان 25 أو 26 شخصًا.

سأل شارمر P55 عمّا إذا كان كل ما قاله أثناء استجواب الشرطة في نهاية أيلول/سبتمبر في ألمانيا صحيحًا وما إذا كان قد قال شيئًا يمكن أن يكون سريًا. قال P55 إنه لم يقل سوى الحقيقة.

أوضح شارمر أنه يريد أن يطلب التأكد من أن P55 فعل الشيء نفسه في هذا اليوم بالذات [في المحكمة]. قال P55 بالطبع، فقد قال كل ما كان يعلمه.

أراد شارمر أن يعرف في أي طابق كان مكتب أنور في عام 2012. وصف P55 أن "فرعنا" كان يتكون من طابق أرضي، وسجن في القبو، وطابق أول. كان المبنى الداخلي فوق السجن الجنوبي. كان مكتب أنور هناك.

سأل شارمر إذا كان مكتب أنور فوق السجن. قال P55 بالطبع.

خلص شارمر إلى أن أنور أجرى تحقيقات في ذلك المكتب. أراد شارمر معرفة ما إذا كانت التحقيقات قد أجريت في مكاتب أخرى أيضًا. قال P55 إنه لا توجد مكاتب أخرى للضباط. كان هناك أنور، وPW4_100، وعباس، وكان البقية من المحققين موجودين فوق السجن الشمالي. أضاف P55 أن مكتب مدير السجن كان في نفس المكان الذي كانت فيه مكاتب أنور وPW4_100 وعباس.

سأل شارمر عن منصب أنور ورتبته في ذلك الوقت. قال P55 إن أنور كان رئيس قسم وضابطا برتبة عقيد؛ أعلى رتبة.

أشار شارمر إلى أن P55 أخبر الشرطة أنه كان بإمكان المرء أن يسمع صوت صراخ في الفرع. أوضح P55 أن الفرع 285 كان صغيرًا جدًا وليس كبيرًا على الإطلاق. إذا صرخ أي إنسان، كان صوته مسموعًا، لا سيما وقت وقوع الأحداث حيث كان هناك العديد من المعتقلين. قال P55 إنه كان يسمع أصوات صراخ في مكتبه عندما كان هناك تحقيق. غير أنه لم يستطع رؤية أي شيء لأن مكتبه كان بعيدًا.

سأل شارمر ما إذا كان بإمكان المرء أن يسمع أصوات صراخ حتى خارج المكتب. أوضح P55 أنه لا توجد مسافة حقيقية، فقد كان مجرّد جدار واحد يفصل بين "مكتبنا" والمبنى الداخلي للفرع. كان يفصل بينهما باب حديدي يغلق تلقائيًا وكان مكتب P55 فوق السجن الغربي.

أشار محامي المدعين شولتس إلى أن P55 سُئل أثناء استجواب الشرطة عمّا إذا كان بإمكان رئيس القسم سماع أصوات الصراخ. أراد شولتس أن يعرف كيف أجاب P55. تدخلت القاضي كيربر وطلبت من شولتس تحديد ما إذا كان يقصد رئيس قسم التحقيق أو فرع التحقيق. قال شولتس إنه كان لديه سؤال للتعقيب بعد الإجابة. طلبت كيربر من شولتس تحديد ما إذا كان يقصد أحمد ديب أم أنور. [بعد مناقشة قصيرة بين شولتس والقاضي كيربر حول تحديد السؤال والاقتباس من المحضر، قال شولتس إنه سيقدم اقتباسًا أولًا ثم يطرح سؤاله لاحقًا].

اقتبس شولتس من محضر استجواب P55 مع مكتب الشرطة، والذي ذكر P55 بموجبه أن أنور [رسلان] كان بإمكانه بالطبع سماع أصوات الصراخ. سأل شولتس P55 إذا كان بإمكان أنور سماع أصوات الصراخ من مكتبه. قال P55 إنه لم يجلس في مكتب أنور [للتحقق من ذلك]. كان بإمكان P55 سماعها في مكتبه حيث كان فوق السجن مباشرة ولا شيء يفصل بين المكتب والسجن باستثناء السقف.

أعلنت رئيس المحكمة كيربر أنه تم صرف الشاهد P55. اعتذر P55 وقال إنه كان يحاول تذكر أي شيء يمكن أن يقوله.

رُفِعت الجلسة الساعة 2:20 بعد الظهر.

ستُستأنف المحاكمة في 26 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة 9:30 صباحًا في الغرفة 120 بمبنى المحكمة الإقليمية العليا.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 50 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 26 و27 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم التاسع والتسعون – 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

خلال هذه الجلسة الإدارية القصيرة، اعترض المدّعون العامون على ثلاثة طلبات سبق أن قدّمها محامو الدفاع للاستماع إلى ثلاثة شهود إضافيين. وأعلن محامو الدفاع أنهم سيقدمون طلبات أخرى للحصول على أدلة إضافية.

اليوم المائة – 27 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

قدّم الدفاع ثمانية طلبات أخرى لتلقّي الأدلة. حيث طلبوا، من بين أمور أخرى، سماع المزيد من شهادات شهود مطّلعين حول موقف أنور المؤيد للمعارضة، وكيف أراد الانشقاق منذ بداية الثورة، وسلطاته المحدودة في فرع الخطيب بسبب حافظ مخلوف، ومزاعم تولّي القسم 40 التحقيقات والسجن في الفرع. ووفقًا للدفاع، هناك حاجة إلى خبرات إضافية في تاريخ وهياكل السلطة لجهاز المخابرات السوري.

لم يتخذ القضاة أي قرار بشأن الطلب السابق لتلقّي الأدلة وأوضحوا أن الجدول الزمني لأيام المحاكمة التالية ما زال غير محدد.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم التاسع والتسعون – 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:30 صباحًا بحضور شخصين وثلاثة صحفيين. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يكن محاميا المدعين بانز ود. كروكر حاضرين.

المسائل الإدارية

أوضحت رئيسة المحكمة القاضي كيربر، أن الدفاع أعلن سابقًا أنه سيقدم طلبات أخرى للحصول على أدلة إضافية، إلا أنه وفقًا للدفاع، لم تكتمل الطلبات بعد. وخلصت كيربر إلى أن يوم المحاكمة هذا سيكون بالتالي قصيرًا نسبيًا. وأعلنت أن الجلسة ستبدأ ببيان المدّعين العامين بشأن طلباتٍ سابقةٍ للدفاع لسماع شهود إضافيين.

[ما يلي هي نسخة مُعاد صياغتها لبيان المدّعين العامين، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

بيانات بخصوص طلب الدفاع للحصول على الأدلة بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 [TR#49]، اليوم 97].

يعترض المدّعون العامون على استدعاء والاستماع إلى السيد أحمد الجربا [PW1_97]، و[PW2_97]، و[PW3_97] بصفتهم شهودًا.

التعليل:

I) *بناءً على طلب الدفاع، من المفترض أن يدلي PW1_97 بشهادة مفادها أنه وثلاثة من أقاربه كانوا متهمين بدعم تدخل العراق في الكويت، وبالتالي قُبض عليهم في عام 1996 واعتقلوا لمدة عامين. يجب رفض طلب الاستماع إلى PW1_97 بصفته شاهدًا في هذا الصدد.*
من المفترض أن يدلي PW1_97 بشهادته أيضًا بأن شقيقه كان معتقلًا في الفرع 285 في نفس الوقت، وأن شقيقه أخبره أن أنور رسلان كان دائمًا ودودًا وعامله باحترام ولم يُقلل أبدًا من احترام شقيق PW1_97 ولم يستخدم العنف ضده أبدًا.
من المفترض أيضًا أن يدلي PW1_97 بشهادته بأن شقيقه أخبره أنه لم يُطلق سراحه هو وأقاربه إلّا بسبب تدخل أنور رسلان. غير أنه لا دليل على أن الإفراج استند إلى تدخل أنور فحسب.
شكك المدّعون العامون كذلك في صلة طلب الدفاع فيما يتعلق بالسؤال حول كيفية معرفة شقيق PW1_97 بكل ذلك. في ضوء ذلك، فإن استدعاء PW1_97 ليس مطلوبًا أيضًا بسبب التزام المحكمة أو التحقيق القضائي لأن PW1_97 يعيش في الخارج.
لا يزال من غير الواضح كيف يمكن لهذه الأحداث التي وقعت قبل حوالي ستة عشر إلى ثمانية عشر عامًا أن تكون مثمرة بالنسبة لمسألة الحقيقة والذنب في هذه المحاكمة الحالية. ولا علاقة لما فعله أنور رسلان بين عامي 1996 و1998 وما إذا كان لطيفًا مع المعتقلين في ذلك الوقت. وإن هذه المحاكمة ليست حول عمل أنور في الفرع 285 بل في الفرع 251.
وفيما يتعلق بهدف الدفاع في جعل PW1_97 يدلي بشهادته حول أطروحة أنور والعمل لصالح المعارضة: يجب رفض استدعاء PW1_97 أيضًا.
في 12 آب/أغسطس، 2020، ذكر المدّعون العامون بالفعل في محكمة العدل الاتحادية أن سلوك المدعى عليه بعد الأفعال المُتهم بها ليس ذا صلة. وعلاوة على ذلك، تم تفصيل السلوك بالفعل أثناء أخذ الأدلة في هذه المحكمة، على شكل شهادات من قبل P54 ورياض سيف. ولن توفر شهادات الشهود الإضافيين في هذا الصدد سوى رؤى جديدة محدودة.
لا يرد في طلب الدفاع ما يكفي من التفاصيل الكافية عن المحتوى المزعوم للأدلة المطلوبة، ولا عن مكانها وزمانها. كما أنه من غير الواضح بالضبط كيف كان أنور متورطًا مع المعارضة. ولم يقدم الطلب أي تفسير عن كيفية تأثير تدخلات أنور على سوريا. وعلى سبيل المثال، لا يزال من غير الواضح ما حدث للقوائم السوداء والبيضاء التي يُزعم أن أنور صاغها.

II) *لا يتطلب التحقيق القضائي العام الاستماع إلى PW2_97 بصفته شاهدًا، حيث إنه يقيم في [حُجبت المعلومات].*
من المفترض أن يدلي PW2_97 بشهادته بأن أنور كان مؤيدًا للمعارضة، وأنه أراد الانشقاق وناقش هروبه مع PW2_97. إلا أن الطلب لا يقدم أي معلومات محددة حول كيفية معرفة PW2_97 بكل ذلك. وهو يذكر فقط محادثات غامضة في صيف عام 2012. ولا يمكن رؤية الغرض من الأدلة المطلوبة لعدم وجود تفاصيل. ولا علاقة أخرى بين التُّهم وهروب أنور وموقفه المؤيد للمعارضة.
إن أنور متهم بقتل عدد كبير من المعتقلين لدوافع دنيئة وتعذيب عدد أكبر من المعتقلين كجزء من هجوم ممنهج وواسع النطاق ضد السكان السوريين من 29 نيسان/أبريل، 2011 حتى 7 أيلول/سبتمبر، 2012. كان أنور، خلال هذا الوقت، مسؤولًا عن المؤسسة الحكومية المسؤولة عن هذه الجرائم. لكن هذا لا يتعارض مع تخطيط أنور لهروبه. وتخلص السوابق القضائية الصادرة عن محكمة العدل الاتحادية إلى أنه لا يتم تجاهل عنصر النية لمجرد أن إتمام الجريمة بنجاح قد لا يكون مرغوبًا فيه.
فيما يتعلق بالادعاء حول أن PW2_97 يمكن أن يؤكد حيازة أنور على السلطة، أشار المدّعون العامون أيضًا إلى بيانهم في محكمة العدل الاتحادية بتاريخ 12 آب/أغسطس، 2020. بالإضافة إلى ذلك، كان PW2_97، وفقًا لأنور رسلان، على علم فقط بإحالة بعض المعتقلين إلى أنور، وليس بكيفية إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين بالضبط أو كم بلغت سلطة أنور.

III) يجب رفض طلب استدعاء PW3_97. حيث يقيم PW3_97 زعمًا في [حُجبت المعلومات] وسيدلي بشهادته بأنه اعتُقل في الخطيب لمدة أربعة أيام (على الرغم من أنه ليس من الواضح متى اعتُقل هناك) وأن أنور عامله جيدًا خلال هذه الفترة وأطلق سراحه في النهاية. بالإضافة إلى ذلك، سيدلي PW3_97 بشهادته أنه سُمح لوالدي P31 بإحضار الطعام إلى الفرع وأنه سُمح لـP31 بتناول طعامه في مكتب أنور. بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن يدلي PW3_97 بشهادته أن أنور سأل موظفي الحكومة عن سبب استمرارهم في اعتقال الأبرياء.
يفتقر طلب الدفاع إلى الصلة وبالتالي لا يفي بالحد الأدنى بموجب المادة 244 (3) s. 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.
يفتقد طلب الدفاع إلى معلومات حول كيفية معرفة PW3_97 بهذه المعلومات، وبشكل عام لا يقدم سوى معلومات غامضة. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح متى اعتُقل PW3_97 في الخطيب، أو لماذا وكيف اعتُقل. كما أنه من غير الواضح كيف ومتى وأين كان على اتصال بأنور رسلان وكيف علم بجهود أنور فيما يتعلق بإطلاق سراحه.
وفقًا لجميع الأدلة التي تم الحصول عليها حتى الآن، يجب أن نفترض أن المعتقلين في الفرع 251 كانوا يعتقلون عادة في سجن تحت الأرض في مبنى قريب من شارع بغداد في دمشق. وكان يتم نقل المعتقلين إلى مبان أخرى للتحقيق فحسب. ولا يزال من غير الواضح كيف كان يمكن أن يرى PW3_97 والدي P31 وهما يجلبان الطعام إلى الفرع وكيف تناول P31 هذا الطعام في مكتب أنور.
إذا اعتبر المرء أن طلب الدفاع هو طلب للحصول على أدلة، فإن قيمة الأدلة المتوقعة تكون محدودة للغاية بحيث لا يلزم استدعاء PW3_97. وبحسب قرار القضاة بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021، فإن أنور كان مشتركًا في اعتقال وإحالة المعتقلين. ولن توفر شهادة PW3_97 سوى معلومات عن الدعم الفردي من أنور لبعض المعتقلين.

وزعت رئيسة المحكمة القاضي كيربر نسخًا ورقية ورقمية [أقراص مدمجة] من بيانات المدّعين العامين.

قال محامي الدفاع فراتسكي إن الدفاع احتفظ بحقه في الرد على بيانات المدّعين العامين.

أوضحت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أن المحكمة قررت في 19 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 الامتناع عن سماع شاهدة أخرى. وأُرسلت نسخًا من محادثة عبر البريد الإلكتروني بين القاضي فيدنير وضابط شرطة بخصوص هذه الشاهدة، بالإضافة إلى الترجمة الألمانية لصورة وفرها P54 إلى أطراف القضية.

طلب محامي الدفاع بوكر التحدث إلى موكليه لمدة 30-60 دقيقة بعد الجلسة لتوضيح جوانب الطلبات المستقبلية للحصول على أدلة إضافية والتي يعتزم الدفاع تقديمها في اليوم التالي. أضاف بوكر أن الدفاع أنهى بالفعل بعض الطلبات، غير أنه قرر إرسال جميع الطلبات مرة واحدة في اليوم التالي، بعد التحدث إلى موكلهم. استشارت القاضي كيربر حراس المحكمة وأكّدت أن بإمكان الدفاع التحدث مع موكلهم لمدة ثلاثين دقيقة بعد الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 9:54 صباحًا.

اليوم المائة – 27 تشرين الأول/أكتوبر، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:35 صباحًا بحضور شخصين وصحفيين. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يحضر محاميا المدعين د. كروكر ود. أوميشين. وجاء محامي المدعي بانز متأخرا خمس دقائق.

المسائل الإدارية

بعد أن افتتحت الجلسة، أعلنت القاضي كيربر أن محاميي الدفاع سيتلوان طلبات الحصول على أدلة إضافية الآن، وهو ما أعلنه الدفاع في اليوم السابق.

أوضح محاميا الدفاع فراتسكي وبوكر أنهما قدما بالفعل نسخًا موقعة من الطلبات التالية إلى مترجمي المحكمة الفوريين لتسهيل الترجمة الفورية. وتناوب محاميا الدفاع فراتسكي وبوكر على تلاوة الطلبات التالية.

[فيما يلي نسخة مُعاد صياغتها لطلبات الدفاع، بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

طلب استدعاء [PW1_100]، الذي يعيش في [حُجبت المعلومات]

I) كان PW1_100 يحمل رتبة [حُجبت المعلومات] في سوريا وحضر ثلاث دورات تدريبية مع أنور رسلان. وساعد أنور على الهروب والانشقاق مع [حُجب الاسم] و P54. وكان PW1_100 يعلم من المحادثات التي أجراها مع أنور بموقف أنور المؤيد للثورة. من خلال هذه المحادثات، وكذلك من علاقاته الوثيقة بالدوائر الحكومية، علم PW1_100 أيضًا أن أنور عارض الحكومة وأراد الانشقاق في وقت مبكر بعد شهر أو شهرين من بدء الثورة. إلا أن أنور لم يتمكن من مغادرة

البلاد بأمان مع أسرته في ذلك الوقت، وبالتالي اضطر إلى تأخير هروبه. وبإمكان PW1_100 أن يدلي بشهادته أيضًا بأن أنور لم يرد أن يجاري الحكومة في تعاملها مع الثورة وقد أعدّ حقائبه مع بداية الثورة. حصل PW1_100 على هذه المعرفة من المحادثات التي أجراها مع أنور في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بشأن هروب أنور. وكان كل من PW1_100 وأنور جزءًا من لجنة معنية بالقيود المفروضة على سفر الضباط المتقاعدين الذين تزيد أعمارهم عن 66 عامًا. وبعد جلسة للجنة في وزارة الداخلية، ذهب PW1_100 وأنور إلى مكتب PW1_100 وتحدثا عن هروب أنور والظروف السيئة في الفرع 251. كان لـPW1_100 نفس رأي أنور. وخلال هذه المحادثة، أخبر أنور PW1_100 أيضًا أنه سيتصل بأشخاص في الأردن بشأن هروبه. وانشق PW1_100 قبل أنور بيوم أو يومين وذهب إلى الأردن، حيث التقى الاثنان مرة أخرى. إن PW1_100 سُني مثل أنور وعلى دراية بالمشاكل التي تصاحب ذلك. وكان PW1_100 يعلم كذلك بمشكلة اعتقال حافظ مخلوف لأشخاص في الفرع 251 وأنه أشرف على تعذيبهم في هذا الفرع. وبإمكان PW1_100 أن يدلي بشهادته بأنه في إحدى المرات، عندما سمع أنور صراخًا من سجن القبو، اتصل بهم [بالقبو] فقيل له إن محمد عبد الله وآخرين كانوا مسؤولين عن تعذيب المعتقلين.

II) *إن القرار الصادر بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021 يقتضي الاستماع إلى PW1_100، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. كما يفتقر القرار إلى تفاصيل قانونية حول موضوع المساعدة والمشاركة. إلا أن سلطة أنور في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية في الفرع 251 كانت محدودة للغاية لأنه سُني. حاول أنور مساعدة المعتقلين وانشق في النهاية. وكان القسم 40 وحافظ مخلوف، وكذلك العلويون بشكل عام، هم أصحاب السلطة في الفرع. يسمح موقف أنور بالتوصل إلى استنتاجات حول سلوكه خلال الفترة التي قضاها في الفرع 251.*
[أضاف محامي الدفاع فراتسكي أن الفقرة التالية ستكون أيضًا ردًا على بيان المدّعين العامين في اليوم السابق.]

III) *بموجب المادة 244 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، يتطلب طلب الحصول على أدلة أولًا من الشخص (1) وصف ادعاءٍ أو حقيقةٍ بدقة، (2) تسمية الدليل المقترح لإثبات هذا الادعاء أو الحقيقة، و(3) إظهار الصلة بين الحقيقة المزعومة والأدلة المقترحة لإثبات الحقيقة. وبالنسبة لطلبات استدعاء الشهود وسماعهم، يجب بالتالي أن يُوضح في الطلب لمَ على الشاهد الإدلاء بشهادته حول أمور معينة. لكن هذا ليس مطلوبًا إذا أصبحت متطلبات وجود الصلة واضحة من السياق العام. فيما يتعلق بمسألة كيف ولماذا حصل الشاهد على معرفة بأشياء معينة، ذكر المدّعون العامون أن وجود "محادثة غامضة دون ذكر وقت حدثت فيه هذه المحادثات" غير كافٍ لطلب استدعاء الشاهد والاستماع إليه. وأشار الدفاع إلى أن المتطلبات لطلبات الحصول على أدلة إضافية يجب أن تكون أقل بالنسبة للشهود من خارج البلاد. لذلك يجب أن يكون ذكر أن شخصًا ما أجرى محادثة مع شخص آخر دون تحديد الوقت أو تقديم إطار زمني واسع كافيًا. كما يجب أن يكون كافيًا أن يستخلص شخص معرفة بحقائق معينة من رتبة الشخص أو موقعه داخل الحكومة. وإن المحاكمة الحالية هي محاكمة ذات طابع دولي، وتتناول أفعالًا ارتكبت في الخارج، وتحظى باهتمامٍ دولي. في ضوء ذلك، ولأن العديد من الجرائم المُتّهم بها وقعت قبل عشر سنوات، يصعب على الدفاع إجراء تحقيقاته الخاصة. ولا يمتلك الدفاع قدرات مثل الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أو أجهزة المخابرات مع عناصرها المتخصصين. إذا كان إجراء محاكمة بموجب الولاية القضائية العالمية يقوم على مبدأ "الملاحقة القضائية بلا حدود"، فيجب أن تكون القيود المفروضة على طلبات الحصول على الأدلة أقل مما هي عليه في المحاكمات المعتادة. وإلا فإن ذلك ينتهك الحكم الدستوري للدولة الألمانية في ظل سيادة القانون. يجب ألا يفشل التحقيق في الحقيقة بسبب الافتقار إلى وجود صلة في طلبات الحصول على الأدلة. ولا يمكن للدفاع سوى تقديم أوصاف واسعة إلى حد ما لشهادة الشاهد المطلوبة، إلا أن القيود في هذا الصدد من شأنها تقييد عمل الدفاع وحقوقه بشكل غير متناسب.*

أكّد محامي الدفاع فراتسكي أن الفقرة الثالثة ستكون رد الدفاع على بيان المدّعين العامين في اليوم السابق. وأضاف فراتسكي أن الدفاع يعترض أيضًا على بيانات المدّعين العامين بشأن PW2_97/PW2_100 ويصر على استدعائه والاستماع إليه بصفته شاهدًا.

طلب استدعاء [PW2_97/PW2_100]، (تم توفير رقم الهاتف من قبل P54)

I) *كان PW2_97/PW2_100 برتبة رائد وعُرف أيضًا باسم أبو محمود في [حُجبت المعلومات]. عمل وسيطًا بين بلدته [حُجبت المعلومات] والفرع 251. وبعد أسبوع واحد من بدء الثورة، كان PW2_97/PW2_100 في مكتب أنور في الفرع. وبإمكان PW2_97/PW2_100 الإدلاء بشهادته بأن أنور كان يطلق سراح 30 إلى 40 معتقلًا أسبوعيًا، لكن كان عليه استشارة توفيق يونس، رئيس الفرع، في كل عملية إفراج. وكان أنور يقول دائمًا لتوفيق إن المعتقلين سيكونون مدنيين أبرياء عزل. تحدث PW2_97/PW2_100 وأنور عن الهجمات الحكومية على مسقط رأس كل منهما. وكان PW2_97/PW2_100 يذهب بين نيسان/أبريل 2011 وصيف 2011 إلى أنور كل أسبوع لجلب 30 إلى 40 معتقلًا. بعد ذلك، لم بإمكان PW2_97/PW2_100 الاستمرار في هذه الممارسة بعد أن تولى [حُجب الاسم] جميع مهام أنور في الفرع. وكان هناك استثناء واحد فقط: عندما أُطلق سراح شخص يدعى يوسف بعد ساعتين أو ثلاث ساعات في الاعتقال بعد أن اتصل PW2_97/PW2_100 بأنور بشأن اعتقال يوسف. وكان يوسف ناشطا معارضا وشارك في كل مظاهرة. كما أخبر أنور PW2_97/PW2_100 في مرحلة مبكرة أنه أراد الانشقاق. وكان موقف أنور الإيجابي تجاه المعارضة معروفًا أيضًا بالنسبة لـPW2_97/PW2_100 بسبب المحادثات العديدة التي أجراها الاثنان. وتحدثا عن مدى حزنهما الشديد لهجمات الحكومة على مسقط رأس كل منهما.*

II) *إن القرار الصادر بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021 يستلزم الاستماع إلى PW2_97/PW2_100، حيث أن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. كما يفتقر القرار إلى تفاصيل قانونية حول موضوع المساعدة والمشاركة.*

غير أن سلطة أنور في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية في الفرع 251 كانت محدودة للغاية لأنه سني. وحاول أنور مساعدة المعتقلين وانشق في النهاية. وكان القسم 40 وحافظ مخلوف والعلويون بشكل عام هم أصحاب السلطة في الفرع. وكانت لجهود أنور بالانشقاق والهرب آثار مباشرة على الأفعال المُتهم بها ويسمح موقفه بالتوصل إلى استنتاجات بشأن سلوكه خلال الفترة التي قضاها في الفرع 251.

III) *1) يجب خفض متطلبات إمكانية الوصول إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج بموجب المادة 244 (5) s. 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لغرض هذه المحاكمة. حيث تتناول هذه المحاكمة الأفعال المرتكبة في الخارج وذات الاهتمام الدولي. إن الشهود الذين يعيشون في الخارج كانوا وما زالوا الموضوع اليومي في هذه المحاكمة. ويجب أن تُرفع جهود المحكمة في إثبات الحقيقة بموجب المادة 244 (2) من القانون الجنائي الألماني فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. كما أن هناك أشكالًا أخرى لاستدعاء الشهود، مثل إجراء مكالمات هاتفية أو الاتصال بهم عبر البريد الإلكتروني، وهي ممكنة وتم تطبيقها في الماضي.*

2) بموجب المادة 244 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، يتطلب طلب الحصول على الأدلة أولًا أن يصف المرء بدقة ادعاءً أو حقيقةً، وأن يسمي الدليل المقترح لإثبات هذا الادعاء أو الحقيقة، وإظهار الارتباط بين الحقيقة المزعومة والأدلة المقترحة لإثبات الحقيقة. وبالنسبة لطلبات استدعاء الشهود وسماعهم، يجب بالتالي أن يُوضح في الطلب لمَ على الشاهد الإدلاء بشهادته حول أمور معينة. لكن هذا ليس مطلوبًا إذا أصبحت متطلبات وجود الارتباط واضحة من السياق العام.

3) فيما يتعلق بمسألة كيف ولماذا حصل الشاهد على معرفة بأشياء معينة، ذكر المدّعون العامون أن وجود "محادثة غامضة دون ذكر وقت حدثت فيه هذه المحادثات" غير كافٍ لطلب استدعاء الشاهد والاستماع إليه. وأشار الدفاع إلى أن المتطلبات لطلبات الحصول على أدلة إضافية يجب أن تكون أقل بالنسبة للشهود من خارج البلاد. لذلك يجب أن يكون ذكر أن شخصًا ما أجرى محادثة مع شخص آخر دون تحديد الوقت أو تقديم إطار زمني واسع كافيًا. كما يجب أن يكون كافيًا أن يستخلص شخص معرفة بحقائق معينة من رتبة الشخص أو موقعه داخل الحكومة. والمحاكمة الحالية هي محاكمة ذات طابع دولي، وتتناول أفعالًا ارتكبت في الخارج، وتحظى باهتمامٍ دولي. في ضوء ذلك، ولأن العديد من الجرائم المُتّهم بها وقعت قبل عشر سنوات، يصعب على الدفاع إجراء تحقيقاته الخاصة. ولا يمتلك الدفاع قدرات مثل الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA) أو أجهزة المخابرات مع عناصرها المتخصصين. إذا كان إجراء محاكمة بموجب الولاية القضائية العالمية يقوم على مبدأ "الملاحقة القضائية بلا حدود"، فيجب أن تكون القيود المفروضة على طلبات الحصول على الأدلة أقل مما هي عليه في المحاكمات المعتادة. وإلا فإن ذلك ينتهك الحكم الدستوري للدولة الألمانية في ظل سيادة القانون. يجب ألا يفشل التحقيق في الحقيقة بسبب الافتقار إلى وجود ارتباط في طلبات الحصول على الأدلة. ولا يمكن للدفاع سوى تقديم أوصاف واسعة إلى حد ما لشهادة الشاهد المطلوبة، إلا أن القيود في هذا الصدد من شأنها تقييد عمل الدفاع وحقوقه بشكل غير متناسب.

[قامت القاضي كيربر بتذكير محامي الدفاع فراتسكي بالتلاوة بشكل أبطأ حتى يتمكن المترجمون الفوريون في المحكمة من المتابعة. قام مترجمو المحكمة بالتبديل بعد هذين الطلبين وتناوبوا في الدورة اللاحقة.]

<u>طلب استدعاء د. كمال اللبواني [PW3_100]، الذي يعيش في [حُجبت المعلومات] بصفته شاهدًا وخبيرًا</u>

أشار د. كمال، الذي طُلب استدعائه والاستماع إليه بصفته شاهدًا وخبيرًا، إلى استعداده للإدلاء بشهادته في المحكمة في كوبلنتس لعائلة أنور.

I) *إن د. كمال مواطن [حُجبت المعلومات]. عمل طبيبًا في سوريا، وهو من قيادات المعارضة السورية. والتقى د. كمال مع أنور رسلان في الأردن بعد أن انشق الأخير. وعمل كل من PW3_93 وأنور لصالح المعارضة وشارك من بين آخرين في المحادثات في جنيف. وبإمكان د. كمال أن يشهد أن أنور رسلان كان في عام 2011 مسؤولًا عن إطلاق سراح PW3_93 الذي اعتُقل بين يوم وعشرة أيام. وعمل كلاهما فيما بعد مع د. كمال بصفتهما جزءًا من المعارضة. لذلك أجرى ثلاثتهم عدة محادثات. وبإمكان د. كمال أن يشهد كذلك بأن حافظ مخلوف كان "مثالًا على السلطة" في الفرع 251، والذي كان من بين أمور أخرى بسبب علاقاته العائلية مع الرئيس بشار الأسد. علم د. كمال بذلك من خلال عمله مع المعارضة. كما يمتلك د. كمال قناته الخاصة على اليوتيوب حيث ينشر مقاطع فيديو عن تاريخ سوريا والثورة بشكل يومي. لذلك فهو خبير مناسب في سوريا والثورة السورية.*

II) *إن القرار الصادر بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021 يقتضي الاستماع إلى د. كمال، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. كما يفتقر القرار إلى تفاصيل قانونية حول موضوع المساعدة والمشاركة. غير أن سلطة أنور في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية في الفرع 251 كانت محدودة للغاية لأنه سني. وحاول أنور مساعدة المعتقلين وانشق في النهاية. وكان القسم 40 وحافظ مخلوف والعلويون بشكل عام هم أصحاب السلطة في الفرع. وكانت لجهود أنور بالانشقاق والهرب آثار مباشرة على الأفعال المُتّهم بها ويسمح موقفه بالتوصل إلى استنتاجات بشأن سلوكه خلال الفترة التي قضاها في الفرع 251. وعند تحديد ما إذا كان الشخص قد تماشى مع ما حدث في الفرع، فإن مساعدة هذا الشخص لمعتقل واحد أو أكثر تُحدث فرقًا.*

III) 1) يجب خفض متطلبات إمكانية الوصول إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج بموجب المادة 244 (5) s. 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لغرض هذه المحاكمة. حيث تتناول هذه المحاكمة الأفعال المرتكبة في الخارج وذات الاهتمام الدولي. إن الشهود الذين يعيشون في الخارج كانوا وما زالوا الموضوع اليومي في هذه المحاكمة. ويجب أن تُرفع جهود المحكمة في إثبات الحقيقة بموجب المادة 244 (2) من القانون الجنائي الألماني فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. كما أن هناك أشكالًا أخرى لاستدعاء الشهود، مثل إجراء مكالمات هاتفية أو الاتصال بهم عبر البريد الإلكتروني، وهي ممكنة وتم تطبيقها في الماضي.

2) بموجب المادة 244 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، يتطلب طلب الحصول على الأدلة أولًا أن يصف المرء بدقة ادعاءً أو حقيقةً، وأن يسمي الدليل المقترح لإثبات هذا الادعاء أو الحقيقة، وإظهار الارتباط بين الحقيقة المزعومة والأدلة المقترحة لإثبات الحقيقة. وبالنسبة لطلبات استدعاء الشهود وسماعهم، يجب بالتالي أن يُوضح في الطلب لمَ على الشاهد الإدلاء بشهادته حول أمور معينة. لكن هذا ليس مطلوبًا إذا أصبحت متطلبات وجود الارتباط واضحة من السياق العام.

3) فيما يتعلق بمسألة كيف ولماذا حصل الشاهد على معرفة بأشياء معينة، ذكر المدّعون العامون أن وجود "محادثة غامضة دون ذكر وقت حدثت فيه هذه المحادثات" غير كافٍ لطلب استدعاء الشاهد والاستماع إليه. وأشار الدفاع إلى أن المتطلبات لطلبات الحصول على أدلة إضافية يجب أن تكون أقل بالنسبة للشهود من خارج البلاد. لذلك يجب أن يكون ذكر أن شخصًا ما أجرى محادثة مع شخص آخر دون تحديد الوقت أو تقديم إطار زمني واسع كافيًا. كما يجب أن يكون كافيًا أن يستخلص شخص معرفة بحقائق معينة من رتبة الشخص أو موقعه داخل الحكومة. والمحاكمة الحالية هي محاكمة ذات طابع دولي، وتتناول أفعالًا ارتكبت في الخارج، وتحظى باهتمامٍ دولي. في ضوء ذلك، ولأن العديد من الجرائم المُتّهم بها وقعت قبل عشر سنوات، يصعب على الدفاع إجراء تحقيقاته الخاصة. ولا يمتلك الدفاع قدرات مثل الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA) أو أجهزة المخابرات مع عناصرها المتخصصين. إذا كان إجراء محاكمة بموجب الولاية القضائية العالمية يقوم على مبدأ "الملاحقة القضائية بلا حدود"، فيجب أن تكون القيود المفروضة على طلبات الحصول على الأدلة أقل مما هي عليه في المحاكمات المعتادة. وإلا فإن ذلك ينتهك الحكم الدستوري للدولة الألمانية في ظل سيادة القانون. يجب ألا يفشل التحقيق في الحقيقة بسبب الافتقار إلى وجود ارتباط في طلبات الحصول على الأدلة. ولا يمكن للدفاع سوى تقديم أوصاف واسعة إلى حد ما لشهادة الشاهد المطلوبة، إلا أن القيود في هذا الصدد من شأنها تقييد عمل الدفاع وحقوقه بشكل غير متناسب.

أشار محامي الدفاع بوكر إلى أن المادة 184 من قانون دستور المحكمة الألمانية (GVG) ستكون جوهر تعليل الدفاع.

<u>طلب استدعاء شاهدة بعد قرار عدم استدعاء الشاهدة Z121020528</u>

I) كان من المفترض في البداية أن يتم استدعاء Z121020528 في 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2021. إلا أنه بعد مكالمة هاتفية بين رئيسة المحكمة القاضي كيربر وكبير المفتشين الجنائيين فراي، قررت كيربر الامتناع عن استدعاء Z121020528. في حين أن الدفاع لا يعرف المحتوى الفعلي لهذه المكالمة الهاتفية، أضافت رئيسة المحكمة القاضي كيربر مذكرة مكتوبة بخط اليد إلى الملف أوضحت فيها أن شهادة الشاهد في المحكمة ستتطلب إجراءات من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية وشركائها. إلا أن هذه التدابير لا يمكن أن تُمنح إلا في الأسبوع التقويمي 45 لأن الشرطة الجنائية الاتحادية لا تملك القدرات المعنية قبل ذلك.

إلا أن Z121020528 لا تزال ذات صلة بهذه المحكمة. ولا يتم التنازل عن هذا بسبب أن الشرطة الجنائية الاتحادية لا تملك حاليًا الوقت لمرافقة الشاهدة ولا يمكنها القيام بذلك إلا في الأسبوع 45.

<u>طلب استدعاء [PW4_100]، الذي يعيش في [حُجبت المعلومات] بصفته شاهدًا</u>

I) عمل PW4_100 ضابط تحقيق في الفرع 251 مع أنور رسلان لمدة عامين حتى بداية الثورة. وسيتمكن PW4_100 من الإدلاء بشهادة تفيد بأنه لم يتوفى أي معتقلٍ في الفرع قبل الثورة. وبإمكانه أيضًا أن يدلي بشهادة تفيد بأن أعضاء القسم 40 أجروا تحقيقات في الفرع 251 وعذبوا المعتقلين قبل الثورة وقاموا بذلك بشكل متزايد بعد بدء الثورة. بإمكان PW4_100 أن يقول أيضًا إنه بسبب الأوامر الصادرة في الفرع 251، لم يُسمح لأنور رسلان بالتدخل في آذار/مارس 2011، إلا أنه ساعد المعتقلين من خلال إطلاق سراحهم كجزء من عمله اليومي في كتابة المحاضر. وكان القسم 40 تحت سلطة الفرع 251 والسجن ذي الصلة. وبإمكان PW4_100 أن يدلي بشهادته بأن أعضاء القسم 40 قاموا بإنشاء محاضر تحقيق واستخدموا موظفي الفرع 251 لأغراضهم، مثل تحديد الأشخاص الذين اعتبروهم خونة. وفي وقت مبكر من أيار/مايو 2011، حُرم أنور من جميع صلاحياته. وبإمكان PW4_100 تأكيد ذلك لأنه نُقل إلى [حُجبت المعلومات] في أيار/مايو 2011.

II) ستدعم شهادة PW4_100 أقوال أنور رسلان التي أدلى بها في هذه المحاكمة.

III) يجب خفض متطلبات إمكانية الوصول إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج بموجب المادة 244 (5) s. 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لغرض هذه المحاكمة. حيث تتناول هذه المحاكمة الأفعال المرتكبة في الخارج وذات الاهتمام الدولي. إن الشهود الذين يعيشون في الخارج كانوا وما زالوا الموضوع اليومي في هذه المحاكمة. ويجب زيادة جهود المحكمة في إثبات الحقيقة بموجب المادة 244 (2) من القانون الجنائي الألماني فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. كما أن هناك

أشكالًا أخرى لاستدعاء الشهود، مثل إجراء مكالمات هاتفية أو الاتصال بهم عبر البريد الإلكتروني، وهي ممكنة وتم تطبيقها في الماضي. أشار PW4_100 إلى استعداده للإدلاء بشهادته عبر رابط الفيديو.

سألت رئيسة المحكمة القاضي كيربر الدفاع عن عدد الطلبات الإضافية التي سيتلونها. قال محامي الدفاع بوكر إن لديهم ثلاثة طلبات أخرى.

طلب استدعاء [PW5_100]، الذي يعيش في [حُجبت المعلومات] بصفته شاهدًا

I) *سوف يدلي PW5_100 بشهادة مفادها بأن أنور رسلان نُقل من الفرع 285 إلى فرع (مكافحة) التجسس، الفرع 300، في نهاية عام 2006. لذلك ليس من الممكن لأنور أن يكون حاضرًا في الفرع 251 في عام 2007، كما ذكر أحد الشهود السابقين. ونُقل PW5_100 نفسه من الفرع 300 إلى الفرع 251 في عام 2007. تولى أنور رسلان مهمة PW5_100 في الفرع 300. وكان PW5_100 رئيسًا لقسم التحقيق في الفرع 251 حتى عام 2008 عندما خلفه أنور رسلان. ثم نُقل PW5_100 إلى الفرع 285 والشرطة قبل أن ينشق في النهاية. بإمكان PW5_100 القول إنه لم يكن قادرًا على التصرف داخل قسمه في الفرع 251 بسبب نزاع كان بينه وبين المقدم محمد عبد الله حول [...].*

II) *إن القرار الصادر بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021 يقتضي الاستماع إلى PW5_100، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. كما يفتقر القرار إلى تفاصيل قانونية حول موضوع المساعدة والمشاركة. إلا أن سلطة أنور في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية في الفرع 251 كانت محدودة للغاية لأنه سُني. حاول أنور مساعدة المعتقلين وانشق في النهاية. وكان القسم 40 وحافظ مخلوف، وكذلك العلويون بشكل عام، هم أصحاب السلطة في الفرع. يسمح موقف أنور بالتوصل إلى استنتاجات حول سلوكه خلال الفترة التي قضاها في الفرع 251.*
أصبح PW5_100 أكثر صلة في ضوء شهادة P35. حيث لم يكن أنور رئيسًا لقسم التحقيق في الفرع 251 في عام 2007. وبالتالي فإن شهادة P35 غير صحيحة فيما يتعلق بأنشطة أنور في عام 2007.

III) *يجب خفض متطلبات إمكانية الوصول إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج بموجب المادة 244 (5) s. 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لغرض هذه المحاكمة. حيث تتناول هذه المحاكمة الأفعال المرتكبة في الخارج وذات الاهتمام الدولي. إن الشهود الذين يعيشون في الخارج كانوا وما زالوا الموضوع اليومي في هذه المحاكمة. ويجب زيادة جهود المحكمة في إثبات الحقيقة بموجب المادة 244 (2) من القانون الجنائي الألماني فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. كما أن هناك أشكالًا أخرى لاستدعاء الشهود، مثل إجراء مكالمات هاتفية أو الاتصال بهم عبر البريد الإلكتروني، وهي ممكنة وتم تطبيقها في الماضي.*

طلب استدعاء مناف طلاس [PW6_100]، الذي يعيش في [حُجبت المعلومات]، بصفته شاهدًا (تم توفير الرقم بواسطة P54)

I) *مناف هو عميد سوري سابق، ويعيش الآن في [حُجبت المعلومات]. هرب من سوريا في تموز/يوليو 2012 بمساعدة جهاز مخابرات [حُجبت المعلومات]. خدم والدُه في منصب [حُجبت المعلومات] لأكثر من ثلاثين عامًا. [اقتبس الدفاع من مقابلة أجراها مناف مع هيئة الإذاعة البريطانية: @ 14:08 – 14:45]، ووفر الترجمة مترجم فريق الدفاع]. سيدلي PW6_100 بشهادة مفادها أن حافظ مخلوف كان رئيس القسم 40 وأنه أصدر أوامر وعذّب المعتقلين في الفرع 251. وكانت سلطة حافظ كبيرة لدرجة أنه كان قادرًا على التصرف دون علم الرئيس ولم يكن بإمكان أحد أن يعصي أوامره دون أن يُعتقل أو حتى يُقتل وإن كان الشخص صاحب رتبة أعلى من حافظ.*

II) *إن القرار الصادر بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021 يقتضي الاستماع إلى مناف طلاس، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. كما يفتقر القرار إلى تفاصيل قانونية حول موضوع المساعدة والمشاركة. إلا أن سلطة أنور في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية في الفرع 251 كانت محدودة للغاية لأنه سني. حاول أنور مساعدة المعتقلين وانشق في النهاية. وكان القسم 40 وحافظ مخلوف والعلويون بشكل عام هم أصحاب السلطة في الفرع. وكانت لجهود أنور بالانشقاق والهرب آثار مباشرة على الأفعال المُتّهم بها ويسمح موقفه بالتوصل إلى استنتاجات بشأن سلوكه خلال الفترة التي قضاها في الفرع 251.*
تُعتبر شهادة مناف وثيقة الصلة أيضًا في ضوء ما قاله P54 عن مناف طلاس: أنه كان يقود الحرس الجمهوري لكنه غيّر موقفه عندما بدأت الثورة؛ وأنه لم يوافق على رد الفعل العسكري على الثورة، لكن بشار الأسد لم يستمع إلى اقتراحاته. وأن مناف طلاس وحافظ مخلوف كانا يتجادلان حول حل أكثر عقلانية للثورة، وأنه لم يستطع أحد ببساطة أن يعصي أوامر حافظ. وفي ضوء أقوال P54 حول مناف، يمكن للمرء أن يستنتج أن أنور رسلان، الذي لم يكن ذا رتبة عالية مثل مناف طلاس، كان سيُقتل في حالة العصيان. وستؤكد شهادة مناف طلاس أيضًا أن حافظ مخلوف كان مصدر السلطة في الفرع 251 وأنه حتى وإن كان ضابطًا رفيع المستوى خدم لفترة طويلة كمناف فلم يكن بإمكانه سوى الانشقاق والهرب. وإن كان ضابطًا من رتبة دنيا ليس له علاقات ذات صلة قد يتحتم عليه أن يخاطر بأن يتم اعتقاله أو يلقى حتفه في حالة العصيان. يجب تقييم مساعدة أنور رسلان للمعتقلين في ضوء ذلك والاعتراف بها وفقًا لذلك.

III) *1) يجب خفض متطلبات إمكانية الوصول إلى الشهود الذين يعيشون في الخارج بموجب المادة 244 (5) s. 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لغرض هذه المحاكمة. حيث تتناول هذه المحاكمة الأفعال المرتكبة في الخارج وذات الاهتمام الدولي. إن الشهود الذين يعيشون في الخارج كانوا وما زالوا الموضوع اليومي في هذه المحاكمة. ويجب زيادة جهود المحكمة في إثبات الحقيقة بموجب المادة 244 (2) من القانون الجنائي الألماني فيما يتعلق بهؤلاء الشهود. كما أن هناك*

أشكالًا أخرى لاستدعاء الشهود، مثل إجراء مكالمات هاتفية أو الاتصال بهم عبر البريد الإلكتروني، وهي ممكنة وتم تطبيقها في الماضي.

2) بموجب المادة 244 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، يتطلب طلب الحصول على الأدلة أولًا أن يصف المرء بدقة ادعاءً أو حقيقةً، وأن يسمي الدليل المقترح لإثبات هذا الادعاء أو الحقيقة، وإظهار الارتباط بين الحقيقة المزعومة والأدلة المقترحة لإثبات الحقيقة. وبالنسبة لطلبات استدعاء الشهود وسماعهم، يجب بالتالي أن يُوضَّح في الطلب لماذا يُفترَض بالشاهد الإدلاء بشهادته حول أمور معينة. لكن هذا ليس مطلوبًا إذا أصبحت متطلبات وجود الارتباط واضحة من السياق العام.

3) فيما يتعلق بمسألة كيف ولماذا حصل الشاهد على معرفة بأشياء معينة، ذكر المدّعون العامون أن وجود "محادثة غامضة دون ذكر وقت حدثت فيه هذه المحادثات" غير كافٍ لطلب استدعاء الشاهد والاستماع إليه. وأشار الدفاع إلى أن المتطلبات لطلبات الحصول على أدلة إضافية يجب أن تكون أقل بالنسبة للشهود من خارج البلاد. لذلك يجب أن يكون ذكر أن شخصًا ما أجرى محادثة مع شخص آخر دون تحديد الوقت أو تقديم إطار زمني واسع كافيًا. كما يجب أن يكون كافيًا أن يستخلص شخص معرفة بحقائق معينة من رتبة الشخص أو موقعه داخل الحكومة. وإن المحاكمة الحالية هي محاكمة ذات طابع دولي، وتتناول أفعالًا ارتكبت في الخارج، وتحظى باهتمامٍ دولي. في ضوء ذلك، ولأن العديد من الجرائم المُتّهم بها وقعت قبل عشر سنوات، يصعب على الدفاع إجراء تحقيقاته الخاصة. ولا يمتلك الدفاع قدرات مثل الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أو أجهزة المخابرات مع عناصرها المتخصصين. إذا كان إجراء محاكمة بموجب الولاية القضائية العالمية يقوم على مبدأ "الملاحقة القضائية بلا حدود"، فيجب أن تكون القيود المفروضة على طلبات الحصول على الأدلة أقل مما هي عليه في المحاكمات المعتادة. وإلا فإن ذلك ينتهك الحكم الدستوري للدولة الألمانية في ظل سيادة القانون. يجب ألا يفشل التحقيق لإثبات الحقيقة بسبب الافتقار إلى وجود ارتباط في طلبات الحصول على الأدلة. ولا يمكن للدفاع سوى تقديم أوصاف واسعة إلى حد ما لشهادة الشاهد المطلوبة، إلا أن القيود في هذا الصدد من شأنها تقييد عمل الدفاع وحقوقه بشكل غير متناسب.

طلب استدعاء جيرهارد كونراد بصفته خبيرًا

طلب استدعاء خبير في الدراسات الإسلامية مع التركيز على سوريا للإدلاء بشهادته حول هياكل السلطة في سوريا، لا سيما فيما يتعلق بالفرع 251 وحافظ مخلوف والقسم 40، وكذلك الهياكل بين العلويين والسُنّة.

يقترح الدفاع الاستماع إلى جيرهارد كونراد، وهو وفقًا لويكيبيديا [ما نُشر باللغة الألمانية] ضابط مخابرات ألماني متقاعد لديه خبرة في العمل في دمشق والشرق الأوسط. تقاعد في عام 2011 وهو محاضر زائر في كلية كينجز وعضو في المائدة المستديرة لجهاز المخابرات في ألمانيا. إن شهادته مبنية على خلفيته المهنية وخبراته الشخصية.

I) استمعت المحكمة في 28 نيسان/أبريل، 2020، إلى السيدة تورمان التي قدمت لمحة عامة عن التاريخ السوري وتحليلًا إعلاميًا لما حدث خلال الثورة. [قدم الدفاع ملخصًا شاملًا لشهادة تورمان. للحصول على ملخص وشهادتها الكاملة، انظر TR#1، يوم المحاكمة 3].
سيُظهر تقرير إضافي للخبراء أن أنور رسلان لم تكن له سلطة وكان عليه اتباع أوامر حافظ مخلوف. حيث لم يستطع أنور رسلان أن يأمر بالتعذيب ولا أن يمنع ما كان يقوم به القسم 40. وحاول أنور، في حدود قدراته المحدودة، مساعدة المعتقلين بغض النظر عن المخاطر على حياته.

II) إن القرار الصادر بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021 يقتضي الاستماع إلى السيد جيرهارد، لأن القرار يحمّل أنور مسؤولية كل ما حدث في فرع الخطيب تقريبًا. كما يفتقر القرار إلى تفاصيل قانونية حول موضوع المساعدة والمشاركة. إلا أن سلطة أنور في إصدار الأوامر وسلطته التنظيمية في الفرع 251 كانت محدودة للغاية لأنه سُني. حاول أنور مساعدة المعتقلين وانشق في النهاية. وكان القسم 40 وحافظ مخلوف والعلويون بشكل عام هم أصحاب السلطة في الفرع. وكانت لجهود أنور بالانشقاق والهرب آثار مباشرة على الأفعال المُتّهم بها ويسمح موقفه بالتوصل إلى استنتاجات بشأن سلوكه خلال الفترة التي قضاها في الفرع 251. وعرّض أنور رسلان حياته للخطر عندما انقلب على النظام. في تقييم المساهمة بموجب القانون الجنائي الألماني وقانون مكافحة الجرائم الدولية، يعد فحص الخلفيات أمرًا بالغ الأهمية. وإن خبرة السيدة تورمان بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية لهذه الأغراض. لذلك يطلب الدفاع الاستماع إلى السيد جيرهارد.

سألت رئيسة المحكمة القاضي كيربر الدفاع عمّا إذا كان سيتم تقديم بيانهم حول بيان المدّعين العامين وتلاوته. فأكّد محامي الدفاع فراتسكي ذلك، قائلًا إن هذه الفقرة ستكون الفقرة 2/3 من الطلبات السابقة، وبما أنه تلاها بالفعل أربع أو خمس مرات، فإنه لا يرى ضرورة لتلاوتها مرة أخرى. وخلصت كيربر إلى أن الموعد النهائي لتقديم البيان قد استوفي.

لم يقدم أي من الأطراف بيانا حول طلبات الدفاع الجديدة. وقال المدّعي العام كلينجه إنه وزميلته سيحتفظان بالحق في الإدلاء ببيانات وسيحاولان تقديم البيانات كتابةً قبل يوم المحاكمة التالي.

أعلنت رئيسة المحكمة القاضي كيربر استراحة لمدة 30 دقيقة لإعداد نسخ من جميع الطلبات المقدمة للأطراف ولمناقشة المسائل الإدارية الإضافية تباعًا.

***

[استراحة لمدة 35 دقيقة]

***

بعد توزيع نسخ جميع الطلبات المقدمة في هذا اليوم، أعلنت كيربر أنه يتعين على القضاة تلاوة قرار بشأن تهم الجرائم المرتكبة ضد المدّعين:

استكمالًا للقرار بتاريخ 21 تموز/يوليو، 2021 حول الجرائم المرتكبة ضد المدّعين في هذه المحاكمة بموجب القانون الجنائي المحلي الألماني، يعتبر القضاة أن جميع الأفعال قد ارتكبت بالإجماع مع الأذى الجسدي الخطير الذي أُجري بشكل مشترك، المادة 224 (1) رقم 4 من القانون الجنائي الألماني.

أضاف القاضي فيدنير مذكرة إلى ملف القضية، بناءً على المكالمات الهاتفية الأخيرة التي أجراها مع عدة أشخاص:

أجرى القاضي فيدنير في 25 تشرين الأول/أكتوبر، 2021، مكالمة هاتفية مع ضابط في وزارة العدل في راينلاند بالاتينات المسؤول عن طلبات المساعدة القانونية. وأبلغ هذا الشخص فيدنير أن طلبات المساعدة القانونية الصادرة إلى مصر ستُعالج ببطء شديد وسيكون من الصعب تقدير المدة التي ستستغرقها السلطات المصرية لمعالجة هذه الطلبات. حيث أصدر طلب يتعلق بشاحنة مصادرة عام 2017 ولم يرد حتى يومنا هذا أي رد من السلطات المصرية. وأُصدر طلب مساعدة قانونية آخر يتعلق بنقل ملفات عام 2018 واستغرقت معالجته عامًا واحدًا. وظل طلب من عام 2011 دون معالجة لمدة ستة أشهر وسُحب في النهاية لأنه لم يعد من الممكن النظر فيه في المحاكمة ذات الصلة. كما أوضح الضابط لفيدنير أنه لا يوجد أساس قانوني للحصول على شهادات سمعية وبصرية للشهود في مصر.

اتصل فيدنير كذلك بالسفارة الألمانية في القاهرة في 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 وأكّد الضابط المختص هناك لفيدنير أن الأوصاف المذكورة أعلاه كانت شبيهة بتجاربه الخاصة. وأضاف أيضًا أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الطلبات ستُعالج على الإطلاق. ووفقًا للضابط في السفارة، قد تستغرق طلبات المساعدة القانونية ما لا يقل عن أربعة إلى ستة أشهر لتُعالج، إلا أن الأمر عادةً ما يستغرق عامًا واحدًا، وبعضها لا يُعالج على الإطلاق. غير أن ذلك سيعتمد على الجوانب السياسية والخلفية الاستخباراتية للطلبات. وأوضح الضابط لفيدنير أن جهاز المخابرات العامة المصري له حق النقض فيما يتعلق ببعض طلبات المساعدة القانونية ذات الأهمية الخاصة. وسيؤدي هذا إلى عدم معالجة بعض الطلبات أو حظرها.

أوضحت القاضي كيربر أن القضاة غير قادرين على تقديم معلومات حول الجدول الزمني ومحتوى أيام المحاكمة القادمة. إذ سيتعين عليهم إجراء عدة مكالمات هاتفية واعتبارًا من الآن، سيتم إجراء يوم المحاكمة التالي كما كان مقررًا في البداية.

رُفعت الجلسة الساعة 11:28 صباحًا.

ستستأنف المحاكمة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا

التقرير 51 لمراقبة المحاكمة

تاريخ الجلسة: 4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم المائة وواحد – 4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

قال P56، وهو عقيدٌ سابقٌ في وزارة الداخلية السورية وصديق قديم لأنور، للمحكمة إن أنور انشق في وقت متأخر نسبيًا عن أفراد الجيش الآخرين لأنه كان قلقًا على عائلته وكان عليه أن يسلك طريقًا طويلًا مليئًا بنقاط التفتيش العسكرية إلى الأردن. كما حدد P56 حافظ مخلوف على أنه رئيس فرع الخطيب وقال إن أنور كان تحت ضغط هائل من حافظ مخلوف.

اعترض المدّعون العامون على سماع شهود إضافيين كان قد طلبهم الدفاع. ووفقًا للمدّعين العامين، فإن مساعدة أنور للناس أو تخطيطه للانشقاق لا صلة لهما بالموضوع لأنه تعمّد اتباع الأوامر بتعذيب الآلاف من الأفراد ورفع تقارير إلى رؤسائه عن تنفيذ هذه الأوامر بنجاح. وأعلنت القاضي رئيسة المحكمة أن المحكمة بذلت جهودًا هائلة لتأمين الشهود لأيام المحاكمة التالية، غير أن ذلك لم يكن ممكنًا في العديد من الحالات.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم المائة وواحد – 4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:40 صباحًا بحضور أربعة أشخاص وثلاثة صحفيين.[2] قام مصوران بالتقاط مقاطع فيديو وصور قبل بدء الجلسة. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يكن محامي المدعين شولتس حاضرا.

انتظر الشاهد في الصف الأخير من شرفة الجمهور قبل بدء الجلسة.

شهادة P56

اعتذرت رئيسة المحكمة كيربر إلى P56 عن سوء لفظ اسمه وأبلغته بحقوقه وواجباته بصفته شاهدًا. قام P56، وهو سوري يبلغ من العمر 59 عامًا ويعيش في [حُجبت المعلومات] وعقيد سابق في وزارة الداخلية السورية، بنفي وجود علاقة قرابة بالمُتَّهم عن طريق الدم أو الزواج. [حُجبت المعلومات].

استجواب من قبل القاضي كيربر

أوضحت رئيسة المحكمة كيربر أنها ستطرح أسئلة عامة على P56 قبل أن يواصل زميلها القاضي فيدنير طرح أسئلة متعمقة. سألت كيربر، قبل أن تبدأ في استجوابها، محامي المدعين شارمر عمّا إذا كان لديه أي مخاوف لأنه بدا مرتبكًا بعض الشيء. فقال محامي المدعين شارمر إنه افترض أن P56 يجب إبلاغه بحقه بموجب المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، لأنه وفقًا لطلب الدفاع الذي اقترح أن يكون P56 شاهدًا في هذه المحاكمة، فقد عمل P56 في نفس الفرع الذي عمل فيه أنور. قالت القاضي كيربر إنها لا ترى أي ضرورة في هذا الصدد. تدخل محامي الدفاع بوكر، قائلًا بما أن شهودًا آخرين في نفس الصفة أدلو بشهاداتهم في هذه المحاكمة دون أي مشاكل، فقد اعتقد أنه ليس من المهم إبلاغ P56 بحقوقه بموجب المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. وخلص بوكر إلى أنه لا توجد مؤشرات على سبب وجوب إبلاغ P56 بهذه الحقوق. ولم تقدم أي أطراف أخرى بيانات في هذا الصدد. قالت رئيسة المحكمة كيربر إنه ليس من الضروري إبلاغ P56 بحقه بموجب المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

قال محامي الدفاع بوكر إنه لم يستطع سماع القاضي جيدًا. فاقتربت كيربر من المايكروفون وبدأت في استجوابها لـP56.

أرادت كيربر أن تعرف أي الأشخاص كان P56 في سوريا، وماذا عمل هنالك، وكيف تواصل مع أنور. فقال P56 إنه لم يعمل في نفس المجال الذي عمل فيه أنور. حيث عمل في وزارة الداخلية في شؤون الشرطة.

أرادت كيربر معرفة كيفية اتصال P56 بأنور. فقال P56 إنه وأنور كانا صديقين وزميلين بسبب التحاقهما بأكاديمية الشرطة معًا عام 1992.وكان ترتيب أنور، وفقًا لـP56، من بين الثلاثة الأوائل في فصلهما، وبالتالي بدأ العمل في أمن الدولة بعد تدريبهما لمدة عام وتخرجهما. وبقي P56 مع الشرطة. أضاف أنه وأنور صديقان. وأنهما بقيا على اتصال، لكنهما لم يزورا بعضهما حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2012. وفي ذلك الوقت، كان هناك اجتماع في وزارة الداخلية لإنشاء مجلس للتعامل مع قضية الضباط المتقاعدين. وكان كل من أنور وP56 عضوين في هذا المجلس. بعد الاجتماع – الذي عُقد في وزارة الداخلية حيث عمل P56 – دعا أنورَ إلى مكتبه لتناول القهوة. تحدث P56 وأنور عن الأحداث في سوريا وقال أنور لـP56 إنه يريد الانشقاق. "بيّن" أنور لـP56 أنه يريد مغادرة المكتب وسوريا. ثم أوضح P56 لأنور أنه هو نفسه "قد أعدَّ حقائبه" وأنه سيغادر البلاد في غضون اليومين المقبلين. لذلك طلب أنور المساعدة من P56 واتفقا على خطة: اتفقا على التحدث عن انشقاقهم باستخدام الرموز فحسب. أخبر P56 المحكمة أن هواتف جميع الضباط تمت مراقبتها، لذا قررا الإشارة إلى الأشخاص الذين كانوا يساعدونهما على أنهم "مدعوون لتناول الغداء". تابع P56 وأخبر المحكمة أنه اتصل بأشخاص في الأردن أرادوا مساعدته، بما في ذلك [حُجب الاسم]، الذي كان بدوره على استعداد لمساعدة أنور. حيث أعطاهما P56 رقم كلٍّ منهما واتصل أنور بـ[حُجب الاسم]. أضاف P56 أنه غادر سوريا بعد يومين من لقائه بأنور، وتلاه أنور وغادر سوريا بعد أسبوعين. غير أن رحلة أنور كانت، وفقًا لـP56، أكثر صعوبة من رحلته لأن P56 عاش في بلدة قريبة من الحدود الأردنية. ولم يكن يُسأل عن وجهته كلما عاد إلى منزله من مكان عمله في وزارة الداخلية، بينما كان أنور من بلدة قريبة من حمص بها العديد من نقاط التفتيش العسكرية في الطريق إلى الحدود. وكان الناس سيلاحظون أنه كان يتجه نحو الحدود. لذلك اضطر أنور إلى الالتفاف عبر درعا وضواحي دمشق والسويداء.

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: زُوِّد أحد الصحفيين المعتمدين الناطقين بالعربية بسماعات رأس بعد الاستراحة لمتابعة الترجمة الفورية في المحكمة.

سألت كيربر عمّا إذا كان P56 يعرف ما إذا كان شخص ما يُدعى [P54] قد ساعد أنور. نفى P56 ذلك.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إن سؤاله الأول يشير إلى كيفية تعرّف P56 على أنور في عام 1992 عندما أجريا تدريبهما معًا. سأل P56 عن نوع التدريب ذاك ونوع الأشخاص الذين تم تدريبهم ونوع المهام الموكلة إليهم. فأوضح P56 أنه كان هناك 50 طالبًا يتدربون ليصبحوا ضباطًا. ودرسوا جميعًا القانون سابقًا ثم تلقوا تدريبًا تطوعيًا في أكاديمية الشرطة. وتناولت الدورات كافة جوانب العمل الشرطي مثل الجرائم والمخدرات.

أشار فيدنير إلى أن أنور انضم إلى جهاز المخابرات بعد هذا التدريب وسأل P56 عمّا إذا كان التدريب موجهًا نحو عمل محتمل مع جهاز المخابرات. فقال P56 إنه لا يعتقد ذلك. وقد كان التركيز على مهام الشرطة، لكن كان من الممكن أن يتم قبول شخص ما في قسم آخر بعد ذلك.

أراد فيدنير معرفة ما حدث مع أنور بعد التدريب وأين عمل بعد ذلك. فقال P56 إن كليهما كانا مشغولين ولم يكن لديهما الوقت لتبادل الزيارات. إلا أنهما وبصفتهما صديقين فقد بقيا على اتصال وكانا يسألان بعضهما عن عائلاتهما وأطفالهما.

قال فيدنير إن هذا لم يكن ما أراد معرفته. وأراد أن يعرف أين عمل أنور بعد التدريب. فقال P56 إن أنور ذهب مباشرة إلى أمن الدولة. وكان يتعامل مع جرائم تتعلق بأمن الدولة. أضاف P56 أن أنور ربما تعامل مع قضايا المخدرات كذلك.

سأل فيدنير في أي فرع عمل أنور. فقال P56 إن أنور عمل في فرع أمن الدولة في دمشق وكان نائبًا لقسم التحقيق قبل "الأحداث" بوقت قصير. وبحسب P56، فقد كان رئيس الفرع حافظ مخلوف، ابن خال بشار الأسد.

سأل فيدنير عن رقم الفرع. فقال P56 إنه لم يكن يتذكر، ربما كان الرقم 225. وكان يُعرف باسم فرع الخطيب.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P56 يعرف من كان يقود فرع الخطيب. فقال P56 إنه كان العميد حافظ مخلوف.

سأل فيدنير P56 إذا كان يعرف اسم توفيق يونس. فأكّد P56 أنه سمع بالاسم.

أراد فيدنير معرفة من كان هذا الشخص. فقال P56 إنه قد يكون رئيس فرع آخر لأمن الدولة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا عمل أنور في فرع الخطيب منذ تدريبهما أو ما إذا عمل في مكان آخر أيضًا. فقال P56 إن أنور ربما عمل مدربًا للشرطة لمدة عامين قبل أن يبدأ عمله في أمن الدولة.

سأل فيدنير عمّا يعنيه P56 بكلمة "ربما" أو إذا كان يعرف ذلك على وجه اليقين. فأوضح P56 أنه كان يعلم أن أنور كان يعمل مدربًا لكنه لم يكن متأكّدًا إلى متى. وربما كانت سنة أو سنتين.

أراد فيدنير معرفة مدى قرب اتصال P56 مع أنور منذ عام 1992. فقال P56 إنهما أجريا التدريب لمدة عام واحد معًا. وكانا صديقين وزميلين وعلى اتصال دائم عبر الهاتف.

سأل فيدنير عن عدد المرات التي كانا على اتصال بها وما إذا كانا يتصلان ببعضهما أو يتبادلان الرسائل. فقال P56 إنهما كانا على اتصال في المناسبات الخاصة، مثل العطلات. أضاف P56 أنه من الطبيعي في سوريا أن يتصرف الناس كوسطاء، بمعنى أنهم قد يتواصلون مع بعضهم البعض ويطلبون الخدمات. وكلما كان أنور يحتاج إلى أي شيء يتعلق بالشرطة، كان يتصل بـ.P56

طلب فيدنير من P56 تقديم مثال على ذلك. فوصف P56 كيف اعتُقل طبيبٌ كان أحد أصدقائه أثناء الأحداث في سوريا. واتّهم بمعالجة الجرحى. لذلك اتصل P56 بأنور، وأُطلق سراح صديقه بعد يومين.

أراد فيدنير أن يعرف متى حدث هذا. فقال P56 إن ذلك كان في أوائل عام 2012.

قال فيدنير إنه ما زال لا يفهم ما عناه P56 بالضبط عندما قال إنه وأنور صديقان. سأل P56 كم مرة كان على اتصال مع أنور: مرة في الأسبوع أم مرة في الشهر أم بالأحرى مرة في السنة. فقال P56 إنه وأنور كانا مشغولين للغاية. وكانا في بعض الأحيان، يتصلان ببعضهما مرة واحدة في السنة، وأحيانًا عدة مرات في الشهر. وأضاف أنهما كانا على اتصال في مناسبات خاصة.

سأل فيدنير عمّا تحدثا عنه عندما كانا على اتصال وما يعرفه P56 عن عمل أنور. أوضح P56 أنه لم يكن يتدخل في شؤون أنور. وأنهما كانا يتحدثان عن أطفالهما. وأضاف P56 أنه لم يُسمح لأنور بالتحدث عن عمله ولم يسأله P56 عن ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كانا يتحدثان عن السياسة. نفى P56 ذلك، مضيفًا أنهما لم يتمكنا من القيام بذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P56 يعرف شيئًا عن عمل أنور في فرع الخطيب. فقال P56 للمحكمة إن المتظاهرين الذين قُبض عليهم خلال الأحداث في سوريا نُقلوا إلى فرع الخطيب حيث كان يتم التحقيق معهم.

سأل فيدنير عمّا إذا كان P56 قد عرف ذلك من أنور أو من مكان آخر. فقال P56 إنه تحدث مع أنور في مكتب P56 في عام 2012. كان ذلك عندما أخبره أنور أن بعض المتظاهرين أُخذوا إلى الفرع وأنه ساعد في إطلاق سراح ثلاثين منهم. كان عليه التحدث إلى رئيس الفرع للقيام بذلك. وعندما أخبر P56 أنور أنه يجب عليه مساعدة هؤلاء الأشخاص، أخبره أنور أنه لن يتمكن من مساعدتهم دائمًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان ذلك هو الاجتماع في مكتب P56 الذي ذكره سابقًا عندما التقى هو وأنور لأول مرة. فأكّد P56 ذلك، مضيفًا أن ذلك كان قبل يومين من مغادرته سوريا.

أراد فيدنير معرفة متى حدث ذلك بالضبط. فقال P56 إنه "لربما كان" في 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2012. وقال إنه غادر سوريا في 2 كانون الأول/ ديسمبر، 2012.

سأل فيدنير عمّا إذا التقيا قبل يومين من مغادرة P56 لأن P56 قال إنهما التقيا في 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2021. بعد أن التفت P56 إلى المترجم الفوري، أخبر الأخير المحكمة أن P56 قد سأله للتو عن شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأنه كان يقصد الشهر الحادي عشر. سأل فيدنير P56 عمّا إذا كان يقصد بالتالي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قبل مغادرته. فأكّد P56 أنه كان قبل ذلك بيومين. سأل فيدنير عمّا إذا غادر P56 في 2 كانون الأول/ديسمبر، 2012. فأكّد P56 ذلك، مضيفًا أن أنور غادر بعد بضعة أيام من ذلك.

سأل فيدنير P56 إذا كان يعرف متى غادر أنور سوريا. فقال P56 إن ذلك كان بعده بثلاثة أو أربعة أيام.

قال فيدنير إن P56 ذكر سابقًا فترة زمنية أطول وسأل P56 كيف علم أن أنور غادر سوريا. فقال P56 إنهما كانا على اتصال عبر الهاتف بعد وصول أنور إلى الأردن.

أراد فيدنير معرفة ما إذا التقى P56 وأنور بشكل شخصيٍ كذلك. فقال P56 إنهما التقيا مرة واحدة.

سأل فيدنير عمّا إذا التقيا في الأردن نظرًا لأنهما كانا على اتصال. نفى P56 ذلك.

سأل فيدنير P56 عمّا يمكن أن يقوله للمحكمة عن أول لقاء له مع أنور. وأشار فيدنير إلى أن ذلك كان بمناسبة إنشاء لجنة معينة. وسأل P56 ممن تشكّلت اللجنة وما كانت وظائف اللجنة. فأوضح P56 أن وزارة الداخلية أنشأت مجلسًا من خمسة أو ستة ضباط. وكان P56 ممثلًا عن وزارة الداخلية وكان أنور رسلان ممثلًا لأمن الدولة. كان هناك أيضًا عميد من إدارة المخابرات الجوية وعميد من المخابرات العسكرية، بالإضافة إلى عميد من نفس القسم الذي كان فيه P56 في وزارة الداخلية. وكان هذا العميد مسؤولًا عن شؤون الجوازات والهجرة. وكان هدف اللجنة هو وضع قيود على الضباط المتقاعدين الذين أرادوا مغادرة سوريا.

سأل فيدنير عن عدد المرات التي اجتمعت فيها اللجنة. فقال P56 إنهم اجتمعوا لمرة واحدة، وربما لمرتين لكنه يعتقد أنها كانت مرة واحدة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P56 يعرف ما كان يفعله أنور في هذا الوقت وأين كان يعمل. فقال P56 إنه عندما التقيا في مكتبه كانت هذه هي المرة الأولى التي التقيا فيها [مجددًا].

سأل فيدنير من أي فرع أُرسل أنور [إلى اللجنة] وما كانت مهمته. فقال P56 إنه كان من فرع الخطيب. [بدا أنور مستاءً، وكان يلوح بيديه أثناء حديثه مع مترجمه الذي تحدث بدوره مع محامي دفاع أنور.]

أراد فيدنير معرفة ما إذا قال أنور ذلك. فقال P56 إن أنور أخبره بذلك، مضيفًا أن P56 كان يعرف مكان عمل أنور وأن أنور كان يعرف مكان عمل .P56

أشار فيدنير إلى أنه أولًا، حضر كل من P56 وأنور الاجتماع قبل إجراء محادثة خاصة بينهما. وطلب من P56 أن يشير إلى هذه المحادثة بالتفصيل. فأشار P56 إلى أنه بعد انتهاء الاجتماع، ذهب كلٌ في طريقه ودعا [أنور] إلى مكتبه لاحتساء القهوة لأنهما كانا زميلين وصديقين، حيث أجريا تدريبهما معًا. أضاف P56 أنهما لم ير أحدهما الآخر لفترة طويلة. لذلك كان من الضروري أن يلتقيا مرة أخرى للتحدث لأن الوضع في سوريا "كان محفوفًا بالمخاطر" في ذلك الوقت.

سأل فيدنير عمّا حدث بعد ذلك. فقال P56 للمحكمة إنه "كما ذكر بالفعل"، سأل أنور [إذا كان سيهرب من سوريا]، لأنه شعر أن أنور كان تحت ضغط نفسي. ثم أخبر أنور P56 أنه كان مضطرًا لمغادرة [سوريا].

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان P56 متفاجئًا. فقال P56 إنه بالطبع كان متفاجئًا. وأخبر أنور أنه أعدَّ حقائبه وكان مستعدًا للمغادرة خلال اليومين المقبلين. سأل أنور P56 كيف كان "سيفعل ذلك" وما إذا كان بإمكانه مساعدته. لذلك اتصل P56 بالشخص الذي أراد مساعدته. وأوضح P56 للمحكمة أنه اتصل بالشخص عندما كان في المنزل، لا في مكتبه. فقد اتصل به عبر سكايب لأنه كان يتعرّض لمراقبة أقل. وبحسب P56، قام نفس الشخص بالاتصال بأنور [رسلان] بعد ذلك.

سأل فيدنير P56 عمّا إذا أخبره أنور عن محاولات سابقة للانشقاق. فقال P56 إنه لا يعتقد ذلك، إلا أن وضع [أنور] كان مختلفًا عن وضعه: كان أنور من حمص، في وسط سوريا وكان يعمل في دمشق وكان الذهاب إلى الأردن أسهل طريقة للمغادرة. قال P56 إن أنور كان على ما يبدو يبحث عن أشخاص لمساعدته على مغادرة سوريا. وربما حصل على فرصة في ذلك اليوم.

سأل فيدنير عمّا إذا كان يجب دفع المال [لهروب أنور]. فقال P56 إنه كان على اتصال بأنور عبر الهاتف بعد وصول أنور إلى سوريا وأنه يعتقد أن أنور اضطر إلى أن يدفع المال. وأضاف P56 أن رحلة أنور استغرقت عشرة أيام لأنه اضطر إلى الانتقال من منزل إلى منزل ومن مزرعة إلى مزرعة. ووفقًا لـP56، كان ذلك مكلفًا بالتأكيد.

سأل فيدنير عمّا إذا كان الرجلان على اتصال مجددًا في الأردن أو في وقت لاحق. فأوضح P56 أن الاثنين تحدثا عن الأحداث وصعوبة الوضع المعيشي في سوريا عندما كانا في الأردن. وتحدثا عن حقيقة أن أطفالهما لم يعد بإمكانهم الالتحاق بالجامعة. وكانت هذه، وفقًا لـP56، هي القضية الرئيسية التي تحدثا عنها.

[أجرى مترجما المحكمة الفوريان حوارًا سريعًا مع بعضهما، وكذلك فعل القضاة.]

أراد فيدنير من P56 أن يخبر المحكمة بما قاله أنور رسلان لـP56 حول أسباب انشقاقه. فقال P56 إنهما لم يتحدثا عن التفاصيل، لكنه بإمكانه رؤية أن [أنور] كان تحت ضغط نفسي. ومضى P56 موضحًا أن كليهما غادرا سوريا في وقت قد يعتبره بعضهم متأخرًا لأن العديد من الضباط قد غادروا قبلهم. غير أن [الهروب] كان يعتمد على الوضع والفرص. قال P56 إن التعرُّض للاعتقال [أثناء محاولة مغادرة البلاد] قد يكلف المرء حياته.

سأل فيدنير عمّا إذا كان أنور قد أخبر P56 عن سبب عدم انشقاقه في وقت سابق ولماذا لم يكن قادرًا على المحاولة قبل ذلك. نفى P56 ذلك، مضيفًا أنه لم يتمكن من تذكر التفاصيل. وقال إنه ذكر في وقت سابق أنه ليس من السهل على ضابطٍ مغادرة سوريا، وأن الأمر كان معتمدًا على الفرص.

أراد فيدنير معرفة ما إذا تحدث أنور عن عائلته في هذا الصدد. فقال P56 بالطبع إن أنور أراد أن يأخذ زوجته وأطفاله معه، وإلا فإن النظام كان سيعتقلهم.

سأل فيدنير عمّا إذا كانا قد تحدثا عن ذلك. فقال P56 بالطبع، قال أنور إنه لم يرد المغادرة بمفرده بل مع أسرته. وأضاف P56 أن هذا كان أمرًا طبيعيًا. وأشار إلى أنه نفسه ذهب إلى جنيف في عام 2011 لحضور مؤتمر حول حقوق الإنسان. وأراد البقاء في جنيف، لكنه عاد لأن عائلته كانت لا تزال في سوريا.

أشار فيدنير إلى ذكر P56 للضغط النفسي الذي واجهه أنور. سأل فيدنير P56 عمّا إذا قال أنور أي شيء في هذا الشأن، مثل من أين جاء الضغط ونوع الضغط الذي واجهه. فقال P56 إن أنور أخبره أنه سئم من عمله. وأضاف P56 أنه أخبر المحكمة بالفعل أن حافظ مخلوف عمل في نفس المنطقة [التي عمل فيها أنور]. وكان أنور تحت سيطرة حافظ وكان عليه فعل كل ما أراده حافظ.

تدخل محامي الدفاع بوكر قائلًا إن لديه سؤالًا واحدًا: من قال إن حافظ مخلوف عمل في نفس المنطقة؟ فأجاب القاضي فيدنير بأن هذا كان سؤاله التالي في جميع الأحوال: كيف عرف P56 أن حافظ مخلوف عمل في نفس المنطقة التي عمل فيها أنور؟ فأوضح P56 أنه كان ضابطًا في وزارة الداخلية. وكان بالطبع يعرف من كان يعمل في مختلف الفروع لأن دمشق كانت صغيرة نسبيًا.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان ما قاله P56 للمحكمة هو ما قاله له أنور أم ما استخلصه من تجربته الخاصة. فقال P56 إنه عرف ذلك دون أن يخبره أنور. عرف P56 [حافظ]. وأضاف P56 أنه كان يعلم أن حافظ مخلوف كان رئيسًا لفرع في أمن الدولة.

سأل فيدنير P56 من كان حافظ مخلوف وما الفرع الذي قاده. فقال P56 إن حافظ مخلوف كان رئيس فرع الخطيب وكان يتمتع بالسيادة الكاملة لأنه ابن خال بشار الأسد.

سأل فيدنير عن رتبة حافظ. فقال P56 إنه كان عميدًا.

أراد فيدنير معرفة مكان مكتب حافظ. فقال P56 إنه كان في دمشق في شارع بغداد.

سأل فيدنير P56 عمّا إذا كان يعرف عن القسم 40. فقال P56 إنه يعتقد أنه كان [مكتب حافظ].

سأل فيدنير عمّا إذا كان المكتب والقسم 40 نفس المكان. فقال P56 إنه يعتقد ذلك، مضيفًا أنه إذا سأله أحدهم أسئلة متعلقةً بشؤون الشرطة، فسيكون قادرًا على الإجابة عليها جميعًا. غير أنه لم يكن متأكّدًا من مختلف فروع أمن الدولة.

أراد فيدنير معرفة ما إذا كان أنور رسلان تحت تأثير حافظ مخلوف عندما التقى P56 أنور. فقال P56 بالطبع إنه كان كذلك حتى اللحظة الأخيرة. ووفقًا لـP56، كان اسم حافظ مخلوف مخيفًا في سوريا.

أوضح فيدنير أن المحكمة سمعت أن أنور كان يعمل في الفرع 285 في هذا الوقت وليس في الخطيب. فقال P56 إن ما كان يعرفه هو أن أنور كان في الخطيب، غير أنه كان من الممكن أنه كان في مكان آخر.

بعد مناقشة قصيرة، أعلنت القاضي كيربر استراحة لمدة عشر دقائق.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

قال القاضي فيدنير إن لديه سؤالين قصيرين فقط. وأراد أولًا معرفة الرتبة التي كان يشغلها P56 عندما انشق. فقال P56 إنه كان عقيدًا.

أراد فيدنير أيضًا معرفة رتبة حافظ مخلوف بحسب علم P56. فقال P56 إنه كان عميدًا. [استشار القاضي فيدنير كلا المترجمين الفوريين لتأكيد أن P56 قال بالفعل "عميد".

<u>الاستجواب من قبل المدّعين العامين</u>

سأل المدّعي العام كلينجه P56 عمّا إذا كان يعرف شيئًا عن معتقدات أنور السياسية قبل لقائهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. فأوضح P56 أن أنور كان من حمص، وبالتحديد الحولة، حيث قُتل أكثر من مائة شخص، من بينهم جيران وأصدقاء وأقارب أنور. قال P56 إنه يعرف أنور كصديق وزميل، كما أنه يعرف أخلاق أنور وشخصيته أيضًا. وبحسب P56، لم يوافق أنور أبدًا على [القتل في الحولة].

سأل كلينجه متى حدث القتل. فقال P56 إنه كان في نهاية عام 2011.

سأل كلينجه عمّا إذا كان من الممكن أن يكون في أيار/مايو 2012. فقال P56 إنه أخبر المحكمة بالفعل أنه لا يستطيع تذكر التفاصيل جيدًا لأنها حدثت قبل عشر سنوات.

أراد كلينجه معرفة ما إذا تحدث P56 مع أشخاص آخرين حول موقف أنور. نفى P56 ذلك، موضحًا أن الجميع كانوا متحفظين على ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا تحدث أنور نفسه في وقت ما عن مجزرة الحولة. فقال P56 بالطبع. وأضاف أنه كان لديه هو وأنور زميلٌ آخر أجرى أيضًا تدريبه معهما وكان من نفس المدينة. وقُتل هذا الزميل [حُجب الاسم] وطفله هناك.

أشار كلينجه إلى ذكر P56 أن أقارب أنور رسلان قُتلوا أيضًا. وسأل P56 كيف عرف ذلك. فأوضح P56 أن المجزرة حدثت في نفس البلدة [التي ينتمي إليها أنور] وأنها كانت بلدة صغيرة للغاية. ووفقًا لـP56، كان هناك بالتأكيد أقارب وجيران ومعارف لأنور من بين القتلى. قال P56 إن أحدهم كان العقيد الذي ذكره للتو.

أراد كلينجه معرفة ما إذا أخبر أنور P56 عن الظروف في فرع الخطيب في عامي 2011 و2012 أو بعد ذلك. نفى P56 ذلك، مضيفًا أنهما لم يتحدثا عن التفاصيل.

سأل كلينجه عمّا إذا قال أنور أي شيء بخصوص هذا الموضوع على الإطلاق. فقال P56 لا، بل على العكس تمامًا. قال له أنور إنه ساعد ثلاثين شخصًا. وكانوا متظاهرين اعتقلوا في المعضمية في دمشق. حيث أقنع أنور رئيس [الفرع] أنهم أبرياء وأنه يجب إطلاق سراحهم.

سأل كلينجه من كان رئيس [الفرع]. فقال P56 إنه افترض أنه كان حافظ مخلوف.

أراد كلينجه أيضًا معرفة ما إذا كان P56 على اتصال بجهاز المخابرات الأردني قبل أن يفر إلى الأردن. نفى P56 ذلك.

سأل كلينجه عمّا إذا استُجوب P56 من قبل جهاز المخابرات الأردني بعد رحلته إلى الأردن. فأكّد P56 ذلك.

سأل كلينجه عمّا أرادوا معرفته. فقال P56 إنهم سألوه أسئلة شخصية، على سبيل المثال، أين كان يعمل.

قال كلينجه إن جهاز المخابرات لا يقوم عادة باستجواب الناس دون غرض ولديه دائما مصلحة خاصة. سأل P56 عمّا إذا كانت لديه فكرة عن ماهية هذه المصلحة الخاصة. فأوضح P56 أن كل ضابط انشق تم استجوابه من قبل المخابرات الأردنية. وكان تركيزهم على الضباط من جهاز المخابرات [السوري] لا الشرطة.

أراد كلينجه معرفة ما إذا انشق العديد من ضباط المخابرات في ذلك الوقت. فقال P56 إن عدد ضباط المخابرات المنشقين كان منخفضًا نسبيًا. فقد انشق عدد أكبر من ضباط الجيش والشرطة.

أراد كلينجه أن يعرف كيف كان الوضع في سوريا عندما غادر P56: كيف كان حال النظام وأين كانت الخطوط الأمامية. فأوضح P56 أن الحرب كانت على أعتاب دمشق. وكان الوضع في سوريا صعبًا. وعندما غادر P56، سمع طلقات نارية في كل مكان.

<u>استجواب من قبل محامي الدفاع</u>

أشار محامي الدفاع بوكر إلى أن P56 ذهب في رحلة إلى جنيف في عام 2011 لكنه عاد إلى وطنه بسبب عائلته. طلب بوكر من P56 أن يصف كيف ذهب إلى جنيف وماذا فعل هناك. فأوضح P56 أنه كان هناك مؤتمر. وأنه كان عضوًا في لجنة مناقشة معنية بحقوق الإنسان في سوريا. وقال P56 إنه كان من المفترض أن يناقش [المجلس] هذا الأمر. وكان ضمن بعثة رسمية بقيادة فيصل المقداد وزير الخارجية الحالي الذي كان وقتها وزير العدل. أُرسل P56 من وزارة الداخلية مع ضابط آخر.

أراد بوكر أن يعرف في أي شهر حدث هذا، مع إقراره بأنه حدث منذ وقت طويل. فقال P56 إنه كان في [تشرين الأول/أكتوبر].

أشار بوكر إلى أن P56 فرّ في تشرين الأول/أكتوبر [2012]، وسأل P56 عمّا إذا كان عليه دفع نقود [للفرار]. قال P56 إنه شخصيًا لم يكن مضطرًا لدفع المال.

أشار بوكر كذلك إلى أن P56 ذكر أنه غادر سوريا في وقت متأخر نسبيًا وأنه كان من الأسهل [أن يفرّ المرء مع عائلته] كلما كان أقرب إلى الأردن. فأكّد P56 ذلك.

سأل بوكر عمّا إذا أثّر هذا الظرف على توقيت هروب المرء، معتبرًا أن الأشخاص الأقرب [إلى الأردن] يمكنهم المغادرة في وقت مبكر. فقال P56 إن وضعه كان مختلفًا عن وضع [أنور]. حيث عاش P56 في المنطقة الحدودية وانشق لاحقًا لأنه لم يكن تحت ضغط لكون عمله إداريًا فحسب. غير أن أنور [رسلان] كان من وسط سوريا. لذلك لم تكن الأمور بهذه السهولة بالنسبة له وكان عليه أن ينتظر فرصةً.

سأل بوكر عمّا إذا كان P56 يعرف ما قاله أنور أو غيره في "دمشق الصغيرة" عن بداية عام 2011، في أحداث ربيع عام 2011. أراد بوكر معرفة ما إذا شغل P56 نفس المنصب طوال هذه الفترة. فأكّد P56 ذلك.

أراد بوكر معرفة ما إذا أخبر أنور رسلان P56 أي شيء عمّا تغير بعد بدء الأحداث، فقال P56 إنهما لم يتحدثا عن التفاصيل منذ بداية عام 2011 إلى منتصفه، ولم يسأل أنورَ ماذا وأين كان يعمل.

فيما يتعلق بمحادثاتهما، أراد بوكر معرفة مالذي كان يتوقع P56 أن يحدث بين اجتماعه مع أنور وفراره، وما إذا كان أنور سيكون خادمًا جيدًا [للنظام]. وسأل P56 عمّا إذا كان بوكر يشير إلى ما إذا كان P56 يثق في أنور. فأكّد بوكر ذلك. فأوضح P56 أنه كان يعرف أنور منذ عام 1992. وكان يعرف أخلاقه وشخصيته والمدينة التي ينتمي إليها. وقال P56 إن أنور فتح قلبه له.

سأل بوكر عمّا كان سيحدث إذا وثق P56 بالشخص الخطأ. فقال P56 إنه كان من الممكن أن يكلفه حياته وحياة أطفاله.

استنتج بوكر أن P56 كان على علم بذلك. فقال P56 بالطبع كان كذلك. لقد كان حذرًا.

قال محامي الدفاع فراتسكي إن لديه سؤالًا آخر بشأن المحادثة التي أجراها P56 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار فراتسكي إلى أن كلًا من P56 وأنور كانا عضوين في لجنة وسأل P56 عمّا إذا تحدث مع أنور [أثناء المحادثة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر] حول مكان عمل أنور. أشار فراتسكي إلى قول P56 إن أنور عمل في الخطيب. وأراد فراتسكي أن يعرف من P56 ما إذا كان يعرف [مكان عمل أنور] مما قاله له أنور خلال هذه المحادثة أو من حقيقة أنهما عرفا بعضهما البعض لفترة طويلة. فقال P56 إنه لم يكن يعلم ما إن ذكر أنور ذلك، إلا أن P56 كان يعرف بالفعل أن أنور كان يعمل في فرع الخطيب.

أشار فراتسكي كذلك إلى قول P56 إن حافظ مخلوف كان عميدًا ومن أقرباء بشار الأسد ولديه قدر كبير من القوة. أراد فراتسكي أن يعرف إن كان حافظ قادرًا على إعطاء أوامر لمن هم في مرتبة أعلى بسبب علاقات أسرته. فقال P56 إن حافظ استمد قوته بالتأكيد

من علاقته الأسرية بالرئيس. وبحسب P56، كان حافظ مخلوف يعطي الأوامر لأشخاص ذوي رتب عالية. وكان شقيقه رامي مسيطرًا على الاقتصاد.

استجواب من قبل محامي المدعين

أشار محامي الدفاع د. كروكر إلى أن P56 ذكر أنه كان في جنيف في "الشهر العاشر من عام 2012". سأل P56 عمّا إذا كان ممكنًا أنه كان في أيلول/سبتمبر. فقال P56 إنه يعتقد أنه كان "الشهر العاشر".

سأل كروكر عمّا إذا كان الاجتماع في الأمم المتحدة. فأكّد P56 أنه كان في الأمم المتحدة.

سأل كروكر عمّا إذا كان في مقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فأكّد P56 أن هناك تقريرًا حول سوريا وأنهم ناقشوا هذا التقرير دوليًا. وأضاف P56 أنه كان تقريرًا يصدر كل أربع سنوات.

أراد كروكر معرفة ما إذا كان التقرير يتضمن أيضًا أوصافًا لسجون جهاز المخابرات في سوريا. فأكّد P56 ذلك موضحًا أن رؤساء الأفرع الأمنية تعاملوا مع هذا التقرير قبل الأحداث في سوريا. وأتيحت الفرصة لكل وزير للإدلاء بتصريحات حول موقفه.

سأل كروكر عمّا قاله التقرير عن الأوضاع في سجون جهاز المخابرات بعد نيسان/أبريل 2011. فقال P56 إنه لم يكن يعلم بالضبط.

أشار كروكر إلى أن P56 ذكر اجتماعًا في وزارة الداخلية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر ضم عمداء من وزارة الداخلية وجهاز المخابرات. سأل كروكر P56 عن أسماء هؤلاء الأشخاص. فقال P56 إنه لا يستطيع تذكر الأسماء. وقد يكون اسم العقيد من وزارة الداخلية ناجي النميري، الذي كان مسؤولًا عن شؤون الجوازات والهجرة.

سأل كروكر عن رتب الأشخاص الآخرين الذين كانوا حاضرين. فقال P56 إنه كان هناك عميد من المخابرات. كان هناك ثلاثة عمداء.

أشار كروكر إلى وصف P56 لستة أشخاص. وسأل P56 عمّا إذا كان يتذكر من كان حاضرًا أيضًا. فقال P56 إنه كان هو وأنور رسلان وثلاثة عمداء. كان هناك ما مجموعه خمسة أو ستة أشخاص.

صُرف P56 بصفته شاهدًا الساعة 11:27 صباحًا.

المسائل الإدارية

أعلنت رئيسة الجلسة القاضي كيربر أن الجلسة لهذا اليوم لم تُختتم بعد لأن لدى المدّعين العامين بيانًا لتلاوته.

[فيما يلي نسخة معاد صياغتها لبيانات المدّعين العامين بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

اعتراض المدّعين العامين على طلب الدفاع لاستدعاء *[PW2_97 /PW2_100]* و*[PW4_100]* و*[PW5_100]* بصفتهم شهودًا

I) *يجب رفض طلب استدعاء PW2_97/PW2_100 بموجب المادة 244 (5) s. 1 و2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني نظرًا لأن واجب المحكمة في إثبات الحقيقة لا يتطلب منها الاستماع إلى PW2_97 / PW2_100 بصفته شاهدًا. إن الموقف الإيجابي للمتهم من المعارضة، كما ورد في بيان 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2021، لا علاقة له بأحداث القسم المعني. كما وجدت محكمة العدل الاتحادية مرارًا وتكرارًا أن النية لا تسقط إذا كانت النتيجة النهائية للعمل غير مرغوبة. ربما خطط أنور لهروبه لمدة عام ونصف، إلا أنه استمر في العمل في منصبه خلال هذا الوقت، وأصدر أوامر كان يعلم أنها غير قانونية وأبلغ رؤساءه دائمًا عن إتمام هذه الأوامر بنجاح. وجدت المحكمة، في قرارها الصادر في 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021، أن هناك مساعدة عرضية من المتهمين لأفرادٍ معتقلين. بيد أن هذا لا يغير حقيقة أنه خلال نفس الفترة، تعرّض آلاف الأشخاص للتعذيب بموافقة المتّهم. وكان يسمع صراخهم في مكتبه وامتنع عن مساعدتهم. لا يُعفى من مسؤوليته بهروبه.*
إن الجهد المبذول من حيث الوقت والتنظيم لا يرتبط بشكل مقبول بالقيمة الثبوتية المتوقعة لشهادة PW2_10 PW2_97/. [أشار المدّعون العامون إلى بيانهم الصادر في 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 حول الجهود والمدة المتوقعة ونجاح طلبات المساعدة القانونية إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.]

II) *كان من المفترض من PW4_100، وهو ضابط تحقيق سابق في الفرع 251، أن يؤكد أنه لم يمت أي شخص في الفرع قبل أوائل عام 2011. غير أن هذه المعرفة تتطلب أن يكون PW4_100 مشاركًا في جميع الجوانب في الفرع، وعلى*

الأرجح أن الأمر لن يكون كذلك. كما أنه ليس واضحًا ما إذا كان لهذا أي تأثير على مسألة الحقائق والذنب. وحتى لو أدلى PW4_100 بشهادته بغرض إثبات أنه حتى بعد أوائل عام 2011 لم يمت أي شخص في الفرع، فلا يزال يتعين رفض استدعائه بموجب المادة 244 (3) s. 2 رقم 3 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني [غير ذي صلة بالقرار]. وإن التزام المحكمة العام بإثبات الحقيقة لا يبرر استدعاء PW4_100.

علاوة على ذلك، من المفترض أن يدلي PW4_100 بشهادته بأن القسم 40 التابع لحافظ مخلوف أجرى التحقيقات وقام بالتعذيب في الفرع، وأنه كان يسيطر على فرع الخطيب، وكان يكتب محاضر التحقيق بشكل مستقل، وكان يستخدم موظفي فرع الخطيب لأغراضه الخاصة. إلا أنه لا يوجد ارتباط بين المعلومات الزمنية المقدمة في طلب الدفاع. وينبغي أيضًا رفض PW4_100 بصفته شاهدًا في هذا الصدد، باعتبار أن شهادته لن تكون ذات صلة بالقرار. ولا يقدم الطلب إلا استنتاجًا محتملًا دون استنتاجات إلزامية. إن مسؤولية أنور رسلان مستقلة عن الاستخدام المحتمل لفرع الخطيب من قبل القسم 40. ولن يثبت ذلك أن هناك حرمانًا من السلطة.

كما أنه من غير الواضح ما يفترض أن يقوله PW4_100 فيما يتعلق بالسلوك العام للمتّهم لأن هذا ليس جزءًا من لائحة الاتّهام. وإنالارتباط بين الطلب والمحاكمة بموجب المادة 244 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني غير قائم لأن الحقائق المزعومة ليست ذات صلة بالقرار. من المفترض أيضًا أن يدلي PW4_100 بشهادته حول أوامر رئيس الفرع 251 الصادرة من آذار/مارس وأيار/ مايو 2011 فصاعدًا. غير أن طلب الدفاع ليس طلبًا رسميًا لأخذ أدلة بشأن هذه المسألة لأنه يفتقر للارتباط. لا يوضح الطلب كيفية معرفة PW4_100 بهذا الأمر. والحقيقة الوحيدة المتمثلة في أن كلًا من PW4_100 وأنور كانا يعملان في نفس الفرع ليست كافية، حيث لا يعرف كل موظفٍ عن كل ما كان يحدث في الفرع، وهذا ما أظهرته شهادة P55. وينطبق الشيء نفسه على معاملة أنور للمعتقلين وتورطه المزعوم في عمليات الإفراج. ويفتقر الطلب إلى المعلومات الدقيقة في هذا الصدد أيضًا ولا يقدم سوى معلومات عامة. لا يزال من غير الواضح لماذا ومتى وكم كان عدد المعتقلين الذين ساعدهم أنور. كما أن عدد المعتقلين الذين ساعدهم قبل 29 نيسان/أبريل، 2011 ليس له صلة بما أنه ليس جزءًا من الفترة التي تغطيها لائحة الاتّهام. كما أنه ليس من الواضح كيف من الممكن أن يعرف PW4_100 أن أنور قد جُرد تمامًا من سلطته منذ أيار/مايو 2011، كما زُعم في الطلب. وهذا الادعاء مخالف لما قاله أنور نفسه في 18 أيار/مايو، 2020 عندما قال إنه جُرد من السلطة في حزيران/يونيو 2011.

III) من المفترض أن يدلي PW5_100 بشهادته بأن أنور لم يعمل في الفرع 251 في عام 2007 وبالتالي يدحض شهادة P35. إلا أن هذا لم يكن ذا صلة بموجب المادة 244 (3) s. 3 رقم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لأن المكان الذي كان يعمل فيه أنور رسلان قبل نيسان/أبريل 2011 لم يكن مهمًا. وكان ذلك عندما قبِل وأمر بأعمال مروعة كجزء من هجوم منهجي وواسع النطاق ضد السكان المدنيين السوريين. وفيما يتعلق بالاختلافات المزعومة بين أنور ومحمد عبد الله، فإن شهادة PW5_100 لن تكون ذات صلة بموجب المادة 244 (3) s. 3 رقم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. ومن المفترض أن يدلي PW5_100 في شهادته بأن أنور رسلان أُعيق تمامًا عن أداء عمله وأن هناك عداوة بين أنور وعبد الله. إلا أنه ليس من الواضح كيف سيؤثر ذلك على مسألة الذنب.

IV) إن تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات لوجود ارتباط للحالات المتعلقة بالدول الأخرى، على النحو الذي اقترحه الدفاع، لا يتوافق مع القانون الألماني. وتم تناول مسألة الشهود الذين يحتاجون إلى استدعائهم في الخارج في المادة 244 (5) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. دخل هذا التشريع المتعلق باستدعاء الشهود الذين يعيشون في الخارج حيز التنفيذ في عام 2000. عندما دخل القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي (CCAIL – VStGB) حيز التنفيذ بعد ذلك بعامين، في عام 2002، لم ير المشرع أي ضرورة لتعديل القانون الحالي على الشهود المقيمين في الخارج، وهو ما يمكن للمرء أن يراه من منطق التشريع. بل تم، عوضًا عن ذلك، تعديل قانون الإجراءات الجنائية الألماني في عام 2019 بإضافة متطلبات تفصيلية من حيث الارتباط يجب الوفاء بها لطلب التأهل كطلب صالح للحصول على الأدلة. ويهدف هذا التعديل إلى منع تأخير الإجراءات القضائية من خلال تقديم طلبات غير مشروطة. ولم يكن هناك نية لتخفيض هذه المتطلبات في حالات الشهود الذين يعيشون في الخارج.

إن الحجة القائلة بأن الدفاع لن يكون لديه القدرة الكافية لإجراء تحقيقه الخاص، وبالتالي خفض الحد الأدنى لمتطلبات وجود ارتباط، لا صلة لها لأن الطرف الذي يحقق في المسألة ليس هو الشخص الذي يتعين عليه صياغة الطلب وتحديد كيف ولماذا يعرف الشاهد المقترح أمور معينة. فهذا يعود للطرف الذي قام بطلب الشاهد.

<u>اعتراض على طلب الدفاع باستدعاء جيرهارد كونراد بصفته خبيرًا</u>

I) إن طلب الدفاع باستدعاء جيرهارد كونراد بصفته خبيرًا ليس طلبًا لأخذ الأدلة ولكنه اقتراح لأخذ الأدلة لأنه لا توجد ادعاءات ملموسة حول كيفية حصول جيرهارد على معرفة متخصصة ذات صلة. إن أسباب رفض طلب الحصول على الأدلة كما هو موضح في المادة 244 (3) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني تنطبق في هذه الحالة أيضًا. غير أن المادة 244 (4) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني تتضمن فقط أسبابًا إضافية لرفض أحد الخبراء. لذلك يجب رفض استدعاءات الخبراء بموجب المادة 244 (3) s. 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. ولم يتم استيفاء متطلبات الطلب الرسمي لأخذ الأدلة والطلب الرسمي لاستدعاء خبير [أشار المدعي كلينجه إلى أن الدفاع كان ينوي إثبات أن أنور لم يكن

لديه سلطة اتخاذ القرار في الفرع لأنه سُني وأنه عانى جرّاء ذلك من خوف مميت]. إلا أن طلب الدفاع يتضمن فقط تقييمات واستنتاجات دون أي حقائق. وليس من الواضح كيف سيعرف الخبير المقترح كل ذلك. لا تقدم السير الذاتية للخبراء التي أخذها الدفاع من ويكيبيديا أي تلميحات لمصدر معرفة الخبير ذات الصلة. تتطلب المعرفة ذات الصلة أن يكون الخبير على دراية بعلاقة أنور رسلان الشخصية بحافظ مخلوف – وهي معرفة لن يمتلكها الخبراء الآخرون أيضًا. لذلك فإن طلب الدفاع ليس سوى اقتراح.

II) *يجب رفض الاقتراح بموجب المادة 244 (3) الفقرة 3 رقم 1 من* قانون الإجراءات الجنائية الألماني *لأن القضاة أنفسهم لديهم بالفعل المعرفة ذات الصلة. واستمع القضاة طوال المحاكمة إلى عدد من الخبراء، من بينهم سوريون مثل البُنّي ودرويش، وتمكنوا من الحصول على تقارير متعددة حول السياق السوري. ويمكن للقضاة الحصول على معرفة معينة خلال المحاكمة مما يجعل استدعاء خبراء إضافيين زائدًا عن الحاجة. لم يتمكن أي خبير من تقديم خبرة إضافية لما جُمع بالفعل من عدد لا يحصى من الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في هذه المحاكمة. حيث كان لدى كل هؤلاء الشهود خبرة مباشرة بالأحداث التي وقعت في سوريا خلال فترة الاتّهام.*

أجاب محامي الدفاع بوكر بأنه، فيما يتعلق بوجود ارتباط، لا يمكن أن يكون الوقت عاملًا حاسمًا لأن P56، على سبيل المثال، قدم مساهمات قيمة في المحاكمة، على الرغم من أنه أدلى بشهادته بشأن تجاربه بعد فترة الاتّهام. وقال بوكر أيضًا إن الدفاع سيقوم بتحديد الوقت المناسب لتقديم طلب للحصول على أدلة إضافية بحسب تقديره وأن الارتباط المطلوب قد أُعطي في جميع طلباتهم.

أضاف محامي الدفاع فراتسكي أن الأمر لن يكون ذا صلة إذا استمعت المحكمة للشهود واستدعى الدفاع الشهود ليدحض أقوال شهود آخرين. ووفقًا لفراتسكي، سيكون كل هذا متعلقًا بالحقيقة وبالتالي سيكون ذا صلة بالتقييم العام. وسيكون كل دليل ذا صلة إذا كان وثيق الصلة بالحقيقة. وفيما يتعلق بموضوع الارتباط المطلوب، أضاف فراتسكي أن هذه المحاكمة الحالية كانت فريدة من نوعها. لذلك لا يمكن تقديم حجج تشير إلى السوابق القضائية لمحكمة العدل الاتحادية من القرن الماضي. وأضاف فراتسكي أنه بحث بسرعة عن سوابق قضائية أخرى أكثر حداثة وذات صلة من محكمة العدل ووجد بالفعل شيئًا قد يعود إليه.

قال محامي المدّعين محمد إن إثبات الحقائق مهم دائمًا. إلا أنه في يوم المحاكمة 99، يمكن للمرء أن يتساءل بالفعل عن سبب عدم تقديم هذه الطلبات قبل عام ونصف.

فأجاب محامي الدفاع بوكر بأن الدفاع لا يمتلك الموارد ذات الصلة وأنه من المنطقي في بعض الأحيان تقديم هذه الطلبات الآن، وليس سابقًا.

أوضحت رئيسة الجلسة القاضي كيربر أن المحكمة لديها عدة مجموعات من الأوراق لتوزيعها على الأطراف. وشملت هذه الأوراق جهود المحكمة خلال الأيام الماضية:

- *رسائل البريد الإلكتروني بين القاضي فيدنير وشاهد؛*
- *مذكرة بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2021؛*
- *رسائل البريد الإلكتروني بين القاضي فيدنير وأحد مترجمي المحكمة؛*
- *مذكرة من الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2021؛*
- *بيان من الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 بشأن تقييم حالة التهديد؛*
- *ملاحظة من إدارة المحكمة بخصوص مكالمة هاتفية؛*
- *ملاحظة من القاضي فيدنير بخصوص مكالمة هاتفية؛*
- *رسالة بريد الإلكتروني مُعاد توجيهها من القاضي فيدنير إلى رئيسة الجلسة القاضي كيربر بخصوص رسالة بريد إلكتروني من الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021؛*
- *المرفقات:*
  - وثيقتا سفر
  - بطاقة هوية واحدة
  - استدعاءات الشهود من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية
  - أحد بيانات المدّعين العامين التي تمت تلاوتها للتو في المحكمة.

أضافت القاضي كيربر أن القضاة بذلوا جهودًا كبيرة لتأمين الشهود في أيام المحاكمة القادمة. غير أنه لم يكن من الممكن دائمًا القيام بذلك، وبالتالي سيُلغى يوم المحاكمة المقرر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

سأل محامي الدفاع بوكر عمّا إذا كان بإمكان القضاة أن يسألوا السيد أنور البُنّي والشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية بشكل غير رسمي عن سبب مثول الشاهد "HS" الآن فحسب في حين أن المحاكمة استمرت لمدة عام ونصف. فأجابت القاضي كيربر بأن بإمكان بوكر أن يسأل المحامي شولتس نفسه.

رُفعت الجلسة الساعة 11:47 صباحًا.

ستُستأنف المحاكمة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة 10:15 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 52 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

ملخص/أبرز النقاط[1]:

اليوم المائة واثنان - 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

أدلى د. كمال اللبواني، طبيب سوري وعضو سابق في المعارضة، بشهادته حول عمله مع المعارضة حيث التقى في تلك الفترة مع أنور. قال للمحكمة إنه ليس لديه شك في أن أنور قد أدار ظهره للحكومة السورية وتعاطف مع المعارضة. كما تحدث د. كمال بشكل مستفيض عن آرائه الخاصة حول النزاع السوري والعدالة الانتقالية.

اليوم المائة واثنان – 11 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

بدأت الجلسات في تمام الساعة 10:23 صباحا بحضور شخصين، وثلاثة ممثلين من الصحافة. سجل أربعة مصورين مقاطع مصوّرة، والتقطوا صورًا فوتوغرافية قبيل بدء الجلسة. جلس P30 بجانب محاميه السيد بانز. ومثّل كل من المدّعي العام كلينجه والمدّعي العام بولتس الادّعاء العام. لم يكن محاميا المدعين د. كروكر ومحمد متواجدين في الجلسة، وانضم محامي المدعين شولتس إلى الجلسة متأخرًا بواقع ثلاث دقائق.

شهادة د. كمال اللّبواني

أُعلِم د. كمال اللّبواني، وهو طبيب سوريّ وعضو سابق في المعارضة يقيم حاليا في [حُجب المكان]، بحقوقه وواجباته كشاهد.

عندما طلبت القاضي كيربر من د. كمال اللبواني أن يزودها بمعلوماته الشخصية، أورد تفاصيل هامة في حياته، من قبيل أنه قد وُلِد في تشرين الأول/أكتوبر 1957، وأصبح مواطنًا سويديًّا في العام 2017، ويقيم الآن في [حُجب المكان]. وأضاف قائلا إنه عمل في سوريا طبيبًا في بادئ الأمر، وانخرط في صفوف المعارضة منذ أن التحق بالجامعة. وأصبح عضوًا في حزب الشعب الديمقراطي السوري الذي أسسه رياض الترك منذ العام 1976.

قالت القاضي كيربر إن المحكمة مهتمة بأن تعرف المعلومات الشخصية الحالية للبواني، وما إذا كانت لديه وظيفة حاليّا على سبيل المثال، فقال اللبواني إنه عاطل عن العمل، وبانتظار الحصول على معاشه التقاعدي كونه قد بلغ 65 عامًا من العمر، وإنه كان يعمل مع المعارضة، واستمرّ في العمل معهم بعد أن تنّحى من منصبه.

سألت كيربر اللبواني عمّا إذا كانت تربطه بالمتّهم صلة قرابة عن طريق مصاهرة أو نسب، فنفى اللبواني ذلك، مضيفًا إنه من الزبدانيّ، بينما أنور من الحُولة، ولم يعرفا بعضهما البعض إلا بعد أن غادر أنور سوريا.

استجواب من قبل القاضي كيربر

أرادت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن تعرف بداية كيف التقى اللبواني وأنور، وكيف عملا معًا، وعلاقة الاسم **Error! Hyperlink reference not valid.** بذلك، فأوضح اللبواني أنه كان منخرطًا في ائتلاف المعارضة، وإن عمله تعلق بضبّاط سابقين، ممن انشقوا، وتوجهوا إلى الأردن. وكُلّف باللقاء بهم، والتعرف عليهم، والبتّ في "ما إذا كان انشقاقهم حقيقيا أم زائفا". وأضاف اللبواني أن الائتلاف أراد أن يستفيد من أولئك الضباط فيما يصبّ في منفعة الشعب السوريّ.

سألت القاضي كيربر اللبواني عمّا إذا كان قد تعرّف على أنور بهذه الطريقة أيضا، فأقر اللبواني ذلك، مضيفا أن أنور كان ينتظر في عمّان برفقة 25 ضابطا آخر من ذوي الرتب الرفيعة، كونه كان يواجه صعوبات تتعلق بشقته السكنية، فضلا عن تعرضه لتهديدات من قبل السلطات الأردنيّة. وقال اللبواني إن ما قام به هو وآخرون من عمل [متعلق بالضباط السوريين المنشقين] لم يكن بصفة رسميّة.

قالت كيربر إنها لم تعلم بعد بكيفية التقاء اللبواني وأنور، وكيف عملا معًا، فقال اللبواني إنه عمل مع أنور على أساس الصداقة، وتعرف كل منهما على الآخر بشكل شخصي. وأضاف أنهما كانا عضوين في إحدى الجماعات، وأنه لم يكن هناك وجود لأي حزب معارضة في سوريا، وإن هامش المناورة أمام المعارضة كان محدودا للغاية. وأرادت الجماعة التي كان اللبواني عضوا فيها أن

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود، أو القضاة، أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصد من هذا التقرير أن يكن محضرا لجلسات المحاكمة، وإنما هو مجرد ملخص غير رسمي للمرافعات. وحُجبت أسماء الشهود.

تتخلص من هذه الفوضى، وأن تخلق وضعا يتم فيه الاعتراف بهم رسميّا من قبل "مجموعة أصدقاء سوريا"؛ حيث انطوت الفكرة على تأسيس مؤسسة معلومات، من قبيل جهاز معلوماتي يخدم "النخبة المثقفة". قال اللبواني إنه قد التقى بأنور "هناك، كجزء من ذلك العمل"، بالإضافة إلى ثلاثة أو أربعة ضبّاط من القطاع الأمنيّ، أي: أمن الدولة، والأمن السياسي، والأمن العسكري. وقال اللبواني إن جماعاتهم لم تتلقَ أي دعم ماليّ من الأردن، ولم يتلقوا أي دعم كذلك عندما توجهوا إلى تركيّا. وأخبر اللبوانيّ المحكمة أن تلك البلدان، برأيه، قد أرادت استمرار الفوضى "بهدف أن تؤول تلك الفوضى إلى مهزلة". وخلص اللبواني إلى أن ما سبق هو كيفية تعرّفه على أنور، وسبب اختياره بأن يتنحى عن منصبه في المعارضة في العام 2013.

أوضحت كيربر أنها فهمت مما قاله اللبواني للتوّ بأن جماعته وجماعة أنور أرادوا أن ينشئوا شكلا من أشكال أنشطة مكافحة التجسس، فقال اللبواني إنهم احتاجوا لمعلومات.

خلصت كيربر إلى أن ذلك من شأنه أن يفسّر على أنه تشكيل لجهاز لمكافحة المخابرات، فأقر اللبوانيّ ذلك. وقال إن الجماعة عرفت الوضع في سوريا، وأدركت طبيعة التهديدات من الإسلاميين، والنظام، ومن جميع الجهات. وكُلّفوا بمهمة الترتيبات الأمنيّة والحصول على الأسلحة. كان اللبواني عضوا في الجهة السياسيّة التي اجتمعت بسفراء من دول صديقة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واشترطت تلك السفارات على [جماعة المعارضة] أن تشكل مؤسسات/منظمات كي تحظى بدعمها.

سألت كيربر اللبوانيّ عن الاسم PW3_93، وعما إذا عمل صاحب الاسم مع المعارضة أيضًا، فأقر اللبوانيّ أنه يعرف الاسم.

أشارت كيربر إلى أحد المؤتمرات حول سوريا الذي عُقد في جنيف، وسألت اللبواني عمّا إذا شارك في ذلك المؤتمر أيضا، فأوضح اللبواني أنه انسحب لأنه كان ضد التفاوض "مع النظام المجرم". وقال اللبواني إنه يعتقد بأن القضية السورية تتسم بطبيعة إجراميّة، وليست سياسيّة. فمن يكترث لأمر المجتمع، ينبغي له أن يرعاه، ولكن إذا قام بقتل أفراده بدلًا من ذلك، فإن ذلك يعد جريمةً وليس سياسةً.

أرادت القاضي كيربر أن تعرف ما إذا كان PW3_93 وأنور يعرفان بعضهما البعض، فقال اللبوانيّ إنهما عملا لصالح جهاز أمن الدولة. وكان PW3_93 أكاديميّا ومدرّسا، في الوقت الذي عمل فيه [أنور] في قسم التحقيق. وقبل أن يبدأ [أنور] عمله في فرع الخطيب، عمل في أمن الدولة، على حد علم اللبوانيّ. وأضاف أن أنور كان برتبة رقيب قبل أن يلتحق بالجامعة ويصبح ضابطًا، وكان يمكن الاعتماد عليه بصفته من المختصين الفنيين (التكنوقراط)، وأنه كان محطّ ثقة الكثيرين. وحسب اللبوانيّ، جرى تكليف أنور كلما كان هناك "مسائل خطيرة" لأنه ساهم بإعداد صياغات جيّدة، وكان على إلمام بالقانون.

طلبت كيربر من اللبواني أن يقوم بإعطاء مثال، فقال اللبواني إنه التقى بأنور بعد التحقيق مع أحمد الجربا، وهو رئيس الائتلاف الوطني [ولم يتضّح من الذي حقق مع الآخر، ومن خضع للتحقيق]. وقال اللبوانيّ إنه اشتبه بقيام الجربا بالكذب، إذ قال الجربا إنه كان سجينًا سياسيًّا، ولكن كان أنور قادرًا على تذكّر التفاصيل بشكل جيّد جدّا؛ حيث تذكّر جلسة التحقيق، واستذكرها بدقّة للبوانيّ الذي كان قادرا على نشر كل شيء حينها.

خلصت كيربر إلى أن اللبواني قد أولى أنور ثقته الكبيرة، وسأله مرّة عن الجربا، فأخبر اللبواني المحكمة، توخيّا للدقة فيما يقول، إنه لم يثق بأحد. وكان شديد الحذر، وأراد التأكد من عدم تعاون أي من الضباط المنشقّين مع النظام، واختبرهم بالتالي لكي يرى ما إذا كان لديهم اتجاهات معيّنة. وقال اللبواني إنه لم تكن لديه أي شكوك بالنسبة لأنور لأسباب مختلفة من قبيل ما يلي: فقبل أن ينشقّ أنور، تم اعتقال الكثير من الأشخاص في الزّبداني، ودوما، وأُفرِجَ عنهم في نهاية المطاف، وعندما أُفرِج عنهم، قالوا إنه ثمة عقيد في فرع الخطيب في أمن الدولة شعر بوجود رابطة قويّة تجمعه معهم وأبناء منطقتهم، وساهم في الإفراج عن بعض منهم. وحسب اللبواني، تم اعتقال أولئك الأشخاص مجددا من قبل المخابرات الجويّة، أو المخابرات العسكريّة. وخلص اللبوانيّ إلى وجود مؤشرات أوليّة مع بداية الثورة، أي عندما انقسمت الأجهزة الأمنية والنظام ما بين مؤيّد ومعارض لإيجاد حل سياسي، أو توخّي الصرامة في التعامل مع الثورة ولم يكن للضبّاط بالتالي سوى هامش ضيّق للتصرف كما يشاؤون. وتابع اللبواني موضحًا أنه من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو، حظيت المجموعة المتشددّة والموالية بدعم من إيران. واستعاد الأشخاص الموالون للنظام قوّتهم، بينما أصبح من أرادوا الحل السياسي مهددين.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا كان اللبواني يتحدث عن العام 2011 أو 2012، فأوضح اللبواني أن النظام كان لا يزال منقسمًا إلى مجموعتين في آذار/مارس 2011. وفي تمّوز/يوليو، وآب/أغسطس [2011]، استعاد الموالون للنظام قوّتهم، وبدأ ارتكاب أولى الجرائم. وبدأوا بـ"اعتقال وتصفية" الأشخاص في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر [2011]. وقال اللبواني إن صهره [شقيق زوجته]، واثنين من أبناء عمومته كانوا من [ضحايا جرائم النظام]. ولمجرّد أنهم كانوا من أقاربه، قُتلوا في المعتقل. ومضى اللبواني في حديثه موضّحا إن الجرائم قد وقعت بشكل رئيسي في عامي 2012 و2013.

قال اللبواني إن السبب الثالث [وراء ثقته بأنور] أن أنور كان سُنيًا. وقال اللبوانيّ، في حال رغبت المحكمة بالاستماع، إن بوسعه أن يورد الكثير من الأمور التي توضح المعاملة التي لاقاها الضبّاط السُنّة، وإن السبب الرابع هو أن أنور ينحدر من الحولة التي ارتكبت المذبحة فيها. وحسب اللبواني، ليس باستطاعة "أي ضمير إنسانيّ" تقبّل ما حدث هناك. وأوضح اللبواني إنه أراد أن يعرف من أنور نواياه وطموحاته. ففي حال كان جاسوسا، فإنه سيوّد أن يحصل على ما بحوزة [المعارضة] من معلومات، وما تقوم به من أنشطة،

وأنه سوف يبادر إلى طرح الأسئلة. ولكن، أراد أنور أن يحقق أمرين فقط، وهما: إيجاد حلٍ لمتاعبه الصحية (في المسالك البولية)، والحرص على حماية أسرته نظرًا لخوفه من النظام. وأخبر اللبواني المحكمة إن أنور تجنّب الانخراط في المعارضة لأنه عرف بنفسه أن عددًا كثيرا من عناصر المعارضة يتعاونون مع النظام.

أرادت كيربر معرفة ما إذا كان أنور أخبر اللبواني عن الفرع 251، فنفى اللبوانيّ ذلك.

سألت كيربر اللبوانيّ عمّا يعرفه عن الفرع 251 بحكم عمله، فقال اللبواني إنه يعرف بأن الفرع 251 هو فرع أمن الدولة نفسه، أي أن الفرع هو إدارة أمن الدولة. ومع ذلك، يُحتمل أن يكون ذلك شكليّا فقط؛ إذ أنه [أي الفرع 251] قد يكون "المطبخ الفعلي" المسؤول عن التعيينات. فحسب اللبواني، من المرجّح أن يكون رئيس الفرع 251 علويّا وعلى اتّصال مباشر بالرئيس [بشّار الأسد]. وأضاف اللبواني أنه لم يكن يُعمل بتلك الهياكل من قبل، وإنما أنشئت تحت إمرة حافظ الأسد فقط. عادةً ما تكون إدارة أمن الدولة سلطةً دستوريّةً شكلّت بغرض جمع المعلومات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، ولكن، قام حافظ الأسد بتحويلها إلى سلطة إجراميّة، حسب اللبوانيّ. وبمزيد من التفصيل، أوضح اللبواني أنه من الممكن أن يكون رئيس [إدارة أمن الدولة] سنيّا، ولكن الرئيس الفعليّ هو علويّ يرأس الفرع الداخلي، ويتولى ذلك الشخص القيام بكل شيء من قبيل: تعيين الوزراء والسفراء.

أضاف اللبواني إن أنور لم يكن يعمل في فرع الخطيب عندما باشر [توفيق] يونس عمله هناك، ولكن، لم يمتلك يونس الكثير من الخبرة، وعيّن بالتالي أشخاصًا من التكنوقراط كي يقوموا بمساعدته. وقال اللبواني إن ذلك قد حدث في وقت الثورة، وأن ذلك الشخص [من التكنوقراط] كان مسؤول الاعتقال والتوقيف.

سألت كيربر اللبواني عمّا إذا كان أنور من أولئك التكنوقراط، فأوضح اللبواني أنه قصد أن يونس قد أخذه [أي أنور] إلى قسم التحقيق كخبير فنيّ، وبحسب اللبواني، كان يونس فوضويّا وأحمقا، واحتاج بالتالي لتواجد أشخاص حوله ممن يجيدون الكتابة. وقال اللبواني إنه يوّد إضافة شيء آخر في حال سمحت له المحكمة، حيث يتوجب عليه أن يقول إن أنور لم يتمتع بأي اختصاصات، ولم يكن بوسعه أن يصدر أي أوامر، فأعد تقارير يرفعها إلى رئيس الفرع فقط، الذي كان بدوره يقدم الاقتراحات وتتولى الإدارة اتخاذ القرار النهائي.

خلصت كيربر إلى أنه لم توكل لأنور بالتالي صلاحيّة الإفراج عن الأشخاص، فقال اللبواني إن ذلك صحيح، ما لم يكن [أنور] قادرا على توجيه الأشخاص باتّجاه معيّن أثناء التحقيق. وأضاف اللبواني إنه هو نفسه اعتُقل لمدة 10 سنوات، ويعرف كل الفروع، ومثل أمام كل محكمة. وكانت المشكلة أن الموظّفين، وتحديدا رئيس مكتبه، قد وكّلوا بالتجسس على أنور، كما أُمرت فروع أخرى كذلك بالتجسس على هذا الفرع [أي الفرع 251]، على سبيل المثال: الفروع في المخابرات الجوية، وأمن الدولة، والمخابرات العسكرية، حيث قام جميعهم بالتجسس، وإبلاغ الرئيس [بشار الأسد] بالمعلومات. وقال اللبواني إنه لم يُسمح للعاملين في الفرع [أي الفرع 251] بالتواصل مع الآخرين، فحصل الرئيس على المعلومات من جواسيسه، ويعقد مقارنة بينها بما يكفل أن الجميع كان مواليًا له. وخلص اللبواني إلى أن احتمالية قيام أحد الضباط بالإفراج عن أحدهم هي صفر من الناحية العملية.

سألت كيربر اللبواني كيف له أن يعرف كل ذلك، فأوضح اللبواني أنه قد أدّى خدمته العسكرية في حماة في العام 1982، وإنه لا يزال يحتفظ بدفتر خدمته العسكرية إثباتا لذلك [فتح حقيبة ظهره لكي يبرز الدفتر أمام المحكمة]. وعمل طبيبًا في اللواء 99 في حماة في العام 1982. وبصفته طبيبا يؤدي خدمته العسكرية، استُدعي للذهاب إلى حماة فورا عقب الأحداث، وشاهد هناك جرحى ومعتقلين. واقتاد الجيش اللبواني إلى إحدى المدارس الممتلئة بالجرحى، ولكنه سُمح له بأن يعالج واحدا منهم فقط. أشار اللبواني إلى تواجد 50 شخصا في الغرفة، جميعهم جرحى وبحاجة للمساعدة، ولكن يبدو أنه [الشخص الذي سُمح له بعلاجه] دفع رشوة لكي يتم علاجه، وأن اللبواني سُمح له بفحص هذا الشخص فقط. وقال اللبواني إن كل المعتقلين الآخرين كانوا يشاهدونه، واستقى مما بدا على وجوههم من نظرات أنهم كانوا جميعا بحاجة إلى المساعدة. ونظرا لأن تلك وظيفته كطبيب، توجّه إلى قائد اللواء عميد المخابرات الجويّة لكي يوضّح له أنه ثمة مئات من المعتقلين الجرحى ممن يحتاجون إلى مساعدة اللبواني، وأنه لم يُسمح له إلا بعلاج واحد منهم فقط. وطلب اللبواني من العميد بصفته قائدا للعمليات في حماة أن يسمح له بعلاج جميع المرضى، وأنه قد وقعت مشادة بينهما. أخبر العميد اللبوانيّ بعدها أنه إذا أراد البقاء على قيد الحياة، فإنه يرحب ببقائه في الجيش. وقال اللبواني إنه قد تعيّن عليه أن يتخذ قرارا، ولم يكن قادرًا على المغادرة: إما أن يلقى حتفه، أو ينتظر فرصة تتحسن فيها الأوضاع في البلد. وأخبر اللبواني المحكمة إن ضميره يؤنبه إلى اليوم لأنه عجز عن علاج نصف المرضى.

قالت القاضي كيربر إنها أرادت أن تعود إلى الحديث عن أنور، وسألت اللبواني عمّا إذا أخبره أنور عن هامش التحرّك في الفرع 251 أثناء إحدى حواراتهما، وعن كيفية علم اللبواني بذلك، فنفى اللبوانيّ أنه وأنور قد تحدثا عن تلك المسألة. وأخبر المحكمة إنه قارن وضع أنور بوضعه في الأمن السياسي، فعلى سبيل المثال، لو كان للعميد عبد [..] المحمود أن يمارس علينا ضغوطا بصفته علويّا لكي "يجبرنا" على القيام بشيء ما، لكان ذلك هو ما حدث في تاريخ 9 أيلول/سبتمبر، 2001. وقال اللبواني إن ذلك كان تاريخ اعتقاله برفقة آخرين. ولم يُدل بأي شهادة، وطلب توكيل محامٍ، ومع ذلك، "أرادوا" أن يضربوه بدلا من ذلك. وطلب اللبواني بالتالي أن يرى المدير الذي سأله ما هي مشكلته، فأخبره اللبواني إن جماعته ليسوا على أي علم بأي قوانين، وسأله عن الادعاءات الموجهة ضده، فأخبر المدير اللبواني ما يلي: "أصغِ إليّ! لم يكن فرعنا هو من اعتقلك، وقد جلبك الأمن السياسي إلى هنا. نحن مقتنعون تماما بأنك بريء، ولكن أوعزت لنا القيادة، أي الرئيس، بأوامر لا يمكننا التراجع عنها". واستفاض اللبواني في التفصيل قائلا إنه كان بحوزة الأشخاص في الفرع نص الأسئلة مكتوبة، وأُمر بتدوين إجاباته على تلك الأسئلة. ونُقِل إلى محكمة أمن الدولة التي خلصت إلى أنه مجرم، وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، والتي قضاها كلها في المنفردة. وقال اللبواني إن هذا كله حدث لأنه كان نائب رياض

سيف في إحدى الجهات الوطنية [مؤتمر الحوار الوطني]. وأخبر اللبواني المحكمة أن كل ما أراد قوله هو إنه لم يكن بوسع رئيس قسم التحقيق أن يغيّر الكثير. إذا كان لنا أن نعقد مقارنة بين أحد الأشخاص من السّنّة وآخر علوي، فإن العلوي سوف يكون هو رئيس الفرع على الرغم من كونه يشغل منصب رئيس أحد الأقسام في الفرع فقط. وأضاف اللبواني أن باستطاعته أن يقدم مزيدا من التوضيح.

قالت القاضي كيربر إن المزيد من التوضيح ليس ضروريّا في هذه المرحلة، وسألت اللبواني عمّا إذا اعتقل في الفرع 251، أو عن مكان حدوث القصة التي رواها للتوّ، فقال اللبواني إنه لم يعتقل في أمن الدولة، ولكنه اعتقل في الأمن السياسي للمرة الأولى، ثم أحيل ملفه إلى أمن الدولة. وأوضح اللبواني إنه اعتقل مرّتين: إحداهما بسبب ربيع دمشق في 2011، والأخرى في 2005 على إثر رحلة قام بها إلى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا. وبلغت مجموع أحكام السجن الصادرة بحقه 18 سنة، ولكنه أمضى في السجن 10 سنوات فقط نظرا لأن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أصدر قرارا أدان فيه اعتقاله بوصفه تعسفيًّا، وخلص فيه إلى أنه سجين سياسيّ مُحتجز بطريقة غير قانونية.

خلُصت كيربر إلى أن اللبواني لم يُعتقل في الفرع 251 أبدًا، فقال اللبواني إنه جاء من أمن الدولة مباشرة، ولم يعتقل في الفرع 251 أبدًا.

أشارت كيربر إلى أن اللبواني قد سبق وذكر أنه يعرف كل الفروع، فأقر اللبواني ذلك، قائلًا إنه يعرف أمن الدولة، والأمن السياسي، والأمن العسكري.

قالت كيربر إنّها تودّ أن تعرف مجددا ما إذا سبق وأن اعتُقل اللبواني في الفرع 251 المعروف أيضًا باسم فرع الخطيب، الواقع على مقربة من شارع بغداد في دمشق، ففنى اللبوانيّ ذلك.

قاطع محامي الدّفاع فراتسكي قائلًا إن اللبوانيّ لم يقُل سوى إنه يعرف كل الفروع، وليس أنه هو نفسه قد اعتُقل فيها، فقالت كيربر إن اللبواني قد أقر ذلك للتوّ.

أجرى القاضي فيدنير نقاشًا قصيرا مع القاضي كيربر، وأعقب ذلك طلبا بالحصول على استراحة قصيرة من المترجم الشفوي الذي تولّى ترجمة شهادة اللبواني من العربية إلى الألمانية.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

<u>استجواب من قبل القاضي فيدنير</u>

أراد القاضي فيدنير أن يعرف بدايةً متى اعتُقل اللبواني للمرة الثانية، ومتى أُفرِجَ عنه، فأوضح اللبواني إنه اعتقل للمرة الأولى في العام 2001، وأفرج عنه في العام 2004. وأُفرج عنه من قبل محكمة أمن الدولة، وإن فرع أمن الدولة كان هو الجهة التي اعتقلته. واعتُقل للمرة الثانية عقب سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتّحاد الأوروبيّ. وكان بالإمكان الاطّلاع على تأشيرات دخوله، والتواريخ الموافقة لإصدارها في جواز سفره. قال اللبوانيّ إنه زار بريطانيا، والاتّحاد الأوروبي، وقام بزيارة البرلمان الأوروبي، ووزارة الخارجية الألمانية في برلين، وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي كان قد فاز لتوه بانتخابات العام 2005. وتوجه بعد ذلك إلى واشنطن العاصمة حيث التقى فيها مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية لمدة 15 يوما. وأضاف اللبواني أنه أخبر الجميع هناك أن سوريا في طريقها نحو حرب أهلية ما لم تنفَّذ الإصلاحات.

اعتذر فيدنير عن مقاطعة اللبواني، مُخبرًا إيّاه إنه يريد فقط التأكد من تاريخ اعتقاله للمرة الثانية، فأوضح اللبواني إنه وصل إلى مطار دمشق بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر، 2011، وأنه أُلقي القبض عليه هناك. قال اللبواني إنه تم توقيفه من قبل ضبّاط الأمن العام الذين اتّصلوا بجهاز المخابرات الجويّة أمامه، ولكن، لم يكن اللبواني مطلوبا لدى جهاز المخابرات العسكريّ، ولا أمن الدولة. وقال اللبواني إنه لم يكن مطلوبا لدى أي فرع، ولم تصدر بحقه أي مذكرات توقيف، لذلك، اتصل أحدهم ببشار الأسد، واقتيد اللبواني إلى أمن الدولة للتحقيق. أخبر اللبواني المحكمة أنه لا بدّ له أن يورد المزيد من التفاصيل هنا كما يلي: في أمن الدولة، قام علي مخلوف [واصل اللبواني قول اسم علي مخلوف على الرغم من أنه اتّضح أنه كان يشير إلى علي مملوك] بإجراء مكالمة عبر الهاتف على مكبّر الصوت مع مستشار الرئيس بشّار الأسد. وأخبر اللبواني المحكمة إنه عندما سمع ذلك، أخبر علي [مملوك] بأن يذهب إلى بشار الأسد، وأن يُعلمه بأن اللبواني يرغب بأن يحظى بمقابلة لثلاث ساعات، إذا أراد الأسد أن يعرف ما الذي يجري. وتوجه علي مملوك إلى بشار الأسد بالفعل، وفي اليوم التالي، اقتيد اللبواني من غرفته معصوب العينين، ومقيد اليدين (ولكن ليس خلف ظهره)، إلى مكتب علي مملوك الذي أخبره بأنه ينبغي له أن يُفصح عمّا لديه. ولكن اللبوانيّ أخبره إنه لن يتحدث إلا إذا حضر المحامي، وإذا وجّهت له اتهامات محددة. فصُفع اللبواني أربع مرات، فأزال اللبواني عصابة العينين، وشاهد أحد الضباط اللذين كانوا يعملون مع بشار الأسد، وكان [حُجبت الأسماء] موجودين. وسأل اللبوانيّ علي مملوك بالتالي عمّا إذا كان هذا هو رد بشار الأسد، فأخبر مملوك اللبواني بدوره إن هذه رسالة إلى أصدقاء اللبواني، ثم اقتيد اللبواني إلى غرفة أخرى "أرادوا فيها أن يتحدثوا فيها معه بودّ". وهناك، أخبر اللبواني

[الضابط الذي يعمل مع بشار الأسد] أنه سيحرص على أن يُحاسبوا يوما ما على ما يرتكبونه، فضحك [الضابط الذي يعمل مع الأسد] على ما قاله اللبواني، وأخبره إن الله هو الشاهد الوحيد على ما يفعلونه.

سأل فيدنير اللبواني متى تم اعتقاله، فقال اللبواني إن المحكمة في دمشق قد حكمت عليه بالسجن 12 سنة، و3 سنوات إضافية، فكان من المفترض أن يقبع في السجن 15 سنة، أي إلى يومنا هذا. ولكن، صدر مع بداية الثورة الكثير من قرارات العفو، مما أتاح للبواني أن يمضي نصف مدة محكوميته. وأضاف إنه أتمّ مدة محكوميته الأولى بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان اللبواني يتحدث عن العام 2001 أو 2011، فقال اللبواني إنه كان يتحدث عن العام 2011 عندما كان في أمن الدولة، واعتقل من قبل علي مملوك لخمسة أيام. أورد اللبواني مزيدا من التفصيل قائلا إنه تعين عليه أن ينزل الدرج حيث يوجد عدد من المنفردات على الجهة اليُمنى، و10 أخر على الجهة اليسرى. وكانت منفردته اهي آخر زنزانة على الجهة اليسرى. وقال اللبواني إنه بدأ إضرابا عن الطعام، وإنه أراد أن يتم الإفراج عنه فقط "عندما يتم حل الأمور".

أراد فيدنير أن يعرف أين اعتقل اللبواني لآخر مرة قبل الإفراج عنه، فقال اللبواني إنه اعتقل في سجن عدرا، وأُفرج عنه بسبب تدّخل حكومة الولايات المتحدة لدى بشار الأسد. ثم نُقل اللبواني للمثول أمام إحدى المحاكم المدنية، وأودع في أحد السجون المدنية. ومضى اللبواني في حديثه قائلا إنه "سلّح أعوانه على الشر...".

فقاطعه القاضي فيدنير للاستفسار عن وقت حدوث ذلك، فقال اللبواني إن ذلك قد حدث في العام 2007. [فتح حقبة ظهره مجددًا، وأبرز وثيقة أمام المحكمة]. مضى اللبواني في حديثه قائلا إنه من المحتمل أن يكون هناك صور لأعوان الأسد. وأشار اللبواني إلى الوثيقة التي كان يرفعها عاليًا، وأوضح أن "هذا الشخص" قد حكم عليه بالسجن المؤبد مرتين، ولكن أُفرج عنه قبل اللبوانيّ. ثم طُلب منه كأحد الأعوان أن يقتل المواطنين. قال اللبواني إن أولئك الأشخاص كانوا مسلحين بالسكاكين، واعتدوا عليه. ووفق ما أفاد به اللبواني، حصل ذلك بأمر من حافظ مخلوف رئيس فرع الخطيب، الذي كان شاهدًا.

أراد فيدنير أن يعرف متى غادر اللبواني سوريا، فقال اللبواني إنه غادر بعد خمسة أيام من إنهاء محكوميته. اتّصل علي مملوك رئيس أمن الدولة باللبواني ليراه، بعد أن كان اللبواني مع ضابط آخر اسمه 'عبد الداني طالب' قبل ذلك. وقال اللبواني إنه كان هناك الكثير من شاشات التلفاز في مكتب [مملوك] والتي كانت تظهر الزنازين الجماعية.

طلب فيدنير من اللبواني أن يزوّده بتاريخ مغادرته سوريا فقط، نظرا لأن المحكمة مهتمة بتسلسل الأحداث والمجريات زمنيّا فقط، فأوضح اللبواني إن ذلك كان بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2011 عندما كان في مكتب مملوك وشاهد الصور على تلك الشاشات. أخبر [مملوك] اللبواني أنه قد يُفرج عنه وأنه ينبغي له أن يشارك في الحوار الوطني، فأخبر اللبواني المحكمة أن رده على مملوك أفاد بأنه لن يشارك، وأنه يفضل العودة إلى زنزانته بدلًا من ذلك. ومع ذلك، أخبر مملوك اللبوانيّ أنه يريد أن يُفرج عنه. بحسب اللبوانيّ، صدرت الأوامر بمراقبته وتعقبه، ووصل الأمر إلى درجة أن يتمركز قناصون قبالة منزله. وبتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر، 2011، استقل أطفاله طائرة إلى الأردن، وعبر هو في الوقت نفسه الحدود [مع الأردن] على درّاجة ناريّة [وبدأ اللبواني بالقهقهة].

أراد فيدنير أن يعرف متى التقى اللبواني وأنور لأول مرّة، فقال اللبوانيّ إن ذلك حصل أوائل العام 2013. وقد تم حديثًا انتخاب **Error! Hyperlink reference not valid.** في ذلك الحين، وكان اللبوانيّ أيضا عضوا في الهيئة السياسية، وكلّفه الجربا باللقاء مع الضباط المنشقين في الأردن، والتحدث معهم. وخشي أولئك الضباط من أنهم قد "يُطردون من شققهم". والتقى اللبواني بهم، حيث بلغ عددهم نحو 20 ضابطا وعميدا. والتقوا في المرتين الثانية والثالثة في أحد أقضية العاصمة عمّان (دائرة عمّان الثانية)، ولم يستطع أنور الحضور في إحدى المرات لأنه كان مريضًا. وبعد 6 أشهر، التقوا في إسطنبول. وقال اللبواني إنهم التقوا أربع مرات في المجموع، إحداها في إسطنبول، وثلاث منها في عمّان.

سأل فيدنير اللبواني عمّا إذا كان اسم أنور مألوفًا لديه عندما كان لا يزال داخل سوريا، فنفى اللبوانيّ ذلك، مضيفًا إنه لم يعرف أنور بتاتًا.

سأل فيدنير اللبواني عمّا إذا كان يعرف مكان ووقت عمل أنور، فأوضح اللبوانيّ أنه قام بإعداد مسودة وثيقة بعد لقائه ببعض الأشخاص، فهم فيها أن أنور قد عمل في البداية لدى أمن الدولة، قبل أن يُنقل إلى فرع الخطيب. وكان ذلك الفرع هو آخر مكان عمل فيه قبيل انشقاقه.

أراد فيدنير أن يعرف من أين حصل اللبواني على هذه الوثيقة، فقال اللبواني إنه أعدّها بنفسه، وأعدّ وثيقةً من هذا القبيل تتعلق بكل ضابط من أولئك الضبّاط. إذ ينبغي لنا "نحن" السياسيّون أن نقيّم تلك الوثائق.

سأل فيدنير اللبواني كيف عرف عن [عمل أنور في] فرع الخطيب، فقال اللبواني إنه علم بذلك من معتقلين سابقين أُفرج عنهم [من ذلك الفرع]، وقال أولئك المعتقلون إنه ثمة ضابط من الحولة قد ساعدهم. ولم يعرف اللبواني رتبته. وكانت تلك هي المرة الأولى التي سمع فيها باسم [أنور]، وحصل ذلك قبل أشهر من انشقاق أنور.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا تحدث أنور عن عمله في سوريا، فقال اللبواني إن أنور كان "شديد التّحفظ". وقال إنه قد يتحدث عنه في حالة كان هناك وقت لذلك. وقال اللبواني إنه افترض أن أنور لم "يكن قادرا على فتح ملفات الأمن السوري لأنه كان يخشى أن يتعرّض

لانتقام مروّع من النظام السوري". وتابع اللبواني حديثه وأخبر المحكمة أنه يعرف كما يعرف أنور عن وجود اتصالات بين أجهزة المخابرات الدولية وأجهزة المخابرات السورية. سيلاحَق كل ضابط في العالم العربي إذا انشق وتحدث عمّا يعرفه، وسوف تتم مطاردته في كل مكان من العالم. وحسب اللبوانيّ، قد يُظهر ذلك أن أجهزة المخابرات السوريّة لم تكن معزولة عن أجهزة المخابرات الأمريكية، والأوروبية، والروسيّة". وأضاف اللبواني أن بصفته مواطنًا أوروبيًّا، يجد بشاعة في وجود "ملف مشترك بين أجهزة المخابرات الأوروبية والسوريّة". [...]

خلص فيدنير إلى أن أنور قال إنه قد يتحدّث في وقت ما لاحقا، ولكن لم يحصل شيء من ذلك القبيل قطّ، وأنه كان لدى اللبوانيّ افتراض بشأن سبب عدم بوح أنور بما لديه بتاتا. سأل فيدنير اللبواني عمّا إذا كان ذلك ملخصّا صحيحا، فقال اللبواني: أكرر أن أنور سوف يتحدث عندما يشعر أنه بأمان. وأورد اللبواني مزيدا من التفصيل قائلا إن بوسعه تصوّر أن قرار أنور قد يُرى بمثابة تحذير إلى الضباط المنشقين الآخرين كي "يغلقوا أفواههم". قال اللبواني إنه يريد بأن يشعر الضباط المنشقون بالأمان لكي يتسنّى لهم سويّة كشف النقاب عن "الملفات المشتركة التي تجمع أجهزة المخابرات السوريّة والفرنسية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطيّة والمخابرات السورية، والمخابرات السورية والروسيّة".

سأل فيدنير اللبواني عمّا إذا سبق لأنور وأن تحدث عن ذلك الموضوع ذات مرة، فقال اللبواني إنه أخبر أنور إنه "ينبغي له أن يفتح تلك الملفات". إن كل ما أراد اللبواني معرفته هو ما إذا كانت سوريا بلدا مستقلّا أو "صوريًّا". ولكن، قال أنور إن الوضع في الأردن لا يسمح، وإنه عندما تنجح الثورة فسوف...

قاطع فيدنير اللبواني وسأل عمّا إذا قال كان أنور قد قال ذلك فعلًا، فأقّر اللبوانيّ ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان اللبواني يعرف أي شيء بشأن اعتقال PW3_93، فنفى اللبوانيّ ذلك، مضيفًا إن PW3_93 كان من الممكن أن يخبره شيئا. فأخبره أن...

قاطع القاضي فيدنير سائلا اللبواني عمّا أخبره PW3_93 به، وحسب اللبواني، أخبره PW3_93 إنه ثمة شكوك ضده، وإنه اعتقل لأنه كل ضابط سنيّ مشتبه به. وأضاف اللبواني إن الجرائم في سوريا أصبحت "ذات صبغة دينيّة"، تستهدف جماعات دينيّة بعينها. قال اللبواني إنه إذا أخذنا بالحسبان عدد المدن والاعتقالات، فسيتضح أن 95% منهم سُنّة، وأن جميع الميلشيات التي تقاتل لصالح النظام هي "من طائفة الرئيس".

أراد فيدنير أن يعرف متى اعتقل PW3_93، فقال اللبواني بعد الثورة، في العام 2011 أو 2012، ولكنه لا يعرف التاريخ بالتحديد، وأنه أخبره عن الموضوع بعد أن انشقّ وغادر سوريا في العام 2013.

سأل فيدنير اللبواني عمّا إذا عرف مكان اعتقال PW3_93، فنفى اللبوانيّ ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان لأنور يد في اعتقال PW3_93، فقال اللبواني إنه سمع من PW3_93 إن أنور ساعده في الإفراج عنه، وأثناء التحقيق معه، ولكن ينبغي أن يُسأل PW3_93 عن ذلك.

سأل فيدنير كيف قدم أنور المساعدة، فقال اللبواني إنه كانت هناك ادّعاءات مبالغ فيها، كما هو الحال دائمًا. وعادةً ما يتم تعذيب أحدهم إلى أن يعترف بكل شيء. وفي حال أراد أحد ضباط التحقيق تقديم المساعدة، قد يكون من الكافي البحث عن الحقيقة ولا شيء غيرها. وحسب اللبواني، إن مجرّد تطبيق القوانين قد يُعتبَر مساعدةً في سوريا في واقع الأمر.

لم يكن لدى الادعاء العام أي أسئلة.

<u>استجواب من قبل محاميّ الدفاع</u>

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أن اللبواني قد تحدّث بالفعل عن دور السُنّة في "اجهزة السلطة السورية"، وطلب منه أن يوضّح ما أراد أن يقوله، وقال فراتسكي إنه فهم من اللبواني أن هياكل السلطة كانت على صلة بالدين، ومعتمدة عليه. وسأل اللبواني عمّا قد يقوله في هذا الشأن، فقال اللبواني إنه لن يدين العلويين التابعين للنظام، ولكن، في حال أراد أحدهم أن يعرّف الجرائم، ينبغي له أن يأخذ هذه [التبعيّة الدينية] في عين الاعتبار. وحسب اللبوانيّ، لقد تحوّل مجرى الجرائم إلى سياسيّ، وطرأ تغيير على طابعها. وقال إن الجرائم ضد الإنسانية تحولت إلى جرائم عاديّة، وإن باستطاعته أن يقدّم مثالين لتوضيح نقطته، كما يلي:

عندما انتقد العميد [حُجب اسمه] السجون، علم بأنه هالك لا محالة إذا سمع نائبه بذلك. قال اللبواني إن العميد هو من السُنّة، وإنه هو الذي أقدم على ضربه. ومع ذلك، وُضع هاتفه تحت المراقبة لأنه سُنيّ. قال اللبواني إنه لاحظ في إحدى المرات أن ضابطا من عائلة [حُجب الاسم] قد خفض صوته، ولاحظ أن رئيس [فرعه] كان يراقبه، وأن نائبه كان يتنصّت على محادثاته. وحسب اللبواني، لذلك قام الضابط بتكليف نائبه بالعمل في مكان آخر. ثم أصدرت وزارة الدفاع أمرًا يتم بموجبه تعيين نائب الضابط حسن محمد رئيسًا للفرع. وقال اللبواني إن ذلك يعني أن نائب الضابط كان موضع ثقة لأنه علويّ، وتمت ترقيته على هذا الأساس. وأما العميد، فلم يكن موضع ثقة.

أورد اللبواني مزيدا من التفصيل قائلا إنه في السنة ذاتها، أُقيمت احتفالات عسكرية في 2 آب/أغسطس، وإنه قد شارك فيها برفقة العميد السابق. في ذلك الوقت، كان [حُجب الاسم] هو قائد الجيش في حماة، وجلس اللبواني بجانبه أثناء الاحتفال، واحتسيا كؤوسًا من العرق سويًا. ملأ اللبواني كأس [قائد الجيش في حماة] وعندما أصبح ثملا قليلا، سأله اللبواني كيف يحقق مع المجرمين، فأخبره [قائد الجيش في حماة] إنه ثمة منجرة صغيرة بجانب مكتبه، ويوجد فيها ملزمة كان يضع رؤوس المجرمين بين فكيها (طرفيها) لمدة خمس دقائق، فردّ اللبواني عليه قائلا إنه يحتمل بذلك أن يعترف الأشخاص على الرغم من كونهم أبرياء، فنفى [قائد الجيش في حماة ذلك] وقال إنه قد يحدد من أسماء عائلاتهم ما إذا كانوا مجرمين أم لا. أوضح اللبواني للمحكمة وجود قائمة بأسماء العائلات التي من المفترض أن يتم قتل أفرادها. وخلص اللبواني إلى أن هذه الجرائم تعدّ جرائم ضد الإنسانية.

وأخبر اللبواني المحكمة إن الشيء نفسه قد حدث معه عندما قُتل أقاربه، وأصرّ بالتالي على أن تلك الجرائم ضد الإنسانية ارتكبت بدوافع دينيّة. وقال اللبواني إنه لا يعتقد أن من العدل بمكان أن يشاهد ضابطا منشقا من السنّة يصدر بحقه حكم من قبل هذه المحكمة، بينما يتقدم ضباط آخرون بطلبات صُلْح كما أخبر بيدرسون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولذلك، يعتقد اللبواني إن لهذه الفكرة وهذا الفهم تأثيرا سلبيا على العرب السُنّة، لا سيّما وأنّ كثيرًا منهم يقيمون في ألمانيا. قال اللبواني إن العدالة ستصبح انتقائية إذا صدرت أحكام بحقّ السُنّة المنشقين بينما لا يزال يُسمح لرفعت الأسد بالعودة من سوريا إلى فرنسا حيث يقيم الآن بحريّة. وحسب اللبواني، "نحن" نفسّر ذلك على أنّه كراهية وعنصرية سوف تقودان إلى التطّرف.

التفت اللبواني إلى هيئة المحكمة قائلا إن لديه طلبًا واحدًا فقط وهو: ألّا تقوم بنشر هذه الرسالة. وأضاف "إننا بصفتنا المعارضة" تم تدريبنا من بين آخرين من قبل ألمانيا، وإنهم علموا بأنه يتعين وجود عدالة انتقاليّة لأنه يستحيل "مثول كل المجرمين أمام محكمة واحدة". وقال اللبواني إن تحقيق العدالة هو واجب عالميّ. وطلب من المحكمة أن تنظر في جريمة التعذيب، لكونه يعرف بوقوعها في كل مناطق سوريا، ولأن التعذيب يُستخدم في كل الفروع ومراكز الشرطة. قال اللبواني إن هذه حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها، ولكن، تظل المشكلة متعلقة بتحديد هويّة المسؤول عن ارتكابها.

وأشار اللبواني أيضًا إلى أنه قد ذكر بالفعل أن رئيسه في العمل، عندما كان طبيبا، كان شخصًا من النظام يُصدر الأوامر ويتلقاها. فكل من هو صديق لهم سيجمع مالا وثروة، وأمّا الباقون، فيسارعون إلى الانشقاق والفرار في أقرب فرصة. وأضاف اللبواني إنه لم يعني بذلك أن أنور لم يكن مسؤولًا، ولكن أنه كان ينبغي له أن ينشقّ في وقت مبكّر. ومع ذلك، قد يشاطر آخرون اللبواني طريقة تفكيره، ولم يتصورّوا أنه قد تتم مقاضاة أحد موظفي الأجهزة الأمنية. وقال اللبواني إنه من البطولة بمكان [أن ينشقّ أحدهم] ولكن يعتبر ذلك خيانة عظمى بموجب أحكام القانون. وقال إنه لا يعرف شيئًا عن الجهاز القضائي في جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، ولكن يمكنه القول إن القضاء السوريّ أسوأ بكثير. وذلك لأنه لا يوجد اعتبار للقانون في القرن العشرين. فلم يُفترض بالضبّاط أن يحترموا القانون، بل أن يتبعوا ما يُملى عليهم من أوامر شفهيّة عبر الهاتف، وليس المكتوبة في وثائق. وقال اللبوانيّ إنه لن تتوفر وثائق البتّة، وإن يوسعه أن يخبر المحكمة عمّا حصل معه في المحكمة الجنائية [في سوريا]:

كان [حُجب الاسم] القاضي، وكان يجلس شخصٌ على يمينه، وآخر على يساره. وكان المدّعي العام من عائلة [حُجب الاسم]. قال اللبواني إنه سأل القاضي عن سبب وضع المصحف أمامه على منصة القضاة، فقال القاضي إنه يتعين على الشهود حلف اليمين بوضع يدهم على المصحف، فسأل اللبواني القاضيَ عمّا إذا كان هو نفسه قد أدّى اليمين على المصحف، فأجاب القاضي بأنه قد فعل. أخبر اللبواني القاضي من ثم بأنه ما إذا تلقّى مكالمة تأمره بالحكم على اللبواني في اليوم التالي، فإنه سيتعين عليه أن يفعل ذلك، فنفى القاضي ذلك، وأخبر اللبواني إنه ما إذا تلقى مكالمة كهذه، فسوف يقدم استقالته. أخبر اللبواني القضاة الآخرين بأن يشهدوا على ما قاله القاضي لتوّه. ووفقًا للبواني، فإن منصّة القضاة ضمت قضاة مختلفين يوم النطق بالحكم عليه، وحُكم عليه بالسجن بتهمة القيام بأمور كثيرة لم يرتكبها. وخلص اللبواني إلى أن كل من في الجهاز القضائي السوري، والأمن السوري، والسياسة السورية، والجيش السوري يتلقون أوامر شفهية يتعين عليهم اتباعها. كل من يعصي الأوامر يلقى نفس المصير الذي يلقاه السجّان الذي قام بضرب المعتقلين [أثناء اعتقال اللبواني]. وقال اللبواني إنه طرق باب زنزانته، وأخبر الحارس بأن يتوقف عن ضرب المعتقل أو أن يقوم بضربه أيضا، فرد الحارس إنه على استعداد بأن يضرب أباه أيضا إن كان سجينًا. وحسب اللبواني، يعني هذا أن الحارس مجبر إما على الانصياع للأوامر، أو الموت.

مضى اللبواني في حديثه قائلا إنه مثل أمام المحكمة لكي يتحدث، وقال إنه لم يرغب بالتقليل من شأن الجرائم أو التعذيب الذي تعرّض له الضحايا، وإنما "نحن" الشعب [السوري] "بحاجة إلى أن نكون مطمئنين حيال كيفية تعامل القضاء الألماني مع القضية السورية". لذا، فهو يتوخّى أن يكون دقيقًا جدًّا في شهادته، ويحرص على إخبار المحكمة بالتفاصيل كافّة. قال اللبواني إن شعورا بالظلم سيسود إذا جاءت العدالة من بشار الأسد. بدلا من ذلك، تتحقق العدالة إذا كان مصدرها الضحايا. وأضاف اللبواني إنه يوجد عدد من ضباط الأمن الآخرين الذين كانوا تحت ضغوط مهولة: [حُجب الاسم] الذي عمل في أحد فروع الشرطة في دمشق، و[حُجب الاسم]، و[حُجب الاسم] الذي كان علويًا أيضا، و[حُجب الاسم]، واللواء السنّي علي مملوك. قال اللبواني إن كل أولئك الأشخاص أخبروه بأنهم غير مسؤولين عن القيام بالتحقيق، وإنهم يحرصون على خدمة بلدهم فقط.

أضاف اللبواني إنه وفي رأيه الشخصي، "إن بشار الأسد متخلف عقليًّا"، وبصفته طبيبًا، يعتبره مسؤولا "مسؤولية جزئية عن أفعاله". إن المشكلة في سوريا شديدة التعقيد، وأكثر تعقيدًا من أن يتم التطرّق إليها بصورة مجتزأة "ها هنا". وأصر اللبواني بالتالي على ضرورة تفعيل العدالة الانتقالية انتصافا للضحايا والشعب. ينبغي [للشعب السوريّ] أن يحسم أمره بشأن الحالات التي يريد تحديد

العدالة فيها. وقال اللبواني إن ذلك هو حق للشعب، ومن شأنه أن ينطبق على الجميع. وأضاف اللبواني قائلا: "إذا أردتم [أي هيئة المحكمة في كوبلنتس] أن تساعدونا، فإن ما تفعلونه غير صحيح".

تدخّل محامي الدفاع فراتسكي سائلا اللبواني عمّا إذا كان هو وأنور على اتّصال عندما كان أنور في جنيف، واللبواني في الأردن، فأوضح اللبواني أن أنور ذهب إلى جنيف بناء على طلب المعارضة لكي يضمن ألا يتم التجسس عليهم. وبصفته ضابط مخابرات سابق، لدى أنور "خبرة في الاجتماعات التي تعقد في الفنادق وأمور من هذا القبيل". وقال اللبواني إن رياض سيف كان هو الشخص المسؤول، وكلّف أنور بالذهاب إلى جنيف، وكان اللبواني معارضًا لذلك.

أشار فراتسكي إلى أن اللبواني قد ذكر أن الفرع 251 كان فرعا لأمن الدولة، ولكن كان رئيسه شكليّا فقط، وأن المسؤول هو أحد العلويين في واقع الأمر، فأراد فراتسكي أن يعرف من هو ذلك العلويّ، فقال اللبواني إن [حُجب الاسم] كان الرئيس، ولكنه كان يشغل منصب نائب الرئيس في واقع الحال، وكان هو الشخص الذي ينبغي له أن يساعد بشار الأسد بأن يكون الرئيس.

سأل فراتسكي عن يونس، وأراد أن يعرف من اللبواني ما إذا كان توفيق يونس هو الرئيس الشكلي، فأوضح اللبواني أنه قبل مجيء يونس، أمضى حافظ مخلوف مدة طويلة هناك "حتى الحقبة الأخيرة" عندما طرأت تغيرات. وقال اللبواني إن توفيق يونس كان هو الأخير، وكان رئيسا لأمن الدولة عندما انتقل أنور من أمن الدولة إلى فرع الخطيب، في خطوة تعتبر بمثابة خفض رتبة بحقّ أنور. وقال اللبواني إن الأمر مختلف إذا كان الشخص يرأس قسم التحقيق في الإدارة، أو في أحد فروعها.

أراد فراتسكي أن يعرف المزيد عن دور حافظ مخلوف في فرع الخطيب، فقال اللبواني إن [مخلوف] هو ابن خال بشّار الأسد وإنه ينوب عنه بشكل عمليّ بحكم موقعه [لقرابته من العائلة]. وحسب اللبواني، يوجد شخصان في سوريا ممن "كان لديهما ما يقولانه": آصف شوكت، وحافظ مخلوف.

قال فراتسكي إنه كان يشير إلى فرع الخطيب وسأل عن النفوذ الذي تمتع به حافظ مخلوف في الفرع، والمنصب الذي شغله هناك، فوصف اللبواني الوضع قائلا: إن "كل سفير يتم تعيينه يمرّ على فرع الخطيب". وقال أيضا إن كل وزير، أو محافظ، أو رئيس دائرة ما، وكل ما يتعلق بالشؤون الداخلية يُتّخذ القرار بشأنه في فرع الخطيب مما يجعله بمثابة "المطبخ" الذي يقود الدولة. وقال اللبواني إن فرع الخطيب هو الذي يُدرج أسماء في قائمة [التعيينات المقترحة] التي تُرفَع إلى الرئيس، "أي المطبخ الرئيسي". وحسب اللبواني، لا بدّ وأن يكون هناك [فرع الخطيب] شخص ما "لديه كلمة" ويتعاون مع قيادة الدولة. وأضاف أن كل من لديه شيء ليقوله في سوريا يعتبر مجرمًا. "إنهم" [أي المجرمون] يمسكون بزمام أمور كل المؤسسات، وحوّلوا الجمهورية إلى "مسألة إرث". وخلص اللبواني إلى أنه لا يوجد قانون، ولا مؤسسات.

سُمح للبواني بالانصراف بصفته شاهدًا. شكر المحكمة، وقال إنه لن يحتاج لتعبئة نموذج استرداد نفقات بدل سفر.

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن المترجمين الشفويين يحتاجون لاستراحة بالتأكيد، وإنه ليس ثمة شيء آخر على جدول أعمال المحكمة لهذا اليوم. وطلبت من جميع الأطراف أن يبقوا من أجل عقد جلسة نقاش غير علنيّة، ورفعت الجلسة لهذا اليوم.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 12:35 صباحًا.

ستُستأنف جلسات المحاكمة في تمام الساعة 9:30 من صباح يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 53 لمراقبة المحاكمة
تواريخ الجلسات: 17 و18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم المائة وثلاثة – 17 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

أدلى P57، وهو سوري يبلغ من العمر 40 عامًا، بشهادته حول اعتقاله في الفرع 251 حيث حُقق معه ثلاث مرات. وقال للمحكمة إن أنور كان حاضرًا أثناء إحدى هذه التحقيقات وأنه تمكن من التعرف على أنور خلال زيارة لاحقة للفرع من خلال صوت أنور.

كان لدى الدفاع عدة أسئلة للشاهد P57 بشأن علاقته بأنور البُنّي الذي كان، وفقًا لـP57، الشخص الذي ساعده على الإدلاء بشهادته في كوبلنتس. حيث أرسل البُنّي سابقًا إلى الادعاء العام ملخصًا باللغة الألمانية لشهادة P57 بناءً على مكالمة على تطبيق "زوم" أجراها مع P57. ومع ذلك، تمت مراجعة بعض جوانب الملخص من قبل P57 في المحكمة، الذي قال إنه لا بد أن هناك خطأ في الترجمة، وساق على ذلك مثال تهديد أنور لـP57 بالتعذيب. واقترح الدفاع الاستماع إلى البُنّي مرة أخرى قائلًا بوجود "مشكلة البُنّي" في هذه المحاكمة.

اليوم المائة وأربعة – 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

أدلى كبير المفتشين الجنائيين ألكسندر فراي من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA) بشهادته حول مقابلة أجراها سابقًا مع طبيبةٍ سابقة في مشفى الهلال الأحمر في دمشق. حيث استُدعيت الطبيبة بدايةً للإدلاء بشهادتها بنفسها في المحكمة. إلا أن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية لم يتمكن من الوصول إليها، رغم أنها كانت تحت حماية خاصة للشهود. وبحسب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية، فإن الشاهدة غادرت الاتحاد الأوروبي ولا يُعرف مكان وجودها الحالي. وذكرت الشاهدة في مقابلتها مع الشرطة أن فرع الخطيب كان يعتبر المشفى ملكًا له وكثيرًا ما كان يحيل المعتقلين إلى هناك. وظهرت على العديد من المعتقلين آثار الضرب والتعذيب والجفاف وسوء التغذية. وعلى الرغم من أن الطبيبة لم تر جثث معتقلين، إلا أنها سمعت عن موت البعض جرّاء نوبات قلبية مزعومة.

كما رفضت المحكمة العديد من طلبات الدفاع السابقة لسماع شهودٍ إضافيين. من بين أمور أخرى، رفضت المحكمة طلب استدعاء مناف طلاس لأنه قال للمحكمة إنه لا يرغب في الإدلاء بشهادته لأنه لا يريد أن يُنظر إلى أقواله علانية على أنها تجرّم أنور أو تبرّئه. وقرّر القضاة أن مناف طلاس لن يقدّم على الأرجح أي معلومات جديدة وذات صلة، وبالتالي امتنعوا عن استدعائه. وفي رفضهم، ذكر القضاة أيضًا أن فترة قبول الأدلة ستنتهي على الأرجح في أوائل كانون الأول/ديسمبر. بالإضافة إلى ذلك، قال القضاة إنهم لن يستجيبوا لاقتراح الدفاع باستدعاء البُنّي مرة أخرى.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم المائة وثلاثة للمحاكمة – 17 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:35 صباحًا بحضور أربعة أشخاص وصحفيين اثنين. وقام اثنان من المصورين بتصوير مقاطع فيديو وصور قبل بدء الجلسة. ومثل الادعاء المدّعيان العامّان كلينجه وبولتس. لم يحضر محاميا الادعاء: محمد والدكتورة أوميشين، وغادر محامي المدّعي شولتس بعد استراحة الغداء.

شهادة P57

كان P57 برفقة المحامي د. دايماجيولار، الذي أخبر المحكمة أن P57 طلب إخفاء اسمه ومعلومات شخصية أخرى لأن شقيق P57، وهو محام في مجال حقوق الإنسان، كان محتجزًا لدى النظام أو ربما يكون قد مات، ومع ذلك، لا يمكن لأحد الجزم على وجه اليقين. إذا تم الإفصاح عن اسم P57، فستتعرّض حياة شقيقه للخطر. سألت رئيسة المحكمة كيربر P57 عمّا إذا كان بإمكانه تأكيد ما قاله محاميه للتو. فأكّد P57 ذلك. ونظرًا لعدم وجود اعتراضات من الطرفين، أعلنت رئيسة المحكمة كيربر أنّ المحكمة ستسمح لـP57 بإخفاء معلوماته الشخصية نظرًا للوضع الذي يمكن أن يشكّل خطرًا على حياة أحد أقاربه المقرّبين.

سألت كيربر عمّا إذا كان P57 قد طلب من د. دايماجيولار أن يمثّله بصفة محامي شاهد. فأكّد دايماجيولار وP57 ذلك. ثم أعلنت كيربر أنّه تم السماح لدايماجيولار أن يمثل الشاهد P57، بسبب حالة اضطراب ما بعد الصدمة التي يعاني منها P57، ونظرًا لحقيقة أنّ P57 لن يكون قادرًا على ممارسة حقوقه بخلاف ذلك.

تم إعلام P57، سوري يبلغ من العمر 40 عامًا يعيش في [حُجِبت المعلومات]، عن حقوقه وواجباته كشاهد. وقد نفى وجود أي علاقة تربطه بالمتهم سواء بالقرابة أو المصاهرة.

استجواب من قِبل القاضي كيربر

أشارت رئيسة المحكمة القاضي كيربر إلى أن محامي P57 قد سبق وأن أرسل إلى المحكمة بعض الأوصاف التي قدّمها P57 في ما يتعلق باعتقاله في الفرع 251، وطلبت من P57 أن يخبر المحكمة "ما الذي كان يحصل هناك". قال P57 إنّه يريد أولًا أن يستغل الفرصة لشكر الجمهورية الاتحادية الألمانية والشعب الألماني على "هذه الفرصة لمواجهة المجرم". وأراد أيضًا أن يشكر المحكمة لتمكينه من التحدث عن معاناته بعد سبعة أشهر.

بيّن P57 أنّه قُبِض عليه في [حُجِبت المعلومات] 2012 في متجره. كان يجلس حينها في متجره عندما دخل فجأة ما يقارب 20 شخصًا مسلحًا وخمس مركبات. ثم قام الأشخاص بتوجيه الأسلحة نحو رأسه ورأس شريكه في العمل، ثم قاموا بسحب قميصيهما فوق رأسيهما ووضعوهما في السيارات. أضاف P57 أنّه وُضِع هو وشريكه في العمل في سيارتين مختلفتين. وحسب ما قال P57 "عندئذٍ ابتدأت رحلتي في المعاناة". أضاف P57 مفصّلًا أن الأشخاص المسلحين بدأوا بضربه وضرب شريكه في العمل على رأسيهما بأعقاب البنادق. وكان P57 يمسك بمفتاح سيارته في يديه، والذي أخِذَ منه. وأخذ بعض عناصر قوى الأمن هاتفَي P57 وشريكه المحمولَين من المتجر. قال P57 إنهم بدأوا رحلة طويلة في دمشق قبل أن يصلوا إلى القسم 40، والذي يعرفه تمام المعرفة. حيث كان اسم P57 قد وُضِع على قائمة المطلوبين من قبل الرائد محمد عبد الله. وعندما وصل P57 وشريكه، اقتيدا إلى الطابق الثاني أو الثالث. وبيّن P57 أنهما صعدا طوعيًا إلى حد ما؛ كانا يُدفعان في الواقع للصعود للطوابق العلوية. وعندما وصلا إلى الطابق العلوي، تعرّضا لصعق بالكهرباء وللضرب. أخبر P57 المحكمة أنّه قد سمع أن الشرر يتطاير من عينيّ الشخص عندما يتعرّض إلى صعقات كهربائية، لكن كانت تلك اللّحظة التي اختبر ذلك فيها بنفسه. وتمّ ضربه أيضًا على كليتيه. بعد ذلك طلب P57 أن يذهب إلى الحمّام وشعر أن "شيئًا دافئًا كان يتدفق مني". ولهذا قال السجان لشخص آخر "سيدي، إنّه ينزف". [جرى نقاش قصير بين P57 ومترجم المحكمة الجالس بجانبه، وبعد النقاش وضّح المترجم أن P57 كان يستخدم مصطلحًا لا يعرفه. قام المترجمون الآخرون بمساعدته في توضيح المصطلح]. قال P57 إنّ مؤخّرة لسانه – أي الجزء المتصل بحنجرته – كان عالقًا داخل حنجرته.

ثم أُخِذَ إلى المشفى العسكري في حرستا حيث وصل للطابق السابع. كانت عيناه معصوبتين، والتُقطت صور له. وضُرب على كتفه أيضًا. بيّن P57 أنّه أقام في الطابق السابع. لم يكن مسموحًا له باستخدام اسمه هناك وأُعطي رقمًا بدلًا من اسمه. كان رقمه خمسة ورقم شريكه في العمل 12. قال P57 إنهما اضطرا للمكوث هناك ليومين، ولاحظ أن الناس كانوا يتعرضون للتعذيب. حيث أصيب شخص ما بجرح في رجله جراء رصاصة بندقية وضُرب على جرحه إلى أن أُغمي عليه. عندما كان يُقدَّم الطعام لهم، كان يُسمح لهم برفع عصبات عيونهم قليلًا، لكن مجال الرؤية كان متاحًا فقط ليروا الطعام أمامهم. قال P57 إنّه أراد في مرةٍ أن يذهب للحمّام في المشفى. فداسَ على

جثة في الحمّام. بعد يومين، نادى سجّان على اسم P57. قال P57 للمحكمة إنّه قبل ذلك، حُقِّق معه في القسم 40 حيث التقى بضابط انتحل هوية شخص ينتسب للجيش السوري الحر. نادى هذا الشخص على اسم P57 مما فاجأ P57 لأنّه لم يكن مسموحًا لهم استخدامَ أسمائهم في المشفى.

قال P57 إنهم ذهبوا لرحلة طويلة عبر دمشق إلى أن توقفوا في البرامكة. توقع P57 أن يتم إطلاق سراحه هناك لأنّه كان هو والسائق والضابط فقط. إلا أنّه كان على P57 أن يَعصِب عينيه مرة أخرى. حيث أمره الضابط بذلك، قائلًا إنّ هناك نقطة تفتيش أمامهم. بعد ذلك توجهوا إلى الفرع 251. وصف P57 أنّهم عندما دخلوا، "استقبلونا" بحفلة استقبال بتوجيه من أبي غضب الذي كان معروفًا بوحشيته وحقده. بعد أن ضُرِب P57، اقتيد إلى "غرفة الترفيه" والتي كانت مساحتها 3.5x10 متر تقريبًا أو4.5x10 متر وكان بها نافذة تُطل على الزنازين. لهذا كان "بإمكاننا" سماع الصُراخ جرّاء التعذيب. قال P57 إنّه كان في هذه الغرفة ما يقرب من 200 شخص وكانت رائحة الجميع فظيعة بسبب العرق وأشياء أخرى. في نهاية الزنزانة، على الجانب الأيمن، كان هناك حمّام حيث اضطر أشخاص للنوم فيه. قال P57 إنّه طَلب دواءً ذات مرة لأن كليتيه التهبتا، إلا أنّه لم يتلقّ أي دواء قط.

بعد ذلك بيومين أو ثلاثة، اقتيد إلى التحقيق. شَرَحَ P57 للمحكمة أنّه تمّ اعتقاله سابقًا في 2011 عندما ظهرت صوره وهو يشارك بمظاهرة. [جلس صحفي آخر في شرفة الجمهور]. قال P57 إنه أثناء التحقيق سُئل أسئلةً ولاحظ أنّ ضابط التحقيق كان يقوم بالكتابة. أشار الضابط إلى أنّ P57 اعتُقل في 2011 في الفرع 227. قال P57 إنّه أكّد ذلك "لأنهم" كانوا يعرفون ذلك مسبقًا وكانت هناك صور أيضًا. نُبِّه P57 بأن يتوقف عن حضور المظاهرات وإلا "فسيريـ[ـه] الضابط الله بذاته". كانت إحدى تهم P57 أنّه أسّس "عصابة" لخطف ضبّاط الأمن. قال ضابط التحقيق إنّ P57 كان يترأس هذه العصابة وفقًا لإخبارية من شخص ما للضابط. أنكر P57 جميع التهم. قال P57 للمحكمة إنّه، بعد إنكاره، ضُرب بأنبوب، وهو أنبوب محدد يدعى "الأخضر الإبراهيمي". كان عليه أن يستلقِي على الأرض، ويرفع قدميه، وضُرِب على قدميه. قال P57 "إنّهم" شتموا أمه وأخته أيضًا، ومع ذلك لم يعترف بشيء. حينها أخبر الضابط السجّان أن يأخذ P57 إلى أبي غضب. اقتيد P57 إلى الطابق السفلي عند أبي غضب الذي قام بربط يَدَي P57 خلف ظهره وعلّق P57 من يديه لأربع ساعات. كان كل شخص يمر بجانب P57 يبصق عليه ويدعوه بالخائن. قال P57 للمحكمة إنّ أحد الموظفين ضربه على "أكثر مكان حساس" في جسمه. بعد أربع ساعات، اقتيد P57 إلى الزنزانة الجماعية حيث كان هناك من قبل. وَصَفَ P57 أنّه كان مرهقًا للغاية لأن الضرب الذي تعرّض له كان مُبرحًا.

بعد أسبوع، استُدعي P57 للتحقيق مرة أخرى. كان نفس ضابط التحقيق السابق. أخبر P57 المحكمة أنّ ذلك الضابط ادّعى أنّه شخص ما في الجيش السوري الحر. وفقًا لـP57، أُصيب شخص ما في مظاهرة وكان من المفترض أن يأخذ هذا الضابط من الجيش السوري الحر الشخص المصاب إلى لبنان. إلّا أنّ الشخص المصاب اختفى ولم يُرَ بعدها ثانية. ذكَر ضابط التحقيق الذي انتحل هوية ضابط الجيش السوري الحر أسماء أشخاص كان P57 يعرفهم، والذين زُعم أنهم شهدوا ضدّ P57. واصل P57 إنكار ذلك. أخبر المحكمة أنّه عرف أنها ستكون نهايته إن اعترف بأي من الاتهامات. ولم تكن له علاقة بتلك الاتهامات على أيّ حال: فهو شارك في المظاهرات لكن لم يقم أبدًا بتأسيس عصابة لخطف الضباط. عندما اكتفى الضابط، استدعى أحد السجانين ليأخذ P57 معه. في الطريق للطابق السفلي، ضُرب P57، وكُسرت أسنانه. ظلّ السجّان يضرب P57 الذي بدأ بالصراخ. وأُعيد P57 إلى الزنزانة الجماعية.

أضاف P57 واصفًا أنّ هناك طبيباً كان معتقلًا في نفس الزنزانة، وكان P57 يعرفه من قبل. كان مِن [حُجبت المعلومات]. كان هناك أيضًا محام في الزنزانة، [حُجبت المعلومات] والذي قَبض عليه أنور رسلان بنفسه. وفقًا لـP57، كان هناك أشخاص مسنّون أيضًا، كان عمرُ أحدهم ثمانين عامًا وتعرّض للتعذيب. في داخل الزنزانة، كان على الأشخاص المسنّين [التبول] في المكان الذي يقفون فيه. أضاف P57 أن معتقلًا آخر كان يدعى [حُجبت المعلومات] أُخِذ في يوم من الزنزانة ولم يعد إليها أبدًا. عندما أُطلِق سراح P57، ذهب إلى عائلة [حُجبت المعلومات] الذين أخبروا P57 أنّه كان مفقودًا.

تابع P57 قائلًا إنّه بعد أسبوعين، اقتيد مجددًا للتحقيق. في هذه المرة، كان هناك عدد أكبر من الأشخاص [الضباط] في غرفة التحقيق. كان أولئك الأشخاص يتحدثون عن معتقل من [حُجبت المعلومات] والذي أرادوا أن يطلقوا سراحه. وفقًا لـP57، قال أحد الأشخاص إلى مرؤوسه "سيدي، لا يمكننا إطلاق سراحه على مسؤوليتي." قال P57 إنّ الشخص الذي كان يفترض إطلاق سراحه كان عليه "مساعدتهم" في القبض على آخرين، إلا أنّ أحد الأشخاص الذين كانوا في الغرفة قال إنّه لا يمكن أن يتحمّل على عاتقه إطلاق سراح المعتقل لأنّه ربما "يذهب إلى الجبال ويختفي." قال P57 إنّ أحد الأشخاص الذين ناقشوا الموضوع غادر الغرفة بعد ذلك بينما كان على P57 أن يجثو على ركبتيه. طرح ضابط التحقيق على P57 أسئلة وأخبره أنّه سيواجه قريبًا شخصًا آخر. وعندما قال P57 إنّه لا مشكلة عنده في ذلك، ضربه ضابط التحقيق. بدأ P57 بالصراخ وقال إنّه سيكون متعاونًا في إعطائهم بصمة أصبعه فقط أو ينبغي عليهم "أن يضعوا رصاصة في [رأسه]." فأجاب ضابط التحقيق P57: "أنت خائن، لربما تتمنى أن تتلقّى رصاصة في رأسك، لكني أفضّل أن

أضع سلاحًا في رأس كلب فضلًا عن رأسك لأنك خرجت إلى الشوارع وطالبتَ بالحرية." أخبر P57 المحكمة أنّه ضُرب مرة أخرى وأُخِذ للطابق السفلي. وأضاف أنّه لم يصف كل تفاصيل التعذيب إلا أنّه يمكنه ذلك إن أرادت المحكمة منه ذلك.

قالت رئيسة المحكمة القاضي كيربر إنّ الأوصاف التي قدّمها P57 كانت "جيدة حتى الآن." أشار P57 إلى أنّه بعد هذه الأيام الثلاثة أو الأربعة كان من المفترض عليه مواجهة الشخص الآخر. كان هذا الشخص ابن عم P57. أخبر P57 المحكمة أنّه عندما "قالوا" له إنّهم سيجلبون شخصًا آخر، حاولوا التكلم معه بأسلوب أكثر ودًّا إلّا أنّ P57 قابلهم بالرفض. عندها ضُرب على رأسه وأُجبر على وضع بصمة إصبعه على ثلاث أوراق. ولأن عينيه كانتا معصوبتين، لم يكن P57 قادرًا على رؤية إن كان هناك شيء مكتوب على الأوراق أم كانت فارغة. بعد ذلك أخِذ للطابق السفلي وأُطلق سراحه بعد فترة قصيرة. قال P57 إنّه، عندما أُطلِق سراحه، قام سجان باقتياده إلى خارج الزنزانة. أضاف أنّه تعرّض لأشياء عديدة بإمكانه أن يخبر المحكمة عنها.

وضّحت رئيسة المحكمة القاضي كيربر لـP57 أن القضاة كانوا سيطرحون أسئلة تفصيلية أكثر لاحقًا، لكن الآن بإمكان P57 أن يخبرهم بالذي يريده. أشارت إلى أنّه تمّ إطلاق سراح P57 وسألته إن كان هناك سبب لإطلاق سراحه وما الذي حصل بعدها. قال P57 إنّه في حقيقة الأمر عندما كان خارج الفرع وأُطلِق سراحه، علم أنّ عائلته قد استخدمت وسيطًا. بعد 15 يومًا من إطلاق سراحه، عاد P57 للفرع لاسترجاع سيارته. ذهب إلى فرع الخطيب بصحبة الوسيط، والتقيا مع [ضابط صف برتبة] مساعد. عندما ذهب P57 والوسيط إلى هناك، سأل المساعد P57 إن كان "يريد أن يحصل على عمل بشار [الأسد] أم لماذا [كان] يشارك في مظاهرات." قال P57 إن المساعد نصحه أيضًا أن يكون حذرًا وأخذ P57 والوسيط إلى مكتب أنور رسلان. قال P57 إنّه لم يكن يعرف ما الذي أخبر المساعد أنور رسلان به، إلّا أنّ الأخير سأله إن كان هناك أحد آخر في ملفه. عندما أكّد P57 ذلك وقال إنّ شريكه في العمل كان معه، أرسلهما أنور إلى مكتب آخر. وهناك، طالب P57 باستعادة سيارته. سأل المساعد مجددًا نفس السؤال عن شخص إضافي في ملف P57، فأكّد P57 ذلك مرة أخرى. أُخبر P57 بأنه، عندما يُطلَق سراح شريكه في العمل، سيستعيد P57 سيارته. أجاب P57 أنها كانت سيارته هو وليست سيارة شخص آخر. أخبره المساعد أن يذهب قبل أن يعيده للطابق السفلي. ثم غادر .P57

عندما كان P57 والوسيط في الخارج، أخبر P57 الوسيط أنّه عرف "الشخص" من صوته. أضاف P57 أن ذاكرته كانت لا تزال قوية وكان قادرًا على التذكر بشكل جيد. فأجاب الوسيط "إنّه هو" [يُحتمل أن يكون P57 قد عنى أنور إلّا أنّ مراقب المحاكمة لم يكن قادرًا على رؤية إن كان P57 يشير في اتجاه أنور]. أشار P57 إلى أنّه كان هناك معتقلون آخرون في زنزانته حقّق معهم هذا الشخص نفسه. أضاف P57 أنّه بعدما حصل هذا في 2012، عاد إلى مسقط رأسه ولم يعد بعدها قط إلى دمشق.

سألت القاضي كيربر إن كان الوسيط قد ذكَر اسم هذا الشخص. تدخّل محامي الدفاع بوكر، قائلًا إنّ الوسيط كان يشير إلى شخص رآه P57 في المكتب وليس الشخص الذي يشير إليه P57 بنفسه. أجابت القاضي كيربر أنّها فهمت أنّ كليهما كانا يشيران إلى نفس الشخص. قال بوكر لم يكن ذلك واضحًا بالنسبة إليه. أشارت القاضي كيربر إلى أنّ P57 والوسيط كانا يقفان عند مدخل مكتب، وسألت P57 إن كان بمقدوره رؤية من كان داخل المكتب أم كان الباب مقفلًا. قال P57 إنّه ألقى نظرة إلى داخل الغرفة.

سألت القاضي كيربر كيف بدت. وضّح P57 أنّه في تلك اللحظة، كان يتجمد خوفًا. وأشار إلى أنّهم غادروا مكتب المساعد واتجهوا نحو اليمين حيث توقفوا أمام باب كان على الجانب الأيمن. لم ينتبه بالتفصيل للمكتب.

استنتجت القاضي كيربر أنّ P57 رأى الغرفة لكن لم يكن بإمكانه وصف الأثاث. قال P57 إنّه لم ينظر إليها بتمعّن. نظر نظرة سريعة فقط.

سألت القاضي كيربر إن كان P57 سمع صوت كلا الشخصين. فأكّد P57 ذلك، وأضاف أنّه فور مغادرته للمبنى مع الوسيط، أخبر الوسيط أنّه تعرّف على الشخص. عندها أخبر الوسيط P57 باسم الشخص وقال إنّه كان رئيس قسم التحقيق.

أرادت كيربر أن تعرف ما هو الاسم الذي ذكره الوسيط. قال P57 إنّه لم يركز على الاسم.

سألت كيربر إن ذُكر الاسم. قال P57 إنّ الوسيط لم يَذكر الاسم، قال فقط إنّ الشخص كان رئيس قسم التحقيق. بسبب ذلك، عرف P57 أنّه كان أنور رسلان لأن زملاءه المعتقلين أخبروه عن ذلك سابقًا.

أرادت كيربر أن تعرف كيف استطاع P57 الربط بين الرتبة والاسم. سألت إن كان أحد المعتقلين قد أخبر P57 صراحةً أنّ "أنور رسلان في هذا المبنى" وأين حصل ذلك. قال P57 إنه كان هناك محام [في نفس الزنزانة التي يقيم فيها P57] وبعد أن حُقّق مع ذلك

المحامي، قال إنّ رئيس قسم التحقيق، أنور رسلان، حَقّق معه. كان اسمه [حُجبت المعلومات]. كان عليه أن يجثو على ركبتيه أثناء التحقيق، إلّا أنّ أنور لم يضربه ونزع عصبة عينيه.

استنتجت كيربر أن P57 تعرّف على أنور في مكتبه. سألت P57 إن كان رأى أنور شخصيًا. قال P57 "نعم، بالضبط" ولربما حتى أنور تعرّف عليه أيضًا.

بعد نقاش قصير مع القاضي فيدنير، قالت رئيسة المحكمة القاضي كيربر إنّ لديها "سؤالًا لتحصل على نظرة عامة": ذكرَ P57 أنّه حُقّق معه في المرة الأولى في القسم 40. سألت P57 كيف عرف أنّه كان القسم 40. وضّح P57 أنّه كان في القسم مرات عديدة في 2006 و2007 عندما قابل الرائد محمد عبد الله. في هذا الوقت، كان P57 يملك متجرًا في دمشق وطلب محمد عبد الله منه مرات عديدة أن يخبره إن رأى شيئًا غريبًا في أيّ وقت. أضاف P57 أنّه كان يتردّد على المكان جيئة وذهابًا لمدة شهر وقال إنّه لم يلاحظ أشياءً غريبة.

أرادت كيربر أن تعرف أين كان مبنى القسم، في أيّ حي. قال P57 إنّه في الجسر الأبيض.

أشارت كيربر أنّه عندما كان P57 في مشفى حرستا، كان عليه دومًا أن يضع العصبة على عينيه. قالت إنّها كانت تتساءل كيف لاحظ P57 أنّ الشخص الآخر كان يُضرب باستمرار على الجرح الذي في رجله. قال P57 إنّه لم يرَ ذلك وإنّما سمعه.

سألت كيربر إن كان ذلك الشخص يصرخ قائلًا، "لا تضربني على الجرح الذي في رجلي مرة أخرى" أو ما الذي سمعه P57 بالضبط. وضّح P57 أنّ السجّانين كانوا يتكلمون مع بعضهم البعض. قالوا كان هناك رجلٌ من حرستا أصيب بعيار ناري في رجله.

أرادت كيربر أن تعرف كم كان عدد الأشخاص الذين كانوا في غرفة P57 في المشفى. قال P57 إنّه لم يعرف لأنه كان معصوب العينين.

استنتجت كيربر أنّ P57 لم يتحدث مع آخرين ولم يعرف من أين أتوا. فأكّد P57 ذلك.

سألت كيربر P57 كيف عرف أنّه كان في الفرع 251. شرح P57 أنّه "في الطابق السفلي، كان كل السجّانين والمعتقلين يعرفون". قال إنه كان هناك سجّان "جيد نسبيًا." قال P57 إنّه فضّل ألّا يذكر اسم السجّان في المحكمة، حيث أنّ هذا السجّان أخبر عائلة P57 عن المكان الموجود فيه بعد شهرين.

استنتجت كيربر أنّ P57 عرف من زملائه المعتقلين [إنّه كان في الفرع 251]. فأكّد P57 ذلك.

سألت كيربر أيضًا عن الدور الذي لعبه أبو غضب، بالإشارة إلى أنّ P57 قال إنّ هذا الشخص هو من أمر بعمل حفلة استقبال لـP57. ووضّحت لـP57 أنّ المحكمة لم تسمع كثيرًا أن المعتقلين وصلوا للفرع بشكل فردي، إلّا أنّ P57 وصف أنّه كان لوحده مع الضابط. سألت P57 إن لم يكن هناك معتقلون آخرون عندما وصل. قال P57 إنّه من اللحظة التي تم القبض عليهما في المتجر، لم يعرف ماذا جرى لشريكه في العمل. كانا لا يزالان مع بعضهما في القسم 40، كما كان الحال في المشفى. لكن منذئذ، لم يَسمع P57 أيّ شيء عن شريكه في العمل بتاتًا. قال P57 إنّ ضابط التحقيق أخبره أنّ شريكه في العمل خانه.

طلبت كيربر من P57 أن يصف وصوله للفرع 251. أشارت إلى أنّ P57 ترك السيارة وأرادت أن تعرف ما الذي حصل بعد ذلك. قال P57 إنه بسبب عصبة العينين فإنّ إدراكه للأمور كان يعتمد على إحساسه. "أخذونا" للطابق السفلي حيث كان "علينا" أن نخلع ملابسنا، وفُتشنا وضُربنا.

سألت كيربر أين حصل ذلك، في أي جزء من المبنى. قال P57 إنّه حصل في الطابق السفلي.

أرادت كيربر أن تعرف أيضًا عمّا إذا كان P57 قد تعرّض للضرب قبل أم أثناء أم بعد ما كان عليه خلع ملابسه. قال P57 "بالطبع".

سألت كيربر P57 عمّا عناه، إن كان قد ضُرب طوال الفترة التي اضطر فيها إلى خلع ملابسه. قال P57 "كنّا" نُضرب طوال الوقت. إن كان أحد ما بطيئا، فإنّه كان يُضرب. أشار إلى أنّه في 2011، كان يلبس خاتمًا. عندما لم يتمكن من نزع الخاتم من إصبعه بسرعة، هَدّد السجان بقطع إصبعه. أضاف P57 إنّه لم يكن متأكدًا إن كان السجّان جادًا بخصوص ذلك. أتبع قوله أنّ ذلك حصل في الأمن العسكري.

سألت كيربر P57 مرة أخرى عن أبي غضب وأرادت أن تعرف كيف عرف أنّه هو من كان مسؤولًا عن حفلة الاستقبال. قال P57 إنّه عرف ذلك من زملائه المعتقلين والذين أخبروه أنّ أبا غضب "هو من يفعل ذلك." قال P57 إنّ شابًا كان يرتدي قميصًا مكتوب عليه جملة بالألمانية أخبره بذلك.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

استجواب من قِبل القاضي فيدنير

وضّح القاضي فيدنير لـP57 أنّه سيطرح على P57 أسئلة فردية مرتّبة زمنيًا. أشار إلى أنّ P57 ذكر سابقًا أنّه قُبض عليه واعتُقل من قبل، وأشار إلى الفرع 227 في تلك المناسبة. سأل فيدنير P57 أين ومتى اعتُقل. قال P57 كان ذلك في بداية الثورة السورية في شهر نيسان/أبريل.

استنتج فيدنير أنّ ذلك حدث في 2011. فأكّد P57 ذلك، وأضاف أنّه اعتقل "لشهرين كاملين." وكان قد قُبض عليه أيضًا في 2011 في متجره. قال إنّه كان هناك زبون يرتاد متجره عادة. كان اسمه العقيد منير الحريري. وضع عصبة على عيني P57 إلّا أنّ P57 كان قادرًا على التعرف عليه من صوته. قال P57 إنّه أُخذ للفرع 227 حيث عُذّب هناك أيضًا وكان عليه المكوث في زنزانة انفرادية، زنزانة [حُجبت المعلومات]. مكث هناك 10 أو 11 يومًا حتى فقد عقله، وبدأ يصرخ، ويطرق على باب زنزانته. أضاف P57 أنّه لم يخبره أحد حتى تلك اللحظة أنّه كانت له صور في مظاهرة. بعد 25 يومًا حُقّق معه وعُذّب إلّا أنّه لم يعترف بأيّ شيء. بعد التحقيق، أُحضِرَت شاشة تلفاز إلى الغرفة التي كان يُحتجز فيها P57. نُزعت عصبة عينيه وعُرضت له صور يظهر فيها في مظاهرة. قال P57 كان واضحًا "لهم" إنّه شارك في مظاهرات، وعُذّب بسبب أفعاله.

سأل فيدنير إن كان P57 قد اعتُقل أيضًا في القسم 40 والفرع 251 من قبل. نفى P57 ذلك. ووضّح أنّه في 2006 و2007 كان في القسم 40 ومرة أخرى في 2012. قال إنّه كان أمن الدولة والذي كان القسم 40 جزءًا منه.

أشار فيدنير إلى وصف P57 أن قميصه قد سُحب على رأسه عندما وصل للقسم 40. فأكّد P57 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف كيف عرف P57 أنّه كان في القسم 40 عندما لم يكن قادرًا على الرؤية. قال P57 بدايةً، كان نسيج قميصه رقيقًا إلى حدٍ ما، ولهذا كان بإمكانه رؤية بعض الأشياء. عند باب القسم 40، أعيدت القمصان مكانها ووضعوا "لنا" عصبة العينين. أضاف P57 أنّه كان يعرف مدخل القسم من وقت سابق.

سأل فيدنير إن حُقّق مع P57 مسبقًا في هذا القسم. فأكّد P57 ذلك، موضحًا أنّ الضابط الذي ادّعى أنّه من الجيش السوري الحر قد أتى. أخبَر هذا الرجل P57 أنّهم اعتقلوا مسبقًا أشخاصًا آخرين قالوا إنّ P57 ساعد شقيقه على الانشقاق من الجيش. أخبَر P57 المحكمة أنّه عندما أُخبِر لاحقًا أنّه سيواجه شخصًا آخر، ظن أنّه سيكون شقيقه. لكن تبيّن أنّه كان ابن عمه.

سأل فيدنير إن جرى التحقيق داخل غرفة وعمّا إذا تم توجيه اتهامات أثناء التحقيق. فقال P57 "بالطبع." عندما "أُخِذ للخارج" ضُرب وأُخبِر أنّهم اعتقلوا أشخاصًا آخرين قالوا إنّ P57 أسّس عصابة لخطف الضبّاط. قال P57 للمحكمة إنّه أنكر كل شيء، غير أنه بعد أن تعرّض لضرب مُبرح – وأيضا بقضبان معدنية – لم يتمكن من قول كلمة واحدة. كان الدم ينزف من أنفه ووجهه. والتَهبت كليتاه. بيّن P57 أنه عندما كان في الحمّام، حضر جندي وقال "سيدي، إنّه ينزف". اقتيد P57 إلى مشفى حرستا بالسيارة. تذكّر P57 أنه في 2011، اعتُقل رجل اسمه [حُجبت المعلومات] في نفس الوقت الذي اعتُقل فيه P57. اتُّهم هذا الرجل بأنه أسّس مجموعة إسلامية متطرفة رغم أنّه كان مسيحيًا.

سأل فيدنير إن كانت الاتهامات بخصوص تأسيس العصابة لخطف ضبّاط قد وجّهت إليه في القسم 40 أم في الفرع 251. قال P57 إنّ هذه الاتهامات قد وجّهت إليه مرةً في القسم 40 ومرةً في الفرع 251. حيث وُجِّهت إليه الاتهامات أثناء التحقيقين.

سأل فيدنير كم طول المدة التي أقامها P57 في القسم 40 إلى أن اقتيد إلى مشفى حرستا. أخبر P57 المحكمة أنّه اقتيد من القسم في حوالي السابعة مساءً. ووصل إلى المشفى عند منتصف الليل تقريبًا.

استنتج فيدنير أنّ P57 اقتيد إلى المشفى في نفس اليوم الذي وصل فيه إلى القسم. فأكّد P57 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف مرة أخرى إن جرى التحقيق في القسم 40 من طرف ضابط الجيش السوري الحر المزعوم فقط أم كان هناك آخرون موجودون أيضًا. قال P57 "كنّا" نتعرّض للضّرب من عدة أشخاص. إلّا أنّ ضابط [الجيش السوري الحر] المزعوم كان الشخص الذي قال إنّ P57 أسّس عصابة لخطف أشخاص. زُعم أن اسم P57 ذُكر من قِبل أشخاص آخرين تمّ اعتقالهم قبل ذلك. أخبر P57 المحكمة أنّه عرف أشياءً أكثر بعد ذلك – كانت تحدث أمور كثيرة. ذكَر P57 أنّه، على سبيل المثال، أصيب صديق له في مظاهرة. قال شخص إنّه كان يعرف مساعدًا [ضابط صف] بإمكانه مساعدتهم بإبعاد الصديق المصاب عن ذلك المكان. بعدها أخَذ المساعد الشخص المصاب معه بعد أن اتفقوا على استلامه منه في مطعم. وتبيّن عندها أنّ المساعد كان ضابطًا "من الطرف الآخر" وأخفى صديقهم.

قال فيدنير إنّه يريد أن ينتقل إلى نقطة زمنية عندما اقتيد P57 من مشفى حرستا. قام بسؤال P57 إن كان هناك شخص واحد معه فقط أم كان هناك معتقلون أو سجّانون آخرون أيضًا. قال P57 إنّ الشخص الذي رافقه كان يعرف اسمه وناداه باسمه. كان P57 خائفًا ولم يجرؤ على إحداث ردّ فعل لأنّهم كانوا قد خُصِّصت لهم أرقام محددة ولا يُسمح لهم استخدام أسمائهم. هدّأ هذا الشخص من روع P57 وأخبره أنّ كل شيء سيكون على ما يرام، وأنّه سيتم إطلاق سراحه. أخبر P57 المحكمة أنّه كان متفاجئًا للغاية وأخبر الشخص أن يعطيه إكرامية قدرها 50,000 [لم يحدّد العملة]. قام أيضًا بنزع العصبة عن عيني P57 ونزلا في المصعد إلى الطابق الأول [بالألمانية الطابق الأرضي] حيث ركبا في سيارة، سيارة من نوع بيجو استيشن. كان P57 والسائق والسجّان فقط. حيث أخبَر الأخير P57 أنّه سيُطلَق سراحه.

سأل فيدنير P57 إن كان معصوب العينين. نفى P57 ذلك وأضاف أنّه كان مرتاحًا في تلك الحالة. كان يتوقع أن يُطلق سراحه في أيّ لحظة. عندما وصلوا للبرامكة، حيث يُطلق سراح الأشخاص عادة، ظنّ P57 أنّه سيُطلَق سراحه أيضًا. إلّا أنّ السجّان أخبر P57 أن يرتدي عصبة عينيه مرة أخرى لأنّه كان هناك نقطة تفتيش أمامهم. ثمّ واصلوا القيادة حتى سمع P57 عند لحظة معينة شخصًا كان يتكلم مع السجّان. ثم أكملوا القيادة إلى الفرع 251 حيث كانت مقتنيات .P57

قال فيدنير إنّه لم يفهم ما الذي حصل لمقتنيات P57. قال P57 إنّه عنى سيارته ومحفظته وبطاقته الشخصية. أضاف أنّه كان لديه الفرصة للهرب في ذلك الموقف لأنّه كان هناك شخصان فقط، إلّا أنّه "تشتت جدًا بالكلمات."

سأل فيدنير إن كان P57 قد أخبِر إلى أين كانوا يتجهون، وإن كان قد أُخبِر أنّهم يتجهون إلى الفرع 251. فأنكر P57 ذلك، مضيفًا أنّه أُخبِر أنّه سوف يطلق سراحه، وكان ذلك كل الذي أُخبِر به.

أراد فيدنير أن يعرف لماذا كانت مقتنيات P57 في الفرع 251 رغم أنّ P57 قال إنّه كان في الفرع 40 قبل ذلك. وضّح P57 أنّ المقتنيات كانت تتبع المعتقل دائمًا. أينما يذهب المعتقل، تذهب معه مقتنياته.

سأل فيدنير متى جرى النّقاش بخصوص وجود مقتنيات P57 في الفرع 251. قال P57 إنّ ذلك حصل عندما كانوا على الطريق. أخبره السجّان أنّه كان عليه أن يسوّي أمور P57 وسوف يُطلق سراحه بعدها.

سأل فيدنير كيف اعتقد P57 أنّه سوف يستعيد مقتنياته، وما الذي توقع حصوله. قال P57 إنّه صدّق بالتأكيد [ما أخبره به السجّان.] أضاف P57 أنّه عادة ما يرافق المرء أربعة أشخاص في السيارة. لكن بما أنّه كان هناك السائق وسجّان واحد فقط، فقد صدّق P57 ما قاله السجّان.

استنتج فيدنير أنّ P57 صدّق أنّه سيستعيد مقتنياته ويُطلَقُ سراحه. فأكّد P57 ذلك.

طلب فيدنير من P57 أن يصف الوضع عندما وصل إلى الفرع 251، إن كان يعرف الفرع من قبل. سأل P57 فيدنير إن كان يشير إلى الفرع 251 أو القسم 40.

وضّح فيدنير أنّه قصد الفرع 251. قال P57 إنّه لم يعرف [كيف عرف الفرع]، حيث كان الفرع معروفًا بشكل عام. كان يعرف عن فرع الخطيب ولكن لم يسبق له أن اعتُقِل فيه.

طلب فيدنير من P57 أن يصف ما حصل عند وصوله هناك. قال P57 "إننا" دخلنا من باب ونزلنا الدرج. كان في الطابق السفلي فناء، وساحة وزنازين. كان "علينا" أن نخلع ملابسنا وفُتشنا ومن ثمّ اقتادونا عبر غرفة على اليسار وعبر ممر طويل. في نهاية الممر على الجانب الأيمن كانت هناك غرفة أخرى – يدعوها الناس غرفة استراحة أو "غرفة خارجية". قال P57 إنّه يمكن أن يكون التبس عليه هذا الموقف مع الفرع 227، لأنّه كانت هناك غرفة مشابهة.

أراد فيدنير أن يعرف كيف كان شكل المبنى من الخارج لدى وصول P57 بالسيارة. قال P57 إنّه لم يره بسبب عصبة عينيه.

سأل فيدنير P57 متى كان عليه أن يرتدي عصبة عينيه مجددًا. قال P57 إنّ ذلك كان في البرامكة عند نقطة التفتيش.

سأل فيدنير P57 إن كان مسموحًا له أن ينزع عصبة عينيه بعد أن تعدّوا نقطة التفتيش. نفى P57 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف إن سأل P57 عن سبب اضطراره لارتداء عصبة العينين مجدّدًا. فأكّد P57 أنّه سأل عن ذلك. قال إنّ السجّان حاول أن يهدئ من روعه عندما قال إنّه سيُطلق سراحه وبعدها سيُعطي السجّان المال.

سأل فيدنير متى كان P57 مسموحًا له أن ينزع عصبة عينيه مجددًا. قال P57 كان ذلك بعد أن "خضعنا" للتفتيش، في الغرفة التي كان عليهم أن يسلّموا فيها أربطة أحذيتهم، في بداية الممر. [كان P57 يشير للمساحة بيديه] كانت تلك الغرفة مليئة بأحزمة البناطيل وأربطة الأحذية.

قال فيدنير إنّ P57 يقول "نحن" بشكل متكرر، وسأله إن لم يكن وحده، مضيفًا أنّه افترض أنّ P57 كان وحده. قال P57 إنّه كان وحده. وهو ربما يستخدم صيغة الجمع لأنّه متعود على الكلام بصيغة الجمع.

أراد فيدنير أن يعرف أين ومتى تمت إساءة معاملة P57 أوّل مرة، وما إذا حدث ذلك عند وصوله للفرع 251. قال P57 إنّه عُذب في الفناء بالقرب من الزنازين وأثناء التحقيقات التي أجريت في الطابق العلوي.

طلب فيدنير من P57 أن يصف التفتيش الذي حصل في الطابق السفلي. قال P57 إنّه دخل وتعرّض لضرب بوحشية وللإهانة.

أراد فيدنير أن يعرف إن كان على P57 أن يخلع ملابسه خارجًا ويخضع للتفتيش هناك، أم في الداخل. قال P57 إن ذلك كان داخل المبنى. كان "علينا" أن نخلع ملابسنا بنفسنا وأثناء ذلك تعرّضنا لضرب بالأيدي والأرجل والعصي. ثمّ كان "علينا" أن نقوم "بحركة الأمان" والتي تعني أن نجلس القرفصاء عدة مرات ونحن عراة. ثمّ اقتادونا إلى الزنازين. قال P57 إنّه كان "مترنحًا" بسبب الضرب المبرح، لكن جاء معتقلون آخرون وقاموا بمواساته. قاموا أيضًا بوضع مناديل مبللة على جراحه. وضّح P57 للمحكمة أنّهم كانوا يقومون بذلك دائمًا مع المعتقلين الجدد. كان على المعتقلين الجدد أيضًا أن يناموا عند الحمّام ومن ثمّ ينتقلون تدريجًا إلى أماكن النوم الأخرى. قال P57 إنّه ظلّ هناك حتى [لم يكن مراقب المحاكمة قادرًا على سماع ما كان P57 يقول بسبب أجهزة الصوت الرديئة في قاعة المحكمة عمومًا.] قال P57 إنهم سمعوا صرخات جرّاء التعذيب لأن الزنزانة كان بها نوافذ تطل على.... بإمكانه رسم مخطّط توضيحي إن أرادت المحكمة منه أن يقوم بذلك. وخلص P57 إلى أنّه لا يمكنه نسيان ما مرّ فيه. حاول أن يهجر تلك الذكرى إلّا أنّه لم يكن قادرًا على ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف كيف كان حال زملاء P57 المعتقلين، إن كانوا مصابين، وكيف كانت حالتهم. قال P57 كان هناك العديد من الأشخاص طبعًا ممن اقتربت نهايتهم. أشار أنّه كان هناك أشخاص تم اعتقالهم منأحد القصور. كان لدى أحدهم جرحٌ مفتوح في رأسه. سمع P57 في وقت لاحق أنّ ذلك الشخص قد مات. كُسرت جميع أسنان هذا الشخص لأنّه عندما قُبِض عليه، كان يتناول الغداء "وقاموا" بوضع حبة بطاطا في فمه وضربوها.

قام زملاء P57 المعتقلين بإخباره أيضًا أنّ رجلًا من [حُجبت المعلومات] مات. كان هناك أشخاص أيضًا أجسامهم مزرقّة. كان هناك أشخاص مسنّون اضطروا للتبول في المكان الذي كانوا يقفون فيه. أشار P57 أنّه كان هناك معتقل عمره 85 عامًا. "أرادوا" أن يعتقلوا ابنه ووقف الرجل المسن أمام ابنه فألقوا القبض عليه بدلًا من ابنه. كان هناك أيضًا شخص يعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، [حُجبت

المعلومات]. لم يتعرّض للتعذيب. أشار P57 أنّ هذا الشخص أخِذ من المطار وقبل أن يُطلق سراحه، سُمح له أن يستحم وأن يرتدي ثيابه. استنتج P57 أنّ هذا الشخص تمّت معاملته بشكل مختلف لأنّه كان يعمل لصالح الأمم المتحدة.

أراد فيدنير أن يعرف إن كان هناك أحداث أو أطفال أيضًا. فقال P57 "بالطبع." كان هناك شخص من حرستا تعرّض للتعذيب. قُبض على هذا الرجل مع ابنه الذي كان عمره 15 أو 16 سنة. عُذّب هذا الابن أمام والده والعكس صحيح. كانت كلتا قدميهما متورّمتين بشكل هائل. خلص P57 إلى أنّه رأى العديد من الأشياء الفظيعة.

سأل فيدنير إن كان هناك نساء، وضّح P57 أنّه كانت هناك زنازين للنساء، وكان قادرًا على سماع أصواتهنّ. قال P57 إنّ ذلك أكثر ما آلمه. كان سماع صرخات التعذيب الذي تتعرض له النساء.

أراد فيدنير أن يعرف إن تكلم المعتقلون مع بعضهم البعض حول كيفية إساءة معاملتهم وما الذي كان عليهم أن يتحملوه. قال P57 إنّهم كانوا يتحدثون في ما بينهم، إلا أنّ ذلك لم يحدث كثيرًا لن هناك جواسيس كانوا بينهم. تذكّر P57 شخصًا اسمه [حُجبت المعلومات]. افترض P57 أنّ أنور ربما يعرفه. قُتل هذا الشخص وعلِم P57 في وقت لاحق أنّ جثته أُخِذت إلى الغوطة. إلّا أنّه لم يجرؤ شخص أن يسأل عن ذلك.

سأل فيدنير إن كان هناك أشخاص ميتون في الفرع. قال P57 إنّه لم يرَ أشخاصًا ميتين بأم عينيه. لكن ربما لمس أحدًا وتعثّر بجثثٍ.

وضّح فيدنير إلى أنّه لم يكن يُشير إلى مشفى حرستا الذي ذكر P57 مسبقًا أنّه تعثّر بجثة في حمّامه. وإنما كان فيدنير يُشير إلى فرع الخطيب، الفرع 251. قال P57 "مات أشخاص هناك بالطبع." هو لم يرَ أشخاصًا ميتين، إلّا أنّه سمع عنهم. عرف بعد اعتقاله بأن أحد زملاءه المعتقلين [حُجبت المعلومات] تمّت "تصفيته."

سأل فيدنير P57 إن لم يرَ أي أحد ميت خلال فترة اعتقاله. قال P57 كان هناك رجل مسنٌ. ولم يعرف P57 إن كان ميتًا أو غائبًا عن الوعي. بيد أنّ الرجلَ أُخِذ لخارج الزنزانة ولم يَعُد. أُخِذ [حُجبت المعلومات] أيضًا من الزنزانة وعلِم P57 بعدها أنّه مات.

أراد فيدنير أن يعرف إجمالي عدد المرات التي حُقق فيها مع P57. فقال P57 "حوالي أربع مرات."

سأل فيدنير إن حدث ذلك دائمًا في نفس الغرفة. وضّح P57 ذلك قائلًا "جلسنا" في غرفة، في مطبخ، كان فيه نافذة تطل على الشارع. كان عليهم الانتظار هناك إلى حين أن يستدعيهم المحقق. خلص P57 إلى أنّه يفترض أنّها كانت نفس الغرفة في أغلب المرات.

أراد فيدنير أن يعرف من قصد P57 عندما قال "نحن"، وما إذا كان هناك العديد من الأشخاص في تحقيق واحد. وضّح P57 أنّه كان يتحدث عن نفسه. أضاف أنّ "شريكي في العمل كان قد واجه نفس الشيء." ربما لهذا السبب ظلّ P57 يتحدث بصيغة الجمع.

سأل فيدنير في أي طابق كانت الغرفة. قال P57 إنّها كانت في الطابق العلوي، إلّا أنّه لم يعرف أي طابق تحديدًا. لم يكن القبو قطعًا، لأنّه عندما كان يرفع رأسه كان قادرًا على النظر أسفل عصبة عينيه وأن يرى المبنى حوله.

سأل فيدنير إن كان P57 قادرًا على رؤية غرفة التحقيق بنفس الطريقة. فنفى P57 ذلك. أضاف قائلًا إنّ ضابط التحقيق كان يحرص أن تكون عصبة العينين في مكانها. لم تكن لدى P57 فرصة لأن يرى أي شيء، ولا حتى الأوراق التي كان عليه أن يضع بصمة إصبعه عليها. لم يكن قادرًا على رؤية ما إذا كانت فارغةً أم كان مكتوبًا عليها شيء ما.

أشار فيدنير إلى أنّه عندما وصف P57 سوء المعاملة التي تعرّض لها، ذكرَ أنّه ضُرب على أكثر جزء حسّاس في جسمه. سأل فيدنير P57 إن جرّب أشكالًا أخرى من التعذيب الجنسي أو سمع من آخرين عنها. قال P57 إنّه في ما يتعلق به، فقد تعرّض للضرب والتهديد بالخصي. أخبره السجّانون أنّ شخصًا مثله يجب ألّا يكون عنده أطفال. قال P57 إنّه طلب فحصًا طبيًا وتقرير [حُجبت المعلومات] لتوثيق آثار التعذيب على جسده. كان لدى محاميه صورة له ولآثار التعذيب. التُقطت تلك الصورة قبل سنة، بعد ذلك...

قاطع القاضي فيدنير سائلًا ما إذا كانت جميع أنواع سوء المعاملة مرتبطة بالتحقيقات وإن حدثت سوء معاملة في غرفة التحقيق أو إن اقتيد P57 إلى غرفة أخرى ليتعرض لسوء المعاملة. قال P57 إنّها حدثت في الغرفة [غرفة التحقيق] في الطابق العلوي.

سأل فيدنير إن كانت هناك أوامر لضرب وتعذيب P57، وما إذا كان بإمكانه ملاحظة شيء ما. قال P57 إنّه صدر أمر باقتياده ذات مرة إلى الطابق السفلي. إلّا أنّه كان هناك ضَرب مستمر، ناهيك عن الإهانات.

أراد فيدنير أن يعرف كيف يمكن لأحد أن يتصور الوضع عند طرح المحقق سؤالا على P57 وثم ضربه بعدها. سأل فيدنير إن كانت الضربات تحصل كردة فعل على شيء ما. وضّح P57 أنّه عندما، على سبيل المثال، قال إنّه لا علاقة له بالاتهامات، كان يُهدّد، وقال له المحقق إنّه "سيريه الله نفسه" وأهانه.

سأل فيدنير إن كان ضابط التحقيق أم شخص آخر هو من أهان P57. قال P57 إنّه كان الشخص الذي قال أيضًا "ذلك" [الاقتباس أعلاه] إلّا أنّه لم يعرف من ضربه. شعر P57 مرةً أنّه كان هناك أشخاص عديدون. كان هناك أشخاص يتحدثون أثناء تحقيقه الثالث، كانوا يقولون إنّهم أرادوا أن يطلقوا سراح شخص ما، إلّا أنّ واحدًا منهم قال إنّه لا يريد أن يكون مسؤولًا عن ذلك. قال هذا الشخص إن [الشخص الذي يفترض إطلاق سراحه] ذهب إلى الجبال فلن يستطيعوا أن يعيدوه مرة أخرى أبدًا.

سأل فيدنير عمّا إذا كان نفس الصوت أم أصواتًا متعدّدة. قال P57 إنّه لن ينسى صوت محققه. وبناءً على لكنته، فقد كان من حلب. قال P57 كانت هناك أصوات متعدّدة، إلا أنّه لن ينسى صوت محققه.

سأل فيدنير ما إذا كان ذلك الشخص نفسه [المُحقق]. فأكّد P57 ذلك.

أراد فيدنير أن يعرف إن تمّ إخبار عائلة P57 عن مكان وجوده. فنفى P57 ذلك، مضيفًا أن عائلته لم تعرف أيّ شيء على الإطلاق لمدة شهر ونصف. ظنوا أنّه كان ميتًا. قامت عائلته بعد ذلك باستخدام وسيط كان يعرف مساعدًا [ضابط صف] والذي أراد المال.

سأل فيدنير "كم المبلغ." وضّح P57 أنّ الأمر لم يكن متعلقًا بالمال بشكل كبير. كانت العائلة تملك عقارًا في سوريا "وحصل" على نصفه. أخبر P57 المحكمة أنّ هذا كل ما أراد قوله لئلا يعرّض عائلته للخطر.

سأل فيدنير من كان يستفيد ويتلقى إكرامية على واجباته. أخبَر P57 أن يجيب بالقدر الذي لا يعرّض عائلته للخطر. قال P57 إنّ بإمكانه إطلاع المحكمة على الاسم، لكن يجب أن يبقى "بيننا" وألا يذكر "هنا." قال إنّه إن ذكر الاسم، سيعرف أنور رسلان فورًا من كان، رغم ذلك فإنّ P57 افترض أنّ أنور قد عرفه مسبقًا. [أنور كان يضحك.]

سأل فيدنير كيف تعرّف P57 على اسم أنور رسلان. أشار إلى أنّ P57 قال سابقًا إنّه ذهب مع الوسيط إلى الفرع 251 حيث قادهم مساعد إلى مكتب أنور. سأل فيدنير إن كان ذلك صحيحًا. فأكّد P57 ذلك، ملخصًا أنّهما ذهبا معًا إلى مكتب أنور رسلان برفقة مساعد والوسيط.

طلب فيدنير من P57 أن يتوقف للحظة، سائلًا عمّا إذا كان معصوب العينين في الطريق إلى المكتب. فنفى P57 ذلك. قائلًا إنّه دخل مع الوسيط سويةً ولم تكن العصبة على عينيه.

أراد فيدنير أن يعرف ما الطابق الذي كانا فيه. قال P57 إنّه كان الطابق الثاني حسب ما يتذكّر. كان عليه أن يصعد بعض درجات، وبسطتي درج.

سأل فيدنير إن رأى P57 الشخص داخل الغرفة أم سمعه فقط. قال P57 إنّه سمعه، مضيفًا أنّه كما ذكر سابقًا، سُئل إن كان هناك شخص آخر في ملفه. عندما أكّد ذلك، أُرسِل إلى المكتب التالي. قال P57 إنّه كان يَسأل عن سيارته.

أراد فيدنير أن يعرف إن تكلم P57 مع الشخص بنفسه. فنفى P57 ذلك، مضيفًا أنّ الشخص، مع ذلك، كان يقف عند الباب ورآه .P57

طلَب فيدنير من P57 أن يوضّح لمَ افترض أنّ ذلك الشخص كان أنور رسلان. وضّح P57 أنّ الوسيط أخبره أنّ ذلك الشخص كان رئيس قسم التحقيق. لم يَذكر اسمه، إلّا أنّ P57 كان يعرف الاسم مسبقًا، من أحد المعتقلين الذين قبض عليهم أنور بنفسه.

سأل فيدنير P57 إن كان بإمكانه التعرّف على الشخص في قاعة المحكمة. قال P57 "بالطبع." كان يرى أنور طوال الوقت. وافترض أيضًا أنّ أنور تعرّف عليه مسبقًا وأنّه تعرّف على أنور بنفسه مسبقًا عندما دخل القاعة.

سأل فيدنير إن كان لأنور أيّ علاقة بتحقيقات P57. فقال P57 "بالطبع" فعل ذلك، لأنّ P57 احتُجز في الفرع 251. وفقًا لـP57، ربما لم يقتُل أنور الأشخاص أو يعذبهم، إلّا أنّ ذلك حصل بناءً على أوامره وأنّه سيقدم تقريرًا إلى رئيس...

قاطع فيدنير، سائلًا إن لاحظ P57 أيّ شيء بنفسه. لم تكن المحكمة مهتمة بما سمعه P57 بشكل منفرد من آخرين. قال P57 إنّه لم يفهم السؤال.

سأل فيدنير إن كان P57 قد رأى أو سمع أنور عندما كان معتقلًا في الفرع 251 أم إن كان رآه للمرة الأولى عندما أراد أن يأخذ مقتنياته. قال P57 إنّه سمع صوت [أنور] فقط، ولم يره. بعد إطلاق سراحه بـ15 يومًا، رآه P57 وعندما تحدّث، تعرّف P57 على صوته. أخبر P57 الوسيط فورًا أنّه تعرّف على الصوت وقال وسيطه إنّه كان يعرف الشخص، كان رئيس قسم التحقيق.

سأل فيدنير من أين تعرّف P57 على الصوت. قال P57 [إنّه تعرّف على الصوت] من جلسة [التحقيق] الثالثة عندما كان الأشخاص يتحدثون بخصوص الرجل الذي أرادوا تجنيده.

سأل فيدنير P57 إن سمع الصوت فقط في تلك الحالة. فأكّد P57 ذلك.

أشار فيدنير أنّ P57 قال مسبقًا إنّه استُجوب من قِبل نفس المحقّق في التحقيقات الثلاثة كلها، ولأجل ذلك استنتج أنّ الصوت لم يكن لضابط التحقيق الذي كان موجودًا أثناء تحقيقات P57. قال P57 "بنسبة 95%، كان نفس الشخص."

سأل فيدنير عمّا إذا كان صحيحًا أنّ P57 تعرّف على الصوت من التحقيق الثالث ولم يسمعه من قبل. قال P57 كان هناك شخصٌ واحد فقط في كل التحقيقات الأخرى.

<u>استجواب من قِبل المدعين العامين</u>

أراد كلينجه أن يعرف أولًا كم طول المدة التي مكثها P57 في مشفى حرستا. قال P57 إنّه مكث هناك ليومين اثنين.

سأل كلينجه P57 بالإضافة إلى ذلك أن يصف الوضع هناك: إن كان المرضى يستلقون على الأسرّة، ويتلقون علاجًا، وكيف كانت الإجراءات في المشفى. قال P57 إنّه لم يعرف عدد الأسرّة لأنّه كان معصوب العينين. إلّا أنّه، كان هناك عدّة أشخاص. حسب ما سمع P57 من السجّانين، كان هناك أشخاصٌ مصابون تعرّضوا للضرب حتى فقدوا الوعي. أضاف P57 أنّه كان معصوب العينين دائمًا، حتى عندما قُدّم له الطعام. ناهيك عن الشتائم والإهانات.

أراد كلينجه أن يعرف كيف كان يتمّ الاعتناء بالمرضى، إن كانوا يستلقون على الأسرّة أو يجلسون على الكراسي. قال P57 إنّه لم يفهم السؤال، فأعاد كلينجه طرح السؤال. قال P57 كان هو والمرضى الآخرون يستلقون على الأسرّة، مقيّدي الأيدي.

سأل كلينجه إن كان P57 وحده في سريره. قال P57 "نعم"، كان هناك شخصٌ قريب منه. كان معتقلًا أيضًا.

أشار كلينجه أنّ P57 كان أولًا في القسم 40، ثم في مشفى حرستا، وبعد ذلك في الفرع 251. أشار كلينجه أيضًا أنّ P57 قد ذكَر أنّه حُقّق معه في القسم 40. سأل كلينجه إن قابل P57 أحدًا ما في الفرع 251 كان قد قابله من قبل في القسم 40 أو في مكانٍ آخر. قال P57 إنّه لم يتمكن من رؤية شيء لأنه كان معصوب العينين.

قالت رئيسة المحكمة القاضي كيربر إنّها تفترض أنّ سؤال الدفاع لن ينتهي في غضون خمس دقائق، ولهذا ستأخذ المحكمة استراحة قبل ذلك. قال محامي الدفاع بوكر إنّ افتراضها كان "صحيحًا."

***

[استراحة لمدة 75 دقيقة]

***

<u>استجواب من قِبل محامي الدفاع</u>

وضّح محامي الدفاع بوكر للشاهد أنّ الطرفين قد تسلّما عدّة ملفات. أراد أولًا أن يعرف ما إذا كان صحيحًا بأنّ هناك صحفيا يرافق P57 لعدّة أسابيع بصحبة فريق تصوير لعمل فيلم عن P57. قال P57 إنه سيكون هناك فيلم، لكنّه ليس برفقته في هذه اللحظة.

قال بوكر إنّه بحسب مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا (BKA)، اتصل شاهد بهم وأخبرهم أنّ P57 أراد أن يعمل فيلمًا. قال P57 إنّه لم يكن أحد يرافقه في هذه اللحظة. أضاف أنّه استُدعي بدايةً بتاريخ 28 تموز/يوليو، 2021، إلّا أنّه لم يعرف ما الذي سار بشكل خاطئ في المحكمة.

قال بوكر إنّه سيتحدث عن هذا الجانب [أسباب إعادة جدولة مواعيد P57 في شهادة المحكمة]، إلّا أنّه كان لديه مشكلة أنّ P57 كان يعمل على فيلم عام أثناء مثوله أمام المحكمة، مع ذلك طلب عدم الكشف عن اسمه. قال P57 إنّ اسمه لن يذكر في الفيلم وسيُحجَب وجهه.

أراد بوكر أن يعرف ما إذا كانت أيّ من الاستدعاءات التي ذكرها P57 للتو، المؤرخة في 28 تموز/يوليو، 2021، يمكن أن تكون استدعاءات من المحكمة أم استدعاءات لمقابلة شرطة، على سبيل المثال مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. قال P57 إنّ الاستدعاءات كانت لمقابلة شرطة بخصوص شهادته. إلّا أنّه، في ذلك الوقت، كان في [حُجبت المعلومات] ولم تكن وثائقه قد اكتملت بعد. عندما تحدّث مع محاميه، أعطاه محاميه رقم الشرطة وأخبره أن يتّصل بهم. قال P57، قبل أن نمضي في رحلة غير رسمية، "اتصلنا" بالشرطة.

أراد بوكر أن يعرف إلى من أشار P57 بقوله "نحن". قال P57 إنّه عنى الشاب الذي كان يفترض أن يرافقه إلى الشرطة.

قال بوكر إنّه كان أمامه استدعاء لـP57 من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. إلّا أنّ التاريخ كان 27 تموز/يوليو، 2019. قام بسؤال P57 عمّا إذا كان ذلك خطأ طباعة أم أنّه استُدعي قبل سنتين. قال P57 كان ذلك خطأ. لقد كان في 2021.

سأل بوكر كيف استلَم P57 الاستدعاء. قال P57 إنّه كان شفويًا عن طريق "المركز السوري للبحث والتوثيق" [المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية].

سأل بوكر إن كان المركز في برلين. فأكّد P57 ذلك.

سأل بوكر عن اسم محامي P57. قال P57: "أنور البُنّي".

سأل بوكر P57 ما الذي جعله يعتقِد أنّ البُنّي كان محاميًا. وضّح P57 أنّه عندما رأى صورة المدّعى عليه في وسائل الإعلام، كان في [حُجبت المعلومات]. قدّم مسبقًا شهادة الشهود في 2018 مع [حُجبت المعلومات]. بحسب P57، وُثّقت تلك الشهادة "للأمريكان" وقد قدّمها في [حُجبت المعلومات]. عندما علم P57 أنّ أنور رسلان في ألمانيا، اتصل بـ[حُجبت المعلومات] ليسأله "من كان المحامي المسؤول عن الشهادات في ما يتعلق بهذا الموضوع." أجاب [حُجبت المعلومات] إنّه كان المحامي البُنّي. لهذا، أخبر P57 البُنّي أنّه أراد أن يدلي بشهادته. قال البُنّي إنّ ذلك لن يكون مشكلةً وأرسل P57 إلى البُنّي صورًا لجواز سفره وبطاقة الهوية الشخصية السورية. إلّا أنّ جائحة كوفيد-19 تفشّت. أضاف P57 أنّه بعد الإدلاء بشهادته في [حُجبت المعلومات]، كان خائفًا.

خلُص بوكر إلى أنّ شهادة P57 كانت من 2018. فنفى P57 ذلك، موضّحًا أنّه كان قادرًا فقط على الشهادة مع البُنّي في 2020. وكانت الشهادة التي من 2018 مع [حُجبت المعلومات].

قال بوكر إنّ هذه الإجابة تجيب على سؤاله. أكمل قائلًا "لو افترضنا أنّه في 2018 كان تعامُلك الأول مع "الأمريكان"... تدخّل P57، قائلًا إنّه كان في ذلك الوقت على اتصال مع [حُجبت المعلومات]. [اشتكى بوكر حول الاختلاف في مستوى الصوت بين P57 والمترجم. تدخّل عدّة أطراف وتمّ الاتفاق. طلبت القاضي كيربر من المترجم أن يقرّب الميكروفون إليه أكثر.] سأل P57 عمّا إذا كان عليه أن يعيد جملته الأخيرة. قال إنّه افترض أنّ شهادته كانت لصالح وزارة الخارجية الأمريكية، إلّا أنّه لم يكن متأكدًا على وجه التحديد.

سأل بوكر إن قال [حُجبت المعلومات] إنّها كانت لصالح وزارة الخارجية الأمريكية. قال P57 إنّه يعتقد ذلك.

قال بوكر إنّه يريد أن يعود لجزء 'المحامي المسؤول عن الشهادات'، سائلًا P57 عمّن عنى. قال P57 إنّه لم يفهم السؤال بشكل واضح. أشار بوكر أنّ P57 أخبر المحكمة سابقًا أنّه كان يسأل عن 'المحامي المسؤول' من أجل التوثيق. أضاف بوكر أنّه بالنظر إلى الوقت، لا يمكن أن يكون P57 قد عنى محاميه الحالي. لهذا، أراد بوكر أن يعرف من الذي كان P57 يقصده. وضّح P57 أنّ أول وقت قام به بتوثيق شهادته كان في 2018 مع [حُجبت المعلومات] وبعدها مع البُنّي. "لم يكن هناك شيء رسمي يتضمّن محكمة أو شيئًا من هذا القبيل."

سأل بوكر إن كان ذلك كلّ شيء. قال P57 إنه "بعد شهر" تواصلتُ مع محامٍ ألمانيّ وأرسلت له رسالة. إلّا أنّه أجاب بعد شهر ونصف "وقال لا."

سأل بوكر متى قام P57 بالتواصل مع محاميه. قال P57 كان ذلك في آب/أغسطس 2021. قال بوكر بالنظر إلى أنّ P57 قدّم إفادةً حول وضع حقوق الإنسان في سوريا سالفًا في 2018، فقد كان، بحسب بوكر، يشترك في هذه المحاكمة في مرحلة متأخرة. سأل بوكر P57 لم انضمّ الآن فقط. قال P57 "نعم، أنا متأخر."

سأل بوكر لماذا. قال P57 إنّه لا يمكنه أن يقول ما الذي حصل في المحكمة، من الواضح أنّه حصل خطأ ما.

قال بوكر إنّ المحكمة، مع ذلك، لم تكن تجري المحاكمة منذ 2018 عندما قدّم P57 شهادته الأولى. أراد بوكر أن يعرف إن كان P57 منذ ذلك الوقت [2018] على تواصل مع السُلطات الألمانية، أو مع الشرطة أو مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا على سبيل المثال. فنفى P57 ذلك، مضيفًا أنّه لم يكن هناك تواصل مع السلطات الألمانية مطلقًا.

خلُص بوكر إلى أنّ P57 كان على تواصل مع البُنّي إلّا أنّه لم يكن هناك شيء رسمي، وسأل P57 إن كان هناك شيء رسمي، وإن كان الأمر كذلك، فما هو. قال P57 "لقد كان محتوى التواصل مع البُنّي". قالت المحكمة إنه يجب على P57 الحضور لتقديم شهادته. قال P57 إنّه كان يُفترض "أن يكون هنا" قبل سبعة أشهر. ولم يدر ما حصل.

تدخلت القاضي كيربر، قائلةً "لإصلاح أوجه الخلل" يمكنها القول إنّ محامي P57 الحالي قد أرسَل مؤخرًا رسالة بريدية للمحكمة والتي ورد فيها أنّ P57 تواصل مع المحامي شولتس، الذي أخبر P57 في 30 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 أنّه لن يقبل به كموكّل نظرًا لأنّ الإجراءات قد قطعت شوطًا طويلًا في ذلك الوقت.

وضّح بوكر أنّه كان لديه وثيقتان أمامه يبدو أنهما احتوتا على الإفادات التي أدلى P57 بها حول ما جرى له في سوريا. قال بوكر كانت كلتا الوثيقتين، رغم ذلك، غير موقعتين أو مؤرختين. تألفت أوّل وثيقة من صفحتين افترض بوكر أنّ P57 صاغها مع محاميه الحالي. طلَب من P57 أن يلقي نظرة على هذه الوثيقة وأن يخبر المحكمة ما إذا كانت الإفادات الواردة فيها له، وكيف صيغت الوثيقة. وجهت القاضي كيربر سؤالًا لبوكر، كيف أراد من P57 أن يتحقق من الوثيقة بما أنّها مكتوبة بالألمانية. قال بوكر بإمكان المترجم أن يترجم أجزاءً منها. كان يكفي بالنسبة لبوكر أن يلقي P57 نظرةً على النسخة المختصرة. أضاف د. ديماجيولار محامي P57 أنّ هذه الوثيقة لم تُصغ بالتعاون معه. أرسلها P57 إليه مع النسخة الأصلية باللغة العربية. وضّح ديماجيولار أنّه بسبب عدم قدرته على التحدث بالعربية، لم يكن بإمكانه ترجمتها، لكنّه أرسلها للمحكمة. قامت القاضي كيربر بإخبار بوكر أن يسلّم الوثيقة للمترجم ليتسنى له استعراضها مع P57. وأضافت أيضًا أنّ هذا الإجراء ينظر إليه كإنعاش لذاكرة الشاهد [الاستشهاد من إفادة شاهدٍ سابقة أو وثيقة أخرى لغايات التذكر].

بعد قيام المترجم بترجمة أوّل فقرتين أو ثلاثة لـP57 قال الأخير "إنها نفس" الوثيقة.

أشار بوكر إلى وصف P57 إلى المحكمة سابقًا كيف تعرّف على أنور رسلان وربط الخيوط ببعضها: تعرّف عليه في الغرفة التي في الفرع، وعرف عندها الاسم من الوسيط، إلّا أنه، في الوثيقة.... تدخلت القاضي كيربر، قائلةً إنّ ملخّص بوكر كان خاطئًا. وضّحت أنّ P57 قال سابقًا إنّ الوسيط لم يذكر الاسم. لكنّ P57 عرف الاسم من زميل معتقل. أضاف P57 أنّ الوسيط لم يذكر الاسم لكن قال له فقط "إنّه" كان رئيس قسم التحقيق. سأل بوكر إذًا من الذي ذكر الاسم. قال P57 لقد كان [حُجبت المعلومات] – وهو واحدٌ من زملائه المعتقلين.

وضّح بوكر أن آخر فقرة في الوثيقة تقول: 'بعد سنة في [حُجبت المعلومات]، رأيت صورةً لأنور رسلان في وسائل الإعلام. كان نفس الشخص الذي رأيته في المكتب والذي سمعت صوته في جلسة التحقيق الثالثة.' قاطعه P57، قائلًا إنّه لم يره، إلّا أنّه سمع صوته.

قال بوكر إنّ المسألة كانت بكيفية رؤية P57 لأنور بالضّبط أو تحديده. حسب ما قال P57 إنّه في هذا اليوم تحديدًا... تدخل شارمر، محامي المدعين، قائلًا إنّه يعترض على سؤال بوكر. حسب شارمر، إنّ رؤية شخص ما وتحديد شيء ما هما شيئان مختلفان لا يستثني أحدهما الآخر. وافق بوكر أنّهما لا يستثني أحدهما الآخر، إلّا أنّ P57 قال للمحكمة إنّه أُخبِر بالرتبة 'رئيس قسم التحقيق' وسمع الاسم من شخص آخر. سأل بوكر P57 لماذا لم يرَ أنّ ذكر ذلك ضروريٌ في الوثيقة أيضًا. قال P57 إنّ الوثيقة كانت مجرد ملخص.

خلُص بوكر إلى أنّ P57 لم يرَ أنّ هذه النقطة ستكون ذات صلة. فأكّد P57 ذلك، مضيفًا أنّه كان عليه أن يشهد في المحكمة أيضًا، على أيّ حال.

تابع بوكر توضيحه بأنّه كانت هناك وثيقة أخرى اشتملت على أسماء أيضًا. قال بوكر كانت الوثيقة من المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية بعنوان "شهادة ضدّ أنور رسلان وحافظ مخلوف". تحت بند "الاسم" صرّحت الوثيقة بحرفين، قال بوكر إنّهم طابقوا اسمَي P57 الأول والثاني وبالتالي افترض أنّه تمت الإشارة لـ P57 هنا. احتوت الوثيقة أيضًا على تاريخ وإفادة مقدمة بصيغة المتحدّث المفرد، إلّا أنّها لم تكن موقّعة. طلب بوكر مجددًا من P57 أن يلقي نظرة إلى الوثيقة وأن يشرح كيف صيغت. قالت القاضي كيربر إنّه سيتم التعامل مع هذا الأمر كإنعاش لذاكرة الشاهد وطلَبت من بوكر أن يعرض الوثيقة على P57 فحسب. أضافت أنّ الوثيقة احتوت على أسماء لا تريد إظهارها في المحكمة عند معاينتها. طلب بوكر من P57 أن يلقي نظرةً شاملةً على الوثيقة، ومن ثُمّ أن يصف ماذا كان بإمكانه القول بخصوصها. أضاف P57 أنّ الوثيقة تضمنت اسم شريكه في العمل والذي لم يُرد أن يُعرض في المحكمة. طمأنت القاضي كيربر P57 أنّ الاسم لن يُعرض أو يُذكر لهذا السبب تحديدًا، لا أحدَ غير P57 سيتمكن من رؤية الوثيقة.

[بعد أن استعرض P57 والمترجم الوثيقة معًا، استشار P57 محاميه.]

وضّح بوكر أنّه بحسب ملفات المحكمة، أرسل المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، تحديدًا أنور البُنّي، هذه الوثيقة كملف (بي دي إف) مكون من صفحة واحدة. كان اسم الملف "شهادة ضد أنور رسلان وحافظ مخلوف" وضمت أيضًا الأحرف الأولى من اسم P57. ضمّنت الوثيقة نفسها مكان وتاريخ ولادة P57 ومؤشّر عليها "أمر رسمي لإجراء مقابلة." سأل بوكر P57 ماذا كانت تلك الوثيقة. قال P57 إنّها كانت أيضًا ملخصًا عن هذه الإفادة التي "قمنا" بصياغتها عبر مكالمة على تطبيق "زوم" في مطلع شهر حزيران/يونيو.

سأل بوكر P57 إن عنى هذه السنة. فأكّد P57 ذلك. قائلًا يمكن أن يكون ذلك قد حدث في وقت لاحق [بعد مطلع شهر حزيران/يونيو].

أراد بوكر أن يعرف أيضًا من قصد P57 عندما قال "نحن". قال P57 إنّه وثقها مع البُنّي.

لخّص بوكر أنّه كانت هناك مكالمة عبر تطبيق "زوم" بين P57 والبُنّي. أراد بوكر أن يعرف عمّا إذا حُقق في أيّ وقت مع P57 من قِبل حافظ مخلوف من تاريخ القبض عليه إلى تاريخ إطلاق سراحه في سوريا. وضّح P57 أنّه لم يرَ حافظ مخلوف قط، إلّا أنّه كان في مكتبه عندما قال الجندي "سيدي، إنّه يتبوّل دمًا." أضاف P57 أنّ الجندي كان المساعد موسى الخطيب. كان زبونًا يرتاد متجر P57 عادةً إلّا أنّه كان يعمل في الواقع لدى المخابرات، المخابرات الجوية.

سأل بوكر إن حُقق مع P57 في أي مرة من قِبل حافظ مخلوف. فأكّد P57 ذلك.

سأل بوكر إن حُقق مع P57 من قِبل حافظ مخلوف. فأكّد P57 ذلك. مضيفًا أنّه لم يرَ [مخلوف] بنفسه، إلّا أنّه عرف هذا في وقت لاحق من زملائه المعتقلين.

خلُص بوكر إلى أنّه حُقق مع P57 في مكتب عندما قال جنديٌ إنّه كان ينزف دمًا. لم يكن P57 قادرًا على رؤية المحقق إلّا أن زملاءه المعتقلين أخبروه في وقت لاحقٍ أنّه كان حافظ مخلوف. سأل بوكر P57 عمّا إذا كان ذلك صحيحًا. فأكّد P57 ذلك.

قال بوكر إنّ الوثيقة، بخلاف ما قاله P57 في المحكمة في هذا اليوم تحديدًا، بيّنت الملخص التالي: ’عندما كان أنور رسلان حاضرًا، ضُربتُ وأُسيئت معاملتي بعدّة أشكال. هدّد أنور رسلان بأن يأخذني إلى غرفة التعذيب ويَشْبحني.‘ [أراد P57 أن يقول شيئًا] سأل بوكر P57 إن كانت هذه كلماته. قال P57 إنّه تذكّر، غير أنه يمكن أن يكون هناك خطأ في الترجمة: كان أنور حاضرًا أثناء جلسة التحقيق الثالثة مع .P57

قال بوكر "حسنًا" وأكمل توضيح أن الوثيقة أفادت بأنّه بعد يومين نُقل P57 من القسم 40 إلى الفرع 251 حيث تعرّض للضّرب وأسيئت معاملته بطرق مختلفة بينما كان أنور رسلان حاضرًا. أراد بوكر أن يعرف عمّا إذا كان هذا خطأ تبعًا لما سبق. قال P57 لقد كان خطأً. هو لم يقل قط إنّ أنور عذّبه شخصيًا.

قال بوكر "حسنًا"، سائلًا P57 عمّا إذا كان أنور هدّد P57 وأمر بِشَبْحه في غرفة التعذيب. قال P57 كان ذلك الشخص ضابط التحقيق في جلسة التحقيق الأولى معه. أضاف P57 أنّه لم يقل أبدًا إنّ أنور رسلان قال ذلك.

طلب بوكر من P57 إن كان من الممكن توضيح كيف يمكن لهاتين الجملتين، اللتين لم تكونا من P57 وكانتا خاطئتين، أن تكونا جزءًا من الإفادة من طرف أنور البُنّي والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية. تدخل محامي الشاهد P57 د. ديماجيولار، قائلًا إنّه

اعترض على هذا السؤال لأن موكّله قال سابقًا إنّه يمكن أن يكون هناك خطأ في الترجمة. أضاف ديماجيولار أنّه يجب على المرء أن يسأل الشخص الذي صاغ الوثيقة عن ذلك.

قال بوكر إنّ هذه تبدو فكرة جيدة في الواقع، وسأل P57 عمّا إذا كان بإمكانه قول شيء ما حول كيفية وجود هاتين الجملتين في الإفادة: نعم أم لا. قال P57 إنّه ليس بإمكانه الإجابة عن السؤال ولن يجيب عليه.

أراد بوكر أن يعرف إن كان P57 غير قادرٍ أم لا يريد الإجابة عن السؤال. قال P57 إنّه أجاب مسبقًا عندما قال إنه لا بد أن يكون هناك خطأ ترجمة، إن كانت هاتان الجملتان جزءًا من الوثيقة. أضاف P57 أنّ بوكر يجب أن يسأل الشخص الذي صاغ الوثيقة، بدلًا منه.

أشار بوكر بالإضافة إلى ذلك أنّ P57 أتى على ذكر [حُجبت المعلومات] وأراد أن يعرف أين يقيم حاليًا. قال P57 إنّه كان صحيحًا أنّه ذكر هذا الشخص. وبإمكان P57 أن يقدّم المعلومات للمحكمة "لكن ليس لك."

وضّح بوكر أنّه سيحصل على المعلومات أيضًا إن قدمها P57 للمحكمة وأقرّ أنّ P57 يمكن أن يكون غير مرتاح لمشاركتها على الملأ. طلب بوكر من P57 أن يقدم هذه المعلومات للمحكمة في الوقت المناسب. تدخلت رئيسة المحكمة القاضي كيربر، سائلة عمّا إذا كان P57 قادرًا على إعلام المحكمة في هذا اليوم تحديدًا. طلبت من P57 أن يكتب المعلومات على ورقة، مستخدمًا قلم الحبر ودفتر الملاحظات أمام المترجم.

قال بوكر محامي الدفاع إنّه كانت لديه أسئلة إضافية في وقت لاحق ذلك اليوم. رفضت القاضي كيربر ذلك، سائلةً بوكر أن يكمل استجوابه في الحال. أضاف P57 أنّه حسب ما يتذكّر فقد رفض [حُجبت المعلومات] المثول أمام المحكمة.

سأل بوكر P57 إن دوّن العنوان وإن صحّ أنّ ذلك الشخص يعيش حاليًا في [حُجبت المعلومات]. وعلاوةً على ذلك أراد أن يعرف كيف تمّ إطلاق سراح [حُجبت المعلومات] من المعتقل. وضّح P57 أنّ [حُجبت المعلومات] لم يطلق سراحه مباشرة، إلّا أنّه نُقل إلى كفر سوسة.

سأل بوكر إن أطلق سراحه أم لا زال هناك. وضّح P57 أنّه لم يكن يتحدث عن الفرع 285 الذي كان في نجها.

خلُص بوكر إلى أنّ [حُجبت المعلومات] أطلق سراحه وغادر سوريا. فأكّد P57 ذلك.

سأل بوكر إن كان لدى [حُجبت المعلومات] شقيق يدعى محمدًا وكان مديرًا لمشفى. فنفى P57 ذلك، قائلًا إنّ [حُجبت المعلومات] لم يكن لديه شقيق يدعى محمدًا.

سأل بوكر عمّا إذا كان له أي أشقاء. قال P57 إنّ [حُجبت المعلومات] كان ابنًا وحيدًا.

قال بوكر في ما يتعلّق بالوثيقة، فإنّه يرغب بأن يعرف عمّا إذا كان البُنّي قد أخبر P57 أنّه قد سلّمها. قال P57 بالطبع أخبره البُنّي إنّه أراد أن يسلّمها.

سأل بوكر إن كان P57 قد قرأها قبل ذلك. فنفى P57 ذلك.

أشار محامي الدفاع فراتسكي إلى أنّه عندما سُئل من قِبل المدعين العامين عمّا إذا رأى أشخاصًا في فرع الخطيب كان قد رآهم في فرع آخر من قبل، أجاب P57 أنّه كان معصوب العينين. لذلك أراد فراتسكي أن يعرف عمّا إذا كان P57 قادرًا على التعرف على أحد ما من القسم 40 في فرع الخطيب بناءً على صوتهم. سأل P57 عمّا إذا كان فراتسكي يعني الشخص المسؤول.

قال فراتسكي إنّه عنى الشخص المحقق، والسجّانين، وأشخاصًا من هذا القبيل. فنفى P57 ذلك، مضيفًا أنّه "لم تكن هناك علاقة" تربطهما. لم تكن هناك علاقة بين القسم 40 وفرع الخطيب وفقًا لـ.P57

أشار فراتسكي كذلك إلى الوصف الذي قدّمه P57 للمحكمة أنّه كان يمسك مفتاح سيارته عندما ألقي القبض عليه وبعدها عاد [للفرع] ليستعيد سيارته. قال فراتسكي إنّه فهم من قصة P57 أنّه لم يؤخَذ إلى الفرع في سيارته. وضّح P57 أنّه عندما يُلقى القبض على أحد ما فإن سيارته تُصادر عادةً. عندما ألقي القبض عليه، سُئل إن كانت سيارته هناك وأخذوها حينها معهم.

سأل فراتسكي إن فهم بشكل صحيح أنّ الوسيط دفع رشاوى إلى مساعد [ضابط صف] تعادل نصف منزل. فأكّد P57 ذلك، مضيفًا أنّه ليس بإمكانه ولا عائلته معرفة من الذي دُفع له بالتحديد وكم المبلغ. لقد كان الوسيط من لديه المعارف.

أراد فراتسكي أن يعرف ما القيمة المحدّدة التي كان P57 يشير إليها عندما تحدث عن نصف مبنى. وضّح P57 أنّه لم يعرف أيّ تفاصيل لأن الوسيط اتفق على التفاصيل مع شقيق P57. قال P57 إنّ عائلته كانت لديها "منطقة بناء." أعطِي الوسيط قطعة الأرض تلك وبنى منزلًا عليها.

سأل فراتسكي إن كانت تلك مقارنة أم إن كان الوسيط قد حصل فعلًا على نصف موقع البناء. قال P57 إنّه حصل على نصف موقع البناء. تمّ نقل ملكيته لاسم الوسيط.

أراد فراتسكي أن يعرف أين كان الموقع. قال P57 إن ملكيته تعود "لنا" بالطبع.

سأل فراتسكي إن كان الموقع لـP57. قال P57 إنّ عليه أن يكون حذرًا هنا لأنّه لا يريد أن يكشف القدر الكثير.

أراد فراتسكي أن يعرف من الذي قام بنقل ملكية الموقع وإلى من، ومن "كان" الشخص. وضّح P57 أنّ شقيقه نقل ملكية نصف الموقع لاسم الوسيط. ألقي القبض على شقيقه في 2013.

سأل فراتسكي لمَ حصل الوسيط على الموقع مع أنّه لم يكن الشخص الذي أطلق سراح أيّ أحد. قال P57 إنّ هذا الشخص كان ببساطة وسيطًا وله علاقات. بحسب P57، فإنّ كل سوريا "عاشت بتلك الطريقة." يمكن للشخص الحصول على كل شيء مقابل المال.

خلُص فراتسكي إلى أن الوسيط قام بعمل الوساطة مقابل نصف الموقع. فأكّد P57 ذلك، قائلًا إنّ ذلك هو ما أخبِر به. قال الوسيط إنّه أراد شيئًا ليطلَق سراح P57. قال P57 إنّه لم يقل شيئًا [خلال التحقيقات] ولم يكن عندهم شيءٌ ضده. خلال الثورة، استَغل الناس غالبًا حالات من هذا القبيل.

سأل فراتسكي من كان الوسيط وعمّا إذا كان بإمكان P57 التعرّف عليه. قال P57 إنّه لا يمكنه ذكر الاسم.

طلب فراتسكي من P57 أن يضيف بعض السياق، إن كان الوسيط على سبيل المثال ينتمي إلى فرع الخطيب. قال P57 إنّه كان مهندسًا مدنيًا.

خلُص فراتسكي إلى أنّه لم يكن موظفًا في فرع الخطيب. فأكّد P57 ذلك.

وبناءً على ذلك، لخّص فراتسكي أنّه عندما يسّر الوسيط إطلاق سراح P57 وحصل على نصف موقع البناء مقابل ذلك، لا بدّ من اشتراك شخص آخر في ذلك. أراد فراتسكي أن يعرف إن "طار أيّ شيء آخر في ذلك السياق" [إن تمّ دفع رشاوى أكثر]. قال P57 إنّه لم يعرف من قام الوسيط بالدفع له أو من لم يُدفع له. كلّ ما عرفه أنّه يسّر إطلاق سراح P57.

خلُص فراتسكي إلى أنّ P57 لم يعرف ما الذي دفعه الوسيط إلى فرع الخطيب. قال فراتسكي إنّه لم يصدّق P57 بخصوص ذلك. تدخّل محامي P57 د. ديماجيولار، قائلًا إنّه يعترض على هذا السؤال. بحسب ديماجيولار، فإنّ ما يصدّقه فراتسكي أو يكذّبه هو شأنه الشخصي. وعلى أيّ حال، فإنّ P57 أجاب مسبقًا على السؤال في ما يتعلّق بمن حصل على رشاوى. خلص ديماجيولار إلى أنّ طبيعة الوسيط بحد ذاتها هي أن يُدفع له ويَدفع لآخرين.

قال فراتسكي إنّه لم يصدّق P57 وأشار مرة أخرى إلى أنّ P57 قال إنّه لم يعرف ما الذي دفعه الوسيط إلى فرع الخطيب. تدخّل شارمر محامي المدعي، قائلًا إنّ هذا السؤال تم الاعتراض عليه للتو. تدخلت رئيسة الجلسة القاضي كيربر، قائلةً إنّه ربما لم يصدّق فراتسكي P57، غير أنّ P57 أجاب على هذا السؤال مسبقًا.

أراد بوكر محامي الدفاع أن يعرف كيف عرف P57 أنّه كان الوسيط هو من يسّر إطلاق سراحه. سأل P57 إن كان لديه أيّ استنتاجات من عبارات الوسيط. قال P57 إنّه لم يعرف، إلّا أنّه كان الوسيط بالتأكيد هو من يسّر إطلاق سراحه. وفي نهاية المطاف، كان الوسيط هو من رافقه إلى الفرع بعد إطلاق سراحه وقابل مساعدا [ضابط صف].

سأل بوكر كيف يمكن أن يكون P57 غير متأكّد عمّا إذا دفع لأحد ما أم لا. قال P57 إنّه لم يعرف كيف [دُفع للأشخاص/كيف تم تيسير إطلاق سراحه].

صُرِف P57 كشاهد في الساعة 2:07 مساء.

شكرت رئيسة المحكمة القاضي كيربر P57 على شهادته ولتمكنه من القدوم للمحكمة في وقت قصير، الأمر الذي لم يكن عاديًا حسب استنتاج كيربر.

أعلن بوكر محامي الدفاع أنّ الدفاع اقترح استدعاء أنور البُنّي مرة أخرى. بحسب بوكر، فإنّ ذلك كان مجرّد اقتراح في تلك اللحظة، إلّا أنّ الدّفاع كان ينظر في تقديم طلبٍ خطي. خلص بوكر إلى أنّ محامي الشاهد د. ديماجيولار صرّح حاليًا أنّه ينبغي على المرء أن يسأل البُنّي [الذي صاغها].

أرادت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أن تعرف ماذا أراد الدفاع أن يسأل البُنّي. وضّح بوكر أنّ الدفاع يودّ سماع البُنّي كشاهد وأن يسأله ما هي أجزاء الملحق الأول التي استنبطها من P57 وكيف صيغَ الملحق على ضوء الحقيقة التي تتضمّن "إفادات تجريمية شديدة" في ما يخص أنور رسلان، إلا أنّه، "لم تكن أي كلمة وردت فيها صحيحة." وعلاوة على ذلك فإن الدفاع يود استجواب البُنّي بخصوص معاملاته مع P57. خلص بوكر إلى أنّ كل هذه المعلومات ستكون ضرورية، ليس فقط من أجل بيانه الختامي، لكن في ما يخص "مشكلة البُنّي" القائمة.

رُفِعت الجلسة في الساعة 2:12 مساء.

اليوم المائة وأربعة للمحاكمة – 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021

بدأت الجلسة في الساعة 9:30 صباحًا بحضور ثلاثة أشخاص وصحفيين اثنين. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يحضر محاميا الادعاء الدكتورة أوميشين ومحمد. لم يكن بوكر محامي الدفاع موجودًا أيضًا.

مسائل إدارية

أعلنت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أنّها سوف تتلو قرار القضاة أمام الشاهد وسيتم استدعاء ضابط من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا.

قرار برفض طلب الدفاع المؤرخ في 27 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 لاستدعاء الشاهدة Z121020528

ترى هيئة القضاة أن الطلب المقدم من الدفاع لا يشكّل التماسًا ملائمًا لأخذ أدلة كما هو مبين في في الفقرة 244(3) القسم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لأنّه لا يوجد ادعاء ملموس لما هي الوقائع التي يُفترض بالأدلة المطلوبة أن تثبتها. علاوة على ذلك، فإنّه لا يوجد إلزام من طرف المحكمة بالتحقيق في ما يتعلّق بالشاهدة المطلوبة.

كان من المفترض أن تُستدعى الشاهدة، إلّا أنّها حصلت على حماية الشهود من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. لهذا، حاولت المحكمة استدعاء الشاهدة عن طريق مكتب الشرطة الجنائية لتمثُل أمام المحكمة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021. إلّا أنّ مكتب الشرطة الجنائية لم يكن قادرًا على التواصل مع الشاهدة وتبيّن أنّ الشاهدة قد غادرت الاتحاد الأوروبي. ولا يُعرف مكان إقامتها الحالي. لهذا، استدعى القضاة ضابط مكتب الشرطة الجنائية الذي تولى مقابلة الشرطة مع الشاهدة.

وفي حال تم اعتبار طلب الدفاع طلبًا ملائمًا لأخذ الدليل، فإنّه رفض بموجب الفقرة 244(3) القسم 5 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني نظرًا لتعذّر التواصل مع الشاهدة.

شهادة فراي كبير المفتشين الجنائيين

أبلِغ كبير المفتشين الجنائيين ألكسندر فراي من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا بحقوقه وواجباته كشاهد. ونفى وجود علاقة تربطه بالمدعى عليه عن طريق القرابة أو المصاهرة.

استجواب من قِبل القاضي كيربر

أرادت رئيسة المحكمة القاضي كيربر أن تعرف كيف تمت إجراءات مقابلة الشاهدة،[2] عمّا إذا أخبِرت بحقوقها وواجباتها، وما الذي أخبَرت مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا به. وضّح كبير المفتشين الجنائيين فراي أنّ كبير المفتشين الجنائيين دويسنج أخبره أنّه كان هناك شاهدة والتي قد عملت من قبل في مشفى الهلال الأحمر في دمشق. وبما أن فراي سبق وأن أجرى مقابلة مع طبيب آخر من هذا المشفى، كلّفه دويسنج بمقابلة هذه الشاهدة أيضًا. أخبر فراي المحكمة أنّه قام هو وزميله ستريل بالطبع بإبلاغها بحقوقها وواجباتها كشاهدة. وقد حرصا أن يكون تواصل الشاهدة مع المترجم سلسًا أيضًا. بحسب فراي، أبلِغَت الشاهدة بحقوقها حسب المادة 55 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني [الحق برفض الإجابة في حال تجريم الشخص لنفسه أو أقاربه المقرّبين]. علاوة على ذلك، أخبر فراي المحكمة أنّ الشاهدة كانت قلقة حيال سلامة أقاربها في المرحلة الأولية من المقابلة. لهذا، قام فراي بالتواصل مع المدعي العام كلينجه بخصوص طلب إخفاء هوية الشاهدة والذي تم الموافقة عليه.

في ما يتعلّق بمهنة الشاهدة، فإنّها أخبرت مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أنّها درست الطب وعملت كطبيبة في مشفى كان قريبًا من فرع الخطيب. صرّحت الشاهدة أنّ ذلك المشفى كان يُعامل من فرع الخطيب كأنّه مملوك للفرع. كان عناصر الفرع يذهبون هناك لتلقّي العلاج. منذ بداية النزاع، كان يتم نقل المعتقلين من الفرع إلى المشفى. قالت الشاهدة بدأ هذا في نهاية 2011 أو حتى في حزيران/يونيو 2011. أخبرت الشاهدة فراي أيضًا أنّ المعتقلين كانت حالاتهم غالبًا "سيئة نسبيًا"، إلّا أنّها أضافت أنّها لم ترَ على الأغلب الحالات السيئة جدًا. وفي مطلع منتصف 2012، كان على طاقم المشفى الدخول إلى فرع الخطيب أيضًا وسمعَت الشاهدة أنّ المعتقلين من هذا الفرع كانوا يُقتادون إلى المستشفيات العسكرية. بحسب فراي، فإن الشاهدة رأت بنفسها من 15 إلى 20 معتقلًا. تذكّرت تحديدًا شابةً كان عمرها 16 أو 17 عامًا. كان نصف جسمها العلوي مزرقا بالكامل بسبب الكدمات الكثيرة. إلّا أنّ الشاهدة لم تتمكن من فحصها عن قرب. أخبرت الشاهدة فراي أيضًا أنّ بإمكانها تصور أنّه كانت هناك جثث تأتي من الفرع، إلّا أنّها لم ترَ أيًّا منها بنفسها. عرفت بخصوص المشرحة، إلّا أنّها لم تذهب هناك بنفسها أبدًا.

أرادت كيربر أن تعرف عن التشخيص الذي قامت به الشاهدة والنتائج التي توصّلت إليها. وضّح فراي أنّ الشاهدة وجدت أن المرضى غالبًا ما كانوا يعانون من الجفاف وسوء التغذية وتظهر عليهم علامات الضرب بالعصي والأنابيب المعدنية. كان الجفاف شائعًا عند أكثر الحالات وسبب الوفاة كان يُعزى غالبًا للأزمة القلبية.

سألت كيربر إن كانت [الأزمة القلبية] هي ما ذُكِر في شهادة الوفاة. قال فراي إنّ الشاهدة لم تعبئ أيّ شهادة وفاة إلّا أنّها سمعت عن سبب الوفاة هذا.

استجواب من قبل القاضي فيدنير

أراد القاضي فيدنير أن يعرف أولًا ما إذا كانت الشاهدة قد قالت شيئًا عن إمكانيات العلاج في ما يتعلّق بالمرضى الـ15 إلى 20 الذين رأتهم من الفرع 251. أضاف أنّه يعي أنّ الشاهدة لم تكن قادرة على قول الكثير في هذا الشأن بسبب إخفاء هويتها. قال فراي إنّه لا بد وأن عدد الأشخاص الذين رأتهم أو عالجتهم الشاهدة بنفسها كان أكبر من ذلك. غالبًا ما كانوا يقيمون لليلة واحدة فقط أو كانوا يُنقلون إلى مكان آخر.

سأل فيدنير في أيّ فترة رأت الشاهدة المرضى الـ15 إلى 20. قال فراي إنّها كانت من 2011 حتى منتصف 2012. وأضاف، لقد كانت منذ بداية النزاع.

أراد فيدنير أن يعرف عمّا إذا كانت الشاهدة قد قالت شيئًا بخصوص المُراقبة والسجّانين في ما يتعلّق بإمكانيات معالجة الأشخاص. فأكّد فراي ذلك، مضيفًا أنّه بحسب الشاهدة، فإن كل المعتقلين كانوا مصحوبين من قِبل موظفي المخابرات الذين حرصوا على ألّا يلوذ المعتقلون بالفرار ومنهم من راقب العلاج. وضّحت الشاهدة أن المعتقلين لم يكونوا مكبّلي الأيدي ولم تكن أعينهم معصوبة خلال الفحص

[2] لغايات هذا التقرير، فإنّ مصطلح "شاهدة" يشير إلى المرأة (Z121020528) التي قابلها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا سابقًا. والشخص الذي ظهر اليوم في المحكمة كشاهد، هو كبير المفتشين الجنائيين فراي، وسوف يشار إليه باسمه و/أو رتبته.

الطبّي. إلّا أنّ الفرص للقيام بمحادثات اقتصرت على الأمور الطبيّة. أضاف فراي أنّه في حالة تلك المرأة الشابة، لم يكن مسموحًا للشاهدة بعمل فحص للدم لأنّه كان يتعين على فرع الخطيب أن يدفع مقابل ذلك.

سأل فيدنير إن كانت هناك فرصة لإجراء محادثات مع المرضى عدا عن الأمور الطبية. قال فراي إنّه لم تجرؤ الشاهدة ولا المرضى على القيام بذلك.

أراد فيدنير أن يعرف أكثر عن أوضاع وإصابات المرضى. أضاف أنّه وفقًا لمحضر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، غالبًا ما وضّحت الشاهدة كيف كانت حالة المرضى. أشار فراي إلى أنّ الشاهدة أخبرته أنّ المرضى ظهرت عليهم آثار تعذيب وكانت ظاهرة بشكل واضح جدًا. للوهلة الأولى، ظهرت على المرضى كدمات، وآثار تعذيب، وخدوش على معاصمهم. إلّا أنّ الشاهدة لم تتمكّن من معاينة الخدوش عن قرب لتتمكّن من تحديد ما إذا كان سببها [أدوات وأساليب] التثبيت، لأنّ السجّانين قاموا بتهديدها.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية في ما يخص مقابلة الشاهدة والذي يفيد بأنّه لدى سؤالها عن الإصابات وأساليب التعذيب، صرّحت الشاهدة أنّها رأت آثار ضرب، وإصابات سطحية، وجروحًا ملتهبة. إلّا أنّها لم تكن قادرة على معرفة ما الذي حدث بالضّبط. فأكّد فراي أنّ الشاهدة قالت ذلك.

[جلس شخص آخر في شرفة الجمهور]

أشار فيدنير إلى أنّ فراي أخبر المحكمة مسبقًا أنّ الشاهدة لم ترَ أيّ جثث. بيد أنّ فيدنير أراد أن يعرف ما الذي قالته الشاهدة في ما يتعلّق بالجثث من حيث الشائعات، ما الذي سمعته من الآخرين. أشار فراي إلى أنّ الشاهدة لاحظت أنّه عادةً عندما يموت المرضى، فإن الجثث كانت تسلّم إلى عائلاتهم. أمّا في ما يتعلّق بالمعتقلين، فإنهم كانوا يسلّمون إلى أقاربهم غالبًا قبل وفاتهم بوقت قصير. افترضت الشاهدة أنّ ذلك كان يحصل عندما تدفع العائلات المال أو عندما يكون لديهم معارف، من أجلِ أن يتوفى المعتقَلون في البيت. خلُص فراي إلى أنّ الشاهدة قالت إنّها لم ترَ شيئًا إلّا أنّه يمكن تخيل أنّ تلك الأشياء حصلت في الواقع.

أراد فيدنير أن يعرف المزيد عن تجربة الشاهدة في ما يخصُّ أسباب الوفاة للمعتقلين. قال فراي إنه، في نهاية المطاف، كان يتم تدوين الأزمة القلبية على أنّها سبب الوفاة.

سأل فيدنير عن السبب الحقيقي للوفاة. قال فراي إنّ الشاهدة أفادت بأنّه كان غالبًا الفشل الكلوي والجفاف. أضاف فراي أنّ الشاهدة ذكرت مصطلحًا طبيًا في هذا الخصوص إلّا أنّه لا يتمكّن من تذكره.

استشهد فيدنير بمحضر مكتب الشرطة الجنائية وفقًا لما أفادت به الشاهدة أنّها لم تشاهد ذلك بنفسها، إلّا أنّ المعتقلين توفوا بسبب تخثر الدم المنتشر داخل الأوعية الدموية. قال فراي إنّ ذلك يشبه المصطلح الذي ذكرته الشاهدة، إلّا أنّه لا يعرف إن كان ذلك التعبير الاصطلاحيّ الصحيح.

أشار فيدنير أنّه بحَسب محضر مكتب الشرطة الجنائية، فإنّ الشاهدة سُئلت عمّا إذا كان يمكن تجنب حالات الوفاة. سأل فراي ماذا أجابت الشاهدة هنا. فقال فراي إنّ الشاهدة أجابت بالنفي على ذلك السؤال. ووضّحت له أنّ المرضى كانوا في حالات سيئة أصلًا، مما جعل من المستحيل الحيلولة دون وفاتهم. أشار فراي أنّه عندما سأل الشاهدة إن كان يمكن تجنّب حالات الوفاة بالعلاج المبكّر، فأكّدت الشاهدة ذلك وأضافت أنّهم كانوا جميعًا شبابًا أقوياء.

سأل فيدنير إن قالت الشاهدة كيف كان يعامَل المرضى عادةً. قال فراي إنّه بحسب الشاهدة، كانوا يُعطون عادةً سوائل وفي حالة واحدة تلقّى مريض مضادات حيوية.

أراد فيدنير أن يعرف كم كانت المدة التي يقيمها المعتقلون في المشفى. قال فراي إنّهم عادةً ما كانوا يقيمون ليوم واحدٍ أو لليلة، وحتى أنّ بعضهم كان يقيم مدّةً أقلّ من ذلك.

سأل فيدنير كيف تمكنت الشاهدة من تحديد أنّ مرضى معينين أتوا من فرع الخطيب. وضّح فراي أنّ الشاهدة غالبًا ما افترضت ذلك، قائلةً إن 90% من المرضى كانوا يأتون من فرع الخطيب نظرًا إلى القرب [بين الفرع والمشفى]. إلّا أنّ الشاهدة لم تتمكّن من الربط مباشرة لأن مدير المشفى كان يعلِن في كلّ مرة يصل فيها أحد مرضى من فروع المخابرات. ومع ذلك، فإن وجوه العاملين في فرع

الخطيب كانت مألوفة لدى الشاهدة نظرًا إلى حقيقة أنّ كثيرًا منهم كانوا أنفسهم مرضى في المشفى. كانت تلك هي الطريقة التي تمكّنت فيها من تحديد أي مرضى كانوا من الفرع.

سأل فيدنير إن قالت الشاهدة أيّ شيء عن الأسلحة التي كان يحملها موظفو المخابرات الذين رافقوا المرضى. قال فراي إنّ الشاهدة أخبرته أنّها لم تكن ملمّة بالأسلحة إلّا أنّها يمكن أن تقول إنّ الأسلحة التي كانوا يحملونها كانت أكبر من المسدس.

أشار فيدنير أنّ فراي أخبر المحكمة أنّه وفقًا للشاهدة، كان فرع الخطيب يعامِل المشفى كأنّه مملوك للفرع. أراد فيدنير أن يعرف ما الذي قالته الشاهدة في ما يتعلّق بالعلاج الطبي لموظفي الفرع. قال فراي إنّه وفقًا للشاهدة، كان العناصر يذهبون للمشفى عندما كانوا يمرضون ويتلقّون رعاية طبية.

سأل فيدنير كيف كان يحدث ذلك بالضبط. قال فراي إنّه لا يتذكر ما قالته الشاهدة بخصوص هذا وطلب من فيدنير أن يستشهد من المحضر.

قال فيدنير إنّه بحسب المحضر الذي من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا، قالت الشاهدة إنّ العناصر كانوا يحضرون إلى المشفى ببساطة، ويطلبون العلاج الذي يفضلونه وكانوا قساة تجاه المرضى الآخرين. فأكّد فراي أنّ الشاهدة وصفت ذلك.

سأل فيدنير عمّا إذا كان فراي يذكُر ما قالته الشاهدة بخصوص تسليم واسترجاع الجثث التي كانت تأتي مبدئيًا من فرع الخطيب. أشار فراي إلى قول الشاهدة له إنّها لم تشاهد أي شيء بنفسها، لأنّه كان يحصل ليلًا. إلّا أنّها أفادت أنّه كانت هناك سيارة نقل موتى وتلك الجثث كانت تُنقل بسيارات الإسعاف. غير أن تلك كانت إشاعات، أضاف فراي.

وبما أنّ لا أحد من الطرفين كان لديه أسئلة إلى فراي، فقد صُرف كشاهد.

<u>مسائل إدارية</u>

قالت رئيسة المحكمة القاضي كيربر إنّ القضاة سيقومون الآن بتلاوة عدد من قرارات القضاة. أضافت أن القضاة لن يستجيبوا لاقتراح الدفاع باستدعاء البُنّي مرة أخرى.

<u>رفض طلب الدفاع لاستدعاء [حُجبت المعلومات] [PW4_100] كشاهد</u>

1) يُزعم أنّ PW4_100 يقيم في [حُجبت المعلومات]. إنّ الطلبات التي قدّمها الدّفاع تبيّن ببساطة أنّ [حُجبت المعلومات] هو مكان الإقامة الحالي بالإضافة إلى رقم هاتف وعنوان بريد إلكتروني.

زُعم أنّ PW4_100 عمل كضابط تحقيق في فرع الخطيب لمدة عامين حتى 2011. جنبًا إلى جنب مع المدعى عليه أنور رسلان. ويُفترض أنّ PW4_100 يعرف أنّه حتى تلك اللحظة، لم يتوفى أحدٌ في الفرع. ويُفترض معرفته أنّه قبل شهر آذار/مارس 2011 وبعد ذلك، قام عناصر القسم 40 بإجراء تحقيقات، وأساؤوا معاملة أشخاص وعذبوهم في فرع الخطيب. يُفترض أنّ PW4_100 يعرف أيضًا أنّ المدعى عليه أنور رسلان كان رئيس قسم التحقيق، إلّا أنّه لم يكن قادرًا على التدخل في هذا الخصوص في الفترة بين آذار/مارس إلى أيّار/مايو 2011. إلّا أنّ المدّعى عليه كان يُزعم أنّه كان قادرًا على مساعدة المعتقلين عن طريق إطلاق سراحهم كجزء من مهامه اليومية في كتابة المَحاضر.

وفقًا لطلب الدفاع، فإنّ الضّباط من القسم 40 كانوا نشيطين في فرع الخطيب حيث كان يُزعم أنّهم حققوا مع معتقلين وقاموا بإنشاء المحاضر الخاصة بهم. أشار الطلب أيضًا إلى أنّ ضبّاط القسم 40 لهذا السبب قاموا باستغلال السجّانين من فرع الخطيب والعناصر الآخرين. يُفترض أن يقدّم PW4_100 إفادات بخصوص الشخص المسؤول عن الاعتقالات والوضع الذي فقد فيه أنور رسلان صلاحياته اعتبارًا من أيار/مايو 2011.

2)

أ. إنّ المرافعة التي قدّمها الدفاع لا ترقى لأن تكون طلبًا لأخذ أدلة بموجب <u>الفقرة 244(3) القسم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني</u> من عدة جوانب.

*إنّه ليس واضحًا كيف حصل PW4_100 **على المعرفة المزعومة. لا توجد سوى إشارة إلى أنّه قد عمل في فرع الخطيب في منصب غير محدّد إلى حين اندلاع الثورة. اعتمادًا على شهادة الخبير التي سُمعت سابقًا في هذه المحاكمة، فإنّه يمكن تحديد بداية الثورة في مطلع أو منتصف آذار/مارس 2011، والذي ذكِر أيضًا في هذا الطلب. إلّا أنّ الأمر يبقى غامضًا بخصوص ما فعله PW4_100 في ذلك الوقت. لهذا، فإن القضاة يفترضون أنّ PW4_100 عمل مع أنور رسلان حتى آذار/مارس 2011 فقط، ولا يمكنه تقديم أيّ إفادات لالتزام المدعى عليه باتخاذ إجراء بعد ذلك الوقت. ونظرًا لأن رتبة PW4_100 غير معروفة، فإنّه لا يمكن افتراض أن بإمكانه الشهادة بخصوص حرمان المدعى عليه من صلاحياته، وعمليات الإفراج، ونشاطات القسم 40. أخبَر شهود سابقون مثل P10 و P21 وآخرون المحكمة أنّهم تلقّوا معلومات محدّدة فقط حول نشاطات الآخرين. اعتبر القضاة هذا أداة لممارسة الحكومة سلطتها في سوريا.***

لا يرى القضاة أيّ مؤشرات في الطلب لوجود التزام بإجراء تحقيق.

ب. ***إنّ الظروف المتعلقة بالصّلاحيات لا توصف بشكل محدد في الطلب. ولهذا، فإن الطلب لا يُعتبر طلبًا ملائمًا لأخذ أدلة كما توضّح** الفقرة 244(3) القسم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. ولا يصف الطّلب صلاحيات المدّعى عليه قبل أن يُزعَم أنّها سُحبت منه، وكيف تم سحبها، وما آلت إليه تلك الصلاحيات بعد ذلك. يمكن أن يقال الشيء نفسه حول الزعم بأن "القسم 40 كان يمسك بزمام الأمور في فرع الخطيب".*

لا يرى القضاة أيّ مؤشرات لوجود التزام بإجراء تحقيق في هذه المسألة.

ج. *إذا تم الافتراض احترازًا أنّ الطّلب بمجمله يمكن أن يُعتبر طلبًا ملائمًا لأخذ أدلة، فإن القضاة يرفضون الطلب بموجب الفقرة 244(5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني التي تفيد بعدم وجوب استدعاء الشهود الذين يعيشون خارج البلد إن اعتَبر القضاة أنّ شهاداتهم ليست مهمة لإثبات الحقيقة.*

1. *إنّ القيمة الإثباتية لشهادة PW4_100 ليست مرتفعة في ما يتعلق بحالات الوفاة التي زُعم أنّها لم تقع في فرع الخطيب حتى آذار/مارس 2011. حيث أظهَر أخذ الأدلة حتى الآن أنّه على الأقل منذ نهاية شهر نيسان/أبريل 2011، فإنّ الاعتقالات والوحشية ازدادت. ازدادت أعمال القمع التي تمارسها الدولة سوءًا بشكل كبير عند هذه المرحلة من حيث الكم والنوع، مما أدى إلى ازديادٍ في عدد الضحايا.*

   بالنسبة لأنشطة القسم 40، فإنّه من غير المحتمل أن يكون PW4_100 قد قام بمشاهدات فعلية في هذا الشأن. إنّ القضاة على علم أنّه كان هناك تأثير غير رسمي من قِبل حافظ مخلوف في فرع الخطيب. إلّا أنّه لا توجد هناك أيّ دلائل حتى الآن تشير إلى تدخّل مباشر. وفي ما يخص عمل أنور رسلان فلا يهم أيضًا من أجرى التحقيقات.

   وحول عدم مقدرة المدّعى عليه المزعومة على التدخّل، يبقى موضع شك ما إذا كان بإمكان PW4_100 تقديم أيّ معلومات. وتتراوح فترة الإدانة من 29 نيسان/أبريل، 2011 وحتى 7 كانون الأول/ديسمبر، 2012 ولكن يبقى من غير الواضح ما هو المنصب الذي شغله PW4_100 خلال هذه الفترة. وينطبق الأمر نفسه على ما يتعلق بالحرمان من الصلاحيات الذي يتعارض أيضًا مع عمليات الإفراج المزعومة من قِبل المدّعى عليه.

   وإن حقيقة من قام بعمليات إلقاء القبض ليس لها أيّ علاقة تقريبًا بالمحاكمة الجارية، لأنّ المدعى عليه ليس متهمًا بالمشاركة في عمليات إلقاء القبض ولا تُرى القيمة الإثباتية المحتملة في ذلك.

2. *إن الجهود التي ستُبذل لاستدعاء PW4_100 ستكون كبيرة وتبدو غير ناجحة.*
   أ) *إنّ [حُجبت المعلومات] ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي. ولهذا، سيستدعي الأمر تقديم طلب رسمي للحصول على المساعدة القانونية. يفيد طلب محامي الادّعاء أنّه يرغب بالإدلاء بشهادته عن طريق مكالمة فيديو. إلّا أنّ تفاصيل العنوان البريدي للشاهد غير متوفرة. يمكن للقضاة التواصل مع PW4_100 عبر الهاتف وأن يطلبوا عنوانه البريدي. وفي حال وافق الشاهد على تقديم عنوانه*

والإدلاء بشهادته، فسيقتضي الأمر إرسال مذكرات استدعاء رسمية. لا توجد معاهدة بين ألمانيا و[حُجبت المعلومات] تنظّم طلب المساعدة القانونية. ولهذا، يجب أن تُطلب عبر قنوات دبلوماسية لأنّه لا يوجد هناك أساس قانوني لاستجواب الشاهد في [حُجبت المعلومات].

ب) بناء على معلومة شفوية، فإن وزارة العدل في ولاية راينلاند بفالتس ليس لها خبرة بطلبات المساعدة القانونية مع [حُجبت المعلومات]. حيث لم تتم الإجابة على طلبين سابقين. وفي 2003، صدر طلب لمقابلة شاهد. وبعد طلب لتمديد الموعد النهائي، ظلّ الطلب دون إجابة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2006. ولم يلقَ طلب لتسليم مجرمين في 2019 أي ردّ فعل حتى 2020. وقيل في نهاية المطاف، بعد سنة ونصف أنّ الوثائق فُقدت، وظلّ الطلب دون إجابة لسنتين ونصف. صرّحت وزارة الخارجية الألمانية أنّ لديهم "صورة مختلطة" بخصوص طلبات المساعدة القانونية في الأمور الجنائية. حيث تمت الإجابة عن بعض الطلبات بعد فترة قصيرة إلّا أنّه ظلّت طلبات أخرى دون إجابة. وتصل الرسائل الرسمية عادةً إلى عنوان خاطئ أو لا تصل كليًّا. ويتم في البداية فحص طلبات المساعدة التي تخصّ المخابرات أو التي تكون ذات خلفية سياسية من ناحية ملاحقة قضائية محتملة في بلد المقصد وبعد ذلك تظلّ غالبًا دون إجابة.

ج) لهذا، تبقى الجهود المبذولة لاستدعاء PW_100 مصحوبة بشكوك. أولًا، يجب تحديد عنوان PW_100 البريدي، إن كان بنيّته مشاركة تلك المعلومة على الإطلاق. إن كان PW_100 ينوي تقديم شهادة بالصوت والصورة فقط، فيجب على السُلطات في [حُجبت المعلومات] أن تكون على استعداد وقادرة على دعم ذلك. على أي حال، يجب الموافقة على طلب رسمي للمساعدة القانونية. سيتم الانتهاء من أخذ الدليل في هذه المحاكمة غالبًا في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر 2021، ولهذا فإنّ مذكرات استدعاء PW_100 ستؤخر الإجراءات بشكل ملحوظ. إذ يجب على المرء أن يعطي فترة تسعة أشهر لمذكرات الاستدعاء، وبعدها يظلّ من غير المحتمل أن يدلي PW_100 بالشهادة فعليًا. وأنّه من غير المؤكد عمّا إذا كانت السُلطات في [حُجبت المعلومات] على استعداد للسماح بطلب من غير أيّ أسس قانونية أو أنظمة. ستتطلّب مذكرات استدعاء PW_100 الكثير من الوقت، وستكون صعبة، وغير محتملٍ نجاحُها.

3. وعند الترجيح بشكل عام، فإن مذكرات استدعاء PW_100 غير مطلوبة من ناحية إلزام قضائي للوصول إلى الحقيقة. ولن تكون مذكرات الاستدعاء ناجحة على الأغلب، وستأخّر المحاكمة، ولن تقدّم الشهادة أيّ رؤى جديدة. لهذا، فإن الاستدعاء غير مطلوب. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للشهادة بالصوت والصورة، التي من خلالها ستكون القيمة الإثباتية محدودة أيضًا بسبب عدم تمكن المحكمة من مراقبة ردود أفعال وسلوك PW_100 بشكل مباشر.

رفض طلب الدفاع لاستدعاء مناف طلاس [PW6_100] كشاهد

1) لا يمكن الوصول إلى مناف طلاس. ولهذا، فإن الطلب مرفوض بموجب الفقرة 244(3) القسم 3 (5) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. إن العنوان البريدي لمناف في [حُجبت المعلومات] معروف لدى المحكمة. ولهذا، فإنّه يمكن استدعاؤه. غير أنّ القضاة يعرفون تمام المعرفة أنّ العميد السابق لن يستجيب لمذكرات الاستدعاء. تواصل أحد القضاة مع مناف عبر بريد إلكتروني بخصوص استعداده للشهادة في المحكمة.

أخبر مناف طلاس مترجم المحكمة بشكل واضح عبر الهاتف أنّه لا يرغب بالمثول كشاهدٍ ولا أن يشهد في المحكمة. وقال إنّه لم يكن ضالعًا في أي شيء ذي صلة بهذه القضية وأنّه لا يودّ المشاركة بأيّ شيء في هذه المحاكمة التي يمكن أن تجرّم أو تبرّئ ساحة المدّعى عليه بنظر الجمهور، لأنّه يرغب بالعودة إلى سوريا يومًا ما. بناءً على طلب القاضي فيدنير، فقد أكّد مناف على هذه الإفادات، قائلًا إنّه ليس مستعدًا أن يدلي بشهادته كشاهد في هذه القضية. وتمت الإشارة كذلك أنّ الاستدعاءات الرسمية ستكون خطرة. وبالرغم من أنّه لا يوجد تفسير مفصّل في هذا الشأن، وجَدَ القضاة أنّ الاستدعاءات غير الرسمية البسيطة كانت غير مقنعة مسبقًا.

2) يمكن للمحكمة أيضًا أن تمتنع عن استدعاء مناف طلاس بموجب الفقرة 244(5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني [رفض طلب استدعاء شاهد يعيش في الخارج في قضية لا تسهم الشهادة فيها في الكشف عن الحقيقة].

لا يشير طلب الدفاع سوى إلى حقائق عامة. حيث أن حقيقة علاقة القرابة بين حافظ مخلوف وبشّار الأسد نظرًا لعلاقتهما الأسرية قد سبق أن تم إثباتها. وينطبق الأمر ذاته على العبارات العامة في الطلب في ما يخص منصب حافظ مخلوف في أجهزة المخابرات. أخبر مناف طلاس القضاة أيضًا أنّه لا يمكنه سوى تقديم معلومات عامة وأنّه لم يكن يعرف 'أيّ شخص' ولا يريد أن تربطه 'أيّ علاقة' بهذه المحاكمة.
لهذا، فإن القيمة الإثباتية المتوقعة منخفضة وتفتقر إلى رغبة الشاهد في الإدلاء بشهادته، وإن استدعاءه ليس مطلوبًا للكشف عن الحقيقة.

رفض طلب الدفاع استدعاء [حُجبت المعلومات] [PW5_100] كشاهد

1) *لا يمكن الوصول للشاهد. لهذا، فإنّ الطلب مرفوض بموجب الفقرة 244(3) القسم 3(5) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. حيث اقتصر طلب محامي الدفاع على اسم PW5_100 وأنّه يقيم حاليًا في [حُجبت المعلومات]. ولم يأت الطلب على ذكر التفاصيل المتعلقة بالطرق الأخرى للوصول إلى PW5_100، مثل رقم الهاتف أو عنوان البريد الإلكتروني التي ورد ذكرها في طلبات أخرى. تواصل القضاة مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا وطلبوا منهم التحري عن مكان إقامة PW5_100 الحالي. قام مكتب الشرطة الجنائية بدوره بالتواصل مع الشرطة الجنائية في [حُجبت المعلومات] في 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2021. إلّا أنّ اسم PW5_100 لم يكن موجودًا في سجل المقيمين في [حُجبت المعلومات]. وجدت الشرطة الجنائية شخصًا واحدًا يحملُ نفس الاسم الأخير. إلّا أنّ هذا الشخص جزائري الجنسية ولا يقيم حاليًا في [حُجبت المعلومات]. ولهذا، فإنّه يستحيل أن يكون هذا الشخص هو PW5_100.*

رفض طلب الادعاء لاستدعاء [حُجبت المعلومات] [PW2_100/PW2_97] كشاهد

1) *لا يشير طلب الدفاع إلى عنوان PW2_97/PW2_100 أو مكان إقامته. قُدّم رقم هاتف PW2_97/PW2_100 عن طريق شاهد سابق. قَدّم الدّفاع طلبًا سابقًا في 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021 بخصوص نفس الشاهد. إلّا أنّ مكان إقامته قُدّم فقط في الطلب الحالي وقدّم رقم الهاتف للمحكمة مؤخرًا عن طريق شاهد آخر.*

بالنسبة للطّلب، فإنّ PW2_97/PW2_100 كان يعيش في ضواحي دمشق وعمل وسيطًا بين مدينته وفرع الخطيب. من المفترض أن يدلي بشهادته أنّه قابل أنور رسلان في مكتب أنور بعد أسبوع أو أسبوعين من بداية الثورة. علاوة على ذلك، كان مفترضًا أن يعرف PW2_97/PW2_100 أنّه من شهر آذار/مارس وحتى صيف 2011، قام أنور بالإفراج عن 30 إلى 40 معتقلًا كل عشرة أيام. من أجل تحقيق ذلك، زعم أنور أنّه استشار توفيق يونس وناقش موضوع أنّ أولئك المعتقلين كانوا مدنيين غير مسلحين واعتقلوا بصورة غير قانونية. يُفترَض بـPW2_97/PW2_100 أن يشهد أيضًا بأنّ عبد المنعم النعسان تولى مسؤوليات أنور حيث أصبح أنور غير قادر على فعل الكثير تباعًا. ومع هذا، قام أنور بإطلاق سراح شخص يدعى [حُجبت المعلومات] الذي أفرج عنه بعد ساعتين أو ثلاث ساعات من تواصل PW2_97/PW2_100 مع أنور. [...] يُفترض بـPW2_97/PW2_100 كذلك أن يشهد أنّه تكلّم مع أنور عن الهجمات على مسقط رأسهم، وأخبره أنور عن خططه للانشقاق، ووضعه الحرج أمام النظام، وتعاطفه تجاه الثورة. أثناء هذه المحادثة زُعم أنّ أنور أخبر PW2_97/PW2_100 أيضًا عن مدى حزنه إزاء هجمات الحكومة على مسقط رأسه التي نُفذت بالأسلحة الثقيلة.

إنّ هدف طلب الدفاع هو معرفة أنّ أنور لم يكن صاحب قرار وقوة تنظيمية في فرع الخطيب ولذلك لا يمكنه تحمّل مسؤولية ما جرى في الفرع 251 والتعذيب الذي حصل هناك. ويحاجج الطلب أنّ توجّه أنور أدى إلى استنتاجات بخصوص عمله كموظف مخابرات.

2) *بما أنّه لا يوجد تفصيل لعنوان بريدي لاستدعاء PW2_97/PW2_100، يمكن عدم النظر في ما إذا كان الطلب هو بالفعل طلبًا للتحري، وفي هذه الحالة، يجب التحري أولًا. ولا يقدّم الطلب كذلك أيّ ادعاءات حول موافقة PW2_97/PW2_100 على المثول للشهادة كشاهد في هذه المحاكمة. ويجب النظر في الجهود المبذولة للتحري عن عنوان PW2_97/PW2_100 بموجب الفقرة 244(2) والفقرة 244(5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، الذي ينص على أنّ جميع الأدلة التي تُسهم في إثبات الحقيقة يجب أخذُها بالحسبان. إلّا أنّ الجهود المطلوبة للتحري عن عنوان PW2_97/PW2_100 لاستدعائه في النهاية ليست مطلوبة في ما يتعلق بالتزام المحكمة لإثبات الحقيقة.*

أ. إنّ القيمة المتوقعة لشهادة PW2_97/PW2_100 ليست مرتفعة جدًا، لا في مسألة الذنب، ولا في ما يتعلّق بالتّبعات القانونية [صدور الحكم].

1. وُجّه الاتهام إلى المدعى عليه أنور رسلان لكونه رئيس التحقيقات في الفرع 251 في الفترة بين 9 نيسان/أبريل، 2011 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر، 2012. إنّ موقفه الحرج [تجاه الحكومة السورية] لا يؤثّر في هذا الاتهام ولا يتيح التوصل إلى استنتاجات حول نشاطاته في إطار أنّه لم يقيّم نشاطاته بدقة في الفرع 251 بداية في 2011 ولم يعارض التعذيب هناك. إنّ النّية أو الدوافع الأساسية لا تلعب دورًا هنا [...] إنّ الأدلة حتى الآن، بالإضافة إلى إفادات المدعى عليه نفسه، تشير إلى تحمله التبعات القانونية بسبب منصبه الرفيع والوضع العام في سوريا. وكان يعي الأسباب للأحداث التي تحصل في سوريا في ذلك الوقت لأنّ الوضع العام كان يتجلى مسبقًا عندما كان لا يزال حافظ الأسد في السلطة. وتشير الصورة العامّة بمجملها إلى أنّ أنور أغفل شكوكه وأعطى الأولوية لعمله في الفرع 251 وغايات هذا العمل. وينطبق الأمر نفسه على ما يتعلق بخططه للهروب. حيث يمكن للمرء أن يعرف ببساطة أنّ هروبه كان متوقعًا، إلّا أنّه لا يمكن الجزم بقول ما إن كانت هناك فرصة فعلية للانشقاق أم لا.

2. إن إطلاق سراح معتقلين معيّنين لا يشير إلى استعدادٍ من جانب أنور لمعارضة النظام. [...] ولهذا، فمن الممكن أنّ أنور باشر بالإفراج عن معتقلين بسبب العلاقة الشخصية التي تربطه بـPW2_97/PW2_100 أو لأنّ الإفراج عن معتقلين كان مجدولًا على أيّ حال بما أنّ هدف الاعتقال قد تحقّق. وفي هذا الصدد، لاحظت المحكمة أنّ الهدف من الاعتقالات اشتمل على الحصول على معلومات، وإخافة السكان، وترويع الخصوم. كان يطلق سراح المعتقلين أحيانًا بعد تحقيق واحد من هذه الشروط. ولوحظ أيضًا أنّ أنور كان عليه الحصول على موافقة من توفيق يونس لإطلاق سراح المعتقلين ولم يكن يفعل ذلك من تلقاء نفسه. ويبدو أن الإفراج المبكّر عن [حُجبت المعلومات] كان من باب إسداء معروف وليس من باب الإيثار. وزيادة على ذلك، فإنّه من غير الواضح كيف كان بإمكانه معرفة الأسباب الحقيقية لحالات الإفراج ودوافع أنور نفسها والأعمال الداخلية في الفرع. إنّ هذه الادعاءات مبنيّة إلى حد ما على افتراضات ولا تؤثر على عمل أنور في الفرع 251 ومعاملة المعتقلين الآخرين في هذا الفرع. ويقتصر طلب الدفاع أيضًا على ادعاءات تعذّر على PW2_97/PW2_100 الوصول إليها: الظروف التي كان رئيس الفرع 251 بموجبها متورطًا في قضايا اعتقال. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسمع PW2_97/PW2_100 عن التغيير في الصلاحيات في الفرع إلا من أنور رسلان نفسه. ويكاد يكون من غير الممكن تقييم صحة هذه الادعاءات.

ب. إنّ الجهود المبذولة للتحري عن مكان وجود PW2_97/PW2_100 واستدعاءه كبيرة جدًا بينما فرص نجاح هذه الجهود ستكون على الأرجح قليلة. بما أنّ PW2_97/PW2_100 يعيش في [حُجبت المعلومات]، فإنّه يمكن استدعاءه فقط عن طريق طلب مساعدة قانونية. وفي حين يمكن للقضاة بالفعل التواصل مع الشاهد عبر الهاتف للتحري عن عنوانه وسؤاله عن استعداده العام ليمثّل كشاهد، ما زال يتعين على مذكرة استدعائه أن تتبع طريقًا رسميًا عن طريق طلب مساعدة قانونية، هذا إن كان PW2_97/PW2_100 على استعدادٍ للشهادة أصلًا.

يملك القضاة معلومات من وزارة العدل في ولاية راينلاند بفالتس تشير إلى أنّ طلبات المساعدة القانونية مع هذه الدولة صعبة عمومًا وتحتاج إلى وقت طويل. حيث ظلّ طلب من 2017 دون إجابة حتى هذا اليوم، في حين لم تتم الإجابة على طلب إحالة لملف قضية مؤرخ في 2015 إلا بعد سنة. وتم سحب طلب آخر من 2011 بعد ستة أشهر لأنّه لم يعد من المجدي النظر فيه في الإجراءات ذات الصلة.

لا توجد اتفاقية تنظم شهادات الصوت والصورة بين ألمانيا وهذه الدولة. وأخبرت السفارة الألمانية في [حُجبت المعلومات] القضاة أنّ طلبات المساعدة القانونية مع هذه الدولة صعبة عمومًا، بالأخص في ما يتعلق بتسليم طلبات الاستدعاء. وفقًا لتجربتهم، فإنّ أسرع طلبات استغرقت بين أربعة إلى ستة أشهر، إلّا أنّه يجب على

المرء أن يحسب عادة سنة واحدة على الأقل أو أكثر من ذلك، وتبقى الإجابة غير مضمونة. تعتبر طلبات المساعدة القانونية صعبة تحديدًا عندما تتعلّق بقضايا سياسية حرجة أو ذات خلفية مخابراتية بسبب حق الرفض لأجهزة المخابرات في [حُجبت المعلومات] والتي يمكنها أن تصد الطلب كليًا. ينبغي أن يمنح القضاة سنة لاستدعاء PW2_97/PW2_100. وإن إقناعه بالشهادة في المحكمة سيتطلّب وقتًا أطول، بينما يظلّ نجاح طلب الاستدعاء مشكوكًا فيه. وفي نفس الوقت، سيتم الانتهاء من أخذ الأدلة في هذه المحاكمة على الأرجح في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2021.

ج. *عند وزن الأمور عمومًا، فإنّ استدعاء PW2_97/PW2_100 ليس مطلوبًا في إطار واجب المحكمة لإثبات الحقيقة نظرًا للنجاح المشكوك فيه لطلب المساعدة القانونية المشروط الذي سيكون على الأغلب غير ناجح. كما أنّ استدعاء PW2_97/PW2_100 ومثوله للشهادة سيؤدي إلى تأخير كبير في المحاكمة، في حين أنّ ذلك لن يقدّم رؤى جديدة. لذلك، فإن الاستدعاء ليس مطلوبًا.*

3) *إنّ محاولة الاستجواب بالصوت والصورة غير مطلوبة لأنّ نجاحها المتوقع هو نفس النجاح المتوقع بالنسبة للاستدعاء العام المفصل أعلاه. كما أنّه مشكوك في ما إذا كانت سلطات [حُجبت المعلومات] لديها ما يلزم من القدرات التنظيمية والموظفين لإجراء شهادة من هذا النوع. وهذا من شأنه أيضًا أن يقلل من القيمة الإثباتية لشهادة PW2_97/PW2_100.*

رفض طلب الدفاع لاستدعاء [حُجبت المعلومات] [PW3_97] كشاهد

1) *يُزعم أنّ PW3_97 يقيم في [حُجبت المعلومات] ويُفترض أن يشهد أنّه كان معتقلًا في الخطيب لأربعة أيام في وقت غير محدد. أثناء فترة اعتقاله، زُعم أنّ أنور قام بمعاملة PW3_97 بشكل جيد وبيّسر إطلاق سراحه. إضافة إلى ذلك، يُفترض أن PW3_97 يعرف أنّ أنور سأل موظفين آخرين في الفرع لماذا ظلّوا يعتقلون مدنيين أبرياء. يُفترض أن تثبت شهادة PW3_97 أنّ أنور لم يكن يتمتع بصلاحيات صنع القرار ولم تكن لديه صلاحيات تنظيمية في الفرع وأنّه في المقابل حاول مساعدة المعتقلين. يفترض أنّ PW3_97 يعرف أنّ والدَي P31 قد أحضرا له الطعام إلى الفرع وسُمِح لـP31 أن يتناوله في مكتب أنور. يكمن الهدف من شهادة PW3_97 في التشكيك في مصداقية P31 وأن تقنع المحكمة بأنّ الاعتداء العنيف المزعوم الذي تعرّض له P31 على يدي أنور لا يحظى بمصداقية.*

2) *يجب رفض طلب الدفاع لاستدعاء PW3_97.*

أ. *بخصوص P31، لم تكن الغاية من طلب الدفاع أخذ أدلة لأن ذلك لا يفي بالمعايير الواردة في الفقرة 244(3) القسم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني لأنّه لا يحدّد كيف يُفترض بـPW3_97 أن تكون لديه المعرفة المزعومة.*

1. *في ما يتعلّق بزعم تناول P31 الطعام الذي أحضره له والداه في مكتب أنور، فإنّه يبقى من غير الواضح تمامًا كيف عرف PW3_97 عن ذلك. ومن غير الواضح كيف كان قادرًا على معرفة ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. إنّ الطلب لا يشير إلى ما إذا كان معتقلًا في القسم في فترة متزامنة مع P31 أم لا. ومن غير المحتمل أيضًا أن يكون والدا P31 قد أخبرا PW3_97 عن ذلك.*

إنّ الأدلة التي تم أخذها حتى الآن تشير بالأحرى إلى أنّ المعتقلين كانوا بشكل رئيسي في السجن الذي في القبو وأخذوا إلى الطابق العلوي للتحقيق معهم فقط في غرف تعرّضوا فيها للتعذيب وإساءة المعاملة بشكل فردي. ولهذا، فإنّه من غير الواضح كيف حصل PW3_97 على المعرفة المزعومة ذات الصلة. ولم يشر الطلب إلا إلى أنّ PW3_97 كان يعرف P31، إلّا أنّه يظلّ غير واضح كيف تمكّن من مشاهدة المشهد المزعوم والتعرّف على P31 في مكتب في الطابق العلوي. ومن غير المحتمل أيضًا أن يكون PW3_97 قد توصّل إلى هذه الاستنتاجات بنفسه. وفي معرض شهادته في المحكمة، قدّم P31 وصفًا مفصّلًا للفرع 251 بالإضافة إلى توزيع الطعام في منطقة السجن. ولا يوجد شاهد آخر، فضلًا عمّا يُفترض منه أن يشهد عليه، أخبر المحكمة قط عن امتياز الحصول على الطعام في واحد من المكاتب في الطابق العلوي. [...]

2. يمكن أن ينطبق الشيء نفسه على منظور PW3_97 لتعليقات أنور رسلان في ما يخص اعتقال المدنيين. ويظلّ من غير الواضح كيف يُفترض أن يكون PW3_97 قد سمع ذلك التعليق خلال وصول معتقلين جُدد. حيث تشير الأدلة التي تم أخذها حتى الآن إلى أن المعتقلين الجدد وصلوا إلى الساحة بينما كان المعتقلون في سجن موجود في قبو المبنيين القريبين.

3. لهذا تبقى رؤى PW3_97 غير واضحة ولا تتطلّب مذكرة استدعاء له.

ب. في ما يتعلق بادعاء طلب الدفاع أنّ PW3_97 قادرٌ على المثول للشهادة بخصوص اعتقاله وعلاقته مع أنور رسلان، فإنّ ذلك لا صلة له بما إذا كان الطلب يعتبر طلبًا لأخذ الأدلة بموجب الفقرة 244(3) القسم 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، إذ أنّه يجب أن يقيَّم وفقًا للفقرة 244(5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. إلّا أنّه وفقًا لذلك، فإنّ القيمة الإثباتية المتوقعة لـPW3_97 منخفضة جدًا ومذكرة استدعائه غير مطلوبة. وإنّ وصف الدليل المطلوب ضعيف، ولا يفصّل ما إذا كان PW3_97 معتقلًا أثناء الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام أم لا. وإن أسباب اعتقال PW3_97 وإطلاق سراحه غير واضحة أيضًا، كما هو الحال بالنسبة لمشاركة أنور رسلان المزعومة في هذا الشأن. [...] إن 'المعاملة الحسنة' غير محدّدة أيضًا في الطلب. وعمومًا، فإنّ الطلب لا يشكّل أساسًا كافيًا لافتراض أنّ PW3_97 سيقدّم رؤى إضافيةً في ما يتعلق بمعاملة المعتقلين من قِبل أنور رسلان.

وبالرغم من أنّ مذكرات الاستدعاء للشهود الذين يعيشون في [حُجبت المعلومات] غير معقّدة نسبيًا، فإنّ القيمة الإثباتية المتوقعة لا تتناسب منطقيًا مع التأخير الذي ستتسبب فيه مذكرة الاستدعاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ مثول PW3_97 في المحكمة ليس أكيدًا.

ج. يُرفض الطلب أيضًا نظرًا إلى الادعاءات الإثباتية الأخرى بموجب الفقرة 244(5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. وبالنسبة إلى هذه الادعاءات الأخرى، فإنّ الطلب لا يقدّم أيّ مصادر حول معرفة PW3_97 المزعومة والتي تبدو غير محتملة أيضًا. لهذا، فإنّه لا توجد حاجة إلى إجراء تقييمات إضافية.

<u>رفض طلب الدفاع لاستدعاء أحمد الجربا [PW1_97] كشاهد</u>

1) لا يشير طلب الدفاع إلى عنوان PW1_97، إلّا أنّ رقم الهاتف الذي أعطِي للقضاة يظهر رمز دولة [حُجبت المعلومات]، وهي الدولة التي أشير إليها أيضًا في الطلب. كما أشار الطلب إلى أنّ PW1_97 كان مستعدًا لتقديم إفادته عبر الهاتف. يُفترض أنّ PW1_97 يعرف أنّ أنور رسلان كان يعمل في الفرع 285 في الفترة ما بين 1996 إلى 1998، في الوقت الذي كان فيه حافظ الأسد لا يزال في السلطة. يُفترض على PW1_97 أن يشهد أيضًا أنّ أنور رسلان قد عامل شقيق PW1_97 معاملة حسنة أثناء فترة اعتقاله. يُزعم كذلك أنّ PW1_97 علم من شقيقه أنّ أنور رسلان كان الشخص الذي يسّر إطلاق سراحهما في ذلك الوقت، بحجة أنّه لم يكن هناك دليل ضدهما. ويُفترض أن يشهد PW1_97 أيضًا بخصوص نشاطات أنور لصالح الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بين حزيران/يونيو 2013 إلى حزيران/يونيو 2014، وأنّ أنور كان يقف إلى جانب المعارضة، ويعارض النظام، ويعمل مع المعارضة. ويسرد طلب الدفاع قائمة تتضمن عددًا من نشاطات أنور المزعومة لصالح المعارضة: توزيع جوازات السفر، وضع قوائم سوداء وبيضاء، وكشف النشاطات التي يقوم بها صحفيون معينون.
2) تُرك المجال مفتوحًا لما إذا كان الطلب هو طلبًا لأخذ أدلة أم طلبًا للتّحري عن أدلة. حيث كان هناك تأييد لصالح الاستنتاج الأخير بحقيقة أنّ الطلب لا يبيّن مكان إقامة PW1_97 وأنّ عنوانه غير معروف ويجب التحري عنه بادئ الأمر. ومن غير الواضح أيضًا ما إذا كان PW1_97 مستعدًا للمثول للشهادة أصلًا.

حتى لو اعتبر المرء الطلب طلبًا ملائمًا بموجب الفقرة 244(2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، فسيظلّ مرفوضًا بموجب الفقرة 244(5) القسم 2 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني الذي ينص على أنّه يمكن رفض مذكرات استدعاء الشهود الذين يعيشون خارج البلد في حال وجدت المحكمة بعد دراسة مستفيضة أن شهادة الشاهد غير ضرورية لإثبات الحقيقة.

أ. *إنّ القيمة المتوقعة لشهادة PW1_97 في ما يخص مسألة الإدانة في هذه المحاكمة منخفضة. وبخصوص مسألة التّبعات القانونية [الأحكام] فإن القيمة المتوقعة لشهادة PW1_97 غير مرتفعة.*

1. *إنّ الطلب ليس له صلة بخصوص الإفراج عن PW1_97 ومعاملته من قِبل أنور رسلان بما أنّ هذا حصل قبل 11 إلى 13 سنة من الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام، وفي فرع مختلف، وضمن إطار عمل سياسي مختلف خلال حقبة حافظ الأسد، وقبل احتدام الثورة والإجراءات القمعية. ومن غير الواضح أيضًا إن جرت المعاملة وفقًا للواجب الرسمي لأنّه من المعروف أن شخصيات هامة مثل PW1_97 تلقّوا أحيانًا معاملة مختلفة أثناء فترة اعتقالهم ولم يتعرّضوا لنفس العنف الذي تعرّض له معتقلون آخرون.*
2. *ينطبق الأمر ذاته بالنسبة لنشاطات أنور رسلان لصالح المعارضة. إنّ القضاة على دراية بحقيقة أنّ أنور رسلان كان ناشطًا مع المعارضة في 2013 و2014، ذُكر هذا مسبقًا في المحكمة. وبالنسبة للنشاطات الدقيقة كما يُدّعى في الطلب، فإنّ الجهود لاستدعاء PW1_97 غير مبرّرة لأنّ هذه الادعاءات لا تقدّم رؤى ذات قيمة كبيرة تحديدًا. على سبيل المثال، فإنّه من غير المعروف ما هو التأثير الدقيق الذي أحدثته القوائم المذكورة أعلاه فعليًا. ويدرك القضاة أنّ PW1_97 يمكن أن يكون قادرًا على توفير معلومات مفصّلة أكثر بخصوص نشاطات أنور رسلان لصالح المعارضة، إلّا أنّ هذا حصل بعد الأفعال التي اتهم فيها ولهذا فإنّ لها أثرًا محدودًا في هذه المحاكمة. كما أن استعداد PW1_97 للمثول للشهادة مشكوك فيه أيضًا.*

ب. *إنّ طلب الدفاع سيحتاج إلى مذكرة استدعاء رسمية لـ PW1_97 في [حُجبت المعلومات] عن طريق طلب مساعدة قانونية يجب إصداره عبر قنوات دبلوماسية. وفي حين أنّ القضاة يمكنهم حتمًا التواصل مع الشاهد عبر الهاتف للتّحري عن عنوانه ولسؤاله عن استعداده العام ليمثُل للشهادة، فسيظلّ طلب استدعائه مطلوبًا من خلال قنوات رسمية عبر طلب مساعدة قانونية، إن كان PW1_97 مستعدًا للمثول للشهادة أصلًا. حيث سيشكل الاستجواب غير الرسمي لـ PW1_97 خرقًا لسيادة [حُجبت المعلومات].*

إنّ القضاة لديهم معلومات من وزارة العدل في ولاية راينلاند بفالتس تفيد أنّ طلبات المساعدة القانونية مع هذه الدولة تعتبر صعبة عمومًا وتحتاج إلى وقت طويل. حيث *ظلّ طلب من 2017 دون إجابة حتى هذا اليوم، في حين لم تتم الإجابة على طلب إحالة لملف قضية مؤرخ في 2015 إلا بعد سنة. وتم سحب طلب آخر من 2011 بعد ستة أشهر لأنّه لم يعد من المجدي النظر فيه في الإجراءات ذات الصلة. ولا توجد اتفاقية تنظم الإدلاء بالشهادات بالصوت والصورة بين ألمانيا وهذه الدولة. وأخبرت السفارة الألمانية في [حُجبت المعلومات] القضاة أنّ طلبات المساعدة القانونية مع هذه الدولة صعبة عمومًا، بالأخص في ما يتعلق بتسليم طلبات الاستدعاء. ووفقًا لتجربتهم، فإنّ أسرع طلبات استغرقت بين أربعة إلى ستة أشهر، إلّا أنّه يجب على المرء أن يحسب عادة سنة واحدة على الأقل أو أكثر من ذلك، وتبقى الإجابة غير مضمونة. وتُعتبر طلبات المساعدة القانونية صعبة تحديدًا عندما تتعلّق بقضايا سياسية حرجة أو ذات خلفية مخابراتية بسبب حق الرفض لأجهزة المخابرات في [حُجبت المعلومات] والتي يمكنها أن تصد الطلب كليًا. وينبغي أن يمنح القضاة سنة لاستدعاء* PW1_97. *وإن إقناعه بالشهادة في المحكمة سيتطلّب وقتًا أطول، بينما يظلّ نجاح طلب الاستدعاء مشكوكًا فيه. وفي نفس الوقت، سيتم الانتهاء من أخذ الأدلة في هذه المحاكمة على الأرجح في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2021.*

ج. بالنظر إلى جميع الجوانب، فإنّ استدعاء PW1_97 ليس مطلوبًا لإثبات الحقيقة. إنّ نجاح مذكرات الاستدعاء واستعداد PW1_97 للشهادة يبقى موضع شك. وبالأخذ بعين الاعتبار أن ذلك سوف يؤخر الإجراءات ولن يضيف رؤىً جديدة، فإنّ الطلب لاستدعاء PW1_97 يجب أن يتم رفضه.

3) وإن محاولة جعل PW1_97 يدلي بشهادته عبر استجواب بالصوت والصورة ليست مطلوبة لنفس الأسباب. ومن غير المؤكد إن كانت السلطات [حُجبت المعلومات] لديها القدرات التنظيمية المطلوبة والموظفون لإجراء شهادة كهذه. وبالتالي فإن ذلك يخفض القيمة الإثباتية لشهادة PW1_97.

وضّحت رئيسة الجلسة القاضي كيربر أنّ طلبًا آخر من قِبل الدفاع لأخذ تقرير خبير إضافي كان قيد الانتظار وسيتم الحُكم فيه قريبًا.

رُفِعت الجلسة في الساعة 11:03 صباحًا.

ستُستأنف المحاكمة يوم 1 كانون الأول/ديسمبر، 2021 في الساعة 9:30 صباحًا.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 54 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 1 و2 كانون الأول/ديسمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

ملخص/ أبرز النقاط[1]:

اليوم المائة وخمسة – 1 كانون الأول/ديسمبر، 2021

أدلى P58، وهو سوري يبلغ من العمر 33 عامًا، بشهادته حول اعتقاله في الفرع 251 وحول تعاطف أنور مع المعارضة السورية، ومعاملة أنور الحسنة لـ P31. وقد سبق للمحكمة أن رفضت طلب الدفاع للاستماع إلى P58 كشاهد، بحجة أنه لن يضيف معلومات ذات صلة. وسافر P58 إلى كوبلنتس بمبادرة منه وسُمح له بالإدلاء بشهادته في المحكمة. حيث لم يتمكن من الإجابة على الأسئلة من قبل أطراف القضية وقدّم شهادة غير متّسقة وغير مفصّلة.

ثم أغلق القضاة فترة أخذ الأدلة في محاكمة أنور رسلان وأعلنوا أن البيانات الختامية لجميع الأطراف ستأتي تباعًا.

اليوم المائة وستّة – 2 كانون الأول/ديسمبر، 2021

قدم المدّعيان العامان بياناتهما الختامية، وطالبا بالسجن مدى الحياة لأنور رسلان، وقالا إن المحكمة يجب أن تدين أنور بذنب التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ممثلةً بأربعة آلاف حالة تعذيب و30 حالة قتل وعنف جنسي. كما ذكر المدّعيان العامان أنه بما أن أنور كان متواطئًا في ارتكاب العديد من الجرائم الأساسية ضد الإنسانية، وفي حالات متعددة منها، فإنه قد أظهر جسامة الجُرم على نحو خاص. ويترتب على ذلك أن عقوبته بالسجن مدى الحياة لا يمكن وقف تنفيذها بإفراج مشروط بعد خمسة عشر عامًا. وأشار المدّعيان العامان كذلك إلى أهمية الدعم النفسي الاجتماعي لجميع الشهود الناجين ومسؤولية ألمانيا التاريخية عن محاكمة الجرائم الدولية الأساسية بموجب الولاية القضائية العالمية.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود، أو القضاة، أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصد من هذا التقرير أن يكن محضرا لجلسات المحاكمة، وإنما هو مجرد ملخص غير رسمي للمرافعات. وحُجبت أسماء الشهود.

اليوم المائة وخمسة – 1 كانون الأول/ديسمبر، 2021

بدأت الجلسة في تمام الساعة 9:35 صباحا بحضور ثلاثة أشخاص، وثلاثة ممثلين من الصحافة. سجل مصوران مقاطع فيديو، والتقطا صورًا فوتوغرافية قبيل بدء الجلسة. كان الشاهد في منصة الحضور. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. كان شارمر الوحيد الحاضر من بين محامي المدّعين، وانضم المحامي محمد متأخرًا بواقع 20 دقيقة. والتحق كل من محامي المدعين د.أوميشين وشولتس بالجلسة أثناء إحدى فترات الاستراحة.

أمور إدارية

قالت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إن الشاهد الذي استدعاه محامي الدفاع فراتسكي موجود في المحكمة، ولكن، سوف يتلو القضاة أولًا قرارات بشأن طلبات سابقة تقدم الدفاع بها.

[ما يلي هو إعادة تمثيل لقرارات القضاة بناء على ما تمكّن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة].

قرارات القضاة بخصوص طلب الدفاع استدعاء جيرهارد كونراد بصفته خبيرًا

I) *وفقًا لما ورد في طلب الدفاع، من المفترض أن يقوم الخبير المُقترح جيرهارد كونراد بالإدلاء بشهادته حول مسألة هياكل السلطة في أجهزة الاستخبارات السورية، وفرع الخطيب، ودور حافظ مخلوف بصفته رئيسًا للقسم 40، والعلاقة بين ضباط أجهزة الاستخبارات السُنّة والعلويين. كما يفيد طلب الدفاع أن جيرهارد كونراد هو ضابط رفيع في جهاز الاستخبارات الخارجية الألماني، أي وكالة الاستخبارات الألمانية، وأن الشهادة التي أدلت بها الخبيرة لاورا تورمان لم تكن كافية فيما يتعلق بهياكل السلطة. ويفيد الطلب أن أنور لم يتمتع بأي صلاحيات لصنع القرار كحقيقة استدلالية مزعومة. وعوضًا عن ذلك، كان حافظ مخلوف مسؤولًا عن القسم، فيما لم يتمتّع أنور بأي صلاحيات لإصدار أوامر استخدام التعذيب، أو عصيان الأوامر الصادرة في هذا الخصوص عن ضبّاط أجهزة الاستخبارات العلويين. ويصف الطلب محاولة أنور مساعدة المعتقلين كلما استطاع ذلك. يهدف طلب الدفاع إلى بيان أنه لا يمكن أن تُعزى إلى أنور أفعال سوء المعاملة المُرتكبة في فرع الخطيب.*

II) *يرى القضاة أن طلب الدفاع ليس إلاّ مجرّد اقتراح بتقديم البيانات، ولا يعتبر أصوليًا لأغراض قبول البيانات بموجب أحكام الفقرة 3 من المادة 244 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. ولا يقدّم طلب الدفاع أي حقائق ملموسة يُفترَض بالخبير المُقترَح أن يقيّمها. يقتصر الطلب على وصف الأحوال العامة في أجهزة المخابرات، وهو ما يُفترَض أن يكون موضوع شهادة الخبير. وبالتالي، لا يُطابق الطلب المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 244 من الفصل الأول من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. كما شكك القضاة بمدى دقة ما ورد في الطلب من وصف دور أنور في هياكل السلطة العامة. كما أنه من غير الواضح ما يمكن للخبير أن يضيفه من معلومات جديدة بالنسبة لوضع أنور. ومن المشكوك به أن تتوفر لدى الخبير معرفة ذات صلة بأوضاع ضابط مخابرات واحد على وجه التحديد. تم رسم ملامح العلاقة التي تجمع أنور بحافظ مخلوف تحديدًا، وهو ما أكّد عليه شهود سابقون. يتشعب نظام أجهزة المخابرات السورية إلى كثير من الفروع، ما يثير التساؤل حول مدى معرفة الخبير بالتفاصيل الداخلية لأحد الفروع دون غيره في مرحلة ما.*

عمل الخبير المُقترح جيرهارد كونراد لدى مكتب وكالة المخابرات الألمانية في دمشق من العام 1998 إلى 2002، ويتحدّث العربية، وعمل في القدس في مجال القضايا الاستخباراتية الدولية. ومع ذلك، فمن غير الواضح كيف للخبير أن يدلي بشهادته حول ما قام به جهاز مخابرات آخر من أعمال داخلية في العام 2011، كما أنه من غير الواضح كيف يمكن لأيّ خبيرٍ آخر أن تتوفر لديه معرفة مفصّلة من هذا القبيل. قد تكون الحقائق الاستدلاليّة المزعومة الواردة في طلب الدفاع كافيةً لو كان من الممكن أن تقود شهادة الخبير إلى الوصول إلى استنتاجات ذات صلة. ولكن، تظلّ ماهيّة الادّعاءات التي يُفترَض بالخبير أن يساندها غير واضحة.

لذلك، لا يرى القضاة ضرورةً في استدعاء جيرهارد كونراد بصفته خبيرًا، والاستماع لشهادته، وذلك وفقًا لالتزام المحكمة في إقامة الحقيقة.

III) *ويجب ردّ طلب الدفاع وفقًا لأحكام الفقرة 4 من المادة 244 من الفصل الأول من قانون الإجراءات الجنائيّة الألمانيّ، إذا عُدّ طلبًا من أجل تقديم بيانات. وعلى الرغم من أن الحقائق والظروف الواردة في الطلب غير معروفة عمومًا، تتوفر لدى القضاة المعرفة اللازمة في هذا السياق. يعرف القضاة معلومات عن هياكل السلطة، والموقع الذي شغله أنور، وطبيعة السُلطة التي بيده، وذلك من خلال الخبراء والوثائق التي عُرضَت في المحكمة. ثمّة هياكل سلطة شبيهة بالهياكل القبليّة تتربع على رأس الحكومة السوريّة، والأجهزة ذات الصلة، وأجهزة المخابرات، الأمر الذي أكّدته الخبيرة لاورا تورمان ، وتقرير الخبراء المُعدّ من وكالة المخابرات الألمانية حول أجهزة المخابرات السورية ، والخبراء البُنّي ، ومازن درويش ، وكريستوف رويتر .*

قام الشهود P10 وP21 و P54 واللبواني ورياض سيف (P13) بإعطاء المحكمة معلومات داخليّة عن هيكل السلطة في أجهزة المخابرات السورية في عامي 2011 و2012، والهياكل الاجتماعية وتراتبيتها الهرمية، ونفوذ عائلة الأسد، وتأثير الطوائف على السّلطة، والتبعات التي قد تتعرض لها طوائف بعينها. واستمعت المحكمة للشهود آنفي الذكر بشأن علاقة أنور وحافظ مخلوف. وعلاوةً على ذلك، أدلى معتقلون سابقون شاهدوا أنور مباشرة في الفرع بشهاداتهم حول منصبه ودوره. وقدّم إياد الغريب أيضًا وصفًا شاملًا للفرع 40. كما أخبر أشخاص مقربون من أنور المحكمةَ عن طبيعة منصب أنور ودوره في

أجهزة المخابرات، والفرع المذكور. وعليه، فبإمكان القضاة أن يحددوا بأنفسهم إذا كان نطاق تصرف أنور مقيّدًا، ومدى محدوديته من عدمها. ولا تتوفر لدى أي خبير معرفة أفضل في هذا الشأن، أو معلومات أكثر تفصيلًا.

قالت القاضي كيربر إن لدى الدفاع شاهدًا آخر، ولكن، يستدعي الأمر تقديم طلب بهذا الخصوص كي تتمكن المحكمة من الاستماع إلى الشاهد. قال محامي الدفاع فراتسكي إن الدفاع يحيل عناية المحكمة إلى طلبه المقدّم بتاريخ 13 تشرين الأوّل/أكتوبر، 2021 (PW3_97)، وأضاف محامي الدفاع بوكر أن الدفاع لن يشير إلى الفقرة 2 من ذلك الطلب، بل إلى حقيقة وجود الشاهد في المحكمة حاليًّا.

شهادة P58

تُلِيَت على P58 حقوقه وواجباته كشاهد. وذكر اسمه، وأخبر المحكمة أنه يبلغ 33 عامًا من العمر، ويعمل صحفيًا. ويقيم P58 حاليًّا في [حُجِب اسم المكان]. ونفى وجود صلة قرابة تربطه بالمتّهم عن طريق المصاهرةٍ أو النسب.

استجواب من قبل القاضي كيربر

طلبت القاضي كيربر رئيسة المحكمة من P58 بادئ الأمر أن يزوّدها ببطاقة هويّته أو أي أوراق ثبوتية أخرى كي تتثبت المحكمة من هويّته، فقال P58 إنه ترك وثائقه في الطابق السفلي عند بوابة الأمن. أخبرت القاضي كيربر P58 بأن يُحضر أوراقه.

وفي أثناء توقّف الجلسة للاستراحة، اشتكى محامي الدفاع بوكر إلى القضاة من المعاملة الوقحة التي لقيها موكلّه أنور من حرّاس المحكمة الذين كادوا أن يسحبوه عنوة إلى قاعة المحكمة، وطلب من القضاة أن يتحدثوا مع الحرّاس في هذا الشأن، وأن يلفتوا انتباههم إلى أنهم قد عاملوا أنور بطريقة جيدة طوال العام ونصف العام الماضيين، وإلى أنه أحسن التصرّف معهم دائمًا، فأوضحت القاضي كيربر أنه تم تعيين حارس جديد للمحكمة، وأنها ستتحدّث إليه بهذا الخصوص.

عاد P58 إلى قاعة المحكمة، وسلّم القضاة ورقةً. سألت القاضي كيربر P58 عمّا إذا كانت تلك الورقة هي الوسيلة الوحيدة لإثبات هويته، فأوضح P58 أنه قد أضاع محفظته وكل ما فيها من بطاقات الهوية، وأن هذه الورقة هي الوسيلة الوحيدة لإثبات هويته إلى أن يستلم بطاقاته الجديدة.

لخصّت القاضي كيربر رئيسة المحكمة الوثيقة المكتوبة باللغة الفرنسية، وسألت P58 عن سبب إفادة الوثيقة بأن دائرة [حُجِب اسم الدائرة] قد أكدت أنه أضاع محفظته، بزعم أن P58 يقيم حاليًّا في [حُجِب اسم المكان]، فأوضح P58 إن تلك الدائرة هي المسؤولة عن شؤونه، حيث كان من الشائع في [حُجِب اسم المكان] أن يكون هناك شخص مسؤول عن أمور اللاجئين السياسيين.

سألت كيربر P58 عمّن كان يتحدث، وعن المكان الذي يشير إليه، وعمّا ذكره، فقال P58 إنه درس في [حُجِب اسم المكان]، ويعيش الآن في [حُجِب اسم المكان]. وطلب الحصول على الأوراق ذات الصلة في [حُجِب المكان].

قالت كيربر إنها فهمت الآن ما يقصده P58، وإنه ليس لديها شكّ في هويته. وأضاف محامي الدفاع بوكر أن [حُجِب الاسم] موجود بجانب [حُجِب الاسم] على أيّة حال.

طلبت القاضي كيربر من أحد مترجمي المحكمة الشفويين (وهو مترجم محلّف إلى اللغة الفرنسية) أن يترجم نص وثيقة P58. وبحسب المترجم الشفوي، تفيد الوثيقة أن P58 أضاع بطاقة هويّته بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر، 2021، وإنّها قيد التجديد حاليًّا. وتحمل الوثيقة ختم السلطة المسؤولة عن البالغين في [حُجِب اسم المكان].

أوضحت القاضي كيربر لـP58 أنه قد تناهى إلى علم المحكمة تعرّضه للاعتقال ذات مرّة في الفرع 251، وسألته عن مدى صحّة ذلك، وعمّا بوسعه أن يخبر المحكمة عنه في هذا الشأن، فقال P58 إنه اعتُقل خمس مرّات قبل الثورة، وكان عضوًا في رابطة الصحفيين والناشرين التابعة للدولة. وعمل P58 مع أحد أبناء عمومته الذي شغل منصبًا رفيعًا في الدولة السورية، وكان P58 نفسه موظفًا في [حُجِب اسم المكان]. وقال P58 إن [حُجِب الاسم] هو أحد أصدقاء P31، وإنه هو صديق P31 أيضًا، وزاره في [حُجِب اسم المكان]. وبحسب P58، عمل موظّفًا لدى الدولة السوريّة قبل الثورة، مبيّنًا أنه لم يكن في صفوف المعارضة، وإنه قد عمل صحفيًّا، وتولّى إعداد البرامج الوثائقيّة، وتقارير الخبراء منذ العام 2017. ولم يواجه أي مشكلات أبدًا مع الشرطة أو أجهزة المخابرات في سوريا. وقال P58 إن "هناك نظامًا دكتاتوريًّا في سوريا من دون شكّ"، ولكنّه ينحدر من عائلة لطالما عملت مع الدولة.

وقام P58 بزيارة P31 بتاريخ [حُجِب اليوم] كانون الثاني/يناير، 2011. والتقوا في منزل P31، وكان P58 حاضرًا برفقة مجموعة مكوّنة من خمسة صحفيين. وقال P58 إنه قد همّ بعد ذلك بمرافقة P31 إلى إحدى المظاهرات لأنه كان قلقًا على سلامته. وتوجها سويّة إلى أحد المقاهي حيث التقيا فيه بأشخاص آخرين. وتوجهوا إلى مقهى [حُجِب اسمه] في دمشق الكائن على مقربة من مجلس الشعب السوريّ، وأوضح P58 أنه لم يكن يعرف أي شخص في المعارضة في حينه باستثناء P31، وبلغ عددهم 30 شخصًا بادئ الأمر، قبل أن ينخفض عدد الحاضرين منهم إلى 15 شخصًا. وبحسب P58، كانت تلك هي المرة الأولى التي يجد نفسه بموقف من ذلك القبيل. كانت القوات الأمنية منتشرة في كل مكان، وصدرت تعليمات صارمة بمنع أي شخص من الاحتجاجات أو الوقوف دقيقة صمت أمام مبنى مجلس الشعب. وبالتالي، قرر "الشباب" التوجه إلى مبنى شركة الاتصالات السورية كخيار بديل. وأضاف

P58 إن الشركة كانت مملوكة لأحد أقارب بشار الأسد [رامي مخلوف]. ومع ذلك، داهمت قوات الأمن المقهى، وطلبت من الجميع إبراز بطاقات الهوية. بقي المتظاهرون على مقربة من مبنى شركة الاتصالات السورية مدّة خمس دقائق تقريبًا قبل أن يتفرقوا ويذهب كل منهم في طريقه. وقال P58 إن إحدى دوريات الشرطة استوقفته بالقرب من سينما [حُجِب الاسم] برفقة صديقة P31 [حُجِب اسمها] التي تعمل فنانة. لم تُصَب صديقة P31 بأي أذى جسديّ، ولكنها شعرت [بالتوتر]، فشرعت بالبكاء. وبحسب P58، كان "الشباب" [الذين أوقفوه] على تواصل مع العقيد أنور، وبانتظار أوامره، ثم عثروا على بطاقة لـP58 تفيد بأنه عضو في رابطة الصحفيين، فبدأوا بضربه، ولم يتوقفوا عن ضربه إلا بعد أن وصل "السيد العقيد". ثم ألقوا "بنا" في سيارات حكومية من طراز فولكس فاجن حيث تعيّن على P58 وصديقة P31 أن ينتظرا ساعة. وأخبر P58 المحكمة أن "أولئك الأشخاص كانوا على تواصل مع آخرين"، وأنه أُجريَ الكثير من المكالمات الهاتفية في تلك الساعة التي انتظرها هو وصديقة P31 في السيارة. وسمع P58 شخصًا ما يقول "سيدي" أثناء المكالمة الأخيرة، واتّصل به شخص آخر بعد ذلك، وقال له إنه تكلّم مع أنور. وافترض P58 أنهم أعطوا أوامر بالتوقف عن الضرب، ولكن تعيّن عليه أن ينتظر في السيارة ساعة. تم اقتيادهما إلى فرع لأمن [الدولة] الجنائي في دمشق، حيث مكثا فيه من الساعة السابعة مساءً وحتّى الساعة العاشرة مساءً [داوم P58 على استخدام مفردة "Strafsicherheit" الألمانية ومعناها الأمن الجنائي]. وقال P58 إنه تعيّن عليه أن ينتظر في إحدى الزنازين ساعة قبل أن يتم اقتياده إلى أحد الضباط برتبة نقيب في "الأمن الجنائي". وتعيّن على P58 أن ينتظر ساعتين إضافيتين في مكتب النقيب. تلقّى النقيب اتّصالًا، و"قُدمّت لنا القهوة، واعتذر النقيب قائلًا: "حسنًا، أنت تعرف كيف هي الأوضاع هذه الأيام".

أخبر P58 المحكمة أنه ملّمٌ جدًّا بالتراتبية الهرمية في النظام السوري. ولم تُظهر أجهزة المخابرات سلوكًا عدائيا مبالغا فيه أثناء المظاهرة [التي اعتقل P58 فيها]، إذ أرادوا أن يجمعوا المعلومات فقط. كما قال P58 إن صحفيين آخرين جُلبوا [إلى الفرع] في تمام الساعة العاشرة مساءً، وكان بينهم أحد مراسلي التلفزيون، و[حُجِب الاسم]، والصحفيّ [حُجِب الاسم] من صحيفة الجزيرة في دمشق، وP31. وأمر أنور بالإفراج عنهم، وهو ما اتّضح لـP58 لاحقًا. وقال P58 إنه عرف ذلك لاحقًا عندما اعتقل [حُجِب الاسم]، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يسمع فيها باسم أنور. ومضى P58 في حديثه واصفًا أنه هو وP31 ذهبا إلى [حُجِب اسم المكان] في اليوم التالي [عقب الإفراج عنهما]. وخشيَ P31 أن تعترض نقاط التفتيش طريقهما، وعندما وصلا، توجّه P58 بدايةً إلى مكتبه حيث وجد عليه كتابًا رسميًّا، اتّضح أنه إشعار بإنهاء عقد عمله. وقال P58 إن حياته انقلبت رأسًا على عقب في تلك اللحظة. إن ما سبق هو تفصيلٌ للطريقة التي سمع فيها P58 باسم أنور للمرة الأولى.

سألت القاضي كيربر P58 عمّا إذا اعتُقل في الفرع 251 مرة أخرى، أو إن كانت تلك هي المرة الوحيدة التي يُعتقل فيها، فقال P58 إنها المرة الأولى، حيث اعتقل لدى الأمن الجنائي، وليس في الفرع 251.

سألت القاضي كيربر P58 عمّا يقصده بالأمن الجنائيّ، فقال P58 إنه يقصد جهاز الشرطة المعروف "المسؤول".

خلصت كيربر إلى أن كل ما وصفه P58 للتوّ قد حصل في مركز شرطة عادي، فقال P58 "إننا" اعتقلنا من قبل الأمن الجنائي، واحتُجزنا في الشارع من الساعة الرابعة عصرًا إلى الساعة السادسة ونصف مساءً. سأل P58 عن مكان تواجدهم عندما نُقلوا، وأُخبر بأن الأشخاص هم ضباط من الأمن الجنائي.

سألت القاضي كيربر P58 عمّا إذا اعتقل في الفرع 251، فقال P58: "بالطبع"! وكانت تلك هي المرة الخامسة والأخيرة التي يعتقل فيها قبل أن يغادر سوريا. وقال P58 إنه اعتُقل في فرع فلسطين مدة 37 يومًا.

حذّرت كيربر P58 من أنه لن يُسمح له بالاستمرار بالإدلاء بشهادته على هذا النحو، وقالت إنها تتفهم انفعاله، ولكن، يتعيّن عليه أن ينتظر قيام مترجم المحكمة الشفوي بترجمة أقواله، وطلبت كيربر من P58 أن يُدلي بشهادته بقول جملة واحدة تلو الأخرى. فقال P58: "حسنًا"!

أشارت القاضي كيربر إلى أن P58 قد اعتُقل في فرع فلسطين، وأقرّ أنه قد اعتُقل في الفرع 251، وأرادت أن تعرف متى اعتُقل فيه، فاستذكر P58 أنه قد أُفرج عنه من قبل محكمة أمن الدولة بتاريخ [حُجِب اليوم] آذار/مارس، 2012، حيث كان في منزل P31 الكائن في [حُجِب اسم المكان] عندما اقتحم المسؤولون المنزل بتاريخ [حُجِب اليوم] آذار/مارس، 2012، واعتقلوا P58 وأحد أصدقائه. وتم "اقتيادنا" من هناك إلى الفرع 251 الكائن في شارع بغداد.

أرادت كيربر أن تعرف من قَصَد P58 باستخدامه أحد صور ضمير المتكلم، فسأل P58 كيربر عمّا إذا أرادت أن تعرف أسماءً، فأقرّت كيربر ذلك، فقال P58: "[حُجِب الاسم]".

سألت كيربر P58 عمّا إذا كان P31 معهم، فنفى P58 ذلك، قائلًا إن P31 لم يكن في سوريا في حينه.

أخبر المترجم الشفوي القائم على ترجمة شهادة P58 من العربية إلى الألمانية المحكمةَ أنه يواجه صعوبة في فهم P58 نظرًا لما يعانيه من صعوبات في النطق، وتعيّن عليه بالتالي أن يطرح عليه أسئلة على سبيل المتابعة.

لخصّت القاضي كيربر أن P31 لم يكن موجودًا لحظة اعتقال P58 التي وصفها لتوّه أمام المحكمة، وسألت P58 عمّا حصل بعد ذلك، وعن اقتياده إلى الفرع 251 من عدمه، فأوضح P58 أنه تم اعتقاله، ولكنه لم يتعرّض للضرب. ووصل إلى الفرع في تمام

الساعة السابعة ونصف مساءً، وقرأ لافتة كُتِب عليها "رئيس قسم التحقيق" عندما وصل إلى الفرع. وكان هناك خمسة أصدقاء، وطلاب من كلية الفنون الجميلة، وبعض من أصدقاء P31. قال P58 إن المكان كان صاخبًا جدًّا، وسأل العقيد أنور عمّا كان يحصل، وعمّا إذا جلبوا كلية الفنون الجميلة بأسرها. وبحسب P58، لم يتعرّض أحد للضرب. وقال P58 إن من الأهمية بمكان أن يخبر المحكمة أن أسوأ ما مرّ به من تجارب هي حادثة اعتقاله في جهاز المخابرات العسكرية حيث اعتقل فيه لمدة 37 يومًا، واعتقل لدى المخابرات في دير الزور...

قاطعت القاضي كيربر رئيسة المحكمة P58 مخبرةً إيّاه إنّها تريد أن تعرف متى اعتُقل في الفرع 251، ومدّة اعتقاله فيه، فقال P58 إنه يريد أن يعرض النقطة الثانية لكي يعقد مقارنةً.

خلصت كيربر إلى أن P58 اعتُقل في [حُجِب اليوم] آذار/مارس، 2012، وتمت معاملته بصورة حسنة. قاطع محامي الدفاع بوكر قائلا إن P58 لم يقل إنه عومل بصورة حسنة، فقالت كيربر إن هذا هو ما فهمته، ولذا، تودّ أن تسأل P58 عن ذلك، فنفى P58 [أنه تمت معاملته بصورة حسنة]، مضيفًا أنه هو والأصدقاء الخمس اعتُقلوا في أحد المهاجع (الزنازين الجماعية) التي تقارب مساحتها 15 مترًا مربّعًا، والتي كان فيها ما يزيد على 50 معتقلًا. واستُخدم التعذيب... [توقف P58 لوهلة]

طلبت كيربر من P58 أن يحاول أن يتذكّر ما الذي حدث لأن ذلك يعتبر هامًّا للمحكمة، فقال P58 إن [الحديث عن ذلك الموضوع] يُشعره بالتوتر.

قالت القاضي كيربر إنها ستحاول إذًا أن تخفف من وطأة الأمر على P58، بسؤاله بدايةً عن مدة اعتقاله في الفرع 251، فقال P58 إنه اعتُقل من الساعة السابعة مساء وحتى الساعة العاشرة صباحًا من صباح اليوم التالي.

سألت القاضي كيربر P58 عمّا إذا أُفرج عنه بالتالي في [حُجِب اليوم] آذار/مارس، 2012، فوصف P58 أن السجّانين اقتادوه إلى مكتب أنور في الصباح، ووجّه P58 حديثه إلى أنور بصورة مباشرة قائلًا: "لعلك لا تتذكرني لكوني بدوتُ مختلفًا آنذاك". ومع ذلك، كان أنور لطيفًا لأن P58 قال إنه يتعين عليه أن يدلي باعترافه. وقال P58 إن أنور تحدث معه، وأخبره أن ليس هناك أي أمور بحق P58 والآخرين، وأنه سيسمح لهم بالعودة إلى منازلهم. ولكن عندما غادر P58 مكتب أنور، وجد أحد ضباط الصف الذي بدا شديد الانزعاج، وجاء "خلفنا"، و"أخبرنا" أنه كان بوسعه أن "يحرقنا" لو أنه كان مكان العقيد.

أضاف P58 أن تجربة الزنزانة كانت مفاجئةً له إذا ما قورنت بتجربة اعتقاله لدى المخابرات الجوية والأمن العسكري؛ تعرض المعتقلون للضرب بكل تأكيد، ولكن، لم يتلقوا المعاملة التي تعرض لها المعتقلون في المخابرات الجوية. وقال P58 إن المعتقلين هناك [أي في الفرع] لقوا من السجانين معاملة مختلفة عن تلك في المخابرات العسكرية، حتى فيما يتعلق ببعض الحريّات. ووصف P58 أنه سُمِح للمعتقلين باستخدام دورات المياه [في الفرع 251]، بخلاف المخابرات الجوية حيث لم يُسمَح لهم باستخدام دورات المياه إلاّ بعد حصولهم على الوجبات الثلاث على التوالي. وخلُص P58 إلى أن المعاملة لم تكن لطيفة [في الفرع 251]، ولكنّها لم تكن شديدة الوحشيّة كذلك.

وبعد أن توقفوا لبرهة، سألت كيربر P58 عمّا إذا كان يعرف أي شيء عن اعتقال P31، فقال P58: "نعم بالتأكيد"، وأوضح أنه ترعرع في منزل P31، وكان مسؤولًا عن الحملة التي طالبت بالإفراج عن P31. وقال P58 إن ذلك كان سببًا من أسباب مغادرته [سوريا]. واستذكر إجراء والد P31 مكالمةً هاتفيّةً مع [طبيب] [حُجِب اسمه] عندما اعتقل P31 في الفرع 251، وكان ذلك الشخص مقربًا من النظام، وعلى تواصل مع والد P31. أخبر P58 المحكمة أنّه لا يمكن زيارة المرء إذا ما اعتقلته أجهزة المخابرات. وكان والدا P31 بحالة "هستيرية"، وكان الطبيب يعرف العقيد. قال P58 إنه علم لاحقًا من والد P31 أن ذلك [العقيد هو] العقيد أنور. وسمع والد P31 من الطبيب قوله إن أنور شخصٌ لطيفٌ. ثم سُمِح لوالدة P31 أن تزوره في فرع الخطيب. وقال P58 إنه سُمِح لوالد P31 ووالدته بزيارته في الفرع، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يحصل فيها شيء من هذا القبيل. وتمت الزيارات في مكتب العقيد أنور، وأضاف P58 إن طعام P31 المفضّل هو الكباب، لذا أحضر والداه له الكباب إلى الفرع. وهدّأ العقيد من روعهما، وشعرا بالارتياح عقب الزيارة. وعندما أُفرج عن P31، عاد إلى [حُجِب اسم المكان] حيث استقبله P58 في إحدى محطات الحافلات. وقال P58 إنه لم يشاهد آثار تعذيب جسدية أو نفسية على P31.

أرادت كيربر أن تعرف من أخبر P58 عن تلك الزيارة إلى الفرع، فقال P58 إنه كما سبق له وأن أخبر المحكمة، قد ترعرع في منزل P31، ويمكن أن يُسأل P31 عن ذلك.

أرادت كيربر أن تعرف من أخبر P58 عن تلك الزيارة إلى الفرع، فقال P58 إنه كان موجودًا هناك على الدوام، حتى عندما "تحدثوا" مع الطبيب، ويمكن أيضًا أن يُسأل P31 عن ذلك.

أرادت كيربر أن تعرف من أخبر P58 عن تلك الزيارة إلى الفرع: أي كيف عرف عن تلك الزيارة، وسألته عمّا إذا كان صحيحًا أن كان P58 حاضرًا أثناء الحديث الذي دار مع الطبيب. فقال P58 إنه كان في منزل P31 كل يوم عندما "ذهبوا" إلى دمشق.

أرادت كيربر أن تعرف ما الذي حصل بعد ذلك، فقال P58 إنه "وتوخيًّا للدّقة"، لا بدّ وأن ذلك قد حصل قبل شهر من نيسان/أبريل أو أيّار/مايو 2011.

طلبت القاضي كيربر استراحةً لمدة 15 دقيقة.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

استجواب من قبل القاضي فيدنير

قال القاضي فيدنير إن لديه بعض الأسئلة بشأن اعتقال P58 في الفرع 251، وطلب من P58 أن يُخبر المحكمة كيف اعتُقل، وماذا حصل، سأل P58 عمّا إذا قصد فيدنير السؤال عن اعتقال P58 في الفرع 251، فأقرّ فيدنير ذلك. فقال P58 إنه كان أحد زملاء مازن درويش من رابطة الصحفيين، وكان مسؤولًا عن المكتب في [حُجِب اسم المكان]. وعمل صحفيًّا أيضًا.

طلب فيدنير من P58 أن يصف للمحكمة باقتضاب كيف انتهى به المطاف في الفرع 251، فأوضح P58 أنه على ما يبدو، كانت شقة P31 تحت المراقبة، إذ أن P31 عمل صحفيًّا.

أراد فيدنير أن يعرف ما الذي حصل بعد ذلك، فقال P58: أتعني قبل ما حصل في الفرع 251؟

فقال فيدنير إنه لا يشير إلى مكان وإنما إلى زمان. سأل P58 فيدنير عمّا قصد بسؤاله.

فقال فيدنير إنه يريد أن يعرف متى وقعت الحوادث التي وصفها P58 لتوّه، فقال P58 إنّه كان في الفرع 251 في [حُجِب اليوم] آذار/مارس، 2012.

سأل فيدنير عمّا حصل، فقال P58 إن دوريّة شرطة كبيرة قد داهمت الشقة، وكان لديهم سيارتان، واقتادوا P58 معهم. وحصل ذلك في الساعة السادسة مساءً تقريبًا. وكان P58 قد غادر لتوّه المحكمة بعد أن اعتُقل في فرع فلسطين. لم يكن للأصدقاء الخمسة سجلٌّ جنائي، ولم يتم التحقيق مع أي منهم في تلك الليلة.

سأل فيدنير P58 عن المكان الذي ذهبوا إليه بالسيارة، وكيف تمّت معاملته، فوصف P58 أنه لم يتعرض للضرب "المبرح" عندما اعتُقل من قبل ضبّاط المخابرات. واتّخذ أولئك الضباط أيضًا تدابير لم يتخذها غيرهم. على سبيل المثال، لم يُجبَر P58 على ارتداء عصابة العينين، وأمضى الليلة وصباح اليوم التالي في أحد المهاجع.

أراد فيدنير أن يعرف إلى أين اقتادوا P58 بالسيارة، فأوضح P58 أنه وفي تمام الساعة الثامنة صباحًا، طلب العقيد أن يرى P58 على انفراد. وقدّم له P58 القهوة، وعُرِض عليه أن يدّخن سيجارة.

قاطع فيدنير P58 قائلًا إنه لم يجب على سؤاله، وطلب فيدنير من P58 أن يصف إلى أين اقتيد بالسيارة بعد أن اعتقل، وأراد فيدنير أن يعرف ما إذا كان أمر اعتقال P58 صحيحًا، فقال P58 إنه اعتقل في دمشق. وأُلقي عليه القبض في منزل P31 الكائن في [حُجِب اسم المكان]. وقال P58 إنه تفاجئ من أن [حُجِب الاسم] حقق معه في فرع المخابرات العسكرية في دير الزور. واستذكر P58 أنه قد صُفِع على أذنه، وأُعلم بأنه سيعامل باحترام بسبب أحد أقاربه فقط. ومع ذلك، لاحظ P58 أن العقيد [أنور] مثقف، إذ تحدثوا عن الكتب.

قال فيدنير إنه سيحاول طرح الأسئلة على وجه مختلف الآن، بحيث سيطرح أسئلة دقيقة ينبغي لـP58 أن يجيب عليها. أراد فيدنير أن يعرف كم من الوقت استغرقت رحلة P58 بالسيارة بعد أن اعتُقل، فقال P58 إنه لا يتذكّر الوقت، "ولماذا ينبغي [له] ذلك أصلًا"؟ وكان مُنهكًا جدًّا. قال P58 إنه عندما أُفرِج عنه...

استوقف فيدنير P58 كي يتحدث عن لحظة وصوله إلى الفرع، وطلب منه أن يصف له المبنى، فسأل P58 عمّا إذا أراد فيدنير وصفًا للمبنى، ومضى في حديثه واصفًا حجم المبنى الكبير، من دون أن يتذكر عدد الطوابق المؤلف منها، وكان هناك مبنى مجاورٌ له، وسجن تابع للفرع.

أشار فيدنير إلى قول P58 إن ذلك المكان هو الفرع 251، وأراد أن يعرف كيف عرف P58 ذلك، فقال P58 إنه عرف ذلك عندما غادر الفرع، حيث "قيل لنا" إنه بوسعنا أن نغادر. وبحسب P58، من المعروف عمومًا أن هذا الفرع... كلّ من في سوريا يعرف عن ذلك الفرع.

خلص فيدنير إلى أن P58 كان يعرف الفرع قبل اعتقاله، فقال P58 إنه لم تكن له أي صلة بالشرطة وأجهزة المخابرات قبل العام 2011.

سأل فيدنير P58 عمّا إذا كان يعرف الفرع، فقال P58 إنه عرف مكان الفرع ولكن لم يسبق له وأن كان فيه.

أراد فيدنير أن يعرف مكان الفرع، لكون P58 لم يكن معصوب العينين في الطريق إلى الفرع، فأكّد P58 أنه لم يُجبر على ارتداء عصابة العينين.

طلب فيدنير من P58 أن يخبر المحكمة إلى أين تم اقتياده، وعمّا تمكّن من رؤيته، فقال P58 إنه اعتُقل في فرع المخابرات العسكرية لمدة طويلة.

قال فيدنير إنه لم يقصد ذلك، بل كان يشير إلى الفرع 251، فأراد P58 أن يعرف سؤال فيدنير.

قال فيدنير إنه يريد أن يعرف مكان الفرع، وكيف بدا له المكان عندما وصل إليه، فقال P58 إن الفرع أشبه ما يكون بـ... حيث أُغلقت الشوارع بحواجز اسمنتية، واقتيد إلى قسم التحقيق فور وصوله، وكانت تلك هي المرة الأولى [التي يخضع فيها للتحقيق]. قال P58 إنه شاهد لافتةً على الباب كُتِب عليها "رئيس قسم التحقيق"، وكان رئيس [قسم التحقيق] غاضبًا، وسأل السّجانين عمّا إذا جلبوا كلية الفنون الجميلة بأكملها.

أراد فيدنير أن يعرف مكان قسم التحقيق داخل الفرع، فقال P58 إنه يقع في الطابق المجاور للسجن، ولكنّه لا يتذكّر رقمه، ولم يكن هناك أي مصعد، وتعيّن عليهم صعود الدرج إلى الطابق العلويّ. "طلبوا" الحصول على "معلوماتنا" الشخصية طوال 40 دقيقة، وبعدها، اقتيد إلى زنزانة جماعيّة، وليست منفردة. وتبلغ مساحة الزنزانة حوالي 15 مترًا مربّعًا، وكان فيها ما يزيد على 50 معتقلًا. وقال P58 إنه وجد ذلك مضحكًا لأن ذلك يختلف عمّا هو الحال عليه في الفروع الأخرى، وسُئل عن سبب ضحكه... وبعد مرور 40 دقيقة، اقتيد إلى أحد المهاجع في تمام الساعة 8:30 مساءً تقريبًا.

سأل فيدنير P58 عمّا إذا كان معصوب العينين، فنفى P58 ذلك، مضيفًا إنه قد ذكر أنه لم يكن معصوب العينين في واقع الأمر.

أشار فيدنير إلى قول P58 "إنهم قد طلبوا منّا"، وأراد أن يعرف إلى مَن كان يشير P58 في حديثه، فقال P58 إنه اقتيد بدايةً إلى شخصٍ لم يعرف رتبته، وعرف لاحقًا أن ذلك الشخص هو العقيد أنور.

سأل فيدنير P58 عمّن قصد باستخدامه صيغة ضمير المتكلم "نحن"، فقال P58 إنّه قصد نفسه والأصدقاء الخمسة. ولم يكن لهم سجلات جنائية، وكانوا طلابًا في كلية الفنون الجميلة في دمشق، وكانوا من أصدقاء P31 أيضًا. قال P58 إن بإمكانه أن يعطي بعض أسماءهم للمحكمة في حال كان ذلك ضروريًّا، وإن بعضهم يقيم في الاتّحاد الأوروبيّ.

سأل فيدنير P58 عمّا إذا خضع للتحقيق، فقال P58 إنه خضع للتحقيق مرّتين. واستغرقت الجلسة الأولى حوالي 40 دقيقة، وطُلب منه في حينه أن يعطي معلوماته الشخصيّة، وجرى اتّخاذ "تدابير اعتياديّة" بحقه. وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي، تم الإفراج عن الأصدقاء، ولكن ظلّ P58 في الفرع، وأخبره أحد الضبّاط أنه على علمٍ "بأفعاله الشّريرة". وقال P58 إن ذلك حصل عندما لم يعد خائفًا لكونه يعرف أنه قد تم الإفراج عنه من فرع فلسطين للتوّ. وبعد أن فرغ الضبّاط من P58، اقتادوه إلى العقيد أنور. كان العقيد مهذّبًا ومتعلمًا بخلاف ضبّاط المخابرات "الاعتياديين". وقُدّمت لـه القهوة، وأمر العقيد الضبّاط بالانصراف.

أشار فيدنير إلى أنه قيل لـP58 بأنهم على علمٍ بأنشطته، وأضاف فيدنير إنه من غير المعتاد أن يتم الإفراج عن أحدهم في غضون مدة قصيرة كهذه، وسأل P58 كيف له أن يوضّح أمر الإفراج عنه بتلك السرعة، فقال P58 إن ذلك يعزى إلى الطريقة التي عامل بها أنور الناس.

قالت محامي المدّعين د. أوميشين إن P58 تحدث لمدة طويلة، ولكن، لم يقل المترجم الشفويّ سوى جملة واحدة، فأوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى د. أوميشين إنّه سبق لكيربر وأن طلبت من P58 أن يتحدث لفترات قصيرة فقط، ولكنه لم يفعل ذلك، وطلبت كيربر من د. أوميشين أن تلتمس عذرًا للمترجم إزاء عدم قدرته على الإحاطة بكل ما يقوله P58، فقالت د. أوميشين إنها أرادت فقط التأكد من أنه لن يفوت المحكمة أي شيء. أوضح المترجم الشفويّ أن P58 يبدأ بذكر أمور جديدة كلّما طلب المترجم منه توضيحًا، فطلبت كيربر من P58 مجددًا أن يعمد إلى استخدام جمل قصيرة كي يتمكّن المترجم من تذكّرها بصورة صحيحة.

أوضح P58 أنه قد تم الإفراج عنه لسببين، هُما: واقعة اعتقاله السابقة، وقرار المحكمة بالإفراج عنه. واعتقل لأنه خرج من المنزل، ولم يكن لديه وقت إلى أن قام الفرع... اعتذر المترجم، قائلًا إن هذا هو بالضبط ما قاله P58 للتوّ.

أشار فيدنير إلى قول P58 إن أنور لطيفٌ ومهذّب، وأراد أن يعرف كيف خلص P58 إلى هذا الاستنتاج، وعمّا تحدثا عنه، فأوضح P58 أن أنور أخبره أن "هذا" لن يحصل مجددًا، وأن بإمكانه أن يعود إلى منزله. ثم سأل أنور P58 عمّا يرغب بتحقيقه، وعن أهدافه، ومطالبه ومطالب الآخرين، فردّ P58 قائلًا: إذا استمرّ النظام على ما هو عليه، فلن تكون هناك دولة. وأخبر P58 المحكمة أنّ هذه المحادثة لم تستغرق أكثر من 15 دقيقة قبل أن ينتقلا للحديث عن أمور أخرى. وسأل أنور P58 أيضًا عمّا إذا قام أحد بضربه، وخلص P58 إلى أن ذلك هو كلّ ما تحدثا عنه.

سأل فيدنير P58 عمّن كان حاضرًا أيضًا أثناء ذلك الحوار، فقال P58 إن أحد الضبّاط كان حاضرًا، بالإضافة إلى العقيد، وP58 نفسه.

خلص فيدنير إلى أنه كان هناك ثلاثة أشخاص، فأوضح P58 أن السجّان قد اقتاده إلى باب [مكتب أنور]، ثم غادر، فلم يكن هناك سوى شخصين أثناء الحوار. وعرف P58 لاحقًا "أنه" [أي أنور] لطيف، وأن [حُجِب الاسم] مرّ بنفس التجربة. وعرف P58 أيضًا أن العلاقة بين [حُجِب الاسم] والعقيد وديّة. "إنه" [أي أنور] متعلّم، وكانت تلك هي الطريقة التي يخاطب بها الأشخاص.

قال فيدنير إنهم سيقفزون في الزّمن، وسأل P58 عمّا إذا كان بإمكانه أن يخبر المحكمة عمّا فعله P31 منذ العام 2011، وعن وظيفة P31، وعمّا إذا كان منخرطًا في المعارضة، وعن سبب اعتقاله، فبدأ P58 بالحديث عندما ذكّره فيدنير بألّا يستخدم سوى جمل قصيرة على التوالي، فقال P58 إن P31 كان مسؤولًا عن لجنة التنسيق في دمشق.

سأل فيدنير P58 عمّا فعله P31 بالتفصيل، فقال P58 إن P31 فتح قنوات اتّصال مع الوكالات الإخباريّة، وساعد الصحفيين على دخول البلاد، حيث كان P31 على اتّصال بأشخاص زودّوه بمعدات تكنولوجيا الاتصالات. باقتضابٍ، كان P31 مسؤولًا عن لجنة التنسيق في دمشق، وكانت المعارضة قد شكّلت تلك اللجنة لخوض معركةٍ ضدّ النظام "للأشهر الثلاثة، أو الأربعة، أو الثلاثة الأولى". ثم انتقل P31 إلى إحدى المناطق الكائنة بقرب القصر الرئاسيّ حيث كان لديه شقّة سكنيّة ثانية هناك، وكان صحفيًّا ناشطًا، وكان يعد التقارير حول الأوضاع في سوريا.

<u>استجواب من قبل القاضي كيربر</u>

أشارت القاضي كيربر رئيسة المحكمة إلى أنه تم الإفراج عن P58 من الفرع 251، وسألته عن مكان الفرع، فقال P58 إنه يقع شرق شارع بغداد.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا كان هناك أي مبانٍ ذات أهميّة بالقرب من الفرع، فأوضح P58 إنه لم ينشأ في ذلك الحيّ،ولذلك لم يكن ملمّا بتفاصيل المنطقة، ولكنّه يعرف الفرع لكونه معروفا لدى عامة الناس.

أرادت كيربر أن تعرف ما إذا تكلّم أي أحد مع P58 بشأن الإدلاء بشهادته في المحكمة، فنفى P58 ذلك، مضيفًا إنه لم يؤثّر عليه أحد، وإنه أعدّ تقريرًا لقناة أورينت السوريّة في العام 2018/2019. وثمّة 1,200 ضابط مسؤول عمّا يجري من قمع في سوريا، ولو كان بالإمكان أن تتم محاكمتهم جميعًا، فمن باب أولى أن يتم الحكم على أنور.

خلصت كيربر إلى أنه إلى يومنا هذا، لم يتحدث أحد مع P58 بشأن الإدلاء بشهادته. وقال P58 إنّه صحفيٌّ معروف، ودرس القانون، وليس من السهل التأثير عليه.

سألت كيربر P58 عمّا إذا كانت عائلة أنور على تواصل مع P58، فقال P58: "لا، أبدًا". إنه لا يعرف العائلة، وتواصل معه محامي أنور.

سألت كيربر P58 عمّن دفع ثمن تذكرته إلى كوبلنتس، فقال P58 إنّه دفع ثمنها بنفسه.

سألت كيربر P58 عمّن دفع تكاليف إقامته في الفندق، فقال P58 إنّه دفع التكاليف بنفسه.

أرادت كيربر أن تعرف كم من الوقت أمضى P58 في كوبلنتس، فأوضح P58 أنه وصل في الساعة 2:30 من عصر اليوم السابق، ولم يلتقِ بأي أحد إلى أن التقى بأحد محاميّ الدفاع، والمترجم الفوري لدى المحكمة في وقت مبكر من ذلك اليوم.

خلصت كيربر إلى أن P58 دفع جميع تكاليف سفره بنفسه، فقال P58: "بالطبع فعلت"! وقال إنه كان بالإمكان لأحدهم أن يضع حدًّا لحياته، ولكن كان العقيد لطيفًا، وعامله بصورة حسنة، وإنه كان مهذبًا ومتعلمًا.

قالت كيربر إنها ستترك الأمور على حالها، فسأل محامي الدفاع بوكر القاضي كيربر عمّا تريد أن تترك تحديدًا، فقالت كيربر إنها كانت تشير إلى إفادة P58 أنه دفع جميع التكاليف بنفسه، وإلى ما قدمه من أوصاف متعلقة بسفره، فردّ بوكر أن بإمكان محامي الدفاع أن يقدموا إفادات أكثر دقة في هذا الخصوص وحسب الاقتضاء، من غير أن يقدموا أي معلومات تتعلق بصُلب الموضوع، فقالت كيربر إن بوسع الدفاع أن يتكلم مع موكله في حال كان ذلك ضروريًّا. أوضح محامي الدفاع فراتسكي إن موظف الاستقبال الذي يعمل في الفندق حيث يقيم P58 أخبر فراتسكي في الصباح أن P58 قد سدد دفعة مقدمة، وبقي عليه أن يسدد مبلغًا قدره 46 يورو. وقال فراتسكي إنه لم يكن بإمكان موظف الاستقبال أن يعطي معلومات حول تذاكر القطارات/الحافلات الخاصة بـP58، ولا يعرف من دفع ثمنها.

سُمح لـP58 بالانصراف كشاهد في تمام الساعة 11:37 صباحًا.

قال محامي المدّعين شارمر إنه يريد أن يدلي "بتصريح 257" [أي وفق أحكام المادّة 257 من قانون الاجراءات الجنائية الألماني] حالما ينصرف الشاهد. وقال شارمر إنه من الممكن أن يطرح المزيد والكثير من الأسئلة على P58، ولكن ينبغي للمرء أن يطرح أسئلة إذا كان من شأن الإجابات أن توفّر إيضاحًا فقط. وانطوت شهادة P58 على كثير من التناقضات، فعلى سبيل المثال، لم يورد قطّ أي ذكر للمشفى المقابل لفرع الخطيب، أي الفرع الذي يزعم أنه اعتقل فيه، وأنه لم يكن معصوب العينين آن وصوله إليه. قال

شارمر إن P58 لم يكن محطّ ثقة، واستمعت المحكمة إلى دوافع مثوله أمام المحكمة، وخلص إلى أن هذا هو كل ما للمرء أن يقوله بشأن ذلك الشاهد.

ردّ محامي الدفاع بوكر بتصريحه، قائلًا في موضع ردّه على تصريح زميله [شارمر]، إنه لا يسعه القول سوى أن ألم الاستماع إلى شهادة هذا الشاهد هو أمر يوازي ألم الاستماع إلى شهادة الشاهد السابق [P57].

أرادت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن تعرف ما إذا كان الدفاع يعتزم تقديم المزيد من طلبات أخذ الأدلة، فقال محامي الدفاع بوكر إنه هو وزملائه سيفكرون بذلك لوهلة، وقد يتمكنوا من تقديم المزيد من المعلومات بشأن تلك المسألة خلال اليوم.

فقالت القاضي كيربر إن هناك نسخة مترجمة إلى الألمانية من محضر مقابلة أحد الشهود مع الشرطة، وينبغي أن تتم تلاوتها في المحكمة. وأشارت إلى أنه سبق للدفاع وأن قدّم اعتراضًا على تلاوة ذلك المحضر، فقال محامي الدفاع بوكر إنه ليس لدى الدفاع المزيد من طلبات أخذ الأدلة لهذا اليوم.

[ما يلي هو إعادة تمثيل لقرارات القضاة بناء على ما تمكّن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة].

<u>قرار القضاة بخصوص تلاوة ترجمة محضر مقابلة أحد الشهود مع الشرطة</u>

تمت ترجمة جزء من محضر المقابلة التي أجرتها الشرطة الفرنسية مع [FR19] إلى الألمانيّة، وستتم تلاوة النص المترجم والمتعلق باعتقال FR19 وتوقيفه في سوريا في المحكمة.

I) أعرب FR19 لكل من الشرطة الفرنسية، ومكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا في تمّوز/يوليو 2019 عن عدم استعداده للإدلاء بشهادته في محاكمة ألمانية. وفي معرض ردّه على الاستدعاء الذي وُجّه إليه من قبل المحكمة في [حُجِب التاريخ]، أخبر المحكمة أنه لا ينوي الإدلاء بشهادته في هذه المحاكمة. ورفض التمتع بمزايا حماية الشهود الموفرّة له بموجب أحكام المادة 68 من قانون الاجراءات الجنائية الألماني. بالتالي، يمكن الافتراض أن FR19 لن يدلي بشهادته في هذه المحاكمة. ستتم تلاوة الترجمة الألمانية لمقابلة FR19 مع الشرطة الفرنسية في المحكمة، بموجب أحكام البند 3 من الفقرة 1 من المادة 251 من قانون الاجراءات الجنائية الألماني.
يتعذّر إدلاء FR19 لشهادته بالصوت والصورة كونه لا ينوي الإدلاء بشهادته أبدًا. ليس من الضرورة أن يتم استدعاء ضابط الشرطة المعني الذي أجرى المقابلة لكون شهادة FR19 ليست ذات أهمية محوريّة لهذه المحاكمة، ولأن ضابط مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا الذي أجرى المقابلة مع FR19 قد سبق وأن أدلى بشهادته.

قاطع محامي الدفاع بوكر قائلًا إن الدفاع يحتاج لخمس دقائق كي يُصدر إفادةً يردُّ فيها على قرار القضاة، فأوضحت القاضي كيربر أن المحضر يتضمن اعتراض الدفاع، ولكن، للدفاع أن يشير إلى اعتراضه السابق مرّةً أخرى، فقال بوكر إن الدفاع يشير إلى اعتراضه السابق في هذه الحالة.

[ما يلي هو إعادة تمثيل للنص بناء على ما تمكّن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة].

<u>الترجمة الألمانية لنص مقابلة الشرطة الفرنسية مع FR19</u>

[تفاصيل حول التاريخ، والمكان، والسلطات]

سُئل FR19 عمّا إذا اعتُقل من قبل السلطات السورية في سوريا، أو اقتيد من الشارع، فأوضح FR19 أنه تم اعتقاله مرّتين في سوريا: امتدت الأولى من [حُجِب التاريخ] 2011 إلى [حُجِب التاريخ] 2011، والثانية من [حُجِب التاريخ] 2012 إلى [حُجِب التاريخ] 2012. ومثل أمام محكمة أمن الدولة بتاريخ 7 تشرين الأوّل/أكتوبر، 2011. وأُسندت إليه مع آخرين تهمة التحريض على الكراهية الدينية، ولكن، أفرج عنه بكفالة كونه لم يقترف شيئًا ضد الشرطة.

ثم سُئل FR19 عما إذا شارك في المظاهرات التي انطلقت في آذار/مارس 20122، والتي جرى قمعها، فقال FR19 إنه بات منخرطًا في التجمعات ذات الصلة بالثورة منذ كانون الثاني/يناير 2011، وحصلت تلك المظاهرات أمام مقرّات السفارات. انطلقت أولى المظاهرات في آذار/مارس 2011، وكان FR19 أحد أعضاء اللجنة المنظمة لها، وشارك في المظاهرات. وتم اعتقال أصدقائه في إحدى المظاهرات، وتعيّن عليه أن يتوارى عن الأنظار مدة 20 يومًا. وتم اعتقاله لاحقًا في متجره عندما عاد إليه. وتعرّض FR19 للضرب طيلة فترة الرحلة [إلى الفرع]، ولم يعرف أين كان إلاّ في جلسة التحقيق الأولى، حيث طُلب منه أن يُفصح عن أسماء أصدقائه، وتعرّض FR19 للضرب والتعذيب منذ البداية. قال FR19 إنه أُجبر على التجرد من ثيابه، وإنه كان مقيّد اليدين ومعصوب العينين على الدوام، فضلًا عن تعرضه للتعذيب باستخدام "الدولاب"، وللضرب على قدميه، ما تسبب في نزيف فيهما.

أخبر FR19 الشرطة الفرنسية أيضًا أنه اعتقل في إحدى منفردات القبو لمدة شهرين، وخضع للتحقيق، وتعرّض للضرب على مدار 15 يومًا، "بلا أي فترات استراحة تقريبًا". ثم أُجبر على الاعتراف FR19 بما أُملي عليه، والتوقيع على ورقة بيضاء، قبل أن يُزجّ

به في زنزانة سيئة التهوية، من دون معالجة التقرحات والالتهابات التي أصيب بها. وتبلغ مساحة الزنزانة 1.7 1.1 x مترًا، ولم يكن فيها أي نظام للتهوية، وكانت دورات المياه قذرة جدًّا. وكانت الغرفة شديدة الحرارة في آب/أغسطس، وشديدة البرودة في تشرين الأول/أكتوبر، ولم يكن FR19 يرتدي سوى قميص ممزق، وقُدّم له الطعام مرتين يوميًّا، حيث تكونت الوجبات من حبتيّ زيتون، وقطعة من الخبز.

قال FR19 إنه اعتقل في زنزانة [حُجِب الاسم]، وتمكّن من سماع كلّ ما كان يدور حوله، إذ كان المعتقلون يصرخون، ويُقتادون من جلسات التحقيق [إلى زنازينهم]، وكان الأشخاص يأتون ويغادرون. واعتُقل رجل يدعى [حُجِب اسمه] في الزنزانة المجاورة لزنزانة FR19. ونُقل FR19 إلى السجن المركزي بعد مرور شهرين. وواجه عددًا من الصعوبات مع زملائه السجناء، ولكن، لم يكن سجن عدرا بالسوء الذي كان عليه مكان اعتقاله السابق. ويودع السجناء في ذلك السجن على ما اقترفوه من أفعال الاعتداء الجنسي على القُصّر، وغيرها من الجرائم. وقال FR19 إنه توجّب عليه أن يدفع ثمن طعامه في السجن. وتم الإفراج عنه في [حُجِب التاريخ] 2011 بعد أن أودعَ مبلغًا، وعاد إلى منزله وإلى زوجته وطفلهما المولود حديثًا.

أخبر FR19 الشرطة الفرنسية أنه ظلّ على التزامه بالقتال المسلّح حتى بعد خروجه من المعتقل، حيث شكّل مع أشخاص آخرين جماعةً مسلّحة للإطاحة بنظام بشار الأسد. وقال إنهم شاركوا في الإضرابات، وقدموا الدعم للسكان الذين دُمرت منازلهم جراء عمليات القصف، وأضاف أنه بعد مقتل أحد الأطفال في الحيّ بتاريخ [حُجِب التاريخ] 2012، اجتمع في ذلك اليوم ثلاثة رجالٍ وامرأتان في مكتب أحد المحاميين، قبل أن يتمكّن عناصر الأمن منهم. وفتش العناصر محتوى هواتف FR19 ومن كانوا معه، وحواسيبهم طوال 30 دقيقة، وتحدث العناصر مع بعضهم البعض وهم فوق رؤوس المعتقلين، ثم اقتادوهم إلى الفرع 40. أوضح FR19 أن ليس بإمكانه أن يتذكر كيف تم تعذيبه هو والآخرين، إذ تعرّض للضرب فقط، فيما تعرّض الآخرين للصدمات الكهربائية. وقال FR19 إنهم تحدثوا عن تجاربهم كلما أمكنهم ذلك، وإنه تعرض للضرب على نحو أقل حدة كونه لم يكن يحمل أي مواد ممنوعة.

وصف FR19 أيضًا أنه تعيّن عليه أن يتعامل مع عقيد لا يعرف اسمه، وطرح عليه أسئلة شخصيّة. وقال FR19 إن المكان كان مكتظًّا جدًّا لوجود 300 شخص هناك، أي في الفرع 40، وكان من بينهم أطفالٌ وأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، واقتيد بعضهم من الزنزانة الجماعية إلى التحقيق بشكل يوميّ. ولم يتعرض FR19 وأصدقاؤه الثلاثة للتعذيب، وأُجبروا على التوقيع على إفادة. وقال FR19 إن ذلك هو سبب نقله إلى كفرسوسة بعد مضيّ شهر واحد. وقال FR19 برأيه، إنه من المرجح أن يكون ذلك هو المقرّ الرئيسي لأجهزة المخابرات. وقال إن أحد الجنود عاقبه بشكل فقد معه القدرة على الإبصار مدة 10 أيام. وتم اعتقاله في زنزانة مزدوجة زُجّ فيها أكثر من معتقلَين اثنين، وكانوا مقيدي الأيدي مع إلزامهم بمواجهة الجدار على الدوام، وكانت تلك هي الوضعية التي ينامون فيها أيضًا. كما أخبر FR19 الشرطة الفرنسية أن السجّانين كانوا يراقبونهم على الدوام، ثم يأمرونهم بالاستيقاظ. وتألّفت الوجبات من طبق من البرغل المحروق وبعض الخبز، ولم يتم إعطاؤهم سوى لترين من الماء كي يتقاسمه المعتقلون جميعًا. وسُمح لهم باستخدام دورة المياه مرّةً واحدة في اليوم ولمدة أربع ثوانٍ. وقال FR19 إنه أجبر على تلك المعاناة مدة 15 يومًا، قبل أن يتم الإفراج عنه بينما بقي الآخرون مدة أطول تراوحت بين شهر وشهرين.

أرادت الشرطة الفرنسية أن تعرف من هو الشخص الذي اتّخذ قرار اعتقال FR19 والإفراج عنه، فأوضح FR19 إنه شاهد في مناسبتين رجلًا يحمل خرطوم مياه ويعطي معلومات للشرطة.

سألت الشرطة الفرنسية FR19 عمّا إذا تم إعلام أحد ما بمكان تواجده، فنفى FR19 ذلك، مضيفًا أنه لم يتم إعلام أحد بمكان تواجده إلا وهو في سجن عدرا فقط. ومع ذلك، لم يُسمح لعائلته بأن تزوره. [...]

أرادت الشرطة الفرنسية أن تعرف ما إذا كان FR19 يتذكّر أسماء الضبّاط، فنفى FR19 ذلك، وأخبر الشرطة الفرنسية أنه تم إعطاء السجناء أسماء هزليّة، ولم يتم ذكر أي أسماء حقيقية، ولم يعرف من قام بالتحقيق معه. لم يَرَ سوى وجه أحدهم، ولكن [...]

أرادت الشرطة الفرنسية أن تعرف أيضًا إذا تعرّض آخرون غيره إلى التعذيب، فقال FR19 إن [التعذيب] كان منهجيًّا، ومعمولًا به منذ عهد حافظ الأسد.

ثم سألت الشرطة الفرنسية FR19 عمّا إذا كان يعرف عن حصول أي حالات وفاة، أو قتل، أو إعدام أثناء اعتقاله، فقال FR19 إنه لم يشاهد أي أشخاص متوفين أثناء اعتقاله، ولكنه سمع أن شخصًا توفيّ في فرع فلسطين، وآخر في فرع الخطيب. وعادةً ما عانى الأشخاص من تقرحات ملتهبة على أقدامهم جرّاء الضرب. وشاهد أيضًا أشخاصًا يفقدون الوعي، ثم يختفون [من الزنزانة] بكل بساطة. وفي إحدى المرات، تعرّض شخص ما للضرب على رأسه باستخدام سيخ معدنيّ، ولم يشاهد FR19 هذ الشخص مرة أخرى. وخلص إلى أنه يحتمل أن كثيرًا من الأشخاص توفوا بسبب العنف، وانعدام النظافة.

أرادت الشرطة الفرنسية أن تعرف كيف تم اعتقال FR19، ومَن أقدم على ذلك، فأوضح FR19 أن مسؤولين من فرع أمن الدولة دخلوا متجره في آب/أغسطس 2011 كي يقتادوه معهم، وكانوا 10 أشخاص، واستقلّوا عددًا من السيارات، وكان الطريق مغلقًا. وقال FR19 إن أولئك الأشخاص ارتدوا ثيابًا مدنيّةً، ودخلوا متجره، وشاهدوا الأوشام التي على جسده، ثم اقتادوه بكل بساطة. ووصف FR19 أيضًا أن أولئك الأشخاص حملوا مسدسات، وارتدوا ثيابًا مدنيّة مختلفة، ولكنه عرف على الفور "الجهة التي يتعامل معها". وأضاف FR19 إن شقيقته كانت هناك أيضًا، ولم يكن هاتفه هناك لكون شقيقته أخذته إلى المنزل. وبحث أولئك الأشخاص عن الهاتف

إلى أن أعطتهم إيّاه شقيقة FR19. وقال FR19 إنه خضع للتحقيق في القبو، وكان معصوب العينين، ووجّه الضبّاط الحديث لبعضهم البعض مستخدمين أسماء حركيّة، ونادوا بعضهم البعض باستخدام لقب "سيدي"، وتوخوا الطابع الرسمي في مخاطبة بعضهم بعضًا.

أضاف FR19 أنه اعتقل في المرة الثانية لدى القسم 40 الكائن في دمشق خلال شهر شباط/فبراير 2012. واعتقل في مكتب أحد المحاميين. وبحسب FR19، كان القسم 40 معروفًا بوحشيته. ولم يكن يعرف مكانه، لأنه ظل معصوب العينين منذ لحظة اعتقاله.

أرادت الشرطة الفرنسية أن تعرف كيف حصل اعتقال FR19، فأوضح FR19 للشرطة الفرنسية أنه اقتيد إلى مبنى بواسطة إحدى سيارات الفرع أثناء اعتقاله الأول، وتعين عليه أن ينزل الدرج إلى القبو. قاد السائق السيارة بسرعة، وجلس FR19 في المقعد الخلفي. وظل معتقلًا هناك مدة شهرين، قبل أن يتم نقله إلى سجن عدرا.

أُجبِرَ على البقاء في القسم 40 مدة 24 ساعة في المرة الثانية التي اعتقل فيها، وتعرض للضرب قبل أن يتم نقله إلى فرع الخطيب، أي إلى أمن الدولة، حيث تعرّض للعنف هناك لمدة شهر ونصف الشهر. وعلاوةً على ذلك، أوضح FR19 أن القسم 40 يقع في دمشق، ويرأسه حافظ مخلوف، وكان مسؤولًا عن القضايا المتعلقة بالمخدرات. واستذكر FR19 أنه عندما كان في مكتب [حافظ مخلوف]، أخبره عدد من الرجال بأنهم في مكتب الرئيس، وشتم [مخلوف] FR19. ثم اقتيد FR19 إلى الخارج، وتم نقله إلى فرع الخطيب، وإلى كفرسوسة بعد ذلك حيث مكث 15 يومًا هناك، ثم أُفرج عنه، وقيل له إنه من الأفضل له أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يُعتقل فيها، وإنه سيُقتل في المرة القادمة. أخبر FR19 الشرطة الفرنسية أنّه لا يعرف سبب الإفراج عنه. وكان لديه في المحكمة المركزية الحق في استشارة محامٍ أخبره بأن يدوّن كل شيء على ورقة.

سألت الشرطة الفرنسية FR19 عن الظروف في المُعتقل، فوصف FR19 للشرطة أنه كان في الطابق الثاني أو الثالث من مبنى القسم 40، ولم يكن هناك سجن في المبنى. وسُئل عن تجربة اعتقاله. ولم يكن المبنى مزودًا بمصعد، وكان عليه أن يصعد الدرج إلى غرفة صغيرة، قبل أن يُضطر لصعود الدرج مرة أخرى حيث وجد لافتة كُتب عليها "القسم 40". طُرحت عليه أسئلة حول عدد من الأمور، من قبيل هوية الأشخاص الذين قدم لهم المساعدة. وافتقر المكان لدورات المياه وأماكن الاستحمام. وأُجبر على أن يبقى هناك 24 ساعة قبل أن يتم اقتياده إلى فرع الخطيب. ووصل إلى "إحدى الغرف الصغيرة نسبيًّا" حيث كان الأشخاص واقفين في نصف دائرة، وتعرّض الأشخاص في المنتصف للتعذيب. وبحسب FR19، تألف المبنى من عدد من الطوابق والمكاتب، وتم تعديل بناء الغرف فيه لكسب مزيد من المساحة. وقال FR19 إنه تمكّن من سماع أصوات التعذيب. وتوجّب عليه أن ينام في غرفة فيها 200 شخص، حيث ناموا جميعهم وهم جالسون، وتعيّن على أشخاص آخرين أن يظلوا واقفين لأيام، وعانوا مما يُدعى "بمتلازمة داء الفيل". وأعطوا جميعهم طبقًا واحدًا من الطعام كي يتقاسموه، وثمّة صنبور مياه واحد لاستخدام الجميع. أشار FR19 إلى أن الزنزانة في كفرسوسة كانت كبيرة جدًّا، واعتقل فيها 4 أشخاص. واعتُقل FR19 في الجناح الغربي من المبنى، وافترض أنه مقرّ أمن الدولة. ومضى FR19 في حديثه ليصف أنه كان في غرفة صغيرة، وكانت يداه مقيّدتين بواسطة حبل رفيع، وأُجبر على مواجهة الجدار، ولكنّه لم يكن معصوب العينين. وكان هناك نحو 20 شخصًا آخر، وكثيرًا ما تمّ تبديل [المعتقلين]. وقال FR19 إنه تعرّض للتعذيب كل يوم. وتم اقتياده إلى مبنى مختلف حيث التقطت له صورٌ فيه، وكان هناك خمسة أو ستة أشخاص، اتّسم اثنان أو ثلاثة منهم بالعنف. وكان هناك شخصٌ مسؤول، ومساعد له، وطرح المسؤول أسئلة مترابطة ببعضها البعض. وأضاف FR19 إنه يعتقد أن ذلك حصل في أحد مباني أمن الدولة، وأن حافظ مخلوف ارتدى ثيابًا مدنيّةً.

أشارت الشرطة الفرنسية إلى أن FR19 ذكر أن السجانين دخلوا الزنازين، ففي FR19 ذلك، موضّحًا أنه كان هناك "معتقلون مزيّفون (مدسوسون)"، وأن كل من تكلّم [داخل الزنزانة] يتم اقتياده.

أرادت الشرطة الفرنسية أن تعرف المزيد حول أساليب التعذيب التي تعرض FR19 لها، وسألوه عن أسماء أو أمور أخرى بوسع المرء أن يستخدمها لتحديد حالات التّعذيب، فأخبر FR19 الشرطة الفرنسية أنّه لم يكن بوسعه أن يتكلّم عن ذلك مع الآخرين، كما سبق له وأن أخبرهم. وعانى من متاعب صحية في كليته وذراعه. وبحسب FR19، كان هناك عدد من الأشخاص من السويداء في القسم 40. ولم يشاهد FR19 أحدًا يتعرّض للتعذيب في ذلك القسم، ولم يسمع عن شيء بهذا الخصوص. وكان في فرع الخطيب أحد رؤساء أقسام التحقيق، وهو حافظ من السويداء، وكان لديه مساعد، وكان الشخص المسؤول من المرجة. أخبر أحد المعتقلين FR19 أنه يعرف والد ذلك الشخص [أي المسؤول]، وشاهد FR19 ذلك الشخص مرّةً، وكان رئيس قسم الشرطة السرية، وارتدى سلسلةً بها صليب حول عنقه، وكان لديه مساعد أيضًا. وخلص FR19 إلى أن ذلك هو كل شيء يعرفه. وأضاف أنه يعرف أن بعضًا من زملائه المعتقلين يعيشون في فرنسا حاليًّا.

أوضحت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه ثمّة وثيقتين موقعتين من قبل المُتّهم يتعيّن تلاوة نصّهما المترجم إلى الألمانية في المحكمة، بالإضافة إلى تقريري خبراء أعدّهما معهد ماكس بلانك، وكذلك السجّل الجنائي للمتهم كما هو مفصلّ ذكره في السجلّ المركزي الاتحادي في ألمانيا.

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

الترجمة الألمانية لوثيقتين ممهورتين بتوقيع المتّهم

[حجبت المعلومات] , 2021 سريّ للغاية الجمهورية العربية السورية

إدارة المخابرات العامة

الفرع 281 المعتقل رقم [حُجِب الرقم]، أُلقي القبض عليه بتاريخ [حُجِب التاريخ]، 2012

كتاب معلومات للواء، السيد رئيس إدارة المخابرات العامة

تم إلقاء القبض على المعتقل لأنه شارك في أعمال الشغب، وسيتم الآن عرضه على [...]

توصّلت لتحقيقات إلى المعلومات التالية:

إن [حُجِب الاسم] من [حُجِب المكان] مزارعٌ ألقي القبض عليه ثلاث مرّات، واعتقل مرّةً لأسبوعين، وهو محايد سياسيًّا، وأنهى خدمته العسكريّة

واعترف باستلامه مبلغ 15,000 ليرة مقابل ما قدمّه من خدمات في سياق عمله مع الجهاديين.

نوعز بالتالي:

1) عرضه على المحكمة بناء على التُهم المسندة إليه، وتجميد أصوله
2) لأغراض اطّلاع الفرع 231
3) سجل [...]
4) لأغراض اطّلاع الفرع 251

وُقع عليه من قبل "العقيد أنور" وآخرين

[التاريخ] سريّ للغاية الجمهورية العربية السورية

إدارة المخابرات العامة

الفرع 285 المعتقل رقم [حُجِب الرقم]، المعتقل بتاريخ [حُجِب التاريخ]، 2012

كتاب معلومات للواء، السيد رئيس إدارة المخابرات العامة

عُرض علينا المعتقل على خلفية موضوع رخصة حيازة السلاح، وارتباطه بالمعارضة المسلّحة في حلب ودمشق.

نتائج التحقيق: [...]

نوعز بالتالي:

1) عرضه على إحدى محاكم الإرهاب، وضبط محضر تحقيق، ومصادرة سيّارته، واتّخاذ إجراءات بحقّ [...]
2) يُكلّف الفرع 275 بإلغاء رخصة حيازة بندقية روسية الصادرة عن إدارة المخابرات العامة وسحبها
3) تُسلّم رخصة حيازة السلاح إلى وزارة الداخلية
4) مصادرة المبلغ الموجود بحوزة المعتقل وتوزيعه على موظفّي الفرع 285

5) تسليم نسخة من هذا الكتاب إلى الفرع 331

6) يتّخذ الفرع 255 قرارًا عقب الإحاطة

وُقع عليه من قبل "العقيد أنور" وآخرين

[ما يلي هو إعادة تمثيل لتقارير الخبراء بناء على ما تمكّن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة، واستعراض سريع لقانون العقوبات السوري النافذ]

تقارير الخبراء من إعداد معهد ماكس بلانك لدراسة الجريمة والأمن والقانون

تقرير الخبراء الصادر عن معهد ماكس بلانك بتاريخ 4 أيّار/مايو، 2021

معهد ماكس بلانك لدراسة الجريمة والأمن والقانون
فرايبورغ
[حُجبت المعلومات]

تقرير حول المسؤولية الجنائيّة عن التعذيب، والحرمان من الحريّة، والعنف الجنسيّ بموجب أحكام القانون السوريّ في عامي 2011 و2012

أشار الخبراء إلى أنهم وجدوا معلومات محدودة فقط. كافّة المعلومات مجمّعة أدناه.

1) الحرمان من الحريّة

العقوبات المترتبة على حرمان أشخاص من الحريّة:

المادة 555 من قانون العقوبات السوريّ	الحرمان من الحريّة	الحبس من 6 أشهر إلى سنتين
المادة 556 من قانون العقوبات السوريّ	الحرمان من الحرية لمدة تزيد عن شهر واحد؛ والحرمان من الحرية مع إنزال التعذيب؛ [المرتكب بحقّ موظف أثناء قيامه بوظيفته]	الأشغال الشاقّة من 3 سنوات إلى 15 سنة
المادة 357 من قانون العقوبات السوريّ	قيام الموظفين أو ضبّاط الإدارة، أو الضّابطة العدلية، أو الجيش، أو الضبّاط المدنيين بحرمان أحد من الحرية	نفس حدّ العقوبة أعلاه
المادة 358 من قانون العقوبات السوريّ	الحرمان من الحرية أو استباق العقوبة لأبعد من الأجل المحدد على يدّ مديري وحرّاس السجون، أو كل من اضطلع بصلاحياتهم دون مذكرة قضائية أو قرار قضائي	الحبس من سنة إلى 3 سنوات
	احتجاز الرهائن والأفعال ذات الصلة التي لم يعاقب عليها القانون في السنوات 2011/2012	
المواد 559 - 562 من قانون العقوبات السوريّ	توعد آخر بارتكاب جناية، مثال: التهديد بالقتل، والتهديد بالسلاح	الحدّ الأدنى للعقوبة

2) الجرائم الجنسية

العقوبات المترتبة على الجرائم الجنسية:

	الاغتصاب بإيلاج العضو التناسلي الذكري بالتهديد أو العنف	
البند 1 من المادّة 391 من قانون العقوبات السوريّ	يقضى بعقوبة مشددة إذا انتزع شخص إقرار من آخر بالتعذيب أو الإكراه، وإذا كان الجاني من الموظفين	الحبس 16 سنة على الأكثر
المادة 493 قانون العقوبات السوريّ	يمكن لأي إنسان ذكر كان أو أنثى أن يكون ضحية للأفعال المنافية للحشمة (الفحشاء). يُنظر إلى الفعل على أنه منافٍ للحشمة إذا وقع على شخصٍ في موضع يعيبه، أو يؤذيه في عفته ويُلحق به العار.	
المادة 493 من قانون العقوبات السوريّ	إجراء فعل منافٍ للحشمة بالإكراه أو التهديد	الأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن 12 سنة
	في حال كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من العمر	الأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن 18 سنة
	بموجب أحكام هذه الفقرة، يُنظر إلى أفعال القيام بكشف عورة امرأة وملامستها باستخدام أحد الأطراف مثل اليدين، أو فض البكارة باستخدام أداة أخرى بخلاف العضو التناسلي الذكري على أنها أفعال منافية للحشمة/ من صور العنف الجنسي. ولا يمكن استبعاد اعتبار فعل إيلاج عصا في دبر شخص آخر من باب الجنس الشرجي، وإدراجه تحت فئة الأعمال المنافية للحشمة بموجب أحكام هذه المادة. ومع ذلك، لا يتوفر فقه قانوني حول سوابق من هذا القبيل. تعتبر محاولة تجريد شخص من بنطاله من صور الأفعال المنافية للحشمة. ومن غير المعروف كيف ينطبق هذا التوصيف القانوني على فعل دفع رأس شخص باتجاه حِجر شخص آخر عنوة.	
المادة 505 من قانون العقوبات السوريّ	يُنظر إلى ملامسة أو مداعبة فتيات أو نساء بصرف النظر عن أعمارهنّ، أو الصبيان الذين لم يتموا الخامسة عشرة من العمر على أنه فعل منافٍ للحشمة إذا وقع بغير رضاهم	الحبس مدة لا تزيد على السنة ونصف السنة
	يتحقق إلحاق العار بشكل ضمني عن طريق ملامسة منطقة العانة، والملامسة الجسدية اللصيقة، وملامسة ثدي امرأة يُفرّق بين الوقائع التي تندرج ضمن أحكام المادتين 493 و505 من قانون العقوبات السوريّ بالاعتماد على مقدار الضغط الممارس بيد الشخص على جسد المعتدى عليه، ومنطقة الجسم التي وقع عليها الاعتداء، ومكان وزمان حدوث الجُرم. وعليه، فيعاقب كل من قام بلمس ثدي امرأة	

	بموجب أحكام المادتين 493 و505 من قانون العقوبات السوريّ	

3) حظر التعذيب

يرد حظر التعذيب في كلتا النسختين من الدستور السوري:

البند 3 من المادة 28 من الدستور السوري لعام 1973

البند 2 من المادة 53 من الدستور السوري لعام 2012

يعرّف دستور عام 1973 التعذيب على أنه أي عنف جسدي أو معنوي، فيما يحظر دستور عام 2012 التعذيب بشكل عام فقط.

يُعاقب بموجب أحكام قانون العقوبات السوري كل من يقوم بتعذيب آخر بالحبس لمدة لا تزيد على 3 سنوات. إذا أفضت أعمال التعذيب على المعتدى عليه إلى مرض أو جراح، كان أدنى العقاب الحبس سنة ونصف السنة [تكون العقوبة سنة في حال استخدم التعذيب لانتزاع اعتراف من أحدهم وفقًا لأحكام الفقرة ثانيًا من المادة 391 من قانون العقوبات السوريّ].

ملحق: نص الترجمة الألمانية لمقتطفات من قانون العقوبات السوري ومواد الدستور ذات الصلة:

المادة 44 من قانون العقوبات السوريّ	أشغال شاقة مدة 3 سنوات إلى 15 سنة في الحالات التي لم يعيّن القانون فيها مفعول حكم الأشغال الشاقة، ويحدد فيها فقط حكمًا "بالأشغال الشاقة المؤقتة"
البند 1 من المادّة 247 من قانون العقوبات السوريّ	يتوجب تغليظ العقوبة في الحالات التي تندرج تحت المادة 246 من قانون العقوبات السوري (تكرار ارتكاب الجناية) على الوجه التالي: يبدل الإعدام من الحبس المؤبّد: زيادة الحكم بواقع الثلث والنصف
المادة 340 من قانون العقوبات السوريّ	المعنى المقصود بلفظة "موظّف"
المادة 357 من قانون العقوبات السوريّ	يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة [من 3 سنوات إلى 15 سنة] كل موظف يقوم بحرمان شخص من حريته في غير الحالات التي ينصّ عليها القانون
المادة 358 من قانون العقوبات السوريّ	يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات مديرو وحرّاس السجون أو المعاهد التأديبية أو الإصلاحيات وكل من اضطلع بصلاحياتهم من الموظفين إذا قبلوا سجينًا أو قاموا بحبس شخص دون مذكرة قضائية أو قرار قضائي، أو استبقوه إلى أبعد من الأجل المحدد بموجب أحكام القانون.
البند 1 من المادّة 381 من قانون العقوبات السوريّ	يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات كل شخص يُجبر آخر على الاعتراف بإنزال التعذيب به
البند 2 من المادّة 381 من قانون العقوبات السوريّ	إذا لحق المعتدى عليه أذى جسدي ممّا أُنزل به من تعذيب، لا تقلّ عقوبة الحبس عن سنة واحدة
البند 2 من المادّة 492 من قانون العقوبات السوريّ	(بالإشارة إلى البند 1 من المادة 492 الذي يجرّم جماع الأصول الشرعية لقاصر متمًا الخامسة عشرة وغير متم الثامنة عشرة من عمره، والذي يفرض على ذلك عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة تسع سنوات) ويقضى بالعقوبة نفسها إذا كان المجرم موظفًا أو رجل دين أو مدير مكتب استخدام أو عاملًا فيه فارتكب الفعل مسيئًا استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدها من وظيفته.
البند 1 من المادّة 493 من قانون العقوبات السوريّ	يعاقب كل من أجبر آخر على إجراء فعل منافٍ للحشمة بالإكراه أو الشدة بالأشغال الشاقة مدة لا تقل عن 12 سنة.
البند 2 من المادّة 493 من قانون العقوبات السوريّ	إذا كان المعتدى عليه قاصرًا لم يتم الخامسة عشرة من عمره، يقضى بعقوبة الأشغال الشاقة مدة لا تقل عن 18 سنة

المادة 497 من قانون العقوبات السوريّ	ترفع العقوبات المنصوص عليها في المواد 489 و493 و495 من قانون العقوبات السوري إذا كان المجرم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة 492 من قانون العقوبات السوري
المادة 505 من قانون العقوبات السوريّ	ملامسة أو مداعبة قاصرٍ أو امرأة بصورة منافية للحشمة
البند 1 من المادّة 555 من قانون العقوبات السوريّ	يقضى بعقوبة لا تزيد على الحبس سنتين كل من يقوم بتعذيب آخر.
المادة 556 من قانون العقوبات السوريّ النافذة منذ سنة 2011	يقضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة كل من يقوم بحرمان آخر حريته إذا: 1- جاوزت مدة حرمان الحرية الشهر، و2- أنزل بمن حرم حريته أذى جسدي أو نفسي، و3- وقع الجرم على موظف
المادة 556 من قانون العقوبات السوريّ النافذة منذ سنة 2012	إذا ارتكب الجرم بحق حدث، يقضى بعقوبة الأشغال الشاقة 10 سنوات إلى 12 سنة وبالغرامة كل من يحرم آخر حريته إذا: 1) أ- جاوزت مدة حرمان الحرية الشهر، ب- أنزل بمن حرمت حريته تعذيب جسدي أو نفسي، ج- وقع الجرم على موظف، وإذا 2) استخدم العنف، والتهديد بالقتل أو طلب الفدية
الموّاد 560 و561 و562 من قانون العقوبات السوري	يقضى بالحد الأدنى من العقوبة على كل من يهدد بارتكاب جناية من قبيل التهديد بالقتل أو بتصويب السلاح إلى رأس شخص
البند 3 من المادة 28 من الدستور السوري لعام 1973	حظر التعذيب
البند 2 من المادة 53 من الدستور السوري لعام 2012	حظر التعذيب

تقرير الخبراء الصادر عن معهد ماكس بلانك بتاريخ 4 أيّار/مايو 2021

معهد ماكس بلانك لدراسة الجريمة والأمن والقانون
فرايبورغ
[حُجبت المعلومات]

وعلى شاكلة القانون الفرنسي، لا ينّص القانون السوري على ما يشبه المادة 243 من قانون العقوبات الألماني والمتعلقة بالظروف المغلّظة لجريمة السرقة.

الأحكام ذات الصلة الواردة في قانون العقوبات السوري: المادة 559 من قانون العقوبات السوريّ الموّاد 559 - 564 من قانون العقوبات السوريّ

<u>نص الترجمة الألماني للسيرة الذاتية لأنور والتي أشار إليها أثناء التحقيق معه</u>

السيرة الذاتية للعقيد أنور

ولد العقيد أنور بتاريخ 3 شباط/فبراير، 1963 في الحولة، حمص.

التحقت بالمدرسة الابتدائية، والمدرستين الثانويتين الأولى والثانية في حمص. وبعد أن حصلت على شهادة الثانوية العامة (البكالوريا)، التحقت بجامعة في دمشق لدراسة القانون. وتخرجت من كلية الحقوق بعد 4 سنوات من الدراسة الجامعية. ثم التحقت بإحدى الدورات التدريبية للرقباء في أكاديمية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية.

ثم عملت في قسم الهجرة والجوازات في حلب والحسكة قبيل تخرجي من الجامعة.

ومنذ 22 آب/أغسطس 1992، كنت أعمل مدير قضاء، والتحقت بدورة تدريبية عن التحقيق والهياكل القانونية، وتخرجت منها برتبة ملازم أول، وكان ترتيبي الثاني على الدفعة. ثم عملت ضابط تدريب في تلك الأكاديمية، وكنت من بين أفضل

ثلاثة ضبّاط بنفس الرتبة بعد مرور عام ونصف العام. وأتممت أيضًا دورة تدريبية مدتها 6 أشهر عن إدارة أمن الدولة.

عملت ضابط تحقيق، وشغلت منصب رئيس الفرع 285، وقدمت مئات المحاضرات.

بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2003، أنهيت دورة تدريبية لمدة سنة عن البحث العلمي، والاقتصاد، وعلم الجريمة، والتحقيق، ومنحت شهادة بذلك.

بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عملت في مجال التجسس لمدة 9 أشهر بصفتي رئيسا لقسم التحقيق، ورئيسا للوفد الأمني السوري.

[...]

رافقت وفد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العام 2007.

وشغلت منصب رئيس قسم التحقيق في الفرع 251 التابع لأمن الدولة من تاريخ 9 آب/أغسطس، 2008 إلى 7 أيلول/سبتمبر، 2012. وفي ذلك المنصب، تعاونت مع بعض أعضاء لجان الثورة في دمشق، وأصدرت أوامر تقضي بالإفراج عن المعتقلين.

وتم نقلي إلى الفرع 285 على إثر خلاف مع حافظ مخلوف واللواء المسؤول بسبب موقفه إزائي، وجراء تعاوني مع المعارضة السورية.

بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر، 2012، كنت قد أخفقت في محاولتين للهرب، وأفرجت عن آلاف المعتقلين

ثم توجّهت إلى الأردن حيث كنت أعمل لصالح [...]

وشملني المرسوم الصادر بخصوص الضبّاط السوريين المنشقّين.

تقيم زوجتي وأطفالي الخمسة في العاصمة الأردنيّة عمّان. وتلقوا تهديدات كثيرة من أشخاص مرتبطين بالنظام السوري كانوا يرسلون معلومات إلى إدارة المخابرات العامة السورية، وعمدوا إلى مضايقتهم. وعليه، فإنني أريد أن أقيم في بلدكم حمايةً لعائلتي، وبما يتوافق مع القوانين الدولية.

[رقم الهاتف]

مع خالص الشكر.

<u>سجّل أنور الجنائي وفقًا للسجّل المركزي الاتحاديّ في ألمانيا</u>

السجّل المركزي الاتحادي 30 أيلول/سبتمبر، 2012 المعلومات التي قدمتها وزارة العدل الاتحادية لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا

معلومات عن أنور

مواليد الحولة، سوريا بتاريخ 3 شباط/فبراير، 1963

[عنوانه البريدي في ألمانيا]

لم يتم العثور على أي قيود حتى بعد استخدام معلومات شخصية مختلفة في عملية البحث.

أعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه يسمح للمترجمين الشفويين بالانصراف كخبراء [فيما يتعلق بالترجمة من وإلى الألمانية، والعربية، والفرنسية] لعدم وجود أي طلبات تتعلق بأدائهم القسم.

أُغلقت فترة أخذ الأدلة في محاكمة أنور في تمام الساعة 1:22 مساءً. أعلنت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أنه ليس هناك أي مساومات للإقرار بالذنب وفقًا لأحكام البند (ج) من المادة 257 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 1:24 ظهرًا.

اليوم المائة وستّة – 2 كانون الأول/ديسمبر، 2021

بدأت جلسة الاستماع في تمام الساعة 9:32 صباحا بحضور سبعة أشخاص، وسبعة ممثلين من الصحافة. سجل مصوران مقاطع فيديو، والتقطا صورًا فوتوغرافية قبيل بدء الجلسة. ومثّل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. لم يكن محامي المدّعين رايجر حاضرًا، وانضم محامي المدّعين بانز إلى الجلسة متأخرًا بواقع عشرة دقائق، ولم يكن محامي الدفاع بوكر حاضرًا.

البيانات (المرافعات) الختامية – الادّعاء العام

[ما يلي هو ملخص للبيانات الختامية التي قام المدعيّان العامّان بتلاوتها، بناءً على ما تمكّن مراقب المحاكمة من سماعه في المحكمة. يُشار إلى الاقتباسات المباشرة باستخدام علامتي التنصيص ""، فيما يرد تفصيل الملاحظات الإضافية داخل الأقواس المربعة].

مقدمة

استهلّ المدّعيان العامّان بياناتهما الختامية باقتباس للكاتب النمساوي اليهوديّ جان أميري والذي قال إنه "لا يمكن لمن عانى من التعذيب أن يشعر بأنه في وطنه أبدًا". أفاد المدّعيان العامّان أن ذلك الاقتباس قد شغل تفكيرهما طيلة مدة المحاكمة، وأن ما حصل في أجهزة المخابرات السورية قد ترك ندبًا على الناجين إلى الأبد. وعلى الرغم من محاولتهم جميعًا أن يجدوا سُبلًا للعودة، إلاّ أنه لم يكن بإمكان أي منهم أن يشعر بأنه في وطنه مرّةً أُخرى. وقال المدّعيان العامّان إنه يمكن لكل الحاضرين في قاعة المحكمة أن يشعروا بذلك. وأضافا أنه ينبغي للضحايا أن يعرفوا أنهم ليسوا بمفردهم في معاناتهم تلك.

وأشار المدّعيان العامّان إلى أن خوض الحرب ضد النضال من العقاب يشكل أحد التحديات التي يواجهها القانون الجنائي الدولي، وإحدى المسؤوليات التاريخية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، ولكن، يشكّل الضحايا أساس تحريك الدعاوى العامة. وبحسب المدعيين العامين، إن المشاركة في تحريك الدعاوى العامة في سياق المحاكمات والتحقيقات المتعلقة بالجرائم الدولية هو أمرٌ يصعب على كافة الضحايا القيام به، بل ومن شأنه أن يؤدي إلى استثارة شعورهم بالصدمة النفسية. ولا مفر من التعامل مع ذلك إلا بإخفاء هوية الشهود عند الضرورة، وتوفير الحماية لهم، وتوكيل محامٍ لهم. وبحسب المدعيين العامين، تم تطبيق تلك التدابير في محاكمة كوبلنتس، ولكن ذلك لا ينفي تعارضها مع حقوق أخرى.

وأضاف المدّعيان العامّان أن المطالبة بتسجيل وقائع محاكمات من هذا القبيل أمر فتّاك، لما قد يحمله ذلك من آثار سلبية وأضرار بالغة على استعداد الشهود للإدلاء بشهاداتهم كونهم يشعرون بالخوف أصلًا من هذه الخطوة، فضلًا عن اعتقادهم بأن كل ما يتم تسجيله سوف ينتهي به المطاف في يد النظام السوري عاجلًا أم آجلًا، ومن شأن ذلك أن يحمل تبعات سلبية على المحاكمات المستقبلية، بحسب المدعيين العامين. وأضافا أن تلك المحاكمات من شأنها أيضًا أن تُشعر الكثير من الأشخاص بالرضا، وأن تكون عونًا لهم في استعادة كرامتهم المهدورة.

وشكر المدّعيان العامّان الدفاعَ على جهوده، وإحجامه عن طرح أسئلة مؤلمة أو مزعجة. وبحسب المدعيين العامين، لم ينسحب ذلك السلوك المُنصِف على جميع المحاكمات الجنائية، للأسف.

قال المدّعيان العامّان إنهما يأملان بأن يتمكن الضّحايا، أو بعضهم على الأقل، من أن يشعروا بأنهم في وطنهم مرة أخرى. ووفقًا للمدعيين العامين، تتطلب سيادة جوّ من التعايش السلميّ يشمل الناس أجمعين إجراء محاكماتٍ من قبيل تلك التي أُجريت في كوبلنتس. وأشارا إلى ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي تنصّ على أنّ " هذه الجرائم الخطيرة التي تهدد السلم والأمن والرفاه في العالم، [وأن] أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألّا تمر دون عقاب، وأنّه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال تدابير تُتّخذ على الصعيد الوطني، وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي". وخلص المدّعيان العامّان إلى أنه يُعوَّل على ألمانيا وغيرها من الدّول كي تقاضي مرتكبي هذه الجرائم من أجل أن تحول دون مرورها بلا عقاب. ولا ينطبق ذلك إلا على الجرائم الوحشية الجماعية، وليس من شأنه أن يكفل اتساع نطاق الملاحقة القانونية من خلال زيادة عدد الأفراد الملاحقين، وأن التبرير الوحيد للجوء إلى مثل هذه المحاكمات [محليًّا] بموجب [الولاية القضائية العالمية] متعلقٌ فقط بالقضايا التي يطال أثرها المجتمع الدولي ككلّ.

أكّد المدّعيان العامّان على أهمية سيادة القانون في تلك المحاكمات على وجه التحديد [التي تُجرى بموجب الولاية القضائية العالمية]، وأن لعب القضاء دور "الملاك المنتقم" سوف يعود بالضرر على هذه المسألة. واستشهدا بمقولة لبنيامين فيرينكز، وهو آخر مدّعٍ عام شارك في محاكمات نورمبرج لا يزال على قيد الحياة، في مرافعته الافتتاحية في نورمبرج، ومفادها: "الانتقام ليس هدفنا، ولا نسعى إلى مجرد قصاص عادل. [...] إن قضيّتنا هي طلب التماس تتقدّم به الإنسانيّة إلى القانون." ووفقًا للمدعيين العامين، ينطبق ذلك على هذه المحاكمة التي تدور حول سيادة القانون. لا يمكن أن يُنظَر إلى شخص بمفرده على أنّه ممثل لنظام حكم غير شرعي بأكمله، أو أن يتم إصدار أحكام مُسبَقة بحقّه. بل إن الضروري في هذا المقام هو إجراء تقييم تحليلي تباييني حول مدى مساهمة المتهم في الأفعال الإجرامية المرتكبة. وخلص المدّعيان العامّان إلى أن ذلك هو مكمن التحدي الذي يواجه القانون الجنائي الدولي.

وقبيل الخوض في تفاصيل الموضوع، أشار المدّعيان العامّان إلى أنهما سوف يتقيدان بإيراد تفاصيل السيرة الذاتية للمدّعى عليه أنور حسب الاقتضاء فقط، وذلك بُغية رسم ملامح صورة الوضع العام في سوريا، ولأغراض متعلقة بإصدار الحكم. بالإضافة إلى ذلك، سيقدمان توضيحات محدودة عن وجود هجوم منهجي وواسع النطاق في سوريا، لكون القضاة قد أكّدوا إلمامهم بذلك في نص الحُكم الصادر في محاكمة إياد الغريب. وستُستخدم تواريخ الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة للإشارة إلى الشهود الذين سُمح لهم بعدم الكشف عن هُويّتهم، وذلك في حال لم يتم إخفاء هويّتهم في المراحل السابقة من المحاكمة.

الموضوع

اندلعت في أوائل العام 2011 احتجاجات ومظاهرات الربيع العربي، وشملت سوريا. وبحسب المدعيين العامين، أبدى السوريون تعاطفهم مع الاحتجاجات في البلدان العربية الأخرى اعتبارًا من شباط/فبراير 2011، وبدأوا مظاهرتهم ضد الحكومة اعتبارًا من آذار/مارس العام نفسه. وسرعان ما تصدّت الحكومة لتلك الموجة عن طريق فضّ المظاهرات بصورة وحشيّة. وتسارعت وتيرة تصعيد الأوضاع في ضوء سقوط عدد من القتلى في درعا على يد الحكومة في آذار/مارس 2011. أشار المدّعيان العامّان إلى اتّخاذ الحكومة السوريّة عددًا من التدابير من قبيل نصب نقاط التفتيش، والسيطرة على المشافي، مما أثّر على عامة السكان، دون أن يقتصر على من شاركوا في الاحتجاجات السلمية فقط. ولكن، لم يحُل ذلك دون انتشار الاحتجاجات في عموم أنحاء سوريا.

تم تشكيل خلية إدارة الأزمة السوريّة في آذار/مارس 2011، وضمّت رؤساء وضبّاطًا في أجهزة الاستخبارات الأربعة، بالإضافة إلى آخرين. وأوكِلت إليها مهمة إصدار الأوامر المتعلقة بقمع المظاهرات بصورة وحشية، ودامية، وسريعة. وبحسب المدعيَيْن العامَيْن، نُفذت أولى العمليات العسكرية في درعا في نيسان/أبريل 2011 وتسببت بمقتل ما يزيد على 200 شخص على أيدي النظام، وهو ما حصل في دوما أيضًا. ثم شرع الجيش بمهاجمة السكان المدنيين في "الأحياء المتمردّة". وبحسب المدعيين العامين، قامت أجهزة الاستخبارات السورية والجيش السوري بدور مركزيّ في قمع المجتمع المدنيّ. وسقط آلاف المدنيين ما بين جريح وقتيل جراء استخدام الهراوات، والرصاص الحي.

اعتُقل الكثير من الأشخاص، وزُجّ بهم في السجون في ظل ظروف لا إنسانيّةً، وتعرّضوا للتعذيب والإهانة. وأفاد المدّعيان العامّان أن نظام التعذيب معمول به منذ عقود، ولكن، ازدادت طبيعة التعذيب ووتيرته سوءًا مع اندلاع الثورة. وغصّت السجون بالمعتقلين، ولم تُستخدم عمليات التوقيف والاعتقال لاستخلاص المعلومات، من أجل كَسْر شوكة المعارضة. وبحسب المدعيين العامين، كانت تلك العمليات بمثابة وسيلةً للقضاء على المعارضة.

كما وصف المدّعيان العامّان التعذيب الجسديّ والنفسيّ في السجون، وتعرّض المعتقلون فيها لعنف جماعيّ، وعانوا من سوء التغذية، واكتظاظ الزنازين. وبحسب المدعيين العامين، إن زنازين السجون هي "زنازين الموت". ودُمجت المشافي العسكريّة في هذا النظام أيضًا، فمنذ أن اندلعت الاحتجاجات، استُخدمت المشافي العسكرية لتعذيب الأشخاص، وتحولّت إلى منشآت تعذيب، بحسب المدعيين العامين. وعادةً ما أصبحت تلك المشافي هي "الوجهة الأخيرة" للمعتقلين، لا سيّما مشفى المزّة 601، ومشفى تشرين 507، ومشفى حرستا. قال المدّعيان العامّان إنّه سرعان ما تم إرسال الجثث إلى تلك المشافي، والتقاط صورٍ فوتوغرافيّة لها يتم تجميعها في ألبوم قبل أن تؤخذ في مقابر جماعية. وكان القصد من ذلك إثبات حالات الوفاة بين المعتقلين كي لا يطلب أحد رشوةً بزعم تسهيل عملية الإفراج عنهم، وبما يضمن عدم ادّعاء موت أحد المعتقلين في محاولة للإفراج عنه بصورة غير رسميّة.

وبحسب المدعيين العامين، لعبت إدارة المخابرات العامة المعروفة باسم أمن الدولة دورًا هامًّا في سوريا، إلى جانب المخابرات العسكرية، والمخابرات الجويّة، والأمن السياسي، وكان لدى كل تلك الأجهزة فروع مختلفة. يقع الفرع 251 التابع لإدارة المخابرات العامة في حيّ الخطيب في دمشق، وذلك هو سبب إطلاق اسم "فرع الخطيب" عليه. وبحسب المدعيين العامين، كان ذلك الفرع مسؤولًا عن دمشق وما حولها. وقام الفرع 251 بالكثير من عمليّات الاعتقال، ونصب حواجز أمنيّة، بالإضافة إلى القسم 40 الكائن في جسر الأبيض. وتولّى قيادة القسم 40 حافظ مخلوف، وهو أحد أبناء عمومة بشّار الأسد. وعلى الرّغم من أن القسم 40 كان تابعًا للفرع 251، إلاّ أنه تفرّد في قراره بعض الشيء، وكان مسؤولًا عن تنفيذ المداهمات، وتفريق الاحتجاجات، وعمليّات التفتيش عند الحواجز الأمنية. ونظرًا لافتقار القسم 40 لسجنه الخاصّ، اعتاد أن ينقل سجناءه إلى الفرع 251، ويودعهم في عُهدة موظفي ذلك الفرع. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، أوضح المدّعيان العامّان أنه دائمًا ما تمت تلك الاعتقالات بنفس النّسَق من الوحشية، وسرعة التنفيذ كما لو كانت مداهمة خاطفة. وتمّ اعتقال المدنيين، ومعاملتهم بصورة سيئة، وملاحقة كل مَن يهرب منهم. وعمد القسم إلى تكديس الأشخاص في الحافلات والسيارات كي يتم اقتيادهم في نهاية المطاف إلى فروع التعذيب.

أضاف المدّعيان العامّان أنه لم يتم إعلام المعتقلين بأسباب اعتقالهم، ولم يراعِ توقيفهم الإجراءات الجنائية، ولم يتمّ إعلام أقاربهم بأماكن تواجدهم. وبحسب المدعيين العامين، كان بإمكان معظم معتقلي الفرع 251 أن يتصورّوا ماذا سيحّل بهم في غضون الأيام، أو الأسابيع، أو حتى الأشهر المقبلة بمجرد دخولهم الفرع. واتّسم الأمر بالوحشية، ولم يكن مصيرهم معلومًا. وودّ موظفو الفرع لو كان بيدهم ألا يدعوا المعتقلين يرتاحون أبدًا؛ ووجد المعتقلون ما يُعرف "بحفل الاستقبال" بانتظارهم، حيث أوسع السجّانون فيه المعتقلين الجدد ضربًا، وتضمّن ذلك ضرب رؤوسهم بالحائط في بعض الأحيان. ولم يتوقّف الضرب إلا عند نزولهم إلى الطابق السفلي من المنشأة، علمًا بأن بعضهم لم ينجُ من حفل الاستقبال.

أشار المدعيان العامان إلى تعرُّض أحد المعتقلين للضرب بقسوة من قبل أحد ضباط الفرع 251 عند وصوله إليه في حزيران/يونيو 2011، ما أفضى إلى وفاته في الساحة الخارجية. وفي حالات قليلة فقط، نُفذت إجراءات حفل الاستقبال في مراحل لاحقة من اعتقالهم، وليس عقب وصولهم إلى الفرع. وبعد انتهاء حفل الاستقبال، يتم إجبار المعتقلين الجدد على التجرد من ثيابهم في الطابق السفلي، وتفتيش أجسادهم، مع أخذ وضعية القرفصاء بضع مرات وهم عراة، وأُطلق على تلك الممارسة اسم "الإجراء الأمني". وتُعاد ثياب المعتقلين إليهم بعد مصادرة مقتنياتهم الشخصية، وأربطة أحذيتهم. وخضعوا أثناء اعتقالهم لجلسات تحقيق عنيفة، لأن أهمية الحصول على المعلومات عن طريق انتزاع اعترافات بالإكراه كانت أهمية ثانوية حيث تعرضوا للتعذيب بشدة، وخضعوا للتحقيق أحيانًا من غير أن تُطرح عليهم أي أسئلة ذات فائدة. وعادةً ما يحضر كل جلسة تحقيق سجّان واحد على الأقل، يتولى أمر إهانة المعتقلين، وكيل الشتائم لهم. وقال المدعيان العامان إنه من المُحتمل أن أساليب التعذيب من قبيل الفلقة، والدولاب، والكرسي الألماني، والشَّبْح مستخدمة منذ عقود، بل ومنذ قرون. وكان الصعق بالكهرباء من الأساليب المستخدمة بشكل يومي.

أضاف المدعيان العامان أن المعتقلين قاسوا ظروفًا لا إنسانية طيلة فترة اعتقالهم في الفرع 251 (فرع الخطيب). وكثيرًا ما تم رفض طلبات حصولهم على الرعاية الطبية أو العلاج، حتى عندما كان ذلك ضروريًّا. وزُجّ بالنساء، والأطفال، وكبار السّن في زنازين مكتظّة جدًّا لا يمكن النوم فيها إلا وقوفًا. وافتقرت الزنازين لأجهزة تكييف الهواء، لذا كان من المعتاد أن يفقد الأشخاص وعيهم على إثر تدنّي مستويات الأكسجين في الزنزانة. ولم تكن كمية الطعام المقدم لهم كافيةً، مع أنه لم يكن من الممكن تناوله أصلًا. وكانت أوضاع النظافة "كارثيّة" لا سيما مع سقوط البراغيث والقمل من سقف الزنزانة، بالإضافة إلى رائحة عرق المعتقلين التي تزكم الأنوف. ولم يُسمح لهم بالاغتسال أو الحصول على أدنى متطلبّات النظافة الشخصية الأساسية، ما أدّى إلى إصابتهم بالجرب، والطفح الجلدي. اضطروا إلى قضاء حوائجهم داخل الزنزانة أحيانًا، الأمر الذي أدّى إلى انبعاث روائح لا تطاق بسبب البول والغائط. بالإضافة إلى ذلك، دائما ما سمع المعتقلون صرخات الآخرين الذين يتعرضون للتعذيب. وخلص المدّعيان العامان إلى أن الكثير من المعتقلين يجدون أمر سماع صرخات الآخرين يفوق سوءًا تعرّض أحد المعتقلين نفسه للتعذيب، وذلك خشية أن يكون هو الشخص التالي الذي سيتعرض للتعذيب. وقال المدعيان العامان إنه ليس من الغريب أن الكثير منهم فقدوا صوابهم في المُعتَقَل، لا سيما مع تعرضهم للعنف الجنسي، والإهانة أيضًا، والتهديد بالاغتصاب أو بارتكاب اعتداءات جنسية بحقّهم أو بحق أقاربهم.

خلص المدعيان العامان إلى أنه عندما بدأ النظام السوري بهجومه المنهجي والواسع النطاق بين تاريخي 29 نيسان/أبريل، 2011 و7 كانون الأول/ديسمبر، 2012، أي عندما انشقّ أنور، كان 4,000 معتقل في الفرع 251 يتعرضون لضروب من العنف الوحشي، ويعيشون حالة خوفٍ دائمٍ على حياتهم، إذ أن احتمال مغادرتهم الفرع جثثًا هامدةً شكّل خطرًا حقيقيًّا عليهم. ووجد الكثير منهم أن ذلك الشعور بالخوف، وسماع صرخات الآخرين يفوق سوءًا تعرض أحدهم إلى التعذيب الجسدي. وبحسب المدعيين العامين، أصاب القضاة في توصيفهم اعتقال الأشخاص في فرع الخطيب على أنه تعذيب قائم بذاته كما أشاروا في نص الحكم الصادر في محاكمة إياد الغريب.

قال المدعيان العامان إن الكثير من الشهود وصفوا تلك الأوضاع، ومنهم المدّعون: P1, P11, P12, P19, P25, P27, P28, P30, P41, P39, P38, P34, P32, P22, P50, P48, P47, P46, P44, P42.

[قدّم المدّعيان العامان ملّخصًا مقتضبًا يتناول شهادة كل مدّعٍ، والتفاصيل التالية: زمان ومكان وكيفية الاعتقال؛ ومدة الاعتقال في الفرع 251، وغيره من الأماكن (حيث ينطبق ذلك)، والمعاناة التي مرّوا بها أثناء اعتقالهم في الفرع 251؛ وآثار ذلك عليهم إلى يومنا هذا. للاطّلاع على موجز شهادة كلّ مدّعٍ، يُرجى زيارة الموقع التالي: SJAC's trial monitoring website والذي يوفّر أيضًا روابط لموجز شهادة كل شاهد في المحكمة].

خلص المدّعيان العامان إلى أن ما لا يقلّ عن 30 شخصًا لقوا حتفهم جراء سوء المعاملة في فرع الخطيب أثناء مدة التوقيف [أي بين تاريخي 29 نيسان/أبريل، 2011 – 7 كانون الأول/ديسمبر، 2012].

المُتّهم

انتقل المدّعيان العامان في حديثهما إلى عرض السيرة الذاتية للمتهم:

- بعد أن حصل أنور على شهادة الثانوية العامة (البكالوريا)، التحق بالجامعة في دمشق لدراسة القانون.
- وتقدّم بطلب للالتحاق بصفوف الشرطة السوريّة في العام 1984، حيث بدأ يعمل معهم في العام 1986. وأضاف المدّعيان العامان أن المعارضة تعرّضت لاضطهاد شديد على يد حافظ الأسد في الثمانينيات. وعقب المذبحة التي حصلت في حماة بتاريخ 2 شباط/فبراير، 1982، اكتظّت السجون بالمعتقلين، وتشابهت الظروف حينها مع نظيرتها السائدة بعد العام 2011.
- وفي العام 1987، عمل أنور ضابط شرطة في حلب، والحسكة، وطرطوس، وذلك بعد أن أنهى تدريبه، ودراسته الجامعية في تخصص القانون.
- وفي العام 1992، أنهى أنور تدريبه كضابط شرطة، وتخرّج كثاني أفضل ضابط في فئة رتبته. وعمل بعدها مدربًّا في أكاديمية الشرطة لمدة عام ونصف العام.
- وفي العام 1995، أي عندما كان يبلغ أنور 32 عامًا من العمر، تمت ترقيته للعمل في إدارة المخابرات العامة نظرًا لأدائه المهني المتميز. وقاد دوريات تابعة للفرع 251 لمدة عام ونصف العام.

- ثم عمل ضابط تحقيق، ونُقل إلى الفرع 285 في كفرسوسة.
- وأصبح برتبة مقدم بتاريخ 9 آب/أغسطس، 2008، ثم أُعيد نقله إلى الفرع 251 حيث شغل منصب رئيس قسم التحقيق هناك.
- وتمت ترقية أنور إلى رتبة عقيد بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير، 2011.
- وكان مكتب أنور في الطابق الأول من الفرع 251 الكائن في حي الخطيب في دمشق. وكانت مكاتب التحقيق في الطابق الأرضي، فيما كان السجن في القبو حيث كان له مكتب ثان هناك. وضمّ قسم التحقيق 30-40 موظّفًا، منهم 6-7 ضبّاط تحقيق، وكتّاب محضر، وضبّاط السجن الآخرين.
- وأُعيد نقل أنور إلى الفرع 285 بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر، 2012 حيث عمل فيه حتى كانون الأول/ديسمبر، 2012.
- وكان تاريخ 7 كانون الأوّل/ديسمبر، 2012 هو اليوم الأخير لأنور في العمل قبل أن يغادر سوريا.

أشرف أنور على عمليّات القتل، والتعذيب، والحرمان من الحرية، والاعتداء الجنسي أثناء مدة التوقيف [الواقعة بين تاريخي 29 نيسان/أبريل، 2011 – 7 كانون الأول/ديسمبر، 2012]، بحسب المدعيين العامين. وأوضحا أن أنور كان مسؤولًا عن السجن الذي اعتُقِل فيه الأشخاص، وتعرّضوا فيه للتعذيب. اعتمد الفرع الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية بتسلسل قيادة واضح، وأصدر أنور أوامر مباشرة لضباط التحقيق لديه، وعمل السجّانون تحت إشرافه أيضًا. وبحسب المدعيين العامين، كان أنور مسؤولًا عن إعداد جداول الورديّات، وتعيّن على الموظفين أن ينصاعوا لأوامره. وفيما يخصّ إصدار الأوامر، أوضح المدعيان العامان أن إعطاء أوامر بتعذيب أحد المعتقلين لم يكن ضروريا نظرًا لوجود "نظام تعذيب راسخ" وفعّال. يعرف الجميع عن التعذيب، ولم يكن من الضروري الحصول على إذن صريح يقضي باستخدامه. وكان يتم إعطاء الأوامر الصريحة [بالتعذيب] فقط في الحالات التي ينبغي ألاّ يتعرّض الأشخاص فيها للتعذيب وسوء المعاملة الوحشيين. وحضر أنور بنفسه بعض جلسات التحقيق، بحسب المدعيين العامين، ولكن، بصفته عقيدًا ورئيسا لقسم التحقيق، "لم يلّطّخ يديه باقتراف أي من ذلك"، فهذا هو دور موظفيه. ومع ذلك، عرف أنور على الدوام جسامة ما يحصل من عمليّات قتل، وتعذيب، وحرمان من الحريّة، واعتداء جنسي؛ حيث كان على علم بما يحصل بصفته رئيسا لقسم التحقيق، وتقبّل ذلك دون اكتراث. وبحسب المدعيين العامين، لم يوافق أنور على التعذيب في حالات التحقيق الفردي بعد آذار/مارس 2011، ويُعزى ذلك إلى أن التعذيب قد أعاق عمله كمحقق، دون أن يمنعه ذلك من مواصلة عمله في الفرع.

***

[استراحة لمدة 25 دقيقة]

***

تقييم الأدلة

التجريد المزعوم من الصلاحيات

استمعت المحكمة خلال المحاكمة إلى الخبيرة لاورا تورمان والأستاذ الدكتور ماركوس روتشيلد اللذين قاما بفحص عدد من الوثائق، واستمعت إلى شهادات الكثير من الشهود أيضًا، وإفادة محامي دفاع المتهم. وبحسب المدّعيين العامين، جاء في الإفادة أنه قد بدأ في عمله كضابط شرطة في أواسط الثمانينيات، وفي أمن الدولة في العام 1995. وعمل في الفرع 285 بعد أن تنقّل بين الفروع، واعتبارًا من العام 2008، عمل في الفرع 251 رئيسًا لقسم التحقيق فيه. قال المدّعيان العامّان إن أنور دفع بأن الفوضى قد عمّت سوريا بتاريخ 15 آذار/مارس، 2011، وأقدمت الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد وقوات الحرس الجمهوري على قمع تلك الفوضى. دفع المدعيان العامان بحجج تشير إلى أن الحرس الجمهوري على وجه التحديد قد شارك الفرع 251 في نطاق مسؤولياته، حسب قول أنور. تعرض الكثير من الأشخاص الذين اعتقلهم الحرس الجمهوري لكسور، وغير ذلك من الإصابات. وبحسب ما ورد في إفادة محامي دفاع أنور، ارتفع عدد المعتقلين في الفرع من 250 ليزيد عن ألف معتقلٍ اعتبارًا من تاريخ 15 آذار/مارس، 2011، مما أدّى إلى اكتظاظ الزنازين. كما أشار المدّعيان العامان إلى إبراز أنور حججًا مفادها أن ذلك [السجن المكتظ جدًّا] يقع ضمن نطاق مسؤوليات رئيس الفرع 251 توفيق يونس الذي اشتكى إليه أنور أوضاع ذلك السجن، وأنه أراد أن يتثبت من صحة الاعتقالات من قبيل إصدار مذكرات توقيف أصولية، كي يُفرج عن جميع المعتقلين الذين لم تظهر أسماؤهم في القوائم ذات الصلة. تقدم أنور بشكوى إلى توفيق يونس في مناسبتين، بحسب ما ورد في إفادة الدفاع، ولكن، ردّ يونس على أنور في المرة الثانية قائلًا إنّه ينبغي له ألاّ يفاتحه بالموضوع مرّة أخرى. أشار المدّعيان العامان إلى أن أنور قال أمام المحكمة في تلك الإفادة إن توفيق يونس ذكر على مسمعه في أوائل نيسان/أبريل 2011 أنه ثمة أشخاص يحتجون ضد الحكومة في الحولة – مسقط رأس أنور. ورأى أنور في ذلك تهديدًا مباشرًا له، واتّخذ قرارًا بالانشقاق على إثر ذلك.

وزعم أنور أيضًا بأنه ساعد أكبر عدد ممكن من المعتقلين بين آذار/مارس وحزيران/يونيو 2011، وأصدر أوامر كثيرة منها الإفراج عن كافة المعتقلين غير المسلحين، حسب زعمه، حيث تم الإفراج عن بعضهم فعلًا. رأى الحرس الجمهوريّ في ذلك سببًا كافيًا لتقديم شكوى بحقّ أنور لدى توفيق يونس. وبحسب ما ورد في إفادة محامي دفاع أنور، كان ذلك هو السبب وراء إعادة هيكلة صلاحيات الموظفين في الفرع، وقيام توفيق يونس بتجريد أنور من صلاحيّاته، وبتعيين الرائد النعسان والقسم 40 كرؤساء له في العمل. ثم اقتصر دور أنور على رفع التقارير إلى رئيس الفرع فحسب، دون خفض رتبته رسميًّا. وبحسب أنور، تلّقى أوامر بأن يداوم على القدوم إلى السجن بشكل منتظم بُغية التغطية على الغاية الفعلية المتمثلة بتأسيس دولة داخل الدولة. ولم يُسمح لأنور أن يُجري جلسات

التحقيق ابتداءً من شهر حزيران/يونيو 2011، وذلك إلى أن تم نقله إلى الفرع 285، بحسب ما ورد في إفادة الدفاع التي واصل المدّعيان العامان تلخيص ما ورد فيها. وقُبيل نقله من الفرع، سمع عن نقل الكثير من المعتقلين إلى مشافٍ مختلفة مثل مشفى الهلال الأحمر، والمشفى في حرستا. وكان بإمكانه أن يسمع أشخاصًا يصرخون وهو في مكتبه، وقيل له أنه قد تم اللجوء إلى العنف أثناء جلسات التحقيق. وبخلاف ما وصفه عدد من الشهود، زعم أنور عدم وجود أدوات معلّقة على الحائط أو الأسقف لتعذيب المعتقلين باستخدام أسلوب الشّبْح.

أشار المدّعيان العامان أيضًا إلى قول أنور في إفادة الدفاع إنه قد حاول ترتيب أمور انشقاقه مع الجيش السوري الحر في أواسط العام 2011، ولكنّه لم يُرد المغادرة وحيدًا من غير أسرته. كما أفاد بأنه رفض احتجاز معتقلين جدد أثناء إحدى ورديّاته الليلية لكون أسمائهم لم تظهر في أيّ من قوائم المطلوبين. وبحسب أنور، أدى ذلك إلى فتح تحقيق معه، وصدر بحقه حكم بالسجن 20 يومًا مع وقف التنفيذ ووضعه تحت المراقبة، قبل أن يُنقل للعمل في الفرع 285. كما زعم بأنه وُضع تحت المراقبة المشددة حتى تاريخ 9 أيلول/سبتمبر، 2012. وكانت الضوابط في الفرع 285 غير صارمة، فتمكّن في نهاية المطاف من ترتيب أمور انشقاقه وفراره في كانون الأول/ديسمبر 2012.

أشار المدعيان العامان إلى إفادة محامي دفاع أنور، وأنه شغل منصب رئيس التحقيق في الفرع 251 اعتبارًا من العام 2008. ونُفذت عمليات اعتقال واسعة النطاق مع انطلاق الاحتجاجات في 2011. وأثناء عمل أنور في الفرع، عومل المعتقلون معاملة سيئة، ووصل السجن إلى مرحلة الاكتظاظ في خمس مناسبات في الأثناء. وبحسب المدّعين العامين، اعترف أنور أنه اعتاد زيارة مرافق السجن بصورة منتظمة، ولم يُنكِر وفاة بعضهم داخلها. ولكنه ذكر في إحدى إفاداته حول الوفيات في آذار/مارس 2012 عدم معرفته بحصول وفيات في ذلك الشهر تحديدًا. وبناء على إفادته، خلص المدعيان العامان إلى أن أنور اعترف بوفاة بعض المعتقلين في الفرع في أوقات أخرى.

[...] كما أشار المدّعيان العامان إلى ما ورد في إفادة أنور حول تجريده من جميع صلاحياته في حزيران/يونيو 2011، وعدّها من باب "المراوغة للدفاع عن نفسه". ووفقًا للمدعيَيْن العامين، إن ما يؤكد على أن تلك هي مجرد حيلة عدم مروره على ذكر الموضوع قبل الإدلاء بإفادة الدفاع ذات الصلة، والتي زعم فيها بأنه قد جُرّد من صلاحياته كافّة. ولم يدّع أنور بأنه جُرّد من صلاحياته لأنه تبنّى موقفًا منتقدًا للنظام في حزيران/يونيو 2011، على الرغم من أنه قد سنحت له أكثر من فرصة للقيام بذلك، أي عندما كتب سيرته الذاتية على سبيل المثال، أو أثناء التحقيق معه من قبل مكتب الشرطة الجنائية الاتّحادية بألمانيا، ومكتب الشرطة الجنائية للولاية. لقد كان من البديهي أن يتطرق أنور حينها إلى ذكر تلك الواقعة أثناء كتابته سيرته الذاتية أو التحقيق معه من قبل الشرطة، لأن كل ما ذكر يتمحور حول دوره السابق في أجهزة المخابرات السوريّة. وبحسب المدعيين العامين، أدلى أنور بإفادة تشير إلى أنه ظل محط تقدير لدى الكثيرين، لا سيما إذا ما أخذنا طلب استدعاء الشاهد P56 في الاعتبار. ويفيد الطلب، وشهادة P56 التي أدلى بها أمام المحكمة أن أنور كان أحد أعضاء اللجان التي شكلتها وزارة الداخلية، وتألفت من عميد واحد من كل فرع مخابرات، ومثّل فيها أنور إدارة المخابرات العامة. وقال المدّعيان العامان إنه لمن "السخيف" أن نفترض تعيين أنور عضوًا في تلك اللجنة الهامّة إذا كان مجرّدًا من صلاحياته في حينها.

دفع المدعيان العامان أيضًا بأنه "من غير المنطقيّ" أيضًا أن يُجرد شخص من صلاحياته، وأن يُسمَح له في الوقت ذاته بأن يظّل في منصبه حفاظًا على الصورة العامة. "ومن المنافي للمنطق" أن تُرسم ملامح صورة عامة تُظهر بقاء شخص في منصبه حتى وإن كان لا يثق "بالنظام الظالم". وبحسب المدعيَيْن العامين، من المُرجّح في تلك الحالة أن يتم تسريح ذلك الشخص من الخدمة، أو اعتقاله، أو نقله إلى مكان آخر قسرًا. وأكّد ذلك الإجراء أيضًا P10، وهو ضابط ذو رتبة رفيعة في إدارة المخابرات العامة، إذ أفاد بأن الضباط المشكوك في أمرهم يُعتقلون من قبل الفرع 285، أو أنهم يُنقلون للعمل في مناطق نائية. وأكّد ذلك الشاهد P55 أيضًا الذي عمل في الفرع 285. قال المدّعيان العامان إنه يمكن دحض مزاعم أنور بتجريده من صلاحياته بالإشارة إلى واقعة نقله عقيدًا من أحد الفروع العامة إلى أحد الفروع الأخرى المتخصصة في إجراء التحقيقات. وتمتع أنور بالكثير من الامتيازات في الفرع الذي نُقل إليه، فلم يكن أمر نقله بالتالي خفضًا من رتبته. وبحسب المدعيين العامين، إنه لمن "الهراء" أن يُجرد ضابط غير جدير بالثقة من صلاحياته، وأن يُترك للعمل دون مراقبة في فرع آخر. وعلاوة على ذلك، دفع المدعيان العامان بأن أنور ناقض نفسه في إفادة الدفاع بقوله إنه جُرّد من جميع صلاحياته في حزيران/يونيو 2011، وبادّعائه في الوقت ذاته أنه ساعد عددًا لا حصر له من المعتقلين في وقت لاحق. وخلص المدعيان العامان إلى أن المرء إما أن يكون مجردًا من صلاحياته وغير مخوّل بالإفراج عن أي شخص، أو أن يتمتّع بصلاحيات تخوله الإفراج عن المعتقلين. "ويستحيل منطقيًّا" لمن جُرّد من صلاحياته أن يُصدر أمرًا بالإفراج عن المعتقلين.

مضى المدعيان العامان في حديثهما، وساقا حججًا مفادها أن عددًا من الشهود الموثوقين قد أكدوا استمرار أنور في منصبه وممارسة صلاحيته بعد حزيران/يونيو 2011. حيث قام P5 الذي عمل حارسًا خارج مبنى فرع الخطيب بالإدلاء بشهادته حول المناصب الوظيفية في الفرع، والمهام الموكلة إلى ضبّاطه، وتسلسل القيادة فيه. وبحكم عمله، اعتاد أن يدخل الفرع 251 على نحو منتظم حيث عرف الجميع أن أنور هو رئيس قسم التحقيق، والمسؤول عن السجن، بحسب P5. وتولى أنور بنفسه القيام ببعض التحقيقات الهامّة، وحضر في العام 2011 إحدى حفلات الاستقبال في الساحة الخارجية، بناءً على ما أخبر P5 المحكمة به. وأمر أنور السجّانين أثناء ذلك الحفل بأن يتوقفوا عن ضرب المعتقلين الجدد كي لا يحول ذلك دون التحقيق معهم بشكل صحيح. وبحسب P5، توقّف السجّانون عن ضرب المعتقلين، مما يؤكد وجود سلطة لأنور عليهم، بحسب ما خلص إليه المدعيان العامان. علاوة على ذلك، كان من المعتاد ملاحظة أنور في فرع الخطيب، وإصداره الأوامر حتى آب/أغسطس 2012.

وعلاوة على ذلك، أكد المتهم السابق إياد الغريب الذي عمل في القسم 40، وكان يعرف كمًّا هائلًا من المعلومات الداخلية، أن أنور كان رئيسًا لقسم التحقيق في الفرع 251 حتى كانون الثاني/يناير 2012، وهو تاريخ انشقاق الغريب، وذلك وفقًا لما أخبر به الشرطة الألمانية بتاريخ 16 آب/أغسطس، 2016. ووفقًا لإفادة إياد الغريب، كان لأنور مكتب في الطابق الأول [يقصد الثاني] فوق السجن الكائن في القبو والتابع لقسم التحقيق. واستفاض الغريب في التفاصيل قائلًا إن قسم التحقيق تشكل من 6-7 محققين، و30-40 آخرين ما بين كتّاب محاضر، وموظفي أرشيف، وسجّانين. وكانت رتبة أنور أعلى من رتبة مدير سجن الفرع 251، وتم استدعاؤه أحيانًا إلى الفرع 285 كمحقق نظرًا لما يتمتع به من مهنية وخبرة. أشار المدعيان العامان إلى قيام كبير المحققين الجنائيين السيد دويسنج بتقديم تلك المعلومات أمام المحكمة بتاريخ 27 أيّار/مايو 2020. وعلى الرغم من تعذّر الإشارة إلى شهادة الغريب التي أدلى بها للشرطة في محاكمته، يمكن استخدام كامل إفادته في محاكمة أنور بموجب الولاية القضائية الدائمة لمحكمة العدل الاتّحادية بألمانيا [بالألمانيّة: Rechtskreistheorie]. وبحسب المدعيين العامين، تتمتع شهادة الغريب التي أدلى بها للشرطة بالمصداقية، ويمكن استخدامها كاملة في محاكمة أنور. أفاد المدعيان العامان أنه ليس هناك سبب قد يدفع الغريب لتجريم أنور بغير وجه حق أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة، لأنه لم يكن يعرف أن أنور في ألمانيا، وأن هناك تحقيق جارٍ بشأنه. فلم يُشر إياد الغريب الذي كان ضابط صف في القسم 40، واعتاد أن يزور الفرع 251 بصورة منتظمة إلى مزاعم تجريد أنور من صلاحياته، كون شيء من هذا القبيل لم يحصل، بحسب المدعيين العامين.

أشار المدعيان العامان أيضًا إلى الموقف الذي تعرّف فيه P18على هويّة أنور في المحكمة يوم الإدلاء بشهادته. كان P18 يبحث عن أحد أقاربه [حُجب اسمه] في حزيران/يونيو 2011. وبعد أن دفعت عائلته الرشوة، سُمح لهم بمقابلة أنور في فرع الخطيب للاستعلام عن مكان تواجد قريب P18، إذ قيل للعائلة إنه من المرجح أن يكون ذلك الشخص قد اعتقل في الفرع 251. وبحسب المدعيين العامين، أوضح أنور بشكل لا لُبْس فيه مَن كان المسؤول عن تسيير الأمور عندما "مثل" P18 أمامه. وانتظر P18 بادئ الأمر أمام المكتب مدة 15 دقيقة، سمع أثناءها أصوات صراخ مرتفعة، وشعر أنها كانت محاولة لتخويفه. وقام السجانون بجره عنوةً إلى داخل المكتب حيث عامله أنور بخشونة، وأمر P18 بأن "يحمل واحدة من الجثث ويغادر". كما أمر أنور P18 بأن يذهب إلى مشفى تشرين أو حرستا وأن ينتقي إحدى الجثث لا على التعيين، وألا يستفسر عن الموضوع مجددًا. ولكن، عندما همّ P18 بمغادرة المكتب، ناداه أنور وأخبره بأن هناك شروط معينة، وهي: ينبغي لقريب P18 أن يعود إلى سوريا، وأن يسلّم نفسه لأجهزة المخابرات، حينها فقط يمكن الإفراج عن قريب P18 الثاني، وتسليم جثة قريبه الآخر المفقود. خلص المدعيان العامان إلى أن تلك الحادثة تبرهن على أن أنور تمتع بصلاحيات اتخاذ القرار في الفرع، واتّسم بموقفه المتعجرف تجاه الآخرين، وعاملهم بعدوانية. وبدت آثار الصدمة من تلك الأحداث واضحة للعيان على P18.

دفع المدعيان العامان بأن الصحفي الألماني كريستوفر رويتر قد أكّد أيضًا منصب أنور القيادي في الفرع، حيث قابل أنور في العام 2013 عقب انشقاقه. قال رويتر إن أنور كان مصدرًا جيدًّا للمعلومات، وأخبر المحكمة أيضًا أنه يتمتع "بذاكرة صوريّة أو نحو ذلك". كما برزت مصداقيته عندما اقتبسه رويتر مرات كثيرة في كتاباته عن أجهزة المخابرات السورية. أشار المدعيان العامان إلى أن أنور أخبر رويتر بأنه التقى برئيس إدارة المخابرات العامة آنذاك، علي مملوك، عقب الانفجار الذي حصل في كفرسوسة في نهاية العام 2011 وأوائل العام 2012. وشارك في ذلك الاجتماع كل من علي مملوك وحاشيته، بالإضافة إلى أنور بصفته رئيسًا لقسم التحقيق. ولكن، لم يُرِد علي مملوك، وهو أهم شخص في أجهزة المخابرات العامة، أن يحقق أنور في التفجير، وكان بدوره غاضبا جراء انعدام المهنية في التعامل مع الموضوع. ومع ذلك، ووفق ما أفاد به المدعيان العامان، يُظهر هذا الاجتماع أن أنور شغل منصبًا رفيعًا في أجهزة المخابرات كونه قد شارك في إحدى تلك الاجتماعات إلى جانب مسؤولين رفيعين في أجهزة المخابرات والسلطات الأمنية. بالتالي، من غير المحتمل أن يكون أنور شخصًا "مهمشًا" ومجردًّا من كافّة صلاحياته، وفق زعمه. خلص المدعيان العامان إلى أنه لم يكن ليسمح لأي ضابط غير موثوق جراء أصوله أو توجهاته الناقدة بأن يشارك في مثل ذلك الاجتماع، وعلى النقيض من ذلك، سُمح لأنور بأن يقدم اقتراحاته أثناء الاجتماع. شدد المدعيان العامان على أن ذلك الاجتماع عُقد في أواخر العام 2011 أو أوائل العام 2012، أي في الفترة التي ادّعى أنور أنه جُرّد فيها من سلطاته كافّة ستة شهور على الأقل.

حاجج المدعيان العامان بأن P53 أدلى بشهادته أيضًا حول نفوذ أنور وصلاحياته الواسعة على صعيد اتّخاذ القرار. وأخبر P53 المحكمة أنه اعتقل مدة تقرب من الشهر في أواخر تمّوز/يوليو 2012 قبل أن يُنقَل أنور إلى فرع آخر. واعتُقل بسبب حالة تشابه أسماء، وتواصلت عائلة P53 مع أنور كون الأسرتين كانتا جارتين في السكن منذ العام 2003. وتجمع والدة P53 وزوجة أنور علاقة صداقة جيدة حتى اليوم. وتمت الإشارة أيضًا إلى تواصل P53 مع أنور عقب الإفراج عنه. خلص المدعيان العامان إلى أن ذلك يدل على صلاحيات أنور الواسعة على صعيد اتخاذ القرار والتي تجاوز نطاقها حدود دمشق. كانت مكالمة هاتفية واحدة من أنور كفيلةً بالإفراج عن الأشخاص المعتقلين في الطرف الآخر من البلد، في الوقت الذي ادّعى فيه أنور أنه جُرّد من صلاحياته كافّةً. ووفقًا للمدعيين العامين، لو فرضنا جدلًا أن أنور قد كان تحت المراقبة فعلًا، وأنه عُدّ غير موالٍ للنظام، لتعذّر عليه أن يجري اتصالاته بغرض الترتيب للإفراج عن المعتقلين في غضون ساعتين أو ثلاث.

كما أكد عدد من الشهود أن أنور تمتع بنفوذ، وصلاحيات واسعة على صعيد اتخاذ القرار في فرع الخطيب، وفقًا لما أشار إليه المدعيان العامان. ومع ذلك، أوضح المدعيان العامان أنهما سيشيران فقط إلى الشهود الذين شاهدوا أنور في الفرع يقينًا وبما لا يقبل الشك. [أشار المدعيان العامان إلى زمن وكيفية مشاهدة كل من أولئك الشهود أنور في الفرع، وتعرفهم عليه بصفته ضابطًا رفيعًا. كما أجريا تقييما مقتضبًا لمصداقية أولئك الشهود].

بالنسبة لشهادة P11، أضاف المدعيان العامان أن أنور أكّد قيامه بالتحقيق مع P11. وعلى الرغم من أن P11 لم يتمكن من مشاهدة المحقق، إلا أنه من المؤكد أن أنور حقق معه لأنه اعترف بذلك.

وفيما يتعلق P41 بشهادة، رأى المدعيان العامان أن شهادته متّسقة ومتماسكة، ولم يروا أنه تعمد تجريم أنور لأنه أشار على وجه التحديد إلى أن نائب أنور كان يحضر التحقيق عند غياب أنور.

وبخصوص P49، أشار المدعيان العامان إلى أن P49 وصف دور أنور في الإفراج عنه. وبحسب المدعيين العامين، أظهرت الشهادة أن أنور كان قادرًا في كانون الاول/ديسمبر 2011 على تجنيب بعض المعتقلين من التعرض للضرب، والإفراج عن بعضهم إن شاء. فقد انصاع موظّفوه لأوامره، ولاقت قراراته قبولًا لدى رؤسائه في العمل، على الرغم من أنهم لم يقتنعوا بها تمامًا. ويبدو أنه من المستحيل القيام بإجراءات من هذا القبيل لو كان أنور مجرّدًا من سلطاته فعلًا، بحسب المدعيين العامين.

وبالحديث عن P16، أشار المدعيان العامان إلى أن P16 أكدّت أنها تلّقت معاملة حسنة بعض الشيء، ويرجع ذلك إلى قيام كوفي عنان بزيارة سوريا أثناء فترة اعتقالها. ومع ذلك، أظهرت شهادتها أن أنور كان رئيس قسم التحقيق المسؤول في فرع الخطيب في نيسان/أبريل 2012.

وفيما يتعلق بالممثلة السورية [حُجب اسمها]، دفع المدعيان العامان بأن كبير المفتشين الجنائيين كنابمان عرض في المحكمة الشهادة التي أدلت بها الشاهدة سابقًا لدى الشرطة، على الرغم من أنها لم تَمْثُل أمام المحكمة شخصيا للإدلاء بشهادتها. وأثناء مقابلتها مع الشرطة، وصفت الشاهدة بمصداقيّة لقاءها بأنور في الفرع، ولم تتعمد تجريمه، لا بل وأفادت أنها لقيت منه معاملة حسنة. وأكد أنور نفسه في إفادة الدفاع أنه شاهد تلك الشاهدة في الفرع.

وأمّا بالنسبة لشهادة P33، أشار المدعيان العامان إلى أن أنور نفسه أكد أنه التقى بتلك الشاهدة في مكتبه في فرع الخطيب حيث تعرفت على هويته بصفته ضابطًا رفيعًا تمتع بصلاحيات اتّخاذ القرار، وسهّل عملية الإفراج عنها.

وبخصوص P58 [انظر النص أعلاه]، أشار المدعيان العامان إلى أنه كان "تجسيدًا للشخص الكاذب"، ولم يقدم معلومات من شأنها أن تُثبت أقواله. وقال المدعيان العامان: "خاب استثمار من دفع المال للشاهد P58 كي يدلي بشهادته".

أضاف المدعيان العامان أن جميع المعتقلين الآخرين أكدوا أن زعم أنور بتجريده من الصلاحيات "كان من وحي الخيال. وأنه بكل تأكيد كان لدى النظام السوري مشكلات أخرى ينبغي أن يتعامل معها بخلاف التستّر على واقعة تجريد موظف من صلاحياته". ووفقًا للمدعيين العامين، من المرجّح أن النظام السوري كان سيُفضّل أن يُشهر واقعة التجريد من الصلاحيات للاستفادة من أثرها الرادع".

مرافعات الدفاع كمحاولة لتسخيف الأمر

أفاد المدعيان العامان أن أنور حاول في مرافعات الدفاع أن يُسخّف من الأوضاع في سوريا، وأن يقلل من شأن الدور الذي أداه فيها. أولًا، ادّعى أنور أن جلسات التحقيق كانت مقبولة قبل آذار/مارس 2011، ولكن، لعل العكس هو الصحيح، وفقًا للشهادة التي أدلى بها كل من P35 وP40 وP52، وشاهِد آخر عُرضت شهادته في المحكمة من قبل كبير المفتشين الجنائيين دويسنج. وبعد إشاراتهما باقتضاب إلى ما قدّمه الشهود من أوصاف للتعذيب وظروف الاعتقال في الفرع 251 قبل آذار/مارس 2011، خلص المدعيان العامان إلى أن الظروف في الفرع كانت كارثية حتى قبل ذلك التاريخ، وأن أنور نفسه حضر تعذيب بعض الأشخاص، وذلك على النقيض مما دفع به. وثانيًا، أفاد أنور أن "الفوضى" عمّت سوريا بتاريخ 15 آذار/مارس، 2011. وبحسب المدعيين العامين، كانت الأوضاع في سوريا في حينها بعيدة كل البُعد عن الفوضى، وتلخصت بالأحرى بقيام المدنيين بالمطالبة بحقوقهم الأساسية عن طريق احتجاجات سلميّة. وتم التعامل معها بالعنف الجماعي، "والقمع والاضطهاد اللذين مارستهما الدولة"، مما أدّى في نهاية المطاف إلى نشوب حرب أهلية اتسمت بالفوضى بكل تأكيد، وفقًا للمدعيين العامين. وخلُصا إلى أن إفادات أنور في هذا الشأن تدلّ بشكل واضح على حقيقة موقفه وتوجهاته.

كما أشار المدعيان العامان إلى أن أنور ادّعى في إفادته باتّخاذ إجراءات تأديبية بحقّه في صيف العام 2011 وذلك عندما أراد أن يتحقق من وجود مذكرات توقيف صادرة أصوليا بحقّ معتقلين جدد تم جلبهم على إثر موجة من الاعتقالات الجماعية. وادّعى أنور أنه رفض استلام الأشخاص المعتقلين من قبل الفرقة الرابعة إذا لم تصدر بحقّهم أي مذكرات توقيف أو لم ترد أسماؤهم في قوائم المطلوبين. وقال المدعيان العامان إن تلك الادّعاءات "هي استخفاف بواقع الأوضاع السائدة في حزيران/يونيو 2011". أشار المدعيان العامان أيضًا إلى أن الكثير من الشهود قد أخبروا المحكمة عن عدم وجود مذكرات توقيف صادرة بحقهم، وأن تلك الاعتقالات تمت بصورة تعسفيّة، وأنه لم يتم إجراء أي تحقيق أصولي معهم. ووفقًا للمدعيين العامين، حاول أنور أن يُضفي شكلًا من أشكال سيادة القانون، وهو أمرٌ غير قابل للتطبيق. وتحدّث جميع الشهود عن الرُّعب الممارَس من قبل أجهزة المخابرات، ولم يذكر أيٌّ منهم وجود دولة تحكمها سيادة القانون.

***

[استراحة لمدة 70 دقيقة]

***

[لم يعُد ثلاثة من الحضور إلى القاعة عقب انتهاء فترة الاستراحة].

تقييم الأدلة

قيام القسم 40 بالاستحواذ المزعوم على صلاحيات الفرع 251

دفع المدعيان العامان بأن الأدلة المأخوذة في هذه المحاكمة تؤكّد أن القسم 40 لم يبسط سيطرته على فرع الخطيب، ولم يُجرِ تحقيقاته الخاصة داخل ذلك الفرع، بخلاف ما تقدّم به محامو الدفاع عن أنور. قال P5 الذي عمل حارسًا على إحدى البوابات الخارجية للفرع 251 حتى آب/أغسطس 2012 إنه كثيرًا ما شاهد موظفي القسم 40 يغادرون عقب جلبهم معتقلين جددًا. وأفاد في شهادته أن القسم 40 تمتع بقدر من حرية التصرف، نظرًا إلى علاقة عائلة حافظ مخلوف بالرئيس. ولم يباشر القسم 40 تحقيقاته في الفرع 251، وكان مسؤولًا عن قمع الاعتصامات، وتنفيذ عمليات الاعتقال فقط. لم يسبق للمتّهم الآخر إياد الغريب الذي عمل في القسم 40 وأن تحدّث عن هيمنة القسم على فرع الخطيب، على الرغم من أنه قد أدلى بالكثير من المعلومات، منها تلك التي قد تُجرّمه بشدة. خلص المدّعيان العامان إلى أنه من غير المنطقي أن يستولي القسم 40 على صلاحيات فرع الخطيب، حيث كان القسم مكلفًا بالكثير من الأعمال بصفته أحد تشكيلات قوات التدخل السريع، ولم يكن بحاجة إلى تكليفه بالمزيد من الاختصاصات والمهام. علاوةً على ذلك، أفاد جميع الشهود الذين اعتقلوا من قبل القسم 40 أنهم خضعوا للتحقيق في الفرع 251 من قبل ضبّاط الفرع نفسه.

محاولات التخفيف من المسؤولية الجنائية

وفقًا للمدعيين العامين، حاول المتّهم أن يخفف من مسؤوليته الجنائية مدّعيا أنه لم يتم تعليق الأشخاص على الجدران أو من السقف، ولكن، أفاد الكثير من الشهود في شهاداتهم أنهم تعرضوا للتعذيب بأسلوب الشّبْح، وشاهدوا أو سمعوا معتقلين آخرين يتم تعليقهم من السقف أو الجدران. [ذكر المدعيان العامان عددا من الشهود اللذين أدلوا بشهاداتهم في هذا الشأن، وهم: P1، وP33، وP27، وP28، وP32، وP35، وP39، وP46، بالإضافة إلى أحد الشهود الذي عُرضت شهادته في المحكمة من قبل رئيس المفتشين الجنائيين دويسنج.

قال المدعيان العامان إنه يتوجب الاعتراف بأن أنور لم يوافق تمامًا على استخدام الوحشية بحق المعتقلين، ومع ذلك، تبنّى أنور ذلك الموقف فقط في الحالات التي عرقل استخدام الوحشية فيها عمله كمحقق. على سبيل المثال، عارض أنور ذلك في الحالات قد تُفضي إلى موت الأشخاص أو فقدانهم الوعي جراء الضرب المبرح. أشار المدعيان العامان إلى أن أنور أوضح أثناء التحقيق معه من قبل مكتب الشرطة الاتحادية للولاية في بادن-فورتمبيرغ بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر، 2017 المزيد من التفاصيل في هذا الشأن، وذلك عندما أفاد "متهكّمًا" أنه لم يعرف ماذا يفعل ببعض جثث المعتقلين التي كانت تُجلب له في بعض الأحيان كونها عديمة الفائدة بالنسبة لعمله. خلص المدعيان العامان إلى أن أهمية الوظيفة والمنصب بالنسبة لأنور تفوق أهمية الإقرار بالموقف الموصوف أعلاه، وذلك على الرغم من أنه تمتع بسلطة وصلاحيات اتّخاذ القرار خلال مدة توقيف المعتقلين في الفرع. وبالتالي، كانت مرافعة الدفاع بتاريخ 18 أيار/مايو 2020 محاولة فاشلة لإنكار مسؤوليته عن الظروف والأفعال اللاإنسانية في الفرع والتي حصلت بمعرفته، وضمن نطاق عمله، وتحت إمرته.

هجوم منهجي وواسع النطاق

بما أن المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس قد أوردت في نص الحُكم الصادر بتاريخ 24 شباط/فبراير 2021 تفاصيل الأوضاع في سوريا خلال مدة التوقيف، و"ووصفتها بصورة صحيحة" على أنها عبارة عن هجوم منهجيّ وواسع النطاق ضد الشعب السوري، فلم يورد المدعيان العامان سوى معلومات مقتضبة عن بعض الشهود الذين وصفوا الأوضاع ذات الصلة بفرع الخطيب خلال تلك الفترة، وهم:

P1, P4, P8, P11, P12, P16, P19, P24, P26, P27, P28, P30, P31, P33, P34, P35, فايز سارة, P38, FR18, P41, P46, P47, P49, P50, P57.

أشار المدّعيان العامان إلى أن كل أولئك الشهود وصفوا بأنفسهم الأهوال التي حصلت في الفرع، أو أن أقوالهم عُرضت في المحكمة عن طريق محققي الشرطة الذين سبق وأن أجروا مقابلات معهم. ووصفوا كيف تعرض المعتقلون للضرب، والشتم، والإهانة، وأنهم كانوا أقرب للموت منهم إلى الحياة. ولا يزال الكثير منهم متأثرًا بهذه الأهوال حتى اليوم. واعتبر المدعيان العامان أن حزن الشهود ودموعهم قد ألقى بظلال سحابة قاتمة على قاعة المحكمة أثناء الإدلاء بشهاداتهم. ووصف أولئك الشهود أنهم لم يتعرضوا للتعذيب، ولكنهم تمكنوا من سماع صرخات معاناة الآخرين. أشار المدعيان العامان إلى أنهم قبعوا فترات زمنية مختلفة في السجن الكائن في قبو الفرع 251، ووصفوا الأوضاع الناجمة عن سوء التهوية، وامتزاج روائح الدماء والعرق والبراز فيه أيضًا. وتضوّر المعتقلون جوعًا على الدوام، ومُنعوا من الاغتسال، ولم يُسمح لهم بمغادرة الزنازين إلا عند اقتيادهم إلى التحقيق. عدّ المدّعيان العامان أن أقوال الشاهد P28 في المحكمة تمثل عينة من إفادات جميع الشهود، لا سيّما وصفه عملية اقتياده إلى الزنزانة رقم 5 التي كانت تُعرف "بزنزانة الموت". وقال P28 إنه يشعر كما لو أنه لا يزال يقبع في الزنزانة إلى هذه اللحظة، وكانت زنزانة شبيهة بقبر مظلم زُجّ فيه بنحو 130-140 شخصًا، وافتقرت للضوء والنوافذ. وكانت بعرض 3-3.5 متر، وبطول 5-6 أمتار. وأُجبر P28 على الوقوف

لست ساعات متواصلة على إحدى قدميه، ثم على الأخرى. وكان هناك دورة مياه أيضًا، وفتحة في أسفل باب الزنزانة بمساحة 30*50 سنتيمترا يدخل عبرها هواء وضوء خافت من الممر. واستخدمت مراوح الشفط للتهوية، وشعر المعتقلون أنهم كادوا يختنقون. وعادةً ما عاقبهم السجّانون بإغلاق فتحة الباب، مما أدّى إلى عدم قدرتهم على التنفس.

وصف الطبيبان P56 وP51 الأحوال في الفرع من وجهة نظر مختلفة كونهما قد عملا طبيبين مقيمين في المشفى الكائن بجانب فرع الخطيب، وقاما بزيارة الفرع أيضًا. ووصفا عدم كفاية موارد الرعاية الطبية فيه، بالإضافة إلى وجود معتقلين يعانون من الجفاف وسوء التغذية. وقالا أيضًا إن آثار البول والبراز على سراويل المعتقلين الداخلية، وإطلاق لحاهم تعد من المؤشرات على طول المدة التي قضوها في المُعتَقَل. كما أشار المدعيان العامان إلى حديث الطبيبين عن إصابة الكثير من المعتقلين بمختلف أنواع الخمج (الخُرّاج)، وأنهم كانوا في وضع يهدد بقاءهم على قيد الحياة. ومع ذلك، سُمح لمختصّي الرعاية الطبية بأن يقدموا العلاج بحده الأدنى فقط، ولم يُسمح لهم بتحديد طبيعة العلاج أو من ينبغي له أن يحصل عليه. وكانت رائحة المعتقلين كريهة جدًّا، وكانت ثيابهم ممزقة. ولم يجرُؤ سوى قلة منهم على إخبار الطبيب بالأسباب الحقيقية للإصابة، وإذا تحدث أحدهم، قاطعه السجانون، وقاموا بمعاقبته. ووفقًا للطبيبين، تم التستر على النطاق الكليّ للتعذيب باستصدار شهادات وفاة مزيفة تعطي أسبابًا كاذبة للوفاة، من قبيل الإصابة بالجلطة أو الفشل الكلوي. وتعمل الشاهدة التي كان من المفترض أن تُدلي بشهادتها بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 طبيبة مقيمة في مشفى الهلال الأحمر أيضًا. ولم تمثُل أمام المحكمة شخصيًّا، فعرض كبير المفتشين الجنائيين فراي إفاداتها السابقة التي أدلت بها أثناء مقابلتها مع الشرطة. وأكّدت أقوالها ما ورد في إفادتي زميليها أمام المحكمة.

خلص المدعيان العامان إلى أن الشك لا يخالط مصداقية أولئك الشهود، حيث لم يبدِ أيّ منهم رغبةً واضحة بتجريم المتّهم. ووفقًا للمدعيين العامين، ذكر أولئك الشهود جميعًا نفس التفاصيل الصغيرة، من قبيل ما يلي: حفل الاستقبال، والإجراء الأمني، والمطبخ كمكان للانتظار، والساحة الخارجية، والدّرَج، ومرافق السجن في القبو وغرف التحقيق في الطابق الأول، وأبو غضب وميماتي بوصفهما أعنف سجّانَيْن والأوامر غير المُعلنة باستخدام التعذيب، والاعترافات المعدّة مسبقًا التي أُجبر المعتقلون على التوقيع عليها، وتقييد عدد مرّات وأوقات استخدام دورات المياه، والزنازين المزوّدة بنوافذ مطّلة على الخارج، والأنبوب الأخضر الذي يحمل اسم أحد المسؤولين في الأمم المتحدة، وعدم كفاية الطعام، "وصوت المؤذن وهو يرفع الأذان على أنه آخر ما يربطهم بالعالم الخارجي الذي بدا وكأنه بعيد جدًّا عنهم".

خلص المدعيان العامان إلى أنه ليس هناك شكّ في أن آلاف المعتقلين قد تعرضوا أثناء مدة التوقيف للحرمان من الحرية بغير وجه حقّ، والتعذيب الجسدي، والاعتقال في ظروف شبيهة بالتعذيب. وأكّدت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس ذلك في نص الحُكم الصادر بتاريخ 24 شباط/فبراير، 2021.

أعداد حالات التعذيب والوفاة

أفاد المدعيان العامان أنه يتوجب أن يُحسب لصالح المتهم حالات التعذيب التي حصلت في الفرع 251 أثناء مدّة التوقيف والبالغ عددها 4,000 حالة. وفي سياق توضيح كيفية إحصاء ذلك العدد، أشار المدعيان العامان إلى مرافعة دفاع أنور التي أفاد فيها أنه لم يمرّ يوم واحد منذ تاريخ 15 آذار/مارس، 2011 لم يشهد فيه سجن الفرع 251 اكتظاظًا شديدًا. وقال إن عدد المعتقلين فيه لم يقل عن 1,000 أبدًا، لا بل وكثيرًا ما زاد العدد عن ذلك. ووفقًا للمدعيين العامين، لم يكن هناك مدة اعتقال محددة، واختلفت مدد اعتقال أولئك الشهود في فرع الخطيب. أُجبر معظمهم على أن يقبع في الفرع مدة تتراوح بين بضعة أيام إلى ثلاثة أسابيع. واعتُقل كل من P4، وP50، وNW15 و[...] شهرًا واحدًا. واعتُقل P1 لشهرين، فيما اعتقل P22 مدة تقرب الثلاثة أشهر. وعليه، افترض المدعيان العامان أن كل معتقل بقي نحو شهرين في الفرع قبل الإفراج عنه، أو نقله إلى فرع آخر. ولو فرضنا جدلًا أن مدة التوقيف كانت 16 شهرًا، لكان 8,000 شخص على الأقل قد اعتقلوا في تلك الفترة. ولو حددنا متوسط مدة الاعتقال على أنها ثلاثة أشهر، لبلغ عدد المعتقلين 5,000 معتقل. لذا، يتوجّب علينا حساب عدد المعتقلين على أنه 4,000 لصالح المتهم. وأكد تلك الأعداد إياد الغريب الذي أخبر مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا في تمّوز/يوليو 2011 أن نحو 100 شخص قد اعتقلوا واقتيدوا إلى فرع الخطيب. فلو ضربنا مثلًا أن 75 منهم قد اعتقلوا في المظاهرات، وأن بعضًا منهم قد أُفرج عنه، قد يصل العدد بناء على أقوال إياد الغريب إلى 24,000 معتقل خلال مدة التوقيف. وقال الغريب إنه هو نفسه قد شارك في اعتقال 1,000 شخص في الفترة الواقعة بين تمّوز/يوليو 2011 وكانون الثاني/يناير 2012.

كما خلص المدعيان العامان إلى أن ما لا يقلّ عن 30 معتقلًا توفوا في الفرع 251 أثناء مدة التوقيف. وقدّم إياد الغريب إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا أوصافًا تنطوي على درجة من التفصيل بخصوص تجربة الاعتقال في الفرع 251، وتبعاتها الرهيبة. ووفقًا له، كثيرًا ما تكرر أمر وفاة المعتقلين أثناء التحقيق معهم في الفرع. وشاهد بأم عينيه 10 جثث في الفرع في الفترة الواقعة بين أيّار/مايو وحزيران/يونيو 2011، وشهد بين تمّوز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2011 إقدام أحد السجّانين على ضرب مُعتقل على رأسه باستخدام سيخ معدني، ما أفضى إلى وفاته. خلص المدعيان العامان إلى أنه لا يعتري مصداقية إفادات الغريب أي شكّ. لقد أكّد كبير المفتشين الجنائيين دويسنج إفادات إياد الغريب أيضًا، إذ يقوم الحكم الصادر بحقه على إفاداته بشكل أساسي. وفي ضوء ما سبق، تأكّد ما يلي:

- وفاة 10 أشخاص بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2011،

- وفاة شخص بين تموز/يوليو أيلول/سبتمبر 2011.

أشار المدعيان العامان إلى أن الشاهد FR18، الذي عرض كبير المفتشين الجنائيين كنابمان شهادته في المحكمة نظرًا لعدم رغبته في الإدلاء بشهادته في المحكمة في كوبلنتس، قد شهد وفاة أحد الأشخاص أثناء إحدى جلسات التحقيق التي خضع لها، عقب فترة قصيرة من اعتقاله في أوائل آذار/مارس 2012. وتأكد كنابمان من أن FR18 تمكّن من التواصل بشكل جيّد مع مترجم مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية بألمانيا. وأخبر كنابمان المحكمة أيضًا أنه يرى أن شهادة FR18 ذات مصداقية، وأن الشاهد كان منفعلًا جدًّا أثناء المقابلة. كما أعرب FR18 لكنابمان والقضاة عن آرائه حول المحاكمة التي لم يوافق عليها. وبالتالي، يرى المدعيان العامان أنه ليس هناك أي سبب ظاهر قد يدفع FR18 لتلفيق تلك الحادثة. وقالا إنه تأكد ما يلي:

- وفاة شخص واحد في آذار/مارس 2012.

ثم أشار المدّعيان العامان في حديثهما بإيجاز إلى شهادة P4. وقال إنه شهد وفاة 15 شخصًا في الفرع بين أواسط تمّوز/يوليو 2011 وأواسط آب/أغسطس من العام نفسه. وكان بين المتوفين طفل دون السابعة من العمر أُغمي عليه في إحدى الزنازين الجماعية بسبب سوء التهوية. وبالإضافة إلى ذلك، وصف P4 وفاة 13 شخصًا بسبب تعرضهم للتعذيب، وأن جثثهم تُركت في الردهات وكأن شيئًا لم يكن. وتعرض شخص آخر للضرب المبرح على حنجرته، مما أدّى إلى وفاته، وفقًا للشاهد. وقال المدعيان العامان إن P4 وصف المزيد من حالات الوفاة في الفرع، ولكن، تم استثناؤها كونها ذكريات تفتقر إلى الدقة. ما يلي هو عدد حالات الوفاة التي وصفها P4 بدقة، حيث تأكد ما يلي:

- وفاة 15 شخصًا (بينهم طفل واحد) في الفرع في الفترة بين منتصف تمّوز/يوليو ومنتصف آب/أغسطس 2011.

قال P36 الذي عمل طبيبًا في مشفى الهلال الأحمر، وزار الفرع 251 بحكم عمله، للمحكمة إنه شهد وفاة ما لا يقل عن 10 أشخاص أثناء شهر رمضان من العام 2012، والذي وافق أول أيامه تاريخ 19 تموز/يوليو وانتهى بتاريخ 18 آب/أغسطس، 2012. أشار المدعيان العامان إلى أن أولئك الأشخاص إما توفوا فورًا في السجن، أو لاحقًا في أحد المشافي متأثرين بإصابتهم. يشمل الإطار الزمني لشهر رمضان للعام 2012 الفترة الزمنية التي شهد فيها P4 وفاة 15 شخصًا في الفرع 251. وعليه، يتوجب علينا أن نفترض أن الجثث التي شاهدها P4 في فرع الخطيب هي نفس الجثث التي شاهدها P36 في الفرع نفسه. ولما كان P36 غير قادر على أن يتذكر بدقة عدد المعتقلين الذين توفوا في الفرع، والمشفى، بإمكاننا أن نخلص إلى أن شخصًا واحدًا توفي في المشفى. كما أفاد P36 أنه شهد 50 حالة وفاة في فرع الخطيب، و100 حالة أخرى في المشفى في الفترة الواقعة ما بين شباط/فبراير 2012، ونهاية العام 2013. ولكن، افتقرت أقواله في ذلك الخصوص للدقة الكافية كي يُؤخذ بها في اعتبارات إصدار الحكم، لأنها كانت مجرد تخمينات. كما أنه من غير الواضح ما إذا توفي أشخاص أثناء فترة التوقيف أم لا، ولم يتضح عددهم على وجه التحديد. وخلص المدعيان العامان إلى أنه قد تأكد ما يلي:

- وفاة شخص واحد بين تموز/يوليو وآب/أغسطس 2012.

وصف المدعيان العامان بإيجاز كيفية اعتقال P46، ومشاهدته وفاة أحد الأشخاص في فرع الخطيب في الزنزانة الجماعية التي مكث P46 فيها طيلة ليلة اعتقاله الأولى، قبل أن يُنقل إلى مشفى حرستا بسبب حالته الصحية السيئة. وأشار المدعيان العامان باقتضاب إلى أقوال P46 المتعلقة بالظروف السائدة في المشفى، وخلصا إلى أنها مثلت "ضربًا من ضروب التعذيب الأعمى، والذي كانت أهدافه بعيدةً كل البعد عن استخلاص المعلومات". ولربّما ارتُكب التعذيب بحق المرضى لمجرد أن فرصة ذلك قد سنحت للسجانين ومقدمي الرعاية الصحية. ووصف P46 أن مرضى آخرين من الفرع 251 شاركوه غرفته في المشفى. وبحسب P46، خُصص لكل فرع مساحة في المشفى. وتوفي شخصان أثناء وجوده في المشفى، وكان أحدهما من الفرع 251. وكان الشاهد يعرف ذلك الشخص من قبل، ووصف تعرضه لإصابات شديدة إلى الحد الذي منعه من استخدام دورة المياه دون مساعدة، وأُصيب بالحُمّى في نهاية المطاف، ما أفضى إلى وفاته. وتوفي شخص آخر في نفس السرير الذي نام فيه P46، وقام السجانون بجر الجثة خارجًا بعد أن أصبحت باردةً. وشهد P46 ثلاث حالات وفاة أخرى في الزنزانة الجماعية، بعد أن نُقل إلى الفرع 251 مرّةً أخرى في أوائل تمّوز/يوليو. ووصف كيف قام المعتقلون الآخرون بالدعاء لأولئك المتوفين بعد أن تثبتوا من أمر وفاتهم. وتداخلت بعض الشيء الفترة الزمنية التي شهد فيها P46 حصول حالات وفاة في المهجع مع تلك التي شهد فيها P4 الشيء نفسه. لذا، يمكننا أن نفترض أن الوفيات الثلاثة التي شهد P46 عليها تندرج ضمن حالات الوفاة التي وصفها P4 والبالغة عددها 14 حالة. وعليه، تأكد ما يلي:

- وفاة شخصين من الفرع 251 في مشفى حرستا.

أخبر P51 الذي عمل طبيبًا في مشفى الهلال الأحمر المحكمةَ أنه لم يشهد حصول وفيات في الفرع. ووصلت إلى المشفى في إحدى المرات سيارة نصف نقل (بيك أب) محملة بجثتين أو ثلاث من الفرع 251، وطُلب منه أن يؤكد وفاة أصحاب تلك الجثث، وذلك في أحد الأيام في الفترة الواقعة بين الربيع وحزيران/يونيو 2011. ومُنع P51 من فحصهم بطريقة صحيحة، واقتصر تدخّله على تحديد حالتهم السيئة جدًّا، حيث كانت أجسادهم مجرد جلد على عظم. ولكن، ليس بالإمكان تحديد ما إذا كانت تلك الجثث هي نفسها التي شاهدها إياد الغريب أو الآخرون. وعليه، علينا أن نفترض أن الجثث التي شاهدها P51 هي نفسها التي وصفها الشهود الآخرون.

خلص المدّعيان العامان إلى وفاة ما لا يقل عن 30 معتقلًا من الفرع 251 أثناء مدة التوقيف. ولكن، لم يكن بالإمكان الوقوف على أسباب الوفاة على وجه التحديد. ويستحيل أن تكون وفاتهم طبيعية، ويرجع ذلك إلى فحوى شهادات الشهود الضحايا والأطباء، وإلى تعرض المعتقلين للتعذيب والظروف السيئة. لربّما تتلخص أسباب وفاتهم في حزمة مسببات تكمن جميعها داخل فرع الخطيب، ومشفى حرستا الذي يعد بؤرة تعذيب تابعة لذلك الفرع. وأكد خبير الأدلة الجنائية الأستاذ الدكتور روتشيلد الذي تفحص ملفات قيصر للمحكمة أنه يرجح وفاة الجثث المعروضة في ملفات قيصر لأسباب غير طبيعية. كما شدد على أن جميع تلك الجثث تحمل آثارًا متشابهة، وعليه، يمكننا القول إنه قد تم على نحو منهجي استخدام نفس الأدوات، والتعذيب بأساليبه وظروفه المختلفة. قال المدعيان العامان إنه ليس بالإمكان أن يُسند التسبب بجميع حالات الوفاة الأخرى إلى المتهم، باستثناء الثلاثين حالة التي ذُكرت للتوّ.

أخبر P5 الشرطة أنه شاهد وفاة أحد المسنين، ولكنه بدا غير متأكد إذا كان قد توفي بالفعل أو أنه فقد وعيه فحسب. وأضاف المدعيان العامان أنهما لم يأخذا وفاة شقيق P17 وقريب P18 في الاعتبار عندما تقدما بطلب لائحة الاتهام، بسبب عدم وضوح مكان وزمان حصولهما، وهو ما بقي غير واضح حتى بعد إبراز الأدلة في هذه المحاكمة. وأخبر P57 المحكمة عن أحد الأشخاص الذي أُصيب بعيار ناري، وتوفيّ لاحقًا. ولم يتسنّى تحديد ما إذا كان العيار الناري الذي أُصيب به قبل اعتقاله هو سبب وفاته.

خلص المدّعيان العامان إلى أن 30 معتقلًا من معتقلي فرع الخطيب قد فارقوا الحياة أثناء فترة التوقيف تحت إشراف أنور. وكان أنور قادرًا على أن يعرف أن ذلك قد يحصل، وسوف يحصل، وأنه أقر بحصول ذلك بكل استخفاف.

العنف الجنسي بوصفه جريمة ضد الإنسانية

أشار المدعيان العامان إلى أن الخبراء تورمان، والبُنّي، ودرويش، وكذلك الشهود P4، P16و،P12و، P27و، P28و، P29و، P46و، P50و، P57و قد أدلوا بشهاداتهم حول العنف الجنسي ودوره المركزي في أجهزة المخابرات. وتحدثوا عن عدم الاستهانة بوصمة العار التي تلحق بضحايا العنف الجنسي، وقالوا إن مجرد تهديد شخص أو أحد أقاربه بالعنف الجنسي قد يدفع به إلى أن يفعل أي شيء للحيلولة دون حصول مثل ذلك الأمر. وليس بالإمكان الخوض في موضوع العنف الجنسي علنًا. وورد في تقارير أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وشباط/فبراير 2012 تفاصيل تبيّن تكرر استخدام العنف الجنسي في سوريا قبل الثورة وبعدها، تشمل ما كان أثناء مدة التوقيف. وأكّد القضاة في الحكم الصادر في 24 شباط/فبراير 2021 وجود هجوم منهجيّ وواسع النطاق أثناء مدة التوقيف.

أشار المدعيان العامان أيضًا إلى أن P1 وصف إدخال عصا في دُبره. وأخبرت P19 المحكمة أنها هي وأخواتها تلقّين تهديدات بارتكاب أشكال من العنف الجنسي بحقّهن. ووصفت P42 للمحكمة كيف قام أحد السجانين بدفع رأسها في حِجْره عنوةً. ووفقًا للمدعيين العامين، قدّم أولئك الشهود أوصافًا متّسقة ومترابطة، ولم يُبدِ أيّ منهم أي رغبة في تجريم المتهم. لذا، يمكن اعتبار الحوادث الثلاث المُشار إليها وقائع مؤكدة.

أشار المدعيان العامان إلى شهادة P32 التي قالت فيها للمحكمة إنها ضحية للعنف الجنسي، حيث تعرضت لنظرات السجانين السيئة واعتداءاتهم. وأشار المدعيان العامان إلى أنها تعرضّت لصدمة شديدة، ولم تتضمن أقوالها بشأن العنف الجنسي الدقة الكافية فيما يتعلق بوقت الحدث ومكانه. وثمة مفارقات جوهرية بين ما أفادت به في مقابلتها مع الشرطة، وما ورد في شهادتها التي أدلت بها أمام المحكمة. وعليه، يستحيل أن يتم تمييز الأفعال التي حصلت من تلك التي لم تحصل، ومكان حصولها.

تقييمٌ قانوني

وفقًا للمدعيين العامين، من غير الضروري أن يتم إجراء تقييم متعمق لمدى اختصاص المحكمة وصلاحياتها في مجال النظر في الجرائم المسندة إلى المتهم، نظرًا لوضوح ذلك في مبدأ الولاية القضائية العالمية كما هو منصوص عليه بموجب أحكام المادة 1 من مدونة الجرائم ضد القانون الدولي. وعلاوةً على ذلك، أكدت محكمة العدل الاتحادية بألمانيا مؤخرًّا في الحكم الصادر بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير، 2021 على أن الحصانة الوظيفية لا تنطبق على الحالات المندرجة ضمن نطاق مدونة الجرائم ضد القانون الدولي، والتي تنظر فيها بعض محاكم ألمانيا. وأكدت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس في الحكم الصادر بتاريخ 24 شباط/فبراير، 2021 وجود هجوم منهجي، وفي هذه الحالة، واسع النطاق "أيضًا" ضد السكان المدنيين السوريين أثناء مدة التوقيف. ووفر الشهود الذين أدلوا بشهادتهم عقب إصدار ذلك الحكم براهين وتأكيدات على حصول ذلك الهجوم. ولا شكّ في أن النظام السوري قد صعّد من وحشية أفعاله بحق المجتمع المدني المعارض حتّى نهاية مدة التوقيف ذات الصلة بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر، 2021. وتوفي آلاف أفراد المعارضة السورية والمدنيين الذين لم يتبعوا للمعارضة بصورة مباشرة جراء سوء المعاملة التي تلقوها على أيدي أجهزة المخابرات حتى كانون الأول/ديسمبر 2012. وتوفي ما لا يقل على 30 شخصاً بين 29 نيسان/أبريل، 2011 وأيلول/سبتمبر 2012 في فرع الخطيب حيث تولّى أنور منصب رئيس التحقيق، وأمور السجن فيه. ولم يكن ممكنًا أن يتم تقصي أسباب وفاتهم الحقيقية. وأشار المدعيان العامان إلى أنه يجب علينا أن نعتمد على شهادات الشهود كون الجرائم المسندة إلى المتهم قد حصلت منذ وقت طويل، وكون إجراء تحقيقات في مسرح الجريمة أمر غير ممكن حاليًّا.

حزمة الجرائم المرتكبة عن طريق الفعل أو الامتناع عن الفعل

جرائم القتل

وفقًا للمدعيين العامين، تكرر كثيرًا حصول جرائم عن طريق الفعل في فرع الخطيب، من قبيل الإهانة، والشتم، والعنف، فيما تضمنت الجرائم المرتكبة عن طريق الامتناع عن الفعل الحرمان من الحصول على الطعام، وأدوات النظافة الشخصية، وسُبُل العلاج الطبي. وتُنسب معظم حالات وفاة الأشخاص إلى الجرائم المرتكبة عن طريق الفعل، إذ أن أولئك الأشخاص ما كانوا بحاجة للعلاج الطبي في المقام الأول لولا تعرضهم لضروب سوء المعاملة الجسدية والنفسية. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن الأمر ليستدعي الكثير من الجهود التنظيمية للحيلولة دون حصول حالات سوء تغذية. وبموجب أحكام الفقرة 1 من المادة 7 من مدونة الجرائم ضد القانون الدولي، خلص المدعيان العامان إلى تأكيد وقوع 30 جريمة قتل مرتكبة عن طريق الفعل. وبموجب أحكام الفقرة 2 من المادة 211 من قانون العقوبات الجنائية الألماني، استنبط المدعيان العامان أنه ثمّة دوافع كامنة وراء ارتكاب جرائم القتل العمد تلك. ويعرّف القضاء الدوافع الكامنة على أنها دوافع دنيئة، وهو وصف ينطبق على هذه الحالة تمامًا، بحسب المدعيين العامين. إن القصد الوحيد وراء التعذيب وجرائم القتل هي وأد الرغبة الشرعية والمسالمة لدى شريحة كبيرة من السوريين المدنيين في نيل الحرية، حيث استهدفت تلك الجرائم الأشخاص الذين شاركوا حقيقةً أو زعمًا في التظاهر ضد النظام.

التعذيب

توصّل المدعيان العامان أيضًا إلى أنه استوفيت متطلبات الفقرة 1 من المادة 7 من الفصل 5 من مدونة الجرائم ضد القانون الدولي [التعذيب الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية] نظرًا لتعرض عدد من الأشخاص لا يمكن حصره للتعذيب خلال مدة التوقيف. وعلى أقل تقدير، تعرّض 4,000 شخص للتعذيب في الفرع 251 في الفترة الواقعة بين 29 نيسان/أبريل، 2011 و7 أيلول/سبتمبر، 2012. توصلّت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس في الحكم الصادر بتاريخ 24 شباط/فبراير، 2021 إلى أن ظروف الاعتقال في الفرع هي تعذيب بحد ذاتها. ولم يُرد المدعيان العامان إضافة أي شيء إلى ما سبق.

الأذى الجسدي الخطير

وفقًا لنص المادة 224 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، لا يمكن أن تُغفل الأذى الجسدي الخطير الذي تعرض له من سبق اعتقالهم لدى الفرع 251، وشاركوا في هذه المحاكمة بصفتهم الطرف المدّعي. وأشار المدعيان العامان إلى أن المعتقلين تعرضوا للشتم والإهانة والاحتقار وسوء المعاملة الجسدية منذ لحظة إلقاء القبض عليهم. وتعرّضوا للضرب أثناء حفل الاستقبال، وعلى طول الطريق وصولًا إلى زنازينهم. وقال المدعيان العامان إنه من المسلم به أن أولئك الأشخاص قد عانوا الكثير من الآلام، وتعرضوا للكثير من الإصابات. وفضلًا عن ذلك، تضوروا من الجوع، وقاسوا ظروفًا لاإنسانية، وهو ما قاله عدد من الخبراء، بالإضافة إلى P36، وP51 للمحكمة. مما لا شكّ فيه أن صحة المعتقلين تضررت جراء العبء النفسي المترتب على احتمالية وقوعهم ضحية للعنف مرّة أخرى، أو خوفهم من لحظة مداهمة المهاجع أو الشعور القاتل بالوحدة في المنفردات، أو الكراهية، أو خشية الموت. ومن ناحية قانونية، جاء ارتكاب الجريمة على شكل فعل جرمي واحد مستمر، وليس مجزأ على عدة أفعال جرمية، وذلك بما لا يصب في مصلحة الطرف المدّعي. وبمجرد وصول أولئك المعتقلين إلى الفرع وحتى مغادرتهم، تعرضوا لضرب من سوء المعاملة الجسدية والنفسية طيلة مدة اعتقالهم. لا يُعدّ الأذى الجسدي الذي لحق بهم بسيطًا (بموجب أحكام المادة 223 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني)، بل خطيرًا (بموجب أحكام المادة 224 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني) نظرًا لأنه اقتُرف ضمن إطار نظام. وضمّ ذلك النظام عددًا من الأشخاص الذين أسهموا في إدامة عمله وأداء وظائفه. وكان الكثير من السجّانين وضبّاط التحقيق ضالعين في حرمان المعتقلين من الطعام، وضربهم، والاعتداء عليهم، بينما تولّى أشخاص آخرون مثل أنور إصدار الأوامر وتحمّل المسؤولية، حيث تصرف الجميع بصورة مشتركة. وعليه، خلص المدّعيان العامّان إلى أن تحديد هوية الشخص الذي قام بأفعال بعينها بصورة مباشرة هو أمر غير ذي صلة. كما أضافا أن المعتقلين تعرضوا للضرب باستخدام أجسام مختلفة، وخلصا إلى أنه قد تم استيفاء معايير الاشتراك بإلحاق أذى جسدي خطير بشخص وفقًا لأحكام البند 4 من الفقرة 1 من المادة 224 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، وكذلك [معايير استخدام أجسام] بموجب أحكام البند 2 من الفقرة 1 من المادة 224 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. وأشارا إلى ما أورده الشهود التاليين من أوصاف ذات صلة: P1، وP11، وP12، وP19، وP25، وP27، وP39، وP38، وP32، وP22، وP50، وP44، وP47.

بناءً على ما سبق، خلص المدعيان العامان إلى نفاذ أحكام كلّ من الفقرة 1 من المادة 223، والبند 1 والبند 4 من أحكام الفقرة 1 من المادة 224 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. وأشارا باقتضاب إلى شهادات عدد من المدّعين كي يوضحا وقائع تعرض بعض المعتقلين للضرب باستخدام أجسام، وكيف أن تلك الوقائع ترقى إلى مصاف الأذى الجسدي: اعتُقل P28 في أيار/مايو 2011، ومرّتين في الفرع 251. وتعرض للضرب بواسطة جسم ما قبل أن يتم نقله إلى الفرع 285، ومرة أخرى عندما أُعيد إلى الفرع 251. ويرقى ما سبق إلى مصافّ إلحاق أذى جسدي بشخص مكرر في حالتين، وذلك بسبب الانقطاع في ارتكاب الفعلين. اعتُقل P41 في الفرع 251 في تشرين الأول/أكتوبر 2011 قبل أن يتم نقله إلى كفرسوسة، ثم أُعيد إلى الفرع 251 لأسبوع واحد. وتعرض للضرب مرة أخرى أثناء اعتقاله في الفرع للمرة الثالثة. وترقى تلك الحالات إلى مصافّ إلحاق أذى جسدي بشخص ما في ثلاث وقائع منفصلة. تعرض P46 لمعاملة سيئة جدًّا في القسم 40 في حزيران/يونيو 2012. وبعد أن مكث ليلة في فرع الخطيب، نُقل إلى مشفى حرستا حيث أُلقي به في إحدى الغرف رفقةَ معتقلين آخرين من الفرع. وتعرّض في المشفى للضرب على يد سجّانين من فرع الخطيب وبعض موظفي المشفى قبل أن يُعاد إلى الفرع 251 حيث تعرض أيضًا للضرب باستخدام أجسام. وظلّ تحت إمرة الفرع 251، على الرغم من أنه لم يبقَ معتقلًا فيه على الدوام. وترقى حالته إلى مصافّ حالة إلحاق أذى جسدي بشخص. كثيرًا ما تلقت P42 أوامر مفادها أن تتوجه إلى الفرع 251 وذلك بتاريخ 17 آذار/مارس، 2011. ورفضت بادئ الأمر، ثم توجّهت إلى الفرع

في أوائل نيسان/أبريل لأول مرة. وبعد مرور بضعة أيام، تم اقتيادها إلى القبو حيث تعرضت للإساءة بضربها بخرطوم المياه، حالها كحال الأخريات. وأُجبرت على أن تُمضي تلك الليلة هناك. وتكرر حصول ذلك الإجراء أكثر من مرة. وعلى الرغم من كونها لم تُعتقل في الفرع لفترات زمنيّة طويلة، قاست ظروف الاعتقال السيئة، وتعرّضت للشتم، والضرب. وبوسعنا القول إن ذلك يرقى إلى مصافّ ارتكاب ثلاثة أفعال إلحاق أذى جسدي بشخص. وحصلت إحدى تلك الحالات أثناء التحقيق معها في القبو أول مرة، وكان بإمكانها أن تسرد تلك الواقعة بدقة في المحكمة. ولكن، لم يكن ممكنًا تحديد عدد المرات التي غادرَت فيها الفرع، وأُعيدت إليه. وبالتالي، وبما يصبّ في صالح المتهم، يسعنا القول بإن حالة إلحاق أذى جسدي بشخص قد حصلت قبل أن تُجبر الشاهدة على مكوث ليلة في الفرع، وتكرر الأمر عندما أُعيدت إلى الفرع. كما توصّل المدعيان العامان إلى أن P33 لم تتعرض لأذى جسدي، ولكنها قاست ظروف الاعتقال السيئة في الفرع، والتي تعد أذى جسديًّا بحد ذاتها.

الفرع 251 والحرمان الشديد للمعتقلين من حريتهم

أفاد المدعيان العامان أن قضاة المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس توصلوا في الحكم الصادر بتاريخ 24 شباط/فبراير، 2021 إلى أن معتقلي الفرع 251 قد حُرموا من حريتهم بشكل شديد، وهو ما يشكّل جريمة ضد الإنسانية بموجب أحكام البند 9 من الفقرة 1 من المادة 7 من قانون الجرائم الدولية الألماني. واستمرّ ارتكاب أفعال الحرمان من الحرية حتى بعد كانون الثاني/يناير 2012 (أي نهاية مدة التوقيف في قضية إياد الغريب) وإلى نهاية مدة التوقيف في قضية أنور بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر، 2012. وأكد ذلك عدد من الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم قبل تاريخ 24 شباط/فبراير، 2021 وبعده. وعليه، أشار المدعيان العامان إلى الحُكم الذي سبق وأن أُصدر في هذا الشأن. وأشارا إلى أن ما ارتكبه النظام السوري من أفعال ذات صلة تستوفي معايير الفقرة 1 من المادة 239 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني [الحرمان من الحرية]، إلا أن أهمية هذا المعيار تصبح ثانوية لأغراض العمل بمبدأ الاتّساق. ولا ينطبق ذلك إلا على الجرائم الوحشية الجماعية، وليس من شأنه أن يوسّع نطاق الملاحقة القانونية. وخلص المدّعيان العامّان إلى أن هذا هو الحال بالنسبة لـ 14 مدّعيًا. وفي حالة كل من P1 وP47، استوفت الجرائم المرتكبة بحقهما أركان جريمة احتجاز الرهائن المنصوص عليها في المادة 239(ب). وأضاف المدعيان العامان أن الحد الأدنى للعقوبة في تلك الحالتين قد يصل إلى 5 سنوات سجن (بموجب نصّ الفقرة 1 من المادة 239(ب) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني) كونهما كلا الشاهدين قد تعرضا للإكراه أثناء الاعتقال. وبعد أن ألقي القبض على P1 بغير وجه حق، اعتُقل في فرع الخطيب حيث تعرض فيه للتحقيق عددًا من المرات، ولسوء المعاملة، وما فيها من سوء المعاملة النفسية. وقال للمحكمة إنه كان في لحظة زمنية معينة على استعداد لأن يفعل أي شيء لتلافي ذلك الوضع. كما خضع P47 للتحقيق عددا من المرات، وأُعلم في المرة الثانية بأنه بالإمكان أن يُقتل برصاصة واحدة بكل سهولة إذا رفض أن يكون متعاونًا. وفي الحالتين، اختطف موظّفو الفرع الطرفين المدّعيين، واستخدموا وضعهما لإكراههما على إعطاء المعلومات، وبخلاف ذلك هددوهما بالقتل.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

الجرائم الجنسية

توصّل المدعيان العامان إلى أن حالة P1 تستوفي الشروط الواردة في البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من قانون الجرائم الدولية الألماني "العنف الجنسي على أنه من الجرائم ضد الإنسانية". واستهلا الحديث بالقول إن موجبات سنّ قانون يتناول موضوع العنف الجنسي على أنه من الجرائم ضد الإنسانية تتعلق بإرساء قانون محلي ألماني يعكس الفقرة 1 (ز) من المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ورد في الوصف المتعلق بأركان الجرائم في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن أي إيلاج بدني يرتكب بحق شخص يشكّل جريمة اغتصاب التي تعدّ بدورها جريمة ضد الإنسانية في حال ارتُكبت ضمن هجوم منهجي وواسع النطاق. قال المدعيان العامان إن P1 وصف بمصداقية كيف أن أحد السجانين قد أولَج عصا في دُبره أثناء التحقيق معه في إحدى المرات. ومما لا شك فيه أن تلك الواقعة هي جريمة اغتصاب تشكّل جريمة ضد الإنسانية، وفقًا لنصّ البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من قانون الجرائم الدولية الألماني. كما يستوفي ذلك الفعل أركان جريمة الاغتصاب بموجب البند 1 من الفقرة 1 من البند 177، والبند 1 من الفقرة 2 من البند 177 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (النص القديم)، ويتسّق ذلك المعيار مع المادة 7 من قانون الجرائم الدولية الألماني. ووفقًا للمدعيين العامين، تعد الأوصاف التي أوردها P1 من أشكال الاعتداء الجنسي على السجناء بموجب نصّ الفقرة 1 من المادة 174(أ) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (النص القديم) التي تصف بوضوح خضوع الضحية للجاني، وعجزها أمامه بعد تسليمها. وتوصّل المدعيان العامان إلى أن إيلاج عصا في دُبر P1 وهو معلّق من رسغيه يعدّ من أفعال الاعتداء الجنسي على السجناء.

اعتُقلت P19 مع أُخريات عددًا من المرات في فرع الخطيب في شباط/فبراير 2012، حيث تعرضت للاعتداء الجسدي على يد أحد السجانين الذي لمس ثدييها وهي معصوبة العينين. وبقيت P42 رهن الاعتقال مدة شهرين، مع السماح لها بمغادرة الفرع في تلك الفترة. ولكنها تعرضت للعنف نفسه، حالها في ذلك حال الأخريات. وشرع أحد السجانين ذات مرة بدفع رأسها في حجره عُنوةً. كما تعرضت للتعذيب بحضور أنور.

خلص المدعيان العامان إلى أن البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من قانون الجرائم الدولية الألماني ينطبق على الحالات الآنفة الذكر كونها تستوفي أركان جُرم الإكراه الجنسي المنصوص عليها في البند 3 من الفقرة 1 من المادة 177 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (النص القديم)، نظرًا لعجز المدعيات، فضلًا عن أنهن كنّ عرضةً لسلوكيات السجانين غير المنضبطة. وعلاوة على ذلك، فإن البند 1 من الفقرة 1 من المادة 177 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (النسخة القديمة) ينطبق على الحالات السابقة أيضًا. وعلى النقيض من ذلك، يتسق كلا المعيارين مع البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من قانون الجرائم الدولية الألماني. خلص المدعيان العامان إلى السجّان الذي عمل في سجن الفرع 251 قد ارتكب فعل الإكراه الجنسي الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية. وعليه، تنطبق أيضًا أركان جُرم الإكراه الجنسي ضد السجناء وفقًا لنص المادة 174(أ) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (النص القديم). ووفقًا للمدعيين العامين، لم يكن ممكنًا أن يتم الأخذ بأقوال P32 كونها انطوت على قدر من الغموض فيما يتعلق بوقت الفعل الجرمي، ومكان حصوله.

توصل المدعيان العامان أيضًا إلى أنه لم يكن ممكنًا أن يسري نص البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي على حالات تعرض المعتقلين للتعري القسري، وللإجراء الأمني المزعوم لحظة وصولهم إلى الفرع 251. وأوضحا أن المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي ظلّت محلّ تجاذب دائم بين أحكام القوانين الدولية والمحلية منذ أن دخلت حيز التنفيذ في العام 2001. وتعد المدونة بمفهومها العام قانونًا محليًّا ألمانيًّا، وتُفسّر بالتالي وفقًا لقواعد تفسير القوانين المحلية. ومع ذلك، تتطلب أحكام المادة 59 من الدستور الألماني توخي الاتّساق مع القانون الدولي في تفسير القوانين المحلية، وتطبيق الولاية القضائية العالمية المنصوص عليها في المادة 1 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي. بالتالي، لا بدّ من تطبيق المعاهدات الدولية، والقانون العرفي الدولي، ومبادئ القانون العامة عند تفسير المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي، وفقًا لنص الفقرة من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية 1. سبق للمدعيين العامين وأن ذكرا أمر إعادة صياغة المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي قياسًا على ما يشابهها من مواد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبمقارنة المعيارين مع بعضهما البعض، نُلاحظ أن القانون المحلي الألماني لا يُصنّف "الاستعباد الجنسي" و"العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الجسامة" ضمن قائمة الجرائم الأساسية ضد الإنسانية، ولكنه يشير إلى "الإكراه الجنسي". وبناءً على تاريخ صياغة المعايير الألمانية المحلية، لا بدّ أن نقيّم إذا كان تعريض المعتقلين للتعري القسري، والإجراء الأمني يعدّ ضربًا من ضروب الإكراه الجنسي الذي يشمل بمفهومه الاستعباد الجنسي، والعنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة. لا ينطبق وصف الاستعباد الجنسي على هذه الحالة، لذلك، لا بدّ أن نحدد ما إذا كان السلوك الآنف الذكر يرقى إلى مصاف عنف جنسي على مثل تلك الدرجة من الجسامة.

قال المدعيان العامان إنه من المسلم به أن المعتقلين لم ينزعوا ثيابهم طوعًا من تلقاء أنفسهم، حيث أن التعري الكامل ينطوي على كثير من الإهانة والإذلال. وفي معرض مقارنة درجة الجسامة للتعري القسري والإجراء الأمني بأوجه السلوك الآخر الواردة في البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي، لا يمكننا إغفال تبعاتهما الخطيرة على المعتقلين. وخلص المدعيان العامان إلى أن البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي ليس المعيار النافذ في سياق الاستجابة للحاجات القانونية والنفسية للمعتقلين الذين أُجبروا على التعري، والإجراء الأمني عقب وصولهم إلى الفرع 251. توصل المدعيان العامان إلى أن التعري القسري لم يُلحق أذى شديد الخطورة بسلامة المعتقلين الجسدية أو استقلاليتهم الجنسية، طالما لم تقترن بذلك أفعال من شأنها إلحاق الأذى بأجسادهم. وعلى الرغم من ذلك، فاقم تعرضهم للتعري القسري من شعورهم بالخزي والعار. وقالت جميع الشاهدات للمحكمة إنهن لم يتعرين إلا أمام مجموعة من النساء داخل غرفة، وإن موظفات من المشفى قد استدعين إلى الفرع لتفتيش المعتقلات وهن عاريات. ووفقًا للمدعيين العامين، خفف ذلك من إحساسهن بالخزي والعار، إلا أنه يثقُل عليهن التعري قسرًا أمام مجموعة كبيرة. كما أفاد المدعيان العامان أن أشكال العنف الجنسي الأخرى تنطوي على طائفة من التبعات الجسدية السلبية، من قبيل المرض، والحمل، وانتقال العدوى، بالإضافة إلى التبعات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يتمتع عنصر الوقت بأهمية بالغة في تحديد ما إذا كان التعري القسري من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة. وبحسب المدعيين العامين، تزداد شدة العنف الجنسي بمرور الوقت عندما تستمر تبعات الفعل لمدة زمنية طويلة، وذلك هو الحال بالنسبة لحالات الحمل القسري على سبيل المثال. ولكن، لم يستغرق تفتيش أجساد المعتقلات وتعرّيهن بالتالي في الفرع 251 مدة طويلة، وسُمح لهن بارتداء ثيابهنّ عقب انتهاء التفتيش. ولا يجب أن نُغفل القصد من فعل العنف الجنسي المرتكب. دائمًا ما يكون عنصر الجنس بارزًا في حالات الإكراه على البغاء، والاغتصاب، والحمل القسري. ولكن، نادرًا ما كان ذلك هو القصد من وراء التعري القسري المُقترف في الفرع 251، إذ إنه يهدف إلى تفتيش أجساد المعتقلات فقط. وأكد الشهود P10، وP11، وP25 ذلك للمحكمة بقولهم إنه لم يتم لمس المعتقلين وهم عُراة، أو إنهم خضعوا للتفتيش بُغية التأكد من عدم حملهم أي أدوات. ووفقًا للمدعيين العامين، إن التفتيش الجسدي من الإجراءات الشائعة المتبعة من قبل أجهزة إنفاذ القوانين في أرجاء العالم. وتمتلك ولايات ألمانيا الاتحادية البالغ عددها 16 ولاية قوانين تسمح بتجريد السجناء الجدد من ثيابهم بهدف تفتيش أجسادهم وضمان أنهم لا يحملون أدوات خطرة معهم. وعليه، لا يعد تعري السجناء أثناء التفتيش الجسدي من ضروب العنف الجنسي التي هي على درجة من الخطورة، وفقًا للمدعيين العامين. ولا يعد ذلك أيضًا من ضروب الإكراه الجنسي الذي يندرج تحت أحكام البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 ضمن المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي.

أفاد المدّعيان العامّان أن ذلك الاستنتاج يتّسق مع أحكام القانون الدولي. وأشارا إلى إحدى القرارات الصادرة عن الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية لمحكمة "بمبا"، والتي لا يرقى بموجبها التعري القسري إلى مصاف الجرائم الجنسية التي هي على درجة من الخطورة. ويُنظَر في المحاكم المخصصة للتعري القسري على أنه عنف جنسي فقط في الحالات التي يقترن فيها الحدث بأفعال

أخرى من قبيل أمر الضحية باتّخاذ وضعية معينة أمام الرجال. ولكن، لا ينطبق ذلك على ما حصل في فرع الخطيب، بحسب المدعيين العامين. وخلُصا إلى أن تفسير البند 6 من الفقرة 1 من المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي على نحو يتّسق مع القانون الدولي يحول دون اعتبار التعري القسري الذي حصل في فرع الخطيب على أنه عنف جنسي على درجة من الخطورة.

الاختفاء القسري للأشخاص

أضاف المدعيان العامان أنه لا ينطبق على الحالة أيضًا أركان الاختفاء القسري للأشخاص الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية (بموجب أحكام البند 7 من الفقرة 1 من المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي). وأشارا إلى إفاداتهما في هذا الشأن، وكذلك إلى أقوال القضاة بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021.

مساهمة المتّهم الجنائية في ارتكاب الفعل

الاشتراك في الجريمة

أفاد المدعيان العامان أن أنور ارتكب الجرائم المزعومة بالاشتراك بموجب أحكام الفقرة 2 من المادة 25 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. ودفعا بأن فروع أجهزة المخابرات السورية وسجونها أيضًا هي بناء رئيسيّ يضم عددًا كبيرًا من القائمين على إدامة أعماله، يشمل موظفين معنيين بشؤون الاعتقالات، والسجانين، وضباط التحقيق مثل إياد الغريب، وآخرين معنيين بأعمال إدارية مثل سعاة البريد، وموظفي قسم الأرشيف، والكادر الإداري. (بموجب أحكام الفقرة 2 من المادة 25 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني) لم يشترك جميعهم بارتكاب الجرائم بكل تأكيد، وفقًا لما خلصت إليه محكمة العدل الاتحادية بألمانيا بتاريخ 6 حزيران/يونيو، 2019. إن كل من يشارك في الجريمة، ولديه العلم والدراية بالنتائج المترتبة على أفعال الجناة الآخرين يعدّ شريكًا فيها. لا يشترط وجود الشريك في مسرح الجريمة، أو مشاركته المباشرة في الفعل الجرمي الأساسي من عدمها، بل ما يهم هنا هو اتجاه نيته إلى تحقيق الواقعة الجرمية ووجود مصلحة شخصية له فيها، ونطاق مساهمته الجنائية فيها، ومدى قدرته على تبليغ الجريمة، ومدى تصميمه وإرادته.

ساق المدعيان العامان حججًا مفادها أن أنور تولى منصب رئيس قسم التحقيق في الفرع 251، وكانت لديه مصلحة شخصية خاصة في ارتكاب الجرائم المسندة إليه. وأراد أن تنجح عمليات قمع المظاهرات، وإلا سيخسر منصبه ووظيفته، ويتعرض للقمع نفسه. وعليه، تتلخص مصلحته الشخصية من ارتكاب تلك الجرائم في المحافظة على منصبه، ونفوذه، ونمط حياته. ووفقًا للمدعيين العامين، حاول أنور أن يرسم ملامح صورة تُظهره متعاطفا مع المعارضة، وقلقًا على مصير أسرته، ومتعذرًا عليه أي حل آخر سوى البقاء في منصبه. [...] ولكن كان أنور موالِيًا للنظام، على الرغم من كونه قد رفض ضرب المعتقلين بوحشية في بعض الحالات. وبحسب المدعيين العامين، لم يقتصر دوره في المشاركة في الجريمة على التدخل فيها والتحريض عليها وحسب. كان أنور رئيس قسم التحقيق في فرع الخطيب، وهو أحد فروع إدارة المخابرات العامة. ولذلك، كان مسؤولًا عن المعتقلين القابعين في السجن الكائن في قبو الفرع، ويعمل 30 موظّفًا تحت إمرته، وكان هو محور إصدار الأوامر وتنفيذها. أورد ثلاثة من الشهود المطلعين على الشأن الداخلي بتفاصيل عن تسلسل القيادة في الفرع، حيث كان أنور ينفذ الأوامر، ويرفع تقارير بذلك حسب المطلوب. وبَرهن على موقفه كل من P55 الذي عمل معه أنور في الفرع 251، وعدد من الوثائق الممهورة بتوقيع المتّهم، فضلًا عن الوثائق التي عُرضت في المحكمة من قبل السيد كريس إنجيلز الذي يعمل مع لجنة العدالة والمحاسبة الدولية. أشار المدعيان العامان إلى أن أنور قد دفع بأنه تلقى الأوامر، وأن نطاق تصرفه كان محدودًا جدًّا. يضيق نطاق التصرف كلما تدنّت رتبة الشخص بكلّ تأكيد، ولكن يزيد نطاق تصرفه ومدى مساهمته كلّما علت رتبته. واتّضح للمدّعين العامين لاحقًا أن أنور قد كان الرجل الثاني في الفرع بعد توفيق يونس، وأن قيامه بالإفراج عن معتقلين بعينهم هو مثال على نطاق التصرف الواسع الذي تمتع به.

وعليه، خلص المدعيان العامان إلى أن أنور سهّل ارتكاب جميع تلك الجرائم. واتّخذ النظام السوري قراراته بناءً على المعلومات التي يتم جمعها من معتقلي فرع الخطيب. وبثّ الفرع الذي يعمل فيه أنور الخوفَ في نفوس المدنيين، حيث يعرف جميع سكّان دمشق فرع الخطيب، وسمعوا عن الأمور التي تحصل داخله. وبلغ خوف الأشخاص من الفرع مبلغًا اضطروا معه إلى العمل تحت غطاء من السرية. وفي النهاية، ليس أنور إلا رقمًا يمكن استبداله، حاله حال كل مَن يعمل مع الأنظمة المستبدة. وبحسب المدعيين العامين، لم يسمح أنور بأن يتم استبداله، حيث ظلّ على رأس عمله مدة 16 شهرًا، وأدّى وظيفته، وتمتع بامتيازات منصبه عقب بدء الثورة وما تبعها من ممارسات قمعية.

المسؤولية الموضوعية

قال المدعيان العامان إن تحقّق مسؤولية أنور الجزائية عن الجرائم المرتكبة في الفرع لا يستلزم إعطاء أوامر بارتكاب كل واقعة بعينها، أو معرفته بكل فعل جُرمي ارتُكب في الفرع، من قبيل احتجاز الرهائن، أو العنف الجنسي، وما إلى ذلك. ووفقًا لدائرة الاستئناف المنعقدة في المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، تنشأ المسؤولية الجزائية عندما يكون المرء على وعي ودراية بأن ارتكاب جرائم معينة تحقق هدفًا ما. وبحسب المدعيين العامين، يمكننا أن نفترض أن ذلك ينطبق على حالة أنور، حيث إنه على درايةٍ بالهجوم المنهجي والواسع النطاق الذي شاركت أجهزة المخابرات في شنّه ضد السكان المدنيين، والذي اتّسم باستخدام التعذيب والعنف الجنسي، على الرغم من أن الأسلوب الأخير لم يُستَخدم على نحو منهجي في فرع الخطيب.

القصد الجرمي

أفاد أنور شخصيا أنه كان على دراية بالظروف والأوضاع العامة في الفرع. وأخبر مكتب الشرطة الاتحادية لولاية برلين أن نطاق عمله لم ينحصر في غرف التحقيق، وإنما شمل منطقة السجن حيث كان يشاهد تعرض أشخاص للتعذيب هناك، وسمع صرخاتهم. كما كان على علم بوفاة المعتقلين بسبب ظروف الفرع التي تهدد فرص بقائهم على قيد الحياة. ليس في السوابق القضائية الحالية الصادرة عن محكمة العدل الاتحادية بألمانيا أي مبرر قانوني ينطبق على قضية أنور.

الإقرار بالذنب

بحسب المدعيين العامين، لا شك في أن المتهم يقرّ بذنبه. ووفقًا لأحكام المادة 35 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، ليس له أن يستخدم حجة الضرورة للدفاع عن نفسه. كان بإمكان أنور أن ينشق عقب بداية الثورة فورًا، كما كان بإمكانه اغتنام الكثير من الفرص التي أُتيحت له العام 2011، وأوائل العام 2012. وتواصل مع الجيش السوري الحر على إثر اختطاف صهره، وكان بوسعه أن يطلب منهم المساعدة في ترتيب انشقاقه وهربه. ولكنه آثر ألا يفعل ذلك مع ازدياد الأوضاع تعقيدًا وإرباكًا في البلاد. وهرب آلاف الضباط وموظفي النظام أثناء تلك الفترات. قد نتّفهم من وجهة نظر إنسانية حجة أنور في عدم رغبته بترك أسرته وراءه، ولكن، تنص السوابق القضائية الصادرة عن محكمة العدل الاتحادية بألمانيا على أنه بوسعه أن يغادر تاركًا أسرته وراءه لا سيما وأنه ضالع بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ذكر المدعيان العامان أن أنور عمد إلى رسم صورة يُظهر فيها رغبته بالانشقاق في نهاية العام 2011 عقب اختطاف صهره من قبل الجيش السوري الحر، وإطلاق النار على ابنه، وذلك بناءً على الحقائق الموضوعية، وما ورد في إفاداته. ولكن المذبحة في الحولة حصلت بتاريخ 25 أيار/مايو 2012. وتزايد بعدها الضغط على أنور بصورة كبيرة، إلى حد منعه من البقاء في منصبه. أكد إياد الغريب وشهود آخرون أن ذلك هو السبب الفعلي وراء انشقاق أنور. وأخبر أنور مكتب الشرطة الاتحادية لولاية بادن-فورتمبرغ بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017 أن السبب الوحيد وراء انشقاقه كان ذا طابع اجتماعي. وينحدر أصله من المنطقة المحيطة بحمص، والتي قُتل فيها الكثير من الأشخاص وفيهم أقاربه وجيرانه، واتُّهم بقتل عدد من ضباط النظام، على الرغم من المنصب الذي شغله في أجهزة المخابرات. وقال المدعيان العامان إن ضابط الشرطة الذي أجرى التحقيق ذا الصلة بالموضوع مع أنور قد عرض إفاداته التي أدلى بها أثناء تلك المقابلة. ووفقًا لكريستوف رويتر، حصلت المذبحة في الحولة في وقت كان النظام السوري فيه على وشك الانهيار، أي عندما شرع كثير من كبار ضباط الجيش، بمنهم ضباط من عائلة طلاس، بالفرار من سوريا إلى الأردن. وأقرّ P56 بأنه انشق رفقة أنور في وقت متأخر جدًّا، عندما كان الجيش السوري الحر على أبواب مدينة دمشق. وأراد أنور أن يكون على الجانب الصحيح من التاريخ، فلم يغادر إلى الأردن إلا بعد أن استقرت أوضاع النظام والبلاد مجددًّا. وعليه، خلص المدّعيان العامان إلى أن أنور لم يكن قادرًا على الانشقاق في وقت سابق هو قول لا أساس له من الصحة.

الاختصاصات المتعلقة بجرائم القتل، والحرمان من الحرية، والعنف الجنسي

دفع المدعيان العامان بأنه بالنظر إلى السوابق القضائية الصادرة عن محكمة العدل الاتحادية، يتّضح أن الجرائم ضد الإنسانية عادةً ما تتألف من عدة أفعال جرمية. ويُنظر إلى تلك الأفعال على أنها وحدة واحدة عند تقييمها في ضوء الروابط الوقائعية، والزمنية، والمحلية. وفيما يتعلق بالروابط في هذه القضية، يتّضح أن النظام السوري أصدر أوامر بشن هجوم منهجي وواسع النطاق من خلال أعمال عنف تقودها الدولة بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2011 على أقصى تقدير. واستمرّ ذلك الهجوم طيلة مدة التوقيف، وحتى بعد انتهائها. وارتُكبت جميع الجرائم المسندة إلى المتهم في الفرع 251، والمشفى الخاضع لسيطرة الفرع. وكانت آلة التعذيب والقتل تدور بشكل مستمر في أروقة الفرع 251. ولم يتم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحسب، لا وبل أُلحق الأذى الجسدي بالطرف المدّعي في هذه القضية. ونشأ ذلك الأذى من استمرار نفس الظروف بشكل عام داخل الفرع. كما دفع المدعيان العامان بأن اشتراك أنور المباشر في إلحاق الأذى الجسدي بالأشخاص يعد غير ذي صلة بالموضوع، ولكن، ومن الأهمية بمكان في هذا المقام أن أنور كان مسؤولًا عن النظام المعتمد في الفرع، والذي تسبب في الأذى الجسدي للمعتقلين. ووفقًا للمدعيين العامين، تعرض المعتقلون لسوء المعاملة بشكر مستمر مما قيّد حريتهم. وخلص المدعيان العامان إلى أن أفعال الأذى الجسدي الخطير التي ارتكبت باستخدام أدوات أو أجسام بحق كل مدّعٍ في هذه القضية بالاشتراك تعد جميعها جريمة واحدة تندرج تحت المادة 7 ضمن المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي.

إصدار الحكم

توصل المدعيان العامان إلى أنه يجب إصدار الحكم عملًا بأحكام الفقرة 1 من المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي، والمادة 211 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، واللتان تنصان على القضاء بعقوبة السجن مدى الحياة. وينبغي تجاهل الحد الأدنى من العقوبة المنصوص عليه في تلك المادتين، وفقًا للمدعيين العامين. لا تنص أحكام المادة 211 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني على جرائم أخرى أكثر جسامة، ولا تنطبق على هذه القضية كذلك موجبات تخفيف العقوبة الأخرى. وعليه، طالب المدعيان العامان بالحكم بعقوبة السجن مدى الحياة على المتّهم أنور. وعلاوة على ذلك، طلبا من المحكمة أن تُظهر جسامة الذنب المرتكب على نحو خاص وفقًا لنص البند 2 من الفقرة 1 من المادة 57-أ من الفصل 1 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني [بمعنى أنه لا يمكن الحكم بوقف تنفيذ العقوبة بعد مضيّ 15 سنة].

العوامل المخففة

توصل المدعيان العامان إلى عدم إغفال حقيقة أن المتهم لم يرتكب جرائم في ألمانيا، وهو ما يُحسب لصالحه، وأنه قد أدلى باعتراف جزئي على الأقل في ضوء تقييم السياق الكلي، ووفقًا لأحكام الفقرة 1 من المادة 46 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. وأشارا إلى أن المحكمة علمت أن أنور ساعد معتقلين بعينهم على تفادي التعرض للتعذيب الجسيم، ومنحهم معاملة مميزة. ولا بدّ أن نأخذ في الاعتبار أن مساعدة أنور لأولئك الأشخاص لم تكن بدافع من الإيثار، حيث ساعد المعتقلين من الممثلين والممثلات بسبب تفضيله الشخصي للفنانين عمومًا. كما توصل المدعيان العامان إلى أن البيانات المقدمة إلى المحكمة تشير إلى أن أنور محقق مختص، وأبدى عدم توافقه مع أفعال النظام اعتبارًا من آذار/مارس 2011 فقط، كون التوسع في استخدام العنف أعاق عمله كمحقق، واقتصر اعتراضه على الحالات التي منع التعذيب فيها إجراء التحقيق مع المعتقلين على سبيل المثال. ولا يعد تسلسل القيادة من العوامل المخففة. من المؤكد أن نطاق تصرف ضباط الأجهزة كان ضيقا، ولكنه التحق بصفوف أجهزة المخابرات طوعيًّا على الرغم من أن كيفية عملها في البلاد أمر معروف منذ وقت طويل.

العوامل المشدِدة

اتّضح للمدعيين العامين أن 30 شخصا قد توفوا في ضوء الظروف السائدة الفرع 251، وليس شخصًا واحدًا فقط. وتُظهر وفاة أولئك الأشخاص جسامة الجرم على نحو خاص. ونظرًا لاستيفاء الشروط الواردة في المادة 211 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، والفقرة 1 من المادة 7 من المدونة الألمانية للجرائم بموجب القانون الدولي، ينبغي أن يحكم على المتهم بعقوبة السجن مدى الحياة مرتين، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن الجمع بينهما. تعرّض ما لا يقل عن 4,000 متهم للتعذيب، والحرمان من الحرية. وعانوا جميعًا من التعذيب، وهو ما يغلّظ الجريمة المرتكبة. اشترك أنور في جرائم القتل والتعذيب، وواصل عمله مدة 16 شهرًا في الفرع حيث حصلت تلك الجرائم. واستمرّ في عمله ضمن ذلك "النظام المجرم الجبان".

وعليه، لا بدّ من إظهار جسامة الجرم المرتكب على نحو خاص. طلب المدعيان العامان من القضاة أن يدينوا أنور بالاشتراك في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من قتل، وتعذيب، واغتصاب وحرمان من الحرية، بالإضافة إلى القتل العمد في 30 حالة، وإلحاق الأذى الجسدي الخطير بحق 26 حالة، والحرمان الشديد من الحرية في حالتين، واحتجاز الرهائن في حالتين، والاعتداء الجنسي في ثلاث حالات. وطالب المدعيان العامان بالحكم على أنور بالسجن مدى الحياة. كما طلبا من القضاة أن يُبقوا مذكرة الاعتقال الصادرة بحق أنور سارية المفعول، نظرًا لوجود مخاطر متعلقة باحتمال فراره.

شكرت القاضي كيربر رئيسة المحكمة مترجمي المحكمة الشفويين على جهودهم في ترجمة البيانات الختامية للمدعيين العامان، وذلك قبيل رفع جلسة المحاكمة لهذا اليوم.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة 4:00 عصرًا.

ستُستأنف جلسات المحاكمة في تمام الساعة 9:30 من صباح يوم 8 كانون الأول/ديسمبر، 2021.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 55 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 8 كانون الأول/ديسمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم المائة وسبعة – 8 كانون الأول/ديسمبر، 2021

كان هذا هو اليوم الأول للبيانات الختامية من قبل المدّعين ومحاميهم. حيث استمعت المحكمة إلى أربعة ناجين انضموا إلى المحاكمة كمدّعين، وقدّم كل منهم بيانه الخاص. وشددوا جميعًا على الأهمية الشخصية للمحاكمة في حياتهم. كما قال المدّعون إنهم يرون أنفسهم ممثلين لجميع الضحايا الذين لم ينجوا من الفرع 251 وكل من لا يزال معتقلًا في سجون الحكومة السورية.

كما قدّم محامو أربعة مدّعين بياناتهم الختامية التي أشاروا فيها بإيجاز إلى تجارب الاعتقال الفردية لموكليهم. كما أشار المحامون إلى بعض الانتقادات التي وُجّهت إلى المحاكمة، مثل: عدم اعتبار تهمة الحرمان من الحرية جريمة ضد الإنسانية، وعدم تقديم ترجمة فورية للجمهور، وعدم تسجيل البيانات الختامية والنطق بالحُكم على الأقل. وخلص أحد محامي المدّعين إلى أن الناجين الذين أدلوا بشهاداتهم هم أبطال المحاكمة. وطالب جميعُ المحامين بسجن أنور مدى الحياة والحُكم بجسامة الجُرم على نحو خاص، وجاء ذلك موافقًا تمامًا لما طالب به المدّعون العامون في الأسبوع السابق.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم المائة وسبعة – 8 كانون الأول/ديسمبر، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:35 صباحًا بحضور ثمانية أشخاص وأحد عشر صحفيًا. قام مصوران بالتقاط مقاطع فيديو وصور قبل بدء الجلسة. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس.

فتحت رئيسة الجلسة القاضي كيربر المجال للمدّعين لإلقاء بياناتهم الختامية. وأوضحت أنه يمكن للجميع أن يقرروا بحرية ما إذا كانوا يريدون التحدث من مقاعدهم أم من المنصة في مقدمة قاعة المحكمة.

البيان الختامي لـ P12

بعد إلقاء التحية على القضاة، قال P12 إنه لم يعرف منذ مغادرته سوريا ما إذا كان عليه أن يكون سعيدًا لأنه نجا أم أن عليه أن يغضب لأن عشرات الآلاف من البائسين كانوا لا يزالون في عداد المفقودين. وقال إنه وسوريين آخرين كان لديهم حلم واحد بسيط، على الرغم من أن الكثير من الناس، بمن فيهم المواطنون الألمان، لا يشاركونهم هذا الحلم لأنه أمرٌ واقعٌ بالنسبة لهم: أن يكون لديهم وطن يحميهم ويحترم إنسانية الناس، ودولة توفر الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. وعلى الرغم من أن هذا الحلم أساسي للغاية وفقًا لمعايير القرن الحادي والعشرين، غير أن P12 قال إنه وسوريين آخرين يعرفون أن الثمن الذي سيدفعونه مقابل طلبهم سيكون باهظًا. ومع ذلك، لم يتوقعوا، حتى في أسوأ كوابيسهم، أن النظام سيكون على استعداد لتجاوز كل الحدود التي يمكن أن يتخيلها أي شخصٍ عاقل لارتكاب جرائم فظيعة.

أشار P12 إلى أنه بمجرد هروب الرئيس التونسي واستقالة الرئيس المصري، كان السوريون متأكدين من أن حلمهم لم يكن مجرد حلم أفراد أو مجموعات صغيرة، بل حلمًا تقاسمه ملايين الأشخاص في المنطقة. حيث كانوا يعتقدون أن هذا الحلم يمكن أن يتحقق في سوريا، بقوة الشعب، رغم أنهم يعرفون تاريخ النظام منذ الثمانينيات. قال P12 إنهم نزلوا إلى الشوارع وطالبوا باستعادة بلدهم. ولم يكن لديهم سوى أصواتهم وإرادتهم للقيام بذلك. ردت القوات الأمنية والجيش بالذخيرة الحية. وطارت رصاصتان من فوق P12. وكادت أحدهما أن تصيب رأسه. أخبر P12 المحكمة أنه كان محظوظًا، وإلا لما كان قادرًا على الوقوف حيث كان في هذه اللحظة. إلا أن الحظ لم يكن حليف مئات الآلاف من الآخرين.

تابع P12 موضحًا أنه نظرًا لأن أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع لم تردعهم الذخيرة الحية، قرر النظام مواجهتهم بالمدرعات والدبابات، لتطويق وتجويع البلدات والمجتمعات. وتُوثّق مقاطع فيديو لا يمكن تخيلها قصف المناطق السكنية بجميع أنواع الأسلحة. قال P12 إنه يتذكر أحد مقاطع الفيديو هذه: حيث كان المصور يصور هجوم دبابةٍ على حي في تلكلخ. وكان الجنود يراقبونه ووجهوا مدفع الدبابة نحوه. ووقف هناك، دون أن يَبرَح مكانه، حيث لم يكن يعرف ماذا يفعل. وكان من الممكن سماعه وهو يصرخ بأن الدبابة على وشك إطلاق النار عليه. وهذا هو بالضبط ما حدث. قُتِل الشاب، ونجا هاتفه فقط. كانت هذه هي الطريقة التي تمكن من خلالها الآخرون من رؤية المقطع بعد بضعة أيام.

أوضح P12 أنه لن يصف بالتفصيل الجرائم التي ارتكبها النظام وأنصاره؛ من قصف المدنيين إلى تدمير سوريا بأكملها. حيث سبق أن تحدث المدّعون العامون عن هذا الأمر أكثر من مرة بطريقة وجدها P12 مثيرة للإعجاب للغاية لأنها كشفت عن مقدار التفاصيل المعروفة فعلًا عن المأساة السورية. قال P12 إن الصور ومقاطع الفيديو يمكن أن تقول في كثير من الأحيان أكثر من مجرد كلمات. إلا أنه أراد التحدث عن شيء لا تستطيع الصور التعبير عنه عادة، ألا وهو تجربة الاعتقال والاختفاء القسري.

قال P12 إن التعرُّض للذخيرة الحية كشخص أعزل كان مخيفا بما يكفي، ولكن التعرُّض للقصف بجميع أنواع الأسلحة، ومنها الطائرات كان أشدَّ ترويعًا. غير أنه لا يمكن لشيءٍ أن يصف أهوال الاعتقال في سوريا. أشار P12 إلى أنه في الأشهر الأولى من الثورة، هاجمت مئات من قوات الأمن بلدة [حُجبت المعلومات]، حيث كان يعيش. وكانت البلدة ضمن منطقة اختصاص فرع الخطيب. وصف P12 كيف زار منزل عائلته الذي يبعد 200 متر عن شقته. بقيت زوجة P12 وطفلاه في المنزل. سمع P12 ووالداه ضوضاء غريبة في الخارج وفتحوا الباب ليروا ما كان يجري. كان هناك ضباط مخابرات يصرخون عليهم. أدرك P12 ووالداه أن الضباط اقتحموا الحي. وحاول P12 الاتصال بزوجته، لكن جميع الهواتف كانت قد تعطّلت. وأراد الخروج للاطمئنان على زوجته وطفليه، لكن والدته فعلت الصواب ومنعته من القيام بذلك. خلص P12 إلى أنه لو كان قد خرج إلى الشارع، لما عاد – مثل كثيرين آخرين اعتُقلوا في ذلك اليوم. أخبر P12 المحكمة كذلك أنه لم يستطع معرفة المدة التي استغرقها الأمر، لكنه شعر أنه استغرق سنوات. وقد طغى عليه الخوف من أن يكون مطلوبًا، وأنهم قد يدخلون منزله ويؤذون زوجته وطفليه لأنهم لم يتمكنوا من العثور عليه. أو أنهم كانوا سيأتون إلى منزل والديه ويأخذون P12 بعيدًا لكي يختفي "خلف الشمس حيث لن يعرف حتى الذباب الأزرق مكان وجودي."

خاطب P12 "القضاة الموقرين" مباشرة، قائلًا إنه يحترم قرارهم بعدم إدراج جريمة الاختفاء القسري في التُّهم الموجهة إلى المدعى عليه. وقال P12 إنه قد لا يكون لديه الأدلة المطلوبة لإثبات أن الاختفاء القسري يُطبّق بشكل منهجيٍ من قبل النظام وبوعيٍ تام للعواقب من قبل الجيش وجهاز المخابرات بهدف إرهاب المجتمع السوري. ورغم ذلك، أراد P12 إخبار المحكمة عن هذه الجريمة من واقع تجربته الخاصة، لأن ما يتم تقديمه في هذه القاعة سيمثل أيضًا توثيقًا تاريخيًا لمصلحة جميع السوريين وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان. قال P12 إنه عندما تتعارض مصالح موظفي الأمن السوريين مع مصالح مواطنٍ سوريٍ، فإن أول ما يسمعه المرء من هؤلاء الأتباع هو "سآخذك وراء الشمس حيث لن يعرف حتى الذباب الأزرق مكانك". فيُجبر الضحية بذلك على الاستسلام لأنه يعرف بالضبط ما يعنيه هذا، وهو مُدركٌ أن هذا التهديد "أهون من رشفة ماء لأنه ممارسة راسخة من قبل النظام".

قال P12 إن الغرض من هذا التهديد هو تخويف الخصم. وإن هذه وصفة مُجرَّبةٌ كثيرًا من قبل النظام ومسؤوليه. وفقًا لـP12، لا يجب أن يُعدّ الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية فحسب، بل يجب عدّه أيضًا إرهابًا، فهو يهدف إلى إرهاب المجتمع وإجباره على الاستسلام للسلطة. أوضح P12 أن "الاختفاء خلف الشمس" يعني أن تبقى في الظلام وتختفي من الحياة دون أن تموت فعليًا. حيث "يصبح المرء مثل قطة شرودنجر، التي لا يعرف العالم الخارجي ما إذا كانت ميّتة أم حيّة". وفقًا لـP12، كان هذان الخياران موجودين دائمًا للسجين نفسه، وكذلك للسجّانين أو مسؤولي السجن. حيث لم يكن الضابط أو مدير السجن نفسه يعرف ما إذا كان سيقتل شخصًا في الدقيقة التالية. قد يكون أحدهما غاضبًا من شيء فعله ابنه فيقوم ببساطة بقتل سجينٍ تصادف وجوده أمامه في تلك اللحظة. قال P12 إن الأمر "كان فعلًا سيكون بهذه السهولة بالنسبة لهم". إلا أن ما هو أسوأ، وفقًا لـP12، هو أن السجين نفسه لا يعرف ما سيكون مصيره. ولا يعرف أحدٌ المستقبل بالطبع، إلا أن الفرق بين الحالتين أساسي، وفقًا لـP12: لا يموت السجين بشكل طبيعي، ولكنه يُقتل، على الأرجح بأبشع الطرق. ولا يملك السجين وسيلة لمقاومة مصيره. إن الاختفاء خلف الشمس يعني فقدان المرء الإحساس بالوقت.

طلب P12 من كل الحاضرين في قاعة المحكمة قضاء خمس دقائق من وقتهم في تخيُّل أنهم محبوسون في مكان مظلم حيث لا يضيء شعاعٌ واحدٌ من الضوء، مكان "حتى الذباب لا يعرفه"، مكان لا يعرف المرء فيه الوقت. وبعد أيام قليلة، سيتعذر على المرء التمييز بين النهار والليل، وكأن لا وجود لهما على الإطلاق. يصبح النور والظلام بلا معنى، وينسى المرء صور الأشجار ورائحة الزهور. سأل P12 "لكن ما هي الحياة بدون هذه التفاصيل الصغيرة؟"

أشار إلى أن أينشتاين تجاهل ذات مرة كل الأدلة العلمية وقال، "أريد أن أعرف أن القمر موجود سواء رأيته أم لا!" وكان مهووسًا بالفكرة تقريبًا. قال P12 إن الناس، أثناء الاعتقال، يُصابون بالجنون لأنهم لا يعودون متأكدين من أي شيء. حيث بكى ذات مرة لمجرد أنه سمع الأذان، رغم أنه ليس متدينًا. لقد بكى P12 لأنه سمع صوتًا غير صوت السجّان فقط. وبكى لأنه للحظة تذكر أن الحياة أكثر من الظلام الذي كان يعيش فيه. بكى في تلك اللحظة، رغم أنه لم يبكِ أثناء روتين التعذيب اليومي.

سأل P12 الناس في قاعة المحكمة عمّا إذا كانوا يعرفون سبب فراره من سوريا. قال P12 إنه لم يهرب خوفًا من الموت، ولكن خوفًا من الاختفاء مرة أخرى. حيث تمكَّن في نهاية المطاف ضباط المخابرات، الذين اتُّهم أحدهم في هذه المحاكمة، من تخويف P12 وإجباره على الفرار. تابع P12 موضحًا أن الاختفاء القسري هو أحد العناصر الرئيسية لسياسة النظام المنهجية لإسكات المنتقدين والتخلص منهم. وهذه الطريقة معروفة ويستخدمها جميع عملاء هذا النظام. وفقًا لـP12، كان المدعى عليه من كبار أتباع هذا النظام. قال P12 كذلك إنه هرب لأنه لا يريد أن تعيش عائلته للمرة الثالثة كابوس الأسئلة اللانهائية التي تُثقل كاهل حياتهم: هل قتلوه؟ أما زال على قيد الحياة؟ هل شنقوه في مكان ما؟ هل كسروا ظهره؟ هل يعذبونه الآن ونحن نأكل؟ هل حدث هذا وهل حدث ذلك؟ قال P12 إنه على الرغم من مرارة شعور وفاة أحد أفراد العائلة، يمكن لعائلات السجناء على الأقل أن تتقبّل، وإن كان ذلك بشكل مؤلم، خبرًا يؤكد وفاة أحد أحبائهم. إلا أن الأمل البعيد وغير المحدد كان، وفقًا لـP12، أكثر إيلامًا وإرهاقًا.

تابع P12 مشيرًا إلى أنه كان في طريقه إلى العمل عندما اعتُقل من قبل فرع الخطيب. وبعد إطلاق سراحه، ظل ابنه البالغ من العمر ثلاث سنوات ونصف يبكي في كل مرة يغادر فيها P12 المنزل لأنه كان يعتقد أنه إذا غادر والده، فلن يعود. قال P12 إنه لم يجرؤ أبدًا على إعطاء ابنه وعدًا بالعودة في المساء لأنه قد لا يكون قادرًا على الوفاء بهذا الوعد، وفي الواقع، كان هذا بالضبط ما حدث: عندما غادر P12، لم يعد إلا بعد أربع سنوات.

قال P12 إن ما قد يكون مؤلمًا أكثر من القتل والتعذيب هو حماس موظفي الحكومة وضباطها في إلحاق أكبر قدر من المعاناة بالناس. كان P12 مقتنعًا بأن هؤلاء الموظفين لا ينفذون الأوامر فحسب، بل ينتقمون من الجميع لمحاولة انتزاع سلطتهم المطلقة، السلطة الممنوحة لهم "كجزء من آلة سيطرة النظام"، وهي سلطة خارج نطاق أي قانون أو قاعدة أخلاقية، ويمكنهم استخدامها كيفما وكلما كانت تخدمهم.

استذكر P12 عندما كان في العاشرة من عمره. حيث بدأ في ذلك الوقت يتفهّم خوف الناس من جهاز المخابرات السوري والتحذيرات التي كان يتلقاها من المحيطين به بعدم قول أي شيء قد يثير استياء جهاز المخابرات. قال P12 إن الأهالي السوريين كانوا يحذرون أطفالهم من أن أي كلمة قد تؤدي إلى اختفاء العائلة بأكملها. كما بدأ P12، في سن العاشرة، يشعر بالاشمئزاز من كل من عمل في جهاز المخابرات ومع أفراد عائلاتهم الذين كانوا يفخرون بكونهم في موقع قوة يسمح لهم بإرهاب الناس من حولهم.

أخبر P12 المحكمة أن عمه اعتُقل في الثمانينيات وتعرّض للتعذيب لمدة ست سنوات لأنه كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي. واختفى ثلاثة أفراد من عائلة أحد أصدقاء P12 (والد صديقه وعمه وشقيقه) وأصبح مكان وجودهم مجهولًا منذ ذلك الحين. قال P12 إن هذا حدث لمجرد الاشتباه في معارضتهم للنظام.

قال P12 إنه لا يوجد أي سوري، بالغًا كان أم طفلًا، لا يعرف الجرائم التي كان يرتكبها جهاز المخابرات. وفقًا لـP12، فإن أي شخص تطوع للعمل في جهاز المخابرات قد اختار بوعي أن يكون أداة لارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وإلى هذا الحد، لا يمكن لأي ضابط مخابرات، بغض النظر عن منصبه، أن يدّعي أنه كان ينفذ الأوامر فحسب أو أنه تم إجباره أو أن دوره كان هامشيًا. قال P12 إن كل فرد في جهاز المخابرات هو جزء نشط من هذا الجهاز ومسؤول عن أفعاله. ومن نافلة القول، كما قال P12، إنه كلما كان المنصب أعلى، كلما زادت الجرائم الشنيعة التي يتحمل المرء مسؤوليتها. والأهم من ذلك، أنه كلما كان المنصب أعلى، يدرك المرء بوضوح حقيقة أنه سيرتكب جرائم عند انضمامه إلى قوات الأمن.

قال P12 إنه ربما كان قادرًا على مسامحة المدعى عليه على الجرائم التي ارتكبها ضد P12. إلا أنه، في بيان [أنور] في بداية المحاكمة، لم يُبد [أنور] أي ندمٍ أو إحساسٍ بالمسؤولية عن الجرائم التي ارتكبها أو ساهم فيها. قال P12 إن المدعى عليه ادعى، عوضًا عن ذلك، أنه لم يكن هناك تعذيب منهجي في فرع الخطيب حتى يومنا هذا. قال P12 إنه كان بإمكانه مسامحة المدعى عليه لأنه لا يهدف إلى انتقامٍ شخصي، بل إلى عدالةٍ بالمعنى الشامل. ويتمنى P12 ألا يكون هناك في المستقبل مكان آمن لمرتكبي هذه الجرائم في سوريا أو في أي مكان آخر في العالم.

فيما يتعلق "بالحد الأدنى من العدالة"، طالب P12 بمحاسبة مرتكبي مثل هذه الجرائم في سوريا. ووفقًا لـ P12، فقد كان المدعى عليه في هذه المحاكمة واحدًا منهم. أوضح P12 أنه بغضّ النظر عن المدة التي سيُسجن فيها المدعى عليه بعد هذه المحاكمة، فإنه سيظل لديه ساعة يد وسيبقى قادرًا على رؤية الشمس، ومعرفة متى تشرق ومتى تغرب. كما سيتلقى المدعى عليه العلاج الطبي إن لزم الأمر، وسيُسمح لعائلته، التي ستعرف مكان وجوده وحاله، بزيارته وسيتمكن المدعى عليه من معرفة أحوال عائلته كذلك.

قال P12 إنه تمكن من النجاة، إلا أن آخرين لم يحالفهم الحظ مثل P12: [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] وزوجها وستة أطفال و[حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] وعشرات الآلاف من الأشخاص الذين يستحقون أن تُذكر أسمائهم بشكل فردي في قاعة المحكمة هذه والذين تستحق قصصهم وقصص آلام أحبائهم أن تُروى.

طلب محامي المدعي كروكر استراحة قصيرة قبل أن تقدّم المدعية التالية بياناتها الختامية

***

[استراحة لمدة 7 دقائق]

***

البيان الختامي لـP32

بدأت P32 بيانها قائلةً "اسمي [حُجب الاسم]. أتنفس ببطء وأُراقب ما يحدث داخل رأسي، عندما تُعطي كل الرؤوس من حولي انطباعًا بأنهم ينتظرون كلماتي. يمنعني كل شيءٍ بداخلي من قول الكلمة الأولى. إن ظرف المثول أمام المحكمة ونظام العدالة هو الذي يسبب لي صعوبات. إنها بالأحرى البداية. لطالما كانت البدايات صعبة بالنسبة لي. عادة ما تكون البدايات مرهقة.

أوضحت P32 أنها لا تعرف كيف أو من أين تبدأ. وأن جُل ما تفكر به كل يوم، منذ اللحظة الأولى التي تستيقظ فيها في الصباح، هو كيفية التهرُّب من البدايات: بداية اليوم وبدء طقوسها للاستيقاظ وبدء العمل وتربيتها والتزاماتها ومقابلة وجوهٍ جديدةٍ كل يوم دون أي معنى.

سألت P32 القضاة عمّا إذا كان بإمكانهم تخُّيل أن عليهم بدء حياتهم من جديد، بينما هم في منتصف حياتهم. قال P12 إن على المرء أن يبدأ من البداية. على المرء أن يبدأ من النقطة صفر، في الواقع حتى تحت الصفر، بسبب الاضطرار إلى العيش في بلد أجنبي حيث يختلف كل شيء عن البلد الذي كان يعيش فيه. وفي الوقت نفسه، يشعر المرء أن التجارب السابقة والقناعات والأفكار، إضافة إلى المجتمع الذي يعيش تحت حكم النظام، لعب دورًا حاسمًا في تشكيل شخصيته.

قالت P32 إنها اعتادت على حياة الخوف والرعب وانعدام الأمن. حيث جعل النظام المرء يعتقد أنه لا يحق لأحدٍ على الإطلاق المطالبة بحقوقه.

وصفت P32 أن عليها "عمليًا ونفسيًا" أن تبدأ حياتها من جديد. وطلبت من القضاة تخيُّل الجهد والقوة والإرادة القوية والسلام الداخلي الذي يحتاجه المرء ليبدأ من جديد. غير أنه في الوقت نفسه، لا يمكن ببساطة إعادة بدء الحياة من جديد.

أوضحت P32 أنها لا تريد أن تكون في وضع الضحية ولا تريد أن ترى نفسها على هذا النحو. قالت إن الجميع مسؤولون عن أفعالهم، بغض النظر عن الظروف الصعبة التي يجدون أنفسهم فيها خلال حياتهم. بيد أن ذلك لا يغير حقيقة أن النظام السياسي والاجتماعي والديكتاتوري له دور كبير في تشكيل شخصية المرء أو – بشكل أدق – تدميرها. ولكي نكون أكثر دقة، قالت P32 إن الفرصة لم تُتح لأي شخص ينتمي إلى الأشخاص الذين يعيشون في ظل النظام لتطوير شخصيته الخاصة.

قالت P32 إنها تؤمن بالعدالة. وتؤمن بأهمية هذه المحاكمة وأهمية الحُكم الذي سيصدر. ولن يؤثر هذا الأخير على مستقبل سوريا فحسب، بل على المجتمع بأكمله. وستكون المحاكمة بالفعل الخطوة الأولى من نوعها منذ بداية الثورة. خلصت P32 إلى أنها تأمل أن يأخذ القضاة بعين الاعتبار أن الحُكم في هذه القضية له القدرة على تغيير حياة الملايين، بناءً على نتائجه فقط لأهميته للدولة السورية وشعبها.

طلب محامي المدعية كروكر استراحة قصيرة للحصول على زجاجة مياه جديدة للمدعية التالية.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

[قدمت P42 بيانها الختامي باللغة الألمانية مع محاميها، سيباستيان شارمر، واقفًا بجانبها.]

البيان الختامي لـP42

بعد تحية القضاة، أوضحت P42 أنه بفضل ثقتها في المحامين الذين مثلوها أثناء المحاكمة، قررت أن تدلي ببيانها الختامي في هذا اليوم. وأضافت أن المحاكمة لم تكن إجراءً روتينيًا بالنسبة لها، وأن هذا اليوم بالذات لم يكن كأي يومٍ عاديٍ آخر. سيكون هذا اليوم "يومنا" – يوم الضحايا الذين أصبحوا، من خلال هذه المحاكمة في هذه المحكمة بالذات، لأول مرة على الإطلاق في وضع يسمح لهم باستعادة أصواتهم واتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين حرموهم من حريتهم وضد الجرائم التي ارتُكبت ضدهم.

أضافت P42 أنها اختارت أيضًا التحدث أمام المحكمة في هذا اليوم، على الرغم من خطورة هذه المهمة، لأنها أحست بشعورٍ بالالتزام تجاه جميع أولئك الذين مروا بتجارب مؤلمة مماثلة دون أن تتاح لهم نفس الفرصة ليرووا قصصهم أمام محكمة أو أي مؤسسة قانونية مماثلة. قالت P42 إنها قررت أولًا وقبل كل شيء التحدث في هذا اليوم من منطلق الإحساس بالواجب تجاه أولئك الذين ما زالوا معتقلين 'في معتقلات نظام الأسد' وفي السجون الأخرى في سوريا، أولئك الذين لا يعرفون 'أننا نقف هنا اليوم والذين ربما لن يعرفوا أبدًا'.

وفقًا لـP42، كانت مشاركتها في هذه المحاكمة، من ناحية، تجربة مؤلمة بالنسبة لها. حيث أُجبِرت على تذكر العديد من الذكريات التي حاولت في السابق نسيانها إلى الأبد. وأخبرت المحكمة أن لهذه العملية تأثيرًا هائلًا على صحتها الجسدية والنفسية. ولم تكن P42 تعرف ما يمكن توقعه في بداية المحاكمة. إلا أنه في هذا اليوم بالذات في المحكمة، قالت P42 إن هذه التجربة الصعبة أعادت ثقتها بالعدالة. وخلصت إلى أن العدالة ليست وهمًا، ولكنها ضرورة، ويمكن أن تصبح حقيقة واقعًا في نهاية المطاف.

تابعت P42 موضحةً أن قصة سجنها ستنتهي مع هذه المحاكمة. كانت P42 قبل المحاكمة تخبر الناس كيف اعتُقلت وكيف حُرمت من حريتها وكيف انتُهكت حقوقها. ولكن منذ اليوم فصاعدًا، سيكون بوسعها الاستمرار في سرد قصتها وأن تقول إنها ساعدت في تقديم أحد الأفراد المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة. قالت P42 إن هذا ساعدها أيضًا على "استعادة جزء من كرامتها المُنتهكة". حيث فقدت P42 الأمل لفترة طويلة جدًا كغيرها من السوريين. وأعادت مشاركتها وانخراطها في العديد من مستويات هذه المحاكمة إيمان P42 بأهمية وفوائد النضال من أجل عالم أكثر عدلًا. قالت P42 إن "إمكانية تحقيق العدالة والتغيير" قد كُشفت لها من خلال هذه المحاكمة. كما أعادت المحاكمة تأجيج أملها في أن ما حدث لها ولغيرها في سوريا، وما كان يحدث هناك كل يوم، لم يكن نهاية القصة.

أوضحت P42 أنها تقول كل هذا وهي تعي بشكل كامل حقيقة أن ما كانت تحاول التعبير عنه بالكلمات والعواطف لن يكون أكثر من تجربتها الفردية. وبالنسبة للعديد من السوريين الذين فقدوا إيمانهم بالعدالة، قد يبدو هذا وكأنه وهم. قالت P42 إن هذه التجربة قد تكون قطرة صغيرة في محيط، ولكنها عنت لها كثيرًا على المستوى الشخصي. وقالت إن هذا هو سبب أملها في أن يؤمن جميع السوريين مرة أخرى بقيمة ودوافع الجهود التي يبذلونها.

كما خاطبت P42 القضاة، مشيرةً إلى أن المدعى عليه زعم أنه ساعد السجناء. إلا أن "كوننا" في قاعة المحكمة هذه في ألمانيا، بعيدًا عن سوريا، كان دليلًا كافيًا على عدم قيام المدعى عليه، ولا أي من زملائه بتزويد P42 والسجناء الآخرين بأي شكل من أشكال المساعدة أو الرفقة أو التعاطف.

إذا سأل المدعى عليه P42 في هذا اليوم بالذات عن آمالها فيما يجب تحقيقه من خلال هذه المحاكمة، قالت P42 إنها ستجيبه: "لا أريدك أن تختبر الرعب الذي كابدته ولا أريدك أن تضطر للانتظار لوقت طويل دون أن تعرف ما سيحدث لك بعد ذلك، وهو أكثر ما أثقل كاهلي خلال أيام سجني. لكن الأهم من ذلك كله، لا أرغب في أن تتعرّض للتعذيب، أو أن تموت منه، أو أن يتم اعتقالك وسجنك بطريقة ظالمة، كما فعلت أنت ومجرمون آخرون بي وبملايين السوريين الآخرين مرات عديدة. بيد أنني أتمنى أن تمنحك هذه المحكمة وقتًا، الكثير من الوقت، ما يكفي للتفكير بنا، وبالضحايا والشهود الذين مثلوا هنا. للتفكير في الوجوه والأصوات والأحلام لكل من قابلتهم خلال السنوات التي عملت فيها في السجن. أتمنى أن يكون لديك الكثير من الوقت للتفكير في هذا مطولًا، لأنني مقتنعة بأنك لن تكون قادرًا على الاختباء من هذه الأفكار."

تابعت P42 قائلةً ناضلنا "نحن السوريون" وما زلنا نناضل من أجل تحرير بلدنا من نظام غير إنساني، ونناضل من أجل العدالة، ومن أجل استعادة كرامتنا الشخصية. قالت P42 إن السوريين يستحقون كل ذلك. وقالت P42 إن العدل والكرامة والحرية حقوقٌ أساسيةٌ لجميع الأفراد. وفقًا لـP42، يجب ألا يكون ما يحدث في قاعة المحكمة هذه في هذا اليوم بالذات حدثًا لمرة واحدة، ولا ينبغي أن يُعدّ فعلًا من أفعال الكرم يمنّ به شخص ما. كان [إجراء مثل هذه المحاكمات] بالأحرى الواجب الإنساني والقانوني والمدني لكل إنسان وكل سلطة قضائية وكل دولة. قالت P42 إن الحُكم الذي ستتوصل إليه المحكمة لن يعني العدالة الكاملة للسوريين، ولا ينبغي عدّه بديلًا عن حل شامل ودائم لقضية المعتقلين في السجون السورية أو للنزاع السوري بأكمله. إلا أن نتائج المحكمة يجب أن تكون

دعوة عاجلة للحكومة الألمانية ولجميع الحكومات في جميع أنحاء العالم لاتخاذ "إجراءات حقيقية لإنقاذ أولئك الذين ما زالوا معتقلين في سجون النظام، وفي السجن الأكبر الذي يسمى 'سوريا الأسد'".

طلب محامي المدعية كروكر استراحةً تقنيةً قصيرةً أخرى حتى يتمكن كل شخص داخل قاعة المحكمة من سماع المتحدثين بصوت عالٍ وواضح.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

البيان الختامي لـP11

بدأ P11 بيانه الختامي باقتباسٍ من نيلسون مانديلا الذي قال "ما يقدّر في الحياة ليس حقيقة أننا عشناها فحسب، بل ما أحدثناه من فرق في حياة الآخرين والذي يحدد مغزى الحياة التي نعيشها".

تابع P11 مشيرًا إلى أن "595 يومًا قد مرت منذ جلسة الاستماع الأولى في هذه المحاكمة التي عُقدت في 23 نيسان/أبريل، 2020. 595 يومًا من الشهادات والمرافعات حول أحداثٍ حدثت وما زالت تحدث للأسف في سجون ومعتقلات النظام السوري. 595 يومًا من التفاصيل المروعة التي رواها الناجون من ويلات القهر والطغيان في عهد بشار الأسد وأتباعه". أضاف P11 أنه روى بنفسه بعض التفاصيل المروعة خلال شهادته في المحكمة. وكان الناجون الآخرون الذين شهدوا في المحاكمة هم أولئك الذين تمكنوا من الفرار من سوريا ويعيشون الآن في أوروبا، بعيدًا عن التهديدات المباشرة "لجهاز القمع السوري".

قال P11 إنه كان يتساءل في هذا اليوم بالذات، وفي كل يوم، عن عدد التفاصيل التي لم تُسمع بعد ولن تُسمع أبدًا لأن أولئك الذين عانوا منها ماتوا، إما تحت التعذيب المباشر أو بسبب سوء المعاملة وسوء الحالة الصحية في السجون. سأل P11 نفسه أيضًا عن عدد التفاصيل التي لم يتم الحصول عليها لأن أولئك الذين عانوا منها لا يمكنهم مشاركتها، لأنهم ما زالوا يعيشون في المناطق "التي يسيطر عليها سجّانوهم، الذين يتصرفون كما لو كان لديهم الحق في تقرير الحياة والموت".

قال P11 مخاطبًا جميع الحاضرين داخل قاعة المحكمة، إن الجميع حضروا ليشهدوا محاكمة العقيد السابق في إدارة المخابرات العامة السورية أنور رسلان. وأضاف P11 أنه يشعر بخوف شديد لمجرد سماعه عبارة "عقيد في جهاز المخابرات". وفقًا لـP11، فقد نشأ السوريون في حالة خوف منذ طفولتهم المبكرة بسبب الجرائم التي ارتكبها ضباط المخابرات في سوريا. وكان الأمر على هذا النحو لعقود. قال P11 إن الخوف نما داخل كل سوري نتيجة الفظائع التي سمعوا عنها، والتي كان معظمها فقط في محادثات خاصة مع أقرب أصدقاءهم وأفراد عائلاتهم، وكانوا يتحدثون بصوت منخفض؛ "لأن للجدران آذانًا" كما يقول المثل السوري. قال P11 إنه إذا وصلت جملة واحدة فقط إلى ضابط لا يوافق عليها، "فقد تقود المتحدث والمستمع على حد سواء إلى المجهول". قال P11 إن التعذيب في سوريا ليس ممارسة جديدة للأسف. إنه طريقةٌ للحكم اعتمدت عليها الأنظمة المتعاقبة منذ الخمسينيات وحتى يومنا هذا. اختتم P11 قائلًا إن الأنظمة القمعية ومنها النظام السوري في ظل حكم الرئيس السابق حافظ الأسد وابنه بشار الأسد اعتادت على أن الرد على أي معارضة أو مطالب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية هو التعذيب والعنف وليس الحوار أو النقاش.

تابع P11 واصفًا أن المشاركة المدنية في سوريا تعتبر انتحارًا بسبب المخاطر التي تلوح في الأفق والتي تنتظر أولئك الذين يحاولون إحداث تغيير، بغض النظر عن نوع التغيير. قال P11 إن التغيير سيكون خطيرًا بالنسبة للديكتاتور. والمطالبة بالتغيير جريمة لا تُغتفر، والرد الوحيد عليها هو العنف وسفك الدماء. قال P11 إن هذا الرد في سوريا يأتي على يد ضباط وعناصر مخابرات على دراية جيدة بأدوات وأنواع التعذيب والعنف. إنهم يفعلون ذلك بدم بارد، دون تردد في القتل، من أجل الحفاظ على الديكتاتور ومناصبهم داخل نظامه. وفقًا لـP11، فإن التُّهم الموجهة إلى المُتَّهم، أنور رسلان، ليست سوى قمة هذا "الجبل الجليدي المظلم". حيث أن قتل 58 شخصًا وتعذيب أكثر من 4,000 آخرين، إلى جانب اتهامات بالعنف الجنسي، وغيرها من التفاصيل الأخرى التي تقشعرّ لها الأبدان والمعروفة لمن تابع الجلسات، كانت العمل اليومي للمدعى عليه لأشهر وحتى لسنوات. إلا أن الضرر لم يقتصر على الضحايا المباشرين، على حد قول P11، بل ألحق ضررًا بعائلاتهم وأصدقائهم كذلك. خلص P11 إلى أن علينا الحديث عن 4,000 أسرة عانت نتيجة جرائم أنور رسلان. كما يجب الحديث عن جيلٍ، إن لم تكن أجيالًا، تعاني من القمع والحرمان نتيجة ما فعله أنور رسلان في خدمة آلة القمع في سوريا. ثم سأل P11 سؤالًا بلاغيًا "ما الجريمة الأشد خطورة من قيام شخصٍ بتعذيبك أو قتلك أو إبعادك قسرًا عن عائلتك أو حرمانك من أي اتصال معهم أو القيام بكل هذا بشكل جماعي ومنهجي كعقوبة مباشرة لأنك طالبت بما هو حقٌ لك؟"

تابع P11 موضحًا أنه وقف أمام هذه المحكمة في هذا اليوم بالذات يطالب بالعدالة ولا يسعى للانتقام أو الثأر. قال إن سوريا التي يحلم بها والتي يواصل النضال من أجلها يجب أن تقوم على العدل وسيادة القانون، وليس على العنف والعنف المضاد والانتقام و"شريعة الغاب". كما قال P11 إنه لا يعرف ما هي العقوبة العادلة للجرائم الخطيرة التي يُزعم أن المدعى عليه قد ارتكبها. ومع ذلك، كان P11 يعلم على وجه اليقين أن الحُكم سيكون أول حُكم قضائي ضد ضباط مخابرات سوري كعقوبة على ممارساته أثناء عمله.

قال P11 إن محاكمة أنور رسلان لن تُنهي معاناة السوريين. وأشار إلى أن بعض ممارسات التعذيب المستمرة وثِّقت في التقرير السنوي العاشر عن الاختفاء القسري في سوريا، الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 30 آب/أغسطس، 2021. وبحسب

التقرير، لا يزال هناك 131,469 شخصًا قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري في سوريا على يد النظام السوري. قال P11 إن هناك 131,469 عائلةً تنتظر حُكم هذه المحكمة بالذات. وجاء الحُكم نتيجة محاكمة عادلة سمحت بتمثيل المدعى عليه والتواصل مع العالم خارج السجن. قال P11 إن هذه المحاكمة العادلة تحترم أيضًا كرامة المدعى عليه وتعُدّه بريئًا حتى تثبت إدانته. خلص P11 إلى أن هذا كان على النقيض تمامًا مع كل ما فعله المدعى عليه بوعي أثناء عمله ضابطًا في المخابرات السورية منذ عام 1995.

كما قال P11 للمحكمة إن السوريين يتطلعون إلى اليوم الذي ستكون فيه بلادهم، مثل الدول المتقدمة الأخرى، دولة تحترم حقوق مواطنيها دون انتهاكها. قال P11 إن السوريين كانوا يتطلعون أيضًا إلى اليوم الذي لا يُعاملون فيه بطرق لا تحترم حقوقهم الإنسانية. كان السوريون يتطلعون إلى مستقبل لا يُقبل فيه التعذيب والاعترافات القسرية سياسيًا أو اجتماعيًا. وأضاف P11 أن السوريين سئموا حالة التعفُّنت في سوريا، حيث سُفكت دماؤهم على مدى عقود دون محاسبة أحد، ومن المحادثات السياسية في العديد من الدول حول إعادة العلاقات مع "نظام إجرامي يتعمد إذلال الناس بغضّ النظر عن معاناة السوريين الذين يسعون إلى مستقبل أفضل." وجّه P11 خطابه إلى القضاة قائلًا إن حُكمهم سيكون الخطوة الأولى على هذا الطريق الطويل. وأنه سيكون حكمًا "بصوت واضح لا لبس فيه" يحاسب "المجرم" ولو بعد حينٍ من ارتكاب الجرائم. أضاف P11 أن حُكم المحكمة سيكون أيضًا حُكمًا يحترم كرامة الإنسان وحريته كحقين مصانين. شيء من شأنه أن يكون، على الرغم من أنه أُعطي بوضوح في ألمانيا والعديد من البلدان حول العالم، حلمًا لـP11 والعديد من السوريين. خلص P11 إلى أن حُكم المحكمة سيكون "إدانة مدوية للتعذيب كجريمة في المقام الأول".

قال P11 إن التعذيب جريمة ضد الإنسانية أينما ارتُكب، في سوريا أو أي جزء آخر من هذا العالم. وأن السوريين ينتظرون بفارغ الصبر إدانة قضائية للتعذيب منذ عقود عديدة. واعترف P11 أنه على الرغم من حُكم المحكمة القادم، فإن طريق سوريا سيبقى طويلًا ولن ينتهي إلا عند مُحاسبة نظام الحكم بأكمله، وخاصة رئيس النظام السوري بشار الأسد وكبار ضباط جيشه ومخابراته والجناة من جميع أطراف النزاع، أمام المحكمة.

توجه P11 بالشكر للجميع داخل قاعة المحكمة باسمه وباسم العديد من السوريين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون داخل سوريا تحت حكم النظام وفي مخيمات النزوح داخل سوريا، أو طالبي اللجوء في دول الجوار. قال P11 إنه سيتحدث باسم جميع أولئك الذين كانت لديهم الرغبة والشجاعة للوقوف أمام هذه المحكمة والإدلاء بشهادتهم ولكن لم تُتح لهم الفرصة لأنهم "إما غرقوا في البحر أو تجمدوا في الغابات على الحدود أثناء رحلتهم للوصول إلى بلد آمن". وأضاف P11 أنه لوصف هذه الرحلة، يجب على المرء فقط أن ينظر إلى معاملة اللاجئين كمجرمين على حدود البلدان التي كان من المفترض أن تساعدهم. خلص P11 إلى أن هذا كله لن يكون مجرد قصة سورية، بل قصة يتشارك فيها كثير من الناس في جميع أنحاء العالم. ووصف P11 القمع بأنه "عدو الإنسانية، لأنه يقتل أجمل ما يجعلنا بشرًا، ألا وهو الطموح". وقال إن الظلم عدو المجتمعات لأنه يُفرّق حتى بين الإخوة. واقتبس من الشاعر العربي المتنبي قوله في القرن العاشر "ولم تزل قلة الإنصاف قاطعةً، بين الرجال وإن كانوا ذوي رحم". واختتم P11 بيانه بالقول إنه ينحني احترامًا لعدالة هذه المحكمة ويثق في حُكم القضاة.

سألت القاضي كيربر عمّا إذا كان هناك مدّعون آخرون يرغبون في الإدلاء ببياناتهم الختامية. فنفى محامي المدعي كروكر ذلك وأوضح أنه سوف يلقي بيانه الختامي، التي سيستغرق حوالي ساعة، وسيليه زميلاه شارمر وبانز ببيانيهما الختاميين.

<u>البيان الختامي لمحامي المدعين د. كروكر</u>

أشار كروكر في البداية إلى أن المحكمة استمعت للتو إلى البيانات المؤثرة من الناجين الذين لم يوضحوا معاناتهم فحسب، بل آمالهم المختلفة النابعة من الحُكم الصادر على المدعى عليه. وفقًا لكروكر، ستتعدد هذه الآمال باختلاف المدّعين أنفسهم. حيث تعرض جميعهم للاعتقال وعواقبه بشكل مختلف. وأوضح أنه عمل وزميلاه شارمر وبانز معًا بشكل وثيق في تمثيل موكليهم. وسيقوم كل من بانز وشارمر برواية تفاصيل قصص موكليهما بشكل فردي في بيانهما الختاميين، بينما سيتناول كروكر الجوانب ذات الصلة بهم جميعًا.

قال كروكر إن جميع المدّعين اعتُقلوا في نفس السجن: الفرع 251 التابع لإدارة المخابرات العامة السورية في دمشق، حي الخطيب. وعانوا جميعًا خلال الستة عشر شهرًا ونصف، التي تشكل الإطار الزمني للائحة الاتهام في هذه المحاكمة، من الأهوال التي كانت روتينًا يوميًا في هذا السجن. في المذكرة القانونية الصادرة في يوم المحاكمة الثاني والثمانين [اليوم رقم 84]، اعتبر القضاة أن الضغط النفسي الناجم عن الصراخ المستمر من التعذيب وعدم اليقين الذي شعر به المعتقلون حول مصيرهم قد بلغ حد التعذيب كجريمة ضد الإنسانية كما هو منصوص عليه في القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. وأضاف كروكر أن المدّعين تعرضوا كذلك لسوء المعاملة الجسدية والنفسية الشديدة. كما شهدوا موت من كانوا برفقتهم من المعتقلين على نحو عنيف.

أوضح كروكر أن الجزء الأول من بيانه الختامي يتناول حقيقة أن جميع المدّعين انخرطوا في المطالبة بالحرية، وهي مطالب ردت عليها الحكومة السورية بعنفٍ لا يتناسب أبدًا مع المطالب الفعلية. ويتناول الجزء الثاني من بيانه دور المدّعين بصفتهم جزءًا من مجموعة أشخاص مكلومين. ويتناول الجزء الثالث والأخير من بيانه الختامي حقيقة أن هذه المحاكمة توضح حجم الجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت في سوريا.

أشار كروكر إلى مشاركة المدّعين الذين يمثلهم هو وزميلاه في أعمال تاريخية قد يسميها البعض مجرد "أحداثٍ". في حين أن هؤلاء المدّعين يطلقون على هذه الأعمال "ثورةً". وقد شاركوا جميعهم في هذه الأعمال بشكل سلمي. بيد أنه كان من الصعب على الغرباء تخيل الشجاعة الهائلة المطلوبة للمشاركة في هذه الأعمال السلمية. قال كروكر إنه بعد عقود من القمع، عرف السوريون بالضبط ما

سيتعين عليهم مواجهته عند معارضة النظام. حيث أوضح P12 في بيانه الختامي، أنه عرف بالفعل في سن العاشرة عن التاريخ الطويل من التعذيب المنهجي في سوريا. أشار كروكر إلى أن الخبيرة تورمان أخبرت المحكمة أيضًا عن نظام التعذيب الذي كان موجودًا منذ الثمانينيات وأنه ازداد من حيث النوعية والكم اعتبارًا من عام 2011، ومنه العنف الجنسي ضد الرجال والنساء. وأن الناس كانوا يموتون من التعذيب قبل الثورة وبعدها، وكان هذا ما أكّده كل من مازن درويش وأنور البُنّي للمحكمة. كما قال البُنّي إن التهديدات التي تعرض لها السكان المدنيون السوريون تزايدت عقب مجزرة حماة.

وفقًا لكروكر، كان الفرع 251 تحديدًا ركيزة أساسية لآلة القمع التي تديرها الحكومة السورية. وعمل المدعى عليه لدى آلة القمع هذه منذ عام 1995 وعمل منذ عام 2008 في قسم تحقيق مُتخصص. وأضاف كروكر أن P10 أبلغ المحكمة أيضًا أن الفرع 251 كان يتمتع دائمًا بسمعة سيئة في سوريا وتحدث أنور البُنّي ومازن درويش عن الدور المركزي للفرع 251 داخل إدارة المخابرات العامة. كما أخبر البُنّي المحكمة عن سوء المعاملة في عام 1987. وأضاف كروكر أن P35 وصف في المحكمة كيف اعتُقل في عام 2007 وعُذّب بشدة في الفرع 251. وبحسب ما قاله مازن درويش للمحكمة، فإن جهاز المخابرات السوري كان على استعداد جيد للتعامل مع الحراك من أجل الحرية منذ شباط/فبراير 2011. وبالتالي فإن الخوف من الاعتقال سيطر على أعمال المشاركين في الاحتجاجات السلمية. وقال كروكر إن هذا كان الشعور السائد خلال الأسابيع والأشهر الأولى من المظاهرات في سوريا. على الرغم من أن الناس رأوا الثورات في تونس ومصر، إلا أنهم لم يتخيلوا أبدًا حدوث أي أمرٍ مماثل لها في سوريا. ورأى كثيرون أن مثل هذه الحركات لا يمكن أن تتم في سوريا. قال كروكر إن الأمر استغرق حتى آذار/مارس 2011 إلى أن انكشفت الإمكانات الكاملة للمجتمع المدني في سوريا. وأشار كروكر إلى عدد المدّعين الذين وصفوا هذه الأحداث للمحكمة ومدى شعورهم بالارتباك الشديد لاستحالة حتى الحديث مع الأصدقاء المقربين عن انتقاد الحكومة سابقًا. إلا أنه نزل الآلاف من الناس إلى الشوارع فجأةً. وأشار كروكر إلى شهادة مازن درويش التي وصف فيها مازن هذه الحركة بأنها "صرخة من أجل الحرية". لكن النظام رد عليها بوحشية غير مسبوقة. وكان الهدف هو سحق جميع المعارضين، حتى في وقت مبكر من شباط/فبراير 2011. قال كروكر إن النظام في هذه المرحلة كان يمتلك جميع أدوات التعذيب ليمارس لانتقام والثأر وكسر إرادة الناس. ولعب الخطيب وموظفوه المخلصون دورًا محوريًا في هذه الجهود، حيث تم إبلاغ المحكمة عدة مرات خلال جلسات المحاكمة من قبل العديد من الشهود ومحققي الشرطة الذين قدّموا شهادات الشهود الذين رفضوا الإدلاء بشهاداتهم في كوبلنتس.

تابع كروكر قائلًا إن بدء فترة الاتّهام في هذه المحاكمة في 29 نيسان/أبريل، 2011، كان وقتًا متأخرًا نسبيًا لتحديد بداية أعمال العنف المُمنهجة وواسعة النطاق في سوريا. وفقًا لكروكر، تمنى الكثيرون موعدًا مبكرًا أكثر. حيث اعتقدوا أن عتبة الجرائم ضد الإنسانية قد تم الوفاء بها بالفعل بحلول آذار/مارس 2011. فقد اعتُقل الناس حتى في المظاهرات الأولى. قال كروكر إن موكليه وموكلي زميليه كانوا شجعانًا بشكل لا يصدق في هذا الوقت لأنهم استمروا في مواجهة هذا العنف المُمنهج. وتعرض المعتقلون لإجراءات منهجية بمجرد دخول المعتقلين إلى المعتقل: حيث تم تفتيشهم أولًا، ثم تعرضوا لمزيد من سوء المعاملة، مما حرمهم في النهاية من إنسانيتهم، كما فعلت الظروف العامة التي تعرّض لها المعتقلون. وقال كروكر إن المدّعين العامين قدموا بالفعل تحليلًا مفصلًا للغاية لهذه الجوانب التي يتفق عليها هو وزميلاه. لذلك سلط كروكر الضوء على بضع جوانبٍ فقط.

وفقًا لكروكر، كان التدمير الجسدي والنفسي للمعارضين هدفًا للنظام، غير أنه كان أيضًا غاية في حد ذاته. أخبر P10 المحكمة، على سبيل المثال، أن المعتقلين كانوا يعاملون كالحيوانات انتقامًا لتشكيكهم في سلطة الدولة. كما قال أنور البُنّي إن المطلب الوحيد كان الحرية، ثم كان يتم تعذيب الناس حتى الموت، فقط لإشباع رغبة النظام في الانتقام. وبحسب كروكر، كان من المفترض أن يؤدي العنف إلى تخويف "الإرهابيين" والانتقام. ومع ذلك، تم تجاوز هذا الحد: اعتُقل الأطفال وعُذّبوا، وكان على الناس مشاهدة الآخرين وهم يتعرضون للتعذيب، وأُجبر الناس على أكل بُرازهم. وكان النهج المهيمن هو [الانخراط في] عنف لا طائل منه [لرغبتهم بذلك فحسب] دون أي غرض.

قال كروكر إن هذا الوضع تم توضيحه بشكل مثير للإعجاب من خلال ملفات قيصر، التي عُرضت أيضًا في المحكمة. وبحسب كروكر، فإن الحكومة السورية كانت تقبل بكل الوسائل لكسر إرادة الشعوب. وغالبًا ما كان الموت مقصودًا أو على الأقل مقبولًا بتهور. وأظهرت ملفات قيصر أن هذا العنف كان غير متناسبٍ أبدًا. أشار كروكر إلى تحليل الطب الشرعي لملفات قيصر الذي أجراه الأستاذ الدكتور روتشيلد الذي قال إن هذا تجاوز كل ما رآه في حياته المهنية التي امتدت 30 عامًا وأنه حتى اضطر إلى البحث عن إصابات معينة لأنه لم يسبق أن رآها من قبل. أظهرت ملفات قيصر، علاوةً على ذلك، التوثيق الدقيق لعمليات القتل التي أمر بها بشار الأسد لأغراض داخلية، وهو ما أوضحته غارونس لو كين وسامي. كما أُخفي مصير المعتقلين طواعية لإرهاب أقاربهم. قال كروكر إنه فقط بفضل الأعمال الشجاعة لقيصر وسامي وأنصارهم، عرف العالم عن هذا الرعب. أشار كروكر إلى أنه عندما التقى قيصر وسامي في عام 2017، شعروا بخيبة أمل لأن الصور من ملفات قيصر لم يكن لها أي تأثير ملموس. وكانوا يأملون في أن تسهم الصور في الإجراءات القضائية. وأضاف كروكر أنه على الرغم من أن كليهما لم يكونا في كوبلنتس، إلا أن بإمكان كروكر أن يقول نيابة عنهما أنهما تابعا الجلسات عن كثب وكانا سعيدين لرؤية مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم لأول مرة.

أوضح كروكر أنه سينتقل الآن إلى الجزء الثاني من بيانه، مُركزًا على الانتهاكات الجماعية. وبدأ بالإشارة إلى أنه في خطابٍ ألقاه في 30 آذار/مارس، 2011، وصف بشار الأسد الأشخاص الذين دعموا الاحتجاجات بـ"الإرهابيين". وبحسب كروكر، أكّد مازن درويش هذا أيضًا بجملة واحدة: "كانت حربًا مفتوحة". قال كروكر إنه بسبب كون موكليه جزءًا من هذه الحركة، لم يكونوا أهدافًا فردية لقوات الأمن فحسب، بل كانوا مستهدفين بصفتهم معارضين. واعتُقل بعضهم لمجرد أنهم مرّوا بنقطة تفتيش، ولوحظ أنهم أتوا من حي

معروف بدعم المعارضة. وكان يتم اعتقالهم في كثير من الأحيان لأمور لم تكن غير قانونية أبدًا: كالتظاهر السلمي من أجل حقوق الأطفال أو توزيع الأدوية. إلا أنهم اعتُبروا إرهابيين وتم تعليق العمل بالقانون لاضطهادهم.

قال كروكر إن هدف الفرع 251 وأنور رسلان كان أيضًا إلحاق الأذى بالمعارضة ككل. وفي هذا السياق، وجد القضاة بالفعل في حُكمهم الصادر في 24 شباط/فبراير، 2021، أنه تم استيفاء متطلبات ارتكاب هجوم واسع النطاق ومنهجي بموجب المادة 7 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. بيد أن عواقب هذه الجرائم لم يتم معالجتها بعد. وقال كروكر إن البحث الذي أُجري على المقابر الجماعية أظهر نزع الطابع الفردي عن الناس والذي كان مؤلمًا على نحو خاص. وفقًا لكروكر، كان نظام التعذيب بأكمله في سوريا يهدف إلى نزع الطابع الفردي. حيث أصبح كل الناس كيانًا واحدًا ضخمًا. وأظهر تحليل ملفات قيصر، الذي قدّمه كبير المفتشين الجنائيين دويسنج في المحكمة، أنه تم تعيين رقم لكل شخص، وحتى في حالة الوفاة، ظلوا مجهولي الهوية بسبب هذه الأرقام. وصف P14 نظام المقابر الجماعية في شهادته. وقال كروكر إن الاستمرار في نزع الطابع الفردي كان مؤلمًا بشكل خاص للضحايا.

قال كروكر، بالنسبة للتعذيب في الفرع، فإن العديد من المدّعين قد أخبروا المحكمة عن كيفية تعرُّضهم للتعذيب أثناء اعتقالهم. وعُرضوا أمام موظفي السجن، وهم عزل تمامًا. وهو ظرفٌ كانوا على علم به لحظة دخول [المعتقلين] إلى الفرع، عندما أُجبروا على خلع ملابسهم، وتم تفتيش فتحات أجسادهم. وصف كروكر هذه الممارسة "باستعراضٍ للقوة". وقال إن جميع المعتقلين كانوا معرضين لخطر جسيم من سوء المعاملة ولصرخات المعتقلين الآخرين جرّاء سوء المعاملة، التي كان بإمكانهم سماعها باستمرار. حيث كان كل تفاعلٍ مع السجّانين مرتبطًا بالخوف والعنف. وأضاف كروكر أن الشعور بالعجز في وجه الخطر المستمر زاد من الإذلال الدائم للمعتقلين وأدى إلى تدهور نفسي واجتماعي.

تابع قائلًا إنه من خلال الإدلاء بشهاداتهم حول أمور لا يمكن تصورها، أثبت المدّعون مدى اختلاف تجربة كل منهم وتعاملهم مع سوء المعاملة الذي عانوا منه. كما أظهروا أنهم لم يعودوا مجرد جمادات لا قيمة لها، بل ممثلين فاعلين في عملية قضائية. وأظهروا أنهم لا يسمحون للخوف بمنعهم من المطالبة بالعدالة، ليس لأنفسهم فحسب، بل نيابة عن كثيرين آخرين لا يستطيعون المطالبة بالمثل لأنهم ماتوا أو اعتُقلوا أو لا يقيمون في دولة أوروبية لديها إمكانية الوصول إلى أنظمة الدول التي تحكمها سيادة القانون. وقال كروكر، نيابة عن موكليه، إن المدّعين يأملون أن تساهم هذه المحاكمة في احترام كرامة الإنسان في سياسات الهجرة وزيادة تضامن الآخرين مع المجتمع السوري.

أضاف كروكر أن الاعتقال في الفرع 251 كان له أيضًا عامل اجتماعي. حيث اعتُقل العديد من المدّعين الذين أدلوا بشهاداتهم في هذه المحاكمة مع أقرب أصدقاءهم أو عائلاتهم. وكثيرًا ما كانوا يتعرضون أثناء الاعتقال للتهديد بإيذاء أصدقائهم وعائلاتهم أيضًا. وفقًا لكروكر، يمكن للعوامل الثقافية والاجتماعية أن تعرقل بشكل كبير [عملية] التعامل مع المعاناة في [حالات] الانتهاكات الجماعية. كان من الصعب على المرء التعامل مع هذه التجارب بنفسه إذا لم يكن قادرًا على التحدث إلى الأشخاص الذين يثق بهم لأن على الجميع التعامل مع صدماتهم. وقال كروكر إنه يجب النظر في هذا الظرف عند تقييم القضية، بالإضافة إلى الجرائم المُتّهم بها.

واصل كروكر الحديث عن قسم متعلق بالجوانب المهمة للمحاكمة لموكليه وموكلي زميليه. وأوضح أنه من أجل معالجة هذه الجوانب، عليه أن يشير إلى تطورات هذه القضية. وأشار إلى كيفية بدء المدّعي العام الاتحادي التحقيقات الهيكلية في النزاع السوري في ألمانيا في عام 2011، ومن بين أمور أخرى، كان ذلك بفضل مبدأ الولاية القضائية العالمية المنصوص عليها بموجب المادة 1 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي، وبفضل وجود وحدة جرائم الحرب المتخصصة وعملها الدؤوب في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية ومكتب المدّعي العام الاتحادي، وبفضل التعاون بين الدول الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني السوري التي اتحدت في وقت مبكر لجمع الأدلة وإتاحتها للسلطات القضائية ولرعاية الناجين. قال كروكر إنه كان على موكليه وموكلي زميليه إعادة تعلم الحياة من الصفر. حيث تعرّضوا للإصابة واضطروا إلى مغادرة وطنهم. وكان عليهم أن يعيدوا تنظيم حياتهم في البلدان الأجنبية محاربين كل الصعاب ومكافحين من أجل الكشف عن الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن معاناتهم. وأشار كروكر إلى قرار كاتانغا الصادر عن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، والذي وجد فيه قاضٍ منفرد أن لضحايا الجرائم الفظيعة الحق في إثبات الحقيقة من خلال عملية قضائية. وقال كروكر إن ذلك كان مصدر القلق الرئيسي لموكليه وموكلي زميليه، ألا وهو أن حجم الهجوم واسع النطاق والممنهج من قبل الحكومة السورية ضد الشعب السوري قد تم إبرازه وتمثيله في هذه المحاكمة. وبالنسبة لحجم الهجوم واسع النطاق والممنهج، قدم القضاة بالفعل مداولات مفصلة في حُكمهم الصادر في 24 شباط/فبراير، 2021. قام المدّعون العامون أيضًا بتقييم هذا السياق على نطاق واسع في بيانهم الختامي في 2 كانون الأول/ديسمبر، 2021. وقال كروكر إنه بينما وافق على هذه التقييمات، إلا أنه أراد فقط تسليط الضوء على جانبين إضافيين نيابة عن موكليه وموكلي زميليه.

أولًا، إن قرار عدم إدراج الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) رقم 7 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي مع التُّهم لا يتماشى مع حس العدالة للمدّعين الذين يمثلهم كروكر وزميلاه. وبحسب كروكر، فإن الاختفاء القسري جزء كبير من الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا. وسيقدم زميله بانز المزيد من التفاصيل حول هذه المسألة في بيانه الختامي.

ثانيًا، أشار كروكر إلى أنه لم تُوجه تهمة العنف الجنسي في البداية كجريمة ضد الإنسانية. لذلك طلب هو وزميلاه إشعارًا قانونيًا بشأن توجيه تهمة العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية، والذي قُبله القضاة في النهاية في 17 آذار/مارس، 2021، وفُصّل في أيام المحاكمة اللاحقة. قال كروكر إن القضاة وجدوا في مذكراتهم القانونية أن ثلاث مدّعيات تعرضن لاعتداء جنسي كجريمة ضد الإنسانية. أشار كروكر إلى قول المدّعين العامين في بياناتهم الختامية، إن هناك حالتي اغتصاب كجريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) رقم 6 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. وأضاف أن زميله شارمر سيتحدث بمزيد من التفصيل عن العنف الجنسي فيما يتعلق

بموكليهم الآخرين في بيانه الختامي. وخلص كروكر إلى أن كلًا من القضاة والمدّعين العامين يتشاركون الرأي القائل بأن العنف الجنسي ارتُكب بشكل منهجي وواسع النطاق وكجزء من الهجوم على السكان المدنيين السوريين. واتفقوا على الرأي القائل بأن العنف الجنسي لم يكن يُطبَّق من حين لآخر، بل كان جزءًا خاصًا من جهاز الاضطهاد التابع للحكومة السورية والذي كان مجهزًا تمامًا لتدمير المعارضة. وبحسب كروكر، فقد استُخدم العنف الجنسي لتقويض المعارضة وكسر وجودها المادي والنفسي والاجتماعي.

أوضح كروكر أن العنف الجنسي على وجه الخصوص في سوريا وسيلة فعالة للتعذيب وأنه كان على النساء بشكل خاص التعرّض له بسبب الأعراف الذكورية. قال كروكر إن شرف العائلة تتحمله الإناث. كان هذا السبب في أن العنف الجنسي ضد المرأة له عواقب وخيمة بشكل خاص. وأشار إلى شهادة P16 التي تحدثت خلالها عن حالات الطلاق والقتل ونبذهن من قبل عائلاتهن، كعواقب للنساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنسي أثناء الاعتقال. أضاف كروكر أن النساء غير المتزوجات قد لا يعود بإمكانهن الزواج بعد تعرضهن للعنف الجنسي. حيث كان يُشتبه دائمًا في تعرض المعتقلات للعنف الجنسي بسبب الأحكام المسبقة حول هذا العنف أثناء الاعتقال، كما قالت P16 للمحكمة. وقال كروكر إن ضحايا العنف الجنسي من الذكور وصفوا أيضًا أنهم عانوا من الاكتئاب لأنهم لم يتمكنوا من مشاركة قصصهم ملتزمين بالصور النمطية للنوع الاجتماعي. وفقًا للخبيرة تورمان، فإن العنف الجنسي يتوافق مع نظام الإساءة في سوريا. وأضاف كروكر أن هذا التحليل أكّده أيضًا كل من P19 وأنور البُنّي ومازن درويش والسيد ليندمان وكبير المفتشين الجنائيين دويسنج.

أشار كروكر إلى أن أنور البُنّي أبلغ المحكمة أن منظمته وثقت عددًا لا يُحصى من حالات العنف الجنسي التي ارتكبها جهاز المخابرات، من بين أمور أخرى في فرع الخطيب. واستُخدم العنف الجنسي وسيلةً للإذلال. وقد تحقق ذلك أيضًا من خلال الإهانات والتهديدات الجنسية المستمرة، وهذا ما أكّدته P32 وP19 وP16. وأضاف كروكر أن الطقوس التي يتم إجراؤها عند وصول معتقلين جدد إلى الفرع 251 يمكن اعتبارها ترهيبًا جنسيًا. وأشار إلى أن P11 وP16 وP1 وP39 وشهودًا آخرين وصفوا كيف اضطروا إلى خلع ملابسهم تمامًا، وأداء ما يسمى "بحركات أمان"، وأن بعضهم وصف كيف تم لمسهم أثناء هذا الإجراء. قال كروكر إنه حتى إن كان تفتيش المعتقلات يتم من قبل ضابطات، فإن الإجراء لا يزال مهينًا نظرًا لوضع المعتقلات اللواتي لا حول لهن ولا قوة. وزاد هذا الشعور عند تعرُّض المعتقلين للضرب طوال هذه العملية. وقال كروكر إن الإجراء كان عرضًا لهيمنة السجّانين على أجساد المعتقلين. وأضاف كروكر أنه تم تعذيب P39 وP1 وهم عراة. واختتم كروكر بالقول إن التعري [العري القسري] يجب اعتباره عنفًا جنسيًا في الحُكم بموجب المادة 7 (1) رقم 6 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي.

أشار كروكر إلى أن المدّعين العامين رأوا أن الاعتداء الجنسي هو العنصر الجامع في نظام روما الأساسي في ضوء الأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي في النظامين الأساسيين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. أوضح كروكر أنه في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كان العري القسري يعتبر عنفًا جنسيًا إذا كان ذا خطورة مماثلة للأفعال الجنسية الأخرى. قال كروكر، إن الأمر كان ينطبق على هذه الحالة. وأضاف أن ظروف الاعتقال والإذلال زادت من تفاقم السلوك. ووفقًا لكروكر، حاجج المدّعون العامون أن عمليات التفتيش الشخصي للمعتقلين التي أُجريت في الفرع 251 لا يمكن مقارنتها على الإطلاق بالتفتيش الشخصي الذي يُجرى في السجون الألمانية. وأشار كروكر إلى أنه وفقًا لأوصاف P33، كانت عمليات التفتيش الشخصي تجري في غرفة جدرانها مغطاة بالدماء، مع وجود رائحة قوية داخل الغرفة وأداة تعذيب ملقاة على الأرض. وبالتالي، فإن توقيت وظروف التعري القسري كان يرقى إلى مستوى الإكراه الجسدي. أوضح كروكر كذلك أن المعتقلين كانوا يُجبرون عادة على التجرُّد من ملابسهم أمام الآخرين. وبالتالي لم يكن من المهم ما إذا كان الإجراء يهدف إلى الإرضاء الجنسي للسجّانين والممرضين، وهو ما وجده المدّعون العامون بالفعل بناءً على اجتهادات محكمة العدل الاتحادية في المادة 184(ح) من القانون الجنائي الألماني (النسخة القديمة).

تابع كروكر موضحًا أن معرفة حقيقة ما حدث في سوريا ستعني أيضًا معرفة حقيقة مسؤولية أنور رسلان. حيث كان "المحقق" المشرف على كل شيء، يُصدر الأوامر وربما في بعض الأحيان يعمل على خفض مدة اعتقال بعض الأشخاص. وأشار كروكر إلى أن المدّعين العامين اتفقوا أيضًا مع هذا الاستنتاج، إلا أن أنور رسلان نفسه لم يقدّم إلا مساهمة محدودة للغاية في إثبات الحقيقة. ووفقًا لكروكر، اقتصرت مساهمة أنور على أقواله المتناقضة والتي تناقضت مع الأدلة المقدمة في هذه المحاكمة. قال كروكر إن موكليه كانوا يأملون أن يساهم أنور رسلان في كشف حقيقة ما حدث في سوريا، وطلبوا منه أن يفعل ذلك. أشار كروكر إلى أن كل ما قدمه أنور كان يشير إلى عبد المنعم النعسان وحافظ مخلوف. إلا أن أنور كان في وضع يسمح له بتقديم مساهمات قيمة. وأشار كروكر إلى أن أنور، في أيلول/سبتمبر 2011، كان عضوًا في لجنة إدارة الأزمات مع حافظ مخلوف وأنه شارك في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 في اجتماع في وزارة الداخلية. وخلص كروكر إلى أن لا أحد في وضع أفضل منه لتقديم معلومات عن الوضع والسياق في سوريا في ذلك الوقت. وخاطب أنور رسلان بشكل مباشر قائلًا إنه لم يفت الأوان على الكلام.

تابع كروكر قائلًا إن جلسات المحاكمة بشكل عام ساهمت في توضيح نطاق الهجوم المنهجي وواسع النطاق ضد السكان المدنيين والمعاناة الفردية للسوريين. وفقًا لكروكر، ستُرى نتيجة المحاكمة من بعيد وستنظر دول أخرى إلى ما يحدث في كوبلنتس وألمانيا في هذا الوقت وفي المستقبل. أشار كروكر إلى أن بشار الأسد زعم أن "كلها أكاذيب. لا يوجد تعذيب". وفي هذا السياق، قال كروكر إن موكليه يقدّرون أيضًا البعد الاجتماعي العام لهذه المحاكمة. وبالطبع، تناولت المحاكمة في المقام الأول المسؤولية الفردية للمدعى عليه. إلا أن ذلك كان له أيضًا تأثير على المجتمع بأكمله. وأشار كروكر إلى ضحايا الهجوم على مسرح باتاكلان في باريس الذين قالوا إن المحاكمة التي تلت الحادثة كانت فرصة لهم لفهم ما حدث من خلال إعادة تمثيل الأحداث. قال كروكر إن الأمر نفسه كان ينطبق في هذه الحالة خاصة في المحاكمات التي أُجريت بموجب القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي، نظرًا للسياق الأوسع. وفي هذه المحاكمة، كان السياق هو الاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي. وأشار إلى أن آلاف الأشخاص عانوا من التعذيب في سوريا.

حيث أفادت تقارير أن أكثر من 55,000 توفوا بسبب التعذيب الحكومي ودُفنوا في مقابر جماعية. أظهرت المحاكمة أيضًا تورط المشافي في نظام التعذيب الذي تقوده الدولة السورية. وخلص كروكر إلى أن للمحاكمة أهمية كبيرة بالنسبة لسوريا، والتي لا يمكن لأحد أن يتخيلها.

أشار كذلك إلى أن حوالي 150,000 سوري كانوا يعيشون في ألمانيا، وحوالي مليون في الاتحاد الأوروبي. وقال كروكر إن موكليه وموكلي زميليه كانوا يأملون في مشاركة عمل القضاة في كوبلنتس في ألمانيا وفي جعله متاحًا. غير أنهم أصيبوا بخيبة أمل. حيث كانت المحكمة الدستورية الاتحادية هي الوحيدة التي جعلت الترجمة العربية متاحة للعامة وللصحفيين المعتمدين فقط. قال كروكر إن المنظمات التي لديها موارد كافية فقط هي التي تمكنت من النشر عن أيام المحاكمة. وخابت آمال موكليهم بالنسبة للتسجيل الجزئي للمحاكمة بموجب المادة 169(2) من قانون دستور المحكمة (GVG) الذي يسمح بالتسجيلات السمعية والبصرية للمحاكمات ذات الأهمية القصوى للتاريخ المعاصر للجمهورية الاتحادية الألمانية. وقال كروكر إنه كان على علم بثلاثة طلبات للقضاة في هذا الصدد. وتناولوا جميعًا مخاوف بشأن التأثير على شهادات الشهود من خلال، على سبيل المثال، عرضهم أن يطلبوا من كل شاهد الإذن بتسجيل شهادته أو تسجيل شهادات الخبراء فقط مثل تلك التي أدلى بها الأستاذ الدكتور روتشيلد وغارونس لو كين وأنور البُنّي ومازن درويش ورياض سيف. ولم يكن الطلب الأخير لتسجيل هذه المحاكمة سوى طلب لتسجيل البيانات الختامية. بالإضافة إلى ذلك، كان التسجيل سيبقى محميًا لفترة إخفاء مدتها 30 عامًا، مما يتطلب من المحكمة في كوبلنتس الموافقة على الكشف بعد مراجعة المواد. غير أن هذا الطلب قد رُفض أيضًا. وأشار كروكر إلى أن الرفض كان مبررًا بالقول إن هذه المحاكمة لم تكن ذات أهمية بارزة بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية. إلا أن وزيرة العدل السابقة، كريستين لامبرخت، ذكرت محاكمة كوبلنتس بشكل خاص في مساهمتها في صحيفة فاز الألمانية في الذكرى 75 لمحاكمات نورمبرغ. وذكر وزير الخارجية السابق هايكو ماس المحاكمة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت محاكمة كوبلنتس هي المحاكمة الوحيدة التي ذُكرت في الدعوة إلى اجتماع مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا. قال كروكر إنه في ضوء ذلك، فإن تقييم القضاة لأهمية المحاكمة بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية غير مفهوم. كما أن الحجة القائلة بأن المحاكمة قد تكون مهمة للشعب السوري ولكنها في نفس الوقت ليست مهمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية هي أيضًا غير مفهومة. وأشار كروكر إلى أن 750,000 سوري هم جزء من المجتمع الألماني، بل إن بعض موكليه يحملون الجنسية الألمانية. وجميعهم يساهمون في المجتمع الألماني. وخلص كروكر إلى أنه من المؤسف للغاية أن يقتصر الأمر على توفير الأحكام وما تنتجه المنظمات غير الحكومية والصحفيون للجمهور.

اختتم كروكر بيانه الختامي بذكر أسماء موكليه الذين كانت مصلحتهم الشخصية تقضي الحصول على قليلٍ من الإنصاف من هذه المحاكمة. غير أنه بالنسبة لأولئك الذين سمعوا أوصاف ما حدث [لموكلي كروكر]، لا يوجد تعويض لما تم القيام به. أشار كروكر إلى الكاتب النمساوي اليهودي جين أميري الذي اعترف في كتابه "ما وراء الذنب والمغفرة" أن هناك دائمًا شعورًا معينًا بعدم الثقة في العالم.

قال كروكر إن الحُكم القادم في هذه المحاكمة يمكن أن يوجه [العالم] في اتجاه رفض القتل والاغتصاب والتعذيب والاختفاء القسري المرتكب في سوريا وسيتم محاكمته في كوبلنتس. قال كروكر إنه يأمل ويعتقد أنه بفضل الولاية القضائية العالمية، يأمل المدّعون في إعادة بناء هذا العالم وإن كان بشكل جزئي على الأقل.

***

[استراحة لمدة 75 دقيقة]

***

البيان الختامي لمحامي المدعي شارمر

بعد إلقاء التحية على القضاة وأطراف القضية والحضور، قال شارمر إنه بعد أكثر من 100 يوم من المحاكمة، أصبح الآن يتحدث نيابة عن موكليه الذين نجوا من أبشع الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا. وطلب من القضاة النظر بشكل قانوني وواقعي في بيانه الختامي الذي يُعدّ جزءًا من بيان واحد كبير بالتعاون مع زميليه كروكر وبانز.

بدأ شارمر بالقول إن البيانات الشخصية للمدّعين كانت غنية عن الايضاح. إلا أنه كان يود أن يذكر الجميع عمّا كان محور هذه المحاكمة. وقد يُقال بشكل تلقائي إن هذه المحاكمة كانت حول مسألة الذنب والعواقب القانونية للمدعى عليه، أنور رسلان. إلا أن هذا لم يكن دقيقًا وفقًا لشارمر. حيث أوضح أن المحاكمات الجنائية كانت تُجرى دائمًا في سياق تاريخي واجتماعي معين. وبالتالي فإن إصدار الحُكم في هذه المحاكمة سيكون ثانويًا. قال شارمر إن هذه المحاكمة تدور حول الحقيقة. وأن المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس كانت أول من عدّ الهجوم المنهجي والواسع النطاق ضد السكان المدنيين السوريين من قبل حكومة بشار الأسد بأنه جريمة ضد الإنسانية بشكل قانوني. ووفقًا لشارمر، سيكون الأسد ورفاقه المجرمون دائمًا حاضرين في كل مكان في قاعة المحكمة، على الرغم من أنهم غير مرئيين. قد لا يكون أنور رسلان موافقًا على هذا الهجوم لأنه انشق. ومع ذلك، يتعين على المحكمة معالجة أفعال النظام السوري بسبب الهجوم المنهجي والواسع النطاق الذي يشكل إطارًا للجرائم ضد الإنسانية التي تم النظر فيها من قبل هذه المحاكمة. وقال شارمر إن القضاة ركزوا على هذا الإطار، مما أعطى الأمل للعالم ولا سيما السوريين في أن جرائم حكومة الأسد لن تُترك بلا عقاب. قال شارمر إن القضاة قيّموا الهجوم المنهجي وواسع النطاق في محاكمة عادلة ومستقلة.

قال شارمر إن هذه "الفظائع التي لا يمكن تصورها" لم تُوثَّق فقط في التقارير بل أيضًا بشكل مباشر في المحكمة. وقال إن المدّعين العامين قيموا بالفعل الأدلة بالتفصيل ولن يكرروا هذه النتائج وسيركزون فقط على الجوانب الفردية المهمة. أشار شارمر إلى إخبار P14 المحكمة عن كيفية إجباره على المشاركة في التخلص من الجثث. وكانت هذه الجثث تعود لمن قُتلوا على أيدي إدارة المخابرات العامة وكان يتم تسليمها إلى مواقع المقابر الجماعية في شاحنات التبريد بشكل يومي. وأضاف شارمر أن العديد من الجثث ظهرت عليها آثار الصدمات الكهربائية وعلامات زرقاء وسوداء وأظافر مُقتلعة ووجوه لا يمكن التعرف عليها أحيانًا. وكان من بين هذه الجثث نساء وأطفال. قال شارمر إنه لن ينسى أبدًا كيف وصف P14 الرائحة وفيضان الدم الذي يسيل من الشاحنات بمجرد قيامه بفتح البوابات. ولم يتم تحديد عدد الجثث التي دُفنت في القبور التي بلغ طولها 100 متر وعرضها 6 أمتار، وربما كان الأمر أكثر مما يتخيله المرء. قال شارمر إنه لن ينسى يوم المحاكمة عندما قام الأستاذ الدكتور روتشيلد بتحليل ملفات قيصر، حيث عرض ما لا يقل عن 6,821 جثة في 26,938 صورة. وقد عانى كل هؤلاء الأشخاص من التعذيب وظروف الاعتقال المروعة. قال شارمر إنه بدون هذه الصور، التي التقطها المصور العسكري السابق قيصر والتي تم تهريبها إلى الخارج بمساعدة صديقه سامي، لربما كان إجراء هذه المحاكمة وفهم الناس للفظائع في سوريا مستحيلًا. شكر شارمر المحكمة باسم الناجين على النظر في ملفات قيصر.

غير أن P14 وملفات قيصر لم تُمثّل سوى جزء صغير من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سوريا. قال شارمر إن الأبعاد يصعب تحديدها لدرجة أن هناك خطرًا في البدء بالتفكير بالأمر من حيث الأرقام. وفقًا لشارمر، كان الأمر كله يتعلق بمصير البشر. قال إن "الأبطال الحقيقيين الذين يثبتون الحقيقة هم الناجون". قال شارمر إنه كان له شرف التعرف على تسعة منهم وتمثيلهم في هذه المحاكمة.

أشار إلى شهادات وقصص موكليه، بدءًا من P11. وأضاف شارمر أن أنور رسلان نفسه اعترف في إفادته أنه قام بالتحقيق مع P11. قال شارمر إنه من المهم بالنسبة له ألا تعُدّ المحكمة P11 وموكليه الآخرين مجرد جمادات. فبالطبع، كان للاعتقال في فرع الخطيب عواقب نفسية واجتماعية وخيمة عليهم جميعًا. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر إثارة للإعجاب هو أن الاعتقال لم يمنعهم من مواصلة القتال في صفوف المعارضة.

أشار شارمر إلى قصة P12 تباعًا. وأضاف أن P12 عاد من جديد واستمر في كفاحه من أجل الصحافة المستقلة. ولم يفر من سوريا إلا بعد اعتقاله للمرة الثانية. ثم أشار شارمر إلى شهادة P19، مضيفًا أنها استمرت في التعامل مع المعارضة في سوريا حتى بعد إطلاق سراحها من كفر سوسة. ولم تقرر الفرار من البلاد إلا بعد خمسة اعتقالات وتواصل اليوم كفاحها من خارج البلاد.

فيما يتعلق بـP32، أوضح شارمر أن كل شخصٍ يتعامل مع صدماته بشكل مختلف. حيث يمكن للمرء أن يرى المعاناة على وجه بعضهم. ولم يكن أخرون قادرين على الكلام. ووفقًا لشارمر، فإن التعرُّض للصدمة من جديد من خلال إدلاء الشهود بشهاداتهم كان مصدر قلق كبير لهؤلاء الشهود. وأشار إلى قول المدّعين العامين في بيانهم الختامي إنهم يصدقون P32، لكنهم أقروا أيضًا بوجود تناقضٍ في زمان ومكان بعض الاعتداءات الجنسية، مما منع في نهاية المطاف من النظر في شهادتها في الحُكم في هذا الصدد. قال شارمر إن المدّعين العامين انضموا إلى طلب المدّعين لاعتبار تهمة الاعتداء الجنسي جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) رقم 6 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. بيد أنه تساءل "كيف ستستفيد P32 من ذلك في حين أن معاناتها الفردية لن يتم الاعتراف بها؟" وفقًا لشارمر، من المؤكّد أن P32 اعتُقلت مع والدتها في فرع الخطيب، وأنها تعرضت لتعذيب شديد في الفرع وتعرضت لاعتداءات جسدية. وخلص شارمر إلى أن المدّعين العامين قد أصابوا حينما أقروا بذلك. وأضاف أنه نظرًا لعدم اعتقال P32 مرة أخرى، فأن جميع أوصافها كانت تشير إلى الفرع 251 بالتأكيد. حيث استطاعت أن تميز بوضوح ما حدث لها في القسم 40 وكفر سوسة وسجن عدرا. قال شارمر إن P32 وصفت كذلك كيف تعرضت للضرب من قبل أبي غضب بقبضتيه في غرفة التعذيب في فرع الخطيب. وتعرضت بعد ذلك لصدمات كهربائية أثناء جلوسها على كرسي، ثم تعرضت للكرسي الألماني. قال شارمر إن P32 وصفت كل ذلك في المحاكمة. وبعد أن تمت مواجهتها باقتباسات من مقابلتها السابقة مع الشرطة، أخبرت P32 المحكمة أيضًا كيف تم تعليقها من معصميها أثناء التحرش الجنسي بها من قبل أبي غضب الذي لمسها، رغم أنها كانت ترتدي ملابسها بالكامل. وأوضح شارمر أنه من غير مزيد من التفاصيل، فإن لمس أبي غضب P32 يعتبر اعتداءً جنسيًا. قالت P32 للشرطة إنها لا تتذكر بالتفصيل الاعتداء الجنسي. إلا أنها أخبرت الشرطة أيضًا أنها فقدت الوعي ونُقلت إلى غرفة أخرى وأن هذا العنف هو سبب الصدمة التي تعرضت لها. قال شارمر إنه يجب ألا ننسى أن P32 وصفت عدة حوادث، وهي حقيقة لم يأخذها الآخرون في الاعتبار. وأشار إلى أنه في مقابلة مع الشرطة، تعرفت P32 على أبي شملة ووصفته بأنه "المسؤول عن سوء المعاملة في السجن". ووصفت كيف لمس صدرها من خلال قضبان زنزانتها وأدلى بتعليقات جنسية. قال شارمر إن P32 وصفت هذا في المحكمة أيضًا. وكان من الواضح أنها كانت تتذكر هذا الموقف على الرغم من صدمتها. وأضاف شارمر أنه بالنسبة للذكريات المتلاشية المتعلقة بأبي غضب، فإنه يثق في خبرة القضاة فيما يتعلق بآثار الصدمة على الذاكرة البشرية في حالات التوتر. قال شارمر إن P32 لم تكن قادرةً على التذكر فقط لوجود الكثير من الأشخاص. ولصالح مصداقيتها، يجب أيضًا الأخذ بالاعتبار أنه بعد مواجهتها باقتباسات من مقابلتها مع الشرطة، لم تحاول P32 مراجعة الأوصاف السابقة، لكنها وصفت بوضوح ما كانت قادرة على تذكره. ويكفي أن يرتكب سجّان واحد مثل هذه الأفعال. وفقًا لشارمر، فإن الأوصاف التي قدمتها P32 للحادثة المتعلقة بأبي شملة لا تترك مجالًا للشك. اختتم شارمر تقييمه لشهادة P32 بالقول إن شهادة والدتها، P33، تدعم أوصاف P32. حيث اعتُقلت P33 في نيسان/أبريل 2021 ووصفت أبا غضب وأبا شملة للمحكمة وكيف هُددت بالاغتصاب.

تابع شارمر قائلًا إنه بالنسبة إلى P38، كانت الرحلة إلى فرع الخطيب مؤلمة بشكل خاص. وكان من الجيد أن أتيحت الفرصة لـP38 للحديث عن هذه التجربة في المحكمة، لأن قصته أوضحت الرعب والخوف الذي لا يمكن تصوره من النظام. أشار شارمر إلى وصف P38 أن جثة صبي يبلغ من العمر 15 عامًا عُرضت أمام سيارة وكيف كان أشقاء الصبي خائفين من قوات الأمن التي قتلت شقيقهم.

قال شارمر إن صورة جثة الصبي دُمغت في [ذاكرة P38] الذي أخبر المحكمة بعد ذلك بشكل عشوائي عن اعتقاله والتعذيب الذي تعرّض له. وصف P38، على سبيل المثال، كيف تمت معاملته وكأنه حيوان وكيف طُلب من السجّان أن يري P38 "كيف تتم الأمور هنا". أشار شارمر إلى أن P38 وصف كذلك كيف تعرض للركل في أعضائه التناسلية وضربه بكابل رباعي الأسلاك الذي مزق أجزاء من لحمه. خلص شارمر إلى أنه مع ذلك، بعد إطلاق سراحه، استمر P38 في تجهيز المشافي الميدانية قبل أن يفر في النهاية من سوريا.

أشار شارمر إلى قصة اعتقال P39 كذلك، وكيف طُلب من السجّان إخراج P39 "من هنا" وظروف الاعتقال اللاإنسانية التي تعرّض لها. كما ذكر شارمر كيف تعرض P39 للصعق الكهربائي وهو عارٍ ومغطى بالماء، وكيف هُدد بإيذاء زوجته وبناته، وكيف طوّر صداقة أبوية مع معتقل قاصر اغتُصب بعصا خشبية في فرع الخطيب. قال شارمر إن P39 وصف للمحكمة كيف عانى الصبي من الاغتصاب لأنه لم يكن قادرًا على التحدث عنه مع أي شخص بسبب الأعراف الاجتماعية والسمعة السيئة التي قد يتسبب فيها الحديث عن هذه الأمور. خلص شارمر إلى أنه على الرغم من اعتقال P39 مرتين، في 2012 و2013، إلا أنه لم يسمح للاعتقال بكسره. ولم يفر من سوريا إلى الاتحاد الأوروبي إلا في عام 2015 عندما لم يعد لديه سبب للعيش في سوريا.

مضى شارمر مشيرًا إلى قصة اعتقال P46 كذلك. وأوضح شارمر أنه بالإضافة إلى وصف اعتقاله في فرع الخطيب، وصف P46 أيضًا إقامته في "مشفى التعذيب، حرستا". وأصبح لدى للمحكمة، من خلال هذه الأوصاف، فكرة جيدة عن كيفية قيام فرع الخطيب بالتعذيب [ليس بالضرورة داخل الفرع]. قال P46 للمحكمة إن هناك قاعات مختلفة لفروع المخابرات المختلفة في مشفى حرستا، وكانت واحدة منهم للفرع 251. قال شارمر إن المرء لا يستطيع التحدث عن العلاج الطبي على الإطلاق عند الإشارة إلى هذا المشفى. حيث كانت هناك جثث في الممرات وكان المرضى يتعرضون لسوء المعاملة. وجد شارمر وصف P46 لكيفية تعثره بجثة صبي يبلغ من العمر 12 عامًا في المرحاض وكيف مات مريض آخر بجواره في نفس السرير، أمرًا مثيرًا للإعجاب بشكل خاص. أشار شارمر إلى أنه بعد إقامته في المشفى، نُقل P46 مرة أخرى إلى فرع الخطيب حيث تعرض مجددًا إلى ظروف اعتقال غير إنسانية، وتم التحقيق معه وسُكب بلاستيك مذاب ساخن على ظهره، كما أُجبر المعتقلون على شرب المياه القذرة لمكيفات الهواء. ولا يزال P46 يعاني من ندوب من اعتقاله على يديه وظهره وقدميه حتى يومنا هذا ويعاني من عواقب نفسية واجتماعية. وفقًا لشارمر، سمع P46 أيضًا من زملائه المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب بالكرسي الألماني الذي تسبب في كسر أعمدتهم الفقرية، ومن زملائه المعتقلين الذين تعرضوا للضرب على أعضائهم التناسلية بالهراوات، ومن زملائه المعتقلين الذين ربط السجّانون كيسًا مليئًا بالماء بأعضائهم التناسلية. أشار شارمر إلى قول P46 للمحكمة إنه ذات ليلة مات أحد زملائه المعتقلين في الزنزانة الجماعية وأنه رأى ثلاث جثث أخرى بعد عودته من مشفى حرستا. خلص شارمر إلى أنه بعد إطلاق سراحه، واصل P46 المشاركة في الاحتجاجات وفر في النهاية إلى ألمانيا في عام 2013 حيث يعيش الآن كمؤلف وكوميدي ناجح. وفقًا لشارمر، كانت أقوال P46 في المحكمة وأثناء مقابلته مع الشرطة ذات مصداقية، والتي تضمنت وصفه لكيفية تعرفه على هوية أنور رسلان. قال شارمر إن P46 قد أخبر الشرطة أنه لم يرَ بوضوح الشخص الذي حدد هويته على أنه أنور رسلان. قال شارمر إن P46 لم يقل أي شيء آخر في المحكمة. ولم يُظهر P46 أي رغبة في تجريم المدعى عليه. سأل شارمر لم قد يكذب P46 في المحكمة في حين أن ذلك قد يؤدي فعليًا إلى إطلاق سراح المدعى عليه.

تابع شارمر مشيرًا إلى قصة اعتقال P48. خلص P48 بعد الادلاء بشهادته إلى أن عزاءه الوحيد هو أن اعتقاله خدم غرضًا جيدًا، إلا أنه قبل أن النظام السوري سيتصرف على هذا النحو وأنه لا يستطيع فعل أي شيء حيال ذلك.

قال شارمر إنه كان مثيرا للإعجاب أن كل هؤلاء الناجين وآلافًا آخرين استمروا في النزول إلى الشوارع احتجاجًا على النظام اللاإنساني حتى بعد تجاربهم المؤلمة في فرع الخطيب. ووفقًا لشارمر، فإنهم جميعًا "أبطال هذه المحاكمة" الذين قبلوا خطر التعرض لصدمة جديدة للمساهمة في إثبات الحقيقة من خلال التحدث علنًا عن تجاربهم.

بالنسبة للمدعى عليه أنور رسلان، قال شارمر إنه شق طريقه داخل جهاز المخابرات في سوريا. وكان، حتى قبل الثورة، يقبل التعذيب الذي كان جزءًا من شؤونه اليومية. وقال شارمر إن الأمور كانت على هذا النحو في عهد حافظ الأسد واستمرت في عهد بشار الأسد. وبقبول ذلك، شق أنور طريقه إلى رتبة عقيد في إدارة المخابرات العامة، وهو ثاني أعلى منصب يمكن أن يصل إليه المرء. وقد حقق ذلك رغم أنه سني. قال شارمر إن مسيرة أنور المهنية لم تكن صُدفة. ولم يكن من قبيل المصادفة أنه أصبح عقيدًا ورئيسًا لقسم التحقيق في فرع الخطيب. حيث عمل أنور بجد: بنسبة 120٪. وأشار شارمر إلى أن أنور كان يمثل إدارة المخابرات العامة رسميًا في الاجتماعات في عام 2012. كما أتى مع منصبه العديد من الامتيازات. وفقًا لشارمر، لم يختر أنور الطريق الأقل مقاومة إلا في عام 2012 عندما ذهب في نهاية المطاف إلى الأردن وانشق. غير أن هذا لم يكن ذا صلة. وإن كل ما وصفه أنور عن الفترة التي قضاها في الأردن وجوانب أخرى من هروبه، كان لكيلا يُنظر إليه على أنه من الداعمين للنظام السوري، على سبيل المثال عند وصوله إلى الأردن.

قال شارمر إنه طالب بنفس العقوبة التي طالب بها المدّعون العامون: الحُكم بالسجن مدى الحياة والحُكم بجسامة الجرم على نحو خاص. وخاطب أنور مباشرة، قائلًا إنه في حالة صدور هذا الحُكم، فإن المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس ستقرر ما تبقى من عقوبته في غضون ثلاثة عشر عامًا من الآن. ولن يتمكن من طلب تعليق عقوبته قبل ذلك التاريخ. أوضح شارمر أنه في هذه المرحلة، سيكون من المهم كيف يتصرف أنور بعد الحُكم. ووفقًا لشارمر، سينتظر آلاف السوريون الإجابات، ليس فقط في ألمانيا بل في كل مكان.

أخبر شارمر أنور بأن يساعد هؤلاء الأشخاص وأن يشارك البيانات والمعلومات التي بحوزته حاليًا. وأضاف شارمر أنه "بصراحة، فإن القصة القائلة بأن البيانات قد تدمرت أثناء لعب الأطفال على الحاسوب لا تنطلي على أحد".

قال شارمر إنه يود أن يشكر جميع أطراف القضية على معاملتهم العادلة والإنسانية. وإنه يجب النظر في مسألة الذنب والعواقب القانونية في السياق التاريخي. ووفقًا لشارمر، فإن النتيجة التي توصلت إليها المحكمة ستساعد المجتمع الدولي على معرفة كيفية توجيه النقد لحكومة بشار الأسد. أنهى شارمر بيانه الختامي قائلًا إن جرائم التعذيب والقتل الممنهجة ارتكبها النظام الذي لا ينبغي التفاوض معه بل يجب تقديمه للمحاكمة.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

البيان الختامي لمحامي المدعي بانز

بعد إلقاء التحية على أطراف القضية، بدأ محامي المدعي بانز بيانه الختامي بتوجيه الشكر للقضاة على تفاعلهم المدروس والمناسب مع موكليه. وأضاف أنه في المحاكمات الطويلة كهذه، غالبًا ما ترجع الأمور للتفاصيل الصغيرة في النهاية. أشار بانز إلى ارتباك أحد موكليه عندما ذهب القاضي فيدنير ليحضر له زجاجة ماء لأنه كان متفاجئًا جدًا من أن القاضي قد تعامل معه بهذه الطريقة الاعتيادية. كما شكر بانز المدّعين العامين وفريق الدفاع على عملهم. ووجه شكرًا خاصًا للمترجمين الفوريين المهمين للغاية في مثل هذه المحاكمات. قال بانز إنه لذلك شعر بالأسف بشكل أكبر لتزويدهم بنسخة مُختصرة من بيانه الختامي فقط بدلًا من خطاب مُصاغ بالكامل. كما شكر المنظمات غير الحكومية التي عقدت العزم على معالجة الجرائم المرتكبة في سوريا، وخاصة المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR). وأخيرًا، شكر بانز موكليه وجميع الناجين الآخرين على كفاحهم المتفاني من أجل الحرية. قال بانز إن على المرء أن يقدِّم لهم جميعًا أعلى درجات الاحترام. ثم شكر الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم نيابة عن جميع المختفين والمعتقلين والقتلى في سوريا. حيث أدلوا بشهاداتهم في المحكمة على الرغم من العبء الهائل والتجارب الصادمة. تابع بانز قائلًا إنه يمثل العديد من الناجين من الفرع 251/فرع الخطيب الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب.

أولًا، أشار بانز إلى قصة P30 كما وصفها الشاهد في المحكمة. وفقًا لبانز، وصف العديد من الشهود تجاربهم في المحكمة. وبالتالي فقد تكررت عدة أمور. بيد أن التفاصيل الصغيرة هي التي تجعل هذه الأوصاف ملموسة. فعلى سبيل المثال، وصف P30 للمحكمة كيف كان المعتقلون يشمون رائحة المعتقلين الوافدين حديثًا لأن رائحتهم لم تكن تشبه رائحة الزنزانة المكتظة. كما أخبر P30 المحكمة عن طفل اعتُقل في الفرع. قال بانز إنه يود، نيابة عن موكله P30، أن يشير إلى أن P30 يعُدّ هذه المحاكمة مهمة لمستقبل المجتمع السوري ويأمل أن يعرف المسؤولون أنهم سيخضعون للمساءلة.

أشار بانز بعد ذلك إلى أوصاف P47 للعقاب الجماعي في الفرع والإعدامات الوهمية التي اضطر إلى أن يشهدها. وكان أحد الأمور التي قال بانز إنه يتذكرها جيدًا من شهادة P47 هو اعتقال رجل مسن للضغط على أبنائه. وأضاف بانز أن عائلة P47 سألت عنه في كل مكتب محتمل، ومنها فرع الخطيب ولم تعرف أين كان حتى إطلاق سراحه. ولم يُطلق سراحه إلا بفضل الرشاوى. قال بانز إن ذلك كان الإجراء المعتاد.

تابع مشيرًا إلى قصة P34. حيث أُطلق سراح P34 بتركه في الشارع وقد واجه صعوبة في العثور على سيارة أجرة لتوصله إلى المنزل. وبمجرد وصوله إلى المنزل بمساعدة سائق سيارة أجرة، علم أن أشقاءه الثلاثة الآخرين كانوا لا يزالون رهن الاعتقال. وفي وقت لاحق، تعرف P34 على صهره في إحدى الصور الموجودة في ملفات قيصر. وأشار بانز إلى أن P34 أخبر المحكمة أن من أعتُقل كان يختفي ببساطة. طلب P34 من بانز تلاوة بيان نيابة عنه:

شكر P34 القضاة والمدّعين العامين ومحامي المدّعين بعد الاعتذار عن أنه لم يتمكن من التحدث في المحكمة بنفسه. ووصف P34 أنه لم يكن قادرًا على تخيل شعور مواجهة أحد أعضاء النظام [الحكومة السورية] وأنه فقد الأمل في أن العدالة ستأخذ مجراها ذات يوم. فبينما دمّر بشار الأسد الشعب السوري ومدنه، كان العالم يراقب. لذلك أراد P34 أن يشكر ألمانيا لكونها الدولة الوحيدة التي تجري مثل هذه الملاحقات القضائية. خاطب P34، في رسالته، أنور رسلان مباشرة قائلًا إن "السيد أنور لن يقدر على فهم المعاناة والألم الذي أشعر به." قال P34 إنه كان يرى والده وإخوته فقط في أحلامه. ولم يعد بإمكانه زيارة وطنه وقبور أحبائه مرة أخرى. قال P34 إنه لا يستطيع وصف هذا الألم. إلا أنه يشعر بالارتياح لأنه تم الحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة شخص ما. اختتم P34 بتوجيه الشكر إلى ألمانيا والإعراب عن أمله في محاكمة المزيد من الأشخاص المسؤولين في المستقبل.

بعد تلاوة بيان P34، أشار بانز إلى شهادة P17 الذي لم يكن معتقلًا في فرع الخطيب، لكن شقيقه اعتُقل في مكان عمله في نفس اليوم الذي اعتُقل فيه P17. قال بانز إنه بعد اعتقالهما، بحث شقيق P17 الآخر وابن عمه [P18] عنهما. أخبر P18 المحكمة كيف حاول الوصول إلى أنور رسلان عدة مرات حتى سُمح له في النهاية بمقابلته. إلا أن أنور طلب من P18 ببساطة أخذ أي جثةٍ والتوقف عن التسبب في المشاكل. قال بانز إنه طُلب من P18 وابن عمه أخذ جثة من المشفى العسكري. لم يقدم أنور مزيدًا من المعلومات حول الوفاة المزعومة لشقيق P17. قال بانز إن البحث عن جثة شقيق P17 مع ابن عمه P18 عن جثة شقيق P17 كان "بشعًا"

للغاية. وأضاف بانز أن هناك تقارير مختلفة حول مصير شقيق P17. وتشير معظم المعلومات إلى أنه توفي بالفعل في بداية اعتقاله في فرع الخطيب. إلا أن المشكلة لا يمكن أن تُحل أثناء المحاكمة. حتى أن P17 التفت مباشرة إلى أنور رسلان وطلب منه أن يقول ما حدث لأخيه. إلا أن أنور لم يقدم سوى بيانٍ تلاه محاميه أفاد فيه أنه أُبلغ باعتقال طبيبٍ لكنه لم يجده من بين المعتقلين. خلص بانز إلى أن P17 وعائلته بأكملها يعانون من حالة من عدم اليقين إلى يومنا هذا.

انتقل بانز إلى تقديم "ملاحظة قصيرة حول أهمية مشاركة المدّعين في محاكمات مثل هذه". وقال إن فرق الدفاع والمحاكم غالبًا ما تكون غير راضية عن المدّعين المشاركين في المحاكمات. ويمكن حتى أن نسأل عمّا إذا كان ممكنًا الاستغناء عن مشاركتهم في هذه المحاكمة. وفقًا لبانز، يمكن القول إن محامي الدفاع والمدّعين العامين والقضاة قد قاموا بعمل يتسم بالضمير، وبالتالي فإن مشاركة المدّعين لن تكون إلا عبئًا لمثل هذه المحاكمة. ويمكن القول إن تمثيل المدّعين يمثل تحديًا لوجستيًا إضافيًا أدى إلى زيادة تكاليف المحاكمة، وإذا كان [التمثيل] منخرطًا بشكل فاعل، فقد يتطلب ذلك وقتًا وجهدًا إضافيين. قال بانز إنه بعد الاستماع إلى أربعة من المدّعين في هذا اليوم، علينا ألا نطرح مثل هذه الأسئلة. وأن تمثيل المدّعين لن يكون زائدا عن الحاجة ولا عبئًا على المحاكمة. وفقًا لبانز، فإن مشاركة المدّعين في هذه المحاكمة كانت وسيلة للناجين من فرع الخطيب ليعيشوا تجربة التمكين الذاتي. فبصفتهم مدّعين، تم الاستماع إليهم، وقاموا من خلال حقوقهم الإجرائية، بدعم الادّعاء والتحقيق القانوني. من خلال القيام بذلك، فإنهم يضفون الشرعية على هذه المحاكمة وعلى الحُكم. ومن خلال ممارسة حقوق الإنسان العالمية وبفضل الولاية القضائية العالمية، شارك المجتمع السوري في هذه المحاكمة كمدّعين عامين من خلال المدّعين. وفقًا لبانز، لا يمكن لأحد أن يدعي أن ألمانيا تفترض قدرتها على الحُكم على دول أجنبية. بل إن موكليه وموكلي زميليه الآخرين شاركوا في هذه المحاكمة كممثلين للمجتمع السوري الذي تُنتهك حقوقه بشكل غير مقبول.

أوضح بانز أنه سينتقل الآن إلى قضية الاختفاء القسري. وأشار إلى أنه في تموز/يوليو، قدّم هو وزميلاه طلبًا لمذكرة قانونية لإدراج الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) رقم 7 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي في لائحة الاتّهام. ولم يوضح المدّعون العامون هذه المسألة في بيانهم الختامي وأشاروا بدلًا من ذلك إلى بيانهم السابق. في هذا البيان، رفض المدّعون العامون إدانة الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية لسببين. ووفقًا لبانز، فقد جادلوا في البداية بأن نية إبعاد الضحايا عن حماية القانون لم تُثبت. ثانيًا، قالوا إن عنصرًا من عناصر الجرائم لم يُثبت بخصوص المدعى عليه أنور رسلان. وأشار بانز كذلك إلى أن القضاة رفضوا في النهاية طلب محامي المدعي في تشرين الأول/ أكتوبر. حيث قال القضاة إن القصد المطلوب هو أن يرقى لأن يكون جُرمًا بنية مسبقة من الدرجة الأولى، وهو ما لن يتم تقديمه في هذه الحالة، تمامًا مثل مطلب إجراء تحقيقات خاصة فيما يتعلق بمكان وجود الأشخاص المفقودين.

قال بانز إنه وزميليه يختلفون بشدة مع هذه النتائج. وهم يرون أن إدانة الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية في هذه الحالة ليس مقبولًا قانونيًا فحسب، بل ضروري. وقال إنه سيلخص فقط بيانه وبيان زميليه في هذا الشأن.

وفقًا لبانز، فإن الاختفاء القسري بموجب المادة 7 (1) رقم 7 الفقرة أ من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي كان ينطبق في هذه الحالة. وأضاف أن مسألة "ما كان وراء الاختفاء القسري لم تكن مهمة فقط لموكليه موكلي زميليه". وأشار إلى أن P12 قدم وصفًا قال فيه "يختفي المرء خلف الشمس". وفي عام 2021، أصدرت لجنة التحقيق الدولية حول سوريا تقريرًا حول الاعتقال والاختفاء في سوريا. أفاد هذا التقرير أنه حتى 11 آذار/مارس، 2021، اختفى ما لا يقل عن 100,000 شخص في سوريا. كما وجدت أن الاختفاء القسري ارتُكب عمدًا من قبل قوات الأمن طوال العقد الماضي. وتضمنت 635 من بيانات الشهود حول الاعتقال في هذا التقرير معلومات عن الاختفاء القسري كذلك.

وصف بانز الاختفاء القسري بأنه "جريمة خطيرة وواسعة النطاق". وقال إن كل من الأدلة التي تم الحصول عليها في هذه المحاكمة، وكذلك ما قدمه محامو المدّعين، تشير بوضوح إلى وجود خطر كبير بالتعرض للتعذيب أو حتى القتل أثناء الاعتقال. وكانت حالة عدم اليقين تتسبب بالصدمة لأقارب وأصدقاء المعتقلين. وقال بانز إن هذا الأمل الطفيف يجعل من المستحيل على الناس أن يضعوا خاتمة للأحزان والتصالح مع الذات. بدا التوتر واضحًا على كل من P17 وP18 عندما كان عليهما التحدث عن هذه المسألة. ووفقًا لبانز، فإن الاضطرار إلى التعايش مع حالة عدم اليقين هذا كان كالسم الصامت. وقد وصفه P12 بأنه سؤال لا ينتهي وأنه سببٌ لليأس والعجز والحزن، وقليل من الأمل. قال بانز إن هذا لا يمكن أن ينتهي إلا إذا عرف الناس مصير أحبائهم، حتى لو كان ذلك يعني أن يعرفوا أن [أحباءهم] ماتوا، كما في حالة P34 الذي تعرّف على صهره من بين الصور في ملفات قيصر.

قال بانز إنه سيكون من المهم للغاية للضحايا تسمية هذه الممارسة بالاختفاء القسري. ومع ذلك، يجب بالطبع إعطاء المسؤولية الجنائية الفردية. وقال إنه سيتناول بالتالي حالتين بالتفصيل. الأولى حالة شقيقتي P32/ابنتي P33 وحالة شقيق P17/ابن عم P18.

وفقًا لبانز، فقد قُتل شقيق P17 على الأرجح. غير أنه على المدّعين العامين الاعتراف أيضًا بأنه لا يمكن القطع بذلك في المحكمة وتحديد متى وأين توفي، على الرغم من الجهود المبذولة في التحقيق، على سبيل المثال، من خلال قراءة الدردشات ذات الصلة على الفيسبوك. وبالتالي يمكن أن تُعدّ قضيته حالة اختفاء قسري. أشار بانز إلى أن P33 وصفت للمحكمة كيف تم اعتقالها، واعتقال بناتها الثلاث. عندما اختفت بناتها، اتصلت P33 بفروع المخابرات المختلفة وطالبت علنًا بإطلاق سراح بناتها. أدى احتجاجها العلني في النهاية إلى نقلها إلى فرع الخطيب حيث تمكنت هي وزوجها من رؤية بناتهما في حضور أنور رسلان.

خلص بانز إلى أن كلتا الحالتين تفي بالمتطلبات الموضوعية للمادة 7 (1) رقم 7 الفقرة أ من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي: فقد اعتُقل الأشخاص المعنيون خلال فترة الاتّهام وحُرموا من حريتهم نتيجة لذلك. ونظرًا لظروف الاعتقال اللاإنسانية، فإن الحرمان من الحرية يُعدّ شديدًا. ويُنسب ذلك إلى أنور رسلان الذي كان مسؤولًا عن هذه الأعمال وله سلطة عليها بسبب منصبه في الفرع 251. وقد أمرت الحكومة بهذه الأعمال وقبلت بها. وأوضح بانز أنه من المهم معرفة ما إذا كانت الأعمال أعمالًا منعزلة أو أعمالًا تتوافق مع النظام. كانت هذه الأعمال من دون شك متوافقة مع النظام. وقال بانز إن أنور رسلان كان يتصرف بصفته مسؤولًا في الدولة ويمارس سلطاته التي تمنحها له الدولة.

كان السؤال الآخر ذو الصلة، وفقًا لبانز، هو ما إذا تم تقديم المعلومات على الفور وبصدق. وخلص بانز إلى أنه في هذه الحالات، كان هناك رفض لتقديم مثل هذه المعلومات، على الرغم من أن المدّعين العامين والقضاة "يعتقدون على ما يبدو أن هذا [الرفض] لم يكن ما حدث". وأشار بانز إلى المادة 103 (2) من الدستور الألماني، قائلًا إن الطريقة التي صيغت بها الفقرة 7 (1) رقم 7 فقرة أ من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي لا تتطلب إلا تحقيقًا واحدًا متعلقًا بمكان وجود الشخص المفقود دون تحديد لمن يجب إجراء هذا التحقيق.

قال بانز إنه في حالة شقيق P17، فإن أقاربه لم يتلقوا معلومات فورية أو صادقة. ولم تكن المعلومات التي قُدّمت كافية وحُرم P18 من الحصول على معلومات حاسمة. أشار بانز إلى أوصاف P21 للوثائق والملفات الدقيقة في جهاز المخابرات، مضيفًا أن كل من راقب أنور رسلان وتدوينه المستمر للملاحظات خلال هذه المحاكمة ليس لديه شك في دقته. ومع ذلك، لا يزال مصير شقيق P17 غير واضح. وفيما يتعلق بحالة ابنتي P33، أوضح بانز أن P33 لم تحصل على أي معلومات. ولم يتم نقلها إلى فرع الخطيب إلّا بعد أن واصلت الاتصال بعدة فروع لمدة ثلاثة أيام واحتجت علنًا، وتمكنت هي وزوجها من مقابلة ابنتيهما أثناء وجود أنور.

خلص بانز إلى أنه في كلتا الحالتين، لم يتم إعطاء أقارب المفقودين معلومات فورية. لم يتلق P17 معلومات كافية إلى يومنا هذا. ولم يتم تزويد P33 بالمعلومات على الفور. قال بانز إن الأمر ليس مقنعًا عند محاولة إنشاء عتبة مادية إضافية. قد يصبح الغرض الوقائي للقاعدة غير ذي صلة إذا كان قابلًا للتطبيق بعد فترة زمنية معينةفقط. وفقًا لبانز، فإن الحجة القائلة بأنه وفقًا للممارسات الدولية، يُسمح للسلطات بإخفاء المعلومات لمدة 24 إلى 48 ساعة، لن تكون قابلة للتطبيق في هذه الحالة. وأشار إلى P18 الذي أخبر المحكمة أنه بمجرد أن علمت الأسرة باختفاء P17 وشقيقه، حاولوا بكل السُّبل العثور عليهم لأنهم كانوا يعلمون أنه من المحتمل أن يُقتلوا قريبًا جدًا. قال بانز، للسبب نفسه، حاولت P33 كل ما في وسعها للحصول على معلومات عن ابنتيها. خلص بانز إلى أن وجود عتبة الأثر المادي الإضافية من خلال فرض عقبة زمنية من شأنها أن تؤدي إلى الحرمان وفقدان حماية الحقوق. ولا ينبغي التمييز بين مصطلحي "فوري" و"سريع" إلا للسماح للجاني المزعوم بجمع المعلومات ذات الصلة. قال بانز إنه لا علاقة له بعدد الأيام التي لم يتم فيها تقديم المعلومات. حيث ارتكبت جريمة الإخفاء القسري كجزء من هجوم واسع النطاق وممنهج على النحو الذي حدده القضاة في 24 شباط/فبراير، 2021.

أشار بانز إلى أنه وفقًا للقضاة، فإن أنور رسلان كان له نية مختلفة. وأشار بانز إلى أنه في بيانهم الصادر في 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2021، وجد القضاة أنه على الرغم من اعتقال النظام أشخاصًا دون تقديم معلومات عن مكان وجودهم، إلا أنه لم تكن هناك نية فردية لأنور بعدّه الجاني المزعوم. وقال بانز إن النتائج التي توصل إليها القضاة غير كافية، وأن الحجج التي ساقها المدّعي العام بأن الاختفاء وفقدان حماية القانون مجرد آثار جانبية لم تكن كافية كذلك. وأضاف أنه "لا يمكن أن تكون هناك شكوك جدية حول نية الحكومة بإبعاد الناس عن حماية القانون" بناءً على شهادات الشهود والمدّعين والخبراء الذين تم الاستماع إليهم في هذه المحاكمة.

أضاف بانز أن الاختفاء القسري كان له أيضًا تأثير كبير على البيئة الاجتماعية للمُختفين. كما أنه، وفقًا لبانز، وسيلة لنشر الخوف والرعب. قال إن تقرير لجنة التحقيق الدولية في عام 2013 وجد بالفعل أن هذه كانت ممارسة طبقتها الحكومة منذ بداية الثورة السورية. وقال بانز إنه من غير المفهوم إذن كيف توصل المدّعون العامون إلى استنتاج مفاده أن النظام لم تكن له نية بإبعاد الناس عن حماية القانون. وفي إشارة إلى النتائج التي توصل إليها المدّعون العامون والتي تفيد بأن النظام كان يعتزم جمع معلومات حول الإرهابيين المزعومين وأعضاء المعارضة من خلال اعتقال الأشخاص، قال بانز إنه على الرغم من أن المدّعين العامين قد لا يكونون على علم بعواقب هذا القول أو أنهم لم يقصدوا ذلك، إلا أن الأمر ما زال يبدو وكأنه صفعة على وجه موكليه. وأوضح بانز أن الاعتقالات كانت تتم بشكل تعسفي، وفي كثير من الأحيان لم يكن هناك أي اشتباه بالمعتقلين. بل كانت بالأحرى وسيلة لإرهاب السكان المدنيين. ولم تكن عمليات الإفراج والنقل مرتبطة بأي معلومات كافية قدمها المعتقلون. وأضاف أن بعض التحقيقات كانت قصيرة وسطحية، وكثيرًا ما كان على المعتقلين التوقيع على اعترافات على بياض. لم يكن هناك أي جمع للمعلومات على الإطلاق، ولم يكن للمعتقلين أي تأثير على اعتقالهم، إلا من خلال دفع الرشاوى. إذا لم يرشوا أي شخص، فإن مسار اعتقالهم كان يعتمد على قرارات تعسفية.

أوضح بانز أن أنور رسلان كان يشغل منصبًا قياديًا في الفرع 251. وأن جميع المعتقلين الذين اختفوا في هذا الفرع قد اختفوا داخل المنطقة الخاضعة لسيطرته. وأضاف بانز أن بعضهم ما زالوا مختفين إلى اليوم. وخلص إلى أن أنور رسلان تصرف بالتالي بما يتفق مع النظام وبوعي كامل وبقصد. وقال بانز إنه خلال فترة الاتّهام في هذه القضية، كانت سياسة الدولة في سوريا هي القبض على أي عضو مزعوم في المعارضة واعتقاله ببساطة. وقال بانز إن نية أنور في الحالات الفردية المذكورة أعلاه يمكن إثباتها أيضًا فيما يتعلق بالوقائع الفردية. ووفقًا لبانز، كان من المستحيل أن التحقيقات والجهود المبذولة للحصول على المعلومات كما وصفها P18 ظلت مجهولة لأنور رسلان. حيث ترك P18 وابن عمه في الظلام عندما التقيا به في مكتبه، ومن خلال استدعاء P18، أعطاه معلومات

خاطئة عن قصد بخصوص جثة ابن عمه. وفي حالة P33، يمكن التساؤل عمّا إذا كان أنور قد علم شخصيًا بالاستفسارات الفردية لـP33 في الفروع المختلفة. أضاف بانز أنه كان من المؤكد أنه الأمر لم يخف عنه عندما زادت P33 من جهودها من خلال التظاهر العلني، مما أدى في النهاية إلى زيارتها فرع الخطيب. وأوضح بانز كذلك أن رفض تقديم المعلومات كان ممارسة موجودة على أي حال. لذلك لا يهم ما إذا كان أنور قد وافق عليها أم لا. ومع ذلك فقد اتبع هذه الممارسة بمعرفة كاملة بعواقبها.

أضاف بانز أن عواقب هذه الممارسة لا تزال واضحة حتى اليوم ويمكن رؤيتها في قاعة المحكمة هذه. وأشار إلى شهادة كريستوف رويتر التي قال فيها الصحفي إن أنور يتمتع بذاكرة تصويرية وذكاء حاد. وأكّد ذلك ضباط مخابرات سابقون أدلوا بشهاداتهم في هذه المحاكمة. وأضاف بانز أن أنور كان يدون الملاحظات باستمرار طيلة المحاكمة، وكان من الواضح أنه إذا كان راغبًا فقط، فسيكون قادرًا على تقديم المعلومات. وعلى الأقل، انتهى طلب P17 للمعلومات ببيان موجز من قبل أنور. خلص بانز إلى أنه بالنظر إلى التحليل أعلاه، يجب العودة للمادة 7 (1) رقم 7 الفقرة أ من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي، التي تصف الاختفاء القسري بأنه جريمة ضد الإنسانية قد استوفى ذلك في حالة أنور.

ثم ذكر بانز أن زملاءه قالوا بالفعل إنه من وجهة نظر القضاة وكذلك من منظور المدّعين العامين ومعظم المدّعين، كان الهدف العام هو إنهاء المحاكمة في الوقت المناسب و"إبقاؤها تحت السيطرة". ووفقًا لبانز، فإن المحاكمة لم تتعرض أبدًا لخطر "الخروج عن السيطرة". وقال إنه من المستحسن بالتالي أن يتحدث القضاة عن أهمية هذه المحاكمة. وفقًا لبانز، ستكون محاكمة كوبلنتس بالطبع ذات أهمية كبيرة لجمهورية ألمانيا الاتحادية، على الأقل بسبب تاريخ ألمانيا نفسها.

أضاف بانز أنه بالطبع كان لدى مختلف المدّعين دوافع مختلفة للانضمام إلى هذه المحاكمة، وهي مسألة نوقشت سابقًا. وقال إن مسألة العدالة عن طريق المحكمة كانت قضية معقدة، ويمكن للمرء أن يسأل من تساعده وكيف سيساعد حُكم أنور رسلان بالسجن. وفقًا لبانز، يتعين على كل فرد الإجابة على السؤال المتعلق بما إذا كانوا سيحققون الخلاص من خلال الحُكم أو كانوا سيعتبرون أن ذنب أنور قد استوفي بعد فترة سجنه.

قال بانز إنه يعتقد شخصيًا أنها خطوة مهمة لوضع شيء ضد النظام السوري اللاإنساني. كما أنها ستكون خطوة أولى ضرورية للمحاكمات المستقبلية. وأضاف بانز أنه يأمل هو وزميلاه أيضًا أن تتعارض المحاكمة والحُكم مع الحقائق المتسارعة والتطبيع المقلق للغاية مع بشار الأسد. وإن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه المحاكمة هي أيضًا إشارة واضحة إلى المحرضين المحليين و"السياسيين الواقعيين" للسياسة الخارجية أنه لن يُعمل بالترحيل إلى سوريا وأن أي نوع من العلاقة مع النظام يجب إنهاءه. قال بانز إن هؤلاء الناس يستحقون أن يمثلوا للمحاكمة لا الجلوس على طاولات المفاوضات.

أشار بانز إلى أنه حتى عام 2008، كانت سوريا شريكًا وثيقًا لوكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) في حربها ضد الإرهاب. أجرى كل من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA) ودائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية (BND) استجوابات مع المخابرات العسكرية السورية المركزية في عام 2002. وقد وصف مدير دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية السابق المخابرات السورية بأنها "شريك صعب" خلال شهادته في لجنة تحقيق برلمانية ألمانية. وقال بانز إن النظام السوري نزع الأهلية عن نفسه بصفته شريكًا مسؤولًا بشكل قاطع. واختتم بانز بالقول إنه يجب عدم تجاهل الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.

<u>البيان الختامي لمحامي المدعي كاليك</u>

بدأ محامي المدعي كاليك بيانه الختامي بالقول إنه في ضوء بيان P32، كانت كل كلمةٍ ثقيلة. ثم أشار إلى بيان P42 الذي أوضح لماذا يمكن إجراء محاكمات الولاية القضائية العالمية في المقام الأول. [تدخلت رئيسة المحكمة كيربر، وطلبت من كاليك التحدث بشكل أبطأ لأن المترجمين الفوريين واجهوا صعوبة في متابعة الترجمة الفورية.] شكر كاليك كيربر، موضحًا أنه كان يتحدث بحرية دون ملاحظات. وتابع واصفًا أن P42 كانت بالتأكيد في وضع خاص من خلال السماح لها بمغادرة الفرع مرة أخرى والعودة عدة مرات. أشار كاليك بإيجاز إلى قصة اعتقال P42. وقال إن ما أذهله بشأن بيان P42 الختامي كان أنه تم الاحتفال بالقانون الجنائي الدولي مؤخرًا في ضوء الذكرى الخامسة والسبعين لمحاكمات نورمبرغ، غير أنه يجب أيضًا تفعيل القانون الجنائي الدولي. قال كاليك إن هذا اليوم بالذات كان يومًا استثنائيًا، وأن المحاكمة كانت محاكمة استثنائيةً، لأنها أظهرت العمل الجدّي لمكتب المدّعي العام الاتحادي وكذلك جهود المحكمة لإجراء هذه المحاكمة التي لم تكن دائمًا سهلة.

قال كاليك إن الجالية السورية القوية في المنفى في ألمانيا والتي دعمت الشرطة تُظهر أن القانون الجنائي الدولي ليس مُقتصرًا على الدول فحسب. وليس فقط هدية أو أمرًا يحدث لمرة واحدة. وفقًا لكاليك، إنه بالأحرى تقدّمٌ مستمرة. وقال إن هذا التقدم يجب أن يتم خارج أبواب هذه القاعة ويجب أن يشارك الناس في مثل هذه المحاكمات. واختتم بالقول إنه في البداية، نزل الناس بثقة إلى الشوارع وبعد أن تعرضوا لكثير من الألم، أصبحوا مواضيع إجرائية مرة أخرى من خلال هذه المحاكمة.

رُفعت الجلسة الساعة 4:00 مساءً.

ستُعقد الجلسة القادمة في 15 كانون الأول/ديسمبر، 2021 وسيلقي فيها المزيد من المدّعين ومحاميهم بياناتهم الختامية.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 56 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 15 كانون الأول/ديسمبر، 2021

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم المائة وثمانية – 15 كانون الأول/ديسمبر، 2021

كان هذا اليوم الأخير للبيانات الختامية التي أدلى بها المدّعون ومحاموهم. حيث شدّد ثلاثة مدّعين، كمن سبقوهم، على أهمية مشاركة الضحايا في محاكمات الولاية القضائية العالمية. ثم أيد كل واحد من محاميهم طلب الادّعاء العام بالحُكم على أنور بالسجن مدى الحياة والحُكم بجسامة الجُرم على نحو خاص [مما يعني أن أنور غير مؤهل للإفراج المشروط بعد قضاء خمسة عشر عامًا في السجن]. وخاطب جميع المتحدثين أنور رسلان مباشرة، وطالبوه بكسر صمته في يوم المحاكمة التالي في كانون الثاني/يناير وتقديم معلومات عن مصير المفقودين.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود.

اليوم المائة وثمانية – 15 كانون الأول/ديسمبر، 2021

بدأت الجلسة الساعة 9:32 صباحًا بحضور سبعة أشخاص وصحفيَين اثنين. قام مصوّران بالتقاط مقاطع فيديو وصور قبل بدء الجلسة. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. جلس المدّعيان P1 وP50 بجانب محامي كل منهما. لم يكن محاميا المدّعين كروكر وبانز حاضرين.

تركت القاضي كيربر الكلمة للمدعيَين لإلقاء بيانهما الختاميين.

البيان الختامي لـP1

بدأ P1 بيانه الختامي مقتبسًا من الكوميديا الإلهية لدانتي، قائلًا "أيها الداخلون، [ا]طرحوا عنكم كل أمل" واقتبس P1 أيضًا من جورج أورويل قائلًا "[لا] يمكن أبدا ومهما بلغت الأسباب أن يرغب المرء في زيادة ألمه. فإزاء الألم لا يمكن للإنسان إلا أن يرغب في توقفه. فليس في العالم ما هو أسوأ من الألم الجسدي، وفي وجه الألم وعواقبه ليس هناك أبطال"

تابع P1 موضحًا أن "الداخل فيه مفقود والخارج منه مولود" هو قولٌ ابتكره جهاز المخابرات السوري ويردده المجتمع السوري في السر والعلن. وقد تحول إلى كابوس طويل لا ينتهي. وفقًا لـP1، كان هذا بالضبط ما كان من المفترض أن [يمرّ به المرء عند] دخوله المعتقلات. كانت أيضًا طريقة لتشعر بجسمك في أماكن مصممة لتدمير جسم المرء.

بعد تحية القضاة وأطراف المحاكمة، قال P1 إن معالجه النفسي، [حُجب الاسم]، الذي لديه خبرة واسعة في العمل مع الناجين من الهولوكوست، أخبر P1 عن تأثير ومعنى "الذكريات الصادمة". أخبر المعالج النفسي P1 القصة التالية والتي، وفقًا لـP1، ساعدته في معرفة مدى أهمية الحديث [في التعامل مع هذه الذكريات]. أخبر معالجه النفسي P1 أنه عندما كانت قوات الحلفاء قريبة من برلين، أجبر حراس قوات الأمن الخاصة الناجين في معسكر الاعتقال على السير "بأجسادهم الهزيلة" لنقلهم إلى مكان آخر. ومات الكثير منهم أو أُعدموا لأنهم لم يتمكنوا من مواصلة المشي. ووصلوا في النهاية إلى غابة بين برلين وبراندنبورج حيث تُركوا وحدهم في البرد، [في حالة] من الضعف. وبعد فترة، كان على الناجين أكل جذوع الأشجار للبقاء على قيد الحياة، لكنهم لم ينسوا نقش ذكرياتهم على هذه الجذوع. استمرت الأشجار في النمو بثبات وحافظت على ذكرى الناجين المنقوشة على جذوعها. قال P1 إن هذه الأشجار لا تزال موجودة حتى اليوم وستظل ذكرى الضحايا باقية ما دامت الأشجار موجودة.

تابع P1 قائلًا إنه يقف أمام المحكمة اليوم، ويواجه معضلة وجودية لأنه نجا، لكنه ما زال يسأل نفسه "لم نجوت بالضبط؟ ماذا حدث وماذا يحدث لزملائنا الذين تركناهم خلفنا؟ ماذا يمكننا أن نفعل لإنقاذهم؟" قال P1 إنه يعرف "أننا" عاجزون عن فعل أي شيء سوى الاستمرار في الحديث عمّا "مررنا به وألا نلتزم الصمت مهما كان الثمن." وصف P1 أنه في فروع "الشر"، التي لديها طرق لا حصر لها لإيذاء الناس، لا يزال هناك أكثر من 142,062 شخصًا ينتظرون أحباءهم الذين اختُطفوا أو أُسروا. وكان هناك آخرون، تم اعتقالهم في فرع الخطيب وفروع المخابرات الأخرى لمجرد مشاركتهم في الحركة الديمقراطية، أو لأنهم مارسوا حقهم في حرية التعبير وعبروا عن آرائهم. وفقًا لـP1، يتم إنكار وجود المرء بمجرد دخوله إلى مثل هذا المكان [فرع المخابرات]. أولًا، يتم إنكار وجود شخص واحد، ثم وجود مجموعة كاملة، وفي النهاية وجود مجتمع بأكمله. قال P1 إنه هكذا يفقد المجتمع هويته. فيعيش مجتمعٌ بأكمله، باحثًا عن هويته التي ضاعت بفقدان معرفة مصير أحبائه وفقدان القدرة على تحقيق العدالة.

قال P1 إن الأمر المرعب هو أن جريمة الاختفاء القسري والتعذيب كانت أداة أساسية لإظهار القوة المطلقة وغير المتوازنة للنظام. وكانت شائعة الاستخدام من قبل جميع فروع المخابرات. وفقًا لـP1، تلك هي أساس وجود النظام. النظام الذي يفتخر أمام العالم أجمع بنشره الرعب والخوف للسيطرة على حياة الشعب السوري كل يوم، حتى بعد أن تمكنوا من النجاة [من هذه الأهوال].

قال P1 إنه كان أحد الذين اختفوا قسرًا على يد النظام خلال فترتي اعتقاله. في اعتقاله الأول، اختُطف P1 فجأة من مقهى إنترنت دون أن يودع حبيبته وأصدقاءه. قال P1 إنه كان يتحدث على الفيسبوك مع أصدقائه حول حقوقهم الأساسية والديمقراطية والحرية وبداية الثورة السورية. وفي اعتقاله الثاني، اختُطف P1 من مطار دمشق لأنه قرر أخذ كاميرته وخرج إلى الشوارع مصممًا على توثيق ما كان يجري. وعندما كُشف أمره، قرّر P1 الفرار، معتقدًا أنه يمكنه تهريب وإنقاذ ما وثقه. قال P1 إنه لسوء الحظ، لم تنجُ الوثائق، إلا أن جسده نجا وبالتالي نجت القصة معه.

خاطب P1 المحكمة، وطلب من الناس "تخيل توديع أحد أفراد عائلتك، والجزء الآخر من العائلة في انتظارك على الجانب الآخر من المطار، وفجأة تختفي هكذا فحسب." قال P1 إن عائلة الشخص لن تعرف ما إذا كان الشخص قد بدأ بالفعل رحلاته أم بقي أم قرر مغادرة هذا العالم. وفقًا لـP1، في مثل هذه الحالة، تستمر العائلة في طرح أسئلة على نفسها مثل "ماذا حدث ومتى وأين؟" وتبقى تنتظر وتبحث عن أحبائها. هذه هي الطريقة التي يستغل بها النظام عامل الوقت والانتظار في تعذيب الناس ومنع التقدم حتى عندما يكون الناس خارج سجون [النظام]، حتى عندما يكونون في أماكن اللجوء.

اقتبس P1 من أغنية "في انتظار جودو" لصمويل بيكيت، قائلًا "لنذهب!" ثم "لا نستطيع". وسأل "لماذا لا؟" وأجاب "نحن ننتظر". قال P1 إن هذا ما كان على عائلته أن تعيشه لأشهر، وما زالت عائلات العديد من المختفين قسرًا تعيشه. المعضلة هي أن الخطف والاختفاء القسري والتعذيب ما زالوا مستمرين في سوريا. قال P1 إنه متأكد من أنه في كل لحظة يقضيها في هذه المحكمة، هناك

أكثر من عائلة سورية يتعين عليها تحمّل ما كان على P1 وعائلته تحمّله من قبل. وأضاف P1 أن أساليب التعذيب ازدادت وتطورت أكثر على مدى السنوات التسع الماضية. قال P1 إن هناك أشخاص يتعرضون للتعذيب في هذه اللحظة، معلقين بين الحياة والموت، في حين أن الجناة ما زالوا في مناصبهم. قال P1 إن هذا الشعور "يؤلمنا في صُلبنا كل يوم". ووصف [الشعور] بأنه يمزق قلوب الناس.

وفقًا لـP1، فإن تأثير الاختفاء القسري يسبب صدمة عميقة للسوريين كمجتمع وأفراد، حتى عندما ينجو الناس. خاطب P1 المحكمة قائلًا إنه كان يقف هناك في ذلك اليوم البارد الذي يذكره بالطقس في دمشق. شعر P1 وكأنه في دمشق. قال P1، خاصة تحت الأرض يصبح الجو باردًا. تحت الأرض، كان البرد في المعتقلات قاسيًا جدًا على المعتقلين. وصف P1 الوضع في المعتقلات حيث كان هو وآخرون نصف عراة ومحطمين نفسيًا وأقرب إلى الموت من الحياة، محرومين من الطعام والماء، يرتجفون من البرد، وبالكاد يتنفسون أو يدركون العالم من حولهم. قال P1 إنه ومئات من المعتقلين الآخرين حُرموا قسرًا من حرية معرفة الوقت الذي يقضونه في الزنازين الانفرادية وفي الزنازين المجتمعية المليئة بالأشخاص الذين يستحقون أن يعيشوا حياة كريمة. كما وصف P1 إلقاء المعتقلين في الممرات حيث كانت تغطيهم قطع من الملابس المُمزقة بسبب التعذيب الوحشي. لم تعرف عائلاتهم شيئا عنهم. قال P1 إنه وآخرين فُقدوا كما لو كانوا داخل ثقب أسود أو في عالم موازٍ. وأشار P1 إلى أنه في ذلك الوقت في دمشق عندما كان يسمع صراخ التعذيب ليل نهار وعندما لم يكن للرعب نهاية، كان يعلم هو والمعتقلون الآخرون أنهم غير قادرين على فعل أي شيء حيال ذلك. وكان الصرير من فتح أبواب الزنازين وإغلاقها الذي يسبق التعذيب أو القتل تحت التعذيب وصرخات التعذيب وأصوات الكابلات التي تضرب الجسد، تهديدًا يوميًا للمعتقلين. قال P1 إن هذا هو سبب تفكيره في الانتحار عندما كان يسمع صوت السجّانين وهم يقتربون من الزنزانة وقبل فتح باب الزنزانة لأخذه إلى جلسة تحقيق أو جلسة تعذيب.

اقتبس P1 من الفيلسوف الألماني شوبنهاور الذي وجد أنه "إذا كنا نعاني من آلام جسدية شديدة، أو إذا استمر الألم لفترة طويلة، فجل ما سنفكر به هو إيجاد طريقة لوقف هذا الشعور بأي شكل من الأشكال، وذلك يجعل الانتحار سهلًا". أشار P1 إلى أنه في يوم يشبه [أيام كانون الأول/ديسمبر الباردة في ألمانيا] سُئل أثناء التحقيق معه عمّا إذا كان يحب الرئيس بشار الأسد، وهو يعلم أنه كان سيتعرض للتعذيب بغض النظر عن إجابته. قام السجّانون بضرب P1 بشكل تعسفي بالكوابل وبأيديهم وأقدامهم، وعُلّق من معصميه حتى شعر وكأن جسده ممزق من المنتصف. وأضاف P1 أنه لا يزال يشعر بهذا الشعور في الوقت الحاضر، خاصة عند النوم. قال P1 إنه لم يستطع مساعدة نفسه وكان بالكاد يستطيع التنفس أثناء تعذيبه. وشعر P1، أثناء تعرّضه للضرب، بجسم صلب داخل فتحة شرجه. وأحس أنه وصل إلى نهاية الطريق وشعر بألم شديد في البطن. قال P1 إنه كان كما لو أن رأسه فُلق إلى شقّين. وأشار إلى أنه لم يعرف ما إذا كان قادرًا على الصراخ أم لا. سرت رعشة مرعبة وخدر في جسده الذي لم يستطع الشعور به، وبدأ يتصبب عرقا. وإلى الآن عندما يرى عصا في يد شخصٍ، يشعر P1 بقلق وألم في المعدة وبالاختناق، ويبدأ جسده في التعرق.

وصف P1 كذلك أنه أصيب بالتهابات خطيرة بعد إطلاق سراحه من السجن. إلا أنه كان يخشى الحديث عن الموضوع بسبب الشعور بالخزي واحتمال الشعور بالعار. حيث شعر أن شيئًا ما بداخله قد تحطم. ودفعه شعورٌ بانعدام الأمان والثقة إلى كُره جسده. وبعد إطلاق سراحه، فكر P1 كثيرًا في الانتحار. حتى في فصل الصيف الحار كان داخله باردًا، وشعر أنه عاد إلى هذا المكان المرعب المظلم حيث حُرم من حريته. أوضح P1 أنه لا يستطيع تقبّل أنه يعيش بأمان في ألمانيا أو أمريكا حيث يسافر غالبًا للعمل. قال P1 إن هناك أوقاتًا يختفي فيها إحساسه بالأمان والمكان. عندها لا يستطيع أن يصدق أنه يعيش في أمان الآن. قال P1 إنه لا يعرف عندها ما إذا كان الأمن حقيقيًا أم وهمًا مؤقتًا سيختفي. كما يستصعب تصديق أنه موجود في مكانه الحالي.

قال P1 إنه كان يسمع أحيانًا ضجيجًا في أذنه ويفقد إحساسه بالزمان والمكان. ثم يجد نفسه في منتصف الشارع عندما تكون إشارة المرور حمراء. ويقف أحيانًا [في نفس المكان] لبعض الوقت دون أن يلاحظ وتكون الإشارة الضوئية قد تغيرت عدة مرات حينها. وفقًا لـP1، أصبحت هذه المشاعر أسوأ عند مجيئه إلى ألمانيا، ولكن بمجرد أن بدأ العلاج النفسي، تحسنت حالته تدريجيًا. قال P1 إن هذا، مع ذلك، سلب الكثير من قدراته التي كان يمكن أن يستخدمها في الفن أو الأفلام أو [ليستخدمها] في حياته الاجتماعية. معالج P1 أخبره أن [الصدمة] ستبقى معه لبقية حياته ولكن على الأقل كانت هناك طريقة للتعامل معها بشكل آمن.

قال P1 "لا يصدق العالم ما تعرضنا له، وما كان علينا أن نكابده لأنه أمرٌ أسوأ من أن يتخيله الناس" وفقًا لـP1، تعلم الناس مطابقة تصورات المجتمع واعتبار الرجال أوصياء الدولة. وإذا حدث "شيء من هذا القبيل"، فعليهم التزام الصمت لأن مجرد التحدث عن هذا يعتبر ضعفًا، مما يقلل من قيمة المرء واحترامه ويحرمه من أن يكون إنسانًا طبيعيًا. يقول معالج P1 إن المجتمع لا يمكنه قبول هذه التجارب لأنه لا يريد أن يسمع لأنه لا يستطيع فعل أي شيءٍ حيالها. ووفقًا لمعالج P1، يفضل المجتمع ألا تحدث مثل هذه الأمور، وأن تسود صورة المجتمع القوي، دون أن يكسرها ضحاياها.

وصف P1 أنه في يوم بارد كهذا اليوم بالضبط، قيل له أثناء التحقيق إنه لن يسمع عنه أحدٌ مرة أخرى وأن لدى السجّان السلطة التامة لفعل ما يشاء. وأشار P1 إلى أنه كان محاطًا بأصوات الضرب والضحك والشتائم والتعذيب والإذلال وأناس يتفاخرون بالتعذيب والتهديد بالقتل. كان الهدف هو إجباره على الاعتراف بأنه يصنع أفلامًا نيابة عن أمريكا وفرنسا. وكان مجرد التفكير في هذه المقدمة [التهديد بألا يسمع عنه أحدٌ مرة أخرى] كافيًا ليخاف من أن السجانين كانوا سيقومون بإعدامه وتعليقه قريبًا في ساحة المرجة كإجراء تأديبي ليكون عبرة للمجتمع.

أشار P1 إلى أن أنور رسلان قال بنفسه في التماسه الأول إن سبب اعتقال P1 هو أنه كان على علاقة بدول أجنبية. وقد تشبّع أنور رسلان من معتقدات النظام وكان مقتنعا بأن ما فعله P1 كان جريمة تستحق العقاب. قال P1 إن التمويل من الغرب لصنع الأفلام وحتى صنعها في المقام الأول كان يعتبر جريمة. وقال إنه عوقب لأنه كان يصور أفلامًا وثائقية ولأنه كان شجاعًا بما يكفي لتوثيق هذه القصة، التي تتضمن مشاهد تنتقد النظام السوري. وأوضح P1 أن هناك مشهدًا تظهر فيه قوات النظام السوري وهي تطلق الذخيرة الحية على المتظاهرين السلميين، وآخر يُظهر سقوط صورة "الديكتاتور بشار الأسد" والناس يدوسون على [الصورة]. وأشار P1 إلى أن زميلًا معتقلا كان في الزنزانة المجاورة له، وقد أخبر P1 أن P1 يحمل ذنبًا كبيرًا وأنه سيتم إعدامه ويجب أن يصلي. إلا أن P1 نشأ ملحدًا يرفض وجود إله ويؤمن فقط بالحقيقة والحرية والديمقراطية. لم يجد P1 مبررًا للإيمان والصلاة لإله يشاهد التعذيب أو يسكت عنه أو حتى يشارك فيه ويستمتع به كما يستمتع به السجّانون. قال P1 إن الله غير موجود [في فروع المخابرات] وأشار إلى قول نيتشه المعروف "الإله ميت! وسيبقى الإله ميتًا" وخلص P1 إلى أن الحقيقة هي أن لنا حياة واحدة وأن المخابرات باعتبارها "أداة تعذيب" سلبتها "منا". قال P1 "لقد استعدنا قوتنا للتحدث علنًا والبحث عن العدالة بكل الوسائل."

تابع P1 واصفًا أنه بعد أن شارك تجربته في المحكمة، كان ضحية حملة تشهير وكراهية. وقال P1 إنه كان هناك دعوات عامة من أنصار أنور رسلان وإياد الغريب. وادعى P1 أن ممثلًا عنهم يجلس خلفه مباشرةً في المحكمة. قال P1 إن المنظمة نشرت شهادة زور عنه على موقعها على الإنترنت، وادعى الشخص الذي نشرها أنها كانت محضرًا حرفيًا لشهادة P1. وفقًا لـP1، تم نشره مع اسمه ومعلوماته الشخصية. وبحسب P1، فقد استُخدمت الشهادة لتحريض الناس على كرهه. وزعم أنه تعرض لضغوط لسحب شهادته. قال P1 إن هناك أيضًا دعوات لقتله ومنعه من المطالبة بحقوقه. قال P1 إن الناس اتصلوا به ومحاميه أنور البُنّي وزملائه في العمل وعائلته لإنشاء تسجيلات للمكالمات وللحفاظ على الرسائل أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على كراهية P1. كما استخدم "هؤلاء" منصات مدعومة من قطر وتركيا لنشر معلومات كاذبة ومضللة حول P1. ونتيجة لذلك، تلقت عائلته تهديدات بالقتل، وتم إرسال أشخاص لجمع معلومات عنه لاستخدامها في التشهير به وعائلته. قال P1 إنه أُجبر على نقل عائلته على الرغم من التكلفة والصعوبات في العثور على منزل جديد لهم في شمال سوريا. وأخبر P1 المحكمة كذلك أن هناك صفحة على الفيسبوك يديرها أقارب أنور رسلان تسمى "محاكمة العقيد أنور رسلان في ألمانيا" و"صفحة مخصصة لعدالة العقيد أنور رسلان، ابن قرية تلدو المحترم". قال P1 إن هذه هي المنصات التي بدأت منها الدعوات [ضد P1]. وفقًا لـP1، ظلت الصفحة نشطة حتى ذلك هذا اليوم. قال P1 إن هذه المنصات حاولت استخدامه مثالًا لترهيب الشهود والضحايا وثنيهم عن الحديث عن تجاربهم والتسبب في فقدان الثقة في هذه المحاكمة وفي فائدة الإدلاء بالشهادة ومحاولة تحويل الضحايا إلى جناة والجناة إلى ضحايا. وخلص P1 إلى أنه كان لها تأثير كبير عليه وعلى عائلته وألحقت به أضرارًا نفسية ومهنية.

مضى P1 قائلًا إنه على الرغم من كل هذا، فقد عاد مرة أخرى إلى المحكمة للمرة الثانية. قال P1 إنه يحب الحديث عن تجربته باستمرار "لأن الصمت له تأثير علينا أكثر من الحديث". معالج P1 أخبره أن الاعتراف بالضرر الذي لحق به لا يمنح الجناة انتصارًا أخلاقيًا. وفقًا لمعالج P1، فإن الصمت هو الذي يمنح [الجناة] شعورًا بالنصر. وأشار P1 إلى أن نفس الحملة التي وصفها أعلاه طالبت أيضًا بالعفو عن أنور رسلان وإياد الغريب وحولتهما إلى ضحايا، وانتقدت ملاحقتهما لأنهما منشقان أو لأنهما سُنيان أو لانتمائهما إلى مناطق قبلية ومناطق استهدفها نظام بشار الأسد. وقال P1 إنه يجب على المرء أن يعترف أيضًا بأن أنور رسلان كان جزءًا لا يتجزأ من نظام التعذيب لنظام الأسد.

قال P1 إن هذه الدعوات، خاصة تلك الموجهة ضده وضد ضحايا آخرين، لم يكن لها تأثير عليه. بل على العكس من ذلك، فقد دفعته إلى الاستمرار والاعتقاد بأن أنور رسلان لم يمثل نفسه وحده، بل هو مدافع عن معتقدات نظام التعذيب القائم منذ عقود. ووفقًا لـP1، فهذا يمثل جسد وعقل النظام. وعلى مدى عقود، كان النظام يحاول إنكار وجود الناس وتجريمهم من أجل ترهيبهم وعائلاتهم ومنعهم من الكلام. وأشار P1 إلى أنه طوال جلسات المحاكمة، قام أنور رسلان بتدوين الملاحظات وحاول تبرير ما فعل وحاول تقويض التجارب الفردية، مما أدى إلى تقويض تجارب المجتمع ككل. وفقًا لـP1، لم يقتصر الأمر على كون النظام جهازًا يقوم بتعذيب الناس وإخفائهم، ولكن النظام أيضًا مُفكر شرير ومُتلاعب متمرّس. قال P1 إن النظام يواصل الاستفادة من تجارب الناس لأن النظام لديه موهبة في الكشف عن الشر. قال P1 إن هذه هي التجارب والمواهب التي شوهت أجساد الناس. إن التعليم الذي تحدث عنه أنور رسلان في الالتماس الذي قدّمه هو سبب وجود الناس "هنا" باحثين عن ملجأ ومحاولين استعادة الحياة في أجسادهم. قال P1 إن الفرع 251 هو مكان لتلقين الناس بالعنف على حب نظام بشار الأسد واختبار أبشع الأساليب على أجسادهم والطرق العديدة للقتل. وإذا خرج المرء على قيد الحياة، فإن آثار هذه التجارب تبقى على جسده. وكان هذا فقط لمعرفة إلى متى سيبقى الناس على قيد الحياة وسيواصلون القتال ضده [النظام أو ما مروا به].

قال P1 إن أحدًا لم ينقذه وأنه غير قادر على التعافي تمامًا من تجاربه، لكنه يواصل المحاولة. وأوضح P1 أنه في ذلك الوقت، لم يكن مهتمًا بأساليب النظام الانتقامية ولا بوسائل الموالين الذين يحاولون إلحاق العار به. في ذلك الوقت، كان P1 طالبًا بريئًا ومُخرجًا في بداية حياته المهنية. وكان لدى P1 حلم. وكان P1 في ذلك الوقت يبحث عن مستقبلٍ وأراد الهرب من التجنيد الإجباري في جيش النظام لأنه لم يرد أن يكون جزءًا منه ولو ليوم واحد. قال P1 إنه متأكدٌ من أن هناك العديد من المدافعين والمتعاطفين مع الجناة الذين يحاولون جاهدين إيجاد طريقة لإهانة الضحايا والتبرير للجناة ورفع صورتهم عن طريق شيطنة الضحايا. قال P1 إنه يريد أن يقتبس من بريمو ليفي، الكيميائي والكاتب والناجي من الهولوكوست الذي قال إن "الخلط بين الجلادين وضحاياهم هو مرض أخلاقي أو تأثير جمالي على الجلادين أو علامة مشؤومة على التواطؤ؛ وقبل كل شيء، إنها خدمة ثمينة يتم تقديمها (بقصد أو بغير قصد) لنفي حقيقة التجارب وأهليتها". خلص P1 إلى أن هذه الخدمة ليست في الواقع أقل شرًا من جرائم المجرم نفسه.

أشار P1 إلى أنه بدأ كصانع أفلام قبل بداية الثورة الديمقراطية في سوريا واستمر خلالها. لطالما اعتُبر صُنع أفلام وثائقية تنتقد النظام جريمة لا تغتفر، وقد تم تجريم صانعي الأفلام مثل P1 لقيامهم بعملهم. حيث طلب النظام من الناس إعاقة P1 وغيره من صانعي الأفلام عن أداء عملهم وتصويرهم كأشخاص خطرين يجب إما القضاء عليهم أو إذلالهم. وأشار P1 إلى أن هذا كان سببًا أيضًا في قيام النظام السوري مؤخرًا بإجبار والد إحدى الشخصيات في فيلم "الكهف" على الظهور في وسائل الإعلام، نافيًا محتوى الفيلم. وكتبت بثينة شعبان، المستشارة السياسية والإعلامية لبشار الأسد، مقالًا بعنوان "الحرب الأكثر خطورة" في أقوى صحيفة سورية للنظام السوري وفي صحيفة أخرى محسوبة على حزب الله، متّهمة P1 بإدارة مكتب في الغرب لتلفيق أخبار عن الأحداث في سوريا. وصف P1 هذا المقال بأنه اغتيالٌ للشخصية. على مدار عمله كمخرج أفلامٍ وثائقيةٍ خلال الثورة السورية، أنتج P1 ما يقرب من 2,500 ساعة من التسجيلات التي وثّقت رعبًا لا يوصف، وصنع أفلامًا عنه، وصنع أفلامًا توثّق الجرائم المستمرة المرتكبة ضد السوريين، ومنها استخدام غاز السارين وغيره من الغازات المحظورة دوليًا وقتل المدنيين واستخدام الحصار والتجويع والضربات الجوية التي استهدفت متطوعي الخوذ البيضاء ومراكز عملهم والهجمات التي نفذها النظام وروسيا على المشافي والأسواق. وقال P1 إن هذا كان يُقابل دائما بحملاتٍ مضللةٍ من قبل النظام وحلفائه. وكانت خطابات الإنكار والكراهية جزءًا من نظام التعذيب وسببًا لوجوده وسببًا لقتل وعزل صانعي الأفلام، رغم أن أفلامهم توثّق نضالًا من أجل الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان. قال P1 إنه وصانعي الأفلام الآخرين مجرد أفراد ملتزمون بالحديث عن أشياء لا تريد السلطات سماعها.

قال P1 إنه اضطر أن يشهد "فوق الأرض وتحتها" الشر الذي لا يزال يحدث في سوريا لأن النظام الذي يقف وراءه لا يزال في السلطة. لكن P1 رأى أيضًا الأشياء الجيدة التي فعلها الناجون، مما يمنح الناس الثقة بأنهم سيجدون العدالة في مكان ما على هذه الأرض.

قال P1 إنه يفكر أيضًا في محاميه [حُجب الاسم] وصديقه الكردي [حُجب الاسم] وزملائه صانعي الأفلام الوثائقية الذين اختفوا قسرًا. ويفكر في أصوات صراخهم ورائحتهم التي لن ينساها P1 حتى وفاته. كما يفكر في أشباحهم التي تزوره في نومه وصحوته. قال P1 إن هذا يمنح حياته هدفًا ويمنحه القوة ليكون في المحكمة في هذا اليوم ويتحدث عن تجارب أولئك الذين لا يزالون في ذاكرته. قال P1 إن لا شيء يمكن أن يعيد كرامة جثث الناس المشوهة أو العائلات التي تسعى إلى العدالة، باستثناء الكشف عن مصير أحبائها واعتبار المؤسسات التي تعذّب الناس وتخفيهم منظمات إجرامية ترهب الناس في جميع أنحاء العالم. قال P1 إن هذه المؤسسات لا تزال موجودة متجاوزةً أي قواعد أخلاقية. فهذه الأماكن موجودة لكسر إرادة الناس كأفراد أحرار وتقويض حقوقهم الفردية. وفقًا لـP1، تسعى هذه المؤسسات إلى إنشاء نسخٍ من النظام. فلا يُسمح للناس حتى بأن يكونوا ظلًا لمجتمع. قال P1، من المفترض ألا يوجد المرء في المقام الأول. وأضاف P1 أن أشخاصًا مثل أنور رسلان وآخرين في منصبه قبلوا أن يكونوا جزءًا من هذه المؤسسات. وكانوا ينفذون إرادة الشر ويعاقبون الناس على وجودهم فحسب. قال P1 إن الخطوة الأولى لمنع هؤلاء الأشخاص من القيام بعملهم هي الثقة في العدالة والثقة في أن أولئك الذين ماتوا تحت التعذيب لن يُنسوا. وأضاف أن العالم تغير ولم يعد مكانًا يتجول فيه الجناة دون عقاب. ووفقًا لـP1، فإن غياب الردع لن يجعل المجتمع يقبل ضمنيًا التعذيب ولن تختفي كل الشرور. وقال إن معاقبة هؤلاء الناس ستؤدي إلى مجتمع عادل.

اعتذر P1 عن تقديم مثل هذا البيان الختامي الطويل، مضيفًا أن هذه كانت الفقرة الأخيرة. وأوضح أنه جاء إلى المحكمة بثقة وامتنان للمحامي الذي يمثله في هذه القضية، مع الشكر لمحاميه في سوريا، أنور البُنّي، وبإيمان كبير بفائدة هذه المحاكمة. قال P1 إنه تحمل العواقب النفسية والمهنية والاجتماعية لمشاركة تجربته. وقال P1 إنه كان مصحوبًا بفكرة أنه سيدلي بشهادته نيابة عن أصدقائه الذين كابدوا نفس تجربة P1 المتعلقة بـ"فروع الإبادة هذه" ولكن لم تُتح لهم الفرصة لمشاركة تجربتهم. قال P1 إنه جاء أيضًا إلى المحكمة للعثور على إجابات لأسئلة عائلته وابنته المستمرة حول ما حدث قبل وأثناء هذه المحاكمة وما سيحدث في المستقبل. واختتم P1 بقوله إنه يثق في حكمة المحكمة، وشكر المحكمة.

أعلنت رئيسة المحكمة كيربر استراحة لمدة 15 دقيقة قبل أن يلقي محامي المدّعين محمد بيانه الختامي.

***

[استراحة لمدة 20 دقيقة]

***

<u>البيان الختامي لمحامي المدّعين محمد</u>

بدأ محامي المدّعين محمد بيانه الختامي بالقول إنه، من الناحية القانونية، سيتم شرح القضية بشكل سريع نسبيًا من حيث الوقائع والحُكم المطلوب بالسجن مدى الحياة والحُكم بجسامة الجُرم على نحو خاص. قال محمد إنه سيؤيد هذه المطالب أيضًا. ومع ذلك، فقد فكر أيضًا في عواقب هذه المحاكمة خارج الجوانب القانونية.

انتقل إلى أنور رسلان قائلًا إنه هو نفسه محامٍ وأنه يتساءل أحيانًا عمّا يفكر فيه أنور. سأل محمد أنور عمّا إذا كان يعتقد فعلًا أن أي شخص مُقتنع ببراءته. وذكر أن أنور يعرف الأطراف منذ 18 شهرًا ويعرف محاميه منذ حوالي ثلاث سنوات. وخاطب محمد أنور قائلًا إنه يجب أن يدرك أنه سيواجه حُكمًا بالسجن مدى الحياة. أوضح محمد أن أنور يبلغ من العمر 60 عامًا تقريبًا وأن بانتظاره عقوبة بالسجن مدى الحياة مع جسامة الجُرم على نحو خاص، وباعتبار متوسط العمر 78 عامًا، سيتعين عليه حرفيًا قضاء بقية حياته

في السجن. وسيقتصر ما تبقى من حياته على زنزانة مساحتها 10م^2. قال محمد إنه يتساءل كيف يشعر أنور حيال ذلك. حتى أن محمدا قد تحدث عن ذلك مع صديقته الحميمة، ووجدا أن هذا سيكون معاكسًا تمامًا لحياتهما في الوقت الحالي. حيث كانا في وضع يخططان فيه إلى أين يذهبان لقضاء الإجازة أو ما إن كانا سيشتريان منزلًا. سأل محمد أنور كيف كان يتعامل مع وضعه الحالي، نظرًا إلى أن عليه قضاء سنوات شيخوخته في السجن.

تابع محمد قائلًا إنه خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، ناقشت المحكمة في كثير من الأحيان دور أنور بصفته سنّيًا داخل النظام الحكومي، والخيارات المتاحة له. ومع ذلك، لم يُسأل قط عن ماهية الطائفة العلوية وبماذا يؤمن العلويون. قال محمد لأنور إن كليهما كانا سُنيين وربما كانا الوحيدَين في قاعة المحكمة اللذين يفهمان كل هذه الأسئلة. قال محمد إن أهل السُنّة يؤمنون بالآخرة وبفكرة أن الذين يحسنون في الدنيا سيُجازون في الآخرة. وكان السؤال بالتالي هو ما يجب فعله في حال قيام المرء بشيء سيء. قال محمد إن الجواب هو الندم وطلب المغفرة من الله. غير أن محمدا كان يتساءل عمّا إذا كان أنور يشعر بأي ندم بالفعل. اقتبس محمد من الآية 222:2 من القرآن قائلًا: " إنَّ الله يحب التوابين ويحب المتطهرين". ووفقًا لمحمد، كان أنور يدّعي أنه لم يفعل شيئًا وأنه وجد نفسه في وضع سيئ فحسب.

أوضح محمد لأنور أنه بموجب المادة 258 (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني، يحق لأنور تقديم كلماته الأخيرة في هذه المحاكمة. وطلب من أنور أن ينتهز هذه الفرصة للرد على أسئلة الضحايا. حيث لم يتمكن الكثير منهم من رؤية ما حدث حولهم أثناء الاعتقال. أشار محمد إلى P1 وسأل ما الذي كان يستدعي تعريض شخصٍ لعنف جنسي. وأن لدى أنور فرصة لاستخدام صوته ومساعدة الضحايا. وأضاف محمد أن استخدام كلماته الخاصة يوفر لأنور فرصة لإظهار معارضته للحكومة فعليًا. إلا أن أنور عليه أن يتراجع أيضًا عن التماسه الأول الذي ادّعى فيه حرمانه من السلطة.

أشار محمد مرة أخرى إلى اقتباس من القرآن (الآية 40 من سورة غافر) قائلًا "من عمل سيئة فلا يُجزى إلا مثلها، ومن عمل صالحًا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يُرزقون فيها بغير حساب". وقال محمد إن أنور لديه الآن الفرصة لفعل الخير في هذه الحياة والاستفادة منه في الآخرة. ففي النهاية، عليه فقط أن يقف أمام الله ويطلب المغفرة. قال محمد إنه إذا استغل أنور فرصته فسوف يطلب من موكليه مسامحته أيضًا.

في إشارةٍ إلى P1، قال محمد إن موكله تعرّض لهجومٍ في وسائل الإعلام واتُّهم بالكذب. أشار محمد إلى أنه تحدث شخصيًا مع أكثر من 100 شخص لم يؤمن أي منهم بهذه المحاكمة. ولذلك شكر المحكمة على إجراء هذه المحاكمة. وأضاف أن المرء لربما يتساءل في بعض الأحيان عمّا إذا سيكون لهذه المحاكمة نهاية. وبحسب محمد، فإن الحُكم المرتقب سيكون مصدر ارتياح للكثيرين. فهو يظهر أن محكمةً عادلةً أكدت قانونيًا أن الأمور حدثت بالفعل كما وصفها الناس. أضاف كذلك أن أهل دمشق سُلِبوا ثقتهم بالله. وأن ثقتهم ستُسترجع في 13 كانون الثاني/يناير، 2021. اختتم محمد بالقول إنه بالنسبة لكثيرين آخرين، ستظل الثقة حلمًا.

<u>البيان الختامي لمحامي المدّعين رايجر</u>

بدأ محامي المدّعين رايجر بيانه الختامي بالقول إنه يودّ العودة إلى أساس هذه المحاكمة: المادة 7 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. وقال إنه لا يوجد تعريف قانوني مشترك للجرائم ضد الإنسانية. حيث تقدم المادة 7 (1) من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي تعريفها الخاص. إلا أننا إذا أردنا إيجاد تعريف لغوي للإنسانية، فإننا سنتحدث عن التسامح والاحترام والتعاطف. ويعرّف القاموس الألماني "دودن" الإنسانية [Menschlichkeit] على أنها الرحمة والنزعة الإنسانية. قال رايجر إن هذا تناقضٌ صارخ مع ما حدث للناس في سوريا. ماتت الإنسانية في سوريا، ماتت في قبو الفرع 251/فرع الخطيب. وقال رايجر إن أنور رسلان مسؤول أيضًا عن موت الإنسانية في سوريا. لذلك، فمن المنصف والمهم أن يحاسَب على ذلك.

أشار رايجر إلى أن المحكمة استمعت إلى شهودٍ مثل P1 وأنور البُنّي. قال رايجر إنه يكنّ احترامًا كبيرًا لهؤلاء الأشخاص الذين يواصلون دائمًا الكفاح من أجل الإنسانية. ودائما ما تساءل كيف تمكن هؤلاء الأشخاص من مواصلة القتال رغم تعرُّضهم للاعتقال والتعذيب. قال رايجر إن العدالة يمكن أن تتحقق بعدة طرق مختلفة. وفي النهاية، ستكون الإنسانية دائمًا أقوى من أنصار التعذيب. خلص رايجر إلى أن التعريف اللغوي الصحيح لن يكون إلا ذا صلة محدودة وسيكون في الغالب ذا صلة سياسية.

تابع قائلًا إن أقبية التعذيب في سوريا بعيدة كل البعد عن كوبلنتس في ذهنه. إلا أن الموضوع لم يكن بعيدًا. ألمانيا بلد تحكمه سيادة القانون، ولها ولاية قضائية لمحاسبة جميع الجناة بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. قال رايجر إن المحاكمة هي بالتالي إشارة للعالم بأسره.

أشار رايجر إلى أنه أجرى العديد من النقاشات مع موكله، P28، لأن P28 لم يستطع تصديق كيف بقيت هذه الفظائع إلى الآن دون عقاب. كان على رايجر أن يخبره أنه كان من المستحيل محاسبة جميع الجناة في الوقت الحالي. ووفقًا لرايجر، فإن هذه الإجابة خيبة أملٍ كبيرةٍ لكثيرٍ من السوريين. لكن محاكمة كوبلنتس أعطت الناس مساحةً وفرصةً لرواية قصصهم. حتى أنه كانت هناك محاولة لإسكات P1. وأضاف رايجر أن كل من يجلس على طاولةٍ مع بشار الأسد يعرف ما هو عليه.

قال رايجر إن موكله، P28، أخبره أنه يشعر أن كرامته قد استُعيدت [من خلال محاكمة] أنور رسلان، المسؤول عن كل معاناته [وهو الآن] جالسٌ على مقعد المدعى عليه. يريد P28 توجيه الشكر إلى الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية (BKA) ومكتب المدّعي العام الاتحادي الألماني والمحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس. وأشار رايجر إلى أن P28 أخبر المحكمة كيف اعتُقل، على الرغم من

أنه لم يكن ناشطًا. وأنه لا يعرف أسباب اعتقاله حتى يومنا هذا. يفترض P28 أنه اعتُقل لمجرد تشابه في الأسماء. ومع ذلك، يظل أنور رسلان صامتًا ويختبئ وراء التماسه الأول. قال رايجر إن هذا يظهر الأعمال اللاإنسانية التي ارتكبها النظام السوري وأنور رسلان. كما تلا رايجر ملاحظة من P28 تفيد بأن المعتقلين تعرضوا للترهيب النفسي أثناء الاعتقال وأنه لا يزال يعاني من هذا الضغط النفسي حتى اليوم. قال P28 إنه لا يزال يعيش في زنزانة الموت التي اعتُقل فيها. وأن ابنه لا يستطيع النوم وحده في الظلام. وقال P28 في بيانه إنه لا يستطيع أن ينسى ألمه ليوم واحد، ولا تزال الصور في رأسه. ولا يستطيع النوم دون أن تطنّ أذناه. خلص P28 إلى أنه لم يعد نفسه بعد الآن.

قال رايجر إن P28 وُصم إلى الأبد بتجاربه المروعة ويأمل أن يُحاسب أنور. ووفقًا لرايجر، لم يتم التطرق سوى للنزر اليسير من معاناة الضحايا التي لا يمكن تصورها. وأضاف أنه لأسباب قانونية لم يتمكن موكله الآخر من المشاركة في هذه المحاكمة. لذلك ينبغي أن يواصل مكتب المدّعي العام الاتحادي متابعة المزيد من هذه القضايا.

قال رايجر إن أنور رسلان، بصفته محاميًا، كان يعلم بحظر التعذيب. وكان على دراية بما كان يشارك به. حيث كان يسمع صرخات التعذيب كل يوم ويرى معتقلين مصابين. قال رايجر إن أنور لم يكن بالتأكيد "رجل الخطيب الصالح". لقد كان ضابطًا مخضرمًا وعنصرًا ارتكب جرائم النظام التي كانت تُرتكب منذ عام 2011 وإلى يومنا هذا. قال رايجر إن أنور انشق عندما انقلب النظام على مسقط رأسه، ومع ذلك، فإن انشقاقه لم يكن بسبب إنسانيته بل لمجرد منفعته الذاتية لأنه تضرّر شخصيًا.

اختتم رايجر بالقول إنه، نيابة عن موكله، يؤيد المدّعين العامين في المطالبة بالحُكم بالسجن مدى الحياة مع الحُكم بجسامة الجُرم على نحو خاص لأنور رسلان الذي يجب أن يتحمل أعباء هذه المحاكمة.

<u>البيان الختامي لمحامي المدّعين شولتس</u>

قال محامي المدّعين شولتس أولًا إنه سيحاول تجنُّب أي تكرارٍ. وهو يؤيد نيابة عن موكله، P25، طلب المدّعين العامين بالحُكم على أنور رسلان بالسجن مدى الحياة والحُكم بجسامة الجُرم على نحو خاص. قال شولتس "كان P25 واحدًا من القلائل المحظوظين الذين نجوا من الجحيم بعد عشرة أيام." مقتبسًا من جان أميري، يأمل شولتس أن يشعر P25 بأنه في وطنه مرة أخرى في ألمانيا حيث يعيش مع عائلته ويتعرض الآن بلا حول ولا قوة للبيروقراطية الباردة. أخبر شولتس المحكمة قصة تسمية مولود P25 الجديد: لم يقبل المُسجل الألماني أن يحمل ابن P25 نفس اسم والده، على الرغم من أن هذا تقليدٌ سوريٌ. إلا أنه، أضاف شولتس، كانت بيروقراطية المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) أسوأ. حيث تلقى المولود الجديد رسالة تخبره على الفور بتفصيل وضع اللجوء الخاص به كتابيًا. لذلك اضطر المولود الجديد إلى توكيل محامٍ لمساعدته في التعامل مع السلطات الألمانية. قال شولتس، على الرغم من أن البيروقراطية الألمانية كانت شديدة للغاية، إلا أن العائلة تمكنت في النهاية من التعامل معها.

مضى شولتس مشيرًا إلى أن إحدى أدوات التعذيب التي ورد ذكرها كثيرًا في هذه المحاكمة هي "الكرسي الألماني". حيث يُزعم أن النازيين هم من جلبوا هذه الأداة إلى سوريا. هناك أيضًا شائعات بأن جمهورية ألمانيا الديمقراطية (GDR) قد علمت جهاز المخابرات السوري كيفية استخدام أداة التعذيب هذه.

قال شولتس، في عام 1954، بدأ رجل يُدعى جورج فيشر ببيع مخلل الملفوف. في الوقت نفسه، حكمت محكمة فرنسية على ألويس برونر، اليد اليمنى لأدولف أيخمان، أعلى تكنوقراطي نازي مُكلّف بحل المسألة اليهودية، مرتين بالإعدام غيابيًا. تم تعقب برونر من قبل الموساد ولجأ في النهاية إلى سوريا حيث أصبح مستشارًا لجهاز المخابرات في جميع القضايا المتعلقة بالتعذيب. في عام 1966، التقى برونر بالرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد. تابع شولتس قائلًا إنه بحلول عام 1971، أنشأ برونر وحافظ الأسد شبكة من أجهزة المخابرات تحت سيطرة العلويين. كان برونر مستشارًا للرئيس ومساعدًا للدولة البوليسية. طلب برونر الحماية في سوريا من الموساد الذي كان يطارده. وفي سوريا، حصل برونر على منزل وحماية. قال شولتس إن الشائعات تقول، رغم ذلك، إن برونر وصف ذات مرة حافظ الأسد "بالكلب". وفي عام 2001، ورد أنه انتحر في إحدى سجون التعذيب السورية، وزُعم أنه كان الفرع 251. انتقل شولتس إلى جانب القصة التابع لجمهورية ألمانيا الديمقراطية قائلًا إنه في منتصف الستينيات، دعمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية حزب البعث من خلال البناء على عمل برونر السابق. حتى أن إريك ميلكي [رئيس وزارة أمن الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية] التقى بزميله السوري عبد الناصر في مقر أمن الدولة في ألمانيا الشرقية في برلين. وقال شولتس إن التعاون بين أجهزة المخابرات في البلدين تَعزز بالتالي. قال شولتس إن جمهورية ألمانيا الديمقراطية كانت "طبيب توليد جهاز التعذيب السوري". أرادت الحكومة السورية بعد ذلك التخلص من برونر لكن ترحيله فشل في نيسان/أبريل 1989.

انتقل شولتس إلى السيرة الذاتية لأنور رسلان، قائلًا إنه من المعروف أن أنور عمل في مدن مختلفة في سوريا كجزء من تدريبه وتورط في التعذيب مع المخابرات. وتعلم عمل المخابرات والمهارات العملية المطلوبة من الصفر. أشار شولتس إلى أن جهاز أمن الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية كان لديه قسم يسمى "الإدارة الرئيسية التاسعة، وهي بمثابة هيئة تحقيق"، وهو المكافئ الألماني لقسم التحقيق السوري في الفرع 251. حيث استخدم كلاهما التعذيب بمثابة سياسة للدولة.

قال شولتس إن قصة الكرسي الألماني ستنتهي الآن: تم استخدام الكرسي الألماني من قبل شرطة الدولة السرية وأمن الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجهاز المخابرات السوري، حتى تطبيق القانون الجنائي الدولي من خلال قانون VStGB [القانون

الألماني للجرائم ضد القانون الدولي]. خلص شولتس إلى أنه في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس، كان أنور رسلان يجلس الآن على كرسيٍ ألماني، إلا انه كان أكثر راحة بكثير.

ثم اقتبس شولتس من فريدريك نيتشه الذي قال في "ما وراء الخير والشر" إنه عندما تحدّق نحو الهاوية طويلًا، فإنّ الهاوية تحدّق نحوك أيضًا. وفقًا لشولتس، كان دفاع أنور مكشوفًا للغاية ومحدودًا. وكان الآن في منتصف الهاوية تمامًا. قال شولتس إن من يقاتل الوحوش يجب أن يكون حذرًا كي لا يصبح واحدًا منهم.

أنهى شولتس بيانه الختامي بالقول إن آخر كلمات أنور ما زالت قادمة. وعلى الرغم من ذلك، من المحتمل أن يرافقه الكرسي الألماني في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس لفترة طويلة.

أعلنت رئيسة المحكمة القاضي كيربر استراحة لمدة 70 دقيقة.

***

[استراحة لمدة 70 دقيقة]

***

<u>البيان الختامي لـP50</u>

بدأ P50 بيانه الختامي بقوله "بسم الله الرحمن الرحيم". بعد تحية القضاة وجميع الحاضرين في قاعة المحكمة، قال P50 إنهم استمعوا للتو إلى بيان P1 الذي لا يؤمن بالله. والآن، سيستمع الناس لشخصٍ يؤمن بوجود الله. أشار P50 إلى أن ما جمعهما هو أنهما ضحيتان للنظام. يشترك P1 وP50 أيضًا في إيمانهما بمبادئ الحرية والعدالة والثورة السورية. قال P50 إن بيانه الختامي لن يكون طويلًا، لأنه أعد ثلاث صفحات فقط.

أوضح P50 أن لهذه المحكمة أهمية كبيرة في السياق السوري، فهي أول محكمة تنظر في مسألة الاعتقال من قبل النظام السوري. لذلك، يريد P50 وآخرون أن تكون قصة نجاح. يريدون أن تكون أساسًا يمكنهم البناء عليه لمحاسبة قادة النظام وأهم الأفراد والكيانات التي أسسته وحافظت عليه. أشار P50 إلى أنه وفقًا للوثائق، تم حتى الآن اعتقال واختفاء أكثر من 130,000 شخص في سوريا. قال P50 إن هذا الرقم يشمل والده وأبناء عمومته وأقاربه وأصدقاءه وغيرهم من الأبرياء. مازال والد P50، الذي اختفى قبل ثماني سنوات عندما كان في الثالثة والسبعين من عمره، يزور P50 في منامه. قال P50 إنه لا يعرف متى سيتمكن من قبول وفاة والده، أو أنه يأمل في رؤيته مرة أخرى. وصف P50 كيف أنه لا يمكن لأحد أن يتخيل إلى متى تنتظر المرأة التي فقدت زوجها أو طفلها لمعرفة مصيرهم.

بحسب P50، فإن الشعب السوري الذي يتوق إلى الحرية ينظر إلى هذه المحكمة وكلُّه أمل. فهم يأملون أن تمهّد هذه المحاكمة الطريق نحو الكشف عن الجرائم الفظيعة التي يرتكبها النظام. قال P50 إن عقلية النظام القمعي كانت واضحة منذ البداية. فلا يحجم النظام عن فعل أي شيء ضد المواطنين الأبرياء من أجل الحفاظ على سلطته. وبصفتهم سوريين، كان P50 وغيره يحلمون بوجود تعددية سياسية يسلم فيها رئيسٌ سابقٌ السلطة إلى رئيسٍ جديدٍ بطريقة سلسة وسلمية. قال P50 إن الناس يحلمون برؤية مشهد مشابه لما شاهده الناس قبل أيام قليلة عندما غادرت السيدة ميركل المنصب وسلمت كل شيء إلى من تلاها. إلا أن شبيحة النظام وأتباعه أصروا على بقاء الأسد في السلطة وقالوا: "الأسد أو نحرق البلد!"

قال P50 إنهم في نهاية المطاف لم يحرقوا البلد عن طريق تشريد شعبها وتدمير الاقتصاد والمجتمع فحسب، لكنهم أحرقوا البلد حرفيًا: بقصف المدارس والمشافي والمنازل التي لا حول لها ولا قوة، وحتى مخيمات النزوح لم تسلم من صواريخهم. إن الاعتقال الذي يقوم به النظام السوري ليس كما يدّعي "إجراءً شرعيًا لحماية أمن البلد"، بل هو أحد أدواته القذرة لإسكات أصوات الحرية لأنهم فضحوا [النظام] وكشفوا حقيقته أمامه العالم. قال P50 إن النظام استهدف المثقفين والمسالمين الذين طالبوا بالحرية وقام بتعذيبهم وقتلهم. وحدث هذا على سبيل المثال "لزملائنا ورفاقنا في الثورة السلمية ومنهم أيقونات الثورة السورية: الشهيد يحيى شربجي والشهيد غياث مطر". وفي الوقت نفسه، قال P50، كان النظام يطلق سراح "الإرهابيين والمتطرفين والتكفيريين" وأوضح P50 أن عمليات الإفراج هذه حدثت بحيث يمكن، بمساعدة هؤلاء الأشخاص، تأسيس مجموعات متشددة مثل داعش وغيرها، مما يسمح لاحقًا للنظام السوري بتقديم نفسه للعالم كنظام يكافح الإرهاب.

قال P50 إن اعتقاله، واعتقال زملائه الأطباء الذين كانوا يؤدون واجبهم المهني والوطني، واعتقال كثيرين آخرين يؤمنون ببلدهم، هو دليلٌ كافٍ ضد مزاعم النظام. حتى لو لم تكن علاقة النظام بداعش موضوع هذه المحاكمة، كان P50 متأكدًا من أنه سيتم مناقشتها في محاكمات لاحقة، "في القريب العاجل". أضاف P50 أن هناك اختلافًا كبيرًا في العقلية: عقلية المطالبين بالحرية والدولة التي تحمي مواطنيها ورفاههم من جهة وعقلية النظام الذي يمنُّ على مواطنيه بكرمه بأنهم عاشوا دون أذى، نظام كان مستعدًا "لحرق الأخضر واليابس" [لتدمير كل شيء] وقتل كبار السن والنساء والأطفال من أجل البقاء في السلطة. وخلص P50 إلى أنه "من أجل تحرير بلدنا وشعبنا من هذا النظام قمنا بالثورة ولن نتراجع حتى نحقق أهدافنا بإذن الله".

أشار P50 إلى كيفية نقله إلى الفرع الرئيسي لأمن الدولة في عيد الأضحى، وهو أهم يوم في السنة. قال P50 إنه كان من المفترض أن يكون هذا اليوم من أسعد أيام حياة المرء، ويتم الاحتفال به مع الأصدقاء والعائلة. في هذا اليوم اعتُقل هو وزملائه الأطباء وأجبروا على الوقوف في وضعيات مؤلمة طوال اليوم. قال P50 للمحكمة إنه وقف يتألم ويستمع إلى أصوات احتفالات العيد والهتافات في الخارج، ووجد الشجاعة للدعاء إلى الله لمنحه القدرة على العفو. قال P50 إنه يعتقد أن الله قد استجاب له. قال P50 إنه والعديد من المطالبين بالحرية "على استعداد لمسامحة المعتدين إذا أوقفوا جرائمهم واعترفوا بذنوبهم وقبلوا الانخراط في آليات العدالة الانتقالية".

أوضح P50 أنه لا يحمل أي ضغينة شخصية تجاه أنور رسلان أو غيره من المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية للنظام. وأنه، في الحقيقة، يشعر بالأسف تجاههم. أضاف P50 أن "الانتقام ليس من مفرداتنا". فما يريده هو وآخرون هو النجاح في إعادة بناء وطنهم على أسس الحرية والكرامة الإنسانية واستعادة حقوق الشعب. قال P50 إنه وآخرين دفعوا الكثير من الصحة والوقت وفقدوا العديد من الأقارب والأصدقاء. لقد عانى مئات الآلاف من الأشخاص من الآثار الجسدية والنفسية للاعتقال. قال P50 إن معاناة النساء المعتقلات لا تنتهي بالتعذيب النفسي والجسدي. وأوضح أن هؤلاء النساء يعانون أيضًا من الوصم بالعار والنبذ من المجتمع. حتى أن بعضهن فكرن في الانتحار أو انتحرن بالفعل. خلص P50 إلى أنه لهذه الأسباب، فإن الانتقام لن يعيد ما خسره الناس. ومع ذلك، من المهم أن يكون لمعاناتهم معنًى يقدّم لهم المبرّر ويواسيهم. وأشار P50 إلى أنه قد أخبر المحكمة بالفعل عمّا يسمى بـ"العلاج بالمعنى/العلاج المعنوي"، وهو شكل من أشكال العلاج النفسي. وقد اخترعه طبيب نفسي [متحدثٌ] بالألمانية يُدعى فرانكل والذي عانى من الاعتقال والتعذيب في معسكرات الاعتقال النازية لمدة ثلاث سنوات. أوضح P50 أنه أثناء الاعتقال، وجد فرانكل أن وجود هدف في حياة الناس ومعاناتهم هو ما يبقيهم على قيد الحياة. قال P50 إن مشاركته في هذه المحاكمة، رغم الصعوبات والضغط النفسي، كانت بالنسبة له وسيلة لإيجاد المعنى. قال P50 إنه يريد أن يشعر أنه يساهم في الجهود المبذولة لفضح آلية التعذيب للنظام السوري. حيث يريد هو وآخرون أن يشعروا بأنهم يساهمون في منع حدوث مثل هذه الأمور مرة أخرى من خلال إرسال رسالة واضحة إلى كل أولئك الذين يغريهم الانضمام إلى نظام مخابرات إجرامي. الرسالة هي: "انشقاقك عن النظام بعد ارتكابك ما ارتكبته لا يعفيك من مسؤولياتك. بعبارة أخرى، لا يمكن أن تُخفي عملك بالانشقاق." قال P50 إنه يأمل مرة أخرى أن تساعد هذه المحكمة الشعب السوري الذي يتوق إلى الحرية والعدالة، لإيجاد مثل هذا المعنى، وأن تكون معاناتهم كسوريين آخر هذه المعاناة. خلص P50 بالقول "لقد طفح الكيل" [قالها باللغتين الإنجليزية والعربية].

اختتم P50 بيانه الختامي بمخاطبة وشكر رئيسة المحكمة القاضي كيربر والقضاة الآخرين والمدّعين العامين ومحامي المدّعين وزملائه المدّعين والشهود والمترجمين وكل من ساهم في هذه المحاكمة. قال P50 إنه لا يريد أن ينسى أن يشكر بشكل خاص محاميي الدفاع اللذين يُعتبر حضورهما وجهودهما في الدفاع عن المدعى عليه أمرًا مهمًا لمحاكمة عادلة يمكن للمدعى عليه فيها أن يتمتع بجميع حقوقه حتى إدانته. قال P50 إن حقيقة أن السوريين يتوقون لبلد يتمتع بمحاكمات عادلة كان أحد الأسباب الرئيسية لبدء الثورة. أشار P50 إلى أنه عندما اعتُقل قام المحقق الذي لم يعرفه P50، لكنه كان بالتأكيد أحد المحققين في فرع الخطيب الذي كان أنور رسلان يرأس قسم التحقيق فيه، بتذكير P50 بآية من القرآن [الآية 30 من سورة المدثر] والتي ذُكر فيها تسعة عشر من ملائكة العذاب في جهنم. وشبههم المحقق بالفروع الأمنية التسعة عشر للنظام. وأشار P50 إلى أنه من ناحية أخرى ذكّر المحقق بآية عظيمة من القرآن الكريم [الآية 118 من سورة النحل] يقول فيها الله تعالى: "وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون". اختتم P50 بقوله صدق الله العظيم.

شكر P50 المحكمة باللغتين العربية والألمانية.

<u>البيان الختامي لمحامية المدّعي د. أوميشين</u>

بعد تحية القضاة وأطراف المحاكمة، أوضحت أوميشين أن أحد الأسئلة الذي طُرح مرارًا وتكرارًا من قبل مراقبي المحاكمة والصحفيين طوال المحاكمة كان "لماذا تتم معاقبة المنشقين؟" وقالت إنه يجب الإجابة بأن على المدعى عليه أن يُحاكم على الأشياء التي فعلها قبل انشقاقه وأن الانشقاق لا يَجُبُّ ما قبله. فإن معاناة المدّعين في هذه المحاكمة والمجتمع السوري لم تُمحَ بانشقاق المدعى عليه. ووفقًا لأوميشين، فإن المدّعين في هذه المحاكمة ليسوا سوى غيض من فيض لأنه لا توجد إحصاءات عن عدد الضحايا. وأضافت أن الجرائم المنهجية لا يرتكبها من هم في السلطة وحدهم. فدائما ما تحتاج إلى أتباع وتروس صغيرة للحفاظ على دوران العجلات. ومع ذلك، فإن المسؤوليات المشتركة لا تُعفي أي شخص مسؤول عن مسؤوليته.

تابعت أوميشين موضحةً أن هذه المحاكمة هي أول محاكمة عالمية بشأن التعذيب ضد النظام السوري. ولا يجب أن تكون الأخيرة. وأن لها تأثيرٌ على ألمانيا والمجتمع الدولي. أوضحت أوميشين أن مهمتها في هذا اليوم كانت تمثيل الأشخاص الذين تأثروا بشكل مباشر بالجرائم التي تقع في صُلب اختصاص هذه المحاكمة. وقالت إنها تمثل هؤلاء الأشخاص أيضًا باسم مبادرة العدالة لمؤسسة المجتمع المفتوح وستيف كوستاس. وأوضحت أن بيانها الختامي سيركز أولًا على جانبين يسلطان الضوء على أهمية المحاكمة لكونها سابقة قانونية. وبعد ذلك ستوضح بالتفصيل عواقب الجرائم على موكليها وأهمية هذه المحاكمة لموكليها. ثم ستختتم وتشكر موكليها وجميع الشهود.

<u>الضجة التي ستُحدثها هذه المحاكمة</u>

قالت د. أوميشين إنها تريد أولًا أن تؤيد الثناء على المتحدثين الذين سبقوها وتشكر المحكمة على تعاملها السيادي والعملي مع المحاكمة. حيث أجرت المحكمة المحاكمة دون أي حرص على إبراز صورتها ولم تشارك في مقابلات إعلامية. وأضافت أوميشين أن المحكمة

لم تعامل أنور رسلان بشكل مختلف عن غيره من المدعى عليهم، والأهم من ذلك أنها كانت عادلة دائمًا. وشكرت أيضا القضاة على معاملتهم الواعية للأشخاص الأكثر ضعفا وعلى وعيهم الشديد بمخاوف الشهود، وأخذ مخاوفهم على محمل الجد وتوفير الحماية كلما أمكن ذلك.

وفقًا لأوميشين، أظهرت هذه المحاكمة أيضًا أوجه القصور في قانون الإجراءات الألماني (StPO) فيما يتعلق بحماية الشهود. وقالت إن الشهود هم أهم مصدر للمعلومات وإن مثل هذه المحاكمات تعتمد على قيام أشخاصٍ مكلومين بوصف تجاربهم دون خوف. لذلك فإن حماية الشهود هي ركن أساسي لإجراء محاكمة جنائية: تؤدي حماية الشهود إلى شهودٍ يقدمون أدلة مهمة ضرورية للوائح الاتهام والأحكام.

أشارت أوميشين إلى صعوبة استدعاء الشهود الخائفين من النظام السوري في كثير من الأحيان. حيث لا توجد إمكانية بموجب القانون الألماني ولا خبرة في توفير الحماية لهؤلاء الشهود. قالت أوميشين إن المحكمة شهدت كيف تحدث شهودٌ عن تعرض أقاربهم للتهديد من قبل النظام السوري أو تخويفهم من قبل أقارب المدعى عليه إياد الغريب. وفي النهاية، لم يمثُل العديد من الشهود أمام المحكمة بسبب خوفهم الشديد. فهم القضاة والأطراف الآخرون في المحاكمة مدى جدية وخطورة ما يتعرض له الشهود. لذلك سمح القضاة لبعضهم بالبقاء مجهولي الهوية. غير أن آخرين لم يُمنحوا مثل هذه التدابير لأنه لم يكن لديهم محامٍ، أو شعروا بأنهم ملزمون بالإدلاء بشهاداتهم، أو لم يكونوا على دراية بالمخاطر. قالت أوميشين إن لهذه المحاكمة بالتالي تأثيرٌ كبيرٌ على المحاكمات المستقبلية. فلن يجرؤ الشهود على المشاركة في أي محاكمات لأنهم رأوا محدودية تدابير الحماية [في كوبلنتس]. لذلك لن يعرف المرء كيف تم التأثير على الشهود أو ما الذي كان يمكن للمحكمة أن تعرفه في حال لم يتعرض الشهود للتهديدات. وخلصت أوميشين إلى أن العديد من الشهود في هذه المحاكمة لم يمثلوا أمام المحكمة بكل بساطة. وهذا أمرٌ غير مقبول لأنه يعيق الملاحقة القضائية.

وفقًا لأوميشين، فقد أظهرت هذه المحاكمة أنه يجب إبلاغ الشهود بحقوقهم والإجراءات ذات الصلة قبل استجوابهم. وقد حظي الشهود الذين دعمتهم منظمات غير حكومية بمساعدة من محامين. ولم يتلقَ أولئك الذين أحالهم المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين إلى الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية مثل هذا الدعم. يجب التفكير في طرق لحماية جميع الشهود. فعلى سبيل المثال، يمكن استبعاد الحضور من جلسات معينة، على الرغم من أن الحضور لم يستبعد في هذه المحاكمة لأنه يشكل أساسًا للاستئناف في ظروف محددة. أضافت أوميشين أن المحاكم والهيئات القضائية الدولية، مع ذلك، تطبق ممارسة راسخة تتمثل في جعل الشهود الأكثر ضعفًا يدلون بشهاداتهم دون الكشف عن هويتهم عبر رابط الفيديو، وتقديم الدعم لهم بعد الإجراءات الرئيسية. خلصت أوميشين إلى أن زيادة حماية الشهود يمكن أن تشجع الناس على المشاركة في الإجراءات القانونية في ألمانيا.

<u>التوعية</u>

تابعت أوميشين موضحةً أنه كان من المهم إبلاغ العامة والمجتمعات المتأثرة بالإجراءات في المحكمة. حيث يقُر القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي بأن بعض الجرائم تؤثر على المجتمع الدولي ككل ويجب أن تتم محاكمتها في ألمانيا. غير أن أولئك المتأثرين بشكل مباشر بالجرائم لا يمكنهم متابعة الإجراءات أو فهمها. وفقًا لأوميشين، فإن المحكمة قامت بعمل مهم في هذه المحاكمة، لكن صدى المحاكمة يكون ضئيلًا للغاية عندما لا يعرف الناس أن المحاكمة قد جرت أو كيف سارت. كما أضافت أوميشين أنه يجب أن يُوضح للناس سبب تمتُّع المحاكم الألمانية بالولاية القضائية على هذه الجرائم من الأساس، إضافة إلى آلية عمل المحاكمات العادلة والمساواة في الدفاع. وفقًا لأوميشين، أظهرت البيانات الختامية للمدعين أن هذه المبادئ لم تكن معروفة في جميع البلدان حول العالم. وخلصت أوميشين إلى أنه إذا لم يتم توفير مثل هذه المعلومات، فإن أولئك المتأثرين بالفعل بالجرائم الواقعة في صميم المحاكمة لن يعرفوا أنه لا يوجد إفلات من العقاب على الجرائم. كما يؤدي نقص المعلومات إلى خلق ظروف مثالية لسوء الفهم والإشاعات والمعلومات المضللة. ولن يعود هذا بالنفع في نهاية المطاف إلا على أولئك المعارضين لهذه المحاكمات.

قالت أوميشين إنه بطبيعة الحال، لا توجد محكمة مُلزمة بتقديم معلومات مستفيضة عن المحاكمات الجارية. ومع ذلك، لن يكون الأمر كافيًا إذا كان بإمكان الصحفيين المعتمدين فقط متابعة الإجراءات باللغة العربية. وبدلًا من ذلك، يجب توفير المعلومات للمنظمات غير الحكومية والصحفيين بلغات مختلفة حتى يمكن إتاحتها لوسائل الإعلام. أوضحت أوميشين أن معظم المعلومات حول هذه المحاكمة انتشرت على الفيسبوك ومن خلال الكلام المنقول. وترك هذا مساحة كبيرة لسوء الفهم. وأضافت أنه من أجل الحفاظ على السيطرة على المعلومات، من المفيد إعلام الجمهور بشكل أفضل بمعلومات بلغات متعددة والمعلومات الأساسية التي يتم توصيلها بلغات متعددة من خلال المكتب الفدرالي للصحافة. عندها فقط يمكن للأشخاص من غير المحامين وغير الألمان فهم الإجراءات. وقدمت أوميشين ثلاث توصيات: (1) فيما يتعلق بالجرائم الدولية، يجب أن يصبح عمل العلاقات العامة جزءًا لا يتجزأ من الإدارة القضائية و(2) يجب منح الصحفيين المعتمدين إمكانية الوصول إلى الترجمة منذ بداية المحاكمة و(3) عدم ترك تغطية بداية المحاكمة ولحظات مهمة أخرى لوسائل الإعلام وتقديم المعلومات بدلًا من ذلك للجمهور.

قالت أوميشين إن هذه المحاكمة كانت حجر الأساس. يجب أن يتعلم القضاة الآخرون في ألمانيا وخارجها من تجارب هذه المحاكمة. قالت أوميشين إنه "لسوء الحظ، رفض القضاة طلب تسجيل المحاكمة صوتيًا". كان من الممكن حل المخاوف بشأن حماية الشهود بسهولة. وفقًا لأوميشين، كان تسجيل المحاكمات الجنائية ممارسة شائعة في العديد من البلدان. لذلك كان العديد من الشهود يتوقعون تسجيل المحاكمة على أي حال. وبحسب ما ورد في اتفاقية ائتلاف الحكومة الجديدة، فإن هذه الممارسة على وشك أن تُنفَّذ.

<u>مصير موكلي أوميشين</u>

واصلت أوميشين وصف ما حدث لموكليها أثناء اعتقالهم في الفرع 251.

أشارت أوميشين إلى أن P22، وهو عامل في المجال الطبي، أدلى بشهادته في المحكمة في 9 كانون الأول/ديسمبر، 2020، تعرض للخداع في فرع الخطيب من قبل المسؤولين الذين أخبروه أن التحقيق معه سيستمر لمدة 15 دقيقة فقط. ثم اعتُقل في الفرع لمدة عشرة أيام قبل نقله إلى كفر سوسة حيث كان عليه المكوث لمدة خمسة عشر يومًا وبعدها نُقل إلى سجن عدرا حيث أطلق سراحه في نهاية المطاف. خلال جميع التحقيقات العشر، كانت عيناه معصوبتين وتم تعذيبه. كما أُجبر على سماع تحقيقٍ عنيف تعرّض له أحد أصدقائه. أشارت أوميشين إلى أن ضابط التحقيق أخبر P22 أن يكون ممتنًا للتدريب المهني المجاني الذي استمتع به. وكان خائفا جدًا وتعرض للتعذيب بالفلقة. واعتُقل في منفردة عرضها 0.80 مترًا وطولها بين 1.60 و1.80 مترًا. وذكر P22 أن ضابط التحقيق الذي حقق معه كان من حمص وأنه لا يزال يتذكر صوته. غير أن أنور رسلان، حسب قول أوميشين، لم يكن راغبًا في تقديم عينة صوتية. كما أبلغ P22 المحكمة عن التعذيب التعسفي والعبثي في الفرع، الذي يتضمن العقاب الجماعي. فبعد حدوث ماسٍ كهربائي، دخل السجّانون الزنزانة وبدأوا في ضرب جميع المعتقلين. وأشارت أوميشين كذلك إلى أن الوضع الصحي أثناء اعتقال P22 كان مروعًا وأن عائلته لم تُبلَّغ رسميًا بمكان وجوده. كما تحدث P22 عن التعذيب النفسي والعفو المزعوم الذي أثار الآمال بين المعتقلين. ووصف حالة التيه المستمرة بين الأمل والخوف وأنه تعرض للتهديد أيضًا.

أشارت أوميشين إلى أن P27 الذي أدلى بشهادته في المحكمة في 28 كانون الثاني/يناير، 2021، شارك في مظاهرات واعتُقل مرتين لدى فرعي شعبة المخابرات العسكرية وفروع الأمن الجنائي، ومرة في فرع الخطيب، ثم في عدة فروع أخرى بعد ذلك. أشارت أوميشين أنه خلال المحادثة الأولى التي أجرتها مع P27، لم يذكر حتى حفلة الترحيب التي تعرض لها لأنه اعتقد أن الضرب لا يعتبر تعذيبًا. وتم تقييده بالسلاسل أثناء النقل بين الفروع. قال P27 إن فرع الخطيب كان الأسوأ لعدم وجود هواء نقي. حيث كانت الحرارة مرتفعة في الفرع وكانت ورائحته كريهةٌ جدًا. ووصف كيف كان هناك اختلاف كبير في نوعية الهواء بين الزنزانة والرواق أمام الزنزانة. كما وصف P27 ظروف الاعتقال والتحقيقات التي تعرض لها. وأشارت أوميشين إلى أن P27 تعرّض للضرب التعسفي وشاهد آثار التعذيب على أجساد زملائه المعتقلين. وتعرض للتعذيب بالشَّبْح وكانت عيناه معصوبتين دائمًا أثناء التحقيق.

تابعت أوميشين مشيرةً إلى ما تعرض له P44، الذي أدلى بشهادته في المحكمة في 8 آب/أغسطس، 2021، أثناء اعتقاله في الفرع 251. تم إيقاف P44 في محطة وقود حيث تعرّض للإهانة والضرب، ثم نُقل لاحقًا إلى فرع الخطيب. وتعرّض لحفلة الترحيب، ونُقل إلى زنزانة بمساحة 3×3 أمتار وكانت صغيرة ومكتظة بحيث لم يتمكن سوى عدد قليل من المعتقلين من الاستلقاء فيها. كما كان الهواء سيئًا لدرجة أن العديد من المعتقلين أصيبوا بالجَرَب. قالت أوميشين إن P44 كان محظوظًا لأنه كان عليه فقط تحمل ظروف الاعتقال السيئة التي تعتبر تعذيبًا في حد ذاتها. لم يتم التحقيق مع P44 وسُمح له بمغادرة الفرع بعد بضعة أيام.

أشارت أوميشين إلى أن P50 قد وصف ما تعنيه هذه المحاكمة بالنسبة له شخصيًا. لذلك أشارت أوميشين بإيجاز إلى أن P50 اعتُقل في فرع الخطيب لمدة أربعين يومًا تم خلالها التحقيق معه وتعذيبه. [...] ووصف كيف كان الاعتداء على المعتقلين هو القاعدة. حيث كان عدم وقوع اعتداء أمرا استثنائيا. أشارت أوميشين إلى أن P50 أخبر المحكمة أنه كان من الغريب عليه ألا يرى نفسه في المرآة وأنه كان خائفًا عندما رأى نفسه لأول مرة في المرآة بعد اعتقاله في فرع الخطيب. بعد فرع الخطيب، اعتُقل P50 في فروع أخرى لإدارة المخابرات العامة وشعبة المخابرات العسكرية، وأخيرًا في سجن عدرا.

أثر الجرائم على موكلي أوميشين

أوضحت أوميشين أن موكلها P27 تلقى علاجًا نفسيًا اجتماعيًا لمدة عام ونصف. وهو يعيش في خوفٍ كل يوم، وأن مجرد كلمة "تحقيقات" تخيفه. بصفته عاملًا في القطاع الطبي، عالج P50 الأشخاص الذين عانوا من أمور مماثلة. وقد تحدث عن هذا الجانب خلال شهادته في المحكمة، على سبيل المثال أن النساء يعانين بشكل خاص من تجارب اعتقالهن. حيث كان يتم التخلي عنهن من قبل عائلاتهن أو حتى قتلهن. أشارت أوميشين إلى أن P50 أخبر المحكمة عن امرأة اعتُقلت لمدة ساعتين فقط لكنها أصيبت بالاكتئاب بعد ذلك. خلصت أوميشين إلى أن معظم الناس يركزون على العواقب الجسدية، لكن العواقب النفسية غالبًا ما تكون أسوأ. أشارت إلى قول P50 إنه "يعاني الناس من اضطراب ما بعد الصدمة بعد الاعتقال وحتى أن بعضهم يغيرون شخصياتهم".

أهمية المحاكمة للمدّعين

أوضحت أوميشين أن العديد من المدّعين والشهود قالوا إنهم لا يشعرون بأي غضب شخصي تجاه أنور رسلان نفسه. وأكد P50 هذا في بداية شهادته، كما فعل P22 في نهاية شهادته. قالت أوميشين إن P22 لم يكن في المحكمة اليوم، لكنه طلب منها قراءة بيان نيابة عنه:

قال P22 إنه يريد محاسبة أنور. ووفقًا لـP22، لا يُظهر أنور أي علامة على الندم. حيث يظل يدّعي أنه انشق، لكنه في نفس الوقت يرفض التعاون. قال P22 إن نظام بشار الأسد هو من يجب أن يواجه المحاكمة. قال P22 إنه يأمل أن تثبت هذه المحاكمة الحالية الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام.

تابعت أوميشين قائلةً إنها تأمل أن عواقب أفعال [أنور] والحُكم المتوقع بالسجن مدى الحياة على أنور ستفتح عينيه ليرى أن هناك أخرين لا يزالون يعانون إلى اليوم. [...] وفقًا لأوميشين، فإن أولئك الذين أُطلق سراحهم من الاعتقال لم يعودوا نفس الأشخاص الذين كانوا من قبل. وأشارت إلى قول أحد الشهود إن "الداخل [إلى السجن] مفقود، والخارج [من السجن] مولود". ولا يزال الشهود خائفين

من ضباط الشرطة اليوم، ويعانون من اضطرابات النوم، ويخافون من بعض الأصوات. وبحسب أوميشين، كانت هذه العواقب هي الهدف الأساسي للنظام وموظفيه الذين يرهبون السكان المدنيين.

وجهت أوميشين خطابها لأنور مباشرة قائلةً: "لم يفت الأوان بعد. لم تُنطق الكلمة الأخيرة. ساعدنا في الكشف عن الجرائم رجاءً".

تابعت أوميشين قائلةً إن هذه المحاكمة كشفت الكثير من الهاويات. وقالت إن ملفات قيصر والمعلومات المتعلقة بالمقابر الجماعية لا تتطلب مزيدًا من التفاصيل في هذا البيان الختامي. وقالت أوميشين إن الأشخاص داخل قاعة المحكمة غالبا ما يكونون عاجزين عن الكلام وكانوا يتساءلون كيف يمكن لبشرٍ أن يرتكب مثل هذه الجرائم ضد بشرٍ آخرين.

ثم انتقلت أوميشين إلى رئيسة المحكمة كيربر، قائلةً إنه عندما قالت كيربر في 24 شباط/فبراير، 2021 إنها لن تنسى ملفات قيصر أبدًا، كان الأمر أكثر من مجرد تعليق شخصي. فلن ينسى أحد ما رآه في ملفات قيصر. كما لن ينسى أحدٌ الشهود وهم يخبرون المحكمة أنهم أقاموا صداقات مع الصراصير لأن السجّانين كانوا وحوشًا. [...] أشارت أوميشين إلى أن "العديد من السوريين الشجعان أدلوا بشهاداتهم في هذه المحاكمة وتصرفوا بإنسانية". وأقرت كذلك بضرورة الاعتراف بالسياق السياسي والتاريخي في مثل هذه المحاكمات، على النحو الذي نوقش في القانون الجنائي الدولي. وأضافت أوميشين أن شهادات العديد من الشهود أظهرت أيضًا أن للناس خيارًا وأن الشعب السوري حقق شيئًا تاريخيًا.

اختتمت أوميشين حديثها باقتباس من بيرتولت بريخت الذي كتب في "حياة جاليليو" أن "البلد سيء الحظ هو الذي يحتاج إلى أبطال". وكتب بيرتولت أيضًا في الأربعينيات من القرن الماضي أن لا خيار للفقراء سوى أن يكونوا أبطالًا، قائلًا "للحصول على كيس من الدقيق يحتاج المرء الآن إلى نفس الطاقة التي كانت كافية في السابق لجعل حقل كامل صالحًا للزراعة." وفقًا لأوميشين، فإن الأعمال البطولية العديدة في سوريا هي دليلٌ على الظلم هناك. إن سوريا بحاجة إلى العديد من الأبطال. والمدّعون والعديد من الشهود في هذه المحاكمة هم أبطال. قالت إن موكليها هم أمثلة رائعة لهؤلاء الأبطال: كان P27 يبلغ من العمر 21 عامًا فقط عندما شارك في المظاهرات. وطوّر P44 استراتيجية لكيفية إبلاغ أقاربه باعتقاله هو وأفراد عائلته. ودعم P50 الأشخاص الذين مروا بنفس التجارب التي مر بها، ويجب ألا ننسى المراهقين في درعا الذين بدأوا الثورة. كما أشارت أوميشين إلى أن P44 لم يرَ نشطاء ومدونين يطالبون بالحرية في المظاهرات فحسب، ولكنه رأى رجلًا يبلغ من العمر 70 عامًا كذلك. أولئك الذين صوروا المظاهرات، وخاطروا بذلك بحياتهم، والأطباء الذين عالجوا الجرحى والشهود الذين لم يسلّموا أصدقائهم رغم الضغط الهائل والمعتقلين الذين أبلغوا عائلات زملائهم المعتقلين عن مكان وجود [أحبائهم المفقودين]، والمعتقلين الذين قاموا بتهريب الخبز سرًا وأعطاه لمعتقلين آخرين، والرجل البالغ من العمر 85 عامًا الذي وقف في الطريق عندما كان ابنه على وشك أن يُعتقل، ومؤيدو المنظمات غير الحكومية مثل اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة (CIJA)، والمحامين مثل مازن درويش وأنور البُنّي، وقيصر وأصحابه ومؤيديه. قالت أوميشين إن كل هؤلاء الناس أبطال. وخلصت إلى أن دورهم المحزن والمهم يُظهر مدى سوء الوضع في سوريا لأن "البلد سيء الحظ هو الذي يحتاج إلى أبطال".

رُفعت الجلسة الساعة 2:31 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة التالية في 6 كانون الثاني/يناير، 2022 في الساعة 9:30 صباحًا عندما يقدم محاميا الدفاع بياناتهما الختامية وسيُمنح المدعى عليه الفرصة لتقديم كلماته الأخيرة في هذه المحاكمة.

محاكمة أنور رسلان

المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 57 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 6 كانون الثاني/يناير، 2022

تحذير: تتضمن بعض الشهادات أوصافًا للتعذيب.

الملخّص/أبرز النقاط:[1]

اليوم المائة وتسعة – 6 كانون الثاني/يناير، 2022

في هذا اليوم، قدّم محاميا الدفاع بياناتهما الختامية، ثم طلب المدّعى عليه أنور رسلان من مترجمه الخاص تلاوة بيان مكتوب نيابة عنه. وطلب محاميا الدفاع تبرئة موكلهما. ووفقًا للدفاع، ليس أنور من الأكثر مسؤوليةً عن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الحكومة السورية. حيث قال الدفاع إن الجرائم المتّهم بها أنور لا يمكن أن تُنسب إليه، وأنه لا يمكن تحميله مسؤولية ما حدث في الفرع 251. وأضافا كذلك أن لا سلطة لأنور في الفرع وأنه حاول مساعدة المعتقلين كلما أمكن ذلك. وزعم الدفاع أيضًا استحالة انشقاق أنور وفراره بأمان من البلاد مع عائلته في وقت أسبق.

في بيانه المكتوب الذي تلاه مترجمه، زعم أنور مرة أخرى أنه لم يكن يتمتع بصلاحيات في الفرع 251، وأن حافظ مخلوف والقسم 40 هما من يملكان السيطرة على الفرع، وأنه بصفته سُنيًا، كان عليه اتباع أوامر رؤسائه العلويين، وأنه حاول مساعدة المعتقلين كلما أمكن ذلك لأنه كان داعمًا للمعارضة. وأخيرًا خاطب أنور "كل الشعب السوري والضحايا"، معتذرا عن عدم قدرته على مساعدة المزيد من الناس، قائلًا إنه يعدّ نفسه ضحية وقد انفصل الآن عن وطنه وعائلته.

[1] في هذا التقرير، [المعلومات الموجودة بين قوسين معقوفين هي ملاحظات من مراقب المحكمة الخاص بنا] و"المعلومات الواردة بين علامتي اقتباس هي أقوال أدلى بها الشهود أو القضاة أو المحامون". يرجى العلم بأنه لا يُقصَد من هذا التقرير أن يكون مَحضرًا لجلسات المحاكمة؛ وإنما هو مجرّد ملخّص غير رسمي للمرافعات. وحُجِبَت أسماء الشهود

اليوم المائة وتسعة – 6 كانون الثاني/يناير، 2022

بدأت الجلسة الساعة 9:34 صباحًا بحضور ستة أشخاص وتسعة صحفيين. قام ثلاثة مصورين بالتقاط مقاطع فيديو وصور قبل بدء الجلسة. ومثل الادّعاء العام المدّعيان العامان كلينجه وبولتس. حضر اثنان من المدّعين الجلسة مع محاميهم.

تركت القاضي كيربر الكلمة لمحاميي الدفاع للإدلاء ببياناتهما الختاميين.

البيان الختامي لمحامي الدفاع فراتسكي

بدأ محامي الدفاع فراتسكي بيانه الختامي بالقول إن المحكمة وصلت إلى هذه النقطة بعد 103 أيام من أخذ الأدلة. 103 أيام أظهرت معاناة لا يمكن تصورها. 103 أيام من محاكمةٍ أُجريت خلال الجائحة. قال فراتسكي إن النقطة الأخيرة تطلبت الكثير من الجميع، وخاصة من القضاة. شكر فراتسكي جميع الأطراف في القضية على تفاعلاتهم المهنية والجماعية.

مضى موضحًا أن هذه المحاكمة حدثت أيضًا خارج قاعة المحكمة. لقد كانت محاكمة دولية، لأنها أُجريت بموجب المادة 1 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي التي تنص على الولاية القضائية العالمية. قال فراتسكي إنه من المهم إجراء مثل هذه المحاكمات بسبب الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كما أظهرت محاكمة تيرجارتن في برلين مؤخرًا.

أضاف فراتسكي أن بيانه وبيان زميله الختاميين لا يهدفان إلى التقليل من معاناة الضحايا أو إنكار وقوع التعذيب. كما أنهما لا يعارضان مفهوم الولاية القضائية العالمية والقيم الأخرى التي لا غنى عنها. إن الجرائم في سوريا التي يرتكبها آخرون، من ضمنهم الولايات المتحدة الأمريكية، وحشية ويجب محاكمتها. لا يستطيع أحد أن يسمح للحكومة السورية بأن تُهدّئ الأمور وتواصل جهود التطبيع. يستمر الظلم ولا يزال بشار الأسد في السلطة. أوضح فراتسكي أن الظلم والبراءة شيئان مختلفان. يركز الأخير على مرتكب الجريمة الفردي. أكّد فراتسكي أن التعذيب المنهجي قد وقع بالفعل في فرع الخطيب. ولكن فيما يتعلق بالجاني الفردي، يجب مراعاة المساهمة الفردية في تنفيذ الجرائم. قال فراتسكي إنه يبدو من السهل التفكير في هذا بوجود الظلم القائم بشكل عام.

أشار فراتسكي إلى قراءة محامية المدعين د. أوميشين بيانًا من موكلها P22 الذي قال فيه إن بشار الأسد يجب أن يكون الشخص الموجود على مقعد المدعى عليه. وقال فراتسكي إن إمكانية محاكمة أنور رسلان كبديل عن بشار الأسد أمر مشكوك فيه، وخلص إلى أن ذلك لا يتماشى مع القوانين القائمة.

أوضح فراتسكي أنه وفقًا للقانون، يجب مراعاة المسؤولية الفردية. ومع ذلك، فإن الأمور تختلف بعض الشيء في هذه المحاكمة. لا يمكن، مع وجود الحدود الحالية، تطبيق المادة 25 (2) من القانون الجنائي الألماني حول الاشتراك في الجناية والمادة 27 من القانون الجنائي الألماني حول المساعدة والمشاركة. في هذه الحالة، يجب أيضًا مراعاة عوامل إضافية. وقال فراتسكي إن هذه العوامل هي: وجهة نظر المتّهم والانتماء العِرقي للمتّهم والاعتبارات المتعلقة بنطاق عمل موظفي الأنظمة الشمولية؛ والمخاطر على [الموظفين] وعائلاتهم. وفيما يتعلق بالجانب الأخير، أشار فراتسكي إلى أن المدّعين جادلوا بأنه كان من الممكن أن ينشق أنور ويترك سوريا بدون عائلته. وبحسب فراتسكي، لا يمكن استخلاص هذا الاستنتاج من الشهادات التي استمعت إليها المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، على المرء فقط النظر في مسألة حماية الشهود في هذه المحاكمة ليجد أن نفس المعايير والمخاوف تنطبق على أنور رسلان أيضًا. فإن غادر أنور سوريا بدون عائلته، كانت عائلته ستواجه خطرًا كبيرًا بالتعرض للقمع والتهديدات الأخرى.

خلص فراتسكي إلى أنه يجب تقييم تصرفات أنور الفردية والشخصية. وفقًا لفراتسكي، إن المسؤولية ليست مفهومًا معياريًا. وقد أشار إلى السوابق القضائية الصادرة عن محكمة العدل الاتحادية الألمانية التي خلصت في عام 1952 [القانون رقم 17] بشأن قضية الجُرم والإكراه إلى أن الشخص يكون غير مذنب عندما تمنعه الظروف التي وجد نفسه فيها من تمييز عدم شرعية أفعاله. أضاف فراتسكي أنه من المشكوك فيه إلى أي مدى كان أنور رسلان يتمتع بالحرية في تقرير شرعية أفعاله. وكان جميع رؤسائه وزملائه يتصرفون بناءً على تجارب لا يمكن مقارنتها بما اعتاد الناس عليه في الدول التي تحكمها سيادة القانون.

المسؤولية في القانون الجنائي الدولي

فيما يتعلق بمسألة أنماط المسؤولية القانونية في القانون الجنائي الدولي، أشار فراتسكي إلى نشرة [ص. 414، وفي الحاشية 40] للأستاذة الدكتورة ستيفاني بوك حول المسؤولية في القانون الجنائي الدولي، بالقول إن القانون الجنائي الدولي صُمم لمحاسبة أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم وأنه يجب على المرء دائمًا مراعاة هامش التأثير الفعلي للفرد المُتّهم. جادل فراتسكي بأن أنور رسلان، لم يكن إلا رئيسًا لقسم فرعي في الفرع 251 لبعض الوقت فحسب. وقال فراتسكي إنه لم يتم محاكمة بشار الأسد ولا حافظ مخلوف، اللذين وصفهما فراتسكي على أنهما المسؤولان الأكبر، في كوبلنتس. أشار كذلك إلى السوابق القضائية الصادرة عن محكمة العدل الاتحادية الألمانية فيما يتعلق بمسؤولية ضباط الإدارة عند إطلاق العيارات النارية على أشخاص عند الحدود الألمانية الداخلية. وبحسب فراتسكي، فإن أنور لم يفعل ذلك بنفسه. قال فراتسكي إن المحاكمة لم تجد أي شيء يدعم مثل هذه النتيجة. وأضاف أنه وفقًا لمعايير القانون الجنائي الدولي، يلزم وجود نقاط اتصال معينة [بين الجاني والجريمة]. إلا أن أنور لا ينتمي إلى أي مجموعة ذات صلة. قال فراتسكي إنه لم يكن لديه أي سلطة مؤسسية. وكانت هذه السلطة لدى توفيق يونس وحافظ مخلوف. خلص فراتسكي إلى أن العديد من الجوانب تتعارض مع نتيجة المسؤولية الجنائية في قضية أنور. وعلى عكس ذلك، فقد ساعد أنور الناس، وعوقب على هذه المساعدة من قبل الجناة الفعليين، وانشق، وغير موقفه.

قال فراتسكي إن أنور لم ينف قط أنه كان على علم بالتعذيب. وكان السؤال بالأحرى حول ما كان قادرًا على القيام به بمفرده. وعلى المرء أن يجيب على هذا بموضوعية. أشار فراتسكي إلى قول المدّعين العامين ومحامي المدعين إنه من حيث الأوامر، لم تكن الأوامر الصريحة لتعذيب المعتقلين ضرورية في الفرع 251، وأن أنور لم يعارض التعذيب إلا عندما كان يعيق عمله التحقيقي. قال فراتسكي إن عبارة "الأوامر الصريحة ليست ضرورية" بشكل خاص كانت إشكالية لأن الصمت لا يشكل إلا إعلانًا محدودًا عن النية.

أضاف فراتسكي أن التعذيب في سوريا بشكل عام يُعد جريمة يُعاقب عليها. [أشار أيضًا إلى مقال عن جهاز المخابرات السوري من قبل المركز الاتحادي الألماني للتعليم السياسي (BPB)]

دور أنور رسلان في الفرع 251

مضى فراتسكي في الحديث عن دور أنور رسلان في الفرع 251. وقال إنه اعتبارًا من عام 2008، كان أنور رسلان رئيسًا لقسم التحقيق في الفرع 251. وترأس الفرع توفيق يونس. أشار فراتسكي إلى أن أنور أخبر المحكمة أن ضباطًا من الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة كانوا مكلفين بقمع المظاهرات، وفقًا لأمر صادر عن الخلية المركزية لإدارة الأزمة. غير أن أنور لم يكن عضوًا في الخلية المركزية لإدارة الأزمة. ووفقًا لفراتسكي، قال أنور للمحكمة إن توفيق يونس استدعاه في نيسان/أبريل، 2011 إلى مكتبه بسبب المظاهرات في الحولة. قال أنور إنه عندما أخبره توفيق أن المتظاهر يُعد خائنًا، فهم أنور ذلك على أنه تهديد مباشر له. كانت هذه هي اللحظة التي اقتنع فيها أنور بضرورة الانشقاق. ووفقًا لأنور، فقد تدخل الحرس الجمهوري بعد ذلك بشكل متزايد. واشتكى مرتين إلى توفيق من الاعتقالات التعسفية لكن طُلب منه التزام الصمت. كما أشار فراتسكي إلى أن أنور قال للمحكمة إن بعض الضباط تقدموا بشكوى ضده في تموز/يوليو، 2011 بسبب أصله ولأنه أطلق سراح سجناء. ثم أخبر يونسُ أنور أنه يريد إصلاح الفرع وحُرم أنور من صلاحياته بالفعل في حزيران/يونيو، 2011. خلص فراتسكي إلى أن أنور لم يكن في منصب قيادي وكان تحت المراقبة.

بيانات إياد الغريب بخصوص أنور رسلان

أشار فراتسكي إلى بيانات كبير المفتشين الجنائيين دويسنج حول استجوابه لإياد الغريب في 16 آب/أغسطس، 2018. قال فراتسكي إن إياد عمل في القسم 40 لفترة قصيرة وكان يُعد مُطّلعًا وفقًا لاستجواب الشرطة عام 2018. حيث قال إياد، خلال هذا الاستجواب، إن أنور كان رئيس قسم التحقيق في الفرع 251 حتى آب/أغسطس، 2012، وكان له مكتب في الطابق الأول، وكان أعلى من مدير السجن، وكان يتم استدعاؤه أيضًا إلى الفرع 285 أحيانًا بسبب خبرته في التحقيقات. أضاف فراتسكي أن المدّعين العامين قد تناولوا بالفعل هذه النقطة بإسهاب.

قال فراتسكي إنه يريد الإدلاء ببعض التعليقات حول بيانات إياد: قال إياد إنه عمل في فرع الخطيب اعتبارًا من شباط/فبراير، 2010، ثم عمل في الزبداني اعتبارًا من حزيران/يونيو، 2011، وبدءًا من تموز/يوليو من 2011 عمل في القسم 40 في الجسر الأبيض قبل أن ينشق في كانون الثاني/يناير، 2012 وذهب للاختباء في دير الزور. قال فراتسكي إن بيان إياد حول فرع الخطيب خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس حتى أيار/مايو، 2011 وصولًا إلى آب/أغسطس، 2012 لم يعد ذا مصداقية. فبعد انشقاقه في كانون الثاني/يناير، 2012، كان إياد على بعد أكثر من 500 كيلومتر من الفرع في منطقة كان النظام فيها في صراع مع الجيش السوري الحر. لذلك خلص فراتسكي إلى أن أقوال إياد لا تتعارض مع أقوال أنور نفسه. وأضاف فراتسكي أنه حتى لو كان أنور رسلان رئيسًا رسميًا لموظفي الفرع، فإن هذا لا يتعارض مع النتيجة التي تُفيد بأنه لم يعد لديه سلطة بعد إعادة الهيكلة.

قال فراتسكي إنه لا يوجد شيء آخر يمكن قوله بشأن رأي تورمان بخلاف ما ذكره الدفاع بالفعل في طلباتهم للحصول على أدلة.

تابع موضحًا للمحكمة أنه، على عكس بعض بيانات الخبراء، أظهرت المحاكمة أن الجنود عوقبوا في كثير من الأحيان. وفقًا لفراتسكي، من الشائع أن يتم وضع الأشخاص الذين لم يعد موثوقًا بهم في مناصب رئيسية حيث لا يمكن أن يتسببوا بأي ضرر. تمامًا مثلما كان أنور عضوًا في لجنة تفصل في مسائل المعاشات التقاعدية.

تابع فراتسكي واصفًا محضر الشرطة مع إياد. وأشار إلى الصفحة العاشرة من المحضر التي قال إياد فيها إنه كان في سجن فرع الخطيب مرة واحدة في تشرين الأول/أكتوبر، 2011 عندما زار صديقًا كان يعمل في الفرع في ذلك الوقت. قال إياد للشرطة إن هناك افتقارًا للثقة بين جميع فروع المخابرات. خلص فراتسكي إلى أن أنور لم يكن بالتالي مسؤولًا عن مدير السجن في الفرع، وحتى لو كان كذلك، لم يكن له أي تأثير حيث قال إياد أيضًا للشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية أن السجّانين كانوا أحرارًا في فعل ما يشاؤون. أضاف فراتسكي أنه في نهاية عام 2011، منع توفيق يونس التفتيش على مرافق السجن في الفرع 251 من قبل جامعة الدول العربية. وبحسب فراتسكي، فإن هذا الظرف أثبت كذلك أن أنور لم يتمتع بسلطة على السجن أو على العاملين فيه. بل كانت هذه مهمة توفيق يونس. أضاف فراتسكي أن إياد أبلغ الشرطة أن توفيق يونس وحبيب فاضل كانا المسؤولين عن التعذيب في الفرع. وفيما يتعلق بالتسلسل الهرمي، قال فراتسكي إن إياد أخبر الشرطة فقط أن عبد الغني [مدير السجن في الفرع 251] "كان بالطبع تابعًا لأنور رسلان، لأن الأخير كان الرئيس".

خلص فراتسكي إلى أنه بخلاف ذلك، لم يدل إياد إلا بتعليقات عامة حول أنور، قائلًا إن أنور تمت استشارته في مسائل التحقيق وأنه كان رسميًا للغاية. تساءل فراتسكي كيف عرف إياد ذلك، إذ أنه لم يقل سابقًا إلا أن هذه الأمور معروفة على نطاق واسع. وخلص فراتسكي إلى أنه لا يمكن استخلاص أي استنتاجات من إفادة إياد للشرطة الألمانية، لأنه أدلى بملاحظات عامة فحسب. على سبيل المثال، لم يكن إياد في مكتب أنور مطلقًا، ولكنه حدد المكتب في مخطط للفرع 251 قدمه إلى الشرطة. وبحسب فراتسكي، فإن إفادة

إياد حول أنور تتناقض أيضًا مع خلفية إياد، حيث كان يعمل في منطقة مختلفة في دمشق في ذلك الوقت. وقال فراتسكي إن المدّعين العامين أشاروا إلى محضر الشرطة لإياد رغم كل ذلك، رغم أن إيادًا لم يذهب إلى فرع الخطيب منذ حزيران/يونيو أو تموز/يوليو، 2011. لذلك لا يستطيع إياد معرفة ما حدث في الفرع بعد ذلك. قال فراتسكي إن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية لم يشكك في أقوال إياد، خاصة فيما يتعلق بحقيقة أنه انشق في كانون الثاني/يناير، 2012، مع قوله إن أنور كان رئيس التحقيق في الفرع 251 في آب/أغسطس 2012.

قال فراتسكي إنه مع ذلك، قال إياد للشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية إنه لم ير أنور يشارك في اعتقال المتظاهرين قط. كما أضاف إياد أن زملاءه أخبروه أن "أنور عاقب الجنود على ضرب المتظاهرين دون استجوابهم". وأضاف فراتسكي أنه وفقًا للغريب، لم يكن أنور قادرًا على فعل أي شيء لكونه سنّيًا. وهذا ما أكّده أنور نفسه في الالتماس الذي قدّمه.

تابع فراتسكي قائلا إنه من حيث النية، جادل المدّعون العامون بأنه ليس من المهم ما إذا كان أنور يريد إساءة معاملة الناس أو ما إذا كان يعارض ذلك لأنه أعاق جمع المعلومات. وجد فراتسكي عكس ذلك، محاججًا أنه وفقًا *لمبدأ تفسير الشك لصالح المُتَّهم*، يُفترض أن أنور لم يستخدم هذه الحجة إلا لحماية نفسه وحتى لا يفصح عن الأسباب الفعلية لمعارضته تعذيب الناس.

مضى فراتسكي متناولًا مسألة الإصلاحات وإعادة الهيكلة في الفرع، التي تحدث عنها إياد أيضًا مع الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية في الصفحة 22 من المحضر. أشار فراتسكي إلى أنه أوضح للمحكمة في عدة مناسبات أن حافظ مخلوف كان الرئيس الفعلي للفرع 251. ووفقًا لفراتسكي، أكّد إياد هذا الرأي في استجواب الشرطة له عندما قال إن حافظ مخلوف كان يتبع إداريًا لعلي مملوك [رئيس إدارة المخابرات العامة في ذلك الوقت] ولكن على الورق فقط. حيث أشار إياد إلى موقف لم يجرؤ فيه حافظ مخلوف حتى على فتح نافذة سيارته عندما كان يقود سيارته متجاوزًا علي مملوك. وأضاف فراتسكي أنه عندما سُئل إياد من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية عمّا إذا كان هيكل السلطة في الفرع 251 هو أن توفيق يونس هو رئيس الفرع 251 وأن جميع الموظفين تابعون له ويجب أن يلتزموا بأوامره، باستثناء القسم 40 وحافظ مخلوف الذي يتبع علي مملوك، نفى إياد ذلك وقال إن حافظ مخلوف كان يتبع إداريًا لبشار الأسد مباشرة. وخلص فراتسكي إلى أن حافظ مخلوف كان هو صاحب سلطة التعذيب في الفرع لأنه لم يكن يتبع إداريًا لتوفيق يونس. وكان القسم 40 هو الذي استخدم السجن في فرع الخطيب دون أن يكون تابعًا للفرع إداريًا.

أضاف فراتسكي أنه ضمن هذا الإطار، لم يعمل أنور بوصفه سنّيًا قد عاقب الجنود فحسب، بل أطلق سراح المعتقلين أيضًا. وبالتالي، فإن الدفع بالإكراه بموجب المادة 35 من القانون الجنائي الألماني ينطبق في قضيته. ولذلك فإن المدّعين العامين مخطئون عندما قالوا إن أنور كان من الممكن أن ينشق بدون عائلته. وأشار فراتسكي إلى أن العديد من الشهود في هذه المحاكمة تم إخفاء هويتهم لحماية عائلاتهم. قال فراتسكي إن الأمر نفسه ينطبق على أنور. فقد كان من المستحيل عليه مغادرة سوريا بدون عائلته. لأنه لو فعل لكان ذلك سيعني موتهم المؤكّد.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

ذكّرت رئيسة الجلسة القاضي كيربر، محامي الدفاع فراتسكي بأن يراعي العمل الشاق الذي يقوم به المترجمون منذ عامين وطلبت منه التحدث بشكل أبطأ.

تابع فراتسكي موضحًا أن أنور رسلان كان من الحولة حيث قُتل العديد من المعارضين في مجزرة، والتي كانت معقلًا للمعارضة حتى قبل المجزرة. وبالتالي فإن الشكوك حول ولاء أنور [للحكومة] يمكن أن تكون ذات صلة، حسب قول فراتسكي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد أنور بعض الناس في الحولة، وخطط لهروبه في نفس الوقت وغادر البلاد مع عائلته وبعد ذلك مباشرة بدأ العمل لصالح المعارضة. وفقًا لفراتسكي، كان توفيق يونس وحافظ مخلوف في السلطة. حيث كانا سعداء باعتقال الناس للتحقيق. ينتمي حافظ مخلوف إلى الدائرة المقربة من بشار الأسد، وبالتالي فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات عليه في وقت مبكر من عام 2007 ومرة أخرى في أيار/مايو، 2011. كما فُرضت عليه عقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر، 2011. خلص فراتسكي إلى أن هناك شائعات بأن حافظ قد لجأ إلى بيلاروسيا. وقال فراتسكي إنه لن يتفاجأ إذا كانت هذه الشائعات صحيحة.

<u>شهود في هذه المحاكمة</u>

تابع فراتسكي متحدثًا عن الشهود الذين أدلو بشهاداتهم في هذه المحاكمة. وقال إن هناك ثلاث فئات من الشهود:

1) شهود سمعوا عن أنور فقط أو عُرضت لهم صورته من قبل أنور البُنّي في وقت لاحق. بالنسبة لهؤلاء الشهود، لا يمكن استبعاد أن يكون البُنّي قد لعب دورًا فيما يتعلق بشهاداتهم.
2) شهود عايشوا أنور بالفعل في سوريا وأخبروا المحكمة أن أنور كان لطيفًا وقام بمساعدتهم.
3) شهود زعموا أنهم التقوا بأنور في سوريا لأنهم تعرفوا على صوته أو رأوه عندما كانت عصبة العينين تتحرك من مكانها.

قال فراتسكي إن لدى جميع هؤلاء الشهود تقريبًا شيء واحد مشترك: بالنسبة لهم، كان الأمر كله يتعلق بسوريا. واستخدموا المحاكمة بمثابة محاكمة سياسية ومنصة لمعارضة النظام. وقال فراتسكي إن هذا ليس انتقادًا لكون الشهود وجدوا بعض العزاء من خلال شهاداتهم. ومع ذلك، يجب على المرء أيضًا استبعاد بعض الشهادات مثل P22 الذي أخبر المحكمة أنه لا يعرف أنور شخصيًا. وقال فراتسكي إن المعتقلين في سوريا وفي فرع الخطيب عانوا من أهوال لا يمكن تصورها. إلا أن هذه المحاكمة تتعلق بالمسؤولية القانونية وليس المسؤولية الأخلاقية. في هذا السياق، يجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الشهادات التالية:

لا يمكن استخدام أي جملة من إفادة إياد الغريب لدى الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية في إدانة أنور. بل على النقيض، إن الأوصاف التي تقدّم بها إياد تصب في صالح أنور.

لا شيء في شهادة P18 يمكن أن يدعم إدانة أنور. وفقًا لفراتسكي، إنه لموضع تساؤل لماذا لم يقم وسيط P18 شخصيًا بتسهيل إطلاق سراح ابن عمه وبدلًا من ذلك أرسله إلى أنور. ولا يمكن استخدام تصورات P18 للقائه مع أنور في مكتب أنور ضد أنور. قال فراتسكي إن الاضطرار إلى الانتظار لفترة طويلة قبل موعد في مؤسسة عامة ليس بالأمر الغريب، وأضاف أن أي شخص يعيش في برلين يمكن أن يمر بذلك. وخلص إلى أن الرسالة التي تصوّرها P18 من وقت الانتظار هذا كانت نسبية. علاوة على ذلك، لم يتمكن P18 من تحديد اسم أنور رسلان على وجه اليقين. وقال إن المشهد وقع في الطابق الأول، ثم تحدث عن الطابق الأرضي. وقال في البداية إنه لم يسمع ضوضاء، ثم وصف ضوضاء. وقال فراتسكي إن P18 وصف "فجأة" غرف التحقيق المجاورة لمنطقة الانتظار. كما أشار فراتسكي إلى أنه خلال شهادة P18 في المحكمة، نصحت رئيسة المحكمة القاضي كيربر P18 عند نقطة ما بالاستماع إلى محاميه الذي حاول إنقاذ الموقف. [قالت كيربر إنها لا تتذكر قول ذلك.] تابع فراتسكي، قائلًا إن P18 استخدم أيضًا "العذر الذي يُسمع كثيرًا" بأن مترجم الشرطة ارتكب أخطاءً. وأشار فراتسكي إلى أن الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية عدّت مترجمها جيدًا لدرجة أنه رافق المحققين لإجراء مقابلات في الخارج. خلص فراتسكي إلى أنه فيما يتعلق بأوصاف P18، فقد تم إخبار أنور رسلان أن شخصًا مات أثناء الاعتقال وأنه كان عليه الاعتناء بذلك. لم تكن شهادة P18 في المحكمة مقنعة وعندما تمت مواجهته بإفادته السابقة لدى الشرطة، قدم أقوالًا متناقضة. كما قال أنور رسلان إنه لا يعرف .P18

أشار فراتسكي إلى أنه وفقًا لرويتر، لم يُحرم أنور من سلطته فقد كان قادرًا على التأثير على الإجراءات في دير الزور في حزيران/يونيو، 2012 عندما سهّل إطلاق سراح معتقل. إلا أن هناك العديد من الأسباب الأخرى التي جعلت أنور قادرًا على تسهيل عملية الإفراج. فلم يكن سبب الاعتقال معروفًا. ولم يتضح ما إذا كان الضباط في دير الزور يعرفون أن أنور قد حُرم من سلطته. قال فراتسكي إنه يعرف من محاكمة أخرى استمرت 60 يومًا أنه في حزيران/يونيو، 2012، كان النظام السوري تحت ضغط من قبل الجيش السوري الحر في دير الزور، ويمكن للمرء قراءة ما نُشر على ويكيبيديا حول "اشتباكات دير الزور". وفقًا لفراتسكي، من المرجح أنه عندما اتصل أنور لتسهيل إطلاق سراح السجين، لم يستفسر أحد من الضباط في دير الزور عمّن كان يتصل بالضبط من جهاز المخابرات في دمشق.

تابع فراتسكي مشيرًا إلى أن P11 لم يكن قادرًا على التذكر، وبالتالي كان لا بد من مواجهته في المحكمة بالأقوال التي أدلى بها إلى الشرطة. وفقًا لفراتسكي، قال P11 إن محضر المقابلة التي أجراها مع الشرطة لم تتم إعادة ترجمته إليه، ولكن تمت إعادة ترجمة أجزاء منه على الأقل. ولم يتعرف P11 على صورة أنور وادعى أنه قادر على التعرف على صوته. ولم يتمكن كذلك من تحديد موقع الفرع على الخريطة. قال فراتسكي إن أنور اعترف بأنه يعرف P11 واستفسر عنه لوضع اسمه على قائمة المعتقلين الذين كان من المفترض إطلاق سراحهم وأرسل هذه القائمة. اعتُقل P11 عدة مرات. قال فراتسكي إنه كان من اللافت للنظر إلى أي مدى كانت الأوصاف التي قدمها P11 تفصيلية لهذا الاعتقال بالذات لدى الشرطة، بينما أثناء وجوده في المحكمة، كان لا بد من إنعاش ذاكرته من خلال الإشارة إلى أقواله للشرطة بالكامل تقريبًا. وخلص فراتسكي إلى أن P11 زعم أن الصوت الذي قال إنه صوت أنور، لم يكن له لهجة محددة، بينما أنور من حمص ويتحدّث اللهجة ذات الصلة.

قال فراتسكي إن المدّعين العامين وجدوا أن P41 لم يبدِ أي رغبة في تجريم المدعى عليه. غير أن جملته الثانية في المحكمة كانت "بعد ذلك بدأ التعذيب بقيادة أنور رسلان". تابع فراتسكي مقارنًا شهادة P41 أمام المحكمة وأقواله السابقة مع الشرطة. قال P41 في المحكمة إن عبد المنعم ذكر اسم أنور رسلان. وعندما سُئل عن كيفية معرفة P41 للاسم، أضاف أن عبد المنعم قدم أنور وأنه كان هناك أيضًا لوحة تعريفية عليها اسم أنور. ثم أشار P41 إلى أنور رسلان في المحكمة عندما سُئل عمّا إذا كان قادرًا على التعرف على شخصٍ في المحكمة على أنه أنور رسلان. وأضاف فراتسكي أنه خلال المقابلة التي أجراها مع الشرطة، عندما سُئل P41 عمّا إذا كان يعرف شخصًا ما في مجموعة الصور، أشار P41 إلى الصورة رقم 2 بعد أن تردد لفترة من الوقت وقال إنه يعرف هذا الشخص وأنه رآه في سوريا [كان أنور في الصورة رقم 2 من مجموعة صور الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية]. ثم أخبر P41 الشرطة أنه كان من الصعب عليه أن يتذكر بالضبط. وأنه رأى هذا الشخص في المعتقل في فرع الخطيب أثناء التحقيقات مع جهاز المخابرات العامة. عندما سألت الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية P41 متى رأى هذا الشخص، قال P41 إنه افترض أنه كان في تشرين الأول/أكتوبر أثناء اعتقاله. وأضاف أنه يعتقد أن هذا الشخص كان المسؤول عن الفرع، لكنه كان أنحف في ذلك الوقت. قال P41 أيضًا إنه رأى هذا الشخص لفترة وجيزة مرتين أو ثلاث مرات. عندما سألت الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية P41 بعد ذلك عمّا إذا كان قادرًا على النظر حوله أثناء التحقيق، قال P41 إنه كان عليه أن ينظر إلى الأرض إلا أن "الشخص المسؤول وقف خلف مكتب."، وأنه كان على الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية أن تسأل عدة مرات عن كيفية تعرّفه على هذا الشخص. وفقًا لفراتسكي، من المثير للاهتمام أن P41 قال إنه ألقى نظرة سريعة فقط غير أنه كان رغم ذلك قادرًا على تحديد أن مكان الشخص كان خلف طاولة مكتب. لم يذكر في المحكمة أنه كان عليه أن ينظر إلى الأرض، ولا أنه قرأ لافتة عليها اسم أنور. خلص فراتسكي إلى أن

P41 لم يذكر اسم أنور رسلان ولكنه تحدث عن "الشخص المسؤول" فحسب؛ حتى أثناء مقابلته مع الشرطة. ومع ذلك، أثناء الجلسة في المحكمة، أشار P41 على الفور إلى أنور رسلان جالسًا على مقعد المدعى عليه عندما طُلب منه تحديد هوية الشخص. قال فراتسكي إنه من الواضح أن أنور هو من كان يجلس على مقعد المدعى عليه "من كان من المفترض أن يجلس هناك؟" سأل فراتسكي. ألا أنه من الممكن أنه قبل إدلاء شهادته أمام المحكمة، عُرض على P41 بالفعل صورة لأنور رسلان، وفقًا لفراتسكي. وعلى أي حال، لم يذكر اسم أنور رسلان قط.

أشار فراتسكي أيضًا إلى أن P49 أخبر المحكمة بأمرين. أولًا، كانت التحقيقات التي أجراها أنور رسلان "خالية تمامًا من العنف". وثانيًا، لم يكن إطلاق سراح المعتقلين ممكنًا إلا بإذن من توفيق يونس. خلص فراتسكي إلى أن السلطة الفعلية [على الفرع والإفراج] كانت بالتالي لتوفيق يونس. وأشار كذلك إلى أن أنور أكّد في المحكمة أنه يجب أن يوافق توفيق يونس على القوائم التي تحتوي على أسماء المعتقلين الذين كان من المفترض إطلاق سراحهم. وأضاف فراتسكي أنه وفقًا لـP49، يُزعم أن أنور اعتذر له عبر الفيسبوك وأخبره أن شخصًا آخر قد أدان P49 لدى رئيس الفرع. بالإشارة إلى وصف P49 لمكتب أنور وصورة حافظ الأسد معلقةً هناك، قال فراتسكي إن زعم قول أنور "مثل هذه الأشياء لم تكن لتحدث في عهد حافظ الأسد" كان مجرد تكهنات. وخلص فراتسكي إلى أن أنور اعتذر بالفعل لـP49 وكان عليه أن يتبع الأوامر الصادرة عن رؤسائه.

قال فراتسكي إنه بسبب شهادة P16، وجد المدّعون العامون أن أنور لديه سلطة اتخاذ القرار في الفرع. ومع ذلك، فإن وصف P16 لشكوى أنور للسجّانين من أنه أخبرهم عدة مرات بإزالة العصبة عن عيون المعتقلين، يشير إلى أن أنور ليس لديه سلطة اتخاذ القرار في الفرع. كما يشير إلى أن أنور أجرى تحقيقاته دون أن تكون أعين المعتقلين معصوبة. قال فراتسكي إن على المرء بالتالي أن يشُك في كل شهادة أدلى بها شهود قالوا إن أعينهم عُصبت أثناء التحقيق الذي أجراه أنور معهم. وأضاف أن عبارة "سيدي" التي خاطب بها السجّانون أنور ما هي إلا عبارة جوفاء. وأشار فراتسكي إلى أن P16 لم تتعرض للتعذيب أثناء التحقيق مع أنور ولم تتعرض للإهانة وقُدمت لها القهوة والسجائر، ثم أُطلق سراحها في نهاية المطاف بعد ذلك بيوم واحد. قابلت P16 أنور في الأردن كذلك، وقد سألها بالفعل عن طريق إلى الغوطة [لمغادرة البلاد] في اجتماعهم الأول [في الفرع]. قال فراتسكي إن P16 أخبرت المحكمة أيضًا أن الانشقاق لم يكن سهلًا على المسؤولين الحكوميين. وفي مقابلاتها مع الشرطة الألمانية، قالت P16 إنها تحدثت مع أنور عن أشياء عامة عندما التقيا في الأردن وأن أنور شعر بالارتياح. وفيما يتعلق بالموقف تجاه النظام، خلص فراتسكي إلى أن P16 قالت أيضًا إنها تفترض أن أنور توقف عن دعم النظام منذ اللحظة التي بدأ فيها قصف السكان المدنيين.

كما أوضح فراتسكي أن شاهدةً أخرى، رفضت الإدلاء بشهادتها في المحكمة وبالتالي قدّم المفتش كنابمان شهادتها، زعمت أيضًا أنها التقت بأنور في الفرع إلا أنها لم تتعرض للتعذيب. أخبرت الشاهدة كنابمان من الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية أن أنور لم يفصح عن ادعاءات ضدها في محادثتهما. وبالإشارة إلى وصف الشاهدة لدخول سجّان رفع أكمامه إلى الغرفة وإخباره أنور أنه نفذ الأمر، وجد فراتسكي أنه لا يمكن للمرء أن يستنتج أن هذا المشهد يشير إلى حادثة تعذيب. وقال فراتسكي إن أقوال الشاهدة لدى الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية أكّدت ما قاله أنور في التماسه الأول. وإن حقيقة أن الشاهدة لم تتعرض للتعذيب في القسم 40 كان على ما يبدو بسبب المكالمات الهاتفية التي أجراها أنور رسلان. غير أن فراتسكي قال إن الشاهدة لم تُسأل عن حافظ مخلوف، إلا إذا كان ذلك جزءًا من التحقيق الهيكلي الذي لم يتمكن الدفاع من الوصول إليه. وأضاف أن الشاهدة لم تدلِ بشهادتها أمام المحكمة مع الأسف. وكانت شهادتها في المحكمة ستكون مثيرة للاهتمام، كما تطلبت العديد من الجوانب مزيدًا من التوضيح، لا سيما في ضوء وصف P33 القسم 40 بأنه "قسم استقبال".

فيما يتعلق بـP33، أشار فراتسكي إلى أن المدّعين العامين وجدوا أن إطلاق سراحها كان مؤشرًا على سلطة أنور في اتخاذ القرار في الفرع. أشار فراتسكي إلى أن P33 وصفت ثلاثة أشخاص كانوا حاضرين في اجتماع في فرع الخطيب: رجلٌ واحدٌ وأنور رسلان ورئيس إدارة المخابرات الجوية [جميل حسن]. أخبرت P33 المحكمة أنه في هذا الاجتماع، اعتذرت هي وزوجها عن ابنتيهما وبالتالي أُطلق سراح إحدى ابنتيها. إلا أنه، كما قالت P33 للمحكمة، فإن الرئيس بشار الأسد بنفسه رفض إطلاق سراح ابنتها الأخرى. وجد فراتسكي أن هذه الحالة أظهرت أن إدارة المخابرات الجوية كان لها تأثير على الإجراءات في الفرع 251 وحتى أن الرئيس نفسه قد شارك في إطلاق سراح إحدى ابنتي P33. أضاف فراتسكي أن هذا الاجتماع حدث بعد وقت قصير من بداية الثورة وأنه بعد عشرة أيام فقط، تمكنت P33 من ترتيب لقاء آخر دون إشراك وسيط أو دفع رشاوى.

بالإشارة إلى ابنة P33 ، وهي P32، قال فراتسكي إنها أخبرت المحكمة أن أنور لم يكن قاسيًا ولم يضربها. وأفاد فراتسكي أنه تم إطلاق سراحها بعد لقائها به. وأضاف أن P32 أظهرت حرصًا على تجريم أنور من خلال القول، إنه من بين أسباب أخرى، تم دفع الأموال وأنه "أراد التخلص من المشكلة." قال فراتسكي إنه بينما تعرّفت P33 على رئيس جهاز إدارة المخابرات الجوية، لم تقم بذلك P32 وبدلًا من ذلك تعرّفت على أنور رسلان فقط.

انتقل فراتسكي بعد ذلك إلى أنور البُنّي، مشيرًا إلى أنه أدلى بشهادته أمام المحكمة بصفته خبيرًا في 4 حزيران/يونيو، 2020. ومع ذلك، فقد ورد اسمه طوال المحاكمة على الرغم من حقيقة أنه لم يكن معتقلًا في الفرع 251 بعد 2011. قال فراتسكي إن البُنّي اعتقد أنه سمع صوت أنور في عام 2006. ووفقًا لفراتسكي، فإن وصف البُنّي أن القسم 40 تلقى أوامر من الفرع 251 كان غير صحيح بل " كان العكس صحيحًا". وأشار فراتسكي إلى أنه بحسب ما قاله البُنّي في المحكمة، فإن كبار الضباط كانوا يخافون من حافظ مخلوف. وقال البُنّي للشرطة إنه تعرض للضرب في عام 2006. وفي المحكمة قال إنه لم يتعرض للضرب. وفي اليوم الثاني من

شهادته، قال إنه "تعرض لعنف جسدي" كما أشار فراتسكي. وأضاف أن دور البُنّي في هذه المحاكمة مثيرٌ للاهتمام لعدة أسباب أخرى أيضا.

أوضح فراتسكي أنه وصل الآن للصفحة 90 من 119 من بيانه الختامي واقترح استراحة قصيرة.

***

[استراحة لمدة 12 دقيقة]

***

أوضح فراتسكي الأسباب التي جعلت مشاركة البُنّي في هذه المحاكمة مهمة:

أ) في 25 آب/أغسطس، 2021، أدلى P46 بشهادته في المحكمة. وقام زميله بعمل فيلم عن البُنّي وجعلهما على تواصل مع بعضهما.
ب) رفض شاهد آخر له صلة بالبُنّي الإدلاء بشهادته في المحكمة وتم تقديم شهادته في المحكمة من قبل كبير المفتشين الجنائيين دويسنج في شباط/فبراير 2021.
ج) قال P30 للمحكمة إن البُنّي أجرى نداءً عامًا لجميع الأشخاص الذين اعتقلوا في فرع الخطيب في عامي 2011 و2012 ليتواصلوا مع البُنّي.
د) في المحكمة، قال P47 إنه غير متأكّد إن كان قد رأى أنور رسلان. عند مواجهته بأقواله لدى الشرطة، التي قال فيها إنه رأى صورة أنور على الإنترنت وإنه كان على اتصال بالبنّي لأسباب تتعلق بالعمل، قال للمحكمة إنه كان من المعروف أن العديد من الشهود في هذه المحاكمة جاءوا عن طريق البُنّي وأنه تحدث مع البُنّي عن صورة أنور رسلان.
ه) أخبر P48 المحكمة أنه لم ير أنور رسلان في الاعتقال لكنه رفض النظر بشكل صحيح لتحديد المدعى عليه. عندما سُئل P48 عن علاقته بأنور البُنّي، قال على الفور إنه كان يعلم أن هذه القضية ستُطرح.
و) استُدعي رئيس المحققين الجنائيين شميت من مكتب الشرطة الجنائية الإقليمي لولاية برلين للإدلاء بشهادته في المحكمة بشأن استجوابه لـP46. أخبر شميت المحكمة أن P46 أخبره أن البنّي يجمع أقوال الشهود وأنه عرض صور أنور رسلان على P46. خلص فراتسكي إلى أن P46 كذب في المحكمة.
ز) قال P57 [ذكر فراتسكي اسم هذا الشاهد بالرغم من إخفاء الهوية] إن البنّي وثق شهادته خلال مكالمة هاتفية. غير أن المعلومات الواردة في الوثيقة التي أنشأها البنّي وأرسلها إلى المحكمة كانت متناقضة مع شهادة P57 أمام المحكمة.

خلص فراتسكي إلى أن البُنّي "يعمل بوضوح من وراء التحقيقات" ويُنشئ وثائق مزورة. كما أنه عرض صور أنور على شهود محتملين وأخبرهم باسم أنور. كما أجرى نداءات علنية لشهود محتملين أثناء المحاكمة. وقال فراتسكي إن على البنّي أن يبذل نفس الجهود المكثفة للبحث عن الجناة الفعليين. وخلص فراتسكي إلى أن شهادات البنّي وشهود آخرين كانت غير صالحة للاستخدام على الإطلاق لأن جميعها كانت خاضعة لتأثيرات.

مضى فراتسكي مشيرًا إلى أن اللبواني أخبر المحكمة أنه نظرًا لأن أنور سُني فقد "كان يعامل على هذا الأساس". وبخصوص الفرع 251، قال اللبواني للمحكمة إن مدير "فرع أمن الدولة" كان "شكليًا فقط". فيجب دائمًا أن يكون علويًا له صلة مباشرة بالرئيس. ووفقًا للبواني، حوّل حافظ الأسد أمن الدولة إلى "مؤسسة إجرامية". وأضاف فراتسكي أنه وفقًا للبواني، تمكن أنور من إطلاق سراح المعتقلين عن طريق توفيق يونس في بداية [الثورة]، كلما لاحظ اعتقال أشخاص عُزّل. ومع ذلك، لم يستطع الاستمرار في القيام بذلك اعتبارًا من حزيران/يونيو، 2011 فصاعدًا لأنه حُرم بعد ذلك من صلاحياته.

أشار فراتسكي إلى قول P22 للمحكمة إنه "ليس لديه أي شيء شخصي ضد أنور" وأنه من الجيد أن أنور انشق "في وقت مبكر نسبيًا في عام 2012".

أشار فراتسكي أيضًا إلى أن P56، وهو موظف سابق في وزارة الداخلية السورية، أخبر المحكمة عن لجنة شارك فيها أنور. كما قال P56 أن حافظ مخلوف كان الرئيس الفعلي لفرع الخطيب لأنه ابن خال بشار الأسد. قال فراتسكي إنه وفقًا لـP56، ربما كان توفيق يونس رئيس فرع أمن الدولة، لكن في وزارة الداخلية كان من الواضح أن حافظ مخلوف كان رئيس فرع الخطيب. فيما يتعلق بعمل أنور، شهد P56 أن أنور حاول التحدث إلى رئيس الفرع لمساعدة المعتقلين لكنه لم يكن دائمًا قادرًا على المساعدة. لذلك تجادل أنور مع توفيق يونس حول إطلاق سراح المعتقلين.

خاتمة

قال فراتسكي إنه في الختام، يجب أن نعترف بأن معظم الشهود الذين رأوا أنور فعليًا، قالوا إنه ساعدهم، ولم يكن عليهم أن يعانوا أو أن أنور لم يؤذهم على الأقل. ثم قال فراتسكي إنه كان هناك شهود زعموا أنهم التقوا بأنور لأن أحدهم أخبرهم بذلك. وأضاف أنه من بين هذه الشهادات لا يمكن العثور على أي مسؤولية على أنور. قال فراتسكي إن هناك أيضًا شهودًا التقوا بأنور ولم يؤذهم إلا أنهم حمّلوا أنور مسؤولية كل شيء [حدث في الفرع 251].

على العكس من ذلك، لم يوافق أنور على التعذيب ويجب على المرء أن يقرّ بأنه تصرف تحت الإكراه بموجب المادة 35 من القانون الجنائي الألماني لأن عائلته كانت في خطر. خلص فراتسكي إلى أنه حتى إذا وجد المرء أن أنور مسؤول عمّا حدث في الفرع، فإنه قد تصرف دون أي ذنب بموجب المادة 35 من القانون الجنائي الألماني.

أضاف فراتسكي أنه يمكنه تفهّم بعض الشهود والمدّعين. فهم يرون أن المدّعى عليه الذي عمل في نظام إجرامي يجب ألا يكون حرًا. غير أن أنور انشق ودعم المعارضة في جنيف وخاطر بحياته ليفعل كل ذلك.

شدد فراتسكي على أن هذه المحاكمة يجب ألا تكون محاكمة سياسية. حتى لو لم يعدّ البعض هذا الأمر عادلًا، فلا يجب إدانة أنور بدلًا عن النظام بأكمله. وبحسب فراتسكي، فإن إدانة أنور رسلان لا يمكن أن تكون مجرد نتيجة لإدانة إياد الغريب لأن إياد اعترف بما فعله. بينما لم يوافق أنور على التعذيب ولم ينفذه. قال فراتسكي إنه يجب عوضًا عن ذلك أن يُذكر بوضوح الجناة الفعليون والأشخاص المسؤولون، تمامًا كما فعلت محكمة الاستئناف في برلين في حكمها في محاكمة تيرجارتن. ويجب إرسال إشارة واضحة ضد التعذيب وجرائم الحرب. ولكن يجب إرسال هذه الإشارة إلى المسؤولين الفعليين. قال فراتسكي إن أنور ليس واحدًا منهم. وطالب فراتسكي القضاة بتبرئة أنور.

<u>البيان الختامي لمحامي الدفاع بوكر</u>

بدأ محامي الدفاع بوكر بيانه الختامي قائلًا إنه سيضيف بعض الملاحظات الجانبية والملاحظات الختامية. وقال إنه لا يعمل لصالح النظام السوري، بل يعمل لصالح أنور رسلان بصفته فردًا ولد ونشأ في سوريا وفقد وطنه، مثل جميع السوريين الآخرين الذين شاركوا في هذه المحاكمة. قال بوكر إنهم جميعًا يشتركون في نفس المصير العام: دولة الظلم السورية [Unrechtsstaat]. ووفقًا لبوكر، فإنه وجميع الأطراف الأخرى في المحاكمة، وفيهم المدعى عليه، مستاؤون من هذا الوضع [دولة الظلم والعنف الذي تقوده الدولة]. وأضاف أن خط الدفاع لم يكن يهدف أبدًا إلى نفي وجود نظام [العنف] السوري وإنما للدفاع عن أنور رسلان شخصيًا.

<u>ملاحظات شخصية</u>

قال بوكر إن الوضع في سوريا والتاريخ الألماني علّمه أن يكون ممتنًا لعيشه في دولة تحكمها سيادة القانون، بكل ما فيها من عيوب. فإذا أراد الناس التظاهر ضد قيود كوفيد-19، يسمح لهم بالقيام بذلك [في ألمانيا] على الرغم من عدم اتفاق الجميع مع آرائهم. وإذا اتُّهم أحدهم في قضية جنائية، يمكنه/ها اختيار محامٍ. قال بوكر إنه لمكسب كبير أن تكون قادرًا على العيش [في ألمانيا]. لذلك فإن الملاحقة القضائية [للجرائم المرتكبة في سوريا] لها أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع السوري.

<u>مسألة المسؤولية الجنائية</u>

أضاف بوكر أنه، مع ذلك، فإن الظروف السياسية لا علاقة لها بهذه المحاكمة. تُجرى هذه المحاكمة ضد شخص واحد فقط. وأشار بوكر إلى أن المحكمة سبق لها أن تناولت الوضع في سوريا خلال فترة صدور قرار الاتهام. ليس لدى الدفاع رأي مخالف في هذا الصدد. قال بوكر إن النتائج التي توصل إليها، أولًا وقبل كل شيء، تتعلق بالمسؤولية الفردية لموكله. وخلص إلى أن هذه المحاكمة بالتالي ليست مناسبة تمامًا لمعالجة الوضع بأكمله في سوريا، على الرغم من أن ناشطي حقوق الإنسان السوريين يرغبون في شيء مختلف.

قال بوكر إن السؤال هو ما إذا كان المدعى عليه، منذ بداية الهجوم الواسع والمنهجي على السكان المدنيين السوريين في 29 نيسان/أبريل، 2011 وحتى نقله إلى فرع آخر في 7 أيلول/سبتمبر، 2012، يعمل موظفًا حكوميًا في منصب أمر فيه بالتعذيب وكان يتمتع بالسلطة. والسؤال هو ما إذا كان قاتلًا حتى انشقاقه أو إذا توقف [عن نيته ذات الصلة] في اللحظة التي قرر فيها الانشقاق.

<u>أوجه النقص</u>

أوضح بوكر أن عرض الأدلة في المحكمة قد تم بعد عشر سنوات من الجريمة المزعومة وعلى بعد 3,901 كيلومترًا من مسرح الجريمة دون إمكانية الوصول إلى مسرح الجريمة أو وجود ارتباط حقيقي مماثل له. قال بوكر إنه سأل نفسه سؤالًا عن مقدار الوقت الذي أُمضي منذ 23 نيسان/أبريل، 2020 في التعامل مع المدعى عليه بشكل فردي. وكان بالنسبة له الجواب: لا شيء تقريبا. وأضاف كذلك أن شهادات الشهود المتعلقة بالمدّعى عليه فرديًا لا يتجاوز عددها أصابع اليدين.

أوضح بوكر أن أنور لم يكن، مع ذلك، من بين المدّعى عليهم الذين استخدموا حقهم في التزام الصمت. أخبر كبير المفتشين الجنائيين دويسنج المحكمة أن أنور قدم معلومات حول موضوع القضية في وقت مبكر من التحقيقات. وفقًا لبوكر، فإن شهادات أنور مع مكتب الشرطة الجنائية الإقليمي لولاية بادن-فوتمبيرغ في عام 2017 ومع مكتب الشرطة الجنائية الإقليمي لولاية برلين في عام 2015، والتي أكّدها المحققون المعنيون، تدعم هذا المنظور. وخلص بوكر إلى أن أنور كان يقدم دائمًا المعلومات بشكل علني. وكانت بياناته كلها طوعية. قال بوكر إنه بسبب ضغط الوقت للمحاكمة، قد يتوصل المرء إلى نتيجة مختلفة يريد تصحيحها.

وفقًا لبوكر، فقد تم تأكيد بيانات أنور التي قدمها أثناء المحاكمة ولم تُدحض. حيث نفى الاتهامات وقدم معلومات عن حياته الشخصية والمهنية. أوضح بوكر أن هذه المعلومات ضرورية لفهم النظام [السوري] وخلفية [الاتهامات]. أشار بوكر إلى أن أنور رسلان ولد عام 1963 في مدينة الحولة بمحافظة حمص في سوريا. وهو مسلم سُني درس القانون في جامعة دمشق. وفي سنته الرابعة في كلية

الحقوق، سُمح له بالمشاركة في تدريب الشرطة الذي كان قد أجراه أثناء دراسته حتى عام 1986. بدأ أنور العمل في إدارة الهجرة والجوازات برتبة رقيب في حلب وحرستا وطرطوس. وبعد إتمام دراسته بنجاح، أجرى أنور تدريبًا آخر حتى عام 1992 حيث تمت ترقيته إلى رتبة ملازم أول وقد أكمل الدورة التدريبية باعتباره الثاني على فصله. في عام 1995، كان أنور الثالث على فصله وتم استدعاؤه للعمل في أمن الدولة حيث قام بدوريات بالقرب من حي السفارة في دمشق. في عام 1996 تمت ترقيته إلى رتبة رائد. ومن عام 2006 حتى 8 آب/أغسطس، 2008، عمل في الفرع 300 حتى بدأ العمل بصفته رئيسًا للتحقيقات في الفرع 251.

قال بوكر إنه لم يتم إيضاح الوضع في سوريا قبل أذار/مارس، 2011 بشكل كاف في هذه المحاكمة. وأشار إلى قول رويتر إن الوضع تغير بشكل كبير في أوائل عام 2011. ووفقًا لبوكر، قال رويتر إنه لم تكن هناك معارضة حقيقية في سوريا قبل عام 2011 وإن التعذيب والقتل لم يبدئا إلا بعد أذار/مارس، 2011. وأضاف بوكر أنه في مقال في دير شبيجل في أكتوبر/تشرين الأول، 2019، وصف المؤلفون الخوف من مقاتلي داعش الأجانب العائدين في ظل هجمات إرهابية محتملة في ألمانيا. قال بوكر إنه خوفٌ تبين أنه كان في محله، مشيرًا إلى الهجوم على ساحة برايت شايد في برلين في عام 2016. قال بوكر إن أنور كانت لديه مخاوف مماثلة عندما كانت الأمور تتغير في سوريا في عام 2011. وقال بوكر إنه لا يسع المرء إلا أن يخمن ما حدث بالفعل في ذلك الوقت. إلا أنه لابد من الاعتراف بأن أنور، بصفته ضابط شرطة يتمتع بخلفية قانونية، لا بد من أنه وجد نفسه في وضع سيطرت عليه فيه الرغبة للانتقام. فبعد مجزرة الحولة وبعد محادثة مع توفيق يونس الذي رفض طلب أنور بالانتقال إلى مكان عمل آخر، قرر أنور الانشقاق في نيسان/أبريل 2011.

قال بوكر إن التماس أنور الأول لم يُدحض. في هذا الالتماس، قال أنور أيضًا إنه حاول المساعدة كلما أمكن ذلك [بإطلاق سراح المعتقلين العُزّل على الأقل]. غير أن هذا لم يعد ممكنًا لأن أنور كان قد حُرم من كل [سلطته] اعتبارًا من حزيران/يونيو 2011 فصاعدًا. وأشار بوكر إلى أن أنور أراد بعد ذلك أن يُنقل للعمل مع الشرطة، لكن توفيق يونس رفض طلبه وألقى بالوثيقة في سلة المهملات. ومع ذلك، حاول أنور مساعدة المعتقلين إلى أن نُقل في النهاية إلى فرع آخر. وأشار بوكر أيضًا إلى أنه في نيسان/أبريل، 2011 قرر أنور الانشقاق وتمكن من تنفيذ خطته في كانون الأول/ديسمبر، 2012. وفقًا لبوكر، "لم يكن لدى أنور أدنى فرصة للانشقاق بأمان مع عائلته في وقت أقرب". وإلا لكانت عائلته ستُترك في سوريا بدون حماية.

أشار بوكر إلى أنه خلال هذه المحاكمة، كانت هناك تكهنات حول أسباب انشقاق أنور. قال البعض إنه انشق فقط عندما كان خائفًا من انهيار النظام، وقال آخرون إنه كان ما زال يعمل جاسوسًا للحكومة السورية. وجد بوكر أن كل هذه الافتراضات كانت "تكهنات ضبابية، وبروباغاندا رخيصة، عبّر عنها المختصون في المحاكمات السياسية." وقال بوكر إن المزاعم بأن أنور ساعد فقط المعتقلين الفنانين هي محض تكهنات كذلك. وأشار إلى أن هؤلاء المعتقلين ربما كانوا ببساطة أولئك الذين كان أنور قادرًا ومستعدًا لمساعدتهم. ووفقًا لبوكر، كان هذا التفسير راجحًا أكثر [لمساعدة أنور المعتقلين مع التركيز على الفنانين]. وخلص بوكر إلى أن هذا [التفسير] لم يُطرح ولم يتم تقديم أي دليل مخالف له أثناء المحاكمة.

عمل المعارضة

فيما يتعلق بعمل أنور لصالح المعارضة، قال بوكر إنه وزميله يدركان [أن عمل أنور لصالح المعارضة لا يلغي الجرائم التي ارتكبها]. ومع ذلك، تظهر الأدلة المقدمة خلال المحاكمة أن التماس أنور كان صحيحًا في هذا الصدد أيضًا. قال بوكر إن المدّعين والمدّعين العامين غالبًا ما أهملوا هذا الجانب. وقال بوكر "إن سلوكه بعد الجريمة لا علاقة له بالطبع بدوافعه"، ومع ذلك فإن ذلك يشير إلى أن أقوال أنور كانت صحيحة وأنه أدرك أن لا جدوى عمله في الفرع منذ عام 2011 فصاعدًا، ولكن ببساطة لم يكن لديه مخرج. ومضى بوكر قائلًا إنه بشكل عام، كانت هناك العديد من التكهنات ولكن لا توجد نتائج ملموسة فيما يتعلق بموكله. سأل بوكر "ماذا كشفت الأدلة إذًا؟" وأجاب بعد ذلك أن الأدلة أدت إلى الاستنتاج المؤكّد أن التماس أنور لم يُدحض.

أدلة ضد أنور

ثم انتقل بوكر للحديث عن ملفات قيصر، واصفا إياها "بمظهر من مظاهر الشر". وقال إن "الدافع الدقيق لقيصر وأصدقائه لا يزال غير واضح". قال بوكر إنه على الرغم من الأهمية الكبيرة لملفات قيصر للإجراءات بشكل عام والاهتمام الإعلامي الكبير الذي حظيت به، إلا أنها ليست ذات صلة أبدًا بأنور لأنها لم تظهر معتقلًا واحدًا من فرع الخطيب توفي في الفرع خلال فترة الاتهام.

أشار بوكر إلى P4 الذي قال للمحكمة إن 45 شخصًا على الأقل ماتوا في فرع الخطيب. قال بوكر إن P4 متبجح وعارٌ على جميع الشهود الآخرين الذين أدلوا بشهاداتهم بعده. وكانت شهادته "شهادة زور بشكل واضح. من الواضح أن الـ45 وفاة لم تحدث أبدًا". وبخصوص إياد الغريب، قال بوكر إنه لم يكن على علم بالموضوع [فرع الخطيب] وإن أقواله لدى الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية تبرئ أنور. وخلص بوكر إلى أن الشهادات الأخرى ليست ذات صلة بمسألة الجرم وتتعلق فقط بسياق هجوم منهجي أو واسع النطاق.

ومع ذلك، فضل بوكر معرفة المزيد عن الوضع في سوريا أكثر مما قالته الخبيرة تورمان للمحكمة. وقال إنه في حين أن هذا قد لا يكون ذا صلة خاصة بقضية أنور، إلا أن بوكر كان لا يزال يأمل في المزيد. وكان يأمل في معرفة المزيد من الشاهدةبيكر فيما يتعلق بهروب أنور إلى ألمانيا. قال بوكر إن شهادتها كانت على نحو مفاجئ "فعلًا مجرّدًا من التنوير" لأنه سمع من وزارة الخارجية الألمانية، بشكل غير رسمي، أن بيكر كانت مشاركة في جميع الجوانب اليومية لانتقال أنور إلى ألمانيا. وأضاف بوكر أن الشاهد من المكتب الألماني للهجرة واللاجئين لم يكن لديه على ما يبدو أي فكرة عن كيفية وصول أنور إلى ألمانيا. وخلص بوكر إلى أن الشهود

دريكسلر وآخرين قد تركوا علامات استفهام فقط فيما يتعلق بالجهود الدولية في إجراءات طلب اللجوء الخاصة بأنور. وقال إن هذا أمر مؤسف بسبب المكون السياسي العام، وكان يأمل في الحصول على مزيد من [المعلومات والجهود] من السلطات الألمانية.

تساءل بوكر عن الشهادات التي يُفترض فعلًا أن تُجرّم أنور فيما يتعلق بتهم القتل والتي يُفترض أن تثبت أن التماسه كان مجرد تأكيد حماية. وخلص إلى أنه لم يتبق الكثير من [المعلومات التي تحمل إدانة] من جميع الشهادات في هذه المحاكمة.

قال بوكر إن P1 تصرف بشكل مختلف تمامًا داخل قاعة المحكمة عن الخارج حيث كانت تتبعه الكاميرات باستمرار. قال بوكر إنه لم تعجبه شخصيًا مشاركة وسائل الإعلام ولكن بغض النظر عمّا يعتقده المرء بشأن ذلك، يجب الاعتراف بأن "مساهمة P1 في هذه التجربة كانت صفرًا تقريبًا". وأضاف بوكر أن الدفاع تحدث بالفعل عن أنور البنّي الذي ادعى أنه حدد هوية أنور في عام 2006. غير أنه لم يدلِ بأي بيانات حول الجرائم المُتهم بها في صلب المحاكمة. واضاف أن دور البُنّي في هذه المحاكمة كان مختلفا عن دور الشاهد وقد جعل التوصل إلى حكم ما أمرًا معقدًا للغاية. وقال بوكر إن المدّعين العامين "سيواجهون قريبًا موقف البُنّي الثابت في محاكمة أخرى في برلين مرة أخرى". وفقًا لبوكر، فإن الشهود الذكور المسنين في هذه المحاكمة (أضاف بوكر أنه يفترض أن بإمكانه أن يدعوهم [كبار السن] لأنه هو نفسه رجل مسن) تحدثوا كثيرًا، إلا أن معظمه لم يكن ذا صلة بالأحداث في فترة الاتهام. وبالنسبة لـ"المحامي المزعوم"، أنور البُنّي، أشار بوكر إلى أن البُنّي عرض صورة أنور لـP46 و"أعاق بشكل كبير التقييم العام للأدلة في هذه المحاكمة". وأضاف بوكر أن مدى تأثير تصرفات البنّي على هذه المحاكمة لا يزال غير واضح. ذكر بوكر "الكلمة المفتاحية: التحقيق الهيكلي" في هذا الصدد.

تابع بوكر حديثه عن وفاة شقيق P17 وكيف قال P17 إن أنور هو المسؤول عن وفاة شقيقه. قال بوكر إنه بصرف النظر عن ذلك، لم يقدّم P17 مزيدًا من المعلومات. غير أن الأدلة المقدمة في المحكمة بعد ذلك قد أشارت إلى أن شقيق P17 تعرض للضرب حتى الموت على أيدي زملائه المعتقلين [في الفرع 251]. ووفقًا لبوكر، لم يقدم P18 [ذكر بوكر اسم P18 على الرغم من إخفاء الهوية] أي معلومات في هذا الصدد. أكّدت الدردشة ذات الصلة على الفيسبوك التي تُليت في المحكمة أن شقيق P17 تعرض للضرب حتى الموت من قبل زميلٍ معتقل.

قال بوكر أيضًا إن P31 زعم أنه تعرف على هوية أنور رسلان في مظاهرة لكنه قال أيضًا "إنه تخيل قصصًا كانت ستعينه أثناء تحقيقه". قال بوكر إن مثل هذه الأقوال هي علامات تحذيرية بالنسبة له. فلا يمكن الوثوق بشخصٍ يختلق القصص. أضاف بوكر أن P31 قد تعرّف على أنور في وقت لاحق.

بالانتقال إلى P20 [الذي ذكر بوكر اسمه على الرغم من إخفاء الهوية]، أشار بوكر إلى أن P20 كان متأكّدًا بنسبة 90% أنه رأى أنور على الإنترنت وأنه كان ضابط التحقيق الذي ضربه. قال بوكر إن الشيء الواضح الوحيد في هذه الشهادة هو أن P20 لم يكن متأكّدًا، وأنه لم يحصل إلا على لمحة من ضابط التحقيق عندما أصيبت عينه بينما كان معصوب العينين. استنتج بوكر أن أوصاف P20 لم تكن متسقة، وبالتالي لا يمكن للمرء أن يتوصل إلى أي استنتاجات.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

<u>شخصية أنور</u>

استنتج بوكر أن هناك الكثير مما يمكن قوله عن الشهود الذين يدينون أنور. غير أنهم [ذكر بوكر بضعة شهود] لم يتمكنوا من المساهمة بأي شيء في هذه المحاكمة.

ثم انتقل بوكر إلى P49 [ذكر بوكر اسم P49 على الرغم من إخفاء الهوية] قائلًا إنه أخبر المحكمة أن تحقيق أنور معه كان وديًّا. قال بوكر إن P58 قال أيضًا إن أنور يسّر إطلاق سراحه. وأضاف أن P56 أكّد بمصداقيةٍ الصورة التي رسمها أنور لنفسه في أول التماسٍ له.

أشار بوكر إلى أن P32 أخبرت المحكمة أيضًا أنها نُقلت لمقابلة أنور أثناء اعتقالها وأنه وافق على طلبها بنقلها إلى زنزانة أخرى لأسباب نفسية يمكن لأي شخص الشعور بها، وفقا لما أضاف بوكر. كما أخبرت P32 المحكمة أن أنور هو من ضرب إحدى شقيقتيها على وجهها حتى غطت الدماء حجابها عندما التقت العائلة بأنور في مكتبه. غير أنه هناك شكوكًا كبيرة حول أوصاف P32، وظل من غير الواضح ما قصدته بقولها إن إطلاق سراح شقيقتها استغرق 11 يومًا. قال بوكر إنه بالأحرى فقد أُطلق سراح شقيقة P32 بعد أن يسّر أنور الإفراج، كما قالت P33 للمحكمة.

مضى بوكر قائلًا إن كبير المفتشين الجنائيين كنابمان من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية قدم أيضًا شهادة شاهدة فضلت عدم الإدلاء بشهادتها في المحكمة. قال بوكر إنه على الرغم من أن أسباب عدم قدومها إلى كوبلنتس كانت مفهومة، إلا أنه لا يزال مؤسفًا أنها لم تدلِ بشهادتها في المحكمة. وأشار بوكر إلى أن الشاهدة أخبرت الشرطة أن أنور رسلان كان ودودًا، وقدم لها القهوة، ولم يكن

عنيفًا تجاهها، وكان مخلصًا لـ"النظام القديم". قال بوكر إن طرح المزيد من الأسئلة على هذه الشاهدة في المحكمة كان سيكون مثيرًا للاهتمام.

ثم انتقل إلى P21، وهو شاهد مُطّلع، كان يعاني من ضيق شديد أثناء شهادته أمام المحكمة. قال بوكر إن هذا الشعور بالضيق جعل من المستحيل تقييم ما إذا كان P21 يقول الحقيقة. ومع ذلك، فقد قال شيئًا واحدًا ذا مصداقية: كان أنور رسلان في خوف دائم من طالب حسن [موظف علوي في الفرع 251].

أشار بوكر كذلك إلى شهادة P16 التي أخبرت فيها المحكمة أن أنور كان ودودًا وقدم لها القهوة وسمح لها بتدخين سيجارة. بالإضافة إلى ذلك، قال P5، الذي عمل حارس أمنٍ في الفرع 251، للمحكمة إن أنور لم يسئ معاملة المعتقلين وأمر الموظفين الآخرين بالامتناع عن ممارسة العنف تجاه المعتقلين. قال P9 أيضًا إن أنور كان محققًا ودودًا. وأخبر P10 المحكمة أنه كان لأي شخص في الفرع الحرية في فعل ما يريد، وأن أنور رسلان لم يملك أي سلطة على الأشخاص في الفرع 251 الذين سُمح لهم [أن يقوموا بعلاج المعتقلين]، وأن العديد من الأشخاص الذين لقوا حتفهم في القسم 40 قد نُقلوا إلى فرع الخطيب. وأضاف بوكر أن P52 قال أيضًا إن أنور يسّر إطلاق سراحه، وهو ما كان مشابهًا لما مرّ P53 به.

تابع بوكر قائلًا إنه من خلال وصف وضعه وانشقاقه، أكّد P54 أقوال أنور حول صعوبة الانشقاق بأمان ومغادرة سوريا. قال بوكر إن P55 وصف أنور بأنه طيب وأنه شخص جيد. وقال إنه على الرغم من أن P55 ينتمي إلى الدائرة المقربة من إدارة المخابرات، إلا أنه لم يتمكن من تقديم تفاصيل حول نقل أنور [من الفرع 251 إلى 285] لأنه لم يُعطَ أي معلومات حول هذه المسألة. فمع وجود ضابط مخابرات عمل في جهاز المخابرات منذ عام 1983 ولم يزل غير قادر على توضيح تفاصيل العمل في جهاز المخابرات، سأل بوكر كيف يمكن لأي شخصٍ ليس له منصب ذو صله في المخابرات أن يكون قادرًا على تقديم أي افتراضات حول منصب أنور وصلاحياته. استنتج بوكر أن جميع الافتراضات المتعلقة بهذا الموضوع هي بالتالي مجرد تكهنات. وقال إن كل ذلك حدث في "دولة منغلقة وبعيدة".

خلص بوكر إلى أن المحاكمة تفتقر إلى أدلة إدانة موثوقة ضد أنور وتفتقر إلى أدلة البراءة. لذلك لا يمكن إيجاد مسؤولية مؤسسية [عليا] في حالة أنور. كما قال بوكر إن هذا قد يكون أيضًا السبب الذي جعل المدّعين العامين يجدون ببساطة أنه لا حاجة لأوامر التعذيب الصريحة في الفرع 251.

طالب محامي الدفاع بوكر بأن يبرئ القضاة أنور رسلان وأن يحكموا بتعويض مالي عن الفترة التي قضاها بالفعل في السجن.

اختتم بوكر بيانه الختامي باقتباس P56 الذي أخبر المحكمة أنه يثق في أنور رسلان وأنه لو وثق في الشخص الخطأ، "فقد كان هذا سيكلفني حياتي وحياة أطفالي".

أوضح محامي الدفاع بوكر أن أنور رسلان كتب بيانه الختامي باللغة العربية. ثم تُرجم النص العربي إلى اللغة الألمانية من قبل مترجم الدفاع الذي سيتلو النسخة الألمانية كذلك. ووفقًا لبوكر، يجب على المترجمين في المحكمة إعادة ترجمة البيان الألماني إلى اللغة العربية ليتتبعه أنور ويؤكّد أصالته. وافقت القاضي كيربر على الإجراء المقترح وأفسحت المجال لمترجم أنور.

<u>البيان الختامي لأنور رسلان</u>

[تلا مترجم أنور البيان التالي باللغة الألمانية.]

بدأ أنور بيانه الختامي باسم الله، قائلًا إنه في هذا البيان الختامي لن يدافع عن نفسه فحسب، بل سيقول الحقيقة أيضًا. وفقًا لأنور، كان من الواضح بالفعل في المظاهرة الأولى في دمشق أن الحكومة كانت [ستخصص] موارد لمواجهة العنف. قال إنه كان من المفترض تنظيم مظاهرات مضادة. وبحسب أنور، فقد تغير سلوك رجال الأمن بعد الخلافات العنيفة التي انطوت على استخدام أسلحة اختراقية. قال إن اعتقالات شبيهة بتسونامي حدثت وانتشرت الفوضى والخوف بين الضباط. أوضح أنور أنه حاول إبقاء عدد المعتقلين [في الفرع 251] منخفضًا قدر الإمكان بمحاولة نقلهم [إلى مراكز اعتقال أخرى] أو إطلاق سراحهم. إلا أن الأمر كان يعتمد دائمًا على توفيق يونس.

تابع أنور موضحًا أن حافظ مخلوف كان رئيس القسم 40 الذي كان مسيطرًا على دمشق والمناطق المحيطة بها. وبحسب أنور، كان لحافظ "قوة ونفوذ عظيمان". قال أنور إن هذا [القسم 40 بقيادة حافظ] كان السبب في إحضار عدد كبير من المعتقلين في "حالة مزرية" إلى فرع الخطيب واستُقبلوا بحفلة الترحيب. أضاف أنور أن باسل الحكيم كان رئيس قسم [شؤون] الطلاب ومسؤولًا عن اعتقال العديد من الطلاب الذين يُزعم أنهم أعضاء في المعارضة. قال أنور إنه عندما أدان ذات مرة العنف ضد المعتقلين، قيل له إنهم جميعًا إرهابيون.

أشار أنور إلى أنه في أوائل نيسان/أبريل 2011، اتصل توفيق يونس بأنور ليخبره أن الناس تظاهروا في الحولة، مسقط رأس أنور. وقد جرت هذه المحادثة في مكتب كمال الأحمد وقيل لأنور إنه يُعد الآن خائنًا. قال أنور إن هذه كانت اللحظة التي قرر فيها الانشقاق. كما أضاف أن الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة شكلا لجنة ضمت توفيق يونس ومحمد العبد الله ومحمد خضور وعلي نيوف ومحمد علي والفرقة الرابعة بأكملها وعبد المنعم عقيد الفرقة الرابعة وأعضائها.

قال أنور إن الاعتقالات التعسفية كانت تستمر لشهور، وكان يُسلَّم محاضر التحقيق كل يوم. ولتقليص عدد المعتقلين، ذكر مرتين أنه لا توجد مساحة كافية [في السجن]. وعندما أثار القضية مرة ثالثة، قيل له أن يصمت ولا يتحدث عنها مرة أخرى. قال أنور إن اللجنة التي ذكرها للتو بدأت بالاجتماع مساء كل يوم. وفي الصباح التالي، كان يتم تسليم الأوامر المُوقعة [من هذه اللجنة]. قال أنور إنه قام بمحاولتين فاشلتين للانشقاق.

قال أنور للمحكمة في بيانه الختامي إنه تلقى مكالمة هاتفية من أحمد نوح وخضر قدور في 11 أيار/مايو، 2011 أخبره خلالها أحد الموظفين أن يجلب P39 للتحقيق وأن الموظف لديه إذن بالتحقيق مع هذا الشخص، وأنه سُمح لأعضاء القسم 40 بالحضور أثناء التحقيق. لذلك ذهب أنور لجلب P39. وعندما بدأ أنور الحديث مع P39 عن عائلته، بدأ أحمد نوح ومحمد عبد الله بإهانة P39. أخبر أنور هذا الموظف ألا يفعل ذلك، إلا أن الموظف أجاب أن شخصًا آخر أمره بذلك. قال أنور إنه عندما طلب فيما بعد أوامر مكتوبة لإجراء هذا التحقيق، قيل له ببساطة إن هناك أوامر.

وفقًا لأنور، فإن "السجن وقسم التحقيق كانا مفتوحين لأي شخص منذ هذه اللحظة فصاعدًا ولم يعد لرئيس القسم أي [سلطة]". وأشار كذلك إلى أنه في صيف عام 2011، حضر شخصان إلى مكتبه لدعوته إلى مكتب رئيس الفرع لأن عناصر من الحرس الجمهوري اشتكوا منه. قال أنور إن عمر شنان وعبد المنعم النعسان كانا حاضرين أيضا. وبحسب أنور، كان ذلك عندما بدأت إعادة هيكلة الفرع. ولم يعد هناك رئيس فعلي للتحقيقات. وأصبح كل ضابط يتصرف كأنه مسؤول عن نفسه. قال أنور إنه منذ هذه اللحظة فصاعدًا، أصبح يكتفي بفحص بعض نتائج التحقيق فحسب. اجتمعت اللجنة [المذكورة أعلاه] في مكتب رئيس الفرع كل مساء. وناقشوا كيفية التعامل مع المظاهرات والمشافي والتنسيقيات. قال أنور إن [رئيس الفرع] وقع [أوامر] تم إقرارها فيما بعد.

قال أنور إن مهمته كانت إرسال نتائج [التحقيق]. ذات مرة، ذهب توفيق يونس وعمر شنان في مهمة إلى الزبداني. ونُفّذت، بسبب نتائج التحقيق [في الفرع 251]، مهمات مماثلة في الغرب والشرق وفي أجزاء من المنطقة شمال دمشق وفي مدينة دمشق. وأثناء هذه المهمات، قال رئيس الفرع لعبد المنعم النعسان وأنور إنهما كانا الضابطين المسؤولين عن فرع الخطيب في ذلك الوقت. أوضح أنور للمحكمة أنه عندما كان مسؤولًا عن فئتين من المعتقلين، كان عبد المنعم النعسان وثلاثة موظفين مقربين مسؤولين عن موظفي المشفى والمتظاهرين المسلحين والإرهابيين. وبحسب أنور، فإن عبد المنعم النعسان وثلاثة آخرين "قاموا بتعذيب [المعتقلين] ليل نهار" ونقلوا المعلومات من هذه الجلسات مباشرة إلى رئيس الفرع [دون إشراك أنور]. ومن ناحية أخرى، أرسل أنور محاضر التحقيقات التي كان مسؤولًا عنها إلى رئيس مكتب رئيس الفرع.

كما أشار أنور إلى أنه سمع صرخات من السجن عندما قدم [إلى الخطيب] للعمل. وذهب إلى مكتبه واتصل بالسجن لأنه كان الضابط المسؤول عن الفرع في ذلك الوقت. قال أنور إن الشخص على الجانب الآخر من الخط أخبره أن القسم 40، قسم حافظ مخلوف، وكذلك محمد عبد الله وأحمد منعم، كانوا يعذبون الناس في السجن.

قال أنور إن هذا حدث عندما تقدّم الجيش السوري إلى الحولة. وافترض أن ذلك حدث في آب/أغسطس 2011. وأشار إلى أنه عندما سمع بالقصف المدفعي وعمليات الإعدام، لم يتمكن من الحصول على قسط من الراحة لمدة ثلاثة أيام. قال أنور إن أحد أقاربه توفي أثناء المجزرة وكان في العشرين من عمره، وكذلك أحد أحفاد شقيقته. غير أن عائلته طلبت منه ألا يأتي ويعتني بهم بسبب الوضع الخطير. وصف أنور موقفًا آخر حدث في يوم رأس السنة الجديدة عام 2012. في هذا الوقت، اعتقل الجيش السوري والقسم 40 عدة أشخاص و[...] [بطريقة] مماثلة لما وصف سابقًا. قال أنور إنه كان مكلفًا بإجراء تحقيقات أولية في هذه القضايا. واعتُقل حوالي 170 شخصًا، معظمهم من العاملين الميدانيين الذين لا علاقة لهم بالمعارضة، وفقًا لأنور. وقال للمحكمة إن نحو 30 منهم، أو حتى أقل، كانوا قد انتهكوا سابقًا قانون المخدرات وشاركوا في مظاهرات أو اتهموا بامتلاك أسلحة بشكل غير قانوني. قال أنور إنه طالب بإرسال المحاضر ذات الصلة إلى رئيس مكتب رئيس الفرع. وأمر بإطلاق سراح الـ170 شخصًا الذين كان مسؤولًا عنهم. وفقًا لأنور، تم استدعاؤه بعد ذلك إلى مكتب توفيق يونس بعد يوم أو يومين من الحادثة لأن حافظ مخلوف قال لتوفيق يونس إن أنور أطلق سراح إرهابيين. لذلك أطلع أنور توفيق على الملفات ذات الصلة. ثم طلب توفيق من أنور التوقف عن [تصفح الملفات] واتصل بحافظ مخلوف. وطُلب من أنور الانتظار لمدة عشر دقائق حتى نهاية المكالمة. وعندما انتهت المكالمة، أبلغ توفيق أنور أنه "في منتصف العاصفة" وأن حافظ مخلوف يريد بدء تحقيقاتٍ ضد أنور ومحاسبته. قال أنور للمحكمة إن ذلك حدث عندما طلب نقله إلى الشرطة. وقال إن نسخة من هذا الطلب مرفقة ببيانه الختامي المكتوب.

[يوجد أدناه نسخة مُعاد صياغتها من طلب نقل أنور بناءً على ما استطاع مراقب المحاكمة سماعه في المحكمة.]

من: العميد

إلى: إدارة المخابرات العامة

طلب إنهاء العقد والانتداب لجهاز الشرطة

يطلب أنور الذي يعمل حاليا في الفرع 251 نقله إلى وزارة الداخلية.

يُوقع من قبل:

العميد في الفرع 251

قرار رئيس إدارة المخابرات العامة

تابع أنور موضحًا للمحكمة أنه عندما قرأ [توفيق] هذا الطلب، أخبر أنور بالعودة إلى مكتبه وأن كل شيء كان سيحدث في وقته. قال أنور إنه أرسل بعد ذلك صهره إلى الزبداني لإجراء ترتيبات مع الجيش السوري الحر. ثم حدثت المجزرة، حيث "أُعدم الناس وطُعنوا حتى الموت وذُبحوا" على يد الميليشيات العلوية والشيعية. قال أنور إنه استُدعي إلى مكتب توفيق يونس بعد يومين. وكان هناك أيضًا ممثلان عن قناة تلفزيونية روسية، بالإضافة إلى مترجم و[حُجبت المعلومات]، وطُلب من أنور إجراء مقابلة معهم وذكر أن الإرهابيين الإسلاميين هم من نفذوا الهجوم. وعندما رفض أنور، أجاب توفيق بأن أنور "وضع كل أوراقه على الطاولة وأن جميعها كانت أوراقًا خاسرة". قال أنور إنه اتصل بعد ذلك بـPW2_97/PW2_100 إلا أن المكاتب الأمنية قد تبعته كأي شخص آخر [انشق]. قال أنور للمحكمة إن PW2_100 / PW2_97 يعيش الآن في [حُجبت المعلومات]، ولأنه يعرف أن رأيه [كان ضد الاعتقالات التعسفية والتعذيب] فإن بإمكانه تأكيد أن أنور ساعده.

تابع أنور موضحًا أن عدد المظاهرات انخفض منذ عام 2012 وأن الوضع "قد تحول بالأحرى إلى حرب أهلية مسلحة". وأضاف أنه لم يصدر أوامر بتعذيب أي شخص أو إساءة معاملته مطلقًا. فقد جاءت هذه الأوامر من القسم 40 وعبد المنعم وأحمد نوح وكذلك من مدير السجن وثلاثة من موظفيه. قال أنور إن دوافعهم [للأمر بالتعذيب] كانت خضوعهم وانتمائهم لشخصين هما: توفيق يونس وحافظ مخلوف. وأضاف أنور أنه يجب على المرء أن يفهم أنه لم يشارك قط في أي أعمال، مثل الاعتقالات في المظاهرات أو المداهمات أو أي أعمال أخرى خارج الفرع 251.

الوفيات

فيما يتعلق بالوفيات في الفرع 251، جعل أنور مترجمه يتلو ما يلي:

1) أُخذ شخص إلى فرع الخطيب حيث فحصه الطبيب [حُجب الاسم] في الساحة. ونتيجة لذلك، أُرسل المعتقل إلى مشفى الهلال الأحمر حيث توفي متأثرًا بنزيف داخلي. وقد سبق أن تعرض الشخص للضرب على رأسه على يد أحد أفراد الحرس الجمهوري. حدث كل شيء بأوامر من الحرس الجمهوري.
2) على إثر حادثةٍ في إدلب، أحضر الحرس الجمهوري حوالي 45 شخصًا إلى فرع الخطيب. نُقل أحدهم، وهو رجل من عائلة [حُجب الاسم] في حرستا، على نقالة. لاحظ أنور كسرًا في الرّجل اليُسرى للرجل. وعندما سأل أنور عمّن تسبب في الكسر، قيل له إن رئيس نقطة التفتيش في حرستا تسبب في إيذاء الرجل انتقاما منه. نُقل الرجل إلى المشفى من فرع الخطيب. وبعد ثلاثين دقيقة، توفي بسبب انسداد رئوي لأنه فقد الكثير من الدماء. إن توفيق يونس، رئيس الفرع وحافظ مخلوف هما المسؤولان عن ذلك، وهما المسؤولان عن الجرائم الجماعية.
3) ذات مرة أحضر محمد العبد الله معتقلًا مصابًا بعيار ناري إلى فرع الخطيب. حيث أصيب في دمشق ونُقل إلى المشفى فور وصوله إلى الفرع.
4) ذات مرة، أحضر يوسف إبراهيم من القسم 40 معتقلًا إلى ساحة فرع الخطيب. وكان المعتقل ينزف من أنفه وفمه. ونُقل إلى المشفى حيث توفي بعد ثلاثين دقيقة. وعلم أنور لاحقًا من PW1_95 أن هذا الشخص كان قد تعرض للضرب وسُلبت منه 2000 ليرة سورية [من قبل سلطات القسم 40]. وعندما أبلغ أنور رئيس الفرع، طُلب منه التزام الصمت.
5) عندما أُمر أنور بالتحقق من نتائج التحقيق فحسب، كان عبد المنعم وأعضاء القسم 40 يحققون مع المعتقلين الذين كان يتعين نقلهم إلى المشفى. لكن نتائج هذه التحقيقات لم تُحل إلى أنور.
   أ. إن المظالم في الفرع ناتجة بشكل رئيسي عن وجود عدد من المعتقلين يفوق القدرة الاستيعابية [للسجن] بعشرة أضعاف. كان الناس يعانون من سوء التغذية. وقام طبيب الفرع والضباط ومدير السجن بتعذيب المعتقلين. وانعكس ذلك على مستوى الظروف العامة في الفرع. لم يوافق أنور على ذلك، لكنه لم يستطع فعل أي شيء حيال ذلك، كما شهد الشهود.
   ب. إن توفيق يونس وحافظ مخلوف هما المسؤولان عن إصابة واعتقال أعضاء المعارضة الذين عدّاهم "أعداء النظام".
   ج. كان يتم إخفاء أشخاص قسرا. وعلى الرغم من أن القانون يحظر مثل هذه التعاملات بين عائلات المفقودين وجهاز المخابرات، فقد زود أنور العائلات بالمعلومات عبر الهاتف. بمجرد إقرار قانون مكافحة الإرهاب، تم إنشاء قائمة مركزية بأسماء جميع المعتقلين. وإن هذه القائمة متاحة في مكتب المدعي العام بدمشق. تمكن أفراد عائلات المفقودين من التوجه إلى مكتب المدعي العام والاطلاع على قائمة المعتقلين بمن فيهم المعتقلون لدى الشرطة وقوات الأمن.

أوضح أنور للمحكمة أن القانون السوري يذكر ثلاثة أركان للجريمة:

1) الإرادة والنية، الركن المعنوي

2) الركن المادي

3) النجاح [إتمام الفعل الإجرامي]

قال أنور إنه يجب أن تكون هناك علاقة سببية بين العناصر الثلاثة.

قال أنور للمحكمة إنه لم يُصدر أوامر قط. بل على العكس من ذلك، فقد حاول مساعدة الناس بكل ما أوتي من قوة. وقال إنه لم تكن له سلطة على الضباط الذين عزموا ممارسة التعذيب. وبالنسبة للقسم 40، كان عليه أن يلتزم الصمت. وبحسب أنور، فإن رئيس القسم 40 [حافظ مخلوف] كان يشكل خطرا على الفرع 251 وأجهزة المخابرات الأخرى لأنه تلقى الكثير من المعلومات.

وصف أنور عدم تمكُّن الأشخاص من الخارج من الوصول إلى الفرع 251 والسجن التابع له عادة. وفقط عندما بدأ حافظ مخلوف عمله، استسلم رئيس الفرع وسمح للقسم بدخول الفرع.

قال أنور إن أسباب انشقاقه أكّدها عدة شهود: P5 وP10 وكريستوف رويتر وP15 وP49 وP53 و54P وP55. حيث أكّد جميعهم أن أنور كان عليه التنازل عن امتيازات كثيرة عندما انشق. وأضاف أنور أنه فقد سبعة من أقاربه. مات اثنان منهم تحت التعذيب وقُتل أحد أحفاده أيضًا.

أشار أنور إلى أنه في نهاية شهر رمضان عام 2012 نُقل أشخاص من الزبداني إلى فرع الخطيب. وقد تعرضوا جميعًا لسوء المعاملة. اكتشف أنور أنه لم يكن أي منهم مطلوبين رسميًا فحاول مساعدتهم. كان هذا عندما عوقب ونُقل إلى منصب آخر. حيث نُقل إلى الفرع 285 وبقي فيه لأقل من ثلاثة أشهر. قال أنور إن هذا لم يكن انتدابًا رسميًا. ولم يعرف كبار الموظفين اسمه وكان مجرد عضو في لجنة. وانشق بعد ذلك.

قال أنور إنه بسبب الوضع في سوريا، لم يتمكن العديد من الأشخاص مثل [حُجب الاسم] و[حُجب الاسم] وPW4_100 من المثول أمام المحكمة. فقد كان بإمكان PW2_97 / PW2_100 وغيره من الأشخاص المشهورين التحدث عن مساعدة أنور العظيمة [للمعتقلين] والتي غالبًا ما كان يخاطر من أجلها كثيرًا. قال أنور إنه وصل إلى نقطة لم يعد لديه فيها نفوذ لأنه كان ضد توفيق يونس وحافظ مخلوف اللذين عدّاه إرهابيا لأنه من الحولة. وقال أنور إنه سبق أن أوضح ذلك.

ثم التفت أنور إلى "الشعب السوري والضحايا" وقال إنه يشعر بالأسف لأنه لم يتمكّن من مساعدة المزيد من الناس ولأنه لم يقدر على إيقاف "آلة الموت". كتب، كما تلا مترجمه، أنه يتحسر على "انقراض هذا الشعب [السوري] العظيم". وأضاف أنور أنه وأسرته ضحايا كذلك. وأشار إلى أن سبعة من أقاربه ماتوا بسبب أفعال حكومية أيضًا. وقد مات اثنان منهم "ميتة الشهداء" وتوفي حفيده البالغ من العمر عشر سنوات "برصاصة أصابت رأسه وفجرت رأسه فعليًا". قال أنور إنه كان مؤلمًا جدًا أن يسمع عمّا حدث في مسقط رأسه. ومع ذلك، فقد فعل كل ما بوسعه لمساعدة الآخرين حتى انشقاقه. وقال إنه عارض إصابة وقتل الأبرياء. وبحسب أنور، ما زالت هناك أخبار سيئة من شمال سوريا حتى اليوم.

وصف أنور كذلك، أنه الآن وقد قارب على الستين من عمره، كيف أن الأمراض المزمنة والانفصال عن عائلته ووطنه أدت إلى تمزيقه في الاعتقال، الذي أمضى فيه السنوات الثلاث الماضية. وخاطب المحكمة قائلا إنه يتمنى حكما عادلا وإنصافا فوق كل شيء. واقتبس أنور أية من القرآن (5:32) بقوله: "من قتل نفسًا بغير نفس أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا".

خلص إلى أن هناك العديد من المعتقلين الذين لم يستطع مساعدتهم في ذلك الوقت والذين يمكن أن يكونوا الآن من بين الصور في ملفات قيصر. وقال أنور إنه يؤمن بالقانون والقضاء الألماني وسيقبل حكم المحكمة.

أعلنت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، إلغاء يوم المحاكمة المقرر في 12 كانون الثاني/يناير، 2022 وأنه "إن لم تسقط السماء علينا" فسيتم إعلان الحكم في محاكمة أنور يوم الخميس 13 كانون الثاني/يناير، 2022. أوضحت كيربر أنه سيكون في [13 كانون الثاني/يناير] 15 مقعدًا إضافيًا للصحفيين في غرفة منفصلة حيث يمكنهم الاستماع إلى الصوت باللغتين الألمانية والعربية المنقول من قاعة المحكمة. سيبدأ اليوم النهائي للمحاكمة في الساعة 10 صباحًا مع افتتاح قاعة المحكمة في الساعة 7 صباحًا إذا لم يتم الإعلان عن أي شيء مخالف في بيان صحفي ذي صلة.

رُفعت الجلسة الساعة 1:53 بعد الظهر.

ستُعقد الجلسة القادمة في 13 كانون الثاني/يناير، 2022 في الساعة 10 صباحًا حيث سيتم إعلان الحكم ضد أنور.

محاكمة أنور رسلان
المحكمة الإقليمية العليا – كوبلنتس، ألمانيا
التقرير 58 لمراقبة المحاكمة
تاريخ الجلسة: 13 كانون الأول/ديسمبر، 2021

داخل محاكمة أنور رسلان: حُكم أنور رسلان بالتّفصيل

يسرد تقرير مراقبة المحاكمة رقم 58 الصادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة تفاصيل اليوم 110 من محاكمة أنور رسلان في كوبلنتس بألمانيا. حيث وجد القضاة أنور مذنباً بالتواطؤ في ارتكاب 27 جريمة قتل، و4,000 حالة تعذيب وحرمان شديد من الحرية، وثلاث حالات عنف جنسي بصفتها جرائم ضد الإنسانية. ووفقاً للقضاة، كان بإمكان أنور الفرار بأمان مع أسرته في وقت مبكّر، إلا أنه اختار أن يستمر في الاستفادة من امتيازات منصبه داخل أجهزة المخابرات. ورأى القضاة أن أنور شخصٌ وُصولي وانتهازي. وبعد النظر في العوامل المشدِّدة والمخفِّفة للعقوبة وبناءً على مجمل الأدلة، حُكم على أنور بالسجن مدى الحياة. اقرأ المزيد هنا.

الملخّص/أبرز النقاط:

اليوم المائة وعشرة – 13 كانون الثاني/يناير، 2022

كان هذا هو اليوم الأخير من محاكمة أنور رسلان في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس. حيث وجد القضاة أنور رسلان مذنباً بالتواطؤ في ارتكاب 27 جريمة قتل، و4,000 حالة تعذيب وحرمان شديد من الحرية، وثلاث حالات عنف جنسي بصفتها جرائم ضد الإنسانية. ووجد القضاة أنور رسلان، بصفته رئيساً لقسم التحقيق في الفرع 251 بإدارة المخابرات العامة بدمشق، مسؤول عن التحقيقات ومرافق السجن. قال القضاة إن الحكومة السورية شنت اعتداءات منهجية وواسعة النطاق ضد المدنيين منذ 29 نيسان/أبريل، 2011 على الأقل. وقالوا أيضاً إن ظروف الاعتقال في الفرع 251 تعتبر ضرباً من التعذيب. وصدر الحُكم على أنور رسلان بالسجن مدى الحياة. كما نظر القضاة في العوامل المشدِّدة والمخفِّفة للعقوبة، وخلصوا إلى أنهم لا يستطيعون إثبات جسامة الجُرم على وجه التحديد. ووفقاً للقانون الألماني، يمكن لأنور التقدّم بطلب للإفراج المشروط بعد أن يقضي 15 عاماً من عقوبته.

وبعد صدور الحُكم، قال المدّعون العامون إنهم راضون عن الحُكم. وعلى النقيض من ذلك، أعلن الدفاع أنه سيستأنف الحُكم.

اليوم المائة وعشرة للمحاكمة[1] – 13 كانون الثاني/يناير، 2022

بدأت الجلسة في الساعة 10:17 صباحاً بحضور سبعة عشر شخصاً وتسعة عشر صحفياً. تابع المزيد من الصحفيين الجلسة من غرفة منفصلة حيث استمعوا إلى البث الصوتي. كما انتظر حشد من الصحفيين والمصورين أمام مبنى المحكمة. قام ستة مصورين بالتقاط مقاطع فيديو وصور داخل قاعة المحكمة قبل بدء الجلسة.

مثّل الادعاء المدعيان كلينجه وبولتس. ولم يحضر محاميا المدّعين، شارمر ومحمد. جلس العديد من المدّعين بجانب محاميهم.

أصدرت المحكمة الحُكم الآتي:

[هذه ليست نسخة طبق الأصل للحكم الرسمي، وإنما ملخص مفصّل لجلسة الاستماع الشفوية التي أعلن فيها الحكم.]

صدر الحكم التالي باسم الشعب: وجدت المحكمة المدّعى عليه أنور رسلان مذنباً بارتكاب 4,000 حالة تعذيب وحرمان شديد من الحرية، و27 جريمة قتل، وثلاث حالات عنف جنسي بصفتها جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7(1) الفقرات 1 و5 و6 و9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا. كما وجدته المحكمة مذنباً بارتكاب 27 جريمة قتل، والتسبب في 25 حالة إصابة بدنية خطيرة، واعتداءين جنسيين، و14 حالة حرمان شديد من الحرية، وحالتي احتجاز رهائن، وثلاث حالات اعتداء جنسي، تشكل إحداها حالة اغتصاب خطيرة جداً. حُكِم على المدّعى عليه بالسجن مدى الحياة.

يجب أن يتحمل المحكوم عليه تكاليف المحاكمة، بما في ذلك النفقات التي تكبّدها المدّعون P48، P39، P34، P1، P22، P50، P11، P41، P12، P25، P19، P38، P42، P30، P27، P32، P33، P28، P16، P47.

بعد تلاوة الحكم، أعلنت رئيسة المحكمة كيربر أنه ستكون هناك ترجمة عربية تتابعية للجلسة بأكملها وسيتم بثّها عبر مكبرات الصوت في قاعة المحكمة. طلبت من جميع أطراف القضية ارتداء كمامات كوفيد من نوع (FFP2) حيثما أمكن ذلك، على الرغم من عدم وجود أمر رسمي يجعل ذلك إلزامياً لأطراف القضية. [التزم جميع الأطراف بطلب كيربر.]

تابعت القاضي كيربر تلاوة حجج الحُكم:

[ملاحظة: ما يلي ليس نسخة طبق الأصل من الحُجج التي ساقها القضاة والتي تمت تلاوتها في المحكمة، وإنما يستند إلى ما تمكّن مراقبونا من سماعه في المحكمة.]

مقدّمة:

قبل قراءة حُجج الحكم، قالت رئيسة المحكمة كيربر إن هذه المحاكمة أجريت في 108 أيام محاكمة. يوضّح هذا الرقم بالفعل أن الإجراءات بموجب القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي معقدة جداً وتتطلب إعداداً مستفيضاً من قبل الادّعاء العام. قالت كيربر إنها ترغب بالتالي في توجيه الشكر لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية، الذي استمعت إليه المحكمة في عدة مناسبات، على جمع المعلومات وإجراء التحقيقات في النزاع السوري جنباً إلى جنب مع شركائه الأوروبيين لسنوات حتى الآن. وأضافت أن هذه المحاكمة لم تكن لتتحقق لولا العمل الدؤوب الذي قام به ضباط مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية المشاركين في التحقيق الهيكلي في النزاع السوري. وأشارت كيربر إلى أن هؤلاء الضباط رافقوا هذه المحاكمة لسنوات وأدلوا بشهادتهم بصفتهم شهودا وخبراء في عدة مناسبات. كما شكرت كيربر جميع أطراف القضية على سلوكهم المهني والذي التزم بروح الزمالة دائماً.

قالت رئيسة المحكمة كيربر إنها اضطرت للتعليق على بعض البيانات الختامية لمحامي المدّعين. وأوضحت أن مثل هذه المحاكمات مستحيلة بدون شهود. لقد كان هناك سبب وجيه لتستمع المحكمة إلى حوالي 80 شاهداً على مدار عامين. قالت كيربر إن بعض هؤلاء الشهود شهدوا في المحكمة على الرغم من تعرّض سلامتهم وسلامة عائلاتهم لتهديد من قبل النظام. وقالت رئيسة المحكمة كيربر إنها تعبّر عن كل احترامها لهؤلاء الشهود. ومع ذلك، أشارت أنه كان على المحكمة أيضاً أن تبقى حذرة حيث تسربت قوائم بأسماء شهود إلى الصحافة. وأضافت أنه كان على المحكمة بعد ذلك أن تراقب حالة الذعر التي أصيب بها شاهد عندما تواصل معه أشخاص ليسوا أطرافاً في هذه المحاكمة قبل الإدلاء بشهادته. في النهاية لم يكن هناك أذى، وأدلى الشاهد بشهادته رغم خوفه. قالت كيربر إن العديد من الشهادات تأثرت بسبب الشعور العميق بانعدام الأمن لدى الشهود. وخلصت إلى أن اتخاذ القرار في هذه المحاكمة لم يكن أيسر في حال تم تسجيل المحاكمة لأنه حتى وجود أدنى شك في أن شهادات الشهود محفوظة في تسجيلات كان من شأنه أن يتسبب في شعور بانعدام الأمن بين الشهود.

مقدّمة:

أشارت رئيسة المحكمة كيربر إلى أن القضاة وجدوا بالفعل في شباط/فبراير 2021 أن الحكومة السورية شنت اعتداءات منهجية وواسعة النطاق على السكان المدنيين على الأقل منذ 29 نيسان/أبريل، 2011. ولم تؤد الأدلة المقدمة بعد صدور هذا الحُكم الأول إلى أي نتيجة أخرى. قالت كيربر، بما أن المدّعى عليه لم ينكر الوضع في سوريا في 2011 و2012، فإنها ستلخص بشكل موجز

[1] 110 أيام من المحاكمة تشمل يومي محاكمة لإياد الغريب بعد فصل المحاكمتين في شهر شباط/فبراير 2021.

النتائج السابقة فيما يتعلق بوجود اعتداءات منهجية أو واسعة النطاق خلال الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام. ومع ذلك، كان من الضروري أيضاً تقديم لمحة موجزة عن الوضع في سوريا قبل تولي بشار الأسد السلطة لأن ذلك كان أساس الاعتداءات المنهجية.

قالت كيربر إن هناك مجموعات إثنية ودينية متعددة في سوريا. قالت إنه قبل النزاع، كان حوالي 60-70% من الناس في سوريا من السُنّة، وكان حوالي 11% من الناس من العلويين. ومع ذلك، فإن المجموعة الأخيرة لها التأثير الأكبر في السياسة والمجتمع. وإنهم يمثلون غالبية الضباط في الجيش ويسيطرون على حزب البعث، الحزب الوحيد في الدولة.

ذكرت كيربر كذلك أن حافظ الأسد تولّى السلطة في سوريا بعد انقلاب في عام 1970. وعندما تُوفي في عام 2000، تولى نجله بشار الأسد السلطة. ومع ذلك، كان النظام القمعي والاستبدادي في سوريا موجوداً أصلاً في عهد حافظ الأسد. وأدّت حالة الطوارئ، التي كانت سارية منذ عام 1963، إلى توسعة صلاحيات الأجهزة الأمنية. وازدادت الاعتقالات التعسفية بحق الأشخاص غير المرغوب فيهم واحتُجزوا في سجون المخابرات. وعلى الرغم من أن الدستور يحظر التعذيب منذ عام 1971، إلا أنه كثيراً ما يُستخدم لانتزاع المعلومات وترهيب الناس. وأضافت كيربر أن أشخاصاً ماتوا أيضاً في الحجز نتيجة ظروف الاعتقال والقتل المباشر. وقالت كيربر إن مجزرة حماة، المدينة التي تدعم المعارضة إلى حد كبير، عام 1982 كانت مشهورة لأن حافظ الأسد استخدم الجيش لقصف وقتل آلاف المدنيين.

أشارت كيربر إلى أنه بعد تنصيبه رئيساً وبعد فترة وجيزة من الانفتاح، سرعان ما عاد بشار الأسد إلى سياسة والده في عام 2001. ففُرضت قيود على الحريات السياسية مرة أخرى، واعتُقل أعضاء من المعارضة. وقالت كيربر إن بشار الأسد بذلك بنى على جهاز مخابرات والده. كانت المهمة الرسمية لأجهزة المخابرات هي الدفاع ضد الأنشطة المعادية للحكومة ومحاربة الإرهاب والتطرف. غير أن عملها الفعلي كان مراقبة السكان وقمع المعارضة.

مسار النزاع:

أشارت كيربر إلى أنه في نهاية عام 2010، ظهر ما يسمى بالربيع العربي، خاصة في تونس ومصر. وشقّ طريقه في النهاية ليصل إلى سوريا. وعلى أمل الحصول على مزيد من الحرية، ازداد استعداد الناس للنزول علانية إلى الشوارع للتظاهر ضد الحكومة. وكانت المعارضة القائمة بالفعل، والمكونة من الشباب، وأولئك الذين لم يتمكنوا من الاستفادة اقتصادياً من النظام الحالي، قد شكلت أكبر فئة من الناس في الشوارع. وانضم إلى الاحتجاجات كذلك أولئك الذين استاءوا من أعمال العنف التي مارستها الحكومة، وأقارب الأشخاص الذين تم اعتقالهم وجرحهم خلال المرحلة المبكرة. وبحسب كيربر، كانت المساجد السُنّية رمزاً ونقطة تجمع للمظاهرات التي جرت في الغالب بعد صلاة الجُمعة. قالت كيربر إنه بما أن الإجراءات المناهضة للنظام الذي يهيمن عليه العلويون ركّزت على هذه المواقع، ازدادت أعداد السُنّة المستائين من الوضع. في شباط/فبراير 2011، اندلعت مظاهرات صغيرة ضد الفساد والفقر، طالبت بمزيد من حقوق المشاركة، في أجزاء مختلفة من سوريا. كانت تلك المظاهرات سلمية ولم تتعرض في الغالب لأي مضايقات.

أشارت القاضي كيربر كذلك إلى أنه في آذار/مارس 2011، قام مراهقون في درعا برسم شعارات على الجدران. وقُبِض عليهم، ثم ظهرت على أجسادهم آثار تعذيب واضحة بمجرد إطلاق سراحهم. أدى ذلك إلى مزيد من الاحتجاجات في أجزاء أخرى من البلاد. في 15 آذار/مارس، 2011، اندلعت إحدى أولى الاحتجاجات الكبرى في دمشق. وبعد ثلاثة أيام، في 18 آذار/مارس، أعقب ذلك مزيد من الاحتجاجات في درعا ودير الزور وحمص. قالت كيربر إن الاستجابة العنيفة ضد هذه الاحتجاجات أدت إلى إصابة عدة أشخاص ومقتل شخصين على الأقل. وتلا ذلك مزيد من المظاهرات التي شارك فيها آلاف الأشخاص، خاصة أيام الجمعة. وتدخلت القوات الأمنية باستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. أشارت كيربر أنه في 23 آذار/مارس، 2011 أطلقت قوات الأمن النار على مظاهرة في درعا وقُتل الكثير من الناس. وقالت إن الأمر نفسه حدث في 1 نيسان/أبريل، 2011 في دمشق وريف دمشق ودوما. وفقاً لكيربر، كانت المظاهرات سلمية في الغالب، تخلّلها قيام عدد قليل من المتظاهرين بإلقاء الحجارة.

مضت القاضي كيربر في بيان أن النظام السوري ردّ على المظاهرات باستخدام عدة استراتيجيات في نفس الوقت. حيث زعم النظام أن دولاً أجنبية أطلقت شرارة هذه الاحتجاجات بهدف زعزعة استقرار سوريا. ونفى النظام قتل وجرح الناس. وزعم أن الاحتجاجات قادها إرهابيون. وفي المؤتمرات الصحفية، عرض النظام صوراً لجرحى مزعومين لإثبات جاهزية المتظاهرين لاستخدام العنف. وقالت كيربر، في الوقت نفسه، يبدو أن بشار الأسد ناشد المتظاهرين وأعلن أن الإصلاحات ستأتي، وأنهى حالة الطوارئ التي استمرت عقداً من الزمن، وأفرج عن سجناء. ولكن بدءاً من نهاية آذار/مارس 2011، وُضعت شروط مسبقة لنهج أكثر عنفاً من قبل قوات الأمن. قالت كيربر إن "خلية إدارة الأزمة" قد تم إنشاؤها بالفعل في آذار/مارس 2011. وتألفت الخلية من كبار الضباط وكانت مهمتها تقديم الدعم المباشر لبشار الأسد. وكان أعضاء الخلية في الغالب من رؤساء أجهزة المخابرات. ووضعت الخلية الاستراتيجية وأصدرت الأوامر بشأن كيفية التعامل مع الاحتجاجات. على الأقل منذ منتصف نيسان/أبريل 2011، كان هدفهم هو سحق المظاهرات بالعنف من أجل منع الإطاحة بالنظام.

قالت كيربر إنه في اجتماع عقد في 18 نيسان/أبريل، 2011، وجدت خلية إدارة الأزمة أن "مرحلة التسامح والتعاون [قد] انتهت". وقدّمت أوامر مفصلة، وأعلنت عدم الإفراج عن أي معتقلين، وإذا لزم الأمر، ينبغي الاستعانة بالجيش للتعامل مع المظاهرات. قالت كيربر إن خلية إدارة الأزمة اجتمعت مرة أخرى في 20 نيسان/أبريل، 2011، ووجدت أنه "[كان] من الضروري بدء مرحلة أخرى. علينا أن نكسب هذه المعركة باستخدام العنف المسلح." كان الهدف هو سحق الاحتجاجات بأي ثمن: اضطهاد واعتقال وقتل وتعذيب كل متظاهر أو أي شخص قريب من المظاهرة. ووصفت كيربر هذا الأمر بأنه "إعطاء تفويض مطلق بحكم الأمر الواقع لقوات الأمن

لتمارس العنف ضد المتظاهرين". قالت إنه نتيجة لذلك، زاد عدد الضحايا المدنيين بشكل كبير من 30 آذار/مارس، 2011 فصاعدا. قُتل 200 شخص بالرصاص الحي في 23 نيسان/أبريل، 2011. وبعد يومين اقتحم النظام درعا وقطع المياه والإمدادات الطبية. مات كثير من الناس نتيجة لذلك. كما لقي أشخاص حتفهم في مظاهرات خرجت للتعبير عن تضامنها مع أهالي درعا، كما قُتل البعض ممن حاولوا جلب الماء والطعام لأهالي درعا. ومات ما لا يقل عن 200 شخص. قالت كيربر إن أشخاصاً قُتلوا في أجزاء أخرى من سوريا بنهاية نيسان/أبريل 2011. ووقعت العديد من المداهمات والاعتقالات في دوما. وفي الأشهر التالية، وقعت مظاهرات شارك فيها رقم من ست خانات، وازداد القمع بقيادة الدولة. خلصت كيربر إلى أنه حتى تموز/يوليو 2011، توفي من السوريين عدد مكون من أربع خانات بسبب العنف الذي قادته الدولة.

[تبادل مترجمو المحكمة الأدوار.]

أشارت القاضي كيربر إلى أن مدينة حماة اقتُحمت [من قبل الجيش] في نهاية تموز/يوليو 2011 وقُتل المئات. في أيلول/سبتمبر 2011، حاصر الجيش دوما واعتقل العديد من الأشخاص، بالإضافة إلى قَطْع البنية التحتية الحيوية. ومنذ أيلول/سبتمبر 2011 فصاعداً، أصبحت المظاهرات أكثر تحصيناً. كما تأسس الجيش السوري الحر من عسكريين سابقين انشقوا عن جيش النظام، ونتيجة لذلك استُهدِفت مناطق سيطرة النظام. قالت كيربر إن النزاع المسلح بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة بدأ في مطلع عام 2012. وفي الوقت نفسه، استمرت المظاهرات السلمية غير العنيفة على الرغم من استخدام الذخيرة الحية وزيادة العنف من قبل ميليشيات الشبيحة، من بين المجموعات الأخرى، التي انخرطت بشكل متزايد في سحق الاحتجاجات. وقالت كيربر إن أشخاصاً اعتُقلوا وقُتلوا. وإذا خالف الجنود أوامر إطلاق النار على المتظاهرين، فإنهم يخاطرون بأن يتم إطلاق النار عليهم.

أضافت القاضي كيربر أنه على الرغم من جهود الوساطة التي بذلتها جامعة الدول العربية، اتسم عام 2012 بتزايد العنف. حيث استمرت الاحتجاجات السلمية، لكن وتيرة النزاع المسلح ازدادت. وأشارت كيربر إلى أنه في شباط/فبراير 2012 فرّق النظام مظاهرة سلمية في دمشق باستخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. وقُتل شخص وأصيب العشرات. وفي شباط/فبراير 2012 أيضاً، تعرّضت حمص لاقتحام وهجوم بالصواريخ عدة مرات. ووقعت مجزرة في هذه المنطقة ادعى النظام أن إرهابيين ارتكبوها، في حين وجّهت المعارضة أصابع الاتهام إلى النظام والمليشيات. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2012، لقي 95 مدنياً حتفهم في إدلب بسبب أعمال عنف ارتكبها النظام. وتم إلقاء القبض على كثيرين آخرين. وذكرت كيربر أنه في الحولة، مسقط رأس المدّعى عليه [أنور]، توفي أكثر من مائة شخص بنهاية أيار/مايو 2012. وقُتل 55 شخصاً آخر بالقرب من حماة. وفي نهاية تموز/يوليو 2012، استخدم الجيش السوري الذخيرة الحية ضد المدنيين على الحدود السورية الأردنية، ما أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل. وأضافت كيربر أنه في آب/أغسطس 2012 تم اكتشاف أكثر من مائة قتيل من المدنيين في دمشق استشهدوا خلال مداهمات للجيش السوري. ومضت كيربر في بيان أنه على مدار النزاع، ازدادت مظاهر التسلح. حيث أطلق النظام قنابل عنقودية وحارقة على مناطق سيطرة المعارضة ومناطق الجيش السوري الحر ودمشق ومحيطها [ريف دمشق، كما اعتادت القاضي كيربر على تسميته].

أشارت كيربر أن هذه التوضيحات واستحضار الأحداث استندت بشكل كبير إلى شهادات الخبراء ، و كريستوفر إنجلز من اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة، الذي قدّم أيضاً الوثائق الخاصة بخلية إدارة الأزمة المذكورة أعلاه إلى المحكمة، وكريستوف رويتر وشهود آخرين.

وفقاً للقضاة، لعبت أجهزة المخابرات دوراً أساسياً في إخماد الثورة. ولقد كانت بالأصل آلية محورية في عهد حافظ الأسد. وأوضحت كيربر أن هناك خمسة أجهزة مخابرات، من بينها إدارة المخابرات العامة. تنقسم أجهزة المخابرات إلى عدة فروع. وبناءً على تفويضها، كان للفروع مرافق اعتقال خاصة بها، حيث تعرّض الناس بالفعل للتعذيب والقتل أحياناً عندما كان حافظ الأسد في السلطة. وأضافت كيربر أن الفرعين 251 و285 في إدارة المخابرات العامة بهما مراكز اعتقال. وأوضحت القاضي كيربر أن بشار الأسد تبنّى هذه الهياكل. ومنذ انتفاضة 2011، كانت المهمة، لا سيما لأجهزة المخابرات، ترهيب المعارضة وإبادتها. وابتداء من آذار/مارس 2011، تعرّض الناس للاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل. أشارت كيربر إلى أن أحد الشهود قال للمحكمة إن الحكومة "استمرت في تعذيب الناس كعادة قديمة". وقالت كيربر إن أساليب التعذيب تضمنت بالتالي الضرب بجميع أنواع الأدوات والأساليب، مثل الكابلات، والفلقة (ضرب الناس على أقدامهم)، وتعليق الناس من معاصمهم بحيث لا تكاد أصابع أقدامهم تلامس الأرض، وهي طريقة تسمى الشّبْح، والكرسي الألماني (حيث تم ربط الناس بهيكل خشبي مع ثني عمودهم الفقري)، والدولاب (حيث يُوضع الناس داخل إطار ويُضربون)، والصدمات الكهربائية، والحروق، والعنف الجنسي كوسيلة للترهيب، بما في ذلك الاغتصاب.

أضافت كيربر أن ظروف الاعتقال في جميع المعتقلات التابعة لإدارة المخابرات العامة كانت "كارثية" وتشمل سوء التغذية والافتقار إلى الرعاية الطبية. وكان استخدام العنف التعسفي روتينياً يومياً. وأوضحت كيربر أنه خلال الثورة ازداد عدد المعتقلين لدى أجهزة المخابرات وازداد عدد القتلى بشكل مطرد. وفي حين كان الهدف من الاعتقالات في السابق هو الحصول على المعلومات، كان الهدف الرئيسي ابتداءً من عام 2012 على أبعد تقدير هو ترهيب المعارضة وتصفيتها. وجد القضاة أن الظروف في مراكز الاعتقال استمرت في التدهور. لم يمت الناس من التعذيب فحسب، بل ماتوا جوعاً واختنقوا.

واصلت رئيسة المحكمة كيربر بيان أن جثث من ماتوا رهن الاعتقال تم جمعها في مشاف عسكرية. وبعد وقت قصير من بدء الثورة، تم تكليف مصورين عسكريين بتوثيق الجثث. كان عليهم أن يلتقطوا صوراً للجثث التي غالباً ما كانت عارية أو كانت ترتدي سراويل داخلية فحسب وكانت تحمل أرقاماً. وفقاً للقضاة، كان الغرض من هذه الممارسة هو ضمان وجود دليل على أن هؤلاء الأشخاص لم يتم إطلاق سراحهم فعلياً. ومن نقطة التجميع في دمشق ومحيطها، تم نقل الجثث إلى [مقبرة] نجها و [مقبرة] القطيفة بالشاحنات، وتم

"إلقاؤها" في مقابر جماعية. وأضافت كيربر أن أقارب المعتقلين لم يُبلغوا أبداً بمكان ومصير أحبائهم ولم يجرؤوا على طلب المعلومات. وتم استغلال هذا الشعور بعدم اليقين لضمان استكانة الناس.

أوضحت كيربر أن النتائج المذكورة أعلاه تستند إلى حد كبير إلى شهادة غارونس لو كين التي أخبرت المحكمة أيضاً بتجربة قيصر وصديقه سامي. كما عاينت المحكمة ملفات قيصر. تم تحليل 26,938 صورة لما لا يقل عن 6,821 شخصاً من قبل الأستاذ الدكتور روتشيلد الذي قدّم تحليله الشرعي في المحكمة.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

[غادر مايكل بوكر، أحد محامي الدفاع عن أنور، أثناء الاستراحة ولم يعد بعد ذلك.]

الفرع 251، قسم التحقيق والقسم 40

أوضحت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، أن مهمة إدارة المخابرات العامة، بما في ذلك فرعها رقم 251، هي مراقبة المواطنين السوريين في الخارج وفي سوريا. كان الفرع 251 مسؤولاً عن الأمن الداخلي في دمشق ومحيطها. ومع بداية النزاع، تم استخدام هذا الفرع لمحاربة المعارضة في هذه المناطق. ويقع مقر الفرع في وسط مدينة دمشق، في حي الخطيب، ومن هنا أطلق عليه أيضاً اسم فرع الخطيب. ويقع بالقرب من شارع بغداد على مقربة مباشرة من مشفى الهلال الأحمر. ويتكون الفرع من مبنيين، في كل منهما ثلاثة طوابق على الأقل وتفصل بينهما ساحة. وكانت توجد مكاتب وغرفة تحقيق في هذين المبنيين.

وصفت كيربر أنه في عامي 2011 و2012 كان هناك مبنى واحد على الأقل به مرافق سجون في القبو، بما في ذلك زنازين جماعية مختلفة وزنازين انفرادية بمساحة 1×2 متر. وكانت هناك أيضاً غرفة مشتركة للسجانين في القبو بالإضافة إلى غرف التحقيق. وبحسب كيربر، فقد تم توسعة منطقة السجن في مطلع عام 2012 بمزيد من المرافق أسفل منطقة الحديقة، لتوفير مساحة أكبر للعدد المتزايد من المعتقلين. وتقع مكاتب ضباط التحقيق وغيرهم من الضباط في الطوابق العليا.

قالت كيربر إن الفرع 251 كان بقيادة العميد توفيق يونس في 2011 و2012. كان أنور رسلان رئيس قسم التحقيق في الفرع حتى 7 أيلول/سبتمبر، 2012. كان القسم 40 تابعاً رسمياً للفرع 251. كان هذا القسم مسؤولاً عن عمليات الشوارع. كان بمثابة قوة تدخل سريع ومسؤولاً عن المداهمات ونقاط التفتيش وتفتيش المنازل وقمع المظاهرات. نقلت كيربر عن شاهد قال للمحكمة إن القسم 40 كان "عصابة مسؤولة عن الإنفاذ والقتال". أوضحت كيربر أنه على الرغم من علاقة التبعية الرسمية بالفرع 251، إلا أن القسم 40 يتمتع ببعض الاستقلالية لأنه كان تحت قيادة حافظ مخلوف، ابن عم بشار الأسد. يقع مقر القسم في الجسر الأبيض بدمشق، بما في ذلك مرفق الاعتقال الخاص به. عندما كان القسم 40 في الخدمة، كان [عناصره] يقمعون المظاهرات بعنف، ويفرّقونها بإطلاق النار على المتظاهرين، ويلاحقون الأشخاص الذين فروا من موقع المظاهرة، ويعتقلونهم، ويعصبون أعينهم، ويسحبون قمصانهم فوق رؤوسهم، وينقلونهم إلى مرافق القسم 40 أو ينقلونهم إلى الفرع 251. تعرض المعتقلون للإهانة والضرب والإذلال وهم في طريقهم إلى هذه المرافق.

قالت كيربر إنه عندما يصل المعتقلون إلى الفرع 251، كانوا يترجلون من المركبة في الفناء الداخلي للفرع. ثم يتعرضون لما يسمى بحفلة الترحيب. وأوضحت كيربر أن هذا الإجراء لم يتم إغفاله إلا في الحالات التي يصل فيها معتقلون جدد بشكل فردي أو في مجموعة صغيرة. قالت إن المعتقلين عادة ما يتعرضون للضرب المبرح من قبل السجّانين بقبضات أيديهم وأشياء مختلفة. وبحسب كيربر، قُتل بعض المعتقلين أثناء هذه العملية. وبعد هذا "الاستقبال"، يُنقل المعتقلون إلى السجن الموجود في القبو حيث يتعيّن عليهم تسليم متعلقاتهم الشخصية. كان عليهم خلع ملابسهم كلها وأداء ما يسمى بحركة الأمان [وضعية القرفصاء] وهم عراة. اضطر المعتقلون إلى اتخاذ وضعية القرفصاء عدة مرات حتى يقوم السجّانون بتفتيش فتحات أجسادهم. في معظم الأوقات، كان المعتقلون يستعيدون ملابسهم، وتُصادر الأحزمة وأربطة الأحذية فقط.

كما وصفت كيربر أنه بعد ذلك، عادة ما كان يُنقل المعتقلون إلى زنازين جماعية. لكن منذ نيسان/أبريل 2011 كانت هذه الزنازين شديدة الاكتظاظ لدرجة أن المعتقلين اضطروا إلى التناوب على الجلوس والنوم، ولم يكن بوسعهم سوى الوقوف. كانوا قادرين على النوم فقط بوضع رؤوسهم حيث موضع أقدام بعضهم البعض. وفقاً لكيربر، كانت هذه الممارسة شائعة جداً لدرجة أن لها اسماً خاصاً بها: "طريقة التسييف". كان المصدر الوحيد للهواء النقي من فتحة صغيرة تحت باب الزنزانة. كان الهواء داخل الزنزانة خانقاً للغاية وسيئاً للغاية بحيث لم يكن هناك ما يكفي من الأكسجين. كان في بعض الزنازين نوافذ صغيرة تطل على الفناء بالخارج. وكان في زنازين أخرى ضوء اصطناعي فقط، كان مضاءً طوال الوقت، حتى لا يتمكن المعتقلون من التمييز بين النهار والليل.

أضافت كيربر أن بعض الزنازين كانت مزودة بمراحيض داخل الزنزانة دون أي شيء يفصلها عن باقي الغرفة. سُمح لمعتقلين آخرين [ممن ليس لديهم مرحاض داخل زنزانتهم] باستخدام المرحاض مرتين أو ثلاث مرات في اليوم. خلصت كيربر إلى أن الظروف الصحية في الفرع كانت "كارثية". لم يُسمح للمعتقلين بالاغتسال، وكانت الحشرات (القمل) منتشرة في كل مكان. عانى العديد من

المعتقلين من التهابات جلدية والجرب والتهاب الجروح المفتوحة. لم يتم علاج الإصابات في الغالب. كان الطعام غير كافٍ وغير صالح للأكل مما أدى إلى فقدان الوزن ومزيد من الإعياء. إضافة إلى ذلك، كان المعتقلون يتعرضون لسماع صراخ مستمر لأشخاص يتعرضون للتعذيب، الأمر الذي تسبب في ضغوط هائلة إلى جانب الشعور بعدم اليقين. وفقد بعض المعتقلين عقولهم، بل وفكروا في الانتحار. اعتبر القضاة أن ظروف الاعتقال غير الإنسانية هذه ترقى لمستوى التعذيب.

واصلت القاضي كيربر حديثها قائلة إنه جرت العادة أن يكون ضابط تحقيق واحد وسجّان واحد حاضرين أثناء التحقيق في الفرع 251. وعادة ما يكون السجّان هو الذي يسيء معاملة المعتقلين أثناء التحقيق. وبالتالي كان السجّانون يستخدمون أساليب التعذيب المختلفة الموصوفة أعلاه: يقومون بضرب أقدام المعتقلين حتى تتورّم، أو تعليقهم من معاصمهم (الشَبْح)، أو وضعهم على الكرسي الألماني، أو حرقهم بالماء المغلي. قالت كيربر إن التعذيب كان يُمارس عندما لا يجيب المعتقل، أو عندما لا يكون ضابط التحقيق راضياً عن الإجابة. وبحسب كيربر، لم تكن هناك ضرورة لإصدار أوامر صريحة بالتعذيب. وأضافت كيربر أنه في بعض الأحيان، تعرّض المعتقلون والمعتقلات للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، ولمس أعضائهم التناسلية وضربهم عليها، أو التهديد بالتعرض للعنف الجنسي والتهديد بممارسة عنف جنسي ضد أفراد العائلة. كان على المعتقلين أيضاً أن يشاهدوا آخرين يتعرضون لعنف جنسي، على سبيل المثال في الردهات، حيث يتعرض المعتقلون لاعتداءات وتهديدات جنسية وتحرش جنسي. وخلصت كيربر إلى أنه في حالات فردية قليلة جداً، لم يتعرّض المعتقلون لعنف جسدي. كان هذا هو الحال في الغالب عندما كانوا شخصيات مشهورة أو بارزة.

منصب المدّعى عليه في المخابرات والفرع 251، ومساهمته

أوضحت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، أن الذي يُحاكَم لم يكن النظام السوري، وإنما أفعال المتهم الفردية التي يتحمل مسؤوليتها بشكل فردي. قالت كيربر إنها ستقدم بالتالي لمحة موجزة عن حياة المدّعى عليه ومسيرته المهنية.

وُلد أنور رسلان عام 1963 في مدينة الحولة السورية. وبعد حصوله على الثانوية العامة، درس الحقوق في جامعة دمشق. في سنته الرابعة في الجامعة، التحق بتدريب مع الشرطة في 2 كانون الأول/ديسمبر، 1986، واستكمل دراسته أثناء التدريب. أصبح رقيباً في الشرطة وفي مكتب الهجرة في حلب والحسكة وطرطوس لمدة خمس سنوات، ونجح في الحصول على إجازة في الحقوق. في 22 آب/أغسطس، 1992، التحق أنور بتدريب للقياديين. وحصل على رتبة ملازم أول. وبما أنه أنهى تدريبه في المرتبة الثانية في فصله، واصل العمل في أكاديمية الشرطة كمدرب. في مطلع عام 1995، عندما كان عمره 32 عاماً، نُقل أنور إلى إدارة المخابرات العامة بسبب أدائه الجيد جداً. عمل في الفرع 251 لمدة عام ونصف، حيث كان يقوم بدوريات في حي السفارات. وفي منتصف عام 1996، نُقل إلى فرع كفر سوسة حيث عمل كضابط تحقيق. في 9 آب/أغسطس، 2008، نُقل أنور إلى الفرع 251 حيث ترأس قسم التحقيق. كان مكتبه في الطابق الأول [بالإنجليزية: الطابق الثاني] من مبنى الفرع 251. تقع مكاتب التحقيق في الطابق الأرضي [بالإنجليزية: الطابق الأول] وكان السجن يقع في القبو حيث كان لأنور مكتب صغير آخر. وكان قسم التحقيق يضم ثلاثين إلى أربعين موظفاً، من بينهم ستة أو سبعة ضباط تحقيق، ومسؤولون عن كتابة المَحاضر، وأمناء أرشيف، وسجّانون، ومدير السجن أبو علي. قالت كيربر إن أنور رسلان كان أعلى رتبة من هؤلاء الأشخاص. كان مسؤولاً عن قائمة المناوبة الخاصة بموظفي السجن، والإشراف عليهم، والبت في سير العمل. وكانت أوامره مطاعة من قبل موظفيه.

أضافت كيربر أنه لم تكن هناك حاجة لإصدار أمر صريح باستخدام التعذيب، لأنه كان جزءاً من ممارسة دامت خمسة عقود في أجهزة المخابرات. تم تكليف أنور أيضاً بتنسيق التحقيقات، خاصة فيما يتعلق بمسائل من يحقق مع من وفي أي مكان. لقد أجرى التحقيقات بنفسه حيث كان لديه اهتمام خاص، على سبيل المثال عندما يكون لدى الشخص خلفية فنية أو فكرية. مرت نتائج جميع التحقيقات على مكتبه. قام بتلخيصها وإرسالها إلى الآخرين. كما قدّم توصيات لرؤسائه، تشمل توصيات بالإفراج عن معتقلين. وفقاً للقضاة، أثبت أنور أنه تكنوقراط موثوق به وذكي وحريص. وبسبب أدائه، تم استدعاؤه أحياناً إلى الفرع 285، وهو فرع متخصص في التحقيقات. وفي 1 كانون الثاني/يناير، 2011 رُقي إلى رتبة عقيد، وهي ثاني أعلى رتبة في الفرع، أدنى برتبة من رئيس الفرع. وتم استدعاء أنور أيضاً عندما كان أشخاص مهمون يزورون السجن في الفرع. على مدار الثورة، مُنح أنور مزيداً من الاختصاصات نظراً لأن العدد المتزايد من القرارات النهائية لا يمكن أن يُتخذ من قبل شخص بمفرده في منصب رفيع. أشارت كيربر إلى أن P56 أخبر المحكمة أنه عندما طُلب من أنور الإفراج عن طبيب، تم إطلاق سراح الشخص بالفعل بعد يومين. كما أخبر P53 المحكمة أن صلاحيات أنور كانت كبيرة جداً، حيث تمكن من إطلاق سراحه بعد ساعتين من اعتقاله عند نقطة تفتيش بمجرد أن اتصل عمه مع أنور.

أضافت كيربر أن أنور، مثله مثل أي سوري، كان يعلم أن المخابرات العامة قامت بتعذيب وقتل الناس. ومع ذلك، لم يكن أنور مستاءً من إدارة المخابرات العامة التي قدّمت له مكانة اجتماعية أعلى بعد نقله. قرر أنور دعم النظام. ووجد القضاة أن هذا الموقف لم يتغير بعد زيادة أعداد المعتقلين وإدراكه للوضع المدمر في الفرع 251. أُبلغ أنور بحالات وفاة حدثت في الفرع وكان يعلم أن السجّانين كانوا يعذبون المعتقلين خارج جلسات التحقيق ويضربونهم، ويتحرشون بهم جنسياً. وبحسب القضاة، فقد قبل أنور هذه الظروف بلا مبالة على الأقل.

أشارت كيربر إلى أن P41 أخبر المحكمة أن أنور طلب من أحد السجّانين "أن يطهوه حتى يستوي". اعتبر أنور المتظاهرين حثالة ولم يهتم بمعاملتهم إلا عندما تعرّض المعتقلون للضرب التعسفي والتعذيب، ولم يعد الأمر يتعلق بالمهمة الفكرية الصعبة للحصول على المعلومات. ولم يفِ هذا بمعاييره كمحقق. خلص القضاة إلى أن آخر يوم عمل لأنور في الفرع 251 كان في 7 أيلول/سبتمبر، 2012 قبل أن يبدأ العمل في الفرع 285 في 9 أيلول/سبتمبر، 2012، حيث ظل يعمل حتى انشقاقه في كانون الأول/ديسمبر 2012.

أوضحت رئيسة المحكمة كيربر أنه كان من الضروري لها التعاطي مع الالتماس الأول الذي قدّمه أنور في هذه المرحلة. يجب على المرء أن يعتبر هذا الالتماس اعترافاً جزئياً فيما يتعلق بتأكيد أنور أنه كان رئيس قسم التحقيق في الفرع 251 من عام 2008 فصاعداً. كما أوضح أنه منذ بداية المظاهرات، ارتفع العدد المعتاد للمعتقلين في الفرع 251 من حوالي 200 إلى أكثر من 1,000. قالت كيربر إن أنور اعترف بأنه سمع صرخات التعذيب بنفسه، وزار السجن، وعرف أن أعداداً متزايدة من المعتقلين نُقلوا إلى المشافي.

[تبادل مترجمو المحكمة الأدوار.]

أشارت كيربر إلى أن أنور زعم في التماسه الأول أنه غير مسؤول عن ظروف الاعتقال والتعذيب في الفرع. وادّعى ودافع عن نفسه بشكل أساسي بالقول إنه لم يوافق على نهج النظام في إجراء اعتقالات تعسفية. بل على العكس من ذلك، قال أنور إنه حاول مساعدة المعتقلين حيثما استطاع ويسّر إطلاق سراحهم. وادّعى أنه بصفته سُنياً، كان عليه أن يستمع إلى ما قاله له العلويون. وادّعى كذلك أنه حُرم من كل صلاحياته في حزيران/يونيو 2011 عندما تولى نائبه عبد المنعم النعسان منصبه. وذكرت كيربر كذلك أن أنور زعم أن الفرع 251 كان بقيادة القسم 40، ولا سيما رئيسه حافظ مخلوف. وذكر أنور أن القسم قام بشكل مستقل بتعذيب الأشخاص في الفرع. قال أنور إنه حاول أن يعود إلى قوات الشرطة، لكنه لم ينجح في هذا الطلب. كما ادّعى أنه لم يكن قادراً على الهروب بأمان مع عائلته قبل كانون الأول/ديسمبر 2012. وأوضحت كيربر أن أنور تناول في التماسه أيضاً شهادات فردية للشهود. وخلص القضاة إلى أنهم لم يقبلوا الالتماس الذي قدّمه أنور لأنه لا توجد مؤشرات كافية على صحة مزاعمه.

أشارت كيربر إلى أن P5، وهو حارس أمن سابق في الفرع 251، أخبر المحكمة أن أنور رسلان كان رئيس قسم التحقيق في الفرع 251 وأن القسم 40 كان يعمل في الشوارع ولم يُجر تحقيقات في الفرع. وقال P5 أيضاً إنه من المعروف على نطاق واسع أن عبد المنعم كان نائب أنور. وأضافت كيربر أن هناك مؤشرات أدت إلى استنتاج أن أنور احتفظ بمنصبه وصلاحياته في فرع الخطيب عام 2012، وأن صلاحياته تجاوزت نطاق الفرع. أشارت كيربر إلى أن P41 أخبر المحكمة أنه تم التحقيق معه، من بين آخرين، من قبل عبد المنعم، ولم يتصل عبد المنعم مع أنور رسلان إلا بعد أن اعتقد أنه حصل على جميع المعلومات من P41. ثم قام أنور بإصدار الأمر "بطهي [P41] حتى يستوي". وخلصت كيربر إلى أن هذا يؤكد أن عبد المنعم لم يكن تابعاً لأنور رسلان من الناحية الرسمية فحسب، بل كان تابعاً فعلياً له. كما أكد العديد من الشهود اهتمام أنور بالمثقفين وكبار الشخصيات والفنانين والمؤلفين. حيث شهد P49 أن أنور حقّق مع شخصيات بارزة حتى بعد مزاعم حرمانه من صلاحياته. قالت كيربر، بحسب الالتماس الذي تقدم به أنور، فقد حقق مع الممثلة السورية [انظر TR#31] في آذار/مارس 2012. وأوضحت هذه الممثلة للشرطة الألمانية أيضاً أنه أثناء التحقيق معها من قبل أنور، دخل سجّان الغرفة وأبلغ أنور بأن شخصاً قد توفي وفعل ذلك مستخدماً كلاماً مشفّراً. وخلص القضاة إلى أنه حتى في هذه المرحلة [آذار/مارس 2012] كان أنور لا يزال مسؤولاً عن السجن وكان يتم إبلاغه بما يجري في الفرع.

أشارت كيربر أيضاً إلى أن P16 أخبرت المحكمة أن أنور حقّق معها في عام 2012، وليس في عام 2011. وإن المؤشر الآخر الذي ينفي حرمان أنور من صلاحياته كما يدّعي، وهو الموقف الذي حدث في شهر رمضان 2012، تقريباً في شهر آب/أغسطس 2012، عندما تمكن أنور من إطلاق سراح P53 عند نقطة تفتيش بمجرّد مكالمة هاتفية.

أضافت القاضي كيربر أن أنور استمر في التمتع بامتيازات معينة، مثل السيارة، حتى بعد نقله إلى الفرع 285. وفي نهاية عام 2012، كان عضواً في لجنة البت في مسائل التقاعد والسفر للضباط المتقاعدين. وكان الأعضاء الآخرون في هذه اللجنة ثلاثة أشخاص رفيعي المستوى برتبة عميد. وفقاً للقضاة، لا يصحّ ترك مثل هذه المواضيع لشخص يعتبر غير مخلص وغير موثوق به.

أضافت كيربر أن أجزاء أخرى من الالتماس الذي تقدّم به أنور تم دحضها من خلال شهادات شهود موثوقة. وأشارت إلى أن أحد الشهود [P18] وصف بمصداقية كيف حاول الحصول على معلومات عن شقيق P17، وهو أمر يواصل أنور إنكاره. ودحضت P33 تأكيد أنور بأن شقيقة P32 تعرّضت للضرب على يد والدها حتى تلطخ حجابها بالدماء. أشارت كيربر إلى أن أنور التقى مع P16 في عام 2012 وليس في عام 2011، كما يزعم. وجد القضاة أيضاً أن الالتماس الذي تقدّم به أنور غير متّسق. على سبيل المثال، ادّعى أنور أنه منذ صيف 2011 فصاعداً، تم تكليفه فقط بتلخيص التحقيقات. لكن في الوقت نفسه، أكّد أنه استجوب P11 في أيلول/سبتمبر 2011. كما استجوب [شاهدا من TR # 31] في نيسان/أبريل 2012.

وجد القضاة أيضاً أنه "من غير المفهوم ببساطة أن يسمح النظام لضابط رفيع المستوى مشكوك في ولائه بالبقاء في منصب رفيع المستوى داخل أجهزة المخابرات". بالإضافة إلى ذلك، وجد القضاة أنه "من غير المفهوم كيف تعذّر على أنور الهروب بأمان مع عائلته، بخلاف الضباط الآخرين الذين انشقّوا قبل كانون الأول/ديسمبر 2012". قالت كيربر إن الالتماس غير صحيح في هذا الصدد وتم تكييفه ليلائم خط دفاع المدّعى عليه".

***

[استراحة لمدة 15 دقيقة]

***

المسئولية القانونية

أعمال القتل

أوضحت القاضي كيربر، رئيسة المحكمة، أنه بعد سماع جميع الأدلة، وجد القضاة أن 27 شخصاً فقدوا حياتهم في الفرع 251 خلال الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام، بسبب سوء المعاملة. تم تحديد هذا الرقم على النحو التالي:

قال إياد الغريب لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية في 16 آب/أغسطس 2018:

- إنه رأى ما لا يقل عن عشر جثث يتم نقلها من الفرع 251 بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2011،
- إنه رأى معتقلاً واحداً على الأقل يتعرّض للضرب لدى وصوله إلى الفرع بقضيب حديدي على نحو عنيف لدرجة أنه ما لبث أن فارق الحياة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2011،

أخبر P51 المحكمة كيف نُقِل شاهدان أو ثلاثة شهود إلى مشفى الهلال الأحمر في إحدى الليالي، وكيف كان عليه أن يؤكد وفاتهم. غير أن P51 لم يتمكن من تضييق الإطار الزمني لهذه الواقعة سوى بالإشارة إلى أنها وقعت في وقت ما بين نيسان/أبريل 2011 وحزيران/يونيو 2012. ولصالح المدّعى عليه، يفترض القضاة بالتالي أن هذا النقل للجثث من الفرع قد ورد في شهادة إياد الغريب أيضاً.

وصل P4 إلى الفرع 251 في [حُجِبت المعلومات] حزيران/يونيو 2012، حيث احتُجِز في زنزانة:

- تُوفي طفل خلال الأيام التسعة الأولى من اعتقاله،
- وتوفي 13 شخصاً آخر خلال فترة اعتقاله.

أحصى P4 ثلاث عشرة حالة وفاة لأنه اضطر أن يبصم على وثائق تؤكّد وفاة هؤلاء المعتقلين. كما شهد P4 على شخص يتعرض للضرب على حلقه بشدة مما أدى إلى وفاته. وخلص القضاة إلى أنه يمكن عزو جميع حالات الوفاة الـ15 إلى المدّعى عليه، على الرغم من مخاوف محامي الدفاع بشأن هذه الشهادة.

كان P36 في فرع الخطيب للمرة الأولى قرابة 19 تموز/يوليو، 2012، حيث رأى:

- عشرة أشخاص توفوا في الفرع بسبب سوء المعاملة والتعذيب.

وفي وقت لاحق، رأى P36 معتقلاً من الفرع يحتضر في المشفى بسبب فشل كلوي.

وجد القضاة أنه نظراً لتوافق الإطار الزمني الذي شهد فيه P4 وP36 على أشخاص فارقوا الحياة، يمكن للمرء احتساب الحالة الإضافية لوفاة معتقل كان يحتضر في المشفى. أضافت كيربر: بما أنه يمكن للمرء أن يفترض أن المرضى في هذا المشفى تلقوا الرعاية الطبية المطلوبة، فقد وجد القضاة أن ذلك الشخص لم يمت جرّاء العلاج هناك ولكن بسبب المعاملة التي تلقّاها في الفرع 251. وبالتالي فإن المعاملة في الفرع 251 هي السبب وراء موت هذا الشخص. خلصت كيربر إلى أنه حتى الآن، تم تحديد 27 حالة وفاة تتعلق بالفرع 251.

أضافت القاضي كيربر أن القضاة لم يتمكنوا من العثور على المزيد من حالات الوفاة. وأشارت إلى أن FR17 الذي لم يُدلِ بشهادته شخصياً في المحكمة، أخبر الشرطة الفرنسية أنه رأى جثتين في الفرع. ولكن خلال مقابلته مع مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية، لم يستطع تقديم معلومات أكثر تفصيلاً بسبب الضغط العاطفي. كان لا بد من إيقاف المقابلة في مكتب الشرطة في النهاية. لذلك لم يتمكن القضاة من اتباع الأوصاف الأولية التي تقدّم بها FR17. أضافت كيربر أن FR17 قدّم للقضاة عدة أسباب لعدم الإدلاء بشهادته في المحكمة. وبدلاً من ذلك، أخبر كنابمان، ضابط مكتب الشرطة، المحكمة بشأن مقابلته مع FR17. غير أن القضاة لم يتمكنوا من استجواب الشاهد، لا سيما فيما يتعلق بدوافعه للإدلاء بشهادته.

أشارت كيربر إلى أن P46 أخبر المحكمة أنه شاهد شخصا واحداً ميتاً في اليوم الأول لاعتقاله في الفرع 251 وأنه شاهد جثث ثلاثة أو أربعة أشخاص آخرين خلال الفترة الثانية التي قضاها في الفرع. كما شهد بأنه رأى اثنين من المعتقلين من الفرع 251 توفيا في مشفى حرستا. أوضحت القاضي كيربر أن شهادة P46 "أظهرت للأسف عدداً من التناقضات والتضاربات المتعلقة بالمحتوى مقارنة بالمقابلة التي أجرتها معه الشرطة". لذلك لم يتمكن القضاة من بناء إدانة استناداً إلى هذه الأقوال. وأوضحت كيربر كذلك أن المحكمة أُبلِغت بحالات وفاة إضافية وكانت تظهر على الضحايا إصابات بأعيرة نارية. ومع ذلك، كان على القضاة أن يفترضوا أن هذه الإصابات التي تسببت في الوفاة حدثت خارج الفرع 251 وبالتالي لا يمكن أخذها في الاعتبار في هذه المحاكمة.

التعذيب

قالت رئيسة المحكمة كيربر إن عدد الأشخاص المعتقلين في الفرع 251 خلال الفترة التي تغطيها لائحة الاتهام والذين تعرّضوا للتعذيب في الفرع وفقاً للمادة 7 (1) الفقرة 5 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا بسبب ظروف الاعتقال، كان 4,000 على الأقل كما حدّد الادّعاء العام.

أوضحت كيربر أن أنور نفسه اعترف بأن السجن في الفرع كان دائماً مكتظاً. حيث قال إنه بدلاً اعتقال 200 شخص وهو الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية، كان هناك دوماً أكثر من 1000 معتقل. لم تكن هناك فترة اعتقال محددة. واعتُقل البعض لمدة يومين، بينما اعتُقل آخرون لعدة سنوات. واعتُقل معظم الشهود في هذه المحاكمة قرابة ثلاثة أسابيع. وبالتالي، افترض القضاة أن متوسط مدة الاعتقال كان شهرين، وذلك في صالح المدّعى عليه. وبالنظر إلى الفترة التي تشملها لائحة الاتهام والبالغة 16 شهراً، بلغ عدد الذين اعتُقِلوا في الفرع 8,000 معتقل خلال الفترة المشمولة في لائحة الاتهام. أجرى القضاة تقييماً متحفظاً آخر وخفضوا عدد المعتقلين بمقدار النصف إلى ما مجموعه 4,000 معتقل تعرّضوا للتعذيب في الفرع 251 خلال فترة التي تشملها لائحة الاتهام.

الجرائم ذات الصلة بالمدّعين

فيما يتعلق بالفترة بين 29 نيسان/أبريل، 2011 و7 أيلول/سبتمبر، 2012، والتي عمل خلالها المدّعى عليه في الفرع 251، توصل القضاة إلى النتائج التالية فيما يتعلق بالمدّعين:

[تبادل مترجمو المحكمة الأدوار.]

قُبِض على P48 في نيسان/أبريل أو أيار/مايو 2011 في مكان عمله. وقامت القوات الأمنية بتطويق المبنى واقتحامه. تم اعتقال ما بين 100 إلى 150 ناشطاً. اقتيد P48 إلى داخل حافلة، ويداه مقيدتان خلف ظهره. تم نقله إلى فرع الخطيب وتعرّض للإهانة والضرب على الطريق. واستمر الضرب حتى وصل إلى الزنزانة الجماعية حيث كان بوسعه سماع صراخ أشخاص يتعرضون للتعذيب. اعتُقل في هذه الزنزانة قرابة خمسة أيام وتم التحقيق معه مرتين. وأثناء التحقيق، أُجبر على الاستلقاء على بطنه ورفع قدميه، وضُرب على قدميه وظهره بكابل مكون من أربعة أسلاك.

قُبِض على P39 في [حُجِبت المعلومات] أيار/مايو، 2011، في مظاهرة في دمشق واقتيد إلى القسم 40. وفي نفس اليوم، نُقِل إلى فرع الخطيب حيث تم استقباله بما يسمى "حفلة الترحيب". وتعرّض للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية مما تسبب له في ألم شديد. وبعد تفتيشه، نُقل إلى زنزانة جماعية لها نافذتان صغيرتان تواجهان الفناء. وتعرّض لمدة أربع ساعات لسماع صرخات التعذيب قبل التحقيق معه. أجرى التحقيق شخصان، كان أحدهما أنور رسلان. في البداية، كان أنور لطيفاً لأنه افترض أن P39 تربطه علاقة قرابة برئيس سوري سابق. ولكن عندما سأل P39 أنور عن سبب اعتقاله، استدعى أنور السجّان وقال له "أخرج P39 من هنا". ثم أعيد P39 مرة أخرى إلى الزنزانة الجماعية. وأثناء التحقيقات اللاحقة، تعرّض للضرب على ظهره وقدميه بكابل. لم يكن P39 قادراً على النوم بعد هذه الواقعة. ثم اقتيد إلى زنزانة انفرادية. ذات مرة، قام أحد السجّانين بتوصيل الكهرباء بجسد P39، وسكب الماء فوقه وعذبه بالصدمات الكهربائية. اعتُقل P39 في الفرع 251 لمدة عشرة أيام على الأقل. لا يزال P39 يتلقى العلاج النفسي الاجتماعي. ولا يستطيع العمل ولا يزال يعاني من عواقب الصدمات الكهربائية.

قُبِض على P34 في المنزل في نهاية تموز/يوليو 2011 مع شقيقيه. واقتيدوا إلى الفرع 251 حيث اضطروا إلى خلع ملابسهم وتم تفتيشهم. ثم احتُجز P34 في زنزانة جماعية حيث كان الناس ينامون وهم واقفون. كان الجو حاراً جداً داخل الزنزانة، وكان المرء لا يكاد يتنفس. كان بإمكان المعتقلين داخل الزنزانة سماع صوت تعذيب الآخرين بالصدمات الكهربائية خارج الزنزانة. وأثناء التحقيق معه، اضطر P34 إلى الركوع وضربه أحد السجّانين على ظهره بعصا. وبعد أيام قليلة، نُقل P34 إلى زنزانة قذرة أخرى كان بها 36 معتقلاً، بينهم P34 وشقيقه. تم احتجاز P34 في فرع الخطيب لمدة 11 يوماً، واعتُقل لمدة 26 يوماً.

اعتقل النظام السوري P1 بشكل تعسفي في مطار دمشق في آب/أغسطس 2011. وبعد وقفتين، اقتيد إلى فرع الخطيب حيث استُقبِل بحفلة ترحيب. كان عليه أن يسلم متعلقاته الشخصية في القبو، ويخلع ملابسه، وتم تفتيشه. وكان بإمكانه بالفعل سماع صرخات التعذيب في هذا الوقت. ثم نُقل بعد ذلك إلى زنزانة جماعية حيث تمكن من الجلوس فقط لأن بعض المعتقلين الآخرين أفسحوا له. تم التحقيق مع P1 عدة مرات وتعرّض للضرب والركل أثناء جلسات التحقيق هذه. ذات مرة، تم إدخال عصا في شرجه وتم تهديده بأنه لن يرى الحياة خارج ["الفرع"] إذا لم يتعاون. كما تعرّض لسوء المعاملة خارج جلسات التحقيق. تم تعليقه مرة من معصميه حتى فقد وعيه. بعد التحقيق معه مرتين، نُقل إلى زنزانة جماعية أخرى [زنزانة انفرادية] تفوح منها رائحة الدم والعفن. ولم يكن قادراً على مد ساقيه عندما أراد النوم. اعتُقل P1 في الفرع لمدة شهرين تقريباً. لا يزال يعاني من كوابيس ومشاكل نفسية واجتماعية وخضع لعملية جراحية في فتحة الشرج.

تم أخذ P22 من المشفى في [حُجِبت المعلومات] آب/أغسطس، 2011، بزعم أنه سيتم التحقيق معه لفترة وجيزة فقط. واقتيد إلى فرع الخطيب حيث وُضع في زنزانة انفرادية بها نافذة صغيرة بقضبان في الباب. اضطر إلى البقاء في الفرع حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2011. واستُجوب P22 ست مرات على الأقل وضُرب على قدميه بالكابلات وصُفع على أذنه. أوضح P22 السبب وراء معاملته المعتدلة نسبياً بحقيقة أنه لم يتم اتهامه بامتلاك أسلحة. بعد 25 يوماً، نُقل إلى زنزانة جماعية حيث تراوح عدد المعتقلين من 20 إلى 50 شخصاً. لم يتمكن المعتقلون من النوم إلا وهم مستلقون على جُنوبهم وتم إعطاؤهم بطانيات مليئة بالقمل. وفي بعض الأحيان كان يسمع صوت صراخ أشخاص يتعرضون للتعذيب. كان P22 خائفاً ولكن على ما يبدو لم يعامَل معاملة سيئة مثل المعتقلين الآخرين.

قُبِض على P50 في مكان عمله بالقرب من دمشق في [حُجِبت المعلومات] أيلول/سبتمبر 2011، واعتُقل في فرع الخطيب لمدة أربعين يوماً تقريباً. خلال هذا الوقت، تم التحقيق معه حوالي عشر مرات. وأثناء جلسات التحقيق، أُجبر على الاستلقاء على بطنه ورفع قدميه وضُرب على قدميه. ذات مرة، قيل لـP50 إنه سيتعرض للضرب 20 مرة، وإذا سمع السجّانون صوته ولو مرة واحدة

أثناء هذا الإجراء، فسوف يتعرض للضرب بشكل أسوأ. كانت الزنزانة الانفرادية مروعة للغاية بالنسبة لـP50 لدرجة أنه فكر بجدية في الانتحار أثناء الاعتقال.

قُبِض على P11 في مظاهرة في [حُجِبت المعلومات] أيلول/سبتمبر، 2011. واقتيد إلى فرع الخطيب حيث اضطر إلى البقاء لمدة خمسة أيام قبل نقله إلى كفر سوسة. في طريقه إلى فرع الخطيب تعرّض للضرب والركل. كان الضوء الوحيد في زنزانته يأتي من فتحة صغيرة في الباب. وتم التحقيق معه ثلاث مرات وضُرب بعدة أدوات.

اعتُقل P41 في تشرين الأول/أكتوبر 2011 في حرستا واقتيد إلى فرع الخطيب حيث احتُجز لمدة أربعة أيام قبل نقله إلى كفر سوسة ومن ثم إعادته إلى فرع الخطيب حيث احتُجز لمدة شهرين على الأقل قبل أن يتم نقله مرة أخرى إلى كفر سوسة ثم أطلق سراحه في نهاية المطاف. في فرع الخطيب، اعتُقل P41 أولاً في زنزانة جماعية حيث لم يكن بإمكانه الجلوس. ثم اقتيد إلى زنزانة انفرادية. كان يسمع باستمرار صوت صراخ أشخاص يتعرضون للتعذيب، لا سيما في الزنزانة الانفرادية. تم التحقيق معه عدة مرات. وتعرّض دائماً للضرب أثناء التحقيق وكانت يداه مقيدتين بحزام من نوع ما. لا يزال P41 يعاني من مشاكل في الأعصاب في معصميه. ذات مرة أجبر عبد المنعم النعسان P41 على كتابة سيرته الذاتية. حيث أعطِي ورقة وأعيد إلى زنزانته. وعندما أُعيد إلى غرفة التحقيق، كان أنور رسلان ينتظر هناك إلى جانب عبد المنعم. ومع ذلك، فقد استخدم P41 ورقة واحدة فقط قرأها عبد المنعم قبل أن يعطيها لأنور رسلان. قال أنور "إنه لا يفهم الكلمات، 'ورجيه' بطريقة يفهمها وأعده عندما يكون قد استوى". ثم أُعيد P41 إلى زنزانته الانفرادية حيث أُجبر على الوقوف لمدة ثلاثة أيام. وفي كل مرة ينهار فيها، كان أحد السجّانين يدخل الزنزانة ويضرب P41 ويطلب منه الوقوف مرة أخرى. تبع ذلك المزيد من جلسات التحقيق ونُقل إلى زنزانة انفرادية أخرى. وبعد اعتقال قصير في كفر سوسة، تم إطلاق سراح P41 في نهاية المطاف في كانون الثاني/يناير 2012 قبل أن يتم القبض عليه مرة أخرى في شباط/فبراير 2012 ثم نقله مرة أخرى إلى فرع الخطيب حيث احتُجز لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع وتم التحقيق معه مرة أخرى من قبل عبد المنعم.

قُبِض على P12 في [حُجِبت المعلومات] تشرين الأول/أكتوبر، 2011 من قبل القسم 40 وتم نقله إلى الفرع 251 بعد ساعتين. اعتقل في الفرع لمدة عشرة إلى خمسة عشر يوماً. لم يتعرض للضرب عند وصوله ولكن اضطر إلى خلع ملابسه والقيام بحركة الأمان [اتخاذ وضعية القرفصاء مرتين]. تم اقتياده إلى زنزانة جماعية حيث كان فيها ما بين 12 إلى 20 معتقلاً عند وصوله. في وقت لاحق، أصبح عدد المعتقلين في هذه الزنزانة 25 شخصاً. علماً بأن المعتقلين لم يكونوا قادرين على الجلوس حينما كان هناك ما لا يزيد عن 15 معتقلاً في الزنزانة. وكان الطعام الذي حصلوا عليه يكفي لخمسة أشخاص. تم التحقيق مع P12 حوالي خمس مرات. كان عليه أن يجثو على ركبتيه أثناء التحقيق وفي كل مرة لم يكن المحقق راضيا عن إجابته، تعرّض P12 للتعذيب بالفلقة، حيث تعرض للضرب على قدميه بشدة لدرجة أنه لم يكن قادراً على المشي بعد ذلك. ذات مرة، تم نقل P12 إلى غرفة بها أدوات تعذيب. أحضر السجّان كماشة، وفتحها بطريقة فيها تهديد، لكن لم يحدث شيء في النهاية.

قُبِض على P25 في [حُجِبت المعلومات] شباط فبراير، 2012، واقتيد إلى الخطيب بالحافلة. تعرّض للضرب المبرح بقضيب حديدي حتى أنه فقد وعيه للحظة. وبعد حفلة الترحيب، نُقل إلى زنزانة جماعية مكتظة حيث كان الناس يرقدون فوق بعضهم البعض وسمع صوت صراخ أشخاص يتعرضون للتعذيب. كما شاهد P25 أيضاً أبا غضب وهو يضرب معتقلاً بالسوط. تم التحقيق مع P25 في الفرع وضُرب على قدميه بعصا ولا يزال يعاني منها حتى اليوم. اعتُقل في الفرع 251 لعشرة أيام.

قُبِض على P19 في شباط/فبراير 2012 مع أشقائها. ونُقِلت إلى زنزانة انفرادية حيث كانت هناك شقيقتان إلى جانب P19. كانت تسمع باستمرار صراخ أشخاص يتعرضون للتعذيب وتم التحقيق معها لمدة ثلاثة أيام. لم تتعرض للضرب أثناء التحقيق وإنما تعرّضت للضرب من قبل السجّان وهي في طريقها للتحقيق. ذات مرة، لمس السجّان صدرها أيضاً.

قُبِض على P38 في شباط/فبراير 2012 وهو في طريقه إلى العمل. واقتيد إلى فرع الخطيب حيث تعرض لحفلة الترحيب لأكثر من ساعة. وبعد أن تم تفتيشه، نُقِل إلى واحدة من الزنازين الجماعية الكبيرة. وكان هناك حوالي مائة معتقل في الزنزانة، ولم يمكن بإمكان الناس الجلوس إلا في وضعية القرفصاء. كانت درجة الحرارة والرطوبة في الزنزانة عالية. كان هناك العديد من المعتقلين الجرحى والمرضى. اضطر P38 إلى تضميد أصابع قدم معتقل يعاني من مرض السكري. بقي P38 معتقلاً لمدة 18 يوماً تقريباً تم خلالها التحقيق معه عشر مرات في فرع الخطيب وكان دائماً يتعرض للضرب أثناء هذه التحقيقات. في إحدى التحقيقات، قال المحقق للسجّان أن "يأخذ هذا الحيوان ويعلمه بطريقة يفهمها". ذات مرة، تم ربط معصمي P38 بقضبان باب زنزانته بطريقة الشَّبْح، مما يعني أن أصابع قدميه بالكاد تلامس الأرض. تم ركل P38 مرة واحدة في أعضائه التناسلية. ولا يزال يشعر بعواقب ذلك حتى اليوم.

[تبادل مترجمو المحكمة الأدوار.]

كانت P42 تعمل مع الاتحاد الأوروبي عندما تم توقيفها عند نقطة تفتيش في [حُجِبت المعلومات] آذار/مارس، 2012. تم أخذ متعلقاتها الشخصية بما في ذلك بطاقة الهوية الشخصية وقيل لها أن تأتي إلى فرع الخطيب في اليوم التالي. ومع ذلك، كانت P42 خائفة ولم تذهب إلى الفرع إلا في أواخر آذار/مارس أو مطلع نيسان/أبريل 2012. وتم التحقيق معها كل يوم على مدار خمسين يوماً، ولكن سُمح لها بمغادرة الفرع أثناء تلك الفترة. واحتُجزت في الفرع لمدة عشرة أيام على الأقل في زنزانة انفرادية حيث سمعت صراخ أشخاص يتعرضون للتعذيب. كان أول تحقيق معها في الفرع ودياً. ولكنها نُقِلت بعد ذلك إلى القبو حيث تعرضت لسوء المعاملة. تعرضت للركل والضرب واضطرت إلى الوقوف لساعات أثناء التحقيق. كانت يداها مقيدتين، وعُلّقت بالسقف بينما تعرضت للتعذيب

بالصدمات الكهربائية على أصابعها وركبتيها وصدرها، وتعرّضت لشتائم جنسية. وفي إحدى المرات، وضع أحد السجّانين وجهها في حِجره، لكن سجّاناً آخر طلب منه التوقف.

كان P30 يعمل لدى أحد [حُجِبت المعلومات] السورية عندما اعتُقل في [حُجِبت المعلومات] آذار/مارس، 2012. واضطر أولاً إلى البقاء في القسم 40 ليوم واحد قبل نقله إلى فرع الخطيب. وفي الطريق كان برفقته ضابطان لكن لم يتعرّض للضرب. ولكن بمجرّد وصوله إلى الفرع 251، اضطر إلى خلع ملابسه وتعرض للضرب والإهانة. اقتيد إلى زنزانة جماعية مكتظة بداخلها حوالي 100 معتقل. وصف P30 أنه "دُفع داخل الزنزانة وداس فعلياً على أشخاص آخرين". وكان على المعتقلين البقاء واقفين. كانت الزنزانة رطبة. كان هناك قمل، ومرضى لا يستطيعون التنفس لذلك قام معتقلون آخرون بتهويتهم. كان الهواء النقي الوحيد يدخل الزنزانة من خلال فجوة صغيرة، وكانت لا تُفتح إلا إذا أراد السجّانون ذلك. كان المعتقلون يشمون المعتقلين الجدد لأن رائحتهم كانت منعشة. اعتُقل P30 في الفرع 251 لمدة 18 يوماً وتم التحقيق معه خلال تلك المدة ثماني مرات. في التحقيق الأول معه، اضطر إلى الانتظار لمدة ساعة وهو جاث على ركبتيه أمام حجرة التحقيق. أثناء التحقيق معه تعرّض للضرب والتعذيب. كما تعرّض للضرب أثناء عودته من التحقيق.

قُبِض على P27 في أيار/مايو 2012 واقتيد إلى فرع الخطيب بعد عدة وقفات. استُقبِل بحفلة الترحيب وتم تفتيشه. نُقل إلى زنزانة جماعية حيث واجه الظروف المعتادة: الاكتظاظ الشديد، والرطوبة، والحشرات، والأمراض الجلدية، وصراخ المعتقلين الآخرين المستمر بسبب التعذيب.

أعلنت رئيسة المحكمة كيربر استراحة قصيرة لفتح النوافذ.

***

[استراحة لمدة 10 دقائق]

***

قُبِض على P32 في مظاهرة في [حُجِبت المعلومات] أيار/مايو، 2012، في نفس اليوم الذي قُبِض فيه على P33. نُقِلت مع معتقلين آخرين إلى القسم 40 بالحافلة. تم التحقيق مع P32 في القسم 40 حيث اضطرت للبقاء لمدة عشر ساعات قبل أن تُنقل إلى فرع الخطيب مع والدتها وسبع نساء أخريات. في فرع الخطيب، استطاعت P32 شم رائحة البول والدم عندما دخلت المبنى. اضطرت P32 إلى خلع جميع ملابسها وتم تفتيشها من قبل ممرضة. في البداية، اعتُقِلت في زنزانة جماعية صغيرة مع 17 امرأة أخرى. كانت البطانيات التي حصلن عليها مغطاة بالقمل. تم التحقيق مع P32 عدة مرات في الفرع. وتعرّضت لإهانات وتهديدات مختلفة. بعد أحد التحقيقات، تعرّضت للشّبْح في القبو وسُكِب سائل ساخن على جسدها. لا يزال بإمكان المرء رؤية الندبة اليوم. ورُبِطت P32 أيضاً بلوح الخشبي وتعرّضت للضرب. وبعد أيام قليلة، نُقِلت إلى زنزانة انفرادية حيث كان الضوء مضاء دائماً، وكانت البطانيات أيضاً مليئة بالقمل. وكانت تعد الأيام بتجميع بذور الزيتون. عانت من الشعور بالوحدة لدرجة أنها طلبت التحدث إلى أنور رسلان الذي كانت تعرفه من خلال اعتقال شقيقاتها. في النهاية سُمح لها بمقابلة أنور، وأخبرها أنها ستُنقل إلى زنزانة جماعية مرة أخرى. ونُقلت P32 بالفعل إلى زنزانة انفرادية حيث كانت والدتها معتقلة. اعتُقِلت P32 في فرع الخطيب لمدة 23 يوماً. وأضافت رئيسة المحكمة كيربر أنه خلال شهادتها في المحكمة، كان ألم P32 مرئياً بشكل واضح ووصفت الاعتداءات الجنسية من قبل السجّانين. ومع ذلك، لا يمكن للقضاة الالتزام بهذه الأوصاف لأنها كانت مختلفة جداً عما قالته P32 للشرطة الألمانية في مقابلتها السابقة.

قُبِض على P33، والدة P32، في نفس اليوم مع ابنتها واقتيدت إلى فرع الخطيب. نُقلت أولاً إلى زنزانة جماعية، ثم إلى زنزانة انفرادية بعد أول تحقيق معها. تعرّضت P33 للإهانة والتهديد، ولكن لم تتعرض لسوء المعاملة الجسدية. أطلق سراحها بعد 23 يوماً.

[غادرت P32 قاعة المحكمة.]

قُبِض على P28 عند نقطة تفتيش في أيار/مايو 2012. ولدى وصوله إلى فرع الخطيب، أُجبر على الاصطفاف مع معتقلين آخرين. في مواجهة الحائط، كان بإمكانهم سماع أصوات تلقيم البنادق. ولكن، لم يتم إعدامهم. وبعد تفتيشه، اقتيد إلى زنزانة جماعية وصفها بأنها قبر. كانت الزنزانة مكتظة، وكان على المرء أن يقف على قدم واحدة بالتناوب لعدة ساعات. كان الهواء داخل الزنزانة سيئاً، وعندما أراد السجّانون معاقبة المعتقلين، أغلقوا الفتحة التي يدخل منها الهواء النقي الوحيد إلى الزنزانة. كما بدأ السجّانون بضرب المعتقلين بشكل تعسفي. وكان معظم المعتقلين يعانون من أمراض جلدية وخرّاجات [دمامل] وحمّى. كانت الزنزانة متسخة، وكانت الأوساخ والقمل يتساقط من السقف مع تكاثف الماء. بعد حوالي أسبوع، تم التحقيق مع P28 وتعرّض للضرب التعسفي أثناء هذا التحقيق. وبعد شهر، نُقل P28 إلى سجن نجها حيث اضطر إلى الإقامة لمدة أسبوع قبل إعادة نقله إلى الفرع 251. وهناك نُقل إلى زنزانة أكبر، لكنها كانت لا تزال زنزانة جماعية مكتظة. كانت إحدى الزنازين الموجودة على الطرف الخارجي، بحيث يمكن للمرء أن يرى السماء. وجد P28 أن هذه الزنزانة أفضل على الرغم من أنه كان لا يزال يسمع صرخات التعذيب المستمرة. وقد تم التحقيق معه مرة أخرى قبل نقله إلى كفر سوسة، حيث أطلق سراحه في نهاية المطاف في تموز/يوليو 2012. ولا يزال يعاني من طنين في الأذن ومشاكل نفسية اجتماعية حتى هذا اليوم.

[لاحظ الجمهور أن صوت مترجم المحكمة كان منخفضاً جداً. اقترحوا عليه استخدام الميكروفون الداخلي وأن يقرّبه منه. كان الصوت أفضل بعد ذلك.]

ألقي القبض على P47 في حديقة في أيار/مايو أو حزيران/يونيو 2012. واقتيد إلى القسم 40 قبل نقله إلى الفرع 251. كان يرتدي فقط سروالاً داخلياً، واحتُجز في زنزانة جماعية مكتظة. كان الجو حاراً جداً وكان على الناس النوم على جنبهم بطريقة "التسييف". وبعد ثلاثة أيام، نُقِل إلى الطابق العلوي ولكن لم يتم التحقيق معه. وفي هذه المناسبة، أراد P47 الذهاب إلى نفس زنزانة صديقه. سمح له السجّان بذلك في البداية لكنه ركض خلف P47 وضربه حتى عاد إلى زنزانته الأولى. وفي وقت لاحق، تم بالفعل التحقيق مع P47. تعرض للضرب والتهديد بالقتل في حالة عدم تقديم معلومات. اعتقد P47 أنه سيموت. وبعد سبعة أيام، نُقل P47 إلى سجن نجها.

قُبِض على P44 من قبل دورية تابعة للفرع 251 في مطلع عام 2012، مع خاله وابن خاله وهم في طريقهم إلى المنزل. واقتيدوا إلى فرع الخطيب وضُرب P44 على كتفه وأصيب بتجمعات دموية. وبعد تفتيشهم، اقتيدوا إلى زنزانة جماعية مساحتها 3×3 أمتار. كانت الزنزانة فارغة عند وصولهم، ولكن فيما بعد تم اعتقال ما بين عشرين إلى أربعة وعشرين شخصاً في الزنزانة. وصل معتقلون جدد كل يوم. كانت الزنزانة شديدة الرطوبة ولم يكن هناك ضوء نهار. وبعد بضعة أيام، تم إطلاق سراح P44 بفضل صلات عائلته بضابط رفيع المستوى ودفع رشاوى.

[غادر محامي المدعين الدكتور كروكر قاعة المحكمة.]

قُبِض على شقيق P17 في منتصف أو نهاية تموز/يوليو 2012 واقتيد إلى فرع الخطيب. في نهاية عام 2012، تم التواصل مع P17 عبر الفيسبوك وتم إخباره بأن شقيقه توفي في فرع الخطيب. قال شاهد آخر، P18، إنه التقى أنور رسلان في فرع الخطيب وطلب منه معلومات عن مكان شقيق P17. قيل لـP18 أن شقيق P17 مات بسبب الفشل الكلوي. عندما طلب P18 رؤية الجثة، أخبره أنور رسلان أن يأخذ أي جثة. وأضافت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن القضاة لم يتمكنوا من التوصل إلى نتائج أكيدة حول ما إذا كان شقيق P17 قد مات والكيفية التي مات بها.

زعم P46 أنه تم القبض عليه في [حُجِبت المعلومات] حزيران/يونيو، 2012 في جرمانا حيث كان مختبئاً في منزل أحد أصدقائه بعد أن تعرض للتعذيب من قبل. وذكر كذلك أنه بعد نقله إلى الفرع 40، زُعم أنه نُقل إلى فرع الخطيب بعد يومين أو ثلاثة أيام. وبحسب P46، تم نقله بعد ذلك إلى مشفى حرستا بسبب حالته البدنية السيئة. وادّعى في المشفى أنه شاهد وعانى من سوء المعاملة من قبل الطاقم الطبي لمدة تسعة أو عشرة أيام. وبحسب P46، لم يتلق أي علاج طبي في المشفى. وذكر كذلك أنه نُقل بعد ذلك إلى فرع الخطيب حيث سكب عليه بلاستيك ساخن. غير أن رئيسة المحكمة كيربر أوضحت أن القضاة لم يتمكنوا من بناء إدانتهم على أقوال P46. قالت إن P46 عانى بالتأكيد من سوء المعاملة الشديد، لكن القضاة لم يتمكنوا من تقديم نتائج مؤكدة. كان هناك الكثير من التناقضات في شهادة P46، لا سيما فيما يتعلق بمقابلة سابقة أجرتها معه الشرطة.

التقييم القانوني

[تبادل مترجمو المحكمة الأدوار.]

أوضحت رئيسة المحكمة كيربر، كما هو مفصل أعلاه، أن أنور رسلان كان متواطئا في الجرم وليس مجرد مساعد ومشارك. وأوضحت كيربر أن أنور كانت له "مصلحة شخصية كبيرة في استكمال الجرائم. لقد كان وصولياً ووقف إلى جانب نظام استبدادي وكان قادراً على شق طريقه للأعلى". ووجد القضاة أن أنور دعم النظام كموظف مخلص وأنه "إذا تمت الإطاحة بالنظام، لكان أنور قد فقد بالتأكيد منصبه المُجزي والمتميز وربما واجه القمع على شكل اضطهاد وتصفية". وأوضحت كيربر أن هذا لا يتعارض مع حقيقة أنه، في حالات فردية، ربما يكون قد رفض "الوحشية المفرطة وتزايد عدد الاعتقالات التي عقّدت عمله كمحقق".

أضافت كيربر أن أنور أجرى عمله بالتعاون مع آخرين. لكنه "لم يكن برتبة متدنية لدرجة أنه يمكن للمرء أن يعتبره مجرد شخص ثانوي أو مجرد مؤيد للنظام". وفقاً لكيربر، كان أنور عقيداً في قسم مهم في أحد الفروع المميزة لإدارة المخابرات العامة، ألا وهو الفرع 251. "كانت مساهمته في الجرائم ذات أهمية كبيرة". وجد القضاة أن أنور أشرف على محققين اضطروا إلى تنفيذ أوامره. وهذا واضح، على سبيل المثال، من خلال التوصيات التي قدمها فيما يتعلق بالتعامل مع المعتقلين، متضمنة عمليات الإفراج المحتملة، التي تمكّن من تنفيذها. وخلصت كيربر إلى أن تصرفات أنور كان لها في النهاية تأثير كبير على الجريمة بشكل عام. وجد القضاة أن الفضل يعود لأنور جزئياً على الأقل في أن النظام كان قادراً على قمع المعارضة ومنع الإطاحة به. كان أنور على علم بالوضع، وحتى بعد مذبحة الحولة التي قتل فيها، بحسب أنور، بعض أفراد عائلته وأصدقائه، واصل عمله دون ضغوط خارجية واضحة. وجد القضاة أن أنور كان على علم بالجرائم الإجمالية.

أضافت كيربر أن القضاة وجدوا أن أنور كانت لديه النية المطلوبة. حيث كان على علم بالظروف أثناء التحقيقات وفي السجن الذي كان يذهب إليه بانتظام. كان على علم بشكل خاص بحالات الوفاة وأن السجّانين كان لهم مطلق الحرية في تعذيب المعتقلين، وحتى من خلال الاعتداءات الجنسية. وقد قبل كل ذلك بلا مبالاة.

قالت كيربر إن "القضاة لم يكن لديهم شك في أن أنور مذنب". فقد كان يعلم أن النظام قد لجأ إلى زيادة التعذيب والاعتقال منذ بداية النزاع في 2011. وليس من الواضح أن أنور لم يكن قادراً على الفرار في بداية [النزاع]. لم يصدق القضاة التفاصيل التي سردها أنور حول هذه المسألة. حيث يشير انشقاق عدد لا يُحصى من موظفي المخابرات الآخرين إلى أنه كان من الممكن بالفعل الهروب بأمان في وقت سابق. وجد القضاة أنه لم يكن من المستحيل أن يأخذ أنور هذه المخاطرة الشخصية من أجل الانشقاق. قالت كيربر إن القضاة مقتنعون بأن أنور حاول التمسك بمنصبه حتى اللحظة الأخيرة، وأن الوضع في سوريا في كانون الأول/ديسمبر 2012، والذي "لم يكن سهلاً" كما قال P56، عندما كانت الحرب قريبة من دمشق وكان بإمكان المرء سماع إطلاق نار في كل مكان، كان السبب الحقيقي وراء انشقاق أنور.

الأفعال الإجرامية

لخصت القاضي كيربر رئيسة المحكمة أن المدّعى عليه أنور رسلان ارتكب الجرائم التالية:

إنه متواطئ في ارتكاب جرائم أساسية كجزء من اعتداء ممنهج وواسع النطاق ضد المدنيين السوريين (المادة 7 (1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا). تتألف الجرائم الأساسية من 27 حالة قتل وفقاً للمادة 7 (1) رقم 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. وتستوفي جرائم القتل هذه أيضاً أركان الجريمة بموجب المادة 211 من القانون الجنائي الألماني [القتل] بسبب الدوافع الأساسية للمدعى عليه. وأوضحت كيربر أن السبب في ذلك هو أن أنور كان مهتماً بمنع سقوط النظام الاستبدادي الذي وقف إلى جانبه بسبب عمله الذي امتد لسنوات. أراد محاربة منتقدي النظام الذين وصفهم بكلمة "الحثالة" وقَبِل أفعال القتل حفاظاً على النظام الاستبدادي وبالتالي البقاء في منصبه كعقيد في المخابرات، والحفاظ على ثروته من السلطة والامتيازات.

تعرّض 4,000 شخص للتعذيب في عهدته، وهو ما يرقى إلى مرتبة التعذيب بصفته جريمة ضد الإنسانية وفقاً للمادة 7 (1) الفقرة 5 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا. وأضافت كيربر أن جميع الأشخاص البالغ عددهم 4,000 شخص حُرموا بشدة من حريتهم في انتهاك للقواعد العامة للقانون الدولي، وهو ما يرقى إلى مرتبة الحرمان الشديد من الحرية بصفته جريمة ضد الإنسانية وفقاً للمادة 7 (1) الفقرة 9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا.

علاوة على ذلك، تعرّض شخص واحد، P1، لاغتصاب شديد، وتعرض شخصان P42 وP19 لاعتداء جنسي. وترقى جميع الحالات الثلاث إلى مرتبة العنف الجنسي بوصفه جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) الفقرة 6 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا. أوضحت القاضي كيربر أن تعذيب المعتقلين وتجريدهم من ملابسهم يمكن أن يرقى إلى مرتبة العنف الجنسي بموجب المادة 7 (1) الفقرة 6 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا. غير أن القضاة لم يتوصلوا إلى هذا الاستنتاج. وجد القضاة أن تفتيش الأشخاص، متضمنا تفتيش فتحات الجسد، على الرغم من أنه قد يكون مهيناً، كان إجراء معتاداً في المعتقل. ولم يجد القضاة أن هناك إيحاءات جنسية. ويتماشى هذا مع حقيقة أن النساء تعرّضن للتفتيش من قبل نساء ولم ينكشفن على سجّانين ذكور.

[عاد محامي المدّعين د. كروكر إلى قاعة المحكمة.]

مضت كيربر تشرح أنه، إلى جانب الجرائم المذكورة أعلاه، تم ارتكاب الجرائم التالية بحق المدّعين:

الاغتصاب وخاصة الاغتصاب الشديد في قضية P1 بموجب المادة 177 (1) الفقرة 1، و(2) الفقرة 1، و(4) الفقرة 1 من القانون الجنائي الألماني (النسخة القديمة).

الاعتداء الجنسي في حالتي P42 وP19 بموجب المادة 177 (1) الفقرة 1 القانون الجنائي الألماني (النسخة القديمة).

أضافت كيربر أن الإجراءات التي تنتهك حقوق المدّعين ترقى أيضاً إلى مرتبة الاعتداء الجنسي على المعتقلين بموجب المادة 174(أ) من القانون الجنائي الألماني في ثلاث قضايا.

الضرر الجسدي الخطير من خلال استخدام سلاح أو أي أداة أخرى وفقاً للمادة 224 (1) الفقرة 2 من القانون الجنائي الألماني (1) والضرر الجسدي الخطير بالتنسيق مع شخص آخر بموجب المادة 224 (1) الفقرة 4 من القانون الجنائي الألماني (2). أوضحت كيربر أن هذا كان يسري على:

(1) P48؛ وP39؛ وP34؛ وP1؛ وP22؛ وP50؛ وP11؛ وP41 في ثلاث حالات؛ وP12؛ وP25 في حالتين؛ وP19؛ وP38؛ وP42 في حالات متعددة لأنه سُمح لها بمغادرة الفرع عدة مرات. ولكن لم يتم النظر إلا في ثلاث حالات، وذلك لصالح المدّعى عليه.
(2) P30؛ وP27؛ وP32؛ وP33؛ وP28 في حالتين بسبب نقله إلى فرع آخر وإعادته إلى الفرع 251؛ وP47؛ وP44.

في الحالات التي تم فيها اعتقال المعتقلين لأكثر من أسبوع، كانت المادة السارية هي الحرمان الشديد من الحرية بموجب المادة 239 (3) الفقرة 1 القانون الجنائي الألماني. كان هذا هو الحال بالنسبة لـP39؛ وP34؛ وP1؛ وP22؛ وP50؛ وP41 في حالتين بسبب نقله إلى فرع آخر وإعادته إلى الفرع 251؛ وP12، وP25؛ وP38؛ وP30؛ وP32؛ وP33؛ وP28. ويصل هذا إلى ما مجموعه 14 حالة من حالات الحرمان من الحرية التي استمرت لأكثر من أسبوع.

كانت هناك حالتان لأخذ الرهائن بموجب المادة 239(ب) من القانون الجنائي الألماني بحق P1 وP47.

أوضحت القاضي كيربر أن الاختفاء القسري بصفته جريمة ضد الإنسانية لا ينطبق في هذه المحاكمة لأن القانون الألماني الذي يستند إلى المادة 7 (1) الفقرة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا يشترط، خلافاً لقانون روما الأساسي، إجراء تحقيق. وهذا يترك فقط الحالات التي ذكرها محامي المدعين بانز في بيانه الختامي: P32 وشقيقتيها، وكذلك شقيق P17. ومع ذلك، تم اعتقال شقيقتي P32 قبل الفترة المشمولة في لائحة الاتهام، إحداهما في [حُجِبت المعلومات] آذار/مارس، 2011، والأخرى في أواخر آذار/مارس أو مطلع نيسان/أبريل 2011. وبالتالي لا يمكن النظر في قضيتهما. أوضحت كيربر أنه بالنسبة لشقيق P17، لم يمكن بالإمكان تحديد موته، ولا أن أنور رسلان قدّم عن قصد معلومات خاطئة إلى الأقارب الذين استفسروا عن شقيق P17.

الحُكم

أوضحت كيربر أن المشرّع الألماني ينص على عقوبة السجن مدى الحياة في جريمة القتل العمد (المادة 211 من القانون الجنائي الألماني) والقتل بصفته جريمة ضد الإنسانية (المادة 7 (1) من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا). لذلك أصدر القضاة هذا الحُكم.

امتنع القضاة عن الحُكم بجسامة الذنب. أوضحت القاضي كيربر أنه يمكن للمرء بالفعل أن يدين المدّعى عليه كمتواطئ في 27 حالة قتل و4,000 حالة تعذيب تشكل جرائم ضد الإنسانية. ويمكن للمرء أيضاً أن يدينه بشأن ظروف الاعتقال اللاإنسانية وطول الفترة المشمولة في لائحة الاتهام التي تمتد لأكثر من ستة عشر شهراً. قالت كيربر إنه يمكن أيضاً إدانة المدعى عليه بأنه استوفى أركان جرائم لاثنين من أحكام جريمة القتل من خلال ارتكاب جريمة قتل بصفتها جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 (1) الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا والقتل كجريمة محلية عادية بموجب المادة 211 من القانون الجنائي الألماني.

ولكن وفقاً للقضاة، يجب على المرء أيضاً أن يأخذ بعين الاعتبار لصالح المدعى عليه أن الجرائم قد ارتُكبت منذ فترة طويلة وأنه، بقدر ما استطاع القضاة تقريره، لم يرتكب أي جرائم بعد ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُحسب لصالح المدعى عليه أنه لم يرتكب الجرائم بيديه ولم تكن هناك سوى نية محدودة فيما يتعلق بعمليات القتل. كما ساعد المدّعى عليه بعض المعتقلين في الإفراج عنهم وعامل بعضهم معاملة حسنة. كما وجد القضاة أن أنور لم يكن ممن أيدوا النظام بشدة. وبينما كان يؤمن بتبرير النظام [السوري] كمثال لفرض النظام، فقد أراد الامتيازات التي تحققت بسبب منصبه. يعتبره القضاة انتهازياً، وقد اعتبروا ذلك أيضاً سبب انشقاقه. ومع ذلك، لا يوجد ما يشير إلى أنه انشق فقط على سبيل التظاهر. وقدّم أنور اعترافاً جزئياً وأبدى بعض الندم. وفي ضوء كل هذه العوامل، لم يجد القضاة حالة استثنائية تتطلب الحكم بجسامة الذنب.

انتهت محاكمة أنور رسلان في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس الساعة 3:35 مساءً.

أعلنت رئيسة المحكمة كيربر القرار التالي الصادر عن القضاة:

يتم تأييد مذكرة التوقيف الصادرة عن قاضي التحقيق في محكمة العدل الاتحادية بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019 والمعدلة في 20 آذار/مارس، 2020.

سألت كيربر أنور ومحامي دفاعه فراتسكي عما إذا كانا سيتنازلان عن حقهما بإبلاغهما بالسبل القانونية المعمول بها. قال محامي الدفاع فراتسكي إنه يتنازل. قال أنور إنه يتبع محاميه. سألت كيربر أنور عما إذا كان ذلك يعني أنه يتنازل عن حق إبلاغه بالسبل القانونية المعمول بها. أومأ أنور برأسه.

أرادت القاضي كيربر الحصول على نظرة عامة تقريبية عن أي من المحامين والمدّعين يريدون إبلاغهم بالسبل القانونية. نظراً لعدم تأكيد أحد على السؤال، استمرت كيربر في سؤال كل منهم على حدة عمّا إذا كانوا قد تنازلوا عن حقهم في إبلاغهم بالسبل القانونية. تنازلت محامية المدعين الدكتورة أوميشين وتنازل الدكتور كروكر نيابة عن موكّلَيه الاثنين.

تدخّل مترجم المحكمة قائلاً إن معظم المدعين مرتبكون لأنه لم يكن لديه سوى الوقت لترجمة المصطلحات القانونية [التنازل عن حق الاستئناف]. وطلب من القاضي كيربر أن تمنحه لحظة ليشرح للمدعين ما يعنيه ذلك في الواقع. أوضحت القاضي كيربر أن الأطراف في القضية لديهم سُبل معينة للمضي قدماً قانونياً ضد هذا الحكم. إذا قرأت كيربر هذه السُبل لهم، فإنها ستبلغهم بهذه الوسائل القانونية. وأضافت أن السؤال الذي طرحته كان يشير فقط إلى التنازل عن إعلامهم بهذه السُبل وليس التنازل عن استخدام تلك السُبل. [قام المترجم بترجمة كل ما شرحته القاضي كيربر.] استعرضت القاضي كيربر قائمة أسماء المدعين الحاليين ومحاميهم. وقاموا جميعاً بالتنازل عن إعلامهم بالسُبل القانونية المعمول بها. وتنازل الادّعاء العام أيضاً.

اختتمت القاضي كيربر بشكر "المترجم الفوري المخلص لإكماله مهمة اليوم الضخمة".

انتهت محاكمة أنور رسلان في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس في الساعة 3:43 مساءً يوم الخميس الموافق 13 كانون الثاني/يناير، 2022. لم يكن الحُكم نهائياً بعد.[2]

[2] ملاحظة من مراقب المحاكمة: في المؤتمر الصحفي الذي أعقب إعلان الحُكم، قال فراتسكي، محامي دفاع أنور رسلان، إنه وزميله بوكر وأنور وافقوا على استئناف الحكم أمام محكمة العدل الاتحادية.